

﴿ الجزء الثاني ﴾

من بركة السالك لأقرب السالك تأليف العالم العامل
والودعي الكامل من هو لكل فضل حاوي
الشيخ أحمد الصاوي على الشرح الصغير
للقطب الشهير سيدي أحمد
الدردير نفعنا الله ببركاته
وأعاد علينا
من نعماته
آمين

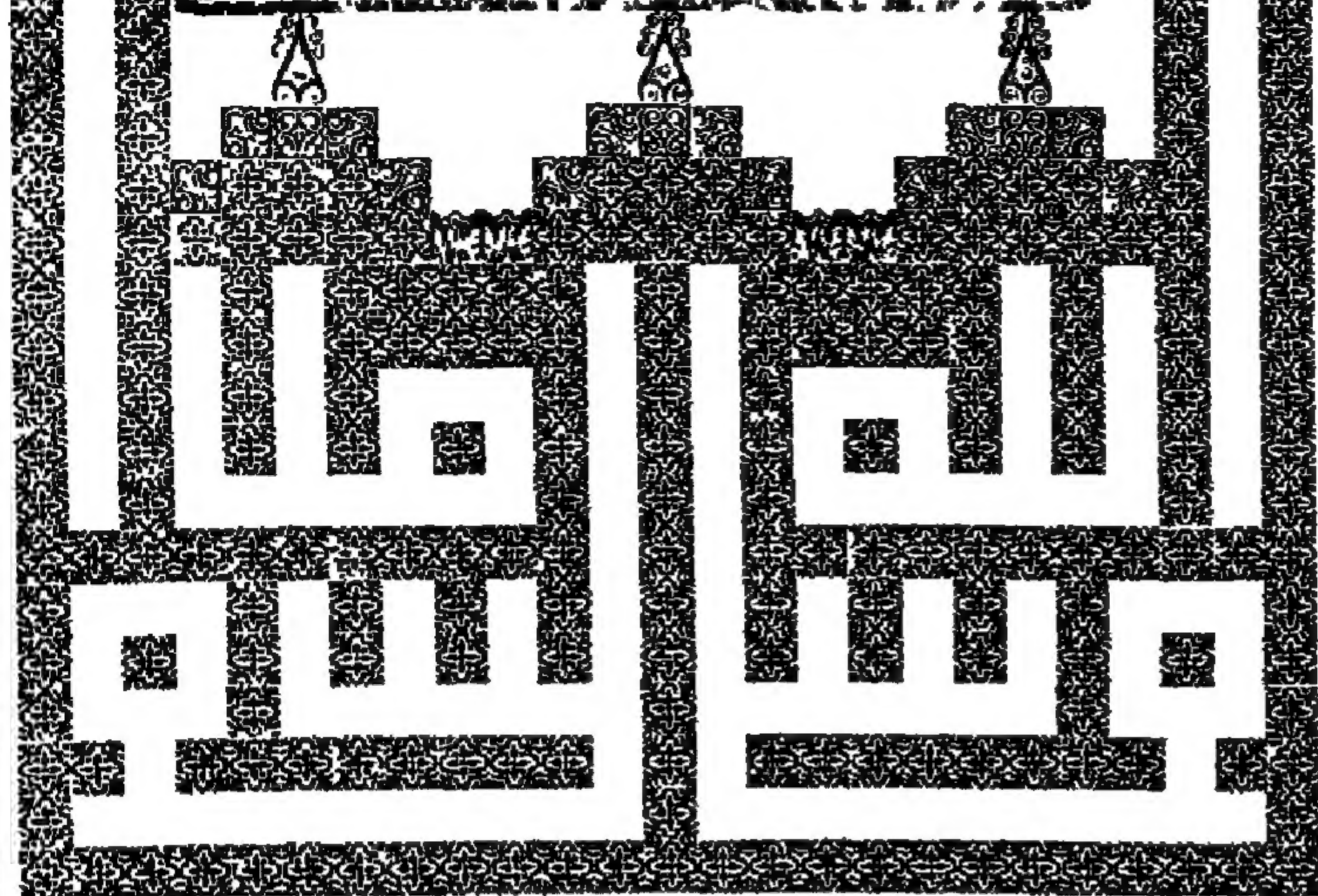
وبها مشه شرح القطب الشهير سيدي أحمد الدردير المذكور

﴿ طبع على نفقة حضرة أكبر العترة المهدية ﴾



طبع بالمطبعة الحسينية المصرية
بمحوار مسجد الإمام الحسين رضي الله تعالى عنه
أصاحبها ومدير ادارتها محمد عبد اللطيف الخطيب

٣٤٣٨٠	راية نيسر
الف ٢٣	فن نيسر
ع ١٨	نيسر



بسم الله الرحمن الرحيم

باب في البيوع وأحكامها

هذا أول النصف الثاني من هذا المختصر وقد جرى على طريقة المتأخرين من أهل المذهب في وضعهم النكاح وتوابعه في النصف الأول في الربع الثاني والبيع وتوابعه في النصف الثاني وهو مما يتعين الاهتمام به وبمعرفة أحكامه لعدم الحاجة إليه والباوي به إذ لا يخفى أن المكلف غالباً من يبيع أو يشتري فيجب أن يعلم حكم الله فيه قبل التلبس به والبيع والنكاح عقدان يتعلق بهما قوام العالم وقول من قال يكفي ربع العبادات ليس بشيء لأن الله خلق الإنسان محتاجاً إلى الغذاء مفتقراً للنساء وخلق له ما في الأرض جميعاً ولم يتركه سدى يتصرف كيف شاء باختياره فيجب على كل أحد أن يتعلم ما يحتاج إليه ثم يجب على كل شخص العدل بما علمه الله من أحكامه ويحتمل في ذلك ويحتمل زعم أهله له فيتولى أمره وشرائه بنفسه أن قدره ولا يغيره بمساو رقة ولا يتكلم في ذلك على من لا يعرف الأحكام أو يعرفها ويتساهل في العمل بمقتضاها القلبة الفساد وعمومه في هذا الزمان وحكمة مشروعيته الوصل إلى ما في يد الغير على وجه الرضا وذلك مفض إلى عدم المنازعة والمقاتلة والسرة والطمع والخيل وغير ذلك وهو لغة مفهومة مع ما عاينته من أفعاله من ملكه أو أدخله فيه بعرض فهو من أسماء الأضداد يطلق على البيع والشراء كالقرعة لاظهر والخيض الزنا في لغة قريش استعمال باع إذا أخرج واشترى إذا أدخل وهي أفصح وأسطح عليهما العلماء تقر بيلافهم وأما شري فاستعمل بمعنى باع كما في قوله تعالى وشروه بشئ من يفسد أي باعوه ففرق بين شري واشترى وأما معناه شرعاً فقال ابن عبد السلام معرفة حقيقة ضرورية حتى للديان وقال ابن عرفة ما قاله ابن عبد السلام نحوه للباي ويرد بان المعالوم ضرورة وجوده عند وقوعه أكثره نكره ولا يلزم منه علم حقيقة اه من الخرشى وقد عرفت المصنف بالمعنى الأعم في قوله البيع عقد معاوضة الخ والمراد بالبيوع حقيقة أو بينها بقوله عقد معاوضة وأحكامها مسائلها التي يبحث فيها عن المصحيح والفساد والجائز والممتنع (قوله عقد معاوضة) أي عقد محتمل على عوض من الجانبين (قوله وخرج بقيد المعاوضة

(بسم الله الرحمن الرحيم)
باب في البيوع
وأحكامها (البيع عقد
معاوضة) ولا يكون العقد
الابن اتنين بايجاب
وقبول وخرج بقيد
المعاوضة

4

الهبة الخ) أي وكل عقد ليس فيه معاوضة كالقرض والعارية والمراد بالهبة ما يشمل الصدقة والهبة
 من كل ما لا ينتظر فيه معاوضة (قوله على غير منافع) أي على نوات غير منافع ومراده بالنافع المنفعة
 ما يشمل الانتفاع بدليل قوله خرج الخ (قوله خرج النكاح والاجارة) أي بقوله على غير منافع مع
 دخولهما أولاً في قوله عقد معاوضة ومراده بالاجارة ما يشمل الذكراء والنكاح ما يشمل نكاح التفويض
 فان فيه معاوضة ولو بعد الدخول (قوله بالمعنى الاعم) صفة للبيع (قوله أي الشامل لاسم الخ) أي ويشمل
 أيضاً التولية والشركة والاقالة والاخذ بالشفعة (قوله والصرف) هو دفع أحد النقدين من الذهب
 أو الفضة في مقابلة الآخر وقوله والمراطلة هي بيع ذهب بذهب بالميزان بان يضع ذهب هذا في كفة والآخر
 في كفة حتى يعتدلا فيأخذ كل ذهب صاحبه ومثل الذهب الفضة وقوله وهبة الثواب هي أن يعطيك شيئاً
 في نظير أن تعوضه بمعنى هبة الثواب الهبة في نظير عوض دينوي فان لم تكن في نظير عوض دينوي قيل لها
 صدقة وهبة لغير ثواب (تنبية) اقتصر على تعريف البيع بالمعنى الاعم ولم يذكره بالمعنى الاخص لان
 الاحكام الآتية مدونة لهذا المعنى الاعم فاذا أردت تعريفه بالمعنى الاخص زدته على ما تقدم ذومكايصة أحد
 عوضيه غير ذهب ولا فضة معين غير العين فيه فيخرج بقولنا ذومكايصة هبة الثواب والتولية والشركة
 والاقالة والاخذ بالشفعة لان معين المكايصة المغالبة وهذه لا مغالبة فيها وبقولنا أحد عوضيه غير ذهب
 ولا فضة الصرف والمراطلة وبقولنا معين غير العين فيه السلم لان غير العين في السلم هو المسلم فيه ومن شرطه
 كونه ديناً في الذمة والمراد بالعين ما ليس في الذمة فيشمل الغائب المبيع بالصفة ونحوه لا الحاضر فقط حتى
 يرد أن المبيع قد يكون على الغائب بشرطه الآتية كما يؤخذ من الاصل والمراد بالعين الثمن وان لم يكن عيناً
 (قوله أي أركانه) فسر المفرد بالجمع لانه مفرد مضاف والمفرد المضاف يصدق بالواحد والمتعدد فيبين أن
 التعدد هو المراد (قوله التي تتوقف عليها حقيقته) أي لا توجد حقيقته الا بها صحيحة أو فاسدة ولذا احتج
 في العصة بالشرط الآتية (ان قلت) ان البائع يوصف كونه بائعاً والمشتري يوصف كونه مشترياً والتمن
 يوصف كونه ثمناً والتمن يوصف كونه ممتناً انما يكون بعد تحقق البيع وكيف وقد جعلت من أركانه
 والركن يوجد قبل تحقق الماهية (واجيب) بان عدها أركاناً باعتبار ذاتها باعتبار وصفها فتأمل (قوله
 ومادل على الرضا) أي عرفاً سواء دل عليه لغة أيضاً أو لا فالاول كعبت واشتريت وغيره من الاقوال والثاني
 كالاشارة والمعاطاة (قوله أو أحدهما) راجع للقول والاشارة والكتابة (قوله معاطاة) أي وفاقة لا احد
 وخلافاً للشافعي القائل لا بد من القول من الجانبين مطلقاً كان المبيع من المحقرات أو لا وقوله ولو في غير
 المحقرات رد على أبي حنيفة في اشتراطه القول في غير المحقرات ومحل اجزاء المعاطاة حيث أفادت في العرف
 ولا يلزم الا بالدفع من الجانبين فيجوز التبديل في نحو الخبز بعد أخذه وقبل دفع الدراهم لا بعده للربوية
 والشك في التماثل كتحقق التفاضل ولا بد من معرفة الثمن الا للاستثمان كذا يؤخذ من المج (قوله وعكسه)
 لا حاجة له (قوله كاشريتها) أي ونحوه كآخذتها أو رضيت بها كذا (قوله بالفعل الماضي) أي وينعقد البيع
 به اتفاقاً ولا يقبل دعوى من أتى بصيغة الماضي أنه لم يرد البيع أو الشراء ولو لحلف (قوله يعني بفعل الامر)
 أي فينعتد بها المبيع عندنا خلافاً للشافعية ووجه ذلك أن العرف دل على رضاه به وان كان ليس صريحاً في
 ايجاب البيع لاحتمال أمره به (قوله واعتمده بعضهم) مراده به بن وحاصله أن المطلوب في انعقاد البيع
 ما يدل على الرضا عرفاً وان كان محتملاً لذلك لغة فالماضي لما كان دالاً على الرضا من غير احتمال انعقاد البيع

(فرضي) الآخرة في عقد البيع (فان قال) المبتدي بالمضارع أو بالامر مني أنا (لم أرد) أي لم أرد بذلك إنشاء البيع وإنما قصدت الأخبار أو الهزل بالمضارع أو الامر (صدق بيمين فيهما) أي في المضارع والامر فان لم يحلف لم يضمن البيع هذا قول ابن القاسم في المدونة قياسا لما على مسألة التسوق لكن الشيخ رحمه الله جزم بأن الامر كلما ضي في اللزوم باليمين وإنما يمين في المضارع فقط لان الامر عرفا يدل على البيع بأقوى من دلالة المضارع خلافا لابن القاسم واعتمد به بعضهم

ثمها فانها اذا اردت عليه دفع المشتري ما اخذه منه وبقي من شروطه ان يكون

٥

العائد مال كالأموال والنفقة والالهة

والا فلا يفرمه وأما الاكرام على نفس البيع فهو غير لازم ويرد المبيع ان شاء البائع بالثمن قولا واحدا
ما لم تقم بينة على ضياعه من غير تقييد (قوله وبقي من شروطه) وبقي شرط آخر في المعقود
عليه وهو أنه لا يتعلق به حق للغير بدليل ما يأتي من توقف بيع العبد الجاني على مستحق الجنابة
فتكون شروطه اللزوم خمسة ذكر المصنف والشارح أربعة وهذا واحد (قوله ويبيع مصحف) أي
ولو كان بقراءة شاذة وقوله وكتب حديث مثلها ككتب العلم وظاهره حرمة بيعها للكافر ولو كان
الكافر يعظمها لان مجرد ذلك لها اهانة ويمنع أيضا بيع التوراة والانجيل لهم لانها مبدأة فقيه اعانة
لهم على ضلالتهم وكما يمنع بيع ما ذكر لهم من الهبة والتصدق وقسمي الهبة والصدقة ويجوزون على اخراجها
من ملكهم كالبيع (تنبيه) كذلك يمنع بيع كل شيء علم أن المشتري قصده امره الا يجوز كبيع جارية
لاهل الفساد او مولود او بيع ارض لتتخذ كنيسة او نجارة او خشبة لمن يتخذها مالياً او عرباً لمن يعصره
نجراً او نحاساً لمن يتخذها نقوساً او آلة حرب للحرب بين وكذا كل ما فيه قوة لاهل الحرب وأما بيع الطعام
لهم فقال ابن يونس يجوز في الهدنة وأما في غيرها فلا يجوز وقيل بالمنع مطلقاً كذا في بن تقيته محشي
الاصل (قوله بلافسخ) هذا هو المشهور كما قال المازري وهو مذهب المدونة ومقابلها أنه يفسخ اذا كان
المبيع قائماً ونسبه سخون لا كثر أصحاب مالك قال ابن رشد والخلاف مقيد بما اذا علم البائع أن المشتري
كافر أما اذا ظن أنه مسلم فإنه لا يفسخ بخلافه ويجوز على اخراجه من ملكه بالبيع ونحوه (قوله يبيع
الخ) أي والذي يتولى البيع الامام لا السيد الكافر لان فيه اهانة للمسلم بخلاف العتق والهبة والصدقة
فان السيد الكافر يتولاها وليس تواتر لها كتولية البيع في اهانة المسلم فان تولى الكافر بيعه نقضه
الامام وباعه هو كما قاله بعضهم (قوله ولو ولد صغير) رد بوقول ابن شامس ان الهبة للولد الصغير لا تكفي
في الاخراج وانما ذكر المصنف الصغير مع أن الكبير والصغير سواء في الاعتصام منه حالان فيه فرض
الخلاف وأما الهبة لا كبيراً فانها تكفي في الاخراج اتفاقاً لقدرة على اهانة الاعتصام بالتصرف بخلاف الصغير
فانه محجور عليه (قوله وحاز المشتري) اعترض بان البيع من السلطان وبيع السلطان بيع براءة
(وأجيب) بفرض المسئلة فيما اذا طرأ اسلام العبد بعد بيعه فعلى هذا لو كان الاسلام سابقاً على البيع لم
يكن للمشتري رده بالعيب خلافاً لما يوجهه الشارح وأجيب بجواب آخر بان محل كون بيع السلطان بيع
براءة اذا باع على الفاس وأما في مثل هذا المحل فيرد عليه وعلى هذا كلام الشارح ظاهراً (قوله أي عند
سيده الكافر) كلامه صادق بان يكون ذلك الكافر مشترياً من مسلم أو كان مالكا أصلياً (قوله وباعه الحاكم
ان كان سيده غائباً) مفهومه أنه لو كان حاضر لا يتولى الحاكم بيعه مع أنه تقدم أنه يتولى بيعه حتى مع الحاضر
لان في بقائه تحت يده وقت البيع مذلة ويمكن أن يقال ان ما تقدم يتولى الحاكم بيعه بحضرة ربه ان لم يخرج
بهية مثلاً وأما هنا فيتعين على الحاكم بيعه لا غير بالتفصيل الذي ذكره الشارح (قوله كسافة عشرة أيام)
أي مع الامن بدليل ما بعده (تنبيه) ان باع الكافر عبده الكافر بخيار لمسلم أو كافر فاسلم العبد من الخيار
فان حصل اسلامه في خيار مشترياً لم يملك المشتري لانقضاء أمد الخيار فان رده لبايعه جبر على اخراجه بما
تقدم وأما ان حصل اسلامه في خيار الكافر فلا يملك بل يستعمل بالرد أو الامضاء فان أمضى جبر على اخراجه
بما تقدم وان رد جبر الكافر البائع على اخراجه أيضاً ولو باع المسلم عبده المسلم لكافر بخيار للبائع منع من
الامضاء كما لو أسلم العبد من الخيار وان كان الخيار للمشتري الكافر استعمل كذا في الاصل (قوله طهارة)
أي حاصلة أو مستحصلة كالنحر اذا تحجراً ونحوه (قوله كدهن تنجس) أدخلت الكاف كل نجس
لا يقبل التطهير (قوله لا ككلب صيد) أي لانه نهي عن بيعه في الحديث نهي النبي صلى الله عليه وسلم
عن ثمن الكلب وهو الهني وحلوان الكاهن (قوله على تسليمه) أي على تسليم البائع له وعلى تسليم المشتري
له (قوله ولا انقدر) أي جله وتفصيله لا أوتيه فلا يقطع الا في بيع الجزار كما يأتي (قوله فهذه خمسة شروط)

جميع غير لازم (ومنع) أي
حرم على المكلف (بيع)
رفيق (مسلم) من اهانة
المصدر لفعوله (ورقيق
صغير) كناية أو مجوسياً
(و) رقيق (مجوسى) كبير
لجبره على الاسلام
(و) بيع (مصحف) أو حرته
(و) كتب (حديث الكافر)
كتابي أو غيره والبيع
جميع على المشهور وان
منع ولذا قال (وأجبر)
الكافر المشتري بلافسخ
للمبيع (على اخراجه عن
ملكه يبيع أو عتق ناجز)
ولا يكفي المؤجل
(أو هبة) لمسلم (ولو ولد
صغير) وليس له اعتصامه
منه فان اعتصمه أجبر على
اخرجه فانها (وجاز)
لمشتري الكافر (رده
عليه يعيب) وجده فيه
ثم يجبر على اخراجه عن
ملكه بما مر (كان أسلم)
الرفيق (عنده) أي عند
سيده الكافر فانه يجبر
على اخراجه عن ملكه
(وباعه الحاكم ان) كان
سيده غائباً (بعدت
غنية السيد) كسافة
عشرة أيام وكذا مع
الخوف فان قربت بعث
اليه فان أجاب بشئ والا
بيع عليه ثم بين شروط
المعقود عليه بقوله (وشروط
صححة المعقود عليه طهارة)
ولا يبيع نجس ولا
مقنن نجس لا يمكن تطهيره
كدهن تنجس (وانتفاع به

شراً) فلا يبيع بيع آلة طهو (وعدم نهي) عن بيعه لا ككلب صيد (وقدرة على تسليمه) لا طهر في الهواء
ولا وحش في القفلة (وعدم جهل به) فلا يبيع ببيع مجهول الدائن ولا انقدر ولا الهبة فهذه خمسة شروط

شرع في بيان بعض محترزاتها بقوله (فلا يباع كزبل) لئلا يخرج من جازيتها وقدم ولحم ميتة وجزم بعضهم بجواز بيع الزبل للضرورة (و) لا (بجلاذ ميتة ولو دبغ) لما تقدم أن الدبغ لا يطهر على المشهور (و) لا (خرو) لا (زيت) ونحوه من سائر الأدهان (تنجس) إذا لم يكن تطهيره وأما ما يمكن تطهيره كالثوب فيصنع ويجب البيان فإن لم يكن وجب للمشتري الخيار وإن كان الغسل لا يغسله (و) لا يصنع أن يباع (مائع) من الحيوان (السياق) أي نزع الروح بحيث لا يدرك بذكاته أو كان مباح الاكل لعدم الانتفاع به قال أصيبخ لا بأس ببيع المريض ما لم تنزل

أي في المعقود عليه غنا أو مشغنا ويضم لها سادس وهو التمييز في العائد كما تقدم (قوله وجزم بعضهم) مراده به بن * وحاصل ما فيه أنه ذكر ابن عرفة فيه ثلاثة أقوال المنع مطلقا والجواز مطلقا وقال أشهب يجوز عند الضرورة وظاهر المدونة الكراهة أن لم تكن ضرورة وفي التحفة ونجس صفته محظورة * وخصوا في الزبل للضرورة

قال بن وهو يفيد أن العمل على جواز بيع الزبل دون العذرة للضرورة ونقله في المعيار عن ابن لب وهو الذي به العمل عندنا وذكر بعضهم أن هذه الأقوال جارية في العذرة أيضا اه وقول بعض شراح خليل أن يبيع الزبل لا يجوز بوجه وانما يجوز اسقاط الحق فيه للضرورة كلام يضارب بعضه لأن حقيقة البيع مادل على الرضا واسقاط الحق من ذلك التقييل فتأمل (قوله ولو دبغ) أي غير الكيمخت فان الكيمخت متى دبغ طهر فيجوز بيعه على الراجح في المذهب (قوله إذا لم يكن تطهيره) ما ذكره من عدم صحة بيع الزيت المتنجس هو المشهور من المذهب ومقابلته ما روي عن مالك جواز بيعه وكان يفتي بها ابن القباد قال ابن رشد المشهور عن مالك المعلوم من مذهبه في المدونة وغيرها أن يبيع لا يجوز ولا تطهر في القياس أن يبيع جائز لمن لا يغش به إذا بين لأن تنجيسه لا يسقط ملكه عنه ولا يذهب جملة المنافع منه قال بن وهذا على مذهب من لا يجز غسله وأما على مذهب من يجز غسله فسيبيل البيع سبيل الثوب المتنجس (قوله الذي لا تنفع به) أحترز بذلك عن الدود الذي به النفع فانه جائز مثل دود الخرب والدود الذي يتخذ لاطم السمك (قوله وقيل بجوازيه) هذا قول سحنون فانه قال أبيه وأجج بشمنه وكلام التوضيح يفيد أن الخلاف في مباح الاتخاذ مطلقا كان لصيد أو حواصة وأما قول التحفة

وانفقوا أن كلاب الماشية * يجوز بيعها ككلاب البادية

فقد انتقد له عليه في شرحه حكاية الاتفاق في كلاب الماشية بل الخلاف فيه ككلاب الصيد (قوله كاصطياد الفأرة) مثله أخذ الزباد منه (قوله ان عزم الغاصب) مثله جهل الحال على الممول عليه ومحل اشترط العزم إذا كان الغاصب غير مقدور عليه بحيث لا تناله الأحكام والأجاز يبيع للغاصب من غير شرط لأنه كبيع المودع (تنبيه) قال في المج وأن مالك الغاصب بالتشديد كان باع ثم ملك بالتحقيق كان ورث أو اشترى لا يقصد التحال فله الرجوع في ملكه أما ان قصد مجرد التحال فلا ومن فروع المقام شريك دار باع الكل فديانم ملك حظ شريكه يرجع فيه ويأخذ نصيبه بالشفعة اه (قوله وأولى ان رده له بالفعل) أي فالقول بأنه لا بد من ملكه عند رده ستة أشهر فاكتر ضمه عيف (قوله لان الكلام في غاصب الخ) ولذلك قلنا انه هو الذي يشترط فيه العزم بخلاف الغاصب المقدور عليه (قوله وانما يفيد عدم الزوم) أي فكان مقتضاه أنه لا يعد من محترقات المحقة بل من محترقات الزوم فهو من محترقات عدم الكراه (قوله لغير رهنه) صوابه لغير رهنه فتأمل (قوله لما امتناؤه وتعجيل دينه الخ) حاصله أنه انما يكون للرهن رديع الرهن باحد أمرين ثلاثة ان يبيع بأقل من الدين ولم يكل الرهن للرهن دينه أو بغير جنس الدين ولم يأت برهن ثقة بدل الاول أو يكون الدين مما لا يعمل كقرض أو طعام من يبيع والا فلا رده

لا تنفع به (و) لا (آلة غناء و) (لا جارية) (مغنية) من حيث غناؤها لعدم الانتفاع الشرعي وأما الخدمة أو الوطء فجائز (ولا ككلاب صيد) أو حواصة للنهي عن بيعه وإن كان طاهرا منتفعا به وقيل بجواز بيعه (وجاز هر) أي يبيع للجلد وغيره كاصطياد الفأرة (ومبيع) أي يبيع (للجاءد وكره) يبعهما (للحم) لكراهة أكل لهما (و) لا يصح ان يباع (أبق و) حيوان (شارد) لعدم القدرة على تسليمه فلذا لو علم تحله وصفته وكان موقوفا لصاحبه لما أخذ جاز يبعه على الرؤية المنتقدة أو على الصفة كالتائب لأن كان عند كساطان فلا يجوز لأنه لا يقدر على ترعه منه إلا بشقة وكذا لو كان في أخذه منه خصومة فلا يجوز بيعه إذ كل ماق خلاصه خصومة أي نزاع ورفع الحاكم لم يجز بيعه لعدم القدرة على تسليمه ولو في أول حاله (و) لا يباع (مغصوب) لأنه يبيع ما فيه

خصومة فلا قدرة البائع على تسليمه

(الا) أن يبيعه ربه (من غاصبه) فيجوز (ان عزم) الغاصب (على رده) ربه وأولى ان رده له بالفعل فان لم يعزم على رده لم يجز بيعه لأنه متهور على بيعه منه لان الكلام في غاصب لا يقدر عليه إلا بشقة الآن القهر لا ينتج عدم صحة البيع واقعا فيعدم الزوم (ومبيع مرهون) لغير رهنه (ووقف) أمضاؤه (على رضا المرتهن) فله أمضاؤه وتعجيل دينه وعدم الامضاء وسبب إتيان تفصيل المسئلة في باب الرهن ان شاء الله تعالى

(و) صبح بیع (غير المالك) للسلعة وهو المسمى بالفضولي (ولو علم المشتري) أن البائع لا يملك المبتاع وهو لازم من جهته منحل من جهة المالك (و وقف) البيع (على رضاه) ما لم يقع البيع بحضرة وهو ما كتبت فيكون لازما من جهته أيضا وصار الفضولي كالمكيل (والغلة للمشتري إذا لم يعلم بالتعدي) من باعه بان ظن أنه المالك وأنه وكيل عنه أولا لم يعلم عنده بشي فان علم المشتري بتعدي البائع فالغلة للمالك ان رد البيع (و) صبح بيع (عبد جان و وقف) البيع أي امضاؤه (على المستحق) للجناية (ان لم يدفع له السيد) البائع (أو المبتاع الارش) أي ارش الجناية فان دفعه له أحدهما فلا كلام للمستحق (ولا يرجع المبتاع) اذا دفعه ٧ المستحق وكان يز يد على الثمن بان كان

الثلث عشرة والارش أكثر
(بزائد الارش) على
السيد لان من حجه أن
يقول للمبتاع أنت دفعت
لي عشرة فلا يلزم مني الا
مادفعته لي فان كان
الارش قدر الثلث فاقبل
رجوعه به على سيده (وله)
أي للمشتري (رده) أي رد
العبد لسيده (ان تعمد لها)
أي الجناية ولم يعلم المشتري
حال البيع بذلك لانه
عيب (ونقض البيع)
أي بيع الخالف الآتي
ذكره (ولا كلام للمشتري)
في النقص وعدمه (في)
عين حنث بحرية عبده
نحو (ان لم أقبل به كذا)
كان لم أضربه أو أجسه
(غير) ثم باعه قبل أن
يفعل به ما حلف عليه
(و) اذا نقض (فعل) به
(ما جاز) فعليه كضربه
عشرة أمواط (والا) يجوز
شرعا كالمحلف لا ضربه
مائة سوط (نحو عتقه
الحكم) به من الحاكم فان
فعل به ما لا يجوز قبل
الحكم عليه برئ وهذا فيما
إذا كانت يمينه مطلقة أو
مقيدة بأجل ولم ينقض

ويجوز دينه (قوله و صبح بيع غير المالك) اختلف في القدوم عليه فقبل عنه وقيل بجوازه وقيل بعينه
في العقار وجوازه في العرض (قوله ما لم يقع البيع بحضرة) أي وكذا اذا بلغه بيع الفضولي وسكت
عاما من حين علمه من غير مانع عنه من القيام ولا يعتذر بجهل في سكوت (قوله والغلة للمشتري) حاصل
كلامه أن الغلة للمشتري في جميع صور بيع الفضولي الا في صورة واحدة فالغلة فيها للمالك وهي اذا علم
المشتري أن البائع غير مالك ولم تقم شبهة تنفي عنه العداة وحيث أمضى المالك بيع الفضولي فان المالك
بطالب الفضولي بالثمن ما لم يرض عام فان مضى وهو ما كتبت سقط حقه هذا ان يبيع بحضرة وان يبيع
بغيره ما لم يقض مدة الحياة عشرة أعوام وظاهر كلامهم كان المبيع عقارا أو عرضا (قوله عليه السلام) محمل
كون المالك يتقاضى بيع الفضولي ان لم يفت المبيع فان فات بذهاب عبته فقط كان على الفضولي
الاكثر من ثمنه وقيمته ولا فرق بين كون الفضولي غاصبا أو غير غاصب كذا في الاصل وحاشيته (قوله
وصبح بيع عبد جان الخ) لم يترك كركم الاقدام على بيعه مع علم الجناية ولا بن القاسم من باع عبده بعد
علمه بجنايته لم يجز الا أن يحمل الارش ونقل أبو الحسن عن اللخمي الجواز واستحسنه (قوله على
المستحق للجناية) أي لتعلق الجناية بربة العبد (قوله ان لم يدفع له السيد أو المبتاع الارش) أي فان لم يدار
أولا للسيد في دفع الارش وعدمه فان أبي خير المشتري في دفعه وعدم دفعه فان أبي خير المستحق
للجناية في رد البيع وأخذ العبد وامضاؤه وأخذ الثمن (قوله ولم يعلم) أي أو ما لم يعلم به حال الشراء فلا رد
له لدخوله على ذلك العيب ككل مشتري علم العيب ودخل عليه وقوله لانه عيب انما كان عيبا لانه لا يؤمن
من عوده لمنه (قوله كان أضربه أو أجسه) أي فانه يرد البيع كان المحلف به جائزا أم لا ثم يفصل بعد
ذلك كما قال الشارح (قوله فن فعل به ما لا يجوز الخ) أي ويعتق عليه بالحكم ان شأه والابيع عليه لدفع
الضرر فعلم أنه يحكم برد البيع مطلقا حلف بما يجوز أو بما لا يجوز لكن يرد ملكه المستمر فيما يجوز
وأما فيما لا يجوز فيرد ملكه ولا يستمر (قوله ثم باعه وانقضى الاجل) انما لم يرد البيع في هذه لان يمينه
قد ارتفعت ولم يلزمه عتق لان الاجل انقضى وهو في غير ملكه بمنزلة ما اذا مات قبل انقضاء الاجل
لا يقال انه يلزم من بيعه له عزه على الضد وبالغرم على الضد يحصل الحنث لا تناقولا يحمل على بيعه
نسبانا أو ظنا أن المشتري لا ينع من ضرر به وان ضرر به وهو عند المشتري يفيده (قوله ولا يلزمه الطلاق)
أي بمجرد بيعه للعبد لا يلزمه الطلاق ولا ينجر عليه حيث كانت يمينه مطلقة الا اذا عزم على الضد
(قوله عليه السلام) لو حلف بغيره بغيره لم يضرب به من لا فسكاته ثم يضرب به قال ابن المواريز وقال أشهب لا يبر
و يضي على كتابته و يوقف ما يؤديه لسيده من نجوم الكتابة فان عتق بالاداء تم فيه الحنث وصار حرا وأخذ
كل ما أدى وان عجز ضربه ان شاء اه من الخرشى بتصرف (قوله قد يتيروهم فيما المنع) أي لانه
مظنة عدم القدرة على تسليمه (قوله وعليه التعليق) أي يلزم البائع تعليق بنائه وحفظه فان انهدم
ضاع عليه (قوله وحذفنا قوله ان انتفت الاضاعة) أي فان الشئ ذكره ويتصور انتفاء الاضاعة على
القول باشتراطه بكون البناء الذي على نحو العمود لا كغيره من له أو مشرفا على السقوط أو لكون

(ولارد) للبيع (ان قيد) في يمينه (باجل) كذا ضربته في هذا الشهر ثم باعه (وانقضى) الاجل (كاليمين بالله) فلا يرد البيع وعليه الكفارة
نحو والله لا ضربه ثم باعه قبل الضرب (والطلاق) نحو وان لم يضربه فامرته طالق ثم باعه قبل الضرب فلا يرد البيع ولا يلزمه الطلاق
ولا ينجر عليه خلافا لابن دينار وانما يمنع منها ويضرب له أجل الا بلاء ان شاء كما هو مذهب المدونة لا مكان أن يرجع عليه أو يضربه
عند المشتري وتنحل يمينه فان قيد بأجل وانقضى طلقت باعه أو لم يبعه ثم بعه على جواز بيع أشياء قد يتيروهم فيما المنع بقوله (وجاز بيع
كعمود) أو حجر أو خشب فلا يردنا الكاف على كلامه (عليه بناء) لبائعه أو غيره وعليه التعليق لبنائه وحذفنا قوله انه
انتفت الاضاعة

نقول ابن عبد السلام والثقة الأولى لأحاجة إليه في هذا الباب **كان يبيع النخيل بالثمن القليل الخ** (أن أمن كسره) بأن ظن عدمه واللام يجوز لعدم القدرة على تسليمه (وتقصده) أي العمود من عمله (البائع) لأنه يشبه ما فيه حتى توفيه فإن فكسره حال نقصه فضاياه من بائعه وقيل نقصه على المشتري فضاياه منه (و) جاز ببيع (هو فوق هواه) وأولى فوق بناء كان يقول المشتري اصحاب

المشتري أضعف الثمن للبائع أو قدر على تعليق ما عليه فان لم تنتف الاضاعة على كلام الشيخ لا يجوز والبيع صحيح فهو شرط في الجواز لا في الصحة (قوله لأحاجة إليه) أي لانه انما يبيى عن اضاعة المال اذا لم يكن في نظر المشتري أصلاً وقامه على الثمن ويبيع الثمن جائز ويبحث في تعليله بان ماضع لاحد المتبايعين في الثمن ينتفع به الآخر وفي البناء يتقضى ولا ينتفع به فهو اضاعة محضة وهو من الفساد المنهى عنه كما في التنبهات ونصه قالوا انما هذا اذا كان يمكن تدعيمه وتعليقه ولو كان البناء الذي عليه لا يمكن نزع العمود الا بهدمه لكان من الفساد في الأرض الذي لا يجوز اه بن (قوله بان ظن عدمه) أي أو تحقق ومفهومة ثلاث صور تحقق الكسر أو ظنه أو الشك فيه فيمنع في ثلاث ويجوز في صورتين فتكون الصور خمساً (قوله واللام يجوز لعدم القدرة على تسليمه) أي فلا يجوز ولا يصح لان القدرة على التسليم من شروط الصحة كما تقدم بخلاف الشرط الاول على القول به فهو من شروط الجواز فانعدامه لا ينافي الصحة (قوله وتقصده الخ) جملة مستأنفة لبيان حكم المسئلة لأنه موقوف على الشرط (قوله وقيل نقصه على المشتري) قال في الحاشية ان كلام من القولين تدرج والظاهر منهما الاول ومحل القولين في نقض العمود كما علمت وأما نقض البناء الذي حوله فعلى البائع اتفاقاً (قوله فرق هواه الخ) أي وأما هواه فوق الأرض كان يقول انسان لصاحب أرض بعني عشرة أذرع من الفراخ الذي فوق أرضك أبي فيه يمتا فيجوز ولا يتوقف على وصف البناء اذ الأرض لا تتأثر بذلك لثبوت المشتري باطن الأرض (قوله ان وصف البناء الخ) أي بل يصف ذات البناء من العظم والخفة والطول والقصر ويصف ما يبنى به من حجر أو آجر وبأني دنا قوله فيما يأتي وهو مضمون الان تعين مدة فاجارة كما أنه حذف ما يأتي قوله هما نوصف فقد حذف من كل نظير ما أثبتته في الآخر في كلامه احتياك فتأمل (قوله وترميحه ان وهي) أي وأما ان حصل خلل في موضع الخدع فاصلاحه على المشتري اذا خلل في الحائط (قوله الان تعين مدة) فان جهل الامر جعل على البيع كذا في بن (قوله وتنفخ ما بهدمه) أي لتأني ما يستوفي منه وسياق في الاجارة انها تنفسح بتلف ما يستوفي منه لابه (قوله مجهول للمتبايعين) أي فلا بد من كون الثمن والتمن معلومين للبائع والمشتري، والافسد البيع وجهل أحدهما كجهلها ماسواء علم العالم بجهل الجاهل أولاً وقبل بخير الجاهل مهما اذا لم يعلم العالم بجهله (قوله ذاتنا أوصفة) بجهل الذات كان يشتري ذاتاً لا يدري ماهي وجهل الصفة كان به لم أنها شاة مثلاً ويجهل سلامتها من العيوب (قوله لكل واحد منهما عبد) مثل ذلك ما لو كان لاهما عبد والآخر مشترك بينهما أو مشتر كان بينهما على التفاوت كنلت من أحدهما والثلاثين من الآخر ويبيعان ماصفة واحدة ولا مفهوم لعبد من ولا رجلين ومفهوم قولنا على التفاوت أنه لو كانا ماصفاً على السواء ويبيعان ماصفة واحدة لا يضر الجهل فيهما لان الثمن معلوم التفصيل بعد البيع (قوله فلذا الوسمي المشتري) أي وكذا الواقع أن يجعل لهذا العبد ثلاثاً وثلاثين من الثمن (قوله وكرطل من شاة) محل المنع ان كان البيع على البت وأما على الخيار عند الرؤية فجائز ومحل كلام المصنف انما يمكن المشتري للكرطل هو البائع ووقع الشراء عقب البيع والافيجوز كما سيأتي من جواز استثناء لارطال لعلم البائع بصفة لم شاته (قوله ونحو تراب كصائح) أنظر هل يلحق به هباب الاfran أو يجوز شراؤه ان وجدت فيه شروط الجراف وهو الظاهر (قوله ولو خلاصه من ترابه) رد باو

أرض بعني عشرة أذرع من الهواء فوق ما يبنيه يارضك (ان وصف البناء) الاعلى والاسفل للامن من القرو والجهالة وذلك الاعلى جميع الهواء الذي فوق بناء الاسفل ولكن ليس له أن يزيد على ما شرط عليه (و) جاز (عقد على غرض جذع بحائط وهو) أي العقد المذكور (مضمون) أي لازم ابداً فيلزم رب الحائط أو وارثه أو المشتري منه اعادة الحائط ان هدم وترميحه ان وهي (الان تعين مدة) كسنة أو أكثر (فاجارة) أي يكون العقد المذكور اجارة تنقضي بانقضاء المدة (وتنفخ ما بهدمه) ويرجع للمحاسبة قبل تمام المدة (ولا) يصح أن يباع (مجهول) للمتبايعين أو أحدهما من عن أو مضمون ذاتاً أو صفة بل (ولو) تعلق الجهل (بالتفصيل) أي تفصيل الثمن أو الثمن وشمل للجهل بتفصيل الثمن بقوله (كعبد رجلين) معلومين لكل واحد منهما عبد (نكدا) بمائة مثلاً أي ان العبد من المعلوماتين كلاهما بمائة

فهذا جهل بتفصيل الثمن اذ لا يعلم ما يخص كل واحد منه فلذا الوسمي المشتري لكل عا لمتبايعينه لجاز ومثل لجهل الصفة بقوله (وكرطل من شاة) مثلاً (قبل السلخ) وأولى قبل التبيع كما افلا يصح لانه لا يدري ماصفة اللحم بعد سلخه وأما بعد السلخ فجائز ومثل لما جهل قدره أو قدره وصفته أو قدره وصفته وذاته بحسب الاحوال بقوله (و) نحو (تراب كصائح) وعطار (ورده) المشتري (لبائعه) لعدم صحة البيع (ولو خلاصه) من ترابه (وله) أي للمشتري (الاجر) في نظير تخايمه (ان لم يزد) الاجر (على بقية الخارج)

بان كان الأجر قدوة فاقبل فان زاد بان كان الأجر عشرة وثمانين حصة لم يدفع له الا خمسة فان لم يخرج شيء فلا شيء له ويرجع بالثمن الذي دفعه للبائع على كل حال لقصد البيع وقيل له اجر مثله ولو زاد على ما خرج وهو ظاهر اطلاق الشيخ ورجح وما ذكرناه اظهر لانه خلاصه لنقسه للبائع (بمخلاف) (و) (بمخلاف) (معدن ذهب أو فضة) يبيع بغير منقعه فيجوز (و) (بمخلاف) (جملة شاة قبل السلخ) فيجوز قياسا على الحى الذي لا يراد الا للبيع (و) (بمخلاف) (حنطة في سنبل بعديسما) قبل حصده وبعده قتا ومنقوشا (أو) في (بن) بعد الدرس فيجوز (ان وقع) البيع (على كيل) في الاربع صور ونحوه بعتك جميع حب هذا كل أردب بكذا أو بعتك من حبه أردب بكذا كالمصري الآتي بانها ولا يجوز جزا فالأ أن يبعه بقلته وبقته فيجوز ٩ في غير النقوش وهو معنى قوله

(و) (بمخلاف) (قت من نحو قح) مما يمكن حرره كالذرة ومثله القائم بارضه فيجوز (جزا فالأ) ان كان (منقوشا) فلا يجوز ومثل الحنطة غيرها من الحبوب فالخلاص أن للزراع خمسة أحوال قائم بالارض وغير قائم وغير القائم اماقت وامانة وش واما في تبته في الجريين واما خلاص بعد التذرية وهو المشار اليه بالصبرة الآتي بانها فيبيع الحب خاصة جائز في الجميع ان وقع بكيل وبعه بقلته يجوز جزا فالأ فيما عدا النقوش وكذا يبيع الصبرة جزا فالأ بشروط الجراف الآتية (و) (بمخلاف) (زيت زيتون بوزن) فيجوز ونحوه بعتك زيت هذا الزيتون كل رطل بكذا (ودقيق حنطة) ونحوها فيجوز ونحوه بعتك دقيق هذه الحنطة كل صاع بكذا (ان لم يختلف الخروج) أي خروج الزيت أو الدقيق عادة فان اختلف بان كان تارة يخرج له زيت أو دقيق وتارة لا يخرج

على ما قاله ابن أبيزيد من انه لا يرد ويقي لمشتريه بغير قيمته على غرضه على فرض حواز يبعه (قوله وما ذكرناه اظهر) أي وهي طريقة ابن يونس فالاجرة عنده منوطة بالتخليص فاذا زادت الاجرة على ما خلاصه فليس له الا ما خلاصه (قوله يبيع بغير منقعه فيجوز) أي سواء كان البيع جزا فالأ أو كيلة (قوله وبمخلاف جملة شاة) أي تباع جزا فالأ واما وزنا فيمنع لما فيه من بيع لحم وعرض وزنا فان الجلد والصوف عرض كذا عطل في الأصل وهو يقتضي الجواز اذا استثنى العرض وليس كذلك فالأولى ما قال بعضهم من أن علة المنع أن الوزن يقتضي أن المقصود اللحم وهو يغيب بمخلاف الجراف فان المقصود اذا كان بتمامه وهي مرئسة وعبرة الحشرى انما جاز بيعها جزا فالأ لانها تدخل في ضمان المشتري بالعقد لان المبيع الذات المرئية بتمامها كشاة حية بمخلاف ما اذا وقع البيع لاشاة بتمامها قبل السلخ على الوزن فالقصد وحديثه ما شأنه الوزن وهو اللحم فربما يجمع لبيع اللحم المتعيب المجهول الصفة اه (قوله فيجوز ان وقع البيع على كيل) أي ويشترط أن لا يتأخر تمام حصده ودراسته أكثر من خمسة عشر يوما والامتنع لما فيه من السلم في معين هذا اذا كان التأخير مدخلا عليه بالشروط أو العادة والأفلا يضرب التأخير بكميات من الموطأ وشراح خليل في باب السلم وما قيل هنا يقال في زيت الزيتون ودقيق الحنطة (قوله نحو بعتك جميع حب هذا) أي ويقال له جزا فالأ على الكيل (قوله كالذرة) أي الذي غمرته في رأسه كالعويجة والاصفر بمخلاف الذرة المسمى بالشامى فانه لا يباع جزا فالأ وهكذا كل غمرته في ساقه لا في رأسه (قوله جائز في الجميع ان وقع بكيل) أي بشرط المتقدم (قوله يجوز جزا فالأ فيما عدا النقوش) هذا يحمل وحاصله أن ائقت والقائم يجوز فيه ما الجراف بشرطه والنقوش وما في تبته ان رآها المشتري في أرضه ما قبل الحصد جائز فيه ما الجراف أيضا بشرطه وان لم يرهما لم يجز فلا فرق بين النقوش وما في تبته (قوله فان اختلف بان كان تارة الخ) مثله الاختلاف في القلة والكثرة والصفاء والجودة ومحل منعه عند اختلاف الخروج ما لم يشتر على الخيار والاجاز ولو اختلف الخروج (قوله والا لزم السلم في معين) أي لانا أقل أجل السلم نصف شهر فلا تأخر حصل أجل السلم وشروط صحة السلم المؤجل بهذا الاجل أن يكون السلم فيه في الدمة لا في معين (قوله وأريد بيع الجميع) راجع للثانية وحاصله أن المشتري اذا قال للبائع اشتري مني صاعا من هذه الصبرة أو اشتري مني كل صاع من هذه الصبرة بكذا وأراد في الصورة الثانية شراء جميعها كان البيع جائزا سواء كانت الصبرة معلومة الصيغان ام لا لانها ان كانت معلومة الصيغان كانت معلومة الجملة والتفصيل وان كانت مجهولة كانت مجهولة الجملة معلومة التفصيل وبه جهل الجملة فقط لا يضر كما علم (قوله بان أريد بعض غير معين فلا يجوز) الحاصل انه اذا أتى بمن كقوله اشتري من هذه الصبرة كل أردب بدينار أو اشتري من هذه الشقة كل ذراع بكذا أو اشتري من هذه الشمعة كل رطل بكذا فان أريد بها التبعية منع وان أريد بها بيان الجنس والقصد ان يقول أبيعك هذه الصبرة كل أردب بكذا فلا يمنع وأما ان لم يرد بها واحدا منها فطر يقنان المنع

٢ - صاوى - في

لم يجز البيع للقر ولكن الخروج وعدمه يكثر في الزيت دون الحبوب فلذا قدم الشيخ هذا الشرط عند الزيت (ولم يتأخر) عصر الزيت أو طحن الحب (أكثر من نصف شهر) والالزم السلم في معين وهو ممنوع (و) (بمخلاف) (صاع) من هذه الصبرة بكذا (أو كل صاع من صبرة) معينة وأريد بيع الجميع لان الجهل وان يتعلق به الثمن ابتداء لكن يعلم تفصيله بالكيل فافتر (أو كل ذراع من شقة أو كل رطل من زيت) أي لا فرق بين المكيلات والمقسات والموزونات فيجوز (ان أريد الكل) أي شراء الجميع مما ذكر (أو عين قدر) منه كصاع أو عشرة أصع بكذا أو ذراع أو عشرة أذرع أو رطل أو عشرة أرطال (والأ) بان أريد بعض غير معين (فلا) يجوز وهو معنى قوله لا منها وأريد البعض للجهل بجملة

الثمن والمثمن لم يقتصر (و) بخلاف تبيع (جفاف) مثلنا الجيم فارقتي معربيه وهو يسع ما يكال أو يوزن أو يعطى له بالكيل ولا وزن ولا عدوا الأصل فيه المنع للجهل ١٠ لكن أحازه الشارع للضرورة والمشقة فيجوز بشرط سعة أشاره الأولى

لتبادر التبعية منها وهو ما يفيد كلام ابن عربة والجواز لا احتمال زيادتها وهذه الطريقة متبادرة من
المصنف لانه قيد المنع بارادته لبعض وأقوى الطريقتين الأولى كما يفيد كلام ابن تقي عن الفاكهاني
فانظره ومثل الايمان بن واردة البعض في المنع ما اذا قال اشترى منك ما يحتاج له الميت من هذه
الشقة كل ذراع بكذا أو اشترى منك ما يكفي فيصا من هذه الشقة كل ذراع بكذا أو اشترى منك
ما توجد النار من هذه الشقة في الزفاف كل رطل بكذا (قوله) يجوز للشخص أن يبيع نحو الشاة
ويستثنى قدر من الارطال أقل من ثلثها ان بيعت قبل الذبح أو السلخ فان بيعت بعدها جازله استثناء
ما شاء وكذا له استثناء جزء شائع مطلقا أو أكثر قبل السلخ أو بعده ولا يجوز لمشتري الارطال أخذ شيء
بدلهما ويجوز بيع الصبرة أو الثمرة جزئا ويستثنى قدر الثلث فأقل ان كان المشتري كسلا وفي الجزء
الشائع يستثنى ما شاء (قوله) وبخلاف بيع حراف عرفه ابن عرفة بقوله وهو يبيع ما يمكن علم قدره دون
أن يعلم اه (قوله) أو قد راسم على حاله (الخ) هذا سمي على ما اختاره ابن رشد من أنه لا يشترط في
الجزء الحضور سواء كان زرعاً قائماً أو صبرة طعام أو غيرهما وانما يشترط فيه الرؤية بالبرص سواء كانت
مقارنة للعقد أو سابقة عليه وهذا بخلاف رواية ابن القاسم عن مالك من اشترط حضور بيع الجزأين
حين العقد لا الزرع القائم والثمار في رؤس الاشجار فيغترق فيها عدم الحضور ان تقدمت الرؤية
واختار ح هذه الطريقة (قوله) ولم يذكر جدا (الخ) حاصله أن ما كثر جدا منع بيعه جزأه سواء كان مكلا
أو موزوناً أو معدوداً بالتعذر حرره وما كثر لا حداً يجوز بيعه جزأه مكلا كان أو معدوداً أو موزوناً ولا سكان
حرره وأما ما قل جدا فيمنع بيعه جزأه ان كان معدوداً لا مشقة في علمه بالمعدود ويجوز ان كان مكلا أو
موزوناً ولو كان لا مشقة في كيله أو وزنه (قوله) وجهلاه (قوله) أي من الجهة التي وقع العقد عليها كبيع عدد
وهما يجهلان عدده ويعرفان وزنه لان المبيع اذا كان له جهتان كوزن وعدد وجهل من الجهة التي
وقع العقد عليها وجده شرطه (قوله) وحراره (قوله) أي ولا بد أن يكون كل منهما من أهل الجزأين اعتاده
والا فلا يصح ولو وكلا من حرره وكان من أهل الجزأين كني كلان من أهل الجزأين لا فالشرط حرر المبيع
بالفعل من أدل الجزأين كان الجزأين من حرره وكلا (قوله) في اعتادهما (قوله) مراده بالاعتقاد ما يشمل
الطن (قوله) فلا يشترط فيه المشقة والفرق أن المكيل والموزون مظنة المشقة لاحتياجهما لآلة وتحرير
وذلك لا يتأني لكل الناس بخلاف العدل لتيسره لغالب الناس (قوله) ولم تقصد افراده (قوله) أي بان كان
التفاوت بينهما كثيراً فان قل التفاوت جاز وهو معنى قوله إلا أن يقل بينهما فهو مستثنى من مفهوم ما قبله
فان قصدت افراده فلا يجوز بيعه جزأه ولا بد من عدمه إلا أن يقل عن تلك الافراد فانه يجوز بيعه جزأه
ولا يضركم الافراد فعلم من المصنف ان ما يباع جزأه ما ان بعد مشقة أو لا وفي كل اما أن تقصد افراده
أو لا وفي كل اما أن يقل عنها أو لا متى عد بلا مشقة لم يجوز جزأه فاقصدت افراده أو لا قل عنها أو لا متى
عد مشقة فاقصدت افراده جاز بيعه جزأه أو لا قل عنها أو لا واذا قصدت حاران قل عنها بالنسبة لبعضها
مع بعض ومنع ان لم يقل فالتع في خمسة أحوال والجواز في ثلاثة (قوله) كرماني ومثله البطيخ وان
اختلفت أحاده كما في العنبة والموازية (قوله) بقي من شروط الجزأين أن لا يشترط مع مكيل على ما
سابق وأما عدم الدخول عليه فبأنه شرط لا بد منه وعليه فلا يجوز أن تدفع درهما لعطار ليعطيك به
شيئاً من الأبرار من غير وزن ولا لقالا يدفع لك به ذوا حارا أو مدحسا ولا أن تأتي بجزر وتتفق معه على
ان يكون لك الحما وتشترطه جزأه فلا بد في الجواز في جميع ما تقدم أن يكون مجزأه قبل طمأنينة وقبل
لا يضركم الدخول عليه وهي فسحة واختاره في الحاشية (قوله) ان لم ير (قوله) أي بهر من العقد ولا قبله ولو
كان حاضر وظاهره منع بيع غير المرئي ولو وقع على الخيار لا خروج عن الرخصة (قوله) كنفه (الخ)
أي حيث كانت القفة أو القادرو غير معروفه أو قدر والا كان مكلا لا معاً لو ما فيخرج عن الجزأين

الشروط الخمسة الأولى عامة وإن الشرطين الأخيرين خاصان بالعدد (لأن لم ير)
فلا يصح بيعه جزأه (وإن) كان غير المرقى (ملء ظرف) فارغ كقفة عائتها

مخططة بدرهم أو قارورة يملؤها زيتا مثلاً بكذا (ولو) كان الطرف معلوماً اشتراهما جزافاً بدرهم على أن يملأه (ثانياً) من ذلك المبيع بدرهم (بعد تفريقه) لأن الثاني غير مرفق حال العقد وليس الطرف مكيفاً معلوماً (الأنحوسة زبيب) وتيق وقربة ماء وجواره مما صار في الطرف كالمكيل لذلك التي فيجوز شراءه مثله فأرغوا ملته ثانياً بعد تفريقه بدرهم مثلاً والسلة بفتح السين الأثناء الذي يوضع فيه التين ونحوه (ولو) أن كثر جزافاً بحيث لا يمكن خزنه عادة فلا يجوز بيعه جزافاً (أو علم أحدهما) فلا يجوز جزافاً (بأن علم الجاهل) بقدره (حين العقد بعلمه) أي بعلم صاحبه لقدره (فسد) المبيع ورده إن كان قائماً وإلا فقيمة (و) أن علم الجاهل بعلم صاحبه (بعده) أي بعد العقد (خير) في الرد والامتناء (أو قصدت الأفراد) ولم يقل ثمنها (كثياب) فلا يجوز بيعها

وأما شراء ما في المكيل لمجهول جزافاً فثبث بشرطه لا على أنه مكيل به (قوله فسد المبيع الخ) أي لتعاقدهما على الغرر (قوله والا فقيمة) أي لأنه مثلي مجهول القدر (قوله فإن كان التعامل بالوزن فقط جاز) أي كانت مسكوكة أم لا وأما بالعدد أو بالوزن والعدد فيمنع مسكوكة أم لا هذا هو المعتمد (قوله كان مما أصله أن يكال الخ) لما كان القرار المانع من صحة المبيع قد يكون بسبب انضمام معلوم لمجهول لأن انضمامه إليه يصير في المعلوم جهلاً لم يكن وكان في ذلك تفصيل شرع المصنف يبينه في هذا البحث (قوله كان مما أصله أن يباع جزافاً) أي كالارض وقوله أم لا أي كالحب (قوله لخروج أحدهما) أي في صورتي وهي جزاف حب مع مكيل منه ومكيل أرض مع جزاف أرض وقوله أو خروجهما معاً أي في صورة وهي مكيل أرض مع جزاف حب (قوله فهذه أربع صور) أي ثلاثة منها متنوعة والرابعة المستتمة (قوله كجزاف أرض مع مكيل حب) أي كقطعة أرض مجهولة القدر يشتريها مع أردب قمح بدينار مثلاً (قوله كجزافين مطلقاً) قدر الشارح هنا قوله مطلقاً إشارة إلى أنه حذف من الأول دلالة الثاني عليه (قوله كقطعة أرض مع قطعة أرض أخرى الخ) غثيل على سبيل اللف والنشر المرتب (قوله ومكيلين مطلقاً) أي خرجا عن الأصل أو أحدهما أولاً وقول الشارح كإثارة ذراع من أرض الخ غثيل على سبيل اللف والنشر المرتب أيضاً (قوله وجزاف مع عرض) أي خرج ذلك الجزاف عن الأصل أم لا بدليل غثيل الشارح (قوله مما لا يباع جزافاً) أي ولا كينز كسائر الحيوانات (وتنبه) فيجوز جزافان في صفقة واحدة على كيل أو وزن أو عددان اتحدت فيهما وصفتهما كصبر في قمح اشتراهما على الكيل كل صاع منهما بدرهم ولو اختلف الثمن فيهما كالأشترى كل صاع من أحدهما بدرهم والأخرى بنصف درهم أو اختلفت الصفة كقمح وشعير أو الجودة والرداءة منع ولو اتحد الثمن ولا يضاف لجزاف يبيع على كيل أو وزن أو عدد غير مطلقاً مكيفاً أو موزوناً أو معدوداً من جنسه أو من غير جنسه فلا يجوز أن يبيع صبرة كل قمح منها بكذا على أن مع المبيع سبعة كذا من غير تسمية ثمن لها بل ثمنها من جملة ما اشترى به المكيل لأن ما يخص السلعة حين البيع مجهول اهـ

لخصنا من الأصل (قوله على رؤية بعض المثلي) أي يجوز العقد مكيفاً بذلك في معرفة الصفة سواء كان المبيع بتأويل على التمييز ولو جازاً لما مر أن رؤية البعض كافية به كروية الثمن في حلق الجرة مثلاً ويشترط في رؤية ذلك البعض في الجزاف أن يكون متصلاً كالمثال (قوله بخلاف المقوم) أي كمدل ما هو من القماش فلا يكفي رؤية بعضه على ظاهر المذهب كما في التوضيح وقال ابن عبد السلام الروايات تدل على مشاركة المقوم للمثلي في كفاية رؤية البعض إذا كان المقوم من صنف واحد اهـ والراجح الأول ومحل عدم الاكتفاء برؤية البعض فيه أن لم يكن في نشره اتلاف والاكتفى برؤية البعض (قوله وضع عنه من الثمن بقدره) أي كما قال في المدونة (قوله لم يلزمه رد به المبيع) أي إن شاء ولا يتعين الرد وليس هذا من قبيل قوله الآتي ولا

قمح مع أردب فول بكذا (و جزاف مع عرض) فيجوز في صفقة واحدة كصبرة حب أو قطعة أرض مع عبد ونحوه مما لا يباع جزافاً (و جاز) المبيع (على رؤية بعض المثلي) من مكيل وموزون كقطن وكتان بخلاف المقوم فلا يكفي رؤية بعضه كتب من أثواب (و) على رؤية (الصوان) بكسر الصاد المهملة وضمها وتخفيف الواو ما يصون الشيء كشر الزمان والحوز والاوز فلا يشترط كسر بعضه ليرى ما في داخله ومن ذلك البطيخ (و) على رؤية (البرناج) بفتح الباء وكسر الهمزة المكتوب فيه صفة ما في العدل من الثياب المبيعة أي يجوز أن يشتري ثياباً مربوطة في العدل معتمداً فيه على الأوصاف المذكورة في العقد فإن وجدت على الصفة لم يرد ولا خيرا المشتري إن كانت أدنى صفة فإن وجدها أقل عدا وضع عنه من الثمن بقدره فإن كثر النقص أكثر من النصف لم يلزمه رد به المبيع فإن وجدها أكثر عدا كان

البائع شريكه بنسبة الزائد وقيل بهما زاد قال ابن القاسم والاول أحب الي (و) لو قبضه المشتري وغاب عليه وادعى أنه ادعى أو أنقص
 مما هو مكتوب في البرنامج (حلف البائع أن ما في العدل موافق للمكتوب) حيث أنكروا ادعاء المشتري أي قال قول البائع بيمينه (والا) بان
 نكل (حلف المشتري ورد البيع) وحلف أنه ما بدل فيه وإن هذا هو المتابع بعينه فإن نكل كالبائع (و) كذا دفع لدرهم) كانت عليه ديناً أو
 أقرضها غيره (ادعى عليه) أي ادعى ١٢ عليه أخذها (أنها رديئة أو ناقصة) قال قول لداقها يمين أنه ما دفع إلا حياء أو كاملة

فإن نكل حلف أخذها
 وردها أو كلف له دافعها
 النقص وهذا إذا قبضها
 أخذها على المفاضلة فإن
 قبضها لغيرها أو لينظر فيها
 قال قول للقابض يمينه
 (و) جاز (بيع) لسلعة
 (على الصفة) لها من غير
 ياتعها بل (وإن من البائع
 أن لا يكن) المبيع (في
 مجلس العقد) بان كان
 غائباً عن مجلسه (وإن)
 كان (بالبلد) فلا يشترط
 لصفة المبيع حضوره
 (والا) يكن غائباً عنه
 (فلا) يصح بيعه على
 الصفة ولا (بدن الرؤية)
 له لتبرع علم الحقيقة (الا
 أن يكون في فقه ضرر)
 للمبيع (أو فساد) فيجوز
 بيعه على الصفة ثم إن
 وجد عليه ما قاله المبيع لازم
 والا فلا يشتري رده (و)
 جاز البيع (على رؤية)
 سابقة للمبيع (أن لا يتغير
 بعد عاده) إلى وقت
 العقد وهو يختلف
 باختلاف الأشياء من
 قاكهة وثياب وحيوان
 وعقار فإن كان شأنه التغير
 لم يجز على البت (و) جاز
 على الخيار (أن لم يعد)

يجوز التمسك باقل استحق أكثره لأن ذلك في المعين وما هنا في الموصوف واتحاده من الاعتماد على المدعى
 في حل العدل من المخرج والمشفة على البائع من تأويل شئته ومؤن شدة إن لم يررضه المشتري فاقبضت الصفة
 مقام الرؤية وإن كلف الشئ حاضراً (قوله حلف البائع الخ) حاصل ما ذكره المصنف أن المشتري على البرنامج
 إذا ادعى بعد قبض المتاع وغاب عليه أو تلف البرنامج عدم واقعة ما في العدل لما في البرنامج وادعى البائع
 الموافقة فإن البائع يحلف أن ما في العدل موافق للمكتوب في البرنامج وهذا إذا قبضه على نصديق البائع
 فإن قبضه على أن المشتري مصدق كان القول قول المشتري وكذا إذا قبضه لقلب ومظفر قاله أبو الحسن نقلاً
 عن النعمي أنه بن أن قلت القاعدة أن الذي يحلف المدعى عليه لا المدعى وهذا قد حلف البائع وهو مدعى
 للموافقة طالت البائع وإن ادعى الموافقة إلا أنه في المعنى مدعى عليه لأن المدعى عليه هو من ترجع قوله بجهود
 أو أصل والأصل هنا الموافقة (قوله حلف المشتري) أي على المخالفة (قوله أنه ما دفع إلا حياء) تصوير
 لصفة متعلق بعينه ويحلف في نقص العدد على البت وفي نقص الوزن والغش على نفي العلم إلا أن يتحقق أنها
 ليست من دراهمه فيحلف على البت فيحلف ما قيل يحلف في نقصان الوزن على البت مطلقاً كنقص العدد
 واعتمده في الحاشية (قوله وجاز بيع لسلعة على الصفة) أي على البت أو الخيار أو السكوت (قوله بل وإن من
 البائع) رد بالمبالغة على من منع الشراء على لزوم معتمد على وصف البائع في الموازنة والتعينة لا يجوز أن
 يباع الشئ بوصف بائعه لأنه لا يوثق بوصفه إذ قد يقصد الزيادة في الصفة لا اتفاق الصفة وهو خلاف
 ما ارتضاه ابن رشد والنعمي من جواز البيع بوصف البائع نعم لا يجوز التقد فهو شرط في التقيد عند هلال في
 صحة البيع ففي كان الوصف من البائع منع التقيد كان تطوعاً أو بشرط كان المبيع عقاراً أو غيره كما ارتضاه في
 الحاشية (قوله بان كان غائباً عن مجلسه) حاصله أن الغائب إذا بيع بالصفة على اللزوم فلا بد في جواز بيعه
 من كونه غائباً عن مجلس العقد وأما ما بيع على الصفة بالخيار أو بيع على الخيار بلا وصف أو على رؤية
 متقدمة بتأويل خياره لا يشترط في جواز بيعه غيبة بل يجوز ولو حضر في المجلس وإن لم يكن في فقه فساد
 (قوله لا يصح بيعه على الصفة) أي لزوماً (قوله وجاز البيع على رؤية سابقة) فإن حصل ذلك فلما قبضه
 المشتري ادعى أنه ليس على الصفة التي رآه عليه وادعى البائع أنه عليها قال قول البائع بيمينه أن حصل شئ
 من أهل المعرفة بل تلك المدة تغير المبيع أم لا فإن قطع أهل المعرفة بعدم التغير فالتقول للبائع بلا يمين أو بالتغير
 فلا يشتري بلا يمين وإن رجحت لواحد منهما قال قول له يمين (قوله أي أن لا يشترط الخ) لا مفعول له
 بل يمنع التقيد ولو تطوع الما يأتى له في باب الخيار في قوله ومنع وإن بالشرط في كل ما يتأخر قبضه عن
 مدة الخيار كراضعة وغائب الخ (قوله جاز مطلقاً) أي في صورتين وهما الصفة أو رؤية متقدمة
 أو بدونها وفي كل قرب أو بعد (قوله وإن كان على البت جاز) أي في صورتين وهما الصفة والرؤية
 المتقدمة ولم يعد جديهما أو مفعولهما صورتان وهما الصفة والرؤية المتقدمة مع البت جديهما (قوله الا
 فيما يبيع بدونهما الخ) تحت صورتان ممنوعتان أيضاً فالمنوع أربع والخيار ثمان وهذا كله بقطع النظر

عن
 بالشرق (من إفريقية) بالمغرب مما ينظر فيه التغير قبل ادراكه على صفته لم يجز (الا على خيار بالرؤية) أي على خيار المشتري عند رؤيته
 (فيجوز مطلقاً) سواء بيع على الصفة أو الرؤية المتقدمة بعد أو لم يعد (أن لم يتعد) أي أن لا يشترط نقد الثمن لأنه ثبوع فإن شرط لم يجز لترده
 بين الملفية والشمية والحاصل أن في بيع الغائب اثنتي عشرة صورة لانه إما أن يباع على الصفة أو على رؤية متقدمة أو بدونها وفي كل
 أما أن يباع على البت أو على الخيار بالرؤية وفي كل إما أن يكون بعيداً أو لا فإن كان على الخيار جاز مطلقاً أن لا يتقدوان كان على البت
 جازاً لا فيما يبيع بدونها قرب أو بعد للجهل بالمبيع أو كان يتغير عادة أو بعداً جديهما

وأما كل ما من أجل العقد فلا بد من رؤيته إلا أن يكون في فتحه مشقة أو قسار في البيع بالوصف أو على ما في البراءة على ما تقدم (وضمانه) أي المبيع فاتباع الصفة أو برؤية متقدمة (من المشتري) أي يدخل في ضمانه بالعقد (إن كان عقارا) ولو بيع على المذارة وقال في التوضيح إن بيعت الدار بمذارة فالضمان من البائع بلا شك (وأدركته الصفة ما لا والا) يكن عقارا أو أدركته الصفة معهما (فمن البائع) الضمان (اللا شرط فيهما) أي لا شرط من المشتري في العقار أنه على البائع لو من

١٣

البائع على المشتري في غيره
فيعمل به (وقبضه) أي
المبيع غائبا أي الخروج
له (على المشتري) يجوز
(النقد فيه تطوعا) مطلقا
عقارا أو غيره (كشرط)
أي كما يجوز النقد نفسه
بشرط (أن كان) المبيع
الغائب على الصفة
أو برؤية متقدمة (عقارا)
على المزوم ولو بعد لاجدا
لأن شأنه أن لا يسرع إليه
التغير إلا أن يصفه بآثمه
فلا يجوز النقد فيه بشرط
ويجوز تطوعا (أو) كان
غير عقارا (قرب كيوم
ونحوه) يوم كان لا أكثر لأن
الشأن عدم التفسير في
اليومين بعد الرؤية أو
الوصف والله أعلم
(فصل حرم) كتابا وسنة
واجبا (في عين وطعام ربا
فصل) أي زيادة ولو
مناجزة (أن اتحد الجنس)
فيهما فلا يجوز زدرهم
بدرهمين ولا دينار
بدينارين ولا صاع تمح
مثلا بصاعين ولو يدايد
(والطعام ربي) الوار
لحال أي والحال أن الطعام
ربي وسيأتي بيان الربوي
والاجناس فإذا اختلف

عن النقد وعدمه وأما أن نظرهما كانت الصور أربع عشرة من علم من حاصل الشارح الاثنتا عشرة
التي أبس فيها شرط النقد وأما الاثنتا عشرة التي فيها شرط النقد فاصلا أن الست التي فيها الخيار
يمنع فيها شرط النقد وكذا إذا بيع لأعلى صفة ولا على رؤيته بالزوم قرب أو بعد فها كان صورتان
وبقي أربع وهي المبيع بالصفة أو الرؤية السابقة على الزوم قرب أو بعد فيجوز بشرط تؤخذ
من المصنف والشارح وستدكرها بعد يلي حفظ (قوله ولو بيع على المذارة) أي على الرجح كما أفاده
ر وعمل كون الضمان من المشتري إذا لم تحصل منازعة بينه وبين المانع في أن العقد مصادف المبيع
هالك أو سالما فإن حصلت منازعة فالقول للمشتري والضمان على البائع بناء على أن الأصل انتفاء
الضمان عن المشتري وعزاه في التوضيح لابن القاسم في المدونة اه خرمي (قوله على المشتري) أي
شرطه على بائعه مع كون ضمانه منه يفسد لأنه لا يشرط عليه المانع الاتيان به صار كوكيله فاتفق
عنه الضمان بشرط الضمان عليه موجب للمصادرة كان ضمانه في آتيانه من مبتاعه فجائز وهو بيع
واجارة كذا في الحاشية (قوله ويجوز النقد فيه تطوعا) حاصله أن المبيع الغائب بالصفة على
الزوم يجوز النقد فيه تطوعا سواء كان عقارا أو غيره وإن كان على الخيار منع النقد مطلقا عقارا
أو غيره وهل بشرط في حوازل النقد تطوعا إذا بيع على الصفة على الزوم كون الوصف فيه غير
البائع لأن وصفه يمنع من جواز النقد ولو تطوعا وهو الذي ارتضا في الحاشية كما تقدم أولا بشرط ذلك
وهو المأخوذ من كلام ابن فانه مازع في كون وصف البائع يمنع من جواز النقد تطوعا أو مالا النقد بشرط
فإن كان المبيع عقارا فيجوز بثلاثة شروط أن يكون على الزوم والوصف فيه غير بائعه وأن لا يبعد
جدا وإن كان غير عقار فيجوز بأربعة شروط أن يقرب غيبته كيومين والبيع على الزوم والوصف
له غير البائع وليس فيه حق توفية فإن تخلف شرط منها منع شرط النقد

فصل حرم كتابا وسنة الخ لما أنهي الكلام على ما هو مقصود بالذات من أركان البيع وشروطه
وموانعه العامة شرع في الكلام على موانع مختصة ببعض أنواعه وكتبا وما بعده منصوص به بترج
الذات في تحريم الكتاب هو قوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا والسنة قال صلى الله عليه وسلم
لعن الله آكل الربا وموكله وكتابه وشاهدته وقال هم سواء وأما الإجماع فقد أجمعت الأمة على حرمة وصح
رجوع ابن عباس عن الملح ربا الفضل لعموم التحريم (قوله أي زيادة) اعترض بآثمه يشمل
الزيادة في الصفة مع أن الحرمة خامسة بالزيادة في العدد أو الوزن وأجيب بأن قوله الآتي عاطفا على
ما يجوز وقضاء ترض عساو وأفضل صفة قصره على الزيادة في العدد أو الوزن دون الصفة فأجابه
هنا اكتمال على ما يأتي (قوله ولو مناجزة) أي يدايد (قوله أن اتحد الجنس الخ) أي لقوله الله لا
الاجهوري

ربا في النقد حرم ومثله • طعام وإن جنساها فتعددا

وخص ربا فضل بنقد ومثله • طعام ربا إن جنس كل توحدا

(قوله بفتح النون) أي مهموز زامع المد وعدمه وأما الربا فهو بالقصر لا غير (قوله دفع دينار في مثله) مثال
لاتحاد الجنس وقوله أوفى دراهم مثال لاختلافه (قوله في طعام آخر) أي ربي أو غيره من جنس
المدفوع به أو من غير حذسه (قوله ويسقني من ذلك القرض) أي فلا يضر فيه التأخير مع أنه متحد

الجنس أو كان الطعام غير ربي جازت المعاضلة أن كانت يدايد كدينار يقطار من فضة وأردب ورجاراد من قول مثلا مناجزة
(و) حرم فيهما (ربا نساء) بفتح النون أي تأخير (مطلقا) اتحد الجنس أو اختلف كان الطعام ربويا أم لا فلا يجوز دفع دينار في مثله أوفى
دراهم لو ت كذا ولا طعام ربي أو غيره في طعام آخر لو ت كذا كما سيأتي تفصيله ويستثنى من ذلك القرض إذا علمت ذلك (فيجوز
صرف ذهب بفضة)

فلت عن صرف الوقت أو كثرت عند الرضا بذلك (مناجزة) أي يدايد لا اختلاف الجنس (لا يجوز) ذهب وفضة من جانب بئلهما من الجانب الآخر ولو تساوى كدينار ودرهم بدينار ودرهم (أو أحدهما عرض) من جانب كدينار وذهب بدينار ودرهم وشاة (بئلهما) اعلم أن قاعدة المذهب سد الدرائع فالفضل المتوهم كالمحقق فتوهم الرضا كتحقيقه فلا يجوز أن يكون مع أحد التقدين أو مع كل واحد منهما غير نوعه أو سلعة لأن ذلك يؤم القصد إلى التفاضل كما قاله ابن شاس أذربما كان أحد الثوبين أقل قيمة من الدينار الآخر أو أكثر أو أكثر أو أقل المفاضلة ١٤ (و) لا يجوز صرف (مؤخر) ما فيه من ربا النساء (ولو) كان التأخير

المجلس ولا فرق بين الطعام الربوي وغيره بشرطه الآتية (قوله فلت عن صرف الوقت) أي ولا فرق بين كون ما ترصا عليه قدر صرف الوقت أو أقل أو أكثر والغبن جائز (قوله ولو تساوى) محل ذلك ما لم يتحقق تساوى الدينار للدينار والدرهم للدرهم والاحتراز يكون من قبيل المبادلة لأن قبيل الصرف (قوله) أذربما كان أحد الثوبين الخ) حاصله أن ما صاحب أحد التقدين من العرض يقدر من جنس النقد المصاحب له فيبقى الشئ في التماثل والمنع في هذه مطلق ولو تحقق تماثل الدينارين وتماثل قيمة العرضين واعلم أن ما لك منع الصورتين وأبو حنيفة أحازهما وفرق الشافعي بينهما فأحاز الأولى ومنع الثانية وتسمى عند الشافعية بمسئلة درهم ومدعجوة (قوله ولو كان التأخير غلبة) أي طال أم لا وكره مالك للصرف أن يدخل الدينار بأربعة قبيل تمام الصرف (قوله وقيل يجوز فيما قرب) أي وهو مذهب الغلبة فإنه قال فيها يجوز التأخير القليل مع تصرف الأبدان اختيارا (قوله إلا بمحضرة موكله) أي ولا فرق بين أن يوكل أجنبيا أو مريكة وهذا هو الراجح وفي سماع أصيبخ يجوز أن يقبض إذا كان لوكيل شريكا ولو في غيبة الموكل والحاصل أن المسئلة ذات أقوال أربعة قبيل أن التوكيل على القبض لا يضر مطلقا كان الوكيل شريكا أو أجنبيا قبض في حضرة موكله أو غيبته وقيل يضر مطلقا وقيل ن كان شريكا فلا يضر ولو قبض في غيبة موكله وإن كان أجنبيا ضار قبض في غيبة موكله وقيل أن قبض بمحضرة موكله فلا يضر مطلقا وإن قبض في غيبته يضر مطلقا وهذا هو الراجح كما في الحاشية (قوله) فيمنع ويغيب الصرف) أي على المشهور خلافا لما قال بالصحة (قوله ومعناه كما قال في المدونة الخ) مسئلة المدونة هذه تسمى الصرف على القمة كما في شب وأما الصرف في الذمة فهي في الديون المتقدمة على عقد الصرف التي أشار لها بقوله أو وقع الصرف بدين من الجانبين الخ (قوله انتصى من نفسه لنفسه) أي قبض وأخذ من نفسه ما أسلفه فكان الذي له الدينار يأخذه من نفسه إذا حل الأجل والذي له الدراهم يأخذها من نفسه لنفسه في نظير الدينار الذي تركه لصاحبه وحاصله أن الذي في ذمته الدينارين تصارف وقد جعل الدينار الذي في ذمته فمائه لصاحبه إلى أن يأتي الأجل بصرفه بالدراهم التي في ذمته فظهر كونه صرفا مؤخرا وكذا يقال في الجانب الآخر (قوله فلا جلا معاجاز) لا يقال هذا قاصدا للصرف لأنه يقال قد تقرر أن المقاصد التي تكون في الدينين المتحدتين الصنف فلا تكون في دينين من نوعين ذهب وفضة ولا صنف نوع كالمندقي والمجبوب (قوله فيمنع) أي ولو شرط الضمان على المرتن والمودع له منع مجرد العقد خلافا للحنفي القائل بالجواز إذا شرط الضمان على المرتن والمودع وقت عقد الرهن أو الوديعة ولو قامت على هلاكها يئنه لأنه لما دخل على ضمان المرتن أو المودع صار كانه حاضر في مجلس الصرف ومنع صرف الرهن والوديعة والمستأجر والمعاريج كان غائبا عن مجلس العقد ولو كان المصارف عليه مسكوكا على المشهور خلافا لمحمد القائل بجواز صرف المرهون المسكوك الغائب عن المجلس أما الحصول المناجزة بالقبول أو الالاتفات

(غلبة) كان يحول بينهما عند أو سبل أو بار أو نحو ذلك (أو قرب) التأخير (مع فرقة) في المجلس قبل القبض لقول مسند إذا تصارفا في مجلس وتقابضا في مجلس آخر فالمشهور المنع على الإطلاق وقيل يجوز فيما قرباه وأما دخول المصير في حانوته ليخرج منه الدراهم أو مشى قدر حانوت أو حانوتين لتقلب الدراهم فقبيل بالكراهة وقيل بالجواز (أو عند وكل) غيره (في القبض) فيمنع (الابحضرة موكله أو غاب) فقد أحدهما وطال) بلا تصرف في المجلس فيمنع ويغيب الصرف (أرغاب) نقداهما معا عن مجلس العقد ولو لم يعمل لانه مظنة الطول ومعناه كما قال في المدونة أن تعقد الصرف مع غيرك وليس معك شيء ثم تقترض الدينار من رجل بجانبك وهو يقترض الدراهم من رجل بجانبه قد فتله

إلى

الدينار ودفع لك الدراهم فلا خيفه ولم يحصل طر لولو كانت

الدراهم معه واقتضت أنت الدينار فإن كان أمرا قريبا كحل الصرة ولم تقم ولم تبعثه فذلك جائز اه ومعنى قوله لا خيفه أنه حوام لانهما دخلا على الفساد والغرر قاله أبو الحسن (أو) وقع الصرف (بدين) من الجانبين كان يكون لك على شخص دراهم وله عليك دينار فقسما الدراهم في الدينارين فيمنع (ان أحل) الدين من كل بل (وان) تأجل (من أحدهما) لأن من أجل المؤجل عدم مسلفا فإذا جاء الأجل اقتضى من نفسه لنفسه فكأن القبض إنما وقع عند الأجل وعدا الصرف قد تقدم فلو جلا معاجاز (أو) وقع الصرف (رهن) عند المرتن (أو وديعة) عند المودع بالفتح (أو) وقع على (مستأجرا أو عارضا غائب) كل من الرهن وما بعده عن مجلس الصرف فيمنع فإن حضر في مجلسه جازي الجميع

(كصوغ) أي كما يمتنع صرف مصوغ من ذهب أو فضة (غصب) وغاب عن مجاس الصرف وإنما المسكوك ونحوه مما لا يصرفها بعينه كالنبر في جواز صرفه ولو غابا للتعلم بالذمة كالدين الحال كما ينبغي عليه قريبا (الأن يذهب) المصوغ أي يتلف أو يعدم عند غاصبه (فيضمن) بسبب ذلك (قيمه) أي يترتب عليه ضمان القيمة لأنه بالصناعة صار من المقومات (فيجوز) الصرف لما في الذمة كالدين الحال فإذا قوم بدينار جاز أن يدفع عنه دراهم وعكسه شرط التعجيل عند العقد (كالمسكوك) إذا غصب ولو غاب عليه في جواز صرفه بشرط التعجيل (ولا) يجوز (تصديق فيه) أي في الصرف لاقى عدده ولا وزنه ولا جودته بل يجب العدد والوزن والقدوان كان الدافع لك مشهورا بالامانة والصدق إذ ربما كان ناقصا عددا أو وزنا أو زائفا فيرجع به فيؤدي إلى الصرف المؤخر ثم شبه في منع التصديق فروعا أربعة فقال (كبادلة في نقد) أي ذهب أو فضة كان

١٥

تبدل دينارا بثلثه أو درهما بثلثه (أو طعام) ولو اختلف الجنس كان تبدل صاعا من قبح بثلثه أو بقول فلا يجوز التصديق قيسه ولا بد من معرفة العدد وقدر الكيل أو الوزن فيما يوزن منه (وقرض) لا يجوز التصديق فيه فن اقترض نقدا أو طعاما أو غيرها لا يجوز له أن يصدق المقترض فيما أخذه منه لاحتمال وجود نقص أو رداء فيتقاضى عنه أخذه لما جتبه أو في نظير المصروف (ومبيع) لاجل من طعام أو غيره لا يجوز التصديق فيه لجواز وجود نقص فيغتنم لاجل التأخير أو الحاجة فيؤدي لا كل أمسوال لناس بالباطل (ومعجل) من الديون (قبل أجله) لا يجوز قيسه التصديق لأن ما عجل قبل أجله سلف فيحتمل أن يكون ناقصا فيغتنم للتعجيل

إلى أماكن التعلق بالذمة فاشبه المصوب بذهب أو على الضمان أن لم تقم بينة له (قوله كصوغ الخ) حاصله أن المصوغ إذا هلك في حال غصبه يلزم فيه القيمة لدخول الصياغة فيه وقبل هلاكه يجب على الغاصب رده بعينه فذلك منع صرفه في غيبته لاحتمال أنه هلك وزنه القيمة وما يدفعه في صرفه فذلك يكون أقل من القيمة أو أكثر فيؤدي إلى التفاضل بين العيّن وأما غير المصوغ فبمجرد غصبه ترتب في ذمته مثله ولا يدخل في صرفه في غيبته احتمال التفاضل (قوله ولا يجوز تصديق فيه) معطوف على جهة وحرم في عين الخ كأنه قال حرم في عين وحرم الصرف ما يتيسر بتصديق فيه (قوله فيؤدي إلى الصرف المؤخر) أي حيث يرجع به ولم يغتنمه وإن اشترط عليه عدم الرجوع عند العقد لزم كل أموال الناس بالباطل (قوله فلا يجوز التصديق فيه) أي فيما ذكر من النقد والطعام لثلاث وجوه نقص فدخل التفاضل أن شرط عدم الرجوع بالنقص أو التأخير أن شرط الرجوع به بعد الإطلاع عليه وحرمه التصديق في هذه المسئلة هو أحد قولين فيها والآخر جواز التصديق فيها قال بن ولا يرجع لأحد على الآخر (قوله وقرض) معطوف على مبادلة وهو الفرع الثاني من القروع الأربعة (قوله فيتقاضى عنه) بالعين والعدا ما جتبت أي يتغافل ويتساهل (قوله لأن ما عجل قبل أجله سلف) قال الخريشي الذي يفيد كلامه الغرياني في حاشيته على المدونة أن المدونة في التصديق إذا وقع في القرض الفسخ على ظاهر المدونة وفي البيع لأجل عدم الفسخ على ظاهرها كما قال عبد الحق أنه لا شبه بظاهرها ورأس مال المسلم كالمبيع لأجل في جريان الخلاف وإن أجل قبل أجله يرد ويبقى حتى يأتي الأجل وأما الصرف فيسرد وكذا مبادلة الربو بين كما قال ابن يونس وقال ابن رشد بعدم فسخهما (قوله ولا يجوز صرف مع بيع) أي خلافا للشبه حيث قال يجوز جمعهما نظرا إلى أن العقد احتوى على أمرين كل منهما جازع على انفراد وانكر أن يكون مالك حرمه قال وإنما الذي حرمه الذهب بالذهب مع كل منهما سلعة والورق بالورق مع كل منهما سلعة ابن رشد وقول أشهب أظهر من جهة النظر وإن كان خلاف المشهور (قوله لتتأني أحكامهما) أي وتتأني اللوازم بدل على تنافي الملزومات (قوله ولا اجتماع اثنين منها) حاصله أن الصور العقلية تسع وأربعون من ضرب سبعة في مثلها المكر منها ثمان وعشرون والباقي إحدى وعشرون لأنك تأخذ كل واحد مع ما بعده تطلع ذلك العدد فليتهم (قوله ونظمها بعضهم) المراد به بن نظمها على هذا الوجه والافقه بعضهم نظمها بوجه آخر (قوله ولك أن تزيد عليها) الظاهر أن البيت الأخير من كلام الشارح رضي الله عنه (قوله واستثنوا) أي أهل المذهب (قوله لأن يكونا دينارا) هو معنى قول خليل إلا أن يكونا جميع دينارا (قوله الأخسة دراهم) أي مثلا والمدار على كون الدراهم والساعة قدر الدينار (قوله وبأخذ صرف نصف

فيكون سلفا جرتعا (و) لا يجوز (صرف مع بيع) أي اجتماعهما في عقد واحد كان يشتري ثوبا بدينار على أن يدفع فيه دينارا بن ويأخذ صرف دينارا دراهم لتتأني أحكامهما لجواز لاجل والخيار في البيع دون الصرف وكذا لا يجوز اجتماع البيع أو الصرف مع جعل أو مساقاة أو شركة أو نكاح أو قراض ولا اجتماع اثنين منها في عقد ونظمها بعضهم بقوله عقود منعنا اثنين منها بقوله لا يكون معانيها معا تتفرق فجعل وصرف والمساقاة شركة نكاح قراض ثم بيع محقق ولك أن تزيد عليها فهذه عقود سبعة قد علمنا وهي بيعها في الرمز حبص مشتق واستثنوا من ذلك صورتين للضرورة أشار لهما بقوله (الا) أن يكونا (دينارا) كان يشتري سلعة بدينارا الأخسة دراهم في دفع الدينار وبأخذ خمسة دراهم مع الساعة (أو يجتمعها) أي الصرف والبيع (فيه) أي في دينارا بن يأخذ من الدراهم أقل من صرف دينارا كان يشتري ساعة أو أكثر بعشرة دينارا ونصف دينارا في دفع أحد عشر دينارا وبأخذ صرف نصف

تشتار ولا بد من تبجيل الساعة والضرب في الموزن على الرابع لان الساعة صارت كالنقد والية اشارة بقوله (وتجعل الجميع) أي الثمن من المشتري والساعة مع الدراهم من البائع وهو عطف على مجتمع (ولا يجوز) اعطاء صائغ الزنة والاجرة صادق بصورتين الاولى ان يأخذ من الصائغ سبيكة بوزنها درهم مسكوكه ويدفع له السبيكة ليصوغها له ويدفع له اجرة الصياغة الثانية ان يأخذ منه مصوغا أو مسكوكا بوزنه من جنسه وزيادة الاجرة الاولى تمتنع وان لم يزد اجرة للتأخير والثانية تمتنع ان زاده الاجرة للمفاضلة والاجاز بشرط المناجزة فالواقع الشراء ينقد بخلاف ١٦ جنسا كذهب وفضة امتنع الاول للتأخير وجازت الثانية بشرط المناجزة

دينار) أي فالعشرة دنانير وقعت في بيع ليس الا والحادي عشر بعضه في مقابلة بعض الساعة والبعض الآخر في مقابلة الصرف فقد اجتمع البيع والصرف في الدينار الحادي عشر (قوله لان الساعة صارت كالنقد) أي لانها لما صارت الدراهم صارت كأنها من جملة الدراهم المدفوعة في مقابلة الدينار في الصورة الاولى او الدنانير في الصورة الثانية خلافا للسبيكة حيث اجاز تأخير الساعة وأوجب تبجيل الصرف ابقاء لكل على حكمه الاصل (وتنبه) من فروغ المسئلة من باع ساعة بدينار الادريج قد وزن تبجل الجميع الدينار والدرهمان والساعة او عجلت الساعة فقط وأجل الدينار والدرهمان لأجل واحد لان تبجيل الساعة دون النقد دل على أن الصرف ليس مقصودا لیسارة الدرهمين بخلاف تأجيل الجميع أو الساعة فيمنع لانه يبيع وصرف تأخره وضاه أو بعضهما هو الساعة وتأجيل بعضها كالتأجيل كلها لا يفدر خياطتها أو يبعث من يأخذها وهي معينة فيجوز ان زاد المسئلة حتى عن درهمين لم تجز المسئلة الا بتبجيل الجميع كما تقدم ويجوز ايضا أن تشتري عشرة أثواب مثلا كل ثوب بدينار الادريج وصرف الدينار عشرة درهما ووقع البيع على شرط المقاصة بان كل ما اجتمع من الدراهم قد صرف دينارا سقط له دينار اقل لم يفتل شيء من الدراهم بعد المقاصة كما في المثال لانه يعطيه تسعة دنانير ويسقط العاشر في نظير العشرين درهما فالجواز ظاهر وان فضل بعد المقاصة درهم أو درهمان جاز ان تبجل الجميع أو الساعة وان فضل أكثر من درهمين ولم يبلغ دينار اجار ان تبجل الجميع كذا في الاصل (قوله للتأخير) أي لما فيها من ربا النساء (قوله للمفاضلة) أي لدخول ربا الفضل فيها لان الاجرة زيادة من المشتري (قوله وجازت الثانية بشرط المناجزة) أي لاختلاف الجنس وحصول المناجزة ومعلوم أنه لا يقال فيه اعطاء زنته لان غاية ما فيه صرف والصرف يجوز بالقليل والكثير بشرط المناجزة (قوله كسهم وحنطة) أدخلت الكاف حب الفجل الاجر وأما بز السكان فيجوز لانه ليس بطعام كما في الحاشية وسباني التحقيق انه يري (قوله للشك في الممانعة) أي فحرمة لربا الفضل والنسيئة في الطعام وهي التأخير مدة العصر أو الطعن فان كان يوفيه من زيت حاضر عتده عاجلا منع لربا الفضل (قوله وكذا دفعه الخ) أي وأما عصر شيء على حدة باجرة أو بغيرها فجاز (قوله يعطيه مسافر) أي محتاج وأما غير المحتاج فيمنع انما كما أن غير المسافر يمنع كذلك ولا مضمون لدار الضرب بل لو أعطاه لخدم من الناس غير أهل دار الضرب فالظاهر الحواز في ذلك كدار الضرب لمجرد التمثيل لما هو الشأن كما في الحاشية (قوله وبخلاف اعطاء درهم بنصف) حاصله أن شروط الجواز ثمانية كون المدفوع درهما والمردود نصفه في بيع أو كراء بعد العدل وسكوا اتحادا وعرف الوزن وعجل الجميع وعمول بكل (قوله كان بعضهم يجوز) في تقريره قال في حاشية الاصل تفلان عن شيخه العدوي والشارح اجاز بعضهم ذلك في الرال الواحد ونصفه أو ربعه للضرورة كما أجيز صرف الرال الواحد بالفضة العديدة وكذا نصفه وربعه للضرورة وان كانت القواعد تقتضي المنع اه وعند الشافعية يتخلصون بالمبة في ابدال الرال بالفضة العديدة وهي فسحة (تنبيه) يلزم رد الزيادة التي زادها أحد المتصارفين على أصل المرف بعد العقد بان

(كزيتون ونحوه) أي كنع اعطاء زيتون ونحوه كسهم وحنطة (لعمره) أول من يطحن نحو الحنطة (هل أن يأخذ قدر ما يخرج منه نحر يا) للشك في الممانعة وسواء دفسح اجرة أم لا وكذا دفعه على أن يحاطه على شيء عنده ثم يقسمه بعد عصره على حسب ما لكل (بخلاف كثير) أي تبر ونحوه كسبيكة ومسكوك لا يروج في محمل الحاجة وعبر في التنبه بالمال وغيره بالذهب والفضة (يعطيه مسافر و) يعطى (اجرة لدار) أي لأهل دار (الصرب) السلطاني (ليأخذ زنته) مسكوكا فيجوز مناجزة للضرورة على الارجح (وبخلاف) اعطاء (درهم بنصف) أي في نظير نصف درهم أي ما يروج رواج النصف وان زاد وزنا أو نقص عن النصف (فدون وولوس أو غيرها) أي غير الفلاس من طعام أو غيره فيجوز (في بيع أو كراء بعد العمل) أي استيفاء المنفعة (وسكا) أي كان كل من الدرهم والنصف مسكوكا وعمول

بهما معا وان كان أحدهما أروج في التعامل لان كانا أو أحدهما غير مسكوك أولي التعامل به (وعرف الوزن) أي كون هذا كاملا وهذا روج رواج النصف وان أقل وزنا أو نقص كما تقدم والا لسكان من يبيع الفضة بالفضة جردا ولا شك في منعها قاله القباب (وعمل الجميع) أي الدرهم والنصف ومماعه ثلثا يلزم البديل المؤخر وهذه المسئلة وما قبلها اقتضت الحاجة تجوزها فهل تجوز الحاجة ما يقع عندنا بصر من صرف الرال بدرهم فضة عديدة والاضاق على الناس بهما شهما قياسي على هذه المسئلة كان بعضهم يجوز في تقريره اذا ضرب ريات يبيع المحظورات

من أحد المتصارفين (غير مصوغ) سواء كان مسكوكاً أم لا (بعد مقارنة أو طول ولو) كان المستحق (غير معين) للصرف فلا مفهوم لقوله معين سلك (أو) استحق (مصوغ مطلقاً) حصل طول أو مقارنة أم لا لأن المصوغ يراد بعينه فلاية وم غيره مقامه (نقض) الصرف فيما استحق لا الجميع على ما تقدم (والا) بأن استحق غير المصوغ بالحضرة (صح) الصرف (فيلزم) الدافع له (تعجيل البدل) والانقض (وللمستحق اجازة الصرف) فيما استحقه (فياخذ) من المصطرف (مقابله) ولو في الحالة التي ينقض فيها وذلك في المصوغ مطلقاً وفي غيره بعد المقارنة أو الطول ١٨ فان استحق ديناراً أخذ بمقابله دراهم من دفعها أولاً ثم يرجع المستحق من يده على

الذي أخذها أولاً (ان لم يخبر المصطرف) المراد به من استحق من يده ما أخذ من صاحبه (بالتعدي) فان أخبره شخص بذلك وكذا ان علم بالتعدي لم يجوز له اجازة الصرف (وجاز محلي باحد التقسدين) تنازعه كل من يبيع المقدور وعلى أي وجازان يباع باحد التقسدين ما حلى بأحد ما وسبأني المحلى به مامعاً (وان) كان المحلى بأحدهما (ثوباً) فالو سيفاً ومصحفاً (اذا كان يخرج منه شيء بالسبيل) بالنار (والا) يخرج منه شيء اذا سبيل (فكالعدم) فجواز بيعه ظاهر بلا شرط ويشترط لجواز بيع المحلى الذي يخرج منه شيء بالسبيل شرط ثلاثة أشار لأولها بقوله (ان أبيحت) الحلية لان حرمت كسكين وثوب رجل كعمامة مقصبة ودواة لا يجوز بيعه بأحدهما بل بالعروض الا ان يكون الثمن من غير الحلية ويحتج في دينار كما تقدم في الصرف وأشار لثانيه بقوله (وسمرت)

من أحد المتصارفين (غير مصوغ) حاصل فقه المسئلة أن الصرف اذا وقع بمسكوكين أو مسكوك ومصوغ فاستحق المسكوك والمراد به ما قابل المصوغ فيشمل التبر والمكسور بعد مقارنة أحدهما الجاس أو بعد الطول فان عقد الصرف ينقض سواء كان المستحق معيناً حال العقد أم لا على المشهور وان كان المستحق مصوغاً نقض عقد الصرف كان استحقاقه بحضرة العقد أو بعد طول معيناً أم لا لأن المصوغ يراد بعينه وغيره لا يقوم مقامه وان كان المستحق غير مصوغ بحضرة العقد صح عقد الصرف سواء كان معيناً أم لا إلا أن غير المعين يحبر فيه على البدل من أراد نقض الصرف لمن أراد انعامه بدفع البدل وأما المعين فقبيل ان صحة العقد فيه مقيدة بما اذا تراضيا على البدل فن أبي لا يحبر وقيل غير مقيدة (قوله والانقض) أي وان لم يحصل تعجيل وجب نقض الصرف وابطاله لما يلزم عليه من النسبة (قوله وللمستحق اجازة الصرف) أي وله نقضه وهذا قول ابن القاسم وهو المشهور ببناء على أن هذا الخيار برأيه الحكم فليس كالتخييار الشرطي (قوله لم يجز له اجازة الصرف) أي لانه كالصرف على الخيار الشرطي وهو ممنوع بذلك لانه لما أخبر بتعدي من صارفه كان داخلاً على عدم اتمام الصرف فهو مجوز لتمامه وعدم تمامه كالصرف على خيار (قوله اذا كان يخرج منه شيء الخ) حاصل فقه المسئلة أن المحلى بأحد التقدين ان كان لا يخرج منه شيء اذا سبيل فانه يجوز بيعه بالعرض وبالنقد سواء كان من صنف ما حلى به أو من غيره كان الثمن حالاً أو مؤجلاً وان كان يخرج منه شيء اذا سبيل فان يبيع بعرض جاز بلا شرط من تلك الشروط الثلاثة حالاً أو مؤجلاً وان يبيع بنقد فان كان مخالف الصنف ما حلى به اشترط في صحة البيع الاباحة وتعجيل الثمن والتمن والتسمير وان كان بصنف ما حلى به زبد رابع وهو ككون الحلية تبعاً للمحلى بان كانت الثلث فدون (قوله ان أبيحت) لما كان الاصل في بيع المحلى المنع لان في بيعه بصنفه يبيع ذهب وعرض بذهب أو يبيع فضة وعرض بفضة وبغير صنفه يبيع بصرف في أكثر من دينار وكل منهما ممنوع لكن رخص فيه للضرورة كما ذكره أبو الحسن عن عياض وشرط والجواز بيعه بهذه الشروط فما كان ليس بمباح فليس من محل الرخصة فلذا لا يباع بالنقد الا على حكم البيع والصرف (قوله وسمرت) مراده ما يشمل الخبطة أو المنسوجة أو المطرزة فليس المراد خصوص التسمير (قوله بأحدهما) أي وأما بيعه بهما فلا يجوز على ما تقتضيه قواعد المذهب لانه يبيع ذهب بذهب وفضة بفضة ويبيع فضة بفضة وذهب (قوله ان تبعاً للجواهر) وهل تعتبر القيمة أي ينظر الى كون قيمتهاثلث قيمة المحلى بحليته وهو المعتمد أو بالوزن خلاف وتظهر ثمة الخلاف في سيف محلى بذهب وفضة يبيع بسبعين ديناراً وكان وزن حليته عشرين واصلها عتاساوي ثلاثين وقيمة النصل وحده اربعون لم يجز بيعه بأحدهما على الاول وجاز على الثاني وهذا الخلاف جار في قوله قبل ان كانت الثلث (قوله ونحو المبادلة الخ) لما كان يبيع النقد بنقد بغير صنفه صراً او بصنفه اماماً طالة وهو يبيع نقد بمثل وزناً كما يأتي وأما مبادلة وقد عرفها المصنف كما قال ابن عرفة يبيع العين بمثل عدداً بقوله بمثل

الحلية في المبيع بحيث يلزم على خلعها منه فساد ولثاها بقوله (وعمل) المعقود عليه من ثمن وضمن فان أجلاً أو أحدهما منع باحد التقدين وجاز بالعروض واذا وجدت الشروط جازاً يبيع بغير صنفه (مطلقاً) كانت الحلية تبعاً للجواهر أم لا (و) اذا يبيع (بصنفه) زيد شرط رابع أذاه بقوله (ان كانت) الحلية تبعاً (الثلث) فدون (وان حلى) المبيع (بهما) معاً (جاز) بيعه (بأحدهما) ان تبعاً للجواهر أي المبيع الذي حله لا بهما معاً (و) يجوز (المبادلة) في الذهب والفضة (وهي يبيع العين) ذهباً أو فضة (بمثله) أي ذهباً بذهب أو فضة بفضة (عدداً) كدشرة دنائير بمثلها بدينار (ان تساوى عدداً وزناً) ولو كان أحدهما أجوداً كما سبأني

ولا يشترط للجواز حصة إلا المتأخرة وعدم دوران الفضل من الجانبين (والا) يشاوي أو يقيما ذكر فلا يجوز إلا بشرط مبيعة أشار لها بقوله (فشرط الجواز) للمبادلة مبيعة (القلة) في العدد فلا يجوز في الكثير وبين القلة بقوله (سته فأقل) لاسبعة فأكثر لأن شأن ابتغاء المعروف أنما يكون في القليل (والعدد) لا الوزن كواحد بواحد وستة ستة (وأن

١٩

العدد (وأن تكون) الزيادة (السدس فأقل) في كل دينار أو درهم (وأن يكون) (على وجه المعروف) لا المبالغة (وأن يكون) (بلفظ البدل) دون البيع (والاجود جوهرية أو) (سكة) حال كونه (أنقص) وزنا عن مقابله (ممنوع) لدوران الفضل من الجانبين فيتنفي المعروف (والا) يكن الاجود جوهرية أو سكة أنقص بل كان مساويا لمقابله أو يزيد (جاز) لا تنفاه علة المنع (و) يجوز (المراطلة) وهي (عين) من ذهب أو فضة (مثلة) ذهب بذهب وفضة بفضة (وزنا) أما (بمنجدة) في إحدى الكفتين والذهب أو الفضة في الأخرى (أو كفتين) بكسر الكاف بأن يوضع عين أحدهما في كفة وعين الأخرى في الأخرى فيساوي بينهما (ولم يوزن) قبل ذلك لأن كل واحد أخذ زنة عينه كان معلوما قدرها وزنا قبل ذلك أم لا (وأن كان أحدهما) أي التقدير كاه (أو بعضه أجود) من الآخر فيجوز (لا) أن كان أحدهما (أدنى وأجود) أي

يخرج الصرف وقوله عدد يخرج المراطلة (قوله ولا يشترط للجواز حصة) أي حين ادتساويا عددا وزنا (قوله لاسبعة) العبرة بمفهوم الستة فالزائد عليها ممنوع (قوله لا الوزن) أي فلا يجوز المبادلة في الدراهم أو الدنانير المتعامل بها وزنا كواقية تبركاملة بأوقية ناذصة (قوله وأن تكون الزيادة في الوزن) أي بأن تكون زيادة كل واحد على ما يقابله في الوزن لا في العدد وحينئذ فلا بد أن يكون واحد ابواحد لا واحدا باثنين (قوله السدس فأقل) هذا الشرط ذكره ابن تميم وابن الحاجب وابن جماعة ولكن قال في القباب أكثر الشيوخ لا يندكرون هذا الشرط وقد جاء لفظ السدس في كلام المدونة وهو محتمل للتمثيل والشرطية (قوله وأن يكون على وجه المعروف) يختلف هل يشترط السكة للدراهم أو الدنانير وهل يشترط اشتراط قولان المعتد عدم الاشتراط فيما يتعامل به عددا من غير المسكوك حكمه حكم المسكوك ويجوز المبادلة في سكتين مختلفتين (قوله أنه نقص) زنا عن مقابله) مقابل الأول ردى الجوهرية ومقابل الثاني ردى السكة (قوله ممنوع) خبر عن قوله والاجود وإنما أفرد مع أنه خبر عن شيئين لأن العطف بأو (قوله فيتنفي المعروف) أي المعروف الذي هو شرط المبادلة بسبب المبالغة والحاصل أن القواعد تقتضي منع المبادلة ولو تمحض الفضل من جهة واحدة لكن الشارع أباحها حينئذ بشرطها ما لم يخرجها عن المعروف بدوران الفضل من الجانبين (قوله لا تنفاه علة المنع) أي وهي دوران الفضل من الجانبين (قوله وهي عين من ذهب أو فضة بمثله) أي ومساوئها مسكوكين أم لا فحدث سكتها أم لا كان التعامل بالوزن أو بالعدد (قوله أو كفتين) أو في كلام المصنف لحكاية الخلاف ويدل له قول عياض اختلاف في جواز المراطلة بالمنايل فيقبل لا يجوز المراطلة إلا بكفتين وقيل يجوز بالمنايل أيضا وهو أصوب اه والمراد بالمنايل كما قال الأبي الصنعة انتهى بن والصنعة بفتح الصاد وبالسين وهو أفصح كما في القاموس (قوله فيساوي بينهما) أي فلا تغتفر الزيادة في المراطلة ولو قليلا كما في المواق بخلاف المبادلة أن قلت إذا كان كل واحد ما يأخذ مثل عينه فأى غرض في ذلك الفعل أجيب بأنه يمكن أن يكون الغرض باعتبار الرغبة في الانصاف دون الكبار أو بالعكس أو في غير المسكوك دون المسكوك أو بالعكس (قوله فالمعري متوسط) أي يفرض ذلك (قوله لدوران الفضل من الجانبين) أي فرب المعري يفترض جوده ويأخذ المعري نظرا لا خذ البندقي ورب البندقي يفترض جوده لأجل دفع المعري (تنبيه) يخاف هل الاجود سكة أو صياغة كاجود جوهرية فيدور الفضل بسببها أولا لا أكثر من أهل العلم عدم اعتبارها وأهم ما ليس كالاجود في الجوهرية فلا يدور بهما ففضل خلافا لما مشى عليه خليل (قوله بمثله) أي بمغشوش مثله وظاهره تساوي الفس أم لا وهو ظاهر ابن رشد وغيره كما في ح لكن في المواق أنه لا يجوز بيع المغشوش بمثله إلا إذا علم أن الداخل بهما مساو (قوله على المذهب) قيد في الثاني وأما به بمثله فلا خلاف في جوازه (قوله وفسخ ان يبيع لمن يغش به) أي يوزن أو ما لو شئت هل يغش به أم لا فيكرهه والبيع ماض ومحل فسخه إلا أن يقول بذهاب عينه أو بتغير المشترى فان فسخه فذلك ثمنه فلا يجب عليه أن يتصدق به أو يجب عليه التصديق به أو يجب عليه التصديق بالزائد على فرض بيعه لمن لا يغش أقوال أعدائها نالها كذا في الأصل (قوله وجاز قضاء القرض الخ) حاصل ما في المقام ستون صورة وذلك لأن الدين المترتب في الدمة إما من قرض أو من بيع وفي كل إمامنا أو عرضا أو طامنا فهذه ستون في كل إمامنا أن يقضيه بمساو في القدر

بعضه أدنى من مقابله وبعضه لا حر أجوده كالمعري وينبغي يقابلان بمعري فالمعري متوسط والمعري أدنى والبندقي أعلى فيمنع لدوران الفضل من الجانبين (و) جاز (مغشوش) أي يبيع (مثله) مراطلة ومبادلة أو غيرها (وخصا) على المذهب ومحل الجواز ان يبيع (لمن لا يغش به) بل إن يكسر ويجعله حليا أو غيره وفسخ ان يبيع لمن يغش به (و) جاز (قضاء القرض) إذا كان عينا بل (و) طامنا وعرضا بأدنى صفة) حل الاجل أم لا لان القرض

لا يدخله حط الضمان وأزيدك كديتار جيد عن أدنى منه أو ثوب أو طعام أو حيوان جيد عن دنىء لأنه حسن قضاء وخير الناس أحسنهم قضاء (إن لم يدخل عليه) والا كان سلفا جرمته وهو فاسد (و) جاز القضاء (بأقل صفة وقدر) معا كنصف دينار أو درهم أو نصف أوقية أو ثوب عن كامل أجود وأولى بأقل صفة فقط أو قدر فقط (إن حل الأجل) والأفلا (لا) يجوز القضاء (بأزيد

٢٠

والصفة أو بأفضل صفة أو قدرا أو بأقل صفة أو قدرا فهذه ثلاثون وفي كل إما أن يقضيه بعد حصول الأجل أو قبله فهذه ستون ثلاثون في القرض وثلاثون في البيع أما التي في القرض فثمان عشرة جائزة وهي القضاء بمساو قدر أو صفة أو بأفضل صفة حل الأجل فهما أم لا أو بأقل صفة أو قدرا إن حل الأجل فحما فهذه ست كن المقضى والمقضى عنه طعاما أو عرضا أو عينا أو الباقى اثنتا عشرة متنوعة وهي القضاء بأزيد قدر أو حل الأجل أولا أو بأقل صفة أو قدرا أو يحل الأجل فهذه أربع سواء كان المقضى والمقضى عنه طعاما أو عرضا أو عينا وأما الثلاثون التي في البيع فسماني حاصلها (قوله لا يدخله حط الضمان وأزيدك) أي لأن الحق في الأجل في القرض لمن عليه الدين (قوله وخير الناس أحسنهم قضاء) هو معنى الحديث الوارد في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام رد في سلف بكر ربا عيا وقال إن خيار الناس أحسنهم قضاء ولا يقال تلك رخصة لا يقاس عليها لأننا نقول انما تسكنا به عموم النص الذي هو قوله إن خيار الناس أحسنهم قضاء والمكر من الأجل ما دخل في الخامسة ومن البقر والغنم ما دخل في الثانية والرابع من الأجل ما دخل في السابعة (قوله إن حل الأجل) انما منع قبل الأجل لما فيه من ضع وتعجل (قوله لا يجوز القضاء بأزيد عددا) أي حيث كان التعامل بها عددا فقط أو عددا ووزنا وقوله أو وزنا أي حيث كان التعامل بها وزنا فقط فتتبع الزيادة في الوزن الأكره من ميزان بأن يكون راجحا في ميزان صير في مساو يافي ميزان آخر والحاصل أن العين إذا كان يتعامل بها عددا فلا يجوز قضاء قرضها بأزيد عددا باتفاق لأنه سلف بزيادة كما قال الشارح وأما إن كان التعامل بها وزنا وعددا كما في مصرف هل باقي الوزن أو العدد خلاف والمدة الأولى وعليه فلا يجوز قضاء نصفي ريال أو أربعة أربعة أربعة عن كامل ولو اتحدوا وزن وعلى مقابلة يجوز وأما إن كان التعامل بها وزنا فقط فلا يضر زيادة العدد حيث اتحدوا وزن اتفاقا (قوله كسرة يزيدية الخ) أي فالقرض تساهل في دفع العشرة المذكورة وإن كان فيها زيادة لرغبته في جودة التسعة المحمدية التي أخذها والمتعرض يرغب في أخذ العشرة لزيادتها وإن كانت رديئة بالنسبة لتسعة التي أقرضها (قوله من العين كذلك) أي ففيه صور عشر ويأتي في الطعام عشر أيضا وفي العرض مثلها أما صور العين فثمان جائزة وهي القضاء بمساو أو أفضل صفة حل الأجل أم لا وبأقل صفة أو قدرا إن حل الأجل وبأكثر عددا أو وزنا حل الأجل أم لا فهذه ثمان وفي صورتان ممنوعتان وهما مة وهم قوله إن حل الأجل في الصفة أو القدر ويضم لمادوران الفضل من الجانبين (قوله وبأقل صفة وقدر) الواو بمعنى أو وهي مانعة خلو (قوله منفية هنا) أي في ثمن المبيع من العين ولتلك يجوز للرجل أن يشتري بعشرة ويدفع خمسة عشر حل الأجل أم لا لأن الأجل في العين من حق من هي عليه ولا تهمته فيه (قوله أنه لو كان الثمن عرضا أو طعاما) حاصل الصورة التي تتعلق بهما أنه متى قضاء بمساو صفة وقدر جاز حل الأجل أم لا أو بأزيد صفة أو قدرا جاز إن حل الأجل وفي كل عرضا أو طعاما أو بأقل صفة أو قدرا في العرض إن حل الأجل ولا يشترط إبراؤه من الزائد وبأقل صفة وقدر في الطعام إن حل الأجل بشرط إبراؤه من الزائد في أقلية القدر فهذه ثمان عشرة جائزة والممنوع ثمانية وهي ما إذا قضاء بأزيد صفة أو قدرا أو بأقل صفة أو قدرا أو لم يحل الأجل وفي حكل عرضا أو طعاما وهي مفهوم قوله إن حل الأجل في الزيادة أو في الأقلية ويضم لمادوران الفضل (قوله بأزيد صفة وقدر) الواو بمعنى أو وهي مانعة خلو كما تقدم ومثاها يقال في قوله الآتي وجاز بأقل صفة وقدر (قوله لما فيه من حط الضمان وأزيدك) اعلم

عددا أو وزنا) مطلقا حل الأجل أم لا الاسم بزيادة كدوران الفضل من الجانبين) فلا يجوز كسرة يزيدية عن تسعة محمدية أو عكسه (وثن المبيع) الكائن في الدمة (من العين كذلك) يجري في قضائه ما جرى في قضاء القرض فيجوز بالمساو والأفضل صفة مطلقا حل الأجل أم لا وبأقل صفة وقدرا إن حل الأجل لأن لم يحل ولا إن دار فضل من الجانبين إلا في صورة أشار لها بقوله (وجاز بأكثر) مما في الدمة عددا ووزنا وأولى صفة إذ علة منع ذلك في القرض وهي السلف بزيادة منفية هنا حل الأجل أولم يحل ومفهوم قوله من العين أنه لو كان الثمن عرضا أو طعاما ففيه تفصيل أشار له بقوله (كغير العين إن حل الأجل) يجوز قضاؤه (بأزيد صفة وقدر) لأن لم يحل لما فيه من حط الضمان وأزيدك (و) جاز (بأقل) صفة وقدر (في العرض) إن حل الأجل أبرأه من الزائد أم لا إذا المفاضلة في العرض لا تمنع (كالطعام) يجوز فيه بعد الأجل القضاء بأقل (إن) جعل الأجل

ان

في مقابلة قدره (أبرأه من الزائد) لأن جعل الأجل

في مقابلة الكل لما فيه من المفاضلة في الطعام لا قبل الأجل لما فيه من ضع وتعجل عرضا أو طعاما وهذا التفصيل كله قد تركه الشيخ (ودار الفضل) من الجانبين في قضاء القرض وثن المبيع (بسكة) من جانب (أو صياغة مع جودة) من الجانب الآخر أي كل من السكة أو الصياغة

يقابل الجودة فيدور بها الفضل فلا يجوز قضاؤه من ثمر جدي عن مثله مسكو كأو ومصوغا غير جيد ولا العكس وأما قضاء المسكوك
عن المصوغ وعكسه فذهب ابن القاسم الجواز (وان بطلت مما سله) من دناير أو دراهم أو فلس ترتبت لشخص على غيره من قرض أو
بيع أو تغير التعامل سبباً ياداً أو نقص (والمثل) أي فالواجب قضاء المثل على من ترتبت في ذمته ان كانت مو جودة في بلد المعاملة (وان
عدمت) في بلد المعاملة وان وجدت في غيرها (فالقيمة يوم الحكم) أي تعتبر ٢١ يوم الحكم بان يدفع له قيمتها عرضاً أو يقوم

العرض بعين من المتعددة
(وأن صدق بما يغش به
الناس) أدبالغاش فجاز
للحاكم كالمحاسب ان
يتصدق به على الفقراء ولا
يحرم عليه و جاز أن يؤديه
بضرب ونحوه ولا يجوز
أدبه بأخذ مال منه كما يقع
كثيراً من الظلمة وللحاكم
ان يخرج من السوق
والغش يكون في كل شيء
حسني في الحيوان وقال
النبي صلى الله عليه وسلم
من غشنا فليس منا (تخلط
شيء جيد) كلبن وسم
وزيت ودقيق (بردى)
من جنسه أو غير جنسه
(من طعام أو غيره)
كتاب وقطن وكتان
(و) نحو (بل ثياب بنشا
ونفخ لحم بعد السخ)
لا قبله لانه يوم انه سمين
ومحل التصديق به (ان
كان قائماً) بيد البائع أو
المشتري وبفسخ البيع
(والا) يكن قائماً بان
ذهبت عينه أو تغيرت
(فبالتمن) الذي يبيع به
(فصل) في بيان علة ربا
النساء و ربا الفضل و بيان
أجناس ربا الفضل وما
يتعلق بذلك (علة) حرمة
(ربا النساء في الطعام) الربوي

ان هذه العلة انما تدخل في ثمن المبيع ان كان عرضاً أو طعاماً لان الحق في الاجل لرب الدين وللمدين ولا
تأتي في القرض مطلقاً ولا في ثمن المبيع ان كان عيناً لان الحق ان عليه الدين ان شاء تجل أو أبقاه
للاجل واما ضح وتجل فتجري في قضاء القرض و ثمن المبيع سواء كان القرض أو الثمن عيناً أو طعاماً
أو عرضاً (قوله من قرض أو يبيع) ومثل ذلك ما لو كانت ودعة وأصرف فيها أو دفعها لمن يعمل فيها
قراضاً (قوله أي فالواجب قضاء المثل) أي ولو كان مائة درهم ثم صارت ألفاً درهم أو بالعكس وكذا
لو كان الر بال حين العقد تسعين ثم صارت مائة وسبعين وبالعكس وكذا اذا كان المحبوب مائة وعشرين
ثم صارت مائةين أو بالعكس وهكذا (قوله فالقيمة يوم الحكم) وهو متأخر عن يوم انعقادها وعن يوم
الاحتقاق والظاهر ان طلبها بمنزلة التحاكم وحيث تفتقر القيمة يوم طلبها وظاهرها ولو حصلت بمطالبة
من المدين حتى عدت تلك الفلوس وبه قال بعضهم وقال بعضهم هذا مقدم اذا لم يكن من المدين مطلق
والا كان لربها الا حظ من أخذ القيمة أو عمال اليه الامر من السكة الجديدة الزائدة عن القديمة
وهذا هو الاظهر لظلم المدين بمطالبة قال الاجهوري كن عليه طعام امتنع ربه من أخذه حتى غدا فلا فليس
له به الا قيمته يوم امتناعه وتبين ظلمه (قوله فجاز لا حاكم) أي بالتصدق جائز لا واجب خلافاً لما يقول
بذلك وما ذكره من التصديق هو المشهور وقيل يراق اللبن ونحوه من المائعات وتحرق الثياب الرديئة
أو تقطع خرقاً تغطي للمساكين (قوله ولا يجوز أدبه بأخذ مال منه) قال الواثير يسي اما العقوبة بالمال
فقد نص العلماء على أنها لا تجوز وفتوى البرزلي بتعليقها لم تزل الشيوخ يعدونها من الخطا كذا في بن
(قوله من غشنا فليس منا) ان حمل على غش الايمان كعمل المناقير فالحديث على ظاهره وان كان المراد
الغش في المعاملة مع اعتقاد حرمة فالعني ليس مهتد يهدينا وليس من الكاذبين في الايمان ولكن
يترك اللفظ على ظاهره فهو تقريباً (قوله فبالتمن الذي يبيع به) وقيل بالزائد على فرض يبيع به
لا يغش به وقيل بملكه وقد تقدمت تلك الاقوال

فصل في بيان علة ربا النساء

لما أغشى الكلام على أنواع الر با في النقود لم يتكلم على كونه تعبداً أو سهلاً مع انه معلل وهل علته غلبة
التمنية أو مطلق التمنية وينبغي على ذلك حكم الفلوس النحاس فتخرج على الاول دون الثاني نثرع
الآن في الكلام على علته في الطعام وعلى متحد الجنس ومختلفه لحرمة التفاضل في الاول دون الثاني
وحرمة ربا النساء فيهما كما قدم ذلك في قوله وحرم في عين وطعام ربا الفضل ان اتحاد الجنس الخ (قوله علة حرمة
ربا النساء الخ) المراد بالعلة العلامة لا الباعثة لانه يستحيل ان يبيع المولى أمر من الامور على أمر اللهم
الا أن يراد بالبائع الذي يبيع المكلف على الامتثال (قوله مجرد الطعم) بالضم الطعام أي مجرد كونه
مطعوماً (قوله واليقول) الفرق بين الحضر واليقول ان يقول ما يطلع من أصله كالقجل بخلاف
الحضرة ما يتناول شيئاً بعد شئ كالباية والموخية في بعض البلاد (قوله والحلبة بالضم ولو يابس)
حاصله انه اختلف في الحلبة فبعض طعام وهو مذهب ابن القاسم في المدونة أو دواء وهو قول ابن حبيب
أو الحضرة طعام واليابسة دواء وهو قول أصبغ في الموازية فاختار شارحنا قول ابن القاسم (قوله
ويخرج نحو الساجم) أي لانه يستعمل على سبيل التداوي (قوله اقبية وادخار) قال ابن عرفة

وغيره (مجرد الهم) أي كونه معطوفاً لا دمي (لا على وجه التداوي) أي على غير وجه التداوي به فأي تداوي به من سهل أو غيره يجوز فيه
النساء أي التأخير (فتدخل القواكه) جميعها كرمان واجاص (والخضر) ما يؤكل أخضر كالخيار والبطيخ (واليقول) بالضم كالجزر
والقلقاس والقجل (والحلبة) بالضم (ولو يابس) ويخرج نحو الساجم (فيجمع بعضه) أي يبيع (ببعض الى أجل) ولو تساوى (ويجوز
التفاضل فيها) فلأكثر (ولو بالجنس) الواحد كرمطين (في غير) الطعام (الربوي) منها اذا كان (يداء وعلة) حرمة (ربا الفضل
فيه) أي في الطعام (اقبى وادخار) أي مجموع الأمرين في الطعام الربوي

لها اثبات ويدخر أي ما تقوم به النية عند الاقتدار عليه ويدخر إلى الامد المتبقي منه عادة ولا يفسد بالتأخير ولا يشترط كونه متخذ للعيش غالباً على المذهب ابن ناجي ولا أحد في الادخار على المذهب وفي معنى الاقتيات مصالحة كمال سيأتي ثم شرع في عد الرويات وبيان أجناسها بقوله (كبر وشعر وسلت وهي) أي الثلاثة (جنس) واحد على المذهب لتقارب منفعتها في جرم بيع بعضها ببعض متفاضلاً ولو يدأيد (وعلس) ٢٢ يفتح اللام قريب من خامة البرطعام أهل صنعاء اليمن (وذرة ودخن) يضم الدال المهملة وسكون

الطعام ما غلب اتخاذ لآكل آدمي أو لاصلاحه أو لشربه اه فيدخل فيه الملح والفلفل لا الزعفران وما الورود والمصطكى والصبر والزرايرع التي لازيت لها والحرف وهو حب الرشاد وقوله أو لشربه يدخل فيه اللبن لانه غلب اتخاذ شرب الآدمي ويخرج الماء لانه غلب اتخاذ شرب الآدمي الكثرة من شربه من الدواب ولا يرد على هذا زيت الزيتون فان أصل اتخاذ الطعام ولا صلاحه كذا في الحاشية (قوله إلى الامد المتبقي منه عادة) أي الزمن الذي يراد له عادة ولا حمله بل هو في كل شيء بحسبه ثم انه لا بد أن يكون الادخار على وجه العموم فلا يلتفت لما كان ادخاره نادراً وحيث لا يجوز التفاضل في الجوز والرمان كما هو نص المدونة ومشهور المذهب كذا في الحاشية وفي الحقيقة الرمان وما في معناه خارج بقوله اقتيات (قوله جنس واحد على المذهب) أي خلاص السيوري وتلميذه عبد الحميد الصائغ حيث قال ان الثلاثة المذكورة أجناس فيجوز التفاضل فيما بينهما مناجزة (قوله وهي أي الأربعة أجناس) أي على المشهور في الثلاثة الأخيرة وأما العلس فخارج عنها اذ لم يقل أحد انه جنس منها وإنما احتفلوا هل هو ملح أو بالقمح والشعر والسلت أو جنس بانفراده وهو المشهور (قوله والقطاني السبعة) أي التي هي العلس بفتح الحين والورياء والحصى بتشديد الميم مفتوحة ومكسورة مع كسر الحاء فيهما والتمر مس بهم أوله وثالثه ويكون ثانيه والقول والجلبان والبسيلة وتسمى بالماش والكرسنة قال الباجي هي البسيلة وقال الثاني قريبة من البسيلة وفي لونها حجرة وسحيت قطاني لانها تقطن بالمكان أي تمكث به ولم يختلف قوله للثاني ان كذا أجناس واحد بهم بعضها البعض وذلك لان الزكاة لا تعتبر فيها الجائسة العينية وإنما تعتبر فيها تقارب المنفعة وان اختلفت لافي البيع لا ترى ان الذهب والفضة جنس واحد في الزكاة وأجناسان في البيع (قوله وتين على المشهور) أي فالمشهور في التين انه ربوي بناء على ان العملة الاقتيات والادخار وان لم يكن متخذ للعيش غالباً (قوله ومنها بزر السكتان بفتح الكاف والخ) إنما كان الأرجح فيهما كونهما ربويين لانه يؤكل زيتها غالباً لا على وجه التداوي في هذا الزمان وأنت خبير بان الطعمية ينظر فيها العرف فأخرج الحرثي بزر السكتان من الرويات بقوله فلا برداً كل بعض الاططار كالصعيد لزيت بزر السكتان لان هذا من غير الغالب على حسب زمانه (قوله كز يوتها فانها أجناس) أي فيباع طول من الزيت الطيب برطلين من الشيرج أو من الزيت الحار مناجزة (قوله أو غير ذلك) أي كعمل العنب (قوله فجنس واحد لا يجوز التفاضل فيها) أي حيث كان أصلها واحداً وأما ما اختلف أصل الخل من أصل النبيذ كخل تمر ونبيذ زبيب فظاهر تمثيل الشارح انهما جنسان اتفاقاً والانبذة كلها جنس واحد ولو اختلفت أصولها حيث كانت ربوية كالتلؤل (قوله لان الخل والتمر) تعليل لمخزوف تقديره بخلاف الخل مع التمر فيصيح (قوله فلا يجوز بالتمر على كل حال) أي لانه يبيع رطب يابس فلا تتأني المثلية فقوله الامثلة يمثل راجع لقوله ولا بالخل (قوله لان الذي يراد من الخل) أي الذي يراد من الخل الادام واصلاح الطعام والذي يراد من النبيذ شربه والنذبة يبينهما بون (قوله ولو بعضها من قطنية) أي على المشهور ومقابل له قولان قبل هي أصناف وقيل خبر القطاني صنف وخبر غيره صنف ومثل الاخبار الاسوقة بشرط أن تكون الاتحاز والاسوقة أصهار بوي (قوله الا ان يكون البعض بابزار) أي أراد هان أو سكر فالظاهر

انحاء المجمة حب صغير فوق حب البرسيم طعام السودان (وادر وهي) أي الأربعة (أجناس) أي كل واحد منها جنس على حدة يجوز التفاضل بينهما مناجزة ومنع في الجنس منها (والقطاني) السبعة (وهي أجناس) يمنع التفاضل في الجنس الواحد ويجوز بين الجنس (وغير زبيب وتين) على المشهور (وهي أجناس وذوات الزيت) من زيتون وسمن وقسطم وفجل أحمر (ومنها بزر السكتان) بفتح الكاف وانعزل على الأرجح (وهي أجناس كز يوتها) فانها أجناس (والسول) جمع عمل كانت من نخل أو تمر أو قصب أو غير ذلك أجناس يجوز فيها التفاضل كزيت من نخل برطلين من نخل قصب اذا كان بدا بيد وينع في النوع منها (بخلاف التلؤل والانبذة فجنس) واحد لا يجوز التفاضل فيها والمذهب ان الخل والنبيذ جنس ونص ابن رشد النبيذ لا يصح بالتمر لقرينتهما

ولا بالخل الامثلة لان الخل والتمر طرفان يبعد ما بينهما ويجوز التفاضل بينهما والنبيذ واسطة بينهما لقرينتهما من كل واحد منهما فلا يجوز بالتمر على كل حال ولا بالخل الامثلة يمثل وهذا أظهر ولا يكون سماع محبي مخالفاً للمدونة اه وقيل كل واحد منهما جنس على حدة وهو أظهر في النظر لان الذي يراد من الخل غير ما يراد من النبيذ عادة (والاخبار) كلها (ولو بعضها من قطنية) كقول وبعضها من قح (جنس) واحد يحرم التفاضل فيها (الا) أن يكون البعض (بابزار) فلا يكون مع غيره جنساً ويجوز

التفاضل فيه مع غيره لأن الأبرار ثلثة في الجنس فيه أبرار (ويعني وهو) من ذجاج أو غيرها (جنس) واحد (فتعري المساواة) ولو اقتضى التعري بيضة بيضتين أو أكثر كما قال المازري (ويستثنى) وجوب بيع البع (تشر بيضا النعام) فلا يدخل في البيع سواء بيع عثله أو غيره وذكره وجوب الاستثناء ليصح البيع بقوله (فانه عرض) لانه إذا لم يستثن لم يمتنع في الأول بيع طعام وعرض بطعام وعرض وفي الثاني بيع طعام بطعام وعرض وهو ممنوع (وسكر وهو) بجميع أصنافه (جنس) واحد فيمنع رطل من المكرر أو النبات برطابن من غيره (ومطابق لبن) من بقر أو غيرها (وهو) أصنافه (جنس) واحد (ولحم طير) أنسى أو وحشي كدأه ورخم (وهو) من جميعها (جنس) واحد يمنع فيه التفاضل ٢٢ والمطبوخ منه جنس (ولو اختلفت مرقته)

بأن طسخ بامراق مختلفة
بأبرار أم لا ولا يجوز حمله ذلك
عن كونه جنسا (ودواب
الماء) من حوت وغيره
صغيرة وكبيرة (وهي جنس
كمطلق ذوات الأربع)
من غنم وبقر وغنمها
(وان) كان (وحشيا)
كغزال وبقر وحش وجاره
يمنع التفاضل فيها
والمطبوخ منها جنس
واحد ولو اختلفت مرقته
(والجراد) وهو جنس غير
الطير (وفي جنسية
المطبوخ من جنسين)
كل لحم طير ولحم بقر في أناه
واحد أو كل منهما في أناه
(بأبرار) ناقلة لكل واحد
منهما عن أصله (خلاف)
فيل يصير بذلك جنسا واحدا
يمنع فيه التفاضل وقيل
بل كل على أصله فلا يمنع
فان طبخ أحدهما فقط
بأبرار أو كل منهما بلا أبرار
فجنسان اتفاقا (والمرق)
كل لحم يمنع التفاضل بينهما
فلا يجوز رطل لحم برطي
مرق ويجوز مرق بهشله
ولحم طبخ وبعرق ولحم

انه اذا صكان بأبرار مختلفة بحيث يختلف الطعم فانه يصير كل جنسين ومثل الهن بالأبرار التلطيخ بها
كالكمك بالسم عصرا لا وضع حبة سوداء على بعض رغيف وانظر هل ما كان بسكر مع ذى الأبرار
صنف أو صنفان أه من الحاشية (قوله وهي من ذجاج أو غيرها) وهل يدخل في التعري بعض
المشروبات أم لا وهو الظاهر بل الظاهر ما ذكره ابن عرفة في تعريف الطعام انه ليس بطعام كما أن ظاهره
أن لحمها كذلك وجزم الشيخ كريم الدين بأن لحمها يورى لا يظهر أه حشوي (قوله تشر بيض النعام)
نه ببيع غسل مع شحمه يغسل بدونه فهو زان استثنى الشحم إلا فلا فان بيع بدراهم ونحوها جاز
مطلقا كذا في الحاشية (قوله وهو ممنوع) أي لان مصاحبة العرض للطعام كمصاحبة النقد كمال لا يجوز
بيع تقدم عرض بتمتع متحد الجنس مع عرض كذلك لا يجوز زق الطعام لان العرض المصاحب للنقد
أو الطعام يعطى حكمه ما فيؤدى للتفاضل في متحد الجنس (قوله من بقر أو غيرها) أي من كل غير محرم
الا كل ويلحق به الأدنى وقولنا غير محرم الا كل يشمل مكره الا كل وفي الحقيقة ليعنه تابع للحمة
فان قلنا ان لحم مكره الا كل من ذوات الأربع مع مباحه جنس كان لن مكره الا كل من ذوات
الأربع مع مباحه جنسا وانظر ذلك (قوله وهو أصنافه جنس) أي الآتي بيانها وهي الحليب والاقط
والخفيض والمضروب (قوله ولا يخرج من ذلك عن كونه جنسا) وما سياتي من أن طبخ اللحم بأبرار يخرج
عن التي عفا لأبرار لا تنقل الا عن التي (قوله كمطلق ذوات الأربع) أي من مباح الا كل قال في المدونة
وذوات الأربع الانعام والوحش كما صنف واحد أه قال ولا بأس بلحم الانعام بالخيل وسائر الدواب
نقدا أو مؤجلا لانه لا يؤثر كل لحمها وأما بالمر والاعلب والضبغ فمكره ببيع لحم الانعام بها لاختلاف الصحابة
في أكلها وهو يفيد أن مكره الا كل من ذوات الأربع ليس من جنس المباح منها والالم يبيع لحم
المباح منها بالمكره متفاضلا وانما كره التفاضل في بيع لحمها بلحم المباح مراعاة للخلاف لحرمه أكلها
وعدمها وفي الأخيرة ما يفيد أن الكراهة على التعريم وعليه فهم جنس واحد وانظر هل يجري مثل
ذلك في مكره الا كل من الطير كالوطواط مع مباح الا كل منه وهو الظاهر وقد يقال في مكره الا كل
من دواب الماء ككلب الماء وخنزيره على القول بكراهتهما وان كان ضعيفا لان المعتمد فيهما الجواز
أه لمخصا من الدرثي (قوله والجراد) أي فهو يورى على المعتمد وقيل غير يورى قال خليل وفي
ربويته خلاف (قوله خلاف) وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا بيع أحدهما بالآخر فانه يمنع التفاضل
بينهما ان قلنا انهما جنس واحد ويجوز ان قلنا انهما جنسان وأما مع لحم آخر فان لم يكن
مطبوخا بناقل جاز بيعهما أو بأحدهما ولو متفاضلا وان كان مطبوخا بناقل جرى فيه الخلاف
بينه وبينهما هل يصيران جنسا واحدا أو يبقى كل على ما هو عليه (قوله في الصور الأربع)
وبقيت خامسة وهي مرق ولحم بلحم (قوله والجلد كاللحم) أي ولو كان منفصلا اذا لم يكن مذبوحا وأما
المدبوغ فكالصوف (قوله وزنا أو تحريا) أي وكاهم لم يلتفتوا لما في داخل بطنهما من الفخذ لان المتعملة

كهما بجملة ما ممتثلان في الصور الأربع (والعظم) المختلط باللحم كاللحم انما الص فلا بد من المماثلة يدايد فهو كنوى الترحيم لم ينفصل
عنه فان انفصل وكان لا يؤثر كل حازي به باللحم متفاضلا كالنوى اذا انفصل عن ثمره (والجلد كاللحم) فتباع شاة مذبوحة بجلدها وزنا أو تحريا
مناجزة ولا يستثنى الجلد بخلاف الصوف فانه يستثنى كقشر بيض النعام لانه عرض ولما كان مصلح الطعام الربوي لم يمتن به فبدخله ربا
الفضل نية عليه بقوله (ومصلحه) عطف على برأي وكصلح الطعام وهو ما لا يتم الانتفاع بالطعام الا به (كالح ودسل وثوم) بضم المائنة ويقال
قوم بالفاء كما في القرآن في قوله وقومها (وتأبل) بفتح الواو حدة وكسرها ربيعة بقوله (من فاعل) بضم الفاء ين (وكزبرة) بضم الكاف والباء
الموحدة وقد تفتح الباء وقد قلب الزاي يينا

(وكروتيا) بفتح الراء وسكون الواو وفي لغة كز كز ياقى أخرى كتيما (وشمار) بفتح أوله (وكمونين) أبيض وأسود (وايسون وهي) أي المذكورات (أجناس) يجوز التفاضل بينها مناجزة (وخردل) بالدال المهملة حب أحمر صغير كالبرسيم يخرج منه زيت حار كالثلج وحب الساجم أحمر أيضا أصغر من الخردل يخرج منه أيضا زيت حار فهو كالخردل في كونه روي يوشى الشيخ غلى أن الخردل ليس بروى فالساجم كذلك ونص ابن الحاجب على أنه روي فقال بالعطف على المنطوق والخردل والأقرطم واعتمد بعضهم ما لابن الحاجب فلهذا أمرنا عليه والله أعلم بحقيقة الحال وما قيل أنه روي اتفاقا فيه نظر (لا فواكه) كرمان وخوخ واجاص (ولو ادخرت قطرة كفتاح ولو زوبندق) فليست بروية على الأرجح وفي التين عطف على فواكه أي ليس بروى كزنبيل وسومل وسائر العقاقير (وحلبة) ناياسة أو خضراء (وباج صغير) بأن انعقد ولم يزه ليس روي بالانه لا يراد لكل بخلاف الزهوف على من سرفرطب فتسفر بروى اتفاقا (وماء) عذب أو مالح ليس بروى بل ولا طعام (وجازا) أي البطح الصغير والماء أي جاز كل منهما (يطعام لاجل كالادوية) تجوز بطعام لاجل لأنها كالأعروض ثم شرع في بيان ما يكون به الجنس الواحد جنسين ومالا يكون فمن الثاني ما أشار إليه بقوله (ولا ينقل طحين) الحب (وعن) الدقيق (وصائق) لغير ترمس (من الحبوب) (وهي) لاجم بلا ابتزاز (وتقديله) أو غيره بنار أو هواء أو شمس عن أصله فالدقيق ليس جنسا متفردا عن أصله فلا يجوز فيه التفاضل بينه وبين أصله لأنه مجرد تفرق أجزاء والهن لا ينقل عن الحب ولا الدقيق والمصاوق مع غيره جنس فلا يباع بمثله متفاضلا ولا يمتثل لعدم تحقق المعادلة

لتفاوتها (قوله وهي أي المذكورة رات أجناس) ما ذكره من أنها أجناس هو ما استظهره الباجي ونقل الشيخ أبو محمد عن ابن الموارث عن ابن القاسم أن الشمار والائيسون جنس والكهونين جنس آخر وهو المعتمد كذا في شرح مشايخنا العدوي (قوله بالدال المهملة) أي كافي التنزيل ووردت أجناسها في غير القرآن (قوله يخرج منه زيت حار) أي يستخرج ببلاد الصعيد كل من الساجم والخردل ومثلهما زيت الخنس المسمى بالزيت المالح عصر (قوله واعتمد بعضهم ما لابن الحاجب) أي وقد استظهره الشيخ خليل في توضيحه (قوله وحلبة) عطف على فواكه أي فليست بروية فلا ينافي أنها طعام كما تقدم (قوله بأن انعقد ولم يزه الخ) أي لم يبلغ حد الرامخ فكل ما لم يبلغ حد الرامخ لا يعد طعاما من أصله بدليل قول الشارح لانه لا يراد لكل (قوله بخلاف الزهوف على) حاصله أن مراد البطح سبيع طلع فاغريض بفتح صغير وهو المسمى في عرف مصر بالنبي فبلغ كبير وهو المسمى بالزهوف سرفرطب فتسفر ويجمعها قولك طاب زبرت فكل واحد من هذه إما أن يباع بمثله أو بغيره والجملة تسع وأربعون صورة المكرر منها إحدى وعشرون صورة والباقي ثمان وعشرون وهي سبيع الطلع بمثله وبالسبت بعده ويسع الأفرض بمثله وبالنخس بعده ويسع البطح الصغير بمثله وبالاربع بعده ويسع الكبير بمثله وبالثلث بعده ويسع البسر بمثله وبالاثني بعده ويسع الرطب بمثله وبالتمر بعده ويسع التمر بانه سمر فالجائز بها يسع كل بمثله بشرط المعادلة والمناجزة في الأربع الأخيرة وأما في الثلاث الأولى فالجواز ولوم التفاضل مع المناجزة ويسع الطلع بكل واحد من الست بعده ويسع الأفرض بكل واحد من النخس بعده ويسع البطح الصغير بكل من الأربع بعده ولو متفاضلا من غير مناجزة لاختلاف الأجناس والطعمية ويسع الزهر بالسر لانها كشي واحد بشرط التماثل أو المناجزة وبقي خمس منوعة وهي يسع الرطب بالزهو والبسر والتمر ويسع التمر بالزهو أو بالبسر وعلة المنع فيها يسع رطب يبابس (قوله وماء عذب أو مالح) المراد بالعذب ما يشرب ولو عند الضرورة والمراد بالمالح ما لا يشرب أصلا والعذب جنس والمالح جنس ويجوز يسع بعض الجنس الواحد ببعض متفاضلا لا يبيد وأما لاجل فان كان المجهل هو القليل منع لما فيه من سلف جزمنا وأما ان كان هو الكثير فظاهر المدونة المنع أيضا قال الخرشبي وله له مبنى على أن تامة ضمان يجعل تو جيب المنع انتهى وأما يسع المالح بالخاو وعكسه فيجوز بأي حال لاختلاف الأجناس وعدم كونه روي ياطعاما (قوله فلا يجوز فيه التفاضل بينه وبين أصله) أي فإذا يسع القمح بالدقيق فلا بد من المعادلة وتعتبر المعادلة في قدر الدقيق بالتحري وكيسع البجين بالدقيق أو القمح (قوله إلا الترمس) والحق به تدميس القول وصلقي القول الحار لا كلفة التي فيه فيجوز يسع القول المدمس أو القول الحار بالبابس ولو متفاضلا إذا كان مناجزة (قوله والتقسيد بغير ناقل الخ) متاقى صور ذلك (قوله لان الخل والبيذ جنس) حاصله أن البيذ مع التمر جنس واحد وكذلك مع الخل

عطف على فواكه أي ليس بروى كزنبيل وسومل وسائر العقاقير (وحلبة) ناياسة أو خضراء (وباج صغير) بأن انعقد ولم يزه ليس روي بالانه لا يراد لكل بخلاف الزهوف على من سرفرطب فتسفر بروى اتفاقا (وماء) عذب أو مالح ليس بروى بل ولا طعام (وجازا) أي البطح الصغير والماء أي جاز كل منهما (يطعام لاجل كالادوية) تجوز بطعام لاجل لأنها كالأعروض ثم شرع في بيان ما يكون به الجنس الواحد جنسين ومالا يكون فمن الثاني ما أشار إليه بقوله (ولا ينقل طحين) الحب (وعن) الدقيق (وصائق) لغير ترمس (من الحبوب) (وهي) لاجم بلا ابتزاز (وتقديله) أو غيره بنار أو هواء أو شمس عن أصله فالدقيق ليس جنسا متفردا عن أصله فلا يجوز فيه التفاضل بينه وبين أصله لأنه مجرد تفرق أجزاء والهن لا ينقل عن الحب ولا الدقيق والمصاوق مع غيره جنس فلا يباع بمثله متفاضلا ولا يمتثل لعدم تحقق المعادلة

الا
الا الترمس فان صلته على الوجه المذكور في قوله عن أصله لكثرة المعادلة فيه وصير ورته حواجا للمراعاة التقديدي غير ناقل عن الأصل (و) لا ينقل (تسمين) لابن عن لبن حليب لم يخرج منه بخلاف ما أخرج منه سمنة فتنازل (و) لا ينقل (نيزاك كثر) وزبيب (عن أصل) بل هما جنس فلا يجوز التفاضل بينهما وبين أصله ولو احتملا كرتل زبيب برطل يذمه لعدم تحقق المعادلة وأشار للاول وهو ما يكون به الجنس جنسين بقوله (بخلاف خبز) بفتح الخاء المعجمة فانه ناقل عن البجين والدقيق فاولي عن الحب (وتحليل) ان يذقه فانه ناقل عن أصله لا يذعن التبيذ لان الخل والتبيذ جنس كما تقدم (وقلى) اقمح مالا فناقل (رسويق) المراد به ما طحن بعد صفاقه انه ينقل لاجتماع امرين وان كان كلي واحدنا فمراده لا ينقل وكذا اذا الت بسمين فانه ينقل عن غير المتقرب

(و) بخلاف (طبخ غير لحم) كلز (أو) طبخ (لحم بابرار) فانه ناقص (و) بخلاف (شبه) أي اللحم بالنار بابرار (و) حقيقة (بها) أي بالابرار فناقض وإذا كانت هذه الاشياء ناقلة عن اصلها (فيجوز التفاضل) فيها (باصلا يدايد وجازة ولو قدم) أي يبيعه (بتمر) جديد او قديم فالصور ثلاثة وقيل لا يجوز تقديم جديد لعدم تحقق المماثلة (و) جاز لمن (حليب) من بقر أو غيره بمثله (و) جاز (رطب) بضم الراء وفتح الطاء الملهمة مانض ولم يبيح والافتح (و) جاز (لحم مشوي) بمثله (و) لحم (قديم) بمثله واعلم ان اللحم امانى أو مشوي أو قديد أو مطبوخ فكل واحد بمثله جائز كافي بكل واحد مما بعده ان كان بابرار ولو متفاضلا لنقلها بالابرار كما تقدم والامنع مع المشوي والقديد مطلقا لانه رطب يابس ومع المطبوخ متفاضلا فقط (و) جاز لحم (دفعن) بفتح العين المهملة وكسر الفاء وهو مانض طعمه بطول مكثه بمثله (و) جاز (زبد) بمثله (و) جاز (سمن) بمثله (واقط) لبن مستحجر وقيل حين اللبن المتزوع الزبد بمثله (وجبن) بمثله (و) جاز حب (مفلوس قل غلظه) ٢٥ بمثله لانتق بغيره ولا ان كثر

الغلس وهو ما الشأن انه لا يتسامح فيه (وزيتون) بمثله (ولحم) بمثله فقوله (بمثله) كميلا أو وزنا (مناجزة) أي يدايد راجع للحبيص (لا) يجوز (رطبها) أي المذكرات (يباسها) متماثلا ولا متفاضلا (ولا) يجوز (شئ) منها (أي المذكرات) (مع عرض) كثوب أو شاة (بمثله) فلا يجوز زيتون وثوب بزيتون مثله أو معه عرض أيضا لتفاضل المعنوي لاحتمال اختلاف قيمة العرض المصاحب للربوي (و) لا يجوز (مباول) من حب كقمح (بمثله) أي بمباول مثله من جنس ربوي لا متماثلا ولا متفاضلا لعدم تحقق المماثلة في البيل (ولا) يجوز لمن (حليب يزيد أو سمن) لعدم النقل فان أخرج زبده جاز بهما لانهما صارا جنسين (ولا) يجوز لحم

الا أنه يمنع بيع النبيذ بالتمر مطلقا لعدم تحقق المماثلة ويجوز بيع النبيذ بالخل متماثلا لا متفاضلا وأما الخل مع التمر فهما جنسان يجوز التفاضل بينهما مناجزة (قوله) بخلاف طبخ غير لحم (أي فانه متى طبخ بابرار نقل كافي ابن بشر خلافا لما في عيب من أن طبخ نحو الارز بابرار لا ينتقله فلا فرق بين اللحم وغيره في أن كلا منهما في طبخ بابرار انقل والافلا (قوله) جاز لمن حليب اعلم ان اللبن الحليب وما تولد منه سبعة أنواع حليب وزبد سمن وجبن واقط ومخيض ومضروب وكل واحد من السبعة امان يباع بنوعه أو بغيره فالصور تسع وأربعون المكر منها احدى وعشرون وبالباقى ثمان وعشرون الجائز منها ست عشرة صورة وهي بيع كل واحد بمثله وبيع المخيض بالمضروب وبيع كل من المخيض أو المضروب بالحليب أو بالزبد أو السمن أو اللبن الذي من حليب وأما بيع المخيض أو المضروب بالاقط فتقبل بالجرار بشرط المماثلة وقيل بالامنع واستظهر لان الاقط اما مخيض أو مضروب فهو رطب يابس من جنسه واختلف أيضا في بيع اللبن بالاقط والظاهر المنع كذا قالوا وظاهره كان اللبن من حليب أو من مخيض أو من مضروب والظاهر أن المنع مسلم اذا كان من مخيض أو مضروب لامن حليب لأن المقصود منهما مختلف فهذه ثلاث صور مختلفة فيما سبق تسع متنوعة اتفاقا يبيع الحليب بزبد أو سمن أو جبن أو اقط وبيع زبد سمن أو جبن أو اقط وبيع السمن بجبن أو اقط وحمل منع اللبن والاقط في هذه التسع ان كانا من حليب واما ان كانا من مخيض أو مضروب فحكمهما (قوله) واعلم ان اللحم الخ) أشار بذلك الى أن صور بيع اللحم باللحم ست عشرة صورة لان اللحم امانى أو قديد أو مشوي أو مطبوخ وفي كل اما ان يباع بمثله أو غيره فهذه ست عشرة صورة المكر منها ست وبالباقى عشر وقد ذكرنا اشرار احكام سبعة منها مستوفى وسكت عن ثلاثة هنا وسيد كرها في قوله ولا يجوز لحم مشوي بقديد وهو بيع المشوي بالقديد أو المطبوخ وبيع القديد بالمطبوخ فلا يجوز تلك الصور الثلاثة ان كان الناقل في كل أو لاناقل فيها ولو متماثلا فان كان الناقل احدها فقط جاز ولو متفاضلا كذا في الاصل (قوله) الا أن يكون في احدها ابرار (مراده بالابرار الجنس) في أضيف للماء ملح أو بصل أو ثوم فانه ينقل (قوله) كما تقدم (أي في غير هذه الثلاثة) (قوله) والايك واما من جنس واحد (أي والموضوع أن اصلها مطعام ربوي فان كانا من صنفين غير ربويين أو أحدهما ربوي والآخر غير ربوي لم يعتبر وزن ولا غير لمجوز المفاضلة حينئذ (قوله) فانه بالعدد المتقارب) أي ولو زاد الوزن على العدد أو نقص ويغني ما لم تحصل مشاحة والافلا بد من الوزن ان اختلف اصلها أو التحري ان اتحد اصلها (قوله) فيما يبال (أي

٤ - صاوي - في

لا متفاضلا ولو متماثلا لعدم تحقق المماثلة الا أن يكون في أحدها ابرار ومقابلها خاليا منها فيجوز لحصول النقل بالابرار عما لا ابرار فيه كما تقدم (واعبر الدقيق) أي قدره (تحريرا) اذا لم يعلم قدره كميلا أو وزنا (في بيع خبز بمثله ان كانا) أي الخبز ان (من جنس) كقمح وهذا القيد لا بد منه على المذهب ولا يعتبر وزن الخبزين (والا) يكونا من جنس واحد كخبز قمح وذرة (فالوزن) بين الخبزين هو المعتبر لا الدقيق وقوله في بيع الخ واما في القرض فالعبرة بالعدد المتقارب قال ابن شعبان لا يأس أن يتساوى الخبزان فيما بينهما الخبز ويقضوا مثله أي لان المقصد منه المعروف لا المباعية (و) اعتبر الدقيق أيضا (في) بيع (خبز بمثله أو دقيق) تحريرا في المستثنين (وجاز قمح بدقيق) ان تماثلا وزنا أو كميلا على الراجح وقيل لا يجوز الا بالوزن وقيل لا يجوز مطلقا لعدم تحقق المماثلة وهو أضعفها (وتعتبر المماثلة بالكيل فيما يبال) كالحبوب (والوزن فيما يوزن) كالقديدين وبالنهرى في غيرهما وزنا لا كيلا

(كالبيض وجاز التحري فيما يوزن) من الرويات لانها يكال وحاصل النقل عن ابن القاسم أن كل ما يباع وزنا ولا يباع كيلا مما هو روي يجوز فيه المبادلة والقسمة على التحري وهو في المدونة في السلم الثاني منها وكل ما يباع كيلا ولا وزنا مما هو روي فلا يجوز فيه المبادلة ولا القسمة بالتحري بخلاف ما غير الروي فاختلف في جواز القسمة فيه والمبادلة على التحري على ثلاثة أقوال الجواز فيما يباع وزنا لا كيلا والثاني الجواز مطلقا والثالث المنع مطلقا (فان تعذر) التحري فيما يجوز فيه التحري لكثرة حدا (منع) فلا يجوز المبادلة والقسمة فيه وظاهر قولنا وجاز التحري فيما يوزن ولم يتعسر الوزن وهو مذهب المدونة كما تقدم وقوله الشيخ تبعه ابن الحاجب بما اذا تعسر الوزن وهو قول الأكثر (وفسد) ٢٦ العقد (المنهي عنه) من يبيع أو غيره والصحة في العقود ترتب آثارها عليها والفساد عدمه

وفي العبادة موافقة الفعل في الوجهين الشرع فما نهى عنه ففسد (الا لدليل) يدل على صحته كالنجش وبيع المصراة وتلقي الركبان وفساد تعمير ردمه لم يفت كما كثر ما يأتي ثم أخذ في بيان ما نهى عنه بقوله (كالنفس) قال ثم صلى الله عليه وسلم من اغشانا فليس منا وقال عليه الصلاة والسلام الذين اتبعوا النصيحة (وهو) أي الفشر قسمان الاول (الطهار) بحدوده ما ليس بمجيد) كنفخ اللحم بعد السلق ودف الثياب والثاني أشار به بقوله (أو كخط شي بغيره) كخط اللبر بالماء والسمن بدهن (أو بردى) من جنسه كنفخ جيد بردى (وكحيوان) أي ببعه (مطلقا) ما فيه منفعة كثيرة ويراد للفقهاء أو مالا تطول حياته أو مالا تنفع فيه اللحم أو قلت منفعته (بالحم جنسه) كبيع شاة بشرة أطال لحم من ضأن أو بقر أو بابل لما تقدم أن ذوات الأربع

في المعيار الذي اعتبره الشرع ان كان كيلا فكيلا وان كان وزنا فوزنا ما ورد عنه أنه يكال كالقمح فلا تصح المبادلة فيه الا بالكيل وما ورد أنه يوزن كالتفاح فلا يجوز المبادلة فيه الا بالوزن وهكذا (قوله كالبيض) أي فيما يباع بعضه ببعض بالتحري ولو اقتضى التحري بيع بيضة ببيضتين أو أكثر (قوله ولا القسمة بالتحري) الفرق بين ما يوزن فيه التحري وما يكال لا يجوز فيه أن آلة الوزن قد يتعذر وجودها بخلاف آلة الكيل فانه يتيسر بأي وعاء فذلك منع التحري فيه (قوله الجواز فيما يباع وزنا لا كيلا) أي وهو لابن القاسم وقوله والثاني الجواز مطلقا وهو لا شبه وقوله والثالث المنع مطلقا أي وهو الذي في كتاب السلم الثالث من المدونة (قوله وفسد المنهي عنه) أي عن تعاطيه وهذه قضية كلية شاملة للعبادات والمعاملات وهي العقود سواء كان عقد نكاح أو بيع اذا علمت ذلك فالاولى للشارح حذف قوله العقد (قوله ترتب آثارها عليها) أي كحل التلذذ بعقد النكاح والتصرف بالبيع بعد عقد البيع وقوله والفساد عدمه أي عدم ترتب آثارها عليها كعدم حل النكاح بالعقد وعدم جواز التصرف في البيع بسبب عقده (قوله ذي الوجهين) أي صاحب الوجهين الموافق للشرع والمخالف له فان قلت ان كل فعل له وجهان فلا معنى لقوله ذي الوجهين وأجيب بان هناك أمور لها الوجه واحد كاعتقاد وحدانية الله فليس لها الوجه واحد وهو موافقة الشرع وكالأمور المجمع على حرمتها فليس لها الوجه واحد وهو مخالفة الشرع واعلم ان لهم قاعدة أخرى وهي اذا كان النهي ذاتيا لشيء كالدم والخنزير أو وصفا له كالخمر لا سكار أو خار جلا زماله كصوم يوم العيد لان صومه يستلزم الامتناع عن ضيافة الله تعالى فانه يكون مقتضيا لفساد ويؤخذ من هذه القاعدة فساد الصلاة وقت طلوع شمس أو غروبها ولا دلالة لقول خليل وقطع محرر بوقت نهى على الصحة اذا كان النهي لخارج عنه غير لازم كالصلاة في الارض المقصوبة والانتقل وقت خطبة الجمعة وبس الثوب الحرير في الصلاة فلا يقتضي الفساد الا ترى أن اشغال بعة الغير بلا اذنه أو اتلاف ماله أو الاعراض عن سماع الخطبة أو لبس الحرير حرام كل منها وان لم يكن في صلاة (قوله الا لدليل) أي شرعي (قوله يدل على صحته) أي صحة المنهي عنه وسواء كان الدليل متصلا بالنهي أو منفصلا عنه فالمتصل كان يكون النهي والصحة في حيز واحد والمنفصل يكون النهي في حيز والصحة في حيز آخر (قوله كالنفس) مثال للنهي عنه ولم يدل دليل على صحته ويكون الدليل مخصصا للقاعدة (قوله كنفخ اللحم بعد السلق) أي وأما قبله فلا نهى فيه لانه يحتاج اليه وفيه اصلاح ومنفعة (قوله كخط اللبر بالماء) محل النهي ما لم يخط بالماء لاستخراج زبدته وخطا العصير بالماء انجيل تخيله (قوله وكحيوان) أي حي مباح الا كل وانما قيد بذلك لان بيع الخيل ونحوها باللحم المباح حرام ثم ان المزابنة وسواء كان البيع بقدر أو لا (قوله ولو بغير ابرار) أي كما أذنه لا تفهمني وهو المعول عليه لان نقل اللحم عن

جنس واحد (ان لم يطبخ) اللحم ولو بغير ابرار بعده بالطبخ عن الحيوان فان طبخ جاز كما يجوز بغير جنسه لكن مناجرة في غير الاولى لان مالا تطول حياته وما بعده طعام حكا وأما الاولى وهو ما منه منفعة كثيرة ويراد للفقهاء فحوز ولولا جمل (أو) حيوان مطلقا بقسمه الاربعة (عما) أي بحيوان من جنسه (لا تطول حياته) كطير الماء (أو) بحيوان من جنسه (لا منفعة فيه الا اللحم) كخصي معز (أو قلت منفعته كخصي ضأن لتقديرها) أي هذه الثلاثة (لما) ففيه بيع مجهول بعالم أو مجهول بمجهول من جنسه وهو مزانية ومورد هذه سعة لانك اذا أخذت الاول من الاربعة مع كل من الثلاثة بثلاثة والثاني من الثلاثة مع كل من الثلاثة بثلاثة والثالث مع كل من الثلاثة مع كل من الثلاثة بثلاثة والرابع مع كل من الثلاثة مع كل من الثلاثة بثلاثة الاول

بثلاثة عشر وتقدم تفصيل بيع اللحم بلحم وإذا قدرت هذه الثلاثة لها (فلا يجوز طعام لاجل) لانه طعام بطعام نسيئة (كحيوان) أي
كما لا يجوز بيع أحده هذه الثلاثة بحيوان مثلها (من غير جنسها) لاجل كما تقدم وأما ما يدعي فيجوز لاختلاف الجنس (وجاز ما أراد
للقنية) لكثرة منفعة (بمثله) لانها لا يقدر ان طعاما بل ههنا من
العروض (وبطعام مطلقا) أي ولو

٢٧

لاجل راجع للمثليتين
(كبقرة يبيع) أو بقره
بمثله أو بعير يبيع أو
كمرة أو بعير بارد بفتح
(وكالزانية وهي بيع
مجهول) وزنه أو كيله أو
عدده (معلوم) قدره من
جنسه كحزاف من قح أو
غيره بارد بفتح منه (أو بمجهول
من جنسه) ويكون (في
الطعام وغيره كالقطن
والحديد) وغيرهما من
المثليات فان اختلف
الجنس ولو بالنقل جاز
البيع بشروط الجزاف
(وانتقل الطعام) عن
جنسه (بما) كالطبخ
بالابرار وزرع السم من اللبن
والخبز (و) انتقل (غيره)
أي غير الطعام عن أصله
(بصفة معتبرة) أي
عظيمة كالإواني لا يهينة
كالفلوس (فيجوز بيع
النحاس) وشبهه المعلوم
قدره أو غير معلومة
(بالإواني منه لا بالفلوس)
لعدم انتقال الفلوس عن
النحاس لسهولة صنعها
بخلاف الإماء فان صفتها
عظيمة الشأن ومحل المنع
حيث جهل عددها علم
وزن النحاس أو جهل أو
علم عددها وجهل وزن
النحاس فان علم العدد والوزن

الحيوان يكون بأدنى ناقل بخلاف اللحم عن اللحم فانه لا يكتفي فيه بمجرد الطبخ بل لابد من طبخه بالبراز
(قوله بثلاثة عشر) حاصل ذلك أن المصنف اشتمل كلامه على ست عشرة صورة كلها ممنوعة وهي بيع
الحيوان بأقسامه الأربعة بلحم جنسه وبيعه بأقسامه الأربعة بما لا يتناول حياته وبيعه بأقسامه الأربعة
بما لا منفعة فيه إلا اللحم وبيعه بأقسامه الأربعة بما لا يتناول حياته فهذه ست عشرة صورة المكرر منها
ثلاثة تبقى ثلاث عشرة صورة يضم لها بيع اللحم باللحم وبيع حيوان براد للقنية بمثله وهاتان الصورتان
الأولى منهما جائزتان على التفصيل المتقدم والثانية جائزة بالاحلاف (قوله فلا يجوز طعام لاجل) أي
ولا يؤخذ منها كراء أرض زراعة ولا تؤخذ قضاء عن دراهم كريت بها أرض زراعة ولا يؤخذ قضاء
عن ثمنها طعام لحا أو غيره فلا يجوز بيع شاة للجزار بدراهم ثم يأخذ بدل الدراهم لحا أو طعاما لا لقضاء
الدراهم المتوسطة بين العقد والقضاء فكانه من أول الأمر باع الشاة باللحم أو الطعام وهذا بخلاف
الحيوان الذي يراد للقنية لكثرة منفعة فانه يجوز بيعه بطعام ولو لاجل ويجوز كراء الأرض به وأخذ
قضاء عما كريت به الأرض وأخذ الطعام قضاء عن ثمنه لانه ليس طعاما حقيقة ولا حاكما (قوله يبيع
يجوز بيع أرض الزراعة بالطعام لحا أو غيره لان المنهي عنه انما هو كرائها به (قوله راجع للمثليتين)
أي وهما يبيعه بمثله أو بطعام (قوله وكالزانية) من الزين وهو الدفع من قولهم ناقة زبون اذا معت حلها
ودفعت من يحلبها ومنه الزانية لدفعهم الكفار في دار جهنم (قوله أو بمجهول من جنسه) أي كبيع
غرامة محلوة فحاجب غرامة محلوة أخرى ولا يعلم قدر ما فيها أو يبيع نفس خونها بمثله لا يدري قدر
ما فيها أو يبيع صبرة من قطن بمثله (قوله ولو بالنقل) أي هذا اذا اختلفا بالاصالة كصبرة أرز بصبرة
قح بل ولو بالنقل والاصل جنس واحد (قوله فيجوز بيع النحاس) حاصله أن مسائل بيع النحاس
أربع الأولى بيع النحاس غير المصنوع بالمصنوع صنعة قوية الثانية بيع النحاس الغير المصنوع
بالفلوس المتعامل بها الثالثة بيع النحاس المصنوع بالفلوس الرابعة بيع الفلوس المتعامل بها بمثله
فالأولى تجوز سواء كانا جزافين أو أحدهما يبيع نقدا أو لاجل وقدم النحاس حيث لم يمكن أن يعمل في
الاجل مثل المصنوع والامنع وأما لو قدمت الأواني فلا منع والثانية لا تجوز لعدم انتقال الفلوس
بصنعها ومحل المنع فيها حيث جهل عددها علم وزن النحاس أم لا أكثر أحدهما كثره تنفي المزانية أم لا
أو علم عددها وجهل وزن النحاس حيث لم يقين فضل أحد العوضين والاجاز كما اذا علم عددها ووزن
النحاس والثالثة تجوز لانها مصنوعة وان علم عدد الفلوس ووزن الأواني أو جهل الوزن ووجدت
شروط الجزاف والامنع كالأوجهل العدد والوزن معا والرابعة تجوز ان تماثل عددا كان جهل عدد كل
وزاد أحدهما زيادة تنفي المزانية والامنع وهذا على أن الفلوس غير روية وأما على أنها روية فلا يجوز
الا اذا تماثلا وزنا وعددا فليحفظ هذا التقرير فانه زيادة ما في الأصل وحاشيته (قوله وفحواه) أي
كالحديد والفردير والخشب والطين (قوله بالإواني منه) أي من النحاس ان كانت نحاسا أو من
الفردير ان كانت فرديرا أو من الحديد ان كانت حديدا أو من الخشب ان كانت خشبا أو من الطين
ان كانت طينا السكن لا يخرج أواني الطين عن أصلها إلا بالخرق على ما يظهر وهذا كله بخلاف
أواني النقد وأما هي فلا يخرج عن أصلها أبدا (قوله لاني روي) أي فلا يجوز التفاضل في الجنس
الواحد ولو كثر أحدها كثره يهينة لانه باعلى كل حال (قوله أي كبيعه) أي البيع الملبس للفرار

جازا لا مزانية حيث دوا إلى هذا أشار بقوله (الأن يعلم عددها) أي الفلوس (ووزنه) أي النحاس (فيجوز كائنه) من نحاس (بفلوس
عليها) أي فيجوز وانما قدمنا هذه المسئلة هنا لتاسيتها ببيع الحيوان باللحم لان علته المزانية كما تقدم (وجاز) بيع المجهول بمعلوم
أو بمجهول من جنسه (ان كثر أحدها) كثره يهينة تنفي فيها المكايسة (في غير روي) كقطن وحديد وكانوا كهم لا يحرم فيه
وبالفضل من الطعام لكن بشرط المناجزة فيه لاني روي (وكالفرار) أي كبيعه فانه فاسد لان منعه (وهو ذو الجاهل)

بشمن أو من أو أجل (والحظر كنعذر التسليم) كبيع آبق وممل في مائه وبيع ثمانية خصومة (وكيفية باقيتها) التي ستظهر أو التي
يقولها أهل السوق (أو بما يرضاه فلان) وكان البيع على رضاه (على اللزوم) لا على الخيار فانه جائز لأن بيع الخيار من أجل (وكتابة
الثوب أو لسه فيلزم) البيع فانه فاسد لأنه عنده إذا كان على اللزوم كما أفاده بقوله فيلزم فان كان على الخيار جاز وبيع المناقضة أن
يبعه ثوبا بمثل أو بدراهم ويندله على أنه يلزم بالنقد من غير تأمل فيه فالفاعلة فيه قد تكون على بايها والملازمة أن يبيعه الثوب لا
على اللزوم بمجرد لسه من غير تفتيش فيه ولا تأمل (وكبيع) كل (ما فيه خصومة) أي في تسليمه لمشتريه بان يتوقف تسليمه له
على منازعة كبيع مضمون ٢٨ أو مسروق ونحو ذلك تحت يد غير مال كما البائع له (وكيفية) سلعة عقارا كانت

أو عرضا (النفقة عليه)
أي على البائع لها (حياته)
أي مدة حياته ففاسد
للمرور بعدم علم الثمن
(ورجع) المشتري على
البائع (بقيمة ما أنفق)
المشتري عليه ان كان مقوما
أو مثليا جهل قدره كما اذا
كان في عياله (أو بمثله ان)
كان مثليا (علم) قدره
بان دفع له قدر ما علم
من طعام أو دراهم فالصور
أربع يرجع بالقيمة في ثلاثة
المنوع مطلقا والمنسلي
المجهول القدر وبالمثل في
واحدة (ورد المبيع) لبيته
(الأن يفتوت) عند المشتري
(فالقصة) يرد لها البائع وتعتبر
(يوم القبض) لا يوم الحكم
(وكيفية في بيعه) فانه
فاسد لأنه عنده الجهل
بالثمن حال العقد وفسر
فذلك بقوله (يبيعها بئنا) لهما
أولا أحدهما فان كان على
الخيار لهما معا جاز
(بعشرة نقد أو أكثر)
كأحد عشر (لا جمل)
معلوم وأول مجهول (أو)
بيد (سلعتين مختلفتين)
جنسا كثوب ودابة أو

لأن القدر مبيع (قوله على اللزوم) اعلم أن المضر الدخول على لزوم البيع لهما أولا أحدهما في
مسئلة بيعها بقيمتها أو على رضا فلان وأما على رضا أحدهما المتبايعين فالمضر الزام غير من له الرضا
ومثل ما ذكره المصنف لو ولاه سلعة لم يعلم بها أو بثمنها على الإلزام والسكوت كالإلزام في الجميع
الاق التولية فتصح وله الخيار (قوله وكتابة الثوب أو لسه) انما كان من بيعه لما ورد أن النبي صلى
الله عليه وسلم لم ينه عن الملازمة والمناقضة فكأن الرجلان في الجاهلية يساووان السلعة فاذا أحدهما
المشتري أو نبذها إليه البائع لم يلزم البيع قال مالك والملازمة شرأوك الثوب لا تنشره ولا تعلم ما فيه
أو تنبأه لئلا ولا تنأمله أو ثوبا مدرجا لا ينشر من جرابه والمناقضة أن تنبأه ثوبا فتنبأه إليه أو ثوبا
وينبأه البائع من غير تأمل منك كما على الإلزام قال أبو الحسن قوله ولا تعلم ما فيه يعني وتكتفي باللمس
وقوله أو تنبأه لئلا أي مقمرا أو مظلم أو قوله من جرابه بكسر الجيم وعاء من جلد اه (قوله فالفاعلة
فيه قد تكون على بايها) أي وقد لا تكون فالأولى كما اذا شرط عليه ثوبا بثمن واشترطت عليه نبذ
الثمن والثانية كما اذا كان الشرط من أحدهما وأما الملازمة فلا تكون على بايها بل من جانب واحد
وهي أن يشترط البائع على المشتري لزوم المبيع بمجرد لسه له هكذا قالوا (قوله وكيفية سلعة) هو من
إضافة المصدر إلى فاعله وسلعة مفعول والضمير في حياته يرجع للبائع ويصح أن يرجع للمشتري أو
لأجنبي فالمراد أنه ينفق عليه مدة مجهولة وأما لو اشترها بالنفقة مدة معلومة لجاز ان مات البائع قبل
تمامها رجوع مانق من المدة لورثته لان دخل على أنه ان مات يكون الباقي هبة للمشتري فلا يجوز
(قوله ورجع المشتري الخ) اختلف هل يرجع بما كان سرقا بالنسبة للبائع أولا يرجع الا بالمعتاد ومحل
الخلافا اذا كان السرف قائما فان مات لم يرجع به ولا يعرضه وما قيل في مسئلة البيع بالنفقة عليه
حياته يقال في مسئلة الاجارة كما لو أجرها منه بالنفقة عليه مدة مجهولة الا في السرف فيرجع به
وبعوضه ان مات والفرق ان مشتري الذات يملك الغلة بملك الرقبة فذلك لم يرجع مع الفوات بالسرف
والاجارة لا يملك فعلا غلة لعدم ملكه الرقبة فيلزمه اجرة المثل (قوله وتعتبر يوم القبض) أي وأما في
الاجارة فعليه اجرة المثل وهي قيمة المنافع في أزمانها وفي النفقة عليه له قيمة ما أنفق في زمانه (قوله
وكيفية في بيعه) المراد بالبيعة العقد وفيما النظر فيه أو السببية وفي العبارة حذف والتقدير وكيفية
حاصلتين في بيعه أرباعين بسبب بيعه (قوله فان وقع العقد على اختيار المشتري جاز) المناسب على
خيار المشتري لان الاختيار هو الموضوع متارة الاختيار يجامع اللزوم أو السكوت وهو المنوع وتارة
يجامع الخيار وهو الجائز (قوله فقول الشيخ لا طعام) وجه منع الطعام على ما قال الشيخ أن من خير بين
شيئين يعد متغلا لانه قد يختار شيئا ثم يتغفل عنه إلى أكثر منه أو أقل أو أجود وهو متفاضل ولانه يؤدي
إلى بيع الطعام قبل قبضه وردها بان الشأن الدخول على أخذ الجيد فلا يتأني للعاقل انتقال (قوله

صفة كراهه وكساه والمراد ببيع أحدهما على اللزوم بعشرة ففاسد للجهل بالثمن
حال العقد فان وقع العقد على اختيار المشتري جاز (الا) اذا كان اختلافهما (بجودة ورواة) فقط مع انفاقهما قيمتهما كثوب جيد
وآخر من جنسه ردي فيجوز بيع أحدهما على اللزوم بعشرة لان الشأن الدخول على أخذ الجيد (ولو طعاما) ربي (ان اتخذ الكيل)
كل ذي فح أحدهما أجود فيجوز بيع أحدهما بئنا على اللزوم لان الشأن اختيار الأجود (أو الأجود أكثر) من الردي فيجوز وهو
ظاهر وهذا نسبة فضل للمدونة واختاره غير مواعده هذا القول فقول الشيخ لا طعام ضعيف وقولنا ان اتخذ الكيل أي أو الوزر فيما يوزن
(و) اتخذ (الثمن) كما هو الموضوع صرح به لمزيد الإيضاح

(الآن يذهبها) أي الطعامين (أو) يذهب (الردى) منهما (غيره) أي غير الطعام من عرض أو حيوان فلا يجوز (وتبيع حامل) آدمية أو غيرها من الحيوان (بشرط الحمل) أن قصد استزادة الثمن للفرار قد تلده حيا وقد لا تلده لا تشاء الحمل وقد تلده ميتا فإن قصد التبري جاز (واختار) الضرورة (غرر يسير) اجماعا كاساس الدار المبيعة فانه لا يلزم عنه ولا عرضه ولا متانته وكما جازها مشاهرة من غير معرفة نقصان الشهور وكجبة محشوة ولحاف وشرب من

والاغسال (لم يقصد) فان كان يقصد كبيع حامل بشرط الحمل لم يجر كما تقدم (وكالكائي بكائي) من الكلاء بكسر الكاف أي الحفظ وفي الحديث اللهم كلاءة ككلاءة الوليد وفي القرآن قل من يكلوكم بالليل والنهار من الرحمن وهو (دين بئله) سمى بذلك لان كلا منهما يحفظ صاحبه ويراقبه (وهو انقسام) ثلاثة الاول (فسخ مافي الدمة في مؤخر) من غير جنسه أو في أكثرها لو كان لك عليه عشرة دراهم فسختها في دينار أو ثوب متأخر قبضه أو في أحد عشر درهما يتأخر قبضها وأما تأخيرها أومع حطية بعضها فبعضها فجاز هذا اذا كان المفسوخ فيه في الدمة بل (ولو) كان (معينا) عقارا أو غيره (يتأخر قبضه كغائب) عن مجلس الفسخ لانه لا يدخل في ضمانه الا بالقبض مع بقاء الصفة المعينة حين الفسخ كامة (و) كامة (مواضعه)

(الآن يذهبها الخ) علمه الميع في حامي ذلك من بيع الطعام قبل قبضه ولان من خير بين شيئين يعد منتهى لا فيؤدي الى بيع طعام وعرض بطعام وعرض أو يبيع طعام وعرض بطعام وكل منهما نوع لدخول الشك في التماثل ومثل ذلك في الميع بعه فحالة مشهورة على الازم ليختارها المشتري من مخلات مشورات معينة الامن باع سستانه المشهورة أن يستثنى عدا يختاره منه بشرط أن يكون المستثنى قدر ثلث الثمن كالا فاقول ولا ينظر بعد ذلك ولا لقيمتها وانما حاز في هذه المسئلة اما لان المستثنى مسمى أولان البائع يعلم جيد حائطه من رديته فلا يختار ثم ينتقل كذا في الاصل (قوله وكبيع حامل) أي فهو فاسد لا ينهي عنه فان فات المبيع مضى بالثمن لان بيع الحامل بشرط الحمل يختلف في صحته فان الشايع يقول بالصح كذا في الحاشية وظاهره أنه مضى بالثمن عند الفوات ظهريها جمل أولا والصواب تهره على ما اذا تبين جملها فان تبين عدمه مضى بالقيمة كذا في الميع لان الحامل يزداد في ثمنها فأخذ ما زيد من الثمن ان تخلف الحمل من أكل أموال الناس بالباطل (قوله فان قصد التبري جاز) ظاهره لا فرق بين الحمل الظاهر والخفي ولكن هذا في غير الآدمي وأما الآدمي فان قصد التبري جاز في الحمل الظاهر كالخفي في الوحش اذ قد يزيد ثمنه دون الرائحة فان لم يصرح بما قصد حمل على الاستزادة في الوحش وفي غير الآدمي وعلى التبري في الرائحة كذا في الاصل (قوله كاساس الدار) أي كالفرور بالنسبة لاساس الدار المبيعة والافلا ساس ليس غررا وكذا يقال فيما بعده (قوله وكجبة محشوة ولحاف) أي وأما حشو الطراحة فلا بد من نظره ولا يقتصر الغرر فيه لكثرة (قوله من الكلاءة بكسر الكاف أي الحفظ) استشكل ذلك بان الدين مكروه لا كائي والكائي انما هو صاحبه لانه الذي يحفظ المدين وأجيب بأنه مجاز في اسناد معنى الفعل الابسه في الكلاءة أن تستند للشخص بان يقال كائي صاحبه فاستندت للدين للابسه التي بين الدين وصاحبه أو ان كائي معنى مكروه فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم الفاعل وارادة اسم المفعول لعلاقة الازم لانه يلزم من الكائي المكروه وعكسه (قوله وفي الحديث الخ) استدلال على أن الكلاءة معناها الحفظ ومعنى الحديث اللهم انك انت الذي خلقنا من لا نفستنا كحفظ والذي المولود للمولود فولد ليعني مولود (قوله وهو انقسام ثلاثة) أي وهي فسخ الدين في الدين وبيع الدين بالدين وابتداء الدين بالدين وبدأ المصنف بفسخ الدين لانه أشدها لكونه بالجاهلية (قوله وأما تأخيرها) أي من غير زيادة وقوله أومع حطية بعضها أي بان يحط عنه البعض ويؤخره بالباقي فانه جائز ولو كان طعاما من بيع أو كان قدما من بيع أو من فرض خلافا لعب وليس هذا من فسخ الدين في الدين بل هو صاف أومع حطية ولا يدخل في قول المصنف فسخ مافي الدمة لان حقيقة الفسخ الاتية على الدمة الدمة كقوله الاجهري ثم ان قول المصنف فسخ مافي الدمة أي ولو اتم ما قد دخل فيه ما اذا أخذ منه في الدين شيئا ثم رده اليه بشئ مؤخر من غير جنس الدين أو من جنسه وهو أكثر لان ما خرج من اليد وعاد اليها يعدل فلو ودخل أيضا ما لو قيل دينك ثم رددته اليه سلمها وهاتان الصورتان يقعان بمصر للتعطيل على التأخير بزيادة (قوله بل ولو كان معينا) رد بالوعلى أشهب ومينيه عليه الشارح ومثل الفسخ في منافع الدات المعينة في عدم جواز الفسخ في ثمارها تأخير حذوها أو صلعة فيها خيار أو رقيق فيه عهدة ثلاث أو مائة حتى توبة بكل أو وزن أو عدد (قوله وقال أشهب بالجواز) أي وصح وقد كان الاجهري

فسخها بانعها المدين للمشتري قبل رؤيتها لدم في دين عليه أو ان من عنده أمة شأها أن تتواضع لا يصح دفعها في دين عليه لانها لا تدخل في ضمان مشترجهما الا برؤية الدم (أو) كان المفسوخ فيه (منافع) شيء (معين) كان يفسخ ما عليه من الدين في ركوب دابة أو خدمة عبده أو سكنى دار معينة وهو مذهب ابن القاسم وقال أشهب بالجواز ما غير المعينة فلا يجوز بائعها ما علم أنه لا يجوز له دين على ناسخ أن يقول له انسح لي هذا الكتاب على عليل من الدين وأما لو نسخ لك الكتاب أو خدعتك بأجر معلوم بغير شرط

فإنه الفراغ فاصسته بما عليه فجائز (و) الثاني (بيعه) أي الدين (بدين) لغريم هو عليه (كبيع ما) أي دين (على غريم بدين في ذمة) رجل (ثالث) وأما بيعه بحال أو بعينه يتأخر قبضه أو بمنافع معين فلا يمنع (و) الثالث (ابتدائه) أي الدين (به) أي بالدين (كناخير رأس مال السلم) أكثر من ثلاثة أيام ومعناه

٣٠

يعمل به فكانت له حافوت ما كن فيها بحله المكتب فكان إذا ترتب له أجرة في ذمته يستأجره بها على تجلید كتبه وكان يقول هذا على قول أشهب ومحمد المتأخرون وأفتى به ابن رشد (قوله وبعد الفراغ فاصسته بما عليه فجائز) أي لأنه ليس بفسخ ما في الذمة في مؤخر بل هو مقاصصة شرعية (قوله في ذمة رجل ثالث) أي فلا يتصور بيع الدين بالدين لأقل من ثلاثة بل في ثلاثة أو أربعة لأنه لا بد فيه من تقدم عبارة ذمة أو ذمتين فالأول يتصور في ثلاثة كمن له دين على شخص فيبيعه من ثالث لأجل والثاني في أربعة ومثاله بكرة دين على زيد وخالده دين على عمرو فيبيع خالده دينه الذي على عمرو بدين بكر الذي على زيد وهذه بمنفعة ولو كان كل من الدينين حالاً لهدم بأني الحوالة هنا فتأمل (قوله أو بعينه يتأخر قبضه) وسواء كان ذلك المعين عقاراً أو غيره فإذا كان لزيد دين على عمرو فانه يجوز له بيعه ليكر بعينه يتأخر قبضه أو بمنافع ذات المعين وإذا علمت أن الدين يجوز بيعه بما ذكر ولا يجوز فسخه تعلم أن هذا القسم أوسع مما قبله إن قلت الدين لا يجوز بيعه إلا إذا كان على حاضر وحال الشراء بالنقد والمعين الذي يتأخر قبضه ومنافع الذات المعينة ليست نقداً أحسب أن المراد بالنقد ما ليس مضموناً في الذمة ولا شئاً أن المعين ومنافعه ليست مضمونة في الذمة لأن الذمة لا تقبل المعينات فهي تقدم على المعنى وليس المراد بالنقد المقبوض بالفعل فقط (قوله والثالث ابتداءه) أي وهو أخف من بيع الدين بالدين لجواز التأخير فيه ثلاثة أيام مع أن هذا لا يجوز في بيع الدين (قوله إلا بعد ثلاثة أيام أو أكثر) البعدي طرف متع فلا حاجة لقوله أو أكثر (قوله ولما بين منع الدين بالدين) أي الذي هو الكال بالكال الشامل للأقسام الثلاثة (قوله في بيان حكم بيعه بالنقد) أي حقيقة أو حكماً كبيع بعينه يتأخر قبضه أو بمنافع معين (قوله حضور المدين) أي ما اشترط حضوره ليعلم حاله من فقر أو غنى إذ لا بد من علم ذلك لاختلاف مقدار عوض الدين باختلاف حال المدين بفقر أو غنى والمبيع لا يصح أن يكون مجهولاً (قوله وإقراره به) أي ولا بد أن يكون ممن تأخذه الأحكام (قوله وتجهيل الثمن) أي حقيقة أو حكماً كبيع بعينه يتأخر قبضه أو بمنافع معين يتأخر قبضه إلا أن قبض الأثاث قبض للأوآخر (قوله أو بجنسه) أي فالشرط أحد أمرين إما كونه من غير جنسه أو بجنسه واتحد قدر أو صفة (قوله ثمنه) من اشترى ديناً أو وهب له وكان برهن أو جمل لم يدخل فيه الرهن أو الجمل إلا بشرط دخوله بها وحضور الجمل وإقراره بالحالة وإن كره التحمل لم ملكه وهذا بخلاف من ورث ديناً برهن أو جمل فانه يكون له ما به وإن لم يشترط ذلك وللا رهن وضعه عند أمين إذا كره وضعه عند الوارث (قوله وليس الدين ذهباً) بقي من الشروط أن لا يكون بين المشتري والمدين عداوة فتحصّل أن الشروط تسعة حياته وحضوره وإقراره وكونه ممن تأخذه الأحكام وأن لا يكون بين المشتري وبينه عداوة وتجهيل الثمن حقيقة أو حكماً وكونه بغير جنسه أو بجنسه واتحد قدر أو صفة وليس عينا بهين ولا طعام معاوضة (قوله وإن ثبت بالبينية) راجع لدين الميت وما بعده أي فلا يصح بيع دين من ذكر وظاهره ولو أقر ورثته الميت وكانت تأخذهم الأحكام وقوله لما ذكر رأي الذي هو شراء ما فيه خصومة (قوله اسم مفرد) أي لا جمع ولا اسم جمع (قوله بضم العين وفتحها) أي مع فتح الراء كالأزون وتبدل العين حزة في الجميع ففيه لغات ست عربان وأرباب كفرناب وعربون وأربون بضم الأول فيهما وسكون الثاني أو بفتح الأول والثاني (قوله جائز) أي وتحتم عليه أن كان لا يعرف بعينه كما قال المواق لا يتردد بين السلفية والثمنية

لا يأتيه رأس السلم إلا بعد ثلاثة أيام أو أكثر فانه ممنوع لما فيه من ابتداء دين بدين إذ كل منهما أشغل ذمة صاحبه بدين له عليه وسبب في تفصيل المسئلة في باب السلم ولما بين منع الدين بالدين باتصافه الثلاثة شرع في بيان حكم بيعه بالنقد ولا يجوز من هو عليه من كونه ميتاً أو حياً حاضراً أو غائباً قال (وشرط) صحة (بيع الدين حضور المدين) وذلك يستلزم حياته (واقتراره) به لأن لم يقصر ولو ثبت بالبينية لانه من بيع ما فيه خصومة (وتجهيل الثمن) ولا كان بيع دين بدين وتقدم منه (وكونه) أي الثمن (من غير جنسه) أي الدين (أو بجنسه) في غير العين (واتحد قدر أو صفة) لان كان أقل ما فيه من دفع قليل في كثير وهو سلف بمنفعة (وليس) الدين (ذهباً) بيع (بفضة وعكسه) لما فيه من الصرف المؤخر ولو قال وليس عينا بعين لكان أحسن أخرج البدل المؤخر (ولا

(قوله)

طعام معاوضة) والألزم بيع طعام المعاوضة قبل قبضه وقد ورد النهي عنه (لادين)

ميت) فلا يصح بيعه لانه من بيع ما فيه خصومة (و) لادين (غائب) ولو قررت غيبته (و) لادين (حاضر لم يقربه) وإن ثبت بالبينية لما ذكر (وكبيع العربان) بضم فسكون اسم مفرد ويقال عربون بضم العين وفتحها وهو (أن) يشتري أو يكرى سلعة أو (بعطية شياً) من الثمن (على أنه) أي المشتري (أن كره البيع تركه) للبائع وإن أحبه حاسبه به أو تركه لانه من كل أموال الناس بالباطل ويفسخ إن قامت مضى بالقيمة ويحسب منها العربيون فإن أعطاه على أنه كره البيع أخذه وإن أحبه حاسبه من الثمن جائز

(وكتفر يق أم عاتلة) مسلمة أو كافرة (فقط) لا يهيمه ولا أب ولا جدة (من ولدها) ولو من زنا (مالم يشتر) بشدة المثلثة ويجوز قلبها مثناة وذلك لأن أصله يشتغل بثلاثة هي فاء الكلمة ومثناة هي تاء الافتعال فجاء قلب أحدهما من جنس الأخرى ثم تدغم فيها أي سدة كونه لم تنبت أسنانه بعد سقوط رواضعه (أو) مالم (ترض) الأم (به) أي بالتفر يق والاجاز لانه من حقها (وفسخ) البيع (ان لم يجمعاها يملك) لا مجرد حوز بان أبي المشتري للأم أو الابن أن يشتري الآخر فان جمعاها صحت فان جبر على جمعها في حوز ولا يفسخ (وأجبر على جمعها به) أي بملك (ان كان) التفر يق (بغير عوض) كهدية أو ٣١ صدقة لأحدهما أو هبتها للشخصين

بيعه أو غيره على الأربح (وقبل) يكنى (الحوز) أي جمعها فيه (كالعتق) لأحدهما فإنه يكنى في الحوز قولاً واحداً (وجاز بيع نصفهما) مع الشخص وجبر على جمعها في حوز واحد (و) جاز بيع (أحدهما) دون الآخر (للعق) وجبر على جمعها أيضاً في حوز واحد وقوله للعق راجع للثانية فقط (وكبيع وشرط) أي مع شرط (بناقص المقصود) من البيع كان يبيعها بشرط أن لا يركبها ولا يبيعها أولاً يلبسها أولاً يسكنها أولاً يتخذها أم ولد (الا) أن يكون الشرط (تنجيز عتيق) لا كتابة ولا اعتقاد لاجل فان باع بشرط تنجيز العتيق حاز قسوف الشارع للحرية (أو) يكون الشرط (كصدقة) مثلها الهبة والتقييد ثم ان باعه بشرط العتيق صح (ولا يجبر) المشتري عليه (ان أبهم البائع) في شرطه ولم يقيد بالزام وإيجاب العتيق على المشتري (كالخبر في العتيق ورد البيع) بأن باعه على

(قوله وكتفر يق أم) أي فهو منهي عنه لقوله عليه الصلاة والسلام من فرق بين أم وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة والمراد بالأم أم النسب لا أم الرضاع (قوله أو كافرة) أي غير حرة وأما لو كانت حرة بان تطفر بالأم دون الولد أو بالعكس فإنه يؤخذ من طفر به وباع ولا حرمة في التفر يق (قوله والاجاز) أي على المشهور وقبل أنه حق الولد فعليه بعتق ولو رضيت (قوله فانه يكنى في الحوز قولاً واحداً) أي لتشوف الشارع للحرية (قوله وجاز بيع نصفهما) أي لاتحاد المالك سواء كان مشتري الجزء اشتراه للعتق أم لا بدليل التقييد إلا في فراده بالنصف الجزء من كل استوى الجزآن أو اختفا وأما لو بيع أحدهما مع جزء الآخر لشخص فنصف المدة المنع خلافاً لأبي الحسن القائل بمجوازه كما في الخاشية (تنبيه) يجوز لهما عسر بي نزل النساء بامان ومعه أمة وولدها التفرقة بينهما ويحرم عليهما الاشتراء منه ولكنه صحيح وإذا اشترى مسلم الأمة وآخر ولدها وجب عليهما جمعهما في ملك لمسلم ولا يرد المالك للكافر وصدقت المسيية مع ولدها في دعواها الأمومة فلا يفرق بينهما اتحد سائهما أو اختلف الاقرينة على كذبها ولا توارث بينهما على كل حال لاحتمال كذبها ولا ميراث مع الشك أماً هي فلا ترثه قطعا وأما هو فكذلك ان كان لها وارث ثابت بالنسب يجوز جميع المال فان لم يكن لها وارث على الوجه المذكور ورثها (قوله وكبيع وشرط) اعلم ان الشرط الذي يحصل عند البيع اما أن ينافي المقصود أو يخجل بالثمن أو يقتضيه العقد أو لا يقتضيه ولا ينافي فالمضر الأولان دون الأخيرين فالذي ينافي المقصود مثله بـ وله كان لا يركبها أولاً يبيعها الخ والذي يخجل بالثمن بقوله كبيع بشرط سلف والذي يقتضيه العقد كشرط تسليم البيع ولم يمثل له هنا وان كانت أحكامه معلومة مما مضى وما يأتي في خيار النقص والاستحقاق والذي لا يقتضيه ولا ينافي أفاده بقوله كشرط رهن وجعل فهذا الأخير ان اشترط عمل به والا فلا والشرط الذي قبله لازم له على كل حال وهذا التفصيل للمالك وذهب أبو حنيفة الى تحريم البيع مع الشرط مطلقاً ما ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشرط وذهب بعضهم الى الجواز مطلقاً لما بقي الصحيح أن جابر أبا عناق لرسول الله صلى الله عليه وسلم واشترط حلابها وظهرها للدينونة وذهب بعضهم الى بطلان الشرط مع صحته البيع مطلقاً لحديث عائشة رضي الله عنها أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أشتري بريرة وأعتقها وان اشترط أهلها الولاء فان الولاء لمن أعتق فجاز البيع وبطل الشرط فاحاط مالك بتلك الأحاديث واستعملها في مواضعها وناولها على حسب اجتهاده (قوله ثم ان باعه بشرط العتيق) أي وما الخلق به من صدقة أو هبة أو تجسس (قوله ولا يجبر المشتري عليه ان أبهم) حاصله ان شرط تنجيز العتيق له وجوه أربعة البيع فيها صحيح وانما يفرق المالك في صفة وقوع العتيق من افتقاره لصيغة وعدم افتقاره لها وفي الجبر على العتيق وعدمه وفي شرط النقد وعدمه فوجهان لا يجبر فيهما المشتري على العتيق ولا يجوز فيهما اشتراط النقد بل شرط النقد يفسده لترده بين السلفية والتمنية الأولان أبهم البائع في شرطه العتيق بان قال أبيعك بشرط أن تعتقه ولم يقيد ذلك بإيجاب ولا خيار والثاني التخيير بان قال أبيعك على انك تخير

أب المشتري بخير بين عتقه ورده لمائة فان اشتراه على ذلك لم يجبر المشتري على العتيق فان لم يعتقه كان للبائع رد البيع وامضؤه (بخلاف الاشتراء على) شرط (إيجابه) أي العتيق على المشتري بان شرط عليه البائع ذلك فاشتراه على ذلك فانه يجبر على عتقه فان أبي عتقه المالك كعم عليه (كالعتق بالشراء) تشبيه في لزوم العتيق لا بقيد الجبر لان العتيق حاصل بنفس الشراء ولا يحتاج الى انشاء بعد يعني أنه اذا قال ان اشتريتك فهو حر أو معتوق وسواء شرط عليه البائع ذلك أو قاله من نفسه فانه يعتق عليه بنفس الشراء كما لو قال ان تزوجتني فهي طالق (أو) بيع وشرط (يخل بالثمن) فهو عطف على بناقض المقصود وهو في يخل بالثمن

بأن يؤدي إلى نقص أو زيادة فيه ومثله بقوله (كبيع بشرط سلف) وصورتها أربع لان البائع إما أن يقول للمشتري أبيعك هذا على أن تساقى كذا أو بشرط أن أسلفك وإما أن يقول المشتري للبائع اشتريته منك على أن أسلفك أو على أن تساقى كذا وإما جعدهما من غير شرط فالراجح الجواز وإما تهمة بيع وسلف فمنوع كما يأتي في بيوع الآجال فالمسائل ثلاثة يبيع بشرط السلف ولو بجران العرف وهو ما أشار له وبيع مع سلف بلا شرط نجاز وتهمة بيع وسلف وهو ما يأتي منعه في بيوع الآجال وليس هو بضعيف (وصح) البيع (أن حذف الشرط) المناقض للمقصود ٣٢ أو الخلل بالثمن (ولو غاب) المتسلف منهما (عليه) أي على السلف غيبة يمكن فيها

الانتفاع به قال الشيخ في التوضيح ظاهرا لاقامته وإطلاق ابن الحاجب أنه لا فرق في الاستقاط بين أن يكون قبل فوات السلعة أو بعد فواتها لكن ذكر المازري أن ظاهر المذهب أنه لا يؤثر اسقاطه بعد فواتها في يد المشتري لأن القيمة حيث قد وجبت عليه فلا يؤثر الاسقاط بعده اه وهو ظاهر الآن قوله لان القيمة الخ فيه نوع منافاة لقولنا (وفيه) أي في البيع بشرط السلف (أن فأت) المبيع بيد المشتري (الاكثر من الثمن) الذي وقع به البيع (والقيمة يوم قبضه) من بائعه هذا (أن أسلف المشتري) بائعه لأنه لما أسلفه أخذها منه يبخس (كالمناقض) أي كالشرط المناقض فان فيه الأكثر منهما إذا فأت المبيع بيد المشتري لانه بشرطه المناقض يلزم النقص في الثمن فوجب له الأكثر وهذا قدر كذا الشيخ (والا) بأن كان السلف من البائع (فأهكس) أي يلزم المشتري

بين عتقه ورد البيع ووجهان يخبر فيه ما ولا يصير شرط النقص الأول منهما أن يبيعه على شرط أن يعتقه لزوما لا تخالف له عنه فرضي المشتري بذلك أنه يجبر على العتق بأقضاء صيغة فان أي اعتقه عنه الحاكم الثاني أن يشترطه على أنه حر بنفس الشراء ولا يحتج هذا إلى انشاء عتق ولا حكم من حاكم ويكون حر بنفس الشراء بشرط النقد صحيح فيه أيضا (قوله بأن يؤدي إلى نقص) أي إن كان المتسلف البائع وقوله أو زيادة أي إن كان المتسلف المشتري (قوله وليس هو بضعيف) أي كالحققة بن ونقصه وذلك أن الصور ثلاث يبيع وسلف بشرط ولو بجران العرف وهي التي تكلم عليها المصنف هنا يعني خيلا وبيع وسلف بلا شرط لا صراحة ولا حكما وهي التي أجازوها هنا أيضا وتهمة بيع وسلف وذلك حيث يتكرر البيع وهي التي تكلم عليها المصنف هناك يعني في بيوع الآجال لما أجازوه هنا غير ما منعوه هناك لان ما هناك فيه التهمة بالدخول على شرط بيع وسلف وسيأتي أن شاء الله ما يدل على أن المنع فيه هو لمذهب والله أعلم اه فراد الشارح تهمة بيع وسلف التهمة بالدخول على شرط بيع وسلف لا تهمة نفس البيع والسلف كما هو صريح كلام بن (قوله وصح البيع) أي وليس فيه الا الثمن الذي وقع به البيع وهذا مع قيام المبيع فان فأت فسيأتي (قوله ولو غاب المتسلف) أي هذا إذا لم يقب المتسلف على العين التي تسلفها بل ولو غاب عليها الخ وحاصله أنه إذا أراد السلف لزمه والسلعة قائمة صح العقد ولو بعد غيبة المتسلف غيبة يمكنه فيها الانتفاع به هذا هو المشهور وقول ابن التمام ومقابله المردود عليه بل وقول سحنون وابن وهب أن البيع ينقض مع الغيبة على السلف ولو أسقط شرط السلف وجوده وجب الرضا بينهما وهو الانتفاع (قوله لكن ذكر المازري الخ) كلام المازري هو والأوجه في النظر لانتنا لو قلنا الصحة عند اسقاط الشرط بعد الفوات لزم عليه مضي المبيع بالثمن وهو لا يخالف من ضرر على أحد المتبايعين فلذلك عممنا في الحاصل الآتي بعد (قوله ان فأت المبيع الخ) حاصله أنه إذا وقع البيع بشرط السلف وفأت السلعة عند المشتري سواء أسقط الشرط أم لا كما هو طريقة المازري فان كان المشتري أسلف البائع فانه يلزمه الاكثر من الثمن والقيمة وان كان السلف هو البائع فعلى المشتري الأقل من الثمن والقيمة وهذا التفصيل الذي ذكره المصنف مذهب المدونة ومقابله لزوم القيمة مطلقا كان السلف البائع أو المشتري (قوله والقيمة) أي إن كان المبيع مقوما وان كان مثليا فأنما فيه المثل وهو بمثابة ما لو كان قائما فرد المثل كرد عينه (قوله شرط رهن الخ) أي مثل أن يبيعه السلعة بثمن مؤجل على شرط رهن أو جيل وهذه الأمور المشترطة بقضية بهامع الشرط لا بدونه (قوله فانه فاسد للنهي عنه) أي وقد ورد النهي عن المضامين والملاقيع وجبل الحبلة ففسر مالك المضامين ببيع مافي بطون الابل من الاجنة والملاقيع مافي ظهورها من الماء الذي يتكون منه الجنين وحل الحبلة بتأجيل الثمن إلى أن ينتج التاج أي تاد لاولاد (قوله بعد الشرع في نداء الجمعة) تقدم حكمه في باب الجمعة

الأقل من الثمن والقيمة لان الشأن في سلف البائع الزيادة على قيمته فاعمل كل بتقبض قصده (وجاز) في البيع (شرط رهن وجيل وأجل) معلوم (وخيار) لانها لا تنافي المقصود ولا تخلف بالثمن بل هي مما تعود على البيع بمصلحة (وكبيع الاجنة) جمع جهنم وهو مافي بطن الحيوان من الحمل فانه فاسد للنهي عنه لما فيه من الغرر (و) كبيع (مافي ظهور الفحل) أي ما يتكون من منه في رحم الانثى لسدة الغرر وأراد بالفحل الجنس الصادق بالمتعدد وقوا فرد ظهوره كان أولى (وكبيع بعد) اشروع في (نداء الجمعة) وهو الاذان الثاني الذي بين يدي الخطيب عن المنبر للنهي عنه لما فيه من الاشتغال به من السهي لها

(أو بعد كون لسانهم) سعة انتهى عنه لما فيه من وقوع الشفعة بين المشتريين (وكأنه جش) بفتح القون ومكون الجسم أي بيعة وهو الزيادة في المبيع للغرد والناجش هو الذي (يزيد) في السعة على ثمنه إلا لأرادة شرائها بل (ليغر) غيره بالزيادة (ولشترى رده) أي المبيع حيث علم (أن لم يفت والافالقيمة أو الثمن) أي هو بالخيار فيلزمه الأقل منهما (وجاز) أن أراد شراء سعة في المزداد (سؤال البعض) من الحاضر يناسونها (لنكف عن الزيادة) فيها ليشتريها السائل قال ابن ٣٣ رددولو في نظير شيء يجعله لمن كف

عن الزيادة فهو كف عن الزيادة ولك درهم ويقضى له به حيث كف عنها (لا) سؤال (المبيع) ليكفوا عن الزيادة فلا يجوز لما فيه من الضرر على البائع ومثل الجميع من في حكمهم كشيوخ السوق فإن وقع خيرا للبائع في الرد والامضاء فإن فات له إلا أكثر من الثمن والقيمة فإن أمضى فليس لهم مشاركته على الصواب وليس له أن يلزمهم الشركة وهو ظاهر (وكجميع حاضر سعة عمودي) للنهي عن ذلك وسواء كان هاتمن عنده أم لا وحمل المنع إذا لم يعرف ثمنها) بالحاضرة أو يعرفه ويتفاوت فإن عرفه وكان لا يتفاوت كما إذا كان يعلم أن قسطا من العسل في الحاضرة يدينار فباعه له الحاضر بالسعر الواقع فلا ضرر لانه والحالة هذه مجرد وكيل عنه وقيل يمنع مطلقا ولو عرف ثمنه وليس باليمن والمنع مطلقا (ولو بارساله) السعة (اليه) أي إلى الحاضر لبيعها له (وفسخ) البيع أن لم يفت والامضى بالثمن (وأدب) البائع وكذا المالك (وجاز)

الجمعة عن قوله وفسخ يبيع ونحوه باذان ثان فان فات فالقيمة حين القبض (قوله أو بعد كون لسانهم الخ) أي ففي الحديث لا يخطب أحدكم على خطبه أخيه ولا يسوم على سومه (قوله وكأنه جش) أي لما في المطأ عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النجش (قوله على ثمنها) أي الذي شأنها أن تباع به تلك السعة وهو القيمة وعلى هذا فإذا بلغها بزيادة قيمتها فلا حرمة عليه بل قال ابن العربي هو مندوب وقيل هو الذي يزيد في السعة ليعتدي به غيره وإن لم يزد عن قيمتها وعلى هذا فالمدار في الحرمة على زيادة من غير قصد شراء سواء زاد على قيمتها أم لا قصد غير غيره أم لا فاللام في قوله ليغر للعاقبة لا للعلية (قوله ولشترى رده) أي وله التماس لأن المبيع محس (قوله والافالقيمة) حاصله أن المشتري يخير في حالة قيام المبيع بين الإجازة والرد وفي حال العوات يلزمه الأقل من الثمن والقيمة ومقتضى قولهم يبيع النجش مبيع اعتبار القيمة يوم العقد لا يوم القبض (قوله ويقضى له به) أي ولو لم يشترها الجاعل واستشكل ابن غازي ذلك بأنه من كل أموال الناس بالباطل لا سيما إذا كان ربهما لم يبعها وقال العبدومي لا اشكال لانه عوض على تركه وقد تركه ابن ومجري مثل ذلك فيمن أراد تزوج امرأة أو يسي في رزقة أو وظيفة وجعل لغيره دراهم على السكف فانها تلزمه (قوله فان فات له إلا أكثر الخ) أي على حكم النفس والخديعة في البيع (قوله فليس لهم مشاركته) أي كما اعتمد بن خلافا لما شئ عليه في الأصل تبعا لعب (قوله وهو ظاهر) أي لأن الضرر في سؤالهم إنما كان على البائع وهو قدر من حيث أمضى البيع وأما المشتري فقد سلوا له لما سألهم وأسقطوا له حقهم ورضي هو بالشراء وحده فلا يجبر واحد منهم على الشركة بحال (قوله للنهي عن ذلك) أي وهو قوله عليه الصلاة والسلام دعوا الناس في غفلاتهم رزق الله بعضهم من بعض وقوله عليه الصلاة والسلام لا يبيع حاضر لباد (قوله وليس بالعين) أي فالوجه الأول لأن علة النهي ترك المالك في غفلاته وفي هذه الحالة لم يكن عنده غفلة (قوله ولو بارساله) رددولو على الأجرى القائل بجواز البيع في هذه الحالة لأنها أمانة اضطر إليها (وتنبه) دل بمنع بيع الحاضر لاهل القرى الصغيرة الحاقا لهم بالبدو أو يجوز قولان المذهب الجواز (قوله والامضى بالثمن) هذا هو المعتمد لانه من الاختلاف فيه وقيل بالقيمة (قوله وأدب البائع الخ) أي أن لم يعتذر بجهل وهل الأدب مطلقا اعتاده أم لا أو أن اعتاده قولان (قوله بالنقد الخ) هذا هو المعتمد وقيل يجوز ولو بالسلع سواء حصلها بمال أو بغيره وفصل عب فقال إن حصلها بمال جاز شراؤه بها وبغير مال لا يجوز أن يشتري بها لانه يبيع لسلعه (قوله على دون ستة أميال) وقيل إن النهي إذا كان المتلقي على مسافة فرسخ أي ثلاثة أميال فلا يحرم إذا كان على أكثر منه وقيل إذا كان على ميل فإن كان على أزيد فلا يحرم والأول أرجحها (قوله بل يدخل في ضمان المشتري بالعقد) أي ما لم يكن فيه حق توفية والا فلا يدخل في ضمانه إلا بالقبض وينتهي المتلقي عن تلقيه فان عاد أدب ولا ينزع منه شيء لعدم فساد البيع (قوله ولاهل السوق مشاركته) أي أن كان لها سوق والافالقيمة بهل البلد وقيل يختص بها مطلقا كان لها سوق أم لا شهره القاضي عياض (قوله وجاز أن منزله أو قريته الخ) حاصل مقاله الشارح في مسألة المتلقي أن الشخص إما أن يكون خارجا من البلد المحابوب إليها التجارة أو منزله خارج عنها غربة التجارة ففي كان خارجا ستة أميال أو منزله على ستة أميال جاز له الشراء مطلقا للتجارة أو للقيمة

للحضرى (الشراء) أي للعمودى سعة من الحاضر بالنقد

٥ - صاوى - ٦

لا بغيره من السلع المحبوبة من عنده لانه من البيع له (وكتلقى السلع) على دون ستة أميال (أو) تلقى (صاحبها) القادم قبل وصوله البلد ليشتري منه ما يصل على الصفة أو ما وصل قبله فانه منهى عنه (كأخذ هاهنا) أي من صاحبها المقيم (بالبلد) قبل وصولها (على الصفة ولو طعما) فيمنع قبل اخراجها السوقها (ولا يفسخ) أن وقع بل يدخل في ضمان المشتري بالعقد (ولا هل السوق مشاركته) فيما اشتراه للتجارة (وجاز أن) منزله أو قريته

(على كسنة أميال الاخذ) أى الاشتراء من السلع المجاورة ببلد (مطلقا) للتجارة وغيرها كان لها سوق أم لا (كن على أقل) من سنة أميال (ان لم يكن لها سوق والا) بان كان لها سوق تباع فيه (فما يحتاجه لقوته فقط) كذا ذكره بعضهم من رضاعى الشيخ * ولما أنهى الكلام على البياعات انتهى عنها ٣٤ أتبعه بما يوجب الضمان فى الفاسد على المشتري فقال (ولا ينتقل ضمان

كان لتلك السلع سوق بالبلد أم لا وان كان على دون ستة أميال فالخارج يحرم عليه الشراء مطلقا للتجارة أو القنية كان للسلع سوق أم لا ومن منزله على دون ستة أميال جاز له الاخذ لقوته مطلقا للتجارة ان لم يكن للسلع سوق وهذا الحاصل الذى قاله الشارح زبدته الخلاف الذى فى المذهب (قوله فى الفاسد) أى من تلك البياعات التى انتهى عنها الان بعضها فاسد وبعضها غير فاسد كما تقدم (قوله ولا ينتقل ضمان مبيع المبيع الفاسد الخ) اعلم أن المنتقل بالقبض عند ابن القاسم ضمان الاصل لا ضمان الرهان المفصل فيه بين ما يغاب عليه وغيره وبين قيام البيعة وعدمه خلافا لحنون القائل أنه لا يضمن المشتري بالقبض فى الفاسد الا اذا كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بيعة لان المشتري لم يقبضه الا لثمنه نفسه على نحو ما يقبضه المالك لا توثقه كالرهن ولا لا تتعاضد به مع بقاء عينه على ملك المالك كالعوارى ولا تدخل على احتمال رده كالسيار قال بن ولا يتوقف القبض على الحصاد ووجد الثمرة حيث كان المبيع بعد استحقاقها وقوله ولا ينتقل ضمان الفاسد الخ الحصر بالنسبة لانتقال الضمان وأما المالك فانه ينتقل للمشتري بالفوات بعد القبض ومحل انتقال ضمان الفاسد بالقبض اذا كان المبيع الفاسد منتفعا به شرعا وقبل المبيع فخرج شراء البيعة والزبل فان ضمانه من بائعه ولو قبضه المشتري وأما نحو كلب الصيد ووجد الاضحية فالقيمة بائنه للتعدي لا للقبض حتى لو تلف بسمو أو كان ضمانه من البائع (قوله بالعقد) أى وهو ما ليس فيه حق توفية ونحوه وقوله كالمثلى مثال لما يدخل فى ضمانه بالقبض حيث لم يبع المثللى جزافا والادخل بالعقد كما تقدم وأدخلت الكاف ما فيه مواضعة وعهدة ثلاث والغائب (قوله ورد لبايئة الخ) أى من غير احتياج لحكم ان كان مجمعا على فسادها وان كان مختلفا فى فسادها فلا بد من فسخ الحاكم أو من يقوم مقامه (قوله ولا غلة لبائعه) أى الا أن يشتري وقفا على غير معين واستغله عالم بالوقفية وسياق ذلك (قوله بل يفوز بها المشتري) أى الى الحكم برد المبيع وقوله لانه فى ضمانه غلة للفوز بالغلة أى لان الخراج بالضمان وعده بالفساد وجوب الرد لا ينفي الضمان عنه ولو فى بيع الدنيا المتنوعة بل عليه الضمان وله الغلة متى قبضه على الراجح وهو المعروف فى مصر ببيع المعادبان بشرط البائع على المشتري أنه متى أتى له بالثمن عادله المبيع فان وقع ذلك الشرط حين العقد أو توطأ عليه قبله كان المبيع فاسدا ولو أسقط الشرط لردد الثمن بين السلفية والتمنية وأما اذا تبرع المشتري للبائع بذلك بعد العقد بان قال له متى رددت الى الثمن دفعت لك المبيع كان المبيع صحيحا ولا يلزم المشتري الوفاء بذلك الوعد بل يستحب فقط (قوله تساوبا أولا) أى كفى المواق واقتصر عليه فى الميع وقيل ما لم يزد النفقة والا فبرجع بالزائد (قوله الا ما لا غلة له) أى كما اذا سقى زرعاً ثم رام يده صلاحه وحصل الرد قبل بدوه (قوله مضى المختلف فيه الخ) هذه قاعدة أغلبية اذ قد يكون مختلفا فيه ومضى بالقيمة كالبيع وقت نداء الجمعة (قوله والا بكن مختلفا فيه الخ) اشارة لقاعدة أخرى وهى كل فاسد متفق على فساد فاته مضى بالقيمة وتعتبر يوم القبض (قوله لكن يوم الحكم عليه بها) ولا ينتظر لوقت وجوده اذا تذر رده بخلاف العاصب فانه اذا تذر عليه وجود المثل فانه يصبر عليه لوقت الوجود ويؤخذ منه المثل لا القيمة يوم القضاء بالرد (قوله وأما هو فيرد لاصله) أى ولا يمضى البيع فيه بوجه من الوجوه (قوله ويرد الغلة للمستحقين الخ) حاصله أن من اشترى وقفا على غير معين واستغله عالم بالوقفية فانه يلزمه رد الغلة المستحقة أو كذا ان كان وقفا على معين وعلم بوقفيته عليه ولم يرض ذلك المعين ببيعته بخلاف ما اذا ظهر أنه وقف على معين وهو راض ببيعته فان المشتري يفوز بالغلة ولو علم بالوقفية وانما يعتبر رضا الرشد دون غيره (قوله فلا تقوت

مبيع المبيع (الفاسد) للمشتري (مطلقا) متفقا على فساد أو مختلفا فيه فقد الثمن أم لا كان المبيع فى صحبه يدخل فى ضمان مشتر به بالعقد أو بالقبض كالمثلى (الابضه) من بائعه (ورد) لبائعه وجوبا ان لم يفت ولا يجوز لشتر به الانتفاع به مادام قائما (ولا غلة) لبائعه بل يفوز بها المشتري لانه فى ضمانه والغلة بالضمان (ولا رجوع) للمشتري على البائع (بالنفقة) التى أنفقها على المبيع فاسدا لان النفقة فى نظير الغلة تساوبا أولا (الامالغلة له) فله الرجوع على البائع بها (فان فات) المبيع فاسدا بعد المشتري (مضى المختلف فيه) أى فى فسادها ولو خارج المذهب (بالثمن) الذى وقع به البيع فاسدا (والا) بكن مختلفا فيه بل كان متفقا على فسادها عند جميع الناس (فالقيمة) تعتبر (يوم القبض) أى قبض المشتري له ان كان مقوما (ومثل المثلى ان) كان مثليا و (علم) قدره (ووجد) فى البلد والا فقيمة أيضا لكان يوم الحكم عليه بها وهذا فى غير الحبس وأما هو فيرد لاصله ولو بعد سنين كثيرة ويرجع

مشتريه على البائع بالثمن أو بقيمة ان كان

بغير

مقوما وفات ويرد الغلة للمستحقين ان كان البائع غيرهم بلا اذن منهم ثم شرع فى بيان ما يقوت به المبيع فى الفاسد بقوله (والفوات) يكون (يتغير سوق غير المثلى) وأما المثلى فلا يثبت

بتغير سوقه وهذا ما لم يبيع جزأه والافقوت بتغير سوقه واللازم فيه القيمة (و) غير (العقار) كالعروض والحيوان وأما العقار وهو الأرض وما اتصل به من بناء أو شجر فلا نفوت بتغير سوقه كالمثلث ويرد بعينه (و) بطول زمان حيوان) عند المشتري بعد قبضه ولو لم يتغير سوقه ولا ذاته والطول (كشهر) كما في المدونة وفيها في محل آخر ما يفيد أن الثلاثة لا تنقبت وحل على حيوان شأنه عدم التغير في الشهر والشهرين والثلاثة والشهر فيما شأنه التغير فلا خلاف في المعنى (و) يحصل الفوات (بالنقل) أي بتقل المبيع فاسدا من محل (المحل) آخر (بكافة) في الواقع وإن لم يكن على ناقله كلفة كحمله على دوابه يعيده أو في سفينة وقول الشيخ لبلد ليس بلازم إذا مدار على نقله لمحل فيه مشقة ولا يلزم على رده بعينه المشقة فإنه قيمة المقوم ومثل المثل في المحل الذي نقل منه لا البلد المنقول اليه فإن لم يكن في نقله كلفة ولو لبلد آخر لم يفت كالعبد والحيوان فيرد بعينه إلا أن تكون الطريق مخوفة (و) يحصل

٣٥

الفوات (بتغير الذات) للمبيع فاسدا بعيب كعور وعرج أو غيره كصبغ وطحن وخبزبل (و) إن بسم (لذابة) (أو هزال) لذابة وغيرها كعبد وأمة فيلزمه قيمة المقوم ومثل المثل وماذا كرناه من أن اللازم في الفوات هو قيمة المقوم ومثل المثل هو طريقة ابن يونس وابن بشروان الحاجب والشيخ وابن رشد والمأخوذ والمأزى طريقة أخرى وهي أن اللازم في الفوات القيمة المطلقة في المقوم والمثل وأن المشهور أن المثل لا يلحقه فوات في تغير سوق ولا ذات ولا نقل بمشقة لأن مثله يقوم مقامه إذا اللازم في هذه الأحوال المثل على الراجح ومقابلته يقول بفواتها بأحد هذه الأحوال واللازم القيمة كالقوم (وبالوطء) لامة ولو شيا وخشا إذا

بتغير سوقه) أي لأن غالب ما يراد به العقار القنية فلا ينظر فيه لكثرة الثمن ولا لقلته (قوله) وفيها في محل آخر) حاصله أن الإمام رضي الله عنه رأى مرة أن بعض الحيوانات لا يفتيه الشهر بل طرفة عين فيه أصغر ونحوه فحكم بأن الشهر فيه طول ورأى مرة أن بعض الحيوانات لا يفتيه الشهران والثلاثة لعدم مظنة تغيره في ذلك فحكم فيه بأنه ليس بطول ومن المعلوم أن الحكمين المختلفين لا خلاف محلهما ليس بينهما ما خلاف حقيقي لذلك قال الشارح فلا خلاف في المعنى (قوله) لأن تكون الطريق مخوفة) مثل الخوف على ما ذكرنا من كس وأجرة الركوب أن عظمت (قوله) وبالوطء) أفهم أن المقدمات لا تنقبت وأما الخوف بها فإن ادعى وطأها صدق عليه أو وخشا صدقه البائع أو كذبه نفوت في هذه الصور وإن أنكر صدق في الوخش صدق البائع أو كذبه وفي العلية أن صدق البائع ولكن إذا ردت نسبة فإن كذبه فانت (قوله) كما كثر ما ينقسم) المراد بالاكثرة ما زاد على النصف (قوله) وإذا دخلت الكاف الهبة الخ) أي والعنق بأي وجه من وجوهه (قوله) كرهن له في دين) أي ولم يقدر على خلاصه لعسر الوأمن فلو قدر لم يكن فوتا (قوله) واجارة لازمة الخ) أي ولم يقدر على فسخا يتراض والالم تكن فوتا وهذا في رهن واجارة بعد القبض له وأما قبل قبضه من بانه ففيه خلاف كما إذا باعه يباعه محقق قبضه فقبل نفوت بذلك وفيه لا يفوت واستظهر ح الفوات ومحل القولين ما لم يقصد عياد كرا لا فاته والأفلا يفوته اتفاقا معاملة له ينقيض قصده في غير العتق (قوله) عظيمي المؤنة) صفة أغرس وبناء ولا يرجع لشرع لأن شأنه ما نك ويعلم منه أن بثر الماشية ليست مقيمة ما لم يحصل فيها عظم مؤنة بالفعل (قوله) ومثلها ما أطلع والخدم) أي وأما الزرع فلا يفتى بل يرد المبيع ثم إن كان الفسخ والرد في أيام الزراعة فعلى المشتري كراء المثل ولا يعلق زرعه وإن كان بعد فواته فلا كراء عليه وفاز بذلك الزرع لأنه غلة (قوله) انظر تفصيل المسئلة في الأصل الخ) حاصله أنه إن أحاط البناء والغرس بالأرض كالسور فإن كانا عظيمي المؤنة أفاقا للأرض والأفلا يفوتان شيئا وإن عم الأرض كلها أو جلها كنصفها عند ابن عرفة فانهما يفوتان الأرض بتمامها عظمت مؤنتهما ما لا فان عم الثلث أو الربع ومثلها النصف عند أبي الحسن فانت جهته فقط وإن لم تعظم مؤنتهما فان عم أقل من الربع فلا يفت شيئا منها ولو عظمت المؤنة وبعتبر ككون الجهة الربع أو أكثر أو أقل بالقيمة يوم القبض لا بالمساحة وإذا لم يكن الغرس أو البناء فمقتضاها ما نقص محلها من الربع أو لعدم عظم المؤنة فيما يعتبر فيه العظم فانه يكون للبائع الأرض والمشتري قيمة غرسه أو بنائه قائما على التأيد على ما للمأزى وابن

كان من بالغ أو من صبي افتض بكره لأنه من تغير الذات (وبالمخرج عن اليد) أي يدمشترها فاسدا (بكسب صحيح) لا فاسدا فلا يفت ويبيع بعض ما لا ينقسم ولو قل كبيع الكل كما كثر ما ينقسم والأفات منه ما يبيع فقط وأدخلت الكاف الهبة والصدقة والجس (وتعلق حتى) بالمبيع فاسدا الغير مشترى (كرهن) له في دين (واجارة) لازمة بأن كانت وجية أو نقد كراء أيام المؤنة (و) يحصل الفوات (بمخر بثر أو) حفر (عين بارض) يبعث يباعا فاسدا (و) بغرس (لشجر فيها) (وبناء) الواو بمعنى أو (عظيمي المؤنة) ومثلها ما أطلع والخدم لانها من تغير الذات ومفهوم عظيمي المؤنة أنها ما كانا خفيفين كشجرة أو شجرتين ونحوها وكذا خفيف لم تنقبت بهما الأرض وهو كذلك فترد الأرض لبياعها والمشتري الباقي أو الفارس قيمة ما بنى أو غرسه قائما على التأيد لانه فعله بوجه شبه انظر تفصيل المسئلة في الأصل مع ما بينه شراعه (وارتفع حكم الفوات) وهو لزوم القيمة أو الثمن في المختلف فيه (أن عاد المبيع) فاعدا الإصلا بان يرجع للمشتري به - وجه من يده ولو اضطرارا كارت أو زوال ما به من عيب أو غيره

فصل في بيان حكم بيعوع الآجال وهو بيع المشتري ما اشتراه لبائعه اولو كيله لاجل وهو بيع ظاهره الجواز لكنه قد يؤدي الى منوع فيمتنع ولولم يقصد فيه التوصل الى الممنوع سدا للذريعة التي هي من قواعد المذهب والحاصل ان ما أدى الى الواجب واجب وما أدى الى الحرام حرام ولو لم يقصد الجواز كما ان ما أدى الى الجواز جائز كما في بعض مسائل هذا الباب ولنا قال (يمنع) من البيوع (ما أدى الى منوع يكثر قصده) للبتابعين ولو لم يقصد بالفعل (كسلف بمنفعة) أي كبيع أدى الى ذلك كبيعه ساعة بعشرة لاجل ثم يشترها بخمسة نقدا أو الى أجل أقل نقدا أو الامر الى رجوع السلعة لربها وقد دفع قليلا عاد اليه كثيرا (ودين بدين) أي وكبيع أدى الى ذلك كالمو باعها بعشرة لاجل واشترها بمثلها للاجل وشرطاني المقاصدة فالساعة رجعت لربها وكل منهما ابتداء في ذمة صاحبه دينيا وسيأتي تفصيله (وصرف مؤخر) أي وكبيع أدى الى ذلك كما لو باعها بعشرة دناتير لاجل واشترها بمائة درهم حالة أو لاجل أقل أو أكثر وأصل صور هذا الباب اثنا عشرة صورة يمنع منها ثلاثة ويجوز الباقي وقد أشار ذلك بقوله (فن باع) شيئا (لاجل

محرز كما ذكره الشارح (قوله الاتغير السوق) أي لان تغير السوق الذي أوجب الفوات ليس من سبب المشتري فلا يهتم على انه حصل له لتقويت السلعة فلذا اذا عاد السوق الاول لم يعد بخلاف نحو المبيع والصدقة والنقل فانه يهتم على فعله ذلك للتقويت فاذا حصل شيء من ذلك حكمه بالفوات نظر الظاهر الحال فاذا زال حكمه بزيادة وال حكمه نظر الاتهام ولا يقال ان تغير الذات ليس من سببه لانه يقال قد يحصل منه بتجريب أو تفریط في صونه أو غير ذلك فالغالب كونه من سببه وحل غير الغالب عليه (قوله ووجب على المشتري ما وجب) أي في غير المتلى والعقار وهو الحيوان والعروض وأما المتلى والعقار فقد مر انهما لا يفوتان بتغير الاسواق

فصل في بيان حكم بيعوع الآجال (قوله لبائعه) متعلق ببيع وقوله لاجل متعلق باشتراه (قوله وهو بيع ظاهره الجواز) واعتبر السافي ذلك فعنده بيعوع الآجال جائزة في جميع الصور (قوله سدا للذريعة) لذرعية بالدال المبهمة الوسيلة الى الشيء وأصلها عند العرب ما نألفه الناقة الشاردة من الحيوان لتضبط به ثم نقلت الى البيع الجائز التحيل به على ما لا يجوز وكذلك غير البيع على الوجه المذكور فهي من مجاز المشابهة والذرائع ثلاثة ما أجمع على الغائه كالتمنع من ذرع العنب لاجل الخمر وما أجمع على اعماله كالتمنع من سبب الاصنام عند من يعلم انه يسب الله عند ذلك وما اختلف فيه ككالنظام للاجنية والتحدث معها وبيعوع الآجال ومذهب مالك منعها بن عرفة بيعوع الآجال يطلق مضافا لقبها الاول ما أجل ثمنه العين وما أجل ثمنه غيرها سلم والثاني تعبد لشكر ربيع عاقدي الاول ولو غير عين تميل انقضائه وقوله لشكر الخ آخر ج به عدم تكرار البيع في العقدة وتكررها من غير عاقدا الاول أم خرمي (قوله وما أدى الى الحرام حرام) فالحرام كسلف جر نفع أو ضمان يجعل أو شرط بيع وسلف أو صرف مؤخر أو بدل مؤخر أو فسخ مافي الذمة في مؤخر أو غير ذلك من علل المنع الآتية (قوله يكثر قصده) أي لا ما قل قصده فلا يمنع لضعف التهمة كتهمة ضمان يجعل وتهمة أساغني وأسافل وشال الاول أن يبيعه ثوبين بدينار لشهر ثم يشتري منه عند الاجل أو دونه أحدهما بدينار فيجوز ولا ينظر لكونه دفع له ثوبين ليضمن له أحدهما وهو الثوب الذي اشتراه مدة بقائه عنده بالأخر ضعف التهمة ذلك واقلة قصده الناس الى ذلك وأما صريح ضمان يجعل فلا خلاف في منعه لان الشارع جعل الضمان والجلاء والقرض لا يفعل الا لله ومثال الثاني أن يتبعه ثوب بدينارين الى شهر ثم تشتريه منه بدينار نقدا أو دينار الى شهرين فأكال أمر البائع الى أنه دفع الآن دينار أساغلا للمشتري وبأخذ عند رأس الشهر دينارين أحدهما عن ديناره والثاني سلف منه يدفع له مقابله عند رأس الشهر الثاني فلا يمنع أيضا لضعف التهمة لان الناس في الغالب لا يقصدون الى السلف الا ناجر الا بعد مدة كذا في الاصل (قوله ولولم يقصد بالفعل) في المواقف عن ابن رشد أنه لا يتم على فاعله فيما بينه وبين الله حيث لم يقصد الامر بالمنوع (قوله كسلف بمنفعة) ادخلت الكاف باقى العمل المحرمة (قوله أي كبيع أدى الى ذلك) أي في الظاهر جائز وباعتبار ما يؤل اليه حرام (قوله بخمسة نقدا الخ) ومثل ذلك في النهي ما اذا اشتراها بأكثر لا بعد كما يأتي (قوله واشترها بمثلها للاجل) لا مفهوم لقوله بمثلها بل ولو اختلف الثمن كما يأتي والمدار في الحرمة على شرط عدم المقاصدة سواء كان الثمن الثاني مساويا للاول أو أقل أو أكثر (قوله وصرف مؤخر) مثله البذل المؤخر كما يأتي (قوله أولا لاجل أقل أو أكثر) لا مفهوم لذلك بل مثلها للاجل نفسه لان جميع صور الصرف ممنوعة كما يأتي (قوله يمنع منها ثلاثة ويجوز الباقي) أي عند وجود الشروط الآتية والافتارة يمنع أكثر من ذلك (قوله فن باع شيئا للاجل) تضمنت هذه العبارة شروط بيعوع الآجال الخمسة وهي أن تكون البيعة الاولى لاجل والمشتري ثانيا هو البائع أولا أو وكيله والمبايع ثانيا هو المباع أولا والبائع الثاني هو المشتري أولا أو وكيله والثمن الثاني بصفة الثمن الاول وتجهيل الثمن الثاني كله أو تأجيل كله بدليل قول المتن الآتي ولولم يعمل بعضه امتنع الخ فتكون الشروط ستة وقوله شيئا أي مقوما

ثم اشتراه هو أو وكيله من المشتري أو وكيله (بجنس ثمنه) الذي باعه به (من عين أو طعام أو عرض) بيان للثمن (فاما) أن يشتريه (نقدًا أو لأجل) الأول (أو أقل) منه (أو أكثر) منه فهذه أربع صور بالنسبة للأجل الأول وفي كل منها أن يشتريه (بمثل الثمن) الأول قدرًا (أو أقل أو أكثر) فهذه ثمانية صورة (يمنع منها ثلاث وهي) أي الثلاث (ما تعجل فيه) الثمن (الأقل) كان يبيعها بعشرة لرجب ثم يشتريها بثمانية نقدًا أو لدون رجب أو بأكثر من العشرة لا بعد من رجب كشعبان لما فيه من السلف بمنفعة ونحو ذلك التسعة الباقية (فيجوز تساوي الاجلين) سواء كان الثمن مساويًا للأجل أو أقل أو أكثر (أو) تساوي (الثمانين) سواء اتحد الاجلان أو اختلفا (كاختلافهما) أي الاجلين والثمانين بالقلّة أو الكثرة (إذا لم يرجع للبدا السابقة بالعطاء أكثر) فان رجع لها أكثر ممنوع وهي الثلاثة المتقدمة وهذا معني قولهم أن تساوي الاجلان أو الثمانين فالجواز والافانظر للبدا السابقة بالعطاء فان دفعت قليلًا عاد إليها كثير ممنوع والا فلا وهو ان تعجل الثمن الثاني كله أو أحله كله وأما

بقوله (ولو أجل بعضه) أي الثمن الثاني ونقد بعضه (يمنع) من الصور (ما تعجل فيه الأقل أو بعضه) أي بعض الأقل وسواء فيه ما تعجل على جميع الأقل أو بعضه فالصور أربعة مثال ما تعجل فيه الأقل على كل الاكثر أن يبيع الساعة بعشرة لأجل ثم يشتريها بمائة ثمانية أربعة نقدًا وأربعة لدون الأجل فالأمر إلى أنه دفع ثمانية أخذ عنها عند الأجل عشرة ومثال ما تعجل فيه الأقل على بعض الأقل أكثر أن يبيعها بعشرة لأجل ثم يشتريها بأثنى عشر خمسة نقدًا والسبعة لأجل أبعد فالأمر إلى أن البائع الأول تعجل الأقل وهي العشرة عند أجلها خمسة منها في نظير الخمسة التي نقدها وخمسة

وأما المثل فله مزيد أحكام مستأني في قوله والمثل صفة وقد را كعبته الخ (قوله ثم اشتراه) ليس المقصود من ثم التراخي بل لافرق بين التراخي وغيره وفاعل اشتراه وفاعل باع والضمير المذهب عائدا على الثاني المشتري والمراد اشتراؤه لنفسه وأما لو اشتراه لغيره كحجوره مالا فهو مكره فقط (قوله بجنس ثمنه) المراد بالجنس الاتحاد معه في الصفة بدليل ما يأتي من منع البيع بذهب وشراؤه بفضة وعكسه في جميع الصور ومنعه بسكتين إلى أجل وحكم ما إذا اشتراه بعرض مختلف فان هذه أحكاما تمنعها غير ما هنا (قوله فهذه اثنتا عشرة صورة) أي من ضرب أحوال الثمن الثلاثة في أحوال الأجل والنقد وان شئت قلت وفي كل من الاثنى عشرة أما أن تكون العقدة الثانية في مجلس العقدة الأولى أولا وفي كل امان تكون الساعة قد قبضها المشتري الأول أولى فهذه ثمان وأربعون وان شئت قلت وفي كل امان يكون الثمان عينا أو عرضا ومرادهم بالعرض ما يشمل الحيوان وطعاما مقبلا على الصور مائة وأربعة وأربعين (قوله لما فيه من السلف بمنفعة) أي والمسلف في الصورتين الأولين البائع الأول وفي الثالثة البائع الثاني ويحل منع الثالثة ما لم يدخل على المقاصة والافلا تمنع كما يأتي (قوله فيجوز تساوي الاجلين) أي ان لم يشترط في المقاصة والامنع كما يأتي (قوله سواء اتحد الاجلان) لا حاجة له لهما احدي صورتين تساوي الاجلين فهو مكره فيتعين فرض ما هنا في تساوي الثمنين واختلاف الاجلين أو كون الثاني نقدا (قوله كاختلافهما الخ) أي وقسمته ثلاث صور وهي كون الثمن الثاني بأكثر نقدًا أو لدون الأجل أو بأقل لا بعد من الأجل فيحصل من تساوي الاجلين ثلاث ومن تساوي الثمنين مثلها ومن اختلاف الثمنين والاجلين ست ثلاث ممنوعة وثلاث جائزة تضم اصورا اتحاد الثمن واتحاد الأجل وأمثالها واضحة (قوله فالصور أربعة) أي فالمتنوع أربع من تسع لسقوط صور النقد الثلاث من الاثنى عشرة التي بني الباب عليها والجائز خمس وهي أن يشتري الساعة التي باعها لأجل بعشرة مثل الثمن الأول لكن خمسة منها نقدًا وخمسة لدون الأجل أو لأجل أو لا بعد أو يشتريها بأثنى عشر خمسة نقدًا وسبع لدون الأجل أو لأجل نفسه وحاصل هذه الصور التسع أن تقول اذا كان الثمن الثاني أقل ممنوع مطلقا كان البعض المؤجل أجله أبعد من الأجل الأول أو مساويا له أو دونه وان كان الثمن الثاني قدر الأول جاز مطلقا في الأحوال الثلاثة وان كان أكثر ممنوع واحدة وهي ما اذا كان البعض مؤجلا لا بعد (قوله ان شرطًا) هكذا بالبناء للفاعل مع ضمير يعود على البائع يدفع عنها سبعة عند أجلها وصدق عليه أنه تعجل الأقل على بعض الأقل ومثال ما تعجل فيه بعض الأقل على جميع الأقل أكثر أن يبيعها بالعشرة إلى أجل ثم يشتريها بثمانية أربعة منها نقدًا أو أربعة للأجل نفسه فالأمر إلى أنه عند الأجل تقع المقاصة في أربعة ويأخذ عن الأربعة التي نقدها ستة ومثال ما تعجل فيه بعض الأقل على بعض الأقل أكثر أن يشتريها في الفرض المذكور بثمانية أربعة نقدًا وأربعة لا بعد من الأجل فراجع الحال إلى أن المشتري الأول دفع عشرة عند أجلها ستة منها في نظير الأربعة والأربعة الأخرى يأخذ عنها أربعة عند أجلها ولما كان قد بعرض المنع للجائز في الأصل والجواز للممتنع به على ذلك مشبهها في المنع قوله (كتساوي الاجلين) فانه يمتنع (أن شرطًا) عند اشتراء (نهي المقاصة) وسواء كان الثمن الثاني مساويًا للأجل أو أكثر أو أقل (للدين بالدين) أي لا ابتداء الدين بالدين لان كل واحد منهما قد أشغل ذمة صاحبه به عليه ومعه أنه لو شرطها أو سكتها جاز وهو ما تقدم (ولذا) أي ولان الشرط المتعلق بالمقاصة تأثير اثبوت أو نفي

بذبح عنها سبعة عند أجلها وصدق عليه أنه تعجل الأقل على بعض الأقل ومثال ما تعجل فيه بعض الأقل على جميع الأقل أكثر أن يبيعها بالعشرة إلى أجل ثم يشتريها بثمانية أربعة منها نقدًا أو أربعة للأجل نفسه فالأمر إلى أنه عند الأجل تقع المقاصة في أربعة ويأخذ عن الأربعة التي نقدها ستة ومثال ما تعجل فيه بعض الأقل على بعض الأقل أكثر أن يشتريها في الفرض المذكور بثمانية أربعة نقدًا وأربعة لا بعد من الأجل فراجع الحال إلى أن المشتري الأول دفع عشرة عند أجلها ستة منها في نظير الأربعة والأربعة الأخرى يأخذ عنها أربعة عند أجلها ولما كان قد بعرض المنع للجائز في الأصل والجواز للممتنع به على ذلك مشبهها في المنع قوله (كتساوي الاجلين) فانه يمتنع (أن شرطًا) عند اشتراء (نهي المقاصة) وسواء كان الثمن الثاني مساويًا للأجل أو أكثر أو أقل (للدين بالدين) أي لا ابتداء الدين بالدين لان كل واحد منهما قد أشغل ذمة صاحبه به عليه ومعه أنه لو شرطها أو سكتها جاز وهو ما تقدم (ولذا) أي ولان الشرط المتعلق بالمقاصة تأثير اثبوت أو نفي

(صح) البيع (في أكثر) من الثمن الأول (الأبعد) من الأجل الأول (إذا شرطها) للسلامة من ذنوع قليل في كثير أو سكتنا عن شرطها بقي المنع على أصله (ومنع) البيع (بذهب) مؤجل (و) شراؤها (بفضة) وعكسه في الصور الاثني عشر تقدمت الفضة على الذهب أو تأخرت فقد صارت أربعة وعشرين صورة (للاصريف المؤخر) أي تهمة ذلك (ولذا) أي ولاجل أن تهمة الاصريف المؤخر توجب المنع لو انتفت التهمة كما (لو عمل) من أحد التقدين (أكثر من قيمة المتأخر جدا) بأن تباع الكثرة النصف فأكثر كبيع ثوب بدينار أو دينارين لشهر ثم اشتراه بستين درهما نقدا وصرف الدينار عشرة (جاء) لنفي التهمة إذا العاقل لا يجعل متين لما أخذ ما قيمته عشرة أو عشر ون لا قصد المعروف وكذا إذا باعه بثلاثين ٣٨ درهم الشهر ثم اشتراه بستة دنانير نقدا فأكثر (و) منع البيع والشراء

والمشتري والأولى أن يقول إن شرط بالبناء للمجهول كان الشرط منهما أو من أحدهما (قوله صح البيع في أكثر) لا مفهوم لقوله في أكثر لا بعد انبأ في الصور الممنوعة كذلك وهي شراؤها ثانيا بابل نقدا أو لدون الأجل كافي ح ومشي عليه في الحج (قوله بقي المنع على أصله) أي لو جود العلة وهي سلف جزعنا فظهر الفرق بين التي أصلها المنع والتي أصلها الجواز فالتى أصلها الجواز لا يفسدها الا شرط نفي المقاصد لا السكوت فان التهمة فيها ضعيفة فإذا شرط نفيها تحققت التهمة وأما ما أصلها المنع فلا يجوز الا إذا شرطها لان التهمة فيها قوية فإذا شرطها بعدت والسكوت عنها لا ينفي المنع (قوله في الصور الاثني عشر) حاصلها أنه إذا باع بفضة لأجل ثم اشتراه بذهب فلا يخلو إما أن يكون الذهب قيمة الفضة أو أقل أو أكثر وفي كل إما أن يكون الشراء الثاني نقدا أو لدون الأجل أو لا بعد منه فهذه اثنتا عشرة صورة ومثلها يقال فيما إذا باع أولا بذهب ثم اشترى بفضة فالصور أربع وعشرون كلها ممنوعة تهمة الاصريف المؤخر ولذا لو انتفت التهمة جاز كما أفاده بقوله ولذا لو عمل أكثر من قيمة المتأخر جدا جاز (قوله أكثر من قيمة المتأخر) العبارة بالكثرة باعتبار صرف المثل لا باعتبار الدات لان القلة والمساواة والكثرة باعتبار الدات إنما تنافي في الجنس الواحد (قوله وكلها جائزة لعدم شغل الذمتين الخ) فيه نظير بل الجائز منها اثنتان وهما ما إذا اشترى بأجل أو مساويا بالاربعة ممنوعة وهي ما إذا اشترى بأدنى أكثر أو مساويا أو أقل أو بأجل أو بأجل لا به وان انتفى فيه عمارة الذمتين لكن وجد فيه علة سلف جزعنا فان قلت إذا كان المنقود أدنى وهو مساو للمؤجل في التدريك فيمنع مع أنه تقدم جواز قضاء القرض بالافضل صفة والجواب أن محل جوازه فيما تقدم ان لم يكن مدخولا عليه والافينع وما هنا مدخول عليه فليتنامل (قوله ان اشتراه بعرض مخالف) المراد بالعرض ما قابل العين فيشمل الطعام والحيوان وقوله مخالف لما باعه به في الجنس المراد بالجنس الصنف ومفهوم قوله مخالف أنه لو اشتراه بموافق له في الصنف كما لو باع سلعة بثوب لشهر ثم اشتراه بثوب من صنفها فالشراء إما نقدا أو لدون الأجل أو لا بعد وفي كل إما أن تكون قيمة الثوب الثاني مساوية لقيمة الأول أو أقل أو أكثر فهذه اثنتا عشرة صورة يمنع منها ما عجل فيه الأقل وهو ثلاث صور كما تقدم أول الباب (قوله ومنعت التسعة الباقية) أي وهي ما أجعل فيه الثمنان سواء كان أجل الثاني مساويا للأول أو أقل أو أبعد كانت قيمة العرض المشتري به قدر قيمة الأول أو أقل أو أكثر (قوله للدين بالدين) أي لا ابتداء لدين بالدين ولا يتأتى هنا اشتراط المقاصة لاختلاف الدينين وشرطها اتحادهما جنسا وصفة كما تقدم (قوله فالارجح من القواين المنع) قال ابن وهب وينبغي أن يكون المنع هو الرجح لعلته المذكورة وكذلك الخلاف إذا اشترى بأكثر لأجل ثم تراضيا على التأخير أو اشترى

(بسكتين إلى أجل) فيهما وسواء اتفق الأجل أو اختلف كبيع بعشرة يزيدية لشهر ثم اشتراه بمحمدية لذلك الشهر أو دونه أو أبعد منه (للمدين بالدين) تساوي العدد أو اختلف ولا يمكن هنا شرط المقاصة إذ شرطها تساوي الدينين قدر اوصفة ومفهوم لأجل جواز صور النقد مطلقا والحاصل أن صور الأجل كلها ممنوعة وهي ثمانية عشر لان الثمن الثاني إما أن يكون مثل أجل الأول أو أقل أو أكثر وفي كل إما أن يساويه في القدر أو أقل أو أكثر فهذه تسعة وفي كل منها إما أن يبيع بالجليد ويشترى بالردى أو عكسه وصور النقد ستة لانه إما مثل المؤجل قدر أو أقل أو أكثر وفي كل إما أن يبيع بالجليد ويشترى بالادنى أو عكسه وكلها جائزة لعدم شغل الذمتين فجميع الصور أربعة وعشرون كصور

الاصرف الا ان صورها كلها ممنوعة للاصريف

المؤخر كما تقدم (وان اشتراه بعرض مخالف) لما باعه به في الجنس كما لو باعه بدينار أو ثوب ثم اشتراه بشاة أو ثوب من غير جنس الأول (جاءت) من الاثني عشر (ثلاثة النقد فقط) وهو أن يكون العرض المنقود قيمته قدر قيمة السلعة التي باع بها أو أقل أو أكثر (ومنعت التسعة) الباقية (للمدين بالدين ولو اشترى) ما باعه (بأجل) عكسه (أو لا بعد) منه وقبلها بالجواز (ثم رضى) المشتري الثاني (بالتعجيل) أي تعجيل الأقل الذي اشترى به (فالارجح) من القواين (المنع) نظر الما آل اليه الامر من أنه دفع قليلا عادلية كثير وقيل بالجواز نظرا الى حال العقد (والمثلي) من مكبل كبر أو موزون كسمن ونحوها أو معدود كبعض المواقف لما باعه لأجل كشهر (صفة) بقدرا كعينة أي كمين ما باعه من باع أردب ح

أو قنطارين بعشرة أشهر ثم اشترى من المشتري مثله فغية الاثنا عشرة صورة لأنه كانه اشترى عين ماباعه فاما نقد الاجل أو أقل أو أكثر بمثل الثمن أو أقل أو أكثر (فيمنع) منها الصور الثلاث وهي (ما عجل فيه الاقل) بان اشتراه بثمانية نقداً أو لاجل أقرب أو اشتراه بأكثر مما باع به لا بعد كما تقدم (وان غاب مشتريه) أي مشتري المثل الاول (به) غيبة يمكنه الانتفاع به (ممنع أيضاً) صورتان ببقية صور الاجل وهما ما اذا اشتراه (ماقل) مما باع به (لاجله أو لا بعد) لان الغيبة على المثل تعد سلفاً لكونه لا يعلم بعينه فذكره تسلف ورده له وأعطاه عند الاجل درهمين في نظير تسلفه والثمانية في نظير الثمانية فعلم أنه اذا باع مثلياً وغاب عليه المشتري فاشتراه منه يمتنع خمس صور أربع صور للاقل وما اذا اشتراه بأكثر لا بعد (و) أما (ان باع مقوماً) كثوب ٣٩

كغيره) فتجوز الصور كلها (كغيرها) أي السلعة التي باعها بغيرها (كغيرها) عند مشتريها منه ثم اشترى بها بائعها منه فتجوز الصور كلها وكل ما تقدم اذا اشترى كل ما باع (وان اشترى بعض ما باع) كما لو باع ثوبين بعشرين لشهر فاشترى أحدهما بشمن (لا بعد) من الاجل الاول (مطلقاً) بمثل الثمن الاول أو أقل أو أكثر (أو باقل) من الثمن الاول (نقداً أو لدون الاجل امتنع) في الخمس صور لما في المساوي والاكثر من سلف حنقها وما في الاقل نقداً أو لدون الاجل أو لا بعد من بيع وسلف واذا اشتراه بمثل الثمن أو بأكثر منه نقداً أو لدون الاجل جاز في الصور الأربع كصور الاجل الثلاثة فالجواز في بيع (وسع أول من يبيع) (الاجل فقط) ولزم بالثمن لاجله وفسخ الثاني ان

بأكثر نقداً أو لدون الاجل ثم مضى بالتأخير لا بعد فالدافق المسئلة على كونه وقع حائراً ثم آل للمنع فهل يجوز نظر العقد أو يمنع نظراً لما آل اليه الامر قولان ويجوز القولان فيمن باع سلعة بعشرة إلى أجل ثم ألتفها على المشتري وكانت قيمتها حين الاتفاق ثمانية وغرمها للمشتري حالاً فاجاء الاجل هل يمكن البائع من أخذه من المشتري ما زاده الثمن على القيمة وهو الدرهمان فيأخذ العشرة بتمامها أو لا يمكن وانما يأخذ الثمانية التي دفعها ويسقط عن المشتري الدرهمان والظاهر منهما الاول لبعده التهمة (قوله أو قنطارين) أي فلا فرق في المثل بين أن يكون ربواً كارب ذبح أو غيره كقنطارين (قوله لان الغيبة على المثل تعد سلفاً) أي والمسلم في جميع الصور والمنوعة المشتري الثاني الا في ما اذا اشتراه بأكثر لا بعد فان المسلم المشتري الاول يدفع ثمانية مثلاً عند الاجل يأخذ بعد شهر عشرة (قوله لما في المساوي والاكثر من سلف حنقها) أي والمسلم فيهما والمشتري الاول فالسلعة التي رجعت للبائع الاول كأنها لم تخرج من يده وصار الثمن المدفوع اليه سلفاً يأخذ عنه بعد شهر مثله أو أكثر منه فقد انتفع المشتري الاول بالسلعة التي بقيت عنده فيما ادعاه اليه مثل دراهمه أو بها وبزيادة ان عاد اليه أكثر (قوله من يبيع وسلف) أما اذا كان الشراء نقداً أو لدون الاجل فلان البائع الاول يدفع عشرة سلفاً للمشتري فاذا جاء الاجل رد اليه عشرين عشرة في نظير العشرة التي أخذها وهي سلف وعشرة ثمن الثوب وما في الابعد فلانه عند حلول الاجل يدفع للبائع عشرين عشرة ثمن الثوب وعشرة سلفاً فاذا جاء الاجل الثاني دفع البائع الاول عشرة بدل العشرة التي أخذها سلفاً (قوله فالجواز في بيع) هي أن يشتريه بمثل الثمن نقداً أو لدون الاجل أو بأكثر نقداً أو لدون الاجل وبمثل أو أقل أو أكثر للاجل وجوازها الانتفاع على المنع (قوله وسع أول) بغير تنوين لانه بمعنى أسبق فهو ممنوع من الصرف للوصفية وورن الفعل وما ذكره من صحة الاول فقط هو الاصح وخالف ابن الماجشون فقال يفسخان معا وهذا الخلاف عند قيام السلعة بدليل ما يأتي (قوله الا أن يفوت) أي بفوتات الفاسد وظاهره أي مفوت كان وهو قول سحنون والذي صححه ابن رشد انه لا يفوت هنا الا العيوب المفسدة ونص ابن رشد في البيان واختلف بما يفوت به السلعة فقبل انهما تفوت بحالة الاسواق وهو مذهب سحنون والصحيح أنها لا تفوت الا بالعيوب المفسدة اذا يس هو بيع فاسد ولا مشمن وانما يفسخ لانهم انظر قايه الى استباحة الربا كذا في بن (قوله ان كانت القيمة أقل) أي لاننا لو لم نفسخ الاول حيث نلزم دفع القيمة مجلاوه أقل وياخذ عنها عند الاجل أكثر وهو عين الفساد الذي منعنا منه ابتداء بخلاف ما اذا فات وكانت القيمة مساوية للثمن الاول أو أكثر منه فانما اذا فسخنا الثانية ودفعنا القيمة عشرة أو اثني عشر وبقيت الاول على حالها فلا محذور فيه لانتان دفع عشرة أو اثني عشر بأخذ عشرة على كل حال

كانت السلعة قائمة عند بائعها الاول وهو المشتري الثاني فان فاتت بيده فاشترى بقوله (الا أن يفوت) المبيع (الثاني يبيد) المشتري (الثاني) وهو البائع الاول (يفسخان) معاً لمرى ان الفساد للاول بالقوات وحيداً (فلا مطالبة لاحد على الآخر بشئ) لان المبيع يرجع لبائعه ففما منه وسقط عن المشتري الاول الرجوع السلعة لربها او سقط الثمن الثاني عن الثاني انه اذا المبيع وظاهره سلفاً وله كانت قيمة السلعة في البيع الثاني قدر الثمن الاول أو أقل أو أكثر وهو الذي حكاه لأحمى والمأزري عن ابن التميمي وقال ابن شاس انه المشهور وقيل انما يفسخ الاول ان كانت القيمة أقل من الثمن الاول فان كانت مثله أو أكثر فلا يفسخ الاول وهو قول سحنون قال ابن الماجشون وهو الاصح وقال غيره وهو المشهور فلا قال الشيخ خلاف

فصل في بيان حكم بيع العينة ومسائل المتعلقة به وأصل العينة عينة وقعت الواو ما كنه بعد كسرة ثقيلت باء من العون كان
البائع أعان المشتري بتحصيل مراده قال أبو عمران وهي بيع ماليس عندك ابن عرفة مقتضى الروايات أنه أخص مما ذكر والصواب
أنه البيع المتجمل به على دفع عين في أكثر منها اه والاظهر أنه أعم مما ذكره لأن الثمنين إما أن يتساويا أو يكون الثاني أكثر أو
أقل وفي كل إمام أن يكونا حالين أو مؤجلين أو الأول حال والثاني مؤجلا أو عكسه وفي كل إمام أن يقول المشتري أو لا يقول في حاصلها
أربعة وعشرون صورة ولذا عرفه بقوله (العينة وهي بيع من طلبت منه سلعة) للشراء (وليست عنده) أي البائع (لطالبها) المشتري
متعلق ببيع (بعد شرائها) لنفسه من آخر (جائزة) بمعنى خلاف الأولى فاهل العينة قوم نصبوا أنفسهم لطلب شراء السلع منهم وليست
عندهم فيذهبون إلى التجار ليشتروها ثم يبيعونها للطالب وصوابها الطالب ابشمن حال أو مؤجل أو بعضها حال وبعضه
مؤجل ولذا قال الشيخ ولو مؤجل ٤٠ بعضه واستثنى من الجواز قوله (الآن يقول) الطالب (اشترها)

فصل في بيان حكم بيع العينة وجه مناهيته لبيع الأجل وجود التحيل في كل حيث يدفع قبله
ياخذ كثيرا (قوله كان البائع الخ) أراد بالبائع المطلوب منه سلعة وبالمشتري الطالب لها وحيث
تسميته بآثار باعتبار المال لأنه حين طلبت منه السلعة لم يكن باءا بل مطلوب منه فقط وقال بعضهم
الاحسن أن يقال إنما سميت عينة لأعانة أهلها للمضطر على تحصيل مطلوبه على وجه التحيل لدفع قليل
في كثير (قوله أعان المشتري) أي على تحصيل مطلوبه وقوله بتحصيل مراده الباء لانعيل ومراده هو
الربح الذي يحصل له من التوسط (قوله ماليس عندك) أي حين الطلب لا حين البيع والافني وقت
البيع تكون عنده (قوله أخص مما ذكر) أي لأن قوله بيع ماليس عندك عام يشمل البيع بنماء وغير
نماء مع أن مقتضى الروايات التخصيص وهو كونه بنماء فلذلك قال والصواب الخ (قوله والاظهر أنه أعم
مما ذكر) أي لأن موضوع بيع العينة شامل للاربع وعشرين صورة كما بينه المصنف (قوله فاهلها
أربعة وعشرون) منها الستة الممنوعة التي يستثنى المصنف والباقي ثمانية عشر لا يمنع فيها (قوله ولذا
عرفه بقوله) أي لأجل العموم الشامل لجميع الصور فصار حاشا منتصرا لابي عمران (قوله بمعنى خلاف
الأولى) أي لما فيه من التحيل على دفع قليل يعود عليه كثير (قوله لبيعها للطالب) أي بعد الشراء
(قوله ولذا قال الشيخ) أي فالحلاف أعان هو في بيع المطالب منه بشمن مؤجل بعضه وبعضه معجل وأما
تعجيل الكل أو بأجله فتتفق على جوازه (قوله فيمنع) أي والفسخ وعدم شيء آخر فيفسخه (قوله فان
لم يقل الخ) حاصله أنه إذا لم يقل لي والغرض أنه أمره بشرائها بعشرة واتفق معه على أن يشتريها منه باثني
عشر لاجل ووقع ذلك فقبل يفسخ البيع الثاني وهو أخذ الأمر لها باثني عشر لاجل ثم إن كانت السلعة
قائمة بيبس الأمر ردت للمأمور بربعها وان فانت في يد الأمر ببقوت البيع الفاسد رد قيمتها يوم القبض
حالة بائنة ما بلغت وقبل أن البيع الثاني يفسخ على الأمر باثني عشر لاجل ولا يفسخ كانت
الساعة قائمة أو فائتة وعلى القول بالفسخ لزوم القيمة عند الفوات بشكل على ما تقدم من أن
المختلف في فساد يفسخ إذا فأت بالثمن وهذا من المختلف فيه وأحب أن ما تقدم أكثر (قوله أو
الدرهمين) الأولى والدرهمين لأن الأقل من الأمور التي لا تكون إلا بين اثنين (قوله كنقد الأمر
فانه جائز) أي ولو كان بشرط اشتراطه عليه المأمور يكفي عب (قوله وهو ما إذا تعد الأمر)
صوابه وهو ما إذا شرط الطالب النقد على المأمور لأن هذا مقابل قوله والآن يقول اشتريها لي بعشرة
نقد الخ (قوله كره) هذا هو الراجح (قوله كخذ) أي ولا فرق في هذه المسئلة بين كون الفاعل لذلك

بعشرة نقدا (أنا
(أخذها) منك (باثني
عشر لاجل) فيمنع لما فيه
من تهمة سلف جرتعا
لأنه كانه سلفه عشرة
السلعة يأخذ عنها بعد
الاجل اثني عشر ثم تارة
يقول الطالب خذها لي
وتارة لا يقول لي واليهما
أشار بقوله (ولزم)
الساعة (الطالب) بالعشرة
نقدا (ان قال) للمطالب
منه اشتريها لي) بعشرة الخ
وللمطالب منه الأقل من
جعل مثله ومن الربح
(وفسخ) البيع (الذي)
وهو الاثنا عشر لاجل
(فان لم يقل لي) في الغرض
المذكور (مضى) الثاني
بالاثني عشر لاجل (على
الارجح) من القولين
الذين ذكرهما الشيخ
ليعد ثمة السلف بمنفعة
(ولزمه الاثنا عشر لاجل)
والقول الثاني الفسخ الا
ان نفوت السلعة بيبس

فالقيمة وعطف على الاستثناء قبله قوله (والآن يقول اشتريها لي بعشرة نقدا وأخذها
باثني عشر نقدا) فيمنع (ان شرط الطالب النقد على المأمور) بأن قال اشتريها لي بعشرة بشرط أن تنقدها عني وأما اشتريها منك باثني
عشر نقدا لأنه حيث قد جعل له درهمين في نظير سلعة ونوليته الشراء فهو سلف واجارة بشرط (ولزمته) أي لزمته السلعة الطالب (بالعشرة
وله) أي للمأمور في نظير عمله (الأقل من جعل مثله أو الدرهمين فيها) أي في هذه وفي أول قسمي التي قبلها وهي قوله اشتريها لي بعشرة
نقدا وأخذها باثني عشر لاجل (وجاز) لنقد (بغيره) أي بغير شرط من الطالب بل تطوعا (وله الدرهمان) وهذا ما زادناه عليه (كنقد
الآمر) فانه جائز بأن قال له اشتريها لي بعشرة نقدا وتقد ما له وأما أخذها باثني عشر نقدا وله الدرهمان لانها الجرة (وان لم يقل لي) في هذا
الغرض وهو ما إذا تعد الأمر (كره) وقبل يجوز أيضا وروايتان عن الإمام ثم في الكراهة قوله (كخذ) أي كقول بائع لمشتري
ثاني (بما ثمة ما) أي سلعة (ثمانين) قيمة لما فيه من رائحة الربا ولا سيما إذا قال له المشتري

سافى ثمانين وأردك عن مائة فقال المأمور هذا بل خذ مني بمائة (أو) قال شخص لآخر (اشترها) أنا (أرسل) ولم يعين له قدر الربح فانه يكره فان عينه منع (والا) عطف على الاستثناء المتقدم (أن يقول اشترها لي عشرة لاجل و) أنا (أشترها) منك (ثمانية نقدا) فيمنع لمافية من السافى زيادة لانه سلفه الثمانية المنقودة على أن يشترها له عشرة كذا قيل ولا وجه له وذكر ابن رشد وغيره أن وجه المنع أن الأمر استأجر المأمور على أن يشترى له السلعة بسافى الثمانية يتقدها له يتفع بها إلى الاجل ثم يرد لها أي والأمر يدفع العشرة عند الاجل للبائع الأصلي اه وهذا بعيد أيضا لا يقتضي الحرمة فتأمل (وتلزم) السلعة الأمر (بأمر) وهو العشرة لاجلها (ولا يجعل له الاقل) وهو الثمانية في ٤١ المثال (وان يجعل) الاقل للمأمور (رد)

للأمر (وله) أي للمأمور (جعل مثله وان لم يقل لي) وهذا ثاني القسم الثالث وهو تمام الستة الاقسام الممنوعة (فسخ) البيع (الثاني) قدر السلعة للمأمور ان كانت قائمة (فان فانت فالقيمة) على الأمر يوم قبضها على أحد القوانين والثاني لا يفسخ بل يمضي بالثمانية نقدا وعلى المأمور العشرة لاجل لرب السلعة

(فصل في الخيار وأقسامه وأحكامه) الخيار قسمان ترو وتقيصة أي خيار ترو أي نظرو وتأمل في انبرام البيع وعدمه وخيار تقيصة وهو ما كان موجبه وجود نقص في المبيع من عيب أو امتحان (فالاول) أي خيار الترو (بيع وقف بشه) أي لزومه (على امضاء) ممن له الخيار من مشر أو بائع أو غيرهما (يتوقع) في المستقبل (وانما يكون) أي يوجد ويحصل (شرط) من المتبايعين ولا

من أهل العينة أو غيرهم فهي مستثناة (قوله بل خذ مني بمائة) أي وأما لو أعطى رب المال المربى التسلف منه بالربا ثمانين ليشتري بها سلعة على رب المال ثم يبيعها له بمائة لاجل فهو حرام لا مكروه لانه المالم تكن هذه السلعة كان المقصود بشرائها ولو على وجه الوكالة مشورة انما هو دفع قليل لياخذ منه أكثر (قوله ولم يعين له قدر الربح) حاصله أنه ان عين له قدر الربح حرم وأما ان سمى ربها ولم يعين قدره كره وأما ان أوام من غير تصريح بلفظه فهو ولا يكون الا خبرا فاجاز (قوله كذا قيل) هذا القول للثبوت والشيخ سالم (قوله ولا وجه له) قد يقال وجهه ظاهر لان المأمور عطل له الثمانية في نظير توليته الشراء وزادته الدرهمين وتحمل الثمن في ذمته لاجل (قوله وهذا بعيد أيضا لا يقتضي الحرمة) أما بعده من كلام ابن ظاهر وأما كونه لا يقتضي الحرمة فغير ظاهر بل متى كان التصویر هكذا كانت حرمة ظاهرة لان دفع الثمانية ورجوعها إليه سلف جوله نقدا وهو تولية المأمور الشراء له فتأمل منصفنا (قوله رد للأمر) أي لان بقاءه ما كما هو ظاهر (قوله جعل مثله) أي في نظير توليته الشراء (قوله الستة الاقسام الممنوعة) مراده بالمنع ما يشمل الكراهة فان القسم الرابع مكروه (قوله فسخ البيع الثاني) أي الذي هو قوله وأنا اشترها منك بثمانية (قوله بل يمضي بالثمانية نقدا) أي عند الفوات فيتفق القولان على ردها اذا لم تمت وانما يختلفان عند الفوات فعلى الاول تفوت بالقيمة على الأمر يوم قبضها وعلى الثاني تمضي بالثمانية نقدا كما أفاده الشارح فتأمل

(فصل في الخيار) لما أنهى الكلام على أركان البيع وشروطه وما يعرض له من فساد وفساد وكان من أسباب فساد الفرر وكان بيع الخيار مستثنى من ذلك بناء على أنه رخصة كما قال ابن عرفة المازري في كونه رخصة لاستثنائه من الفرر وحجر المبيع خلاف اه أتبع ذلك بالكلام عليه ومراده بالخيار حقيقة وقوله وأقسامه مراده بالجمع ما فوق الواحد فانه قسمان فقط ومراده بالأحكام مسائله (قوله قسمان) أي وليس لنا قسم ثالث خلافا للشافعية فانهم أجازوا خيار المجلس وسيأتي الكلام عليه (قوله أي خيار ترو) أي ويقال له خيار شرطى وهو الذى ينصرف له لفظ الخيار عند الإطلاق (قوله وقف بشه) البت القطع لقطع كل منهما خيار صاحبه وقوله وقف بشه أي ابتداء خرج به الخيار الحكمي فان بشه ليس موقفا من أول الامر بل عند ظهور العيب السابق فالفرق بين خيار الترو والتقيصة أن موجب الخيار إما صاحب العقد أو مقدم عليه الأول التروى والثاني التقيصة وهو الخيار الحكمي لانه يعيب ما سبق على العقد (قوله ولا يكون بالمجلس) أي فانه غير معمول به على مشهور المذهب واشترطه مفسد المبيع لانه من المدة المجهولة وان ورد به الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وهذا الحديث وان كان صحيحا لكان عمل أهل المدينة مقدم عليه عند مالك لان عملهم كالتواتر والتواتر يفيد القطع بخلاف الحديث فانه خبر آحاد وهو انما يفيد الظن ونقل ابن يونس عن أشهب أن الحديث منسوخ وبعضهم جعل التفرق في الحديث على تفرق الأقوال لا على تفرق الأبدان الذى هو محل الشافعية ووافق

٦ - صاوى - في يكون بالمجلس (وجاز) الخيار (ولو) كان (لغير المتبايعين) والكلام في امضاء البيع وعدمه (له) أي لمن جعل له الخيار (دون غيره) من المتبايعين (كان علق البيع على رضاه) أي رضاه الغير فان الكلام بان علق الامضاء على رضاه كعبته لك واشتريته منك بكذا ان رضى فلان (بخلاف المشورة) كعبته أو اشترى بعه بكذا على مشورة فلان (فلمن علق) المبيع (عليها) أي على المشورة من المتبايعين (الاستبراد) بالامضاء أو الرد المبيع دون من علق المشورة عليه والفرق أن من علق الامر على خيار غيره أو رضاه قد أعرض عن نفسه بالمره ومن علق على المشورة لم يبره فقد جعل لنفسه ما يقوى نظره وله أن يستقل

بنفسه هذا هو الراجح من الأقوال المذكورة هنا * ولما كانت مدة الخيار مختلف باختلاف المبيع بينها بقوله (ومنتهاه) أي منتهى زمن الخيار (في العقار) وهو الأرض وما يتصل بها من بناء أو شجر (ستة وثلاثون يوما ولا يسكن) أي لا يجوز للمشتري في مدة الخيار أن يسكن الدار المشتراة به إن كثرت بلاجرة كانت السكنى لا اختبارها أم لا شرطت أم لا وله اختصارها بغير السكنى (وفسد البيع إن شرطها) أي السكنى في صلح العقد لانه شرط ينافي المقصود من البيع ألا يجوز التصرف في المبيع إلا إذا دخل في ملك المشتري به (وجازت) السكنى في مدة الخيار (باجرة مطلقا) كانت كثيرة أو يسيرة لا اختبارها أو بغير اختبارها بشرطها أم لا (كاليسير) الذي لا بال له (لاختبارها) لا غيره فان سكن

٤٢

أنه ان سكن باجرة جاز مطلقا في الثمن مصور بشرط وبغيره قل أو أكثر للاختبار أو غيره وان سكن بلاجرة منع في الكثير في صورته الأربع وفي اليسير في صورتي عدم الاختبار وجاز في صورتها الاختبار فالمنوع ست من ست عشرة صورة وقولنا وفسد الخ مما زناه عليه (و) منتهاه (في الرقيق عشرة) لا أكثر (واسم خدمه) جوازا (اليسير) لا الكثير فلا يجوز (كالسكنى) فيجوز اليسير الذي لا بال له لأجل اختياره لا غيره بشرط أم لا والشرط مفسد للبيع وجاز باجرة مطلقا تجري فيه الست عشرة صورة التي في السكنى وكذا تجري في لبس الثوب وركوب الدابة واستعمالها وكلام الشيخ يوم خلاف المراد لانه منع السكنى وجوز الاستخدام وأطلق فيهما (و) منتهاه (في العروض) كالشباب (خسة) من الأيام (كالدواب) التي ليس شأنها الركوب أو شأنها ذلك ولم يكن الاختبار له بل انحوا كلها ورخصها

ابن حبيب والسيوري وعبد الحميد الصانع (قوله هذا هو الراجح) حاصله أن من اشترى سلعة على خيار فلان أو رضاه أو باعها على خياره أو رضاه في المسئلة أقوال أربعة الأول وهو المعتمد أنه لا استقلال له سواء كان بائعا أو مشتريا في الخيار والرضا والثاني له الاستقلال بائعا أو مشتريا في الخيار والرضا والثالث له الاستقلال في الرضا بائعا أو مشتريا وليس له الاستقلال في الخيار بائعا أو مشتريا والرابع له الاستقلال ان كان بائعا في الخيار والرضا وان كان مشتريا فليس له الاستقلال في الخيار والرضا كذا في خليل ومراحه (قوله مختلف) أي عندنا خلافا لابي حنيفة والشافعي القائلين بأن مدة الخيار ثلاثة أيام في كل شيء (قوله ومنتهاه الخ) أي إذا شرط الخيار فيه فان مدته لا تكون أكثر من شهر وستة أيام فلا ينافي أنها قد تكون أقل حيث عيناه ثم ان ظاهر المصنف أن أمد الخيار في العقار المدة المذكورة سواء كان لا اختبار حال المبيع أو للتروى في الثمن وهو ظاهر كلام خليل وجهور أهل المذهب وقيل انه قاصر على الأول وان الثاني ثلاثة أيام وهو ما نقله ابن عرفة عن التومسي وكذا يقال فيما يأتي في الرقيق (قوله وفسد البيع ان شرطها) الفساد في ثلاث من الصور والمنوعة وهي ما إذا كان الاسكان كثيرا بشرط من غير أجرة كان لا اختبار حالها أم لا أو كان بشرط وهو يسير من غير أجرة لغير اختبار (قوله من ست عشرة صورة) حاصلها انه اما ان يسكن كثيرا أو يسير أو في كل اما ان تكون بشرط أو بغيره وفي كل اما لا اختبار حالها أم لا وفي كل من هذه الثمانية اما بأجر أو بغيره وتفاصيلها معاملة من الشارح (قوله ومنتهاه في الرقيق عشرة) فالربيعت دار بهار رقيق وكل بالخيار فالظاهر أن الخيار ان قصد به كل منهما اعتبر أمد لا يعد منهما وان قصد به أحدهما اعتبر أمد المقصود منهما بالخيار انظر بن (قوله وأطلق فيهما) أي في الدابة والثوب أي لم يتعرض في استعمالها لجواز ولا لعدمه (قوله التي ليس شأنها الركوب) أي كالبحر والغنم ودخل فيها الطير والاوز والدجاج كذا قرر وقال اللقاني ان جرى عرف فيها بشئ عمل به والا فلا خيار فيها فيما يظهر كذا في حاشية الاصل (قوله ولم يكن الاختبار له) أي فقط بل كان انحوا كلها أولنا والكل والركوب معا وليس قصد الركوب بدون شرط كشرطه على الراجح (قوله البريدان) هما سير يوم كامل لانهما على النصف من مسافة القصر (قوله وهل بينهما خلاف) أي فالبريد عند ابن القاسم ذهبا ويايا والبريدان عند أشهب كذلك أو البريد ذهبا ومشله يايا والبريدان كذلك (قوله بحمل البريدان) أي في كلام أشهب أي فبريد ذهبا ووبريد يايا وهو عين قول ابن القاسم البريدان معناه البريد ذهبا ولا بدله من بريد يايا (قوله بعديت) أي وأما الجمع بين البت والخيار في عقد واحد فهو ممنوع كما نقله بن عن التوضيح لخروج الرخصة عن مورها لان الخيار محتوي على غرر لا يدري كل من المتبايعين ما يحصل له هل الثمن أو الثمن لجعله بالتبرام العقد وهو يحصل فكان مقتضاه المنع مطلقا ~~كان~~ رخص الشارع فيه فأباحه عند انفراده (قوله فلا يصح على الراجح) أي لانه اذا لم يقدره فقد فسخ البائع ماله في ذمة المشتري في معين

يتاخر

وغلا ثما وأما ان كان لخصوص ركوبها ذاما في البلد أو خارجها والى ذلك أشار بقوله (الا) اذا اشترط (ركوبها بالبلد فالعومان) لا أكثر (و) شرط ركوبها (خارجها) أي البلد (البريدان) لا أكثر على قول أشهب وقول ابن القاسم البريد وهل بينهما خلاف كما هو الظاهر أو وفاق بحمل البريد بن على الذهاب مع الاياب تأويلنا هذا ما مشى عليه الشيخ وكلام غيره ان الدواب لها الثلاثة الايام ونحوها. طلقا سواء كانت تراد للركوب أو غيره وانما اليوم ونحوه والبريد ونحوه لخصوص جواز الركوب (وصح) الخيار وجاز أيضا لانه شترى أو لا بايع أو لم يرها (بعديت) لبيع (ان فقد) الثمن للبائع (والا) ينقذه (فلا يصح) على الراجح

(وضمنانه حيثئذ) أي حين وقوعه بعد البت (من المشتري) لأنه صار بائعا حيثئذ (وقد) الخيار (بشرط مدة بعيدة) تزيد على مدته (أو) مدة (مجهولة) كالي أن تظطر السماء أو إلى قدوم زيد ولم يعلم أم قدومه (أو مشاوره) شخص (بعيد) لا يقدم إلا بعد مدة الخيار بكثير وهذا داخل في المجهولة تضي عليه زيادة في الإيضاح ولتصريحهم

يتأخر قبضه (قوله من المشتري) أي ولو جعل الخياره وبلغز بها فيقال أنا مبيع بالخيار بيعا صحيحا وضمنانه في مدته من المشتري (قوله وفسد الخيار) أي فسد البيع المحتوي على الخيار وضمنانه حيثئذ من بائعه كما في بيع الخيار الصحيح على الراجح وقيل من المشتري إذا قبضه حكم البيع الفاسد وحاصل ما ذكره أنه قد تقدم أن أمد الخيار في العقار ستة وثلاثون يوما فإذا باع على بشرط مدة تزيد على تلك المدة زيادة بينة ~~هـ~~ كما ربيع يوما كان البيع باطلا لثمانية وثلاثون فلا يضر لأن اليومين لاختتان بأمد الخيار (قوله والغلة) حاصله أن الاجرة والغلة للبائع في بيع الخيار زمنه سواء كان صحيحا أو فاسدا ولو كان الخيار في الصحيح للمشتري وأضى البيع لنفسه لأن الملك للبائع زمنه ولم يدخل في ضمان المشتري وما تقدم من أن الغلة للمشتري في البيع الفاسد والضمان منه محمول على ما إذا كان البيع بتأجيل البت الفاسد ينتقل فيه الضمان بالتبضع فيعوز المشتري بالغلة وأما بيع الخيار فالملك فيه للبائع ولا ينتقل الضمان فيه بالتبضع كان صحيحا أو فاسدا قلنا كانت الاجرة والغلة فيه للبائع (قوله وفسد بيع الخيار) أي ولو أسقط الشرط بعد ذلك على المعتمد فليس كشرط السلف المصاحب للبيع (قوله من غير العقار) أي فلو كان المبيع عقارا مطلقا أو غيره وهو قريب بالقيمة كالثلثة الأيام فلا يفسد بشرط النقد فيه كما تقدم (قوله بشرط عهدة الثلاث) أي ثلاثة أيام يرد فيها العبد المبيع بكل حادث من العيوب وأما اشتراط النقد في عهدة السنة فلا يفسد العقد لبقاء الضمان فيها لندرة أمراضها فاحتمال السلف فيها ضعيف بخلاف عهدة الثلاث فهو قوي لأنه يرد فيها بكل حادث (قوله ومواضعه) أي وأما بيعت على البت بشرط المواضع لاحتتمال أن تظهر حاملا فيكون سلفا أو تحيض فيكون ثمننا لأن اشتراط عدم المواضع أو كان العرف عدمها كما في بياعات مصر فلا يضر بشرط النقد لكن لا يقران على ذلك بل تنزع من المشتري وتجعل تحت يده أمين ومفهوم بيعت على البت أنها لا يبعث على الخيار لا تمنع النقد فيها مطلقا ولو تطوعا كما يأتي (قوله لم يضمن ربحا) أي كراخي النيل العالية والأراضي التي تروى بالمطر وإنما كان شرط النقد يفسدها لتردده بين الثمنية أن يروى بالسلفية أن لم ترو (قوله كالنقد تطوعا) أي فيجوز ولو في غير مأمونة (قوله وجعل على تحصيل شيء) فمفسد لتردد المذكور وقوله بشرط النقد يفسده مفهومه أن النقد تطوعا لا يضر على المعتمد كما ذكره بن وأيده بالقول خلافاً لما قال أن النقد يفسد الجعل مطلقا ولو تطوعا (قوله لحراصة زرع) أي أولرى غنم معينة أو لطيابة ثوب معين وما ذكره المصنف من أن شرط النقد مفسد لها مبني على أنه لا يجب عليه خلف الزرع وما الخلق به إذا تلف ولو كان المعتمد أنه يلزمه الخلف أو يعطيه الاجرة بتمامها ولا يضر بشرط النقد وإنما ذكره المصنف جهرا للنظر (قوله لاحتتمال تلف الاجير المعين) أي وعقد الاجارة ينسخ بتلف ما يستوفي منه حيث كان معيناً لا ما يستوفي به كما يأتي في الاجارة (قوله فاعلة في الجميع التردد الخ) أي وحكمة منع التردد بين السلفية والثمنية ما فيه من سلف جر نفعاً لأن الدافع للثمن لم يكن قصده بالسلف على احتمال حصوله وجه الله بل رضاه به مجرزا كونه ثمنا ولو لا ذلك ما دفعه هكذا قرر الاشياخ (قوله يتعين فيه ما الشرع في العمل الخ) أي لما يلزم عليه من ابتداء الدين بالدين أن لم يحصل أحد الأمرين (قوله ولا يختص المنع بها) أي لا خصوصية للمسائل الأربع التي ذكرها في منع النقد فيها بشرط وبغيره بل هذا الحكم ثابت لمسائل أخرى غير هاولد لا بدعهم عهدة الثلاث سواء كان

أسقط الشرط (أو) بشرط (ليس ثوب) أو استخدام رقيق (كثيرا وردها جرة) للمانع لأن الضمان منه والغلة (و) فسد بيع الخيار إذا وقع (بشرط النقد) للثمن للتردد بين السلفية والثمنية وأن لم يتقد بالفعل بخلاف التطوع به بعد العقد ولما شارك هذا الفرع في الفساد بشرط النقد فروع سبعة شبهها به فقال (كغائب) من غير العقار (بعد) كالعشرة أيام وبيع بناء على الوصف بشرط النقد فإنه يفسده (و) كبيع رقيق بشرط (عهدة الثلاث) فإن شرط النقد يفسده (ومواضعه) بيعت على البت فإن شرط النقد يفسده (و) كراء (أرض) للزراعة (لم يضمن ربحا) بشرط النقد يفسده فإن أمن ربحا جاز كالنقد تطوعا (وجعل) على تحصيل شيء كاتق بشرط النقد يفسده (واجارة لحراصة زرع) بشرط النقد يفسده لاحتتمال فساد الزرع بجائحه فيكون المنقود سلفا وسلامته فيكون ثمننا (و) اجارة (مستأجر معين) كزيد بعينه أو هذه الدار

بعينها فالمراد بالمستأجر المعين أعم من العاقل (يتأخر) الشرع فيما استأجر عليه (بعد) أي أكثر من (نصف شهر) بشرط نقد الاجرة يفسد الاجارة لاحتتمال تلف الاجير المعين فيكون سلفا وسلامته فيكون ثمننا فالعلة في الجميع التردد بين السلفية والثمنية والتقييم بالمعين ثم ازناه عليه لما يأتي في الاجارة أن غير المعين وهو المضمون يتعين فيه ما الشرع في العمل أو تعجيل النقد وقوله بعد نصف شهر هو الواب لا شهر كما قال ثم ذكر أربع مسائل يمنع فيها النقد مطلقا بشرط وبغيره ولا يختص المنع بها وضايف ذلك كما يأتي أن كل ما يتأخر

قبضه بعد أيام الخيار يمنع النقد فيه مطلقا إذا كان لا يعرف بعينه لأن علة المنع فيه فسح ما في الذمة في مؤخر وما يعرف بعينه لا يثبت في الذمة فقال (ومنع) النقد (وإن بلا شرط في كل ما يتأخر قبضه عن مدة الخيار) هذا إشارة للقاعدة المتقدمة ذكرها ومثل لها بما ذكره الشيخ للإشارة إلى أن هذا الحكم لا ينحصر فيما ذكره فقال (كمواضعة) بيعت بخيار (و) يبيع شيء (غائب) على الخيار (وكراء) شيء كدار أو دابة كراء مضمونا أو غير مضمون بخيار فلا مفهوم لقوله ضمن فنأكثرى دابة معينة أو غير معينة ليركبها أو يحمل عليها بخيار لم يجز نقد الأجرة فيه مطلقا ٤٤ بشرط وبغيره وانما منع في الكراء التقدم مطلقا وجاز في البيع بالخيار النقد

البيع بتأويل بخيار لأن عهدة الثلاث انما تكون بعد أيام الخيار ولا تدخل في أيامه والالم يكن لا اشتراطها فائدة كذا في حاشية الأصل (قوله إذا كان لا يعرف بعينه) أي وهو المثل مكبلا كان أو موزونا أو معدودا ما يجعل ذلك ثمن أمة تتواضع أو ثمن الغائب أو أجرة الكراء أو رأس مال السلم ويكون العقد على الخيار كما يأتي (قوله نسخ ما في الذمة) أي وهو الثمن الذي قبضه البائع وصار في ذمته والمؤخر هو المبيع الذي يتأخر قبضه بعد أيام الخيار (قوله كمواضعة يبيع بخيار) يعني أن من ابتاع أمة بخيار على المواضعة فإنه لا يجوز النقد فيها في أيام الخيار ولو تطوعا حيث كان الثمن مما لا يعرف بعينه لأنه يؤدي إفساخ ما في الذمة في معين يتأخر قبضه بيانه أن البيع إذا تم بانتقضاء من الخيار فقد فسح المشتري الثمن الذي له في ذمة البائع في شيء لا يتعجله الآن وما تبيل في مسئلة المواضعة يقال في باقي المسائل الأربعة (قوله ويبيع شيء غائب) ظاهره سواء كان عقارا أو غيره ولو جود العلة (قوله لم يجز نقد الأجرة الخ) أي بناء على أن قبض الأواقل ليس قبضالا وآخر (قوله أنه يجوز السلم بالخيار لما يؤخر) أي كما يجوز تأخير رأس المال إليه وهو ثلاثة أيام (قوله وانقطع الخيار) شروع منه في رافع الخيار وهو ما فعل أو قول أو غيرها (قوله وإذا مضت مدة) أي وهي الأمد الذي جعله الشارع للخيار وما الحق به (قوله من هو بيده) أي كان الخيار له أو لغيره وحاصله أنه إذا كان المبيع بيد البائع وانقضى أمد الخيار فإنه يلزم رد البيع كان الخيار له أو لمشتري ولو كان بيد المشتري حتى انقضى أمد الخيار وكان البيع لازما له كان الخيار له أو لغيره ولو كان المبيع بيد البائع وكان الخيار لمشتري وادعى المشتري بعد انتضاء أمد الخيار أنه اختار امضاء البيع قبل انتضاء أمد الخيار ويريد أخذه من البائع فلا تقبل دعواه إلا بينة وكذلك لو كان الخيار للبائع والمبيع بيده فبعد انتضاء أمد الخيار ادعى أنه اختار امضاء البيع لأجل الزام المشتري فلا تقبل دعواه إلا بينة وكذلك لو كان المبيع بيد المشتري والخيار له وادعى بعد أمد الخيار أنه اختار الرد ليلزمه البائع فلا تقبل دعواه إلا بينة أو كان الخيار للبائع والمبيع بيد المشتري وادعى بعد انتضاء أمد الخيار أنه اختار الرد لأجل انتزاعه من المشتري فلا تقبل دعواه إلا بينة وكل هذا ما لم يتصا دقا والافلا حاجة للبينه في الجميع (قوله الرد في كالتد) ظاهره أنه يرد في اليوم واليومين الزائدين على المدة التي حددتها أو الأولى السنة والثلاثون في العقار والعشرة في الرقيق والخمسة في غيرها من سائر العروض والدواب وانظر هل هذا مسلم (قوله فهذا وما بعده أمثلة لفعل) إن قلت إن الكتابة والتدبير والتزويج والرهن والبيع تحصل بالصيغة فكيف يكون فعلا إلا أن يجاب بأن المراد بالفعل ما يشمل الفعل النفسي ويراد بالقول ما كان فيه لفظ رضيت أو رددت (قوله والتزويج لامة أو لعبد) لاختلاف في أن تزويج الامة يمدد رضا وأما تزويج العبد ففيه خلاف والمشهور أنه رضا خلافا للشبه والمراد بالتزويج العقد ولو فاسدا ما لم يكن مجمعا على فساد (قوله والتأذينة) حاصله أنه إن فعل فلا بد بالامة موضوعا لعقد الصدقة مثل كشف الفرج والنظر إليه فهو محمول

تطوعا لأن اللازم في البيع التردد بين الساقية والتمنية وهو انما يؤثر مع الترتيب واللازم في الكراء فسح ما في الذمة في مؤخر وهو يتحقق حتى في التطوع (وسلم) يأتي في السلم إن شاء الله تعالى أنه يجوز السلم بالخيار لما يؤخر ما لم يتقدرا رأس السلم وإن قطعو عاقبولة (بخيار) راجع للأربعة (واقطع) الخيار ولزم البيع أو رده (بمادل على الأمانة أو الرد) للبيع من قول كقول من له الخيار أمضيت البيع أو قبلته أو رددته ونحو ذلك أو فعل كما يأتي أمثله (وبعض زمنه) أي الخيار أي مدته المشترطة أو الشرعية وإذا مضت مدته (فيلزم المبيع من هو بيده) من بائع أو مشتر كان الخيار لهما أو لأحدهما ولو كان المبيع بيد من ليس له الخيار (وله) أي لمن بيده المبيع (الرد في كالتد) أي اليوم أو اليومين بعد انتضاء مدته (ولا يقبل منه) أي ممن له الخيار

(بيده) أي بعد زمن الخيار وما الحق به دعواه (أنه اختار) أي قبل المبيع في أيام الخيار ليأخذه من هو بيده أو يلزمها من ليست في يده (أو) دعواه أنه (رد) البيع ليلزمها البائعها أو ليأخذها البائع إن كان الخيار له (الابينة) تشهد له بما ادعاه وإذا علمت أن الخيار ينقطع بمادل على الرضا والرد من قول أو فعل (فإن الكتابة والتدبير) لرقيق يبيع بالخيار رضاه من المشتري وردد البيع من البائع دلالة كل على ما ذكره أو ما بعده أمثلة للفعل الدال على ذلك والوارى يعني أو وأولى من كل منهما العتيق ولو لأجل (والتزويج) لامة أو لعبد (والتأذينة) بامة كذلك

(والرهن) لشيء يبيع بالخيار من بائع أو مشتر كذا (والبيع) له ولو بلا تشوي (والتسويق) أي إيقافه في السوق للبيع ولو لم يبيع أو لم يتكسر (والوصم) بنار أو فصد (وتعمد الجناية) على المبيع بالخيار (والاجارة) من مشتر لا بائع كما يدل عليه الاستثناء الآتي هذه الأمور كلها كما تكون (من المشتري) بالخيار (رضا) أي قبول المبيع لدلائمه عليه (ومن البائع رد) للمبيع بالخيار (الاجارة) من البائع فانها لا تدل على الرد لان الغلة له والضمان منه ما لم رد مدته على مدة الخيار فقولنا لا الخ مستثنى من قوله ومن البائع رد (و) اذا مات من له الخيار أو فسد (انتقل) الخيار (لوارث) له ليس معه فريم أو معه

٤٥

من قوله (و) انتقل (الغريم ان أحاط دينه) بمال الميت وجبت (فلا كلام لوارث) مع الغريم المذكور ولو مات المشتري وتعد وارثه فليس لهم إلا ان يأخذوا أو يردوا جميعا وليس لهم التبعض (والقياس) اذا اختلفوا فأجاز البعض وردد البعض (رد الجميع) أي جميع ورثة المشتري بالخيار (ان رد بعضهم) فيغير المبيع على الردمع من رد لما في التبعض من ضرر الشركة فكما أن من ورثوا الخيار عنه ليس له رد بعض السلعة وقبول بعضها للضرر بالبائع فكذلك هم ليس لبعضهم القبول وللبعضهم الرد اذا لم يررض البائع بذلك اضرر الشركة فالحق الوارث بالمشتري في عدم جواز التبعض والجبر على الرد بجميع الضرر في كل وليس للمجبر أخذ مناب من رد اذا لم يررض البائع وهذا اللام في المدونة والاستحسان عنده أيضا ان للمجبر أخذ جميع السلعة فلا يجبر على الردان رد البعض واقتصرنا

على قصد التلذذ والرضا أقرانه قصد اللذة أم لا وأما ان فعل فعلا ليس موضوعا لقصد التلذذ ككشف الصدر أو الساق فان قال قصدت به التلذذ عد رضامنه وان لم تحصل لذة بالفعل وان أنكر ذلك وقال قصدت التقلب فلا يعد رضاه ولو حصلت له اللذة بها كما قرر شرع خليل ومفهوم أمة ان التلذذ بالذكر لا يعد رضاه من المشتري ولا رد من البائع (قوله والرهن) أي على المشهور وهو مذهب المدونة وظاهره أنه يعد رضاه وان لم يقبضه الرهن من الرهن وهو كذلك لكن ينبغي أن يقيد ذلك بما اذا كان الرهن قبضه من البائع وأما اذا لم يقبضه من البائع ورهنه فلا يعد ذلك رضاه (قوله ولو لم يبيع أو لم يتكسر) أي على المشهور الذي هو مذهب ابن القاسم (قوله أو فصد) مثله الجناية وحلق الرأس والاسلام للصنعة ولو هينة أو المكتوب كما في الأصل (قوله وتعمد الجناية) حاصله أنه اذا جنى البائع من الخيار والخيار له فان كان عمدا فهو رد للبيع وان كان خطأ فلا يشتري خيار العيبان أجاز البائع البيع ان شاء تسلك ولا شيء له أو ردوا أخذ الثمن وهذا اذا لم يحصل في المبيع تلف فان تلف انفسخ فيه وان كان الخيار للمشتري وتعمد البائع الجناية ولم يتلف المبيع فلا يشتري الرد أو الامضاء وأخذ ارش الجناية وان تلف ضمن الاكثر من الثمن والقيمة وان أخطأ البائع فلا يشتري أخذه بائعا ولا شيء له من ارش النقص أو رده للبائع وان تلف انفسخ فهذه ثمان صور في جناية البائع وإن جنى المشتري والخيار له عمدا ولم يتلفه فهو رضاه وخطأ فله رده وما نقص وله التسلك ولا شيء له وان ألقه بالجناية ضمن الثمن كانت الجناية عمدا أو خطأ وان كان الخيار للبائع وجنى المشتري عمدا أو خطأ ولم يتلف المبيع فله رد البيع وأخذ ارش الجناية أو الامضاء وأخذ الثمن وان تلف في العمد أو الخطأ ضمن الاكثر من الثمن والقيمة فهذه ثمان أيضا فالجمله ست عشرة صورة قد علم تفصيلها تركها المصنف وهي في خليل وشرحه (قوله والاجارة من مشتر) أي ولو مباومة (قوله لا بائع) أي فلا تعد اجازته ردا اذا كان الخيار له لان الغلة له على كل حال ومبا في قبضها (قوله والقياس الخ) قال في جمع الجوامع وهو حل معالوم على معلوم لمساواته له في علة حكمه عند الحامل وان خص بالصحيح حذف الاخير فقله حل معلوم المراد به هنا الوارث وقوله على معلوم المراد به الموروث الذي هو المشتري والعلة ضرر الشركة والحكم التصرف بالاجارة والرد (قوله والاستحسان) هو معنى يتقدح في ذهن المجتهد بصره عنه عبارة والمراد به في دليل الحكم الذي استحسنته ووجه استحسان أخذ المجزأ الجميع أن المجزأ حيث أخذ الجميع يدفع جميع الثمن للبائع ويرتفع ضرر الشركة ما تبعض (قوله والقياس في كل هو المعتمد) أي فالمعتمد في ورثة المشتري رد جميع السلعة للبائع ان رد بعضهم وفي ورثة البائع امضاء الجميع البيع ان أمضى بعضهم (وتبيين) الأول ينتقل الخيار الذي كان للمكاتب لسيدته حيث عجز في مدة الخيار وقبل الاختيار كان بائعا أو مشتريا فالسيد عند عجز المكاتب بمنزلة الوارث أو الغريم اذا مات المورث أو من أحاط الدين بماله قبل الاختيار (والثاني) اذا جن من له الخيار وعلم أنه لا يفيق أو يفتق بعد طول بصر الصبر اليه بالآخر نظر الحاكم الشرعي في الاصل له من امضاء أو رد أو مال أو غنى من له الخيار فانه ينتظر افاقته لينظر لنفسه فان طال اغماؤه بعد مضي زمنه بما يحصل به الضرر ففسخ البيع ولا ينظر له حاكم ولا غيره وقال أشهب ينظر له اه من الأصل

على القياس لقوله في المدونة وهذا هو الظاهر قال فيها أيضا واستحسن لمن أجاز منهم أن يأخذ مناب من لم يجز (وهو) أي القياس (في ورثة البائع) الذي له الخيار حيث مات (اجازة الجميع ان أجاز بعضهم) ويجبر من رد البيع على الاجازة مع المجزأ عكس ورثة المشتري وهل تبعن فيهم القياس ولا يجزى فيهم الاستحسان وهو قول ابن أبي زيد أو يجزى فيهم أيضا وهو قول بعض القرويين وعليه فلراد منهم أخذ الجميع والقياس في كل هو المعتمد

(والمالك) للمبيع بالخيار في زمنه سواء كان لأحد المتبايعين أو لاجنبي (البائع والضمان منه فالغلة وأورش الجنائية) على المبيع بالخيار (له) أي البائع (بخلاف الولد والصوف) فهما للمشتري إذا تم له الشراء لانهما كجزء من المبيع (ولو قبضه المشتري) وادعى ضياعه زمن الخيار (ضمن فيما يغاب عليه) كالرهن ٤٦ (الابينة) تشهد بضياعه ولا تغريط من المشتري فلا يضمن (وحلف

في غيره) أي في غير ما يغاب عليه كالحيوان حيث اتهمه البائع (لقد ضاع وما فرط إلا أن يظهر كذبه) أي لا يشتري في دعواه الضياع كان يقول ضاع يوم كذا فتشهد البينة على رؤيته عنده بعد ذلك اليوم أو تشهد عليه بأنه أكله أو تلفه أو باعه فانه يضمن ولا يقبل منه يمين وأذا نكل عند توجه اليمين عليه غرم ثم بين ما يغرمه للبائع وهو يختلف باختلاف الأحوال فقال (الاكثر) أي يضمن المشتري للبائع إذا ادعى ضياع ما يغاب عليه أو مالا يغاب إذا ظهر كذبه أو بكل الاكثر (من الثمن) الذي وقع به البيع (والقيمة) هذا (ان كان الخيار للبائع) في الصور الثلاث (الأن يحلف) في صورة ما يغاب عليه أنه (ما فرط) في ضياعه (فالثمن) خاصة ان قل عن القيمة لانه اذا تساوى القيمة أو أكثرهما لم تتوجه عليه اليمين اذ لا ثمة لها حينئذ كما هو ظاهر (كان كان الخيار له) أي للمشتري فانه يغرم الثمن الذي وقع به البيع ولو كان الخيار لماعلب جانب البائع فيما يظهر لان

(قوله والمالك للمبيع الخ) هذا هو المعتمد وعليه فالامضاء نقل للمبيع من ملك البائع ملك للمشتري فقبل ان الملك للمشتري فالامضاء بتقرير ملك المشتري وأصل ملكه حصل بالعقد وهذا معنى قوله ان يبيع الخيار منحل أي ان المبيع على ملك البائع أو منعقد أي انه على ملك المشتري لكن ملكه له غير تام لاحتماله رده ولذلك كان ضمان المبيع من البائع على القولين اتفاقا فثمرته الخلاف انما هي في الغلة الحاصلة في مدة الخيار وما لحق بها وهي البائع على الاول وللمشتري على الثاني الا ان كون الغلة للمشتري على القول الثاني مخالف لقاعدة الحراج بالضمان ومن له الغنم عليه الغرم فان الغنم هنا للمشتري والغرم الذي هو الضمان على البائع اه من حاشية الاصل (قوله فالغلة وأورش الجنائية الخ) مثل الغلة ما يوجب للعبد المبيع بالخيار في زمنه فانه للبائع الا ان يستثنى المشتري ماله (قوله والصوف) أي التام أو غيرهما والاشرة المؤثرة في كمال العبد لانكون للمشتري الا بشرط (قوله ولو قبضه المشتري) أي المشتري على الخيار ولو قبض الثمن المشتري سواء كان البيع صحيحا أو فاسدا وما تقدم من انتقال ضمان الفاسد بالقبض انما هو في البيع البت (قوله وحلف في غيره) أي منهما أو لا بخلاف المودع والشريك لا يحلف الا اذا كان منهما (قوله الا أن يظهر كذبه) استثناء من مقدر أي وحلف ولا ضمان عليه الا أن يظهر كذبه فانه يضمن وليس استثناء من قوله وحلف في غيره فلو شهدت بيمينته بكذبه وشهدت أخرى بصدقه قدمت بيمينته الكذب على المقدم كذا في الحاشية (قوله الاكثر) معمول لقوله ضمن وما بينهما اعتراض (قوله والقيمة) أي وتعتبر يوم قبض المشتري المبيع (قوله في الصور الثلاث) الاولى اذا كان يغاب عليه وادعى الضياع ولم تقم له بينة والثانية مالا يغاب عليه واتهمه ولم يحلف والثالثة مالا يغاب عليه وظهر كذبه (قوله الا أن يحلف الخ) هذه هي الاولى (قوله فالثمن خاصة) حاصله ان المبيع اذا كان مما يغاب عليه وادعى المشتري ضياعه أو تلفه ولم تقم له بينة فانه يلزمه الاكثر من الثمن والقيمة كما مر فان كان الثمن أكثر أو مساويا للقيمة غرمه ولا كلام وان كانت القيمة أكثر وغرمها فلا كلام وان أراد ان يغرم الثمن الذي هو أقل منها حلف اليمين والموضوع ان الخيار للبائع (قوله فانه يغرم الثمن الذي وقع به البيع) أي لانه بعد راض أو سواء كان الثمن أقل من القيمة أو أكثر مالم يحلف عند اشبه أنه لم يرد الشراء والا كانت عليه القيمة ان كانت أقل (وتنبيهان) الاول لو غاب البائع على المبيع بالخيار وادعى التلف أو الضياع والخيار لغيره مشتريا أو اجنبي فانه يضمن الثمن ومعنى ضمانه رده للمشتري ان كان قبضه والا فلا شيء كذا في الاصل الثاني اشترى اذ يتبين خيارا ادعى كل الثمن وقال أهل الموضع انما تلقت واحدة فحكى ابن رشد قولين براءتهما المصدق أحدهما قطعا ولا يضمن الثاني بالمثل وضمن كل نصف دابته وصوبه بعد الحق في تهذيبه كما في المج (قوله ولو اشتري شخص أحدا سلعين) لما أنهى الكلام على بيع الخيار شرعا في الكلام على الاختيار الجامع للخيار والمنفرد عنه فالاقسام ثلاثة يبيع خيار فقط وقد تقدم ويبيع اختيار فقط ويبيع خيار واختيار والكلام الآن فيهما وفي كل منهما ان يشتري ثوبين مثلا ما أن يدعى ضياعهما معا أو ضياع أحدهما أو تمضي المدة مع بقاءهما ولم يخترفه فله تسع صور يعلم تفصيلها مما تقدم ومن هنا وحاصلها ان الثوبين في بيع الخيار فقط كلاهما مبيع فيضمنهما لضمان الرهان ان ادعى ضياعهما أو ضياع أحدهما فان مضت مدة الخيار ولم يختر لزماء معا فله ثلاث وفي الاختيار فقط ان ادعى ضياعهما معا أو ادعى ضياع أحدهما أو مضت مدة الاختيار ولم يختر لزمه النصف من كل منهما فيغرم نصف ثمن أحدهما ونصف قيمة الآخر فله ثلاث أيضا وفي

المالكه (ولو اشتري) شخص (أحد) سلعين (كتوبين وقبضهما) من البائع (اختار) واحدا منهما وورد الآخر (فادعى ضياعهما) معا (ضمن واحدا منهما فقط) لانه في الآخر أمين لا ضمان عليه فيه (بالثمن) الذي وقع به البيع سواء (كان فيما يختاره خيارا أو لا) بان كان فيه على البت

وقيل المسئلة مقر وضه في الاول والاول كان فيما يختاره على البت لا شتر كاتهما ولزمه نصف قيمة أحدهما ونصف من الآخر (و) ان ادعى (ضباع واحد) منهما ولم يكن له بينة بضباعه (ففي الخيار معه) أى مع الاختيار بان شرط أنه فيما يختاره بالخيار (ضمن نصفه) لعدم العلم بالضائع هل هو المبيع بالخيار أو الثاني فاعلمنا الاحتمالين (وله) أى لا مشترى في ادعاء ضباع واحد فقط (اختيار الباقي) ورده لربه ان كان زمن الخيار باقيا وليس له اختيار نصفه لما فيه من ضرر الشركة فان قال كنت اخترت بضاع قبل ضباعه صدق ولزمه ثمنه ولو قال كنت اخترت هذا الباقي ثم ضاع الآخر وأتت به أم لم يصدق ويلزمه نصفه (وفي الاختيار فقط) أى دون خيار بان كان فيما يختاره على البت وادعى ضباع أحدهما ولا بينة (لزمه النصف من كل) من التالف والباقي وليس له اختيار الباقي كما نص عليه ابن يونس لانه انما يكون له الخيار ان وقع البيع على الخيار ولم تنقص مدته وهذا ما يرجع القيل المتقدم في ضباعهما معا وبضعف التعميم الذي ذكرناه في الاصل فتدبر * ثم شبه في لزوم النصف من كل قوله (كأنه ضاع مدته) أى الاختيار (بلا ضباع) ولم يختار واحدا منهما فانه يلزمه النصف من كل ويكونان شريكين في كل اذا لم يرضيا باخذ كل منهما ثوبا منهما ويترك لصاحبه الآخر (ولو انقضت) مدته الخيار والاختيار (في) اشتراء أحدهما على (الخيار معه) أى مع الاختيار بان اشتري أحدهما على أن يختار ثم هو فيما يختاره بالخيار ونصت المدّة ولم يختار (لم يلزمه شيء) من الثوبين ولا شركة

٤٧

مضت مدّة الخيار دليل على اعراضه عن الشراء وسواء كان المبيع بيده أو بيده البائع اذا لم يقع البيع على معين فيلزمه ولا على لزوم أحدهما فيشتركا * ولما أنهى الكلام على ما أراد من القسم الاول الذي هو خيار التروي شرع في بيان القسم الثاني وهو خيار النقيصة فقال (و) القسم الثاني (الساكن) وهو خيار النقيصة قسمان ما وجب لفقد شرط وما وجب لظهور عيب في المبيع والى الاول أشار بقوله (ما) أى خيار (وجب) أى ثبت بعد انبرام البيع

بيع الخيار والاختيار ان ادعى ضباعهما معا ضمن واحد ابائثن وان ادعى ضباع واحد فقط ضمن نصفه وله اختيار الباقي واذا مضت المدّة ولم يختار لم يلزمه شيء فهذه ثلاث أيضا فلتحفظ تلك الصور التي مع (قوله وقيل المسئلة مفرضة) هذا هو المعتمد لما ساقى (قوله فاعلمنا الاحتمالين) أى احتمال كون الضائع هو المبيع واحتمال كونه غيره أى ارتكبا حالة وسطى لانه على احتمال كون الضائع هو المبيع يلزمه كله وعلى احتمال كونه غير المبيع لا يلزمه شيء لانه ودعيه عنده فتوسطنا واخذنا من كل طرفا (قوله اختيار الباقي) أى على المشهور وهو قول ابن القاسم (قوله وليس له اختيار نصفه) أى خلافا لابن الموارز القائل القياس أنه له اختيار النصف الباقي لاجتماعه وذلك لان المبيع ثوب واحد فاذا اختار جميع الباقي لم يكن المبيع ثوبا ونصفا وهو خلاف فرض المسئلة وأجيب بان هذا امر جري اليه الحكم لدفع ضرر الشركة (قوله لانه انما يكون له الخيار الخ) المناسب للاختار وهو انما يهاق محل الاضرار (قوله كان فيه ماله) أى بان كان الثمن يزيد عند وجوده ويقل عند عدمه (قوله كاشتراط كونها قابلا الخ) أى وكما لو اشترى جارية بشرط كونها نصرانية فوجدتها مسلمة فاراد ردّها وادعى أنها انما اشترط كونها نصرانية لارادته تزويجها من عبده النصراني ويصدق في قوله بينة أو وجه بخلاف دعوى ان عليه بمنافى مسألة التوفيق فانه يصدق ولو لم تقم له بينة ولم يظهر له وجهه (قوله فيثبت للمشتري الخيار) أى حيث لم تكن العادة التوفيق من السمسار فان كانت العادة التوفيق فلا يصدق له شرطا (قوله ويصدق في دعوى اليمين) أى ولو لم تقم له بينة بذلك ولم يظهر له وجهه خلافا لما يفيد كلام ابن سهل من انه لا بد من ثبوت ذلك (قوله فيلغى الشرط) أى لكونه لا غرض فيه ولا نفع للمشتري نعم ذكر بعضهم انه اذا اشترط في عبد الخدمة ان

(لعدم) أى لاجل فقد شيء (مشروط) شرط في العقد (فيه) أى في ذلك المشروط (غرض) للمشتري كما فيه ماله كشرط كونها طباخة فلم توجد كذلك أولا ماله فيه كاشتراط كونها ثمنا يمين عليه ان لا يبطأ بكرها فوجدتها بكرها كما يأتي في الامثلة اذا وقع الشرط في العقد (ولو حكما كمادة) علمنا حال تسويةها انما طباخة أو خباطة فتوجد بخلافه فيثبت للمشتري الخيار وله الرد ويشمل للمشروط الذي فيه الغرض بقوله (كطبخ وخباطة) ونسج وقوة جل وفراصة وطحن وحش من كل وصف فيه حق مالي (وثبوت يمين) عليه أنه لا يبطأ الابكار ثم (يجدها بكرها) ويصدق في دعوى اليمين لان انتفى الغرض كما لو اشترى عبد الخدمة واشترط أن لا يكون كاتباً فوجده كاتباً ولا ان وجدها بكرها في غير عين فبلغ الشرط ولاردوا أشار للقسم الثاني بقوله (أو) ما وجب (لنقص) أى لوجود نقص في المبيع عقارا كان المبيع أو عرضاً أو عيناً فيشمل الثمن (العادة السلامة منه) في ذلك المبيع فله الرد به ان أحل بالذات أو بالثمن أو التصرف العادي أو كان يخاف عاقبة لان لم يخل بشيء من ذلك كما يأتي بيان ذلك كله (كعشار) بعينه لعدم تمام البصر وكذا اذا كان يمشي بالعين المهملة أى لا يصر ليلاً (وهو ر) وأولى العبي وهذا اذا كان المبيع غائباً وبه حباله أو رؤية مقدمة أو كان المشتري أعمى حيث كان العور ظاهراً والا فلا ينفعه دعوى انه لم يره حال البيع مان كان حقيقاً كما لو كان المبيع تام المدّة بظن فيه أن يصر فيه الرد ولو كان حاضراً والمشتري بصيراً

(وظفر) بعينه وهو علم يتشأ على بياض العين من جهة الأنف إلى سوادها (وعرج وخصاء) بغير بقر (واستحاضة) بامة ولو وحشا لانها من المرض الذي شأن النفوس ان تذكره (وعسر) بفتحين وهو العمل باليد اليسرى فقط بخلاف الاضبط وهو من يعمل بكل من يديه وسواء كان الاعسر ذكرا أو أنثى (وبخر) عفونة الفرج وكذا عفونة النفس اذا قوى (وزنا) من ذكر أو أنثى أي ثبت أنه كان زنى عند البائع (وشرب) لسكر وكذا كل المغيب كافيون وحشيشة (وزعر) لا ذكر أو أنثى وهو عدم نيات شعر العانة لانه على المرض الا لدواء ومثله عدم نيات شعر

٤٨

يكون غير كاتب فوجده كاتباً أن له الرد وأن هذا الشرط لغرض وهو خوف اطلاع العبد على عورات السيد (قوله وظفر) بالتحريك ومثله الشعر النابت في العين فيرد به وان لم ينح البصر (قوله وخصاء) بالمد فهو عيب وان زاد في ثمن الرقيق لانه متعة غير شرعية كغناء الامة (قوله بغير بقر) أي فان الخصاء فيها ليس عيباً لان العادة أنه لا يستعمل منها الا الخصى والظاهر أن المراد خصوص البقر لا ما يشمل الجاموس لان العادة فيه عدم الخصاء وظاهر كلامهم ان الخصاء في جميع أنواع الحيوان غير البقر يرد به ولو يزيد حسناً (قوله واستحاضة) أي ان ثبت انها من عند البائع احترازاً عن الموضوع للاستبراء تحيض ثم يستمر عليها الدم فلا ترد لانه لا يرد الا بالعيب القديم ومثل الاستحاضة تأخير حيضة الاستبراء عن وقت مجيئها رسالاً بتأخير الحيض لمثله عادة لانه مظنة الى بقاءه فافهم يتواضع وأما من لا يتواضع ولا ترد بتأخير الحيض اذا ادعى البائع أنها حاضت عنده لانه عيب حدث عند المشتري لدخولها في ضمانه بالعقد الا أن تشهد العادة بقدومه (قوله ذكر أو أنثى) أي علياً أو وحشاً (قوله وكذا عفونة النفس اذا قوى) أي ولو من ذكر كأي ح لتأذي سيد بسلامة نفسه بخلاف عيب التزويع فلا يرد بغير الفهم لبناء السكاح على المكارمة كما تقدم (قوله وزنا) شمل الاواط فاعلا أو مفعولا (قوله وهو عدم نيات شعر العانة) أي وأما قطع ذنب الدابة فيسمى بتر أو هو عيب أيضاً (قوله ومثله عدم نيات شعر الحاجب أو الحجب الخ) أي وهما عيب ولو كانا لدواء خلاً فالما يوجهه الشارح (قوله وزيادة سن) أي فوق الاسنان وأما كبر السن من المتقدم فهو عيب في الرائحة وانظر في غيرها (قوله أو أم) أي مثلاً فالمراد محرم (قوله فلا يرد به القرع) أي ولو كان الجنون الذي عسر جن في أحد الأصول فلا يرد به أحد الفروع وأما لو كان الجنون بنفس المبيع فعيب يرد به قولاً واحداً كان بطبيع أو مس جن (قوله وسقوط سن) أي لغير رائحة وغير من طعنت في الكبر بحيث لا يستقر سقوط أسنانه (قوله وشيب) أي ان وجد قبل أو أمه وأما في بنت الستين فليس بعيب (قوله وهذا اذا لم يشترط) أي وأما اذا اشترط شيء فعمل به اذا تخلف المشروط وان لم تكن العادة السلامة منه فالمدار في الشرط على الغرض الشرعي في جميع مسائل الباب (قوله ولم يعلم بانها بالت عنده) تصويراً عن البائع فهو تفسير لما قبله لان بعينه لا تكون الا على نفي العلم (قوله كما قيل) القائل له عيب وتبعه في الاصل فقال ودل قوله ان اقرب الخ على ان اختلافهما في وجوده وعدمه لا في حدوثه وقدمه اذ لا يحسن حينئذ ان يقال ان اقرب الخ واختلافهما في الحدوث والتقدم القول لمن شهدت العادة له أو رجحت بلا يمين وان لم تقطع لواحد منهما فالبائع يمين اه وما قاله هنا فقد تبع فيه بن فتحصل أن المشتري اذا ادعى البطل ولم يثبت حصوله عند البائع باقرار ولا يمينه فان حصل عند المشتري أو عند الامين لم يمتنع البائع على نفي التقدم مالم تقطع العادة أو ترجح حدوثه والا فلا يمين على البائع ومالم تقطع العادة أو ترجح قدمه ولا يرد على البائع من غير يمين من المشتري وان كانت مجرد دعوى من المشتري فلا يمين على البائع فالخاص ان توجه اليمين على المائع انما يكون في نفي التقدم بعد ثبوت الحدوث وأما في الوجود والعدم فلا تتوجه على البائع يمين

ولو باصل) بان كان باحد آتويه وان علل لانه يسرى في الفروع بخلاف ما قبلته (وجنونه) أي الاصل من أب أو أم (بطبع) أي لا دخل لمخلوق فيه فشمّل الوسواس والصرع المذهب للعقل والعته (لا) ان كان (يس جن) فلا يرد به القرع لعدم سر بانه عادة والبرص كالجذام (وسقوط سن من مقدم) أي مقدم الفهم مطلقاً ولو من ذكر أو وحش (أو) من (رائحة) ولو في غير المقدم (والا) تكن رائحة بل وحشاً أو ذكر من غير المقدم (فاكثر) من سن يرد به لا واحدة فهذا أوفى من كلامه (وشيبها) أي بالرائحة فقط يرد به (لا يغيرها) من ذكر أو وحش فلا يرد بالشيب (الا أن يكثر) يرد به وهذا اذا لم يشترط في العقد والارد به ولو لم يكثر (وبول بعرش) أي حال النوم (في وقت ينكر) البول فيه بان يباع سناً لا يبول الانسان فيه غالباً (ان ثبت حصوله عند البائع) باقراره أو بينته (والا) يثبت

لانه

(حلف) البائع انها لم تبطل عنده ولم يعلم ما تها بالمت

عنده فان تبطل ردت عليه الدات المبيعة ذكر أو أنثى وهذا (ان بات) بعد الشراء (عند أمين) أنثى أو ذكر له زوجة أو أم ويصدق الامين في بطلان عنده فان لم تكن عند أمين فالقول للبائع يمين وعليه فلا مفعول لقولهم عند أمين الا أن يحترز بهن كونهما تحت يد البائع وادعى المشتري بطلان عنده فالقول للبائع بلا يمين وظاهر أن اختلافهما في قدمه وحدثه بدليل ان الامين معصديق فيما قاله لانه في وجوده وعدمه كما قيل (وتفخت بعد ولولة أمة اشترت بذلك) الاظهر من التأويلين تأويل غير الحق من أن المراد فيه التشبه بان يتشبه

العبد في كلامه وحركاته بالتساوي أن تتشبه الأمة في ذلك بالرجال وقوله اشتهرت بالثناء إشارة إلى أن قيد الاشتهار إذا كان في الأمة فقط
 ومظاهر المدونة ووجهه في التوضيح بأن التخلف في العبد ينعكس عن العمل ويتقصر نشاطه والتدبير في الأمة لا يمنع جميع الاتصال
 التي تراد منها ولا ينقصها فإذا اشتهرت بذلك كان عيبا لأنها معلومة كما في الحديث وجعل في الواضحة قيد الاشتهار واجهاطها له فلذا
 اقتصر في المختصر عليه ونأولها عبد الحق بأن المراد بالتخلف والفحولة الفعل بأن يفعل بالعبد وتفضل الأمة فعل شرار النساء ورده أبو عمران
 بأنه لو كان المراد به الفعل لكان عيبا ولو مرة واحدة ولا يحتاج

هذا النقل أن الأرجح
 أن تخت العبد عيب
 مطلقا اشتهره أو لا وإن
 لقوله الأمة لا ترد به إلا إذا
 اشتهرت به كما مشى عليه
 الشيخ لأن ظاهر المدونة
 يقدم على مريب غيرها
 وأن الأرجح من التأويل
 الأول (وكرر هـ) هو داء
 بحافس الدابة كالفرس
 (وعثر) لدابة (وحن)
 بفتحين (وعدم حمل معناد)
 لمثلها بأن وجدها لا تطبق
 حمل أمثلها فتد بذلك
 ويقاس على هذه العيوب
 ما شابهها من كل عيب أدى
 لنقص في الثمن أو المثل
 أو خيف عاقبته والشيخ
 ذكر هنا أمثلة كثيرة (ولارد
 بكى لم ينقص) غنا ولا ذاتا
 (ولا) رد (بتهمة) لربقي
 (بكمرة) واختلاس
 وغصب (طهرت البراءة
 منها) بأن ثبت أن السارق
 غيره أو أن الشيء لم يسرق
 أصلا أو أقرب المتاع
 بذلك فإن لم يثبت كان له
 الرد وهذا لم يكن من مضافي
 نفسه مشهورا بالعدا والاداء
 له الرد مطلقا (ولا) رد (بما

لأنه مجرد دعوى من المشتري في الحقيقة من نظر لمجرد الدعوى من المشتري قال التنازع في الوجود
 والعدم ومن نظر لحصول البول عند الأمين والمشتري قال التنازع في المدبوث والقديم وكل صحيح
 (وتنبه) من العيوب التي يرد بها إذا وجد العبد البالغ غير محتون والآتي البالغة غير مخفوضة حيث
 كانا مولودين ببلاد الإسلام وفي ملك مسلم أو طالت أفا تهما بين المسلمين وفي ملكهم كما أن وجود الختان
 وانخفاض في الجاهل بين عيب خشية كونهم من رقيق أبق من المسلمين أو غار عليه الكفار وهذا إذا كانوا
 من قوم ليس عادتهم الاختتان ومن العيوب أن يبيع الرقيق بعهدة ذلك المبيع من العيوب مع كونه
 اشتراه ببراءة من العيوب كما إذا اشتراه من تيراله من عيوب لا يعلمها مع طول أقامته عنده ثم يبيعه على
 العهدة فإنه يثبت للمشتري الردي ذلك لأنه يقول لو علمت أن هذا اشتريته بالبراءة لم أشتريه منك إذ قد أصيب به
 عيبا أو أجدك عيبا فلا يكون لي الرجوع على بائعك (قوله وكرهه) أدخلت الكاف الدبر وهو
 القرحة والنطاح والرئس وتقويس الذراعين وقلة الأكل والنقور والمفرطين وأما كثرة الأكل فليست
 عيبا في الحيوان البهيمة وهي عيب في الرقيق إن كانت خارجة عن المعتاد وقال بن وجدته بخط ابن
 غازي مائنه قبل العمل اليوم إن من اشترى فرسا أقام عنده شهر لم يكن من رده بعيب قديم فأنظر هل يصح
 هذا أم قلت وقد استمر بهذا العمل في نظم العمليات

وبعد شهر الدواب بالخصوص * بالعيب لا ترد قاذهم النصوص

(قوله بأن وجدها لا تطبق حمل أمثلها) أي فالمراد بالحمل ما يحمل على الدابة لا الولد ولا يصح أن يصور
 بما إذا اشترط المشتري عند الشراء حمل الدابة فوجدها غير حامل لأن ذلك مفسد للبيع كما تقدم (قوله لم
 ينقص غنا ولا ذاتا) أي في نقص الثمن أو الجمال أو الملائمة فهو عيب ولا فلا (قوله فإن لم يثبت) أي إن
 السارق غيره ولم تظهر له براءة (قوله وجود فساد باطن شاة) مثلها سائر الأنعام وهذا الفساد يسمى في
 عرف أرباب الأنعام بالغش ويسمى الحيوان غاشا (وتنبه) مفهوم قوله ولارد بما لا يطالع عليه الابتغى
 أنه لو أمكن الاطلاع عليه قبل تغيره يرد فساد كالببيض لأنه قد يعلم قبل كسره وحاصله أنه إن رد الببيض
 لفساده بعد كسره فلا شيء عليه في كسره لدلس البائع أم لأن كان لا يجوز أن كله كالمسكين وكذا إن جازأ كله
 كالمروق إن دلس بائعه أو لم يدلس ولم يكسره المشتري فإن كسره فله رده وما نقصه ما لم يفت بنحو قلى
 والادارد ورجع المشتري بما بين قيمته مليما ومعيبا فيقوم على أنه صحيح غير معيب وصحيح معيب فاذا قبل
 قيمته صحيحا غير معيب عشرة ومعيبا معيبا ثمانية رجع بنسبة ذلك من الثمن وهو الخس وهذا إذا كسره
 بحضرة البيع فإن كان بعد أيام فلا رده لأنه لا يدري أفسد عند البائع أو المشتري كذا في الأصل (قوله قل
 بدار) لا مفهوم للدار بل سائر العقارات كذلك كالفرن والحمام والطاحون والخان والقرق بين العقار
 وغيره إن العقار سهل إصلاح عيبه اليسير ولأنه لا يجوز عن عيب فلورد باليسير لضرر المانع فتسوهل فيه

٧ - صاوى - في

لا يطالع عليه الابتغى للمبيع) من كسر أو شرا أو ذبح
 (كسوس خشب فساد جوز ونحوه) كلوز وبندق (ومرشاء) وبطيشو وجود فساد باطن شاة بعد ذبحها (الاشراط) فيعمل به ورد
 (ولا قيمة) للمشتري على المانع عند عدم الرد إذا لم يشترط وكذا لا قيمة للمانع على المشتري إذا رد بها بالشرط إذا كسرها في نظير الكسر فيما
 يظهر وقولنا لا لشرط هو المستظهر للشيخ في التوضيح لكن لم يذكره في المختصر والعادة كالشرط (ولا) رد (بعبق بدار) ككسر
 عتمة ولم يسقط شرافه مما العادة جرت به بعد الاتفاقات اليه ويزول بالإصلاح ولا قيمة على البائع في اليسير جدا كما أنما وأما اليسير لا بعدا
 بأن يكون ماديون الثالث والثالث كثير فانه له يتوجه (ورجع بقيمة ما به بال منه) أي من العيب القليل (فقط)

لأردنه إذا لم يبلغ الثلث (كصدع جدار) منها (غير واجهتها) أن لم يخف عليها منه) وسوا خفيف على الجدار نفسه أم لا على ظاهر كلام
 الأمهات (والا) بان كان بواجهتها أو غيرها وخيف على الجدار السقوط منه (فكثير) تردبه (كعدم منفعة من منافعتها) كملح يثر بمحل
 الخلاوة أي يحل الآبار التي ماؤها حلو وكتهور يثرها وغور مائها أو لعدم مرحاض بها أو كونه يبابها (وكل ما) أي عيب (نقص الثلث)
 فما كثر من قيمتها (فله الرد) به ٥٥ (كسوء جارها وكثرة نقعها وغناها وكشومها) بان جرت بان كل من

ولانه لا يراد للتجارة غالبا (قوله إذا لم يبلغ الثلث) أي محل الرجوع بقيمة العيب دون رد المبيع إذا كثر
 ولم يبلغ الثلث وهذا قول أبي بكر بن عبد الرحمن وقيل مانقص عن الربع وقيل مانقصها عشرة إذا كانت
 قيمتها مائة وقيل انه معتبر بالعرف وقيل مانقص معظم القيمة (قوله بان كان بواجهتها) أي وان لم يخف
 عليها منه فقوله وخيف على الدار قيد في الثاني فقط (قوله أي يحل الآبار) أي في خط شأن آبار الخلاوة
 (قوله أو كونه يبابها) أي مواجهها أو كان في دهليزها أو كان بقرب الحائط بحيث يحصل منه ترزاو
 رائحة بمنزل النوم أو الجاوس (قوله نقص الثلث فكثر) أي على الراجح من الأقوال المتقدمة (قوله
 وكثرة بقعها) أي وأما أصل البق إذا لم يكن كثيرا فلا يرد به كالمثل قال بن وأما قول التحفة

والبق عيب من عيوب الدور * ويوجب الرد على المشهور

فقد تعقبه ولده في شرحه بأنه لا بد من قيدا لكثرة وأصلحه بقوله

وكثرة للبق عيب الدور * وتوجب الرد على المأثور

اه (قوله وكشومها) أي لما في الحديث الشريف الشوم في ثلاث الدار والدابة والمرأة (قوله ووجهها)
 أي واذا عجزها فالعيب ظهو رالا يذاع عنهم والا فلا منازل لا تخلو من الجن (قوله بين المشتري منه وجوبا)
 أي لان هذا ما تكرر من النفوس (قوله والتغير بالفعل من البائع كالشرط) أي ظهـ ورالحال بعد
 التغير بالفعل لانفس التغير بالفعل (قوله كقوله اشترى مني الخ) هذا المثال فيه تسامح فان الغرور والقولي
 في هذا الوجه أشد من الفعل وإنما المناسبت تمثيل الغرور والقولي بما إذا لم يصاحبه عقد كما سيأتي لتأني
 أمثلته فتأمل (قوله فيجري على ما تقدم) أي من التفصيل بين العيب الظاهر والباطن وكون المشتري
 أعني أو بصير أو من الغرور والقولي أن يقول شخص لا آخر عامل فلا نفاة نفعه على وهو يعلم خلاف ذلك
 فلا يضمن ذلك الشخص القائل ما عامل به الاخر على المشهور ومحل عدم الضمان ما لم يقل عامله وأنا
 ضامن والا ضمن ما عامل فيه ومن الغرور والقولي صير في نقد دراهم بغير أجر بلا ضمان عليه ولو أخبر
 بخلاف ما يعلم ومن ذلك لو أعار شخص لا آخر ثوبا مخروقا وهو يعلم به وقال انه صحيح فباع ما وضع فيه فلا
 ضمان على الغار على المشهور ومحل عدم الضمان بالغرور والقولي ما لم ينضم له عقد اجارة كصير في نقد
 باجرة وأخبر أنه جيد مع علمه بردائه كن أخذ اجرة على الاناء وأخبر أنه سالم مع علمه بخرقه قاله
 الأجهوري كذا يؤخذ من حاشية الأصل (قوله كتلطخ ثوب عبد الخ) أي عند ارادته بيعه فيثبت
 للمشتري الردان فعله البائع أو أمر بفعله فان لم يثبت ان البائع فعله ولا أمر العبد بفعله فلا رد له شـ شـ ترى
 لاحتمال فعل العبد ذلك بغير إذن السيد كراهة بقاءه في ملكه (قوله انه كائنا) هكذا نسخة الأصل
 بالنصب والمناسب الرفع لانه خبران (قوله من غالب القوت) أي ولاية بين كونه من قوت على المذهب
 وقيل يتعين لوقوعه في الحديث حيث قال ان شاء أسكنها وان شاء ردها وصاع من قوت وجه المشهور
 على انه كان غالب قوت أهل المدينة ثم ان قوله من غالب القوت يشعر بان هناك غالبا وغيره أما
 ان لم يكن هناك غالب بل كان هناك مستغان مستويان أو ثلاثة مستوية فانه يخبر في الخارج
 من أيها شاء من الأعلى أو الأدنى أو الأوسط قاله البساطي وهو ظاهر كلامهم وقال الشيخ على

يسكن فيها يصاب بعصبة
 (وجنها) أي يسكنها الجن
 فيؤذون ساكنها (وان ادعى
 الرقيق) ذكرنا أو اتى
 (سرية) بعق سابق أو غيره
 أو ادعت الامة أنها مستولدة
 (لم يصدق) بلائنة (ولا
 يحرم) التصرف الشرعي
 فيه من وطء أو استخدام
 أو بيع (لكنه) أي الادعاء
 المذكور (عيب يرد به)
 لبياعه (ان ادعاه) أي
 الحرية (قبل) دخوله في
 (ضمان المشتري) له بان
 كانت دعواه الحرية زمن
 الهبة أو المواضعة فان
 صدرت منه بعد دخوله في
 ضمانه فلا يرد (ثم ان باع)
 المشتري ذلك الرقيق (بين)
 للمشتري منه وجوباً بأنه قد
 ادعى الحرية (مطلقاً)
 سواء ادعاه قبل دخوله
 في ضمانه ولم يرد أو بعده
 وكلامنا أوفى من كلامه
 رضى الله عنه (والتغير
 بالفعل) من البائع كالشرط
 المصرح به فيرد به المبيع
 لانه غرر بخلاف القولي
 كقوله اشترى مني هذا الشيء
 فانه جيد فيوجد بخلافه
 فيجري على ما تقدم فان
 وجد به عيبا متصافا

السنهوري

الرد والافلا (كتلطخ ثوب عبد خاد) أو يجعل بيده

قلما ومخبر ليومهم المشتري انه كائنا وكصبغ الثوب القديم ليومهم أنه جديد وكصقل سيف ليومهم أنه جديد فيوجد بخلافه (ونصريه حيوان)
 أي ترك حلبه ليعظم ضرعه فيظن به كثرة اللبن ولو آدميا كامة لرضاع قال المازري لو كانت النهرية في غير الانعام كالحمير والآدميات
 فلم يمتاع فقال فان زيادة لبنها يزيد في ثمنها تغذية ولدها (ويرد) الحيوان (ان حلبه) المشتري (بصاع) أي مع صاع (من غالب القوت)
 لأهل البلد ورد الصاع خاص بالانعام وظاهره اتحاد الصاع ولو تذكر رجلا لم يلدل على الرضا وغير الانعام ترد بالصاع كالانعام
 إذا لم يربطها كإياني

(وتقوم رد اللبن) التي خلبه منها بدلا عن الصاع ولو تراضيا على ذلك (كغيره) أي غير اللبن من طعام أو غيره (يدل عنه) أي
عن الصاع راجع لما قبل الكافي أيضا وذلك لما فيه من بيع الطعام قبل قبضه لانه برد المصرة أو جبه عليه الشارع رد الصاع عوضا
عن اللبن فلا يجوز رد اللبن ولا غيره عوضا عن الصاع وهذا التعليل يفيد حرمه رد غير الغالب مع وجود غائب وهو كذلك في الغالب اللبن
رد منه صاعا من غير ما خلبه من المصرة (لأن ردها) أي المصرة (بغير) أي بغير غير (عيب التصرية أو) به (قبل خلبها) فلا يرد صاعا
بل يرد ما مجردة عنه (وان حلت) المصرة حلبة (ثالثة) في ثالث يوم أو فيما العادة الخلب فيه كالصباح والمساء (فان) كان
(حصل) للمشتري (الاختبار) لها (بالثانية فرضا) أي فالحالة الثالثة
بعد حصول الاختبار بالثانية

٥١

تعد رضامته فليس له حيثئذ
ردها (والا) يحصل بالثانية
اختبار (فسله) أي
فلا يشتري الحلبة (الثالثة)
فيحصل له بها علم حالها ولا
تعد رضامته (وحلف)
المشتري (ان ادعى عليه
الرضا) بالحلبة الثالثة أو
بنفس المصرة بان ادعى
عليه البائع أنك علمت
أنها مصرة ورضيت بها
وانكر المشتري فيحلف
فان حلف فله الرد والا فلا
(ولا رد) للمصرة (ان علم)
المشتري بانها مصرة حين
الشراء واشترها عالما
بالتصرية وكذا ان رضى
بعد علمه بعد الشراء (وعلى
البائع) لثبوت وجوب
(بيان ما علمه) من عيب
سلعته قل أو كثر ولو كان
البائع حاكما أو وارثا أو
وكيلا (و) عليه (تفصيله)
أي العيب (أو اراءته) أي
أي للمشتري ان كان يرى
كالعور والسكري (ولا يجمله)
أي لا يجوز له اجمال
العيب أي يجمل في الجنس
الصادق على افراد ولم يعين

السنهوري يتعين الاخراج من الاوسط (قوله وحرم رد اللبن) أي غاب عليه المشتري أم لا وهذا اذا رد
اللبن بدون الصاع وأما المورد اللبن مع الصاع فلا حرمه واعلم ان رد المشتري للصاع أمر تعبدى أمرنا به الشارع
ولم نقل له معنى وذلك لان القاعدة ان المراج بالضمنان والضمنان على المشتري يقتضاه أن يفوز باللبن
ولا شيء عليه كما قال بعضهم على انه لو كان عوضا عن اللبن فيه بيع الطعام بالطعام نسيئة هذا وقد قال بعض
أهل المذهب كاشبه أنه لا يؤخذ بحديث المصرة لأنه حديث المراج بالضمنان لأنه أثبت منه وقال
بعضهم كابن يونس لا نسخ لان حديث المصرة أصح وانما حديث المراج بالضمنان عام والخاص يقضى به على
العام هذا ملخص ما في بن (قوله بغير عيب التصرية الخ) من هذا القبيل ما اذا رد ما يختار التروى بعد
أن حلب الممرتين والثلاث فلا يرد لبن صاعا لما فيه من بيع الطعام بالطعام نسيئة بل اما أن يرد اللبن بعينه
أو مثله ان علم قدره أو قيمته ان جهل قدره لان الملك للبائع والغلبة فان كان أنفق عليه المشتري حلت
الغلبة من أصل النفقة كانت الغلبة لبائنا وغيره وهذا الحكم قد علم مما تقدم في خيار التروى (قوله وان حلت
المصرة حلبة ثالثة الخ) حاصله ان المشتري اذا حلب المصرة أول مرة فلم يقبض له أمرها خلبها ثانية لاختبرها
فوجد لبنها ناقصا فله ردها اتفاقا فلو حلبها في اليوم الثالث فهو رضايها ولا رد له ولا حجة عليه في الحلبة الثانية
انها يختبر أمرها كذا المال في المدونة وفي الموازية عن مالك له حلب ثالثة ويردها بعد حلفه أنه لم يرض
بها ولم يصرح في الموازية بأنه حصل له الاختبار بالحلبة الثانية واختلاف الاشياخ هل بين الكتابين خلاف
أو وفاق فذهب المازري واللامحى الى أن بينهما خلافا يحمل ما في الموازية على اطلاقه وذهب ابن يونس
الى الوفاق بحمل المدونة على ما اذا حصل الاختبار بالثانية والموازية على ما اذا لم يحصل الاختبار بالثانية
واستحسن الشارح ما قاله ابن يونس فتقضى عليه (قوله ولو كان البائع حاكما الخ) أي فالبيان واجب
على كل بائع وأما قولهم ان يبيع الحاكم والوارث يبيع براءة فحله اذا لم يكن عالما بالعيب والا كان مدلسا
(قوله وعليه تفصيله) أي وصفا شافيا كاشفا عن حقيقة (قوله أو اراءته) الضمير المنصوب راجع
للعيب والمجور والمشتري وصكان الاول أن يقول أو اراءته اياه لان أرى البصرية تتعدى بنفسها
للمعولين بسبب حمزة النقل الآن يقال اللام مقحمة للتقوية (قوله ولم يبين المكان) أي لانه قد يشتق في
الاباق لموضع دون موضع وقد يغتفر في السرقة شيء دون شيء (تبيينه) اذا أجل في قوله سارق فهل
ينفعه ذلك في يسر السرقة دون المتفاحش منها أو لا ينفعه مطلقا لان بيانه مجملا كإيمان الاول للباطل
وهو المعول عليه والثاني لبعض معاصريه (قوله ولا ينفعه) أي البائع التبري أي ان كان البائع
غير حاكم ووارث وأما الحاكم والوارث فلا يشترط فيه ذلك بل متى باع الحاكم وهو غير عالم
بالعيب فبيعه يبيع براءة لا يرد عليه بالعيب في الرقيق وغيره والوارث مثله ان كان المشتري منها عالما
بان البائع حاكم أو وارث والا فيخسر ان ظنه غيرهما وسيأتي ذلك (قوله الا في الرقيق خاصة) قال

الفر القائم به كعومعيب ولم يعين عيب العيب أو هو سارق أو يأتى ولم يبين المكان الذي يأتى اليه ولا ما الذي يسرقه أو يقول هو ثوب
مرص و لم يبين ما هو المرض ونحو ذلك ومن الاجمال أن يترك العيب الذي هو به وغيره مما ليس فيه بان يقول هو زان سارق مع أنه فيه
أحد العيبين فقط لان المشتري ربما علم سلامته مما ليس فيه فيظن سلامته من الآخر (والا) بان أجل (فداس) ويرد المبيع بما وجد
فيه قال في المدونة لو كثر في براءة ذكر أسماء العيوب لم يبرأ الا من عيب يريه اياه ويوقفه عليه والا فله الرد ان شاء الله (ولا ينفعه) أي
البائع (التبري مما لم يعلم) في سعة من العيوب فان باع سلعة على أنها ليس بها عيب وان ظهر بها عيب لم يرد عليه لم يعمل بهذا الشرط
وللمشتري الرد بما وجد فيها من العيب القديم ولا ينفعه البراءة منه (الا في

الرقيق خاصة) اذا تبرأ بائعه من عيب لم يعلمه به فانه يتقصد فلا يرد ان ظهر عيب قديم فتنسب البائع بشرطين الاول ان لا يعلم البائع به كما
يؤخذ من الاستثناء فان علم به فلا ينفعه التبري منه الا اذا تبين تفصيلا أو اراما كما تقدم والشرط الثاني اشارته بقوله (ان طالت اقامته)
أي الرقيق (عنده) أي عند بائعه حديد بعضهم الطول بنصف سنة فاكثر بخلاف ما اذا لم تطل اقامته عند مالك فلا ينفعه التبري مما
لا يعلمه ولشترية الردان وجده عيبا لان شأن الرقيق أن يكتم عيوبه فليس لمالكه التبري اذا لم يطل زمنه عنده بخلاف ما اذا طال لان
الطول مما يظهر الخبايا فاذا لم يظهر لسيد عيب فيه كان الشأن عدمه فينفعه التبري منه (ولا ان زال) عطف على قوله ان علم أي ولا
رد عيب زال عند المشتري قبل الحكم برده سواء زال قبل القيام به أو بعده وقبل الحكم بالرد عند ابن القاسم كالألو كان أعرج فزال عرجه
أو كان للرقيق ولد فبات (الأز يحتمل عوده) أي عود العيب بعد زواله فلا يمنع الرد كقول بقرش في وقت ينكر وسلس بول وسعال
مقرط واستحاضة وحنون وجذام ٥٢ حيث قال أهل المعرفة يمكن عوده قبل الرد ولو وقع الشراء حال زواله

(ولا رد) ان أتى المشتري
(بما) أي بشئ أي حصل
منه شئ (يبدل على الرضا)
بالعيب بعد الاطلاع عليه
من قول أو فعل أو سكوت
طال بلا عذر ومثل للفعل
بقوله (ركوب) لدابة
(واستعمال دابة) في
حرث أو درس أو طحن
أو حمل (وليس اثوب
وأجارة) لدابة أو غيرها
(ورهن) للعيب في دين
(ولو) حصل منه شئ من
ذلك (بزمن الخصام) مع
البائع ومثل ذلك الاسلام
للمسنة كما هو ظاهر
(بخلاف ما) أي فعل (لا
ينقص) فانه لا يبدل على
الرضا (كسكني دار) أو
سكنوت (زمنه) أي الخصام
لا قبله فيدل على الرضا
ومثل السكني اجتناء
الثمرة وحلب نخل الشاة
والفسرة في الحنف
والطالعة في الكتاب

المازري والباجي لا يجوز التبري في عيب القرض لانه اذا أسلفه عبدا وتبرأ من عيبه بدخوله سلفا حر منفعة
وأما رد القرض فلا وجه لمنع البراءة فيه الا اذا وقع الرد قبل الاجل لانه منعه من التصديق
في معجل قبل أجله اه بن (قوله أن لا يعلم البائع به) قال ابن عرفة ولا يرد في بيع البراءة بما ظهر من
عيب قديم الا يبيته أن البائع كان عالما به فان لم يكن له بينة حلف البائع ما كان عالما به وان لم يدع المبتاع
علمه وفي حلفه على البت في الظاهر وعلى نفي العلم في الحنفى أو على نفي العلم مطلقا أو لا ابن العطار وابن الفخار
وحكي ابن رشد الاتفاق على الثاني كذا في بن (قوله أو بعد موقبل الحكم) أي بان زال في زمن الخصام
(قوله أو كان للرقيق ولد) مثل ذلك ما لو كان بعينه نقطة فزال (وتتبيه) في زوال العيب بموت الزوجة
المدخول بها أو طلاقها أو فسخ نسكاحها وهو المتأول والاحسن على المدونة أو يزول بالموت فقط دون الطلاق
وهو الاظهر لان الموت قاطع للعلاقة أو لا يزول بموت ولا طلاق لان من اعتاد التزويج لا يصبره على تركه
غالباً وهو قول مالك وقال البساطي ولا ينبغي أن يعدل عنه أقوال محلها في التزويج باذن السيد من غير
أن يتسلط على سيده بطلبه وأما لو حصل بغير اذن سيده أو يتسلط على السيد فعيب مطلقا في موت
أو طلاق اه من الاصل وهذه الاقوال بعينها في الامة (قوله من قول) أي كرضيت (قوله ومثل للفعل)
أي المنقص بدليل ما يأتي وفي حكم المنقص التصرف القوي الذي لا ينفقه الشخص الا في المالك عادة بدليل
تمثيله بالرهن والاجارة وغيرها كالحلى والدار والاسلام للصنعة (قوله ركوب لدابة) أو استخدام عبدا
ونحو ذلك من كل ما ينقص المبيع أو قوي فيه التصرف (قوله ومثل السكني اجتناء الثمرة الخ) محمل
كون اجتناء الثمرة غير منقص ان لم تكن مؤبدة وقت شراء الخيل والا كان اجتناءها منقصا قطعاً لانها
جزء المبيع (قوله وحلف ان سكنت في كاليوم) حاصلة أنه اذا اطلع على العيب وسكت ثم طلب الرد فان كان
سكوته لعذر سفر أو غيره رد مطلقا طال أم لا بلعين وان كان سكوته بلا عذر فان رد بعد يوم ونحوه أجيب
لذلك مع اليقين أنه لم يرد وان طلب الرد قبل مضي يوم أجيب لذلك من غير بين وان طلب بعد ذلك أكثر من يومين
ولا يجاب ولو مع اليقين (قوله وله الركوب والحمل على الدابة) مثل الدابة العبد والامة في أن استعمال كل
في السفر لا يعد رضا بخلاف الحصر فان استعمال ما ذكر فيه يعد رضا كان في زمن الخصام أو قبله كما مر وأما
ليس الثوب ووطء الامة فانه يبدل على الرضا اتفاقا كان في الحضر أو السفر (قوله وتقييده بالاضطرار
ضعيف) أي وهو لابن قانع قال ان المشتري اذا اطلع على العيب وهو مسافر لا يركب الدابة ولا يحصل

فانها لا تنقص الاصل فلا تدل على الرضا ان وقعت زمن الخصام والحاصل أن
الاستعمال أو الاستغلال ان حصل قبل الاطلاع على العيب فلا يمنع الرد مطلقا وان حصل بعد الاطلاع وقبل زمن الخصام منع الرد مطلقا
لدلالته على الرضا وان حصل زمنه فان كان ينفق الاصل دل على الرضا والافلا كسكني الدار (وكسكوت طال) بعد الاطلاع على العيب
أكثر من يومين (بلا عذر) من المشتري فانه يبدل على الرضا فان كان لعذر كقيمة من بائع أو مستر أو مرض أو سجن أو خوف من ظالم فلا يبدل
على الرضا كما اذا لم يطل زمن السكوت (وحلف ان سكنت في كاليوم) ان لم يرص بالعيب ورده وأدخلت الكاف يوما آخر (لأقل)
من اليوم فلا يبين عليه (لا كمسافر) فسكوته لا يبدل على الرضا لعذره بالسفر وهذا محترز بلا عذر (وله الركوب) والحمل على الدابة ولم
يضاير له على المعتمد وهو قول ابن القاسم وروايته عن مالك وتقييده بالاضطرار ضعيف لان السفر مظنة الاضطرار ولا شئ عليه في
ركوبه بعد علمه ثم ان

رجعت بحالها فله الرد ولا شيء عليه وان شغقت فله الرد وغرم قيمة ما شغقها وأما كسها وأخذ أرض العيب القديم (كسها) فترفع رطلية قودها) فله ركبوها من المكان الذي رأى به العيب إلى بيته أو كان من ذوى الهيئات الذين لا ياتى قسم المشى ولم يجد غيرها (أو) ركبها (لرد) أى لردّها إليها ولو لم تعذر قودها أو لو لم يكن من ذوى الهيئات والأدلى على الرضا كما تقدم (ولا) رد (إن فات) المبيع (حسب كهلاك أو ضياع أو) فات (حكما ككتابة وتدمير) وأولى عتق ولو لأجل (وجس وصدقة) وهبة قبل إطلاعه على العيب (و) إذا لم يكن له الرد في القوات المحسنة أو المحسنة (تعين) للمشتري على البائع (الأرض) أى أرض العيب الذى اطلع عليه بعد القوات فيما إذا خرج من يده بلا عوض وذلك في غير المبيع (فيقوم) المبيع العيب ولو مثليا (سالمًا) من عيبه بعشرة مثلاً (ومعيبًا) بثمانية مثلاً (ويؤخذ) للمشتري (من الثمن) الذى وقع به المبيع (النسبة) أى نسبة نقص ما بين

or

في المذكور أربعة أجناس
فقد تقصت قيمته معينا
الخمس فيرجع المشتري
على البائع بخمس الثمن
فاذا كان الثمن مائة رجع
عليه مائة بشرين وأمالو
خرج من يده بعوض كما
لو باعه لاجنبي فلا يرجع
لألش وكذا اذا باعه
لبائعه وسأقي بيان ذلك
وأما اذا لم يخرج من يده
بالرة فإشارته بقوله
(بخلاف) مالو تعلق
بالمعيب حق لغیر مشتريه
ولم يخرج من يده نحو
(اجارة واعارة ورهن)
وامتخدام رقيق مدة
معلومة قبل اطلاعه على
العيب والا كان رضامنه
كما تقدم (فيوتغ بلاصه)
من الاجارة أو ما بعدها
(وورد) لبائعه بعد خلاصه
(ان لم يتغير) أي لم يحصل له
تغير في تلك المدة فان حصل
له تغير جرى على أقسام
التغير الآتي بيانها من
القليل والمتوسط والمقت

عليها الا اذا اضطر لذلك فليش - هـ على ذلك ويركبه أو يحمل الى الموضع الذي لا يجوز له أن يركبها فيه فان
ركبها من غير اضطرار عذر رضائه والمراد بالاضطرار مطلق الحاجة كانت شديدة أم لا (وتنبه) اذا
اطاع المشتري على العيب ووجد البائع غائباً شهد عدلين استحباباً على عدم الرضا ثم رد عليه بعد حضوره
ان قربت غيبته أو على وكيله المخاض فان عجز عن الرد لم ينعيبه وعدم الوكيل وعدم علم محله كبعد
غيبته أعلم القاضي بعجزه فتلوم له القاضي ان رجاء - دونه كان لم يعلم موضعه ثم بعده هي زمن التسليم
قضى عليه بالرد ان ثبت المشتري أنه لم يشتر على البراءة من العيب وهذا الشرط مخصوص بالرفق وصحة
الشراء ان لم يخلف عليه ما ولا بد من ثبوت التار يخ بالبينة كملك البائع له لوقت بيعه ولا يكفي الخاف على
هذين ولا بد من حلف على عدم الرضا بالعيب ولا يكفي البينة ادلايه - لم الامن جهته صك كذا في الاصل
فهذه خمسة شروط قد علمتها (قوله تعذر عليه قودها) بسكون الواو لانه مصدر الفعل الثلاثي المتعدي
وهو قاد يعني ساق أو سحب وأما به حريل الواو فهو والقصاص (قوله ولا ردان فات) أي عند المشتري قبل
اطلاعه على العيب (قوله كهلاك) أي وسواء كان الهلاك باختيار المشتري كقتله للعبد المبيع - عدا
أو بغير اختياره كقتله خطأ أو قتل الغير له أو موته حتف أنفه (قوله ككتابة) أي فلو أخذ المشتري ارش
العيب ثم عجز المالك فلا رد للمشتري وان لم يكن أخذه ارشاً ثم عجز كان له رده كذا في الحاشية (قوله
وذلك في غير البيع) المراد بالبيع خروج به بعوض ببيعاً أو هبة أو اب أو ألقاه انسان ولزمته القيمة قبل
الاطلاع على العيب (قوله بخمس الثمن) أي فالقيمة مير ان يعرف به نسبة النقص في الثمن (قوله ويرد
لبائعه بعد خلاصه) ظاهره ولو لم يشهد حين الاطلاع على العيب انه مارضى به وهو كذلك (قوله أو حدث
عند المشتري) أي بالموضوع أن به العيب القديم (قوله أو فساداً لبيع) أي للبيع الثاني (قوله بلك
مستأنف) أي كالمواشاة من انسان ثم باعها الآخر قبل اطلاعه على العيب القديم ثم انها عادت
للمشتري بلك مستأنف ثم ردها على البائع الاول بالعيب القديم وظاهره ولو كان ذلك المشتري الاول
اشتراها من اشترى منه عالم بالعيب وهو كذلك لان من يحسنه أن يقول اشترى به لا رده على بائعه وظاهره
ولو اشتراه بعد تعدد الشراء وهو قول ابن القاسم وقال أشهب أنه أن يرد على من اشترى منه وله أن يرد على
بائعه الاول كما قال ابن القاسم فان رد على بائعه الاول أخذ منه الثمن الاول وان رد على بائعه الاخير
أخذ منه الثمن ويخير ذلك البائع اما أن يتم اصل أو يرد على بائعه وهكذا بائعه الى أن يحصل تمام أو رد
على البائع الاول (قوله أرهبة أو ارث) أشار بهذا الى أنه لا فرق بين أن يعود له بمعاوضة أو غيرها وبين ما
عاده لاختيار أو حبراً (قوله ولو باعه مشتر به لبائعه) حاصله أن صور بيعه للبائع اثنا عشرة لانه اما أن

للمقصود وحمل إيقافه خلاصه ان تعذر خلاصه وأما التيسر ان خلاص فلا إيقاف والا كان رضا وعسارة التوضيح فان تعذر رد عين المبيع مع بقاء الملك فيه لتعلق حق الغير به كالأجرها أو رهنها ثم اطلع فيها على عيب وهي بد المستأجر أو المرتهن فقال ان القاسم في المدونة يبقى الامر في العيب موقوفاً حتى يفكها من الاجارة والرهن اه ثم شبه في الرد ان لم يتغير قوله (كعوده) أي كما لو عاد المبيع لمشتريه بعد ان خرج من ملكه غير عالم بعيبه يبيع أو غيره (بعيب) أي بسبب عيب كان هو القديم أو حدث عند المشتري قبل بيعه (أو قاس) لمشتريه الثاني (أو فساد) لبيع (أو) عادله (علك مستأنف كبيع) بان اشتراه المشتري الاول عن باعه له (أو هبة أو ارض) فله الرد في الجميع ان لم يتغير فان تغير فله حكمه الآتي ولما قدم ان الفوات بالخروج من اليد يمنع الردية من الرجوع بالارش ان قام المشتري به وكان ذلك فيما خرج من يده فله حكمه الآتي ولما قدم ان الفوات بالخروج من اليد يمنع الردية من الرجوع بالارش ان قام المشتري به وكان ذلك فيما خرج من يده فله حكمه الآتي ولما قدم ان الفوات بالخروج من اليد يمنع الردية من الرجوع بالارش ان قام المشتري به وكان ذلك فيما خرج من يده فله حكمه الآتي

من ما كره غير عالم بعيبه يبيع أو غيره (بعيب) أي بسبب عيب كان هو القديم أو حدث عند المشتري قبل بيعه (أو فاس) المشتري الثاني (أو فساد) يبيع (أو) عادله (علاقت مستأنف كبيع) بأن اشتراه المشتري الأول ممن باعه له (أو هبة أو ائتم) فله الرد في الجميع إن لم يتغير فإن تغير فله حكمه الآتي ولما قدم أن القوات بالخروج من اليد يمنع الردية من الرجوع بالأرض إن قام المشتري به وكان ذلك فيما خرج من يده
مشتريه بلا عوض شرع في بيان ما لو خرج من يده بعوض فقال (ولو باعه) مشتريه (لما تبعه

بمثل الثمن) الاول بان اشتراه بعشرة وباعه لباثعه بعشرة وسواء داس البائع الاول بان ستم العيب أم لا (أو بأكثر) من الثمن الاول (وقد دلس) الوال للحال أي وال حال أن باثعه الاول قد دلس بكم العيب كما لو باعه له باثني عشر (فلارجوع) لأحد منهما على صاحبه بان المبيع ودل به ففيما اذا تساوى الثمنان فالامر واضح وفيما اذا اشتراه باثعه بأكثره ومداس فلارجوع بالزائد وليس للمشتري منه ارش لاخذ العوض منه أكثر مما خرج من يده (والا) بان لم يكن البائع الاول مدلسا (رد) أي كان له رده على المشتري الاول بذلك العيب وياخذ منه الاثني عشر (ثم رده عليه) أي على البائع الاول وياخذ منه العشرة فتقع المقاصة في عشرة يبقى للبائع الاول

٥٤

يبيعه بمثل الثمن الاول أو باقل أو بأكثر وفي كل امان يكون مدلسا أم لا وفي كل امان أن يبيعه قبل الاطلاع على العيب أم لا أقاد المصنف أحكام صور ست وهي التي قبل الاطلاع وأما لو باعه بعد الاطلاع ففيها ست صور أيضا لم يفسدها المصنف وحاصلها أنه اذا باعه له بعد الاطلاع على العيب فالبيع لازم لباثعه بمثل الثمن الاول أو أقل أو أكثر ولا يشتري الثاني رده عليه بالعيب لأنه لما اطلع المشتري الاول عليه قبل البيع فكأنه حدث عنده وسواء دلس في بيعه الاول أم لا (قوله فتقع المقاصة الخ) لا تعقل مقاصة بعد هذا التصور لأنه اذا كان البائع يرجع فياخذ الثمن الذي هو اثنا عشر ثم اذا أراد المشتري الردي رده وياخذ منه عشرة فإن تعقل المقاصة أوجع عازبه (قوله دلس أم لا) قال ابن عبد السلام في تكميله اذالم يكن مدلسا نظر لا يمكن أن يكون النقص من حواله سوق كما هو حجة ابن القاسم فيما اذا باعه لاجنبي باقل (قوله وأما لو باعه لاجنبي) الفرق بين البيع لاجنبي وللبائع كما قال أبو علي المساوي أنه لا ضرر على البائع اذا كان البيع له رجوع ساعته اليه فيرد ذلك ثمنه كله بخلاف ما لو باع المشتري لاجنبي فانه لو رجع المشتري على باثعه بكاملة الثمن لتضرر ومن حجه أن يقول النقص انما هو لحواله السوق لا للعيب فلهذا لم يكمل له كذا في بن (قوله وقال ابن المواز الخ) حاصل المسئلة أن المشتري اذا باع ما اشتراه لاجنبي وال حال أنه معيب بعيب قد يم فلارجوع له على باثعه بارش العيب سواء باعه بمثل الثمن الذي اشتراه به أو أقل أو أكثر وسواء باعه بعد الاطلاع على العيب أو قبله وهذا التعميم قول ابن القاسم وقال ابن المواز ان باعه بمثل ما اشتراه به أو بأكثر فلارجوع له وان باعه باقل فان كانت تلك الحواله الاسواق فكذلك وان علم انها من أجل العيب كان يبيعه هو أو وكيله طنانا ان العيب حدث عنده فانه يرجع على باثعه بالاقل مما تقصه من الثمن أو قيمته وجعل ابن رشد وابن يونس وعياض قول ابن المواز تفسير ابن القاسم فليفهم (قوله بين) انما بناء للمجهول لأجل التعميم الذي قاله بعد (قوله معمول رد المعتذر) فيه ركة لا تخفى فالمناسب أن يقدر الواقع به مدلا فعلا مضارعا مبنيا للفاعل ويذكر فاعله وهو المشتري ويجعل رقيقا مع مولا له فيصير السياق هكذا ولا يرد مشتري حاكم ولا على وارث بين رقيقا فقط الخ (قوله ومثل الدين نفقة الزوجة الخ) خلافا للباحي حيث قال لا يكون بيع الوارث مانعا من الرد الا اذا كان لقضاء دين فقط (قوله وقبل البيان شرط في الوارث فقط) هذا ضعيف ويستثنى من بيع الحاكم ما اذا باع عبدا مسلما على مالكه الكافر فليس بيع براءة كما قدمه المصنف بقوله وجاز رده عليه بعيب وتقدم التنبيه عليه (قوله والا كان للمشتري الردي) أي لان الحاكم أو الوارث حيث كل مدلس (قوله قال ابن المواز الخ) كلام ابن المواز هو مأخذ تعميم البيان فيما تقدم وقوله وفي المدونة الخ هو مستند القول بأن البيان شرط في الوارث فقط (قوله فهو مخير بين أن يرد

درهمان على المشتري منه (و) لو باعه لباثعه (باقل) كما لو باعه بثمانية (كمل) البائع الاول لمشتريه منه ببقية الثمن قد دفع له درهمين دلس أم لا وأما لو باعه لاجنبي أي لغير باثعه فلارجوع على البائع مطلقا بمثل الثمن أو أكثر أو أقل لأنه ان باعه بعد اطلاعه على العيب فهو رضاه منه به وان باعه قبل اطلاعه عليه بمثل الثمن أو أكثر فواضح وان باعه باقل فالحواله الاسواق لا للعيب قاله ابن القاسم وقال ابن المواز الا أن يكون النقص في الثمن من أجل العيب مثل أن يبيعه بالعيب طنانا أنه حدث عنده أو باعه وكيله طنانا ذلك فيرجع على باثعه بما تقصه من الثمن أو قيمته قال ابن رشد وابن يونس وعياض قول ابن المواز تفسير ابن القاسم (ولا) رد (على حاكم ولا) على (وارث بين) يضم الباء الموحدة وكسر التعتية المشددة بالبناء

للمجهول أي ظهر له مشتري حال الشراء أن باثعه

أو يحبس

بحاكم أو وارث كان البيان منهما أو من غيرهما ومفهومة أنه اذا لم يعلم بذلك لكان له الرد وقوله (رقيقا فقط) معمول رد المعتذر بعد الدلالة (بيع لكدين) على الميت أو الغائب أو المفلس ومثل الدين نفقة الزوج أو الاطفال فقوله بين راجع لما فهم من الخذف من الاول لدلالة الثاني على ما هو الراجح وقيل البيان شرط في الوارث فقط ومثلهما الوصي وشرط كون بيع من ذكر مانع من رد الرقيق اذا لم يعلم بالعيب وبكته كما اشار به بقوله (ولم يعلم بالعيب) والا كان للمشتري الردي كما اذا لم يعلم بان البائع حاكم أو وارث وقال ابن المواز قال مالك يبيع الميراث ويبيع الميراثان يبيع براءة الا أن يكون المشتري لم يعلم أنه يبيع ميراث أو سلطان فهو مخير بين أن يرد أو يحبس وفي المدونة ويبيع

السلطان للرفيق في الدين والمغنم وغيره ببيع براءة اه فعلم من هذا ان المراد بالبيان العلم ولو من غيرهما كأنه قيل قل كل منهما وان المشتري
اذ لم يعلم كأنه الرد وتقول الشيخ وخبره مشتريه غيرهما الاولى ان يقول جهلهما ليشمل ما اذ لم يظن شيئا فدار التحير على نفي العلم ومفهوم
رقيقا فقط أنهم مالوا باع غيره من حيوان أو هر ورض لم يكن بيعهما ببيع براءة فالمشتري الردولي بين أي علم أنه حاتم أو وارث على ظاهر كلام
المدونة المتقدم الذي مشى عليه الشيخ وظاهر كلام ابن المواز الاطلاق ثم ان جميع ما تقدم من أن لو اجد العيب الردبه بالشروط المتقدم
ذكرها محله ما لم يحدث عند المشتري عيب آخر في المبيع فان حدث به عيب فلا يخالوا ما أن يكون متوسطا أو يسيرا أو كثيرا أو اكمل حكم
أشار لذلك بقوله (وان حدث بالمبيع) المبيع عند المشتري (عيب متوسط) بين المخرج عن المقصود والقليل ومثله بقوله (كعجف)
أي كحدث عجف لحيوان وهو شدة الهزال (وحدث) (عجى وعور) وخرج (وشل) بيد أو رجل (وتر) وسج

٥٥

رقيق) ذكرنا أو أنشئ قبل

اطلاعه على العيب القديم

(واقضاض بكر) ولو

وخشا والواو بمعنى أوفى

الجميع (فله) أي للمشتري

الواحد لعيب قديم بعد

حدث شيء مما ذكر

(التماسك) بالمبيع

(واخذ) أرض العيب

(القديم) (الرد) أي

رده على البائع (ودفع)

أرض العيب (الحادث)

فالحياره لا للبائع وطريق

ذلك التقويم ثلاث مرات

(يقوم) أولا (بهيها)

بعشرة مثلا (ثم) يقوم

(بكل) من العيبين بقطع

النظر عن الآخر فيقوم

ثانيا بالعيب القديم بقطع

النظر عن الحادث بشمانية

مثلا فقد نقص الخمس ثم

يقوم ثانيا بالحادث بقطع

النظر عن القديم بشمانية

مثلا فقد نقص الخمس

أدعى ثم يقال للمشتري اما

أو يحبس) أي وان كان مطالعا على بعض العيوب وراضيا بها (قوله فله من هذا) اسم الإشارة عائدا على
كلام ابن المواز لان التعميم لا يفهم الا منه كما تقدم (قوله وظاهر كلام ابن المواز الاطلاق) أي شمول
الرقيق وغيره فيكون على اطلاقه ببيع الحما كمر الوارث ببيع براءة ولو في غير الرقيق ولكن هذا الاطلاق خلاف
الراجح فحصل أن عموم كلام ابن المواز من حيث البيان مسلم ومن حيث شموله لغير الرقيق غير مسلم (قوله
لحيوان) أي عاقل أو غيره (قوله واقضاض بكر) بالاقاف والقاء وما مشى عليه المصنف من أنه من المتوسط
هو المعتمد خلافا لما مشى عليه خليل في عدة من المفوت والحاصل أن فيه أقوالا ثلاثة الاول أنه من المفوت كان
البائع مدلسا أم لا وهذا لا ينشئ والناهي أنه من المتوسط كان البائع مدلسا أم لا عليه أو وخشا وهو مالك
والثالث ان كان البائع غير مدلس فهو متوسط كما قال مالك وان كان مدلسا فاما أن يرد ولا شيء عليه أو يتمسك
ويأخذ أرض القديم وهو لا ينالك الكاتب وهذا هو الاول (قوله وطريق ذلك التقويم ثلاث مرات) ما ذكره
من ان التقويم اذا أراد الرد ثلاث مرات وما قاله عياض وهو الصواب خلافا لقول الباجي انه اذا أراد الرد انما
يقوم تقويمين أحدهما بالعيب القديم والآخر بالحادث عند المشتري وأشعر قول المصنف فله التماسك الخ
ان التحير على الوجه المذكور قبل التقويم وهو ظاهر المدونة كما في عب وفي المنيطى نقلا عن بعض
القرويين ان الخيار بعد التقويم والمعرفة بالعيب القديم وما نقصه العيب الحادث وقبل ذلك لا يجوز لان
المبتاع يدخل في أمر مجهول لا يعلم مقداره اه واهل ثمة الخلاف تظهر فيه اذا التزم شيئا قبل التقويم
هل يلزمه أم لا (قوله بخمس الثمن) أي سواء كان قليلا أو كثيرا فاذا كان الثمن عشرين وأراد الرد
دفع أربعة أرض الحادث لان الحادث قد نقص خمس القيمة فيرد أربعة خمس الثمن فالقيمة ميزان
للرجوع في الثمن وان تماسك أخذ أربعة أرض العيب القديم (قوله الا أن يقبله البائع) أي من غير
أرض (قوله كما يأتي) أي تفصيل ذلك (قوله بل اما أن يرد ولا شيء عليه) وجه ذلك أن يقال انما كاذله
التماسك وأخذ القديم لخسارته بغير أرض الحادث اذا رد فثبت سقط عنه حكم العيب الحادث انتفت
العلة وانما اعتبر العيب القليل اذا كان قديما فيثبت للمشتري به الرد بخلاف القليل اذا كان
حادثا يانه غير معتبر لان البائع يتوقع نفاذه فلذلك رد عليه بالقديم مطلقا ولو قليلا في غير العقار بخلاف
المشتري فلا يلزمه أرض في القليل وهذا استحسان والقياس النسوية بالنقص القليل فيهما أو اعتبارهما
فيهما (قوله واو من رائحة) قال في الاصل والظاهر أن ما زاد على الواحد متوسط في الرائحة فقط
اه وهذا بخلاف الاصع فانه من المتوسط مطلقا وذهب الاغلبية من المتوسط في الرائحة لافي

أن تماسك بالمبيع وترجع على البائع بخمس الثمن أو ترده وتترك له خمس الثمن وعلى هذا القياس ومحل تحيره (الا أن يقبله البائع
بالحادث) عند المشتري فان قبله (فكعدم) أي فيصير الحادث كالكعدم فيقال للمشتري اما أن ترده بالقديم ولا شيء عليك أو تدهاسك به ولا
شيء لك في نظير القديم ومثل ذلك اذا دلس البائع كما يأتي في قوله الا أن يقبله البائع (كالمعيب) أي كحدث العيب القليل الذي
لا يؤثر نقصا في الثمن فانه كالكعدم فلا خيار للمشتري في التماسك وأخذ أرض القديم أو يرد ويدفع أرض الحادث بل اما أن يرد ولا شيء
عليه أو يتمسك ولا شيء له ومثل القليل بقوله (كوعن) بسكون المهملة وقد نفتح الالم الخفيف (ورده) وجع العين (وصداع) رجز الدار
الرأس (وطع طفر) أي زواله بيد أو رجل ولومن رائحة (وخفيف حمى) ووطع عيب وقطع شفة (قطعا معتادا) (كنصفين) من وسطها
أكثر حيث لا ينقص الثمن دأب البائع أولا

(أو) فصلها المشتري (كقبيض إن دلس) البائع يكتسب العيب حين البيع فإن لم يدلس فن المتوسط (و) العيب (المخرج عن المقصود) من ذلك المبيع الذي ظهر به عيب قديم عند بائعه (مفيت) للرد بالعيب القديم وإذا كان مفيتا (فالارش) متعين للمشتري على البائع عند التنازع وعدم الرضا ٥٦ وذلك المخرج عن المقصود (كتقطيع) لسقة (غير معتاد) كجعلها قلاعا

الوخش والظاهر أن ما زاد على الأغلة متوسط في الرائحة والوخش (قوله أو فصلها المشتري كقبيض) أي وأما فصلها قلاعا سواء كانت الشقة من حر أو كنان أو صوف فقوت مطلقا لأنه غير معتاد كما يأتي (قوله والعيب المخرج عن المقصود) أي عن الغرض المقصود أي التغير المقوت المتافع المقصود من المبيع (قوله فالارش متعين) أي فيقوم سالما به عيبا قديما ويأخذ المشتري من الثمن النسبة وظاهره تعين الارش ولو حدث عند المشتري جابر لما حدث عنده وما يأتي من أن الحادث يجبر بخلافه الصبيح والطرزان كان متوسطا كما قال الأجهوري وقال الشيخ سالم القياس الاطلاق (قوله عاقل أو غيره) أما الصغير العاقل فلأنه يراد منه الدخول على النساء فإذا كبر أي بلغ فقد زان المقصود منه وأما غير العاقل فصغيره يراد منه وبكبره يراد ذلك الأمر المقصود منه (قوله أضعف القوى) أي السمع والبصر وما في معناهما (قوله واستثنى من قوله فالارش) أي وهذه إحدى المسائل الست التي يفرق فيها بين المدلس وغيره وثانيها من يبيع ثوبا وصيغه المشتري صيغ لا يصنع به مثله فنقص بسبب ذلك فإن كان البائع مدلسا رده ولا أرش عليه لا نقص وإن تماسك أخذ أرش القديم وإن كان غير مدلس فإن رد دفع أرش الحادث وإن تماسك أخذ أرش القديم ونالته الوبايع الساعة مشتر بها للبائع الأول يا كثر مما اشترى ما به قبل اطلاعه على العيب القديم فإن كان البائع مدلسا ولا رجوع له بشئ وإن كان غير مدلس رده ثم رد عليه كما سبق ورابعها من يبيع رقيقا ونيرا من عيب لا يعلمه في زعمه فإن كان كاذبا فمدلس والافلا المدلس لا تنفعه البراءة وغيره تنفعه كما تقدم أيضا وخامسها لو أخذ السمسار جعل من البائع على بيع صاعته فبإدائها وردت عليه بعيب قديم يحكم الحاكم بأن كان البائع مدلسا فلا يرد السمسار الجعل بل يفوز به وإن كان غير مدلس رده وهو قولنا يحكم الحاكم أنه لو قبلها البائع من نفسه فلا يلزم السمسار رد الجعل وسادسها من اشترى سلعة ونقلها الموضع ثم ظهر له بها عيب وردها فاجرة النقل ذهبوا وأبوا على البائع أن كان مدلسا والافلا نقل مفوت يرجع عليه بالارش اه من الأصل يتصرف (قوله فالتمن يرجع به للمشتري) أي وسواء حدث عند المشتري عيب قبل فلا كه أم لا (وتنبه) لو باعه المشتري قبل اطلاعه على العيب وذلك عند المشتري الثاني بعيب التدليس يرجع المشتري الثاني على البائع الأول إن لم يمكن رجوعه على بائعه هو لم يده أو غيبته فبأخذه من البائع المدلس جميع الثمن فإن ساوى ما خرج من يده فواضح وإن زاد الثمن الأول عما خرج من يده فالزيادة للبائع الثاني وهو المشتري الأول وإن نقص المأخوذ من المدلس عما خرج من يده فهل البائع الثاني يكمله للمشتري منه فيبيع به ذمته متى حضر أو لا يكمله لأنه لما رضى باتباع الأول بطل رجوعه على الثاني قولان ومفهوم قولنا إن لم يمكن رجوعه على بائعه أنه إن أمكن فلا رجوع له على المدلس وإنما يرجع على بائعه بالارش لأنه غير مدلس ثم هو يرجع على بائعه المدلس بالافل من الارش أو ما يكمل الثمن الأول كذا في الأصل (قوله ولا يمين عليه) أي ويرد المبيع لبائعه (قوله فالقول له يمين) جواب الشرط وما بينهما تصوير بر لتحقيق الدعوى (قوله والاروت اليمين على البائع) أي لانه ادعى تحقيق (قوله أو سمعاه وتعدراشاهاه) حاصله أن المخبر إذا سمع البائع يستل فإن صدق البائع على أنه أخبره وكان أهلا للشهادة وقام بها البائع حلف البائع معه وصحط الرد عليه وإن كان مسخوطا ولم يقم البائع بشهادته حلف المشتري أنه ما رضى وردوا وما وجبت عليه اليمين وإن كان المخبر مسخوطا لأن تصديقه مما يرجح دعوى البائع في الجملة فإن كذب المخبر البائع فالظاهر أنه لا يمين على المشتري أنه ما رضى بالعيب سواء كان المخبر عدلا أو مسخوطا

لمركب أو عرقيات (وكبر صغير) عند المشتري عال أو غيره (وهرم) أضعف القوى بعد الشبهة واستثنى من قوله فالارش قوله (الأن يهلك) المبيع عند المشتري (بعيب التدليس) من بائعه كماله دلس بخرابته أو صولته أو سرقته فغارب أو صال فقتل أو سرق فقطع فوات أولو جمع قابله فوات منه (أو) يهلك (بساوى زمنه) أي في زمن عيب التدليس (كقوته في زمن) (إياقه) الذي دلس به (فالتمن) يرجع به للمشتري على بائعه المدلس لأن لم يدلس أو دلس ومات بساوى لافي زمنه بل عند المشتري فالارش كما تقدم (والقول للمشتري) إذا تنازع مع البائع فقال له البائع أنت رأيت العيب حال البيع أو أنت رضيت به حين أطلعت عليه وأبكر المشتري ذلك فالقول له (أنه ما رآه ولا رضى به ولا يمين) عليه أي القول له بلا يمين (الأن يحقق) البائع (عليه) أي على المشتري (الدعوى) بأن يقول له أنا أرئتك العيب أو أعلمتك به أو فلان أعلمتك به وأنا

كما

بأمر أو قال له أنت قد أخبرتني بأنك رضيت به بعد اطلاعي عليه

المخبرني عدل بأنك رضيت به فالقول له يميني أن حلف رد المبيع على البائع والاروت اليمين على البائع فإن حلف فلا كلام للمشتري إذا لم يسم البائع من أخذه أو سمعاه وتعدراشاهاه - لو عاينته وشهده بالافل أن يقيمته اه - بخلافه لو لم يسم البائع ولا تدلى المشتري دعوى ويكتفى بها

والحاصل أن القول للمشتري بلايين أو يمين إذا لم يقم البائع بينة على دعواه أو شاهد أو يخالف معه (أو أقر) المشتري (بأنه قلب) أي قدس المبيع حال البيع ولكنه ما رأى العيب فلا يقبل قوله اليمين (و) القول (للبائع) إذا باع عبدا فابق عند المشتري بالقرب فادعى المشتري أنه عيب قديم عند البائع وأنكر البائع أن يكون قديما وادعى (أنه ما أبق عنده) أصلا ولا يمين على البائع إلا أن يحقق عليه المشتري الدعوى فعليه اليمين وهذا معنى قوله (كذلك) أي القول للبائع كالأدلى تقدم في المشتري من يمين وعدمه (لأبائه) أو بمعنى عند أي عند أبائه عند المشتري (بالقرب) من البيع وأولى عند البعد (إذا القول ٥٧ له في العيب) علة لكون القول

للبائع أي وإنما كان القول له أنه لم يبق عنده بلايين لأن القاعدة أن القول للبائع عند التنازع في عدم وجود العيب المسمى عنده كالسرقة والزنا والابق (وفي) عدم (قدمه) عند التنازع فيه (الأن تشهد العادة للمشتري) بقدمه قطعا أو رجحانا فالقول له فلا يستثنى راجع للقدم فقط (وحلف من لم يقطع بصدقه) من بائع أو مشتري فان ظن قدمه فلا يشتري بيمين وإن شك أو ظن حدوثه فلا يبيع بيمين ومفهومه أنه انقطع بقدمه فالقول للمشتري بلايين أو يمين فالبائع بلايين والكلام في العيوب التي شأنها الخفاء وأما الظاهرة كالعمى والعرج فلا قيام بها ولا يرجع فيها العادة ولا غيرها ثم شرع في بيان مالو وجد العيب القديم ببعض المبيع وما فيه من التفصيل بقوله (وإن ابتاع مقوما) وسيأتي حكم المثلي (معينا) لا موصوفا وسيأتي حكمه (متعددا) كشو بين

كما قاله المناوي خلافا لما ذكره عيب من اليمين اه بن (قوله والحاصل أن القول للمشتري الخ) أي فالقول للمشتري بلايين أن تجردت دعوى البائع عن مرجع ويمين أن اقترنت بمرجع ولم يكن ذلك المرجع شهادة عدل ويقوم البائع بها والا كان القول للبائع بيمين معه (قوله فلا يقبل قوله اليمين) فان نكل لزمه المبيع ولا ترد اليمين على البائع لأنها يمين تهمة (قوله إلا أن يحقق عليه المشتري الدعوى) هذا قول اللخمي وصححه في الشامل خلافا لظاهر المدونة من أن المشتري ليس له تحليف البائع سواء اتهمه بأنه أبق عنده أو حقق عليه الدعوى بان قال آخر في تحليفه بآبائه عندك وهو ظاهر ما لا يبي الحسن ولكن المعتمد ما قاله اللخمي الذي مشى عليه الشارح (قوله كالسرقة والزنا الخ) أي تلامه مفهوم المسئلة الأبق بل هو فرض مثال (وتنبه) أن أقرب بائع ببعض العيب وكم بعضه وهلك المبيع فاختلف هل يفرق بين أكثر العيب فيرجع بالزائد الذي كتبه كقوله يابق خمسة عشر يوما وكان يابق عشرين فيسير جمع بقيمة خمسة وبين أقله كما إذا أقر بخمسة في المثال وكم عشرة فيرجع بالجميع لأنه لما كتم الأكثر كانه لم يمين شيئا ولا فرق بين هلاكه فيما بين أو كتم ولا بين المسافة والأزمنة أو يرجع بأرش الزائد مطلقا كتم الأقل أو لا أكثر أو يفرق بين هلاكه فيما بينه فيرجع بأرش الزائد الذي كتبه قل أو أكثر أو لا يملك فيما بينه بل هلك فيما كتمه فيرجع بجميع الثمن أو قال ثلاثة (قوله فلا يستثنى راجع للقدم فقط) أعلم أنه انما يكون القول قول البائع في حدوث العيب في المشكوك فيه ان لم يصاحبه عيب قديم ثابت والا فالقول قول المشتري بيمين أنه ما حدث عنده وبه أخذ ابن القاسم واستحسنه في التوضيح قال ابن رشد لان المبتاع قد وجب له الرد بالقديم وأخذ جميع الثمن والبائع يريد نقصه من الثمن بقوله حدث عندك فهو مدع كذا في بن (قوله وحلف من لم يقطع بصدقه) فان اختلف أهل المعرفة في قدمه وحدثه عمل بقول الأعرابي فان استويا في المعرفة عمل بقول الأعدل فان تساوا في العدالة سقطا لتساوئهما وإذا سقطا كان كالشك على ما استظهره بعضهم والجارى على قول غير ابن القاسم في المدونة أنها تقدم بينة الرد (قوله ان قطع بقدمه) أعلم أنه يعمل بشهادة اليمين بالقدم سواء استندوا في قولهم ذلك للعادة أو للمعاينة أو لأخبار العارفين أو لقرار البائع لهم بذلك (قوله ولزمه التمسك بالباقي) أي بما يخصه من الثمن وليس للمشتري رد الجميع إلا برضا البائع وليس للبائع أن يقول أما أن ترد الجميع أو تأخذ الجميع كما قاله ابن بونس (قوله فإذا كان المعيب الخ) حاصله أنه يقوم كل سلعة بمفردها على أنها سليمة وينسب قيمة المعيب على أنه سليم إلى الجميع ويرجع بما يخص المعيب من الثمن وهناك طريقة أخرى للتقويم حاصلها أنه يقوم الاثواب كلها إلى ثم تقوم ثانيا بدون المعيب وتنسب القيمة الثانية للاولى وبذلك النسبة يرجع بما يخص المعيب من الثمن (قوله ويرجع بعشر قيمة العبد) أي على المعتمد خلافا لمن قال يرجع بقيمة عشر العبد ولا شك أن قيمة عشر العبد أقل من عشر قيمته وحاصل فقه المسئلة أن الثمن إذا كان مقوما كدار أو عمدا أو كتاب أو ثوب واطلع المشتري على عيب في بعض المبيع فقال

٨ - صاوى - في

أو عبدين ما كثر بأعيانها فائئة (في صفقة) واحدة كما لو اشترى عشرة أثواب بأعيانها بمائة (فظهر) له (عيب ببعضه) أي المبتاع المقوم (قوله) أي للمبتاع (رده) أي رد البعض المعيب (بمحصته من الثمن) ولزمه التمسك بالباقي وله التمسك بالجميع بجميع الثمن فإذا كان المعيب ثوبا أو أكثر إلى خمسة وكانت قيمة كل ثوب عشرة فرجع بعشر الثمن في الاول وهو عشرة وبخمس في الاخير وهو عشرون وهكذا (ان لم يكن) الثمن (سلعة) بأن كان عينا أو مثليا (والا) بان كان الثمن سلعة كعبد أو دار (ففي قيمتها) يرجع فإذا كان المعيب ثوبا من عشرة وهو يساوى عشرة رده ويرجع بعشر قيمة العبد أو الدار ولا يرجع بجزءه من السلعة خلافا للشاهب (الأن يكون المعيب أكثر) (ان يزداد على التبعث) (والمسلم) من العيب الاقل (بأقيا)

هذه المشتري لم يفت (فالمبيع) برده وبأخذ جميع الثمن أو يتماسك به وليس له التماسك بالقليل السالم ورد الاكثر المعيب وتقوم باقيا انه لو مات عند المشتري لكان له رد المبيع مطلقا قل أو كثر وأخذ حصته من الثمن أو من قيمة السالمه ان وقعت غنا وشبه في رد المبيع أو التماسك بالمبيع أو يتماسك ببعض السالم بجميع الثمن وان لم يكن أكثر قوله (كأحد مزدوجين) كخفين ونعلين وسوارين عمالا يستغنى بأحدهما عن الآخر فليس له رد المعيب بخصته من الثمن الا أن يتراضا بذلك كما يأتي في القصة (أو) كان المعيب (أما ولدها) فليس له رد المعيب منهما والتماسك بالسليم ولو تراضيا على ذلك لما فيه من التفرقة بين الأم وولدها لم أنه لا يجوز التماسك بالقليل السالم من متعدد وجد معيب بأكثره اذالم ٥٨ يفت الاقل عند المشتري والاجاز (و) كما لا يجوز التماسك بالقليل المذكور (لا يجوز

التماسك بالقليل ان استحق الاكثر) ان كان المبيع مقوما متعدد المعاني صفة والباقي لم يفت عند المشتري فان فات فله التماسك به ويرجع بما يخص ما استحق من الثمن فجميع القيود المذكورة في المعيب تجري في الاستحقاق على المعتمد واذا منع التماسك بالقليل اذا استحق الاكثر تعين الفسخ برد الاقل والرجوع بجميع الثمن أو يتماسك ببعض الباقي بجميع الثمن فالمنع ان يتماسك ببعض الباقي ويرجع بما يخص ما استحق من الثمن كما تقدم في العيب ثم ذكر مفهوم مقوما معنا على سبيل النشر المشوش بقوله (بخلاف الموصوف) وهو مفهوم معين (والمثل) مفهوم مقوم أي فانه يلزمه التماسك بالقليل اذا تعيب أو استحق الاكثر وأولى المساوي أو الأقل كما لو اشترى عشرة أثواب موصوفة أو عشرة أرطال أو أسق من قمح فاستحق أكثرها أو أقلها أو وجد به عيبا فلا ينتقض المبيع بل يرجع بمثل الموصوف أو المثل وله أن يتماسك بالباقي بجميع الثمن في الاستحقاق وبالسالم ويجوز والمعيب في العيب وأما ان كان المبيع مقوما كدار أو عبد فاستحق البعض قل أو كثر فالمشتري مخير بين التماسك والرد وفرع على قوله ولا يجوز التماسك بالقليل الخ قوله (فان كان درهمان وسلعة) كعبد (تساوي) تلك السلعة (عشرة) بيعا (بشوب) مثلا فمن الثوب اثنا عشر (فاستحق السلعة) المساوية للعشرة وهي خمسة أسداس الصفة فقد استحق الاكثر فلا يجوز التماسك بالقليل الباقي وهما الدرهمان فيتعين فسخ المبيع برد الدرهمين وأخذ الثوب ان كان قائما (و) أمار (فات الثوب) ولو بمحوالة سوق (فله) أي لمن استحق منه السلعة (قيمة الثوب) الذي خرج من يده لغواته (بكماله) لانها تقوم مقامه عند فسخ المبيع (ورد) من استحق منه السلعة (الدرهمين)

أشهب يرجع شر يكافي الثمن المقوم بما يقابل المعيب وقال ابن القاسم لا يرجع شر يكافي المانع في الثمن لغرض الشركة وانما يرجع بالقيمة وعلى هذا القول يختلف قيل معناه انه يرجع بنسبة قيمة المعيب لقيمة المبيع في قيمة المقوم الواقع غنا اذا كان المبيع ثوبا وقيمة عشرة نسبه المائة قيمة الاثواب المبيعة العشر فيرجع بعشر قيمة المقوم الواقع غنا على ما هو المعتمد وعليه مشى شارحنا وقيل يرجع بما يخص المعيب من قيمة الثمن المقوم فاذا كان المعيب ثوبا يرجع بقيمة عشرة المقوم المدفوع غنا قائما - ل (قوله) وليس له التماسك بالقليل السالم) أي بخصته من الثمن وأما بجميع الثمن ويرد المعيب مجانا فجاز وانما منع التماسك بالقليل السالم لانه كانشاء عقدة بثمن مجهول اذ لا يعرف ما ينوب الاقل الا بعد تقويم المبيع كله أولا ثم تقويم كل جزء من الاجزاء (قوله) الا أن يتراضيا بذلك) أي على الصواب كما قاله ر - خلافا لما في الخرشى وعيب تبعا لاجهوري من عدم الجواز ولو تراضيا لما في ذلك من الفساد الذي منع الشرع منه (قوله) أو كان المعيب أما ولدها) أي لان الشارع منع من التفرقة بينهما قبل الاثغار وهذا في الحيوان العاقل ومحل النع خالم رض الام بذلك وقد تقدم ذلك (قوله) الاقل المذكور) أي الذي هو المعيب لان حكم المعيب والاستحقاق واحد (قوله) فالمنع أن يتماسك الخ) أي لانه كانشاء عقدة بثمن مجهول كما تقدم التنبيه عليه في العيب ان قلت هذا التعايل موجود فيما اذا استحق الاقل أو تعيب ورده وتماسك بالاكثر بخصته من الثمن أجيب بانه لما كان الحكم للعالم انفسخت العقدة برد الاكثر أو استحقاقه فكان التماسك بالقليل كابتداء عقدة بثمن مجهول الآن بخلاف رد غير الاكثر واستحقاقه والمناص - ل أن العقدة الاولى انحللت من أصلها حيث استحق الاكثر أو تعيب لان استحقاق الاكثر كاستحقاق الكل واذا تعيب الاكثر ورده كان كرد الكل مكان تماسك المشتري بالقليل السالم كانشاء عقدة بثمن مجهول الآن بخلاف رد غير الاكثر واستحقاقه وأجاز ابن حبيب رد الاكثر بخصته قائلا هذه جهالة طارئة كذا في حاشية الاصل (قوله) بخلاف الموصوف الخ) حاصله أن كلام المصنف هنا في المقوم المعين المتعدد وأما المثل والمقوم المتحد والموصوف فحكمه منابر لذلك (قوله) كما لو اشترى عشرة أثواب مثال للموصوف وقوله أو عشرة أرطال أو أسق مثال للمثل (قوله) بجميع الثمن) المناسب بخصته من الثمن لان التماسك بجميع الثمن لا يتوهم منه حق ينص عليه (قوله) فاستحق البعض قل أو كثر) هذا الكلام مجمل وسأتي تفصيله وإيضاحه في الشارح (قوله) فالمشتري مخير بين التماسك والرد) أي لدفع ضرر الشركة (قوله) فان كان درهمان وسلعة الخ) اسم كان ضمير شأن ودرهمان مبتدأ وقوله فيما شوب خبره والجملة خبره كان الثانية أو ان كان غير شانية ودرهمان اسمها وسلعة معطوف على درهمان على كل حال وخبرها قوله يباع بشوب (قوله) فاستحق السلعة) أي من يد المشتري وهو عطف على بيع الذي قدره الشارح (قوله) قيمة الثوب الذي خرج من يده) أي بأخذها من البائع ولا يجوز

فرد فعل ماضٍ وجاز أن يكون مصدرًا معطوفًا على قيمة وقيل إذا فاء الثوب تعين عدم الفسخ لأن فوائده كغوائب الأقل الباقي فيما إذا استحق الاكثر وهو إذا فاء لم يفسخ كما تقدم وحينئذ يمتد بالدرهمين ويرجع بقيمة السلعة ٥٩ التي استحققت منه وجزم

به ابن عرفة وأكره على ابن الحارث وجود القول بالفسخ إذا فاء الثوب على ما ذكرنا وذاكره بان ابن يونس قد ذكرها (وجاز رد أحد المتاعين) إذا اشترى سلعة أو أكثر في صفقة فوجد بها عيبا معيبا على البائع (دون صاحبه) ولو لم يرض البائع والقول قول من أراد الرد منها (و) جاز لشتر من بائعين الرد (على أحد البائعين) نصيبه دون الآخر (والغلة) أي غلة ما ربحه بائع ثابتة (المشترى) من وقت عقد البيع وقبض المشتري له (الفسخ) أي فسخ البيع بسبب العيب ما يحكم الحاكم أو بتراضي المتبايعين بان يرضى البائع بقبوله من غير رفع وسياق بيان ذلك قريبا ان شاء الله تعالى والمراد بالغلة ما لا يكون استيفاؤه ادليا على الرضا وهي التي استغلها قبل الاطلاع على العيب مطلقا نشأت عن تحريك كسبي أو اسكان أو لا كسبي وصوف والتي لا تنقص المبيع ولو استغلها زمن انحصام (لا الولد) فانه للبائع ولو جلت به عيب المشتري ثم اطلع على عيب

يجوز له أن يمتد بالدرهمين فيما يقابلهما من سدس الثوب بحيث يكون شريكاً بسدسها أو سدس قيمتها أو ما تمسكه بالدرهمين في مقابلة الثوب بتمامها فجاز وأما أي بقوله بكلمة الرد على المقابل الآتي بعد والافلا حاجة لقوله بكلمة لانه علم من قوله قيمة الثوب (قوله فرد فعل ماضٍ) أي والدرهمين مفعوله وهو يفيء وجوب الرد (قوله واذان يكون مصدرا) استشكل بان قراءته مصدرًا توهم أن اللام للتخير وهو خلاف المراد لان المراد منها الاستحقاق فالاولى قراءته فعلا ماضيا (قوله وقيل إذا فاء الثوب الخ) هذا القول أبده ر (قوله بان ابن يونس قد ذكرها) قال بن العذر لابن عرفة في انكاره أن ابن يونس لم يذكرها في كتاب الاستحقاق الذي هو مظنتها وانما ذكرها في أوائل كتاب المجلد والاجارة من ديوانه (قوله وجاز رد أحد المتاعين) أي غير الشريك في التجارة وحاصله أنه لو اشترى شخصان سلعة واحدة كعب لخدمتهما أو سلعة متعددة كل واحد يأخذ نصفها في صفقة واحدة لا على سبيل الشركة ثم اطلع على عيب قدّم فأراد أحد الشريكين أن يرد نصيبه على البائع وأي غيره من الرد فالشهور أن له أن يرد نصيبه ولو قال البائع لا أقبل الا جميعه بناء على تعدد العقد بتعدد متعلقه والى هذا يرجع مالك واختاره ابن القاسم وكان مالك يقول أو لا انما هما الردمعا والتماسك معا وليس لاحدهما أن يرد دون الآخر والقولان في المدونة وقولنا غير الشريك في التجارة مفهومه أن الشريك في التجارة إذا اشترى بائعا في صفقة وأراد أحدهما الرد فلصاحبه منه وقبول الجميع كما يأتي في الشركة فان كلا وكيل عن الآخر كما يؤخذ من الاصل وحاشيته (قوله ولو لم يرض البائع) أي ولا المشتري (قوله على أحد البائعين الخ) حاصله أن البائع إذا تعدد بائع شخصان عبداً واحداً أو متعة دأ كما امتدحانه للخدمة مثلاً للتجارة واشترى منهما واحداً فاطلع فيه على عيب قدّم فانه يجوز له أن يرد على أحد البائعين نصيبه دون الآخر وهذا بخلاف شريكي التجارة لانهما كرجل واحد فالرد على أحدهما رد على الآخر كما يؤخذ من الحاشية (قوله من وقت عقد البيع) أي من وقت الدخول في ضمانه (قوله نشأت عن تحريك الخ) تفسير للاطلاق (قوله كلين وصوف) مثال لما نشأ عن تحريك أعم من أن يكون منقصة أو لا (قوله واستغلها زمن انحصام) أي ولو طال زمنه والوال الحال ولورائدة وأما الاستغلة بعد الاطلاع وقبل انحصام فيدل على الرضا مطلقا الا ما نشأ عن غير تحريك ولم يطل زمنه والحاصل ان الغلة التي تدل على الرضا هي الحاصلة بعد الاطلاع على العيب ونشأت عن تحريك منقصة كالركوب والاستخدام سواء في زمن انحصام أو قبله أو نشأت عن تحريك غير منقصة كالسكنى وكانت قبل زمن انحصام أو كانت ليست ناشئة عن تحريك أصلا قبل زمن انحصام وطال فليحفظ (قوله لا الولد) أي كان لحبوان عاقل أو غيره ولا يثني على المشتري في ولادتها إذا ردها إلا أن تنقصها الولادة فترد معها ناقصة ابن يونس ان كان في الولد ما يجبر النقص خبره على قول ابن القاسم وسواء اشترىها حاملا أو جلت عنده ورد المصنف بقوله لا الولد على السبوري حيث جعل الولد غلة (قوله ولا الثمرة المؤبرة) أي وأما غير المؤبرة حين الشراء فغلة يفوز بها المشتري إذا حصل الرب بعد أن جذها ولم يجذها وأزهرت وسياق ذلك (قوله وقيمتها ان لم يعلم) هذا ان كان الثمن بغير البيع وأما به ولم يعلم المكيلة فانه يرد ثمنه ان علم (قوله فانه يرد للبائع) فان فات رد وزنه ان علم والارد الغنم بمصتها من الثمن ويكون له الصوف في مقابلة بقية الثمن ولا يلزمه أن يرد مع الغنم ثمن الصوف ان باعه أو قيمته ان اتفق به في نفسه كما قيل في الثمرة (ان قلت) لم فرق بين الثمرة والصوف عند انتقاء علم المكيلة والوزن (أجيب) بانه لو رد الاصول بمصتها من الثمن مثل الغنم لزم بيع الثمرة مفردة قبل بدو صلاحها وهولا يجوز الا بشرط تأني وهي متفنية هنا وأخذ القيمة ليس بعبء بخلاف رد الغنم بمصتها من الثمن فانه لا يحذور قيته لان الصوف سلعة

بها فيرد مع الام (و) لا (الثمره المؤبرة) فانه ارد مع الاصل للبائع حيث رد الاصل بعيب ولو جدها المشتري فان فانت عنده رد ثمنها ان علم قدرها وقيمتها ان لم يعلم (و) لا (الصوف التام) وقت الشراء فانه يرد للبائع مع رد أصله بعيب وهو داخل في الشراء وان لم يشترطه المشتري بخلاف الثمرة المؤبرة فلا

تدخل فيه الا بشرط وحمل رد الصوف أن لم يحصل به جزء من ثمنه عند المشتري والا فلا يجبره بما حصل ثم شبهه في كون الغلة للمشتري
اذا رد بعيب لا للبائع أربع مسائل بقوله (كشفه) فان الغلة فيها للمشتري لان اخذ منه الشقص بالشفعة (واستحقاق) فالغلة لمن
استحققت من يده مشتريا او غيره لان استحقاقها (ونقله) فالغلة للمشتري بالفلس لا للبائع الذي اخذها منه بالتقليد (وفساد) لبيع
فالغلة للمشتري لا للبائع الذي رد له بالفساد ومن الغلة الثمرة غير المؤثرة وقت الشراء لكن لا يفوز بها المشتري الا اذا جازت
في المسائل الخمس والافهى له في ٦٠ الشفعة والاستحقاق ان يست على أصلها والا كانت للشفيع والمستحق ولو زهت

وفي الفساد والعيب ان
زهت والا أخذها البائع
فيهما كما يأخذها في الفلس
مطلقا ما لم يتخذ وهذا معنى
قولهم هناردت في الشفعة
والاستحقاق ما لم تبس
وفي البيع العاقد والعيب
ما لم تزه وفي الفلس ما لم يتخذ
(ودخات) السلعة
المردودة بالعيب (في ضمان
البائع ان رضى بالقبض)
من غير حكم حاكم (وان لم
يقبض) بالفعل (أو ثبت)
العيب (عندناكم) باقرار
بائعها أو بالبيئة (وان لم
يحكم) فان هلك بعد
ذلك فغناها منه (ولارد
ينظر) بل البيع لازم (ان
سمى باسم عام) كحجر أو
هذا الفص أو هذا الشيء مع
الجهل بحقيقته الخاصة
وهو يعلم شخص المبيع
كان يبيع هذا الحجر بدينار
فاذا هو باقوتة تساوي
الفاولافرق في حصول
الغلط بالمعنى المذكور
من المتبايعين أو من
أحدهما مع علم الآخر
ومحله اذا كان البائع
غير وكيل والافلوكله الرد
قطعا وهو مفهوم الشرط أنه
لوسماه بغير اسمه كهذه

مستقلة بخوض شرائه منقردا عن الغنم (قوله وحمل رد الصوف) أي وأما الثمرة المؤثرة فهل كذلك قياسا
على الصوف وهو الظاهر أو رد مطلقا ولو لم ترد أصولا حتى ظهر رفعها أخرى وهو ظاهر المصنف (قوله
كشفه الخ) حمله أن مثل الرد بالعيب القديم لاخذ بالشفعة والاستحقاق والرد بالفلس والفساد في
أن المشتري يفوز بالغلة ولا ترد للبائع فمن اخذ منه الشقص بالشفعة يفوز بالغلة ولا ترد للبائع
المستحق منه يفوز بها ولا ترد للمستحق وكذلك من اخذ منه المبيع لتقليده وعجزه عن ثمنه أو لفساد بيعه
ولا ترد للبائع فيها وهذا اذا كانت الغلة غير ثمرة أو ثمرة غير مأبورة يوم الشراء أو يوم الاستحقاق وبارقت
الأصول بالخذ (قوله لان اخذ منه الشقص الخ) بالبناء للماعل والضمير في منه يعود على المشتري تأمل
(قوله غير المؤثرة) أي لان المأبورة حين الشراء أو حين الاستحقاق ليست غلة فترد للبائع في الفلس
والعيب والفساد مطلقا ولو أزهت أو يست أو جازت وفي الشفعة والاستحقاق يأخذها الشفيع
والمستحق مطلقا (قوله ولو زهت) أي ولو صارت رطبيا (قوله وهذا معنى قولهم هنا الخ) وإلى هذا أشار
ابن غازي بقوله

والجذ في الثمار فيما انتقيا • يضبطه فحذفه من اشيا

فالتاء للتفليس والبدن مع الدال للجذ اذا أي تفوت الثمار على البائع في الفلس بالجذ والعين والقاء
للعيب والفساد والزاي للزه أي فيفتوتان به والشين المعجمة للشفعة والسين المهملة للاستحقاق والياء
ليس أي فيفتوتان به قال بعضهم

والفاتر ونبغلة هم خمسة • لا يطالبون بها على الإطلاق
الرد في عيب وبيع فاسد • وشفعة فلس مع استحقاق
فالاولان بزهوها فازا بها • والجذ في فلس وبيع الباقي
ما أنفقوا قد ضاع تحت هلاكها • واذا انتفت رجعوا بكالاتفاق

(قوله بالقبض) متعلق برضى لا بدخات بدليل المبالغة في قوله وان لم يقبض وظاهر قوله ان رضى
بالقبض أنه لو وافقه على أن العيب قديم ولم يرض بقبضها أنها لا تدخل في ضمانه لانه قد يدعي عليه
انه برأه من ذلك العيب (قوله وهو يعلم شخص المبيع) أشار به هذا الى أن المراد بالغلط في ذات
المبيع جهل اسمه الخاص فالغلط الواقع في الاسم الخاص والتسمية واقعة في الاسم العام (قوله بالمعنى
المذكور) أي وهو جهل اسمه الخاص (قوله مع علم الآخر) أي ما لم يستعلم الجاهل به للعالم والا
فيثبت للجاهل الرد كما يأتي في الغبن (قوله ومفهوم الشرط) حاصله أن البائع اذا جهل ذات المبيع
فان سماه باسم عام فلا رد وان سماه باسم خاص فاذا هو ليس المسمى بذلك الاسم الخاص فله الرد كما لو
سمى الحجر يا قوتة (قوله ولا رد بغبن) ما لم يكن البائع بالغبن أو المشتري به وكلا أو وصيا والارد
ما صدر منه ما من بيع أو شراء فان باع بغبن وفات المبيع رجع الموكل والموصى عليه على المشتري بما وقع
فيه الغبن فان تعدد الرجوع على المشتري رجع على الوكيل أو الوصي بذلك ولا يثقب الغبن
بثلاث أو غيره بل ما نقص عن القيمة تقصايها أو زاد عليها زيادة بينة وان لم يكن الثلث قال ابن
عرفه وهو الصواب وهو مقتضى الروايات في المدونة اه بن (قوله ولو خالف العادة) أي هذا اذا

كان

الرجاحة فاذا هي زرجته أو بالعكس ثبت
الرد قطعا (ولا رد) بغبن أي ببيعته (ولو خالف العادة) أي في القلة أو الكثرة كان يشتري ما يساوي درهما بعشرة أو عكسه (الآن
يسمى) أحد المتبايعين صاحبه (باريخه بجهل) كان يقول المشتري أنا لا أعلم قيمة هذه السلعة فبعتني كما يبيع الناس فقال البائع هي
في العرف بعشرة فاذا هي باقل أو يقول البائع أنا لا أعلم قيمتها فاشترتني كما تشتري من الناس فقال هي في عرفهم بعشرة فاذا هي باكثر
فقاله غير الرد على المعتمد بل باتفاق وذكروا الشفيع فيه التردد معترض بأنه لم يخالف فيه أحد وإنما

الخلاف في العين من غير استسلام اذا كان المبيعون جاهلادان كان عارفا فلا قيام له اتفاقا فان اسلم الجاهل فالرد متفق عليه بل حكى ابن رشد عليه الاجماع لحكاية الشيخ فيه التردد من السهو والبين

٦١

كان العين بما جرت به العادة في مغالبة الناس بل ولو كان بما خالف العادة ورد المصنف باقول ابن القصار انه يجب الرد بالعين اذا كان أكثر من الثلث وقول المتبطل عن بعض البغداديين ان زاد المشتري المبيع على قيمته الثلث فاكتر فسخ البيع وكذا ان باع لثلاثة من الثلث من قيمته فاعلى اذا كان جاهلا بمصنوع وقام قبل مجاوزة العام وبهذا اتفق المازري وابن عرفة والبرزلي ومشي عليه ابن عاصم في التحفة حيث قال

ومن يبيع في مبيع فاما * فشرطه أن لا يجوز العاما
وأن يكون جاهلا بمصنوع * والعين للثلاث بما زاد وقع
وعند ذابسخ بالاحكام * وليس للعارف من قيام

اه لكن رد ابن رشد هذه الاقوال بقوله وهو غير صحيح لقوله عليه السلام لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس في غفلاتهم برزق الله بعضهم من بعض (قوله ثم انتقل يتكلم على بيان الخ) لما كانت العهدة على قسمين عامة وهي عهدة الاسلام من ذلك المبيع من عيب أو استحقاق وهي على متولى العقد الا الوكيل ولا عهدة عليه في صورته وانما هي على الموكل وهما أن يصرح ماله كالة أو يعلم العاقد معه انه وكيل وهذا في غير المفوض وأما هو فالعهدة عليه لانه أحل نفسه محل البائع وكذا المقارض والشريك المفوض في الشركة وأما القاضي والوصي في المدونة لا عهدة عليهم ما فيها وليا يبيع والعهدة في مال المتامى بان ملك مال الا يتم ثم استحدثت السعة فلا شيء على الا يتم والقسم الثاني عهدة الرقيق وهي التي شرع فيها المصنف (قوله وهو الا لزام) أي الزام الغير شيئا كالزام الحاكم غيره شيئا وقوله والالتزام أي التزام الشخص بغيره شيئا (قوله وفي العرف تعلق الخ) أي والبيع في تلك المدة لازم لا خيار فيه لكن ان سلم في مدة العهدة علم لزومه المتبايعين وان أصابه نقص ثبت خيار المبتاع كالعيب القديم (قوله وهي قليلة الضمان) أي لان الرد فيها يعيوب ثلاثة فقط (قوله وهي بالعكس) أي قليلة الزمان كثيرة الضمان لانه يرد فيها بكل حادث (قوله بالشرط أو العادة) مثلها محل السلطان عليها (قوله فعهدة الثلاث) تعتبر الثلاثة الايام بغير يوم البيع ان سبق بالفجر وكذا عهدة السنة وسياق ذلك (قوله الا أن يستثنى عيب معين الخ) ظاهره كانت مستطرة ومعتادة أو حمل السلطان الناس عليها ونخص شمس الدين اللقاني الاستثناء بالمعتادة فقط أما البيع بالبراءة في المستطرة أو المحمول عليها من السلطان فيرد معها بالحادث دون القديم الذي يبيع بالبراءة منه فالاقسام ثلاثة يرد بالقديم والحادث ان لم يبيع البائع ببراءة من القديم والامقط حكمها مطلقا ان جرى ما عرف فان اشترط البيع بها أو حمل السلطان الناس عليه يرد بالحادث دون القديم على تقرير الشمس لا على ما هو ظاهر المصنف وخيل وبفهم من الاجهوري أن كلام الشمس هو المعتمد كما أضافه بعض شيوخنا كذا يؤخذ من الحاشية (قوله ومما ما يقبه الحر والبرد) أي لا ما يستعزوة فقط كما قيل (قوله فهو للبائع) أي على الممول عليه لان المراج بالضمان (قوله الا أن يستثنى ماله) أي بشرطه والاستثناء راجع للموهوب له (قوله بجذام أو برص) أي محدث جذام أو برص محققين وفي مشكوك كما قولان فقيل انه كالحق وهو لابن القاسم وقيل لا يرد به وهو لابن وهب والاول هو المعتمد (قوله أو جنون) انما اختصت عهدة السنة بهذه الادواء الثلاثة لان هذه الادواء تتقدم أسبابها ويظهر منها ما يظهر في فصل من فصول السنة دون فصل بحسب ما أجرى الله العادة من حصول ذلك الداء في فصل دون فصل وقوله بطبع المراد به فساد الطبيعة كغلبة السوداء وقوله أو مس جن أي بان كان يوسواس ويرد به هنادون التكاح بخلاف الجنون الطبيعي فانه يرد به في البيع والمكاح (قوله لا بكسرية) اعترض الاجهوري قول خليل لا بكسرية لان الحق انه لا فرق بين كون الجنون طبيعيا أو مس جن أو حدث بكسرية في الرد بكل في

الخلاف في العين من غير استسلام اذا كان المبيعون جاهلادان كان عارفا فلا قيام له اتفاقا فان اسلم الجاهل فالرد متفق عليه بل حكى ابن رشد عليه الاجماع لحكاية الشيخ فيه التردد من السهو والبين

في عهدة الثلاث وعهدة السنة فقال (وله) أي المشتري رقيقا خاصة ذكرنا أو أنني (الرد في عهدة الثلاث) أي ثلاثة الايام فقط والعهدة في الاصل العهدة وهو الا لزام والالتزام وفي العرف ثمان مائة مبيع بالبائع في زمن معين وهي قسمان عهدة سنة وهي قليلة الضمان طويلة الزمان وستاني وعهدة ثلاث أي ثلاثة ايام وهي بالعكس وهما خاصتان بالرق في الشرط أو العادة كما يأتي فعهدة الثلاث يرد فيها (بكل) عيب (حادث) أي دينه كزنا وسرقه أو دينه كعبي أو وصفه كجنون ومرع وابق (الا أن يستثنى عيب معين) كابق أو سرقه فلا رد به ويرد بها عداه فان شرط سقوطها فلا رد بشئ حدث ايامها (وعلى البائع فيها) أي زمنها (النفقة) على الرقيق ومنها ما يقبه الحر والبرد من الثياب (وله) أي لبائعه (الارش) ان جنى عليه جان زمنها (كالوهوب) للرقيق زمنها فهو للبائع (الا أن يستثنى ماله) عند البيع فان استثناء المشتري كان له ما وهب زمنها (و) رد (في عهدة السنة) ثلاثة ادواء خاصة (بجذام أو برص

أو جنون بطبع أو مس جن لا بكسرية) ومحل العمل بالعهدتين (ان شرطاً) عند البيع (أو اعتيادا) بين الناس أو حمل السلطان الناس عليها هذه طريقة المصريين وهي المشهورة

وقال المدنيون يعمل بهما ولو لم تجز بهما عادة ولا دفعهما شرط (وسقطنا) أي العهدان فلا رد بما حدث من العيب زمنهما (بكعتق) للرفيق وأدخلت الكافي الأيلاد والتدبير (وباسقاطها) عن البائع أي بأن يسقط المشتري حقه من القيام بهما فليس له الرد بعد ذلك إذا اعتق أو أسقط (زمنهما) وهو الثلاثة الأيام في الأولى والسنة في الثانية (وابتداؤها) أي العهدتين (أول النهار) وهو طلوع الفجر (من) اليوم (المستقبل لامن) يوم (العقد) ٦٢ ولما أنهى الكلام على ما يرد به المبيع وما لا يرد به شرع في بيان ما ينتقل به ضمانه

عهد السنة والثلاث فأنظره كذا في حاشية الأصل (قوله وقاله المدنيون يعمل بهما) وفي البيان قول ثالث لابن القاسم في الموازية لا يحكم بينهم ما وأن اشترطوها (قوله ولا وقع بهما شرط) أي ولا حمل من السلطان (قوله وسقطنا بكعتق الخ) أي فالأصل بقاء العهدتين ولا يسقطهما إلا العتق وما الحق به واسقاطهما من المشتري عن البائع إلا في إحدى وعشرين مسألة استثناهما المتبطل الأصل فيها عدم العهدة وقد ذكره أخيل وهي الرقيق المدفوع صداقا لأن طريقة المكارمة والمخالع به لأن طريقه المناجزة والمصالح به في دم عمده فيه قصاص كان المصالح على اقرار أو انكار والمسلم فيه كان يسلم دينارا في عهد والمسلم به كان يسلم عبدا في بر والقرض كان يقتض رقيقا والمردود فيه والمبيع الغائب على الصفة لعدم المساحة في المبيع الغائب والقرض والمقاطع به المكاتب بان دفعه المكاتب عما لزمه لتشوف الشارع للحرية والمبيع على كفايه لأن بيع الحاكم على البراءة والمشتري بشرط العتق لتشوف الشارع للحرية وللقساعل في ثمنه والمأخوذ عن دين على وجه المصالح للنسائل فيه بخلاف المأخوذ على وجه المساحة والمبايعه فيه العهد والمردود بعيب على مائة فلا عهدة للبائع على الراد لانه حل للبيع لا ابتداء بيع ومثله الأقل والمورد وثا خاص بعض الوثقة رقيقا من التركة وكذا ما يبيع في الميراث والموهوب بالثواب أو غيره والامة التي اشتراها ز وجها للمودة السابقة بينهم باختلاف العكس لأن المبيعة حصلت بفسخ النكاح والموصى ببيعه من زيد والموصى ببيعه من أحب الرقيق أن يباع له فأحب شخصه إذا علم المشتري حال البيع بالوصية فيهما والموصى بشرائه لا يمتنع أن يقول اشتر واسعدا عبد زيد وأعتقه عني والمكاتب به أي وقعت الكتابة عليه ابتداء بان قال لعبد كاتبتك على عبد فلان فهو غير المقاطع به والمبيع فاسدا إذا فسخ البيع ويرد الرقيق لبائعه فلا عهدة له فيه على المشتري لانه نقض للبيع من أصله وعمل عدم العهدة في هذه الأشياء ان اعتيدت فالاشتراط عمل بها في غير المأخوذ عن دين فان شرطها فيه يفسده للدين بالدين ليحفظ هذا التحرير (قوله وابتدأوها أي العهدتين أول النهار الخ) اعلم أن الحقائق خمسة عهدة ثلاث وعهدة سنة وخيار ومواضعة واستبراء فعهدة السنة بعد الحلو مما ذكره الاستبراء المجرد فانه يدخل فيها لأن الضمان فيهما من المشتري فإذا مضت السنة ولم يأت مانسبته فانه لا ترد على البائع شيء مما يوجب الرد في السنة وعهدة الثلاث تكون بعد مضي أيام الخيار لا غناها تكون بعد انقضاء العقد وتدخل مع المواضعة وأما الاستبراء المجرد فان حصل في عهدة الثلاث اعتبر وان تأخر عنها فانه لا يمتنع في ضمان البائع الى وجوده بل بانقضاء العهدة تدخل في ضمان المشتري وأما الخيار فيدخل فيها واضحة وأما الاستبراء المجرد مع الخيار فكالاستبراء مع العهدة وأما المواضعة والاستبراء المجرد فلا يتصور اجتماعهما فلهذا من هذا أن المواضعة تدخل مع عهدة الثلاث ومع الخيار وان الاستبراء المجرد يدخل في كل واحد مما عدا غير المواضعة وينظر مجيئه بعد انقضاء عده (قوله على ما يرد به المبيع) أي لما مرغ من موجبات الضمان بالخيار الشرطي والحكمي والمقاطع والعين على أحد القولين فيهما والعهدة (قوله وتقدم في الخيار أن ضمان المبيع بالخيار من البائع) أي مادام لم يخسر المشتري ولم تنقض مدة الخيار وهو يسده (قوله فاذا هلك في يد البائع عند تفرغه) وأما ان كان التفرغ من المشتري فالضمان منه وحيث أن المراد بقبض المشتري له

للمشتري وما لا ينتقل فقال (وانتقل الضمان) أي ضمان المبيع من مائه (الى المشتري بالعقد الصحيح اللازم) ولو لم يقبضه من البائع فحق هلك أو حصل فيه عيب بعد العقد فضمنه من مشتريه وسواء كان عرضا أو غيره واحترز بالجميع من القاسد وسواء باللازم من غيره كبيع المحجور وبيع الخيار وتقدم في الخيار أن ضمان المبيع بالخيار من البائع ثم استثنى من انتقال الضمان للمشتري العقد الصحيح مسائل بقوله (الا فيما) أي مبيع (فيه حق توفيه) لمشتريه وهو المثل ويدينه بقوله (من مكيل أو موزون أو معدود فعلى البائع) ضمانه (لقبضه) بالكيل أو الوزن أو العد واستيلاء المشتري عليه (ويستمر) ضمان البائع له (بعبارة) من مكيل أو موزون حتى يفرغ في أو في المشتري فاذا هلك بيد البائع عند تفرغه فضمنه على البائع قال ابن رشد اتفاقا (ولو نواه) أي تولى كيله

أو وزنه أو عده (المشتري) فإبانه عن البائع بالوسط من الميزان أو من المكيل أو غصب لكان ضمانه من البائع بخلاف ماله كله البائع أو نائبه وناره للمشتري فسقط من المشتري أو هلك في المشتري لأن قبضه قد تم باستيلاء مشتريه عليه وليس فإبانه عن البائع في هذه الحالة واعلم أن الصور هنا أربع الأولى أن يتولى البائع أو نائبه الوزن أو الكيل ثم يأخذ الموزون أو المكيل ليفرغه في ظرف المشتري فيسقط من يده أو يتلف فضمنه من البائع الثانية أن يشاء أو لا يشاء أن يتولى تفرغه في ظرف المشتري فضمنه من المشتري لانه حين

أخذه من الميزان أو المكيال ليقرعه في ظرفه فقد تولى فيه فضاياه فقهه قال ابن رشد باتفاق في ما نازعه ابن عرفة في الأولى بوجوه
الخلاف فيها الثالثة أن يتولى المشتري الوزن أو الكيل والتفريق فبسط من يده فقال مالك وإن القاسم عسيبه من البائع لأن
المشتري وكيل عن البائع ولم يقض لنفسه حتى يصل ظرفه وقال سحنون من المشتري الرابعة أن لا يحضر طرف المشتري وإنما يحصل
ذلك في ظرف البائع بعد وزنه أو كياله ليقرعه في ظرفه بيته ثلاثا فبسط منه أو يتلف فضاياه من المشتري لأن قبضه بعد الفراغ من
وزنه قبض لنفسه في ظرف البائع ويجوز له بيعه بذلك قبل وصوله لداره وليس فيه بيع الطعام قبل قبضه لأنه قد وجد القبض منه هذا
تحرير الفقه قاله بعض المحققين (والأجرة) أي أجرة الكيل أو الوزن

أذ لا يحصل التوفية إلا
(بمخلاف القرض فعلى
المقرض) أجرة ما ذكر
لأن المقرض منع معروف
فلا يكاف الأجرة وكذا على
المقرض في رد القرض
الأجرة بلا شبهة (والأ)
الساعة (المجوسه) أي
التي حبسها بائعها ولم
يسلمها للمشتري (لثمن)
أي لا حل قبض الثمن من
المشتري (أو) إلا المبيع
(الغائب) على الصفة أو
رؤية مقدمة (في القبض)
يدخل في ضمان المشتري
وتبطل ضمانها على البائع
ومثل المجوسه لأن
المجوسه الأشهاد على
المبيع إذا فرق بينهما
على التحقيق وقال ابن
القاسم ما كرهن وشهر
وعليه مذهب الشيخ ورجح
بعضهم ما ذكرناه والمراد
بالغائب غير العقار كما تقدم
(كالقاسم) فإن كل مبيع
بيعه فاسداً من عقار أو غيره
لا يدخل في ضمان المشتري
إلا بالقبض (والأ) الواضحة
فبرؤية الدم) تدخل في
ضمان المشتري بمجرد

ما يشمل تسلمه وتفرغه في أوعيته لا خصوص التفريق في أوعيته المتقضى أنه إذا تلف في حال
التفريق يكون الضمان من البائع مطلقاً (قوله ونازعه ابن عرفة في الأولى الخ) أي قال كونه باتفاق
خلاف محصل قول المازري أنه من بائعه أو متاعه (قوله وقال سحنون من المشتري) أي لأنه قابض
لنفسه ولم يجر هذا الخلاف في الثانية لأن البائع لما تولى بنفسه الوزن دل على أن قبض المشتري منه
قبض لنفسه (قوله أن لا يحضر طرف المشتري) أي ويريد المشتري حل الموزون أو المكيل مثلاً أو
المعدود في ظرف البائع ميزاناً أو جالوداً أو أوزاناً أو قوله فضاياه من المشتري أي بمجرد الفراغ من
الوزن أو الكيل أو العدول كان الحامل لها لبيعت للمشتري البائع بطريق الوكالة ولو سئف فوارغه قبل
وزنها فالفرغة على راسها كما يؤخذ من الحج وقوله ويجوز له بيعه بذلك قبل وصوله لداره أي لأنه قد وجد
منه القبض حقيقة (قوله قاله بعض المحققين) المراد به بن (قوله والأجرة عليه) وانظروا قول المشتري
الكيل أو الوزن أو العدول بنفسه هل له طلب البائع بأجرة ذلك أم لا والظاهر كما قاله في الحاشية أن له
الأجرة إذا كان شأنه ذلك أو سألته الآخر وكذا أن أجرة ما ذكر على البائع أجرة كبل الثمن أو وزنه أو
عده أو نقده على المشتري (قوله بخلاف القرض) أي ومثله الأمانة والتولية والشركة فليست على
المطالبة منه لأنها معلومة وعرف وانما هي على الطالب على الأرجح (قوله وقال ابن القاسم ما كرهن)
فعلى قول ابن القاسم لا يحسن الاستثناء في الصورين لأن كونها كرهن لا يفرجها عن ضمان
المشتري إذا باعها إذا ضمنتها إنما يضمنه ضمان تامة فقط وهذا لا ينافي أن ضمان الأصل على المشتري
الآخر أن الضمان ينتفي عن البائع بالبيعة (قوله ورجح بعضهم ما ذكرناه) المراد به ر (قوله فبرؤية
الدم) أي قد دخل في ضمان المشتري بمجرد رؤيته سواء قبضها أم لا وهذا في البيع الصحيح وأما
في الفاسد فلا تدخل في ضمان المشتري إلا إذا رأت الدم وقبضها لما تقدم أن الفاسد لا ينتقل ضمانه إلا
بالقبض (قوله بالبيعة) أي ببيعها صحيحاً وأما بالبيعة بيعاً فاسداً فإن اشترت بعد طيبها فضايتها من المشتري
بمجرد العقد لأنه لما كان متمكناً من أخذها كان بمنزلة القبض وبما مرها فيقال لنا فاسد يضمن بالعقد
وإن اشترت قبل طيبها فضايتها من البائع حتى يجرها المشتري كذلك في الأجر ويرى وتبعه عب
والشرطي وكتب عليه الشيخ أحمد النفرأوى في فيه وثقة مع ما سبق من أن الفاسد لا بد فيه من القبض
بالفعل ولا يكفي فيه التمكن ولينظر كذا في حاشية الأصل (قوله بتمام طيبها) أي فمضى تم طيبها سواء
جردها المشتري بعد ذلك أم لا انتقلت من ضمان البائع حتى في الجوائح (قوله وأما الغصب ونحوه)
أي كالسارق فلا يضمن من فعلها مبنياً على الرجح من أنهما ليسا بجائحة كما يأتي (قوله بالتخا) أي بار
يسلم له المفاتيح أن كان له مفاتيح فإن لم يكن له مفاتيح كفي تمكنه من التصرف وانظر لو مكسه من
أن تصرف ومنعه من المفاتيح كالفتح له الدار وأخذ المفاتيح معه هل يكون ذلك قبضاً أو لا وهو ظاهر

رؤيته لا يخرجهما من الحيضة خلافاً لظاهر عبارة (والأ) الثمار) الباعة بعد بدو صلاحها (فلا من الجائحة) حتى يدخل في ضمان المشتري
والأمن يكون بتمام طيبها كما يأتي والمراد أن ضمانها من البائع قبل أن يجرها المشتري من الجوائح بالنسبة للأحوال فقط وأما الغصب ونحوه فمن المبتاع
بمجرد العقد الصحيح (والأ) الثلاثة فبما تها) يدخل الرقيق في ضمان المشتري ولما كان قد قبض المبيع الذي يحصل به ضمان المشتري
مختلف باختلاف المبيع به عليه بقوله (والقبض) الذي يكون به ضمان المشتري (في ذي التوفية باستيفاء) دليل أوعد أو وزن منه) أي
من ذي التوفية وقد تقدم بيان الاستيفاء فريما (و) القبض (في العقار) وهو الأرض وما اتصل بها من بناء أو شجر (بالتخية) بينه وبين
المشتري وتمكنه من التصرف به وإن لم يجر البائع متاعه منه أن لم يكن داراً مكافئ (وفي دار المكافئ)

بالإخلاء) لتأخذه منها ولا يكتفى بمجرد التخلية (و) القبض (في غيره) أي غير العقار من حيوان وعرض يكون (بالعرف) كتسليم الثوب وزمان الدابة أو سوقها أو عزلهما عن دواب البائع أو انصراف البائع عنها (وتلف المبيع) المبيع يباع حيا (وقت ضمان البائع) له لكونه فيه حق توفية أو كان غائبا أو غارا قبل أمنه الجائحة أو فيه عهدة ثلاث أو واصمة (بساوى) أي بأمر من الله تعالى لا يمناه أحد عليه (مبطل) لعقد المبيع فلا يلزم البائع الاتيان بمثله

كلام بهرام (قوله ولا يكتفى بمجرد التخلية) أي بأن يسلم له المقاتيع والحال أن فيها أمتعة البائع واعترض بأن بيان كيفية القبض لا فائدة له هنا لأن المبيع مبيع وهو يدخل في ضمان المشتري بالعقد وانما فائدة في الفساد وفي كل ما يحتاج لحوز كالوقف والهبة والرهن فلواتى المصنف بهذا عند ذكره ضمان البياعات الفاسدة لكان أولى وحاصل الجواب أن لا نسلم أن بيان كيفية القبض لا تظهر فائدتها الا في المبيع الفاسد والوقف والهبة والرهن بل تظهر في بعض أفراد البيع الصحيح كالعقار اذا بيع مزارعة والغائب اذا بيع على الصفة أو على رؤية سابقة (تنبيه) لو قال كل من المتبايعين لصاحبه لا أدفع لك ما يبدى حتى تدفع لي ما يبدى بدنى المشتري يدفع الثمن النقد جبرا اذا كان المبيع عوضا أو مثليا لانه في بدائه كالرهن على الثمن فموضوع الكلام في بيع عرض أو مثلي بنقد واللام يحبر واحد على التبدية ثم أن كان العقد على تقديس ببدلة أو صرفا قبل لهما ان تأخر في دفع الثمن انتقض العقد وان كانا مثليين غير ما ذكر أو عرضين تر كاحتي بمطلحات فان كان محضرة ما كهم وكل من يتولى ذلك لهما (قوله مبطل) محل البطلان ان ثبت التلف باليمين أو تصادقا عليه - بدليل قوله الآتي وخير مشتريان غيب بائع (قوله لم يضمن الباقي بحصته من الثمن) أي لم يضمن الباقي بوجع بحصة ما تلف لان بقاء النصف كبقاء الجمل (قوله فان اتحد) أي كعقد أو دابة وسياق ذلك (قوله أو فانتخير المشتري) التحجير في التلف والاستحقاق لا يظهر وإنما الواجب فيه التمسك بالفائت الذي لم يستحق ولم يتلف بحصته من الثمن ويرجع بحصة المشتري أو بالتلف من الثمن فتأمل (قوله حرم التمسك بالاقبل) لان التمسك به كأنشاء عقدة بمن مجهول اذ لا يعلم ثمنه الا بعد تقويم المبيع كله أولا ثم تقويم كل جزء من الاجزاء كما تقدم ومحل حرم التمسك بالاقبل ما لم يفت كما تقدم (قوله الا المثل الخ) حاصله أن المبيع اذا كان فيه حق توفية وتلف بعضه بساوى وهو في ضمان البائع أو استحق بعضه كان في ضمان البائع أم لا أو تعيب بعضه بساوى وهو في ضمان البائع فان كان الباقي بعد التلف أو الاستحقاق والسالم من التعيب النصف فأكثر تعيب التمسك بذلك الباقي بحصته من الثمن وان كان الباقي بعد التلف أو الاستحقاق والسالم من التعيب أقل من النصف ففي التلف والاستحقاق يخير المشتري بين فسخ البيع والرجوع بثمنه والتمسك بذلك الباقي القليل بحصته من الثمن ويرجع بحصة ما تلف أو استحق وأما في التعيب فيخير بين فسخ البيع وأخذ ثمنه والتمسك بجميع المبيع مالم يمسك بكل الثمن ولا يجوز له أن يمسك بذلك السالم فقط بحصته من الثمن (قوله وخير مشتري الخ) حاصله أن البائع اذا أخفى المبيع وقت ضمانه وادعى هلاكه والغرض أن البيع على البت ولم يصدق المشتري بل ادعى أنه أخفاه وان دعواه الهلاك لأصل لها ونسكل ذلك البائع عن اليمين فان المشتري يخير بين الفسخ عن نفسه لعدم تمكنه من قبض المبيع أو التمسك به ويطلب البائع بمثله أو قيمته وأما لو كان البيع على اختيار فيلزم البائع الثمن ولا خيار للمشتري وانما خير المشتري في البت دون الخيار مع أن ضمان السلعة في المشتري من البائع لان العقد في الخيار غير منبرم والسلعة باقية على ملك البائع ولا يدخل في كلام المصنف المحبوسة بالثمن أو للاشهاد بناء على أنها كالرهن يضمنها ضمان الرهان اذ لا تخير للمشتري فيها وانما له القيمة بالغة ما بلغت نعم يدخل على القول الآخر من ان البائع يضمنها ضمان اصالة (قوله وهو الاولى) أي

أحضر المسلم فيه فتلّف قبل أن يقبضه المسلم لم الاتيان بمثل ما في ذمته قال كلام في المبيع المبيع (وتلف بعضه) أي المبيع المبيع وقت ضمان البائع (أو استحقاقه) أي البعض المبيع (كعيب به) فينظر في الباقي بعد التلف أو الاستحقاق فان كان النصف فأكثر لم يضمن الباقي بحصته من الثمن ان تعدد المبيع وكان قائما فان اتحد أو فانتخير المشتري (و) ان كان الباقي أقل (حرم التمسك بالاقبل) وتعيب الفسخ كما تقدم (الا المثل) فيخير مطلقا في ما بين الفسخ والتمسك بالباقي بحصته من الثمن وان كان الخيار في العيب بين رد المبيع والتمسك بالجميع بالثمن وما بين حكم ما اذا تلف المبيع أو بعضه بساوى ذكر ما اذا جنى عليه جان وهو ما البائع أو المشتري أو غيرهما بقوله (وخير مشتري) بين فسخ البيع والتمسك به فيرجع على البائع بقيمة المقوم أو مثل المثل (ان غيب بائع المبيع) أي أخفاه وادعى

ضياعه ولا يئنه ولم يصدق المشتري ونسكل البائع عن اليمين ووجه التحجير أنه لم يتمكن من المبيع مع جواز بقاءه عند بائعه وهذا القيد يفهم من قوله الآتي والبائع والاجنبى يوجب الغرم (أو عيب) بائع المهملة ان قرئ بالبناء للفاعل أي أحدث البائع فيه عيما من ضمان البائع كما هو الموضوع ناقض قوله الآتي كتميه وان قرئ بالبناء للمفعول وهو الاولى كان الضمير النائب عن الفاعل عائد على المبيع والمعنى ان حدث به عيب سمارى زمن ضمان البائع خير المشتري بين الرد والتمسك ولا يخفى (أو استحق)

من مبيع منه كذا أو عيدا أو ثوبا (بعض شائع وان قل) فيخير المشتري بين التماسك بالباقي ويرجع بمحصة ما استحق من الثمن وبين
الرجوع بجميع ثمنه وهذا ان كثر كالثلاث ما كثر مطلقا انقسم أولا كان متخذ الغلة أولا أو قل عن الثالث ولم يتقدم كعبد ولم يتخذ
للعلة فان قل القسم أو اتخذ الغلة قبل القسم أولا فلا خيار بل يلزمه التمسك بالباقي بمحصة من الثمن فالصور ثمانية الخيار في خمسة
منها واحترز بقوله بعض شائع من المعين وقد قدمه بقوله وحرم التمسك بالقل الا للمثلي (وانلاف المشتري) لم يبيع مقوم أو مثلي زمن ضمان
البائع (قبض) أي كالقبض فيلزمه الثمن (و) انلاف (البائع والاجنبي يوجب العزم) على من أنلاف منهما أي غرم قيمة المقوم ومثل
المثلي ولا سبيل للفسخ باخذ جميع الثمن (كتميمه) أي من ذكر من بائع أو اجنبي أو مشترى فترتيب المشتري وقت ضمان البائع قبض
وتعيب الاجنبي يوجب غرم الارش لمن منه الضمان وتعيب البائع يوجب غرم الارش ٦٥ للمشتري قال في المدونة في كتاب

الاستحقة ق ومن ابتاع من
رجل طعاما بعبنة ففازته
قبيل أن يكتاله فتعدي
البائع على الطعام فعليه
أن يأني بطعام مثله ولا
خيار للبائع في اخذ دانيه
ولو ملك الطعام بأمر من
الله تعالى انتقض البيع
وليس للبائع أن يعطي
طعاما مثله ولذلك عليه
أه وهذا يفيد أن تعيب
البائع يوجب العزم ولو خطأ
كالاجنبي ولا يلحق الخطأ
بالسماوي وعليه فيتعين
قراءة قولنا المتقدم أو عيب
بالبناء للمفعول ويحمل
على السماوي وقول الشيخ
وكذلك انلافه صوابه
تعميمه لان الانلاف ذكره
قوله وعبارة ابن الحاجب
وكذلك تعميمه قال في
التوضيح أي تعيب البائع
كاللاف فيه هل فيه بين
البائع والمشتري والاجنبي
كما تقدم اه وترتيب هذه

بل متعين لان التخيير المذكور انما هو في السماوي على المعتمد وأما في تعيب البائع عمدا أو خطأ فيغرم
الارش ان اختار المشتري التماسك كما يأتي (قوله فالصور ثمانية) حاصلها أن المبيع إما أن يكون قابلا
للقسم أولا وفي كل إما أن يتخذ الغلة أولا فهذه أربعة وفي كل إما أن يكون الجزء المستحق كثيرا كالثلاث
فا كثر أو قليلا فهذه ثمانية فان كان كذا فيخير المشتري كان المبيع يمكن قسمه أولا متخذ الغلة أولا وكذا ان
كان قليلا وكان المبيع لا يمكن قسمه ولم يتخذ الغلة فان كان متخذ الغلة قبل القسم أولا أو قبل القسم
وهو غير متخذ الغلة فلا خيار للمشتري ويلزمه الباقي بمحصة من الثمن (قوله وانلاف المشتري الخ) أي
والموضوع أن الشراء على البت (قوله بشراء غيره) أي كهيبة وصدقة وسواء كان ذلك انتهى طعاما أو
غيره لان الاستثناء معيار العموم (قوله الا طعام المعاوضة) أي الا الطعام الذي حصل بمعاوضة لما ورد في
الموطأ والبخاري ومسلم عن أبي هريرة عن النبي عن ذلك وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
اشتري طعاما فلا يبيعه حتى يكتاله (قوله كرزق قاض) أي كطعام جعل للماضي من بيت المال في نظير
ذلك (قوله على وجه الصدقة) حاصله أن من له شيء من الطعام في بيت المال في مقابلة قيامه بمصلحة
من مصالح المسلمين لا يجوز له أن يبيعه قبل قبضه ومن له شيء من الطعام على وجه الصدقة جاز له بيعه
قبل قبضه قال عيب ويلحق برزق القاضي طعام جعل صدقا أو خلعاً فلا يجوز بيعه قبل قبضه
لأما خذوه عن مسهل عمدا أو خطأ فيجوز بيعه قبل قبضه اه وكذا المثلي المبيع فاسدا اذا فات
ووجب مثله كما قال بن جراح أن المعاوضة ليست اختيارية بل جارية الحال في كل خلافا لعب
حيث جعله كرزق القاضي (قوله ان أخذ بكيل) أي اذا كان بائنا اشتراه بكيل وماعه قبل
أن يقبضه سواء باعه جزافا أو على الكيل (قوله جاز يبيعه قبل القبض) أي جزافا أو على
الكيل (قوله ووجه بيع طعام المعاوضة قبل قبضه قبل تعبد الخ) قال في التوضيح ولا يصح عند
أهل المذهب أن هذا انتهى تعبدى وقيل انه معقول المعنى لان الشارع له غرض في ظهوره فلا يجوز
بيعه قبل قبضه لباعه أهل الاموال بعضهم لبعض من غير طهر وبخلاف ما اذا منع من ذلك فانه ينتفع
به الكيال والحمال ويظهر للفقراء يتطمئن به ولو بالناس لاسيما في زمن المسغبة والشدة اه
(قوله الا كوصي لبيعه) انما كان هذا مستثنى من المنع لان محل اشتراط كون القبض حسيا
مالم يكن البائع يتولى الطرفين والاجاز بيعه قبل قبضه حسا كما قال الشارح (قوله أو الاب أو السيد)

٩ - صاوى - في

المسئلة على ما ذكرنا أحسن من ترتيبه وجاز لمن ملك شيئا بشرا أو غيره

(المبيع) له (قبل القبض) له من ماله الا الاول (الا طعام المعاوضة) فلا يجوز بيعه قبل قبضه وسواء كان الطعام ربوا أو غير ربوى وطعام
المعاوضة ما استحق في نظير عوض (ولو) كان العوض غير متمول (كرزق قاض وجندي) فانه من بيت المال في نظير حكمه وحواسنه وغزوه
وكذا رزق عالم أو امام أو مؤذن أو نحوهم في وقف أو بيت مال في نظير التدريس أو الامامة أو الادار لا يجوز بيعه قبل قبضه من فاطر
ونحوه لانه في نظيره له وهو عوض بخلاف ماله رتب شيئا لانسان من بيت المال أو غيره كوقف على وجه الصدقة فيجوز بيعه قبل
قبضه لعدم المعاوضة ومحل منع بيع طعام المعاوضة قبل قبضه (ان أخذ بكيل) أي أو وزن أو عد (لا) ان أخذ (جزافا) فيجوز بيعه قبل
قبضه فن اشترى صبرة جزافا بشرطه جاز يبيعه قبل القبض لدخولها في ضمان المشتري بالعقد فهي مقبوضة حكما وليس في الجزاف
قولي عقدتي بيع لم يتخللها ما قبض وطعام المعاوضة قبل قبضه قبل قبضه قبل قبضه قبل قبضه قبل قبضه قبل قبضه قبل قبضه
فنهى الشارع عنه سد الذريعة وقيل غير ذلك وقولنا (الا كوصي لبيعه) مستثنى من المنع والمعنى أن الوصي أو الاب أو السيد اذا
اشتري لاحد شيئا أو لاحد ولديه

أولا حدة عبده طعاما من الآخر كأنه أن يبيعه لأجنبي قبل قبضه قبضاً ثانياً بحسب ما من اشتراؤه لأن الولي لما كان يتولى الطرفين المحجورة
نزل اشتراؤه من أحدهما لئلا تخم نزلة القبض فإذا باعه من أجنبي من اشتراؤه فكانه قبضه وباعه له بعد قبضه فجاز بخلاف من عنده
طعاماً ودية لشخص أو اشتراؤه بأذنه ثم اشتراه من مالك قبل أن يقبضه المالك فلا يجوز له بيعه بالقبض السابق على الشراء لأن ذلك
القبض السابق على الشراء لم يكن قبضاً تاماً بدليل أن رب الطعام لو أراد أن يبيعه ومنعه من التصرف كان له ذلك ذكره في التوضيح
عن ابن عبد السلام وكذا من عليه طعام من مسلم لا يجوز له أن يدفعه عينا أو عرضاً لرب الطعام بقوله اشتري طعاماً وكله ثم قبض منه
مالك على من الطعام قال في المدونة لأنه يبيع طعام قبل قبضه أي لأنه قبض من نفسه لنفسه حق قبل أن يقبضه دافع الثمن وهاتان المسئلتان
قد دسّر بهما قول الشيخ تعالى بن ٦٦

بيان لما دخل تحت الكاف وقوله إذا اشترى لأحد يتيمه الخ لقب ونشر مرتب (قوله نزل اشتراؤه من
أحدهما لئلا تخم نزلة القبض) أي الحسي (قوله فأباه من أجنبي) من عني اللام وقوله لمن اشتراه
له اللام بمعنى على أي باعه على المحجور الثاني بعد أن اشتراه من المحجور ألا خرم من غير أن يتخلل
البيع قبض (قوله فكانه قبضه) أي المحجور الثاني وقوله وباعه له أي عليه (قوله فلا يجوز له بيعه
بالقبض السابق على الشراء) أي لأن شرط جواز بيع طعام المعاوضة أن لا يقبض من نفسه بنفسه
(قوله لأنه قبض من نفسه لنفسه حق الخ) هذا التعليل عائد على ما تقدم من قوله بخلاف من عنده
طعاماً ودية إلى هنا بدليل قوله وهاتان المسئلتان الخ (قوله واستثنوا من ذلك) أي من قولهم إن القبض
من النفس ضعيف لا يعتبر (قوله لوجوده المنع) أي وهي توالي عقدتي بيع لم يتخللها ما قبض (قوله
ومحل الجواز الخ) ولذا قال بن ويقيده الجواز بما إذا لم يكن المتصدق اشتراؤه وتصديق به قبل أن
يقبضه والا فالتصدق عليه لا يبيعه حتى يقبضه وكذا يقال في طعام الهبة والقرض قال في الجلاب من
ابتاع طعاماً بكل ثم أقرضه رجلاً أو وهبه له أو عناه لرجل عن قرض كان له عليه فلا يبيعه أحد
من ماله إليه ذلك الطعام حتى يقبضه (تنبيه) يجوز لاسيد بيع الطعام الذي على المكاتب من
المكاتب قبل قبضه منه بعين أو عرض لأنه يفتقر بين السيد وعبده ماله يفتقر بين غيرها وهل محل
الجواز أن يجعل العتق للمكاتب بأن يبيعه جميع ما عليه من النجوم أو بهن أو غيرها ويجعل العتق على بقاء
الباقى في ذمته أو الجواز مطلقاً لأن الكتابة ليست ديناً ثانياً في الذمة ولا يخصص بها السيد الغرماء
في موت ولا فلس ويجوز بيعها للمكاتب بدين مؤجل لا لأجنبي ولو أن (قوله أي جميع طعام
المعاوضة) الأولى أن يقول أي جميع المبيع من طعام المعاوضة وبذلك لما يذكره في المفهوم بعد
والحاصل أن من اشترى من شخص طعاماً يجوز له أن يوقع الأقالة في جميعه قبض قبضه سواء كان
الثمن عينا أو عرضاً غاب عليه البائع أم لا (قوله لا يبيع) أي مؤثقة والمأثمة لما فيها من بيع الطعام
قبل قبضه (قوله إذا كان الثمن لا يعرف بعينه) أي كان عينا أو طعاماً وأما منعت الأقالة مع غيبته
عليه لأن فيه بيعاً وسلفاً فالبيع ما كان الثمن في مقابلة البعوض الذي لم تقع الأقالة فيه والسلف
ما كان في مقابلة البعض الذي وقعت الأقالة فيه والحاصل أنه إذا كان رأس المال عرضاً يعرف
بعينه غاب عليه القابض أم لا أو كان عينا أو طعاماً لا يعرف بعينه ولم يغب عليه القابض
جازت الأقالة في البعض وإن كان عينا أو طعاماً وقبضه وغاب عليه لم تجز الأقالة في البعض

يقبض من نفسه لأنه
قبض ضعيف كالعديم
ولا بد من قبضه حقيقة
من مالك حتى يجوز بيعه
واستثنوا من ذلك الولي
بالنسبة للمحجور به فأكثراً إذا
اشترى لأحدهما من الآخر
طعاماً فيجوز له أن يبيعه قبل
قبضه له لأجنبي كما تقدم
(وإذا كان من اشتري طعاماً
(أقرضه) قبل قبضه
لشخص (أو وقاؤه عن
قرض) عليه لأن الأقرض
والوفاء عن قرض ليسا
بيعه فلا يفسر فيه توالي عقدتي
بيع لم يتخللها ما قبض بخلاف
وفائه عن دين أصله يبيع
فلا يجوز لوجوده المنع
(و) جاز (لمقرض يبيعه)
قبل قبضه من أقرضه منه
وسواء باعه لمن تسلفه منه
أولاً لأجنبي وهذا محترز طعام
معاوضة وكذا قوله
(كصدقة) أو هبة يجوز
بيعه قبل قبضها من

الواهب أو المتصدق (ولو) كانت الصدقة مرتبة
من بيت المال) أو من وقف لافي نظير عمل ومحل الجواز إذا لم يكن المتصدق أو الواهب اشتراؤه وتصديق به أو وهبه قبل قبضه والا فلا
يبيعه حتى يقبضه (و) جاز (أقالة من جبهه) أي جميع طعام المعاوضة قبل قبضه من بائنه بأن يرد له بائنه لأنها هنا محل بيع لا يبيع
قال ابن عرفة الأقالة ترك المبيع لبائنه بثمنه اه فان وقعت بأكثر من الثمن أو أقل لم تجز لأنها حينئذ يبيع كباي يبيع ومفهوم جميعه فيه
تعميل أشاره بقوله (وكذا) تجوز الأقالة قبل قبض الطعام (من بهضه) دون البعض الآخر إذا كان الثمن الذي وقع به البيع حاضراً
لم يغب عليه البائع وأولى إذا لم يقبضه أو غاب عليه وهو ما يعرف بعينه كالعروض والحيوان واللام يجوز له بيعه بدين عام متقلاً فيه لزم
بيع الطعام قبل قبضه وإليه أشار بقوله (إذا كان الثمن لا يعرف بعينه وغاب عليه البائع) وأشار لشرط جواز الأقالة من الطعام
قبل القبض بقوله (ان وقعت) الأقالة فيه (بائنه) سواء كان الثمن مثلياً أو عرضاً أو حيواناً ناطقاً أو غيره لا باقٍ منه ولا
بأكثر ولا يغيره

والألم يبيع طعام المعاوضة قبل قبضه وسواء كان الطعام المبتاع مسلماً أو لا فيجوز بالثمن نفسه (وإن تغير صوته) بغلاء أو رخص (لا) أن تغير
(بدنه) بغير كعرج وعور أو بسمن أو هزال (لا) فيجوز أن وقعت (بئله) أي مثل الثمن إذا كان من المثلثات من مكيل أو موزون أو مملود
(الالعين) خاصة (فله دفع مثاها) إذا غاب عليها بائع الطعام بعد قبضه (وإن) كانت (حاضرة) بيده في المجلس لأن النقود لا تتراد
لأعيانها وإذا كان الطعام الذي وقعت فيه الأقالة مسلماً لا بد من تحويله رداً من ٦٧ المال الذي وقع ثمناً لا يلزم فسخ الدين

في الدين ولا يجوز أن أخير
ولو ساعة ولو برهن أو جيل
أو حوالة (والأقالة) من
حيث هي (بيع) بشرط
فيها ما يشترط فيه ويمنعها
ما يمنعها فإذا وقعت وقت
تداء الجملة منعت وفسخت
وإذا حدث بالمبيع عيب
وقت ضمان المشتري ولم
يعلم به البائع إلا بعد الأقالة
فله الرد (الأي طعام
المعاوضة) قبل قبضه فهو
فيه حل للبيع كما مر (و) إلا
في (الشفعة) فليست ببيع
ولا حل ببيع بل هي لأخيه
فمن باع زعيمة من عقار ثم
أقال المشتري منه فالشفعة
ثابتة للشريك بما وقعت به
الأقالة وعهدة الشفيع على
المشتري ولو كانت بيعاً
لمير الشفيع بين أن يأخذ
بالأول أو الثاني وعهدة
على من أخذ ببيعته ولو كانت
حل ببيع لم تكن شفعة
(و) (الأي المراجعة) فهي
حل ببيع فمن باع بمراجعة
ثم تقابل مع المشتري فلا
يجوز له أن يبيعها بمراجعة
على الثمن الذي وقعت الأقالة
به إذا وقعت بزيادة (و) جازت
(تولية فيه) أي في الطعام
قبل قبضه بأن يقول له شخص
ولني ما اشتريت من الطعام
بما اشتريته فيفعل
(وشركة) بأن يقول له

(قوله) والألم يبيع طعام المعاوضة قبل قبضه (أي لأنه متى تغير الثمن الأول في الصفقة أو القدر ولا يقال
فيما حل ببيع بل ببيع مؤتلف ويباع الطعام قبل قبضه لا يجوز (قوله) وإن تغير صوته) الضمير يعود على
الثمن فإذا أسلمت دابة مثلاً في طعام فإنه يجوز أن تقبل منه قبل قبضه وإن تغير سوق تلك الدابة
بزيادة أو نقص لأن المدار على عين المدفوع ثمناً وهو باق وقوله لأن تغير بدنه أي فلا يجوز الأقالة فيه
حينئذ إلا بعد قبض الطعام لأن الأقالة حينئذ تصير بيعاً مؤتلفاً (قوله) أو بسمن أو هزال (أي لا يفرق
بين الالة والدابة خلافاً لما مشى عليه خليل من جعله من الدابة وهما لهما في خلاف سمن الالة
وهما لهما فلا يفتها وإنما المقوف لها التغير بنحو العور فإن ما مشى عليه شارحنا هو ما سطره ابن عرفة
قائلاً لا يظهر أن ما يراد من الرقيق للخدمة كالدابة (قوله) إلا العين خاصة (قال) الميراثي وهذا ما لم يكن
البائع من ذوى الشبهات فإن الميراثي والدانيرتتعيين في حقه (قوله) إذا غاب عليها (الح) محل هذا
في الأقالة من الجميع لأن البعض لأنه تقدم أنه يشترط فيه عدم الغيبة على الثمن إذا كان لا يعرف
بعينه (قوله) لأن النقود لا تتراد لأعيانها (أي ما لم يكن من ذوى الشبهات كما علمت (قوله) فهي فيه
حل للبيع) أي فذلك جاز قبل قبض المشتري لها من البائع بالشروط المتقدمة (قوله) بل هي
لأخيه) أي باطلة شرعاً كالمعدومة حساً (قوله) فالشفعة ثابتة) أي وليست مرتبة على كون الأقالة بيعاً
بل على البيع الأول (قوله) غير الشفيع) أي لما ياتي في الشفعة من أن المشتري إذا تعدد خير الشفيع
بين أن يأخذ بأي ببيع إلى آخر ما ياتي (قوله) لم تكن شفعة) أي لم توجد لجوع البيع لصاحبه
(قوله) ولا يجوز له أن يبيعها بمراجعة (الح) أي كن اشترى ساعة بعشرة وباعها بخمسة عشر ثم تقابل ولا
يبيع بمراجعة على الثمن الثاني إلا أن يبين (قوله) وجازت تولية) التولية تصير مشترياً ما اشتراه لغير
بائعه بثمنه وهي في الطعام غير الجزاء فخصه بشرطها كون الثمن عينا كما ياتي (قوله) وشركة) المراد
بالشركة هنا جعل مشتركاً لغير بائعه باختياره مما اشتراه لنفسه بمنايه من ثمنه كذا قال ابن عرفة وقوله
هنا احتراز من الشركة المترجم عنها باب الشركة والاشارة بقوله هنالك إلى مبحث الأقالة والتولية وقوله
قدراً أخرج به التولية وقوله لغير بائعه أخرج به الأقالة في بعض المواضع وقوله باختياره أخرج به
ما إذا اشترى شيئاً ثم استحق جزء منه فإنه يصدق عليه أن المشتري جعل قدر الغير بائعه لكن بغير اختياره
وقوله بمنايه من الثمن أخرج به ما إذا اشترى ساعة بدينار ثم جعل لأخيه ربعاً بنصف دينار فلا
يصدق على ذلك شركة هنا (قوله) كالقرض) أي فكما يجوز فيه القرض بعد شرائه وقبل قبضه يجوز
فيه التولية والشركة (قوله) والا كان يباع سلفاً (الح) قال عيب ولا يخفى أن التعليل بالبيع والسلف يجري
في الشركة في غير الطعام فحينئذ لا خصوصية لطعام المعاوضة بذلك (قوله) فهذا ظاهر في الشركة دون
التولية) أي وأما التولية فلا يضر فيها هذا الشرط لأنه ينقد عن نفسه ما لم يخلطها بما مشى عليه بعض
شراح خليل من المنع في التولية أيضاً لما لا بد أن البائع الأول قد يشترط النقد على المشتري وقد لا يكون
معه نقد فإذا اشترط المشتري ذلك على من ولاه أن ينقد الثمن عنه ثم ولاه بعد ذلك كان ذلك سلفاً
ابتداء من حيث شرط النقد وبيعاً انتهاء من حيث أخذ المبيع في نظير الثمن وهذا تكلف بعيد كما
لا يخفى (قوله) وإن استوى عقداهما (الح) بقي شرط ثالث وهو أن يكون الثمن عينا فإن كان مكبلاً

أشركي فيما اشترى به من الطعام قبل قبضه فيشركه لأن التولية والشركة من المعروف كالقرض فتسومح فيهما (و) محل الجواز في الشركة
(إن لم تكن) الشركة (على) شرط (أن يتعد) من شركته (عنه) الثمن التي اشترى به والا كان يباع سلفاً منه لك وانتفي المعروف فهذا
ظاهر في الشركة دون التولية (و) (أن استوى عقداهما) أي المولى والمشارك بالسكبر والمولى والمشارك بالفتح قدراً وأجلاً وحلوا و رهنا
وسجلاً (فيهما) أي في التولية والشركة في الطعام قبل قبضه خاصة بقوله فيهما

واجب لشرط الاستواء فقط كما يقيد العقل (ان) اشترى شيئا فطلب منك انسان ان تشركه فيه و (اشركته) بان قلت له اشركتك (حل)
 التشرية (عند الاطلاق على النصف) فيقضى له به فان قبضت بشئ من ثلث أو غيره فالامر ظاهر (وان سأل ثالث شركته اذله الثالث)
 عند الاطلاق (وهكذا) أي فان سألهم رابع فله الربع وهذا فيما اذا استوت الانصباء وما لها ما أوسا لهم معا فاجابوا بنعم وأما لو سأل
 كل واحد على حدة فأجابه لكان له نصف نصيب من أجابه قل أو أكثر وكذا اذا اختلفت الانصباء (ولو وليته) أي من طلب منك التولية
 (ما اشترى) من سعة (بما اشترى) ٦٨ من ثمن ولم تبين له الثمن ولا الثمن (جاز) لانه من المعروف (الم)

أو موزوناً منع عند ابن القاسم لا عند أشهب اللخمي وقول أشهب أحسن اذا كان مما لا يختلف فيه
 الاغراض اه ولا يجوز أن يوجه اذا كان رأس المال عرضاً لا يكال ولا يوزن لا ذلك بل إلى القيمة
 فيؤدي لعدم استواء العقدين لان القيمة لا تنضب (قوله راجع لشرط الاستواء) أي لما علمت أن شرط
 النقد لا يضر في التولية فتحصل مما تقدم أن شرط الاقالة في الطعام قبل قبضه اتفاق الثمنين قدرا
 ووقوعها في كل المبيع كبعضه بشرط أن لا يغيب على الثمن وهو مما لا يعرف بعينه وشرط التولية
 فيه قبل قبضه استواء العقدين في قدر الثمن وأجله أو حله وفي الرهن والحمل وكون الثمن عينا
 وشرط الشركة فيه قبل قبضه أن لا يشترط المشرک بالكسر على المشرک بالفتح أن ينقد عنه وأن يتفق
 عقداهما وأن يكون الثمن عينا فالأفتاق في قدر الثمن شرط في الثلاثة وكون الثمن عينا شرط في
 التولية والشركة فقط واشترط عدم التقدم عنه شرط في الشركة فقط (تنبيه) يدخل في ضمان المولى
 والمشرک بالفتح فجميع الشئ المشتري المعين في التولية وحصة في الشركة كحصة مجرد عقد
 الشركة وان لم يقبضه ولم يدفع الثمن وكذلك يدخل في ضمان المولى والمشرک بمجرد عقد التولية
 والشركة لطعام الذي كاتمه بالمولى وباشرك وصديق وشركته أو وليته ثم تلف وان لم يقبضه الثمن
 لفعل المعروف فهاتان المسئلتان مستثنيتان من بيع الغائب وذی التوفية فتأمل (قوله على النصف)
 أي لانه الجزء الذي لا ترجيح فيه لاحد الجانبين (قوله وكذا اذا اختلفت الانصباء) أي كالأشركين
 بالثلث والثلثين فاذا قال له أشركك كانه نصف الثلث ونصف الثلثين وحيث قد فيكون له النصف
 وللأول السدس وللثاني الثلث (قوله جاز الخ) أي والفرض أنها حصلت بصيغة التولية وأما لو كانت بلافظ
 البيع لم يفسد في صورتي الإلزام والسكرت وبحت في شرط الخيار وظاهره الجواز وسواء كان الثمن
 عينا أو غيره ان قلت تقدم أن شرط التولية كون الثمن عينا أجيب بان ما تقدم في التولية في طعام
 المعارضة قبل قبضه وأما فيه بعد القبض أو في غيره مطلقا فتجوز وان لم يكن الثمن عينا (قوله فذلك له)
 أي له الخيار لان التولية من ناحية المروء تلزم المولى بالكسر بمجرد العقد ولا يلزم المولى بالفتح الا
 بعد علمه بالثمن والثمن (قوله المغارقة بالبدن) للمصارفين معا ولا أحدهما يأتي بدراجه (قوله ولا
 طول بالمجلس) أي بعد العقد وقبل الاصطراف (قوله فاقالة طعام من سلم) انما قيد الشارع الاقالة
 المذكورة بكون الطعام من سلم لان الاقالة في الطعام اذا كان من بيع سواء وقعت قبل قبضه أو بعده
 يجوز فيها تأخير رد الثمن ولو سنة كما قاله في حاشية الأصل نقل عن تقرير شيخ مشايخنا العديوي
 والعلامة في منع التأخير في الاقالة من طعام السلم تأديته إلى فسخ الدين في الدين مع بيع الطعام قبل
 قبضه ولا يقال انما حل بيع لاننا نقول هذه الاقالة لما قارنها بالتأخير عدت بيعا نظروا وجهها عن مورد
 الرخصة (قوله فتولية فشركة فيه) علة منع التأخير فيما ذكرنا تأديته إلى بيع الدين بالدين مع
 بيع الطعام قبل قبضه لان المولى والمشرک بالكسر باع الطعام الذي في ذمة المسلم اليه بالثمن الذي لم

تأخره) البيع بان سكت أو جعلته الخيار عند رؤيته المبيع وعلمه بثمنه (وله الخيار) اذا رآه وعلم الثمن ومفهوم ان لم تأخره أنك لو أزمته البيع لم يجوز هو كذلك لما فيه من الخطر وشدة الجهالة فيفسد البيع (وان علم) حين التولية (باحدا العوضين) الثمن أو الثمن دون الآخر (ثم علم) بالآخر فذكره) البيع وأراد رده (فذلك له) ولما كانت الأنواع التي يطلب فيها المناجزة سنة بين ما هو الاضيق منها بقوله (والاضيق) مما يطلب فيه المناجزة (مصرف) لانه لا يغتفر فيه المغارقة بالبدن ولا طول بالمجلس (فاقالة طعام) من سلم تقدم في صدر هذا البحث أنه لا يجوز فيه التأخير ولا ساعة الا أن المغارقة بالبدن لتحصيل الثمن لا تضر اذا لم تطل وكذا التوكيل على القبض قبل المغارقة (فتولية فشركة فيه) أي في طعام السلم فن سلم في طعام فولاه لغيره أو أشركه فيه

اغتنر ان ولاه أو أشركه تأخير الثمن بعض اليوم وقيل يغتفر مغارقة البدن فقط كالذي قبله والوسع فيه عما قبله
 باعتار أرباب القول يجوز تأخير اليوم أو اليومين قوى (فاقالة عرض) أي من مسلم فمس سلم في عرض ثم أقال بائعه فلا بد من تعجيل رد مال السلم
 والالزم فسخ الدين في الدين وقد يجوز التأخير نحو الساعة العرفية (و) مثله (فسخ دين في دين) مريحا كان تطالبه بدين عليه من غير
 مثلا فعطيت في نظيره ثوبا أو عبدا أو بالعكس فلا بد من التعجيل كالذي قبله وقد يغتفر نحو الذهاب للبيت ووسع من حيث ان الخلاف
 يجوز اليوم ونحوه قوى (قبضه به) أي بيع الدين بالدين كبيع عرض من مسلم لغيره وهو عليه ولا بد فيه من تعجيل ثمنه كالذي قبله
 ووسع باعتبار ان الخلاف فيه قوى ولا يجوز اليوم ونحوه في الجميع على ما هو المعتاد (بابتدائه) أي الدين بالدين فانه أوسع مما قبله حقيقة

ياخذ

تدوا زناخير رأس السلم بشرط الثلاثة الأيام فعلم أن الأضيق حقيقة الصرف والأوسع حقيقة ابتداء الدين بالدين وأن ما بينهما على ما هو
 المعتمد في رتبة واحدة والتوسعة فيها باعتبار أن مقابل الاعتماد فيها أقوى ومن قلدها في قوله المعتمد عند أهل العلم في الله سبحانه وأعلم
 (فصل في بيان حكم بيع المراجعة وبيان حقيقة) ٦٩ (المراجعة هو ما يشتري من

إضافة المصدر لمعوله أي
 أن حقيقة أن يبيع
 بائع شيئا اشتراه بشئ معلوم
 (بشئ) الذي اشتراه به
 (وربيع) أي مع زيادة ربيع
 (علم) لهما فخرج جميع
 أنواع البيع من صرف
 ومبادلة ومراطة وسلم
 وشركة وكذا الإجارة
 والمساقاة (جائزة) خبر لقوله
 المراجعة والمراد بالجواز
 خلاف الأولى ولذا قال
 الشيخ والاحب خلافه
 والمساومة أحب إلى أهل
 العلم من بيع الزيادة وبيع
 الاستثمان والاسترسال
 وأضيقها عندهم ببيع
 المراجعة لأنه يتوقف على
 أمور كثيرة قل أن يأتي بها
 البائع على وجهها ويجوز
 بيع المراجعة (ولو على
 عوض مضمون) أي
 موصوف نقده في سلعة
 وأولى مضمون من ابتاع
 سلعة به وإن أوعرض
 موصوف أو مضمون ونقدم
 فيها جاز أن يبيعها مراجعة
 على ما تقدم لا على قيمته إذا
 وصفه للمشتري عند ابن
 القاسم ومنعه أشهب
 بقولنا مضمون أي موصوف
 نص على المنهـم قولي
 أن كان العوض مضمونا
 كهذا الثوب وقول الشيخ
 مضمون صادق به ما والمراد

بأخذه من المولى والمشارك بالفتح فيهما ولما كان مجموع هاتين كان أضيق مما بعده (قوله والأوسع حقيقة
 ابتداء الدين الخ) أي الجواز التأخير فيه ثلاثة أيام باتفاق وجوب التعجيل في الصرف وعدم جواز
 التأخير وقوله وأن ما بينهما على ما هو المعتمد في رتبة واحدة أي وهو جواز التأخير للذهب نحو البيت
 (قوله على ما هو المعتمد) أي فالمعتمد أن التوسعة فيه باعتبار قوة الخلاف وضيقه لا باعتبار اتساع الزمن
 (فصل في بيان حكم بيع المراجعة) لما كان البيع ينقسم إلى بيع مساومة كبيع المالك بفضة لمن
 يشتري منه واستثمان كبعض الناس ومزادة كبيع الدلال في التركة أو على التجار ومراجعة
 وهو المقصود هنا فلذلك تعرض لأحكامه (قوله حكم بيع المراجعة) سيأتي أنها جائزة وقوله وبيان
 حقيقة أي تعريفه (قوله وربيع) هذا يقتضي أن البيع على أرضية والمساواة لا يقال له مراجعة
 والظاهر أن إطلاق المراجعة عليها حقيقة عرفية وأجيب بأن هذا تعريف للنوع الغالب في المراجعة
 الكثير الوقوع لا تعريف لحقيقتها الشاملة للأرضية والمساواة وقد عرف ابن عرفة حقيقة ما يبيع
 مرتب عنه على ثمن مبيع تقدمه غير لازم مساراة له فتعوله غير لازم مساراة له صادق بكون الثاني مساويا
 للأول أو يزيد أو ينقص منه قال فخرج بالأول المساومة والمزادة والاستثمان وخرج بالثاني الأقالة
 والتولية والشفعة والرد بالبيع على القول بما يبيع (قوله والمراد بالجواز خلاف الأولى) وليس المراد
 بالجواز الكراهة ومراد خليل بقوله والاحب خلافه خصوص بيع المساومة وهو من قبيل العام الذي أريد
 به الخصوص بدليل قول السارح والمساومة أحب الخ (قوله والاسترسال) عطف مرادف على ما قبله
 وإنما كانت المساومة أحب لما في الزيادة من السوم على سوم الأخ المنهي عنه وما في الاستثمان من الجهل
 والخطر والتوقف المراجعة على أمور كثيرة (قوله ولو على عوض) صوابه مقوم كما قال خليل أي هذا إذا كان
 ثمن السلعة المبيعة مراجعة عينابل ولو كان على مقوم وفيه رد على أشهب كما سيأتي (قوله ومنعه أشهب)
 أي إذا كان المقوم الموصوف ليس عند المشتري مراجعة لما فيه من سلم الحال لأن دخول البائع على أن
 المشتري يدفع له المقوم الموصوف الآن هو عين السلم الخالي وهو باطل عندنا واختلف هل ابن القاسم
 يجوز هذه المسئلة فيكون بينه وبين أشوب خلاف أو بينهما فيكون موافقا ومحل الخلاف بينهما في
 مقوم مضمون ليس عند المشتري ولكن يقدر على تحصيله إلا المنع اتفاقا كما يتفقان على المنع في مقوم
 مضمون في ملك الغير لشدة الغرر وأما مضمون أو معين في ملكه فيتفقان على جوازه فالصحيح خمس الأولى
 مقوم مضمون ليس عند المشتري ولكن يقدر على تحصيله والثانية مثله الكن لا يقدر على تحصيله
 والثالثة معين في ملك الغير والرابعة مضمون في ملكه والخامسة معين في ملكه (قوله والمراد أنه نقدها
 العوض) يعني أن بائع المراجعة نقده العوض الذي يبيع عليه مراجعة لمن اشتري منه (قوله وحسب البائع
 على المشتري الخ) حاصله أنه إذا وقع البيع على العشرة أحد عشر فإنه يحسب على المشتري ثمن السلعة وربيع
 ويحسب عليه أيضا أجره الفل الذي لا ترمه عين فائمه وربيعها وأعلم أن قول المصنف وحسب الخ في حالتين
 ما إذا بين البائع جميع ما تزم تفصيلا أما ابتداء أو بعد الاجمال كان يقول قامت على عاتقه ثم يفصل ولم يبين
 ما يربح له وما لا يربح له ولم يشترط ضرب الربح لأعلى السكل ولا على البعض بل قال أبيع على المراجعة
 العشرة أحد عشر مثلاً وبقي ما إذا شرط وتحت أربع صور لأنه إما أن يشترط ضرب الربح على السكل أو
 البعض وفي كل إمام أن يكون ذلك بعد تفصيل ما تزم ابتداء أو بعد تفصيله بعد الاجمال فيعمل بالشرط

أنه نقده العوض وليس المراد أنه في الدمة إذا لم يرز في الخارج لا تصح مراجعة عليه (وحسب) البائع على المشتري (أن أطلق) في
 الربح حال البيع من غير بيان ما يربح له وما لا يربح له بل وقع على ربح العشرة أحد عشر مثلاً (ربح ماله عين فائمه) بالسلعة أي مشاهدة
 بالبصر (كصبيع وطرز وقصر وخياطة

وَقَوْلُهُ (لَا يَرْوُحُهُ وَغَزْلٌ) بِسُكُونِ الْمِيمِ أَيْ دَقُّ الثُّوبِ لِحُسَيْنِهِ (وَنَظَرِيَّةٌ) أَيْ جَعَلَ الثُّوبَ فِي الطَّرَاوَةِ لِيَلِينُ وَتَذْهَبَ خَشَوَتُهُ
وَكَذَا عَرَفَ الْجُلْدُ الْمَدْبُوعُ لِأَيِّ مَحَلٍّ حَسِبَ مَا ذَكَرْنَا كَانَ اسْتِجَارَةً عَلَيْهِ لِأَنَّهُ كَانَ مِنْ عِنْدِهِ قَالَ ابْنُ يُونُسَ لَوْ كَانَ هُوَ الَّذِي يَتَوَلَّى الطَّرْزَ
وَالصَّبْغَ وَنَحْوَ ذَلِكَ لَمْ يَجْزَأَنْ يَحْسِبْهُ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَيْنٌ قَائِمَةٌ حَسِبَ أَصْلَهُ فَقَطَّ دُونَ رِيحِهِ أَنْ زَادَ فِي الثَّمَنِ وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ (وَحَسِبَ
(أَصْلُ مَا زَادَ فِي الثَّمَنِ) دُونَ رِيحِهِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَيْنٌ قَائِمَةٌ (كَاجِرَةٍ جَلٍّ) مِنْ مَكَانٍ لَا خَرَادًا كَانَتْ السَّلْعُ فِي الْمَكَانِ الْمُنْقُولَةِ إِلَيْهِ أَعْلَى مِنْ
الْمُنْقُولَةِ مِنْهُ (وَحَسِبَ أَجْرَهُ) (شِدْوُطِي) لِلثِّيَابِ وَنَحْوِهَا أَوَّلًا جَالٍ (اعْتَدَ أَجْرَهُمَا) بَانَ لَمْ تَجْرَ الْعَادَةُ بَانَهُ هُوَ الَّذِي يَتَوَلَّى ذَلِكَ (وَكِرَاعِيَّةٌ
لِلسَّاعَةِ فَقَطَّ وَالْأَلَا) يَعْتَدُ أَجْرَهُمَا بَانَ جَرَتْ بَانَ الْبَائِعُ هُوَ الَّذِي يَتَوَلَّى لَهَا بِنَفْسِهِ وَلَمْ يَكُنْ الْبَيْتُ لِمَصْرُوفٍ السَّاعَةِ قَبْلَ لَهَا وَلَمْ يَكُنْ (فَلَا)
يَحْسِبُ أَصْلَهُ وَلَا رِبْحَ كَمَا لَوْ تَوَلَّى مَا ذَكَرَ بِنَفْسِهِ وَأَمَّا السَّمْسَارُ فَإِنَّ اعْتِدَابَهُ كَانَ الْمُبْتَاعُ مَثَلَهُ لَا يَشْتَرِي إِلَّا بِسَمْسَارٍ فَقَالَ أَبُو عُمَرَ وَابْنُ رَشْدٍ
يَحْسِبُ أَصْلَهُ دُونَ رِيحِهِ وَقَالَ ابْنُ مَحْرُزٍ ٧٠

أَشْرَاهُ بِنَفْسِهِ لَمْ يَحْسِبْ مَا
أَخَذَهُ وَلَا رِيحَهُ قَطَّ عَاوِشْدَ
مِنْ خَالَفَ وَمَحَلٍّ جَوَازِ
الْمَرَابِجَةِ (أَنْ يَبِينَ) حَالِ
الْبَيْعِ أَصْلُ الثَّمَنِ وَمَا
يَرْبِحُ لَهُ وَمَا لَا يَرْبِحُ لَهُ وَالرِّبْحُ
وَجَعَلَ الرِّبْحَ عَلَى الْجَمِيعِ
أَوْ عَلَى مَا يَرْبِحُ لَهُ فَقَطَّ أَوْ
أَطْلَقَ (أَوْ) أَجْلًا (وَقَالَ)
أَبُو عَلِيٍّ (عَلَى رِبْحِ الْعَشْرَةِ
أَحَدَ عَشَرَ) ثُمَّ قَالَ وَنَفَقَتْ
عَلَى بَيِّئَةٍ (وَلَمْ يَمِينَ مَالَهُ
الرِّبْحَ مِنْ غَيْرِهِ) أَيْ بَعْدَ
بَيَانِ مَا تَحْصِيصَاتُ بِهِ عِنْدَهُ
مِنْ ثَمَنِ وَغَيْرِهِ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَ
وَبَقِيَ الرِّبْحُ عَلَى مَا يَرْبِحُ
لَهُ دُونَ غَيْرِهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ
(وَزَيْدٌ) إِذَا قَالَ عَلَى رِبْحِ
الْعَشْرَةِ أَحَدَ عَشَرَ (عَشَرَ
الْأَصْلِ) أَيْ الثَّمَنِ الَّذِي
اشْتَرَيْتَ بِهِ السَّلْعَةَ وَكَذَا
ثَمَنُ مَالِهِ عَيْنٌ قَائِمَةٌ عَلَى مَا
تَقَدَّمَ فَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ مِائَةً
زَيْدٌ عَشْرَةٌ (وَفِي) قَوْلِهِ عَلَى
(رِبْحِ الْعَشْرَةِ اثْنَا عَشَرَ)

فِي الْعُصُورِ الْأَرْبَعِ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ (قَوْلُهُ كَسْبُغٌ) بِفَتْحِ الصَّادِ مَصْدَرٌ لِيَنْتَاسِبَ مَا بَعْدَهُ وَهُوَ مِثَالُ الْفِعْلِ
الَّذِي لَا ثَرَهُ عَيْنٌ قَائِمَةٌ وَيَصْبُغُ قَرَأَتُهُ بِالْكَسْرِ أَيْ الْأَثَرُ فَعَلِي هَذَا يَحْتَاجُ انْتِقَادًا فِي الْكَلَامِ أَيْ كَعَمَلِ صَبْغٍ
(قَوْلُهُ وَنَحْوُهُ) أَيْ كَقَطْنٍ وَكُتْنٍ وَقَوْلُهُ وَغَزْلٌ هُوَ نَوْعٌ آخَرُ غَيْرُ الْقَتْلِ (قَوْلُهُ أَنْ كَانَ اسْتِجَارَةً عَلَيْهِ) أَيْ وَلَوْ
كَانَ شَأْنُهُ عَمَلٌ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ (قَوْلُهُ حَسِبَ أَصْلَهُ فَقَطَّ) أَيْ حَسِبَ أَجْرَهُ الْفِعْلُ الَّذِي زَادَ فِي الثَّمَنِ وَلَيْسَ لَأَثَرِهِ
عَيْنٌ قَائِمَةٌ فِيهِ عَلَى الْبَائِعِ لَكِنَّ الْأَجْرَةَ مَحْرُومَةٌ عَنِ الرِّبْحِ (قَوْلُهُ إِذَا كَانَتْ السَّلْعُ الْخ) أَيْ بِحَيْثُ أَنْ الْجَمْلُ زَادَ مَا
تَحْتَ الْعَادَةِ الْخ) حَاصِلُهُ أَنَّهُ مَتَى كَانَ شَأْنُهُ تَعَالُيَهُ بِنَفْسِهِ فَلَا يَحْسِبُ أَجْرَهُ مَا وَلَا رِيحَهُ وَلَوْ أَجْرُهُ عَلَيْهِ وَهَذَا يَخْتَلَفُ
الْفِعْلُ الَّذِي لَا ثَرَهُ عَيْنٌ قَائِمَةٌ فَانْتَبَهَ أَجْرُهُ عَلَيْهِ حَسِبَ الْأَجْرَةَ وَرَبِحَ مَا وَلَوْ كَانَ شَأْنُهُ يَتَوَلَّى ذَلِكَ بِنَفْسِهِ وَالْفَرْقُ
أَنْ مَالَهُ عَلَيْهِ قَائِمَةٌ لَا يَقْوَى قُوَّةُ مَالِهِ عَيْنٌ قَائِمَةٌ كَمَا فَرَرَهُ الْأَشْيَاخُ (قَوْلُهُ وَأَنْ لَمْ يَعْتَدِ الْخ) حَاصِلُ مَا ذَكَرُوهُ فِي
السَّمْسَارِ إِذَا لَمْ يَعْتَدِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَائِعُ الْمَرَابِجَةِ مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ الشَّرَاءَ بَانَ نَفْسَهُمْ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ قِيلَ
تَحْسِبُ أَجْرَهُ سَمْسَارَهُ وَرَبِحَهَا وَقِيلَ لَا يَحْسِبُ بَانَ وَقِيلَ تَحْسِبُ أَجْرَهُ دُونَ رِيحِهَا وَمَذْهَبُ الْمَدُونَةِ
وَالْمَوْطَأِ لَا يَحْسِبُ هُوَ وَلَا رِيحَهُ فَلِذَلِكَ قَالَ الشَّارِحُ وَشَدَّ مِنْ خَالَفَ (قَوْلُهُ أَنْ يَبِينَ حَالِ الْبَيْعِ أَصْلُ الثَّمَنِ)
حَاصِلُهُ أَنَّ الْمَصْنُوعَ أَرَادَ أَنْ يَبِينَ الْأَوْجُهُ الْخَمْسَةُ الَّتِي أَفَادَهَا عِيَاضُ بِقَوْلِهِ أَعْلَمُ أَنَّ وَجُوهَ الْمَرَابِجَةِ
لَا تَخْلُوْ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهُ أَحَدُهَا أَنْ يَبِينَ جَمِيعُ مَا لَزِمَهُ أَيْ غَرَمُهُ مَا يَحْسِبُ أَوْ لَا يَحْسِبُ مَفْصُلًا وَمَحْمُولًا
وَيَشْتَرِطُ ضَرْبُ الرِّبْحِ عَلَى الْجَمِيعِ الثَّانِي أَنْ يَغْفِرَ ذَلِكَ أَيْضًا مَا يَحْسِبُ وَيَرْبِحُ عَلَيْهِ وَمَا لَا يَرْبِحُ عَلَيْهِ
وَمَا لَا يَحْسِبُ جَمَلَةً وَيَشْتَرِطُ ضَرْبُ الرِّبْحِ عَلَى مَا يَحِبُّ ضَرْبُهُ عَلَيْهِ خَامِسَةٌ الثَّالِثُ أَنْ يَغْفِرَ
الْمُدُونَةُ بَانَ يَقُولُ لَهَا فِي الْجَمْلِ كَذَا وَفِي الصَّبْغِ كَذَا وَالشَّدَّ وَالطِّي كَذَا وَبَاعَ عَلَى الْمَرَابِجَةِ
الْعَشْرَةِ أَحَدَ عَشَرَ وَلَمْ يَفْصَلْ مَا يَوْضَعُ لَهُ الرِّبْحُ مِنْ غَيْرِهِ الرَّابِعُ أَنْ يَبِينَ ذَلِكَ كُلُّهُ وَيَجْمَعُهُ جَمَلَةً يَقُولُ قَامَتْ
عَلَى بِكَذَا أَوْ ثَمَنُهَا كَذَا وَبَاعَ مَرَابِجَةَ الْعَشْرَةِ دَرَاهِمَ ثَلَاثِينَ أَنْ يَبِينَ فِيهَا النِّقْفَةُ مَعَ تَسْمِيَتِهَا بِقِيَمَتِهَا قَامَتْ
بَشْدَهَا وَطَيَّهَا وَجَمَلَهَا وَصَبَّغَهَا بِمِائَةٍ أَوْ يَغْفِرُهَا بِقَوْلِهِ عَشْرَةٌ مِنْهَا فِي مَوْثِقَتِهَا وَلَا يَغْفِرُ الْمُدُونَةُ أَهْ (قَوْلُهُ)
فَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ مِائَةً زَيْدٌ عَشْرَةٌ أَيْ وَإِذَا كَانَ مِائَةً وَعَشْرِينَ قَالَ رِبْحُ اثْنَا عَشَرَ (قَوْلُهُ زَيْدٌ خَمْسَةٌ) أَيْ
فِي الْمِثَالِ الَّذِي قَالَهُ الشَّارِحُ يَزَادُ لِلْمِائَةِ عَشْرُونَ وَفِي الْمِثَالِ الَّذِي قُلْنَا أَرْبَعَةٌ وَعَشْرُونَ (قَوْلُهُ)
وَيَحْتَمِلُ أَنْ كَلَامُهَا الْخ) كَلَامٌ غَيْرُ مَفْهُومٍ فَلَا أَوَّلَ اسْقَاطِهِ (تَنْبِيْهُ) الْبَيْعُ عَلَى الْوَضِيعَةِ حَكَمَهُ

يَزَادُ (خَمْسَةً) أَيْ خَمْسَ الْأَصْلِ لِأَنَّ اثْنَيْنِ مِنَ الْعَشْرِ خَمْسٌ وَهَكَذَا (فَإِنْ أَبْهَمَ كَقَامَتْ عَلَى بِكَذَا أَوْ قَامَتْ
بَشْدَهَا وَطَيَّهَا بِكَذَا وَلَمْ يَفْصَلْ) أَيْ لَمْ يَبِينَ مَا وَأَصْلُ ثَمَنُهَا وَلَا ثَمَنُ مَالِهِ عَيْنٌ قَائِمَةٌ وَلَا غَيْرُهُ (قَوْلُهُ) أَيْ لِمُشْتَرِي (الْفَسْخُ) وَالرَّضَا بِمَا يَرْضَا بَيْنَ
عَلَيْهِ وَلَا يَتَعَبَّرُ بِنِ الْفَسْخِ عَلَى مَا يَظْهَرُ تَرْجِيْهُ مِنْ كَلَامِهِمْ (الْأَنْ يَحِطُ) الْبَائِعُ عَنِ الْمُشْتَرِي (الزَّائِدُ) عَلَى أَصْلِ مَا لَزِمَهُ (وَرَبِحَهُ) فَإِنْ حِطَّ
لَزِمَ الْبَيْعَ وَمَحَلُّ التَّخْيِيرِ إِذَا كَانَتْ السَّلْعَةُ لَمْ تَنْفَقْ (وَتَحْتَمُّ الْحِطُّ فِي الْغَوَاتِ) وَمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ لِمُشْتَرِي الْخِيَارَ إِذَا لَمْ تَنْفَقِ السَّلْعَةُ يَفْنَى عَلَى
أَنَّ الْإِيْهَامَ بِالْإِنْفِصَالِ مِنْ بَابِ الْكَذِبِ وَهُوَ تَأْوِيلُ عَبْدِ الْحَقِّ وَابْنِ لُبَابَةَ وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ وَابْنِ عَبْدِ دُوسٍ وَقِيلَ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْغُشِّ وَعَلَيْهِ
قَالَ كَمْ أَنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُ مَا يَحِبُّ اسْقَاطَهُ فَاتَتْ السَّلْعَةُ أَوَّلًا تَنْفَقَ وَلَا يَنْظُرُ إِلَى الْقِيَمَةِ ذَكَرَهُ فِي التَّوْضِيْحِ عَنْ عِيَاضٍ وَهُوَ تَأْوِيلُ أَبِي عَمْرَانَ
وَالظَّاهِرُ مِنَ الْمَدُونَةِ الْأَوَّلِ قَالَ فِيهَا وَأَنْ ضَرْبُ الرِّبْحِ عَلَى الْجَمْلَةِ وَلَمْ يَبِينَ ذَلِكَ وَقَدْ فَاتَ الْمُبْتَاعُ بِتَغْيِيرِ سَوْفٍ أَوْ بَدَلٍ حَسِبَ ذَلِكَ وَلَمْ يَحْسِبْ لَهُ
رِبْحًا وَإِنْ لَمْ يَفْتَرِدْ الْبَيْعَ إِلَّا أَنْ يَرْضَا بِمَا عَلَى مَا يَجُوزُ أَهْ وَيَحْتَمِلُ أَنْ كَلَامُهَا فِي الْمَسْئَلَةِ الَّتِي قَبْلَ مَسْئَلَةِ الْإِيْهَامِ الَّتِي فِيهَا أَوْ يَلَانِ
فَتَأْمَلُ (وَوَجِبَ) عَلَى الْبَائِعِ عِنْدَ الْعَقْدِ

(تبيين ما يكره) المشتري في ذات المبيع أو مصلحته (و) تبين (مانقده وعقده) أي عقد عليه ان اختلف الثمن والعقد قد يقع على ذنابه ويقتضيه عنها دراهم أو عرضا (و) تبين (الاجل) الذي اشترى اليه أو الذي اتفق عليه بعد العقد لان له خمسة من الثمن (وطول زمانه) أي مكنه عنده ولو عقار الان الناس يرغبون في الذي لم يتقدم عنده عندهم (و) تبين (التجاوز عن زيف أو نقص) من الثمن أي رضا بانه بما

وجدته في الثمن من ذلك (و) تبين (أنها ليست بالدية) ان كانت الرغبة في البلدة أكثر وكذا عكسه ان كانت الرغبة في غيرها أكثر (أو) انها (من التركة) (و) تبين (الركوب) (و) تبين (البس) كثوب أي يجب عليه أن يبين الاستعمال عنده من ركوب أو غيره (و) تبين (التوظيف) ان حصل منه توظيف أي توزيع الثمن على السلع (ولو انقفت السلم) كان يشتري عشرة أثواب بمائة ويوظف على كل ثوب عشرة (الا) أن يكون المبيع (من سلم) متفق فلا يجب بيان التوزيع لان أحاده غير مصدرة وانما المقصود وصفها ولذا اذا استحق منه ثوب مثلاً لم الرجوع بمثله لا بقيمته بخلاف المبيع في غير سلم وأعلم أن البائع عند البيان قد يغلط ولا يكذب وقد يفش وقد ذكر أحكامها بقوله (وان غلط بنقص) في الثمن بان قال للمشتري منه مائة اشترى به بخمسين ثم ادعى الغلط وقال بـل مائة (وصدق) أي صدقه

كالبيع على المراجعة فإذا قال له أبيعك على الوضعية عشرة أو عشرة فجزأ عشرة أو عشرة جزأ و ينسب ما زاد على الاصل وهو واحد للاحد عشر يكون جزأ من أحد عشر جزأ اذا كان الثمن مائة جعل مائة عشرة أجزاء وحط منها عشرة وأذا قيل بوضعية عشرة خمسة عشر جعلت عشرة خمسة عشر ونسبة الخمسة عشرة عشر ثلث فيحط عن المشتري ثلث الثمن وأذا قيل بوضعية عشرة عشر بن جعلت العشرة عشر بن جزأ ونسبة العشرة للعشر بن نصف فيحط عن المشتري نصف الثمن وهكذا (قوله) تبين ما يكره (بالبناء للفاعل) كما قدر الشارح فاعله ضمير المشتري ولا يصح قراءته بالبناء للمفعول لانه يوم انه اذا لم يكرهه المشتري ويكرهه غيره يجب البيان وليس كذلك كما أفاده في حاشية الاصل وهذه قاعدة عامة لا تخص بيع المراجعة بخلاف غالب ما يأتي فيخص بالمراجعة فان لم يبين ما يكره في ذات المبيع أو وصفه كان عدم بيانه نارة كذبا ونارة غشا كما باقي بيانه (قوله) تبين مانقده وعقده (فان لم يبين فان كان المبيع قائما خيرا المشتري بين رده والتماسك بما تقدمه من الثمن وان فات عند المشتري لزمه الاقل مما عقد عليه البائع وما تقدمه كافي ح وعلى هذا فان لم يبين له حكم الغش ولا الكذب (قوله) تبين (الاجل) أي فان ترك بيانه كان غشا فيخير المشتري بين الرد والامضاء بما دفعه من الثمن مع قيام الساعة وأما مع فواتها فيلزمه الاقل من القيمة والثمن الذي اشترى به كذا في الدرر في الشارح تبعاً للبيان ما يقتضي انه مثل ما تقدمه وعقد عليه في كونه ليس غشاً ولا كذباً (قوله) ولو عقاراً أي وسواء تغير المبيع في ذاته أو سوقه أو لم يتغير أصلاً ولكنه قلت الرغبة فيه خلافاً للخمى حيث قال انما يجب بيان طول اقامته عنده اذا تغير في ذاته أو تغير سوقه والا فلا يجب البيان فان مكث عنده زمناً كثيراً باع مراجعة ولم يبين كان غشاً فيخير المشتري بين الرد والتماسك بجميع الثمن ان كان قائماً فان فات لزمه الاقل من الثمن والقيمة (قوله) عن زيف أي وهو انه شوش الذي خلط ذهبه أو فضته بنحاس أو درصاص (قوله) أي رضا بانه أي وليس المراد بالتجاوز تركه وترك بدله لان هذا داخل في الهبة (قوله) أي يجب عليه أن يبين الاستعمال الخ أي اذا كان منقصاً ولا فرق بين الركوب في السفر أو المضر (قوله) ولو انقفت السلع رد بل وقول ابن نافع بعدم وجوب البيان عند الاتفاق قال فان من عادة التجار الدخول عليه (قوله) وأعلم أن البائع عند البيان قد يغلط الخ قال بن اعلم أن مسائل المراجعة ثلاثة أحدها غش وكذب وواسطة فالغش في ست مسائل عدم بيان طول الزمان وكونه بالدية أو من التركة وجزأ الصوف الذي لم يتم واللبس عند خيل وارث البعض والكذب في ست مسائل أيضاً عدم بيان تجاوز الزائف والركوب واللبس عند خيل وهبة اعتيدت وجزأ الصوف التام والشجرة المثمرة والواسطة في ست أيضاً ثلاثة لا ترجع لغش ولا لكذب وهي عدم بيان مانقده وعقده اذا اختلف التقدم مع العقد وما اذا أبهم وعدم بيان الاجل على كلام ابن رشد وثلاثة مترددة بينهما على خلاف الاقالة والتوظيف والولادة اه (قوله) وصدق الخ مفهومه أنه اذا ادعى الغلط بنقص ولم يصدقه المشتري ولم تقم له قيمة يكون المبيع ماضياً بالغلط ولا يلتفت لدعوى البائع الغلط ومفهوم قوله وان غلط بنقص داخل في عموم قوله وان كذب البائع بان زاد في الثمن الخ (قوله) فان فاتت أي لا يجوز التسوق لان حوالة السوق وان أفادت السلعة في الغش والكذب لا تنفي في الغلط (قوله) فتعذر ان خيار الخ انما كان له الخيار لان خيرة تنفي ضرر المائع حيث يدفع له الصحيح ويرجع أو يرد عند القيام وعند الفوات يدفع له الصحيح ويرجعه أو

المشتري في ذلك (أو ثبت) بالبينة (للمشتري) الخيار اما (الرد) للسلعة (أو دفع ما تبين) بالبيعة أو بخياره حيث صدق (ورجعه) هذا ان لم تنف السلعة عند المشتري (فان فاتت خير) (المشتري) (بين) دفع الثمن (الصحيح) (ورجعه) والصحيح ما ثبت بعد البيع (ودفع القيمة) أي قيمة السلعة (يوم يبيعه) ما لم تنقص القيمة (عن الغلط) (ورجعه) فان نقصت فلا ينقص عنهما فتعذر ان خيار في الفوات وعدمه وان اختلف التخيير (وان كذب) البائع

فإن زاد في الثمن ولو خطأ بان يخبر بانه اشتراها بما ثمة وقد اشتراها باقل واعلم انهم عذوا عدم بيان تجاوز الزائف والغش والركوب والبس
وهبة بعض الثمن ان اعتبردت بين الناس وحدثت أبرت وجز الصوف الثام من الكذب وجهه او عدم بيان طول الزمان وكونها بلدية
أو من التركة من الغش واختلفوا فيما إذا لم يبين فقبل من الكذب وهو الذي در جنا عليه وقيل من الغش وقد ذكر الشيخ
فيه التأويلين وجهه او عدم بيان الاجل وماتة وعتد واسطة بينهما قال كذب (نم المبتاع) الشراء (ان حطه) البائع عنه أي حط الكذب
يعني الكذب به (وربحة والا) يحطه وربحة (خير) المشتري في التماسك والرد (كان غش) البائع فان المشتري يخبر في التماسك والرد
ابن عرفة والغش أن يوم وجود ٧٢ مفقود مفسود وجوده في المبيع أو يكتم فقد موجوده قصود فقد منه اه كان

القيمة ان لم تنقص عن الغلط وربحه مع ان البائع عنده نوع تفريط حيث لم يثبت في أمره (قوله بان
زاد في الثمن) مثله ترك بيان تجاوز الزائف والركوب والبس وهبة اعتبردت والصوف الثام والتمرة
المؤبرة (قوله وجهه او عدم بيان طول الزمان الخ) أي يضم لتلك الثلاثة جز الصوف الذي لم يتم والبس
وارث البعض (قوله وهو الذي در جنا عليه) الذي درج عليه فيما تقدم لا يوافق حكم الكذب الذي
ذكره هنا لان ما تقدم عند الفوات يهتم الحط وهنا يخبر بين دفع الصحيح وربحه والقيمة ما لم يزد على
الكذب وربحه فتأمل (قوله وقد ذكر الشيخ فيه التأويلين) أي وأما من فعده من الواسطة كما تقدم (قوله
واسطة بينهما) قد تقدم عن ابن أرا التوسط في ست أيضا (قوله كان يكتم) هذا وما بعده مثالان لا ثاني
وقوله أو يجعل في يد العبد مداد امثال الدارل (قوله الاقل من الثمن الذي وقع به البيع والقيمة) أي يوم
قبضها على رواية ابن القاسم وربى ابن زياد يوم بيعها والراجح الاول وعليه فالفرق بين الغش والكذب
حيث اعتبرت القيمة فيعسا يوم القبض وبين الغلط حيث اعتبرت القيمة فيه يوم البيع كما مر ان الغش
والكذب أشبه بفساد البيع من الغلط والضمان في الفساد بالقبض (قوله وفي الكذب خير المشتري
الخ) وقيل الخيار للبائع قال عب ويدل على أن الخبير للبائع قول المصنف يعني خيلا ما لم يزد على
الكذب وربحه اذ لو كان الخيار للمشتري لم يكن لهذا التقييد معنى اذ له دفع القيمة ولو كانت زائدة على
الكذب وربحه لا يمدفعها باختياره وله دفع الصحيح وربحه الذي هو اقل من القيمة اه وماتاه عب
اقتصر عليه في المجموع (قوله مدلس وليس بغاش) هذا يناقض ما تقدم فانه مثل لا ش بقوله كان يكتم
طول اقامته عنده فالاولى حذف طول الزمان من هنا يقتصر على ما بعده فان كتم طول الزمان وكتم
كونها بلدية أو من التركة أو جز الصوف الغير التام أو ارب بعضها يقال له غش (قوله فيجوز فيه ما تقدم
في العيوب) أي فاما أن يكون قليلا جدا أو متوسطا أو مفيئا للقيمة قصود ويجوز ما تقدم في بيع المساومة
في المراجعة فان كان العيب الحادث عند المشتري يسيرا كان بمنزلة العدم وخياره على الوجه المذكور ثابت
وان كان متوسطا انحراما ان يردو يدفع ارش الحادث أو يتماسك وياخذ ارش القديم وان كان مفيئا للقيمة قصود
تعين التماسك واخذ ارش القديم
فوفصل جامع (قوله اشتمل على أشياء) بيان لقوله جامع (قوله المداخلة الخ) بدل من أشياء
وحاصله أن هذا الفصل اشتمل على أربعة أشياء المداخلة وبيع الثمار والعرايا والجوائح وقوله ودخول
شيئ مبتدأ وقوله قريب المناسبة خبره وهو مشرووع منه في بيان وجه مناسبة كل من الاربع لما قبله وقد
أوضح المناسبة (قوله لما فيه من ربح المشتري) أي وفي المراجعة الرجح للبائع (قوله فلو كان المشتري
ربح ذلك) اسم الاشارة عائدا على الاصل (قوله مع ذكر الشجر الخ) متعلق بقوله ويقرب من المداخلة
الخ (قوله في تناول وعنده) لف ونشر مرتب فان الشجر يتناول الارض وقناله والزرع لا يتناول

يكتم طول اقامته عنده أو
يكتب على السلعة غشا أكثر
مما اشتراها به ثم يبيع على
مشتري به ليوهم انه غلط
أو يجعل في يد العبد مدادا
ليوهم أنه يكتب ونحو ذلك
وهذا ان كانت السلعة قشة
(فان قاشت) بيد المشتري
(في الش) يلزم المشتري
(الاقل من الثمن) الذي
وقع به البيع (والقيمة وفي
الكذب خير) المشتري
(بين الصحيح وربحه أو
القيمة) يوم قبضه ولا ربح
طبا (ما لم يزد) القيمة (على
الكذب وربحه) فان زادت
عليها لم يلزم الزائد ولما
كان التدليس أعم من
الغش لان كتم طول الزمان
والعقد والنقد مدلس
وليس بغاش بين حكمه
بقوله (والمدلس هنا) أي
في المراجعة (كغيره) أي
كالمدلس في غيره بخبر
المشتري في الرد أو التماسك
ولا شيء له الا أن يدخل
عنده عيب فيجوز فيه

ما تقدم في العيوب ولو قال والعيب هنا كغيره لكان أعم لانه يشمل مدلس
فيه وما لم يدلس فيه لكان ذكره مع الغش يفيد المقصود فتأمل (فوفصل) جامع اشتمل على أشياء المداخلة وبيع الثمار والعرايا
والجوائح ودخول شيء في العقد على شيء قريب المناسبة للمراجعة على العكس منها لما فيه من ربح المشتري ويقرب من المداخلة ببيع الثمار
والزرع لان الشأن تقيته على أصله ليتم طيبه فكان المشتري ربح ذلك مع ذكر الشجر والزرع في تناول وعنده فكل منهما مأمنا مناسبة
وأما العرايا والجوائح فمن متعلقات الثمار وهذا زال توقف ابن عاشر اذ قال لم يخبرني وجه مناسبة بعضها البعض كما لم يظهر لي وجه مناسبة
الفصل لما قبله اه وبدأ بيان المداخلة بقوله

الارض

(يتناول البناء والشجر) أي العقد على كل منهما من بيع أو من وكذا الهبة والسدقة والمحبس (الأرض) التي هيها (وتناولتهما) في العقد عليهما فن اشترى أرضا وفيها بناء أو شجر لم يذكر أحده

الأرض ولا تناول (قوله يتناول البناء والشجر) أي تناول الشريعتان لم يجز عرف بخلافه كما يأتي بقول
 الا لشرط أو عرف (قوله التي هيها) أي لا أريد والمراد بارض الشجر ما يمتد فيه جريد الخلة ووجدوها
 المسمى بالحريم وهذا هو المشهور وقيل ان العقد على الخلل لا يتناول الحريم وهي طريقة للشيخ سالم
 والتتائي وانما يتناول مكان جديهما فقط (قوله الا لشرط أو عرف) أي فاذا اشترط البائع أو الراهن
 أو نحوهما أفراد البناء أو الشجر عن الأرض في البيع أو الرهن أو نحوهما فلا تدخل في العقد عليهما
 وكذلك لو اشترط البائع أفراد الأرض عن البناء أو الشجر فانهما لا يدخلان في العقد عليهما (وتنبه)
 ليس من الشرط تخصيص بعض أملاكه بالذات كقول جديع ما أملك مثلا فاذا قال بعته جميع أملاكه
 بقربة كذا وهي الدار والحانوت مثلا وله غيرها فذلك الغير للمبتاع أيضا ولا يكون ذكرا الخاص بعد
 العام مخصصا له لأن ذكرا الخاص بعد العام إنما يخصه ويقصره عن بعض أفرادها إذا كان متفاهلا
 وهنا ليس كذلك كما في حاشية الأصل (قوله وماذا كرهناه هو الصواب) أي فالصواب أن الأرض تناول
 البذر المدفون حيث وقع العقد عليه ساقبل بروزه لا الزرع خلافا لما مشى عليه خليل (قوله فيعرف
 على حكم اللقطة) أي يعرفه واجده سنة بعد ما يوضع في بيت المال وهذا مقتضى نص بن خلانا
 لعب من أنه يوضع في بيت المال من غير تعريف لأن شأن المدفونة طول العهد فهو مال جهلت أربابه
 محله بيت المال ومفهوم قوله ان علم الخ أنه اذا لم يعلم أنه جرى عليه ملك لاحد فانه يكون له شري وقيل
 للبائع كالمعادن وكن اشترى حوتا فوجد في باطنه جوهره وقيل في الحوت ان اشترى وزبا كانت
 الجوهره للمشتري وان اشترى جزا فانه للبائع (قوله ولا يتناول الشجر أي العقد عليه ثمره أو ثمر الخ)
 حاصله أن من اشترى أصولا عليها ثمرة قد أبرت كلها أو أكثرها فان العقد على الأصول لا يتناول الملك
 الثمرة وان أبر النصف فلكل حكمه كما سيأتي فان تنازع المشتري والبائع في تقدم التأخير على العقد
 وتأخره فالقول للبائع أن التأخير كان قبل العقد كما قاله ابن الموار وقيل القول قول المشتري وهو للقاضي
 اسمعيل (قوله والتأخير خاص بالخلل) أي التأخير بالمعنى الآتي فلا ينافي إطلاق التأخير في غير الخل على
 بر وزجيج الثمرة عن موضعهما وتغيرهما عن أصلهما وفي الزرع على بر وزعه على وجه الأرض بدليل
 ما يأتي (قوله الا لشرط) أي ولا يجوز شرط بعضه لأن شرط البعض قصدي لبيع الثمرة قبل بدو صلاحها
 بخلاف شرط بعض المزهي فجائز (قوله بل هو لبائعه الا لشرط) اعلم أن اشتراط المال للعبد جائز مطلقا
 كان المال معلوما أو مجهولا واشترطه كله أو بعضه كان الثمن أكثر من المال أم لا كان مال العبد عينا
 أو عرضا أو طعنا ما كان الثمن من جنسه أو لا حالا أو مؤجلا وأما اشتراطه للمشتري فلا يجوز إلا اذا كان
 المال معلوما قبل البيع وهل يشترط أن يكون الثمن مخالفا للمال في الجنس أم لا قولان والمعتمد لعدم
 الاشتراط وهل يشترط أن يكون كل المال فان اشترط بعضه منع وهو ما في عب ولا يشترط ذلك بل يجوز
 اشتراط بعضه كما يجوز اشتراط كله وهو ما اختاره بن وأما اشتراطه بمهما قولان بالفساد والصحة والراجع
 للصحة اه ملخصا من حاشية الأصل ومقالة الشارح من أن مال العبد لا يكون للمشتري الا بالشرط
 مخصوص بالعبد الكامل الرق لمالك واحد فان كان مشتركا فله للمشتري الا أن يشترطه البائع
 عكس ماله مصنف والمبعض اذا بيع ما فيه من الرق فله له ليس لبائع ولا مشتركا تراعه ويا كل
 منه في اليوم الذي لا يخدم فيه سيده فان مات أخذه المتسلب بالرق (قوله الا لشرط) أي أو عرف (قوله
 الا لشرط) أي ويجوز اشتراطها باربعة شروط أن تكون مأمونة كبلد سقي بغير مطر وان
 يشترط جميعها وان لا يشترط تركها حتى تجيب وأن يطلع الأصل حد الانتفاع به لا يشترط هذين

الأرض ولا تناول (قوله يتناول البناء والشجر) أي تناول الشريعتان لم يجز عرف بخلافه كما يأتي بقول
 الا لشرط أو عرف (قوله التي هيها) أي لا أريد والمراد بارض الشجر ما يمتد فيه جريد الخلة ووجدوها
 المسمى بالحريم وهذا هو المشهور وقيل ان العقد على الخلل لا يتناول الحريم وهي طريقة للشيخ سالم
 والتتائي وانما يتناول مكان جديهما فقط (قوله الا لشرط أو عرف) أي فاذا اشترط البائع أو الراهن
 أو نحوهما أفراد البناء أو الشجر عن الأرض في البيع أو الرهن أو نحوهما فلا تدخل في العقد عليهما
 وكذلك لو اشترط البائع أفراد الأرض عن البناء أو الشجر فانهما لا يدخلان في العقد عليهما (وتنبه)
 ليس من الشرط تخصيص بعض أملاكه بالذات كقول جديع ما أملك مثلا فاذا قال بعته جميع أملاكه
 بقربة كذا وهي الدار والحانوت مثلا وله غيرها فذلك الغير للمبتاع أيضا ولا يكون ذكرا الخاص بعد
 العام مخصصا له لأن ذكرا الخاص بعد العام إنما يخصه ويقصره عن بعض أفرادها إذا كان متفاهلا
 وهنا ليس كذلك كما في حاشية الأصل (قوله وماذا كرهناه هو الصواب) أي فالصواب أن الأرض تناول
 البذر المدفون حيث وقع العقد عليه ساقبل بروزه لا الزرع خلافا لما مشى عليه خليل (قوله فيعرف
 على حكم اللقطة) أي يعرفه واجده سنة بعد ما يوضع في بيت المال وهذا مقتضى نص بن خلانا
 لعب من أنه يوضع في بيت المال من غير تعريف لأن شأن المدفونة طول العهد فهو مال جهلت أربابه
 محله بيت المال ومفهوم قوله ان علم الخ أنه اذا لم يعلم أنه جرى عليه ملك لاحد فانه يكون له شري وقيل
 للبائع كالمعادن وكن اشترى حوتا فوجد في باطنه جوهره وقيل في الحوت ان اشترى وزبا كانت
 الجوهره للمشتري وان اشترى جزا فانه للبائع (قوله ولا يتناول الشجر أي العقد عليه ثمره أو ثمر الخ)
 حاصله أن من اشترى أصولا عليها ثمرة قد أبرت كلها أو أكثرها فان العقد على الأصول لا يتناول الملك
 الثمرة وان أبر النصف فلكل حكمه كما سيأتي فان تنازع المشتري والبائع في تقدم التأخير على العقد
 وتأخره فالقول للبائع أن التأخير كان قبل العقد كما قاله ابن الموار وقيل القول قول المشتري وهو للقاضي
 اسمعيل (قوله والتأخير خاص بالخلل) أي التأخير بالمعنى الآتي فلا ينافي إطلاق التأخير في غير الخل على
 بر وزجيج الثمرة عن موضعهما وتغيرهما عن أصلهما وفي الزرع على بر وزعه على وجه الأرض بدليل
 ما يأتي (قوله الا لشرط) أي ولا يجوز شرط بعضه لأن شرط البعض قصدي لبيع الثمرة قبل بدو صلاحها
 بخلاف شرط بعض المزهي فجائز (قوله بل هو لبائعه الا لشرط) اعلم أن اشتراط المال للعبد جائز مطلقا
 كان المال معلوما أو مجهولا واشترطه كله أو بعضه كان الثمن أكثر من المال أم لا كان مال العبد عينا
 أو عرضا أو طعنا ما كان الثمن من جنسه أو لا حالا أو مؤجلا وأما اشتراطه للمشتري فلا يجوز إلا اذا كان
 المال معلوما قبل البيع وهل يشترط أن يكون الثمن مخالفا للمال في الجنس أم لا قولان والمعتمد لعدم
 الاشتراط وهل يشترط أن يكون كل المال فان اشترط بعضه منع وهو ما في عب ولا يشترط ذلك بل يجوز
 اشتراط بعضه كما يجوز اشتراط كله وهو ما اختاره بن وأما اشتراطه بمهما قولان بالفساد والصحة والراجع
 للصحة اه ملخصا من حاشية الأصل ومقالة الشارح من أن مال العبد لا يكون للمشتري الا بالشرط
 مخصوص بالعبد الكامل الرق لمالك واحد فان كان مشتركا فله للمشتري الا أن يشترطه البائع
 عكس ماله مصنف والمبعض اذا بيع ما فيه من الرق فله له ليس لبائع ولا مشتركا تراعه ويا كل
 منه في اليوم الذي لا يخدم فيه سيده فان مات أخذه المتسلب بالرق (قوله الا لشرط) أي أو عرف (قوله
 الا لشرط) أي ويجوز اشتراطها باربعة شروط أن تكون مأمونة كبلد سقي بغير مطر وان
 يشترط جميعها وان لا يشترط تركها حتى تجيب وأن يطلع الأصل حد الانتفاع به لا يشترط هذين

١٠ - صاوي - في طامد كراخل على ثمر الانثى ويطاق على انعقاد غيره وعلى ظهور الزرع من

الأرض وسواء وقع البيع على الشجر فقط أو دخل ضمنه في بيع الأرض وهذا اذا كان الثمر مؤبرا أو منعقدا (كله أو أكثره) اذا
 الحكم لا أكثر (الا لشرط) من المشتري فيكون له وكذا ان رتب (كالم العبد) لا يدخل في بيعه بل هو لبائعه الا لشرط (والخلفه)

يكسر الخاء المفجعة وسكون الالام وبالقاعوهي ما يختلف الزرع بعد حدة فلا تدخل في بيع الاصل كالبرسيم والقصب وليس للمشتري الا
 ما وقع عليه البيع من الاصل الا بشرط (وان ابر النصف) او ما قارب به دون النصف الآخر (ولكل) منهما (حكمه) فالأثر برأوا المنعقد
 للبائع الا بشرط وغيره للمبتاع وهل يجوز للبائع اشتراطه قولان (و) تناولت (الدار) أي العقد عليها (الثابت) فيها (كباب ورف
 وسلم سمر ورجي مبنية) بخلاف سمر ٧٤ وسلم لم يسمر ورجي غير مبنية فالبايع الا بشرطه (و) تناول (العبد

ثياب مهنه) بفتح الميم
 أي خدمته ولو لم تكن
 عليه حال البيع بخلاف
 ثياب زينته الا بشرط
 (و) لو اشترط البائع عدمها
 أي عدم دخولها في بيع
 العقد (لغاش شرط
 عدمها) ولزم البائع أن
 يعطيه ما يستره وهذا قول
 أشهب عن مالك ورجحه
 بعضهم قالوا به مضى
 الفتوى عند الشيوخ
 ومع عيسى ابن القاسم
 أن الرجل إذا اشترط
 أن يبيع جارية عريانة
 فله ذلك وصح به ابن
 رشد قالوا به مضى الفتوى
 بالاندلس فهما قولان
 مرجحان (كشرط مالا
 غرض فيه ولا ماله) فانه
 يلغى كما لو شرط أن يكون
 العبد أميا فوجده كاتباً
 وكون الأمية نصرانية
 فوجدتها مسلمة الآن
 يكون ايز وجه العبد
 نصراني (و) كشرط عدم
 هههه الاسلام) وهي درك
 المبيع من عيب او
 استحقاق فاذا باع شيئاً على
 أنه لا يقوم بهاذ كشرط
 لاغ والمشتري الرجوع
 بحقه منهما وأما هههه
 الثلاث أو السفة فيجوز
 اسقاطهما كما تقدم على
 الارجح (و) كشرط عدم

الشرطين في الاصل في الخلقة أولي وهذه الشروط معتبرة إذا اشترطت الخلقة مع شراء أصلها وأما
 شراؤها بعد شراء أصلها وقيل حذفتها باعتبار الشرط الأول كذا في عب ورده بن قائلها هذا غير
 صحيح بل لا بد من اشتراط جميعها سواء اشترى مع أصلها أو بعد شراء أصلها (قوله والقصب) أي الخيل أو
 أو الفارسى فان كلاله خلقة (قوله وان ابر النصف الخ) هذا إذا كان النصف معيناً كان ما أبر
 في فحلات بعينها وما لم يؤثر في فحلات بعينها وأما ان كان النصف المؤبر شائعاً في كل فحلة وكذا ما لم
 يؤثر فاختلاف فيه على خمسة أقوال قيل كله للبائع وقيل للمبتاع وقيل بخير البائع في تسليمه جميع الثمرة
 وفي فسخ البيع وقيل البيع مفسوخ وقال ابن العطار والذي به القضاء أن البيع لا يجوز إلا برضا
 أحدهما بتسليم الجميع للاخذ وهو الراجح كما في الحاشية (قوله وهل يجوز للبائع اشتراطه الخ) الجوار
 مبنية على أن المنة في سقي وهو قول اللخمي والمشهور أن اشتراط البائع غير المؤبر لنفسه وما قاله
 اللخمي ضعيف (تنبيه) لكل من البائع والمشتري إذا كان الاصل لأحدهما والثمر للآخر أو مشتركا
 بينهما السقي إلى الوقت الذي جرت به العادة يجزئ الثمرة فيه ما لم يضر بالآخر فان ضرر في أحدهما بالآخر
 منع من السقي ويغفر ارتكاب أخف الضررين (قوله بخلاف سمر الخ) مثل ذلك الخانوق التي
 بجوارها حيث لم تكن تقاومها أحدودها ولو وقع العقد على دار وفيها مالا لا يتناولها العقد عليها كحيوان
 أو أزر غير مبنية وكان لا يمكن إخراجها من بابها إلا بهم فقال ابن عبد الحكم لا يقضى على المشتري بهدم
 ويكسر البائع أزر ياره ويذبح حيوانه وظاهره كان المشتري عالماً بذلك حين الشراء أم لا وقال أبو عمران
 الاستحسان هدمه وبينه البائع إذا كان لا يبقى به بعد البناء عيب ينقص الدار والاقيل للمبتاع أعطه
 قيمة متاعه فان أبي قيل للبائع الهدم وابن وأعط قيمة العيب فان أبي نظر الحاسم والذي اختاره
 الأجهوري وهو الاوفاق بالقواعد أنه ان كان الضرر ان مختلفين ارتكب أخفهما وان تساوى ان
 اصطاع المتبايعان على شيء فالأمر ظاهر وان لم يصطط لمحا فاعل الحاسم باختياره ما يربى ذلك وعلى هذا
 اقتصر في المجموع ومن ذلك لو دخل قرن ثور في غصن شجرة ولم يكن تخليه بهما إلا بقطع الشجرة
 أو كسر القرنين (قوله بخلاف ثياب زينته) أي فهي كماله لا تدخل إلا بشرط (قوله فهما قولان
 مرجحان) أي ولا يلزم من الوفاء بالشرط على القول الثاني تسليم الجارية عريانة بل على المشتري سترها
 (قوله إلا أن يكون ايز وجهها الخ) قد تقدم ذلك (قوله فاذا باع شيئاً الخ) أي كما لو قال المشتري للبائع اشتري
 منك هذه السلعة على أنها إذا استحققت من يدي أو ظهر بها عيب قديم فلا قيام لي بذلك أو البائع يقول
 للمشتري ذلك وأما لو أسقط ذلك بعد الشراء ففي ح عن أبي الحسن إذا أسقط المشتري حقه من القيام
 بالعيب بعد العقد وقبل ظهور العيب فانه يلزمه سواء كان مما يجوز فيه البراءة أم لا كذا في بن (قوله
 يلغى الشرط والبيع صحيح) أي ويحكم بالموافقة لأنها حق لله تعالى (قوله وشرط عدم الجائحة) قال
 الأجهوري وظاهره ولو اشترط هذا الشرط فيما عاده أن يجاح وفي أبي الحسن أنه يفسد فيه العقد لزيادة
 العرر وفي حاشية شيخنا الأمير على عب أن ابن رشد اقتصر في البيان والمقدمات على صحة البيع وبطلان
 الشرط لكن على فيهما بقوله لتسدر الجائحة وقتضاء أن المبيع إذا كان من عادته أن يجاح ولا يكون
 الحكم كذلك ولذلك قال أبو الحسن بالفساد في تلك الحالة اه وقد مر في المجموع على هذا المنوال
 حيث قال وفسد العقد باسقاط جائحة ما يجاح على الظاهر وقال أبي الحسن ولا يمكن مجاح عادة أفا
 الشرط اه (قوله أو شرط ان لم يأت بالثمن لكذا الخ) صورتها كما قال بعضهم أن يقول البائع بعثت

بكذا
 (المواضعة) لرائعة أو أمة أقر البائع بوطئها فليغى الشرط والبيع
 صحيح (و) شرط عدم (الجائحة) في الأمار أو الزرع فليغى ويصح البيع على المعتد (أو) شرط (ان لم يأت بالثمن لكذا) نحو لا خراش
 أول عشرة أيام (فلا يبيع) يمتنع فليغى الشرط ويصح البيع وغرم الثمن الذي اشتري به قاله في المدونة فهذه

الأشياء يصح فيها البيع بعد الوقوع ويطلب فيها الشرط قال ابن رشد الشرط والمشتربة في البيوع على مذهب مالك رحمه الله تعالى
أربعة أقسام قسم يفسد البيع من أصله وهو ما أدى إلى خلل في شرط من الشروط المشتربة في صحة البيع وقسم يفسد البيع مادام
المشترب متمكنا بشرطه كشرط بيع وسلف وقسم يجوز فيه البيع ٧٥ والشرط إذا كان الشرط جائزا

لا يؤدي لفساد ولا حوام
وقسم يفسد فيه البيع
ويبطل الشرط وهو ما كان
الشرط فيه حراما إلا أنه
خفيف لم يقع عليه حصة
من الثمن اهـ ولما قدم
أنه يدخل البذر في بيع
الأرض دون الزرع ويدخل
الشجر المأثور دون
المأثور في بيع الشجر شرع
في الكلام على بيعهما
منفردين فقال (وصح بيع
شجر) بفتح المثانة والميم من
بلس ورمز وتبين وعذب
وأجاص وشوخ ونارنج وغير
ذلك (وزرع) كفتح وشعر
وقول وكنان وجوز وخس
وفجل وغيرها (أن بدأ
صلاحه) فبدأ بالصلاح
شرط في صحة البيع إذا
بيع منفردا عن أصله
(أومع أصله) من شجر أو
أرض وإن لم يبدأ صلاحه
لأنه صار تابع للأصل في
البيع إذا وقع العقد عليهما
معاً (أو الحق) الثمر
أو الزرع (به) أي بالأصل
بأن يشتري الشجر أو
الأرض ثم يبيع ذلك
بشترى الثمر أو الزرع
فيجوز وإن لم يبدأ صلاحهما
(أو) يبيعه قبل بدو
صلاحه (بشرط قطعه)
في الحال أو في مدة قريبة

بكذا الوقت كذا أو على أن يأتني بالثمن في وقت كذا فإن لم يأت به في ذلك الوقت فلا بيع بينهما مستمر قال
في التوضيح ذكر ابن أبيه عن مالك في هذه المسئلة ثلاثة أقوال صحة البيع وبطلان الشرط وصحتها
وفسخ البيع والذي اقتصر عليه في المدونة الأولى ونصها آخر البيوع العائدة ومن اشترى ساعة على أنه إن
لم ينفذها إلى ثلاثة أيام وفي موضع آخر إلى عشرة أيام فلا بيع بينهما فلا يعجنى أن يتعد على هذا فإن نزل
ذلك جاز البيع وبطل الشرط وغرم الثمن اهـ (قوله وهو ما أدى إلى خلل في شرط) أي كشرط عدم الطهارة
أو كونه مجهولا (قوله كشرط بيع وسلف) أي وشرط أن لا يبيعه الأوليا لها من كل شرط ينافي المقصود من
البيع (قوله وقسم يفسد فيه البيع الخ) كالمائل المتقدم في قوله كشرط ما لا غرض فيه (قوله وصح بيع
شجر) حاصل ما ذكره المصنف أن الثمار والحبوب والبقول لا يصح بيعها إلا إذا بدأ صلاحها أو بيعت
مع أصلها أو ألحقت بأصلها أو بيعت على الجذب قرب النفع واحتيج له ولم يكثر ذلك بين الناس فإن تخلف
شرط من هذه الثلاثة منع بيعه على الجذب كما يمنع بيعه على التبقية أو الإطلاق (قوله أن بدأ صلاحه) بلاهرز
لأنه من البدو بمعنى الظهور لا من البدء وإنما عبر المصنف بالهجة ليعلم بالراحة عدم الهجة في المفهوم
ولو عبر بالجواز لم يستغنى ذلك منه صراحة (قوله أومع أصله) معطوف على الشرط والمعنى أنه يكفي في بيع
الثمر والزرع أحدا من أمور ما بدأ بالصلاح أو يبيعه مع أصله أو الحق الثمر أو الزرع بأصله أو على القطع
بشرطه الآتية فواحد من هذه الأربعة كاف (قوله أو الحق الثمر أو الزرع به) أي وأما عكس ذلك
كما إذا بيع الثمر أو الزرع أو لاق أمسه به فمنوع لفساد البيع الأول حيث لم يكن بدأ صلاحه
ولا يلحق بالثاني لتأخره عنه (قوله فيجوز بشرطين) بقى شرط ثالث وهو أن لا يشتملوا عليه أي لم يقع
من أهل المحل ذلك بكثرة فإن عملاً أهل المحل ولو باعتبار العادة منع بيعه قبل بدو صلاحه (قوله على
التبقية أو على الإطلاق) أي فلا يصح مطلقا كان الضمان من البائع أو المشتري اشتراهما بالنقد أو بالنسيئة
هذا ظاهره وهو المعتمد كما في الحاشية تنقلا عن ح وقيد الخس والسيوري والمأزري المنع يكون
الضمان من المشتري أو من البائع والحال أنه باع بالتقديرات لدين السلفية والتمنية فإن كان الضمان
من البائع والبيع بالنسيئة جاز واختار بن هذا التقيد ووافقه في المجموع وقد ذكر المواقف ما فرغوا
عن ابن رشد من سماع عيسى ونصه إذا اشترى الثمرة على الجذب قبل بدو صلاح ثم اشترى الأصل جاز له
أبقاؤها بخلاف ما إذا اشتراها على التبقية ثم اشترى الأصل فلا بد من فسخ البيع فيها لأن شرائها كان فاسدا
فلا يصح له شراء الأصل فإن صار إليه الأصل بمرأى من بائع الثمرة لم يفسخ شرائها إذا لا يمكن أن يردّها على
نفسه فإن ورثه من غير بائع الثمرة وجب الفسخ فيها ولو اشترى الثمرة قبل الابان على البقاء ثم اشترى الأصل
فلم يظن لذلك حتى أزهت فالبيع ماض وعليه قيمة الثمرة لأنه بشرأه الأصل كان قابضاً للثمرة وفانت
بما حصل فيها عنده من الزهوف واشترى الثمرة قبل الابان ثم اشترى الأصل قبل الابان أيضا ففسخ البيع
فيها لأنه بمنزلة من اشترى بخلاف الابان على أن تبقى الثمرة للبائع وهو لا يجوز فلو اشترى الأصل بعد
الابان ففسخ البيع في الثمرة فقط اهـ نقله محشي الأصل (وتنبية) ضمان الثمرة في البيع المقاسم من
البائع مادامت في رؤس الشجر فإن جذعها المشتري يطارد قيمتها وترارده بعينه أن كان باقيا والأردم مثله
أن علم وقيمته أن لم يعلم هذا إذا اشترى الثمرة قبل بدو صلاحها على التبقية وأما لو اشتراها على الإطلاق

لا ينتقل فيها الثمر أو الزرع من طور إلى آخره يجوز بشرطين أشارهما بقوله أن نفع أي أن كان ينفع به ولو قطع لا كل أو علف أو دواء لأن
لم ينفع لفقده شرط صحة البيع (واحتيج له) لا كله أو غيره (لا) يصح بيع ما ذكر قبل بدو صلاحه (على التبقية أو) على (الإطلاق) من
غير بيان قطع ولا تبقية (وبدوه) أي الصلاح (في بعض) من ذلك النوع

ولو الخلة (كاف في) جواز بيع الجميع من (جنسه) لافي غير جنسه فلا يباع زمانه بدو صلاح بلع أوتين (ان لم يكن) ما بدو صلاحه (يا كورة) فان كانت يا كورة سبق طيبها على غيرها بمن طويل لم يجوز بيع الباقي طيبها (وكفى فيها) فقط (لا) يصح بيع (بطن ثان) من الثمار (بطيب) بطن (أول) مما له بطون كالوز والحيز والنبق فن باع البطن الاول بدو صلاحه ثم ظهر البطن الثاني لم يجوز بيعه الا اذا بدو صلاحه أيضا ولا يعتمد في جواز بيعه بطيب الاول ثم شرع في بيان بدو صلاح في الثمار وغيرها فقال (وهو) أي بدو صلاح (الزهر) في البلع باصفراره أو احمراره وما في حكمها كالبلع الخضراوي (وظهر والحلاوة) في غيره كالغضب والتين ونحوهما (والتهيو للنضج) كان يميل اذا قطع الى صلاح كالوز لان شأنه أن لا يطيب الا بعد جوده وما دفن في نحو تين (و) بدو صلاح (في ذي النور) بفتح النون وهو الزهر كالوز والياسمين ٧٦ ولفظ ذي زائدة (بافتتاحه) أي انفتاح كما هو وظهور ورقه منها (وفي

وحدها فانه يفتى بالثمن على قاعدة المختلف فيه كذا في بن (قوله ولو الخلة) أي ولو في بعض عراجينها (قوله الجميع من جنسه) أي في ذلك الحائط وفي مجاوره ولو اختلفت أصنافه وهذا خاص بالثمار كما يؤخذ من قوله ولو الخلة ومثله في الرسالة فلا يجوز بيع الزرع بدو صلاح بعضه بل لابد من بيع جميع الحب لان حاجة الناس لا كل الثمار رطبة لاجل التفتك بها أكثر ولان الغالب يتابع طيب الثمار وليست الحبوب كذلك لان اللقوت لا تفتك قال في حاشية الاصل وهذا الكلام يفيد أن نحو المقتاة كالشمار (قوله سبق طيبها على غيرها) تفسير ليا كورة (قوله لا يصح بيع بطن ثان) حاصله أن الشجر اذا كان يطعم في السنة بطنين متميزين فلا يجوز بيع البطن الثاني بعد وجوده وقبل صلاحه بدو صلاح البطن الاول وهذا هو المشهور وحكي ابن راشد قولاً بالجواز بناء على أن البطن الثاني يتبع الاول في الصلاح وفي الموافق سمع عيسى ابن القاسم الشجرة تطعم بطنين في السنة بطنا بعد بطن فلا يباع البطن الثاني مع الاول بل كل بطن وحده (قوله لم يجوز بيعه الا اذا بدو صلاحه) أي وان فرض أن البطون متميز بعضها عن بعض كالنبق والحيز وأما ما لا يتميز بطونه فانه يجوز أن يباع كله بدو صلاح البطن الاول لان طيب الثاني ياتي طيب الاول عادة كما يأتي في قوله وللمشتري بطون نحو مقتاة وياسمين (قوله الزهر) بفتح الزاي وسكون الحاء وبضمها وتسديد الوو (قوله كالباح الخضراوي) أي فيكفي ظهور الحلاوة في البلع الخضراوي لكونه دائماً أخضر (قوله وتلون له) أي بالحمرة أو السواد (قوله ومضى بيعه) يعني أن الحب اذا بيع قائماً مع سنبله جزاً فباعه فراقاً كما هو قبل يسه على التيقية أو كان العرف ذلك فان بيعه لا يجوز ابتداء وان وقع مضى بقبضه بمحصاه وقولنا قائماً احترازاً عما جز كالفول الأخضر والفريك فان بيعهما جزاً جائز بلانزع لانه منتفع به (قوله ولم يبيس) أي لم يبلغ غاية الافراك (قوله وقيل يبيس) أي فيفوت به وان لم يحصده وبقى قول رابع وهو أنه لا يفوت بالقبض بل يفوت بعده (قوله والا فالبيع جائز) أي والابان اشتراء على القطع أو الاطلاق أو كان العرف ذلك وكان المشتري حينئذ تركه حتى يبيس كافي سماع محبي وكذا في ابن رشد (قوله ويفسخ مطلقاً) أي يبيع جزاً فاقاً أو كلاً على التيقية أو الاطلاق (قوله ان وقع على الكيل) أي ولم يتأخر تمام حصده ودرسه وزروه أكثر من نصف شهر (قوله من الثمار) أي من سباحات الثمار فالشمار كل يمتلئ به الجوائح والعريه وكيفية البيع (قوله وجوز وافيهما بيعهما بجنسها) أي مع ما فيها من ربا الفضل والنساء وذلك لان شراء الثمرة لرطبة يخرصها باسبا يدفع عند الحذاق فيه ربا النساء تحقيقاً وروافضاً شكالان الحرص ليس قدر الثمرة قطعاً (قوله وجاز لعمر) قال التتائي العريه ثم فخل أو غيره يبيس ويدخر بهما مال الكهان ثم يشتريها من الموهوب له بشهر يابس الى الجذاذ اه

البقول) كالفجل والكرات والخزير (باطعامها) أي بلوغها حد الاطعام (وفي البطيخ) الاصفر وغيره (بكالاصفرار) ومثل الاصفرار في غير الاصفر تهيو للنضج بدخول الحلاوة فيه وتلون له وفي القثاء والتينار بلوغهما حد الاطعام (وفي الحب يبيسه) المراد به غاية الافراك وبلوغه حدا لا يكبر بعده عادة (ومضى بيعه) أي الحب فلا يفسخ (ان افرك) ولم يبيس وان كان لا يجوز ابتداءه (بقبضه) قال في المدونة أكرهه فان وقع وفات فلا يرى أن يفسخ اه قال عياض اختلف في معنى الفوات هنا فقال أبو محمد انه القبض وغايه اختصرت المدونة مثله في كتاب ابن حبيب وذهب غير أبي محمد الى أن الفوات بالاعتد وقيل يبيسه وهذا اذا اشتراه على أن يتركه حتى يبيس أو كان العرف ذلك

والا فالبيع جائز والمراد يبيعه جزاً فامع سنبله وأما بيعه مجرداً عن سنبله فقبيل اليبس لا يجوز ويفسخ مطلقاً بعد اليبس يجوز ان وقع على الكيل كما تقدم لاجزاً فالعدم رؤيته (وللمشتري بطون نحو مقتاة) بفتح الميم البطيخ والتينار والقثاء (وبياسمين) مما له بطون يعقب بعضها بلا يتميز ثم تنتهي أي يقضى له بذلك وان لم يشترطها (ولا يجوز) بيعها (لاجل) كشهرا لاختلافها بالقله والكثرة والصغر والكبر (بخلاف ما لا ينتهي) بطونه كالوز في بعض الاقطار (فيمتد) في بيعه (الاجل) أي بياته وضربه وظاهر أن يبيع الثمار بعد بدو صلاحها انما يجوز بغير طعام والالزم ربا الفضل والنساء ان كان الثمن من جنسها وربا النساء فقط ان لم يكن من جنسها ولما كانت العريه من الثمار وجوز وافيهما بيعهما بجنسها بالشروط الآتية ذكرها بعد ذكر بيع الثمرة مبيناً لشروطها فقال (وجاز لعمر)

وهو واهب الثمرة (وقائم مقامه) يارث أو هبة أو اشتراك لأصول مع غيرها أو لأحد فقط (أشتركة) فاعل جاز (أعراها) أي وهبها المشتري أو من قام المشتري مقامه وهذا نص أول كانه قال معرفة وقوله (تيس) نعت ثان أي من شأنها ليس كالبيع وجوز ولو زوغب وتين وز يتون في غير مصر لا كوز وعنب وتين بمصر فانه لا ييس فيها إذا ترك ونحوه وبرقوق لعدم يسه لترك والحاصل أن من وهب ثمرًا من حائطه لانسان فانه يجوز له أن يشتريه منه بخبره لا جذاذ بشرط أن تكون الثمرة الموهوبة مما ييس ويدخر وأن يكون الشراء (بخبرها) أي قدرها لا بأكثر ولا أقل (ونوعها) أي صنفها فلا يباع تمر بتين ولا غرس حنظل بتمر وأن يكون المرص (في الدمة) أي دمة المشتري من واهب أو قائم مقامه (لا يجوز) (على التعجيل) لأن بيعها على الوجه المذكور رخصة يقتصر فيها على ما ورد في حائط معين فهذه أربعة شروط وأشار لاربعة تصرف يحايقوله (أن لفظ الواهب) حين الاعطاء ٧٧ (بالعربية) كاعري مثل لا بالهبة

ولا الصدقة ولا المنفعة على المشهور (وبدأ ملاحها) وانما نص على هذا الشرط وأن كان لا يختص بالعربية لئلا يتوهم عدم اشتراطه لرخصة (و) كان (المشتري) منها (خمس أو سق قدون) لا أكثر إن كان أكثر (و) كان المشتري (قصد المعروف) مع المعري له لكفايته المؤنة والحراسة (أو) قصد (دفع الضرر) عن نفسه بدخول المعري له في حائطه ونظيره على عوراته لأن قصد تجارة ونحوها ولا أن لم يقصد شيئا (و) جاز (لأن اشتراك أصل) كائن (لغيرك) في حائطك بخبره (مع بقية الشروط) الممكنة أذ لفظ العربية وكون المشتري هو المعري لا يتأتى هنا (لقد المعلوم منك) مع صاحب الأصل (نقط) لأن قصد دفع ضرر روائي عدم قصد

(قوله وهو واهب الثمرة) تفسير للمعري وتسميته بمعري وتسميته بعربية اصطلاح للفقهاء (قوله يارث) أي للمعري وقوله أو هبة أي بان وهبها للمعري له وقوله أو اشتري لأصول أي من المعري (قوله أو من قام المشتري مقامه) أي من وارث أو موهوب أو مشتر فقول أو من قام معطوف على المشتري (قوله تيس) إن قلت المضارع يدل على الحال أو الاستقبال فهو محمل أحجب بان عدوله عن صيغة الماضي للمضارع قرينه الاستقبال (قوله بشرط) أي ثمانية وبقي شرطان أحدهما كون المشتري هو الواهب أو من يقوم مقامه وهذا مفهوم من قوله وجاز أعراخ والثاني كونه مخصصا بالثمره وهو مفهوم من قوله اشتري ثمرة أعراها تيس فالشروط عشرة (قوله ونوعها) أي وأما شرط اتحاد الصدقة فلا ويجوز بيع جيد بخبره ردي وعكسه خلافا للحمي (قوله فهذه أربعة شروط) قد يقال هي خمسة والخامس قوله لا على التعجيل لأنه معنى قول خليل يوفى عند الجذاذ فتكون الشروط أحد عشر (قوله وكان المشتري منها خمسة أو سق) أي ما لم يكن أعري عرايا أو واحدا أو متعدد في حوائط أو حائط فمن كل منها خمسة أو سق لكن بشرط أن يكون يعقود متعددة إن كان المعري له واحد مع اختلاف زمنها لا يعقد واحد على الراجح (قوله أو قصد دفع الضرر) أي فعلة الترخيص في إحدى عانين على البدل أو دفع الضرر عن المعري بالكسر الحاصل له بدخول المعري بالفتح وخر وجهه وإطلاعه على ما لا يجب الإطلاع عليه أو للمعروف والرفق بالمعري بالفتح اكفايته المؤنة والحراسة ويتفرع على الثمانية ثلاث مسائل جواز اشتراء بعضها كالثلاثا ونصفها ككل الحائط إذا أعري جميعه وهو خمسة أو سق فأقل وجواز اشتراء المذكور ولو باع المعري الأصول للمعري بالفتح أول غيره كان ذلك قبل شراء العربية أو بعده وأما على العلة الأولى وهي دفع الضرر فلا يتأتى شيء من ذلك (قوله لا يتأتى هنا) أي والمتأتى هنا تسعة بدو الصلاح وكونه بالخرص ومن نوعها وعدم اشتراط تعجيل ذلك لخرص وأن يكون في الدمة وأن يكون الثمر المشتري خمسة أو سق فأقل وأن يكون الشراء بقصد المعروف فقط وكونها في الثمار وكونها مما ييس واعتبار هذه الشروط كلها إذا وقع البيع بخبرها كما هو الموضوع وأما إذا وقع بعين أو عرض قائما بشرط بدو الصلاح كما أفاده الشارح (قوله وز كانتا الخ) إنما كانت ز كانتا مستقيا على المعري لأن المعروف في العربية أشد منه في بقية العطايا (قوله ثابتان على المعري) أي وإن لم يشترها ولو حصلت العربية قبل الطيب بخلاف الهبة والصدقة كما يأتي (قوله وتوضع جائحة الثمار) الجائحة مأخوذة من الجوح وهو الملاك واصطلاحا ما ألف من معجوز عن دفعه عادة قدرا

شيء وهذا فيما إذا اشتراها بخبرها أو ما لو اشتراها بعين أو عرض لجاز مطلقا بشرط بدو الصلاح وهو من مشمولات ما تقدم من جواز بيع الثمران بدو صلاحه (و بطلت) العربية (بمانع) لعريها (قبل حوزها بعد ظهور الثمرة) على أصلها بان مات معريها أو فلس أو مرض أو جن واتصل مرضه أو جنونه بموته لأنها عطية لأنتم الأبالحوز كسائر العطايا إلا أن الحوز هنا لا يقيد بالظهور والتمر على الشجر على الأرجح فلا يكفي الحوز لأصولها قبل ظهور ثمرها فإن حصل للواهب مانع بعد حوز أصلها أو قبل بروز الثمر بطلت وقبل يكفي ويجزى مثل هذا في هبة الثمرة وصدقتها وتخييسها (وز كانتا) أي العربية (وسقها) ثابتان (على المعري) بالكسر أي معريها أو ما غدر السقي من تقليم وتنقية وحراسة فعلى المعري له (و) لو نقصت العربية عن النصاب (كلت) من ثماره عريها وز كاهها أو ما الهبة والصدقة فز كانتا على الموهوب له والمصدق عليه أن حصل قبل الطيب لا بعده فعلى الواهب ثم شرع في بيان حكم الجواز فقال (وتوضع جائحة الثمار) عن المشتري (ولو) كان شأنها لا تيس أو بطونا لا تيس أو نتيهي (كوز ومقائ) يشمل البطيخ والخيار والقضاء والقريع والبادنجان فليس للرام

بالبشارة خصوص ما يبتنى ويدنو كما هو المتعارف (وان بيعت على الجذ) فأجبت قبل غامة في المدة التي تجب فيها عادة أو بعد هان
 حصل مانع منه (أو) كانت الثمرة (من عريته) فاشترها مع غيرها فاجبت فتوضع (أو) كانت الثمرة (مهر) زوجة
 فأجبت ومحل وضعها عن المشتري (ان أصابت الجائحة) (الثان) فأكثر من الثمر لا أقل (وأفدت) الثمرة (بالشراء) دون أصلها
 (أو ألحق أصلها) في الشراء (بها) أي بشراء الثمرة (لأعكسه) وهو شراء أصلها أولاً ثم ألحقته به (أو معه) بان اشتراها معاً في عقد فلا جائحة
 فيها ومصيبته من المشتري (واعتبر قيمة) ٧٨ ما أصيب من بطون ونحوها إلى ما بقي في زمنه) يعني إذا أجمع بطن مما يطعم

من ثمرات نبات بعد بيعه كذا عرفها ابن عرفة وقوله من معجوز بيان لما وقوله قدراً مفعول لا تاني
 وأطلق في القدر لاجل أن بيع الثمار وغيرها لان الثمار وان اشترط فيها كون التالف ثلثاً لكن القول
 لا يشترط فيها ذلك وانما وضعت جائحة الثمار عن المشتري لما بقي على البائع في الثمرة من حق التوفية
 (قوله وان بيعت على الجذ) أي هذا اذا بيعت على التبقية لاجل أن ينتهي طيبها بل وان بيعت على الجذ
 أي القطع وعدم التأخير لانتها طيبها (قوله أو من عريته) أي خلافاً لاشبه القائل بانها لا توضع
 جائحة لان العريه مبنية على المعروف ومحل الخلاف اذا أعراه ثم غفلت ثم اشترى عريته بخرصها أما
 لو اشترى بعين أو عرض فان الجائحة تحط عن المشتري وهو المعري بالكسر اتفاقاً وان أعراه أو سقاه
 حائطه ثم اشترى ما منه ثم أجمع ثمر الحائط فلم يبق الا مقدار تلك الاوسق فلا قيسام للمعري بالجائحة ولا
 تحط عنه اتفاقاً والمسئلة ذات صورتين ثلاث قد علمتها (قوله أو كانت الثمرة مهر الزوجة) نص ابن عرفة
 وفي لغوها في النكاح لبنائه على المعروف وثبوتها الاماعوض قول العتيبي عن ابن القاسم وغير واحد
 عن ابن الماجشون وصوبه ابن يونس والجمهور ومحل الخلاف اذا كان المهر غراً وأمالو كان المهر غراً
 ثم عوضت فيه ثمران فيه الجائحة اتفاقاً (وتنبه) لا جائحة في الثمرة المدفوعة خلها ولو على القول
 بشبوتها في المهر وذلك لضعف الخلع عن الصداق يجوز الغر فيه دون الصداق (قوله الثلث فأكثر) أي
 ولو من كصبيحاني وبرني فلا فرق بين كون المبيع متقفاً واحداً أو صنفين نوعين بيعاً معاً أجمع واحد منهما
 فانها توضع ان بلغت ثلث مكيلة الجميع كما رواه ابن المواز عن مالك وابن القاسم وعبد الملك خلافاً لاشبه
 القائل باعتبار ثلث القيمة ان تعدد الصنف والحاصل أنه لا خلاف في اعتبار كون ما تلفته الجائحة
 من أحد الصنفين ثلث المبيع لكن هل المعتبر ثلث قيمته أو ثلث مكيلته خلاف وموضوعه في صورتين
 ما اذا كان المبيع نوعاً لا يحبس أوله على آخره كالمقايي أو كان صنفين نوع وأمالو كان المبيع نوعاً واحداً
 يحبس أوله على آخره فهذا الخلاف في اعتبار ثلث مكيلته كذا في بن (قوله وانما اختاروا الخ) حاصله
 أن الأقوال أربعة قيل يعتبر قيمة كل في وقته ولا يستعجل بالتقويم وقيل يعتبر قيمة كل يوم البيع على
 تقدير وجود البطون السالمة فيه فان أجبت بطن مثلاً قيل ما قيمته يوم البيع وما قيمة السالم لو كان
 موجوداً يوم البيع فيقال كذا وقيل يعتبر قيمة كل يوم الجائحة وعلى هذا القول فقيل يستعجل
 بالتقويم بحيث يقال يوم الجائحة ما قيمة الجراح في ذلك الوقت فيقال كذا وما قيمة السالم لو كان
 موجوداً فيه فيقال كذا وقيل لا يستعجل بتقويم السالم على الظن والتخمين بل بعد انتهاء البطون
 ينظر كم تساوى كل بطن زمن الجائحة على أنها تقبض بعد شهر مثلاً وهذا القول هو المعتمد وفي بن
 عن أبي الحسن أن الأول لم يقل به أحد من أهل المذهب وانما اختلفوا هل يراعى في التقويم يوم البيع
 أو يوم الجائحة وعلى الثاني فقيل يستعجل بتقويم السالم على الظن والتخمين وقيل لا يستعجل بتقويمه
 وهو الأصح (قوله لاثالث المكيلة) انما لم يعتبر ثلث المكيلة لان عينها موجودة لم تذهب ولم يحصل

بطوناً كالمقايي وقد جنى
 بطنين مثلاً أو اشترى بطناً
 واحدة مما لا يحبس أوله
 على آخره كالغنم أو اشترى
 أصنافاً كبرني وصبيحاني
 أو غير ذلك مما يختلف
 أسواقه في أول مجناه ووسطه
 وآخره فان باع ذلك ثلث
 المكيلة أو الوزن وضع عنه
 كما تقدم ثم يعتبر قيمة
 ما أصيب بالجائحة من
 البطون أو ما في حكمها كما
 ذكرنا وينسب إلى قيمة ما
 بقي سليماني زمنه وعبرة
 المدونة فان كان الجراح
 مما لا يجمع قدر ثلث النبات
 وضع قدره وقيل له قيمة
 الجراح في زمنه قال الاشياخ
 معناه أن يصير إلى انتهاء
 البطون ثم يقال كم يساوى
 كل بطن زمن الجائحة على
 أن يقبض في أوقاته فاذا قيل
 قيمة الجراح يوم الجائحة
 عشرة وقيمة السليم يوم
 الجائحة على أن يقبض
 في وقته عشرة حط عنه
 نصف الثمن واذا قيل قيمة
 السليم على الوجه المذكور
 عشرون حط عنه الثلث
 واذا قيل خمسة حط عنه
 الثلثان من الثمن ولذا قال

(ولا يستعجل) بالتقويم يوم الجائحة بل يصير إلى انتهاء البطون ليهتق المقدار الذي يقوم
 ثم يعتبر التقويم يوم الجائحة بان يقال ما قيمته يوم الجائحة على أن يقبض في وقته فعلم أنه ليس المراد أنه يقوم كل في زمنه قال أبو الحسن لم
 يتأولوا أحد عليه وان كان هو الظاهر منها وانما اختلفوا هل يراعى يوم البيع أو يوم الجائحة وان وضع الجائحة انما يكون انما أصاب الثلث
 فأكثر وأمالو رجع لقيمة لمصاب فيثبت بعد ما حدة الثلث قلت أو كثرت (وان نعت) الثمرة كان أصابها غبار أو غفن من غير ذهاب
 هينها (فلا تقيم) وهو المعبر في وضع الجائحة لاثالث المكيلة فان نقصت بالعيب ثلث قيمتها فأكثر وضع عن المشتري والا فلا (وهي) أي
 الجائحة (ما) أي كل شيء (لا يستطيعه) عادة (من) أمر (سماوي) كبروتنج وغبار وسهم أي يبيع حار وبار وفار

ونار ونحو ذلك (أو جيش وفي السارق خلاف) قيل ليس بجائحة لأنه يستطاع دفعه بالخراسة ثم هو قول ابن القاسم في الدوازية وعامة
 الأكثر وقيل من الجائحة وهو قوله في المدونة وضو به ابن يونس واستظهره ابن رشد ومحل الخلاف إذا لم تعلم عينه والاتباعه المشتري
 وما تقدم من أن محل وضع الجائحة إذا بلغت الثلث فأكثرا فهو قيم ما إذا أجيحت بغير العطش وأما بالعطش فيوضع مطلقا وقدره عليه
 بقوله (وتوضع) الجائحة الحاصلة (من العطش) مطلقا (وان قل) الجاح ما لم يكن نافعها لأباله وشبهه في قوله (وان قل قوله) (كالبقول)
 بضم الباء الموحدة كالحس والكزبرة والساق والهندباء والكراث ومنه مغيب الأصل كالجزر والبصل قال في المدونة وأما جائحة البقول
 السلق والبصل والجزر والفجل والكراث وغيرها فيوضع قليل ما أجيح منه وكثيره أه وسواء أجيحت بعطش أو غيره (والزعفران
 والريحان والقرط) بضم القاف حشيش يشبه البرسيم في الخلقة (والقضب) بفتح القاف ٧٩ وسكون الضاد المعجمة ما رعى
 من الحشيش (ورق

التوت) يشتري لعلف دود
 الحربر (والفجل ونحوها)
 أي المذكورات كاللفت
 والقلناس والثوم (و)
 إذا وضع من هذه الأشياء
 ما قل وما كثر (لزم المشتري
 الباقي) أي ما بقي بعد
 الجائحة (وان قل) وليس
 له فسخ البيع وحله عن
 نفسه بخلاف الاستحقاق
 فإنه يخبر في المثل وان قل
 كما هو الموضع والفرق
 كثرة تكرار الجوائح فكان
 المشتري داخل على ذلك
 بخلاف الاستحقاق وتقدم
 أن المقاتي والموز والورد
 والياسمين ونحوها كالعصفور
 والفول الأخضر والجلبان
 ملحقة بالثمار راعي فيها الثلث
 فأكثر ويلزم المشتري
 الباقي وذهب بعضهم إلى
 أن مغيب الأصل كالتمر
 راعي فيه الثلث (وان انتهى
 طيبها) أي الثمار وما
 الحق بها بان بلغت الحد
 الذي اشتريته فتوفي

فيها نقص من جهة الكيل قال في التوضيح فإن لم تملك الثمار بل تعينت فقط بكتبار يصيبها أو ربيع
 يسقطها قبل طيبها فينقص عنها في البيان أن ذلك جائحة بنظر ما نقص هل ثلث القيمة أم لا وقال ابن
 شعبان ليس ذلك جائحة وإنما هو عيب والمبتاع بالخيار بين أن يتمسك أو يرد أه بن (قوله من العطش
 مطلقا) محل ذلك ما لم يكن العطش من تفریط المشتري والاعتماد على توضع عنه (قوله وسواء أجيحت بعطش
 أو غيره) أي فليس البقول كالثمار وذلك لأن البقول لا كانت تجزأ ولا فاولا لم يضبط قدر ما يذهب منها
 (قوله وتقدم أن المقاتي الخ) الحاصل أن المقاتي أو الباذنجان والقرع والفجل والجزر والموز والياسمين
 والعصفور والفول الأخضر والجلبان حكمها حكم الثمار راعي فيها ذهاب الثلث وروى محمد بن
 أشهب أن المقاتي كالبقول يوضع قليلها وكثيرها والاول أشهر وبه القضاء (قوله وذهب بعضهم إلى أن
 مغيب الأصل الخ) المراد به المتعطى والحاصل أن الثمار لا بد في وضع جائحتها من ذهاب الثلث اتفاقا
 والبقول توضع جائحتها وان قلت اتفاقا والمقاتي مذهب المدونة الحاقها بالثمار والحق مغيب الأصل
 بالبقول والحقه المتعطى بالثمار والحق أشهب المقاتي بالبقول (قوله وان انتهى طيبها) لما ذكر أن
 شرط وضع الجائحة أن نصيب الثمرة قبل انتهاء طيبها ذكر مفهوم ذلك بقوله وان انتهى طيبها الخ
 وحاصله أن الثمرة المبيعة إذا أصابت الجائحة بعد تنهاى طيبها انما لا توضع وسواء بيعت بعد بدو
 الصلاح وتنهاى طيبها عند المشتري أو بعد تنهاى طيبها على الجذناخر جذها لغير عذر فأجيحت والمراد
 بانتهاء طيبها بلوغها الحد الذي اشترت له من تمر أو رطب أو زهو (قوله بخلاف ما رواه أشهب على القطع)
 أي بالشروط الثلاثة المتقدمة (قوله فقوله البائع) أي لأن الأصل عدمها (قوله فالمشتري القبول له)
 أي لأنه غارم وهو مصدق فيما غرمه (وتمة) بخير العامل في المساقاة إذا أصابت الجائحة الثمرة وأجيح
 الثلث فأكثر ولم يبلغ الثلثين وكان الجاح شائعين سقى الجميع أو تركه كان محل العقد عن نفسه ولا شيء
 له فيما تقدم فإن كان معينا في جهة تزمه سقى ما عدا الجاح وأما إن بلغ الجاح الثلثين فأكثر خير مطلقا
 كان شائعا أو معينا وأما لو أجيح دون الثلثين سقى الجميع مطلقا ومن باع ثمرة واستثنى كلاما أو ما
 وأجيحت تلك الثمرة فانه يوضع عن المشتري من ذلك المكيل المستثنى بقدر الجاح من الثمرة بناء على أن
 المستثنى مشتري فلو باع ثمرة ثلاثين أردباً بخمسة عشر واستثنى عشرة أردب فاجيح ثلث الثلاثين وضع عن
 المشتري ثلث الثمن وثلث القدر المستثنى

(فصل في اختلاف المتبايعين) لما جرى ذكر البائع والمشتري في هذا الفصل وما قبله من أول الببوع
 إلى هنا كان قائلاً قال له هذا الحكم إذا اختلفا في جنس الثمن أو نوعه أو وقتها وأرغب بذلك نعم قد ذلك
 فصلا (قوله ان اختلف المتبايعان) أي لذات أو منفعة (قوله بتمه لك بدينار) ومثله أكرهته (قوله)

المشتري في جذها حتى أجيحت (ولا جائحة) له وان محل الرخصة وأما لو أجيحت أيام جذها على العادة فانه يوضع (كالة صلب الحلق)
 فانه لا جائحة فيه على مذهب المدونة وقال ابن القاسم يوضع فيه ابن يونس وهو القياس (وباليس الحب) من قمع أو غيره إذا بيع بيعا صحيحا
 وذلك بعد ديسه أو قبله على القطع لكن أبقاه المشتري ليدسه فاجيح ولا جائحة فيه وأما لو اشتراه بالدينار أو بالطلاق ففانه
 ضمانه من بائعه بخلاف ما لو اشتراه على القطع فاجيح أيام قطعه المعتاد فيه الجائحة (وان اختلفا) أي البائع والمشتري
 (فيها) أي في الجائحة أي في حصولها (فقوله البائع) أي فانه قول له انها لم تخرج على المشتري إلا بيات وان توافقا عليه (و) اختلفا (في قدر
 الجاح) هل هو الثلث أو أكثر أو أقل (فالمشتري) القول له والله أعلم (فصل في اختلاف المتبايعين في الثمن أو الثمنين)
 (ان اختلف المتبايعان في جنس ثمن) كان قال البائع بتمه لك بدينار والمشتري بل يشوب (أو) في جنس (ثمنين)

كبيعتك هذا الحمار بدينار فقال بل العبد بدينار وأولى أن يختلف ما مضافا ومائة خلوة فقط (أو) اختلاف في (نوعه) أي الثمن أو المثلث
 كذا نأير ودراهم أوقح وشعر أو ثوب كتان وثوب تطن (حلقا) أي حلف كل من سمع على إثبات دعواه ورد دعوى صاحبه (وفسخ)
 البيع (مطلقا) أشبه أول يشبهها أو انفردا أحدهما بالشيء كان المبيع قائما أو فاق لكن إن لم يفت ردّها بعينها (ورد قيمتها في القوات)
 وتعتبر القيمة (يوم البيع) لا يوم الحكم ولا يوم القوات وهذا إذا كان مقوما فإن كان مثلياً رد مثله

٨٠

كبيعتك هذا الحمار بدينار) ومثله أكرهته لك بدينار (قوله فامائة خلوة فقط) أي فتجوز الجمع
 فيصدق موضوع الكلام بثلاث صور اختلاف في جنس الثمن فقط أو المثلث فقط أوهما وإن قلت كان
 المبيع ذاتاً ومنفعة كانت الصور متساوية في اختلاف النوع (قوله وفسخ البيع مطلقا) دخل تحت
 الإطلاق ثمان صور تضرب في الاثنى عشرة المتقدمة وهي أشبهها أول يشبهها أشبهه البائع دون المشتري
 وعكسه كان المبيع قائماً أو قائماً فجعله الصور ست وتسعون تأمل (قوله ورد قيمتها في القوات) أي ولو
 كان القوات بمحوالة سوق وتقاها إذا سوت القيمة المثلث وأما لو زاد أحدهما رجع صاحب الزيادة
 بها على صاحبه (وتنبه) من الاختلاف في جنس الثمن كما قال المأزري ما لو انعقد السلم أو بيع
 النقد على خيل فقال أحدهما على ذكران وقال الآخر على أنثى لتباين الأغراض لأن الأناث تزداد
 للنسل بخلاف ما لو كان الاختلاف في ذكران البغال وأنثاهما فإن هذا من الاختلاف في صفة المثلث
 لأن البغال لا تزداد للنسل وإذا اختلفا في القول قول البائع يمين إذا اتفقوا في القول للمشتري يمين
 ومثل الاختلاف في الجنس والنوع في التحالف والفسخ مطلقا الاختلاف في صفة العقد كمن باع
 حائطه وقال اشترطت نخلات أخنارها بغير عينها وقال المبتاع ما اشترطت إلا هذه النخلات بعينها وترك
 المصنف الكلام على اختلافهما في أصل العقد لوضوحه وهو أن القول لمنكره يمين سواء كان هو
 البائع أو المشتري ومن هنا مسألة المنازع هل هي أمانة أو بيع أو سلف القول لمنكر البيع لأن الأصل
 عدم انتقال الملك (قوله يوم البيع) أي لأنه أول زمن تسلط المشتري على المبيع وهذا قول أبي محمد وقال ابن
 شبلون تعتبر القيمة يوم ضمان المشتري (قوله بأن قال البائع برهن الخ) مثل ذلك الاختلاف في قدره أو جنسه
 كما في المبح (قوله في هذه الخمس مسائل) أي التي هي الاختلاف في قدر الثمن وقدر المثلث وقدر الاجل
 والرهن والحيل (قوله والفسخ يكون بحكم من حاكم) أي وتعود السلعة لملك البائع حقيقة طالما لم يطلبا
 واشترط الحكم في الفسخ إذا لم يرضى عليه قول ابن القاسم وقيل يحصل الفسخ بمجرد التحالف كاللعان ولا
 يتوقف على حكم وهو قول سحنون وابن عبد الحكم وتظهر فائدة الخلاف فيما لو رضى أحدهما قبل الحكم بأهضاه
 العقد بما قال الآخر فعند ابن القاسم له ذلك لا عند مقابله (قوله ويبدأ البائع بالحلف) اغماض البائع باليمين في
 هذه الأحوال لأن الأصل استحباب ملكه والمشتري يدعي اتجاذه بغير ما رضى به (قوله وإن كانت السلعة)
 أي يبدأ المشتري أو يبدأ البائع على أحد القولين (قوله والاحكام البائع الخ) حاصل ما ذكره المصنف أن
 في المسائل الخمس المذكورة بتمثالان ويتفاسحان عند قيام السلعة وأما مع فواتها فإن المشتري يصدق
 بيمين إن ادعى الأشبه أشبه البائع أم لا ولا يلزم البائع ما قال المشتري فإن انفرد البائع بأشبهه كان القول قوله
 بيمين ويلزم المشتري ما قاله فإن لم يشبه واحد منهما حلقا وفسخ وردت قيمة السلعة يوم بيعها إن كانت مقومة
 ومثله إن كانت مثلية ونكواها ما حكمهما ويقضى للتحالف على التام كل (قوله بأن قال كل منهما إلا أعلم
 قدر الثمن) أي فإذا ادعى كل منهما أنه لا يعلم قدر ما وقع به البيع فإنه يحلف على أنه لا يعلم قدره ويفسخ البيع
 ورد السلعة إن كانت قائمه فإن قامت ولو بمحوالة سوق رد قيمتها إن كانت مقومة ومثله إن كانت مثلية
 فعلم أن كلامهما على التحالف على تحقيق دعواه فقط ولا يتصور حلقه على نفي دعوى خصمه لقول كل

(و) أن اختلفا (في قدره)
 أي قدر الثمن كعشرة وقال
 المشتري بل بتسعة (أو قدر
 المثلث) كشوب يكدر أو قال
 المشتري بل ثوبين به (أو)
 اختلاف في (قدر الاجل)
 بعد اتفاقهما عليه وسياق
 ما إذا اختلفا في انتهائه أو
 في أصله (أو) في (الرهن)
 بأن يقال البائع برهن وقال
 المشتري بل بالرهن (أو)
 في (الحيل) بأن قال البائع
 بحميل وخالفه المشتري
 (في القيام) أي قيام السلعة
 في هذه الخمس مسائل
 (حلقا وفسخ) البيع
 والفسخ يكون (بحكم) من
 حاكم (أو تراض) منهما
 عليه فإن لم يحكم به حاكم ولم
 يحصل منهما تراض به جاز
 لأحدهما الرضا بما ادعاه
 الآخر وتم البيع به (ظاهرا)
 عند الناس (وباطنا) عند
 الله مع ولا يفسخ وينبغي
 على ذلك أنه يجوز لمن ردت
 له الساعة يا فسخ التمر ف
 فيها بجميع أنواعه ولو بالوطء
 في الأمة هذه والمشهور
 والصحيح وقيل ظاهر فقط
 (كنكولهما) فإنه يفسخ
 ظاهر أو باطنان حكم
 به أو تراضيا عليه
 (وقضى للتحالف) منهما
 على التام كل (ويبدأ البائع)

بالحلف على الأرجح فالقول له بيمينه فإن نكل حلف المشتري وقضى بدعواه
 ولا يرعى الشبه ولا عدد عند القيام (وإن قامت) السلعة بمحوالة السوق فاعلى وقيل قبضها قوات (فالقول للمشتري بيمين) هذا (إن
 أشبه) أشبه البائع أم لا فإن حلف قضى له وهو التحالف البائع كما يحلف ابتداء إن انفرد بالشيء فإن نكل عاقد قدم وشبهه في كونه القول
 قول المشتري إن أشبه بيمينه (كالتجاهل في الثمن) بأن قال كل منهما إلا أعلم قدر الثمن الذي وقع به البيع

وورثته كل كهل ولذا قال (وان) كان التجاهل (من وارث) فيبدأ المشتري أو وارثه بيمينته ثم يحلف البائع أو وارثه فان حلف كل على نفي العلم وردت السلعة ان كانت قائمة (وعليه) أي المشتري (القيمة في القنات) وكذا ان نكلا معا أو أحدهما اذ كل منهما يدعي الجهل فالفسخ لا بد منه فتردان كانت قائمة فان ادعى أحدهما العلم والثاني الجهل حلف مدعي العلم وان لم يشبه ان كانت السلعة قائمة وان أشبه ان فانت فان نكل ففسخ بحكم وردت السلعة في قيامها وفيه نفي قناتها (وحلف) الخالف منهما (على نفي دعوى خصمه وتحقيق دعواه) ويقدم النفي بان يقول البائع ما بيعتاه بثمانية ولقد بعته بعشرة ويحلف المشتري ما اشتريته بعشرة ولقد اشتريته بثمانية قال بعضهم ان يقتصر على ما فيه حصر كان يقول البائع ما بيعتاه بالبعشرة ويقول

المشتري ما اشتريته بالثمانية أو ما اشتريته بالخ (و) ان اختلفا (في انتهاء الاجل) عند اتقاها عليه كان يدعي البائع أول شعبان ان الاجل شهر أول رجب وقد انقضى ويدعي المشتري ان أوله نصف رجب فلم ينقض أو انه شهران (فالقول لمذكر الانتهاء) وأنه لم ينقض (بيمينته ان أشبه) قوله عادة الناس في الاجل أشبه الآخرام لا (فان لم يشهدا) معا (حلفا) على ما تقدم (وفسخ) البيع (وردي) القنات القيمة) واذا لم تغت ردها وفهم منه أنه ان انقضى مدعي بقاء الاجل باليمين (و) ان اختلفا (في أصله) أي الاجل بان قال البائع بلا أجل بل بالحلول وقال المشتري بل لاجل كذا (فالقول بان وافق) قوله (العرف) في بيع السلع قبل اللحم والبقول والابزار وكثير من الثياب شأنها الحلول وفي مثل العقارات

منها لا أدري واعلم أن نكولهما كحلفهما في الفسخ وكذا نكول أحدهما فيما يظهر فاذا حلفا أو نكلا أو أحدهما ففسخ البيع وردت السلعة (قوله وان) كان لتجاهل من وارث) أي من ادعى وارث كل أنه لا يعلم ما وقع به البيع أو وارث أحدهما وحاصل الفقه أن وارث كل اذا ادعى الجهل بالثمن أو ادعاه أحد المتبايعين ووارث الآخر فانهما يتحلفان أي يحلف كل بالله الذي لا اله الا هو أنه لا يعلم القدر الذي وقع به البيع فاذا حلف أو نكلا أو حلف أحدهما دون الآخر ففسخ البيع وردت السلعة للبائع أو لوارثه ان كانت قائمة فان فانت لزم المشتري قيمته يوم البيع ان كانت مقومة أو لمثلها ان كانت مثلية (قوله وحلف الخالف منهما) هذا راجع لغير مسئلة التجاهل فان المتجادل لا تحقيق عنده فالتناسب تقديمه عليه (قوله ويقدم النفي الخ) فلو قدم الاثبات على النفي فلا تعتبر بيمينته ولا بد من اعادة كما قال ابن القاسم واعلم أن قول المصنف وتحقيق دعواه مبني على ضعف وهو أن اليمين ليست على نية الخلف والا فلا حاجة الى حلفه على تحقيق دعواه أفاده البدر القرافي كذا في الحاشية (قوله واقدم بعشرة) أي لأنه لا يلزم من نفي البيع بثمانية البيع بعشرة بل وازان يكون بتسعة (قوله ولقد اشتريته بثمانية) أي لأنه لا يلزم من نفي الشراء بعشرة أن يكون بثمانية بل وازان يكون بتسعة وهذا المثال الذي قاله المصنف لا اختلاف في القدر ويقاس عليه غيره (قوله قال بعضهم ان يقتصر على ما فيه حصر) لعل أصل العبارة وازان يقتصر الخ وقد صرح بلفظ الجواز في الأصل فقال قال بعض وجاز الحصر أي فالحصر يقوم مقام النفي أو الاثبات ومثل الحصر لفظ فقط في القيام مقامهما (قوله فالقول لمذكر الانتهاء) أي سواء كان بائعا أو مشترياً يكرى أو مكرى أو الفرض عدم اليقينة فان كان لأحدهما يمينته عملها فان كان لكل بينة على دعواه عملها بأسبقهما تاريخاً (قوله حلفا على ما تقدم) أي فيحلف كل على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه وينقض الخالف على النا كل (قوله مدعي بقاء الاجل الخ) صوابه انتهاء الاجل تأمل (قوله فالأصل بقاءها) أي سواء كان المتنازع بين البائع والمشتري أو ورثة كل فاذا ادعى البائع على ورثة المشتري أن ثمن السلعة التي باعها المورث لم يقبضه وادعى الوارث أنه قبضه من مورثهم قبل موته فلا يقبل دعواهم لان الأصل بقاء الثمن عند المشتري ما لم يتم لهم يمينته بان مورثهم أقض ذلك قبل موته وهذا اذا اعترف الوارث بان مورثهم اشتري تلك السلعة من المدعي وأما اذا أنكرت الورثة شراء مورثهم من ذلك المدعي فلا تقبل دعوى ذلك المدعي أنه على مورثهم ثمن سلعة الا يمينته ويمين فان ادعى المدعي على من يظن به العلم من الورثة أنه لم يقبضه كانه تخليفه فان حلف والاغرمه كذا في الحاشية (قوله الا لعرف) يشهد بخلاف الأصل أي فاذا جرى العرف بقبض الثمن أو المثل فالحلول بان وافقه العرف بيمينته لانه ككاشاهد (قوله طول الزمن) قال في الأصل ويدخل في العرف طول الزمن في العرض

البأجل ومن ذلك حال البائع والمشتري (والا) يوافق قولهما مع العرف

١١ - صاوي - في

بان كان الشأن في تلك السلعة أن تباع بأجل تارة وبغيره أخرى (تحالفوا ففسخ في القيام) السلعة (وصديق المشتري يمين) فيكون القول له بيمينته (ان فانت و) ان اختلفا (في قبض الثمن) بعد تسليم السلعة بان قال المشتري أقبضت الثمن وانكر البائع (أو) اختلفا في قبض (السلعة) بان قال البائع أقبضت وانكر المشتري (فالأصل بقاءها) وعدم الاقباض فالقول بان ادعى عدمه منهما بيمينته (الا لعرف) يشهد بخلاف الأصل فالقول بان شهد له العرف كالجزار وبائع الابزار فقد حوت العادة فيهما أنه لا قطع اللحم ولا يعطى الابزار الا بعد قبضه الثمن فاذا ادعى بعد ان أعطاه اللحم أنه لم يقبض الثمن فالقول للمشتري بأنه أقبضه اياه وعلم أن العرف يختلف باختلاف الناس (ومنه) أي من العرف الذي يعمل بيمينته (طول الزمن) فاذا مضى زمن يقضي العرف بان المشتري

لا يصبر عليه في أخذه السلعة أو أن البائع لا يصبر عليه في أخذ الثمن فالقول بقبضه في الأقباض والظاهر أنه لا ينفذ بيمين ولا باسكتين
يراعى في ذلك أحوال الناس وأحوال الزمن (واشهاد المشتري ببقاء الثمن) في ذمته بأن قال أشهدوا أن ثمن السلعة التي اشترى بها من فلان
في ذمتي (مقتضى عرفا) لقبض الثمن) فإذا ادعى بعد ذلك أنه لم يقبضه لم يصدق وكان القول للبائع (وله) أي المشتري (تحليف
البائع أن قرب) الزمن (من) يوم (الاشهاد كالعشرة) الأيام (للاشهر) فليس له تحليفه بل القول للبائع أنه أقبضه

٨٢

السلعة بلا يمين (كاشهاد
البائع بقبضه) أي الثمن
من المشتري (ثم ادعى
عدمه) وأنه لم يقبضه وإنما
جاء على الاشهاد بقبضه
توثيق به وظنى أنه لم ينكر
فله تحليف المشتري أن
يادر كالعشرة لا أكثر (وإن
ادعى مشتر بعد اشهاده)
على نفسه (بدفع الثمن)
للبيع بان قال أشهدوا على
باني دفعته له والبائع حاضر
لتم الشهادة (أنه) معمول
لادعى أي ادعى أنه (لم يقبض
الثمن) من البائع وادعى
البائع أقباضه له (فالقول
له) أي للمشتري بيمينه أنه
لم يقبضه (في كالعشرة)
الأيام فدون (و) القول
(للبيع في) المعد (كالشهر
يمين فيهما) أي في مسألة
القول للمشتري ومسألة
القول للبائع هذا قول ابن
القاسم وبه قال بعض الأئمة
كل من عرفه وغيره وتقدم
أنه أن أشهد أنه في ذمته
فالقول للبائع مطلقا قرب
الزمن أو بعد والله شري
تحليفه أن يادر كالعشرة
ولعل الفرق أن الاشهاد
على البائع بأنه دفعه له

والحيوان والعقار طولاً يقضى العرف بأن البائع لا يصبر بالثمن إلى مثله وذلك عامان على قول ابن
حبيب وعشرون على ما لا ينال القام والظاهر مراعاة أحوال الناس والزمان والمكان اه (قوله واشهاد
المشتري ببقاء الثمن الخ) يعني أن المشتري إذا شهد بان ثمن السلعة التي اشترى بها من فلان باق في ذمته
فإن هذا مقتضى لقبضه السلعة فإن ادعى بعد ذلك أن السلعة المبيعة بذلك الثمن لم يقبضها لم يقبل وله
أن يحلف البائع أنه أقبضها له إن يادر (قوله وكان القول للبائع) أي يمين أن قرب كالعشرة لا الشهر كما
قال الشارح (قوله كالعشرة الأيام لا الشهر) قال في الحاشية وانظر حكم ما بين الجمعة والشهر والظاهر
أن ما قارب كلا يعطى حكم كل وأما المتوسط فالظاهر أنه ليس له تحليفه اه (قوله وظنى أنه لم ينكر)
المناسب لا يدل (قوله فله تحليف المشتري) أي حيث لم يعترف البائع بقبض البعض بعد الاشهاد
بقبضه فإن اعترف بقبض البعض الثمن لم يحلف له المشتري ولو يادر لترجع قوله باعتراض البائع بقبض
البعض بعد الاشهاد كذا في الحاشية (قوله فإنه يقتضى قبض الثمن) صوابه الثمن (قوله وقال أصبح
أن الاشهاد بالثمن الخ) المعتمد ما قاله ابن القاسم (قوله لأنه أطلق في قوله واشهاد المشتري بالثمن) أي
والإطلاق صادق بأن قال أشهدوا أنه في ذمتي أو أقبضته له (قوله فلمدعيه) أي ما لم يعرف بخلافه
كان جرى العرف بالخيار فقط والافعال قول مدعي الخيار وأما أن اتفاقا على وقوع البيع على الخيار
لكن ادعاء كل منهما لنفسه فقبل يتفاسخان بعد ايمانهما وقبل يتحالفان ويكون البيع بشا والقولان
لابن القاسم والظاهر الأول كما في الحاشية وهذا ما لم يجر العرف بالخيار لاحد هما والأصل به (قوله
دون مدعي الفساد) أي بين وجه الفساد أم لا فبات المبيع أم لا هذا قول بعض القرويين واقصر عليه
شب واعتمده به منهم وقال أبو بكر بن عبد الرحمن القول قول مدعي الصحة أن كانت السلعة قد فانت
والأصح الفاتقاسخا وعليه افتصر عب لكن قد علمت أن ظاهر المصنف وخليف الإطلاق وقد أبداه
في الحاشية (وتنبه) هل القول لمدعي الصحة أن لم يغلب الفساد مطلقا فاختلف الثمن بهما أم لا وإنما
يكون القول قوله إلا أن يختلف بالصحة والفساد لثمن كدعوى أحدهما وقوعه على الام أو الولد وادعى
الآخر وقوعه عليه مامعا وكدعوى البائع أن المبيع بمائة والمشتري أنه بقيته فكل اختلاف في قدره
يتحالفان ويتفاسخان عند قيام السلعة فإن كانت صدق المشتري أن أشبه البائع أم لا فإن اتفرد
البائع بأشبه صدق بيمينه وأن لم يشب احطفا وزم المتناع القيمة يوم القبض وهذا ظاهر حيث كان المشبه
مدعي الصحة وأما أن كان مدعي الفساد فظهر أنه لا عبرة بشبهه فيتحالفان ويتفاسخان ويلزم القيمة
يوم القبض لأنه يبيع فاسد كره بعضهم كذا في الأصل (قوله والمسلم إليه الخ) حاصل فقه المسئلة
أنه قد سبق أنهما اذا تنازعا في جنس الثمن أو الثمن أو نوعهما متحالفان وتفاسخا في حالة القيام والقوات
ولا فرق بين النقد والسلم وأما اذا تنازعا في قدر الثمن أو الثمن أو قدر الاحل أو في الرهن أو الجليل
فع القيام يتحالفان ويتفاسخان لا فرق في ذلك بين بيع النقد والسلم وأما مع القوات فينفك
السلم مع بيع النقد في بيع النقد الذي يصدق المشتري بيمينه أن أشبه البائع أم لا فإن اتفرد
البائع بأشبه صدق بيمينه فإن لم يشبه واحد منها متحالفان وتفاسخا في السلم اذا فاق رأس المال عينا أو

غيره

الثمن يشعر بأنه لم يقبض السلعة مخافة أنه لو طلبها منه لطلبها بالثمن بخلاف الاشهاد

بأنه في ذمته فإنه يقتضى قبض الثمن كما تقدم وقال أصبح أن الاشهاد بالثمن دفعا وفي الذمة مقتضى لقبض السلعة فالقول للبائع مطلقا
ويمكن حل كلام الشيخ عليه لأنه أطلق في قوله واشهاد المشتري بالثمن الخ ولم يذكر بعده الدفع (و) أن اختلاف (في الميت) والخيار
(فلمدعيه) أي فالقول لمدعي الميت لأنه الغالب عند الناس (كدعوى الصحة) القول قوله دون مدعي الفساد لبيع (الأن يغلب الفساد) في
شيء كالحرف والسلم والمعاماة فانها لكثرة الشروط فيها يغلب عليها الفساد والقول لمدعيه فيها ما لم تقيم يمينه على الصحة (والسلم اليه أن
فات رأس المال) وفواته أن كان عينا

فالزمن الطويل الذي يظن فيه التصرف بها والانتفاع بها وان كان غريباً ولو مثلياً بغير سوق أو ذات (بيده) أي بعد قبضه من المسلم (كالمشتري) في بيع النقد (يقبل قوله أن أشبه) سواء أشبه المسلم أم لا فإن لم يشبه وانفرد المسلم بالشبه فالقول به (فإن لم يشبه الحلف) كل واحد على نفي دعوى صاحبه وتحقيق دعواه (وفسخ) عقد السلم إذا كان اختلافاً في قدر رأس المال أو في الاجل أو في الجميل فيرد ما يجب رده من قيمة أو مثل إذا لموضوع فوات رأس المال بيد المسلم إليه (الا) إذا كان اختلافاً في (في قدر المسلم فيه مسلم وسط) من سلومات الناس في البلد لتلك السلعة في الزمن فما قبل الاستثناء فيما إذا اختل في قدر رأس المال أو من المسلم فيه أو في الجميل أو في الاجل وكلام الشيخ محمل (و) ان اختل في (في موضعه) أي موضع قبض ٨٣ المسلم فيه (فالقول المدعى موضع

العقد) بيمينه (والا) يدع واحد منهما موضع العقد بل غيره (فالبائع) أي المسلم إليه القول به بيمينه ان أشبه سواء أشبه الآخر أم لا فإن انفرد المسلم بالشبه فقله بيمين (وان لم يشبه واحد) منهما (حلفا وفسخ) عقد السلم ورد مثل رأس السلم أو قيمته وهذا ان فات رأس المال بيده فإن كان باقياً تحالفاً وتفاسخاً مطلقاً

(كفسخ ما يقبض) من المسلم فيه (بكاله من) بفتح الياء التحنية والميم اسم للقطر المعلوم يعني إذا أسلمه في شيء وانتفاعه على أن يقبضه منه في اليمن أو في المغرب أو في مصر وأطلقا بان لم يقبضاه ببلد معينة فإنه يفسخ لفساده (وحاز) ان قبضاً (ببلد كذا) من ذلك القطر كالعاهرة بمصر وتونس بالمغرب وصنعاء باليمن ومكة بالحجاز ولم يقبضاً

غيره الذي يصدق بيمينه المائع وهو المسلم إليه ان أشبه المسلم أم لا وان انفرد المسلم بالشبه فالقول قوله بيمين فإن لم يشبهها تحالفاً وتفاسخاً إذا كان التنازع في غير قدر المسلم فيه ورد المسلم ما يجب رده من قيمة رأس المال أو مثله وإذا كان التنازع في قدر المسلم فيه لم المسلم إليه مسلم وسط (قوله الذي يظن فيه التصرف بها) أي بطول الزمان الذي هو مظنة لما ذكر على العين وهو بيد المسلم إليه منزل منزلة فوات السلعة المقبوضة في بيع النقد وقيل ان فوات العين بالغيب عليها (قوله فالقول المدعى موضع العقد) أي لانهم لو سكتا عن ذكر موضع القبض لحكم بموضع العقد (قوله فالبائع) أي لانه غارم قدر رجح جانبه بالغرم (قوله حلفاً) أي وبداً للبائع وهو المسلم إليه (قوله وجاز ان قيداً يبدل كذا) أي لعدم الجمل (قوله وقضى الوفاء بسوقها) حاصل كلام الشارح أنه اذا اشترط المسلم قبض المسلم به فكان معين كصكر كان جائزاً فان حصل تنازع في محل القبض من تلك البلد قضى بالقبض في سوق تلك السلعة ان كان لها سوق (قوله بقضى المسلم إليه) أي ويرأى من عهده ويلزم المشتري قبوله في ذلك المكان الا لعرف خاص بالقضاء يجعل خاص والاعمال به (قوله ولما تقدم ذكر السلم) أي في قوله والمسلم إليه ان فات رأس المال بيده الى آخره

جواب في بيان السلم

قال الخرشي هو والسلف واحد في أن كلامهم ما أثبت مال في الذمة مبذول في الحال ولا قال القرافي سمى سلماً تسليم الثمن دون عوض ولذا يسمى سلفاً اهـ ويعني بقوله دون عوض أي في الحال فلا ينافي أن عوضه مؤجل فقله في بيان السلم أي حقيقة وقوله وشروطه أي السبعة وقوله وما يتعلق به أي من الأحكام المتعلقة بالصحيح والقاسد (قوله بيع شيء موصوف) شروع في تعريفه (قوله وخرج المعين) أي بقوله موصوف (قوله وسأني بيان الاجل) أي في قوله وان يؤجل باجل معلوم كمنصف شهر (قوله أي ذمة المسلم إليه) أي الذي هو البائع وأما دفع الثمن فنسمى مسلماً (قوله على ما في البراءة) أي معتمداً عليه على الصفة المذكورة في دفتر وقوله أو غيره أي كالكتابة التي توجد فوق العدل (قوله بمكان غير مجلس العقد) المراد بيع الغائب على الصفة (قوله بغير جنسه) أي حقيقة كفرس في بعير أو حكيماً كما اذا كان الجنس واحداً واختلقت المنفعة كفارة الحرف في الاعرابية وسابق الخيل في الخواشي كاسياني (قوله وقد يكون قرضاً) أي فيحرق على أحكامه ان لم يدخله رباً بالنساء حاز (قوله بيع الاجل) أي بالامني الاضافي وهو ما جعل فيه الثمن وأجل فيه الثمن عكس ما هنا (قوله ولو زاده) أي بعد قوله موصوف وقوله لكان مصر يحال على زيادة نصير الكراء المضمون خارجاً صراحة بخلاف عدم زيادته فتصير التعريف مجعلاً (قوله زيادة على شروط البيع) أي فتلك الزيادة صيرت السلم أخص من مطلق بيع وانما يزيد فيه تلك الشروط لكونه رخصة فشد فيه (قوله

بمكان من تلك البلد واذا جاز ولا فسخ (وقضى) الوفاء (بسوقها) ان كان لها سوق وتنازع في مكان القبض (والا) يكن لتلك السلعة سوق (ففي أي مكان منها) أي من تلك البلاد يقضى المسلم اليه عليه ولما تقدم ذكر السلم بأسباب أن يعقبه بيايه فقال * (باب) في بيان السلم وشروطه وما يتعلق به (السلم) أي حقيقة (بيع) شيء (موصوف) من طعام أو عرض أو حيوان أو غير ذلك مما يوصف وخرج المعين في بيعه ليس بسلم (مؤجل) خرج غير المؤجل وسأني بيان الاجل (في الذمة) أي ذمة المسلم إليه خرج بيع موصوف لاني الذمة كبيع ما في العدل على ما في البراءة أو غيره وكبيع موصوف بمكان غير مجلس العقد (بغير جنسه) متعلق ببيع خرج ما اذا دفع شيئاً جنسه فليس بسلم شرعاً وقد يكون قرضاً وسأني ذلك كله ان شاء الله تعالى وخرج بقوله موصوف بيع الاجل لانه اشتراء معين بثمن مؤجل ولو زاده غير منفعة لكان مصر محال في اخراج الكراء المضمون ثم انه يشترط في محتمه شروط سبعة زيادة على شرط البيع المتقدم ذكرها الاول تعجيل رأس المال

فلى تفصيل فيه واليه أشار بقوله (وشرطه حاول رأس المال) فيه فلا يصح الدخول فيه على التأجيل (و جاز تأخيرهم) بعد العقد (ثلاثاً) من الأيام (ولو) كان التأخير (بشرط) عند العقد سواء كان رأس المال عيناً أو عرضاً أو مثلاً (وفسد بتأخيرها عنها) أى عن الثلاثة الأيام بشرط عند العقد (ولو) تأخر (بلا شرط أن كان) رأس المال (عيناً) على ما في المدونة والذي رجح إليه ابن القاسم أنه لا يفسد ولو تأخر لأجل المسلم فيه حيث تأخر ٨٤ بلا شرط وهو قول أشهب وابن حبيب فإن كان غير عين فلا يفسخ إن كان التأخير

على تفصيل فيه) أى بين العين وغيرها (قوله فلا يصح الدخول فيه على التأجيل) أى فوق ثلاثة أيام بدليل ما بعده (قوله ولو كان التأخير بشرط) ردياً لقوله سحنون وغيره من البغداديين بفساد السلم إذا تأخر رأس المال ثلاثة أيام بشرط اظهروا قسداً للدين مع الشرط واختاره عبد الحق وابن الكاتب وابن عبد البر ومحل افتقاره ثلاثة أيام ما لم يكن أحل السلم كيومين وذلك فيما إذا شرط قبضه ببلد آخر ولا يجب أن يقبض رأس المال في المجلس أو بالقرب منه كما يأتى (قوله على ما في المدونة) حاصل ما في المقام أنه إذا تأخر رأس المال عن ثلاثة أيام فإن كان التأخير بشرط ففسد السلم اتفاقاً إن كان التأخير كثيراً جداً وإن كان التأخير بلا شرط فقولان في المدونة مالك بفساد السلم وعدم فساده سواء كثر التأخير جداً أو لا والمذهب هو الفساد مطلقاً كما في نقل ح عن ابن بشير وكل هذا فيما إذا كان رأس المال عيناً (قوله و جاز تأخير رأس المال بلا شرط الخ) أى وأما مع شرط التأخير فلا يجوز أكثر من ثلاثة أيام و يفسد كالعين قاله في الجواهر لأنه يبيع معين يتأخر قبضه ويبيع معين يتأخر قبضه لا ينعم إلا مع الشرط (قوله وهذا الذي ذكرناه هو المتمد) أى من كراهة تأخير رأس مال السلم إن كان يغاب عليه مثلاً أو عرضاً لم يحضر العرض أو بكل الطعام والأقلا كراهة بل يجوز والحاصل أن تأخير العرض والحيوان إذا كان رأس مال عن الثلاثة الأيام إن كان بشرط منع مطلقاً وإن كان بلا شرط فالجواز في الحيوان ظاهر وفي الطعام إن كيل وفي العرض إن أحضر مجلس العقد لا انتقال كل من الدمة للأمانة ولذلك لو كان يكون في ضمان المسترعى والأكره في الطعام والعرض هذا هو الموعول عليه وقبل بكره تأخيرها بلا شرط مطلقاً ولو كيل الطعام أو أحضر العرض (قوله كسكنى دار الخ) أى كان يقول له أسأمتك سكنى دارى هذه أو خدمة عيسى ولان أو ركوب دابة هذه شهر فى أردب قح آخذ من منسك فى شهر كذا (قوله إن شرع فيها) أشار بهذا إلى أن منفعة المدين سواء كان حيواناً أو عقاراً أو عرضاً ملحقه بالعين فلا بد من قبضها حقيقة أو حكماً وقبضها بقبض أصلها أى النفع أو الشروع فى استيفائها منه فلا بد من قبض أصلها حين العقد أو قبل مجاوزة أكثر من ثلاثة أيام (قوله بناء على أن قبض الاوائل الخ) بل الشرع فى قبضها كان ولو قلنا إن قبض الاوائل ليس قبضاً للآخر لان غاية ما فيه ابتداء دين بدين وقد استغفوه فى السلم كذا قيل (قوله تدفعه بعد شهر مثلاً) محل منع السلم بالمنافع المضمونة ما لم يشرع المسلم إليه فى استيفائها والاجاز كما فى الحرثى تبعه اللقاني قال بن وهو الظاهر وإذا كان كذلك فلا فرق بين المضمونة والمضمونة وقال الاجهوزى لا يجوز بالمنافع المضمونة مطلقاً ولو شرع فيها متمسكاً بظاهر النقل واقتصر عليه عب وشارحنا واعتمد به بعضهم كما قال فى الحاشية (تنبيه) لو وقع السلم بمفعة معينة وتلف ذوا المنفعة قبل استيفائها رجح السلم اليه على السلم بقيمة المنفعة التى لم تقبض ولا يفسخ العقد قياساً للمنفعة على الدراهم الزائفة فهذه مستثناة من قولهم فى الاجارة وفسدت بتلف ما يستوفى منه لابه (قوله بشرطه) أى المتقدمة فى قول خليل رى أن الخ وحازان يكون رأس المال جزأاً بالشرط ولونقدها مسكوكة حيث يجوز بيعه جزأاً وذلك فى متعادل به وزناً فقط (قوله يجعل رأس مال) وأما جعله

بلا شرط فى العقد ولو لأجل المسلم فيه لكان قد يجوز التأخير بلا شرط وقد يكره وإلى ذلك أشار بقوله (وحاز) تأخير رأس المال (بلا شرط أن كان لا يغاب عليه) بأن كان يعرف بعينه (كحيوان) وثوب يعرف بصفته ولونه وجزأ (لتعينه) فلا يدخل فى الدمة بالغيبة عليه (ولو) تأخر (لأجل السلم) على الراجح (وكره) التأخير لرأس مال السلم (إن كان يغاب عليه) بأن كان مجهولاً يعرف بعينه (مثلاً) مكان كطعام وصوف وقطن وحديد لانه مما يوزن (أو عرضاً) كتياب لا تعرف بعينها ومحل الكراهة فيما ذكر (أن لم يحضر العرض) مجلس العقد (أو) لم (بكل الطعام) الذى جعل رأس مال فى غير طعام فإن أحضر ذلك العرض أو كيل الطعام لربه ثم تركه عند المسلم فلا كراهة فى تأخير ولو لأجل السلم وهذا الذى ذكرناه هو المتمد الذى به الفتوى وفى كلام الشيخ أولاً وآخر

نظرون وجوه فراجعها ان شئت (و) جاز رأس السلم (بمنفعة) ثبتي (مدين) كسكنى دار وخدمة مسلمان عبدور كوب دابة (مدة معينة) كسهران شرع فيما قبل أجل السلم (ولو انقضت بعد أجله) بناء على أن قبض الاوائل قبض للأوخر وانما استعت المنافع عن دين لانه من فسخ الدين فى الدين والسلم ابتداء دين فى دين وهو أخف من فسخه واحترز بمعين عن المنفعة المضمونة كقوله أحلك الى مكة فى نظير أردب قح فى ذمتك تدفعه بعد شهر مثلاً (و) حار السلم (بجزأ) بشرطه يجعل رأس مال فى ثبتي مدين (و) جاز السلم (بمختيار) فى عقده لهما أولاً ولا جنبي (فى الثلاث) أى ثلاثة الايام فقط ولو كان رأس المال عبداً أو داراً على ظاهر المدونة وهو

المعتمد وقال ابن حجر والخبير يختلف باختلاف رأس المال من رقيق ودار وغيرهما على ما تقدم في باب الخيارات ومحل جوازها في الثلاثة الأيام (ان لم يتقد) رأس المال ولو تطوعا والافسد للتردد بين السلفية والتمنية وشرط التقدم فسد وان لم يتقد ولو أسقط الشرط ومحل الفساد بالنقد تطوعا ان كان مما قبله الا انه بان كان لا يعرف بعينه فان كان حيوانا

٨٥

معينا أو ثوبا يعرف بعينه فلا يفسد بتقدمه

تطوعا لعدم التردد بين السلفية والتمنية (و) جاز (رد زائف) وجذ في رأس المال ولو بعد طول (و) اذا رد (عل) البدل وجوبا ويغفر التأخير ثلاثة أيام ان قام بذلك قبل حلول أجل يكثير فان قام به بعد حلول أو قبله باليومين جاز التأخير ما شاء (والا) يجعل البدل فيه ما فيه التعجيل (فسد ما يقابله) أي ما يقابل الزائف (نقط) لا الجبيع وهذا حيث كان رأس المال عينا وقام بحقه في ذلك كما هو ظاهر فان ساعده المسلم اليه من الزائف لم يبطل ما يقابله (و) الشرط الثاني من شروط السلم (أن لا يكونا طعامين) ربويين أو غيرهما لما فيه من ربا النساء أو هو مع ربا الفضل ككس من في بز وعكسه (ولا تقدين) كذهب في فضة وعكسه أو ذهب في ذهب أو فضة في فضة (ولاشيا في أكثر منه) كذهب في ثوبين من جنس (أو) في (أجود) منه لما فيه من سلف بزيادة (كالعكس) وهو سلم شيء في أقل منه أو أدنى من جنسه لما فيه من ضمان

مسما فيه فلا يصح لان من جلة شرطه أن يرى حين العقد وهو مستعذر هنا (قوله وقال ابن حجر) هو ضعيف فقد رده عياض وابن عرنة كما قال الخطاب (قوله ان لم يتقد رأس المال ولو تطوعا) وتقدمت هذه المسئلة مع نظائرها في باب الخيار (قوله وجاز رد زائف الخ) أي جاز للمسلم اليه رد الزائف المغشوش بان يكون الذهب أو الفضة مخلوطين بنحاس أو رصاص وأما لو وجد المسلم اليه في رأس المال نحاسا أو رصاصا خالصا فلا يجوز له رده على المسلم وأخذ بدله بل يفسد بمقابله حيث لم يرض به كما قاله مسخنون وهو المعتمد وظاهر المدونة عند أبي عمران أن ذلك مثل المغشوش فيجوز للمسلم اليه رده على المسلم وأخذه بدله ويجب على المسلم أن يجعل له البدل والادس بما يقابله وظاهر شارحنا وافي المدونة (قوله قبل حلول أجل) هكذا نسخة الاصل والمناسب أجله (قوله أن لا يكونا طعامين الخ) ولا يجوز أن تقول لا آخر أسلمك أردب قمح في أردب قمح أو قول ولا أسلمك دينار في قدر من فضة أو في دينار مالم يتحدد القدر والمصنف ويجوز بلفظ القرض أو السلف والاجاز واعلم أن القاموس الجدد هنا كالعين فلا يجوز سلم بعضها في بعض (قوله لما فيه من ربا النساء) أي عند تماثل رأس المال والمسلم فيه (قوله أو هو مع ربا الفضل) أي ان حصلت زيادة وكان الطعام ربويا (قوله ولا تقدين) أي سواء تساوى رأس المال والمسلم فيه أو زاد أحدهما على الآخر (قوله كسب في ثوبين) أي أو كسب قنطار كنان في قنطارين وأردب في أردبين (قوله أو في أجود منه) أي كسب ردي في جيد وقنطار كنان ردي في أجود (قوله لما فيه من ضمان بجعل) أي من تهمة ضمان بجعل فاذا أسلمت ثوبين في ثوب فكان المسلم اليه ضمن للمسلم ثوبا من ثوبين أو لاجل وأخذ الثوب الآخر في نظير ضمانه وانما اعتبروها هنا وألغوها في بيعوع الأجل لان تعدد العقد هناك أضغها (قوله إلا أن تختلف المنفعة) اعلم أن المسئلة ذات أحوال أربعة لان رأس المال والمسلم فيه إما أن يختلفا جنسا ومنفعة معا ولا اشكال في الجواز كسلم العين في الطعام والطعام في الحيوان وإما أن يتفقا معا ولا اشكال في المنع إلا أن يسلم الثمن في مثله فيكون قرضا وإما أن يتحدد الجنس وتختلف المنفعة وهو المراد هنا وإما أن يتحدد المنفعة ويختلف الجنس كالبيع والبراذين من الخيل وفيه قولان فمن منع نظر إلى أن المقصود من الأعيان منافعتها ومن أجاز نظر إلى اختلاف الجنس وهو الراجح كما يأتي في قول المصنف ولو تقاربت المنفعة كذا في بن (قوله أي الضعيفة السير) أشار بهذا إلى أن المراد بالاعرابية ضعيفة السير سواء كانت منسوبة للأعراب أي كان البادية أو كانت غير ذلك لخصوص المنسوبة للأعراب والالاقتضى أنه لا يجوز سلم حمار ربع السير في متعدد من المصربة ضعيف غير ربع كحمار الجباسة والترابة وليس كذلك بل هو جائز على المعتمد اذا مدار على الاختلاف في المنفعة (قوله وسابق الحبل الخ) اعلم أن الخيل إما أعرابية وهي ما كان أبوها وأمهان من الخيل وإما أعجمية وهي البرذونة وهي ما كان أبوها من الخيل وأمهان من البقر والعربية تسحان منها ما كان متخذًا للراحلة والجري وحسبها بكثرة سبقها لغيرها ومنها ما هو متخذ للهامجة أي للمشي بسرعة كالرهبان وحسبها سرعة مشيها وأما الأعجمية فهي متخذة للحمل فتارة تكون كثيرة الهملجة وتارة لا تكون كذلك ولا جرى فيها الهملجة يتصف بها كل من الأعجمية والعربية اذا علمت ذلك فيجوز سلم أحدا النوعين الاعرابيين في الآخر الواحد في اثنين أو في واحد على مأمرو يجوز سلم كل واحد من النوعين في النوع الثالث الذي هو البرذونة الواحد في اثنين وعكسه (قوله أي بعير) انما فسر به أي يشمل الذكر

بجعل ثم استثنى من قوله ولا شيا في أكثر الخ قوله (الا أن تختلف المنفعة) في أفراد الجنس الواحد فيصير كالجنسين فيجوز في الأكثر والأجود (كفاره الحمار) جمع حمار والفاره ربع السير يجوز سلمه (في) المتعدد من الحمار (الاعرابية) أي الضعيفة السير (وسابق الخيل) يجوز سلمه (في) المتعدد من (الحواشي) منها وعكسه (وجل) أي بعير (كثير الحبل أو سابق في) متعدد من (غيره) من الضعاف واعلم أن التعدد لا يشترط وقد عبرت المدونة بالأفراد كما عبرت بالجمع وكلام الإجمعي يفيد أنه لا يشترط اختلاف العدد إلا إذا ضعف

اختلاف المنفعة أما إذا قوى اختلاف المنفعة فيجوز السلم ولا يثبت العقد فانه كالأبل مستغنى صنف براد للحمل وصنف براد لكوب لا للحمل وكل صنف منهما صنفان جيد وحاشي فيجوز أن يسلم ما براد للحمل فيما براد لكوب فيجوز جيد أحدهما في جيد الآخر والمجسد في الردى والردى في الردى اتفاق العدد ٨٦ أو اختلف وأما إذا كانت كاهات براد للحمل أو الر كوب فلا يجوز أن يسلم

الجيد بالردى ولا عكسه
وجاز أن يسلم جيد في
حاشيين فاكثروا عكسه
اهـ (و) فهو (قوة البقرة)
ذكر أو أثنى على العمل من
حرف ودرس وطحن فيسلم
قويها في ضعيفها وعكسه
(وكثرة لبن الشاة) أو قلته
فيسلم أحدهما في الآخر
لأن المقصود من الشياه
اللبن (الاضان) وكثرة
اللبن فيها لا يلتفت له (على
الاصح) لأن المقصود
منها الصوف لا اللبن
(وكصغيرين) من كل
جنس يجوز سلمهما (في
كبير) من جنسه (وعكسه)
باتفاق التأويلين (أو صغير
في كبير) وعكسه يجوز
على أرجح التأويلين (أن
لم يؤول إلى المزاينة بطول
الزمان) أي الاجسل
المضروب إلى أن يصير فيه
الصغير كبيراً أو يلد فيه
الكبير صغيراً فيصير ضمناً
يجعل في الأولين من المستثنين
ويؤدى إلى الجهالة في
الثانية وهي مسألة العكس
في الفرعين فقوله أن لم الخ
راجع لما بعد الكاف
(بختلاف صغير الآدمي
والغنم وطير الأكل)
كالبحاج والحمام والأوز
فلا يسلم كبير كل في صغيره

والأثنى (قوله فيجوز جيد أحدهما الخ) أي فالمسند على قوة اختلاف المنفعة ولو كان جيد في جيد
أوردى في ردى، اتحاد أو تعدد من باب أولى ردى في جيد وعكسه (قوله للحمل أو لكوب) أو مانعة
خلافه في الجمع (قوله وحاز أن يسلم جيد في حاشيين الخ) أي والموضوع أن كلا براد للحمل أو الر كوب
واختلافهما إنما هو بالجودة والرداءة فيجوز إسلام الواحد في المتعدد كجيد في حاشيين فاكثروا حاشيين
فاكثر في جيد ولا يجوز أن يسلم واحد في واحد تقدم الجيد أو الردى، لأنه سلف جرت عا ان تقدم الردى
وضمان يجعل أن تقدم الجيد كنافي بن (قوله فيسلم قويها في ضعيفها) أي فيجوز أن يسلم ثور قوى على
العمل في اثنين ضعيفين لا قوة لهما مثله على العمل ومقتضى ما تقدم عن اللخمى أنه لا يشترط التعدد في سلم
البقرة متى تباينت المنافع كما إذا كان أحدهما براد للحرف والآخر براد للبني أو للذبيح وأما ان اتحاد المنافع
كما إذا كان كل براد للحرف وحصل اختلاف بالقوة فلا بد من الاختلاف بالتعدد (قوله وكثرة لبن الشاة)
أي فيجوز سلم شاة كثيرة اللبن في اثنين ليس فيها كثر لبن ولا مفهوم للشاة بل كذلك يقال في
الجاموس والبقر (قوله الاضان) هذا اختلاف ظاهر المدونة ونصها لا يجوز أن يسلم ضأن الغنم
في معزها ولا العكس الا شاء غزيرة اللبن موصوفة بالكريم فلا بأس أن تسلم في حوائثي الغنم فظاهرها
شمول الضأن ولكن المعتمد ما قاله الشارح من أنه لا يشمل الضأن لأن اللبن فيها كالتابع لمنفعة
الصوف ولأن لبنها غالباً أقل من لبن المعز مع قلة منفعة شعر المعز فإلزامه صوف من المعز اللبن كما أن المقصود
من الضأن الصوف (قوله من كل جنس) أي ماء داء صغير لا آدمي والغنم والطير الذي يراد لكل
كما يأتي على أرجح التأويلين أي وهو ظاهر المونة وقد جعلها عليه ابن بسابة وابن محرز وغيرهما
واختاره العاجي وقال ابن الحاجب إنه الأصح ونأولها أبو محمد على عدم الجواز (قوله أن لم يؤول إلى
المزاينة) أي فان أدى لها منع وقوله بطول الزمان تصوير للتأدية إلى المزاينة وفيه إشارة إلى أن المراد
هنا بالمزاينة الضمان يجعل في الأول والجهالة في الثاني كما أفاده الشارح وليس المراد بها معناه المتقدم
وهي بيع مجهول بمجهول أو بيع قوم من جنسه وان كان يمكن أن تكون هناك من الأول أعني بيع مجهول
بجهول نظر الجهل انتفاع المسلم والمسلم إليه برأس المال وبالمسلم فيه (قوله إلى أن يصير الخ) بيان لطول
الزمان وغايته فيه (قوله فيصير ضمناً يجعل) أي لأن المسلم كأنه قال للمسلم إليه ضمن لي هذا لأجل كذا
فان فات في ذمتك وان سلم عاد إلى وكانت منفعة لك أو الثاني لك في ضمنا لك (قوله أو يلد فيه الكبير
صغيراً) هذا على سبيل الفرض وان لم يكن شأنه الولادة سد التريعة (قوله في الأول من المستثنين) أي
في الأول من كل من المستثنين فتأمل (قوله وهي مسألة العكس في الفرعين) عكس الأولى كبير في
صغيرين وعكس الثانية كبير في صغير (قوله ورأى الباجي الخ) قال ابن عبد السلام هو الصحيح عندي
قال ابن عرفة وحده الكبير في الرقيق أن فرقنا بين صغيره وكبيره بلوغ سن التكسب بالعمل والتجر وهو
عندي بلوغ خمس عشرة سنة أو الاحتلام (قوله أنه لا بد من الوصفين) أي الطول والغلظ قال في الحاشية
وظاهر المدونة أنه لا بد من تعدد ما يسلم فيه والواجب الرجوع له لكن قد مر أن المسئلة ذات طريقتين
وهما هل يشترط تعدد المسلم فيه إذا سلم بعض أفراد الجنس المختلطة المنفعة في بعض أو لا يشترط التعدد
وتقدم أن الأرجح عدمه وقال في الحاشية أيضاً المعتمد أن الغلظ كاف وأما الطول وحده فلا يكفي والفرق
تيسر قطع الطويل فالمنفعة فيه متعارفة بخلاف الغليظ في رقيقين فان في نشره كلفة (قوله خلافاً
لابن الحاجب) أي يكفي عنده أحد الوصفين واعتضت هذه المسئلة بأن الكبير قد يصنع منه صغار

ولا عكسه اتحاد عدد كل أو اختلف لعدم اعتبار الصغر والكبر فيها ورأى الباجي أن صغير
الآدمي جنس مخالف لكبيره لا اختلاف المنافع (وكجذع طويل غليظ في) جذع أو جذوع (غيره) من القصار الرقاق فيجوز وظاهر أنه لا بد
من الوصفين فلا يكفي أحدهما وهو كذلك خلافاً لابن الحاجب (وسيف قاطع) لجودة

نجوهرية يجوز سلمه (في أكثر دونه) في القطع والجودة (وكطير علم) صنعة شرعية كالصيد في سلم في غيره مفردا ومتعددا (أو آدمي) علم
 صنعة شرعية (بكسج) وخياطة وطرز (وطبخ الا) الصنعة (السجلة كالكتابة والحساب والعزل) فلا تنقل عن الجنس (ان لم تبلغ
 النهاية) فان بلغت اجاز (فكالجنس) راجع لقوله الا أن تختلف المنفعة الخ ٨٧ أي فان اختلفت المنفعة كاذكر

فكالجنس يجوز سلم
 أحدهما في الآخر (ولو
 تقاربت المنفعة) بينهما
 (كرفيق) ثوب (نظن
 و) رفيق ثوب (كتان)
 فأولى غليظهما أو رفيق
 أحدهما في غليظ الآخر
 (ولا عبرة بالذكورة
 والانوثة) فلا يسلم ذكر في
 أنثى ولا عكسه حتى في
 الآدمي هل المشهور ولكن
 قال كثير من المتأخرين
 يجوز في الآدمي لاختلاف
 المنفعة اختلافا ظاهرا فان
 الذكورة والذكورة
 والمباراد في خارج البيت
 والأنثى تراد لما يتعلق
 بالبيت كالطبخ والعجن
 والخبر ونحوها وهو ظاهر
 لان اختلاف المنفعة
 يصير الجنس كالجنس في
 الآدمي وغيره كما تقدم فقوله
 ولا عبرة الخ أي مجرد
 ذكره وانوثة (ولا عبرة
 بالبيض) أي بكثرته فلا
 تسلم دجاجة بيوض في
 غيرها (و) الشرط
 الثالث (أن يؤجل) المسلم
 فيه (باجل معلوم) لان لم
 يؤجل أو اجل مجهول
 (كنصف شهر) خمسة
 عشر يوما كما ذكرنا قبل
 والايام المعلومة عند الناس

فيؤدي الى سلم الشيء فيما يخرج منه وهو من الزينة وأجيب بان المراد بالبدع المخلوق لا المهور والمخوت فانه
 يسمى جائزة لا بدعاً فالكبير لا يخرج منه جود بل جوائز وبان الكلام في كبير لا يخرج منه الصغير
 الا بفساد وهو لا يقصده العقلاء وبان المراد بالكبير ما ليس من نوع الصغير كتنخل في صنوبر وهذا الاخير
 مبني على أن الخشب أجناس وهو الراجح (قوله دونه في القطع والجودة) أي فلا بد من الوصفين وأما ان
 كان دونه في أحدهما فقط فلا يجوز لعدم التساوي فان استويا معاً في القطع والجودة منع اتفاقاً فيما اذا
 كان المقابل متعدداً وواجاز في المتحد لان الشيء في مثله فرض وان لم يلفظ بالفرض عندنا لانه ليس فيه ربا
 فضل ولا نسيئة وظاهر شارحنا اشتراط التعدد وقد تقدم أن الراجح عدمه (قوله كالصيد) أي وكترصيل
 الكتب واحترز بالشرعية من غيرها كتعليمه الكلام والصياح فانه لا يوجب اختلاف المنفعة (قوله
 مفردا ومتعددا) أي كان من نوعه أو من غير نوعه (قوله فان بلغت) فيه ضميران مؤنثان ضمير الفاعل
 يعود على الصنعة والمفعول يعود على النهاية (قوله جاز) أي جازمها في غير بالغة النهاية سواء كان المسلم
 فيه يعرف أصل الصنعة أم لا (قوله ولو تقاربت المنفعة) أي بخلاف متحد الجنس فلا بد من اختلاف
 المنفعة كما مر (قوله فأولى غليظهما) وجه الاول به اختلافهما بالمنفعة اختلافاً قوياً بزيادة على اختلاف
 الجنسية (قوله لكن قال كثير من المتأخرين الخ) قال اللخمي في التبصرة العبد عند مالك الجنس واحد
 وان اختلفت قبائلهم فالبر يرى والقوري والصقلي وغيرهم سواء لا يسلم أحدهم في الآخر الا أن الصنعة
 تنقلهم وتصيرهم أجناساً اذا كانوا تجاراً في مختلف التجارة كبنار وطارا وصانعين مختلفي الصنعة
 كخباز وخياط فيسلم الصانع في التاجر لا أحدهما في واحد الجرد الخدمة ويسلم أحدهما في عدد يتراد
 منها الخدمة (قوله وهو ظاهر) أي جواز سلم الآدمي في الذكر وعكسه (قوله فلا تسلم دجاجة بيوض في
 غيرها) أي في اثنين غير بيوض لعدم الاختلاف في المنفعة وأما في واحدة غير بيوض فجائز لانه فرض
 (قوله أن يؤجل المسلم فيه) انما اشترط الاجل لاجل السلامة من بيع ما ليس عند الانسان المنهي
 عنه بخلاف ما اذا ضرب الاجل فان الغالب تحصيل المسلم فيه في ذلك الاجل فلم يكن من بيع الانسان
 ما ليس عنده اذ كانه انما يباع ما هو عنده عند الاجل واشترط في الاجل أن يكون معلوماً ليهل منه الوقت
 الذي يقع فيه قضاء المسلم فيه والاجل المجهول لا يفيد للغير وانما حد أقل الاجل بخمسة عشر يوماً لانها
 مظنة اختلاف الاسواق غالباً واختلافها مظنة حصول المسلم فيه فكانه عنده (قوله كالمقصودة)
 أي في لحم عادة بوقت القبض لا يحتاجون لتعيين الاجل وذلك كارباب المزارع وأرباب الالبان وأرباب
 الثمار فان عادة الاول القبض عند حصاد الزرع وعادة من بعدهم الوفاء بدفع ما عليهم من الربيع و زمن
 جذ الثمار (قوله والصيف والشتاء) أي ولولم يعرفوا للمتعاقدين الا بشدة الحر أو البرد لا بالحساب (قوله
 واعتبر من ذلك المعظم) أي الوقت الذي يحصل فيه غالبه وهو وسط الوقت لذلك (قوله ولو لم يقع) أي هذا
 اذا وجدت الافعال أعني الحصاد والدراس في العقد ولم توجد فيها (قوله واعتبر الاشهر بالاهلة) أي
 وكذلك الشهر والشهران فتجعل ال في الاشهر للجنس (قوله حل الاجل بأوله) أي بأول جزء منه
 أي بأول جزء منه أي بأول ليلة الاولى وعلى هذا اقتصر المواق وقيل المراد بأوله رؤيته هلاله وثمره
 الخلاف تظاهر اذا طالب المسلم المسلم اليه وقت رؤيته الحلال وامتنع المسلم اليه من الدفع وقال لا أدفع
 الا بعد مضي الليلة الاولى فان المسلم اليه يجبر على الدفع على القول الثاني لا على الاول (قوله على الاصح)

كالمنصوصة كما اشار به بقوله (وجاز) الاجل (بمصر الحصاد) كالدراس ونزول الحاج والصيف والشتاء (واعتبر) من ذلك (المعظم) لا اوله
 ولا آخره أي قوة ذلك الفعل عادة ولو لم يقع (واعتبر الاشهر بالاهلة) ناقصة أو كاملة فاذ احسبنا ثلاثة أشهر وكلنا في أثناء شهر فالثاني والثالث
 بالاهلة (وتم المنكسر ثلاثين) يوماً من الرابع ولا يضر انقص الاول (و) ان أجل (الي ربيع) مثلاً (حل) الاجل (بأوله) اذا قيل بشرط
 ان اقبضه (فيه) أي في ربيع مثلاً حل الاجل (في وسطه) ولا يفيد السلم (على الاصح)

وكذا لو قال في سنة كذا لم يفتو بحمل على نصف السنة كما هو جوابه واستثنى من قوله وأن يؤجل الخ قوله (الاذا شرط قبضه) أي المسلم فيه (بلد) غير بلد العقد (فمكفي) في الاجل (مسافة اليومين) ذهبا (ان شرط) في العقد (المخرج) اليه القبض فيها (ونجرا) بالفضل بانفسهما أو وكيلهما (حيث) أي حين العقد (بير) لا بجر (أو) بجر (بغير ربح) كالنجد من احتراز من السفر بالربح كالقلمين فلا يجوز لانه ربما أدى الى قطع مسافة اليومين في نصف يوم فيؤدي الى السلم الخ

أي وهو الذي رجحه ابن رشد في فوازل أصبح من كتاب النذور ورجحه أيضا ابن سهل وعزاه لما لك في الميسوط والعتبية قائلا يكون حلول الاجل في وسط الشهر اذا قال في شهر كذا وفي وسط السنة اذا قال في سنة كذا (قوله من هذه الشروط) أي الخمسة وهي أن تكون البلاد الثانية على مسافة يومين من بلد العقد وأن يشترط في العقد الخروج فوراً وأن يخرج بالفضل إما بانفسهما أو بوكيلهما وأن يهمل رأس المال في المجلس أو قربه وأن يكون السفر بيراو بغير ربح والمحصل أن السلم لا بد أن يؤجل باجل معلوم أنه نصف شهر الا اذا اشترط قبضه مجرد الوصول لبلد غير بلد العقد فيصبح بذلك الشرط والخمسة ولا يشترط التأجيل بنصف شهر (مقنية) لو حصل عائق عن الخروج وجوحي انكشافه انظر والاخير المسلم اليه في البقاء والفسخ قاله البدر القرافي وأما ترك الخروج من غير عائق فسد العقد فان سافرو وصل قبل مضي اليومين فإن كان السفر بيراو بغير ربح كان صحيحا ولو كان لا يمكن من القبض حتى مضى اليومين وإن كان السفر بربح كان فاسدا (قوله في الدمة) قال القرافي الدمة معنى شرعي مقدري المكلف قابل للالتزام وال لزوم ونظمه ابن عامر بقوله

والشرح للدمة وصف قاما * يقبل الالتزام والالزاما

أي وصف قام بالنفس به صحة قبول الالتزام كلك عندي دينار وأما من كذا وقبول الالتزام كالمزمتك دية فلان كذا في الاصل (قوله لفساد بيع معين يتأخر قبضه) انما كان فاسدا لانه قد سبق له قبضه فيتردد الثمن بين السلفيه أن هلك والثمنية أن لم يهلك (قوله ان يضبط المسلم فيه بعبادة) أي فلا يصح اذا لم يضبط كخذ هذا الدينار سلما على قمح مثلا من غير ضبط لقدره أو ضبط بغير ما يضبط به كخذ هذا الدينار سلما على قنطار قمح أو أردب لحم أو أردب بيض أو قنطار بطيخ (قوله أي أعبر عند العقد بقياسه بخرط) أي ويوضع ذلك الخيط عند أمين حتى يتم الاجل فاذا حضر الزمان شلأ قيس كل زمانة بذلك الخيط (قوله بان يقاس جبل) أي ويوضع تحت يدا أمين كما تقدم في الخيط (مقنية) لوضاع الخيط أو الجبل الذي اعتبر وتمازعا في قدره فان قرب العـ قد بان لم يفت رأس المال تحالفا وتفاضا وان فات فالقول قول المسلم اليه ان أشبه فان افتقر المسلم بالشبه كان القول قوله فان لم يشبه واحد حمل على الوسط في الخيط والجبل (قوله لا يصح الضبط بفدان أو قيراط) أي ولو اشترط كونه بصفة جودة أو رداءة لانه يختلف ولا يخلط به فلا يكون السلم في التفصيل والبقول الاعلى الاجمال أو الحزم (قوله عند عدم آلة وزن) لا مفهوم له بل مثله عدم آلة كيل كما في بن وغيره وحاصله أنه اذا قدمت آلة الوزن وكنا تعلم قدرها واحتجنا للسلم في اللحم مثلا فيجوز أن يسلم الجزار في مائة قطعة مثلا كل قطعة لو وزنت كانت رطلا أو رطلين مثلا وكذلك اذا قدمت آلة السكيل وعلم قدرها واحتيج للسلم في الطعام فيقول المسلم للمسلم اليه أسلمك دينارا في قمح مله زكيتين مثلا كل زكينة لو كتلت كانت أردبا مثلا آخذة منك في شهر كذا هذا معنى ضبط السلم بالتحري على أحد الآتين والتأويل الثاني يقول المراد أن تأني للجزار بخرط أو بقطعة معلومة مثلا وتقول له أسلمك في مائة قطعة من اللحم كل قطعة لو وزنت كانت قدر هذا الحجر أو قدر هذه القطعة والغرض أنه لا يوزن اللحم بعد حضوره هذا الحجر أصلا بل اذا جاء الاجل أعطى المسلم اليه للمسلم مائة قطعة مماثلة لذلك الحجر فخر يبدون أن توزن والافسد ومن ذلك لو أتى لصاحب القمح بقفة لا يعلم قدرها ويقول له أسلمك دينارا في قمح لو كيل مسدده القفة لكان لأهامة أو مرتين آخذة في يوم كذا

ولا بد من تجهيل رأس المال وقت العقد في انحرط شرط من هذه الشروط ولا بد من ضرب الاجل (و) الشرط الرابع (أن يكون) المسلم فيه (في الدمة لاقى) تنى (معين) نائب أو حاضر لفساد بيع معين يتأخر قبضه (و) الشرط الخامس (ان يضبط) المسلم فيه (بعبادة) التي جرى بها العرف (من كيل) فيما يكال كالحب (أو وزن) فيما يوزن كالسمن والعسل (أو عدد) فيما يعد كالرمان والبيض وقيس ما يعد من رمان ونحوه كبطيخ أي اعتبر عند العقد بقياسه (بخرط) لاختلاف الأغراض بالكيل والصغر (أو بحمل) الأولى عطفه على عبادة لان الجبل يكسر الماء المهيأة وما بعده ليس له قدر معين في العبادة أي أو يضبط بحمل بان يقاس بحبل ويقال أسلمك فيما يلا هذا الجبل (أو جزرة) بضم الجيم وسكون الراء سونة من الوقت والأغمار (في كنعيل) ما يقص ويخذ نحو قول ورسيم وكنان (لا) يصح الضبط

(بفدان) أو قيراطا لانه من الجهل (أو) يضبط (بالتحري) عند عدم آلة وزن لا عند وجودها (كنحو كذا) أي قدر عشرة أوطال أو قنطار على أحد التأويلين في معنى التحري (أو نحو هذا) أي وبأني بشئ كقدر من لحم أو خبز أو نحو ذلك ويقول أسلمك في قدر زنة هذا على التأويل الثاني في معناه قال أبو الحسن عن عياض ذهب ابن أبي زمنين وغير واحد إلى أن معنى التحري أن يقول أسلمك في لحم أو خبز بكون قدر عشرة أوطال وقال ابن زربان في معناه أن يعرض عليه

قدراو يقول آخذ منك قدر هذا كل يوم ويشهد على المثال اه (وفسد) السلم (بمعيار مجهول) كزنة هذا الحجر او ملء هذا الوعاء (و) الشرط السادس (أن تبين الاوصاف) تبيننا شافيا (التي تختلف بها الاغراض) في السلم فيه (عادة) في بلد السلم (من نوع) كقمح وشعير وفول وفخوذك (وصنف) كبربري ورومي وحبشي وبخت وعراب وضأن ومعز وكتان وقطن وحرير ووصوف (وجوده وورداة ويبنهما) أن يبين (اللون في الادعى والثوب والعسل) لاختلاف الاغراض فيه كجارية يذئاء أو سوداء أو عمد كذلك وكثوب أبيض أو أسود أو أحر بعد يان صفته أو عسل كذلك (و) يبين (مكان الخوت) ان احتيج ككونه من بركة أو غدير أو بحر

٨٩

(و) مكان (التمر) ككونه من الطور أو من الشام أو من مصر وهكذا (وناحيتهما) ان احتيج لذلك كالجهة الشرقية أو الغربية أو الفيل في الفلاني (و) يبين (القدر) في الجميع (و) يبين (في الحيوان) مطلقا قلا أو غيره (السن) المستلزم لبيان الصغير والكبير والذكورة والانوثة والقدرة المستلزم للطول والقصر والتوسط بينهما (وفي البر) أي القمح (السمر) والمحمولة ان اختلفت الاغراض بهما (و) ان اختلفت الاغراض بهما (والجدة والمال وضدها) القدم والضمو (وفي الثوب) الرقة والطول والعرض وضدها (الثخن والقصر) وقلة العرض (وفي الزيت المعصر منه) كزيتون أو ساجم أو حب فجل أو كتان أو سمسم (وناحيته) ككعربي أو شامي (وفي اللحم) بعد بيان نوعه من بقر أو ضأن أو غيرها (السن والسمن والذكورة وضدها) من هزال أو أنوثة

ولا يكال بهما عند حضوره بل تتجرى المماثلة كالمهارة أو مرتين والافسد للجهل قالتا ويل الاول لابن أبي زمنين والثاني لابن زرب (قوله وفسد السلم بمعيار مجهول) أي اذا تعاقدا على كونه يكال به أو يوزن به بالغمل لا بالتجرى فيجوز عند عدم الآلة كما تقدم (وتنبه) يجوز السلم بقياس ذراع رجل معين كاسلمك دينار في ثوب طوله ثلاثون ذراعا بذر فلان وأراه اياه فان لم يبين الرجل في سماع أصبع عن ابن القاسم يحملان على ذراع وسط أصبع وهذا مجرد استحسان والقياس الفسخ فان خف غيبة ذراع معين أخذ قدره وجعل يبدل ان اتفقا والا أخذ كل منهما قياسه عنده فان مات أو غاب ولم يؤخذ قياسه وتنازعا في قدره جرى فيه ما تقدم في غيبة الخيط والجبل (قوله التي تختلف بها الاغراض) أي وان لم تختلف فيها القيمة فانه لا يلزم من اختلاف الاغراض اختلاف القسم (قوله وان يبين اللون في الادعى) أي فاللون وغيره انما يحتاج لبيان اذا كانت الاغراض تختلف باختلافه كالثياب والعسل وبعض الحيوان كالادعى والحيول (قوله كالجهة الشرقية) أي ككون التمر مدينا أو الواحيا أو برلسيا (قوله السمر) وهي الحمراء والمحمولة هي البيضاء (قوله ان اختلفت الاغراض بهما) أي في ذلك البلد والا فلا يجب البيان واعترض على المصنف بانه ان أريد بالسمر والمحمولة مطلقا سمره ومحمولة كان ذكر النوع غنيا عنهما لانهما نوعان من البر وان أريد بهما سمره على وجه خاص أي شديدة الحمرة ومحمولة على وجه خاص أي شديدة البياض كانت الجودة والرداءة مغنية عنهما لانها داخلان في الجودة والرداءة فتحصل أن ذكر النوع والجودة والرداءة من ذكر السمر والمحمولة كذا بحث بعضهم تأمله (قوله المعصر منه) اعترض بان المسموع في ذلك عصر ثلاثيا فكان حقه أن يقول المعصور منه كذا بحث ابن غازي في كلام خليل وأجاب بعضهم بور وداعصر الرباعي في قوله تعالى وأنزلنا من المعصرات قيل هي الريح لانها تعصر السحاب (قوله من أوله) واحدة لؤلؤة ويجمع على لآئي وفيه أربع لغات لؤلؤ بهمزتين وبغير همز وبضم أوله دون ثابيه وبالعكس (قوله أو زجاج) مثلث الراي واحدة زجاجة (قوله أو شيء مطبوخ) أي فلا يشترط في السلم فيه أن يكون ذائبا فائقة بعينها لا يفسد بالتأخير بل يجوز أن يكون مستهلكا لبقاءه لفساده بالتأخير كالمطبوخ سواء كان لحما أو غيره ومثاله أن يقول خذ هذا الدينار سلما على خروف حجر وآخذ منك في يوم كذا ولا فرق بين المطبوخ بال فعل حين العقد كالحرقان المسبكة والمرببات التي لا تفسد بالتأخير أو كان يطبخ عند الاجل (قوله أي الكثير) كما فسره ابن فرحون معنى الغالب وقيل معنى الغالب أي في اطلاق لفظ الجيد عليه كما فسره الباجي (قوله أن يوجد المسلم فيه عند حلوله غالبا) أي بان يكون مقدورا على تسليمه وقت حلول الاجل لئلا يكون الثمن تارة سلقا وتارة غنا (قوله ولا يضر انقطاعه قبل حلوله الاجل) أي فلا يشترط وجوده في جميع الاجل بل الشرط وجوده أي القدرة على تحصيله عند حلول الاجل ولو انقطع في أثناء الاجل بل لو انقطع في الاجل

١٢ - صاوى - في

(وكونه راعيا) أي الحيوان الذي منه ذلك اللحم (أو معاونا) حيث احتيج لذلك (أو) كونه (من جنب أو رقية) وفخوذك ان اختلفت الاغراض (و) يبين (في كل شيء) أسلم فيه (من لؤلؤ أو مرجان أو زجاج أو معدن) كحديد ورصاص وكل (أو) شيء (مطبوخ) من لحم أو غيره أو نسوج أو مصاغ من حلي أو أواني أو غير ذلك (ما يحصره) أي بضبطه (وبميزه) أي يميزه في الذهن حتى تنتفي الجهالة به ولو أسلمه في شيء بشرط الجودة أو الرداءة أو طلق صنع (وجعل في الجيد) على الغالب منه في البلد (و) حل في (الردى على الغالب) أي الكثير منه في البلد (والا) يغلب شيء (فاوسط) من الجيد أو من الردى فيقضي به (و) الشرط السابع (أن يوجد) المسلم فيه (عند حلوله غالبا) ولا يضر انقطاعه قبل حلول الاجل مع وجوده عنده

ثم بين بعض محترزات بعض الشروط (ولا يصح) السلم (فيما لا يمكن وصفه كتراب معدن) لما علمت أنه يشترط بيان وصفه التي تختلف
 بين الأفراس فما لا يمكن وصفه بحقيقة (ولا) يصح سلم في (جزاف) لما علمت أنه يشترط أن يكون في الدمة وشروط صحة بيع الجزاف
 رؤيته وبرؤيته كان معينا (و) لا يصح سلم في (أرض ودار) وحائوت وخان وحمام لأنها إيبان محلها ووصفها صارت معينة لاقى الدمة (و) لا
 يصح في (نادر الوجود) لعدم وجوده في الغالب عند الاجل فيلزم عليه بيع ما ليس عندك وما لا قدرة لك على تسليمه (وان انقطع ما) أي مسلم
 فيه (له إبان) أي وقت معين يظهر فيه ٩٠ كبيع الأثمار (خبر المشتري في الفسخ) وأخذ رأس ماله

(و) في (البقاء) لقابل
 حتى يظهر المسلم فيه
 في وقته (ان لم يأت
 القابل) وظاهر المسلم فيه
 فان أتى (فلا فسخ) وتعين
 أخذ المسلم فيه وحصل
 التأخير اذ لم يكن التأخير
 حتى انقطع بسبب المشتري
 والا وجب الأقباء
 لقابل لأنه قد ظلم البائع
 حيث فرط في أخذه حقه
 فتخير زيادة ظلم له ذكره
 ابن عبد السلام (وان
 قبض) المشتري (البعض)
 من المسلم فيه وانقطع
 (وجب) عليه (التأخير)
 لقابل ولا تخييره (الآن
 يرضى) أي المشتري
 والبائع (بالمحاسبة) فان
 مكان المشتري قبض
 النصف مثلاً والبائع له
 نصف رأس السلم فيجوز
 سواء كان رأس المال
 مقوماً أو مثلياً كما صرح به
 الشيخ فعلم أن محل
 تخيير المشتري مقيد بقيود
 ثلاثة أن لا يصير حتى يأتي
 العام القابل وألا يقبض
 البعض وأن لا يكون
 التأخير حتى انقطاع
 سببه (وجاز قبل) حلول
 (الاجل قبوله) أي المسلم

بتمامه ما هو وقت القبض خلافاً لابي حنيفة المشترط وجوده في جميع الاجل (قوله ثم بين بعض
 محترزات بعض الشروط) هكذا نسخة المؤلف بكسر بعض أولاً وثانياً ومعناها أنه لم يستوف محترزات
 البعض التي تعرض له من تلك الشروط (قوله كتراب معدن) هذا وما بعده أمثلة لما لا يصح فيه
 السلم وان صح فيه أصل البيع لاختصاص السلم بزيادة تلك الشروط فلا يلزم من عدم صحة السلم فيه
 عدم صحة البيع من أصله (قوله بيان وصفه) المناسب صفته لاجل ما بعده (قوله أي مسلم فيه إبان)
 أي من السلم الحقيقي بان كان غير محصور في قرية أو في قرية مأمونة وأما ان انقطع غر الحائط المعين
 الذي أسلم في كيل معلوم منه أو غر القرية الغير المأمنة التي أسلم في كيل معلوم منها فانه يرجع المسلم
 بحصته ما بقي له من السلم عاجلاً انفاقاً ولا يجوز التأخير لأنه فسخ دين في دين له أخذه بدل ولو طعماً
 وهل يرجع على حسب القيمة في نظر القيمة كل بما قبض وعالم يقبض في وقته ويغض الثمن على
 ذلك فاذا أسلم مائة دينار في مائة وسق من غر الحائط المعين ثم قبض من ذلك خمسين وسقاً وانقطع فاذا كان
 قيمة المأخوذ مائة وقيمة الباقي خمسون فنسبة الباقي للمأخوذ الثلث فيرجع بثلث الثمن قل أو كثر وعليه
 الا كثر أو يرجع على حسب المكيلية فيرجع بنسبة ما بقي منها من غير تقويم فيرجع بنصف الثمن
 في المثال تأريلاً (قوله) حيث تقرر أن المسلم فيه لا بد أن يكون ديناً في الدمة وغر الحائط المعين
 ليس في الدمة فلا يتعلق به العقد على وجه السلم الحقيقي والعقد المتعلق به انما هو بيع حقيقة فيجوز
 على حكمه غير أنه تارة يقع العقد على تسمية سلماً وتارة يقع عليه مجرداً عن التسمية المذكورة وكل
 منهما شرط يتفقان في معظمها وهذه إحدى المواضع التي فرقوا فيها بين الالفاظ فيشترط في شراء
 غر الحائط أن يسمى سلماً ازهاؤه وصحة الحائط وكيفية قبضه متواليات ومتفرقة وكون عقد السلم مع المالك
 له وشروع المسلم في الاخذ ويغفر أخيراً شروع له نصف شهر وأخذه بغيره أو رطباً لا غراً فلا
 يجوز وان سعى ببيعاً اشترط فيه تلك الشروط ما عدا كيفية قبضه هذا ما يخص ما في الأصل (قوله
 سواء كان رأس المال مقوماً أو مثلياً) أي خلافاً لاسحنون فإنه يمنع المحاسبة في المقوم لعدم الأمن من الخطأ
 في التقويم (قوله وجاز قبل حلول الاجل الخ) هذا مشروع في حكم اقتضاء المسلم حقه من هو عليه
 فهذا الأمر جائز بلا جبر حيث قضاء قبل الاجل أو المحل لان الاجل في السلم حتى لكل منهما ما لم
 يكن المسلم فيه نقداً ولا أجبر المسلم على قبوله قبل الاجل ان طلبه المسلم اليه لان الاجل حق لمن عليه
 الدين وأما في القرض فيجبر المترض على قبوله قبل أجله كان القرض عيناً أو غيره (قوله لما فيه من حظ
 الضمان وأزيدك) راجع لقوله لا أزيد وقوله اوضع وتعجل راجع لقوله أو انقص (قوله وظاهر بحث
 بعضهم المنع مطلقاً) اعلم أن في العرض والطعام قولين أحدهما لابن القاسم وأصبح الجواز بشرط
 الحلول فيهما والثاني لسحنون الجواز قبل محله وان لم يحصل فيهما بن عرفة وهذا أحسن والاول أقيس
 هذا حاصل مآرأته وانظر من قال بالمنع وانما اشترط الحلول لان من عجل ما في الدمة عدم مسلقاً وقد ازداد
 الانتفاع باسقاط الضمان عن نفسه الى الاجل وهو مطلق جرت به وفيه أيضاً اذا كان طعاماً يبيع الطعام
 قبل قبضه لان ما عجزه عوض عن الطعام الذي لم يجب عليه الآن وانما يجب عليه اذا حل الاجل (قوله

فيه (بصفته) التي وقع عليها العقد (فقط) لا أزيد ولا انقص لما فيه من
 حظ الضمان وأزيدك اوضع وتعجل (كقبل المحل) الذي شرط القبض فيه أو مكان العقد اذا لم يشترط مكان غيره فيجوز قبوله في غير ذلك
 المكان (ان حل) الاجل لان محل عرضاً أو طعاماً هذا مذهب ابن القاسم وقال سحنون يجوز مطلقاً حل أم لا فيهما فاقضيل الشيخ لم
 يوافق واحداً منهما وظاهر بحث بعضهم المنع مطلقاً (ولم يدفع) البائع للمشتري (كرأ) لحله محل القبض لما في دفعه من الزيادة ففيه حظ
 الضمان وأزيدك الكراء (ولزم) المشتري القبول كما يلزم البائع الدفع (بعدها)

أي بعد الاجل والمحل (وجاز) بعدها (أجود) مما في الامة دفعا وقبولا لان حسن قضاء (وأدنى) صفة كذلك لانه حسن اقتضاه وهو من باب المعروف (لا أقل) كيلا أو وزنا أو عددا طعاما كان أو نقدا (الآن) يقبل الأقل (ويرثه من الزائد) فيجوز لانه معروف لا مكابسة وأما العروض كالثياب فيجوز قبول الأقل مطلقا أبرأ أم لا وكذا المثل إذا لم يكن طعاما ولا نقدا كالحديد والنحاس (و) جاز القضاء (بغير جنسه) أي المسلم فيه (وأن قبل الاجل) بشروط ثلاثة أفادها بقوله (أن عجل) المدفوع من غير جنسه ولا لزم نسخ الدين في الدين (وكان المسلم فيه غير طعام) ليس لما من بيع الطعام قبل قبضه (وصح لم رأس المال فيه) أي في المدفوع من غير الجنس كالأموال

٩١

أسلمه ثوبا في عهد قضي عنه بغيره فانه يصح سلم الثوب في البعير ثم ذكر محترز الشرط الاخير بقوله (لا) يصح قضاء (بذهب) عن عهد مثلا (ورأس المال) عن المسلم فيه كالعبد (ورق وعكسه) أي بورق ورأس المال ذهب لانه يؤخذ الى سلم ذهب في فضة وعكسه وهو صرف مؤخر (ولا) يصح القضاء (بطعام) يدفعه عن ثوب مسلم فيه (ورأس المال) فيه (طعام) والا لزم بيع طعام بطعام نسيئة ومتى كان المسلم فيه طعاما فلا يجوز قضاء غيره عنه طعاما كان أو غيره لما فيه من بيع الطعام قبل قبضه ولظهور هذا من كناه بفهمه من الشرط الثاني بسهولة ولا حاجة الى ذكر الشرط الذي ذكره الشيخ بقوله وبيعه بالمسلم فيه مناجزة ولا محترزة بقوله لا لحم بحيوان لان الكلام في قضاء المسلم فيه بغير جنسه وإذا قضينا عن حيوان لحما من غير جنسه جاز

لما في دفعه من الزيادة) أي لان البدان بمنزلة الآجال (قوله أي بعد الاجل والمحل) المراد بعبودية الاجل انقضاؤه بعبودية المحل وصوله ومحل لزوم قبول المسلم للمسلم فيه بعد ما إذا أتاه بجميعه فان أتاه ببعضه لم يلزمه قبوله حيث كان المدين مومرا أو أمرا القرض في ابن عرفة ما نصه وفي جبروت دين حال على قبض بعضه وقبول امتناعه حتى يقبض جميعه والمدين مومرا فلا ابن رشد ورواية محمد مع ابن أبي زيد عن ابن القاسم وأهل الفرق أن القرض باب المعروف والمساحة كذا في حاشية الأصل وحيث قلنا وجوب القبول بعد ما فان لم يجد المسلم يدفع له دفع للوكيل فان لم يجد وكيل دفع للقاضي لانه وكيل الغائب (قوله ويرثه من الزائد) ظاهر المواق أنه إذا كان الأقل من الطعام بالصفة جاز أبرأه من الزائد أم لا والتفصيل إذا قضاه بغير الصفة وهو المعتمد كما أفاده ر كذا في الحاشية (تنبيه) لا يجوز في السلم قضاء دقيق عن قح ولا عكسه بناء على أن الطحن ناقل وإن كان ضعيفا قصارا كالجنتين في أخذ أحدهما عن الآخر بيع الطعام قبل قبضه فهذا القول مشهور مبنى على ضعف (قوله وجاز القضاء بغير جنسه) لما انتهى الكلام على قضاء السلم بجنسه شرع في بيان قضائه بغير جنسه (قوله بشروط ثلاثة) أعلم أن الشروط الثلاثة التي ذكرها المصنف معتبرة سواء قضى قبل الاجل أو بعده كما في بن (قوله ثم ذكر محترز الشرط الاخير) أي وقد مثل له بمثالين الاول قوله لا يذهب الخ والثاني قوله ولا يطعام الخ (قوله متى كان المسلم فيه طعاما الخ) شروع في محترز الشرط الثاني وقوله واظهره بذات كناه اسم الإشارة يعود على محترز الشرط الثاني (قوله ولا حاجة الى ذكر الشرط الذي ذكره الشيخ الخ) حاصله أن خلافا لمرح بشرط آخر بقوله وبيعه بالمسلم فيه مناجزة وذ كرفي محترزة قضاء اللحم بالحيوان وعكسه واستشكله شراحه بان الكلام في القضاء بغير الجنس وبيع اللحم بالحيوان من غير جنسه جائز فلا يصح أن يكون محترزا لهذا الشرط وأجابوا بأنه ليس المراد بالجنس ما تقدم في الربويات وإنما المراد به ما يجوز سلمه في غيره كبقية غنم ومع ذلك فقد يتوهم جواز أخذ لحم أحدهما عن نفس الآخر لاختلاف الجنس هنا فبين المنع والخاص عن بيع اللحم بالحيوان وشارحنا هناك ياتفت الى هذا الجواب وسام الاشكال وواقع في المجمع فتأمل (قوله ولا يلزم المسلم قبوله) أي سواء حل الاجل أو لم يحل (قوله فيجوز أن حل الاجل) أي ولا فرق بين العرض والطعام على المعتمد كما مر ومحل عدم لزوم القبول ان لم يكن عينا وأما هي فالقول قول من طلب القضاء منهما حيث حل الاجل ولو في غير محل القضاء يلزم به القبول إذا دفعه له من هو عليه ويلزم من هو عليه دفعه إذا طلبه ربه ولو في غير محل القضاء وأما ان لم يحل الاجل فالحق لمن عليه العين في المكان والزمان فإذا طالب المدين تعجيل العين قبل انقضاء الاجل أو طلب دفعه في غير محل القضاء فانه يجبر ربه على قبولها كانت العين من بيع أو قرض إلا أن يتفق حصول خوف قبل الزمان أو المكان فلا يجبر من هي له على قبولها إلا بعد الزمان أو المكان المشروط ربه بقبضها فيه فلا يجبره على قبولها وتلفت منه ضاعت على الدافع ولا فرق بين عين المبيع والقرض على المعتمد (قوله من باع دأثم العمل) أي حقيقة فهو من لا يفتقر عنه غالبا أو حكما بان كان من أهل حرفة ذلك التي المشتري منه بحيث يتيسر له تحصيله في أي وقت (قوله فسطامعينا) بالفتح

كعكسه ولو كان من جنسه خرجنا عن الموضوع (ولا يلزم) المسلم اليه (دفعه) أي المسلم فيه المسلم (ولا) يلزم المسلم (قبوله) لو دفعه له المسلم اليه (بغير محله) أي في غير المحل الذي اشترط التسليم فيه أو محل العقد ذام بشرط محلا (ولو خوف جملة) كجوهرو وثوب لطيف إلا أن يرضى بذلك فيجوز أن حل الاجل كما تقدم (وجاز شراء من) باع (دأثم العمل كجواز) ولحما تشتري منه (جملة) كقنطار (مفرقة على أوقات) كل يوم رطل حتى تفرغ الجملة المعينة بدينار مثلا (أو) تشتري منه (كل يوم فسطامعينا) كرطل (بكذا) بشرط مثلا فقله بكذا راجع

على انه ثمن المجموع كالتظار وللثانية على انه ثمن القسط المعين كالرطل في كل يوم مثلاً (وهو بيع) أي من باب البيع لا السلم فلا يشترط تعجيل رأس المال ولا تأجيل الثمن لان البائع لما نصب نفسه للعمل أشبه ما يباعه الشيء المعين فان مات انفسخ في الصورة الثانية و يشترط الشروع في الاخذ فيما دون نصف شهر (وان لم يدم) عمله (فسلم) يشترط فيه شروطه كقنطار من خبز من كذا صنفه كذا ياخذ بعد نصف شهر يكذاو يجعل فيه رأس المال على ما تقدم ثم شبه في السلم قوله (كاستصناع سيف) أو ركب من حداد (أو سرج) من سروج أو ثوب من حياك أبواب من نجار على

مكان البائع دائم العمل أم لا (ان لم يعين العامل أو المعمول منه) فان عينه فسدت فحوا أنت الذي تصطنعه بنفسك أو يصطنعه زيد بنفسه أو تصطنعه من هذا الخديد بعينه أو من هذا الغزل أو من هذا الخشب بعينه لانه حينئذ صار له عين لا في الذمة بشرط صحة السلم كون المسلم فيه ديناً في الذمة (وان اشترى المعمول منه) كان يشترى منه الخديد أو الغزل أو الخشب ونحو ذلك (واستأجره) على عمله بعد ذلك (جازان شرع) العامل في العمل فيما دون نصف شهر عن العامل أم لا (كشراء نحو ثوب) بالتاء المثناة الفوقية انا يشبهه الطشت يعني أن من وجد صانعاً شرع في ثوباً وطشت أو سيفاً ونحو ذلك فاشترى منه جزافاً بثمن معلوم (ليكمل) أي على أن يكمله له جاز ودخل في ضمان المشتري بالعقد وانما يضمنه المشتري ضمان الصانع فان اشتراه على الوزن لم يدخل في ضمانه الا بالقبض ويجعل الجواز ان شرع بائعه في التكميل على ما تقدم

أي قدرا (قوله على انه ثمن المجموع) أي فالدينار في المسئلة الاولى ثمن القنطار مفرقا على شهر مثلاً وللثانية على أن الدرهم ثمن للرطل الذي ياخذ كل يوم (قوله وهو بيع) صرح به مع قوله وجاز الشراء من بائع الخ لان الشراء يطلق على السلم ووجه كونه بيعاً لا سلفاً أنه لم يزلوا دام العمل منزلة تعين المبيع كما أفاده الشارح والمسلم فيه لا يكون معيناً بل في الذمة (قوله انفسخ في الصورة الثانية) انما انفسخ فيها لكونها غير محدودة بوقت تنقضي اليه ولذلك يجوز لاحدها انفسخ في أي وقت بخلاف الصورة الاولى وهي ما اذا اشترى جلة ياخذها ففرقة فلا تنفسخ في حياته ولا في موته (قوله ويشترط الشروع في الاخذ) كلام مستأنف أي انه يشترط الشروع في أخذ الشيء المشتري في المسئلة ولا يغتفر التأخير انصف شهر (قوله يشترط فيه شروطه) أي وحينئذ فلا يعين العامل ولا المعمول منه ويكون ديناً في الذمة (قوله كاستصناع سيف) أي كما أن استصناع السيف والسرج سلم سواء كان المصانع المذموم معه دائم العمل أم لا كان يقول لانسان اصنع لي سيفاً أو سرجاً أو باباً صنفه كذا دينار فلا بد من تعجيل رأس المال وضرب الاجل وأن لا يعين العامل ولا المعمول منه الى آخر شروط السلم (قوله فان عينه فسدت) قال في المدونة فان شرط عمل رجل بعينه لم يجوز ان يقده لانه لا يدري أي سلم ذلك الرجل أم لا فذلك غرر اه وعلى هذا درج ابن رشد وفي المدونة في موضع آخر ما يقتضي الجواز اذا عين العامل فقط لقولهم من استأجر من يبنى له داراً على أن الجص والآجر من عند الجبر حاز وهو قول ابن بشير وحيث قائم بفساده بتعيين العامل أو المعمول في باب اولي تعيينهما ما وعله الفساد في تعيين العامل دوران الثمن بين السلفية والتمنية وفي تعيين المعمول أن السلم لا يكون في شيء بعينه بل في الذمة كما أفاده الشارح (قوله وان اشترى المعمول منه الخ) الفرق بين هذه والتي قبلها أن العقد فيما قبلها وقع على المصنوع على وجه السلم ولم يدخل المعمول منه في ذلك المشتري وهذه وقع العقد فيما على المعمول منه بعد أن ملكه المشتري ثم استأجره بالشرط في العقد على عمله فلذلك كان العقد صحيحاً بشرطه عين العامل أم لا (قوله وانما يضمنه المشتري الخ) صوابه البائع (قوله بخلاف الثوب) الحاصل أن في كل من الثوب والثوب ثلاثة أحول يتفقان في المنع اذا اشترى جلة ما عند البائع من الغزل والنحاس واتفق معه على أن يصنعه له ثوباً أو ثوراً ويتفقان في الجواز اذا كان عند البائع جلة من النحاس أو الغزل غير ما اشترى باق على ملكه بحيث اذا لم يأت ما اشتراه على الصيغة المطلوبة يعمل له بدله من النحاس أو الغزل الذي في ملكه ويختلفان في حالة المنع في الثوب اذا لم يكن عند البائع غزل يكفي ثوباً كاملاً اذا لم يأت المبيع على الصيغة المطلوبة والجواز في الثوب لانه يمكن كسره واعادته وتكميله عما عنده

• (باب في بيان القرض واحكامه) •

اما كان القرض شبيهاً بالسلم لما فيه ما من دفعه عاجل في غيره ذيله به (قوله بفتح القاف) وقيل بكسره او هو لفظة القسط سمي قرضاً لانه قطعة من مال القرض والقرض أيضاً الترك يقال قرضت الشيء عن الشيء أي تركته ومنه قوله تعالى واذا غربت تقرضهم ذات الشمال وشرعاً هو كما قال المصنف اعطاء متمول الخ (قوله اعطاء متمول) هذا تعريفه بالمعنى المصدري واما تعريفه بالمعنى الاسمي فهو متمول معطى الخ واخرج

وهذا (بخلاف) شراء (ثوب ليكمل) فانه لا يجوز لان المدين كالنحاس والخديدان خرج على خلاف الصفة المشترطة او المعتادة يمكن اعادته بخلاف الثوب (الا أن يكتر الغزل) من جنسه (عنده) أي العامل فانه يجوز شراء الثوب ليكمل لانه لو خرج على خلاف الصفة المشترطة عمل من ذلك الغزل بدله على الصفة بيان القرض وأما كما هو والمسعى في العرف بالسلف (القرض) بفتح القاف أي حقيقته الشرعية (اعطاء متمول) من مثلي أو حيوان أو بهرض في نظير عرض (بماثل) صفة وقدرا للمعطى بالفتح كاش ذلك العرض (في الذمة) أي ذمة المعطى له (لنقع

المعطى) بالفتح أى المعطى له (فقط) لا تنفع المعطى بالكسر ولا هاء معا ولا كان من الربا المجمع على تحريمه وخرج البيهقي والسلم والاعارة
والاجارة والشركة والهبة والصدقة (وهو مندوب) ٩٣
لأنه من التعاون على البر والمعروف

بقوله متمول مالم يس متمولا كقطعة نار فليس بقرض وقوله من مثلى أو حيوان بيان للمتمول وقوله في
نظير عوض أخرج دفعه هبة وصدقة وعارية وقوله مماثل أخرج البيهقي والسلم والصرف والاجارة
والشركة فان العوض فيها مخالف وقوله في الذمة المراد منه أن يكون مؤجلا في الذمة أخرج به المبادلة
المثلية كدفع دينار أو أرب في مثله حالا وقوله لا تنفع المعطى بالكسر ولا هاء أى ولا تنفع أجنبي من
جهة المقرض فالكل سلف فاسد وهو ربا كما قال الشارح (قوله وخرج البيهقي والسلم الخ) قد علمت وجه
خروجها (قوله وهو مندوب) أى الأصل فيه النذوب وقد يعرض له ما يوجب كالتقراض لتخلص مستهلك
أو يكرهه كالتقراض عن ماله شبهة أو يحرمه كجارية تحمل للمقرض ولا يكون مباحا (قوله وانما يقترض
الخ) أشار المصنف الى قاعدة كلية مطردة منه كسنة قائله كل ما يصح أن يسلم فيه يصح أن يقترض
الاجارة تحمل للمقرض وبعض ما يصح أن يقترض يصح أن يسلم فيه فعكسها بالعكس المستوى صحيح
وأما عكسها عكس الغنى أو هو كل ما لا يصح أن يسلم فيه لا يصح أن يقترض فلا يصح على المشهور لان جلد
الميتة المدبوغ وجلد الاضحية لا يصح السلم فيها ما يصح قرضهما (قوله للمقرض) أى لطالب القرض
والأخذ له (قوله ما فيه من اعارة الغرض) أى من احتمال اعارة الغرض اذا رد عينه لانه يجوز
القرض رد العين المقرضة ويجوز رد مثلها كما يأتي وطذا التعليق أجاز ابن عبد الحكم قرضها اذا اشترط
أن يرد مثلها لا عينها لكن المشهور منع قرض الجارية التي تحمل للمقرض مطلقا كما هو ظاهر المصنف
سواء اقترضها للوطء أو لخدمة شرط رد عينها أو مثلها سد للذريعة (قوله أو كان المقرض امرأة) مثلها
الصبي الذي لا يتأتى منه الاستمتاع والشيخ الفاني وكذلك يجوز قرض الجارية التي لا تنتهي لصغر
مدة الصغر (قوله الا أن تقوت عنده بوطء) أى وأولى باستيلاد وتكون به أم ولد خلافا لعب لان زوم
قيمته بمجرد الوطء أو الغيبة عليها أو حب أنها جلت وهي في ملكه فتكون به أم ولد وقد صرح ابن عرفة
بأنه لا حد عليه (قوله ظن وطأها فيها) مفهومه أنه اذا لم يظن وطأها فيها لا تقوت بتلك الغيبة وهو
المشهور فالغيبة فيها ثلاثة أقوال قيل فوت مطلقا وقيل ليست فوتا مطلقا وقيل ان ظن فيها فوت والا فلا
(قوله وجاز أن فاتت بحالة سوق ونحوه) هو تغير القات ولبس في الامضاء حينئذ تنسب للفاسد لان ذاتها
عوض عما لزمه من القيمة ولا يحذور في ذلك (قوله وحرم هديته الخ) قال الخرشي في كبرى ليس
المراد بالهدية حقيقة فقط بل كل ما حصل به الانتفاع كركوب دابة المقرض والا كل في بيته على
طريق الاكرام وشرب قهوته والتظال بجداره اه والذى اعتمدته في الحاشية جواز التبرع والتظال
والاكل ان كان لاجل الاكرام لا لاجل الدين (قوله كرب القراض الخ) انما حرم عليه اهداؤه للعامل
لثلاثة صد بدلك استدامة عمله وحرمته هدية للعامل لرب المال ولو بعد شغل المال أما قبل شغل
المال فلا خلاف لاررب المال أخذه منه فيهم انه انما هدى له ليبقى المال بيده وأما بعد شغل المال
فتقرب منه من رب المال معاملته ثانيا بعد نضوض المال (قوله وفي المعيار مثل بعضهم) أى وفيه أيضا
مسئل أبو عبد الله القورى عن ثمن الجاه فاجاب بانصه ماختلف علما وثاني حكم ثمن الجاه من قائل
بالتحريم باطلاق ومن قائل بالكراهة باطلاق ومن مفصل فيه وأنه ان كان ذوالجاه يحتاج الى نفقة
وتعب وسفر وأخذ مثل أجر مثله فذلك جائز والاحرم وفي المعيار أيضا مسئل أبو عبد الله العبدوسى
عن يجر من الناس في المواضع الخفيفة وبأخذ منهم على ذلك فاجاب بان ذلك جائز بشرط ان
يكون له جاه قوى بحيث لا يتجامل عليه عادة وأن يكون سيره معهم بقصد تجوزهم فقط لا الحاجة
له وأن يدخل معهم على أجرة معلومة أو يدخل على المسامحة بحيث يرضى بما يدفعونه له قال في
المجموع وأجاز الشافعية يعنى الأخذ على الجاه والحمد لله على خلاف العلماء ولو جاءت مغرمة لجاهة

يتوصل بالهدية له الى أمر ممنوع أو الى أمر يجب على ذى الجاه دفعه عن المهدى بلا تعب ولا حركة وأما كونه يتوصل بذلك الى أن يذهب
به في قضاء مصالحه الى نحو ظالم أو سافر لمكان فيجوز كالهديته له لا الحاجة وانما هي لجهة أو اكتساب جاه وفي المعيار مثل بعضهم
عن رجل حبسه السلطان

أو غيره ظلماً فيئذ لا لمن يتكلم في خلاصه بجهالة أو غيره هل يجوز أم لا فأجاب ثم يجوز مخرج به جماعة منهم القاضي الحسين ونقله عن
القفال اهـ (الآن يتقدم) من أهدي لمن ذكره دية (مثلها أو يحدث) لمن ذكر (موجب) يقتضي الإهداء له عادة كفرح أو موت
أحد عنده أو سفر ونحو ذلك فيجوز (و) كما يحرم الهدية بمحرم (ببعده مسامحة) لذلك لا لاجل وجه الله أو لاجل أمر يقتضي ذلك (وفسد)
القرض (إن جرت فغا) للمقرض (كعين) أي ذات ذهباً أو فضة أو غيرها (كمرهت أقامتها) عنده لا من الأمور أو ما لنقل جملها في
سفر أو خوف دوسها أو قدمها أو عهدها أو تغير ذاتها بأقمتها عنده فيسلفها يأخذ به لها في بلد أخرى أو جديداً أو سلفاً فيحرم ويرد على
صاحبه ما لم يفت فالقيمة كما هو مقتضى الفساد (الانصرورة) فيجوز (كعموم الخوف) على المال في الطرق فيجوز أن يسلفه لمن
علم أنه يسلمه وكذا أن قام دليل ٩٤ على نفع المقرض فقط كجماعة أو كان يبيع المسوس الآن أحظ للمصنف إفلاؤه

ورخص المصدق في إبانه
فيجوز (ومالك) القرض
أي يملكه المقرض
(بالعقد) وإن لم يقبضه
المقرض كالحبة والصدقة
(ولا يلزم) المقرض (رده)
لربه (إلا بشرط) عند العقد
لوقت معلوم (أو عادة) فيعمل
بهما فإن لم يشترط شيئاً ولا
عادة كان كالعارية المتقضى
فيها شرط الأجل أو العادة
فيمضي للوقت الذي يقتضيه
النظر للقرض بمثله
(كأخذه) تشبيه في عدم
اللزوم أي كإلا يلزم ربه أن
يأخذه (بغير محله) لمأخذه
من الكلفة عليه (إلا العين)
أي الذهب أو الفضة فيلزمه
أخذهما خفهما ويلحق بها
الجواهر الخفيفة وهذا إذا
لم يكن خوف ولا كبير رجل
فلا يلزم إلا أخذ (ورد)
المقرض على المقرض
(مثله) فلو أوصفه (أو)
رد (عنه إن لم يتغير) في
ذاته عنده ولا يتغير بغير
تغير السوق فإن تغير ثمن

وقدر أحدهم على الدفع عن نفسه لكن حصته تلتحق غيره فهل له ذلك أو يكره أو يحرم أقوال وعمل فيما يأخذه المكاس من المركب أو اتفاقية مثلاً بتوزيعه على الجميع لأنهم نجوا به (قوله لمن ذكر) أي الذي هو المقرض ورب القراض وعامله والقاضي وخالجاء (قوله بيعة مساحنة) أي بيعن وأما بغير غبن فقبل يجوز وقبل يكره واستظهر الأول (قوله إن جازعاً) أي ولو قليلاً قال في المجموع ومن ذلك فرع ثالث وهو أن يقول شخص لرب الدين آخر الدين وأنا أعطيك ما تحتاجه لأن التأخير سلف نعم إن قال له آخره وأنا أقضيه عنه جاز (قوله أما نقل حلما في مفرخ) تنويع لما قبله (قوله كما هو مقتضى الفساد) أي لما تقدم له في قرض الأمة التي تحمل للمقرض أن في فوات القيمة لأن القرض المتفق على فساد كالبيع المتفق على فساد (قوله تنبيه) من القرض الفاسد قرض شاء مساوغة لياخذ عنها كل يوم رطلين مثلاً ودفع قدر معين من دقيق أو قح لخباز لياخذ منه كل يوم قدر ما يعين من الخبز (قوله فيجوز أن يسلفه) بل يجب لأن حفظ المال واجب بأي وجه يسر حفظه به (قوله أي بما لك المقرض بالعقد) أي ويصير مالا من أواله يقضى له به (قوله كالمبة والصدقة) أي وكل معروف فانه يملك بالعقد ولكن لا يتم ذلك إلا بالقبض والحيازة على ما سيأتي فإن حصل مانع للمستصدق أو الواهب أو فاعل المعروف بغير القرض قبل الحوز بطل بخلاف القرض لأنه لا يتوقف على الحوز فلا يحصل للمقرض مانع قبل الحوز لم يطل كما يفيد بن خلافاً في كلام المتأني من أن القرض كغيره لا يتم إلا بالحوز (قوله لا بشرط الخ) حاصله أن المقرض إذا قبض القرض وكان له أجل مضروب أو معتاد لا يلزم رده إلا إذا انقضى الأجل فإن لم يكن أجل لا يلزم المقرض رده إلا إذا انتفع به عادة أمثاله (قوله وجاز أفضل) أي بل هو الأولى والأحسن لأنه حسن قضاء كما قال الشارح وقدر رد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تسلف بكر أو رده رابعاً (قوله فصل في المقاصة) إنما ذكر المقاصة عقب القرض لاشتغالها على دين القرض وغيره وأصل مقاصة مقاصصة فادغم وهي مفاعلة من الجانبين لأن كلا يقاصص صاحبه أي يستوفي حقه منه لأن القصاص استيفاء الحق (قوله أو غير مماثلين كما يأتي) أي في قوله أو نوعاً من خلاف قول المصنف مماثلين في التعريف تبع فيه ابن عرفة وهو معترض بانه غير جامع فلذلك عم الشارح ولم ياتفت لتقييد المصنف (قوله أي كل واحد منهما عليه مثل ما على صاحبه) هذا التقييد بالنسبة للمتر وك من كل جانب فلا يضر أن يكون لاحد هازيade تبق (قوله بما توثقان صور) ونظم ذلك سيدي الشيخ محمد مبارقة فقال

وردمثله (و جازأفضل) أى ردأفضل مما اقترضه صفة لانه حسن قضاء اذا كان بلا شرط والامنع
الافضل والعادة كالشرط وبمعين ردمثله (و) جازفى القرض (اشتراط رهن وجيل) أى ضامن للتوثيق بذلك (فصل) فى المقاصة
(المقاصة) أى حقيقةتها (متاركة مديتين) المتاركة مغالطة معناها الترك من الجانبين (بمتمانين) أى مدينين بدينين بمتمانين قدر او صفة
كعشرة مجددة وعشرة مجددة أو غير متمثالين كما يأتى حال كونهما (عليهما) أى كل واحد منهما عليه مثل ما على صاحبه له (كل) أى
كل واحد منهما يترك (ما) أى الدين الذى (له) على صاحبه (فيما) أى فى نظير الدين الذى (عليه) لصاحبه وهذا ايضا للتمتاركة ثم ان
الدينين اما ان يكونا عنما أو طما أو هر ضاوى كل اما ان يكونا من بيع أو قرض أو أحدهما من بيع والثانى من قرض فهذه تسع صور
وفى كل منها اما ان يكونا حالين أو مؤجلين أو أحدهما حالا والآ حرم مؤجلا ببيع وعشرين صور وفوق كل اما ان يتقافى النوع
والصفه والقدراو يختلف فى واحد منها فهذه أربعة فى السبعة والعشرين بمائة وثمان صور وأشار لها

وليس كما يقول (وتجوز) المقاصة والمراد بالجواز الاذن فيصدق بالوجوب فانها قد تجب أي يجب القضاء بها كما اذا كانا مثليين وتحتل الاجل أو طلبا أحدهما (في ديني العين مطلقا) كأنما من بيع أو من قرض أو أحدهما من بيع والآخر من قرض (ان اتحد اقتدرا وصفة) كالتمال المتقدم وسواء (حلا) معا (أو) حل (أحدهما) والآخر مؤجل (أولا) بأن كانا مؤجلين معا (أو اختلاف وصفة) أي جودة ورداءة كمحمدية ويزيدية (أو) اختلاف (نوعا) كذهب وفضة (ان حلا) معا فيجوز اذ هي في اختلاف الصفة مبادلة وفي اختلاف النوع صرف ولا تأخير فيهما معا عند حلوهما فان كانا مؤجلين أو أحدهما لم يجز التأخير كما يأتي في قوله والافلا فانه راجع لذين أيضا (أو) اختلاف (قدرا) كعشرة محمدية وأكثر منها مثلها أو أقل (ومعا) من بيع ٩٥ (وحلا) معا فيجوز على المعتمد

(والافلا) راجع لجميع ما تقدم كما تقدم ومعناه في هذه ولا يكونان من بيع بان كأنما من قرض أو أحدهما منعت المقاصة سواء حل الاجلان أو أحدهما أم لم يخلو فلهذا مستصواب يستثنى منها واحدة وهي ما اذا حل الاجلان وكان أحدهما من بيع والآخر من قرض ركن القرض هو الاكثر فيجوز لانه قضاء عن دين يبيع أكثر منه ولا ضرر فيه بخلاف العكس وكذا يمتنع اذا كان من بيع ولم يخلو لما فيه من حط الضمان وأزيدك أوضع وتبطل فتأمل ويستثنى من قوله والافلا بالنسبة لاختلاف الصفة فقط ثلاثة صور وهي ما اذا حل الاجل فقط سواء كانا من بيع أو قرض أو منهما لان القضاء بالافضل يجوز ذكره بعضهم ويفيده قولنا في القرض وجاز بالفضل بلا شرط (والطعامان من قرض

في كلها يحصل الاتفاق في جنس وقد رصفه فلتقتنى أو كما يختلف فهي اذن * أربع حالات بتسع فاضربين يخرج ست مع ثلاثين نفع * تضرب في أحوال آجال تؤم حلا معا أو أحدا أو لا معا * جلتها حق كما قيل اسمعا تكميل تقيد ابن غازي اختصاره أحكامها في جدول فليستقرا (قوله في صدق بالوجوب) اعترضه بن بان هنا يقتضي حرمه العدول عنها في صور الوجوب ولو تراخيا على ذلك وليس كذلك بل المراد بالوجوب هنا القضاء بها بالطالبها وحده فليس المراد بالجواز في كلام المصنف المستوي الطرفين وهذا لا ينافي القضاء بها للطالبها في بعض الاحوال (قوله ان اتحد اقتدرا وصفة) حاصل ما ذكره المصنف أن ديني العين ان اتحد في القدر والصفة فيه تسع صور كما جازته وان اختلف في الصفة أو النوع ففي كل تسع أيضا الجائز من كل ثلاث والممنوع من كل ست (قوله أو اختلاف قدرا الخ) منطوقه صورة واحدة جائزة من صور تسع فالباقي ثمان منها سبع ممنوعة وواحدة جائزة وهي ما اذا حل الاجلان وكان أحدهما من بيع والآخر من قرض وكان القرض هو الاكثر كما أفاده الشارح (قوله وكذا يمتنع اذا كانا من بيع ولم يخلو) أي معا بان أحلا معا أو حل أحدهما فها تان صور تان تمام السبع الممنوعة (قوله لما فيه من حط الضمان وأزيدك) أي اذا كان المجل أكثر وقوله أوضع وتبطل أي اذا كان المجل قبل الاجل الاقل (قوله ويستثنى من قوله والافلا) أي من عموم المنع في المفهوم (قوله ثلاثة صور) هكذا نسخ المؤلف والمناصب اسقط التاء (قوله وهي ما اذا حل الاجود فقط) أي بان اختلفا بالجودة والرداءة وكان الردي مؤجلا والاجود حلا فالتضاء به جائز ان لم يكن مشترطا (قوله والطعامان من قرض كذلك) أفاد الشارح في هذه العبارة اثنتي عشرة صورة ثلاث في اتحاد القدر والصفة وثلاث في اختلاف الصفة وثلاث في اختلاف النوع وثلاث في اختلاف القدر أما الثلاث الاولى فجائزة وتجاوز من الثلاثة الثانية واحدة والاخرى كذلك والثلاث الاخيرة ممنوعة ومقتضى مانع جواز الافضل صفة ان لا يلو كان الآخر مؤجلا (قوله من بيع مطلقا) أي في الاثنتي عشرة صورة (قوله اتفاق الخ) بيان للاطلاق وكان عليه أن يزيد أو قدرا يصدق قوله أو نوعا لتكمل الصور الاثنتي عشرة وعلة المنع ما قاله الشارح (قوله كانا مختلفان من بيع وقرض) ونحوه اثنتي عشرة صورة كلها ممنوعة الا صورة واحدة وهي ما اذا اتفقا صفة وقدرا وحلا معا (قوله الشامل للحيوان) أي فالمراد بالعرض ما قابل العين والطعام فنشمل للحيوان (قوله مطلقا من بيع الخ) فحتمه تسع صور أفاده الشارح (قوله أو اختلاف في الصفة أو النوع وحلا الخ) منطوقه ست صور جائزة وهي أن تقول العرضان اما من بيع أو قرض أو مختلفين وفي كل اما أن يختلفا في الصفة أو النوع

كذلك) فيجوز فيهما المقاصة ان اتفقا صفة وقدرا حلا أو أحدهما أم لا أو اختلفا صفة كسمرات محمولة أو نوعا كتميع وقول ان حلا معا أو لا فلا كانا مختلفا قدرا (ومعنا) أي الطعامان أي المقاصة فيهما اذا كانا معا (من بيع مطلقا) اتفقا أو اختلفا صفة أو نوعا حلا أو أحدهما أم لا لما فيه من بيع طعام الماوضة قبل قبضه وبراد اذا لم يخلو لبيع طعام بتمام نيئة (كانا مختلفان من بيع وقرض) فتمتنع المقاصة فيهما (ان اختلفا صفة) وأولى نوعا (أو قدرا أو) اتفقا (لم يخلو أو لا) بان حلا معا واتفقا كدرب سمرات مثله (جائز) وهو ظاهر (وتجاوز في العرضين) الشامل للحيوان كنب ونب أو حار أو عبد وفس (مطلقا) من بيع أو قرض أو مختلفين حلا أو أحدهما أم لا (ان اتحد نوعا وصفة أو اختلفا) في الصفة أو النوع (وحلا) معا (أو) لم يخلو (اتفقا) حلا لان اختلفا، أجهما هذا كله اذا كان الدينان عينين أو طعامين أو عرضين

فإن اختلفا كعين في ذمة وعرض أو طعام في أخرى أو عرض في ذمة وطعام في أخرى والصورتان لانهما من بيع أو قرض أو مختلفين وهذه التسعة تضرب في أحوال الأجل الثلاث بسبع وعشرين كلها جائزة وهي في الحقيقة من باب البيع لا المقاصة الا اذا كان أحد الدينين طعاما من بيع فيلزم عليه ٩٦ بيع الطعام قبل قبضه فلا تجوز والله تعالى أعلم (باب) في الرهن وأحكامه

(الرهن) شيء (متمول) أي من الأموال كانت عينا أو عرضا أو حيوانا أو عقارا أو غيرها كمنفعة على ما سيأتي (أخذ) من المال المراد يؤخذ منه وليس المراد الأخذ بالفعل لأن قبضه بالفعل ليس شرطا في انعقاده ولا في صحته ولا لزومه بل ينقذ ويلزم بالصفة ثم يطلب الرهن أخذه اذ لا يتم الا به (وثيقته) أي بالتمول (في دين لازم) من بيع أو قرض أو قيمة متلف (أو) دين (صاثر) في اللزوم) كاخذه من صانع أو مستبرخ أو من ادعاه ضياع فيكون الرهن في القيمة وسيأتي في قوله وعلى ما يلزم الخ واعلم أنه كما يطلق الرهن على الشيء المبدول يطلق أيضا على العقد عليه عرفه بعضهم بقوله عقد لازم لا ينقل الملك قصده التوثيق في الحقوق اهـ والذي تعتبر فيه الأركان فقولنا (وركنه) أي أركانه باعتبار إطلاقه على العقد فيكون فيه استخدام وهي أربعة (عاقدة) من رهن ومرتبه (ومرهون) وهو المال المبدول (ومرهون

فهذه ست مع حلول الأجل حقيقة أو حكما بان اتفق الأجلان ومفهومة أنه اذا اختلفا قدر المنع كان من بيع أو قرض أو مختلفين حلا أو أجلا أو حل أحدهما فلهذه تسع بضم لهما اذا اختلفت الصفة أو نوعا أو حل أحدهما دون الآخر أو أجلا بأجل مختلف وفي كل ما من بيع أو قرض أو مختلفين فهذه اثنا عشر صورة فجملة المنوع في مورد العرض إحدى وعشرون وقد تقرر صور المقاصة التي تقدمت في الشارح أول الباب (قوله) فإن اختلفا كعين في ذمة الخ) شروع منه في صور أخرى غير التي تقدمت فتكون جملة صور المقاصة مائة وخمسة وثلاثين صورة

(باب في الرهن وأحكامه)

لما كان الرهن سبب عن الدين من قرض تارة ومن بيع أخرى وأنهى الكلام على الدينين وما يتعلق بهما من مقاصة عقد الكلام على ما يتعلق بهما من رهن ونحوه والرهن لغة الإلزام والجس وكل ملزوم قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة أي محبوسة والرهان دافعه والمرتهن بالكسر أخذه ويقال مرتهن بالفتح لانه وضع عنده الرهن ويطلق أيضا على الراهن لانه يطلب منه واصطلاحا ما قاله المصنف وقد عرفه بالمعنى الاسمي بناء على الاستعمال الكثير تبعه ابن عرفة وأما الشيخ خليل فقد عرفه بالمعنى المصدرى بقوله الرهن بذل من له البيع ما يباع الخ والمعنى المصدرى هو الذي تعتبر فيه الأركان كما سيأتي التنبية عليه في الشرح والمراد بالرهن حقيقة وتعريفه والمراد بأحكامه مسائله المتعلقة به (قوله) أو غيرها) هكذا في نسخة الأصل بضمير التثنية والماسب غيرها لان المتقدم أربعة أشياء لا اثنان (قوله) كمنفعة) أي كرهن الدار المحبوسة على ما يأتي (قوله) أخذ) أي حصل التعاقد على أن يؤخذ بدليل قول الشارح والمراد الخ (قوله) ولا في صحته ولا لزومه) عطفه على انعقاده من عطف المسبب على السبب (قوله) بل ينقذ ويلزم) أي ويصح لانه يلزم من الانعقاد العهدة واللزوم (قوله) اذ لا يتم الا به) أي لانه لو طرأ له مانع قبل أخذه لم يكن أمورا الغرماء (قوله) وثيقته) أي خرج بهذا القيد الوديعة والمصنوع عند صانعه وقبض المجني عنه عبد اجني عليه (قوله) أو دين صاثر في اللزوم) أي ولذا صح في الجعل ولم يصح في كتابة من اجني كما يأتي (قوله) فيكون الرهن في القيمة) أي ويكون له حبسه حتى يستوفي حقه منه أو من منافعه (قوله) لا يتقل الملك) أي بل الرهن باق على ملك الراهن ولذلك كانت غلته له ونعته عليه (قوله) فيكون فيه استخدام) أي لكونه ذكرا للرهن أولا بالمعنى الاسمي التي هو الشيء المتمول وأعاد عليه الضمير بالمعنى المصدرى الذي هو العقد اللازم (قوله) وهي أربعة) أي اجالا وأما تفصيلا فخمسة لان العاقدة تحت شيان (قوله) عاقدة) هو وما عطف عليه خبر عن قوله وركنه وقوله وهي أربعة جملة معترضة بين المبتدأ والخبر بقصد بيان عدة الأركان (قوله) أي فيه) جعل الباء معنى في الظرفية ويصح جعل الباء عينية (قوله) وقال ابن القاسم لا بد فيهما من اللفظ (المريخ) ابن عرفة الخلاف بين ابن القاسم وأشهب هل يفتقر الرهن للتصريح به أم لا ولو دفع رجل إلى آخر ماله ولم يزد على قوله أمه ككها حتى أدفع للحقل كان رهنا عند أشهب لا ابن القاسم اهـ أي فعند ابن القاسم لا يختص المرتبه بالرهن بل يكون أسوة الغرماء ولو حازه وسيأتي ذلك (قوله) ملتبس بغيره) أي لانه يحتمل وجوده وقت الرهن وعدمه وعلى فرض وجوده يحتمل أن يقبض وأن لا يقبض (قوله) وثمرة لم يبد صلاحها) مثلها الزرع بل يجوز رهنه ما ذكر ولو لم يوجد كما عزا ابن عرفة لظاهر الروايات وحيث قلتم يجوز ذلك وحمل عقد الرهن عليه انتظر بدو صلاحه ليعا في الدين

به) أي فيه وهو الدين المذكور (وصيغة كالبيع) ظاهره أنه يكفي ما يدل على الرضا وقال ابن القاسم لا بد فيهما من اللفظ الصريح (ولو) كالتمول ملتبسا (بغير كاتبة وثمرة لم يبد صلاحها) فانه يصح رهنه ولو ترك الرهن من أماله شيء يتوثق به خبير من عدمه والمراد غير رهنه فان اشتد فلا يصح رهنه كالمدين كما سيأتي ويحاصص

ويخصص مرتبته مع الغرماء في الموت والفلس حيث حصل قبل بدو الصلاح باذنا صلاح الرهن يبيع فان
وفي رد الغرماء أخذ في الخاصة والاياف الرهن بدينه قد رخصا للغرماء بما بقي له من دينه بعد اختصاصه
بما أخذه من الثمن لا بالجميع كالأول كان عليه ثلثمائة دينار ثلاثة أنفار ورهن لاحدهم ثلث مائة
فقال أو مات فوجد عند الراهن مائة وخمسون دينارا فان الثلاثة يتخاصمون فيها يأخذ كل خمسين نصف
دينه وانما دخل المرتين معهم لان دينه متعلق بالثمة لا بعين الرهن والرهن لا يمكن بيعه الآن واذا حل بيعه
بدو الصلاح يبيع واخص المرتين بالثمن فان كان الثمن مائة ردنا الخمسين التي كان أخذها وكذا ما زاد
على المائة ان يبيعها كثر ثمنها وان لا يستحقها وان يبيعها باقل كخمس مائة واقد رخصا للغرماء بما بقي له من
الباقية له من دينه فلس له من المائة والخمسين الا ثلاثون وثمانون وثمانون وثمانون وثمانون وثمانون
عشرين لكل عشرة مع الخمسين فيصير لكل منهما ستون كذا في الاصل (قوله ثم ان حاز المرتين الآتي ونحوه
الح) أي وأما لو أبقى بعد الحياة في الحشرى وعب يستوى الغرماء فيه وهو أبقى ورده بن بانه متى حيز
لا يبطل حق المرتين منه الارجوه لسببه مع علم المرتين وصكوته (قوله فيصير رهنها) أي بناء على صحة
رهن المكاتب (قوله وولد أم الولد) المراد به الولد الذي يحدث من الحاربة من زنا أو زوج بعد أن ولدت من
سيدها (قوله أي من الكتابة والخدمة) أي من نجوم الكتابة في المكاتب وعن الخدمة في المدبر والمعتق
لاجل وولد أم الولد اذا لم يدفع له الراهن دينه (قوله فان رق المكاتب) حاصله انه اذا رهن السيد خدمة
المدبر فبات السيد وعليه دين سابق على التدبير ولا حق ورق المدبر أو جزء منه فان المرتين يستوفى دينه
من ثمن ذلك الجزء الذي رق كما انه اذا عجز المكاتب استوفى من رقبته وأما من رقبته المدبر ليبيع في حياة
السيد فلا يجوز حيث تأخر الدين عن التدبير بخلاف دين يقدم أو على أن يباع بعد موت سيده فيصير رهنه
واختلف اذا رهن رقبته المدبر ليبيع في حياة السيد في دين متأخر هل يبطل الرهن من أصله أو ينتقل لخدمته
قولان الراجح الاول كظهوره من رخص دار رهن رقبته على أنها ملك لراهنها وثبت حبسها عليه فهل ينتقل
الرهن لمنفعة الان المنفعة كجزء منها وظاهر كلامهم أنه الراجح أو يبطل الرهن ولا يعود لمنفعة وأما ان
ظهرت حبسا على غير الراهن أو انتقل الحق لغيره عوت أو باقصة صاعدة معينة شرطها له الواقف فلا ينتقل
الرهن لمنفعةها قطعا هذا ملخص ما في الاصل (قوله أو المدبر بعد موت سيده) أي بان لم يحمله الثلث وقوله
أو ورق جزء منه أي بان حل الثلث بفضله (قوله أو كان جزأ مشاعا) أي فيصير رهن الجزء المشاع كنصف
وثلاث خلافان قال لا يبيع رهن المشاع ولا يهتبه ولا وقفه كالحقبة ولا يلزم الراهن للجزء المشاع استئذان
شريكه اذا ضرر على الشريك لعدم تعاق الرهن بحصته هذا قول ابن القاسم المشهور ونعم بنسب الاستئذان
لما فيه من جبر الخواطر للشريك الذي لم يره أن يقسم ويبيع ويسلم للمستري بغير إذن شريكه (قوله أي
يقبض أجرته المرتين) أي ويسلمها له وكذا يؤجر له الجزء المرتين ولا يؤجره هو فانه في حكم الجولان
(وتنبه) لو رهن أحد الشريكين حصته من أجنبي وأمن الراهن والمرتين الشريكين الآخر فله رهن الشريك
الأمين حصته للمرتين الاول وأمن الأمين والمرتين الراهن الاول على هذه الخمسة الثانية يبطل حوزها
لاحصته مع الجولان يد الراهن الاول على ما رهنه لانه أمين على حصته شريكه الراهن الثاني وهي
شائعة فيلزم منه أن حصته تحت يده والثاني يده جائله أو أعلى حصته شريكه لاستئذان الاول فلو جعل
حصته الثاني تحت يد أجنبي يبطل رهن الثاني فقط (قوله برضا المرتين الاول) ويلزم من رضاه علمه فلا بد
من علمه ورضاه وهذا اذا رهن الفضلة لغير المرتين الاول أما لو رهنها له فلا بد أن يكون أجل الدين
الذي مساو بالاول لا أقل ولا أكثر والامتنع لانه اذا كان أجل الثاني أبعد من الاجل الاول يباع
الرهن عند انقضاء أجل الاول ويقضى الا يتأخر فيجعل الدين الثاني قبل أجله وهو سلف وان كان
أجل الثاني أقرب من الاجل الاول يباع الرهن عند انقضاء أجل الثاني ويقضى الدينان فيجعل

من المشاع في دين آخر (رضا) المرتين (الاول) بغير رضاه (وحاز) الاول
(له) أي الثاني فيكون أمينا فيه (و) (لا يضمنه) أن ضاع منه أي ادعى ضياع

الرهن بلاينة ولا تفرط وهو ما يغاب عليه فإنه لا يضمن إلا ما يخصه (فإن نحل أحدهما) أي الدينين (أولا) قبل الآخر (قسم) الرهن وأعطى إن حل دينه مناهه ليستوفى ٩٨ منه إذا لم يوفه الدين دينه (إن أمكن) قسمه (بلا ضرر ولا) يمكن أو يمكن

بضرر (بيع) الرهن جميعه (وفضيا) أي الدينان معا (و) جاز رهن (أم دون) رهن (ولدها) الصغير معها (وعكسه) إذ ليس في الرهن انتقال ملك (وحازها) في المستلتمين (المرتحن) لعدم جواز التفریق (و) جاز رهن ثنى (مستاجر) لمن استأجره (و) رهن حائط (مساقى) للعامل (وحوزها الأول كاف) عن حوز ثان للرهن وكذا يجوز رهنها عند غيرها أن جعل المرتحن مع العامل أمينا أو يجعله مع تحت أمين ويجعل المرتحن يده مع الاجير أو أمينا معه (و) جاز رهن (مثلي) من مكيل أو موزون أو معدود (ولو عينا) مسكوكة ومحل الجواز (أن طبع عليه) طبعاً بحكامة الذريعة لئلا يفسد به السلف مع تسميته رهنًا والسلف مع الدين لا يجوز وهذا ان وضع تحت يد المرتحن (أو) لم يطبع عليه (و) كان تحت أمين لا تنفاه العلة المتقدمة (و) جاز رهن (دين) على انسان (ولو) كان (على المرتحن) له كان يتسلف أو يشتري المسلم سلعة من المسلم اليه ويجعل المسلم فيه رهناً في ذلك الدين (و) جاز رهن الشيء (المستعار للرهن) أي لاجله أي لرهنه في دين عليه فإن وفي المستعير دينه يرجع الرهن لصاحبه المعير (و) إن لم يوف ببيع الرهن في الدين (رجع صاحبه) المعير على المستعير (بقيمته) يوم استعاره وقبل يوم رهنه (أو) رجع (بثمنه) الذي يبيع به (أن يبيع) في الدين وأول تنويع الخلاف

الدين الأول قبل أجله وهو سلف فإن كان الدين الأول من بيع لم اجتماع بيع وسلف وإن كان من قرض لم أسلفني وأسلفني فتحصل أن الفضلة إما أن ترهن للأول أو لغيره فإن رهنتم للأول فلا بد من تساوى الدينين أجلًا وإن رهنتم غيره جاز مطلقًا تساوى الأجلان أم لا بشرط علم الحائز لها ورضاه سواء كان هو المرتحن الأول أو أمين غيره وإنما اشترط رضا الحائز لأن هو المرتحن أو غيره لاجل أن يصير حائزًا للثاني (قوله) فإنه لا يضمن إلا ما يخصه أي كحاله قبل الرهنية (قوله) فإن حل أحدهما (الخ) لم يتعرض لحكم ما إذا تساوى الدينان في الأجل لوضوحه (قوله) وأعطى إن حل دينه مناهه أي ويدفع لصاحب الدين الذي لم يحل قدر ما ينوبه يبقى رهنا عنده (قوله) وفوضيا وصفة القضاء أن يقضى الدين الأول كله أولاً لتقدم الحق ثم ياتي للثاني (قوله) وجاز رهن أم دون رهن ولدها أي ولا يلزم من الرهن بيعها دون ولدها فإن احتيج للبيع بيعت مع ولدها وإن لم يكن داخلًا في الرهنية لم يكن مثل في المجموع للرهن الفاسد بقوله أو ليس الولد رهنا مع أمه فانظره معها قاله الشيخ (قوله) وحازها في المستلتمين المرتحن وكفى الحوز هنا لكونهما في ملك واحد وهو الرهن (قوله) وجاز رهن ثنى مستأجر (الخ) أي فإذا استأجر زيد داراً من ربه أشهر أم لا جازل رهنها إذا تداين من زيد ديناً أن يرهنه تلك الدار قبل انقضاء مدة الاجارة (قوله) ورهن حائط مساقى (الخ) صورتهما زيد نزل مساقى في حائط سنة مثلاً فإذا تداين ربهما منه ديناً جازله أن يرهنه تلك الحائط في مدة المساقاة حتى يستوفى دينه (قوله) عند غيرها أي غير المستأجر والمساقى بأن يكون رب الدار ورب الحائط تداين من غيرها وأراد رهن الدار والحائط لذلك الغير (قوله) أو يجعله (الخ) أي المرتحن والعامل (قوله) ويجعل المرتحن (الخ) معطوف على قوله أن جعله - وراجع لفهوم المتن على سبيل ألف وانشر المشوش ابن يونس عن الموازية من ساقى حائطه ثم رهنه فليجعل المرتحن مع المساقى رجلاً أو يجعله على يد عدله قال مالك وجعله بيد المساقى أو أجيره يبطل رهنه اه لان يد المساقى والاجير بمنزلة يد الرهن في الجملة ولو كانت مثلها من كل وجه لما كفى الأمين معهما فقامل (قوله) أن طبع عليه أي ولو غير عين وانما يوافق على غير العين لان العين تتسارع الايدي اليها أكثر فثبت لهم لزوم الطبع عليها دون غيرها والحاصل أن المائلي غير العين فيه خلاف بين ابن القاسم وأشهب فإن القاسم في المدونة يقول بوجوب الطبع وأشهب يقول بعدمه واتفقا على أن العين لا يجوز رهنها إلا بالطبع عليها هذه طريقة المازري وابن الحاجب وأما ابن يونس والباجي وابن شاس فلم يذكروا عن أشهب إلا استحباب الطبع على العين إذا لفرق عنده بين العين وغيرها في عدم اشتراط الطبع ومذهب المدونة التي هو المشهور أن جميع الثليات لا ترهن إلا بطبوعا عليها قاله ح (قوله) سدا للذريعة علة المحذوف أي وانما اشترط الطبع عليه سدا الخ وقوله لئلا يفسد الخ علة للعامل مع علقته (قوله) والسلف مع الدين لا يجوز أي سواء كان السلف مشروطاً في عقد المدانية أو متطوعاً به سدا لئلا يفسد الخ علة للسلف مع الدين لا يجوز أن يبيعوا سلفاً إن كان الدين من بيع وأسلفني وأسلفني كان من قرض وإن كان السلف متطوعاً به فهدية مديان وظاهر كلام المصنف والأصل أن الطبع شرط لجواز الرهن وعليه فإذا لم يطبع عليه لا يجوز رهنه ابتداءً ولكنه يصح ويكفي كون المرتحن أحق به قبل الطبع إن حصل مانع وهو المعتمد (قوله) كان يتسلف مثال لما إذا كان الدين على المرتحن ومثال ما قبل المبالغة أن يشتري زيد سلعة من عمرو بثمن لاجل ولز يدين على بكر فيقول زيد لعمرو جعلت الدين الذي على بكر رهناً تحت يدك حتى تأتيناك الثمن (قوله) وقبل يوم رهنه تظهر فائدة الخلاف فيها إذا كان يوم الرهن متأخراً عن يوم الاستعارة وكانت القيمة يوم الرهن أزيد أو أنقص من القيمة

يوم (المستعار للرهن) أي لاجله أي لرهنه في دين عليه فإن وفي المستعير دينه يرجع الرهن لصاحبه المعير (و) إن لم يوف ببيع الرهن في الدين (رجع صاحبه) المعير على المستعير (بقيمته) يوم استعاره وقبل يوم رهنه (أو) رجع (بثمنه) الذي يبيع به (أن يبيع) في الدين وأول تنويع الخلاف

نقلت المدونة عليهما كما قال الشيخ (وضمن) المستعير أي نطاق به الضمان ولو كان مما لا يغاب عليه كعبد أو كانت على ضياعه بلا تنقير بط
بينه (أن رهنه في غير ما أذن له فيه) كان استعاره لرهنه في دين عين قره نه في عرض أو طعام (فله به أخذه إن وجدته قائما) لم يتغير في ذاته عند
المرتحن (والا) يحده قائما (فقيمه) تلزم المستعير مطلقا (ولو كان مما لا يغاب عليه أو هلك

٩٩

يوم الاستعارة (قوله نقلت المدونة عليهما) أي رويت المدونة على كل من القولين فرواها يحيى بن
عمر بقيمه ورواها غيره يتبع المعبر المستعير بما أدى من ثمن سلعته ولما اختصها البراذعي اقتصر على
القول الثاني ولما اختصها ابن أبي زيد اقتصر على الأول (قوله أي تعلق به الضمان) أي أن المعبر
تضمينه قيمته ولو لم يتلف لتعديده وله أخذه من المرتحن وتبطل العارية كذا قال عاب وقوله للشيخ سالم
والاجهوري وابن عاشر والصواب ما أفاده ح والمواق والمحرشي أن ضمان العدة يتعلق به بحيث إذا
هلك أو مرق يضمه عابا بقراره بالتعدي كان مما يغاب عليه أم لا كانت على هلا كه بينه أم لا وأما إذا
كان قائما فلا سبيل إلى تضمينه بل يأخذه ربه وتبطل العارية مثل ما يأتي في القصب في قولهم وضمن
القاصب بالاستيلاء وهو المأخوذ من شارحنا والظاهر أن تضمينه القيمة هنا يكون يوم الارتهان لانه
وقت التعدي (قوله وجاز رهن من مكاتب) أي فله أن يرهن إذا تداين أو اشترى بالدين ويرهن لسيده
في نجوم الكتابة كما يأتي عن المدونة والموازية خلافا لابن الحاجب (قوله لانه ليس من تعلقات التجارة)
هذا راجع للأذن في التجارة وقوله والمكاتب آخر زنفه وماله راجع للمكاتب فهو لف ونشر مشوش
وهذا التعليل خير من التعليل بمحصول الاشتغال به في التفهيم على المضمون والمحافظة عليه خوفا من
مرو به فان بن اعترضه بانهما لم يلزمهما خدمة سيدها وحينئذ فهما لا يشترطان عن مصالح السيد
بل عن مصالح أنفسهما وأجاب بأن الأولى في الفرق بين الرهن والضمان أن الرهن معاوضة والضمان
تبرع وهما مأذون لهما في المعاوضات دون التبرعات بخلاف بن هوعين ما عمل به شارحنا (قوله أو
غيرها) أي كقدم القاضي (قوله لمصلحة) أي تعود على المحجور والظاهر أن الولي محمول على النظر
والمصلحة في رهن مال المحجور ولو عقارا ولا يكلفه إلحاقه ببيان السبب بخلاف البيع إقرار المحجور
فانه لا يحمل على النظر والمصلحة حتى يشترط عند إلحاقه (قوله الاباذن الآخر) أي حيث لم يجعل لكل
الاستقلال والاجاز (قوله بالقول) اختلاف هل يفتقر الرهن للفظ مصرح به فلو دفع رجل إلى آخر ساعة
ولم يرد على قوله أمسكها حتى أدفع لك حقتك هل تكون رهنا مجرد هذا اللفظ أولا بد من التصريح
بالرهنية فقال أشهب تكون رهنا وقال ابن القاسم لا تكون رهنا إلا بالتصريح (قوله ولا يتم الرهن إلا
بالقبض) أي قبل المانع وأما القبض بعد المانع فلا يفيد كما يأتي (قوله كونه التجهيز) بيان للغير ومعناه
أن الراهن إذا مات وقد حاز المرتحن الرهن قبل الموت فإن المرتحن يختص به في دينه ولا يسمع في مؤن
التجهيز (قوله للراهن) أي ويجوز شرطها المرتحن أن يبيع لا يرض كما يأتي (قوله قطعا للمنازعة)
مفعول لأجله عليه لقوله احتيج (قوله وبطل الرهن الخ) ظاهره ولو أسقط الشرط والفرق بين الرهن
والبيع المصاحب للشرط المناقض فانه يصح إذا أسقط الشرط أن قبض الرهن ويبيعه إذا احتاجه
كل منهما ما أخوذ جزأ من حقيقة الرهن والامر المناقض لهما مناقض للحقيقة وأما شرط عدم التصرف
في المبيع مثله ومناقض لما يترتب على البيع لأنفس حقيقة وإنما قال بمعنى العقد لانه الذي يتصف
بالاطلاق لا المال المدفوع للتوثيق ومحل الاطلاق ما لم يكن مشروطا في دين صحيح أو فاسدات والا
فلا بطلان كما يفيد الاجهوري في نظمه الآتي (قوله بشرط حينه) أي حين العقد ومفهومه أنه لو وقع
الشرط المناقض بعد العقد لا يعتبر بل هو لاغ والرهن صحيح (قوله لما يقتضيه العقد) أي من الأحكام
فقد الرهن يقتضي أنه يسمع إذا لم يوف الراهن الدين وأنه يقبض عند المرتحن أو عند أمين فان شرط

الغلة (المرتحن له) أي للراهن (بأذنه) لا يجوز له الراهن في الرهن بقوله قبضها في بطل واحتيج لأذنه قطعا للمنازعة في المستقبل لئلا
يدعي عليه الراهن أنه أكرى ما يساوي عشرة فخمسة ونحو ذلك (وبطل) الرهن بمعنى العقد (بشرط) حينه (مناقض) لما يقتضيه العقد إذ
القاعدة أن كل عقد شرط فيه شرط مناقض لما يقتضيه مفسده (كان) أي شرط أن (لا يقبضه) من رهنه (أو) شرط أن (لا يبيعه) عند
الإجل (وبطل) (بجمله) أي الرهن

(ق) بيع أو قرض (فاسد) ظن لزومه أو لم يظن فيأخذ به ويتعين فسخ الفاسد (الأن يفتوت) الفاسد يفتوت (فتي) أي فيصح جعل ذلك الرهن في (عوضه) من قيمة أو مثل أو ثمن كختلف فيه يفتوت بالثمن وقيل يرد الرهن لفاسده مطلقا ولو مع القوات ويكون أسوة الغرما لوقوعه فاسدا وهو ظاهر إطلاق كلام الشيخ (و) بطل يجعله (في قرض جديد) اقترضه من إنسان له عليه دين قبله وجعل ذلك الرهن في (مع دين قديم) من قرض ويقيم بالرهن (و) إذا حصل مانع للراهن قبل رده له (اختص به) أي بالرهن الدين (الجديد) دون القديم أي فيكون المرتهن أحق به في الجديد فقط ويخاصص بالقديم وهذا هو المراد بقول الشيخ وصح في الجديد فمراده بالصحة الاختصاص لا الصحة المقابلة للفساد فاندفع قول الخطاب كلام المصنف نص في صحة الرهن ولم أقف على ذلك لغيره اهـ (و) بطل الرهن (بمانع) أي بمحصول مانع (كوت الراهن أو فلسه) أو جنونه أو مرضه المتصل بموته (قبل حوزة) متعلق بمحصول المقدرة هذا إذا فرط المرتهن في طلبه بل (ولو وجد فيه) لمحصل المانع قبل حوزة بخلاف الهبة والصدقة فإن الجدي في حوزها يفسد لانهما خرجا عن ملكه بالقول والرهن لم يخرج عنه (و) بطل (بأذنه) أي اذن المرتهن للراهن (في وطء) بجارية مرهونة (أو) في (سكنى) لدار مرهونة (أو) في (اجارة) لذات مرهونة والبطلان (ولو لم يفعل)

خلاف ذلك كان مناقضا لواقع الحقيقة (قوله في بيع أو قرض فاسد) مثال الفاسد من البيع البيع الواقع وقت نداء الجمعة أو لأجل مجهول والقرض الفاسد كدفع عفن في جمد (قوله أو لم يظن) أي وسواء اشترط أولا فلا مفهوم لقول خليل باشرطه في بيع فاسد ظن فيه الزوم (قوله كختلف فيه الخ) مثال للذي يفتوت بالثمن (قوله لم يفسد) أي باعتبار ما صاحبه من البيع والقرض الفاسدين والأقارهن ليس بفاسد (قوله وهو ظاهر إطلاق كلام الشيخ) أي لأن الشيخ لم يقيد البطلان بقوات ولا بعدهم ويؤيد الطريقة الأولى قول المجموع وان وقع في فاسد تنقل لعوض الغائب ولو غير مشروط حيث صح نفس الرهن وما أحسن قول ع

وفاسد الرهن فيما صح أو عوض * لفاسدات فانقله إذا اشترط
وان يكن صح لا ما فيه فهو اذن * في عوضه مطلقا ان فات فاعتبطا اهـ
(تنبيه) من جنى خطأ جنائية تحمها العقالة وظن أن الدين تلزمه بانفراده فاعطى به رهنا ثم علم أن جميعه لا يلزمه حلف أنه ظن لزوم الدين وما علم عدم الزوم ورجع في رهنه من حصصة العقالة إلى جعله في حصته فقط وأما لو علم لزوم الدين للعاقلة ورهن فانه يـكون في جميع الدين (قوله وبطل بيعه في قرض جديد الخ) اعلم ان محل فساد الرهن إذا كان المدين معسرا به أو كان الدين القديم مؤجلا حين أخذ الرهن أما لو كان حالا أو حل أجله صح ذلك ان كان الغريم مليا مقدورا على الخلاص منه لأن رب الدين لما كان قادرا على أخذه دينه كان تأخيرها كابتداء سلف وكذا لو كان الغريم عدما وكان الرهن له ولم يكن عليه دين محيط لانه حينئذ كالله اهـ بن ومفهوم قول المصنف في قرض أنه لو كان في بيع جديد لصح في البيع الجديد والقديم كذا في عتب الاستظهار ح قال بن وهو قصور وقد صرح ابن القيم بالحكمة كما في المواق وكذا أبو الحسن في كتاب الفلاس قال ان دين البيع مثل دين القرض في الفساد اهـ (قوله فمراده بالصحة الاختصاص) أي بعد الوقوع لأنه يصح ابتداء بل يؤثر برده (قوله أو فلسه) أي ولو بالمعنى الأهم وهو قيام الغرماء ومنعه من التصرف في ماله لا بمجرد إحاطة الدين فلا يبطل الرهن به من غير قيام الغرماء (قوله أو مرضه) أي والحوز في حالة المرض والجذون لا ينقح (قوله وبطل بأذنه الخ) أي بطلانا غير تام ولا يتم إلا بالقوات كما يأتي في قوله اذ فات واعلم أن الاذن في الوطء وما بعده قيل أنه مبطل للحوز فقط وهو الذي شئ عليه شارحنا وقيل للرهن من أصله وعلى الأول للمرتهن بعد الاذن وقبل المانع رد الرهن لحوزه بالقضاء على الراهن وعلى الثاني ليس له رده لبطلانه وسواء كان الراهن المأذون في الوطء بالغيا أو غير بالغ لجولان يده في أمة الرهن وان كان وطء غير البالغ ليس معتبرا في غيره هذا المحل (قوله أو في سكنى) أي أو اسكان الغير (قوله أو في اجارة لذات مرهونة) أي كانت تلك الذات عقارا أو حيوانا أو عروضا (قوله ولو لم يفعل) رد بلو على أشهب القائل بأنه لا يبطل الرهن بمجرد الاذن فيما ذكر بل حتى يبطأ أو يسكن أو يواطىء بالفعل (قوله وأن المرتهن يتولاها للراهن) أي ان كان يمكن ذلك شرعا وأما نحو الاستمتاع بالجارية فهذا لا يكون للراهن ولا للمرتهن مادامت مرهونة (قوله نعم الاذن في الوطء الخ) هذا الاستدراك لا محل له لما تقدم لك أن الخلاف في الكل محكي عن أشهب (قوله والشيخ رحمه الله اقتصر على نصها) قديقال ان

الراهن ما ذكر من الوطء وما بعده وهو أهم من قوله ولو لم يسكن وتقدم أن المانع للراهن وأن المرتهن يتولاها للراهن بأذنه وعبارة المدونة لو اذن المرتهن للراهن أن يسكن أو يكرى فقد خرجت الدار من الرهن وان لم يسكن أو يكرى نعم الاذن في الوطء اذ لم يبطأ فيه خلاف فقيل لا يبطله الا اذا وطئ بالفعل لأن لم يبطأ والقياس على الدار البطلان ولو لم يبطأ والشيخ رحمه الله اقتصر على نصها فقال ولو لم يسكن فلا اعتراض عليه

ويتم البطلان (ان فأت) الرهن (بمخو عتق) أو كتابة أو عتق لأجل (أو) نحو (بيع) كهيئة رصدة وحبس فان لم يفت فلا مرتين أخذه بالقضاء قال ابن يونس عن الموازية من ارتهن رهنا فقبضه ثم أجزه للراهن فقد خرج من الرهن قال ابن القاسم وأشهب ثم إن قام المرتن برده قضى له بذلك له وهو ظاهر إذا لم يحصل فوض بما ذكرنا وإذا كان له الرجوع في رده فيما إذا أجزه فأولى إذا أذن له في ذلك والحاصل أنه ان فأت تحقق البطلان وكذا ان حصل للراهن مانع قبل رده للمرتن فان اتفقنا أنه أخذه من راهنه ويقضى له بذلك (أو) أذن المرتن لراهنه (في بيع) للراهن (وسلمه) للراهن فيبطل ويبقى الدين بلا رهن فان

الراهن بطل أيضا على الراجح إلا أن يدعى أنه إنما أذن له في بيعه ليجيشه بشخصه فالقول له يمين ويكون الثمن رهنا لأجل أو يأتي الراهن بدله برهن كالاول وان لم يبعه الراهن فلا مرتين التسليم به (و) بطل (باعارة) له لراهنه (مطلقة) أي لم يشترط فيها الرد قبل الاجل ولم يجز العرف بذلك ولم تقيد بزمن أو عمل بتقضى قبله (والا) تطلق بل وقعت مقيدة بقيد مما ذكر (فله) أي المرتن (أخذه) من الراهن ويقضى له به (كان عاد) الراهن (لراهنه اختيارا) من المرتن بأيداع ونحوه ولو باجارة فله أخذه ولو قبل مسدة الاجارة ان ادعى أنه جهل أن الاجارة تبطله وأشبهه وحلف (الآن يفتوت) عند راهنه (يعتق) من راهنه (أوتدبيراً وحبس أوقيام الغرماء) على الراهن فيبطل وليس له أخذه

الشيخ لم يتم نصها فان نصها في السكنى والكراهة كما تقدم التنبيه عليه (قوله ويتم البطلان ان فأت الرهن الخ) أي وكان الراهن موسراً والأقلاية فوت كما يأتي وهذا راجع لقوله وبطل باذنه في وطء (قوله بما ذكر) أي من العتق وسامعه (قوله وكذا ان حصل للراهن مانع) أي من الموانع المتقدمة وهي الموت وانفلس والجنون والمرض المتصل بموته (قوله في بيع الرهن) أي المقبوض عنده سواء كان مشروطاً في صلب العقد أو متطوعاً به وحاصل ما قاله السارح أنه اذا أذن المرتن لراهنه في بيع الرهن المقبوض عنده وسلمه للراهن بطل الرهن وصار الدين بلا رهن يبيع بالفعل أم لا وأما لو أذن له في بيعه ولم سلمه له وباعه الراهن فانه يبطل على الراجح الآن يدعى أنه إنما أذن له في البيع ليجيشه بالثمن فيقبل منه يمين ويكون الثمن رهنا لأجل أو يأتي له برهن بدله فان لم يبعه الراهن في هذه الحالة فلا مرتين التسليم به (قوله برهن كالاول) أي في القصة وان لم يكن من جنسه (قوله وبطل باعارة) أي لان ذلك يدل على اسقاط حقه من الرهن (قوله بقيد مما ذكر) أي التي هي اشترط الراد وجريان العرف به وتقيدتها بالزمن أو العمل المنقضى قبله (قوله كان عاد الرهن لراهنه اختياراً) أي بغير عارية لتقدم الكلام عليها (قوله ان ادعى أنه جهل أن الاجارة تبطله) لا مفهوم له دعوى جهل الاجارة فالمناسب أن يقول ان ادعى أنه جهل ان الرد اختياراً يبطله كان الرد باجارة أو غيرهما فان قلت الاجارة للراهن مشكلة لان الملك والمنفعة له ويجب بانه يفرض في رهن شرط المرتن منفعة المينة لنفسه في بيع وحيث كان له ذلك كان له اجارته فاذا أجزه لمالك كانت اجارته مبطله للراهن الآن يدعى الجهل ويشبه ويحلف عليه كما قال السارح (قوله أوتدبير) فيه أن التدبير ليس مانعاً من ابتداء الرهن فكيف يبطله وأجيب بانه قد انضم له ما هو مبطل للرهن في الجملة وهو دفعه للراهن اختياراً (قوله على نزع ما تقدم) المناسب أن يقول وما تقدم على نزع ما هنا لان هذه الاحكام لم تقدم للسارح (قوله فله أخذه مطلقاً) أي واذا أخذه وخلص من الرهنية فالظاهر انه يلزم الراهن مانعاً من عتق أو تدبير أو حبس أو نحو ذلك كما في الحاشية وكما أنه أخذه له عدم أخذه ويعجل الدين (قوله فان فأت أو لم يفت) انظر كيف يكون له أخذه بعد فواته كالعتق مع ما سياتي من ان الراهن الموسر اذا اعتق المرهون أو كاتبه فانه يفتى قال عب وتدين فرق بحمل أخذ الراهن من المرتن غصباً على قصد ابطال الرهنية فعومل بنقيض قصده بخلاف عتق العبد وهو عند المرتن فانه لم يحصل منه ما يوجب الحمل على ابطال الرهنية حتى يعامل بنقيض قصده قال بن والصواب ما قاله ح من تقيد ما هنا بما يأتي أي ان الغاصب هنا يحمل على ما اذا كان معسراً وأما لو كان موسراً فلا يؤخذ منه الرهن بل يفتى بما فعله ويعجل الدين (قوله أي الاقل من الامرين) أي فان كانت القيمة أقل غلها وطولب عند الاجل يباقي الدين وان كان الدين أقل غلها وبرئت ذمته (قوله ووجد من يشتري البعض) أي فان وفي بعضها بالدين ولم يوجد من يشتريه بيعت كلها (قوله وهذه أحد المسائل) هكذا نسخة المؤلف والمناسب وهذه إحدى (قوله فوطئها ابنته الوارث) أي والحال

و يكون المرتن أسوة الغرماء فيه ويعجل الدين في العتق وما بعده على نزع ما تقدم في الاذن بالوطء أو السكنى (و) ان عاد لراهنه (غصباً) عن المرتن (فله أخذه مطلقاً) فأت أو لم يفت ويختص به عن الغرماء (وان وطئ) الراهن أمته المهرونة (بلاذن) من المرتن (فولده) منها (حر) لانهم ينتقل عن ملكه (وعجل) الراهن (إلى الدين) للمرتن (أو قيمتها) أي الاقل من الامرين لزومه (والا) يكن ملياً بل معسراً (بقيت) الامة المهرونة لأجل (فتباعه) أي للدين ان وضعت والا خوت للوضع وبيعاً بعضها ان وفي ووجد من يشتري البعض وهذه أحد المسائل التي تباع فيها أم الولد الثانية أم المفلس الموقوفة للغرماء يطؤها المفلس الثالثة أمة الشريكة يطؤها أحد الشريكين بلاذن الشريك الآخر الرابعة جار يمة من أحاط الدين بماله ومات فوطئها ابنته الوارث انما ماله أمه القراض يطؤها العامل

أي لمن طلب منهما حوزة (عند أمين) لأن الراهن قد يكره وضعه عند المرتهن والمرتهن قد يكره وضعه عند خوف الضمان إذا تلف أو غيب ذلك (و) لو اتفقا على وضعه عند أمين واختلفا (في تعيينه) نظر الحياكم في الأصل منهما فقدمه (وإن سلمه) الأمين لأحدهما (بلاذن) من الآخر فاسلمه (لراهن) ضمن (للمرتهن) الدين أو القيمة (أي قيمة الرهن) أي الأقل منهما (و) إن سلمه (للمرتهن) وتلف عنده (ضمنها) أي القيمة للراهن أي تعلق بها ضمانها فإن كانت قدر الدين سقط الدين وبرئ الأمين وإن زادت على الدين ضمن الزيادة للراهن ورجع بها على المرتهن إلا أن تقوم بينه وبينها بصلابة لا تغريب قال أبو الحسن لا فرق هنا بين ما يغاب عليه وما لا يغاب عليه لأن الأمين والمرتهن متعديان (وجاز حوزة) مكاتب الراهن وأخيه) وكذا ولله الرشيد المنعزل عنه كما قال سحنون ولا يكون حوزهم كحوز الراهن مطلقا للرهن لأن المكاتب أحرز نفسه وماله والاخ والاين الكبير المنعزل لا تجوز يد الراهن على أموالهم (لا) حوز (محجورة)

أن أباه لم يسها والافساح الولد أيضا لأنه زنا محض تأمل (قوله السادسة جارية وطؤها سيدها) هكذا قال الشارح وترك يياضا وذكر بيده والولد في الجميع وتتم ما ترك له البيضاء العالم يجنبايتها مع الاعسار في الكل وفي بن قال ابن غازي وقد أجاب بعض الأذكياء عن اقتناءه أن نظم النظائر المذكورة في التوضيح في هذا المحل فقال

تباع عند مالك أم الولد * للدين في ست مسائل تعد
وهي أن أحبل حال علمه * بمائع الوطء وحال عدمه
مفلس موقوف للفرما * وراهن مرهونة أبلغ فرما
أو ابن مديان أبا عاتركه * أو الشريك أمة للشركة
أو عامل القراض مما حركه * أو سيد جانيصة مستهلكه
في هذه الستة تحمل الأمه * حوا ولا يد راعها أمه
والعكس جاء في محل فرد * وهو وحمل حرة بعد
في العبد يغشى ماله من معتقه * وما يرى السيد حتى أعتقه
والأم حرة ومالك السيد * بمنزل ما في بطنها من ولد

ومروءة قوله في العبد يغشى الخ أن العبد إذا وطئ جاريته فحملت وأعتقه أو لم يعلم السيد بعنته لها حتى أعتقه فإن عتق العبد أمته ماض وتكون حرة والولد الذي في بطنها رقيق لأنه للسيد وقوله والولد الذي في بطنها رقيق سمى به بعضهم على ما إذا وضعت الولد قبل عتق السيد العبد الذي أعتقها وأما لو كان في بطنها حين العتق فإنه يتبع أمه اه ويضاف للستة على الضابط المتقدم وهو حمل الأمه بحر كافي ح المستحقة وهي حامل والأمه الغارة وأمة المكاتب إذا ماتت وفيها وفاة بالكتابة وله ولد فإنه يبيع أمه ويوفى الكتابة اه وقول الناظم والعكس جاء في محل فرد الخ لا مفهوم له فقد يفرض في أمه حامل وهما سيدها واستثنى جهلهم أن الموهوب له أعتقها فتصير حرة حامله برقيق ليكون الحمل باقيا على ملك الواهب (قوله لطالب حوزة) أي وسواء جرت العادة بوضعه عند المرتهن أم لا خلافا لقول المخيم إذا كانت العادة تسلمه للمرتهن كان القول بأن دعي إليه لأنه كالشرط والافا القول لطالب الأمين ومحل هذا الخلاف إذا دخل على السكوت وأما لو امتنع المرتهن عند العقد من قبضه فلا يلزمه قبضه ولو كانت العادة وضعه عنده اتفاقا كذا في بن (قوله فيقدمه) فإن استوفى باقي الصلاحية خير الحاكم (قوله فأسلمه للراهن) هكذا نسخة المؤلف وصوابه فإن سلمه لأنه تفصيل بعد اجمال (قوله ضمن للمرتهن الدين) أي تعلق به الضمان بحيث إذا تلف يضمن قيمته أو مثله وليس المراد أنه يضمنه بالفعل ولو كان باقيا غايبة ما هناك بردفعه (قوله وإن زادت على الدين الخ) سكت عما إذا كانت القيمة أقل من الدين والحكم أنه يحط عن الراهن من الدين بقدر قيمة الرهن ولا غرم على الأمين في هذه الحالة ثم إن محل تضمين الأمين الزيادة إذا سلم الرهن للمرتهن بعد الاجل أو قبله ولم يطالع الراهن على ذلك حتى حل الاجل وأما إن علم به قبل الاجل فإن للراهن أن يغرم القيمة أي ما شاء لأنهما متعديان عليه هذا باخذه وهذا يدفعه وتوقف تلك القيمة على يد أمين غيرهما للاجل والراهن أن يأتي برهن ككالاول ويأخذ القيمة (قوله الآن تقوم بينة الخ) الحق أن الأمين يغرم تلك الزيادة ويرجع بها على المرتهن كان الرهن مما يغاب عليه أم لا قامت بينة على هلاكه بدون تغريب أم لا وذلك لأن الأمين متعد بالرفع للمرتهن والمرتهن متعد باخذه كذا في حاشية الأصل تبعاً لبن والحاشية ويؤيد هذا النقل قول الشارح بعد ذلك قال أبو الحسن الخ (قوله المنعزل) المراد به ما ليس تحت الحجر بل هو مستقل بالتصرف ولو كان مشاركا لبيته في الأموال (قوله أوردق) شمل المدير ولو مرض السيد والمعتق لاجل ولو قرب الاجل وشمل القن المأذون له في التجارة (قوله كان يعاقده) صورتهما أن يقول شخص

لصغر أو صفه أو زوجة أو ورق فلا يجوز والمكاتب لا يحزر عليه السيد (و) جاز (أرتم ان قبل الدين) من آخر
فرض أربع كان يعاقده على دفع رهن الآن ليقرض منه في غدا كذا أو يشتري منه سلعة ويكون الرهن في ذلك الدين فإذا قبض الرهن

الآن وحصل الدين في المستقبل لزم الرهن ولا يحتاج لقبض آخر وإن لم يقبضه لزمه دفعه بعد الدين (و) جازاً لا رهناً وتسلمه (على ما يلزم) المؤجر من الاجرة (يعمل) أي بسبب عمل يعمل الاجرة بنفسه أو دابته مثلاً كأن يؤجره على خياطة أو نجارة باب أو نسج ثوب أو حياطة أو خدمة بعشرة مثلاً على أن يدفع للاجير رهناً في نظير ما يلزم المؤجر من الاجرة وكذا يجوز للاجير إذا دفع المستأجر له الاجرة قبل العمل وخاف أن يفرط الاجير فيه أن يدفع رهناً له مستأجره على تقدير لو لم يعمل كان الرهن رهناً فيمادفعه له (أو) بسبب (جعل) بأن يأخذ العامل من رب الآبق مثلاً رهناً على الاجرة التي تثبت له بعد العمل لما تقدم أن الرهن مال يكون في دين لازم أو آبق الزوم (أو) على ما يلزم (من قيمة) كان يستعير شيئاً أو يدفع رهناً للمعير في قيمة على تقدير لزومها ١٠٣ لو ادعى الضياع وكذا الصانع يدفعون

للمصنوع له رهناً في قيمته على تقدير ادعائهم الضياع (لا) يجوز رهن (في) نظير (نجم كتابة من) انسان (أجنبي) أي غير المكاتب يدفعه عنه لسيدة لان الرهن فرع الحمل والكتابة لا يصح الحمل بها لعدم لزومها للعبء وعدم أيلولته للزوم فلا يصح فيها رهن من أجنبي وأما من المكاتب فيصح كما في الدونة والموازية خلافاً لابن الحاجب (واندرج) في الرهن (صوف تم) على القسم المرهونة يوم رهنها تبعاً لها لان لم يتم (و) اندرج في رهن جبراً وان حاصل (جنين) في بطنها وقت الرهن وأولى ان حلت به بعد (و) اندرج في رهن النخل (فرخ نخل) بالحاء المحجمة وهو المسمى بالنسيب بالغاء المفتوحة والسعين المهملة (لا) تدرج ثمرة فيه (ثمرة) على رؤس

لا يخرج هذا الشيء عنك رهناً على ما اقتضيه منك فلان أو على ثمن ما يبيعه لي أو لفلان والرهن على هذه الكيفية صحيح لازم لانه ليس من شرط صحة الرهن أن يكون الدين لازماً قبل الرهن لكن لا يستمر لزومه الا اذا حصل بيع أو قرض في المستقبل فان لم يحصل كان له أخذ رهنه (قوله أو دابته مثلاً) دخل الغلام (قوله المؤجر) بالكسر أي المستأجر (قوله) يدفع رهناً للمعير في قيمته أي وأما دفعه رهناً على أن يأخذ منه ذات الشيء المعارف لا يصح كما اذا باع دابة معينة أو أعارها وأخذ المشتري من البائع أو المعير من المستعير رهناً على أنها ان استحققت أو ظهر بها عيب أو تلف المستعير العارية أي أنه يبيعها من ذلك الرهن فلا يصح لاستحالة عقلاً (قوله) وأما من المكاتب فيصح وعليه اذا بقي على المكاتب شيء ولم يأت به يبيع الرهن فيما بقي من نجوم الكتابة (قوله لان لم يتم) أي فلا يندرج في عقد الرهنية ولا رهن أخذه بعد تمامه وذلك أن غير التام بمنزلة الغلة وهي لا تدرج (قوله جنين) أي لانه كل جزء منها قد خوله هنا كالبيع ابن المواز ولو شرط الراهن عدم دخوله لم يجز لانه شرط منافي لمقتضى العقد لكونه بمنزلة الجزء من أمه (قوله وأولى ان حلت به بعد) وجه الاولوية أنه بعد الرهن يكون جزءاً منها وقد تعلق بها الرهن بخلافه قبل فقديتهم أنه ذات مستقلة (قوله بالحاء المحجمة) وبعضهم ضبطه بالحاء المهملة وقوله وهو المسمى بالنسيب أي يسمى بالودي (قوله) لا تدرج ثمرة فيه ثمرة على رؤس الشجر) هكذا نسخة المؤلف والمناصب حذف لفظ ثمرة التي زادها الشارح لان الكلام يتم بدونها (قوله) ولم يجعلها ابن القاسم كالصوف التام أي حيث طابت والفرق بينهما وبين الصوف أنها تترك ان زاد طيباً فهي غلة لارهن والصوف لا تترك في بقائه بعد تمامه بل في بقائه تضاف له وهذا الفرق ذكره ابن يونس وهو منقوض بالثمرة اليابسة (قوله يبيع واجاره) أي لان السلعة المبيعة بعضها في مقابلة ما يسمى من الثمن وبعضها في مقابلة المنفعة والاول يبيع والثاني اجارة ومحصلة أن تلك المنفعة لم توضع على الراهن بل وقعت جزءاً من ثمن السلعة التي اشتراها (قوله وكذا يمنع التطوع الخ) أي لانها هدية مديان فلذلك منعت في البيع والقرض وهو بيان لمفهوم الموضوع (قوله فلم أخال الخ) حاصله أن منفعة الرهن اما أن تكون مدتاً معينة أو غير معينة وفي كل اما أن يشترطها الرهن أو يتطوع بها الراهن عليه وفي كل اما أن يكون الرهن في عقد بيع أو قرض فآخذ الرهن لما في رهن القرض ممنوع في صورته الاربع وهي معينة أم لا مشترطة أو متطوع بها وفي رهن البيع في ثلاث اذا كان متطوعاً بها معينة أم لا أو مشترطة ولم تعين والجواز في واحدة وهي ما اذا اشترطت وكانت معينة (قوله حتى لم يدر أحد) المناسب حتى لا يقدر (قوله على أن يزرع الارض الخ) مسألة رهن الارض والحائط هي المسماة بين الناس بالغاروقة وهي صنعة مطلقاً ولو شرط المنفعة في

الشجر المرهونة (ولو طابت) يوم الرهن ولم يجعلها ابن القاسم كالصوف التام (و) لا يندرج (بيض) في رهن كدجاج بل هو لربه (و) لا (مال عبدي) في رهنه بل هو لربه (و) لا (غلة) كجزء دار أو حيوان وكسمن ولبن وعسل نخل بالحاء المهملة (الاشترط) في جميع ما تقدم فيعمل به وتكون المذكورات رهناً مع أصلها (و) جازاً (لزم) (شرط منفعة) في الرهن كسكنى أو ركوب أو خدمة بشرطين أشارهما بقوله (عينت) بزم أو عمل للخروج من الجهالة في الاجارة (يبيع) أي في دين يبيع (فقط) لاني قرض فلا يجوز لانه في البيع يبيع واجاره وهو جائز وفي القرض سلف جوفه وهو لا يجوز وكذا يمنع التطوع بالمنفعة في القرض والبيع مطلقاً عينت أم لا فعلم انها في القرض تمنع في الصور الاربع وهي الشرط والتطوع عينت أم لا وفي البيع في ثلاث وتجاوز في الرابعة فهي ما اذا وقعت بشرط في العقد وعينت ومما عمت به البلوى في صريحها حتى لم يدر أحد من أهل العلم على رهنه أن يذل الرجل لا خرد رهنهم ثم يأخذ منه أرض زراعتها أو حائطاً رهناً على أن يزرع الارض أو يأخذ ثمرة الحائط مادامت

الدرهم في ذمة آخذها ثم زادوا في الفسائل الى أنه اذا رد آخذ الدرهم ما في ذمته ليأخذ أرضه أو حائله توقف معطيه في القبول فتارة يشتكيه الى أمرائها لينصروا الباطل وتارة يصالحوه على دفع شيء له ليستمر على ذلك السنة أو سنتين أو الاكثر فأن الله وأبائهم راجعون (و) جاز شرط المنفعة المعبنة بزمان أو عمل (على أن تحسب من الدين مطلقا) أي في بيع أو قرض وكذا اذا وقعت بعد العقد لأنه من البيع والاجارة وليس فيه هبة مديان ١٠٤ بخلاف التطوع بها بعد العقد نعم في القرض فيه سلف واجارة (ولا يقبل منه) أي

مدة معينة لانها في قرض لا يبيع ولا ينفعه أن يقول وهبتك المنفعة مادامت دراهمك على لانها حبة باطلة عندنا وهي من الربا فيجب على وضع اليد على الطين في نظير دراهمه الاقلاع عنه وتركه لصاحبه والاستمرار عليه محرم ولا يمكن اذا وقع وزرع الارض يكون الزرع له وعليه أجرة مثل الارض لصاحبها فيقاصه به من أصل الدين الذي عليه فان كان يدفع الخراج للملتزم وكان قدر أجرة الارض لا يلزمه أجرة لربها كما قرر الاشياخ (قوله الى أنه اذا رد) أي أراد الرد (قوله المعبنة بزمان أو عمل الخ) منهومه أن غير المعبنة لا يجوز زوجه الممنوع في صور القرض اجتماع السلف والاجارة وفي صور البيع اجتماع البيع والاجارة المجعولة الاجل (قوله على أن تحسب من الدين مطلقا الخ) هذا الاطلاق فاسد كما يستفاد من حاشية الأصل لان الجواز مخصوص بما اذا اشترطت ببيع وعينت وكانت ثني بالدين أو بشرط تعجيل ما بقي وأما ان كان الباقي يدفع له فيه شيئا مؤجلا فيمنع لنفسه ما في الذمة في مؤخر وان كان يترك للرهن جاز الا اذا كان اشترط الترك في سلب العقد فلا يجوز له رد اذا لم يعلم ما بقي وأما الصور السبع فالمنع فيها مطلقا أخذت مجانا كما تقدم أول تحسب من الدين كما هنا (قوله وكذا اذا وقعت بعد العقد الخ) فيه نظر فانهم ذكروا أنها تجري على مبيعة المديان فان كان فيها مساحة حرم والا فتقولان بالحرمة والكرامة (قوله بخلاف التطوع بها بعد العقد) معناه التبرع بها من غير أن تحسب من الدين فلا يناقض ما قبله (قوله نعم في القرض الخ) استدراك على الجواز الذي أفاده الاطلاق لما علمت من أنه خلاف الصواب والمناسب حذف قوله لما فيه من الركة ثم هذا كله في أخذ المدين المنفعة التي هي ليست من جنس الدين وأما الوشرط المدين أخذ المنفعة التي هي من جنس الدين من دينه فان لم يوجب ذلك أجاز في القرض ومنع في البيع لان القرض يجوز فيه الجهل بالاجل دون البيع وان أجل ذلك باجل معلوم فان دخلا على أنه ان بقي شيء من الدين بعد الاجل يوفيه الراهن من عنده أو من ثمن الرهن جاز ذلك في البيع والقرض وان دخلا على أن الفاضل من الدين يعطيه به شيئا مؤجلا منع ذلك في البيع والقرض وان دخلا على أن الفاضل من الدين يترك للمدين جاز في القرض دون البيع كذا في حاشية الأصل (قوله لانها شهادة على فعل نفسه) أي الذي هو الحوز والشهادة على فعل النفس لا تعتبر لانها دعوى ويستفاد من التعليل المذكور أن شهادة القباي بأن وزن ما قبضه فلان كذا لا تقبل لانها شهادة على فعل النفس بخلاف ما اذا شهد أن فلانا قبض ما وزنه فانه يعمل بشهادته فان شهد بهما معا فالظاهر البطلان لان الشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها حيث كان بطلان بعضها بالثبوت كما هنا وعمل بطلان شهادة القباي اذا شهد بالوزن ما لم يكن مقام من طرف السلطان أو نائبه كالقاضي كما هو مصرح بالأعمال بشهادته كما استظهره الاجهوزي والظاهر أن تابع المقام من القاضي مثله (قوله والقبض من الراهن) عطف تفسير على التحوير (قوله حتى تعين البيئة الحوز) هنا حذف من أصل النقص سقط من المؤلف فان كلام المدونة وشهد عليه باقراره ينفك ثم مات لم يقض بذلك ان أنكر الورثة حتى تعين البيئة الحوز اه كما في بن وبهذا المحنوف تستقيم العبارة ووجه كون هذا النص فيه الدليل لكل منهما أن قوله حتى تعين البيئة الحوز يحتمل حقيقة الحوز بأن تعين البيئة أن ذلك

من المدين (بعد) حصول (المنازع) للرهن كوت أو قل من حوزة للرهن (أنه حاز) الرهن (تسليمه) أي قبل المنازع ونازعه الغرماء وقالوا انما حوزته بعده فلا تفيد دعواه (ولو شهد له الأمين) الحائز له لاها شهادة على فعل نفسه (البيئة) تشهد له (على التحوير) قبله أي على معاينة أن الراهن سلم له الرهن قبل حصول المنازع (أو) تشهد له (على الحوز) أي على كونه حازه قبل المنازع ولو لم تشهد بالتحوير (على الوجه) من التأويلين لان شهادتها بالحوز قبله مع ثبوت الدين يفيد الظن بأن الراهن سلم له واحتمال اغتيال المدين عليه بعد التأويل الثاني أنه لا بد من الشهادة على التحوير والقبض من الراهن وقال المصنف وفيما دليلهما واختار الباجي الاول ولا يمكن ظاهرهما الثاني وبه قال جماعة منهم ابن رشد ونصها في كتاب الهبة ولا يقضى بالحجارة الا بما يفتق البيئة

يحوز في حبس أو هبة أو صدقة ولو أقر المعطي بصحته أن المعطي قد حاز وقبض وشهد عليه باقراره حتى تعين البيئة الحوز اه وقال بعض المحققين يكفي الحوز في الهبة ولا يكفي في الرهن لان الرهن لم يخرج عن ملكه بخلاف الهبة (و) لو باع الراهن الرهن (بشيء يبيعه) وان كان لا يجوز (قبل قبضه) أي قبل أن يقبض المدين منه (ان قرط مدينه) في طلبه حتى يباعه رهنه ويبقى دينه بالرهن لتقريطه (والا) يفرط بل جدي في طلبه فيباعه قبل قبضه (فهو يفتق) يبيعه (ويكون الثمن) أي ثمنه (رهنه) في الدين فان الرهن عند مشتريه أولا (ولا) يعنى بل يرد ويكون رهنه في الدين

وهذا اذا لم يفت فات يسهل امشتره كان ثمنه رهنا (قولان) الاول لابن ابي زيد والثاني لابن القصار وابن رشد ثالث وهو انه لا يفت
 للمرتن ربيع الرهن وانما له فسخ بيع سلعة لانه لما باعها على رهن بعينه فلما قوته ببيعته كان أحق بسلعته ان كانت قاعة أو قيمتها ان كانت
 قال وهذا كله ان دفع السلعة للمشتري أي الراهن أو السلف له والافهوا حق بسلعته أو سلفه فوط في الرهن

يقسط (أو) أي ومضى
 بعه أيضا ان باعه (بعده)
 أي بعد أن قبضه المرتن
 (ان باعه بمثل الدين فاكتر
 وهو) أي والدين (عين)
 مطلقا من بيع أو قرض
 (أو) الدين (عرض من
 قرض) وعمل الدين في
 الصور الثلاثة (والا)
 بعه بمثل الدين بل باقل
 منه في الصور الثلاث
 أو باعه بمثل فاكتر والدين
 عرض من بيع (فله)
 أي للمرتن (الرد) لبيع
 الرهن في الصور الأربعة
 ان لم يكمل له في الثلاثة
 الأولى بقبضه ولا يلزمه
 في الرابعة قبول العرض
 قبل أجله ولو بيع بما فيه
 الوفاء لان الاجل فيه
 من حقهما بخلاف العرض
 من قرض فان الاجل
 فيه من حق المقرض فقط
 (وان أجاز) المرتن ببيع
 الرهن (فحل) دينه من
 ثمنه (مطلقا) في الصور
 الأربع فان وفي والا
 اتبعه بالباقي (ومنع عبد
 من وطء أمته المرهونة
 منه) وأولى بالمنع لو رهن
 وحدها بخلاف غير المرهونة
 فيجوز له وطؤها وكذا
 زوجته رهن أولاد (وحد

الشيء الموهوب أو المتصدق به أو المرهون في حوز الشخص المعطى بالفتح قبل المانع ويحتمل أن المراد
 بالحوز القهوير أي التسليم كما هو المتبادر من المعايينة (قوله وهذا اذا لم يفت) بعد هذه العبارة في نسخة المؤلف
 فان يبدأ الخ وصوابه فان فات يسهل امشتره (قوله الاول لابن ابي زيد الخ) اعلم أن محل الخلاف في بيع الراهن
 الرهن العين المشترط في عقد البيع أو القرض والحال أن الراهن البائع سلم الرهن المبيع للمشتري فان لم يسلمه
 له كان للمرتن منعه من التسليم ولو آتاه برهن بدله لان العقد وقع على عينه فان خالف الراهن وسلمه للمشتري
 كان للمرتن فسخ العقد الأصلي المشترط فيه الرهن وأما ان كان الرهن غير معين وباعه الراهن قبل أن
 يقبضه المرتن فللمرتن أيضا منع الراهن من تسليمه للمشتري حتى يأتيه بدله وأما لو كان الرهن متطوعا
 به بعد العقد وباعه الراهن قبل أن يقبضه المرتن فانه يمضي بعه وهل يكون ثمنه رهنا أو يكون للراهن
 ويهطل الرهن من أصله خلاف مخرج على الخلاف في بيع الهبة قبل قبضها وبعد علم الموهوب له في معنى
 البيع ويكون الثمن للمعطي بالكسر أو للمعطى بالفتح كما سيأتي (قوله وهذا كله ان دفع السلعة) أي المبيعة
 في مسألة البيع وقوله أو السلف أي في مسألة القرض (قوله أو الدين عرض) مراده بالعرض ما قابل العين
 فيشمل الطعام (قوله في الصور الثلاث) أي وهي ما اذا كان الدين عينا مطلقا من بيع أو قرض أو عرضا
 من قرض (قوله في الصور الأربعة) أي وهي ما اذا كان الدين عينا مطلقا أو عرضا من قرض أو من بيع
 (قوله ان لم يكمل له) أي وأما لو كمل له فحكمه حكم ما اذا باعه بمثل الدين في معنى البيع (قوله ولا يلزمه في
 الرابعة الخ) يعني بالرابعة كون الدين عرضا من بيع (قوله لان الاجل فيه من حقهما) علة لانفي الذي
 هو عدم لزوم (قوله بخلاف العرض من قرض) أي وبخلاف العين مطلقا كما تقدم ذلك في باب القرض
 (قوله من حق المقرض فقط) أي ومن حق من كانت عليه العین ولو من بيع (قوله فان وفي) أي كافي
 الصورة الرابعة وقوله والاتباعه بالباقي أي كافي الصور الثلاث (قوله ومنع عبد من وطء أمته) حاصله ان
 السيد اذا رهن أمة عبده موحدها أو رهن مائة عاقلان العبد يمنع من وطئها كان ما ذناله في التجارة أم لا لان
 رهنها موحدها أو مائة يشبه الانتزاع من السيد لها لان المرتن منها معرض للبيع وحيث يبيع العبد
 دون ماله أو الامة دونه حرم وطؤه ايادها ولكنه ان تعدى ووطئ فلا يحسد لانه يشبه الانتزاع وليس انتزاعا
 حقيقيا لان المشهور أنه اذا اقتسهما السيد من الرهن لا يمنع وطء العبد لها لملك السابق على الرهنية ولو كان
 انتزاعا حقيقيا لاقتصر لتمليك ثان (قوله وكذا زوجته الخ) أي ولو كانت مملوكة للسيد لان الرهن لا يهطل
 النكاح وليس للسيد انتزاع الزوجة من عبده كما لو باعها السيد فلا يكون البيع والرهن مانعا من وطء
 الزوجة (قوله اذا شبهة له فيها) أي لا زوطاها لانه محض فيجوز لو ادعى الجهل ولو أتت بولد يكون رهنا
 مع أمه (قوله يجوز اعادة القروج) أي فطعام أحد المجتهدين يقول يجوز اعادة قروج الاماء للجانب
 وان كان قولنا أجعت المذاهب الأربعة على خلافه فيراعى لدرع الحدود (قوله لانه لم يثبت نسبته له) لكنه
 لو كان الولد أنثى لحرم على الواطئ نكاحها لقول خليل فيما تقدم وحرم أصوله وفصوله وان خلقت من مائه
 (قوله اذا لو أذن له فيه كانت به أم ولد) محل هذا اذا كانت غير متروجة والا حذولا نصير به أم ولد (قوله
 لان جعلها انعقد على الحرية) أي للحقوق بالمرتن ومحل انعقاده على الحرية ان كان الأب سوا الأخت لا يكون

راهنها في الوطء اذا شبهة له فيها (والا) بان أذن له رهنها في وطئها (فلا) يحسد نظرا لقول عطية يجوز اعادة القروج فهو شبهة تدرأ
 الحد قال في المدونة لو اشترى المرتن هذه الامة وولدها لم يعتق الولد عليه لانه لم يثبت نسبه له وهذا اذا لم ياذن له الراهن في الوطء اذا لو أذن
 له فيه كانت به أم ولد ولذا قال (وقومت) الموطوءة باذن (عليه) أي على المرتن الواطئ (بلاذن) لان جعلها انعقد على الحرية
 بالاذن

فلا قيمة له ويلزم الواطئ قيمته للراهن وقد ملكها وأما الموطوءة بلا إذن فتقوم بولدها لأنه رقيق وتقوم بها الأجل غل لم يمتصها الوطء
والجمل ونرجع له بها مع ولدها (وللا مبن) الذي وضع الرهن تحت يده (بيعه) أي الرهن في الدين (أن أذن له) في بيعه أي أذن له الراهن
فيه (ولو في العقد) أي عقد الرهن وسواء ١٠٦ أذن له في بيعه قبل الأجل أو بعده لأنه وكيل عن ربه حيثما لم يقل إن لم أت

بالدين وقت كذا فان قال
ذلك لم يجز له البيع
(كالمترهن) يجوز له بيع
الرهن إن أذن له (بعده)
أي بعد العقد الصادق
بعد الأجل لافي حال العقد
ومحل الجواز لهما (إن لم
يقبل) الراهن لواحد منهما
(إن لم أت بالدين والا) بأن
قال ما ذكر لواحد منهما أو
أذن للمترهن في صلب العقد
قال أو لم يقل لم يجز البيع
في الصور الخمسة وأولى أن
لم يأذن أصلا إلا باذن الحاكم
وهو معنى قوله (فباذن
الحاكم) ليثبت عنده
العسر أو المظلل أو الغيبة
للراهن (والا) يستأذن
الحاكم وبيع الامين أو
المترهن بغير رفع الحاكم
(مضى) ببيع من الامين
أو المترهن وإن لم يجز ابتداء
(وباع الحاكم) الرهن
(إن امتنع) ربه من بيعه
بعد الأجل ومن وفاء الدين
فيما إذا لم يأذن وكذا يبيع
لحاكم إن غاب الراهن أو
مات إلا أنه في الغيبة لا بد
من عين الاستظهار (وإن
قال) الامين للمترهن (بعتها)
أي الذات المرهونة (بماؤه)
مثلا (وسلمها لك) فانكر
المترهن ضمن الامين فلا
يصدق في التسليم الابينة

الولعير من ابيه (قوله فلا قيمة له) أي فلا تمن له يدفع للراهن (قوله ونرجع له بها مع ولدها) أي فتقوم
مع ولدها يعرف نفسه فاذا واطئها وولدت وكان الوطء ينقصها عشرة قوم الولد فان كانت قيمته عشرة
جبر النقص به وان كانت قيمته أقل رجح على الواطئ بالباقي وان زادت قيمته فلا يرجع المترهن بتلك
الزيادة (قوله وللأ مبن الخ) أي وسواء كان الرهن في دين يبيع أو قرض (قوله ولو في العقد) أي ولو في صلب
العقد وهذا بخلاف المترهن فلا يجوز له البيع الا اذا كان الاذن بعده لان الامين وكيل محض بخلاف
المترهن فانه ربما يتوهم أن الاذن الواقع في العقد كالكراه لضرورته فيما عليه من الحق فاذنه كلا اذن فتأمل
(قوله وسواء أذن له في بيعه قبل الأجل الخ) كلام ركيك كالايجتي والمناسب أن يجز له دخولا على المبالغة
بأن يقول هنا اذا أذن له بعد العقد في الأجل أو بعده بل ولو في العقد فتأمل (قوله لم يجز له البيع) أي ولا
بد من اذن الحاكم لم يحتاج اليه من اثبات الغيبة أو العسر أو المظلل كما أتى (قوله إن أذن له بعده) أي وأما
أن أذن الراهن للمترهن في حال العقد فيمنع ابتداء لانها وكالة اضطرار (قوله لم يجز البيع في الصور الخمسة)
أي وهي الاذن للامين في العقد أو بعده مع التقييد فيهما والاذن للمترهن في العقد قيدا لا بعده وفيد
وحاصل الفقه أن الراهن اما أن يأذن ببيع الرهن للامين أو للمترهن في نفس العقد أو بعده وفي كل أما
أن يطلق أو يقيد فالصور ثمان فان وقع منه الاذن للامين في العقد أو بعده وأطلق جاز له البيع بلا إذن
وان قيد فلا بد من الرفع وان وقع منه الاذن للمترهن بعد العقد وأطلق جاز له البيع بلا إذن وان قيد فلا بد
من الرفع وان أذن له في حالة العقد فلا بد من الرفع قيدا وأطلق (قوله مضى ببعده) أي في الصور الخمسة
(قوله واد لم يجز ابتداء) محل المنع اذا لم يكن المبيع تافها ولم يخش فسادها والاجاز قطعها كذا في الاصل
(فتنبه) ليس للامين الذي آمن على حوز الرهن أو ببعده ايماء بالرهن عند سفره أو موته لان الحق
في ذلك للمترهين وهما لم يرضيا بالامانة لأمانة غيره ومثل الامين القاضي فليس له الايماء بالقضاء
وكذا الوكيل ولو مفوضا ومقدم القاضي بخلاف الخليفة والوصي والمجبر وامام الصلاة والمقام من طرف
السلطان ونظر الوقت فلكل واحد الاستخلاف على منصبه والمراد بالنظر الذي جعل له الواقف
الايماء به والافهوك القاضي كما في عب (قوله لا بد من عين الاستظهار) في ح عن ابن رشد الذي
جوز به العمل أن القاضي لا يبيع للمترهن ببيع الرهن اذا غاب أو مات حتى يثبت عنده الدين وملاك
الراهن له وتخليفه مع ذلك أنه ما هو بدينه ولا قيمة ولا حاله وأنه باق عابه الى حين قيامه (قوله فلا
يصدق في التسليم) أي وأما في أمل البيع وقد رما باع به فصدق لانه وكيل في ذلك والموضوع أنه
مأذون في العقد أو بعده (قوله ونرجع مترهته على الراهن بنفقته) أي التي شأنها الوجوب على المالك
لأنه لا يمكن المحلول رهنه بدليل أن من أنفق على شجر خفيف عليه فانه يبدأ بالنفقة ولا تكون في الدمة
قال ر وهذا الجمل صواب ويؤخذ من التقرير بالمدكور أن العقار كك الشجر لا كالحيو ان لان نفقته
غير واجبة وقيل ان العقار كالحيو ان لانه لما رهنه وهو عالم بافتقاره للاصلاح فسكانه أمره بالنفقة فيرجع
بها في ذمته وهذا هو الفرق بين ما هنا وبين الأشجار (قوله ولو لم يأذن له في الاتفاق) رد يلو قول أشهب أن
نفقته على الرهن اذا لم يأذن له فيمات كونه في الرهن مبدا بها في ثمنه (قوله ويكون مقدما على الغرماء
الخ) فان زادت النفقة على قيمة الضالة فلا يرجع تلك الزيادة على ربه ما رضعت عليه والفرق بين
الضالة والرهن أن الضالة لا يعرف صاحبها حين الاتفاق عليها بخلاف الرهن فان صاحبه معروف
حين الاتفاق عليه فلو شاء طلبه بالنفقة عليه فان امتنع أو غاب رفع للحاكم (قوله إلا أن يصرح) الحاصل

أن
(في الذمة) أي ذمة الراهن (ولو لم يأذن له) في الاتفاق (وايس) الرهن (رهنه فيها) أي في النفقة (بخلاف الضالة) ينفق عليها من وجدها فان
له الرجوع في ذات الضالة ويكون مقدما على الغرماء بالنفقة عليها (الإ أن يصرح)

الراهن (بأنه) أي الرهن (رهن بها) أي بالنفقة أي فيها إن قال الراهن لمرتهن أنفق عليه وهو رهن في النفقة عليه أو بما أنفقت (أو يقول) أنفق عليه (على أنه مقتضى فيه) أي في الرهن فإنه يكون رهنا فيها أو يقدم فيه على الغرماء بتفقت عليه قال ابن القاسم إذا قال أنفق على أن نفقت في الرهن أو أنفق والرهن بما أنفقت رهن أيضا ذلك سواء يكون الرهن بالنفقة ثم قال فان غاب وقال الامام أنفق ونفقت في الرهن كان أحق به من الغرماء كالضالة اه نقلها المواق (وان أنفق) المرتهن (على) رهن

(شجر) ونحوه الزرع (خيف عليه) التلف بعدم سقيه والانفاق عليه وامتنع الراهن من الانفاق ولم ياذن لمرتهن في ذلك وقت انقطاع الماء عنه فاحتسج لاجرائه أو لاصلاح بئر فأنفق الراهن (بدأ) بالشراء وبحب الزرع (بالنفقة) التي صرفها الراهن على ذلك فتقدم على الدين ولا تكون النفقة في ذمة الراهن (ولا يجبر الراهن على الانفاق) على الشجر والزرع مطلقا (ولو اشترط) الرهن (في) صلب (العقد) للدين فإولى إذا كان تطوعا بعد وثوق وتولى على عدم الجبر إذا تطوع به وأما إذا اشترط في العقد جبر والمعتد الاول لكنه ان أنفق بذاتها على الدين على ما تقدم ثم شرع يشكك على ضمان الرهن وعدمه فقال (ضمن) الرهن (مرتهن ان كان) الرهن (بيده وهو مما يغاب عليه) أي يمكن اخفاؤه عادة كالخيل والسياب والسلاح والكتب لان كان بيده أمين أو كان

ان احوال الانفاق على الرهن ثلاث الاولى أن يقول الراهن لمرتهن أنفق على الرهن وفي هذه الحالة النفقة في الذمة قطعا الثانية أن يقول أنفق عليه وهو رهن في النفقة فالرهن في هذه الحالة رهن في النفقة اتفاقا الثالثة أن يقول أنفق على أن نفقت في الرهن وفي هذه الحالة تأويلان ومنها عند خليل ما إذا قال أنفق ونفقت في الرهن فقبل يكون رهنا فيه الا أنه من المهر يبع وقبل لا يكون رهنا فيها وعليه لو بيع الرهن بخمسة عشر والدين عشرة فان الخمسة الفاضلة تكون أسوة الغرماء ويقسم ذمته بما بقى وشارحنا اختار من التأويلين الطريقة الاولى (قوله) ويكون الرهن بالنفقة (أي في النفقة) فالبايع معنى والمعنى يكون الرهن مرهونا في النفقة وليس المراد حصر النفقة في الرهن كالضالة لانه هنا ذم الرهن انبغ الذمة (قوله) ولا نفق عليه (معطوف على سقيه مساط عليه عدم) (قوله) فأنفق الراهن) صوابه المرتهن تأمل (قوله) بدأ بالشجر (قوله) معنى التبدية بما أنفق أن ما أنفقه يكون في ثمر الزرع والثمرة وفي رقاب النخل فان ساوى ما ذكره النفقة أخذها المرتهن وان قصر ذلك عن نفقته لم يتبع الراهن بالزائد وضاع عليه وكان أسوة الغرماء بدية بخلاف المسئلة السابقة المتعلقة بانفاقه فيها بذمة الراهن فان فصل شيء من نفقته بدأ بها في دينه فان فصل شيء كان للراهن اه أي والموضوع أنه جعل النفقة في الرهن والبايع بالشجر وفي حب الزرع معنى في والبايع بالنفقة للتعدية (قوله) التي صرفها الراهن) صوابه المرتهن (قوله) ولا تكون النفقة في ذمة الراهن) الفرق بينه وبين النفقة على الحيوان والعقار أن المرتهن دخل على الانفاق عليها فإذا اشترط ككون الرهن رهنا به كان سلفا منه للراهن بخلاف هدم البئر ونحوه فإنه غير مدخول عليه ولما كان احياء الزرع ونحوه مما يحصل عن انفاق بدأ به على دين الرهن فان أنفق باذن الراهن أو بدون علمه فالنفقة في ذمة الراهن كذا في الاصل (قوله) وأما إذا اشترط في العقد جبرا) استشكل خبره ان الشخص لا يجبر على اصلاح شيء واجيب بأنه انما جبر لمتعلق حق المرتهن به (قوله) وضمن الرهن مرتهن) أي ضمن مثله ان كان مثليا وقيمه ان كان مقوما ان ادعى تلأه أو ضياعه أو رده وهل تعتبر القيمة يوم التلف أو الضياع أو يوم الارتهاق قولان ووفق بعضهم بين القولين بان الاول فيما اذا ظهر عنده يوم ادعاء التلف والثاني فيما اذا لم يظهر عنده من يوم قبضه حتى ضاع (قوله) لان كان بيده أمين) أي والا كان الضمان من الراهن (قوله) أو كان مما لا يغاب عليه) اعلم أن مثل الرهن في التفرقة بين ما يغاب عليه وما لا يغاب عليه باب العوارى وضمان الصانع والمبيع بخيار ونفقة المحضون اذا دفعت للحاضن والمصدق اذا دفع للمرأة وحصل فسخ أو طلاق قبل الدخول وما يبدل الورثة اذا طرأ دين أو وارث آخر والمشتري من غاصب ولم يعلم بغصبه واسلعه المحبوسة للثمن أو للاشهاد كذا في حاشية الاصل (قوله) كالحيوان) أي والعقار ومن ذلك السفينة الواقعة في المرسى فاذا ادعى ضياع ما لا يغاب عليه أو تلفه أو رده فانه يصدق ولا ضمان عليه ما لم يكن قبضه بعينه مقصودة للتوثيق والا فلا يصدق كافي ح نقله محشي الاصل (قوله) ولا ينفعه شرطها) أي بل هو مما يقوى التهمة (قوله) أو علم احتراق محل الخ) هذا اذا خيل في جبر المبالغة على الضمان لاحتمال كذبه خلافا لفتوى الباجي القائل اذا علم احتراق محل الرهن المعتاد رضعه فيه وادعى المرتهن أنه كان به فلا ضمان عليه وأما لو ثبت أنه كان به فلا ضمان عليه اتفاقا وقد اعتمد بن فتوى الباجي وأفا في الاصل ضعفها تبه الشيخ

مما لا يغاب عليه كالحيوان وادعى ضياعه أو تلفه (ولم تقم على هلا كة بية) لان قامت بشروط ضمانه ثلاثة كونه بيده وكان مما يغاب عليه ولم تقم على هلا كة بية بضياعه بغير تقريط فيضمنه المرتهن (ولو اشترط البراءة) من الضمان ولا ينفعه شرطها (في غير) رهن (متطوع به) وهو المشتري في العقد (أو علم احتراق محل) وادعى احتراقه أو سرقته محل وادعى أنه سرق من جهة المانع فيضمن ولا ينفعه ذلك

(الايقاع بعضه) لم يحرق (والا) بان كان يدا أمين أو كان مما لا يغاب عليه أو قامت على ضياعه بينة أو كان متطوعا به بعد العقد واشترط غنم الضمان على ما قاله اللخمي والمأزري أو علم لاحتراق محله وبقي البعض بلا حرق مع ظهور أثر الحرق (فلا ضمان) على المرتهن لان ضمانه ضمان تهمة وقد زالت فلا ضمان (ولو اشترط ثبوت) أي الضمان (الا أن تكذبه البينة) الشاملة للعدل وأمر آئين كالأودي موت الدابة أو العبد الرهن فقال جبرانه أو رفقة في السفر ١٠٨ لم نعلم بذلك أو قال مات أو ضاع يوم كذا فقالت البينة رأيناها عنده بعد ذلك اليوم (وحلف)

المرتهن (مطلقا) في ضمانه وعدم ضمانه أي للراهن تحليفه أنه (أقضى ضاع أو تلف بلا تغريط) منه (و) أنه (لم يهلم موضعه) لاحتمال أنه فرط أو لم يفرط ولكنه يعلم موضعه (وان ادعى رده) لربه أو تكرره (لم يقبل) منه وضمن (واستمر الضمان) عليه (ان قبض الدين أو وهب) له حتى يسلمه لربه ولا يكون بعد وفاء الدين كالوديعة لأنه لم يقبض على وجه الأمانة بل على وجه التوثيق به (الا أن يحضره) المرتهن لربه (أو يدعو لآخذه فقال) ربه للمرتهن (دعه عندك) ثم ادعى ضياعه فلا يضمن لانه صار بعد البراءة من الدين وبعد احضاره لربه أو طلبه لآخذه محض أمانة ولا بد في الثانية من قوله دعه عندك أو ما في معناه والا ضمن وأما احضاره فلا يحتاج لذلك (ولو قضى) الراهن (بعض الدين أو أسقط) بعضه جهة أو صدقة أو إطلاق قبض البناء (فجميع الرهن فيما بقي) من الدين وليس للراهن أخذ شيء منه (الا أن يتعدد

العدوى (قوله الايقاع بعضه لم يحرق) اعلم أن الرهن اذا كان متحدا كفي الاتيان ببعض منه محرقا وان كان متعدد ادلا بغيره من الاتيان ببعض كل واحد منه محرقا (قوله وبقي البعض بلا حرق) أي أو لم يبق على فتوى الباجي (قوله فلا ضمان ولو اشترط ثبوت) كرر قوله فلا ضمان لاجل المبالغة وفي هذا التركيب ركة لا تخفى (قوله الا أن تكذبه) أي الا أن تكذب من لا ضمان عليه من أمين ومرتهن والمراد بالبينة العدل وأما تكذيب غير العدل ولا يعتبر والتكذيب إما صريحا كدعواه أنها ماتت يوم السبت مثلا فقالوا رأيناها عنده بعد ذلك اليوم وإما ضمنا كقول جبرانه المصاحبين له في السفر لم نعلم بذلك ومفهوم تكذبه أنه لو صدقه العدل كقولهم ان هذا الرجل كان معه دابة وماتت ولكن لا تدري هل هي دابة الرهن أو غيرها فإنه لا يضمن وأولى اذا قالوا انها دابة الرهن لكن في الأولى لا بد من حلفه انها هي دون الثانية (قوله في ضمانه وعدم ضمانه) أي في الصور التي يضمن فيها والصور التي لا يضمن فيها تخيف قلنا بالضممان فلا بد من حلفه سواء كان متما أم لا فان حلف غرم القيمة أو المثل وان كل حبس فان طال حبسه دين وغرم القيمة أو المثل فامر به بالخلف مع تضمينه مخافة أن يكون أخفاء وأما في الصور التي لا ضمان فيها فخافه أو لوى الا أنه فيما لا يغاب عليه يحلف مخافة أن يكون أخفاء فان كل حبس فان طال حبسه دين ولا غرم عليه فيه أو ما ذكره المصنف من حلف المرتهن في المسائل التي لا ضمان عليه فيها أحد أقوال ثلاثة حلفه مطلقا متما أم لا عدم حلفه مطلقا قالها يحلف المتهم دون غيره وحلفه في المسائل التي لا ضمان عليه فيها مفروض في غير ما ثبت تلفه بالبينة والا فلا عين لعدم التهمة (قوله واستمر الضمان عليه ان قبض الدين الخ) يعني أن الرهن اذا كان مما يضمن بان كان مما يغاب عليه فان ضمانه من المرتهن ولو قبض دينه من الراهن أو وهبه له لان الأصل بقاء ما كان على ما كان الى أن يسلمه لربه ولا يكون ذلك الرهن عند المرتهن بعد براءة ذمة الراهن كالوديعة وقول المصنف أو وهب أي هبة يبرأ بها المدين الذي هو الراهن بان وهب الدين له لانه اذا وهب الدين لغير المدين صار من عنده الرهن أمينا على الرهن لا مرتهنا ولا يثبت فلا يضمن قال ح واذا وهب المرتهن الدين للراهن ثم تلف الرهن فضمنه قيمته كان للمرتهن ابطال الحجة اذا حلف أنه أعاد وهبه الدين لاجل أن يبرئ ذمته من الرهن ويلزم الراهن غرم الدين ويتقاصن فان فضل عند أحدهما للآخر حتى يدفعه له قاله أشهب قال شيخ مشايخنا العدوي وما قاله أشهب أصل يخرج عليه كل ما قبل لغرض فلم يتم (قوله ولا بد في الثانية) أي وهي قوله أو يدعو لآخذه وقوله وأما احضاره الخ أي وهي المسئلة الأولى (قوله فجميع الرهن فيما بقي) أي لان كل جزء منه رهن بكل جزء من الدين ولانه قد تحول عليه الاسواق فليس للراهن أخذ شيء منه وكذا أن جميع الرهن يبقى فيما بقي من الدين لو استحق بعض الرهن متحدا أو متعدد كان ما بقي رهنا في جميع الدين عكس مسئلة المصنف فان كان الرهن فيما ينقسم قسم وبقي نصيب الراهن رهنا والايصح جميعه كغيره من المشتركات التي لا تنقسم اذا طلب أحد الشريكين البيع فان استحق كله قبل قبضه فان كان معينا خير المرتهن بين فسخ البيع وامضائه فبقي الدين بالرهن كبعد القبض ان غره الراهن والابقي الدين بلا رهن وان كان غير معين بعد قبضه حبر على حلقه على الراجح ولا يتصور استحقاؤه قبل قبضه (قوله الا أن يتعدد الراهن) أي كالرهن زبد وعمرودا رايكاتها من بكر فكل من قضى دينه ممكن من حصته وان لم تكن تلك الحصة تقبل القسمة فتقسيد المصنف حبر بقوله ان كان ينقسم لا يسلم (قوله أو يتعدد المرتهن) أي

المرتهن (مطلقا) في ضمانه وعدم ضمانه أي للراهن تحليفه أنه (أقضى ضاع أو تلف بلا تغريط) منه (و) أنه (لم يهلم موضعه) لاحتمال أنه فرط أو لم يفرط ولكنه يعلم موضعه (وان ادعى رده) لربه أو تكرره (لم يقبل) منه وضمن (واستمر الضمان) عليه (ان قبض الدين أو وهب) له حتى يسلمه لربه ولا يكون بعد وفاء الدين كالوديعة لأنه لم يقبض على وجه الأمانة بل على وجه التوثيق به (الا أن يحضره) المرتهن لربه (أو يدعو لآخذه فقال) ربه للمرتهن (دعه عندك) ثم ادعى ضياعه فلا يضمن لانه صار بعد البراءة من الدين وبعد احضاره لربه أو طلبه لآخذه محض أمانة ولا بد في الثانية من قوله دعه عندك أو ما في معناه والا ضمن وأما احضاره فلا يحتاج لذلك (ولو قضى) الراهن (بعض الدين أو أسقط) بعضه جهة أو صدقة أو إطلاق قبض البناء (فجميع الرهن فيما بقي) من الدين وليس للراهن أخذ شيء منه (الا أن يتعدد

الراهن) ويقضى بعضهم ما عليه فله أخذ مناه من الرهن ان كان ينقسم (أو) يتعدد (المرتهن) بكل من أخذ دينه رهن المتعدد كتاب أو المأخذ المنتقم ما عنده منه قال في المدونة من رهن دار من رجلين صفقة فقضى أحدهما حقه أخذ حصته من الدار (والقول) عند تنازع المراهنين كان يقول رب السلعة للمرتهن هي عندك أمانة أو عارية ودينك بالرهن وقال الآخول هي رهن وقد يدعى المرتهن في الرهن ورب السلعة

بدعي الرهنية كما اذا كانت مما يغاب عليه وضاعت منه فبدعي زبها انهار من ايضنه القيمة او المثل (البدعي نفي الرهنية) منه التمسكه
بالاصل ومن ادعى الرهنية فقد أثبت وصفا رائدا فعليه البيان (ولو اختلفا في مقبوض فقال الراهن) هو (عن دين الرهن) وقال المرتن
هو عن غيره (حلقا) أي يخلف كل منهما على طبق دعواه ونفي دعوى صاحبه (ووزع) المقبوض على الدينين معا كالحامصة (كان نكلا)
فانه يوزع عليهما بقدرهما وقضى للحالف على التاكل ويسد الراهن (كالجملة) تشبيهه في التوزيع بعد حلقهما فاذا كان لرجل
دينان أحدهما بمجمل والثاني بغير مجمل فقهناه أحدهما فادعى رب الدين أنه عن الذي بلاجل وادعى المدين أنه عن الذي بمجمل أو يكون
على رجل دينان أحدهما أصلي والآخر هو جليل به
عن غير مومضى أحدهما ثم ادعى أنه

دين الجملة وادعى الآخر أنه
دين الاصلية فانه يوزع
في صورتين بعد حلقهما
(و) لو اختلفا (في قيمة)
رهن (تالف) عند
المرتن (تواصفاه ثم قوم)
هذا ان اتفاقا على وصفه
(فان اختلفا) في وصفه
(فالقول للمرتن) يمينه
لأنه غارم (فان تجاهلا) أي
ادعى كل منهما ما جهل
حقيقة صفته (فالرهن
بما فيه) من الدين ولا
يرجع أحدهما على
صاحبه بشئ (وهو)
أي الرهن بالنظر اقيمت
(كالشاهد) للراهن أو
للمرتن اذا اختلفا (في
قدر الدين) فن شهد له
حلف معه وكان القول له
(لا العكس) أي ليس
الدين كالشاهد في قدر
الرهن بل القول للمرتن
اذا تالف الرهن واختلفا
في وصفه ولو ادعى صفة
دون قدر الدين لانه غارم
والغارم مصدق وكذا اذا
لم يدع هلا كه وأني برهن

كما لو رهن زبدعرا وبكرهنا وفي أحدهما حقه كان له أخذ حصته من الرهن اذا كان يتقسم والا كانت
للك الحصة أمانة عند المرتن الثاني أو يجعل الرهن كله تحت يده أمين ولا يمكن الراهن منه لتلاي بطل
حوز رهن الثاني ومثال تعدد الراهن والمرتن رجلان رهن دارا لهما من ربحين فقهى أحدهما حصته
من الدين كان له أخذ حصته من الرهن (قوله لمدعي نفي الرهنية) أي يمين لقاعدة أن البيعة على المدعي
واليمين على من أنكر مدعي نفي الرهنية هو المنكر لتمسكه بالاصل فعليه اليمين ومدعي الرهنية هو المدعي
لتمسكه بخلاف الاصل فعليه البيعة (قوله ووزع المقبوض على الدينين معا) ظاهر محل الدينان أو
حل أحدهما أو لم يحل اتحد أجلهما أو اختلف وهو كذلك وتفصيل الأختى ضعيف (قوله فانه يوزع
في صورتين بعد حلقهما) موضوع المسئلةين أنهما ان اتفاقا في حصول البيان ولكن اختلفا في تعاقبه
هل هو دين الاصلية أو الجملة وأما اختلفا في التبدية عند القبض فان المقبوض يوزع عليهما من غير
حلف كما أفاده شيخ مشايخنا المدوي (قوله ولا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ) وانظر هل لابد من
إيماهما كتجاهل المتبايعين الثمن أولا قال الشيخ سالم السنوري لم أرفقه نصا والظاهر أنه لم كما قال
شيخ مشايخنا المدوي ومفهوم قوله فان تجاهلا أنه لو جعل أحدهما وله الآخر حلف العالم على ما ادعى
فان نكل فالرهن بما فيه (قوله في قدر الدين) أي الذي رهن فيه لان المرتن إنما أخذه وثيقة بحقه
ولا يتوثق الا بمقدار دينه فاكتر قال ح وسواء أنكر الراهن بالكلية أو أقر به وادعى أن الرهن في دونه
واذا قال الراهن الدين المرهون فيه دينار وقال المرتن ديناران صدق من شهد له الرهن بيمينه فان
كانت قيمته دينارا صدق الراهن أو دينارين صدق المرتن (قوله أي لبس الدين كالشاهد في قدر
الرهن) أي سواء كان الرهن قائما أو فائتا فاذ دفع له ثوبين ونازعا في أن كلهما رهن أو أحدهما
ودبعة فالقول للمرتن ولا يكون الدين شاهدا في قدر الرهن (قوله هذا هو المشهور) أي هو قول أشهب
وروام عيسى عن ابن القاسم وبه قال ابن حبيب وعلاء القاضي في المدونة بأنه مؤتمن عليه ولم يتوثق
منه بشهاد (قوله ما لم يفت الخ) ما مصدرية ظرفية معمولة لما فهم من قوله كالشاهد أي والرهن
يشهد في قدر الدين مدة عدم فواته في ضمان رهنه الخ (قوله بان كان قائما) أي مطلقا بما يغاب عليه
أولا والحاصل أن الصور خمس يكون الرهن شاهدا على قدر الدين في اثنين منها ولا يكون شاهدا على
قدره في ثلاث (قوله أو فوات في ضمان المرتن) إنما كان شاهدا اذا فوات في ضمان المرتن ولم يكن
شاهدا اذا فوات في ضمان الراهن لانه اذا فوات في ضمان المرتن يضمن قيمته وهي تقوم مقامه واذا
فوات في ضمان الراهن لم يضمن قيمته فلم يوجد ما يقوم مقامه فهو كدين عليه بالرهن فالقول قوله
فيه لانه غارم (قوله حلف أن دينه عشرة ونواخذ الخ) قال بن فرع انظر اذا قام له شاهد واحد بقدر
الدين هل يضم للرهن ويسقط اليمين عن المرتن أو لا يضمن اليمين مع الشاهد قل بعضهم عن التيطي

دون قدر الدين وقال الراهن بل رهنى غيره هذا وقيمت تساوى الدين هذا والمشهور وتنتهي شهادة الرهن (الى قيمته) أي الرهن فلا يشهد
بالرائد عليهما وتعتبر القيمة يوم الحكم ان كان قائما كما سبق (ما لم يفت) أي مدة كونه لم يفت (في ضمان الراهن) بان كان قائما لم يفت أصلا أو
فوات في ضمان المرتن بان كان مما يغاب عليه ولم يتم على هلا كمينته فلو فوات في ضمان الراهن بان قامت على هلا كمينته أو كان مما يغاب
عليه أو تالف بيد أمين لم يكن شاهدا على قدر الدين واذا كان الرهن كالشاهد فلا يجوز ما أن يشهد للراهن أو للمرتن أو لا يشهد لواحد
منهما (فان شهد للمرتن) كان بدعي أن الدين عشرة ون وقال الراهن بل عشرة وقيمة الرهن عشرة ون فأكثر (حلف) أن دينه عشرة ون
(واخذ) في دينه لتبوت حقيقته بشاهد ويمين (ان لم يفتكه الراهن) من يدرته به (بما حلف عليه) المرتن من العشرين فان افتكه
بالعشرين أخذ رهنه

(وان شهد) للراهن (بان كلف قيمته) عشرة كدعوى الراهن (فكذلك) أي يحلف معه أن الدين عشرة وأخذه (وغرم ما أقر به) للمرتهن وهو العشرة في المثال فان نكل الراهن حلف المرتهن وأخذه ما لم يفتكه الراهن كما تقدم (والا) يشهد لواحد منهما بان كانت أقل من دعوى المرتهن وأكثر من دعوى الراهن كان يكون قيمته في المثال خمسة عشر (حلفا) أي يحلف كل منهما على طبق دعواه ورد دعوى صاحبه و يبدأ المرتهن (وأخذه المرتهن) في دينه (ان لم يغرم الراهن قيمته) للمرتهن وهي الخمسة عشر فان افتكه بها أخذه فان نكل معها فكل حلفهما (واعبرت قيمته يوم الحكم) لا يوم الرهن ولا يوم قبضه هذا (ان بقي) أي اذا كان

١١٠

باقيا لم يتلف (والا) بان تلف (فيوم الارتهان على الارح) عند الباجي واستظهره ابن عبد السلام وهو نص الموطأ وقيل يوم قبضه المرتهن وقيل يوم التلف أقسموا لثلاثة ذكرها الشيخ بلا ترجيح ثم ان الكلام في اعتبار القيمة لتكون كالشاهد لا لتضمن وأما اعتبارها لتضمن فيوم القبض ان لم ير بعده والا فآخر رؤية عنده والله أعلم

باب في الفلاس وأحكامه والفلاس يستعملون غشهم في الغش والتفليس أهم وأخص وأعلم أن ابن أحوط الدين بماله ثلاثة أحوال الاولى قبيل التفليس وهي منعه وعدم جواز التصرف في ماله بغير عوض فيما لا يلزمه مما لم يجز العادة بفعله من هبة وصدقة وعق و ما أشبه ذلك كخدمة وإقرار يدين إن يتهم عليه ويجوز بيعه وشراؤه كإنبه عليه ابن رشد الحالة الثانية تفليس عام وهو قيام الغرماء عليه

انه لا يغرم له وانه لا يدين اليه لان الرهن ليس شاهدا حقيقيا وهو ظاهر اه (قوله وان شهد للراهن) الظاهر أن فرع بن المتقدم يأتي هنا أيضا (قوله حلف المرتهن وأخذه الخ) الصواب وأخذ ما ادعاه وهو العشرة كما أفاده في الاصل (قوله و يبدأ المرتهن) أي لان الرهن كالشاهد بقيمته ومن المعلوم أنه لا يبدأ بالحلف الا من تقرى جابه وقيمة الرهن قريبة من دعوى المرتهن فقد تقرى جابه (قوله وأخذه المرتهن في دينه) فلما أخذه المرتهن واستحق من يده رجوع على الراهن بقيمته وهي خمسة عشر لا بقدر الدين الذي كان يدعيه (قوله فان افتكه بها أخذه) هذا قول مالك وابن نافع خلافا لمن قال اذا أراد الراهن أن يفتكه فلا يفتكه الا بما قال المرتهن وحلف عليه وهو العشرة والاول هو المأتمد (قوله فان نكل معها الخ) فان نكل أحدهما وحلف الآخر قضى بالحلف بما ادعاه (قوله فيوم الارتهان) أي يوم عقد الرهن ولا شأن يوم القبض قدينا أخر عن يوم الارتهان (قوله وقيل يوم قبضه المرتهن) أي لان القيمة كالشاهد يمنع خطه ويموت فيرجع لخطه فيقضى بشهادته يوم وضعها (قوله وقيل يوم التلف) أي لان عينه كانت شاهدة وقت التلف

باب في الفلاس وأحكامه

لما انتهى الكلام على متعلق الرهن وكان منه الجبر الخصاص على الراهن ومنعه التصرف في الرهن الا باذن المرتهن شرع في الكلام على الجبر العام وهو احاطة الدين والفلاس وهو كما قال ابن رشد عدم المال والتفليس خلع الرجل من ماله لغرمائه والفلاس المحكوم عليه بحكم الفلاس وهو مستحق من الفلاس التي هي أحد التقودعياض أي انه صار صاحب دلووس بعد أن كان ذا ذهب وفضة ثم استعمل في كل من عدم المال يقال أفلاس الرجل بفتح الهمزة واللام فهو مفلس والمراد بقوله في الفلاس أي تعريفه وحقيقته وبأحكامه مسائله المتعلقة به (قوله يستعمل عندهم في العدم) أي في عدم المال بان يحيط الدين بماله (قوله والتفليس أعم وأخص) فالأعم هو قيام الغرماء عليه الذي يترتب عليه خلع المال والأخص خلعه بالفعل (قوله مما لم يجز العادة بفعله) أي وأما ما جرت به العادة ككسرة مسائل وضحية ونفقة فإنه وأبيه دون صرف في الجميع فلا يمنع منه (قوله ويجوز بيعه وشراؤه) أي بغير محاباة (قوله ومنعه حتى من البيع والشراء) أي ولو بغير محاباة وقوله والاخذ والعطاء كناية عن منعه من جميع التصرفات (قوله ويقبل أقراره لمن لا يتهم عليه) كالاستثناء مما قبله الذي هو عموم المنع (قوله والى الاحوال الثلاثة الخ) لكن تسميته في الحالة الاولى مفلسا باعتبار انه يبيع والصلحية لا بالفعل (قوله احاطة الدين بمال المدين) أي بان زاد الدين على مال المدين أو ساواه (قوله ذي دين حل الخ) مفهومه أن صاحب الدين المؤجل لا يمنع الغريم من التبرع وهو موافق لما في التمسائي نقله عن شيخه السنهوري وكلام ابن عرفة يقيده (قوله الا أن يتبرع بما ينقص ماله عن الدين) أي كما اذا كان يملك مائة وعليه خمسون فلا يجوز له التبرع بستين (قوله

من

ولهم سجنه ومنعه حتى من البيع والشراء والاخذ والعطاء نص

عليه ابن رشد ويقبل أقراره لمن لا يتهم عليه اذا كان في مجلس واحد أو قريبا منه من بعض الحالة الثالثة تفليس خاص وهو خلع ماله لغرمائه والى الاحوال الثلاثة أشار بقوله (الفلاس احاطة الدين بمال المدين) فيه نزهة الهبة وما في معناها لا البيع والشراء والتصرف اللازم مالم تتم عليه الغرماء (والتفليس الاعم قيام ذي دين حل) أجله أو كان حالا أصالة (على مدين) له (ليس له) أي للمدين من المال (ما يفي به) أي بالدين بان كان ماله أقل من الدين وكذا اذا كان مساويا له على ما يفيد النقل وأما لو كان ماله أكثر من الدين فليس لهم منعه مما سبأ الا أن يتبرع بما ينقص ماله عن الدين (قوله منعه) أي منع من أحاط الدين بماله

(من تبرعه) بجهة وصدة وحش واخدام وحالة وكذا لا يجوز له ذلك فيما بينه وبين الله تعالى ومن التبرع قرضه فيمنع منه وثوله من تبرعه لا مفهوم له بل لهم منعه من بيعه وشراؤه وأخذه وعطائه لان التقياس الاعم مانع من ذلك كما نص عليه ابن رشد كما تقدم خلافا لظاهر ابن عرفة بخلاف مجرد الاحاطة بالاقيام فلا تمنع المعاوضات بالبيع والشراء هذا هو النقل (و) منعه (من اعطاء كل ما يبيده) من المال (لبعض) من الغرماء دون بعض (أو) اعطاء (بعضه) أي بعض ما يبيده (قبل) حلول (الاجل) وكذا بعده ان كان الباقي لا يصلح للمعاملة (و) منعه من (اقراره لمتهم عليه) من ولد ونحوه ووزوجه يمل لها وصديق

١١١

المتهم عليه فانه جائز (و) من (تزوجها أكثر من) زوجة (واحدة) وأما الواحدة فلا يمنع منها ان كانت من نسائه وأصدقها صداق مثلها ولو كان متزوجا فيمنع من أحداث أخرى (و) منعه من (حجة الضرورة) لان ماله الآن للفرمان فخرج النطوع أولى بالمنع (و) منع من (سفر) لتجارة أو غيرهما ان حل دينه أو كان يحمل لغيبته وهذا يجري حتى في غير من أحاط الدين بماله حيث لم يוכל من يوفي عنه دينه (لارهن) في دين استحدثه من بيع أو قرض وهو صحيح فلا يمنع منه وأما المريض فيمنع من الرهن على خلاف فيه ذكره الخطاب بخلاف المريض غير المدين فيجوز قطعا اذا جبر عليه في معاملاته (و) لا يمنع من نفقة عياله وأصحبه بالمعروف فيسما دون السرف فيمنع منه وهذا

من تبرعه) متعلق بمنع (قوله وحالة) أي ضمان لانها من ناحية الصدقة (قوله ومن التبرع قرضه) أي ولو اغير عديم خلافا لقيمه في الاصل بالعدم (قوله فلا تمنع المعاوضات بالبيع والشراء) أي بغیر محاباة (قوله من اعطاء كل ما يبيده من المال لبعض) فان وقع واعطى جميع ما يبيده لبعض الغرماء كان لغيره رد الجميع على الظاهر ولا يمتنع البعض الجائز الذي يسوغ اعطاؤه من باب قوطم الصدقة اذا جمعت حلالا وحراما فسدت كلها ولا فرق في اعطاء الكل بين كون الاعطاء قبل الاجل أو بعده (قوله قبل حلول الاجل) أي لان من عمل ما أجل عدمه سلفا وتقدم أنه يمنع من السلف (قوله بخلاف غير المتهم عليه فانه جائز) الراجع أنه لا فرق بين المفاس ومن أحاط الدين بماله من أن اقراره لكل من لا يتهم عليه أنه يمتنع اذا كان دين الغرماء ثابتا بالاقرار لا بالبينه كما أن اقراره لكل من يتهم عليه لا يمتنع سواء كان دين الغرماء ثابتا بالاقرار أو بالبينه (قوله فيمنع من أحداث أخرى) أي ان كانت التي في عصمته نفسه (قوله وأصدقها صداق مثلها) فان أصدقها أكثر فله غرمائه الزائد يرجعون عليها وكان ذلك الزائد ديناً لها عليه (قوله فخرج النطوع أولى بالمنع) فيه رد على ابن رشد حيث تردد في زوجه أربعة وفي حجة التطوع (قوله ومنع من سفره لتجارة) أي حيث كان موسرا وشروط منعه ثلاثة حلول الدين لغيبته وإيساره به ولم يوجب كل في قضائه (قوله لارهن في دين) أي لا يمنع من دفع رهن بشروط مسته ان كان المرهون بعض ماله في معاملة حدثت اشترط فيها الرهن لمن لا يتم عليه والرهن صحيح وأصاب وجه الرهن بان لا يرهن كثيراً في قليل أفاده الاصل تبعاً لعب قال بن لم ارهن ذكر هذه الشروط وظاهر المدونة وابن عرفة والتوضيح وغيرهم أن الجواز مطلق ولذلك سارحنما لم يعرج على تلك الشروط (قوله غير المدين) أي غير من أحاط الدين بماله (قوله في معاملاته) أي ولا في تبرعاته من الثالث (قوله وهذا ظاهر الخ) اسم الإشارة عائدة على تصرفاته التي لا يمنع منها كان ما اوضحه كبيعه وشراؤه ورهنه أو بغير معاوضة كزوجته واحدة ونفقة عياله وأصحبه (قوله أو أنه منى) أشار بحجاب فان عن الاصنف (قوله وهو ظاهر كلام الشيخ وابن عرفة) أي وهما طريقتان طريقة ابن شدان لهم منعه وطريقة ابن عرفة والشيخ خليل ليس لهم المنع مما جرت به العادة جوز الافتاء بكل (قوله مع ما يأتي من الشروط) أي الأربعة التي أولها ان حل الدين (قوله حضر أو غاب) رد هذا التعميم على عطاء القائل بعدم جوازه لان فيه هتلك حرمة المدين وانذاله وحضر أو غاب في محل المال أي حال كونه حاضرا أو غائبا مثل اضرب زيدا ذهب أو حاس أي اضربه على كل حال والمراد هنا فلس على كل حال (قوله بان حقيقة الاعم الخ) تصوير للاشكال (قوله لان جنس الاعم الخ) حقيقة الاعم وحقيقة الاخص (قوله لا باعتبار الصدق) أي لا باعتبار الماهوم لتباين الفهرين (قوله من كل ما منعه الاول) أي وزيادة (قوله لا العكس) أي فان الاول يمنع المبرعان ولا يشمله سائر التصرفات ولا يمتثل به المؤجل ولا يقال هذا البحث لا يرد لان جنسهما واحد لان الاعم وقام الغرماء والاخص هو قيام الغرماء مع الحكم بجمع

ظاهر فيمن أحاط الدين به دون قيام الغرماء عليه فان قاموا لهم منعه حتى من البيع والشراء كما تقدم عن ابن رشد وأنه مبنى على مقابل مالا بن رشد من أنهم ليس لهم منعه من البيع والشراء أي وبإثباته لا بد من ذلك كما لا يخفى وابن عرفة (وله) أن لا يريم اتحد أو تعدد (رفه) أي رفع من أحاط الدين بماله (لا كما فهمكم) بعد ادبيات احاطة الدين بماله مع ما يأتي من الشروط (يخلق ماله لغرمائه حاضر) المدين (أو غاب) ولا يترقب الحكم عن حضوره نفقة عياله وبخاصة (و) هـ (و) (هـ) لتفليس (الاخص) واحدة شكل تعمية الاول بالاعم وهذا بالاخص بان حقيقة الاعم ما يشل الاخص وزيادة والاخص مائة رجح تحت الاعم كاذنسان والحوان وليس الامر هنا كذلك لان جنس الاعم قيام الغرماء على المدين وجنس الاخص حكم الحاكم المذكور وهما تباينان وأحيط باب الاعية والاخصية باعتبار الاحكام لا باعتبار العكس ولا يشل أن الثاني يمنع من كل ما منعه الاول لا العكس

وَيُحْمَلُ حُكْمُ الْحَاكِمِ عَمَّا ذَكَرَ (أَنْ حُلَّ الدِّينَ) الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ بَعْدُ ثَبُوتُهُ كَلَامًا أَوْ بَعْضًا فَلَا يَفْلَسُ مَنْ لَمْ يَحْمَلْ عَلَيْهِ شَيْءًا إِلَّا أَنْ يَحْمَلَ تَفْلِسَ الْعَائِلُ
 أَنْ يَبْعُدَ غَيْبَتُهُ كَشَهْرًا أَوْ تَوَسَّطَتْ كَعَشْرَةَ أَيَّامٍ وَلَمْ يَعْلَمْ مَلَاؤُهُ وَالْأَلَمُ يَفْلَسُ وَكُشِفَ عَنْ حَالِهِ أَنْ تَرِبَتْ لَانْ حَكْمُهُ كَالْحَاضِرِ وَأَشَارَ لِلشَّرْطِ الثَّانِي
 يَقُولُهُ (وَطَلَبُهُ) أَيُّ طَلَبٍ تَفْلِسُهُ (الْبَعْضُ) مِنْ أَرْيَابِ الدِّيُونِ فَأُولَى الْكُلِّ (وَلَوْ أَيْ) تَفْلِسُهُ (غَيْرُهُ) أَيُّ غَيْرِ الطَّالِبِ لَهُ فَانْ يَفْلَسُ لَحَقَّ
 الطَّالِبُ فَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ فَلَا يَفْلَسُ وَأَشَارَ لِلشَّرْطِ الثَّلَاثِ يَقُولُهُ (وَزَادَ) الدِّينَ الْحَالُ (عَلَى مَالِهِ) الَّذِي يَسُدُّهُ لِأَنْ كَانَ مَالُهُ أَكْثَرَ اتِّفَاقًا
 وَلَا أَنْ سَاوَى عَلَى الْمَذْهَبِ (أَوْ) ١١٢ لَمْ يَرُدَّ الْحَالُ عَلَى مَا يَبْدُو بِأَنْ كَانَ أَقْلَ لَكِنْ (بَقِيَ) مِنْ مَالِهِ (مَالًا)

مَالُهُ فَالْجِنْسُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ وَتَمَيُّزُ الثَّانِي بِالْفَصْلِ الَّذِي هُوَ قَوْلُنَا مَعَ الْحَكْمِ يَخْلَعُ مَالَهُ لَا نَسْأَلُ هَمَّ
 لَمْ يَجْعَلْ لَوَاقِيَامِ الْغُرْمَاءِ فِي الْأَخْصِ جُزْأً مِنَ التَّعْرِيفِ بَلْ شَرَطَ الْأَحْكَمَ فَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْمَاهِيَةِ نَأْمَلُ (قَوْلُهُ)
 أَنْ حُلَّ الدِّينَ الَّذِي هُوَ عَلَيْهِ) أَيُّ وَسْوَءٍ كَانَ ذَلِكَ الْحَالُ كَمَا يَطْلُبُ تَفْلِسُهُ أَوْ بَعْضُهُ لَوْ بَعْضُهُ لَغَرَّهُ هَذَا
 هُوَ الصَّوَابُ خِلَافَ مَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُهُمْ مِنْ أَنَّ الْمَدِينَةَ لَا يَفْلَسُ إِلَّا إِذَا كَانَ دِينَ الطَّالِبِ لَتَفْلِسُهُ
 الْحَالُ زَائِدًا عَلَى مَا يَبْدُو (قَوْلُهُ وَلَمْ يَعْلَمْ مَلَاؤُهُ) شَرَطَ فِي الْمَتَوَسَّطَةِ وَأَمَّا فِي الْبَعِيدَةِ فَيَفْلَسُ وَأَنْ عِلْمُ مَلَاؤُهُ
 (قَوْلُهُ وَكُشِفَ عَنْ حَالِهِ) أَيُّ فَالْغِيَابَاتِ ثَلَاثٌ وَهَذِهِ طَرِيقَةُ ابْنِ رَشْدٍ وَأَمَّا طَرِيقَةُ الْأَحْمَرِيِّ فَالْقِيَمَةُ
 عِنْدَهُ عَلَى قِسْمَيْنِ بَعِيدَةٍ وَقَرِيبَةٍ فَالْقَرِيبَةُ كَالثَلَاثَةِ أَيَّامٍ حَكْمُهُ فِيهَا كَالْحَاضِرِ فَيَكْتَسِبُ إِلَيْهِ وَيَكْشِفُ عَنْ
 حَالِهِ وَالْبَعِيدَةُ يَفْلَسُ فِيهَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ مَلَاؤُهُ أَيُّ حِينَ سَفَرِهِ سَوَاءٌ كَانَتْ الْعَشْرَةُ الْأَيَّامَ أَوِ الشَّهْرَ أَوْ مِنَ الْحَاشِيَةِ
 (قَوْلُهُ فَانْ يَفْلَسُ لَحَقَّ الطَّالِبُ) قَالَ مَا لَكَ إِذَا أَرَادَ وَاحِدٌ مِنَ الْغُرْمَاءِ تَفْلِسَ الْغَرِيمَ وَجِبَتْهُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ
 نَدَعِي لَيْسَ حَسْبُ مَنْ أَرَادَ حَسْبُهُ (قَوْلُهُ فَلَا يَفْلَسُ) أَيُّ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَفْلَسَ نَفْسَهُ بِأَنْ يَرْفَعَ الْأَمْرَ لِلْحَاكِمِ
 وَيُثَبِّتَ عَدَمَ نَفْسِهِ وَيَفْلَسَ الْحَاكِمُ مِنْ غَيْرِ طَلَبِ الْغُرْمَاءِ ذَلِكَ (قَوْلُهُ وَلَا أَنْ سَاوَى) أَيُّ وَهَذَا لَا يَنْبَغِي أَنْ
 يَنْعَمَ مِنَ التَّبَرُّعَاتِ عِنْدَ الْمَسَاوَةِ كَمَا مَرَّ وَلَكِنْ نَقَدَمُ النِّقْلَ أَنْ مَسَاوَةَ الدِّينِ لِمَالِهِ كَرِيزَةُ الدِّينِ عَلَى
 مَالِهِ فَيَقْتَضِي مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْحَاكِمَ يَحْكُمُ بِمَجْلَعِ مَالِهِ فِي حَالَةِ الْمَعَاوَةِ أَيْضًا (قَوْلُهُ فَيَفْلَسُ عَلَى الْمَذْهَبِ)
 وَقِيلَ لَا يَفْلَسُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لِأَنَّ الدِّيُونَ الْمُؤْجَلَةَ لَا يَفْلَسُ بِهَا وَالْأَوَّلُ لِلْأَحْمَرِيِّ وَالثَّانِي لِلْمَازَرِيِّ (قَوْلُهُ)
 وَقِيْدُهُمْ) الْمُرَادُ بِالْبَعْضِ ابْنُ عَجْرُزٍ وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ عَرَفَةَ أَنَّ هَذَا التَّقْيِيدُ هُوَ الْمَذْهَبُ فَيَحْمَلُ
 الْقَوْلُ بِتَفْلِسِهِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ لَا يَرْجِي بِتَحْرِيكِهِ الْقَضِيَّةَ وَفَاءً لِلْمُؤْجَلِ الْخ (قَوْلُهُ لَمْ يَفْلَسْ بِالْمَعْنَى
 الْخَاصِّ) أَيُّ الَّذِي هُوَ حُكْمُ الْحَاكِمِ يَخْلَعُ مَالَهُ لِأَنَّ الْحَاكِمَ لَا يَحْكُمُ إِلَّا عَلَى الْإِنْفِ وَأَمَّا الْمَعْنَى الْأَعْمُ وَهُوَ قِيَامُ
 الْغُرْمَاءِ فَهُوَ حَاصِلُ (قَوْلُهُ وَلَمَّا كَانَ يَتَرْتَبُ عَلَى هَذَا الْحُجْرُ أُمُورًا) أَسْمُ كَانَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ وَالْجُمْلَةُ تَخْبِرُهَا
 وَأُمُورُهُ أَعْلَى يَتَرْتَبُ (قَوْلُهُ مَنَعَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ الْمَالِي) أَيُّ بَعْرُضٍ أَوْ بَغْيَرِهِ (قَوْلُهُ وَحَاوَلَ الْمُؤْجَلُ
 عَلَيْهِ) أَيُّ وَأَمَّا الْمُؤْجَلُ لَهُ فَلَا يَحْمَلُ إِلَّا فِي بَعْضِ الصُّوَرِ كَمَا سَأَلَنِي (قَوْلُهُ كَانَ يَتَسَلَفُ شَيْءًا فِي ذِمَّتِهِ الْخ)
 أَمْثَلُهُ لِلتَّصَرُّفِ فِي الذِّمَّةِ (قَوْلُهُ فَلَا يَنْبَغُ) أَيُّ فَلَا يَنْبَغُ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ تَحَصَّلَ شَيْءٌ فِي تَصَرُّفِ ذِمَّتِهِ وَدَيْنُهُمْ
 بَاقٍ عَلَيْهِ فَلَهُمْ مَنَعُهُ عَمَّا بَقِيَ بَعْدَ وَهَاءِ الدِّينِ الَّذِي فِي الذِّمَّةِ حَتَّى يَوْفِيَهُمْ دَيْنُهُمْ (قَوْلُهُ أَوْ غَيْرَهَا) مَعْطُوفٌ
 عَلَى مَهْرٍ مَسَاطٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ كَانَ يَكُونُ لِأَخِيهِ أَمْثَلُهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ فِيحْطُهُ عَنْهُ فِي نَظَرِ الْخَلْعِ وَلَوْ قَالَ أَوْ غَيْرِهِ
 وَيَكُونُ الْمَعْنَى أَوْ تَحْطُ عَنْهُ دَيْنٌ مَهْرًا أَوْ دَيْنٌ غَيْرَهُ لَسَكَابٌ أَوْضَحُ (قَوْلُهُ وَأَمَّا الْمَرْأَةُ الْمَفْلُوسَةُ الْخ)
 هَذَا مَرْتَبٌ عَلَى مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ مَا تَقَدَّمَ لَكِنْ مِنْ حَوَازِ الْمَخَالَعَةِ مَفْرُوضٌ فِي فُلْسِ الرَّحْلِ الْخَالِجِ وَأَمَّا
 الْمَرْأَةُ الْخ (قَوْلُهُ فَلَيْسَ لَهَا الْخَالِجُ) أَيُّ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ مَالِي وَهِيَ مَمْنُوعَةٌ مِنْهُ (قَوْلُهُ لِأَنَّ لَهَا الْخَالِصَةَ
 مَهْرَهَا) أَيُّ لِحُلُولِ الْمُؤْجَلِ وَابْنُ طَلْقٍ وَأَيْضًا يَخْتَفِ عَنْهُ أَمْرُ الْبَقْعَةِ (قَوْلُهُ وَلَا يَلْزَمُهُ الْعَفْوُ عَلَى
 مَالٍ) أَيُّ لِأَنَّ الْوَاحِدَ فِيهِ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ الْقَاسِمِ أَمَّا الْقَصَاصُ أَوِ الْعَفْوُ جَمَاعًا وَلَيْسَ لِلْمَحْنِيِّ عَلَيْهِ أَوْ
 عَاقِلَتُهُ الزَّامُ الْجَانِي بِالذِّمَّةِ نَعَمْ لَمْ يَرْضَ عَمَّا وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ أَشْهَبِ الْقَائِلِ أَنَّ الْجَحْنِيَّ عَلَيْهِ يَخْتَصِرُ بَيْنَ

بَيْنَ بِالْمُؤْجَلِ) مِنَ الدِّينِ
 الَّذِي عَلَيْهِ فَيَفْلَسُ عَلَى
 الْمَذْهَبِ كَمَا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ
 مَائَتَانِ مَائَةٍ حَالَةٍ وَمَائَةٍ
 مَوْجَلَةٍ وَمَعَهُ مَائَةٌ وَخَمْسُونَ
 فَانْجَسُونَ الْبَاقِيَةَ لَا تَقِي
 بِالْمُؤْجَلِ فَيَفْلَسُ وَقِيْدُهُ
 بَعْضُهُمْ بِمَا إِذَا كَانَ الْبَاقِي
 لَا يَرْجِي بِتَحْرِيكِهِ وَفَاءً
 الْمُؤْجَلِ وَلَا يَعْمَلُهُ النَّاسُ
 عَلَيْهِ وَالْأَلَمُ يَفْلَسُ وَبِمَا إِذَا
 لَمْ يَأْتِ بِحَمْلٍ وَالْأَلَمُ يَفْلَسُ
 عَلَى الرَّاجِحِ فَلَا يَحْمَلُ عَلَيْهِ
 الْمُؤْجَلُ وَأَشَارَ لِلشَّرْطِ الرَّابِعِ
 يَقُولُهُ (وَالَّذِي) يَفْتَحُ الْهَمَزَ
 وَتَشْدِيدُ الْمُهْمَلَةَ أَيُّ مَا طُلِ
 بَعْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ وَلَمْ يَدْفَعْ
 مَا عَلَيْهِ فَانْ دَفَعَ لَهُمْ جَمِيعُ
 مَا يَبْدُو وَلَمْ يَتَّخِذْ شَيْءًا
 لَمْ يَفْلَسْ بِالْمَعْنَى الْخَاصِّ
 وَلَمَّا كَانَ يَتَرْتَبُ عَلَى هَذَا
 الْحُجْرُ أُمُورٌ خَمْسَةٌ مِنْهُ مِنَ
 التَّصَرُّفِ الْمَالِي وَحُلُولِ
 الْمُؤْجَلِ عَلَيْهِ وَيُسْعِقُ مَا
 مَعَهُ مِنَ الْعُرُوضِ بِمَحْصَرَةٍ
 وَجِسَهُ وَرَجُوعَ الْإِنْسَانِ
 فِي عَيْنِ شَيْءٍ أَشَارَ لَهَا بِقَوْلِهِ
 (فَمَنْعَ مَنْ تَصَرَّفَ مَالِي)
 كَبَيْعٍ وَشُرَافٍ وَكَرَاءَةٍ وَكَتَرَاءٍ
 وَالْمَعْتَمِدُ مَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ
 رَشْدٍ أَنَّ التَّصَرُّفَ الْمَالِي

يَنْعَمُ مِنْهُ حَتَّى فِي الْأَعْمِ كَتَبَرَاتِهِ (الْأَلَا) أَنْ يَتَصَرَّفَ بِشَيْءٍ (فِي ذِمَّتِهِ) لَغَيْرِ أَرْيَابِ الدِّينِ عَلَى
 أَنْ يَوْفِيَهُ مِنْ مَالٍ يَطْرُقُ لَهُ لَا مَالًا يَبْدُو كَانَ يَتَسَلَفُ شَيْءًا فِي ذِمَّتِهِ أَوْ يَشْتَرِي أَوْ يَكْتَرِي فَلَا يَنْبَغُ وَشَبَّهَ فِي عَدَمِ الْمَنْعِ قَوْلَهُ (كَخَلْعِ) زَوْجَتَهُ فَيَحْزِرُ لَانَّهُ
 قَدِيمًا خَدَمَهَا مَالًا أَوْ يَحْطُ عَنْهُ دَيْنٌ مَهْرًا أَوْ غَيْرَهَا وَأَمَّا الْمَرْأَةُ الْمَفْلُوسَةُ فَلَيْسَ لَهَا الْخَالِجُ (لَوْ جَعَلَهَا الْخَالِجُ ذِمَّتَهَا مِنْ شَيْءٍ يَطْرُقُ لَهَا غَيْرُ مَا فَاسَتْ فِيهِ
 كَمَا يَشْمَلُهُ قَوْلُهُ الْخَالِجُ فِي ذِمَّتِهِ) (وَالطَّلَاقُ) زَوْجَتَهُ لِأَنَّ لَهَا الْخَالِصَةَ مَهْرَهَا طَلْقًا أَمْ لَا (وَبِمَا صَحَّ) وَجِبَتْهُ عَلَى جَانِ ذَلِكَ وَلَا يَلْزَمُهُ الْعَفْوُ عَلَى
 مَالٍ (وَعَفْوُ) عَنْ قَصَاصٍ لَا مَالٍ فِيهِ يَخْلَعُ بِالْخَطِّ

أوما فيه مال (وعتق أم ولده) فلا يضمن منه (وتبعها ما لها وإن كثر) إذ لا يلزم بانتزاع مال رقيقه وقول الشيخ أن قل ضيف (وحل به) أي بالتفليس الاخص (وبالموت - أحل) من الدين (الشرط) بعدم الحلول به - ما قيل بالشرط فيهما ونص على العمل بالشرط في الموت ابن الهندي وأما الدين الذي له فلا يحل بفلسه ولا موته (وان قام له) أي للمفلس (شاهدين) له على شخص فطلب منه أن يحلف معه ليستحق دينه (فشكل) عن اليمين مع شاهده (حلف كل) من الغرماء مع ذلك ١١٣ الشاهد (كهو) أي كحلف المدعي

المفلس فيحلف كل واحد

ان ما شهد به الشاهد حق

(واخذ) كل من حلف

(حصته) فقط من ذلك

الدين (ولو شكل غيره)

أي غير الحالف فلا يأخذ

الحالف الا قدر نصيبه مع

حلفه على الجميع على

المشهور فان حلفوا كلهم

تقاسموا الحق على قدر

نصيب كل من الدين وان

نكأوا كلهم فلا شيء لهم منه

ومن حلف أخذ حصته

فقط أي منابه في الحصص

من ذلك الدين لاجمع

حصته كما هو قول ابن الحكم

المقابل للمشهور ومن شكل

فلا شيء له فقط - وله ولو شكل

الح مبالغة في قوله وأخذ

حصته (وذلك اقراره)

أي المفلس ولو بالمال - متى

الاهم كما تقدم عن ابن رشد

(غير متهم عليه) لانهم

عليه كائن وأخ وزوجة

(المفلس) الذي فليس فيه

أوقام عليه الغرماء فيه

(أو قربه) بالعرف لا بعد

الطول فلا نقل (وثبت

دينه) الذي حكم به أوقامت

الغرماء عليه به (بأقراره)

به (لا) ان ثبت عليه (بيمينه)

فلا يقبل اقراره لغير المتهم

الدية والقود والعقود فافترضنا أن الغرماء من القصاص ولزمونه أخذ الدية إلا أن يقال قاعدة المذهب تقتضي جواز قصاصه حتى عند أشبه لقولهم ليس للغرماء جبر المفلس على انتزاع مال رقيقه كذا في الحرشي والحاشية ومثل القصاص في النفس سراح العمد التي ليس فيها شيء تقدر والادله منعه منه (قوله أوما فيه مال) أي كحرا حات العمد أي التي فيها شيء تقدر كالحرا حات الاربعه الآتية في باب الدماء ان شاء الله تعالى (قوله وعتق أم ولده) أي التي استولدها أو التي ولد لها بعد الحجر عليه فانه يرد عتقه لانها تباع دون ولدها (قوله) لا يقبل منه أنه أحل أمته قبل الحجر إلا أن يقض ذلك قبل بين الجيران أو تشهد به النساء كذا في الحاشية (قوله حل به) هذا هو الثاني من الامور الخمسة (قوله وبالموت) يستثنى من الموت من قتل دينه فان دينه المؤجل لا يحل له على الاستعمال (قوله ما أحل من الدين) أي الذي عليه بدليل قوله بعد وأما الدين الذي له (قوله وأما الدين الذي له) فلا يحل (الح) انظر لو شرط ان الدين الذي له يحل موته أو فلسه هل يعمل بشرطه أم لا قال الحرشي الظاهر الاول حيث كان الشرط غير واقع في صلب عقد البيع فان وقع في صلب عقد البيع فالظاهر فساد البيع لانه ان أمره الى البيع بأجل مجهول (تنبيه) دخل في عموم قوله حل به وبالموت ما أجل دين الكراء لدار أو دابة أو عبد حيث كان الكراء وجبة وان لم يستوف صاحبها المنفعة فيحل بفلس المكثري أو مكره ولا مكثري أخذ عين شبهة في الفاس لا الموت فان كان الفاس لم يستوف شيئا من المنفعة فلا شيء للمكثري ورد الاجرة ان كان قبضها وان ترك عين شبهة للمفلس حاصص باجرته حالا وان استوفى بعض المنفعة حاصص بها كما يحاصص في الموت ويأخذ منابه بالحصص حالا ويخير في فسخ ما بقي في الفاس فان أبقاه الفاس رد منابه من الاجرة ان كان قبضها وحاصص به والا حاصص بالجميع هذا ما يستفاد من كلام شارح المدونة وهو المشهور اه من الاصل (قوله حلف كل) أي اذا كان كل من الغرماء غير معجور عليه وأما لو كان منهم ما هو معجور عليه فحلف المحجور عليه أو وصيه وقيل لا يمين على واحد منهم ما وقيل يؤخر شدة في ذلك ثلاثة أقوال للاندلسيين كذا في بن (قوله لاجمع حصته) المناسب لاجمع دينه (قوله كما هو قول ابن الحكم) صوابه ابن عبد الحكم (قوله ومن شكل فلا شيء له) فلو طلب من شكل من الغرماء الع - ودليهم فان كان بعد حلف المطلوب فلا يمكن اتفاقا وان كان قبل حلفه في تمكينه قولان المعتمد عدم التمكين لما يأتي في آخر الشهادات (قوله كائن وأخ وزوجه) أي لم يظهر بينهم وبينه عداوة ولا اثم عن لايتهم عليه (قوله التي حكم به) أي وهو التفليس الاخص أي حكم بخلع المال لاجله وقوله أوقامت الغرماء أي وهو التفليس الاعم (قوله لان ثبت عليه بيمينه الخ) أي لان مذهب المدونة ان دين الغرماء الذين قاموا عليه متى كان ثابتا باليمين فلا يقبل اقراره ولو علم تقدم معاملته لمن أقره كما في التوضيح وقيل يقبل اقراره سواء كانت الديون ثابتة عليه بأقراره أو بيمينه واختاره بعض الشيوخ واستظهره ابن عبد السلام والمالك في الموازية قول ثالث أن من أقره المفلس ان كان يعلم تقدم مدينته وخلاطة يمينه وبين المقر حلف المقر ودخل في الحصص مع من له يمينه اه ملخصا من بن (قوله وأقر غير المتهم عليه بعد طول من الجحاس) أي أولتهم عليه وان كان يقربه (قوله ان قامت دينه بأصله) أي عند ابن القاسم خلافا لاصح حيث قال يقبل تعيين القراض والوديعة ولو لم

(١٥ - صاوي - في) عليه ولو أقر بالجحاس كما هو الموضوع والمراد أن اقراره لا يقبل بالنسبة للمال الذي فليس فيه

(وهو) أي ما أقر به ولم يقبل اقراره لم يكون ما فليس فيه ثبت بيمينه أو ثبت بأقراره وأقر غير المتهم عليه بعد طول من الجحاس (في ذمته)

بمحاصص المقر به في مال بطرا له غير ما فليس فيه فقوله وهو في ذمته راجع لغهوم قوله بالجحاس أو قربه وقوله لا يمينه (و) قبل منه (بيمينه)

أي المفلس (القراض) الذي تحت يده لغير (والوديعة) بان يقول هذا المال قراض تحت يدي أه مديعة لفلان وقبضه في التوضيح بأقراره

في الجحاس أو قربه وقيل لا يمين بذلك (ان قامت يمينه بأصله)

أني بأصل ما ذكر من القراض أو الوديعة بأن شهت بأن عتده قراضاً أو وديعة لفلان ومعه يوم تعيينه أنه ان لم يمتن بأن قال لفلان عتدي قراض أو وديعة لفلان لم يقبل إقراره كما إذا عزم ولم تقم بيعة أصله والكلام في إقراره بذلك وأما لو ثبتا بالبيعة قرب القراض والوديعة بحاصص بهما في الموت والفلس ١١٤ وسواء كان المفلس صحيحاً أو مريضاً نعم ان أقدم رضى غير مفلس بهما

قبيل إقراره ولو لم تقم بيعة بأصلها حيث أقر لم لا يتم عليه (و) قبل (قول صانع) فلس في تعيين ما يده لار بابيه كهذا ثوب فلان أو غزل فلان يمين من المقر له (مطلقاً) بيعة وغير بيعة بالمفلس وغيره لان الشأن أن ما يده أمتعة الناس وعدم الاشهاد عليه عند الرفع ولا يعلم ربه الا منعه فيبعد أن يقربه بغير ربه (وباع) الحاكم أو نائبه (ماله) من عقار أو عرض أو مثليات (بمحضرته) لانه أقطع لجنته (بالاستقصاء) أي مع الاستقصاء في الثمن وعدم وجود من يزيده (و) مع (الخيار) للحاكم (ثلاثاً) من الايام لطلب الزيادة والاستقصاء في الثمن في كل ساعة الا ما يفسده التأخير كما يأتي (ولو كتب الاحتاج لها) أي لمراجعها والمطالبة فيها ولم تجعل كآلة الصانع لان شأن العلم أن يحفظ بالقلب (أو ياب جمعته) وعنده (ان كثرت قيمتها) بخلاف ما إذا لم تنكث وبخلاف ثياب جسدته التي لا بد له منها (وأوجر) عليه (رفيق لا يباع عليه) كدبر

تشهد بيعة بأصلها واختاره اللحى (قوله أي بأصل ما ذكر) جواب عن سـ والورد على المتن بأن المتقدم اثنان فكيف أعاد الضمير مقرداً (قوله بحاصص بهما) أي ان لم يوجد بأعيانها والاخذها في الموت والفلس (قوله ولو لم تقم بيعة بأصلها) أي لان الحجر على المريض غير المفلس أضعف من الحجر على المفلس لان المريض أن يشتري ما يحتاجه بخلاف المفلس (قوله وقبل قول صانع الخ) اعلم أن المفلس اذا كان صانعاً وعين المصنوع أو مكان غير صانع وعين القراض أو الوديعة فالمسئلة ذات أقوال أربعة الأولى لما لك في العتية عدم قبول تعيينه مطلقاً خشية أن يختص صديقه الثاني يقبل تعيينه القراض والوديعة ان قامت بيعة بأصلها ويقبل تعيينه المصنوع مطلقاً وهو لابن القمام والثالث يقبل تعيينه القراض والوديعة والمصنوع مطلقاً ولا يصح والرابع يقبل تعيين المفلس القراض والوديعة والمصنوع اذا كان على أصل المدفع أو على الإقرار قبل التقليل بيعة (قوله وباع الحاكم) أي وجو بان خالف جنس دينه أو صنفه والا فلا يجب وهذا هو الثالث من الاسوار الخمسة (قوله بمحضرة) أي والمستحب أن يكون البيع بمحضرة الدين لانه أقطع لجنته وقال خليل في الترضيع لا يبعد وجوبه وماله الذي يباع يشمل الدين الذي له على الغير كما هو عليه ابن رشد الا أن يتفق الفـ رماه على إبقائه حتى يقبض وقبل ان لا يتباع وتبقى على حالها (قوله في كل ساعة) أي سواء كانت عرضاً أو حيوئاً أو عقاراً وهذا بخلاف خيار التروى بانه يختلف باختلاف السلع كخيار الماء والظاهر أن للمالك خيار التروى وعليه فيكون خيار الماء كم بعده ثلاثاً ولا يختص بخيار الماء كم بساع المفلس بل كل ما يباعه الحاكم على غيره كذلك أهـ ملخصاً من حاشية الأصل (قوله ولو كتب) ردياً على من قال ان الكتب لا تباع أصلاً واعلم أن الخلاف في الكتب الشرعية كالفقه والتفسير والحديث وآله ذلك أما غير ما فلا خلاف في وجوب بيعها (قوله لان شأن العلم أن يحفظ بالقلب) قال شيخنا العبدى ان الحفظ قد ذهب الآن فانما أجزاها بعضهم على آلة اصانع (قوله ان كثرت قيمتها) بمثل ان كانت قيمتها كثيرة في نفسها أو كثرت بها بالنظر اصاحها واذا بيعت فبشترى له دونها كما أن دارسكناه ان كان فيه ما فضل تباع ويشترى له دارسكفيه (قوله كمدبر الخ) اللحى تباع خـ خدمة المعتقد لاجل وان طال الاجل كعشر سنين ويباع من خدمة المدبر السنة والستين وانما قيد الشارح بقوله قبل الدين لان المدبر بعده تباع رقبته لبطلان التدبير لقول الاجهوري

ويبطل التدبير دين سبقا * ان سيد حيا والامطلقا

(قوله الام ولده) أي التي أولدها قبل الحجر عليه وأما من أولدها بعد الحجر عليه فانها تباع قال في المقدمات ولو ادعى في أمة أنه سقطت منه لم يصدق الا أن تقوم بيعة من النساء أو يكون قد فشا ذلك قبل ادعائه وأما لو كان لها ولد قائم فقوله مقبول أنه منه (قوله التي لا بد منها) أي بان كان محتاجاً لها وهي قليلة القيمة وتردد في عبد الحميد الصانع فقال هل هي كتياب الجمعة لا تباع اذا كثرت قيمتها ويشترى له دونها أو تباع مطلقاً قلت قيمتها أو كثرت (قوله ولا يلزم المفلس بشكسب) أي ولو عاهد الغرماء على التكسب بشرط واعليه ذلك اذا فلس فلا يعمل بذلك الشرط وسواء كان صانعاً أو تاجراً لا فالحاق ح نقلا عن اللحى من جبره على التكسب اذا كان صانعاً وشرط عليه التكسب في عقد الدين كذا في بن (قوله لانه من ناحية التكسب) أي ولان فيه ابتداء ملك واستجداته وهو لا يلزمه لانها معاملة أخرى

قبل الدين ومعتق لاجل ولداً ولده من غيره وأما ما يباع عليه فيباع (الأم ولده) فلا توارث لانه ليس له فيها الا بصير الخدمة كالاستمتاع فأولى المكاتب لانه ليس له فيه خدمة نعم تباع كتابته (لا له صناعته) التي لا بد منها فلا تباع بخلاف ما لا يحتاج لها (ولا يلزم) المفلس (بشكسب) لو عاهد على دين ولو كان قادراً عليه لان الدين انما تعلق بذمته فلا يطلب به الا عند اليسار (و) لا (تسلف و) لا (امانة) أي اخذ بالشفعة لطلب الزيادة في ما أجره به لانه من

ناحية التكسب (و) لا (عفو) عن قصاص وجب (لدين) أي لاجلها وله العفو مجابا بخلاف ما فيه شيء مقرر ولا يفهم مجابا كخطا لأن فيه ما لا تقرر (و) لا (انتزاع مال رقيقه) ليوفي به دينه وجازله نزعها فان نزعها فلهم أخذها والمراد بالرفيق الذي له بيعه وهذا قول ابن رشد عن محمد وقال غيره يلزم بانتزاعه (و) لا انتزاع (ماؤه لوأده) الصغير أو الكبير قبل إحاطة الدين وأما ما وره به بعده فهو كالتبرع لهم رده وأخذه (وعجل بيع ما خيف) بنأخبره (فساده) كالقواكه (أو تغيره) عن حاله التي ورها أو كساده لو تأخر (و) كذا يعجل بيع (الحيوان بالنظر) لأنه قد يتغير مع الاحتياج إلى مؤنته (واسئوني بمقاوه) طلب زيادة الثمن (كالشهرين) وكذا عروضة كالتياب والحديد والمعادن (وقسم) ما تحصل إذا لم يبق (بنسبة الديون) لما عليه أي نسبة كل دين لمجموع ما عليه أي الديون ويأخذ كل غريم تلك النسبة فإذا كان لغريم عشرة وثلثون ولا آخر ثلاثون ولا آخر خمسون فمجموع ما عليه مائة نسبة العشرين لها الخمس فيأخذ ربعها

خمس ما تحصل ونسبة الثلثين خمس وعشر ونسبة الخمسين النصف فإذا كان مال المفلس عشرين أخذ صاحب العشرين خمسها أربعة وأخذ صاحب الثلاثين ستة وأخذ صاحب الخمسين عشرة ويحوز بنفسه الديون أي مجموع الديون في المثال مجموع الديون مائة ونسبة ماله لها الخمس فكل يأخذ خمس دينه فصاحب العشرين خمس دينه أربعة وكذا والمعنى واحد (ولا يكفون) أي لا يكافهم (الحاكم) أن لا غريم (على المفلس الميت) غيرهم بخلاف (الورثة) فانهم يكفون أنه لا وارث غيرهم لأن الشأن معرفتهم وحصرهم بخلاف الغرماء (واسئوني به) أي بالقسم على الغرماء (أن عرف بالدين في

ولومات المفلس عن شفعة فهي للورثة لا للغرماء كما في الحرشي (وبنيه) في سماع ابن القاسم من جيس حبسا وشرط أن لا جيس عليه البيع فغرمائه البيع عليه قال في المقدمات ولو كان المفلس امرأة فليس للغرماء أن يأخذوا مع جيل مهرها قبل الدخول ولا بعده بأيام يسيرة لأنه يلزمها أن تجهز به للزوج ولا يجوز لها أن تقضى منه دينها إلا الشيء اليسير قال في المدونة الدينار ونحوه وأما ما قد أيدته بعد دخوله زوجها فان مهرها يؤخذ فيه كما في رواية يحيى عن ابن القاسم وأما مؤخر الصداق فهل للغرماء بيعه في دينهم أم لا الطاهر أن ذلك لهم فإنه لا يلزمها أن تجهز به للزوج اه بن (قوله كاشهري) أي ثم يباع بعد ذلك بالخيار للحاكم ثلاثة أيام وهذا الاستثناء واجب وإن ما عدا ذلك من غير استثناء خير للمفلس في أمضاء البيع ورده ولا يضمن الحاكم الزيادة التي في سلم المفلس حيث باع بغير الاستثناء لأن الزيادة غير محقة والدولة لا تلزم إلا بما رخصت كذا في الحاشية (قوله بخلاف الورثة) أي فان الحاكم لا يقسم عليهم حتى يكفهم بيعة تشهد بحصرهم وموت مورثهم ورتبتهم من الميت وذلك لأن عددهم معلوم بالجيران وأهل البلد فلا كلفة في الإثبات عليهم (قوله بخلاف الغرماء) أي لأن الدين يصدق خفاؤه غالبا فانبات حصر الغرماء متعسر ثم انه يجب أن تكون شهادة البيعة الشاهدة للورثة على نفي العلم لأعلى القطع ولو قال لا وارث له غيره فذا قطعا بطلت شهادته كما في حاشية الأصل (قوله واسئوني به) أي وجوب ما حصله أن الميت إذا كان معروفا بالدين فان الحاكم لا يعجل قسم ماله بين الغرماء بل يستأني به وجوب بقدر ما يراه لاحتمال طر وغريم آخر فتجتمع الغرماء (قوله لعدم خرابها) أي خراب ذمته حقيقة وان خربت حكمها ذلك يجعل ما كان فيها مؤجلا من الدين بدمية المفلس لما كانت باقية إذا طر أغريم تعلق حقه بدميته لم يحتاج للاستثناء في المفلس بخلاف الميت فان ذمته زالت بالموت ولو طر أغريم لم يحدد من تعلق حقه بدميته ولأن المفلس لو كان له غريم آخر لا علم به بخلاف الميت (قوله انه لم يخف عنهم مال الخ) يخف مبني للمعاشل ومال فاعله والاضمة مرفوعة في الحال والشأن والمعنى أنه يقول في صبغة عيونه التي يخلفها لم يكن عندي مال خاف عليكم (قوله ان حدث له مال) مفهومة أنه إذا لم يحدث له مال لا يحجر عليه وان طال الزمان وبه العمل وقيل يجدد عليه بعد كل ستة أشهر (قوله فيدخل فيه الأول والآخر) يصح قراءتهم بألافراد أي الفريق الأول والفريق الآخر وبالجمع أي أرباب الدين الأول وأرباب الدين الآخر (قوله الا اذا شجده له مال بالأصل معاملة) مثل ذلك ما وفضل بيد المفلس عن دين

الموت فقط لاحتمال طر وغريم والدمية قد خربت بالمرء بخلاف المفلس فلا يستأني لعدم خرابها (و) إذا اقتسم ما تحصل مع المفلس (انقل حجره) لا احتياج في ذلك إلى (حكم) من الحاكم ولهم قضاؤه أنه لم يخف عنهم مل عنده فان لكل ثلاثين حجرة وإذا انقل حجره (فيحجر عليه أيضا) كما حجر عليه أولا (ان حدث له مال) بعد الحجر الأول كبريات وصحة وصدق ووصية وتولية وغير ذلك لأن الحجر الأول كان في مال مخصوص وانقل حجره في تصرف فيما حدث إلى أن يحجر عليه فيه (و) لو تداين مد ذلك وحجر عليه بالحجر الاخص أو الأعم (لا يدخل) فيما حجر عليه ثانيا (أول) سماح حجر لهم سابقا (مع آخر) بكسر المعجمة أي مع الذين حجروا لاجلهم ثانيا (في) مال من (دين حدث عن معاملة بخلاف) مال حدث له لأصل معاملة (فحجروا وحنائه) وهبة واسعة حقا وقفا أو وظيفة وركا فيدخل فيه الأول والآخر (وكذا ان مكنتهم) من ماله من غير ردهم له إلى الحاكم وهو تقليس أهم (فباعوا) بتاعه (واقسموا ديناين غير دم) فلا يدخل الأول مع الآخر الا اذا شجده له مال بالأصل معاملة كارت فيدخل (وقومها) أي الدين الذي خالف

النقد) مما على المفلس بان كان الدين الذي عليه عرض أو مثلي حالاً أو مؤجلاً لا يخل بقلسه (يوم القسمة) لمال المفلس (و يشترى لربه) أي لرب الدين المخالف للنقد ١١٦ (منه) أي من جنس دينه وصفته (بما) أي بالشئ الذي (يخصه)

في الحصص مسن مال
المفلس كان يكون مال
المفلس مائة وعليه شخص
مائة وعليه لا خير عرض
قيمته يوم القسمة مائة
فيأخذ رب الدين خمسين
ويشترى بالخمسين الأخرى
لرب العرض عرضاً من
جنس عرضه وصفته
(وجاز) لرب الدين المخالف
لنقد (أخذ الثمن)
كالمخمسين الباقية (الأ
لمانع) كان يكون المخالف
طعام معاوضة فلا يجوز
لربه أخذ الثمن لمافيه
من بيع الطعام قبل
قبضه (وحاصت الزوجة
بصدقاتها) ولو مؤجلاً
لحلوله بتفليس زوجها
ولو قبل البناء (وبما
أنفقت على نفسها) قبل
عسره لافي عسره لما تقدم
في النفقة أنها تسقط بالعسر
(كأوت) أي كاتحاصص
بصدقاتها وبما أنفقت
على نفسها في موته
(بخلاف نفقتها على الولد)
فلا تحاصص بها لأنها من
الدواية وإذا لم تحاصص
بها (ففي الذمة) أي
فإنكون في ذمة زوجها
ترجع به عند اليسر (الا
لقرينة تبرع) منها
على الواد تسقط وكذا
لاتحاصص بنفقتها على
أبويه الفقيرين (وان
ظهر) على المفلس أو الميت

الآخرين فضلة فيحصص فيها الأولون كما لو كانت السلع عند المفلس وقت التفليس قيمتها أقل من
الدين لكسادها ثم بعد التفليس حصل فيه رواج وصارت أكثر من الدين (قوله بان كان الدين
الذي عليه عرض أو مثلي) هكذا نسخة المؤلف برفع عرض على أن كان تامة وعرض بدل من الدين
وقوله أو مثلي معطوف عليه (قوله ويشترى بالخمسين الأخرى) أي التي خصت من له العرض
في الحصص فان وقت نصف دينه فالأمر ظاهر وان وقت دينه كله لحصول رخص في العرض فاز به
وصار لا شئ له قبل المفلس وان وقت دون منابه في الحصص لحصول غلب في العرض وتقرر له ما بقي
في ذمة المفلس وهذا معنى قول خليل ومعنى أن رخص أو خلافة في مضمونه أنه لا يرجع على الغرماء
حصول غلاء في العرض ولا يرجعون عليه أن حصل رخص فتأمل (قوله وجاز لرب الدين الخ) أي
عند التراضي وأما عند المشاحة فقد سبق أنه يشترى له صفة طعامه أو مثلي عرضه بما نابه في الحصص
(قوله إلا مانع) هذا مبني على أن التفليس لا يرفع التهمة وقيل أنه يرفعها فيجوز في التفليس ما لا يجوز
في الاقتضاء ابن عرفة وهما روايتان كذا في بن وحاصله أنه يجوز الاقتضاء بغير جنس ماله أن جاز بيعه
قبل قبضه وبالمسلم فيه مناجزة وأن يسلم فيه رأس المال فلو كان رأس المال عرضاً كعبد أسلمه في عرض
كثوبين لحصل له في الحصص قيمة ثوب جازله أخذ تلك القيمة لأنه لا أمره إلى أنه دفع له عبداً
في عين وثوب ولا مانع في ذلك بخلاف مالو كان المسلم فيه حيواناً ما كولد اللحم ونابه في الحصص لما
من جنسه وعكسه فيمنع لمافيه من بيع اللحم بالحيوان وبخلاف مالو كان رأس المال ذهباً ونابه
في الحصص فضة أو العكس فلا يجوز أخذ ماله لأنه يؤدي إلى بيع وصرف متأخرو كما إذا كان ماله
طعاماً من بيع فلا يجوز أخذ غير جنسه لمافيه من بيع الطعام قبل قبضه كما قال الشارح (قوله
وحاصت الزوجة بصدقاتها الخ) فلو حاصت بصدقاتها ثم طلقها الزوج قبل الدخول ردت ما زاد على
نقد المخاصمة بنصف الصداق ولا تحاصص فيها ردة على الصواب مثلاً لو كان لرجلين على شخص
مائتان وحاصت الزوجة معهما مائة الصداق ومال المفلس مائة وخمسون نسبته من الدين النصف
وأخذ كل واحد نصف دينه وهو خمسون فإذا قدرت بعد الطلاق مائة بخمسين نصف الصداق كان
لها في الحصص ثلاثون لتبين أن مجموع الديون مائتان وخمسون فقط وماله المفلس ثلاثة أخماسها وترد
عشرين للغارمين الآخرين ليكمل لكل واحد منهما ستون وهي ثلاثة أخماس دينه ولا دخوله لها معها
فيما ردت كما هو ظاهر كذا في بن والحاشية (قوله وبما أنفقت على نفسها قبل عسره) أي سواء كان
ما أنفقته من عند ها أو قبل نفقة حكم بها كما أم لا (قوله بخلاف نفقتها على الولد الخ) حاصله أن الزوجة
إذا أنفقت على ولد المفلس في حال بمرقائه لا تحاصص بها ولو كانت تار جع بها على الأب في المستقبل إذا
طراه مال إن لم تكن متبرعة وهذا ما لم يحكم بها كما والاحاصص بها سواء كانت تسلمها أو من عندها
فالخاصة بها تحصل بأمرين انعاقها على الواد في حال يسرة الأب وحكم الحاكم بها (قوله وكذا لا تحاصص
بنفقة على أبويه الخ) أي الأب شرط ثلاثة أن يحكم بها كما وأن تصاف تلك النفقة وأن يكون انعاقها
عليها حال يسره وهذا التفصيل لا يصح وأما رواية ابن القاسم عن مالك فانه لا تحاصص بنفقة الأبوين
والاولاد مطلقاً كما في بن وعليه اقتصر في المجموع بل تتبع الذمة إن لم تكن متبرعة وهو مقتضى
شارحننا (قوله ولا يأخذ ملياً عن معدم) حاصله أن المفلس أو الميت إذا أقسم الغرماء ماله ثم طراه عليهم
غريم أو شخص استحققت السلعة من يده والحال أنهم لم يعدوا بذلك الغريم ولم يكن الميت مشهوراً
بالدين فانه يرجع على كل واحد من الغرماء بالحصصة التي تنوبه لو كان حاضراً ولا يأخذ أحد
عن أحد فلو كان مال المفلس عشرة وعليه الثلاثة كل واحد عشرة أحدهم غائب لم يكن معهما
علم به أقسم الحاضر أن ماله فأخذ كل واحد منهم ما خمسة ثم قدم الغائب فانه يرجع على كل واحد

(دين) الغريم بعد قسم ماله (أو استحق مبيع) من سلعة (وان) بيعت لاجنبي أو لأحد الغرماء
(قوله فانه يرجع) الغريم الطارئ أو من استحققت من يده السلعة (على كل) من الغرماء (بما يخصه) في الحصص ولا يأخذ ملياً عن معدم

ولا حاضر عن غائب لانهم اقساموا ما كان يستحقه الا ان المستحق من يده ان يشتري قبل الفلاس فظاهر ودمه رجع بجميع الثمن الذي خرج من يده (كوارث او موصى له) طراً (على مثله) فيرجع الطارئ ١١٧ على كل من الورثة او الموصى لهم

منهما واحد وثلاثين وقولنا لم يكن معهما علم به احد تراهما لو كانا عالين به فانه يأخذ المالى عن المعدم والحاضر عن الغائب والحي عن الميت كما سيأتى وقوله اولم يكن الميت مشهوراً بالدين احترازاً عما لو كان مشهوراً بالدين فسيأتى أن الغريم الطارئ يأخذ المالى عن المعدم والحاضر عن الغائب وقوله الغريم الطارئ يحترز به عما لو حضر انسان فسمه تركه ميت ولم يدع شيئاً من غير مانع عنه ثم ادعى بعد ذلك بدين لا تسمع دعواه حيث حصل القسم في الجميع فان بقي بعد القسم ما يفي بدينه لم يسقط اذا حلف أنه مات ترك حقه كما أشار لذلك ابن عامر في التحفة بقوله

وحاضر لقسم متر وك له * عليه دين لم يكن أهله
لا يمنع القيام بعد ان بقي * للقسم قدر دينه المحقق
يقبض من ذلك حقه ما لم يكن * بعد المين أنه مات تركه

(قوله بما يخصه) أى فقط ولا يأخذ مالياً عن معدم ولا حاضر عن غائب ولا حي عن ميت مالم يكن الميت مشهوراً بالدين أو علم الوارث بالطارئ وأقبض الغرماء كما أفاده المصنف بقوله وان اشتهر ميت الخ (قوله وميت عن حي) صوابه قلب العبارة (قوله مالم يجاوز دين الطارئ الخ) هذا الرجوع على الوارث ثابت متى قسم التركة لنفسه وان لم يكن عالماً بالغريم فبقيد العلم انما هو اذا فرقه اعلى الغرماء فقوله وان طراً غريم على وارث قسم التركة لا فرق بين كونه الغريم معلوماً له أو لا اشتهر الميت بالدين أولاً (قوله لم يؤخذ منه الا ما قبضه) أى بخلاف الغصب والاصوص فان المقدور عليه يؤخذ منه جميع الحق ويخلاف ما اذا قبض الغرماء فانه يرجع عليه بجميع ما قبضه (قوله عطف على قوله ويبيع ماله) صوابه وباع ماله بالبناء للفاعل لانه الذى تقدم فى المتن (قوله قوة) أى من خشن الطعام (قوله الواجبة عليه) أى بطريق الاصل لا بالاتزام لسقوطها بالفلاس (قوله الى ظن يسره) متعلق بقوله قوة لانه وان كان جامداً فهو فى معنى المشتق أى ما يقتات به لظن يسره وليس متعلقاً بترك لانه يصير المعنى ترك له تركاً مستقر الظن يسره وهذا غير صحيح لان الترك فى لحظة فلا يستمر (قوله وبالسين المهملتين) أى وأما بالسين المحجمة فهو اسم للصهراء لا غير وبالسين المهملة يطلق على الصهراء وعلى ما يلبسه الشخص ويكفيه فى حوائجه والاصل أنه لا يترك له ولا ان تلزمه نفقته الا ما يوارى العورة وبقي الحر والبرد وتجوز به الصلاة (قوله بخلاف مستغرق الذمة) اعلم ان من أكثر ماله حلال وأقله حرام المعتمد جواز معاملته ومداينته والا كل من ماله كما قال ابن القاسم خلافاً لاصبح وأما من أكثر ماله حرام فذهب ابن القاسم كراهة معاملته ومداينته والا كل من ماله خلافاً لاصبح الفائل بحرمه ذلك أيضاً وأما من كان كل ماله حرام وهو المستغرق الذمة فتعنع معاملته ومداينته ويمنع من التصرف المالى وغيره خلافاً لمن قال انه مثل من أحاط الدين بماله فيمنع من التبذرات فقط وماله اذا لم يمكن رده لاربابه يجب صرفه فى منافع المسلمين العامة واختلف اذا نزع منه لمصرف فى مصالح المسلمين هل يترك له منه شيء أولاً والمعتمد أنه يترك له ما يسد رمقه ويستعورته اه من نقر برشيخ مشايخنا العدوى (قوله تنبيه) لو ورث الفلاس أباه أو من يعتق عليه يبيع فى الدين ولا يعتق عليه بنفس الملائم ان استغرقه الدين ولا يبيع منه بقدره وعتق الباقي ان وجد من يشتري البعض ولا يبيع جميعه ويملك باقى الثمن لان وهبه له ولا يباع عليه بل يعتق عليه بمجرد الحب ان علم واهبه أنه يعتق عليه لانه انما وهبه لاجل ان يعتق فلو لم يعلم أنه يعتق عليه ولو علم بالقرابة كالا يوه فانه يباع فى الدين ولا يعتق اه من الاصل (قوله على مثل الفلاس) على زائدة فلتناسب حذفها والمعنى لان الناس لم يعاملوا مستغرق الذمة مثل معاملته الفلاس

بما يخصه (وان اشتهر ميت بدين أو علم الوارث وأقبض) الغرماء الحاضرين (رجع عليه) أى رجع الطارئ عليه بما ثبت له لتفريطه واستبجاله كما لو قبض لنفسه (ثم رجع هو على الغريم) الذى قبض منه (وله) أى للطارئ (الرجوع) على الغريم ابتداءً فهو مخير (وان طراً) غريم (على وارث قسم) التركة (رجع عليه وأخذ مالى عن معدم) وميت عن حي وحاضر عن غائب (مالم يجاوز دين الطارئ) ما قبض من التركة لنفسه فان جاوز كما لو كان الدين عشرة وهو قبض ثمانية لم يؤخذ منه الا ما قبضه (وترك له) عطف على قوله ويبيع ماله أى وترك للفلاس (قوة) والنفقة الواجبة عليه (لكزوجته) أدخلت الكاف الولد والوالدين الفقيرين ورفيقه الذى لا يباع كام ولد ومدير (الى ظن يسره) أى الى وقت يظن حصول اليسر له عادة (و) ترك له (كسوتهم) أى كسوته وكسوة من تلزمه نفقته (كل دستا معتاداً) له من قبض وعامة (وقلسوة أو خمار للمرأة) والست بفتح الدال وبالسين المهملتين ما قابل ثياب

الزينة (بخلاف مستغرق الذمة بالعلم) كالسكس وقاطع الطريق وبعض الامراء (فما) أى فترك له ما (يسد الرمق) أى ما يحفظ الحياة فقط (و) ما (يسترا العورة) فقط لان الناس لم يعاملوه على مثل الفلاس

(وحبس) المفلس (لثبوت عدمه وان جهل حاله) لان علم عسره (الا ان يأتي بحميل) بمال أو بوجه حتى يثبت عسره فلا يحبس (وعزم) الحيل (ان لم يأت به) أي بالفلس المجهول الحال (الا ان يثبت) الحيل (عسره) فان أثبت فلا يغرم لانه انما ضمه منه لثبوت عسره (أظهر ملاؤه) عطف على جهل حاله أي يحبس ان كان ظاهر الملاء بالمداي الغنى بين الناس (ان قالس) أي ادعى الفلاس أي انعدم وانه لا قدرة له على وفاء ما عليه ان لم يسأل الصبر بحميل حتى يثبت عسره (فان وعد) غريمه (بالتقضاء وسأل تأخير فحواليه وسأل أجيب) لذلك ولا يحبس (ان أعطى حيلة) ١١٨ (بالمال) وقال ابن القاسم أو جملا بالوجه فانه يكفي (والا) يأت بحميل أو أتى بحميل بالوجه

على قول "محنون لم يجب" و (محن كعلوم الملاء) بالماء فانه يسجن ويضرب حتى يؤدي ما عليه من مالم يأت بحميل غارم كافي المواق عن ابن رشد (وأجل) المدين الماء لوم الملاء وكذا ظاهر الملاء ان وعد بالوفاة وطلب التأخير (ليبيع عرضة ان أعطى حيلة) أي بالمال والاسجن وليس للحاكم بيعه بخلاف المفلس لان المفلس قد ضرب على يديه ومنع من التصرف في حاله (وله) أي لرب الدين (تخليقه على عدم الناض) عنده من ذهب أو فضة اذا اتهم بذلك ولم يعلم به (وان علم به) أي بالناض وامتنع من دفعه (جبر على دفعه ولو بالضرب مرة بعد أخرى) ويسجن حتى يدفع ما عليه (فان أثبت) المدين المجهول الحال أو ظاهر الملاء (عسره) شهادة بيعة) تشهد (أنه لا يعرف له مال ظاهر ولا باطن) فتشاهدت على نفي العلم ولا يصح أن تشهد على البت (وحلف كذلك) بان يحلف أنه لا يعلم له مال

و يحتمل انها ليست زائدة بل مجرور بها محذوف تقديره على شيء وقوله مثل المفلس أي مثل الشيء الذي عاملوا عليه المفلس (قوله وحبس المفلس) مراده به المديان بدليل قوله ان جهل حاله كان مفلسا بالمعنى لاختصاص أم لا كما هو الظاهر لان من جله هذا التقسيم كما يأتي ظاهر الملاء وهو هو لا يفلسا بالمعنى الاخص وهذا هو الرابع من الامور الخمسة وسأقي في الشارح النفي على الخامس (قوله ان جهل حاله) أي هل هو على أو معدوم لان الناس محمولون على الملاء وهذا ما قدم فيه الغالب على الاصل وهو المقرر لان الانسان يولد فقيرا لا لانه (قوله لان علم عسره) أي فلا يحبس لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى سيرة (قوله الا ان يأتي بحميل) قيد في المجهول حاله (قوله بمال أو بوجه) قال في التوضيح لم يبين في المدونة هل الحيل بالوجه أو بالمال والصواب ان يكون بالوجه وأولى بالمال ولا يتعين أن يكون بالمال قاله أبو عمران وجهور الافة هاهنا من القرويين والاندلسيين (قوله وأظهر ملاؤه) المراد بظاهر الملاء من يظن به ذلك بسبب لبسه الفاخر من الثياب وركوبه لجيد الدواب وكثرة الخدم من غير أن يعلم حقيقة حاله (قوله ان كان ظاهر الملاء بالمداي) أي وأما بالقصير وهو زافه والجماعة وبلاهة فالارض المتسعة كذا في الحاشية (قوله ان لم يسأل الصبر بحميل) أي بالمال أو بالوجه على الخلاف الآتي بين ابن القاسم ومحنون (قوله وقال ابن القاسم الخ) قيل الخلف لفظي فكلام ابن القاسم في غير المال وكلام محنون في المال (قوله لم يأت بحميل غارم) أي ولا يكتفيه الحيل بالوجه فقول الاصل ولا يقبل منه حيل أي بالوجه (قوله وليس للحاكم بيعه) أي يبيع ماله (قوله ومنع من التصرف) أي ألزمه الحاكم ترك التصرف فهو تفسير لمعنى الضرب (قوله تخليقه على عدم الناض) قال في التنبهات واختلاف هل يحلف على عدم إخفاء الناض اذا لم يكن معروفا به فقبل يحلف وقبل لا وقيل ان كان من التجار حلف والا فلا والخلاف في هذا مبني على الخلاف في توجه التهمة اه (قوله ولو بالضرب مرة بعد أخرى) قال ابن رشد ولو أدى الى الاف نفيه لكنه لا يقصد الحاكم انلافه فان قصده اقتص منه (قوله انه لا يعلم له مال) الاوضح بناء على الفاعل ونصب مالا (قوله والمذهب عند ابن رشد انه يحلف على البت) أي وعليه اقتصر ابن عرفة ورجع ابن سبارون أنه يحلف على نفي العلم ومشى عليه خليل باحتمال أنه يكون له مال لا يعلمه بكارث أو وصية فتحصل أن في اليمين قولين وأما الشهادة فهي على نفي العلم على كل (قوله ورجعت بيعة الملاء الخ) يعني أن المدين اذا شهد عليه قوم بالملاء وشهد له قوم بالعدم فان بيعة الملاء تقدم ان بينت سبب الملاء بان عينت ما هو مولى به بيعة وسواء بيعة العدم بينت السبب أم لا (قوله وكذا ان لم تبين على أحد القولين) قال بهضهم الذي به العمل بتقديم بيعة الملاء وان لم تبين بيعة والقاعدة تقديم ما به العمل فان قيل شهادة بيعة الملاء مستحبة لان الغالب الملاء وبيعة العدم نافذة وهي مقدمة على المستحبة وأجيب بان النافذة هنا شهادة بالنفي وبيعة الملاء مثبتة والمثبت مقدم على النافي فالقاعدة الاولى التي هي تقديم النافذة على المستحبة مقدمة بما اذا لم تشهد الماتلة بالنفي والمستحبة بالاتمات كما قررره شيخنا العدوي (قوله وأخرج المجهول الحال الخ) أي بعد حلفه

أنه

الخ اذا محتمل أن له مالا في الواقع ولا يعلم به والمذهب عند ابن رشد أنه يحلف على البت بان يقول ليس عندي مال الخ (أنظر لميسرة) فلا يسجن ولا يمال بتملها وتقدم أنه لا يلزم بتكسب ولا استشفاع ولا ينزع مال رقيق لم يبيع عليه (ورجعت بيعة الملاء) أي الشهادة به على بيعة العدم ان بينت السبب بان قالت له مال قد أخفاه وكذا ان لم تبين على أحد القولين (وأخرج المجهول الحال من الحبس) ان طال حبسه بالاحتماد من الحاكم بحيث يغلب على الظن أنه لو كان عنده مال ماصبر على الحبس هذه المدة وهو يختلف باختلاف الاشخاص والدين قلة وكثرة وأما ظاهر الملاء فلا يخرج الا بيعة بعهده على ما تقدم ومعلوم الملاء

أنه لا يلزم بتكسب ولا استشفاع ولا ينزع مال رقيق لم يبيع عليه (ورجعت بيعة الملاء) أي الشهادة به على بيعة العدم ان بينت السبب بان قالت له مال قد أخفاه وكذا ان لم تبين على أحد القولين (وأخرج المجهول الحال من الحبس) ان طال حبسه بالاحتماد من الحاكم بحيث يغلب على الظن أنه لو كان عنده مال ماصبر على الحبس هذه المدة وهو يختلف باختلاف الاشخاص والدين قلة وكثرة وأما ظاهر الملاء فلا يخرج الا بيعة بعهده على ما تقدم ومعلوم الملاء

يُخلد في السجن حتى يفرم ما عليه أو يأتي بحمل غارم كما تقدم (وحديث النساء عند) امرأة (أمينة أو) امرأة (ذات أمين) من الرجال من زوج أو أب أو ابن ولا بد أن تكون هي أمينة أيضا (وحبس الجند) أي جاز حبسه لولده ابنة (و) حبس (الولد لابنه) في دين أو غيره (لا العكس) أي لا يحبس والد لولده (كاليمن) بالولد أن يحلف ولده في حق ١١٩ لا العكس (الابن اليمن) المنقلب

من الولد على والده كان يدعي على ابنه بحق فانكره ولم يحلف الابن لرد دعوى والده فردت على الابن فحلف الابن لأخذ حقه (أو) اليمن (المنافق بها حق غيره) أي غير الوالد كدعوى الابن ضياع عداق ابنته بلا تفریط منه وخافه زوجها وطالبه بجهازها فحلف الابن أنه ضاح منه بلا تفریط لحق الزوج وكذا يحلف الابن إذا ادعى قبل سنة من دخولها أنه أعارها شيئا من جهازها كما تقدم (ولا يخرج) المسجون في حق شرعي أي لا يحلف ولا يقضي بخروجه (إعادة قريب) له (كاليمن) وابنه وزوجته ولقرب (ولا جهة وعيد) (ولا يخرج لأجل) (عدو) معه في الحبس لأن التصد من الحبس التشديد (لا) لحرف تلفه) بقتل أو أسر (فمكان آخر) يخرج له فيحبس فيه ثم شرع في بيان الحكم الخامس من أحكام الحجر فقال (والغريم) رب الدين (أخذ عين ماله) الذي باعه للمفاس قبل فأسه عرضا أو مليا أو حيوانا (المحوز) من حاز

أنه لا مال له ظاهر ولا باطن وإن وحده ما لا يقضي الغرماء حقهم كما قيد به شرح خليل (قوله أو يأتي بحمل غارم) أي أو تشهد له بيمينه بذهاب ماله (قوله عند امرأة أمينة) أي بحيث لا يخشى على النساء منها وأما الأمر بالبائع والخنثى المشكل فيحبس كل وحده أو عند محرم وغير البائع لا يحبس (قوله أو امرأة ذات أمين) انما قدر الشارح أمرا ليفيد اشتراط الأمانة فيها أيضا مع عدم الانفراد بقوله أو ذات أمين عطف على ذلك المحذوف (قوله لا العكس) أي فالولد أب أو أم لا يحبس لولده ولوالده بدفع الحق والمراد الابن والام نسبا لا رضاعا وأما رضاعا فيحبس لدين ولده من الرضاع قال مالك وإن لم يحبس الوالدان فلا تظلم الولد لما فيه حبس على الإمام أن يفعل به ما ينفعل به بالمد من الضرب وغيره كالقريب لأن ذلك ليس لحق الولد بل لحق أمه تعالى رد عا وزجر أوصيائه لا أموال الناس ولا يقال أن الضرب أشد من الحبس فمقتضى كونها لا يحبس أن أنه لا يضرب بان لا تناقولا الحدس لدوامه أشد من الضرب قاله في الحاشية (قوله في حق لا العكس) أي ليس للولد أن يحلف الوالد أنه عقوق ولا يقضي للولد بتحليف والده إذا شح الولد وكذلك ليس له حده أن قد فقه لان الحد أشد من اليمن هذا هو قول مالك في المدونة وروى عن ابن القمام أنه يقضي للولد بتحليف والده في حق بدعيه عليه ومجده ويكون بذلك عاقولا يعذر فيه بجهل وهو بعيد عن العقوق من الكبر أو لا ينبغي أن يكن أحدا من ذلك وعلى هذا القول الضعيف شيء خليل في باب الحدود حيث قال رده حد أبيه وفسق (قوله كان يدعي على ابنه بحق) أي وأما الوالد على الولد على أبيه بحق وأقام شاهدا ولم يحلف الولد معه فردت اليمن على الابن فهل يحلف الابن لرده شهادة الشاهد وهو ماله عب قال بن وهو غير صواب فقد مر من ابن رشد بأن مذهب المدونة أن الابن لا يحلف في شيء مما يدعيه الولد عليه ونصه وقال طراف وابن الماجشون وابن عبد الحكم ومنه أن لا يقضي بتحليفه أمه ولا يمكن من ذلك ادعاء اليه وهو ظاهر الأقوال لقول الله عز وجل ولا تنهرهما وقل لهما الآية ولا جاء أنه ما بر والديه من شد النظر إليهما أو إلى أحدهما وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال لا يمين للولد على والده وبشهادته قوله صلى الله عليه وسلم أنت ومالك لأبيد وأما ان ادعى الولد عليه دعوى فنكحل عن اليمن وردها عليه أو كانه شاهد على حقه عليه فلا اختلاف في أنه لا يقضي له عليه في الوحيين إلا بعد عينه أو باختصاص (قوله وللغريم الخ) أي وله ابتقاؤه للمفاس ويخاصص مع الغرماء بشمته وإذا أراد أخذه فلا يحتاج لحكم إذا لم ينزع الغرماء (قوله من حاز) أي فهو ثلاثي كقال فاسم المفعول منه محوز كقول وأصله محوزا منتقلت الضمة على الواو فقلت إلى الساكن قبلها (قوله ولا يقال أحاز) أي يكون زراعيا كجاز فله ومجاز فاسم اللفظ منه محاز وأصله محوز يضم الميم وسكون الحاء وتفتح الواو فقلت فتحة الواو إلى الساكن قبلها فقلت الواو أو أنما التحرك بها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن كما لا يخفى (قوله بل فلسه) أي إما إقراره بعد الفلاس فاختاف فيه على أربعة أقوال القبول مع عين صاحب السلعة وبدون عين وعده مطلقا ويحلف الغرماء عليهم لا يعلمون أنها سلعة والرابع أن كان على الأصل بينة في قوله في تعينها والام بقبل وهي رواية أبي زيد يدعي ابن القمام (قوله لخراب ذمة الميت) أي بخلاف المفاس من الدم وجودة في الجسد ودين الغرماء تعلق بها (قوله ونحوه) أي كمينه لازمت الفايض لها حتى حصل انفاس ورد بلو على أشهب حيث قال لا يرجع في

ولا يقال أحاز وهو محاز (عنه) أي عن الغريم (في الفلاس) حيث ثبت بيمينه أو إقراره من المفاس قبل فلسه (لا) في (الموت) فليس له أخذه عين ماله إن وجدته لمراب ذمة الميت بل يكون في ذمة أسوة الغرماء (ولو) كان عين ماله (مسكوكا) فله أخذه في الفلاس ابن القمام حيث عرف بطبيع عليه ونحوه وحل أخذه عين ماله (إن لم يذمه الغرماء) بدفع ثمنه للغرماء (ولو بما لهم) فأولي بمال المفاس فان قدوه فليس له أخذه (ولم ينقل) عن أصله ينقل كان ينقل الحبيب

(بكطحن حنطة) مثلاً وأدخلت الكاف البذر والقليل والعجن والخبر ونحوها فليس له أخذه بعد النقل (وتسمين زبد) أي جعله سمنًا (وتفصيل شقة) ثوبًا (ودبيع) حيوانًا (وتتبر رطب) أي جعله تمرًا (ونخلط) شيء (بغير مثل) نخلط غسل بسمن أو زيت أو قمع حديد صغن وأما خلطه بمثل غيره فموت (وعمل الخشبة باباً) مثلاً (بمخلاف تعييب اسماء) أي بلا فعل فاعل فله أخذها والحصاص وخبرته بين أخذها والحصاص تنفي ضرره (أو) حصل التعييب (من المشتري) المفلس (فله أخذها) أي ساعته ولو قال أخذه كان أوضوح (ولا أرش له) أن أخذها في نظر العيب عادت السلعة لهيئته أم لا (كلاجني) أي كالأجنبي أي غير المشتري (وعادت لهيئته) الأولى فله أخذها ولا أرش له ولو كان المشتري أخذ أرش قبل عودها (والا) تعد لهيئته (فبنسبة نقصها) أي فله أخذها بنسبة نقصها بذلك العيب عن الثمن الذي باعها به كالأجنبي باعها بعشرة ويوم ١٢٠

دراهمه المسكوكة بل يحاصص بها الآن الموحود في الأحاديث من وجد سلعته أو متاعه والنقد لا يطلق عليه ذلك وحجة ابن القاسم قياس الثمن على المثل (قوله بكطحن حنطة) تمثيل للمنفى وإنما كان الطاحن باقلاً هناعاً أنه تقدم في الربويات أنه غير نافذ على المشهور لأن النقل هنا عن العين وهو يكون بأدنى شيء والنقل فيما تقدم عن الجنس ولا يكون إلا بأقوى شيء فلا تلازم بين البابين (قوله ودبيع حيوان) أي ولا يجوز التراخي على أخذه بعد البيع لما فيه من القضاء عن الحيوان بلحم من جنسه وكذا أخذ السمن عن الزبد وكذا التراخي على التبريد بدل الرطب والدقيق بدل القمح فيمنع جميع ما ذكر لما فيه من القضاء عن ثمن الطعام طعاماً من جنسه وهو لا يجوز بخلاف التراخي على أخذ الثوب بدل الشقة والباب بدل الخشبة فجائز (قوله ولو قال أخذه كان أوضوح) ومثل ذلك يقال في قوله بخلاف تعييبها وهيئته ونقصها وأولئك في هذه المواضع نظراً لآداب الشيء (قوله ولو كان المشتري أخذ أرشاً) استشكل بأنه لا يدفع أرش جرح الأبعد البرء على شيء وحيث لا يتصور الرش إذا عاد لهيئته وقد يجاب بأنه يتصور في الجراحات الأربعة فإن فيها ما قرره الشارع سواء برئت على شيء أم لا والفرق بين جنابه المشتري والأجنبي حيث جعلتم الخيار للبائع في جنابه المشتري عاد المبيع لهيئته أم لا وأما في الأجنبي فالخيار له على الوجه المذكور إذا عاد المبيع لهيئته فقط قيل الفرق أن جنابه المشتري حاصلة على ما في ذلك فليس فيها تعد فأشبهت السماوي بخلاف جنابه الأجنبي (قوله ربيع ثمن) أي سواء اتحد المبيع أو تعدد وحاصله أنه لو باع سلامة أو سلعتين بعشرة مثلاً فنقص منها خمسة ثم فلس المشتري فوجه البائع مبيعة قائماً فهو مخير إما أن يحاصص بالخسة الباقية وإما أن يرد الخسة التي قبضها ويأخذ سلعته (قوله مفضوضاً على القيم) أي قيم السلع (قوله فيما اشتراها الخ) ما وافقه على أم أي في الام التي اشتراها المفلس واشترها حاصلة ما (قوله نقض لا يبيع) أي فكانها ولدته في ملك البائع (قوله على قول ابن القاسم) أي في المدونة ولا شبهة في المدونة أيضاً أن المصوف إذا جزه المشتري فله ليس للبائع حيثئذ فيخير البائع بين أخذ الغنم مجزوة بجميع الثمن أو تبركها ويحاصص الغنماء بجميعه (قوله أي فهو بالمفلس) قال ابن ولاختلاف في هذا (قوله أحق ولو يموت ما يبدى) المبالغة هنا دفع توهم أن هذه المسئلة مقيدة بالمفلس كالتى قبلها لا لرد على خلاف في المذهب إذ ليس في هذه المسئلة خلاف (قوله فهو بالخيار) الضمير عائذ على الصانع فقوله إما أن يرددها منع الأولى حذف اعطى الصانع لا يها من خلاف المراد (قوله وإما أن يعمل ويحاصص) محل ذلك أن اختار العمل والحصاص من نفسه فإن أمره الغنم بالعمل بالاجرة كما لا ريب له (قوله كالبنا) أي والنجار فإن

الغرماء بائنين أو تبركها ويحاصص بجميع الثمن (وله) أي لا غريم (رد) بعض ثمن قبض من المفلس قبل انقضاء وأخذ عين ساعته وله تبركها والمخاصة بما بقي له (و) له أن باع متعلداً من السلع أو شيئاً كاردب يقع وفات بعضه عند المفلس والبعض باقى (أخذ البعض) الباقي (وحاصص بالفات) أي بما ينوبه من الثمن مفضوضاً على القسم وإن شاء ترك ما وجد وحاصص بجميع الثمن أو بالباقي منه إن كان قبض بعضاً لسكن لا بد من رد مناب الفات كالأول باع عبدين يعشرين وقبض منهما عشرة وخرج من يد المشتري أحدهما يبيع أو غيره ثم فلس وأراد الغريم أخذه العبد الباقي فليس له أخذه حتى يرد من العشرة المقبوضة خمسة حيث

قساوت قيمتهما الآن العشرة المقبوضة مفضوضه عليها (و) له (أخذها مع ولد حدث) لها عند المفلس وسواء كانت الام عاقلة أم لا لا اشتراها المفلس حاصلة أم لا وله المخاصة بجميع ثمن الام إن لم يكن قبض بعضه ووجه أخذ الوالد فيما اشتراها المفلس غير حامل أن الأخذ نقض للبيع (أو) أخذها مع أخذ (صوف ثم حين البيع أو) مع أخذ (ثمرة أبرت) فأولى لو طابت حين البيع جزا المصوف أو الثمرة أم لا على قول ابن القاسم (والا) يتم المصوف ولا أبرت الثمرة (فالمفلس) أي فهو بالمفلس (كالفلة) فأنه للمفلس من سمن ولبن وأجرة عمل وهذا إن جزا المصوف أو الثمرة فإن كانا بائنين على أصحها أخذها البائع ورجع المفلس عليه بالنفقة على الأصول (والصانع) تكباط ونجار إذا عمل ما يبدى ففلس رب الثوب مثلاً أو مات (أحق ولو يموت ما يبدى) حتى يستوفى منه أجرته لأنه تحت يده كالرهن وإن فلس قبل عمله فهو بالخيار إما أن يرد الصانع وينسخ الاجارة وإما أن يعمل ويحاصص (والا) يكن تحت يده بأن رده لربه قبل فلسه أو كان لا يحاز كالبنا أو كان يصنع الشيء عند يده ويتركه عنده (فلا) يكون أحق به

بل تتعين الخاصة وهذا اذا لم يصف لصنعة شيئا فان اضاف كصباغ يصبغ الثوب يصبغه ورقاع برقع الفراء أو غيرها برقع من قتلته فانه يشارك بقيمة ما زاده من عنده وأما قيمة عمله فيكون بها أسوة الغرماء في الفلاس وأما في الموت فيخاصص بهما معا لخراب القيمة وقوله والصانع أحق الخ فظاهره ولو حيا كافيما نسجه وهو المعتمد خلافا لاستثناء الشيخ له وشبه بقوله والافلا قوله (كاجير رعى) لقنم أو غيرها (ونحوه) كحارس زرع أو أمتعة بفلاس ربها فلا يكون الاجبر أحق بها بل يخاصص الغرماء بماله من الكراء (والمكثري) لداية أو غيرها بفلاس أو يموت ربها أحق (بالمعنة) من الغرماء حتى يستوفي من منافعتها ما تقدمه من

١٢١

الكراء قبضت قبل الفلاس

أو الموت أو لا قيام تعيينها مقام قبضتها (كغيرها)

أي غير المعينة يكون

المكثري أحق بها في الموت

والفلاس (ان قبضت) قبل

تفليس ربها أو موته (ولو

أدبرت) الدواب تحت

المكثري بان يأتي له ربها

كل زمن بدل التي قبلها فان

المكثري يكون أحق بالتي

تحت وذكر عكس هذه

المسئلة بقوله (وربها) أي

الداية (أحق بالمحمول)

عليها من أمتعة المكثري

اذا فليس أو مات المكثري

حتى يستوفي أجرة دابته

منه (الاذا قبضه) أي

المحمول (ربه) المكثري ثم

فلاس (وطال) الزمن عرفا

بعد القبض فلا يكون رب

الداية أحق بالمحمول عليها

بل يكون أسوة الغرماء

وظاهر كلام الشيخ طال

الزمن بعد القبض أم لا

وارتضاء بعضهم أيضا

(والمشتري) أحق (بسلعة)

اشتراها شراء فاسدا ولم تفت

(فسخ بيعها) أي فسخه

الحاكم (افساده) أي

البيع وفلاس أو مات بائعها قبل الفسخ أي يكون المشتري أحق بتلك السلعة

صنعتهم ما في بيت رب الثوب (قوله بل تتعين الخاصة) أي في الموت والفلاس (قوله وهذا اذا لم يصف لصنعة شيئا الخ) شرط في قوله فلا يكون أحق به (قوله يصبغه) هو بالكسر بمعنى الشيء الذي يصبغ به لا بالفتح الذي هو الفعل لانه ليس مراداهنا (قوله بقيمة ما زاده) أي بان يقوم بانفراده قبل دخول الصنعة فيه (قوله خلافا لاستثناء الشيخ له) أي بقوله الا التسخ فكلما يدل لانه قول ضعيف والمعتمد انه ليس مثله بل كعمل اليد (قوله ان قبضت) أي لان قبضها بمنزلة التعيين لها (قوله وذكر عكس هذه المسئلة) أي فالدسئلة السابقة فليس رب الداية وهذه فليس المكثري (قوله وربها أي الداية) مثل الداية السفينة (قوله حتى يستوفي أجرة دابته) أي فيأخذ أجرة دابته من المحمول عليها وأجرة السفينة من المحمول عليها في الموت والفلاس فان بقي فضل من المحمول كان الباقي للغرماء وليس المراد أنه يأخذ المحمول مطلقا ولو كانت قيمته أكثر من الأجرة (قوله والمشتري أحق بسلعة الخ) حاصله أن من اشترى سلعة شراء فاسدا ابتعد دفعه لمبايعه أو أخذها عن دين في ذمته وكان الشراء فاسدا ثم فليس البائع قبل فسخ البيع وقبل الاطلاع فان المشتري يكون أحق بالسلعة اذا لم يوجد الثمن عند البائع في الموت والفلاس إلى أن يستوفي ثمنه وهذا هو المشهور ومن أقوال ثلاثة والثاني لا يكون أحق بها وهو أسوة الغرماء في الموت والفلاس لانه أخذها عن شيء لم يتم والثالث ان كان اشتراها بالتقدي فهو أحق بها من الغرماء وان كان أخذها عن دين فلا يكون أحق بها الا الاول اسحقون والثاني لابن الموارز والثالث لابن الما جشون وعملها اذا لم يطلع على الفساد لا بعد الفلاس أو الموت وأما لو اطلع عليه قبل فهو أحق بها باتفاق وعملها أيضا اذا كانت السلعة قائمة وتعذر رجوع المشتري بثمنه وأما اذا كان قائما وعرف بعينه تعيين أخذه ولا علقه بالسلعة وهذا التقيد انما يأتي اذا اشتراها بالتقدي لا بالدين وعملها أيضا اذا كانت السلعة وقت التفليس أو الموت بيد المشتري وأما لو ردت للبائع وفلاس بعد ذلك فهو أسوة الغرماء وهذا هو الذي يفيد كلام ابن رشد ومشي عليه شب وهو المعتمد كذا اقرره شيخ مشايخنا العدوي (قوله فان فات كان أحق بالسلعة ان لم تفت) الحاصل أنه تارة يكون أحق بثمنه مطلقا وذلك فيما اذا كان موجودا لم يفت وتارة بالسلعة على المعتمد وذلك اذا كانت قائمة عند المشتري وتعذر الرجوع بثمنها وتارة يكون أسوة الغرماء في زائد الثمن وذلك فيما اذا مات وتعذر الرجوع بثمنها ومضت باقية وكان الثمن زائدا عليها (قوله وحاص بزائدها على الثمن ان زادت عليه) كذا نسخة المؤلف وصوابه وحاص بزائده على القيمة ان زاد عليها فتدبر

باب في بيان أسباب الحجر

لما أنهى الكلام على ما اراد من مسائل التفليس أعقبه بالكلام على بقية أسباب الحجر وهو لغة يقال للمنع والحرام ولتقدم الثوب ويثلث أوله في الجميع وشرا قال ابن عرفة صفقة كسبية توجب منع موصوفها من نفوذ تصرفه في الزائد على قوته أو تبرعه بماله قال وبه دخل حجر المريض والزوجة اه (قوله وقد تقدم الكلام عليه) أي وانما ذكره هنا جعلا للنظائر (قوله بصرع) أي وهو الذي يلبسه الجن وقوله

١٦ - صاوي - في

من الغرماء ليستوفي منها الثمن الذي أقبضه لبائعها قبل فله أو موته اذا لم يوجد الثمن عند البائع فان وجدته عنده وعرفه بعينه كان أحق به كما اشار له بقوله (و) أحق (بثمنها ان وجدته) عند البائع فان فات كان أحق بالسلعة ان لم تفت فان فات أيضا دخلت في ضمان المشتري بالثمن أو بالقيمة وحاص بزائدها على الثمن ان زادت عليه (باب في بيان أسباب الحجر وأحكامه) أي أسبابه سبعة خمسة عامة واثنان خاصان بما زاد على الثلاث وأشار لخمسة العامة بقوله (فلاس) فله في الأعم أو الأخص وقد تقدم الكلام عليه في الباب ههلا مستوفي (وجنون) بصع أو

استبلاء وسواس (وصبا وتبذير) المال (ورق) وأشار بقوله (ومرض) متصل بموت (ونكاح بزوجته) أي فالزوج يحجر عليها فيما زاد على الثالث وليس لها حجر على زوجها ١٢٢ ولذا قيد بقوله بزوجته أي أنه سبب للحجر على الزوجة فقط إذا علمت ذلك (فالجنون)

أما استبلاء وسواس أي وهو الذي ينجس إليه وسواء كان كل منهما دائما أو متقطعا والتقييد بالصرع أو الوسواس مخرج لما كان بالطبع أي غلبة السوداء فإن صاحبه لا يفيق منه عادة فلا يدخل في كلام المصنف لأن الحجرفيه لا غاية له (قوله وتبذير المال) وهو ححر السقة لأن التبذير هو عدم أحسان التصرف في المال (قوله وأشار بقوله ومرض الخ) في الكلام حذف والاصل وأشار للاثنتين الخاصتين بقوله ومرض الخ (قوله متصل بموت) إنما قيد بذلك مع أن كل من مرض مرضا مخوفا يحجر عليه لأن ثمة الحجر لا تتم إلا بالموت (قوله أي أنه سبب الخ) أي أن الزوج سبب للحجر على زوجته الحرة الرشيدة الصحيحة في زائد الثالث لا غير كما يأتي (قوله بما ذكر) أي بالصرع أو الوسواس (قوله والا فلا حاكم) أي ولا يكن أب ولا وصي جن قبل البلوغ أم لا أوجن بعد البلوغ والرشد فالخا كم وإن كان الأب أو الوصي موجودا وقوله أن وجد منتظما يخرز عن أحكام الجور فلا يعتبر وجودهم بل جماعة المسلمين تقوم مقامهم (قوله أنقل حجره بلا حكم) خلاصته أنه لا يحتاج للفلق طلاقا حيث زال جنونه وهو رشيد كان جنونه طارئا بعد البلوغ والرشد أم لا (قوله حجر عليه لاجلها) أي لاجل السقة أو الصبا (قوله محجور عليه لم يذكر) أي الأب والوصي والخا كم وجماعة المسلمين على الترتيب (قوله ولا يحتاج لفلق حجره) حاصله أنه متى باع عاقلا رشيدا زالت ولاية الأب عنه بمجرد ذلك من غير احتياج إلى فلق ومع الفلق في الوصي والخا كم ومقدمه وهذا من حيث تدبير نفسه وصيانة مهجته وتصرفاته فلا يمنع من الذهاب حيث يشاء إلا أن يخاف عليه الفساد لجماله مثلا ولا كان لايه أو وصيه بل والناس أجع من منعه (قوله وزيد على البلوغ) أي يزداد في خروج الانثى المبكر من حجر الأولياء الثلاثة الأب والوصي والمقدم شرطان دخول الزوج بها وشهادة العدول على صلاح حالها وعلى هذا فذا ذات الأب لا ينفك الحجر عنها إلا بموت أو بغيره بلوغها وحسن تصرفها وشهادة العدول بذلك ودخول الزوج بها وأما ذات الوصي والمقدم فلا ينفك الحجر عنها إلا بموت أو بغيره هذه الأربعة وفلق الوصي أو المقدم فإن لم ينفك الحجر عنها كان تصرفها مردودا ولو عتست أو دخل بها الزوج وطالت أقامتها عنده (قوله فندار الرشدة عندها) أي وأما الشافعية فالرشدة عندهم بصلاحهما معا فتي كانت مسرفة في دينها فهي غير رشيدة عندهم وتصرفها مردود وإن كانت مصلحة لدينها (قوله وللولى الخ) حاصله أن المميز والسفيه إذا تصرفا في مالهما معا وضعة مالية بغير إذن وليهما وكانت تلك المعاملة على وجه السداد فإن لوايهما التمييز بين الإجازة والرد ولا فرق بين العقار وغيره قال في البيان إذا باع اليقيم دون إذن وصيه أو صغير بدون إذن أبيه شيئا من عقاره أو أصوله بوجه السداد في نفقته التي لا بد له منها وكان لا شيء له غير الذي باع أو كان له غير مولد لكن ذلك المبيع أحق ما يساع من أصوله فاختلاف فيه على ثلاثة أقوال أحدها أن البيع يرد على كل حال ولا يتبع شيء من الثمن لأن المشتري ساطع على اتلافه الثاني يرد البيع إن رأى الولي المصلحة فيه ولا يبطل الثمن عن اليقيم ويؤخذ من ماله الذي صوته بذلك الثمن فان ذهب ذلك المال المصون ونجد غيره فلا يتبع بالثمن الثالث أن البيع يرضى ولا يرد والمعتد من هذه الأقوال أوسطها أي ولها اختاره شارحنا وأما أن باع باقل من الثمن أو بغير مصلحة فإن البيع يرد قول واحد ولا يبطل الثمن عن اليقيم لادخاله إياه فيما لا بد له منه له ملخصا فقول المصنف وللولى رد تصرف أي وله الإجازة فاللام للتخيير إذا استوت المصاحدة فإن تعينت في أحدهما تعين وجه اللام للاختصاص والمعنى وللولى لا غير رد تصرف غير وهذا لا ينافي أن الرد متعين إذا كانت المصلحة فيه وكذا الإجازة إن كانت المصلحة فيها (قوله جرى على ما سيأتي) أي في قوله وضمن ما أفسده في اللصة الخ (قوله

بما ذكر محجور عليه والحجر لايه أو وصيه إن كان وجن قبل بلوغه والا فلا حاكم أن وجد منتظما والا فجماعة المسلمين ويمتد الحجر عليه (للافاقة) من جنونه ثم إن أفاق رشيدا أنقل حجره بلا حكم وإن أفاق صبيًا أو سفيا حجر عليه لاجلها (والصبي) محجور عليه لمن ذكر (بلوغه رشيدا) فان بلغ سفيا حجر عليه للسقة (في) الولد (ذي الأب) ولا يحتاج لفلق حجره (و) إلى (فلق الوصي) بل (المقدم) عليه من القاضي والحاصل أن الصبي إذا رشد يحفظ ماله لا يحتاج إلى فلق الحجر عنه من أبيه بخلاف المقدم والوصي فيحتاج بأن يقول للعدول أشهدوا أني فككت الحجر عن فلان وأطاعت له التصرف لما قام عندي من رشده وحسن تصرفه فتصرفه بعد الفلق لازم لا يرد ولا يحتاج لإذن الحاكم في الفلق (وزيد) على البلوغ والرشد وفلق الوصي والمقدم (في الانثى) دخول زوج بها (بالفعل) (وشهادة العدول بمحفظها مالها) وإنما احتيج للإشهاد لأن شأن النساء الأسراف فندار الرشدة عندها على صون المال فقط دون صون الدين

(وللولى) أب أو غيره (رد تصرف) سفية أو صبي (عجز معاوضة) بلا إذن وليه كبيع وشراء وهبة ثواب (والا) يكن معاوضة كهبة وصندوق وعقار (تعين) على الولي رده (كافراد) من المحجور (بدين) في ذمته (أو أنلاف) المال يتعين رد القرار بذلك فإن ثبت عليه بالبينة جرى على ما سيأتي (وله) أي لاميز

رد تصرف نفسه قبل رشده (أن رشد) حيث تركه وليه لعدم علمه بتصرفه أو لسهوه أو لإعراض عن ذلك تغيره مصلحة أو لم يكن له ولي (ولو
 حدث بعد رشده) أي بلوغه رشدا وهذا أحسن من قوله بعد بلوغه كالأول حلف حال صغره أنه إن فعل كذا فزوجه طالق أو عبده حرقه
 بعد رشده فله رده فلا يلزمه طلاق ولا عتق وله أمضاؤه (أو وقع) تصرفه حال صباه (صوابا) فله رده بعد رشده وأمضاؤه حيث تركه وليه
 (الا كدرهم لعيشه) أي لضروره عيشه فلا يحجر عليه فيه ولا رد فعله فيه إلا أن لا يحسن التصرف فيه ومثله السفينة كما يأتي في تشبيهه به
 (وضمن) الصبي ولو غير مميز (مأفسد) من مال غيره (في الذمة) فتؤخذ قيمة ما أفسده من ماله الحاضر إن كان ولا تتبع هبات ذمته
 إلى وجود مال (إن لم يؤمن) الصبي على ما أتلفه (والا) بأن أمن عليه (فلا) ضمان عليه لأن من أمنه قد سلطه على إتلافه فإن كان الذي أمنه
 هو رب المال فقد ضاع هدر وإن كان غيره فعلى المؤمن الضمان لتقريطه وكثير لما يقع أن الإنسان قد يرسل مع صبي شيئا ليوصله إلى
 أهل محل فيمنع من الصبي أو يتلف فلا ضمان على الصبي وإنما الضمان على من أرسله به فإن كان المرسل رب المال فهو رده (الآن
 بصون) الصبي بضم حرف المضارعة وفتح الصاد المهملة وتسديد الواو بالكسر (به) ١٢٣ أي بما أمن عليه (ماله) فيضمن

الأقل مما صونه به وما أتلفه
 فإذا أكل مما أمن عليه بما
 يساوي عشرة أو أكثر
 بما يساويها حتى حصن
 من ماله ما يساويها أو أقل
 أو أكثر فانه يغرر من ماله
 الموجود الذي صونه الأقل
 مما أنفق على نفسه وما
 صونه فاذا صون بال عشرة
 خمسة عشر غرم العشرة
 وإذا صون بها ثمانية غرم
 الثمانية وهذا معنى قوله
 (فالأقل) يغرر (في ماله)
 الذي صونه (إن كان) له
 مال وقت الانلاف (وبقي)
 لوقت الحسم والافلا غرم
 عليه ولو استفاد ما لا بعد
 الانلاف فعلم أنه لا يتعلق
 الضمان بذمته بل المال
 الذي أصابه بما أنفقته
 والمشهور في المختون
 والصبي غير المميز إذا اتلفا

رد تصرف نفسه) أي سواء كان تصرفه بما يجوز لولي رده كالمعاوضة أو بما يجب عليه رده كالعتق
 والهبه وأما وارث المحجور فهل يقتل له ما كان له من رده من رد التصرف أم لا قولان مرجحان كما في بن وإذا
 حصل رد التصرف فانه له الحاصلة فيما بين تصرفه وردده للمشتري كان الرده منه أو من الولي إن لم يعلم
 المشتري أنه ولي عليه وهذا في المميز وأما غيره فتد الفعلة مطلقا على المشتري أو لم يعلم له طلاق يبيعه كذا
 في الأصل (قوله ولو حدث بعد رشده) هذا هو المشهور بخلاف ابن كمانه القائل إذا حدث بعد بلوغه لزمه
 ما حلف به من صدقة أو عتق وليس له رده (قوله وهذا أحسن من قوله بعد بلوغه) إنما كان أحسن لأنه
 محل الخلاف وأما حثه بعد البلوغ وقبل الرشده فكحفته قبل البلوغ بانه (قوله أو وقع تصرفه الخ) هو
 في حيز المبالغة (قوله حيث تركه وليه) أي غير عالم بتصرفه وأما الولي به وتركه مع كونه صوابا فلا رده (قوله
 ولو غير مميز) قال ابن عرفة الابن شهر فلا ضمان عليه لانه كالعجماء كذا في الأصل (قوله قد سلطه على
 إتلافه) أي وهو محجور عليه ولو ضمن المحجور لطلعت فائدة الحجر (قوله فعلى المؤمن) بكسر الميم اسم
 فاعل (قوله والمشهور في المختون الخ) أي لقول ابن عبد السلام والقول الأول أظهر يعني به هذا القول
 لأن الضمان من باب خطاب الوضع الذي لا يشترط فيه التكليف بل ولا التمييز (قوله إن بلغت الثلث)
 أي قدر ثلث الذية الكاملة فكثر (قوله وصحت وصيته) أي حصلت في حال صحته أو مرضه (قوله بأن
 تناقض فيها) حاصله أنه متى لم يتناقض فيها ولم تكن في عصية كانت صحيحة سواء كانت لفقرا أو لغني كان
 الموصي له صالحا أو فاسقا أما تناقض كان يقول أو صيت لزيد دينار أو صيت له بدينارين كانت باطلة
 ولو كان الموصي له فقيرا وكذا لو أوصى بعصية كإصائه لأهل المعامى بخمر أو بتعمير كنيسة (قوله لأن
 غالبه لا يدخل الخ) مراده بالغالب الاستلحاق ونفيه وعتق المستولدة وفي جعل هذا غالبا نظر بل الغالب
 هي الأحكام التي يتوهم دخول الصبي فيها وهي الطلاق والقصاص والعفو والافراق فتأمل (قوله فانه
 يلزمه) أي يلزم السفينة بالانحطاط لان شرط لزومه البلوغ وهو موجود (قوله كما تقدم) أي في قوله
 وله أن رشده ولو حدث بعد رشده (قوله وهذه الثلاثة لا تتصور في الصبي) أي الاستلحاق ونفيه وعتق
 المستولدة لاستحالة ثبوت الولادة له في هذه الحالة وأما الطلاق فممنوع عنه شرعا (قوله بخلاف الصبي)

مالا أو حصل منهم اجباية ولو على نفس أنهما يضمنان المال في ذمتهما والذية على عاقبة ما إن بلغت الثلث والافلا حاق في مالهما حيث وجد
 لتعلقهما بالذمة فقولنا وضمن في الذمة يشمل الصبي المميز وغيره على المعتمد قال به من المحققين وعليه فالدية ثابتة للجميع فلا يشترط
 فيها التمييز فضلا عن التكليف اه وخلاف المشهور قولان لا شيء عليهما مطلقا كالعجماء فعلا هدر وقيل لا شيء عليهما في اتلافهما المال
 وأما الذية فعلى العاقلة أن بلغت الثلث (وصحت وصيته) أي المميز (إذا لم يخطأ) فيها فإن خلط بأن تناقض فيها أو أوصى بغير قرينة لم تصح
 (والسفيه كذلك) أي مثل الصبي المميز في جميع ما تقدم من قوله والولي رد تصرف مميز إلى ذمة أو استثنى من ذلك استثناء منقطع عال أن غالبه
 لا يدخل في أحكام الصبي قوله (الاطلاقه) فانه يلزمه بخلاف الصبي فلا يلزمه والولي رده وله هوان رشده كما تقدم (و) (الا) استلحاق نسب
 بأن يقول هذا ولدي (وزميه) أي النسب بلعان فلا يلزم له ليس لوليه رده (و) (الا) عتق مستولدة) فلا يلزمه ويبيعها ما لها ولو كثر على الأرجح
 وهذه الثلاثة لا تتصور في الصبي (و) (الا) قصاصا ثبت عليه باليمين فيلزمه ويقتض منه بخلاف الصبي فالذية على ما تقدم كالمختون (و) (الا)
 (عفو) من قصاص ثبت له على جان عليه

أو على وليه فإنه يلزمه ولا يرد وأما الخطأ والعمد الذي يتعين فيه المال كالجائفة فليس له العفو لأنه من المال بخلاف الصبي فليس له عفو مطلقاً (و) (الابن) (أقرار) يعقوبة) أي بموجب عقوبة كان يقول أنا جنت على زيد أو قد فته فيلزمه الحسد (بخلاف الجنون) في الجميع فلا يلزمه شيء من ذلك كالصبي والدية أن بلغت الثلث فما كثر على عاقلها والأدعياء كما لا يمكن تقدم (وتصرف الدكر) السفيه المحقق السفيه (قبل الحجر) عليه بان كان مهملًا ١٢٤ لا ولي له (ماض) أي لازم لا يرد ولو تصرف بغير عوض كعقوبة لان عملة الرد

الحجر عليه وهو موقوف وهذا هو قول مالك وكبراء أصحابه وقال ابن القاسم لا يعفى فله من يتولى عليه من حاكم أو مقدم الرد وله أن يرشد والمعتد الأول (بخلاف) (تصرف) (الصبي) فإنه غير ماض وله ردّه أن يرشد كما تقدم (و) (بخلاف) (الانثى) (المهمل) تقتصر فيها مردود ولو تزوجت (الآن) يدخل بها زوج ويطول مكنتها معه (كسبع) من السنين فما كثر وتصرف بعد ذلك فيمضي ولا يرد (وبعد) أي وتصرف بعد الحجر عليه (مردود) ولو حسن تصرفه ما لم يحصل الفلح عنه من وصي أو حاكم أو مقدم عند مالك وجل أصحابه لو جرد عنه الحجر عليه وقال ابن القاسم إذا رُشِدَ فتصرف ماض قبل الفلح لأن العلة بمجرد السفه وقد زال برشده فما تقدم أنه لا بد من الفلح في غير ذي الأب مبني على قول الإمام (والولي) أصالة على المحجور من صغير أو سفيه لم يطرأ عليه السفه به درشده أو مجنون كذلك

أي فلا يقتصر منه لعدم تكليفه (قوله كالجائفة) أدخلت السكاف باقي الجراحات الأربعة (قوله فليس له عفو مطلقاً) أي في مال أو غيره (قوله وتصرف الدكر) أي البالغ بدليل قوله بخلاف الصبي فجعله شرطاً تصرف السفيه أربعة الدكر وبالبلوغ يرتحق السفه وكونه قبل الحجر (قوله قبل الحجر عليه) أي سواء كان سفيه أصلياً غير طار أو طارياً بعد بلوغه رشيداً بخلاف المذكور جار في المسئلتين كما قال ابن رشد ونص كلام ابن رشد في الأسمعة وأما القيم الذي لم يوص أبوه لأحد ولا أقام السلطان عليه ولما ولاناظر في ذلك أربعة أقوال أحدها أن أفعاله كلها بعد بلوغه جائزة نافذة رشيداً كان أو سفيهاً معلناً بالسفه أو غير معلن اتصل سفيهه من حين بلوغه أو سفيهه بعد حصول الرشيد منه من غير تفصيل في شيء من ذلك وهو قول مالك وكبراء أصحابه ثم قال الرابع أن ينظر لحاله يوم بيعه وإيقاعه وما قضى به في ماله فإن كان رشيداً في أحواله جازت أفعاله كلها وإن كان سفيهاً لم يجز منها شيء من غير تفصيل بل بين أن يتصل سفيهه أو لا يتصل وهو قول ابن القاسم وانفق جميعهم أن أفعاله جائزة لم يرد منها شيء إذا جهلت حالتهم ولم يعلم برشده ولا سفه وانظر بقية الأقوال في ح ٨ بن من حاشية الأصل (قوله وقال ابن القاسم لا يعفى) أي لأن العلة السفه وهو موجود (قوله فإنه غير ماض) أي اتفاقاً (قوله فتصرفها مردود ولو تزوجت) أي حيث علم سفهها فإن علم رشدها في بن مضي أفعالها وقال في الأصل أفعال المهمل مردودة حتى يمضي لها عام بعد الدخول اهـ (قوله الآن يدخل بها زوج ويطول الخ) هذا بخلاف التفصيل بن ومخالف لما مشي عليه في الأصل وانظر في ذلك فتحصل من مجموع كلام بن والأصل أن المهمل معلومة الرشيد تصرفها ماض تزوجت أم لا وأما غير معلومة الرشيد فتصرفها مردود حتى يدخل بها الزوج ويعضى عام وأما السبع سنين التي ذكرها المصنف فهو قول ضعيف في ذات الأب المحجور وعليه ما قلناه تقدم أن مجرد الدخول وشهادة العدول كاف في ذلك (قوله أي وتصرفه بعد الحجر الخ) بيان لمن انبنى على الخلاف المتقدم بين مالك وابن القاسم (قوله مبني على قول الإمام) أي لكون العلة عند الحجر (قوله لم يطرأ عليه السفه) نسخة المؤلف بالف بعد الرأى ولا وجه لها (قوله بعد رشده الخ) أي وأما من طرأ عليه السفه بعد رشده فوليها لها كم وقوله أو مجنون كذلك أي حكمه حكم السفيه أن طرأ عليه الجنون بعد الرشيد فوليها لها كم والأقوال أبو وصيه وسباني ذلك (قوله الأب الرشيد) أي وأما السفيه فلا كلام له ولا وليه إلا إذا كان الولي مقاماً على الأولاد كما هو مقام علي أبيهم (قوله والعم) معطوف على الأخ مسلط عليه لا (قوله وان لم يبين السبب) أي أي سبب من الأسباب الآتية أو غيرهما وهذا لا ينافي أنه لا بد من وجود سبب حائل له على البيع إذ لا يحل للأب أن يبيع بدون سبب أصلاً (قوله بان يشهد العدول) أي فالمراد ببيانه إثباته بالبيعة لا مجرد ذكره باللسان وإن لم يعرف الأمن قوله والحاصل أن الأشياء تختلف أحياناً إذا باع الوصي عقار اليتيم هل يصدق الوصي في السبب الذي ذكره ولا يلزمه إقامة البيعة عليه أو لا يصح ذلك ويلزمه إقامة البيعة عليه قولنا اختار شارحنا الثاني بخلاف الأب إذا باع عقار ولده التي في حجره فإنه لا يكف إثبات السبب الذي باع لأجله بل فيه له محمول على النظر ولو باع متاع ولده من نفسه عند كثير من أهل العلم (قوله الاضرورة) انما منع الوصي من هبة الثواب

(الأب) الرشيد لا الجد ولا الأخ والعم إلا بإيصاء من الأب (وله البيع) المال ولده المحجور له (مطلقاً) ربيعاً أو غيره وتصرفه لغير محمول على المصلحة فلا يتعقب بحال وإن لم يبين السبب (ثم) إليه (وصيه) فوصي وصيه (وان بعد ولا يبيع) الوصي (العقار) الذي للمحجور أي لا يجوز له بيعه (السبب) يقتضي بيعة ما يأتي (وبيعة) بأشهاد العدول أنه انما باعه كذا (وليس له) أي لا وصي (هبة الثواب) من مال محجوره لأن هبة الثواب إذا كانت بيد الموهوب لم يلزمه إلا القيمة والوصي كالمالك في البيع بالقيمة الاضرورة بخلاف الأب (فالحاكم) يلزمه (عند فقهاء) أي الأب ووصيه (أو بان طرأ عليه الجنون أو السفه بعد رشده)

ولا يكون الرشد إلا بعد البلوغ (وباع) الحاكم من مال المحجور مادحت إليه الضرورة كالنقصة ووفاء الدين ونحوهما (يثبت) أي بعد ثبوت (بتمه) عنده (واهماله) أي خلوه عن وصي أو مقدم (وملكه) أي اليقيم ومثله السفيه والمجنون (لما يبيع) أي لما ياراد ببيعة (و) ثبوت (أنه الولي) بالبيع من غيره (والتسوق) بالبيع بظاهره للبيع والمناداة عليه لمصالح الرغبة فيه (وعدم الفاء) أي وجود (زائد) على الثمن الذي أعطى فيه (و) ثبوت (السداد في الثمن) المأطى فيه وأن يكون الثمن عيناً حالاً لا عرضاً ولا مؤجلاً (و) يجب (التصريح باسماء الشهود) في وثيقة البيع والانقضاء حكمه (لاحاضن) فليس له تصرف ببيع ونحوه (كجد وأخ) وعم وأمه ليس لهم ذلك وينقض فعلهم (وعمل بأعضاء) المتصرف (اليسير) من الحاضن ونحوه وهو الذي تتوقف عليه ضرورة المعاش من أكل أو كسوة فلا ينقض ماباعه ولا يتبع به المتصرف والظاهر أنه يختلف باختلاف العرف ولا يحجب عشرة ١٢٥ دنانير أو أكثر قال ابن هلال فعلى ما جرى به العمل لا يبيعه

الابشروط وهي معرفة الحضنة وصغر المحضون والحاجة الموجبة للبيع وبسالة المبيع وأنه أحق ما يباع ومعرفة السداد في الثمن فيشهد به هذه الشروط بينة معتبرة شرعاً وهذا المعنى مستوفى في كتب الموثقين اه قال في التوضيح إذا أقيم على المشتاع فيما يباعه الكافل فعليه أن يثبت هذه الشروط وأنه أنفق الثمن عليه وأدخله في مصالحه فإذا احتل شرط منها فلم يحضون إذا عكبر الحيار في رد البيع وأمضائه واستحسن كثير من المتأخرين من أن العرف الجاري بين الناس كاهل البوادي والارياف وغيرهم يموت الواحد منهم ولا يوصى على أولاده اعتماداً على أخ أو جد أو

غير ضرورة لأنها لا يقضى فيها بالقيمة إلا بعد الفوات كما أفاده الشارح وقبل الفوات مخير بين الرد وإعطاء القيمة والقيمة التي يقضى بها إنما تعتبر يوم الفوات ومن الجائز أن تنقص قيمته يوم الفوات عن قيمته يوم الحقة وهذا ضرر باليتيم فلذا لم يحجز للوصي فيه الثواب بخلاف البيع فإنه بالعقد يدخل في ضمان المشتري فإذا حصل نقص بعد ذلك فلا ضرر على اليتيم اه بن (قوله) ولا يكون الرشد إلا بعد البلوغ أي لأن الرشد بلوغ وحسن تصرف (قوله) وباع الحاكم) أفاد السببخ في هذا المقام أن يبيع الحاكم يكون بشرط عشرة دعاء الضرورة ولو فاء دين ونحوه وثبوت بتمه وإهماله ومملكه لما ياراد ببيعة وثبوت أنه الولي بالبيع والتسوق بالبيع وعدم الفاء زائد على الثمن الذي أعطى فيه والسداد في الثمن وكونه عيناً حالاً لا عرضاً ولا مؤجلاً (قوله) ومثله السفيه والمجنون) أي فلا يبيع طمالم الحاكم إلا بتلك الشروط العشرة (قوله) وعدم الفاء الخ) هو بالماء لا بالغيب المعجمة (قوله) في وثيقة البيع) بأن يكتب في السجل ثبت عندي بشهادة فلان وفلان بتمه إلى آخر الشروط (قوله) لا حاضن) أي كافل فمراده بالحاضن الكافل الذي يكمل اليقيم ذكره كان أو أنثى قريباً كان أو أجنبياً (قوله) لا يبيعه) أي ثمن المحضون (قوله) وهي معرفة الحضنة) أي معرفة أنه كافل له وأن لم يكن حاضناً شرعياً (قوله) ومعرفة (السداد الخ) ويزاد أن يكون الثمن حالاً (قوله) فعليه أن يثبت الخ) الضمير عائده على الكافل بدليل ما بعده (قوله) وأنه أنفق الثمن عليه) هذا شرط ثامن وقوله وأدخله في مصالحه شرط تاسع فجملة الشروط تسع بالشرط الذي زدناه (قوله) واستحسن كثير من المتأخرين) أي فيعمل به كالنص بل نقل ابن غازي رواية عن مالك أن الكافل بمنزلة أوصى بدون هذا العرف وذكر أبو محمد صالح أن هذه الرواية جيدة لاهل البوادي لأنهم يحملون الأيضاء (قوله) من أن العرف الخ) من بيان كيفية بيان الاستحسان على حد فاجتنبوا الرخص من الأوثان (قوله) بشرطه السابقة) أي وهي الشروط التي ذكرت في الحاكم (قوله) لا سيما في هذه الأزمنة) أي التي عدم فيها الأحكام الشرعية (قوله) والمراد به اللعب بالدراهم) أي اللعب الذي يتسبب عنه ضياع الدراهم (قوله) كاهل الصطرنج) نسخة المؤلف بالصاد والطاء والراء المهملة ونون وحسين والمشهور بين المؤلفين أنه بالشين المعجمة بدل الصاد ورأيت في شرح المناوي على الجامع الصغير أنه بالشين والشين ولم يذكره بالصاد وهذا هو التحقيق (قوله) على أن من غلب صاحبه) الصواب أن غلب صاحبه (قوله) وهو محرم إجماعاً) أي لأنه اليسر الذي قال الله فيه اغنا الحمر والميسر والانصاب والأزلام

عالم يعرف بالشفقة عليهم ينزل منزلة التصريح ببيع بإيضاة عليهم وله البيع في القليل والكثير بشرطه السابقة فيمنع ولا ينقض وإيسر للولد بعد كبره كلام وهي مسألة ناعمة كثيرة الوقوع لا سيما في هذه الأزمنة (والسفه) الذي هو أحد أسباب الجور هو (التبذير) أي صرف المال في غير ما يراد له شرعاً وفسره بقوله (يسرف المال في معصية كخمر وقمار) بضم القاف أصله التغالب في الشيء والمراد به اللعب بالدراهم كاهل الصطرنج والطاب ونحوهما على أن من غلب صاحبه من المعلوم كذا وهو محرم إجماعاً (أو) بصرفه (في معاملة) من يبيع أو يشتري (بغير فاحش) خارج عن العادة (بلا مصلحة) ترتب عليه بأن يكون شأنه ذلك من غير مبالاة (أو) صرفه (في شهوات) نفسانية (على خلاف عادة مثله) في ما كاه ومشربه وملبوسه ومركوبه ونحو ذلك (أو) باتلافه مدراً) كان يطرده على الأرض أو يرميه في بحر أو مرخاض كما يقع لكثير من السفهاء يطرهون الأطلعة والأشربة فيماد كرو ولا يتصدقون بها (ويتصرف الولي) على المحجور وجوباً (بالمصلحة) العائدة على محجوره حالاً أو مآلاً (قوله) ترك شفعة) أي أخذ شقص المحجور بالشفقة إذا اقتضت المصلحة ذلك

(و) ترك (قصاص) وجب المحجور على جان بالنظر والمصلحة (فيسقطان) وليس المحجور ان عقل أو بلغ قيام بذلك بخلاف ما وقع ذلك على غير وجه النظر فله القيام بجمته بعد زوال الحجر عنه (ولا يعفو) الولي عن عمد أو خطأ (مجانا) بلا أخذ مال لما فيه من عدم المصلحة وله القيام اذا بلغ الصبي بحقه (ولا يبيع) الولي من وصي أو حاكم (عقار يتيم) أي لا يجوز له بيعه لان العقار يؤمن عليه من التلف فيقدم غيره عليه ومثل اليتيم السقيم بالتعبير بمحجور أعم من يتيم (الاجابة بينة) أي ظاهرة كنفقة يتوقف معاشهم عليها أو وفاة دين يتوقف على بيعه (أو غبطة) بان يباع بأزيد من قيمته كثيرا كالثلث فاكتر (أو خوف عليه من ظالم أو لكونه موظفا) أي عليه توظيف ظلما أو حكرافيبيع ليشتري له مالا ١٢٦ توظيف عليه (أو) لكونه (حصنة) مع شريك فيبيع ليشتري له كاملا للسلامة

رجس من عمل الشيطان الآية (قوله وترك قصاص وجب المحجور) أي حيث كان المحجور صغيرا أو ما السفيه البالغ فينظر لنفسه في القصاص كما تقدم له من أن من جملة ما يخالف فيه السفيه الصغير القصاص والعفو (قوله بالنظر والمصلحة) كرده إشارة إلى أنه راجع للمصلحة الثانية أيضا (قوله فيسقطان) جواب شرط مفترى وإذا حصل ترك ما ذكر من التشفع والقصاص بالنظر فيسقطان (قوله ولا يبيع قول الولي الخ) حاصله أنه لا يجوز للولي أن يعفو عن الجنابة العمد التي فيها مال أو الخطأ مجانا بمراد الشارح بقوله من عمد أي فيه مال لما تقدم له من جواز ترك القصاص (قوله وله القيام) هذا دليل جواب اذا والضمير عائد على الصبي وهو وان كان متأخرا لفظا فهو متقدم رتبة (قوله والتعبير بمحجور أعم من يتيم) ترك على عبارة المصنف (قوله الاجابة بينة) شروع في الاسباب التي يباع عقار المحجور عليه لاجلها وعدها اثني عشر وقد نظمها البدر الداميني كما في بن فقال

اذ يبيع ربع لليتيم فيبعه • لاشياء يصح الدكي بهه
قضاء وانفاق ودعوى مشارك • الى البيع في مالا ميل لقسمه
ونعوى بض كل أو عقار مخرب • وخوف نزول ذبه أو خوف عدمه
وبذل الكثير الحسل في تمن له • وخفصة دفع فيه أو نقل غرمه
وترك جوار الكفر أو خوف عطله • فحافظ على فعل الصواب وحكمه اه

(قوله أو حكر) بالنصب معطوف على ظامان وتوزيع للتوظيف (قوله مالا توظيف عليه) أي مالا حكر عليه أصلا أو نقل حكر (قوله أو كان بين ذمين) محل استبدال ما كان بين ذمين ان كان مسكنا له وأما عقاره الذي للبحر أو للكراء فكونه بين الذمين أروجه (قوله ولا ماله) أي أوله مال والبيع أولى كما قيل فيما يأتي (قوله أي له الحجر عليه شرعا) أي حكر أصليا كالحجر على الصغير فتصرفاته مردودة وان لم يقل السيد حكرت عليه (قوله بمعاوضة أو غيرها) الظاهر أنه متعلق بحذوف تقديره فله منعه من التصرف كان بمعاوضة أو غيرها (قوله الا باذن له في تجارة) أي الا ان يكون ملتصبا بالاذن له في تجارة والا فلا حجر عليه (قوله والمأذون الخ) أشار بهذا إلى أن صور المأذون أربعة ثلاثة يكون فيها كالو كبل والرابعة يكون وكيل حقيقة (قوله لكه ان تعداه مضى) أي وهل يجوز ابتداء أو منع خلاف والعهد الأول خلافا لما مشى عليه الشارح (قوله أي للعبد المأذون) أي بالنسبة للثلاثة الأول (قوله بالمعروف) متعلق بوضع أشار به إلى أن محل جواز الوضعية من الدين اذا كان ما يرضه قليلا ولا يمنع والقلة بالعرف (قوله إلى أجل) أي مالم يبعد والامنع والبعد معتبر بالعرف أيضا كما ذكره اللخمي ولم يعد وانما خير الدين للاستقلال سلفا بوجوه متشعبة

من ضرر الشركة (أوقلت عقلته) وأولى اذا لم يكن له غلة فيبيع ليسبق له ماله غلة كثيرة (أو) كان (بين ذمين أو جيران سوء أو) كان (في محل خوف) فيبيع ليشتري له غيره في مكان غير ما ذكر (أو) كان شركة فيبيع (لا رادة شريكه يباع) لنصيبه (ولا مال له) أي لليتيم يشتري به مناب الشريك فيبيع حصنة اليتيم مع الشريك اذا كان لا ينقسم والا قسم (أو) خشية انتقال العبارة عنه فيصير منفردا فنقل قيمته فيبيع (أو) خشية الخراب عليه (ولا مال له) أي المحجور عليه يعمر به (أوله مال والبيع أولى) من التعبير (فيستبدل) أي فيبيع في جميع ما تقدم ويستبدل (له خلافة) الآن يبيع لحاجة النفقة أو الدين أو بيع شريكه فلا يلزم استبدال (ويعمر على رقيق) أي يحجر عليه

صيده أي له الحجر عليه شرعا (مطابقا) ذكرنا أو أتى في نفسه وماله ذل أو كثر بمعاوضة أو غيرها ولو كان حافظا ضابطا أو غيره كدبر الالمكاتب فانه حر بنفسه وماله (الا باذن له) في تجارة (فتصرفه ماض ولو ضمنا ككتابة فانها لذن حكر في التصرف والمأذون من أذن له سيده أن يتصرف في مال نفسه والربح له أو سيده أو في مال السيد والربح السيد وأما جعل الربح للسيد فهو وكيل حقيقة (ولو في نوع) خاص كالبر (مكوكيل مفوض) أي في سائر أنواع مما أذن له فيه وماله يأذن له فيه وان كان لا يجوز له أن يتعدى النوع الذي أذن له فيه لكه ان تعداه مضى ولا ينقض لانه أقعده للناس ولا يدرون في أي الأنواع أقعده (وله) أي للعبد المأذون (أن يضع) من بعض الغرماء بعض دين بالمعروف (ويؤخر) من عليه دين إلى أجل لان ذلك من شأن التجارة (و) له أن (يضيف) ضيفا أوجاهة لعدم

وليس له كفاي المدونة أن يعير شيئا (إن استألف) بجميع ما ذكر أي نفع له استئلافا للتجارة (ويعتق) عبدا (برضا سيده) وأولا لا سيد
لأنه المعتق حقيقة والمأذون وكيله فيه (و) له (أخذ قراض) من غيره ورسمه فيه كخراجه لا يقضي منه دينه ولا يتبعه انعتق (ودفعه)
أي القراض أحامل (و) له (تصرف في كهبه) وهبت له أو صدقة أو وصية أعطيت له بالمعاوضة كهبه الثواب (لا تبرع) بها فليس له ذلك
(ولغير مأذون) في التجارة (قبول) لهبة أو صدقة (بلا إذن) من سيده ١٢٧ فأولى المأذون ومن له القبول له

الرد (ولا يتصرف) فيها
ان قبل لأنه غير مأذون
فتصرفه غير نافذ (والحجر
عليه) أي على المأذون في
قيام الغرماء عليه وكذا
لو أبطل سيده تصرفه وردة
للحجر ولو لم يتم عليه غريم
(كالحر) في كون الحاكم
يتولى أمره ويبيع سلعه
لأغرماء ولا السيد
ويقبل إقراره بالمجلس أو
بقربه لمن يتم عليه ويمنع
من التصرف المالي بعد
التفليس وغير ذلك مما
مروى ليس للسيد إسقاط
دين عليه كما علم من قوله
الا باذن في تجارة الخ
بخلاف غير المأذون فله
إسقاط ما عليه عنده
(وأخذ) ما عليه من الدين
(مما) أي من المال الذي
(بيده) ماله فيه التصرف
(وان) كان ما بيده
(مستولدة) التي اشتراها
من مال التجارة أو ربحه
وأما ولدها فهو للسيد
فلا يباع في دينه فلو
اشترها من كسبه
الخارج عن مال التجارة
فهو للسيد كولدها فلا
يبيع في دينه (أو كان)

أعدهم تحقيق النفع (قوله وليس له كفاي المدونة أن يعير شيئا) قال ابن عرفة وفيها لا يعير شيئا من ماله
غير إذن سيده الصقلي عن محمد لا بأس أن يعير دابته أو كان القريب اه (قوله إن استألف) قال
ابن وله أن يعق عن ولده ولو بغير استئلاف ولو قل المال إذا علم أن سيده لا يكره ذلك كفاي المدونة اه قال
عب ان علم كراهة السيد لذلك منعت وكل من أكل منها شيئا ضمه للسيد (قوله ويعتق عبدا برضا
سيده) حيث كان كذلك فهذا الحكم لا يخص المأذون بل غيره كذلك (قوله لأنه المعتق حقيقة) أي
لان الرقيق لا يحجر غيره مادام رقيقا (قوله ومن له القبول له الرد) أي له الرد من غير توقف على إذن
من سيده فإذا رد هافليس للسيد أن يجيره على قبولها وإذا قبلها فليس للسيد جيره على رد هافعدم جبر
العبد على قبول الهبة هو المعتمد والقول بالجبر ضعيف (قوله والحجر عليه الخ) قال فيها ومن أراد أن
يجحر على من له عليه ولاية فلا يجحر عليه إلا عند السلطان فيوقفه السلطان للناس ويسمع به في محله ويتم به
على ذلك فمن باع منه أو ابتاع به ذلك فهو مردود وكذلك العبد المأذون له في التجارة ولا ينبغي لسيد أن
يجحر عليه إلا عند السلطان فيوقفه للناس ويأمر به فيطاف به حتى يعلم ذلك اه وأما دوا أيضا أن
الصبي مثل البالغ من حر أو رقيق في أنه لا يفسد إلا إذا كان له مال يبيع ماله إلا إذا كان له مال يبيع ماله إلا إذا كان له مال يبيع ماله
(قوله لا لغرماء ولا السيد) أي ان كان هناك غرماء فلا يبيع ماله إلا إذا كان له مال يبيع ماله إلا إذا كان له مال يبيع ماله
فالأمر فيه للسيد بعد حكم الحاكم عليه بالحجر (قوله كما علم من قوله الخ) لم يعلم مريحا وأما علم من ماله
الاذن فلا إذن يتضمن عدم الإسقاط وعدمه يتضمن جواز الإسقاط تأمل (قوله بخلاف غير المأذون)
أي فانه لا يفسد ولا يعتبر إقراره بدين لأن له استقلا له عنه كما قال الشارح فإذا أسقطه سيده فلا يبيع به
ولو عتق (قوله وأخذ ما عليه من الدين) أي سواء فليس أم لا (قوله وان كان ما بيده مستولدة) أي فتمتع
لانها مال له ولا حرة فيها ولا كانت أشرف من سيدها وكذا لا يبيعها لغير دين عليه لكن باذن السيد
مراعاة للقول بانتهاء دينه كون أم ولدان عتق فان باعها بغير إذن السيد مضى بيعها ومثل مستولدة في
البيع للدين من بيده من أقاربه من يعتق على الحر فان لم يكن عليه دين لم يبيع أحد منهم الا باذن
سيده كفاي المدونة (قوله من مال التجارة) مثله شرائه من هبة أو صدقة أو وصية (قوله أو ربحه) أي
ربح مال التجارة (قوله فلا يبيع في دينه) أي لانه ليس له لابل للسيد لا اتفاق على عتقه عليه ان عتق
ولو كان ماله لتبعه ان عتق واستمر على الرقبة فلو باعه بغير إذن السيد رد بيعه وإذا علمت أن مافي بطنها
لسيده فلا يباع في دينه إلا بدو ضمه معها وتباع حيث تؤولد لها ويقوم كل واحد بانفراده قبل البيع لم يعلم
كل واحد ما يبيع به ماله اه بن مخلصا (قوله اندسة العامة) أي وهي القاس والصبا والجنون
والسفه والرق (قوله المرض مطلقا) أي في الذكر والأنثى مفعيها أورشيدا كما يفيد الشارح بعد
(قوله وان لم يغلب الموت عنه) أي بل الدار على أن يكون الموت منه شهرا لا عجب فيه (قوله بكسر الكاف)
صوابه بكسر السين كفاي الأصل (قوله ينحل البدن) أي وهو المسمى في عرف مصر بمرض القهصة
(قوله مرض معوي الخ) كذا في القاموس والذي ذكره داود الحكيم أنه ربح غليظ يحتبس في
المعى (قوله نسمة للمع بكسر الميم) أي واحدة من المعاء التي هي المصارين ونسب لها الحول فيها (قوله

ما بيده (دبة ونحوها) كصدقة ووصية فيوفي منها دينه (لا) تؤخذ (غلته) التي استفادها في نظره عمل أو خدمة (و) لا (أرش جرحه
(و) لا (رقبته) فيما عليه من الدين لأن ذلك للسيد + ولما فرغ من بيعه بالاباب الخمسة العامة شرع فيما يتعلق بالسيد بين الخاصين
وهما المرض مطبقا والنكاح بالنسبة للزوجة (و) حجر (على مريض) ذكر أو أنثى بغير أورشيد إذا مرض (مرضا ينشأ الموت عنه
عادة وان لم يغلب) الموت عنه والحجر لا وارث له لمرض الذي ينشأ عنه عادة بقوله (كسر) بكسر الكاف مرض ينحل البدن فكان
الروح تنسل معه شيئا (و) (و) بهم القاف وسكون الواو مرض معوي بعسر مع خروج الغائط والريح ومموي بكسر الميم وفتح
العين المهملة نسبة للمع بكسر الميم

(وحي قوية) حارة تجاوز العادة في الحرارة مع الدائمة (وحامل تست) أي وحمل بلغ ستة أشهر ودخل في السابع ولو تبين (ومحبوس لقتل) بأن ثبت عليه بينه أو اقرار لا مجرد الدعوى قبل الثبوت فلا يجزى عليه (أو) محبوس (لقطع) من بدأ أو رجل ثبت عليه الموحب (خيف الموت منه) أي من ذلك القطع (وحاضر صف القتال) وإن لم يصح بجرح (لا) حجر بمرض خفيف (فحور سد) وصداع وحي خفيفة ومرض يبدأ أو رجل (وجرب) من كل ما لا ينشأ عنه الموت عادة (ولم يحج يجر) ما لا يحل أو حلو (ولو حصل) له فيه (المول) بشدة ربيع أو غير ما ولا يكون كحاضر صف القتال (في تبرع) متعلق بجر المقتدر قبل على مريض أي بجر على المريض في تبرع كهبة وصدقة وحبس ووصية (زاد) التبرع (على ثلثه) ١٢٨ أي ثلث ماله لافي الثلث قدون ومثل له بقوله (كنكاح) أي كان تزوج

وحي قوية حارة) وهي الحى المطبقة بكسر الباء ويسمى أهل مصر بالنوشة (قوله ولو بيوم) أي قلو تبرعت بعد الستة وقبل تمام اليوم الذي هو من السابع كان تبرعها ماضيا ويكفي في العلم بدخولها في السبع وعدمه أخبارها بذلك ولا يستل النساء (قوله خيف الموت منه) فيه أنه متى خيف بالقطع موته ترك القطع لوقت لا يخاف عليه فيه الموت وأجيب بأنه يفرض في المقطوع للحرابة فإنه يجب وزان بقطع ولو خيف موته لأن القتل أحد حدوده (قوله وحاضر صف القتال) احترز بصف القتال عن حاضر صف النظارة بكسر النون وتحقيف الظاء وصف الردفاته لا يجزى عليه وصف النظارة هم الذين ينظرون المقلوب من المسلمين المجاهدين لينصروه وصف الردم الذين يردون من فر من المسلمين أو يردون أسلحته إليه (قوله ولملجج) بكسر الميم الأولى مشددا مفعول (قوله ولو حصل له فيه المول) كان في مركب أو لا بان كان عليهما بحسن العوم وأما من لا يحسنه فانه يجزى عليه إذا كان بغير سفينة (قوله وتقدم أنه يفسخ الخ) كلامه يوهم أن نكاح المريض لا يفسخ إلا أن زاد المهر على الثلث وليس كذلك بل نكاح المريض أو المريضة مرضا مخوفا يفسخ مطا قاولو كان النكاح نفويا لأن فيه ادخال وارث كما تقدم وإنما مثل به المصنف هنا من حيث رد الزائد عن الثلث في المهر عند الدخول كما أفاده الشارح بقوله وبعده لها الأقل الخ (قوله ووقف تبرعه الخ) حاصله أن المريض مرضا مخوفا إذا تبرع في مرضه بشئ من ماله بان أعتق أو تصدق أو وقف فان ذلك يوقف لموته كثيرا كان أو قليلا وبعده موته يقوم ويخرج كاه من ثلثه إن وسعه والآخر ما وسعه الثلث فقط وقدم الأهم فالأهم كما يأتي في الوصايا فان صح ولم يمت مضي جميع تبرعته هذا إذا كان ماله الباقي بعد التبرع غير مأمون كالموت والعروض وأما لو كان الباقي مأمونا وهو الأرض وما اتصل بها من بناء أو شجر فان ما تبناه من عتق أو صدقة لم يوقف وينفذ ما حله الثلث طحلا ووقف منه ما زاد فان صح نفذ الجميع وإن مات لم يمس غير ما نفذ (قوله من الأخيرين) أي وهما السببان الخاصان (قوله لزوجه فقط) أي لا لبايها ولا لوصيها إلا أن الفرض أنها رشيدة (قوله فالحجر عليها مطلق) أي للسيد والولي (قوله في تبرع) احترز به عن الواجبات كنفقة أبوها فلا يجزى عليها شيئا ولو تبرعت بالثلث فاقبل ولو قصدت بذلك ضرر الزوج عند ابن القاسم خلافا لما روي عن مالك من رد الثلث إذا قصدت ضرر الزوج واختاره ابن حبيب ومحمد بن الحاجر عليها في برعها بزائد الثلث إن كان التبرع أغبر زوجها وأما له فلها أن تبني عليه جميع ماله وليس لأحد منعها من ذلك كما في شب تله محشى الأصل (قوله ولا يعتق منه شيء) أي ولا يلزمها في نظير الخنث شيء وكانها حلفت على ملك الغير (قوله لأن ضمته فليس له رده) أي لأنه لا يجزى على نفسه لنفسه وهذا في غير ضمان الوجه والطلب وأما ما قلناه من أنها مطلقا كان الضمان له أولا جني لأنه يؤدي إلى الخروج والزوج يتضرر بذلك وقد تحبس (قوله أي حتى يرد الزوج جميعه) إن قلت قد مر أن الزوج ليس له رد

المريض بما زاد على الثلث وتقدم أنه يفسخ قبل البناء ولا شيء لها وبعده لها الأقل من المسمى وصدائق المثل أو الثلث إن مات (وخلع) مكان فخالع المريضة زوجها أكثر من ثلثها فان صح مضي وإن مات من مرضها فالوارث رد ما زاد على الثلث (لا تدأويه) من مرضه فلا يجزى عليه فيه ولو زاد أو ولي مؤنته ومؤنة من تلزمه نفقته (و) لا يجزى عليه في (معاوضة مالية) كبيع وشراء وقرض وقراض ومساقاة وإجارة (ووقف تبرعه) من هبة وصدقة وحبس ولو بدون الثلث حتى يظهر حاله من موت أو حياة (الأبمال مأمون وهو) أي المأمون (العقار) أي الأرض وما اتصل بها من شجر وبناء فلا يوقف بل ينجز الآن للمتبرع له كما يأتي وفسر على قوله ووقف تبرعه الخ قوله (فان مات) المريض الذي

وقف تبرعه غير المأمون (فإن الثلث) مما وجد يوم التتفيذ قل أو أكثر (والا) يمت بأصح (مضي الجميع) أي جميع الثلث ما تبرع به وليس له رجوع فيما زاد على الثلث (ونجز في المأمون) للمتبرع له (الثلث) منه ووقف ما زاد عليه (إن) مات المريض فليس للمتبرع له سوى ما أخذ وان (صح) من مرضه (فالباقى) أي يأخذ الباقي الذي وقف له وأشار إليه إلى من الأخيرين وهو المتمم للبيعة بقوله (و) حجر (على زوجة) حرة رشيدة (لزوجها) فقط (ولو عبدا) وأما الأمه أو السفينة فالجهر عليها ما طلق له دخولها في الخمسة الأولى (في) تبرع (زائد على ثلثها) ولو يعتق حلفت به وحشت فله رده ولا يعتق منه شيء (و) لو كان تبرعها الزائد حاسلا (بكفالة) أي ضمان الغير زوجها فله رده لأن ضمته فليس له رده (وهو) أي تبرعها بالزائد (ماض حتى يرد) أي حتى يرد الزوج

أو ما شاء منه وقيل مردود حتى يميزه وعلى المشهور (ليبقى أن لم يعلم) الزوج (به حتى يأت) منه أو مان أحدهما كعبد تبرع بعتقه
أو غيره ولم يعلم سيده حتى (عتق) العبد فيمضي تبرعه إذا لم يستثن سيده ماله حين العتق (ومدبر) تبرع بشئ أو باع شيئاً ولم يعلم عربيه
الذي أحاط دينه بذلك ثم (وفي) دينه الذي لغيره فغيره ماض وليس للغير ١٢٩ ولا لغيره بعد وفاة الدين كلام (وله) أي

للزوج (رد الجميع) أي
جميع ما تبرعت به (أن
تبرعت) زوجته (بزائد)
على الثالث لأن تبرعت
بالثالث فدون أي وله رد
ما زاد فقط أو بعضه وله
امضاء الجميع وهذا
في غير عتق عبد يزيد
على الثالث فليس له الرد
الجميع أو امضاءه دون
بعضه إذ لو جاز له رد
البعض أقوم عليه الباقي
ويعتق عليه فسرده
البعض يؤدي إلى عدمه
وأما الوارث فليس له إلا
رد ما زاد أو بعضه
لأن الجميع ولا رد شيء من
الثالث (و) إذا تبرعت
بالثالث ولزم (ليس لها تبرع
بعد ذلك) (الثالث الآن
بعد) الزمن بعد التبرع
به (كنصف سنة) وأكثر
فلها التبرع من الثلثين
الباقين كان البعد صيره
مألاً برأسه لم يتقدم فيه
تبرع (والا) بعد فليس
لها وجه ثلث (فله الرد) أن
تبرعت والله أعلم

باب في أحكام الصلح
وأقسامه قال ابن عروة
الصلح انتقال عن حق أو
دعوى بعد عرض لرفع نزاع
أو خوف وقوعه أو وهو

الثالث فقطضاه أنه لا يرد إلا الزائد وأجيب بأنها لما تبرعت بالزائد حملت على أن قصد ما اضطراد الزوج
فعملت بتقيض قصد ما وظاهر قوله حتى يرد الزوج جميعه أن له ذلك ولو بعد مدة طويلة وهو كذلك
كما قررهم شيخنا العدوي وحل الرد بعد المدة الطويلة ما يقع منه امضاء واعلم أن رد الزوج رد
إيقاف على المعتمد وهو مذهب المدونة وردا بطل عند أشهب أما رد الغرماء فمردا بإيقاف باتفاق ورد الولي
لأفعال محجور رهيباً أو غيره رد ابطال اتفاقاً قال ابن غازي

أبطل صنيح العبد والسفينة • بردم ولأه ومن يلبسه
وأوقفن فعل القريم واختلف في الزوج والقاضي كبديل عرف

أي القاضي حكم من باب عنه فإن رد على المدين فإيقاف كرد الغرماء وعلى المحجور فإبطال كالولي والسيد
فأفهم (قوله في معنى أن لم يعلم الزوج الخ) قصد به العبارة بيان حكم تبرع الزوج بزيادة الثالث وتبرع
العبد مطلقاً وتبرع المدين ولم يحصل في الجميع رد ولا جارة فهذا غير ما أفاده ابن غازي في النظم لأن ذلك
فيما إذا حصل رد بالفعل وأما ما هنا ففيم إذا لم يحصل رد ولا عدمه كما علمت (قوله كعبد تبرع الخ) تشبيه
في المعنى لا بقيد كونه ثلثاً أو غيره (قوله يؤدي إلى عدمه) أي وما أدى ثبوتها إلى رفعها انتفى لأن فيه الدور
الحكمي وهو باطل (قوله وأما الوارث فليس له الرد ما زاد الخ) الفرق بين المرأة والمريض أن المرأة قادرة
على إنشاء ما أبطل الزوج بعدم مدة بخلاف المريض (خاتمة) علامات البلوغ خمس ثلاث مشتركة
واثنتان مختصتان بالأنثى فالمشتركة نبات العانة أو بلوغ السن ثمان عشرة سنة وإن في حق الله تعالى
كالصوم على الأرجح وصدق في اثباته وعدمه أن لم يرتب في شأنه والحلم أي الانزال مطلقاً في نوم أو بية نية
والمختصتان بالأنثى الحيض والحمل

باب في أحكام الصلح

أي مسائله لما أنهي الكلام على ما أراد من أسباب الحجر شرع في الكلام على شيء من مسائل الصلح
لأنه قطع المنازعة فهو نوع من أنواع البيع وهو من حيث ذاته مندوب (قوله وأقسامه) أي الثلاثة
الآتية (قوله قال ابن عرفة الصلح الخ) تعقبه بقوله لأن الصلح هو الانتقال بل هو المعاوضة
والانتقال معاوّل له كالانتقال في البيع فانه معاوّل له ومفرع عليه ويختل في قوله انتقال عن حق
الصلح عن الإقرار وقوله أو دعوى يدخل فيه صلح الإنكار وقوله بعض متعلق بانتقال يخرج به
الانتقال بغير عوض فلا يقال له صلح وقوله لرفع نزاع أو خوف وقوعه راجع لكل من الطرفين اللذين
هما قوله انتقال عن حق أو دعوى المشارهما بصلح الإقرار والإنكار فإن قلت السكوت إذا وقع الصلح
فيه خارج من التعريف قلت قالوا حكمه حكم الإقرار تأمل (قوله وهو) أي الصلح من حيث هو (قوله
عن إقرار) المناسب على إقرار وقوله وعلى الإقرار الصواب وعلى الإنكار أما جريانها في الإقرار
فظاهر وأما في الإنكار فالنظر للمدعي به والصلح به وأما في السكوت فلأنه راجع لأحدهما أي الإقرار
والإنكار لأن المدعي عليه في الواقع لما مقرر أو منكر وإن كان يعامل على المعتمد عاملاً للمقرر (قوله حرم
حلالاً أو أحلاً حراماً) مثال الأول كالموشرط عليه في عقد الصلح أن يطيح بجارية مثلاً ولا يطأها أولاً
يبيعها ومثال الثاني مالوطا إليه بدين له شرعاً فاصططح معه على صرف مؤخر أو على ما فيه فسخ دين في دين

١٧ - صاوي - ي

على ثلاثة أقسام بيع واجارة وهبه لأن المصلح به أن كان ذاتاً فيبيع وإن
كان منفعة فاجارة وإن كان ببعض المدعي به فهبه وهذه الأقسام الثلاثة تجري في الصلح عن إقرار وعلى الإقرار وعلى السكوت وإلى ذلك أشار
بقوله (الصلح جائر عن إقرار وإنكار وسكوت إن لم يؤد إلى حرام) فإن أدى إليه حرم روى الترمذي وحسنه أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحلاً حراماً (وهو) أي الصلح (على غير المدعي به

يُبيع) لا مدعى به (إن لم يكن) الصالح بغيره في الصالح به (منفعة) فيشترط فيه شرط البيع وانتفاء موانعه من كونه طاهرا معلوماً
 منتهيا به مقدورا على تسليمه ليس طعام معاوضة الى غير ذلك مما تقدم كما لو ادعى عليه بمرض أو حيوان أو بدنانير أو دراهم فاقرا المدعى
 عليه أو أكر أو سكنت ثم صالح بشئ يخالف للمدعى به نقد فيشترط في المأخوذ ما تقدم وأن لا يلزم فسخ الدين في الدين أو الصرف المؤخر ولا
 يبيع الطعام قبل قبضه وإن سلم من الشرط المناقض كشرط أن لا يلبسه أو لا يركبه أو لا يسكن فيه ونحو ذلك (والا) بأن كان الصالح به
 منفعة (فاجارة) للصالح به وهو القسم الثاني فيشترط فيها شرطها فإن كان المدعى به معينا كهذا العبد جازا الصالح عنه في الاحوال
 الثلاثة بمنافع معينة أو مضمونة لعدم ١٣٠ فسخ الدين في الدين وإن كان غير معين بل مضمونا في الدمة كدنانير أو ثوب موصوف

لم يميز الصالح عنه بمنافع
 معينة ولا مضمونة لما فيه
 من فسخ الدين في الدين
 (و) الصالح (على بعضه)
 أي بعض المدعى به
 (هـ) لبعض المترك
 (وإبراء) من المدعى من
 ذلك البعض وهذا هو
 القسم الثالث في الاحوال
 الثلاثة اذا علمت ذلك
 (فيجوز) الصالح (عن دين
 بما) أي بشئ (يباع به)
 ذلك الدين أي بما يصح
 بيعه به كدعواه عرضا أو
 حيوانا أو طعاما من
 قرض فصالحه بدنانير أو
 دراهم أو حيا أو بعرض
 أو طعام يخالف للصالح
 عنه نقدا لا مؤجلا
 ولا بمنافع كسكنى دار أو
 ركوب دابة لفسخ الدين
 في الدين فقبوله عن دين
 أي مطلقا عينا كان الدين
 أو غيره والصالح به كذلك
 الا أنه لا بد أن يكون مخالفا
 للصالح عنه حتى يسمى
 صلحا (و) جاز الصالح (عن
 ذهب ورق وعكسه ان

أو على بيع طعام قبل قبضه فالمراد بتحويل الحرام انتهاك حرمة واجراؤه مجرى الحلال وهذا الذي
 يظهر (قوله يبيع) أي لذات المدعى به ان كان المعوض عنه ذاتا سواء كان المدعى به معينا أم لا (قوله
 فيشترط في المأخوذ ما تقدم) أي الذي دوسر وط البيع (قوله وأن لا يلزم فسخ الدين في الدين) أي كما
 لو صالحه على الدابة التي يبيعها بسكنى دار أو خدمة عبد مثلا (قوله أو الصرف المؤخر) أي كما لو صالحه
 على يدعيه عليه من الدنانير التي في ذمته بفضة مؤجلة (قوله ولا يبيع الطعام قبل قبضه) أي كما لو دفع له
 في نظير طعام من سلم شيئا يخالف الطعام وهذا عين قوله وليس طعام معاوضة فلا حاجة لذكره (قوله
 فيشترط فيها) أي في المنفعة (قوله بمنافع معينة) أي بمنافع ذات معينة وقوله ولا مضمونة أي الذات
 المستوفى منها مضمونة (قوله لما فيه من فسخ الدين في الدين) أي لان الدمة وإن لم تقبل المعين فانها تقبل
 منافعه وقبض الاوائل ليس قبضا للالاواخر كما هو قول ابن القاسم (قوله وإبراء من المدعى) أشار بذلك
 الى أنه ليس المراد بالهبة حقيقة حتى يحتاج فيها لقبول من المدعى عليه قبل موت الواهب الذي هو
 المدعى بل المراد بها الإبراء وحيد فلا يشترط قبول ولا تجديد حياة على المعتمد فاذا أبرأت زيدا عما عليه
 صح وان لم يقبل خلافا لما في المشرعي من أن الإبراء يحتاج لقبول وان لم يحتاج لحياة والهبة تحتاج لهما
 معا اهـ من تقرير شيخ مشايخنا العبدوى (قوله في الاحوال الثلاثة) أي يجري في الاحوال الثلاثة
 التي هي الاقرار والانكار والسكر والسكوت كالقسمين قبله (قوله أي بما يصح بيعه به) مراده بالبيع
 المعاوضة وانما تصح المعاوضة عن الدين اذا انتفت أوجه الفساد من فسخ الدين في الدين والفساد وبيع
 الطعام قبل قبضه والصرف المؤخر وضع ونحل وعرف المدعى قد رما بالصالح عنه فان كان مجهولا لم
 يميز وهذا شرط في كل صلح كان بيعا أو اجارة ولذا اشترط في المدونة في صلح الزوجة عن ارثها معرفتها
 لجميع التركة لكن اذا أمكن معرفة ذلك فان تعذر جاز على معنى التحلل اذ هو غاية المقدور كما نقله ح عن
 أبي الحسن كذا في حاشية الاصل (قوله لفسخ الدين في الدين) راجع لقوله لا مؤجلا الخ (قوله ان خلا
 الخ) مفهوم كلام المصنف عدم اشتراط المأول والتعجيل في صلحه من ذهب مثله وعن ورق مثله كصلحه
 عن مائة بخمسين وانما يشترط كون الصالح عن اقرار أو سكوت والا كان فيه سلف بجره فانه من حيث ان
 من أجل ما عجل عدم سلما وانتفع المدعى باسقاط اليدين عنه على تقدير لو رد مثله من المدعى عليه
 (قوله وعجل للصالح به) لم يشترط تعجيل الصالح عنه لانه تحصيل الحاصل (قوله فأقرأ أو أنكر) أي أو سكنت
 (قوله أو عن مثلي) معطوف على قوله أو عن طعام غير المعاوضة ولا بد من قيد التعيين بنفسيه (قوله على
 ما يشمل المثليات) أي من كل ما يجوز بيعه قبل قبضه (قوله بعين) متعلق بقوله عن عرض أو طعام غير
 المعاوضة أو عن مثلي فيجوز الصالح عن الجميع بعين حالا أو مؤجلا لان غاية ما فيه بيع معين بشئ
 لاجل (قوله أو عرض) معطوف على عين أي تحكم العرض المخالف حكم العين (قوله ولو مؤجلا) قد

علمت

حالا أي الصالح عنه وبه (وعجل) الصالح به والالزام للصرف المؤخر

(و) جاز الصالح (عن عرض) معين ادعاء على صاحبه ذافر أو أنكر (أو) عن (طعام غير المعاوضة) كذلك أي معين أو عن مثلي ولو مؤجلا
 وكأنه أطلق العرض على ما يشمل المثليات غير الطعام كالنظن والحديد ونحوهما بوزن أو بكيل (بعين) ذهب أو فضة أو حيا (أو عرض)
 يخالف لما صولح عنه كان يصالح عن عبد أو ثوب أو بحمار وعكسه ولو مؤجلا (أو طعام يخالف) للطعام الذي صولح عنه كان يصالح
 عن أردب قمح بقول وأما المائيل فهو ذو وفاء للدين (نقدا) أي حالا وانما عجل هذا على المعين كان يدعي عليه بهذا العبد أو الثوب
 أو هذا الطعام بعينه لا يشكر مع قوله فيجوز عن دين بما يباع به وقوله نقدا خاص بقوله

أو طعام مخالف لثلاث لا يلزم النسبة في الطعام وأما غير الطعام بطعام فيجوز قدا أو مؤجلا أو لا مؤجلا وفي ذلك واحد زب قوله غير المعاوضة من طعام المعاوضة فلا يجوز الصلح عنه بمحال لما فيه من بيع الطعام قبل قبضه وشبه في الجواز مسألة وعلى بعضه هبة وأبراء بقوله (كأنة دينار) أي كما يجوز الصلح بمائة دينار (ودرههم) مثلا (عن ما تشيما) أي عن مائة ١٣١ دينار ومائة درهم لأن المدعي ترك من حقه تسعة وتسعين درهما

وسواء عمل المصلح به أو أجل أن كان عن اقرار فان كان عن انكار جازان عمل لأن أجل لا يجوز على ظاهر الحكم كما يأتي (و) جاز الصلح بشئ (على الافتداء من عي) توجهت على المدعي عليه المنكر ولو علم براءة نفسه (لا) يجوز الصلح (بثمانية) نقدا عن عشرة مؤجلة (لما فيه من ضعف وتجهل) (و) لا (عكسه) لما فيه من حط الضمان وأزيدك (ولا بدراهم عن دفاتير مؤجلة) لا (عكسه) وذكره المنع في المسائل الأربع على سبيل ألف والتشر المرتب بقوله (ضع وتجهل) في الأولى (وحط الضمان وأزيدك) في عكسها ويجوز رفع أزيدك بتقدير المبتدأ أي وأنا ونصبه بان مضمرة بعد الواو المعية (والصرف المؤخر) في الأخيرتين (ولا) يجوز الصلح (على تأخير ما أنكر) المدعي عليه كان يدعي عليه عشرة حالة فأنكرها المدعي عليه ثم صالحه على أن يؤخرها أو يعرضها إلى شهر مثلا فإنه لا يجوز على

علمت أنه راجع للعرض والعين معا (قوله أو طعام مخالف) معطوف على عرض أي فيجوز الصلح بطعام مخالف لكن بشرط التقديس كما أفاده المصنف (قوله وأما غير الطعام بطعام) أي وأما الصلح على غير الطعام كحطب وحيوان بطعام الخ (قوله مسألة وعلى بعضه الخ) أي مثال مسألة الخ (قوله على ظاهر الحكم) أي لأن الصلح على ذلك الوجه يؤدي لسلف من المدعي حوله نفعاً ووجه ذلك أن المائة دينار والدرهم المأخوذ من صلح مؤجل لأن وتأجيلهما عين السلف منه لأن المدعي به حال وقد انتفع هو بسقوط اليمين عنه بتقدير رد اليمين عليه إن نكل المدعي عليه (قوله ولو علم براءة نفسه) رد بذلك على ابن هشام في قوله أن علم براءة نفسه وجبت اليمين ولا يجوز له أن يصلح لأربعة أمور منها أن فيه اذلال نفسه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أذل نفسه أذل الله ومنها أن فيه اضاعة المال ومنها أن فيه اغراء للغير ومنها أن فيه اطعام ما لا يحل و رد بان ترك اليمين وترك الخصام عز لا اذلال وحيث قد بذل المال فيه ليس اضاعة له لأنه لمصلحة وأما الطعام الغير الحرام فلا سبيل على المظلوم فيه إنما السبيل على الدين بظامون الناس الآية اه قاله بن وجواز فيما قبل المبالغة إنما هو باعتبار ظاهر الحال ما يأتي في قوله ولا يحل للظالم (قوله لما فيه من ضعف وتجهل) هذا المثال شامل لكون الدين الذي في الدمة من عين أو غيره لأن ضعف وتجهل يدخل الجميع وأما قوله ولا عكسه يظهر فيه إذا كان الدين غير عين وغير طعام وعروض من قرض لأن أجل نفعاً من حق من هي عليه فان طلب دفعها في أي وقت له ذلك وليس فيه حط ضمان عنه إنما يظهر في الطعام والعروض من قرض والعين مطلقاً على سلف بونفعا قائل (قوله وذكره المنع الخ) حيث كان المتن ذا كراهة على طريق اللبس والنشر المرتب فلا حاجة لذكر الشارح بعضه إلا أنه غير ضروري (قوله ويجوز رفع أزيدك الخ) أي على حد انزل عندنا ونكره لأن الفعل المضارع إذا وقع بعد الواو المعية الواقعة بعد واحد من الأمور التي جمعها عنهم بقوله

مر وادع وإنه وسئل وأعرض عنهم * فمن وارج كذلك التقى قد كسلا

فانه يجوز رفعه بتقدير المبتدأ ونصبه بان مضمرة بعد الواو المعية (قوله في الأخيرتين) أي وهما الدراهم عن الدنانير المؤجلة والعكس (قوله فانه لا يجوز على ظاهر الحكم) أي وأما في باطن الامر فان كان المصادق المنكر فالمأخوذ منه حرام والا خذال (قوله ويقابله قول ابن القاسم) حاصله أنه يشترط في الصلح على السكوت أو الانكار ويدخل فيه الافتداء من اليمين ثلاثه شروط عند الامام وهو المذهب أن يجوز على دعوى كل من المدعي والمدعي عليه وعلى ظاهر حكم الشرع بان لا يكون هناك تهمة فساد واعتبر ابن القاسم الشرطين الأولين فقط وأصبح أمراً واحداً وهو أن لا تنفق دعواه على فساد مثال المستوفى للثلاثة أن يدعي عليه عشرة حالة فأنكر أو مكث ثم صالح عنها بثمانية مجعلة أو بعرض حال ومثال ما يجوز على دعواه ما ويتنوع على ظاهر الحكم أن يدعي عليه بمائة درهم حالة في صلحه على أن يؤخره بها إلى أشهر أو على خمسين مؤخرة شهراً فالصلح صحيح على دعوى كل لأن المدعي آخر صاحبه أو أسقط عنه البعض وآخره لشهر والمدعي عليه افتدى من اليمين بما التزم أداءه عند الاجل ولا يجوز على ظاهر الحكم لأنه سلف بمنفعة فالسلف التأخير والمنفعة سقوط اليمين المتعلقة على المدعي عند الانكار بتقدير نكول المدعي عليه أو حلفه فيسقط جميع الحق المدعي به فهذا ممنوع عند الامام جازع عند ابن القاسم وأصبح ومثال ما يتنوع على دعواه ما أن يدعي عليه بدراهم وطعام من بيع فيعترف بالطعام وينكر الدراهم

ظاهر الحكم لما فيه من سلف بمنفعة فالسلف التأخير والمنفعة سقوط اليمين المتعلقة على المدعي من المدعي عليه المنكر على تقدير ردها أو سقوط الحق من أصله ان حلف وهذا هو قول الامام واليه أشار بقوله (على الأرجح) ويقابله قول ابن القاسم وأصبح بالجواز (ولا) يجوز الصلح (بجهول) جنساً أو قدراً أو صفة لأنه يبيع وإجارة أو إبراء فلا بد من تعيين ما صالح به

وهذا داخل فيما تضمنه قوله ببيع الخ وقد علمت مما ذكرنا أن موانع الصلح سبعة جهتها في قول

موانع الصلح جهل خط صنع ونسأ * تأخير صرف وتسليف بمنفعة * بيع الطعام بلا قبض فجعلتها * مبيع عليك بها تحظى بمعرفة (ولا يحمل) الصلح (للظالم) في الواقع وقولنا الصلح جائز إنما هو بالنسبة لظاهر الحال فالمتكران كان صادقا في انكاره فما أخذ منه حرام والا نخلال وفرع على قوله ولا يحمل للظالم قوله (فلو أقر) الظالم منهما (بعده) أي بعد الصلح فالمظالم نقضه لأنه كالتعاقب عليه (أو شهدت له) أي للمظالم منهما (بينه لم يعلمها) حال الصلح وان ١٣٢ كانت حاضرة بالبدل نقضه ان حلف أنه لم يعلم بها والا فلا

وأولى ان أقر أو شهد عليه يعلمها (أو) يعلمها وليكن (بعدت جدا) لان كانت قريبة أو بعيدة لأجل كعشرة أيام في الأمن (وأشهد) عند الصلح (أنه) إذا حضرت بيته البعيدة (يقوم بها) فله القيام بها إذا حضرت إذا أعلن ذلك عند الحاكم بل (ولو لم يعلن أو) صالح (ووجد وثيقة بعده) أي بعد الصلح فيها قدر الدين الذي أنكره المدعي عليه (أو) كان المدعي عليه (يقر) بالحق الذي عليه (سرا فقط) وينكر بين الناس في الظاهر (فأشهد) بينة (على ذلك) أي على أنه يقر سرا وينكر علانية فله إذا صالحته يقر بعده في العلانية فأشهد والى على أي لأرضي أن أقر بذلك الصلح (ثم صالح) فأقر علانية (فله نقضه) راجع للجميع كما تقدمت الإشارة إليه وتسمى هذه البينة بينة الاستعانة ولا بد من تقديمها على الصلح وأقرار الممكر بعده كما أشير إليه في التقرير ثم ذكر مسئلتين لا ينقض الصلح فيهما

ويصلحه على طعام مؤجل أكثر من طعامه أو يعترف بالدرهم ويصلحه بدنانير مؤجلة أو بدرهم أكثر من درهمه حكى ابن رشد الاتفاق على فسادده ويفسخ لما فيه من السلف بزيادة والصرف المؤخر ومثال ما يمنع على دعوى المدعي وحده أن يدعي عليه عشرة دنانير فيستكرها ثم يصلحه على ما قدره من أجل فهذا يمنع على دعوى المدعي وحده للصرف المؤخر ويجوز على انكار المدعي عليه لأنه إنما صالحه على الاستدعاء من اليمين الواجبة عليه وهو ممتنع عند مالك وابن القاسم وأجازوه أصبح إذا لم تنفق دعواهما على فساد ومثال ما يمنع على دعوى المدعي عليه وحده أن يدعي عشرة أرادب قمحاً من قرض وقال الآخرون مالك على خمسة من سلم وأراد أن يصلحه على درهم ونحوها مبعولة فهذا جائز على دعوى المدعي لأن طعام القرض يجوز بيعه قبل قبضه وينتفع على دعوى المدعي عليه لعدم جواز بيع طعام السلم قبل قبضه فهذا ممتنع عند مالك وابن القاسم أنه من الأصل بحرؤه وليكن الحق أن الشروط الثلاثة إنما هي معتبرة في الصلح على الانكار فقط وأما على السكوت فالشرط نفسه جوازه على دعوى المدعي كارجحه في الحج وفي حاشية الأصل (قوله وهذا داخل فيما تضمنه قوله ببيع) أي في قوله وهو على غير المدعي ببيع (قوله جمعها في قول موانع الصلح الخ) هذان اليتيان من البسيط (قوله جهل) أي بالمصالح به أو بالمصالح عليه (قوله خط) أي خط الضمان وأزيدك وقوله ضع أي وتعمل وقوله ونسأ أي ربانساء وقوله تأخير صرف أي صرف مؤخر وقوله وتسليف بمنفعة أي سلف بزيادة وقوله ببيع الطعام بلا قبض أي ببيع طعام المعاوضة قبل قبضه وقوله تحظى بمعرفة أي تظفر بمعرفة تلك الموانع (قوله ولا يحمل الصلح) أي بمعنى المصالح به سواء كان مأخوذاً أو مندر وكا لو ظاهره أن الصلح لا يحمل للظالم ولو حكم له ما كرم يرى حله للظالم وهو الموافق لقول خليل في القضاء ورفع الخلاف لأجل حراما (قوله فلو أقر الظالم منهما) أي بالحق وحاصله أن الظالم إذا أقر بطلان دعواه بعد الصلح كما إذا أقر المدعي عليه أن ما ادعى عليه به حق أو أقر المدعي ببطلان دعواه كان للمظالم وهو المدعي في الأولى والمدعي عليه في الثانية نقض ذلك الصلح (قوله أو شهدت له الخ) هذا مقيد بأن يقوم له على الحق شاهدان فإن قام له شاهد واحد وأراد أن يحلف معه لم يقض له بذلك قاله الأخوان وابن عبد الحكم وأصبح وزقه ابن ناجي في شرح الرسالة اه بن (قوله أو صالح ووجد وثيقة بعده) أي في حكم الوثيقة حكم البينة التي له القيام بها والافرض أن الوثيقة ما بخط المدعي عليه أو بخط خاتم قاض ثقة وإن كانت شهودها أو توفقت شهادة الشهود عليها (قوله ولا بد من تقديمها على الصلح) أي لقول ابن عرفة وشرط الاستعانة تقدمه فيجب ضبط وقت شرطه أيضا انكار المطالب ورجوعه بعد الصلح الى الاقرار والام يقصد كذا في الأصل ومحل توقف الرجوع في الصلح على بينة الاستعانة المذكورة ان وقع من المدعي ابراء عام كما في المجموع والخرشى والا فإقرار المدعي عليه بالحق يوجب نقض الصلح وإن لم تكن هناك بينة استعانة وهي أول المسائل (قوله لأنه لم يعلمها الخ) هذا تعليل للبعدة وأما القرينة والمتوسطة فلتعجيله الصلح (قوله لان المدعي عليه هنا ليس بمنكر) شروع في الفرق بين هذه وبين قوله سابقا أو وجد وثيقة بعده (قوله ليمحها) صوابه ليمحوها بالواو والفعل منصوب بان مضمره بعد لام

وأولى ان أقر أو شهد عليه يعلمها (أو) يعلمها وليكن (بعدت جدا) لان كانت قريبة أو بعيدة لأجل كعشرة أيام في الأمن (وأشهد) عند الصلح (أنه) إذا حضرت بيته البعيدة (يقوم بها) فله القيام بها إذا حضرت إذا أعلن ذلك عند الحاكم بل (ولو لم يعلن أو) صالح (ووجد وثيقة بعده) أي بعد الصلح فيها قدر الدين الذي أنكره المدعي عليه (أو) كان المدعي عليه (يقر) بالحق الذي عليه (سرا فقط) وينكر بين الناس في الظاهر (فأشهد) بينة (على ذلك) أي على أنه يقر سرا وينكر علانية فله إذا صالحته يقر بعده في العلانية فأشهد والى على أي لأرضي أن أقر بذلك الصلح (ثم صالح) فأقر علانية (فله نقضه) راجع للجميع كما تقدمت الإشارة إليه وتسمى هذه البينة بينة الاستعانة ولا بد من تقديمها على الصلح وأقرار الممكر بعده كما أشير إليه في التقرير ثم ذكر مسئلتين لا ينقض الصلح فيهما

التعليل

يقوله (لا) ينقض الصلح (ان علم) المدعي (بينته)

الشهادة له بحقه وصالح المدعي عليه المنكر (ولم يشهد) حال صالحه أنه يقوم بها إذا حضرت إذا كانت بعيدة جدا أو أما القرينة أو البعيدة متوسطا فليس له نقضه أشهد أو لم يشهد لأنه لم يعلمها وز كماله شهد في البعد كان سقطا لبعض حقه (أو قال) المدعي (عندي وثيقة) بالحق (فقبل) أي قال (له) المدعي عليه (أنتم بها) وخذ حجة لك الذي فيها (فادعي ضياعها) منه (وصالح) فلا ينقض الصلح بعد ذلك إذا وجدها لأن المدعي عليه هنا ليس بمنكر وإنما طلب البينة ليمحها

أوليكتيب عليها وفاء الحق فصالحه على إسقاط حقه فلا قيام له بعد ذلك بخلاف الأولى فإنه متكرر الحق من أصله والمدقق انما صالح لعدم وجوده صكه (و) جاز صالح بعض الورثة (عن ارث) يخصه (كزوجة) ماتت زوجها فاستحققت الربع أو الثمن (من عرض و ورق و ذهب) فصالحات الابن مثلا (بذهب) فقط أو ورق فقط أو عرض بشرط حضور ما صالحت منه كإحدى المدونة (قدر مورثها) أو زوجه (منه) أي من الذهب أو من الورق كصاحبها بعشرة دنائير والذهب ثمانون عند الفرع الوارث أو أر بعون عنده وذهب حاضر فان حضر به عنه والبعض غائب لم يحز (فأقل) مما يخصها الجواز ترك بعض الحق (أو يزيد ١٣٣ دينار) فقط (مطلقا) قلت الدراهم أو العروض أو صككثرت

لا اجتماع الصرف والبيع في دينار فقط وهو جائز وذلك لأنها لو صالحت بأحد عشر فيه أذكر فشرة منها في نظير ما يخصها من الذهب والحدادى عشر في نظير ما يخصها من الدراهم والعروض فقد اجتمع الصرف والبيع في دينار (أو أكثر) من دينار (ان قلت الدراهم أو) قلت (العروض) باعتبار قيمتها (التي تخصها) راجع لكل (عن صرف دينار) وأولى ان قلاما فان كثرا منع لانه يؤدي الى اجتماع بيع وصرف في أكثر من دينار وأما صلحها بالعرض فيحوز مطلقا كان قدر ما يخصها منه أو أقل أو أكثر (لا) يجوز الصلح (من غيرها) أي التركة كان يصلحها الوارث بمال من عنده (مطلقا) كان الصلح بذهب أو فضة أو عرضا قل أو أكثر كانت التركة حاضرة أو غائبة (الا) أن يصلح (بعرض) من غيرها بشرط

التعليل (قوله كزوجة الخ) حاصله أن الميت إذا ترك دنائير ودراهم وعروض وعقارا فإنه يجوز لابنه مثلا أن يصلح الزوجة أو غيرها من الورثة على ما يخصها من التركة فان أخذت ذهباً من التركة قدر مورثها من ذهب التركة فأقل أو أخذت دراهم من التركة قدر مورثها من دراهم التركة فأقل والحال أن باقى الذهب حاضر في الصورة الأولى وباقى الدراهم حاضر في الصورة الثانية أو كان الذهب يزيد ديناراً فقط عن حصتها قلت الدراهم والدنائير أو كثرت أو زاد عن دينار وقلت الدراهم أو قلت العروض التي تخصها بحيث يجتمع البيع والصرف في دينار فهذا كله جائز كما أفاده الشارح (قوله فصالحات الابن) المناسب فصالحها الابن ولكن لما كانت المصلحة مفاعلة من الجانبين منع استنادها لآخذ الصلح أو لدافعه وكذا يقال في جميع ما يأتي (قوله والذهب ثمانون عند الفرع الوارث) أي لأن لها حصة ثماناً وهو عشرة وقوله أو أر بعون عنده أي لأن لها الربع وهو عشرة (قوله فان حضر بعضه والبعض غائب لم يحز) انما شرطوا في النوع الذي أخذت منه الحضور بلجميعه لأنه لو كان بعضه غائباً لزم النقد بشرط في الغائب نعم ان أخذت حصتها من الحاضر فقط جاز لا إسقاط الغائب اهـ بن (قوله لا اجتماع الصرف والبيع في دينار) يعلم من هذا أنه ليس المراد بقوله الدراهم أن يكون حفظها من قبل لابل المراد أن تأخذ في مقابلتها مع العروض ديناراً بحيث يجتمع البيع والصرف فيه (قوله ان قلت الدراهم أو قلت العروض) تحصل من كلامه أن الصور الجائزة أربع أن تقل الدراهم التي تنوبها عن صرف الدينار أو تقل قيمة العرض التي ينوبها عن صرفه أو يقل ما أو تأخذ عن الدراهم والعروض ديناراً فقط ولو كثرا (قوله فيحوز مطلقا) أي بشرط حضوره كله (قوله لا يجوز الصلح من غيرها) أي لما فيه من التفاضل بين العيين المدفوعة صلحا والعين المصلحة عنها لأنها باعته حفظها من النقدين والعرض بأحد النقدين ففيه بيع ذهب وفضة وعرض بذهب أو فضة والتعاقد أن العرض إذا كان مصاحباً للعين أعطى حكمه (قوله ليكون الصلح على معلوم) أي لأنها بائعة لنفسها بذلك وهو مشترط فلا بد من علمه (قوله وحضر الجميع) علة هذا الشرط السلامة من التقدي الغائب بشرط وفيه أنه لا شرط هناك كما هم جعلوا عقد الصلح على التعجيل شرطاً في المعين (قوله بان كان قريب الغيبة) أي كيو من مع الأمن في غير العقار وأما هو فلا يضر بشرط التقديف مالم يبعد جداً (قوله ولا بد من بقية شروط جواز بيع الدين) حاصل الشروط أنه لا يجوز بيع الدين إلا إذا كان الثمن نقداً وكان المدين حاضراً في البلد وأن لم يحضر مجلس البيع خلافاً لما شراح في قوله وحضر عقد الصلح وأقر المدين وكانت يأخذ الأحكام وبيع بغير جنسه أو بجنسه وكان مساوياً بالأنقص والا كان سلفاً بزيادة ولا يزيد والا كان فيه حظ الضمان وأزيدك وليس عينا بعين وأيس بين المسترى والمدين عداوة وأن لا يكون عنع بيعه قبل قبضه كطعام المعاوضة فالشروط ثمانية قد علمتها (قوله والا الصلح عن دراهم وعروض الخ) يعني أن التركة إذا لم يكن فيها الدراهم وعروضاً وصلت الزوجة مما يخصها بذهب من غير التركة فذلك جائز كجواز اجتماع البيع والصرف وكذلك الحكم إذا لم يكن في التركة دراهم بل ذهباً وعروضاً وصلحها

(ان عرف جميعها) أي التركة كلها معاً ليكون الصلح على معلوم (وحضر) الجميع حقيقة في العين ولو حكماً في العرض بان كان قريب الغيبة بحيث يجوز التقديف بشرط فيكون في حكم الحاضر (وأقر المدين) بالدين الذي عليه للميت ان كان مدين (وحضر) عقد الصلح وكان ممن تأخذ الأحكام ولا بد من بقية شروط جواز بيع الدين (والا) الصلح (عن دراهم وعروض) كإن ذهب عنده) لأن التركة كما هو الموضوع فلو حذف ما حضر فيحوز (كبيع وصرف) أي كجواز بيع وصرف فان كان ما يخصها من الدراهم قليلاً أقل من صرف دينار جاز والا فلا وكذا إن صالحت عن ذهب وعروض بورق

(و) جاز الصلح (عن) دم (العدو) نفساً أو جرحاً (بما قل) من المال (وكثر) لأن العمد لادية له أصالة (ولدى دين) محيط على الجاني (منه) أي منع الجاني (منه) أي من الصلح بمال لمافي من ألف ماله الذي يستحقه ربه الدين في دينه (وان صلح أحد ولين) فأكثر من قتل أباهما مثلاً بقدر الدية أو أقل أو أكثر (فلان) خرا الدخول معه) فيما صلح به جبراً فياً أخذ ما ينوبه ولو صلح بقليل ١٣٤

(وسقط القتل) عن القاتل وله عدم الدخول معه فله نصيبه من دية عمد ولا دخول للمصلح معه وله العفو مجازاً فلا شيء له مع المصلح (كدعواه) تشبيهه في سقوط القتل أي كدعوى أحد الوليين (الصلح فأنكر) الجاني فأنه يسقط القتل وكذا المال الذي سماه الولي أن حلف الجاني فان نكل حلف الولي وأخذ المال (وان صلح وارث) وارث من الورثة كأحد ولين مديناً لا يسماع على دين ثابت عليه بل (وان من انكار) من المدعى عليه (فلان) خرا الدخول) معه فيما صلح به وله عدم الدخول والمطالبة بجميع متابعه والصلح بما قل أو كثر (حق) تشبيهه في الدخول (أشربك) على شخص (في كتاب) أي وثيقة (أولا) فكل من قبض شيئاً فاصاحبه الدخول معه فيه (الآن) يشخص) أحدهما أي يسافر بشخصه للمدين إذا كان ببلد أخرى (ويعذر) الشخص (له) أي لشريكه الذي لم يشخص (في الخروج) معه (أو

بدرهم (قوله) جاز الصلح عن دم العدو) ظاهره حواز الصلح عليه ولو قبل ثبوت الدم وهو كذلك كافي حاشية الأصل (قوله) لمافي من اتلاف ماله) أي وابعامله الغرماء عليه لأنه يفدى نفسه من القتل أو القطع قصاصاً أو هم لم يعاملوه على اتلاف ما لهم لصون نفسه وإيس هذا ككثر وجهه وإلا دأسته لأن الغرماء عاملاً على ذلك كما عايناه على الاتفاق على زوجته وأولاده الصغار (فرع) لو وقع الصلح على أن يتحمل القاتل من بلد الأولياء فقال ابن القاسم الصلح منتقض ولصاحب الدم أن يقوه بالقصاص ولو ارتحل الجاني وقال المغيرة يجوز ويحكم على القاتل أن لا يساكنهم أبداً كما شرطوه وهذا هو المشهور والمعول به واستحسنه سحنون وعليه فإن لم يرتحل القاتل أو عاد وكان الدم ثابتاً كان لهم القود في العدو والدية في الخطأ وإن لم يكن ثبت كان لو رثه المقتول العود للخصام ولا يكون الصلح قاطعاً لخصامهم (قوله فلان) خرا الدخول معه) وحيث رضى بالدخول معه فلا يرجع واحد منهما على الجاني بشئ وسواء صلح عن نصيبه فقط أو عن جميع الدم (قوله وسقط القتل عن القاتل) أي بمجرد صلح الأول يسقط القصاص (قوله) ولا دخول للمصلح معه) أي لو أخذ الثاني نصيبه من دية عمد فلا دخول للأول معه لرضاه بالصلح (قوله) وله العفو مجازاً) أي للثاني العفو مجازاً وليس له القصاص لما علمت أنه سقط بصلح الأول قال خطل وسقط أن تغارجل كالباقى والحاصل أن الآخر يخير أولاً في العفو وعدمه فان عفا فلا دخول له مع المصلح ولا شيء له أصلاً وإن لم يعف فيخير أماً أن يدخل مع المصلح فيما صلح به ولا رجوع لواحد منهما على الجاني على المعتد أو لا يدخل وله نصيبه من دية عمد أو يصلحه بأقل أو أكثر (قوله وكذا المال الذي سماه الولي الخ) انما سقط القتل والمال لأن دعواه أثبتت أمرين إقراره على نفسه بأنه لا يقتض منه وأنه يستحق ما على الجاني فيؤخذ بما أقرب به على نفسه ولم يعمل بدعواه على الجاني وأما غيره من الأولياء إذا لم يوافق على دعوى المصلح فله نصيبهم من دية عمد أو الصلح بما قل أو كثر ولا سبيل إلى القتل بحال لأن الحدود تدبر بالاشبهات (قوله وان صلح وارث الخ) حاصله أن أحد الوارثين سواء كان لدين أو أخوين أو عيين أو غير ذلك إذا ادعى بمال على شخص محتاط لمورثه في تحارة أو ودية فأنكر بذلك أو أنكر وصالحه عليه فان للوارث الآخر أن يدخل مع صاحبه فيما صلح به عن نصيبه وله أن لا يدخل ويطالب بحصته كلها في حالة الإقرار وله تركها وله المصالحه بأقل منها وأما في حالة الانكار فاما أن يكون له بينة ثم لا يان كان له بينة أقامها وأخذ حقه أو تركه أو صلح بما يراه صواباً وإن لم يكن له بينة فليس على غيره إلا اليمين (قوله وارث وارث من الورثة) فكذلك نسخة المؤلف بتكرار وارث مرتين واحدة بالمداد الأحمر والثانية بالأسود والصواب إسقاط الثانية وقوله من الورثة لا حاجة له (قوله والصلح) معطوف على المطالبة فهو مرتب على عدم الدخول (قوله أشربك) أي حق مشترك بينهما فموضوع الكلام في الحق المشترك وأما إن كان لكل منهما حق وكان الحقان على شخص واحد ولا اشتراك بينهما فسيأتي (قوله الآن يشخص أحدهما الخ) الحق كما قال الأجهوري أن المدا على الاعتذار وإن لم يكن سفر بان كان المدين حاضراً بلدها ونحوه قول أبي الحسن فصل في المدونة في الغائب وسكت عن الحاضر وهو مثله في الاعتذار أه بن (قوله) لأنه حيث صار كدينين) أي فتعد الكتاب بفرق ما كان متحداً كما أن اتحاد الكتاب يصير متعدداً كما قال في المجموع وإن اشتركا في حق فلا أحدهما الدخول

فيما (الزوكيل) بأن يقول له عندنا كم أو بينة في ذهاب فلان فخرج سعي أو وكفى أو وكل غبري على قبض ما عليه لك (فيمنع) من الخروج والتوكيل فلا يدخل معه فيما قبضه لأن امتناعه قربة على رضاه باتباع ذمة غيره (أو يكون) الحق الذي لهما سكتوبا (بكتابين) أي كل واحد منهما كتب حقه الذي يخصه في وثيقة على حدة فمأقبضه أحدهما لا يدخل منه الآخر فيه لأنه حيث صار كدينين مستقلين (وان صلح) أحد الشريكين في مائة مثلاً على مدين (على عشرة

من خمسينه) التي خمسة من المائة (فلا تخرزوها) أي العشرة للمصالح واتباع غريمه بالخسيسة (أو اخذ خمسة منها) أي من العشرة (و يرجع) على الغريم (بخمسة وأربعين و) يرجع (الآخر) على الغريم (بخمسة) لأنه لما صالح بعشرة لم تتم له منها الخمسة (ولا رجوع) لأحد الشر بكن شيء مما قبضه شريكه (ان اختار ما على الغريم) وسلم ١٢٥

(وان عدم) الغريم أو ما يده من المال لأنه لما اختار ما على الغريم فسكانه قاسم صاحبه

(باب في الحوالة وأحكامها) (الحوالة) هو ما هو مأخوذة من القول يقال حول الشيء من مكانه نقله منه إلى مكان آخر وحوله وجهه لفته (مصرف دين) أي نقله وطرحه (عن ذمة المدين بماله) أي يدين بمائل للمطروح قدرا

وصفة كعشرة مجمدة في مثلها (إلى) ذمة (أخرى) تبرأها أي يسبها أي الحوالة التي هي الصرف المذكور ولو قال به كان أوضح الذمة (الأولى) كان يكون له بدعشرة على عمره وله عشرة على خالد فيوجه عمر وزيدا بالعشرة التي له عليه على خالد ويرأ عمر وما عليه زيد (وركها) أي أركها خمسة (محيل) وهو من عليه الدين (ومحال) وهو من له الدين (ومحال عليه) وهو من عليه دين بمائل للمدين الأول (و) محال (به) وهو الدين المائل (وصيغه تدل) على التحول والانتقال ولو بإشارة أو كتابة (وصيحتها)

فما قبض الآخر ان كان أصله لهما أو جمعها كتاب ولو لم يكن أصله لهما على أر حرج التأويلين في الأصل اه (قوله من خمسينه) ان قات مقتضى القواعد حذف النون للاضافة وأجيب بأنه مشى على طريقة من يعبر به أرباب حيل فيثبت النون لدفع توهم أنه تنفية خمس من أول الأمر وان كان هذا التوهم يزول بقوله بعد و يرجع بخمسة وأربعين فتأمل (قوله ولا تخرزوها) محل تخييره ما لم يكن أعذر له وقت الخروج والافلا دخوله في العشرة وانما يطالبه بخمسينه (قوله ولا رجوع لأحد الشر بكن) هذا شامل لكل شريك في هذه المسئلة أو غيرها (قوله) ان قتل جماعة رجلا أو قطعوا يداه مثلا جاز صالح كل منهم على انفراد والعفو عنه مجازا أو القصاص للجميع أو عفو وعن بعض والقصاص عن الباقي أو صلحه ومن ذلك لو صالح قطوع عمه دائم نزي ومات فلأولى رد الصلح والقتل بقسامة أنه مات من ذلك الجرح لان الصالح انما كان عن قطع فكشف العيب أنه نفس و كذا لو صالح مطروح عطاءم نزي ومات فان للورثة رد الصلح و قد سمون ويا حذون الدين من العاقلة ويرجع الجاني المصالح بما دفع من ماله ويكون في العقل كواحد منهم ولهم الرضا بالصالح الأول في المستثنين

(باب في الحوالة)

أي في تعريفها وقوله وأحكامها أي مسائلها المأثورة الكلام على مسائل الصلح وكانت الحوالة شعبة به لانها تمحويل من شيء لشيء آخر كما أن الصالح كذلك أتبعها به وهي بفتح الحاء (قوله عروا) مرتبط بكلام المتن الآتي وكان حقه أن يذكره بلام صفة وأما قوله وهي مأخوذة الخ بيان للمعنى اللغوي والاصطلاحي أنها رخصة مستتاة من بيع الدين بالدين كما قاله عياض (قوله) متعلق بصرف والبراءة أي في وكذا قوله إلى ذمة أخرى (قوله ولو قال به كان أوضح) أي وانما أضاف الضمير لغيره لانه في لان الصرف المذكور حواله (قوله سائل للمدين الآيل) هكذا في المؤلف والمناصب للدين الأول (قوله تدل على التحول) أي فلا يشترط أن يكون في اللفظ الحوالة وما اشتق منها خلافا لما يقول بذلك (قوله ولو بإشارة أو كتابة) ظاهره أنها سكت في الإشارة أو الكتابة ولو من غير الآخر وهذا مأخوذ من كلام ابن عرفة وقال بعضهم لا يكفيان الا من الآخر (قوله وانما يشترط) حوز الخ قال في حاشية الأصل ولا يشترط رضاه على المشهور بل هي صحيحة رضي أم لا الا اذا كان بينه وبين المحال عداوة سابقة على وقت الحوالة ولا تصح على المشهور وهو قول مالك فان حدثت العداوة بعد الحوالة منع المحل من ائتماء الدين من المحال عليه و وكل المحالكم ينقضيه منه لتلايخ في ايذائه والحاصل أن افتقارهم من الاندلسيين اختلفوا هل يشترط في صحة الحوالة رضاه ورضاه أو لا يشترط ذلك رجع كل من القولين وان كان الأول أر جع كما قال الشارح لانه من في على أن الحوالة من قبيل بيع الدين فيشترط فيها شرطه غاية الامر أنه رخص فيه جواز بيعه بدين آخر وأما القول الثاني في معنى على أنها أصل مستقل بنفسه فلا يسلك به ما ملك بيع الدين من اشتراط المحذور والاقترار (قوله وثبوت دين) قال ابن عاشر المراد بثبوت الدين وجوده لا خصوص الثبوت العرفي بينه أو اقراره بكن في الثبوت تصديق المحال (قوله والا كانت حالة) أي فحمله لانه على سبيل التبرع لذلك اشترط رضاه وصيغته ذلك (قوله ولا تصح الحوالة عليهم) أي لا عدم له وم ذلك الدين لان لولي الله غير العبدية وبداية وطرح الدين عنهم (قوله وقد قال الخ) قال بن هذا خارج شرط ثبوت الدين لانه لا دين ما كان محشي الأصل رده أن الدين من حيث هو

أي شرط صحتهما (رضا الأولين) المحيل والمحال (نقط) دون المحال عليه وما يشترط حوز واداراه على الار جع (وثبوت دين) للمحيل على المحال عليه والا كانت جماله أن رضى المحال عليه لأحراله وان وقعت بلفظ الحوالة وخارج بقوله (لازم) دين على صبي أو سفية أو رقبة بغيره برأذولي أو سيد وكذا ثامن سلامة ببيعة بالحيار قبل له روم ولا تصح الحوالة عليهم وقد يقال ان الدين هنا لم يثبت من أصله

تؤيد انه استراز عن حواله الاجنبي على المكاتب (على الثالث) أي المحال عليه وكذا ثبتت ذين للمحال على المحيل (فان علم) المحال
 (بعده) أي عدم الدين على المحال عليه (وشرط) المحيل (البراءة) من الدين الذي عليه (صريح) وبرئ فلا رجوع له عليه ولو مات المحال
 عليه أو فلس (وهي) حيث (جمالة) يشترط فيه رضا المحال عليه فان لم يشترط البراءة فلا رجوع عند موته أو فلسه فان لم يرض المحال
 عليه فهل له الرجوع عند شرط البراءة قال بعضهم الظاهر انه لا رجوع له لانه حين أبرأه سقط تعاقبه به ثم ان رضى المحال عليه لزمه
 والا فلا وهو ظاهر على قول ابن القاسم انه لا رجوع عند شرط البراءة أي ولو مات أو فلس وأما على قول غيره انه لا رجوع اذا مات المحال
 عليه أو فلس فيظهر الرجوع عند عدم الرضا والراجح قول ابن القاسم (و) شرط صحته (حلول) الدين

١٣٦

عليه أو فلس فيظهر الرجوع

(المحال به فقط) لا بحلول

الدين المحال عليه (وتساوى

الدينين) المحال به

وعليه (قدرا وصفه) فلا

يصح حواله بعشرة على

أكثر منها ولا أقل ولا بعشرة

عشرة على عشرة يزidine

ولا انعكسه فليس المراد

بالتساوى أن يكون ماعلى

المحيل مثل ماعلى المحال

عليه قدرا وصفه لانه يجوز

أن يحيل بعشرة عليه على

عشرة من عشرين على

غريمه وأن يحيل بخمسة

من عشرة عليه على خمسة

على غريمه (وأن لا يكونا)

أي الدينان (طعامين من

بيع) اثلا يلزم بيع الطعام

قبل قبضه فان كان

أحدهما من بيع والآخر

من قرض جازا إذا حصل

المحال به عند الايجاب

الا ابن القاسم فاشترط

طولهما معا وقال ابن رشد

يمنع مطلقا وجود العلة

وأجيب بان قضاء القرض

بطعام البيع جائز كما تقدم

إذا علمت صحة الحوالة

تأيت ثم النظر لولي الصغير والسفيه ان رأيا صر قاه فيما هما غنى عنه رده والاضمننا بقدر ما صوبناه ما لهما
 فصح ثبوت الدين في الجملة قبل تبين ثبتي لكنه غير محرز ومباز ومه فلا تصح الحوالة اذذاك وأما العبد
 فثبت دينه ظاهر وانما يسهل سقاط السيد بدليل أنه لو عتق قبل الاسقاط لزمه اه (قوله وقيل
 انه استراز) أي قوله لازم وانما كان حواله الاجنبي على المكاتب من محترقات الدين اللازم لان المكاتب
 اذا عجز عنه لا يتبع به والاظهر أن قوله لازم مخرج لدين الصبي والسفيه والعبد ولثمن المبيع على
 انديار ولي كتابة المكاتب (قوله وهي حيث جمالة) أي وحيث كانت جمالة فهل للمحال عليه الرجوع
 بمادفعه للمحال أو لا رجوع له على المحيل قال في الحاشية الذي ينبغي أنه ان قامت قرينة على تبرع المحال
 عليه فلا رجوع له بمادفعه والا كان له الرجوع (قوله فان لم يشترط البراءة الخ) هذا مختار قوله
 وشرط المحيل البراءة وقوله فان لم يرض الخ هذا مختار الشرط الذي زاده الشارح بقوله يشترط فيها
 رضا المحال عليه (قوله وأما على قول غيره) أي وهو رواية أمتهب عن مالك (قوله حلول الدين المحال به)
 أي فان كان غير حال فلا تجوز الا أن يكون المحال عليه حالا ولافتجوز كما نقله المواق عن ابن رشد قال ر
 فان خرجت عن محل الرخصة بعدم حلول الدين المحال به فاجرها على القواعد فان أدت لم تنوع
 منعت والانفلا والحاصل أن الشرط في جوازها امحلول الدين المحال به أو المحال عليه أوهما لعدم
 وجود ما يقتضي المنع وأما اذا كانا معا غير حالين فالمنع لبيع الدين بالدين مع التأخير وفيه البديل
 المؤخران كانا ذهبن أو ورقين (قوله لوجود العلة) أي وهي بيع طعام المعاوضة قبل قبضه (قوله
 بشرطها الخمسة) أي حيث جعل ثبوت الدين ولزومه واحدا والافيه يكون ما صرح به المصنف
 مسته ويزاد عليها شرط وهو حضور المحال عليه واقتراره الذي صرح به الشارح أولا فتكون سبعة
 (قوله ولا رجوع له على المحيل الخ) ابن عرفة سمع معذون المغيرة أن شرط المحال على المحيل أنه ان
 أفلس المحال عليه رجوعه فله شرطه ونقله الباسجي قال ابن رشد هذا صحيح لا أعلم فيه خلافا اه ابن عرفة
 وفيه نظر لان شرطه هذا مناقض لعقد الحوالة وأصل المذهب في الشرط المناقض للعقد ان يفسده تأمل
 اه بن (قوله لانه قد غره) استغيد من كلام الشارح أن المحال اذا علم بافلاس المحال عليه علم بذلك
 المحيل أيضا أولا فانه لا رجوع له على المحيل لا علم بذلك فان شك المحال في افلاس المحال عليه مع علم المحيل
 بذلك ففي ابن عرفة والنوحيين أن لا محال الرجوع على المحيل (قوله والقول للمحيل يمين الخ) حاصله أنه
 اذا تنازع المحيل والمحال بعدم موت المحال عليه أو غيبته غيبة انقطاع فقال المحال أحلتني على غير دين
 فانا أرجع عليك ديني وقال المحيل بل أحلتك على ديني في ذمة المحال عليه فالقول قول المحيل
 يمين وقد برئ من الدين (قوله الوكالة) معطوف على نفي الدين مسلط عليه ادعى فالمناسب أن

يقول

بشرطها الخمسة المتقدمة (فيتحول) بمجرد عقدها (حقه) أي

المحال (على المحال عليه ولا رجوع) له على المحيل (وان أعدم) المحال عليه (أومات أو جحد) الحق الذي عليه هذا الحوالة (الا أن يعلم

بذلك المحيل فقط) دون المحال فله الرجوع عليه لانه قد غره (و) لو ادعى المحال علم المحيل حين الحوالة وأنكر المحيل العلم (حلف)

المحيل (على نفيه) أي نفي العلم (ان ظن به العلم) وبرئ أي كان مثله يظن به العلم فان لم يحلف رجوع عليه فان لم يظن به العلم فلا يمين عليه

ولو اتهمه المحال (والقول للمحيل) يمين (ان ادعى) المحال (عليه نفي الدين عن المحال عليه) بان قال له قد أحلتني على من لا دين لك عليه

فان حلف برئ ولا رجوع عليه وهذا اذا مات المحال عليه أو غاب غيبة انقطاع (أو) في دعواه (الوكالة) بان قال ما أحلتك وانما وكالتك

أن تقبض ماعليه بطريق الوكالة وقال المحال بل أحلتني عليه بما لي عليه فالقول للمحيل يمينه

(أو) في دعواه (السلف) بأن قال أحلت عليه لتأخذه منه سلفاً في ذمتك لأحواله عن دين ونازعه المحال لنا أقول للمجمل بيمينه هذا قول ابن القاسم في السلف ويقاس عليه الوكالة ورجحه بعضهم وقال عبد الملك القول قول المحال وصححه ابن الحاجب ومثي عليه الشيخ والله أعلم (باب في الضمان وأحكامه وشروطه) (الضمان) أي حقيقة عرفاً ١٣٧ ويسمى حالة وكفالة (التزام مكلف)

لا يصي ومكره ومجنون ولو
أشئ (غير سفيه) فلا يصح
من سفيه ويصح من رقيق
بأذن سيده كما يأتي (ديننا)
معمول التزام المضاف
لفاعله كائناً (على غيره)
وهذا ضمان المال وأشار
لضمان الوجه والطلب
بقوله (أو طلبه) أي
المكلف المذكور (من
عليه) الدين (من هو) أي
الدين (له) سواء كان
الطلب على وجه الاتيان
به لرب الدين أو مجرد اعن
ذلك فشمل التعريف
أنواعه الثلاثة فأوفيه
للتنويح وقول الشيخ
شغل الخ هو مصدر مضاف
لفعله ومراده به فعل
النفس بمعنى أن الشخص
شغل نفسه بالحق أي
ألزمها إياه فهو مساو
للتزام فاندفع اعتراض
ابن عرفة وتبعه عليه
الجماعة بأن الشغل لازم له
لأنفسه لأن الضمان
مكتسب أي فهو فاعل
لنفس والشغل ليس
بمكتسب كالمالك في البيع
فانه لازم البيع لأنفسه
فالحد لا يشمل شيئاً من
الضمان أي لانه كالتعريف
بالمباين ووجه الدفع أنه
فهم أن المراد بالشغل
اشتغال الدمة ولا يسلم بل

يقول أو ادعى عليه الوكالة الآن يقال أنه حل معنى (قوله أو في دعواه السلف الخ) اعلم أن ابن الحاجب قال ولا يقبل قول المجمل في دعوى وكالة أو سلف على الأصح قال في التوضيح أراد بالأصح قول ابن الماجشون في المبسوط في مسألة الوكالة وما خرج به الخصم عليه في مسألة السلف وغير الأصح قول ابن القاسم في الغنية في السلف وما خرج عليه في مسألة الوكالة فكل مسألة فيها قول منهصوص ومخرج عليه قول آخر في الأخرى اه (قوله ورجحه بعضهم) المراد به بن

(باب في الضمان)

لما كان الضمان والخوالة متشابهين ما بينهما من حالة الدين أعقبناه بقوله في الضمان أي تعريفه والمراد بأحكامه مسائله من جهة صحيحها وفاسدها وانفراد الضمان وتعدد وانقسامه إلى ضمان ذمة ووجه وطلب وما يتعلق بذلك وقوله وشروطه أي التي يصح بها أو يلزم (قوله عرفاً) أي وأما لغة فهو الحفظ كما قاله السنوسي في حقيقته وأصبحت وأسبغت في جوارقة الذي لا يرام ولا يضام ولا يستباح وفي ذمته وضمائه الذي لا يخفى ضمان عبده اه (قوله ويسمى حالة وكفالة) أي وزعامة قال تعالى وأبانه زعيم أي كفيل وضامن ويسمى أذانة أيضاً من الأذن بالفتح والتحريك وهو الإعلام لأن الكفيل يعلم أن الحق قبله أو أن الأذانة بمعنى الإيجاب لانه أوجب الحق على نفسه ويسمى قبالة أيضاً (قوله التزام مكلف) من إضافة المصدر لفاعله كما سيأتي (قوله لاصبي الخ) أي فالواقع من الصبي والمجنون والسفيه فاسد يجب رده وليس للولي إجازته (قوله ولو أتي) مبالغة في مكلف ولا فرق بين كون المكلف مسلماً أو كافراً (قوله من رقيق) أي بالغ وأما الصبي فهو خارج بقوله مكلف (قوله بأذن سيده) أي ويلزم فان لم يأذن صاحبه من غير لزوم كما سيأتي (قوله المضاف لفاعله) أي الذي هو مكلف (قوله وهذا ضمان المال) أي هذا التعريف خاص بضمان المال (قوله أو طلبه) معطوف على ديننا ومساق الكلام هكذا التزام مكلف غير سفيه ديناً على غيره أو التزام المكلف مطالبته شخصاً عليه الدين من الدين له تأمل (قوله على وجه الاتيان به) أي وهو ضمان الوجه وقوله أو مجرد اعن ذلك أي وهو ضمان الطالب لانه تفتيش لا عيب (قوله فأوفيه للتنويح) أي لا للشغل فاندفع ما يقال أن ألا تدخل الحدود أي التي للشغل كما علمت وان دفع ما يقال ككسب يجمع حقائق ثلاثة في تعريف واحد ولا يمكن (قوله فعل النفس) أي الذي هو الالتزام (قوله فاندفع اعتراض ابن عرفة) أي على التعريف الذي ذكره خليل لأن أصله في كتاب ابن الحاجب تبسع فيه القاضي عبد الوهاب (قوله بأن الشغل الخ) هذا تصوير للاعتراض (قوله لازماله) الضمير عائدة على الضمان فقوله بعد لأن الضمان أظهر في محل الاضمار والمعنى أنه حاصل بنفس الضمان لأنفس الضمان (قوله أي لانه كالتعريف بالمباين) أي بغير الحقيقة بل بالمسبب عنها (قوله ووجه الدفع الخ) الصواب أن يقول ووجه الاعتراض ودفعه لانه ذكر في هذه العبارة وجه الاعتراض ووجه دفعه تأمل (قوله بل المراد به الخ) أي كما أجاب بذلك ابن عاشر (قوله بأركانه خمسة) أي وقد أخذت من التعريف ثمانية قول التزام مكلف هو الضامن وقوله ديننا هو المضمون به وقوله من عليه هو المضمون وقوله لمن حوله هو المضمون له وقوله ما يدل عليه هو الصيغة (قوله ضامن) وسيأتي بقرول ولزم أهل التبرع وقوله ومضمون هو من عليه الدين اللازم أو الأيل إلى اللزوم الذي يمكن استيفائه من ضامنه وقوله ومضمون له أي وهو من له الدين المذكور وقوله وصيغة هي ما يدل على الالتزام (قوله

المراد به الزام الدمة بالحق لانه يقال شغل ذمته كذا فاشتغلت نعم التعبير بالارالم أوضح (بما يدل عليه) أي على الالتزام المذكور من صيغة لفظية كإضامن أو ضمائه على أو غيرها كإشارة مفهومة أو كتابة فأركانه خمسة ضامن ومضمون ومضمون له ومضمون به وصيغة

والمضمون به هو الدين (وشرط الدين لزوم) للمضمون في الحال بل (ولو) يلزم المضمون (في المال) أي المستقبل (كجعل) فانه قد
 يتوهم لزوم كماله لوقال شخص لا خزان أثبت لي بعددي الآتي مثلك ديناً رقيقاً صمناً القائل فان أتى المخاطب بالعبد لم يضمن
 الدينار ان لم يدفعه رب العبد للعامل وكذا دأب فلا نأنا وأنا أضمنه أو ان ثبت لك عليه دين فأناضامن (لا كتابة) فلا يصح ضمانها لانها ليست
 بلازمة للكتابة ولا آية للزوم لانه اذا عجز رجوع رقيقاً وكذا لو تدين صغيراً أو سفيه أو رقيق غير مأذون به أو ذن الولى أو السيد فلا يصح
 ضمانه لما ذكر ولا يلزم الضامن شيء ١٣٨ (الابشرط تعجيل العتق) المكتوب نحو ان اعتقته فأناضامن لماعليه من

والمضمون به هو الدين) أي الا لازم أو الآيل الى الزوم الذي يمكن استيفاءه من ضامنه وصرح به دون
 باقي الاركان توطئة لكلام المتن (قوله وكذا دأب فلا نأنا وأنا أضمنه) أي وأما اذا قال دأب فلا نأنا أو بيع له
 أو عامله فانه ثقة مأمون ولم يقل أناضامن له فلا يلزم ذلك القائل شيء ولو ظهر أن القائل يعلم أنه غير ثقة
 وأنه غير مأمون لانه غرور وقولي (قوله أو ان ثبت لك عليه دين فأناضامن) أي فانه يلزم الضمان فيما
 ثبت ببيته أو اقرار (قوله لانه اذا عجز رجوع رقيقاً) أي والضامن ينزل منزلة المضمون وما لا يلزم الاصل
 لا يلزم الفرع بالاولي (قوله فلا يصح ضمانه) أي دين الصغير والسفيه والرقيق وقوله لما ذكر أي
 وهو انه ليس لازماً ولا آيلاً للزوم (قوله الابشرط تعجيل العتق) مثل ذلك ما اذا كانت الكتابة نجماً
 واحداً وقال الضامن هو على ان عجز وانما صح الضمان في هذه الصورة وان كان النجم غير لازم
 لقرب الحرية (قوله لانه آيلاً للزوم) أي بسبب تعجيل العتق مع شرط المال فانه في هذه الصورة يلزم
 ذمة العبد بعد العتق كما سيأتي في باب (قوله فلا يلزم سفيه الخ) أي ولا يصح من ذكر (قوله ولم يكن
 مكتوب الخ) الجملة الحالية وهي توطئة للمبالغة في كلام المتن (قوله فلا سيد اسقاطه عنه) أي ولو كان
 ضامناً لنفس السيد ثم ان مراد المصنف بالمكتوب والمأذون غير المحجور عليهم الذين بدليل عدها من
 أهل التبرع (قوله بل يتوقف على اجازة الوارث أو الزوج) محل التوقف بالنسبة للزوجة ما يمكن
 ضمانها لزوجها في زائد الثلث والافلا يتوقف على اجازته قال الباجي لها الكفالة لزوجها بجميع
 مالها أي وليس له الرد كما تقدم وفي المدونة ان ادعت أنه أكرهها في كفالتها فعليه اليئنة (قوله ولو
 تسلسل) أي ولا استحالة في ذلك لانه تسلسل في المستقبل والحال اذا كان في الماضي (قوله ويلزمه
 ما يلزم الضامن الاصل) المراد يلزمه في الجملة لاحتمال أن يكون الاول بالمال والثاني بالوجه فمحل
 موافقته للضامن الاصل من كل وجه ان استوى معه في كيفية الضمان (قوله فيما ثبت) أي بالبيئنة
 لا باقرار المدين (قوله على أرجح التأويلين) أي وهو الذي قاله ابن يونس وابن رشد والمأزري (قوله
 الرجوع عن الضمان) أي سواء قيد بان قال دأبته أو عامله بمائة أو أطلق اتفاقاً في الاخسير وعلى الرجوع
 في الاول واختلف اذا رجع الضامن ولم يعلم المضمون له رجوعه حتى عامه هل يلزم الضامن وهو ظاهر
 المدونة أو لا يلزمه قولان الاظهر الاول وحيث قد فلا بد في عدم الزوم من علم المضمون له بالرجوع كما في
 الحاشية (قوله أن لك عليه حق) هكذا برقع حق في نفسه حقه المؤلف وحقه النصيب لانه اسم ان (قوله ولو
 قبل حلفه) أي لانه بالتزامه صار كانه حق واجب لتزيمه منزلة المدعى عليه واذا غرم الضامن واستمر
 المدعى عليه على انكاره ولم تقم عليه بالحق بيئنة حلفه الضامن فان حلف فلا رجوع للضامن بشيء وان
 نكل غرم له ما أخذ منه المدعى (قوله بغير اذن المضمون) هذا دون نص المدونة وغيرها وذهب المتبطل قائلان
 بعض العلماء يشترط أن يكون يادته ولذا جرت عادة الموثقين بذكر رضا المدين بان يكتبوا بحمل
 فلان عن فلان برضاه أو بأمره كذا وكذا (قوله كادائه عنه الخ) أشار به لقول المدونة من أدى عن
 رجل ديناً بغير أمره جازان فعله رقيقاً بالمطوب وان أراد الضرر بطلبه واعناته لمعداة يدينه ما منع من ذلك

الكتابة فاعتقه فيلزم
 الضامن ما عليه لانه آي
 للزوم (ولزم) الضمان
 (أهل التبرع) وهو الحر
 الرشيد كما أخذ من
 التعريف فلا يلزم سفيهها
 ولا صبيها ولا مجنوناً ولا
 مكبرها ودخل ضمان
 المريض والزوجة في
 الثلث كما يأتي (كذي رق)
 يلزمه الضمان (ان أذن
 له سيده) فيه ولم يكن
 مكتوباً ولا مأذوناً له
 في التجارة بل (ولو) كان
 (مكتوباً أو مأذوناً) فلا بد
 من اذن سيده (والا)
 يأذن السيد (صح)
 ضمان الرقيق (فقط) ولا
 يلزمه فلا سيد اسقاطه عنه
 فان أسقطه عنه لم يتبع
 (واتبع) الرقيق (به)
 أي بالضمان فيلزمه دفع
 المال (ان عتق) ضمن ياد
 سيده أو لا (ان لم يسقطه
 السيد) عنه في الثاني فان
 أسقطه قبل العتق سقط
 وأما فيما اذا أذن له فليس
 له اسقاطه وعطف على
 ذرق قوله (وزوجة
 ومريض) ضمناً (ثلث)

أي بقدر ثلث ما له ما يلزمه ما فان زاد على الثلث لم يلزمه ما بل يتوقف

وكذا

على اجازة الوارث أو الزوج (وجاز ضمان الضامن) ولو تسلسل ويلزمه ما يلزم الضامن الاصل (و) جاز (دأب فلا نأنا) وأناضامن (وازم)
 الضمان (فيما ثبت) أنه دأبته به (ان كان) مائت (بما يعامل به مثله) لان لم يشهد ولا ان عامله بشيء لا يعامل به مثله على أرجح التأويلين
 (وله) أي ان قال عامل فلا نأنا وأناضامن (الرجوع) عن الضمان (قبل المعاملة) لا بعد (بمخلاف) قوله مدعى على رجل (احلف) أن لك عليه
 حق (وأنا أضمنه) فليس له رجوع ولو قبل حلفه لانه التزام كانه قال ان حلفت ضمنتته فتعي حلف ازمه وليس له رجوع قبلها (و) جاز
 ضمان (بغير اذن المضمون) فلا يشترط اذنه (كادائه عنه) من اضافه المصدر

لمعمولة أي كما يجوز لآسان أن تؤدي ما على مدين (رفقا) به (لاعتنا) أي ضررا ١٣٩ أي لاجل ضرر المدين فلا يجوز (فبرد)

ما أداه عنه عنتا وليس
لأودي مطالبته على الدين
بل يجب منعه عن مطالبته
فهرأفته (كثراثة) أي
الدين أي كما ينسج شراء
دين من ربه عنتا بالدين
ويرد فان الثمن بيد
بائع ردمثله أو قيمته فان
تعذر الرجوع رب الدين
أو غيبته تولى الحاكم قبض
الدين من المدين بالمعروف
ودفعه للمشتري عنتا ومنعه
من التسلط عليه ولما
فرغ من أركان الضمان
وشروطه بين ما يرجع
به الضامن اذا غرم فقال
(ورجع) الضامن على
المدين (بأدى) عنه (ولو
مقوما) لانه كالسلف
يرجع بمثل ما أدى حتى
في المقوم لا بقيمته حيث
كان من جنس الدين (ان
ثبت الدفع) منه لرب الدين
بينته أو اقرار رب الدين
(وجازله) أي للضامن
(الصلح) أي صلح رب
الدين (بما جاز للمدين) أن
يصلح به رب الدين فجاز
لغيره أن يدفعه عوضا
عما عليه من الدين جاز
للضامن دفعه له وما لا فلا
فيجوز الصلح بعد الاجل
عن دنانير جيدة بأدنى
منها وعكسه وبأقل
لا قبل الاجل وكذا الطعام
والعروض من سلم الا الصلح
عن دنانير حاله بدراهم

وكذا ان اشترى دينه عليه لم يجز البيع وردان علم اه بن (قوله لمعمولة) أي الذي هو الدين (قوله رقا
به) أي وحيث أدى رقا به لزم رب الدين قبوله ولا كلام له ولا للمدين اذا كان الطالب به أحدهما فان
امتنع ما لم يلزم رب الدين القبول فيما يظهر كما في عب (قوله ويرد) أي برد الثمن عنتا ان علم مانعه
بان المشتري قصد العنت فلا بد من علمه ما لا دخوله على الفساد فان لم يعلم رب الدين بذلك فلا رد ولا فساد
لبيع لعذره بالجهل وعليه أن يوكل من يتعاطى الدين من المدين وقيل الرد مطلقا لم البائع بتعنت
المشتري أولا وهو مقتضى شارحنا ولا كن رجح في الاصل التخصيل (قوله ردمثله الخ) أي ردمثله ان
كان مثله أو قيمته ان كان مقوما (قوله بروت رب الدين) أي سواء كان غير بائع للدين كما في المسئلة
الاولى أو بائع له كما في الثانية (تنبيه) ان ادعى مدع على غائب مدين فضمنه افسان فيما ادعى به ثم
حضر الغائب وانكر فلا يلزم الضامن شيء ومثل ذلك لو قال شخص لمدع على منكر ان لم آت به لغد فأما
ضامن ولم يأت به لانه وعدوه ولا يقضى به وهذا ما لم يثبت حقه بيمينه في المسئلةين والالزم الضامن ان
لم يأت به وهل يلزم الضامن ان يثبت باقرار المدعي عليه تأويلان في المسئلة الثانية وأما الاولى فاقتراره
لا يوجب على الضامن شيئا وقال بن الخلاف في المسئلةين ومحل التأويل ان أقر بعد الضمان وهو
معمر والالزمت له الجألة قطعا وكذلك لا يلزم الحق من قال لمدع عليه أجبني اليوم فان لم أوف له غدا فإلى
تدعيه على حق ولم يوفه وانما لم يجعل اقراره لان قوله فإلى تدعيه حتى أبطل كونه اقرارا (قوله وما
فرغ من أركان الضمان) أي الخمسة التي تقدمت في التعريف وقوله وشروطه أي التي أخذت من
قوله وشروط الدين لزمه ومن قوله ولزم أهل التبرع (قوله على المدين) مراده به المضمون ولو صرح
به كان أولى ليشمل ضامن الضامن (قوله حيث كان من جنس الدين) أي كما لو كان الدين خمسة أثواب
فأداه الضامن أثوابا يرجع بثمنها لا بقيمتها وأما ان كان من غير جنسه فانه يرجع بالأقل من الدين
وقيمة المقوم كالأول كان الدين خمسة محاييب ودفع الضامن خمسة أثواب فانه يرجع بالأقل من الدين وقيمة
الأثواب وردا المصنف بلا على من قال بخير اذا دفع الضامن مقوما من جنس الدين بين دفع مثل المقوم
أو قيمته ومحل الخلاف اذا لم يكن الضامن اشترى ذلك المقوم والارجح بثمنه اتفاقا كما قال ابن رشد ما لم
يحجب والالم يرجع بالزيادة (قوله أو اقرار رب الدين) أي لا باقرار المضمون وفي الشامل ولو دفع
الضامن للطالب بخيرة المضمون دون بينة وأنه ككر الطالب لم يرجع الضامن على المضمون بشيء
لتعريضه بعدم الاثبات (قوله الصلح الخ) اعلم أن في مصلحة الضامن رب الدين خلافا فقيل بالمنع
مطلقا وقيل بالجواز مطلقا وقيل بالمنع اذا وقع الصلح بمثل مخالفة جنس الدين فان كان بمقوم مماثل
لجنس الدين أو مخالف جاز والمصنف مشى على القول بالجواز مطلقا صوابا لم يمتثل أو بمقوم ولكن
يستثنى مسئلتان من كلامه وسيد كرهما الشارح (قوله فيجوز الصلح بعد الاجل الخ) شروع في
بيان ما يجوز للمدين ويقاس عليه الضامن الا فيما يستنبه به بقوله الا الصلح الخ (قوله لا قبل
الاجل) أي فان في المصلحة قبل الاجل بأدنى أو أقل ضح وتعتل وبأجود أو أكثر سلفا جوفعا (قوله
فيجوز للمدين لا للضامن) انما جاز بعد الاجل لرب الدين فقط لانه عرف ما في الدية بالنسبة للاولى
وحسن قضاء أو اقتضاء بالنسبة للثانية وهذا المعنى لا يتأق في الضامن (قوله لما فيه من تأخير الصرف)
راجع لقوله الا الصلح عن دنانير وقوله ويبيع طعاما معاوضة قبل قبضه راجع لقوله أو صلح بعد
الاجل عن طعام سلم الخ ووجه تأخير الصرف أنه يدفع الدراهم لرب الدين ويطلب الدنانير من
المضمون به ذلك وعكسه وهذا هو الصرف المؤخر بعينه ووجه بيع الطعام قبل قبضه أن رب الدين
ترك طعامه الذي على المدين في نظير طعام مخالف يأخذه من الضامن قبل أن يقبض طعامه الذي
على المدين وهذا هو بيع الطعام قبل قبضه (قوله على المدين) متعلق بقوله يرجع (قوله

وعكسه أو صلح بعد الاجل عن طعام سلم بأدنى أو أجود فيجوز للمدين لا للضامن لما فيه من تأخير الصرف ويبيع طعاما معاوضة قبل
قبضه (ورجع) الضامن اذا صلح رب الدين على المدين (بالأقل منه) أي من الدين (ومن قيمة ما صلح به) حيث كان مقوما عن

كما لو صالح بشوب أو عمد عن دنائير أو دراهم فإن صالح عنها مثلي رجع بالاقبل من الدين أو مثل المثل فإن صالح بأجود أو أدنى حيث جاز رجع بالأدنى ولو صالح بأقل من الدين رجع به وبأكثر رجع بالدين ولو صالح بمقوم عن مقوم غير جنسه رجع بالاقبل من الدين أو بقيمة ما صالح به كافي المتيقن على القول بجواز ذلك ويظهر من كلامهم أنه الرجوع وكذا قولنا فإن صالح عنها مثلي الخ فإنه مبني على القول بالجواز وهو مافي الكفالة من المدونة كما ذكره ابن عرفة (ولا يطالب) الضامن أي ليس لرب الدين مطالبة به (ان تيسر الاخذ) لرب الدين (من مال المدين) بان كان موصرا غير ملولا ظالم وهذا هو الذي رجع اليه مالك بعد قوله رب الدين بخير في طلب أي ما شاء (ولو) كان المدين (غائبا) حيث كان ١٤٠ الدين ثابتا ومال المدين حاضرا يمكن الاخذ منه بلا مشقة (الا أن يشترط) رب الدين

هذا الضمان (أخذ) أي ما شاء أو (يشترط) (تقديمه) في الاخذ عن المدين (أو ضمن) الضامن المدين (في الحالات الست) الحياة والموت والمضور والغيبة والتيسر والعسر فله مطالبة ولو تيسر الاخذ من مال القريم (والقول له) أي للضامن (في ملائه) أي ملأ المدين عند التنازع في ملائه وعدمه فلا مطالبة لرب الدين على الضامن لأن القول قوله في ملأ المضمون ولا على رب الدين لأنه مقر بعمده والذي قاله سحنسون واستظهره ابن رشد أن القول للطالب فله مطالبة الجميل ما لم يثبت ملأ القريم وتيسر الاخذ منه قال المتيطي وبه العمل أي فيكون هو الرجوع وان استظهر المصنف في التوضيح أن القول للجميل (وله) أي للضامن (طلب المستحق) الذي هو رب

كما لو صالح بشوب) راجع للمقوم وقوله وعن دنائير راجع للعين (قوله حيث جاز) أي كما اذا صالح الضامن بدنائير جيدة بعد الاجل عن الأدنى وهكذا (قوله رجع بالأدنى) أي سواء كان هو الذي خرج من يده أو الذي صالح عنه ولا يجب والرجوع بالأجود ولا بالاكثر ولو كان ذلك الأجود أو الاكثر خرج من يده لأنه ان لم يكن خرج من يده فهو سلف جرت قعودا وان كان خرج من يده فلا يلزم المضمون الا مثل دينه والزيادة عليه ظالم فالضامن متبرع به لرب الدين فلا يظلم المدين بما اقتاتامل (قوله ولو صالح بمقوم الخ) هذا مفهوم قوله حيث كان موصرا عن عين وحاصله أنه لو صالحه بمقوم عن مقوم غير جنسه فإنه يرجع بالاقبل من الدين أي من قيمته لأن الفرض أن الدين مقوم ومن قيمة ما صالح به فقوله كافي المتيقن يعني به متنه أي فان عبارة المتيقن في قوله ورجع بالاقبل منه ومن قيمة ما صالح به شاملة للصالح بمقوم عن عين وعن مقوم (قوله رجع بالاقبل من الدين أو قيمة ما صالح به) فان قيل ما وجه الفرق بين المقوم والمثل قيل ان المقوم لما كان يرجع فيه الى القيمة وهي من جنس الدين والجميل يعرف قيمة ساعته فقد دخل على القيمة ان كانت أقل من الدين وان كانت أكثر فقد دخل على أخذ الدين ووجه الزيادة بخلاف المثل لأنه من غير جنس الدين فلا يعرف فيه الاقل من الاكثر لأن الاقل والاكثر لا بد من اشتراكهما في الجنس والصفة فكانت الجهالة في المثل أقوى فلذلك تنبه له الرجوع بالاقبل من الدين أو مثل المثل فتأمل (قوله بعد قوله رب الدين بخير الخ) قال ابن والقول المرجوع عنه هو الذي جرى به العمل بقاس وهو الانسب بكون الضمان شغل ذمة أخرى بالحق (قوله فله مطالبة وتيسر الاخذ الخ) ما ذكره الشارح هو المعتمد وهو مافي وثائق أبي القاسم الجيزي وغيره خلافا لابن الحاجب من أن الضامن لا يطالب اذا حضر القريم ملبيا مطلقا (قوله ولا على رب الدين) الصواب أن يقول ولا على المدين لأن رب الدين مقر بعمده (قوله قال المتيطي وبه العمل) قال ابن ونصه واذا طالب صاحب الدين الجميل بدينه والقريم حاضر فقال له الجميل شأنك بخير عكف فهو ملي بدينك وقال صاحب الدين القريم معدم وما أجده ما لا فالذي عليه العمل وقاله سحنون في العتبية ان الجميل يغرم الآن بدينه بغير القريم وملأه بغيره أو حلف له صاحب الحق ان ادعى عليه معرفته بمره على انكار معرفته بذلك وغرم الجميل له رد الدين على الجميل فان ردها حلف الجميل وبرئ اه (قوله طلب المستحق) أي له الزامه بأن يقول له ما ذكر (قوله من ربقة الضمان) بالراء والباء والقاف والتاء الورطة وضافتها للضمان بيانية (قوله لكن على وجه البراءة منه) أي لا على وجه الارسال الآتي (قوله ولو تلف منه بغير تفریط) أي فيما لا يغاب عليه وقوله أو قامت على هلا كدينة أي فيما يغاب عليه فليس كضمان الرهان بل هو كضمان التعلى (قوله فلا ضمان حيث لم يفرط)

هذا الضمان (أخذ) أي ما شاء أو (يشترط) (تقديمه) في الاخذ عن المدين (أو ضمن) الضامن المدين (في الحالات الست) الحياة والموت والمضور والغيبة والتيسر والعسر فله مطالبة ولو تيسر الاخذ من مال القريم (والقول له) أي للضامن (في ملائه) أي ملأ المدين عند التنازع في ملائه وعدمه فلا مطالبة لرب الدين على الضامن لأن القول قوله في ملأ المضمون ولا على رب الدين لأنه مقر بعمده والذي قاله سحنسون واستظهره ابن رشد أن القول للطالب فله مطالبة الجميل ما لم يثبت ملأ القريم وتيسر الاخذ منه قال المتيطي وبه العمل أي فيكون هو الرجوع وان استظهر المصنف في التوضيح أن القول للجميل (وله) أي للضامن (طلب المستحق) الذي هو رب

الحق (بتخليصه) من ربقة الضمان بان يقول له اذا حل الاجل ولو يموت المدين اما أن تطالب محقق من مدينك أو تسقط عن الضمان (و) له أيضا كما هو نص المدونة (طلب القريم) أي المدين (بالدفع) أي دفع الدين لربه (عند حلول الاجل) لافله وهذا راجع للمثلين اذ قبل حلول الاجل لا مطالبة له على واحد منهما (لا) أي ليس له مطالبة القريم (بتسليم المال اليه) ليوصله الى ربه وليس على القريم دفعه (وضمته) الضامن (ان اقتضاه) من القريم ليوصله لربه سواء طلبه منه أو دفعه له القريم بلا طلب لكن على وجه البراءة منه ولو تلف منه بغير تفریط أو قامت على هلا كدينة لانه متعدي بقبضه بغير اذن ربه وحيث قبضه على وجه الاقتضاء بغير اذن ربه كان له بغيره ان يطلب أي ما شاء (لا) ان (أرسله) المدين (به) الى رب الدين فضاع منه فلا ضمان حيث لم يفرط لانه صار أمينا بالارسال ومثل الارسال لو دفعه له على وجه التوكيل عنه في توصيله لربه أو هو ارسال حكما

فلا ضمان على الضامن ولو تنازعا فقال الغريم قبضته متى اقتضاه وقال الضامن بل رسالة أو فوكيل لا فقال الغريم وكذا الوانهم الامر
 كالمات الضامن أو غاب فضمن الضامن في صور ثلاث فالصور خمسة فقوله ان اقتضاه أى حقيقة أو حكما فيشمل الثلاثة وقوله لا أرسله به
 أى ولو حكما فيشمل الصورتين (وعمل) الدين (موت) أى الضامن قبل الاجل من تركته ان كان له تركه (ورجع وارثه) أى وارث الضامن
 على الغريم (بعد الاجل أو) بعد (موت الغريم) على تركته (ان تركه) أى ان ترك ما يؤخذ

كان مما يغاب عليه أولا (قوله فلا ضمان على الضامن) أى حيث لم يفرط (قوله فضمن الضامن في صور ثلاث) أى يكون الضامن من غريم الغريم في الصور الثلاثة ومعالم أن غريم الغريم غريم للغريم
 الدين أن يغرم الاصيل وله أن يغرم الضامن نيابة عن المدين كما صرح بذلك الركاكى في شرح
 مشكلات المدونة ويفهم من التوضيح أن رب الحق اذا رجع على الاصيل فلاصيل الرجوع على
 السكفيل (قوله فالصور خمسة) أى لانه اما أن يكون على وجه الاقتضاء أو الارسال أو الوكالة عن رب
 الدين أو يتنازع المدين والضامن في أنه على وجه الاقتضاء أو الارسال أو يموت المدين أو الضامن
 ويعرى القبض عن القرائن الدالة على الاقتضاء أو الارسال أو الوكالة وقد علمت أحكامها من الشارح
 (وتنبه) ان كان الضامن وكيل للرب الدين في القبض وتلف منه برئ كل من الضامن والغريم ان
 قامت بينة تشهد على دفع الغريم (قوله بموت أى الضامن) مفهوما لمات المدين فان الحق يعجل
 ايضا من تركته فان لم يترك شيئا فلا طلب على الضامن حتى يحل الاجل اذا يلزم من حلول الدين على
 المدين حمله على السكفيل لبقاء ذمته كذا في الاصيل (قوله والاستعطاء) أى والابان مات الغريم وهو
 معسر سقط ما عليه وضاع على ورثة الضامن (قوله كدراهم بناتيرال) أى وكبيسيع سبعة بشمن مؤجل
 لاجل مجهول أو كان البيع وقت نداء الجمعية وكضمان جعل جعل لدى جاء على تخليص شئ يجهاه (قوله
 فلا يلزم الضامن حينئذ شئ) ظاهره ولو فات المبيع ولزم المشتري القيمة أو الثمن ولكن استظهر في
 الحاشية أن الضمان في القيمة أو الثمن (قوله فلا يلزم اتحاد المعلق الخ) حاصله أن قوله أوفسدت
 عطف على قوله ففسد فينحل المعنى وبطل الضمان ان فسدت الجملة ومعالم أن الفساد هو البطلان
 والضمان هو الجملة فيلزم اتحاد الشرط والجزاء وهو تهافت وحاصل الجواب أن المراد بالبطلان
 المعنى اللغوى وهو عدم الاعتماد بالشئ بحيث لا يترتب عليه حكم وبالفساد الفساد الشرعى وهو عدم
 استيفاء الشروط فينحل المعنى اذا كانت الجملة فاسدة شرعا غير مستوفية للشروط كانت غير معتد بها
 (قوله كبجعل) انما فسدت بالجعل للضامن لقوله في الحديث ثلاثة لا تكون الا لله الجعل والضمان
 والجهاد والحاصل أن الصور تسع لان الجعل اما للضامن من المدين أو من رب الدين أو من أجنبي
 واما للمدين من الضامن أو من رب الدين أو من أجنبي واما لرب الدين من المدين أو من الضامن
 أو من أجنبي فيمتنع حيث كان للضامن في الثلاث ويجوز فيما عداها الا أنه اذا كان من أجنبي أو من
 الضامن للمدين فلا يقيس بالجواز بحلول الدين بخلاف ما اذا كان من رب الدين للمدين فيشترط حلول
 أجل الدين والأدى لضع وتعجل لان مجي المدين بالضامن بمنزلة تعجيل الحق كذا يؤخذ من
 الحاشية (قوله كان الجعل باطلا) أى لعدم تمامه وسواء كان من رب الدين أو من المدين أو أجنبي
 (قوله وان أدام) أى الدين وقوله ثم رجع به أى بالدين وقوله كان من السلف بزيادة أى كان دفعه
 الدين وأخذته سلفا وازيادة هى الجعل الذى أخذه (قوله سقطت الجملة) أى افساد الجعل
 (قوله كما لو كان الجعل من المدين) تشبيهه في سقوط الجملة مع صحة البيع والمراد بالمدين المشتري
 ورب الدين البائع (قوله فان لم يعلم فالجملة لازمة) أى مع صحة البيع أيضا (قوله وان كان الجعل
 من رب الدين الخ) هذا مفهوما قوله للضامن (قوله اذا كان الجعل من أجنبي) أى أو من المدين
 وقوله اذا علم رب الدين هذا هو محل البطلان وحاصل ما فى الشارح أن الجعل اذا كان للضامن فإنه

منه الدين والاستعطاء ثم
 شرع في مبطلات الضمان
 فقال (وبطل) الضمان
 (ان فسد متحمل به) أى
 الدين المضمون كدراهم
 بناتير لاجل وعكسه فلا
 يلزم الضامن حينئذ شئ
 (أوفسدت) الجملة نفسها
 شرعا بان انحلت منها شرط
 أو حصل مانع فتبطل بمعنى
 أنه لا يترتب عليه حكمها
 من غرم أو غيره فلا يلزم
 اتحاد المعلق والمعلق عليه
 ومثل ذلك بقوله (كبجعل)
 للضامن من رب الدين
 أو من المدين أو من أجنبي
 وعلة المنع أن الغريم ان
 أدى الدين لربه كان الجعل
 باطلا فهو من أكل أمواله
 الناس بالباطل وان أدام
 الجعل لربه ثم رجع به
 على الغريم كان من السلف
 بزيادة فتفسد الجملة
 ويرد الجعل لربه ثم ان كان
 الجعل من رب الدين كبجعل
 سقطت الجملة والبيع
 صحيح لان المشتري لا غرض
 له فيما فعل البائع مع
 الجعل كما لو كان الجعل من
 المدين أو من أجنبي مع
 علم رب الدين فان لم يعلم
 فالجملة لازمة ويرد الجعل
 وان كان الجعل من ربه

الدين أو من أجنبي للمدين على أن يأتيه بضامن فإنه جائز فعلم أن محل البطلان اذا كان الجعل من أجنبي للضامن اذا علم رب الدين والارد
 ولزم الجملة وبالغ على بطلان الضمان بالجعل بقوله (وان) كان الجعل الواصل للضامن (ضمان مضمونه) أى الضامن كان يتداس رجلان
 ديشامن رجل أو من رجلين

ويضمن كل منهما صاحبه فيما عليه لرب الدين اذا دخل على ذلك بالشرط واستثنى من منع ذلك قوله (الا ان يشترى شيئا) معينا كقوله
على وجه الشركة بينهما بشئ معلوم ويضمن كل منهما صاحبه فيما عليه فيجوز (أو يستلما) من شخص مالا (في شيء) معين (بينهما)
ويضمن كل الآخر فيما يخصه فيجوز (أو يقترضا) شيئا من طعام أو عين أو عرض ويضمن كل صاحبه فيما عليه فيجوز (للعمل) أي عمل
السلف الصالح بذلك وما عدا ذلك لا لهم الجواز من السنة بشرط أن يضمن كل صاحبه بقدر ما ضمنه الآخر حتى لو كان على أحدهما الثلث
والآخر الثلثان جاز أن ضمن ذى الثلث نصف ما على صاحبه من الثلثين والامنع (وان تعدد جلاء) لشخص (ولم يشترط) عليهم (جمالة
بعضهم عن بعض اتبع كل) منهم (بحصته فقط) دون حصته صاحبه فاذا كانوا ثلاثة ضمنوا انسا في ثلاثين وتعذر الاخذ منه ضمن كل واحد
منهم عشرة ولا يؤخذ بعضهم
عن بعض بان قالوا انضمنه أو ضماته علينا وكذا ان تعدد غرماء

١٤٢

ولم يشترط (الا ان يقول)
رب الحق لهم (أيكم شئت
أخذت بحق فله أخذ
جميع الحق من شاء) منهم
ولو كانوا حضورا أملياء
(ورجع الدافع) للحق
(على كل) منهم (بما
يخصه) فقط (ان كانوا
غرماء) لرب الحق أصالة
كان اشتروا منه سلعة
ويضمن كل صاحبه بان
قال لهم ماذا كرت (والا)
يكونوا غرماء بل كانوا
جلاء عن مدين (فعلى
الغريم) أي يرجع الدافع
بما أدى لرب الدين على
الغريم ولا يرجع على
أحد من أصحابه لان
الموضوع أنه لم يشترط
جمالة بعضهم عن بعض
(كترتهم) في الجمالة بان
ضمن كل منهم الغريم
بما تقدمه واحدا بعد واحد
أو قال كل منهم ضماته
على أو أنا ضمن له فلرب
الحق أخذ حقه من شاء
منهم ولو كان الجميع

يرد قول واحد أو يقترب الجواب في ثبوت الجمالة ومقوطة ما مع لزوم البيع على كل حال فان كان الجمل من
البائع كانت الجمالة ساقة لانها بعوض ولم يصح والبيع صحيح لان المشتري لا غرض له فيما فعل البائع مع
الجمل وان كان الجمل من المشتري أو من أجنبي والبائع غير عالم به فالجمالة لازمة كالبيع وان علم البائع سقطت
الجمالة والبيع صحيح هكذا قال الشارح ولكن المنقول عن ابن القاسم أن البائع بالخيار في سلعته وقال محمد
الجمالة لازمة وان علم البائع اذا لم يكن لصاحب الحق في ذلك سبب وهذا محصل ما في بن نقلا عن ابن عاصم
(قوله ويضمن كل منهما صاحبه فيما عليه) مثل ذلك ما لو ضمن كل لصاحبه رجلا آخر فيما له أو أحدهما
ضمن صاحبه فيما عليه والآخر ضمن له الغير فيما له فالصور الثلاث كلها منوعة (قوله فيجوز للعامل) جواب
عن سؤال قائل علة المنع موجودة وهو السلف الذي جرت فعا (قوله ان ضمن ذى الثلث) هكذا نسخة المؤلف
والصواب ذو بالوا لانه فاعل ضمن (قوله والامنع) أي يرجع لاصله من المنع لانه خلاف عمل السلف (قوله
وان تعدد جلاء) أي غير غرماء أما لو تعدد الجلاء الغرماء فسيأتي (قوله دون حصته صاحبه) مفرد مضاف فهو
صادق بالصاحب الواحد والمتعدد (قوله وكذا ان تعدد غرماء ولم يشترط) أي بان كانوا غرماء فقط كما اذا اشترى
ثلاثة سلعة على كل ثلث منها (قوله الا ان يقول رب الحق) هذه المسئلة التي تعدد فيها الجلاء من غير ترتيب
صورها أربع أو لها تعددهم ولم يشترط جمالة بعضهم عن بعض ولا أخذ أيهم شاء بحقه فلا يؤخذ كل
الابحصة تانها اشترط جمالة بعضهم عن بعض ولم يقل أيكم شئت أخذت بحق فيؤخذ من وجد
بجميع الحق ان غاب الباقي أو أعدم أو مات فالثالث اشترط جمالة بعضهم عن بعض وقال مع ذلك أيكم
شئت أخذت بحق فله أخذ أي واحد منهم بجميع الحق ولو كان غيره حاضرا أمليا وللغرماء في هاتين
الصورتين الرجوع على أصحابه أو على الغريم رابعها تعدد الجلاء ولم يشترط جمالة بعضهم عن بعض
وقال أيكم شئت أخذت بحق فيؤخذ أي واحد بجميع الحق ولو كان غيره حاضرا أمليا وليس للغرماء
الرجوع على أحد من أصحابه بل على الغريم وهذه الأربع جلاء غير غرماء ومثلها في الجلاء الغرماء
وسياق الشارح بصرح بمحاصل ذلك (قوله كترتهم في الجمالة) تشبيه فيما اذا كانوا جلاء غير غرماء
ولم يشترط جمالة بعضهم عن بعض وقال لهم أيكم شئت أخذت بحق كما بينه الشارح قبل (قوله كما هو
ظاهر) أي لكونه لم يكن بعضهم جلاء عن بعض (قوله الا أنه ان قال) أي أيكم شئت أخذت بحق
وقوله أخذ كلا أي واحد بخلاف ما اذا اشترط جمالة بعضهم عن بعض ولم يقل أيكم شئت الخ فانه يأخذ
جميع الحق من وجدته ان أعدم غيره أو مات كما تقدم (قوله بفتح الميم وكسر القاف) أي اسم مفعول من
الثلاثي وأصله ملقوى كرمي ومبني اجتماع الواو والياء وسبقت احداها بالساكون فلبت الواو ياء

وادعت

بما تضمن أملياء علم أحدهم جمالة الآخر أم لا ويرجع الدافع

على الغريم بجميع الحق الذي دفعه عنه وليس له الرجوع على أحد من الجلاء كما هو ظاهر (فان شرط ذلك) أي جمالة بعضهم عن
بعض وهذا مفهوم قوله ولم يشترط الخ (أخذ كل) من الجلاء (به) أي بجميع الحق سواء قال أيكم شئت الخ ولا الا أنه ان قال أخذ كلا ولو
حضر الباقي أمليا (ورجع) الدافع على من أقره من أصحابه (غير مأذون عن نفسه بكل) متعلق برجع أي يرجع بجميع (ما على الملقى)
بفتح الميم كسر القاف (ثم ساواه) فيما على غيره من لم يقره اذا كان الحق عليهم بان كانوا غرماء كالثلاثة اشتروا ساعة بثلاثمائة وشرط البائع
جماله بعضهم عن بعض فاداني أحدهم أخذ منه جميع الحق ثم اداني الدافع واحدا من صاحبيه أخذ منه ما عليه وهي مائة ثم يسار به في
المائة الباقية بان يأخذ منه أي مائة وخمسين

ثم اذا اتى أحدهما الثالث أخذ منه خمسين بل (ولو كان الحق على غيرهم) بأن كانوا جلاء ١٤٣ عن غريم (ثلاثة جلاء ثلثمائة)

عن غريم اشتراط بها
جمالة بعضهم عن بعض
(لحق الحق أحدهم
أخذ منه الجميع) أي
الثلثمائة (فان لقي
الغارم (أحدهما أخذه)
بغير ما أدى عن نفسه وهي
مائة فيأخذه (بمائة)
وهي ما على الملقى (ثم)
سواء في المائة الثالثة
التي على غير الملقى فيأخذه
(بخمسين) فوق المائة
فيكون كل منهما قد غرم
مائة وخمسين فإذا لقي
أحدهما الثالث أخذه
بخمسين ثم كل منهما يرجع
على الغريم بمائة وقوله
ولو كان الخ أي بناء على
أويل الأكثر وقد علمت
من جميع ما تقدم أن تعدد
الجلاء فيه ثمانية صور لأنه
إما أن يستترط جمالة
بعضهم عن بعض أو لا وفي
كل إما أن يقول أيكم شئت
أخذت بحق أولاهي كل
من الأربعة إما يكونوا
جلاء أو غرما فان لم يشترط
لم يأخذ كلا إلا بحصته
إذا لم يقل أيكم الخ فان قال
ذلك أخذ كلا بجميع الحق
وان اشترط فكذلك سواء
قال أيكم شئت أخذت
بحقي أولا لأنه إذا قال فله
أخذ الجميع ولو كان الباقي
حاضرا لم يأخذ الم يقل لم
يأخذ جميع الحق الأعضاء
تتبرأ من الباقي
بموت أو غيره والتراجع
قد علم مما تقدم وهذه

وأدغمت الياء في الياء وقلت الضمة كسرة (قوله ثم اذا اتى أحدهما الثالث أخذ منه خمسين) أي فكل
بأخذ منه خمسين فيصير الأخوذ منه مائة هي التي عليه بالأصالة (قوله أي بناء على تأويل الأكثر) أي
وأما على تأويل الأقل فيقاسمه في الثلثمائة على كل مائة وخمسون لأنه يقول له إذا أدبت ثلثمائة أنت
جئت معي بها فيأخذ منه مائة وخمسين فإذا لقي أحدهم الثالث قاسمه فيما دفعه وهو المائة والخمسون
فيأخذ منه خمسة وسبعين فيرجع الأمر في البس إلى توافق القولين وانما يختلفان في المنتهى وتظهر أيضا
فائدة القولين فيما إذا غرم الأول مائة فأقل لعدم وجود غيرها عند فعله على قول الأكثر لا رجوع له على من
لقيه بشئ إذ لا رجوع له بما يخصه وعلى قول الأقل يقاسمه فيما غرم ولو غرم الأول مائة وعشرين لعدم
وجود غيرها فعلى قول الأكثر يأخذ من الملقى عشرة وعلى مقابله يأخذ من كذا يأخذ من الأصل (قوله
ثمانية صور) المناسب ثمان صور (قوله إما يكونوا الخ) هنا سقط أن بعد ما بدليل نصب الفعل (قوله
جلاء) أي فقط وقوله أو غرما أي مع قطع النظر عن كونهم جلاء أولا (قوله فان لم يشترط لم يأخذ كلا
الخ) راجع لقوله أو لا يظهره لافرق بين كونهم جلاء أو غرما أو جلاء فقط فرجعت لصورتيه فان قال ذلك
أخذ كلا بجميع الحق أي كانوا جلاء فقط أو جلاء وغرما فان صورتيه (قوله وان اشترط فكذلك)
راجع لأول الأقسام وتحتها صور أربع كالربع المتقدمة (قوله لم يأخذ جميع الحق) أي عن وجده بل
بأخذ حصته (قوله بموت أو غيره) أي وهو العدم والقبية (نتيجه) من ذلك مسألة المدونة التي أفردتها
بعضهم بالتأليف وهي أن ستة أشخاص اشترى واحدة يستألفونهم من شخص على كل واحد منهم مائة
بالأصالة والباقي بالجمالة وقد جمع بعضهم كيفية التراجع فيها على وجه سهل تناولوه على المبتدئ فقال إذا
لحق رب الدين الأول أخذ منه ستمائة أصالة وخمسمائة جمالة عن أصحابه الخمسة فإذا لقي الأول الثاني غرم
له ثلثمائة أصالة ومائتين جمالة عن أصحابه الأربعة عن كل واحد خمسون فإذا لقي الأول والثاني الثالث
غرم للأول خمسين أصالة وخمسة وسبعين جمالة عن أصحابه الثلاثة عن كل واحد خمسة وعشرون وغرم
أيضا للثاني خمسين أصالة وسبعة وثلاثين ونصف جمالة عن أصحابه الثلاثة عن كل واحد ثمانية عشر ونصف
فإذا لقي الأول والثاني والثالث الرابع غرم للأول خمسة وعشرين أصالة وخمسة وعشرين جمالة عن
صاحبه عن كل واحد ثمانية عشر ونصف وغرم أيضا للثاني سبعة وثلاثين ونصف أصالة وخمسة وعشرين
جمالة عن صاحبه عن كل واحد ثمانية عشر ونصف وغرم أيضا للثالث سبعة وثلاثين ونصف أصالة واثنى
عشر ونصف جمالة عن صاحبه عن كل واحد ستة ورابع فإذا لقي الأول والثاني والثالث والرابع الخامس
غرم للأول اثني عشر ونصف أصالة وستة ورابع جمالة عن صاحبه وغرم للثاني أيضا خمسة وعشرين أصالة
وسبعة وثلاثة أثمان جمالة عن صاحبه وغرم أيضا للثالث أحد وثلاثين ورابع أصالة وسبعة وستة أثمان
ونصف ثمن جمالة عن صاحبه وغرم للرابع أيضا أحد وثلاثين ورابع أصالة وثلاثة وسبعة أثمان ورابع ثمن
جمالة عن صاحبه فإذا لقي الأول والثاني والثالث والرابع والخامس السادس غرم للأول ستة ورابع أصالة
وغرم للثاني خمسة عشر وخمسة أثمان أصالة وغرم للثالث ثلاثة وعشرين وثلاثة أثمان ونصف عن أصالة وغرم
لرابع سبعة وعشرين ورابع أصالة وغرم للخامس سبعة وعشرين ورابع أصالة وثلاثة أرباع
عن أصالة وقد وصل لكل ذي حق حقه والسلام وقد ضبط على هذا الوجه العلامة شب في جدول
وهو هذا

(أغرم) الضامن الحق له (بعد تلوم تخلف) من الحاكم بالنظر لعل الضامن أن يأتي به ومحل التلوم (أن) كانا المضمون حاضرا أو (قربت غيبته كاليمين) لا أكثر فان بعدت غيبته كالثلاثة فأكثر غرم مكانه وإذا حكم عليه بالغرم بعد التلوم أو بالتلوم في بعيد الغيبة فاحضر المضمون (لا ينفعه احضاره بعد الحكم) به عليه (لا يغرم) (ان أثبت عدمه) أي عسره عند حلول الاجل (في غيبته) أي المضمون وأما الحاضر فلا بد من تسليمه لرب الحق إذا بدى في ثبوت عسره من يمين من شهدت له اليقينة بالعدم بخلاف الغائب فيكفي مجرد اليقينة (أو) أثبت (موته) ولو حكم الحاكم بالضمان لانه حكم تبين خطؤه والمراد ثبت العدم بعد موته قبل الحكم عليه فان ثبت موته بعد الحكم غرم (وللزوج جرده) أي ضمان الوجه عن زوجته إذا ضمنت ولو كان دين المضمون أقل من ثلثها لانه يقول قد تجسس أو تخرج للخصومة أو لطلب المضمون وفي ذلك معرفة وهذا التضمنت بغير ادنز وجهها والا فليس له رده ومثل ضمان الوجه ضمان الطلب ١٤٥ * ثم شرع في بيان القسم الثالث وهو ضمان الطلب فقال

(و) ضمان الطلب التزام (طلبه) والتفتيش عليه أنه غيب ثم يدل رب الحق عليه (وان لم يأت به) لرب الحق ولذا صح ضمان الوجه في غير المال من الحقوق البدنية كالقصاص والتعازير والحدود بخلاف ضمان الوجه وأشار إلى صيغته المحققة له وأنها ما بصرح بلفظه وأما ضمان الوجه مع شرط نفي ضمان المال بقوله (كأنما جيل بطلبه) أو على طلبه أولا أضمن الا طلبه (أو اشترط نفي المال) كأن يقول أضمن وجهه بشرط عدم غرم المال ان لم أجده (و) قال (لا أضمن الا وجهه) أي دون غرم المال ف) ضمان طلب (و) اذا ضمنه كذلك (طلبه بما يقوى عليه) عادة (ان غاب) عند حلول الاجل عن البلد وما قرب منها (وعلم موضعه) وأما الحاضر

وسواء حصل على الضامن أم لا كما لو أخرب بالحق وحلف أنه لم يقصد بذلك تأخير غريمه قاله الاجهوري نقلا عن بعض شيوخه (قوله أغرم الضامن) أي على المشهور خلافا لابن عبد الحكم القائل انه لا يلزم ضمان الوجه احضاره فان لم يحضره لا غرم (قوله بعد تلوم الخ) هذا في ضمان الوجه وأما ضمان المال فهل يتلوم له اذا غاب الاصل أو أعدم أو يغرم من غير تلوم وتولان لابن القاسم المعتمد الثاني (قوله والمراد ثبت العدم بعد موته قبل الحكم عليه) صواب العبارة أن يقول والمراد ثبت عدمه أو موته قبل الحكم عليه الخ فان هذا التركيب فاسد وقوله فان ثبت موته أي أو عدمه والمعنى أن اثبات العدم أو الموت لا ينفع الضامن الا اذا تبين أن حصوله كان قبل الحكم عليه بالغرم فتأمل (قوله ولذا صح ضمان الوجه الخ) الصواب ضمان الطلب (قوله كالقصاص) حاصله أن ضمان الطلب ان كان المضمون فيه خال وفرط الضامن في الاتيان بالمضمون أو هو به فانه يغرم ماعليه من المال وان كان الضامن في قصاص أو جرح أو حد أو تعزير ترتب على المضمون وفرط الضامن في الاتيان به أو هو به فانه يعاقب فقط على المذهب ومقابله ان لم يأت بالمضمون في القصاص أو الجرح لزمت الدية (قوله وعلم موضعه الخ) أي إمامي الترضيع والمواقف نقلا عن ابن القاسم أن معلوم الموضع ان كان مشل الخيل يقدر على الخروج اليه في ذلك الموضع كاف بذلك وان ضعف عن ذلك لم يكن عليه أن يخرج (قوله وحلف ما قصر) المتطاع اذا خرج لطلبه ثم قدم وزعم أنه لم يجد برئ وكان القول قوله اذا ضمنت مدة يذهب فيها للموضع الذي هو فيه ويرجع وغاية ما عليه أن يحلف أنه ما قصر في طلبه ولا داس ولا يعرف له مستقرا وهذا قول ابن القاسم في العتبية وهو مثل قوله في الاجبة على تبليغ الكتاب كذافي بن (قوله كان طلبه الخ) مثال للتفريط (قوله ومحل الضمان في مطلق الخ) حاصله أنه اذا ذكر افظان هذه الالفاظ وقيد بالوجه أو المال أو الطالب أو قامت قرينة على واحد انصرف الضمان له ولا كلام وان قال أردت الوجه أو غيره فتولان كما في ابن الحاجب وان ادعى أنه لم يرد شيئا فاختلف هل يحمل على المال أو الوجه باختار ابن يونس وابن رشد أنه يحمل على المال ونقل المازري أنه يحمل على الوجه والمعتمد الاول ولذا اقتصر عليه الأشارح وبدل له قوله عليه الصلاة والسلام الخيل غارم والزعيم غارم (قوله ومقابله الخ) هو ما للمازري (تنبيه) ان اختلفا بار قال الضامن شرطت الوجه أو أردته وقال الطالب بل المال كان القول قول الضامن يمين لان الطالب يدعي عمارة ذمة الاصل براءتها وأما الاختلاف في وقوع المضمون فيه حالا أو مؤجلا فالقول قول مدعي الاول ولو كان هو الطالب انما يخالف اختلافهما في حلول المؤجل فالقول قول مدعي عدمه

(باب في بيان الشركة)

١٩ - صاوي - في (في طلبه في البلد وما قاربها اذا جهل موضعه ووقف وعلم الخ أنه ان غاب ولم يعلم موضعه أنه لا يكلف بالتفتيش عنه وهو كذلك فان ادعى أنه لم يجده صدق (وحلف ما قصر) في طلبه ولم يعلم موضعه (ولا غرم) عليه (الا اذا فرط) في الطلب حتى لم يتم كذب الحق منه فانه يغرم كان طلبه في المكان الذي يظن أنه لا يكون به وترك ما يظن أنه به وأولى ان هر به أو علم موضعه ولم يدل رب الحق عليه (وجز) الضمان (في مطلق) قول الضامن (أنا جيل أو زعيم أو كفة لي شبهه) كإناضامن أو على ضمانه أو أنا قبيل أو عندي وإلى وعلى (على) ضمان (المال على الاصح) عند ابن يونس وابن زبدة وغيرهما يقابل به حمل على الوجه والمراد بالمطلق ما خلا عن التقييد بشئ من لفظ أو قرينة (باب في بيان الشركة

وأحكامها وأقسامها. وهي بكسر الشين المجهمة وسكون الراء مفتوح الأولى وكسر الثانية مفتوح فسكون لغة الاختلاط وشرعاً ما أشار به بقوله (الشركة عقد مالي) ومالكي تنبيه مالك وقوله (فاكثر) أي أكثر من مالك ثلاثة (على التجرة) متعلق بعقد (فيهما) أي في المالين (معاً) أي مع أنفسهما أي كل منهما يتاجر في المالين مع صاحبه ولو كان كل واحد في مكان منعزل عن الآخر لان ما يحصل من ربح أو خسر يكون بينهما ونخرج بذلك الوكالة ١٤٦ والقراض من الجانبين إذ كل واحد منهما يتصرف فيما بيده

لما انتهى الكلام على ما أراد من مسائل الضمان شرع في الكلام على الشركة لأنها تستلزم الضمان في غالب أقسامها وأراد بالشركة تعريفها (قوله وأحكامها) أي مسائلها المتعلقة بقوله وأقسامها أي الستة وهي المفاوضة والعنان والجبر والعمل والدم والمضار بقوله القراض وزكرها مرتبة هكذا (قوله وهي بكسر الشين الخ) هذه اللغة الأولى أفصحها (قوله تنبيه مالك) أي فاصل مالي مالكي للمالين حذف النون للإضافة واللام للتخفيف (قوله أي أكثر من مالك) صواباً أكثر من مالكي أي وأكثر من مالين الخ فتقوية ثلاثة أي ثلاثة مالكي لأموال ثلاثة (قوله أي كل منهما يتاجر في المالين الخ) أي فصب المعية على التجرة أي فلهما مقعدان في التجرة في المال ولو كان كل واحد في مكان منعزل عن الآخر كما قال الشارح وليس المراد خصوص المعية في المكان (قوله لان ما يحصل من ربح الخ) تعليل للعنى المبالغ عليه بقوله ولو كان كل واحد الخ (قوله ونخرج بذلك الوكالة والقراض) أي بقوله معا وقوله من الجانبين عائد على كل من الوكالة والقراض وأما من جانب فقد خرج بقوله على التجرة فيما (قوله وهو شركة التجرة) أي في الأموال (قوله على عمل) معطوف على التجرة سلباً عليه عقد مع ملاحظة تجر بفاعل العقد الأول عن وصفه بالمسكية للمالين بان أراد منه شخصان فأكثر وبصير المعنى هكذا أو عقد شخصين فأكثر على عمل الخ (قوله بما يدل عرفاً) حاصله أنها تلزم بكل مدل عرفاً سواء كان قولاً فقط أو فعلية فقط وأولى إذا اجتمعا (قوله لا شركة الجبر كالارث الخ) أي شركة الارث والغنيمة وشركة المتبايعين شيئاً لا يقال لها شركة عرفاً وان كانت شركة لغة وشركة الجبر لا راحة غير شركة الجبر الآتية التي هي أحد الأقسام الستة فانه معدودة في الشركة العرفية كما يأتي (قوله شيئاً بينهما) أي حصل لهما من غير تجر (قوله ولزمت به) لزومها بما يدل عليه إقاله ابن يونس وعياض وهو مذهب ابن القاسم ومذهب غيره أنها لا تلزم إلا بخياط المالين انهم لذلك صيغة أم لا ثم ان ظاهر قوله ولزمت به الخ ولو كانت شركة زرع هو أحد قولين والآخر لا تلزم إلا بالعمل المخصوص الذي هو البذر ونحوه كما يأتي الأول لسجنون والثاني لابن القاسم (قوله وأركانها ثلاثة) أي أجمالاً وأما تفصيلاً فخمسة اثنان في العاقد واثنان في المعقودة عليه والصيغة (قوله وهو المخرج) المراد المخرج حقيقة أو حكماً يدخل المأذون في التجارة فان شركته صحيحة ولو شارك بغير إذن سيده كما أفاده الشارح (قوله الذي يصح منه التوكيل والتوكل) أي انما تصح من كان متأدلاً لأن يوكل غيره ويتوكل غيره لان العاقدين للشركة كل واحد منهما وكيل عن صاحبه وموكل لصاحبه فمن جاز له أن يوكل ويتوكل حازله أن يشارك ومن لا فلا (قوله فلا يصح من عبد الخ) فلو اشترك عبد بغير مأذون له مع حر ثم خسر المال أو تلف رجع سيده العبد على الحر برأس المال ان استقل الحر بالعمل لان عملاً فلا رجوع للسيد على الحر وان عمل العبد وحده فلا ضمان عليه للحر إلا أن يغر العبد الحر بجر يته فتسكون خسارته مال الحر جناية في رقة العبد الذي عمل فان كانا عبدان فلا ضمان على واحد منهما سواء عملاً معاً أو أحدهما وبني أن يكون الحكم كذلك إذا اشترك صبي مع بالغ أو مع صبي أو اشترك صبي مع مثله أو مع رشيد إلا أنه لا يجري في الصغير والسفيه كونها جناية في رقبته وهو ظاهر انظر عب قوله محشى الأصل (قوله وكذا غيره من المحجور عليهم) تشبيه في حكم العبد (قوله ولو اختلفت السكة) أي فلا يضر كون أحد الذهبين سكة محجوبة والآخر بزيادة مع فرض اتفاقهما في الجودة (قوله وقت العقد) أي فلا يضر الاختلاف في الصرف بعد العقد

للا حراسة لالا والشركة وقع فيها العقد على أن كل واحد يتصرف فيما بيده له ولصاحبه معاً وهذا إشارة إلى النوع الأول من الشركة وهو شركة التجرة وأشار إلى النوع الثاني وهو شركة الأبدان بقوله (أو) عقد (على عمل) كخياطة أو حياكة (بينهما) فالربح في النوعين (بينهما) على حسب مال كل أو عمل (بما يدل عرفاً) فلا يشترط صيغة مخصوصة بل المدار على ما يحصل به الأذن والرضا من الجانبين وهذا التعريف قصد به تعريف الشركة المعهودة بين الناس في التعامل لا شركة الجبر كالارث والغنيمة وشركة المتبايعين شيئاً بينهما (ولزمت به) أي بما يدل عليها من صيغة الغظية أو غيرها كشاركي فيرضى الآخر بسكون أو إشارة أو كتابة فليس لاحدهما المفاضلة قبل الخلط الا برضاها معاً على المشهور المفعول عليه فأركانها ثلاثة العاقدان والمعقود عليه وهو المال والصيغة ثم بين الشروط المتعلقة بها فقال (وصحتهما) أن تقع

(من أهل التصرف) وهو الحر البالغ الرشيد الذي يصح منه التوكيل والتوكل فلا يصح من عبد إلا بأذن سيده أو كان مأذوناً من قبل في التجارة قال في التوضيح وكذا غيره من المحجور عليهم (بذهبين) متعلق بصحتهما أي أخرج هذا ذهباً والآخر ذهباً ولو اختلفت السكة (أو ورقين) بان أخرج هذا ورقاً والآخر ورقاً (ان اتفقا) أي الذهبان أو الورقان (صرفاً) وقت العقد لان اختلافه كيزيدية ومحمدية

تختلف في الصرف (ووزن) لان اختلافية كصغار من جانب وكبار من الآخر (وجودة أو رداءة) لاختلاف يذية ومجدية ولو اتفق الصرف فيهما ولو من الربح لصاحب الكبار أو الجيدة بقدر صرفها لانه يرجع للتقويم في العين والعين لا تقوم ولا تصح بشيء ومساوئك ولو ساوت جودة التبر مسك المسكوك للعلامة المتقدمة والحاصل أن الشركة في التقيد بشرط فيها الاتفاق في الأمور الثلاثة لتركها من البيع والوكالة فان اختلفا في واحد منها فسدت الشركة وعلمته في اختلاف صرفهما التفاوت ان دخلا على الغاء الزائد والرجوع للتقويم في النقود ان دخلا على اعتباره والعلامة في اختلاف الوزن بيع تقديبه بدمتفاضلا وفي اختلافهما بالجودة والرداءة دخولهما على التفاوت في الشركة ان دخلا على الوزن لا القيمة وان دخلا على القيمة فقد صرفا النقود للقيمة وذلك يؤدي الى بيع التقديب بغير معياره الشرعي الذي هو الوزن لكن قد يقال لو أخرج أحدهما عشر دينارا كاملة أو عشرين ١٤٧ رايلا كذلك وأخرج الثاني

أربعين تمصفا والصرف
مصدق بان كان صرف
الدينار عشرة دراهم
وصرف النصفين كذلك
والوزن والجودة أو الرداءة
متحدان لم يظهر للمنع
وجه (و) تصح (بهما) أي
بالذهب والفضة معا
(منهما) أي الشريكين
بان أخرج أحدهما دينار
ودراهم عشرة دنائير
وعشرة دراهم وأخرج
الثاني مثله فتصح وتعتبر
مساواة ذهب كل وقضته
لذهب وفضة الآخر في
الأمور الثلاثة المتقدمة
(و) تصح (بعين) من
جانب (وبعرض) من
الآخر (وبعرضين) من
كل جانب عرض (مطلقا)
اتفقا جنسا أو اختلاف
كمعد وجارا أو ثوبا ودخل
فيه طعام من جهة
وعرض من أخرى (واعتبر
كل) من العرضين أو
العرض مع العين (بالقيمة
يوم العقد) كالشركة في

(قوله مختلف في الصرف) أي في اختلاف صرفهما منع ولو اتفقا وزنا وجودة (قوله كصغار من جانب وكبار من الآخر) أي وقبول عدد الصغار بعدد الكبار مع الغاء الوزن وأما لو كان التعامل بالوزن وقبولت أربعون من الصغار بوزن عشرين من الكبار لجاز وهذا هو الذي يستدرك عليه بقوله لكن قد يقال الخ قال في المجموع لا بصغار وكبار إلا أن يقع الصرف بالوزن فتأمل (قوله ويرى من الربح الخ) كذلك نسخة المؤلف والمناسب ولو جعل من الربح الخ (قوله في الأمور الثلاثة) أي التي هي الاتحاد في الوزن والصرف والجودة والرداءة (قوله التفاوت) أي وياتي أنها تفسد بشرط التفاوت (قوله والرجوع للتقويم الخ) أي لأنهم قد صرفوا النقد للقيمة وذلك يؤدي الى بيع التقديب بغير معياره الشرعي الذي هو الوزن في بيعه بجنسه (قوله يبيع تقديبه) أي من نوعه وهو لا يجوز (قوله دخولهما على التفاوت في الشركة) أي وهو فسد (قوله لم يظهر للمنع وجه) قد علمت صحة ذلك (قوله في الأمور الثلاثة المتقدمة) أي اتحاد الصرف والوزن والجودة والرداءة (قوله ودخل فيه طعام من جهة) أي فالمراد بالعرض ما قابل العين فيشمل الطعام (قوله واعتبر كل من العرضين) أي وهي المسئلة الثانية وقوله أو العرض مع العين أي وهي المسئلة الأولى (قوله في العين مع العرض) صفة للشركة وقوله بالعين خبر الشركة وقوله وقيمة العرض معطوف على العين والمعنى أننا ننظر العين مع قيمة العرض كما وضحه بالتفريق بعد (قوله ان صحت الشركة) قيد في اعتبار القيمة يوم العقد بالنسبة للعرض مع العين أو العرضين (قوله كما لو وقعت على التفاضل في الربح) أي كما لو تساوى في المال وشرط لأحدهما مثلما لربح وقوله أو العمل أي كما لو تساوى في المال والربح وجعل على أحدهما مثلما العمل (قوله ما يبيع به عرضه) ما قاله الشارح مفروض في العرضين فقط وأما الصورة الأولى وهي عين من جانب وعرض من آخر فيقال فيها إذا فسدت ان اطلع على ذلك قبل التصرف في العرض والعين كان لها عينه ولهذا عرضه وان تصرف في العين والعرض بشئ آخر فان علم مال كل فهو له وان جهل نظر لقيمة العرض يوم البيع وأخذ من هذا العرض لصاحب العرض بقدرها واصل الدراهم يوم البيع وأخذ له بقدرها ورفض الربح أو انفسر عليه ما على حسب كل فتأمل (قوله وفيما اذا لم يعلم الخ) المناسب تقديمه على قوله فان لم يبيع الخ بان يقول وهذا ظاهر فيما اذا يبيع ولم يعلم من ما يبيع به فان لم يبيع الخ (قوله كالطعامين) تشبيه في الفاسد لا غير فانها في الطعامين فاسدة على كل حال لقوله الآتي ولا تصح بطعامين الخ (قوله اعتبرت القيمة فيهما يوم الخلط) قال الناصر اللقاني الفرق بين خلط الطعامين وخلط العرضين ان خلط العرضين لا يفهم بالتميز كل واحد منهما باختلاف خلط الطعامين فيفهم بالعدم تميز أحدهما عن الآخر فهو بمنزلة بيع العرضين في القنات انتهى وانظر اذا لم يعلم

العين مع العرض بالعين وقيمة العرض فان كانت قيمته قدر العين فالشركة بالنصف وان كانت قدرها مرتين فماثلت والثلاث وفي العرضين بقيمة كل فان تساوى بالقيمة وان تفاوت فحسب كل (ان صحت) الشركة فان فسدت كما لو وقعت على التفاضل في الربح أو العمل فلا تقوم ورأس مال كل ما يبيع به عرضه ان يبيع وعرف الثمن لان العرض في الفاسدة لم يزل على ملكه فان يبيع ولم يعرف ثمن كل اعتبر قيمة كل وقت البيع وهذا معنى قوله (والا) بان فسدت (فيوم البيع) أي فتعتبر قيمته يوم البيع حصل خلط أو لانه وقت القنات وهذا ظاهر فيما اذا يبيع فان لم يبيع أخذ كل عرضه وفيما اذا لم يعلم ثمن ما يبيع به فان علم أخذ ثمن عرضه المعلوم (كالطعامين) فانها فاسدة كما يأتي وتعتبر فيهما القيمة يوم البيع ان يبيع (قبل الخلط) ولم يعلم الثمن الذي يبيع به فان يبيع بعد الخلط اعتبرت القيمة فيهما يوم الخلط لانه وقت القنات ورفض الربح على القيم وكذا الخمر (لا) تصح الشركة (بذهب) من جانب (وبورق) من الجانب الآخر

ولو عمل كل منهما ما أخرجه لصاحبه لاجتماع الشركة والصرف فان غملا فلكل رأس ماله الذي أخرجه و يفيض الربح لكل عشرة دنانير دينار مثلا ولكل عشرة دراهم درهم (ولا) تصح (بطعامين) اختلاف جنسا أو صفة قبل (وان اتفقا) قدر أو صفة خلافا لابن القاسم في جواز المتقين وعالموه ببيع الطعام قبل قبضه لان كل واحد منهما باع نصف طعامه بنصف طعام الآخر ولم يحصل قبض لبقاء يد كل واحد على ما باع فاذا باع الاجنبي كان كل منهما باع الطعام معاوضة قبل قبضه من باعته ولما قدم أن الشركة تلتزم بالعقد فليس لاحدهما المفاضلة دون الآخر قبل النضوض بين أن الفضة ان اذ اتلف أحد المالكين أو بعضه لا يحصل الا بخلافه ما ولو حكما بقوله (وما تلف) من مال الشركة (قبل الخلط) الحقيقي (ولو) الخلط (الحكمي فمن ربه) دون صاحبه أي لا يتوقف الضمان منه على الخلط الحقيقي بل على عدمه حقيقة أو حكما والحكمي أن يكون كل مال في حصة واحدة وجعل في حوز واحد كصندوق أو خزانة تحت أحدهما أو أجنبي (ان كان) مال الشركة (مثليا) ١٤٨ كعين (والا) بان حصل التلف بعد الخلط ولو حكما أو كان المال عرضا (فمنهما)

يوم البيع في فاسد العرض والطعام حيث لم يحصل خلط أو جهل يوم الخلط ما الحكم قال شب والظاهر أنه يعتبر يوم القبض كما هو قاعدة البيع الفاسد وانظر اذا لم يعلم يوم القبض (قوله لاجتماع الشركة والصرف) فالشركة من جهة بيع كل منهما بعض ماله ببعض مال الآخر بقطع النظر عن كون أحد المالكين ذهبا والآخر فضة والصرف من جهة بيع أحدهما بمال الآخر من منظور رافيه لخصوص كون أحد المالكين ذهبا والآخر فضة قال الامر إلى أن يبيع الذهب بالفضة هو الشركة والصرف لكنهما مختلفان بالاعتبار كما علمت قال ابن عبد السلام احتجاجا في المدونة على المنع هذا التعليل غير بين لان العقود المتضمنة للشركة انما تمنع من صحتها ان كانت تلك العقود خارجة عن الشركة فان كانت غير خارجة عنها لم تكن مانعة وأجيب بان هذا في العقود المغايرة للصرف وأما هو حتى انضم للشركة اقتضى منعها وان كان غير خارج عنها الضيقة وشدة اه ما خصا من بن (قوله لبقاء يد كل واحد على ما باع) أي لان كل واحد صار شريكا فيما قبضه من صاحبه وفيما دفعه له فيد كل جائلة في مال كل ولو حاز كل بالخصوص حصة الآخر فلا يعد ذلك الحوز قبضا لنفسه بل كل قابض لنفسه ولشريكه (قوله ولو الخلط الحكمي) هذا قول ابن القاسم ورد المصنف بالوعلى قول غيره في المدونة لا يكون الخلط الا بخلاف المالكين حسا (قوله منه) أي من رب التالف والمعنى أن رب التالف يستمر الضمان عليه وحده مادام لم يحصل خلط حقيقي ولا حكمي فان حصل الحقيقي أو الحكمي كان الضمان عليهما وفي عبارة آتية والشارح تعقيد لا يخفى (قوله على الخلط) أي على عدمه فالكلام على حذف مضاف (قوله فيهما) قرنه بالفاء لما فيهما من العموم لان المبتدأ اذا كان عامانا به يجوز اقترانه بالفاء (قوله أي ثمن ما يخصه) أي فاذا اشترى بالسالم سلعة بمائة فعلى الذي تلف ماله نصف المائة حيث كانت الشركة على المناصفة (قوله لا يؤخذ على ظاهره الخ) حاصله أن خليلا قال وهل الآن يعلم بالتلف فله وعليه أو مطلقا الآن بدعي الاخذ له تردد فكلما به يوههم خلاف المراد من القاو بين وقد علمت المراد منهما (قوله ولا يضر انفراد أحدهما) أي خلافا لابي حنيفة والشافعي في فسادها مطلقا نساويا في عمل الشركة ألا (قوله ثم الشركة قسمان) أي المشهورة والمعروفة بين الناس والافتقار منها قسمان (قوله ان اطلقا) اعلم أن اطلاق التصرف اما بالنص عليه أو بالقرينة وأما لو قال اشترى كذا فقط وليس هناك قرينة ولا تعبد بعنان ولا مفاوضة احتاج كل امرأه صراحة

الضمان معا ولا يختص بر ب المال فالعرض لا يشترط فيه الخلط كما قيد الاخمى به المدونة ثم اذا تلف شيء قبل الخلط وقلنا ضمانه من ربه فقط فالشركة لم تنسخ لما علمت أنها لازمة بالعقد (و) يكون (ما اشترى بالسالم فيهما) على ما دخلا عليه من مناصفة أو غيرها (وعلى رب التالف) بفتح اللام أي المال التالف (ثمن حصته) أي ثمن ما يخصه من الشركة نصفا أو أقل أو أكثر (الآن) يشترى (رب السالم بماله السالم) بعد علمه (بالتلف) أي تلف مال صاحبه (الله) الربح (وعليه) الخسران أن يختار من تلف ماله الدخول معه فله الدخول الا أن يدعي المشتري الاخذ لنفسه فلا دخوله

منه فمحل كونه بينهما لا وماذا لم يعلم بالتلف وهذا على تأويل عبد الحق وابن يونس وتأويل ابن رشد على أن رب السالم ان اشترى قبل علمه بالتلف كان له الخيار بين ادخال صاحبه معه أو يختص به وان اشترى بعد علمه بالتلف اختص به وكان له الربح وعليه الخسر والتأويل الاول أظهر لزمها بالعقد وكان ابن رشد تأويلها على مذهبه من أن الشركة من العقود الجائرة لا اللازمة فلكل منهما أن يفلت عن نفسه ما لم يحصل عمل فتأمل وقول الشيخ وهل الخ لا يؤخذ على ظاهره فانه خلاف النقل وقوله تردد حقه تأويلان كما بينه شراحه (ولا يضر انفراد أحدهما) أي الأمر يمكن (بشيء) من مال الشركة يتجربيه (لنفسه) أي على حدة في مكان آخر في البلد أو في بلد أخرى على أن ما حصل من ربح في كل فهو بينهما على ما دخلا عليه (ثم) الشركة قسمان شركة مفاوضة وشركة عقار وتترتب على كل منهما أحكام فاشارة الى الاولى بقوله (ان اطلقا) أي أطلق كل واحد (التصرف وان) كان الإطلاق (بنوع) أي في نوع خاص كالرفيق لصاحبه بالبيع والشراء والاخذ والعطاء دون توقف على ابن الآخر

(فمفاوضة) أي نهى شركة بمفاوضة لأن كل واحد فوض لصاحبه التصرف إلا أنه إذا لم يقيد بنوع تسمى بمفاوضة عامة وإذا خصت بنوع سميت بمفاوضة خاصة أي بالنوع الذي أطلق التصرف فيه (وله) أي لأحد المتفاوضين (التبرع) في مال الشركة بغير إذن شريكه بشئ كهبة وحطية لبعض ثمن بالمعروف (إن استألف به) أي بالتبرع قلوب الناس للتجارة (أو خف) المتبرع به (كإعارة آلة) كحبل ودلو وإناء (ودفع كسرة) أفقر (و) له أن (بصنع) من مال الشركة بأن يعطى إنسانا مالا منه ليشتري له بضاعة من بلاد كذا (ويقارض) بأن يعطى مالا لغيره قراضا حيث اتسع المال والامنع (ويودع) ودعة منه (لعذر) اقتضى الإيداع (والا) يكن الإيداع لعذر (ضمن) انضاعت الدفعة (و) له أن (يشارك في) ثمن (معين) أجنبيا حيث لا تجوز يده في مال الشركة (و) أن (يقبل المعيب) إذا باعه هو أو شريكه ثم رد بالمعيب (وإن أبي الآخرو) له أن (يقربدين) عامه من ١٤٩ مال الشركة (إن لا ينهم عليه) ويلزم شريكه الآخر لأن يتهم

عليه كإن وز وجهه وصدق ملاطف فلا يلزم صاحبه (و) له أن (بيع) سلعة من مال الشركة (بدن) أي بشئ من أجل معدوم (لا) يجوز له (الشراء به) أي بالدين لأنه إذا اشترى سلعة بدني في ذمته للشركة من غير إذن شريكه لم يكن لصاحبه شئ من ربحها ولا عليه شئ من خسارتها إلاهما من شركة الدم وهي لا تجوز لثلا

وكانت عنانا (قوله فمفاوضة) أي تسمى بذلك وهي يقتض الوأمن نقاوض الرجلان في الحديث إذا شرعا فيه (قوله أو خف المتبرع به) أي وإن لم يكن للامتناع (قوله بأن يعطى مالا لغيره قراضا) أي بجزء من الربح شركة (قوله حيث اتسع المال) راجع لمسألة الإيضاح والقراض (قوله وله أن يشارك في شئ معين) ظاهره كانت الشركة في ذلك المعين بمفاوضة أو غيرها وهو كذلك كما قاله ر (قوله في مال الشركة) متعلق بتجول وهو على حذف مضاف أي في باقي مال الشركة (قوله وأن يقبل المعيب الخ) أي لأن كلا من وكيلي المفاوضة كوكيل عن صاحبه في البيع والشراء والاخذ والعطاء فبدون على حاضر لم يتول ان بعدت غيبة شريكه بأن كان على مسافة عشرة أيام مع الامن أو يومين مع الخوف والانتظار ليرد عليه لجواز أن يكون له حجة ولا يخفى ما في كلام الشارح من الاجال وقد علمت تفصيله بأول (قوله وله أن يقربدين) أي في حال المفاوضة قبل التفريق وقبل موت شريكه وأما أن أقربد تفرق أو موت فهو شاهد في غير نصيبه (قوله فلا يلزم صاحبه) أي وأما هو فيؤخذ به في ذمته ومفهوم بدن أنه لو أن أن هذه الساعة ليست من سلعة التجارة بل ودعة لفلان فإنه يصدق بالاولى من الاقرار بالدين وهذا واضح إذا شهدت بيعة باصل الدفعة والا كان تعيينه للدفعة كقراره باحكامه أنه يكون شاهدا ومحصل تفرق أو موت أولا (قوله بدن الخ) فإن باع بالدين وفلس المشتري أو مات معدما ضاع الثمن عليهما معا لا على البائع وحده لأنه فعل ابتداعا يسوغ له (قوله لانهما من شركة الدم) هكذا في نسخة المؤلف والمناسب لأنها وهي عبارة الاصل (قوله لثلايا كل شريكه الخ) هذا راجع للاولى التي هي الربح وقوله أو يفرم مالمس عليه الخ راجع للثانية التي هي الخسارة (قوله وقد تقدم هذا) أي في باب الضمان (قوله وأصله للخمى الخ) قصد بهذه العبارة التورك على المتن حيث مشى على كلام اللخمى ولم يذكر تعينه (قوله وإذا منع لطول الاجل) أي إذا قلتم بحرمة قدوم الشر بلك على الشراء بالدين مع طول الاجل فصاحبه له الخيار (قوله وعبارته) أي اللخمى لان التبصرة له وحاصل ما ذكره الشارح ان أحد شريكي المفاوضة إذا اشترى بالدين فاما أن يكون باذن شريكه أولا وفي كل اما أن تكون السلعة معينة أولا فان كان بغير إذن شريكه فالمنع ور بجهاله وخسر عليه ان لم يكن الاجل قريبا كاليومين ولم يحصل من الشريك الاخر اجازة بعدوان كان ياذنه جازان كانت السلعة معينة والامنع وهذا خلاف ما مشى عليه ابن الحاجب وابن شاس واختاره ابن عرفة من جواز شراء أحد الشريكين بالدين إذا لم يذلل الناس من

لثمن من أيهما شاء وإن لم يشترط لم يلزم كل واحد منهما إلا ما يخصه وقد تقدم هذا فاعلم أن محل المنع إذا اشترى أحد الشريكين بدني في ذمته بلا إذن صاحبه وأصله للخمى لكنه قيد المنع بما إذا طال الاجل لان كان كاليوين والثلاثة لأنه من ضرورات البيع والشراء وإذا منع أطول الاجل فصاحبه له الخيار في القبول والرد فان ردتا تبع المشتري خاصة بالثمن وعبارته في التبصرة ولا يشتري بشئ من أجل فان فعل وكان بغير إذن شريكه فالشر يك بالخير بين الرد والقبول ويكون الثمن على المشتري خاصة ثم قال ويجوز لأحد الشريكين أن يشتري مالا يكون ثمنه مع على التقديرين واليومين والثلاثة وهذا مما لا بد منه ثم الذي شئ عليه ابن الحاجب أنه يجوز له البيع والشراء بالدين أي نظرا لان المفاوضة اذن بالشراء مطلقا وإن لم يصرح بالاذن عند الشراء وهو قول ابن رشد وطاهر المدونة في قولها وما ابتاع أحد المتفاوضين من بيع صحيح أو فاسد لزم الآخر ويتبع البائع بالثمن أو القيمة في فوت الفاسد أيهما اه وهو شامل للشراء بال نقد وبالدين وإن أظهر التعليل بشركة الدم في شركة العنان لا المفاوضة

وأصل شركة الأسهم المتنوعة عند مالك وأصحابه أن يتفق اثنان مثلاً على أن كل من اشترى منهما سلعاً يدين بكون الآخر شريكاً فيه (واستبد) أي استقل (أخذ قراض) من أحد الشريكين أي أخذ مال من أحدهما ليعمل فيه قراضاً بالربح الذي جعله له رب المال ولو أخذه باذن شريكه لأن مال القراض خارج عن الشركة ويجوز أن أذن له شريكه أو كان العمل فيه لا يشقه عن العمل في الشركة (و) استبد (متجر بوديعة) عنده (بالربح والخسر) دون شريكه (الأن يعلم شريكه بتعديده في الوديعة) ويرضى بذلك فالربح لهما والخسر عليهما (والعمل) بينهما في مال الشركة يجب أن يكون بينهما بقدر المالين (والربح والخسر) يكون بينهما (بقدر المالين) مناصفة أو غيرها وصحت الشركة أن تدخل على ذلك أو سكتا ويقضى عليهما بذلك (وفسدت بشرط التفاوت) في ذلك عند العقد ويقضى ان اطلاع على ذلك قبل العمل فإن اطلع عليه بعده فوض ١٥٠ الرجوع على قدر المالين (ورجع كل منهما على صاحبه بما) ثبت (له عند الآخر

ذلك وحيث قد لا فرق بين البيع بالدين والشراء به في شركة المقايضة وإنما شركة الذمم المتنوعة مخصوصة بشركة العنان وأصلها عند مالك وأصحابه أن يتفق اثنان على أن كل من اشترى منهما سلعاً يدين بكون الآخر شريكاً فيه أو قد أفاد بن أن هذا الأخير هو الحق (قوله وأصل شركة الخ) إنما فسدت لأنها من باب تحمل عني وأتحمل عنك وهو ضامن يجعل وأسافق وأسافل وهو سلف جر منفعة (وتنبه) لا يجوز لشريك المقايضة كتابة لعبيد التجارة ولا حقوق على مال يتعجله من العبد ولو أكثر من قيمته لأنه أخذه منه مجاناً وأما من أجنبي فإن كان قدر القيمة فأكثر جاز كبعده ولا يجوز له أيضاً إذن لعبيد من عبدة الشركة في تجارة لم يقره من رفع الحجر عنه (قوله أي أخذ مال) فيه إشارة إلى أن المراد بالقراض المال وقوله ليعمل فيه قراضاً أي تجرأ بالان القراض يطلق على المال المأخوذ ويطلق على التجريبه (قوله وكان العمل فيه لا يشقه) أي فيجوز ولو بغير إذن شريكه (قوله عنده) لا مفهوم له بل لا فرق بين كونها عنده أو عند شريكه أو عندهما كما هو ظاهر المدونة ونصها وإن أودع رجل أحدهما وديعة فعمل فيها تعدى فربح فإن علم شريكه بالعداء ورضى بالتجارة فلهما الربح والضمان عليهما وإن لم يعلم فالربح للمتعدي والضمان عليه خاصة فظاهرها أن رضا الشريك ينزل منزلة علمه معه سواء علم بالتعدي في الوديعة التي عندهما أو عند أحدهما كان هو المتجر أو غيره وذكر بعضهم أنه إن رضى الشريك وعمل معه كان له أجر مثله فيما إذا أعانه وعليه الضمان وإن رضى ولم يعمل معه فلا شيء له ولا ضمان عليه اهـ بن (قوله بعد العقد) أي ولو كان بائراً والجواز مبني على أن اللاحق للعقد ليس كالواقع فيها (قوله لاجنبه) ما ذكره الشارح من منع التبرع والهبة والسلف حال العقد هو ما في شب والذى في عب أنه مسلم في غير السلف وأما السلف فيمنع قبل العقد مطلقاً وأما جنبه فيفصل بين كون السلف ذابصيرة بالبيع والشراء فيمنع لأنه سلف جوفعاً والآن يجوز وهو قول ابن القاسم وقد رجح عنه مالك وقال بالمنع مطلقاً (قوله لم يدعي التلف الخ) التلف ما نشأ عن تحريك بل بامر ساري أولس وأما الخسر فهو ما نشأ عن تحريك (قوله ويحلف إن اتهم) أي اتهمه صاحبه وإن كان في ذاته غير متهم (قوله وهذا إن لم يظهر كذبه) أي بالبينة أو القرائن كدعواه التلف وهو في رفقة لا يخفى عليهم ذلك ولم يعلم به أحد منهم وكدعواه الخسارة في سلعته مرغوب فيها سحرها مشهور (قوله أو كان عروضاً) أي من غير جنس ما يكسبه ليغير ما قبله (قوله والقول لم يدعي النصف الخ) هذا كما

من اسرع عمل أو ربح) فإذا كان لأحدهما ثلث المال عشرة وللآخر الثلثان خمسة عشرين ودخلاً على المناصفة في العمل والربح فصاحب الثلثين يرجع على صاحب الثلث بسدس الربح ويرجع صاحب الثلث على صاحب الثلثين بسدس أجرة عمله فإن شرط التساوي في الربح فقط وكان العمل بقدر المالين رجح صاحب الثلثين على صاحب الثلث بسدس الربح ولا رجوع لصاحب الثلث بشئ وإن شرط التساوي في العمل فقط رجح صاحب الثلث بسدس أجر عمله ولا رجوع لصاحب الثلثين بشئ وهكذا (وله) أي لأحد الشريكين (التبرع) لصاحبه بشئ من الربح أو العمل بعد العقد

على العهدة فإذا عقد على أن لصاحب ثلث المال الثلث من الربح وعليه ثلث العمل فالعقد صحيح إذا وله أن يعمل بعد ذلك النصف أو أكثر وأصاحب الثلثين أن يتبرع له بشئ من ربحه لأنه من باب المعروف والصلة (و) له (الهبة) لصاحبه والسلف بأن يسلف صاحبه شيئاً (بعد العقد) الواقع صحه بالاجنبه (والقول) في تنازعهما في التلف أو الخسر (لمدعي التلف والخسر) لأنه أمين ويحلف إن اتهم وهذا إن لم يظهر كذبه ولا غرم (أو أخذ لائق به) من طعام أو شراب أو كسوة أي إن أحد الشريكين إذا اشترى شيئاً من ذلك يناسبه وادعى أنه اشتراه لنفسه أو لغيره وادعى الآخر أنه اشتراه للشركة فاقول لمن ادعى أنه اشتراه لنفسه إذا كان لا ثقبه لأن كان غير لائق أو كان عرضاً أو عقاراً أو حياً أو ناقلاً فقول لمن ادعى أنه للشركة (و) القول (لمدعي النصف) عند تنازعهما فيه وفي غيره لأنه الأصل أن حلفاؤك لا تنكلا ويقضى لحالف على النا كل هذا قول أذهب وقال ابن القاسم إن ادعى أحدهما النصف والآخر الثلثين أهمل مدعي النصف الثلث ومدعي الثلثين النصف وقسم السدس بينهما

(و) القول المدعى (الأشراك فيما) أى فى مال (يبدأ أحدهما) دون تدعيه لـ نفسه (الأليمة) نشـ يدل الحائز (بكرته) وأنه متأخر عن الشركة بل (وان قالت لانعلم تأخره عنها) أى عن الشركة فيكون للحائز الذى ادعاه لنفسه فان قالت نعم لم تقدمه عليها فهو بينهما الا أن تشهد باخراجه عنها (وأثبتت نفقتهما) على أنفسهما (وكسوتهما) فلا يحسبان عند النصوص أو المفاصلة (وان) كذا (بيادين) أى كان كل واحد منهما يملك غير التى بها الآخر (مختلفى السعر) ولو اختلفا فيما بشرط أن يتساويا أو يتقاربا فى النفقة وأن يتساويا فى المال بان كانت الشركة على النصف فان لم يتساويا فكل واحد على قدر ماله (كعالمهما) أى كما نأخذ النفقة والكسوة على عيالهما (ان تقاربا) عيالا ونفقة (والا) يتقاربا (حسبا) ما أنفق كل واحد ورجع ذوالقليل ١٥١ على ذى الكثير بما يخصه (كانفراد

أحدهما بها) أى بالنفقة على نفسه أو العيال فإنه يحسب وما قبل من أن من انشرد بالنفقة على نفسه لا يحسب فيه نظرياً أشار إلى القسم الثاني من قسمي الشركة بقوله (وان شرط انني الاستبداد) بالتصرف بل كل واحد لا يتوقف تصرفه على إذن الآخر (فعنان) أى فهم شركة عنان فان تصرف أحدهما بإذن لثاني رده ضمن أن ضاع ماتصرف فيه ما خروذن عنان لذلك كان كل واحد أخذ عنان صاحبه فان اشترط في الاستبداد من أحدها قط فهل صحيحة وتكون طلقة من جهة دون جهة وواحدة لان الشركة تقتصر فيها على ما ورد استظهره بعضهم (و) ل انسان لا آخر (اخر) هذا (إلى ولك) والتمن بينهما فوكالة أيضاً) أى فهم وكالة قط بالنسبة لتولى شراؤها كما أنها بالنسبة لبيع السلع المشتركة

أذا وقع التازع بين اثنين والافهم المال على عدد الرؤس كما قال ابن غازي (قوله والقول لم ادعى
الاشتراك) حاصله أن الشركة اذا انبثقت بينهما ثم ادعى أحدهما على شيء رآه يـدـشـريـكـه أنه للشركة
وادعى الآخر الاختصاص فآلة - ولقول من ادعى الشركة اذا شهدت اليه بتصرفهما تصرف
المتفاوضين إلا أن تشهد مدينة لم ادعى الاختصاص أنثورة أو وعبله فانه يختص به ولا يكون للشركة
لان الأصل عدم خروج الاملاك عن يد اربابها وسواء قالت المدينة أن ذلك متأخر أو قالت لا علم لنا وأما
لو قالت نعم تقدمه فهو للشركة وزاد في الحاشية رابعة فهي ما نزل لم يحجب من المدينة قول أصل لازية على
قولها ورث أو وحب وحكمه أنه لم ادعى الاختصاص فتجسدل انما حتى قالت نعم لم تقدمه فهو للشركة
الأن يخرجوه ومضى قالت لم تأخره أو لا علم لنا أو سكنت فهو لم ادعى الاختصاص إلا أن يدعى (قوله
وأن يتساوى في المال الخ) أي كما لابن عبد السلام حيث قال محل الغناء لنفقة على أنفسهما ان تساوى
المالان فإن لم يتساويا وكانت الشركة أن لا ناحيت نفقة كل منهما عليه وقال الاجهوزي تلغى مطلقا
تقارب الانفاق أو لا تساوى المالان أولا قال في الحاشية وهو الواضح (قوله ان تقارباعمالا) أي في
السن أو العدد (قوله والابتقاربا) أي بان اختلاف عدد الأوسنا (قوله فيه نظير) أي لان النـقـلـ بمخالفة
(قوله بل كل واحد الخ) بمان الحقيقة في الاستعداد (قوله أي فهي شركة عنان) أي تسمى بذلك (قوله
بأخوذ من عنان الدابة) أي ما تقاد به (قوله أخذ من عنان صاحبه) أي فلا يطلقه يتصرف حيث شاء
وتنبيه) يجوز لذي طير ذكر وذى طيرة أن يتفقا على الشركة في افراخ الماصلة بينهما من الصفة لافي
البعض ونفقة كل علي ربه إلا أن يتبرع أحدهما بما هو محل حوز الاشتراك المذكور ان كان من الطير
الذي يشترك في الحضن الذي كرمع الانثى كحمام لادجاج وأرز ولا غير طير كحمر وخيل ورفيق كذا في
الأصل (قوله فوكالة أيضا) أي كما أنها شركة فتول الشارح بعد فقط الأولى حذفها لايها ما خلاف
المراد أو يؤخر ما بعد قوله لتسولي الشراء ويـكـون معناها حيث أنه وكيل في الشراء فقط لافي البيع
(قوله أي فهي وكالة فقط) فائدة كون الأمر روكب لافي شراء النصف للأمر أي يطالب ذلك المأمور
ابتداء بالثمن من جهة البائع وهذا لا ينافي أن كلاً يتقد بأعلى (قوله وعليه ضمانان الرهان)
أي اذا ادعى تلفها فان كانت مما يغاب عليه ضدها إلا أن تقوم ببنية بما ادعاه من التلف أو الغيباع وان
كانت مما لا يغاب عليه هذا القول قد رله يمين الآن يظهر مركبه كما مر في الرهن لكن قوله فكالرهن
مشكل لان ربه تشبيه الشيء بنفسه وأجب بان المراد تشبيه هذا الفرع بالرهن المصرح فيه بالفظ
الرهنية فلا ينافي أن هذا من جزئيات الرهن وأجب أيضاً بان هذا يعني أن الرهن يشترط فيه
التصرح بالفظ الرهنية وهذا لم يصرح فيه وجوبه فلا يشترط فيه (قوله لانه ساق بونفعا)
أي حيث كل المأمور هو المساق أو اجتمعا من ما تنه كـدـيـته (قوله الامسيرة المشتري بأشراء)

شركة وإذا كان وكيله في الشراء كما هو عليه في الجاهلية من الذي أداه عنه لم ياتعيا (ما من له بها) عفا عنه في رقابة من سواء قال له وأنقذه
عنى أو لم يقل (الأب بغير له) أثره في وانه (واحد) يا (ب) ذلك حتى يؤيد الشئ (و كالمه) وله حسها حتى يوفيه من ويكون
أحق به ساقى فليس أرسوت حينئذ بما هو عليه من الجاهلية (أو يار) أنزل بقاء (واحد عني) ما يخبرني من الله من لأنه من المعروف
أدهو ساقله ووكالة عنه في الشراء بها الجواز (أو لم يار) يا (ب) ذلك حتى يؤيد الشئ (و كالمه) وله حسها حتى يوفيه من الله من لأنه من المعروف
الاعانة بهم أو لا يقول البيوع (أو) جازا شئ لي رلك وانا (أنقذه عمل) لأنه معروف (لأن خبره المشترى) يا (ب) الشراء فلا
يجوز ما فيه من الله في جفنة

(وأجبر) الشاري سلعة (عليها) أي على الشركة أي مشاركة الغير معه في الشراء (أن اشترى شيئا بسوقه) المعدله ولولم يكن الشاري من أهله واشترى للتجارة في البلد (لا) ان اشترى (لكسفر) به وان للتجارة (أوقية) أو اقراء ضيف أو عرس أو اهداء وصدق في ذلك يمينه (وغيره) أي المشتري من باقي التجار (حاضر) بالسوق لعدا الشراء (لم يتكلم) بزيادة (من تجارها) أي السلعة المشتراة احتراز عما لو كان غائباً حين الشراء أو تكلم بزيادة أو ليس من تجارها بان لم يكن تاجراً أصلاً أو كان من تجار غير هافلا جبر وتقدم أن الشراء بسوقها شرط في الجبر (لا) ان اشترى (بيت) اتفاقاً (أو زقاق) على المعتمد ثم اتفق على النوع الثاني من نوعي الشركة الداخل تحت التعريف المتقدم فقال (وجازت) الشركة ١٥٢ (بالعمل) أي فيه والمعين في المال الحاصل بسبب العمل كالحياطة والحياكة والتجارة

بشروط أشار إليها بقوله (ان اتفقت) العمل كخياطين لا خياط ونجار (أو تلازم) بمعملهما مان كان أحدهما ينسج والثاني ينبر أو يدور أو أحدهما يصوغ والثاني يسبك له أو أحدهما يغوص لطلب اللؤلؤ والثاني يمسك عليه ويحذف فالمراد بالتلازم توقف أحدهما على الآخر وأشار إليها بقوله (و) ان (أخذ كل) منهما من الربيع (بقدر عمله) أي دخله في ذلك ولا يضر التبرع بعد العقد وفسدت ان شرطاً التفاوت ولا يضر شرط التساوي ان تقاربا في العمل كما يأتي قريبا وثالثها بقوله (د) ان (حصل التعاون) بينهما (وان يكتانين) بحيث يجوز لكل منهما على يد صاحبه كخياطين في حانوتين يأخذ كل منهما ما يريد صاحبه ورابعها بقوله (و) ان (اشترى الآلة) التي بها العمل كالغاس والقندوم والمطرفة والقمبان والمنوال وغير ذلك (أمّا) بـ (أواجاره) لهما من غيرهما أو كان أحدهما يملك الآلة واستأجر صاحبه منه نصفها فان كانت الآلة من أحدهما دون الآخر لم يجوز وأما لو أخرج كل منهما آلة تساوي آلة الآخر فان أكرى كل منهما أو اشترى نصف آلة صاحب بمصنف آلة الآخر جاز لانه صدق عليه الاشتراك فيها وان لم يحصل شيء من ذلك ففي الجواز والمنع قولان الاول لسحنون والثاني ظاهر المدونة لكن قال هياض ان وقع مضي ومثل للشركة في العمل بقوله (كطمين) اشترى كافي لدواء وغفر التفاوت (المسير) في العمل مع كون الربيع بينهما بالسوية ككون عمل أحدهما أقل من النصف قليلا وعمل الآخر أكثر منه قليلا أو كان عمل أحدهما أكثر من الثلث قليلا وعمل الآخر أقل من الثلثين قليلا وقسم على الثلث والثلاثين (ولزم كذا) من شركاء العمل (ما قبله صاحبه و) لزمه (ضمانه) أي ضمان ما قبله صاحبه بلا اذنه لانه ما صار كالرجل الواحد في ضاع شيء من أحدهما ضاع كله معا (وان اقتربا) فاقبلاه أو أحدهما

بشروط أشار إليها بقوله (ان اتفقت) العمل كخياطين لا خياط ونجار (أو تلازم) بمعملهما مان كان أحدهما ينسج والثاني ينبر أو يدور أو أحدهما يصوغ والثاني يسبك له أو أحدهما يغوص لطلب اللؤلؤ والثاني يمسك عليه ويحذف فالمراد بالتلازم توقف أحدهما على الآخر وأشار إليها بقوله (و) ان (أخذ كل) منهما من الربيع (بقدر عمله) أي دخله في ذلك ولا يضر التبرع بعد العقد وفسدت ان شرطاً التفاوت ولا يضر شرط التساوي ان تقاربا في العمل كما يأتي قريبا وثالثها بقوله (د) ان (حصل التعاون) بينهما (وان يكتانين) بحيث يجوز لكل منهما على يد صاحبه كخياطين في حانوتين يأخذ كل منهما ما يريد صاحبه ورابعها بقوله (و) ان (اشترى الآلة) التي بها العمل كالغاس والقندوم والمطرفة والقمبان والمنوال وغير ذلك (أمّا) بـ (أواجاره) لهما من غيرهما أو كان أحدهما يملك الآلة واستأجر صاحبه منه نصفها فان كانت الآلة من أحدهما دون الآخر لم يجوز وأما لو أخرج كل منهما آلة تساوي آلة الآخر فان أكرى كل منهما أو اشترى نصف آلة صاحب بمصنف آلة الآخر جاز لانه صدق عليه الاشتراك فيها وان لم يحصل شيء من ذلك ففي الجواز والمنع قولان الاول لسحنون والثاني ظاهر المدونة لكن قال هياض ان وقع مضي ومثل للشركة في العمل بقوله (كطمين) اشترى كافي لدواء وغفر التفاوت (المسير) في العمل مع كون الربيع بينهما بالسوية ككون عمل أحدهما أقل من النصف قليلا وعمل الآخر أكثر منه قليلا أو كان عمل أحدهما أكثر من الثلث قليلا وعمل الآخر أقل من الثلثين قليلا وقسم على الثلث والثلاثين (ولزم كذا) من شركاء العمل (ما قبله صاحبه و) لزمه (ضمانه) أي ضمان ما قبله صاحبه بلا اذنه لانه ما صار كالرجل الواحد في ضاع شيء من أحدهما ضاع كله معا (وان اقتربا) فاقبلاه أو أحدهما

قوله

(اشترى الآلة) التي بها العمل كالغاس والقندوم والمطرفة والقمبان والمنوال وغير ذلك (أمّا) بـ (أواجاره) لهما من غيرهما أو كان أحدهما يملك الآلة واستأجر صاحبه منه نصفها فان كانت الآلة من أحدهما دون الآخر لم يجوز وأما لو أخرج كل منهما آلة تساوي آلة الآخر فان أكرى كل منهما أو اشترى نصف آلة صاحب بمصنف آلة الآخر جاز لانه صدق عليه الاشتراك فيها وان لم يحصل شيء من ذلك ففي الجواز والمنع قولان الاول لسحنون والثاني ظاهر المدونة لكن قال هياض ان وقع مضي ومثل للشركة في العمل بقوله (كطمين) اشترى كافي لدواء وغفر التفاوت (المسير) في العمل مع كون الربيع بينهما بالسوية ككون عمل أحدهما أقل من النصف قليلا وعمل الآخر أكثر منه قليلا أو كان عمل أحدهما أكثر من الثلث قليلا وعمل الآخر أقل من الثلثين قليلا وقسم على الثلث والثلاثين (ولزم كذا) من شركاء العمل (ما قبله صاحبه و) لزمه (ضمانه) أي ضمان ما قبله صاحبه بلا اذنه لانه ما صار كالرجل الواحد في ضاع شيء من أحدهما ضاع كله معا (وان اقتربا) فاقبلاه أو أحدهما

أواجاره) لهما من غيرهما أو كان أحدهما يملك الآلة واستأجر صاحبه منه نصفها فان كانت الآلة من أحدهما دون الآخر لم يجوز وأما لو أخرج كل منهما آلة تساوي آلة الآخر فان أكرى كل منهما أو اشترى نصف آلة صاحب بمصنف آلة الآخر جاز لانه صدق عليه الاشتراك فيها وان لم يحصل شيء من ذلك ففي الجواز والمنع قولان الاول لسحنون والثاني ظاهر المدونة لكن قال هياض ان وقع مضي ومثل للشركة في العمل بقوله (كطمين) اشترى كافي لدواء وغفر التفاوت (المسير) في العمل مع كون الربيع بينهما بالسوية ككون عمل أحدهما أقل من النصف قليلا وعمل الآخر أكثر منه قليلا أو كان عمل أحدهما أكثر من الثلث قليلا وعمل الآخر أقل من الثلثين قليلا وقسم على الثلث والثلاثين (ولزم كذا) من شركاء العمل (ما قبله صاحبه و) لزمه (ضمانه) أي ضمان ما قبله صاحبه بلا اذنه لانه ما صار كالرجل الواحد في ضاع شيء من أحدهما ضاع كله معا (وان اقتربا) فاقبلاه أو أحدهما

حال الاجتماع فهو في ضمانهما وهذا اذا قبله في حضور صاحبه أو غيبته القريبة كالديومين أو حال قرضه القريب الذين يلغيان فان قبله في غيبته أو مرضه الطويل فان لا يلزم صاحبه ضمانه ولا العمل معه كما قاله اللحى والى ذلك أشار بقوله (و) اذا مرض أحدهما أو غاب (الغيب مرض كالديومين وغيبته ما) أى اليومين فباعه الخاضر الصحيح شاركه فيه الغائب أو المريض ولزمه ما قبله فيهما وضمنه ان تلف (لان كثر) زمن المرض أو النجاسة عن كالديومين فلا يلغى عمله بل يختص بأجرة عمله وانظر

١٥٣

(فصل في بيان أشياء يقضى بها عند التنازع بين شركاء وغيرهم) يقضى على شريك فيما (أى فى شئ) لا ينقسم بين الشركاء كحمام وفرن وحافوت وبرج وطاحون حصل به خال وأراد البعض أن يعمر وأبى الآخر (أن يعمر) الآبى مع من أراد التعمير (أو يبيع) لمن يعمر معه فان باعه لغير الشريك فلا شفعة فيه لا لشريك كما يأتى ان شاء الله تعالى والمراد يقضى عليه بالبيع ان امتنع من التعمير فيأمر بالحق أو لا بالتعمير بلا حكم فان امتنع قال له ان لم تعمر حكمنا عليك بالبيع فان استمر على الامتناع حكم عليه بالبيع ولو كانت حصته يزيدونها على التعمير وقيل يحكم عليه ببيع قدر ما يحصل به التعمير لان البيع الجبرى انما يبيع للضرورة فيقتصر على قدر ما ورد بأن دفع ضرر كثره الشركاء انما يكون ببيع الكل وقيل ان كان غنما جبر بالتعمير والاجبر به على البيع والكلام فى غير العيون والآبار فان الآبى من

قوله ولا يضر شرط التساوى ان تقار باقى العمل (قوله فلا يلغى عمله بل يختص بأجرة عمله) أى والضمان عليه لان الموضع أنه قبله وصاحبه غائب أو مريض وأما لو حدث المرض أو النجاسة بعد القبول فأما حكمه الاصل بقوله يرجع أجرة مثل عمله على صاحبه والا فالأجرة الأصلية بينهما والضمان عليهما مثاله لو عاهد شخص على حياطة ثوب بعشرة فغاب أحدهما أو مرض كثير فحاطه الآخر فالعشرة بينهما ثم يقال ما مثل أجرة من خاطه فاذا قبل أجرة جمع على صاحبه باثنين منه مومنين خمسة فحاصله أنه يختص بأربعة من العشرة ثم يقسمان الستة وهذا ظاهر فى هذا ونحوه وأما فى مثل العمل مياومة كبناء بن وبنجار بن وحافر بن وظاهر أنه يختص بجميع أجرة عمله انتهى (قوله وانظر تمام الكلام فى المي وشرحه) من ذلك لو كثرت مدة المرض أو السفر هل يلغى منها الديومان وهو ما قاله بعض القرويين أو لا يلغى منها شئ وهو ما نسب به أبو الحسن الصغير الحنفى ومن ذلك لو مات أحد الخافرين فى الركاز أو المعدن لم يستحق وارثه بقية العمل فيه بل يقطع الامام ان يشاء وبعضهم قيد عدم استحقاق الوارث بما اذا لم يبدأ التيسل بعمل المورث والاستحقة الوارث والراجح عدم التقييد ومن ذلك انتهى عن شركة الوجوه وهى بيع وجبة مال شخص حامل بجزء من ربحه فهى فاسدة للجهل بالأجرة والفرار بالنداء يس فعلى هذا تكون جملة أقسام الشركة سبعة

(فصل فى بيان أشياء) لما كانت هذه الأشياء مع الشركاء وغيرهم عقد لها فلا وخالف أصله (قوله وغيرهم) ومثل لغیر الشركاء فيما سبأ بقوله كذا سفل ان وهى وبما بعد (قوله بتمى على شريك الخ) شمل كلام المصنف ما اذا كان ذلك العقار الذى لا يتم بفضله ماثو بعضه وقف وأبى الموقوف عليه أو الناظر من التعمير بعد امر الحاكم له فانه يقضى عليه بالبيع على المعتمد خلافا لما قال انه لا يباع ويعمر طالب العمارة ويستوفى ما صرفه على الوقف من غلاته وعلى الاول فيباع منه بقدر الاصلاح لاجل حبه حيث لم يحتج له كذا فى عتب وكتب النفاوى بطرقة المعتمد أنه يباع الكل ولو كان ثمن البعض يتكفى فى العمارة دفعا لضرورة تكثير الشركاء كما صرح به المراعى اه نعم محل البيع اذا لم يكن لا وقف ربح يعمر منه ولم يوجد من يستأجره منين يدفع الأجرة معجلة ليعمر بها والا فلا يباع انتهى من حاشية الاصل (قوله ان يعمر) ان وما دخلت عليه فى تاويل مصدر مجرور بحرف محذوف متعلق بيقضى ونائب فاعله قوله على شريك فيتحل المعنى يقضى على شريك بالتعمير أو البيع (قوله ان يعمر معه) أى لشخص آخر يعمره فان أبى المشتري من التعمير ففى عليه بمنه على الاول وكذا (قوله كما يأتى ان شاء الله تعالى) أى فى بابها (قوله والمراد يقضى عليه بالبيع) جواب عما قبله ظاهر المصنف أن الحاكم يقول للشريك الممتنع من التعمير من أول الامر حكمت عليك بان تعمر أو تباع ولاس كذا ان اذ الحكم انما يكون بينه وبين وهو اذا قال له حكمت عليك ان تعمر أو تباع لم يكن المحكوم به معتابا لهما كما بامر اول بالعمارة الى آخر ما قاله الشارح (قوله ولو كانت حصته يزيدونها على التعمير) هذا هو المعتمد ولو كان فى الوقف كالنفراوى دفعا لضرورة تكثير الشركاء (قوله جبره بالتعمير) أى حكم عليه به فضعه من جبر معنى حكم فعداه بالباء (قوله لا يقضى عليه بالبيع الخ) أى سراء كان على العيون والآبار زرع أو شجر أرم لا (قوله كذا فى المراف) أى نقل عن ابن التمام وقال ابن تيمية فى شئ من البراءة ان كان على البئر أو العين زرع أو شجر فيه ثم مؤبر ودفعة ابن رشيد ورجع ما قاله ابن التمام (قوله

٢٠ - صاوى - فى

جميع الماء مالم يدفع لك الآبى ما يخرجه من النفقة فان لم يدفع الماء له مرواوا على ما ذق كذا فى المواق وقيل بل له من الماء بقدر ما أنفق (كذى سفل) عليه بناء لغيره فانه يقضى عليه (ان وهى) أن يعمر أو يبيع لمن يدرى فى ضرر الآبى ولا كان لاسفل وقفا حيث لا ربح له يعمر منه ولم يكن استئجار بشئ يعمر به

ولكن لا يباع من الوقف الا بقدر التعمير (وعليه) أي على ذي السفل (التعليق) أي تعليق الاعلى بالحد والحد المسما حتى يفرغ من اصلاحه لان التعليق بمنزلة البناء والبناء ١٥٤ على ذي الاسفل هذا هو المذهب وقيل التعليق على رب العلو فلو سقط الاعلى

فهدم الاسفل أجبر رب الاسفل على البناء أو البيع لمن يبنى ليبنى رب العلو له (و) عليه أيضا (السقف) السائر له اذ الاسفل لا يسمى بيتا الا بالسقف ولذا كان يقضى له به عند التنازع (و) عليه أيضا (كنس المرحاض) الذي باقى فيه رب العلو سقطته (الاعرف) بينهم من أنه عليهم ما أو على الجاهم فيعمل به وقيل الكنس على الجميع بقدر الجاهم واستظهر ولو ماتت دابة بسوق أو بيعت غير ربها فهل اخراجها على رب الدار زال ملك ربها عنها أو على ربها لانه أخذ جلد هاليديغ ولحمها لاكله استظهر الثاني (لا سلم) يرقى عليه رب العلو فليس على ذي الاسفل بل على ذي الاعلى كالبلاط لذي فوق سقف الاسفل (و) قضى (بالدابة) عند التنازع فيها (لراكب لا) لقائد (متعلق بالجام) ولا اسائق (الانقرينة أو عرف) فيعمل بذلك كما يقع في مصر كثيرا من دواب المكاري ونحوها (وان أقام أحدهم) أي أحد الشركاء في بيت فيه رضى للطحن فيها بالكراء وقد تعطلت (رحى)

ولكن لا يباع من الوقف الا بقدر التعمير) أي في هذه المسئلة لان علة دفع تمكثير الشركاء تنفية هنا والحاصل أنه استثنى من عدم جواز بيع الوقف خمس مسائل هذه والتي قبلها وبيع العقار الوقف لتوسعة المسجد والطريق والمقبرة اذا كانت الحاجة داعية لتوسيعه اذ كر (قوله ولو سقط الاعلى فهدم الاسفل الخ) أي ولا ضمان على صاحب الاعلى الا بشرط الانذار عند حاكم ومضى مدة يتمكن فيها من الاصلاح وكذلك العكس كما اذا وهى الامسفل وخيف باعدها انه هدم الاعلى فان صاحب الاسفل لا يضمن هدم الاعلى اذ ابتك الشروط (قوله وعليه أيضا السقف) أي كما نقله أبو الحسن عن أبي محمد صالح (قوله لذي يلقى فيه رب الدواخل) أي سواء كان فيه أعلى أو أسفل (قوله الاعرف بينهم) أي وهذا قول ابن القاسم وأشهب وهو المشهور من المذهب (قوله وقيل الكنس على الجميع) أي وهو قول أصح واختلاف في كنس كنف الدار المكثرة فقبل على ربها وقيل على المكثري وكل هذا مالم يجر العرف بشئ والا عمل به وعرف مصر أنه على رب الدار وأما طين المطر الذي ينزل في الاسواق ويضر بالمارين فلا يجب على أرباب الحوانيت كنسه لانه ليس من فعلهم مالم يجمعه أرباب الحوانيت أو أهل البيوت في وسط السوق وأضر بالمارة فانه يجب عليهم كنسه وهل على المكثري للحوانيت والبيوت أو على الملاك قال البرزلي وعندى انه يخرج على كنس مرحاض الدار المكثرة (قوله استظهر الثاني) أي استظهره ابن ناجي وغيره كذا في بن (قوله كالبلاط) أي وأما ما يوضع تحت البلاط من تراب أو طين أو حبيس فعلى صاحب الاسفل حكم السقف (قوله من دواب المكاري) أي فان في مصر رب الجمار يسوقه أو يوقده فاذا تنازع مع الراكب ولا يفتنه لواحد قضى للسائق أو القائد (قوله وان أقام أحدهم الخ) صورته ثلاثة مشتركون في بيت فيه رضى مدة الكراء ثم انها خرجت واحتاجت للاصلاح فاقامها أحدهم بعد أن أيا من الاصلاح ومن الاذن له فيه وقيل أن يقضى عليهم بالعمارة أو البيع فالمشهور أن الغلة الحاصلة لهم بالسوية بعد أن يستوفى منها ما أنفقته عليها في عمارتها الا أن يهبطوه النفقة والا فيساويهم من أول الامر ومقابل المشهور ما روى عن ابن القاسم أن الغلة كلها لمن عمر وعليه شركائه كراء المثل على تقدير أنزلوا كثر بيتان يعمر واستشكل الاول بان استيفاء ما أنفقته من الغلة فيه ضرر عليه لانه دفع جلة وأخذ مفرقا واجب بأنه هو الذي أدخل نفسه في ذلك ولو شاء لربها للجاكم فيجبرها على الاصلاح أو البيع من يصلح (قوله أو عمرها ساكتان) اعلم أن فروع هذه المسئلة سبعة الاول ما اذا استأذنها في العمارة وأيا واستمر على المنع الى تمام العمارة والحكم أنه يرجع بما عمر في الغلة والثاني أن يستأذنها ويسكتان بأبى حال العمارة والثالث عكسه وهو أن يستأذنها فيأبى ثم يسكتا عند رؤيتهما للعمارة والحكم في هذين الرجوع في الغلة كالاول والرابع أن يعمر قبل علم أصحابه ولم يطلعوا على العمارة الا بعد تمامها سواء رضوا بما فعل أو لا والحكم في هذه أنه يرجع بما أنفقته في ذمتهم اقبياه عنهم بما لا بد منه لهم والخامس أن يعمر بأذنهم ولم يحصل منهم ما ينافي الاذن حتى تمت العمارة والسادس أن يسكتوا حين العمارة عالمين بها سواء استأذنها أم لا وحكمهما كاتى قباهما والسابع أن ياذنوا في العمارة ثم يمنعاه به بذلك فان كان المنع قبل شراء المؤن التي يعمر بها ثم عمر فانه يرجع في الغلة وان كان بعد شراء المؤن يرجع عليهم في ذمتهم ولا هبة بمنعهم له (تنبيه) يقضى بالاذن في دخول جاره في بيته لاصلاح جدار من جهته ونحوه كغرز خشبة أو أخذ ثوب سقط أو دابة دخلت وبقضى أيضا بقسمة الجدار ان طلبت وصفاة القسمة عند ابن القاسم ان يقسم طولها من المشرق الى المغرب مثلا فاذا كان طولها عشرة من ذراعين المشرق الى المغرب في

عرض

أي عمرها أحدهم (اذا أبى) أي شريكاه من

تعميرها معه قبل حكم حاكم عليهم ما بالبيع أو التعمير (فان الغلة) الحاصلة من تلك الرضى بعد تعميرها (لهم) أي للثلاثة (عدان يستوفى) العمر (منها) أي من غلتها (ما أنفق) على عمارتها (والا) يا أيابا لاذن في العمارة أو عمرها ساكتان (فنى) أي فالرجوع عليهم في (الغلة) لاني الغلة الحاصلة منها

(و) قضى (يهدم بناء في طريق) يمر فيه الناس (ولو لم يضر) بالمارين اذ لا حق له في ذلك مع كون البناء المذكور شأنه الضرر وقد كثر ذلك في مصر فكل من بنى أو جدد له يتنازع بينائه أو يحاويه بسكة المسلمين حتى صارت الطرق ضيقة تضيق بالناس كما هو مشاهد (و) قضى (يجلس باعثة باقية دور ليس خف) لأن كثر ما فيه من الضرر واحترز بقوله ليس خف من جوارهم للتحديث ونحوه فانهم يقامون (و) قضى (للسابق) من الباعثة لا لافنية ان نازعه فيه غيره ولو اشتهر به ذلك ١٥٥ الغير (كسجد) فانه يقضى للسابق

يمكن فيه (الا أن يعتاده) في الجالوس (غيره) أي غير السابق في ذلك المكان لتعليم علم أو اقراء أو فتوى فانه يقضى له به وقيل لا يقضى بل يأمر غيره بالقيام منه له بنذر الزام (و) قضى على جار (سجد كوة) بفتح الكاف وضمها أي طاقة (حدثت) وأشرفت على الجار وأما القديمة فلا يقضى بسدها ويقال للجار أسر على نفسك ان شئت وكذا ان كانت عالية لا يمكن التطلع على الجار منها لا يصعد على سلم والدقوله من ابن القاسم وبه القضاء أن من حدث عليه ضرر من فتح كوة أو غيرها وسكت عشرين بل لا ضرر فلا مقال له بعد ذلك (و) اذا قضى بسدها (لا يكتفى سد خلفها) مع بقائها على ما هي عليه لانه ذريعة في المستقبل لادعاء قدمها وارادة فتحها بل لا بد من سدها من أصلها وازالة ما يدل عليها من عتبة أو خشبة ونحوها (و) قضى (يمنع دخان كحمام) وفرن ومطبخ وقمين (و) يمنع (رائحة كريهة كدبغ) ورائحة مذبغ

عرض شهرين مثلاً أخذ كل واحد عشرة أذرع بالفرعة ولا يقسم عرضا بان يأخذ كل واحد منهما شبرا من الجانب الذي يليه بطول العشر من ذراعا بان يشق نصفه كما رأى عيسى بن دينار فان ذلك سادان كان بالفرعة وأما بالنراضي فيحوز طولا أو عرضا اذا تراضا على أن كل واحد يأخذ نصيبه من جهته ويقضى على الجار أيضا باعادة جداره السائر غيره ان هدمه ضررا الاصلاح أو هدم بنفسه فلا يقضى على صاحبه باعادته ويقال للجار استر على نفسك ان شئت (قوله وقضى يهدم بناء في طريق) أي نافذة أو لالم يكن أصلها مذكورة بان كانت دار له وان هدمت وصارت طريقا فله البناء ولا يهدم وقيل بعضهم بما اذا لم يطل الزمان حتى يظن اعراضه عما ليس له فيها كلام (قوله باعثة باقية دور) حاصله أنه يقضى بجلوس الباعثة باقية الدور بشرط أربعة ان خف الجالوس ولا يضر بالمارة لاتساع الطريق وأن يكون الطريق نافذة وأن يكون جوارهم للبيع وباعة أصله يبيعه بفتح الباء جمع بائع كحكاكة وحائل وصاغعة وصائع فحركت الباء وانفتح ما قبلها فقلت ألعافناء المسجد كفتناء لدور والراجع جواز كراء الافنية سواء كانت لدور أو حوانيت فيحوز صاحب الدار والحانوت أخذ الاجرة من الباعثة الذين يجلسون كثيرا في فناء داره أو حانوته (قوله كسجد) الظاهر أن المراد به المكان المعد للطاعة المباح ليشمل عرفة ومنى ومزدانة كحكاكة حكم المسجد في التفصيل فان قلت ما الفرق بين المسجد والسوق حيث قلتم في المسجد يقضى به للسابق مالم يعتده غيره وفي السوق يقضى به للسابق ولو اشتهر به غيره مع أن كلا مباح ولكل مسلم فيه حق قلت الفرق أن المسجد وما في معناه مباح مرغبه به مدح التعلق به فيه يتنافس المنافسون فلذلك قيد القضاء فيه للسابق بعدم اعتياده للغير والسوق وان كان مباحا للجلوس فيه فانما هو وعند الضرر ورات فلا تنافس فيه العقلاء ولذلك ورد أن خير البقاع المساحد وشهرها الاسواق (قوله فانه يقضى بالسابق) وانظر هل يكفي سبق بالفرش فيه أو لابد أن يكون بذاته والسبق بالفرش فحجرا لا يجوز ذكر ح فيه خلافا (قوله الا أن يعتاده) أي لما في صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم قال اذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع اليه فهو أحق به (قوله وقيل لا يقضى) المعتمد القضاء المشتهر (قوله وكذا ان كانت عالية) مثل العاوما اذا كان يترأى من المزارع والحيوانات فحل السدان كان يتطلع منها على الحرم أو ما في معناه (قوله لا يكتفى سد خلفها) المناسب تقدير الفاء لوقوعها في جواب اذا (قوله يمنع دخان كحمام) أي يمنع أحداث ذي دخان تضر الجيران بسببه وقوله ويمنع رائحة أي وقضى بمنع أحداث ذي رائحة كريهة (قوله كدبغ) أي مذبغة والمذبغ المحل المعد للمذبح والمسطط هو الاناء الذي يسقط فيه السقط لازالة ما فيه من الاقدار ومثل المسطط المصالح وهو الاناء الذي يطبخ فيه السقط ويمنع الشخص من تفيض الحصر ونحوها على باب داره اذا أضر العمار بالمارة ولا يجهنم أنه انما فعله على باب داره قاله ابن حبيب (قوله ويمنع مضر بجدار) أي وأما اذا كان الصوت فقط ولا يضر بالجدار فلا يمنع كما يأتي (قوله ويمنع أحداث اصطبل) اعترض بان هذا مستغنى عنه لانه اذا كان لمنع الرائحة فهو داخل في قوله ورائحة كريهة وان كان للضرر بالجدار فهو داخل فيما قبله وان كان للتأذي بالصوت فهو لا يقتضي منع الأحداث كما يأتي في قوله ولا صوت كمد ونحوه وأجيب بان العلة في منع أحداثه الرائحة وضرر الجدار لكن المصنف أراد التخصيص على غير المسائل (قوله ولو بسكة نفذت) أي خلافا لابن عازي من التقييد

ومسطط والمراد بالحادث من ذلك لا القديم (و) يمنع (مضر بجدار) حدث كمدق وطاحون ويترغرس شجر (و) منع أحداث (اصطبل) لما فيه من ضرر رائحة الزبل بالجدار وصوت الدواب (و) يمنع (حانوت قبالة باب ولو بسكة نفذت) على الاصواب ليل الحانوت أشد ضررا من فتح الباب اللازمة للجلوس به ومحل المنع فيما ذكر (ان حدثت) لأن كانت قديمة

(و) قضى (يقطع ما أضرم من) أغصان (شجرة مجمار) لجاره (مطلقا) حدثت أو كانت قديمة وأما الشجرة نفسها قال ابن رشد فلا يبيل لقلمها إذا كانت قديمة أي لأن الكلام في أغصانها المنتشرة على جدار الجار فهل يقطع ولو كانت قديمة وهو المعتمد أولا في قضى بقطوعها إذا حدثت وهو قول ابن الماجشون (لا) يقضى بمنع بناء (مانع ضوء وشمس وريح الأندر) أي جرين ومثل الأندر طاحون الريح إذا حدث ما يمنع الريح عن ساقية قضى بمنعه (و) لا يقضى بمنع (علو بناء) على بناء جاره إلا أن يكون ذميا بجار مسلم فيمنع (ومنعه) الجار إذا عاين بناءه (من الضرر) كالتطلع على جاره بالأشرف من العلو الذي بناه (ولا) يقضى بمنع (صوت كمد) وهو دق القماش لتحسينه (ونحوه) كجداد ونجار وصائح خلفه ذلك ١٥٦ ولذلك قال بعضهم هذا ما لم يشتد ويدم والامنع (و) لأن أحداث (باب بسكة نفقت

بالسكة الغير النافذة (قوله لا يقضى بمنع بناء مانع الخ) هذا هو المشهور ومقابلته ما رواه ابن دينار عن ابن نافع أنه يمنع من مانع الضوء والشمس والريح (قوله إلا أن يكون ذميا) واختلاف هل يمنع من مساوئته للمسلم أولا (تنبيهه) كما لا يمنع الشخص المسلم من علو بناءه على بناء جاره لا يمنع من أحداث ما ينقص القلة اتفاقا كأحداث قرن قرب قرن أو حمام قرب حمام أو طاحون قرب طاحون كما في ح (قوله ولذا قال بعضهم) أي وهو المواق فانه قال ومحل عدم المنع ما لم يشتد ويدم والامنع من ذلك (قوله ولا يمنع من أحداث روشن الخ) حاصله أن المعتمد في روشن والساباط جواز أحداثهما مطلقا كانت السكة نافذة أو غير نافذة ولا يحتاج لأذن أحد حيث رفع عن رؤس الركبان رفعا يسيئوا لم يضر بضوء المارة (قوله تنبعا للجماعة) قال ابن غازي التفصيل بين النافذة وغير النافذة عمران ونقله عن المتعطى وعليه أنه نص ابن الحاجب وقيل ابن عبد السلام وابن هررون (قوله بخلاف المنارة) محل منع الصعود عليها ما لم يجعل لها سائر من كل جهة يمنع من الاطلاع على الجيران وما لم يكن الصاعد أعشى كما عندنا بغير (قوله يمكن جاره من غمر زخشب) أي ما في الموطأ لا يمنع أحدكم جاره أن يغمر زخشته في جداره رواه ابن وهب بخشبة بالافراد ورواه بعضهم بصيغة الجمع محل مالك ذلك على النذب ووجهه الشافعي وأجد على الوجوب واختلاف هل لجار المهد غمر زخشته في حائطه وبه أفتي ابن عثاب نقله عن الشيوخ أوليس له ذلك وبه قال ابن ناجي (قوله وبالوالدين أحسانا) أي وأحسن وبالوالدين أحسانا وانما قرن بالوالدين بعبادته وتوحيده لتأكد حقهما على الولد عن أبي هريرة قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله من أحق الناس بحسن صحابي قال أمك قال ثم من قال ثم أمك قال ثم أمك ثم أبوك ثم أدناك فادناك وفي رواية عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول رغم أنفه رغم أنفه قيل من يا رسول الله قال من أدرك والديه عندهما الكبير أو أحدهما ولم يدخل الجنة (قوله وبذي القربى) أي وأحسنوا إلى ذوي القربى وهم ذور رحمه من قبل أبيه أو أمه عن أنس ابن مالك قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من سره أن يبسط له في رزقه وينسأله في أثره فليصل رحمه ومعنى ينسأله في أثره يؤخره في أجله (قوله واليتامى والمساكين) أي وأحسنوا إلى من ذكر وإنما أمر بالاحسان إليهم لأن القيمة مخصوص بنوعين من الهجز الصغير وهدم النفقة والمساكين هو الذي ركبته ذل الفاقة والقر فتمسك لذلك وفي الحديث أنا وكافل البنين في الجنة هكذا وأشار بالسبابة والوسطى وفرج بينهما شيئا وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله وأحسبه قال وكالقاتل الذي لا يفتر وكالصائم الذي لا يفطر (قوله والجار ذي القربى) أي وأحسنوا إلى الجار الذي قرب جواره منكم وقبل الجار ذو القربى هو الأقرب (قوله والجار الجنب) أي الذي يعد جواره عندك أو هو الأجني الذي ليس بينك وبينه قرابة عن ابن عمر

ولم تكن السكة واسعة على المعتمد وسواء نكسب عن باب جاره أولم ينكسب لأن شأن النافذة عدم فتح أبواب بيوتها فلا ضرر في أحداث باب قبالة باب جاره (كغيرها) أي غير النافذة (ان نكسب) أي بوعده عن باب جاره أي لم يكن مقابله بحيث لو فتح لم يشرف منه على ما في دار جاره والامنع (و) لا يمنع من أحداث (روشن) وهو الجناح الذي يخرج به جهة السكة في علو الحائط لتوسعة العلو (و) لا يمنع من أحداث (سباط) سقف في السكة (لن له الجانبان) أي بيت قبالة بيته والسكة بينهما (ولو بغير) السكة (النافذة) على المعتمد فلا يتوقف الأحداث على إذن بقية أهل الزقاق ومشي الشيخ على التفصيل بين النافذة وغيره اتباع الجماعة من أهل المذهب ورجح أيضا ومحل جواز روشن والساباط ما لم يضر بالمارة

قال

في النافذة وغيرها بان رفعا يسيئوا عن رؤس الناس والابل المحملة والامنع ولذا قال (الأضرر بالمارة) لا يمنع من (صعود نخلة) لا خنجرها أو تقليمها (وأندر) الرقيق عاها وجوبا وقيل ندبا (بطاوعه) عليها يستتر الجار (بخلاف المنارة) التي يشرف من صعودها على اللذان على الجار فانه يمنع (ولو) كانت المنارة (قديمة) لأن الأذان يشكر بخلاف النخلة فإن الصعود عليها نادر (ونذب) للجار (يمكن جاره) له (من غمر زخشب في جدار) لأنه من المعروف وكرام الأخلاق (و) نذب للإنسان (أرفاق) لغيرة من جاره أو قريب أو أجني وبنا كذا في القريب والجار قال تعالى وبالوالدين أحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب

والصاحب بالجانب وابن السبيل وقام لك أيمانكم (بما) اشرب أو غيره (وما عورن) كناه وفاس وسكين (و) نذب (اعانة في مهم)
كوت وعرس وسفر (و) نذب (فتح باب رور) في دار لها بابان وأراد الجاران ١٥٧

ليخرج من الأرض الحاجة ولا ضرر على رب الدار
(فصل في المزارعة وأحكامها) (المزارعة الشركة في الزرع) ويقال الشركة في الحث وبه عبر اللغوي وعقد ما غير لازم قبل البذر ونحوه (ولزم بالبذر ونحوه) والبذر الغاء الحب على الأرض لينبت ومثل البذر وضع الزريعة بالأرض مما لا يدرى به كالصل والقصب وهذا هو المراد بنحوه وليس المراد بالحقوب الأرض وحولها فانهم صرحوا أن الرجح أنها لا تسلم بالعمل قبل البذر ولو كان له بال والشيخ رحمه الله أطلق البذر على ما يع وضع الشتل ونحوه بالأرض لا خصوص الحب وقيل إن قلب الأرض يوجب اللزوم وقيل إنها تازم بالعقد كشركة المال والراجح ما ذكرناه (فالسكل) من الشريكين أو الشركاء (نسخها قبله) أي البذر قبل البذر البعض فالتقيل عن ابن القاسم في المدونة أنه إن بذر البعض لزم العقد فيما بقي وظاهره قل ما بذروا كثر فالنظير الواقع هنا فهو وجود النص فقوله قوله أي ولو حصل كبير

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما زال جبريل يوصيني بالجوار حتى ظننت أنه سيورثه وعن عائشة قالت قلت يا رسول الله إن لي جارين فإني أهدى قال إلى أقربهما بالثمن وعن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أباذر إذا طبخت مرققة فأكثرماء وتعاهد جيرانك وفي رواية قال أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم قال إذا طبخت مرققا فأكثرماء ثم انظر إلى أهل بيت من جيرانك فأكثرماء منهم اجعلهم وفي رواية رسول الله صلى الله عليه وسلم يا نساء المؤمنات لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرست شاة معناه ولو أن تهدي لها الشيء الخفير الذي هو كظلف الشاة (قوله والصاحب بالجانب) قال ابن عباس هو الرفيق في السفر وقيل هو المرأة تكون معك إلى جنبك وقيل هو الذي يحبك رجا تنفعك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الأصحاب عند الله خيرهم لصاحبه وخير الجيران عند الله خيرهم لجاره (قوله وابن السبيل) يعني المسافر المجتاز بك الذي قد انقطع به وقال لا أكثر من المراد بابن السبيل الضيف عمر بك متكرمه وتحسن إليه قال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته فقدم قالوا وما جائزته يا رسول الله قال يومه وأيلته والضيافة ثلاثة أيام فما كان وراء ذلك فهو صدقة عليه زاد في رواية ولا يحل لرجل أن يقيم عند أخيه حتى يؤثمه قالوا يا رسول الله كيف يؤثمه قال يقيم عنده ولا شيء له يقر به به أه وقيل معنى الجائز الزاد الذي به طيبه له بعد الضيافة أي فيمقر الضيف ثلاثة أيام ثم يعطيه ما يجوز به من منزل إلى منزل (قوله وما ملكت أيمانكم) يعني المماليك والاحسان إليهم أن لا يكلفهم ما لا يطيقون ولا يؤذيهم بالكلام الخشن وأن يعطيهم من الطعام والكسوة بقدر الكفاية عن علي بن أبي طالب قال كان آخر كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم انقوا الله فيما ملكت أيمانكم وفي الحديث أيضا هم اخوانكم وخولكم دعاهم الله تحت أيديكم فن كان أخوه تحت يده فليطعمه بما يأكل ويلبسه بما يلبس ولا تكلفوه ما يغلبهم فان كلفتموهم فاعينوهم أه ملخصا من الحازن (قوله ونذب اعانة) أي لا يمس لم في الحديث الله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه (قوله ولا ضرر على رب الدار) الخلية حالية أي قصب بكمه من المروان لم يكن عليه ضرر ولا لا يؤثر بذلك

(فصل في المزارعة) لما كانت شركة المزارعة قسما من الشركة ناسب أن يعقبها لها وانما أفردتها بدرجة لمزيد أحكام وشروط تخصها والاختصاص أن تدرج في الشركة (قوله المزارعة تلخ) مأخوذة من الزرع وهو ما تنبت به الأرض لقوله تعالى أفرايتم ما تخرجون أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون وصيغة المفاعلة شأنها أن تكون من اثنين يفعل كل منهما بصاحبه مثل ما فعله الآخر به مثل المضاربة ويتصور هذا في بعض الصور وهو إذا كان العمل من كل والبذر على ما وطردت في الباقي (قوله وعقد ما غير لازم قبل البذر) أي بخلاف شركة الأموال فإنها تلزم بالصيغة على المعتد كما مر وهذا مذهب ابن القاسم (قوله وضع الشتل) أي كشتل البصل والخس والارز وقوله ونحوه أي كغسل القصب والشجر (قوله وقيل إنها تلزم بالعقد) هذا قول ابن الماجشون وسجنون وانما وقع هذا الاختلاف في المزارعة لأنها شركة عمل واجارة فن غلب العمل قال غير لازمة بالعقد وشروط فيها التكافؤ والاعتدال إلا أن يتطوع أحدهما بزيادة بعد العقد ومن غلب الاجارة قال هي لازمة بالعقد وأجاز فيها التعاضل وعدم التكافؤ وقيل إنها تلزم بالعقد إذا انضم له عمل وهو الذي أفاده بقوله وقيل إن قلب الأرض يوجب اللزوم فجملة الافعال ثلاثة (قوله فالتنظير الواقع هنا) أي من الاجهوري (قوله جازت اتفاقا) أي كافي التوضيح ومراده اتفاق أهل المذهب فان أبا حنيفة يقول بغيرها مطلقا وان خالفه صاحباه (قوله لا شتما لها على كراء الأرض بما يخرج منها) أي الأعلى قول الداردي والاصيلي ويحيى بن يحيى يجوز كراء الأرض بما

عمل قال ابن رشد وكذلك ان كنا قد قلبا الأرض ولم يزرعها بعد لم يلزم الآتي منهما أن يزرعها معه أه واعلم أنهما إن تساوا في الأرض والعمل والآلة والزرعية جازت اتفاقا وان اختلف أحدهما بالبذر ولا خرب الأرض فسد اتفاقا لا شتما لها على كراء الأرض بما يخرج منها وما عدا هذين الوجهين

تختلف فيه وسبب أي بيان الرجوع هذا والنقل فقوله من قال أنه قيل بالمتنع مطلقاً أي ولو وجدت الشروط الأربعة فيه نظر إلا أن يحمل كلامه على ما عدا صورة التساوي المتقدمة ثم أشار بشرط صحة بقوله (وصحت) المزارعة بشرط ثلاثة أو طاقوله (أن سلماً) أي الشرط كان (من كراء الأرض بممنوع) أي باجر ممنوع كراءها به وهو الطعام ولولم تنبته الأرض كعسل وما تنبته ولو غير طعام كقطن وكتان إلا الخشب كما يأتي في الإجارة ولما كان هذا الشرط لا يخص المزارعة بل هو عام فيها وفي غيرها فسر به شيء خاص به بقوله (بان لا يقابلها بذراً) كلاً أو بعضاً من غيرهما فلو قابلها بذراً كان يكور البذر من أحدهما والأرض للآخر فسدت كما سيأتي والثاني قوله (ودخلا على أن الربيع) بينهما (بنسبة المخرج) بفنح الرأى أي ما أخرجه كل منهما كان يكون كراء الأرض مائة وكراء العمل من بقر أو غيره سوى البذر مائة ودخلا على أن الربيع مائة أو أخرجهما ما يساوي خمسة بن وأخرج الآخر ما يساوي مائة ودخلا على أن لصاحب المائة من الربيع المائتين ولصاحب الخمسين الثلث وهكذا فان دخلا في الأول على الثالث والثلاثين وفي الثاني على المئتين فسدت (و جاز التبرع) من أحدهما للآخر بزيادة من عمل أو ربيع (بعد اللزوم) أي بعد لزوم الشركة بالبذر بعد العقد الصحيح والشرط الثالث قوله (وتماثل البذران) ١٥٨

يخرج منها (قوله فقول من قال الخ) القائل بالمتنع مطلقاً عب (قوله إلا أن يحمل كلامه الخ) أي أو يحمل على قول أي حنيقة كما تقدم (قوله من كراء الأرض بممنوع) أي فان لم يسلم ما منعت وقالت الشافعية محل منع كراء الأرض بما يخرج منها إذا اشترط الأخذ من عين ما يخرج من خصوص تلك البقعة من محاولة يكتفوا بالبذر وهي فسحة (قوله كعسل) أي للنجل (قوله كقطن وكتان) أي وحلفاء وحشيش وأما البوص الفارسي والعود والفاقي والسمندل والشب والكبريت ونحوهما من المعادن فيجوز كراءها بها لأنها ماحقة بالخشب كما في فتاوى الأجهوري وشب (قوله بعد اللزوم) أي وأما قبله فسدت ولو من حوالبته تبرع (قوله ان الشيخ اشترط خلط البذر بن ولو حكماً) أي وهو أحد قولين سحنون قال وهذا الشرط لسحنون وسبب أي ذلك (قوله فعمل أن الشروط ثلاثة) أي وهي سلامة من كراء الأرض بممنوع والتساوي في الربح بان يأخذ كل واحد قدر ما أخرج وتماثل البذر بن (قوله وبعضهم اقتصر على الأولين فقط) أي وهو الذي اقتصر عليه ابن شاس وأبو الحسن كما قال بن (قوله بخمسة مسائل) المناسب حذف التاء (قوله كان تساوي أو تساوا) أي ودخلا على أن كل واحد يأخذ من الربيع بقدر ما أخرج والا فلا يجوز كما مر لدخول على التفاوت في الربيع (قوله أو من أحدهما) أي ملك من أحدهما وكراء من الآخر (قوله عمل من الآخر) المراد به الحرث وما في معناه كعرق الأرض لا السقي والحصاد والدراس لأنه مجهول في شرط عليه فسدت الشركة والعرف كالشرط وليس للعامل عند شرط هذا الزائد إلا أجره عمله وأما لو تطوع بزائد عن الحرث وما في معناه بعد العقد فذلك جائز وما ذكرناه من عدم جواز اشتراط الحصاد والدراس وما معهما هو قول سحنون وصححه ابن الحاجب والتونسي وعن ابن القاسم المراد بالعمل الحرث والحصاد والدراس فيجوز زاشه تراطها على العامل كما يؤخذ من بن (قوله راجع للثلاثة مسائل) المناسب حذف التاء (قوله وحصل ودرس) هذا مرور على

منابه في البذر فلا بد من تماثلها (نوعاً) كقمح أو شعير أو فول (لا) إذا اختلفا (كقمح) من أحدهما (وشعير) أو فول من الآخر ومن التماثل أن يخرج كل منهما منابه فولاً مثلاً ومنابه قحاً بان يخرجاً معاً أردب فول بزرع على جهة وأردب قمح بزرع في جهة أخرى فانه صحيح فان أخرج أحدهما من البذر غير ما أخرجه الآخر فسدت ولكل ما أنبته بذره فيتراجعان في الأكرماء والشيخ لم يذكر هذا الشرط فلهذا يرى أنه لا يشترط وتصحح الشركة في ذلك وهو قول إلا أنه يردان الشيخ اشترط خلط البذر بن

ولو حكماً ولا يتأق خط في النوعين فالظاهر أنه كنفى بذكر الخط عن تماثلها ثم إن مذهب مالك وابن القاسم قول أنه لا يشترط خلط البذر بن حقيقة ولا حكماً بل إذا خرج كل منهما ما يذره بذره في جهة الشركة صحيحة وهو الراجح الذي به الفتوى وليس لابن القاسم قول باشتراطه خلافاً لما في بعض الشراح وإنما القولان لسحنون وقوله باشتراطه ضعیف لا يعول عليه فكان على الشيخ تركه ولا يتم تفريقه بقوله فان لم يثبت بذراً أحدهما وعلم الخ الأعلى مذهب مالك وابن القاسم فعمل أن الشروط ثلاثة فقط وبعضهم اقتصر على الأولين فقط ثم مثل لما استوفى الشروط بخمسة مسائل فقال (كان تساوي) أو تساوا وان كانوا أكثر (في الجميع) بان تكون الأرض بينهما والعمل بينهما والآلة كذلك بكرة أو ملك منهما أو من أحدهما وهذه مما لا خلاف في جوازها كما تقدم (أو قابل البذر) من أحدهما عمل من الآخر والأرض بينهما (أو) قابل (الأرض) من أحدهما عمل من الآخر والبذر بينهما (أوهما) أي قابل البذر والأرض معاً من أحدهما (عمل) من الآخر فهذه الثلاثة جائزة أيضاً كالأولى لأنه لم يقابل الأرض ببذر فيه ما ولا بد من بقية الشروط بان دخلا على أن الربيع بينهما على حسب ما أخرج كل وان يذره البذران في المسئلة الثالثة وهي ما إذا قابل الأرض عمل وكان البذر بينهما وتقدم أن التبرع بزيادة عمل أو ربيع بعد لزومها مقفراً فقوله عمل راجع للثلاثة مسائل قبله (أو) كان (لا أحدهما الجميع) الأرض والبذر والآلة من حيوان وغيره (الآخر فقط) من ربح وتقية وحصد ودرس

وهي جائزة بشرط زائد على ما تقدم أشار به بقوله (أن عقد بافظ الشركة) هل أن للعامل جزأ من الخمس أو غيره وتسمى مسئلة الخمس (لا) أن عقد بافظ (الاجارة) لأنها اجارة باجر مجهول وهي فاسدة (أو أطلاقاً) أي لم يقيد بافظ شركة ولا اجارة (ففسد) أيضاً الجمل الاطلاق على الاجارة عند ابن القاسم وحله سجنون على الشركة فأجازها وصرح بالفساد وان علم من النبي لأجل أن يشبهه فيه قوله (كالفاء أرض لها بال) من أحدهما (وتساوي باقي غيرها) من بذروا على وآلة ففسد لعدم التساوي مع الفاء الأرض فان دفع لربها نصف كرائها جاز لعدم التفاوت فان كانت الأرض لأبال لها جاز كما في المدونة لان مالاً بال له كعدم (أو لأحد هـ أرض ولو رخصة) لأبال لها (وعمل) ومن الآخر البذر ففسد لمقابله جزء من الأرض بـ بذر بخلاف مسئلة المدونة السابقة فان في التساوي في الجميع فالأرض الرخصة كعدم وهذا الأرض والعمل من جهة والبذر من أخرى فقد قابل بعض الأرض ببعض البذر وان رخصة وقال سجنون بالجواز في الرخصة وصوب ابن يونس الأول وهو قول ابن عميد وسحق قوله على الأصح على الأرجح (ثم ان فسدت) المزارعة ففسد شرط أو وجود مانع كما لو تلفت بالاجارة أو أطلاقاً في مسئلة الخمس أو كاللذين بعدها فاما أن يقع العمل منهما أو ينقربه أحدهما فان وقع منهما (وعملها) وكان البذر لأحد هـ ولا آخر الأرض (فبينهما) الزرع (وتراد غيره) فعلى صاحب البذر نصف كراء أرض صاحبه وعلى صاحب الأرض لرب البذر نصف مكيل الزرع (والا) يعملان معا بل انقرد أحدهما ١٥٩ بالعمل وله مع عمله اما الأرض واما

البذر وعلى كل حال نهى
فاسدة (فللعامل) الزرع
وحده (ان كان له) مع عمله
(أرض أو بذر أو بعض
كل) منهما بان كانت
الأرض بينهما أو البذر
أوهما والعمل في كل من
أحدهما وعمله الفاسد
التفاوت (وعليه)
أي العامل الذي حكم له
بجميع الزرع (مثل
البذر) اذا كان له مع
عمله الأرض وكان البذر
من صاحبه أو بعض
الأرض كما لو كانت الأرض
بينهما وأخرج صاحبه البذر
فقد قابل بعض البذر بعض

قول ابن القاسم المتقدم (قوله لان عقد بافظ الاجارة) شروع في ذكر المسائل الفاسدة (قوله
أو أطلاقاً) أي أو عقد بالاطلاق وهو عطف على الاجارة باعتبار المعنى فلا يقال ان فيه عطف الفعل
على الاسم الغير المشابه للفعل (قوله على الاجارة) أي وهي اجارة مجزئة مجزئة (قوله وان علم
من النبي) أي في قوله لا الاجارة أو أطلاقاً (قوله أو لأحد هـ أرض ولو رخصة) هذه أربعة المسائل
الفاسدة وبقي ما اذا أخرج أحدهما الأرض وبعض البذر والآ خر العمل وبعض البذر وبأخذ
العامل من الربح أنقص من نسبة بذره وبقي ما اذا كان كل من البذر والأرض لكل منهما والعمل
من أحدهما ومنه التفاوت وما اذا تساوى باقي الجميع وأسلف أحدهما الآخر البذر فيمنع للسلف بمنفعة
(قوله لمقابله جزء من الأرض ببذر) المناسب قلب العبارة بان يقول لمقابله جزء من البذر بأرض
(قوله فقد قابل بعض الأرض) المناسب حذف بعض (قوله أو وجود مانع) عطف لازم على ملزوم
وقوله كما لو تلفت بالاجارة الخ مثالهما (قوله نصف مكيل الزرع) صوابه البذر (قوله نقد قابل بعض
البذر بعض الأرض فالزرع للعامل) هذا التقرير يرجع لما اذا كانت الأرض كلها من عقد
العامل والبذر كله من عند غيره ولم يفرع على ما اذا كانت الأرض بينهما ما هو وأنه يقال قد قابل البذر
العمل وانما فسدت للتفاوت (قوله وأوفى قولنا أو أجرة) المناسب أو الاجرة (قوله فرجع الامر إلى
ما هو المعتمد الخ) لا يظهر موافقته لقول ابن القاسم في جميع الصور بل يخالفه فيما إذا لم ينفرد صاحب
العمل بشئين فان مقتضى ما تقدم يكون لزوم لصاحب العمل ومقتضى المدحوب لابن القاسم
يكون ان اجتماع الشئان مطلقاً كما هو صريح المصنف بعد (قوله ان له شيئان منها) أي من
الاصول الثلاثة (قوله فالزرع لرب البذر) أي كان منه غيره أولاً (قوله على ما شرطوا) أي اجتمع لكل

الأرض فالزرع للعامل وعليه مثل البذر لصاحبه (أو) عليه (الاجرة) أي أجرة الأرض أو القدر المنفرد به الآخر ان كان له مع عمله بذر وكانت
الأرض أوسع البقر لصاحبه وأوفى قولنا أو أجرة الخ انما هو مجوز الجمع كما لو كان كل من الأرض والبذر بينهما والعمل على أحدهما
ففسدة للتفاوت فالزرع للعامل وعليه لصاحبه أجرة أرضه ومثل بذره والأرض المرحية كالأرض مصريراعي فيها أجرة المثل بعد اخراج
مال الديوان ومفهوم قولنا ان كان الخ أنه اذا لم يكن للعامل بذر ولا أرض بل كان له عمل يده فقط كما في مسئلة الخمس اذا عقدت بالفظ
الاجارة أو أطلاقاً لا يكون له شيء من الزرع وانما يكون له أجره فقط والزرع لرب الأرض والبذر فرجع الامر إلى ما هو المعتمد من الأقوال
الستة وهو قول ابن القاسم واختاره ابن الموارز أن الزرع في الغامضين استحق له شيئان من أصل ثلاثة البذر والأرض والعمل (ولو كانوا)
أي الشركاء (ثلاثة) فأكبر (فالزرع لمن له شأراً) شيئاً (تعدد) من له الشأراً (أو انقرد) ان انقردوا طاهر وان تعدد كان بينهما أو بينهما
وأعطى لمن انقرد بشئ مثل بذره ان كان ما يدر به بذر أجرة ان كان غير بذر (ولو انقرد كل) منهم (شئ) واحد من الاصول الثلاثة
(فبينهم) الزرع انما كان لكل منهم شيئان اهـ مذهب ابن القاسم القول الذي أن الزرع لصاحب البذر وعليه لهما أجرهما أخرجوه
الثالث لابن حبيب أن الشركة ان فسدت المخارة أي كراء الأرض بما يخرج منها فالزرع لرب البذر وان فسدت غيرها كان بينهما على
ما شرطوا وتعدوا فيه ما أخرجوه الرابع أن الزرع له لصاحب العمل اليد

ولو انقربته وعليه لافحامها آخر جوه من بذر اوارض الخامس ان اجتماع له شيان من اربعة اشياء ارض وبذر وعمل يدو بقر السادس لمن له شيان من ثلاثة اشياء ارض وبقر وعمل وكلام الشيخ مع اجماله قاصر في معنى حمله على الابن القاهم والله اعلم بالصواب

*(باب في الوكالة وحكامها) (الوكالة) بفتح الواو وكسر هاء وهي لغة الحفظ والكمال والضمان والتقرير يقال وكلت امرى لفلان فوضته اليه وشرعاً ما اشار له بقوله نيابة الخ ١٦٠ وأركانها اربعة موكل ووكيل وكل فيه وصيغة تلم من قوله (نيابة) وهي تستلزم

منه نيابة (في حق) من الحقوق المالية وغيرها كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى كانه قال نيابة شخص لغيره في حق وهذا اشارة الى الموكل فيه ومستأنى الصيغة في قوله بما يدل (غير مشروطة) تلك النيابة (بموت) أي النائب خرج به الوصية (ولا اشارة) عطف على غير كانه قال وغير اماره خرج به نيابة السلطان أميراً أو قاضياً أو نيابة القاضي قاضياً في بعض عمله فلا تسمى وكالة عرفاً ومثل الحق بقوله (كعقد) لنكاح أو بيع أو اجارة أو غير ذلك فيجوز توكيل الغير فيه (وفسخ) انعقد معاذكر اذا جاز كعقد مزاجعة قبل البقر أو ولي سفيه أو سيد النكاح أو بيع وشمل الطلاق والاقالة والخلع (وأداء) لدين (أو قضاء) له (وعقوبة) لمن له ذلك من أمير أو سيد أو زوج وشبهات التعازير والحدود فيجوز التوكيل فيها (وحوالة) فيجوز أن يوكل من يحيل غيره على مدين له

واحد شيان أولاً (قوله ولو انقربته) أي هذا اذا صاحب عمل اليد شي. آخر من بقر أو بذر أو ارض بل ولو انقربته (قوله لمن اجتماع له شيان من اربعة اشياء) أي فاذا كانت ثلاثة مثلاً واجتمع لكل واحد منهم شيان من هذه الاربعة فانهم يشتركون (قوله السادس لمن له شيان) وقد نظم ابن غازي تلك الاقوال بقوله

الزرع للعامل أو للبذر * في فاسد أو لدوي الخباير
ومن له حرفان من احدى الكلام * عاب وعاث فاعب يا من فهم

والمراد بالخباير هنا الذي يعطى أرضه بما يخرج منها والاعين للعمل والالفاظ للأرض والبذر والثالث أن الثيران فقوله عاب اشارة للقول الاول وعاث للقول السادس وعاب للقول الخامس (قوله في معنى حمله على الابن القاهم) قد علمت أن حمله على كلام ابن القاهم بعد لان كلام مصنفنا نظير كلام خليل

(باب في الوكالة)

لما كان بين الوكالة والشركة مناسبة من جهة أن فيها وكالة أتبعها بما (قوله موكل) أي وهو صاحب الحق وقوله ووكيل فاعل أي متوكل أو بمعنى مفعول وقوله وموكل فيه أي وهو الحق الذي يقبل النيابة (قوله تعلم) أي تلك الأركان (قوله من نيابة أو غيرها) أي كالتعاذر فالمدار على كونه يقبل النيابة (قوله كانه قال نيابة شخص الخ) أي فنيابة مصدر ممنون حذف فاعله على حد أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً وحده قياسي لقول بعضهم

عند النيابة مصدر وتعجب * ومفرغ يتقاس حذف الفاعل

(قوله أي الغائب) صوابه أي ذي الحق (قوله خرج به الوصية) أي لانه لا يقال فيها عرفاً وكالة ولذا افرقوا بين فلان ووكيل ووصى (قوله خرج به نيابة السلطان أميراً) أي وهي النيابة العامة وقوله أو نيابة القاضي قاضياً أي وهي النيابة الخاصة (قوله كعقد لنكاح) لكن ان كان الموكل الزوج جاز ولو صلباً أو امرأة وأمان كان الموكل الزوج فيشترط فيه شروط الولي كاتقدم في النكاح (قوله وشمل الطلاق) أي يدخل الطلاق في الفسخ بناء على أن المراد بالفسخ مطلق المحل وفي شب أنه داخل في العقد فعلى كل حال يجوز التوكيل على الطلاق وان كانت المرأة وقت عقد التوكيل حائضاً فإن أوقعه الوكيل حالة الحيض جرى على حكم المطلق فيه (قوله لنكاح أو بيع) راجع لولي السفيه أو السيد (قوله وأداء الدين) أي بان يوكل من عليه الدين شخصاً يؤديه عنه لا ربايه وقوله أو قضاء له المناسبات أو قضاء له بان يوكل شخصاً يقضيه ممن هو عليه وبقاء القضاء على ما هو عليه ويكون عين الاداء ويكون غير مفيد شيئاً (قوله وشملت التعازير) أي فلا إمام أن يوكل من يباشرك نيابة عنه (قوله وحوالة) زاد ابن شامس وابن الحاسب التوكيل في الجملة وفسر ذلك ابن هرون بان يوكله على أن يتكفل لفلان بما على فلان وقد كان التزام رب الدين الذي على فلان أن يأديه بكماله عنه (قوله وهي تجوز بالجهول) أي عندنا خلافاً للسادة السافعية (قوله وحج) أي فتصح النيابة فيه وان كان مكرراً والقول خليل في باب الحج ومنع استنابة صحيح في فرض والا كره (قوله وقبض حق) أي ديناً أو أمانة فهو أعم من قوله فيما تقدم أو قضاء له (قوله وكل ما يقبل النيابة) أي بناء على تساوي النيابة والوكالة (قوله فلا يصح توكيل من يخلف عنه) اعلم أن العمل الذي عليه الشارع من الشخص ثلاثة أقسام الاول

(وأبراء) من حق (وان جهله) أي الحق (الثلاث) الموكل والوكيل ومن عليه الحق كان يوكل (وأبراء) من حق من مال أو غيره والابراء هبة وهي تجوز بالجهول (وحج) بان يوكل من صحيح عنه غير القرض أو من يستدعيه له من صحيح عنه وكذا الهبة والصدقة والوقف وقبض حق وكل ما يقبل النيابة (لا في) الا قبلها من الاعمال البدنية نحو (عين) فلا يصح توكيل من يخلف عنه (وصلاة) فلا يصح توكيل من يصلي عنه فريضاً أو صلاة بخلاف توكيل غيره

في الإمامة بحل يؤم فيه الناس أو يخطب عنه فيجوز (و) لافي (معصية كظهار) فلا يوكل من بظاهر عنه زوجته ولا يلزمه شيء وكذا
سائر المعاصي فمن أمر غيره أن يشتري له خيرا أو يقتل نفسه فيحق أو يغصب أو يهريق ونحو ذلك فلا يقال له نيابة ويقال له أسروا من قال
لغيره افعل لي ما يجوز كاسرق لي مالي الذي بيد فلان أو اغصب لي منه أو اقتل ١٦١ لي من قتل أبي الثابت شرعا مع نيابة

ووكالة وتفقد النيابة
عن الوكالة في ذي أمر
نائب غيره في إمارة أو قضاء
كإذ كره بعضهم (ولا
يجوز أكثر من) توكيل
(واحد في خصومة) لما
فيه من كثرة النزاع (الا
برضا المصم) فيجوز
الأكثر كما يجوز الواحد
مطلقا إلا لعداوة بين
الوكيل والمصم لما فيه من
الاضرار (كان قاعده) أي
قاعده خصمه عند الحكم
(ثلاثا) أي ثلاث مجالس
ولو في يوم واحد فليس له
أن يوكل أحدا بخلاف
عنه خصمه لأن شأن
الثلاث مجالس انعقاد
المعاملات بينهما وظهور
الحق بالتوكيل حيث
يوجب تحديد المنازعة
وكثرة الشر (الاعذر)
من مرض أو سفر فله
حينئذ التوكيل ومن
الاعذر حلفه أن لا يخصمه
لكونه الدائم لان
حلفه مبرم وجب (بما
بدل عرفا) متعلق بقوله
نيابة في حق وهذا هو
الركن الرابع من أركانها
والدال عسفا أعم من أن
يكون لفظا أو غيره ككتابة
أو إشارة قال بعضهم أو
عادة كتصرف الزوج

ما كان مشتملا على مصلحة منطور في المخصوص الفاعل وهذا لا يحصل مصادته إلا بالباشرة وتمنع
فيه النيابة قطعا وذلك كاليمين والدخول في الإسلام والصلاة والصيام ووطء الزوجة ونحو ذلك فان
مصادة اليمين الدلالة على صدق المدعي وذلك غير حاصل بخلاف غيره ولذا يقال ليس في السنة أن
يخاف أحد ويستحق غيره ومصلحة الدخول في الإسلام إحلال الله وتعظيمه وإظهار العبودية له وإنما
تحصل من جهة الفاعل وكذلك الصلاة والصيام ومصلحة الوطء الأعفاف وتحصيل ولد ينسب إليه
وذلك لا يحصل بفعل غيره الثاني ما كان مشتملا على مصلحة متطورة فيها الذات الفعل من حيث هو
وهذا لا يتوقف حصول مصادته على الباشرة وحيث لا يتوقف فيه النيابة قطعا وذلك كرد العواري
والودائع والمقصوبات وقضاء الديون وتفريق الزكاة ونحوها فان مصلحة هذه الأشياء اتصال الحقوق
لأهلها بنفسه أو بغيره فذلك يبرأ من كانت عليه بالوفاة وان لم يشعر إلا بالت ما كان مشتملا على مصلحة
متطورة فيها الجهة الفعل وجهة الفاعل وهو متردد بينهما واختلف العلماء في هذا بابهما باحقيق وذلك
كما خرج فانه عبادة معهما اتفاق مال فمالك ومن وافقه رأوا أن مصلحة تأديب النفس وتهديبها
وتعظيم شعائر الله في تلك المقام إظهار الانقياد إليه وهذا أمر مطلوب من كل قادر فاذا جعله انسان
عنه فانت المصلحة التي طلبها الشارع منه ورأوا أن اتفاق المال فيه أمر عارض بدليل أن المصم يبيع
بلا مال فقد أحقوه بالنفس الأول لان هذه المصالح لا تحصل بفعل الغير عنه وقد كان لا يسقط القرض
عن حج عنه وانما له أجرة المفقدة والدعاء والشاقي وغيره رأوا أن المصلحة فيه القرينة المالية التي لا يتفك
عنها بما قاله المحققون بالنفس الثاني اه ملخصا من بن (قوله في الإمامة) اعلم أن الأذان والإمامة
وقراءة القرآن والعلم بكار مخصوص نحو النيابة حيث لم يشترط الواقف عدم النيابة فيها فان
شرط الواقف عدمها وحصلت نيابة لم يكن المعلوم للأصل تركه ولا للمائب لعدم تفرده في الوظيفة
اصلة وان لم يشترط الواقف عدم النيابة فالمعلوم لصاحب الوظيفة المقر في أو هو مع النائب على
ما راضيا عليه من قليل أو كثير كانت الاستنابة لصروره أولا كما قاله المنوفي واختاره بن والجمهوري
(قوله وتفقد النيابة عن الو كالة الخ) اعلم أنه اختلف فقيل ان النيابة مساوية للوكالة وهو لان رشد
وعياض فكل ما صحت فيه النيابة تصح فيه الو كالة وقيل النيابة أهم فليس كل ما صحت فيه النيابة تصح
فيه الو كالة كالأمرة كما قال الشارح (قوله فليس له أن يوكل أحدا) أي الأبرياء (قوله لأن شأن
الثلاث مجالس انعقاد المعاملات) ظاهره جواز التوكيل في أقل منها وهو مقتضى كلام المتبطل لكن
قال في المقدمات المرتان كالثلاث على المتشهور في المذهب كذا في بن (قوله لان حلفه غير مبرم وجب)
أي فلا يكون عذرا يبيح له التوكيل بل يتعين أن يخلفه بنفقه ويحلف في عينه إلا أن رضي خصمه بتوكيله
(قوله أو تصرف لأخوته كذلك) أي كما قال ابن ناجي في ربع بين أخ وأخت وكان الأخ يتولى كراء
رقبه مننين متطاولا وادعى أنه كان يدفع لأخته ما يخصه في الكراء فان القول بقوله لانه وكيل بالعادة
(قوله وتكون وكالة باطلة) أي في كل ما أبهم فيه الو كالة عليه بخلاف أنت وصي فاهما صحيحة
ونعم كل شيء (قوله وقال ابن يونس تفيد رجم) أي ووافقه ابن رشد في المقدمات قال وهو قولهم
في الو كالة ان تصرف طالبت وان طالبت قصرت فعلى القول الأول فرق بين شاس بينها وبين الوصية
بوجهين أحدهما العادة قال لانها تقتضي عند اطلاق لفظ الوصية التصرف في كل الأشياء
ولا تقتضيه في الو كالة ويرجع إلى اللفظ وهو محتمل الثاني أن الموكل ههنا لا تصرف فلا بد أن يبقى لنفسه

٢١ - صاوي - في زوجته في ما لا هو عا لسا كنه أو تصرف لأخوته كذلك فانه محمول على التوكيل فيمضي فعله
والقول قوله حتى ثبت المنع المتصرف من ربه المال ولا بد من قبول الوكيل (لا مجرد وكالتك) أو أنت وكيل فانه لا يفيد وتكون وكالة
باطلة وهو قول ابن بشير وقال ابن يونس تفيد رجم والشيخ ولا يقال (بل حتى بغوض) لا وكيل بان يقول الموكل وكذلك
وكالة سفوضة أو في جميع أموري أو في كل شيء ونحو ذلك (أو يعين) له (بنفس)

أوفر بنة) في شيء خاص كسكاح أو بيع أو شراء خاص أو عام (وله) أي الوكيل (في) أو كيلة على (البيع طلب الثمن) من المشتري (وقبضه) منه لأنه من توابع البيع الذي وكل به (وله) (في) أو كيلة على (الشراء قبض المبيع) من بائعه وتسليمه لموكله (وله) (رده) أي المبيع (بعيب) ظهر فيه (أن لم يعينه موكله) فإن عينه بالمال له اشترى هذه السلعة أو ساعة فلان الغلابة فلا رد الوكيل بعيب ظهر فيه أو هذا في غير الوكيل المفوض والأفله الرد ولو عين له (وطولب) الوكيل (بالثمن) لسلعة اشترىها لموكله (وبالثمن) الذي باعه لموكله على بيعه (الأن يصرح) الوكيل (بالبراءة) من ذلك ما يقول ولا أتولى دفع الثمن لك أولاً أتولى دفع الثمن فلا يطالب وإنما يطالب بالثمن أو بالثمن موكله وشبهه في مفهوم (الأن كيمنى) أي كقوله لبائع بعثني (فلان لبيعه) كذا باعه فلا يطالب بالثمن (بخلاف) بعثني (لاشترى له من) كذا فيطالب الرسول ١٦٢ إلا أن يعترف المرسل بأنه أرسله فليمتنع أي ما شاء كما في الخطاب عن التوضيح

والفرق بين هذه والتي قبلها أنه في هذه أسند الشراء لنفسه وفيما قبلها أسند لغیره ولذا قال لتبعني كان الطالب على الرسول (و) طولب الوكيل (بالعهدة) من عيب فيما باعه لموكله أو استحقاق (مالم يعلم المشتري) بأنه وكيل والا فالطلب على الموكل (الا) المفوض) فالطلب عليه ولو علم المشتري أنه وكيل (وقبل) الوكيل (المصلحة) وجوبا أي يتعين عليه أن يفعل ما فيه المصلحة لموكله (فيتعين) عليه في التوكيل المطلق في بيع أو شراء (نقد البلد) من ذهب أو فضة (و) شراء (لاثق) بموكله والالم يلزم للموكل (وثن المثل والا) لم يلزم الموكل (وخير) في القبول والرد الآن يكون شيئا سيرا يقع الثغاب به بين الناس فلا كلام

شيئا فبقية تقر بتقرير ما أتى والوصى لا تصرف له إلا بعد الموت فلا يفتقر لتقرير أه بن (قوله) وله (أي الوكيل الخ) اللام بمعنى على لقول خليل في التوضيح لو سلم الوكيل المبيع ولم يقبض الثمن ضمنه أه وهذا حيث لا عرف بعدم طلبه والالم يلزمه بل ليس له حيثئذ ضمه ولا يبرأ المشتري بدفع الثمن إليه قال المتبسط قلنا عن أبي عمران ولو كانت العادة عند الناس في الرباع أن وكيل البيع لا يقبض الثمن فإن المشتري لا يبرأ بالدفع لموكل الذي باع وإنما يحمله هذا على العادة الجارية بينهم أه بن (قوله) قبض المبيع) أي عليه أيضا قبض المبيع حيث يجب عليه دفع الثمن وهو الذي لم يصرح بالبراءة من الثمن كما يأتي (قوله) وله رده) قد علمت أن اللام بمعنى على أي يجب على الوكيل أن يرد المبيع إذا كان لا يعلم بالعيب حال شرائه ولم يكن ظاهر الغير المتأمل والأفله رد له ويكون لازما لو قيل إن لم يقبله الموكل (قوله) وشبهه في مفهوم (الا) هكذا نسخة المؤلف وصواب العبارة وشبهه في مفهوم (الا) أن يصرح بالبراءة كبعثني الخ (قوله) وطولب الوكيل (بالعهدة) أي فاذا باع الوكيل ساعة وظهر بها عيب أو حصل فيه الاستحقاق رجع المشتري على الوكيل (قوله) مالم يعلم المشتري بأنه وكيل) أي كالمسحور ومالم يحلف الوكيل أنه كان وكيل في البيع فقط (قوله) الا المفوض فالطلب عليه) أي فلا يشتري الرجوع عليه أو على موكله فيصير له غريمان يمتنع أي ما شاء كالشريك المفوض (قوله) في التوكيل المطلق) المراد باطلا لاقه عدم ذكر نوع الثمن أو جنسه عنده (قوله) نقد البلد) أي التي وقع بها البيع أو الشراء سواء وقع التوكيل فيها أو في غيرها (قوله) وثن المثل) أي فاذا وكله على بيع ساعة فلا بد من بيعها بثمن مثله لا باقل واذا وكله على شراء ساعة فلا بد من شرائها بثمن مثله لا باكثر ومحل تعين ثمن المثل إذا كان التوكيل على البيع أو الشراء مطلقا لم يسم له ثمنان سماه تعين (قوله) وخير في القبول والرد) محل الخيار إذا كانت المخالفة لازعة فيها وأما لو أنكر الوكيل المخالفة فهل يكون القول قول الموكل وهو الذي جزم به بعضهم (قوله) لما فيه من فسخ الدين في الدين) أي لانه بمجرد مخالفة الوكيل ترتب الثمن في ذمته ديناً وقد فسخ ذلك في مؤخر وهو المسلم فيه (قوله) وبيع الطعام قبل قبضه الخ) إنما لزم ذلك لان الطعام لزم الوكيل بمجرد شرائه بالدرهم المخالفة لنقد الموكل فاذا رضى الموكل بذلك فكان الوكيل باعه الطعام قبل قبضه من المسلم اليه (قوله) وقيل التخيير الخ) مقابل الإطلاق المتقدم وقوله لا بعده صوابه لا قبله (الا أن يكون الشأن) أي عادة الناس شراء تلك السلعة الموكل على شرائها بالدرهم أو سلم الدرهم فيها وقوله أو كان نظرا أي أو كان صرف الدراهم بالدرهم فيه مصاحفة للموكل كما لو كانت الدراهم تنقص في الوزن فيمتنع عليها البائع مثلا (قوله) بفتح الراء) أي ويصح

للموكل (كصرف ذهب) دفعه للموكل للوكيل ليسامه له في طعام أو غيره أو يشتري له به شيئا فصرفه (قبضه) وأسماها أو اشتري بها فيخير الموكل بين القبول والرد في غير السلم مطلقا وفي السلم أن قبضه الوكيل لان لم يقبضه فليتعين وليس له الاجازة لما فيه من فسخ الدين في الدين وبيع الطعام قبل قبضه ان كان طعاما وقيل التخيير انما هو بعد القبض في السلم وغيره لا بعده بخلاف العلة المذكورة فتأمل (الا أن يكون الشأن) هو المصروف أو كان نظرا فلا خيار للموكل قال في المأونة ان دفعه اليه دنائير يسلمها في طعام فلم يسلمها حتى صرفها بدينارهم فان كان هو الشأن في تلك السلعة أو كان نظرا فذلك جائز والا كان متعديا ضمن الدينار ولزمه الطعام أه لكنه لا خصوصية للسلم ولا لطعام كما صرحوا به (ومخالفة مشتري) عطف على صرف ومشتري بفتح الراء اسم فاعول أي ومخالفة الوكيل موكله في مشتري (عين) لا وكيل بان قال له اشترى هذا الشيء فاشترى غيره أو قال له اشترى حمارا فاشترى ثوبا (أو) ومخالفة (سوق) عين (أو زمان) عين فيخير

كسرها

الموكل بين القبول والرد لان تخصيصه معتبر (أو باع) الوكيل (بأقل مما سمي) له الموكل ولو سيرا في حير (أو اشترى) الموكله باكثر مما سمي له أو من ثمن المثل كثيرا في حير لا يسير لان شأن الشراء الزيادة لحصول المطلوب ولا المقتضى اليسير بقوله (الا) زيادة (كدينارين في) تسمية (أربعين) دينار فيلزم ولا خيار فالساعة نصف العشر كواحد ١٦٣ في عشرين وثلاثة في ستين واعتبر

بعضهم فيدالكثرة في الشراء والبيع معا فلا خيار في المخالفة باليسير حتى في الشراء وماذا كرهناه هو المعتقد (و) حيث خالف الوكيل في شيء مما ذكر وثبت للموكل الخيار (لزمه) أي الوكيل (ما اشترى ان رده موكله) وليس للوكيل رد المبيع على بائعه الا ان يعلم البائع بانه وكيل قد خالف موكله بشيء مما تقدم أو يكون له الخيار ولم تنص أيام الخيار سواء كان الخيار الصفة أو في رد التي ليست على الصفة ومن ذلك لو وكلته على أن يسلم لك في شيء فقد أسلم وأخذ من المسلم اليه جيلا أو رهنا من غير أن تأمر به فلا خيار لك أن تأخذ الرهن أو الحمل بعد العقد ويكون الرهن في ضمانه قبل علمك به ورضاك واختلاف إذا أمره بالبيع بالذهب فباع فضة وعكسه هل يثبت للموكل الخيار أو لا قولان إذا كان قد قبل المدة والساعة مما يباعهما واستوت قيمة الذهب والدرهم والآخر قول واحد ولو حلف الشخص على شيء أنه لا يفعله فوكل على فعله كما إذا حلف لا يشتري عبدا ولا أن يضرب عبده أو لا يبيعه مثله أو أمره غيره بفعله ذلك فانه يحلف أن لا يفعله بنفسه هذا إذا حلف بالله أو بعق غير معين وأمان كان بطلاق أو بعق معين ورفع للقاضي فلا يقبل منه توبة ويقع عليه الطلاق ويلزمه العتق اه ما خص ما أحال عليه (قوله) توكل كافر من إضافة المصدر لفعله والقاعل محذوف بينه فيما يأتي بقوله أسلم فانه متعلق بتوكيل (قوله) في بيع المسلم أي وأما توكل الكافر لكافر فإن كان على استخلاص دين له من مسلم منع لانه ربما أغلظ عليه وشق عليه وإن كان على غير ذلك فلا منع فان قلت ان العلة جارية حتى في الأصل قلت نعم لكن التوكيل فيه تسلط كافرين بخلاف عدمه فانه لا تسلط فيه الا صاحب الحق (قوله) كفلة وقف بيان لا نحو (قوله) أو خراج من ذلك ما اجتمعت عليه المترمون في قطر مصر من توبة الكتبة على الخراج من أهل المدينة فانه ضلال (قوله) على مسلم مفهومه انه لو وكله على تقاضيه من كافر فانه يجوز لان العلة لا تأتي هنا فان قلت ان لم تأت علة الاغلاظ ففيه أن الكافر لا يتحرى الحلال فكان مقتضاه المنع من أجل تلك العلة وقصره منع توكل الكافر في الامور الثلاثة التي هي البيع والشراء والتقاضى بفيد جواز توكله في غيرها كقبول نكاح ودفع هبة وإبراء ووقف وهو كذلك قال والد عب يفتي اذا وقع البيع أو الشراء أو التقاضى الممنوع على وجه الصحة أن يكون ماضيا (قوله) ولو عدوا في الدين أي عداوة سببها اختلاف الدين (قوله) الا ان تنتهي فيه الرغبات حاصله أن المنع مقيد بما اذا لم يكن شراؤه بعد تنهاى الرغبات وما اذا لم يأذنه ربه في البيع لنفسه سواء كان الاذن حقيقيا أو حكما كما لو اشترى لنفسه بمضرة ربه

كسرها أيضا كما اذا قال له لا تبع هذه السلعة الا من فلان فلا يبيع غيره فان باع غيره من غير الموكل (قوله) لان شأن الشراء الزيادة) علة للفرق بين البيع والشراء (قوله) حتى في الشراء) هكذا نسخة المؤلف والصواب حتى في البيع لان الشراء يغتفر فيه الزيادة اليسيرة اتفاقا (قوله) وماذا كرهناه هو المعتقد أي من أن اغتفر اليسير خاص بالشراء لا بالبيع (قوله) وحيث خالف الوكيل الخ) يحتمل أنها شراعية فالفعل في محل جزم والجزم بها بدون ما قيل ويحتمل أن تكون ظرف زمان معمولة للزم وهو الاحسن (قوله) سواء كان الخيار للبائع أيضا أم لا الخ) أي فان كان الخيار لهما واختارا أحدهما الرد فقد تقدم في باب الخيار أن الحق لمن اختار الرده منهما كالبائع أو المشتري ولا يلزم البيع الا برضاها (قوله) وفي الأصل هنا مسائل حسنة فراجعها) من ذلك ما لو اشترى الوكيل معيما مع علمه به فيلزمه ان لم يرض به الموكل أو يقل العيب وهو فرصة كدابة مقطوعة ذنب لغير ذي هيئة وهي رخصة أو زاد الوكيل في الثمن الذي سماه له والتمزم بذلك الزيادة فيلزم الموكل أيضا وكذلك يلزم الموكل لو زاد الوكيل في بيع ساعة سماه له أو نقص في شراء ساعة سماه له أو أعطاه دراهم يشتري بها فاشترى في الساعة وقتها أو عكسه الا أن يكون لا مخرج في تعيين الدراهم بالنسبة الاولى أو في عدمه بالنسبة الثانية فله الخيار وكذلك لا يكون له الخيار ان أمره أن يشتري شاة بدينار فاشترى به اثنتين على الصفة أو أحدهما في عقد واحد ان أبي البائع من بيع أحدهما مفردة والآخر الموكل في رد أحدهما ان كان كل على الصفة أو في رد التي ليست على الصفة ومن ذلك لو وكلته على أن يسلم لك في شيء فقد أسلم وأخذ من المسلم اليه جيلا أو رهنا من غير أن تأمر به فلا خيار لك أن تأخذ الرهن أو الحمل بعد العقد ويكون الرهن في ضمانه قبل علمك به ورضاك واختلاف إذا أمره بالبيع بالذهب فباع فضة وعكسه هل يثبت للموكل الخيار أو لا قولان إذا كان قد قبل المدة والساعة مما يباعهما واستوت قيمة الذهب والدرهم والآخر قول واحد ولو حلف الشخص على شيء أنه لا يفعله فوكل على فعله كما إذا حلف لا يشتري عبدا ولا أن يضرب عبده أو لا يبيعه مثله أو أمره غيره بفعله ذلك فانه يحلف أن لا يفعله بنفسه هذا إذا حلف بالله أو بعق غير معين وأمان كان بطلاق أو بعق معين ورفع للقاضي فلا يقبل منه توبة ويقع عليه الطلاق ويلزمه العتق اه ما خص ما أحال عليه (قوله) توكل كافر من إضافة المصدر لفعله والقاعل محذوف بينه فيما يأتي بقوله أسلم فانه متعلق بتوكيل (قوله) في بيع المسلم أي وأما توكل الكافر لكافر فإن كان على استخلاص دين له من مسلم منع لانه ربما أغلظ عليه وشق عليه وإن كان على غير ذلك فلا منع فان قلت ان العلة جارية حتى في الأصل قلت نعم لكن التوكيل فيه تسلط كافرين بخلاف عدمه فانه لا تسلط فيه الا صاحب الحق (قوله) كفلة وقف بيان لا نحو (قوله) أو خراج من ذلك ما اجتمعت عليه المترمون في قطر مصر من توبة الكتبة على الخراج من أهل المدينة فانه ضلال (قوله) على مسلم مفهومه انه لو وكله على تقاضيه من كافر فانه يجوز لان العلة لا تأتي هنا فان قلت ان لم تأت علة الاغلاظ ففيه أن الكافر لا يتحرى الحلال فكان مقتضاه المنع من أجل تلك العلة وقصره منع توكل الكافر في الامور الثلاثة التي هي البيع والشراء والتقاضى بفيد جواز توكله في غيرها كقبول نكاح ودفع هبة وإبراء ووقف وهو كذلك قال والد عب يفتي اذا وقع البيع أو الشراء أو التقاضى الممنوع على وجه الصحة أن يكون ماضيا (قوله) ولو عدوا في الدين أي عداوة سببها اختلاف الدين (قوله) الا ان تنتهي فيه الرغبات حاصله أن المنع مقيد بما اذا لم يكن شراؤه بعد تنهاى الرغبات وما اذا لم يأذنه ربه في البيع لنفسه سواء كان الاذن حقيقيا أو حكما كما لو اشترى لنفسه بمضرة ربه

على عدوه) ولو عدوا في الدين كيوذي على نصراني وعكسه لما فيه من العنت وزيادة الشراء لا انه يجوز توكله على ذي بخلاف ذلك (و) منع لو كبل وكل على بيع شيء (شراؤه لنفسه) ما وكل على بيعه ووقف على اجازة موكله ولو سمي له الثمن لإحتمال الرغبة فيه باكثر الا ان تنتهي فيه الرغبات (و) شراؤه ما وكل على بيعه

(لمحجوره) من صغير أو غيره أو رقيق لأنه مثل الشراء لنفسه (ولو سمي الثمن) للوكيل لما تقدم فقوله ولو الخ راجع لهما (و) منع للوكيل (توكيله) في شيء وكل فيه لأن الموكل لم يرض الأمانته (الأن لا يليق به) أي بالوكيل تولى ما وكل عليه بأن يكون من ذوى الهبات و وكل على مستحق فيجوز توكيله (أو يكثر) ما وكل عليه فيوكل من يعينه على تحصيله لاستقلاله بخلاف الأول وهذا في غير الفروض وأما المفوض فلا يمنع أن يوكل على المشهور ومحل جواز التوكيل فيما إذا كان الوكيل ذور جاهه لا يليق به البيع أو الشراء لما وكل فيه أن علم الموكل بذلك أو كان توكيله مشهورا بذلك ويحمل الموكل على عامه بذلك فلا يصدق أن ادعى عدم العلم وأما إذا لم يعلم بذلك ولم يشتر الوكيل به فليس له التوكيل وهو ضامن للمال ويحمل الموكل على عدم العلم أن ادعاه وحيث جاز للوكيل التوكيل فوكل (فلا ينعزل) الوكيل (الث في بعزل الأول) ولا يبرئه أي إذا عزل الأصل وكيه فلا ينعزل وكيل الوكيل وينعزل كل منهما بموت الأصل وله عزل كل منهما والوكيل عزل وكيله (و) منع (رضاك) أي الموكل (بمخالفته) أي الوكيل (في لم) أمرته به بأن أمرته أن يسلم لك في عرض أو طعام عينته له فاسلم في غيره فلا يجوز لك أن ١٦٤ ترضى بذلك السلم (أن دفعت له الثمن) أي رأس المال يسلمه فيما عينته له

فخالف وأسامه في غيره لأنه لما تعدى ضمن الثمن في ذمته فصار ديناً عليه فإن رضيت فقد رضيت الدين فيما باخر قبضه وهو فسخ دين في دين ويزاد في الطعام يبيعه قبل قبضه لأنه تبعه فيه صار الطعام للوكيل وقد باعه للموكل قبل قبضه بالدين الذي صار في ذمته (الأن تعلم) أي الموكل يتعديه (بعد قبضه) من السلم إليه فيجوز لك الرضا بأخذه لعدم الدين بالدين وعدم بيع الطعام قبل قبضه (أو تعلم بعد) - الأول (الاجل) فيجوز الرضا (في غير الطعام) إذا كنت قبضه بلا تأخير لعدم الدين بالدين وأما في الطعام فلا يجوز لبيعه قبل قبضه وكذا في غير الطعام إذا كان

وما قيل في شرائه لنفسه يقال في شرائه لمحجوره (قوله لمحجوره) أي بخلاف زوجته وولده الرشيد و رقيقه المأذون له فلا يمنع شراؤه لاستقلاله به تصرفاً لأنفسهم أن لم يحجب لهم فإن حابي منع ورضى البيع وغرم الوكيل من حابي به والعبرة بالمحابة وقت البيع (قوله ومنع للوكيل توكيله الخ) اختلاف إذا وكل الوكيل وكيلاً من غير الأصل وتصرف الوكيل الثاني يبيع أو شراء على طبق ما أمر به الوكيل الأول فهو محل يجوز للأصل امتناؤه لأنها لم تقع المخالفة فيما أمر به الأصل وإنما وقعت في التعدي بالتوكيل أو لا يجوز له الرضا لأنه يتعدى الأول صار ضمن ديناً في ذمته فلا يفسخه فيما تصرف فيه الوكيل الثاني لأنه فسخ دين في دين لم يحل الاجل تأويله في خليل (قوله فيما إذا كان الوكيل ذو وجهه) هكذا نسخة الأصل بالواو والمساوئ بالالف لأنه خبر كان (قوله أن علم الموكل بذلك) أي بانه ذو وجهه أي كان عالماً بها وقت توكيله (قوله وهو ضامن للمال) أي فإن وكل في هذه الحالة وحصل في المال تلف ضمنه لتعديه (قوله فاسلم في غيره) أي فحصل من الوكيل مخالفة في جنس السلم فيه ومثله ما لو حصل من الوكيل مخالفة في رأس المال كما إذا أمره أن يدفع رأس المال عينا فدفعها عرضاً أو له في منع الرضا بهما واحدة (قوله لأنه تبعه فيه صار الطعام للوكيل) أي الطعام المسلم فيه صار لازماً للوكيل (قوله إلا أن تعلم الخ) أي إلا أن يكون علمك ما حصل إلا بعد قبضه (قوله وهو مفهوم أن دفعت له الثمن الخ) أي فتحصل أر محمل مع الرضا بالمخالف أن دفع الأصل للوكيل الثمن وعدم الأصل يتعدى الوكيل قبل القبض وقبل حلول الاجل (قوله لأنه لم يجب لك عليه شيء) هذا ظاهر في غير الطعام وأما الطعام فلا يجوز له الرضا به لو جوده له أخرى وهي بيع الطعام قبل قبضه (قوله أي ومنع رضاك في بيع ما وكلته الخ) حاصله أنك إذا وكلته على بيع سلعته بتقديفها بدين فإنه يمنع الرضا به سواء كان ذلك الثمن المؤجل عينا أو عرضاً أو طعاماً والمنع مقدم يكون الثمن المؤجل أكثر مما ساءله أن باع بجنس المسمى أو بكونه من غير جنس المسمى والمحال أن المبيع قد فاق فلو باع بجنس المسمى وكان أقل أو مساوياً للمساواة جاز الرضا بالدين وكذلك كان المبيع قائماً وباع بغير جنس المسمى أو بجنسها كثيراً فيجوز له الرضا بذلك الدين ويبقى لاجله (قوله يبيع الدين الذي على المشتري) أي الذي هو الوكيل (قوله أن أو زاد) أي بأن ساوى التسمية أو القيمة أو زاد عليها ما

وأما

قبضه يتأخر ومفهوم أن دفعت له الثمن أنك إذا لم تدفعه له وأمرته أن يسلم لك في شيء معين فخالف وأسلم في غيره فيجوز لك الرضا بما فعل وتدفع له الثمن لأنه لم يجب لك عليه شيء ففسخه في شيء لا تتعجله الآن ويجوز لك أن لا ترضى (أو في بيعه) عطف على بخره أي ومنع رضاك في بيع ما وكلته على بيعه نقد أو كان العرف يبيعها نقداً سواء سميت له الثمن أم لا (الدين) أن باعه بدين (أن فانت) السلعة بيد المشتري بما يفوت به البيع الفاسد من حواله سوق فأعلى لأنه لما تعدى وباعها بالدين لزمه ما سميت له ثمنها والقيمة أن لم تسم له فإذا رضيت به فله نقد ففسخت ما وجب لك عليه حالاً في شيء لا تتعجله لأن وهو دفع ما في الذمة في مؤخر فإن لم تقم السلعة جاز الرضا به كابتداء بيع وجاز رد البع وأخذ السلعة ومحل المنع فيما إذا فانت أن باعها بكثر مما سمى له أو من القيمة فيما إذا لم يسم لما فيه من دفع قليل في كثير فإن باعها بمثل التسمية أو القيمة فأل جاز الرضا (و) إذا منع الرضا بفوات السلعة (بيع الدين) الذي على المشتري وحيث قد أمان أن يوفي عنه بالتسمية أو القيمة أولاً (فإن وفي ثمنه بالتسمية أو القيمة) فيما إذا لم يسم له شيئاً بأن ساوى أو زاد فلا مرطاً وأخذ الوكيل (والا) يوف بأن نقص الثمن

فمن ذلك (أغرم) الوكيل (التمام فان مال) الوكيل أي طلب من الموكل (الغرم) أي غرم التسمية أو غرم القيمة لموكله الآن ولا يباع الدين (و) سأله (الصبر) الاجل (ليقبضه) أي الدين من المشتري (ويُدفع الزئد) على التسمية أو القيمة (ان كان) هناك زائد عليهما (أجيب) الوكيل لذلك ولا ضرر (ان كانت قيمته) لأن لو بيع (قدرها) أي قدر التسمية أو القيمة (فأدل) اذ ليس للوكيل في ذلك نفع بل فعل معروف مع الموكل فان كانت قيمته الآن أكثر لم يجز الصبر ولا بد من بيع الدين لأن الموكل قد فسخ ما زاد على التسمية أو القيمة فيما بقي كما لو أمره أن يبيعها بشرة نقدا أو القيمة كذلك فباعها الوكيل بخمسة عشر إلى أجل وقيمة الدين الآن لو بيع اثنا عشر فإذ رضى بالصبر إلى الاجل فكانه فسخ دينارين في خمسة إلى الاجل وقولنا اذ ليس للوكيل في ذلك نفع ظاهر فيما إذا كانت قيمة الدين قدر التسمية أو القيمة لأقل فان كانت أقل فالتفع للوكيل حاصل لأنه لو كان قيمة الدين الآن لو بيع ثمانية في المثال المتقدم كان فيه سلف من الوكيل جزؤه فبانه أن الوكيل تازمه التسمية عشرة

١٦٥

وهي أكثر من قيمته الآن فإذا بيع الدين بقيمته ثمانية غرم تمام التسمية فيعطى التسمية الآن ليقبضها عند الاجل فكانه سلفه موكله اثنين فإذا جاء الاجل أخذ عشرة فبانه ثمانية منافي نظير قيمة الدين الآن والاثنان في نظير الاثنين السلف وفيه نفع له أدل لو بيع الدين الآن بشمانية لغرم الوكيل اثنين تمام التسمية ولا رجوع لهما ولذا منع أشهب ما إذا كانت قيمته أقل ولم يراع ذلك ابن القاسم وأجازه كما ذكرنا لأن البيع لا يكون الا برضاها فلا يتحقق السلف فالبيع لا يلزم الوكيل بل إذا سأل الصبر وغرم التسمية أجيب وأجبره الموكل ولا يتحقق له سلف الا إذا تزمه البيع فتدبر (وان

وانما أخذ الموكل الزيادة لأن لو كل واحد ولا يرجع له (قوله أجيب الوكيل) أي أجابه الموكل جبراً عليه (قوله أو القيمة كذلك) أي بان أمره أن يبيعها ولم يقيد بالقيمة بين الناس عشرة (قوله فكانه فسخ دينارين في خمسة) أي ان الموكل ترك الآن لدينارين الزائدين في قيمة الدين لو بيع الآن للوكيل فلم يبرمه تمام الاثنى عشر لاجل أن يأخذ خمسة عند الاجل وهذا عين فسخ الدين في الدين (قوله فكانه سلف موكله اثنين) المناسب أن يقول عشرة قال في الحاشية حاصله ان أشهب يقول اذا كانت القيمة أقل من التسمية وسأل غرم التسمية والصبر ليقبضها فانه لا يجوز لانه سلف من الوكيل أي ان الوكيل أسلف تلك العشرة للموكل ويأخذ بدلها في المستقبل من الدين رانتفع بأسقاط الدرهمين عنه الذين كان يغرمهما على تقدير لو يبيع الدين بشمانية فكان يغرم اثنين كمال العشرة التي هي التسمية فهي زيادة جاءت من أجل السلف وحاصل الرد اننا نسلم أن تلك العشرة سلفاً عما هو معروف صنفه الا أنه يخبر بان كلام أن شهب هو الظاهر اه ملخصاً (قوله في نظير قيمة الدين الآن) المناسب أن يقول فبانه هي (قوله في نظير الاثنين السلف) أي باقي العشرة (قوله فلا يتحقق السلف) أي السلف لاجل النفع وأما أصل السلف فهو محقق (قوله ولا يتحقق سلف) أي يجبر له نفعاً (قوله فتدبر) أمر بالتدبير لدقة التعاليل (قوله قبل أجله) أي المستأنز أمراً منوعاً وهو يبرمه قبل قبضه (قوله تالفي لارجوع له) هو معنى قول غيره استمر على غرمه (قوله اذ لا يرجع لاحد في مال غيره) أي وقولهم ان من عليه الغرم له الغرم مفروض في مال يتعلق بذمته فان ما غنم لم يتعلق بذمته الا خصوص النقص لا جميع المال (قوله وضمن الوكيل الخ) محمل الضمان ان لم يكن الدفع بحضرة الموكل فان كان بحضرة فلا ضمان على الوكيل بعدم الاشهاد ومصلحة ما قبض على الموكل لتفرط به بعدم الاشهاد بخلاف الضامن يدفع الدين بحضرة المضمون حيث أنكر رب الدين القبض فان مصيبة ما دفع على الضامن ولا رجوع له به على المضمون وافرقت بين المسئلتين حيث جعل الدافع في الاولى غير مفرط وفي الثانية مفرط مع أن الدفع من كل بحضرة من عليه الدين ان ما يدفعه الوكيل مال الموكل فكان على رب المال أن يشهد بخلاف الضامن فان ما يدفع من ماله نفسه فعليه الاشهاد فهو مفرط بعدمه (قوله على المذهب) وقيل لا ضمان عليه اذا جرت العادة بعدم الاشهاد وعلى المذهب فيستثنى هذا من قاعدة العمل بالعرف أما لو اشترط الوكيل على الموكل عدم الاشهاد وغرم عليه جزماً

أمره) أي أمرت الوكيل (أن يبيعها) أي السلعة نقداً (فاساءها في طعام تعين الغرم) على الوكيل حالاً أي غرم التسمية أو القيمة اذا لم تسم له ثمناً (ان فاست) السلعة والافلر بهاردها وله الامضاء كما تقدم (واستوفى بالطعام) المسلم فيه (لاجله) ولا يباع قبله لما فيه من بيع الطعام قبل أجله (فبيع) الطعام به قبضه فان بيع بقدر التسمية أو القيمة فواضح (و) ان يبيع بأقل (غرم) الوكيل (النقص) وقد كان دفعه فالتعدي لارجوع له بما غرم أولاً بالزائد عما نقص من غن الطعام (والزيادة) ان يبيع بأكثر من التسمية أو القيمة (لك) أيها الموكل لا للوكيل المتعدي اذ لا رجوع لاحد في مال غيره (وضمن) الوكيل ولو مفوضاً (ان أقبض) ديناً على موكله أو قبض مبيعاً أو ماله على بيعه لمشتريه (ولم يشهد) على الاقباض حيث أنكره اقباض أو زنت أو جاب بسنداً أي لم تقم له به عليه وان لم يدها وسواء جرت العادة بالاشهاد أو بعدمه على المذهب (أو أنكر) الوكيل (القبض) وكما على قبضه (فشهد) بالبناء للمفعول أي فاستمر (عليه) بينة (به) أي بانه قبض (فشهدت له بينة بتم) أي المقبوض فانه يضمن ولا تنفعه بينة التلف بلا تقريط لانه كذباً باسكاي قبض (كالمدين)

بذكر ما عليه من الدين فشهد البيعة به عليه فيقيم بينه بأنه دفعه لربه فيضمن ولا تنفعه بيعة بالدفع لأنه كذب بانكاره بخلاف ما لو قال لاحق
لك على فأقيم عليه بينة به إذ قام بينة بالدفع فتعده كذا في القضاة (وصدق) الوكيل بيمينه (في دعوى النكاح) لما وكل عليه لأنه أمين (و)
في دعوى (الدفع) الثمن أو بهن أو دفع ذات ما وكل عليه لموكله (ولزم) أيها الموكل إذا وكلته على شراء سلعة فاشترىها لك (غرم الثمن)
ولو مرارا أن ادعى تلفه بالانقضاء (إلى أن يصل) الثمن (لربه) بائع السلعة (الأن تدفعه له) أي الوكيل (أولا) قبل الشراء فإنه إذا
إذا ضاع لم يلزم الموكل دفعه ثانية سواء تلف قبل قبض السلعة أو بعده ونلزم السلعة الوكيل بالثمن الذي اشتراها به إذا أنى الموكل
من دفعه ثانية ما لم يكن الثمن

فينسخ البيع (ولا أحد
أو كليل) على يسع أو
شراء أو قبض مال أو دفعه
(الاستبداد) مبتدأ مؤخر
أي الاستقلال (الاشترط)
من الموكل بعدم
الاستبداد فان شرط عدمه
فلا استبداد ويتعلق به
الضمان ولا يلزم الموكل
ما استبد به ومحل جواز
الاستبداد (ان رتباً) بأن
وكل أحدهما بعد الآخر
سواء علم أحدهما بالآخر
أم لا فإن وكلهما معاً فلا
استبداد لأنهما صارا
كالواحد لأن يجعل لهما
ذلك وإذا كان لهما
الاستبداد (فان باع كل)
منهما السلعة التي وكل
علي بيعها (فالاول) هو
الذي يبيع بغير علم
(وان بعث) أيها الموكل
(وباع) وكيلك (فكالولين)
ينفذ بيع الاول ان علم
بالم يقبضه الثاني بلا علم
بييع من الاول (وان
جهل الزمن اشتركا)
وكذا إذا باع في زمن
واحد لا مكان الشركة

(قوله ينكر ما عليه من الدين) المناسب ينكر المعاملة بأن يقول ليس بيني وبينك معاملة وأما لو قال لا دين
لك على فهو مثل لاحق للثمن من غير فارق (قوله لأنه كذب بانكاره) قد علمت أنه لا يظهر تكذيبه
لها إلا بانكار أصل المعاملة لا بنفي الدين عن ذمته (قوله وصدق الوكيل بيمينه الخ) يعني أن الوكيل
غير المفوض إذا وكل على قبض حق فقال قبضته وتلف مني فإنه يبرأ لموكله من ذلك لأنه أمين وأما
الغريم الذي عليه الدين فإنه لا يبرأ من الدين لا إذا أقام بينة تشهد له أنه دفع الدين إلى الوكيل المذكور
ولا تنفعه شهادة الوكيل لأنها شهادة على فعل نفسه وإذا غرم الغريم فإنه يرجع على الوكيل إلا أن
يتحقق تلفه من غير تصرف منه وقولنا غير المفوض أماً لو كان مفوضاً ومثله الوصي إذا أقر كل منهما
بأنه قبض الحق لموكله أو لغيره وتلف منه فإنه يبرأ من ذلك وكذلك الغريم ولا يحتاج إلى إقامة
بينة لأن المفوض والوصي جعل لكل منهما الإقرار (قوله وفي دعوى الدفع) أي إلا أن يكون القبض
ببينه توثيق فإن كان كذلك فلا يصدق إلا بها كالدعوى (قوله إلا أن تدفعه له) إنما ضمن الموكل
عند عدم دفع الثمن قبل الشراء لأن الوكيل إنما اشترى على ذمة الموكل فالثمن في ذمته حتى يصل
للبائع ومفهوم قوله أن لم تدفعه عدم غرم الموكل أن دفع الثمن للوكيل قبل الشراء وتلف بعده وظاهره
سواء تلف قبل قبض السلعة أو بعده قال عب وهذا حيث لم يأمره بالشراء في الذمة ثم يتقدمه واللازم
الوكيل إلا أن يصل لربه في المفهوم تفصيل (قوله فينسخ البيع) أي لأنه بمنزلة استحقاق الثمن
المعين (قوله مبتدأ مؤخر) أي وخبره الجار والمجرور قبله (قوله فان وكلهما معاً فلا استبداد) الحاصل
أنهما إن وكلهما معاً فلا استبداد لهما من الموكل بغير علم وان وكلهما معاً فلا يفسد أحدهما
الاستبداد الا لشرط من الموكل به وهذا هو المعتمد في المسئلة (قوله فالاول) مبتدأ خبره محذوف قدره
الشارح بقوله هو الذي يبيع بيمينه الخ (قوله ما لم يقبضه الثاني بلا علم) أي والاقضى به الثاني (قوله
بخلاف النكاح) أي فان الوكيلين إذا عقدا عليهما في وقت واحد فان النكاحين يفسخ أحدهما بغير علم
النكاح للشركة (قوله أي في الجملة) أي لما علمت أنه عند اتحاد الزمن أو جهله يشتركان ههنا ويتفسخ في
النكاح لا يكون النكاح لا يقبل الشركة (قوله وراجع الخ) أي قوله فكالولين وفيه المذهب من الاول
لدلالة الثاني عليه (قوله فالاول كذات الوليين) أي فيجاب بهذه الجملة عن كل من الشرطين وهذا خلاف
ما في الحرشي والمجموع من تخصيص ذات الوليين بالثانية والفرق على ما اختاره الحرشي والمجموع بين
المثنتين أن الموكل ضعف تصرفه في ماله بتوكيل غيره عليه والوكيلان، تساويان في التصرف فاعتبر
عقد السابق منهما مطلقاً انظر عب (قوله ولو أقر الوكيل الخ) صواب العبارة ولو أقر المسلم إليه بان السلم
لأنه لا يراه على تقرير ذمته وهذا أحد قوانين والآخرة يقبل إقراره لأنه قادر على دفع التهمة بالدفع للحاكم
وأما إقرار الوكيل فلا شهد أنه مغن عن البيعة لأن المكاف يؤخذ بإقراره وإن لم يكن صادقة فيه فأمل
(قوله وهذا ظاهر في غير المفوض) أي وأما المفوض فتصرفاته ماضية لا الطلاق والنكاح بكره

س

هنا بخلاف النكاح فقوله فكالولين أي ذات الوليين في النكاح أي في الجملة وهو راجع
لحكم من المثلتين قبله كما أن وله فالاول قيد في الثانية أيضاً أي فقد حذفته من الثانية لدلالة الاول عليه ففيه احتمال والاصل فإن باع
كل أو بعث أو باع فالاول كذات الوليين وقوله اشتركا لم يقبضها أحدهما (ولك) أي الموكل ان وكلته على أن يسلم لك في شيء (قبض سلمه)
أي الوكيل (لك) جبراً على المسلم إليه ويبرأ منه لك (ان ثبت بيمينه) ان اسلم لك ولو بشاهدتين فان لم يثبت لم يلزمه الدفع لك وأما
الوكيل بان السلم لا احتمال كذبه لا مراقة في ذلك (والقول الثاني) تصرف في مالك يبيع أو غيره وادعى الاذن في ذلك (خافه الاذن)
به في ذلك (بلا يبيع) على الأصل عدم الاذن وهذا ظاهر في غير ما وض (أو) واقعة في الاذن

وخالفته (في صفته) بأن قلت أدتلك في رهنة وقال الوكيل في بيعه وأما دقائي البيع ١٦٧ وثالثا في جنس الثمن أو حمله (أن

سلفت والا) حلف
(حلف) الوكيل وكان
القول له واستثنى من ذلك
قوله (الأن) تدفع له ثما
ليشترى به لك سلعة
و (يشترى بالثمن) سلعة
كعبد وخالفته وثالثا أمرت
لتشترى به بغير أمثلا
(و ادعى) الوكيل
(أن المشتري) بالثمن
كالعبد في المثال (هو المأمور
به وأشبهه) في دعواه
(وحلف) فاقول له
(والا) بأن لم يشتره في دعواه
أشبهه ولم يحلف (حلفت)
وكان القول لك وغرم لك
الثمن فان نسكت كان
القول له وفي الاصل مسائل
كثيرة هنا فلتراجع فيه
(وأنزل) الوكيل مفوضا
أولا (بوت موكله أو بعزله
أن علم) الوكيل بالثمن أو
العزل فليس له التصرف
بعد العلم بما ذكر والا
كان ضامنا وما تصرف فيه
قبل العلم فهو ماض على
المذهب وكذا ينزل غير
المفوض بتمامه وكل فيه
والله أعلم

باب في الاقرار

وهو الاعتراف بما يوجب
حقا على فائده بشرطه
(بأن أخذ مكاف) لا يصح
ومجنون ومكره (غير
محجور) أي في المعاملات
لا سفيه حجر عليه وكذا
سكران في المعاملات فانه
محجور عليه فيها ودخل في

كلامه الرقيق المأذون له في التجارة والمكاتب والسفيه المأمور على قول مالك
والزوجة السكران والرقيق غير المأذون في غير المال (و) غير (منهم)

ويبيع دار سكناء وعبد ما اقسم بأموره لقيام العرف على أن تلك الامور لا تندرج تحت عموم الوكالة وإنما
يفعلها الوكيل بأذن خاص بها (قوله الا أن تدفع له ثما الخ) صورته أو كتبه على شراء سلعة ودفعته له
الثمن فاشترى به سلعة وزعمت أنك أمرته بشراء غيرها فالقول للوكيل مع يمينه فإذا حلف لزمته السلعة
الموكل وسواء كان الثمن المدفوع باقيا بيد البائع أولا كان مما يغاب عليه أولا خلافا لتقييد الحرشي وعيب
بكون الثمن مما يغاب عليه (قوله فان نسكت كان القول له) أي لا وكيل فصار قول الوكيل في ثلاث فيما
إذا أشبه وحلف أو لم يشبه ونسكت أو أشبه ونسكت (قوله وفي الاصل مسائل كثيرة هنا) منها
لو قال الوكيل أمرتني ببيع السلعة بشرة وقد بيعتها لها وقلت يا موكل بل يا كثر وقات المبيع بيد المشتري
عموت ونحوه فان القول قول الوكيل ان أشبهت العشرة أن تكون ثمننا وحلف والا فالقول قول الموكل
بيمينته ويرد المبيع ان لم يفت بزوال غيبته ومنه لو وكلته على شراء حارية من بلد كذا فبعث بها اليك فوطئت
منك أو من غيرك بسببك ثم قدم الوكيل باخرى وقال هذه لك والاولى ودبعت فان لم يبيح لك حين بعث
الاولى وحلف على طبق دعواه أخذها وأعطاك الثانية وان بين أخذها بلا يمين ووطئت أم لا كان لم يبين ولم
توطأ الا أن تقوت في جميع المسائل بكوله أو تدبير أو عتق الالبينة أو تدبيرها الوكيل عند الشراء أو الأرسال
أنه له في أخذها الوكيل ولو أعتقها الموكل أو استولىها أو زعمت يا موكل الاخرى فيما إذا لم يبين وحلف
وأخذها وما إذا قامت يمينته وأخذها ومنه الوامر أن يشترى لك حارية بمائة ثمن فبعث بها اليك ووطئت
عندك ثم قدم وقال لك أخذتها بمائة وخمسين فان لم تقوت خبرت في أخذها بما قال الوكيل ان حلف ووردها
ولا شيء عليك في وطئها وان لم يحلف فليس له الا المائة وان فأت بكوله أو تدبير فليس له الا المائة ولو أقام
بينته على ما قال ان غريظه بعدم اعلامه حتى فأتت ومنها لو ردت دراهمك التي دفعتها للوكيل ليلصقها لك في
شيء بسبب عيب فيها كلها أو بعضها فان عرفه أو كليك لزمك بدلا فاذا اتهمك الوكيل فلك تخالفه وهل
اللزوم للموكل ان قبض ما وقعت فيه الوكالة أو اللزوم وان لم يقبضه أو يبلان في غير المفوض وأما هو
فيقبل قوله على موكله مطلقا وأما ان لم يعرفها الوكيل فلا يخلو ما أن يقبلها أولا فان قبلها حلفت يا موكل
أنك لم تعرفها من دراهمك وما أعطيتك الاجساد في علمك وتلزم الوكيل لقبوله اياها وان لم يقبلها الوكيل
دانه يحلف الموكل أنه ما دفع الاجساد في علمه ويزيد الوكيل ولا يعلمها من دراهم موكله وبرئ كل منهما
(قوله بعت موكله) أي وكذا يقاسه الاخص لا انتقال الحق للرماء (قوله فهو ماض على المذهب) أي من
التأويلين والله في بقول لا يعضى (خاتمة) هل عقد الوكيل غير لازم مطلقا وقعت باجرة أو جعل أولا
اذهى من العقود الجائرة كالقضاء أو ان وقعت باجرة كتوكيله على عمل معين باجرة معاومة أو جعل بان يوكله
على تقاضى دينه ولم يعين له قدره أو عينه وان لم يعين من هو عليه نكحهما ما في الاجارة تلزمهما بالعقد وفي
الجعالة لم تلزم الجاعل فقط بالشروع ترد في ذلك أهل المذهب ثم حيث لم يلزم ان ادعى الوكيل أن ما اشتراه
لنفسه قبل قوله والله أعلم

باب في الاقرار

اعلم أن الاقرار خبر كالابن عرفة ولا ينوهم من ايجابه حكما على المقر انه انشاء كبت بل هو خبر كالدعوى
والشهادة والفرق بين الثلاثة أن الاخبار ان كان حكمه قاصرا على فائده فهو الاقرار وان لم يقصر على
قائده فاما ان يكون له خبر فيه نفع وهو الدعوى أولا يكون فيه نفع وهو الشهادة ولما كان اقرار الوكيل يلزم
الموكل ان كان مفوضا أو جعل له الاقرار ناسب ذكر الاقرار عقبه (قوله بشرطه) مفرد مضاف فيعلم لان
المراد الشرط الآتية في قوله سكاف غير محجور ومنهم الخ (قوله ومكره) أي لانه غير مكلف حالة الاقرار
(قوله حجر عليه) هذا القيد له مفهوم باعتبار قول مالك وأما باعتبار قول ابن القاسم فالسفيه المأمور
والمحجور عليه سواء في عدم المواخذة بالاقرار في المعاملات (قوله والزوجة) أي في بيع اقرارها في غير

خرج المريض فيما بينهم عليه كآبنة البار وزوجته التي يحمل اليها أو الصحيح المفلس بالنسبة لما فليس فيه لاء ما تجد ذلك في المستقبل (بأقراره)
 متعلق بيؤاخذ (لاهل) أي لقابل لاقراره ولو باعتبار المال أو الحال كحمل وكمسجد وحبس بقر على نفسه بماله بصرف في اصلاحه
 وبقاء عيتمه كان يقول ناظر على مسجد أو حبس ترتب في ذمته مثلاً للمسجد أو للحبس كذا وخرج غير الاهل كاذابة والحجر (لم يكذب)
 صفة لاهل أي لاهل غير كذب المقر في اقراره بان قال لا مقر ليس لي عليه شيء وكذا اذا قال لا علم لي واستمر التكذيب فلا يؤاخذ بأقراره
 وإنما يعتبر التكذيب من بالغ رشيد ثم شرع في أمثله من يؤاخذ بأقراره فقال (كزريق) ذكر أو أنثى أقر (بغير مال) كجرح أو قتل
 مما فيه القصاص وكذا السرقة ١٦٨ بالنسبة للقطع فقط دون المال (ومريض) أقر (للاطف أو) أقر (بقریب)

المال وفي المال تغير منهم عليه وان زاد على ثلثها وفي ثلثها ان اتهمت فقول الشارح في غير المال راجع
 للسكران والرفيق فقط (قوله خرج المريض فيما بينهم عليه) أي ذكر أو أنثى زوجة أو غيرها وأما اقراره
 تغير منهم عليه فيصح ولو باز يد من الثلث (قوله والصحيح المفلس) أي لا يقبل اقراره لاحد حيث كان
 الدين الذي فليس فيه ثابتاً باليمين لانه يتم على ضياع مال الغرماء (قوله لا بما تجدد له في المستقبل)
 أي لتعلق الاقرار بذهمه (قوله كحمل) مثال لما يقبل الملك باعتبار المال كما اذا قال ان لهذا
 الحمل عندي الشيء فملا في من ميراث أبيه مثلاً فالمل قابل للملك ذلك باعتبار المال وقوله كمسجد
 وحبس مثال للقابل في الحال لان المسجد قابل للملك المقر به باعتبار ما يتعلق به من الاصلاح والحبس
 قابل للملك المقر به من حيث اخذ المستحقين له (قوله كاذابة والحجر) أي فلا يؤاخذ بأقراره لهما مال هو
 باطل الا أن يكون اقراره للحجر من أجل وضعه في كسبيل أولاد به من حيث علفها في جهاد وحيثه
 يرجع للحبس (قوله واستمر التكذيب) أي وأما ان يرجع المقر الى تصديق المقر فيصح الاقرار ويلزم
 ما لم يرجع المقر فان رجع المقر في الاولى عقب تصديق المقر فويل يلزم اقراره أو يبطل قولان وأما
 انكار المقر عقب تصديق المقر في الثانية فلا قرار صحيح ولا عبرة بانكار المقر بعد ذلك باتفاق (قوله
 من بالغ رشيد) أي وأما الصبي والمفقه ولا يعتبر كذبهما ما لم يرش أو يستمر على التكذيب (قوله
 أقر بغير مال) أي وأما اقراره بالمال فيبطل لانه محجور عليه بالنسبة للمال (قوله ون المال) أي
 السرور ولا يلزمه قيمته ان تلف ولا يؤخذ منه ان كان قائماً لم يشهد صاحب الحق بيمينه (قوله
 ومريض أقر للاطف) حاصله أن المريض اذا أقر ما من قروا وث ترب أو بعيد أو قريب غير وارث
 أصلاً أو لصديق ملاطف أو لجهول حاله لا يدري هل هو قريب أو ملاطف أو أجنبي أو بقر لاجني
 غير صديق فان أقر لوارث قريب مع وجود الأبعد أو المساوي كاذب الاقرار باطلا وان أقر لوارث
 بعيد كالصحيح ان كان هناك وارث أقرب منه ياء كان ذلك الاقرار حائزاً للمال أم لا وان أقر
 لقريب غير وارث كالصديق أو لجهول حاله صح الاقراران كان ذلك المقر ولده أو ولد
 ولد ولا دلاً وان أقر لاجني غير صديق كان الاقرار لازماً كاره ولد أم لا (قوله أو أقر مريض لوجه)
 من فروع اقرار الزوج أن يشهد أن جميع ما تحت يده مملوك لها فان كان مريضاً جري على ما ذكره
 لمصنف من التفصيل وان كان صحيحاً كل اقراره لازماً على مذهب ابن القاسم وغيره من المصنفين
 من غير تفصيل وللوارث تخالفها ان ادعى تجديد شيء كافي ح كذا في حاشيته الاصل (قوله وسواء
 كان هناك ولد كبير منها أو من غيرها) أي كما عتده للقاني (قوله أو صغار من غير) هكذا نسخة
 المؤلف فيكون التنوين عوضاً عن المضاف اليه (قوله نظراً الى أنها) أي الزوجة المجهول حاله معها
 (قوله مقر) أي وهو الذي قدمه بقوله يؤاخذ المكاف الخ وقوله ومثله هو الذي تقدمه بقوله لاهل الخ

أي لقريب (لم يرث كخال
 أو) أقر (لجهول حاله)
 هل هو قريب أو ملاطف
 أو لا يصح اقراره من ذكر
 (ان ورثه ولد) ذكر أو أنثى
 (أو) أقر (لابعد) كم
 (مع) وجود (أقرب)
 كولد أو أب أو أخ فيلزم
 الاقرار وأما الاقرار لاجني
 غير ملاطف فيصح طلقاً
 كقرار الصحيح (أو) أقر
 مريض (الزوجة علم بغضه
 لها) فيؤاخذ به وان لم يرثه
 ولد أو انفردت بالصغير
 على العتد ومثله زوجة
 مريضة أقرت لمن علم
 بغضها له وأما الصحيح
 فيصح طلقاً (أو جهل)
 بغضه لها فلم يعلم (وورثه
 ابن) منها أو من غيرها
 انفرد الابن أو تعدد فيصح
 اقراره لها (الا أن تنفرد)
 من جهل حاله معها
 (بالصغير) من أولاده
 ذكر أو أنثى فان انفردت
 به فلا يصح اقراره لها لقوة
 التهمة وموله كان هناك
 ولد كبير منها أو من غيرها

أم لا (و) في اقرار المريض لمن جهل حاله معها (مع نيات) كبار له منها أو من غيرها
 أو صغار من غير (وعصيته) كالأخ (قولان) بالصحة نظراً الى أنها أبعد من البنت ودمها نظراً الى أنها أقرب من العاصب والموضوع
 أنهم انفرد بصغير والاصح في القولين (كأقراره) أي المريض (لعلق) أي لولد عان (مع) وجوده (بار) فيه قولان هل يصح
 لما في نظر العقوبة فسكانه أبعد من أخيه البار لا نظر المساواة لاجل في الولدية (أو) اقراره (وارث) له كخنة (مع) وجود وارث
 (أقرب) من المقر كما (وأبعد) منه كم فهل يصح للاختلاف نظر الانها أبعد من الام أو لا يصح نظر البعد انهم قولان (لا) يصح اقرار
 (للمساوي) مع وجود مساويه كوالدين أو أخوين أو عمة أو ولي أو جدة أو عم أو جدة ثم شرع في بيان صيغة الدالة عليه وهي
 أحداً كانه لأربعة متر ومتره وبه صيغة فقال

(بعل كذا) أو قال له إنسان عليك كذا فقال على (وفي ذمتي) له كذا (وعلى وأخذت منك) كذا (وأعطيتني كذا أو) قال
إن قال اعطيتني حتى ونحوه (اصبر على به) فانه اقرار (أو) قال إن ادعى عليه شيء أنت (وهنته لي أو بعته) لي فإقرار وعليه اثبات الهبة
أو البيع فان لم يثبت حلف أنه ما باعه ولا وهبه له واستحقته وقيل لا يحلف في الهبة (أو) قال إن طال به شيء (وقبته لك) فإقرار وعليه
بيان الوفاء (أو) قال له (ليست لي) على الوفاء (ميسرة) فانه مثل اصبر على به (أو) قال (نعم أو بلى أو أجل) بفتح الهمزة والجيم وسكون
اللام بمعنى نعم (جوابا) في الثلاثة (لا ليس لي عندك كذا) وكذا كل ما دل بوضع أو عرف أو قرينة ظاهرة (لا) يثبت اقرار (بأفسر) بضم
الهمزة أي بقوله للمدعي أقر لانه وعد (أو) بقوله (على أو على فلان) لانه

ضرب تأخذها ما بعدك
منها) لانه ظاهر في
التكلم فلو حذف ما بعدك
منها فلا يكون اقرارا
أيضا لكنه يحلف أنه لم
يرد الاقرار قاله ابن
عبد السلام (أو) علق
اقراره على شرط كقوله
(له على ألف ان استغلهما)
فليس باقرار (أو) ان
(أعازني كذا) فلا يلزمه
شيء (أو) قال له على ألف
(ان حلف) حلف فلا
يلزمه لانه أن يقول
ظننت أنه لا يحلف باطلا
وهذا اذا كان (في غير
دعوى) عند ما حكم أو حكم
والا يلزمه (أو) قال له على
كذا (ان شهد فلان) فلا
يكون اقرارا لكنه ان
شهد وكان عدلا لم يعمل
شهادته فلا بد من ثبوت
أو عين (أو) له على كذا
(ان شاء) فلان فلا يلزمه
شيء (أو) قال (اشتريت
منه خرابا ألف) فلا يلزمه
لانه لم يقرب شيء يلزمه في
ذمته (أو) اشتريت
منه (عبدا) بكذا (لم

والمقرب به المال أو غيره كالجنانيات (قوله بعل كذا) الباء للتصوير وكذا كتابة عن المدد وهو كتابة
عن قوله له على ألف أو في ذمتي ألف أو له عندى ألف أو أخذت منك ألفا (قوله اصبر على به) أي وأما
لو قال أخرى سنة وأنا أقر فلا يعد اقرارا (قوله وقيل لا يحلف في الهبة) هذا الخلاف مبنى على الخلاف في
اليمين هل تنوجه في دعوى المعروف أم لا وسواء كان الشيء الذي ادعت فيه الهبة في يد المقر أم لا
وهناك قول ثالث وهو توجه اليمين على المدعى عليه ان كان المدعى حائرا أو الأفلو محمل كون دعوى الهبة
أو البيع اقرارا بالشيء ان لم تحصل الحيازة المعتبرة شرعا فان مضت مدة الحيازة المعتبرة وقال المدعى عليه
انه باعه لي أو وهبه لي فانه يصدق في ذلك بيمينه ولا يكون هذا اقرارا بالمال ففي ح في آخر الشهادات
ما نصه قال ابن رشد اذا حاز الرجل مال غيره في وجهه مدة تكون الحيازة فيها حاصلة وادعاه ملكا لنفسه
بابتياح أو هبة أو صدقة كان القول قوله في ذلك بيمينه قال ح عقبه وسواء ادعى صبر ورة ذلك ما سكا
من غير المدعى أو ادعى أنه صار اليه ملكا من المدعى أما في البيع فلا أعلم في ذلك خلافا وأما في الهبة
والصدقة ففيه خلاف اه بن (قوله وكذا كل ما دل بوضع) أي من باقى أحرف الجواب كجبر وإيوه
وقوله أو عرفا كقول المدعى عليه حاضر أو على رأسي أو خذ من عيني أو وصل جيبك (قوله أو قرينة
ظاهرة) أي كقوله في الجواب جزاك الله عناني صبرك علينا خيرا وما في معناه (قوله لانه وعد)
أي بالاقرار وكذا اذا قال لا أقر بها فليس اقرارا ولا وعده به وأما اذا قال له لي عليك مائة فسكت فحكي ح
الخلاف في كون السكوت اقرارا أو ليس باقرار وان الاظهر أنه ليس باقرار وذكرنا معناه ان مما ليس
باقرارا اذا قال له لي عندك عشرة فقال وأنا الآخرى عندك عشرة وهو مستغرب الا أن يقال معناه وأنا
أكذب عليك بأن لي عندك عشرة كما كذبت على بثل ذلك (قوله لانه تمكم أو استغلهما) أي لا يحلوا
من واحد منهما (قوله لكنه يحلف) أي لانه غير ظاهر في التكلم (قوله لانه أن يقول ظننت أنه
لا يحلف) ويقال مثل هذا التعديل في الاستحلال والعارية (قوله وهذا اذا كان في غير دعوى) المراد
بالدعوى المطالبة ومن ذلك لو قال له على كذا ان حكم بها فلان لرجل سماه فحكم ما عليه فانه يلزمه
بجلاف لو قيد بمشبهة زيد فشاء فلا يلزمه كما قال السارح (قوله لكنه ان شهد) ان قيل اذا كان عدلا
فشهادته مقبولة سواء أقر بذلك أم لا فمافائدة الاقرار المذکور فالجواب أنه اذا تسلیمه لشهادته فلا
يحتاج فيه لا عذار وتديقال ينبغي أن يكون له الاعذار لانه يقول ظننت أنه لا يشهد (قوله بان مجرد
العقد الصحيح) أي اللازم الذي ليس فيه حق قوية (قوله لان عبارتهم الخ) علة للبعد (قوله وأجاب
بعض) المراد به ح كما قال بن (قوله يجبر على تسليم الثمن أولا الخ) أي حيث كان الثمن عينا
والمذموم عرضا كما هو الموضوع (قوله وأما لو قال له على أو في ذمتي كذا من ثمن عبد الخ) الفرق بين هذه
ومسئلة المتن أن هذا اقرار عرفا بسبب تصريحه بقوله على أو في ذمتي بخلاف قوله اشتريت عبدا
لم أقبضه فانه لم يصرح بشيء في ذمته لان قوله اشتريت لا يقتضي قبضه بخلاف على وفي ذمتي فانه

٢٢ - صاوى - في
أقبضه) منه يلزمه شيء لان الشراء لا يوجب عمارة الذمة الا بالقبض
واستشككه الشيخ في التوضيح بان مجرد العقد الصحيح يوجب الضمان على المشتري وأوجب بحمله على عبثا تباع على الصفة أي
فلا بدخل في ضمان المشتري الا بالقبض وفيه بدلان عبارتهم مطلقة وأجاب بعض بأنه لما كان المشتري يجبر على تسليم الثمن أولا عند
الانتازع فيمن يبدأ بالتسليم اقضى أن يقبل قوله في عدم القبض لانه يقول حق البائع أن يمنع من التسليم المبيع حتى يقبض الثمن مني
وأما لو قال له على أو في ذمتي كذا من ثمن عبدا لم أقبضه فانه يلزمه الاقرار ولو قال له على ألف من ثمن خمر ما لا يصح بيعه وقال المدعى بل من
ثمن عبدا فلا يلزمه الاقرار ايضا لانه قد أقر بعمارة ذمته

فوقه قوله من ثم نريد ما لا يشك فيه (أو) قال لمن ادعى عليه بأنه أقر له بذلك البأخذه منه (أقر رثبه) لك (وأنا صبي أو) وأنا (مهرج) البرسام
نوع من الجنون فلا يلزمه شيء (ان علم تقدمه) أي البرسام (له) وعلى المدعي اثبات أنه أقر له بعد البلوغ أو حال عقله (أو أقر) لمن طلب
منه شيئا أعارة أو شراء (اعتذارا) بأنه لا بلى أو زوجتي أو لفلان ليتخلص من إعطائه للطالب إذا كان مثله يعتذر له كونه ذا وجه أو
صاحب ولاية والالزيمه (أو) أقر (شكرا) كما لو قال أقرضني فلان مائة جزاء الله خيرا وقضيت له (أو ذما) كما لو قال أقرضني فلان كذا
ثم ضايقني حتى قضيت له جزاء الله خيرا (وقبل) عند التنازع في الحلول والتأجيل (أجل مثله) وهو الذي لا يتم فيه للمحتاج عادة لجري ما هنا في
مثله (في بيع) وفاتت فيه الساعة والا
تخالفوا وتفاسخا كأنه قدم ولا يفتقر لشيء فان اتهم المحتاج بالقول للبائع
١٧٠

بيمينه (لا) في (قرض) بل القول فيه للقرض انه على الحلول بيمينه حصل فبوت أولا حيث لا شرط ولا عرف والاعمال به وذلك لان الاصل في القرض الحلول أي بعد مدة الانتفاع به فلا بد منها والحاصل أن من أقرب الال في ذمته وادعى تأجيله فانه يقبل قوله ان كان من بيع وأشبهه في دعوى الاجل بيمينه والا يشبهه أو كان من قرض فالقول للقرض بيمينه هذانص المدونة ولا تنفك لقول ابن عرفة وغيره أنه لا فرق بين البيع والقرض في أن القول لرس المال فانه غفلة عما في المدونة (و) قبل (تفسير الالف في) قوله له علي (الف ودرهم) بأي شيء ويذكره والمذعي تخليفه على ما فسر به ألف ان اتهمه أو خالفه ولا يكون الدرهم مثلامعينا لكون الالف من الدراهم وقوله ألف ودرهم أي مثلافهما

مقتضى القبض (قوله ويعد قوله من خرندهما) أى كما يعد قوله من عن عبد ولم أقبضه ندما لا ينفعه
(قوله أقررت به لك وأنا صبي الخ) أى حيث قال ذلك نفسه ولم تكذبها باليمين ومثله لو قال أقررت بكذا
قبل أن أخلق لانه خارج مخرج الاستهزاء ولو قال أقررت ولم أدرك كنت صبيبا أو بالغافلا يلزمه شيء أيضا
حيث لم يثبت بلوغه حين الاقرار لان الأصل عدم البلوغ بخلاف لو قال لا أدري أكنت عاقلا أم لا فيلزمه
لان الأصل العقل (قوله اذا كان مثله يعتذرله) هذا القيد للشيخ أحمد الزرقاني واعتضده ريان الذي في
السمع الاطلاق فمتى أقر اعتذارا فلا يأخذه المقر له الابينة كان السائل ممن يعتذرله أم لا ولا يتوقف
ذلك على ثبوت الاعتذار فلا يلزمه وان لم يدعه بان مات كما يفيد نقل المواق اه بن قال الاجهوى
وقد يقول الرجل للسلطان هذه الامة ولدب منى وهذا العبد مدبرائلا يأخذها فلا يلزمه ولا شهادة
فيه ومثله ما يقوله الانسان حامية كان يقول صاحب سفينة أو فرس عند ارادة ذى شوكة أخذها منها
لفلان ويريد شخصا يحمى ما ينسب اليه فانه لا يكون اقرار له (قوله أجل مثله) حاصله أنه اذا ادعى عليه
بمال حال من بيع فأجاب بالاعتراف وأنه مؤجل فان كان العرف والعادة جارية بالتأجيل له كان
القول قول المقر يمين وان كانت العادة عدم التأجيل أصلا كان القول قول المقر يمين وان لم يكن
عرف بشيء فان ادعى المقر أجل اقربا يشبه أن تباع السلعة كان القول قول المقر يمين وان ادعى
أجلا بعيدا لا يشبه التأجيل له عادة كان القول قول المقر يمين هذا اذا فانت السلعة فان كانت
قائمة كحالا ونفاسخا ولا ينظر لشبهه ولا لعدمه وأما القرض فالقول للمقر له يمينه حيث لم يكن شرط
بالأجل ولا إعادة ومضت مدة يمكن الانتفاع به (قوله فان اتهم المبتاع) أى بان ادعى أجلا لا يشبهه
(قوله بل القول فيه للقرض) أى ولو ادعى المقرض فيه أجلا قريبا (قوله فلا بد منها) أى لا بد من زمن
يعضى يتمكن من الانتفاع بالقرض فيه (قوله على ما فسر به ألف) هكذا بالتشكيك والرفع في نسخة
المزائف على سبيل حكاية لفظ المتن والافتقار للتعبير على ما فسر به الألف (قوله ولا يكون الدرهم مثلا
معينا) أى عطف الدرهم على الألف بل له أن يفسر الألف بعبد أو دينار مثلا (قوله وسجن له)
أى ولا يخرج منه حتى يقر فان مات ولم يقر قبل قول المقر له أن أشبهه وحلف كما هو الظاهر (قوله
وهو قول سجنون) مقابله قول ابن عبد الحكم لآتى (قوله ولزم في مال) أى وسواء قال عظيم أم لا
وهذا هو الراجح من أقوال ذكرها ابن الحاجب بقوله وله على مال قيل نصاب وقيل ربع دينار
أو ثلاثة دراهم وقيل تفسيره ومال عظيم قيل كذلك وقيل ما زاد على النصاب وقيل قدر الدية اه
بن (قوله من مال المقر) أى ولا ينظر لمال المقر له عند التخالف فان كان المقر من أهل الذهب
لزمه نصاب من الذهب وان كان من أهل الفضة لزمه نصاب منها وان كان من أهل الماشية لزمه
نصاب منها وان كان من أهل الحب لزمه نصاب منه فلو كان من أهل الكمل لزمه أقل
لان نصاب قيمة لان الأصل برائة الدية فلا تلزم بمشكوك فيه ولذا لو قال له على نصاب لزمه نصاب

المسقة

(وسجن له) أى للتفسير ان امتنع منه (لا) يقبل تفسيره (يجزع أبواب في) قوله (له من هذه الدار) شئ أو حق أو كذا (أو) له من هذه (لارض) شئ أو حق بمن (كفى) أى كما لا يقبل تفسيره بالجزع أو الباب اذا قال له فى هذه الدار أو فى هذه الارض شئ (على الاصح) عند الشيخ اذا فرق بين من وفى وهو قول سحنون فلا بد من التفسير بشئ منها كبريها أو قيراط منها وقال ابن عبد الحكم فى تفسيره بالجزع والباب فى فى دون من لان مر للتبعيض وفى لا ظرفية (ولزم فى مال) أى قوله له عندي أو فى ذمتى مال (نصاب) أى نصاب ركاة من مال المقر من ذهب أو ورق أو غنم أو بقرا أو ابل وقيل يقبل تفسيره كالشئ ولو بدرهم

(لارض) شيء أو حق بمن (كفي) أي كما لا يقبل تفسيره بالجدع أو الباب إذا قال له في هذه الدار أو في هذه الأرض شيء (على الأصح) عند

الشيخ اذا فرق بين من وفى وهو قول سحنون فلا بد من التفسير بشئ منها كبرها أو قباط منها وقال ابن عبد الحكيم لا يفسر به الجذع

والباب في في دون من لان مر للتبعيض وفي لاطرقية (ولزم في مال) أى قوله له عندي أوفى ذمتي مال (نصاب) أى نصاب ركاة من مال المقر من

ذهب اوراق او غنم او بقرا و ابل و قيل يقبل تفسيره كالشيء ولو بدرهم

أو أقل (و) لزمه في (بضع أو دراهم) أي في قوله في ثمن في بضع أوله على دراهم (ثلاثة) لزمه في قوله بضعه عشر ثلاثة عشر (و) في قوله له
عندي (دراهم كثيرة) لزمه أربعة لأنها أول مبادئ الكثرة بعد مطلق الجمع (أو) قال (لا كثيرة ولا قليلة) لزمه (أربعة) لزمه في قوله له عندي
(دراهم) الدرهم (المتعارف) بينهم ولو نحاسا كما في عرف مصر (والا) يكن بينهم درهم متعارف (فالشري) أي يلزمه الدرهم الشرعي لكنه
لما يظهر إذا كان لهم معرفة بالشري والافالو واجب ما قصر به المخرج يمينه (وقبل غشه وتقصه ان وصل) ذلك باقراره بان قال له على درهم
مغشوش أو ناقص ذن سكت ثم قال ذلك لم يفعل ولزمه درهم خالص كامل ولا يضر الفصل بسما أو عطاس بخلاف سلام أو رده (و) لزمه
(الاف في) قوله له على ألف (من ثمن خير) لان قوله من ثمن خير

يعتبر بخلاف اشترى بتمنة
نحو ألف كما تقدم (ونحوه)
أي النحر من كل ما لا يصح
بيعه لنجاسته أو غيره (أو)
قال له على ألف من ثمن
(عبد ولم أقبضه ان نوكر)
في ذلك بان قال المدعي في
الاول بل من ثمن ثوب أو
قال في الثاني بل قبضته
(كدعوى أنها) أي الألف
الذي عليه (من ربا) وقال
المدعي بل من بيع أو قرض
(وأقام) المقر (بينه)
تشهد له (بأنه) أي المقر
(راباه بالف) في لزمه ولا
تفهمه يمينته لاحتمال أنه
راباه في غير ما قر به (الا
ان يقيمها على اقرار المدعي)
وهو المقر له (أنه لم يعامله
الا بربا فأس المال)
يلزمه لا ما زاد عليه
(والاستثناء هنا) أي في
القرار (كغيره) فيفيد
فاذا قال له ألف الامانة
لزمه تسعمائة وإذا قال على
عشرة الاثمانية لزمه اثنان
(وصح) هنا الاستثناء

السرقه لانه المحقق الآن يجري العرف بحساب الزكاة والالزمه (قوله ولزمه في بضع الخ) انما لزمه الثلاثة في
البضع لان البضع أقله ثلاثة وأكثره تسعة فيلزمه المحقق (قوله بعد مطلق الجمع) أي لان الصحيح مساواة
جميع الكثرة للعلة في المبدأ والمذمة لا تلزم الا بمحقق والمحقق من الجمع ثلاثة وأيضا محل اقتراح مبدعها على
القول به حيث كان لكل صيغة والاستعمال أحدهما في الآخر (قوله أو قال لا كثيرة ولا قليلة) انما لزمه
الاربعة في هذا محل الكثرة المنقبة على ثاني مراتبها وهو الخمسة وحمل العلة المنقبة على أول مراتبها والالزم
التناقض لانه يصير نافيا لما يقوله لا كثيرة ومثبتا لما يقوله ولا قليلة (قوله كما في عرف مصر) أي بان
المتعارف في بعض القرى وبين كثير من العوام أنه الفلاس من النحاس (قوله والا يكن بينهم درهم متعارف
فالشري) انما آخر الشري لان العرف القوي مقدم في باب اليمين وباب الاقرار (قوله وقبل غشه وتقصه)
أي يقبل قوله مغشوش وناقص سواء جمعها أو اقتصر على أحدهما فلا يلزمه درهم كامل أو خالص ويقبل
تفسيره في قدر النقص أو الغش (قوله كغيره) أي من الابواب التي يعتبر فيها الاستثناء كالعق والطلاق
بشرطه وهو أن يتصل المستثنى بالمستثنى منه لا لعارض وأن ينطبق به ولو سرق في غير هذا الباب وأما هنا
فلا بد أن يسمع به غيره لانه حق لمخلوق ولا بد أن يقصد الاستثناء وأن لا يكون مستغفرا ولا مساويا فاستثناء
الاكثر والمساوي باطل ويجوز استثناء الاكثر من المستثنى منه وإبقاء أقله نحو قوله على عشرة الا تسعة خلافا
لعبد الملك وإذا تعدد الاستثناء في كل واحد خرج مما قبله فاذا قال له على عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا
قالوا احده مستثنى من الاثنين يبق منها واحد مستثنى من الاربعة يبق منها ثلاثة مستثناة من العشرة يبق
سبعة هي المقر بها (قوله نحو قوله له لدار والبيت لي) أي فهو في قوة قوله جميع الدار والبيت فان
تعددت بيوتهم لم يمين أمر بتعيينه وقبل منه (قوله وحاصله ان المدعي الخ) المناسب أن يقول بمعنى أن
المدعي الخ لان شأن الحاصل أن يكون بعد تميم الكلام لا في أثناءه الخ (قوله لان الاذ كالأموال عند
ابن القاسم الخ) حاصل المعتمد عند الشيخين أن المقر اذا كتب الوثيقتين أو أمر بكتبتين ما أو شهد على ما فيها
ولم يبين السبب أو يبينه فمما كان متعذرا المعتمد أنه يلزمه ما في الوثيقتين سواء اتحد القدر أو اختلف وأما
القرار المجرد عن الكتابة أو المصاحب لكتابة الممره اذا تعدد قرار كالقر به أو لا وثانية متعذرا القدر
لزمه أحدا الاقرارين وان كان مختلف القدر لزمه الاكثر منهما على المعتمد (قوله والا فاما اثنان) أي بان
اختلف السبب أو اختلف القدر أو السعة (قوله نحو قوله على مائة من بيع) مثال لاختلاف السبب
وقوله أو قال مائة محذوفية مثال لاختلاف الصفة ولم يمتثل لاختلاف القدر وهو ظاهر كما اذا قال مائة وفي
مجلس آخر قال مائتان فانه يلزمه الاكثر (قوله برئ مطلقا) أي حيث كانت البراءة واحدة من تلك
الصيغ الثلاث وأما غير هاتين (قوله ولم يبلغ الامام) أي فان بلغه فلا يصح ابرأؤه ولا بد من اقامه الحد

المعوى نحو قوله (له الدار والبيت لي أو له) (الختم وفصه لي ان وصل) ذلك باقراره لان لم يصله كما تقدم (وان أشهد في ذكرك) يعني
للال المعجزة الوثيقة (بمائة وفي أخرى بمائة) وحاصله أن المدعي أي بوثيقتين كل فيها مائة وأشهد بهما (فاما اثنان) لان الاذ كالأموال
هنا ابن القاسم وأصبح وما مشى عليه الشيخ ضيف بخلاف الاقرار المجرد عن الكتابة قال واحد على التحقيق كما اذا أقر عند جماعة
بار عليه فلان مائة ثم أقر عند آخرين بان اقلان عليه مائة فانه فقط وهذا اذا لم يذ كر لاختلاف السبب واتفقا فدرا وصفة والا
فاما اثنان نحو قوله على مائة من بيع ثم قال له على مائة من قرض أو قال مائة محمدية ثم مائة يزيدية (وان أبر) انسان (تخصص ما له قبله أو)
أبرأ (من كل حق) له عليه (أو أبرأه) وأطلق (برئ مطلقا) مما في الذمة وغيره مما لا يحصى ولا (حتى من البرقة) (من حد القذف)
ان كان سرق

منه شيئا وقد فقهوا بل بلغ الامام وأما قطع اليد فلا يبرأ منه لأنه لا ينفق الله وخيئله (فلا تقبل دهواه) عليه (بشي وان) كان حقا مكتوبا (بصل) أي وثيقة (الامينة) تشهد (أنه) أي الحق المدعى به وقع (بعد البراءة) فله التقييم حيث يذهب (وان أبرأه مما معه برئ من الامانة) التي عنده كالوديعه والقراض (لا) من (الدين) الذي في ذمته (و) ان أبرأ (مما في ذمته فالتعكس) أي فيبرأ من الدين لا الامانة لان الامانة ليست في الامانة وان أبرأه مما عنده برئ منها عند المازري ومن الامانة فقط عند ابن رشد وهذا ظاهر اذا كان عليه دين وعنده امانة وأما اذا لم يكن عنده الا أحدهما برئ منه (وعمل بالعرف وقوة القرائن) فاذا كان العرف مساوياً مع لغيره وعند برئ مطلقا كما لو قامت القرائن على شيء من تخصيص أو إطلاق فانه يعمل به والله أعلم (فصل في الاستحقاق وأحكامه) (الاستحقاق)

في العرف (اقرار ذكرك) لا شيء فلا استحقاق لام (مكان) ولو سفيها خرج المجنون والمكره كالصبي (انه أب مجهول نسبه) ولو كذبته أمه لتشوف الشارع للحقوق ان نسب لا لقطوع نسبه كولد الزنا المعلوم أنه من زنى ولا المعلوم نسبه ويحكم من ادعى أنه أبوه حد القذف الا أن يقر بالزنا فحد الزنا أيضا واذا أقرا أن مجهول النسب ابنه لحق به الولد (الم) يكذب به عقل لصغره) أي مدعى الابوة (أو عادة) كاستحقاقه من ولد يولد بعيدة جدا يعلم أنه لم يدخلها أو شرع (ولو كان) مجهول النسب المستحق بالفتح (رقا أو مولى) أي عتيقا (ككذبه) أي لشخص كذب الاب المستحق له (لم يصدق) مدعى أبوة لأنه يثبتهم على نزع من مالكة أو الحائز

الآن يريد الاستر على نفسه فاذا أراد ذلك كان له أبرأه ولو بلغ الامام (تتمه) ظاهر النصوص أن البراءة تنفع حتى في الآخرة فلا يؤخذ العبد عند الله بحق يحده وأبرأه صاحبه منه وهو أحد قولين ذكرهما القرطبي في شرح مسلم والقول الآخر لا يسقط عنه مطالبته الله في الآخرة بحق خصمه ولا يجوز لأوصى أن يبرئ الناس من حق المحجور البراءة العامة وانما يبرئ عنه في المعينات وكذلك المحجور بقرب رشده لا يبرئ وصيه الا من المعينات ولا تنفعه البراءة العامة حتى بطول رشده كسنة أشهر فأكثر وكذلك لا يبرئ القاضي الناظر في الاحساس المبارأة العامة وانما يبرئ من المعينات وأبرأه وهو ما جهل من القضاة (فصل في الاستحقاق) أتبع الاستحقاق بالاقرار بالمال لشبهه به وان خالفه في بعض الأمور فقله في الاستحقاق أي في تعريته والمراد بأحكامه مسائله (قوله فلا استحقاق لام) أي اتفاقا لان الاستحقاق من خصائص الاب دنية ولذلك لا يصح الاستحقاق من الجد على المشهور وقال أشهب يستحق الجد وأوله ابن رشده على ما إذا قال أبوه هذا ولدي لان قاله هذا ابن ولدي فلا يصدق (قوله لمجهول نسبه) يستثنى منه اللقيط فانه لا يصح استحقاقه الابنية أو بوجه كما يأتي في لاقطة (قوله ولو كذبته أمه) أي ولا يشترط أن يعلم تقدم ملك أمه هذا الولد أو نكاحها لهذا المستحق على المشهور وقال سحنون يشترط ذلك ابن عبد السلام وهو قول لابن القاسم ووجه الاول أنهم اكتفوا في هذا الباب بالامكان فقط لتشرف الشارع للحقوق النسب ما لم يقم دليل على كذب المقر (قوله لصغره) أي فلو كان الاب صغير السن والمستحق بالفتح كبير افاق ذلك يجبه العقل لما فيه من تقدم المولود على عتقه (قوله يعلم أنه لم يدخلها) فان شكت في دخوله فقتضى ابن يونس أنه كذلك ومقتضى البراءة صحة استحقاقه ومن المستحيل عادة استحقاق من علم أنه لم يقع منه نكاح ولا تسراصا لان العادة تحيل أن يكون له ولد لان ككون الولد انما يكون بين ذكر وأنثى عادي لا عقل ولا قيسل في قوله تعالى أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة أن هذه حجة عرفية لا عقلية (قوله فلو كان مجهول النسب الخ) مفرع على قوله أو شرع وانما كانت الرقبة والمولية مانعا شرعيا لانه يثبتهم على نزع من مالكة أو مولاه كما يغيبه االشارح (قوله لانه يثبتهم على نزع الخ) اعترض بانه لا يلزم من الحقوق نزع من الرقبة اذ قد يزوج الحر الامه ويولدها فالولد لاحق بابيه ورفيق لسيد أمه ولذا قال ابن رشد الظاهر من جهة النظر قول أشهب بالاحق بل وقع مثله لابن القاسم في سماع عيسى فكان ابن القاسم في قوله المشهور وهو عدم الحقوق رأى أن السيد قد تلحقه مصرية في المدة تقبل لو ثبتت الحقوق اذ قد يعتق هذا العبد ويموت عن مال فتقدم عصبية نسبه على سيده فلهذا المصرة قيل بعدم الحقوق اه بن (قوله وظاهره الخ) لكن هذا الظاهر غير مسلم لما يأتي (قوله حتى ينزعه من مالكة) مفرع على نفي التصديق

لولا أنه قال ابن القاسم في المدونة من استحق صبيبا في ماله غيره فلا يلحق به اذا كذبه الحائز اه وظاهره أنه لا يلحق به أصلا لا ظاهرا ولا باطنا وقال فيها أيضا من باع صبيبا ثم استلحقه به لحق به وينقض البيع والعتيق وقال في موضع ثالث منها من ابتاع أمه فولدت عنده فاستلحقه البائع أنه يلحق به وينقض البيع ان لم يقع عتيق والامسعي العتيق والولاء لله ابتاع اه فكلامه يخالف بعضه بعضا في الله لانه مواضع فهم الشيخ رحمه الله أن الاول يحمل على ما اذا لم يكن باع الولد ولا الام وقوله لا يلحق به أي في ظاهر الحال حتى ينزعه من مال المكذب له فعلى لا يلحق به أنه لا يصدق في استلحقه حتى ينزعه من مالكة او مع تنقه بفض البيع أو العتيق (لده يلحق به) باطلا (ويحرم مرع كل) منهما (على الآخر) عملا باقراره (وان ملكه) مستلحقه شراء أو غيره (عتق) لابن عليه (وتوارثا) توارث النسب (فان صدقه) المالك أو من أعتقه نقض البيع وتالعني وتم الاستحقاق

وهذا مفهوم قول ابن القاسم اذا كذب الحائز وهو ظاهر وأما قوله الثاني من باع صبي الخ فهو مريض في أنه باعه فيكون غير الاول فلا يناقضه واليه أشار بقوله وفيها أيضا الخ وأثرنا بقولنا (أو علم) عطف على صدقة أي وان علم (تقدم ملكه) أي ملك المستحق بالكسر المستحق بالفتح كان باعه وحده أو مع أمه خلق به صدقة الملك أو كذبه و (نقض البيع) ورد الثمن للمشتري وكذا العتق على الرجوع كما بالغ عليه بقوله وان أعتقه عيابه قول ابن القاسم الثاني فان ابن رشد رجحه وضعف الثالث في العتق وكان الاول التعبير بلو بدل ان جر باعلى فاعده في الرد بالوقف وما نقض البيع أي والعتق وهو جواب ان فهو راجع للمسئلتين واستلزم النقض الاستحقاق (و) اذ الحق الولد ونقض البيع أو العتق (رجع) المشتري على البائع المستحق (بنقته) عليه مدة اقامته عنده (كالثمن) أي كما يرجع عليه بالثمن ومحل الرجوع بالنفقة (ان لم يكن له خدمة) فان استخدمته فلا رجوع بالنفقة لانها صارت في نظير الخدمة ولا رجوع للبائع ان زادت الخدمة على النفقة ويلحق الولد المذكور وينقض البيع فيرد الثمن ١٧٣ ويرجع مشتريه بالنفقة ان لم يكن له

خدمة (ولو مات) أي الولد أي استلحقه بعد موته (ورثته) أي الولد المستحق له بعد موته (ان ورثه ولد) ولو أنشئ له منه السدس ان كان الولد كراؤه النصف ان كان أنشئ فقط فان لم يكن له ولد فلا يرثه لانه متهم على أنه اغتصب استلحقه ليأخذ ماله ما لم يكن المال قليلا لابل له فانه يرثه أيضا فقولوه ان ورثه ولد أي أو قل المال ومثل الاستلحاق بعد الموت الاستلحاق في مرضه والافالارث ثابت في كل حال (وان باع أمة) حاملا (فولدت) عنسد المشتري (فاستلحقه) بانه (لحق) الولد مطلقا كذبه المشتري أولا أعتقه أولا انهم البائع فيها بجسه أولا كما تقدم ويبقى الكلام في أمه أشار له بقوله (ولا

والمعنى أنه لا يصدق في استلحاقه تصديقا يوجب نزع من مالكه الخ (قوله وهذا مفهوم قول ابن القاسم) أي موافق لمفهوم قول ابن القاسم والاف في الحقيقة هو مفهوم قول المتن فلو كان رقاً أو مولى لم كذب الخ (قوله عطف على صدقة) أي والعطف يقتضي المغايرة فلذلك كان ينقض في هذه البيع والعتق صدقة الملك أو كذبه (قوله وضعف الثالث في العتق) انما خص العتق بالتضعيف لانه موضع الخلاف وأما نقض البيع فتفق عليه في الثاني والثالث (قوله فهو راجع للمسئلتين) أي جواب عنهما وما إذا صدقه سيده في عدم علم تقدم ملكه أو علم تقدم ملكه صدقه أو كذبه (قوله فلا رجوع بالنفقة) أي قلت قيمة الخدمة على النفقة ألا (قوله ولا رجوع للسائق ان زادت الخدمة) أي على الرجوع ومقابله الرجوع بالنفقة مطاوعاً عدمه مطلقا (قوله ولو مات الولد) مبالغة في محذوف قدره الشارح قبل ذلك بقوله ويلحق الولد المذكور الخ وقوله وورثته أي مرتب على قوله ولو مات والمعنى أنه الاستلحاق ولو بعد الموت وحيث قلتم باستلحاقه بعد الموت فأبوه المستحق يرثه ان ورثه ولد أو كان المال قليلا وما قيل في الاستلحاق بعد الموت يقال في الاستلحاق في المرض كما يفيد الشارح (قوله والافالارث ثابت) أي والامان كان الاستلحاق في حياة المستحق بالفتح وصحته وقوله في كل حال أي كان له ولد أم لا كان المال قليلا أو كثيرا (قوله كما تقدم) أي من ترجيح ابن رشد (قوله وان يصدق) صوابه وان لم يصدق (قوله وقيل يصدق) هذا هو الراجح كما في المجموع والاصل وعلى القول بتصديقه فيرد الثمن ان ردت له حقيقة أو حكماً بان ماتت أو أعتقها المشتري كما يفيد النقل اه خشي (قوله وهما قولان) أي في المدونة (قوله بان فلان أخى) هكذا نسخة المؤلفين بغير تنوين والمناسبت تنوينه بالنصب لكونه اسمالان ولا وجه لمنعه من الصرف (قوله لما علمت) أي من أن الاستلحاق مخصوص بالولد (قوله ان كان هناك وارث) أي حائز لجميع المال وانما لم يرث المقر به في هذه الحالة لان المقر به لم يخرج الارث لغير من كان يرث ولا يعكر على هذا اعتبار الوارث يوم الموت لا يوم الاقرار لان الشخص قد يترقب يوم موته فيعمل عليه بالاحتياط (قوله والا يكن له وارث) أي حائز كاذخ ومماعه بل لم يكن وارث أصلاً أو وارث غير حائز كأصحاب الفروض (قوله وورث وان لم يطل الاقرار) أي فيرث جميع المال ان لم يكن هناك وارث أو الباقي ان كان هناك ففرض وهذا هو الراجح بناء على أن بيت المال ليس كالوارث المعروف

بصدق فيها) أي في الام فلا ينقض البيع فيها (ان انهم) البائع فيها (عجبة أو جاهة) أي عظمة وجمال (أو عدم ثمن) عند بائعها بان كان عديمًا فيتهم على أنه بعد أن قبض ثمنها ومصرفه أراد أن يرجع في الامتة ولدها بدعي الاستلحاق ولا يرث الثمن لعدمه فلا يصدق فيها (و) اذا لم يصدق فيها فيما اذا انهم بشي مما ذكر (لا يرث الثمن) أي لا يلزم رده للمشتري وقيل يرد له باعتباره بانه أم ولد وان لم يصدق وشي عليه الشيخ لكنه ضعيف (كان) باعها بالولد (ادعى استيلادها سابق) أي بولد سابق على البيع فلا يصدق ولا ينقض البيع لانه متهم على رده وقيل يصدق فيرد البيع اذا لم تهم بنحو محجب وهما قولان دكرهما الشيخ (وان استلحق) انسان (غير ولد) بان استلحق أخا أو عماً أو أبا فلان أخى أو أبى أو ابن عمى وتسمية هذا استلحاقاً مجازاً لانه مجرد اقرار لما علمت (لم يرثه) أي لم يرث المقر به المستحق بالكسر (ان كان) هناك (وارث) المقر كاخ أو أب أو عم معلوم (والا) يكن له وارث (ورث وان لم يطل الاقرار) قاله ويخصه المختار بما اذا لم يطل الاقرار أي خص الخلاف الذي ذكره بما اذا لم يطل

الذي يجوز جميع المال ومقابل الراجح مني على أنه كالوارث الحائز لجميع المال فعليه لا يتأقارث المقر به لأن بيت المال وارث حائز دائم ويجري هذا التفصيل في وارث المستحق بالكسر من المستحق بالفتح حيث صدقه على استلحاقه لأن كلاهما حيث لم يقرب صاحبه فلو كذب فلا وارث وإن سكنت فهل هو كالتصديق أو يرث المستحق بالفتح فقط على تفصيل المصنف تردد (قوله أما إن طال الخ) الطول معتبر بالسنتين (وتنبه) يستثنى من محل الخلاف ما إذا أقر شخص بمقتضه بأن قال أعنتني فلان فإنه كالأقرار بالبنوة فيرث المقر به من غير خلاف حيث لم يكن له وارث حائز لأنه أقرار على نفسه فقط لأن المعتوق يورث غيره ولا يرث هو فهو داخل في قول المصنف بواخذ المكاف بأقراره بخلاف الأقرار بنحو الأخوة في أقراره على الغير أيضا لأن كلامه ما يرث الآخر والأقرار على الغير في المعنى دعوى (قوله بنات) أي بالنسبة لهما والافتد يكون رابعا أو خامسا (قوله ثبت النسب) أي ويأخذ من التركة كواحد منهم ويحرم عليه نكاح أم الميت وابنته إن كان المقر به ابنا أو أخا للميت (قوله لم يثبت نسب) أي وحيث لم يثبت نسب فلا يحرم على المقر به على أنه أخ للميت أو ابن زوج بيته أو أمه وإنما لم يثبت النسب في هذه الحالة لاجتماع أهل العلم أن لا يثبت النسب بغير العدول ولو كانوا حائزين للميراث كما لابن يونس وقال المازري بنبوت النسب بأقرار غير العدول إذا كانوا ذكورا وحازوا الميراث كله والمعتمد الأول (قوله والتفصيل الذي ذكره الشيخ) أي حيث قال وعدل يحلف معه ويرث ولا نسب والأخضة المقر كالمال (قوله فلورثك شخص أما وأخا) من ذلك أيضا ما إذا كان الميت خلف ثلاثة أولاد أقر اثنين منهم غير عدلين باخ آخر وأنكره الثالث فإنه يقسم على الإنكار وعلى الأقرار فمسألة الإنكار ثلاثة ومسألة الأقرار أربعة ومسطحهما اثنا عشر رتبة بينهما فاقسمها على الإنكار يخص كل واحد أربعة وعلى الأقرار يخص كل واحد ثلاثة فالتقسيم أربعة لكل واحد من المقرين واحد فيعطى الاثنان للمقر به (قوله فلا شيء للمقر به) أي تقول للمقر به بمائة فله الأقراران كان الأقرار متصفا بوجهة (أن قال رجل أحد أولاد الأمه الثلاثة ولدي ومات ولم يعينه عتي الأصغر كما على كل حال لأنه إن كان وله فظاهر وإن كان وله غيره فهو ولداً لم يعتق بموت سيدها فيعتق معها ولثنا الأوسط لأنه سوي بتقدير بينهما كونه المقر به أو الأكبر ورفيق بتقدير واحد وهو كونه المقر به الأصغر وثلاث الأكبر لا سوي بتقدير واحد وهو كونه المقر به ورفيق بتقدير بينهما كونه المقر به الأوسط أو الأصغر وإن افرقت أمهاتهم فواحد يعتي بالقرعة والآخر لواحد منهم افرقت أمهاتهم أم لا (مسألة) أن أقر شخص عند موته بأن فلانة جاريته ولدت منه فلانة ولها ابنتان أضرار غيرهن ونسبها الورثة والبينة فلم يعلموا اسمها الذي سماه لهم فإن أقر بذلك الورثة مع نسبها اسمها فمن أحرا ولهن ميراث بنت بقسم بينهما ولا نسب لواحدة منهن والا يقر الورثة بذلك لم يعتق مهن شي لأن الشهادة حيث كذبوا ما لم ينس البينة اسمها فهي حرة ولها الميراث أنكرت الورثة أراعت (مسألة أخرى) لو استلحق رجل ولداً ولحق به شرعاً ثم أنكره ثم مات الولد بعد الإنكار فلا يرثه أبوه المنكر ووقف ماله فإن مات الابن فلورثته لأن إنكاره لا يقطع حقهم وقضي بدينه إن مات وعليه دين وإن قام غرماء عليه وهو حي أخذوه في دينهم وأما الوفاة الأب أولاً فالولد يرثه ولا يضر إنكار أبيه وبلغز بهذه المسألة ابن ورت أباه ولا عكس وإيس بالاب ما قع ويقال أيضا مال يرثه الوارث ولا يملكه مورثه ويقال أيضا مال يوقف لو ارث الوارث دون الوارث ويقال أيضا مال يقضى منه دين الشخص ولا يأخذه هو

باب في الوديعة

حكمها كما قال شب عن ابن عرفة من حيث دأبها للفاعل والقابل مباحة وقد يعرض وجوبها كخائف فقد هالما وجب هلا كه أو يقره إن لم يودعها مع وجود قابل لها يقدر على حفظها وحريتها كودع شيء غصبه ولا يقدر القابل على جردها ليردها إليها أو للفقراء إن كان المودع مستغرق الدية ولذا ذكر عياض

أما إن طال فلا خلاف في الارث والراجح الارث عند عدم الوارث (وإن أقر عدلان) مات أبوهامثلا (بنات ثبت النسب) الثالث (والا) يكونا عدلين بل مجرد حين أو كان عدل واحد لم يثبت نسب (ورث) المقر به (من حصة المقر) ما قصه الأقرار من حصة المقر كان عدلا أم لا ولا يمين والتفصيل الذي ذكره الشيخ ضعف (فلورثك شخص أما وأخا) فأنرت الأم (باخ) فإن للميت وأنكره الأخ (فله) أي للمقر به (منها السدس) لجباها من الثلث إلى السدس فلا تعدد إلا في الثابت النسب فلا شيء للمقر به إذا لم تقص الأم عن السدس

باب في الردية وأحكامها (الوديعة) ما أخذه من المودع بفتح الواو

بمعنى الترك وفيه معنى مفعوله وحقيقته عرفا (مال) فمن استخفظ ولده أو زوجته غيره فلا يشق ودعيه عرفا (موكل) اسم مفعوله أي وكل به غيره (على حفظه) أي مجرد حفظه فخرج القراض والابتناع والمواضعة والوكالة ولما كانت الوديعة أمانة وكل أمانة لا يضمنها الأمين إذا فرط من يصح توكيله فيها أشار لذلك بقوله (تضمن بتفريط رشيد لا) بتفريط (صبي و) لا (سفيه) وكذا عبد لم يأذن له سيده لعدم صحة وكالتهم كما تقدم فمن استودع واحدا منهم فهو

سيد كرقريبا (وان أذن أهله) أي ولي الصبي أو السفيه فلا ضمان الا فيما صون به ماله وهو مليء كما تقدم وأشار للتقصير في العبد بقوله (ويضمنها) العبد (غير المأذون) إذا قبلها بغير إذن سيده وفرط (في ذمته ان عتق) لان لم يعق (الا أن يسقطها) أي يسقط ضمانها (عنه سيده قبله) أي قبل العتق فلا ضمان عليه وأما المأذون له في التجارة فيضمنها في ذمته عاجلا في ماله لا مال السيد ولا يتوقف الضمان على عتقه وكذا الصبي إذا نصبه وليه للتجارة فقولهم لا ضمان على صبي فرط وان أذن له وليه أي مالم ينصبه للتجارة والمعاملات بين الناس ثم بين وجوب التفريط بقوله (فتضمن) الوديعة (بسقوط شيء عليها منه) أي من يد المودع ولو خطأ لان الخطأ كالعمد في الاموال وزنا عليه لفظ منه لبيان مراده اذ هو محل التفريط (لا) يضمن (ان انكسرت) الوديعة منه (في نقل مثلها

في مداركه عن بعض الشيوخ أن من قبل وديعة من مستغرق ذمة ثم ردها اليه ضمنها للفقراء ثم قال وفيها حيث يخشى ما يوحيه بدون تحققة وكرهتها حيث يخشى ما يوحيه بدون تحققة اه (قوله بمعنى الترك) أي ومنه قوله تعالى ما ودعك ربك وما قلى أي ما ترك عادة احسانه في الوحي اليك لان المشر كين ادعوا ذلك لما تأخر عنه الوحي (قوله وفيه معنى مفعوله) المناسب للتفريط بالقاء (قوله وحقة قتها عرفا) أي وأمانة فهي الامانة وتطلق على الاستئابة في الحفظ وذلك يعم حق الله وحق الآدمي (قوله أي وكل به غيره على حفظه) أي فالإيداع نوع خاص من التوكيل لانه توكيل على خصوص حفظ المال وإذا علمت أن الإيداع توكيل خاص تعلم أن كل ما جاز له أن يوكل وهو البائع العاقل الرشيد جاز له أن يودع ومن جاز له أن يتوكل جاز له أن يقبل الوديعة (قوله فخرج القراض) أي لانه موكل على حفظه والتجريف والابتناع لانه موكل على حفظه والتصرف فيه بما أمر به المالك ونحو وج الامانة التي تتواضع لانه ليس المقصود منها حفظ ذات الامنة من حيث هي بل المحافظة عليها لاجل رؤية الدم وقوله والوكالة أي مطلقا على نكاح أو طلاق أو اقتضاء دين أو مخاصمة لانه ليس توكيلا على مجرد حفظ مال (قوله من يصح توكيله) أي وهو البائع العاقل الرشيد (قوله سيد كرقريبا) أي في قوله ويضمنها العبد غير المأذون الخ (قوله الا فيما صون به ماله) أي يضمن قدر المال الذي صون كماله كان يصرف من ماله كل يوم عشرة فاستفيع تلك الوديعة في يوم من الايام فانه لا يؤخذ من ماله الا مقدار عشرة ولو كانت الوديعة مائة (قوله غير المأذون) أي وغير المكاتب (قوله الا أن يسقطها) أي لان السيد يسقط الحقوق المالية التي تعلقت بالعبد الغير المأذون قبل عتقه ويصير لاتبعة عليه بعد ذلك (قوله وأما المأذون له في التجارة) أي ومثله المكاتب (قوله أي مالم ينصبه للتجارة) أي كالصبيان الجالسين في الدكاكين بمصر فضمنهم كضمان الحر الرشيد لان يدهم بمنزلة يدا وليائهم (قوله ولو خطأ) أي هذا اذا كان السقوط عمدا بل ولو كان خطأ كن أذن له في تقاييس شيء فسقط من يده فكمسره غيره فلا يضمن الساقط لانه مأذون له فيه ويضمن الاسفل بجنايته عليه خطأ والعمد والخطأ في أموال الناس سواء كما أفاده الشارح وفي ح لا يجوز للمودع اتلاف الوديعة ولو أذن له ربه في اتلافها فان اتلفها ضمنه ولو جوب حفظ المال كن قال لرجل اقطني أو ولدي (قوله ضمن ان انكسرت) أي في الصور الثلاث والحاصل أن الصور أربع لا ضمان في صورة المصنف وهي ما اذا احتيج للنقل ونقلها نقل مثلها فانكسرت والضمان فيما عداها وهو ما اذا لم يحتج لنقل ونقلها فانكسرت كان نقل مثلها أم لا واحتاجت للنقل ونقلها غير نقل أمثالها فانكسرت (قوله ونقل مثلها ما يرى الناس الخ) أي وهو يختلف باختلاف الاشياء فبعض الاشياء شأنه أن يحمل على جل وبعضها على حمار وبعضها على الرجال وبعضها يناسبه المشي بسرعة وبعضها على هبل (قوله اذا تعذر تمييزها) أي كماله كانت الوديعة ممناو خلطها بدهن أو زيت فتضمن وان لم يحصل فيها تلف (قوله فان خلط سمراء بمحمولة الخ) مثال لما اختلفت صفته وانما ضمن ان تعذر التمييز بعد ذلك وكذلك خلط مختلفي النوع كقمح بزرز (قوله ودخل تحت الكاف) أي التي في قول المصنف الا كقمح أي فلا ضمان في

المحتاج اليه) من مكان الى آخر فاذا لم يحتج الى النقل فقلها أو احتاجت ونقلها نقل غير مثلها ضمن ان انكسرت ونقل مثلها ما يرى الناس أنه ليس فيه بفرط فز يادتنا عليه المحتاج اليه لا بد منها (و) تضمن (بخلطها) أي الوديعة بغيرها اذا تعذر تمييزها عما خلطت فيه (الا كقمح) وقوله من سائر الحبوب (مثله) نوعا وصفة فان خلط سمراء بمحمولة ضمن وكذا جلد بردي أو نقي بقلث ودخل تحت الكاف دنانير بمثلها أو دراهم بمثلها لانها لا ترد لعينها (أو دراهم بدنانير) ليس التمييز لا يضمن اذا خلطها (للا حراز أو الرقيق) راجع للصورتين فان لم يكن الخلط بالصون ولا للارتفاق ضمين لاحتمال عدم تلفها أو

لثباتها لو كانت على حدّثو يعلم ذلك بقراين الاحوال التي تقتضي التفریط وقدمه وتكون القيد راجع للمستثنى ظاهر فالاعتراض
على الشيخ بان القيد انما ذكره في الاولى دون الثانية بما لا يلتفت اليه (ثم ان تلف بعضه) بعد الخلط (أي من حكا) على حسب الانصباء
من النصف أو الثالث أو غيرها فاذا ضاع اثنان من أربعة لاحدهما واحد والثاني ثلاثة فالأثنان الباقيان اصحاب الثلاثة منهما
واحد ونصف واصحاب الواحد نصف وهكذا (الآن يتميز) التالف من السالم كما في خلط الدنانير والدراهم فماتلف فعلى ربه خاصة
(و) يضمن (بانتفاعه بها) بلاذن ١٧٦ من ربه اقتلفت أو تعينت بسبب ذلك كركوب الدابة واستخدام العبد ولبس الثوب

ذلك أيضا لانها لا ترد اعينها كما أفاده الشارح (قوله وكون القيد راجع للمستثنى) أي مستثناة خلط الحبوب
بمثلهما والدراهم بالدنانير والمناسيب نصب راجع لانه خير السكون (قوله فالاعتراض على الشيخ) أصل
الاعتراض لابن غازي قائلا هذا القيد للأولى خاصة لانه الذي في المدونة وأما الثانية فلا ضمان فيها ولو فعل
ذلك لغیر الاحراز ورد عليه بان أبا عمران وأبا الحسن قيدا الثانية أيضا بذلك كذا في عب ورد عليه
بن بان تعيندهما التماوقع لمسألة خلط الدراهم بثلثها والدنانير بثلثها أو بعضها أدخلته الكافي في الاولى وأما
خلط الدنانير بالدراهم فلم يقع من أحد تعيندها بذلك اه فعلم من هذا أن كلام ابن غازي لا غبار عليه من
رجوع القيد للصورة الاولى وأما الثانية فلا ضمان فيها مطلقا فاعلم للاحرار أولا (قوله على حسب
الانصباء) هذا هو المعتمد ومقابلته أن ماتلف يكون على حسب الدعوى (قوله فعلى ربه خاصة) قال
في الحاشية يؤخذ من هذا أن المركب اذا وقعت بطعام لجماعة غير شركاء واخذ الطام منهم شيئا فان كان
الطعام مخلوطا بعينه على بعض قصبة ما أخذ من الجميع تقسم على حسب أموالهم وأما اذا كان غير
مختلط فما أخذ مصيبته من ربه وأما ما جعله الظالم على المركب بتمامها فيوزع على جميع ما فيها كان
هناك اختلاط أولا كالمجول على القافلة (قوله ويضمن بانتفاعه بها) أي على وجه العارية وأما على وجه
السلف فسيأتي (قوله وقابا ابن القاسم لا يضمن) قال عب اذا انتفع بالوديعة انتفاعا لا تعطب به عادة
فتلفت بسماوي أو غيره فلا ضمان فان تساوى الأمران العطب وعدمه فلا ظهر كما يفيد أول كلام ابن
ناجي الضمان ولو بسماوي وكذا ان جهل الحال للاحتياط قال في حاشية الأصل والحاصل أن الصور
ثمان فاذا ركبها لمحل تعطب في مثلها فاليا أو جهل الحال أو استوى الأمران وتلفت ضمن كان التالف
بسماوي أو بتعديده وان ركبها فيما يندفع به العطب فلا ضمان عطيت بسماوي أو بغيره من غير
تعديده كما قال ابن القاسم خلافا لسننهم اذا علمت ذلك فكلام الشارح في غاية الاجمال (قوله فان لم
يوجد أميننا) هكذا نسخة المراف وحق العبارة بناء الفل للمجهول ورفع أميننا على أنه نائب فاعل ومثله
يقال في قوله بان لم يوجد أميننا أو يحدف الواو ويبنى الفعل للقاعل وبنى أميننا على نصبه لان
وجد كروعد يقال في مضارعه يجد كيعد فتأمل (قوله عند وجود أمين) أي لا يمنع من قبولها (قوله في
ردها سائلة) أي وجبت كان القول له اذا ردت سائلة بعد انتفاعه بها ان ربا أو حرتها ان كان مثله يأخذ ذلك
والا فلا هذا هو الحق خلافا لما ذكره ح في أول الغصب من اطلاق لزوم الاجرة كذا في الحاشية (قوله
فادعي رجوعها سائلة) فهو موهو لو شهدت له بينة على الرجوع سائلة أنه يقبل ولا ضمان عليه (قوله
سلف مقوم) حاصل ذلك أن الوديعة اما من المقومات أو المثلثات وفي كل اما أن يكون المودع بالفتح مليا
أو معدما فالصور أربع فان كانت من المقومات حرم تسلمها بغير اذن ربه مطلقا كان المودع المتسلف لها
مليّا أو معدما وان كانت من المثلثات حرم أيضا ان كان معدما وكره ان كان مليّا ومحل الكراهة
حيث لم يسح له ربه بذلك أو عينه بان جهل الحال والأيسر في الاول منع في الثاني ومنعه له اما بالمقال
أو القرائن (قوله ما اذا لم يكن سبي القضاء) المناسب حذف ما أو اذا والمعنى انه اذا كان يعلم من

واختلف فيما اذا ملك في استعماله بامر من الله تعالى فقال سحنون يضمن لانه
اكالغاصب وقال ابن القاسم لا يضمن بناء على أن
الغالب فيما تعطب عليه
السلامة كما لو أرسل العبد
أو ركب الدابة لغزو
السوق فمات من الله (أو
سفره) بها أي اذا سافر
فأخذ الوديعة معه فضاقت
أو تلفت فانه يضمن (ان
وجد أميننا) يتركها عنده
لانه حيث صار مغرطا
بأخذها معه فان لم يوجد
أميننا يتركها عنده بان لم
يوجد أميننا أصلا أو وجد
ولم يرض بأخذها عنده
فلا ضمان عليه اذا سافر
بها فلتفت لانه امرئ
عليه (الا أن ترد) بعد
الانتفاع بها أو بعد سفره
بها (سائلة) لموضع ايداعها
ثم تلفت أو ضاعت بعد ذلك
فلا تفریط فلا يضمن
(والقول له) أي لمن انتفع
بها أو سافر بها عند وجود
أمين (في ردها سائلة) لمحل
ايداعها اذا خالفه ربه في
ذلك وهذا (ان أقر بالفعل)

نفسه

أي بانه انتفع بها أو سافر (لان) أنكر ذلك و (شهد عليه) به فادعي رجوعها سائلة

لمحل ايداعها فلا يقبل قوله ويضمن (وحرم) على المودع بالفتح (سلف مقوم) أودع عنده كسباب وحيوان بغير اذن ربه لان المقومات تراد
لأعيانها وسواء كان المتسلف مليّا أو معدما (و) حرم تسلف (معدم) أي معدوم ولو لمثل لانه مظنة عدم الوفاء والنأن عدم رضار بها بذلك
(وكره) للمثل (النقد والمثل) من عطف العام على الخاص أي تسلفه لانه لا يمانع لوفاء مع كون مثل المثل كعينه اذا المثلثات لا تراد
لأعيانها ومحل الكراهة ما اذا لم يكن سبي القضاء ولا ظاهرا ولا احرام (كأنه جارة) بالوديعة فاعلم ان كانت مقوما أو مثليا

والتاجر مدها والا كرهه بالتشبيه تام على الصواب (والربع) الحاصل من التجارة (له) أي المودع بالفتح وزد على ربه امثل المثل وقيمة المقوم (وبرئ) متسلف الوديعة وكذا تاجر فيها بلاذن (ان رد المثل لمحله) الذي أخذه منه سواء كان المثل نقدا أو غيره وسواء كان السلف له مكرها كالمثل أو محرما كالعدم فان تلف به مدره فلا ضمان عليه بخلاف المقوم فلا يبرأ بذلك لانه يتصرف فيه وفواته لزمته قيمته لربه (وصدق) المتسلف (في رده) لمحله اذ لم تقم له بتمه به (ان حلف) نالقول له

بيمينه أنه رده (الا) أن يكون

تسلفها تسلفا جائزا بان تسلفها (باذن) من ربه (أو يقول) له ربه (ان) احتجت بخذ (فأخذ) (فبردها) أي فلا يبرأ الا بردها (لربه) ولا يرثه ردها لمحلها لانها بلاذن انتقلت من الامانة الى الدين في الامة (كالمقوم) فانه اذا تسلفه فلا يبرأ الا برده لربه كما تقدم (و) اذا أخذ البعض منها باذن أو بلاذن (ضمن المأخوذ فقط) على التفصيل المتقدم ومالم يأخذه لم يضمنه ردا اليه ما أخذه أم لا (و) تضمن (بقفل) عليها (نسي عنه) بان قال له ربه لا تقفل عليها الصندرقه مثلا لكونه خاف عليها من اضرار شأن اللص أن يقصد ما قفل عليه فقفل عليها فسرق بخلاف ما لو تلفت بسماوى أو حرق بلا تقريط فلا يضمن لانها لم تتلف من الجهة التي خاف منها (و) تضمن (بوضع) لها (في شحاس في أمره) بوضعها (بفخار فسرق) فان لم يأمره بشئ لم يضمن حيث وضعها بحمل يؤمن عادة

نفسه سواء القضاء فانه يحرم عليه ولا يفتى له بكرامة ذلك بل بالحرمه والظالم المستغرق الذم كذلك لانه لو رد لرد لتاجر ما فراه بالظالم مستغرق الذم والمتاسب للشارح نصيب ظالم لانه معطوف على خبر يكن (قوله والتاجر مدها) قيد في المثل (قوله والا كره) أي والا بان كان المال مثليا والتاجر على غير سبب القضاء ولا مستغرق الذم (قوله فالتشبيه تام على الصواب) ومقابلته أن التشبيه في السكرامة فقط في جميع المسائل (قوله والربع الحاصل) أي بعد البيع كانت التجارة حراما أو مكرهة (قوله وقيمة المقوم) أي حيث فات فان كان قائما فر به بخير بين أخذ ورد البيع وامضائه وأخذ ما يبيع به وأما في القوات فلا يس له الا القيمة ولو أمده بعرض آخر مماثل له كما هو مفاد كلام الاشياخ خلافا لما في الحرشي (قوله بخلاف المقوم فلا يبرأ بذلك) أي سواء تسلفه على أو غيره فاذا تسلف المقوم شخص فلا يبرأ منه الا بالشهاد على الرد لربه ولا تكفي الشهادة على الرد لمحل الوديعة (قوله فالتسليم بيمينه) أي ولا بد أن يدعي أنه رده بعينه أو صفته فان نكل عن اليمين غرم (قوله كما تقدم) أي من أنه مجرد تصرفه فيه وفواته لزمته قيمته لربه (قوله على التفصيل المتقدم) أي فان كان مكرها ورده فلا ضمان عليه لما أخذه ولا مالم يأخذه وان كان جائزا بان تسلفه بالاذن تعلق البعض الذي أخذه بدمته فلا يبرأ الا بتسليمه لربه وان كان حراما فلا يبرأ الا بتسليمه لربه ان كان مقوما وان كان مثليا صدق بيمينه أنه رده بعينه أو صفته (قوله وتضمن بقفل) بفتح القاف بمعنى الفعل كما يقتضيه مزج الشارح لابلصم معنى الآلة وان صرح أيضا من جهة الفقه (قوله بخلاف ما لو تلفت بسماوى أو حرق) أي والموضوع أنه خالف وتقبل عليها ومفهوم قوله نسي عنه أنه لو قفل عليها من غير نسي من صاحبها الا ضمان أو ترك القفل مع عدم النسي وعدم الامر لاضمان وذكر ابن رشد أنه لو جعلها في بيته من غير قفل وله أهل يعلم خيانتهم فانه يضمن لخالفته العرف (قوله فأنه لا يبرأ) أي فلا ضمان عليه مالم يكن المودع قصدا خفاء هاعن عين الغاصب وقوله أو جيبه ظاهره كان الجيب بصدقه أو جيبه وهو مقتضى كلام بهرام واستظهر في الحاشية أنه رده على الاول وأنه يضمن بوضعه في جيبه اذا كان بجيبه ولو جعلها في وسطه وقدر أمره بجعلها في عمامته لم يضمن وضمن في العكس وكذا الأمر بالوسط فجعلها في جيبه أو كفه كافي بن (قوله لان اليد أحرز منهما) هكذا نسخة المؤلف وصوابه لان اليد والجيب أحرز منه فتأمل (قوله نسيانها بوضع ايداعها) أي وأولى في غيره كالوجع مالا لانسان يشترى له به بضاعة من بلد آخرى حتى أتى اوضع تزل ليمول مثلا فوضعه بالأرض ثم قام ونسيه فضايع ولا يدري محل وضعه فانه يضمن لان نسيانها جنابة وغريط كما أفق به ابن رشد خلافا لفتوى الباجي عدم الضمان في هذه المسئلة (قوله بدخول حمامها) أي أو دخوله اليد فأنفع حدث أصغرا أو أكبر ومحل الضمان حيث كان يمكن وضعها في محله أو عند أمين ولو كان المودع قريبا في البلد اقدرته على سؤاله فيعاهن أمين يجعلها عنده حتى يقضى حاجته واعلم أن قبوله لها وهو ذاهب للسوق كقبوله لها وهو بر يد الحمام فاذا قفلها وضاعت في السوق أو الحمام ضمنها ان كان يمكن وضعها عند أمين ومحل الضمان أيضا مالم يعلم ربه ان المودع ذاهب للسوق أو الحمام عند الاعطاء فان علم بذلك فلا ضمان اذا ضاعت في الحمام أو السوق قياسا على ما اذا أودعه وهو عالم بعورة منزله كذا قرر شيخنا العبدوى قال عيب والظاهر أنه اذا دخل الحمام بها لعدم من

﴿ ٢٣ - صاوى - في ﴾ كما لا يضمن اذا تلفت بغير سرقة (لان زاد نفلا) على قفل أمره به فلا يضمن الا اذا

كان فيه اغراء للصوص (أو أمر بر بطاهاكم فأنه لا يبرأ) فلا ضمان ان غصبت أو سقطت لان اليد أحرز منهما الا ان يكون شأن السارق أو الغاصب قصد الجيب (و) تضمن (نسيانها بوضع ايداعها) فأولى غيره لان عنده نوعا من التقريط (و) تضمن (بدخول حمام) بها أو دخول سوقها فضايعت (و) تضمن (بخروجه بها يظلمه فتلقت) راجع لجميع ما قبله وانما ضمن فيما اذا خرج بها يظلمه لانها من الخطأ وهو كالعدم في المال (لا) يضمن (ان نسيها)

مربوطة (في كنه) فصاحت ان امره بوضعها فيه (أو شرط عليه الضمان) فيما لا ضمان فيه بان كان على الابواب عاياه أو كانت على هـ لا
 فينة فلا يعمل بالشرط ولا ضمان (و) تضمن (بإدعائها الغير زوجة وأمة اعتيدا) لاوضع عندها فاذا اعتددا فلا ضمان عليه والحق
 بهما الخادم المعتاد للإيداع والمملوك والابن كذلك مع التجربة وطول الزمان وغيرها شامل للزوجة والأمة غير معتادين وللأب والام
 وغيرها مطلقا ولو أراد سفرهم امكان الرد (الا لغير حدث) بعد الإيداع للمودع بالفتح كهدم الدار وطر وجار سوء أو ظالم (كسفر)
 أراد (وعجز عن الرد) لربها ١٧٨ لغيبته أو سجنه فيجوز الإيداع لغير الزوجة والأمة المعتادين ولا ضمان ان تلقت

واحترز بقوله حدث عما
 اذا كان حاصل قبل
 الإيداع وعلم ربها به فليس
 له إيداعها ولا ضمان فان لم
 يعلم ربها بالعذر فليس
 له مودع قبورها فان قبلها
 وضاعت ضمن مطلقا
 أو دعها أولا (ولا يصدق)
 المودع بالفتح (في العذر)
 ان أو دعها وضاعت وادعى
 أنه اتى أو دعها العذر (الا
 بيينة) تشهد له (بالعذر)
 أي بامره بل لا يقوله أشهدوا
 اني أو دعها العذر من
 غيرها به (وعليه استرجاعها)
 وجوبا (ان) زال العذر
 المسوغ لإيداعها أو
 (نوى الإياب) أي الرجوع
 من سفره عند إرادته ثم
 رجع فان لم يسترجعها
 ضمن فان لم ينو الإياب بان
 نوى الإقامة أو لم ينو شيئا
 ثم رجع لم يجب عليه
 استرجاعها ولا ضمان عليه
 (و) تضمن (بارسالها)
 لربها (بلاذن) منه
 فصاحت أو تلقت من
 الرسول وكذا لو ذهب هو
 به لربها بلاذن فصاحت
 منه (كان ادعى الاذن ولم
 يشته) فيضمن والقول

يودعها عنده فانه يؤثر بوضعها عند رئيس الحمام فان لم يودعها عنده وضاعت ضمنها كما هو عرف مصر
 (قوله مربوطة) أي وأما لو كانت غير مربوطة ونسبها فصاحت فانه يضمنها لانه ليس بحزر حيثئذ (قوله بان كان
 على الابواب عليه الخ) خروج عن الموضوع والصواب أن يقول بان ضاعت بغير تفریط لان الضمان هنا
 تابع للتفریط لا لما يغاب عليه الى آخر ما قال فان ما قاله مخصوص بالرهان والعوارى تأمل (قوله وغيرها
 شامل الخ) رجوع لمنطوق المتن والحاصل أن المستفاد من المتن والشارح أن الضمان لا ينتفي عنه
 الا اذا وضعها عند زوجة أو أمة أو خادم أو مملوك أو ابن اعتيد هؤلاء الخمسة لذلك مع التجربة وطول
 الزمان فان لم يعتد هؤلاء الخمسة أو وضعها عند غيرهم من أب أو أم أو وضعت الزوجة عند زوجها أو عند
 أجنب فانه يضمن اعتيد من ذكر للوضع أم لا الا لغير حدث كسفر وعجز عن الرد وهذا هو المعول عليه
 (قوله وغيرها مطلقا) أي اعتيد أم لا (قوله من غيرها به) فيه حذف مضاف تقديره من غير علمها به
 والمعنى من غير علمها بالعذر فالضمير في به يعود على العذر (قوله ان زال العذر الخ) حاصل كلام المصنف
 أن المودع بالفتح اذا أودع لعورة حدثت أو طر وسفر وجب عليه استرجاعها اذا رجع من سفره أو زالت
 العورة وحمل وجوب ذلك عند رجوعه من السفر ان كان قد نوى الإياب منه فان لم يكن نوى الإياب
 عند سفره فذهب له ارجاعها فقط اذا رجع والقول له أنه لم ينو فلا يضمن اذا لم يرجعها وهاهنا كتبت الآن
 يغلب الإياب من ذلك السفر والالم يقبل (قوله فان لم يسترجعها ضمن) فلو طأها المودع بالفتح عن هي عنده
 وامتنع من دفعها له فينبغي القضاء بدفعها له فان حصل تنازع في نية الإياب وعدمها فالظاهر أنه ينظر
 الى سفره فان كان الغالب فيه الإياب فالقول قول المودع الاول فيقضى له باخذها وان كان الغالب فيها
 عدمه أو استوى الأمران كان القول قول المودع الثاني فلا يقضى على الاول باخذها وحيثئذ فلا يضمنها
 في تلك الحالة وصارت متعلقة بالثاني (قوله وتضمن بارسالها) يستثنى من كلامه من أودعت معه
 ودية أو صلها بالدية فرضت له إقامة طويلة في الطريق كالسنة فله أن يبعثها مع غيره ولا ضمان عليه
 اذا تلقت لان بعثها في هذه الحالة واجب ويضمنها ان حبسها وأما ان كانت الإقامة التي عرضت له قصيرة
 كالأيام فالواجب ابقاؤها معه فان بعثها ضمنها ان تلقت فان كانت الإقامة متوسطة كالشهرين خير
 في ارسالها وابقائها ولا ضمان عليه في كل حال هذا ما ارتضاه ابن رشد كما في ح كذا في بن (قوله
 وكذا لو ذهب هو به لربها) مثل ذهابه بها في الضمان وصي رب المال يبيع المال للورثة أو يسافر
 هو به اليهم من غير اذنهم فانه يضمن اذا ضاع كما نص عليه في التوضيح والسدونة خلافا لما في
 كبير الخرش من عدم الضمان وكذا القاضي يبيع المال المستحقه من ورثة أو غيرهم غير اذنه
 عند ابن القاسم خلافا لقول أصبح بعدم ضمانه وان شئ عليه غير واحد كذا في عب (قوله ان
 تحقق الاذن) هذا الشرط لا يعتبر مفهوما الا اذا كان الرسول من عند المودع بالكسر تأمل
 (قوله ثم أقام المودع بالفتح) أي بيينة فقد حذف المفعول (قوله نعم هناك قول ثالث) قال بن وقد
 جمع في التوضيح بيينة الرد وبيينة التالف وحكي فيهما الخلاف ونصه وقد حكى صاحب البيان في باب

قول ربها انه لم يأذن (ان حلف ربها ما أذنت) فان نكل حلف المودع أنه اتى ارسالها له لكونه أذن له فان نكل
 ضمن وهذا معنى قوله (والا) بخلاف بها (حلف) المودع بالفتح (وبرئ والا) بخلاف بل نكل كما نكل ربها (فهرم ولا يرجع) المودع بالفتح
 (على) الرسول (القابض) لها منه (ان تحقق الاذن) له من ربها وادعى عدمه عند اذنه (و) تضمن (بمحدثها) من المودع عند طلبها بان قال
 لربها لم تودعني شيئا اعترف أو اقام عليه ربها بيينة بالإيداع (ثم أقام) المودع بالفتح (بيينة على الرد) أي ردها لربها (أو) على (الاتلاف) طلبا
 تفریطا أو ضمنا لانه كذا في اولها لا يحده

قياسا على ما تقدم في الدين وقيل لا يضمن لانه أمين وقد ذكر الشيخ الخلاف فهم أقول ان مشهور ان ومثل الوديعة في الخلف
 الابضاع والقراض وقولنا أو الاتلاف زدناه عليه وقد نص عليه في التوضيح وأن الخلاف جار فيهما معانهم هناك قول ثالث بالتفصيل
 وهو قبول بيئته في الضياع دون الرد ولكنه ضعيف لأن الذي في المواق المشهور قبول بيئته على ضياعها أو ردها بعد اقراره وقال
 بعضهم المعتمد الضمان وعدم قبول بيئته لانه يجحد ما صار كالغاصب فيضمن اذا تلفت ولو بسماوى ولا يقبل دعواه الرد كما تقدم
 (وأخذت) الوديعة (من تركته) حيث ثبت أن عنده وديعة (اذالم توجد) بعينها (ولم يوص بها) قبل موته لاحتمال أنه تسلفها (الا
 لعشرة أعوام) تخفى من يوم الابداع فلا تؤخذ من تركته اذالم توجد ولم يوص بها ويحمل ١٧٩ على أنه ردها (لربها ان لم تكن)

أودعت (بينة توثق)
 أى بينة مقصودة للتوثق
 فان أودعت بينة
 مقصودة للتوثق أخذت
 من تركته مطلقا ولو زاد
 الزمن على العشرة سنتين
 (وأخذها) ربها (بكتابة)
 أى بسبب كتابة (أنها)
 ان ثبت أنها أى الكتابة
 (خطه) أى المالك (أو
 خط الميت) تؤخذ
 (من تركه الرسول) اذا
 لم توجد بعينها (اذالم
 يصل) الرسول بان مات
 قبل وصوله (بليل المرسل
 اليه) لاحتمال أنه تسلفها
 فان مات بعد وصوله فلا
 يضمن أى لا تؤخذ من
 تركته لاحتمال أنه دفعها
 لربها بعد الوصول اليه
 ومثل الوديعة الذين
 والقراض والابضاع
 وحاصل المسئلة أن
 الرسول ان كان رسول
 رب المال فالدفع يبرأ
 بمجرد الدفع اليه ويصير
 الكلام بين رب المال
 وورثة رسوله فان مات
 الرسول قبل الوصول

الصالح وابن زرقون في باب القراض فيه من أنكر أمانة ثم ادعى ضياعها أو ردها لما قامت عليه البينة
 ثلاثة أقوال الأول للمالك من سماع ابن القاسم يقبل قوله فيهما والثاني للمالك أيضا لا يقبل قوله
 فيهما والثالث لابن القاسم يقبل قوله في الضياع دون الرد قال المواق عقبه المشهور أنه اذا أقام بينة
 على ضياعها أو ردها فان تلك البينة تنفعه بعد اقراره اه وعلى المشهور ألا يخرجى المصنف يعنى خليلا
 في باب الوكالة (قوله وقال بعضهم المعتمد الضمان) أى وهو الذى اعتمده في الحاشية أيضا واقتصر
 عليه في المجموع (قوله وأخذت الوديعة من تركته الخ) مثل الوديعة من تصدق على ابنه الصغير
 بشئ أو غيرها وأراه لا يشهد ودعاها للولد تحت يده ثم مات ولم توجد في تركته فيقتضى له بقيمتها من
 التركة ومعنى الأخذ أنه يأخذ عوضها من قيمة أو من ماله ويخاص صاحبها بذلك مع الغرماء (قوله ولم
 يوص بها) مفهومة أنه لو أوصى بها لم يضمها فان كانت باقية أخذها ربها وان تلفت فلا ضمان ومثل
 أيضا ما لو قال هى بموضع كذا ولم توجد فلا يضمن كما قال أشهب ويحمل على الضياع لانه بينة قوله هى
 بموضع كذا كانه اقرار بان لم يتسلفها وهو مصدق لكونه أمينا (قوله لاحتمال أنه تسلفها) أى
 وهو الأقرب وأما احتمال ضياعها فهو بعيد اذ لو ضاعت اتحدت بضياعها قبل موته (قوله ان لم تكن
 أودعت بينة توثق) مثلها البينة الشاهدة بها بعد جردها (قوله على العشرة سنتين) المناسب
 اسقاط التاء (قوله وأخذها) ربها بكتابة) يعنى أن مات وعنده وديعة مكتوب عليها هذه
 وديعة فلان بن فلان فان صاحبها يأخذها بشرط أن يثبت بالبينة أن الكتابة بخط صاحب الوديعة
 أو بخط الميت ولو وجدت انقص عما كتب عليها كان النقص في مال الميت ان علم أنه يتصرف في الوديعة
 والا لم يضمن ومثل الكتابة البينة بل هى أولى لا بامارة لاحتمال أنه رآها سابقا (قوله ومثل الوديعة
 الدين الخ) أى ان التفصيل المذكور في الوديعة يجري بعينه فيما ذكر (قوله ان كان رسول رب
 المال) كان المال قراضا أو وديعة أو ابضاعا (قوله فلا رجوع له) أى لم يملكه على إيه المالك بها (قوله
 أو اقرار منه) أى من رب المال (قوله وهى مصيبة نزلت عن أرسله) أى لكونه يفرم المال مرة ثانية (قوله
 فى دعوى التلف والضياع) أى وكذا فى دعوى عدم العلم بالتلف أو الضياع (قوله الالبينة توثق)
 قال فى حاشية الاصل الظاهر أن مثل البينة المذكورة أخذ ورقة على المودع بالفتح بخطه كما يقع الآن
 (قوله ويشترط علم المودع بذلك) أى بذلك البينة (قوله ولا مقصود لثبتي آخر) أى كما لو أشهد بها
 خوفا من موت المودع بالفتح ليأخذها من تركته أو يقول المودع بالفتح أخاف أن تدعى انها ساف
 فاشهد ببنيتها أنها وديعة فانه فى تلك المسائل يصدق فى دعوى الرد كما اذا تبرع المودع بالفتح بالاشهاد على
 نفسه بالقبض كما قاله عبد الملك وقال ابن زرب وابن يونس لا يبرأ الا بالاشهاد لانه ألزم نفسه حكم
 لاشهاد (قوله وحلف المتهم) قيل هو من يشار اليه بالقسائل فى الوديعة وقيل هو من ليس من أهل
 الصلاح (قوله فى دعوى التلف أو الضياع) وكذا فى دعوى عدم العلم بالتلف أو الضياع وأما دعوى

أخذهما من تركته وان مات بعده فلا رجوع له وان كان الرسول رسول من عنده المال فلا يبرأ الا بوضو له لرب بيئته أو اقرار منه فان
 مات قبل الوصول رجع مرسله فى تركته وان مات بعده فلا رجوع وهى مصيبة نزلت عن أرسله ان ادعى رب المال عدم الدفع له ولا بينة
 (ومصدق) المودع بالفتح (فى) دعوى (التلف والضياع كالرد) أى كما يصدق فى دعواه أنه ردها لانه استأمنه عليها والامني يصدق
 (الالبينة توثق) راجع لما بعد الكاف أى ان ادعى الرد صدق الآن بوعدها بها عنده بينة قصد بها التوثق بان يقصد بها أن لا تقبل
 دعواه الرد الالبينة به فلا يقبل ان ادعى الرد حيث لا بينة ويشترط علم المودع بذلك فلا يكتفى غير المقصودة ولا مقصودة لثبتي آخر غير
 التوثق فيقيد به دعوى الرد (وحلف المتهم) دون غيره فى دعوى التلف أو الضياع أنها بالتلف أو ضاعت وما قرط

(ولو شرط) المتهم عند أخذها (نفيها) أي نفي اليمين عنه فإنه لا يفيد ويحلف فان نكل غرم بمجرد كونه ولا تشوبه اليمين على ربه
 لأنها دعوى اتهام (كن حقيق عليه الدعوى) تشبيه في اليمين أي أن رب الوديعه إذا حقق الدعوى على المودع بان علم بأنه فرط أو أنها
 لم تلتف وادعى المودع الرد أو التلغ أو عدم التفریط فله بها تحليفه وإن لم يكن متهما (فان) حلف برئ ظاهر أو ان (نكل حلف ربه)
 وأغرمه لأن يمين التحقيق ترد (لا) يصدق في الرد (على الوارث) أي وارث ربه إذا ادعى أنه ردها عليه الأبيينة (ولا) يصدق (وارث)
 للمودع بالفتح (في الرد على مالك) أي مالكها الذي هو المودع بالكسر (أو) في الرد (على وارثه) أي وارث مالكها الأبيينة والحاصل أن
 صاحب اليد المؤتمنة إذا ادعى الرد على صاحب اليد الذي أئتمنته صدق ولا ضمان وأن الوارث إذا ادعى الرد على ربه أو على وارثه أو
 ادعى صاحب اليد المؤتمنة الرد ١٨٠ على وارث ربه فلا يصدق ويضمن (ولا) يصدق (رسول في الدفع

الرد فقط أو في قوله لا أدري هل تلفت أو ردت فانه يحلف متهما أم لا حقق عليه الدعوى أم لا (قوله
 ولو شرط الاتهام الخ) أي لأن هذا الشرط يعوى التهمة (قوله حلف ربه وأغرمه) أي فان لم يحلف ربه
 صدق المودع (قوله ولا يصدق وارث الخ) أي وأما دعوى ورثة المودع بالفتح على ورثة المودع أو على
 المودع أن مورثهم ردها قبل موته فلا ضمان عليهم في هاتين الصورتين وكذا لو ادعى المودع بالفتح
 على ورثة المودع بالكسر أنه ردها لمورثهم قبل موته وقد تضمن تلك الصور والحاصل الذي ذكره
 الشارح (قوله ولا يصدق رسول الخ) حاصله أن المودع مثلاً إذا أرسل الوديعه مع رسوله إلى ربه
 بأذنه فأنكر ربه وأصولها إليه ولا يئتمنه تشهد عليه بقبضها من الرسول فان الرسول يضمنها بالتفریط
 بعدم الأشهاد (قوله لم يبرأ) هكذا نسخة المؤلف بالف بعد الزاوية مقتضى الجازم حذفها إلا أن يقال
 أن الألف للاشباع (قوله فتغنه) أي فيعمل بشرطه من جهة عدم تضمينه وأما المرسل فانه
 باق على ضمانه المرسل إليه (قوله بلا عذر ثابت) صادق بان يكون هناك عذر ولم يثبت (قوله
 لا يضمن أن قال لا أدري الخ) أي الجملة على أنها تلفت قبل اللقاء ولم يعلم به إلا بعده (قوله لانه ليس
 من الجاه حقيقة) أي كما قال ابن عبد السلام فالأولى أن يقال انما منع أخذ الأجرة على الحفظ لان عادة
 الناس أنهم لا يأخذون لحفظ الودائع أجرة والحاصل أنه لا فرق بين أجرة المحل وأجرة الحفظ في الحكم
 على المتعمد بل يقال فيه ما ان شرط الأخذ أو كان العرف يعمل به والا فلا (قوله بمنها) متعلق بظلمه
 والباقي مبيية بعدها مضاف محذوف أي بأخذ مثلها في القدر والجنس والصفة أن أمكن ذلك والا فالعبرة
 بالقيمة (قوله وأمن العقوبة على نفسه) أي من ضرب أو حبس أو قطع أو قتل كما يفعل أهل الجور
 (قوله أدا الأمانة إن أئتمنت الخ) أجاب ابن رشد مؤيداً للقول الأول بان معنى ولا تخن الخ أي لا تأخذ
 أزيد من حقك فتكن خائناً وأما من أخذ حقه فليس بخائن (قوله والترك للأخذ منها سلم) أي لان في
 الأخذ رية وفي الحديث دع ما يربك إلى ما لا يربك (قوله) ان تنازع الوديعه شخصان فقال المودع
 بالفتح هي لأحد كما ونسبته قسمت بينهما ان حلفاً أو نكلاً وقضى للحالف على النا كل وان أودع شخصين
 وغاب المودع بالكسر وتنازعا يمين تكون عنده جعلت بيد الأعدل والضمان عليه ان فرط فان
 تساوى في العدالة قسمت بينهما ان قبلت القسم والا فالقرعة

باب في الاعارة

لما كان بين العارية والوديعه مناسبة من جهة أن كلا يثاب فاعله لان المودع بافتح يثاب على الحفظ
 والمعير بالكسر يثاب على الفعل لان كلا فعل معر وفاء وصدقة أعقباها (قوله وهي مأخوذة) أي

لمنكر) أي ان أرسل إليه
 المال إذا أنكر (الأبيينة)
 قال فيها ومن بعثت معه
 بمال ليدفعه لرجل
 صدقة أو صلة أو سلفاً أو
 ثمن مبيع أو يتناع ثبته
 سبعة فقال قد دفعته إليه
 وأكذبه الرجل لم يبرأ
 الرسول الأبيينة اه (الا
 ان شرط الرسول) على
 من دفع له المال (عدمها)
 أي عدم البيينة عند الدفع
 فتغنه (و) ضمن (بقوله)
 لربها (ضاعت قبل أن
 تلقاني بعد امتناعه من
 دفعها) له ولو لم يذر
 كاشتغاله بامر لا سكوته
 عن بيان تلفها دليل على
 عدمه إلا أن يدعى أنه
 اغتاع لم بالتلف بعد أن
 لقى فيه صدق في يمين
 (وكذا) يضمن أن قال
 تلفت (بعده) أي بعد أن
 لقينى (ان منع) دفعها له
 (بلا عذر) ثابت فان امتنع
 من دفعها العذر قائم به وثبت

العارية

لم يضمن (لا) يضمن (ان قال لا أدري متى تلفت) أقبل أن تلقى أو بعده كان هناك عذر من الدفع أم لا

ويحلف المتهم (وله) أي للمودع بالفتح (أجرة محلها) أي الذي توضع فيه ان كان مثله تؤخذ أجرة (لا) أجرة (حفظها) لان حقه ظاهراً من قبل
 الجاه لا أجرة له كالقرض والضمان (الشرط) فيعمل به لانه ليس من الجاه حقيقة وانما هو يشبهه في الجملة (وله) أي للمودع بالفتح
 (الأخذ منها) أي من الوديعه بقدر حقه (ان ظاهراً) ربه (بمنها) من سرقة أو خيانة أو غصب لقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعندوا عليه
 بمثل ما اعتدى عليكم ومحل جواز الأخذ بمثل حقه (ان آمن) الآخذ (الذيلة) بالنسبة إلى الخيانة (و) (أمن) (العقوبة) على نفسه والالم يميز
 لان حفظ الاعراض والجوارح واجب (على الار جح) من القولين والثاني لا يجوز الاخذ لقوله صلى الله عليه وسلم أدا الأمانة إن أئتمنتك
 ولا تخن من خائن (والترك) للأخذ منها (سلم) أي من الوديعه بقدر حقه للجنس والدين والله أعلم
 باب في الاعارة وأحكامها (الاعارة) أي حقيقته اعارة وهي أخوته

من التعاون بمعنى التداول أو من العرو بمعنى الإصابة والعروض يقال اعتراه كذا بمعنى أصابه وعرض له أو بمعنى الخلو يقال عراضه بمعنى خلا وأنكر على من قال إنهما من العار (تلك منفعة) خرج البيع لأنه قليل ذات وكذا الهبة والصدقة والقرض (تؤقته) بمن أو فعل نصابا أو عرفا (بلاعوض) خرجت الإجارة والحبس المطلق وأما المؤقت بناء على المشهور من أنه يجوز في الحبس التوقيت فهو وارد عليه الآن يقال المراد مؤقته أصالة فالأصل في العارية التوقيت فلذا جمل ١٨١ فصلا منها والأصل في الحبس الدوام

ولذا اختلف فيه إذا وقت هل يصح والراجع الصحة (وهي مندوبة) أي الأصل فيها التسلب لأنها من التعاون على الخير والمعروف (والعارية) بتشديد الباء هي الشيء (المعار) أي الملاك منفعة (وركنها) أي أركانها أربعة معبر ومستعير ومستعار ومادله عليها من لفظ أو غيره فالأول (معبر) وهو مالك المنفعة ولو لم يملك الذات (بلا حرج) عليه خرج الصبي والسفيه والرقيق ولو ما ذنوله في التجارة لأنه إنما أذن له في التصرف بالعوض خاصة نعم يجوز له إعارته ما قل عرفا أن استألف به التجارة لأنه من توابعها على ما سيأتي وخرج أيضا من حجر عليه المالك صريحا أو ضمنا كما لو قامت قرينة على ذلك نحو قوله لولا أخوتك ما أعترتك أيام وخرج الفضولي فإنه ليس بمالك لشيء (وان) كان مالها (إعارة) ولا حجر عليه كما تقدم فتصح إعارته وان كان لا يئب في ذلك (أو إجارة) فتصح إعارته لها

العارية لا بالمعنى الأول بل بالمعنى اللغوي في كلام الشارح استخدام (قوله من التعاون الخ) أي فهي واوية فاصل عارية هورية بفتحات تخفف بأوهاوت شد تحركات الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا (قوله أو من العرو) أي كما قال الشاعر

وانحلت عروني لذكرك هزة * كما انتفض العصفور بالله القطر

فأصلها عار ووة بوزن فاعولة تليتها الواو والثانية ياء لتطرفها والتاء في نية الألفصال فاجتمعت الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدجت الياء في الياء هذاني الشدة وأصل المخففة عاروة فاعولة أبدلت الواو ياء لتطرفها (قوله وأنكر على من قال إنهما من العار) إنما أنكر عليه لأن فعلها أمر مندوب والمستعيران كان محتاجا قلبس عليه عار والعار في المستقبل شرعا وهذه ليست كذلك ولأنها لو كانت من العار لكانت يائية وقيل القوم يتعبدون مع أهم قالوا يتعبدون أي يعبر بعضهم بعضهم بعضا وأصلها عليه غير على وزنه فعله تحركات الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا (قوله خرج البيع لأنه قليل ذات الخ) أي وخرج أيضا قليل الانتفاع لأن ملك المنفعة أعم من ملك الانتفاع كان توقف يدنا على طلبه العلم يسكنونه ففيه تملك الانتفاع وليس فيه تملك منفعة لأن الانتفاع يكون بنفسه فقط وليس له أن يواجره ولا أن يعيره غيره والمنفعة أعم من الانتفاع لأن له فيها الانتفاع بنفسه أو بغيره كان يعيره أو يواجره (قوله خرجت الإجارة) أي بقوله بلا عوض وقوله والحبس المطلق أي بقوله مؤقته في كلامه لف وتشر مشوش (قوله إلا أن يقال المراد الخ) أي أو يقال أنه خارج بتمليك المنفعة فإن الحبس فيه تملك الانتفاع لا منفعة قال في الحاشية فإن قلت إذا حبس بيوتنا على طلبه العلم لأجل أن ينفقه أو ياجرنا فهل هو من تملك المنفعة أو الانتفاع قلت الظاهر أنه من تملك الانتفاع فحينئذ يراد بالانتفاع ما يشمل الانتفاع بالبيوت أو ياجرنا اه (قوله وهي مندوبة) أي إن وقعت من مالك الذات والمنفعة أو من مالك المنفعة أن جعل ذلك له قال شب وقد يعرض وجوبها كغنى عنها لمن يختص بعلمها هلا كعوضتها ككونها تعينه على معصية وكراهتها ككونها تعينه على مكروه وتباح اغنى عنها وفيه نظر لاحتمال كراهتها في حقها قال سيدي أحمد بابا ولو قال وتباح اغنى عنها في المال ولكن يصح الاحتجاج بها ثانيا لا تنفي النظر (قوله والعارية بتشديد الباء) لأن ياء النسبة لاحدا للمعاني المتقدمة (قوله أي أركانها) إنما قال ذلك إشارة إلى أن ركنه مفرد مضاف فيعم (قوله ولو لم يملك الذات) أي والندب وعدمه شيء آخر كما سيوضحه الشارح عند قول المتن وإن بإعارة (قوله خرج الصبي والسفيه) أي وكذا يخرج المريض إذا إعارته قيمة منافعه أزيد من ثلثه (قوله على ما سيأتي) المناسب على ما تقدم فإن هذه المسئلة تقدمت في الحجر (قوله من حجر عليه المالك) أي ويسمى بالحجر الجعلي (قوله لولا أخوتك) بضم الهمزة والخاء وتشديد الواو مفتوحة (قوله وان كان لا يئب في له) أي يكره أن لم يكن حجر عليه ولا بإباح له بأن يسكت (قوله لا مسلم) أي لما فيه من الإذلال (قوله أو مصحف أو كتب أحاديث) أي وكذلك الواو يستعملها أهل الفسوق في كخمير والدواب تركب لئلا يذاعا المسلمين ونحو ذلك من كل ما استلزم أمرا منوعا (قوله لا طعام أو شراب) محترز قوله مع بقاء عينه (قوله لا تعار جارية) أي لا يجوز إعارة جارية للوطء فإن وقعت

في مثل ما استأجره ركو بأو جلا أو غيرها (و) الثاني (مستعير وهو من تأدل) أي كان أهلا (للتبرع عليه) بذلك المنفعة (لا مسلم) ولو عبد الكافر (أو مصحف) أو كتب أحاديث (للكافر) إذا الكافر ليس أهلا لأن تبرع عليه بذلك وكذا آلة الجهاد إذا كان حرييا (و) الثالث (مستعار وهو ذو منفعة باحة) من عرض أو حيوان أو عقار ينتفع به (مع بقاء عينه) ليرد له بعد الانتفاع به لا طعام أم شراب ليؤكل أو يشرب فإن فيه ذهاب عينه بذلك (لا) تعار جارية (للاستمتاع بها) من وطء أو غيره لعدم إباحة ذلك

أو خدمته الغير محرم لانه يؤدي الى ذلك ولا يعار رقيق لمن يعتق عليه (والعين) أي التقد من دناير أو دراهم (والطعام) والشراب ان وقعت وأعطيت للغير ولو بافظ العارية (فرض) لا عارية لان حقيقة العارية ما ردت عنها الربها بعد الانتفاع بها وفي الانتفاع بها في كونه اب العين في ضمنه ولو قامت بينه بلاكه (و) الرابع (ما يدل عليها) من صيغة لفظية كما مر تلك أو غيرها كاشارة ومناولة مما يدل على الرضا (وجاز) أن يقول (أعني بفلا من) ملا في هذا اليوم أو الشهر (لا عينك) في غده مثلاً بفلا من أو داني (وهي) حيث (اجارة) لا عارة لانها مباحة بمافع ١٨٤ وسواء اتحد نوع المعارفة أو اختلف كبناء وحصاد وسواء اتحد الزمن فيها أو اختلف فيشترط فيها

تعيين الزمن أو العمل كالاجارة (وضمن) المستعير (ما يغاب عليه) كالحلي والشياب مما شأنه الخفاء ان ادعى ضياعه الالبينة على ضياعه بلا يمينه بخلاف ما لا يغاب عليه كالحلي وان والحقار (ولو شرط نفيه) أي نفي الضمان عن نفسه (على الأرجح) وقيل ان شرط نفيه أفاده فلا ضمان عليه وأشار الشيخ لما بالتردد (لا غيره) أي لا يضمن غير ما يغاب عليه كالحلي وان (ولو شرطه) عليه المعبر (والقوله) أي المستعير (في التلف أو الضياع) فيما لا يغاب عليه فيصدق ولا ضمان عليه (القربة كذبه) كان يقول تلف أو ضاع يوم كذا فتقول البينة رأيتاه معه بعد ذلك اليوم أو تقول الرفقة التي معه في السفر ما سمعنا ذلك ولا رأيتاه (وحلف ما قرط) ان ادعى عليه أنه انما حصل التلف أو الضياع أو العيب الذي قام به بتفريطه سواء كان

كانت باطلاً أو صحيحاً على اخرجها فان وطئها بالفعل قبل اخرجها فلا يحد للشبهة وتقوم على الواطئ جبراً عليه (قوله أو خدمته الغير محرم) بفتح فسكون أي فلا يجوز أيضاً ويجوز المستعير على اخرجها من تحت يده باجارة (قوله ولا يعار رقيق لمن يعتق عليه) أي لخدمة من يعتق عليه سواء كان الرقيق ذكراً أو أنثى وانما منع اعارة لذلك لان ملك المتعة يتبع ملك الدات وهو لا يملك الدات وهذا في غير الاعارة للرضاع وأما له فتجوز الاعارة والاجارة والحاصل أن الرضاع تستوي فيه الاعارة والاجارة في الجواز لا فرق بين حرة وأمة وأما الخدمة في غير الرضاع فتتمنع الاعارة والاجارة فيها لا فرق بين حر ورقيق فلا يجوز زلوله استخدام والده أو والدته في غير الرضاع كما هو مأخوذ من كلام ابن عرفة كافي بن (قوله مما يدل على الرضا) أي فكل ما يدل على غلبتنا المنفعة بغير عوض كافي لكن لا تلزم العارية بما يدل عليها الا اذا قيدت بعمل أو أجل كما يأتي في المصنف أو لم تقيد بوجوب العادة فيها بشئ والالم تلزم (قوله فيشترط فيها تعيين الزمن الخ) أي فيجوز للشخص أن يقول لا تخبر أعني بفلا من اليوم مثلاً على أن أعينك بفلا من مثلاً غداً ويكون ذلك اجارة لا عارية أجاز ذلك ابن القاسم ورأه من الرقيق بشرط أن يكون ما يقع به التعاون معاً ما ينعهم وأن يعرب العقد من زمن العمل فلو قال له أعني بفلا من أو بشورك غداً على أن أعينك بفلا من أو بشورك بعد شهر ونصف مثلاً لم يجز بخلاف ما لو كان التأخير نصف شهر فأقل فيجوز وانما منع في أز يد من شهر لانه تعد في منافع معينة يتأخر قبضها وذلك غير جائز ولا يقال ان هذه العلة موجودة فيما اذا كان بين العقد والعمل أقل من ذلك لا تناقض قولنا اعتذر ذلك للضرر وانه كانت العلة موجودة كما يؤخذ من الترمذي والحاشية (قوله وضمن المستعير ما يغاب عليه) أي فالعارية كالرهن في التفصيل (قوله الالبينة على ضياعه) أي لان ضمان العواري ضمان تامة ينتفي باقامة البينة على المثب وهو رخصاً فلا شبهة حيث قال ان ضمان العواري ضمان تامة لا ينتفي باقامة البينة (قوله وأشار الشيخ لما بالتردد) أي فهو ترد في النقل فقد عزا في العتية الاول لابن القاسم وأشهد وعزا المازري والخمى الثاني لابن القاسم أيضاً وعلى كلا القولين لا يفسد عقد العارية بهذا الشرط وقيل ان شرط نفي الضمان فيما يغاب عليه يفسد العقد ويكون للمعبر أجرة ما أعاره (قوله ولو شرطه عليه المعبر) رد يلو على مطرف كافي المواق حيث قال اذا شرط المعبر الضمان لا مرخافة من طريق مخوفة أو نهر أو اوصوص أو نحو ذلك فالشرط لازم ان لا يكتب بالامر الذي خافه وشرط الضمان من أجله والمعتمد أنه لا ضمان ولا عبرة بشرطه ولو لا مرخافة كافي الحاشية وحيث لم يضمن الحيوان ضمن لجانه ومخرجه بخلاف ثياب العبد فانه لا يضمنها لانه حائر لما عليه كافي التوضيح عن الاخمي وفي بن عن ابن يونس اذا ارسل المستعير العارية من الدواب مع عبده أو أجيره فعطيت أو ضلت فلا ضمان عليه لان القاسم هكذا يفعلون وان لم يعلم ضياعها أو تلفها الا من قول الرسول (قوله وحلف ما قرط) أي ويرأى يؤخذ منه أنه يجب عليه تعهد العارية وكذا يجب على المرتن والمودع تعهد ما في أماناتهم مما يخاف عليه ترك التعهد لان هذا من باب صيانة المال وان لم يفعل ذلك عدم شرطه وضمن كافي الحاشية (قوله أي جازله) انما قال ذلك ولم يقل طلب منه فعل المأذون فيه ومثله لان المأذون فيه

ومثله

مما يغاب عليه أم لا كسوس وقرض أرضه أو قار أو بلل أو دهن أو حبرا ونحو ذلك

بالمستعار ككتاب (و) القول له (في رد ما لم يضمن) لربه وهو ما لا يغاب عليه كالحليوان (الالبينة مقصودة) أشهدا المعبر عند الاعارة تخوف ادعاء المستعير الرد فحيت لا يقبل قوله بردها الالبينة تذهب له بردها لربه (وقيل) المستعير أي جازله أن يفعل الفعل (المأذون) له فيه (و) أن يفعل (مثله) كان استعارها لركبها المكان كذا فركبها اليه من هو مثله أو لم يحمل عليها أردب فحمل عليها أردب فجاء واللهاب بها في مسافة أخرى مثل ما استعارها لها

فلا يجوز في ضمن ان عطيت كالأجارة على قول ابن القاسم وهو الأرجح (لا أشتر) مما استعاره له فلا يجوز ثم تارة يحمل عليها ما تعطى به
وتارة لا تعطى به وفي كل اما ان تعطى واما ان تتعيب واما ان تسلم ١٨٣ (فان زاد ما تعطى به وعطيت له) أي

لربها (قيمتها) وقت الزيادة
عليها لانه وقت التعدي
(أو كراهه) أي كراه الزائد
فقط وخبرته تنفي ضرره
(والا) بان زاد ما لا تعطى
به وعطيت أو تعيب أو
سلمت أو ما تعطى به
وسلمت (فالكراه) أي
كراه الزائد فقط في الأربع
صور وفي السادسة
وهي ما اذا زاد ما تعطى به
فتميت أشار لحكمها
بقوله (فلو تعيب) فيما
اذا زاد عليها ما تعطى به
(فأكثر من الكراه)
للزائد (وقيمة العيب)
أي أرشيه يلزم المستعير
والكلام في زيادة الحمل
وأما المسافة فكالأجارة
فان عطيت ضمن قيمتها
وان سلمت فكراه الزائد
وان تعيبت فلا أكثر من
كراه الزائد وأرش العيب
(ولزمت) الاستعارة
(المقيدة بعمل) كطحن
أرب أو حمل لكذا أو
ركوبه (أو أجل) كاربعة
أيام أو أقل أو أكثر
(لأنقضائه) أي العمل أو
الأجل فليس لربها أخذها
فبها سواء كان المستعار
أرضا للزراعة أو سكنى أو
لوضع شيء بها أو كان حيوانا
لركوب أو حمل أو غير ذلك
أو كان عرضا (والا) يكن
تقيدها عمل أو أجل بل

ومثله لا يطلب بفعله وأما هو حق مباح له ان شاء فعله وان شاء تركه (قوله فلا يجوز) الحاصل ان
المتعد ان المراد بالمثل الذي يباح للمستعير فعله المثل في المحمول لافي المسافة فانه ممنوع فعمله هنا كالأجارة
على المتعد لافي كل منهما من فسخ المنافع في مثلهما وهو فسخ دين في دين (قوله لا أضرم ما استعاره له)
أي ولو كان ذلك الاضرار أقل في الوزن أو المسافة (قوله ثم تارة يحمل عليها الخ) اعلم ان الصور ست لانه
ان زاد ما تعطى به فتارة تعطى وتارة تتعيب وتارة تسلم وان زاد ما لا تعطى به فكذا ذلك وقد تسكفل
بتفصيل أحكامها الشارح (قوله أي كراه الزائد فقط) ومعرفة ذلك أن يقال كم يساوي كراهه فبها فيما
استعاره له فاذا قيل عشرة قيل وكم يساوي كراهه فبها أجل عليها قيل خمسة عشر دفع اليه الخمسة الزائدة
على كراه ما استعيرت له (قوله والكلام في زيادة الحمل) الفرق بين زيادة الحمل والمسافة أن زيادة
المسافة محض تعدد مستغلا منفصلا بخلاف زيادة الحمل فانه مصاحب للمأذون فيه (قوله وأما المسافة
فكالأجارة الخ) أجل هنا في تفصيل أحكامها وقد أوضح بعض ما أجمله فيما سبقت في قوله هنا فان
عطيت ضمن قيمتها ظاهرة تعين القيمة وليس كذلك بل يخبر فيها وفي أخذ كراه الزائد كما يأتي وقوله وان
سلمت فكراه الزائد ظاهرة كانت تعطى به أم لا مع أنه سيأتي أنه مخصوص باليسير وأما الكثير
فكالمعطى وقوله وان تعيبت فلا أكثر من كراهه نص عليه هنا ولم ينص عليه فيما يأتي والحاصل أن المأخوذ
من هنا ومن هناك أنه ان تعدى المسافة المستعير أو المستأجر يسير وسلمت فالكراه أو اما ان عطيت أو
تعدى بكثير مطلقا عطيت أو سلمت خيرا في الكراه وفي القيمة وان تعيبت بالتعدى الكثير أو اليسير فلا أكثر
من كراه الزائد وأرش العيب فالكراه في صورة واحدة والتخير بين القيمة والكراه في ثلاث والأكثر
من أرش العيب والكراه في صورتين ولو اقتصر على تلك التفاصيل هنا وتركها مما سيأتي لكان
أحسن (تنبيه) لو تعدى المستعير للركوب بنفسه وأردف معه شخصا آخر لحكمه في التفصيل حكم
زيادة الحمل ثم ان علم الرديف بالتعدى كان لصاحب الدابة فربما يتبع أيهما شاء حيث كان الرديف
رشيدا وان لم يعلم بالتعدى فلا يتبع الرديف الا ان أعدم المردف وكان الرديف رشيدا (قوله ولزمت
الاستعارة المقيدة الخ) ابن عرفة اللخمي ان أجلت العارية بزمان أو انة فضاء أجل لزمت اليه وان لم
تؤجل كاهرتك هذه الأرض أو هذه الدابة أو الدار أو هذا العبد أو الثوب ففي محبة ردها ولو بقرب
فبعضها أو زوم قدر ما تعار اليه ثالثها ان أعاره لسكن أو غرس أو بينى فالثاني والا فالاول الاول لابن
القاسم فيما مع أشهب والثاني لغيرهما والثالث لابن القاسم في الدمياطية اه (قوله على المتعد) أي
الذي هو قول ابن القاسم مع أشهب (قوله وما مشى عليه الشيخ ضعيف) أي حيث قال والافالمعتاد فقد
مشى على قول غير ابن القاسم وأشهب وأجيب عنه بان محل قوله والافالمعتاد فيما أعير للبناء أو الغرس
فان المعير يلزمه المعتاد اذا لم يدفع للمستعير ما أنفق عليه والافالمعتاد الرجوع ان دفع له ما أنفق من ثمن الاعيان
وفي المدونة أيضا ان دفع له قيمة ما أنفق وهو مل في الموضوعين خلاف أو وفاق محل دفع القيمة ان لم يشتر
الكاف بان كانت من عنده أو عند طول زمن البناء أو الغرس أو ان كان اشترى الاعيان بغير كثير
تاويلات أربعة واحد بالخلاف وثلاثة بالوافق (قوله فصدق) هكذا نسخة المؤلف من غير ضمير فيكون
مبنيا للمفعول (قوله ضمنه المرسل له) أي حيث لم يتم يشقة على ثلثة بغير تفریطه والافلا ضمان
على أحد (قوله ولا يخلف) أي لا يؤمر بخلف مع الضمان خلافا لخرشي القائل انه يخلف ولا يضمن
ومحل ضمان الرسول ان كان مما يناف عليه كما هو الموضوع والافلا ضمان الا اذا اعترف بالتعدى
(قوله فلان) الاولى حذفه (قوله ولا عبرة بيمينه التي حلفه) هذا الكلام خال من التحريم على

أطلقت (فلا) تلزم ولربها أخذها متى شاء ولا يلزم قدر ما أراد لمثله عادة على المعتد وما مشى عليه الشيخ ضعيف (وان زعم) شخص (أنه
مرسل) بان قال أرسلني فلان (لاستعارة فهو حلي) منك له فصدق ودفع له ما طلب فآخذه (وتلف) أي ادعى أنه تلف منه (ضمنه المرسل) له
(ان صدقه) في إرساله (والا) يصدق (حلف) أنه ما أرسله (وبرئ وضمن الرسول) ولا يخلف (اليمين) تشهد له أنه أرسله فلان فالضمان
بيمينته على من أرسله ولا عبرة بيمينته الذي حلفه

(عبدا) أي رقيقا في ذمته
فلا يباع لذلك بل يتبع به
(إن عتق مالم يسقطه)
عنه (السيد) قبل عتقه
والاسقط ولا يقع بعده
(ومؤنه أخذها) أي العارية
من محل ربه إن كان يحتاج
لمؤنه (و) مؤنه (ردها)
على المستعير والعلف وهي
عند المستعير (على ربه)
لا على المستعير وقيل على
المستعير والقولان ذكرهما
الشيخ بلا ترجيح
(باب في بيان الغصب
وأحكامه)

(الغصب أخذ مال نهرا
تعديا بلا حراية) أصل هذا
التعريف لابن الحاجب
وجه الله فقوله أخذ مال
يعنس يشمل الغصب
وغصبه وهو من أضاعة
المصدر لفعله والفاعل
محذوف أي أخذ آدمي
مالا والتبادر من المال
الذات فخرج به التعدي
وهو الاستيلاء على المنفعة
فقط كسكني دار وركوب
خاية من استيلاء على ذات
الدار أو الدابة ونسوله
قهر اخرج به الاختيارا
كعارية وسلف وهبة والدين
من المدين والوديعة ونحوها
من عنده أو من غاصب
ونحوه وخرج به السرقة

مقتضى الدعوى فإن مقتضاها كما يأتي في الشهادات أنه يسأل المرسل فإن أنكر الإرسال قبل للرسول
التي بينة فإن قال نعم أقامها وعمل بمقتضاها ويغرم المرسل من غير بين يملئها المرسل وإن عجز الرسول
عن البينة حلف المرسل وبرئ وغرم الرسول فإن ادعى الرسول بينة بعد حلف المرسل فلا تقبل منه
الابدعوى التسيان أو البعد أو نحو ذلك من المسائل التي تقدمت في باب المصالح فليتناسل (قوله) إذ
لا ضمان عليهما أي ويضيع المال على المعير لتفريطه (قوله) ضمن أن كان رشيدا أي كان مما
يقاب عليه أولا (قوله) أو عبدا أي واعترف بالتعدي وهو عبدا فلا يكون جنابة في رقبته بل في ذمته
(قوله) وقيل على المستعير أي لأن ربه يفعل معروفه فلا يلحق أن يشدد عليه والمعتد من القولين أن
علقها على ربه بخلاف العبد المخدم فإن مؤنه على محذومه بالفتح كما في الحاشية وقول المصنف والعلف
هو بفتح اللام ما يعلق به وأما بالسكون وهو تقديم الطعام للذابة فهم على المستعير قول واحد (نقطة)
إن ادعى الآخذ العارية وادعى المالك الكراء فالقول للمالك يمين في الكراء وفي الاجرة إن ادعى أجرة
نسبه والارء لأجرة المثل فإن نكل فالقول للمستعير يمين فإن نكل غرم بنكره ومحل كون القول للمالك
مالم يكن مثله يأنف من أخذ أجرة على مثل ذلك الشيء أو الألفا القول للمستعير يمين فإن نكل فله المالك
يمين فإن نكل فلا ظهر لا شيء له وكذلك يكون القول للمالك إذا تنازع في زائد المسافة قبل الشروع
فيه فإن كان التنازع بعد سفر الزائد فالقول للمستعير في نفي الضمان والكراء وهذا إن أشبه وحلف والا
فلا معبر فتأمل

(باب في بيان الغصب وأحكامه)

هو أفع أخذ الشيء ظلما قال الجوهري أخذ الشيء ظلما غصبه منه وغلبه سواء والاغتصاب مثله اه فعنى
الغصب أفع منه شرعا (قوله) أي أخذ آدمي) مثله الخي أن تشكل بصورة آدمي وفعل مثل ما يفعل
وإنما خص آدمي لكونه الشان والأفلهم مالا وعليهم ما علينا (قوله) والمتبادر من المال الذات أي
ولذلك قال ابن عرفة في تعريفه أخذ مال غير منفعة الخ (قوله) فخرج به التعدي الخ أي فله أحكام
مخصصة وستأتي في قوله والمتعدي غاصب المنفعة الخ (قوله) من استيلاء على ذات الدار الخ أي ولم
يكن فاصدا تلك الذات والا كان غصبا بالذات فمن تعليلية بيان لوجه الاستيلاء على المنفعة (قوله)
خرج به الاختيارا) أي كان المأخوذ مال نفسه أو مال المأخوذ منه بدليل التمثيل فإن قوله كعارية
شامل لأخذ المستعير من المعير ولأخذ المعير من المستعير وقوله وسلف وهبة مثالان لأخذ المال من ربه
وقوله والدين من المدين والوديعة الخ مثالان لأخذ مال نفسه وقوله ونحوها أي كأخذ الرهن من
المرتبه بعد خلاص ماعليه (قوله) أخذ ما ذكر أي من عارية ودين ووديعة ورهن (قوله) أو من
غاصب أي بان قدر على الغاصب وأخذ شيئا من عنده وقوله ونحوه أي كالتعدي على المنفعة (قوله)
وخرج به السرقة الخ) المناسب تقديمه على قوله تعديا لأن هذا من جملة محترقات الأخذ قهرا (قوله)
والاختلاس) المختلس هو الذي يأتي خفية ويذهب جهره وخرج الثالث أيضا وهو الذي يأتي جهره
ويذهب جهره وأما السارق فهو الذي يأتي خفية ويذهب خفية (قوله) فإن السارق حال الأخذ أي
ومثله المختلس والخائن (قوله) لم يكن معه قهر أي وإن كان معه تعد (قوله) وبقيت الحراية أي
ولما كانت هذه القيود تشمل الحراية وتنطبق عليها أخرجهما لأنها أخذ المال على وجه يتعذر
معه القوت وأحكامها مخالفة لأحكام الغصب من حيث الجملة لأن المحارب يقتل أو يصاب أو يقطع
من خلاف أو ينفى من الأرض ولا كذلك الغاصب (قوله) بان فيه تركيبا هكذا نسخة المؤلف
وصوابه تركيبا كما هو أصل النص في بن (قوله) ليست بأخص ولا أعم أي بل مباينة (قوله)
بأنه حيوان غير فرس) أي فهذا التعريف مركب من حقيقتين متباينتين وهو معيب عندهم

(قوله)

والاختلاس من حال السارق حال الأخذ لم يكن معه قهر وبقيت الحراية فأخرجها بقوله بلا حراية واعترضه ابن عبد السلام بأن فيه تركيبا وهو توقف معرفة الخلط على معرفة حقيقة أخرى ليست بأخص ولا أعم أي فلا يعرف الإنسان مثلاً بأنه حيوان غير فرس

فلو قال بطله بلا خوف قتل لاسلم من التركيب ويجاب بان هذا تعريف رسمي فيمكن فيه ما يشتر بشيئا لمحمد ودفع غيره والمراد بالاختلاف الاستيلاء عليه ولو لم يأخذه بالفعل فمن استولى على مال شخص بان منع ربه منه ولو لم ينقله من وضعه فهو غاصب وسرقة معاملة من الدين بالضرورة ولكن لم يرد فيه حد مخصوص (وأدب) غاصب (مميز) ولو صييا بما يراه الحاكم لم يخلق الله لوعاقبته الغصوب منه يضرب أو سجن أو هما أو مع نفي فان الغاصب قد يكون مشهورا بذلك ذوبغي وطغيان وقد لا يكون كذلك وقد يكون كبيرا وقد يكون صغيرا فلما كمل النظر في ذلك وقيل ان الصبي المميز لا يؤدب بالحديث رفع القلم عن ثلاث قد كرفيه الصبي حتى يحتمل ويرد بان تأديبه لا صلاح حاله كما يؤدب للتعليم وكما تؤدب الذبابة لذلك فان الصبي اذا قصد التخليط في القرآن أو غيره عمدا ولم يمثل بمجرد النسي فلا شك أنه يؤدب لصلاح حاله فكذا اذا غصب (كدميه) أي كما يؤدب من ادعى الغصب أو السرقة ١٨٥ أو نحوهما (على صالح) مشهور بذلك لا يشار اليه بهذا وفي النواذر وانما يؤدب المدعي على غير المثلهم بالسرفه اذا كان على وجه المشاقه أما على وجه الظلامة فلا وأما مستور الحال فلا أدب على المدعي عليه وهل يخلف ليبراً من الغرم أولا بين عليه قولان وأما من يشار اليه بذلك ولم يشتر به فلا أدب على المدعي عليه ويخلف ليبراً فان كل حاب المدعي واستحق فان اشتهر بالعداء بين الناس فانه يخلف ويهدد ويضرب ويسجن فان استمر على جحوده ترك وان اعترف بعد التمسيد فهل يؤخذ باقراره أولا في ذلك ثلاثة أقوال قيل يؤخذ باقراره مطلقا وقيل ان عين الشيء المدعي به أخذ باقراره والافسلا والثالث وهو المعتمد وقول ابن القاسم في المدونه انه لا يؤخذ باقراره ولو عين

(قوله لاسلم من التركيب) أي وتخرج الحراية بهذا القيد وكذلك الوفا على وجه لايته ندمه القوت (قوله ويجاب بان هذا تعريف رسمي) أي لاحد حقيقي والتركيب معيب دخوله في الحدود لافي الرسوم (قوله ولكن لم يرد فيه حد مخصوص) أي وانما فيه الادب بما يراه الحاكم كما أفاده المصنف (قوله ولو عاقبته الغصوب منه) أي خلافا لما ينطلي حيث قال لا يؤدب اذا عاقبته الغصوب منه (قوله وطغيان) مرادف لما قبله (قوله نذ كرفيه الصبي حتى يحتمل) أي والمجنون حتى يفتق والنائم حتى يستيقظ (قوله فان اشتهر بالعداء بين الناس) فظهر ان الاقسام اربعة لان المدعي عليه بالغصب اما صالح او مستور حال او فاسق يشار اليه بالغصب ولم يشتر به أو مشهور بالغصب أفاد الشارح احكامها تبعاً للين (قوله فانه يخلف ويهدد ويضرب الخ) محصل كلام الشارح تبعاً للين ان التعذيب والتهديد والضرب والسجن متفق عليه والاقوال انما هي في المواضع بالاقرار وعدمها قال بن وقول ابن عامر

وان تسكن دعوى على من ينهم * فمالك بالسجن والضرب حكم

لا يفيد شيئا من ذلك يعني من تلك الاقوال وانما يفيد الضرب وما معه فهو كلام مجمل (قوله بالاستيلاء) أي يتعلق به الضمان بمجرد الحياولة بينه وبين مالكه وأما الضمان بالفعل فلا يتحقق الا اذا حصل مفوت (قوله عقارا أو غيره) هذا هو المذهب خلافا لابن الحاجب من أن غير العقار لا يتقرر فيه الضمان بمجرد الاستيلاء بل حتى ينقل (قوله لقتله) المناسب حذفه (قوله كما يفيد النقل) أي عن النواذر وقرره ابن فرحون كلام ابن الحاجب اذا علمت هذا فتوقف عب تبعاً للاجودري والشيخ أحمد الزرقاني فيه لوجه له فتقول الشارح وهو ظاهر تورك عليه م (قوله لانه يجحد هار غاصبا) أي حكمه حكم الغاصب في الضمان (قوله وآكل) بالمداوم فاعل معطوف على جاحد (قوله لانه بعده) هكذا نسخة المؤلف بتقديم الهم على اللام والاصواب تقديم اللام على الهم (قوله صار غاصبا) أي حكما من حيث الضمان (قوله أي كما يضمن الآكل غير العالم بالغصب) أي حيث كان مليا والخال أنه قد أعدم المتعدي الخ (قوله فان كان الغاصب مليا الخ) مخترع قوله أعدم أولم يقدر على نفسه به (قوله فان أعسر) أي الآكل وهو مختار ما تقدم من تضمن الآكل حيث كان مليا والغاصب معدم (قوله ومن أخذ منه لا يرجع على صاحبه) أمان كان الأخذ من الغاصب فظاهر أنه لا يرجع على الآكل لانه المباشرة للغصب وأمان كان الأخذ من الآكل بحيث أكل الجميع أخذه الجميع وان أكل البعض فبقدره (قوله أتم من كلامه) أي لان كلام

الشيء لانه مكره (وضمن) الغاصب المميز (بالاستيلاء) على الشيء الذي

هو ٢٤ - صاوي - في

غصبه أي بمجرد ولوناف بسماوي أو جناية غيره عليه عقارا أو غيره (ولومات) حنف أنه (أو قتل قصاصا) ان جنى بعد الغصب فقتل عبدا مثله وأما لو جنى على مثله فقتله قبل الغصب فاقص منه بعد فلا ضمان على الغاصب كما يفيد النقل وموظاهر (أو) قتل (لعداء) منه بحيث لا يمكن التخلص منه الا بقتله فيضمنه الغاصب (كجاحد ودبحة) عنده من ربه اثم اقربها أو قامت عليه بها بينة ثم هلك ولو بسماوي فانه يضمن الربه لانه يجحد هار غاصبا (وآكل) من طعام من صوب (علم) بانه مغصوب فانه يضمن لربه ما أكاه ولربه الرجوع عليه ابتداء لانه بعده الغصب صار غاصبا (كغيره) أي كما يضمن الآكل غير العالم بالغصب (و) قد (أعدم المتعدي) أولم يقدر على تضمينه اظلامه فان كان الغاصب مليا مقدورا عليه بدئ بتعريضه فان أعسر كما أعسر الغاصب اتبع أوله يسارا ومن أخذه منه لا يرجع على صاحبه وكلامنا أتم من كلامه

فيما من غصب شيئا فذهب به فهل الذبح موجب للضمان لانه مفوت ونحو الذي ذبح عليه المستنف ورجع وعليه نذر بها ثمنه القيمة أو
أخذها مذبوحة دون أورش ما نقصها الذبح هذا هو المذهب من المذهب ونص ابن القمام وفي المدونة أن من غصب قمحاً فطحنه فهو مفوت
وعليه مثل القمح ومن أكل من شيء بعد فوته فلا غرم عليه وهل يجوز بعد الفوات الأكل منه الراجح في المذهب الجواز ولذا أفتى بعض
المحققين بجواز الشراء من علم الاغنام المغصوبة اذا باعها الغاصب للجزايرين نذبحوها لانه بذبحها ترتبت القيمة في ذمة الغاصب والله أعلم
(وحافر بشر) بالجر عطف على جاحد ١٨٦ ودبعة (ثعبان) بان حفرها في طريق الناس أو في ملك غيره بلا إذن

أوفي ملكه بقصد الضرر فتدري فيما شئ فانه يضمن وأما في ملكه بلا قصد ضرر أو في الموات كذلك فهو مدر (ومكره) يكسر الراء اسم فاعسل (غيره على التلف) فانه يضمن وكذا من أغرى ظالمًا على تلف شيء أو أخذه من ربه فانه يضمن (وقدم المباشر) على المتسبب عند الامكان فيقدم المكره بالفتح في الضمان على المكره بالكسر ويقدم الظالم على من دله أو أغراه على التلف ونحوه ويقدم المردى في البئر على الحافر لها (وفاتح حزر على حيوان) طيرا أو غيره (أو غيره) أي غير حيوان كعسل وضمن من المائعات أو من الحمامات وتلف أو ضاع منه شيء (أو) فتح حوزا كقيد أو باب على (رفيق) قيد أو غلق عليه (خوف اباقة) فانه يضمن قيمته لربه (الابصاحبة ربه) لا حين الفتح وعلمه

خليل مجمل فانه قال أو أكل بلا علم (قوله وأما من غصب حيوانا) مختار قوله وأكل من طعام مغصوب علم فان موضوع ما تقدم طعام أكله الغاصب ومن معه بحيثته التي كان عليه عند ربه (قوله أو أخذها مذبوحة الخ) وخبرته تنفي ضرره (قوله وفي المدونة أن من غصب قمحاً الخ) هذا بعين ما قلناه أولا من أن الطعام المتقدم أكل بالهيئة التي كان عليه عند صاحبه (قوله فلا غرم عليه) أي لا يكون الحرام لا يتعلق بدمتين (قوله الراجح في المذهب الجواز) أي كما رجحه ابن ناجي بعالم صاحب المعيار ولوعلم الآكل أن الغاصب لا يدفع القيمة لأن دفع العوض واجب مستقل واعتمده في الحاشية ولكن قال في الأصل من انتقاء فقد استبرأ الدينه وعرضه أي لا يكونه من الشبهات وفي الحديث ومن اتقى الشبهات فقد استبرأ الدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام الحديث (قوله فتدري فيما شئ فانه يضمن) أي ولو لم يكن المقصود بالخمر (قوله وكذا من أغرى ظالمًا الخ) ظاهره الضمان وإن قصد بذلك دفع الضرر عن نفسه لانه لا يجوز له نفع نفسه بضر غيره (قوله ويقدم المردى في البئر على الحافر لها) أي إلا أن يحفرها لمعين فرداه فيها غيره فسيبان الحافر والمردى في القصاص عليهما في الإنسان المكنى وضمان غيره (قوله خوف اباقة) مفهومه أنه لو فتح قيد عبداً لكان له فائق لم يضمن ولو تنازع ربه مع الفاتح نادى ربه أنه اغماقده لخوفه اباقة وقال الفاتح اغماقيدته لكان له ولم تقم قرينة على صدق واحد منهما فظاهر أن القول قول سيده لأن هذا أمر لا يعلم إلا من جهته وهو عبده أنه لو فتح قيد حراً لابق فذهب بحيث تذر رجوعه فانه يضمن دينه دية عمد (وتنبه) قال التتائي مانعه وفي الذخيرة عن الموازية اذا قلت له اغلق باب دارى فان فيها دوابي قال فعلت ولم يفعل متعمداً للترك حتى ذهب الدواب لم يضمن لانه لا يجب عليه امتثال أمره وكذلك فقص الطائر ولو أنه هو الذي أدخل الدواب أو الطائر القفص وتركهما مفتوحين وقد قلت له اغلقهما لضمن الآن يكون ناسياً لان مباشرة ذلك تصير أمانة تحت حفظه ولو قلت له صب النجاسة من هذا الاناء قال فعلت ولم يفعل فصيبت مائعات فتجست لا يضمن الآن يصب هو المائع لما تقدم ولو قلت اسوس ثيابي حتى أقوم من النوم أو أراجع من الحاجة فتر كها فسرقت ضمن لتفريطه في الأمانة ولو غلب عليه نوم فهر لم يضمن وكذلك لو رأى أحداً يأخذ ثوبه غصباً فانه لا يضمن ان كان يخافه وهو مصدق في ذلك لان الأصل براءة ذمته وكذلك يصدق في قهر النوم له ولو قال لك أين أصب زيتك فقلت انظر هذه الجرة ان كانت صحيحة فصب فيها ونسى النظر اليها وهي مكسورة ضمن لانك لم تأذن له الا في الصب في الصحيحة ولو قلت له خذ هذا القيد فقيد هذه الدابة فأخذ القيد ولم يفعل حتى هربت الدابة لم يضمن لانك لم تدفع اليه الدابة فلودفعت اليه الدابة ضمن وكذا لو دفعت اليه الدابة والعلف فترك علفها ضمنها ولو دفعت اليه العلف وحده فتركها بلا علف حتى ماتت جوعاً وعطشاً لم يضمن ولو قلت تصدق بهذا على المساكين فتصدق به وقال اشهدوا أني تصدقت به عن نفسي أو عن رجل آخر فلا شيء عليه عند اشتهب والصدقة عند لانه كالألة لا تعتبر نيته ولو قلت سد حوضي وصب فيه راوية فصبها قبل السد ضمن لانك لم تأذن له في الصب الا بعد السد والصب قبله غير آذون فيه اه شب (قوله معمول لقوله ضرر) ضمن

أوفي ملكه بقصد الضرر فتدري فيما شئ فانه يضمن وأما في ملكه بلا قصد ضرر أو في الموات كذلك فهو مدر (ومكره) يكسر الراء اسم فاعسل (غيره على التلف) فانه يضمن وكذا من أغرى ظالمًا على تلف شيء أو أخذه من ربه فانه يضمن (وقدم المباشر) على المتسبب عند الامكان فيقدم المكره بالفتح في الضمان على المكره بالكسر ويقدم الظالم على من دله أو أغراه على التلف ونحوه ويقدم المردى في البئر على الحافر لها (وفاتح حزر على حيوان) طيرا أو غيره (أو غيره) أي غير حيوان كعسل وضمن من المائعات أو من الحمامات وتلف أو ضاع منه شيء (أو) فتح حوزا كقيد أو باب على (رفيق) قيد أو غلق عليه (خوف اباقة) فانه يضمن قيمته لربه (الابصاحبة ربه) لا حين الفتح وعلمه

فلا ضمان على الفاتح (ان أمكنه) أي أمكن ربه (حفظه لا) ان لم يمكنه (كطير) فتح عليه أو سائل كما وعسل فيضمن اذا لا يمكنه عود ما ذكر عادة (ودال لص ونحوه) كطالم وغاصب ومكاس على مال وأخذه أو تأخره فانه يضمن وقدم المباشر فالأولى تقديم هذا على قوله وقدم المباشر (مثل المثلي) معمول لقوله ضمن (ولو بغلاء) فاذا غصبه وهو يساوي عشرة وحين التضمن كان يساوي خمسة أو عكسه أخذه ولا ينظر له من الواقع (و) لو انقطع المثلي كفا كمة وغصبها في اباها ثم انعدمت (صبر) وجوباً يقضى عليه (لوجوده) في التبادل (و) صبر (بليله) أي الليل التي غصبه فيها فيؤديه مثله فيها اذا لم يكن المغصوب مع

الغاصب بل (ولو صاحبه الغاصب) بان كان الشيء المنصوب مع الغاصب في غير بلد الغاصب لان نقله لبلد آخر فوت يوجب رد المثل
 لاهينه (وله اخذ الثمن) أي عن المثل من الغاصب في تلك البلد (ان عجل) دفع الثمن والامنع لما فيه من فسخ دين في دين وليس له
 اخذ عين شئته حيث وجدته معه لانه قد فاتت بقية فليس له الا مثله في بلد الغاصب اذا لم يررض الغاصب بدفعه له ورد يلو قول أشهب بان ربه
 يخير في أخذه وفي الصبر لبلد الغاصب اذا وجدته معه وظاهر ما لابن القاسم أن نقله لبلد فوت ولو لم يكن فيه كلفة بان كان شئته أخف مما
 كالعين قال الخريشي واعلم أن هنا أمرين الأول أن النقل في المثل فوت وان لم يكن فيه كلفة وأما في المقوم فاما يكون فوتا اذا احتاج لكبير
 حل كما يأتي وعلى هذا فالمغصوب مخالف للمبيع بيعا فاسدا اذا لم يبيع بيعا فاسدا انما يفوت بنقل فيه كلفة سواء كان مثليا أو مقوما الثاني
 أن فوت المثل يوجب غرم مثله وفوت المقوم لا يوجب غرم قيمته بل يوجب التخير انتهى وإذا أوجب فوت المثل غرم المثل فليس لرب
 المغصوب أن يلزم الغاصب رد مال صاحبه في غير بلد الغاصب الى بلده كما مر ح به المصنف بقوله ولارده فهو معلوم بما قبله التزاما وليس
 بتكرار كما قيل (و) له (المنع منه) أي منع الغاصب من المغصوب أي من التصرف ١٨٧ فيه يبيع أو غيره اذا وجدته معه يملك

أخرى وان كان ليس له
 أخذه لفواته (التوثيق)
 على المنع أي له منعه من
 التصرف فيه لاجل أن
 يتوثق منه (بكرهه)
 يأخذه منسه وأدخلت
 الكاف الحميل خشية أن
 يضيع حق ربه ومثله
 المقوم حيث احتاج لكبير
 حل ولم يأخذه بل اختار
 أخذ قيمته واذا منعه
 للتوثق فتصرفه فيه مردود
 ويؤخذ منه أنه لا يجوز
 لمن وهبه قبوله ولا
 التصرف فيه با كل أو غيره
 حتى يعطى لصاحبه المثل
 أو القيمة ومنه يؤخذ منع
 الاكل من مغصوب فات
 ولزم الغاصب قيمته أو
 مثله حيث علم أنه لا يرد
 القيمة أو المثل لربه

ضمن بالاستيلاء المثل اذا تعيب أو تلف بمثله وقيد تأييدنا اذا تعيب أو تلف احترازا عما لو كان المثل
 المغصوب موجودا ببلد الغاصب وأراد ربه أخذه وأراد الغاصب إعطاء مثله فله به أخذه لانه أحق بعين
 شئته وان كانت المثليات لا تراد لأعيانها لكن اتفقوا على أن المثليات تتعين بالنسبة لمن كان ماله حراما
 حتى تمكن من عين شئته أخذه وجوبا (قوله لان نقله لبلد آخر فوت) أي وان لم يكن فيه كلفة كما يأتي
 (قوله اذا لم يررض الغاصب) أي فلا يكون الا براضيهما (قوله ان نقله لبلد) أي أخرى (قوله واعلم
 أن هنا أمرين الخ) الفرق بين المقوم والمثل أن المثل لما كان مثله يقوم مقامه اكتفى فيه بادن مقوت
 بخلاف المقوم براد لعينه فلا يفوت الا بنقل فيه كلفة (قوله بل يوجب التخير) أي بين أن يأخذ قيمته
 أو يعضمه المغصوب كذا في الحاشية (قوله وله المنع منه) أي ان الحاكيم يجب عليه اذا رفعت له الحادثة
 أن يمنع الغاصب من التصرف في المثل يبيع أو غيره حتى يتوثق منه ربه برهن أو حيل (قوله با كل
 أو غيره) أي كببيع أو هبة (قوله الجواز ورجح) أي كما لابن ناجي تبعه صاحب المعيار لان دفع القيمة
 واجب مستقل واعتمد هذا أيضا في الحاشية خلافا لفتوى الناصر والقرافي وصاحب المدخل من المنع
 اذا علم أن الغاصب لا يدفع قيمة لم يكن محل قول ابن القاسم مالم يكن ذلك الغاصب مستغفرا للذم وجميع
 ما يده أصلها أموال الناس والا فلا يجوز الا كل من طعامه ولا قبول هذا باجماع ابن القاسم وغيره
 كما تقدم لنا ذلك في الجرح فقلنا عن أهل المذهب (قوله فالورع تركه) أي لانه من الشبهات والورع ترك
 الشبهات خوفا للوقوع في المحرمات (قوله ونحوها) أي كالطحن في المثليات وسند كرامته ذلك بعد
 (قوله ودخول صنعة) عطف خاص بالنسبة لقوله بتغير ذاته (قوله حلما أو آنية) أي أوضر بتدراهم
 (قوله وقال أشهب الخ) كلامه وان كان وجهه غير معول عليه والمعول عليه الأول (قوله وحجب بذر)
 البذر انشاء الحب على الأرض فمتى حصل وان لم يغطه طين الأرض كان مغفوتا (قوله الا براض الغاصب)
 أي ان أمكن ذلك وأما مثل بذر الحب فلا ينافي فيه ذلك (قوله وان مقوما) حذف كالمع اسمها وأبقى خبرها
 وهو حائر لقول ابن مالك

ويحذفونها وييقون الخبر * و بعد ان ولو كثيرا اذا اشتر

قال بعضهم بل ولو علم أنه يرد ما حتى يرد بالفضل وبه جزم بعضهم ومقتضى ما لابن القاسم والمدونة الجواز ورجح وقد قدمناه وعليه
 فالورع تركه ثم انتقل بتكلم على ما يفوت المغصوب فقال (وفات) المثل وكذا المقوم (بتغير ذاته) عند الغاصب بهزال أو عرج أو عور
 ونحوها فاولى ذهاب عينه بموت أو كل أو شرب أو ضياع أو لبس ماوى كما تقدم (وتقله) لبلد ولو لم يكن فيه كلفة ان كان مثليا ومع
 المكافاة ان كان مقوما (ودخول صنعة به) أي في المغصوب (كبقرة) أي قطعة من ذهب أو فضة أو نحاس أو حديد (صنعت) حلما
 أو آنية (وطين لبن) ضم اللام وتشديد الموحدة بالكسر أي جعل لبنيا كسر الموحدة وأولى البناء به (وقمع) مثلاً (طحن) ودقيق عجن
 وعجن خبز فانه فوات هنا بخلافه في الرويات فلم يجمعهوا فافلا فنعوا التفاضل بينهما كما تقدم احتياطاً للربا وهما احتياطوا للغاصب
 فلم يضيّعوا كلفة فعله عليه وهو وان ظلم لا يظلم وقال أشهب انه لا ينقل هنا كالموت والظالم أحق بالحمل عليه (وحجب بذر) وهو
 المراد بقوله زرع متى حصل فوات فليس له أخذه ان كان مثليا بل يتعين أخذه مثله الا براض الغاصب وان كان مقوما خيره به بين أخذه أو
 أخذ القيمة يوم الغصب كما تقدم

(ويبيض أفرخ) بعد غصبه فله به مثل البيض لأفرخ (الا) أن غصب (ما) أي طيرا (ياض) عند الغاصب ثم أفرخ (أن حمن) الطير المغموب بيض نفسه فالطير وقراخه لربها وأولى أن غصب الطير ويبيضه (وعصير تخمر) بعد غصبه فله به مثل العصير أفواته بالتخمير (وان تخال) العصير عند الغاصب (خير) ربه في أخذه خلا أو مثل عصيره أن علم قدره والقيمة لأن المثل إلى الجزاف يضمن بالقيمة إذا فاتت فالنقرة إذا فاتت بالصباغة والطين إذا لبن ونحوهما إذا لم يلم قدرهما فإنه يرجع للقيمة ولا يرجع للمثل إلا إذا علم القدر وزنا أو كَيْلا أو عددا والطين مما يعلم قدره بالكيل بصوفة (وقيمة المقوم) عطف على مثل المثل أي وضمن قيمة المقوم من عرض أو حيوان (و) قيمة (ما الحق به) أي بالمقوم ١٨٨ من المثليات إذا فات عند الغاصب (كفرل وحلى وآنية) من معدن فانها اذا

(قوله ويبيض أفرخ بعد غصبه) يعني أن من غصب بيضا فخصته بجاجة وأفرخ فعليه مثل البيض لربه وأفرخ للغاصب لغوات البيض بخروج الفراخ منه (قوله فالطير وقراخه لربها) أي فلا بعد أفرخ يبيضه مفعولاً تتبعه الطير والطير لم يفت (قوله وأولى أن غصب الطير ويبيضه) أي وأفرخ ذلك البيض عنده بسبب حمن الطير له فالام وأفرخ لربه وكذا إذا غصب من شخص بجاجة ويبيضه ليس منها وخصته قمحا فان الام وأفرخ لربها وعليه أجرة المثل للغاصب فان كان الشخص يملك البلب البيض مثله وترجع الجاجة لربها ويلزم الغاصب كراهة مثلها في حمنه وأفرخ للغاصب (قوله لومات حيوان حامل فاتح جرجل ماني بطنه من الحمل وعاش فالولد لرب الحيوان وعليه أجرة علاج المخرج كفاي عب (قوله وان تخال العصير الخ) أي ابتداء أو بعد تخمره (قوله خير ربه) أي سواء كان مسلما أو ذميا (قوله بل يأخذ قيمته يوم غصبها) أي لأن المثل إذا دخلته صنعة لم يمت فيه القيمة فقوله لم يمت في المثل ما حصره كيل أو وزن أو عدول متفاوت أدراده يقيدها إذا لم يكن أصله مثليا ودخلته صنعة فان كان كذلك فهو مقوم (قوله وان كان المغموب جلد ميتة) رد بالبالغة على قول المبسوط انه لا شيء عليه فيه وان دبغ لانه لا يجوز بيعه كذا في بن (قوله ما ذونا فيه) أي في اتخاذه ككلب الصيد أو الماشية أو الحارسة وفوته على أربابه يقتل وما في معناه فليز به قيمته ولو كان قتل الغاصب له بسبب عداؤه عليه ولو لم يقدر على دفعه عنه إلا بالقتل لظلمه بغيره فهو المساطة له على نفسه والظالم أحق بالجل (قوله قياسا على النقرة) أي على القضاء بأخذ النقرة وهي عشريه الام أو عهد أو ولادة تساويه (قوله وان كان لا يجوز بيع الجنين) اظهار في محل الاضرار (قوله من ألتفها أو عيبها) أي هذه المذكورات المتقدمة لكن في الاتفاق يلزم القيمة بتمامها ان كان مقوما والمثل ان كان مثليا وفي التعيب يلزم الارش بان ينظر ما بين قيمته سليما وعيبا ويلزم ما بينهما (قوله أو غرس فيه) المناسب فيها (قوله فالخيار له لا للغاصب) أي خلافا لابن القصار حيث قال الخيار للغاصب (قوله أي مع دفع قيمة نقضه) أي فلاو كان المغموب أنقاضا وبناءا للغاصب في أرضه فله المغموب منه هدمها وله ابقاؤها وأخذ قيمتها وكذا إذا غصب ثوبا وجعله بطانة فله به أخذها وابقاؤه ونقص قيمته القيمة (قوله كتراب وجص وزوقه الخ) أي في أخذها المغموب منه بلا شيء فان أزالها الغاصب غرم قيمتها فأنه للمغموب منه لانه لا يكسرها بخلاف هدم المستعير بناءه أو قلع غرسه بعد انقضاء المدة وقبل الحكم به للمعير فلا شيء عليه كإمر والفرق أن المستعير ما ذون له بخلاف الغاصب كذا في عب (قوله ان جنى على المغموب أجني) أي سواء كان المغموب مـ يجوز بيعه أولا كجلد ميتة لم يدبغ أو كلب ما ذون فيه (قوله يوم الغصب) أي لانه وقت ضمان الغاصب (قوله يوم الجنابة) أي لانه وقت ضمان الجنابي (قوله والزائد يكون له) أي للغاصب وأما

فاتت منه جرح ونحوه أو يكسر أو صباغة أخرى وأولى ان ضاعت ذاتها فإنه لا يأخذ مثلها بل يأخذ قيمته يوم غصبها (وان) مكان المغموب (جلد ميتة لم يدبغ) وأولى ان دبغ (أو) كلبا ما ذونا فيه) ولا يلزم من عدم جواز بيع ما ذكر عدم أخذ القيمة بل تعين فيها القيمة قياسا على النقرة في الجنين وان كان لا يجوز بيع الجنين وأما الكلب غير المأذون فيه فلا قيمة له ومثل الغاصب من ألتفها أو عيبها ولو خطا فإنه يضمن والهدم وان خطا في أموال الناس سواء (وخير ربه) أي ربه الشيء المغموب اذا كان أرضا (ان بنى) الغاصب عليها (أغرس) فيه شجرا أو شيئا الزرع في الفصل بعده فالخيار لربه لا للغاصب (في أخذه) أي أخذ المغموب منه من الأرض وما فيها من بناء

أغرس (ودفع) أي مع دفع (قيمة نقضه) بضم النون أي منقوضه أي قيمته منقوضا ان كان له قيمة بعد النقص لا ما لا قيمة له كتراب وجص وزوقه باحمر أو أخضر (بعد سقوط) أي اسقاط أجرة) كلفة لم يتولها) الغاصب بنفسه أو خدمه أي ان كان شأنه لا يتولى ذلك مع تسوية الأرض كما كانت فيقال ما يساوي نقض هذا البناء أو الشجر لو نقض فاذا قبل عشرة قبل وما أجرة من يتولى الهدم وتسوية الأرض فاذا قبل أربعة غرم للغاصب ستة فاذا كان الغاصب شأنه أن يتولى ذلك بنفسه أو خدمه غرم له المالك جميع العشرة (وأمره بتسوية أرضه) مقابل قوله أخذه أي خير بين أخذه مع دفع الجزوين أم أمره بتسوية أرضه بعد أن يهدم ما بناه أو يقطع ما غرسه (أو جنى) عطف على بنى أي وخير ربه ان جنى على المغموب (أجني) أي غير الغاصب بين أن يتبع الغاصب أو الجنابي (فان اتبع) ربه (الغاصب بقيمته يوم الغصب يرجع) الغاصب (على الجنابي بقيمته يوم الجنابة قات) عن قيمته يوم الغصب (أو كثرت عنها) والزائد يكون له (وان اتبع الجنابي) بالقيمة يوم الجنابة

(فأخذ أقل) من قيمته يوم الغضب كالأكثر كانت قيمته يوم الدنيا عشرة ويوم الغضب خمسة عشر فأخذ من الدنيا عشرة لأنها التي تلتزمه (رجع بالزائد) وهو الخمسة في المثال (على الغاصب وله) أي لربه (هدم بناء) بناء الغاصب (عليه) أي على الغاصب إذا كان عمودا أو خشبة أو حجرا فبأخذ عين شئته بعد هدم ما عليه وله تركه وأخذ قيمته فهذا في غير الأرض فجعله شاملا للأرض كما في بعض الشراح غير صحيح لأن غاصب الأرض إذا بنى أو غرس فيه أقدمناه وذكره الشيخ فيما بعد هذا (و) له (غلة) خصوب (مستعمل) إذا استعمله الغاصب أو كراهه سواء كان عبدا أو دابة أو أرضا أو غير ذلك على المشهور فإذا لم يستعمله فلا شئ عليه ولو قوت على ربه استعماله إلا إذا نشأ من غير استعمال كلبن وصوف وثمر قال في المدونة وما أثمر عند الغاصب من ثمر أو شجرة أو قتائل مثل الحيوان أو جزا الصوف أو حلب

قولهم الشخص لا يربح في مال غيره محله أن لم يكن تعلق بذمته (قوله رجع بالزائد) أي فقط لأن العشرة التي أخذها من الدنيا كانت من حق الغاصب فالأمر إلى أن الغاصب غارم للخمسة عشرة التي هي القيمة يوم الغضب (قوله إذا بنى أو غرس) الضمير يعود على الغاصب المفهوم من الغضب على حداهدلوا هو أقرب للتقوى (قوله قد منا) أي حكمه فالتقوى محذوف أي فقد قدمه في قوله وخير ربه إذا بنى أو غرس الخ (قوله وله غلة مغموب) الضمير يعود على الغاصب منه (قوله على المشهور) قال في التوضيح وهذا ما صرح به المازري وشهره صاحب المغني وابن الحاجب وقال ابن عبد السلام هو الصحيح عند ابن العربي وغيره من المتأخرين وقال ابن عاشر هو المشهور (قوله إلا إذا نشأ من غير استعمال) مستثنى من قوله فإذا لم يستعمله فلا شئ عليه (قوله فانه يرد ذلك كله مع ما غصب) كل من يرد وغصب مبنى للمفعول أو للفاعل وكذلك قوله أو جزا وحلب (قوله فيما لا يقضى فيه بالمثل) أي وهي المثليات المجهولة وسائر المقومات (قوله وما جز وما حلب) بالبناء للفاعل أو للمفعول (قوله من ولد وصوف وابن) راجع للأولاد والجز والحلب على سبيل اللف والنشر المرتب (قوله وإن شاء أخذ الولد) أي وما معه من صوف ولبن وقوله من صوف ولبن أي وولد في الكلام احتباك (قوله وما كل الغاصب أو انتفع به الخ) ليس هذا تكرار مع ما تقدم لأن ما تقدم مبين فيه حكم ما نشأ من غير تحرير بل مع عدم فوات الامهات وما هنا بيان لحكمه مع فوات الامهات (قوله وانما له أخذ الثمن أو القيمة) أي بخير بينهما وقوله يوم الغضب ظرف للقيمة (قوله ولا شئ عليه) أي على المبتاع (قوله ثم يرجع المبتاع) أي حيث اختار الغاصب منه أخذ الولد (قوله نقله المحشي) مراده به ركا هو نص بن (قوله لا مانقه البعض) مراده به عب (قوله والغاصب أجره عليه) ظاهر بالنسبة للكلب والطيروا بالنسبة للعبد فلا يظهر أنه أجره (قوله بخلاف آلة كشبكة) الفرق بين غصب آلة الصيد وغصب العبد والجوارح أنه لما كان العبد والجوارح يشار الصيد بنفسه فكان المصيد له وأما الآلة من شبكة وشرك فلما كان المباشر للمصيد بها الغاصب جعل المصيد له (قوله وإذا لم يكن الصيد) أي له فقد حذف خير يكن (قوله براحا لا مبنية) أي وأما كراه البناء فهو للغاصب وهذا بالنسبة لما مضى قبل القدرة عليه وأما بالنسبة لوقت القيام على الغاصب فتقدم الكلام عليه في قوله وخير ربه أن بنى أو غرس الخ (قوله لا يوجب كراه) أي فلا بعد استعماله لا موقفا لا لاجرة خلافا للناظر الثاني (وتنبه) يقضى للمغموب منه بكراه الأرض براحا ذابيت واستعملت سواء كان البناء نشأ أو ترميما في شمل الدار الخربة يصلحها الغاصب فيقوم الأصل قبل البناء والأصلح بما يوافق به إن يصلحه فيلزم الغاصب والزائد له كركب ثمر يحتاج لأصله غصبه شخص فرسه وأصلحه واستعمله فيمقتار فيما كان يوافق به لمن يصلحه فيفرسه الغاصب والزائد له بان يقال كم تساوى أجره ثمران يعمره ويستغله

الحشي فهذا هو المعول عليه لا مانقه البعض هنا عن الكافي (و) له (صيد عبدا) صاده بعد غصبه (و) صيد (جارج) من كلب أو طير والغاصب أجره عليه وله ترك الصيد وأخذ أجره من الغاصب (بخلاف آلة كشبكة) أو شرك غصبهما وأصلها طابيهما فليس له أخذ الصيد وإذا لم يكن الصيد (فالكراه) أي أجره لا له يأخذها من الغاصب (كأرض بنيت) أي كالأرض غصب أرضا وبنائها أي بنى فيها بناء وسكنها أو أكرها فالربها كراهها على الغاصب براحا لا مبنية فإن لم يسكن ولم يكرها فلا شئ له بها ان مجرد البناء لا يوجب كراه (وما أنفق) الغاصب على المغموب كعلف الدابة ومؤنة العبد وكسوته وسقى الأرض وعلاجها وخدمة شجرة ونحو ذلك مما لا بد للمغموب منه (ففي الغلة) أي يكون في نظير الغلة التي استغلها الغاصب من يد المغموب

لأنه وإن ظلم لا يظلم فإن تساوى أوضاع وان زادت النفقة على الغلة فلا رجوع للغاصب إلا إذا كان لا غلة للغصوب فلا رجوع له بالنفقة لظلمه وإن زادت الغلة على النفقة فلا رجوع بزائدتها (وله) أي لرب الغصوب (تضمنته) أي تضمن الغاصب قيمته (أن وجدته) أي وجد الغاصب (في غير محله) أي غير محل الغصوب بأن وجدته في بلد آخر (غيره) أي غير الغصوب ولا يلزمه الصبر إلى أن يذهب محل الغصوب بخلاف المثل فإنه يلزمه الصبر لمحل كما تقدم وله أن يكافه الرجوع معه لمحل يأخذه بعينه هذا إذا لم يجد الغصوب مع الغاصب (أو) وجدته (معه واحتاج) الغصوب في رجوعه لمحل (الكلفة) وله أخذه بلا جرة حل له وخبرته تنفي ضرره (والا) بأن وجدته معه ولا كلفة على ربه بخلاف المثل فإنه يلزمه الصبر لمحل ولو وجدته معه كما تقدم وجاز أن يأخذ ثمنه بشرط تعجيله كما مر ثم شبه في أخذه وعدم تغريمه قوله (كأن هزات جارية) بفتح الحاء أو ضمها وكسر الزاي أي حصل لها هزال سمها فلا يقبها فيأخذها ربه أو ليس له تضمين الغاصب القيمة بخلاف غير الجارية لأن الجوار لا تراد للسمن بخلاف غيرها (أو خصاء) الغاصب أي خصى العبد لغصوب (فلم ينقص) من قيمته فإنه يأخذه وليس له إلزام الغاصب القيمة بخلاف ما لو نقص قاما أن يأخذه مع أرض نفسه أو يأخذ قيمته (أو نقص سوقها) فليس بفوات ويتعين عليه أخذه (أو أضر بها) أي بالذات المقصوبة (ورجعت) من السفر (بحالها) من غير نقص في ذاتها فليس له تضمين القيمة بل يتعين عليه أخذها لأن مجرد

فما قبل لزوم الغاصب فإذا أخذ المالك المركب قضى له بأخذ ما لا عين له قائمة وانفصل كالقلفطة وأما ما له حين قائمة فإن كان مسمرها أو هو بنفس المسامر خير به أي أن يعطيه قيمته متقوضا وبين أن يأمره بقلعه وإن كان غير مسمر كالصواري والمخاضيف والجمال خير للغاصب بين أخذها وتركها وأخذ قيمتها إلا أن يكون بموضع لا غنى عنها ولا يمكن سبها لمحل آمنه إلا بها فيغير رب المركب بين دفعه قيمته بموضعه كيف كان أو يسلمه للغاصب له من الأصل (قوله لأنه وإن ظلم لا يظلم) أي كما هو مذهب ابن القاسم في المدونة وحاصله أنه يرجع بالأقل عما أنفق والغلة فإن كانت النفقة أقل من الغلة غرم زائد الغلة للمالك وإن كانت النفقة أكثر فلا رجوع له بزائد النفقة وإن تساوى أوضاع لا يلزم أحدهما للآخر شيء قال ابن محل كون الغاصب له ما أنفق إذا كان ما أنفق ليس له غصوب منه بد كطعام العبد وكسوته وعلف الدابة والرعي وسقي الأرض إن كان المالك يستأجره لو كان في يده وأما إن كان يتولاه بنفسه أو يبيع عنده من العبد فلا شيء عليه كما قاله أصمخ وقوله ابن عرفة عن اللحمي (قوله بخلاف المثل) أي التي يلزم فيه المثل وأما المثل المجهول القدر فهو كالمقوم تقبل منه القيمة في أي محل وجدته والفرق بين المثل المعلوم القدر وغيره أن الذي يغرمه في المثل هو المثل ورغم أن زاد في غير بلد الغصوب والذي يغرمه في المقوم وما ألحق به هو القيمة يوم الغصوب في محله فلا فرق بين أخذها في بلد الغصوب أو في غيرها لأنه لا زيادة فيها (قوله واحتاج الغصوب في رجوعه لمحل الكلفة) أي بأن كان عرضا أو رقيقا أو حيوانا عليه مكس مثلاً فقد جرى على قول ابن القاسم من أن النقل فوت إن احتاج لكبير حل خلافاً لحنون حيث قال أنه غير مفوت مطلقاً وليس له الأخذ (قوله كما تقدم) أي من أن نقل المثل فوت مطلقاً (قوله كما مر) أي لما في التأخير من فسخ الدين في الدين (قوله وكسر الزاي) راجع لفتح والضم (قوله لأن الجوار) هكذا نسخة المؤلف بغير ياء بعد الراء وهل الباء ساكنة والأصل الجوارى لقوله تعالى وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام فلا فرق بين جارية الخدمة وجارية الماء (قوله فلم ينقص) أي بل بقي على ما هو عليه أو زادت عنه خلافاً لابن رشد حيث جعل الزيادة مثل النقص فيخير به كما قال الشارح (قوله أو أعاد الغاصب مصوغاً الخ) حاصله أن المصوغ إذا كسره الغاصب وأعاده لحالته فلا يفوت على ربه اتفاقاً فإن كسره وأعاده على غير حالته الأولى فأتى اتفاقاً وأما إن كسره ولم يعده أصلاً فهل يفوت على ربه أو لا يفوت قولان لابن القاسم فالقوات هو ما رجع إليه وعدم القوات هو ما رجع عنه ولكنه هو المعتمد (قوله وأكاه ربه) أي قبل أن يفوت عند الغاصب بطبع مثلاً ولا لا فجر القوات موجب للضمان على الغاصب ولو أكاه ربه ضيافته فإن أكاه ربه بعد القوات بغير إذن الغاصب ضمن كل منهما المثل آخر القيمة فالغاصب يضمن قيمته وقت الاستيلاء عليه وربه يضمن قيمته للغاصب وقت الاكل (قوله بإذن الغاصب أولاً) أي قتي أكاه قبل القوات لا ضمان على الغاصب ولو أكاه الغاصب على أكاه فلا مفهوم لقول خليل ضيافته لأنه باقراً تلافيه والمباشر مقدم على المتسبب في الضمان إذا ضعف

معه ولا كلفة على ربه بخلاف المثل فإنه يلزمه الصبر لمحل ولو وجدته معه كما تقدم وجاز أن يأخذ ثمنه بشرط تعجيله كما مر ثم شبه في أخذه وعدم تغريمه قوله (كأن هزات جارية) بفتح الحاء أو ضمها وكسر الزاي أي حصل لها هزال سمها فلا يقبها فيأخذها ربه أو ليس له تضمين الغاصب القيمة بخلاف غير الجارية لأن الجوار لا تراد للسمن بخلاف غيرها (أو خصاء) الغاصب أي خصى العبد لغصوب (فلم ينقص) من قيمته فإنه يأخذه وليس له إلزام الغاصب القيمة بخلاف ما لو نقص قاما أن يأخذه مع أرض نفسه أو يأخذ قيمته (أو نقص سوقها) فليس بفوات ويتعين عليه أخذه (أو أضر بها) أي بالذات المقصوبة (ورجعت) من السفر (بحالها) من غير نقص في ذاتها فليس له تضمين القيمة بل يتعين عليه أخذها لأن مجرد

السب

السفر ليس بفوات (أو أعاد) الغاصب (مصوغاً) بعد كسره (حالاته) الأولى فلا ضمان وقتئذ أخذه (أو كسره) ولم يعده فلا يفوت (و) إذا أخذه (ضمن) الغاصب (النقص) أي أرض نفسه هذا قول ابن القاسم الأول ثم رجع عنه وقال أنه مفوت فله تغريمه القيمة ومشي عليه الشيخ ورجع الأول (و) أن أعاده (لغير حالته) الأولى (فالقيمة) لقواته حينئذ (كغير ذاته) عند الغاصب فإنه مفوت بخلاف تغريم السوق كما مر (وإقل) التغير (وإن بسماوي) ككسره الجارية أو هزالها بقاء على (و) حينئذ (له أخذه وأرض نفسه) وتركه وأخذ القيمة يوم الغصوب (لا) يضمن الغاصب (إن) غصب طعاماً أو شراباً أو (أكاه) (أو أضر به) (مطلقاً) ضيافته أولاً بإذن الغاصب أولاً

الضمان (و) إذا أخذه (ضمن) الغاصب (النقص) أي أرض نفسه هذا قول ابن القاسم الأول ثم رجع عنه وقال أنه مفوت فله تغريمه القيمة ومشي عليه الشيخ ورجع الأول (و) أن أعاده (لغير حالته) الأولى (فالقيمة) لقواته حينئذ (كغير ذاته) عند الغاصب فإنه مفوت بخلاف تغريم السوق كما مر (وإقل) التغير (وإن بسماوي) ككسره الجارية أو هزالها بقاء على (و) حينئذ (له أخذه وأرض نفسه) وتركه وأخذ القيمة يوم الغصوب (لا) يضمن الغاصب (إن) غصب طعاماً أو شراباً أو (أكاه) (أو أضر به) (مطلقاً) ضيافته أولاً بإذن الغاصب أولاً

(وملكه) الغاصب أي ملك المصوب (أن اشتراه) من ربه (أو ورثه) عنه (أو غرم) له (فيمشك لتلف) أو ضياع ثم وجبت له (أو نقص) في ذاته والمراد أن حكمه عليه بالغرم ولو لم يغرم بالفعل

١٩١

(في دعوى) تلفه ونعته
وقدره وجنسه يمينه
إذا خالفه ربه (أن أشبهه)
في دعواه أشبهه ربه أم لا
(والا) يشبهه (فله ربه)
القول (به) أي يمينه
(فان ظهر كذبه) أي
كذب الغاصب في دعواه
مأذ كر (فله ربه الرجوع)
عليه بالخفاء (والشترى
منه) أي من الغاصب
(ووارثه وموهوبه) أي
الغاصب (أن علموا)
بالغصب (كهو) أي
كالغاصب يجري فيهم
ما جرى في الغاصب من
ضمان المثل بقتله والمقوم
بقيمه ويضمنوا الغلة
والسماوي لأنهم غصاب
بعلمهم الغصب وينبع ربه
أي ما شاء (والا) يعلموا
(فالغلة للمشتري) لأنه
صاحب شبهة لعدم العلم
والغلة للمشتري الشبه للحكم
بأنه كذا ياتي ولا يرجع
ربه بها على الغاصب لأنه لم
يستعمل (ولا يضمن
السماوي) أي لا يكون
غير بما أنبأ المال بحيث
يتبع أي ما شاء بطل
الضمان فيه على
الغاصب أي ضمان
قيمه يوم الغصب وإن
كان المشتري يضمن
لبايعه الغاصب الثمن
الذي اشتراه به (بخلاف

السبب وما ذكره المصنف من عدم ضمان الغاصب إذا كره به مقيد بما إذا كان الطعام مناسبا لمال
مالك كما لو هب ما لا كل لا لبيع والاضمنه الغاصب له ويسقط عن الغاصب من قيمته قسمة ما شأنه
أكله كما إذا كان الطعام يساوي عشرة دراهم ويكفي مالكه من الطعام الاثني به ما يساوي نصف درهم
فإن الغاصب يغرم له تسعة دراهم ونصف قال في الحاشية وينبغي أن يكون هذا القيد إذا أكله مكرها
أو غير عالم أمان أكله طائعا لم يات به ملكه فلا ضمان على الغاصب أصلا (قوله) ومالكه الغاصب
الخ أي ولو غاب المصوب ببلد آخر لا يشترط حضوره بالبلد وهذا مذهب في ضعف القول بأنه
يشترط في صحة بيع المصوب لغاصبه ربه وهو أحد شقي التردد في قول خليل أول باب البيوع
وهل أن رد له به مدة تردده وقال أشهب لا يجوز بيع المصوب لغاصبه إذا كان غائبا لأن ذات
المصوب قاتت بالغيبه عليها وصار الواجب على الغاصب انما هو القيمة لأذات المصوب (قوله)
ونعته أي فإذا غصب جارية وادعى هلاكها واختلف في صحتها من كونها بيضاء أو سوداء فالقول قول
الغاصب يمينه أن أتى بما يشبهه والا فالقول لسيدها أن اتفرد بالشبهه فان تجاهلا الصفة فإن المصوب
يقدر من أدنى الجنس ويغرم الغاصب قيمته على ذلك يوم الغصب وإذا تجاهلا القدر أمرها الحاكم
بالصلاح فان لم يصطلح آخر كالحق يصطلحا (قوله) وقدره أي من كيل أو وزن أو عدد قال التتائي
ر بما يدخل في تخالفه ما في القدر مستثنان * الأولى غاصب صرة ثم يلحقها في البحر مثلا ولا يدري
ما فيها فالقول قول الغاصب يمينه عند مالك ابن ناجي وعليه الفتوى لا مكان معرفة ما فيه به لم سابق
أو يحسها أو قال مطرف وابن كنانة وأشهب القول لرهبان ادعى ما يشبهه وكان مثله عليه لأنه يدعى
تحميقا والآخر يدعى تخميننا وهذا ما لم يغيب الغاصب عليه قبل ذلك والا فالقول قوله يمينه من غير
خلاف * والمسئلة الثانية قول عبد الملك في قوم أغاروا على منزل رجل والناس ينظرون فذهبوا
ما فيه وشهدت الناس بالأغارة والنهب لا باعيا المصوب فلا يعطى المنتهب منه يمينه وإن ادعى
ما يشبهه الابينة وقال ابن القاسم القول قول المغار عليه مع يمينه أن أشبهه وكان مثله بذلك (قوله)
فله ربه القول) الأوضح تقديم المبتدأ على الخبر وكلامه صادق بصورتين أن يشبهه المصوب منه أولا
يشبه واحد منهما (قوله) فله ربه الرجوع عليه أي فإن كذب في الصفة أو القدر رجع عليه بزائد
ما أخفاه والبيع صحيح وإن كذب في دعوى التلف أو الضياع نقض البيع من أصله ورجع في عين
شبهه (قوله) أن علموا بالغصب قال عيب المعتبر علم المشتري من الغاصب وعلم الناس في موهوب
الغاصب كما لا يبيح عمران وقد كره التتائي فيتبع وإن كان خلاف ظاهر قول المصنف فإن ظاهره علم
الموهوب له لا علم الناس والفرق بين المشتري والموهوب له أن المشتري له شبهة بالعارضة فتقوى جانبه
(قوله) ويضمنوا الغلة) منسوب بحذف النون عطف على ضمان من قوله من ضمان المثل من باب
عطف الفعل على اسم خالص فينصب الفعل بأن مضمرة جواز على حد قول الشاهر

وليس عبادة وتقرعني * أحب إلى من أسس الشغوف

(قوله) لذى الشبهه) هكذا نسخة المتأخر بالجمع والمناسب الشبهة بالأفراد (قوله) لأنه لم يستعمل أي
والغاصب لا يضمن الغلة إلا إذا حصلت له بتحرير أو بغير تحرير (قوله) ولا يضمن السماوي أي إذا
كان مما يغاب عليه وثبت التلف بينه أو كان مما لا يغاب عليه ولم يظهر كذبه وأما إذا لم يثبت التلف بينه
في الأول أو ظهر كذبه في الثاني فإنه يغرم القيمة لا آخر رؤية (قوله) وإن كان المشتري يضمن لبائعه
الغاصب الثمن) إنما كان يضمن الثمن للبائع لأن المشتري فاسد يضمن بالقبض (قوله) أو غير السماوي
ويحتمل عود الضمير على المشتري كما سيأتي (قوله) فإنه يضمن أي المشتري لغير العالم (قوله) وعلى أحد
التأويلين في الخطأ) إنما قيل بضمانه في الخطأ لأن العمد والخطأ في أسوأ الناس سواء (قوله) لكن عند

غيره أي غير السماوي بأن جنى عليه عمدا أو خطأ فإنه يضمن اتفاقا في العمد
وعلى أحدا التأويلين في الخطأ والثاني أنه لا ضمان عليه فيه كالسماوي (لكن) عند

نقدم العلم اذا غرم في غير السماوي (يبدأ بالغاصب) عند وجوده مورا اوتر كنه ان مات (فان تعذر) الرجوع على الغاصب (فالوهوب) له الغير العالم بالغاصب يرجع عليه مثل المثل وقيمة المقوم وتعتبر القيمة يوم الجنابة وأما الغاصب فيوم الغصب كما تقدم (ولار جوع لغرم) من غاصب أو موهوب (على غيره) عن لم يغرم من مافاذا غرم الغاصب فلا رجوع له على الموهوب واذا غرم الموهوب عند تعذر الغاصب فلا رجوع له على الغاصب وأما المشتري فللمالك ان يرجع عليه ولو غير عالم بالغاصب عند رجوع الغاصب مورا مقدورا عليه فان اتبعه رجوع على الغاصب بالثمن الذي كان دفعه له ثم اذا غرم المشتري للمالك الثمن أو القيمة يوم جنابته وكان ذلك أقل من قيمته يوم غصبه يرجع بالثمن على الغاصب ان تيسر والا ضاع عليه وأما وارث الغاصب فلا يثنى فيه تبذره بالغاصب اذ لا غاصب مع الوارث فعلم أن قوله لكن يبدأ بالغاصب خاص بمسئلة الموهوب دون المشتري والوارث كأنه قال بخلاف غير السماوي فانه يضمنه كل من المشتري من الغاصب أو من وارثه أو موهوب به الا أن الغاصب يقدم على الموهوب في الضمان بخلاف المشتري فانه يخبر في الرجوع عليه أو على الغاصب ولا يثنى في وارثه تبذره بغاصب لموته ولا في تركته لان الفرض أن الوارث استولى عليها ١٩٢

عدم العلم) أي علم الموهوب له بدليل تقريره عليه وسيأتي ايضا في الشرح وقوله في غير السماوي أي العمد والخطأ على التأويلين (قوله أوتر كنه) معطوف على وجوده والمعنى يبدأ بالأخذ من الغاصب ان كان حيا مورا أوتر كنه ان كان ميتا مورا (قوله أو موهوب) أي اذا غرم في حال تعذر الرجوع على الغاصب (قوله وأما المشتري الخ) هذا منه يوم قوله لكن يبدأ بالغاصب الخ فان موضوعه في الموهوب له والمعنى أن المشتري من الغاصب اذا جنى على الشيء لمغصوب عمدا أو خطأ فللمالك أن يرجع عليه الخ ما قاله الشارح (قوله رجوع) أي للمالك (قوله فلم أن قوله لكن يبدأ الخ) هذا حاصل لما تقدم (قوله ويحتمل أن ضمير غيره) هذا هو الاحسن فكان الاولى للاقتصار عليه في الحل مع الحاصل الآتي ويترك جميع ما تقدم فان ما تقدم فيه تعقيد وتكرار لا ينبغي (قوله فلا غلة له الخ) الاوضح في العبارة أن يقول وأما موهوب الغاصب فلا يغوز بالغلة اذا تعذر الرجوع بها على الغاصب الى آخر ما قال (قوله ولا رجوع له بها على الموهوب) أي في هذه الحالة يغوز الموهوب به بالغلة (قوله من الكلام الموجه) أي المحتمل لعينين على حد سواء على حد قول الشاعر خاط لي عمر وقياء • ليت عينيه سواء

والحال أن عمرا الخياط كان أعور لم يكن قد علمت أن الاولى في الاحتمالين الثاني (قوله ووارثه وموهوب به) بالغاصب عطف على المشتري (قوله ويضمنوا السماوي) معطوف على مدخول حتى فهو منصوب بان مضرة لعطفه على الامم الحاصل (قوله فلا يضمنوا السماوي) الجملة في محل جزم جواب الشرط وحذفت النون تخفيفا (قوله فان رجوع على المشتري) أي بالقيمة أو الثمن (قوله على ما تقدم) أي في قوله فان اتبعه رجوع على الغاصب بالثمن الذي كان دفعه له (قوله وأما بالنسبة للغلة) مقابل قوله هنا بالنسبة للمغصوب (قوله فلا رجوع للمالك بها عليه) أي لانه ذو شبهة وقوله ولا على الغاصب أي لكونه لم يباشر الاخذ (قوله فليس له غلة) أي لقيامه مقام الغاصب من كل وجه (قوله فلا رجوع له على الآخر) أي كما تقدم والفرق بين غلة المشتري من الغاصب غير العالم وغلة الموهوب الغير العالم أن الموهوب يخرج من يد الغاصب بغير عوض فكأنه لم يخرج من يده فضعفت شبهة الموهوب به (قوله واعلم الخ) دخول على قوله ولا يجمع بين قيمة

ومنها المغصوب ويحتمل أن ضمير غيره في قوله بخلاف غيره يعود على المشتري أي فاعلة المشتري بخلاف غير المشتري من وارث وموهوب فانه لا غلة له عند عدم العلم بالغاصب أما الوارث فقال في المدونة لو مات الغاصب وترك هذه الاشياء ميراثا فاستغلاها وله كانت هذه الاشياء وغلتها للمستحق وقال في التوضيح لا غلة لوارث عند عدم العلم اتفاقا اه وسواء انتفع بنفسه أو أكرى غيره وأما موهوب الغاصب فلا غلة له اذا تعذر الرجوع بها على الغاصب فانه يرجع عليه بها واذا رجع عليه بها فلا رجوع له بها على الغاصب وأما لو تيسر الرجوع بها على الغاصب أخذت منه ولا رجوع له

بها على الموهوب وهذا معنى قوله لكن يبدأ بالغاصب الخ فنقولنا بخلاف غيره الخ من الكلام الموجه وحاصل المسئلة أن المشتري من الغاصب ووارثه وموهوب به ان علموا بالغاصب فغصاب يجري فيهم جميع ما جرى فيه حتى قوله والقول له في تلفه الخ ويضمنوا السماوي وغيره وان لم يعلموا فلا يضمنوا السماوي وضمنوا غيره يوم الجنابة هذا بالنسبة للمغصوب واذا قلنا بضمنانهم ففي المشتري بخبر المستحق بين الرجوع على الغاصب أو عليه كالوعلم بالغاصب فان رجوع على المشتري يرجع على الغاصب على ما تقدم وفي الموهوب يقدم الرجوع على الغاصب ولا يرجع على الموهوب الا اذا تعذر الرجوع على الغاصب وفي الوارث لا يعقل تقديم الغاصب وأما بالنسبة للغلة فالمشتري غير العالم يحتص بها فلا رجوع للمالك بها على مولا على الغاصب كما تقدم وأما الوارث فليس له غلة وأما الموهوب فلا غلة له ان تعذر الرجوع بها على الغاصب والا أخذت من الغاصب ومن غرمها فلهما فلا رجوع له على الآخر واعلم أن محل الرجوع بالغلة على غاصب أو موهوب أو وارث حيث كانت الساعة فاعلة فان بها اذا أخذها فله أخذها فاعلة وأما ان كانت وأراد بها فاعلة من ذكر قيمتها فلا غلة له بها بل للغاصب أو وارثه أو موهوبه

(ولا يجمع) المالك (بين) أخذ (قيمة وغلة) بل إما أن يأخذ القيمة ولا غلة وليس له أخذ القيمة إلا إذا فاتت ولما أن يأخذها مع غلتها أن استغلت غير مشتر بلا علم ولا يعول على قول من قال يجمع بينهما هذا حكم الغاصب وهو من استولى على ذات شيء تعدى يأنه غلبها بلا مقاتلة وشبهه السارق والمحارب في الضمان المذكور وأما المتعدى فله أحكام تخصه (والمتعدى غاصب المنفعة) لا الذات (أو الجاني على بعض) أي جزاء الذات كان يجرى على يدها أو رجاءها أو عيبتها (أو) على (كل بلاية تلك) لذاتها كان يجرىها أو يقتلها أو يكسرها أو يجرسها ومنه تعدى المكثرى أو المتعدى المسافة لا إذن وذمها في طريق غير المأذون فيها قال ابن عرفة التعدى هو التصرف في شيء بغير إذن ربه دون قصد غلبته (ولا يضمن) المتعدى (السماوي) بخلاف الغاصب (بل) ١٩٣ يضمن (غلة المنفعة) التي أفاها

على ربه (ولو لم يستعمل) فأولى أن يستعمل بان ركب أو سكن أو نحو ذلك بخلاف الغاصب فإنه لا يضمن غلة ما يستعمل بالفعل (الاحتر) إذا تعدى عليه فلا يضمن غلته إلا إذا استعمله لأن حبسه حتى فاته عمل من تجارة أو خدمة أو صنعة فلا شيء فيه (و) (الابضغ) إذا تعدى عليه (فيه) أي في الاستعمال بالفعل يضمن في وطء الحرة مهر مثلها وفي الأمة ما نقصها الوطء لأن لم يطأ وحبسها عن عمل أو تزويج بها أو جها من زوجها أو سيدها فلا شيء عليه (كأنصب) لا يضمن فيه غلة إلا إذا استعمل (وأن تعدى المسافة) المأذونة (مستعير أو مستأجر) لذاته (ببشير) فالكراء عليه ذلك الزائد ولا خيار لربها (أن سلمت والا) تسلم بأن أعطيت أو تعدى بكثير مطلقا (خير

وغلة) (ولا يجمع المالك بين أخذ قيمة وغلة) أي على قول ابن القاسم في المدونة (قوله) وليس له أخذ القيمة إلا إذا فاتت) فإن كان فواتها بيد الغاصب تعينت القيمة عليه لا غير ولا يلزم وهو به ولا المشتري منه شيء ولو كانا عاقلين وان فانت بيد غيره جرت على ما تقدم فتأمل (قوله هذا حكم الغاصب) اسم الإشارة عائدة على ما تقدم من أول الباب إلى هنا (قوله وأما المتعدى) أعقبه بالغاصب لما بينهما من المناسبة من جهة أن في كل تصرف في الشيء بغير إذن ربه والغاصب أن يقول شرع فيها فعامل (قوله أو على كل بلاية تلك) أي فحقيقة التعدى أن لا يكون معه غلبه سواء جنى على الكل أو البعض (قوله أو المستعير المسافة) أي المشروطة وإنما كان تعدى المسافة تعديا على الذابة لأن المقصود بالتعدى الركب والاستعمال الذي هو المنفعة والذات تابعة لا مقصودة بالتعدى (قوله بخلاف الغاصب الخ) اعلم أن التعدى والغصب يفترقان في أمور منها أن الفساد ليس من الغاصب يوجب له أخذ قيمة المقصود أن شاء والفساد ليس من المتعدى ليس له إلا أخذ أرض النقص الحاصل به ومنها أن المتعدى لا يضمن السماوي والغاصب يضمنه ومنها أن المتعدى يضمن غلة ما يستعمل وما عطل بخلاف الغاصب فإنه يضمن غلة ما يستعمل كما مر واستظهر في الحاشية أن وثيقة الأرياف أقرب للتعدى من الغصب لأنهم لا يقصدون التملك المطلق لكن يأخذون المجموع أنه ليس من التعدى على المنفعة التي لا تضمن فيه الذات بالسماوي بل تضمن ولا غلة إلا بالاشتغال وحمل قولهم التعدى يوجب ضمان الغلة وإن لم يستوف إذا كان التعدى على خصوص المنفعة ثم التعيب البشير في الأرض لا القيمة كما في الغصب فلينظر اه (قوله فلا شيء فيه) أي على المعتمد في تنبيهه من باع حرا وتعدى رجوعه لزمته دية لاهله دية عهد وسواء تحقق موته أم لا قال ح ويضرب ألف سوط ويحبس سنة فإن رجع الحر رجعت ألباشة الدية (قوله فالكراء في صورة واحدة) هي ما إذا كانت الزيادة بسيرة وصامت ولا فرق بين التعدى في العارية والاستجار السكن في العارية كراء الزائد فقط وفي الاجارة كراء الزائد مع الأصل (قوله والتخيير في ثلاثة) هي ما إذا عطبت في البشير أو زاد كثيرا عطبت أم لا وقد ترك صورتين تقدم التنبية عليهما وهما إذا تعينت في التعدى البشير والكثير وتقدم أنه لا أكثر من كراء الزائد وأرض العيب (قوله كز زيادة جل تعطب) هذا التفصيل الذي ذكره الشارح طريقة لابن يونس وأما طريقة ابن عبد الحق فالتسوية بينهما يجعل زيادة الحمل كز زيادة المسافة ومشي عليه في الأصل والمعول عليه ما هنا (قوله في الثلاثة) هي سلامتها فيما إذا زاد ما تعطب به أو زاد ما لا تعطب به عطبت أم لا ويدخل تحت قوله أم لا صورة أخرى وهي التعيب فتكون الصورة أربع كما تقدم له تفصيل ذلك في العارية وسكت عن صورة سادسة وهي ما إذا زاد ما تعطب به وتعينت وتقدم أنه لا أكثر من كراء الزائد وأرض العيب

﴿ ٢٥ - صاوي - في ﴾

فيه) أي في أخذ كراء الزائد (وفي) أخذ (قيمه) أي الشيء المستعار

أو المستأجر (وقته) أي وقت تعدى المسافة فالكراء في صورة واحدة والتخير في ثلاثة إذا تعدى في المسافة وشبهه في الخيار صورة واحدة إذا تعدى بزيادة الحمل بقوله (كز زيادة جل تعطب به) أي الشأن العطب به (وعطبت) بالفعل فيخير بين أخذ كراء الزائد وقيمتها وقته (والا) بان سلمت أو زاد عليها ما لا تعطب به عطبت أم لا (فالكراء) أي كراء الزائد في الثلاثة ثم بين أن المتعدى يضمن قيمة السلعة في الفساد الكثير أن شاء مالكيها دون البشير فإنه يضمن نقصها فقط بقوله (وأن أفاها) المتعدى يتعدى به (المقصود) من الشيء الذي تعدى عليه عما أخطأ (كقطع ذنب دابة ذي هيئة) أي حشمة ووفاق كبير وقاض ودابة مضاف لذي مروعة والمراد أن تكون ذي الهيات وأن لم يكن ربه في ذلك الوقت ذاهبة فقطع ذنبها فبقيت المقصود منها الذئب فطعمه لا يركبها ذوهية بخلاف قطع ذنب غيرها

فهل لا يركب انوهيته او لا تركب كبقرة او قطع بهضه او تنف ثماره لانيته المقصود فيكون من الاستير الذي فيه ارض النقص
(او) قطع (اذنها) او قطع (طليسانه) مثل اللام ما يلقي على الرأس والكشف (و) قطع (ابن شاتوبه) هو المقصود منها كما هو شأن
بقر مصر فان المقصود من اللين ١٩٤ (وقل عيني عيدا ويديه) معا (او رجلاه) فانه يقبض المقصود فيه بت لربه الخيل

(قله) أخذه ونقصه (يصح)
رفعه على تقدير المضاف
أي وأخذ أورشليم نفسه
ونصبه على أنه مفعول
معه أي مع أخذ أورشليم
نقصه (أو قيمته) بالرفع
أي أخذ قيمته ويصح
الجبر بالعطف على الضمير
المضاف اليه على قله أي
يخبر بين أخذه مع أورشليم
نقصه وتركه للمتعدي
وأخذ قيمته يوم التعدي
(وان لم يفته) أي المقصود
منه (فقصه) فقط أي
يتعين أخذه ما نقصه
وليس له تركه للمتعدي
وأخذ قيمته (كيد عبد
أوعينه) وأولى أمصبغ أو
هرج وخوذك (ورفا)
المتعدي (الثوب مطلقا)
في العمد والخطأ أفات
المقصود منه حيث أراد
زبه أخذه ونقصه أم لم يفته
ثم ينظر إلى أورشليم النقص
بعد رفوه (وعليه) أي
الجاني على الحر أو العبد
خطأ وليس فيه مال مقرر
شرعا أو عمد الاقصاص
فيه ولا مال (أجره الطبيب)
وهذا أحد قولين والثاني
لا يلزمه أجره وأما ما فيه
مال مقرر شرعا كالجائفة
فلا يلزمه أجره ولما كان
الاستحقاق من آثار
الغصب ذكره بعده بقوله

(قله) مما لا يركب انوهيته أي ولو كانت عند ذي هيئة فالعبرة بذات الدابة (قله) أو قطع بهضه أي
بحسب لا يزول جالها به والافه وكتقطع الكل (قله) أو قطع اذنها أي أذن دابة ذي هيئة (قله) كما هو
شأن بقصر مصر) أي الذي يقتني لمقصود اللبن وان أريد منه شيء آخر كالخيل لا غير المقصود (قله)
وقل عيني عيدا ضمن القلع معنى الإزالة فاعطف ما بعده على معمله نظير علقها بتناوماء باردا (قله)
على تقدير المضاف مراده بالمضاف الجنس لان المحذوف مضافان قدرهما الشارح وهما أخذ أورشليم
وأصل الكلام قله أخذه وأخذ أورشليم نفسه حذف المضاف الاول وأقيم المضاف الثاني مقامه ثم حذف
المضاف الثاني وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع ارتفاعه تأمل (قله) على أنه مفعول معه) أي وعلى كل
حال لا بد من تقدير المضاف الذي هو أورشليم (قله) أو قيمته بالرفع أي بالعطف على أخذه (قله) على قله) أي
لقول ابن مالك

وعود خافض لذي عطف على • ضمير خفض لازما تبجلا

وليس عندي لازما إذ قد أتى • في النظم والنثر الصحيح متبعا

كقوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام في قراءة الجرو وقول بعض العرب ما فيها غيرة وفرسه بجر
فرس مطلقا على الضمير المحفوض بغير وقول الشاعر

فاليوم قد جئت تهجونا وتشتبنا • فاذهب فمابك والايام من عجب

بجر الايام عطفًا على الكاف المحرورة بالياء (قله) وليس له تركه للمتعدي) أي جبر أو أمانة براضية ما جاز
(قله) أم لم يفته) ما ذكره من رفو الثوب مطلقا هو قول عبد الحق واعترضه ابن يونس بأنه خلاف ظاهر
كلامهم ثم انظر كلامهم بمقتضى أن الجناية اذا كانت بسيرة لا يلزم الجاني رفو بل أورشليم النقص فقط
(قله) ثم ينظر إلى أورشليم النقص بعد رفوه) أي فأخذه به مع أخذه الثوب والحاصل أن من تعدي على
نوب شخص ففسده فسادا كثيرا أو يسيرا أو أراد به أخذه مع أورشليم النقص فانه يلزمه أن يرفوه ولو زاد
على قيمته ثم يأخذه صاحبه بعد الرفو يأخذ أورشليم النقص ان حصل نقص بعده هذا ما قاله الشارح تبعا
لابن عبد الحق وهو خلاف ما تقدم عن ابن يونس من أن الرفو خاص بالكثير (قله) لا قصاص فيه ولا
مال) أي اما لا تلافه أو لعدم المساواة أو المماثلة في العضو (قله) أجره طبيب) أي وقيمة الدواء ثم ان برئ
على غير شين فلا يلزمه شيء الا الادب في العمد وان برئ على شين غرم النقص وهذا القول هو الراجح (قله)
والثاني لا يلزمه أجره) أي ولا قيمة الدواء ثم ينظر بعد البرء فان برئ على شين غرم النقص وان برئ على
غير شين فلا شيء عليه غير الادب في العمد (قله) لا يلزمه أجره) أي اتفاقا فان كان فيه القصاص فاعلم يلزمه
القصاص ولا يلزمه شيء عزائد على ذلك

فوفصل في الاستحقاق في هولة امانة الشيء لمن يصلح له وله فيه حق كاستحقاق هذا من الوقف مثلا
بوصف الفقر أو العلم (قله) بثبوت ملك) أخرج به رفع الملك بالعق حلا وقوله قبله أخرج به رفع الملك
بثبوت ملك بعده كما في الهبة والصدقة والبيع والارث (قله) أو حربة) أي أو رفع ملك بحرية غريبة
عطف على ملك من قوله بثبوت ملك الخ وزاد ابن عرفة في التعريف بغير عوض قال الخرشبي وقوله بغير
عوض أخرج به ما وجد في المغانم بغيره أو قسمه فانه لا يؤخذ الا بشئته فلو لا زيادة هذا التعليل كان الحد
غير مطرد (قله) وحكمه الوجوب) أي كما قال ابن عرفة (قله) ان توفرت أسبابه) مراده
بالأسباب الجنس الصادق بالواحد بدليل قوله فيما سألني وسببه قيام البيعة (قله) وسببه قيام البيعة)
أي وأما شروطه فتلاثة الاول الشهادة على عينه ان أمكن والا فحيازته والثاني الاعتذار في ذلك للحائز

فاذا

فوفصل في الاستحقاق وهو رفع ملك شيء بثبوت ملك قبله أو حربة وحكمه الوجوب ان توفرت

أسبابه في الحر أو غيره ان ترتب على عدم القيام به مدة كالوطء الحرام والاحراز وسببه قيام البيعة على عين الشيء المستحق أنه ملك للذي
لا يعملون تروجه ولا يخرج شيء

منه عن ملكه الى الآن ويمنعه عدم قيام المدعي بلا عذر مدة امد الحيازة واشترائه من حائزه من غير بينة يشهد هاسرا قبل الشراء
بأنى انما قصدت شرائها فوافق أن يفتيه على وجه لو ادعيت به عليه و بدأ بمسألة الزرع لكثرة وقوعها والتفصيل فيها فقال (ان
زرع متعدي) يغصب الارض او منفعتها (الارض) التي استولى عليها (فقد رعليه) بعد اذ زرع (فان لم ينفع بالزرع) باز لم يبلغ به حد
الانتفاع به سواء برز على الارض أم لم يبرز (أخذ بلائتي) في مقابلة البذر والعمل وان شاء أمره بقلعه (والا) بان بلغ حد الانتفاع به ولو
لم يزرع (فله) أي للمستحق (قلعه) أي أمره به بقلعه ونسوية أرضه فالحيار للمستحق (ان لم يفت وقت ما أراد) الارض (له) مما شأنه أن
يزرع فيها غالبا لا خصوص الزرع الذي زرعه المتعدي خاصة وقبل ابان مازرعه خاصة (وله) أي للمستحق (أخذه) أي الزرع (بقيته
مقلوعا) بعد اسقاط كلفه لم يتوكل القاصب فخاصه أنه اذا لم يفت وقت الابان فالحيار للمستحق اما ان يأمره بقلعه أو يدفع له قيمته مقلوعا
على ظاهر المدونة واختاره اللخمي (والا) بان فاض وقت ما أراد له (فكره سنة) يلزم المتعدي وليس لربها كلام والزرع للقاصب هذا هو
الراجح وقيل للمستحق قلعه أيضا وأخذ أرضه كما اذا لم يفت وقت الابان ١٩٥ واختاره ابن يونس وقيل الزرع لرب

الارض فله أخذ ولو
طاب وحصد واختاره غير
واحد فكل من الاقوال
رجح ورجح الشيخ الاول
تبع اللخمي وشبه في وجوب
الكراء بتقنية الزرع
لزارعه قوله (حكان
استخفت) الارض التي
زرعت (من ذي شبهة)
كوارث أو مشتر أو
مكتر من غير غاصب أو
من غاصب ولم يعلموا
بالغصب (أو) مسكن
(مجهول) لم يعلم هل هو
متعدي أولا اذا اصل عدم
العداء فاستحقها رباها (قبل
نموات الابان) فليس
للمستحق الا كراء تلك
السنة وليس له قطع الزرع
لان الزارع غير متعدي فان
فان الابان فليس للمستحق
على الزارع شيء لانه قد

فادا ادعى مدفعاً أجبه فيه بحسب ما يراه والثالث عي الاستبراء (قوله) ويمنعه عدم قيام المدعي الخ
أي أحد أمرين سكوت أو فعل فالسكوت أشار له الشارح بقوله عدم قيام المدعي الخ والفعل أشار له
بقوله أو اشتراه من حائزه الخ (قوله) وان شاء أمره بقلعه أي فالحيار له لا للزارع ولا يجوز أن يتفقا على
إبقائه في الارض ببراءة لانه يؤدي لبس الزرع قبل بدو صلاحه (قوله) فالحيار للمستحق حق التناخير
بعد قوله وله أخذه بقيته مقلوعا ان لم يفت وقت ما أراد الارض له أي وقت زرع تراد الارض له وهذا شرط
في قوله أخذ بلائتي وفي قوله له قلعه (قوله) الذي زرعه المتعدي خاصة أي كقمع مثلا (قوله) بقيته
مقلوعا قال عيب وكاله أخذه بقيته له ابقاؤه لزارعه وأخذ كراء السنة منه في الفرض المذكور وهو
بلوغ الزرع حد الانتفاع به ولم يفت وقت ما أراد الارض دون القسم الاول وهو ما اذا لم يبلغ الزرع
حد الانتفاع به فليس له ابقاؤه وأخذ كرائها منه والفرق أن في الاول يبيع الزرع قبل بدو صلاحه
لان صاحب الارض لما ملكه الشرع من أخذ بلائتي فابقاؤه لزارعه ببراءة كل ذلك الكراء عوضا عنه
فهو يبيع له قبل بدو صلاحه (قوله) واختاره اللخمي قال ابن رشد هو ظاهر المدونة في كراء الارضين
(قوله) فليس للمستحق على الزارع شيء أي في غير وارث الغاصب المسبأ في قوله بخلاف وارث
غاصب مطلقا فتعميم الشارح في أول الحل بالنسبة لعدم قطع الزرع ولو كراء السنة لا بالنسبة للغة فهو
نوشبه بالنظر للاول دون الثاني كما في الحاشية (قوله) فان حثت الارض ذوالشبهة أي والمجهول بدليل
ما يأتي (قوله) ودفع لحارثها ذي الشبهة أي فان أبي من الدفع قبل الذي الشبهة الحارث لها ادفع له كراء
سنة وازرعها فان لم يدفع له كراء سنة نزه أن يسلمها بغير شيء وسبأني في الشارح ما يفيد ذلك بقوله
أو استخفت بعد حث ذي الشبهة منه وما قبل في ذي الشبهة يقال في المجهول (قوله) أو استخفت بعد
حث ذي الشبهة أي أو المجهول كما تقدم التنبيه عليه (قوله) يفوز باجرة تلك السنة أي التي
يستحقها مالك الارض وأما المراج السلطاني الذي يلزم مالك الارض فانظروا انه يلزم صاحب الشبهة
لتزليه منزلة المالك تأمل (قوله) ولم يوجد من يعرف التعديل) أمالو وجد فلا تسخ كمالو كانا كثرى

استوفى منفعتها والغة لذي الشبهة أو المجهول للحكم كما يأتي (فان حثت) الارض ذوالشبهة ولم يزرع فاستحقها رباها (أخذها المستحق) لها
(ودفع) لحارثها ذي الشبهة أو المجهول (كراء الحث) وأما المتعدي فلا يلزم ربا شيء لحث ولا غيره (وانا كراها) ذوالشبهة لغيره
(سنتين) المراد ما فوق الواحد فاستحقها مال كها بعد الاجارة (فلما لئ الفسخ) أي فسخ الاجارة (بعد الحث) فأولى قبضه وله الامضاء
(وقيل له) ان اختار الفسخ بعد الحث وقبل الزرع (ادفع) للمكترى (أجرته) أي أجر الحث (ان لم يزرع فان أبي) من دفع الاجرة (قيل
للمكترى) الذي حوثها (ادفع) للمستحق (كراء سنة) وازرعها (والا) تدفع له كراء سنة (أسلمها) له (بلائتي) تأخذه منه ومثل ذلك
فيما لو كراها ذوالشبهة سنة فقط أو استخفت بعد حث ذي الشبهة منه (وان زرع) المكترى (تعي الكراء) عليه للمالك ولا حيار
له للفوات بالزرع هذا (ان بقي الابان) فان فات الابان فليس للمالك كلام في الكراء لاذن الشبهة أو المجهول يفوز باجرة تلك السنة
(وله) أي للمالك (الامضاء) أي امضاء الاجارة للمكترى من ذي الشبهة (في المستقبل) من السنين (ان عرفنا) أي المستحق والمكترى
(النسبة) أي نسبة ما ينوب الباقي من الاجرة لسكون الاجارة بشئ ما لم كمالو كانا كل سنة دينار (والا) باد لم تعلم النسبة بان كانت
الاجرة تنقسم لثلاث لاختلاف الارض بالقوة والضعف في المستقبل ولم يوجد من يعرف التعديل (فالفسخ) في المستقبل متعين للجهل بالاجرة
(ولا خيار للمكترى) اذا أيم في المستحق بل يلزمه

المتخذ ومثل أرض الزراعة غيرها من عقار أو حيوان إذا انتفى فالتبعية السابقة ولا خيار للمكثري (وانتقل) المستحق أي يقضى له بانتقادهما في المستقبل في أرض الزراعة وغيرها من دار أو دابة بشرطين أشار للاول بقوله (ان انتقد المكثري) ذوالشبهة أو المجهول جميع الكراء من المكثري وحيث لا يلزمه أن يرد أجره مابق للمستحق وقيل يأخذها من المكثري ثم هو يرجع على من أكرامه (أو شرطه) المكثري أو جرى به عرف وان لم ينتقد بالفعل وأشار للنائي بقوله (وأمن هو) أي المستحق أي كان مأموفا في نفسه ودينه بان لا يكون عليه دين

١٩٦

الأرض ثلاث سنين بقسعين دينارا وقال أهل المعرفة كراؤها في السنة الأولى يساوي أربعين لقوة الأرض وفي السنتين الباقيتين خمسين (قوله على الوجه السابق) أي له الامضاء في المستقبل ان عرفا النسبة والا فلا (قوله وانتقد المستحق) أي حيث أمضى الاجارة فيما بقي من المدة بعد الاستحقاق فإنه يقضى له بأخذ أجره ذلك الباقي حالا (قوله جميع الكراء) أما لو انتقد البعض ففيه تفصيل فان عينه بدة فان كانت ماضية فالمكثري وان كانت مستقبلية فالمستحق وان جعله عن بعض بهم كان بينهما على حسب مال الكل وكذا يقال فيما اذا اشترط نقد بعضه أو كان العرف نقدا بعضه (قوله مابق) أي للأيام المستقبلية (قوله وقيل يأخذها) أي المستحق (قوله ثم هو) أي المكثري (قوله وأمن هو) انما أبرز الضمير لمخالفة فاعل الفعلين المتعاطفين لان فاعل المعطوف عليه المكثري وفاعل المعطوف المستحق (قوله ولاجيل) لانافية للجنس وجيل اسمها وخبرها محذوف تقديره موجود (قوله وتوقف فيه ابن يونس) أي بقوله لعل هذا الشرط الثاني في دار يخاف عليها الهدم وأمان كانت صحيحة فإنه ينتقد ولا حجة للمكثري من خوف الدين لانه أحق بالدار من جميع الغرماء (قوله والغلة) مبتدأ وللي الشبهة صفته وقوله للحكم خبره (قوله أو المجهول حاله) قضيته أن المجهول حاله ليس ذاتية لان العطف يقتضي المغايرة وهو ما تحرر له من الشيوخ كذا في الحاشية (قوله أي لوقت الحكم) اللام للغاية بمعنى الى والمعنى أن الغلة تكون لذي الشبهة والمجهول حاله من يوم وضع يده الى يوم الحكم به لذلك المستحق وكان القياس أن تكون النفقة على صاحب الشبهة لكن سيأتى في باب القضاء أن النفقة تكون على المقضى له كما هو مذهب المدونة وهو خلاف القياس لان القياس أن من له الفهم عليه الغرم (قوله علم بان مورثه غاصب أو لم يعلم) أي كان الغاصب مومرا أو معسرا فاذا مات الغاصب عن سبعة موصوية استغلاها مورثه أخذها المستحق وأخذ غلته أيضا منه (قوله فغاصبان) أي حكما (قوله كالوارث) أي وارث كل من الموهوب له والمشتري (قوله فان لم يعلم) أي من ذكر من الموهوب له والمشتري والوارث لاحدها هذا هو المتبادر من العبارة وقوله فله حكم الغاصب الخ صوابه فله الغلة الى يوم الحكم (قوله بل استحقها) أي مستحق الأرض بالمسكية ويجرى فيه حكم قوله أول الباب ان زرع متعدد بقدر عليه الخ (قوله ومحى أرضا فظنها مواتا الخ) انظر هل من زرع أرضا ظنها ملكه فتبين خلافه حكمه احكم من احيا أرضا ظنها مواتا او حكم صاحب الشبهة القوية (قوله فلا غلة للوارث المطرور عليه) أي بل يأخذها رب الدين اذا كان الدين يستوفى وظاهره ولو كانت ناشئة عن تجر الوارث أو تجر الوصي للوارث وهو كذلك فاذا مات شخص وترك ثلثمائة دينار وترك أيتاما واتجروهم في القدر المذكور حتى صار ثمانمائة فطرأ على الميت دين قدرها أو أكثر فلا يحاب الدين أخذها عند ابن القاسم خلافا لخرزوي القائل ان رب الدين الطارئ انما يأخذ الغلة من ارارث اذا كانت غير ناشئة عن تجر يركه أو تجر يرك وصيه وقولنا واتجروهم في القدر المذكور رأى للايتام وأمان اتجروا نفسه فالظاهر أن رج

آخرفيته ذرا الرجوع عليه الآن يأتي بحميل ثقة فان لم يكن مأموفا ولا جيل فليس له أن ينتقد بل يوضع مابق من الاجرة تحت يد أمين حتى تنقضي المدة وذكر هذا الشرط في المدونة وتوقف فيه ابن يونس انظر الحارثي وغيره (والغلة) أي غلة ما استحق من أجره أو استعمال أولي أو صوف أو غرة (لذي الشبهة أو المجهول) حاله (الحكم) أي لوقت الحكم بالاستحقاق فليس للمستحق قبل الاستحقاق شيء منها وأما الغاصب أو المتعدي فلا غلة له كما تقدم ثم مثل لذي الشبهة بقوله (كوارث غير غاصب وموهوب ومشترو لوته) أي من الغاصب (ان لم يعلم) أي الموهوب والمشتري بان الواهب أو البائع له غاصب (بخلاف وارث غاصب مطلقا) علم بان مورثه غاصب أو لم يعلم فلا غلة له كما تقدم في

الغصب فليس بذى شبهة فان لم الموهوب أو المشتري بان الواهب أو البائع غاصب فغاصبان كما تقدم المال كالوارث ان علم فان لم يعلم فله حكم الغاصب من أنه لا غلة له (و) بخلاف (موهوبه) أي موهوب الغاصب ولم يعلم فلا غلة له (ان عدم الغاصب) فان وجد مومرا مقدورا عليه فله الغلة والرجوع حيث عد على الغاصب كما تقدم في الغصب (ومحى أرضا ظنها مواتا) فتبين انها موكفة فلا غلة له بل مستحقها كره ابن يونس ولم يحد فيه خلافا ولذا قال أبو الحسن الغلة لا تكون لكل ذى شبهة (و) بخلاف (وارث طرا عليه ذودين) فلا غلة للوارث المطرور عليه بل يأخذ منه رب الدين الموروث وغلته أي ان الوارث اذا ورث عقارا كدار مثلا واستغله بسكنى أو كراء ثم طرأ عليه من له دين على الميت فان الوارث يرد الموروث وغلته لرب الدين اذا كان الدين يستوفى وليس له الا ما فصل عن الدين وما هلك من ذلك يساوي لا ضمان تعليم فيه

(أو) طرأ عليه (وارث) مثله فان الاول لا يستقل بالغلة فالأخ الطارئ يقاسم الأخ الاول فيما ترك الميت من عقار أو غيره وفيما استغله (الآن ينتفع) المطر وعليه بما ترك الميت (بنفسه) من غير كراء كان يسكن الدار ١٩٧ ويركب الدابة ويزرع الأرض فلا يرجع

عليه الطارئ بشرطه
أن لا يكون عالماً بالطارئ
وأن يكون في نصيبه
ما يكفيه واقتصر على قدر
نصيبه في السكنى فان زاد
غرم تأمل وأن لا يكون
الطارئ بحسب المطر و
عليه وأن يفوت الابان
فيما له ابان فطر ووارث
على غيره قبل الابان لا يمنع
قيام الطارئ في تلك
السنة (وان بنى) ذو
الشبهة (أو غرس)
فاستحق (قيل للمالك)
الذي استحق الأرض
(ادفع قيمته قائماً) منفرداً
عن الأرض لأن ربه بناء
بوجه شبه (فان أبي قيل
للماني ادفع) المستحق الأرض
(قسمه الأرض) براحا
(فان أبي) أيضاً (فشرى كان
بالقيمة) هذا بقيمة أرضه
براحاً وهذا بقيمة بنائه
أو غرسه قائماً (يوم الحكم)
لا يوم الغرس أو البناء
(الاستحققة بحسب)
على معينين أو غيرهم
(فالتقص) بضم النون
أي المنقوض متعين لربه
بان يقال له انقض بناءك
أو غرسك وخذ وودع
الأرض لمن وقفت عليه
الآن يكون في بقائه منفعة
لوقوف ورأى الناظر
ابقاءه له دفع قيمته
منقوضاً من ريع الوقفية

المال له لانه متسلف ولا يقال قد كشف الغيب أن المال لا غرم لا تنافى قول الوصي المتحرر لنفسه أولى من غصب
مالاً وتجريه فان رجعه له وأما لو طرأ الغريم بعد اتفاق الولي التركة على الايتام وهو غير عالم بالغريم فلا شيء
على الولي ولا على الايتام لانه أنفق بوجه جائز كافي المدونة بخلاف اتفاق الورثة السكار نصيبهم فاهم
يضمنون للغريم الطارئ بخلاف وقرر في الحاشية في هذا الحل ما حصله لوعمل أولاد رجل في ماله
في حال حياته معه أو وحدهم ونشأ من عملهم غلة كانت تلك الغلة للاب وليس للأولاد إلا أجره عما هم يدفعها
لهم بعد محاسبته بنفقتهم وزواجهم أن زوجهم فان لم تنفأ أجرتهم بذلك رجع عليهم بالباقي ان لم يكن تبرع
لهم بما ذكر وهذا ما لم يكن الأولاد دينوا لابيهم أولاً أن ما حصل من الغلة لهم أو بينهم وبينه والاعمل بما
دخلوا عليه وقرر أيضاً أنه اذا اتجر بعض الورثة في التركة فما حصل من الغلة فهو تركته وله أجره عمله
ان لم يكن أولاداً يتجر لنفسه فان بين كانت الغلة له والخسارة عليه وليس للورثة إلا القدر الذي تركه
مورثهم (قوله أو طرأ عليه وارث) أشعر قوله طرأ عليه وارث أنه لو طرأ مستحق وقف على مستحق آخر
استغله أو سكنه وهو يرى أنه منفرد به لم يرجع عليه بالغلة ولا بالسكنى وهو كذلك واداب القاسم عن مالك
وأما ان استغله وهو عالم بالطارئ رجع عليه بما يخصه في الغلة (قوله الآن ينتفع المطر وعليه) شروع
في شرط عدم رجوع الطارئ بالغلة وهي ستة تؤخذ من اتقن والشرح (قوله وأن يكون في نصيبه
ما يكفيه) في الاصل والحري زيادة لا والصواب ما قاله الشارح هنا (قوله تأمل) انما أمر بالتأمل لان
قوله واقتصر على قدر نصيبه في السكنى مشكل لما قالوه في مسألة الشريك الآتية في التنبيه الذي ذكرناه
من أن العلم بالطارئ لا يضر حيث اقتصر على قدر نصيبه (قوله وأن يفوت الابان فيما له ابان) أي كالأرض
التي تراد للزراعة فان كان الابان باقياً فلا يفوز المطر وعليه بما انتفع به بل يحاسبه الطارئ بقدر ما يخصه
(تنبيه) اذا كانت الدار مشتركة بين شخصين فاستغلا أحدهما مدة فان كان بكراء رجع عليه شريكه
بمحضته وان استغلا بالسكنى فلا شيء عليه لشريكه ان سكن في قدر حصته فان سكن أكثر من ارجع عليه
شريكه ولا يشترط في عدم اتباع شريكه له الا هذا الشرط وباقي الشروط المتقدمة لا تعتبر كما يؤخذ من
بن (قوله ولن بنى ذو الشبهة أو غرس) أو مانعة خلو تجوز الجمع والمراد بنى الشبهة المشتري أو المالك
من الغاصب أو الموهوب له منه أو المستعير ولم يعلم واحد منهم بالغصب وقوله بنى أو غرس فرض مسألة
اذ لو صرف مالاً على تفصيل عرض أو خياطته أو عرسه فنهى فالحكم كذلك كافي الحاشية واحتز بنى الشبهة
عما لو بنى أحد الشركاء أو غرس بغير إذن شريكه فلا بد منه يرجع به والا فلا يلزم بقلعه بل ان اقتسموا ووقع
في قسم غيره دفع له قيمته منقوضاً وان أبقوا الشركة على حالها فلهم أن يأمر به ما خذوه أو بدفعوا له قيمته
منقوضاً (قوله ادفع قيمته قائماً) أي ولو من بناء المالك لانه وضعه بوجه شبه كذا في الحري وروى بن
بان ابن عرفة قده بما اذا لم يكن من بناء المالك وذوي الشرف فان كان كذلك فالنصوص أن فيه قيمته
منقوضاً لان شأهم الاسراف والتغالي واحتج ذلك بسماع القرينين (قوله يوم الحكم) أي بالشركة وكيفيته
التقويم أن يقال ما قيمة البناء قائماً على أنه في أرض الغير فيقال كذا وما قيمة الأرض مفردة عن الغرس
أو البناء الذي فيها فيقال كذا فيكونا شريكين بقيمة مال كل فلو قيل للمستحق أعطه قيمته قائماً فقال
ليس عندي ما أعطيه الآن ولكن يسكن وينتفع حتى يرزقني الله ما أودى عنه قيمة البناء أو الغرس لم يجز
ذلك ولو رضى المستحق منه لانه سلف جزعاً وكذا لا يجوز أن يراضيا على أن المستحق منه يستوفي ما وجب
له من قيمة البناء أو الغرس من كراء الشيء المستحق لنفسه الدين في الدين عند ابن القاسم وأما زه أشهب
بناء على أن قبض الاوائل كقبض الاواخر (قوله الاستحققة بحسب) فالتقص ما رويما اذا لم تستحق

ان كان له ريع فان لم يكن له ريع ودفعه من عنده متبرعاً لحق بالوقف وليس له أن يملكه كما لو بنى هو أو غيره بانه فلا يكون مملوكاً ولا لغيره
بل هو ملحق بالوقف على ما نصوا عليه واعلم أن الواقع الآن بمصر أن التظار يبيعون أوقاف المساجد وغيرها والمشتري منهم عالم عارفين
بان هذا وقف على مسجد الغوري أو الأشرف

أو غيرهما أو على بنى فلان ثم يجعلون لجهة الوقف ذراهم قليلة يسمونها حكر أو يسمونها أسبلا البغاة على تلك الأوقاف خوفا أو انتقاما
 يباع ويشترى ويورث ويهب منهم برفع ذلك الحكر بتوجيه الناظر على نحو جاء في حكمة أو وظيفة ويطلبون الوقف من أصله ثم ينصبون
 جواز ذلك للمالكية وصار قضاء مصر يحكمون بصفة ذلك معتمدين على جواز ذلك عند المالكية وحاشا للمالكية أن يقولوا بذلك كيف
 ومذهبهم والمبنى على سد الرأى وإبطال الخيل وسندهم فتوى وقعت من الناصر اللقاني ليست من هذا القليل فانظرها في المطولات
 والرسالة التي ألفها العرفاوى ١٩٨ في جواز ذلك لا توافق قواعد المذهب (ولم استحق) بالملك (أم ولد) ممن أولدها

الأرض بحبس والمعنى أن من بنى أو غرس في أرض توجب شبهة ثم استحققت بحبس فليس للباني أو العارس
 الانتفعة أو لا يجوز له أن يدفع قيمة البقرة لانه يؤدي الى بيع الحبس وليس لنا أحد مع من نطالبه بدفع قيمة
 البناء أو الغرس قائما فيتعين النقص بضم النون وظاهره سواء كان الحبس على معين أو غيرهم خلافا لما
 ذكره ابن الحاجب عن بعض الأصحاب (قوله فانظرها في المطولات) حاصلها أنه قال في فتواه اللهم الا ان
 يتعطل الوقف بالمرء ولم يكن هناك ربح له بقبضه ولم يكن اجارته بما يقبضه فاذن الناظر ان يبني فيه
 أو يغرس في مقابلته شيء يدفعه لجهة الوقف أو لا يقصد احياء الوقف على أن ما يبناء أو غرسه يكون له ملكا
 و يدفع عليه حكرا معلوما في نظير الأرض الموقوفة لمن يستحقه من مسجد أو آدمي فاعل هذا يجوز ان شاء
 الله تعالى ويسمى البناء والغرس حيث دخلوا بالبيع ويورث اه من الأصل ولذلك قال الاجهوري
 ومالك الحارث من قبيل ملك الانتفاع وحيث دخلوا بالبيع وحيث دخلوا بالبيع واجارته وحيث
 و اجارته ويورث عنه ويخاصص فيه غرماؤه وحكاه بن عن جملته من أهل المذهب وهو اسم لما
 ملكه دافع الدراهم من المنفعة التي وقعت في مقابلة الدراهم ولذا يقال أجرة الوقف كذا وأجرة الخلو كذا
 (قوله والرسالة التي ألفها الخ) تنويع في التعبير كأنه قال ان كان استأدهم فتوى الناصر فهي ليست
 من هذا القليل وان كان استأدهم الرسالة المذكورة فهي لا توافق قواعد المذهب (قوله اذا كان
 سيدها الواطي حرا) مفهومه لو كان رقيقا لا خذو بقي على رقه لانه ليس خيرا من أبيه (قوله مع قيمة الولد
 يوم الحكم) أي وقت تبرير قيمته بدون ماله كما أن الام تقوم بدون مالها لان مالها مستحقها كما في الاجهوري
 (قوله وبه أفنى) عبر عنه ابن رشد بقوله وبه حكم عليه في استحقاق أم ولده اه قال بن وفيه دليل
 على أن أفنى في كلام غيره معنى للمفول وان غيره أفناه في هذا لأنه أفنى به نفسه والله أعلم وفي كلام
 الفاكهاني ما يقتضي أنه هو الذي أفنى بذلك لنفسه اه (قوله أو عاصالح) المناسب الواو أي فاذا كانت
 القيمة يوم القتل مائتين و وقع الصلح بخمسمائة أخذ المستحق القيمة مائتين لأنها أقل مما صلح به وان
 وقع الصلح بمائتين قدر القيمة أخذها المستحق فان صلح بمائة فعين أن يأخذها المستحق لا القيمة التي
 هي أكثر من ذلك فاذا أخذ المستحق تلك المائة من الأب يرجع ذلك المستحق على الجاني أيضا بمائة
 بأى القيمة ان كانت القيمة مائتين كما فرضنا (قوله لاصداق ولا غلة) أي لما مر من أن الغلة لدى الشبهة
 والمشتري ذو شبهة وهذا بخلاف مستحق دعوى حرية استعماله انسان فله ان يستحقه بقر الرجوع على من
 استعماله بأجرة استعماله الا القليل كسقي الدابة وشراء شيء ثابته فلا رجوع له به (قوله وان استحق بعض
 الخ) هذه المسئلة تقدمت في باب الخيار مفصلة وانما ذكرها هنا لان ما هنا محالها (قوله فكالمعيب) حاصل
 استحقاق البعض أن تقول لا يجوز ما ان يكون شائعا أو معينا فان كان شائعا بما لا ينقسم وليس من
 ربيع الغلة خير المشتري في التمسك والرجوع بحصة المستحق من الثمن وفي رده لضرر الشركة سواء
 استحق الأقل أو الأكثر وان كان مما ينقسم أو كان مستحدا للغة خير في استحقاق الثالث ووجب التمسك
 فيما دونه وان استحق جزء معين فان كان مقوما كالعروض والحيوان رجع بحصة البعض المستحق بالقيمة
 لا بالقسمة وان استحق وجه الصفقة تعين رد الباقي ولا يجوز التمسك بالأقل وان كان مثليا فان استحق

بشبهة كان اشتراها من
 فاصب بلا علم فأولدها
 فاستحقها مالها (قيمتها
 وقيمة ولدها) منه (يوم
 الحكم) بالاستحقاق لا يوم
 الوطء ولا يوم الشراء والولد
 حريص باتفاق اذا كان
 سيدها الواطي حرا هذا
 هو المشهور والذي يرجع
 اليه مالك وكان أولا يقول
 لم يهاأخذها ان شاء مع
 قيمة الولد يوم الحكم ثم
 رجع عنه أيضا الى أنه
 يلزم قيمتها فقط يوم الوطء
 وبه أفنى لما استحققت
 أم ولده إبراهيم وقيل أم
 ولده محمد (و) له (الأقل
 منها) أي من قيمته يوم
 قتله (ومن الذي) القتل
 (الخطأ) ولو لم يأخذها
 الأب من عاقلة القاتل له
 (أو) الأقل منها أو (عما
 صلح به) أبو القاتل (في)
 القتل (العمد) ان صلح
 بقدر الدية أو أقل أو أكثر
 الآن بصلح بأقل منهما
 قله أخذه والرجوع على
 الجاني بالأقل من ربيع
 القيمة أو الدية فان اقتصر
 الأب فلا شيء للمستحق
 (لان عفا) الأب عن

القاتل في العمد فلا شيء عليه للمستحق والرجوع على القاتل بالأقل من قيمة الولد والدية
 (ولا شيء) المستحق بحرية (لا صداق ولا غلة) أي ان من اشترى أمه أو عبدا فوطئها أو استعملها أو استخدم العبد فاستحققت بحرية فلا صداق
 في وطئها ولا غلة في استعمالها أو استعمال العبد (وان استحق بعض) من متعدد واشترى في صفقة واحدة كان يشترى عشرة أثواب بمائة
 فاستحق منها واحدا أو أكثر (وكالمعيب) فان كان المستحق وجه الصفقة تعين نقض البيع لما تقدم أنه لا يجوز التمسك بالأقل اذا
 استحق الا أكثر أو ظهر معينا وان كان غير وجه الصفقة

(رجم) المشتري (المستحق) منه (ذلك الثمن) (بالثمن) الذي خرج من يده (على بائعه) (الآن) (يعلم) (ملكه) أي ملك البائع المستحق منه وأن مدعي الاستحقاق هو النظام فلا رجوع له على البائع وصارت المصلحة منه (باب) في الشفعة وأحكامها * وهي شقة بالاستحقاق فلا أعقبه بها نقال (الشقة) تكون الفاء قال عياض أصلها من الشفع ضد الوزلان الشفع يضم حصة شريكه إلى حصته فيصير حصتين فيكون شفعاً بعد أن كان وزراً والشافع هو الجاعل للورث شفعاً (استحقاق شريك) من إضافة المصدر لفاعل وخرج بشر يك استحقاق غيره شيئاً كدين أو دية أو متعة توقف أو ملعة ونحو ذلك فالشفقة هي استحقاق الشريك أخذاً أو لم يأخذ وتطلق على نفس الاختيار الفعل والظاهر ما ذكرنا (أخذ ما عارض به شريكه من عقار بمنه أو قيمته بصيغة) قوله أخذ مفعول المصدر وإضافته لما من إضافة المصدر لمفعوله وخرج بما عارض به الهبة والصدقة والوصية بشقة فلا شفعة فيها وقوله من عقار بيان لما وخرج به غير العقار من الحيوان والعروض فلا شفعة فيه وقوله بمنه أي الذي وقع به البيع

الأقل رجوع منه من الثمن وإن استحق الأكثر غير في التمسك والرجوع منه من الثمن وفي الرد وكذا لا يخر في التمسك والرد في جزء شائع مما لا ينتمى إن كانت حصته من الثمن معلومة اهـ بن (قوله) حاز التمسك بالباقي) مقتضى الحاصل المتقدم وحوب التمسك بالباقي (قوله) بالثمن الذي خرج من يده) أي فإن كان عرضاً معيناً رجوع به أو قيمته إن فات وأما غير المعين فليس فيه إلا الرجوع بالمال واستثنى من الرجوع في عين شئته النكاح والخلع وصلاح العمد من إقرار أو انكار والمقاطع به عن عبد والمدفوع عن مكاتب والمصالح به عن عمري فنأخذ أمراً عمداً واستحق من يده ما رجعت في قيمة العمد لا في البضع ومن خالف أمراً على عمداً فاستحق من يده رجوع عليها بقيمة العمد لا في العصمة ومن صالح على دم عمداً بعد له على إقرار أو انكار فاستحق العمد رجوعاً إلى الدم قيمته وإذا قطع العمد سيده بأن أعنته على عبد فاستحق العمد من يده السيد فانه يرجع بقيمة لاقى الحر به هذا إذا قطع على عبد في غير ملكه وأما مقاطعة على عبد في ملكه فاستحق أن السيد لا يرجع شئ والعقد ماض لا يرد لانه كمال انتمعه من عبده ثم أعنته وكذا المكاتب إذا قطع سيده على عبد فاستحق العمد من يده السيد رجوعاً بقيمة العمد لا بالحرية ولا فرق بين كون العبد في ملك المكاتب أو في ملك غيره لأن المكاتب أحرز نفسه وماله وكذلك من أعمر داره لشخص مدة معلومة ثم انزله الدار صالح المعمر على عبد دفعه رب الدار إليه في نظير منفعتها ثم استحق ذلك العبد من يده المعمر بالفتح فانه يرجع بقيمة العبد على صاحب الدار ولا يرجع بالمنافع التي خرجت من يده وهذه المسائل السبع تحرى في الشفعة وفي الرد بالعيب كالأستحقاق فتكون الصور الجارية فيها إحدى وعشرين قائمة من ضرب سبع في ثلاث هي الاستحقاق والاخذ بالشفقة والرد بالعيب (وخاتمة) أن أشهر عمد بحرية وصار له أملاك وحضرة الوفاة وأوصى بوصايا ثم دفعها لأوصى فجاء سيده بعد ذلك واستحقه لم يضمن وصى صرف المال فيما أمر بصرفه فيه ولا حاجت من تركته كما أوصى وياخذ السيد ما كان باقياً من تركته لم يبيع وما يبيع وهو قائم بيده المشتري لم يفت بالثمن الذي اشتراه به المشتري وكذلك من شهد بدينه وعذرت بينته بأن أنه صرف ما في المعركة قطعت ماله فتصرف ورثته ووصيه في تركته وتزوجت زوجته ثم قدم حياته فانه يأخذ ما وجد من ماله وياخذ ما يبيع بالثمن إن كان قائماً بيد المشتري لم يفت وأما إن لم يعرف العبد بالحرية ولم تعذر البيعة في الثاني فالتصرف في أهله كالتصرف المشتري من الغاصب فيأخذ من ماله ما وجد من ماله فانه يأخذ ما وجد من ماله ولو دخل به غيره والله أعلم

(باب في الشفعة)

أي حقيقة قولها وأحكامها أي مسائلها التي ثبت فيها أو لا ثبت فيها (قوله) فلا أعقبه بها) أي جعلها عقبه وتاليفه (قوله) أصلها من الشفع الخ) هذا هو المعنى اللغوي وأصلها ما قاله المصنف (قوله) والشافع) أي المأخوذ من الشفعة لأن الشفعة التي هي سؤال الخير للغير فليت مرادة هنا (قوله) شريك) أي بجزء شائع لا بأذن عبيته فلا شفعة لأحد على الآخولهم ما جازان ولا بغير معينة عند مالك ور جده ابن رشد ولا شفع فيه الشفعة فان قلت كل من الجزء كالثمن والأذرع غير معينة شائع قلت شيعوهما مختلف إذا الجزء شائع في كل جزء من الكل ولو قل ولا كذلك الأذرع لأن الأذرع إن كانت خمسة فأن تكون شائعة في قدرها أي في كل خمسة من الأذرع لاقى أقل منها اهـ من حاشية الأصل ومراده بالاستحقاق المعنى اللغوي وهو الطلب وليس المراد الاستحقاق المعهود الذي هو رفع ملك شئ بثبوت ملك قبلة أو حر لانه لا يصح هنا (قوله) والظاهر ما ذكرنا) أي لأن ماهية الاستحقاق إنما هي طلب الشريك أخذ مبيع شريكه وعنده الأخذ والترك عارضان لها والعارض شئ غير ذلك الشئ المعروف كذا وجهه في الأصل (قوله) مفعول المصدر) أي الذي هو استحقاق (قوله) من إضافة المصدر) أي الذي هو أخذ نصار معمول لا لاستحقاق وعامل في ما (قوله) من الحيوان) أي فلا

كما هو الغالب وقوله أو قيمة لا دخل بعض الصور التي لم تقع المعاوضة في الثمن كالخلع والنكاح كما يأتي في المرافعة ما يشمل المأينة وغيرها وقوله بصيغة أراد بها ما يدل على الأخذ فأركانها أربعة أخذ وما أخذه منه وبائع له وصيغة ثم فرغ على التعريف المذكور قوله (الشريك المستحق) أو وكيله الأخذ بالشقة لما عارض عليه شريكه من العقار (حبراً) شريكاً (ولو) كان الشريك المستحق (ذمياً) باع شريكه المسلم أو الذي نصيبه لا شيء أو مسلم فلا شيء الأخذ من المشتري بالشقة لكن إن كان الشريك ذمياً باع أحدهما الذي فسرط القضاء بها أن يتراعى الينا في كان أحدهما الثلاثة مسلماً فهي ثابتة تراعى أو لم يتراعى والأقلان ثبت بالترافع (أو) كان الشريك (محبساً) لمصلحة قبل بيع شريكه فلا الأخذ بالشقة (ليحبس) في مثل ما حبس فيه الأول لأن لم يقصد

٢٠٠

شقة في الحيوانات استقلاً فلا ينافي ما يأتي من أن الشقة تكون في الحيوان تبعاً للحائط وما في معناه (قوله كما هو الغالب) أي فالغالب أن الشقيع يأخذ الشقص بالثمن الذي اشتري به ومن غير الغالب يأخذه بالقيمة كالنكاح والخلع وباقي الصور السبع (قوله بثمن) أي يتمول لأن البضع والعصمة وحامهما غير متمول فلا يقال له ثمن عرفاً (قوله كالخلع والنكاح) أدخلت الكاف باقي الصور السبع التي تقدم لنا التنبية عليها في الاستحقاق (قوله أراد بها ما يدل على الأخذ) أي لفظاً أو غيره (قوله أخذ) أي وهو الشقيع وقوله وما أخذه منه أي وهو المشتري (قوله وبائع له) المناسب أن يقول وثني ما أخذه وهو المبيع لأن البائع من أسبابه الأمان أركانها وترك خاء ساو هو ما أخذه من ثمن أو قيمة فأما الأول منها بقوله فلا شريك أو وكيله لأخذ الخ والثاني منها بقوله من طراً ملكه والثالث بقوله لعقار ولو منافقاً لبله الخ والخامس الذي زدناه بقوله بمثل الثمن الخ والعصمة مأخوذة من قوله فيما يأتي ولزمه أن قال أخذت (قوله ما عارض عليه) أي كانت المعاوضة مالية أو غيرها (قوله شرعياً) أي بحكم الشرع فلا طم فيه (قوله ولو) كان الشريك المستحق ذمياً باع عليه رد على ابن القاسم في المجموعة وعلم أن صور المسئلة ثمان لأن الشريك والبائع إما مسلمان أو كافرين أو الشريك مسلم والبائع كافر والعكس وفي كل من الأربع المشتري إما مسلم أو كافر فها كان الشقيع مسلماً فالشقة آمنة فأوان كان الشقيع كافراً والمشتري مسلماً فحل الخلاف وإن كان الجميع ذميين ولا تخفى عليهم بالشقة إلا إذا تراعى الينا فاذا علمت ذلك فالناسب في الرد على المخالف أن يقول في الحل ولو كان الشريك المستحق ذمياً باع شريكه المسلم أو الذي نصيبه مسلم (قوله في مثل ما حبس فيه الأول) الظاهر أنه لا مفهوم لمثل بل المدار على مطلق تحبس كما يؤخذ من المجموع (قوله فالسلطان الأخذ بالشقة) قال سحنون في المرتبة يقتل وقد وجبت له شقة أن السلطان أن يأخذها إن شاء لبيت المال (قوله أو ناظر على وقف) أي كدار موقوف نصفها على جهة وله باطراف باع الشريك نصفه فليس لناظر أخذ بالشقة ولو ليحبس الآن يجعل له الواقف الأخذ ليحبس والاكاله ذلك كما قال الشارح (قوله وقيل إن أراد الخ) القائل له الواقف عن ابن رشد (قوله كمن حبس على جماعة) أي مدة حياتهم وقوله ثم بعد ذلك أي بعد انقراض الجماعة أو انقضاء المدة المذكورة (قوله ولا جار) أي خلافاً لابي حنيفة (قوله من طراً) هذا هو الركن الثاني وهو المشتري (قوله كبيع الخيار) اعترض بأن المعتد أن الملك في زمن الخيار للبائع وحيداً ولم يتجدد ملك للمشتري حين الخيار فخرج بيقوله من طراً وليس خارجاً بيقوله اللازم وأجيب بأن إخراج بيقوله اللازم بناء على القول الضعيف من أن المبيع زمن الخيار على ملك المشتري فصدق أنه يتجدد ملكه إلا أن ذلك الملك غير لازم (قوله فلا شقة فيه إلا بعد مضيئه) أي ونشئت الشقة لمشتري الخيار إن باع شخص داره مثلاً نصفين نصفاً اختياراً أو لاثم النصف الثاني بتأشخص آخر فامضى ببيع الخيار الأول من له الخيار فالمشتري بالخيار متقدم على المشتري بتألان الامضاء حقق ملكه يوم

التحبس فليس له الأخذ كما أن المحبس عليه ليس له أخذه ولو ليحبس كما يأتي (والولي) بالجر عطفاً على الشريك أي له الأخذ بالشقة (لمحجوره) السفه أو الصبي أو المجنون إذا باع شريكه المحجور (والسلطان) له الأخذ بالشقة (ليت المال) فإذا مات أحد الشريكين ولا وارث له فأخذ السلطان نصيبه لبيت المال ثم باع الشريك فالسلطان الأخذ بالشقة لبيت المال وكذا لو مات إنسان عن بنت مثلاً فأخذت النصف ثم باعته فالسلطان الأخذ من المشتري لبيت المال (لا يحبس عليه) فليس له أخذه بالشقة (أو ناظر) على وقف فليس له أخذها (ولو ليحبس) فيما حبس الأول لأنه ليس له أصل يأخذه وقيل إن أراد الأخذ للاحقة بالأول فلا ذلك (الآن يكون له) أي لمن ذكر من محبس عليه أو ناظر (المرجع) أي مرجع الوقف أي رجوعه

الشراء

كمن حبس على جماعة مدة معلومة ثم بعد ذلك يكون له لأن ملكاً فله

حينئذ الأخذ بها وكذا إن جعل المحبس له الأخذ ليحبس في مثل الأول فلا ذلك لأنه جملته وكذا لا عنه في ذلك (و) لا جار) فلا شقة له (وإن ملك نظراً) أي طريقاً إلى الدار التي بيعت بأن كانت الطريق الموصلة إلى دار كل واحدة فباع أحدهما لجار من داره فلا شقة فيه إلا أن (من طراً) أي يتجدد متعلق بالأخذ أي للشريك الذي لم يعارض الأخذ من طراً (ملكه) على من أراد الأخذ فلو ملكا العقار معا يشراء أو نحوه فلا شقة لأحد (اللازم) نعمت لملكه - تترز به من طراً - ملكه بمعارضته لكن بملك غير لازم كبيع الخيار فلا شقة فيه إلا بعد مضيئه

وكبيع محجور بلا إذن فلاشفعة فيه إلا بعد إضاء الولى (اختياراً) فلاشفعة في ملك طرأ بلا اختيار كالارث (بمراضة) ولو غير مثالية
كنكاح وخلع وهذا يغنى عن قوله اختياراً ولا يغنى عن هذا قوله في التعريف بما عاوض به لأن هذا من التفريع على التعريف فكانه
كالشرح له ليرتب عليه ما سيذكره (لعقار) وهو الأرض وما اتصل بها من بناء وشجر فلاشفعة في غيره إلا تبعاً كما يأتي (ولو) كان العقار
(مناقلته) بأن يباع العقار بثله وله صور منها أن يكون لشخص حصه من دار مثلاً ولا حصة من أخرى فتأقل كل منهما الآخر فتشترى
كل أن يأخذ بالشفعة من ناقل شريكه ويخرجان معاً من الدارين (أو) كان العقار (شجراً أو بناءً) يملوكا (بأرض حبس) على البائع
وشريكه أو غيرهما كما لو اقتضت المصلحة إجارة أرض محبسة سنين فبقي فيها المستأجر أو غرس بأذن ناظرها على أن ذلك له فإذا كان
المستأجر مستعداً وباع أحدهم فلا شفعة (إن انقسم) العقار أي إن حل ٢٠١ جواز الأخذ بالشفعة فيها بتمام

من العقار على المشهور
فإن لم يقبل القسمة أو
قبلها بفساد كالحمام والقرن
فلاشفعة فيه (وقضى بها)
أي بالشفعة أي وقض
الفضاء بها من بعض
القضاء (في غيره) أي غير
مالا ينقسم وهو حمام
فيقاس عليه غيره كفرن
ودار صغيرة ونحوها
وهو قول مالك في المدونة
والأول رواية ابن القاسم
عنه فيها أيضاً وهو المشهور
فلا ينقسم فيه الشفعة قولاً
واحداً ولا ينقسم فيه
قولاً مشهوراً عما عدم
الشفعة فيه من قال على
الشفعة دفع ضرر الشركة
أجازها مطلقاً أضرار
الشركة حاصل فيما ينقسم
وفيما لا ينقسم ومن قال
عليها دفع ضرر القسمة
منها فيما لا ينقسم لعدم
تيسرها فيه فلا يجاب فيه
لها إذا أرادها المشتري
حتى يلزم ضرر الشريك

الشرعاً فالشفعة له على ذي البت وهذا مشهور بمعنى على ضعيف من أن يبيع الخيار مئة قد وأما على أنه
منحل الذي هو المشهور فالشفعة لا تترى البت لكنه ضعيف (قوله وكبيع محجور) مثل بيعه شراً
فإذا اشترى يقال فيه قد تجدد ملكه لكن ذلك الملك غير لازم فلاشفعة فيه حتى يجزئه وليه (قوله
كالارث) أي فإذا كانت دار بين شريكين ومات أحدهما عن وارث أخذ حصته منها فليس لشريكه
أن يأخذ من وارثه بالشفعة (قوله كنكاح وخلع) أي وبأى المسائل السبع الآتية (قوله فكانه كالشرح
له) أي لأن التعريف ضابط أجمالى (قوله لعقار) هذا هو الركن الثالث (قوله وله مورد) مراده
بالجمع ما فوق الواحد فإنه ذكر ضرورة ليس فيها شريك ثالث وبقيت مسورة وهي أن يكون زيد مشاركا
عمراً في بيت وبكر في بيت آخر فيبادل عمراً في حصته التي بينه وبين بكر فليكر أن يأخذ بالشفعة من عمرو
(قوله فلا شفعة) أي لما تقدم لنا من أن الخوات يملو كلاً لهما ويجوز بيعهما والشفعة فيها (قوله
أي غير مالا ينقسم) هكذا نسخة المؤلف والصواب إسقاطه (قوله وهو حمام) أي في حمام كان بين
أحمد بن سعيد الفقيه وشريكه فيه فباع أحمد الفقيه حصته فيه لمحمد بن إسحق فرفعه شريكه لقاضى
الجماعة بقرطبة منذ بن سعيد وأحضر الفقهاء وشاورهم فاتفقوا بعد هذا على قول ابن القاسم فذهب
الشريك للامير الناصر لدين الله فقال له تزلت بي نازلة حكم على فيها بغير قول مالك فأرسل الامير القاضي
يقول له احكم له بقول مالك فأحضر الفقهاء وسألهم عن قول مالك فقالوا مالك يرى الشفعة فتحكم له به
(قوله لعدم تيسرها) أي القسمة وقوله فيه أي فيما لا ينقسم وقوله فلا يجاب فيه أي فيما لا ينقسم وقوله
لها أي لا قسمة وقوله حتى يلزم الخ تأية في النقي (قوله بمثل الثمن) هذا هو الركن الخامس الذي زاده
(قوله الذي أخذ به المشتري) أي الذي وقع العقد عليه وأن نقد المشتري خلاصه وهذا هو الرابع وهو قول
ابن القاسم وقيل المراد بالثمن ما نقد المشتري ولو عقد على خلافه وهو ما شئ عليه الخ رضى (قوله
جعل المهر فيه ذلك الشقص) أي هذا إذا جعله لما قبل الدخول وأما لو دفعه لما في نكاح التفويض
بعد الدخول فإن الشفع يأخذ ذلك الشقص بهر المثل لا بقيمة الشقص (قوله وصلح عمر) أي عن إقرار
أو انكار (قوله من ابل) أي إذا كانت عاقلة الجاني أهل ابل وقوله أو غيرها أي إذا كانت عاقلة أهل
ذهب وهكذا (قوله تنجم كالتنجيم على العاقلة) أي فتنجم على الشفع في ثلاث سنين كما تنجم على العاقلة
لو أخذت منها (تنبيه) أدخل المصنف في نحو النكاح بأى المسائل السبعة المتقدمة في الباب السابق
وهي المقاطع به عن عبد والمدفوع من مكاتب والمصالح به عن عمرى فهذه ثلاث وأما أخذ من المصنف
أربع لأن الصالح إما عن إقرار أو انكار كما تقدم التنبيه عليه (قوله وقيل يقوم كل منهما على انفراد)

٢٦ - صاوى - في ١١ بها أو يأخذ الشفع (بمثل الثمن) الذي أخذ به المشتري حيث كان مثالياً (ولو) كان الثمن
الذى اشترى به الشقص (ديناً بدينه أو قيمته) إن كان مقوماً كعبد وتعتبر القيمة (يوم البيع) لا يوم الأخذ بالشفعة (أو قيمة الشقص
فيه) ما إذا كانت المعاوضة بشئ غير ممتول (فحون كاح) جعل المهر فيه ذلك الشقص (خلع) حالعت زوجها به (وصلح عمر) على نفس أو
طرف الواجب فيه القود فإذا صالح الجاني بشقص فالشفعة بقيمة يوم الصلح بخلاف الخطأ فإن الشفعة فيه بالدين من ابل أو غيرها تنجم
كالتنجيم على العاقلة (و) أخذ الشقص (بما يخصه) من الثمن (إن صاحب) أي البيع (غيره) في صفقة كان يبيع الشريك الشقص
وعبد بعشرة فيقوم الشقص منفرداً ثم ينظر لقيمته مع صاحبه كالعبد فإذا كانت قيمته منفرداً النصف أخذ به نصف الثمن قل أو كثر وإن
كانت الثلث أخذ به ثلثه وهكذا وقيل يقوم كل منهما على انفراد

ثم ينظر النسبة بعد ذلك (ولزم المشتري) لهما (الباقى) وهو ما صاحب الشقص في الشراء كالمبتدئ (وان قل) أى ولو كانت قيمته أقل من قيمة الشقص واعترض بان الأخذ بالشفعة من الاستحقاق ولا يجوز فيها استحقاق أكثره أو ظهر معيبا التمسك بالماضى فى الأقل وأجيب بأنه هنا ما يأخذ الباقي بما ينوب به بعد أن عرف ما ينوب به من الثمن فلم يلزم التمسك بمجهول بخلاف الاستحقاق والعيب بان التمسك بالماضى وقع قبل التقويم والتمسك قبله ابتداء ببيع بثمن مجهول أدل على عدم التقويم وبأخذه (بأجله) أى أجل الثمن أى يأخذه بالثمن المؤجل بأجله (ان أبسر) الشفيع أى ان كان موثرا يوم الأخذ ولا ينظر ليساره فى المستقبل (أو) لم يوسر و (ضمنه على عوالا) يكن موثرا ولا ضمنه على (عجل الثمن) أى يعجله للبائع والأدلة بالشفعة له قاله اللخمي (الأن يساويا بعدا) أى فى العدم يقتض العين أى فى الفقر والحاجة قبله الأخذ بالثمن

٢٠٢

هذا القول للتأني وهو ضعيف ولكن قال فى الأصل الوجه مع التناهي فتدبره (قوله أى يأخذه بالثمن المؤجل بأجل) أى ولو كان الأخذ بالشفعة بعد انقضاء الاجل لان الاجل له حصصة من الثمن كما فى عب (قوله ولا ينظر ليساره فى المستقبل) أى لا يكتفى بتحقيق يسره يوم حلول الاجل بنزول جامكية أو معلوم وظيفة فى المستقبل اذا كان يوم الأخذ معسرا مراعاة لحق المشتري لانه يحصل للشفيع بعده الاكتفاء بذلك ضيق فيكون وشيكة ترك الأخذ بالشفعة وكما لا يراعى يسره فى المستقبل لا يراعى خوف طر وعسره قبل حلول الاجل فالعبارة بالحالة الراهنة (قوله والأدلة بالشفعة له) أى فيسقط الحنا كم شفيعته (قوله على أنظر القولين) أى فاذا جرت العادة أن من اشترى عقارا يدفع مكا المكا كم أول شيخ الحارة فالأظهر أن الشفيع يلزمه ذلك كما هو المفتى به الآن (قوله نظمها بعضهم) أى الذى هو ح وأورد خامسة ذكرها فى المدونة وهى اذا ملك المرأة ولها ولد يقيم لأموى له فأوصت عليه لم يجر ذلك الا ان كان المال يسيرا نحو الستين دينار فلا ينزع من الوصى استحسنة مالك وليس بقياس وقد عدها ابن ناجي خسا فى شرح الرسالة فذكر هذه ولذلك زاد ح على البيتين

وفى وصى الام باليسير * منها ولولى للصغير

فان قلت كيف تكون مستحسنة الامام قاصرة على هذه المسائل مع أن الاستحسان فى مسائل الفقه أكثر من القياس كما قال المتبسطى وقال مالك انه تسعة أعشار العلم (وأجيب) بأنه انما خص الامام بهذه المسائل مع أنه وقع منه غيرها الانفراد بها (قوله ولو بيعت مفردة عن أصلها) شملت هذه المسئلة ثلاث صور الاولى اذا باع الأصل دون الثمرة ثم باع أحدهما نصيبه فيها الثانية أن يكون الأصل باقيا و باع أحدهما نصيبه من الثمرة الثالثة أن يشتري بأحد الثمرتين ويباع أحدهما نصيبه منها و رد باو على أصبغ وعمد مالك القائلين بالشفعة فيها مطلقا وعلى أشهب القائل بالشفعة فيها اذا لم يكن الأصل لهما (قوله وانظر تمام المسئلة فى الأصل) حاصله أن الثمرة تؤخذ بالشفعة مالم تيسر بعد العقد وقبل الأخذ بالشفعة والأدلة بالشفعة فيها وكذا اذا وقع العقد عليها وهى بأبسة كفى المدونة ولو باع أحد الشرى يكن الأصول وعليها ثمرة قد أزهرت أو أبرت قبل البيع واشترطها المشتري لنفسه ولم يأخذ الشفيع بالشفعة حتى يثبت وقتنا بسقوط الشفعة حينئذ فيها وأخذت الأصول بالشفعة خط عن الشفيع ما ينوب الثمرة من الثمن وأما لو اشترى الأصول ولم يكن فيها ثمرة أبرت أخذت بالشفعة مع الأصول مالم تيسر أو تجدد والا فاز بها المشتري وأخذ الشفيع الأصول بالثمن ولا يحيط عنه شئ من الثمن فى نظير الثمار وفى الحالة التى يفوز الشفيع فيها بالثمرة يرجع المشتري عليه

حينئذ فان كان الشفيع أشد عدما لزمه الاتيان بضامن والا سقطت شفيعته (و) أخذه (برهنه وضامنه) الباء بمعنى مع أى اذا اشتراه المشتري بثمن فى الدمنة ودفع لبائعه رهنا أو ضمنه أحد فالشفيع لا يأخذه الا برهن كرهن المشتري أو ضامن كضمانه والأدلة بالشفعة له (وأجرة دلالو) أجرة (كاتب) للوثيقة (ومكس) توقف البيع عليه من ظالم على أنظر القولين (أو لثمرة) عطف على قوله لعقار أى ان أحد الشرى يكن فى ثمر على أصوله اذا باع نصيبه لاجنبى فالشرى كالأخر ان يأخذه بالشفعة من المشتري الحاقا للثمرة وما بعده بالعقار (مالم تيسر) الثمرة وينتهى طبعها فان يثبت بعد العقد وكذا ان اشترى لاجنبى بأبسة فلا شفعة فيها

بأمانة

* واعلم أن مسئلة الشفعة فى الثمار وما عطف عليها هى إحدى مسائل الاستحسان الاربع التى قال فيها مالك

انه لثنى استحسنة وماعلمت أن أحدا قاله قبلى الثانية الشفعة فى البناء بارض محبسة أو معارة وقد تقدمت الثالثة القصاص بشاهد وبين فى الجرح الرابعة فى الأتلة من الإبهام خمس من الأبل نظمها بعضهم بقوله وقال مالك بالاختيار * فى شفعة الانقاص والثمار والجرح مثل المال فى الأحكام * والخمس فى أتلة الإبهام وقوله مثل المال أى يثبت بالشاهد واليمين كالمال والحاصل أن الاربعة مسائل اثنتان منها فى الشفعة واثنتان فى الجنابة (ومقتاة) من بطيخ أصفر أو أخضر أو خيار ونحوها فيها الشفعة اذا باع أحد الشرى (و) بادنجان يفتح المعجمة وكسرها (وقرع وبامية ونحوها) مما له أصل يحثى ثمرة وأصله باقى كالتطن والفسول الأخضر الذى يزرع ليبيع أخضر (ولو) بيعت (مفردة) عن أصلها وانظر تمام المسئلة فى الأصل (الزرع) كقمح وكتان وفول يزرع ليحصد ويرسم فلا شفعة فيه (و) لا (يقبل) ما ينزع من أصله كعجل وجزر ويصل وقلباس وما وحيه

(ولو يبيع) الزرع أو البقل (مع أرضه) فلا شفعة فيه وإنما هي في الأرض فقط بما ينويها من الثمن (ولا) شفعة في (عرصة) وهي ساحة الدار التي بين بيوتها أو على حدة من بيوتها تسمى في عرف العامة بالحدوش (و) (لا في) (عمر) أي طريق وهو المعروف بالهجاز الذي يتوصل منه إلى ساحة الدار (قسم) بين الشريكين أو الشركاء (متبوعهما) من البيوت وبقيت الساحة أو الممر مشتركة بينهما فإذا باع أحدهما حصته منهما مع ما حصل له من البيوت أو باعها مفردة فلا شفعة فيها إلا آخرها لما كانت تابعة لما لا شفعة فيه وهو البيوت المنقصة كان لا شفعة فيها وقيل إن باعها واحدة وجبت الشفعة (و) (لا في) ٢٠٣ (حيوانا) (لا) (حيوانا) (في كذا) أي بستان وأدخلت الكاف المعصرة والمجيسة فإذا كانت الحائظ مشتركة وفيها حيوان كبقرة أو أدي مشترك بينهما فباع أحدهما نصيبه من الحائظ فلا يخرأ لاخذ بالشفعة في الحائظ والحيوان وذكر الكاف لادخال ما ذكر من القياس الجلي فلا وجه لتوقف ابن غازي فيه واعتراضه على المصنف

أي بستان وأدخلت الكاف المعصرة والمجيسة فإذا كانت الحائظ مشتركة وفيها حيوان كبقرة أو أدي مشترك بينهما فباع أحدهما نصيبه من الحائظ فلا يخرأ لاخذ بالشفعة في الحائظ والحيوان وذكر الكاف لادخال ما ذكر من القياس الجلي فلا وجه لتوقف ابن غازي فيه واعتراضه على المصنف (و) (لا شفعة في) (بيع فاسد) لأنه منحل (الأن يفوت) فتثبت الشفعة بالقيمة في المتفق على فساده وبالثمن في المختلف فيه (و) (لا في) (كراء) فنأ كرى نصيبه منهما فليس لا يخرأ لاخذ بالشفعة وقيل فيه الشفعة بشرطين أن يكون هما يتقسم وأن يسكن الشفيع بنفسه (وسقطت) الشفعة (بقنارعهما في سبق الملك) فقال كل منهما أنا ملكي سابق عسلى ملك الآخر فالشفعة لي فلا شفعة لاحدهما على الآخر عند عدم اليقينة الشهادة

بالمؤنة من سقي وعلاج ولو زادت قيمة الكاف على الثمار (قوله ولو يبيع) ردبا على من قال إن فيه الشفعة إذا بيع بأرضه تبعا (قوله ولا شفعة في عرصه) سميت عرصه لتعرض الصبيان فيها أي تقسمهم (قوله وقيل إن باعها واحدة الخ) أي كأنه المواق عن الخصى (قوله لا حيوانا في كذا) أي ينتفع به فيه وأما الذي لا ينتفع به فيه فلا شفعة فيه (قوله في الحائظ والحيوان) أي فإذا وقع الشراء في الحائظ بما فيه ثم حصل لما فيه هلاك بشئ من الله ثم أراد الشريك أن يأخذ بالشفعة ألزم بجميع الثمن ولا يسقط لما هلك شئ كذا في عب (قوله فلا وجه لتوقف ابن غازي) اعلم أن توقف ابن غازي في الكاف نظرا إلى أن المعصرة والمجيسة مما لا يتقسم والشفعة على المشهور لا تكون فيه ومن رد عليه كشارحنا نظرا إلى القول الآخر قال شب أدخلت الكاف الرحي والمعصرة والمجيسة على القول بالشفعة فيما لا يقبل القسم وأما على القول الآخر فالكاف استقصائية وقال سيدي أحمد بابا أدخل بالكاف أرض الزرع ونحوها إذا كان بهادبة وحيوان محتاج إليه العمل فعلى قول سيدي أحمد بابا يظهر رد الشارح على ابن غازي فتأمل (قوله ولا شفعة في بيع فاسد) أي لانهما شرعا فالشفعة لم ينتقل عن ملك بائعه فلو أخذ الشفيع من المشتري بالشفعة وعلم بالفساد بعد ذلك فسخ بيع الشفعة لأن المبيع على الفاسد فاسد (قوله إلا أن يفوت) القوت هنا غير حوالة الاسواق كتغير الدات بالخدم وكالبيع من غير علم الشفيع لان حوالة الاسواق لا تنبت الرابع (قوله فتثبت الشفعة بالقيمة الخ) محل ذلك إذا كان القوت يغير بيع صحيح فان حصل من المشتري شراء فاسد أو بيع صحيح فان الشفيع أن يأخذ من المشتري الثاني بالثمن سواء كان البيع الأول متفقا على فساد أو مختلفا فيه وسواء وجد عند المشتري الأول مقوت قبل البيع الصحيح أم لا (قوله ولا في كراء) أي لان الشفعة لا تكون الا عند انتقال الملك للذات ولم يحصل في الكراء (قوله عند عدم اليقينة الشهادة) هكذا نسخ المؤلف بالمصدر وهو صفة لليقينة على حذف مضاف أو ثبوت الشهادة بمعنى الشاهدة على حدة ما قيل في زيد عدل (قوله على ما رجحه بعضهم) أي كما هو لابن القمام الجزيري ومن واقفه من الموتقين (قوله أو اشترى) أي ولو كان شرأه جهلا لسنه بحكم الشفعة فلا يفتقر بالجهل كما في ح (فان قلت) ان الشفيع المشتري لا يفسد كماله بالشراء كما يملكه بالشفعة وما معنى سقوطها (أجيب) بان فائدته إذا اختلف الثمن الذي أخذ به المشتري والذي أخذ به الشفيع كما لو كان البائع باع الشقص بمائة ثم اشتراه من الشفعة من المشتري بمائة وخمسين فليس له أن يرجع على بائعه ويأخذ منه بالمائة التي هي ثمن الشفعة وتظهر أيضا فيما إذا اشترى من له الشفعة من المشتري بغير جنس الثمن الأول فليس له أن يرجع عليه ويفرم له من جنس الثمن الأول (قوله أو ساوم) أي ما لم يرد بأسا أو به الشراء بالآقل من ثمن الشفعة والادلت سقط بها الشفعة ويخالف كما في التوضيح كذا في بن (قوله أو باع حصته) أي ويصير للمشتري الأول الشفعة على المشتري الثاني ثم ان ظاهر المصنف سقوطها يبيع حصته ولو فسد ورجع إلى البيع على الشفيع وليس كذلك بل الظاهر أن له الشفعة إذا ردت عليه حصته في البيع الفاسد كاله ذلك إذا باع حصته بالخيار وردت له ثم المراد بقوله أو باع حصته أي كلها

لاحدهما وحلفا معا أو نكلا (الأن يحلف أحدهما فقط) على دعواه ويسكن لا يخرأ القول لا يحالف وله الشفعة (أو قام) الشفيع المشتري فتسقط شفعته وكذا ان طلب القسمة ولم يقسم بالفعل فتسقط شفعته على ما رجحه بعضهم (أو اشترى) الشفيع الشقص من المشتري فتسقط شفعته (أو ساوم) الشفيع المشتري فتسقط ولو لم يشتر بالفعل لان مساومته دليل على اعراضه عن الاخذ بالشفعة (أو استأجر) الشفيع الحصة من المشتري (أو باع حصته) فتسقط شفعته لان ما شرع له دفع الخبر وقد انقضى الخبر بالبيع (أو سكت) الشفيع بلا مانع مع علمه (بعدم أو بقاء) من المشتري

(ولو لا صلاح) لان سكوت دليل على اعراضه عن اخذها (أو) سكت بلا مانع (سنة) كاملة بهذا العقد (لأقل) من السنة (ولو) حضر
العقد (كتب شهادته) في الوثيقة (على الأرجح) مما يرجع عليه الشيخ (كان علم) يبيع شريكه (مقاب) بعد علمه فتسقط شفعته ان
مضت سنة لأقل (الا أن يظن الاوبة) أي الرجوع من سفره (قبلها) أي قبل السنة (فحق) أي حصل أمر عاقبه فراعنه فانه يبقى
على شفعته ولو طال الزمن ان شهدت بيعة بعينه أو قامت القرينة على ذلك واعلم أنه ان بعد الزمن كسبعة أشهر فلا يمكن من الاخذ بالشفعة
الا اذا حلف أنه ما أسقط شفعته وأنه لا تنبأ على هذا اذا لم يكتب شهادته في وثيقة البيع فان كتبها فالبعده عشرة أيام بعد كتيبه فلا يمكن
من الاخذ بالشفعة الا يمين ذكره ابن رشد وحل عليه المدونة نقله الخطاب قال ويؤخذ منه أنه اذا علم وغاب وطال لم يحلف بالاولى وهذا معنى
قوله الشيخ وحلف ان بعد (وصدق) الشفيع الحاضر زمن البيع سواء غاب به ذلك أم لا

٢٠٤

فان باع بعضهما لم تسقط واختلف هل له شفعة بقدر ما بقي وهو المأخوذ من المدونة أو له الكامل واختاره
اللحن والمعتدل الاول وحل هذا الخلاف اذا تعدد الشركاء ككثلاثه شركاء في دار لكل واحد ثلثها باع
أحدهم نصيبه ثم باع الثاني النصف من نصيبه فاختلف هل يشفع هذا الثاني فيما باعه الاول بقدر ما باع
وما بقي له أو بقدر ما في له فقط وأما لو لم يكن معه شريك آخر فله الكامل من غير خلاف وظاهر المصنف
أيضا سقوط الشفعة ببيع حصته ولو غير عالم ببيع شريكه وهو ظاهر المدونة وقيل محل السقوط اذا باع عالما
ببيع شريكه فان باع غير عالم ببيع شريكه فلا تسقط شفعته قال بعضهم وهو أظهر (قوله ولو لا صلاح)
أي فليست كمثل الحياة فانه لا يفت العقار على مالكه اذا سكن دون مدتها الا الهدم والبناء لغير اصلاح
(قوله أو سكت بلا مانع سنة) أي والموضوع أن الاخذ بها باع عاقل رشيد أو ولي صفيه أو صغير وأما
الصبي والصفية الماهل فلا يسقط شفعته شيء من ذلك (قوله كالملة) أي بل وشهرين قال في الاصل والمعول
عليه وهو مذهب المدونة أنها لا تسقط الا بعض سنة وما قالها كسهر بعد ما طلقا ولو كتب شهادته في
الوثيقة (قوله وكتب شهادته في الوثيقة) أي كما هو مذهب المدونة (قوله فانه يبقى على شفعته) أي ويحسب
له سنة بعد الحضور والعلم (قوله انه اذا علم وغاب وطال لم يحلف الخ) قال في الاصل فلا يحلف المسافر الا ان
زاد على شهرين بعد السنة زيادة بينة ماله كتب شهادته قبل سفره أولا فان قدم بعدها بشهر أو شهرين
أو أكثر أيام قليلة أخذ بلا يمين اه (قوله حتى يقدم من سفره ويعلم) أي ويسكت عما بعد العلم لغير عذر
(قوله فله سنة بعد علمه) أي فال حاضر يحسب له سنة بعد العلم والغائب يحسب له سنة بعد القدر والعلم
(قوله والانسب تأخير قوله وصدق الخ) أي ويكون قوله وصدق ان أنكره لم يقد في الجميع (قوله بان قيل)
بني الفعل للمجهول إشارة الى أنه لا فرق بين كون القائل له المشتري أو غيره (قوله بان قيل له باع بعضه)
أي وأما لو أخبر أن شريكه باع الكل فاسقط ثم علم أنه باع النصف فاراد الاخذ وقال انما سلمت لعدم
قدرتي على اخذ الجميع فقال اشهد تسقط الشفعة وليس للشريك الاخذ في تلك الصورة (قوله فتبين)
أنه متعدد) وكذا الكذب في التعدد فتبين الانفراد ان كان له في التعدد غرض (قوله بل انظر منهما)
هذا هو الرابع مع ومقابلته أنها تسقط باسقاط الاب والوصي ولو بلا نظر قال أبو الحسن وبه قال أبو عمران
وميب الخلاف هل الشفعة مستحقاق أو بمنزلة الشراء فعلى الاول لا يعتبر اسقاطهما ان كان غير نظر
وعلى الثاني يعتبر اذا يلزم الوصي والاب الا سقط مال المحجور لا نعميته (قوله ولا يحمل عليه عنده) أي
لكثرة أشعاله لا لظعن فيه (قوله وطولب الشفيع) أي عندنا كم وقوله بالاخذ بالشفعة أو الترك أي فان
أجاب بواحد منهما فظاهر والا سقط الحاكم شفعته (قوله قبل وجوبه) أي قبل ثبوته وشفعته (قوله)

(ان أنكر العلم) بالبيع
قال في التوضيح لو أنكر
الشفيع العلم وهو حاضر
فقبل أبو الحسن عن ابن
القاسم وأشهب أنه
يصدق ولو طال لان الأصل
عدم العلم والحاصل أنه
لا تسقط شفعته الا بعد
عام من علمه فان قام بعد
سنة طويلا وادعى عدم
العلم صدق يمينه (لان
غاب قبل علمه) بالبيع
(أول يعلم) وهو حاضر فلا
تسقط شفعته وله القيام
بها اذا حتى يقدم من
سفره ويعلم أو يعلم الحاضر
فله سنة بعد علمه كما تقدم
والانسب تأخير قوله
وصدق ان أنكر العلم عن
قوله أول يعلم (أو اسقط)
الشفيع شفعته (لكذب
في الثمن) بزيادة بان
قبل اشترى بعشرة واسقط
فتبين بخمسة فله الاخذ
بالشفعة ولو طال الزمن
(وحلف) أنه انما أسقط
لكذب فان نكل فلا شفعة

يا بوقه

له (أو) أسقط الكذب (في) الشفيع (المبيع) بان قيل له باع بعضه فاسقط
فتبين أنه باع الكل فله القيام بشفعته (أو في المشتري) بان قيل له فلان الصالح أو قريب فاسقط فتبين خلافه فله القيام (أو) لكذب في
(انفراد) فتبين أنه متعدد (أو اسقط وصي) على يتم الشفعة لا يتم (أو) أسقط (اب) شفعة ابنه القاصر (بلا نظر) منه ما وثبت ذلك فلا
تسقط وله أول القاصر اذا باع القيام بها فان أسقط النظر سقطت وحل عليه عند الجاهل بخلاف الحاكم لا يحمل عليه عنده (وطولب) الشفيع
أي لا يشتري ان يطالبه (بلاخذ) بالشفعة أو الترك (بعد اشترائه) النقص (لا قبله) فليس له طلبه بالاخذ لم يجب له استحقاق ولو طال به
قبل الشراء فاسقط (فلا يلزمه الاسقاط ولو عاق) الاسقاط على الشراء بان قال ان اشترى بيت فقد أسقطت شفعتي فله القيام بها لانه أسقط شيئا
قبل وجوبه (واستجمل) الشفيع أي المشتري ان يستجمل بالاخذ والترك

بعد الشراء (ان قصد) الشفيع (ترويا) في الاخذ وعنده ولا يعمل ذلك باوقفه عندها كم ويستعجله فان قال آخرون في حق الشفيع فلا يؤخر فان أجاب بشيء والا سقطها الخا كم وسقطت (أو) قصد (بظرافي) الشقص (المشتري) يفتح الرأيا بالمشاهدة ليعلم حقيقة الشفيع فلا يجاب لتأخير حتى يذهب اليه فينظره بل يوصف له بالحضرة لجهة البيع ويقال له اما أن تأخذ أو تسقط فان أجاب بشيء والا سقطها الخا كم (الابعد) أي محل الشقص عن محل الشفيع فيما اذا طلب النظر فيه بعد اقل لا ضرر في الذهاب اليه (كساعة فاقل) فانه يجاب لذلك لان كانت المسافة أكثر من ذلك فلا يجاب الى الذهاب اليه فعلم أن قولهم له الشفعة ولو بعد عام محله اذا لم يوقفه عندها كم ويستعجله ولم يسقط حقه اذا طال به عند غيره (وهي) أي الشفعة بنقص (على حسب الانصباء) عند تعدد الشركاء لا على الرأس فاذا كانوا ثلاثة لأحدهم النصف وللثاني الثلث وللثالث السدس فاذا باع صاحب النصف فلدى الثلث منه ثلثاه وهو ثلث الجميع ولدى السدس ثلثه وهو سدس الجميع فيصير معه ثلث جميع الدار ومع ذى الثلث ثلثاها ٢٠٥ واذا باع صاحب الثلث فض على

أربعة سهام فلدى النصف ثلاثة منها ولدى السدس سهم واذا باع صاحب السدس فض على خمسة أسهم لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب الثلث اثنين وسواء فيما ينقسم وما لا ينقسم على القول به خلافا لمن فرق وهو اللخمى واذا كانت على الانصباء وباع أحد الشركاء لواحد منهم كالو باع صاحب النصف لصاحب الثلث (فترك للمشتري حصته) سهمين من ثلاثة هما ثلث الجميع وأخذ صاحب السدس سهما وسدس الجميع (وملكه) أي الشفيع أي ملك الشقص المباع بأحد أمور ثلاثة (بحكم) من حاكم به بعد ثبوت البيع عنده (أو دفع ثمن) أو قبضة للشقص لشتره (أو اشهاد بالاختذ)

باوقفه عندها كم) هكذا نسخة المؤلف ولعلها بل يوقفه الخ أو سقطت النون والاصل بان يوقفه (قوله كساعة) أي فلكية وهي خمس عشرة درجة (قوله اذا لم يوقفه عندها كم) أي وبحكم الحاكم باسقاط شفعته وقوله ولم يسقط حقه معطوف على قوله لم يوقفه عندها كم والمعنى أنه تبطل شفعته بأحد أمرين اما باسقاط الحاكم لها أو بشهادة البينة عليه بالاسقاط ان لم يكن حاكم (قوله فيصير معه ثلث جميع الدار الخ) أي بانضمم المأخوذ بالشفعة للاصل (قوله فلدى النصف ثلاثة منها) أي تضم لنصفه بصيرته أربعة أسداس الجميع ونصف سدسه وقوله ولدى السدس سهم أي يضم لسدسه فيصير له سدس الجميع ونصف سدسه (قوله لصاحب النصف ثلاثة) أي تضم لنصفه فيصير له ثلاثة أسداس الجميع وثلاثة أخماس السدس وقوله ولصاحب الثلث اثنين أي يضم لثلثه فيصير له سدسا الجميع وخمسا السدس (قوله خلافا لمن فرق) أي حيث قال انه على الانصباء فيما يقبل القسمة وعلى الرأس فيما لا يقبلها والمعتبر في الانصباء يوم قيام الشفيع لا يوم شراء الاجنبي خلافا للخمى أيضا (وتنبه) للشفيع نقض وقف أحدهم المشتري ولو لمسجدا كهبة وصندوق والتمن الذي يأخذه المشتري من الشفيع للموهوب له أو المتصدق عليه ان علم المشتري أن له شفعه لانه حينئذ يدخل على هبة الثمن فان لم يعلم فالتمن للمشتري لا للموهوب له هكذا في الاصل (قوله كالو باع صاحب النصف) أي في المثال المتقدم وقوله ثلث الجميع أي يضم لما عنده فيصير له ثلثا الجميع وقوله هو سدس الجميع أي يضم لسدسه الاصل فيصير له ثلث الجميع (قوله ومملكه أي الشفيع الخ) سيأتي أنه لا كبير فائدة في هذه الامور بل المدار على قوله أخذت مع معرفة الثمن كما يأتي في الشارح (قوله أو قبضة) أي كافي المسائل البيع المتقدمة وفي البيع الفاسد اذا مضى بالقيمة (قوله أو اشهاد بالاختذ) أي وأما الاشهاد بانه باق على شفعته فلا يملكه بذلك سواء أشهد بذلك خفية أو جهره فلا يشهد بانه باق على شفعته ثم سكنت حتى جاوزالا المد المسقط حتى الحاضر ثم قام بطلبها فلا يتفعه ذلك وتسقط شفعته (قوله ولو في غيبة المشتري) أي عند ابن عرفة خلافا لابن عبد السلام حيث قيد بكون الاشهاد بحضرة المشتري ولا يعرف ذلك لغيره قال بعضهم ولعل هذا الخلاف مخرج على الخلاف في أن الشفعة شراء أو استحقاق فكلام ابن عرفة على الثاني وكلام ابن عبد السلام على الاول (قوله فلا تصرف فيه بوجه) أي فلا باع الشفيع الشقص مثلا كان بيعه باطلا (قوله أو غيره) أي مما هو اولي بالبيع (قوله بان امتنع أو سكنت) أي المشتري وقوله بعد قوله أخذت أي الشفيع (قوله لا المؤجل) أي فالمطالبة

بشفعته ولو في غيبة المشتري فاذا لم يوجد واحد من هذه الثلاثة لم يدخل الشقص في ملك الشفيع فلا تصرف فيه بوجه من وجوه الملك (ولزمه) الاخذ (ان قال أخذت) بالماضي لا بالمضارع ولا باسم الفاعل (وعرف الثمن) الوال للحال أي في حال معرفته الثمن لان لم يعرفه فلا يلزمه الاخذ وان كان صحيحا وقيل بل فاسد لان الاخذ بالشفعة ابتداء بيع فلا بد من علم الثمن والالزم البيع بثمن مجهول فيرد له الاخذ به ذلك والحاصل أنه ان عرف الثمن وقال أخذت أو ما في معناه لزمه الاخذ وسواء حكم له الحاكم به بعد الرقع له أو دفع الثمن أو شهد عليه بذلك فالمدار على انشاء الاخذ بعد معرفة الثمن فلا كبير فائدة في قولنا ومملكه الخ وأصله لابن شاس تبعه فيه ابن الحاجب والشيخ (ولزم المشتري تسليمه) الشقص (ان سلم) له الاخذ بان قال بعد قول الشفيع أخذت وأما قد سلمت ذلك فبقيته بالثمن المعجل فان وفي والا (في باع) الشقص أو غيره (لثمن) أي لأجل وفائه (فان لم يسلم) بان امتنع أو سكنت بعد قوله أخذت (فان محل الشفيع) (الثمن) أخذه فهرأعنه (والا) يبعه (لأقطها) أي الشفعة (الحاكم) ولا يباع الشقص وهذا انما يكون في الثمن الحال لا المؤجل

وقوله أنه إذا اهل الثمن فلا كلام للمشتري وأما إذا لم يهل الثمن فلا كلام للمشتري وأما إذا لم يهل الثمن فلا كلام للمشتري وأما إذا لم يهل الثمن فلا كلام للمشتري
يبيع من ماله ما يوفي به الثمن ولو اشقص والاولى بتقديم ماله والاولى بالبيع وان لم يسلم ولم يجعل أجل بالاجتهاد فان مضى الاجل ولم
مات به وله البقاء على طلب الثمن فيباع له مال الشفيع لا وفاء له أن يبطل أخذه بالشفعة (وان قال) الشفيع (أنا أخذ) بالمضارع
أو باسم الفاعل (أجل ثلاثا) أي ثلاثة أيام (للتقيد) أي لاحتضاره فان أتى به فيها (والا سقطت) شفيعته ولا قيام له بها بعد ذلك (وقدم)
في الأخذ بالشفعة (الاخص) في الشركة على غيره (وهو المشارك في السهم) أي القرض كالثلث بالنسبة للاخوة لأم والثلثين بالنسبة
للأختين (وان تأخذت لاب مع شقيقة) لانهما شريكتان في الثلثين وان كانت الشقيقة لها النصف اذ هو ليس بقرض مستقل عند الاجتماع
فاذا باعت إحدى الأختين نصيبها ٢٠٦ فالشفعة للأخرى دون غيرها من الشركاء الوارثين أو غير الوارثين ودخل تحت

والا سقاط لا يكونان في المؤجل بل يسلم له الشقص ويجهل للأجل ان كان مائتا أو ضمنه على (قوله وأخذ)
أي الشفيع وقوله منه أي المشتري (قوله وان قال الشفيع أنا أخذ) أي والحال أن المشتري سلم له الأخذ
وأما ان سكنت المشتري أو أبي فان عمل الشفيع الثمن أخذه المشتري جبراً أو الا بطلت شفيعته حالاً فمهما
ورجع الشقص للمشتري (وتنبه) ان اتحدت الصفة وتعددت الحصص المشتركة في أما كن مختلفة
واتحد المشتري كان يكون لثلاثة شركة مع رابع هذا في بستان وهذا في دار وهذا في دار أخرى فباع الثلاثة
أنصباهم لأجنبي صفقة واحدة وأراد الرابع الأخذ بالشفعة لم يقبض بل إما أن يأخذ الجميع أو يترك
الجميع اذا امتنع المشتري من ذلك كتعدد المشتري على الاصح والمسئلة بحالهما من اتحاد الصفة كما اذا وقع
الشراء لجماعة في صفقة واحدة وتبذل لكل ما يخصه تعدد البائع أو اتحاد فليس للشفيع الأخذ بالجميع
أو ترك الجميع إلا أن يرضى من يريد الأخذ منه وهذا مذهب ابن القاسم في المدونة وكذا اذا أسقط بعض
الشفعاء حقه من الأخذ أو غاب فيقال للباقي اما أن تأخذ الجميع أو تترك الجميع وليس له أخذ حقه
فقط الا برضا المشتري وكذلك لو أراد المشتري التبعيض وأبى الشفيع فالقول للشفيع فعلم أن القول لمن
أراد عدمه فان رضيا به جاز وعمل به واذا قلنا بأخذ الجميع في مسئلة الغائب وحضر الغائب فله حصته
على تقدير لو كان حاضرا مع الأخذ فقط لا حصته على تقدير حضور الجميع فلا ينظر لنصيب من بقي غائبا
فان حضر ثالث أخذ منهم على تقدير ان الشفعة لثلاث ويقطع النظر عن الغائب الرابع فاذا قدم أحد
منهم على تقدير ان الشفعة لأربع وهكذا من الاصل (قوله على غيره) أي كان ذلك الغير صاحب
سهم أولا (قوله وهو المشارك في السهم) لا مفهوم له بل قد يكون أخص بالنسبة لقربه من الميت كما في
مثال التوضيح الآتي فنأمل (قوله وان كانت لاب) أي خلافا لذهب (قوله وغيره) أي وهو الموصي
لهم والاجانب (قوله وكذا اذا مات الخ) مثال آخر قصده بيان دخول الاخص على الاعم وعدم دخول
الاعم على الاخص (قوله عن بنات) أي ثلاث بدليل ما بعده وقوله عن أولاد أي اثنين فاكثر (قوله أو)
غاصب) هكذا بالجبر والاطهر نصيبه عطفاً على ذابره محجج لتكلف (قوله والا كانت الورثة) أي سواء
كانوا أصحاب فرض أو تعصيب (قوله اختصت الاخرى) أي الزوجة الاخرى في المسئلة الاولى والأخت
الاخرى في المسئلة الثانية وقوله فان أسقطت حقه الفرض يعود على من ذكر من إحدى الزوجتين
أو الأختين وقوله فالشفعة للأختين الخ مفرع على ما قبله على سبيل الاف والنشر المرتب والمعنى أنه اذا
أسقطت إحدى الزوجتين حقه فالشفعة للأختين مع العمين وان أسقطت إحدى الأختين حقه
فالشفعة للزوجتين مع العمين وقوله دون الموصي لهم والاجنب أي فالشفعة لمن ذكر غير الموصي لهم

المكاف بنت ابن مع بنت
قارو التساوي كالأختين
شقيقتين أو لاب أو بنتين
أو بنتي ابن وهو ما قبل
المبالغة (ودخل) الاخص
(على الاعم) وهو غير
المشارك في السهم فيشمل
الغاصب وغيره فاذا مات
عن بنت فاكثر وعن
أخوين أو عمن فباع أحد
الاخرين فان البنات
يدخلن في الشفعة ولا
يختص بالاخ أو الم الذي
لم يبيع وكذا اذا مات عن
بنات ماتت إحداهن عن
أولاد فاذا باعت إحدى
البنات دخل مع الاخرى
أولاد الميت واذا باع واحد
من أولاد الميت لم يدخل
في حصته واحدة من
التمالات لان الاعم لا
يدخل مع الاخص وانما
كان أصحاب الورثة أخص
لانهم أقرب للميت الثاني
قال في التوضيح لو حصلت
شركة ورثة عن وارثه

لمكان أهل الورثة السفلى أولى نص عليه في المدونة كما اذا ورث ثلاثة بنين داراً مات أحدهم عن أولاد
فانه اذا باع أحد الأولاد كان أخوة أولى ثم الاعم اه أي ولو باع أحد الاعم لدخل أولاد أخيه معهم ولا يختص بقيمة الاعم
(كوارث) ذي سهم أو غاصب فانه يدخل (على موصي لهم) بعقار باع أحدهم ولا يختص بالشفعة بقيمة الموصي لهم بل يدخل معهم
الوارث ومفهومه أن الموصي لهم لا يدخلون مع الوارث اذا باع أحد الورثة وهو قول ابن القاسم لانهم كاعم مع أخص (ثم) قدم (الوارث
مطلقاً) كان ذافرض أو غاصباً على أجنبي كثلاثة شركاء في عقارات أحدهم عن ورثة فباع أحد الورثة ما نابه فان وارث يقدم على
الاجنب فان كان البائع مشاركاً لغيره في سهم قدم مشاركة على غيره والا كانت الورثة فيه سواء (ثم الاجنب) ان أسقط الوارث حقه فاذا كانت
دار بين اثنين مات أحدهما عن زوجتين وأختين وعين فاذا باعت إحدى الزوجتين أو الأختين اختصت الاخرى بالشفعة فان أسقطت حقه
فالشفعة للأختين أو الزوجتين والعين دون الموصي

لهم والاجتبي فان اسقطوا حقهم فالله تعالى لهم دون الاجتبي فان اسقطوا فالا اجتبي فالمراتب اربعة على الرابع وقبل خمسة المشارك في
 السهم فلو الغرض فالمعاصي فالموصى له فالاجتبي وعليه فلو اسقطت احدي الزوجتين حقها انتقل الحق للاختين فان اسقطوا فالله عين
 فان اسقطوا فالموصى له فان اسقطوا فالاجتبي (و) لو تعدد البيع (أخذ) الشفيع (بأي بيع شاء) منها (وعهده) أي درك المبيع من غيب
 أو استحقاق طراً (على من أخذ) الشفيع (ببيع) فكتب الوثيقة عليه ويرجع عليه عند ظهور غيب أو استحقاق وقيد كلامه بقوله (الا
 اذا حضر) الشفيع (عالم بالبيع) الثاني أو الثالث فان حضر عالماً (فبالاخير) يأخذه لا غيره لان حضوره عالماً يسقط شفيعته من الاول
 (ودفع الثمن لمن أخذ) الشفيع (من يده) الشقص وان أخذ ببيع غيره (ولو) كان ما أخذ به (أقل) ثمنًا فلو باعه الاول بعشرة والثاني
 بخمسة عشر فاذا أخذ بالاول دفع له عشرة (ثم يرجع) من أخذ منه (بازائده) وهو الخمسة (على بائعه) يقول له دفعت لك ثمن الشقص خمسة
 عشر أخذت من الشفيع عشرة فرد لي الخمسة (كأبرد) من
 أخذ الشقص منه (ما زاد)

على ما غرمه (ان كان)
 الثمن الذي دفع له
 (أكثر) مما اشترى به
 فكس المثال المتقدم كما
 لو باعه الاول بخمسة عشر
 وباعه الثاني بعشرة وأخذ
 الشفيع بالبيع الاول فأنه
 يدفع لثاني لكونه أخذ
 من يده خمسة عشر يأخذ
 منها لنفسه عشرة التي
 دفعها للبائع و يرد له ما زاد
 وهو الخمسة فان أخذ
 الشفيع في هذا المثال
 بالبيع الثاني دفع له
 العشرة التي اشترى بها
 وهو ظاهر كما لو تساوى
 الثمنان وعلى كل حال
 يدفع الشفيع الثمن
 الذي أخذ به لمن أخذ
 الشقص من يده قبل
 أو كثر ولو أخذ ببيع غيره
 كما تقدم (ونقص ما بعده)
 أي ما بعد البيع الذي أخذ
 به ومعنى نقصه تراجع

والاجتبي فلا شفيع للموصى لهم والاجتبي مع وجود من ذكر (قوله فالمراتب اربعة) المناصب اربع أي
 وهي ذوالسهم والوارث كان ذا فرض أو عاصب والموصى لهم والاجتبي أي وان كلامهم يدخل على من
 بعده دون العكس وقد نصوا على أن وارث كل ينزل منزله وكذا المشتري من كل منهما ينزل منزله المائع
 (قوله فكتب الوثيقة عليه) يقرأ بالمصدر مفرع على قوله وعهده أي يكتب في وثيقة الشراء اشترى
 فلان من فلان الشقص الكائن من محل كذا ومن لوازم الشراء منه ضمانه للثمن اذا استحق أو ظهر به
 غيب (قوله الا اذا حضر الشفيع عالماً) حامله أن يحل كون الشفيع بأخذ بأي بيع شاء اذا تعددت
 البياعات اذا لم يعلم بتعدد ما أو علم وهو غائب وأما اذا علم بها وكان حاضرًا فاعلم بأخذ بالاخير لان سكوت
 مع علمه بتعدد البيع دليل على رضاه بشركة ما عدا الاخير (قوله كما لو تساوى الثمنان) أي أو الائتمان
 (قوله وثبت ما قبله) أي من البياعات باجازه الشفيع له وهذا بخلاف الاستحقاق اذا تداول الشيء
 المستحق الاملاك فان المستحق اذا أجاز بيع ما بعده من البياعات ونقض ما قبله والفرق أن المستحق
 اذا أجاز بيعاً أخذه عنه وسلم في الشيء المستحق فبقي ما أتى على ما أجاز به وأما الشفيع اذا اعتبر ببيعاً
 وعول عليه أخذ بنفس الشقص لنفسه فنقض ما بعده ظاهر (قوله والغلة قبلها الخ) أي نغلة الشقص
 التي استغلها المشتري قبل الأخذ بالشفعة يفوز بها ولو علم أن له شفعياً كما ياتي وأنه يأخذ بالشفعة لانه
 يجوز لعدم أخذه فهو ذو شبهة (قوله ونظم عقد كرائه) أي بناء على أن الأخذ بالشفعة يبيع ومن المعلوم
 أن من اشترى داراً مكررة فلا يفسخ كرائها والاجر لبائعها ولا يبيعها المشتري الا بعد مضي الكراء
 على ما أضافه الشارح (قوله ومقابل الارجح له فسخه الخ) أي بناء على أن الأخذ بالشفعة استحقاق
 ومن المعلوم أن من استحق داراً فوجد ما مكرراً كان له أخذها ونقض الكراء ويرجع المكرري
 بالجره على المكرري وله امضاء الكراء وتكون الاجرة له (قوله قال بعضهم والخلاف الخ) قال بن
 هذا اذا علم المتاع أن له شفعياً والافلا يفسخ الا في الوجبة الطويلة وأما فيما يتقارب كالسنة
 ونحوها فذلك نافذ لانه فعل ما كان له جائزاً (قوله كهدم لمصلحة) أي بان هدم لبني أول اجل
 توسعة (قوله بدليل ما سبأني) المناسب حذفه لان هذه العبارة لا يقال الا اذا كان الآتي في المتن
 (قوله لا لمصلحة) أي بل عبثاً (قوله ضمن) أي فيحط عن الشفيع من الثمن بنسبة ما نفعته قيمة
 الشقص بالهدم عن قيمته سليماً سواء علم أن له شفعياً أم لا ولا يقال كيف تضمنه مع أنه لم يتصرف الا

الائتمان ويثبت ما قبله انعمت الائتمان أو اختلفت فان أخذ بالاخير ثبتت البياعات كلها ولا تراجع وان أخذ بالاول نقض جميع ما بعده
 وان أخذ بالوسط ثبت ما قبله ونقض ما بعده فان انعمت الائتمان فالامر ظاهر وان اختلفت فوجه التراجع ما ذكرنا والله أعلم (والغلة
 قبلها) أي قبل الشفعة أي الأخذ بها (المشتري) لان الضمان منه والغلة بالضمان (ونظم عقد كرائه) أي المشتري أي كرائه الشقص قبل
 الأخذ بالشفعة فليس للشفيع فسخه (على الارجح) من التردد وعليه (فالكراء) أي للمشتري بعد الأخذ بالشفعة لا للشفيع وهذا ظاهر
 فيما اذا كان وجبة أو نفع المكرري الكراء وظاهره ولو طالت المدة كعشرة أعوام وبه وقعت الفتوى لانها كغيب طرأ وقيل ان كانت
 المدة قليلة كالسنة والستين لما في الطويلة من الضرر ومقابل الارجح له فسخه مطلقاً فان أمضاء الشفيع فالاجرة في المستقبل له قال
 بعضهم والخلاف فيما اذا علم أن له شفعياً والافلا يفسخ له قطعاً (ولا يضمن) المشتري (نقصه) أي نقص الشقص اذا طرأ عليه بعد الشراء بلا
 سبب منه بل بسبب من سبب منه لمصلحة كهدم لمصلحة من غير بناء بدليل ما سبأني وسواء علم أن له شفعياً أم لا فان هدم لمصلحة ضمن
 فان هدم وبني فله قيمته على الشفيع

فإنما العلم تعد به قال في المدونة فإن بقي قبل الشفيع ثم يبيع الثمن وقيمة ما عرفها الشفيع وتعتبر يوم القيام وله قيمة النقض الأولى
منقوضا يوم الشراء فيقال كم قيمة العرصه بلا بناء وكم قيمة النقض ثم يقسم الثمن على ذلك فإن وقع منه النقض نصفه أو ثلثه فهو الذي
يحسب به الشفيع على المشتري ٢٠٨ ويحط عنه من الثمن ويغرم ما بقي مع قيمة البناء قائما ١٥ وانظر الاجوبة

عن السؤال الوارد هنا في كلام المصنف (وان
اختلفا) أي الشفيع
والمشتري (في الثمن)
الذي اشترى به الشفيع
فقال المشتري بعشرة
وقال الشفيع بثمانية
(فاقول للمشتري بين ان
أشبه) أشبه الشفيع أم
لا (والا) يشبه بان ادعى
حال الشان أن لا يكون ثمننا
لذلك الشفيع (فلا شفيع)
القول أي ان أشبه بدليل
قوله (وان لم يشبهها) معا
(حلفا) أي حلف كل على
مقتضى دعواه ورد
دعوى صاحبه (ورد)
الثن (الى) القيمة
(الوسط) بين التماس
(كأن نكلا معا) ونكرهما
كمحلقهما وقضى للحالف
على التنا كل قال ابن رشد
وان أتى بما لا يشبهه لان
صاحبه قد أدهم بتركه
من دعواه وقال غيره
اعدل الاقوال سقوط
الشفعة كنسيان الثمن
ولما كانت القسمة من
تعلقات الشركة كالشفعة
فأب أن يذكرها عقبها
فقال

جواب في القسمة
وأقسامها وأحكامها
(القسمة) أي حقيقتها

في ملكه لانه لما أخذ الشفيع بشفعته آل الامر الى أنه تصرف في غير ما كره (قوله وله قيمة النقض) أي الشفيع
(قوله فيقال كم قيمة العرصه بلا بناء) فيقال خسون مثلا وقوله وكم قيمة النقض أي فيقال خسون أيضا
(قوله فهو الذي يحسب به الشفيع الخ) ولو كان الثمن في المال مائة وقيمة البناء قائما مستون مثلا فإنه يدفع
قيمة البناء قائما وهو مستون وخسون التي تنوب العرصه ويسقط عنه ما يخص النقض من الثمن وهو
خسون لا يطالب به الشفيع لكون المشتري جعله في البيت مثلا فيصير الشفيع غارما مائة وعشرة (قوله
وانظر الاجوبة عن السؤال الخ) أي عن سؤال سأل به بعض الاشياخ لمحمد بن المرازحيث كان يقرأ في جامع عمرو
ابن العاص فقال له السائل كيف يمكن احداث بناء في مشاع مع ثبوت الشفعة والحكم بقيمة البناء قائما لان
الشفيع لما أن يكون حاضرا ما كتعا لما فقد أسقط شفيعه أو غائبا فالباقي متعلق ببنائه فليس له الاقيمة
بنائه منقوضا من الاجوبة أن الامر محمول على أن الشفيع كان غائبا والعقار لشرائه فباع أحدهم حصته
لشخص أجنبي وترك الحاضرون الاخذ بالشفعة وطلبوا المقاسمة مع المشتري فقام وكيل الغائب الغير
المفوض عنه أو القاضي بعد الاستقصاء وضرب الاجل وذلك لا يسقط شفعة الغائب فهدم المشتري وبنى ثم
قدم الغائب فله الاخذ بالشفعة ويدفع قيمة بناء المشتري قائما لانه غير متعدي منها أن يترك الشفيع شفيعته
لاخبار من أخبره بكثرة الثمن فلما هدم المشتري وبنى تبين الكذب في الثمن فإنه يستمر على شفيعته ويدفع
للمشتري قيمة البناء قائما والموضوع أن المخبر بكثرة الثمن غير المشتري والافقيمة البناء موقوفه
انخرشي و ينبغي أن يكون الكذب في المشتري بالفتح أو الكسر أو انفراده كالكذب في الثمن ومنها أن المشتري
اشترى الدار كلها فهدم وبنى ثم استحق شخص نصفها مثلا وأخذ النصف الآخر بالشفعة فإنه يدفع للمشتري
قيمة بنائه قائما (قوله ورد الثمن الى القيمة الوسط) أي وهي قيمة الشفيع يوم البيع (وخاتمة)
ان استحق الثمن المعين من البائع أو رد بعيب بعد الاخذ بالشفعة رجع البائع على المشتري بقيمة شفيعه
لا بقيمة الثمن المستحق أو الردود بالعيب ولو كان الثمن المعين مثليا الا التقدير المسكوك ففسله وان وقع
البيع بغير معين رجع بطله ولو موقوفة ولا بقيمة الشفيع وعلى كل لا ينقض ما بين الشفيع والمشتري وان وقع
الاستحقاق أو الرد بالعيب في الثمن المعين قبل الاخذ بالشفعة بطلت لفسخ البيع (قوله ناسب أن
يذكرها) أي القسمة وقوله عقبها أي الشفعة ومعنى هذا الدخول أنه لما كان كل من القسمة والشفعة تابعا
لشركة ذكرهما معا لئلا يبين بعدها

باب في القسمة

أي حقيقتها ويدلها بقوله القسمة تعيين نصيب كل شريك الخ وقوله وأقسامها أي الثلاثة ويدلها بقوله
وهي ثلاثة الخ والمراد بأحكامها مسائلها (قوله أي حقيقة عرفا) أي وأما لغة فقال الجوهري قامه المال
وتقاسمها واقسمها بينهم ما يعني واحدا والاسم القسمة مؤنثة وانما ذكر في قوله تعالى فازرقوهم منه بعد
قوله واذ حضر القسمة لانها في الميراث والمال فالتدكير باعتبار متعلقها أو اضمير يرجع للقسمة لا بالمعنى
المتقدم بل بمعنى المتسوم وقال في المغرب القسمة بالفتح قسم القسام المال بين الشركاء فرقه بينهم وعين
انصبا هم ومنه القسم بين النساء والقسم بالكسر النصيب (قوله في مشاع) متعلق بتعيين والمعنى في
مشرك مشاع أي لكل واحد جزء شائع في جميع اجزاء الشيء المملوك فيصير ذلك الجزء معيناً ما في جهة
ان كان عقارا أو في ذات ان كان غيره أو في أياها ان كانت القسمة مهايأة (قوله ولذا قال) أي ولاجل أن

التعريف

عرفا (تعيين) أي تميز (نصيب كل شريك) من الشركاء

كثروا أو قلوا (في مشاع) عقارا وغيره (ولو) كان التعيين المذكور (باختصاص تصرف) فيما عين له مع بقاء الشركة في الذات
كان يختص كل بلابة من الدواب المشتركة أو بجهة من الدار مع كونها بينهم فإنه من القسمة الشرعية ولذا قال (وهي) أي القسمة
أقسام (ثلاثة) الأولى

(مهاياة) أى قسمة مهاياة لأن كل واحد من المصاحبة ما يتفق به ويقال لها بياض فتمت قبل الهجرة وبه عبر المصنف ويقال أيضا لها بياض بنون قبل الهجرة ويحتمل كلامه من المهاياة لأن كل واحد من المصاحبة ما يدفعه لا لتفادع به وهذا القسم هو ما بعد المبالغة فكما بينه بقوله (وهى) أى قسمة المهاياة (اختصاص كل شريك عن شريكه) فى شئ متحد كعبد أو دار أو متعدد كعبد بن أو دار بن (بمنفعة) شئ (متحد) كعبد بينهم ما يستخدمه أحدهما شهر أو الثاني شهر أمثلا أو دار يسكنها أحدهما مدة والثاني مثلها (أو متعدد) كدار بن أو عبد بن يأخذ واحد منهما دارا أو عبدا والثاني يأخذ الآخر أو دار وعبد بينهما يأخذ أحدهما الدار يسكنها ويأخذ الثاني العبد يستخدمه (فى زمن) معلوم فتعين الزمن شرط أذ به يعرف قدر الانتفاع والاقصدت اتفاقا فى المتحد وعلى طريقة ابن عرفة فى المتعدد ويظهر من كلام بعضهم ترجيحها وطريقه ابن الحاجب وابن عبد السلام أنه لا يشترط تعيينه فى المتعدد وعليها فإن عين فلازمة والافضل كل الفسخ متى شاء وهل يشترط اتحاد الزمن كشهر وشهر أو لا قولان ثم شرع فى أمثلة ٢٠٩ ذلك مع بيان ما يشترط فيها من عدم

طول الزمن فى الحيوان
بقوله (كخدمة
عبد وركوب دابة) فى
زمن معين يوما أو جمعة بل
(ولو كشهر) لا أكثر
لأن الحيوان يسرع له
التغير بخلاف العقار
(وسكنى دار) يسكنها
كل مدة معينة (وزرع
أرض) مأمونة بينهم
يزرعها كل مدة معينة
(ولو سنين) كثيرة بخلاف
غير المأمونة فلا يجوز
قسمها مهاياة لأنها
كلاجارة يمنع فيها التفرع
فعلم أن شرطها تعيين
الزمن وانتفاء التفرع وإذا
لم يجز طول الزمن فى
الحيوان ونحوه كالشوب
ولم يجز فى أرض الزراعة
الغير المأمونة وهى من
العقود اللازمة فلا يس
لأحدهما فسخها إذا
راضيا على شئ حيث

التعريف شامل لتعيين باختصاص التصرف مع بقاء الذات قسمها ثلاثة أقسام بقوله (قوله مهاياة) أى وهى الأعداد بكسر الهمزة والتجويد يقال هيا الشئ لصاحبه أعده وجره له (قوله وبه عبر المصنف) أى خليل (قوله بنون) أى مضمومة ويجوز قلب الهمزة بعد هايا وجبته فقلب ضمة النون كسرة ويقال أيضا بالياء لأن كل واحد وهب لصاحبه الاستمتاع بحقه فى ذلك الشئ مدة معلومة ويجوز قلب الهمزة بياء بعد الباء الموحدة كما قلب بعد النون ويقال فيها ما يقال فى النون فتحصل أن جملة الصور ثمان مهاياة بالياء التحتية ومهاياة بالنون ومهاياة بالباء الموحدة وهما يؤبى بالياء مع الهمزة ونهاى بالنون المضمومة مع الهمزة أو المكسورة مع الياء وهما يؤبى بالياء الموحدة المضمومة مع الهمزة أو المكسورة مع الياء فتأمل (قوله ويحتمل كلامه) أى كلام خليل لأن الرسم واحد (قوله وعليها فإن عين فلازمة) أى فالتعين شرط فى لزومها فتحصل مما قال الشارح أنه إن عين الزمن صحت ولزمت فى المقسوم المتحد والمتعدد وإن لم يبين فسدت فى المتعدد اتفاقا فى المتعدد بخلاف ما بن الحاجب يقول بصحة وإن كانت غير لازمة وابن عرفة يقول بفسادها (قوله لأن الحيوان يسرع له التغير) أى ولأن المدة التى يقع القبض بعدها هنا كالمدة فى الإجارة فكما لا يجوز إجارة عبد معين على أن يقبض أكثر من شهر لا يجوز فى المهاياة أن يستعمله أكثر من شهر (قوله يزرعها) هكذا نسخة المؤلف بالتنبيه والمناسب أفراد الضمير (قوله أى فى تعيين الزمن واللازم) الأولى أن يقول فى اللزوم عند تعيين الزمن (قوله لاق غلة) معطوف على محذوف قدره الشارح بقوله وشرطها أيضا أن تكون فى منفعة الخ ويصتنى من قوله لاق غلة اللين فيجوز أن يحصل فصل بين وسأبقى ذلك (قوله إلا إذا أدخلت مقوما) أى فإن أدخلت مقوما رديفها بالعين الحافط لها بالقرعة ما لم يطل الزمان والالداد (قوله وقد يتسامح فيها ما لا يتسامح فى البيع) أى وذلك شبهها بالبيع ولم يطلق عليها بيعا حقيقة وقوله كما يؤخذ مما يأتى أى فى مسائل الباب التى ذكرها خليل وشرحه وإن لم يصرح به شارحنا كجواز قسم القفيز ليأخذ أحدهما ثلثه والآخر ثلثه بالتراخي منها فلو كانت بيعا حقيقة لما جاز ذلك وأيضا يجوز فيها قسمة ما أصله أن يباع مكبلا كصبرة قمح مع ما أصله أن يباع جزافا كفسدان من أرض مع خروج كل منهما عن أصله ويجوز قسم ما زاد غلته على الثلث على أحد القولين ولم يجز وابعده (قوله إن كان حاضرا الخ) أى إلى آخر شرط بيع الدين وهى كما قاله المصنف فيما تقدم وشرط بيع الدين حضور

٢٧ - صاوى - فى وقت صحيحة الأبرضاها أو رضاهم أن كانوا جماعة وإلى ذلك أشار بقوله (ولزمت) وقوله (كلاجارة) أى فى تعيين الزمن واللازم وشرطها أيضا أن تكون فى منفعة كركوب وسكنى كما تقدم فى تعريفها (لا) فى (غلة) أى كراء كان يأخذ كل منهما كراء الدابة أو الدار مدة معينة (وإن يوما) لكل واحد فلا يجوز للفرع أن يجتمع فى ذلك الزمن أو يقل كراءها فيه (و) القسم الثانى (مراضاة) بأن يراضيا على أن كل واحد يأخذ شئاً مما هو مشترك بينهم برضى به بلا قرعة وقوله (فكالبيع) أشار به إلى أن من رضى بشئ منه ملك ذاته وليس له رده إلا براضيهما كالأقالع ولا رديفها بالعين إلا إذا أدخلت مقوما وقد يتسامح فيها ما لا يتسامح فى البيع كما يؤخذ مما يأتى (اتحاد الجنس) كشياب أو عبيد (أو اختلاف) كشوب وعبد كما يظهر بالأمثلة (فبجوز) فيها (صوف) أى الرضا يأخذ صوف (على ظهر) الغنم فى نظريته أى آخر يأخذ صاحبه صوفاً أو غيره (إن جز) الصوف أى أن يدخلوا على جزه (بقرب كمنصف شهر) فأقل والامنع لمافيه من معين بنأحر قبضه ويكون من السلم فى معين وهو ممنوع (و) جاز (أحدا أحدها) أى الشريكين كوارثين (عرضا) حاضرا كدرب وعبد (أو خريدينا) على مدين يتبع به الدين إن كانا حاضرين أمقرابه تأخذه

بالاحكام وهو معنى قوله ان جازيه اي الدين لان لم يجوز (و) جاز (أخذه قطنية) كقول (والآخر قضا) أو شـعرا اذا كان يدا بيد ولا منع لما فيه من ربالنسيئة ولا يجوز ذلك في القرعة لانها لا يجمع فيها بين صفتين كما يأتي وكذا التي قبلها وأما أخذ كل دين على غريم فلا يجوز في المراضاة ولا في القرعة لما فيه من بيع دين بدين وأما المسئلة الاولى فيجوز في القرعة ولو تأخر الجزء أكثر من نصف شهر بناء على أنها تتميز حتى اذا قابل المصروف صوفاً مثله اذا لم ينفذ من اقتطاع المصنف (و) جاز (خياره) أي خياراً أحدهما أو خيارهما معا كخيار في البيع المتقدم ذكره في باب الخيار من المدة المذكورة هناك وهي تختلف باختلاف المبيع من عقار وغيره ومما يعذرنا وغير ذلك كما تقدم فقوله (كالبيع) راجع لثلاث مسائل قبله فيعيد القيود المذكورة في كل فقوله وأخريتها أي ان جازيه كالبيع وقوله قطنية الخ أي ان كان مناجزة كالبيع وقوله وخياره أي ان وجد شرطه المتقدم كالبيع على أن قوله أولاً فكالبيع يفيدها عند التأمل الا أنه لما كان الشأن أنه قد ينقل عنه أي به زيادة

٢١٠

المدين واقراره وتعجيل التمسك وكونه من غير جنسه أو بجنسه واقتطاع قدر أو صفة وليس ذهباً بفضة وعكسه ولا طعام معاوضة اهـ (قوله وكذا التي قبلها) أي وهي أخذ أحدهما عرضاً والآخريتها (قوله) أي خياراً أحدهما أو خيارهما) أخذ التعميم من إضافة خياراً للضمير والضمير عائداً على الواحد الدائر (قوله من عقار وغيره) أي وتقدم أنها في العقار منتهاهاسته ولا تؤذي وما وفي الرقيق عشرة وفي العروض خمسة كالدواب الاركو بها في البلد فاليومان وخارجة فالبريدان (قوله ومما يعذرنا) أي لقول المصنف فيما تقدم وانقطع بما دل على الامضاء أو الرد في زمنه فيلزم المبيع من هو يبيعه وله الرد في كالفد ولا يقبل منه بعده أنه اختار أو رد الا يمينه كالكتابة والتدبير والتزويج والتلذذ والرهن والبيع والتسويق والوصم وتعبد الجناية والاجارة من المشتري رضا ومن البائع رد الا الاجارة اهـ (قوله يجوز في القرعة أيضاً) أي بخلاف المسائلتين قبلها (قوله كخف ونعل) أي بأخذ أحدهما فردة خف والآخر الفردة الأخرى والنعل كذلك وأدخلت المكاف المصراعين والقرطين بخلاف قسم الام العاقلة من ولدها قبل الانثاء فلا يجوز التراضي على ذلك لافي البيع ولا في القسمة (قوله فلذا يرد دفع بالغبين) أي ولو كانت يمينه عالم يردفها بالغبين لان الغبن لا يرد به البيع (قوله من مقوم) بكسر الواو اسم فاعل وهو المعدل للانصاء (قوله ويجبر عليها من أباه) أي ولو كانت يمينه عا فلا يجبر عليها من أباه لان البيع لا بد فيه من رضا المتبايعين (قوله بالسهم) المراد بالقرعة (قوله يفرد كل منهما) أي من الدور أو الاقرحة (قوله) ويقسم العقار والمقوم بالقيمة) أي ويشترط لجمع الدور مع بعضها أو الاقرحة مع بعضها شرطان سيأتي الكلام عليهما وعطف المقوم على العقار من عطف العام على الخاص (قوله ورغبة) انما عطفها بالواو لانها تجميع الجوده والرداءة بخلاف الرداءة فلا تجميع الجوده فلذلك عطفها بأو (قوله فانها تقسم بالعدد أو الكيل أو الوزن) راجع لقوله كالدرهم والدنانير والحبوب والقطن والحديد على سبيل اللف والنشر المرتب (قوله وقيل يجوز قسمه بالقرعة) فأنه ابن عرفة (قوله ولا وجهه) أي لانه لا بد فيها من مقوم والتقويم منتفها وقوله الا في نحو حلى أي لا خلاف الرغبة في اصنافه فيدخله التقويم (قوله وكفي قاسم) المراد الكفاية في الاجزاء وأشعر كلامه أن الاثنين أولى وبه صرح ابن الحاجب ولا يشترط فيه عدالة بل يجوز ولو عبداً أو كافراً الا أن يكون مقاماً من القاضي فلا بد فيه من

في القرعة أيضاً (و) جاز (أخذ كل) من الشريكين (أحد مزدوجين) كخف ونعل لما في الرضا من التسامح (و) القسم الثالث (قرعة) أي قسمة قرعة وهي المقصودة من هذا الباب لان المهاداة في المنافع كالاجارة وقسمة المراضاة في الذات كالبيع وليكل من الاجارة والبيع باب يخصه وقسمة القرعة تتميز حتى في مشاع بين الشركاء لا يبيع فلذا يرد فيها بالغبين ولا بد فيها من مقوم ويجبر عليها من أباه ولا تكون الا فيسما نمائل أو تجانس ولا يجوز فيها الجمع بين حظا اثنين (فيفرد) فيها كل نوع أو صنف) يقسم على حدته من عقار أو حيا أو ان أو عرض احتمل القسمة

العدالة

في ذاته أولاً قال ابن رشد لا يجمع في القسمة بالسهم الدور مع الحوائط ولا مع

الارضين ولا الحوائط مع الارض بل يقسم كل شيء من ذلك على حدته كما اشار به بقوله (كدور وأقرحة) يفرد كل منهما على حدته ليقسم والاقرحة جمع قراح بالفتح وتخفيف الراء أرض الزراعة (فان لم يكن) قسمه كمنزلة وعبدودار صغرت وحمام (بيع) وقسم ثمنه (ويقسم العقار والمقوم بالقيمة) لا بالمساحة ولا بالعدد فقد يكون فدان أو عبدود أو ثوب قيمته عشرة وقيمة لأخر مائة لجودته والرغبة فيه فقد يقابل شيء مثله أو أكثر الا أن يكون أرض أو غيرهما مستوية جوده أو رداءة ورغبة فلا تحتاج لتقويم بل تقسم بالمساحة أو العدد وأما المثل كالدرهم والدنانير والحبوب والقطن والحديد فانها تقسم بالعدد أو الكيل أو الوزن ولا تحتاج لقرعة وقيل يجوز قسمه بالقرعة أيضاً ولا وجه له الا في نحو حلى (وكفي قاسم) واحد لان طريقة الاخبار كالقائف والطبيب والمغني (بخلاف المقوم) لامتيازات فلا بد فيه من التعدد لانه يترتب على تقويمه قطع أو غرم وليس المراد المقوم للسلع المقسومة بالقرعة فان المقوم فيها هو القاسم ويكفي فيه الواحد وهو يظهر كما في كبر الخطيب والخير شي وما قبل

بل الذي يفيد كلامهم انه لا بد من تعدد المقوم في القسمة بخلاف القائم في كفي الواحد وأن المقوم غير القائم فيقيد بجدا فتأمل
(وأجره) أي القاسم (بالعدد) أي عدد الورثة فمن طلب القسم أو أياه لأن تعب القاسم في الجزء اليسير كتعبه في الكثير وكذا كاتب
الوثيقة (وكره) أخذ الأجر من قسم لم لا يفسد من كرام الأخلاق ولا شأن للناس (ومنع) الأخذ (أن رزق عليه) أي على القسم
(في بيت المال وأفراد) في القرعة وجوبا (شجر كل صنف) ليقسم على حدة فإذا كان في الحائط شجر نخل وتفاخ وورمان وخوخ فكل
صنف يفرد على حدة ويقسم (إن احتمل) أي أمكن أفراد وقسمه بأن يحصل لكل واحد من الشركاء واحد كامل أو أكثر ينتفع به
والأصغر نصيبه للضرورة ولا يباع (لأنه أضرب في الحوائط) (الأذا اختلطت) ٢١١ الأنواع في الحائط كنخلة وبابها

شجر قرمان فشجرة تفاح
وهكذا فلا يفرد للضرورة
بل يقسم ما فيه بالقيمة
ويجمع لكل واحد من
الشركاء حظه في مكان
بالقرعة ولا يضر حينئذ
فحصل له من أصناف
الشجر دون صاحبه
(و) (ال) (أرضان تفرق) أي
تباعدا (شجرها) من نوع
أو أنواع (فيجمع) في القسم
فيهما مع شجرها بالقيمة
ولا تقسم الأرض على حدة
والأشجار على حدة والا
أمكن أن يكون شجر
في أرض صاحب
وباله كس وهو ضرر فلهذا
الاستثناء الثاني منظور
أخراجه من قوله أنفا يفرد
كل نوع الخ والمقصود في
هذا قسم الأرض وأما
الشجر فهو تباعدا لانه
متفرق فيها والمقصود من
قوله وأفرد شجر كل صنف
قسمه الشجر لاها حائط
والأرض تباعدا ثم شبه في
مطلق الجمع قوله (كالدور)
أي فانه يجوز جمعها في
قسم القرعة فإذا مات

العدالة (قوله بل الذي يفيد كلامهم الخ) مقول القول وقوله فيعين خبر المبتدأ الذي هو ما والحاصل
أن الممول عليه أن المقوم لا يشترط فيه التعدد إلا إذا كان يترتب على تقويمه حصة كسرة أو غرم
كتقويم المسروق وأرض الجنابة والمقصوب وإنما اشترط فيه التعدد لانه كالشاهد على القيمة وأما
القاسم والمقوم للقسم فهو نائب عن الحاكم فكتفي فيه بالواحد على الممول عليه كما يؤخذ من الحاشية
(قوله أن عدد الورثة) المناسب للشركاء المقسوم لهم والمراد عدد الرؤس لأعداد الانصباء (قوله وكذا
كاتب الوثيقة) أي أجرة الكاتب ومثله المقوم تكون على عدد رؤس المقسوم لهم (قوله وكره أخذ الأجر
الخ) في بن تعيد الكراهية بمن كان مقام من طرف القاضى للقسمة أما من استأجره الشركاء على
القسم لم فلا كراهية في أخذه الأجرة (قوله ومنع الأخذ أن رزق عليه الخ) مثله إذا كان يأخذ مطلقا
قسم أولم يقسم كالمسمى في زماننا بالقسام ولا فرق بين كون المال لا يتأثم أو لكبار كان له أجر من بيت
المال على القسم أولا فتحصل أن الصور ثمان لانه ان كان يأخذ مطلقا فالمنع في أربع وهي كان القسم
لكبار أو لصغار كان له أجر من بيت المال أم لا وان كان الأخذ مقيدا بالقسم منع أن كان له أجر من
بيت المال كان القسم لكبار أو لصغار وان لم يكن له أجر كره كان القسم لكبار أو لصغار فالمنع في ست
والكراهية في اثنين وقد علمت أن محل الكراهية ما يقسمه الشركاء (قوله وأفرد في القرعة وجوبا)
أختره من قسمه الأرض فانه يجوز فيه الجمع بين تلك الأصناف (قوله واحد كامل) أي فيصير لكل
واحد حظه كاملا من جميع الأنواع (قوله ولا يباع) أي الأرض للشركاء (قوله ولا يضر حينئذ) أي لا
يقدر في قسمه القرعة حين الاختلاط لانه ضرورة (قوله والأمكن الخ) أي والأب ان تقسم بالقرعة
الشجر وحده والأرض وحدها أمكن الخ أي ويمكن عدم المخالفة ففيه مخاطرة وهي ضرر كما قال الشارح
(قوله منظور أخراجه) أي ملاحظ أخراجه والمعنى أن قوله فيما تقدم في فرد فيها كل نوع أو صنف
إلى آخر ما تقدم في شرحها لم تكن أرض فيها شجر مفرق والأفلا يفرد الشجر عن الأرض في
القسمة بل تقسم الأرض مع الشجر والتعويل على قسمه الأرض والشجر تابع لها (قوله لانها
حائط) أي لأن الفرض أنها حائط في المسئلة الأولى بخلاف قوله أو أرضان تفرق شجرها فان المقسوم
أرض فيها شجر مفرق (قوله ان تعار باكمل) ذكر هذا الشرط في التوضيح في الدور والقرعة وقاله
ابن فرحون واعترضه ر بأن المدركة لم تجعل الميل حدها للقرب إلا في الأرضين والحوائط وأما الدور
فقلت فيها وان كان بين الدور مسافة اليومين واليوم لم تجمع اه (قوله ورغبة) المراد بالرغبة في كلام
المصنف رغبة الشركاء ولا يلزم من تساوي الدور في القيمة اتفاق الشركاء في الرغبة فيها فاحد
الامر ين لا يفتى عن الآخر وقولهم ان القيمة تابعة للرغبة المراد رغبة أهل المعرفة بالتقويم فلا
يرد أنه يلزم من اتفقت القيمة اتفاق الرغبة (قوله ولو بالوصف) محل كفاية التعيين به إذا لم تبعدا القيمة عن
ذلك إلا ما كن بحيث يؤمن تغيير ذاتها أو موقعها إذا ذهب إليها (قوله المتعدد) أي ما ذكر من الأقربة

عن دارين أو أكثر في أمكنة فلا يتعين قسم كل دار على حدة وان أمكن بل يجوز أن تجعل هذه الدار في مقابلة الأخرى بالقيمة ثم يفرع
بشرطين أحدهما بقوله (ان تعار باكمل) أو ميلين أي بحيث يكون الميل أو الميلان جامعاً لا مكنتهما حتى يصح ضم بعضهما البعض في القسمة
فان تباعدت لم يجوز جمعها بل يتعين قسم كل دار على حدة لان شأن التباعد يؤدي إلى اختلاف الأغراض لأن أكثر من المليون يؤدي
إلى كونها في بلدين أو بلاد كبيرة أحدهما في الوسط والأخرى في طرفها وهذا مانع من الجمع لما تقدم (وتساوت) الدور قيمة و (رغبة)
لان اختلاف في ذلك فلا يجوز الجمع وبقي شرط ثالث وهو أن يتعين ولو بالوصف رفعاً للجهالة (والأقربة) أي أراضي الزراعة من الأبنية
(والحوائط)

المتعددة (كذلك) أي يجوز جمعها في القرعة بالقيمة ان تعينت وتمازيت كالميل وشاوت بقيمة ورغبة ويزاد في الحوايط ان تكون من نوع واحد كما تقدم (واليز) بالجر عطف على دور أي وكالبرز فانه يجوز جمعه في القرعة ويجوز رفعه على الاقرحة والخبر محذوف أي كذلك يجوز جمعه والاول اولي واليز بالفتح ما يلبس من قطن أو كتان أو صوف أو حر أو خز مخيط أو غير مخيط ولذا بالغ على ذلك بقوله (ولو كصوف وحر برمخيط وغيره) وانما جاز جمعه لانه كالصنف الواحد لان المقصود منهما اللبس والزينة لا اعتبار شرعا وسواء احتمل كل القسمة على حدة ٢١٢ أم لا (بعدتقويم كل) على حدة واللام يجر الجمع (لا) تجمع أرض (ذات آلة)

والحوايط (قوله أي يجوز جمعها في القرعة) أي جمع الاقرحة وحدها والحوايط وحدها فتى وجبت الشروط المذكورة يجوز جمعها ولو كانت بعلا وهو ما يشرب بعروته من رطوبة الأرض كالذي يزرع بأرض النيل عصر وسبحا وهو ما يسقى بما يجري على وجهها كالعيون والأنهار والمطر وانما جاز جمعها لاشتراكهما في جزء الزكاة وهو العشر وأما ما يسقى بالآلات فلا يجمع مع واحد منهما كما يأتي باختلافه في جزء الزكاة (قوله على دور) الاول على الدور لانه لفظ المتن (قوله على الاقرحة) متعلق بمحذوف أي عطفا على الاقرحة على أنه مبتدأ بدليل قول الشارح والخبر محذوف (قوله والاول اولي) وجه الاولوية أن عطفه على الاقرحة يوم تقيده بالشروط المتقدمة بسبب أن الاصل في التشبيه أن يكون تاما بخلاف عطفه على الدور فان العطف يفيد التثنية في أصل الحكم (قوله أو خز) هو ما كان قيامه حريرا أو لحمة قطن أو صوف أو كتان وقوله أو غير مخيط أي كالاحرمة والشيلان (قوله والزينة لا تعتبر) أي الاختلاف في التزين لا يعتبر (قوله والابحر الجمع) أي لما فيه من الجهالة (قوله وشقذ) مراده به الشادوف ونحوه كالنطالة (قوله أي قسمة قرعة الخ) مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره أي قسمة قسمة قرعة الخ فهو مصدر مبين لنوعه على حدسرت سير ذي رشد (قوله كياقوتة الخ) أي وأما نحو الخفين والمصراعين مما لا فساد في قسمة وانما تتوقف منفعة أحدهما على الأخرى ونظيره كالخمر الأعلى والأسفل فيعوز مرضاة لقرعة (قوله وجرأ على الخ) أي كسره بان يأخذ كل منهما قطعة (قوله ان لم يدخل على جذه) أي بان دخلا على التبعية أو سكا لان قسمة من البيع وهو يمنع بيعه منفردا بالتحرى قبل بدو صلاحه على التبعية فان دخلا على جذه عاجلا جاز سواء قسم مع أصله أو منفردا ان أمر لان الميزان لا يجوز قسمة الا وحدها ولا مع ثمرها لان قسمة واحدة فيه استثناء ما لم يثر بالمشهور منه وقسمها مع ثمرها فيه طعام وعرض بطعام وعرض وجعل الثمن الذي لم يثر بطعاما لانه يؤل اليه ابن سلمون وان كان في الأرض زرع مستكن وفي الاصول ثمرة غير مأبورة فلا يجوز القسمة في الأرض والاصول بحال حتى تثر بالثمرة ويظهر الزرع لان ذلك مما لا يجوز استثنائه حكى ذلك معنون في الثمرة قال ابن أبي زئبب وهو بين يميني والزرع عندى مثله اه بن (قوله وقال في المعين) بضم الميم وبالعين المهملة المكسورة بعدها ياء اسم كتاب لابي اسحق وأما المتقى بالغين المجعلة بعدها نون فهو اسم كتاب في الفقه للبساطي (قوله أو اقسم الثمرة قبل طهيها) أي ولا فرق بين كونها نخل أو غيرها (قوله من يبيع طعاما بطعام) أي باعتبار ما يؤل اليه لانه حين البيع لا يسمى طعاما ومقتضى هذه العلة أن مثل البرسيم مما ليس بطعام يجوز قسمه تحريا على التبعية وانظر النص (قوله وهو لا يجوز) أي لما فيه من ربا الفضل والنسيئة (قوله والشك في التماثل الخ) هذا هو ربا الفضل فيمنع عند بدو صلاحه ولو دخلا على الجذ (قوله فلا يقسم الا كيلا أو وزنا) أي ولا يجوز قسمه بالتحرى في أرضه الا اذا تبين الفضل من أحد الجانبين كما اذا ترك فدانين في نظير فدان والزرع واحد لا تفاوت فيه فيجوز في جميع الرويات (قوله ولما في قسمة مع أصله) معطوف على قوله لما في قسمة مفردا فوضعه فيه لم يبد صلاحه بدليل قوله الا اذا دخلا على الجذ الخ (قوله من يبيع طعاما وعرض

لثمنها كسائبة وشقذ ودلو (مع غيرها) كرض تسقى بلا آلة (كعبل) أو سبيح أو نيل أو مطر لاختلاف زكاة ما يخرج منهما فسكانا كالنوعين (ومنع ما فيه فساد) أي قسمة قرعة أو مرضاة لما فيه من اضاعة المال بغير حق (كياقوتة) وخمر أعلى وأسفل لرجي وقنسوة مما لا ينتفع به اذا قسم بل يباع ويقسم ثمنه (و) منع (زرع) أي قسمة بارضه قبل بدو صلاحه بالحرص أي التحري ان لم يدخل على جذه (وخر) بالثنية أي قسمة على رؤس الشجر سواء كان ثمره نخل وهو الباح الصغير أو غير غيره على الجميع خلافا لمن قصره على الاول (مفردا) كل منهما عن أصله وهو الأرض في الزرع والشجر في الثمر (أو مع أصله) منهما فهو ممنوع مطلقا الا اذا دخلا على جذه عاجلا قال في المدونة قال مالك اذا ورث قوم شجرا أو نخلا وفيهما ثمر فلا تقسم الثمار مع الاصل قال ابن

القاسم وان كان الثمار طعما أو بلحا لا أن يجزاء مكانه وقال في المعين ان اقتسم الزرع الاخر فدانين على التحري أو اقتسم الثمرة قبل طهيها فذلك لهما ان دخلا على جذ ذلك مكانهما ولا يجوز ذلك على التأخير لهما أولا حدها اه لما في قسمة مفردا من يبيع طعاما بطعام تحريا على التبعية وهو لا يجوز وأولى ان يدا صلاحها لانه ربوي والشك في التماثل كتحقق التفاضل فلا يقسم الا كيلا أو وزنا أو يباع فيقسم ثمنه ولما في قسمة مع أصله من يبيع طعاما وعرض بطعام وعرض وهو ممنوع الا اذا دخلا على الجذ كما تقدم خلافا للشارح

فإذا كثرناهم والعول عليه (أو) قسمه (قنا) بعد حصاه (أو ذرها) وهو على أرضه بصفة ونحوها فيمنع الشك في التماثل (أو) قسم (فيه تراجع) فيمنع في القرعة كما لو كان بينهما شتان أو عبدان أحدهما يساوي عشرة والثاني يساوي عشرين ودخلا بالقرعة على أن من وقع في قسمه يساوي عشرين يرد له صاحبه خمسة إذا لا يدري كل منهما هل يرجع أو يرجع عليه وهو من الجهالة والغرر وأما في الرضاة فيجوز وظاهره قل ما به التراجع أو كثر رجح وقال الشيخ إلا أن يقل أي ما به التراجع قال بعضهم كنصف

٢١٣

العشر فدون فيجوز (أو) (ابن) بالرفع عطف على ما قبله فساد أي ومنع لبن أي قسم لمن (في ضروع) للغنم أو البقر أو غيرها قرعة أو مراضاة لما فيه من المخاطرة والغرر ومعناه أن يكون بينهما شتان أو أكثر يأخذ كل واحد منهما شاة ليأكل منها مسع بقاء الشركة في الذات (الافضل بين) أي ظاهر بين اللبنيين بأن تكون احدهما تحاب رطلين والآخرى رطلا أو يأخذ احدهما اثنين والثاني واحدة والثلاثة متقاربة في قدر اللبن فيجوز لانهما حيث يخرج من باب المغالبة إلى ساحة العروق (ولا يجمع) في قصة القرعة أي لا يجوز الجمع (بين عاصبين) أو أكثر وفرد عاصب أو أكثر (الامع ذى فرض) كزوجة وأخوين أو أخ لام أو أخت لاب وعين (فلهم) أي للعصبة (الجمع أولا) أي ابتداء رضاهم ثم يفرع بينهم وبين صاحب الفرض ثم انشاؤا قسموا فيما بينهم (كذوى سهم) أي مع غيرهم فانهم

(الح) الطعام والشر والعرض هو الاصول وانما منع لان العرض المصاحب للطعام حكمه حكم الطعام فثبتت الجهالة في الطرفين والشك في التماثل كتعقبات التفاضل (قوله فيمنع) أي وانما يقسم بعد تضييقه بمسارده الشري وهو الكيل وانما امتنع هنا قسم الزرع قنا أو على أرضه و جاز بيعه قنا أو في أرضه بشرط الجزاف لكثرة الخطر هنا إذ يعتبر في كل من الطرفين شروط الجزاف لو قيل يجوز به خلاف البيع فانما انما تعتبر في طرف المبيع فقط (قوله وظاهره) الضمير عائدة على كلام المصنف (قوله وقال الشيخ إلا أن يقل الح) ما قاله خليل تبس في الخمي وهو ضعيف وان سلمه ابن عبد السلام وأما القول بالمنع مطلقا فهو الرجح كما أفاده الشارح وقال ابن عرفة ظاهر الروايات منع التعديل في قسم القرعة بالعين مطلقا اه (قوله أن يكون بينهما شتان) أي مثلا وفي الحقيقة لا فرق بين اتفاق ذوات اللبن أو اختلافها كبقير وغنم والحكم ما قاله الشارح (قوله فيأخذ كل واحد منهما شاة) مثل ذلك البهيمة الواحدة يأخذها كل واحد يوما (نتيجه) مما يمنع أيضا قسم الشركاء دارا مثلا بلا مخرج لاحدهما سواء كان بقرعة أو بغيره إلا أن هذا ليس من قسم المسلمين ومحل المنع إذا لم يكن لصاحب الحصة الذي ليس له في المخرج شيء ما يمكن أن يجعل له فيه مخرج ومثل المخرج المرحاض والمطبخ وصحت القسمة ان سكتا عنه وكان للشريك الانتفاع بالمخرج الذي في نصيب صاحبه وليس له منه وكذلك لا يجوز قسم مجرى الماء بالقرعة لأنه قد يتقوى الجرى في محل دون آخر بسبب ريع أو علو محل وخفض آخر فلا يصل إلى كل ذي حق حقه على الكمال وأما قسمه مراضاة فبما أن يجعل القناة التسعة قناتين أو أكثر وأما قسمة العين فيجعل حاززها بين النصيبين فمنوع مطلقا قرعة ومراضاة لما فيه من النقص والضرر والسنة عند المشاحة قسم الماء بالعدل وهو الآلة التي يتوصل بها إلى إعطاء كل ذي حظ حظه كالرملية والساعة والجرة التي تملأ ماء وتنقب ثقب الطيفان أسفلها ثم يرسل ماء النهر مثلا إلى أرض أحد الشركاء فإذا فرغ ماء الجرة أو رمل الرملية أو مت الساعة أرسل إلى أرض الشريك الآخر مقدار ذلك وهكذا (قوله أي لا يجوز الجمع بين عاصبين) أي ولورضوا (قوله كزوجة وأخوين) أي وتجعل الأقسام في أربعة على حسب نصيب الزوجية (قوله وعين) راجع لما لا يخ لأم والأخت للاب ولذلك عطفه بالواو وأقسام العيين مع الأخت للام ستة ومع الأخت للاب اثنان (قوله وان أبي أحدهم الجمع) مذهبنا الذي حكى عليه ابن رشد الاتفاق والفرق بين ذوى السهم والعصبة حيث قلتم ان العصبة مع أصحاب الفرض لا يجمعون الا برضاهم وذو السهم يجمعون وان أبي البعض أن أصحاب السهم بمنزلة الواحد لان الفرض لا يتغير بخلاف العصبة فان نصيبهم يدور مع رؤسهم (قوله واتى بعدها) أي وهي قوله أو ورثة مع شريك (قوله أو عن الجميع) أي عن الاخوة للام والزوجات والعصبة (قوله فان أهل كل ذى سهم يجمعون أولا الح) فالمسئلة الاولى تجعل من ثلاثة أقسام والثانية ان كانت العصبة غير بنين تجعل أربعة أقسام وان كانت بنين تجعل ثمانية والمسئلة الثالثة تجعل من اثنى عشر لأن الثلث يزاد عن الربع نصف سدين وأقل ما يوجد فيه هذا الكسر هي اثنا عشر ولا يتصور عصبة بنين مع الاخوة للام فتأمل (قوله لم يجب لذلك) أي الا برضا الجميع (قوله حيث أمكن) أي قسمه بلا ضرر (قوله

يجمعون أولا وان أبي أحدهم الجمع في هذه والتي بعد ما إذا ما من اخوة لام وعصبة أو زوجات وعصبة أو عن الجميع فان أهل كل ذى سهم يجمعون أولا ولا عبرة بمن اراد من الزوجات أو من الاخوة للام عدمه فإذا طلبت احداهن أن تقسم نصيبها ابتداء على حدة لم يجب لذلك ثم إذا قسم كل سهم على حدة كالربع أو الثمن أو الثلث فلا صحابها القسمة فيه بعد حيث أمكن (أو ورثة مع شريك) فإذا مات أحد الشريكين في عقار عن ورثته فالورثة يجمعون في القسمة ابتداء فتقسم الثمن نصفين نصفها لشريك ونصفها لهم ثم انشاؤا بعد ذلك قسموا فيما بينهم

ولا يجاب أحدهم لقسم نصيبه على حصة، ابتداء بالآخر حتى الجميع (و) إذا طلب أحد الشركاء من ورثة أو غيرهم القسمة واشتد البعض (أجبر لها المنتفع) منهم (إن انتفع كل) منهم بما ينوبه واللام مجبور وهذا في غير المشتري للتجارة واللام يقسم لما فيه من نقص الثمن فيما ناب كلا وهو خلاف ما دخل عليه

٢١٤

ولا يجاب أحدهم لقسم نصيبه (الح) ظاهره ولو كانوا كلهم عصبة فقولوا أولا برضاهم مخصوص بما إذا كان معهم ذوسهم وأما مع الشريك الأجنبي فحكم الورثة مطلقا حكم ذوى السهم كما يؤخذ من الشارح أولا وآخر (قوله إن انتفع كل) أي إن انتفع كل واحد من الشركاء الطالب لها وغيره بما ينوبه في القسمة انتفاعا تاما كالانتفاع قبل القسم في ملكه ومخرجه ومربط دابته وغير ذلك قال في الحاشية فيجبر لها الآتي ولو كانت حصته تنقص قيمتها بالقسمة ولا يخالف هذا ما يلزم في جبر أحدهما بالبيع إن نقصت حصته إلا أن لو كان مائة حظه لم يخرج عن ملكه مع كونه ينتفع به انتفاعا مجانيا لا الأول وما يأتي خروج عن ملكه بالكلية أنظر الإجهوري انتهى (قوله واللام يقسم) أي لم يجبر على القسم من أباه (قوله وكتب القاسم الشركاء الح) حاصل ذلك أن القاسم يعدل المقسوم من دار أو غيرهما بالقيمة بعد تجزئته على قدر مقام أقطامه جزأفا إذا كان لأحدهم نصف دار وللاخر ثلثها رطلًا ثم سدسها فتجعل ستة أجزاء متساوية بالقيمة ويكتب أسماء الشركاء في ثلاثة أوراق كل اسم في ورقة وتجعل في كسح ثم يرمي بواحدة على طرف قسم معين من طرفي المقسوم ثم يكمل لصاحبها بما يلي ما رمت عليه أن يبقى له شيء ثم يرمي الأخرى على أول ما بقي مما يلي حصته الأول ثم يكمل له بما يلي ما وقعت عليه ثم يتعين الباقي للثالث فكل واحد يأخذ جميع نصيبه متصلا ببعضه ببعض وتبين أن رمي الورقة الأخيرة غير محتاج إليه في تميز نصيب من هي له للحصول التمييز يرمي ما قبلها فكتابتها انما هي لاحتمال أن تقع أولا إذ لا يعلم أنها الأخيرة إلا بعد فتأمل (قوله والتحرى فيما يتحرى فيه) أي كقسمة الزرع الأخضر قد أدب أو الثمرة قبل طيبها بالتحرى فيهما أن دخلا على الجزأ كما تقدم (قوله من اسمه على قسم) هكذا نسخة المؤلف وبعبارة الأصل فنخرج اسمه فلعلها سقطت من قلمه هنا (قوله الحد الغربي) أي الجهة الغربية ويوزن يد المجاورة للحد المخصوص فيكتب مثل الجهة الغربية المجاورة لفلان وهكذا (قوله أي لكل واحد من الشركاء) أي فيعطى صاحب النصف في المثال الذي قلناه سابقا ثلاثة أوراق ولصاحب الثلث ورقتان ولصاحب السدس واحدة (قوله وأجيب الح) قال بن حاصله أنه إذا كتب الشركاء في أوراق بهددهم ما أن يرمي أسماءهم التي كتبها على أجزاء المقسوم أو يقوم مقام رمي أسماء الشركاء على الأجزاء كتابة الأجزاء معينة في أوراق ستة مثلا ويأخذ ورقة من الأسماء ورقة من الأجزاء وكمل لصاحبها مما يلي أن يبقى له شيء كالعمل الأول سواء بالتفريق ولا إعادة قسم اهـ (قوله فان وقع على الخيار جاز) أي على ما ارتضاء اللقائي خلافا لاجهوري حيث عم في المنع وأما ما لا يشتري حصته شائعة على أن يقاسم بقية الشركاء فان ذلك جائز ووجه جوازها أنه لما كان الشريك مجبوراً على القسم عند طلب المشتري له لم يكن اشتراطه للقسم مناقضا لمقتضى العقد وأيضا البائع في هذه المسئلة قادر على التسليم بخلاف اشتراء الخارج وذلك لأن المشتري لما دخل على الشيوع صار المبيع مملوفا له ومقدوراً على تسليمه من حيث الشيوع بخلاف مسئلة المصنف فان المشتري فيها داخل على شراء معين والتعيين غير حاصل في الحال كذا يؤخذ من حاشية الأصل (قوله بان ظهر ما ذكر) أي اللفظ أو الجور وانما أفرد الضمير لأن العطف بأو (قوله تنقضت القسمة) أي فان قامت الامسالة ببناء أو غرس رجع للقيمة ويقسمون فان فات بعضهم قسم ما لم يفت مع قيمة ما فات وظاهره نقض القسمة بثبوت ما ذكر ولو كان يسيرا وهو قول عياض وأشهب وقيل يعني عن اليسير كالدنيا في العسدا الكثير وهو قول ابن أبي زيد كما في

أسماءهم في ورق صغير بعددهم بعد تعديل المقسوم بالقيمة في المقوم والتحرى فيما يتحرى فيه (ولف) ما كتبه أي يلف كل ورقة منها (في كسح) أو طين أو عجين (ثم رمي) كل واحدة على قسم فن اسمه على قسم أخذه (أو كتب المقسوم) بوصفه بان يكتب الحد الغربي والشرقي والوسط في أوراق (وأعطى كلا) من الأوراق (لكل) أي لكل واحد من الشركاء فالتى خرجت فيها جهة أخذها وهذا ظاهر إذا استوت الانصاء أو اختلفت وكانت الاقسام عروضا فبأخذ صاحب الأكثر الباقي كزوجة وأخ لام وعاصب فان كانت داراً أو حائطا فان ذلك قد يؤدي للاختلاف وعدم الضبط وأجيب بان من ظهر اسمه في جهة أخذ ما يكمل حقه مما يليه فتأمل (ولزم) ما خرج بها فليس لأحدهم نقضها وكذا يلزم في قسمة التراضي ما رضى به كل فن أراد الفسخ لم يكن منه (ومنع) فلا يصح (أشراء ما يخرج) بالقرعة من الاقسام قبل رميها بان

بن

يقول يعني ما يخرج لك بكذا أو يقول البائع للمشتري اشتري ما يخرج لي بكذا للجهالة

وان كانت الاقسام متساوية قيمة ومساحة وهذا ان وقع البيع على البت فان وقع على الخيار جاز لان بيع الخيار منحل (ونظري دعوى جور) في القسمة (أو غلط) من القاسم فيها (فان تفاشش) بان ظهر ما ذكر كظهوراينا (أو ثبت) ما ذكر كبريدنة (نقضت) القسمة ووردت للصواب (والا) يتفاشش أولي ثبت بان لم يتضح الحد إلى من غير ثبوت (حلف المتكسر) لما فان حلف أنه لم يحصل فيها جوراً أو غلطاً فلا تنقض فان نكل أعيدت وهذا غلط يطل الزمن

كالعام أو مدة تدل على الرضا بما وقع حيث كان ظاهر الاختفاء والافلا كلام للمدعي والبراد بالجور ما كان عن عمد والغلط ما كان عن خطأ (كالرضا) أي كما ينظر في دعوى الجور والغلط على الوجه المتقدم (أن أدخل) فيها (مقوما) يقوم بها السلع أو الحصص لأنها حيث تشابهت القرعة فإن تفاخشا أو ثبت الجور أو الغلط نقصت والأحلف المنكر فإن تكلت نقصت بخلاف ما إذا وقعت المراضاة بينهما بلا تعويم وتعديل فلا ينظر في ذلك وهي لازمة ولو تفاخشا الجور أو الغلط لأنها محض بيع لا رد فيها بالتعين كما تقدم (وأجبر على البيع من أباه) من الشركاء (فيما لا ينقسم من عقار) كحانوت وبيت صغير (وغيره) من عرض كعبد وسيف أي يجبر الآبي على بيع الشيء بتسامه مع مريد البيع (أن نقصت حصة شريكه) أي شريك الآبي وهو من أراد البيع كأنه قال إن نقصت حصة مريد البيع لوباعها (مفردة) عن حصة شريكه لأن الشأن في الصلعة التي تساوي مائة أو بيع نصفه المبيع بخمسين بل بأقل فإن لم تنقص لو بيعت مفردة لم يجبره الآبي على البيع لعدم الضرر كما لا يجبر فيما يبيع أو في المثل لأن القول لمن أراد القسم فيه (ولا يلزم)

٢١٥

الآبي (النقص) فإن قال الآبي ببيع ما يخصه في هذا الحانوت وإن نقص عن بيعه جلة فعلى ما نقص فإنه لا يجبر على البيع معه لعدم الضرر (ولم يملك) حصة مريد البيع (مفردة) بأن ملكه معا يارث أو شراء أو غيرهما فإن ملكها مفردة وأراد بيعها أو أي صاحبه من البيع معه لم يجبر على البيع معه (ولم يكن الكل) أي المجموع متخذاً (للغلة) أي المكرايان كان القنية أو اشتروه للانتفاع في غير غلة ولو للتجارة على العتد فإن اشترى لثلاثة (كربع غلة وحانوت) لغلة وحمام وفرن ومجيسة وخان لم يجبر الآبي على البيع مع من أرادته فتحصل أن ما لا ينقسم إذا كان شركة وطلب

بن (قوله كالعام) أي كما حد به ابن سهل (قوله أو مدة تدل الخ) حد ما بعضهم بنصف العام ذاق كلام الشارح لم يكتبه الخلف (قوله والافلا كلام للمدعي) أي فلا تنقص القسمة بدعوى مدعيه ولو قام بالقرب (قوله كالمراضاة) تشبيه غير تام لأن الجور الثابت بالبينة ينقص به قسمة القرعة كان كثيراً أو يسيراً على المعتمد وما المراضاة فلا تنقص به إلا إذا كان كثيراً (قوله كما تقدم) أي أول الباب في قوله ولا رد فيها بالتعين (قوله فيما لا ينقسم) أي وأما ما ينقسم فالشأن أنه لا يحصل فيه نقص إذا بيع مفرد إلا أن المشتري يرغب فيه لتمكنه من قسمه بعد الشراء فلا يبيخس في غنمه وأما ما لا ينقسم فلا يرغب فيه المشتري لما يلحقه من الضرر لعدم جبره شره يملكه على القسمة فكان يبيخس في غنمه كما يؤخذ من الشارح (قوله لم يجبر على البيع معه) أي لكونه أدخله في ملكه مفرداً (قوله ولو للتجارة على المعتمد) أي خلافاً لبعض كما ساقى (قوله ذكر المصنف) أي خليل وأما مصنفنا فقد ذكر الأربعة (قوله الآن وجهه ظاهر) أي وهو عدم الضرر (قوله وقسم من المحجور الخ) أي قسمة قرعة أو مراضاة (قوله وإليه) فإن لم يكن له ولي فالجأ كم فإن لم يكن حاكم شرعي فجماعة المسلمين من أهل بلده (قوله وقسم من الغائب) أي غيبة بعيدة فإن كان قريب الغيبة انتظر قال في الحاشية والظاهر كما في غير هذا الموضع أنها ثلاثة أيام مع الأمن وقال الأجهوري يقسم القاضي والوكيل من الغائب ولو قربت الغيبة قال في الحاشية والظاهر ما قاله الأجهوري فلذلك أطلق شارحنا (قوله لا يقسم عنه الأب) أي ليس للأب أن يقسم عن ولده الكبير الرشيد ولو غابا ومثله الأم (قوله ولا نوال شرطية) بالضم بوزن غرة سموا بذلك لأن لهم شرطاً في زيمهم وليسهم غيرهم (قوله إذا كنفت صغيراً) أي تكفل بالصغير وصناته (قوله بلا وصاية) أي حقيقة أو حكماً فإن العادة إذا جرت بان كبير الأخوة أو أعم يقوم مقام الأب عمل بذلك وأعطى حكم الوصي وإن لم يوصه الأب كما تقدم في باب الحجر

باب في القراض

(قوله ونوع شركة) عطف على قسم (قوله من القرض) أي بفتح القاف (قوله وهو القاطع) وقيل مأخوذ من القرض وهو ما يجازى عليه الرجل من خير أو شر لأن المقرض قصده كل واحد منهما إلى منفعة الآخر فهو مقارضة من الجانبين (قوله ويسمى مضاربة أيضاً) أي عند أهل العراق أخذاً من قوله تعالى وآخرون يضربون في الأرض الآية وذلك أن الرجل في المضاربة كان يدفع إلى الرجل ماله على الخرج به إلى الشام وغيره ما فينتاع انتاع على هذا الشرط ولا خلاف في جواز بين المسلمين وكان في

بعض الشركاء البيع له جلة وأبي البعض فإن الآبي يجبر على البيع مع من طلبه بشرط أربعة ذكر المصنف منها ثلاثة ولم يذكر شرط ما إذا التزم الآبي النقص وهو لا يخفى ولم يصرح عليه المصنف ولا ابن عرفة لأن ظاهر المدونة وغيره ما خلاقه إلا أن وجهه ظاهر وزاد عياض خاها وهو أن لا يكون مشترى للتجارة فإن اشترى لها فلا يجبر الآبي على البيع ورده ابن عرفة (وقسم من المحجور) للصغير أو سفه أو جنون (وليه و) قسم (عن الغائب وكيله) أن كارهه وكيل (أو القاضي) أن لم يكن له وكيل (لا) يقسم عنه (الأب) إذا لم يكن وكيلاً عنه (و) لا (ذو الشرطة) من الأمراء (ولا كاخ) وعم إذا (كنف صغيراً بلا وصاية) من أبيه (بخلاف منقطع) الصغير فإنه يقسم عنه مادام محجوراً في كنفه (باب) في القراض وأحكامه ومناسباته لما قبله أن فيه قسم الربح بين العامل ورب المال ونوع شركة قبل القسم وهو بكسر القاف مأخوذ من القرض وهو القاطع لأن رب المال قطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها بقطعة من الربح ويسمى مضاربة أيضاً وعرفه بقوله (القراض)

الصحيح ههنا (دفع مالك) من اضافة المصدر لقائه (مالا) معبولة (من نقد) ذهب او فضة بشرطه العرض (مضروب) أي مسكوك
 يخرج التبر والنقد منهما (مسلم) من المالك لا بد من عليه أو محال به على أحد (معلوم) قدر أو صفة لا مجهول (لمن) متعلق بدفع أي
 دفعه لعامل (يتجر به) والتجر التصرف بالبيع والشراء لتحصيل ربح (بجزء) أي في نظير جزء شائع (معلوم) كربع أو نصف لا مجهول
 (من ربحه) أي من ربح ذلك المال المدفوع لا من ربح غيره ولا بقدر مخصوص كعشرة دنانير من ربحه (قل) ذلك الجزء كعشر (أو أكثر)
 كنصف أو أكثر (بصفة) دالة على ذلك ولو من أحد ههنا ويرضى الآخر ولا يشترط اللفظ كما يبيع والجاره ولا عبر ابن الحاجب في
 تعريفه بأجارة حيث قال أجارة على التجري في مال بجزء من ربحه وعبر الشيخ بقوله توصيل على تجري في نقال إشارة إلى أنه ليس من
 العقود اللازمة بمجرد العقد بل لكل الفسخ قبل العمل كما سيأتي إن شاء الله تعالى وقوله ادفع قد يشير لذلك مع إخراج الدين ابتداء وإن
 كان لا يخرج الدين صريحا لا بقوله مسلم ٢١٦ ثم ذكر محترز بعض القيود المذكورة فذكر محترز بقوله (لا يعرض)

الجاهلية فافره المصطفى عليه الصلاة والسلام في الاسلام لان الصرورة دعت اليه الحاجة الناس الى
 التصرف في أموالهم وليس كل أحد بقدر على التنمية بنفسه وهو مستثنى للضرورة من الاجارة المجهولة
 (قوله الصحيح) دفع به ما يتوهم أن هذا التعريف يشمل الصحيح والفاصل لان شأن التعاريف أن تكون
 للماهيات صحاحا وفاسدا فافاد أن هذا التعريف مخصوص الصحيح (قوله عرفا) أي وأما لغة فقد
 تقدم في قوله ما خوذ من القرض الخ (قوله خرج به العرض) أي ومنه الفلوس الجدد فلا تكون
 رأس مال (قوله مضروب) كان عليه أن يز بد معاملة به ليخرج المضروب الذي لا يتعامل به لانه بمنزلة
 غير المضروب كما أفاده زروق لكن قال ح لم أر من مخرج به فذلك شارحنا ترك زيادة هذا القيد (قوله
 لا بد من عليه) أي على العامل بأن يقول له اتجر في الدين الذي عليك والرجع بيني وبينك وكذلك لا يصح
 في الرهن أو الوديعة التي عند العامل ما لم يقبض الدين لرب المال ويسلمه للعامل أو يحضره ويشهد
 عليه كما يأتي (قوله أو محال به) أي كما إذا قال له اقبض الدين الذي لي على فلان واتجر فيه فإrade
 بالمد والالتوصيل في قبض الدين الذي له على الغير والافعال والاصطلاح عليها لا تصح هنا لان
 المال يأخذه المحال لنفسه ملكا (قوله معلوم قدر أو صفة) أي في شرط علم رأس المال لان الجهل به
 يؤدي للجهل بالربح ويجوز بالنقد الموصوف بما تقدم ولو كان مغشوشا (قوله كعشرة دنانير)
 أي إلا أن ينسب القدر سواء من الربح كالعشرة أن كان الربح مائة فيجوز لانه بمنزلة العشر (قوله
 قد يشير لذلك) أي لما ذكر من عدم اشتراط التلفظ والضرورة حيث عبر بدفع (قوله مع إخراج الدين)
 أي باللفظ دفع (قوله القيسود المذكورة) أي وهي ثمان نقدا مضروب مسلم معلوم أن يتجر به بجزء
 معلوم من ربحه بصفة (قوله لا يعرض) هنا محترز أول القيود (قوله طعنا ما كان أو غيره) تعميم
 في المثلي غير النقدي وتقدم أن المثلي ما ضبطه كبل أو وزن أو عدد (قوله ولو يبلاد لا يوجد فيها) أي
 لان القراض رخصة يقتصر فيها على ما ورد كما يأتي (قوله فسيأتي النص عليه) أي في نسوله وان
 وكاه على خلاص دين الخ (قوله ولو نعمل بها) ظاهره ولو لم يوجد غيرها (قوله يقتصر فيها على
 ما ورد) في بن قال بعضهم والظاهر في نحو هذا الجواز لان الدراهم والننانير ليست مقبوضة لذاتها
 حتى يمنع بغيرها حيث انقرد التعامل به بل هي مقبوضة من حيث التنمية (قوله على أنه أخره) أي
 فيكون ربا (قوله أن يكون أنفعتها) الضمير يعود على العين المرهونة أو المودوعة (قوله الرهن أو الوديعة)
 بدل من المال (قوله واعتراضهم على ابن غازي الخ) أي فقد اعترض شراح خليل على ابن

كعبه أو ثوب وكذا مثلي
 غير نقد طعنا ما كان أو غيره
 فلا يجوز أن يكون رأس
 مال قراض ولو يبلاد
 لا يوجد فيها النقد
 كالسودان ولا يجوز
 اعتبار قيمته رأس مال
 فان قال له بعه واجعل
 ثمنه رأس مال فسيأتي
 النص عليه كرمحترز
 مضروب بقوله (ولا تبر)
 ولا تقارضة ولا سبيكة
 ههنا فلا يصح أن يكون
 رأس مال قراض (الآن
 يتعامل به) أي بالتبر
 ونحوه (فقط) ولم يوجد
 عندهم مسكوك يتعامل
 به (بلده) أي في بلد
 القراض فانه يجوز حينئذ
 أن يكون رأس مال
 ومفهوم فقط أنه ان وجد
 مسكوك يتعامل به
 عندهم أيضا لم يجز التبر
 ونحوه لوجود الأصل
 (كفلوس) أي الجدد

النحاس لا يجوز أن تكون قراضا ولو تعول بها ولو في المحتررات لان انقراض رخصة
 يقتصر فيها على ما ورد وبقى ما عداه على الأصل من المنع وذكر محترز مسلم بقوله (ولا بد من ولا (برهن و) لا (وديعة) عند العامل
 أو غيره كاسين فلا يجوز أن يكون واحدا من هذه الثلاثة قراضا أما الدين فلا يهتم على أنه أخره لانه فيه وأما الرهن والوديعة فقال ابن
 القاسم لاني أخاف أن يكون أنفعتها صارت عليه دنائته وكلاهما في المضروب فيجوز أن يكون أنفق ما عنده من رهن مسكوك
 أو وديعة ثم تواطأ على التأخير بزيادة وهذا ظاهر فيما إذا كانت تحت يد العامل وأما لو كانت تحت يد أمين فليلحظ المنع انتفاع رب
 المال الرهن أو الوديعة لانهما من الامين ولا شأن أنهما على ضعفه فقول الشيخ ولو يبلده صوابه قلب المبالغة كما قال ابن غازي بأن يقول
 ولو يبلده غيره واعتراضهم على ابن غازي بما لا وجه له قد بر (و) وقع القراض بدني على العامل بأن قال له ربه اجعل ما عليك من الدين
 قراضا على أن الربح ينشأ هذا (استعبر) الدين (ينا) على العامل يضمه لربه ويخص العامل بالربح وعليه الخسر

ولا عبرة بما وقع منهما (الآن يقبض) الدين بأن يقبضه ربه من المدين ثم يرد على أنه قراض ولو بالقرب (أو يحضر) ربه (وبشهادة عليه) يعدلين أو عدل وأمرأتين على أن هذا المال الذي أحضره وما على من دين فلان ثم يدفعه له ربه قراضا فحوز وكذا الرهن والوديعة إذا قبضنا أو أحضرنا مع الشهادتين يجوز دفعهما قراضا بالقياس إلى الدين على الدين فإن لم يقبض أو لم يحضرنا وقال ربه ما له اتجر بما عندك من رهن أو وديعة على أن الربح بيننا كذا قراضا فالربح له وما وعليه الخسر والعامل أجرمته وما ربه في الوديعة من أن المودع بالفتح إذا اتجر في الوديعة فالربح له والخسارة عليه وذلك فيما إذا اتجر فيها بغير إذن ربه أو هنا إذن له على طريق القراض وهذا إذا كان الدين عليه والرهن أو الوديعة تحت يده فإن كان على غيره والرهن أو الوديعة بيد أمين فأشاره بقوله (وإن وكاه) أي وكل العامل (على خلاص دين) ثم يعمل فيه قراضا وكذا على خلاص رهن أو وديعة عند أمين (أو) على (بيع عرض

عنده) أو دفعه له (أو) على يده (بعد شرائه أو) وكاه على (صرف) بأن دفع له ذهبيا ليعصرفه بفضة أو عكسه (ثم يعمل) في ثمن العرض أو فيما صرفه قراضا قراضا فاسدا وإذا كان قراضا فاسدا (فله) أي للعامل (أجر مثله في توبة) ما ذكر من التخليص أو البيع أو الصرف في ذمة رب المال ربح العامل أو لم يربح وكذا في التبر والفلوس كذا كره بعضهم (و) له (قراض مثله في ربحه) أي يربح المال فإن ربح أعطى منه قراض مثله وإن لم يربح فلا شيء له لافي ذمة ربه ومثل هذه المسائل ما لودع له ما على أن يشتري به سلعة فلان ثم يعمل فيها قراضا ثم شبه بما يمنع وفيه أن وقع قراض المثل قوله (كل شرك) أي كما لا يجوز وأن وقع ففيه قراض المثل ما إذا انتفى علم الجزاء للعامل بأن

غازى حيث اعتصر على خليل في المبالغة بالوجه الذي قاله شارحنا فوجهها كلام خليل بأن انتفاع رب المال بتخليص العامل الرهن أو الوديعة أمر محقق وأما احتمال اتفاق العين أن كانت تحت يد العامل فامر متوهم فالمبالغة عليه صحيحة وكلام ابن غازي فحامل فوجه شارحنا كلام ابن غازي بما علمت (قوله ولا عبرة بما وقع منهما) أي لا يعتبر عقد القراض لأن المودع مودعاً كاملاً مودعاً حساً (قوله الآن يقبض الدين) أي ولو بغير إظهاره (قوله أن هذا المال الذي أحضر) أي مع علم الشهود بقبضه ووجوبه يخرج بهذا الاحتمار من الذمة إلى الإماهة (قوله بالقياس إلى الدين) أي لأن القبض أو الاحتمار والشهادة كاف في الدين مع أنه في الذمة فكفاية ما ذكر في المسألة الأولى فهو قياس أحقوى (قوله فالربح لربهما الخ) أن قلت ما الفرق بين تجارته بالدين قبل القبض والرهن والوديعة حيث جعل الربح والخسر للعامل في الأول ولرب المال في الثاني قلت إن الدين لم ينتقل عن ذمة العامل ومن عليه الضمان له الغنم بخلاف الرهن والوديعة فإن الأصل فيهما عدم الضمان لمن هما بيده فتأمل (قوله وما ربه في الوديعة) أي فلا ينافي ما هنا لأن ما ربه ربه حيث اتجر فيها بغير إذن ربه فغناهما حكم التجارة في الدين (قوله أو على بيع عرض عنده) أي عند العامل وقوله أو دفعه له أي دفع رب المال العرض للعامل موكلاً له على بيعها وقوله أو على بيعه بعد شرائه أي أمره بشراء عروض ثم وكاه على بيعها ويتجر في ثمنها (قوله من التخليص) راجع لقوله على خلاص دين وقوله أو البيع راجع لقوله أو على بيع عرض عنده الخ وقوله أو الصرف راجع لقوله أو صرف فهو تلف وتشر مرتب (قوله وكذا في التبر والفلوس) أي أجر مثله في صرف التبر أن دفعه تبراً وأمره أن يبدله بمسكوك وقوله والفلوس أي له أجر مثله في إبدال الفلوس بعين مسكوك (قوله لافي ذمة ربه) صوابه حذف لا أو يزيد بقوله لافي ذمة ربه ولا في المال فتدبر (قوله ومثل هذه المسائل) أي من حيث ثبوت أجرة المثل في تولية الشراء وقراض مثله في الربح الحاصل في التجارة بعد ذلك وقوله المسائل أي التسع المتقدمة في المتن والشرح وتضمن لها هذه فتكون عشرة وأما فسدت تلك العشر لاختلال بعض الشروط منها تأمل (قوله كل شرك) إنما كان فيه قراض المثل لأن هذا اللفظ يحتمل النصف والأقل والأكثر فيكون مجهولاً كما بيوضحه الشارح في آخر العبارة (قوله أجل فيه العمل ابتداء) أي بخلاف ما لو قال أعمل فيه في الصيف أو في موسم العيد ونحو ذلك مما فيه زمن معين فإنه فاسد وفيه أجرة المثل وذلك لشدة التحجير في هذا دون ما قاله المصنف لأن كل ما اشتد التحجير قوى الفساد وحيث قوى الفساد خرج عن القراض بالمرء (قوله ضمن للعامل) أي شرط عليه رب المال الضمان وأما لو تطوع العامل بالضمان ففي صحة ذلك القراض وعدمها خلاف وأما أن دفع رب المال للعامل المال واشترط

٢٨ - صاوي - في

قال له أعمل فيه ولك في الربح شرك (ولا عادة) الواو والهمزة

أي والهمزة أنه لا عادة بينهم تعين قدر الجزاء فإن كان لهم عادة تعين لطلاق الشرك على النصف من العمل عليها وأما لو قال والربح مشترك بيننا أو شركة فهو ظاهر في أنه النصف لأنه يفيد التساوي عرفاً بخلاف لك شرك فإن المتبادر منه لا حصة (أو بينهم) بالجرعة المقدر مجزور بالكاف أي وكقراض مبهم بأن قال أعمل فيه قراضاً وأطلق فإنه فاسد وفيه بعد العمل قراض المثل في الربح وكذا إذا أجمع الجزاء كان قال ولك جزاء من ربحه أو شيء من ربحه إذا لم يكن لهم عادة تعين المراد به كرك شرك (أو) قراض (أجل) فيه العمل ابتداء أو انتهاء كعمل فيه سنة من الآن أو إذا جاء الوقت الفلاني فاعمل فيه ففسد لما فيه من التحجير المتأني لسنة قراض وفيه أن عمل قراض المثل (أو) قراض (شمن) كالباعل يضم الضاد

ولا يشترط المبيع أي شرط فيه على العامل ضمان رأس المال إذا تلف أو ضاع فلا يلزمه أن يعمل بالشرط وفيه قراض المثل في الربح
 أن عمل (أو) قراض قال فيه العامل (اشترى) السلع (بدين) في ذمتك ثم انتقد أي اشترط عليه ذلك (فخالف) العامل واشترى بتقديفه
 قراض المثل لأن الشرط فاسد وقد نقد مال رب المال حالاً فالسلع لرب المال والعامل قراض مثله في الربح نقولنا فخالف قيد لا بد منه
 زدناه عليه فإن لم يخالف بان اشتري بدين كما شرط فيه فالربح له والخسارة عليه لأن الثمن صار قرضاً في ذمته وكذا لو شرط عليه أن يشتري
 بتقديف فاشترى بدين وأد لو شرط عليه الشراء بتقديف فاشترى به كما شرط فالجواز ظاهر فالصور أربع (أو) شرط عليه (ما يقل وجوده) أي
 ما يوجد تارة ويعدم أخرى ففاسد وفيه أن عمل قراض المثل في الربح وسواء خاف واشترى غيره أو اشتراه قال المواق ونص المدونة قال
 مالك لا ينبغي أن يقارض رجلاً على أن لا يشتري إلا بالبر لا أن يكون موجوداً في الشتاء والصيف فيجوز ثم لا يعدمه إلى غيره الباجي فإن كان
 يتعذر لقلته لم يجز وإن نزل فسخ انتهى ٢١٨ أي فإن فات بالعمل فقيه قراض المثل فلم أن ما يوجد دائماً إلا أنه قليل وجوده

فصح ولا ضرر في اشتراطه
 ثم شبه بما قبله قراض
 المثل قوله (كاختلافهما)
 أي العامل ورب المال
 (في) قدر (الربح به)
 العمل (وإدعي) أي ادعى
 كل منهما (مما لا يشبه)
 العادة كان يقول رب
 المال جعلت لك سدس
 الربح ويقول العامل
 الثلث وكانت عادة الناس
 الثلث أو النصف فيردان
 إلى قراض المثل فإن انفرد
 أحدهما بالشبه فالقول له
 (فإن أشبهها) معاً (فقول
 العامل) أي القول له
 لترجع جانبه بالعمل وأما
 اختلافهما قبل العمل
 فسيأتي أن القول لربه
 مطلقاً (وفي فاسد غيره)
 أي غير ما تقدم ذكره
 من المسائل (أجرة مثله
 في الدمة) أي ذمة رب
 المال ربح العامل أو لم يربح

عليه أن يأتيه بضامن يضمنه فيما يتعلق بتعديده فلا يفسد بذلك لأن هذا الشرط جائز وأما أن شرط
 عليه أن يأتيه بضامن يضمنه مطلقاً فعلى في التلف أم لا فسد القراض ولو كان الضمان بالوجه ولا
 يلزم كما أدعى به الأجهوري (قوله فالصور أربع) أي فالصورة الأولى فيها قراض المثل والخسارة
 على العامل لتعديده بدفع المال بعد منع ربه والثانية والثالثة الربح للعامل والخسارة عليه وليس لرب
 المال إلا رأس ماله والرابعة القراض بجميع والربح على ما دخل عليه (قوله إلا البز) بالبهاء والزاي
 المعجمة القماش (قوله أي ادعى كل منهما مما لا يشبه) أي جزأ لا يشبهه أن يكون جزء قراض (قوله
 فالقول له) قال في الحاشية ظاهر عباراتهم بدون تعيين في ذلك (قوله فسيأتي أن القول لربه مطلقاً) أي
 أشبهه أم لا لأنه عقد منحل قبل العمل (قوله أي غير ما تقدم ذكره من المسائل) أي السبع ونضم لها
 المسائل الدشرا التي تقدم التنبيه عليها من حيث قراض المثل في الربح وإن كان في أجرة المثل في التولية
 (قوله ويقتربان أيضاً من جهة أخرى) أي ويقتربان أيضاً من جهة ثالثة وهي أنه أحق من الغرماء إذا
 وجبه قراض المثل وأسوتهم إذا وجبه أجرة المثل على ظاهر المدونة والموازاة ما لم يكن الفساد
 باشتراط عمل يده كان يشترط عليه أن يخط فانه حيث لم يكن أحق به من الغرماء لأنه صانع وهو
 أحق به فيما يقابل الصنعة فقط أو فيه وفيما يقابل عمل القراض قولان ومقابل ظاهر المدونة أنه
 أحق به أيضاً بأجرة المثل إذا كان المال يده حتى يستوفي أجرة مثله كذا في الحاشية (قوله أمثلة فاسدة
 غير ما تقدم) وضابط ذلك أن كل مسألة خرجت عن حقيقة القراض من أصلها ففجأ أجرة المثل وأما
 أن شملها القراض لا يمكن اختل منها شرط ففجأ قراض المثل (قوله أو اشتراط أمين عليه)
 أي بخلاف اشتراط رب المال عمل غلام غير أمين أي رقيب على العامل بنصيب الغلام من الربح أو
 غير شيء أصلاً فجائز وأما أن كان النصيب للسيد أو كان الغلام رقيباً ففاسد وفيه أجرة المثل (قوله
 من كل عمل) بيان لدخول الكاف والمعنى من كل عمل غير لازم للعامل والالتزام باشتراط كالنشر
 والطي الخفيين (قوله على العامل) متعلق باشتراط وليس متعلقاً بحذف صفة العمل لأنه فاسد (قوله
 أو اشتراط تعيين محل) أي كقوله لا تتجر إلا في خصوص البلدة الفلانية وأما قوله لا تتجر في القطر
 الفلاني ولا تخرج منه فلا يضر (قوله لا يتجار) هكذا نسخة المؤلف بالف بعد الجيم ثم راء بعدها
 والصواب حذف الالف (قوله وانظر بقية المسائل في ذلك في الأصل) منها أن يشترط عليه مشاركة غيره

بمخلاف المسائل المتقدمة فإن فيها قراض المثل في الربح فإن لم يحصل ربح فلا شيء للعامل ويقتربان
 أيضاً من جهة أخرى وهي أن ما قبله قراض المثل يفسخ قبل العمل ويعتق بالعمل وما قبله أجرة المثل يفسخ متى أطلع عليه ولو بعد العمل
 وله أجرة ما عمل ثم ذكر أمثلة فاسدة غير ما تقدم مما للعامل فيه أجرة مثله بقوله (كاشتراط يده) أي يدرب المال مع العامل في البيع والشراء
 والاخذ والعطاء مما يتعلق بالقراض ففاسد لما فيه من التحجير والعامل أجرة مثله (أو) اشتراط (مساورته) أي مشاورة
 رب المال في البيع والشراء ففاسد لما فيه من التحجير وفيه أجرة المثل (أو) اشتراط (أمين عليه) أي على العامل أو اشتراط (كخطاطة)
 لثياب التجارة (أو خز) لجلودها من كل عمل في سلعها على العامل (أو) اشتراط (تعيين محل) لا تتجر إلا بتعداد غيره (أو) اشتراط تعيين
 (زمن) له لا يتجر في غيره (أو) تعيين (شخص للشراء) منه بحيث لا يشتري شيئاً من غيره أو البيع له بحيث لا يبيع سلعاً لغيره فيفسد القراض
 في ذلك كله التحجير المحالف لسنة القراض والنظر بقية المسائل في ذلك في الأصل (وعليه) أي للعامل ما حرت له عادة به

(كالشراء والبيع) لا يثبتون نحوهما (اللفظيين) لا الكثيرين مما لم يجز العادة به (و) عليه (الأجر) من ماله (إن استأجر) على ذلك لأجل رب المال ولا من الربح (وإن اشترى) لئلا يفسد له نفسه بشئ من ماله فلم يقدر على وفائه (فقال) غيره أنا (اشتريت) سلعة بكذا (فاعطى) الثمن لا يتقدم له بها ويرى ما يدينه من ماله من ماله (فقرض) فاستدلا قراض فيجب رده له فوراً لأنه لم يقع على وجه المعروف فإن تقدم في السلعة فالربح للعامل وحده والخسر عليه (بخلاف ما إذا لم يجز) رب المال بالشراء بل قال له بعد أن اشتراها ادفع لي عشرة مثلاً على وجه القراض والربح بينهما كذا (فيجوز) ويكون قراضاً على ما دخل

٢١٩

على وجه القراض (فقد وجدته رخصاً لشريه) بهو الربح بينهما على كذا فيجوز (إن لم يسم السلعة أو البائع) فإن سمي السلعة أو البائع لم يجز وكان قراضاً فاسداً وبطلاناً كما قيل أنه إن عين البائع فهي كسنة اشترى من فلان له أجرة ثوب الشراء أو قراض المثل وإن عين الساعة فله أجر المثل (وجعل) بالجر أي وكجمل (الربح) كاه (لا أحدهما) فيجوز (أو غيره) فيجوز (وضمته) العامل أي يضمن مال القراض لربه لو تلف أو ضاع بسلا تفرط (في) اشتراط (الربح) أي للعامل بأن قال له ربه أعمل فيه والربح لك لا يحدده صار قرضاً وانتقل من الأمانة إلى القرضة لكن بشرطين أحدهما بقوله (أن لم ينفه) أي الضمان عن نفسه أو لم ينفه عنه رب المال فإن نفاه بان قال ولا ضمان علي أو قال له ربه ولا ضمان علي لم يضمن لأنه زيادة معروف (ولم يسم قرضاً) بأن قال

في مال القراض أو يخطأ المال بماله أو مال قراض عنده أو يبيع بماله القراض أي بوسله أو بفضله مع غيره ليشتري به ما يتجره العامل به أو أن يزرع بماله القراض حيث جعل عليه العمل في الزرع لأن ذلك زيادة زاد هارب المال عليه وأما الوشرط عليه أن يتفق في الزرع من غير أن يعمل بيده فلا يمنع أو يشترط عليه أن لا يشتري إلى بلد كذا فهذه مستمسكات للثمن التي ذكرها المصنف العقد في فاسد خبر وجهها عن حقيقة القراض وفيها أجرة المثل بعد العمل (قوله كالشراء والبيع) دخل تحت الكاف النقل الخفيف فيلزمه وإن استأجر عليه من ماله (قوله لا الكثيرين مما لم يجز العادة به) أي فانه لا يتولا بنفسه فإذا عمل به بنفسه وادعى أنه عمله لم يرجع ما جرت قضي له بالأجرة فإن خالفه رب المال وقال بل عملته بغير عامل صدق العامل بيمين على أحد القولين (قوله وإن اشترى لئلا يفسد له نفسه بشئ من ماله) حاصله أن المسائل التي تؤخذ من المتن والشرح في هذا المبحث خمس الأولى أن يشتري السلعة لنفسه بشئ من ماله ثم ياتي غيره فيخبره بها ويطلب منه الثمن على وجه القراض فقرض فاسد والربح للعامل والخسر عليه الثانية أن يشتريها ويأجر غيره قراضاً من غير أن يخبره بشرائها فيجوز ويكون قراضاً على ما دخل عليه الثالثة أن يذهب قبل شرائها فيقول ادفع لي فقد وجدت رخصاً أو الربح بينهما فيجوز أيضاً ويكون قراضاً على ما دخل عليه الرابعة أن يسمي السلعة فقط كقوله وجدت بغيري كذا فادفع لي ثمنه والربح بينهما فهذه فاسدة وفيها العامل أجر المثل الخامسة أن يسمي البائع بأن يقول وجدت فلاناً يبيع بغيري فاعطني ثمنه قراضاً فهي فاسدة أيضاً وفيها قراض المثل في الربح وأجرة ثوب الشراء (قوله لأنه لم يقع على وجه المعروف) علة لقوله فيجب رده فوراً ولا يعمل فيه بإعادة القرض لأن بقاءه كالربا (قوله له أجرة ثوب الشراء أو قراض المثل) أي فتكون من جملة المسائل العشر المتقدمة (قوله فله أجر المثل) أي وتضمن المسائل التي في أجرة المثل (قوله لأنه حينئذ صار قرضاً) أي وإطلاق القراض عليه مجازاً علمت أن حقيقة القراض دفع مالك ماله من نقد مضروب مسلم معلوم لن يتجر به بجزء معلوم من ربحه قل أو كثر بصيغة وحكم ذلك الربح حكم الهبة متى حازه الموهوب له قضى له به إن كان معيناً وأما إن كان غير معين كالفقراء وجب من غير قضاء فإن اشترط لمسجد معين فقال ابن ناجي أنه يجب من غير قضاء كالفقراء وقال ابن زريق يفتى به كالموهوب له المعين وحيث اشترطه رب المال للعامل لم يطل بموت ربه أو فاسده قبل انفصاله لأن المال كله بيده فكان الربح هبة مقبوضة وأما إن اشترط لربه فهل يطل بموت العامل وتأخذه ورثته لعدم حوز رب المال له أو لا بل يقضى به لرب المال بناء على أن العامل أجير لرب المال فكان رب المال حائزاً له قولان أحدهما خصان حاشية الأصل (قوله يكون قراضاً فاسداً) أي وهل يكون الربح للعامل عملاً بشرطه أو فيه قراض المثل لكونه قراضاً فاسداً انظره كذا في عب (قوله إذا لم يشترط عليه ربه الخلط) بقاء ما إذا شرط عليه ربه عدم الخلط والحكم أنه يلزمه ذلك فإذا خالف وخلط كان الربح بينهما والخسر على العامل (قوله فيجب أن كان المالان لغيره) أي كما لا ينبغي (قوله أو تقديم القراض) أي الذي هو مال الغير (قوله ضمن) أي على مقتضى الوجوب (قوله وقيل معنى الصواب النديب) هو لبعض شيوخ ابن ناجي (قوله فلا يضمن) أي لكونه لم يخالف واجبا

أعمل فيه والربح لك فإن سمي قراضاً بان قال له أعمل فيه قراضاً والربح لك لم يضمن ولو شرط عليه الضمان فيلحق الشرط لكنه إن شرطه يكون قراضاً فاسداً يفسخ قبل العمل (وخطئه) أي مال القراض فيجوز (وإن خلطه العامل بماله) إذا لم يشترط عليه ربه الخلط واللام يجوز وفيه أجرة المثل كما قدمه الشيخ وخطئه بماله غير مأووله (وهو الصواب أن خاف) العامل (بتقديم أحدهما) أي المالين (رخصاً) فيجب أن كان المالان لغيره فإن كان أحدهما له وجب أحد الأمرين أما الخلط أو تقديم القراض ومنع تقديم ماله فإن قدمه فخير مال القراض بينهما وقيل معنى الصواب النديب لا يضمن

أن قدم ماله فحصل للقراض رخص ومثل الرخصة في البيع الغلاء في الشراء (وسمعة) أي العامل بمال القراض فيجوز (أن لا يبيع عليه) رب المال (قبل شغله) أي المال بأن لم يجر عليه أصلاً أو جرح بعد شغله فإن جرح عليه قبل شغله ولو بعد العقد لم يجز فإن خالف وسافر ضمن بخلاف ما لو خالف وسافر بعد شغله إذا لم يجر عليه من السفر بعده (واشترطه) أي رب المال على العامل (أن لا ينزل وادياً) يتصل به عليه (أو لا يمشي) بالمال (ليلاً) خوفاً من فحواص (أو لا ينزل) (يبحر أو لا يبتاع) به (سلعة) عينه له لغرض فيجوز (وضمن أن خالف) في جميع ما ذكر وتلف المال أو بعضه (كان عمل) بالمال (موضع جواره)

٢٢٠

(قوله الغلاء في الشراء) أي طر والغلاء في السلع التي شأن عمل القراض فيها (قوله أو جرح بعد شغله) أي كلاً أو بعضاً (قوله بعده) أي بعد شغل المال سواء كان المال قليلاً أو كثيراً كان السفر بعيداً أو قريباً كان العامل شأنه السفر أم لا (قوله أن لا ينزل وادياً) أي محلاً منخفضاً شأنه يخاف منه (قوله لغرض) أي لقلة ربحها عادة مثلاً (قوله فيجوز) مرتبط بقوله واشترط الخ وقد رد هذا ليعلم أن هذه الأشياء مجرورة معطوفة على مدخول المكاف في قوله كادفع إلى المشبه بالجواز قبله (قوله في جميع ما ذكر) أي في شيء من جميع ما ذكر (قوله وتلف المال أو بعضه) أي زمن المخالفة وأما لو تجرأ واقتحم انتهى وسلم ثم حصل تلف بعد ذلك من غير الأمر الذي خالف فيه فلا ضمان وكذا لو خالف اضطرراً بأن مشى في الوادي الذي نسي عنه أو سافر بالليل أو في البحر اضطرراً لعدم المندوحة فلا ضمان ولو حصل تلف كما في الحاشية وإذا تنازع العامل ورب المال في أن التلف وقع زمن المخالفة أو بعد ما صدق العامل في دعواه كما في ح عن اللخمي (قوله فانه يضمن) أي لظهور التلف يعل منه حيث كان التلف من أجل الجور لا من أمر مساوي (قوله وقبل عمل الضمان الخ) هذا التقيد لابن يونس قائلاً أن كان يغير بلد المال فله تجرير يكد ولو علم بموته نظراً إلى أن السفر عمل لشغل المال واعتمد هذا بن قلاعن أبي الحسن وابن عرفة وغيرهما (قوله لأن ربه لم يستأنم غيره فيه) أي فقد عرضه للضياع ومحل الضمان إذا غاب شريكه العامل الذي شاركه بلا إذن على شيء من المال وحصل خسر أو تلف وسواء كان الشريك صاحب مال أو عاملاً وأما أن لم يغيب على شيء لم يضمن إذا تلف كما قاله ابن القاسم واعدة أبو الحسن (قوله بدین) أي نسيئة فيضمن لأنه عرضه للضياع فان حصل ربح فهو لهما وإن حصل خسر فعلى العامل وحده على المشهور (قوله راجع للاربعة قبله) أي وهي قوله أو بعد علمه بموته وبما بعده وأما ما قبله فاعلم أنه بلا إذن من قوله وإن خالف (قوله ولا ربح للاربع الخ) حمله أن عامل القراض إذا دفع المال للعامل آخر قراضاً بغير إذن رب المال فإن حصل تلف أو خسر فالضمان من العامل الأول وإن حصل ربح فلا شيء للعامل الأول منه وإنما الربح للعامل الثاني ورب المال ثم إن دخل العامل الثاني مع الأول على مثل ما دخل عليه الأول مع رب المال فظاهر وإن دخل معه على أكثر مما دخل عليه فالعامل الأول يفرم للثاني الزيادة وإن دخل معه على أقل فالزائد لرب المال لا للعامل الأول فإن لم يحصل للعامل الثاني ربح فلا شيء له ولا يلزم العامل الأول لذلك الثاني شيء كما هو القاعدة أن العامل لا شيء له إذا لم يربح المال (وتنبه) كل من أخذ مالا للتسمية لربه بغير قراض كوكيل على بيع شيء ومبضع معه فربح فيه فلا ربح له بل لرب المال كما يوكفه على بيع سلعة بعشرة فباعها بأكثر فالزائد له لا للكامل وكان يبيع معه عشرة ليشتري بها عبداً أو طعاماً من محل كذا فاشتراه بثمانية فالفاضل من الثمن لرب المال لا للمشتري وأما لو باعها بعشرة كما أمره والتجرى في العشرة حتى حصل فيها ربح أو أن المبضع معه اشتري بالعشرة سلعة غير ما أمره بائناً عنها فربح فيها فالربح للكامل فيهما كالودع يتجرى في الوديعة والغاصب والوديعة والسارق إذا حركوا المال الربح لهم والخسر عليهم (قوله وإن نهاه الخ) صورته أعطى شخص العامل مالا ليعمل فيه

أي العامل بأن كان لأحمة له فيه ولا جاء فانه يضمن وإن لم يكن جوراً غيره كما أنه لا ضمان عليه فيما لا جور عليه فيكون كان جوراً غيره (أو) عمل بالمال (بعد علمه بموته) فانه يضمن أن كان عيناً لأنه صار لغيره لأن لم يعلم بموته لعدم ولأن كان عرضاً فباعه بعد علمه فلا يضمن خسرته إذ ليس للورثة أن ينفقوه من التصرف فيه وظاهر الضمان بعد العلم بموته سواء كان العامل حاضراً أو غائباً به قريباً أو بعيداً وهو الراجح وقبل محل الضمان إذا كان حاضراً (أو شارك) العامل في مال القراض غيره ولو عاملاً آخر لرب ذلك القراض بغير إذن رب المال فانه يضمن لأن ربه لم يستأنم غيره فيه (أو باع) سلعة من سلع القراض أو أكثر (بدین) بلا إذن فانه يضمن (أو قارض) أي دفعه أو بعضه قراضاً آخر (بلاذن) من ربه فانه يضمن فقوله بلاذن راجع للاربعة قبله الآن

قراضاً

الأذن في الأولى من الورثة (ولربح) في الأخيرة (بهمما) أي بين رب المال والعامل

الثاني الذي حرك المال (ولاربح للاربع) لتعديده بدفعه للثاني بلاذن من ربه (وعليه) أي على العامل الأول (الزيادة) الثاني (أن زاد) له في الربح على ما جعله له رب المال كما لو جدد له الثالث في الربح فقارض آخر بالنصف فربح بين ربه والعامل الثاني على الثلث والثلثين وعلى العامل الأول لث في تمام النصف وإن دخل معه على أقل كالربح في المثال فالزائد لرب المال (وإن نهاه) أي نهى رب المال العامل (عن العمل) بماله (قبله) أي قبل العمل وإثمل العقد حيث خالف وعمل (فله) الربح وحده

(وعليه) الخسر وليس لرب المال عليه الأراس له (وان جنى كل) من رب المال أو العامل على شيء من مال القراض (أو) جنى (أجنبي) على شيء فأنفقه (أو أخذ) منه (شيئاً) قبل العمل أو بعده (فالباقي) بعد الجناية أو الأخذه (رأس المال) فالربح له خاصة (ولا يجبره) أي المال الأصلي قبل الجناية أو الأخذه منه (ربح) من الباقي فليس ما ذكره الخسر يجبر بالربح لأن الجاني أو الأخذ كان رب المال فقد رضى بأن الباقي هو رأس ماله وان كان العامل اتسع به في ذمته كالأجنبي ولا ربح لما في الذمة (وعلى الجاني) منهم (ما جنى) فان كان رب المال ذامره ظاهر وان كان غير مفعليه ما لزمه شرعاً من أرض أو قيمة ٢٢١ أو مثل وما وقع هنا بعض الشراح لا يقول عليه (ولا يشتري) العامل أي لا يجوز له أن يشتري سلعة للقراض (بنسبته) أي تأخير أي يدين في ذمة ربه (وان أذن ربه) له في ذلك وأما شرأوه لنفسه فجاز إذا لم يشتريه عن القراض (ولا) يشتري للقراض (بأكثر من ماله) ولو يتقدم منه (فان اشترى) سلعة يدين للقراض أو بأكثر من ماله (فالربح له) أي العامل أي ربح تلك السلعة ولا شيء منه لرب المال كما ان الخسر عليه كما لو اشترى يدين لنفسه ثم اذا اشترى تلك السلعة لنفسه أو للقراض يدين في ذمته منفردة عن سلعة القراض وباعها كذلك فجميع ربحها له وخسرها عليه ولا تعبير بقيمتها (و) ان اشترى في جلة سلع التجارة (شارك ببيعته) أي قيمة المؤجل ولو عينا فتقوم العين بعرض ثم العرض بعين ثم ينتظر لما يخصه

قراضاً ثم قبل أن يعمل به قال له يا فلان لا تعمل فحتمت ففعل عقد القراض ويصير المال كالوديعة فاذا عمل بعد ذلك كان الربح للعامل وحده (قوله وليس لرب المال عليه الأراس ماله) ظاهره ولو أقر العامل أنه اشترى للقراض بعد ما نهاه وهو ما اختاره في التوضيح وقال ابن حبيب اذا أقر أنه اشترى بعد ما نهاه للقراض فالربح له لا التزامه لرب المال نصيبه من الربح فيلزمه الوفاء به (قوله قبل الجناية أو الأخذ) صفة للمال الأصلي كأنه قال لا يجبر بالربح المال الأصلي السالك قبل حصول الجناية أو قبل حصول الأخذه (قوله لأن الجاني أو الأخذ) عليه لاني (قوله فقد رضى بأن الباقي الخ) أي وفتح عقد القراض فيما أخذه لأن القراض منحل قبل العمل (قوله كالأجنبي) أي يتبع به في ذمته أيضاً (قوله ولا ربح لما في الذمة) أي لان أخذ الربح عليه ربا (قوله وما وقع هنا بعض الشراح الخ) أي فلا فرق بين أن تكون الجناية قبل العمل أو بعده في كون الباقي رأس المال ولا يجبر بذلك بالربح ويتبع الأخذ بما أخذه والجاني بما جنى عليه كما قاله ر خلافاً لتفصيل الخثرشي حيث قال ان كانت قبلة يكون الباقي رأس المال وما بعد من رأس المال على أصله لان الربح يجبره ومنه في عب قال ر هو خطأ فاحش فراد الشراح ببعض الشراح الخثرشي وعب (قوله أي لا يجوز له أن يشتري سلعة الخ) انما منع ذلك لا لرب المال ربح ماله بضم من وقد نهى النبي عليه الصلاة والسلام عنه ثم ان المنع مقيد بما اذا كان العامل غير مدبر وأما المدبر فله الشراء للقراض بالدين كما في سماع ابن القاسم ابن عرفة لان عرض المدير كالمعين في الزكاة ويجب أن يقيد ذلك بكون ما يشتريه بالدين بني بمال القراض والالم يجزأه بن (قوله وان أذن ربه) أي بخلاف بيعه بالدين فانه يمنع ماله يأذن له رب المال والاجاز ولا يقال ان اتلاف المال لا يجوز لان التلاف هنا غير محتمق على ان اتلاف المال الممنوع رمية في بحر أو نار مثلاً بحيث لا ينتفع به أصلاً (قوله ولا يشتري للقراض بأكثر) أي لانه سلف جوفاً اذا نقدوا كل ربح ماله يضمن اذا لم يتقدم (قوله وان اشترى للقراض) مقال قوله ان اشترى لنفسه ولا فرق في كل بين أن يكون الشراء بحال أو مؤجل فقوله خير رب المال لا فرق فيه بين الحال والمؤجل وهو ذلك المسئلة أربع عند الخلط ومثلها عند عدمه فحيث خلط وقصد بها نفسه شارك بالعددان كانت الزيادة حالة وبالقيمة ان كانت الزيادة مؤجلة وان قصد بها القراض خير رب القراض بين الا التزام تلك الزيادة ان كانت حالة فعلى حلها وان كانت مؤجلة فعلى أجلها ويصير المال كله للقراض أو يتركه للعامل فيشاركه على ما تقدم وان لم يخلط تلك الزيادة كان ربحها للعامل وخسرها عليه مطلقاً هذا محصل المتن والشارح في هذا المبحث (قوله بين دفع المائة الثانية) أي عددها حالة أو مؤجلة بحيث يكون رب المال ضامناً للمائة في ذمته متى جاء الاجل دفعها كما يؤخذ من بن (قوله خسره) الخسر ما ينشأ عن تحريك كما سيوضحه في المثال والتلاف ما لا ينشأ عن تحريك كما سيوضحه في المثال أيضاً وكلام المؤلف في القراض المصعب أو الفاسد الذي فيه

من الربح فاذا كان ماله القراض مائة فاشترى سلعة بمائتين مائة هي ماله القراض والاخرى مؤجلة فتقوم المؤجلة بعرض ثم العرض بتقدم فاذا كانت قيمته خمسين كان شريكاً بالثالث فيخصص بربحه وخسره وما بقي على حكم القراض وهذا في المؤجل وأما لو اشترى بتقدم فالشركة بعدده واخص بربحه ان اشترى لنفسه ويصدق وان اشترى للقراض خير رب المال بين دفع المائة الثانية فيكون جميع المال له وعدم الدفع فالشركة على المصنف (وجبر) بالبناء للمنفعة وحول (خسره) أي المال نائب الفاعل أي اذا حصل في المال خسر كما لو كانت مائة اشترى بها ساعة فباعها بمائتين ثم اشترى بها شيئاً باعها بمائة وعشرين فانه يجبر بالربح وملازاً بعد الجبر فينمى ما على ما شرط لها فالعشر وزن في المثال هي التي تكون بينهما ولو باعها بمائة فقلار بيع بينهما ولو سلا على عدم الجبر بالربح

لم يعمل به والشرط ملغى (و) جبر أيضا (ما تلف) من القراض والحق به ما أخذه من أو عشار (وان) وقع التلف (قبل العمل) بيبس
 أي قبل تحريكه (بالربح) متعلق بجبر ومعنى جبره بالربح أنه يكمل منه ما نقصه بالخسر والتلف ثم ان زادت شي قسم بينهما كما تقدم
 (مالم يقض) المال من العامل فان قبضه ربه ناقصا عن أصله ثم رده فلا يجبر بالربح لانه حيث ذم صار قراضا مؤثقا ومعلوم أن الجبر إنما
 يكون اذا بقي شيء من أصل المال فلواتف جميعه فاقى له ربه ببدله فلا يجبر الا بالربح الثاني (ولر به خلفه) أي خلف التلف كلا أو بعضا
 الا أنه اذا تلف السكك فاختلفه قرضه في الثاني فلا يجبر كما قد مناه اذا تلف البعض فاختلفه في جبر الباقي بما ينوبه من الربح لا بما ينوب
 الخلف قال اللخمي من ضاعته ٢٢٢ خسون من مائة فخلفه ارب المال ثم باع بمائة وخمسين وكان قراضا بالنصف أنه يكون

قراض المثل وأما الذي فيه أجرة المثل فلا يتأتى فيه جبر كما في الحاشية (قوله لم يعمل به) هذا هو ظاهر ما
 لما لك وابن القاسم وحكي يرام مفادله عن جمع فقالوا محل الجبر مالم يشترط خلافه والعمل بذلك
 الشرط قال يرام واختاره غير واحد وهو الاقرب لان الأصل اعمال الشروط لجبر المؤمنين عند
 شروطهم مالم يعارضه نص كذا في الحاشية نقلها عن عب (قوله بسماوى) أي وأما ما تلف بجناية
 فلا يجبره الرجع لما مر أنه يتبع به الجاني سواء كان أجنبيا أو العامل كانت الجناية قبل العمل أو بعده
 (قوله والحق به ما أخذه من أو عشار) قال عب حكم أخذ اللص والعشار حكم السماوى ولو علما
 وقدر على الانتصاف من ماله فله محض الأصل (قوله لا بما ينوب الخلف) أي خلافا لما في عب (قوله
 على القراض الاول) متعلق بمحذوف خبر ان أي مفضوض وكذلك قوله ونصفها على القراض الثاني
 (قوله وتقدم أن الجناية الخ) أي في قوله وان جنى كل أو اجنبى أو أخذ شيئا فالباقى رأس المال لا يجبره
 رجع الخ (وتنبه) لا يجبر رب المال على الخلف مطلقا تلف كل المال أو بعضه قبل العمل أو بعده
 وإذا أراد الخلف فله تفصيل فان تلف جميعه لم يلزم العامل قبوله وأما ان تلف بعضه فيلزمه قبوله ان
 تلف البعض بعد العمل لا قبله لان لكل منهما الفسخ وحيث كان لا يلزم رب المال الخلف واشترى
 العامل سلعة لقراض فذهب لباقي لبايعها بشمها فوجد المال قد ضاع وأبى ربه من الخلف لزم
 السلعة العامل فان لم يكن له مال بيعت وربحها له وخسر ما عليه كما يؤخذ من الأصل (مسئلة) ان
 تعدد العامل بأن أخذ اثنين أو أكثر مالا قراضا وعملوا فيه ففرض الربح على حسب العمل كشر كل الايدان
 فيأخذ كل واحد منهم بقدر عمله ولا يجوز أن يتساووا في العمل مع اختلافهم في الربح وعكسه (قوله
 ويقضى له بذلك) أي عند المنازعة (قوله من طعام الخ) من بمعنى في متعلق بانقضى (قوله ومفهوم
 الشرط) أي الذى هو قوله ان سافر (قوله عن الوجوه التي يقتات منها) أي كما لو كانت له صنعة
 يتفق منها فطالها الاجل عمل القراض فان هذا قيد معتبر كما قال أبو الحسن خلافا للثاني القائل بعدم
 اعتباره (قوله مالم يبين بزوجة) أي فقط لامرية قال التونسي ان تزوج في بلد لم تسقط نفقته حتى يدخل
 فحيثما نصير بلده نقله ابن عرفة والدعوى للدخول ليست مثله في إسقاط النفقة خلافا لعب كذا في بن
 (قوله سقطت نفقته) أي ويأتى هنا قيد اللخمي (قوله فلا نفقة في اليسير) فلو كان بيد العامل مالان
 يسيران لرجلين ويحملان باجتماعهما النفقة ولا يحملانها عند الانفراد فروى اللخمي أنه لا نفقة
 والقياس سقوطها لجهة كل منهما بأنه دفع ما لا يجب فيه النفقة اه قال ابن عرفة ولا أعرف هذه
 الرواية لغيره ولم أجد لها في النوادر وهو خلاف أصل المذهب فيمن جنى على رجلين كل واحدة منهما لا
 تبلغ ثلث الدية وفي مجموعهما ما يبلغه ان ذلك في ماله لا على العاقلة اه بن (قوله وجزاء يكون قوله
 بالمعروف شرطا) أي مستقلا وفي الحقيقة هو أمر لا بد منه جعل شرطا مستقلا أولا (قوله لا الاقارب)
 أي فالاقارب غير الزوجة من أم وأب وقهوهما ان كان قاصدا بلدهم للتجارة لا للصلة فله الاتفاق من المال

للعامل اثنا عشر ونصف
 لان نصف السلعة على
 القراض الاول ورأس
 ماله مائة ولا شيء للعامل
 فيه ونصفها على القراض
 الثاني ورأس ماله خسون
 وله نصف ربحها ولا يجبر
 الاول بالثاني انتهى أي
 بما ينوب الثاني من الربح
 وتقدم أن الجناية وما أخذ
 ربه أو غيره لا يجبر بربح
 (وانتقى) العامل (منه)
 أي من مال القراض أي
 يجوز له الاتفاق على نفسه
 من مال القراض ويقضى
 له بذلك بشروط أربعة
 أشار لاولها وثانيها بقوله
 (ان سافر) به (للتجارة)
 أي شرع في السفر لتسمية
 المال ولودون مسافة
 القصير من طعام وشراب
 وركوب ومسكن وما يتعلق
 بذلك من حمام وغسل
 ثوب على وجه المعروف كما
 يأتى حتى يرجع لوطنه
 ومفهوم الشرط أنه لا نفقة
 له بالحضر قال اللخمي مالم
 يشغله عن الوجوه التي
 يقتات منها والا فله

الاتفاق ولثالثها بقوله (مالم يبين بزوجة) في البلاد التي سافر لها للتجارة بان يث
 بها سقطت نفقته منه لان لم يبين ولودعي للدخول وهذا الشرط في الحقيقة مشروط في استمرار النفقة ولرابعها بقوله (واحتتمل المال)
 الاتفاق منه بان يكون كثيرا عرقا فلا نفقة في اليسير كالاربعة والخمسين دينار خصوصا في زمن الفلاء واذا جاز له النفقة على نفسه
 أنفق (ذهبا أو اياها المعروف) وجزاء يكون قوله بالمعروف شرطا وبه تكون الشروط خمسة والمراد بالمعروف ما يناسب حاله
 (لا اهل وكج) من القرب كقزو ورياط وصلة رحم والمراد بالاهل الزوجة لا الاقارب الا ان يكون قصدا يسفره لهم صلة الرحم فلا
 نفقة له وهو داخل تحت الكافي في قولنا كج أي لان سافر

لزوجته ببلد ولا ان سافر لقربة كسج وهو المأخوذ الشرط الثاني أي قولنا للتجارة وانما لم يكن له الاتفاق في هذا الا لله تعالى وما كان لله لا يشرك معه غيره وفهم من قوله ما لم بين زوجة ومن قوله لا لاهل أنه لو سافر للتجارة بزوجته ان له النفقة أي على نفسه فقط في سفره ذهابا وايانا وأما في أقامته معها في بلد التجارة فهل له النفقة بناء على ان دوامه معها ليس كالأبتداء أم لا بمنزلة مالو بني بها في ذلك البلد بناء على ان الدوام كالأبتداء وظاهر كلامهم الاول ثم ان كل من سافر لقربة لانه نفقة له في رجوعه ببلد لا قربة بها بخلاف من سافر لزوجه فله النفقة في رجوعه لبلد ليس بها اهل والفرق بينهما ان الرجوع في القربة قربة ولا كذلك الرجوع من عند الاهل وقولنا ونفقة منه فيه اشارة الى ان النفقة تكون في مال القراض لا في ذمة رب المال حتى لو ضاع ٢٢٣ المال لم يكن له على ربه شيء وهو

معنى قول الشيخ في المال فلا اعمال ثم اذا اتفق العامل على نفسه من غيره بل الرجوع بما نفقه في المال وسنأتي الاشارة الى ذلك (واستخدم) العامل أي اتخذ له خادما بخدمة باجرة من المال (ان تاهل) للاخداف أي كان أهلا لذلك بالشروط المتقدمة وهي ان سافر لتنمية المال ولم يبين بزوجته واحتمل المال الاتفاق منه (واكتفى) منه زيادة على النفقة (ان طال) زمن سفره ولولم يكن بعيدا والطول بالعرف وهو ما يمتحن به ما عليه من الشاب أي مع الشروط السابقة فالطول شرط زائد عليها (ووزع) ما ينفقه (ان خرج) العامل (لحاجة) أخرى غير الاهل والقربة مع الخروج للتجارة بالقراض فاذا كان ما ينفقه على نفسه في عمل القراض مائة وما ينفقه في ذهابه

بخلاف الزوجة والمج والغزو وهي قصص ما ذكر فلا ينفق ولو قاصدا معه التجارة (قوله وما كان لله لا يشرك معه غيره) أي سواء كان ناعيا أو متبوعا فلا نفقة له على كل حال لكن هذا الفرق لا يظهر بالنسبة للسفر للزوجة لانه حق مخلوق لا لله (قوله أم لا بمنزلة مالو بني بها الخ) أي فيكون بمنزلة من بني بزوجته في أثناء السفر فلا نفقة له كما تقدم (قوله وظاهر كلامهم الاول) أي ان الدوام ليس كالأبتداء فله الاتفاق على نفسه (قوله ليس بها اهل) أي زوجة (قوله ولا كذلك الرجوع من عند الاهل) أي فلا يقال له قربة لانه حق مخلوق قال النجاشي في رد المحتار من هذا التعليل ان من سافر لبلد ويرى مكانا لكونها بطريقه وقصده الحج أيضا فان له النفقة بعد قرائنه من النسك وتوجهه لبلد التجارة اه (قوله فلا اعمال) أي في كلامنا ولا في كلام الشيخ (قوله وسنأتي الاشارة الى ذلك) أي في قوله أو قال أنفق من غيره (قوله بالشروط المتقدمة) ما ذكره من اعتبار الشروط المتقدمة في الاستخدام تباع فيه الشيخ أحمد الزرقاني وهو الظاهر كما قال بن بدليل قول ابن عبد السلام الخدمة أخص من النفقة وكل ما كان شرط في الأعم فهو شرط في الأخص خلافا لعب (قوله ان طال زمن سفره) أي في الطريق أو طالت أقامته في البلد التي سافر اليها قال ابن عرفة وفي كون البضاعة كالقراض في النفقة والكسوة وسقوطهما فيها ثالثا لها الكراهة لسمع ابن القاسم قال اللخمي العادة اليوم لانه نفقة ولا كسوة فيها بل اما أن يعمل كرامة فلا نفقة له أو باجرة معلومة لاشيئ له غيرها اه بن (قوله عليها) أي الشروط السابقة (قوله فاذا كان ما ينفقه على نفسه الخ) حاصله ان الشارح ذكر طريقتين في التوزيع الاول أن ما ينفقه يوزع على ما شأنه أن ينفق في القراض وعلى ما شأنه أن ينفق في الحاجة وهذا ما في الموازنة وصححه ابن عرفة والعوفي والثانية أن التوزيع يكون على ما شأنه أن ينفق في الحاجة ومبلغ مال القراض وهذا ما في العتبة ونحوه في المدونة لكن نظريه ابن عبد السلام والتوضيح كذا في بن (قوله معروف المذهب) أي وارتضاه ابن عرفة بقوله معروف المذهب خلاف ذهابها (قوله بخلاف الاهل) هذا الفرق يقتضي أن المراد بالاهل في كلام اللخمي الاقارب الذين تصدق عليهم لا الزوجة لان السفر لها لا يسمى قربة لما تقدم في الفرق السابق فتأمل (قوله فسخه) أي فسخ عقد القراض والمراد بالفسخ التبرك والرجوع عنه وليس المراد حقيقة الفسخ لان الفسخ فرع الفساد وهو غير ناسد (قوله قبل الشروع في العمل) أي وقبل التزود له بدليل ما بعده (قوله ولرب فقط) انما كان له فقط دون العامل عند الرد لان الرد من مال القراض بالنسبة للعامل على فيلزمه تمامه (قوله ولم يظعن) هو بالظاء المجعلة المسالة معناه الشروع في السفر كما قال الشارح قال الشاعر

أفأظن قوم سلمى أم نورا ظعننا * ان يظعنوا فحبيب عبس من فظننا

(قوله الا أن يلتزم الخ) حاصله أن تزود العامل من مال القراض بمنع من حل العقد ما لم يدفع لرب المال

للحاجة مائة فانفق مائة وزعت على القراض والحاجة مناصفة ولو كان ما ينفقه في القراض مائة وفي الحاجة خمسين فانفق مائة وزعت على الثلث والثلثين وقبل ينظر ما بين مال القراض وما ينفقه في الحاجة ويوزع ما أنفق على قدرها هذا اذا أخذ القراض قبل اكترائه وتزوده بالحاجة ل (ولو) أخذ (بعد تزوده واكثرائه لها) أي بالحاجة كما في المدونة قال فيم الزجر في حاجة لنفسه فاعطاه رجل قراضا فله أن يرض النفقة على ما ينفق قيمة نفقته ومبلغ القراض اه ولا يقول على قول اللخمي من أخذ قراضا وكان خارجا للحاجة فهو في المذهب لاشيئ له كن خرج الى أهله اه ولعل الفرق على ما فيها أن في كل من القراض والحاجة تصدق بمبلغ غرض غير قربة بخلاف الاهل (واكمل) من رب المال والعامل (فسخه قبل) الشروع في (العمل) أي شراء المبلغ بالمال (ولرب فقط) الفسخ (ان رد) العامل من قبل لغيره (ولم يظعن) أي يشرع في السفر وليس له العمل حينئذ فيفسخ قبل الكلام لرب المال الا أن يلتزم

لأنه العامل مضمون ما اشترى به الزاد فان تزود العامل من ماله فله الفسخ لا لرب المال الا ان يدفع له ما غرمه في الزاد (والا) بان عمل في الحضر
أو وطن في السفر (فمنضوضه) أي المال ببيع السلع ولا كلام لو ائتمر من ماله في نفسه (وان استغنى عنه أحدهما) أي طالب فوضه يبيع
سأله ايظهر المال لوطالب الآخر الصبر لغرض كز يادربح (نظر الحاكم) فيما هو الاصلح بان اتفعل على نضوضه جاز كما لو اتفعل على قسمة
العروض بالقيمة (والعامل أمين فالقول له في) دعوى (تلفه) أي المال (و) دعوى (خسرته ورده) لربيه يمين في الكل ما لم تقم على كذبه
قرينه أو بينة (ان قبضه بلايينه توثق) هذا شرط في دعوى رده فقط أي ادعى رده لربيه فالقول للعامل يمين ان لم يكن قبضه بينة مقصودة
للتوثق بها خوف دعوى الرد بان قبضه بلايينه أصلا أو بينة لم يقصد بها التوثق فان قبضه بينة تصدرب المال بها التوثق خوفا من
دعواه الرد فلا يقبل قوله الا بينة ٢٢٤ تشهد به (أو قال) العامل هو (قراض و) قال (ربيه) هو (بضاعة)

عوضه ولا يمنع رب المال منه وتزوده من مال نفسه له حل العقد وينزع رب المال منه ما لم يدفع له عوضه
هذا ما يفيد الشارح تبعاً للتوضيح وابن عرفة كما في بن خلافاً في عب (قوله فله فوضه) أي
فيبقى المال تحت يد العامل لنضوضه أي خلو نفسه ببيع السلع (قوله فيما هو الاصلح) أي من تعجيل
أو تأخير فيحكم به فان لم يكن له حاكم فجماعة المسلمين وبكفي منهم اثنان واستظهر في الحاشية كفاية
واحد عارف برضائه (في تنبيهه) ان مات العامل قبل النضوض فلوارثه الامين ان يحكم له على حكم
ما كان موردته فان لم يكن أميناً أي بأمين كالاول فان لم يات سأل به هدر من غير ربح ولا اجرة كما أفاده
الاصل (قوله فالقول له في دعوى تلفه) وكذا القول له في أنه لم يعمل بمال القراض الى الآن كما
استظهره ح كذا في بن وما ذكره المصنف من أن القول للعامل في التلف والحسر يجرى في
القراض الصحيح والفساد (قوله يمين) هذا هو الراجح وقيل بغير يمين والتلف جاري على الخلاف في ايمان
الهمة وفيها أقوال ثلاثة قيل توجه مطلقاً والمعتد وقيل لا مطلقاً وقيل توجه ان كان منها عند
النام والافلا كذا في الحاشية (قوله في دعوى رده) محل كون القول في دعوى رده بالشرط المذكور
مقيد بما اذا ادعى العامل رده رأس المال وجميع الربح حيث كان فيه ربح فان ادعى رده رأس المال فقط
مقرباً بقاء ربح جيعه بيده أو ببقائه ربح العامل فقط لم يقبل على ظاهر المادونة وقبل عند اللخمي وقال
القاسمي يقبل ان ادعى رده رأسه مع حفظ رب المال من الربح وأما لو ادعى رده رأس المال فقط مع بقاء
جميع الربح بيده فلا يقبل وفاقاً للمدونة (قوله قرينه) أي بان سئل تجار بلد تلك الساع هل خسرت
في زمان كذا التجارة الفلانية فقالوا لا نعم لخسارة تجار في تلك السلع (قوله القول للعامل فيما) أي ان
كانت المنازعة بعد العمل الموجب للزوم القراض وأن يكون مثله يعمل في القراض ومثل المال يدفع
قراضاً وأن يز يدجزه الربح على اجرة البضاعة وانما قبل قول العامل في هاتين المسألتين لان الاختلاف
بينه وبين رب المال يرجع للاختلاف في جزء الربح وما أتى أنه يقبل فيه قول العامل اذا كان اختلافهما
بعد العمل (قوله والقول له في جزء الربح) أي ان كان التنازع بعد العمل لا قبله كما يأتي (قوله لان
الاصل تصديق المالك) أي ولان العامل يدعي عدم ضمان ما وضع يده عليه والاصل في وضع اليد على
مال الغير الضمان والحاصل أن القول قول من ادعى القرض منهما (قوله وظاهره ولو غلب الفساد)
أي لان هذا الباب ليس من الابواب التي يغلب فيها الفساد وهذا هو المعول عليه (قوله في جميع
ما تقدم من الشروط) أي فتي ادعى أحدهما مسألة مستوفية للشروط وادعى الآخر اختلال بعض
الشروط كان القول قول مدعي الصحة الا بينة من الآخر على دعواه (قوله ومن مات) أي أو أسرا وقد

عندك لتشتري لي به
سأله كذا (ما جوعه لاوم
وعكسه) فالقول للعامل
فيهما والواو بمعنى أو (أو
قال) العامل (أنفقت)
على نفسي في السفر (من
غيره) فلي الرجوع به في
المال فالقول للعامل
ويرجع بما ادعى ربح
أو لم يربح كما يمكنه
الاتفاق منه أم لا يمين
حيث أشبه (و) القول له
(في جزء الربح) بان ادعى
النصف فيه وادعى ربه
الثالث مثلاً فالقول له يمين
(ان أشبه) أشبه ربه أم لا
(والمال) أي والمال ان
المال الذي يدعيه ولذلك
الجزء خاصة (بيده أو وديعة)
عند أجنبي بل (وان عند
ربه) ثبت ايداعه عنده
بينه أو اقراره قال أنكر
ولا بينة فينبغي أن يكون
القول لرب المال وهذا ان
الشرطان بر جعاً مسألة
الاتفاق أيضاً (و) القول
(لربيه) أي المال (ان انقرد)

في دعوى جزء الربح (مالشبهه) وتقدم أنهما اذا لم يشهما ما فقيه قراض المثل
(أو قال) رب المال انه (قرض) أي سلف عندك (في) ادعاء (قراض أو وديعة) من الآخر فالقول لربيه يمين لان الاصل تصديق المالك
في كيفية خروج ماله من يده (أو) تنازعاً (في جزء) من الربح (فقبل العمل) الذي يحصل به اللزوم فالقول لربيه يمين لان له فسخه عن
نفسه (مطلقاً) أشبه أم لا (و) القول (لمدعي الصحة) منهما أي قول من ادعى ما يقتضي صحة العقد اذ هو الاصل وظاهره ولو غلب الفساد
وقيل ان غلب الفساد فالقول لمن ادعى الفساد فاذا قال أحدهما كان رأس المال عرضاً أو شرطاً ما قبل وجوده وقال الآخر بل كان
نقداً أو ما يكثر وجوده فالقول له دون الآخر وهكذا في جميع ما تقدم من الشروط (ومن مات وقبله) أي جهته وعنده (قراض أو وديعة)
أو بضاعة فان وجد في تركته بعينه وثبت أخذ بعينه (أخذ من تركته) المثل أو القيمة (ان لم يوجد) بعينه لاجتماع اتفاقه أو تلفه
بتفريقه فان ادعى ووارثه أن مات

قد رده أو تلف بسماء أو غيره تقريرا فقال العوفي قبل قوله وقال أبو علي هذا خطأ ومجرد قول الوارث ما ذكر لا يقبل كما هو ظاهر القول
(وتعين بوصية) بأن أقرضه وقال هذا قراض فلان أو ودعة (وقدم) إذا وصى به ٢٢٥ (على الغرماء) أي على ديونهم الثابتة

(في الصحة والمرض) باقرار
أو بينة فقوله في الصحة
والمرض متعلق بمجنوف
تقديره الثابتة ذكره الشيخ
في التوضيح (وليس
لعامل) أي يحرم عليه
(هبة) لغسب ثواب وهو
لاستقلاله أن كثر (أو تولية)
لسلعة من مال القراض
بأن يعطيها لغيره بمثل ما
اشترى إذا لم يخف رخصتها
والاجاز ولا بأس أن يأتي
بطعام كغيره للأكل مالم
يقصد التفضيل على غيره
بزيادة طيبا بالوالا منسج
وتحمل رب القراض فان لم
يسامحه كأنه وفي هذا
القدر كفاية والله أعلم
(باب في المساقاة)

(المساقاة) عرفا وهي
مأخوذة من سقي الثمرة
لأنه معظمها (عقد) من
رب الحائط أو الزرع مع
غيره (على القيام بمونة)
أي خدمة (شجر أو نبات)
مقتاة أو غيرها كما يأتي
بيانه أي على التزام خدمته
من سقي وتنقية وتقليم
وغير ذلك مما يأتي (يجزه
من ثلثه) لا مكبله ولا يجزه
من غلة غيره هذا هو
الأصل فلا ينافي قولها
لا بأس بالمساقاة على أن
كل الثمرة للعامل (بصيغة
ساقية أو) لفظ (عاملت)
عند سحنون وقال ابن
القاسم لا تنعقد إلا ساقية

ومضت عليه مدة التعمير (قوله قبل قوله) أي لأنه نزل نزلة مورثه ومجمل الخلاف أن ادعى أن مورثه
ردها وأما ادعى الوارث أن الرتبة فلا يقبل اتفاقا وتقدم في الوديعه يز يدعيان في ذلك وأن المعول
عليه قول العوفي على التفصيل الذي تقدم هناك (قوله بأن أقرضه) أي عينه فقوله وقال هذا قراض
فلان بيان لمعنى الإفراز (قوله وقدم إذا وصى به الخ) هذا إذا وجد ذلك المال المقرض وكان الميت الذي
عينه غير مفلس كان التعيين في الصحة أو المرض قامت بينة بأصله أم لا وأما أن كان غاسا قبل تعيينه
له أن قامت بينة بأصله سواء عين في حال الصحة أو المرض وإن لم تقم بأصله لا يقبل تعيينه كان صحيحا
أو مريضا وأما أن عينه بالوصية ولم يوجد ذلك الذي عينه فلا شيء له به بخلاف ما أوصى به مجلا ولم يعينه
فانه إن وجد به أخذ والأصحص به مع الغرماء وفي الأجهوري لو أقر العامل بـ كراء حانوت أو أجرة
أجير أو دابة أو ببيعة ثمن أو نحو ذلك فملازم مال القراض إن كان أقراره قبل المفاصلة لا بعد هانفي
جزئه ما عليه فقط ومثل الأجهوري عن عامل قراض أرسل سلع الأبيه فأخذها رب المال ببينة تشهد
أن أباه أخبر أنها من سلع القراض وأسر العامل فجاء منه كتاب بأن مال القراض عنده وأن السلع من
غيره فأجاب بأن العامل يصدق لكونه أمينا ولا ينظر للثمة وأقرار أبيه لا يلزمه لأن أقرار الإنسان لا يسرى
على غيره ٨١ من حاشية الأصل (قوله أن كثر) أي وأما هبة القليل كدفع لقمة لسائل ونحوها فجاز
كما يجوز هبة الثواب لأنها بيع والفرق بين الشريك وعامل القراض حيث جاز الأول هبة السكبر
للاستقلال كما تقدم في باب دون الثاني أن العامل رجح فيه أنه أجير والقول بأنه شريك مرجوح وحيث أنه
قال شريك أقوى من العامل (قوله مالم يقصد التفضيل على غيره) ظاهره أنها لو كانت الزيادة لها بال
ولم يقصد بها التفضيل الجواز وليس كذلك بل المدار على زيادة لا تمنع بها النفوس عادة (قوله كافاه)
أي يعرضه على قدر ما كلفه زيادة على حقه

(باب في المساقاة)

هي مستثناة من أصول أربعة كل واحد منها يدل على المنع الأول الاجارة المجهول لأن نصف الثمرة مثلا
مجهول الثاني كراء الأرض بما يخرج منها فيما إذا جعل للعامل جزء من البياض والبذر عليه الثالث
بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بل قبل وجودها الرابع الغرر لأن العامل لا يدري أقسم الثمرة أم لا وعلى
تقدير سلامتها لا يدري كيف يكون مقدارها وبعضهم زاد بيع الطعام بالطعام فبيته إذا كان العامل
يغرم طعام الدواب والاجرة لأنه يأخذ عن ذلك الطعام طعاما بعد مدة والدين بالدين لأن المنافع والثمار
كلها غير مقبوض فتكون مستثناة من أصول ستة والأصل فيها معاملة النبي صلى الله عليه وسلم
أهل خيبر ولدا عينة الضرورة إلى ذلك ولفظها مفاعلة أمامن التي تكون للواحد وهو قليل نحو سافر
وعاقاه الله أو لاحظ العقد وهو منسما فيكون من التعبير بالمتعلق بالفتح وهو المساقاة على المنعاق
بالكسر وهو العقد وهو لا يكون إلا من اثنين والأفقه الصيغة تقتضي أن كل واحد من العامل والمالك
يسقي لصاحبه كما مضى به والمقاتلة ونحوها وأركانها أربعة الأول متعلق العقد وهو الأشجار وسائر
الأصول المشتملة على الشروط الآتي يانها الثاني الجزء المشروط للعامل من الثمرة الثالث العمل الرابع
ما ينقده وهو الصيغة (قوله لأنه معظمها) أي معظم عماها وأصل منفعها (قوله على القيام الخ) أخرج
به العقد على حفظ المال والتجر (قوله أو نبات) أي أي نبات كان سقيا أو بولا (قوله هذا هو الأصل)
أي الغالب في عقودها أن تكون هكذا والتعاريف مبنية على الغالب (قوله لا تنعقد إلا ساقية) أي
بلفظ من تلك المادة وجميع الالفاظ الخارجة عما لا تنعقد بشئ منها عنده (قوله أي لا بلغت اجارة
الخ) ظاهره أن الاجارة كالأغاط التي بعد هامة على عدم الانعقاد بها عند الشيخين وليس كذلك

(نقط) أي لا بلغت اجارة أو شركة أو بيع فلا تنعقد بذلك أي من البادئ
منها ويكتفي من الثاني أن يقول ثبات أو رضيت ونحو ذلك (وهي لازمة)

بأن من العقود اللازمة ليس لأحد من المتعاقدين أن يترأسها عليه هذا هو المذهب (يستحق) العامل (الشمار فيهما) أي المساقاة (بالظهور) أي ظهورها على الشجر أو الزرع فيكون شريكاً بحجزته من حينه لا قبضه ولا بالبناء ولا بالطيب وإذا وقع العقد وهي بارزة استحقه من حين العقد فإذا ٢٢٦ طرأ دين على رب الحائط فلا يوفى فيه جزء العامل لأنه شريك له به (وشرط) صحة

بل هو من محل الخلاف كلفظ عام. قال بن ولفظ ابن رشد والمساقاة أصل في نفسها لا تنفقد إلا بلفظ المساقاة على مذهب ابن القاسم فلو قال رجل استأجرتك على عمل حائطى هذا بنصف ثمرة لم يجز على مذهبهم كما لا يجوز الإجارة عند بلفظ المساقاة بخلاف قول سحنون فإنه يجزىها ويجعلها إجارة وكلام ابن القاسم أصح اه باختصار (قوله أي من العقود اللازمة) أي عند جمهور الفقهاء خلافاً لابي حنيفة فإنه منعه وأما صاحباه فقد وافقا لجمهور (قوله فليس لأحد من المتعاقدين أن يترأسها) أي وقيل العمل فليست كالتقراض بل كالأجارة كما في بن تلاقع الأبري (قوله يستحق العامل الشمار فيهما أي المساقاة بالظهور) عبارة التي هنا وشرحها غير ظاهرة المعنى لأن هذا الكلام يوهم أن المساقاة بالفتح لا حق له في البستان بعد العقد وقيل ظهور الثمار وأنه لو قام أصحاب الديون على صاحبه بأخذ ثمره وطرودون العامل بغير شيء وهذا ينافي لزومها بالعقد وخلاف المنصوص فان الأصل قال في شرح خليل ولم تنسخ المساقاة بفلس وبه أي الحائط الطارئ على عقدها وإذا لم تنسخ بالفلس الطارئ يبيع الحائط على أنه مساقى ولو كانت المساقاة سنين كما تباع الدار على أنها مستأجرة والموت كالفلس لأن المساقاة كالكرأه لا تنسخ بموت المتكاريين وأما لو تأخرت المساقاة عن الفلس لكان للفرعاء فسحقها اه ومثله في اندرشي (قوله ولا بالبناء ولا بالطيب) هذا غير ضروري لأنه إذا استحق بالظهور فلا يتوهم توقفه على البناء والطيب (قوله المعقود عليه) أي الأصل المعقود عليه فذلك عدم بقوله من شجر أو زرع (قوله كالأوز) مثال للشجر الذي يختلف والكاف فيه استقصائية وقوله وكالبقل الخ تمثيل للزرع (قوله فلا تصح فيه) أي فيما يختلف من هذه المذكورات (قوله الاتبعها غيرها) أي وإذا دخل تبعاً كان لها ولا يجوز إبقاؤه للعامل وللرب الحائط لأنه زيادة ما على رب الحائط أو على العامل بفعله بسقيه مشقة والفرق بينهما بين البياض ورود السنة في البياض (قوله وأن لا يبدو صلاحه) أي خلافاً لسحنون فإنه أجاز المساقاة بعد بدو الصلاح على حكم الإجارة بناء على مذهبه من انعقاد الإجارة بلفظ المساقاة وإنما منعت على المذهب المشهور الذي هو مذهب ابن القاسم لأن فيه منقعه لرب الحائط وهو سقوط الجائحة عنه لأن الثمرة إذا أصبحت في المساقاة لم يكن له بالجائحة شيء وكان له الخيار بين التماضي أو الخروج بخلاف الإجارة فإن لا جبراً أن يرجع فيها إذا أصبحت الثمرة بإجارة مثله فيما هل اه ملخصاً من بن (قوله وهو في كل شيء بحسبه) أي في البلع باجراره أو اصفراره وفي غيره بظهوره والخلاوة فيه. ومثله البلع المضراوى (قوله ذاتمر) أي شأنه الأثمار (قوله أولم يبلغ حدا الأثمار) المعنى أو كان ذاتمراً ولم يبلغ حد الأثمار لأن الشارح أدخل تحت قوله ذاتمر شرطين محترزاً الأول منهما أن لا يكون شأنه الأثمار كالأثل ومحترزاً الثاني قوله ولم يبلغ حدا الأثمار كالودي أي لم يبلغ حدا الأثمار في عامه (قوله محترزاً الشروط الثلاثة) بل الأربعة كما علمت وكما يأتي في الشارح (قوله ثبت معلوم) أي يشبهه البرسيم (قوله ولا قرط) هو نوع من المري ومثل القصب والقرط البرسيم وباقي القول من ملوخية ونحوها (قوله مما يشمر) أي شأنه يشمر وقوله لصغره متعلق بقوله لم يبلغ حدا الأثمار (قوله لجميع ما قبله) أي محترزات الشروط الأربعة (قوله بشجر معين) أي كقوله ساقيتك على العمل في هذا الحائط بثلاث ثمر هذه النخلة أو هذه النخلات (قوله ولا بكيل) ان عين قدره سواء كان تعيينه باللفظ أو بالعادة (قوله وعلمه) أي علم نسبته لجميع الحائط ويشترط في الجزء المأخوذ أن لا يكون مختلفاً لو كان في الحائط أصناف من الثمر وشرط عليه أن يأخذ من صنف منها النصف ومن صنف آخر الثلث لم يجز (قوله

(المعقود عليه) من شجر أوزرع (أن لا يختلف) بضم الياء من أخلف فإن كان يختلف كالوزع مما يخاف قبل قطع البطن الأول ولا ينتهي وكالبقل والقصب يسكون الضاد المعجمة والقرط بضم القاف والربحان والكرات فلا تصح فيه مساقاة الاتبعها لغيرها (وأن لا يبدو صلاحه) أي وأن لا يكون بدو صلاحه أي صلاح ثمر ذلك الشجر فإن بدو صلاحه وهو في كل شيء بحسبه لم تصح مساقاة لانتهائه واستغنائه الاتبعها (وكون الشجر) أي المساقى عليه (ذاتمر) أي ويشمر في عام المساقاة لا أن كان لا ثمر له كالأثل أولم يبلغ حد الأثمار كالودي فلا تصح المساقاة عليه إلا تباعلم ذكر محترزات الشروط الثلاثة بقوله (لا) تصح مساقاة (كقصب) بفتح القاف وسكون الضاد المعجمة ثبت معلوم (و) لا (قرط) بضم القاف (و) لا (موز) لأنها تختلف ولا تنتهي لأجل معلوم لأن الذي لم ينته منه يتأله من متى العامل فسكانه شرط زياده عليه (ولا ما حل بيعه) ببدو صلاحه (و) لا

فسدت

ثلاثاً ثمره إما لكونه لا يشمر أصلاً كالأثل والطرفاء وإما لكونه لم يبلغ حدا الأثمار ما يشمر لصغره

(نحو ودي) بفتح الواو وكسر الدال المهملة صغار النخل (الاتبعها) لغيره مما يصح فيه المساقاة وهذا راجع لجميع ما قبله كما أشرنا له في الشرح (وشرط الجزء) المساقى به أمران (شيوعه) في ثمر الحائط فلا يصح بشجر معين ولا بكيل (وعلمه) كربع أو ثلث أو أقل أو أكثر (والا) يكن شيئاً ولم يرد لم كما لو قال ذلك من الثمن جزء أو بعض

(فسدت) المساقاة وشبه في الفساد قوله (كشروط نقص) بالصاد المهملة أي اخراج (ما في الحائط من شحودواب) كبقروا بل هما يحتاجان الحال اليها وشمل قوله فهو العبيد والابواء والآلة الموجودة يوم العقد فان شرط ذلك فسدت لانه يصير كزيادة شرطها على العامل الا ان يكون قد اخرجها قبل عقد ما لو قصد المساقاة فلا يضر (أو) شرط (تجديد) لشي في الحائط لم يكن موجودا وقت العقد على العامل أو رب الحائط مما تقدم فتفسد (أو) شرط (زيادة شيء) لاحد مما يختص به عن صاحبه (أي خارج عن الحائط) كان يعمل له بخلاف حائط أخرى أو يخطط له ثوبا أو بيتا أو يزيد عينا أو عرضا أو منفعة كسكنى أو ركوباً ونحو ذلك (أو) شرط (عمل شيء) من العامل (يبقى) في الحائط (بعد انقضائها) أي المساقاة (كخربث أو انشاء شجر) أو بناء حائط بها أو تسوية أرض فاذا لم يشترط شيئا من ذلك فلا يضر وفعله من المعروف (وعلى العامل) وجوبا (جميع ما يفترق) الحائط (اليه عرفا كإبار) وهو عليه في طلع الدكر على الاتي من النخل (وتنقية) لمناقع الشجر وتقليم لافخل وإزالة ما يضر بالشجر من ثبات وغيره (ودواب) واحبال (وأجواء) أي خدمة بأجرة (و) عليه (خلف) أي بدل (مارث) قال فيه وأعلى العامل أقامة الأدوات ٢٢٧ كالللاء والمساحي والابواء والدواب أي

اذا لم يكن فيها قبل ذلك أو بلى (لامامات أو مرض) من الحيوان المأكل أو غيره (مما كان) في الحائط أولا قبل العقد فليس عليه بدله (ولا أجرته بل) ذلك (على) ربه أي الحائط بخلاف مارث من اللداء والحبال ونحوها كالقواديس والمساحي وسائر الآلات كما تقدم (بخلاف نفقتهم) أي أجواء النفقة على من في الحائط من عبيد وأجواء ودواب (وكسوتهم) فعلى العامل كالتوازي الحائط أوله قال فيها وتلزمه نفقة نفسه ونفقة دواب الحائط ورفيقه كقولها أول رب الحائط اه ثم ذكر ما هو كالمستثنى من قوله أو زيادة شيء لاحدهما بقوله (وجاز شرط ما قل) من العمل على العامل (كإصلاح جدار) بالحائط

فسدت المساقاة) أي وفيها مساقاة المثل (قوله كشرط نقص) أي فان حصل هذا الشرط وتم العمل عليه كان للعامل مساقاة المثل أيضا ووقع ذلك من غير شرط لا يضر كما يفهمه الشارح في آخر العبارة وأما لو شرط العامل على ربه شيئا لم يكن عليه فلا يجوز أيضا فان وقع ونزل كان للعامل أجر مثله والشرط له به وحصول ذلك من غير شرط لا يضر (قوله فان شرط ذلك) أي نقص شيء من ذلك وقوله فسدت كلام معلوم من سياق المصنف (قوله فتفسد) قد علمت أن الزيادة المشترطة سواء كانت على رب الحائط أو على العامل كان فيها مساقاة المثل ومحمل الفساد باشتراط تلك الزيادة ان كانت لحبال والافلت كما في بن وغيره (قوله وفعله من المعروف) أي يتأهب عليه فاعله (قوله وهو عليه في طلع الدكر) أي وكذا ما يقع به على المذهب (قوله لمناقع الشجر) أي تنقية الحياض التي حول الشجر وأما تنقية العين فهو على رب الحائط ويجوز اشتراطها على العامل كما يأتي في قوله وكس عن هكذا في الحاشية وعبارة بن سوى في المسدونة بين تنقية العين أي كسها وتنقية مناقع الشجر في أنها على رب الحائط الآن بشرطها على العامل كما في نقل المواق (قوله والمساحي) جمع مسحا وهي الفاس (قوله فليس عليه بدله) ظاهره ولو شرط رب الحائط عليه ذلك لخالفه السنة ولا يفهم لامامات أو مرض بل مثله من غاب أو أبقى أو سرق (قوله بل ذلك على ربه) أي تجديد الحيوانات التي وجدها العامل في الحائط على ربه اذا عدمت (قوله بخلاف مارث الخ) انما كان الذي رث خلفه على العامل دون العبيد والدواب لانه انما دخل على انتفاعه بها حتى تهلك أعيانها وتجديد ذلك معلوم بالعادة والشأن فيه الخفة (قوله فانه من زيادة العمل الذي له بال) أي فتفسد باشتراطه (قوله وجاز مساقاة سنين) أي أو شهورا (قوله لم تجز) جواب الشرط الذي هو قوله فان كثرت (قوله قبل لما لك الخ) هذا سؤال عن الكثير جدا الذي لم يجز (قوله فقال لا أدري) المقصود من جوابه عدم التحديد بعدد وانما الممدار على تفسير الأصول وهو يختلف باختلاف الاشجار والاكنة (قوله وكذا يجوز) تشبيهه في قوله وجاز مساقاة سنين الخ أي فلا فرق بين كون السنين في حائط واحد أو حوائط بالشرطين اللذين ذكرهما المصنف (قوله ان اتفق الجزء) أي وان كانت مختلفة في النوع والصفة وكلام الشارح صادق بما اذا قصد العامل ورب الحائط أو تعدد كل منهما أو اتحد أحدهما وتعدد الآخر وهو صحيح مطابق لما في أبي الحسن

بخلاف اشتراط بنائه من أصله فانه من زيادة العمل الذي له بال (وكس عين) أو بشر لا حظ (وشد حظيرة) من الحظر وهو المنع والمراد بها الأعواد ذات الشوك غالباً تجعل فوق الحائط لمنع من يتسور على الحائط ومعنى شدها ربطها اذا هت أو وقع منها شيء (وإصلاح ضفيرة) وهي مجمع الماء الذي يرسل على الاشجار فان لم تشترط هذه الاربعة على العامل فعلى ربهما الالعادة فالعادة كالشرط (و) جاز (مساقاة سنين) في عقد ولو كثرت (مالم تكثر جدا) فان كثرت جدا (بلاحد) مخصوص بالكثرة بل الممدار السنين التي لا تنفـر فيها الأصول عادة وذلك يختلف باختلاف الأصول وأما كنهها وقدمها وجعلها لم تجز قبل لما لك العشرة فقال لا أدري عشرة ولا عشرين ولا ثلاثين اه (و) ما (لم يختلف الجزء) في السنين فان اختلف بان كان في سنة بخلاف غيره في أخرى لم يجز وكذا يجوز مساقاة على حوائط متعددة في عقد واحد ان اتفق الجزء واللام يجز وأما في عقود فيجوز مع اختلافه واتحاده ثم ان المساقاة ان وقعت في سنة أو أكثر فلا بد من توقيتها بوقت

يقسم به الجذذ السواء وقع بلفظ الجذذ أو بشهر يفتحق لك ولا يجوز أن يثبت بزمان يزيد على الجذذ إذا عاد قبله فيه من الزيادة على العامل وهو يقتضي الفساد (فإن لم يثبت) (فالجذذ) أي فأنته أو الجذذ إذا كان لا يتخلف كالنخل والرمان فظاهر (و) إذا كانت تختلف وتسمى البطن الأولى عن الثانية (جملت على أول بطن) إلا أن يشترط دخول الثانية فإذا كانت بطونه لا تتميز كالنبق والجوز والتوت جلت على آخر بطن (شرط) صحة مساقاة (الزروع) زيادة على ما تقدم (والقصب) الخاوي بفتح الصاد المهملة كالنبق والجوز والتوت جلت على آخر بطن (شرط) صحة مساقاة (الزروع) زيادة على ما تقدم (والقصب) الخاوي بفتح الصاد المهملة (والنخل والمقشاة) بكسر الميم وسكون القاف ومنه الباذنجان والقرع ثلاثة الأول (عجز به) عن القيام به (و) الثاني (خوف هلاكه) لو لم يقم بشأته من سقي وعمل (و) الثالث (بروزه) من أرضه ليسابه الشجر وأما إذا شرط أن لا يبدو صلاحه وأن يكون مما لا يخلف احترازاً عن نحو القصب بالصاد الهجاء لجمه والقرط فيه لم مما تقدم فلا حاجة لزيادتهما هنا (و) إذا وجدت هذه الشروط وجازت المساقاة على الزرع ونحوه وكان ٢٢٨ في الأرض شجر قليل متفرق (دخل) في المساقاة (شجر سبع زرعاً) بأن

كافي الخروشي (قوله ينتهي به الجذذ) مثلاً إذا كانت المدة ثلاث سنين أو ثلاثين شهراً فلا بد أن يكون الانتهاء شهراً ويكون فيه الجذذ (قوله عجز به) ومن العجز اشتغاله عنه بالسفر كافي التوضيح عن الباقي (قوله خوف هلاكه) أي ولا يلزم من عجز به خوف هلاكه لأنه قد يعجز به والسماة تسقى الزرع وكلام المدونة صريح في اشتراط هذا الشرط كافي تمل المواق فسقط اعتراض البساطي بأن هذا الشرط ليس صريحاً في كلامهم (قوله بروزه من أرضه) أن قبل لا معنى لاشتراط هذا الشرط إذ لا يسمى زرعاً أو قصباً أو يمسى إلا بالذات وقوله لا يسمى بهذا الاسم حقيقة والجواب أن هذا الاسم يطلق على البسائر مجازاً باعتبار ما يؤول إليه فاشتراط الشرط المذكور لدفع توهم أن المراد بالزروع وما معه ما يشمل البذر (قوله وإذا وجدت هذه الشروط) أي الخمسة الثلاثة المذكورة هنا وعدم بدو الصلاح وعدم الخلف المعاون مما تقدم (قوله وجازت المساقاة) أي باستيفاء الشروط وانتفاء الموانع (وتنبه) هل الورود والياسمين والتطن ونحوه من كل ما يجني ثمرته ويبقى أصله فيثمر مرة أخرى ككازرع فيشترط فيه الشرط والخمسة أو كالتجوز فيجوز مساقاته بشرطه فقط قولان في خليل وذو كراين رشد أن الورود والياسمين كالشجر بلا خلاف وأن التطن ومثله العصفريهما خلاف والراجح أنهما كالزروع فيشترط فيهما الشرط والخمسة (قوله زرع) فاعل يدخل (قوله سميت سواداً) أي لحجب ما ذكر بهجة الأشراق فيصير ما تحته سواداً (قوله يجوز ادخاله في مساقاة ما ذكر) حاصله أن للبياض أربعة أحوال الأولى ادخاله في المساقاة ويجوز بالشروط الثلاثة الثانية أن يشترطه رب الحائط لنفسه فيمنع أن قل ويفسد العقدان لم يكن منعزلاً على حدة الثالثة أن يستأمنه فيبقى للعامل أن قل الرابعة أن يشترطه العامل لنفسه وهي جائزة أيضاً أن قل (قوله إن وافق الجزء) هذا هو المشهور ولم يشترط أصبح موافقة الجزء وقد جرى العرف عندنا أن البياض لا يعطى إلا بجزء أصغر فله مستند فلا يشوش على الناس أن ذلك يذكرون المشهور وقاله السنائي أنه بن (قوله وبذره العامل من عنده) أي واشترط بذره عليه لأن الكلام في صحة العقد (قوله ولا ادخاله في عقد المساقاة) الحاصل أن البياض إن كان كثيراً تعين أن يكون له ولا يجوز زائده للعامل ولا ادخاله في عقد المساقاة ولا يلغى للعامل عند السكون عنه وإن كان قليلاً ففيه الأحوال الأربعة المتقدمة (قوله بل يكون له) ظاهره أن كان منعزلاً عن الشجر أولاً أن قلت إذا كان كثيراً قلتم يقتضي بطلب الحائط يلزم عليه الزيادة على العامل في سقي ما لا يعود عليه منه منفعته أن كان غير منعزل وتقدم أن شرط زيادة لأحدهما

كانت قيمته قدر ثلث قيمة الزرع فأقل فيسقط الشجر لزوماً على الجزء المسترط في الزرع ولا يجوز الغاؤه للعامل أو لربه وعكسه كذلك أي يدخل لزوماً ولا يجوز الغاؤه لواحد منهما زرع تبع شجراً (وجاز ادخاله بياض شجر أو) بياض (زرع) في عقد المساقاة والبياض الأرض الخالية من الشجر أو الزرع سمي بياضاً لأن أرضه مشترقة بالانهاض وهو الشمس وبالليل بضوء الكواكب فإذا استترت بالزروع أو بالشجر سميت سواداً يعني أن بياض الشجر أو بياض الزرع الذي تجوز فيه المساقاة يجوز ادخاله في مساقاة ما ذكر بشرط ثلاثة أشاد لا وله بأسوله (أن وافق الجزء) في البياض الجبر في الشجر أو الزرع

فإن اختلف لم يجز وفسد ولثانها بقوله (وبذره العامل) من عنده فإن دخلاً على أن بذره على ربه لم يجز وفسد ولثانها بقوله (وقل) البياض أي كان قليلاً بالنسبة للشجر أو الزرع (كث) فدون أي بار تكون قيمته أي أجره بالنسبة لقيمة الثمرة الثلث فأقل (بعد اسقاط كافة الثمرة) كماله كان كراؤه مفرداً ما توقع قيمة الثمرة بعد اسقاط ما ينفق عليها مائة فيعلم أن كراؤه ثلث فإن كان أكثر من الثلث لم يجز وفسد (والغنى) البياض المذكور (للعامل إن سكتا) عند عقد المساقاة (عنه) بأن لم يدخل في المساقاة بشرطه المتقدمة ولم يجعل له فيكون للعامل وحده (أو اشترطه العامل) لنفسه فيكون له أيضاً (فإن اشترطه ربه) لنفسه (فسد) عقد المساقاة لئلا من سقى العامل فيكون زيادة ما شرطه عليه ولذا لو كان بعل أو كان لا يسقى بماء الحائط بأن كان منعزلاً على حدة لجاز اشتراطه لنفسه وهذا كله في البياض اليسير كما هو الموضوع وأما الكثير الزائد فقيمه على الثلث لا يجوز الغاؤه للعامل ولا ادخاله في عقد المساقاة بل يكون له والي فلهذا أشار بقوله (كشراط العامل) أي بياضاً (كث) لنفسه أو ادخاله في المساقاة

فانه بنفسه العقد (وتفسخ) المساقاة (الفاسدة قبل العمل مطلقا) سواء وجبت فيها اجرة المثل أو وجبت مساقاة المثل (أو) تفسخ (في اثنتائه) أي العمل (أو وجبت) فيها (اجرة المثل) لأن وجبت مساقاة المثل فلا تفسخ ان اطلع عليه بامد الشروع في العمل وبين ما يجب فيه اجرة المثل بقوله (بان خراجها) أي عن المساقاة الى اجارة فاسدة أو بيع فاسد كيبيع الثمرة قبل بدو صلاحها وانما فسخت في أثناء العمل لان العامل فيها أجر ما عمل قل أو كثرة لا ضرر عليه في التفسخ وأما ما يجب فيه مساقاة المثل فانما يفسخ ما لم يعمل فان عمل فقد ثابت بالعمل ووجب التمادي فيها الى تمام سنة أو أكثر وورد الى مساقاة مثله للضرورة لانه لا يدفع للعامل نصيبه الا من الثمرة ولو فسخت في الاثناء لم أن لا يكون له شيء وهو ضرر عليه فيما عمله ومثل لما فيه ٢٢٩

اجرة المثل بالخروج عنها بقوله (كاشترطه زيادة عين أو عرض) من أحدهما الآخر فيوجب اجرة المثل ثم وجهها هنا لان الزيادة ان كانت من رب الحائط فقد خرجا عنها الى الاجارة الفاسدة لانه كانه استأجره على ان يعمل له في حائطه بما أعطاه من عين أو عرض ويجز من ثمرته وذلك اجارة فاسدة توجب الرد لاجرة مثله ويحسب منها تلك الزيادة ولا شيء له من الثمرة ولو بعد تمام العمل وان كانت الزيادة من العامل فقد خرجا عنها الى بيع الثمرة قبل بدو صلاحها لانه كانه اشتري الجزء المسمى بمادفعه لرب الحائط وباجرة عمله فوجب له اجرة مثله وبأخذ مادفعه ولا شيء له من الثمرة (والا) يخرج عنها بأن كان

على الآخر تفسد العقد فلنظروا الجواب (قوله فانه يفسد به العقد) أي وورد العامل ان عمل الى مساقاة مثله في الحائط والى اجرة مثله في البياض (قوله وتفسخ المساقاة الفاسدة الخ) حاصله ان المساقاة اذا وقعت فاسدة انفسد شرط أو وجود مانع فاذا اطلع عليه قبل العمل فسخت ولا علة لاحد سواء كان يجب فيها بعد التعادي اجرة المثل أو مساقاة المثل وان اطلع عليه بعد العمل فان وجبت فيها اجرة المثل فسخت أيضا وحاسب العامل بأجرة ما عمل وان كان الواجب فيها مساقاة المثل لم تفسخ بعد الشروع في العمل وتبقى لانقضاء أمدها لان حق العامل في الثمرة ولو فسخ العقد قبل طيبها لم أن لا يكون للعامل شيء لان المساقاة كالجعل لا تسحق الا بتمام العمل (قوله كاشترط زيادة عين أو عرض) هذا اذا كان لا ضرورة فاذا كانت ضرورة كان لا يجزى به عاملا الا مع دفعه شيئا زائدا على الجزء فيجوز كما ذكره ابن سراج كذا في الحاشية (قوله فقد خرجا عنها) أي عن حقيقة المساقاة (قوله الجزء المسمى) أي المسمى له من الثمرة من ثلث أو ربع أو نصف (قوله والا يخرج عنها) أي عن حقيقة ما حصل اختلال شرط أو وجود مانع كما قال الشارح والحقيقة باقية (قوله بمساقاة المثل) اعلم ان العامل متى وجبت له مساقاة المثل في الفاسدة كان حقه في الحائط في الموت أو الفسخ بخلاف اجرة المثل فانها في الدمة فلا يكون العامل أحق بها في موت ولا فسخ ونقل عن ح ان العامل أحق بما فيه اجرة المثل في الفسخ لا الموت في المساقاة وأما في القراض فليس أحق بما فيه اجرة المثل لافي فسخ ولا موت اتفاقا (قوله كساقاته مع غراطم) أي والآ خر لم يطعم اذا لم يطلع على فساد هذه المساقاة الا بعد العمل والعلة في فساد هذه المساقاة احتواؤها على بيع غير مجهول وهو الجزء المسمى للعامل بشئ مجهول وهو العمل ولا يقال أصل المساقاة كذلك لاننا نقول المساقاة خرجت عن أصل فاسد ولا يتناولها خروجهما هذا الفرع لخروجه عن سنة المساقاة من كونها قبل الاطعام فبقي هذا الفرع على أصله (قوله أو مع اشتراط عمل ربه في الحائط) أي بجزء أو مجانا (قوله أو مع اشتراط دابة الخ) قال عيب الظاهر في هذه المسئلة وما بعد هذا الفساد ولو أسقط الشرط (قوله وهو) أي والحائط صغير أي لانه ربما كفاه ذلك فيصير كانه اشترط جميع العمل على ربه (قوله جاز) قال الحرشي يعني انه يجوز ان يشترط العامل على رب الحائط دابة أو غلاما في الحائط الكبير وحيث اشترط لم يجز الا بشرط الخلف حيث كان كل منهما ماعينا (قوله أي ساقاه بجزء معلوم الخ) أي كان يقول رب الحائط للعامل سابقينك حائطى وبعثك سلعة كذا يدبشار وثلث الثمرة (قوله ومثل البيع الاجارة الخ) أي وضابطه ما ذكره بعضهم بقوله

نكاح شركة صرف وقرض • مساقاة قراض بيع جعل
فجميع اثنين منها الخطر فيه • فكأن فطنا فان لفظ سهل

الفساد لضرر راول فقد شرط غير الزيادة المتقدمة أو وجود مانع (مضت) المساقاة بالعمل كلاً أو بعضاً (بمساقاة المثل) وذ كر ذلك ثمان مسائل فقال (كساقاته مع غراطم) أي بدو صلاحه ولو يكن تبعا (أو) مع (اشترط عمل ربه) في الحائط (معه أو) مع اشتراط (دابة أو) مع اشتراط (غلام) لرب الحائط يعمل معه فيها (وهو) أي الحائط (صغير) فان اشترط الدابة أو الغلام وهو كبير جاز وقد قدمه الشيخ في كلامه في الجائزات (أو) مساقاة (مع بيع) لسلعة أي ساقاه بجزء معلوم وباعه سلعة بشئ معلوم في صفقة لان جمع البيع والمساقاة ممنوع ومثل البيع الاجارة والجمالة والنكاح والصرف والشركة فتكون فاسدة وفيها مساقاة المثل (أو) ساقاه مع (اختلاف الجزء) الذي للعامل (في) مساقاة (سنتين) وقع العقد عليها صفقة وهي المسئلة المتقدمة والمراد بالجمع ما فوق الواحد فاذا عاقده على سنتين أو أكثر صفقة واحدة واختلاف الجزء كان يكون النصف في سنة والثلث في أخرى مثلاً

كانت فاسدة كما تقدم وفيها بعد العمل مساقاة المثل (أو) مع اختلاف الجزئي (حوائط) متعددة باقاه عليها (في صفقة) واحدة والمراد بالجمع ما فوق الواحد أيضا فإذا ساقاه على حائطين أو أكثر في صفقة على أن له في أحدهما الثلث وفي الأخرى النصف مثلاً فسدت ووردت بعد العمل مساقاة المثل (أو) مع اشتراط أن (يكفيه) فهو بالنصب على المصدر المتقدم أعني عمل أي إذا شرط رب الحائط على العامل في حائط بجزء معلوم أن يكفيه ٢٣٠ (مؤنة) حائط (آخر) بلا شيء فإنه يفسد وفيه بعد العمل

مساقاة المثل (و) كما وجب مساقاة المثل في هذه المسائل حيث أطلع عليه في أثناء العمل وقتنا بعدم الفسخ (وجب) إذا عثر عليه (بعد الفراغ) منه (مساقاة المثل) أيضا (في هذا) أي المذكور بعد الا في الشان مسائل ومنها مسائل أخرى ذكر منها الشيخ ما إذا شرط أحدهما على الآخر حل نصيبه إلى منزله أي إذا كان فيه مشقة والأفلا تغسل وشبه بالتسع مسئلة ما إذا كانت صحيحة واختلفا بعد العمل في الجزء ولم يشبا معا فبعد العامل إلى مساقاة المثل فإن أشبه أحدهما فالقول له يمينه فإن أشبههما فالقول للعامل بيمينه وإن اختلفا قبل العمل فحالفوا فاسخا ولا ينظر فيه لمشبهه ونكولهما كما فهمما ويقضي الحالف على النا كل فلم يكن في هذا كالتراض لازم عقدها (وأجرة) أي المثل أي ووجب بعد الفراغ من العمل أجرة مثله (في الأول) وهو ما قبل والأى كما إذا

(قوله) كانت فاسدة كما تقدم أي للفرق كذا قرر في الحاشية (قوله) أو مع اختلاف الجزئي (حوائط) أي وأما مع اتفاق الجزئين وقع عقد المساقاة على حوائط بجزء متفق صفقة واحدة أو في صفقات أو على حوائط بجزء مختلف في صفقات فبجائر (قوله) على المصدر متعلق بمحذوف أي عطف على المصدر من عطف الفعل على الاسم الخالص لقول ابن مالك

وان على اسم خالص فعل عطف • تنصبه أن ثابتاً أو من حذف

على حد قوله تعالى أو يرسل رسولا عطف على وحيا (قوله) مؤنة حائط آخر (قوله) لاهفهوم الحائط بل متى شرط عليه خدمة في شيء آخر حائط أو غيره وإن باجره فسدت المساقاة وكان فيها مساقاة المثل فالأولى للشارح أن يجعل آخر صفقة لشيء الحائط كذا في حاشية الأصل (قوله) وفيه بعد العمل مساقاة المثل أي في الحائط الأصلي أما الحائط الآخر والشيء الآخر فبقي أجره المثل (قوله) وجب إذا عثر عليه بعد الفراغ الخ أي فلا فرق فيما فيه مساقاة المثل بين أن يطلع عليه في الأثناء أو بعد الفراغ من حيث أنه يلزم فيه تمام العمل وفيه مساقاة المثل وأما ما فيه أجرة المثل فلا يتم فيه العمل إذا أطلع عليه في الأثناء بل يتعين الفسخ من حين الاطلاع وفي الماضي أجرة المثل وأما أن أطلع على الفاسد قبل الشروع في العمل فيتعين رده ولا شيء فيه لا فرق بين ما عثر عليه بجره المثل أو مساقاة المثل (قوله) حل نصيبه إلى منزله انما منع لما فيه من الزيادة المشترطة على أحدهما قال في الحاشية وينبغي دفع أجرة الحل مع مساقاة مثل الحائط اه وفي هذه المسائل مساقاة المثل مطلقا كانت أكثر من الجزء الذي شرط للعامل أو أقل كما هو مذهب ابن القاسم خلافاً لتفصيل الخرشى (قوله) وشبهه بالتسع أي خليل (قوله) فلم يكن في هذا كالتراض أي لأن العامل في التراض يرد المال من غير تخالف حيث وقع التنازع فعمل العمل (قوله) أي كما إذا وجبت أي أجرة المثل وقوله وفسخت أي فسخ فسخها من حين العثور وفي الماضي أجرة المثل (قوله) مدعي الصحة أي كان التنازع بعد العمل أو قبله كما حرم بذلك الأحمي وابن رشد وفي الشامل ومصدق مدعي الصحة إذا تنازعا بعد العمل والاتحاما وفسخ قال الأجهوري وهو غير معول عليه واعترضه الشيخ أبو علي المسناوي بأن ما في الشامل هو الذي لابن القاسم في العنبة وابن يونس والتونسي وأبي الحسن وابن عرفة وغير واحد منهم ما طرقتان يؤخذان من بن وأشعر قوله مدعي الصحة أنهم لا يختلفون فقال رب الحائط لم تدفع لي الثمرة وقال العامل بل دفعتم لك صدق العامل لأنه أمين ابن المواز ومخلف كان التنازع قبل جذاذ الناس أو وقته كما في حاشية الأصل (قوله) لم يغلب الفساد أي بخلاف القراض فإن القول قول مدعي صحته ولو غلب الفساد على المشهور (قوله) هذا هو المعتقد قال بن وهو الصواب وتعليل ابن يونس المتقدم ترجيح قول مدعي الصحة بالعرف كالصحيح في ذلك أي فإذا انعكس العرف علل به أيضاً ترجيح قول مدعي الفساد قال في المتبعية فإذا ادعى أحدهما فساداً صدق مدعي الصحة مع يمينه إلا أن يكون العرف الفساد فيكون القول قول مدعيه لشهادة العرف له كما في البيوع اه (قوله) قياساً على البيع أي فانه ينظر فيه فإن كانت تلك البياعات يغلب فيها الصحة فالقول للمدعي وان كانت تلك البياعات يغلب فيها الفساد كالسلم والصرف والمبادلة فالقول للمدعي الفساد (تتمه) ان فصر عامل المساقاة فيهما يلزمه من العمل الذي شرط عليه أو جرى به العرف حظ من نصيبه بنسبته فينظر قيمة ما عمل مع قيمة ما ترك فان

وجبت فيما إذا عثر عليه في أثناء العمل وفسخت وهذا في زيادة في الايضاح لأن الحكم قديم مما تقدم (واأقول) عند اختلافهما فيما يقتضي الصحة والفساد (مدعي الصحة) أي لمن ادعى منه ما يقتضي الصحة منه دون ما يقتضي وهو الفساد كما لو ادعى أحدهما أن الجزء كان معلوماً وادعى الآخر أنه كان مجهولاً وادعى أحدهما أنه زاده عين أو عرض أو أنها وقعت بعد رد صلاح الثمرة وخالفه الثاني فالقول للمدعي الصحة بيمينه ما لم يغلب الفساد فإن غلب بين الناس وقوعها فزيادة فالقول للمدعي بشهادة العرف له هذا هو المعتقد قياساً على البيع

ثلاثا قال القول الذي العصة مطلقا في المساقاة بين الناس وقوله فاسدة أكثر من البيع لكثرة شروطها والخامس
أن ابن رشد والجمهور اتفقا على أن القول الذي العصة مطلقا والاكثر على خلافهما ٢٣١ وهو الراجح والله أعلم ولما

أنهى الكلام على البيع وما يتعلق به وما يناسبه انتقل يتكلم على الاجارة كذلك وهو أوله الربع الرابع من هذا الكتاب فقال

باب في

في الاجارة وأحكامها

(الاجارة) مأخوذة من الأجر وهو العوض وهي بكسر الهمزة أنصح من ضمها وهي والكراهية واحذف المعنى غير أنهم أطلقوا على العقد على منافع الآدمي وما ينقل من غير السفن والحيوان اجارة وعلى العقد على منافع ما لا ينقل كالارض والدور وما ينقل من سفينة وحيوان صكراة فالباقي ما هو عرفا (عقد معاوضة) خروج الوقف والعمرى والاستخدام والانصاء والاعارة (على تملك منفعة) خروج البيع فانه معاوضة على تملك ذات (بعوض) متعلق بمنفعة أي تملك المنفعة في نظير ومقابل عوض وفي الحقيقة متعلق بعوض منفعة أي كائنة ومجمولة في نظير العوض وقصد بذلك انواع النكاح والجماعة فالمنفعة في الاجارة تكون في نظير العرض حتى لو حصل

كان قيمة ما ترك الثلاث ملاحط من جزئه المشترك له ثلثه وأما إذا لم يقصر بان شرط عليه السقي ثلاث مرات فسقي مرتين وأغناه المطر أو السبخ عن الثالثة لم يحط من حصته شيء وكان له جزؤه بالتمام ابن رشد بلا خلاف قال بخلاف الاجارة بالدنانير أو الدراهم على سقاية حائطة زمن السقي وهو معلوم عند أهل المعرفة فجاء ماء السماء فاقام به حينئذ من اجارة بقدر اقامة الماء فيه والفرق ان الاجارة مبنية على المشاحة بخلاف المساقاة كذا في شرح خليل (وخاتمة) إذا قال شخص لا أخخذ هذه الارض فأعرسها نوعا معينا فإذا بلغت أو ان الثمار كان الشجر والارض بينهما صحت وكانت مغارة شرعية فإن انحصر شرط من تلك الشروط الثلاثة التي هي تعيين الارض والشجر وكونها ملكا لهما من وقت الثمار بحيث لا يجعل العامل ثرا يستقبل به بعد الاثمار فسدت فان اطاع عليه قبل العمل فسخت والامضت بينهما وعلى الغارس نصف قيمة الارض يوم الغرس براحا وعلى رب الارض نصف قيمة الغرس يوم يباع وهو بينهما على ما شرطوا وأما لو أعطاه أرضا لغرس فيها شجر من عنده فإذا بلغت حصد الثمار كانت الحائط بيده مساقاة سنتين مما هاله ثم يكون الغرس بعد المدة ملكا لرب الارض فلا يجوز وفسخ أيضا ما لم يثمر الشجر فان أثمر وعمل لم تنسخ المساقاة ويذكر له قيمتها تقدم اجارة مثله وفي سنتين المساقاة مساقاة مثله قال فضل وله قيمة الاشجار يوم غرسها اه ما يخص من الخرشى (قوله على البيع) أي على تعريفه وأركانه وشروطه وموانعه وقوله وما يتعلق به أي من مسائله الصحيحة والفاسدة وقوله وما يناسبه أي من باقي الابواب التي احتوى عليها ذلك الربع فان جميعها بينه وبين البيع مناسبة (قوله انتقل يتكلم على الاجارة كذلك) أي على تعريفها وأركانها وشروطها وموانعها وما يتعلق بها وما يناسبها (قوله وهي أول الربع الرابع من هذا الكتاب) أي من هذا المتن كخليل

باب في الاجارة في

المراد بها حقيقة أو أركانها وشروطها وموانعها والمراد بقوله وأحكامها مسائلها المتعلقة بها من صحيحة وفاسدة (قوله مأخوذة من الأجر) دائرة الأخذ أعظم من دائرة الاشتقاق فلا يقال ان الأجر ليس مصدرا (قوله أنصح من ضمها) أي ومن فقهها وحاصله أن الاجارة مثلثة الهمزة والكسرة أشهر وهي مصدر اجر بالتصريح ككتب ويقال آجوا بجارا ككرم كراما ويستعمل المجلود أيضا من باب المفاعلة فيكون مصدره المؤاجرة والجار بالضم كالمقاتلة والقتال وأما الاجارة من السوء ونحوه فهو من أجار اجارة كاعاد اعاده وأقام اقامة قال الخرشى وقد علم موضع الفعالة بالكسر للصنائع نحو الخياطة والتجارة والفعالة بالفتح لاختلاق النفوس الجبيلة نحو السماحة والفصاحة والفعالة بالضم لما يطرح من المحترات نحو الكفاية والقلامة والأصل في مشروعيته قوله تعالى فان أرضعن لكم فانهن أجورهن وقوله تعالى حكايته عن نبيه شبيب مع موسى عليه الصلاة والسلام اني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حجج وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يردنا من فذ كرتاجيل الاجارة وهي عوضها وقال عليه الصلاة والسلام من استأجر أجيرا فليعلمه أجره اه (قوله غالبها) أي ومن غير الغالب قد يسهل محوون بإطلاق الاجارة على الكراء والكراء على الاجارة فيسمى من العقد منافع الآدمي ومنافع ما ينقل غير السفن والحيوان كراء ويسمى من العقد على منافع ما لا ينقل ومنافع السفن والرواحل اجارة (قوله خروج الوقف الخ) أي بقوله معاوضة لان الوقف وما معه ليس فيه معاوضة (قوله خروج البيع) أي وهبة الثواب (قوله ولا كذلك النكاح والجماعة) يحصل هذا ان الاجارة هي عقد معاوضة على تملك منفعة كائنة ومجمولة في نظير عوض أمدا معلوما أو قدرا معلوما فان حصل مانع قبل تمام الامد أو القدر رجع له محاسبه وأما النكاح فهو التمكن من البضع شرعا والجماعة التمكن من الجماع عليه في نظير عوض فيهما وكل من البضع والجماع عليه هو ذو المنفعة تحققت المنفعة أم لا استمرت أم لا فيثبت

مانع من انتمائه رجع له محاسبه ولا كذلك النكاح والجماعة (بما يدل) على تملك المنفعة متعلق بعقد أي عقيد على ما ذكره في مقتضى التعليل

العقل والطوع وشرط
اللزوم التكليف والرشد
قال الصبي المميز يتوقف لزوم
إسارته لنفسه أو ماله على
أذن وإيم ومثله العبد وكذا
السفينة في سلعه فان أجز
نفسه فلا كلام لوليها الا اذا
حاجب ولا تصح من مجنون
ومعتوه ومكره (و) الثاني
(صبيغة) كالبيع فتعقد
بإيدل على الرضا وان
معاطاة (و) الثالث (أجر
كالبيع) من كونه طاهرا
منتقاه مقدورا على
تسليمه معلوما ذاتا وأجلا
أوحدا (و) الرابع
(منفعة) وهي المقتدود عليها
وأخرها من قوله كالبيع
لأنها يشترط فيها شروط
زائدة على ما تقدم في البيع
أفاد الجميع بقوله (تقوم)
صفة لمنفعة أي لها قيمة
بان تكون مملوكة على وجه
خاص بحيث يمكن منعها
وهن الذات المستوفى
منها احترازا من استغلال
أو تشمس بفساد فلا تقوم
المنفعة لعدم ملكها ومن
شم الرياحين فان رب
الرياحين لا يمكنه منع
رائحتها وكذا الاستضاءة
بنور مصباح خرج عن ملك
ربه أو استدعاء بنار كذلك
أوزينة بدنانير مسكوكة
إذا لم يحصل باستيفائها
وهن الذات الدراهم كذا قيل
وفيه نظر (معلومة)
بالنصب على الحال من

العوض يتعممه على كل حال وهذا التعريف شامل للكراء بخلاف تعريف ابن عرفة فخرج له وكان
عليه أن يزيد بعد قوله بعوض غير نائي عنها ليخرج القراض والمساواة فان العوض ناشئ عن المنفعة
ويزيد أيضا بعد ذلك العوض يشعشع ببعضها كما فعل ابن عرفة ليدخل في الحديث قوله تعالى اني أريد
أن أنكحك إحدى ابنتي ها تين الآية لأن هذه الصورة أعم وأعلى أنها اجارة عوضها البضع وهو لا يشعشع
إذا لم تتم المنفعة التي جعل البضع في نظيرها فتأمل (قوله من لفظ أو غيره) أي كالأشارة والكتابة والمعاطاة
والعرف الجاري بين الناس وذلك في الأعمال التي يعملها الشخص لغيره ومثله يأخذ عليها أجرة كتخليص
دين لأن من قواعد الفقه أن العرف كالشرط والعادة محكمة ولا يدخل في صيغة الاجارة لفظ المساواة
فلا تنعقد به عند ابن القاسم لأن المساواة رخصة يقتصر فيها على ما ورد وتقدم أن سحنونا يرى انفة إذا أحدهما
بالآخر (قوله من مؤجر ومستأجر) المؤجر نافع المنفعة والمستأجر مشتريها (قوله فشرط مجتمعا) أي المؤجر
والمستأجر والكلام على حذف مضاف أي عقدهما وكذا في قوله وشرط اللزوم والمؤجر هو مالك
المنفعة والمستأجر هو دافع العوض ويقال في الأول مكر والثاني مكثر (قوله العقل والطوع) الصواب
عدا الطوع من شروط اللزوم كما تقدم له واغتره في البيع (قوله التكليف والرشد) كان عليه أن يزيد
والطوع كما علمت (قوله فالصبي المميز الخ) تفريع على شرط اللزوم (قوله فلا كلام لوليها الخ) أي
فالرشد شرط لزوم في الجملة لما علمت من هذا التفصيل (قوله ولا تصح من مجنون ومعتوه) محترض شرط
الصحة الذي هو العقل في الكلام لف ونشر مشوش وهو الأول عند البلغاء وقوله ومكره قد علمت ما فيه
(قوله بإيدل على الرضا) تقدم الكلام على ذلك (قوله أجر كالبيع) راجع للأركان الثلاثة فذلك قدره
الشارح أولا وثانيا (قوله من كونه) أي الاجراي لكونه بمنزلة الثمن فيشترط فيه شرط وطه المتقدمة
في البيع (قوله طاهرا) فلا يصح نجس ولا متنجس لا يقبل التطهير فان قبله صح ووجب البيان كما تقدم
في البيع (قوله منتقاه) أي انتقاء ما شرعا فلا يصح بما لا نفع فيه أصلا أو منفعة غير شرعية كاللهو
إذا جعلت أجزا من حيث أنها آلهة (قوله مقدورا على تسليمه) فلا يصح بعيد آبق ولا بعيد شرار
ولا طير في الهواء أو سمن في الماء أو بجانيه خصومة (قوله معلوما ذاتا) أي اعتبارا بوجه أو بوصف كالبيع
(قوله وأجلا) أي أن أجل فلا بد من علم الأجل وجهه مفسد لا عقد (قوله أوحدا) أي بان يدخل على
الخلول أو يسكتا ولم يكن العرف التأجيل وسيأتي التفصيل في تعجيل الأجر وعدمه (قوله لأنها يشترط
فيها شروط زائدة) أي فيشترط فيها شروط الثمن ويزاد عليها ما سبقت ذكره ونسخة المواهب شر وطا
بالنصب والاولى رفعه على أنه نائب فاعل يشترط (قوله أفاد الجميع بقوله تقوم) أي الخ وهذا الشرط الذي
هو قوله تتقوم من جهة الزائد على شروط الثمن لأن الثمن يكون في نظير ذات لا منفعة كانت تتقوم أم لا
وهو يفتح التامين معالان الفعل لازم لا يبنى للمجهول (قوله ووهن الذات) أي ضعفها وتغيرها كالدابة
التي تتركب (قوله بفلاة) أي مكان خارج عن ملكه ربه وهو راجع للاستغلال وللشمس فان الشمس
والاستغلال بالجدار لا يمكن ربه منع الشمس ولا الظل ولا يحصل به وهن للجدار (قوله خرج عن ملكه ربه)
أي منزل رب المصباح وأما الجالوس في ملكه الذي فيه المصباح فله استئجاره ومثله الجالوس داخل
البيتان الذي فيه الرياحين (قوله كذلك) أي إذا فاء ما خارج عن ملكه ربه (قوله كذا قيل) راجع للتعليل
وقوله وفيه نظر أي بل ربما حصل لها وهن بالاستعمال فالحسن ان منع التزين بالدنانير المسكوكة حيث
لم يكن فيه منفعة شرعية كتزين الحوائيت والجدران بها وكذا آلات اللهو وتعليم الانعام إذا لا قيمة لها
شرعا فلا تصح اجارة ما ذكر وتفسخ ان وقعت ولا أجرة ومثل ذلك كراء الشمع للشيء به في الرخاف من غير
وقود كالسمي في مصر بشمع القاعة وقد نص ابن يونس أن من قال ارق هذا الجبل ولك كذا أنه لا شيء
له (قوله احترازا من منفعة آبق) ومن ذلك الاستئجار على اخراج الجبان وحل المربوط وفي ح عن

لومن الحرام الرقص والمشي على جبل أو أعواد أو نحو ذلك من اللعب الذي يقع في الأفراح (ولا متضمنة) تلك المنفعة (استيفاء عين) أي ذات (قصدا) احترازاً من استئجار شاة مثلاً لشرب لبنها أو شجرة لا كل ثمرها فإن المقتصدات ما هو شرب اللبن وأكل الثمر واستئجار الرضاع كإياقي (ولا متعينة) على المؤجر كما أصلا وحمل ميت أو دفنه على من

٢٢٣

تعينت عليه أو فتوى تعينت على

عالم لأن لم تعين كما يأتي ثم بين محترز بعض ما تقدم من القيود بقوله (لا نحو تفاحية للشم) من سائر الرباحين وهذا محترز تقوم (أو دنائير للزينة) أن كانت الزينة لرجال فالمنع لحرمة المنفعة وإن كانت انفساء فلا فرق بين الدنائير والخلي (ولا آلة) للهو (أو جارية لغناء أو) نحو استئجار (حائض) أو نفساء (الكس مسجد) وهذا محترز زعفر حوام (ولا ركعتي الفجر) وأولى القرض لتعين ذلك (بخلاف الكفاية) كتفصيل الميت ودفنه حيث لا يتعين على أحد فيجوز الأجرة عليه (وكفتوى لم تعين) فإن تعينت لعدم وجود غيره أو لعدم قبوله لم يجز وهذا محترز ولا متعينة ولما كانت قاعدة ابن القيم أن الثمن في البيع الأصل فيه الحمول وأن الأجرة في الإجارة الأصل فيها التأجيل إلا في أربع مسائل يجب فيها تعجيل الأجرة بينها بقوله (وتعجيل الأجر) وجوبا في الإجارة (أن شرط) التعجيل (أو اعتبد) ولم يكن الأجر معينا كما كرني دارك سنة مثلاً لا سكنها أو أرضك لا زرعها أو دابتك لا سافر

إلا لا يحمل ما يأخذه الذي يكتب البراءة لرد الضائع لأنه من السحر ثم قال وما يؤخذ على المعقود فإن كان بريقه بالرق العريية حاز وان كان بالرق العجمية امتنع وفيه خلاف وكان الشيخ يعني ابن عرفة يقول إن تكر ريمته النفع فذلك جائز اه بن (قوله ومن الحرام الرقص) أي وحديث كان حراماً والاستئجار عليه حرام وبيع الدراهم لم حرام (قوله ولا متضمنة تلك المنفعة استيفاء عين الخ) صادق بأن لا يكون هناك استيفاء عين أصلاً أو كان هناك استيفاء عين من غير قصد فالأول كإجارة دابة لركوب أو حمل والثاني كإجارة الشجر للنجيف عليه والثياب للبس فإن فيه استيفاء عين وهو ذهاب شيء منها بالاستعمال لكن ذلك غير مقصود (قوله واستئجار الرضاع كإياقي) أي وكذلك استئجار أرض فيها ثمر أو عين واستئجار شاة لبنها إذا وجدت الشروط فإن فيها استيفاء عين قصد أو هو الماء في الأولى والثاني في الثانية (قوله كإصلا) أي فلا يجوز له أخذ أجره على صلاة الصبح مثلاً أو أمان على كونه أماناً في مسجد أو مكان مخصوص فجائز وقوله وحمل ميت أو دفنه أي فلا يجوز له أخذ الأجرة على هذا الأمر المتعين وقوله أو فتوى تعينت على عالم فلا يجوز له أخذ الأجرة أيضاً قال الأخشي ويجوز للمفتي أن لم يكن له رزق من بيت المال والأجرة على الفتيا والقضاء رشوة قال ابن عرفة بعد نقله في الأجر على الشهادة خلاف وكذا في الرواية ومن شغله ذلك عن جل تكسبه فأخذه الإجماع من غير بيت المال لتعذره عند خفيف اه وقوله لأن لم تعين أي فيجوز له الأخذ وإن كان غير محتاج (قوله من سائر الرباحين) بيان لنحو التفاحية (قوله ولا آلة للهو) أي غير ما تقدم جواز في السكاح نكل ما جاز من آلات اللهو في السكاح يجوز استئجاره ما فيه (قوله أو جارية للغناء) وأما استئجار نحو المنشدين الذين يقولون القصائد النبوية والكلام المشتبه على المعارف فلا شك في جوازه وتقدم لنا بحث طويل في الوليمة في حكم الملاهي فراجع إن شئت (قوله وهذا محترز غير حرام) اسم الإشارة عائذ إلى قوله ولا آلة للهو هنا (قوله ولا ركعتي الفجر) أي فلا فرق في التعين بين أن يكون فرضاً أو مندوباً كركعتي الفجر وسائر المندوبات من الصلاة والصوم وأما المندوبات من غيرها كالأجر والقراءة فإنه يجوز الإجارة عليها وذكرا ابن فرحون أن جواز الإجارة على قراءة القرآن مبني على وصول ثواب القرآن لمن قرئ لأجله كليت ثم استدلل على أن الرجوع وصول ذلك بكلام ابن رشد وغيره (قوله كتفصيل الميت ودفنه) أي وأما الصلاة عليه فقد نص ابن عبد السلام وغيره على منع الاستئجار عليها قال ابن فرحون فإن قلت الصلاة الجنازة عبادة لا يتعين فعلها على أحد لم لا يجوز الاستئجار عليها قلت لما كانت عبادة من جنس الصلاة المتميزة بصورتها العبادية والصلاة لا تفعل لغير العبادة منع الاستئجار عليها وأما الغسل فيكون للعبادة والنظافة وكذا الحلق للميت تشارك في الصورة أشياء كثيرة من غير أنواع العبادة فلم يتمحض بصورته للعبادة اه بن (قوله فإن تعينت لعدم وجود غيره الخ) أي ما لم يشغله ذلك عن جل تكسبه فبأخذ بقدر ضرورته كما تقدم (قوله أو لعدم قبوله) أي لجهله أو لعدم دباته (قوله وهذا محترز ولا متعينة) اسم الإشارة يعود على قوله بخلاف الكفاية الخ (قوله ولم يكن الأجر معينا) أي والحال أنه لم يكن الأجر معينا لأن الأجر المعين سيأتي بعد كانت المنافع معينة أم لا (قوله في هذين) أي في شرط التعجيل أو اعتياده والحال أن الأجر غير معين وإنما كان لائق الأدعى فقط لعدم المنافع الشرعية في التأخير وظاهره لا فرق بين كون المنافع معينة أو مضمونة قصورها أربع ولكن سيأتي أنه إذا كانت المنافع مضمونة والأجر غير معين يجب أحد أمرين إما التعجيل أو الشروع وإن لم يشترط التعجيل ولم يعتد بخلق الله وهو ابتداء الدين بالدين المنهي عنه شرعاً ففي المفهوم تفصيل اتسكل فيه على ما سيأتي (قوله فإن راضياً على تأخير جاز الخ) أي في غير المسئلة التي

٣٠ - صاوي - في

عليها المسئلة مثلاً كذا كمشرة دنائير أو ثوب

أو عيبد موصوف في الدفعة الآن وجوب تعجيل الأجر في هذين لخلق الأدي بقضي به عند تنازع فإن راضياً على تأخير جاز والعقد صحيح (أو عين) الأجر كذا التوب أو العبد

لا يشترط التعجيل أو كان العرف التعجيل أخذ من قوله الأني وفسدت أن اتفق تحريف تعجيل المعين والتعجيل في هذه
والتي بعدهما حق لله تعالى لأنه يلزم على تأخير بيع معين يتأخر قبضه لا ابتداء الدين بالدين كالسلم كما قيل لأن المعين ليس في الدمة
وأما أخرا قوله أو عين عن قوله أن شرط الخ لكون التعجيل فيه وفيما يليه من حق الله تعالى كالسلم وأما ما قبلها من الحق في تعجيلهما
لأنه كما تقدم وعلى كل حال يرد عليه بحث المطالب من أن قوله أو عين مستغنى عنه بقوله أن شرط أو اعتيد أي عين أم لا فإن لم يشترط
تعجيله ولم يعتد ففسدة كما يستنص عليه ويحاج بان يحمل الأولان على غير المعين لبيان أن التعجيل حق لغير الله وبقدر المعين عما قبله
ليبان أنه وما يليه حق التعجيل فيه لله تعالى إلا أن هذا الجواب عما يظهر لآخره وضمه لما بعده كما فعلنا (أو) لم يعين (في مضمونة) أي
ويجب تعجيل الأجر إذا لم يعين ٢٣٤ إذا كان في منافع مضمونة في دمة المؤجر (لم يشرع فيها) أي في المنافع المضمونة

يلزم فيها ابتداء الدين بالدين كما علمت (قوله فانه يجب تعجيله) أي ولو حكا وبه تقرر التأخير ثلاثة أيام وحاصل
ما في المقام أولا وآخر أنه ان عين الأجر فلا بد من شرط التعجيل أوجر بان العرف به فإن لم يجز عرف ولم يشترط
كان العقد فاسدا ولو عمل بالفعل ولا فرق بين كون المنافع المعقود عليها معينة أو مضمونة شرع فيها أم لا فهذه
أربع صحيحة وأربع فاسدة ان كان عقد الأجرة على البت فإن كانت على الخيار فسد في الجميع كما في المناشئة
وإنما فسد في الجميع للترديد بين السلفية والتمنية فهذه ست عشرة صورة وإن كان الأجر غير معين وجب
التعجيل أن شرط أو اعتيد كالمنافع معينة أو مضمونة شرع فيها أم لا فهذه أربع أيضا صحيحة ان كان على البت فإن
كان على الخيار فسدت الأربع للتردد فهذه ثمان وإن لم يكن شرط ولا عادة بالتعجيل في هذه الأربع فإن
كانت المنافع مضمونة لم يشرع فيها وجب التعجيل لحق الله تعالى وإن كانت المنافع معينة شرع فيها أم لا
أو مضمونة وشرع فيها فلا يجب التعجيل للأجر بل يجوز تأخيرها هذا إذا كان على البت فإن كانت على الخيار
فصحيحة أيضا إلا في الصورة التي يجب فيها تعجيل الأجر لحق الله فجملة الصور اثنتان وثلاثون قد علمت
أحكامها قائل (قوله والتي بعدها) أي وهي قوله أو لم يعين في مضمونة لم يشرع فيها وهي التي نهى عنها أولا
(قوله يبيع معين يتأخر قبضه) أي في هذه وأما التي بعدها فابتداء الدين بالدين كما سبق عليه (قوله كالسلم)
مثال للمني (قوله لأن المعين ليس في الدية) علمه الذي (قوله من حق الله تعالى كالسلم) أي من حيث أن العلة
في المنع ما يبيع معين يتأخر قبضه أو ابتداء الدين بالدين لأن هاتين العلتين من موانع السلم (قوله يرد عليه) أي
على خايل (قوله من أن قوله أو عين الخ) ليس هذا اللفظ خليل بل لفظه وعجل أن عين أو بشرط أو عادة (قوله
بان يحمل الأولان) المناسب لترتيب خايل أن يقول الأخيران (قوله ويفرد المعين عما قبله) المناسب عما بعده
(قوله لو أخره) هذا مما يعين أن كلامه أولا سبق فلم (قوله أي ويجب تعجيل الأجر إذا لم يعين) أي والحدال
أنه لم يجز عرف بالتعجيل ولا اشتراط (قوله في ذمتك الخ) ليس هذا التصريح لازما بل ان حصل العقد
على الإطلاق فالمنافع مضمونة في الدمة سواء صرح بذلك أم لا (قوله والا لا أدى إلى ابتداء الدين بالدين)
أي لما فيه من تعبير الدمتين بدليل تعليله بقوله لأن ذمته مشغولة الخ (قوله كأنه قبض للأواخر) هذا
قول أشهب (قوله وقيل لا بد من تعجيل جميع الأجرة) أي بناء على قول ابن القاسم ان قبض الأوائل
ليس قبضا للأواخر فيجب تعجيل الباقي في المنافع المضمونة شرع فيها أم لا والأول مشهور مبنى على ضعف
(قوله ولا يتعين تعجيل الجميع) أي إذا كانت الأجرة كثيرة فيكتفي تعجيل الدينار والدينارين فإن كانت
يسيرة في نفسها فلا بد من تعجيلها كلها كما قال (قوله ذكره بعض المحققين) مراده به بن (قوله والا لا يمكن
الأجر معيننا) مفهوم قوله أو عين وقوله ولا شرط تعجيله ولا العادة تعجيله مفهوم قوله أن شرط أو اعتيد

كما تاجر ترك على فعل كذا
في ذمتك أي بنفسك أو
غيرك أو على أن تحملي
على دابة من دوابك لبلد
كذا بدنانير مثلا فإن شرع
فلا ضرر وإن لم يشرع فيها
أي تأخر الشروع أكثر
من ثلاثة أيام فلا يجوز إلا
إذا عمل جميع الأجرة والا
لأدى إلى ابتداء الدين
بالدين لأن ذمته مشغولة
لأنه منافع الدابة مثلا وذكمت
مشغولة له بالدراهم أي
الأجرة وأما لو شرع في العمل
أو السير لجاز تأخير الأجر
لانتفاء الدين بالدين بناء
على أن قبض الأوائل قبض
الأواخر وقيل لا بد من
تعجيل جميع الأجرة ولو
شرع لأن قبض الأوائل
ليس قبضا للأواخر وظاهر
قوله لم يشرع أي فلا بد
من تعجيل جميع الأجرة
سواء كان السفر قريبا
أو بعيدا وقع عقدا لأجرة
في أبان السفر أو في غيره
فاستغنى عن ذلك مسألة
بقوله (الا لا بعد المسافة)

وقوله

أي مسافة السفر حكا كان أو غير ما إذا وقع العقد (في غير الأجر) أي

وقت سفر الناس عادة كما لو وقع عقد الكراء لحاج مع جال في مصر في رمضان أو في أوائل شوال فإن شأن المصري أن يسير في آخر شوال
(قال السير) أي فيكتفي تعجيل السير من الأجر ولا يتعين تعجيل الجميع للضرر ولأن تعجيل جميع الأجرة في مثل ذلك يؤدي إلى ضياع أموال
الناس بسبب هروب الجمالين إذا قبضوا الأجرة تعلم أنه ان تأخر الشروع أكثر من ثلاثة أيام فلا بد من تعجيل الأجرة والافسدت الآن
يكون بعيدا فيكتفي تعجيل السير منه للضرر واما ان لم يتأخر الشروع فهو تأخير الأجرة لا يمكن قال ابن رشد ان كان العمل يسيرا فإن كان
كثيرا فلا بد من التعجيل وأقره في التوضيح وعليه فلا يكون قبض الأوائل كقبض الأواخر إلا في اليسير انتهى ذكره بعض المحققين (والا)
يكن الأجر معين ولا شرط تعجيله ولا العادة تعجيله ولا المنافع مضمونة

فان اشقت الأربعة فلا يجب تعجيل الاجراء والم يجب التعجيل (مباومة) أي كلما استوفى متعة يوم أو شئ من استيفائها لم يجره والمراد باليوم القطعة من الزمن الصادقة بالاكثر والاقل وهذا عند المشاحة في نحو كرية الدور أو اجارة ببيع سلع أو بناء (أو بعد تمام العمل) كالأجره بشئ على بيع جميع السلع أو على خياطة ثوب أو نحو زعل أو رجل شئ عيسقينة وجازعده عدم المشاحة التعجيل والتأخير وهو الأصل في الاجارة كما تقدم (وقد ت) الاجارة (ان) وقعت ٢٣٥ باجر معين و (انتني عرف تعجيل المعين)

وانتفاؤه صادق بحسب ريان
عرفهم بتأخيرهم وبعدم
عرفهم بتعجيل أو تأخير
وعلة الفساد أن فيه بيع
معين بتأخير فيه كافي
المسدونة وأما التعليل
بازوم الدين بالدين كالمعلم
فلا يصح هنا لان المعينات
لا تقبلها الذمم ومثل هذا
في الفساد ما اشترط
تأخيرها للمدة المذكورة
ومفهوم انتني عرف الخ
أنه لو كان العرف بتعجيلهم
المعين سمحت ووجب
التعجيل أو اشترط التعجيل
كما مر في قوله أو عين فان
معناه عين وكان العرف
بتعجيله أو شرط تعجيله عند
عدم العرف بشئ أو عرف
التأخير فاذا انتني العرف
بتعجيله فسدت (ولو عجل)
بالفعل بعد العقد ولا تصح
الاذا شرط تعجيله وعجل
ثم شبه في الفساد قوله (كمع
حل) أي كما تفسد الاجارة
اذا وقعت مع جعل صفقة
واحدة كاجرني دابة
وانتني بعدي الأبق بكذا
فيفسدان معا لتأخيرها
لان الجعالة غير لازمة
بالعقد ولو أجاز الفرض فيها
وعدم الاجل بخلاف

وقوله ولا المنافع مضمونة راجع لقوله أو في مضمونة لم يشرع فيها فهو ناف وتشر محبط (قوله فان انتنت
الأربعة) أي التي هي تعيين الاجر أو شرط تعجيله أو العادة بتعجيله أو المنافع مضمونة ولم يشرع فيها (قوله
وعلة الفساد أن فيه بيع معين بتأخير فيه) مقتضاه أن محل الفساد اذا كان تأخير أكثر من خمسة أيام
ان كان المعين حيوانا أو أكثر من عام ان كان المعين دارا أو أكثر من عشرة أعوام ان كان المعين أرضا
فان كان عرفهم تأخيرهم أقل من ذلك لا منع كما يأتي في قوله في الجائزات وبيع دار لتقبض بعد عام
وأرض بعد عشر وحيوان بعد ثلاثة أيام لا عشر وكذا المتوسط والظاهر أن المعين ان كان كسوبا أو
نحاس يمنع التأخير فيه نصف شهر لتأديته السلم في معين وأما دون ذلك فيجوز اعدام التعجيل عادة فتدبر
(قوله لعلة المذكورة) أي وهو السلم في معين (قوله تعجيلهم المعين) أي مان كان يتقبض في أمده الذي
يسوغ تأخيرها اليه على مقتضى ما تقدم (قوله عند عدم العرف بشئ الخ) أي فحل اشتراط التعجيل ان
لم يكن عرف بشئ أو العرف التأخير (قوله فاذا انتني العرف بتعجيله الخ) فوطئة لكلام المصنف (قوله
ولا تصح الا اذا شرط تعجيله) أي قبل مضي نصف شهر ومثله اشتراط الخلف في الدنانير والدرهم
لان شرط الخلف يقوم مقام التعجيل كما اذا استأجره على شئ بالدرهم المعينة الموضوعه تحت يد فلان في
الموضع الغلاني فلا يصح الا بشرط التعجيل أو العرف التعجيل أو بشرط الخلف كما في الحاشية (قوله أي كما
تفسد الاجارة الخ) في الكلام حذف تقديره أي وكما تفسد الاجارة ان انتني عرف تعجيل المعين تفسد
الاجارة اذا وقعت الخ والكاف عند الفقهاء يدخلونها على المشبه لان المقصود الخالق الحكم اللاحق
بالحكم السابق لا تشبيه المتقدم بالتأخير (قوله لتأخيرها) أي لتنافي أحكامها (قوله بخلاف الاجارة)
أي فاهم تأخيرها بالعقد ويجوز فيها الاجل ولا يجوز فيها الفرر (قوله وكذا لا يصح اجتماع بيع مع جعل)
أي لتنافي أحكامها فالتمهيد الذي تقدم في الاجارة مع الجعل يأتي هنا (قوله بل يصحان معا) أي
لتوافق أحكام البيع مع أحكام الاجارة في الاركان والشروط غالبا (قوله كسراثة ثوبا أو جارا أو الخ)
أي ويشترط في هذه الصور نشر وعه وضرب أجل الاجارة ومعرفة خر وجهه عين عامه أم لا أو امكان
اعادته كالنحاس على أن يصنعه قدما كما تقدم في السلم فان انتني الامران كالزيتون على أن يعصره فلا
وأما المسئلة الثانية فمجوز من غير شرط (قوله على أن ينسج له ثوبا آخر) أي والحال أن الغزل من عند
المشتري كما اذا قال له آخذ منك هذا المقطع وانسج لي هذا الغزل مقطعا آخر مدين الدينارين (قوله ثم
عطف على قوله كمع جعل الخ) أي وأما قوله لا يصح فهو معترض بين المعطوف والمعطوف عليه (قوله
كل أو بعضا) من ذلك لا كارع وظاهره كان الاستشجار على السخ وحده أو عليه وعلى الدبع لكن قال
في الحاشية والمامل أن الاستشجار على السخ بالا كارع مثل الرأس ان كان قبل الدبع لا يجوز بعده
يجوز بخلاف الاجارة بجلدها أو قطعة من لحمها على سخلها فلا يجوز سواء كان قبل الدبع أو بعده وكذلك
لا يجوز الاجارة على ذبحها بقطعة من لحمها (قوله فائدة) يجوز بيع جلود شئ السباع من كل مكروه
أكله على ظهرها قبل ذبحها وسخلها بخلاف جلود شئ الغنم فلا يجوز قبل ذبحها وسخلها على المذهب
والفرق أن ما يؤكل لحمه لا يحتاط في حفظ الجلد بخلاف ما يكره أكله فيحتاط في حفظ الجلد كما يؤخذ
من الحرشي والحاشية ومقتضى هذا الفرق جواز الاستشجار على ذبح السبع بجلده كافي عب (قوله

الاجارة وكذا لا يصح اجتماع بيع مع جعل في صفقة (لا) اجارة مع (بيع) صفقة واحدة ولا تفسد بل يصحان معا سواء كانت
الاجارة في نفس البيع كسراثة ثوبا أو جارا أو على أن ينسج له أو يخرج زها البئ بكذا أو في غيره كسراثة ثوبا بدرهم معلومة على أن
ينسج له ثوبا آخر ثم عطف على قوله كمع جعل مسائل تفسد فيها الاجارة للفرر بقوله (وكجلد) جعل اجارة (لسلخ) وأدخلت
الكاف للحكم كالأدب فاضافة اجارة فاسدة وقعت قبل الدبع أو بعده لانه لا يستحق بجلدها الا بعد السلخ ولا يدري هل يخرج سليما أو

مقطعا هذا هو المشهور وقيل بالجواز

(والمقالة) جعلت أجرة (الطحان) الجبل فقدرنا أجرة من تحته بجاز كالأجرة بمثل ما لو كان على أن يسلم له
 فانه قال لسانه وطاحنه كان أين ٢٣٦ (أجره ثوب أو) جزء (جلد) كمرسع وثلاث جعل أجرة (النساج) أي لانساج

ذلك الثوب (أو دباغ) أي
 لدباغ ذلك الجلد ففي
 كلامه لف ونشر من تبأى
 فيمنع وينسخ لجبل مفة
 خروجه (وله) أي للاجير
 المتقدم (أجره مثله ان عمل)
 بان سلخ الجلد أو طحن
 القمح أو نسج الثوب أو
 دباغ الجلد وليس له الجلد
 الذي ساعده وكذا ما بعده
 ولا شيء له ان فسخ قبل
 العمل قال في المدونة وان
 واجره على دباغ جلود أو
 عملها أو نسج ثوب على أن
 له نصبة إذا فرغ لم يجز
 قال ابن القاسم لانه
 لا يدري كيف يخرج
 ولأن مالك قال لا يجوز
 بيعه لا يجوز أن يستأجر
 به أصبع فان نزل فله أجر
 له والثوب والجلود لربها
 (أو جز رضيع) آدمي أو
 غيره جعل أجره ان يرضعه
 على أن على كذا بعد الرضاع
 بل (وان) كان على كذا
 (من الآن) لان الرضيع
 قد يتغير وقد يتغير رضاعه
 لموت أو غيره ولا يلزمه
 خلقه فيصير نقد الأجرة
 فيها كالنقد في الأمور
 المحتملة وهو محتسب
 (وكا حصده وادرسه ولك
 نصفه) أو ثله ففاسد
 وكذا ادرسه فقط وله
 أجرة عمله ان عمل وأما
 ادرسه فقط فصح

ونخالة جعلت أجرة لطحان قال في الحاشية الأصل من هذا القبيل ما يقع في بلاد الراف من دفع
 الزرع لمن يدرسه بنور وجهه وبهاجته ويأخذ ثبته في مقابلة درسه فهي أجرة فاسدة وأما لو قال ادرسه ولك
 حـ لان تباع من ثبته أو من غير ثبته جاز ذلك كذا كتب ابن عـ اهـ (قوله فلو قال لسانه وطاحنه
 الخ) أي ويصير المعنى ولا يجوز الأجرة بمثل ما لو كان على أن يسلم له (قوله أجره مثله ان
 عمل) أي والمصنوع لربه ما لم يفت يبد الصانع فان فات يبد الصانع بعد الدباغ أو النسج ببيع أو تلف أو
 حواله سوق لزم صاحب الجلد أو الغزل أجرة المثل في دباغ جميع الجلد ونسج كل الغزل للصانع
 ويغرم الصانع لصاحب الثوب أو الجلد قيمة النصف الذي جعل له لوقوع البيع فيه فاسدا وقد فات
 فيغرم قيمته مذبوحا والنصف الآخر ملك لربه وهذا كله اذا جعل له النصف بعد العمل وأما لو جعل
 له النصف في الغزل أو في الجلد من وقت العقد فان شرط عليه أن يدبغه أو ينسجه مجتمعا فلا يجوز
 أيضا لانه جهر عليه ومنعه من أخف ما جعل له الا بعد الدباغ أو النسج فان أتاها بالشروع في الدباغ أو
 النسج فعلى الصانع قيمة النصف يوم القبض لان البيع فاسد وقد فات والنصف الآخر لربه وعليه أجرة
 عمله فيه وأما ان جعل له النصف من وقت العقد فيعمل به ما شاء بلا جهر عليه في دباغه أو نسجه فجائز
 فالأقسام ثلاثة كما يؤخذ من حاشية الأصل والخروشي (قوله لان الرضيع قد يتغير الخ) قال شب فان
 مات الرضيع في أثناء المدة فان ملكه من الآن فعليه نصف قيمته يوم قبضه يدفعه لربه وله أجرة رضاع
 نصبة أي له نصف أجرة المثل في المدة التي رضعها وان ملكه له بعد الفطام فله أجرة المثل فيما أرضعه
 ومصيبته من ربه ولا شيء على الاجير لانه على ملك ربه قاله في التوضيح وهذا واضح اذا مات قبل الفطام
 وأما ان مات بعده فعليه نصف قيمته يوم الفطام وله أجرة رضاع مثله كذا يفيد كلام ابن اهـ (قوله
 فيصير نقد الأجرة فيها) أي في هذه المسئلة التي هي جعل له فيها الجزء من الآن وقوله كالنقد في الأمور
 المحتملة أي للسلامة وعدمها وقوله وهو محتسب أي لقردين السلفية والتمنية في المثليات ولقرر في
 المقومات (قوله ففاسد) أي للجبل بما يخرج لانه استأجره بنصف ما يخرج من الحب وهو مغيب
 لا يدري كم يخرج وكيف يخرج (قوله وأما حصده فقط فصح) أي لانه استأجره بنصف الزرع وهو
 مرثى (قوله أي للزراعة) سيأتي مفهومه ومن كراء أرض الزراعة بالطعام الغلال التي يأخذها
 الملتزمون خراجا من أرض الزراعة سواء كان جاعلا عليها غلالا من أول الأمر لا بل ولو أخذت بدلا
 عن الدراهم المجعولة خراجا كما يفيد نص المدونة (قوله أول ثبته كلب الخ) أي وكذلك الشاة المذبوحة
 والحيوان الذي لا يراد الا للذبح كخصى المعز والسمن وطير الماء وكذلك الحيوان الذي يراد لغيره بخلاف
 كرائها بالحيوان الذي يراد للقبض لغير اللبن فيجوز كجوازها بالماء ولوماء زمزم (قوله كقطن وكتان)
 المراد شعرها وأما ثيابها ففجائز كما في حـ ومقتضى آخر كلامه أنه لا يجوز كرائها بالغزل وله لكونه
 من الصنعة وان كان لا يمد له عـ (قوله وبوص) المراد به حطب الترة وأما البوص الفارسي
 فسيأتي أنه كالخشب (قوله لا خشب) شمل كرائها بشجر ليس به ثمر أو به وهو مؤبر لانه يبق لربه
 لابه غير مؤبر (قوله مما يطول مكته) يتناول الذهب والفضة والرصاص والنحاس والكبريت والمغرة
 ونحوها من سائر المعادن لان شأنها تنبت بنفسها في الأرض ويطول مكثها فيها ويستثنى من ذلك
 الملح فلا يجوز كراء أرض الزراعة به ويجوز كراء أرض الملاحة به كما نصوا عليه (قوله كما يجوز
 كرائها غير الزراعة) أي وان كان شأنها أن تزرع كما هو ظاهر كلام أهل المذهب بخلاف ما أفتى به
 بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقاني من المنع كذا في بن (قوله وبيعها به) أي يجوز بيع الأرض بالطعام

وبما

وسياقي (وكراء الأرض) أي للزراعة (بطعام) أتبعته كفتح أو لم تنبته

كل من وسمن وعسل (أو بما أتبعته) من غير الطعام كقطن وكتان وعصفر وزعفران وتبن وبوص (لا خشب) مما يطول مكته حتى
 بعد كانه أجني منها كالعود الهندي والصندل والحطب والقصب الفارسي فيجوز كما يجوز كرائها غير الزراعة بطعام وبما يخرج منها
 وبما يباعه وله المنع في كرائها بطعام أنه يؤدي إلى بيع

الطعام بطعام الى اجل وعلمته في كراهها بما ثبتته المزانية فلا يعلم قد رما يخرج منها وهي غلة فحقيقة (وجعل شي) طعاما أو غيره (فلا بد) بعيد لا يجوز تأخير قبض المعين اليه (بنصفه) مثلا ما فيه من بيع معين يتأخر قبضه فان وقع فاجر مثله والطعام كله له به كاله ابن يونس (الا ان قبضه) أي الجزء المستأجر به (الآن) أي من حين العقد أي وقع بشرط تعجيله أو كان العرف تعجيله فيجوز فان لم يكن العرف التعجيل ولم يشترط التعجيل فسدت ولو عمل والحاصل أن هذه المسئلة من أفراد قوله المتقدم أو عين وان غلة المنع ما فيه من بيع معين يتأخر قبضه فيجوز فيها التفصيل المتقدم فيكون معنى الآن أن يقبضه الآن أي بشرط أو عرف (وكان خطته) مثلا أي أو آخر زته أو خبرته أو كنيته (اليوم) مثلا أو في هذا الجمعة ٢٣٧ أو هذا الشهر (فلك كذا) أي

من الاجر كعشرة (والا) فخطه اليوم بل أزيد (فكذا) من الاجر أي أقل كثمانية فسادة للجهل بقدر الاجرة فان وقع فله أجر مثله ولو زاد على المسمى خاطه في اليوم أو أكثر (ويعمل على دأبي) ولم يقيد باعتطاب أو غيره (أو) عمل (في حاتوني) أو في حامي أو سفتي وشوذلك (وما حصل) من ثمن أو أجره (ذلك نصفه) مثلا فسادة للجهل بقدر الاجرة فتفسخ (فان عمل فالحاصل) أي لجميع ما حصل يكون له (وعليه) لربها (أجرة مثلها) طاهره ان هذا عام في الدابة وغيرها وهو ما في كثير من الشراح وقال بعضهم فان عمل الخ خاص بالدابة والسفينة وأما الحمام والدار والحانوت فما حصل من الاجرة يكون للاجير وعليه لرب الحانوت أو الدار أو الحمام أجرة مثله مثل لتكريرها الآتي قال عياض لان ما لا يذهب فيه

ويعاينخرج منها وان لم يكن طعاما فالتمهي قاصر على الكراء لا على البيع (قوله المزانية) أي حيث باع المستأجر معلوما وهو الاجر الذي يدفعه بجهول وهو ما يخرج منها ووجه ضعفه أن هذا لا يتجه الا اذا كان من جنس واحد (قوله لا يجوز تأخير قبض المعين اليه) أي بأن كان على مسافة يمنع تأخير ذلك المعين لما على ما تقدم تفصيله (قوله والطعام كله له) هذا أحد قولين وقيل نصفه الجمال ويضمن مثله في الموضع الذي جل منه وله كراء مثله في النصف الآخر نظير ما رقي دبيع الخلود اذا استأجره بشي منها عند الفراغ واختاره هذا القول ابن عرفة وأبو الحسن اه بن ملخصا (قوله أي بشرط أو عرف) أي وان لم يقبض بالفعل قال بن حكاية عن الشيخ أحمد الزرقاني حيث وقع الشرط أو كان العرف التقدير فالجواز وان لم يقبض الا بعد تمام العمل اه فاذا علمت ذلك تعلم أن حزمة بيع معين يتأخر قبضه ان دخلا على ذلك أو كان العرف ذلك وأما ان كان التأخير غير مدخول عليه فحائز خلافا لمن يذهب غير ذلك (قوله والاضطه الخ) ويقال في انفرز والنجارة والكتابة ما قيل في الخطاطة (قوله فسادة للجهل بقدر الاجرة) اعلم أن محل فساد هذه الصورة اذا وقع العقد على الالتزام ولو لاحد المتعاقدين فان كان الخيار لكل منهما جاز وذلك لان العرف لا يعتبر مع الخيار لانه اذا اختار امرأ فكانه ما عقد الا عليه لان عقد الخيار محل وامادفع وراهم بعد القدر زيادة على الاجرة يسرع له بالعمل فذلك جائز كما في ح ويقال بعد ذلك ان أسرع فاز بالزيادة والافله الرجوع عليه لانه على شرط ليرتم (قوله ولم يقيد باعتطاب أو غيره) بل ولو قيد دائما الفرق بين ما هنا وبين قوله الآ في بخلاف نحو احتطاب ولك نصفه ان ما هنا أر يديه قسمة الاثمان وما يأتي أر يديه قسمة نفس الخطيب كما نقل عن أبي الحسن (قوله وعليه لربها أجرة مثلها) أي لان العامل كانه اكثري ذلك كراء فاسدا ابن يونس ولو عمل ولم يجد شيئا كان مطالب بالكراء لانه متعلق بزمته وخالفه ابن حبيب فقال ان عاقبه عن العمل عائق وعرف ذلك العائق فلا شيء عليه (قوله وهو ما في كثير من الشراح) منهم الشيخ عيب والخريشي كما يأتي (قوله يكون للاجير) صوابه لربها كما يأتي في آخر السوادة وقوله وعليه لرب الحانوت الخ صوابه للاجير كما يأتي أيضا (قوله انظر المحشي) المراد به بن (قوله عكس قوله اكرها) المراد العكس في الحكم بعد الوقوع لان في الاولى ما حصل يكون للعامل وهذه لربها (قوله ما كريت به للاجير) قال في المدونة وان دفعت اليه دابة أو ابنا أو دارا أو سفينة أو حماما على أن يكرى ذلك وله نصف الكراء لم يجز فان نزل كان لك جميع الكراء وله أجرة مثله كما لو قلت له بيع سلعتي فباعته من شيء فهو بيني وبينك أو قلت له ما زاد على مائة فيبئنا فذلك لا يجوز والتمسك لك وله أجرة مثله (قوله فيكون لربها الخ) هذا شروعي في حاصل فقه المسئلة (قوله وبقي ما اذا قال له اكرها الخ) اعلم ان الصور أربع لان رب الدابة اما أن يقول له اعمل على دأبي ولت نصف ما عملت به أو يقول له خذ دأبي اكرها ولك نصف كراهها وفي كل اما أن يعمل عليها بنفسه أو يكرى بها لمن يعمل عليها وكلها فسادة والحكم فيها كما قال الشارح وهو أن ثلاث صور جميع ما جاء في العامل وعليه لربها أجرة مثلها

ولا عمل فيه لمثوله كالرباع فهو فيه أجير والكسب لربه ويستوى فيه عمل وواخر وتقله أبو الحسن وقيل له وقاله اللخمي انظر المحشي (عكس) قوله (اكرها) أي الدابة لمن يعمل عليها (ولك) من الكراء (النصف) فانه يفسخ فان اكرها وعمل العامل عليها فما حصل من الاجر فهو لربه وعليه لمن اكرها أجرة مثله في تولية ماذ كروا وقال ربها عمل عليها ولك نصفه فاكرها فقال ابن القاسم ما كريت به للاجير ولربها أجرة المثل انتهى فيكون لربها أجرة المثل وما حصل فلا يجز سواء عمل بنفسه أو اكرها وأما لو قال له اكرها فاكرها فالعكس وهو ان ما حصل من الاجر لربها وعليه للاجير أجرة مثله وبقي ما اذا قال اكرها فعمل عليها بنفسه فهو مثل اعمل عليها لان الاجارة فاسدة فوفقه عمل عليها فما حصل فهو له وعليه لربها أجرة مثلها كما تقدم وهذا كله

في الدابة ومثلها السفينة وأما الحائث والرابع والقيام فمثل في مثل الدابة في التمسك بالتمسك وقيل في بعض الشرائع كالشرعي والزرقاني أم لا بل ما حصل منها في ما يطبق عليه فلا جرة مثله مثل تكريرها كراهها وهو الذي ذكره المحشي عن الخطاب ناقله عن عياض والخمي وقوله أبو الحسن كما تقدم واعتبر به على الفراع فانظره والله أعلم (خلاف نحو) قول ربها (احتطب) عليها (ولك نصفه) أي الخطيب فيجوز أن علم ما يحتطب عليه بأجرة أو شرط فعلة الجواز العلم وسواء قيد بزمان كيوم لي ويوم لك أم لا كتنقله في وثقة لك فالأجرة هنا معلومة بخلاف ما تقدم وقوله ولك نصفه أي الخطيب احترازاً من قوله ولك نصفه ثم فلا يجوز للفرر ومثل الدابة السفينة والشبكة ونحوها فيجوز بنصف ما يحمل عليها إذا كان معيناً من مكان معين كما أفاده بقوله نحو ودخل فيه استقى عليها ولك نصف الماء (و) بخلاف نحو (أحصده ولك) ٢٣٨ نصفه) مثلاً (فيجوز) أو بحدنخل هذا ولك نصفه أو القطة ز يتوفى هذا ولك نصفه أو جز صوفي هذا ولك نصفه كل ذلك جائز لا علم بالأجرة وما أوجر عليه وأما أحصده وما حصدت ذلك نصفه أو القطة وما القطت ذلك نصفه فنجائز أيضاً إلا أنه من باب الجمالة فله الترك متى شاء بخلاف ما قبله فهو من الأجرة اللازمة ويكون الدرس والتفريغ عليهما وتقدم أنه إن قال أحصده وأدرسه ولك نصفه أو أدرسه فقط فمأسوله أجرة مثله أشد الغرر ثم الجواز مقيد بعدم تعيين الزمن فإن عينه فسدت قال فيها وإن قال أحصده اليوم أو القطة اليوم وما اجتمع ذلك نصفه فلا خير فيه إذ لا يجوز بيع ما يحصد اليوم وما لم يجز بيعه لم يجز أن يستاجر به مع ضرب الاجل في العمل ولا يجوز في العمل الآن بشرط أن يترك متى شاء

ومصورة جميع ما جاء فيها وأو عليه للعامل أجرة مثله (قوله فيجوز أن علم ما يحتطب عليه) أي بشرط أن لا يزيد في الصيغة المذكورة ولا تأخذ نصفه إلا بعد تنقله بموضع كذا فإن زاد ذلك منع للحجر عليه كما ذكره ابن عرفة والمراد علم نوعه وإن لم يعلم قدره بدليل كلام ابن القاسم في مسألة الشبكة (قوله كتنقله في وثقة لك) مثل ذلك لو قال له كل ثقله نصفها لي ونصفها لك (قوله ومثل الدابة السفينة والشبكة) ابن القاسم يجوز دفع الشبكة لمن يصيد بها يوم نفسه ويوم صاحبه وفي الشهرين كثير اظهره الجهالة (قوله إذا كان معيناً) أي كما إذا كان يحمل عليها ثباتاً أو خطباً أو خستباً معيناً من بلد معين أو تنبيهه ولو تلفت الدابة بعد أخذ العامل ما يخصه وقبل أخذ ربها فله أن يأتي له بأخرى يعمل عليها ولا بن القاسم في العتية لربها كراهها وهو أبين وأما لو تلفت بعد أخذ ربها ما يخصه وقبل أخذ العامل فعلى ربها أجرة عمله وليس للعامل أن يخلف ربها دابة أخرى (قوله العلم بالأجرة وما أوجر عليه) أي لكون كل منهما محصوراً مريضاً (قوله إلا أنه من باب الجمالة) أي والجمالة يجوز فيها الفرر لكونها من جملة من طرف العامل (قوله ويكون الدرس والتفريغ عليهما) أي لأنهما صارا شركاء من حين الحصاد ويمنع قسمه قتلاً لا يخطر ويدخله التفاضل (قوله لشدة الفرر) أي في قدر الأجرة وصفتها لأنه لا يعلمها إلا بعد التصفية (قوله ثم الجواز مقيد بعدم تعيين الزمن الخ) هذا المبحث يقتضي عنه ما سيأتي في قوله وفسدت أن جمعهما وتساويا وحقه هناك مع ما قبله من الركة (قوله وهذا القيد) أي الذي هو قوله إن لم ينقد قال ابن عاشر تأمل ما وجه جواز هذه المسئلة مع أن المؤجر لا يدري ما يباع من المنفعة واستشكاه المرشي في كبره بهذا أيضاً وأجاب بأن الفرر هنا يسير يغتفر لأن العادة أن من استغنى عن موضع لا يستغنى قبل ذلك الموضع وقول المصنف أن استغنى فيه أي وبصدق في دعواه الاستغناء لأنه أمين وأما أن استأجره لهذا المكان وإن زاد فله بحسب ما أكرى لم يجز إلا أن عين غاية ما يزيد وما قبل في الدابة يقال في الدار والسفينة كما أفاده في الأصل (قوله للمستأجر الأول أو أخيره) أي ما لم يجز عرف بعدم إيجارها إلا الأول كالأحكام الموقوفة بمصر والعمل به لأن العرف كالشرط ومصورة ذلك أن يستأجر انسان داراً موقوفة مدة معينة وأذن له الناظر بالبناء فيها ليكون له خلو في تلك المدة وحصل عليها حكر كل سنة من ثلاث المدة لجهة الوقف وليس للناظر أن يؤجرها لغير مستأجرها مدة تلي مدة الإيجار لأن العرف باحتصاص الأول بذلك ومحله إذا أراد أن يبيع الأول من الأجرة مثل ما يدفعه الغير والإجازة لغيره كذا يؤخذ من الحاشية (قوله وثلاثة أيام في الدابة) أي عشرة في الرقيق (قوله أي في إيجار المأزجر) بفتح الجيم اسم مفعول (قوله

هذا ولك نصفه أو جز صوفي هذا ولك نصفه كل ذلك جائز لا علم بالأجرة وما أوجر عليه وأما أحصده وما حصدت ذلك نصفه أو القطة وما القطت ذلك نصفه فنجائز أيضاً إلا أنه من باب الجمالة فله الترك متى شاء بخلاف ما قبله فهو من الأجرة اللازمة ويكون الدرس والتفريغ عليهما وتقدم أنه إن قال أحصده وأدرسه ولك نصفه أو أدرسه فقط فمأسوله أجرة مثله أشد الغرر ثم الجواز مقيد بعدم تعيين الزمن فإن عينه فسدت قال فيها وإن قال أحصده اليوم أو القطة اليوم وما اجتمع ذلك نصفه فلا خير فيه إذ لا يجوز بيع ما يحصد اليوم وما لم يجز بيعه لم يجز أن يستاجر به مع ضرب الاجل في العمل ولا يجوز في العمل الآن بشرط أن يترك متى شاء

المستثنى

أنه (أن) أي لمكان معلوم كككة (على) أنه (أن)

استغنى فيها) أي في المدة أو المسافة المعينة لظفره بحاجته في أثناء الطريق (حاسب) ر بها أي كان له بحساب ما صار صعوبة وسهولة ومحمل الجواز (إن لم ينقد) الأجرة فإن نقدها لم يجز لتردد هابين السلفية والتمنية وهذا القيد ذكره في المدونة والعتية وذكره المصنف في التوضيح فكان عليه ذكره هنا (وإيجار) أي وكما يجوز إيجار شيء (مؤجر) بفتح الجيم أي أن من أجرحه وأنا أو غيره مدة معلومة كشهري أو سنة فيجوز له أن يؤجره قبل انقضاءها مدة تلي مدة الأجرة الأولى للمستأجر الأول أو لغيره (أو) إيجار (ما) أي شيء يبيع و (استثنيت منقته) أي استثنيتها البائع بأن يبيع عبداً أو داراً أو غير ذلك واستثنى منقته مدة معلومة ولم يشترط منه أن يؤجر ما ذكره مدة تلي مدة الانتفاع أي على أن يقبضها المستأجر بعد معنى مدة الانتفاع وسيأتي أنه يجوز استثناء السنة في الدار والسنتين في الأرض وثلاثة أيام في الدابة لا جهة ذكره المتوسط (والنقد) بالجرع عطف على ما دخله المكاف أي وكما يجوز النقد (فيهما) أي في إيجار المأزجر

والمبيع المستثنى منه فله وجوب الجواز لا الجبر والنقد فيهما (ان لم يتغير غالبا) أي لم يتغير غالبا بان كان الشأن عدم تغيره وهو صادق
 بصورتين ما إذا كان الغالب سلامته أو احتمال السلامة وعدمها لكن الصورة الأولى متفق عليها والثانية فيها اختلاف هذا بالنسبة
 للأجبار فيها أو بالنقد فيها ما فاما يجوز أن غلبت السلامة فيهما لا أن لم تغلب بان كان الشأن عدمها الطول المدة أو ضعف البناء
 أو نحو ذلك أو احتمال الأمر فعلم أن الصور ثلاث الأولى الشأن السلامة فيجوز العقد والنقد قطعاً الثانية عدمها فلا يجوز العقد ولا نقد
 الثالثة احتمال الأمر من فيجوز العقد لا النقد عندهم وقيل لا يجوز العقد ٢٢٩ فلا نقد وان قوله ان لم يتغير غالبا راجع

للعقد والنقد الا أنه يوهم
 أن الصورة الثالثة يجوز
 فيها النقد وليس كذلك لما
 علمت والمراد ان لم يتغير
 أي في المدة الثانية التي
 تلي الأولى لان الكلام
 فيها تفصيل بعضهم له
 بقوله قبل تسليمه فيه نظر
 ولذا شطرنج من أصل
 المبيعة (و) كجواز الجبر
 (على طرح نجاسة
 كنية) وعذرة باجره عدم
 وان استلزم ذلك مباشرة
 النجاسة للضرورة (و)
 استجار على (القصاص)
 من قتل أو قطع حكم به
 الحاكم وسلمه للجاني عليه
 أولويه (و) (الادب)
 لابن أو عيدا ثابت عذره
 الاب أو السيد موجب
 (و) على (عبد خمسة عشر
 عاما) ولو بشرط النقد
 قال في المسدونة ولا يرى
 به بأسا والورأين ويجوز
 تقديم الجرفيه بشرط
 انتهى (و) على (دار نحو
 ثلاثين) عاما ولو بشرط
 النقد قال ابن يونس (و)
 على (أرض) للزراعة
 مأمونة الرى (خسین

استثنى منه فله) راجع للمبيع (قوله أو ضعف) مصدر معطوف على طول (قوله أو نحو ذلك)
 أي كالأحون والساقية من كل ما شأنه التغير لكثرة العلاج فيه كالندق والمحصرة (قوله فعلم أن الصور
 ثلاث) أي من قوله ان لم يتغير غالبا باعتبار المنطوق والمفهوم (قوله عند بعضهم) هو ابن قرفة وابن
 شاس (قوله وقيل لا يجوز العقد) هو لابن الحاجب والتوضيح (قوله الا أنه) أي كلام المصنف (قوله
 يوهم أن الصورة الثالثة الخ) أي فلو قال المصنف والنقد فيهما ان سلم غلبا السلم ويمكن ان يجاب عنه
 بان معناه ان اتفق التغير غالبا أي ان كان الغالب انتفاءه فيكون الحال قيد في التقي لافي المنفي فتأمل
 (قوله ما علمت) أي من أن النقد لا يجوز فيها اتفاقا وانما الخلاف في أصل العقد (قوله لان الكلام
 فيها) أي لانها التي يستوفي منها المنافع لا الأولى (قوله على طرح نجاسة) أي وكذا جعلها
 لا انتفاع بها على الوجه الجائر كحملها الاكل الكلاب أو تسبيخ أرض أو أكل مضطرو وجلمية
 مدبوغ لاستعماله في الباسات والماء (قوله واستجار على القصاص) أي وأما الاجارة على
 القتل ظلماء فلا يجوز فان نزل اقتص من الاجير ولا أجرة ولا يقتص من المؤجر لان المباشر مقدم
 على المنسب (قوله اذا ثبت عند الاب أو السيد موجب) ظاهره أنه لا بد من ثبوت الموجب كان
 الطالب للتأديب الاب أو السيد كان الولد صغيرا أو كبيرا وليس كذلك بل يصدق الاب في أمه
 الصغير والسيد والزوج في دعوى ما يوجب الادب كافي ح وأما الولد الكبير فلا يثوبه الاب
 بل يثوبه الدار كما بالثبوت والاب الاب أو المتولى للاب كذا في الحاشية (قوله وعلى عبد خمسة
 عشر عاما) أي وأما الدابة فحد اجارتها سنة الا لسفر فالثبوت كافي للتوضيح وقوله بن وهذا في اجارتها
 التي يجوز النقد فيها وأما بغير نقد فيجوز أكثر من سنة والفرق بين الدابة والعبد ان العبد اذا حصل
 له مشقة يخبر عن حال نفسه بخلاف الدابة (قوله وكذا يقال في العبد) حاصل ما يستفاد من كلام
 الاجهوري ان غلبة الظن في الامن تسوغ القدوم على العقد وعلى شرط النقد واستواء الأمرين يسوغ
 القدوم على العقد دون النقد وأما غلبة ظن عدم الامن فلا يجوز عقد ولا نقد كما في الحاشية (قوله
 وكجواز بيع دار) اعترض بان هذه المسئلة ليست من باب الاجارة فحقها أن تذكر في البيع وأجيب
 بان المنفعة المستثناة اجارة ككافة اذ باع الدار بمائة مثلاً على أن تقبض بعد عام فتدفعها بالمائة
 والانتفاع بتلك الدار تلك المدة فكان البيع بمائة وعشرة مثلاً دفع المشتري بدل العشرة منفعة الدار
 فتأمل ويقال في استثناء الأرض والحيوان ما قبل هنا (قوله وبيع حيوان ليقبض الخ) ظاهره العموم
 كان الحيوان رقيقا أو غيره والذي في الحاشية أن هذا لخصوص بالدابة قبل لافرق بين دابة الركوب
 والعمل وقال بعضهم انه في دابة الركوب وأما دابة العمل فيجوز استثناء منفعتها كالرفيق عشرة أيام فأقل
 (قوله لان الغالب فيها تغيره) أي فيتردد الثمن بين السلفة والثمنية (قوله وكذا المتوسط) أي لاحتمال
 تغيره ببق مثل الثوب المعين والنحاس ومقتضى ما تقدم انه يجوز بيعه واستثناء منفعته مدة دون
 نصف شهر لا يزيد ما قبله من السلم في معين ولا يرد على هذا تأجير الدور والارض الزمن الطويل

عاما لا أكثر فان لم يؤمن ربحها جازا العقد عليها ما ذكر دون النقد وكذلك الدار اذا كانت قديمة يحتمل بقاؤها ثلاثين وعندها فإذا كانت
 قديمة جدا لا تبقى الثلاثين عادة لم يجز كراؤها الثلاثين وكذا يقال في العبد (و) كجواز (بيع دار لتقبض) أي ايقبضها ما شترتها (بعده
 عام) من يوم بيعها فيجوز استثناء منفعتها سنة (و) بيع (أرض) لتقبض (بعده عشر) من الأعوام فيجوز استثناء منفعتها عشر (و) بيع
 (حيوان) ليقبض (بعده ثلاثة أيام) ونحوها (لا) بعد (عشر) لان الغالب فيها تغيره (وكذا المتوسط) كاستثناء خمسة أيام (و) كجواز
 (كراء دابة لتقبض) أي ايقبضها المكثري (بعده شهر) من يوم الكراء فيجوز (ان لم يشترط) مكثريها (النقد) أي نقد الاجرة فان
 اشترطه لم يجز لردده بين السلفة والثمنية

لا يشترط لا يضر (و) كجواز (فقد بدعته كخياطة) أو خرز وحصد زرع ودرس ونحو ذلك (بمعنى) لم يشترط هذا الثوب
 أو حصده هذا القدان أو أحرقه بشرابكذا (أو زمن) كخط عندي يوما أو شهرا أو ابن لي يتأوه ونحو ذلك كل يوم أو كل جمعة أو شهرا أو جميع
 الشهر أو السنة بكذا (وفسدت) الأجرة (إن جمعها) أي العمل والزمن (وتساويا) بأن كانت المادة أن الزمن لا يزيد على الفعل
 ولا ينقص قال ابن رشد اتفاقا وقال ابن عبد السلام على المشهور وأما إذا كان الزمن ينقص عن العمل فالفساد بالاولى وأما لو كان
 الزمن أكثر فقال ابن عبد السلام يجوز اتفاقا وقال ابن رشد بل تنفسد على المشهور ولا احتمال طارئ على الاجر

لأن السلم لا يكون في حال من شرطه أن يكون في الدمة وهذه الاشياء لا يقبلها الدم بحال (قوله والنقد
 بلا شرط لا يضر) أي لأن عليه المنع للتدليل لا تكون الا في شرط النقد كما تقدم في الرويات (قوله بكذا)
 تنازعه كل من خط واحصد واحفر فاعمل الاخير واضرب في الاولين وحذف لانه فضلة (قوله وتساويا)
 الاول للحال (قوله فالفساد بالاولى) أي على كل من الطريقتين (قوله لاحتمال طارئ) أي فيدخله
 الغرر (قوله وعلى الفساد) أي حيث قلنا به اتفاقا وعلى المشهور (قوله وسواء كانت آدمية أم لا)
 ولو كان الرضيع محرما لا كل كجحر جاز أن تكري له أنان لترضعه (قوله كانت الأجرة طعاما أو غيره)
 أي ولو شرطت عليهم طعاما أو لا يكون هذا من بيع طعام بطعام للضرورة ولأن النهي انما ورد في
 الأطعمة التي جرت العادة باقتياتها (قوله فسخه ان لم يأذن الخ) فان طلقها قبل علمه فلا كلام له
 فان أجزت نفسها وهي في عصمتها ولم يعلم بذلك الا بعد مضي مدة فاجرة ما مضى تكون لها وله الفسخ
 في المستقبل (قوله ان جلت الموضع الخ) انما كان لهم الفسخ لأن المصلحة مظنة تضرر الولد بلبسها قال
 الحرثي ولها بما يجب ما الرضعت فلو كانت أكلت الأجرة لم تحسب عليها لانهم تطوعوا بدفعها لها قاله
 ابن عبد السلام ونظريه بن (قوله ولم يترك له مالا) مفهومه أنه ان ترك مالا لم يكن لها الفسخ وتقضى
 أبوها من نصيب الولد في تركه أي به ومفهوم قوله ولم تقبض أنها اذا قبضت لا تنفسخ ولو كان الأب
 عديما ويتبع الورثة الولد بما زاد على يوم موت الأب من الأجرة التي عملها لان الزائد يكون ميراثا بينهم
 وبين الولد فيرجعون به على مال الرضيع لا على الظئر فليس إعطاء الأب أجرة رضاعه هبة منه له وإنما
 ارضاعه عليه فرض انقطع بموته ومحل رجوع الورثة على الولد بما زاد على يوم الموت ما لم يجعل الأب
 الأجرة خوفا من موته الآن والا كانت هبة ليس للورثة منها شيء كما نقله الاجهوري عن ح (قوله
 ومنع الزوج الخ) فلو تزوجها ووجدها مرضعا قال ابن عرفة الاظهر أنه عيب يوجب له الخيار ويبحث
 فيه البدر القرافي بان ذلك لم يذكروا في عيوب الفرج قال به بعض الافاضل الظاهر ما قاله ابن عرفة لانه
 وان لم يكن من عيوب الفرج الا أنه بتضرر بعدم الوطء اللهم الا أن يبقى من مدة الرضاع يسير فلا خيار
 للزوج نظير من اشترى دارا فوجدها مكررة فيخير ما لم يكن الباقي من مدة الكراء يسيرا (قوله ولو لم
 يحصل له ضرر بالفعل) ردبا على أصبح ومثل الزوج السيد على ما استظهره في الحاشية فلو تعدى
 الزوج أو السيد ووطئها ولم يحمل فقيل لاهل الطفل فسخ الأجرة وقيل لا (قوله ومن سفر بها) أي وأما
 لو أراد اهل الطفل السفر فلا يمكن من أخذ الولد الا اذا دفعوا للظئر جميع أجرها حيث كانت وجبة
 وتنبه قال في المدونة ومن واجرها ظئر في فانت واحدة فالباقية أن ترضع وحدها ومن واجرها واحدة ثم
 واجرها أخرى فانت الثانية فالرضاع للاولى لازم كما كانت وان ماتت الاولى فعليه أن يأتي بمن ترضع مع
 الثانية اه (قوله وكرة على) بفتح الحاء وسكون اللام مفردا وبضم الحاء وكسر اللام جمعا (قوله أي
 اجارة) أي وسواء كان ذلك الحلي ذهباً أو فضة أو جريد ذهب أو فضة أو غيرها كعرض أو طعام وظاهره
 كان محرم الاستعمال أم لا وانما لم تحرم اذا كان محرما لانه ليس محقق الاستعمال وقيل تحرم ان

ينقصه من العمل وهذا
 معنى قول الشيخ وهل
 تنفسد إن جمعها وتساويا
 أو مطلقا بخلاف وعلى
 الفساد فاللزم أجرة المثل
 زادت على المسمى أو قلت
 والله تعالى أعلم (و) كجواز
 (ايجار مريض) لترضع
 طفلا وان كان فيه استيفاء
 عين فسد الاخر وروى وسواء
 كانت آدمية أم لا كانت
 الأجرة طعاما أو غيره (وغسل
 شحرة ونحوها) أي الخرقه
 كبذنه (على أبيه) لا عليها
 (الا عرف) أو شرط
 فبمعنى به (ولزوجها)
 أي الموضع (فسخه ان لم
 يأذن لها) فيه فان أذن
 فليس له الفسخ (كامل
 الطفل) لم يفسخ العقد
 (ان جلت) الموضع من
 زوجها أو غيره زمن
 الرضاع (ولها) هي الفسخ
 (ان مات أبوه) أي الطفل
 (ولم تقبض الأجرة) منه
 قبل موته (ولم يترك) له
 (مالا) ولا مال للسود
 تأخذ أجرها منه (ولم
 تطوع بها) أي بالأجرة
 (أحد) من قريب أو بعيد
 والا فلا فسخ لها (ومنع)

الزوج (ان أذن) لها في الارضاع (من وطء)
 لحالانه مما يضر بالطفل ولو لم يحصل له ضرر بالفعل (و) من (سفر بها) أي بزوجه الموضع فان لم يأذن فله ذلك وتقدم أن له الفسخ (وكره
 حلي) أي اجارته لانه ليس من شأن الناس والاولى اعارة لانها من العروف (و) كره (ايجار مستأجرة دابة) ليركبها (لأنه) في الامانة أو
 الخفة أو الثقل (ولو) كان المثل (فضلا) أي غلبت المثل الاول ولا ضمان عليه حيث أن ثلث الدابة أو مائت بلا تغريب فان كان الاول هو الغلظ
 فلا ضمان بالاولى وان كان الثاني هو الغلظ ضمن ومحل الكراهة إذا لم يعلم حال ربه

كان علم انه برضى جاز وان علم عدم الرضا لم يجز (و) كره (أجرة على تعليم فقه وفرائض) كذا في المدونة (كبيع كتيبه) أي ما ذكر من
فقه وفرائض فانه يكره وأما علم الفرائض بالرسم فلا يكره أخذ الاجرة عليه لانه مصنعة من الصنائع لكن قال بعضهم يجوز بيع
الكتب الآن لان حفظ الناس له وافهامهم تقتضيه كثيرا حتى ان صاحب ٢٤١ الكتاب قد ينهي ما كتبه

فراجع كتابه وفي بيع
الكتب انتشار العلم وسبب
لحفظه وصونه فتأمل
(و) كره أجرة (على
قراءة) لقراآن (بلحن)
أي تطريب وأنغام لان
القراءة على هذا الوجه
مكر وهذا لم يخرج عن
حده والاحرم كالقراءة
بالشاذ (و) كره أجرة على
(دف) بضم الدال طبل
فثنى من جهة كالغربال
يسمى في العرف بالطار
(ومعرف) واحد المعارف
وهو آلة اللهو ويشمل
المزمار (لعرس) أي
سكاح ولا يلزم من جوازها
فيه جواز الاجرة والراجع
أن الدف والكبر والمزمار
جائزة في العرس وتكره
الاجرة عليها وان ما عداها
حرام في العرس وغيره
تقتصرم الاجرة عليها
(و) كره (البيمار مسلم) عبد
أوح (فكافر فيما يحل)
كحياطة وبناء ويحرم فيما
لا يحل كصنجر ورعاية
خنزير (بلا امانة) لاسلم
والاحرم ككونه خادما بيت
بقدمه الطعام ويغسل
يديه منه ويحرق خلفه
وهذا ما لم يكن المسلم ما كتبا
في حانوته كحياطة ويرد عليه
ما يصنعه به من المسلمين
وغيرهم والافيجوز (وعين)

كان محرمانهما طريقتان (قوله فان علم انه برضى جاز) أي كما اذا كراه المحضرة وهو ما كت من غير
عذر ومثله في الجواز ان تبدوله الاقامة وعدم الركوب للمحل الذي كراهها اليه ولو كان غير محضرة
لا اقامة ومثل الدابة الثوب فيكره من استأجر ثوبا باللبسة أن يكره مثله ويقال فيه ما قيل في الدابة الا
أنهما يفتقران في الضمان فان الدابة لا ضمان عليه فيها ان ضاعت بلا تقرب له أو ضاعت وأما الثوب
فيضمنه الالبينة على تلغه بلا تقرب من الثاني لان ضمان التهمة يزول بالينة (قوله كذا في المدونة)
مقابل الجواز لابن يونس وأما كره أخذ الاجرة عليه فانه أن يقل طلاب العلم الشرعي ولان الاجارة
عليه خلاف ما عليه السلف الصالح بخلاف القرآن فانه يجوز الاجارة على تعلمه لغية الناس فيه ولو باجرة
ولا خلت السلف الاجرة على تعلمه وقوله عليه الصلاة والسلام ان أحق ما أخذتم عليه أجره كتاب
الله (قوله كبيع كتيبه) أي وكذا اجازتها (قوله بالرسم) أي بالغبار والشباك (قوله لكن قال بعضهم)
مراده به اللخمي (قوله بتأمل) انما أمر بالتأمل لمتنارب العلل التي ذكرها فان قوله لان حفظ الناس
الخ بما يناسب الكراهة وقوله وفي بيع الكتب الخ هما يناسب الجواز (قوله أي تطريب الخ) انما كره
ذلك لان المقصود من القراءة التدبر والفهم والتطريب ينافي ذلك والمراد بالتطريب تقطيع الصوت
بالانغام والاهوية وأما الاجارة على أصل التلاوة فتقدم جوارزه وكذا على تعليمه مشاهرة ومقاطعة
على جميعه أو على بعضه ووجوبه لمدة معلومة فالمشاهرة غير لازمة لواحد منهما وأما الوجيبة والمقاطعة
فلازمتان لكل منهما قال مالك يجوز ان يشارط المعلم على الحذقة ضبطا أو نظرا أو لوسيا أحسلا أصبح
ان تم الاجل ولم يحذقه فله أجر مثله القاسي ففرق أصبح بين ضرب الاجل له علم والحياطة اذا كان
العمل يمكن الفراغ منه فيه ابن عرفة سوى اللخمي وابن رشد بينهما (قواتد) الاولى قوله صلى الله
عليه وسلم خيركم من تعلم القرآن وعلمه يشمل الوالد بتعليمه ولده ولو باجرة وقد أجاب سحنون بأولاد
كان يطلب العلم عنده اذا تواترت العمل بنفسه ولم تشغل ولدك عما هو فيه فاجرك في ذلك أعظم من
المسح والرباط والجهاد (الثانية) ذكر ابن عرفة عن القاسي أن على المعلم جبر الوالد في تكاسله
بالوعيد والتقريع لا بالشتم نحو ما قرر فان لم يفد فالضرب بالسوط من واحد الى ثلاثة ضرب ايام دون
تأثير في العضوفان لم يفد زاد الى العشرة فان لم يفد فلا بأس بالزيادة عليها (الثالثة) القاسي أما تعليمهم
في المسجد فرؤى ابن القاسم ان يبلغ الصبي مبلغ الادب فلا بأس وان كان صغيرا يعبث فلا أحب ذلك
(الرابعة) سئل أنس كيف كان المؤدبون على عهد أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم قال كان
للمؤدب اناء فيه ماء طاهر يحويه الصبيان ألواحهم ثم يصبون ذلك الماء في حفرة من الارض فتششف
اه قال القاسي وينبغي أن يصب ذلك الماء في المراضع البعيدة عن النجاسة وكان معلما يامرنا بصبه
في حفرة بين القبور اه ملخصا من بن (قوله والراجع الخ) حاصله أن الدف والكبر في النكاح فيه
قولان الجواز والكراهة وفي المعازف ثلاثة أقوال بزيادة الحرمة وهو أرجحها وأما في غير النكاح
فالحرمة في الجميع قول واحد ولو كان في عقيقة أو ختان أو حرج أو قدوم من سفر (قوله وكراهة إيجار
مسلم) حاصله انه يكره للمسلم أن يكرى نفسه أو ولده أو عبده لسكاح حيث كان يستبد به عمله ولم يكن تحت
يده ولم يكره في فعل محرم فان لم يستبد الكافر بعمل المسلم كحياطة يرد عليه المسلم والكافر فيجوز
وان كان تحت يده كجبر خدته يئنه ومرضعة ولد محرم وفسخ وله أجر ما عمل وسكتا ان استأجره في
محرم كصنجر ورعي خنزير ولكن يتصدق بالاجرة عليه أدباله اه من الأصل (قوله وعين وجوبا
في الاجارة مسلم) أي فان لم يعين فسدت (قوله ودار للسكنى بها) أي اذا أصبح العقار أن يكون في

في ٣١ - صاوي - في حواري بالاجارة (متعلم) لقراءة أو مصنعة لاختلاف حاله بالذكاء والبلادة (و) عين
(رضيع) لاختلاف حاله بكثرة الرضاعة وقلة (ودار) للسكنى هاتلا (وحاوت و) عين (بناء على جدار) استؤجر لبناء عليه بان يذكر
طولا ما يبنى عليه وعرضه وكونه من حجر أو لبن أو غير ذلك بخلاف كراهه الاضر

فلا يشترط بيان وصف ما ينشئ عليها (و) حين (فعل) لركوب فيه وهو يفتح الميم الأولى وكسر الثانية ما ركب فيه من شغل
 وحقة وحقة لانه مختلف بحسب السعة والضيق والطول والتقصير والمثانة وغيرها وأما مجمل بكسر الميم الأولى وفتح الثانية فله السيف
 (و) عين (مسكن) من دار أو غيرها لا اختلاف لحواله (ان لم توصف) المذكورات وصفافا فالواجب اما التعيين أو الوصف الشافي
 المفيد لرادوا الا كانت اجارة فاسدة (و) عينت (دابة) لركوب أو حمل ولا يكتفي الوصف فيها (الا) الدابة (المضمونة) في الدابة ليتوصل
 بها إلى محل كمكة وذلك بان لم تقصد عينها (فمنوع) أي فالواجب تعيين نوعها كالأرغال (وصنف) كعرب أو بخت (وذكره) كورة
 وأثونة) فالخاص بالادب ٢٤٣ أو غيرهما لركوب أو غيره لانه في صحة العقل عليها من التعيين بالذات أو الوصف

الدابة فلا بد من التعيين بالإشارة إلى الدار أو إلى العهدة من ذكر موضعها وحدودها ونحو ذلك مما يختلف
 به الاجرة (قوله فلا يشترط بيان وصف ما ينشئ عليها) لانه لا يتعلق به فرض بل يكتفي علم المساحة (قوله لانه
 مختلف بحسب السعة) علة للزوم التعيين (قوله فالواجب اما التعيين أو الوصف) لكن البناء على الحداد
 لا يمكن فيه الا الوصف (قوله وعلى ربه ابد لها) راجع لما بعدوا لا (قوله ولو قال دابتك البيضاء الخ) مبالغة
 فيما بعدوا الا قال في الاصل ولو قال دابتك البيضاء أو الحمراء وليس له غيرها لا احتمال ابدالها ما لم يقل هذه
 أو التي رأيت اعملك بالامس بعينها اهـ (قوله وعبارته لا تغيد ذلك) الضمير يعود على التي وهذا الاعتراض
 بعينه يرد على خليل وقوله فكان الاحسن أن يقول وهي مضمونة الخ أي بعد قوله وذكره وأثونة وفي
 الحقيقة لا حاجة لهذا البحث لان تفصيل المضمونة والعينة سيأتي موضعا (قوله أو غيرها) أي كابل وبقر
 (قوله ولو بشارك) مبالغة في القوة أي هذا اذا كانت قوته على رعي الاخرى معها بنفسه بل ولو بشارك
 يأتي به (قوله وان شاء أسقط عن نفسه الخ) راجع للمثالتين وحاصله أنه يخبر المستأجرا بما أن ينقصه من
 الاجرة التي سماها له أو يعطيها له ويأخذ منه جميع الاخر وطريق معرفة التقيص أن يقال ما اجرة
 على رعيها وحدها فاذا قبل عشرة مثاقيل وما اجرة اذا كان رعاها مع غيرها فاذا قبل ثمانية فقد
 نقص الخمس فيخير حيث يشاء اما ان ينقصه خمس المسمى أو يدفعه بتمامه ويأخذ منه الاجرة التي
 أخذها من غيره ويجري مثل هذا في اجير الخدمة (قوله فان لم يفوت عليه شيئا) مخصوص باجير الخدمة
 وأما اجير الغنم متى خالف الشرط كان أجره مستأجرا ولو قوى على الجميع ولم يفوت شيئا كما تقدم (قوله بقدر
 ما فوته) أي فان لم يفوت شيئا فلا يسقط من أجره شيء (قوله رعي الولد) الفرق بين ولد الغنم فلا يلزم رعيه
 وولد المرأة الذي وضعته في السقم يلزم الجمال حله أن الحاصل من أولاد الغنم طر ومثقة الرعي وحين السقط
 لم تكن وأما الضرر الحاصل للجمال مشقة حمل الولد وركان محمول قبل الوضع فاستصحب (قوله فعلى رعيها
 أن يأتي له براع آخر) أي ويلزم الراعي الذي يأتي به أن يرعاها مع الامهات لئلا يتعب راعي الامهات
 اذا فارقت أولادها لان منع التعرفة لها خاصة بمن يعقل على ما ركذا الخرشبي (قوله في نظير رعيها) أي
 الأولاد المعبر عنها أو بالولد (تنبيه) قال في الطر اذا امتنع راعي قوم أن يرعى لاحدهم لم يجبر وفي جبر
 الفران ورب الرعي والحمامي ونحوهم ان لم يوجد غيرهم قولان الجبر استحسان وعدمه قياس وكان
 القضاء بطليطلة جبر الفران على طبع خبز جاره باجر مثله اهـ ونقله في التكميل كذا في بن (قوله
 وعمل به) أي ان لم يكن شرط والا فالشرط مقدم عليه عند وجوده (قوله والدقيق لا الرعي) انما
 يظهر على صاحب الدقيق اذا كان هو صاحب الطاحون كان استأجر انسانا يطحن له فيها دقيقه
 وأما لو استأجر انسانا الطاحون ليطحن فيها للناس أو لنفسه كان النقش عند عدم العرف على المالك

لكن ان عينت بالإشارة
 كدابتك هذه أو التي كانت
 معك بالامس انفسخت
 الاجارة بتلفها والافسلا
 وعلى ربه ابد لها ولو قال
 دابتك البيضاء وليس له
 غيرها فغير المعينة بالإشارة
 مضمونة على ربه ابد لها ان
 تلفت والا انفسخت بتلفها
 وعبارته لا تقيس ذلك
 فكان الاحسن أن يقول
 وهي مضمونة الا اذا عينت
 بالإشارة فتأمل (وراع)
 استؤجر على رعي غنم أو
 غيرها عينته كهذه أم لا
 كعشرة من الغنم (رعي
 أخرى) معها (ان قوى)
 على رعي الاخرى (ولو
 بشارك) بعينه على رعي
 الاخرى (ان لم يشترط)
 وبالأولى (عدمه) أي
 عدم رعي أخرى مع غنمه
 (والا) بان اشترط عليه
 أن لا يرعى معها أخرى لم
 يجزله فان خالف ورعى
 معها غيرها (فاجره) الذي
 أخذته في نظير الاخرى
 (لستأجره) وهذه العبارة

أسهل من عبارته (كاجير لخدمة أجر نفسه) في خدمة أخرى وفي عمل شيء حتى فوت على المستأجر
 ما استأجره عليه أو بعضه فاجرة تكون لمستأجره الأول وان شاء أسقط عن نفسه أجره ما فوته عليه فان لم يفوت عليه شيئا بان وفي جميع
 ما استأجره عليه فلا كلام لاستأجره ومفهوم أجر نفسه أنه لو عمل عملا مجانا فانه يسقط من أجره بقدر ما فوته (ولا يلزمه) أي الراعي
 (رعي الولد) الذي ولده بعد الاجارة فعلى ربه أن يأتي له براع آخر لرعيها أو يجعل للأول أجره في نظير رعيها (الا لعرف) أو شرط فيعمل
 به (وعمل به) أي بالعرف (في المحيط) في كونه على المحيط أو على رب الثوب (و) في (نقش الرعي) المستأجرة للطحن عليه في كونها
 على المالك أو المستأجر (و) عمل به (في آلة بناء) في كونها على البناء أو على رب الحائط (والا) بكن عرف (فعلى ربه) أي رب الشيء المصنوع
 وهو الثوب والدقيق لا الرعي كما قبل

والجدار (و) عمل بالعرف أيضا في (الكاف) برودة صغيرة (وقتب ولحومها) مرج ولجام ومقود (والا) بان لم يكن عرف (فعلى رب الدابة) ومرحنا ثم هذا الان قوله عكس الكاف وشبهه يومهم خلاف المراد (و) عمل بالعرف في (السير) لئلا أو نهيا ولا كلام لرب الدابة ولا تستأجر مع العرف (والمنازل) التي ينزل بها في سائر المسافة وقد راقية بها (و) عمل به أيضا في (المعاليق) جمع معالوق بضم الميم كعصفور وعصافير أي ما يعاق يحنب الرجل مما يحتاج له المسافر كسمن وزيت وعسل (و) في (الزمامة) ما يوضع للمسافر فيه حاجته كخروج وكبس ونحوهما فان لم يكن عرف فلا بد في السير والمنازل من البيان والافسد الكراء وفسخ وأما المعاليق والزمامة فلا يفسخ ولا يلزم المكري حملها (و) عمل بالعرف في (فرش الحمل) هل هو على رب الدابة أو على المكري فان لم يكن عرف لم يلزم المكري أي رب الدابة (و) عمل به في (بدل الطعام المحمول) على الابل اذا نقص يا كل أو بيع فان لم يكن عرف فعليه وزن الحمل الاول (و) عمل به في (توفيره) أي الطعام المحمول بالكراء اذا اراد به أن يوفره من أكل أو بيع ٢٤٣ ونارعه رب الدابة فان لم يكن عرف فلا كلام لرب الدابة وعليه حمله الى غاية المسافة ولو زاد الطعام تقسلا كنزول مطر عليه فقال سحنون لم يلزم المكري الا زنة الحمل المشترط (و) عمل به أيضا في (نزع ثوب) من قميص أو عمامة أو طيلسان استأجره ليلبسه (في تحويله) كقائله أي فيجب عليه نزعها في الاوقات التي يجرى العرف بنزعها فان لم يكن عرف حمل على دوام اللبس وان احتلف العرف وجب البيان ثم انتقل به حكم على ضمانه وعدم ضمانه فقال (وهو) أي المستأجر لشي من حيوان أو عرض وكذا الاجبر كالأرعي وجعل بعضهم الضمير عائدا على من تولى العين المؤجرة يشمل المؤجر بالفتح

لما على صاحب الدقيق والماصل أنه عند عدم العرف النقش لازم لرب الرعي سواء كان هو صاحب الدقيق أو كان الدقيق لقديره كذا يؤخذ من حاشية الماصل اذا علمت ذلك بقول شارحنا لا الرعي الخ فيه نظر تأمل (قوله والجدار) بالرفع عطف على قوله الثوب فهو مثبت لا منفي (قوله في السير لئلا الخ) أي وفي باقي أحواله من كونه بالهوي بنا أو حذرا أو متوسطا (قوله والمنازل) أي المواضع (قوله ما يوضع المسافر الخ) حقه حذف الاول للقاعدة التعميرية قال تعالى حتى تضع الحرب أوزارها (قوله والافسد الكراء وفسخ) أي زيادة الغرر فخراده لفساد عدم المهمة وبالفسخ ابطاله وعدم البقاء عليه (قوله أي رب الدابة) أي لا يلزمه الا لبيان به ولا حمله (قوله في بدل الطعام المحمول) أي بدل نقص الطعام المحمول في الكلام حذف مضاف (قوله أو طيلسان) هو الشال الذي يغطي به الرأس (تنبه) قال ابن عبد السلام ومما يرجع فيه الى العرف في هذا الباب في المكان كما رجع اليه هنا في الزمان ما قاله بعض الشيوخ من أن كثرى على متاع دواب الى موضع وفي الطريق نهر لا يجاز الا على المركب وقد عرف ذلك كالتبيل وشبهه فجواز المتاع على ربه والدواب على ربه وان كان يخاف في المحاض فاعترضه حملان بكسر الحاء أي سبل كثير لم يعلموا به فحمل المتاع على صاحب الدابة ولما جأحة نزلت به وكذلك اذا كان النهر شتو ياجعل بالامطار الا أن يكون وقت الكراء قد علموا به وعلى ذلك دخلوا فيكون كالنهر الدائم اه (قوله وحب البيان) أي فان لم يبين كانت فاسدة (قوله وجعل بعضهم الضمير) أي في كلام خليل (قوله عائ) هكذا نسخة المؤلف والمصنف عائدا بالنصب مفعول ثان لجعل (قوله فلا ضمان عليه) محل كونه أمينا في غير الطعام والادام كما يأتي (قوله وقيل يحلف ما فرط) الضمير عائدا على غير المتهم أي فيقتصر في يمينه على قوله ما فرطت ولا يحلف على الضمير والفرق ان غير المتهم اذا وقع منه ضياع انما يكون من نقر يده غالبا فيكفي حلفه ما فرطت وهناك قول ثالث انه كالمتهم يحلف لقد ضاع وما فرطت (قوله لكن هذا الكلام يومهم صحة عقد الاجارة) أي في كان المناسب للمصنف أن يعبر بعبارة أخرى كابن بقل وفسدت بشرطه والعذر له في أنه تابع لخليل (قوله فانه ضاؤ في اثباته الخ) صوابه فاسقاطه الخ كما هو عبارة أصوله (قوله بفتح الثلثة) أي مبتدئا للفاعل (قوله عطف على المقدر) أي الذي قدره بعد قوله فلا ضمان عليه (قوله أو عثر أجبر حمل) أي حمل على نفسه كالعقالين (قوله

كالرعي والمستأجر كدري دابة ونحوها (أمن فلا ضمان) عليه ان ادعى الضياع أو التلف كان مما يغاب عليه أم لا ويحلف ان كان متما القرض وما فرطت ولا يحلف غيره وقيل يحلف ما فرط والتع على عدم الضمان بقوله (ولو شرط) عليه (اثباته) أي الا ضمان ولا عبرة بهذا الشرط لكن هذا الكلام يومهم صحة عقد الاجارة مع الشرط المذكور ومع أنه يفسده لانه شرط يتناقض العقد فان وقع فله أجره مثله زادت على المسمى أو نقصت قاله ابن القاسم ومحل الفساد ان لم يسقط الشرط قبل القوات والاصح والفوات هنا بانقضاء العمل فانه ضاؤ في اثباته كاسقاطه قبله في افادة الصحة والحاصل أنه شرط مفسد للعقد ما لم يسقطه لئلا يكون له عثر عليه بعد العمل فله أجره مثله ولا يعمل بالشرط (أو عثر) بفتح الثلثة عطف على المقدر فلا ضمان أي ان ادعى التلف أو عثر أجبر حمل أو عثر دابته (بدن أو غيره أو) عثر (بائية فاسكت أو انقطع الحمل) الذي ربط به الامتعة فتلفت فلا ضمان عليه (مالم يند) في نفسه أو سوقه الدابة فانه يضمن لتعديده فان حكه به ربه فلا يصدق في الطعام والادام الا يبينه ويصدق في غيره والسفينة كاللابة قال في الهدية

وان كان الكراء وحده فلا يصح في الطعام والادام ولا يصح في غيره من استأجره ليجعل
لك دهنًا أو طعامًا فحمله فعثر به فاهرا ثم يضمن له الأجر لا يضمن إلا أن يشعري فإن كذبه في ذلك وقت له لم تعثر ولم
يذهب لك شيء فهو ضامن في الطعام والادام ولما أئبرز والعروض اذا حملها القول قوله إلا أن يأتي بما يدل على كذبه اه وقال ابن
القاسم لا يضمن الا كراء عاثر العروض ولا شيئا غير الطعام وعلى هذا فكان الانسب بعد قوله وهو أمين فلا ضمان أن يقول الا في
الطعام والادام وبعبارة ابن عرفة وفيه ما مع غيرهما لزوم ضمان الا كراء كالطعام والادام إلا أن تقسم بينه بلاكه أو يكون معه ربه
والسفينه كالدابة وبعبارة ابن الحاجب ٢٤٤ وفي حل الطعام يضمن مطلقا لا يضمنه أو يصحبه ربه (أو) لم (يعثر بفعل) بان لم يعثر

وان كان الكراء) أي الشخص المكتري على الحمل (قوله فهو ضامن في الطعام والادام) أي لحمله على
عدم الامانة فيما (قوله وأما البرز) هكذا نسخة المؤلف براء وزاي بعد الماء في بن بزاي بعد الباء
فقط فكون عطف العروض عليها من عطف العام على الخاص (قوله إلا أن يأتي بما يدل على كذبه)
أي كما اذا قال ضاع مني في اليوم الفلاني وقالت البيعة رأينا معه بعد (قوله غير الطعام) أي ومنه الادام
(قوله فكان الانسب الخ) أي وكانت هذه المقالة تغني عن قوله أو عثر به من أو غيره لان ذكره للدهن
يوهم انه محمول فيه على الامانة وليس كذلك (قوله الا كراء) مفعول أول لزوم وكذا الطعام والادام
مفعول ثان له والكاف زائدة وضافة لزوم للضمان بياقية والمعنى ان الشرع ضمن الا كراء الطعام
والادام (فان قلت) ما الفرق بين الطعام والادام وغيرهما حيث حل في الطعام والادام على غير الامانة
وحل عليها في غيرها (قلت) الفرق تعبدى (قوله والسفينه كالدابة) أي في التفصيل بين حمل
الطعام وغيره ومثلها ما حمله بنفسه (قوله اذا لثغرور القول) أي ما لم يضمن له عقد أو شرط فقال
العقد كما اذا قال له اشترى مني السلعة الفلانية فانها سالمة من العيوب فظهر الامر بخلافه والشرط ما يأتي في
الشارح (قوله مع علمه بانها لا تنكفي) أي ولا يعلم هذا الامر الا منه (قوله واستظهر) قال في الحاشية
اقول ومن المصالح العامة القول بالضمنان حيث أخذ اجرا كما سيأتي عن الاحموري في الخفراء ثم بعد
ذلك وجدت عن شيخنا عبد الله ما نصه فيه نظير بل الصواب الضمان اذا انضم لغروره عقد كما اذا
عقد معه بجديد مثلا وقلبه ووزنه وقال له طيب وازن وهو على خلاف ذلك لان الغرور القول اذا انضم
له عقد صار من القولي فالضمان اه (قوله ولو جاميا) أي ما لم يجعل رب الثياب ثيابه رهنا عنده في
الاجرة والاضمن وما لم يجعل حارسا لتقاء شربه كما اذا كان مشهورا بالحرام وجعل حارسا لتقي سرقته
والايضمن كما اذا ظهر كذبه (قوله ومن التفريط الخ) ومنه أيضا ما لو اتم في وقت لا ينام فيه الحارس
واعلم ان ما قاله شارحنا هو اصل المذهب من عدم تضمن الحفراء والحراس والرعاة واستحسن بعض
المتأخرين كالأحموري تضمنهم من غير ثبوت تفريط منهم نظرا لكونه من المصالح العامة وارتابا
لاخف الضررين (قوله وأجبر لصانع) أي وأما الصانع نفسه فسيأتي ضمانه بالشروط (قوله كان
يعمل بحضرة صانه أم لا) أي على ما قاله التتائي وقال أشهب في الغسال شكرك عنده الثياب فيؤاجر
آخر يبعثه البحر بشئ منها يغسله فبذعي تلقاه ضامن اه وكلام التوضيح بقيد ان كاذم أشهب
تقييد للشهو ولا مقابل له خلافا للتتائي (قوله لا ضمان عليه) أي لافي الثوب مثلا ولا في غيره اذا ضاع
بعد البيع ولا فيما يحصل فيه من غريق أو خرق بسبب شر أو طي اذا لم يخرج عما أذن له فيه كما اذا
ادعى ابيع سلعة لرجل وأسكر ذلك الرجل الشراء ولم يكن له بينة عليه فيضمن لتفريطه بترك الاشهاد
وقيد بعضهم عدم ضمان من ظهر خبره بما اذا لم ينصب نفسه للسفرة والاضمن كالصانع وقد
اعتبر ابن عرفة هذا القيد كما في بن (قوله بفعل سائح) أي كتحويل الراجع وتشر القلع ومشي

أصلا أو غير بقوله فلا
ضمان عليه اذا لثغرور
القول كأن يأتي بشقة
بخطا وية قول له ان كانت
تنكفي ثوبا ففصلها فقال
تنكفي ففصلها فلم تنكف
فلا ضمان على الخطا
وان علم عدم كفايتها الا ان
يشترط عليه بان قال له ان
هلت أنها تنكفي ثوبا ففصلها
والا فلا فقال تنكفي مع
علمه بانها لا تنكفي فيضمن
ومن الغرر القول قول
الصبر في دنائير أو دراهم
انها جيدة مع علمه بانها
ردية فلا ضمان عليه
ولو بلعة وقيل يضمن مطلقا
وقيل ان كان بياجرة واستظهر
فان غر بفعل ككريطه
بجبل رث أو مشيه بكان
زلق ضمن (كحارس) تشبيه
في عدم الضمان أي ان
حارس الدار أو البستان
أو الزرع أو حارس طعام
أو عرض لا ضمان عليه
لانه أمين (ولو جاميا)
الا أن يشعري أو يفرط
ومن التفريط ما لو قال
رأيت رجلا يلبس الثياب

فظننت أنه صاحبها فعمل انه لا ضمان على

في
الخفراء في الحارات والأسواق ولا عبرة بما كتب أو شرط عليهم من الضمان ما لم يفرطوا وكذا البوابون في الخانات وغيرها (وأجبر صانع)
لا ضمان عليه لانه أمين للصانع كان يعمل بحضرة صانه أم لا (ومحسار) يطوف بالساح في الأسواق ليبيعها (خير) بفتح الحاء وكسر الباء
مشددة أي ذي خير وامانة لا ضمان عليه اذا ادعى ضياع شيء مما يده بغير تعديه ولا تفريط منه وغير ما ظهر خبره يضمن كذا أفق به ابن
و شد وقيل لا ضمان عليه مطلقا قال عياض وهو المعروف من قول مالك وأصحابه قال لا ثم وكلاء وليسوا بصناع (وفوق غرقه سفينة بفعل
بائع) لا ضمان عليه في نفس ولا مال (والا)

بأن فرقته بفعل لا يصوغ في سرها أو حياها (ضمن) وأن تعدد الفعل فالتصاخص (كراعى خالف مربي شرط) عليه فهلكت أو ضاعت
 الماشية فيضمن (أو أرى) الراعي أي أطلق الفعل على الأثاث (بلاذن) من ربه ما فطبت أو ماتت تحت الفعل أو عند الولادة فيضمن
 الألف بان الرعاة تنزى ولا تستأذن فلا ضمان (أو غير فعل) فإنه يضمن كالغرو والقرى أن انضم له شرط كمن تقدم وإذا ضمن (فالقائمة)
 يضمنها (يوم التلف) لا يوم التمدى ولا يوم الحكم وهذا راجع لراعى وما بعده (أو صانع) يضمن (في مصنوعة) فقط كمن يخطئها أو
 على مصنوعة أو خشيته بنشرها أو يجب بباطنه (لا) في (غيره) فلا ضمان فيه كمن لو جعل الشيء المصنوع في طرف فادعى الصانع ضياعها
 فإنه يضمن ماله فيه الصنعة لا الطرف (و) لو كان الغير (محتاجا له) في العمل فلا يضمنه كغرفة الطحين والكتاب الذي ينسخ منه هذا
 قول سحنون وقال ابن حبيب يضمن الصانع ما لا يستغنى عنه سواء احتاج له الصانع أو المصنوع وقال ابن الموارز يضمن الصانع ما يحتاج له
 في عمله كالكتاب الذي ينسخ منه دون ما يحتاج إليه المصنوع كظرف القمح والعجين ويضمن الصانع مصنوعة (وإن) كان يصنعه
 (بيته) أي في بيته (أو) كان يصنعه (بلاجر) فأولى بأجر في حانوته ٢٤٥ وسواء تلف مصنعه أو غيره إلا أن

يكون في صنعه تقرير
 كقرب الأول وثق
 الفصوص وتقويم
 السيوف وصك الختان
 وقطع الفرس والطب
 فلا ضمان إلا بالتقريب
 وإنما يضمن الصانع
 مصنوعة بشرطين أشار
 له سابقا قوله (أن نصب
 نفسه) للصنعة للناس
 احتراز عن الاجترار شخص
 خاص أو جماعة مخصوصين
 فلا ضمان عليه (وعاب)
 الصانع (عليه) أي على
 الشيء المصنوع احتراز
 ما إذا صنعه بمضور ربه
 ولو في غير بيته أو بيته ربه
 وإن لم يكن حاضرًا فلا
 ضمان عليه وبقي ثلاثة
 شروط أيضا وهو أن
 يكون المصنوع مما يغاب
 عليه احترازًا من عسره

في ربح أو مخرج إذا كان ذلك معتادا وكذا وسقها الوسق المعتاد لا مثاله بحيث لا يقرب الماء من حافتها
 وإذا كان لا ضمان عليه في الفعل السائق فأولى إذا فرقته بغير فعل كهيحان البحر واختلاف الريح مع
 عجزه عن صرفها (قوله) وهذا راجع لراعى وما بعده أي خلافا لما في الغرضي من أن الراعي يضمن يوم
 التمدى تبع في ذلك الأجهوري قال في الحاشية وبمقتضى فيه بعض الشيوخ بان الظاهر أن الضمان
 يوم التلف في الجميع ووافق به إمام ثم أن الذي غلب بالفعل له من الكراء بحسب طعنا أو غيره وهل له
 أن يلزمه حمل مثله بقية المسافة ويعطيه بقية الأجرة وهو الظاهر أو يفسخ العقد (قوله) أو صانع
 الخ معطوف على كراعى (قوله) وإن كان يصنعه بيته) بالغ عليه دفعا لما يتوهم من عدم ضمانه في هذه
 الحالة لأنه لما عمل في بيته صار كأنه لم ينصب نفسه للعمل للناس (قوله) تقرير أي تعريض للتلف
 وهذا استثناء من قوله وضمن صانع في مصنوعة وكان الأولى للشارح أن يؤخر هذا الاستثناء بعد قوله
 إلا أن تقوم له دينه فتسقط الأجرة أو يحضره على الصنعة لاجل أن تكون الحالات التي لا يضمن فيها
 بمجموعة بعضها مع بعض (قوله) كقرب الأول أي وكذا خبر العيش في الفرن (قوله) إلا بالتقريب هذا
 إذا كان الختان والطبيب من أهل المعرفة ولم يخطئ في فعله فإن أخطأ فالدية على عاقلة فإن لم يكن من
 أهل المعرفة عوقب وفي كون الدية على عاقلة أو في ماله قولان الأول لابن القاسم والثاني لما لا وهو
 الراجح لأن فعله عمد والعاقلة لا تحمل عمدا (قوله) فلا ضمان عليه محل عدم الضمان إذا ادعى التلف
 بالفعل المستأجر عليه وأتى بها بالقلة أو أودع ضياعها أو تلفها ولم يأت بها بالضمان (قوله) إلا أن
 تقوم الخ فيه إشارة إلى أن ضمان الصانع ضمان تامة يفتي بقامة البيعة (قوله) لأنه لا يستحقها
 إلا بتسليمه أي وهو منتف فانتفت الأجرة (قوله) لأنه خرج حيث ذاك حكم الإيداع أي ولا تسقط
 الأجرة لأنها بالتسليم وقد حصل (قوله) والا كان حكمه حكم الرهن أي يضمنه ضمان الرهان
 ولا تسقط الأجرة سواء ضمنه بالفعل أم لا (قوله) فنجر أو ذبح مقتضى تصديقه أنه ان خلف موته
 ورك ذلك كاتما حتى ماتت ضمنها بالأولى مما تقدم في باب كذا في قول خليل وضمن ما رآه مكنته
 ذكاته وترك (قوله) أو ادعى سرقة منجوره أي أو أقاله لم يجز خوف الموت أو كلفه لم يصدق إذا

يدفعه سيد لمعلم نصب نفسه فادعى هرو به فلا ضمان عليه وإن لا يكون في صنعه تقرير كما تقدم وأن لا تكون له بيعة بتلفه بلا تقرير
 وإذا ضمن (فالقائمة) يضمنها (يوم دفعه) للصانع لا يوم التلف ولا يوم الحكم (الآن يرى) المصنوع عند الصانع (بعده) أي بعد يوم الدفع فإن
 رى بعده (فباخر روية) وإذا كانت القيمة تعتبر يوم الدفع فلا أجرة للصانع وكذا إذا اعتبر بآخر روية ولم يكن مصنوعا كان
 مصنوعا ضمن قيمته مصنوعا وعلى ربه الأجرة (ولو شرط) الصانع (نفيه) أي نفي الضمان عن نفسه فإنه يضمن ولا يفيد شرطه (وهو)
 شرط (مفسد) للعقد لأنه يناقض مقتضى العقد (نفيه) أن وقع وعثر عليه بعد العمل (أجر المثل) قل أو كثر دون مسمى (الآن تقوم له) أي
 للصانع (بيته) بضياعه أو تلفه بلا تقرير فلا ضمان عليه وحيث (تسقط الأجرة) عن ربه لأنه لا يستحقها إلا بتسليمه لربه مصنوعا (أو
 يحضره) الصانع لربه مصنوعا (على الصفة) المشروطة فتركه عنده فادعى ضياعه فلا ضمان عليه لأنه خرج حيث ذاك حكم الإيداع وهذا ما لم
 يتركه عنده رهنًا في نظير الأجرة والا كان حكمه حكم الرهن (وصدق) راع (أن ادعى ضياعا) لمعنى الماشية بلا تقرير (أو) ادعى (خوف
 موت) لبعثها (فنجرح) أو ذبح وخالفه ربه وقال له بل تعديت (أو ادعى سرقة منجوره) أي قال بخرقها لخوف موتها فسرقته وخالفه ربه
 وقال بل أكلتها (وحلف) الراعي إن اتهم ثم شرع

على بيان ما ينظر على الاجارة من فسخ وعدمه فقال (وفسخت) الاجارة (بما يستوفى منه) المنفعة كدار وحائوت وحمام وسفينة ونحوها وان لم تعين حال العقد ودابة عينه والتعذر اعم من ان يفسد في شئ من الغنم والمرض والنصب وخلق الحوائت فخر او غير ذلك مما يأتي واذا فسخت رجع للمحاسبة

وتعذر او سهولة وصعوبة (لا) تنفسخ بتعذر ما يستوفى (به) كالساكن والراكب وما حل وظاهره تعذر بسماوي كمن لا ركبا وساكن او بغيره بتفريط من الحاصل بان فرط قلق ما حله من طعام او غيره أم لا وتقدم أنه ان فرط ضمن واذا لم تنفسخ قبل الساكن والراكب ورب الاجال اولوارنه عليه جميع الاجرة وانت جمل الاول لتسام المسافة او المدة وهو المشهور عند ابن رشد في المقدمات والذي له في البيان أن المشهور قول ابن القاسم في المدونة وهو الفرق بين التلف بسماوي فلا تنقض الاجارة ويأتيه المستاجر بمثل وعليه جميع الكراء بين تلفه من جهة الحائل فتنتقض ولا كراءه وقيل له من الكراء بقدر ما سار وظاهر فرط أم لا فانظره وظاهر أن قول ابن القاسم في المدونة تقدم على غيره قاله مشي عليه لقال لانه ان كان بسماوي وبالغ على قوله وفسخت الخ بقوله (ولو) كان التعذر

كان محل الرعي قريبا لا صدق و ينبغي أن محل عدم تصديقه ما لم يجعل له ربحا كالهوا والاصدق (فيها) مثل الراعي الملتقط في صدق ان ادعى خوف موت فتحرق وأما المستاجر والمستعير والمؤمن والمودع والشريك فلا يصدق واحد منهم في دعوى التلف كمن يخلق الموت الاباطخ أو بيعة وان كانوا يصدقون في التلف أو الضياع ولعل الفرق بين هؤلاء والراعي مع كون الجميع امناء تعذر الاشهاد من الراعي غالبا بخلاف هؤلاء فانه لا مشقة عليهم في الاشهاد غالبا وأخرى من هؤلاء في الضمان من مر على دابة شخص قد كاهوا ودعى أنه فعل ذلك خوف موتها أو سلب دابة غير موادعي أنه وجدها ميتة فلا يصدق الابينة أو لاطخ (قوله وفسخت الاجارة الخ) أشار به الى قول أهل المذهب ان كل من يستوفى منها المنفعة قبل كراهية تنفسخ الاجارة كمن يملك الدابة المعينة وكان يملك الدار وكل من يستوفى بها المنفعة قبل كراهية تنفسخ الاجارة على الاصح كمن يملك الشخص المستاجر للمعينة ويقوم وارثه مقام مورثه الا في أربع مسائل هيان وفرسان صبا والتعليم والرضاعة وفرسان النزو والرياضة فحيث مات صبي التعليم أو الرضاعة انفسخت الاجارة ورجع للمحاسبة وكذلك فرس النزو اذا استؤجر للفعل على أربع مرات بحملات من مرتين أو مات قبل التمام انفسخت ورجع للمحاسبة وكذلك اذا استؤجر لفرس بروضها وبعلمها كيفية الجري فماتت فتفسخ ورجع للمحاسبة (قوله وان لم تعين حال العقد) أي فالتفصيل بين المعينة وغيرها انما هو في الدابة وأما الدار والحائوت والحمام والسفينة ونحو ذلك مما ليس بدابة فلا يشترط التعيين فيه ابتداء بل متى تعذر شيء مما يستوفى منه انفسخت قالوا لان العقد على ما لا يكون الا في معين ولكن هذا لا يظهر في السفينة بل هي بالدابة أشبه وكلام الشارح يقتضي تسويتها بالعقارات (قوله اعم من التلف) أي لدى غيره خليل (قوله رجع للمحاسبة الخ) أي فما حصل من المنفعة يلزمه اجرة بحسبه ولم يحصل لشيء عليه فيه ولا فرق في هذا بين الدابة وغيرها وقوله وباعتبار المسافة خاص بتعذر السفينة والدابة المعينة أي فيرجعان فيهما الى المحاسبة أيضا وينظران لقضية المسافة الماضية والباقية معوبة وسهولة الى غير ذلك (قوله وما حل) أي المحصول غير الرأب (قوله وتقدم أنه ان فرط ضمن) أي ولا تنفسخ الاجارة على كل حال (قوله اولوارنه) أي اذا مات الرأب أو رب الاجال (قوله فانظره) قال بن نقلا عن ابن رشد في المقدمات ان في هلاك المستاجر عليه أربعة أقوال أحدها وهو المشهور بأن الاجارة لا تنقض واليه ذهب بن المواز والثاني تنتقض بتلفه وهو قول أصبغ وروايتهم عن ابن القاسم ويكون له من كرائه بقدر ما سار من الطريق والثالث الفرق بين تلفه من قبل الحائل فتنتقض وله من الكراء بقدر ما سار وبين تلفه بسماوي فلا تنقض ويأتيه المستاجر بمثل وهو قول مالك في أول رسم من سماع أصبغ والرابع ان كان تلفه من قبل الحائل انفسخت ولا كراء له وان كان من السماء أتاه المستاجر بمثل ولم ينفسخ الكراء وهو مذهب ابن القاسم في المدونة وروايتهم عن مالك اه (قوله ويلزم الظالم أجرتها الخ) أي كما تقدم في النصب ثم اعلم أن محل فسخ الاجارة بنصب العين المستأجرة اذا شاء المستأجر وان شاء بقي على اجارته فان فسختها كان للمالك الدابة المعصومة بالاجرة على الغاصب وان أبقاها من غير فسخ صار ذلك المستأجر مع الغاصب بمنزلة المالك فتكون الاجرة له فمعنى الفسخ في هذه المسائل أنها معرضة للفسخ لا أنها تنفسخ بالفعل وسيأتي ما يفيد الشارح (قوله أو حل ظئر) أي سواء كان الحل قبل عقد الاجارة وظهر

(بنصب) لما يستوفى منه دارا كاتب أو غيرها (أو غصب سفينة) لما يستوفى منه ولولا يغصب الدابة اذا كان الغاصب لا تساه الاحكام (أو أمر ظالم) لا تساه الاحكام (بإغلاق الحوائت) المستأجر بحيث لا يتمكن مستأجرها من الانتفاع بها ويلزم الظالم أجرتها اذا فسختها (أو حل ظئر) أي مريض تعذر الرضاع عادة اذا حلت لان ابن الجامل يفر الرضيع (أو) حدوث (مرض) لها

بعده

(لا تقدر معه على رضاع) فتفسخ الاجارة في جميع ما تقدم والمراد ان لم يفسخ بالفسخ فالحق في هذه المسائل حق للمستأجر
 فيه البقاء على الاجارة (ومرض عبد أو دابة) لا قدرة له على فعل ما استوجرا عليه (أو حربه) أي العبد (لنكاله) من كل مكان بعد
 وتقدر رجوعه منه (الآن يرجع) العبد من حربه (أو يصح) من مرضه (في المدة) أي مدة الاجارة (قبل الفسخ) أي قبل أن يتفاسخا
 فيلزمه بقية العمل ولا تفسخ وقوله أو يصح يرجع للظن أو الدابة اذا مرضا واذ رجع أو صح من ذلك قبل انقضاء المدة ولزمهم بقية
 العمل سقط من الاجرة عن المستأجر ما يقابل أيام الحرب أو المرض وقوله قبل الفسخ مفهومه أنه لو حصل الفسخ بينهما قبل الرجوع
 أو العهد لم يلزم من ذلك رجوع فيما بقي وهو كذلك وجاز أن يرجع الاستثناء لجميع ما تقدم كانه قال الآن أن يرجع الشيء المستأجر عن
 حالته من غصب أو غيره الى حالته التي كان عليها قبل المانع فلا تفسخ اذا لم يقع بينهما قبل ذلك تفاسخ لان الحق في هذه المسائل للمستأجر كما
 تقدم (وخير) المستأجر في الفسخ وعدمه (ان تبين) له (أنه) أي الاجير ٢٤٧ من عبد أو غيره (سارق)

أي شأنه المرقعة لانها عيب
 يوجب الخبار في الاجارة
 والبيع (أو رشدي) فعل
 ماض معطوف على تبين
 و (صغير) ما عساه ويلزم
 من الرشد البلوغ أي
 وخير ان رشد صغير (عقد
 عليه أو على سلعته وليه)
 من أب أو وصي أو حاكم
 أو مقدم له أي أجره وهو
 صغير ثم بلغ رشدا قبل
 انقضاء المدة فانه صغير
 بين الابقاء لتمام المدة
 والفسخ (الاظن عدم
 بلوغه) قبل تمام المدة وقت
 العقد فبلغ (و) قد (بقي
 اليسير) منها (كالشهر
 فيلزم في العقد عليه) بقاء
 المدة بهذين القيدين ولا
 خيار له فلتبصر فيما اذا
 ظن وليه بلوغه فيها أو
 لا ظن عنده مطلقا أو ظن
 عدمه وبقي في العقد
 عليه الكثير قال فيها ومن

بعده أو طرأ بعد العقد كما قال ابن ناجي (قوله لا تقدر معه على رضاع الخ) مفهومه أنها لو قدرت معه
 على الرضاع لم تفسخ الآن يضربه في المفهوم تفصيل كما قال عب (قوله فالحق في هذه المسائل)
 المناسب فالفسخ (قوله قبل الفسخ) أي بالفعل (قوله سقط من الاجرة عن المستأجر ما يقابل أيام
 الحرب) جواب اذا أي ولا يجوز أن يتفقا على فناء مدة الحرب أو المرض بعد انقضاء مدة الاجارة
 ويدفع الاجر بتمامه ان كان المستأجر قد انقضى الاجرة حين العقد لما فيه من فسخ الدين في الدين اما اذا
 كان لم ينقضها فيجوز الاتفاق على ذلك لا تنقضاء الفسخ المذكورة (قوله عن حالته) أي التي يتعذر معها
 الاستثناء ويخبر بقوله من غصب الخ (قوله لانها عيب يوجب الخيار) هذا حيث كان استجاره لخدمة
 في داره أو حاقوته مثلا لا يمكن التحفظ فيه منه وأما لو أجره دارا ليسكنها ونحو ذلك فلا تفسخ الاجارة
 بتبين مرقته لا مكان التحفظ منه (قوله معطوف على تبين) أي فهو مصلط عليه قوله خير (قوله ويلزم
 من الرشد البلوغ) أي لان الرشد اخص بكل رشيد بالغ ولا عكس (قوله أي أجره وهو صغير) أي كما اذا
 استأجره لخدمة مثلا ثلاث سنين فبلغ رشيدا في أثناء تلك المدة فله الخيار كما قال الشارح فان بلغ سفيا
 فلا خيار له (قوله بهذين القيدين) أي اللذين هما ظن عدم البلوغ وبقاء اليسير (قوله مطلقا) أي بقي
 الكثير أو القليل كان العقد عليه أو على سلعته وهو راجع لما فيه من شأن صور وقوله أو ظن عدمه
 وبقي في العقد عليه الكثير ضرورة ناسعة ومفهومة والوحي اليسير لا خيار له وكذلك لو كان العقد على سلعته
 وظن عدمه لا خيار له بقي الكثير أو القليل فجملة الصور اثنا عشرة الخيار في تسع والزموم في ثلاث
 اذا هـ الشارح والمصنف (قوله ولو بقي من المدة سنين) مقتضاه رفع سنين بالوحي أنه ناعل بقي الآن
 يقال انه مشي على طريقة من يعرف بها اعراب حين (قوله وحاصل المسئلة الخ) هذا الحاصل موضح
 للثنتي عشرة صورة التي تقدم التنبيه عليها (قوله بقي منها الكثير أو اليسير) أي خلافا لتقييد خليل
 بثلاث سنين ولا فرق بين كون سلعته عقارا أو غيره (قوله أم لا) فحتمه صورتان وهما ظن عدم رشده أو لم
 يظن شيئا بشكون صور العقد على سلع السفينة سنا العقد في لازم لا خيار له وايضا حها أن تقول اذا عقد
 ولي السفينة على سلعته اما أن يظن رشده أو يظن عدمه أو يشك في كل اما أن يبقى بعد الرشد الكثير
 أو اليسير (قوله اذا الرشد لم تعلم له غاية) هذا هو الفرق بين العقد على سلع الصبي والسفينة فلا يعد فيه الولي
 مفرطا (قوله ولا سفينة أن يؤجر نفسه الخ) أي وسوا ظن رشده أو ظن عدمه أو لم يظن شيئا بقي اليسير

أجر فيما في حقه ثلاث سنين فاحتمل بعد سنة ولم يظن ذلك به فلا يلزمه باقي المدة الآن يبقى كالشهر ويسير الايام انتهى وشبهه في
 الزوم قوله (كالعقد) أي عقد ولي الصغير (على سلعته) أي الصغير كدائنه وداره وغيرهما فيلزم فيما اذا ظن عدم بلوغه مطلقا (ولو
 بقي) من المدة (سنين) بعد رشده (على الرجوع) ومقابلته قول أشهب ان العقد على سلعته كالعقد عليه لا يلزمه الا اذا ظن الولي عدم بلوغه
 وبقي كالشهر وحاصل المسئلة أن الصغير اذا عقد وليه عليه أو على سلعته فبلغ رشيدا في أثناء المدة فله الخيار ان ظن الولي بلوغه أو شك فيه
 مطلقا بقي القليل أو الكثير فان ظن عدم بلوغه أثناء المدة فبلغ رشيدا في أثناء المدة فله الخيار ان ظن الولي بلوغه أو شك فيه
 العقد على سلعته الكثير واليسير وقد تقدم (كسلع السفينة مطلقا) أي كعقد ولي سفينة على سلعته فانه لازم له اذا رشده في أثناء مدة الاجارة
 بقي منها الكثير أو اليسير ظن وليه رشده أم لا اذا لم تعلم له غاية بخلاف الصبي (ولا سفينة أن يؤجر نفسه لغيره فقط) أي دون
 سلعته لانه يجوز عابه بالنفسية لسلعته دون نفسه (ولا كلام لولي) في ذلك (الآن يجاب) بقوله اليسير كلام من حيث الحياة بان أجر نفسه

FLA

أجر (ناظرا على الاصح
بمخلاف ناظر غير مستحق)
أجر مدة معلومة بأجرة
المثل ثم مات فلا تنسخ
ومقابل الاصح قول ابن
شاس لا تنسخ (وجاز)
كرا عداية (على أن عليه)
أي المكري (علقها) مع
دراهم معلومة أو مجرد
العلق (أو) عليه (طعام
وبها) مع شيء آخر كدراهم
أولا وأمانة خلوة فتجوز
الجمع وله الفسخ إن وجدها
أو وجد ربا كولا مال
يرضى ربا بالوسط بمخلاف
وجود الزوجة أكلة
فبازم الزوج شعبها (و) جاز
كرا أو ما يدراهم مثلا معلومة
على أن (عليه) أي على
رب الدابة (طعام مسند)
يا مكري كما يقع للحجاج
كثيرا فتكون الدراهم
في نظير الركوب والطعام
معالم يكن الذكر اعطاعا
والامنع لما فيه من الطعام
بطعام نيئة (أو على أن
يركب في حوائجه) شهرا
مثلا بكذا (أو يطحن
عليها شهرا مثلا) بكذا
(إذا كان) ما ذكر من
الركوب والطحن
(معروفا) بالعادة والالم
يجزأ زيد الجهالة بأن
كان الركوب إلى سوق

معالم أو بلاد معلوم والطعن كل يوم كذا (و) جاز الكراء (على محل
أدى لم يره) رب الهابة حال المسد (ولا يلزمه) إذا جاءه بانسان (القادح) أي اخلط الجاني وانما يلزمه الوسط (بخلاف ولد ولدته)
المرأة المحمولة

فيلزمه جله لانه كالمخول عليه و يقسمه منه أنه لا يلزمه حمل صغيره الا بشرط أو غرق (و) جاز (حل) يكسر الحاء أي المحمول أي
 اكتره دابة ليحمل عليها أو كراؤه من يحملة (برؤيته) وإن لم يكن أو يوزن أو كفاء بالرؤية (أو كيله) كاردب قمح أو قول وإن لم يره
 (أو وزنه) كقنطار من كذا فلا بد من بيان النوع لأن قنطارا قطن ليس كقنطار لحطب أو الحجر (أو عددده ان لم يتفاوت) العدد
 كالبطيخ الزمان لأن يكون التفاوت يسيرا كالبعض فيعقر وأما نحو البطيخ فلا بد من بيان قدره وعلم أنه لا بد من بيان النوع في
 الثلاثة لا مطلق أردب أو قنطار أو عدد (و) جاز (حل منه) كيلا أو وزنا ٢٤٩ من خمسة (أو دونه) قدرا كنصف

أردب أو قنطار يدل كامل
 أو خفة كاردب شعير يدل
 أردب قمح أو قول بخلاف
 الاكثر أو الاثقل فلا يجوز
 ويضمن على ما سيأتي ومثل
 الحمل الركوب بخلاف
 المساواة فلا يجوز المساوي
 وكذا الدون على قول
 وسيأتي (و) جاز (الرضا)
 أي رضا المك تری لدابة
 معينة أو عبدا أو ثوبا معينة
 (غير) أي بذات أخرى
 غير (المعينة أن هلك)
 المعينة أو ضاعت ومحل
 الجواز (إن اضطر)
 المك تری كما لو كان في قلاة
 من الأرض ولو نقد الكراء
 لرجاء الضرورات تبيح
 المحظورات ولم يضطر
 (و) كان (لم ينقد) الكراء
 فأن ينقد لم يجوز الرضا بدها
 لما فيه من فسخ ما وجب
 له من الأجرة في منافع يتأخر
 قبضها وهو من فسخ الدين
 في الدين فالجواز في صور
 ثلاث والمنع في واحدة
 وسواء كانت الأجرة معينة
 أو مضمونة وأما غير المعينة
 إذا هلكت فالجواز مطلقا
 بل هو الواجب به القضاء

(قوله يلزمه جله) أي سواء كان في بطها حين العقد أو جلت به في السفر (قوله برؤيته) المتبادر من
 مقابلة بالكيل وما بعده أن الرؤية بصرية وإكن قال شيخنا العبدوي تعال الشبهة عبد الله أنها
 علمية فيصدق بحسب (قوله أي اكتره دابة الخ) المقصود من هذه العبارة التعميم في الاستحجار على الحمل
 أي فلا فرق بين كون المستأجر عليه دابة أو شخصاً يحملة على نفسه كالعقال فيمكن رؤية الحمل على
 كل حال (قوله فلا بد من بيان النوع) أعلم أن بيان النوع لا بد منه في صحة العقد اتفاقاً وأما بيان قدر
 المحمول فلا بد منه أيضاً وهو مذهب ابن القاسم عند القرويين وقال الأندلسيون لا يشترط وبصرف
 التعذر للاجتهاد فإذا قلنا كثر دابته لأجل علمها أردباً قمحاً أو قنطاراً يتألف من مائة بيضة جاز اتفاقاً ولو
 قال أجل علمها أردباً أو قنطاراً أو مائة بطيخة منع اتفاقاً لعدم ذكر النوع في الأردب والقنطار وللتفاوت
 البين في البطيخ وأما لو قال أجل علمها قمحاً أو قنطاراً أو بطيخاً ولم يذكر القدر فمنع عند القرويين
 وجائز عند الأندلسيين وبصرف القدر الذي يحصل على الدابة إلى الاجتهاد فإذا علمت ذلك فشاركنا ما ش
 على طريقة القرويين (قوله في الثلاثة) أي ويزاد في المعدود بيان الوصف (قوله أو خفة) معطوف على
 قدرا (قوله بخلاف الاكثر) أي في السكيل أو العدد وان كان أخف ثقلاً وقوله أو الاثقل أي وان كان
 أثقل عدداً أو كيلاً (قوله ومثل الحمل الركوب) أي في التفصيل المتقدم فيجوز حمل المثل والدون لا الاثقل
 (قوله وسيأتي) أي في قوله وانتقال مكتر ليلد وان ساوى الا باذن (قوله أي رضا المك تری لدابة الخ)
 هكذا نسخة المؤلف بجر دابة باللام ونصب عبداً وما بعده ومقتضى العربية ما حذف اللام من دابة
 أو جرح عبداً وما بعده (قوله إذا اضطرورات تبيح المحظورات) أي غيبت كان نقد الكراء لا يجوز الرضا بغير
 المعينة إلا بقدر الضرورة بعد زوال الجواز ليس مطلقاً قال عبي وانظر هل الاضطرار المشقة
 الشديدة أو خوف المرض أو ضياع المال أو الموت (قوله لما فيه من فسخ ما وجب له الخ) أي بناء على
 أن قبض الاوائل ليس قبض الاواخر (قوله في الجواز في صور ثلاث) واحدة فماذا لم ينقد ولم يضطر
 واثنان عند الاضطرار وهما تقدم لا والمنع فيما اذا تنقد ولم يضطر وكل من الجائز والممنوع كانت
 الأجرة فيه معينة أو مضمونة فالجواز في ست والمنع في اثنتين (قوله فالجواز طلقاً) أي تقدم لا اضطرار
 أم لا كانت الأجرة معينة أو مضمونة (قوله ونحو ذلك) أي من باقي العقارات (قوله ولو من مكربها) أي
 كما يقال في البيع يكفي الوصف ولو من بائه خلا ما يمنع ذلك (قوله بالرؤية) أي عند الرؤية أي فيجوز
 العقد على دار أو حائوت ونحو ذلك من غير رؤية لما ذكر ولا وصف ويحمل له الخيار عند رؤيتها (قوله ثم
 يستعملانه) أما ما عان أمكن ذلك أو يقتسمانه مهايأة وقوله أو يقتسما أجرته هكذا نسخة المؤلف بغير
 نون والمناصب اثباتهم لعدم الناصب والجازم وهي قسمة الأجرة أنهما يكرهانه لا غير ثم يقتسمان ما يأتي
 (قوله حله عن نفسه متى شاء) هذا قول ابن القاسم في المدونة وهو أحد أقوال ثلاثة حاصلها أن القول
 الاول لا يلزم الكراء في الشهر الاول ولا فيما بعده وللمك تری أن يخرج متى شاء ويلزمه من الكراء

٣٢ - صاوي - في ك (و) جاز (دار غائبة) أي جاز كراؤها وكذا الحائوت والفـرن ونحو ذلك

(كالبيع) لما المتقدم ذكره فلا بد من رؤية سابقة لا يتغير بعد ما ولو بعدت أو بوصف شاف ولو من مكربها أو على الخيار بالرؤية
 (أو نصفها أو نصف كعبد) يعني أنه يجوز كراء بعض الشيء والبعض الثاني ما لربه أو من مكربها أو على الخيار بالرؤية
 قدر الحصص (و) جاز الكراء (شاهرة) وهو ما يعرفه باقلا كل نحو كل يوم أو كل جمعة أو كل شهر أو كل سنة كذا (ولا يلزمهما) عقدها
 فكل من ماحله عن نفسه متى شاء ولا كلام لا غير والكراء فيه بعد كل يوم أو جمعة الخ أو على ما اتفقوا جاز تقديمه وتأخيره لبعده العمل
 وعلى كل حال ليست بلازمة

(الابتداء) من المكري (فيقده) أي في يوم قدر ما نقد فذلك كل يوم يجرى فيه ما يجرى في يوم واحد وكذا لو قال كل شهر بعشرة
 ونقد خمسة لزم نصف شهر (كالمجانية) قلنا لزم نقد أول نقد قدر ما سمي من المدة ومن أراد الفسخ منهما عن نفسه فلا يجاب له
 إلا بتراضيه ما معاومي ما لم يعرفها بلفظ كل كما لو وقعت (بشهر كذا) كرجب (أو هذا الشهر) أو سنة كذا أو هذه السنة بالمعرفة (أو)
 أكثرها (شهر أو سنة) أو جمعة أو يوم أو نصف كل بالنكرة أو نصف ما ذكر من المعرفة (أو) أكثرها مثل (إلى كذا) إن كان معلوما
 نحو إلى شهر كذا أو سنة كذا أو قدوم زيد وهو معلوم كل ذلك وجب عليه يلزم بالعقد إلى العاية (و) جاز (عدم بيان الابتداء وحمل) إذا
 لم يبينه (من حين العقد) وجب عليه ٢٥٠ أو شاهرة (و) جاز (أرض مأمونة الري) أي كراؤها (سنتين كثيرة) كالثلاثين

بمسابم سكن والثاني يلزمهما المحقق الأقل كالشهر الأول لا ما بعده والثالث يلزم الشهران سكن
 بعضه قال الشيخ ميارة وبهذا الأخير جرى العمل عندما وهذه الأقوال الثلاثة داخل في الكراء مساماة
 كذا في بن وفيه أن يحمل كون كراء المشاهرة منحلا في غير المطامير التي يخزن فيها الطعام وأما هي
 وليس للمكري إخراج الطعام منها قبل أو أنه الذي يخرج به المكري فيه كفوا لأسعار وإخراجه للبذر
 ويغفر جهل المدة للضرورة (قوله الابتداء من المكري) المناسب المكري أو يجعل من بعض اللام
 (قوله أو يوم) هكذا نسخة المؤلف من غير ألف والمناسب نصبه (قوله أو نصف كل بالنكرة) الاخصر
 أو نصف ما ذكر من المعرفة والنكر (قوله لعدم التردد بين الساقية والتمنية) حاصله أن ما كان مأمونا
 من أرض القبل والمطر والآبار والعيون يجوز فيها اشتراط النقد ولو لا عوام كثيرة وما كان غير
 مأمون منها لا يجوز فيه اشتراط النقد (قوله ولا تسقي) هكذا نسخة المؤلف وقد سقط منه الموصول
 والاصل وهي التي تسقي (قوله وكأرض المشرق) أي كالشام والاندلس (قوله وإن سنة) مبالغة في
 محذوف قدره الشارح بقوله فإن اشتراط النقد لا يجوز والمعنى أن شرط النقد في غير المأمونة مفسد
 ولو لسنة واحدة وقوله لا تردد بين الساقية والتمنية وجه ذلك أنها إن رويت صارت الآية ثمانية عمت
 في نظير المنافع وإن لم ترو وروى المكري لصاحبها كانت ساففا من المكري للمكري ثم عادت له وإنما
 كان هذا ساففا لأن فيه ساففا جرفعا والساف لا يجوز إلا إذا كان لوجه الله والنفع الذي يجبره واحتمال
 كونها تروى فينتفع بهارب الدراهم (قوله وأما النقد تطوعا) مقابل قوله أي لم يشترط النقد (قوله أي
 يقضى به على المستاجر) أي إن شح رب الأرض وحاصلها أنه إذا عقد الكراء في أرض الزراعة ومكنت
 عن النقد حين العقد فإنه يقضى به في أرض النبل إذا رويت وتمكن من الانتفاع بها لكشف الماء
 عنها وأما أرض المطر والعيون والآبار فلا يقضى بالنقد فيها إلا إذا تم زرعها واستغنى عن الماء (قوله
 ويجب في غيرها) أي إن شح رب الأرض كما قدم (قوله لأن أرض النبل لا تنفق لماء الخ) أي افتقار تاما
 وهذا في غالب الزروعات وغالب الأراضي فلا ينشأ في أن بعض الزروعات كالارز والقصب لا بدله من
 الماء بعد الزرع وبعض الأراضي العالية لا بد لها من السقي بعد الزرع في أي زرع وظاهر كلامه أنه
 يقضى لرب الأرض بالاجرة بمجرد الري في جميع تلك المسائل نظرا للغالب فتأمل (قوله وكذا يقال في
 الزبل الآتي) أي يجوز أن يكون أجرة وحده أو مع كالدراهم (قوله لأنه من شرط النقد) أي سواء كان
 الحرث والتزويل هو كل الكراء أو بعضه (قوله أو على شرط أن يربلها) أي يضع فيها سبخا زبلا أو غيره
 وإنما مع كونها أجرة لأنه منفعة تبقى في الأرض بعد ذلك (قوله على الوقف) أي يؤخذ لها من ريعه
 (قوله أو شرط مرمة الخ) اعلم أن المرمة والتطينان كما يحجوهما ولا يجوز اشتراطهما على المكري إلا
 من كراء وجب لامن عنده كان يقول كما احتاجت لمرمة أو تطين كالتيبيض فرمته أو طينه أو بيضه

والاربعين (وإن بشرط
 النقد) لعدم التردد بين
 الساقية والتمنية والمأمونة
 هي المتحقق ريبا عادة
 كمنخفض أرض النبل
 وكالمعينة بكسر العين
 المهملة وهي تسقي بالعيون
 والآبار وكأرض المشرق
 المتحقق ريبا بالمطر
 (و) جاز (غيرها) أي
 المأمونة (أن لم ينقد) أي لم
 يشترط النقد فإن اشترط
 النقد لم يجز (وإن سنة)
 للتردد بين الساقية والتمنية
 وأما النقد تطوعا بعد العقد
 لم يضرب (ووجب) الكراء
 (في أرض النبل إذا رويت)
 بالفعل أي يقضى به على
 المستاجر (و) يجب (في
 غيرها) أي غير أرض
 النبل وهي أرض المطر
 والسقي (إذا تم الزرع)
 واستغنى عن الماء لأن
 أرض النبل لا تنفق لماء
 بعد الزرع بخلاف غيرها
 (و) جاز كراء الأرض
 (على أن يجرها ثلثا)
 مثلا وزرعها في الرابعة

والكرأما الحرث وحده أو مع كدراهم وكذا يقال في الربل الآتي وهذا
 في الأرض المأمونة إذ غيرها يفسد فيها الكراء باشتراط ذلك لأنه من شرط النقد (أو) على شرط (أن يربلها) بنشد يد الباء (إن عرف)
 ما يربلها به نوعا وقدر كعشرة أجمال والامنع للجهل لأنه من لاجرة (و) جاز في كراء الدور ونحوها (بشرط كنس مرحاض) على
 غير من قضى العرف لزم منه من مكر أو مكر وعرف مصر أن الملو كد على المكري والموقوفة على لوقف (أو) شرط (مرمة) على
 المكري أي إصلاح ما يحتاج إليه الدار مثلا من كراء وجب (أو) شرط (تطين) للدار مثلا على المكري (من كراء وجب) على المكري
 لافي مقابلة سكني مضت أو بانتراط تجهيل الاجرة أو لجرمان العرف بتجهيله لاحتراز من شرط ربهما أو تطينها إلا أن على أن تحسبه مما
 يجب عليه فلا يجوز

لنفسه ما في الذمة في مؤخر وهذا معنى قوله (لأن لم يجب أو) كان التطمين أو المزمة (من هذا المكثري) بان شرط عليه ترهها بان ترهها أو تطمينها من عندك بحيث لا يحسب من الاجرة فلا يجوز و يفسخ العقد لجهة الاله اذا التزم في الحقيقة من الاجرة ولا يعلم قدر ما يصرف فيه وأما اذا لم يقع شرط في العقد وكان الساكن يرم من عنده تبرعا فذلك جائز وشبه في عدم الجواز المقتضى من النفي قوله (كحميم) أي كاشترط جميع (أهل ذى الحمام أو نورتهم) بضم النون أي كراء عجمه بكذا على أن المكثري يحمم أهلها ويأثمهم بالنورة فلا يجوز (مطلقا) علم عددهم أم لا لجهة الاله ولذا لو علم عددهم وعلم أنهم يدخلون في الشهر مرة مثلا وان قدر نورتهم كذا جاز كما لو شرط شيء معهم فيجوز (أول بعين) بالبناء للمفعول (في الأرض) المذكرة (بناء) نائب فاعل بعين أي

٢٥١

غرس (أو غرس) إذا أكثر بيت للغرس (أو بعضه) أي والحال أن بعض البناء أو الغرس (أضر) من بعض (ولا عرف) بينهم بفساد البية فلا يجوز ويفسخ لجهة الاله فان بين نوع البناء أو ما بيني فيها من دار أو معصرة أو رعي وكذا الغرس جاز كما لو جرى عرف بشيئين (و) لا (سكراء وكيل وان مفعوضا) أرض أو دار أو دابة موكلة (بالحبابة أو بعرض) أي فلا يجوز ويفسخ لان العادة كراء ما ذكره بالتقديركاء المثل فلم يملكه الفسخ ان لم يفت والارجع على الوكيل بالحباية وكراء المثل في العرض على عدم الوكيل رجوع على المكثري ولا رجوع له على الوكيل ومثل الوكيل فاطر الوقف والوصي بجميع التصرف بغير المصلحة الواجبة عليه (و) لا (انتقال مكرر) لدابة يركبها أو يجعل عليها

من الكراء وأما ان كانا معلومين كان يمين للمكثري ما يرمه أو يشترط عليه التبييض في السنة مرة أو مرتين فيجوزهما انما كان تبرعا من عند المكثري أو من كراء وجب (قوله) لفسخ ما في الذمة الخ) ظاهر العلة المنع ولو كان التطمين والمزمة على القدر خلافا لمذهبهم خلاف ذلك (قوله) بان شرط عليه المناسب للسباق أن يقول عليك (قوله) و يفسخ العقد لجهة الاله) أي لكن اذا وقع ونزل فلامكثري قسمة ما سكن المكثري وللمكثري قيمة ما رم أو طس من عنده (قوله) ولذا لو علم عددهم الخ) أي فيجوز بتلك القيود الثلاثة علم عددهم وقدر دخولهم وقدر نورتهم (قوله) كما شرط شيء ما رم أي من المرات في كل شهر أو من النورة (قوله) أول بعين الخ) يعني أنه لا يجوز أن يستأجر أرضا على أن يعمل فيها ما شاء من بناء أو غرس من غير تعيين واحد منهما أو تعيينه ولا يبين نوعه والحال أن بعض ذلك أضر من بعضه وليس هناك عرف فيما يفعل في المكثرة وظاهر كلامه المانع ولو قال يرب الأرض للمكثري أصنع بها كيف شئت وقبل يجوز حيث شاء لأنه داخل على الأضر (قوله) فلا يجوز ويفسخ لجهة الاله الخ) انتهى بقوله كلام التوضيح أن ابن القاسم يقل بجواز العقد المذكور ومحمته عند الاحمال لكن يمنع المكثري من فعل ما فيه ضرر وغير ابن القاسم يقول بعدم الجواز والفساد كما قال الشارح فبهذا تعلم أن الشارح مشي على غير مذهب ابن القاسم (قوله) ومثل الوكيل فاطر الوقف) أي فادعاه في المناظر في الكراء خير المستحقون في الاجارة والردان لم يفت الكراء فان فات ككن للمستحقين الرجوع على الناظر بالحباية ان كان مليا ولا رجوع له على المكثري فان كان الناظر معهما رجوع المستحقون على المكثري ولا رجوع له على الناظر وأما ان أكرى الناظر بغير حباية فان كان باجرة المثل فلا يفسخ كراءه ولو لم يزد زاده شخص على المكثري وأما ان أكرى بأقل من أجره المثل فانه يفسخ كراءه ولو لم يزد زاده عليه شخص آخر أجره المثل والاول لا يفسخ وهذا معنى قولهم الزيادة في الوقف مقبولة وما قيل في فاطر الوقف يقال في الوصي (قوله) أو المصعوبة أو المساحة) أو في المحلين بمعنى الواو والمعنى لا يجوز وان تساوت في كل الاوصاف (قوله) ولا قبيل المانع) أي لاجل هذا التعليل (قوله) ولو بسماءي) أي هذا اذا كان عظيم بفضله عمدا أو خطأ بل ولو كان بسماءي (قوله) فانه يصح من أي ولو كان نفس المكثري غير أمين اذ قد يدعي ربه أن الاول براعي حقه ويحفظ متاعه بخلاف الثاني (قوله) أو أضر في الحمل) أي ولو كان دونه في الثقل بان كان من عادته عقر الدواب (قوله) ومن الأضر حمل المرأة) أي فاذا أكثرى الدابة على أن يركبها بنفسه فحمل عليها وزجته مثلا فانه يصح من أن عطيت ظاهره ولو كانت المرأة أخف منه (قوله) ولربها اتباع الثاني) أي واذا أكثرى المكثري لغير أمين أو لأضر كان لربها اتباع الثاني بقيمتها اذا تاعت وبأرض عيها اذا تعتت وله البقاء على اتباع الاول وقوله اداعلم الخ أي بان علم الثاني أن الاول يعطيه به بغير إذن ربه (قوله) وكذا اذا

(لمد) أخرى غير المعقود عليها فلا يجوز المخالفة في المسافة (وان ساوت) المعقود عليها في السهولة والسهولة أو المساحة لان أحوال الطرق تختلف بها الأغراض كعدو وعاصب في طريق دون أخرى وقد يكون العدو وتخصص رب الدابة ولذا قيل بالمتع وان لا يكون وهو الاظهر (الاباذن) من ربه أو تهم جواز الحمل السأوى وار لم ياذن والعرق ما علمت من أن أحوال الطرق تختلف بها الأغراض (وضمن) اذا انتقل بلاذن (ان عطيت) الدابة ولو بسماءي لأنه صار كالعاصب (كان أكرى) المكثري سا كراءه (لغير أمين) فانه يصح من (أو) أكرى (لا نقل) منه (أو أضر) في الحمل فانه يصح من ومن الأضر حمل المرأة بالنسبة لركب ولربها اتباع الثاني اداعلم بتعدى الاول ولو عطيت بسماءي وكذا اذا لم يعلم حيث تعهد الجنابة وفي الخطا قولان قيل له اتباعه وهو الاظهر وقيل يتبع الاول فقط كالمسأوى والحاصل أن الدابة اذا تاعت عنه الثاني فاما عمدا

أول خطأ أو بسماوي وفي كل ما أن يعلم يتعدى الأول أو يعلم بأنه مكتر فقط أو يظن أنه المالك فهذه المسألة فان علم يتعدى الأول فمن
مطلقا حتى السماوي لانه كالفاسب وان لم يعلم بالتعدى من العمدة وكذا الخطأ على أحد القولين لا السماوي لستكن اذا علم بأنه مكتر
فقط فله التبعه حيث أعدم الأول ثم يرجع على الأول ان أيسر وان ظن أنه المالك فليس لربها التبعه وقد علمت من هذا الحاصل حكم
مفهوم لغير أمين الخ (أوزاد) ٢٥٢ المكترى (في المسافة) المشتركة (ولو ميلا) فانه بضمن والمراد أن الزيادة

في المسافة توجب الضمان ولو كانت قليلة ليس الشأن العطب عنها قال أبو الحسن وأما مثل ما يعدل الناس اليه في المرحلة فلا ضمه ان فيه (أو) زائد في الحمل (حالا) بفتح الحاء بمعنى محمول (تعطبه وعطبت) في المسائلين أي في زيادة المسافة مطلقا وفي زيادة ما تعطبه به في الحمل فانه بضمن أي ان ربه يخير بين أخذ كراء ما زاد مع الكراء الأول وأخذ قيمتها يوم التعدى فان أخذ قيمتها فلا كراء له (والا) بان لم تعط به المسائلين أو زاد في الحمل مالا تعط به وعطبت (فالكراء) أي كراء الزيادة مع الأول ولا يخير ربه (ولك) اذا كثرت دابة لجل أو ركوب (فسخ) كراء دابة (عضوض) أي تعوض من قرب منه لانه عيب وليس المراد المبالغة في العوض (أو جوح) أي عسرة الانقياد تعرف بالمسرون (أو عشي) لا يصير ليلا (أو مادبره فاحش) يضرب سورها أو

لم يعلم أي بان ظن انه المالك لها أو مكتر فقط (قوله لكن اذا علم بأنه مكتر فقط) أي من غير علم بالتعدى في اعطائها له وانما كان لربها التبعه في هذا الحالت حيث أعدم الأول لان عنده نوع تفريط بخلاف ما اذا ظن أنه المالك فليس عنده تفريط (قوله أي في زيادة المسافة مطلقا) أي قليلة أو كثيرة (قوله أي ان ربه يخير) أي في المسائل الثلاث (قوله فان أخذ قيمتها فلا كراء) أي فلا شيء له من كراء أصلي ولا زائد ان زاد في الحمل من أول المسافة فان زاد أثناءها خير بين أخذ قيمتها يوم التعدى مع كراء ما قبل الزيادة وبين الكراء الأول والزيادة وأما زيادة المسافة فان اختار القيمة فله كراء أصل المسافة الأولى لان الضمان يوم التعدى وهو طار بعد المسافة الأولى فهي على ملك ربه في تلك الحالة (قوله بان لم تعط في المسائلين) أي مسألة المسافة مطلقا ومسألة الحمل فهذه ثلاث صور وقوله أو زاد في الحمل مالا تعط به وعطبت صورة رابعة وأولى في الحكم اذا سلمت فهذه الخمس ليس لصاحبها الا كراء الزائد مع الأول فتحصل أن المصور ثمان يخير بين القيمة وكراء الزائد في الثلاثة الأول وكراء الزائد مع الأصلي في تلك الخمس (وتنبه) بخير المكترى أيضا فيما اذا حبسها المكترى بعد مدة الاجارة زمننا كثيرا حتى تغيب صوقها يبيعها أو كراء بين كراء الزائد الذي حبسها فيه أو قيمتها يوم التعدى مع الكراء الأول ومفهوم قولنا كثيرا أنه لو حبسها يسيرا كالأيومين فليس له الا كراء الزائد (قوله فسخ كراء دابة عضوض) المراد أنه اطلع على كونه اعوضا به العقد (قوله من قرب منه) ذكر باعتبار الوصف بعضوض (قوله وليس المراد المبالغة في العوض) أي بل المراد النسبة ويصح بقاء المبالغة على ظاهرها باعتبار تعدد الساعات حتى صار ثمانها وأما لو وقع العوض قلقة في العمر مثلا فليس بعيب قطعها (قوله أو أعشى لا يصير ليلا) أي وسواء كراءه يسيرا به ليلا أو نهارا أو فيه ما فيثبت له الخيار على كل حال اما ان يرد أو يتماسك بجميع الكراء المسمى كما أن عليه جميع الكراء اذا اكتره يسيرا به ليلا ونهارا ولم يسره به الا نهارا وما في عيب من أنه اذا علم به وتماسك يحط عنه أرض العيب فهو بخلاف النقل كما في بن نعم اذا لم يطلع المكترى على كونه أعشى الا بعد انقضاء المسافة المستأجرة عليها فانه يحط عنه من الاجرة بحسبه كما في المجموع (قوله أو مادبره فاحش) الدبر يفتح تحتين جرح في الظهر كما قال الاعرابي

أقسم بالله أبو حفص عمر * مامسها من ثقب ولا دبر

(قوله بما نقوله أهل المعرفة) أي ولا يمتد الكراء بالنظر لسنة الماضية بل ينظر له في حد ذاته اذ قد يكون أعشى أو أرخص وهذا قول سحنون وقال ابن يونس يلزمه أجرة ما زاد على السنة على حسب ما كرى به فيها وذلك بان يقوم كراء الزيادة فاذا قبل ديارقين وما قيمة لسنة كلها فاذا قبل خمسة فقد وقع للزيادة مثل كراء خمس الثمن ويكون عليه الكراء المسمى ومثل خمسة (قوله وان لم يزرع) أي فمضى تمكن من المنفعة سواء استعمل أو عطل كما اذا بذر الأرض لزومه الكراء والتمكن من منفعة أرض النيل برهها وانكشافها ومن منفعة أرض المطر باستغناء الزرع عن الماء وليس المراد التمكن من التصرف كما قال

الأصل

براكها ولو بشدة رائحته بخلاف اليسير الذي لا يصرف ولا يمسح به

(والسنة) في كراء أرض لزراعة تكون (في أرض النيسر والمطر بالحصاد) فمن اكترى قد اناليز رعه أيا به نزول المطر أو أيام ذهاب النيل سنة فزرعه فمضى الاجل الحصاد ولو كانت المدة أربعة أشهر أو أقل والمراد بالحصادا حذا الزرع منها فيشمل الرعي نان كان الزرع يختلف كالبرسيم فباخر بطن (وفي) أرض (السقي) من العيون والآبار (بالشهور) اثني عشر شهرا من يوم العقد فان تمت السنة وله فيها زرع أخضر لزوم أرضه بقاءه لحصاده وعلى المكترى كراءه مثل الزائد على السنة بما نقوله أهل المعرفة (ولزم الكراء) أي كراء أرض الزراعة (بالتمكن) من الزرع وان لم يزرع

ما لم يكن المانع له من الزرع أو فارقه إبان الزرع فلا يلزمه الكراء ثم بالغ على لزوم الكراء بالتمكن (وان قسد الزرع
لجائحة) لا تدخل للارض فيها كجراد وجيلد وبرد وجيش وغاصب وعدم نبات بذر بخلاف ما له فيه دخل كدود كياتي (أو غرق
بعد) فوات (الابان) أي وقت الحرق فإنه يلزمه الكراء وسيأتي مفهوما بعد الابان (أول زرع) المكثري (لعدم بذر) فيلزمه الكراء
ولا يعذر بعده لتمكنه من إيجارها غيره وقد الوعد بعدم البذر من المحل لسقطت الاجرة لعموم العذر (أو سجن) عطف على عدم أي أول
زرع لسجن فيلزمه الكراء سجن ظلما أو لا مالم يقصد من سجنه منعه بغير الزرع والافالكراء على من سجنه كالأكرهه على عدمه
(بخلاف تلفه) أي الزرع (بأنه الارض) أي الناشئة منها (كدودها أو فارقها أو عطش) في أرض المطر لعدم نزوله عليه كعدم الزرع
في النيل (أو غرق) للارض (قبل الابان واستمر) الغرق على احتياقي فوات وقت ٢٥٣ ما تواتر له فلا يلزمه الكراء (ولو

عطش البعض) دون
البعض (أو غرق) البعض
واستمر دون البعض (فلكل
حكمه) وهو أن ما عطش
أول بر أو غرق قبل الابان
واستمر فلا كراء له وما لم
يعطش ولم يفرق فعليه
فيه الكراء (ولو جوالسيل)
أو النيل (حيا) بنزق
أرض (أو) بحر (زرعا)
نبت في أرض مالكاها أو
مالك منفعتها (لارض)
أخرى (فلربها) أي فالحب
المجبر ورأوا الزرع لرب
الارض المجبر واليه الاربع
لأنه لما انجر الى أرض غير
أرضه قهر راعته كان ضائعا
فيثبت لمن نبت في أرضه
ولا شيء عليه لربها من مثل
ولا قيمة (ولا يجبر مؤجر)
لدار أو غيرها (على اصلاح)
للمكثري منه إذا حصل في
الدار أو الحانوت أو الحمام
أو البئر المكثرة خلل
(مطلقا) كان يمكن معه
الانتفاع أم لا يضر
بالمكثري أم لا باتفاق

الاصل وعيب والخرشي لانه كان متمكنا منه حين العقد له المستأوى كذا في بن (قوله ما لم يكن المانع له
من الزرع أو فارقه) أي وكذا لو كان المانع له من التمكن فتنة أو خوف من غاصب لا تناله الاحكام
(وتنبه) إذا تنازع في التمكن وعدمه كان القول قول المكثري بيمين أنه لم يتمكن فإن أقر المكثري
بالتمكن لكن ادعى أنه منعه مانع بعد ذلك فالقول للمكثري وعلى المكثري اثبات المانع لان الأصل
عدمه (قوله ثم بالغ على لزوم الكراء بالتمكن وان قسد الخ) هكذا نسخ المؤلف وقد أسقط لفظ بقوله
(قوله أي وقت الحرق) أي وسواء حصل الغرق بعد الحرق أو قبله وانما يلزمه الكراء في هذه الحالة لان
ذلك الغرق بمنزلة الجراد الطارئ على الزرع (قوله وسيأتي مفهوما بعد الابان) أي في قوله أو غرق قبل
الابان (قوله وقد الوعد بعدم البذر الخ) أي عدمه ملكا وتسلفا حتى من البلد المجاورة لهم (قوله ما لم يقصد
من سجنه الخ) ويعلم فصدده بقرينة أو بقول (قوله فلكل حكمه) أي ما لم يكن الباقي قليلا بالنسبة
للتالف كخمسة أفدنة من مائة إذا كانت مفارقة الفدانين لأجرة لها لانهما كالحالك وقيل لا يلزمه لها
أجرة مطلقا وان كانت غير مفارقة كما يؤخذ من الحاشية ومثل عطش البعض باقي آفات الارض التي
تمنع الكراء (قوله ولو جوالسيل) مثل ذلك ما إذا انتثر للمكثري أرضا صاحب من زرعها في تلك الارض ومن
الحصاد فثبت فيها في العام القابل فلا يكون لصاحبه بل لرب الارض لأعراض به عنه بانتضاء مدته
وقد الوعد بقيت مدة الكراء وكان الزرع له وأما لو بذره في الارض التي أكثرها لم ينبت في سنة بل في
قابل كان لربه وعليه كراء الارض كما أن عليه كراء العام الماضي إن كان عدم النبات لغيب عطش
ونحوه والافلا كما تقدم (قوله أو الزرع لرب الارض المجبر واليه) أي وهو مالك ذاتها أو منفعتها
(قوله ولا يجبر مؤجر) أخذ بعض الاشباح من هذه المسئلة أنه لا يجبر من له خربة في جوار شخص يحصل
له منها ضرر على عمارتها ولا على بيوتها ويقال له ادفع عن نفسك الضرر بما تقدر عليه ولا ضمان على
ربها إن حصل بسببها تلف وبه أفق الشيخ عالم السنهوري وأفق بعضهم يلزمه بغير الخربة بما يدفع
الضرر من عمارة أو بيع وهذا هو الذي أرفضاه شيخنا العبدوي (قوله وعلى مذهب ابن القاسم
في اليسير) أي وأما ابن حبيب فيقول يجبر المكثري على اصلاح فيقال ابن عبد السلام وبه العمل
(قوله أو الباذنح) أي وهو المسمى بالملقف (قوله فالكراء كما لازم له) أي لان خبرته تنفي ضرره
(قوله بعض شرفات البيت) الشين مضمومة والراء مضمومة أو مفتوحة أو ساكنة (قوله كان متبرعا
لخ) هذا إذا كان العقار ملكا وأما من استأجره فمحتاج لاصلاح فاصلحه المكثري بغير إذن ناظره
فانه يأخذ قيمة بنائه قائما بقيامه عنه بواجب الوقف على الناظر لاجل المستأجر فالوجوب لحق الله
لأنه خصوص الساكن (قوله في الأقسام الثلاثة) أي وفي الضرر وغير الضرر ولا ينقص الكراء وغير

في الكراء المضر وعلى مذهب ابن القاسم في اليسير فالخلاف إنما هو في اليسير ولو مضر (و) إذا لم يجبر المكثري على اصلاح فاذالم يصلح
(حبر الساكن) بين الفسخ والابقاء (في) حدوث خلل (مضر) ولو مع نقص منافع كطل أي تنابيع المطر من السقف للخلل الحادث
به وكعدم سائر أوبيت من بيوتها أو الباذنح (فان بقي فالكراء) كما لازم له ومنه ومضر أنه إذا كان لا يضر فلا خيار له ويلزمه السكنى
الأنه إذا كان لا ينقص من الكراء شيئا فطره كسقوط بعض شرفات البيت ونحوه لا يعتق به عادة وإن كان ينقص من الكراء
حيط عنه بقدره وإن قل كسقوط تيجيصها أو ذهاب بلاطها أو هدم بيت من بيوتها أو كان لا يضر وسقوط شرفاتها مع تنقيصه من
الكراء فإذا أصاح المكثري بلاذن كان متبرعا لا شيء له في الأقسام الثلاثة فان انتقضت المدة خير رب الدارين دفع قيمته منقوضا
أو أمره بنقصه كالفاسد بخلاف ما لو أذن فله قيمته قائما إذا لم يقل ربها عمر وما صرفته فعلى فيلزمه جبر قائم برفه فلو لم يخبر

الصارى اذا لم يصلح المزج كما قدمنا ان يخرج قبل ان يبرأ من المدة وهو معنى قوله
 رضى الله عنه بخلاف ما كن اصلح له بقية المدة قبل ان يخرج ومعه قوله قبل ان يخرج
 حتى تنقضى المدة (والقول) عند التنازع بين الاجير ومستأجره (لا حرج انما اوصى ما ارسل به) مما استوجبه على اصاله من كتاب
 او غيره يمينه ان اشبه بان كان الامدي يفتح في مثله عادة فيستحق الاجرة لانه أمين فان لم يحلف المستاجر ولا أجرته وان كان يضمن
 اذا انكر المرسل اليه الوصول اليه لان الكلام هنا في استحقاق الاجرة لا في نفي الضمان فلا ينافي ما تقدم في الوديعة من الضمان
 (او انه استصنع) أى والقول للاجير ٢٥٤ اذا كان صانعاً ودفع له شئاً له فيه صنعة كخيوط دفع له ثوب فخاطه وادعى أنه

المضروب تنقص (قوله بل يجبر على السكنى) أى حيث كانت وجيبة أو تعد كراهها ولا فلا يجبره طلقاً
 (قوله حتى تنقضى المدة) حتى غائبة بمعنى الى مفرع على المتن (وتنبه) ان غارت عن المكري لارض
 زراعة سنين بعد زرعها أى المكري من اتميعر انقضى أيتها المكري أجره سنة ليستمر زرع في تلك السنة
 ويلزم المكري ما أنقضى لانك قد عتد بواجب فلا كان لا يصلحها الا أكثر من أجره سنة وأجر به من
 الاصلاح ومن الاذن فانفق المكري كان متبرعاً بالزائد فان أى من الاتفاق أيضاً كان له ذلك ولا يلزمه
 الكراه لان هلاك الزرع من العطش كذا في الاصل (قوله فان لم يحلف) راجع لقوله يمينه (قوله
 حلف المستاجر) أى ان حقق عليه المدعى والا فلا يمين ولا أجره (قوله لا في نفي الضمان) أى ضمان
 الثمن المستاجر عليه (قوله فلا ينافي ما تقدم في الوديعة من الضمان) قال خليل في الوديعة عا طفا على
 ما فيه الضمان أو المرمل اليه المنكر ولا يمينه وقال في الو كاة وضمن ان أقبض الدين ولم يشهد قال شراحه
 ومثل الدين غيره (قوله ان اشبه) أى بالنسبة لما لك في استعماله كصبغه شاشاً أخضر لشرىف أو أزرق
 لنصراني فلا يقبل دعوى شريف انه أمره بصبغه أزرق ليمديه لنصراني ولا دعوى نصراني انه أمره
 بصبغه أخضر ليمديه لشرىف وكل هذا ما لم تقم قرينة قوية تؤيد قول المالك وقوله ان اشبه راجع
 للفروع الثلاثة فخذ منه من الاول دلالة الثالث عليه كما يستفاد من الشارح (قوله وكذا القول الخ)
 زيادة من الشارح على المتن (قوله كان شكلاً معاً) أى فيه أجره المثل (قوله وهذا اذا كان المصنوع
 الخ) تقييد للتفصيل المتقدم في التنازع في قدر الاجرة (قوله لا في رده) حاصله أنه اذا ادعى الصانع رد
 المصنوع لربه وانكر ربه أخذه كان القول قول ربه سواء كان الصانع قبضه بيمينه أو بغيرها وهذا اذا كان
 المصنوع مما يغاب عليه والفرق بين ما هنا وبين الوديعة ان المودع بالفتح قبض الوديعة على غير وجه
 الضمان والصانع قبض ما فيه صنعة ويغاب عليه على وجه الضمان (قوله والقول للاجير في ردها) أى
 الآن يكون قبضه بيمينه مقصوداً للتوثيق والا فلا يقبل دعواه ردوا ولا تلقا (وتنبه) ان ادعى الصانع
 الاستصناع كصبغ الثوب وقال ربه سرق متى فان أراد ربه أخذه دفع قيمة الصبغ بعد حلفه أنه
 ما استصنعه انزادت دعوى الصانع على قيمة الصبغ والا أخذه بلا يمين ودفع للصانع ما ادعاه من
 الاجرة وان اختار تغريمه قيمة الثوب فان دفع الصانع قيمته أيضاً يوم الحكم على الاظهر فلا يمين على
 واحد منهما وان امتنع من دفعها حلف او بدى الصانع وقبل يسدأ ربه واشتر كان حلفاً أو شكلاً وقضى
 للحالف على النا كل بخلاف ما لو اختلفا في لت السويق فقال اللات أمرتني أن ألتهم خمسة أرطال من
 سمن وقال ربه ما أمرت بشئ أصلاً بل سرق مني أو غصب ولا يحلفان ولا يشتر كان بل يقال لربه ادفع له
 قيمة ما ادعاه فان أبى قيل اللات ادفع له مثل السويق غير ملتوت كذا في الاصل (قوله وهي اجارة لازمة
 بالعقد لاجعالة) أى عالم يصرح عند العقد بالجمالة والا كانت جمالة غير لازمة ولما حكم بحكمها كما يأتي

دفع له ليصنعه وقال ربه
 بل دفعته لك وديعة
 هنالك لان الشأن فيما
 يدفع للصانع الاستصناع
 والايداع نادى فيسألزم ربه
 الاجرة (أو انه على الصفة)
 التي قلت لى عليها وقال
 ربه بل ذكرت لك صفة
 أخرى فالقول للاجير كخيوط
 وصبغ ونجار ونحوهم
 (ان اشبه) الاجير في دعواه
 فان لم يشبه حلف ربه وثبت
 له انطيار في أخذه ودفع
 أجره المثل وزكره وأخذ
 قيمته غير مصنوع فان
 فكل اشترى كاهذا بقيمة
 ثوبه مثلاً غير مصبوغ
 وهذا بقيمة صبغه فقوله أو
 أنه على الصفة معناه أنهما
 اتفقا على الاستصناع
 واختلفا في صبغها وكذا
 القول للاجير في قدر الاجرة
 ان اشبه بيمينه أشبه ربه
 أم لا فان انكر ربه بالمشبه
 فالقول له بيمينه فان لم يشبهها
 حلفاً وكان للاجير أجره
 مثله كان شكلاً معاً وقضى
 للحالف على المالك وهذا

اذا كان المصنوع تحت يد الصانع فان حازمه أو كان الصانع انما يصنعه في بيته
 ولا يمكنه من الخروج به أو كائناً فالقول في قدر الاجرة لربه أى اذا لم يتفرّد الصانع بالمشبه والا فالقول له (لا في رده) أى المصنوع لربه (وهو
 مما يغاب عليه) كالثوب والذى أى فليس القول قول الصانع انه رده بل القول لربه بيمينه وأما ما لا يغاب عليه كدابة دفعها ربه لمن
 يملكها ليس ودعى ردها فالقول للاجير في ردها ولما كان لهم مسائل ن ان اجارة تنسبه له جماله من حيث انه لا يستحق فيها ان يجبر أجرته الا
 بتمام العمل به عليها بقوله (والاصح) الذى هو قول ابن القاسم وروايته في المدونة عن مالك (ان راء السفن) انما يستحق (بالبلاغ)
 الى المحل الشرط أى مع امكان اخرج ما فيه فان غرق في الاتناء أو بعد البلاغ قبل التمكن من اخرج ما فيه فلا أجره لربه ما وهى اجارة
 لازمة بالعقد لاجعالة

(الأن شتم العمل قهره) أي قهر الأول فإذا عطي في أثناء الطريق فقهرت سفينة أخرى فعمل ما فيها إلى المثل المقصود بأجرة كثيرة أو قليلة (فلاول) الذي غرقت سفينته (بحسب كرائه) لا بحسب الكراء الثاني فإن غرق بعض ما فيه أو فجا البعض فعمله غير إلى المثل فلا كراء لما غرق وأغاله كراء ما بقي إلى محل الغرق على حسب الكراء الأول لأن نفسه الثاني وهذا أيضا إذا لم يعقد على الجمالة وهي غير لازمة كما يأتي فإن عقد عليها كالأول قال إن جلت متاعى هذا أو كل من عمله إلى القاهرة فله كذا فعمله إنسان في سفينته فغرقت فعمله غيره بكراء أو جعل فله بحسب الثاني كما يأتي في الجمالة وسبأ في أيضا ما جاز جمالة جاز أحارة ولا عكس (كشارطة طبيب على البرء) فلا يستحق الأجرة إلا بحصوله فإن ترك قبل البرء فلا شيء له إلا أن يتم غيره فله بحسب كرائه الأول فإن لم يحصل الأجرة على البرء فله بحسب ما عمل (و) مشارطة (معلم على حفظ قرآن) كلاً أو بعضاً فلا أجرة له إلا بالمحفظ وكذا علم صنعة على أنه أن تعلمه هذا فله كلاً (و) مشارطة (حافر بئر على استخراج الماء) فلا يستحق الحافر أجرة إلا بالتمام ٢٥٥ واعترض هذا الفرع ابن عبد السلام

بأنه من الجمالة لأن الأجرة ويجاب بأنه يمكن جعله من الأجرة إذا كان يرضى بملوكة ودخلا على الأجرة (وإن فرط) رب الامتعة (بعد البلاغ) أي بلاغ السفينة للمحل المقصود (في إخراج ما فيها) أي السفينة من الامتعة (فتلف) ما فيها بغرق أو غيره (فالكراء) لازم لربها (كان أخرج) ما فيها (في الأثناء) أي في أثناء الطريق أي أخرجه ربه اختياراً منه (تغير عمله) تقتضي الإخراج أي تغير عمله حدثت بالسفينة من غرق أو غطب أو غصب لما يلزم به جميع الكراء لأنه عقد لازم (وإن كان خيف) عليها (الغرق ما به) أي ما في طرحه منها (الحياة) من الفرق (غير آدمي) وأما الآدمي فلا يجوز طرحه ولو عبداً أو كافراً فلا

(قوله) فإذا عطي في أثناء الطريق المراد منه هاهنا من السفر مانع قهرى وأما لو أخرج ما في السفينة باختياره فأكبر ربه عليه فلا شيء للأول من الأجر كما أنه لو خرج الراسكب في السفينة قبل البلاغ باختياره لزمه جميع الأجر وسبأ في إضاحه في الشارح (قوله بحسب كرائه الخ) أي كما إذا كان كراء الأول عشرة وغرقت في نصف الطريق فاستأجر عليها بعشر بن فليس للأول إلا خمسة ولو كان له بنسبة الثاني لكان له عشرون (قوله فله بحسب الثاني كما يأتي في الجمالة) أي في قوله إلا أن يتم غيره فبنسبة الثاني (قوله وسبأ في أيضاً أن ما جاز جمالة الخ) أي في قوله وكل ما جاز فيه العمل جازت فيه الأجرة ولا عكس (قوله فله بحسب ما عمل) أي وإن لم يحصل برءه ولا غيره (قوله فلا أجرة له إلا بالمحفظ) أي فإن لم يحصل الأجر على المحفظ بل على التعليم كان له الأجر بحسب ما عمله حصل حفظ أم لا (قوله ويجاب بأنه يمكن الخ) أي لما يأتي من أن كل ما جازت فيه الجمالة جازت فيه الأجرة (قوله فيلزم ربه جميع الكراء الخ) لا فرق في هذين كون العقد جمالة أو أجرة (قوله ما به) أي فعل ما به الحياة من طرح أو غيره و مراده بالجواز الأذن الصادق بالوجوب لأن هذا الأمر واجب إذا تحقق العطب بالترك (قوله) وأما الآدمي فلا يجوز طرحه أي خلافاً لآدمي انقائل يجوز طرح الآدميين بالقرعة لأن هذا كل طريق للإجماع لأنه لا يجوز أمانته أحد من الآدميين لفساد غيره (قوله وبدئ في الطرح بما نقل الخ) أي وجوبه بالأجل المحافظة على المال لأنه يجب المحافظة بقدر الامكان (قوله جرمه) بعكس ما الجيم أي جسمه وقوله وإن لم يتقبل أي لأن عظم الشيء يكون سبباً في الترق (قوله ووزع ما طرح على مال التجارة) أي إن كان فيها مال تجارة وغيره وأما أن لم يكن فيها مال تجارة وإنما فيها ذوات الآدميين وغطاؤهم ووطاؤهم فيرمي الغطاء والوطاؤ يوزع على باقي أموالهم على الظاهر (قوله في التجارة فيه مدخل) هكذا نسخة المؤلف والكلام في ما على التقديم والتأخير والأصل مما ليس فيه مدخل في شأن التجارة (قوله طرح مال التجارة) هكذا لفظ المتن والشارح في نسخة المؤلف ولعل المتن سقط منه ما والأصل ما طرح وسقط من الشارح من الأصل ووزع على مال التجارة فقط ما طرح من مال التجارة أولاً وبعد ذلك فلا مفهوم لمال التجارة بل يوزع على مال التجارة ما طرح للنجاة كن من مال التجارة أو غيره فتأمل (قوله ولو قيل بعكس ما تقدم) أي بأن قبل قيمة المطروح مائتان وقيمة ما لم يطرح مائة (قوله رجع على من لم يطرح ماله بالثلثين) أي فمسير الباقي لكل ثلث

يجوز طرح ذي نجاة مسلم ولا طرح عبداً لهما حر (وبدئ في الطرح) كما سيأتي والخصاص وبدئ منه بما قبل ثمنه كالبحر (أو عظم حرمة) وإن لم يتقبل كالتمن والكنان والقطان (ووزع) ما طرح (على مال التجارة فقط) أي دون غيره كقرش الإنسان وغطائه وزاده مما ليس في التجارة فيه مدخل (طرح) مال التجارة (أولاً بيمينته) أي بقيمة المطروح متعلق بوزع (يوم الناف) متعلق بقيمته فيقال ما قيمة المطروح يوم طرحه فإذا قل مائة وما قيمة ما لم يطرح فإذا قل مائتان فما قيمة الجميع ثلثمائة فقد ضاع ثلث المال فبرجع على من لم يطرح ماله ثلث قيمته ولو قيل بعكس ما تقدم رجع على من لم يطرح ماله بالثلثين ولو كان اثنتان لاحتدهما ما ساوى ثلثمائة ولا في ما ساوى ستمائة وطرح من الأول ما ساوى مائة ومن الثاني ما ساوى مائتين لا رجوع لاحتدهما على الآخر لأن ما طرح ثلث الجميع وعلى كل ثلث ما بيده وقد حصل ولو كان الطرح بالعكس بأن طرح الذي الستمائة ما ساوى مائة ولاي الثمائة ما ساوى مائتين لرجع على ذي الستمائة بمائة (والقول) عند التنازع (إن طرح متاعه فيما يشبهه) يمينه فإن لم يشبهه فقول غير ولو وجد إنسان ما طرح فهل يملكه لأنه بطرحه زال ملكه ربه عنه أو لا قطية

فردل به أن علم وهو الاصح (فصل الجمالة) في العرف (الزام أهل الاجارة) وهو المتأهل لعمدها وهو العاقل (عوضا علم) خري
 المجهول فلا يصح جمالة ولا اجارة كالبيع (التحصيل أمر) من الامور كتيان شيء وحمل وحفر وخرج بذلك البيع (يستحقه السامع
 للملتزم العوض ولو لم يحاط به (بالتمام) للعمل المطالب ونعمه يتحصل لثمة وخرج بذلك الاجارة وهو ما أنه اذا لم يتم العمل فلا يستحق
 شيئا وكذا في الاستثنى من ذلك المفهوم ٢٥٦ قوله (الا ان يتمه غيره) أي يا حرق أو أكثر ما لم يقله (فبنسبة الثاني)

ماله (قوله وهو الاصح) أي لا بالطرح أمر قهرى وليس صاحبه معرضه اختيارا
 (فصل الجمالة) اوردته عن الاجارة لاختصاصه ببعض احكام والجمالة يفتح الجسيم وكسرها وضمة
 ما يجعل على العمل وهو خمسة فصول منفردين يقاس عليه وقد أبكره جماعة من العلماء ورأوا أنه
 من الغرر والخطر ورد عليهم بوردته في قوله تعالى ولمن جاء به حمل بعير وأباه زعيم مع العمل من كافة
 المسلمين وقوله عليه الصلاة والسلام يوم حنين من قتل قتيلا فله سلبه (قوله في العرف) أي وأما في
 اللغة فهو المال المجموع (قوله الزام أهل الاجارة) قد تقدم أنه أحال عاقدا الاجارة على البيع وأحال
 الجعل هنا على الاجارة لان الجعل للاجارة اقرب وأشار الى أن الاصل في بيع المنافع الاجارة والجعل
 تابع لها (قوله وهو العاقل) أي المكاف الرشيد المطاع وهذا شرط في لزوم لدافع العوض وأما أصل
 الصحة فيتوقف على التمييز وتقدم ذلك في باب الاجارة واكتفى بشرط الجاعل عن شرط المجهول لان
 ما كان شرط في الجاعل كان شرط في المجهول فاكفى بأحد المتعاقدين والاتقال عوضا وعملا ليكون
 قوله التزام الخ شرط في المجهول أيضا (قوله علم) أي قدره وباقى صفاته التي تميزه وهذا شامل للعين
 وغيرها وانما نص على علم العوض دون غيره من بقية شروطه مثل كونه طاهرا متعاقبا مدة ورأى
 تسليمه لدفع ثوبه عدم اشتراط علمه لمجهول الصحة بالعوض المجهول كما لا يشترط العلم بالجاعل عليه بل
 نارة يكون مجهولا كالأبق فانه لا بد في صحة الجعل على الايمان به من عدم علم مكانه كما يأتي وتارة يكون
 معلوما كالجاعل على حفر بئر فانه يشترط فيه خبرة الارض ومائها كذا في حاشية الاصل (قوله وخرج
 بذلك البيع) أي بقوله لتحصيل أمر لان التحصيل فعل من الافعال لا ذات والبيع في الذوات (قوله
 يستحقه السامع) أي ولو بواسطة ولو تعددت الوسائط ان ثبت أن الجاعل وقع منه ذلك وقوله يستحقه
 في قوة المحصر أي لا يستحقه الا بالتمام (قوله وهو كذلك) أي وكان القياس ان له أجر عمله جريا على
 الاجارة ولكن جاءت السنة بعدم لزوم أجره لـ لـ لم يتم في الجمالة وبقيت الاجارة على حالها (قوله
 فبنسبة الثاني) هذا الذي قاله المصنف قول مالك وقال ابن القاسم له قيمة عمله (قوله أن ينظر له كراء
 المثل) أي كما هو قول ابن القاسم (قوله وهي تساوى ألفا) أي والحال أن تلك الخشبة تساوى ألفا أي
 وشأن الشيء الغالي اذا كان في مضيعة يكرى عليه بالاثمان الغالية فكيف يقاس عليه الكراء الاول
 هذا امر اذا شارح (قوله بخلاف الجمالة) أي فلما كان عقدها من حلال من جانب العامل بعد العمل
 صار تركه للاعتمام باطلا للعقد من أصله وصار الثاني كأنه لما يستحقه الاول كما ذكره اشراح (قوله
 العاقد) أي وتحت شحصان الجاعل والمجمل وقوله والمعقود عليه هو فتحصيل الشيء المطالب وقوله وبه
 هو العوض وقوله من صيغة بيان ما يدل ولا يشترط فيها لفظ كالاجارة (قوله وشرطها) أي الجمالة
 المحتوية على تلك الاركان (قوله لا ترد بين السلفية والتمنية) أي والتردد بينهما من أبواب الربا لانه
 سلف جرفه احتمالا (قوله فان شرط تعيينه) أي أو كان العرف تعيينه لان العرف كشرط (قوله لان
 العامل الخ) تعليل لوجه الفساد (قوله لاذن الشارع بها) أي ورود النص فيها بالخصوص كما تقدم
 (قوله فان شرط ذلك) تأمل في هذا القيد فان العاقد له الحل عن نفسه مطلقا لشرط له الحل أم لا فكيف

أي فان أتى غيره فلاول
 من الاجر بنسبة أجر عمل
 العامل الثاني ولو كان الثاني
 أكثر من الاول لان الجاعل
 صبيته قد انتفع بما عمل له
 الاول مثله أن يجعل للاول
 خمسة على أن يجعل له
 خشبة المكان ماوم فحملها
 لنصف الطريق وتركها
 فجعل لآخر عشرة على أن
 يوصلها لذلك المكان فوصلها
 فللاول عشرة مثل الثاني
 لان الثاني لما استؤجر من
 نصف الطريق بعشرة علم
 أن أجره الطريق كلها
 مشرون وكان النظر أن
 ينظر لكراء المثل لان رب
 الخشبة قد يخاف عليها
 الضياع وهي تساوى ألفا
 فيجعل لمن يأتي بها العشرين
 والمائة فتأمل وقوله بنسبة
 الثاني أي بخلاف السفينة
 والمحاسبة فيها بنسبة
 الكراء الاول كما تقدم لان
 الكراء فيها لازم بخلاف
 الجمالة (وركها) أي
 الجمالة أي أركانها أربعة
 (كالاجارة) العاقد
 والمعقود عليه وبه وما يدل
 من صيغة (وشرطها) أي
 شرط صحتها اركان الاول

(عدم شرط النقل) لجعل فشرط التقديس هذا للتردد بين السلفية والتمنية
 وأما تجهيل بالشرط فلا يفسدها (و) الثاني عدم شرط (تعيين الزمن) بان شرط عدم التعيين أو سكت عنه فان شرط تعيينه كان تأتيا
 بالآبق أو تحقيرا في البئر أو نحو ذلك في مدة كذا فسدت لان العامل لا يستحق الجعل الا بتمام العمل فمضى الزمان قبل التمام فيذهب
 عمله باطلا فقيه زيادة غرضه ان الاصل فيها الغرر وانما اجيزت لاذن الشارع بها (الا بشرط ان ترك متى شاء) أي ان يجعل كون شرط
 تعيين الزمن مفسدا ماذا لم يشترط العامل أن له الترك متى شاء ان شرط ذلك أو شرط له ذلك لم يفسد لانه قد يرجع فيها حينئذ فلا ضارها من
 عدم

تعيين الزمان أي من حيث أنه قد صار تعيينه ملغى واشترط ابن رشد في نحو الآية أن لا يكون العالمين مجعلا ومن علمه دون صاحبه فهو غان فان علم العامل فله الأقل من قيمة عمل مثله والمسمى ولم يشترط ذلك للخمى (ولكلهما الفسخ) قبل الشروع في العمل لان عقده ليس يلزم (ولزم الجاعل فقط) دون العامل (بالشروع) في العمل وتقدم أن الجعل يستحقه السامع بالتمام (ولم يسمع) قول الجاعل من أتاني بعدى أو يعبرى أو نحو ذلك فله كذا وهو صادق بصورتين أن يقع من الجاعل قول بذلك ولم يسمعه هذا الذي أتى به من القائل ولا بالواسطة وبما إذا لم يقع منه قول أصلا في صورتين (جعل مثله أن

٢٥٧

بالأباق أو غيرها فالملغى أن من اعتاد جاب ماضل إذا أتى بشيء منها فله جعل مثله إذا لم يسمع ربه فان سمعه فله مسمى (ولر به) أي الآتي مثلا (تركه له) أي للعامل الذي شأنه طلب الضوال ان لم يلتزم وبه له جعل المثل فان التزم له الجعل لزمه فله أن يتركه له سواء كانت قيمته قدر جعل المثل أو أكثر أو أقل ولا كلام للعامل حيث لم يسمع قول ربه بخلاف ما إذا سمعه مسمى شيئا ولو بواسطة فله ماسما ولو زاد على قيمة البعد مثلا لان ربه ورطه (والا) يكن من لم يسمع معتادا لطلب الضوال (فالنفقة) فقط أي فله ما أنفق عليه من كل وشرب وركوب احتاج له وما أنفق العامل على نفسه زمن تخصيصه أو على دابته ولا جعل له (وكل ما جاز فيه الجعل) كحفر بئر بموات وبيع ثوب أو شرائه وجعل خشبة لمكان أو جعل شيء بسفينة واقتضاء دين ونحو ذلك (جازت فيه) (الاجارة) بشرطها (ولا

يصح عند الشرط وفسد عند السكوت عليه وأجاب عنه النثرى بأن الجعول له عند عدم الشرط دخل على التمام وان كان له الترك وحيث قد قررته قوى وأما عند الشرط فقد دخل ابتداء على أنه مخير فقررته خفيف اه (قوله فله الأقل الخ) هذا خلاف ما قاله ابن القاسم انما الذي قاله ابن القاسم أنه بقدر تبعه وقيل لأشئ له فان علمه ربه فقط لزمه الا كثر مسمى وجعل المثل وان علماه معا فينبغي أن له جعل مثله نظر السبق الجاعل بالعناء (قوله ولكلهما الفسخ) أي الترك لان العقد الفسخ لا يلزم لا يطاق على تركه فسخ الا بطريق التجوز اذ حق الفسخ انما يسهل في ترك الامر اللازم والعلاقة المشابهة في الجميع (قوله ولزم الجاعل) المراد به ملتزم الجعل لامن تعاطى عقده فقط كالوكيل الذي لم يلتزم جعله وظاهره اللزوم للجاعل بالشروع ولو فيما لا بال له (قوله ولا بالواسطة) عطف على محذوف تقديره لا بنفسه ولا بالواسطة (قوله بالأباق) بتشديد الباء جمع آتي (قوله أو غيرها) أي كالنيان بالضوال (قوله فان سمعه فله مسمى) أي كان قد جعل المثل أولا كان عاقبة طلب الأباق أولا (قوله له أن يتركه الخ) جواب الشرط الذي هو قوله ان لم يلتزم الخ وقوله فان التزم له الجعل لزمه شرط وجواب معترض بين الشرط وجوابه فالاولى اسقاطه من هنا لهما مع خلاف المراد مع سكونه سيباق في آخر العبارة ما يفيد واختلاف اذا التزم ربه جعله ولم يسمعه الآتي به فله كذلك لربه تركه لمن جاء به عوضا عما يستحقه وهو ما قاله الاجهوري ونازع ربه ان في هذه الحالة جعل مثله ان اعتاد طلب الأباق والا فالنفقة وليس لربه أن يتركه له في هذه الحالة كما يؤخذ من بن (قوله ولا كلام للعامل) مرتب على قوله فله أن يتركه له ومعناه حيث لم يسمع العامل المعتاد لطلب الأباق قول ربه من يأتي بعدى الآتي فله كذا وأتى به فاختر ربه تركه له فليس للعامل كلام بحيث يقول لا آخذ الا جعل المثل (قوله لان ربه ورطه) أي أوقعه في التعب (قوله فالنفقة فقط) أي وان شاء تركه له (قوله ولا جعل له) أي أجرة زائدة على ما أنفقته العامل في تخصيصه (قوله بشرطها) أي بشرطها فهو مفرد مضاف فيعم (قوله كخياطة ثوب الخ) أي فلا يصح في العقد على تلك المسائل أن يكون جملة لانه اذا لم يحصل تمام انتفع رب الشيء وضاع عمل العامل هدر في الجميع وهو من كل أموال الناس بالباطل (قوله وبيع سلعة كثيرة) كلام الشارح يوهم جواز الجعل على بيع السلع القليلة والخق أنه لا فرق بين القليلة والكثيرة في أنه متى انتفع الجاعل بالبيع بان دخلا على أن العامل لا يستحق شيئا الا بالتمام منع الجعل كانت السلعة قليلة أو كثيرة كما قال ابن رشد في المقدمات كذا في بن (قوله باعتبار المحل) أي الذي تعلق به وأما باعتبار حقيقة ما ومفهومهما فتباينان (قوله وقيل) قاله الاجهوري (قوله واستبعد) أي بان هذا الوجه لا يتم لان الجملة لم تنفرد عن الاجارة بجعل وماله ومكانه كما يصح فيه الجعل نصح فيه الاجارة كأن يؤجره على التفتيش على عبده الآتي كل يوم بكذا آتي به أم لا والحاصل أن العقد على الآتي ان كان على الاتيان به وأنه لا يستحق الاجرة الا بالتمام فهو جملة وان كان على التفتيش عليه كل يوم بكذا آتي به أم لا فهو اجارة فالخلق مافي المدونة من أن يبنم ماعوما وخصوصا مطلقا وأن الاجارة أعم (قوله رداله الى صحيح نفسه) أي الذي لم يكن فيه مسمى والاولى تأخير عن قوله فان لم يتم العمل الخ لاجل أن يكون راجعا

٣٣ - صاوي - في

عكس) أي ليس كل ما جازت فيه الاجارة تجوز فيه الجمالة كخياطة ثوب وخدمة شهر وبيع سلعة كثيرة وحفر بئر عمال وسكنى بيت فالاجارة أعم باعتبار المحل وقيل بل بهما العموم الوجهي لانفراد الجمالة فيما جعل حاله ومكانه كالأتي: أجيب بأن ما جعل تجوز فيه الاجارة بشرط العلم واستبعد تقدير (رقى) الجمالة (الفاسدة) لفقد شرط (جعل المثل) ان تم العمل لا أجرته رداله الى صحيح نفسه فان لم يتم العمل فلا شيء فيه

هذا هو المشهور (ال) أن تقع الجمالة (بجمل مطلق) ثم الفعل أولي (أن يكون) كذا أو أن لم يأت به ذلك كذا (فاجزئ) أي فله أجره مثله ثم العمل أم لا لنظر وجهما حيث نفع حقيقة لأن متبوا أنه لا يجعل الإتمام العمل والله أعلم ولما كان موات الأرض يشبه الشيء الضائع وأحياءه يشبه الجمالة أتى به بعد الجمالة فقال

باب أحياء الموات

من الأرض أي في بيان أحياء الموات وأسبابه وأحكامه ولما كان ذلك يتوقف على بيان الموات بينه بقوله (موات الأرض) أي الموات منها (ماسلم) أي خلا (عن اختصاص بأحياء) لها أي عن الاختصاص بسبب أحياء لها شيء مما يأتي فالأسماء متعلقة باختصاص (وملكها) أي الأرض من أحيائها (به) أي ما حياها لها (ولو اندرست) بعد الأحياء فأندراسها بعد الأحياء لا يزال ملكها عنه (الأحياء من غيره) بعد أندراسها لا يقرب الاندرا من بل (بعد طول) يرى العرف أن من أحيائها أو لا قد أعرض عنها فأنها تكون للثاني ولا كلام للآول بخلاف أحيائها يقرب

٢٥٨

كان عالما فله قيمتها منقوضا وهذا ما لم يسكت الأول بعد علمه بالثاني بلا عذر والا كان سكوته وهو كخبر بلا عذر دليلا على تركه كماله وقولنا به مدلول لهذا هو المعتمد وقيل تكون للثاني ولو لم يطل وهو ظاهر قول ابن القاسم وعليه درج الشيخ وقيل لا تكون للثاني أبدا بل هي لمن أحيائها ولو طال الزمن قياسا على من ملكها بشراء أو أدت أو هبة أو صدقة فأندرست فأنها لا تخرج عن ملكه ولا كلام لمن أحيائها اتفاقا لا لزيادة شروطها كما يأتي (أو بحريم عمارة) عطف على أحياء فالأسماء سببية لأن الحريم سبب في الاختصاص كالأحياء أي ما لم عن الاختصاص بأحياء أو بكونه حريما لعمارة لبلد أو دار أو شجر أو بئر فكل حريم يخصه

للأمرين (قوله هذا هو المشهور) ومقابل له أجوبته ثم العمل أم لا (قوله لنظر وجهما حيث نفع حقيقة) أي ومتى خرج عن حقيقة الباب كان فيه أجره المثل كما تقدم نظيره في القراض والمساواة (تتمه) لو كان الجعل عيناً ذهباً أو فضة معينة امتنع ولا يجعل الانتفاع بها ويغرم المثل إذا حصل الجعل عليه وإن كان مثليا أو موزوناً فلا يخشى تنجزه إلى حصول الجعل عليه أو ثوبا جازوا بوقفه وإن خشي تنجزه كالحبوان امتنع للفرق كذا يؤخذ من الدرر في نقلا عن الخصم (قوله يشبه الشيء الضائع) أي من حيث عدم الانتفاع بكل وقوله وأحياءه يشبه الجمالة أي من حيث تحصيل ما ينتفع به

باب أحياء الموات

الموات بضم الميم قال الجوهري هو الموات وبفتحها مالاروح فيه وأيضاً هو الأرض التي لا مالك لها ولا ينتفع بها له وقد علمت ضبط الموات هنا بأنه بفتح الميم وأنه من الالفاظ المشتركة (قوله أي في بيان أحياء الموات) المراد بيان الحقيقة في قوله ماسلم عن اختصاص الخ وقوله وأسبابه أي السبعة الآتية في قوله والأحياء بتفجير ماء الخ وقوله وأحكامه أي مسائله التي احتوى عليها الباب والأصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم من أحيأ أرضاً ميتة فهي له (قوله أي الموات منها) أشار بذلك إلى أن الإضافة على معنى من نظير باب ساج (قوله ماسلم) ما واقعة على أرض وذ كر الفعل نظراً للفظ ما (قوله وملكها الخ) جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه قصدها بيان بعض أحكام الأحياء وأيسر من جملة التعريف (قوله لا يزال ملكها عنه) هكذا نسخة المؤلف والمناسب لا يزال ملكه عنها (قوله لكن إن عمرها الثاني الخ) استدراك على الأحياء بالقرب والمعنى فإن أحيائها بالقرب فلا تكون له لكن إن عمرها الخ (قوله وقيل لا تكون للثاني أبداً) أي كما هو قول سحنون وللثاني قيمة البناء قائماً إن كان بها هلالاً للشبهة أو منقوضاً إن كان عالماً (قوله كما يأتي) أي في آخر باب الشهادات (قوله عطف على أحياء) أي فهو من تنمة التعريف والمعنى أن موات الأرض ماسلم عن الاختصاص بوجه من الوجوه الآتية التي هي من الأحياء وحريم العمارة واقطاع الامام وحماه (قوله لبلد) متعلق بكل من محتطب ومرعى (قوله غدا واوروا) راجع لقوله من الذهاب والاياب على ميل الف والنشر المرتب وقوله في اليوم طرف لجميع ما تقدم من الاحتطاب والمرعى وما بعدهما يقدر بأقصر الأيام على الظاهر (قوله ولا يختص به بعضهم دون بعض) أي فلا أراد أحدهم أن يحبس به عمارة ونحوها قلهم منعه إلا باذن الامام كما سيقول (قوله ملكه وحده) أي لأن من سبق إلى مباح يكون له (قوله لبئر) متعلق بوضيق ويضرم مثل البئر في الحريم

فبين حريم البلد بقوله (كم محتطب) بفتح الطاء المهملة لما كان

النهر

الذي يقطع منه الخطب (ومرعى) محمل رعى الواب (له) فاذ أعمر جماعة بلد اختصاصها وبحريمها وحريمها ما يمكن الاحتطاب منه والمرعى فيه على العادة من الذهاب والاياب مع مراعاة المصلحة والانتفاع بالخطب وحلب الدواب ونحو ذلك غدا واور واحاق اليوم فيختصون به ولم يمنع غيرهم منه ولا يختص به بعضهم دون بعض لأنه مباح للجميع ومن أتى منهم بمحتطب منه أو حشيش أو نحو ذلك ملكه وحده نعم للإمام أن يقطع منه ما شاء بالنظر كما سيأتي وبين حريم البئر بقوله (وما يضيق على وارد) لشرب أو سقي (وبئر بماء) لو حفرت بئر أخرى (لبئر) قال عياض حريم البئر ما يتصل بها من الأرض التي من حقها أن لا يحدث فيها ما يضر بها إلا باطنان من حفر بئر ينشف ماءها أو يذهب أو يغيره بطرح نخامة فيصل إليها وسخها ولا طمرا كالبئساء والغرس وبين حريم الشجر بقوله (وما فيه مصالحة) عرفاً (لشجرة) من نخيل أو غيره لم يهاضغ من أراد أحياءه شيء يضر بها يضر بها من بناء أو غرس أو حفر بئر ونحو

فإنه لو بين حريم الدار الغير المحفوفة بالدور بقوله (ومطرخ تراب ونصب ميزاب لدار) فحريمها ما يرتفع أهلها به من ذلك فلهم منع من أراد أحداث شيء من بناء أو غيره في ذلك الحريم (ولا يختص) دار (محفوفة بملك بغير حريم ولكل) من أرباب الدور المتجاورة (الانتفاع) بالرفاق المتسع أو الرجعة بينهم (مالم يضر غيره) من الجيران فإنه يمنع (أو باقطاع الامام) عطف على أحياء أي ما سلم عن الاختصاص باقطاع الامام تلك الارض لاحد أو جماعة من الناس من غير معذور العتوة

لاحد ملكها أي كانت ملكه وان لم يعمرها بشئ مما يأتي فله بيعها وهبتها وقورت عنه وليس هو من الاحياء بل هو غلبت مجرد وهل الارض يحتاج لزيادة أو لا ورجع ولو اقتطعه الامام لاحد على أن عليه كذا أو كل عام كذا عمل به وكان المأخوذ في بيت المال لا يختص به الامام لعدم ملكه لما اقتطعه وان ملكه المقطوع له باق طاعه (ولا يقطع) الامام (معذور) أرض (العتوة) وأرض العتوة ككصر والشام والعسراق أي الصالحة لزراعة الحب ملكا لأنها وقف كما تقدم بل يقطعها امتاعا وانتفاعا وأما ما لا يصلح لزراعة الحب وان يصلح لغرس الشجر وليس من العقار فإنه من الموات يقطعه ملكا وانتفاعا وأما أرض الصالح فلا يقطعها الامام لاحد مطلقا لأنها موكفة لأربابها (أو بجماعه) أي وما سلم عن الاختصاص بجمعي الامام له (باحتاجا) أي أرضا محتاجا (اليه) لأن لم يحتج اليه فلا يجوز له لجمي (قل) المحمي لأن كثر

النهر فحريمه ما يضيق على وارد أو يضر بمائه وقيل حريم النهر أفاضراع من كل جهة وقد وقعت الفتوى قديما بعدم ما بني بشاطئ النهر وحرمه الصلاة فيه ان كان مسجدا كما في المدخل وغيره ونقل العبد القرافي عن سعد بن واظف عن طرف أن البحر اذا انكشف عن أرض وانتقل عنها فانه تكون فيا للمسلمين كما كان البحر لا لمن يليه ولا لمن دخل البحر أرضه وقال عيسى بن دينار انها تكون لمن يليه وعليه جديس والفتيا والقضاء على هذا خلافا لقول سعد بن واظف كما يفيد محكي الاصل تبع الشيخه العدوي (قوله ومصب ميزاب) أي ونحوه كمرحاض (قوله فلهم منع من أراد الخ) حاصله أنه اذا بنى جماعة بلدة في الغياض مثلا كما كان يجاور الدار فهو حريم لها يمنع من ما من كل جهة بحيث يطرح فيه التراب ويصب فيه ماء الميزاب أو ماء المرحاض (قوله عطف على أحياء) أي لأنه من تنمة التعريف كما تقدم التنبيه عليه والاولى أن يقول عطف على حريم لان العطف هو (قوله من غير معذور العتوة الخ) أي وأما هوفاته لا يقطعها الامام ملكا بل امتاعا (قوله وليس هو من الاحياء) أي لان الاحياء بامور سبعة ليس هذا منها (قوله بل هو غلبت مجرد) أي عن معاوضة وعن سبب من أسباب الاحياء (قوله ورجع) أي عدم احتياجه لزيادة وعليه لو مات المقطوع له قبل حوزة استحققه وارثه (قوله وان ملكه المقطوع له) أي فيلغز بها فيقال شخص جعل له الشارع أصالة أن يملك غيره مالا ملك فيه نفسه (قوله العتوة) أي التي تحت قهرا (قوله كما تقدم) أي في الجهاد قال خليل ووقفت الارض ككصر والشام والعراق (قوله وانتفاعا) عطف تفسير واعلم أن ما اقتطعه الامام من أرض العتوة ان كان لشخص بعينه انحل عنه بموته واحتاج لاقطاع بعده وان كان لشخص وذريته وعقبه استحقته ذريته بعده الا ان كان لألبيان تفضيل كالوقف وبقي النظر في الالتزام المعروف عندنا بغير ما قبل هو من الاقطاع فللملتزم أن يزيد في الاجرة المملوكة عندهم على الفلاحين ما شاء به أبقى بعض من سبق أرباب من الاقطاع وانما الملتزم جاب على الفلاحين لبيت مال المسلمين ليس له زيادة ولا تنقيص لما ضرب عليهم من الساطان وهو الظاهر وليس هو من الاجارة في شيء كذا في الاصل (قوله وأما ما لا يصلح لزراعة الحب الخ) أي كارض الجبال والرمال والتلال (قوله يقطعها ملكا وانتفاعا) أي فهو مخير بين أن يعطيه ملكا بحيث يورث عن المقطوع له أو انتفاعا فليس له فيه الا الانتفاع ولا لك الذات فعطف الانتفاع على الملك مغاير والمباصل أن أرض العتوة التي لا تصاح الزراعة لا يقطعها الامام الانتفاعا ومثلها عقار الكفار وأما أرض الصالح ليس للامام تصرف فيها بوجه وأما أرض العتوة التي لا تصلح لزراعة الحب وأرض الغياض والجبال والارض التي انجلى عنها أهلها فيقطعها الامام على ما يريد ملكا وانتفاعا (قوله مطلقا) أي لا ملكا ولا انتفاعا سواء لم أهلها أولا (قوله أو بجماعه) عطف على قوله باقطاع وبه تم التعريف (قوله بجمعي الامام له) أصل الجمي عند الجاهلية أن الرئيس منهم اذا نزل بأرض مخفية يستعوي كما يجمل عا فحيث ينتهي اليه صوته من كل جانب حماه لنفسه فلا يرعى غيره فيه معه ويرعى هوف غيره مع غيره وهذا لا يجوز شرعا وانما الشرعي يكون بأربعة شروط فأفادها المتعسف (قوله من بلد) أي أرض (قوله لا لنفسه) دخول على قوله لكفر ووالاوضح تأخير عنه ليكون محترزا له (قوله نائبه) أي المفوض له وقوله وان لم ياذن له الامام أي في الجمي بالخصوص (قوله الابانن) أي خاص (قوله بخلاف الجمي) أي ففيه امتناع فقط (قوله بالقصر) أي بمعنى المحمي فهو مصدر بمعنى المفعول (قوله وقد

والقليل ما لا يضيق فيه على الناس (من بلدعا) أي خلا عن البناء والغرس لا لنفسه اذ لا يجوز أن يحمي شيئا لنفسه وان احتاج بل يحمي ما قل من بلدعا (لكفر و) أي لدواب الغزاة والصدقة وضعة المسلمين ومثل الامام في الجمي نائبه وان لم ياذن له الامام بخلاف الاقطاع فليس لثائب الساطان اقطاع الابانن والفرق أن الاقطاع يحصل به التملك فلا يذنب من الاذن بخلاف الجمي بالقصر ليس الاوقيل يجوز مده وهو ما في الامام من حيث وثيقته جبان وقد

هذه أن الاختصاص أنواع الأول ما كان بأحياء والثاني ما كان ترعى بالبلد أو شجراً أو داراً والثالث ما كان باقطاع الامام والرابع ما كان
بجماعه (والأحياء) يكون بأحد أمور سبعة الأول (بشجر أو عين) فتملك به وتلك الأرض التي تزرع بها (و) الثاني (بأرضه) أي
الماء منها حيث كانت الأرض عامرة بالماء (و) الثالث (ببناء) بأرض (و) الرابع بسبب (فهرس) لشجرها (و) الخامس بسبب (تحويل
أرض) بحرقها أو نحوه (و) السادس يكون بسبب (قطع شجر) بها بنية وضع يده عليها (و) السابع بسبب (كسر حجرها مع نسويتها) أي
الأرض (لا) يكون الأحياء

٢٦٠

علمت) أي من التعريف المتقدم (قوله لبشر أو عين) أي كان بحفر بشر أو يفتق عيناً في أرض الغياق
(قوله عامرة بالماء) أي يبقى عليها الماء صيفاً وشتاءً فتتحيل في زواله وصار متمكناً من منافع تلك الأرض
(قوله ببناء بأرض الخ) اختلف هل يشترط في البناء أو الغرس بالأرض عظم المؤنة أولاً فظاهر المصنف
وخليل عدم اشتراطه وفي الجواهر اشتراطه واعتمده في الحاشية واقتصر عليه في المجموع (قوله لا يكون
الأحياء بتحويل للأرض الخ) السبعة المتقدمة متفق على كونها أحياء وهذه الثلاثة مختلف فيها
والصحيح أنها ليست أحياء وانظر لو فصل في الأرض تلك الأمور الثلاثة جميعها هل يكون أحياء لها لأنه
لا يلزم من كون كل واحد من هذه لا يحصل به أحياء أن يكون مجموعها كذلك لقوة الهيئة المجتمعة عن
حالة الانفراد كما هو ظاهر كلامهم ومقتضى ما في الحاشية أن يكون أحياء (قوله وقال ابن رشد الخ)
ما لالتقابين واحد فالتأني بينهما (قوله مخرج العمران) أي أهله على حدود أسأل القرية (قوله
وقول الباجي) مبتدأ وقوله ضعيف خبره وما بينهما ماقول القول (قوله إلى أن له شبهة في الجملة) أي
لكونه من جملة المسلمين الذين لهم فيه حق (قوله بغير جزيرة العرب) اعلم أن الجزيرة مأخوذة من
الجزر الذي هو القطع ومنه الجزر لقطع الحبل وان سببت بذلك لانتفاع الماء عن وسطها إلى أجنابها
لأن البحر محيط بها من جهاتها الثلاث التي هي المغرب والجنوب والمشرق ففي مغربها بحر جندة
بضم الجيم وفتح الدال مشددة ويسمى بالقارم وبحر السويس وفي جنوبها بحر الهند وفي مشرقها
خليج عمان بضم العين وتحتلف المسميات وأما عمان بفتح العين وتشديد الميم فهي قرية بناحية الشام
(قوله لأنه الذي ليس له سكنى الخ) أي لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبيعن دينان بجزيرة العرب
(تتمه) أن سال مطر بأرض مباحة حتى الأقرب إليها أن تقدم في الأحياء أو تساوي حتى يبلغ الماء
الكعب ثم يرسل للآخرى على الترتيب وأمر بالتسوية للأرض أن أمكن أما لا يمكن التسوية فيسقى الأعلى
وحده والأسفل وحده وان استوت نسبة الأرض التي حول الماء قرباً وبعداً قسم بقلد ونحوه كما لو اجتمع
جماعة وأجر واما لأرضهم فيقسم بينهم بالقلد ونحوه ويقرع بينهم للتشاح في السابق ولا فرق في تلك
المسائل بين ماء النيل والمطر والعيون

باب في الوقف وأحكامه

عقب هذا الباب للأحياء أن يكون العين فيها بغير عوض يدفعه المستحق للوقف والمحي للأرض وقال في
التنبيه الوقف مصدر وقفت الأرض وغيرها أوقفها هذه هي اللغة الفصيحة المشهورة (قوله ويعبر عنه
بالحبس) أي ينسب وقفاً لأن العين موقوفة وحسب سالان العين حبسة كما يقدره التنبيه (قوله لم يحبس أهل
الجاهلية الخ) أي على وجه التبرر وأما بناء الكعبة وحفر زمزم قائما كان على وجه التفاخر (قوله جعل
منفعة مملوك الخ) تعريف له بالمعنى المصدري وأما المعنى الاسمي فهو الذات المملوكة المجهول منفعتها الخ
وشمل قوله المملوك ما جاز يعبه وما لا يجوز يعبه كجلد الأضحية وكلب الصيد والعبد الأبقى خلافاً لبعضهم
(قوله أي جعل مالك منفعة الخ) لفظ مالك هو الفاعل المحذوف وقوله له متعلق بالمملوك وقوله لأنه

لا (حفر بشراً مشية) بها
(الأن يبين الملكية)
حين حفرها فان بينها
فأحياء (وافترق) الأحياء
(ان قرب) لا ممران بأن
كان حريم بلد قال الخطاب
والقريب هو حريم العبادة
بما له قوة غدو واوروا
وقال ابن رشد وحده البعيد
من العمران ما لم ينته إليه
مخرج العمران واحتطاب
المختطبين اذ ارجعوا إلى
المبيت في مواضعهم
(لاذن) من الامام ولا
ياذن الاسلام لاذى على
المشهور وقول الباجي لو
قبل حكمه حكم المسلمين لم
يعد ضعيف (والا) بأن
تعلي المسلم وأحياءها
قرب بغير اذن الامام
(فلا الامام امتناؤه) له
قيمة له (وجعله متهدياً)
فرد للمسلمين ويعطيه
قيمة غرسه أو بنائه أو
حفره منقوضاً عنه ليديه ولا
يرجع عليه فيما أغله فيما
مضى نظراً إلى أن له شبهة
في الجملة (بخلاف البعيد)
من العمران بأن خرج
عن حريمه كما تقدم عن ابن
رشد فلا يفتقر لاذن من

متعلق

الامام وما أحياء فهو له (ولو ذمياً) حيث كان أحياء وفي البعيد

(بغير جزيرة العرب) وهي أرض الحجاز مكة والمدينة واليمن وما والاها كما تقدم في الجزيرة فقوله بغير جزيرة العرب قيد في الذم خاصة لأنه الذي
ليس له سكنى في جزيرة العرب والله أعلم (باب في الوقف وأحكامه) (الوقف) مبتدأ خبره مندوب فهو من التبرعات المندوبة
ويعبر عنه بالحبس وقد حبس النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون من بعده قل النودي وهو مما اختص به المسلمون قال الشافعي لم يحبس
أهل الجاهلية داراً ولا أرضاً فيما علمت ورسمه بقوله (وهو) أي الوقف (جعل منفعة مملوك) من إضافة المصدر لفعله أي جعل مالك منفعة
فذلك المملوك له لأنه كما هو الغالب بل (ولو) كان مملوكاً (بإجرة)

(أو جعل) غلته كدراهم في نظير اجارة الوقف (المستحق) متعلق بجعل (بمنفعة) ذالة غلبه تكبفت ووقف (مدة ما يراه المحبس) فلا يشترط فيه التأيد (مندوب) لانه من البر وفعل الخير وشمل قوله ولو باجرة ما اذا استأجر دارا مما لو كذا أرضا مدة معلومة وأوقف منفعتها ولو مسجد في تلك المدة وما اذا استأجر وقف أو وقف منفعتها على مستحق آخر غير الأول في تلك المدة وأما المحبس عليه فليس له تحبس المنفعة التي يستحقها لان المحبس لا يحبس نعم له أن يسقط حقه في ذلك المحبس مدة حياته أو مدة استحقاقه فاذا مات أو انقضت مدة استحقاقه رجس من يملكه في الرتبة وأما ما يقع عندنا بمصر من أن المستحق لو وقف أو الناظر على مسجد ونحوه يبيع الوقف بدراهم كثيرة ويجعل المشتري على نفسه لجهة المستحقين أو المسجد كراهم يوقف ذلك الوقف على زوجته وعتقائه واذا لم يوقفه باعه وورث عنه ويسمونه خلوفا هذا باطل باجماع المسلمين وبعض من يدعي العلم يقتسم بجواره ٢٦١ ويسند الجواز للمالكية وهو أقوى باطلا

قطعا وحاشي المالكية أن يقولوا بذلك وهذا معنى قول الخرشي وهذا الم يمكن منفعة حبس لتعلق المحبس بها وما تعلق به المحبس لا يحبس كالحلوات وأيضا هي لا تدخل في قوله مملوك اذا المراد مملوك لم يتعلق به حق لغيره اه وهو كلام حق لاشبهه فيه وتوضيحه على ما شاهدناه من أهل مصر أن الحلوات الموقوفة على المسجد القسوري والاشرفي والناصرى وغيرها يبيعها الناظر بثمن كثير فيبيع الحلوات الواحدة بخمسة مائة دينار لا لغرض سوى حب الدنيا والاعراض عن حب الآخرة ثم ان المشتري منه يجعل على نفسه حكرا كل شئ ونصف فضة من الدراهم العديدة ويسكنه أو يكرمه كل يوم بعشرة أنصاف وقد يوقفه على نفسه وزوجته وذريته من بعده وقد

متعلق بمالك والمعنى أن مالك ذات ذلك الشئ يجعل منفعة المستحق الخ هذا اذا كان مالكا لذات بشمن أو هبة أو رث بل ولو كان مالكا لمنفعة باجرة (فان قلت) وقف السلاطين على الخيرات صحيح مع عدم ملكهم لما حبسوه (قلت) هذا لا يرد على المستنف لان السلطان وكيل عن المسلمين فهو وكيل الواقف والقرافي في الفروق اذا حبس المملوك معتقدين أنهم وكلاء للملك مع المحبس وان حبسوه معتقدين أنه ملكهم بطل وبذلك أفق العبدوى ونقله ابن غازي في تكميل التقييد واحترز بقوله منفعة مملوك من وقف الفضولي فانه غير صحيح ولو أجاز مالكا لخروجه بغير عوض بخلاف بيعه فصح بيعه بخروجه بعوض ومثل وقف الفضولي هبته وصدقته وعتقه فباطل ولو أجاز مالكا كما في الحرشي خلافا لبعضهم من جعل هذه الاشياء كالبيع ان أمضاء المالك مضي ولكن يرد على هذا الفرق طلاق الفضولي فانه كبيعته كما تقدم لنا في النكاح مع كونه بغير معاوضة الا ان يقال يحتاط في الفروج ما لا يحتاط في غيرها (قوله أو غلته) معطوف على منفعة أى ان كان له غلة (قوله فلا يشترط فيه التأيد) أى ولو كان الموقوف مسجدا كما يأتى (قوله وفعل الخير) تفسير لمعنى البر قال تعالى واذكروا الخير لعلكم تفلحون (قوله وما اذا استأجر الخ) معطوف على قوله ما اذا استأجر مسلط عليه شمل (قوله لان المحبس لا يحبس) أى ولانه لا يملك تلك المنفعة لما تقرر أن الموقوف عليه انما يملك الانتفاع لا المنفعة (قوله نعم له أن يسقط حقه الخ) ظاهره جواز ذلك ولو بمال يأخذه لنفسه (قوله رجس من يملكه في الرتبة) أى فيأخذ من جانا بغير شئ وان كان واضع اليد انفا لشي من الدراهم ضاع عليه (قوله من أن المستحق الخ) أى في الحالة الراهنة (قوله لجهة المستحقين) أى ان الذين يتجددون بعد هذا المستحق البائع وقوله أو المسجد راجع للناظر وقوله حكرا أى شيئا قليلا كالتصف والنصفين كل شهر كما يأتى (قوله على زوجته وعتقائه) أى مثلا (قوله اذا المراد مملوك الخ) أى والموقوف متعلق بحق للموقوف عليه (قوله وتوضيحه) أى توضيح ما قاله الخرشي (قوله لا لغرض) أى شرعى (قوله نصفين فضة) كناية عن الشئ القليل (قوله ويسكنه) أى بنفسه وقوله بعشرة أنصاف راجع ليكرمه (قوله وقد يوقفه على نفسه) أى مثلا (قوله الخارج عن قوانين الشريعة) أى فهو مجمع على تحريره (قوله فاعترض عليه) أى حيث مثل للوقف الفاسد بالحلوات قائلا ان هذا التمثيل لا يصح اذا المراد بالحلوات التي لا يصح وقفها هي التي استوفت الشروط مع أن التي استوفت الشروط يجوز فيها البيع والوقف والارث والهبة ويقضى بها الدين وليس ذلك مرادنا لخرشي بل مراده الحلوات الفاسدة التي يبيع لا لغرض شرعى (قوله على منافع زاوية الامام الخ) أى مثلا (قوله

يبعه وقد يوفى به ديناه عليه وغير ذلك فانظر الى هذا الخط الخارج عن قوانين الشريعة ومن العجيب أن الشيخ أحمد القركاوى جعل لبعض القضاة رسالة في ذلك وجوز فيها مثل ما تقدم وصار الناس يفتون بجواز ما ذكره معتدين على ما في الرسالة من الكلام الباطل وهذا هو الذى قصدنا لخرشي رده بما تقدم عنه وبعضهم لم يهتم مراده فاعترض عليه والحاصل أنه شاع عندنا بمصر أن الحلوات يجوز عند المالكية دون غيرها ويجهلون منه ما تقدم ذكره حتى لم يزلوا يبطال الاوقاف وتخريب المساجد وتعطيل الشعائر الاسلامية وكثيرا ما يقع في الرزق الكائنة بين الجيزة تكون مرصدة على منافع زاوية الامام الليث بن سعد أو على منافع زاوية الامام الشافعى فيبيعها الناظر على الوجه المتقدم ثم ان المشتري قد يوقفها على نحو زاوية الامام الشعراوى وقد يوقفها على نفسه أيام حياته وبعد على ذريته وربما باعها الناظر لذي فادتها الذى على كنيسته وقد وقع هذا فان رزقة كانت موقوفة على مدرسة السلطان حين باعها ناظرها على الوجه

المسلم الذي ثم ان اوقفها على نفسه وكان المستوفى رعوها وبنائها لاهل الكعبة ثم ثلث النصارى على المسلمين بواسطة امراء مصر النصارى فزعموا من ايدى المسلمين وصاروا يزعمونها هذا في زماننا وانما الامر على ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ثم انما الذي وقفه الفتوى بجواز بيعه وهبته وارثه انما هو في وقف ثوب لم يجد الناظر او المستحق ما يهره به من ريع الوقف ولا امكنه اجارته بما يهره به فياذن لمن يهره به بناء أو غرس على أن ما يهره به يكون ملكا للمعمر ونقض الغلة بالنظر عليه وعلى الوقف فان تاب الوقف يكون المستحق وما تاب العماره يكون له بها فلهذا ليس فيه ابطال الوقف ولا اخرجاه عن غرض الواقف وليس هذا مراد الشيخ الخروشي بما تقدم حتى يعترض به عليه فاقهم ذلك والله الموفق للصواب واذا علمت أن حقيقة لوقف ما ذكر (فاركاه أربعة) الاول (واقف وهو المالك للذات أو المنفعة) التي اوقفها قال في المدونة ولا بأس أن يكرى أرضه على أن تتخذ مسجداً عشرين سنين فإذا انقضت كان النقص الذي بناه وشرط صحة وقفه أن يكون من أهل التبرع كما ينه عليه بقوله (ان كان الواقف (أدلاً للتبرع) وهو البالغ ٢٦٢ الحر الرشد المختار فلا يصح من صبي ولا مجنون ولا عبد ولا سفيه ولا مكره

بجواز بيعه وهبته الخ) أي وقفه (قوله واذا علمت) أي من التعريف (قوله أو المنفعة) أي لما تقدم له أنه لا يشترط ملك الذات (قوله على أن تتخذ مسجداً) أي فاما يكرى بوقفها مسجد أو قصد به الاستشهاد على وقف المنفعة (قوله كان النقص الذي بناه) ظاهره يفعل به ما شاء ليكون الوقف انتهى أجله فلا يعطى حكم انتقاض المسجد المؤبد (قوله وهو البالغ) أي المكلف لأنه سيخرج به الصبي والمجنون وباقي المحترقات على ترتيب الف (قوله ولو حيوانا) رد بل على ما حكاه ابن القصار من منع وقف الحيوان قال ابن رشد ومحل الخلاف في العقب أو على قوم باعياهم وأما تحييس ذلك ليوضع بعينه في سبيل الله أو لتصرف غلته في وجه قرية فجائز اتفاقا كذا في بن (قوله رقيقا) أي فيجوز وقف عبد على مرضى مثلاً لخدمتهم حيث لم يقصد السيد ضرره بذلك والالم تصح ومثل العبد الأمة على أن لا يلبس للواقف حبة من الاستمتاع بها لان منفعتها صارت بوقفها للغير كالمستعارة والرهنونة (قوله يوقف كل من مال السلف) أي وأما ان وقف مع بقاء عينه كوقفه لترين الحيوانيت مثلاً فلا يجوز اتفاقاً إلا لمنفعة شرعية ترتب على ذلك (قوله ان جعل قوله الخ) قيد في قوله أضعف منه (قوله أو غيره) معطوف على حيوانا وهو دخول على قوله ككرباط والمراد بالرباط الثغر (قوله ونحو من سيولد) كلام مستأنف أي فلا فرق في الال بين أن يكون صالحا في الحال كالحيوان العاقل ونحو الرباط أو الاستقبال كمن سيولد (قوله الموجود) أي الصالح في الحال وقوله أو من سيوجد أي الصالح في الاستقبال (قوله كالأموال الموقوفة عليه) أي وهو من أهل الأمة وأما المسلم فالقرينة فيه ظاهرة ولو غنيا (قوله والرابع صيغة) أي وما ناب عنها كما سيأتي في قوله وناب عنها التحلية بكالمسجد (قوله طائفة بعد طائفة الخ) أي فهذا لا لفظاً قرينة على الوقف لأعلى الصدقة الحقيقية التي هي التملك بغير عوض (قوله فانه يكون ملكاً لمن تصدق به عليه) أي إن كان محصوراً صنع بها ما شاء بدليل ما بعده (قوله بالاجتهاد) أي فلا يلزم التعيين بل المتولي لتفرقة أن يعطى من شاء ويمنع من شاء وإنما كانت تباع لان بقاء ما يؤدى للنزاع (قوله مطلقاً) مر جلة بمعنى الاطلاق كان على معينين أو غيرهم الآتي بعد وإنما أفرد مسئلته رداعلى المخالف (قوله حتى يقيد بأجل) أي بان يضرب للوقف أجلاً كعشرين سنين مثلاً وقوله أوجهة تنقطع أي كما لو قيد

(و) الثاني (موقوف وهو ممالك) من ذات أو منفعة (ولو حيوانا) رقيقاً أو غيره يوقف على مستحق لا انتفاع بخدمته أو ركوبه أو الحمل عليه (أو طعاماً أو عينا) يوقف كل منهما (السلف) وينزل بدله من ثلثة بقاء عينه ويجوز وقف الطعام والعين نص المدونة فلا ترد فيه نعم قال ابن رشد انه مكروه وهو ضعيف فلذا اعترض على الشيخ في ذكر التردد وأضعف منه قول ابن شاس لا يجوز ان جعل قوله لا يجوز على المنع وعلى كل حال كلام ابن رشد وابن شاس خلاف مذهب المدونة فكان على الشيخ أن لا يفتي بقوله ما (و) الثالث (موقوف عليه وهو الأهل) أي المستحق لصرف المنافع عليه سواء كان

حياتاً

حيواناً عاقلاً كزبد أو العلماء أو الفقراء

أو غيره (كرباط وقنطرة) ومسجد فانه تستحق صرف غلة الوقف أو منافعه عليها الاصلاحها واقامة منافعها (ونحو من سيولد) في المستقبل لزيد مثلاً فيصح الوقف عليه وهو لازم اعتدله على ما بين القامم فتوقف الغلة الى أن يوجد فيه طاهافان حصل مانع من موت أو تأس منه رجعت للواقف أو وارثه (ولو) كان الموقوف عليه الموجود أو من سيوجد (ذمياً) فيصح الوقف عليه وسواء ظهرت قرينة (أو لم تظهر قرينة) كما لو كان الموقوف عليه غنيا (و) الرابع (صحية) (صريحة) بوقف أو حبس أو بيات أو غير صريحة نحو (تصدقك ان اقترن بقيد) يدل على المراد نحو لا يباع ولا يوهب أو تصدقت به على بني فلان طائفة بعد طائفة أو عقيمهم ورسولهم فان لم يقيد تصدقت بقيد يدل على المراد فانه يكون ملكاً لمن تصدق به عليه فان لم يحصر كالفقراء والمساكين يبيع وتصدق بشئهم عليهم بالاجتهاد والخاص أن التحقيق أن حبس وقف بقيدان التأييد مطلقاً أو إطلاقاً وكذا سلبت كان على معينين أم لا حتى يقيد بأجل أو جهة

فلا يفيد الوقف الأبقيد يدل عليه (أو) على (جهة لا تنقطع) عطاف على مقدر أي على مقدين أو جهة الخ كالفقراء والمساجد فان كان
 بهبست أو وقفت فظاهر وان كان بتصدق أو منحت فلا بد من قيد يفيد الوقف والتأييد والا كان ملكا لهم على ما تقدم (أو لجهول
 حصر) كعلي فلان وعقبه ونسبه ولو باقظ تصدقت لان قوله وعقبه وما في معناه يدل على التأييد والمراد بالمحصور ما يحاط بأفراده
 وبغيره ما لا يحاط بها كالفقراء والعلماء (وناب عنها) أي عن الصيغة (التحطية) ٢٦٣ بين الناس (بكالعبد) من رباط

ومدرسة ومكتب وان لم
 يتلفظ بها (ولا يشترط
 فيه) أي في الحبس
 (التعجز) فيعوز أن يقول
 هو حبس على كذا بعد
 شهر أو سنة (وحمل في
 الاطلاق عليه) أي على
 التحجير كالعق (كتسوية
 ذكر لاثني) فانه يحمل
 اذا أطلق عليها فان قيد
 بشئ عمل به (ولا) يشترط
 فيه (التأييد) بل يجوز
 وقفه سنة أو أكثر لاجل
 معلوم ثم يرجع ملكا له
 أو لغيره (ولا) يشترط فيه
 (تعين المصروف) في محل
 صرفه فجاز أن يقول أوقفته
 لله تعالى من غير تعيين
 من يصرف له (ومصرف
 في غالب) أي فيه يصرف
 له في غالب عرفهم (والا)
 يكن غالب في عرفهم
 (فالفقراء) يصرف عليهم
 وهذا اذا لم يختص الموقوف
 بجماعة معينة والاصرف
 لهم ككتب العلم (ولا)
 يشترط (قول مستحقة)
 اذ قد يكون غير محصور
 أو غير موجود أولا يكن
 قبوله كسجد (الا المعين
 الاهل) أي الا أن يكون
 المستحق معينا وكان اهلا
 لقبول بان كان رشيدا

بحياة شخص موقوف عليه (قوله فلا يفيد الوقف) أي أصل الوقف مؤبدا أو غير مؤبد (قوله عطاف
 على مقدر) انما قال عطاف على مقدر ولم يجعل عطافا على قوله يفيد لوجوه الصيغ الصريحة
 وغيرها فلذلك فصل الشارح الاحكام بعد (قوله فلا بد من قيد يفيد الوقف) أي كقوله لا يساع ولا يوجب
 وكقوله على بني فلان طائفة بمسطائفة (قوله والتأييد) لاجل الحاجة لان الوقف لا يشترط فيه التأييد
 (قوله أو لجهول حصر) معطوف على جهة واللام بمعنى على (قوله كعلي فلان وعقبه) وجه كونه مجهولا
 أن العقب والنسل غير معلومين الصادق بن وجد ومن سيجد (قوله يدل على التأييد) أي ما لم يقيد
 باجل (قوله كالفقراء والعلماء) مثال لغير المحصور (قوله وان لم يتلفظ بها) أي كما لو بني مسجد أو دخل
 بينه وبين الناس ولم يخص قومادون قوم ولا فرصادون نفل وبثب الوقف بالاشاعة بشر وطهايان
 بطوله زمن السماع قال ابن سهل وصفة شهادة السماع في الاحباس أن يشهد الشاهد أنه يعرف
 الدار التي بموضع كذا وحدها كذا وأنه لم يزل يسمع منذ أربعين سنة أو عشرين سنة متقدمة التارخ
 عن شهادته هذه سماعا ذاتيا من تقيض من أهل العدل وغيرهم أن هذه الدار حبس على كذا أو حبس
 فقط ويشهد الآخر بذلك بهذا جرى العمل اه وانما يقع الحكم بما بعد أن يعذر المحاكم لمن ينازع في
 ذلك ولم يبدرنا شرعا كذا في الحاشية ويقوم مقام الصيغة أيضا ككتابة الوقف على الكتب ان
 كانت وقفية عقيدة مدارس شهورة والأفلا ويقوم مقام الصيغة أيضا الكتابة على أبواب المدارس
 والربط والاشجار القديمة وعلى الحيوان قال في حاشية الأصل وحاصله أنه اذا وجد مكتوبا على كتاب
 وقف لله تعالى على طلبة العلم فانه لا يثبت بذلك وقفه حيث كانت وقفته مطلقة فان وجد مكتوبا عليه
 وقف على طلبة العلم بالمدرسة الغلانية فان كانت مشهورة بالكتب ثبتت وقفته وان لم تكن مشهورة
 بذلك لم تثبت وقفته (قوله فيجوز أن يقول هو حبس الخ) أي ويلزم اذا جاء الاجل كما اذا قال اعبدته أنت
 حر الى أجل كذا فانه يكون حرا اذا جاء الاجل الذي عينه ولا اشكال في لزوم العقبة بالنسبة الى الوقف
 والعقبة فان حدثت دين على الواقف أو على المعتق في ذلك الاجل فانه لا يضر عقد العقبة لان الشارع
 منشوف للحرية ويضر عقد الحبس اذا لم يحجز عن الواقف في ذلك الاجل أما ان حيز عنه أو كانت منفعة
 لغير الواقف في ذلك الاجل فانه لا يضر حدوث الدين كذا في التلويح (قوله كتسوية ذكر لاثني)
 أي كما اذا قال الواقف داري مثلا وقف على أولادي أو أولاد زيد ولم يبين تفضيل أحد على أحد فانه يحمل
 على تسوية الاثني بالذكور في المصروف فان بين شيأ عمل به الا في المراجع فانه يستوي في المراجع الذكور
 والاثني ولو كان الواقف شرط في أصل وقفه لذكور مثل حظ الاثني لان مرجعه ليس كانشائه وانما
 هو بحكم الشرع وسبأني (قوله ولا يشترط فيه التأييد) يؤخذ منه أن اشترط التغيير والتبديل
 والادخال والاخراج فهو ملو به وفي المتعلق ما يفيد منع ذلك ابتداء وعفي ان وقع وفي ح عن التوارد
 وغيرها أنه ان اشترط في وقفه ان وجد فيه رغبة يسع واشترى غيره لا يجوز له ذلك فان وقع ونزل مضي
 وعمل بشرطه كذا في بن (قوله في غالب عرفهم) أي فان كان الغالب في عرفهم المصروف لاهل العلم
 أو للفرقة عمل به (قوله والا يكن غالب في عرفهم) أي بان لم يكن لهم أوقاف أو كان ولا غالب فيها (قوله
 فالفقراء يصرف عليهم) أي بالاجتهاد سواء كانوا في محل الوقف أو في غيره (قوله وقال بعضهم) حاصله أنه
 ان قبله المعين الرشيد أو ولي غيره فالامر ظاهر وان رده كان حبسا على غيره باجتهاد المحاكم وهذا اذا

والا فالعبرة بوليه (فان رد) المعين الاصل أو ولي صبي أو مجنون أو سفیه (فالفقراء) ولا يرجع ملكا له وقال مطرف يرجع ملكا
 له أو لوارثه وقال بعضهم المتبادر من قول مالك ان رد المعين يكون لغيره أن ذلك باجتهاد المحاكم لان خصوص الفقراء فقام له ثم شرع
 في بيان مبطلات الوقف بقوله (ويطل) الوقف (بمانع) أي بمحصول مانع للوقف (فيل حوزة) أي قبل أن يحوز الموقوف عليه
 فإذا لم يحوز الموقوف عليه

فما كنت اليه تفرغها من شوائب الخس (الأن يسكن) الولي منها (الأقل ويكرى له) أي محجوزة (الأكثر) للصرف عليه فيه كفي ولا يبطل لأن الأقل تابع للأكثر (وان سكن النصف بطل فقط) ان حصل مانع وصح النصف الذي لم يسكنه وان سكن الأكثر بطل الجميع وفهم منه أن حيازة الام ماحدة على ولد الصغرى لا كفي الا اذا كانت وصية وتقدم أن السخية أو العتير أو حاز نفسه لهعت حيازة لا يبطل الخس بالمانع بعده (و) يبطل الوقف (على وراث مرض مرته) لان الوقف في المرض كالوصية ولا وصية لو ارث (والا) يكن الوقف في المرض على وراث بل على غيره (في الثالث) يخرج فاحله الثالث صح والا فلا يصح منه الا ما حله الثالث ثم استثنى من بطلان وقف المريض على الوراث مسألة تعرف بمسألة ولد الاعيان فقال (الا) ٢٦٥ وقفا (معقبا) كان له غلظة

أم لا أوقفه المريض على أولاده وسبله وعقبه (خرج من ثلثه) أي حله الثالث فيصح فان حله الثالث بعضه جرى فيه ما سبذ كز ما يصح له الثالث (فكميرات للوارث) في القسم مما يخص الوراث وليس ميراثا حقيقة اذ لا يباع ولا يوهب فيكون لاذ كرمثل حظ الاثنين وللزوجة الثمن في المثال من مناب الاولاد وللأم السدس فيدخل في الوقف جميع الورثة وان لم يوقف عليهم وبين ذلك بالمثال فقال (كثلاثة أولاد) اصلبه هم أولاد الاعيان (وأربعة أولاد أولاد) أوقف عليهم في مرضه شيئا من ماله كدار وعقبه بان قال وعقبهم فالتعقيب شرط في هذه المسئلة كالمخرج من الثالث فان لم يعقبه بطل على الاولاد وصح على أولاد الاولاد (ونك) مع السبعة من يرث (زوجة وأما قد خلان في مال الاولاد) وكذا كل

له الا الأقل أو النصف بطل الوقف اه اذ علمت ذلك فالمراد بالعض الجمل (قوله ويكرى له الخ) مفهومه لو أتى الاكثر خايا من غير كراهية بطل الوقف ومثله ما اذا كراه لنفسه (قوله وان سكن النصف بطل فقط) وهذا بخلاف صرف الغلة فانه تقدم أن صرف النصف المحجور يبطل لا الوقف في الجميع لان النصف الذي تعلق بالسكن متبذر بخلاف صرف الغلة فلا تميز فيه كما فيده في الحاشية (قوله وفهم منه) أي من قوله الا لمحجوزة (قوله بمرض موته) أي المرض الذي يعقبه الموت ولو خفيا وبطل ولو حله الثالث لانه كالوصية ولا وصية لو ارث ومحل المطلاق فيما يبطل فيه الوقف حيث لم يحجزه الوارث غير الموقوف عليه فان أجاز مضي ولذا كان دخول الام والزوجة فيما للاولاد حيث لم يحجزا فان أجاز لم يدخل كذا في الحاشية (قوله تعرف بمسألة ولد الاعيان) أي في المذهب قال بعضهم في هذه التسمية قصور لان الحكم في هذه المسئلة لا يختص بالوقف على ولد الاعيان بل الوقف على غيرهم من الورثة كذلك فالوقف في مرضه على اخوته وأولادهم وعقبهم أو على اخوته وأولادهم وعقبهم أو اخواته وعقبهم أو أولادهم وعقبهم فالحكم لا يختلف وضابط تلك المسئلة أن يوقف المريض على وراث وغير وراث وعقبهم (قوله - معقبا) أي أدخل في الوقف عقبا (قوله فيكون لاذ كرمثل) مثل حظ الاثنين أي ولو شرط الواقف تساويهم (قوله وللأم السدس) أي والباقي للاولاد (قوله وبين ذلك بالمثال) وهذا المثال للمدونة فلذا اقتصر عليه المصنف كخايل والا فحقيقة المسئلة أن يوقف الواقف في مرضه على وراث وعلى غير وراث وعلى عقبهم فلا مفهوم لما ذكره المصنف (قوله هم أولاد الاعيان) أي وهم الذين سميت المسئلة عليهم (قوله وعقبه) بالتشديد فعل ماض أي والحال أنه عقبه بان قال الخ (قوله يبطل على الاولاد وصح على أولاد الاولاد) أي وحيث تقدم ذات الوقف بين الاولاد وأولاد الاولاد فاناب الاولاد تكون ذاته ارثا ومنايا أولاد الاولاد يكون وقفا كما في بن عن التوضيح (قوله فيدخلان) أي ان منعتا ما فعله مورثهما من وقفه في المرض وأما ان أجازا فاعلم فلا بد من خلان أصلا كما في بن (قوله على كل حال) أي شرط ذلك أو لم بشرطه (قوله من تفاضل أو غيره) أي كان التفضيل لذكور أو للإناث (قوله ولو شرط خلافه) أي لكونه بالنسبة لهم كالميراث فلا يخرج عن فسخ الميراث (قوله اذا لم يوقف عليه) هذا القيد اعتبره عب وتبعه في الحاشية فقال ومحل كونه كالميراث اذا حبس على أولاده وأولاد أولاده دون الام والزوجة فان حبس عليهما مع من ذكر فان الوقف يكون بين الجميع بالسوية لا بحسب الفرائض في الورثة حيث لم يكن من لواقف تفضيل فلا يقال حيث لا يدخلان فيما للاولاد اه قال بن هذا غير صحيح لانه حيث علم أن نصيب الورثة قسم بينهم على حكم الارث لانه لا وصية لو ارث لم قسمه على الفرائض وعدم تسوية الام والزوجة مع الاولاد سواء أدخلها محسب رؤسهما في القسم بين الاولاد أو لا تأملها اه (قوله لتعلق حق غيرهم به) أي وهم أولاد الاولاد (قوله شاركهم غيرهم) أي الذي هو الزوجة والام أي انما قسم كالميراث وشاركهم فيه الام والزوجة

٣٤ - صاوي - في ك من يرث عن لم يوقف عليه كالأب فباينوب الاولاد ثلاثة آههم من سبعة سواء كانوا ذكورا أو إناثا أو بعضهم أطلق أو سوى بين الذكر والأنثى أوجعل للذكور مثل حظ الانثى اذ شرطه لا يعتبر في مال الاولاد الاعيان بل للذكور مثل حظ الانثى على كل حال كما يؤخذ من قوله ذكورات كمييرات لوارث فالزوجة من الثلاثة آههم الثمن وللأم السدس (وأربعة أمباعه لولد الولد ووقف) عليهم يعمل فيها بشرط الواقف من تفاضل أو غيره بخلاف مال أولاد الصبا فانه كالميراث لاذ كز في مثل حظ الاثنين ولو شرط خلافه ويدخل فيه من يرث ذالم يوقف عليه ولا كونه عتبا لم يبطل ما باب الاولاد لانه في حق غيرهم ولو كانوا واقف عليهم في المرض لا يصح شاركهم غيرهم من بقية الورثة

المسألة على طريقة الفرضين أن المسئلة من سبعة لأولاد الأعيان منها ثلاثة للأم منها السدس من ستة وللزوجة الثمن من ثمانية وبين المخرجين موافقة بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر مرة وعشرين للأم سدسها أربعة وللزوجة ثمنها ثلاثة يبقى سبعة عشر على ثلاثة أولاد الأعيان لا تنقسم وتباين فتضرب الرؤس الثلاثة المنكسرة عليها سهاها في أصل المسئلة الأربعة وعشرين باثنين وسبعين ثم يقال من له شيء من أصل المسئلة أخذه مضروبا في ثلاثة باثني عشر وللزوجة ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأولاد تسعة عشر في ثلاثة الواحد وخمسين لكل واحد سبعة عشر وأما أولاد الأم وأولاد الأعيان فارتفع عنهم منقسم عليهم (وانتقض القسم) المذكور (بحدوث ولد) أو أكثر للفريقتين أو لأحدهما فإذا حدث واحد صار القسم من ثمانية واثنان صارت من تسعة وهكذا (كموته) أي كموت ولد من الفريقين

٢٦٦

لعدم صحة الوقف عليهم في المرض (قوله على طريقة الفرضين) أي الذين لا يعطون كسر (قوله منها) أي من الثلاثة التي تخص أولاد الأعيان لأن الزوجة والأم لا دخول لهما فيما لأولاد الأم والأولاد لا دخول لهما في الوقف فيه (قوله وبين المخرجين) أي الذي هو الستة والثمانية (قوله المنكسرة عليها سهاها) أي التي هي سبعة عشر (قوله الأربعة والعشرين) بدل أو عطف بيان (قوله من أصل المسئلة) أي التي هي الأربعة والعشرون (قوله أخذه مضروبا في ثلاثة) أي التي هي عدد رؤس أولاد الأعيان (قوله وانتقض القسم المذكور) أي الذي هو على سبعة (قوله فإذا حدث واحد) يتصور حدوث ولد من أولاد الأعيان فيما إذا كان للواقف ولد غائب لم يعلم به حين القسم ثم حضر بعد القسمة وشهدت المينة بأنه ابن الواقف فنقض القسمة (قوله والباقي بقسم على ثلاثة الخ) أي فتكون المسئلة من اثنين وسبعين كما تقدم (قوله فإذا كانت زوجة الواقف الخ) تفصيل لما أجمل قبله (قوله كان لها من نصيبه الثلث) لا يظهر في هذا المثال بل لها السدس على كل حال لوجود جمع من الأخوة لأنه ما دم في الفرائض أن المراد ما لجمع الذي يجب للأم من الثلث إلى السدس ما فوق الواحد فلا يظهر التفصيل الذي قاله إلا أن كان الميت من أولاد الأعيان اثنين كالمثال الآتي (قوله لأنها جده) أي من جهة أبيه وليس له أم تحجبها (قوله ليست بأمه) أي بل زوجة أبيه فقط (قوله كان لهم الباقي) أي لأن جهة البنوة تحجب جهة الأخوة (قوله اختص به أخواه الخ) أي لأن جهة الأخوة تقدم على جهة بنيتها (قوله فسهمه على ورثته) أي الذي بأمه من الشيء الموقوف (قوله فينتقل الوقف لأولاد الأم) أي فيحوزون جميع الشيء الموقوف فكل من كان أخذ من ورثة أولاد الأعيان أو ورثة الأم أو الزوجة شأرده لأولاد الأم والأولاد وقد فاز بالغلة الماضية (قوله ولومات واحد الخ) مقابل لقوله فإذا مات واحد من أولاد الأعيان (قوله لأولاد الأعيان النصف ثلاثة) أي وتأخذ الأم والزوجة نصيبهما منها والعمل على ما تقدم (قوله بقي الوقف لأولاد الأعيان) أي بأيديهم وتأخذ الأم والزوجة نصيبهما منها والعمل على ما تقدم (قوله رجع مراجع المحبس) أي ونزع ما كان بيد الزوجية والأم أو ورثتهما أو يصير الجميع لأقرب فقراء عصبية المحبس ولا مرأه لو كانت ذكرا عصبية ويستوى فيه الذكر والأنثى ولو شرط في أصل الوقف التفضيل ومباني إيضاح ذلك في قوله وإن انقطع مؤبد رجع حبسا لأقرب فقراء عصبية المحبس الخ (قوله ما بقي أحد من أولاد الأعيان) ظرف لقوله رجع أي رجع من باب من مات منهم ما لورثته مدة بقاء أحد من أولاد الأعيان (قوله حتى تنقرض أولاد الأعيان) غيبة في بقائه لبست المال أي فإن انقرضت رده بيت المال لأولاد الأم والأولاد (قوله لا من نفهها ولا من غيرها) راجع

ستة لأولاد الأعيان سهمان للأم سدسهما وللزوجة ثمنها والباقي بقسم على ثلاثة الاثنين الباقيين من أولاد الأعيان وأخيه الميت فانه بقدر حياته ونصيبه يكون لوارثه على حسب الفرائض فإذا كانت زوجة الواقف المذكورة أمه كان لها من نصيبه الثلث أو السدس إن كان أولاد الأم أو بعضهم أبناءه ولا شيء منه للأم الواقف لأنها جده تحبب بأمه وإن كانت الزوجة ليست بأمه كان للأم الواقف السدس منه لأنها جده وإن كان أولاد الأم أبناءه كان لها الباقي وإن كان أبناءه بعضهم اختص به وإن كانوا كلهم أبناء أخيه اختص به أخواه الباقيان وكذا لومات اثنان من أولاد الأعيان فلومات الثلاثة رجع الوقف جميعه لولد

الولد مع ما بيد الزوجة والأم لأن أخذها كان بالتبعية لأولاد الأعيان ولومات أم المحبس أو زوجته أو وارث الابن الميت مما لا دخل له في الوقف كزوجته وأخيه لأمه فسهمه على ورثته على حسب الفرائض إلى أن يموت أولاد الأعيان جميعهم فينتقل الوقف لأولاد الأم ولومات واحد من أولاد الأم والأولاد كانت القسمة من ستة لأولاد الأعيان النصف ثلاثة ولومات اثنان كانت القسمة من خمسة لأولاد الأعيان ثلاثة وللأم سدسها وللزوجة ثمنها ولومات أولاد الأم والأولاد كلهم بقي الوقف لأولاد الأعيان كلهم فإن ماتوا أيضا رجع مراجع المحبس لأقرب عصبية فقراء المحبس (لا) ينتقض القسم (بموت أحدهما) أي الزوجة والأم ويرجع من باب من مات منهم ما لورثته كان وارثهما من أهل ذلك الوقف أو غيره ما بقي أحد من أولاد الأعيان فإن لم يكن لهما وارث فلبت المال حتى تنقرض أولاد الأعيان وعلم من جميع ما تقدم أن الطبقة العليا وهي أولاد الأعيان لا تحجب الطبقة السفلى لأن نفسها ولا من غيرها وإن الأم والزوجة قد ماتت بهما

باعتبار الحدوث والموت وقد ثبت قطان عند موت أولاد الأيمان (و) بطل الوقف (على مذهب كنيسته) وكصرف غلته على خير أو شراء السلاح لقتال حرام (أو) على (حربي) وتقدم صحته على ذي (أو) وقف (على نفسه ولو بشرى) أي يبطل على نفسه ولو مع شره غير وارث كوقفته على نفسه مع فلان فإنه يبطل ما يخصه وكذلك ما يخص الشريك (الأن يجوز له التبرع قبل المانع) فإن كان شاعراً فإن حاز الجميع قبل المانع صح له متابعه والافلاذ أن أوقفه على نفسه ثم على أولاده وعقبه رجح حساباً بعد موته على عقبه إن حاز وأقبل المانع والابطال هذان أوقف في صحته فإن أوقف في مرضه صح إن حله الثالث ٢٦٧ ورجح الأمر للتمصيل المتقدم

في مسئلة أولاد الأيمان (أو على أن النظر له) أي للواقف فإنه يبطل لما فيه من التجبر هذا إن حصل مانع له فإن اطاع عليه قبل حصول مانع كان صحيحاً وأحبر على جعل النظر لغيره (أو جعل سبقه) أي الوقف (لدينان كان) الوقف (على محجوره) وهذا فيما إذا حازه الواقف لمجبره مع وجود الشرط الثلاثة المتقدمة من الاشتهاد وصرف الغلة وكون الوقف غير دار سكناء والابطال ولو علم تقدمه على الدين والمعنى إن من وقف على محجوره وقفاً وحازه له بالشرط المتقدمة وعلى الواقف دين ولم يعلم هل الدين قبل الوقف أو بعده فإن الوقف يبطل وباع الدين تقدماً للرجح على التبرع عند الجهل مع ضعف الحوز ولذا حازه له محجوراً جني باذن الولي أصح ولم يبطل عند جهل سبقه للدين كالولد الكبير والأجنبي يجوز لنفسه قبل المانع

للسفلى والمعنى أن السفلى لا تمجىب بالعليا كانت السفلى من نفس العليا كأولادها منهم أو من غير صلهم كأولاد أخوتهم (قوله باعتبار الحدوث) راجع للنقص والزيادة وقوله والموت راجع لانقضاء الزيادة أيضاً (قوله وقد يسهل قطان) قد لا يتحقق لا للتقليل (قوله كنيسته) ظاهره كان على عبادها أو مرمتها كان الواقف مسلماً أو كافراً وهذا هو الذي شى عليه في المجموع وسيأتي عن ابن رشد قول بالصحة إن كان من ذي على مرمتها أو المرضي بها (قوله وتقدم صحته على ذي) أي في قوله ولو ذمياً وسواء كان الواقف مسلماً أو ذمياً (قوله فإن أوقفه على نفسه ثم على أولاده) حاصله أن الوقف على النفس باطل وعلى غيره يصح تقدم الوقف على النفس أو تأخر أو توسط ككأن قال ووقفت على نفسي ثم عقي أو وقفت على زيد ثم على نفسي أو وقفت على زيد ثم على نفسي ثم على هر وقالوا لا يقال له منقطع الأول والثاني منقطع الآخر والثالث منقطع الوسط وكذا يكون منقطع الطرفين كالوقف على نفسه ثم على أولاده ثم على ميت لا يتفع بالوقف والمناصل أن الظاهر من مذهبن أنه يبطل فيما لا يجوز الوقف عليه ويصح فيما يصح عليه ولا يضر الانقطاع وقال الشافعي لا يصح منقطع الابتداء والانتفاء أو الابتداء فقط وقال أبو حنيفة يبطل منقطع الانتفاء وقال أحمد يبطل منقطع الانتفاء والوسط كذا في الحاشية (قوله أو على أن النظر له) محل بطلان الوقف إن جعل النظر لنفسه ما لم يكن وقفه على محجوره والافله النظر وكون الشرط مؤكداً كذا ذكره شيخنا السيد البليدي في حاشيته على عب (قوله ولم يعلم هل الدين الخ) أي وأرى إذا علم تقدم الدين على الوقف فإن تحقق تقدم الوقف على الدين فلا بطلان وتبطل ذمة الواقف بالدين والحاصل أنه إن علم تقدم الدين على الوقف بطل سواء كان الوقف على محجوره أو غيره فإن علم تقدم الوقف على الدين فلا بطلان كان الوقف على محجوره أو على غيره وإن جهل سبقه له فإن كان الوقف على محجوره بطل إن حازه وإن كان على غيره فلا بطلان إن حازه الموقوف عليه قبل المانع (قوله بل يتحققه) أي يتحقق سبق الدين على الوقف (قوله أي لم يترك الواقف) مقوله محذوف تقديره الحجر والمعنى أنه حصل له مانع وهو باق على حجره وتحت حوزة (قوله حوز حكمي) أي عن الواقف (قوله كذا نقل عن ابن رشد) وهناك قول ثان بالبطالان مطلقاً وقول ثالث بالصحة مطلقاً وأنه غير لازم سواء أشهد على ذلك الواقف أم لا بان من تحت يد الواقف أم لا وللواقف الرجوع فيه متى شاء (قوله وكره الوقف الخ) اعلم أن في هذه المسئلة وهي الوقف على البنين دون البنات أقوالاً أولها البطلان مع حصة القيدوم على ذلك ثانياً الكراهة مع الصحة والكراهة على بابها ثالثها جوزه من غير كراهة رابعها الفرق بين أن يحز عنه فيه مضي على ما حبسه عليه أو لا يحز فيه البنين والبنات معاً ما سها مار وأه عيسى عن ابن القاسم حصة ذلك فإن كان الواقف حياً فسخره وجعله لذكور والإناث وإن مات مضي ماله فسخ الحبس وجعله لمسجد أو نرضي المحبس عليه فإن لم يرض لم يفسخه وقرع على حاله حساباً وإن كان الواقف حياً والمعتمد من هذه الأقوال ثانياً الذي مشى عليه المصنف ومحل الخلاف إذا حصل الوقف على البنين دون البنات في حال الصحة وحصل

فلا يبطل بجهل السابق بل يتحققه وأما لو حاز المحجور نفسه فهل يعتبر حوزة فلا يبطل الوقف عند جهل السابق وهو الصحيح سفيهاً كان أو صبياً وقد تقدم (أو لم يخل) به كونه انشاء أي لم يترك الواقف (بين الناس وبين كسجد) ورباط ومدرسة (قوله) أي قبل المانع فإنه يبطل ويكون ميراثاً فإن أخلى قبل المانع صح لاراحلاء المذكور حوز حكمي (و) بطل الوقف (من كافر ككسجد) ورباط (ومدرسة) من القرب إلى سلامه وأه وقف لدى على كنيسته فإن كان على مرمتها أو على المرضي بها فالوقف صحيح معمول به فإن ترفعوا إليها حكمهم بحكم الإسلام أي من أوصائه وإن كان على عبادها حكمهم بيه لأنه كذا نقل عن ابن رشد (وكره) الوقف (على بنيه) الذكور (دون بناته) لأن وقع معني ولا يفسخ (على الأصح) وهو ذهب المذنبه ومقابلها ما مشى عليه الشيخ من أنه لا يجوز وبفسخ ابن

وقف وهو قول ابن القاسم في التبنية (واتبع شرطه) أي الواقف وجوباً (الواجب) والمراد بالحق والحق في الموقوف المشعر فيشمل المكررة
فإن لم يجز لم يتبع ومثل للجائر بقوله (تخصيص) أهل (مذهب) من المذاهب الأربعة بصرف الغلة لهم أو بتدريس في مدرسته
أو بكونه إماماً في مسجده (أو) ٢٦٨ تخصيص (ناظر) معن وله عزل نفسه قبول الواقف غيره ممن شاء والافالما كم فإن

الحوز قبل المانع أم لو كان الوقف في حالة الأرض قبطل اتفاقاً ولو حيز لانه عطية لو ارت أو كان في حال
الصحة وحصل المانع قبل الحوز كالأول بقي الواقف ساكناً فيه حتى مات قبطل اتفاقاً أيضاً فيحفظ هذا
المقام وكلام المؤلف في بنية وبناته لصليبه وأمانته وفيه دون بنات بنية فيصح وقفه اتفاقاً وأما هبة الرجل
لبعض ولده ماله كله أو حله فمكره اتفاقاً وكذا يكره أن يعطى ماله كله لأولاده يقسم بينهم بالمسوية
أن كانوا ذكراً وإناثاً وإن قسمه بينهم على قدر موارثهم فذلك جائز وكذلك يصح الوقف باتفاق في
العكس كوقفه على بناته دون بنيه واتفق بطل الوقف على البنين دون البنات على القول به لقول مالك
أنه من عمل الجاهلية أي يشبه عملهم لأن الجاهلية كانوا إذا حضر أحدكم الميراث ورثوا له كورثون الإناث
فصار فيهم حرمان الإناث دون الذكور فالوقف على هذا الوجه يشبه عمل الجاهلية اهـ ملخصاً من
الحاشية وحاشية الأصل (قوله واتبع شرطه ان حاز) أي أن كان باللفظ أو بالكتابة (قوله فيشمل
المذكورة) أي وذلك كتخصيص الذكور دون الإناث وكفرش المسجد بالبسط وكضحية عنه كل عام بعد
موته (قوله فإن لم يجز لم يتبع) أي أن كان ممنوعاً باتفاق وأما المختلف فيه كاشتراط إخراج البنات من
وقفه إذا تزوجن فهذا لا يجوز إلا إذا وقع معنى كافٍ ح نقله بن (قوله أو تخصيص ناظر
معين) أي بأن شرط الواقف أن فلان ناظر وقفه فيجب اتباع شرطه ولا يجوز العدول عنه لغيره وليس له
الإيصاء بالنظر لغيره إلا أن يجعل له الواقف ذلك بحيث لم يكن له إيصاء به فإن مات الناظر والواقف حي
جعل النظر لمن شاء وإن كان ميتاً فوصيه أو جده والافالما كم (قوله والافالما كم) أي أن لم يكن الناظر
حيّاً ولا وصي له فالما كم (تنبية) ذكر المبدد القرقي أو القاضي لا يعزل الناظر إلا بمنحة وللواقف
عزله مطلقاً (قوله وأجرته من ريعه) أي يجوز للقاضي أن يجعل للناظر راجعة من ريع الوقف على
حسب المصاحبة خلافاً لقول ابن عتاب أنه لا يصلح له أخذ شيء من غلة الوقف بل من بيت المال إذا عيّن
الواقف شيئاً (قوله وكذا إن كان الوقف على مسجد) أي فإن المالما كم يولى عليه من يشاء من يرتضيه
أن لم يكن الواقف حياً ولا وصي له وأعلم أنه إذا مات الواقف وعدم كتاب الوقف قبل قول الناظر في
الجهات التي يصرف عليها كان أميناً وإذا ادعى الناظر أنه صرف الغلة صدق أن كان أميناً ما لم يكن
عليه شبهة وفي أصل الوقف فلا يصرف إلا بأولادهم ولا يقبل بدوهم وإذا ادعى أنه صرف على الوقف
ملا من عنده صدق من غير عيب أن لم يكن متهماً ولا لا يحلف ولو أقر حين أخذ الناظر أن يصرف على
الوقف من ماله أن احتاج لم يلزمه ذلك وله الرجوع بما صرفه وله أن يقرض لمصلحة الوقف من غير إذن
المالما كم ويصدق في ذلك نقلاً عن محشي الأصل عن شب (قوله أو تبدئه بلان) أي كان يقول يبدأ بفلان
من غلة وقف كل سنة أو كل شهر بكذا فيعطى ذلك مبدأ على غيره وإن من غلة ثاني عام أن لم يقبل من غلة
كل عام فادع ذلك لا يعطى من ريع المستقبل عن الماضي إذا لم يف بمقتضاه سنة ف الغلة إلى كل عام
(قوله فيعمل بشرطه) أعلم أن الاحتياج شرط لجواز اشتراط البيع لا صحة اشتراطه إذ يصح شرط البيع
بدون قيد الاحتياج وإن كان لا يجوز ابتداء فعله بشرط بعد الوقوع (قوله وقوله ملكا) المناسب
التقريب بالقاء وقوله للثلاثة قبله أي التي هي قوله له أولادته أولادان (قوله مؤبد) أي وأما المؤقت
فسيأتي في قوله وإن لم يؤبد بان قيد بحياتهم الخ (قوله ذالاح ذابنه فالجد) أي كالنكاح (قوله ولا يدخل فيه
الواقف الخ) أي لأنه لا يرجع ملكا بل يدعى على الوصية والوقف لا يكون على النقص (قوله كما إذا لم يوجد)

لم يجعل له ناظراً فالصدق
أن كان معينا رشيداً هو
الذي يتولى أمره فإن لم يكن
رشيداً فولي له وإن كان
المستحق غير معين
كالقراء فالما كم يولى
من شاء وأجرته من ريعه
وكذا إن كان الوقف على
مسجد ونحوه وأقر عين
رشاء معينين (أو تبدئه
فلان) من المستحقين
(يكذا) من غلته ثم يقسم
الباقى على البقية فيجب
العمل به لأن شرط الواقف
كنص الشارع (أو) شرط
أنه (إن احتاج من حبس
عليه) إلى البيع من
الوقف (باع) فيعمل
بشرطه ولا بد من اثبات
الحاجة والخلاف عليه إلا
أن يشترط أنه يصدق
بلايين (أو) شرط أنه
(أن تصور عليه) أي على
الوقف (ظالم رجح)
الوقف ملكا (له) أن كان
حيّاً (أولادته) إذا مات
(أو) رجح (لغلان ملكا)
فانه يعمل بشرطه وقوله
ملكاً راجعاً للثلاثة قبله ثم
شروع في بيان حكم ما إذا
انقطع الحبس عليه فقال
(وإن انقطع) وقف
(مؤبد) على جهة باق طاع

أي

الجهة التي وقف عليها (رجح حبساً لا قرب وقراً عصبه المحبس)

فيقدم الابن قابنه فالاب فالخ قابنه فالجد فاله قابنه ولا يدخل فيه الواقف ولو وقعه أو لا ماله فإن كان لا قرب غنيا فلم يلبه في الرتبة
كما إذا لم يوجد

(و) رجع (الامراة لو كانت ذكرا نصبت) كالبنات والاخت والعمة (يستوي فيهما) أي في الرجوع (الذكر والاثني) ولو شرط في أصل وقفه على المحبس عليهم لذكر مثل حظ الاثنتين أو عكسه لان الرجوع ليس بانشاء وإنما هو بحكم الشرع (لا) يرجع لاثني لو كانت ذكرا لم تعصب (كبنات) بخلاف بنت الابن (فان ضاق) الوقف (عن الكفاية قدم الاقرب من الاناث) فلا يدخل معهن الا بعد من العصبه فاذا كان له بنات واخوة وضاق الوقف عن كفاية الجميع قدم البنات أي اختصن بما يغنيهن لا يشارهن بالجميع ولو زاد على ما يكفين وأما المساوي للاثني فيشار كهنا طلقا قال ابن هرون المشهور ان البنات كانت مساوية للعاصب شارحة في السعة والضيق وان كانت اقرب منه قدمت عليه في الضيق وان كانت بعده منه قدم العاصب عليها في السعة والضيق وهو كقول الشارح واعلم ان الاقسام ثلاثة مشاركة في الضيق والسعة اذا تساوى النساء مع العصبه كاخ وأخوات وعدم مشاركة في الضيق والسعة اذا كان النساء بعده من العاصب كاخ وعمة ومشاركة في السعة دون الضيق اذا كان النساء اقرب وان (وقف على معينين) كزيد وعمرو وخالد (وبعدهم) يكون (للفقراء نصيب كل من مات) من المعينين ٢٦٩ يكون (للفقراء) للاحق منهم وسواء

قال حياته ثم أم لا وأما لو قلنا وقف على أولادي وأولادهم سواء قال الطبقة العليا تعجب السفلى أم لا فان مات من الطبقة العليا انتقل نصيبه لولده والا فلاخوة كذا أفنى ابن رشد بناء على ان الترتيب في الوقف باعتبار كل واحد على حدة كأنه قال على فلان ثم ولده وعلى فلان ثم ولده وهكذا فكل من مات انتقل نصيبه لولده لا لاخوة فيكون معنى الطبقة العليا تعجب الطبقة السفلى من فرعها دون فرع غيرها ومعنى على أولادي ثم على أولادهم أي على ولدي فلان ثم من بعده على ولده الى آخر ما تقدم وخالفه

أي فيقدر هذا الغنى عندما (قوله ورجع لامراة الخ) معناه يرجع لاقرب امرأة من فقراء اقارب المحبس لو خلقت ذكرا لكانت عصبه (قوله وانما هو بحكم الشرع) أي الاصل في اطلاق الوقف التصوي بين الموقوف عليهم (قوله قدم الاقرب) حاصل المسئلة انهم ان كانوا ذكورا فقط قدم في الكفاية الاقرب فالاقرب وان كانوا نساء فقط اشركن سعة وضيقا الا البنات فيقدمن في الضيق وان كن ذكورا واناثا فان كان الذكور اقرب قدموا على الاناث سعة وضيقا وان كانوا متساوين اشركوا الكل سعة وضيقا على المعتمد وان كان الاناث اقرب اشركوا الكل في السعة وعند الضيق تقدم البنات كذا في الحاشية (قوله ولو زاد الخ) راجع لاثني والواو الحال ولو زائدة والمعنى لا يشارهن بالجميع في حال الزيادة بل في حالها تعطى الزيادة للاخوات (قوله وهو كقول الشارح) المراد به بهرام وقوله واعلم الخ يقول قول الشارح وهذه العبارة أصلا بمن (قوله والا فلاخوة) أي والا يكن له ولد (قوله باعتبار كل واحد) أي فهو من باب الكفاية لا الكل (قوله وخالفه ابن الحاج) أي وكان معاصرا لابن رشد (قوله باعتبار المجموع) أي فهو من باب الكل لا من باب الكفاية (قوله أي لا ينتقل للطبقة الثانية الخ) فعلى هذه الطريقة اذا انقرضت العليا وانتقل الوقف هل يسوي فيه بين افراد السفلى وبه قال ح أو يعطى لكل سلسله ما لا صلاها وبه قال المناظر كذا في بن (قوله والوقف على معينين) أي وأما لو كان الوقف على غير معينين كالفقراء فلا يتأني انقطاعه بل هو مؤبد (قوله الى آخره) أي بان قال حياته فلان أو قيد بأجل كعشرة أعوام (قوله والا يقيد بشئ مما تقدم) أي من قوله حياته أو حياة فلان أو بأجل والموضوع أنه على معينين (قوله لاقرب عصبه المحبس) أي من فقرائهم (قوله يرجع نصيب من مات لاصحابه) أي للباقي من أصحابه ولا يرجع ملكا أو مرجع الاحباس الا ما قرأوا جميعهم (قوله وبين ما قبلها) أي التي هي قوله وان وقف على معينين الخ وهذا الفرق الذي ذكره الشارح موضوعه فيما اذا وقف على معينين وقد بقيد مما تقدم ولم يذكر الفرق بين المسئلة الاولى وبين الوقف على معينين ولم يقيد لداخل تحت قوله والا فمرجع الاحباس وحاصل الفرق أنه في المسئلة الاولى انما كان نصيب من مات لافقراء ولا يرجع لباقي أصحابه لان نصيبه على الفقراء فيها

ابن الحاج وقال بل يكون نصيب من مات من اخوة بناء على أن ترتيبا اعتبارا لمجموع أي لا يستقل للطبقة الثانية الا اذا لم يبق أحد من الاولى انتهى وهذا اذا لم يصرح بشئ أو لم يجر العرف به والاعمال عليه والعرف عندنا مصر على فتوى ابن رشد ثم ذكر مفهوم مؤبد بقوله (وان لم يؤبد) الوقف فلا يخافوا ما أن يقيد بشئ أو لا (فان قيد بحياتهم) أو حياتي (أو حياة فلان) كزيد (أو) قيد (بأجل) كعشرة أعوام والوقف على معينين كقوله وقفته على أولادي أو على أولاد فلان مدة حياتهم أو مدة حياتي الى آخره (فالباقى) أي فمن مات منهم فنصيبه لبقية أصحابه حتى ينقرضوا (ثم) اذا انقرضوا لم يبق منهم أحد (يرجع ملكا) لربه أو لولده ان مات (والا) يقيد بشئ مما تقدم بان أطلق (فرجع الاحباس) أي ف يرجع بعد انقراض جميعهم مرجع الاحباس لاقرب عصبه المحبس ولا امرأة لو فرضت ذكرا نصبت الى آخر ما تقدم فان لم يكن له عصبه أرتقرضوا فله فقراء لا جهة من الناظر والفرق بين هذه يرجع نصيب من مات لاصحابه وبين ما قبلها يرجع نصيبه لافقراء أنه لما كان الوقف فيما قبلها مستمرا احتيط بجانب الفقراء كان لهم نصيب كل من مات في هذه لما كان يرجع ملكا احتيط بجانب الموقوف عليهم ليستمر الوقف بتمامه طول حياتهم (و) رجع الوقف (في) المحبس على (كقنطرة) ومسجد ومدرسة خربت و (لم يرجع عودها

في مثلها) حقيقة ان أمكن فيصرف في منطرة أخرى أو مستجد آخر أو مدرسة أخرى فان لم يكن في مثلها نوعا أي في ثمة ومن ذلك مدارس مصر ومساجدها التي كانت بالقرافة (والا) بان ربحي عودها (وقف لها) ليصرف في ترميمها وتجهيدها وما يتعلق باصلاحها (وبدا) الناظر وحويا من غلته (باصلاحه) ان حصل به خال (والثقة عليه) ان كان يحتاج لنفقة كالحايوان (من غلته) متعلق يبدأ (وان شرط) الواقف (خلافه) فلا يبيع شرط في ذلك لانه يؤدي الى الافه وعدم بقائه وهو لا يجوز (واخرج ما كن موقوف عليه) دار (السكنى) فيها اذا حصل بها خال (ار لم يصاح) بان أي الاصلاح بعد ان طاب منه (لتكرى له) أي للاصلاح وهذا علة لاخراج أي اخرج لاجل ان تكرر للاصلاح بذلك الكراء فاذا اصلحت ربحت بعد مدة الاجارة للموقوف عليه فان اصالح ابتداء لم يخرج (وانفق على كفرس) ويبرو بغل وقف (لكزو) ٢٧٠ ورباط وتخدمة مسجد (من بيت المال) ولا يلزم المحبس نفقته

وأما في الوقف على معينين ولم يقيد انما رجع نصيب من مات للباقي مع أنه بعدهم يكون لا قرب فقراء عصبة المحبس لانه لم ينص عليهم بل انما الرجوع لهم بحكم الشرع بعد انقضاء الموقوف عليهم فتأمل (قوله في مثلها حقيقة ان أكر) أي كما في عب وقيل المدار على نوعها لا شخصها وهذا قولان في المسئلة الآن في كلام الاجهوري ما يقيد تأييدا قاله شارحنا بعب (تذنيه) يؤخذ من ذلك ان من حبس على طلبة العلم محل عينه ثم تعذر ذلك المحل فان المحبس لا يبطل بل ينقل لمثله (قوله ومن ذلك مدارس مصر الخ) يناقض هذا ما يأتي في شرح قوله لا عقار وان توب والحق ما يأتي من ان مساجد القرافة ومدارسها وقف باطل يجب هدمها وقطعها ونقضها محل بيت المال يصرف في مصالح المسلمين (قوله واخرج ما كن الخ) هذا محمول على ما اذا لم يوجد للوقف ربح كماله وقف دارا على دنان يسكن فيها وأما لو جعل واقف المسجد بيتا من بيوت الموقوفة لأمام ونحوه يسكن فيه فان مرته من ربح الوقف لا على الامام ونحوه ولا يكرى البيت لذلك كذا في عب (قوله لتكرى له) ان قلت اكرأها بغير الموقوف عليه تغير المحبس لانها لم تحبس الا للسكنى لا الكراء قلت لانهم لم تحبس الا للسكنى لان المحبس يعلم انها تحتاج للاصلاح ولم يوقف لها ما تصلح به فبالضرورة يكون اذا في كرائها لغير من حبست عليه عند الحاجة لذلك كذا في الحاشية نقل بن هـ اللخمي أن نفقة الوقف ثلاثة أقسام فدور الغلة والحوانيت والفنادق تصلح من غلتها ودور السكنى بغير من حبست عليه بين اصلاحها واكرأها بما تصلح به من غلتها والبساتين ان حبست على من لا تسلم اليه بل تقسم غلتها عليه تساقى أو يستأجر عليها من غلتها وان كانت على معينين هم باؤها بالنفقة عليها والابل والبقر والغنم كائسما راء (قوله ولا يلزم المحبس نفقته) أي ولا المحبس عليه سواء كان معينة أو غير معين (قوله مما اذا وقف على معين) أي في غير الجهاد بل يتنفع به في أمور نفسه (قوله وعوض به سلاح الخ) أي لانه أقرب لغرض الواقف (قوله فان لم يمكن تصدق بالثلثين) أي اذا لم يمكن ابداله شقفا أو كلا (قوله قيمة النقص) بفتح النون وبالصاد وقوله مع النقص بضم النون وبالضاد المجهمة (قوله ويقام بها الوقف) أي على حسب الطاقة (قوله ويبيع فضل الد كور الخ) أي يباع ما زاد منها على الحاجة نزوا أو غيره (قوله بكسر الباء) أي لان ضمها يكون في المعاني كقوله تعالى ا كبر مقنا عند الله الآية وأما الفتح فمعناه الطبل الكبير (قوله ويعوض عنه اثنا عشر غار) أي ربحي منها النسل واللبن وتجعل حبسا كاصلها (قوله لا يباع عقار) مفهوم قوله من غير عقار (قوله وان توب) أشار

ولا يوجب لينفق عليه من غلته فعلى السلطان أو نائبه اجراء النفقة عليه من بيت اعمال المسلمين واحترز بقوله لكعزو مما اذا وقف على معين فان نفقته على الموقوف عليه والا يكن بيت مال أول يمكن التوصل اليه (بيع وعوض به سلاح) ونحوه مما لا نفقة له (ويبيع مالا يتنفع به) في ما حبس عليه ويتنفع به في غيره اذ شرط المبيع الانتفاع به (من غير عقار) بيان لما كسوب وحيوان وعبد مبرم وكتب علم تبلى أو لا يتنفع بها في تلك المدرسة (وجعل في مثله) كاملا ان أمكن (أو شقصه) أي في جزء من ذلك الشيء ان لم يمكن شراء كامل بان يشارك به في شيء فان لم يمكن تصدق بالثلثين كان أناف (المحبس فان من

بذلك

أثله يلزمه القيمة ويشتري بها مثله أو شقصه وهذا طاهر ان كان غير عقار وأما العقار فيعاد

بقيته فنقضه وقف فيقوم بالماء وهو ما يؤخذ من مثله قيمة النقص يقوم بهامع النقص المحبس فقوله (ولو عقارا) ناظر لاخذ القيمة التي تضمنها ما قبله كانه قال كان أثلف فالقيمة وار عقارا يؤخذ بها مثله أو شقصه في غير العقار ويقام العقار بها وقصد بذلك الرد على قول الشيخ ومن هدم وقف فعليه اعادته اذ المشهور أنه يلزمه القيمة كسائر المتلفات ويقام بها الوقف (ويبيع فضل الد كور) عن النزوا (و) يبيع (ما كبر) بكسر الباء (من الابات) وحمل ثمنها (في امان) لتحصيل اللبن والتاج منها ليدوم الوقف يعني أن من أوقف شيئا من الانعام ليه يتنفع بالانعام وأصواقه وأربارها فنسلها كاصلها في التحسيس فماد حصل من ذلك ونسلها عن النزوا وما كبر من انائها فانه يباع ويعوض عنه اثنا عشر غار تمام النفع بها (لا) يباع (عقر) حبس ي لا يجوز بيعه ولا يصح (وان خرب) بكسر الراء وصار لا يتنفع به وسواء كان دارا أو حوانيت أو غيرها (ولو غيره) من جنسه كما قبله بانه غير خرب فلا يجوز ولا يجوز بيع نقضه من أجزار أو أخشاب فان عذر عودها فيه ما حبست فيه جاز نقلها في مثله على

فانقلم وهذا في الوقف الصحيح وأما الباطل كالساجد والمدارس التي بناها الملوك والأمراء بقرية مصر ونحوها وأمصار المسلمين وضيقوا
 عليهم فلهذا يجب هدمها قطعاً ونقضها على بيت المال يصرف في مصالح المسلمين وأما مساجدهم ومدارسهم التي توسط البلدة فنافذة لأنها
 من مصالح المسلمين وإذا منع بيع الوقف وأتقاضه ولو خرب فهل يجوز ذلك إذا تضرعوا من غلة وأحوا أن يأذن لمن يعمره من هدمه
 على أن البناء يكون للباقي ملكاً ولو جاز في نظير الأرض حكراً يدفع للمستحقين أو خدمة المسجد أفتى بعضهم بالجواز وهذا هو الذي
 يسمى خلو الأمانة على أهل مصر من المناسك التي تقدم بعضها وكثيراً ما يقع من الفظاظ بيع مواقف المسجد وخلاواته لتتوصلوا بذلك
 إلى الاستيلاء على نفس المساجد ويدخلون فيها بأموالهم وبالجملة متى أمكنهم شيء فلهذا لو لبس ما كانوا يفعلون (الا) أن يكون يبيع
 العقار الخسيس (لتوسيع مسجد) جامع فيجوز (أو) توسعة ٢٧١ (مقبرة أو طريق) لمرور الناس فيجوز

بيع الوقف لذلك (ولو
 جبراً) على المستحقين أو
 الظاهر وإذا كان ذلك في
 الخسيس فالمالك أولى (وأما
 أي المستحقون وجوباً
 يجعل غنمه في حبس غيره)
 ووجب عليهم ذلك
 (ولا جبر) أي لا يجبرهم
 الحاكم على الجعل في
 حبس غيره أي لا يقضي
 عليهم به ثم شرع في بيان
 ما تناوله ألقاظ الواقف
 بقوله (وتناول لدرية)
 فاعل تناول أي لفظ الدرية
 في قوله ذرية في أو ذرية
 فلان (الحافد) مفعوله
 وهو ولد البنت فدخل
 الأولاد وأولادهم ذكورا
 وإناثا (كولد فلان وفلانة)
 وأولادهم أو ولدي
 (الذكور والإناث
 وأولادهم) فإنه يتناول
 الحافد (أو) قال (أولادى
 وأولادهم) فإنه يتناول
 الحافد بخلاف قوله
 (ولدى وولدى) فلا
 يتناول الحافد بل أولاده

بذلك لقوله مالك في المدونة ولا يباع العقار المحبس ولو خرب وبقاء حبس السلف دائرة داليل على منع
 ذلك ورد على رواية أبي الفرج عن مالك أن رأى الإمام يبيع ذلك لمصلحة جاز ويجعل ثمنه في مثله
 وهو مذهب أبي حنيفة فعندهم يجوز بيع الوقف إذا خرب ويجعل ثمنه في مثله (قوله يصرف في
 مصالح المسلمين) قال في الأصل تباع مصالح المسلمين أو يبنى بها مساجد في محل جائز أو فطرة لتفهم
 العامة ولا تكون لوارثهم إذ هم لا يملكون منها شيئا وأنى لهم ملكها وهم السماعون للكذب إلا كالون
 للسحت يكون الواحد منهم عداً على كالأقارب على شيء وهو كل على مولاه فإذا استولى بظلمه على
 المسلمين سلبهم أموالهم وصرفها فيما يقضب الله ورسوله ويحبسون أنفسهم مهتدون وأما ما رتبوه عليها
 من الوظائف فيجوز تناوله بوصف الاستحقاق من بيت المال ولو لم يعمل بما رتب فيه من أذان أو قراءة
 أو تدريس أو نحو ذلك اهـ (قوله أفتى بعضهم بالجواز) المراد به الناصر اللقاني وعليه الإجماع وأتباعه
 كما تقدم (قوله وخلاواته) بهنات جمع خلوة وهو عطف خاص لأن المرافق تشمله (قوله فيجوز) أي
 فيجوز البيع لتوسيع المسجد الجامع وما بعده كان الوقف على معينين أو غيرهم ومعنى الجامع الذي تقام فيه
 الجمعة قال في المواق ابن رشد ظاهر سماع ابن القاسم أن ذلك حائز في كل مسجد وهو قول سحنون أيضاً
 وفي النوادر عن مالك والآخرين وأصبح ابن عبد الحكم أن ذلك في مساجد الجوامع أن احتيج لذلك
 لافي مساجد الجماعات إذ ليست اضرورة فيها كالجوامع اهـ بن (قوله وأمرنا الخ) ذكر المسناوى
 في فتوى أبي سعيد بن لب أن ما وسع به المسجد من الرباع لا يجب أن يعرض فيه إلا ما كان ملكاً أو
 حبساً على معين وأما ما كان حبساً على غير معين كالفقراء فلا يلزم تعريضه أي دفع ثمنه فيه لأنه إذا كان
 على غير معين لم يتعلق به حق معين وما يحصل من الأجر لواقفه إذا دخل في المسجد أعظم مما قصد تحبسه
 لأجله أولاً اهـ بن (قوله أي لفظ الدرية) قدر لفظ إشارة إلى أن كلام المصنف على حذف مضاف
 حذف ذلك المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه (قوله وهو ولد البنت) كلامهم هنا يفيد
 أن الحافد مقصور على ولد البنت والذي يفيد البيضاوى في تفسير قوله تعالى وجعل لكم من أزواجكم بنين
 وحفدة إن المراد بهم أولاد الذكور وأولاد البنات وفي القاموس السبط ولد الولد ظاهره ذكره إذا كان أوتى ورو
 مرادف للحفيد (قوله ولا يتناول الحافد الخ) أي لأن الولد في العرف مقصور على الذكر وإن كان في اللغة عاماً
 (قوله الذكور) صفته لا ولاده وسواء كان أولاده ذكراً أم إناثاً وقوله دون الإناث أي دون أولاد
 الإناث كذا ذكرنا أولاً وإناثا (قوله وقال أبو الحسن الخ) قال ابن غارى وهو المشهور (قوله دخل) أي في جيب
 الألقاظ المتقدمة (قوله قال بعضهم وإن سفل) مراده به عب والخمرى ونحوها المجموع (قوله ورده المحشى)

ذكرنا أولاً وإناثاً وأولاداً ولادة كور دون إناث رواه ابن وهب عن مالك ورححه ابن رشد في المقدمات وقال أبو الحسن يدخل في
 ولدى وولدى الحافد وتناول كلام الإمام (و) بخلاف (أولادى وأولاداً ولادى) لا يدخل الحافد على الراجح وقيل بدخوله كالذى
 قبله (و) بخلاف بنى وبنى بنى بنشيد الماء في الطرفين فلا يدخل الحافد (كندى) لا يدخل فيه الحافد (وعقبى) لا يدخل فيه حافد لان
 النسل أو العقب لا يتناول عرفاً كالثلاثة قبله فإذا كان العرف عندهم شموله دخل لأن معنى هذه الألقاظ العرف ثم الألقاظ المتقدمة
 التي ذكرناهم انتهت تناول الحافد قال بعضهم وإن سفل ورده المحشى بأنه ليس بهيئاً لقول ابن رشد في المقدمات مانصه ولو كرر
 لا ينبغي لدخل الإناث إلى الدرجة التي انتهى إليها المحبس على مذهب البيه التميمي ثم استظهره وقام به المعمول به وتبعه
 أبو الحسن واقترع عليه ابن عرفة والقرافي وغيرهما ويرى به العمل قديماً وحدثاً انتهى (وتناول الإخوة) أي لفظ الإخوة كوقوف

[illegible]

مراده به بن (قوله وتناول رجل اخوتي الخ) انما تناول الصغير من الذكور والاناث لان العطف
قريضة التعميم بخلاف ما لو افرد أحدهما من غير عطف فلا يتناول الصغير (قوله وتناول رجل
اخوتي الخ) أي بخلاف ما لو قال رجل اخوتي فقط فلا يتناول الصغير (قوله ويدخل أيضا بن
الوقف الخ) أي وأما دخول الوقف نفسه ان كان ذكرا فقبه قولان قال بعضهم ولعلها ما مبنيان
على الخلاف في دخول المتكلم في عموم كلامه وعدم دخوله ولا يرد على القول بدخوله ما مر من بطلان
الوقف على النفس لانه في القصد يولو بشريك وما هنا يمنع اعموم كلامه فليس مقصود ادخوله كذا
أجاب بعضهم ورده الاجهوري بان ظاهر النصوص بطلان الوقف على النفس مطلقا لا فرق بين القصد
والتسرع اه وعرف مصر الآن لا يدخل الوقف ولولده (قوله والعمة) أي ومثلها بنت العم (قوله
ذكورا واناثا) المناسب أو تجعل مانعة خلو والمقصود التعميم (قوله ولا قرابته من قبل أمه) عطف
عام على ما قبله (قوله وان كانوا ذميين) أي وان كان أقارب جهتيه ذميين فلا فرق بين المسلم والكافر
لصدق اسم القرابة عليه هذا والذي اختاره الباجي عن أشهب ومفهوم ذميين أن الحر يمين لا يدخلون
اتفاقا (قوله ولو بالجبر بولادة أو عتق) مثال الجبر بالولادة ولادة العتق التي أعتقه الواقف فان أولاده
جاءهم الولاء من المعتق بالجبر أي بواسطة ولادة العتق لهم ومثال الجبر بالعتق أن يعتق العتق عتقا فان
العتق الثاني منسوب للأول بواسطة عتيقه ولا فرق بين كون هذا العتق الذي حصل منه ابلاد
أو عتق عتق المعتق أولاديه أو لفرعه وهو معنى قول المصنف كل من له أولاده أو لفرعه ولاؤه فانهم
(قوله ووجهه) أي من جهة أبيه لان جهة أمه فانه لا يجر (قوله كأولاده) المراد بهم الذكور والاناث
وقوله وأولادهم المراد خصوص أولاد الذكور أو اناثا لا أولاد البنات لانهم حفدة وسيخرجهم
مع اخراج الجد للام (قوله الا لقربنة) أي على دخول المولى الاعلى بقى لو قال وقف على مالي كي فانه
لا يتناول الا لبيض حيث كان العرف كذلك كما عندنا بمصر وكذا لو قال عبيدي فلا يتناول الا الامود
للعرف الجاري (قوله ادا القوم حقيقة في الذكور الخ) أي أقوله تعالى لا يسخر قوم من قوم وعطف النساء
بعد ذلك والعطف يقتضي المغارة وقول الشاعر

وما أدري ولاستأخا أدري • أفوم آل حصن أم نساء

فقابل القوم بالنساء (قوله أى لفظ كل الخ) أى بان قال على أطفال قومي أو أطفالى أو صغار قومي أو
صغارى أو صبيان قومي أو صبيانى وفي عبارة الشارح قلب والاصل أى كل لفظ (قوله فان باع فلا تثنى له)
أى يستحق من الوقف ما لم يبلغ (قوله فان تم الاربعين الخ) أى يبطل حقه بتمام الاربعين وكذلك يقال فيما
بعده (قوله ولا يختص بالدكر) أى بخلاف لفظ قومي فانه يختص بالذكر كما تقدم وعبارة الفقهاء في
هذا المعنى غير المشهورة المتعارف بين الناس فان المتعارف بين الناس أن الشيخ من الاربعين ويروونه عن
على فالظاهر أن هذا المبحث يعمل به على طبق ما قال المصنف ان كان الواقع ملاحظا اصطلاح الفقهاء
والا فالعبرة بالعرف الشائع فيدخل في الشيوخ من الاربعين الى ما لانهاية له (قوله خبره) أى خبر قوله

(منع من أراد اصلاحه) أي إذا احتاج للإصلاح وهذا (أن أرادوه) أي الإصلاح والافليس لهم المنع (وأكرى) الوقف (ناظره) أي جازله أن يكرى (السنة والدين إن كان) أرض (على معين) كزيد أو عمر أو أولادى (ولا) يكن على معين بان كان على الفقراء أو العلماء أو نحو ذلك (فكلا ربيعة) من الأعوام لا أكثر هذا إذ لم يكن مرجعه للمكرى ولا ضرورة (و) جار أن يكرى (لن مرجعها) أي الذات الموقوفة (له) وقفا أو ملكا (كأعشرة) من السنين خلفه الأمر فيه وصورتها أنه حبسها على زيد ثم ترجع بعده له مرة واحدة أو وقفا جازل زيد أن يكرىها لعمر وعشرة أعوام (و) جاز (كأثرها الضرورة) ٢٧٣ (اصلاح) لوقف خرب (كأربعين) سنة وأدخات الكاف

عشرة فالجملة خمسة وعشرون لاز بفارض الزراعة لا تسرى لا أكثر من أربعة أعوام إن كانت على مسجد أو على غير معين إذا خراب يلحقها بخلاف نحو الدور فإنه قد يلحقها الخراب فإن كانت على معين فالسنتين ومضى إلا أكثران كان نظرا كما قال ابن القاسم والافسخ قال به منهم والمراد بالنظر هو الموقوف عليه وأما إذا كان غيبه كالناظر على وقف الفقراء أو معينين وليس هو منهم فإن له أن يكرى باز يد مجاز كبرانه بموته لا تنفسخ الاجارة (ولا يفسخ الكراء) لوقف إذا وقع وجببة أو نقد المكرى كراء مدة محدودة (زيادة) أي لأجل طرو زيادة من آخر (ان وقع) الكراء الاول (بأجرة المثل) وقت العقد فان كانت وقت العقد أقل من أجرة المثل قبلت الزيادة وفسخ الاول لها ولو التزم الاول تلك الزيادة التي زبدت عليه لم يكن له ذلك الآن

ملك (قوله منع من أراد اصلاحه) أي لأنه ليس لاحد أن يتصرف في ملك غيره إلا بإذنه ولأن اصلاح الغير مظهره الصرر وإذا قلنا بالمنع له وللوارث قال لم يمنع هو ولا الوارث قال عب فلا امام المنع أه ورده بن قاتلا انظر من قال هذا والذي يظهر أن الامام ليس له منع من أراد التبرع باصلاح الوقف (قوله والافليس لهم منع) أي بل الاولى لهم تمكن من أراده لأنه من التعاون على الخير ومحل كون الملك للواقف في غير المساجد وأما هي فتعد ارتفع ملكه عنها قطعا قال في النخبة باتفاق العلماء على أنها من باب اسقاط الملك كالعتق وقيل إن الملك للواقف حتى في المساجد وهو ظاهر الشرح ونحوه في الفوائد * وحاصل ما في المسئلة أن المشهور أن الوقف ليس من باب اسقاط الملك وقيل أنه من باب حيث لا يمحى الخلف أنه لا يدخل ملك فلان بالدخول في وقفه على الثاني ويحتمل على الاول وهذا الخلاف قيل في غير المساجد وأما في المساجد فقطعا كما قال القرافي وتبعه في الأصل وقيل الخلاف جاز فيها أيضا (فإن قلت) القول بأن الملك للواقف حتى في المساجد مشكل بأقامة الجمعة فيها والجمعة لا تقام في المملوك (أجيب) بأنه ليس المراد بملك الواقف للوقف الملك الحقيقي حتى تمنع إقامة الجمعة فيه بل المراد بمنع الغير من التصرف فيه كما أفاده الشارح (قوله وأكرى الوقف ناظره) المراد بالنظر من كان من جملة الموقوف عليهم وسيأتي في آخر العبارة (قوله إن كان أرضا) أي ما يفرق بين المعينين وغيرهم إن كان الموقوف أرضا للزراعة فإن كان دارا ونحوها فلا تؤثر تغير اصلاح وغيره من مرجعها له أكثر من سنة كالموقوف عليهم معينين أو غيرهم (قوله كزيد أو عمر أو الخ) مثله لو قال وقف على زيد وأولاده (قوله لا أكثر) أي كما قال المواق واستحسنه قضاة قرطبة خلافا لما قال يجوز خمسة أعوام (قوله هذا إذ لم يكن مرجعه للمكرى) المناسب للمكرى (قوله كأعشرة من السنين) الكاف استقصائية لا تدخل شيئا كما في الحاشية (قوله فارض الزراعة لا تسرى لا أكثر من أربعة أعوام الخ) أي إذا لم يشترط الواقف مدة والأعمال عليها كثرت أو قلت (قوله فإنه قد يلحقها الخراب) أي فإن له أن يزيد في كرائها على الخمسين بحسب المصلحة (قوله فإن كانت على معين) مفهوم قوله على مسجد أو على غير معين والغنمير في كانت عائد على أرض الزراعة (قوله قال بعضهم الخ) أي كما في عب وكبير الخروشي قال في الحاشية ولم أره منصوصا وظاهر كلامهم الاطلاق تأمل (قوله وجببة) أي مدة معينة نقد الكراء أم لا (قوله أو نقد المكرى) أي في المشاهدة (قوله ولو التزم الاول الخ) هذا محمول على غير المعتدة فانها إذا كانت في محل وقف ثم زاد شخص عليها أجرة المثل وطلبت البقاء بزيادة فانها تجاب لذلك والظاهر أنها إذا كانت الزيادة عليها تزداد على أجرة المثل وطلبت البقاء بزيادة فانها تجاب لذلك كما في عب (قوله الا ماض زمنه) صفة لموصوف محذوف هو نائب الفاعل وزمنه مرفوع بماض أي ولا يقسم الاخراج أو كراء ماض زمنه * وحاصله أن الحبس إذا كان على معينين ونحوهم فإن الناظر عليهم لا يقسم من غلته الا الغلة التي مضى زمنها فإذا أجز الدار أو الأرض مدة ولا يفرق الأجرة الا بعد مضى المدة سواء تمضت لأجرة من المستأجر بعد تمام المدة أو عجلها المستأجر (قوله وأهل العيال)

زيد على زيادة من زاد ادالم يبلغ من زاد أجرة المثل فان بلغها لم يلفت لزيادة من زاد بعده (ولا يقسم) أي لا يجوز أن يقسم من أجرة الوقف على المستحقين (الاماض زمنه) ولو أكرى مدة مستقبله وتعتل قبض أجزائها لم يجز له قسها على الحاضرين (خشية موت) من أخذ فيؤدي إلى إعطاء من لا يستحق وحرام غيره من يستحق (أو خشية طرو مستحق) في تلك المدة فيحرم من حقه وهذا إذا كان الوقف على معينين أو على خدمة مسجد أو على مدرسين ونحوهم وأما على فقراء يجوز للأمن من أحرام مستحقه وإعطاء من لا يستحق لعدم لزوم تعيينهم (ويقتل) الناظر (أهل الخدمة وأهل العيال) أي زاده على غيره إذا كان الوقف على غير معينين كالفقراء وأبناء السبيل والفقراء وأهل العلم

لاحي (بصيغة) من جهة (أو ما يدل) على التملك وان معاطاة ان كان لا تملك المعطى فقط (و) التملك (الواب الأخيرة) ولو مع قصد المعطى أيضا (صدقة) فعمل أن في الكلام تقدير أقبل قوله واثواب الأخيرة دل عليه

٢٧٥

العطف وخرج بقوله من له

التبرع العسي والمجنون

والرقيق والسفيه ومن

أحاط الدين بالله والسكران

وكذا المريض والزوجة

فيما زاد على ثلثهما إلا أن

هبتما فيما زاد على الثلث

صححة موقوفة على الوارث

والزوج وكذا من أحاط

الدين بالله فانها موقوفة على

رب الدين بخلاف المجنون

والسفيه والصغير فباطلة

كل رند وعلم من تعريف

الجهة كالصدقة ان أركانها

أربعة وأهوب وموهوب

وموهوب له وصيغة وأن

شرط الاول أن يكون أهلا

للتبرع وأن شرط الثاني

أن يكون مملوكا للواهب

وأن شرط الثالث أن يكون

أهلا لأن يملك ما وهب له

وقد تقدمت الإشارة لذلك

فمضى وجدت الشروط

صحت الجهة (وأن) كانت

(مجهولة) جنسا أو قدرا

حيث حصل القبول

كوهبتك ما في يدي أو يدي

أو هذه الدراهم (أو كذا)

أصبدا أو حواصة وان كان

لا يصح بيعه (وأن أو ديننا)

فتصح هبته لمن هو عليه

وغيره (وهو) أي الدين

أي هبته (أراد أن وهب

لمن هو عليه) فلا بد من

القبول لأن الإبراء يحتاج

للقبول (والا) يهب لمن هو

عليه بل لغيره (فكرهه)

أي وهو كرهن الدين (يعين فيه الشهاد)

وبين الموهوب له وأنما شرط فيه ذلك ليكون

بغير اهتائه وبين المانع بقوله

بغير اهتائه وبين المانع بقوله

مع (قوله لا حي) قيد في المصحف والعبد المسلم وأما هبة غير المصحف والعبد المسلم لا حي فبجائزته والمراد بالحي ما عدا الحر (قوله بصيغة الخ) متعلق بتمليك والباء بمعنى مع أي تملك مصاحب بصيغة (قوله) فعمل أن في الكلام تقدير أي وهو قوله ان كان لا تملك المعطى فقط (قوله دل عليه العطف) أي لان المعاطف لا بد له من شيء يعطف عليه ولم يوجد في الكلام صريحا (قوله بخلاف المجنون والسفيه الخ) انما كانت باطلة في المجنون والسفيه والصغير لان الشأن في فعلهم عدم المصلحة بخلاف المريض والزوجة والغريم فان المصلحة غيرهم لا لعدم المصلحة وأما بطلانها في المرتد فلزوال ملكه حال الردة (قوله كالصدقة) أي كما علم من تعريف الصدقة لان التعريف جامع لهما وانما التقاير بقصد ثواب الأخيرة وقصد وجه المعطى (قوله وأهوب الخ) أي ويقال في الصدقة متصدق ومتصدق به ومتمصدق عليه وموصيعة (قوله وان شرط الاول) أي وهو الواهب والمتصدق (قوله أن يكون مملوكا للواهب) أي أو لمتصدق فجهة الفضولي أو صدقة باطلة بخلاف بيعه فانه صحيح وان كان غير لازم فيجوز للمشتري التصرف في المبيع قبل امضاء المالك البيع لان صحة العقد ترتب أثره عليه من جواز التصرف في المعقود عليه والفرق بين بيع الفضولي وهبته أن يبيعه في نظير عرض يعود على المالك بخلاف هبته وصدقته وكل ما ليس فيه معاوضة كعتقه ووقفه فلا تصح هذه الاشياء ولو أجازها المالك كما تقدم في باب الوقف (قوله) بتقدير عجزه وهبته ملك غيره بتقدير ملكه (قوله أو كذا المبيد) أي وأما المالك الغير المأذون في اقتضائه فلا يصح هبته ولا يبيعه لكونه غير مملوك شرعا (قوله وأيقا) أي فصيح هبته وان لم يصح بيعه (قوله) فلا بد من القبول أي بناء على أنه نقل للملك وحاصله أنه اختلف في الإبراء فقيل انه نقل للملك فيكون من قبيل الجهة وهو الراجح وقيل انه إسقاط للحق فعلى الاول يحتاج لقبول وعلى الثاني فلا يحتاج له كالطلاق والعنق فانهما من قبيل الإسقاط فلا يحتاج المرأة لقبول العسمة ولا العبد لقبول الحرية واعلم أن ظاهرا انه ذهب جواز تأخير القبول عن الايجاب كما قال القراني وهو صريح بنقل ابن عرفة وقصده ابن عتاب ومن سكت عن قبول صدقته زمانا فلا قبول لها بعد ذلك فان طلب غلتها حلف ما سكت تاركها وأخذ الغلة (قوله أي فهو كرهن الدين الخ) صورة رهن الدين أن يشتري سلعة من زيد بعشرة لاجل ويرهن المشتري عليها دينه الذي على خالد فيجوز أن يشهد على الرهنه وجمع بين البائع ومن عليه الدين ودفع للبائع ذكر الدين واعلم أنه اذا وهبه الدين وقام بذلك الدين شاهد واحد حلف الموهوب له لا الواهب لان الشخص لا يحلف لغيره وان دفع المدين الدين للواهب بعد العلم بالجهة ضمن ويؤخذ من قوله فذكره منه صحة التصرف في الوظائف وهو أن يتعهد لسان مال معلوم من وظيفة أو جارية فيقبل عنها غيره ان كان ذلك النزول من غير مقابلة شيء بل هبة أما ان كان في مقابلة شيء يؤخذ فان سلم من الرابح والامنع (قوله كالمجمع بين من عليه الدين) اعلم أن في دفع ذكر الحق والمجمع بين الموهوب له ومن عليه الحق قولان في كل قبيل شرط صحة وقيل شرط كمال والمعتد في الاول أنه شرط صحة وفي الثاني شرط كمال كما يؤخذ من بن (قوله تنبيه) يصح هبة الرهن لاجني حيث لم يقبضه الرهن من الراهن ان كان الراهن موسرا أو رضى الرهن بالجهة وانما أبطلت الجهة الرهن مع تأخير اهتائه لاننا أبطلنا هبة الحق فيها جهة بخلاف الرهن اذا أبطلناه لم يبطل حق الرهن (قوله) وان بغير اهتائه) مبالغة في الحوز المانع للبطلان وتقرر هذا اذا كان الحوز المانع للبطلان باذن الواهب بل وان بغير اهتائه ولذلك يجبر الواهب على تمكين الموهوب له من الشيء الموهوب لان الجهة تملك بالقول على المشهور فله طلبها منه حيث امتنع ولو عند الحما كم لجبره على تمكين أي وهو كرهن الدين (يعين فيه الشهاد) وكذا دفع الوثيقة للموهوب له وقيل دفع الوثيقة شرط كمال لصحة كالمجمع بين من عليه الدين وبين الموهوب له وأنما شرط فيه ذلك ليكون كالمحوز (وبطلت) الجهة (بمانع) أي بمحصوله (قبيل الحوز) أي قبل حوزها من أهله وان بغير اهتائه وبين المانع بقوله

(من أحاطة دين) بالواهب (أو جنتون) له (أو مرض أنفسه) أي كل من الجنون والمرضى (أو موت) للواهب قبل
 الحوز وهو معطوف على أحاطة دين (وان) مات الواهب (قبل إيصالها) للموهوب له (وان استصحبها) أي الواهب معه في سفر (أو أرسلها
 له) فانها تبطل وترجع ميراثا إذا مات الواهب قبل إيصالها له كان الموهوب له معينا أم لا وشبهه في البطلان وله (كموت المرسل إليه
 المدين) قبل إيصالها له من ربه ٢٧٦ أو رسوله فتبطل (ان لم يشهد) الواهب حين الاستصحاب أو الارسال (أنه له)

أي الفلان (والأ) بان أشهد
 أنه له (فلا) تبطل
 ويستحقها وارثه كما إذا لم
 تكن الهبة معينة له بل
 جعلها أو أرسلها له ولغيره
 فلا تبطل بموته (و) بطلت
 (بينة) من واهبها (لثان)
 أي لشخص ثان غير الأول
 (وحاز) الثاني قبل الأول
 فتكون للثاني لتقوى
 جانبه بالحيازة ولا قيمة على
 الواهب الأول ولو وجد
 في الطالب على المشهور
 (أو تدبير) لما وهبه قبل
 الحوز (أو استيلاء)
 لامة وهبها قبل الحوز
 فتبطل الهبة وأولى العتق
 والكتابة والمراد بالاستيلاء
 جعلها من سيدة الواهب
 بخلاف مجرد الوطء فلا
 يبطلها (ولا قيمة) على
 الواهب للموهوب له في
 الفروع الثلاثة (لا) تبطل
 الهبة (بيع) من واهبها
 (قبل علم الموهوب له)
 بالهبة وكذا بعد علمه ولم
 يفسرط في حوزها وإذا لم
 تبطل خير الموهوب له في
 رد البيع وفي إحازته وأخذ
 الثمن (والأ) بان باعها
 واهبها بعد علم الموهوب له
 أي وفرط في حوزها مضي

الموهوب له منها قال ابن عبد السلام القبول والحيازة معتبران إلا أن القبول ركبن والحيازة شرط
 كذا في الأصل (قوله بالواهب) أي بملكه ولو كانت الأحاطة بعد عقدها فالمراد بموت دين محيط على
 الواهب كان سابقا على الهبة أولا حقا (قوله أو موت الواهب قبل الحوز) أي فهو يبطل للهبة وان لم
 يكن عليه دين لا تنقل المال لغيره وهذا معلوم بالأولى من الجنون والمرضى المتصلين بالمرت وانما أتى
 به لأجل المبالغة بعد قوله وان قبل إيصالها الخ (قوله إذا مات الواهب الخ) الأوضح حذف ذلك
 ويعقب قوله وترجع ميراثا بقوله كان الموهوب له معينا أم لا فهذه أربع صور وفي كل أشهاد أم لا
 فهذه ثمان كلها باطلة ويضم لتلك الثمان الباطلة (قوله كموت المرسل إليه المدين ان لم يشهد) ونحوه
 صورتان وهما الاستصحاب أو إرسال (قوله كموت المرسل إليه) حاصل تلك الصور أن الواهب إما أن
 يستصحب الهدية معه أو يرسلها مع رسول وفي كل إمام أن يقصد بالهبة عين الموهوب له أم لا وفي كل إمام أن
 يموت الواهب أو الموهوب له قبل قبض الهبة فهذه ثمان وفي كل إمام أن يشهد حين الاستصحاب أو
 الارسال انه الفلان أم لا فهذه ست عشرة صورة البطلان في عشرة منها والصحة في ستة تؤخذ من المتن
 والشرح (قوله وبطلت بينة من واهبها لثان) أي ويقضي به اللثاني حيث حاز ولو كان الواهب حيا
 لم يمت به مانع من موانع الهبة عند أشهب وهو أحد قول ابن القاسم وقال في المدونة الأول أحق بهما ان
 كان الواهب حيا وهو مقابل للمشهور وشمل كلام المصنف هبة الدين لغير من هو عليه ثم هبة لمن
 هو عليه قبل قبض الأول المصور بالشهاد ودفع ذكر الحق ان كان على أحد القولين وشمل أيضا إطلاق
 امرأة على براءتها من مؤخر صدقاتها ثم تبين انها وهبت قبل ذلك ففيه التفصيل المذکور فان كانت
 أشهدت أنها وهبت لاجنبي ودفعته ذكر الصدقات طاعتا لثاننا ولزم الزوج دفع مؤخره للموهوب له
 المذکور وان كانت لم تشهد ولم تدفع الدكر لاجنبي فان الزوج يسقط عنه المؤخر ببراءته له منه
 ونطلق عليه ولا يشمل كلام المتن ما إذا وهب لثاني المنفعة فقط باعارة أو اخذ ما حازه المستعير أو الخدم
 بعد أن وهب أولا ذاته ومنفعة لشخص فان الحق للموهوب له أولا في المنفعة والذات دون الثاني لماسيأتي
 من أن حوز المستعير والخدم حوز للموهوب له (قوله على المشهور) قد علمت مقابله (قوله بخلاف مجرد
 الوطء) أي الوطء المجرد عن الإيلاء فلا يثبت ومثل الهبة فيما ذكر الوصية فإذا أوصى بأهله لشخص ثم
 وطئها فان حلت منه بطلت الوصية والأفلا هذا هو الصواب (قوله ولا قيمة على الواهب الخ) اعلم أنهم
 راعوا في هذه الفروع الثلاثة القول بان الهبة لا تلزم بمجرد القول مع تشوف الشارع للحرية وتقوى
 الثاني بالقبض فلذا قبل ببطلان الهبة في أوجه عدم القصة للموهوب له على الواهب (قوله ولم يفسرط في
 حوزها) أي بان حذفي طمها (قوله في رد البيع) أي وبأخذ الشيء الموهوب (قوله أي للموهوب له الثمن)
 أي وهو قول مطرف وهو الراسخ (قوله وقيل الثمن للواهب) هو قول أشهب وهو ضعيف وكل من القولين
 روى عن الإمام (قوله بطلت عند ابن القاسم) أي وصحت عند أشهب (قوله بطلت اتفاقا) أي الاعلى
 القول بان الهبة لا تقتصر لقبول (قوله ومثل الوديعة الدين) أي وكذا العارية (قوله فان وهبها لغير من هي
 في يده الخ) مفهوم قوله لمن هي عنده والصواب أن يقول فان وهبها لغير من هي في يده فبأنى ويحذف
 قوله ولم يفسرط الخ (قوله في الأقسام الثلاثة) أي وهي ما إذا لم يقبل قبل موته أو علم قبل موته وقبل بعده أو

البيع وإذا مضى (وله) أي للموهوب له (لثمن) قبل الثمن الواهب (ولا تقبل دعوى مودع) ينتج
 الدال المهمة (وهبه له) ما مودع عنده فحصل للواهب مانع من موت أو غيره (انه قبل) الهبة (قوله) أي قبل حصول المانع ولا بد من
 يدعة تشهد له بالقبول قبله وحاصل المسئلة أن الواهب إذا وهب وديعة لمن هي عنده فإن علم وقبل قبل موت الواهب صححت اتفاقا وان قبل بعد
 موته بطلت عند ابن القاسم وان لم يعلم حتى مات بطلت اتفاقا فان ادعى القبول قبل فعليه البيان ومثل الوديعة الدين فان وهبها لغير من هي في
 يده ولم يفسر حتى مات بطلت في الأقسام الثلاثة

(وصح القبول) بعد المانع (أن) كان (قبض ليتروى) في أمره هل يقبل أو لا يتم بدله القبول بعد الموت خلاف التي قبلها عند ابن القاسم لأنه في التي قبلها استمر على قبض الوديعه الأصل وفي هذه حصل منه إنشاء قبض بعد الهبة وهو أقوى (كان جلد) الموهوب له (فيه) أي في الحوزة أي قبض الهبة من الواهب والواهب يسوق به حتى مات (أو) جلد (في تركية شاهده) حيث أنكر الواهب الهبة فأقام الموهوب له بيعة عليه أنا احتاجت انزكية فجذ في تركيتها (فمات) الواهب قبل انزكية فتصح الهبة ويأخذها الموهوب له بعد انزكية لتزيل الجدل المذكور من نزلة الحوزة فالمراد بالشاهد الجنس (و) صح (حوزة) لخدم (لخدم) لخدم بالفتح (و) حوز (مستعير) لخدم أو غيره (و) حوز (مودع) بالفتح أي أن من أخدم عنده لشخص أو أعاره أو أودع شيئا عند شخص ثم وهبه لشخص آخر فمات الواهب قبل مضي مدة الاختدام أو الأمانة أو قبل أخذ الوديعه من المودع فإن حيازته من ذلك صحيحة والموهوب له يأخذ الهبة ولا كلام لوارث الواهب بأن المانع حصل قبل حوز الموهوب له لأن حوز من ذلك صحيح شرعا إذا علموا بأن مات تحت أيديهم وهبه ربه لزيد (ولو لم يعلموا) على الاعتماد قال في المدونة وأما العبد المخدم والمعار إلى أجل فقبض المخدم والمستعير له قبض ٢٧٧ للموهوب وهو من رأس المال إن مات

الواهب قبل ذلك انتهى
والتقل عن ابن رشد
وغیره انه لا يشترط علم
الأولین بذلك ولا رضاهما
ونید الشیخ المودع بالعلم
وهو قول ابن القاسم
ورجحہ الذخی وغیره
ولکن اعتمد بعضهم صحة
حوزة الثلاثة ولو لم يعلموا
بالهبة (لا) يصح حوز
(عاصب) لشيء وهبه ربه
لغير عاصبه لأن الغاصب
لم يقبض للموهوب له بل
قبض لنفسه فلا يكون
قبضه حوزا إلا إذا كان
الموهوب له غائبا وأمره
ربه أن يحوز له فانه يصح
كما قاله أبو الحسن أخذاه
من المدونة فقول العلامة
الخرشي قوله ولأمره به
يقضي أنه لو أمر به لجاز
الحجج حول عند أبي الحسن
على الغائب لا الحاضر

لم يعلم ولم يقبل إلا بعد موته (قوله فالمراد بالشاهد الجنس) أي المتحقق في المتعدد (قوله فإن حيازته من ذلك صحيحة) أي لأن كلام من المخدم والمستعير حازة لنفسه وحوزة لنفسه يخرج من حوزة الواهب فذلك صح حوزهما ولم يعلموا بالهبة اتفاقا وألحق بهما المودع على الاعتماد ومحل صحة حوز من ذلك إذا أشهد الواهب على الهبة كما قال ابن شاس والأفلاكي في بيده بن (قوله إذا علموا) بيان لما قبل المبالغة في المصنف (قوله الأولين) أي المخدم والمستعير (قوله ويقيد الشیخ المودع بالعلم) انما قيد به لأن حوزة لم يكن لنفسه بل للواهب وهذا هو الفرق بين الأولين والثالث فالمخدم والمستعير لما كان حوزهما لا تنقسمهما صح حوزهما مطلقا ولو لم يرضى بذلك والحاصل أن حوز المخدم والمستعير للموهوب به صح مطلقا علما بالهبة أم لا تقدم الاختدام والأمانة على الهبة بقبول أو بكسب رضى بالهبة لا يشترط أن يشهد الواهب على الهبة وألحق بهما المودع على الاعتماد (قوله لا يصح حوز غاصب) أي على المشهور وهو مذهب ابن القاسم في المدونة (قوله لم يقبض للموهوب له) لاشك أن هذا التعليل جاري للمخدم والمستعير من أن حوزهما صحيح فاعل المناسب في التعليل أن يقول لأن هذا قابض لنفسه بتفسيره أن الواهب قبضه كلابض (قوله فقول العلامة الخرشي قوله ولا أمره الخ) أي قول مالك في المدونة لأن الخرشي قال نقل عن المدونة قال مالك لأن الغاصب لم يقبض للموهوب ولا أمره الواهب بذلك ثم قال قوله ولأمره الخ (قوله ولا حوز مرتين الخ) أن قلت المرتين قادر على رد الرهن وإبقائه دينه بالرهن فكان مقتضاه أن حوزه يكفي أجيب بأن المرتين وإن كان قادرا على رد الرهن كما أن المستعير قادر على رد العارية ١٩١ إن المرتين إنما قبض للتوثيق لنفسه بخلاف المستعير فإنه وإن قبض لنفسه لم يكن للتوثيق

أجاب عن معنى الأصل (قوله ولا يصح حوز مستأجر) قال في الأصل والفرق بين المستأجر والمستعير جارة في نظيره معاوضة مالية فهي لازمة للمستأجر ليس له الرجوع عنها بخلاف العارية فله استعير فلا الرجوع عنها فلذا كان حوزة حوزة للموهوب له وأيضا يلد المؤجر جائله في الشيء تاجر يقبض أجرته ولذا وهب الاجرة للموهوب له قبل قبضها من المستأجر مع حوزة المستأجر م. جولان يد الواهب اه (قوله ولا يصح حوز الموهوب له السابق الخ) ظاهره - واه كان غلة أم لا وهو الصواب وتقييد المواقف به إذا كان له غلة رده كما في بيده بن (قوله انه بد فلا يصح حوز غاصب له ولو أمره ربه بالحوز والله أعلم (و) لا حوز (مرتين) بالكسر فإذا وهب رب الرهن ماله منه لغير المرتين من حوزة المرتين حوزة للموهوب له فإذا مات الواهب قبل قبض الموهوب له رجع الرهن للوارث إن شاء فتركه وإن شاء تركه في الدين (و) لا يصح حوز (مستأجر) بالكسر أي أن من أجر شيئا لشخص باجر معلوم ثم وهبه لقبه لم يكن حوزة المستأجر حوزا به (الأن يهب) الواهب (الاجرة) أيضا للموهوب له (قبل قبضها) من المستأجر فكذا يكون حوزة المستأجر حوزة للموهوب ن يده في الشيء الموهوب بقبض أجرته بخلاف هبة لا يقبل لأنها صارت مالا مستعلا من ماله (و) لا يصح حوز به السابق (إذا رجعت) الهبة (لواهبها بعد) أي بعد الحوز (قبل سنة) وهو مراد الشیخ بالقرب (بما يجاز) متعلق أي رجعت لواهبها بسبب إيجارها من الموهوب له (أو أرفاق) كإعارة أو اختدام أو عرى فمات الواهب وهي تحت يده في بطل لأول جمعي أنه لم يتم فإذا لم يحصل مانع فله الموهوب له أخذها منه بعد الأرفاق تهرأ عنه ليم الحوز الأول به فهو قبل سنة أنها تاله بعد منه أنه

عند المحققين أن الاعتصار يكون بحمل لفظ يدل على استرجاع الهبة من ولده له سواء كان بلفظ اعتصار أو غيره (كالم) يجوز لها
 الاعتصار لكن إذا (وهبت) صغيرا (ذأب) فأولى الكبير لا يتيمافليس لها الاعتصار منه وحمل كون لها الاعتصار من ذي الأب (مالم
 يتيم) بعد الهبة فإن يتيم فليس لها الاعتصار منه لأن يتيمه مقوت للاعتصار على المذهب خلافاً للآخرى فالحاصل أن الأم لها اعتصار ما وهبت
 لولدها غير اليتيم لا من يتيم ولو بعد الهبة (الأفيم) وهب للولد (أريد به الآخرة) ٢٧٩ أي ثوابها لا مجرد ذات الولد فلا اعتصار

لها لأن ما صار حبة
 كالصدقة وكذا إذا أريد بها
 الصلة والحنان (كصدقة)
 على ولد فلا اعتصار فيها
 (مالم يشترطه) أي اعتصار
 الصدقة أو الصلة فإن
 اشترطه فله ذلك ثم ذكر
 موافق الاعتصار بقوله
 (إن لم تفت) الهبة عند
 الولد فإن فانت (لأبجولة
 سوق) بل بزيادة أو نقص
 في ذاتها فلا اعتصار وأما
 حواله الأسواق بغا أو
 رخص فلا تمنع الاعتصار
 قال ابن عرفة تغيب
 الأسواق لغو (ولم ينكح)
 الولد (أو يدين) بالبناء
 للهبة ول فيهما وبضم
 باء المنارعة وفتح الكاف
 (لها) أي لأجلها قيد فيهما
 على المعتمد والمراد بالانكاح
 العقد في عقد كرا أو
 أنى لأجل يسرها بالهبة
 أو أعطى ديناً واشترى شيئاً
 في ذمتها لما لذلك فلا
 اعتصار لا مجرد ذاتها أو
 لا مفسر الهبة بالولد
 الاعتصار على المذهب
 (أو يرض) الولد الموهوب
 له فلا اعتصار لتعلق حق
 ورثته بالهبة (كواهب)
 أي كمرضه المحوف فإنه
 مانع من الاعتصار لأن

مراده به ما لا يعرف بعينه من المثلثات وإن كان الزايف في الأصل معناه النقد (قوله عند المحققين)
 أي كما نقل بن عن ابن عرفة وابن رشد وليس في قوله صلى الله عليه وسلم لا يحمل لأحد أن يهب هبة ثم
 يعود فيها إلا الولد ما يدل على شرط لفظ الاعتصار (قوله لكن إذا وهبت صغيراً ذأب) أي فحمل
 جواز اعتصار الأم من الصغير بشرطين إذا كان ذأب حين الهبة ولم يتيم حين أراد الاعتصار وأما
 الكبير البائع فلها الاعتصار مطلقاً كان ذأب أم لا لأنه لا يتيم بغيره ولو جن أحد الأبوين بعد
 الهبة للولد هل لوليه الاعتصار أم لا قال في حاشية الأصل والظاهر الأول لأن ولية بمنزلة (قوله فالحاصل
 أن الأم الخ) حاصل فقه المسئلة أن الأم إذا وهبت لولدها فإن كان وقت الهبة كبيراً كان لها الاعتصار
 كان للولد أب أم لا وإن كان صغيراً كان لها الاعتصار إن كان له أب أم لا كان الأب أو جونا موسراً أو
 معسراً فإن يتيم الصغير بعد الهبة فهل لها الاعتصار نظراً إلى حاله وقت الهبة أو ليس لها الاعتصار نظراً
 للحالة الراهنة قولان المعتمد الثاني وإن كان الولد الصغير حين الهبة يتيمافليس لها الاعتصار قولاً واحداً
 ولو بعد بلوغه (قوله وكذا إذا أريد بها الصلة والحنان) أي فإرادة الصلة والحنان من الأب والأم تمنع
 من الاعتصار وأما الأشهاد على الهبة فلا يكون مانعاً من اعتصارها خلافاً لما في الخرشي وعب قال بن
 وانظر من أين أتياه (قوله كصدقة) فيه أن ما أريد به ثواب الآخرة صدقة في كلامه تشبيه الشيء
 بنفسه وحاصل الجواب أنه شبه الصدقة التي وقعت بلفظها بالصدقة الواقعة بلفظ الهبة (قوله فإن
 اشترطه قل ذلك) فإن قلت صدقة عدم الرجوع فيها فكان مقتضاه عدم العمل بالشرط يقال
 وسنة الحبس عدم الرجوع فيه وإذا اشترط الحبس في نفس الحبس يعمه كأنه شرطه (قوله بل بزيادة
 أو نقص) أي كما إذا كبر الصغير أو سمن المزبل أو هزل الكبير ومن باب أولى العتق أو التسدير (قوله
 تغيب الأسواق لغو) أي على المشهور لأن الهبة على حالها وزيادة القيمة ونقصها لا تعلق لهما كنفها
 من موضع لا تحرك في الخرشي (قوله فيمنعها) أي في المداينة والانسكاح والتقييد بكونها لأجلها
 هو الذي في الموطأ والرسالة وسما عيسى (قوله أو أعطى) أي من ذكر وحقه الألف (قوله لا مجرد
 ذاتها) أي لأن كان الانكاح أو المداينة مجرد ذات الأم كروا لا نثي (قوله أو لا مرغبر الهبة الخ)
 تحصل من كلامه أن المانع من اعتصار الأبوين نقص المداينة أو عقد النكاح لا جعل يسر
 الموهوب له بالهبة وأما قصده الولد وحده فلا يمنع وقيل يكفي في منع الاعتصار قصده الولد ذلك وعليه
 فضبط كلام المصنف بالبناء لا العمل (قوله أو يرض الولد الموهوب له) أي مرضاً خوفاً (قوله إلا
 أن يهب الولد لولده) على هذه استثناء منقطع لأن ما قبله كانت الهبة لغيره من مريض ومريض
 بخلاف المستثنى (قوله لم يعامله الناس عليه) أي بل هو أمر من عند الله فإذا زال عاد الاعتصار بخلاف
 النكاح ولدين فإن كلامه ما أمرعاه لها الناس بعد الهبة عليه فيسترون على المعاملة لأجله لا افتتاح
 بابها فيستمر على عدم الاعتصار (قوله كزوال المرض) أي في كونه يسوغ الاعتصار (قوله وكره
 أن تصدق الخ) ظاهره أنه يكره تنزيها وهو قول الآخر وابن عبد السلام والتوضيح وقال الباجي
 وجاعة بالتحريم وإرضاء ابن عرفة لتشبيهه في الحديث بأقبح شيء وهو عود الكلب في ثبته ولما أراد
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه شراء فرس تصدق به انتهى الذي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فتدبر

اعتصارها ود يكون غيره (الأن يهب) الولد لولده (على هذه) أي على حالة من هذه (الاحوال) كان يكون الولد مريضاً أو مديناً
 أو مريضاً أو يكون الولد مريضاً أو مديناً (أو يزول المرض) القائم بالواهب أو الموهوب له فله الاعتصار بخلاف زوال النكاح أو
 الدين قال ابن القمام لا المرض لم يزل له النكاح عليه بخلاف النكاح والدين انتهى و قوله لا يرضى أن يرضى أن يرضى أن يرضى
 (وكره) أن تصدق بغيره (أو يرضى) أي يرضى بغيره (أو يرضى) أي يرضى بغيره (أو يرضى) أي يرضى بغيره

تملكها بالأرض فجبري لا كراهة فيه وأما الهبة فلا كراهة في تملكها وكما يكره تلك الذات يكره تلك المنفعة أي يكره الانتفاع بها كما أشار
 له بقوله (و) كره (ركوبها) ولو تصدق بها على ولده وأولى الحرث أو الطحن عام (و) كره (انتفاع) بتصديقها (بغلتها) من ثمرة
 وابن كراهة ويشمل ذلك القراءة فيها أن كانت كتابا (وينفق) أي يجوز له تصديق غيره والده بصدقة أن ينفق (على والده اقتصر)
 أيا كان أو أما (منها) أي من الصدقة التي تصدق بها على ولده لوجوب الاتفاق على تولد حيث (وله) أي لولد المتصدق على ولده
 بعد أو أمانة (تقويم جارية أو عبد) ٢٨٠ تصدق به على ولده الصغير أو السفينة والد اقال (لمحجوره) الصغير أو السفينة وقوله

(للضرورة) متعلق بجواز
 المقدرا أي إن محل الجواز
 أن اقتضت الضرورة
 ذلك كان تعلقت نفسه
 بالجارية أو احتاج لخدمة
 العبد بحيث إذا لم يقومه
 على نفسه لتعدي عليه
 واستخدمه وارتكب
 بالحكمة (ويستغنى) في
 القيمة بأن يأخذ به على
 القيمة لا بدون قيمة المثل
 واحتترز بالمحجور عن
 الرشيد فليس لولده ذلك
 لأنه كاجنبي ومثل الصدقة
 الهبة التي لا تعتمر (وجاز)
 لأوهاب (شرط الثواب)
 على هيبته أي العرض
 عليها وتسمى هبة ثواب
 وسواء عين الثواب أم لا
 (ولزم) الثواب (بتعيينه)
 إذا قبل الموهوب له فيلزمه
 دفع ما عين كما تعديت
 أو هذا الثواب أو الدابة
 والمراد بتعيين ولو
 بالوصف كشوب صفته
 كذا (وصدق الواهب)
 عند التنازع (في قصده)
 أي الثواب بين بعد
 القبض (أن لم يشهد عرف
 بضده) أي الثواب فإن

لا يشتره ولو أعطاه بغيره واحدا فان العائد في صدقته كالكتاب يعود في قبضه وقول اللخمي أنه
 مثل بغير مكلف فلا يتعلق به معرفة شنع عليه ابن عرفة وقال أن القصد من التشبيه اللزم وزيادة
 التفجير وهو يدل على الحرمة أنه لا فرق في كراهة تملك الصدقة بالوجه المذكور بين كونها
 واجبة كالزكاة والنفقة أم لا ولو تولد أو اتهم بالاملاك ويستثنى من قوله وكراهة تملك الصدقة الصدقة
 المسماة بالعارية لما تقدم في قوله وجاز لعرو قائم مقامه اشتراة ثمرة أعراس الخ والعمرى في معين
 الحكم يجوز للعمرى أو ورثته أن يتاعوا من العمر بالفنح ما عمر له وإن كان حياة العمر لأنها من
 العمروف إلا أن تكون عينة فيمنع ولكل واحد من ورثة العمر بالصك كمن أن يشتري قدر ميراثه
 منها لا أكثر أنه باختصار ويستثنى منه أيضا التسديق بالماء على مسجد أو غيره فيجوز له أن
 يشرب منه لأنه لم يقصد به الفقرة فقط بل هم والاعتناء كما لبعض شراح الرسالة وفي العلم على عام
 أخرج كسرة لسائل فلم يجده فلا ينزله إن كان معيناً كما يخرجها أو لا وفي النوادر أن أخرجها
 له فلم يقبلها فليعطها غيره وهو أشد من الذي لم يجده (قوله وأما الهبة فلا كراهة الخ) أي التي تعتمر
 بذيل ما يأتي (قوله وكما يكره تلك الذات يكره تلك المنفعة الخ) أي وأما من تصدق بغلة حيوان دون
 ذاته ثم باع الذات فله شراء الذات كما نقله ابن عرفة عن مالك (قوله وينفق الخ) هذه المسئلة والتي بعدها
 كالمستثنى من قوله وكراهة تملك صدقة (قوله أن ينفق على والدانقة الخ) أي وكذا ينفق على زوجته
 من صدقة تصدقت بها عليه وإن كانت غنية لوجوب نفقتهما عليه للمكاح لا للفقر (قوله تقويم جارية
 الخ) أي شراء ما ذكر لنفسه وليس بال لازم تقويمها بالعدل بل المراد يشترى من نفسه لنفسه
 بالسداد كما في بن (قوله فليس لولده) هكذا نسخة المؤلف والمناصب والده (قوله لأنه كاجنبي)
 أي وحيث كان حكم الاجنبي فالتصرف في العبد أو الجارية لذلك الرشيد لا لا يسهله أن يواسيه بهما
 يبيع أو غيره (قوله ومثل الصدقة الهبة الخ) أي في جميع ما تقدم (قوله شرط الثواب) أي اشتراطه
 حال كون الاشتراط مقارنا للفظها وقوله عين الثواب أم لا أي فالتعيين غير لازم قياسا على نكاح
 التفويض وهذا هو المعتمد وقيل إن اشتراط العرض في عقد هبة لا بد من تعيينه قياسا على البيع
 (قوله بتعيينه) أي بتعيين قدره ونوعه كان التعيين من الموهوب له أو الواهب ويرضى الآخر
 والحاصل أنه إذا عين الثواب واحد منهم أو رضى الآخر فانه يلزم الموهوب له دفعه إذا قبل الهبة وليس
 له الرجوع عن الثواب بعد تعيينه وإن لم يقبض الهبة كما في التوضيح نقله بحشي الأصل (قوله في
 قصده) أي لا في شرطه لأنه إذا ادعى الواهب اشتراطه فلا بد من إثباته ولا يفتقر اهرف ولا غيره
 (قوله أن لم يشهد عرف) أي إن انتفت شهادته العرف بضده بأن شهد العرف له أو لم يشهد له ولا
 عليه (قوله وأما التنازع قبل قبضها) محترز قوله بعد القبض (قوله أشكل الأمر) أي مان لم يشهد
 العرف له ولا عليه وقوله أم لا أي بأن شهد العرف له (قوله راسا الخ) هذا هو أظهر القولين كما في
 المجموع (قوله في دعوى الثواب) أي دعوى قصده وأشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف في غير

المسكوك

شهدا عرف بضده فلا يصدق وأما التنازع قبل قبضها فاقول

لأوهاب مطلقا ولو شهدا عرف بعدم الثواب وقولنا يبين ظاهره أشكل الأمر أم لا وهو أحد التأويلين والثاني أن الواهب إن يخلف إذا
 أشكل الأمر بان لم يشهدا عرف له ولا عليه ولم توجد قرينة ترجح أحدا الأمرين إلا عن عرف أو القرائن ولا يمين ومحل تصديق الواهب
 في دعوى الثواب (في خبر) النقد (المسكوك) وأما زبلاية من الواهب لأن المسألة غيبه عدم الإثابة لا شرط أو عرف واستثنى من قوله
 وصدق الواهب الخ قوله (إلا الزوجين والائمين) وهو من المسألة لأن الزوجين والائمين لا يثبت دعوى الثواب إلا بقرينة أو عرف
 بعده فيدين ذكر كذا المسكوك (لا شرط) جال الهبة في محل يدين

541

كجهل العوض والابخل ولا يفتها حواله الا عواقب ولا يلزم عاقدها الايجاب
منها حيث كان فيه وفاء بالقيمة وليس له أن يقول حية فلا آخذ الا سليما
لأنه لا يجزئ بضم الجيم (فلا يلزمه قبوله) فان جرى عرف بانابته لزمه القبول
(عوره) الصغير أو الـ (فـ) لا تخبرها فلا يجزئ كالا يجوز له

۴۶ - صای - ن

والقبول والاثابة ما يتضي عنه في البيع لم الوهاب قبوله وان
(الا) ان يشبهه (فحده) ان يشبهه (الانبياء) ان يشبهه (الانبياء) ان يشبهه (الانبياء)
(والله اعلم) في التجارة فيه (تواب) ان (والله اعلم) في التجارة فيه (تواب)
الامراء من العجوة ولا يذوقون لذة ولا يحسنون ولا يحسنون ولا يحسنون ولا يحسنون

ولما فرغ من بيان أهمية التمثيل يتكلم على العمري وحكمها لانها من قبيل الهبة فقال (وجازت العمري) والمراد بالحوار الاذن فيها شرعا فهي مندوبة لانها من المعروف وعرفها بقوله (وهي) أي العمري (تليك منفعة) فهي (مملوك) عقار أو غيره أو إنسانا أو غيره كغيره وبيع (حياة المعطي) بفتح الطاء والظرف ٢٨٢ متعلق بتمثيل أي مدة حياة المعطي (بغير عوض) فخرج بقوله تليك

منفعة تليك الذات بعوض وبغيره والاول بسبع والثاني هبة أو صدقة وخرج بقوله مملوك ما ليس بمملوك كإقطاع من امام أو إسقاط حق من نحو وقف والا فباطل وخرج بقوله حياة المعطي الوقف المؤبد وكذلك المؤقت باجمل معلوم وخرج به الاشارة أيضا وقوله المعطي بالفتح يقتضي أنها اذا كانت حياة المعطي بالكسر أو حياة أجنبي كزبد لا تسمى عمري حقيقة وان جازت وهو كذلك لانها انما تنصرف عند الاطلاق لحياة المعطي بالفتح فاذا قال المالك أعمرتك داري مثلا حمل على عمر المعطي بالفتح فلا كلام لو ارث المعطي بالكسر اذا مات وخرج بقوله بغير عوض الاجارة وهي اجارة فاسدة للجهل بالاجل (كأعمرتك) أو أعمرت زيدا (أو) أعمرت (وارثك) مثلا ولا يشترط لفظ الاعمار ببل مادل على تمثيل المنفعة أو مائة خلوة تجوز الجمع كعمرتك ووارثك فيصدق كالأجر بثلاث صور (داري أو نحوها) مما يملكه كعبد

كذا نسخة المؤلف والناسيب حذف الالف لانه معطوف على هبة (قوله الاذن) أي وليس المراد به المستوى الطرفين بدليل ما بعده (قوله انسانا أو غيره) أي كتياب وحلي وسلاح وحيوان قال في كتاب الهبات من المدونة قيل فان أعمرتك بالحوار لم أسمع من مالك في الثياب شيئا وأما الخلي فآراء بمنزلة الدار وفيها في العارية ولم أسمع في الثياب شيئا وهي عندي على ما عارها عليه من الشرط أبو الحسن يريد أنه اذا بقي من الثوب شيء بعد موت المعمر رده وان لم يبق منه شيء فلا شيء عليه اهـ (قوله والاول يسع) أي أهمية ثواب (قوله كإقطاع من امام) أي لان الامام لا يملك الاقطاع التي يقطعها لبعض الناس وتقدم للغير في ذلك (قوله أو إسقاط حق) أي كساكن بيت موقوف فيسقط حقه لا آخر حياته (قوله والافباطل) انظر ما معنى هذا اللفظ وقد يقال معناه والا يمكن الشيء الغير المملوك اقطاعا من امام أو إسقاط حق من نحو وقف بل كان تليك منفعة ملك الغير بلا شبهة فباطل وانما كان باطلا لان تصرف الفضولي بغير معاوضة باطل (قوله وخرج بقوله حياة المعطي الخ) أي ولا يقال لما ذكره عمري (قوله وخرج به الاشارة أيضا) أي مدة معلومة غير مقيمة بحياة المعطي بالفتح والا كانت عمري لان العمري لا يشترط فيها لفظ مخصوص (قوله وخرج بقوله بغير عوض الخ) انما كانت اجارة لانها تليك منفعة (قوله للجهل بالاجل) أي لان مدة حياة المعطي مجهولة (قوله بل مادل على تليك المنفعة) أي بغير عوض مدة حياة المعطي (قوله فيصدق كالأجر بثلاث صور) الا أنه ان أعمره ووارثه ما لا يستحق الوارث الا بعد موته كوقف عليك وولدك على قول مالك حيث كان الوالد أحوج ولكن المعمول به في الوقف قول الغيرة وهو مساواة الوالد للولد ولو كان أحوج ولعل الفرق بين العمري لان يكون للوارث الا بعد موت المورث وبين الوقف حيث سوى فيه بين الولد والوالد على قول الغيرة أن مدلول العمري العمر فكانه انما أعمر الوارث بعد موته وورثه وأما اذا أعمره فقط أو وارثه فقط فان المعمري يستحق المنفعة حالا (قوله والا فلا) أي بان أعمرها رجل أجنبي غير محرم (قوله للمعمر بالكسر الخ) فلو حرث المعمر بالفتح أرضا أعمرت له ومات أخذها ربا ودفع لورثته أجرة الحرث وان شاء أسلمها لهم بحرثها المالك السنة وأخذ منهم أجرة مثلها فان مات المعمر بالفتح وبها زرع وقات الابان فلورثته الزرع الموجود ولا كرا عليهم لان مورثهم ذو شبهة ووقت الزرع والغلة لدى الشبهة فان لم يفت الابان كان لهم الزرع وعليهم الاجرة (قوله لانه الوارث يوم موت المعمر) أي فقد ملك الذات من يومه (قوله) لو قال حبس عليك حياة كذا وهي لا خير كما فهو حبس عليه ما مادام حبس فاذا مات أحد همار رجعت للأخر ملكا يصنع بهما شاء وأما لو قال حبس عليك فقط فانها ترجع للأخر حبسا فاذا مات الآخر رجعت مراجع الاحباس وقيل ترجع ملكا للمحبس أو وارثه وهو الراجع وأما الرقي فلا تجوز حبسا ولا ملكا كذوي دارين أو عبيدين أو دار وعبد قال كل صاحبه ان مت قبلي فهما لي وان مت قبلك فهما لك فالمدان مت قبلي فدارك لي مضمومة لداري وان مت قبلك فداري لك مضمومة لدارك وانما منع لما فيه من الخروج من وجهه المعروف والمخاطرة فان وقع ذلك واطلع عليه قبل الموت فسخ وان لم يطلع عليه الا بعد الموت رجعت لوارثه وما ولا ترجع مراجع الاحباس لقساد العقد كذا في الاصل ولكن قال شب محل فساد العقد فيما ذكر ان وقع ما ذكر في عقد واحد وأما من فعل بصاحبه هذا في وقت ففعل به لا آخر مثله في وقت آخر من غير دخول على ذلك فهو

أوفري أو بعري وأما الامة فان أعمرها امرأة أو محررها جاز ولا فلا لما فيه من اعارة الفروج (وزجعت) العمري بمعنى التي للمعمر اذا مات المعمر بالفتح (للمعمر) بالكسر ان كان حيا (أو وارثه يوم موته) اذا مات لا يوم المرجع فلو مات من أخ حرم لم وابن كافر أو رقيق فاسلم أو تحرر ثم مات المعمر بالفتح رجعت للأخ لانه الوارث يوم موت المعمر بالكسر (وهي) أي العمري (في الحوز كالمية) فان حازها الميراث بالحق قبل حدوث متع تمت والاعمال فيجري فيه قوله وبطلت بما تم قبل الحوز الخ

باب في اللقطة وأحكامها (اللقطة) بضم اللام وفتح القاف اسم عند الفقهاء لما يلتقط بفتح القاف والقياس انه أن فعله بضم الفاء وفتح العين يستعمل في الفاعل الذي يقع منه الفعل كثيرا كضحية وهرة ولزلة كثيرا الضحية والهمز واللمز وأن ما يلتقط بفتح القاف يسمى لقطة بسكونها (مال) فغيره لا يسمى لقطة كالصيد والحر إلا أنه إذا كان صغيرا يسمى لقيطا (معصوم) أي محترم شرعا فخرج الركا ومال الحربي (عرض) بفتح العين والراء (الضياع) بأن وجد ضيعة في غار بالغين المعجزة أو غار بالمهمله ضد الاول وخرج به السرقة ونحوها مما كان في حفظ صاحبه ولو حكما كالموضع في سكان ابرحيم ٢٨٣ اليه وكالتمر المعلق والحب في الزرع والجبرين وخرج الابل

جائزاي وتصير كالوصية والله أعلم

باب في اللقطة

أي في حقيقتها والمراد بأحكامها مسائلها ومناسبة هذا الباب ما قبله أن في كل فعل خير لان الواهب فعل خير ايعود عليه ثوابه في الآخرة واللقطة فعل خير او هو الحفظ والتعريف يعود عليه ثوابه في الآخرة (قوله اسم عند الفقهاء لما يلتقط) أي وأما في اللغة وجود الشيء على غير طاب وهذه اللغة أشهر لغاتها الاربع الثانية ضم اللام وكون القاف الثالثة لقاطه بضم اللام وفتح القاف عمدة الاربعة لقط بفتح اللام والقاف بلاهاء (قوله كالصيد) أي فاصطيد السمك من الماء والطير والوحش من البراري قبل دخوله في حوز الغير لا يسمى مالا فهو خارج بهذا القيد كخرج وج الحروف فيقال انه مشكلى بل يقال انه مال لانه غير معصوم أي محترم شرعا فخرج به الركا ومال الحربي فتأمل (قوله يسمى لقيطا) أي لان الاقبط صغير آدمي لم يعلم أبوه ولا أمه حرا ومشكوك فيه (قوله بفتح العين والراء) أي مخففا مبنيا للفاعل لا بالتشديد مبنيا للمفعول لا يهاجمه أن ما ضاع لم يقصد ضياعه لا يسمى لقطة ومعنى عرض للضياع أي عرض له الضياع فهو من باب القلب نحو عرض الخوض على الناقة كما في الداشية (قوله بالغين المعجزة) هو الخراب (قوله وخرج به السرقة ونحوها الخ) المناسب أن يقول خرج به ما كان في حفظ صاحبه الخ فان أخذه يسمى سرقة لاقطة (قوله والجبرين) يصلح للتمر والحب (قوله أدام بعرض لها ضياع) أي بان كانت في محل أمن شأها توجد فيه (قوله وأما غيره) أي غير المأذون فيه من الكلاب (قوله من منع بيعه) أي على مشهور المذهب خلافا لسخن حيث قال أبيع ما أحج بشفه (قوله وعلى ما بعده) يعني العرس والجار وسبأى الفرق بين الابل وغيرها (قوله وردت اللقطة الخ) أي ولا يجوز لأحد أن يأخذ من رها أجرة وودو المسمى بالخلاوة الأهل على سبيل الهبة والصدقة (قوله طرفها) انما يسمى عفاصا أخذه من العفص وهو النقي لان النظر في شئ على ما فيه (قوله أي على من عرفهما) أي العدد والوزن ومعناه أن أحد الشخصين عرف العفص والوكاء أو لا تعرف العدد والوزن فيقضى لعرف العفاص والوكاء يمين (قوله وان وصف شخص ثان) حاصله أن اللقطة إذا وصفها شخص وصفا يستحقها به لم ينفصل بها انفصالا يمكن معه إشاعة الخبر بان لم ينفصل أصلا أو انفصل بها لا يمكن معه إشاعة الخبر ثم جاء شخص آخر ووصفها بوصف مثل الاول في كونه موجبا لاستحقاقها سواء كان عين وصف الاول أو غيره فان نكل واحد منهما يخلف أناله وتقسم بينهما ما ان حلفا أو نكلا ويقضى للحالف على التام كل أمال وانفصل بها الاول انفصالا يمكن معه إشاعة الخبر فلا شئ للثاني لاحتمال أن يكون سمع وصف الاول أو رآها معه فعرف أو صافها (قوله فتقسم بينهما) أي ولا يرجع الاول الذي أخذها بوضع اليد لان الترجيح بالخوز إنما هو في الجهولات وهذا مال علم لقطة كذا قال ابن القاسم وقال أذهب انما نسكون للاول الذي أخذها الترجيح بجانبه بالخوز كذا في بن (قوله كما يقضى لدى العدل) أي إذا أقام كل بينة عادلة لكان احدهما أشد عدالة يقضى لصاحبه وأما

أيضا إذا لم يرض لها ضياع (وان) كان المال المعصوم (كلها) مأذونا فيه وأما غيره فليس بمال (وفرصا وجارا) وبالغ على السكاب لئلا يتوهم من منع بيعه أنه ليس بمال وعلى ما بعده لئلا يتوهم أنه كضالة الابل لا يلتقط (وردت) اللقطة وجوبا (بمعرفة العفاص) بكسر العين المهملة طرفها من خرفة صرت بها أو كيس (و) معرفة (الوكاء) بالمد وهو الخط الذي ربطت به (وقضى له) أي لمن عرفها (على ذي العدد والوزن) أي على من عرفها دون العفاص والوكاء (يمين) وأما ان عرف العدد فقط أو الوزن فقط فيقضى لمن عرف العفاص والوكاء بلا يمين (وان وصف) شخص (ثان وصف) شخص (اول ولم ينفصل) الاول (بها) انفصالا يمكن معه إشاعة

الخبر اختصاص الاول (كنكولها) معان تقسم بينهما ويقضى للحالف على التام كل (كيتين) تساويان العدد أقام كل منهما بينة (لم يؤرخا) مع أي لم تذكر كل منهما تاريخا تخلفا وتقسم بينهما ويقضى للحالف منهما على التام كل كما يقضى لدى العدل (ولا) بان أرخا معا (ولا أقدم تاريخا لا عدل) ولولا حوت تاريخا (ولا ضمان على) ملتقط (دافع بوجه جائز) حيث أتى ثان بآثبات من الاول ولو بينة وبصير الكلام بعد ذلك بين المدعي الثاني وبين من أخذها ويرى الحكم على ما تقدم فذو البينة يقدم على غيره ووصف العفاص والوكاء يقدم على واهف غيرهما أو أحدهما وذو البينة المؤرخة يقدم على مالم تؤرخ فان أرخا معا يقدم صاحب الاقدم تاريخا فان

ثم يؤرخ أقدم العدل فان تساوى فثبت بينهما ان حلفا أو نكلا هذا مذهب ابن القاسم (واستوفى) أى يجب التبرص وعدم الدفع باجتهاد الحاكم من أنى (بالواحدة) نقط من معنى العفص والوكلاء لا من غيرها كما فى القتل (ان جهل) الوصف (غيرها) أى غير الواحدة لعل غيره أن يأتى بآية ثابت مما وصفها فيستحقها فان لم يأت أحد بآية من الأول أو لم يأت أحد أصلاً أخذها الأول (لا) ان (غلط) أى ادعى الغلط بان ذكر الصفة الثانية على خلاف ما هو عليه فقيل له كذبت قاضي الغلط فلا يستأنى ولا تدفع له أصلاً بخلاف الجاهل فإنه معذور حيث قال لا أدري أو نسيت

٢٨٤

بيمين لان زيادة العدالة بمنزلة شاهد كما يأتى في الشهادات (قوله لم يؤرخا) أى الملك وقيل السقوط (قوله تأخر تاريخنا) الجملة حال من أعدل أى لا تقدم الأعدل في حال تأخر تاريخنا (قوله حيث أتى ثان) بآية من الأول) أى بان بين الشافى العفص والوكلاء الأول العدد والوزن وقوله ولو يمينه أى ولو كان ثبوتها الثاني باليمين (قوله قد واليمين يقدم على غيره) أى ونزعه من يمينه من يمينه أى واصل غيرها) أى بان وصف العدد والوزن وقوله أو أحدهما أى بأننا نعبر على العفص ولو كان فهو معطوف على غيرها (قوله على ما لم تؤرخ) ما واقعة على يمينه فالأولى من (قوله فان تساوى) أى في العدالة والتاريخ وجودا وعدما (قوله ان حلفا أو نكلا) أى فسكروهما كحالة هما على مذهب ابن القاسم خلافاً من قال انهما اذا نكلا تبقى بيد الملقط ولا تعطى لواحد منهما (قوله ان جهل الوصف غيرها) أى بان قال حين السؤال لا أدري تهاو أو كنت أعلمه ونسيت ولا يعارض الاستيناء ما عمن دفعها لو اصف العفص دون من عرف الوزن والعدد لان دفعها لا ينافى الاستيناء (قوله فان لم يأت أحد بآية من الأول) أى بان كان وصف الأول أكثر اثباتاً وهذا هو المراد وأما انساو بآية الاثبات فانها تنقسم بينهما كما مر (قوله قال ابن رشد وهو أعدل الأقوال) أى قال وهو أعدل الأقوال عندي بخلاف ما اذا عرف العفص ولو كان أحدهما وغلط في الصفة فقط كان قال ينادى قة فاذا هي محاييب أو بالعكس أو قال هي يز يديه فاذا هي محمية أو بالعكس فانها لا تدفع له اتفاقاً (قوله ووجب على من وجد نقطة) حاصل هذا البحث أن مر يد الالتقاط اما أن يعلم أمانة نفسه أو خيانتها أو يشك فيها وفى كل اما أن يخاف الماشئ لو ترك الأخذ ولا فيجب الأخذ بشرطين ان خاف الماشئ ولم يعلم خيانة نفسه بان علم أمانتها أو شك فيها فان علم خيانة نفسه حرم الأخذ خاف الماشئ أم لا وان لم يخف الماشئ ككره علم أمانة نفسه أو شك فيها فالوجوب في صورتين وكذا المكره وكذا الكراهة هذا حاصل ما يؤخذ من الشارح وهو التحريم (قوله لا يعرفها) صفة الماشئ وقوله ليحفظها عنه لقوله أخذها (قوله ولا يخف خائناً كره) اعلم أنه اذا لم يخف خائناً وعلم أمانة نفسه فثلاثة أقوال الاستحباب والكراهة والتفصيل يستحب فيما له بال و يكره في غيره واحتار التنوع من هذه الأقوال الكراهة مطلقاً وأما اذا لم يخف خائناً وشك في أمانة نفسه فالكراهة اتفاقاً (قوله ان كان لها بال) أى بان كانت فوق الدلو والدينار وقوله فاقبل أى أقلية لاتصل لأمانته (قوله قال في المقدمات) أى ابن رشد (قوله وعلى القول الثاني) أى في تعريف الشيء القليل الذى له قدر ومنفعة ألبما (قوله بقوله ولو كدلو) أى حيث قال وتعريفه سنة ولو كدلو (قوله وبياب المسجد) أى ومثله السوق (قوله لا داخله) أى فهو مكره ولا احترام المسجد (قوله في كل يومين) هذا في غير أول زمان التعريف الذى أوله ينبغي أن يكون أكثر من ذلك ففي كل يوم مرتين ثم في كل يوم مرة ثم في كل يومين مرة ثم في كل ثلاثة أيام مرة ثم في كل أسبوع مرة كما ذكره شارح الموطأ كذا في حاشية الأصل (قوله بنفسه) متعلق بتعريفها كما أن قوله بمطمان طلبها كذلك لاختلاف معنى الباءين لان الباء الأولى بمعنى في والثانية للآلة (قوله ولا ضمان عليه ان دفعها الامين الخ) أى وان لم يسأوه في

القبول ثالثاً انهما سواء في عدمه (فان أثبت غيره) أى غير الجاهل بالآخرى (أكثر) بان عرف العفص ولو كان معها (أخذها) دون الأول الآتى بالواحدة فقط وبقي ما اذا ذكر الأول العفص فقط أو الوكلاء وذكر الثاني الصفة الثانية فقط هل تكون بعد الاستيناء الأول لان الثاني لم يأت بآية ثابت كما يفيد ما تقدم أو تنقسم بينهما بعد حلفهما واستظهر لتعادلهما في الوصف والاستبعية لاتقتضى استحقاقاً (ووجب) هل من وجد نقطة (أخذها) تخوف خائش) أى عنده خوف خائش لا يعرفها ليحفظها الربها من الماشئ (الأن يعلم خيانتها هو فيجزم) أخذها (والا) يخف خائناً (كره) أخذها مع هامة أمانة نفسه وكذا لو شك في خيانة نفسه بالأولى (و) وجب (تعريفها) على من التقطها (سنة) كاملة (ان كان لها بال و) يعرف (فحواله لو والدينار) بأقل

(الأيام) لانها لا تفتت اليه النفوس كل الالتفات قال في المقدمات ما قل وله تدبر ومنفعه ويشعر به به ويقال له الامانة يعرف اتفاقاً في تعريفه سنة أو أياماً قولاً وما قيل ولا يطالبه عادة إلا ابن القاسم هو لمن وجدته ايض عليه تعريفه فان شاء تصدق به انتهى قال ابن عبد السلام وعلى القول الثاني نأول بعضهم المدونة وهو الذى عليه الاكثر من أهل المذهب وغيرهم انتهى فالشيخ رحمه الله تعالى ترك قول الاكثر ورد عليه بلو بقوله ولو كدلو ونحوه جاعل قول الاكثر لانه المعتمد والتعريف يكون (بمطمان طلبها وبياب المسجد) لا داخله (في كل يومين أو ثلاثة) مرة (بنفسه أو بمن ينطق به) لآمانته ولا ضمان عليه ان دفعها الامين يعرفها (أو) يعرفها غيره (بأجرة)

منها ان لم يلق) التعريف (عنه) لكونه من اولي الهيا "ت والاضمن كما لو تراخي في التعريف حتى ملكت (و) عرفها (بالبادين ان وجدت بينهما) لانها حينئذ من مظان طلبها (ولا يذ كر) الم عرف (جنسها) من ذهب أو فضة أو ثوب أو نحو ذلك بل بوصف عام كإمانة أو مال أو شيء لأن ذكر جنسها الخاص ربما أدى بعض أذهان الحذاق إلى ذكر عقاصرها وكأنها باعتبار العمادة (ولا يعرف) شيء (تافه) وهو ما لا تلتفت إليه النفس عادة ككون الدرهم الشرعي وعصا وسط وأقليل من تمر أو زبيب وله أكله إذا لم يعلم به والامنع وضمن وتقدم أن ما فوق التافه إذا لم يذكر له مال قوى كالدلو والدينار

٢٨٥

بمقتضى النظر على قول
الاكثر فلاقسام ثلاثة
(وله) أي للملقط (جنسها)
أي اللقطة عنده (بعدها)
أي السنة لعله أن يظهر
صاحبها (أو التصديق بها)
عن ربها أو عن نفسه (أو
التملك) لها بان ينوي
تملكها (ولو) وجودها
(بمكة) فله أحد هذه الأمور
الثلاثة وقيل ان لقطة مكة
يجب تعريفها أبداً لا
بظاهر الحديث ولا يجوز
تملكها ولا التصديق بها
(وضمن) الملتقط (فيها)
أي في التصديق بها ولو عن
ربها وفي نية تملكها إذا جاء
ربها (كنية أخذها) أي
كما يضمن إذا أخذها بنية
تملكها (قبلها) أي قبل
السنة لأنه بتلك النية صار
كالغاصب فيضمنها لربها
ولو تلفت بسماوي بعد
تلك النية وأولى لو نوى
التملك عند التقاطها
(و) ضمن في (ردها)
لوضعها) الذي أخذها منه
وأولى لغيره (بعد أخذها
للحفظ) والتعريف سواء
ردها بعد أو قرب وهو
قول ابن رشد وقال المأجني
ان ردها يقرب فلا ضمان

الإمانة والفرق بينهما وبين المودع حيث يضمن ان أودع ولو أمينا لغير عند ان ربهما هاتم بعينه لحفظها بخلاف
الوديعة (قوله ان لم يلق التعريف بعينه) فيدق قوله أو باجرة فيها (قوله والاضمن) أي والابان كان من
يعرف مثله واستأجر من يعرفها، فما وضاعت منه ضمن وهذا القيد تبع فيه المصنف خلية التابع لابن
الحاجب ابن عرفة وظاهر اللغوي عن ابن شعبان أن الملتقط أن يدفعه لمن يعرفها باجرة منها ولو كان ممن يلي
تعريفها بنفسه إذا لم يبرزه له بن (قوله وعرفها بالبادين الخ) قال الأمامي ظاهر كلامهم ولو كانت
أحدهما أقرب من الأخرى وينبغي إذا كانت أقرب إلى أحدهما من الأخرى قرباً مائتاً كذا بحيث يقطع
المقاطع بانها من هذه دون الأخرى أنه انما يعرفها في التي هي أقرب (قوله كإمانة) مثل ذلك من ضاع له ضائع
(قوله ولا يعرف شيء تافه) فدم أو لا أن ماله بال مما كان فوق الدينار وفهره يعرف سنة ونحو الدلو والدينار
يعرف الأيام وأعاد هنا أن التافه لا يعرف (قوله والامنع) أي والابان علم ربه وانما منع أكله حينئذ لأنه لم يكن
لقطة بل من أكل أموال الناس بالباطل (قوله أي للملقط جنسها الخ) اعلم أن ما ذكره المصنف من
تخيير الملتقط بين الأمور الثلاثة إذا كان غير الامام وأما الامام فليس له الاحتبسها أو بيعها لصاحبها ووضع
ثمها في بيت المال وليس له التصديق بها ولا تملكها المسقة خلاص ما في ذمته بخلاف غيره اه عب (قوله
وقيل ان لقطة مكة الخ) أي كما هو للمأجني رفاقا للسافعي (قوله عملاً بظاهر الحديث) أي وهو قوله عليه
الصلاة والسلام لا تحل لقطة الحاج وقوله عليه السلام ان لقطة التحل الا لمنشد فقال السافعي والباجي
ان الاستثناء معياره ومولد كره هذه الجملة به بدجلة لا تحل فيها أبداً وهي ولا تنقصها ولا يحتل خلاصاً
أي لا يقطع حشيشها والاصل نجاس المخطوقات في التي الأولى وأجاب المشهور بان المراد لا تحل قبل
السنة وانما نية النبي صلى الله عليه وسلم على ذات في مكة مع أن عدم حياها قبل السنة عام في مكة وغيرها
لأنه لا يتوهم عدم تعريف لقطة ما تصرف الحاج فتأمل (قوله وأولى لو نوى التملك الخ) اعلم أن الصور
ثلاث الأولى ما إذا رآها مطروحة فنوى أخذها تملكها ثم كسولاً لم يأخذها فتلفت الثانية ما إذا نوى تملكها
وأخذها فتلفت الثالثة ما إذا أخذها لغير تعريف ثم قوى تملكها قبل تمام السنة ففي الصورة الأولى لا ضمان
عليه لان نية الاعتبال وحدها لا تعتبر وفي الثانية الضمان قطعاً لمصاحبة فعله لنيته وفي الثالثة لا ضمان
عليه عند ابن عبد السلام نظراً إلى أن نية الاعتبال مجردة عن مصاحبة نفسه وقال غيره بالاضمان نظراً
إلى أن نية الاعتبال فسد صاحبها فعل وهو الكفر عن التعريف وارتضاء حرمته عليه شارحنا
(قوله والتعريف) عطف تفسير (قوله فلا ضمان بردها الموضوعة) أي بل الضمان بإبقائها لمخالفة
الواجب (قوله وضمن ان ردها يبعد) انما ضمن في البعد لان الشأن أن صاحبها جاء للمكان يقرب
وأيسر منه فلا يعود في البعد (قوله هو محل قولنا في شرح كلام الشيخ الخ) لكن قوله فيه أخذها
للحفظ أم لا خروج عن الموضوع لأن الموضوع أنه أخذها لا لحفظ بل لسأله عنها (قوله والرقيق)
أي بجميع أنواعه (قوله من رجب) أي وهو في صورتين وقوله أو حرمه أي وهي في صورتين أيضاً
وقوله أو كراهة أي وفي صورتين أيضاً وقوله تعريف أي وهو يجب تعريف من سنة أو أيام وقوله

وهذا معنى قول الشيخ الأتقرب بنا وابن وهب فهم للحفظ أي التعريف أنه ان أخذها بنية الاعتبال فلا ضمان بردها لموضعها مطلقاً
لو جرب ردها عليه واسألوا آخرتها ليسأل عنها فلا ضمان ان ردها يقرب لوجوب الرد عليه فوراً وضمن ان ردها يبعد وهذا
الثالث هو محل قولنا في شرح كلام الشيخ وعن بعضه من أئمة المأجني أن أخذها ليسأل عنها (والرقيق) في الالتقاط
(كله) في جميع ما تقدم

بمن وجوب أو كراهة أو غير ذلك وليس استبداد منه (و) الاضمان ان وجب عليه بعامر (قبل السنة) يكون (في رقبته) فيباع فيها ما لم يقدسه سيده وليس له اسقاطه عنه وبعد السنة يكون في ذمته فيتبع بها ان هتق ولا يباع فيها (وله) أي المانقط حرا أو رقبا (أكل ما يفسد) لو تركه كثيرا ولم يفسد فأكاه وخضر بخلاف التمر والزبيب ونحوهما مما لا يفسد فليس له أكاه (ولو) وجوده (بقرية) كما لو وجد به فلاة من ٢٨٦ الارض (ولا ضمان عليه) في أكاه (كغيره) أي غير ما يفسد كالتمر والزبيب

وغير ذلك أي كالأموال الثلاثة التي يقع عليها بعد المد التعريف وباقي الأحكام التي تقدمت (قوله وليس سيده منعه منه) أي من الالتقاط لانه يعرفها حال خدمته فلا تشغله (قوله وبعد السنة) أي اذا ضاعت بعد السنة بتقريب أو تصديقها أو غلظتها (قوله بخلاف الترخ) سيأتي بصرح المتن بهذا المفهوم فلا حاجة لذكره هنا فإنه أوجب التعقيد (قوله ولو وجد به بقرية) مباغلة على أكل ما يفسد وقوله كما لو وجد به بقلعة من الأرض تسببه في جواز الأكل فالأولى أن يقدّر قبل المباغلة لانه لا يتوهم عدم جواز كل حيث كان بقلعة من الأرض وانما يتوهم لو وجد به بقرية (قوله ولا ضمان عليه في أكاه) الضمير عائذ على ما يفسد والمعنى لا ضمان عليه في أكاه بعد الاستيلاء بقدر ما يخاف عليه الفساد ظاهره مطلقا قل ثمنه أو أكثر ولكن صرح ابن رشد بأنه ان كان له ثمن يبيع ووقف ثمنه وقال في المجموع له أكل ما يفسد وضمن ماله ثمن اه (قوله وليس له أكاه) هذا ظاهر ان كان مما يعرف بان كان ثمنه يزيد على الدرهم فان كان مما لا يعرف فلا وجه مانع أكاه وانما اذا كان ضمنه لربه ان كان له ثمن فتأمل (قوله فان أكاه ضمن) أي حيث وجد ربه وحاصل التعريف في هذه المسئلة انه اذا التقط طعاما فلا يخلو ما ان يفسد بالتأخير أولا وفي كل امان ان يكون مما يعرف أو اقل مما يعرف أو لا ثمن له أصلا كالتمر والزبينة والعنبة فهذه ست فان كان مما يفسد أكل بعد الاستيلاء فليلا فان ظهر ربه فلا ضمان عليه مطلقا على ما للمصنف واخليل وضمن قيمته ان كان له ثمن على ما لابن رشد والمجموع وأما ان كان مما لا يفسد فان كان مما يعرف عرفه وجري فيه أحكام التعريف المتقدمة وان كان مما لا يعرف أكله وضمنه لربه ان كان له ثمن فتأمل (قوله ولا ضمان عليه في أكاه) هذا يؤيد القول بعدم الضمان في الطعام الذي يفسد مطلقا هو أحرى ولا ذلك اقتصر عليه شارحنا واخليل (قوله فان تيسر حملها وجب عليه الخ) أي فان أكاه ضمن ان علم ربهها (قوله على المعتمد) أي وما في عب من جواز الاكل مطلقا تيسر حملها أولا فضعيف كما في بن (قوله وعلى ربهما أجرة حملها) أي بخير ربهما بين أخذها ودفع أجرة حملها أو تركها لمن حملها فحملها كالنقطة عليه لا يتبع به ذمة ربهما بل في عينها ان شاعرها دفعه أو تركها فيه بخلاف ما توجه عبارته أولا وآخر من تختم أجرة الحمل على ربهما (قوله وجب حملها وتعرف بهما) أي ويؤخذ من ربهما أجرة الحمل أو يتركهما لمن جاء بهما كما تقدم فقوله وقد تقدم أيضا أي في مسألة الشاة (قوله وان حملها للعمران عرفت) أي ان تجرأ وخالف الواجب من الترك وانظر في هذه الحالة هل يلزم ربهما أجرة حملها أولا لتعديده بالحمل (قوله خان عليها أم لا) أي في بن المعتمد من مذهب مالك تركها مطلقا قال في المقدمات بعد ان ذكر عدم الالتقاط الا بل قبل ان ذلك في جميع الزمان وهو ظاهر قول مالك في المدونة والعنبة وقيل هو خاص بمن العدل وصلاح الناس وأما في الزمان الذي فسد الحكم فيه أنما تؤخذ وتعرف فان لم يعرف ربهما بيعت ورقف ثمنها فان أيس منه تصدق به كما فعل عثمان رضي الله عنه لما دخل الناس في زمنه الفساد وقد روى عن مالك أيضا اه (قوله ثم بعد تعرف بهما سنة تركت) قد علمت أن هذا في زمن العدل والصلاح لا في مثل زماننا (قوله كراهة دابة الخ) انما جازله ذلك مع ان ربهما لم يوكله فيه لانه لا بد لها من نفقة عليه فكان ذلك أصح لربها والظاهر أنه إذا كراهها وجب كراه أسوانا ثم جاعر بها قبل

فسله أكله ولا ضمان عليه (ان لم يكن له ثمن) لقلته جسد الشاة والتمر والزبينة فان كان له ثمن فليس له أكاه فان أكاه ضمن (و) له أكل (شاة) من ضمان أو معز وجدها (بفيضاء) لا بعمران وعسر عليه حملها للعمران ولا ضمان عليه في أكاه فان تيسر حملها وجب عليه حملها وتعرف بها على المعتمد (فان حملها) أي الشاة التي يجوز أكاه للعمران تحملها بان تكلف سوقها للعمران (حيث عرفت) وجوبا وعلى ربهما أجرة حملها وان حملها مذبوحة فربها الحق بها ان علم قبل أكاه وعليه أجرة حملها (و) له أكل (بقرة) محل خوف من سباع أو جوع أو عطش بفيضاء وعسر سوقها للعمران ولا ضمان عليه فان تكلف سوقها عرفت كالشاة والحاصل أنه في المدونة سوى بين البقرة والشاة محل الخوف في عسر الاتيان بهما الى العمران فلذا قلنا (عسر سوقهما) للعمران فان تيسر وجب حملهما

تمامه

وتعرف بهما وقد تقدم أيضا (و) بوجوده (بأسن) أي بمحل مأمون (تركت) فان أكاه ضمن وان حملها للعمران عرفت كما لو وجد به (كابل) فانها تترك وجوبا (مطلقا) رجدها بعمران أو بالعمران خاف عليها أم لا وقيل ان خاف عليها من خاشأ سدت وعرفت أو بيت رقبته ثم انما يحلها وتبيل ان خيف عليها من السباع كانت في حكم الغنم لو اجدتها أكاه وقيل بل تؤخذ لتعرف اذا لامسة في حملها (فان أخذت) الا بل للعمران نعديا (عرفت) سنة (ثم) بعد تعرف بهما سنة (تركت بمحطها) الذي أخذت منه (وله) أي ان التقط دابة من حمار أو بقر أو فرس (كراداة) التقطها

(العلقها) أي لأجل علقها (منه كراء مأمونا) أي لا يخشى عليها منة وجبيرة أو مشاهرة (و) له (ركوبها) من موضع التقاطها (لموضع) وإن لم يتغير قودها (والا) بأن أكرام الغير علقها أو أزيد منه أو كراء غير مأمون فخطبت أو هلك أو ركبت الغير موضع أو في حوائجه (ضمن) فيه تها أن هلك أو أورش العيب أن تعيب وما زاد على علقها

من لمن وسمن وإن زاد على علقها (لا) أي ليس له (نسلها) وصونها وشعرها (ووجب لقط طفل) أي صغير لا قدرة له على القيام بصالح نفسه من نفقة وغيره أو المراد بالقطه أخذه لحفظه (كفائه) أي وجوب كفارة إذا وجد جماعة منسبعة أو كان المكان مطروقا للناس والاعتناء على من وحده لقطه وبسبب الطفل الملقوط لقطا وعرف ابن عرفة اللقيط بقوله صغير آدمي لم يعلم أبواه ولا رقة فخرج ولد الزانية المملومة ومن علم رقة لقطه لا لقيط انتهى (ونفقة) وحضائته واجبة (على ملقطه) حتى يبلغ قادر على الكسب ولا رجوع له عليه (إن لم يعط) ما تكفه (من النية) أي بيت المال بأن أعطى منه لم يصب النفقة على الملقط (الآن يكون له) أي اللقيط (مال من كفايته) أدخلت الكاف الصدقة والحبس فإن كان له مال فنفقة من ماله ويحوزه له ما تنقطه ولم تقسم ماله ثم النية ثم الحاضن (أو يوجد معه) مال مربوط بشيئ (أو) يوجد مال (مرفونا) بالنصب على

تمامه فليس له فسخه لوقوع ذلك العقد بوجه جائز كذا في حاشية الأصل (قوله ضمن فيه تها أن هلك) أي ويقدم في الضمان المستأجر في الكراء الغير المأمون لأنه بائع والمالقط متسبب (قوله وما زاد على علقها) أي فإذا كريت لأجل العلف وزاد من كراءه شيء على العلف لم يكن للملقط أخذه لنفسه بل يبقيه لربها إذا جاء عند سلامتها (قوله وله غلتها) أي في مقابلة نفقتها إذا أنفق عليها من عنده ولم يكرها في علقها ولم يستعملها في مصالحه (قوله من لبن وسمن) بيان للغلة المرادة هنا (قوله وإن زاد على علقها) أي وهو الموافق لو أنه ابن نافع خلا فالظاهر نقل ابن رشد وسامع القريش من أن له من الغلة بقدر علفه والزائد عليه لقطه معها قال في الحاشية وفي كلام الأجهوري ميل ترجيح ما نقله ابن رشد (قوله وصونها) أي سواء كان تاما أو غير تام فهو لربها مثل النسل يكون لقطه معها (قوله لو أنفق الملقط على اللقطه من عنده كل النفقة أو بعضها كالأول) كراءه فنقص الكراء عن نفقتها وكل الملقط نفقته من عنده فربها بخير بين أن يسلم له اللقطه في نفقته أو يفقد بها من الملقط بدفع النفقة وذلك لأن النفقة في ذاتها للقطه كالجنانية في رقة العبدان أسلمه المالك لشيء عليه وإن أراد أخذه غرم أورش الجنانية وحيث قلنا بخيار ربها ورضى بتركها في النفقة ثم أراد أخذها ثانية ودفع النفقة لم يكن له ذلك لأنه ملكها للملقط بمجرد رضاه والظاهر كما قال شيخ مشايخنا السيد أن عكسه كذلك أي إذا دفع له النفقة ثم أراد أن يسلمه الشيء للملقط ويأخذ منه النفقة فليس له ذلك (قوله ووجب لقط طفل) ظاهره وأو على امرأة وينبغي أن يقيد بما إذا لم يكن لها زوج وقت إرادتها لأخذها ولها وأذن لها فيه ولا يجب عليها إلا أن لا تمنعها فإن أخذته بغير إذنه كان له رد له لحل مأمون يمكن أخذه منه فإن لم يردده وكان لها مال أنفق عليه منه وإن أذن لها في أخذه فالنفقة عليه ولو كان لها مال لأنه بالأذن صار كائنا الملقط كذا في حاشية الأصل (قوله بضعة) أي قال بضعة لأجل أن يشمل من نبت قصدا ومن ضل عنه أهله وبشر إلى أنه لا بد أن يوجد في غير حرز إذا أخذ من في الحرز سرقة (قوله والاعتناء) أي وجب علينا كما في الإرشاد ولو علم خيانه نفسه في دعوى رقبته مثلا فيلزمه الانتقاط وترك الحيانة ولا يكون علمه بالحيانة عذرا يسقط عنه أو وجوب لعظم حرمة آدمي (قوله فخرج ولد الزانية) أي بة وله لم يعلم أبواه وأما هذا فقد علم أحدهما (قوله ومن علم رقه لقطه) معطوف على ولد الزانية وقوله لقطه خبر مبتدأ محذوف أي هو لقطه فيجري فيه أحكامها (قوله حتى يبلغ قادر على الكسب) هذا إذا كان اللقيط ذكرا فإن كان أنثى فإلى دخول الزوج البالغ بها أو الدعوى إليه بعد الطائفة (قوله ولا رجوع له عليه) أي لأنه بالتقاطه ألزم نفسه ذلك (قوله فعلم تقديم ماله) أي فإن أنفق الملقط عليه مع علمه بماله فإن له الرجوع إن حلف أنه أنفق ليرجع أو أشهد على ذلك كما مروا أن يكون غير سرف وأن يدعي أنه وقت الانفاق قصد الرجوع وأن يكون وقت الانفاق مال الطفل متعسر الانفاق منه أسكونه عرضا أو عقارا أو في ذمة الناس مثلا كما في النفقات (قوله بالنصب على المال) سوغ محي المال من المكرة تخصيصها بالطرف الذي هو قوله تحته (قوله والرفع على النعت) أي لو صرف محذوف قدره الشارح بقوله مال قال ابن مالك

وما من المنعوت والنعت عقل ويجوز حذفه في النعت بقل

(قوله إن كان منه رقة) قصد في الأخيرة فقط دون ما قبلها كما قبله حل الشارح (قوله ورجع إلها) أي أنفق الخ أي بشرط أو بعه أفادها اتن والشارح (قوله أن علم) هذا موضوع الرجوع ولا يعد شرطاً (قوله إن كان أبوه طرعه عمدا) انظر هل من الطرح عمدا لطرعه لوجه أم لا رجعه الباطل

المال والرفعة والنعت (قوله) فيبقى ليدونه (إن كان منه رقة) أي رقة كره منه الزانية أو غيره فله للطفل فينفق عليه منه إلا كان لقطه يعرف على من يقدم (وارجع) أي أنفق عليه (إن كان أبوه طرعه عمدا) أي

أرسله) بعد أخذه لو جوب حفظه لربه بأخذه فيضمن له قيمته يوم إرساله (الا) أن يكون أرسله (تلوف منه) على نفسه أو ماله فلا يضمن
 وصدق في دعواه الخوف منه بقرائن الأحوال (أو أسأجره) أي رضى من استأجره لا يضمن من نفسه أو من ملقطه (فيما) أي في عمل (يعطى
 فيه) أي شأنه العطب فيه أي وعطب والأضمن أجرة مثله وسواء علم المستأجر أنه أبق أم لا (لا أن أبق منه) أي من ملقطه (أو تلف) هل يضمن
 (بلا تفریط) منه فلا يضمن (وان قوى) ملقطه (عما كره) أي الآبق (قبل

٢٨٩

ولو تلف بسماوى واستحقه

سبيده) من الملتقط

(بشاهدوين) بلا

استيناء فأولى بشاهدين

(وأخذه) مدعيه حوزا

لامساكا (ان ادعاه وصدقه

العبد) بعد الرفع للحاكم

والاستيناء وكذا يأخذه

ان وصفه بما هو فيه ولو

لم يصدقه العبد فان جاء

غيره ما ثبت مما جاء به أخذه

منه ولذا قال وأخذه المفيد

لمجرد الحوزة وقال فيما قبله

واستحقه المفتضى ثلاث

(وان جاء) رجل من قطار

الى قاضى قطار آخر عنده

عبد آبق (بكتاب قاض)

بقطره مضونه (أنه ثبت

عندي أن صاحب كتابي

هذا آبق له عبد صفته كذا

دفع) ذلك العبد (اليه)

أي لمن جاء بالكتاب

الذكور بلا قوف على

بينه ولا غيرها (انطابق)

الوصف المذكور في

الكتاب وصفه الخارجى

والله أعلم

باب في بيان أحكام

القضاء وشروطه

القضاء في اللغة يطلق على

معان مرجعها الى انة قضاء

أرسله) أي سواء أرسله قبل سنة أو بعده (قوله تلوف منه على نفسه) مثل الخوف منه الخوف من السلطان
 بسبب أخذه أن يقتله أو يأخذ ماله أو يضربه قال بعضهم والظاهر أن عدم الضمان إذا أرسله تلوف منه
 محله إذا لم يكن رقه للامام والارفعه اليه ولا يرسله فان أرسله مع ما كان الرفع ضمن ومحله أيضا إذا لم يمكنه
 التحفظ منه بجهله أو بخارس والافلا يرسله ارتكابا لاخف الضررين والظاهر رجوعه بالاجرة كالنفقة لانهما
 من تعلقات حفظه (قوله بقرائن الأحوال) من باب أولى البينة (قوله والأضمن أجرة مثله) أي في دفعها
 المستأجر لربه ويرجع على الملتقط ان كان دفع له أو على العبد ان كان دفع له وكانت الاجرة ثمة والاداء رجوع
 له عليه (قوله لا آبق) هو بفتح الباء أفصح من كسرهما قال تعالى لاذنقى الى العلاء المشحون وفي مصادره
 الصم والفتح والكسر من باب دخل ومنع وضرب (قوله بشاهدوين) أي لانه مال والمال يثبت بالشاهد
 واليمين (قوله وصدقه العبد) أي وسواء وصفه سيده أم لا بلى العبد على تصديقه أم لا (قوله بعد الرفع للحاكم
 والاستيناء) أي الامهال في الدفع له باجتهاد الحاكم وانظر ما فائدة الاستيناء مع كون الدفع له حوزا لامساكا
 وقد يقال فائدة دفع النزاع ممن بطرا (قوله دفع ذلك العبد اليه) ما ذكره المصنف هنا لا يخالف ما يأتي في
 القضاء من أن كتاب القاضى وحده لا يفيد لاحتمال تخصيص ما يأتي به فاذ ذلك خلفه الامر هنا لان له أخذه
 حوزا من غير كتاب مجرد الوصف

باب في بيان أحكام القضاء

أي مسائله وقوله وشروطه أي الاربعة الآتية وهى من العقود الجائرة من الطرفين كالجماعة والقراض
 قبل الشروع في كل منهما والمفارقة والتحكيم والوكالة وأصله قضاي لانه من قضيت الا أن الياء لما
 جاءت بعد الالف هزت والجمع الاقضية والقضايا (قوله يطلق على معان) ذكر الشارح منها سبعة
 فهو من المشترك اللفظي كعين (قوله أي أمرا) أي أمر اجاز ما وقد اختلف أهل التفسير في معنى
 قوله تعالى وقضى ربك أن لا تعبدوا الاياه فلا كفر على أنه معنى أمر لا حكم اذ لو كان معنى حكم لم يقع غير
 ما حكم به ابن عطية ويصح أن يكون معنى حكم على أن الضمير في أن لا تعبدوا الاياه لله وثنين (قوله نحو
 فاقض ما أنت قاض) أي افعل الذي تريد وهو من كلام السحرة افرعون حين آمنوا بالله (قوله نحو
 قضى نجبه) النجب في الأصل النذر أي قضى نذره وذلك كناية عن الموت لان النذر لازم الحصول
 كالموت (قوله ومنه) أي من معنى الموت فعنى ليقض عاينار بك أنهم يطلبون الموت لانفسهم من الله قال
 تعالى في الآية الاخرى ويأتية الموت من كل مكان وما هو بميت وفي آية لا يموت فيها ولا يحيى وبقى من
 المعاني اللغوية اتبانه بمعنى العلم نحو قضيت لك بكذا أعلمت بك به ومن هنا يسمى المفتى والمدرس قاضيا لانه
 معلم بالحكم والكتابة ومنه وكان أمرا مقضيا وأصل ومنه وقضى بينهم بالحق والخلق ومنه فقضاء من
 سبع سموات كذا في بن (قوله حاكم أو محكم) الحاكم ما كان مقامه من طرف السلطان والمحكم ما كان
 مقامه من طرف الخصام وحكم المحكم لا يكون في جميع المسائل بخلاف حكم الحاكم وسبأ في ذلك (قوله
 كدين الخ) جميع ما ذكره أي فيه قضاء الحاكم ولا يأتي قضاء المحكم الا في البعض لقوله فيما يأتي وجاز
 فتحكيم عدل الخ (قوله ليرتب) متعلق بحذوف لانه غائبة لقوله حكم الحاكم تقديره وانما جعل له الحكم

﴿ ٣٧ - مساوى - في ﴾

التي وتماسه فيطلق على الامر نحو وقضى ربك أي أمر أن لا تعبدوا

الاياه وعلى الاداء نحو قضيت الدين ومنه فاذا قضيت الصلاة وعلى الفسار نحو وقضى الامر أي فرغ وعلى العدل نحو فاقض ما أنت
 قاض وعلى الارادة نحو فاقض أمرا وعلى الموت فخرقه في نجبه ومنه ليقض عاينار بك وعلى الحكم والارام نحو قضيت عليك بكذا
 وفي التمرع هر حكم حاكم أو محكم يثبت عنده كدين وحس وقيل وجرح وضرب وسب وترك صلاة ونحوها وقذف وشرب وزنا سرقة
 وغصب وعدالة وضدها وذكورة وأنوثة زنا وتوحيات وجنون وعقل وبلوغه ورشد وفساد وكبر وسكاح وطلاق ونحو ذلك يترتب على ما ثبت
 عنده مقتضاه

أوحكمه بذلك المفتضى مثاله لو ثبت عند دين أو طلاق فالحكم تارة بالدين أو الطلاق ليرتفع على ذلك الغرم أو فراقها وعلما أن الحكم بالغرم أو الفراق لما ثبت عندنا على حسب ما يقتضيه الحال من الرفع له والحكم بالأعلام على وجه الإلزام والقاضي الحاكم بالأمور الشرعية أى من له الحكم حكم أولم يحكم ولا يستحقه ٢٩٠ شرعا لا من توفرت فيه شروط أربعة أشار لها بقوله (شرط القضاء)

فيما ذكر ليرتب (قوله أوحكمه بذلك المفتضى) هذا التنويع غير ظاهر بل التعريف تام المعنى بدون هذا التنويع وتشبه الآتى لا يظهر منه صحة هذا التنويع فتأمل (قوله والحكم بالأعلام الخ) راجع لقوله أول التعريف حكم حاكم (قوله والقاضي الخ) أى المشتق من القضاء بالمعنى الاصطلاحي (قوله أى من له الحكم) أى استحقاق الحكم (قوله عدالة) أى تغير العدل لا يمنع قضاؤه ولا ينفذ حكمه (قوله عدل شهادة) أى لارواية وسبب فى شروط عدل الشهادة (قوله عند الجمهور) أى خلافا للاحقون حيث قال يمنع توبة العتيق قاضيا لاحتمال أن يستحق فردا أحكامه (قوله تستلزم الخ) أى من استلزام الكل لا يؤاخذ لأن العدالة وصف مركب من هذه الأمور الخمسة (قوله فلا يصح من أنثى ولا خنثى) أى ولا ينفذ حكمهما (قوله ينخدع بتحسين الكلام) أى كلام الأخصام (قوله حودة الذهن) أى العقل أى فجرد العقل التكليف لا يكتفى لمجامعته للعقل بل لابد من أصل الفطنة ويستحب كونه غير زائد فيها كما يأتى (قوله التى ولي للقضاء بها) أى فلا يشترط علمه بجميع أحكام الفقه إلا أن كان مولى فى جميع الأحكام ويسمى عند الفقهاء قاضيا الجماعة فان كان مولى فى شئ خاص كالنسخة اشترط علمه بما فقط وهكذا (قوله ولو مقلد المجتهد) أى على المعتمد خلافا لما شئ عليه خليل حيث قال مجتهدان وجدوا لادامثل مقلدا والمراد بالمجتهد المطلق كالشافعى ومالك وأعلم أن المجتهد ثلاثة أقسام مجتهد مطلق ومجتهد مذهب ومجتهد فتوى فالأطلق كالصاحب وأهل المذاهب الأربعة ومجتهد المذهب هو الذى يقدر على إقامة الأدلة فى مذهب امامه كإمام القاسم وأشهب ومجتهد الفتوى هو الذى يقدر على الترتيب ككبار المؤلفين من أهل المذهب والأصح أن الترتيب بين هذه المراتب فى القضاء مندوب (قوله وزيد للإمام الأعظم) اعلم أن تلك الشروط إنما تعتبر فى ولاية الإمام الأعظم ابتداء لا فى دوام ولايته إذ لا يعزل بعد مبايعة أهل الحل والعقد بطر وفسق غير كفر كما يأتى (قوله جعل الخلافة فى قريش) أى لأمراء بذلك فى جملة أحاديث كثيرة صحيحة متواترة (قوله وقريش هو فهر) أى لقول العراقي فى السيرة

أما قريش فالأصح فهر * جماعها وألا كثرون النضر

(قوله ولا يشترط أن يكون عباسيا الخ) أى ولا يندب بدليل ما بعد (قوله فدعوى أن الأولى كونه عباسيا) أى كما قال بهرام والتشائى وتبعهما على ذلك الأجهورى (قوله وهو تيمى) أى من بنى تيم الله بيت مشهور فى قريش أيضا (قوله وهو عدوى) أى من بنى عدى بيت مشهور فى قريش أيضا (قوله وهو أموى) بضم الهمزة وفتح الميم أى من بنى أمية بيت مشهور فى قريش أيضا (قوله وهو هاشمى) نسبة لبنى هاشم سادات قريش (قوله أولهم معاوية) أى بعد نزول الحسن ابن علي عنها ثم تغلب عليها ولله الزيد ثم من بعده ولد الزيد وهو الوليد وهكذا ثم انتزعها منهم بنو العباس فسكنوا فيها وهم دهر أطول ثم اختلطت حتى جعلت فى العتقاء كما قال الشارح (قوله يعنى بالراجح) دفع بهذا التقييد ما يؤهم أن المراد خصوص قول مالك مثلا وإن كان ضعيفا (قوله ولا يقول غيره من المذاهب) أى لا يجوز له أن يحكم بقول غير مذهبه وإن حكم به لم ينفذ حكمه (قوله مدركا) هكذا بالنصب فى نسخة المؤلف والمناسب الرفع لأنه اسم يكون مؤنثا عن خبرها (قوله وكذا الماتى) أى لا يجوز له الاقتداء بالراجح من مذهبه لا بمذهب غيره ولا بالضعيف من مذهبه إلا إذا

أى شرط صحته (عدالة) أى كونه عدلا أى عدل شهادة ولو عتيقا عند الجمهور والعدالة تستلزم الاسلام والبلوغ والعقل والحرية وعدم الفسق (وذكرة) فلا يصح من أنثى ولا خنثى (وفطنة) فلا يصح من بليد مغفل ينخدع بتحسين الكلام ولا يثبت له ما يوجب الإقرار أو الإنكار وتناقض الكلام فالعطنة جودة الذهن وقوة ادراكه لمعاني الكلام (وفقه) أى علم بالأحكام الشرعية التى ولي للقضاء بها (ولو مقلدا) لمجتهد عند وجود مجتهد مطلق (وزيد للإمام الأعظم) شرط خامس وهو (قريش) أى كونه قريشيا أى من قريش لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الخلافة فى قريش وقريش هو فهر وقيل هو النضر وفهر هو ابن مالك بن النضر ولا يشترط أن يكون عباسيا ولا علويا ولم يقم دليل على أن الأولى أن يكون عباسيا فدعوى أن الأولى كونه عباسيا خالية عن دليل وقد اجتمعت الصحابة على

مكان

خلافة الصديق وهو تيمى ثم عمر بن الخطاب وهو عدوى ثم عثمان وهو أموى ثم علي وهو هاشمى

والكل من قريش ثم استقرت الخلافة فى بنى أمية أولهم معاوية رضى الله عنه ثم فى بنى العباس ثم اختلطت حتى جعلت فى العتقاء والله أعلم (فحكم) المقلد من خليفة أو قاض وحويا (بقول مقلده) بفتح اللام يعنى بالراجح من مذهبه سواء كان قوله أو قول أصحابه لا بالضعيف ولا يقول غيره من المذاهب والانقض حكمه إلا أن يكون للضعيف مدركا راجع عنده وكان من أهل الترجيح وكذا الماتى ويجوز للإنسان أن يعمل بالضعيف لأم

اخصى ذلك عنده وقيل بل يقلد قول الغير اذا كان راجحاً في مذهب ذلك الغير فان قيل ما فائدة ذكر الاقوال الضعيفة في كلامهم اذا كان لا يجوز العمل بها ولا الفتوى قلنا امور ثلاثة الاول اتساع النظر والعلم بأن الراجح المذكور ليس يتفق عليه والثاني معرفة مدارك الاقوال فلان له الترجيح في جميع ما ضعف لقوة المدرك عنده والثالث العمل به في نفسه اذا اقتضت الضرورة ذلك ثم ان الخليفة اذا ولي مستوفياً للشرع لا يجوز عزله اذا تغير وصفه كان طرأ عليه الفسق وظلم الناس بخلاف غيره من قاض ووالي وكذا الوصي بعد موت الموصي وجاز لكل عزل وكيله مطلقاً ولا يجوز تعدد الخليفة الا اذا اتسعت وبعثت الاقطار ويجب أن يكون الحماكم سميماً بصيراً متكلماً (ووجب عزل أعبي أو أمم أو أيكم) ولو طرأ عليه بعد توليته (ونفذ حكمه) ان وقع صواباً لان انصافه بالثلاثة واجب غير شرط وفقد اثنين منها مضر لا ينفذ به حكمه اذ لا تنفذ ولايته بفقد اثنين ٢٩١ وأما فائدة الثلاثة فلا تصح معاملته في

معاملة فائدة الاثنين
خلاف الاظهر عدم صلاحها
لعدم انضباطه (وتعين
القضاء على متفرد) في
عصره (بشرطه أو)
على (خائف فتنه) على
نفسه أو ماله أو ولده أو على
الناس ان لم يتول القضاء
(أو) على شائف (ضياح
حق) له أو لغيره (ان لم
يتول) ومعنى تعين بالنسبة
للاخيرين وجب واذا
وجب هل يجوز بذل مال
عليه قيل نعم لانه لا يحصل
أمر واجب وقيل لا
واستظهر وأما بذل مال
في طلب ما لم يجب فجرام
قطعا ولا يتسبه باطله
وقضاؤه مردود وقضاؤه
مصر يندون الاموال في
نظراً كل أموال الناس
بالباطل بلا شبهة ولا سيما
اذا كانوا يأتون أوضاعاً
فلا يبقى لهم القضاء من
أموالهم الا ما قل نسأل
الله العافية فأحكامهم
لا تنفذ بالضرورة على ان

كان قوي المدرك وكان من أهل الترجيح (قوله لا مراقتضى ذلك عنده) أي لضرورة في خاصة نفسه ولا يفتى به لغيره لانه لا يتحقق الضرورة بالنسبة لغيره كما يتحققها من نفسه سد الذريعة كما يفيد بن (قوله وقيل بل يقلد قول الغير الخ) أي وهو المعتمد على التقليد وان لم تكن ضرورة (قوله أمور) خبر مبتدأ محذوف تقديره هي أمور والكلام على حذف مضاف تقديره عدة أمور (قوله والثاني معرفة مدارك الاقوال) هذا أيضاً لازم لاتساع النظر والمراد بمدرك الاقوال أدلتها (قوله كان طرأ عليه الفسق) أي بغير الكفر قال صاحب الجوهرة

ألا يكفر فابذل عنده * فانه يكفي اذا وحده
بغير هذا لا يباح صرفه * وليس يعزل ان أزيل وصفه

وانما لم يعزل بالفسق والظلم ارتكاباً لا خوف الضرر من لما في عزله من عظم الفتن (قوله بخلاف غيره من قاض ووالي) أي في عزله الامام لزوال وصفه لانه لا يخشى من عزله فتن كما يخشى من عزل السلطان (قوله مطلقاً) أي زال وصفه لم لا يسبب وبغيره (قوله الا اذا اتسعت وبعثت الاقطار) أي كما في زماننا (قوله ويجب أن يكون الحماكم سميماً الخ) دخول على كلام المصنف أي فتجب له هذه الصفات ابتداء ودواماً (قوله فلا تصح معاملته) أي لعدم تكليفه ان ولده هذا الامر وعجزه عن غالب الاحكام ان طرأت عليه بعد التكليف (قوله أو على خائف فتنه) أي وان لم يتفرد بالشرع بدليل عطفه على ما قبله وفتنة اما بالنسبة لمعول الخائف او بالجرى بالاضافة (قوله ومعنى تعين بالنسبة للاخيرين وجب) ان قلت كلامه يوهم ان الاول غير واجب مع أنه أورد في الوجوب والجواب أن الاخيرين يقتضيان الوجوب الغير الشرطي وأما الاول ففيه الوجوب الشرطي المتوقف الصحة عليه بدليل أنه يجب عليه ولو بالضرب (قوله واستظهر) أي استظهر ح أنه لا يجوز له (قوله فأحكامهم) لا تنفذ بالضرورة) أي وانما سكوت المفتين عنها لعجزهم عن التكلم بالحق كما قال بعض العارفين هذا الزمان زمان السكوت وزوم البيوت والرضا بآدي القوت ومن يقول الحق فيه يموت (قوله على أن قاضي القاهرة الخ) استدراك على بطلان حكمه وان لم يأخذ شرعاً ولا الحكم عن جميع الشروط كما هو معلوم لاهل البصائر (قوله فلا يجرم) أي بل يندب اذا كان في ضيق عيش وأراد التوسعة على عباله من ذلك (قوله وحرم عليه قبول هدية) مثله كل صاحب جاه وقد تقدم ذلك في باب القرض (قوله ورع) هو من يترك الشبهات خوف الوقوع في المحرمات وأما الاورع فهو من يترك بعض المباحات خوف الوقوع في المشبهات (قوله أي كثير النزاهة) أشار بذلك الى أن نزاهة صفة بالغة (قوله أي معروف النسب) أي وان لم يكن فرساً قال ابن رشد من الصفات المستعسنة أن يكون معروف النسب ليس بابن اعمان

قاضي القاهرة في الغالب لا يسمع دعوى ولا يرفى حقيقتها وانما يصحط الشاهد من شهود المحكمة القضاة ويكتب اسمهم ويضع ختمه من غير زيادة (وحرم) على القاضي أو غيره من خليفة أو عامله (أخذ مال من أحد الخصمين) لانه من أكل أموال الناس بالباطل بخلاف أخذ مال من وقف على القضاء أو من بيت المال فلا يجرم (و) حرم عليه (قبول هدية) من أحد من الناس الا أن يكون ممن يهديه قبل توليته القضاء لقراءة أو هبة أو صلة (وندب غنى ورع) أي كونه غنياً لا فقيراً ورعاً لانه مظنة التزهد عن الطمع لما في أيدي الناس (نزاهة) أي ثمة النزاهة والبعده عن شوائب الطمع وما لا يليق من سفساف الامور بأن يكون كاملاً المروءة (حليم) لان الحلم مظنة الخير والكمال وسوء الخلق مظنة الشر والظلم وأذية الناس بغير حق (نسيب) أي معروف النسب لان مجهولاً لا يهاب ويتسارع الناس في الطعن فيه

(بلا دين) عليه (و) بلا (حد) لان المدين مذهب الزينة عند الناس وأحاط مشه المجنون في زنا ومرة أو غيرها (و) بلا (زائد في الزناه) بفتح الدال المهملة والمد هو جودة الدهن فجودته هي المطاوعة لان العطانة شرط صحة حكماته تقدم وزايدته أربادة الحكم بين الناس بالفراسة بكسر الفاء وترك القواين الشرعية (و) نذب (منع الراكبين معه والمصاحبين) له بلا ركوب معه إلا خبير في كثرة اجتماع الناس وللحميدى رحمه الله تعالى لقاء الناس ليس يفيد شيئا سوى الهذيان من قيل وقال فأقلل من لقاء الناس إلا لاخذ العلم أو إصلاح حال إلا الاعوان من خادم وكاتب وشهود ورسول وصحبان ونحو ذلك (و) نذب (تخفيف الاعوان) والاقتصار على قدر الحاجة (و) نذب (اتخاذ من يخبره) من أهل الصدق والصلاح (بما يقال فيه) من خير أو شر ليحمد الله على ما يقال فيه من خير ويتباعد عما يقال فيه من شر أن وقع أو يبين أنه لم يقع أو يبين الوجه فقد يعترض عليه بفعل شيء وهو في الواقع قد يكون واجبا عليه لضرورة اقتضته (أو) بما يقال (في شهوده) ٢٩٢ من خير أو شر ليحيى عنده أولى الخير ويعزل الأشرار (و) نذب

(تأديب من أساء عليه) اه واللك جوز سحر من تولية ولد الزنا ولكن لا يحكم في الزنا لعدم شهادته فيسه (قوله بلا دين) لا ينفى عن هذا قوله غنى لانه قد يكون غنيا وعليه الدين (قوله وبلا حد) علم منه أن تولية المحدث وجائزة وان حكمه نافذ وظاهره نفي فيما حد فيه أو في غيره وهو خلاف ما للسحنون بخلاف الشاهد فانه لا تقبل شهادته فيما حد فيه ولو تاب وتقبل في غيره إذا تاب والفرق بين القاضي والشاهد استناد القاضي ليمينه فبعدت التهمة فيه دون الشاهد (قوله بفتح الدال المهملة والمد) وهو زنة منقلبة عن الياء لا عن الواو (قوله ر بما أدته الخ) أي فلذلك كرهت زيادتها فيه وهذا بخلاف الامير فزيادتها فيه لا كراهة فيها لوسع عمله (قوله ونذب منع الراكبين معه الخ) أي بنذب القاضي أن يمنع الراكبين معه والمصاحبين له من غير حاجة وان كان شأنه ذلك قبل القضاء (قوله وللحميدى رحمه الله الخ) هذان البيتان من بحر الزاوية وأجزاء مفاعلتين مفاعلتين فعول (قوله الهذيان) هو الكلام الساقط الذي لا يعود على صاحبه منه خير دينوى ولا أخرى (قوله ونحو ذلك) أي كالتبرجان (قوله أو يبين) معطوف على يتباعد وقوله وان وقع معترض بين المعطوف والمعطوف عليه (قوله ونذب تأديب من أساء عليه) ما ذكر المصنف من نذب تأديب من أساء عليه هو ظاهر كلام ابن رشد وظاهر كلام ابن عبد السلام وجوب التأديب لحرمة الشرع وهذا كله إذا أساء على القاضي وأما إذا أساء على غيره كشاهد أو خصم فالأدب واجب قطعاً كما في بن (قوله بل يرفق به) أي لا يلدخل في وعيد قوله تعالى وأدأبيل له اتق الله أخذه العزة بالآثم الآية وقد كان بعض العارفين إذا قيل له اتق الله مرغ خشيته على التراب (قوله أن يقول له) أي يقول القاضي لاحد الخصمين (قوله أو أرسل لي رسولا) معطوف على قدوفيته مسلط عليه القول (قوله أو يقول ان شهد الخ) معطوف على يقولك الاول (قوله والعفو أولى) قال تعالى فمن عفا وأصلح فأجره على الله (قوله ونذب للقاضي احضار العلماء) أي فان احضرهم أو شاورهم ووافقوه على ما يريد الحكم به فالامر واضح وان خالفوه وأظهروا له فسادهما أراد الحكم به ووافقهم ونذب احضار العلماء والمشاورة في المشكلات ولو كان القاضي بمجتهدا فان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يفتون ذلك لا احتمال أن يكون الظاهر له في هذه المازلة غير الظاهر لهم فاذا احضرهم فيجتمعون أن يظهر له ما ظهر لهم ويرجع عن اجتهاده كما كان يتم لكبار الصحابة (قوله بأسيال كثيرة) أي زائدة على مسافة القصر (قوله أو أذن له في الاستخلاف) معطوف على قوله اتسع وحاصل المسئلة أن الصور اثنتا عشرة صورة ولان السلطان أمان ينص القاضي على الاستخلاف أو على عدمه أو يسكت وفي كل أمان يستخلف لعذر أو لراحة نفسه وفي

احترازهما إذا أساء عليه بغير مجلس الحكم فلا يؤدبه بل يرفعه لغيره ان شاء والعفو أولى (و) نذب للقاضي (احضار العلماء) في مجلس الحكم لظهور الصواب (أو مشاورتهم) لذلك وهذا في مشكلات المسائل وأما الضرورية فلا يحتاج في ذلك (وله) أي للقاضي إذا ولي على القضاء يميلاد (أن يستخلف ان اتسع عمله) لان لم يقع فلا يجوز له استخلاف ولا ينفذ حكم من استخلفه إلا أن ينفذه هو (بجهة) أي في جهة (بعدت) عنه بأسيال كثيرة فيشق حضور الخصمين والشهود منه الى محل القضاء لان قربت فلا يجوز (من) مفعول يستخلف أي يستخلف رجلا عدلا (علم بالاستخلف فيه) وإن لم يعلم جميع أبواب الفقه فاذا ولاه على الاستخلاف فقط اشترط أن يكون عالماً بمسائل لتسكاح وما يتعلق بها وان استخلفه في القصة والموارث وجب علمه بذلك وهكذا ولا يباح أن يستخلف جاهلاً بما ولي فيه (أو أذن له) في الاستخلاف بان أذن له السلطان فيه فله الاستخلاف ولو لم يسمع عمله أو في جهة قربت (و) إذا أذن له في الاستخلاف

واستخلف (لا ينزل) الخليفة (بوت) أي يموت من استخلفه وكذا ان جرى العرف بالاستخلاف لان الاذن في ذلك أو جريان العرف به كانه تولية من السلطان فلا ينزل بموت القاضي المستخلف له وأما ان استخلف لانساع عمله بجهة بعدت فينزل بموت من ولاه وهو معنى قول الشيخ وانزل بموته لان كلامه رحمه الله في ذلك ولا اعتراض عليه فتأمل (ولا) ينزل (غيره) أي غير خليفة القاضي المأذون له في الاستخلاف من قاض ووال وعامل (بوت من ولاه) من الامراء
 ٢٩٣ ولو كان الذي ولاه هو الخليفة

كما قال الشيخ والحاصل ان الخليفة أو غيره اذا استخلف قاضيا أو غيره لم ينزل المولى بموت من ولاه الا خليفة القاضي اذا ولاه القاضي بجهة بعدت لانساع عمله فانه ينزل بموت القاضي الذي ولاه هذا حاصل كلامهم فتأمل واما اذا عزل من ولاه فانه ينزل قطعا الا الخليفة فلا يعزل ان أزيل وصفه اذ اولى مستحبا لشروطها (ولا تقبل شهادته) أي القاضي اذا شهد عند قاض آخر (أنه قضى بكذا) وسواء شهد بذلك قبل عزله أو بعده لانها شهادة على فعل نفسه وهي باطلة واما الاخبار فيقبل منه قبل العزل لا بعده والحاصل أن اخباره بذلك ان كان على وجه الشهادة لم يقبل مطلقا وان كان على وجه الاعلام فيقبل قبل العزل لا بعده (وجاز) الخصمين (تحكيم) رجل (عدل) عدل شهادة بأن يكون مسلما جريا لفاعلا غير فاسق (غير خصم) أي غير أحد الخصمين المتداعيين بحيث يحكم

كل اما ان يستخلف في جهة قريبة أو بعيدة فان نص على الاستخلاف جاز مطلقا لغيره في القرينة والبعيدة وان نص على عدمه منع مطلقا وان سككت فان كان العرف الاستخلاف فكان نص عليه وان لم يكن عرف أو كان العرف عدمه فان كانت الجهة قريبة فالمنع ان كان الاستخلاف لغير عذر وان كان لعذر فلا وان كانت الجهة بعيدة فالجواز كان لعذر أو لغيره ولا يشترط في الاستخلاف كون المستخلف بالكر وقت الاستخلاف في محل ولايته ومثل الاستخلاف العزل بجواز أن يعزل واحد من أهل ولايته وهو في غير محل ولايته بخلاف حكمه فانه لا يصح في غير محل ولايته (قوله لا ينزل الخليفة بموته) مثله من قدمه القاضي للنظر على أتمام فانه لا ينزل بموت القاضي الذي قدمه ولا يعزله (قوله فينزل بموت من ولاه) أي والموضوع أن استخلافه بسبب اتساع العمل بغير اذن ولا عرف جار بالاذن والا فيكون داخل فيما قبله (قوله الا خليفة القاضي) أي والموضوع أنه ولاه بغير اذن من الامام والفرق كما في الاصل أن القاضي ليس نائبا عن نفس الخليفة بخلاف نائب القاضي فانه نائب عن نفس القاضي فلذا انزل بموته وبموت بن في هذا الفرق بقوله اذ لو لم يكن القاضي نائبا عن الخليفة لم يكن للخليفة عزله كيف وأصل القضاء للخلفاء ولو سلم أن القاضي ليس نائبا عن الخليفة فلم لا يقال مثله في نائب القاضي فان قلت ان ذلك لا يخفف عن القاضي قلت السلطان أيضا لما جازله أن يستغنى لاجل التخفيف عن نفسه اه (قوله فتأمل) أمر بالتأمل لما فيه من البحث المتقدم (قوله الا الخليفة) أي السلطان وقوله فلا يعزل ان أزيل وصفه أي ارتكبا بالاحق الضرر بن ومحل ما لم يكفر والاوجب عزله كما تقدم (قوله ولا تقبل شهادته الخ) صورته أن القاضي حكم في قضية ومضى زمنها ثم تنازع الخصمان وأنكر أحدهما الحكم فاب القاضي لا تقبل شهادته على حكمه ولا يد من شهادة عدلين لمن ادعى الحكم ويقوم مقام شهادة العدلين وجرد القضية في السجل الكائن بيد العدول ولتلك جعلت سجلات القضاء لرفع النزاع في المستقبل (قوله أنه قضى بكذا) أي وأولى في عدم القبول ما اذا قال بعد عزله شهد عندي شاهدان بكذا وقد كنت قبلت شهادتهما غير أنني لم يصدر مني حكم (قوله ان كان على وجه الشهادة) أي بان تقدم الاخبار دعوى من الخصام وقوله وان كان على وجه الاعلام أي بان لم تقدم اخباره دعوى بل انما قدم مجرد الاعلام (قوله تحكيم رجل عدل) لما كان التعريف المتقدم أول الباب شامل للحكم المحكم حيث قال فيه حكم حاكم أو محكم الخ تعرض المصنف له هنا قال بعضهم ولا يحتاج التحكيم لاشهاد على كونه حكما (قوله غير خصم الخ) هذا الوصف وما بعده زيادة على وصف عدل الشهادة (قوله فان وقع مضي الخ) سيأتي إعادة تلك الاقوال في آخر العبارة وايضا فيها (قوله والالم يصح ولم ينفذ) أي ان حكم بالجهل وأما الوشاو والاعلام وحكم فصح وبنفذ ولا يقال له حيث قد حكم جاهل (قوله في مال) أي غير متعلق بفائب بدليل ما يأتي (قوله يشوب ما ذكر الخ) الثبوت وعدمه والازم وعدمه والجواز وعدمه يصلح كل شكل من الدين والبيع والشراء فتأمل (قوله وجرح) أي عمدا أو خطأ (قوله أو قطع) انظر ما حكمه العطف باو مع أنها من جملة الجراحات العظيمة (قوله كقصاص) أي في النفس لافي الاطراف لانه تقدم أنه يحكم فيها وقوله بعد ذلك أو قصاص مكرر فالأولى حذف أحداهما ودخل في الحد وقطع العروة فلا يحكم فيه والحاصل أنه يحكم في الاموال

لنفسه أو عليها ولا يجوز تحكيم الخصم فان وقع مضي ان حكم مسوا بل وقيل يجوز ابتداء ابن عرفة والقول بعدم مضي مطلقا أعرفه انتهى (و) غير (جاهل) بان يكون عالما بالحكم بما ذكره الحاكم أو الحكم العلم بما يحكم به والالم يصح ولم ينفذ حكمه (في مال) من دين وبيع وشرائه الحكم بثبوت ما ذكر أو عدم ثبوت وزومه وعدم لزومه وجوازه وعدمه (وجرح) ولوعظم كجائفة وآمنة ومقتلة وموضحة أو قطع انحويد (لا) في (حد) من الحدود كقصاص أو جلد أو رجم (و) لافي (قتل) في ردة أو حاربة أو نصاب (و) لافي (لعان) (و) لافي (ولاء) لشخص على آخر (و) لافي (نسب)

بذلك (و) لافي (طلاق) لافي (فسخ) لنكاح ونحوه (و) لافي (عتق) لافي (رشد) وسفوة (و) لافي (امرأاب) مما يتعلق بماله
وزوجته وحياته وموته (و) لافي (حبس) (و) لافي (عقد) مما يتعلق بماله وقضائه لان هذه الامور انما يحكم فيها بالقضاء فلا يجوز التحكيم
فيها لتعلق الحق فيها بغير الخصم من اماله تعالى كالمعروف والقتل والعتق والطلاق وما لا دمي كاللعان والولاء والنسب في اللعان حق
الولد يقطع نسبه وفي الولاء والتسبب ترتيب احكامهما من نكاح وعدمه وارث وعدمه وغير ذلك على الدرية التي ستوجد (فان حكم)
الحكم في هذه الامور التي لا يجوز له الحكم فيها بان جعل في احكامها حكم (صوابا مضي) حكمه ولا ينفذ لان حكم المحكم يرفع الخلاف
(و ادب) لاقتيانه على الحماكم ومحل تأديبه ان تقبل حكمه بان اقتضى اوجده او طلق لا بمجرد قوله حكمت ونحوه ومفهوم قولنا عدل انه
لا يجوز تحكيم غيره لکن ان كان كافرا فلا يفي قطعا وكذا ان كان صبيا لا يميزه او كان مجنون فان كان عذرا او كان امرأة او فاسقا او
عبد اهل يفي أولا او يفي في غير الصبي او يفي في غير الصبي والفاسق واما ما فلا يفي اقوال الاول لاصح والثاني لطرف
والثالث لا شبهة والرابع لابن الماجنون ٢٩٤ وهذا معنى قوله وفي صبي وعبد وامرأة وفاسق ثالثها الا الصبي

والجراحات عدها وخطئها لافي الحدود ومما قطع البس في السرقة ولا في النفوس (قوله كالحدود) أي
لان المقصود من الحدود الزجر وهو حق الله (قوله والقتل) أي لانه امر لدية او حربية وكله حق لله لتعدي
سواته (قوله والعتق) أي لانه لا يجوز رد العبد الى الرق ولو رضى بذلك وكذا الطلاق البائن لا يجوز
رد المرأة الى العسمة ولو رضيت بذلك (قوله حكم صوابا) أي واما ان لم يصب فعليه الضمان فان ترتب
على حكمه اطلاق عضو فالدية على عاقلته وان ترتب عليه اطلاق مال كان الضمان في ماله كذا في
حاشية الاصل (قوله وادب لاقتيانه على الحماكم) أي ان كان هناك حاكم شرعي واما في زماننا هذا
فوجوده كالكبريت الاحمر (قوله فهل يفي) هذا هو القول الاول وقوله اولاه هذا هو القول الثاني
فالمنع فهل يفي مطلقا في الاربعه او لا يفي في واحد منها وقوله او يفي في غير الصبي هذا هو
الثالث ووجه هذا القول ان البالغ عنده كمال العقل والصبي بخلاف ذلك وقوله او يفي في غير الصبي
والفاسق هذا هو القول الرابع ووجه عدم مضييه في الفاسق عدم ديانته فالحق بالصبي (قوله وقد
تقدم) أي هذا المفهوم (قوله وقد تقدم ايضا) أي وقد تقدم انفاقه فاعدم حكمه بما اذا لم يشاور العلماء
ويحكم والا كان حكم عالم (قوله واعدا) أي ما ذكر من مفهوم غير المحكم وغير الجاهل (قوله وان
ما خالف ذلك مما في بعض النراج) مراده ببعض الشراح الثاني وعب فانها جعلت الخلاف في
الصحة وعدمها لافي الجواز وعدمه الذي اختاره شارحنا وهو المنقول عن ابن رشد كما افاده بن (قوله
خفيف تعزير) أي بسده او اعوانه (قوله ولا تعزير بتقبل) هذا مفهوم خفيف وهل هو حرام او مكروه
انظر في ذلك (قوله اتخذ حاجب بواب) أي عدلين والمراد بالحاجب بواب المحل الذي يجلس فيه
والمراد بالهوايا بالالزام اب البيت (قوله اصلحه) أي وان لم تكن جرحه فان عزل للمصاحبة فالتقل
انه لا ينعزل لکن بحث فيه ابن عرفة بقوله عقبه قلت في عدم نفوذ عزله نظرا لانه يؤدي الى لغو تولية
غيره فيؤدي ذلك الى تعطيل احكام المسلمين (قوله لشرح حليل) هو بضم الشين وفتح الراء وسكون
الحاء وكسر الموحدة بعدها تحية وهو ابن حسنة (قوله يكتب وقائع المحصوم) أي التي يريد ان
يحكم فيها (قوله وقيل يندب ترتيب من ذكر) مقابل لقوله وجوابا والقول بالوجوب للشيخ أحمد

ورابعها وفاسق ومفهوم
غير خصم ان الخصم لا يجوز
لكنه ان وقع مضي ان كان
صوابا وقيل بل يجوز
ابتداء وقال ابن عرفة
والقول بعدم مضييه مطلقا
لا عرفه وقد تقدم ومفهوم
غير جاهل ان الجاهل
لا يجوز تحكيمه فان حكم
لا يفي حكمه وقد تقدم
ايضا واعدا لمعرفة حاصل
المسئلة وسهولة ضبطها
وان ما خالف ذلك مما في
بعض النراج لا يعول عليه
(و) جاز لنا كم او حكم
(خفيف تعزير بسجد)
هو محط الجواز أي ولو
ضربا خفيفا شأنه عدم
التجاسة (لا) يجوز (حد)
بالسجد ولا تعزير بتقبل
خشية خروج تجاسة منه
(و) جاز للقاضي (اتخاذ
حاجب وبواب) يحجب الداخل بلا حاجة وناحير من جاء بعده حتى يفرغ

الزرقاني

السابق من حاجته (و) جازله (عزل) لمن ولاه محل (لمصلحة) اقتضت عزله ككون غيره أفتق أو أقوى منه (و) اذا عزله (برأه) بان
يقول للناس ما عزله لظلم ولا جففة ولكن رأيت من هو أقوى منه على القضاء كما وقع لشرح حليل لما عزله عمر رضي الله عنه فقال
أعن مخط يا أمير المؤمنين فقال لا والله كنت وجدت من هو أقوى من ذلك قال عيب فاحبر الناس بعذري ففعل (الا) أن
يكون عزله (عن ظلم) أي لاجله فلا يبريه بل له اظهاره ان خف قال كثر تعيب اظهاره خشية توليته مرة أخرى من غير من عزله (و) جاز
للقاضي (تولية) لاحد على ما تقدم وكذا العزل (واي) كان (غير ولايته) بخلاف الحكم فلا يحكم الا اذا كان بولايته لا بغيرها ولو كان
الخصم من أهل ولايته كما يأتي آخر الباب (ورتب) القاضي وجوبا (كاتبيا) يكتب وقائع المحصوم (ومزكيا) يخبر به حال الشهود
الذين يشهدون على الخصم من عدالة وغيره اسرا فالمراد بالزكي مزكي السر (وتشهدوا) يشهدون على الاقرار من الخصم اذا اقر
بفسده وقيل يندب ترتيب من ذكر (عده ولا شرطا) راجع للكتاب ومن بعده أي يشترط فيهم العدة وليس المراد ان
الترتيب شرط

بل قيل بوجوبه وقيل بثبوت شرطه حال كون العدل فيهم شرطاً (والترجى) وهو الذي يخبر بالحق كمن يعنى لغته المصم وغيره
الخصم يعنى كلام القاضى عند اختلاف اللغة (كالشاهد) في اشتراط العدالة (وكفى ان رتب الواحد) الواحد فاعل كفى ورتب بالبناء
للمفعول يعنى بكفى الواحد ان رتب القاضى وأما غير المرتب بان أتى به أحد الخصمين أو طلبة التامى للتبليغ فلا بد فيه من التعدد لانه
صار كالشاهد وقيل لا بد من تعدده ولو رتب هكذا الخلف الذى يخلف الخصم عند توجه اليمين عليه بكفى فيه الواحد قال المصنف
والمرجم مخبر بالخلف أى فيكفى الواحد فيهما (وبدا) القاضى (أول ولايته بالكشف عن الشهود) المرتبين للقبضات السابقين ليقى
من كان منهم عدلاً عارفاً بطرد من كان بخلاف ذلك (فالمسجونين) لان السجن عذاب ٢٩٥ فينظر في حالهم فمن استحق الافراج عنه

كسكونه من سراحه على سبيله
وأفله ومن وجب عليه
عن حلفه ومن استحق
الابقاء أبقاه (فاولياء
الايام) من وصى أو قدم
هل هو مستقيم في ترتيبهم
والتصرف في شأنهم لان
القيم قاصر عن الرفع للحاكم
(و) الكسف عن (ما لهم)
المهم عليه وصى أم لا
(ونادى) أى أمر منادياً
ينادى (بمع مواءمة يتيم
وسفيه) من بيع وشراء
منه أوله ومداينته ومن
على يتيماً أو سفيهاً لأولى
له فهو مردود (و) نادى
(برفع أمرها) أى التيم
والسفيه (له) بان ينادى
أن من عامل يتيماً أو سفيهاً
لأولى له فليردعه اليها لتولى
عليه من يصون ماله (ثم)
ينظر (في المصوم فيبدأ
بالاهم) فالاهم (كالمسافر)
يقدمه على غيره لضرورة
سفره ولو تأخر في الحجى
عن غيره (و) يقدم (ما
يخشى فواته) لو قدم
غيره عليه لضرورة

الزرقاني والندب لاح (قوله بل قيل بوجوبه الخ) أى كما علمت (قوله والترجى) مثلث التاء (قوله
عند اختلاف اللغة) أى وأما عند اتحادها فلا حاجة له (قوله في اشتراط العدالة) أى والد كورة (قوله
الواحد) فاعل كفى أى وجوب الشرط محذوف دل عليه المذكور (قوله فلا بد فيه من التعدد) أى
اتفاقاً (قوله وقيل لا بد من تعدده) القائل به ابن شاس لكن جعل ح كلام ابن شاس على ما إذا أتى به
أحد الخصمين (قوله وكذا الخلف) أى ولا بد فيه من العدالة (قوله قال المصنف) أى خليل وكثيراً ما
يختلف اصطلاحه (قوله بالكشف عن الشهود) أى المرتبين الذين يكتبون الوثائق ويسمعون
الدعوى وتوضع شهادتهم في الوثائق وأما أمر بالبدء به لان المداركة عليهم وكيفية الكسف أن يدعو
صلحاء أهل البلد ويسألهم عن عدالتهم فمن شهدوا له بالعدالة أبقاه ومن نفوا عنه عزله (قوله
فالمسجونين) أى سواء كانوا مسجونين في الدماء أو غيرها ولكن يقدم المسجونين في دعوى الدماء لانها
أول ما يعنى فيها يوم القيامة (قوله فاولياء الايتم) أى فيستخير من عدول أهل هذا المكان عن تصرفهم
في شأن الايتم (قوله ونادى) فائدة المناداة اسكاف الناس عنهما لئلا يكتفى في السفيه عن معاملته
الحاصلة قبل النداء وأما الخاصة به بعد فردودة وأما التيم فردودة قبل النداء وبعده وأعلم أن رتبة
المناداة في رتبة النظر في أمرها فهي مؤخره عن النظر في المحبوس وحكم المناداة المذكورة الندب
على ما يفهم من كلام بهرام والتثنى والوجوب على ما يفهم من كلام التبصرة (قوله ثم ينظر في المصوم)
هذه مرتبة رابعة (قوله قدم الاهم منهما) أى ولو كان الآخر سابقاً في المصنوع (قوله يفسخ قبل الدخول)
صفة له كالحكاح الفاسد أى النكاح الذى شأنه يفسخ قبل الدخول ويعمى بعده فانه أهم من غيره للتجهيل
بالفسخ امتثالاً لحكم الله وخوف الغفلة عنه في معنى الدخول وذلك كالنكاح الفاسد لصدقه وكم
خطاب على خطبة أخيه ثم عقد (قوله أفرع بينهما) أى بان أتى القاضى بأوراق بعددهم يكتب في
واحدة يقدم وفي الأخرى لا يقدم وبأمر كل واحد باخذ ورقة فنخرج سهمه بالتقديم قدم (قوله كبعد
العصر للنساء) أى اللاتي يخرجن لا المخدرات اللاتي يمنع من سماع كلامهن فانهم من يوكن أو يبعث
القاضى لمن في منزلهن واحداً من طرفه يسمع دعواهن كافر بالاشياخ (قوله ولو مع رجال) أى هذا اذا
كانت دعاويهن مع نساء بل ولو كانت مع رجال (قوله كالفتى والمدرس) أى وكذا المقرئ الذى يقرئ
القرآن للناس (قوله كالخباز والطحان) أى فيقدم المسافر ثم السابق ثم القرعة هذا مقتضى كلامه
والذى في ابن غازى عن ابن رشد أنه يقدم الاول فالاول ان لم يكن عرف والاعمل به والذى في المواق عن
البرزلى أن أرباب الصنائع ان كان بينهم عرف عمل به والا قدم الا كد فالأكد كالشجر جوعاً أو الأقرب
لفساد شجره وفي الحقيقة عبارات الجميع متعارفة (قوله ولا يحكم الحاكم الخ) أى يكره أو يحرم
قولان (قوله فلا يجوز) أى يحرم اتفاقاً (قوله وليتعتب) أى فان كان صواباً أمضى والارد (قوله

القوات فاذا اجتمع مسافر وما يخشى فواته قدم الاهم منهما وشال ما يخشى فواته الطعام الذى يتغير بالتأخير والنكاح الفاسد يفسخ قبل
الدخول (فالسابق) أى فاذا فرغ من أمر المسافر أو ما يخشى فواته أولم يوجد قدم الاسبق في الحجى اليه على المتأخر محباً (والا) يكن
أحدهما أو أحدهما سابقاً بان جاء معاً أو جهل الاسبق (أفرع) بينهما أو بينهما فنخرج سهمه بالتقديم قدم (وينبغى) للقاضى (أن يفرد
يوماً أو وقتاً) كبعد العصر (للنساء) ولو مع رجال لانه أسهل من (كالفتى والمدرس) تشبيهه في كل ما تقدم فيقدم المسافر وما يخشى فواته
فالسابق ثم أفرع وينبغى أن يفرد النساء وقتاً أو يوماً وكذا أرباب الحرف كالخباز والطحان (ولا يحكم) الحاكم وكذا لا يفتى المفتى ولا
يدرس المدرس (مع ما يدعش) العقل كمرض وضعف وخوف وضيق نفس (ومضى) حكمه أو حكم مع ما يدعش ولا ينقض الآن يعظم
المدهش فلا يجوز معه حكم قطعا وليتعتب

(وليسوا) القاضي (بين الخصمين) لا يقدم أحدهما على الآخر (وان) كان أحدهما (مسلماً) الآخر (كافراً) لأن التسوية من العدل (وعز) وجوباً (شاهد الزور) وهو من شهد بما لم يكن يعلمه ولو صادف الواقع (في المأ) بالهمز مع القصر أي جماعة الناس (بنداء) أي بعززه بضرب مؤلم مع ندائه وطوافه في الأسواق والأزقة لأشهار أمره وارتداع غيره (لا) بعززه (بمحق لحيته) (لا) تسخيم وجهه (مطناً أو سواداً) ثم لا تقبل له شهادة ٢٩٦ ولو تاب وحسنت توبته اتفقا أن كان حين شهادته ظاهراً للعدالة وعلى أحد القولين

وليسوا القاضي أي وجوباً (قوله وان كان أحدهما مسلماً الخ) أي هذا إذا كانا مسلمين أو كافرين بل وان كان أحدهما مسلماً الخ ورد بالمبالغة على ابن الحاجب القائل بجواز رفع المسلم على الكافر ونسبه في التوضيح لما لك كذا في بن (قوله بما لم يكن يعلمه) صادق بان يكون علم خلافه أولاً علم عنده بشئ (قوله بضرب مؤلم) أي على حسب اجتهاده (قوله مع ندائه) أي بان هذا شاهد زور وانظر هل الوجوب منصب على التعزير والنداء عليه أو منصب على خصوص التعزير وكونه في المأ والنداء عليه مندوب فقط كذا في الحاشية (قوله بمحق لحيته ولا تسخيم وجهه) أي يحرم ذلك ومنه في الحرمة ما يفعل في الأفراح من تسخيم الوجه بسواد أو دقيق لأنه تغيير لحق الله (قوله وهو مراده بالتردد) أي فراد خليل بالتردد الطريق يقنان الطريقة الأولى تقول ان كان ظاهراً للصالح حين شهد بالزور لا تقبل له شهادة بعد ذلك اتفاقاً لاحتمال بقاءه على الحالة التي كان عليها وان كان غير مظهر للصالح حين الشهادة ففي قبول شهادته بعد ذلك إذا ظهرت توبته قولان وهذه طريقة ابن عبد السلام والطريقة الثانية عكسها لابن رشد قال في الحاشية نقلاً عن التتائي وطريقة ابن عبد السلام أنسب بالفقه وطريقة ابن رشد أقرب لظاهر الروايات فان شهد قبل التوبة لم تقبل اتفقا لأنه فاسق وان شهد بعد ما قبل التوبة فمقتضى العلة جرى التردد فيه وكذا هو ظاهر كلام المواق وأما ذكر التردد فيمن فسقه بالزور أنه لو كان فسقه غيره ثم شهد بعد ما تاب فإنه يقبل اه وهو مقتضى قوله تعالى في سورة النور لا الذين تابوا الآية (قوله وتقبل له حاق لحيته) أي لقول عمر بن عبد العزيز تحدث للناس أفضية على حسب ما أحدثوه من الفجور والبدع (قوله بقبوح) متعلق بأساءه والتعزير يكون على حكم مقتضى الشرع فان كان فيه قذف لعفيف أقام عليه الحد (قوله وفاسق) الأولى تأخير وجهه مثلاً لاسب القبيح (قوله ولا يحتاج في ذلك لينة) اسم الإشارة عائدة على ما ذكر من الاساءة (قوله بل يستند في ذلك لعلمه) اعلم أن هذه المسائل الأربع وهي تأديب القاضي بن أساءه عليه أو على خصمه أو على الساهد أو على المفتي بجلسه مستند لعلمه تراد على قولهم لا يجوز للقاضي أن يستند لعلمه إلا في التعديل والتجريب (قوله وأما في غير مجلس القضاء) أي ولا يستند فيه بما للقاضي لعلمه (قوله بخلاف زور) في المواق ابن كنانة لو قال شهدت على بزور فان عني أنه شهد عليه بباطل لم يعاقب وان قصد أداء وإشهاره بانه مزور بكل بقدر حال الساهد والمشهد عليه اه ويقبل قوله فيما أرادته الأقربينة تكذيبه اه عب (قوله بالنسبة لعلم الساهد) أي في الزور والباطل عموم وخصوص وجهي فإذا شهد بما به خلاف الواقع كالباطل لا زوراً وإذا شهد بخلاف الواقع وكان يعتقد أنه الواقع كان باطلا لا زوراً وإذا شهد بما هو مطابق للواقع وهو لا يعلم به كان ذلك زوراً لا باطلا (قوله بما لم يعلم) أي بشبهة بل ما لم يعلمه أو لم يعلم شيئاً لأن الشهادة مع الشك زور (قوله بخلاف كذاب وظالم) الفرق بينهما وبين ما قبله أن قوله كذبت متعلق بخصوص دعوته وليس فيه انتهاك لمجلس الشرع بخلاف كذاب وظالم فإنه لا متعلق به بالخصوص بل فيه مشاعة للخصم عامة وهذا انتهاك لحرمة الشرع (قوله وأمر القاضي) أي وجوباً (قوله بالكلام) متعلق بأمر والباء التعدية وقوله بإقامة متعلق بأمر أيضاً والباء للتصوير باختلاف معنى المامين (قوله تجرد قوله عن أصل أو معهود) أي وليس مجرد ادعاء كل

أن لم يكن ظاهراً وقيل بالعكس وهو مراده بالتردد والقاضي اذا عزل بالجنحة فلا يجوز توليته بعد ولو صار عدل أهل زمانه والسخام يضم السين المهملة هو الدخان اللاصق بالواني الطبخ وقيل له حلق لحيته وتسخيم وجهه قال ابن مرزوق وهو ظاهر المدونة (و) عز (من) أساء على خصمه في مجلس القضاء بقبوح فاجر وظالم وفاسق وكذاب وأولى ما كان أعظم من ذلك كالسب القبيح ولا يحتاج في ذلك لينة بل يستند في ذلك لعلمه لأن مجلس القضاء يسان عن ذلك والحق في ذلك فلا يجوز للقاضي تركه وأما في غير مجلس القضاء فلا بد من الثبوت بيبنة أو اقرار (أو) أساء على (مفت) ثم أنت تفتي بالبطل أو بهواك ونحو ذلك (أو) أساء على (شاهد) نحو مزور وشهد بالزور (لا) شهدت أي لا يعز ببقوله لمن شهد عليه شهدت (بباطل) بخلاف زور لانه

لا يلزم من الباطل الزور اذا الباطل أعم من الزور لأن الباطل بالنسبة للواقع والزور بالنسبة لعلم الساهد فقد شهد بشئ يعلمه ويكون المدعي عليه قد قضاه أو أحيى عليه أو أبرى منه أو عفى عنه ولا ضرر على الساهد بذلك بخلاف الزور فإنه تعمد الأخبار بما لم يعلم (ولا يكذب لخصمه) أي ولا يعز ببقوله لخصمه كذبت أو ظلمني بخلاف كذاب وظالم كما تقدم (وأمر) القاضي أو لا عند إقامة الدعوى (مدعي) وهو من (تجرد عن أصل أو معهود بالكلام) متعلق بأمر أي بأمر المدعي ابتداء بالكلام بإقامة دعواه والمدعي هو الذي تجرد قوله عن أصل أو معهود

فانها الاصل فاذا ادعى شخص على غيره بانه رقيق فعليه البيان والاصل في معارضة الرق عدم الحرية فان ادعى العتق فعليه البيان (بالجواب)
متعلق بامر المقدر اما قرار او انكار (فان اقره) أي المدعي (الاشهاد عليه) وللحاكم ان يغفل المدعي تنبيهه عليه بان يقول للعدول اشهدوا
بانه اقر (وان انكر قال) ٢٩٨
بينه (فله) أي للمدعي
(استحلافه) أي طلب
حلف المدعي عليه المنكر
هذا اذا ثبتت بينهما
خطاة من معاملته أو غيرها
بل (وان لم تثبت) بينهما
(خطاة) بدين أو تكرار
بيع وقيل ليس له
استحلافه الا اذا ثبت بينهما
خطاة بذلك ولو بامرأة وهو
الذي مشى عليه الشيخ وهو
ضعيف (فان حلف) المدعي
عليه بعد أن طلب المدعي
منه اليمين برئ وليس
للمدعي بعد ذلك مطالبة
عليه واذا برئ (فلا يئنه)
تقبل للمدعي بعد ذلك (الا
له ذكر كنيان) له عند
تحليفه المدعي عليه وحلف
ان أراد القيام بها أنه نسبا
(وعدم علم) بها قبل تحليفه
فله اقامتها وحلف وكذا اذا
ظن أنها لا تشهد له أراها
ماتت (كان حلف) المدعي
عليه (رد) شهادة
(شاهد) أكاسه المدعي
وكانت الدعوى لا تثبت الا
بشاهدين فطلب منه الثاني
فقال ليس عندي الا هذا
وحلف المدعي عليه عينا
لرد شهادة هذا الشاهد
فوجد ثانيا كان نسبه أو
لم يعلم به فله أن يقيمه

(قوله فانها الاصل) أي الاصل في الناس شرعا الحرية وانما طرأ لهم الرق من جهة السي بشرط الكفر
والاصل عدم السي (قوله متعلق بامر) المناسب أن يقول متعلق بامر (قوله ان يغفل المدعي) أي اذا غفل
المدعي عن الاشهاد على اقرار المدعي عليه بنفيه الحاكيم ليرتاح من كثرة النزاع (قوله بان يقول الخ) تصوير
لمقالة المدعي امام نفسه أو بقتيبه الحاكيم له (قوله بل وان لم تثبت بينهما خطاة) أي كما هو قول ابن نافع
وصاحب المبسوط (قوله وقيل ليس له استحلافه) هو قول مالك وعامة أصحابه ولو كان جرى العمل بقول ابن
نافع فذلك ضعف الشارح هذا واستثنى من اشتراط الخطاة على القول الضعيف ثمان مسائل تتوجه فيها
اليمين وان لم تثبت خطاة اتفاقا الاولى الصانع يدعي عليه بماله فيه صنعة فتتوجه عليه اليمين ولو لم تثبت خطاة
لان نصب نفسه للناس في معنى الخطاة ومثله التاجر يتنصب نفسه للبيع والشراء الثانية المتهم بين الناس
يدعي عليه بسرقة أو غصب فتتوجه عليه اليمين ولو لم تثبت خطاة وفي مجهول الحال قولان الثالثة الضيف
يدعي أو يدعي عليه الرابعة الدعوى في شيء معين كتوب بعينه الخامسة الودعة على أهلها بان يكون المدعي عن
ذلك الودعة والمدعي عليه عن يودع عنده مثلهما والحال يقتضي الايداع كالسفر والغربة السادسة المسافر
يدعي على رفقة السابعة مريض يدعي في مرض موته على غيره بدين مثلا الثامنة بائع يدعي على شخص
حاضر الزائدة أنه اشترى سلعة بكذا والحاضر ينكر الشراء كذا في خليل وشراحه (قوله ولو بامرأة) بالخ
على ذلك لبيان أن الخطاة على القول باشتراطها تثبت ولو بالعدل الواحد ولو كان امرأة فلا يشترط تعدد
العدول (قوله بعد أن طلب المدعي منه اليمين) أي وأما لو حلف من نفسه قبل أن يطلب فلا يعتد بحلفه
(قوله بعد ذلك) أي بعد أن نفي بينه نفسه وطلب من المدعي عليه اليمين وحلف (قوله انه نسبا) معمول
لقوله حلف (قوله وحلف) أي ما لم يشترط أنه ان ظهرت له بينة بقيمها ولا يحلف فانه يعمل بذلك ولا
يحلف (قوله وكذا اذا ظن أنها لا تشهد له) مثل ذلك اذا كانت بعيدة الغيبة (قوله فله أن يقيمه) أي
بعد حلفه انه نسبه مثلا يلغى اليمين الذي رد به شهادة الشاهد كونه لم يصادف محملا (قوله عطف
على قوله فان نقاها) أي على وجه المقابلة (قوله أعذر الى المطالب) أي أزال عذره فالحكمة السلب
وليس المراد أثبت عذره ووجهه انه هو كقولك أعجمت الكتاب أي أزلت عجمة بالقط وشكى الى زيد
فأشكيت به أي أزلت شكايته كما في الحاشية ولا عذر واجب ان ظن القاضي جهل من يريد الحكم
عليه بان له الطعن أرضعه وأما ان ظن علمه بان له الطعن وأنه قادر على ذلك لم يجب بل له أن يحكم
بدونه وحديث وجب الاعذار وحكم بدونه نقض الحكم واسمة ونف الاعذار (قوله بأبقيت لك حجة)
تصور بلانزل به عذره وحجة قاعد لا يثبت وكلامه يحتمل أن القاضي ليس له سماع البينة قبل
حضور المطالب وعده اقاله ابن الماجشون ومن ذهب ابن التميمي ان له سماع البينة قبل الخصومة
فاذا جاء الخصم ذكر له أسماءا شهدوا وأنسابهم ومساكنهم فان ادعى مطعنا كافة اثباته والاحكم
عليه وان طلب احضار البينة تأييدا لم يجب لذلك (قوله وسيا أي الكلام في ذلك) أي في قوله فان قال نعم
أنظره الى الخ (قوله من المطالب) متعلق بحذف حال من الاقرار وقوله بالمجلس متعلق بحذف صفة
للاقرار قدره بقوله الكاش وانما قدره صفة لان الظرف والمجرور الواقع بعد المقررون بالجنسية به يجوز
جعل صفة أوحالا (قوله فلا اعذار فيه) أي فلا يئني القاضي للمطالب حجة فيه لانه علم ما علم الشاهد

ويضمه الاول (وان أقامها) عطف على قوله فان نقاها في اذا قال القاضي للمدعي حين
أنكر عليه ألك بينة فان نقاها فقد تقدم وان أقامها (أعذر الى المطالب) وهو المدعي بان يسأله القاضي عن عذر (بأبقيت لك حجة) أي يقول
القاضي للمطالب بعد سماع بينة الطالب أية بلك حجة وعذرتي هذه البينة فاما ان يقول نعم وأما أن يعجز وسيا أي الكلام في ذلك واستثنى
من الاعذار أربعة لا اعذار فيهم بقوله (الاشهاد بالاقرار) من المطالب الكاش (بالجاس) أي مجل من القاضي فلا اعذار فيه لمشاركة القاضي له
في سماع الاقرار (و) الا (من) أي مطار بال (مختص) منه (الضير) على من

شهد عليه أو طالباً بحيثى منه الضرر زعمى من يخرج بينه فلا اعتذار له بل لا تسمى البيعة للأول ولا من يترج بيعة الثاني (و) (ال) مزكى
 (الس) وهو من يخبر القاضى سر بعدالة الشهود أو تجر بحوم فلا اعتذار فيه وليس على الحاكم تسمية بل لا يستل عنه لم يكتف بالسائل
 (و) (ال) البرز في العدالة أى الفائق فيها لا اهتداف فيه (بغير عداوة) لا مشهود عليه (أو قرابة) لا مشهود له وأما ما فيه عذر (فان قال)
 المدعى عليه (نعم) لى حجة ومطعن فى هذه البيعة (أنظره) القاضى (له) أى للحجة أى لبيان إقامته اليه بها (بالاجتهاد) منه فليس
 لا أنظار حده من وإنما هو موكل بالاجتهاد الحاكم (ثم) ذالم أنت بحجة معتبرة شرعاً (حكمكم) عايشة فى الدعوى من مال أو غيره
 (كنفياً) أى كما يحكم إذا نفي حجة وقال لأحقة عندى (وعجزه) أى حكم بعجزه بعد انظاره ٢٩٩ (وعجزه) أى التعجز أى كنيته فى

سجله بان يكتب فيه أنا
 طالباً منه حجة فى البيعة
 وأنظرناه فلم يأت بها
 فحكمنا عليه فلا تقبل
 له حجة بعد ذلك وفائدة
 التسجيل مخافة أن يدعى
 أنه باقى على حجته وإن
 القاضى لم ينظره واستثنى
 من التعجز خمس مسائل
 ليس للقاضى فيها تعجز
 فقال (الاقى) دعوى (دم)
 كان يدعى عليه بأنه قتل
 وليه عداوة بيعة بذلك
 فانظره القاضى لياق بها
 فلم يأت بها فلا يعجزه فمضى
 أى بها حكم بقتل المدعى
 عليه (وعتق) ادعاء
 الرقيق على سيده المنكر
 وقال عندى بيعة فانظره
 لها فلم يأت بها فلا يعجزه بل
 متى أقامها حكم بمقتنه
 (وطلاق) ادعته المرأة
 على زوجها وإن لها بيعة
 بذلك ولم يأت بها فلا يعجزها
 فمضى أقامها حكم بطلاقها
 (وحبس) ادعاء انسان
 على الوائف أو وافع
 اليد المنكر وقال لى بيعة
 على وقفه فانظره

فأول اعتذار فيه كان اعتذاراً فى نفسه (وتنبه) قال شب عما لا اعتذار فيه شهردا الاعتذار ما فى ذلك من
 التسلسل كما ذكره فى العاصمية ومثل ذلك من شهوده وثلة فى شئ كما ذكره ح أول باب الوكالة وكذا
 من شهد بحجة القاضى كما فى مختصر البرزى نقله عن ابن الحاجب قوله لا تقبل الاعتذار طاب
 لحاجة القضاء وإرادته لها وحصر على ذلك جرحه وكذا الشهود الذين يحضرون تطليق المرأة وأخذها
 بشرطها فى مسائل الشروط فى النكاح ومن وجهه القاضى لسماع دعوى أولته ليف أو حيازة لانه
 أقامهم مقام نفسه (قوله أى الفائق فيه) أى على أقرانه (قوله وأما ما فيه عذر) الحاصل أن البرز
 لا يسمع القدر فيه إلا بالعداوة أو القرابة وأما بغيرها فلا يسمع القدر فيه وأما ما قبل البرز فيقبل
 القدر فيه باى قدر ولو بغير العداوة أو القرابة (قوله بالاجتهاد) أى ما لم يتيسر لديه والاحكم عليه
 من حين تبين اللدد ومثل ذلك لو قال لى بيعة ببيعة الغيبة هى التى يخرج بينه المدعى فانه يحكم عليه من
 الآن إلا أنه فى هذه يكون باقياً على حجته إذا قدمت بيعة وبقيها عند القاضى أو عند غيره كما فى الخرئى
 (قوله فلا تقبل له حجة بعد ذلك) اعلم أنه اختلف فى الذى كتب بعجزه إذا أتى بيعة بعد ذلك على ثلاثة
 أقوال قيل لا تسمع منه سواء كان طالباً أو مظلوماً وهو قول ابن القاسم فى العتبية وقيل تقبل مطلقاً إذا
 كان له وجه كنيانها أو عدم علمه بها أو غيرهما وهو قول ابن القاسم فى المدونة ثالثها صرح فى البيان بأن
 المشهور رآه إذا عجز المظلوب وقضى عليه أن الحكم بغيره ولا يسمع منه ما أتى به بعد ذلك وأما إذا عجز
 الطالب فان تعجزه لا يمنع من سماع ما أتى به بعد ذلك قال ابن رشد وهذا الخلاف إنما هو إذا عجزه القاضى
 بأقراره على نفسه بالعجز وأما إذا عجزه بعد التلوم والاعتذار وهو يدعى أنه حجة فلا تقبل له حجة بعد
 ذلك اتفاقاً ولو ادعى نسيانها وحلف أه بن (قوله ليس للقاضى فيها تعجز) أى اتفاقاً ولو حكم بالتعجز
 بطل حكمه وضابط ذلك فى غير مسألة الدم أن كل حق ليس لمدعيه إسقاطه بعد ثبوته فان الحكمكم
 بالتعجز لا يقطع الحجة فيه وقولنا فى غير الدم وأما هو فنولى الدم إسقاطه إن لم يكن القتل غيلة والافليس
 لولى إسقاطه لانه حق لله فالضابط يشمل (قوله وأما المظلوب) أى المدعى عليه كما إذا أقامت بيعة
 على القتال أو على المعتق أو المطلق أو الحبس أو المنكر فتنسب فقال إن لى فيها مطعنا ثم عجز عن الأنسان به
 فلا قاضى تعجزه (قوله حبس وضرب) أى باجتهاد القاضى فى قدر الحبس والضرب (قوله ثم إن استمر)
 مثل استمراره على عدم الجواب فى الحكم عليه بلايين شكه فى أنه له عنده ما يدعيه فإذا أمر القاضى
 المدعى عليه بالجواب فقال عندى شئ فيما يدعيه فانه يحكم عليه به بلايين من المدعى كفى التوضيح
 وظاهره ولو طلب المدعى عليه يمين المدعى وكذا فى مسألة المصنف وأما لو أنكر المدعى عليه ما ادعى
 عليه به وقال يحلف المدعى و يأخذ ما ادعى به فانه يحلف بذلك (قوله فأقيمت عليه البيعة الخ) مثل
 قيامها أقراره بعد ذلك بانه كان عليه كذا وقضاء إياه ثم أقام على القضاء بيعة فلا تقبل بيعة القضاء كما

الحاكم فلم يأت بها فلا يعجزه فمضى أى بها حكم بالوقف (ونسب) ادعاء انسان وأنه من ذرية فلان وله بذلك بيعة فان لم يأت بها بعد الانظار
 لم يحكم بتعجزه وهو باقى على حجته متى أقامها حكم بنسبه فهذا البيعة بات أمتهى شروطه فى كلام الأئمة فى الطالب وأما المظلوب
 فمجزءة فمضى فيها كذا كره بعضهم (وإن لم يجب) عطى على أن أمراً وإن لم يجب المدعى عليه بما قد ولا إنكار بل سكوت (حبس
 وضرب) لم يجب (ثم) إن استمر على عدم الجواب (حكم) عليه بالحق (بلايين) من المدعى لأن لا يمين مع الجواب وهو لم يجب (وإن
 أنكر) المدعى عليه (المعاملة) من أصلها قال لا معاملة بينى وبينه (فأقيمت عليه البيعة) بالحق المظلوب فاقام بيعة تسهيله بالقضاء
 (لم تقبل بيعة بالقضاء) ذلك الحق لأن إنكاره المعاملة تسهيله لبيته بالقضاء

(بمخلاف) قوله (لاحق للعلمي) فأقام عليه بيته بأقام هو بيته بالقضاء قبل لأنهم ينسكروا أصل المعاملة وإنما أنكر الحق المطلوب منه فقط وليس فيه تكذيب لبيته بالقضاء (وكل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين) على المدعي عليه (بمجرد ما) وذلك (كنسكاح) وطلاق وعتق وقذف وقتل بل حتى يقيم المدعي شاهداً واحداً ويجزى عن الثاني فتتوجه اليمين على المدعي عليه لرد شهادة الشاهد عليه وهذا معنى قوله (والا) نتجرب بل أقام المدعي شاهداً فقط (توجهت) اليمين على المدعي عليه لرد شهادة الشاهد فان حلف ترك وان نكل بحس فان طال حبسه دين ومحل توجهها على المدعي عليه (في غير نسكاح) كعتق وطلاق وأما في النسكاح فلا تتوجه كما لو ادعى أن فلاناً زوجه بيته فأنكر أبوها فأقام الزوج ٣٠٠ شاهداً فلا يمين على أبيه الرد ولا يثبت النسكاح (ولا يحكم) الحاكم (إن لا يشهد له) كآبیه

في النوادر لان انكاره أو لا تكذيب لها كذا في حاشية الأصل (قوله بمخلاف قوله لاحق للعلمي) ظاهره لافرق بين العامى وغيره ولكن في ح ان هذا ظاهر في غير العامى وأما هو فبعد نزول قبيل بيته في الصغنى انظر بن (قوله بل حتى يقسم المدعي شاهداً) أى في دعوى الطلاق وما بعده ويستثنى من قوله فلا يمين بمجرد ما سأل منها الواهد عرف المدعي عليه بالحق وادعى الاعسار وان الطالب يعلم عسره وأنكر الطالب العلم بعسره ولا يمينه للطالب فان الطالب يحلف أنه لا يعلم بعسره وتؤمر المطلوب بأبواب عسره ومنها لو قال المطلوب للطالب انك عالم بنسقي شهودك ومنها أن الطالب لو أراد تخفيف المطلوب فقال له خلقتي فأنكر ذلك الطالب ومنها الوادعي القاتل أن الولي عفا عنه وأنكر الولي ذلك ومنها المتهم يدعى عليه القصب أو المرقعة لاجل ثبوت موجه من أدب أو قطع فينكر مع ان أدب القاصب وقطع السارق لا يكون إلا بعدلين وان كان المال يثبت بالشاهد واليمين ومنها من ادعى على آخر أنه قذفه وأنكر فتتوجه اليمين على المدعي عليه أنه لم يقذفه ان شهدت بيته بمنزلة بينهما والام تتوجه ومفهوم قوله لم تثبت إلا بعدلين ان الدعوى التي تثبت بشاهد وامرأتين أو أحدهما ويمين تتوجه عليه اليمين بمجرد ما ترد على المدعي ان أراد المدعي عليه رد ما عليه وكذا اليمين التي يحلفها المدعي مع الشاهد أو المرأتين اذا نكل عنها ترد على المدعي عليه فان نكل غرم بشكوه وشهادة الشاهد وليس للمدعي عليه رد ما على المدعي لان اليمين المردودة لا ترد ويستثنى من ذلك المفهوم من ادعى على شخص أنه عبيده فأنكر فلا يمين على ذلك المدعي عليه مع أن الرق مما يثبت بشاهد ويمين وذلك لان الأصل في الناس الحرية فدعوى ذلك المدعي رقية المدعي عليه خلاف الأصل مع تشوف السارق للحرية فن أجل ذلك ضعفت دعواه جسد ان لم تتوجه عليه اليمين لا يبطأها اه ملخصاً من حاشية الأصل (قوله في غير نسكاح) الفرق بين النسكاح وغيره أن الغالب في النسكاح الشهرة شهادة الواحد فيه رية ولذا لم يطلب الولي باليمين لرد شهادة الشاهد بخلاف غيره من عتق وطلاق فإنه ليس الغالب فيه الشهرة فلا رية في شهادة الواحد فيه فلذا أمر المدعي عليه باليمين لرد شهادته كذا في الحاشية (قوله ولا يحكم الحاكم لمن لا يشهد له) أى على مختار اللحم ومقابله يجوز ان لم يكن من أهل التهمة وهو لا يصح (قوله وأمر الحاكم من لا يشهد له) أى (الفضل الخ) ظاهره أنه يأمر من ذكر بالصالح ولو ظهر وجه الحكم فيكون مختصاً بالقول خيل ولا بدعواً صلح ان ظهر وجهه ثم الأمر بالصالح فيما يتأق فيه ذلك لافي نحو طلاق من ككل أمر الصالح فيه يغضب الله تعالى (قوله وقيل ينقض مطلقاً) هذا القول إيهام عن المازري (قوله وظاهر كلامهم أن هذا هو المذهب) أى بناء على أن العلم شرط كمال في توابعه لا شرط صحة

وابنه وأخيه وزوجته و جاز أن يحكم عليه وكذا لا يحكم على من لا يشهد عليه كعدوه و جاز أن يحكم له (الإقرار) المدعي عليه له في مجلسه (اختياراً) بلا اكراه فيجوز أن يحكم له حيث نأذ لا يهتم القاضي اذا أقر الختم اختياراً فعلم ان قوله ولا يحكم الخ فيما اذا كان الحكم يحتاج لينة لانه الذي يهتم فيه بالتساهل في الحكم لمن ذكر (وأمر) الحاكم تدباً (نوى الفضل) كاهل العلم عند خصامتهم (و) نوى (الرحم) أى الاقارب عند محاسبة بعضهم بعضاً (بالصلح) لانه أقرب لجمع الخواطر وتأليف النفوس المطلوب شرعاً بخلاف القضاء فانه أمر يوجب الشجاعة والتفريق (فان خشي) الحاكم (تفاقم الامر) أى شدة العداوة بين

المتخاصمين (وجب) أمرهم بالصالح سد الفتنة (ونبذ حكم جائر) أى أحكامه وهو الذي يعمل عن الحق عداوته من وأما يحكم بمجرد الشهادة من غير نظر لتعديل ولا تحرج فينتقضه من قوله بعده ولا يرفع الخلاف ولو كان ظاهر الصحة في ظاهر الحال مالم تثبت صحة باطنه كما قاله ابن رشد (و) نبذ حكم (حامل لم يشاور) الامام ولا يرفع الخلاف ولو كان ظاهر الصحة لان الحكم بالحدس والتخمين لا يقيدان ثبت صحة باطنه لم ينقض كالجائر وقيل يقتض مطلقاً (والا) ما نشاوا والعلماء (نقيب) فما كان خطأ به (ومضى الصواب) كذا قال الشيخ في تعميلاً بين عبه السلام والكلام في الجاهل العدل الذي قاله ابن يونس والاحمى والميتطى وابن عرفة وغيرهم ان محل تعميلاً ان لم يشاوا العلماء فان شاوهم مضى قوما ولم يعقب وظاهر كلامهم ان هذا هو المذهب وما شئى عليه الشيخ ضعيف ويمكن ان يقال قوله وجاهل أى غير عدل لم يشاوا وفان شاو رتعب لان عدم عدالته تدينه الى الحكم بغير ما دله العلماء عليه ويريد منه ان حينئذ يكون جائر فهو داخل فيما قبله الا ان يقال انما اثر التقدم بحمل على التام

وهذا جاهل فاسق فتأمل (ولا يتعقب حكم العدل العالم) أي لا ينظر فيه من تولى بعده فلا يكثر الهرج والخماصم المؤدى إلى تغايم الأمر والله ساد وحل عند جهل الحال على العدالة أن ولا عدل (ورفع) حكم العدل العالم (الخلاف) الواقع بين العلماء وكذا غير العدل العالم ان حكم صوابا كما يعلم مما تقدم فانه يرفع الخلاف ولا ينقض وكذا الحكم والمراد أنه يرتفع الخلاف في خصوص ما حكم به أخذ من قوله الآتي ولا يتعدى ما نال فاذا حكم بفسخ عقده أو صحته لم يبرأ من ذلك لم يجز لقاض غيره يرى خلافه ولاله نقضه ولا يجوز زلفت علم بحكمه ان يفتي بخلافه واذا حكم ما حكم بصحة عقده لم يبرأ من ذلك آخر بفساد مثله ٣٠١ لكونه يراه صار كل منهما كالجميع

علمه في خصوص ما وقع الحكم به ولا يجوز لاحد نقضه ولاله قال عمر رضي الله عنه في الجارية ذلك على ما قضينا وهذا على ما قضى ولم ينقض حكمه الاول وهل يرتفع الخلاف فيما بين عليهما الحكم كالم قال انسان في مسجد جامع ببناء غير العتيق ان صحت الجمعة في مسجدى هذا فعبدى فلان حرقه العبد امره لحنفى يرى صحة تعدد الجامع فحكم بعقده فالتق محل الحكم فترفع فيه الخلاف قطعا وأما صحة الصلاة فيه للمالكى فترفع فيها الخلاف أيضا أفتى الناصر الأتقي برفعه وسلمه له المتأخر ونعنه وفيه نظر اذ حكم الحاكم بالعق لكونه يرى صحة الجمعة لا يستلزم الصحة عند غير الحاكم في ذلك المسجد اذ حكمه بالعق لا يتعدى لصحة الجمعة فتمت وارجعه الله غير صواب (لا حل) حكمه (حراما) في الواقع بحيث واطلع الحاكم عليه ما حكم وحاصله أن حكمه

وأما الطريقة الاولى فعلى أن العلم شرط صحة في أصل التولية (قوله فتأمل) أي في هذا الجواب الأخير الدافع للتكرار وقد تأملناه فوجدناه موجبا (قوله ولا يتعقب حكم العدل الخ) لكن ان عثر على خطئه من غير تفحص وجب نقضه على من عثر عليه كان هو أو غيره وسيأتى ذلك (قوله ورفع حكم العدل العالم الخلاف) ظاهره أن حكم الحاكم يرفع الخلاف ولولم يكن هناك دعوى وهو كذلك وبه صرح اللقاني والقرافي ويدل عليه أن الرضى يرفع للحاكم اذا أورد ذكره مال المصبي كما يأتى في الوصية كذا في الحاشية وسيأتى تحرير ذلك (قوله وكذا غير العدل الخ) تفصيل في مفهوم العدل العالم والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به عليه (قوله فاذا حكم بفسخ عقده) أي كما اذا عقد رجل على امرأة بنته ونيته التحليل ورفع للمالكى وحكم بفسخ النكاح فلا يس لحنفى بصحة وقوله أو صحته أي كما اذا سبق حكم الحنفى بصحة عقده من نيته التحليل فلا يس للمالكى نقضه (قوله ولا يجوز زلفت) أي في خصوص تلك المسئلة كما هو السياق (قوله واذا حكم ما حكم بصحة عقده الخ) أي كما في المال المتقدم الذي ذكرناه (قوله قال عمر رضي الله عنه الخ) شاهد على قوله ولاله لانه القاضى في الجارية أولا وثانيا وهى المسئلة المشتركة التي قال فيها صاحب الرحبة

وان تجدد زوجا ما ورثا * واختصة للام حازوا الثلثا
واختصة أيضا لامرأ * واستغروا المال بغرض النصب
فاجعلهم ككاهن لام * واجعل أباهم جيرانى الم
واقسم على الاخوة ثلث التركة * فهذه المسئلة المشتركة

فكان أول اقضى فيها بحرم ان الاشقاء لا يستغراق الفروض انتر كتمتى استغراقها سقط الغاصب ثم رفعت له مسئلة أخرى نظيرتها فإراد القضاء فيها كالاول فقام عليه الاشقاء وقالوا له ب ان أبانا كان حمارا أو حمارا ملقى في الم أليست أمنا واحدة فقضى لهم بالتشريد في الثلث مع الاخوة للام في الفروض لا بالتعصيب فقبيل له قد قضيت في السابقة بحرم ما نهم فلهذا ذلك على ما قضينا وهذا على ما نقضى (قوله ببناء) صفة ثانية لمسجد وقوله غير العتيق صفة ثالثة (قوله ان صحت الجمعة الخ) متول القول (قوله لحنفى) أي قاض حنفى وقوله يرى صحة تعدد الجامع أي من غير ضرور لان المدار عندهم في صحة الجمعة على وجود الحكم المنصبة لا قامة الشريعة وان لم يقيموها بالفعل في وجبت تلك الهيئة وجبت الجمعة ولا يضر تعددها (قوله فترفع فيه الخلاف قطعا) أي فليس للمالكى ولا شاذى منع التيق ولا فرق بين كون هذا الحكم قبل الصلاة أو بعدها (قوله وأما صحة الصلاة للمالكى) أي وغيره (قوله فترفع فيه الخلاف) فيه حذف حرف الاستفهام والاصل فهل يرتفع (قوله أيضا) أي كما ارتفع الخلاف في الحكم بصحة العق (قوله أفتى الناصر الأتقي بنفسه) أي لبعض ملوك مصر وقوله وسلمه له المتأخرون أي كالأجهوري وأتباعه (قوله وفيه نظر الخ) من كلام شارحنا (قوله الا أنه يلزم عليه الخ) الماناسب الا ان لم عليه الخ ويكون جواب الشرط قوله فحكمه المذكور (قوله فلم يقدّر على تحريرها) أي لو كان الحاكم لا يرى

صحيح في ظاهر الحال الا أنه يلزم عليه في الباطن فعل المحرم فحكمه المذكور لا يحل ذلك الحرام كما لو ادعى انه ان على رجل بدين دعوى باطلة وأقام عليه ما يثبت زور فطالب الحاكم من المدعى عليه بتجريحها لم يقدّر على تجريحها فحكم له به فالحكم صحيح في الظاهر ولكن لا يحل للمدعى أخذ ذلك الدين في الواقع وكذا اذا لم يقيم بينة فلهب الحاكم من المدعى عليه اليقين فردها على المدعى بخلاف وكذا لو ادعى على امرأة بانها أزوجه وهو يعلم بانها ليست بزوجه له وأقام على ذلك بينة زور فطالب الحاكم منها بتجريحها فجزت فحكم له بها فلا يجوز له وطؤها لعله بانها ليست بزوجه وان كان حكمه صحيحا في ظاهر الحال

وقال الحقبة يجوز له وطؤها وكذا إذا طلق رجل زوجته طلاقا نافذا فمعهما حكم وعجزت عن إقامة البينة الشرعية فحكم له بالزوجة
وعدم الطلاق لم يحل له وطؤها في الباطن لعدم بانه طاقها وكذلك (الامام خالف اجماعا) هذا استثناء منقطع من قوله ورفع الخلاف
أي لكن حكمه المخالف للاجماع لا يرفع خلافا ويجب نقضه عليه وعلى غيره كما لو حكم بان الميراث كله للاخ دون الحد فهذه خلاف
الاجماع لان الامة على قوانين المال كله للجد أو يقاسم الاخ وأما حرمان الجد بالكلية فلم يقل به أحد من الامة (أو) خالف (نصا) كان
يحكم بالشفعة للجار فان الحديث الصحيح ٣٠٢ واردة باختصاصها بالنسبة لكونه دون الجار ولم يثبت له معارض صحيح وكان يحكم

البحت عن العدالة (قوله وقال الحقبة يجوز له وطؤها) قال في الاصل كأنهم نظروا الى أن حكمه
صبرها زوجة كالعقد (قوله وهكذا) أي فقس على تلك الامثلة من ذلك لو كان لرجل على اخوين ثم
وقاها يهدرن بينة فطلب منه القاضي فقال وفيه لك فطلب منه القاضي البينة على الوفاء فجزوا خلاف
المدعى أنه لم يوفه فحكم الحاكم له بالدين فلا يحل للمدعى أخذه ثانية في نفس الامر فالمراد بقوله لأحل
حراما بالنسبة لأم حكوم له والحاصل كافي بن أن ما باطنه مخالف لظاهره بحيث لو اطلع الحاكم على
باطنه لم يحكم فحكم الحاكم في هذا رفع الخلاف ولا يحل الحرام وهذا محمل قول المصنف لأحل حراما
وأما ما باطنه كظاهره كحكم الشافعي بحل المبتوتة بوطء الصغير فحكمه رافع للخلاف ظاهرا وباطنا
ولا حرمة على المقتله في ذلك وهي المسئلة الملققة وفي الحاشية نقلا عن بعض الشيوخ أن المضر في
التلفيق الدخول عليه وأما إذا لم يحصل الدخول عليه وإنما حصل أمر اتفاق جاز كما لو عقد مالكي
لصبي في حجره على امرأة مبتوتة ودخل بها وأصابها ثم رفع أمرها كم مالكي فطلق على الصبي لمصلحة
ثم رفع الامر لحاكم شافعي فحكم بحل بوطء الصغير لمبتوتة فيجوز للبات المالكي العقد على
زوجته المبتوتة قاله بعض شيوخنا انتهى (قوله ولم يثبت له معارض صحيح) استبعد المازري وغيره
نقض الحكم في شفعة الجار لرواد الحديث فيها وأجيب بان عامة أهل العلم لا سيما علماء المدينة لم يقولوا
بها (قوله أي قياسا جليا) أشار بذلك الى أنه من اضافة الصفة للموصوف (قوله ومن ذلك الحكم
بتوريث ذوى الارحام) أي والحال أن بيت المال منتظم والافلا نقض وانما نقض الحكم بميراث
ذوى الارحام عند انتظام بيت المال لمخالفته لقوله عليه الصلاة والسلام ألحقوا الفرائض بأهلها فما
بقي فلأولى رجل ذكر (قوله والشفعة للجار) أي إذا حكم بها حتى فلما لم يكن نقضه وان حكم بها
مالكي فله ولغيره نقضه (قوله وهو معسر) انما قيد بذلك لانه ان كان المعتق موسرا كمل عليه
ولا يلزم العبد استتباعه في جميع المذاهب والمعنى أن أشهر من المعتق إذا كان معسرا وقتلنا لا يكمل
عليه فحكم على العبد حاكم بالسعي ويأتي للشرى الذي لم يعتق بقيمة نصيبه نقض حكمه لكن
ان كان يرى ذلك كالحنفى نقضه غيره وان كان لا يرى ذلك نقضه هو وغيره وانما نقض في الاستتباع
والشفعة للجار وتوريث ذوى الارحام مع انتظام بيت المال وان كان الحاكم فيها حنفيا لان حكم
الحنفى فيها لا يرفع الخلاف لضعف مدركه بين الأئمة ونظير ذلك حكمه بحلية شرب النبيذ قال
ابن القاسم أحد شاربي النبيذ وان قال أنا حنفى (قوله منه ومن غيره) ظاهره يؤمر بنقضه هو وان
كان يراه مذهباً به قال الشيخ أحمد الزرقانى ولكن الذى مشى عليه الشيخ كرم الدين ان كان يراه
مذهباً نقضه غيره لاهو (قوله مما تقدم) أي من مخالفة الاجماع أو النص أو القياس الخ (قوله
بين الناقض السبب) أي وسواء كان الحكم الاول له أو لغيره (قوله نقلت الملك) هو وماعطف
عليه مقول قول مجذوف قدره المخرج بقوله وقول الحاكم وهو مبتدأ أخبره قوله الآتى حكم (قوله
وهو معنى قولهم لا بد للحكم من تقدم دعوى الخ) فيه أن الحكم عندنا لا يشترط فيه تقدم دعوى

بشهادة كافر على مثله
أو على مسلم لانه مخالف
لقوله تعالى وأشهدوا
ذوى عدل منكم (أو)
خالف (جلى قياس) أي
قياسا جليا وهو ما قطع فيه
ينفى الفارق كقياس
الامة على العبد في التقويم
على من أعتق نصيبه منه
من أحد الشرىكين وهو
موسر فان حكم بعدم
التقويم في الامة نقض
(أو) الاما (شد) أي ضعف
(مدرسه) أي دليله
كالحكم بغير العبد أو
بالاقوال الضعيفة المردودة
في مذهبه ومن ذلك الحكم
بتوريث ذوى الارحام
والشفعة للجار واستتباع
العبد اذا أعتق بعض
الشرى فيه نصيبه منه
وهو معسر (فينقض)
فما خالف الاجماع وما عطف
عليه وجوباً منه ومن
غيره وتقدم أن العدل
العالم لا تتبع أحكامه
لكن ان ظهر منه شئ مما
تقدم نقض وأما الجائر
والجاهل فتتبع أحكامهما
وينقض منها ما ليس

بصواب ويغنى ما كان صوابا والصواب ما وافق قولاً مشهوراً أو مذهباً (و) اذا
نقض (بين) الناقض (السبب) الذى نقض الحكم من أجله لا ينسب اليه نص الجور وهو من نقض الاحكام التى حكم بها القضاة ثم بين
أن حكم الحاكم لا يتوقف على قوله حكمت بل كل ما دل على الالتزام فهو حكم قوله (و) قول الحاكم (نقلت الملك) لهذه الساعة لزيد أو
ملكها المدعى فحوز ذلك حكم (ومسخت هذا العقد) من نكاح أو بيع أو باطنه أو رددته (أو قرنته) ونحوها من الالفاظ الدالة
على نفي أو اثبات بعد حصول ما يجب في شأن الحكم من تقدم دعوى وإقرار أو ثبوت بينة وإعذار ونزكية وهو معنى قولهم لا بد للحكم من
تقدم دعوى صحيحة ومحتجها بالكونها قبل تقسيم

و يترتب عليها مقتضاها من اقرار او بينة عند قول الى غير ذلك (حكم) وان لم يقل حكمت ومن ذلك خذوه فاقتلوه او خذوه او عزروه (لا) ان قال في امر رفع اليه كثر وبيع المرأة نفسها بلا ولي وكيسع وقت ندا الجملة (لا اجيزه) فلا يكون حكما ولا يرفع خلافا لانه من باب الفتوى كما قاله ابن شاس فلغيره الحكم بما يراه من مذهبه (أو أفتي) بحكم مثل عنه بان قيل له يجوز كذا أو يصح أولا فاجاب بالصفة أو عدمها فلا يكون افتاؤه حكما برفع الخلاف لان الافتاء اخبار بالحكم لا الزام والحق ان قول الحاكم لا اجيزه ان كان بعد تقديم الدعوى فهو حكم برفع الخلاف وان كان مجرد اخبار كما لو قيل له ان امرأة تزوجت نفسها بلا ولي فقال لا اجيزه فهو من الفتوى وبعبارة الحرشي تشير الى ذلك وقال ابن عرفة مقتضى جعله فتوى ان لمن ولي بعده ان ينقضه ضروره انه لم يحكم به الاول والظاهر انه لا يجوز للثاني نقضه اه (ولا يتعدى) حكم الحاكم في نازلة (لمائل) لها (بل ان تجدد)

٣٥٣

غيبه ان كان من اهل الاجتهاد فان كان مقلدا فليحكم بما حكم به أولا من راجح قول مقلده وان غيره من ارباب المذاهب ان يحكم بمذهبه كالمحكم مالكى يفسخ نكاح من زوجته نفسها بلا ولي ثم يجدد مثله ان رفعت الاخرى لحنفي فانه يحكم بصحته وكل منهما لا يرتفع فيه الخلاف ولم يجز لاحد نقضه وقولنا ولا يتعدى لمائل الخ أى ولو في اللات المحكوم فيها أولا كما اذا فسخ نكاح من زوجته نفسها لكونه يرى ذلك ثم زوجته نفسها بعد الفسخ لنفس ذلك الزوج بلاولى فانه مغرض للاجتهاد منه أو من غيره فله تصحيح الثاني ان تغير اجتهاده وان غيره كالحنفي الحكم بتصحيحه ويرتفع الخلاف أيضا و (كان حكم في نازلة بمجرد الفسخ) دون التأييد وان كان يرى حاكمه بمجرد

الاترى ان القاضي له ان يسمع المينة على الغائب ويحكم عليه واذا جاء سمى له المينة وأعقره فيها فان أبدى مطعنا نقض الحكم والا فلا واجيب بان قولهم لا بد في الحكم الخ محمول على الحاضر وقريب الغيبة بان كان على مسافة يومين مع الامن وأما بعيد الغيبة فيجوز الحكم عليه في غيبته كما يأتي كذا في حاشية الاصل (قوله خذوه فاقتلوه الخ) أى عند ثبوت موجب القتل أو الحد أو التعذيب (قوله بان قيل له يجوز كذا) أى على سبيل الاستفهام فحذف الهمزة تخفيفا وقوله أو لا مقابل لكل من يجوز أو يصح وقوله فاجاب بالصفة أو عدمها راجع لقوله أو يصح وحذف جواب الاول (قوله وبعبارة الحرشي تشير الى ذلك) أى حيث قال وأما اذا رفع اليه قضية هذه المرأة فلم يزد على قوله لا اجيزه كما جاب غير ولي من غير قصد الى فسخ هذا النكاح بعينه فان هذا ليس بحكم انتهى فمفهوم قوله من غير قصد الى فسخ هذا النكاح ان قصد الفسخ بهذا اللفظ بعد حكما (قوله وقال ابن عرفة الخ) هنا فيه اجمال لانه يحتمل انه موافق للمفصل أو للمطلق فعلى طريقة المفصل يقال فيه ان تقدمه دعوى فحكم قطعا ولا يجوز نقضه وان لم يتقدمه دعوى فجواز نقضه ظاهر لانه فتوى (تنبيه) قوله القاضي ثبت عندي صحة البيع أو فساد أو ملك فلان لسلطة كذا ونحو ذلك لا بعد حكما كما في التوضيح خلافا لبعض القرويين وقد ألف المازري جزا في الرد عليه قال ابن عرفة والحق انه مختلف فيه على قولين كذا في بن (قوله فالا جتهاد منه) أى مثل واقعة عمر في الجارية (قوله من راجح قول مقلده) أى ما لم يكن من اهل الترجيح وظهر له ارجحية غير ما حكم به أولا فيحكم ثانيا بغير ما حكم به أولا (قوله ثم يجدد مثله) أى ولو في عين تلك المرأة كما يأتي في الشارح (قوله ثم زوجته نفسها) أى جددت عقدا آخر (قوله وكان حكم) قد راوا ولاجل المائل الذي قدمه في قوله كما لو حكم مالكى الخ فزجه مع المتن وجعل مثله معطوفا عليه والا فالمصنف في حد ذاته غير محتاج لتقدير الواو وهذه الامة للمتجدد المفروض للاجتهاد (قوله وان كان يرى الخ) أى لكان لم يقصد بعد بالحكم عند الفسخ التأييد والافليس لتغيره حكم بالتحليل في المستقبل (قوله فلو تزوج بيئت من أرضه كبرا) لا مفهوم للتزوج ببنتها بل كذلك التزوج بها لان من يرى التحريم في التزوج ببنتها يقول انها أخته وفي التزوج بها يقول انها أمه (قوله في المستثنى) هكذا قال الشارح تبعاً لاصوله قال ابن عرفة هو صواب في مسألة العدة لافي مسألة رضاع الكبير فان الحكم بالفسخ في رضاع الكبير يمنع من تجديد الاجتهاد فيه لان مستند فيه ان رضاع الكبير محرم ومن المعلوم ان ثبوت التحريم لا يكون الا بمؤيد بخلاف فسخ النكاح في العدة فان مستنده تحريم النكاح فيها وقد وقع الخلاف في كونه مؤيدا أولا انتهى (قوله ولا يستند الحاكم في حكمه لاهله) أى ولو بمحمد أو لو كان من اهل الكوفة ومن الضلال البين الاعتماد في التهم على ضرب الاندلس

الفسخ تأييد التحريم (كفسخ) لنكاح (برضع) طفل (كبير) أى بسببه والكبير من زائد على عامين وشهرين فلو تزوج بيئت من أرضه كبرا فرفع بان يرى التحريم برضع الكبير ففسخه ثم تزوجها ثانيا كان النكاح الثاني مما لا يتعدى له الحكم الاول وصار هذا معرضا للاجتهاد فان حكم بفساده ان تغير اجتهاده أو تغير الحكم بمحمد (أو) فسخ بسبب (عدة نكاح بعده) أى في عدة وان كان يرى هو تأييد التحريم حين فسخه فاذا عدها ثانيا بعد الفسخ (فهى) أى المتكوجة ثانيا المفسوخ نكاحها أولا في المستثنى (كغيرها) ممن لم يتقدم عليهم الفسخ (في المستقبل) انه أراده ان يزوجه لمن فسخ نكاحه ويحكم بصحته اذا تغير اجتهاده (ولا يستند) الحاكم في حكمه (له) بل لا بد من بينة أو اقرار (الافى العدة) لانه علم القاضي بعد التمه فاستند له (والجرح) بفتح الجيم فيستند له (كالمشهور بذلك) أى

بالتدالة والخرج فيثبت له إلا أن يعلم القاضي منه خلاف ما أشبهه الزني عند القاضي بكارهية من أنت فقال الزني صاحب
 الشافعي فقال القاضي الاسم اسم عدل ومن يشهد أنك الزني فقال الخاضرون هو الزني فيحكم بشهادته فقال الزني سترني القاضي ستره
 الله تعالى (أو أقرار الخصم) المشهود عليه (بالتدالة) لمن شهد عليه فيحكم بها ولو علم القاضي خلاف ذلك لأن أقرار الخصم بعدالة
 الشاهد كالأقرار بالحق (وقريب الغيبة) كالبومين والثلاثة مع الأمن حكمه (كالخاضر) في سماع الدعوى عليه والبينة ثم يرسل إليه
 بالاعذار فيها وأنه ما أن يقدم ٣٠٤ أو وكل وكيل عنه في الدعوى فإن لم يقدم ولا وكل عنه وكيل يحكم عليه في كل شيء

ونحوه (قوله إلا أن يعلم القاضي منه خلاف ما أشبهه الزني) حاصل التحرير في هذه المسئلة أن القاضي
 إذا علم عدالة شاهد تبسعه علمه ولا يحتاج لطلب تركية ما لم يجرحه أحد والأفلا يعتمد على علمه لأن غيره
 علم ما لم يعلم وإذا علم حجة شاهد فلا يقبله ولو عدله غيره ولو كان المادله كل الناس لأنه علم ما لم يعلم
 غيره اللهم إلا أن يطول ما بين علمه بجرخته وبين الشهادة بتعديله والأقدم المدله على ما يعلمه القاضي
 هذا هو الصواب كما في بن (قوله وقريب الغيبة الخ) اعلم أن محل كون القاضي يحكم على الغائب
 إذا كان غائبا عن محل ولايته أن كان متوطنا بولايته أو له بها مال أو وكيل أو جليل والألم يكن له سماع
 الدعوى عليه ولا حكم كما في عب (قوله والثلاثة) أي وما قاربها (قوله ويعجزه) أي يحكم عليه بعدم
 قبول حجة إذا قدم كما في المواق والتوضيح وأما قول الخريشي أنه باق على حجة إذا قدم فهو سهو منه كما في
 بن (قوله إلا في الدم) هذا الاستثناء مشكل مع ما تقدم من أن هذه المستثنيات في تجهيز الطالب
 لا المطلوب كما تقدم له في قوله فهذه المستثنيات إنما هي مفروضة في كلام الأئمة في الطالب وأما المطلوب
 فيعجزه فيها وفي غيرها كذا ذكره بعضهم (قوله وبين القضاء واجبه) أي سواء كانت بينة المدعي تشهد
 بدين له في ذمة الغائب من بيع أو قرض أو نكاح أو شاهد بان الغائب أقر أن عنده فلان كذا لأنه قد يقضيه
 بعد إقراره أو يبرئه أو يحيل شخصاً عليه هذا هو الحق كما في بن خلافا لعب حيث قال بعدم
 الاحتياج ليمين القضاء في الصورة الثانية (قوله على المذهب) ومقابلته أنها استظهار أي مقوية
 للحكم فلا ينفذ الحكم بدونها على هذا (قوله كليت يدعي عليه بشي) أي كما إذا ادعى شخص على
 من مات أن له عنده كذا من بيع أو قرض ولم يقر ورثته به فلا يحكم القاضي لذلك الشخص المدعي
 بهذا الدين إلا إذا حلف بين القضاء بعد إقامة البينة فإن أقر ورثته الكبار قبل رفع المدعي للحاكم
 فلا يوجه عليه يمين وأما أن أقر وأبى عن دفعه ورضوا بعدم حلفه فهل كذلك لا نتوجه اليمين أو لا قولان
 لبعض الشيوخ أضافه محشي الأصل (قوله واليمين) مثله الصغير والسفيه (قوله أنه ملكه) أي باق
 على ملكه إلى الآن (قوله أو الفقراء كذلك) أي فإذا ادعى عليهم أن ما حلفه فلان عليهم لم يجز عنه حتى
 مات فلا بد من بين القضاء بعد شهادة البينة ومثل ذلك الدعوى على بيت المال كما إذا ادعى إنسان
 أنه معذور بأحد حقه من بيت المال أو أنه ابن ولان الذي مات ووضع ماله في بيت المال لظن أنه
 لا وارث له فلا بد من بين القضاء مع البينة (قوله والعشرة الأيام مع الأمن) أي وما قاربها قارب كلاً
 من الغيبات الثلاث يعطى حكمه الأربعة الأيام تاحق بالقرينة والثمانية والتسعة تلحق بالتوسطة
 والجنسة والستة تلحق بالاحوط أقامه في الحاشية (قوله لقوة المشاحة في العقار) أي تشاح النفوس
 بسببه وحصول الضغائن والخمد والنزاع عند أخذ نفقته والدعوى ليكون حضوره أقطع للنزاع
 (قوله نقض حكمه) هذا يفيد أن تسمية الشهود بشرط لصحة الحكم على الغائب وهو أحد قولين
 وقيل تسمية الشهود مستحبة (قوله قال بعضهم) أي كما يقبضه كلام الجزيري وابن فرحون كما في
 بن (قوله وحكم الحاكم بغائب الخ) حاصله أن المدعي به إذا كان غائباً عن بلاد الحكم وهو مما يتميز

ويسمع عقاره في الدين
 ويعجزه إلا في دم وعق
 ونسب وطلاق وحبس
 على ما تقدم (و) الغائب
 (البعيد جدا) كقريفة
 من المدينة (يقضى عليه)
 في كل شيء بعد سماع
 البينة وزكيتها (يمين
 القضاء) من المدعي أن
 تحقه هذا ثابت على المدعي
 عليه وأنه ما أبرأ به ولا
 وكل الغائب من يقضيه
 عنه ولا أحاله به على أحد
 في الكل ولا البعض
 وبين القضاء واجبه لا يتم
 الحكم إلا بها على المذهب
 (كليت) يدعي عليه بشي
 فلا بد من بين القضاء بعد
 البينة بالدين (واليمين)
 يدعي عليه بشي ثبت يده
 فلا بد من بين القضاء من
 المدعي بعد إقامة البينة
 عليه أنه ملكه وأنه ما
 تصدق به عليه ولا وجه
 ولا حبسه عليه (أو
 الفقراء) كذلك ثم أشار
 للغيبة المتوسطة بقوله
 (والعشرة) الأيام مع الأمن
 (والبومين مع الخوف
 كذلك) أي يقضى عليه

قبها مع بين القضاء (في غير استحقاق العقار) من دين أو غيره وأما في دعوى
 استحقاق عقار فلا يقضى به بل تؤخر الدعوى حتى يقدم لقوة المشاحة في العقار بخلاف بعيد الغيبة بعد إذا كان في الصبر لتدومه شدة
 ضرر على المدعي (وعلى) القاضي (له) أي للغائب البعيد أو الوسط (الشهود إذا قدم) من غيبته وكذا من عدلهم ان احتاجوا للتعديل
 (والا) يسم له الشهود أو لم يحلف المدعي بين القضاء (نقض) حكمه قال بعضهم ما لم يشهر القاضي العدالة والا لا يقضى وعلم أن متوسط
 الغيبة كبعيدها حتى في بيع عقاره لدين أو نفقة إلا أن دعوى استحقاق العقار فيفتقران * ولما ذكر الحكم على الغائب ذكر الحكم بالغائب
 بقوله (وحكم) الحاكم (بغائب) أي بشي

بالصفة

غائب عن بلد الحكم ولو كان في غير محل ولايته (يشتر) نعت الغائب أي إذا كان الغائب يتميز (بالصفة) من حيوان كغيد و غنم و شرب (ولو عقارا) من سائر المقتومات ولا يطلب حضوره فلو كان لا يتميز بالصفة كقطن و حرير فان شهدت البيعة بقيمة سواء كان من المقتومات أو المثلثات - كم به أيضا ولا فلا وإنما اعتبرت القيمة في المثلثات لاجل بصفته ٣٠٥ واحترز بالغائب من الحاضر

البلد فسلاب من احضاره
محلس الحكم يتميز بالصفة
أم لا إلا أن يعصر احضاره
دلايد من بيعة الحيازة وإذا
كان له الحكم بالغائب
ولو عقارا (والدعوى حيث
المدعى عليه على الأرجح)
فلا عبرة بقوله حتى يحضر
محلل المدعى به فلا طالب
اقامة الدعوى على خصمه
حيث وحده وقيل محل
الدعوى حيث المدعى به
فمجايب المدعى عليه إذا
طلب الدعوى فيه
والخلاف في العقار وغيره
من المعينات وأما الدين
فحيث المدعى عليه اتفاقا
والخلاف فيما إذا كان
المدعى عليه متوطنا بغير
ولاية القاضي فدخل
بلد القاضي فتعلق به
خصمه وأما قاضي بلده
فبحكم عليه وهو نائب إذا
كانت الغيبة بعيدة جدا
ولو في استحقاق العقار أو
متوسطة في غير استحقاق
العقار والفرق بين كالحاضر
وقد تقدم الكلام على
ذلك وأما متوطن ببلد
القاضي ادعى عليه بغائب
فهو داخل تحت قولنا
وحكم بغائب يتميز بالصفة
(ويمكن مدع غائب بلا

بالصفة في غيبته كالعقار والعييد والدواب والنياب فانه لا يتوقف الحكم على حضوره بل يتميز البيعة بالصفة
ويصير حكمه حكم الدين على المشهور فاذا ادعى زيد على عمرو وها برشيد مثلا أن له عنده كنانا مثلا بالجامع
الأزهر وشهدت البيعة أن الكتاب الفلاني الذي صفته كذا ملك لذلك المدعى فان القاضي يحكم له به كما يحكم
بالدين المتميز بالصفة وان كان يتميز نوعيا لا شخصيا كما اذا شهدت البيعة أن له عنده في ذمته من المهايب
أو الريلات كذا أو أن له عنده أردب قح سمراء أو محمولة قدرها كذا فانه يحكم له بذلك (قوله - كم به أيضا)
أي بما ذكر من القيمة لا بالمقوم كما هو ظاهره ولو قال حكم بها أيضا كان أولى (قوله فلا بد من احضاره محاس
الحكم) هكذا قال الشارح تبعاً لخرشي قال في الحاشية ليس بشرط والمناسب ان لو قال فلا بد من الشهادة على
عبيه كما أفاده بعض من حقق (قوله فلا بد من بيعة الحيازة) انظر ما معنى هذه العبارة (قوله على الأرجح)
أي به العمل وهو قول سطر وأصبح وسجنون (قوله من المعينات) أي ولو مثلثات (قوله حسبة) بكسر
الحاء وسكون السين على وزن ثرية (قوله فيمكن من الدعوى عند ابن القاسم الخ) محل القولين إذا كان من
يريد الدعوى لاحق له في ذلك المال ولا ضمان عليه فيه أمامه فيه حق كزوجها الغائب وأقاربه الذين تازمه
نفقتهم فيمكنون من الدعوى اتفاقا وكذلك إذا كان عليه فيه ضمان كمستعير لما يغاب عليه ومرتهن كذلك
وحمل مدين أراد فرارا أو سفر بعيدا فانه يمكن من الدعوى اتفاقا (قوله بل هو كاحاد الناس) أي فقاضي
رشيد الحكم له بصوم مثلاً في سكندرية كان في محل ولايته أو تازلا بها فلو أرادت امرأة التزوج وليس لها ولي
إلا القاضي فلا يزوجه إلا القاضي الذي هو محل ولايته مثلاً لو كانت امرأة بسكندرية لا ولي لها إلا القاضي
فلا يزوجه القاضي رشيداً وإنما يزوجه القاضي سكندرية وان كان قاضي رشيداً تازلاً بسكندرية بل هو كعامة
المسلمين وكل هذا لم يرتحل المرأة لمحل ولايته وتريد التزوج بها والافالحق له وقس على هذا واعلم أن محل
ولاية قاضي القاهرة جميع البلاد التي لم يكن لها قاض مستقل من السلطان فجميع البلاد التي تأخذ قضاتها
النيابة منه يقال لها محل ولايته (قوله) يجب على القاضي الحسم بخاتم أو رسول أو ورقة أو أمانة أن كان على
مسافة القصر فقل بجرد الدعوى عليه فان كان على أكثر من مسافة القصر والحال أنه محل ولايته وأراد
جلبه فلا يلزمه الحضور لدعوى المدعى إلا شاهد يشهد بلحق فيجلبه ولكن لا يجبره على ذلك وإنما يكتب له
أما أن يحضر أو توكل أو يرضى خصمه فان لم تفعل قضينا عليه

باب في الشهادة

أي في شروطها وقوله وما يتعلق بها من الأحكام أي المسائل (قوله ونطاق لغة على الإعلام وعلى
الحضور) قال في التنبيهات الشهادة معناها البيان وبه سمى الشاهد أي لانه يبين الحكم والحق من
الباطل وهو أحد معاني تسميته شاعداً وإليه أشار بعضهم في معنى قوله تعالى شهد الله أنه لا اله
إلا هو أي بين وقيل هي معاني العلم انتهى (قوله وهي عرفا أخبار عدل الخ) تعرض
لتعريفها اصطلاحاً للرد على ابن عبد السلام القائل لا حاجة لتعريف حقيقة لانها معلومة
ورده ابن عرفة بقول القرافي أدت ثمان سنين أطلب الفرق بينها وبين الرواية وأسأل الفضلاء
عنه بتحقيق ماهية كل منهما فيقولون الشهادة بشرط فيها التعدد والدكورة والحرية فأقول لهم
اشترط ذلك فرع تصورهما حتى طالعت شرح الأبراهيمين لما زرى فوجدته حقق المسئلة فقال هما

٣٩ - صاوي - في (توكيل) له من الغائب بل حسبة لله (ان خيف ضياع المال) أي مال الغائب بان

كان من له المال غائباً فخاف حاضراً أن ينسحب ماله فرفع الحاضر الأمر للقاضي وادعى عن الغائب حسبة لحفظ مال الغائب فيمكن من الدعوى
عند ابن القاسم وقال ابن الماجشون لا يمكن (ولا حكم له) أي للقاضي (بغير ولايته) بل هو كاحاد الناس والله أعلم (باب) في الشهادة
وما يتعلق بها من الأحكام ونطاق لغة على الإعلام وعلى الحضور فجوهره يد بحسب القوم وعلى الله لم يحوهم والله أنه لا اله الا هو وهي عرفا
أخبار عدل

كوجوب الصيام والوقوف بعرفة
 ٣٠٦
 وتام عدة أو كفارة أو تمام أحل لدين ونحو ذلك وقولهم حكم الحاكم بتوقف

على دعوى صحيحة مرادهم
 في المعاملات والمصوبات
 كالدين والقتل والقتل
 والعقوبات والنسب وقد
 لا يتوقف كروية الملال
 وشرب الخمر والزنا فان
 البينة تكفي في ذلك وان
 لم تقدم دعوى من غيرها
 وأشار اشترط الشهادة
 بقوله (شرط) صحة
 (الشهادة) عند الحاكم
 (العدالة) وهي الاتصاف
 بما يأتي ذكره (والعدل)
 هنا (الحري) ولو أنشئ في
 بعض الأمور كالمال
 والولادة فلا تصح شهادة
 رقيق ولو ذكرا (المسلم)
 فلا تصح شهادة كافر ولو
 كافر على كافر (البالغ)
 فلا تصح من صبي الا اذا
 شهد الصبيان بعضهم
 على بعض في القتل
 بشروط تأتي (العادل)
 فلا تصح من معتوه
 ومجنون لعدم ضبطه (بلا
 فسق) يجارحة فلا تصح
 من الزاني والشارب
 والساقي ونحوهم وكذا
 مجهول الحال (و) بلا
 (حجر) عليه لفساده فلا
 تصح من سفيه محجور
 عليه (و) بلا (بدعة) ولو
 تأول (كفدرى) وخارجي
 (ذو المروءة) وهي كال
 النفس بصونها عما يوجب
 ذمها عرفا ولو مباحا في
 ظاهر الحال كالسوق

خبران غير أن الخبر عن أن كان عاملا لا يختص بعين قال رواية كخبرنا عن الأعمال بالنيات والشفعة فيما ينقسم
 بخلاف قول العدول عند الحاكم لهذا على هذا كذا الزام لعين لا بتعداها قال الشافعي ما قرره
 المازري أن الشهادة هي الخبر المتعلق بجزئي والرواية المتعلقة بكلّي وهو مردود بان الرواية قد تتعلق
 بجزئي كخبر يخرب السكينة ذوالسوء بقتل من الحبشة وخبر تيم الداري في السفينة التي لعب بهم الموج فيها
 وذ كرقصة الدجال الى غيرها من أحاديث متعلقة بجزئي وكأية ثبت بدايها في حب ونحوها كثيرا انتهى اذا
 علمت ذلك فالحق في الفرق ما قاله بن وهو أن الخبر إما أن يقصد أن يرتب عليه فصل قضاء وإبرام حكم أم لا
 فان قصد به ذلك فهو الشهادة وان لم يقصد به ذلك فإما أن يقصد به تعريف دليل حكم شرعي بشرعه أولا فان
 قصد به ذلك فهو الرواية والافهوسائر أنواع الخبر انتهى وتعرف شارحنا في ذلك وقوله اخبار عدل من
 إضافة المصدر لفاعله وما كما مفعوله وقوله بما علم أي اخبارنا شيء عن علم لا عن ظن أو شك وهل يشترط
 في تأديف الشهادة لفظ أشهر بخصوصه أو لا يشترط قولنا أظهر بما عدم الاشتراط بل المدارف على ما يدل
 على حصول علم الشاهد بما شهد به كرايت كذا أو سمعت كذا أو لفظنا عند هذا كذا فلا يشترط لأدائها
 صيغة معينة (قوله حاكم) أي أو محكما (قوله ولو بامر عام) رد بالبالغة على المازري ومن وافقه حيث
 خصوها بالجزئي (قوله كاعلام العدول برؤيتهم الشهر) مثال الأمر العام (قوله يتوقف على دعوى) أي
 على تقدم دعوى (قوله مرادهم في المعاملات الخ) أي من كل أمر لم يتمحض الحق فيه لله وأما الأمور التي
 يتمحض الحق فيها لله فلا يتوقف الشهادة فيها على تقدم دعوى كما أفاده بعدل الشهادته في محاسبة فعلية
 أن يشهد وان لم يستشهد (قوله من غيرها) أي من غير تلك البينة (قوله بما يأتي ذكره) أي وهي التي
 شرع فيها بقوله والعدل الحارخ ولو قال وهي الانصاف بما ذكره بقوله الخ لكان أظهر (قوله هنا) يحترز
 به عن العدالة عند المحدثين فإنه لا يشترط فيها الحرية وقوله الحارخ ولو عتق قاله كن أن شهد لعنته فله شرط
 آخر وهو التبريز (قوله في بعض الأمور) راجع للمبالغ عليه أي فالأنشئ لعدم العدول وتقبل شهادتها
 في بعض الأمور التي مثل لها (قوله والولادة) أي ونحوها من كل ما لا يظهر للرجال (قوله فلا تصح
 شهادة رقيق) أي من فيه شائبة رقيق ولو قلت (قوله ولو كافر على كافر) أي خلافا لابي حنيفة والشافعي
 حيث قال لا يجوز شهادة الكافر على مثله (قوله بشروط تأتي) أي في قوله وجاز شهادة الصبيان بعضهم
 على بعض في جرح وقتل فقط الخ (قوله العادل) أي حال التحمل والاداء مع اختلاف الحرية والاسلام
 والبلوغ فتشترط حال الاداء لا حال التحمل (قوله وكذا مجهول الحال) انما خرج مجهول الحال بقوله بلا
 فسق لان الأصل في الناس الجرحه فيستحب الأصل الدليل ثبت الضد (قوله فلا تصح من سفيه
 محجور عليه) أي لانه مخدوع ومفهوم قوله محجور عليه أن شهادة السفيه الغير المحجور عليه صحيحة
 (قوله كفدرى وخارجي) القدرى هو القائل بان الأسباب تؤثر بقوة أو دعها الله فيها وهو عاص وفي
 كفره قولان والمعتمد عدمه والخارجي هو الذي يكفر بالذنب ولا فرق بين كونه متعمدا للبدعة أو متأولا
 لانه لا يعذر بالتأويل وهو فاسق وفي كفره قولان أيضا والمعتمد عدمه (قوله ذو المروءة) هو بضم الميم
 وفتحها مع الحمزة وتشديد الواو فمما أربع لغات وانما اشترطت المروءة في العدالة لان من تخلق بما
 لا يليق وان لم يكن حرام اجرة ذلك لعدم المحافظة على دينه واتباع الشهوات واعلم انه اذا تعذر وجود العدل
 الموصوف بتلك الاوصاف كما في زماننا هذا اكتفى بالحرام المسلم البالغ العاقل المستور الحال الذي لا يعرف
 عليه فسق وقيل يؤثر بزيادة العدد (قوله لغير أهله) الضمير عائدة على السوق أي قاهل السوق الجالسون
 فيه لا يخل بمرؤاتهم الا كل فيه الضرورة (قوله من لعب بكحمام) أي وان لم يكن محرما كاللعب به على
 وجه المسابقة لانه يخل بالمرؤاة وقد روى أبو داود بسنده عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

وتبوس الغم (وشطرنج) والشطرنج بالشين المعجمة وبالمهملة مكسورة ومثبوثة وقيل القطع من عين العوام وثقبته وطاب وثرفه وشطرنج
بلا قار والأهوه من الكبار لأنه من أكل أموال الناس بالباطل وهو داخل في الفسق (و) بترك (سماح غطاء) متكرر إذا لم يكن يقيس
القول أو بالآلة والاحرم ولو في عرس وكان من الفسق (و) بترك (سفاهة) من القول كالحزل ٣٠٧ انما يرجع عن عرف أهل الكمال

من المجنون والدمغة
(و) بترك (صغيرة خفيفة)
كتطفيف بحجة ومرة
لتمه ونحوها إذ فاعل
ذلك لامروا عنده وما
يحل بها الرقص والصفق
بالاصكف بلام موجب
يقتضيه وكذا سائر اللعب
الاما استثناء الشارع
كالمسابقة واللعب مع
الزوجة والطفل الصغير
إذا لم يكن كثر والكلام في
اللعب بما ذكرنا هو إذا
أدمن ذلك قال الأبهري
في الفرق بين الأدمان
وعدمه أن الإنسان لا يسل
من يسير اللهو فالعدل
المذكور تغل شهادة
(وان) كان (أعني في
القول) وقال أبو حنيفة
والشافعي لا تقبل فيه
ومثل القول غيره مما عدا
المبصرات كالمشمومات
والمطعومات والمموسات
وانما بالغ على القول لأنه
محل الخلاف وغيره مما
اتفاق وكذا قوله (أو)
كان (أصم في الفعل)
كالضرب والاكل والاخذ
والاعطاء واحترز بذلك
عن المشومات لا عن
المشمومات والمموسات
والمطعومات فانها اتفاق
وأما الأعني الأصم فلا
يجوز شهادته في شيء بل

رأى رجلا يتبع حمامة فقال شيطان يتبع شيطانة (قوله وتبوس الغم) أي لأنه ورد في الحديث النهي
عن التحريش بين البهائم كتسلط الكباش بعضها على بعض ونحو ذلك (قوله وشطرنج) في بن قال
ابن خازي قال أبو عبد الله بن هشام اللخمي في عين العامة يقولون شطرنج بفتح الشين وحكي ابن جني أن
الصواب كسرهما على بناء جرحل وذكر قيل ذلك أنه يقال بالشين والشين لأنه امام مشتق من المشاطرة
أو التسطير انتهى وفي المجموع نقل عن ح أنه معرب بشتريك ومعناه سنة ألوان الشاة والفرز
والغسيل والفرس والرخ والبيدق فعلى هذا لا يقال مشتق من المشاطرة بالمعجمة ولا من التسطير
بالهمالة على ما في بن انتهى والمذهب أن لعبه حرام وقيل مكروه وفي ح قول بجواز لعبه في اللطافة
مع نظيره لامع الأوباش وعلى ككل من القول بالحرمة والكراهة ترد الشهادة بلعله كن عند الإدامة
لقوله ابن رشد لا خلاف بين مالك وأصحابه أن الأدمان على اللعب بها حرمه وانما اشترط الأدمان في
الشطرنج دون ما عداه من الزرد والطاب والمنقلة لا خلاف الناس في إباحته بخلاف غيره فجرحه
مطلقا (قوله بلا قار) أي بلا أخنمال في لعبه (قوله أو بالآلة) أي كعود وقانون (قوله والاحرم)
أي بان يخلف شرط من هذين الشرطين كان حراما ولو في الأعراس وهل ترد به الشهادة ولو فعله مرة
في السنة وهو ما للتثاني أولا بد من التكرار في السنة وهو ما يفيد الموافقة وتقدم هذا المبحث في الوليمة
مستوفى (قوله كالحزل الخارج عن عرف أهل الكمال) أي كما إذا كان يضلح القوم بالأكاذيب لما في
الحديث ويل للذي يحدث فيكذب ليضلح به القوم ويل له ويل له (قوله من المجنون والدمغة) بيان
لمعنى الحزل فن ذلك النطق بالفاظ التي في المجالس (قوله كتطفيف بحجة) ظاهره أنها صغيرة
مطافا ولو كان المسروق منه فقيرا وقيد بعضهم ذلك بأن لم يكن المسروق منه فقيرا والا كان كبيرة (قوله
فالعدل المذكور) دخول على كلام المصنف (قوله في القول) أي تقبل شهادته في الأقوال مطلقا
سواء تحملها قبل العمى أم لا ضبطه الأقوال بسمعه (قوله وقال أبو حنيفة والشافعي الخ) لكن عند
المنعمة لا تقبل مطلقا ولو تحملها قبل العمى وعند الشافعي ما لم يتحملها قبل العمى والاقبلت (قوله
مما عدا المبصرات) أي الأمور التي تتوقف على البصر كالأفعال والألوان فلا تجوز شهادته فيها مطلقا
علمها قبل العمى أم لا وفي الإرشاد تجوز شهادته على الفعل إن علمه قبل العمى أو يحبس كافي الزنا
واقصر على هذا في المجموع (قوله وغيرها) المناسب غيره لأن الضمير عائد على القول أي محل الخلاف
بين مالك وغيره الأقوال وأما المموسات والمطعومات والمشمومات فهي محل اتفاق بين مالك وغيره
في القبول (قوله أو كان أصم في الفعل) أي وهو بصير لأن الأصم البصير يضبط الأفعال ببصره
دون الأقوال لتوقف ضبطها على السمع وهو معدوم فلا تقبل شهادته في الأقوال ما لم يكن سمعه
قبل الصمم والاجازت قال ابن شعبان ونحوه شهادته لاخرس ويؤيدها بأشارة مفهومة أو كتابة (قوله فانها
اتفاق) أي بين مالك وغيره كما تقدم التنبيه عليه قبل (قوله وانما يولي عليها) حكنا بالتثنية في نسخة
المؤلف والضمير عائد على الأعني الأصم والمجنون والمناسب أن يقول بعد ذلك أمرها أو يفرد الضمير
في عليه ويكون عائد على الأعني الأصم فقط والمجنون تقدم حكمه في باب المجرب قال بن قال عب
في الأعني الأصم لا يتزوج الخ يعني والله أعلم لا يلب ذلك بنفسه ولا فيجوز أن يأتي عليه من ينظره بالأصلح
له كما يقيم الحاكم على المجنون والسفيه من ينظرهما انتهى وقد أفاد هذا شارحنا بالتثنية (قوله لم يقل)
هو من لا يستعمل القوة المنبهة مع وجودها فيه وأما البليد فهو حال منها بالمرّة فراد به المغفل ما يشمله
بالأولى (قوله وماضيه بفتحها) أي فهو من باب ضرب (قوله وبالعكس) أي فهو من باب علم ونعب

ولا معاملته كالمجنون وانما يولي عليها من يتولى أمرها بالمصلحة (وشرطه) أي العدل أي شرط قبول شهادته (أن يكون فطنا) لا
(حازما) في شهادته (بما أدى) لا شأنا كأوطانا (غيره تم فيها) أي في شهادته (وجه) من الوجوه لا تية إذا علمت ذلك (بلا شهادة)
(لم يقل) تأنس عليه الأمور العادية (الافيمالا ليس) بفتح التحتية وكسر الباء الموحدة وماضيه

بغيرها أي يختلط ومنه قوله تعالى ولا يسئاع عليهم ما ليسون وأما ليس التوبيخ بالنسبة أي لا في الأمور الواضحة التي لا لبس فيها فالتأني
تقبل شهادته (ولا) شهادة (لنا كد القرب) لاتهم بغير النفع لقرية (كوالد) لولد (وان علا) كالجدة وأبيه (وولد) لولد (وان سفل)
كان الابن أو البنت (وزوجهما) أي الوالد والولد فلا يشهد الوالد زوجة أبه ولا الزوج بنته ولا الولد زوجة أبيه وزوجه أمه فاول
أن الشاهد لا يشهد زوجته (بخلاف) شهادة (أخ) لأخيه (أو مولى) اعتيقه (و) صديق (ملاطف) فتجوز (ان برز) الشاهد منهم
في العدالة بان فاق أقرانه فيها واشتهر بها (ولم يكن) الشاهد (في عياله) أي عيال المشهود له والام يجوز ولو برز (كأجير) فتجوز شهادته
ان استأجره ان برز ولم يكن في عياله (وشريكت) تجوز شهادته لشريكه (في غيرها) أي في غير مال الشركة ان برز ولم يكن في عياله لافي
مال الشركة ولو برز وقيد مال المصنف بعهدة مدونة بشركة أو فاضة فظاهره أن شركة العنان لا يشترط فيها التبريز وقال بعضهم الشركة
مطلقا يشترط فيها التبريز فلذا أطلقنا ٣٠٨ (وزائد) في شهادته على ما شهد به بان شهد أولا بشركة ثم قال بل هو أحد عشر فتقبل

(قوله أي لافي الأمور الواضحة) هذا إيضاح لقوله ان لا في الأمور الواضحة التي لا لبس فيها (قوله وصديق ملاطف) قال ح
الملاطف هو المختص بالرجل الذي يلاطف كل واحد منهم ما صاحبه ومعنى اللطف الاحسان والبر والتكرمة
قال في التنبهات وقال ابن فرحون الملاطف هو الذي قيل فيه

ان أخاك الحق من كان معك * ومن يضر نفسه لينفعك
ومن اذارب الزمان صدعك * شئت فقل نفسه ليجمعك

وهذا الذي قاله بعيد قول أن يوجد أحدهم له الصفات فالأولى نفسه بغيره بما في التنبهات انتهى بن (قوله
ان برز) في بن الصواب ان برز بفتح الباء وتشديد الراء فعل لازم معنى للفاعل واسم الفاعل عنه مبرز
بكسر الراء المشددة أي ظاهر العدالة وفي القاموس برز ككرم وبرز نبرز فاق أصحابه فضلا وشجاعة
وبرز الفرس على الخيل سبقها انتهى فقد علمت أنه يستعمل مشددا ومختفعا على وزن فعل المضوم العين
وليست هناك لغة بفتح الفاء والعين مع التخفيف (قوله ولم يكن الشاهد في عياله) بقي شرط وهو
أن تكون الشهادة بغير حرج عمد فيه قصاص والافلا تقبل على المشهور لان الحية تأخذ في القصاص
وأيضا يشهد في الأموال أو في الجراح التي فيها مال كما في الحرثي (قوله وقال بعضهم الشركة مطلقا الخ)
مراده به الاجهوري ورده بن تبعنا لمر بما حاصله ان الاقسام ثلاثة مردودة مطلقا مبرزا أو غير مبرز في
شهادة الشريك لشريكه فيما فيه الشركة كان معيناً أو غير لا تخرج منه نفسه ومقبولة بشرط التبريز
انفاقا وهي شهادة شريك المفادضة في غير ما فيه الشركة ومقبولة مطلقا مبرزا أو غير مبرز على المعتمد في
شهادة شريك المفادضة في غير ما فيه الشركة (قوله وان كان المدعي لا يقضي له بالزائد) أي وكذا
في شهادة بآنقص من دعوى المدعي فلا يقضي للمدعي بالزائد الا بشهود آخر غير هذا (قوله وأما
الزائد) جواب عن سؤال وارد على المصنف (قوله فتقبل) أي ولا يشترط فيها التبريز على المعتمد
(قوله فان ظهر مبرل الخ) أي كشهادة الاب لولده البار على العاق أو الصغرى على الكبير أو السفينة
على الرشيد وتجوز شهادة الولد على أبيه بطلاق أمه ان كانت منكراً لطلاق واختلاف ان كانت هي
القائمة بذلك فغنها أشهب وأجازها ابن القاسم وان شهد بطلاق أبيه لغير أمه لم تجز ان كانت أمه في
عصمة أبيه أو مطلقه ويرجوز جوعها لأبيه ولو شهد لأبيه على جده أو لولده على ولده لم تجز قولاً
واحد أو بالعكس جاز قولاً واحداً كما ذكره محشي الأصل نقل عن الاجهوري (قوله لعدو على
عدوه) أي ولو كان مبرزا في العدالة (قوله اذا عمت هانت) انما هانت بالعموم لذكر مصيبة

ان برز (ومنقص) عنها
بعد أن أداها فتقبل ان برز
وأما لو شهد ابتداء بأزيد
مما ادعاه المدعي أو بآنقص
فتقبل مطلقاً ولو لم يبرز
وان كان المدعي لا يقضي
له بالزائد لعدم ادعائه له
(وذا كسر) لما شهد به
(بعد ذلك) بان قال أولاً
أدري أو لا أعلم عندي ثم
قال تذكرت فتقبل ان برز
(أو) تذكرك بعد (نسيان)
فتقبل ان برز وأما الزائد
أو المانقص المتقدم فحزم بما
شهد ثم تذكرك فزاد أو نقص
(وبخلافها) أي الشهادة
من ولد (لاحد أبويه) على
الأخر فتقبل (أو) من
والأحد (ولديه) على
الأخر فتقبل لعدم التهمة
(ان لم يظهر مبرل) من الولد
أو الوالدان شهد له فان
ظهر مبرل لمن شهد له
لم تقبل شهادته (ولا)
شهادة (لعدو على عدوه

في) أمر (دنيوي) متعلق بعد وأي عداوة دنيوية ولو كانت من مسلم على كافر احترازاً من الاحروية كشهادة غيره
مسلم على كافر ليس بينهما عداوة دنيوية فتجوز (أو) شهادة عدو لرجل (على ابنته) أي ابن العدو فلا تقبل (ولا) شهادة لشاهد (ان
حرص بشهادته) أي ان كان في حرص (على ازالة نقص) يعني ان اهتم على الحرص لقبول شهادة عند ازالة نقص (فيما رده) أولاً بان
أدى سابقاً شهادة فردت (لفسق أو صبا أو رقا) فلما زال المانع بان تاب العاسق أو باع المصبي أو عتق الرقيق أداها فلا تقبل لان اتمامه
على الحرص على قبولها عند زوال المانع لان الطبع قد جبل على دفع المعرفة التي حصلت بالرد أولاً ولذا لم يحكم بردها حتى زال المانع فادها
قبلت لعدم الحرص وكذا ان ردت لما تعلق فادى عند زواله شهادة بحق آخر فانه يقبل (أو) حرص (على التماسي) أي مشاركة غيره له في المعرفة
القائمة به لئلا يكون عليه مصيبة الان المصيبة اذا عمت هانت

واذا اخصت حالت (كشهادة الزانية) أي في الزنا (أو) شهادة (من حد) لسكرا وقذف أو زنا (فيما) أي في مثل ما (حديثه) مخصوصة
فلا تشمل للناسي ومثل الحد التعزير فلا يشهد في مثل ما عزر فيه

٣٠٩

غيره فيسلي على مصيبتة بخلاف ما اذا اخصت فلم يحد مصيبتة غير ما نظيرتها الغيرية يسلي بها فتعظم عليه
مصيبتة (قوله من حد) أي بالفعل احترازاً عما اذا عاقب عنه وشهد في مثله ان كان قد قابض قبل كفاي المدونة
لان كان قتلاً فلا يشهد في مثله كما في الواضحة عن الاخوين وانظر لوجلد البكر في الزنا هل له الشهادة بالواط
لاختلافهما في الحد أو لا نظر الدخول في الزنا والظاهر الثاني كفاي الحاشية (قوله كان شهد وحلف)
قال في التبصرة وأما الحرص على القبول فهو أن يحلف على شهادته اذا أداها وذلك قاذح فيها لان اليمين
دليل على التعصب وشدة الحرص على نفوذها اهـ بـ تنبيه قال ابن فرحون للقاضي تحليف الشاهد
ولو بالطلاق ان اتهمه أي لقاعدة تحدث للناس أفضية بقدر ما أحدثوه من الفجور وهو من كلام عمر بن
عبد العزيز استحسنه مالك لان من قواعد مذهبه مراعاة المصالح العامة كذا أفاده في الحاشية (قوله لكن
قال ابن عبد السلام) أي وسلمه له المتأخرون (قوله كان رفع شهادته للحاكم قبل الطاب الخ)
حاصله أن رفع الشاهد للحاكم قبل أن يطلبه المشهود له لا يجوز ومبطل لشهادته نعم يجب على الشاهد
أن يعلم صاحب الحق بأنه شاهد له وجوباً عينياً أن توقف الحق على شهادته وكما ثانياً لم يتوقف (قوله
وهو ماله اسقاطه) أي وليس المراد بحض حق الأدعي ماله حق فيه الله كما هو المتبادر انما من حق الأدعي
الأول في حق (قوله بالامكان) أي فان أحرار الرفع زيادة على القدر الذي يمكن فيه الرفع كان حرجة في شهادته
وبهذا القسم والذي قبله اندفع التعارض بين قوله صلى الله عليه وسلم في معرض اللطم ثم يكون قوم
يشهدون ولا يشهدون وقوله عليه الصلاة والسلام تبادر شهادة أحدهم بيمينه ويمينه شهادة وبين قوله
عليه الصلاة والسلام في معرض المدح ألا أخبركم بخبر الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يستلها فحمل
الأول على الأول والثاني على الثاني اهـ بن (قوله ان استديم التحريم) الكلام على حذف مضاف
أي ان استديم ارتكاب التحريم والافسك محرم مستدام التحريم (قوله ونف على معين أو غيره الخ)
حاصل ما في المسئلة أن الوقف اما على معين أو غيره وفي كل الواضع يده عليه المنتصرف فيه اما الواقف
أو غيره فان كان على غير معين والواضع يده عليه غير الواقف وجب على الشهود المبادرة بالرفع للقاضي وان
كان الواضع يده عليه هو الواقف فلا يرفعون اذا ثمة في رفعهم لانه لا يقضى به عليه اذا لم يكن أخرجه
من حوزة كما سبق وان كان الوقف على معين فلا يرفعون لانه حق الأدعي الا اذا طلبوا الشهادة كان الواضع
يده عليه الواقف أو غيره فاذا علمت ذلك فالمناسب للشارح الاقتصار على ما اذا كان الوقف على غير معين
وواضع اليد المنتصرف غير الواقف (قوله والايستديم التحريم) أي بان كان التحريم يتقضى بالفراغ
من متعلقه (قوله كالزنا وشرب الخمر) أي حق الله فيهما النهي عنهما فاذا زنى الشخص أو شرب الخمر
حصل التحريم وانقضى بالفراغ منهما (قوله لما فيه من الستر المطلوب) أي على جهة التندب لا على جهة
الوجوب والا كان الترك واجباً وهذا قول لبعضهم وفي المواق ان ستر الانسان على نفسه وعلى غيره واجب
وحينئذ فيكون ترك الرفع واجباً (قوله والا فالرفع أولى) أي لاجل أن يرتدع عن فسقه وكرمه مالك وغيره
الستر عليه (قوله بخلاف حرص على تحمل) مخرج من قوله ولان حرص على ازالة نقص الخ (قوله
كالختم) أي فتقبل شهادته بناء على جواز حمل الشهادة على المقر من غير أن يقول اشهد على به بشرط أن
يستوعب كلامه وهذا هو الذي به العمل (قوله مخدوعاً) أي مغروراً بشئ في نظير الاقرار وقوله أو خائفاً
أي كاتراً من في السجن الخائف من المذاب وفي الحقيقة المخدوع والخائف لا تقبل عليه شهادة مطلقاً
ولو قال اشهدوا على فهذا التقييد غير ضروري (قوله ولان امة معدت) معارف على قوله ولان حرص
والسبب والتألف والعدوالة بـ تنبيه كذا أي عدوته حسنا ونسبته الحسن وناعل امة بعد ضمير

غيره فيسلي على مصيبتة بخلاف ما اذا اخصت فلم يحد مصيبتة غير ما نظيرتها الغيرية يسلي بها فتعظم عليه
مصيبتة (قوله من حد) أي بالفعل احترازاً عما اذا عاقب عنه وشهد في مثله ان كان قد قابض قبل كفاي المدونة
لان كان قتلاً فلا يشهد في مثله كما في الواضحة عن الاخوين وانظر لوجلد البكر في الزنا هل له الشهادة بالواط
لاختلافهما في الحد أو لا نظر الدخول في الزنا والظاهر الثاني كفاي الحاشية (قوله كان شهد وحلف)
قال في التبصرة وأما الحرص على القبول فهو أن يحلف على شهادته اذا أداها وذلك قاذح فيها لان اليمين
دليل على التعصب وشدة الحرص على نفوذها اهـ بـ تنبيه قال ابن فرحون للقاضي تحليف الشاهد
ولو بالطلاق ان اتهمه أي لقاعدة تحدث للناس أفضية بقدر ما أحدثوه من الفجور وهو من كلام عمر بن
عبد العزيز استحسنه مالك لان من قواعد مذهبه مراعاة المصالح العامة كذا أفاده في الحاشية (قوله لكن
قال ابن عبد السلام) أي وسلمه له المتأخرون (قوله كان رفع شهادته للحاكم قبل الطاب الخ)
حاصله أن رفع الشاهد للحاكم قبل أن يطلبه المشهود له لا يجوز ومبطل لشهادته نعم يجب على الشاهد
أن يعلم صاحب الحق بأنه شاهد له وجوباً عينياً أن توقف الحق على شهادته وكما ثانياً لم يتوقف (قوله
وهو ماله اسقاطه) أي وليس المراد بحض حق الأدعي ماله حق فيه الله كما هو المتبادر انما من حق الأدعي
الأول في حق (قوله بالامكان) أي فان أحرار الرفع زيادة على القدر الذي يمكن فيه الرفع كان حرجة في شهادته
وبهذا القسم والذي قبله اندفع التعارض بين قوله صلى الله عليه وسلم في معرض اللطم ثم يكون قوم
يشهدون ولا يشهدون وقوله عليه الصلاة والسلام تبادر شهادة أحدهم بيمينه ويمينه شهادة وبين قوله
عليه الصلاة والسلام في معرض المدح ألا أخبركم بخبر الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يستلها فحمل
الأول على الأول والثاني على الثاني اهـ بن (قوله ان استديم التحريم) الكلام على حذف مضاف
أي ان استديم ارتكاب التحريم والافسك محرم مستدام التحريم (قوله ونف على معين أو غيره الخ)
حاصل ما في المسئلة أن الوقف اما على معين أو غيره وفي كل الواضع يده عليه المنتصرف فيه اما الواقف
أو غيره فان كان على غير معين والواضع يده عليه غير الواقف وجب على الشهود المبادرة بالرفع للقاضي وان
كان الواضع يده عليه هو الواقف فلا يرفعون اذا ثمة في رفعهم لانه لا يقضى به عليه اذا لم يكن أخرجه
من حوزة كما سبق وان كان الوقف على معين فلا يرفعون لانه حق الأدعي الا اذا طلبوا الشهادة كان الواضع
يده عليه الواقف أو غيره فاذا علمت ذلك فالمناسب للشارح الاقتصار على ما اذا كان الوقف على غير معين
وواضع اليد المنتصرف غير الواقف (قوله والايستديم التحريم) أي بان كان التحريم يتقضى بالفراغ
من متعلقه (قوله كالزنا وشرب الخمر) أي حق الله فيهما النهي عنهما فاذا زنى الشخص أو شرب الخمر
حصل التحريم وانقضى بالفراغ منهما (قوله لما فيه من الستر المطلوب) أي على جهة التندب لا على جهة
الوجوب والا كان الترك واجباً وهذا قول لبعضهم وفي المواق ان ستر الانسان على نفسه وعلى غيره واجب
وحينئذ فيكون ترك الرفع واجباً (قوله والا فالرفع أولى) أي لاجل أن يرتدع عن فسقه وكرمه مالك وغيره
الستر عليه (قوله بخلاف حرص على تحمل) مخرج من قوله ولان حرص على ازالة نقص الخ (قوله
كالختم) أي فتقبل شهادته بناء على جواز حمل الشهادة على المقر من غير أن يقول اشهد على به بشرط أن
يستوعب كلامه وهذا هو الذي به العمل (قوله مخدوعاً) أي مغروراً بشئ في نظير الاقرار وقوله أو خائفاً
أي كاتراً من في السجن الخائف من المذاب وفي الحقيقة المخدوع والخائف لا تقبل عليه شهادة مطلقاً
ولو قال اشهدوا على فهذا التقييد غير ضروري (قوله ولان امة معدت) معارف على قوله ولان حرص
والسبب والتألف والعدوالة بـ تنبيه كذا أي عدوته حسنا ونسبته الحسن وناعل امة بعد ضمير

على حمل) لشهادة بلا قدح (كالختم) عن المشهود عليه يشهد على اقراره ان أقر وهو مقيد
بان لا يكون المقر مخدوعاً أو خائفاً ولا تقبل الشهادة عليه (ولان امة معدت) الشهادة

فلا تقبل (بخلاف ان سمعه) يقربني لحضري أو رأه بغل حضري شيئا من غضب أو شرب أو إتلاف مال أو آه بشر بالجزأ وهو ذلك مما لا يقصد الاثمه عليه فيجوز وتقبل شهادته كما يجوز في ما يقع بالبادية من ذاك كله على حضري وبدوي وأما شهادة حضري على بدوي ففيها خلاف وبالجملة فلا تمنع على الاستبعاد عادة (ولا) شهادة لشاهد (ان جوبها) أي بشهادته (نعم) كشهادته يعتق (من) أي عبد (يتم) الشاهد ٣١٠ (في ولاته) كان يشهد أن أباه متلا قد أعتق عبده فلا ناو في الورثة من لاحق

يعود على الشهادة بمعنى تحملها (قوله كبدي يشهد في الحضرة الخ) انما منعت لقوله عليه الصلاة والسلام لا يشهد بدوي على حضري وفي طريق أخرى على صاحب قرية تحمل هذا النبي على ما فيه استبعاد بالوجه الذي ذكره الشارح والمعنى كما في حاشية الأصل أنه اذا طلب من البدوي تحمل الشهادة في الحضرة لحضري بدوي أو بيع أو شراء أو نحو ذلك مما يقصد الاثمه عليه من مائر عقود المعاضة وكالوصية والعتيق فلا تقبل منه اذا ادعاها وذلك لان ترك اشهاد الحضري وطلب البدوي لتحمل تلك الشهادة فيه رمية فلا تخفى التبريع فيهم حيثئذ (قوله فلا تمنع على الاستبعاد) أي فتي حصل الاستبعاد منع ولو من قروي لقروي (قوله ولا شهادة لشاهد) لانافه للجنس وشهادة اسمها ولشاهد متعلق بمحذوف خبرها تقديره معتبرة أو مقبولة (قوله في ولاته) أي في اخذ ماله بالولاء (قوله كالبنات والزوجات) انما لم يكن لمن حق لان الولاء لا يرثه الا الذكور (قوله ورثه الشاهد) أي لعدم وجود وارث من العصب لذلك العتيق (قوله وللأخ ابن) مثله لو كانت الشهادة على أبيه وكان للعتيق وارث من عصبته (قوله يشاركه في الولي) نسخة المؤلف هنا بالباء بعد اللام وحققها الالف بعد اللام لان الولاء محدود ولا مقصور أي وقد استوى ثبوت عتقه وعدمه عند الشاهد وأما لو كان في ثبوت العتيق مزية كمالو كان ان بقي رقه صار له في العبد الربع مثلا وان ثبت عتقه كان له النصف في الولاء كمالو كانت الورثة أربع بنات وابنتين هو أحدهم فلا تقبل شهادته لحصول التهمة (قوله أي لمن له عليه دين) أي والمحال أن الدين حال أو قريب من الحلال والمدين معسر والافلا تهمة (قوله أو بوجوب قصاص) أي وأما بوجوب دية فهو داخل في شهادته له بالمال (قوله بخلاف شهادة المنفق لمنفق عليه) أي نفقة غير واجبة عليه أصالة وأما من نفقته واجبة أصالة فقد مر أنها معتمدة لأجل القرابة قال بعض المتأخرين أن كان المشهود له من قرابة الشاهد كالأخ ونحوه ينبغي أن لا تجوز شهادته له بل لانه وان كانت نفقته لازمة فانه يلحقه لعدم نفقته عليه معرفة وان كان المشهود له أجنبيًا من الشاهد جازت شهادته له الصغرى هذا استحسن اذا فرق بين الأجنبي والقريب في رواية ابن حبيب اه كذا في بن وواعلم أن مسألة المصنف تنبيهًا اذا لم يكن أنفق يرجع والا كان داخلًا في قوله أو بمال مدينه وكما تقبل شهادته للمنفق عليه تقبل شهادته عليه بقتل أو زنا وهو محصن اضعف التهمة لكون النفقة عليه غير واجبة أصالة (قوله الا أن يكون عديما) هذا القيد لابن عبد السلام وحزمه في التوضيح وإطلاق الحرشي ضعيف كما أعاده بن (قوله أو شهادة مدين معسر) أي ولم يثبت عسره والاقليات كما يأتي (قوله بمال أو غيره) أي خلافاً من خصه بالمال فانه ضعيف (قوله كما تجوز من الميء) أي الذي لا يتضرر بالدفع والحاصل أن المراد بالدين الذي لا تقبل شهادته لرب الدين من كان يتضرر باخذ الدين منه فان كان ثابت العسر أو لم يثبت لا يتضرر رائتفت التهمة (قوله لا اتهامه على رجوع المشتري) هذا التعليل للاجهوري ومن تبعه (قوله وقال بعضهم) أي نقلا عن ابن أبي زيد (قوله وهو ظاهر من العطف بلا) أي فيقضى بانه مبني على آخر (قوله وعلى الاول) أي التعليل

له في الولاء كالبنيات والزوجات ويشترط أن تكون التهمة حاصلة في الحال بان يكون العبد لو مات الآن ورثه الشاهد وأما اذا كان قد يرجع إليه الولاء بعد حين كمالو شهد أن أخاه قد أعتق عبده والأخ ابن فتقبل شهادته كما تقبل اذا كان لا وارث معه أو معه وارث يشاركه في الولي لعدم التهمة (أو) شهادته (بمال مدينه) أي لمن له عليه دين لانه يتم على اخذ ذلك المال في دينه الذي على المدين وقولنا بمال شامل للدين والارث والشئ المعين فهو أحسن من تسوله بدين وخرج به شهادته بقتل أو بوجوب قصاص من يرح أو قتل فتقبل لعدم التهمة ومن الشهاد بالجاره ففما شهادة المنفق عليه للمنفق بخلاف شهادة المنفق لمنفق عليه (ولا) شهادة لشاهد (ان دفع بها) أي بشهادته ضررا (كشهادة بعض العاقلة يفسق شهود القتل) خطأ

لانه دفع بها العزم في الدية عن نفسه الا أن يكون عديما بالزمن من الدية شيئا فتجوز (أو) شهادة (مدين معسر لربه) أي لرب الدين بمال أو غيره فلا تقبل لاتهامه على دفع ضرر مطالبه بدين له بدينه ولذا وثبت عسره عند ما كتم جازت لعدم المطالبة كما تجوز من الميء لانه دية على الوفاء (ولا) شهادة لشاهد (ان شهد) لشخص (باستحقاق) لشيئ (وقال) في شهادته باستحقاقه (أما بعتقه) لاتهامه على رجوع المشتري عليه ولم يشهد به فهو من أمثلة الدفع وقال بعضهم عليه المنع أنها شهادة على فعل النفس وهو ظاهر من العطف بلا والاقوال أو شهد الخ وعلى الاول لو قال وأتاه بتهمة أو تصدقت به عليه لقبل لعدم رجوع المشتري بخلافه على الثاني لما فيه من الشهادة على فعل النفس

قال المحشي أصل المسئلة لابن أبي زيد والنقل عنه يدل على أن العلة هي أن الملك لا يثبت بالشهادة بمجرد الشراء لأن الملك لا يثبت بالشراء حتى تشهد البينة بملك البائع له فإذا قال أنا بعتته أو وهبته فقد شهد بنفسه بملك ذلك الشيء وهو لا يصح وحيث فلا فرق بين بعتته أو وهبته انتظر ابن مرزوق وغيره أنه (ولا) شهادة تقبل (إن حدث) للشاهد (فمضى بعد الاداء) عند الحاكم (وقبل الحكم بها) لدلالة على أنه كان كامناً في نفسه فإن حدث بعد الحكم مضي ولا ينقض بخلاف ما لو ثبت بعد الحكم أنه شرب خمر مثلاً فسل الاداء فينقض (بخلاف حدوث عداوة) بعد الاداء فلا يضر أن يحقق حدوثها والامتنع كما لو قال الشاهد لا مشهود عليه بعد الاداء فخصما تهتق وتشتم في بالمخائن فإن ذلك يقتضي أن العداوة سابقة على الاداء كما نص عليه الشيخ سابقاً (و) بخلاف ٣١١ (احتمال جر) بعد الاداء

فلا يضر كشهادته بطلاق امرأة ثم تزوجها قبل الحكم أو شهد لها بحق على شخص ثم تزوجها (أو) احتمال (دفع) بعد الاداء وقبل الحكم كشهادته بفسق رجل ثم شهد الرجل على آخرائه قتل نفسه خطأ والشاهد عليه بالفسق من عاقلة القاتل فلا يبطل شهادته بفسقه (و) بخلاف (شهادة كل) من الشاهدين لا تجزئ ولو بالجاس فلا تضر إلا أن تظهر تهمة المكافاة (و) بخلاف شهادة (القاذبة) بعضهم لبعض في حوابة على من حاربهم فلا تضر ولا يثبت للعداوة الطارئة بينهم بالحرب الضرورة وسواء شهد لصاحبه بمال أو نفس (ولا) تقبل شهادة (أن شهد بنفسه بكثير) من المال عرفاً (وشهد لغيره) بقليل أو كثير (بوصية) أي في وصية كان يقول أشهد أنه أوصى لي بخمسين ديناراً ولزيد أو لفلان بثلث أو أقل

الاول الذي هو للاجهورى (قوله قال المحشي) المراد به بن وما قاله عمل مأخذ التعديل الثاني (قوله فقد شهد بنفسه بملك ذلك الشيء) أي فهي دعوى منه تحتاج لبينة منه على إثبات ذلك الملك (قوله إن حدث للشاهد فسق) أي ثبت حدوث فسق وأما التهمة بحدوثه فلا تضر (قوله لدلالة على أنه كان كامناً) لهذا التعديل قيده ابن الماجشون بالفسق الذي يستتر به بين الناس كشرب خمر وزنا لا يحق قتل وقذف واختاره غير واحد من الشيوخ ولكن مذهب ابن القاسم الاطلاق وعلى كلام ابن القاسم لو شهد عدلان بطلاق امرأة ويقولان رأيناها بعد الطلاق كانت شهادتهما باطلة لأن قولهما ذلك قذف لعدم تمام شهود الزنا وقد يحكى خلافه في حدوها نظر الكوفة فذا وعدهم نظراً إلى أنه لما بطلت شهادتهما بالطلاق لم يكن المرحى به زناً (قوله والامتنع) الفاعل ضمير يعود على العداوة والمعنى والا يتحقق حدوث العداوة قبل احتمال تقدمها على الاداء فانها تمنع قبول الشهادة (قوله مخصصاً) أي لا شاكيا للناس ما فعل به كان يقول لهم انظروا ما فعل معي وما قال في حق فلا يقدح ذلك في شهادته وما ذكره الشارح من هذا التقييد يسع فيه خيلاً وهو قول أبي بصير وابن أبي عمير (قوله كشهادته بطلاق امرأة الخ) أي والحدال أنه لم يثبت أنه خطبها قبل زواج المشهود عليه بطلاقها والادب شهادة (قوله قبل الحكم) الصواب حذفه أو يؤخره بعد المثال الثاني لأنه لا يتأتى زواجه لها قبل الحكم المذكور لأن الفرض أن الزوج المشهود عليه بنا كرفي الطلاق وهو مسترسل عليها (قوله وقبل الحكم) أي وأولى بعده (قوله فلا تبطل شهادته بفسقه) أي لبعده التهمة (قوله وبخلاف شهادة القاذبة) أي والموضوع أن الشهود فيها عدول كما يقيد به في المدونة خلافاً للثاني (قوله على من حاربهم) أي وأما شهادة القاذبة بعضهم لبعض على بعض منهم في المعاملات فنقل المواق رواية الأخوين عن مالك وجيع أصحابه إجازتها للضرورة وإن لم تكن هناك عدالة وسوية محققة أن كان ذلك في السفر وعليه درج صاحب النخبة حيث قال

ومن عليه وسيم خبر قد ظهر * زكى الا في ضرورة السفر

كذافي بن (قوله فلا تصح له ولا غيره) أي لأن الشهادة إذا بطل بعضها بطل كلها بخلاف ما بطل بعضها للسنة فإنه يعضى منها ما أجازته فقط كشهادة رجل وامرأتين بوصية يمتق وبما قال فانه تردى العتق لافي المال (قوله حلف الغير معه) أي أن كان معينا كزيد وأما أن كان غير معين كما إذا كان الغير هم الفقراء فلا يتأتى منهم بمن يفتضاه أنه لم يوجد شاهد ثان لا شيء لهم ولا له لتوقف نفوذها على اليمين أو شاهد ثان ولم يوجد وانظر في ذلك (قوله تبعا للحالف) أي الذي هو المشهود له وإنما أخذه ليسارة فهو غير منظور اليه وبها يغزى فيقال دعوى أخذت بشاهد بلا يمين أو يقال شيء أخذ من مال الغير بمجرد الادعى أو يقال شهادة لنفس مضت (قوله فلا تقبل له ولا غيره مطلقاً) أي سواء شهد لنفسه بكثير أو بقليل والفرق بين

أو أكثر فلا تصح له ولا غيره لتهمة حر النفع لنفسه (والا) بأن شهد لنفسه بقليل أي تارة ولغيره بقليل أو كثير (قبل) ما شهد به (لها) ما أي لنفسه ولغيره فإن لم يوجد الا هذا الشاهد حلف الغير معه واستحق وصيته ولا يمين على الشاهد لأنه يستحق ما أوصى له به تبعا للحالف فإن نكل الغير فلا شيء لواحد منهما وهذا إذا كتب الوصية بكتاب واحد بغير خط الشاهد فإن كتب بخط الشاهد أوله فكذب أصلاً قبلت شهادته لغيره لأن نفسه وكذا أن كتب بكتابين أحدهما للشاهد والثاني للآخر فلا تصح له وتصح للآخر لعدم التبعية حيث أنه وأما شهادته له ولغيره في غير وصية كدين فلا تقبل له ولا لغيره بل القاتل جرح النفع لنفسه (ولا) شهادة لشاهد (أن تعصب) أي اتهم بالعصية والحجة لكون المشهود عليه من قبيلة تكره قبيلة الشاهد

بأنه ترك مع أبناء العرب (ولا شهادة) (المأطل) وهو من يؤتمن عليه من الدين والطلب بالأدلة الشرعية في الظلم وفي الحديث مطلق
 الغنى ظم (و) لا (حالف) أي من شأنه الخلف (بطيلاق أو هتق) لأنه من عين الفساد (ولا) شهادة لشاهد (بالتفات) أي بسبب التفاته
 (في صلاة أو تأخيرها عن وقتها) الاختياري لأنه يدل على عدم كراهتها فلا كراهة له بتأخيرها بالاولى (أو) عدم احكام وضوء
 أو غسل أو (زكاة من زمنه) ومنه التساهل فيها وكذا الصوم والحج وإذا شهد شاهد بحق لدى حاكم أو محكم فلا بد من الاضمار للشهود
 عليه كما تقدم (و) إذا أعذر له (قدح) ٣١٢ بالبناء للمفعول أي جازا القدح وقيل (في) الشاهد (المتوسط) في العدالة وهو ما ليس

الموسمية وغيرها أن الموصى قد يخشى معاملة الموت ولا يجد حاضر غير الموصى له بخلاف غيره (قوله) كما
 يقع للترك مع أبناء العرب) هذا المعنى هو الذي قال فيه خليل لا المجتولين الا كعشر من قال الاصل المراد
 بالمجاولين قوم من الجند يرسلهم السلطان أو نائبه لسد ثغرها أو حراثة قرية ونحو ذلك وعلى المنع بحماية
 البلدية وأهل هذا باعتبار القرون الاولى وأما المساهدينهم الآن فجميع الجاهلية وشدة التعصب على
 أمهات البرية قاسية تلومهم فاشية عيوبهم فاقبل شهادتهم شرعا ولو كنهم يعضونها طبعاً أم يحزونه
 (قوله ولا شهادة لمأطل) أي لأن المأطل قاذح من مبطلات الشهادة لكونه يصير به فاسقا وقبيحاً من
 رشد بما إذا تكرر منه ذلك (قوله لأنه من عين الفساد) أي ويؤدب الحالف به قال بن الادب في ذلك
 واجب لو جهن أحدهما ما ثبت من قول النبي صلى الله عليه وسلم من كان حالفاً لم ينجف بالله أولي صمت
 ومارى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تخلفوا بالطلاق والعناق فانهما من أيمان الفياق والثاني
 ان من اعتاد الخلف به لم يكن سالماً من الخنث فيه فتكون زوجته تحت طهارة من حيث لا يشعر
 وقد قال مطرف وابن الماجشون ان من لازم ذلك واعتاده فهو بوجه قبيح وان لم يعرف خنثه وقيل
 لما لك ان هشام بن عبد الملك كتب أن يضرب في ذلك عشرة أسواط فقال قد أحسن إذ أمر فيه بالضرب
 وروى أن عمر كتب أن يضرب في ذلك أربعين سوطاً اه (قوله بالتفات) أي حيث كثر منه ذلك من
 غير حاجة وعلم أن ذلك منهي عنه والا فلا ولا فرق بين كون الصلاة فرضاً أو نفلاً (قوله) أو تأخيرها عن
 وقتها) هذا خاص بالفرض في عبارة المصنف استخدام (قوله ومنه التساهل فيها) أي في الزكاة بان
 يؤخر أو يجاهل وقت الوجوب أو يخرج بعض ما يجب عليه دون بعض (تنبيه) الاظاف الذي
 لا أعذره في ترك الثمان لا يجوز شهادة لا لخلال ذلك بالبرائة (قوله والحج) أي إذا كان كثير المال
 قويا على الحج وطال زمن تركه من غير عذر في الطريق كان ذلك جرحة في شهادته كما قاله سحنون
 في العتبية وإنما اشترط طرل زمان الترك لاختلاف أهل العلم في وجوبه على الفور أو التراخي (قوله)
 وإذا شهد شاهد الخ) دخول على كلام المصنف (قوله أو غير ذلك) أي كجر المنفعة ودفع المضرة والعصبية
 (قوله بعداوة) أي دينوية بين الشاهد والمشهد وعليه وقوله أو قرابة أي بين الشاهد والمشهد والمشهد
 (قوله إلا أن يكون المجرح مبرزاً) حاصله ان مطرفاً يقول ان المبرز مبرح من هو مشبه أو دونه ولو
 بالفسق واختاره اللخمي وأما سحنون فهو وان كان المبرز يجرح بالفسق لكن يقول لا يجرحه
 الأمير في العدالة مثله قال ابن رشد ومحل الخلاف المذكور إذا قصوا على المجرحة وأما لو قالوا هو غير
 عدل ولا جازر الشهادة فلا يقبل ذلك إلا من المبرزين في العدالة العارفين بوجوه التعديل والتجريح
 اتفاقاً انظر بن (قوله معروف) صفة المبرز (قوله على طول عشرة) أي ويرجع في طولها للعرف (قوله)
 من أهل سوقه أو أهل محله) أي العارفين به وأشعر الاثبات بأوصاف المزكى مذكراً أن النساء لا تقبل

بمبرز فيها (بكل قاذح) من
 تجر بيج أو قرابة أو عداوة
 أو كونه في عيال المشهود
 له أو غير ذلك مما مر (و)
 قدح (في المبرز) بالعدالة
 (بعداوة أو قرابة أو إجراء
 نفقة عليه) من المشهود له
 (وان) ثبت القدح (من
 دونه) أي من دون المبرز
 في العدالة فلا يشترط في
 القاذح في مبرز أن يكون
 مبرزاً مثله وأما القدح في
 المبرز بغير عداوة أو قرابة
 أو نفقة فلا يسمع منه القدح
 إذا أراد القاذح إثباته
 وقال مطرف يقبل منه
 القدح بغير الثلاثة المتقدمة
 أيضاً وارتضاء اللخمي
 وغيره فهو كالمتوسط لأن
 المبرز مع ما يكتمه الانسان
 فلا يكاد يطلع عليه إلا
 القليل من الناس واليه
 أشار بقوله (وكذا) يقدح
 في المبرز (بغيرها) أي غير
 الثلاثة المتقدمة (على
 الأرجح) قال ابن رشد
 وهذا إذا صرح بالمجرحة
 فان قال المجرح هو غير

عدل أو غير مقبول الشهادة لم يقبل منه إلا أن يكون المجرح مبرزاً عارفاً بوجوه التعديل
 والتجريح ثم شرع في بيان من يصح منه التزكية والشيخ رحمه الله قد قدمه عما هنا وذكره هنا أنسب فقال (وإنما ذكر) الشهود
 (مبرز) في العدالة لا مطلق عدل ولا احتياج لمن يعدله أيضاً وتسلسل (معروف) عند الحاكيم ولو بواسطة كان يعرفه
 العدول عندهم ويخبرونه بأنه مبرز (عارف) بأحوال التعديل والتجريح (قطن) أي نبيه (لا يحدع) في عقله كالتفسير لفظ أن لا يلتبس
 عليه أحوال الناس الموهبة بالظاهر بالظاهر لا يغير بظاهر حالهم بخلاف السرأثرهم كما يقع لكثير من الناس (سنة) في
 معرفة أحوالهم (على طول عشرة) أن يزكيه ولا سيما إذا انضم اليها سفره معه لأن مجرد الصحة لا تفيد معرفة أحوال المصاحب (من أهل
 سوقه أو) أهل (محله)

فإن زكي إذا لم يكن من أهل سوقه ولا محله توجب الريبة في الشاهد حيث ذكرناه المبيد مع وجود أهل سوقه ومحله (الاعتراف) كان لا
 يكن من أهل السوق ولا محله من يصلح للتركية بأن قام مانع من عدم التبريز أو عدم المعرفة أو قرابة أو عداوة ونحو ذلك (ومن متعدد) ولا
 يكن فيها الواحد نعم تركية السر يكفي فيها الواحد وتصح التركيبة بالشرط للتقدمة (وإن لم يعرف) المزكي (الاسم) أي اسم الشاهد
 الذي ذكرناه لأن مداره على معرفة الذات والأحوال (بشهادة أنه عدل رضا) أي إن التزكية كانت تكون بهذا القول المشتمل على هذه الألفاظ
 الثلاثة وظاهره أنه إن حذف واحد منها لم يكف أو أبدله بمرادفه وقال اللخمي إن قال هو عدل رضا كفي وقال ابن مرزوق المذهب أنه إن
 اقتصر على عدل أو على رضا كفي والارجح ما قاله اللخمي ذكره

(أن بطل حق) بتركيها
 (أو ثبت باطل كالتجريب) للشاهد يجب أن ثبت
 بتركه باطل أو بطل حق
 (وهو) أي التجريب
 (تقدم) على التعديل
 يعني أن يثبت التجريب
 تقدم على يئنه التعديل
 لأنها حفظت ما لم تحفظه
 يئنه التعديل مع أن الأصل
 في الناس الجرح لا
 العدالة خلافا لبعضهم
 بل وجود العدل في زماننا
 هذا نادر جدا (وجاز شهادة
 الصبيان بعضهم على
 بعض) اعلم أن شهادة
 الصبيان الأصل فيها عدم
 الجواز في كل شيء لعدم
 العدالة والضبط فيهم إلا
 أن أغتنجوزوها في شيء
 خاص للضرورة بشرط
 الأول أن تكون على
 بعضهم لا على كثير الثاني
 أن يكون (في جرح وقتل
 فقط) لا في مال ولا في غيره
 من غيرها والثالث أن
 الثالث والرابع والخامس

تركيتهن للرجال والنساء ولو فيما يجوز شهادتهن فيه كما في عب (قوله فالزكي) المناسب فالتركية لأجل
 الأخبار بقوله توجب الريبة (قوله نعم تركية السر يكفي فيها الواحد) أي والتعدد فيها مندوب
 على الراجح كافي بن ويقرآن أيضا من جهة أن تركية السر لا يشترط فيه التبريز بل المدار على علم
 القاضي بعد الله ولا يعذر فيه للشهود عليه إذا عدل بينه المدعي كما مر بخلاف تركية العلانية فيهما (قوله
 أنما تكون بهذا القول) أي لقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم مع قوله تعالى عن رضون من
 الشهداء (قوله والارجح ما قاله اللخمي) أي من الجمع بين عدل ورضا وإن لم يذكر لفظ أشهد (قوله
 وجبت التركيبة) أي الشهادة بها (قوله تقدم على يئنه التعديل) أي ولو كانت يئنه التعديل أعدل
 أو أكثر على الأشهر (قوله لأنها حفظت ما لم تحفظه يئنه التعديل) أي وذلك لأن يئنه التعديل تحكي
 عن ظاهرا المال والجرحية تخبر عما خفي فهي أزيد علما (قوله وجاز شهادة الصبيان) أي وأما النساء
 في كالأعراس والحامات والمآثم فلا تقبل شهادتهن في جرح ولا قتل لأن اجتماعهن غير مشروع
 بخلاف الصبيان فإن اجتماعهم مشروع لتدريتهم على مصالح الدين والدنيا والغالب عدم حضور
 الكبار معهم فلم تقبل شهادتهم لبعض على بعض لادى إلى هدر مائتهم كذا في الأصل (قوله لعدم
 العدالة) أي لأن العدل هو بالغ عاقل رشيد بريء من الفسق (قوله بشرط) ذكرها الشارح أحد
 عشر وفي الحقيقة المأخوذة منه أربعة عشر (قوله لا على كبير) أي ولا كبير فشهادة الصبيان لا تقبل
 إلا أن كان المشهود له والمشهود عليه منهم (قوله لا في مال ولا في غيره) وبلغ في ذلك فيقال شخص
 تقبل شهادته في القتل والجرح لا في المال ونحوه مع أن المال يخفف فيه (قوله والخامس) الأولى أن
 يزيد والسادس والسابع لأنه جمع خمسة بعد الاثنين المتقدمين (قوله والشاهد منهم حرج) تخصيص
 هذه الأوصاف بالشاهد يدل على أنها لا تشترط في المشهود عليه منهم ولا يمكن لتخصيص الشاهد بذلك
 فائدة نعم يؤخذ من عدم شهادتهم على المال أنه يشترط في المشهود عليه أن يكون حرا ولا كان من جملة
 الأموال وهم لا يشهدون فيها أفاده محض الأصل (قوله لا أنثى) هذا يفيد أن لفظ صبيان مستعمل
 في الإناث أيضا ولا كان الموضوع بخبره (قوله متعدد) هذا هو الشرط السادس الذي أشرنا به
 وجعله لم يشترط بالكذب شرط أساسا المناسب كونه ثامنا (قوله السابع والثامن) صوابه التاسع
 والعاشر (قوله غير عدو) أي كانت العداوة بين الصبيان أو بين آباءهم قال الخرشي والظاهر أن
 مطلق العداوة هنا مضر سواء كانت دينوية أو دنيوية اه أي لشدة تأثيرها عند الصبيان وضعف
 شهادتهم (قوله ولو بعدت) أي قابوا كالبائعين (قوله التاسع) صوابه الحادي عشر (قوله العاشر)
 صوابه الثاني عشر (قوله ما لم يكن وقع) ما اسم موصول والجملة بعدها صلة أو نكرة والجملة بعدها صلة
 لها وهي معمولة لقوله تعليمهم والمعنى أن تقريرهم مظنة تعليمهم من الكبار الشيء الذي لم يكن وقع أو شيئا

٤٠ - صاوي - في
 ذكره بقوله (والشاهد) منهم (حر) لا هيد (مسلم) لا كافر (ذكر) لا أنثى
 (متعدد) اثنتان فأكثر لا واحد (لم يشترط) الشاهد (بالكذب) لأن اشترط به فلا تقبل منه وتضمن هذا أن يكون مجزافا هو شرط سادس
 لأن غير المجزأ لا يضبط ما يقول فلا يوصف بصدق ولا كذب السابع والثامن أثارها ما بقوله (غير عدو) لمن شهد عليه (ولا
 قريب) للمشهد وله ولو بعدت كابن العم وابن الخلال أو الحالة التاسع أن لا يختلفوا في شهادتهم فإن اختلفوا بان قال بعضهم قتله فلان
 وقال غيره بل قتله فلان آخر لم تقبل من واحد منهم واليه أشار بقوله (ولا اختلاف) في الشهادة (بينهم) اتفقوا أو سكنت الباقي
 أو قال لا أعلم العاشر أن لا ينفردوا بعد اجتماعهم إلى نحو منازلتهم فالتفرقة والم تقبل شهادتهم لأن تفرق بينهم مظنة تعليمهم ما لم يكن وقع واليه
 أشار بقوله (ولا فرقة)

فان كان عدل (الا ان يشهد عليهم قبلها) أي قبل اقرارهم فان يشهد عليهم قبل اقرارهم فلا تقبل شهادتهم (ولم يحضر) أي لم يشهد
 (كبير) أي بالغ وقت القتل أو الجرح فان حضر وقته أو بعده لم تقبل لا مكان تعليمهم وهذا ظاهر ان كان الكبير غير عدل فان كان عدلا
 وخالفهم لم تقبل شهادتهم وان وافقهم قبلت وقيل لا فان قال العدل لأدري من رماه فقال اللحي قبلت شهادتهم ثم اذا قبلت عند الشر وط
 قلا قسامه اذا قصاص عليهم ٣١٤ وانما عليهم الدية في العمد والخطأ وأصل القسامه القصاص

واذا انتفت في غمدهم
 انتفت في خطتهم قال ابن
 عرفة قاله الباجي اذا جازت
 شهادتهم في القتل فقال
 غير واحد من أصحاب
 مالك لا يجوز حتى تشهد
 العدول برؤية البدن
 مة ولا ابن رشد واه ابن
 القاسم من مالك وقاله غير
 واحد من أصحابه (ولا
 يقدح) في شهادتهم
 (رجوعهم) بعدها عنها
 قبل الحكم أو بعده (ولا
 تجزئهم) بشئ (الابكثرة
 كذب) من جميع الشاهدين
 ولما ذكر من ذكر
 شروط الشهادة وموانعها
 شرع في الكلام على
 مراتبها وهي أربعة اما
 أربعة عدول واما عدلان
 واما عدل وامرأتان واما
 امرأتان وبدأ بالاولى
 فقال (والزنا والواط)
 أي الشهادة على حصولهما
 (أربعة) من العدول
 واما الاقرار بهما فيكفي
 فيه العدلان وانما تصح
 شهادتهم (ان اتحد) الزنا
 عندهم أو الاواط (كيفية)
 أي في الصفة وأدوا
 الشهادة كذلك من
 اضطجاع أو قيام أو هو

لم يكن وقع (قوله فان تفرقوا فلا) أي فلا تقبل شهادتهم وكرره توطئة للاستثناء بعد (قوله صحت) أي قبل
 ما حكمه عنهم العدول والمراد عدلان فاكثر (قوله الحادي عشر) صوابه الثالث عشر (قوله فان كان عدلا
 وخالفهم) قال في الحاشية حاصل ما في ح أنه اذا حضر الكبير وقت القتل أو الجرح وكان عدلا فلا تصح
 شهادتهم على المشهور أي للاستغناء به وهذا اذا كان متعددا مطلقا أو واحدا والشهادة في جرح أي فيحلف
 معه وأما ان كانت الشهادة في قتل فلا يضر حضور ذلك الواحد في شهادتهم وان كان غير عدل فقولان جواز
 شهادتهم وعدم جوازها وهو المتمدن كان واحدا أو متعددا أو ما اذا حضر بعد المعركة وقبل الافتراق فتجوز
 شهادتهم اذا كان عدلا وأما اذا كان غير عدل فلا تقبل شهادته وان كان عدلا فلا تقبل شهادته (قوله فان كان عدلا
 شارحنا يحمل وقول ح فلا يضر حضور ذلك الواحد في شهادتهم ظاهره وافقهم أو خالفهم ولكن يقيد
 بما قيد به شارحنا (قوله وأصل القسامه القصاص) أي وأما دخولها في الخطأ فخلاف الأصل وهذا لا ينافي
 قولهم في الديات يحلفها في الخطأ من برث (قوله انتفت في خطتهم) أي من باب أولى لانها فيه خلاف الأصل
 (قوله لا يجوز حتى تشهد العدول الخ) هذا يضمن للشر وط المتقدمة فتكون أربعة عشر ويؤخذ من المجموع
 شرطان آخران وهما كونه ابن عشر وكونه من الصبيان المجتمعين لا مسمى مر عليهم فتكون الشروط ستة
 عشر (قوله قبل الحكم أو بعده) أي والموضوع أن رجوعهم قبل البلوغ وأما لو تأخر الحكم بلوغهم ثم
 رجعوا بعد البلوغ قبل رجوعهم (قوله ولا تجزئهم بشئ) أي لعدم تكليفهم الذي هو رأس أوصاف
 العدالة (قوله من جميع الشاهدين) أي بان تشهد العدول أن هؤلاء الصبيان الشاهدين بحريون
 بالكذب (قوله وهي أربعة) بقيت خمسة وهي ذكر فقط أو أنثى فقط في مسألة اثبات الخطأ
 أو جبه لتوجه اليه على المدعى عليه على أحد القولين المتقدمين لكن لما كان القول الآخر هو المرجح
 لم يلتفت لها المصنف (قوله فيكفي فيها العدلان) مقتضى قبول رجوع المقر بالزنا ولو لم يأت بشبهة أنه
 لا عبرة بشهادتهم على الاقرار وسيأتي ان قبول رجوعه قول ابن القاسم الا ان يقال ان هذا مبني على قول
 من يقول ان المقر بالزنا لا يقبل رجوعه على انه اذا استمر على اقراره وعلم الحاكم بذلك فلا يجوز للحاكم
 حمله الا اذا شهد على اقراره عند الحاكم عدلان فيثبت لا بد من شهادة العدلين حتى على قول ابن القاسم
 لانه لو حكم عليه بالحد بمجرد اقراره من غير شهادة العدلين على استمراره الاقرار لكان لا ولياء له طاب
 الحاكم به فتأمل وانما اشترط على فعل الزنا والواط أربعة لان القضية فيه ما اشنع من سائر المعاصي
 فشد الشارع فيها طابا للستر (قوله ان اتحد) أفرد الضمير العائد لانه عائد على أحدهما لا بينهما
 وأفاد هذا الشارح به طقه بأو (قوله وأدوا الشهادة كذلك) أي على طبق ما رواه ولا يكتفي بالجمال
 (قوله ورؤيا) عطف على كيفية والمعنى أن تحملهم الشهادة يكون برؤيا واحدة أي بروية دفعة
 أو متعاقبا مع الاتصال كما في بن (قوله وحدوا للنفق) أي حيث يختلف شرط مما ذكر وكان
 المذوف عقيفا (قوله بانه أوجب) متعلق بمحذوف قدره الشارح بقوله يشهدون (قوله
 ولا بد من هذه الزيادة) أي كما قال بهرام والمواق وقوله لانه اتحد ب فقط أي كما قال البساطي
 (قوله جاز لهم) المراد بالجواز الاذن لان ذلك مطلوب لتوقف صحة الشهادة عليه وهذا جواب

قوتها أو شتمها في مكان كذا في وقت كذا ولا بد من ذكر ذلك كله للحاكم على انفرادهم بعد
 تفرقهم قبل الاداء بمكة (ورؤيا) بان روا ذلك في وقت واحد جميعا (وأداء) بان يؤدوها معاني وقت واحد لا متفرقين في أوقات والام تقبل
 وحدوا للنفق يشهدون (بانه أوجب) أي أدخل (الذكر في الفرج كالرود) بكسر الميم أي كايلاج المروء (في المكحلة) ولا بد من هذه الزيادة
 لانه اتحد ب فقط زيا في التشديد عليهم وطلب الاستمرار ما أمكن (و) اذا أرادوا أداء الشهادة (جاز لهم) أي لكل واحد منهم (نظر العورة)
 لتأديتها على وجهها والستر أولى

ألا أن يشتر الزاني بالزنا أو يتجهر به (وفرقوا) وجوب باقي الزنا واللواط خاصة (عند الاداء وسأل) الحاشم (كلا) منهم (بأنقراده) على الكيفية والروايات فخل واحد منهم أو لم يوافق غيره حد والافتق ونقل المواق عن المدونة وجه الشهادة في الزنا أن يأتي الأربعة الشهاداء في وقت واحد يشهدون على وطء واحد في موضع واحد بصفة واحدة يثبتهم الشهادة اه وقال فيها أيضا وينبغي إذا شهدت بيعة عند الزنا أن يكشفهم على شهادتهم وكيف رأوه وكيف صنع فان رأى في شهادتهم ما يتصل به الشهادة أبطلت اه قال أبو الحسن انظر قوله ينبغي هل معناه يجب أو هو على يابه الأقرب الوجوب انتهى وأشار للمرتبة الثانية بقوله (ولمالمس بمال ولا آيل له) أي للمال (كعتق) وطلاق ونسب (و ولاورجعة) ادعتها أو وليها ٣١٥ على زوجها المنكر لها دنكاح

(وردة واحسان وكتابة) وتدير (وتوكيل بغير مال) أي شيء غير مال كتوكيل على نكاح أو طلاق وكسرب خرو قذف وقتل (عدلان) وأشار للمرتبة الثالثة بقوله (والا) بان كان المشهود به مالا أو ابلا لمال (فعدل وامرأتان) عدلتان (أو أحدهما) أي عدل فقط أو امرأتان فقط (مع عين كبيع) وشراء (وأجل) انعاه مشتر وخالفه البائع أو اختلاف في طوله أو في قبض الثمن أو قدره (وخيار) ادعاه أحدهما وخالفه الآخر لانه يؤل لمال (وشفعة) ادعى المشتري اسقاطها من الشفيع أو ادعى الشفيع بعينه انه كان غائباً وهو ذلك (واجارة) عقداً أو أجلا (وجرح خطأ) لانه يؤل لمال (أو) جرح (مال) عمداً كجائفة (وأداء) نجوم (كتابة) ادعاه العبد على سيده فانكر (وايضاء) أو توكيل (يتصرف فيه)

عن سؤال وهو كيف تصح الشهادة على الوجه المذكور مع أن النظر للعورة عصية وحاصل الجواب لا نسلم أنه عصية حيث قبل ما ذور فيه لتوقف الشهادة عليه وظاهر كلامه جواز النظر للعورة ولو قدروا على منعهم من فعل الزنا ابتداء ولا يقدح فيهم الاقرار على الزنا كما في ح وغيره لكن الذي في ابن عرفة انهم اذا قدروا على منعهم من فعل الزنا ابتداء فلا يجوز لهم النظر للعورة لبطان شهادتهم بعصيانهم بسبب عدم منعهم منه ابتداء ونحوه لابن رشد كما في بن (قوله الا أن يشتر الزاني بالزنا) أي فرغهم للقاضي أولى من السر (قوله ان يكشفهم) أي يطلب منهم ايضاح الشهادة (قوله وطلاق) أي كان خلعا أو لا فاذا ادعت امرأة على رجل أنه طلقها وهو ينكر ذلك فلا يثبت الا بعدلين والدعوى لا يتوقف على العدلين لانه مال وليس الكلام فيه (قوله ادعتها أو وليها) أي وأما ادعاء الزوج الرجعة فان كان في العدة فهو مقبول وان ادعى بعدها انه كان راجعها فليس بانكرت فلا تقبل دعواه الا بعدلين بشهادان على حصول الرجعة في العدة فالناسب اطلاق قول المصنف ورجعة أي ادعتها الزوجية أو ادعاهما الزوج ويقيد بما اذا كانت دعواه بعد العدة فان التقييد بهم أن دعوى الزوج مقبولة مطلقاً وليس كذلك كما علمت (قوله ونكاح) أي كان يدعي أنه تزوج فلانه وهي تنكر فلا يثبت الا بعدلين وعكسه تدعي عليه أنه تزوجها وهو ينكر فلا يثبت الا بعدلين وحيث قام العدلان ثبت النكاح ولا بعد انكار الزوج طلاقاً كما تقدم في تنازع الزوجين (قوله عدلان) مبتدأ تقدم خبره في قوله ولمالمس بمال والخ وحاصلها أن كل ماليس بمال ولا يؤل اليه لا يكفي فيه الاعدلان من ذلك العتق وهو عقد لازم لا يحتاج الى عاقدين وفيه اخراج ومثله الوقف والطلاق غير الخلع والعفو عن القصاص والوصية بغير المال ويلحق به الولاء والتدبير ومن ذلك الرجعة وهي كالعتق الا أن فيها ادخالاً ومثله الاستلحاق والاسلام والردة ويناسبه الاحلال والاحسان ومن ذلك الكتابة وهي عقد يقتصر لعاقدين ومثله النكاح والوكالة في خسر المال وكذا الخلع ويلحق به العدة أي تاريخ الموت والطلاق لا في انقضائها لان القول قولها فظهر من هذا المقام تعابر الامثلة التي مثل بها المصنف وما يأتي من الخلف مع شاهد الموت ويرث في دعوى النكاح فلان الدعوى في مال (قوله عدلتان) تنفي للايضاح والافيجوز ترك التثنية في مثل هذا (قوله أو أحدهما الخ) ظاهره كان ذلك العدل مبرزاً في العدة أم لا وهو قوله بعضهم وارتضاء بن وقيل لا بد أن يكون مبرزاً (قوله وأجل) أي لثمن مبيع (قوله عقداً أو أجلا) أي فالنزاع اما في أصل الاجارة أو في مسدتها أو في قدر الاجرة (قوله أو جرح مال) لانه هو لمال لما سبق أن الجرح مطلقاً يثبت بالشاهد واليمين وانما قيد هذا بالمال لانه في أمثلة المال وما يؤل اليه (قوله وأداء نجوم) أي سواء كان التنازع في تأديتها كلها أو بعضها فاذا ادعى العبد على سيده وأنكر السيد القبض حلف العبد مع شاهده حتى في النجم الاخير وان أدى للعتق (قوله وهذا أحسن ان كانت الو كالة لحق الغائب) فحصل من كلامه أولاً وأخيراً أن دعوى أنه وصى أو وكيل من غير تقييد بمال أو غيره وكذا دعوى أنه

أي في المال الا أن الو كالة والوصية بالتصرف بالمال لا يكون فيما اليمين مع الشاهد قال اللخمي اختلف اذا شهد شاهد على وكالة عن غائب هل يحلف الو كليل مع الشاهد والمشهور أنه لا يحلف وهذا أحسن ان كانت الو كالة لحق الغائب فقط فان كانت مما يتعلق بها حق للوكيل كان يكون له على الغائب دين أو يكون ذلك المال سيده قراضاً أو تصدق به عليه حلف واستحق أن أقر الموكل عليه بالمال للغائب اه ومثله الوصي المذكور لان اليمين لا يحلفها الا لمن له فيها تصرف ولا يحلف الانسان لجسرفه لغيره قال المازري مذهب أن الشاهد باليمين لا يقضي بمافي الو كالة لكن منع القضاء بها ليس من ناحية قصر هذه الشهادة بل لان اليمين مع

أدعى المرأة ولم يتحضر شخص المولد فيكون المراتان (وثبت النسب والارث) بشهادة المراتين على الولادة أو الاستئصال فتكون الامة
 أم ولد حيث أقر سيدها بوطئها وأنكر الولادة (له) أي لو لد فيثبت بشهادتهما نسبها إذا كان موجودا معها وارثه ان استهل فبرث من
 مات قبل ذلك فقوله راجع لكل من النسب والارث وقوله (وعليه) خاص بالارث يعني اذا استهل ومات عن مال ثبت الارث عليه
 بشهادة المراتين فبرثه الحي بعده (بلايين) مرتبط بقوله امرأتان أي يكفي امرأتان بلايين من المدعي فيما لا يظهر للرجال (وجازت)
 الشهادة أي أدائها (على خط المقر) أي بان هذا خط فلان وفي خطه أقر فلان بان في ذمته كذا فلان ومروء كانت الوثيقة كلها بخطه
 أو الذي بخطه ما يفيد الاقرار فقط أو أنه كتب بعد تمامه المنسوب إلى فيه صحيح ولا بد في الشهادة على الخط من عدلين وان كان الحق
 مما ثبت بالشاهد واليمين لان الشهادة بالخط كالنقل ولا ينقل عن الواحد الاثمان ٣١٧ ولو في المال على الراجح وقال

بعضهم بل الراجح والمعتد
 ثبوتها بالشاهد واليمين
 وقوله (بلايين) أي من
 المدعي مع البيعة الشاهد
 على الخط بناء على أن
 الشهادة على الخط
 كالشهادة على اللفظ وهذا
 هو الراجح قال بعضهم
 يؤخذ منه أنه ان كان
 الشاهد واحد اختلف معه
 المدعي وثبت الحق وهو
 المعتد وعليه اقتصر
 المواق ولا بد أيضا من
 حضور الخط عند
 الشهادة عليه فلا تصح
 في غيبته وهذا هو الذي
 به العمل (و) جازت (على
 خط شاهدات أو) على
 خط (عائب بعد) وجهل
 المكان كبغده والمرأة
 المشهود على خطها
 بشهادتها بشئ كالرجل
 لا بد من موتها أو بعد
 غيبتها وليست الشهادة
 على خطها كالنقل عنها
 يجوز ولولم تغب لان
 الشهادة على الخط ضعيفة

ادعى المرأة) أي كانت حرة أو أمة (قوله حيث أقر سيدها) أي الحر (قوله فبرث من مات قبل ذلك)
 أي وبأخذ الميراث وارثه يوم موته (قوله بلايين من المدعي) أي في جميع المسائل التي لا تظهر للرجال
 (قوله على خط المقر) أي سواء كان حيا وأنكر أو ميتا أو غائبا وسواء كان في الوثيقة التي فيها خط
 المقر شهودا أو كانت مجردة عن الشهود على المعتد (قوله أو أنه كتب بعد تمامه) أي بيده (قوله وان
 كان الحق مما ثبت بالشاهد واليمين) ما ذكره من عدم العمل بالشاهد واليمين على خط المقر في
 الماليات تبين فيه عب وانترشي (قوله وقال بعضهم بل الراجح الخ) مراده به بن (قوله بلايين)
 أي استظهار الاجل الخط من حيث أنه خط فلا ينافي أنه قد يخلف بين القضاء أنه ما هو وما أبرأ
 ونحو ذلك فيما إذا كان المقر بخطه ميتا أو غائبا وأما ان كان موجودا وأنكر كونه خطه فلا يحتاج مع
 شهادة الشاهد بن على خطه ليمين القضاء ولا مع الشاهد واليمين على المعتد (قوله ولا بد أيضا من
 حضور الخط) أي فإذا نظر شاهدان وثيقة بيد رجل بخط مقربين وحفظاه وتحققا ما فيها من ضاعت
 الوثيقة فشهد الشاهدان بما فيها فانه لا يعمل بشهادة تلك البيعة في غيبة تلك الوثيقة كما قال ابن عرفة
 والمتطلي ومقابله مالا بي الحسن من صحة الشهادة اذا لفرق عند القاضي بين غيبة الوثيقة وحضورها
 حيث استوفى الشاهدان جميع ما فيها أفاده بن (قوله وعلى خط غائب) المناسب أن يقول وعلى
 خط شاهد غائب بعد ليفيد أن قول المتن أو غائب مطوف على مات لانه تنويع في الشهادة على خط
 الشاهد كما يفيد آخر العبارة (قوله والمرأة المشهود على خطها الخ) أي وحيت قد يجوز شهادة الرجال على
 خط النساء ولو فيما يختص بهن وأما النساء فلا تقبل شهادتهن على خط رجال ولا نساء ولو فيما يختص
 بهن كما يفيد عب (قوله فيهما) تبين فيه خيل لا وضعف هذا التعميم في المجموع بما في الماشية
 وقال المعتد ان الشهادة على خط الشاهد الغائب أو الميت مخصوصة بالمال (قوله والشاهد بنوعيه)
 أي الغائب والميت (قوله الاول منها عام) أي في الشهادة على خط المقر وعلى خط الشاهد بنوعيه
 (قوله ان عرفته البيعة معرفة تامة) أي وانما يكون ذلك من الفطن العارف وان لم يدرك صاحب الخط
 وانما عرف الخط بالتواتر كالاشياخ المتقدمين الذين اشتهر خطهم بين العام والخاص (قوله كان يعرف
 مشهده الخ) أو رد على هذا الشرط أن الشهادة على من لا يعرف من شهادة الزور والموضوع أن
 الكاتب عدل والعدل لا يشهد على من لا يعرف ولذا قال ابن رشد الصواب اسقاط هذا الشرط لانه غير
 خارج عن ماهية العدل فاشترطه يشبه اشترط الشيء في نفسه وقد جرى العمل بقصصه على خلافه
 (قوله أي من أشهده) المناسب أن يقول أي من شهد عليه فان لم تعرف البيعة ذلك لم تشهد على خطه
 لاحتمال أنه شهد على من لا يعرف (قوله أي كتب خطه بالشهادة وهو عدل) أي لان كتبه لها بمنزلة أدائها

لا يصار إليها مع امكان غيرها ونحو الشهادة على خط المقر وعلى خط الشاهد الغائب أو الميت (وان بنى مال) كطلاق وعق
 (فيهما) أي في المقر والشاهد بنوعيه وأشار إلى شروط صحة الشهادة على الخط الاول منها عام والثاني والثالث خاصان بالقسم الثاني
 بنوعيه بقوله (ان عرفته) البيعة معرفة تامة (كالمعين) أي كرفقة الشيء المعين من حيوان أو غيره فلا بد من القطع بأنه خط فلان وأشار
 للشرطين المختصين بخط الشاهد بنوعيه بقوله (و) عرفت (انه) أي الشاهد الذي كتب خطه ومات أو غاب (كان يعرف مشهده)
 أي من أشهده بنسبه أو عيने والالم تجز الشهادة على خطه (و) عرفت أنه (تحملا عذرا) أي كتب خطه بالشهادة وهو عدل ولا يشترط
 أن يذكر ذلك في شهادته بل شرط جواز الاقدام على الشهادة أن يعلم أنه وضع خطه وهو عدل واستمر عدلا حتى مات أو غاب (لا) يشهد
 بشاهد (على خط نفسه) بقضية

(حتى يتذكرها) فيشهد حيث شئنا على أعلى خطبة (و) الظلمة (أي) الشهادة على أن هذا خطي وليس لي ثم أذكر القضية (بلا نقع) للطالب وفائدة الاداء احتمال أن الحماكم يرى نفعها هذا قول مالك في المدونة وهو الذي يرجع إليه قال ابن رشد وكان مالك يقول أولان عرف خطه ولم يترك الشهادة ولا شيئا منها وليس في الكتاب نحو ولا ريبه فليشهد به أخذ عامة أصحابه مطرف وعبد الملك والمغيرة وابن أبي حازم وابن دينار وابن وهب وسعدون وابن حبيب قال في التوضيح صوب جماعة أن يشهدان لم يكن محو ولا ريبه فإنه لا بد للناس من ذلك وليكثره نسيان الشاهد المنتصب ولأنه لو لم يكن يشهد حتى يتركها لم يكن لوضع خطه فائدة اه (ولا) يشهد (على من لا يعرف) الشاهد (نسبه) ٢١٨ حين الحمل أو الاداء أو عرف نسبه وتعدد (الأعلى شخصه وسجله) القاضي أي

كتب في سجله إذا شهدت البينة على ذات شخص عديم ولم تعلم نسبه أو أقر بأن في ذمته ديئال فلان ولم يعلم نسبه فخير بان اسمه فلان بن فلان فليكتب في الوثيقة (من) زعم أنه فلان بن فلان) لاحتمال أن يكون غير اسمه واسم أبيه للجحد في المستقبل (ولا) يشهد (على) امرأة (منتقبة) أي لا يجوز تحمل الشهادة عليها حتى تكشف عن وجهها لتشهد البينة على عينها وشخصها وإنما امتنع الاشهاد عليها وهي منتقبة (لتعين للاداء) أي أداء الشهادة عليها فصوله لتعين على التي أي عدم الجواز لا التي أي منتقبة (و) جازت الشهادة من عدلين عند حاكم (بسماع قضاة) بين الناس أي أشهر بينهم وتسمى شهادة السماع قال ابن عرفة شهادة السماع لقبها يصرح الشاهد فيه

فان دفع ما يقال أنه لا يشترط عندنا العدالة في الحمل بل في الاداء ثم أنه لا يشترط في ثبوت العدالة أن تكون لنفس الشاهد بل بلهم أو غيرهم (قوله حتى يتذكرها) أي بتمامها وأما إذا تذكر بعضها فهو كمن لم يتذكر شيئا منها وحيث ثبت في بلا نقع خلافا للحمي (قوله بلا نقع للطالب) أي باعتبار ما عند الشاهد على خط نفسه (قوله لاحتمال أن الحماكم يرى نفعها) مقتضى هذا أنه لو جزم بعدم نفعها عند القاضي أنه لا يؤذيها (قوله صوب جماعة أن يشهدان لم يكن محو الخ) محل ضرر المحو ما لم يكن مبدلا من خط الأصل والام بغير كافي بن (قوله فإنه لا بد للناس من ذلك) أي ولأنه نقل عن شيخ مشايخنا العدوي أنه كان يقول متى وجدت خطي شهدت عليه لاني لا أكتب الأعلى يقين من نفسي (قوله أو عرف نسبه وتعدد) أي كما إذا تعدد المنسوب لشخص معين كمن له بنتان فاطمة وزينب وأراد الشاهد أن يشهد على فاطمة والحال أنه لا يعرف عين هذه من هذه فلا يشهد الأعلى عينها ما لم يحصل له العلم بها وإن بامرأة وأما أن لم يكن للمعين الابنت واحدة وكان الشاهد يعلم ذلك فلا تتوقف الشهادة على عينها (قوله الأعلى شخصه) استثناء مفرغ من عموم الاحوال أي لا يشهد على من لا يعرف نسبه في حال من الاحوال الا في حال تعين شخصه وحليته بحيث يكون المعول عليه من وجدت فيه تلك الاوصاف لاحتمال أن يضع المشهود عليه اسم غيره على نفسه (قوله لاحتمال أن يكون الخ) أي فائدة التسجيل بيان عدم ثبوت النسب المذكور عند الشهود والقاضي (قوله وشخصها) عطف تفسير على ما قبله والحاصل أنه لا يجوز الشهادة على المنتقبة تحملا أو اداء بل لا بد من كشف وجهها فمما لاجل الشهادة على عينها وصفها وهذا في غير معرفة النسب وفي معرفة التي تختلط بغيرها وأما معرفة النسب المنفردة أو التميز عند الشاهد عن المشاركة فيه الشهادة عليها منتقبة في الحمل والاداء (قوله علة التي في الحقيقة) هو علة التي في قوله لتشهد البينة على عينها وشخصها (قوله لا للمنفق الخ) أي لفساد المعنى (وتنبه) أن طلب الشهود للشهادة على امرأة فقالوا أشهدتنا منتقبة ونحن نعرفها على تلك الحالة وإن كشفت وجهها لا نعرفها قلنا وعمل بجوابهم في تعيينها إذا فرض أنهم عدول لا يهتمون بهذه المسئلة تفيد أن محل منع الشهادة على المنتقبة الغير معرفة النسب إذا كانوا لا يعرفونها منتقبة والاجازت شهادتهم عليها وقلنا وكذلك لو شهدت الشهود على ذات امرأة فأنكرت نفسها وقالت لا يعرفون ذاتي خلطت بنساء وقيل لم عينوها فان عينوها عمل بشهادتهم والداية والرفيق كالمرأة فإذا شهدوا بداية أو رفيق بعينه لشخص خلط بغيره من جنسه وعليهم اخراج ما شهدوا به حيث غلطهم المدعي عليه وهذا هو التحقيق كافي الأصل وابن خلافا لمن قال أنه خطأ من فعل (قوله فتخرج شهادة البت والنقل) أما خروج شهادة البت فلعدم استناده شيء أصلا وأما شهادة النقل فبقوله من غير معين لأنها سماع من معين (قوله على ذلك) أي السماع المذكور (قوله بين الامرين) أي الثقات وغيرهم (قوله وشهر أيضا) اعلم أن الخلاف ثابت في نطق الشهود كما علمت وأما اعتمادهم ففيه

ماستناد شهادة سماع من غير معين فتخرج شهادة البت والنقل (عن ثقات وغيرهم) طريقان فتعتمد البينة على ذلك (بلك) متعلق بسماع أي تشهد بسماعهم بلك أي من عقار أو غيره (لحائز) له لأن لم يكن في حوزة فلا يجوز أن تشهد به لغير حائزه (بلم) أي بقولهم لا حاكم لم (نزل نسمع ممن ذكر) أي من الثقات وغيرهم (أنه) أي هذا الشيء الذي في حوزة (له) أي لهذا الحائز نظايره أنه لا بد في شهادة البينة أن تجمع بين الامرين وهو الاعتماد الذي به العمل وعليه أبو الحسن والباقي والمنتقبي وابن فتوح وغيرهم قال ابن فتوح شهادة السماع لا تكمل الا أن يضمن فيها أدل العدل وغيرهم على هذه في عمل الناس ونقله ابن عرفة وأقره وقال ابن القمام وجماعه كفي أحد الظنين وشهرا أيضا

أما بينة السماع فالحائز للضرورة لا يملك على خلاف الأصل إذا لم يثبت له ما يثبت به إلا ما علم ما تدركه حواسه كما قاله أبو إسحق
 وإذا شهدت بسماع الملك الحائز لم ينزع ذلك الشيء من يد حائزه ولا يشترط سماعهم بالتصرف فيه تصرف الملاك ولا طول الحيازة
 خلافا لما قاله الشيخ فانه لا قائل به في المذهب وأما سبق فهمه من كلام الجواهر فلا تأمل لأن كلام الجواهر في بينة البت بالمائة
 وسبق له في الحيازة بقوله وصحة الملك بالتصرف الخ ذكره المحشي (وقدمت بينة البت) بالملك على بينة السماع فإذا شهدت بينة بان لم ينزل
 نسج من الثقات وغيرهم بان هذه الدار أو هذا العبد لهذا الحائز وشهدت أخرى بتأبانه لغيره ممن يدعيه قدمت بينة البت ونزع من
 يد الحائز وأعطى لمن ادعاه وأقام بينة البت (الأن تشهد بينة السماع بنقل الملك) لذلك الشيء المدعى به (من كابي القاسم) المدعى أنه له
 وأقام بينة البت فتقدم بينة السماع يعني أن محل تقدم بينة البت ما لم تشهد بينة السماع بأن ذلك الشيء المتنازع فيه قد انتقل بملك
 جديد من أبي القاسم أو جده شراء أو هبة أو صدقة والموضوع أن صاحب بينة السماع حائز للشيء المتنازع فيه والادعاء بينة البت
 والكلام في حيازة لا يثبت بها الملك أما لتقصيرها وأما لكون المدعى القائم ٣١٩ على الحائز كان غائبا وحاضرا قام به

مانع وأما الحاضر الذي
 لا مانع له إذا سكنت العشر
 سنين فلا تسمع له دعوى
 ولا بينة في العتق وكذا
 غيره على التعميل الآتي
 ذكره ان شاء الله وههنا
 بحث قوي وهو أنه إذا كانت
 دعوى القائم على الحائز
 مجردة فالخوز كاف في
 دفعها من غير احتياج إلى
 بينة بسماع وكذا إذا كان
 مع دعوى القائم بينة
 سماع لانه لا ينزع بها من
 يد حائز فان كان معها بينة
 قطع فيبينة السماع للحائز
 لا تنفعه الا بسماع
 انه اشتراها من كابي
 القائم فلم يبق لقولكم
 بملك الحائز محل (وبوت
 غائب) عطف على ملك
 الحائز أي وجازت بسماع
 فبأبوت غائب (بعد)
 كاربين يوما وألحق بها

طريقتان الأولى تحكي الخلاف أيضا فيقبل لا تقبل شهادة السماع إذا اعتمد الشهود على سماع
 فاق من الثقات وغيرهم وقيل يكفي في قبولها اعتمادهم على سماع فاق من الثقات أو غيرهم
 والبريقة الثانية تقول الخلاف إنما هو في نطق الشهود أما الاعتماد فلا بد من السماع القاشي من
 الثقات وغيرهم قول واحد وهذه الطريقة هي التي مال إليها بن حيث قال الذي يفيد كلام الأئمة
 أن الخلاف إنما هو في التعليق لا في الاعتماد اه (قوله مما تدركه حواسه) أي بلا واسطة (قوله خلافا
 لما قاله الشيخ) يعني خلافا حيث قال وجازت بسماع فاق من الثقات وغيرهم بملك الحائز وتصرف طويل
 اه (قوله ذكره المحشي) مراده به بن قلاعن ر (قوله أو أواهذا العبد) هكذا نسخة المؤلف
 بهمة قبل هذا ومقتضى الظاهر حذف تلك الهمزة (قوله وتنزع من يد الحائز) أي والكلام في حيازة
 لا يثبت بها الملك واللام ينزع من يد الحائز كما سبق (قوله الآن تشهد بينة السماع الخ) فحصل انه
 لا تقدم بينة الملك على بينة السماع إلا بشرطين أن لا تنقض مدة الحيازة التي ثبت بها الملك وان لا تشهد
 بينة السماع بنقل الملك من كابي القائم (قوله أو حاضر أقام به مانع) أي كالحظوف من الحائز (قوله إذا
 سكنت العشر سنين) أي بالنسبة للأجانب الغير الشركا وأما الأقارب فمأز عن الأربعين وسبق إيضاح
 ذلك في آخر الباب ان شاء الله تعالى (قوله مجردة) أي عن بينة البت أو السماع (قوله في دفعها) الضمير
 يعود على الدعوى (قوله فان كان معها) أي مع دعواه (قوله لا تنفعه) أي لا تثبت له ملكا (قوله الا
 بسماع) أي أو بالحيازة الشرعية كما تقدم (قوله بعد) أي ببلد بيده وجهل المكان كبعد فيما يظهر
 (قوله أولم يطل) أي لم يسعد البلاد وقوله وطال زمن سماعه أي كعشر من سنة كما يأتي بعد في ذكر
 شروط بينة السماع (قوله قبل لا ينزع بها من يد الحائز) أي وهو قول اللخمي والتوضيح واقتصر عليه
 بهرام والبساطي وقوله وقيل ينزع وهو ما لا ينزع عرقه وبه أفتى الاجهوري فعلى هذا القول يكون الوقف
 مستثنى من قولهم لا ينزع بينة السماع من يد حائز (قوله كعشر من سنة) هذا قول ابن القاسم
 قال ابن رشد وبه العمل بقرطبة وظاهر المدونة أربعون سنة (قوله وأبوت الغائب) حاصله
 ان في شهادة السماع بالموت طرقا ثلاثة طريقة ابن عرفة اشتراط تنافي البلدين وتعدد الزمان وطريقة
 ابن عبد السلام اشتراط تنافي البلدين وطول الزمان وطريقة ابن هرون اشتراط أحد

الشهر فيثبت موته بينة السماع (أو) لم يطل و (طال زمن سماعه) أي الموت وأما إذا لم يطل الزمن فلا يثبت بالسماع ولا بد من بينة
 القطع كالحاضر بسهولة الكشف عن حاله (أو بوقف) فيثبت بينة السماع فإذا شهدت بينة سماع بان هذا وقف على فلان الحائز له
 أو على فلان وليست الدات بيد أحد ثبت بها الوقف أو ما لو كانت بيد حائز يدعي ملكها ففيه خلاف قيل لا ينزع بها من يد الحائز
 كالمالك وقيل ينزع تر جيع الجانب الوقف ورجح ثم أشار إلى شروط افتادة بينة السماع بقوله (ان طال الزمن) أي زمن السماع
 كعشر من سنة فأنل منها لا يكفي ولا بد من شهادة البت وهذا الشرط اعتبر به عندهم في جميع الاسوار المة مقدمة وغيرها وقال ابن هرون
 طول الزمان ليس شرطاً في جميعها بل في الاملاك والشراء والاحياء والانسكحة والوقف والصدقة والولاء والنسب والحيازة وأما
 موت الغائب فيشترط فيه تنافي البلدان أو طول الزمان واعتمدوا اختيار ابن عرفة انه في الموت مع الطول لا بد من بينة القطع ولو بالنقل
 لذي بعد عادة موته مع عدم من يأتي من تلك البلاد فيخبر بموته في تلك المدة الطويلة (بلا ريب) في بينة السماع فان وجدت ريبه لم يعمل بها

العدلان يستفح بذلك غيرهما من ذوي أسنانها (وشهد) به (عدلان) فلا يكفي الواحد فيهما مع اليمين (وحلف) المدعي الذي أقامهما مع
 الأصل ثم شبه مسائل بالثلاثة المتقدمة في قبول شهادة السماع فيها فقال ٣٢٠

(كقولية) تقبل فيها بينة السماع أي تولية قاض أو وال أو وكيل (وتعديل) لبينة فحول نزل نسمع من الثقات وغيرهم أنه عدل رضا (واسلام) لشخص معين فحول نزل نسمع الخ أنه سلم أو أنه أسلم (ورشد) كذلك (ونكاح) ادعاء الخ منهما على الميت ليرثه أو ادعاء أحد الزوجين الخيين ولم ينكر الآخر وكانت الزوجة تحته وأما لو ادعاه أحدهما وأنكره الآخر فلا يشمت بها النكاح قال في التوضيح قال أبو عمران يشترط في شهادة السماع على النكاح أن يكون الزوجان متفقان عليه وأما إذا أنكر أحدهما فلا اه لكن قال بعضهم تكون حتى فيما إذا ادعاه أحدهما وأنكره الآخر (وضدها) أي الخمسة المتقدمة وهي العزل والجرح والكفر والسفه والطلاق وإن دخلوا وبشيت به الطلاق لا دفع العوض فهذه عشر مسائل (وضرر زوج) زوجته فحول نزل نسمع من الثقات وغيرهم أنه يضاررهما في طلاقها عليه الخاكم (وهبة وصدقة) أي أنه وهب لفلان كذا أو تصدق به عليه (ووصية) كالم نزل نسمع الخ أن فلانا

الامر من إمامنا في البلد من أو طول الزمان واعتمد شارحنا هذه الطريقة واعتمد محشي الأصل الطريقة الأولى (قوله) كما إذا لم يسمع بذلك غيرها أي كالأشهاد اثنان فقط بموت رجل وفيها عدد كثير من ذوي أسنانهم لم يعلموا بذلك (قوله) وشهد به عدلان أي فيكتفي بهما على المشهور وقال عبد الملك لا بد من أربعة (قوله) فلا يكفي الواحد فيهما مع اليمين قال ابن القاسم إن شهد شاهد واحد على السماع لم يقض له بالمال وإن حلف لأن السماع نقل شهادة ولا يكفي شهادة واحد على شهادة غيره ويشكل على مام في الحلف من أن المرأة ترجع في العوض متى أقاست على الضرر شاهد أو لو شاهد سماع وحلفت معه ولكن في الشامل أن في رد المال بشهادة الواحد بالسماع مع اليمين قولين من غير ترجيح فيكون ما تقدم في الخلع ما شيا على قول وما هنا على قول (قوله مع العدلين) الأولى حذفه لأنه يؤهم أنها يجب أن أيضا (قوله ثم شبه مسائل) أي عشر من على مقتضى حل الشارح وقوله بالثلاثة المتقدمة أعني قوله بذلك الحائز وموت الغائب البعيد الخ والوقف فالجملة ثلاث وعشرون وبعضهم أنها ثلاثين وثلاثين وقد جمعت في آيات ونصها

أبائنا عما ينفذ حكمه * ويثبت سمعاً دون علم بأصله
 في العزل والتجريح والكفر بعهده * وفي صفه أو ضد ذلك كله
 وفي البيع والأجاس والصدقات والرضاع وخلق والنكاح وحله
 وفي قسمة أو نسبة وولاية * وموت وحل والمضرب بأهله
 ومنها الهبات والوصية فاعلمن * وملاك قسمة قديض بنسبه
 ومنها ولادات ومنها حراية * ومنها الأباقي فليضم لشكله
 ونسب زبدها الأسر والفقير والملا * ولو وثق فاطفر بنسبه
 فصارت لدى عدد ثلاثين اتبعت * بثنتين فاطلب نصها في محله

اه شب وقوله ملك قديم أي محو له من زمان سابق وقوله قديض بنسبه أي بعز أن يكون مثل هذا الحائز بل هو له فالباقي معنى اللام هذا ما ظهر (قوله أي تولية قاض أو وال الخ) وينفذ بتلك الشهادة حكم القاضي والوالي وتصرف الوكيل (قوله) وتعدّل أي تقبل شهادة المعدل (قوله) واسلام أي وتجري عليه أحكامه (قوله) ورشد أي حيث قالوا لم نزل نسمع أن ولي السفينة الفلاني أطلق له التصرف ورشده فتقبل تلك الشهادة ويجري عليه أحكامه (قوله) وأما لو ادعاه أحدهما الخ أي والموضوع أن كلاحي (قوله) أن يكون الزوجان متفقان عليه الفميص متفقين (قوله) لكن قال بعضهم هو ابن رجال في حاشيته قائلاً هو ظاهر التمسك قال بن وهو في عهدته (قوله) وهي العزل أي في القاضي أو والي أو الوكيل وحيث ثبت بشهادة السماع العزل فلا يضي حكم لقاض ولا وال ولا تصرف لو كبل (قوله) والجرح أي فلا تقبل له شهادة (قوله) والكفر أي ويجري عليه أحكامه وقوله والسفه أي فتجري عليه أحكامه (قوله) لا دفع العوض أي وهو الشيء الذي جعل في نظير الطلاق بل لا بد من بينة تشهد بها عليه (قوله) وصدقة الأولى حذفها من هنا لأنه سيأتي يدخلها تحت النكاح (قوله) والولادة أي بان تقول البينة لم نزل نسمع أن هذه الامة ولدت من فلان أو أن هذه المرأة قد ولدت لأجل خروجها من العدة مثلاً (قوله) والحراية أي بان يقولوا لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن هؤلاء الجماعة هم المحاربون أو الأخذون بالمال فلان حراية فيحكم عليهم بذلك (قوله) والأباقي أي بان يقولوا لم نزل نسمع أن فلانا أبق له عيب بصفته كذا فبعت هذا الخاكم على كلامهم ويحكم به لصاحبه (قوله) لا يقيد الطول أي ولا القصر (قوله) والحصول للشهادة هو لغة الالتزام فاذا التزم دفع ما على المدين يقال أنه تحمّل بالدين

وأما أقام فلانا وصيا عنه في ماله أو ولده أو أن فلانا تحت ولاية فلان يتولى المنزله
 والانفاق عليه بإصعاً أي به أو بتقد يم قاض له عليه (ونحوها) أي المذ كورات كالصدقة والعتيق والولادة والحراية والأباقي والعسر واليسر
 وهذه المسائل تثبت بيينة السماع لا بقيد الطول فلا أقربها كان أنه يشبه بعد الثلاثة المتقدمة (والجمل) للشهادة

(أن انتقرا إليه) بأن خيف بتركه ضياع الحق من مال أو غيره (فرض كفاية) ويتعين بما يتعين به فرض الكفاية وظاهر كلامهم ولو كان فاسقا وقت العمل أو مجر وحاشي آخر لجواز زوال المانع وقت الادعاء لا بدح فيه الختم ومنه هو ما افتقر إليه أنه إذا لم ينتقرا إليه لا يكون فرض كفاية بل تجوز وقد لا تجوز كشهادة على زمان دون أربعة عدول (وتعين الاداء) على المتحمل عندنا كم أوجاعه المسلمين إذا لم يقر المدعى عليه (من) مسافة (كبيرين) وأدخلت الكاف البريد الثالث بدليل ٣٢١ قوله لا من أربعة (و) تعين الاداء

(على) شاهد (ثالث) بل ورابع وخامس (ان لم يجزهما) أي بالشاهدين عندنا كم لا تمامهما بأمرهما رجسني تتم الشهادة (وان انتفع) من تعين عليه الاداء بان امتنع من الاداء لا بمقابلة شيء من الدراهم أو غيرها يتنع به (فجرح) فادح في الشهادة لان الانتفاع رشوة في نظير ما وجب عليه مسقط لشهادته قال تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه وهذا قد كتمها حتى يأخذ رشوة (الاركو به) لدابة المجلس الحكم (لغير مشيه ولا دابة له) فيجوز وليس يجرح وأما الانتفاع على العمل إذا لم يتعين تجوز فان تعين لم يجز وقيل بالجواز ان كان يكتبها في وثيقة ممن انتصب لذلك وكذا إذا لم ينتصب في نظير كتابته وكذا المفتي (لا أربعة) من البرد فلا يجب عليه السفر للاداء لان مسافة القصر شأنها المشقة ولذا قصرت فيها الصلاة وجازفها الفطر برمضان (وله) أي لمن كان على مسافة أربعة برد (الانتفاع) من المشهود

وأما في عرف أهل الشرع فهو علم ما يشهد به بسبب اختياري فخرج بقوله بسبب اختياري علمه ما يشهد به بدون اختيار كما إذا كان ما را سمع من يقول لزوجه طالق فلا يسمى تمهلا (قوله وظاهر كلامهم ولو كان فاسقا الخ) قال بعضهم فيه نظر لان تمهله للشهادة فيه تعريض اضياع الحق لان الغالب برد شهادة الفاسق نعم ان لم يوجد سوانظهم وتمهلهما انظر بن (قوله كشهادة على زنا الخ) أغما منعت الشهادة حيثئذ لانه ليس فيه شهادة بل قدف ويحمله ان كان المشهود عليه عفيفا (قوله وتعين الاداء الخ) قال الخريشي والظاهر أنه يكتب في الاداء بالاشارة المفهومة وقد عرف ابن عرفة الاداء بقوله الاداء عرفا اعلام الشاهد الحما كم بشهادة بما يحصل له العلم بما شهد به بقوله بشهادة متعلق باعلام والباء التعدية وقوله بما يحصل الخيان لما قبله ومعناه اعلام الشاهد الحما كم بشهادة بشيء يحصل العلم للحما كم بما شهد به والضمير في له يتعين عوده على الحما كم اه (قوله بأمر عمار) أي كتنا كذا القرابة للمشهود له أو العداء والمشهد عليه أو جرح بوجه مما تقدم (قوله بأن امتنع من الاداء الخ) ظاهره أن انتفاعه من غير امتناع من الاداء ليس بجرحه وأمس كذلك بل انتفاع من تعين عليه الاداء بجرحه امتنع أولا كافي ر (قوله فانه آثم قلبه) اسناد الاسم لقلب مجازة على لان أثر العسيان بظهوره فهو من اسناد الشيء الى مكان ظهور أثره (قوله الاركو به) أي الا اذا دفع المشهود له للشاهد أجره ركوبه أو ركبه دابته فليس يجرح فان دفع المشهود له للشاهد أجره الركوب فأخذ ما وصى فانظر هل يكون جرحه أم لا والظاهر الاول لانه يحصل بالرؤية واعلم ما لم تستدل الحاجة وانظر اذا عسر مشيه وعدمت دابته وامكنه موصل يلزمه أن يكرى لنفسه دابة يركبها ولا يجوز له أخذ أجره لدابة من المشهود له ولا يلزمه أن يكرى لنفسه دابة ويجوز له أخذ أجره من المشهود له أو ركبه دابة واستظهر الاول (قوله وقيل بالجواز ان كان يكتبها في وثيقة) قال بن لكن بشرط أن لا يأخذ أكثر مما يستحقه وهو أجره المثل (قوله وكذا المفتي) تقدم الكلام عليه مبسوطا في الاجارة (قوله الانتفاع من المشهود له) أي في نظير السفر لاداء الشهادة فلا يجوز حيث تعينت عليه (قوله لعدم وجوب الاداء عليه) أي السفر للاداء وانما يجب عليه أن يؤديه عند قاضي بلده ويكتب بها النهاء للقاضي الذي على مسافة القصر أو ينقل تلك الشهادة عن هذا الشاهد بأن يؤديها عند رجلين وينقلانها عنه ويؤديانها عند القاضي الذي على مسافة القصر (قوله واعلم أن الدعوى الخ) دخول على كلام المصنف (قوله فاذا ادعى واحد منهم) الضمير يعود على من عدم منه أحد الاوصاف الثلاثة (قوله وحلف عبد الخ) حاصل فقه هذا المبحث أن العبد سواء كان مأذونا له في التجارة أولا إذا أقام شاهدا بحق مالي فانه يحلف مع شاهده ويستحق المال ويأخذه ولا خلاف في ذلك فان نكل العبد عن اليمين فاذا كان غير مأذون له حلف سيده واستحق والاردت اليمين على المدعي عليه وكذلك السفينة إذا ادعى على شخص بحق مالي وأقام بذلك شاهدا فانه يحلف مع شاهده ويستحق المال لكن يقبضه وليه فان نكل السفينة حلف المدعي عليه لرد شهادة الشاهد وبرئ ومحل حلف السفينة إذا لم يكن وليه قولي المباينة والافه والذى يحلف مع الشاهد قاله ر وفرض المسئلة أن السفينة أو العبد مدع مع الشاهد وأما إذا ادعى أحد على عبد أو سفيه فانكر ولم يقيم المدعي بينة فلا يمين على ذلك المدعي عليه سواء كنز كرا أو أي اذلا فائدة اليمين لانها أغما تتوجه اذا كان المدعي عليه يؤاخذ بالافراق المال وهما ليس كذلك (قوله ولا يحلف وليهما عنهما)

٤١ - صاري - في (حيثئذ) أي حين إذا كان على مسافة القصر لعدم وجوب الاداء عليه (ولو بنية)

يأخذها في نظيره غرمها باو اياها فأولى الانتفاع بدابة يركبها واعلم أن الدعوى لا تتوقف على حربة ولا بلوغ ولا رشدا فاذا ادعى واحد منهم بحق وأقام شاهدا واحدا فاقبلت منه الدعوى (وحلف عبده وسفيه مع شاهده) الذي أقامه واستحق ما ادعى به بالشاهد واليمين أو بأمر اثنين وعين ولا يؤخر العبد لاعتق ولا السفيه للرشد ولا يحلف وليهما عنهما

لأنه لو كان أبانفق عليه وهذا أصح
 ٢٢٢ إذا لم يل الأب ولا وصيه المعاملة لأبى فان ولها حلف لأنه إذا لم يحلف غرم
 (و) لا (وليه)

وكذا أولى السفيه إذ قولي
 بمعاملته بحلف والأغرم
 (و) إذا لم يحلف الأبى ولا
 وليه مع الشاهد (حلف
 المطلوب) أي للمدعي عليه
 أن هذا الصبي لا يستحق
 عندي شيء أو ليس هذا
 المدعي به (ليترك)
 المتنازع فيه (بيده) أي
 يده المطالب بحوزة المال
 إلى بلوغ الصبي (وأسجل)
 المدعي به أي أسجله الحاكم
 على طبق ما وقع من
 الدعوى والشاهد وحلف
 المدعي عليه صونا لمال
 الصبي وخوفا من موت
 الشاهد أو المدعي عليه
 (الحلف) الصبي (إذا بلغ)
 حله للاستعمال (فإن نكل)
 المطالب عن اليمين حين
 الدعوى (أخذه الصبي)
 لذكول المدعي عليه مع
 قيام الشاهد به عليه (وان)
 حلف فترك المدعي به يده
 لبلوغ الصبي ليحلف
 (ونكل) الصبي (بعد
 بلوغه فلا شيء له وحلف
 وارثه) أي وارث الصبي
 (إن مات) الصبي (قبله)
 أي يسجل بلوغه واستحق
 المدعي به (وجازتها) أي
 الشهادة عن الشاهد
 الأصلي وتسمى شهادة
 النقل وإنما تصح بشروط
 ستة أشار لها بقوله
 (إن قال) الشاهد الأصلي

أي عالم تكن المعاملة بيد الولي أو تراد اليمين على العبد ونكل وهو غير مأذون له فإنه يحلف كل من الولي
 والسيد ويستحق ومياتي هذا القيد في الولي (قوله ولو كان أبانفق عليه) رد بلوغه ابن كنانة القائل
 بأن الأب يحلف إذا كان ينفق على الولد اتفاقا واجبا لأن ليمينه فائدة وهو سقوط النفقة عنه لكن
 ما مشى عليه المصنف رواية ابن المقاسم عن مالك (قوله فان ولها حلف) أي كالأب مع الأب أو الوصي
 أو مقدم القاضى مائة الصبي لآسان بشمن ثم طوبى المشتري بالثمن فأنكره ووجد شاهدا يشهد له فان
 الأب ومن معه يحلف مع ذلك الشاهد لأنه إذا لم يحلف غرم (قوله لا يستحق عندي شيء) هكذا نسخة
 المؤلف برفع شيء والأعراب يفتي نصحته على أنه مفعول يستحق (قوله ليترك) بالبناء للمجهول علة
 للحلف وهذا أن كان معيناً فإن كان المتنازع فيه ديناً بقي بذمته وإذا كان معيناً وبقي بيده فغلبته له
 والنفقة على المقتضى له به وما ذكره المصنف من ترك المتنازع فيه بيد المدعي عليه بعد عيمته إن كان
 معيناً وقول الأخوين وابن عبد الحكم وأصبح وقيل أنه يحلف المطالب ويوقف ذلك المتنازع فيه
 المعين تحت يده عدل بلوغ الصبي ونسبه في التوضيح لظاهر الموازنة كذا في (قوله أي أسجله
 الحاكم) أي يكتب في سجله الحادثة وشهادة العدل وما حصل عليه الانفصال لا خصومة (قوله
 علة للاستعمال) أي وكذا قول المصنف صونا وخوفاً فإنه ما علة للاستعمال أيضاً فإذا حصل التسجيل
 وتغير حاله عن العدة فلا يضر لأن فسقة بعد الاستعمال بمنزلة طر وفسقة بعد الحكم وهو لا يضر فلا
 يعارض ما سبق من أن طر والقسط بعد الأداء مضر (قوله فان نكل المطالب) مقابل قوله وحلف
 المطالب (قوله فترك المدعي به) أي كما تقدم وإنما أعاده هذا الكلام المصنف (قوله وحلف وارثه)
 محل حلف الوارث واستحقاقه عالم يكن ذلك الوارث بيت المال أو محضاً أو مغمى عليه غير مرجحوا لافاقه
 والافاق حلف وتراد اليمين على المطالب ويستحق ولاحق لبيت المال ولا للوارث المحضون أو المغمى عليه
 ومحل ردّها على المطالب في تلك الحالة عالم يكن حلف أولاً والافاق أعاد فان كان الوارث محضاً أو مغمى
 عليه مرجحوا كل الافاقه انتظر ولا يحلف المطالب ويوضع المتنازع فيه بيد أمين كذا في الحاشية
 (وتنبه) أن تعذر بين بعض أو كل فالأول كن وقف وقفاً على بينه وعقبه وقام عليه شاهد واحد
 فان اليمين متعذرة من العقب لعدم وجوده والثاني كن وقف وقفاً على الفقراء وقام عليه شاهدان فالبين
 متعذرة من جميعهم حلف من يخاطب بالبين وهو البعض الموجود من الموقوف عليهم في الأول والمدعي
 عليه في الثاني فان حلف الموجود مع الشاهد ثبت الوقف وان حلف بعض الموجودين دون بعض
 ثبت نصيب من حلف دون غيره فان نكل الجميع بطل الوقف ان حلف المدعي عليه وان نكل فحسب
 بشهادة الشاهد ونكوله فان مات البعض الحالف متحداً أو متعديداً ولم يبق إلا أنا كل فهل يستحق
 نصيب الميت الحالف أهل طبقته لنا كلون لأن نكلهم عن الحلف أو لاعن نصيبهم لا يمنع استحقاق
 نصيب الحالف الميت أو يستحقه أهل البطن الثاني لبطلان حق بقية البطن الأول بنكلهم وأهل
 البطن الثاني أعانته عنهم عن جدهم المحبس فلا يضرهم نكلهم نكلهم أن كان هو الثاني كل تردد الراجع
 الثاني وكل من استحق لا بد من يمينه لأن أصل الوقف بشاهد واحد وينبغي أن يحلف غير ولد الميت لأن
 ولده يأخذ بالوراثه عن أبيه ومحل التردد المذكور لم يشترط الواقف أنه لا يأخذ أحد من أهل البطن
 الثاني شيئاً إلا بعد انقراض البطن الأول والا كان لأهل البطن الأول اتفاقاً ووضوح التردد أيضاً في
 موت البعض الحالف ولم يبق إلا أنا كل وأما إذا بقي بعض من حلف مع البعض الثاني كلين فلا شيء
 لنا كلين ويستحق نصيب الميت الحالف بقية الحالفين وهل يحلفون أيضاً ولا قولان اه ملخصاً من
 الأصل وحاشيته (قوله وجازتها الخ) اعلم أن شهادة النقل تجوز في الحدود والطلاق والولاء في كل شيء

للقائل عنه (اشهد على شهاقي) أو نحوه مما يرادفه كأنها معنى أو ما هو معتبره ذلك كما أفاده بقوله (أو سمعه
 يؤديه عندها كم) أو سمعه يؤديه عندها كم بمنزلة قوله اشهد على شهادتي وأما إذا سمعه يخبر غيره بأن قد شهدت على كذا فلا ينقل عنه
 نعم إذا سمعه يقول غيره اشهد على شهادتي فهل السامع النقل فيه خلاف

والشهور والجوارز وهو داخل في كلامنا لأن المني قال لغيره أشهاد تجوز ولو لغير مخاطب من السامعين وشمل كلامه نقل النقل لأن المراد ولو تسأل قال ابن عرفة النقل عرفاً أخبار الشاهد عن سماعه شهادة غيره أو سماعه إياه لقاض فيدخل نقل النقل ويخرج الأخبار بذلك لغير قاض أم وإثباتها بقوله (وغاب الأصل وهو رجل) الواو للحال فلا يصح النقل مع حضور الأصل إذا كان رجلاً وأما المرأة فيصح مع حضورها لأن شأن النساء عدم الخروج في الدعاوى ولثالثها بقوله (يكن) أي إن غاب يمكن (لا يلزم) الأصل (الاداء عنه) كمسافة القصر وظاهره في الحدود وغيرها وهو مذهب سحنون وقال ابن القاسم في الغيبة لا يكفي الغيبة في الحدود وثلاثة الأيام بل لابد من الزيادة عليها وهو ما شى عليه الشيخ قوله ولا يكفي في الحدود ٣٢٣ الثلاثة الأيام وفيه اشكال لأنه

إذا كان على مسافة القصر ولم يبعد أكثر من ثلاثة أيام لم يلزم الأصل الاثني محل الحكم كما مر فلم يجوز النقل عنه وعطف على قوله وغاب قوله (أومات) الأصل (أو مرض) مرضاً بعينه مع الحضور عند الحاكم ولزابعها بقوله (ولم يطرأ) الأصل (نسي) أو عداوة) للشهود عليه قبل الاداء (مخلاف) طرو (جن) أي جنون للأصل بعد تحمل الاداء فلا يضر في النقل عنه كاللوث والمرض ونحوهما بقوله (ولم يكذبه) أي الناقل (أصله) فإن كذبه حقيقة أو حكماً كشكه في أصل شهادته لم يصح النقل عنه (قبل الحكم) بشهادة الناقل (والا) بأن كذبه بعد الحكم بها (مضى) الحكم (ولا غرم) على الناقل ولا على الأصل المكذبه ولسادسها بقوله (ونقل) عطف على غاب (عن كل) أي عن

كما أفاده بن (قوله والمشهد والجوارز) قال المواق ابن رشدان معناه يؤذيها عند الحاكم أو سمعه بشبه غيره وإن لم يشهده فالمشهد والجوارز أم بن (قوله فيدخل نقل النقل) أي في قوله أو سمعه إياه وقوله لقاض متعلق بأخبار وحاصل هذا التعريف أن قوله أخبار الشاهد من إضافة المنسدر إياه وشهادة مفعول لسماعه بمعنى أن الشاهد يخبر القاضي أنه سمع تلك الشهادة من غيره لكونه قال له نقلها عن أو سمعه يؤذيها عند الحاكم وقوله أو سمعه إياه الضمير في إياه يعود على الأخبار بمعنى الشهادة أي سمع الشهادة عن ناقل غير صاحب الأصل فذلك فلا يدخل فيه نقل النقل (تمراه مع حضور) هكذا نسخة المواق والمناسب مع حضورها والمراد بحضورها ككونها على ثلاثة برد فأقل وليس المراد حضورها في المجلس والا كان النقل عنها مبني (قوله وفيه اشكال) وحاصل الجواب أنه إذا كان الشاهد يوجب حد على مسافة القصر فقط فإنه يرفع شهادته إلى قاضي بلده ويخاطب القاضي بها قاضي المصر الذي يراد نقل الشهادة إليه قال ابن عاشر وانظر لم يكف بنقل الشهادة هنا واكتفى بالخاطب إلى قاضي بلاد الخصومة وأجيب بأن النفوس تثق بنقل القاضي عن الشهود أعظم من وثوقها بنفس الشهود (قوله ولم يطرأ) هكذا نسخة المواق بالالف والمصحيح حذفها للجازم (قوله قبل الاداء) أي وأما طرو والعداوة والمنقول عنه بعد اداء الناقل فلا يضر ظاهره ولو قبل الحكم وهو كذلك كما في المجموع نقله عن بن والحاشية (قوله قبل الحكم) قيد في عدم التكذيب والحاصل أن الفسق والعداوة لا يضر طرو وما بعد الاداء ولو قبل الحكم وإنما يضر طرو وما قبل الاداء وهذه طريقة وتقدم للمصنف أن حدوث الفسق يضر بعد الاداء وقبل الحكم بخلاف حدوث العداوة فلا يضر وما طريقتان وأما تكذيب الأصل لفرعه أو شكه فضر إذا كان قبل الاداء أو بعده وقبل الحكم فإن كان بعد الحكم لم يضر (قوله باربعة) أي كون الناقل أربعة (قوله وبائنين) معطوف على باربعة وكذا قوله وبثلاثة (قوله أي الناقلين) بالجر تفسير للضمير لأنه في محل جر بالإضافة (قوله صادق ستة عشر) أي من ضرب أربعة في أربعة (قوله نقلت عن كل من الأربعة) راجع للثانية وأما الأولى فكل أربعة تنقل عن واحد (قوله وبغير ذلك) أي كثمانية ينقل كل أربعة منهم عن كل واحد من اثنين من الأصول واثنى عشرة قل كل أربعة منهم عن واحد من اثنين من الأصول وتزيد أربعة منها بالنقل عن الرابع (قوله كان نقلاً) أي الاثنان معاً بان معاً هاهن زيد ثم معاً هاهن عمرو (قوله ونقل الآخرا) أي الاثنان الآخرا أي معاً هاهن بكر ثم معاً هاهن خالد فهذه صورة خامسة (قوله لنقص العدد) أي لأن الناقل ينقل منزلة الأصل ويبلغ الأصل والموضوع أن الناقل عن الثلاثة اثنان فإذا حضر معها الرابع الأصل كان في الحقيقة ثالثاً وكذلك لا يصح لنقل ثلاثة عن ثلاثة واحد عن الأربعة لأنها آلت إلى أن الأربعة تنقلوا عن كل واحد من الثلاثة ونقل عن الرابع واحد فقط وأما نقل ثلاثة عن ثلاثة واثنان عن واحد كفي كافي

كل واحد من شاهدي الأصل (اثنان) وهو صادق باربعة عن كل واحد اثنان متغايران وبائنين نقل عن هذا وعن الآخر بثلاثة نقل اثنان منهم عن زيد وأحد هاهن الثالث عن عمرو (ليس أحدها) أي الناقلين (أصلاً) أي شهادته لا تنقل عنه لأنه إذا كان أحدهما أصلاً لزم ثبوت الحق بشاهد فقط لأن الناقل المنفرد كالمدم (و) نقل (في الرأ أربعة عن كل) من الأربعة صادق ستة عشر وباربعة فقط نقلت عن كل من الأربعة وبغير ذلك كما علم سابقه (أو) نقل أربعة في الزنا (اثنان) منهم (عن كل اثنين) من الأصل كان نقل عن زيد و عمرو ونقل الآخرا عن بكر وخالد فيأتي فد نقل اثنان عن ثلاثة وعن الرابع اثنان آخران لم يصح حلاله لابن الماجشون لأن شهادة الفرع لا تصح إلا إذا صحت شهادة الأصل لو حضر والرابع لو حضر مع الاثنين الناقلين لا تصح شهادته معهما لنقص العدد (و) جاز (تلفيق ناقل بأصل) أي مع في الزنا وغيره

كان ينقل اثنان عن اثنين في الزنا مع أصابن (و) جاز (تريكة نائل أصله) الناقل هو عبدة (و) جاز (نقل امرأتين) عن رجل أو عن امرأة (مع رجل) ناقل معهما عن ذكر لا مع رجل أصلي لانهما بمنزلة رجل واحد ولا نقل لواحد اذ هو كالعدم كما مر (فيما يشهدن فيه) وهي الاموال وما آل اليها وما لا يظهر الا للنساء كالولادة وعيب القصر ج لا في نحو طلاق وقصاص ثم شرع في بيان أحكام رجوع الشاهدين عن شهادتهما فقال (وبطلت) الشهادة (ان رجح) الشاهد أي جنسه الصادق بالتعدد (قبل الحكم) وبعد الاداء فأولى قبله (لا) ان رجح (بعده) أي الحكم ٣٢٤ فلا تبطل وقد تم الحكم ومضى في المسال فبغرمه المشهود عليه للمدعي

سمع أبي زيد عن ابن القاسم كذا في بن (وتنبه) يشترط في صحة شهادة النقل في الزنا أن يقول الشهود ان ينقل عنهم اشهدوا معنا أننا رأينا فلانا يزني وهو كالرود في المسحكة ولا يجب الاجتماع وقت النقل ولا تفرق الما قبل وقت شهادتهم عند الحاكم بخلاف الأصول (قوله كان ينقل اثنان عن اثنين) أي وكان يشهد ثلاثة بالزنية وينقل اثنان عن رابع ومحل جواز التلقيح اذا كان النقل صحيحا كما ذكر في المثالين احترازا عما اذا نقل اثنان عن ثلاثة وشهد الرابع بنفسه فانه لا يجوز كما تقدم (قوله وجاز تركية ناقل أصله) أي بعد أن ينقل عن شهادته وكما هم لم ينظروا الى التهمة في ترويح نقله لانه خفف في شهادة النقل ما لم يخفف في الأصلية ولا لا يجوز تركية الأصل للناقل عنه (قوله مع رجل ناقل معهما) فان لم يكن معهما رجل فلا يجزئ نقل المرأتين ولو فيما لا يظهر للرجال على المعتمد كما يفيد ما بين عرفة اه بن (قوله لا مع رجل أصلي) أي خلافا للتثاني حيث اجتزاه (قوله لا في نحو طلاق وقصاص) أي من كل ما لا تصح فيه شهادتهم استقلا لا والحاصل أن ما تقبل فيه شهادة النساء مع يمين أو مع رجل وهو المال وما يؤل اليه وكذا ما يختص بشهادتهم كالولادة والاستهلال وعيب الفرج يجوز نقل النساء فيه اذا تعددن مع رجل ناقل معهن سواء نقلن عن رجل أو امرأة فان نقلن لا مع رجل أصلا أو مع رجل أصلي لم يقبل النقل ولو كثرن جدا او ما لا تقبل فيه شهادة النساء أصلا لا يقبل فيه نقلهن ولو صاحبهن رجل ناقل (قوله ان رجح الشاهد الخ) محل البطلان ما لم يبق من الشهود ما يستقل به الحكم من غير رجوع والا فلا يعتد بالراجع فلو بقي شاهد واحد في الاموال وما يؤل اليه وحلف معه المدعي كفي (قوله فأولى قبله) أي قبل الاداء وفي الحقيقة قبل الاداء لم توجد صورته فلا يتوهم قبولها (قوله قال ابن القاسم) هذا دليل على كلام المصنف وهو أنهم منه ولا يحظور فيه (قوله وفي الطلاق ان دخل بالزوجة) أي لانه بعد الدخول استحققت عليه جميع الصداق وان لم يحصل منه طلاق فله يفوتاه الا التمتع بها في المستقبل وهو لا قيمة له وسباني (قوله ضمننا نصف الصداق) أي بناء على انما لا تلك بالعقد شيأ وهو مشهور مبني على ضعف (قوله ويضمنان الدين والعقل الخ) ظاهره تعدد الزور ابتداء أم لا (قوله وقال أشهب يقتض الخ) أي ويقرمان الدية اذا لم يتعمدا (قوله وهذا) أي جميع ما تقدم (قوله ونقض الحكم الخ) أي لمزومة الدم وحيتث فلا غرم على الشهود وهو الذي رجح اليه ابن القاسم وعليه عامة أصحاب مالك وقبل لا ينقض الحكم وهو الذي رجح عنه ابن القاسم ومشي عليه خليل (قوله غرموا الدية الخ) أي على قول ابن القاسم وأما أشهب فانه يقول بالقصاص معهما (قوله على شاهدي الزنا) بكسر الهمزة جمع شاهد (قوله ولا يشاركهم في الغرم) الضمير البار ز في يشاركهم يعود على شهود الزنا المفهومين من قوله أوجبته قبل الزنا (قوله وقال أشهب يشاركهم الخ) اختلف على قوله هل الستة يستوون في الغرم أو على شاهدي الاحسان نصفها لان الشهادة نوعان فيكون على كل نصفها قولان كما في بن ولا يتول أشهب في هذه بالقصاص على متعمدا الزور لان شهادتهم لا تستلزم قتله كما يكونهم لا يشهدون باحصائه (قوله وأدبا الخ) محل أدبها حيث تبين كذبها فادان تبين أنه اشتبه عليها

بقتضى شهادتهما (وغرم) الشاهد (المال والدية) للشهود عليه بعد أن غرمه للمدعي المشهود له قال ابن القاسم اذارحما في طلاق أو عتق أو دين أو قصاص أو حد أو غير ذلك فانهما يضمنان قيمة المعتق وفي الطلاق ان دخل بالزوجة فلا شيء عليهما وان لم يدخل ضمننا نصف الصداق للزوج ويضمنان الدين والعقل في القصاص في أسوأهما اه وقال أشهب يقتض من الشاهدين في العمد أي لانهم تسيبوا في قتل نفس بلا شبهة وهو ظاهر وهذا ان رجحوا بعد الاستيفاء في القتل ومثله الرجم (ونقض) الحكم (ان ثبت كذبهم) بعد الحكم و (قبل الاستيفاء) في القتل والقطع والحد (لحياته من شهدوا بقتله أو جيبه قبل الزنا) أي جيب من شهدوا بزناه أي ثبت أنه مجرب قبل شهادتهم بالزنا أي قبل الزنا الذي شهدوا به ولا يلزمهم حد القذف

لان من رمى المحبوب بالزنا لا حد عليه كما في المدونة (والا) يثبت قبل الاستيفاء بل ثبت كذبهم بعده (غرموا) الدية أي دية من قتل قصاصا أو رجما بشهادتهم (ولا يشاركهم) في الغرم (شاهد الاحصان) أي اذا شهد بأربعة بزنا شخص وشهد اثنان بأربعة فغرمهم ثم تبين أنه كان مجبوا قبل الزنا بالدية على شاهدي الزنا فقط ولا يشاركهم فيها شاهدة الاحصان لان شهادتهما في نفسه لا توجب حدا عند المذهب ابن القاسم وهو الراجح وقال أشهب يشاركهم في الغرم بينة الاحصان اذ لو لاها ما رجح (وأدبا) أي الشاهدان اذارحما بعد الحكم والاستيفاء بالحد (في كذف) أدخل بالكاف شرب الخمر والشم

واللطم والضرب السوط وأما شهود الزنا إذا رجعوا قبل الحكم أو بعده فليس لهم أن يصدقوا وعليهم أيضا غرم الدية إن رجعوا كما تقدم مالم يثبت أن المشهود عليه به كان مجبورا أو غير عفيف فلا حد قذف على الراجح بالمسئلة استوفاهما الشيخ عمت بركاته (ولا يقبل رجوعهما عن الرجوع) عن الشهادة فإذا شهدا بحق ثم رجعا قبل الحكم بطلت شهادتهما فإن رجعا عن الرجوع إلى الشهادة لم تقبل منهما وإذا رجعا بعد الحكم عن الشهادة ثم رجعا إليها لم تقبل منهما ويغرمان ما أتلفاه ٣٢٥ بشهادتهما كالأربع المتعدي لأن

رجوعهما عن الرجوع بعد الحكم ولا ينعزلان من أقرور رجوع عن إقراره (وان علم الحاكم بكذبهم) في شهادتهم (وحكم) بما شهدوا به من قتل أو رجوع أو قطع (فالقصاص) عليه دون الشهود وسواء باشر القتل أولا (كولي الدم) إذا علم بكذبهم وأقامهم وحكم الحاكم بهم فانه يقتص منه فان علم الحاكم والولي اقتص منهم ما وفهم علم بكذبهم أنه إذا لم يعلم فلا قصاص وإن علم بقادح فيهم وهو المعتد أو ما على الحاكم الدية في ماله (وان رجعا عن طلاق) أي عن شهادتهما بطلاق بعد الحكم (فلا غرم) عليهما (ان دخول) الزوج المشهود عليه بالطلاق بزوجه المشهود بطلاقها لأنها لم يتلفا عليه بشهادتهما لا وإنما فوتاه الاستمتاع ولا قيمة له وقد استحققت جميع الصداق بالدخول (والا) بدخول الزوج بها (فمنصف) الصداق (يغرمانه) له بناء على أنها لا تملك بالعقد شيئا وإنما يجب لها النصف

فلا أدب وإن أشكل الأمر قولان بالتأديب وعدمه (قوله واللطم) أي الضرب بالسكف (قوله فلا حد قذف على الراجح) أي لما يأتي من أن حد القذف شرطه أن يكون المذنب عفيفا إذا آله (قوله والمسئلة استوفاهما الشيخ) حاصل ما بقي من الذي استوفاه الشيخ أن شهود الزنا الراجعين يحدون حد القذف مطلقا رجوعا قبل الحكم أو بعده قبل الاستيفاء أو بعده مع غرم الدية في الرجوع كرجوع أحد الأربعة قبل الحكم وإن رجع بعده حد الراجع فقط وأما أن يظهر أن أحد الأربعة عبد أو كافر حد الجميع وإن رجع اثنان من ستة فلا غرم ولا حد وأما يؤيدان بالاجتماع لأن يمين أن أحد الأربعة عبد أو كافر فيحد الراجعان والعبد ولا حد على الثلاثة الباقي لأنه قد شهد معهم اثنان ولا عبرة برجوعهما في حقهم لأن شهادتهما معمولة بما في الجملة وغرم الراجعان فقط دون العبد ربيع الدية ثم إن رجع ثالث من الستة ولم يكن فيهم عبد حد هو والسابقان وغرم رابع الدية وإن رجع رابع غرموا نصفها أرباعا بين الأربعة مع حد الرابع أيضا وخامس قتل ثلاثة أرباعها بينهم أختا وسادس فجعلها أسداسا مع حده أيضا وإن شهد ستة برئانهم ورجع أحدهم بعد فق عينه وثانيهم بعد ووضعت وثالثهم بعد وموته في الأول سددس دية العين لأنها باقية شهادة وعلى الثاني سددس دية العين وخمس دية الموضحة وعلى الثالث ربيع دية النفس لأنها ذهبت بشهادة أربعة هو أحدهم ولا شيء عليه من دية العين والموضحة لأن راجعها في النفس وهذا مبنى على مذهب ابن المواز من أن الرجوع بعد الحكم وقبل الاستيفاء يمنع من الاستيفاء وأما على قول ابن القاسم فينبغي أن يكون على الثلاثة الراجعين ربيع دية النفس دون العين والموضحة لأنه قتل بشهادة الستة ودية الأعضاء تدرج فيها اه ملخصا من الأصل (قوله بطلت شهادتهما) أي ولا يحكم القاضي على الخصم بتلك الشهادة (قوله لم تقبل منهم) أي لجرحتهم بذلك فلا يعتد بشهادتهم مطلقا رجعا لها أم لا (قوله عن الشهادة) متعلق برجوع أي بعد أن حكم القاضي بشهادتهما (قوله رجعا) فلا يعتد برجوعهما والحكم بشهادتهما ماض وقوله ويغرمان ما أتلفاه أي من دية النفس أو المال ورجوعهما للشهادة ثانيا لا يدفع عنهما غرما لأنه بعد نفاذ كما قال الشارح (قوله ولا ينعزلان من أقر) أي بحق مالى أو مالى معناه من كل ما يؤخذ فيه بالقرار (قوله وان علم الخ) أي ثبت علمه بذلك بإقراره لا بينة تشهد عليه بعلمه فلا يقتص منه ان كان منكر العلم وذلك لنفسهم بكتهم الشهادة قبل الاستيفاء هكذا قالوا ولكن هذا ظاهر أن لم تعذر البينة وقت الاستيفاء غيبة مثلا ولا كان بمنزلة إقراره (قوله وسواء باشر القتل أولا) أي فالباشر للقتل بالمرء كالجلاد لا شيء عليه مالم يعلم بكذب الشهود أيضا والاقتص منه كالحاكم والولي اتصا لهما على القتل (قوله وان علم بقادح فيهم) أي وذلك لأنه لا يلزم من وجود القادح في الشاهد كذبه (قوله وإنما على الحاكم الدية في ماله) أي ولا يشاركه في المدعى إن كان يعلم القادح كالحاكم لأن البحث عن القادح من وظيفة القاضي لا المدعى (قوله بناء على أنها لا تملك بالعقد شيئا) أي فهو مشهور مبنى على ضعف (قوله وأما في التفويض) أي كما إذا عقد عليهما من غير تسمية صداق ثم طلقها وادعى عدم الدخول وأنه لا شيء عليه فشهدا عليه بالدخول غرم جميع الصداق لها فإذا رجعا عن الشهادة غرماله كل الصداق لأنها لا تستحقه في نكاح التفويض إلا بالدخول

بالطلاق ثم شبه في غرمهما نصف الصداق بقوله (كرجوعهما) أي الشاهدين (عن دخول) أي عن شهادتهما بدخول (ثابتة الطلاق) بإقرار زوجته أو بينة عليه به وأنكر الدخول بها شهدا عليه به فغرم لها جميع الصداق ثم رجعا بعد الحكم عن شهادتهما بالدخول فغرم له نصفه فان رجع أحدهما غرم له الربع وهذا في نكاح التسمية وأما في التفويض فيجوز صدق المثل لأنه إنما يلزمه بالدخول لا بالطلاق قبله (واختص به) أي يغرم نصف الصداق (الراجعان عن) شهادة (الدخول عن الراجعين عن) شهادة (طلاق) أي إذا شهدا على رجل بأنه طلق امرأته وشهد

أشهران بالله تدخل بها الحكم عليه الحاكم بالطلاق واليمين ~~اليمين~~ لا يثبت بها الحكم ولا ينفق واخذ كل
 شاهد الدخول بفقرم نصف الصداق للزوج دون قيمة الطلاق لأن رجوعها بغير رجوع ثم إذا طلق مدخول بها ولا غرم عليها كما
 تقدم (و) أن رجما (عن عتيق) أي من شهدا بيمين بعد الحكم به (غرمما) لسيد العبد (قيمة يوم الحكم ولاؤه) أي لسيدته دون
 الشاهدين (فإن كان) العتيق الذي شهدا به ثم رجعا (لأجل) غرمما قيمته يوم الحكم لسيدته وإذا غرمها (فمنفعتهم) أي العبد (لحما) أي
 للشاهدين الراجحين (البه) أي إلى أجل يستوفيان منها القيمة التي غرمها السيد (الأن يستوفياها قبله) أي قبل تمام الأجل
 فراجع الباقي من المنفعة للسيد وإن حل الأجل قبل استيفائهما ضاع الباقي عليهما وهذا قول سحنون وهو أرجح الأقوال التي ذكرها
 الشيخ الثاني بفقرم من القيمة بعد أن يسقط ٣٢٦ منها قيمة المنفعة مدة الأجل على الرجاء والدفع الثالث بخير السيدين أن يسلم

المنفعة لهما بعد أخذ القيمة
 منهما وبين أن يبقيا تحت
 يده ويدفع لهما قيمتهما شيئا
 قسما على التقضي حتى تم
 الأجل (و) أن رجما
 (عن مائة) شهدا بها (لزيد
 وعمرو) معاهل السوية
 ثم رجما بعد الحكم بها
 لحما و (فالأبل هي) أي
 المائة كلها (لزيد) ولائى
 منها عمرو (أقساما)
 أي زيد وعمرو لأن الحكم
 بهما لا ينفق (وفرمما
 للدين حسين فقط) عوضا
 عن الخمسين التي أخذها
 عمرو منه ولا يفرمان له
 جميع المائة لاتفاقهما
 على زيد من غير رجوع
 عنه وليس لزيد سوى
 الخمسين التي تخصه من
 المائة (وإن رجعا أحدهما)
 أي أحد الشاهدين في
 جميع مسائل الرجوع
 دون الآخر (غرم) الراجع
 (النصف) أي نصف الحق

ولم يحصل (قوله) واختص شاعدا الدخول بفقرم نصف الصداق) ما ذكره الشارح من أن شاهدي
 الدخول إذا رجعا يفقرمان نصف الصداق للزوج هو ما في الثاني وحملوه وابن مرزوق بناء على أنها
 تلك بالعقد النصف والنصف الثاني ما أوجبها الأشهادا الدخول وقال الشيخ أحمد الزرقاني وبهرام
 يفقرمان كل الصداق بناء على أنها لا تملك بالعقد شيئا والدخول الذي شهدا به أوجب كل الصداق فإذا
 رجعا عن الشهادة غرمما أن تلفا بتلك الشهادة (قوله رجوع شهادة) الكلام على حذف مضاف أي
 أصحاب شهادة كذا علل الشارح تبعاً للثاني (قوله) إذا ماتت المرأة في مسألة رجوع شاهدي
 الطلاق والدخول واستمر الزوج على إنكاره للطلاق فإن شاهدي الدخول يرجعان عليه بما غرمها
 له لأنهما في عصمته يكمل عليه الصداق ورجع الزوج على شاهدي الطلاق بما فوتاه من أرثه منها
 إذ لو لا شهادتهما لو رثها وإن مات هو رجعت على شاهدي الطلاق بما فوتاه من الارث لأمله المذكورة
 (قوله ولاؤه) أي إذا ماتت العبد ولا وارث له أخذ سيده ماله وانظر لو كان له وارث هل يرجع السيد
 على الشهود بما أخذوا الوارث لأنه لو لا شهادتهما لا أخذ ماله بالرق وألا لانه ما غرم له قيمته وهو الظاهر
 اه عب (قوله الآن يستوفياها) استثناء من استمرار المنفعة للأجل (قوله الثاني بفقرم من القيمة)
 هو قول عبد الله بن عبد الحكم كما قال ابن عرفة وابن عبد السلام (قوله الثالث بخير السيد) هو قول
 ابن المواز (قوله شهدا به زيد وعمرو) أي على بكرمنا (قوله وغرمما للدين) أي الذي هو بكر (قوله)
 عوضا عن الخمسين التي أخذها عمرو) أي لاتفهما تلك الخمسين على المدين الذي هو بكر بشهادتهما
 (قوله وليس لزيد سوى الخمسين التي تخصه) أي ولو كان يدهى المائة يتسماها لأن العبرة بالشهادة
 الأولى التي ثبت بها الحكم (قوله غرم الراجع النصف) أي إن كان رجوعه عن جميع الحق الذي شهد
 به وأما إن كان رجوعه عن بعض الحق فسيأتي (قوله وهو المشهور) أي وإن كان مبني على ضعف
 من أن اليمين مع الشاهد استظهار أي مقوية للشاهد فقط والحق ثابت بالشاهد (قوله لأن اليمين معه
 كشاهد) أي مكملة لتصاب الشهادة (قوله فإن بقيت منهن واحدة الخ) فإن رجعت تلك
 الواحدة غرم الجميع النصف كما سيأتي (قوله ولو تزينوا) المناسب تزين (قوله كرضاع وولادة) أي
 واستعمال ونحو ذلك مما تقدم وقوله كما رأته أي في الغرم عند الرجوع عن الشهادة وهذا هو
 المشهور (قوله ما عدا امرأتين) أي إن رجع معهما ثمان وتسعون (قوله إذا انضم النساء للرجل
 في الأموال الخ) أي لانه بعد شرطامة تلا والشطر الآخر ما امرأتان أو اليمين (قوله كان على جميعهن

النصف

فيغرم نصف الدية في القتل ونصف المال في غيره فيغرم للمدين في مسألة

زيد وعمرو خساو عشرتين واختلف إذا ثبت الحق بشاهدتين ثم رجع الشاهد بعد الحكم هل يغرم جميع الحق وهو قول ابن القاسم
 وهو المشهور أو يغرم نصفه لأن اليمين معه كشاهد (كرجل) شهد (مع نساء) ثم رجع فيغرم نصف الحق (وعليه) أن رجعن (وإن
 كثرن النصف) لأنهن بمنزلة رجل ولو كن ألفا أو أكثر (الأن يبقى منهن اثنتان) فلائى على الراجحات لتمام الشهادة بالاثنتين (فإن
 بقيت) منهن (واحدة) فقط (فالربع) يلزم جميع الراجعات بالسوية وإن ترتبوا في رجوعهن (وهو) أي الرجل (معهن في) ما يقبل فيه
 المرأتان (كرضاع) وولادة (كمراه) فقط لا كائنتين بخلاف الأموال لانه معهن كما رأين فإذا شهد رجل ومائة امرأة بمال ورجع الرجل
 بعد الحكم فعليه نصفه وكذا إن رجع معهما عدا امرأتين ولائى على الراجحات إذا انضم النساء للرجل في الأموال فإذا رجعت الباقيتان
 كان على جميعهن

النصف وهل الرضا على النصف وأما في الرضا ونحوه فكأمرأة واحدة إذا شهد برضاها مائة امرأة ثم رجع مع ثمانية وأسمعت منهن
فلا غرم لأنه بقي من يستقل بالحكم فإن رجعت امرأة من الباقيات كان نصف الغرامة عليه وعلى الراجعات فإن رجعت الباقيات كان
الغرم بجميع الحق عليه وعلى من وهو كأمراه وهذا هو الذي يفيد قول الشيخ في باب الرضا وثبت برجل وامرأة وامرأتين فعلم من
قوله وبما أتيت أنه بمنزلة امرأة في الرضا وهو المذهب وأما قوله هنا كائنتين فمخلاف المذهب فإن قلت كيف يتصور الغرم في الرضا
على شاهد من الرجوع فيه لأنهما ان شهدا الرضا قبل الدخول فسخ النكاح بلا مهر وإن شهدا به بعد الدخول فالمرء يقرر عليه للوطء
وأما فواته عليه بشهادتهما العصة وهي لا قيمة لها فالجواب

أو الزوجة فيغرم الراجع
للحق منهما ما فوته من
الأثر ويغرم للمرأة ما
فوتها من الصداق إن
كانت المتهاة والرجوع
عنهما قبل الدخول (وإن
رجع) الشاهد (عن
بعض ما شهد به غرم
نصفه) أي نصف البعض
فإن رجع عن نصفها
شهد به غرم ربع الحق
وإن رجع عن ثلثه غرم
سدس الحق (وإن رجع)
بعد الحكم من الشهود
(من يستقل الحكم
بدونه) كواحد من ثلاثة
وكائنتين من أربعة (فلا
غرم) على الراجع
لاستقلال الحكم بالباقي
(فإن رجع) بعينه
(غيره) ممن يستقل الحكم
به (فالجميع) أي جميع
الراجعين يغرمون ما رجعوا
عنه فإن رجع ماعد واحد
فالنصف على الجميع
سوية فإن رجع الأخير
فالحق كله على الجميع
ثم ذكر مسألة تتعلق
بجميع ما تقدم

النصف) أي على الصواب خلافاً لما قال إن النصف يلزم الباقيتين فقط (قوله عليه وعلى الراجعات) أي
وبعد رأساهن (قوله وثبت برجل الخ) مقول قول الشيخ (قوله وأما قوله هنا كائنتين) أي حيث قال
وهو معهن في الرضا كائنتين (قوله ما فوته من الأثر) أي كانت الشهادة قبل الدخول أو بعده (قوله ويغرم
للأمراة ما فوتها من الصداق) أي مع الأثر لا يقال أنه سبق في النكاح أن انفسخ قبل البناء لاشيء فيه
الاقى نكاح الدرهمين وفرقة المتلاعنين والمتراضين فإن فيه نصف المسمى لأننا نقول ذلك فيما إذا ادعى
الزوج الرضا قبل البناء وهي تنكره ولا يثبت أمالو كان هناك بينة شهدت به كما هنا فالفسخ من غير لزوم
شيء أصلاً (قوله ماعد واحد) هكذا نسخة المؤلف والمناسب النصب (قوله التي رجعت) المناسبات رجعتا
(قوله وللقضي الخ) أي خلافاً لابن المواز القائل لا يلزم الشاهد من غرم للمقضي له إذا طال بهما الاحتمال
أن المقضي عليه لو حضر من غيبته لاقر بالحق فلا يغرم إن كذا وجه به كلام المواز به وهو لا يظهر في الموت
والفلس مع جعل التعذر سائلاً لها ونص الموازيه إذا حكم بشهادتهما ثم رجع فغرم بالمقضي عليه قبل أن
يزدى فطلب المقضي له أن يأخذ الشاهدين بما كذا يغرم إن غريمه لو غرم لم يلزمهما غرم حتى يغرم المقضي
عليه فيغرم إن له حيثئذ ولو كن ينفذ الحكم للمقضي عليه على الراجعين بالغرم هرب أو لم يهرب فإن أغرم
أغرمهما (قوله فليس له مطالبته) المناسب مطالبته ما (قوله على رجوع الشاهدين) يقرأ بكسر
الدال جمع شاهد والمراد به الجنس الصادق بالواحد والمتعدد (قوله وإن تعارض بينتان) عرف التعارض
بأنه اشتغال كل من البيتين على ما ينافي الأخرى (قوله وأمكن الجمع) أي عقداً وقوله جميع أي بالافعل
أي عمل به وصيراليه (قوله كما لو ادعى عليه) الاظهر بناؤه للفاعل والضمير يعود على المدعي المعالوم
من المقام وكذا ما بعده (قوله بأن له عليه أردباً من قح الخ) لما مر أنه في هذا المثال يحكم عليه بالأردبين من
غير تفصيل وليس كذلك بل تقدم في الاقرار ما حاصله أنه إذا شهد في ذكر بمائة وفي آخر بمائة فالمائتان
لأن الاقرار كالأموال عند ابن القاسم وأصبح بخلاف الاقرار المنجز عن الكتابة فقال واحد على التحقيق
كما إذا أقر عند جماعة بأن عليه لفلان مائة ثم أقر عند أخرى بأن لفلان عليه مائة فمائة فقط وهذا إذا لم
يذكر اختلاف السبب وانقضا صفة وقدر أو الاقرار بالثان نحوه على مائة من مائة ثم له على مائة من قرض
أو قال مائة مائة ثم مائة يريده اه فاذا علمت ذلك فلا يلزمه الأردبان في مثال الشارح إلا إذا اختلف
سببهما أو صفتهما أو الاقرار بالثان لا يلزمه إلا واحد على أن هذا المثال ليس من تعارض البيتين في شيء (قوله ثم ادعى
بأنه أسلمه ثوبين) المناسب ثم أنكرا لعدم وادعى أنه تعاقد معه على ثوبين في المائة كما يؤخذ
من الأصل والخبر في صحة التعارض والأدلة في المثال على ما دل عليه جرى على التفصيل المتقدم
الماخوذ من باب الاقرار وليس فيه تعارض البيتين (قوله عده فلان) هكذا نسخة المؤلف بصورة

تعرف بمسألة غريم الغريم بقوله (وللقضي عليه) بالحق بشهادة الشاهدين الراجعين بعد الحكم وقبل دفعه الحق للمدعي (مطالبتهما) أي
الشاهدين الراجعين (بالدفع) أي دفع الحق (للمقضي له) وهو المدعي بأن يقول المدعي عليه لهما دفع الحق الذي رجعتا عن شهادتهما
للمدعي (وللمقضي له) بالحق وهو المدعي (المطالبة) لهما أيضاً وذلك (أذا تضر) الطاب (من المقضي عليه) موته أو عسرته أو غيبته لأن لم
يتعد فليس له مطالبته وإنما يطالب غريمه وهو المقضي عليه ولما فرغ من الكلام على رجوع الشاهدين شرع يتكلم على حكم تعارض
البيتين فقال (وإن تعارض بينتان وأمكن الجمع) بينهما (جمع) ولا تسقط واحدة منهما كما لو ادعى عليه بأن له عليه أردباً من قح وأقام عليه به
بينه ثم ادعى عليه بأردب وأقام عليه أخرى أو ادعى بأنه أسلمه ثوبين مائة أردب بحد فبينة ثم ادعى بأنه أسلمه ثوبين في مائة أو قامت عليه
بينه بأنه أعتق عبده فلان وأخرى بأنه طلق زوجته

(أو) يمكن الجمع بينهما (رجع) أي وجب الترجيح (بأن السبب) أي لأن السبب في هذا الملك زيد وأطلقت وشهدت أخرى بأنه
 ملك عمر ووبنت سبب الملك (كسج وتناج) بأن قالت تسج أو كتبه أو ورثه أو تخرج عنده أو أعطاه فانها تقدم على من أطلقت زاداتها بيان
 سبب الملك (أو) بسبب ذكر (نار يسج) فتقدم على من لم تورخ (أو تقدمه) أي النار يسج فتقدم على المتأخرة به ولو كانت المأخرة أعجل
 وكذا من بنت السبب (أو) بسبب (مزيد) أي زيادة (عدالة) في أحدها فتقدم على الأخرى (لا) بمزيد (عدد) ولو أكثر ما لم تقدم الأكثر
 العلم وأعلم أن الترجيح بمسار ٣٢٨ إنما يكون في الأموال وما آل إليه خاصة وهو ما يشهد الحق فيه بالشاهد

واليمين على المذهب وأما
غيرهما مما لا يثبت إلا بعدلين
كما في النكاح والطلاق
والعتق والحدود فلا يقع
الترجيح في شيء من ذلك
بزيادة القدر إلا بما يمتاز
الشاهد الواحد وهو
لا يفيد في غير الأموال
ولذا كان يخلف مقیمها في
الأموال معها على الرجح
قال ابن عرفة قال بعض
القرويين اختلف إذا
كانت إحدى البيتين
أعدل هل يخلف صاحب
الأعدل في المدونة أنه
يخلف اه وتيل زيادة
العدالة بمنزلة شاهدین
فيثبت الترجيح بهما في كل
شيء (و) رجح (بشاهدین)
من جانب (على شاهد
ويمين) من آخر (أو) على
شاهد (و) امرأتين (و) رجح
(بيد) أي بوضع اليد بان
يكون المدعي به من عقار
أو عرض في حوز أحدهما
مع تساوي البيتين فالخوز
من الرجحات عند
التساوي ولذا قال (إن لم
ترجح بينة مقابلة) بمرجح

المرفوع والمناسب التمسب لانه بدل مما قبله وهو منصوب مفعول للفعل قبله وظاهر كلام المؤلف أنه متى
أمكن الجمع جمع كانت البيعتان بمجلس أو مجلسين قال بعض القرويين لا فرق بين المجلسين والمجلس
الواحد لان كل بيعة أثبتت حكما غير ما أثبتته صاحبته أو أمكن الجمع بلا تناقض وما شئ عليه الشارح من
العمل بالبيعتين في الطلاق والعق طريفة المدنيين وأما ابن القاسم وباقي المصرين فيقدمون الأعدل فان
تساوفا تأسقطا وفرض المسئلة اتحاد الوقت الذي تستند اليه كل من البيعتين مع نفي ما قالته الاخرى حتى يأتي
التعارض (قوله بيان السبب) أي بسبب الملك (قوله فانها تقدم على من أطلقت) أي شهدت
بالمالك المطلق (قوله وكذا من بينت السبب) أي فتقدم ولو كانت من لم تبينه أعـ دل (قوله أي زيادة عدالة)
أي في البيعة الأصلية لافي الزكية (قوله ما لم تغد الكثرة العلم) أي بحيث يكون جمعا يستحيل تواطؤهم
على الكذب وما ذكره المصنف من أن زيادة العدد لا تعد مرجحا إلا اذا أفادت العلم هو قول ابن القاسم
وهو المشهور وقيل أنه يرجح بزياة العدد كزياة العدالة وتخلف المشهور بان القصص من القضاء قطع
الزراع ومنزلة العدالة أقوى في التعدد من زياة العدد اذ كل واحد من الخصمين يمكنه زياة عدد الشهود
بخلاف العدالة (قوله عما لا يثبت إلا بعدلين) أي وكذا ما يثبت بامرأة أو امرأتين (قوله فلا يقع الترجيح في
شي من ذلك) هذا هو مذهب المدونة وعليه مشي خليل في باب النكاح حيث قال وأعدلية إحدى بيعتين
متناقضتين ملغاة ولو صدقتها المرأة (قوله وقيل زياة العدالة بمنزلة شاعدين) أي وهو الموافق لما في سماع
يحيى ولكنه ضعيف (قوله على شاهد) أي ولو كان أعـ دل من الشاهدين (قوله أو على شاهد وامرأتين)
ما ذكره من ترجيح الشاهدين على الشاهد والمرأتين هو قول أشهب وأحمد وقول ابن القاسم وهو المرجوع
اليه والمرجوع عنه أن شاهدين لا يقدمان على الشاهد والمرأتين والفرض انهم مستوون في العدالة
وأما لو كان الشاهد الذي معهما أعـ دل من الشاهدين فانه يقدم مع المرأتين على الشاهدين اتفاقا (قوله
في حوز أحدهما) أي أحد المتنازعين والحدال أنه لم يعرف أصله واحترزنا بقولنا لم يعرف أصله عما لو مات
شخص وأخذ ماله انسان وأقام بينة أنه وارثه أو مولاه وأقام غيره بينة أنه وارثه أو مولاه ونعماد لنا
فانه يقسم بينهما كما في المدونة ولا يعتبر وضع اليد (قوله مع تساوي البيعتين) أي في الشهادة
بالمالك المطاع بان تشهد أحدهما أن هذا المتنازع فيه له ملك والاخرى لعمر وملك من غير
بيان سبب الملك (قوله ورجح بالملك على الحوز) اعلم أن موضوع هذه المسئلة ان البيعة الشاهدة
بالحوز المجرد عن الملك أقيمت قبل الميازاة المعسيرة شرعا وهي عشر سنين بقيودها الآتية فلا ينافي
قول المصنف الآتي وان حاز أجنبي غير شريك الخ (قوله ورجح بقول عن أصل) أي ولو كانت
الناقلة تشهد بالسمع وقوله على مستحبة له أي ولو كانت تلك المستحبة بينت الملك ومبيته كمثال
الشارح (قوله قدمت بينة النقل) من ذلك أيضا تقديم البيعة بالنصر للأسير كرها على

فهو ذلك (و) الثاني أن تعتمد على (حوز طال) لذلك الشيء (كعشرة أشهر) فأكثر لا أقل (و) الثالث أن تعتمد على (عدم منازع) له في تلك المدة وأشار لربيع بقوله (مع نسبته إليه) أي إلى واضع البدوان لم تصرح بشئ من هذه الأربعة في شهادتها ويشترط في صحة شهادتها بالملك أيضا أن تقول في شهادتها ولم يخرج عن ملكه في علمنا وقد أشار لذلك بالعطف على اعتمدت بقوله (وقالت) في شهادتها عند الحاكم (ولم يخرج عن ملكه في علمنا) بناقل شرعي فإن قطعوا بانهم لم يخرج عن ملكه بطالت شهادتهم فإن أطلقوا ففي بطلانها خلاف فعلم أن شروط صحة الشهادة بالملك بخسة الاعتماد على كل واحد من الأمور الأربعة المتقدمة وإن لم يذكرها في الشهادة والخامس عدم علمهم بالخروج عن يد ذلك المتصرف مع ذكرهم له في أدائها وقيل إن كان الشاهد يعرف مانصبه به الشهادة قبل منه إطلاق معرفته الملك والأفلاحتي يفسر الخمسة الأشياء بأن يقول أشهد أن يده على ما يدعي وأنه متصرف فيه تصرف المالك مدة طويلة عشرة أشهر أو سنة أو أكثر وأنه ينسب لنفسه وأنه لم ينزعه فيه

٣٢٩

في علمي أو يقول وما علمته باع ولا وهب ولا خرج عن ملكه وقيل ذكر الخامس في الشهادة شرط كمال وتدل أشار الشيخ بقوله وتوالت على الكمال في الأخير وعليه فيحلف الشهود أنه في ملكي ولم يخرج عن ملكي بناقل شرعي بتاويحاف وارثه على نفي العلم (وإن شهدت) البيعة على مكاف غير محجور (بإقرار من أحدهما) أي من أحدهما المتنازعين في الشيء لا تخربان تقول البيعة تشهد بأنه قد أقر سابقا بأن هذا الشيء لفلان وهو الآن يدعيه لنفسه (استصحب) إقراره وقضى به أفلان لأن غير المحجور مؤاخذ بإقراره فلا يصح له دهمي الملك فيه لنفسه الإثبات انتقاله إليه

البيعة بالطور لأن الأصل في تنصير الأسير الطور (تفسيه) إذا تعارضت الأصالة والفرعية قدمت الأصالة كبيعة السفه والرشد والعسر والبسار والجرح والعدالة والصحة والمرض فإن بينة السفه تقدم وكذا بينة العسر والجرح والصحة لأن هذه الأشياء هي الأصل وأضدادها فرع وكذا يؤخذ بمن بنى نقله محشي الأصل (قوله الاعتماد على كل واحد من الأمور الأربعة) أي التي هي التصرف وطول الحوز وعدم المنازع والنسبة إليه (قوله وعليه فيحلف المشهود له) أي على القول بأن الخامس شرط كمال (قوله بوجه من المبرجحات) أي من قوله ببيان السبب إلى هنا (قوله أي والحال أن المتنازع فيه بيد غيرهما) حاصل ما ذكره الشارح وغيره أن في تلك المسئلة ثمان صور لأن من هو يده نارة يدعيه لنفسه ونارة يقربه لأحدهما ونارة تغيرهما ونارة لا يدعيه لأحد وفي الأربع نارة يكون لكل من المتنازعين بينة وتسقط البيعتان بعدم التراجع ونارة تقدم بينة كل فهذه ثمان صور ففي ور البيعة إذا ادعاه لنفسه وسقطت البيعتان بقي يده ورواها أن أقرب به لأحدهما فهو المقر به يمين وإن أقرب به لغيرهما أو قال لا أدري إن هو لم يلتفت إليه ويقسم بينهما ما وفي صور عدم البيعة أن ادعاه لنفسه حلف وبقي يده وإن أقرب به لأحدهما أو لغيرهما أخذ المقر به يمين لقوة الإقرار هنا وضعفه مع البيعة فلذا حلف مع البيعة ولم يحلف هنا وإن سككت أو قال لا أدري قسم على الدعوى اه ملخصا من بن (قوله ومن له حق) أي مالى وهذه المسئلة قد تقدمت في باب الوديعة وإنما كررها لأن هذا الباب يغتفر فيه التكرار لمناسبة القضاء والشهادات (قوله وأنكره) مثله لو أقر وكان عاطلا (قوله فلا يستوفيهما) إثبات البيعة يد أن لافية أي فالحكم أنه لا يستوفيهما (قوله بل لا يد من الحاكم) أي فإن لم يكن حاكم منهف وجب عليه التفويض لله الحكم العدل ولا يأخذ ناره بنفسه لما فيه من زيادة المخرج والفساد في الأرض (قوله ويجيب الرقيق) محمل اعتبار جواب الرقيق في دعوى جنابة القصاص ما لم يتم فإن اتهم في جـ وابه لم يعمل به كإقراره بقتل مماثل وقد استجابه سيده مماثل له ليأخذ منه فانه لما استجابه يتم أنه توطأ مع سيد العبد على نزع من تحت يد سيده وحيث فلا يعمل بجوابه ولا يمكن سيد العبد المماثل من أخذه ويطلب حق ذلك السيد من القصاص إن لم يكن مثله مجهول أن الاستجابة كالعفو يسقط القصاص والأفلاحتي الرجوع للقصاص بعد حلقه أنه جهل ذلك

٤٢ - صاوى - في

(وإن تعذر ترجيح) لأحدى البيعتين بوجه

من المبرجحات (وهو) أي والحال أن المتنازع فيه (بيد غيرهما) أي غير المتنازعين (سقطتا) لتعارضهما (وبقي) المتنازع فيه (بيد حائره) وتقدم أنه لو كان بيد أحدهما كان الترجيح باليد (أو) يكون (لن يقر) الحائز له (به منهما) أي من المتنازعين الذين أقاما البيعتين المتعارضتين لأن إقراره لأحدهما كانه ترجيح لبيئته فإن أقر لغيرهما لم يعمل بإقراره بخلاف لو تجردت دعوى كل عن البيعة فيعمل بإقراره ولو لغيرهما (ومن) له حق على آخره وأنكره ولم يجد بينه أو سرق منه شئ أو غصبه ولم يقدر على خلاصه منه بما كره (قد ر على) أخذ (حقه) باطنا سرقه ونحوها (فله أخذه) بشرط ثلاثة أحدها بقوله (إن أمن فتنة) أي وقوع فتنة من ضرب أو جرح أو حبس ونحو ذلك (و) أمن (ذيلة) نسب إليه من سرقه أو غصب (وهو كان) الحق (غير عقوبة) فإن كان عقوبة فلا يستوفيهما بنفسه بل لا بد من الداء كمن فلا يصح من ضرب ولا يجرح من جرحه ولا يصح من سبه (ويجب الرقيق) ذكر أو أنشئ إذا ادعى عليه بعقوبة من ضرب أو جرح أو قتل

لو جوبت بـ (أو تعزير من كل ما يتعلق بـ) (عن العقوبة) لأنه الذي يشوجه عليه الحكم لاسيده (و) يجيب (سببه من) موجب (الارش) لان الجواب انما يعبر فيه بما يؤخذ المكاف له لواقر والعبد لو اقر بما لم يلزمه فلو ادعى عليه بـ بـ خطأ فلا يعتبر اقراره وانما الكلام لاسيده الاقرينة ظاهرة توجب قبول اقراره ففي كتاب الديات في عبد راكب على برزون متى على أصبع صغير فقطعها فتعلق به الصغير وهي تدعى ويقل فعل في هذا وصدة العبد أن الارش متعلق برقبته اه (وان قال) من عليه حق لو كبل رب الحق الغائب بن طالبة ٣٣. الوكيل (أبرأني موكل الغائب) أو قضيته حقه (أنظر) المدعى عليه

(قوله أو وجب حد) أي كذا أو ضرب وقوله أو تعزير رأي كسب من لا يجوز سبه بغير ما يوجب الحد (قوله عن العقوبة) متعلق بتجيب والمعنى أنه يتولى الجواب عن الدعوى التي تسبب عنها العقوبة (قوله في كتاب الديات) خبر مقدم وان الارش مؤول بالمصدر مبتدأ مؤخر (قوله ان الارش متعلق برقبته) أي وحيثما خفي سببه بين أن يقدية أو يسامه في أرشه (قوله ان قربت قيمة رب الحق الخ) التفرقة المذكورة بين الغيبة القريبة والبعيدة هو قول ابن عبد الحكم والمنصوص لابن القاسم في سماع عيسى أنه يقضى بالحق على المطلوب ولا يؤخر وظاهره أنه لا فرق بين كونه الموكل قريبا أو بعيدا ابن رشد وقول ابن عبد الحكم عندي تفسيره قول ابن القاسم (قوله وأنكر الإبراء أو القضاء) لفوت شرط (قوله ورجع على الوكيل) أي عا دفعه له وللغريم أن يرجع على الموكل فله غريمان كافي ح (قوله ومن استهل الخ) يعني أن من أقيمت عليه بينة بحق لشخص فطالب المهلة لدفع تلك البينة أو لا قامتها بهل لاجل إقطاع حجته والمهلة يؤجلها الخا كم ولا تحدد في ذلك عند مالك لكن بكفيل بالمال (قوله ليكون على بصيرة) متعلق باستهل (قوله ولا يتقيد بجمعة) أي خلافا لما في المدونة عن غير ابن القاسم من التحديد بجمعة ومحل الأمهال المطالب أن كانت بينته التي يدفع بها البينة الشاهدة عليه بالحق غائبة غيبة قريبة كجمعة والاقضى عليه ويبقى على حجته إذا حضرها (قوله بكفيل بالمال) أي يأتيه المطالب وقوله أن أبي المطالب المناسب الطالب (قوله لميل بالوجه) أي ومن ياب أولى حيل بالمال (قوله واليمين) أي المتبصرة لقطع النزاع وهي المتوجهة من الخا كم أو الحكم فجرد طلب الخصم اليمين من خصمه بدون توجيه من ذكر لا يلزمه الخلف له فان أطاعها ثم تراها الخا كم أو حكم كان له تخليفه ثانيا لان يمينه الأولى لم تصادف محلا (قوله في كل حق) أي مالى أو غيره سواء كان المالى حليلا أو حقيرا ولو كان أقل من ربع دينار (قوله من مدع) أي تكلمة له نصاب كما إذا أقام شاهدا واحدا أو كانت استظهارا كان ادعى على غائب أو ميت وأقام شاهدين بالحق أوردت عليه اليمين من المدعى عليه وقوله أو مدعى عليه أي عده عجز المدعى عن إقامة البينة بما ادعاه (قوله أي به هذا اللفظ) أي من غير زيادة عليه ولأنه من عنه فلا يزداد عالم الغيب والشهادة الرجن الرحيم ولا يقتصر على الاسم بدون وصفه المذكور وان كان يميننا تكفر لان النرض منازيade التخويف والإرهاب قال في التوضيح نقل عن المازري المنصوص عند جميع المالكية أنه لا يكفي بقوله بالله فقط وكذلك لو قال والذي لا اله الا هو لم يميزه حتى يجمع بينهما كافي بن (قوله والواو كالباء) أي كافي أبي الحسن قال ح لم أقف على نص في المثناة فوق (قوله ولو كان الخالف كتابيا) أو هو ديا أنصرانيا وهذا المشهور قال خليل وتوالت على أن النصراني يقول بالله فقط اه أي لانه يقول بالتثنية وتوالت أيضا أن الذي مطلقا يقول بالله فقط لان اليهودي يقول العزير ابن الله فالتأويلات ثلاثة (قوله وغلظت اليمين) أي وجوب بان طلب الخلف التغليظ بما ذكر لان التغليظ في اليمين والتشديد فيها من حقه فان أبي من توجهت عليه اليمين

بكفيل بالمال الى أن يعلم حقيقة الحال (ان قربت غيبة رب الحق فان بعدت قضى عليه بالدفع للوكيل لانه متلف بالحق مدعى الأبراء أو القضاء فان حضر الغائب وأنكر الإبراء أو القضاء حلف أنه ما أبرأ أو ما قضى وتم الأخذ فان نكل حلف الغريم ورجع على الوكيل (ومن استهل) أي طلب المهلة (لدفع بينة) أقيمت عليه بحق (أو لحساب ونحوه) كمالو طلب المهلة ليفتش على الوثيقة أو دفتر الحساب بينهما أو لسأل من كان حاضر أي منهما ليكون على بصيرة في جوابه بأقرار أو انكار (أو) طلب المدعى المهلة (لاقامة) شاهد (ثان) وأبي أن يخلف مع الأول الذي أقامه (أمهل) الطالب (بالاجتهاد) من الخا كم ولا يتقيد بجمعة (مكفيل بالمال) في جميع ما تقدم ولا يكتفى بحيل بالوجه ان أبي المطالب وأما لو طلب المدعى إقامة بينة على أصل دعواه وطلب

من المدعى عليه حيل لا يكفي حيل الوجه انه قافيهما أيضا أنه لا يجاب المدعى لحيل بالوجه وهو الراجع كما تقدم في الضمان ولذا حذفناه هنا والمصنف ذكره هنا أيضا (واليمين في كل حق) غير اللعان والقسامة يجب أن تكون من مدع أو مدعى عليه (بالله الذي لا اله الا هو) أي بهذا اللفظ والواو كالباء وأما اللعان فاليمين فيه أشهد بالله ولا يز يد الذي لا اله الا هو وكذا في القسامة لا يزيد ما بعده قوله أقسم بالله وقيل يزيد هاتين (ولو) كان الخالف (كتابيا) ولا يزيد شيئا بعد ذلك وقيل يز يد اليهودي الذي أنزل التوراة على موسى وزيد النصراني الذي أنزل الانجيل على عيسى (وغلظت) اليمين على الخالف

(قوله ربع دينار) فأكثر (بالقيام) بأن يحلفها وهو قائم (وبالجامع) للمسلم (وبغيره عليه الصلاة والسلام) لمن بالمدينة أي عنده لأفوفه (فقط) لا غير غيره ولا بالزمان كبعد العصر و (لا بالاستقبال) لا قبله ولا بد في اليمين من حضور الختم فان حلفه القاضي بغير حضوره لم تجز نص عليه الباجي (كالكنيسة) للنصراني (والبيعة) لليهودي أي فانها تغلظ عليهم ما لان القصد ارباب الخائف وان كانتا حقيرتين شرعا (وخرجت الخدرة لها) أي اليمين سواء كانت مدعية واقامت شاهدا فقط أو مدعى عليها (الا التي لا تخرج) أي شأنه اعدم الخروج أصلا كنساء المولود فلا تخرج للتغليظ وتختلف بيعتها بأن يرسل لها ٣٣١ القاضي من يحلفها بحضوره الشهود

وأما الولد كالمسرة فيمن تخرج أولا تخرج ومن شأنها الخروج بالليل فقط أو النهار فقط أخرجت فيما تخرج فيه (واعتمد البات) في يمينه أي جازله الأقدام على اليمين بتامتها (على ظن قوي أو قربة) تفيد قوة الظن (كخط أبيه) أو أخيه بان له على فلان كذا وكذا كقول المدعي عليه وقيام شاهد المدعي بدين لايه على المدعي عليه ونحو ذلك (وبين الطالب أي المدعي أن لي) عنده (في ذمته كذا أو قد فعل كذا) كقول عسدي أو داني أو ألق مالي حيث أقام شاهدا فقط (و) عين (المطلوب) أي المدعي عليه (ماله) عندي كذا أي ما ادعى به المدعي (ولا شيء منه) ولا بد من هذه الزيادة لان المدعي بمائة مثلا مدع بكل جزء من أجزائها وحق اليمين نفى كل مدعى به (ونفى) الخائف (السبب وغيره ان عين) من المدعي فاذا ادعى عليه بمائة من

مما طلبه الخائف من التغليظ عندنا كلا (قوله في ربع دينار) أي اذا كان لشخص واحد ولو على اثنين متضامنين لان كلا كقيل عن الآخر يلزمه أداء الجميع لان كل ما ذكر على شخصين لو احدهما لا تغليظ لا يكون في أقل من القدر المذكور (قوله وبالجامع) الباء لانه لا للظرفية لانها تقتضي أن اليمين اذا وقعت في الجامع تغلظ بصفتها أخرى زائدة على الوصف المتقدم وليس كذلك اذا اليمين واحدة في الجامع وغيره لكن في ربع دينار تغلظ بوقوعها في الجامع والمراد بالجامع الذي تقام فيه الجمعة فان كان الغوم لا جامع لهم فقال أبو الحسن يحلفون حيث هم وقيل يحلفون للجامع بقدر مسافة وجوب السعي للجمعة وهو ثلاثة أميال وثلاث رقبلي بنحو العشرة أيام والاحكام موضعهم تقع في المعيار وأقواها أوسطها (قوله وبغيره) انما يختص بمنبر النبي صلى الله عليه وسلم بهذا القول صلى الله عليه وسلم من حلف عند منبري كاذبا قبله تبوأ مقعدا من النار وأما التغليظ بمكة فيكون بالخالف عند الركن الذي فيه الحجر الأسود لانه أعظم مكان في المسجد (قوله لا غير غيره) أي ولا يختص بمكان منه وقيل الذي جرى به العمل انه يحلف عند المنبر حتى في غير المدينة وهو قول مطرف وابن الماجشون قاله بن (قوله لان القصد ارباب الخائف) قاله في الأصل ومن ثم قيل يجوز تخفيف المسلم على المصحف وعلى سورة براءة وفي ضرب ربيع حيث كان لا ينكشف الا بذلك ويحدث للناس أفضية بقدر ما أحد ثواب من الفجور اه (قوله وخرجت الخدرة) أي وهي التي يزرى بها مجلس القاضي للزمت الخدرة أي الستر (قوله على ظن قوي) أي وقيل انما يعتمد على اليقين ونص ابن الحاجب وما يحلف فيه بتايكتي فيه بظن قوي وقيل المعتبر اليقين (قوله كخط أبيه) أي كالظن الحاصل له برؤية خط أبيه الخ وتقييد الظن بالقوى يفيد أن الظن الضعيف كالمشك لا يجوز الاعتماد عليه بل اليمين فيه غموس كما تقدم في باب اليمين ومفهوم قول المصنف البات أن من يحلف على نفي العلم يعتمد على الظن وان لم يقبل وعلى الشك (قوله وحق اليمين نفي كل مدعى به) أي ولا ينافي ذلك لا بزيادة قوله ولا شيء منه لا مجرد قوله ماله عندي كذا لان اثبات لكل أجزائه ونفيه ليس نفي لكل أجزائه وقد يقال العبرة بنية الخائف ونية نفي كل جزء من أجزاء المدعى به رخصته فلا يحتاج لقوله ولا شيء منه فالأولى أن يقال ان القصد هنا زيادة التشديد على المدعى عليه فان أسقط ولا شيء منه وجب الاتيان بهامع القرب واعادة اليمين بتمامها مع البعد (قوله ان عين من المدعي) أي سواء ذكره المدعي بدون سؤال عنه أو بعد أن سأله عنه الخ كم (قوله فان كان المطلوب قضى ما عليه الخ) حاصله أن من تسلف من رجل مالا وقضاه به بغير يمينه ثم قام صاحب المال وطلبه فانكر وقال لا شيء لك عندي وطلب أن يحلفه انه ما تسلف منه فانه يحلف انه ما تسلف منه وينوي ساقيا يجب عليه ألا يردده ويرأى من الائم ومن الدين وأما لو قال له حين طلبه منه رددته عليه لزمه وكان عليه اثبات الرد فان قلت اليمين على نية الخائف ونية الخائف انه ما تسلف منه أصلا فقتضاه أنه يأثم بذلك اليمين ولا تنفعه نية وأجيب بان اليمين هنا ليست على نية الخائف لكونها البست في مقابلة حق باعتبار ما في نفس الامر وقولهم اليمين على نية

فرض أو بيع حلف ماله على مائة ولا شيء منها لامن فرض ولا غيره أو لامن بيع ولا غيره فان لم يعين سببا كفاه نفي المدعى به فهو ماله على مائة ولا شيء منها (فان) كان المطلوب (قضى) ما عليه من الدين وجمده المدعي وأراد تخليفه (نوى) الخالف بيمينه ماله على كذا (و) لا شيء منه (يجب قضاءه لأن) لانه قد قضى ما كان عليه (و) حلف من دفع لغيره دراهم أو دنانير دين عليه أو سلفا طالبا له أو نحو ذلك فادعى أخذها أو وجدها أو بعضها منها غشوشا أو وجدها ما قصه (في النفس على نفي العلم) لا البت بان يحلف ما دفعه الاجبة في علمي ولا أعلم فيما غشا

(و) يحلف (في النقص بنا) بأن يحلف ما دونه تلك الاكراهة فان نكل غرم ولا يكتفي بالحلف في النقص على نفى العلم (وان نكل) المدعي عليه حيث توجهت اليه (في مال) وما يؤل اليه كخيار وأجل (استحقه الطالب) أي فان الطالب يستحق ذلك المال (به) أي بالنكول (و باليمين) معاً بان يحلف الطالب بعدم نكول المطالب بان لا عنده كذا (ان حقق) على المدعي عليه الدهوى (والا) يحقق الدهوى على المدعي عليه بان كانت دعوته عليه دعوى اتهام (فمجرده) أي فان الطالب يستحق ما ادعاه بمجرد نكول المدعي عليه لان دعوى الاتهام لا ترد على المدعي ٣٢٢ (وليمن الحاكم) للمدعي عليه (حكمه) أي حكم النكول أي ما يترتب

عليه في دعوى التحقيق أو التهمة بان يقول الحاكم له في دعوى التحقيق ان نكلت عن اليمين حلف المدعي واستحق ما ادعاه وفي الاتهام ان نكلت استحق المدعي ما ادعاه عليك بمجرد نكولك وهذا الممان شرط في صحة الحكم كالا عذار في محله (ولا يمكن) من توجهت عليه اليمين من مدع أو مدعي عليه (منها) أي من اليمين (ان نكل) منها بان قال لأحلف أو قال لحصمه أحلف أنت ونحوهما تدعيه ثم قال أنا أحلف وأما لو التزمها ابتداء وقال أحلف ثم رجع وقال لأحلف وأراد تخلف خصمه فله ذلك ولا يكون رجوعه عن اليمين بعد التزامها موجبا لعدم ردها على خصمه هذا معنى قوله بخلاف مدع التزمها الخ أي أو مدعي عليه التزمها ثم رجع (فان سكنت) من توجهت عليه اليمين (زمتنا) من غير اظهار نكول (وله الحلف) ولا يعد مكرهه نكولا ثم انتقل ينحكم على الحيابة

المحلف فيما اذا كان للمحلف حق في نفس الامر (تنبيه) ان ادعت أيم المدين أنك قضيت المبت حقه وأنكر أو رثه ذلك لم يحلف منهم الا البالغ الذي يظن به العلم فان نكل حلفت أنت وفيت وسقط عنك مناب النكول فقط وأما من لم يظن هم العلم أولئك يكرهوا بالغين عند الموت فحكم ثابت على المدين لا يبرأ منه الا بينة ويمين وأما لو ادعى شخص على ورثة ميت أن له عليه ديناً ولا بينة له به فالحكم انهم ان علموا به وجب عليهم قضاؤه من تركه بعد يمين القضاء من رب الدين أن حقه باق الى الآن وأما لو ادعوا به حلفوا على عدم العلم ان ادعى عليهم العلم والادلاء وان ادعى عليهم فلم يجيبوا كان من أفراد ما تقدم في قوله وان لم يجب حبس وأدب ثم حكم باليمين (قوله ويحلف في النقص بنا) تقدمت هذه المسئلة وانما ذكرها هنا المناسبة للقضاء والشهادات وظاهره أنه يحلف في النقص المذكور بتساو كان صيرفي أم لا وظاهره ان نقص الوزن كنقص العدد وهذا في المتعامل به وزناً وأما في المتعامل به عددا فنقص الوزن كالغش على المعتمد وهذا التفصيل طريقة ابن القاسم وقال غيره هذا التفصيل ان كان الدافع غير صيرفي وأما لو كان صيرفي فانه يحلف على البت مطلقا لا فرق بين نقص العدد والوزن والغش وظاهره في باب البيع اعتماد هذا الثاني ومحل هذا ان قبضها على سبيل المفاضلة وأما ان قبضها ليربها أو يزينها فهو مصدق لانه أمين (قوله لان دعوى الاتهام لا ترد على المدعي) أي على المشهور (قوله وليمن الحاكم) أي وكذلك الحكم (قوله شرط في صحة الحكم) أي خلافاً لما قال باستحبابه ومحل كون الحاكم أو المحكم يطلب بالبيان المذكور اذا لم يكن يعرف أن المدعي عليه يعرف هذا الحكم والا فلا يطلب بالبيان له (قوله من مدع أو مدعي عليه) فالأول كما لو وجد المدعي شاهدا واستمع من الحلف معه وطلب تخليف المدعي عليه والثاني كما لو عجز المدعي عن البينة وطلب اليمين من المدعي عليه فنكل وقال لأحلف وقوله ان نكل أي عند السلطان أو القاضي أو المحكم ولا عبرة بنكوله عند الخصم (قوله فان سكنت) أي وأولى لو طلب المهلة ليتروى في الادماء عليها والاحكام ثم طلب الحلف بعد ذلك (قوله ثم انتقل ينحكم على الحيابة) هذه المسئلة تعرف بمسئلة الحيابة وانما الحقوها بالشهادة لان في بعض أنواعها ما تسمع فيه البينة وفي بعضها ما لا تسمع فيها ولا بد كرونها مع الاقضية لان بعضها يقع فيه القضاء (قوله والخائز في كل الخ) أي فتكون الاقسام ستة وسيوضح تفصيلها وهذا بطاع النظر عن كون القربى بشرياً أو غير بشرياً والافتكاكون الاقسام ثمانية (قوله غير شريك) أي للمدعي وقوله وتصرف أي بواحد من التسعة التي ذكرها المصنف في العقار (قوله بهدم أو بناء) أي كثير من اغراض صلاح لاله أو كناية سير بن عرفا (قوله ونحو ذلك) أي كفتى عين أو اجراء نهر (قوله والنصرف في الرقيق الخ) خروج عن موضوع المصنف فحق تصرفات الرقيق وما بعده تدكر عند قوله وغير العقار (قوله ونحو ذلك) أي كالهبة والصدقة والبيع (قوله مما يأتى فيه) أي كالبيع والهبة والصدقة والايجار (قوله بالركوب) أي زيادة على ما تقدم وقوله ونحوه أي من سائر العلل كالطحن والدرس (قوله حاضر) أي بالبلد يعني أنه لم يحلف عليه أمر ذلك المحور لقربه منه وأما لو كان حاضراً وموغير عالم فله القيام اذا أشئت عدم علمه (قوله ساكت) مفهومه لو نازع لم يسقط

في عقاراً وغيره والخائز في كل اما اجنبي غير شريك واما قريب فقال (وان حاز اجنبي غير شريك) في الشيء لمحاز (عقارا) مفعول حاز والخائز وضع اليد على الشيء والاستيلاء عليه (وتصرف) فيه بهدم أو بناء أو هبة أو صدقة أو زرع أو غرس أو ايجار أو بيع أو قطع شجر ونحو ذلك والتصرف في الرقيق بالعتق والكتابة والتدبير والوطء ونحو ذلك وفي الثياب زيادة على ما تقدم مما يأتى فيه باللبس والتقطيع وفي الدواب بالركوب ونحوه (ثم ادعى) على الخائز (حاضر ساكت بلا مانع) له من التكلم

(عشر سنين) معمول لحاز وما بعده الا أنه لا يشترط في التصرف أن يكون في جميعها وكذا التصرف بالبيع ونحوه كالهبة لا يشترط فيه الطول المذكور أخذاً سياسياً قريماً (لم تسمع دعواه ولا يئنته) التي أقامها على دعواه واستحقه الحائز لقوله صلى الله عليه وسلم من حاز شيئاً عشر سنين فهو له وفي المدونة الحيازة كالبينة القاطعة لا يحتاج معها اليقين أي من الحائز وهذا في محض حق الأدي وأما الوقف فتسمع فيه البينة ولو طال الزمن وكذا ان كان المدعي غائباً أو كان حاضراً ومنعه من التكلم مانع فإنها تسمع دعواه ويئنته ومحل عدم سماع بينة المدعي ما لم يكن الحائز مشهوراً بالعداء والغصب لأموال الناس ٣٣٣ فان الحيازة لا تنفعه كافي النقل عن ابن

القاسم ثم أشار إلى حيازة الشريك بقوله (كشريك) في العقار المحاز (أجنبي حازها) أي في العشر سنين (ان هدم) الحائز (أو بنى) وكذا ان غرس أو قطع الشجر فلا تسمع دعوى المدعي ولا يئنته وهذا في الفعل الكثير عرفاً فهدم شيء يسير أو بناؤه مما لا بد منه عادة كفرس أو غرس أو قطع شجرة ونحوها لا يعتبر (وفي القريب ونحوه) كالموالي والأصهار على أظهر الأقوال (مطلقاً) شريكاً أو غير شريك (ما زاد على أربعين سنة) لا الأربعين فقط على الأرجح (الأب وابنه) فيما أي فلا حيازة بينهما إلا بزمن (هلك) فيسه البينات) عادة (ويقطع) فيه (العلم) بحقيقة الحال والحائز يهدم ويبنى كالمستين سنة فأكثر والآخر حاضر ما كت بلا مانع هذا كله في حيازة العقار (وغير العقار) من العروض والدواب والرقيق فالحيازة (في القريب) فيه (الزيادة

حقه) (قوله عشر سنين) تحديداً للحيازة في العقار بالعشر ونحوه في الرسالة وعزاه في المدونة لربيعة قال ابن رشد وهو المشهور في المذهب ولابن القاسم في الموازية ما قرب العشر كتسع وثمان كالعشر وقال مالك يحتاجهم الحاكم (قوله ومنعه من التكلم مانع) من العقد المانع الصغير والسفوف لا تعتبر فيه مدة الحيازة إلا بعدز والهما بخلاف جهله أن الحيازة تسقط الحق وتقطع البينة فإنه لا يعذر بذلك الجهل (قوله ان هدم الحائز أو بنى) أي وشريكه حاضر ما كت عالم بالتصرف من غير مانع له من التكلم (قوله وكذا ان غرس أو قطع الشجر) أي بدار أو أرض وأولى من تلك الأربعة البيع والهبة والصدقة فخالف الشريك الأجنبي الذي لم يكن شريكاً من حيث أن الشريك لا يعد حائزاً إلا باحد تلك الأمور السبعة بخلاف الأجنبي الغير الشريك فيعد حائزاً بالتصرف بهذه السبعة أو غيرها مما ذكره الشارح فيما تقدم (قوله على أظهر الأقوال) حاصله أن المولى والأصهار الذين لا قرابة بينهم فيهم ثلاثة أقوال كلها لابن القاسم الأول أنهم كالأقارب فلا تحصل الحيازة بينهم إلا مع الطول جداً ما نزيد مدته على أربعين سنة وسواء كان التصرف بالهدم أو البناء أو ما يقوم مقام كل منهما أو كان بالاستغلال بالكراء أو الانتفاع بنفسه بسكنى أو زرع الثاني أنهم كالأجانب غير الشركاء فيكتفي في الحيازة بعشر سنين مع التصرف مطلقاً بدم أو بناء أو اجارة أو استغلال أو سكنى أو زرع الثالث أنهم كالأجانب الشركاء فيكتفي في الحيازة بعشر سنين مع التصرف بالهدم أو البناء أو ما يقوم مقامهما كفرس الشجر أو قطعه وباقي السبعة لا باستغلال أو سكنى أو زرع (قوله ما زاد على أربعين سنة) في عب ما لم يكن بينهم حداوة والافكا لأجانب الشركاء فيكتفي بالحيازة بعشر سنين مع التصرف بواحد من سبعة أمور (قوله إلا الأب وابنه) حاصله أن الحيازة بين الأب وابنه لا تثبت إلا إذا كان تصرف الحائز منهما بما يفتت الذات أو كان بالهدم أو البناء أو ما للحق بهما وطالت مدة الحيازة جداً كالستين سنة والآخر حاضر عالم ما كت المدة بلا مانع له من التكلم (قوله هذا كله في حيازة العقار) أي ما تقدم من التفصيل من أول مسألة الحيازة إلى هنا (قوله فالحيازة في القريب) ظاهره شركاً أو غيراً أو غيره (قوله فيه) أي في غير العقار من عروض ودواب ورقيق (قوله ما زاد على الثلاث) ظاهره كاشريكاً أو غير شريك (قوله مع التصرف فيما حازة) أي فالتصرف في الرقيق بالعتق والكتابة والتدبير والوطء ونحو ذلك من هبة أو صدقة وفي الثياب باللبس والتقطيع والهبة والصدقة والبيع والإيجار وفي الدواب بالركوب والهبة والصدقة والبيع والإيجار ونحو ذلك (قوله إلا الدابة) هو وما عطف عليه مستثنى من قوله وفي الأجنبي ما زاد على الثلاث (قوله للأجنبي غير الشريك) المتبادر منه رجوعه للدابة وأما الخدمة وتقييده بغير الشريك فيعد أن الأجنبي الشريك لا يعد حائزاً في الدابة وأما الخدمة إلا بالزيادة على الثلاث سنين مع التصرف (قوله وأما الثوب يلبس بالعام) ظاهر كلامهم أنه مخصوص بالأجنبي غير الشريك أيضاً (قوله فتقوت بوطئها) أي مطلقاً كان الواطئ لها أجنبياً أو غيراً لما يلزم عليه من إعادة الفروج لو بقيت (قوله وكذا البسم والهبة) أي مثل وطاء الأمة كما سبأ في التصريح بذلك

على عشر) من الغير ولا يكفي العشر مع الحضور والسكون بلا مانع (وفي الأجنبي ما زاد على الثلاث) السنين مع التصرف فيها حراً والآخر حاضر ما كت فلا كلام له بذلك ولا تسمع له دعوى (إلا الدابة) في ركوب ونحوه (وأما الخدمة) تستخدم للأجنبي غير الشريك (والسنتان) معطى يكون حيازة وله قدم مع دعواه مع دعوى مدع حاضر ما كت بلا مانع وأما الثوب يلبس بالعام فقط وأما أمة الوطاء فتقوت بوطئها بالفعل مع علم رهاوسكونه بلا عذر وكذا البيع والهبة والصدقة إلا أن البيع يجري على يسع الفضولي الآتي (ولا حيازة) في شيء من عقار أو غيره (ان شهدت) البينة للمدعي على واضح اليد

(بإعارته ونحوها) كجاره وغيره وأخذ أم ومساكنه فتسمع ذلك البيوع في بعض الشبهات والأمر أن واضع اليد بذلك كالبيعة بل أقوى ومحل سماع البيعة ما لم يحصل من الخائز بحضرة المدعي وسكوته بلا عذر مما لا يحصل إلا من المالك كالبيع والهبة والصدقة والأفلا تسمع كما يؤخذ مما يأتي بعده وهو قوله (وان تصرف غير مالك مطلقا) قريبا أو أجنبيا شريكا أو لا (هبة أو صدقة أو نحوها) كصدقة وعتق وبيع (وهو) أي المدعي (حاضر) حين التصرف (عالم) به (لم ينكر) مع تمكنه من الإنكار (مضى) فعل غير المالك (لا كلام له) أي للمالك (وله) ٣٣٤ في البيع بحضوره وسكوته بلا مانع (أخذ من المبيع) لأن حضوره مع سكوته

(قوله بإعارة الخ) حاصله أن محل ثبوت الحيازة في جميع ما تقدم والتفاصيل المتقدمة ما لم يثبت أن المالك أعارها للخائز أو أجراها أو أقرها أو أخذ منها أن كان رقيقا أو ساقا ما كان بمقتضى أولى من ثبوت البيعة أقرار الخائز بذلك والافه وبقا على ذلك المدعي لا يتصرف بهبة وكتابة أو صدقة أو عتق أو بيع والآخر حاضر عالم ساكت من غير مانع إلا أنه في البيع يجري فيه قوله (وله أخذ من المبيع الخ) (قوله بآراءه قبضه بعد الاجل) أي ما لم يسكت عما به بحلول الاجل (قوله قال ابن رشد) قصد به تلك العبارة الاستدلال على ما تقدم فليس مكررا (قوله في كل شيء) أي يصلح ذلك الشيء لارض (قوله استحق البائع الثمن) أي ما لم يكن مبيعا لاجل فلا يصح إلا مضي عام بعد حلول الاجل (قوله فيه أخذ حقه) أي بقض المبيع أو أمضائه والمطالبة بالثمن (قوله وان سكت العام) أي بعد الدلم (قوله حتى مضت مدة الحيازة) قال في الأصل فإن كان غائبا فلا بد بعد حضوره وعلمه بالمضي عام فإن مضى فليس له الرد وله أخذ الثمن ما لم يرض ثلاثة أعوام من البيع والاسقاط حقه منه أيضا كذا ذكرنا فتمامه اهـ فاعلم هذا معنى قوله هنا وان لم يتم حتى مضت مدة الحيازة لم يكن له شيء الخ (قوله فان قام حيثئذ) أي دون العام (قوله وقيل مضى ثلاثين) هو قول مالك (قوله وقيل لا تسقط بحال) هذا هو الذي اختاره ابن رشد في البيان ونصه إذا تقرر والدين في الدمة وثبت في الأبطال وان طال الزمان وكان ربه حاضرا ما كذا فادرا على الطلب به لعدم خبر لا يطل حق امرئ مسلم وإن قدم اهـ واختاره هذا القول التونسي والغيريني (قوله في حال الزمن والدين والناس) أي فيعمل بقرائن الأحوال بشأن الغنى يميل أحباء الزمن الطويل وشأن الفقير المحتاج ذميلة عنده لاسيما ان كان من عليه الدين غير صاحب والله أعلم

باب في أحكام الجنابة

انما أتى المؤلف بهذا الباب اثر الاقضية والشهادات اشارة الى أنه ينبغي للقاضي أن ينظر فيه أولا لانه أوكد الضروريات التي يجب مراعاتها في جميع الملل بعد حفظ الدين وهي حفظ النفوس وفي الصحيح أول ما يقضى به بين الناس يوم القيامة في الدنيا ولهذا ينبغي التهميش بشأنه (قوله على النفس) أي الذات برمتها وقوله من طرف بالتحريك كقطع بد أو رجل أو فم أو عين وهو وما عطف عليه بيان لما وقوله كموضحة تمثيل للغير (قوله عمدا أو خطأ) تمثيل للجنابة أي من جهة العمد والخطأ (قوله وما ياتى ذلك) امم الاشارة بمحتمل أن يعود على الجنابة على النفس وما دونها ويحتمل أن يعود على العمد أو الخطأ أو كل صحيح وقوله من قصاص أو غيره بيان لما (قوله وغيره) أي كالدية والصاح والعفو والحكومة (قوله وسوجب القصاص ثلاثة) المذاسب أركان القصاص كما عبر به في الأصل وفي الخبري مثله لان موجب القصاص الجنابة بشرطها وهي أحد الأركان (قوله والعصمة) أي بإيمان أو أمان فالمراد عصمة مخصوصة (قوله أو الزيادة عليه) أي كما إذا جنى عبد مسلم على حر مسلم أو جنى ذمي على مسلم (قوله لا أنقص منه) أي كالأول جنى حر مسلم على عبد أو مسلم على ذمي (قوله والى بيان ذلك) اسم الاشارة عائدا على موجب القصاص

بلا مانع اذن منه وقرار بالبيع (ان لم يطل كسنة) فان مضى العام فلا تثن له أيضا ولا له ان قبضه القنولي وأما لو باعه لاجل كالعام فلا ربه قبضه بعد الاجل قال ابن رشد ونحوه من الحيازة في كل شيء بالبيع والهبة والصدقة والعتق والكتابة والتدبير والوطء ولو بين أب وابنة ولو قصرت المدة إلا أنه ان حضر مجلس البيع فسكت لزمه البيع وكان له الثمن وان سكت بعد العام ونحوه استحق البائع الثمن بالحيازة مع عينه وان لم يعلم بالبيع الا بعد وقوعه فقام حين علم فله أخذه حقه وان سكت العام لم يكن له الا الثمن وان لم يتم حتى مضت مدة الحيازة لم يكن له شيء واستحقه الخائز وان حضر مجلس الهبة والعتق فسكت لم يكن له شيء وان لم يحضر ثم علم فان قام حيثئذ كان له حقه وان قام بعد العام فلا شيء له واختلف في الكتابة هل تحمل على البيع أو على العتق قولان

اهـ وأما الديون الثابتة في الدم فقبل يسقطه مضي

عشرين عاما مع حضور رب الدين وسكوته وهو قول مطرف وقيل مضى ثلاثين وقيل لا تسقط بحال وقيل غير ذلك لأن القول بأنه يسقطها مضى السنتين بعد جدا والظاهر الرجوع في ذلك للاجتهاد في حال الزمن والدين والاس والله أعلم في أحكام (الجنابة) على النفس أو على ما دونها من طرف أو غيره فهو حرام وما عطف عليه من قصاص وغيره وموجب القصاص ثلاثة جان وشرطه التكليف والعصمة وأن لا يكون ازديا من الجحى عليه بسلام أو حر به وجنى عليه وشرطه العصمة والمكانة للجاني أو الزيادة عليه لا أنقص منه وجنابة وشرطها العمد والعدوان والى بيان ذلك أشار بقوله (ان أتلف مكاف) أي بالغ عاقل

الذي

باب في

فكر أو أثنى سوا أو رقيعاً مسلماً أو كافراً ولو سكران بحرام فلا قصاص على غير مكلف من قتي أو مجنون حتى حال جنونه فان حتى حاله
 اتفاقه اقتصر منه فان جن انتظر حتى يتيق فان لم يتيق فالدية في حاله والسكران بحلال كالمجنون (غير حربي) نعمت المكلف وغير الحربي
 هو المسلم والذي فالحربي لا تتل قصاصاً بل يهدر دمه ولذا لو أسلم أو دخل عندنا بآمان لم يقتل فقول غير حربي في قوة قولنا معصوم (ولا
 زائد حريه واسلام) عن المجنى عليه بان مماثلاته أو أنقص منه فيقتل الحر المسلم بمثله والعبد بالعبد والاني بالاني وبالد كالماتل لها
 وعكسه و يقتل العبد بالحر والذي بالمسلم ولو رقيقاً (حين القتل) متعلق بجميع ما قبله أي يشترط في الجاني أن يكون متصفاً بما ذكر
 حين القتل لا قبله فقط ولا بعده ومفهوم لا زائد ان المكلف الجاني لو كان زائداً ٣٣٥ عن المجنى عليه بحريه أو اسلام

لم يقتصر منه فلا يقتل حر
 مسلم برقيق ولا بدعي ولا
 يقتل رقيق مسلم بدعي حر
 لان الاسلام أعلى من حريه
 الدعي والا على لا يقتل
 بالادي وسباني حكم ذلك
 مما يتعلق بقصه رقيق أو
 دية والكلام هنا في غير
 قتل الغيلة وأما ما يقتل
 الحر المسلم بالعبد والذي كما
 سباني ولذا قال الشيخ الا
 الغيلة وحذفنا هذا
 الاستثناء لان حكم الغيلة
 سباني مستقلاً بفصل
 وقوله (معصوما) مفعول
 لقوله ألتف وهو اشارة
 للمجنى عليه وشروطه أي
 ان ألتف المكلف المذكور
 معصوما مكلفاً لا فلا
 يشترط في المجنى عليه
 التكليف بل العصمة
 فخرج الحربي والمرتكب
 فلا يقتصر من قاتله لعدم
 عصمته بالارتداد ويؤخذ
 من شرط عدم زيادة الجاني
 بحريه أو اسلام انه يشترط
 في المجنى عليه أن لا يكون
 أنقص من الجاني فان كان

الذي تقدم قوله ان ألتف مكلف هنا هو الركن الاول والثالث وسيأتي الثاني في قوله معصوماً
 (قوله والسكران بحلال كالمجنون) أي فالدية على عاقبته (قوله في قوة قولنا معصوم) أي لما تقدم لنا
 من أن العصمة تكون بآمان أو أمان (قوله بان مماثلاته) هكذا نسخة المؤلف وسقط منها لفظ كان والمراد
 المماثلة في الحريه والاسلام وضديهما ولا يشترط المماثلة في الذكورة ولا في الاثوثة (قوله فيقتل الحر
 المسلم الخ) تفريع على المماثلة في الحريه والاسلام الى آخر ما قلناه (قوله والعبد بالعبد) أي المستويين
 في الدين أو كان المقتول مسلماً والقاتل ذمياً يقال في قوله والاني بالاني ما قبل في العبد بالعبد (قوله
 وبالد كالماتل لها) أي اسلاماً وحريه وقوله ويقتل العبد بالحر الخ مثال لكون الجاني أنقص في الحريه
 والمثال أنهم ما مستويان في الدين أو المقتول مسلماً والقاتل ذمياً لا العكس (قوله ولو رقيقاً) أي ولو كان
 المسلم المقتول رقيقاً والذي القاتل حر الان خير به الدين أو غسل من الحريه (قوله حين القتل) المراد
 به الموت والاصل أنه يشترط في الجاني القصاص منه أن يكون مكلفاً غير حربي ولا زائداً حريه ولا اسلام
 وقت القتل أي اذ هاق الروح فلو قتل معصوماً وهو حربي أو زائداً حريه أو اسلام أو غير مكلف فلا
 قصاص ولو بلغ أو قتل أو أسلم الحربي بأثر ذلك ولو ربي عبد أو جرح مثله ثم عتق الجاني فمات المجنى
 عليه لم يقتصر من الجاني لانه حين الموت زائداً حريه وكذا لو ربي ذمي مثله أو جرحه وأسلم قبل موت
 المجنى عليه (قوله مما يتعلق الخ) بيان حكم (قوله في غير مثل الغيلة) بكسر الغين المجهمة وهي القتل
 لاخذ المال فلا يشترط فيه الشرط المتقدم بل يقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر ولذا قال مالك لا عفو
 فيه ولا صاح وصلى الولي مردوداً والحكم فيه للامام كما سيأتي (قوله معصوماً) صفة لموصوف محذوف
 أي شخصاً معصوماً (قوله فلا يقتصر من قاتله) أي المرتد وقوله لعدم عصمته بالارتداد تعليل لعدم
 القصاص من قاتله المرتد وترك التعليل لاجر بي نظره لان الحربي دمه در كل مسلم يسوغ له
 القدوم عليه بخلاف المرتد فتقتل بس الا لاجل كره ما يتوهم انه لو قتل غيره فيه القصاص فافاد أنه
 لا قصاص فيه وان كان عامه ثلث خمس دية مسلم كما يأتي (قوله وقد تقدم مثله) أي في قوله فلا
 يقتل حر مسلم برقيق الخ (قوله أي معصوماً لالتف) الاوضح حذف قوله للتلف وأي التي بعدها
 (قوله غير معصوم) أي الكون سحرية امتلاك قواه أو كراهي كونه من أهل الدمة (قوله فأسلم قبل
 الاصابة) راجع ان غير المعصوم والكراهي وقوله أو عتق الرقيق راجع لقوله برق فالتكليف في
 التفريع على صرف الكلام لا يصلح له (قوله وقول الشيخ والاصابة) أي حيث قال خلل للتلط
 أو الاصابة لان معصومه يشترط في المجنى عليه أن يكون معصوماً أي حين تاف النفس أي موتها والى
 الاصابة في الجرح فاللام بمعنى الى فالتلف عليه بما قاله الشارح (قوله وسباني له الكلام على الجرح)

أنقص لم يقتصر من الجاني وهو ظا وقد تقدم مثله (التلف) متعلق بمعصوم أي معصوماً للتلف أي من وقت الضرب أو الرمي بالسهم
 لموت فمن ضرب أو رمى معصوماً ارتد قبل خ وجرحه لم يقتصر من الضارب أو الرامي لان المجنى عليه لم يكن معصوماً وقت التلف
 وكذا ان جرحه الرمي فمن رمى غير معصوم أو نفس متبرقة أو كثرناه لم قبل الاصابة أرعن الرقيق لم يقتصر من الرامي وأما من قطع يد
 معصوم مثلاً فارتداداً معلوماً ثم نادى من القطع مرتداً في القصاص في القطع فقط لانه كان معصوماً حال القطع فقولته للتلف أي لاجن
 الجرح أو الضرب أو الرمي فقط وقوله بالشيخ الاصابة الاولى لان الكلام هنا في النفس لا الجرح وسيأتي له الكلام على الجرح وكذا
 قوله قاتله حين القتل لا بدوهم انه لا يبرأ من القتل خاصة مع انها تعتبر حين القتل وبين الجرح أو الرمي معاً كما تقدم ثم بين أن
 القاتل لا يبرأ من القتل لا بدوهم انه لا يبرأ من القتل خاصة مع انها تعتبر حين القتل وبين الجرح أو الرمي معاً كما تقدم ثم بين أن

(بأيمان) أي استلام (أو أمان) لحربي من سلطان أو غيره وشمل الأمان عقد الجزية فلا حاجة لقول ابن الحاجب أو جزية (فالقود) جواب الشرط أي إن أتلف مكلف حصراً ما بالقود أي القصاص واجب لولي الدم عليه لا لغيره لولي الدم بل هو معصوم بالنسبة له فإذا قتل غير لولي الدم قاتلاً معصوماً فإنه يقتض من نفسه كفاً كره الشيخ بقوله كالأقارب من غير المستحق وبالغ على ثبوت القود لولي بقوله (وان قال) المعصوم لانسان (ان قتلتني أبرأتك) فقتله فلا يسقط القود عن قاتله وكذا لو قال له بعد أن جرحه ولم يتقدم مقتله أبرأتك من دمي لأنه أسقط حقاً قبل وجوبه بخلاف ما لو أبرأه بعد انفاذ مقتله أو قال له ان مت فقد أبرأتك فيبرأ ثم ان محمل تعين القود اذا لم يعرف ولي الدم عن الجاني (وليس لولي عفو) عن الجاني (على الدية الا برضا الجاني) بل له العفو مجباً أو على الدية ان رضى الجاني فان لم يرض الجاني بها خير لولي بين أن يقتض أو يعفو مجباً أو قال أشهب الخيار للولي بين ثلاثة أمور القصاص والعفو مجباً أو العفو على الدية ولا كلام للجاني وهو خلاف المذهب (ولا قود) ٣٣٦ أي ليس لولي قود (الا باذن الحاكم) من امام أو نائبه (والا) بان اقتض

أي ومصفى فنامته فلا ذكراً الاصابة لا اعتراض عليه (قوله بأيمان) أي لقوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا فهو معصومان في دماءهم وأموالهم الا بحقها (قوله أو أمان) أي لقوله تعالى وان أحسن من المشركين استجارك فأجرحه حتى يسامع كلام الله ثم أبلغه ما منه ولقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله حتى يعطوا الجزية (قوله فالقود) انما سمي القتل تصاصاً بذلك لان الجاهلية كانوا يهودون الجاني لمستحقها بجبل ونحوه هذا وقد اختلف أهل العلم هل القصاص من الجاني يكفر عنه أم القتل أم لا فمنهم من ذهب الى أنه يكفره لقوله عليه الصلاة والسلام الحدود كفارات لاهلها نعم ولم يخص قتلاً من غيره ومنهم من ذهب الى أنه لا يكفرها لان مقتول المظالم لا منفعته في القصاص وانما القصاص منفعته للاحياء لينتهي الناس عن القتل قال تعالى ولكم في القصاص حياة ويخص الحديث بالحدود التي الحق فيها لله فتط والحق الاول (قوله أو قال له ان مت فقد أبرأتك) أي ولو كان قبل انفاذ مقتله كذا في حاشية الاصل ولكن لا بد من كون البراءة بعد الجرح (قوله وقال أشهب) مقابل لكلام المصنف الذي هو طريقة ابن القاسم فذلك قال في آخر العبارة وهو خلاف المذهب وان كان وجه الظاهر قوله تعالى ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً (قوله أدب لانتباهه على الامام) محل أدبه حيث كان الحاكم ينصفه (قوله أي تبين) المناسب أن يزيد ان بعد أي (قوله وان المشهور وظاهرهما من الاطلاق) أي فالمدار على القرينة (قوله فيحلف ويبيح) أي طال الامرام لا (قوله فالتشبيه تام) حاصله أنه اذا كان المقتول عبداً والقاتل عبداً خير سيد القاتل بين أن يدفعه لاولياء الدم أو يدفع لهم قيمته المقتول وان كان المقتول حراً خير سيد القاتل بين أن يدفعه لاولياء الدم أو يدفع لهم قيمته أو يدفع لهم الدية ومحل الخيار ان لم يعرف ولي المقتول مجباً فان عفا أو قال أردت أخذه أو أخذ قيمة المقتول أو ديت به كان كما قال الشارح (قوله ولا كلام لولي زيد) أي ولو عفا عنه ولي عمرو وقوله ولا كلام لزيد أي ولو عفا عمرو (قوله هذا) أي ما ذكر من استحقاق دم من قتل القاتل ومعصوم من قطع القاطع (قوله واستحق من ذكر في الخطأ) المراد بمن ذكر ولي المقتول الاول أو نفس المقتول الاول وقوله في الخطأ أي الجنابة الثانية خطأ الاولى عمد على كل حال وأما ما كانت الاولى خطأ والثانية خطأ كان الاول يتبع عاقلة الاول والثاني يتبع عاقلة الثاني فتحصل أن التفصيل الذي قاله المصنف والشارح موضوعه في كون الجنابة الاولى عمداً والثانية إما عمداً وإما خطأ والحاصل أن الصورة ستة عشر لان الجنابة الاولى إما على

الولي بغير اذن الحاكم (أدب) لانتباهه على الامام (ولاديه) أي لولي الدم (ان عفا) عن الجاني (وأطلق) في عفو أي لم يقيد بدية ولا غيرها فيقتضي بالعفو مجرداً عن الدية (الا أن تظهر) بقرائن الاحوال (أرادتها) أي الدية حال العفو ويقول انما عفوت لاخذ الدية (فيحلف) أي فيصدق بيمينه (ويبيح) الولي بعد حلفه (على حقه) في القصاص (ان امتنع الجاني من دفعها) والادفعها وتم العفو قال في المدونة قال مالك لا شيء لك الا أن تبين انك أردتها فتحلف أنك ما عفوت الا لاخذها ثم لك ذلك اه وظاهرهما الاطلاق أي ان تبين بالقرائن حال العفو أرادتها وادعى ذلك حلف مطلقاً يا اقرب أو بعد طول وقال

أصبح وابن الماجشون وغيرهما لا يقبل الا اذا قام بالحضرة

النفس

لان قام بعد طول وهل هو قيد خطأ أو خلاف وهو ظاهر كلام الباغي وان المشهور وظاهرهما من الاطلاق (كعفو) أي ولي الدم (عن عبد) قتل غيره من حر أو رقيق وقال انما عفوت لاخذه أو أخذ قيمة المقتول أو ديت به ان كان حراً فلا شيء له الا أن تظهر ارادة ذلك فيحلف ويبيح على حقه ان امتنع سيده من الدفع المذكور فالتشبيه تام قاله ابن مرزوق والتمسك به ان حلف فليس لسيده امتناع بل يجزى بين أن يدفع العبد أو قيمته أو قيمة المقتول أو ديت به (واستحق) الولي (دم من قتل القاتل) فلو قتل زيد عمرافقتل أجنبي زيد فحق دم الاجني القاتل لزيد ان شاء عفا وان شاء اقتض ولا كلام لولي زيد على قاتله (و) استحق مقطوع (عضوم من قطع القاطع) له عمداً وعدواناً كما لو قطع زيد يد عمرو فقطع أجنبي يد زيد فعمرو يستحق ولا كلام لزيد على الاجنبي ولا كلام لزيد على المزدحم (و) استحق من ذكر في الخطأ (الدية الخطأ) من الاجنبي على عاقلة في القتل والقطع على ماسي أي (فان أَرْضاه)

أى الولي (ولى) المقتول (الثاني) كما لو أرضى ولي زيد وهو المقتول الثاني في المثال ولي عمرو والمقتول أولا (قوله) أى فيصير قدم القاتل الثاني الذي هو الاجنبي لولى المقتول الثاني الذى هو زيد ان شاء عفا وان شاء اقتص ثم بين شرط الجناية التى بها القود بقوله (ان تعمد) الجاني (ضربا لم يجز) بحد بيل (وان يقتضيه) أى عدا أو سوط أو نحوهما مما لا يقتل به غالبا وان لم يقصد قتله

٣٣٧

أو قصد زيد اذا هو عمرو وقوله لم يجز احتز به من التأديب الجائر من حاكم أو مملوك أو والد فلا قود فيه لانه ليس بعدوان (أو متقسل) كحجر لاحتز فيه خلافا للحنفية (كخني ومنع طعام) حتى مات أو منع شرب حتى مات فالقودان قصد بذلك موته فان قصد مجرد التعذيب فالدية لأن يعلم أنه يموت فعلم الموت ملحق بقصده كما في النقل (وسقي م) عدا فيه القود (ولا قسامة) حيث تعمد ما ذكر (ان أنفذ) الضارب (مقتله أو) لم ينفذه (مات مغمورا) مما ذكر بان ضربه فرفع مغمورا من الضرب أو الجرح حتى مات بل يقتض منه بلا قسامة كما لو رفع ميتا ما ذكر فان لم ينفذه مقتل وأفاق بعد الضرب أو الجرح ثم مات لم يقتص الا بالقسامة وكذا الدية في الخطأ لا بها ولو لم يأكل أو يشرب حال أفاقته لاحتمال موته من أمر عارض (وكطرح) معصوم (غير محسن عموم) في نهر (مطلقا) لعداوة أو غيرها (أو) طرح (من

النفس أو الطرف وفي كل ما عدا ما خطأ أو الثانية مثلها أو أربعة في مثلها بست عشرة صورة. وضوح المصنف والشارح هنا في أربعة وهو ما إذا كان المجنى عليه الأول عدا في النفس والثاني عدا أو خطأ في النفس أو المجنى عليه الأول عدا في الطرف والثاني عدا أو خطأ في الطرف وانظر باقي تفصيل المسئلة في فروع المذهب (قوله أى الولي) بالنصب تفسير للضمير البارز وهو مفعول مقدم وقوله ولي المقتول فاعل مؤخر (قوله ثم بين شرط الجناية الخ) شروع في الركن الثالث وهو الفعل الموجب للقصاص فتارة يكون بالباشرة وهو ما هنا وتارة يكون بالسبب وسياق (قوله أو قصد زيد اذا هو عمرو) أى والحال أن كلا يمنع قتله وأما لو كان قصدا زيدا الحر في مثل هذا هو عمرو والمسلم فخطأ وأعلم أن القتل على وجه الأول أن لا يقصد ضربا كرميه شيئا أو حتى ياقصيب مسلما فهذا خطأ باجماع فيه الدية والكفارة الثاني أن يقصد الضرب على وجه اللعاب فهو خطأ على قول ابن القاسم وروايت في المدونة خلاف الطرف وابن الماجشون ومثله اذا قصد به الادب الجائر بان كان بالآلة يؤدب بها أو امان كان الضرب بالنارية والغضب فالمشهور أنه عدا يقتص منه الا في حق الوالد فلا قصاص بل فيه الدية معاقبة الثالث أن يقصد القتل على وجه الغيلة فينتج القتل ولا عفو قاله ابن رشد في المقدمات كذا في بن (قوله خلافا للحنفية) راجع للقضيب وما بعده فعندهم لا قصاص في هذه الاشياء وظاهره ولو قصد قتله به وانما القصاص عندهم في القتل بالحد سواء كان حديدا أو حجرة أو خشبا أو بما كان معروفا بالقتل كالمجنين والالقاع في النار (قوله كما في النقل) ولفظ ابن عرفة من صور العمد ما ذكره ابن يونس عن بعض القرويين أن من منع فضل مائه مسافرا عما ياله لا يحمل له منعه وأنه يموت ان لم يسقه قتل به وان لم يبل قتله بيده أو فظاها أنه يقتل به سواء قصد بمنعه قتله أو تعذيبه فان قلت قد مر في باب الدية أنه من منع شخص افضل طعامه وشربه حتى مات فانه يلزمه الدية قلت ما مر في الدية محمول على ما اذا منع متاولا وما هنا غير متاول أخذ من كلام ابن يونس المذكور (قوله ان أنفذ الضارب مقتله الخ) ظاهره أن القصاص على المقتول ولو أجهز عليه شخص آخر وهو كذلك ويؤدب الجرح فقط على أظهر الاقوال والخاص أن الذي يختص بالقتل هو من أنفذ المقاتل كما هو سماع يحيى بن القاسم ومقابله ما في سماع ابن أبي زيد الذي يقتل هو الجرح الثاني وعلى الأول الذي أنفذ المقاتل الادب لانه بعد انقضاء ما معدود من جملة الاحياء ويرث ويورث ويوصى بما شاء من عتق وغيره واستظهر ابن رشد الاول (قوله ومات مغمورا) المغمور هو من لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم حتى مات (قوله وأفاق بعد الضرب أو الجرح) محترز قوله فيرفع مغمورا (قوله وكذا الدية في الخطأ لا بها) أى بالقسامة عندني الانقاذ وفي العمور (قوله فالقود) جواب عن الثلاث صور وهي طرح غير محسن العموم مطلقا لعداوة أو غيرها ومن يحسنه عداوة (قوله فدية) أى خمسة لامتعاظة خلافا لابن وهب (قوله أو لا يحسنه) أى بان علم ضده وهو قوطه لما بعده (قوله فالدية في صورتين والقصاص في الباقي) حاصله أنه اما أن يطرحه عالما بأنه يحسن العموم أو عالما بأنه لا يحسنه أو يشك في ذلك والطرح اما على وجه العداوة أو اللعاب فان طرحه عالما بأنه يحسن العموم ففيه القصاص ان كان عداوة وان كان لعبا فالدية وان طرحه عالما بأنه لا يحسن العموم فالقصاص طرحه عداوة أو لعبا وان طرحه شاكافان كان الطرح عداوة فالقصاص ولعبا فالدية فجعل الصور متفق على اشرار والقصاص في الباقي مراده في أربع (قوله مزلق) اسم فاعل (قوله طين مزلق) احتراز بذلك عن الطين الغير المزلق كالارض المرملة فلا يقتص من فاعله (قوله أو بط

٤٣ - صاوي - في

يحسنه فان جاز ذلك - نقصاص في العداوة والدية في اللعاب فالدية في صورتين والقصاص في الباقي ومات قدم كله في الجناية مباشرة وأما الجناية بالنفس - أنه بقوله (أو سبب) الجاني في الانلاف (كحفر بئر وان) حفرها (بيته) فوقع فيها الميت مود (أو وضع) شيء (مزلق) كتشريع بطيخ بيمس - طين مزلق بطريق المقصود (أورد بط

لأية بطريق (المقصود) أو (اتخاذ) كالبهيمية (أي شأنه المغير) (المعين) راجع لجميع ما قبله (وهذا) (المعين) (المقصود) بالبر وما بعده فالقود
من المنسب (والا) (أي) (المقصود) بل غيره أولم يكن (المعين) بل قصد مطلق الضرر فذلك بها الإنسان (فالدنية) في الحر المعصوم والقيمة في غيره
ومفهوم قصد مطلق الضرر أنه ان لم يقصد ضرراً بالحرف وما بعده فلا شيء عليه ويكون هدر وهذا ان حفر البئر بملكه أو بموت لمنفعة ولو لعامة
الناس أو وضع المزلق لا بطريق ٣٣٨ الناس أو ربط الدابة ببنته أو بطريق على وجه الاتفاق

دابة) أي شأنها الإيذاء ما برس أو نطح أو عض (قوله بطريق المقصود) قصد في الدابة والمزلق
بدليل تقدير الشارح (قوله راجع لجميع ما قبله) أي ولذلك قدر الشارح في الكل قوله المقصود
(قوله فالدنية) أي في صورتين وهما إذا هلك به غير المقصود أو قصد بهما مطلق الضرر وهلك بهما مطلق
إنسان (قوله وهذا ان حفر البئر بملكه الخ) تقييداً لتفصيل المتقدم (قوله دراسة) ظاهره أن
اتخاذ الحراسة ونحوها ينفي عنه الضمان وان كان عقوراً واشتروا وهو كذلك ان لم يتقدم لصاحبه
انذار عند حاكمه والاضمن (قوله والادالية) راجع لفهم هذه القواعد من قوله ان حفر البئر بملكه
الى هنا بان يقال في حفر البئر بغير ملكه وبغير موات ككونها بطريق المسلمين أو بموت عيننا أو وضع
المزلق بالطريق أو وضع الدابة بغير بيته كبيت الغير لا على وجه الضيافة أو بطريق على وجه الاتفاق
بل اتخذها عادة يسوق أو يباب مسجد أو اتخذ الكلب بيته لا لمنفعة شرعية فان هلك به هذه الاشياء
حرم معصوم فغيره الدنية وفي المعصوم غيره القيمة (قوله اقتصر منه فقط) أي ان لم يكن الأمر حاضراً
ونما لا مع المباشرة على القتل والا يقتصر منهما (قوله وتقدم مسموم) أي من طعام أو شراب أو لباس
عالمه مقدمه بانه مسموم ولم يعلم المتناول بدليل تقييد الشارح (قوله فهو والقائل لنفسه) أي ولا شيء
على المتقدم له وان كان متنبهاً (قوله وان لم يعلم المتقدم) بكسر الدال أي ولا الآكل وقوله فهو ومن الخطأ
أي فغيره الدنية (قوله فالدنية) أي ان رماها على وجه اللعب لا على وجه العداوة والاقال قود والحاصل
انه اذا كانت الحدية حية كبيرة شأنه القتل ومات فالقود مات من لدغها أو من الخوف رماها على وجه
العداوة أو اللعب وان كانت صغيرة ليس شأنه القتل أو ميتة فرماها عليه فمات من الخوف فان كان
على وجه اللعب فالدنية وان كان على وجه العداوة فالقود (قوله وإشارته عليه الخ) حاصله انه اذا أشار
عليه بالقتل فهرب فطلبه فمات فاما ان يموت بدون سقوط أو به وفي كل اماكن يكون بينهما
عداوة أو لا فان لم يكن بينهما عداوة فالدنية سقط حال هروبه أو لا لكن في السقوط بقسامته وان كانت
بينهما عداوة فان لم يسقط زال قصاص بدون قسامة وان سقط فالقصاص بقسامته (قوله وإشارته فقط)
أي وان مات مكانه من إشارته عليه بالقتل من غير هروب وطالب فخطأ كما قال المصنف لكن
قول الشارح بلا عداوة المناسب اسقاط لا كما هو المنصوص في الحاشية ونحوها قال عب وانظر اذا لم
يكن بينهما عداوة هل الدنية بقسامته أو لا دية أصلاً اه (قوله وكذا ان هرب ولا عداوة) أي ومات فدية
خطأ (قوله فالقود عليها) حاصله انه ما يقتلان جميعاً بقود ثلاثة معتبرة في الممسك ولو أن يمسكه
لاجل القتل وان يعلم ان الطالب قاصد قتله وان يكون لولا مسمكه ما أدركه القاتل فان أمسكه لاجل أن
يضر به ضرباً معتاداً أولم يعلم انه يقصد قتله أو كان قتله لا يتوقف على امساكه لقتل المباشر وحده
وضرب الآخر مائة سوط وحبس سنة (قوله فنتبه) يقتض من العائن القاتل عداً بعينه اذا علم ذلك منه
وتكرر وأما القاتل بالحال فلا يقتض منه عند الشافعية وفي عب وغيره أنه يقتض منه اذا تكرر
وثبت قياساً على العائن المجرب واستبعد بن ذلك وأما القاتل بالاستعمال المجرب في كالعائن جزماً (قوله
ويقتل الادنى) تفرع على ما تقدم أول الباب من شروط القصاص وأركانها (قوله ولم تتميز

كسوق وعند مسجد أو
بيت أحد لنحو ضيافة أو
اتخذ الكلب بيته لحراسة
والادالية أيضاً (وكلا كراه)
عطف على كحفر بئر فن
أكره غيره على قتل نفس
فيقتل المكره بالكسر
لتسببه كما يقتل المكره
بالفتح لمباشرة وانما يكون
المأمور مكرها اذا كان
لا يمكنه المخالفة كخوف
قتل من الأمر فان لم يخف
اقتصر منه فقط (وتقدم
مسموم) (المسموم) (عالمه)
بانه مسموم فتناوله فخر عالم
فمات فالقصاص فان
تناوله عالمه بسمه فهو
القائل لنفسه وان لم يعلم
المتقدم فهو من الخطأ
(ورمي به عليه) حية
فمات وان لم تلدغه فالقود
لاميته فالدنية وكذا ان كان
شأنها عدم اللدغ أصغرهما
(وإشارته) عليه (سلاح)
كسيف وخنجر (فهرب)
المشار عليه (وطالبه) المباشر
في هروبه (العداوة)
بينهما فمات بلا سقوط
فالقود بلا قسامته وان لم
يضر به بالفعل (وان سقط)
حال هروبه (بقسامته)

لا احتمال موته من سقوطه (وإشارته فقط) بلا عداوة ولا هرب (فخطأ) فالدنية محسنة على العاقلة وكذا
ان هرب ولا عداوة (وكامساكه للقتل ولولاه) أي الامساك (ما قدر القاتل) على قتله فالقود عليها الممسك لتسببه والقاتل لمباشرة (والا)
بان أمسكه لغير القتل أوله وكان القاتل يدركه مطلقاً (فالمباشر) هو الذي يقتل (فقط) دون الممسك وأدب (ويقتل الادنى) صفة (بالاعلى)
كحجر كتاني بعد مسلم) فالسلام أعلى من الحمية (لا العكس) أي لا يقتل الاعلى بالادنى كسليم رفيق بمرتد تاني (و) يقتل (الجميع) كائنين
بما كثر (بواجبات) (تعدوا) (الغريب) (له) (وضرب) (ولم) (تتميز)

الضربات

الضربات) أو غيرت وتساوت بدليل قوله (والا) بان غيرت وكان بعضها أقوى شأنها زهاق الروح (قدم الأقوى) ضربا في القتل دون غيره (ان علم) فان لم يعلم قتل الجميع (أو تمالوا) على قتله بان قصد الجميع قتله أو ضرب به وحضر أو وان لم يباشره إلا أحدهم لكن بحيث اذا لم يباشره هذا لم يتركه الآخر والحاصل أن التمالؤ موجب لقتل الجميع ٣٣٩ وان وقع الضرب من البعض أو كان

الضرب بنحو سوط كما قال المصنف وأما قصد الضرب بلا تمالؤ فاما بوجوب قتل الجميع اذا لم يتميز الضربات أو غيرت وتساوت أو لم يتساو ولم يعلم صاحب الأقوى والافضل وهو قبيح غيره وهذا اذا رفع ميتا أو منقودا المقاتل أو مغمو راحتي مات والافضل القسامة ولا يقتل بها إلا واحد كما يأتي (و) يقتل (الذكر بالانثى والصحيح بالمرضى) يقتل (الكامل) الاعضاء والحواس (بالناقص عضوا) كيد أو رجل (أو حاسة) كسمع وبصر (و) يقتل (المتسبب مع المباشر) كخاف برثر لمعين فرداه غيره فيها وذكره بالكسر مع مكره بالفتح هذا التسبيه وهذا المباشر (و) يقتل (اب أو أم علم) صنعة أو قرأ (أمر) كل من الاب أو الأم (صبي) يقتل انسان فقتله ولا يقتل الصغير لعدم تكليفه (و) يقتل (سيد أمر عبده) يقتل حرق قتله ويقتل العبد أيضا ان كان كبيرا لانه مكلف فان كان الولد أو المتعلم كبيراً قتل وحده

الضربات) أي ضربة كل واحد منهم وسواء كان الموت ينشأ عن كل واحد أو عن بعضها وما ذكره من قتل الجميع في هذه الحالة هو ما في النواذر وفي الآية خلافه وهو أنه اذا أنفذ أحدا لضاربين مقاتله ولم يد من أي الضربات فانه يسقط القصاص والدية في أموالهم اذا لم يتم التأويل على قتله كذا في عب (قوله أو كان الضرب بنحو سوط) أي هذا اذا ضربوه بألة يقتل بها عادة بل وان حصل بألة لا يقتل بها عادة فالمدار على التمالؤ أي التعاقب والتفاق (قوله كما يأتي) أي آخر الباب (قوله ويقتل الذكر بالانثى) أي حيث لم يكن القاتل زائدا حرة أو أسلاما كما تقدم (قوله بالمرضى) أي ولو كان المريض مشرفا ومختصرا للموت (قوله مع مكره بالفتح) أي حيث كان الاكرام مخوف القتل والافضل من منه هو فقط ان لم يكن الأمر حاضر أو لا يقتل أيضا القدرته على التخلص كما في الخرشى والمجموع ومحل اشتراط خوف القتل من المكره الم يكن الماء وعبء ذلك الأمر والا كان أمره بمنزلة الاكرام كما يأتي (قوله ولا يقتل الصغير) أي ولاديه عليه في ماله وأما على عاقلة نصفها كما سيأتي (قوله ان كان كبيرا) أي بالغاً وأمر السيد فيه كالاكرام فذلك يقتل معه (قوله وعلى عاقلة الولد الصغير الخ) أي وأما العبد الصغير المأمور فلا شيء عليه لعدم العاقلة له (قوله فان لم يتم التأويل على قتله الخ) محل قسم الدية بينهما مالم يدع أولياء المقتول أنه مات من فعل المكاف فانهم يقسمون عليه ويقتلون ويسقط نصف الدية عن عاقلة الصبي لان القسامة إنما يقتل بها ويستحق بها واحد (قوله فعلى عاقلة كل نصف الدية) انما كان على عاقلة الصبي نصف الدية في عمده وخبطه لان عمد خطئه (تبيينه) هل يقتص من شريك سبع نظرا لعمده قتله ومن شريك جرح نفسه جرحا ينسأ عنه الموت غالبا ومن شريك جرحي لم يتم ماله معه على القتل أو لا يقتص مما ذكر بل انما عليه نصف الدية ويضرب مائة ويحبس عاماً قولان والقول بالقصاص يكون بقسامة ونصف الدية بلا قسامة (ومسألة) ان تصادم المكافان أو تجاوزا حبلا أو غيره فسقطارا كبين أو ماشيين أو مختارين قصداً فيما تامعا فلا قصاص لقوات محله وان مات أحدهما حكم القود يجري بينهما أو جلا على القصد عند جهل الحال لا على الخطأ عكس السقيتين اذا تصادمتا وجهل الحال فيحملان على عدم القصد من رؤسائهما فلا قود ولا ضمان لان جريهما بالريح ليس من عمل أو باجمهما كالعجز الحقيقي بحيث لا يستطيع كل منهما أن يصرف دابته أو سقيته عن الآخر فلا ضمان بل هو كذلك لكن الراجح ان العجز الحقيقي في التصادمين فيه ضمان الدية في النفس والقيمة في الاموال بخلاف السقيتين فهدر وحمل عليه عند جهل الحال وأما لو قدر اهل السقيتين على الصرف ومنعهم خوف الفرق أو النهب أو الأمر حتى أهلكت إحدى السقيتين الأخرى فضمنان الاموال في أموالهم والدية على عواقلهم لانه لا يجوز لهم أن يسلموا وباهلاك غيرهم أهلاً من خصم من خيل وشرائح (فائدة) قال شب ذكر خليل في توضيحه فروعا لا بأس بذكرها لتعلقها بما هنا (أحدها) لو كاد بصير أعشى فوقع البصير ووقع الأعشى عليه فقتله فقال مالك في رواية ابن وهب الدية على عاقلة الأعشى (ثانيها) لو طلب غريقا فلما أخذه خشي على نفسه الهلاك فتركه ومات في الموازية والعينة عند ابن القاسم لا شيء عليه (ثالثها) لو سقط من على دابته على رجل فمات الرجل فدية على عاقلة الساقط كاله أشهب في الموازية والمجموعة ولو انكسرت من من الساقط وانكسرت من من الآخر فقال ابن المواز ذهب أصحابنا أن على الساقط دية من الذي سقط عليه وليس على الآخر دية وقال ربيعة على كل

ان لم يكره والاقتلاما كما تقدم وعلى عاقلة الولد الصغير أو المتعلم نصف الدية مع القصاص من الاب أو الأم (و) يقتل (شريك صبي) دون الصبي (ان لم يلا) معاً على قتل شخص وعلى عاقلة صبي نصف الدية لان عمده كخطئه فان لم يتم التأويل على قتله وتعمده أو الكبير فقط فمليه نصف الدية في ماله وعلى عاقلة الصغير نصفها وورق قلام أو الكبير خد أو على عاقلة كل نصف الدية (لا) يقتل (شريك مخطئ) ولا شريك (مجنون) بل عليه نصف الدية في ماله وعلى عاقلة المخطئ أو المجنون نصفها هذا ان تعمده ولا فأنصف على عاقلة أيضا ثم شرع يتكلم على الحناية فيما دون النفي فقال (وما دون النفس

فجرح) وقطع وضرب واذهب اسم منفعة كسمع وبصر (كالنفس) أي كالجناية على النفس (فعلا) أي في الفعل من كونه عمدا وعدوانا (وفاعلا) أي من كونه مكلفا غير حربي ولا زائدا حرية أو اسلام (ومفعولا) من كونه معصوما للاصابة بآفة أو أمان قال ابن عرفة متعلق الجناية غير النفس إن أذنت بعض الجسم فقطع والافان أزال اتصال عظم لم يمت فكسر والافان أثرت في الجسم فجرح والا فأتلاف منفعة اهـ ولما كان قوله كالتفصيص يقتضي من حيث الفعل أنه يقتص من الناقص كالعبدان جرح كاملا كالحرارة فثني ذلك منه بقوله (الاناقصا) لحرية أو اسلام (كعبد) أو كافر (جنى على طرف) أو منفعة (كامل كحر) أو مسلم (فلاقصاص) من الناقص على المشهور من المذهب وهو قول الفقهاء السبعة وعليه عمل أهل المدينة لأن جناية الناقص على الكامل كجناية ذي يدشلاء على صحيحة وإن كان يقتص منه ٣٤٠ في النفس كما مر ودية الجرح في رقية العبد ودية السكار فان لم يكن فيه شيء

واحد دية صاحبه ودليل الاول أن الجناية بسبب الساقط دون سبب آخر اهـ (قوله كجرح) بفتح الجيم الفعل وأثره بالضم وسيأتي الفرق بين الجرح وغيره عن ابن عرفة (قوله من كونه عدوا) أي قصدا وقوله عدوانا أي تعديا يحترز عن اللبس والادب فينشأ عنه جرح فلا قصاص فيه (قوله غير حربي) أي لأن الحربي لا يقتص منه بدليل أنه لو أسلم أو آمنه لا يلزمه شيء فيما فعله وقدم أيضا ح تلك القيود أول الباب (قوله من كونه معصوما) أي من حين الرمي إلى حين التلف كما تقدم أيضا ح (قوله إن أذنت بعض الجسم) أي أذنته (قوله لم يمت) أي لم ينقص بل بقي معلقا ببعض العروق (قوله والا) أي بان لم تحصل أذنة بعض الجسم ولا إزالة اتصال عظم لم يمت (قوله والافاتلاف منفعة) أي بان لم تحصل أذنة بعض الجسم ولا إزالة اتصال عظم لم يمت ولا غاصت في الجسم وإنما أذهبت منفعة من الجسم مع بقائه على ما هو عليه (قوله يقتضي من حيث الماعل) أي لأن الأصل في التشبيه أن يكون تاما فأقارب هذا الاستثناء أن التشبيه في تمام (قوله من الناقص) مراده بالناقص والكامل باعتبار المعنى لا باعتبار المحس فان الفرض أن الأعضاء متساوية في الجميع (قوله كعبد) مثال لنقص الحرية وقوله أو كافر مثال لنقص الاسلام (قوله كجناية ذي يدشلاء) أي تنزيلا لنقص المعنوي منزلة النقص الحسي (قوله كما مر) أي في شرح قوله ولا زائدا حرية أو اسلام (قوله فان لم يكن فيه شيء مقدر) أي من الشارع وستأتي ديات الجراحات التي قدرها الشارع وقوله في حكمه أي مال يحكم به القاضي بعد تقويم الذات المجسني عليها صالحة ومعيبة وينظر ما بين القيمتين فيحكم القاضي به على الجاني وسيأتي أيضا ح ذلك (قوله فمن كل يقتص بقدر ما فعل) أي بالساحة ولا ينظر لفاوت العضو بالرقبة والفاظ (قوله وفيه نظر) أي فالأظهر الاول (قوله ما بين الحاجبين وشعر الرأس) مراده ما على الحاجبين وسفل عن شعر الرأس فبشمل الجبينين (قوله لا يسمى موضحة عند الفقهاء الخ) قال البساطي إنما يظهر تعريف الموضحة بما ذكر باعتبار الأدية وأما باعتبار القصاص فلا فرق بين هذه وبين غيرها (قوله ولا يشترط في الموضحة) أي قصاصا أو دية (قوله بل وإن ضاق) أي بل يشمت القصاص أو الدية وإن كان ضيقا كبره الخ (قوله ويقتص مما قبلها) أي من السابق عليها في الوجود والخيار جي (قوله وحارصة) بحاء مهملة فألف فراء قصاصا مهملتين (قوله وباضعة) بالعناد المدجمة والعين المهملة (قوله أي في عدة مواضع) أي بان أخذت فيه عينا وشمالا (قوله بكسر الميم) أي وبالحمز (قوله ولم تصل له) حاصله أن اللطافة هي التي أزال اللحم وقربت للعظم ولم تصل إليه بل بقي بدنها وبينه سنر رقيق فان

مقدر في حكمه إن برئ على شين والابليس على الجاني المتعمدا لا العقوبة (وان تعمد مباشر) على مادون النفس (بالاتاؤ) منهم (وتميزت) الجراحات أي تميز وعلم فعل كل واحد منهم (فإن كل) يقتص (بقدر ما فعل) فان تماثلا اقتص من كل بقدر الجميع تميزت أم لا قياسا على قتل النفس من أن الجميع عند التماثل يقتلون بالواحد وأما إذا لم تميز عند عدم التماثل فهل يلزمهم دية الجميع ولا قصاص أو يقتص من كل بقدر الجميع فإذا كانوا ثلاثة قطع أحدهم عينه وقطع أحدهم يده والثالث رجليه ولم يعلم من الذي فمأ العين ومن قطع الرجل ومن قطع اليد والحال أنه لا تماثل بينهم اقتص من كل بفقء عينه وقطع يده ورجله

وفيه نظر إذ لم يقع من كل واحد الفعل واحد ثم مرع في بيان ما يقتص منه مادون النفس وما لا يقتص منه بقوله (واقص من موضحة) بكسر الصاد المعجمة (وهي ما أوضحت عظم الرأس) أي أظهرته (أو) عظم (الجبهة) ما بين الحاجبين وشعر الرأس (أو) عظم (الحدين) فما أوضحت عظم غير ما ذكر ولو بالوجه كاتف ولحي أسفل لا يسمى موضحة عند الفقهاء وإن اقتص من عدة ولا يشترط في الموضحة ماله بال واتساع بل (وان) ضاق (كبيرة) أي كقدر من غير زها يقتص منه (و) يقتص (مما قبلها) أي الموضحة من كل ما لا يظهر به الاظم وهي ستة بينها بقوله (من دامية) وهي ما أضعت الجلد حتى رشح منه دم بلا شق له (وحارصة ما شمت الجلد وسحق) بكسر السين ما (كشطته) أي الجلد عن اللحم (وباضعة) وهي ما (شقت اللحم وملاحة) وهي ما (غاصت فيه بتعدد) أي في عدة مواضع منه ولم تقرب له عظم (ولطافة) بكسر الميم وهي ما (قربت للعظم) ولم تصل له والا فوضحة كما تقدم فالسنة

ثلاثة متعلقة بالجلد وثلاثة باللحم (و) يقتض (من يروح الجسد) غير الرأس (وان متعلقة) وسيأتي تفسيرها وتفسير (بالمساحة) طولا وعرضا وعما وهذا (ان اتحاد المحل) أي يشترط اتحاد فلا يقتض من يروح عضواً من في أيسر ولا عكسه ولا تقطع مسبابة مثلاً بإيهام ولو كان عضو الجفن عليه طويلاً وعضو الجاني قصيراً لم يكمل بقية الجرح من عضوه الثاني (و) اقتض (من طبيب) المراد به هنا من مباشر القصاص من الجاني (زاد) على المساحة المطلوبة (عمداً) فيقتض منه بقدر ما زاد فلو نقص ولو عدا فلا يقتض ثانياً فان مات المقتض منه من القصاص فلا شيء على الطبيب اذ لم يزد عداً ولا فاقه قصاص (والا) يتحد المحل أولي يعتمد الطبيب الزيادة بل خطأ (فالعقل على الجاني فاذا قطع خنصره ولا خنصره فلا قصاص لعدم اتحاد المحل وتعين العقل فان كانت الجناية عمداً ٣٤١ وتعين العقل فان كانت الجناية عمداً

أودون الثلث ففي ماله والا
فعلى العاقلة كما سيأتي
وشبه في لزوم العقل قوله
(كعين أعشى) أي حدقتة
جنى عليها ذوسالمة بأن
فأعها فان السالمة لا تؤخذ
بعدم المماثلة بل يلزمه
حكومة بالاجتهاد وفي
العكس الدية (ولسان أبكم)
لا يقطع بالناطق ولا عكسه
وفي الناطق الدية وفي
الأبكم الحكومة (وما بعد
موضحة) من الجراح
لاقصاص فيه ويتعين فيه
العقل وبينه بقوله (من
منقلة) بفتح النون وكسر
القاف مشددة وهي
لا تكون الا في الرأس أو
الوجه وهي (ما ينقل بها)
أي فيها (فراش العظم)
بفتح الفاء وكسرها أي
العظم الرقيق المكشوف فوق
العظم كقشر البصل أي
ما يربل منها الطبيب بفراش
العظم (الدواء) أي لاجله
ليلتئم الجرح أي ما شأنها

زال ذلك السر سميت موضحة (قوله ثلاثة متعلقة بالجلد) أي وهي الدامية والحارصة والسمحاق
وقوله وثلاثة باللحم أي وهي الباضعة والمتلاعبة والمطاة (قوله غير الرأس) أي والجبهة والخدين وأما
الرأس فقد سبق الكلام على سبع جراحات فيه وسيأتي اثنتان ليس فيهما الدية وهما المتقلة والآمة
(قوله وسيأتي تفسيرها) أي في قوله ما ينقل بها فراش العظم للدواء ويحتج بن في نسبتهامته بقوله
صوابه وان هاشمة فقد قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا ان المتقلة لا تكون الا في الرأس والوجه انظر
المواق اه (قوله بالمساحة) هي بكسر الهمزة (قوله وهذا ان اتحاد المحل) أي واعتبار القصاص بالمساحة
انما يكون ان اتحاد المحل (قوله لم يكمل بقية الجرح الخ) أي فجعل اعتبار القصاص بالمساحة اذ لم
يحصل ازالة عضو والافقة قطع العضو الصغير بالأكبر وعكسه (قوله المراد به هنا) أي وأما الطبيب
بمعنى المداوي ليس مرادها هنا (قوله فلو نقص ولو عمداً) أي على المساحة المطلوبة لانه قد اجتهد
(قوله فلا شيء على الطبيب) أي فلا يقتض منه فلا ينافي أن عليه ان زاد الدية كما يأتي بعد (قوله فاذا
قطع خنصره) مثال لما لم يتحد فيه المحل (قوله فان كانت الجناية عمداً) أي فان كان الجرح عمداً
والفرض عدم اتحاد المحل في الجاني أو كان من زيادة الطبيب وقوله أودون الثلث أي أو كان خطأ
وعقوله دون ثلث الدية الكاملة وقوله ففي ماله أي فالعقل في ماله (قوله وفي العكس الدية) أي فيما
إذا كان الجاني أعشى وفقاع العين البصير (قوله وفي الناطق الدية الخ) أي كما فصل في العين العمياء والعين
البصيرة (قوله ويتعين فيه العقل) أي فيستوى عمده وخطؤه (قوله وهي لا تكون الا في الرأس
أو الوجه) هذا مما يؤيد بحث بن المتقدم (قوله أي فيها) جعل الباء بمعنى في بشكل عليه آخر
العبارة فان مقتضاها أن الباء بمعنى من (قوله وهي ما أفضت لام الدماغ) حاصله أن الآمة هي الجرح
الواصله لام الدماغ ولم تخرقها رذ كرخيل بعد هذا الدامنة بغين معجمة وهي ما خرق خريطة الدماغ ولم
تتكشف بل نحو قدر مغر زايرة فعل كلام خليل ما بعد الموضحة ثلاثة أشياء قال ابن عبد السلام الاظهر
أن الآمة والدائمة مترادفتان أو كالترادين في أجل ذلك لم يتعرض لحاء متقنا وجعل ما بعد الموضحة
شئين (قوله جلدة رقيقة) محصله أن الدماغ اسم للمخ وأمه هي الجلدة الرقيقة (قوله ولا عقل فيها)
أي بل فيها الادب ان كانت عمداً (قوله يبدأ ورجل) الباء داخله على الآلة وقوله بغير وجه الباء
بمعنى على (قوله بغير وجه) اي ما يمد يد ثلاثة لاكثر كرمع اللطمة (قوله ولا من ازالة الحية) هي
الشعر النابت على اللحي الأسفل (قوله بفتح اللام) لعلة بكسرها لانه لا يصح فيها قال تعالى لا تأخذ
بلحيتي (قوله الا في الادب) أي ونجيب الحكومة في اللحية وشعر العين والحاجب ان لم ينبت كما كان
أولا (قوله وسيأتي تفسيره) أي في قوله وان جرحه الخ (قوله ففي عمدها القصاص) أي وان لم

ذلك وانما لم يكن فيها قصاص لشدة خطرها (وآمة) بفتح الهمزة مددودة وهي ما (أفضت لام الدماغ) وأم الدماغ جلدة رقيقة
مفر وشدة عليه متى انكشفت عنه مات (ولا من لطمة) عطف على مخدوف استفيد مما قبله أي فلا قصاص من ذلك ولا من لطمة أي
ضربة على الجلد اذ لم ينشأ عنها جرح ولا ذهاب متفعة ولا عقل فيها كما سنبه عليه (و) لا من (ضربة) يبدأ ورجل بغير وجه كصفع بقفا
(لم تجرح) أي لم ينشأ عنها جرح أي لا ذهاب متفعة كاللطمة (و) لا من ازالة (لحية) بفتح اللام (و) لا من ازالة (شفر عين) بضم الشين
المعجمة ومكون الفاء ادب (و) لا من شعر (حاجب وعمدها) أي هذه المذكورات من اللطمة وما بعدها (كالخطأ) في عدم القصاص
والعقل (الا في الادب) فيجب في عمدها دون خطمها ومفهوم لم تجرح انها ان نشأ عنها جرح أو ذهاب متفعة ان فيها القصاص وهو كذلك
وسيأتي تفصيله (بخلاف ضربة بسوط) ففي عمدها القصاص (ولا) قصاص (ان عظم الخطر) بفتح الخاء والطاء أي الخوف (في
غيرها) أي غير الجراح

ثلاثي بعد الموضحة أي جراح الجسد غير ما تقدم (كعظم الهندو) أي كسر عظم الصلب أو العنق (ورض الانشين) وفي العقل كالملا
بعد البره ومفهوم مرض أن في قطعها أو جرحها القصاص لانه ليس من المتالف (وان جرحه) جرحه القصاص كوضحة (فذهب)
بسببه (نحو بصره أو شات يده اقتص منه) أي بفعل الجاني بعد بره المجنى عليه مثل ما فعل (فان حصل) للجاني (مثل) أي مثل الداهب
من المجنى عليه (أو زاد) الداهب من الجاني ٣٤٢ بان ذهب شيء آخر مع الداهب بان أوضح فذهب بصره وسمعته فلا كلام لانه

ينشأ عنه جرح ولا ذهاب منفعه لان الضرب بالسوط عهد للادب والمجدود وليس فيه متالف عادة (قوله
التي بعد الموضحة) أي وهي المتقلة والامة التقيد بعظم الخطر بالنسبة للجراحات التي في الجسد غير
المتقلة والامة المتقدمة من فائه لا قصاص فيهما من غير قيد بعظم الخطر لان شأنهما عظم الخطر وقوله غير
متقدم أي من الموضحة وما قبلها من كل ما في هذه القصاص فالضمير في غيرها عائدا على الجراح التي بعد
الموضحة وقوله أي جراح الجسد تفسير للغير وقوله غير ما تقدم قيد في جراح الجسد (قوله بعد البره) أي
بعد استقراحياته والموضوع ان الاتيين وما قبلهما ذهبت منه المنفعة والافلو يرى على غير شين لم
يكن في العمد الا الادب وانما وجب العقل دون القصاص لقول مالك أخاف أن يتلف الجاني (قوله أي
يفعل بالجاني) وجد بطرته هذا أول ما نقله الفقير مصطفى العقباوي تلميذ المؤلف من شرحه على الأصل
مع تجريد من مجموع وحاشية شيخنا العلامة سيدي الشيخ محمد الامير وذلك باذن من ولي الله تعالى الشيخ
صالح السباعي بقظة ومؤلفه القطب شيخنا الدردري ما نقلت له يا سيدي نقل كلامك لعلك تبتسم
وقال خير انسأل الله القبول والرضا اه (قوله بعد بره المجنى عليه) أي كما هو الواجب في كل الجراحات
التي لم يتحقق عاقبة أمرها وسيأتي بيان ذلك (قوله مثل ما فعل) أي من الجرح موضحة أو غيرها
(قوله أي مثل الداهب) الأولى حذف مثل وقوله من المجنى عليه صفة للداهب الذي هو البصر أو
شل اليد (قوله وسمعته) هذا والذي زاد (قوله فلا كلام) أي لذلك الجاني الذي اقتص منه وقوله
لانه ظالم يستحق أي يستحق القصاص بالوجه الذي فعل به والزيادة أمر من الله (قوله فالعقل لازم
للجاني في ماله) أي الجاني وهذا مذنب ابن القاسم وقال أشهب أنها على عاقبته والوجه مع ابن
القاسم لان القرض أن الجرح عمد (قوله الأصل) يعني به خيل لا ولو جرى على اصطلاح المصنف في شرحه
أعبر بالشيخ (قوله لان الضرب لا يقتص فيه) أي الضرب بغير السوط ان لم ينشأ عنه جرح لا يقتص فيه
(قوله كما في الآية) أي وهي قوله تعالى والجروح قصاص (قوله بفعل فيه الخ) الاوضح في العبارة أن يقول
بعد قول المصنف بلا ضرب بل بحيلة فانه فعل به ويحذف ما بين الكلامين (قوله ما لم يكن الضعف جدا)
أنظر من ذكر هذا القيد فان ظاهر كلام الشراح التي بأيد بنان السليمة تؤخذ بالضعيفة من غير تقييد بما
القيد وذك الشرح تتميم المسئلة وحاصل فقها أن العين السليمة تؤخذ بالضعيفة خلقة أول كبر أو جدرى أو
لومة ونحوها كطرفه ولو أخذ صاحبها عفا لا حيث كانت الجنابة على تلك الضعيفة عمدا كما هو الموضوع
فان كانت الجنابة خطأ فان كان ضعفها خلقه أو لكبر أو جدرى أو لومة ولم يتمكن صاحبها من أخذ عفاها
من الراعي الأولى فالدية كاملة وأما اذا تمكن من أخذ عفاها منه غرم الجاني الخطأ لربها بحساب ما بقي
من نورها (قوله وبين أخذدية كاملة) أي وهي دية عين نفسه (قوله ولو كان أخذدية الأولى على
الاصوب) أي كما في ابن عرفة عن ابن القاسم وأشهب ولذا قال المسناوي الفقه صحيح لكن تخير المجنى عليه
بين الدية والقصاص مشكل لان مشهور المذهب تحتم القصاص في العمد وأجيب بان الموجب للتخير هو
عدم مساواة عين الجاني والمجنى عليه في الدية لازدية عين المجنى عليه أنف دينار بخلاف عين الجاني فدينار
خمسائة دينار فلو ألزمناه بالقصاص لكان أخذ الدية في الأعلى وهو ظلم له كن كفه بمقطوعة وقطع

ظالم يستحق (والا) يحصل
للجاني مثل الداهب من
المجنى عليه باذ لم يحصل
شيء أو حصل غيره (فالعقل)
لازم للجاني في ماله أي عقل
ما ذهب من المجنى عليه
فعبارة أوضح من عبارة
الأصل (كان ضربه) ضربه
لاقصاص فيها كاطمة أو
ضربه بقضيب مما لا قصاص
فيه لان الضرب لا يقتص
فيه انما يقتص من الجروح
كما في الآية (فذهب) بصره
مشلا فانه لا يضرب بل
عليه العقل (الا أن يمكن
الاذهاب) من الجاني بفعل
فيه يذهب منه مثل
ما ذهب بها لاقصاص
فيه كحيلة تذهب بصره (بلا
ضرب) فانه يفعل به (وان
قطع) بعد الجنابة (عضو
قاطع) لعضو غيره عمدا
(بساوي) مرتبطة بقطع
بمعنى سطة (أو) قطع بسبب
(مرفقة أو) قطع بقصاص
لغيره أي لغير المجنى عليه
أولا (فلا شيء للمجنى عليه)
لاقصاص ولا دية لانه انما
تعلق حقه بالعضو المائل
وقد ذهب وكذا لو مات
القاطع بخلاف مقطوع
العضو قبل الجنابة

عليه الدية (ويؤخذ) من الجاني (عضو قوي بضعيف) جنى عليه فاذا
جنى صاحب عين سامة على عين ضعيفة الابصار خلقة أو من كبر صاحبها فان السليمة تؤخذ بالضعيفة ما لم يكن الضعف جدا والا
فالدية (وان فأسالم) أي سالم العيتين (عين أعور) فيخير المجنى عليه بين ثقتي له مائة من الجاني وبين أخذدية كاملة من مال الجاني
ولو كان أخذدية الأولى على الاصوب للسنة ولانه يستفح بالواحدة انتفاع العينين كما قال (قوله) أي لا أعور ونسبته أعور بحسبها كان
والا فوفت التخخير وأعي (العود) أي

القصاص (أو أخذ دية كماله من ماله) لأنه عمد (وان نقأ أعور من سالم مماثلته) أي مماثلة عين الجاني السالبة (فله) أي لسالم العيني المجنى عليه (القصاص) من الأعور الجاني بان يفق عينه السالبة قصيره أعمى (أو) يترك القصاص ويأخذ من الجاني (دية ما تركه) وهي عين الجاني وديتها ألف دينار على أهل الذهب (و) أن نقأ الأعور من سالم (غيرها) أي غير المماثلة لعينه بان نقأ من سالم مماثلة الأعوراء (نصف دية فقط) تلزم الجاني (في ماله) وليس للمجنى عليه أن يقتص لعدم المحل المماثل (وان نقأها) أي نقأ الأعور عيني سالم عمد في مرة أو مرتين وسواء نقأ التي ليس له مثلها أولاً أو ثانياً على الرجوع (فالقود) حق للمجنى عليه بان يفق المماثلة من الجاني قصيره أعمى لبقاء سألته (ونصف الدية) يأخذ المجنى عليه من الجاني بدل ٢٤٣ ما ليس لها مماثلة ولم يخبر سالم العيني في المماثلة بحيث يكون له

القصاص أو أخذ الدية لتلازم عليه أخذ دية ونصف وهو خلاف ما ورد من الشارع صلى الله عليه وسلم (والاستيفاء) في النفس (للعاصب) الذكر فلا تدخل فيه لزوجة ولا أخ لام أو جد لها ولا احتراز بقيد النفس عن الجرح لأنه للمجنى عليه لا للعاصب (على ترتيب الولاء) فيقدم الأقرب فالأقرب فيقدم ابن قابله الخ (الأجد) الأدنى (والأخوة فسيان) هنا في القتل والعفو ولا كلام للأجد الأعلى مع الأخوة ولا لبني الأخوة مع الجد لأنه بمنزلة أبيهم ولا كلام لهم مع أبيهم فكذا ما هو بمنزلة وقولنا هنا في القتل الخ احتراز عن ارت الولاء فليس الجدم مساوياً للأخوة بل يقدم الأخوة وينوهم عليه (وحلف) الجدم (الثالث) من أيمان القسامة (ان ورثه) أي ان ورث الثالث بان كان

بدرجل من المرفق ١٥ وهذا الجواب يقوى اشكال التخيير في صورة ما اذا نقأ أعور من سالم مماثلته كذا في بن والجواب الاتم قولهم للسنة (قوله لانه عمد) على لكون الدية في ماله (قوله على أهل الذهب) أي كما سيأتي في تفاصيل الديات (قوله وسواء نقأ الخ) أي كما هو قول ابن القاسم وقال أشهب ان بدأ بالتي له مثلها وثني بالآخى فالقصاص وألف دينار لتعين القصاص بالمماثلة وصارت الثانية عين أعور في دية كاملة وان نقأها معها أو بدأ بالتي ليس له مثلها فالقود في المماثلة ونصف الدية في غيرها (قوله لبقاء سألته) الاوضح مماثلته وهو تعليل لقوله فالقود (قوله لتلازم عليه أخذ دية ونصف) أي حيث اختار أخذ الدية في العيني (قوله للعاصب) أي واستيفاء القصاص من الجاني لعاصب المقتول لا لغيره ولا قالوا لا يجوز للعاصب القتل بمجرد ثبوته ولو عاينه أو شهدت بين يديه بينة بل يجب من الجاني حتى يحضر العاصب اذا وجد على الترتيب فان لم يكن له عاصب فالنظر للعاصب وهذا في غير القتل غيلة وأما هو فالنظر فيه لأحكام من أول الامر (قوله الذكر) أي وهو العاصب بنفسه خرج العاصب بغيره أو مع غيره وتقييد الشارع للعاصب بالذكر أغلبي والأفالمعتق عاصب بنفسه وان كان أنثى (قوله فلا تدخل فيه زوج) أي الا أن يكون ابن عم لزوجته المقتولة (قوله والاحتراز بقيد النفس) أي الذي زاده الشارع بعد قوله والاستيفاء (قوله لانه للمجنى عليه) أي ان كان رشيداً أو ألقوليه (قوله على ترتيب الولاء) المناسب على ترتيب النكاح لانه المتقدم (قوله فسيان هنا) أي كما قال الاجهوري في نظمه المشهور * وسوء مع الآباء في الارث والدم * (قوله ولا كلام للأجد الأعلى) محترز قوله الأدنى لان الجدم الأعلى في نسبه كالاعمام وان كان يقدم عليهم (قوله ولا لبني الأخوة مع الجدم) أي الأدنى (قوله عن ارت الولاء) أي لارت النسب فسيان كما في النظم (قوله بل يقدم الأخوة وينوهم عليه) أي كما أفاده الاجهوري في نظمه بقوله

بفسل وإيماء ولا عجزاة * نكاح أخا وابناء على الجدم

(قوله حلف النصف) أي كما يحلف الأخ النصف الثاني لانه ميراث كل واحد في تلك الحالة (قوله في الصورتين) أي صورهما اذا كان معه أخوان أو أخ (قوله وانتظر غائب من العصبه) أي له حق في الاستيفاء بان كان مساوياً بالحاضر في الدرجة له مفراً أو يقتص ويحبس القاتل مدة الانتظار ويحدد لان العادة الفرار في مثل ذلك ولا يطلق بكفيل اذ لا تصح الكفالة في القود وينفق عليه من ماله ان كان له مال والا فن بيت المال فان اتفقا في ح يطلق ولا يجب حتى يموت جوعاً وفي البسر القراني ينفق عليه الولي الحاضر ويرجع على أخيه اذا قدم ان قام بحقه (قوله قربت غيبته) هذا قول ابن القاسم في المجموعة وظاهر المدونة عند ابن رشد وأبي عمران أن الغائب ينتظر وان بعدت غيبته ومحل الخلاف المذكور اذا غاب بعض العصبه دون بعض فلو غابوا كلهم فالظاهر انتظارهم مطلقاً ولو بعدت غيبتهم

معه أخوان فان كان معه أخ حلف النصف ولا فرق بين العمد والخطأ في الصورتين اتفاقاً كما يحلف الثالث في الخطأ اتفاقاً حيث كان معه أكثر من أخوين أما ان كان عمداً وهم أكثر من مثله فحلف الثلث وقيل كاخ أي قدرأ خازن أعلى عدد الأخوة ويحلف ما ينوبه كالربع حيث كان الأخوة ثلاثة أو الخمس الخ (وانتظر غائب) من العصبه (قربت غيبته) بحيث تصل اليه الاخبار ومحل الانتظار حيث أراد الحاضر القصاص اذ لو أراد العفو فله ذلك بدون انتظار والغائب اذا حضر فعليه من دية عمد كما لا ينتظر ان بعدت غيبته بعد البحث بتعذر وصول الخبر اليه كاسير ومفقود كما قال (لا بعدو) لا ينتظر محضون (مطبق) بخلاف من يفتي أحياً فانتظر افاقته (و) لا ينتظر (ص) أي يارفع حيث (لم يوقف أشيرت عليه) كاخ غير من عاصيان

ولو أبعد منه حكمه من القسامة والقصاص أو يكون عاصباً لم يمسأله يستعين بعاصبه كمنه ولو كان المستعان به أجنبياً من
 المقتول كان قتل امرأة وترك ابنها صغيراً وابن ابن كبيراً لا يمسأله أن يمس ويستعين به من أبيه ولو وقف الثبوت على الصغير
 كان لم يوجد من العصبه غيره أو معه كبير واحد ولا عاصب يستعين به الكبير فإن الكبير يخاف حصته خمسة وعشرين من مائة مع احضار
 الصغير ثم ينتظر بلوغ الصغير فيحلف الباقي ويثبت القصاص فكلام المصنف فيما يحتاج لقسامة وأما ما ثبت بينه ففيه القصاص
 بدون انتظار هذا ما جرى عليه الشراح وفي المسئلة خلاف كثير (و) الاستيفاء (للنساء) أيضاً ثلاثة شروط أشار للاول بقوله (ان ورثن)
 أي كن وارثات احترازاً عن العمه والخالة ونحوهما وللتاني بقوله (ولم يساوهن عاصب) في الدرجة بأن لم يوجد عاصب أصلاً أو يوجد أنزل
 كم مع بنت أو أخت فخرجت ٣٤٤ البنت مع الابن أو الأخت مع الاخ فلا كلام لها معه في عفو ولا قود وأشار

وفي مختصر الوقار ما يشهد لذلك ١٥ ملخصاً من حاشية الاصل (قوله ولو أبعد منه) أي هذا اذا ساواه
 في الدرجة بل ولو بعد عنه كمثال الشارح (قوله ويستعين به من أبيه) مثال الاجنبي من المرأة
 المقتولة ثم ان اقتصاصاً بعد القسامة فظاهر وان عفا العمان في الاولى أو ابن الابن الكبير في الثانية
 سقط القتل وللصغير نصيبه من دية عمه هذا هو المرتضى والموافق لما في المدونة (قوله ففيه القصاص
 بدون انتظار) أي للصغير لان صغيره بمنزلة بعد الغيبة فان حصل عفو من بعض الكبار فلا قصاص
 وان لم يعف نصيبه من دية عمه (قوله وفي المسئلة خلاف كثير) لكن قد علمت ان هذا هو المرتضى
 والموافق لما في المدونة (قوله ونحوهما) أي من باقي ذوى الرحم من النساء الغير الوارثات (قوله في
 الدرجة) أي وفي القوة وانما قلنا ذلك لان اخرج الأخت الشقيقة مع الاخ للاب فان لها حق في الاستيفاء
 لكونه أنزل منها بالقوة وان ساواها في الدرجة فتحصل أن الشرط المنفي مساواة النساء للعصبه في
 الدرجة والقوة معاً (قوله أو الأخت مع الاخ) أي المستويين في الدرجة والقوة ككونهما شقيقتين
 أو لاب وأما الشقيقة مع أخ لاب فلها الكلام معه في العفو والقود كما علمت (قوله وكن عصبه لو كن
 ذكورا) المعنى لو فرض ككون ذكورا كن عصبه فكن عصبه في كلام المصنف دليل جواب
 لو هو الجواب (قوله ولا كلام للجدة الخ) أي فليس لها في شأن الدم مطلقاً عفو أو قصاصاً
 لان نساء الشرط الاخير منهن (قوله فان كن الوارثات) الضمير يرجع للنسوة المستوفيات الشروط
 الثلاثة بدليل المثال الا في فالقصد التفرع على مقتضى استيفاء الشروط وعمل بتلك التفاصيل
 مع أنها ستأتي في المتن للايضاح من اول الامر (قوله كالبنات مع الاخوة) مثال لقوله فان كن
 الوارثات (قوله كالبنات معهن أخت لغيرهم) مثال لحيازة الميراث وقوله وثبت قتل مورثهن الخ قيد في
 المثال الاخير وقوله فلا كلام للعصبه غير الوارثين المناسب الغير الوارثين (قوله والحق في القتل للنساء)
 مراده اللاتي هن الميراث (قوله فلهما الكلام مع أخيهما) أي لتتري لهما نكاح مورثهما واشترط عدم
 مساواة العاصب للنساء ان كن أصولاً وسأني ايضاح ذلك (قوله فلا كلام للزوجة أو الزوج) لف ونشر
 مرتب أي وانما الكلام للابن في الاولى والبنت في الثانية والزوجة لاحق لها بعدهما من العصبه (قوله
 ولا يجوز له اخذ بعض الدية الخ) أي فان صالح ولي الصغير الجاني على أقل من الدية مع ملاء الجاني رجع
 الصغير بعد رشده على العاتل ولا يرجع القاتل على وليه بشئ (قوله عبد الصبي) مثله السفية (قوله اذ لا
 تقع للمسي) محل هذا ما لم يخش على المسي من القاتل والاعتين القصاص (قوله وأخرا القصاص) أي
 وجوباً وقوله فيمادون النفس أي وأما الجاني على النفس فلا يؤخر القصاص منه لما ذكر (قوله وكذا

للتالث بقوله (وكن عصبه
 لو كن ذكورا) فلا كلام
 للجدة من الام والأخت
 للام والزوج فان كن
 الوارثات مع عاصب غير
 مساو فلهن وله القود أي
 كل من طلبه من الفريقين
 أجيبه ولا يعتبر عفو
 الا باجتماع الفريقين
 أو بواحد من كل فريق
 كالبنات مع الاخوة سواء
 ثبت القتل بينه أو قسامة
 أو اقرار كان وزن الميراث
 كالبنات معهن أخت لغيرهم
 مع الاعمام وثبت قتل
 مورثهن بقسامة من
 الاعمام فلكل القتل ولا
 عفو الا باجتماعهم فلا
 ثبت بينه أو اقرار فلا
 كلام للعصبه غير الوارثين
 والحق في القتل للنساء
 (والوارث كمورثه) ينتقل
 له من الكلام في الاستيفاء
 وعدمه ما كان لمورثه
 الذي هو ولي الدم فاقتل
 شخص وله ابن مات ذلك

الابن عن ابن وبنت فيقتل لهما الكلام الى آخره فلها الكلام مع أخيهما وتخرج
 الزوجة والزوج فاذا مات ابن المقتول عن ابن زوجه أو ماتت بنت المقتول عن زوجه فلا كلام للزوجة أو الزوج (قوله وتبينه) لو حصل
 عفو من كبير معه صغير فليس للصغير الا نصيبه من الدية ولا يسرى عفو الكبير عليه فلو كان للصغير ولي من أم ونحوه كزمت واستحق
 الصغير قصاصاً بلا مشاركه له فعلى وليه النظر بالمصلحة في القتل وأخذ الدية كاملة ويخير ان استوت ولا يجوز له أخذ بعض الدية مع
 يسر الجاني والحكم كذلك لو قطع أحد يد الصغير مثلاً فان كان الجاني معه رافقه الصلح باقل أمان قتل الصغير فلا كلام له لانه لا يقطع نظره
 بالموت واليه الكلام للعاصب فان قتل شخص عبد المسي أوجرحه فالولي للولي أخذ القيمة والارث دون القصاص اذ لا نزع للمسي (وأخر)
 القصاص فيمادون النفس (المذكور) أي من يخاف من الموت فلا يذنبه فيلزم أن يؤقتس بدون زني وكذا

يؤثر الجاني إذا كان مريضاً حتى يسبر أو يؤخر أيضاً القصاص فيما دون النفس حتى يبرأ المجرم وح لا احتمال أن يموت فيكون الواجب القتل بسقامة (كعقل) أي دية الجرح (الخطأ) فيؤخر إلى براء المجرم وخوف أن يسرى على النفس فتؤخذ الدية كاملة فاز برئ على غير شين فلا عقل ولا أدب لأنه لم يعتمد وان برئ على شين فحكومة (وأحد حدين) وجب الله تعالى كسر بوزن يكر (لم يقدر) المحدث (عليهما) في فور خوف سوته فيؤخر أحدهما (وقدم الأشد) كخذ الزنا (إذا لم يخف ٣٤٥ منه) الهلاك بتقدمه فان خيف منه قدم الأخف كخذ الشرب

والقذف فان خيف من الأخف الهلاك قدم الأشد مفراً فان لم يطق قدم الأخف مفراً فان لم يطق انتظر قدرته فان كان أحد لله كسر بوحده كقذف قدم حق الله لأنه لا عفو فيه فان كان لأدمين كقطع لزيد وقذف لعمرو بالتقديم بالقرعة فهو تنبيه لو دخل جان الحرم ولا يؤخر بل يخرج منه ويقام عليه الحد خارجه ولو محرماً ولا ينتظر لإتمامه (وسقط) القصاص (ان عفارجل) من المستحقين حيث كان العافي مساوياً (في درجة الباقي) والاستحقاق كإثنين أو عشرين أو أربعين وأولى ان كان العافي أعلى كعفو ابن مع أخ فان كان أنزل درجة لم يعتبر عفو كعفو أخ مع ابن وكذا لو كان العافي لم يسا والباقى في الاستحقاق كاخوة لام مع اخوة لاب (والبنت) أو بنت الابن (أحسق من) الأخ في عفو وضده) فتمت طلبت القصاص الثابت ببينة أو اعتراف أو اعفو عن القتل فلها

يؤخر الجاني) أي ولو تأخر البرء سنة (قوله ويؤخر أيضاً القصاص) أي من أسباب تأخير الجاني انتظار براء المجرم وح (قوله أي دية الجرح الخطأ) أراد بها ما يشمل الحكومة فيما ليس فيه شيء مقدر من الشارع بدليل قول الشارع فان برئ على غير شين الخ والحاصل أنه ما تؤخر به الخطأ للبرء كانت تحمها العاقلة أم لا وهو مذهب ابن القاسم في المدونة خلافاً لقول أشهب متى بلغ عقل الجرح الخطأ نلت الدية فلا تأخير لو جوب ذلك على العاقلة ساعة الجرح كذا في بن (قوله لأنه لم يعتمد) علمه لنفي الأدب وترك علمه نفي العقل وهي البرء على غير شين (قوله وأحد حدين) بالرفع معطوف على نائب فاعل آخر الذي هو القصاص (قوله كخذ الشرب والقذف) مثال للأخف لان كلاهما نون في الحروف والزنا مائة (قوله فان لم يطق) بان خيف عليه الموت من تفرقة الأشد (قوله انتظر قدرته) أي أو الموت (قوله كسر الخ) أي وزنا (قوله لأنه لا عفو فيه) أي لمخلوق فلا يجوز لأحد الشفاعة فيه وقولهم حق الله مبني على المسامحة أي بالنسبة للجازاة عليه يوم القيامة (قوله فان كان لأدمين) بقي عليه ما إذا كان الحقان لشخص واحد كما لو قذفه وقطع يده والحكم فيه مثل ما إذا كان الحقان لله (قوله بل يخرج منه) أي وإقام عليه الحد فيه لئلا يؤدي إلى تعيجه وسواء فعل موجب الحد في الحرم أو خارجه ولجاء إليه وأما قوله تعالى ومن دخله كان آمناً فمقتضى أنه أخبارهما كان في زمن الجاهلية بدليل أولئك هم حرماً آمنوا يتخطف الناس من حولهم وقيل ان الآية منسوخة بآية فافتلوا المشركين حيث وجدتموهم وقيل كان آمنان العذاب في الآخرة وقيل الجملة أنشائية معنى أي آمنوه من القتل والظلم إلا بموجب شرعي وهذا هو الاعم لقوله تعالى ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقم من عذاب أليم (قوله وسقط القصاص) أي المعبر عنه فيما تقدم بالقود وحاصله أنه إذا كان القائم بالدم رجلاً فقط مستويين في الدرجة والاستحقاق فان اجتمعوا كلهم على القصاص وجب وان طالب بعضهم القصاص وبعضهم العفو فالقول اطالب العفو ويسقط القصاص ولن لم ينف نصيه من دية عمه (قوله والاستحقاق) قيد تركه المصنف وزاده الشارح وسياق محترزه في الشارح (قوله أو أخوين) أي أشقاء وأولاد وبناتهما العمان (قوله في الاستحقاق) أي في أصل استحقاق الدم إذا استحقاق للاخوة للام فيه لمساواة قدم ان الاستيفاء للعاصب وهم غير عصبية (قوله والبنت الخ) هذه مرتبة ثانية وهي ما إذا كان القائم بالدم نساء فقط وذلك لعدم مساواة عاصب لمن في الدرجة بان لم يوجد أصلاً أو وجد وكان أنزل (قوله وان كانت مساوية لها في الارث) أي ولا يلزم من مساواتها لها في الارث مساواتها لها في الدم (قوله ولا شيء لها من الدية) أي دية عمه لعدم مساواتها في التعصيب كسواى العصبية من الرجال (قوله أmaalو احتاج القصاص لقسامة) محترز قوله الثابت ببينة أو اعتراف (قوله فلا عفو لها) أي والقول للعصبية في القصاص (قوله فلا عفو لهم) أي والقول لها في طلب القصاص (قوله أو كان ولا كلام) أي لكون البنت أعلى درجة منه والقتل ثابت بالبينة أو الاقرار (قوله في الصواب من امضاء ورد) أي فاذا أمضى بنظره عفو بعض البنات فلم يبق من نصيبه من الدية ومفهوم قوله واحد من كينات أنه لو عفون كلهن أو اردن القتل كلهن لم يكن للحاكم نظر (قوله لأنه بمنزلة العاصب) هذا التعليل غير تام لان الحكم ان الحاكم ينظر وان لم يكن وارثاً كما اذا قتل الرجل وترك بنتين وأختاً وعفت غير تام لان الحكم ان الحاكم ينظر وان لم يكن وارثاً كما اذا قتل الرجل وترك بنتين وأختاً وعفت

ولا كلام للاختوان كانت مساوية لها في الارث ولا شيء لها من الدية

٤٤ - صاوى - في

أما لو احتاج القصاص لقسامة فليس لها أن تقدم لان النساء لا يقسمن في العمد بل العصبية نحيب أقسموا وأرادوا القتل وعفت البنت فلا عفو لها وان عفوا وأرادت القتل فلا عفو لهم إلا باجتماع الجميع أو بعض البنات وبعض منهم (وان عفت واحدة من كينات) أو بنات ابن أو أنوات ولم يكن عاصب أو كان ولا كلام (نظر الحاكم) العدل في الصواب من امضاء ورد لأنه بمنزلة العاصب إذ يرت الباقى لبيت المال (وفي) اجتماع (رجال ونساء) أعلى

لثلاثة منهم ولم يحزن الميراث (لن يسقط) القصاص (الابن) أي يعفو القريبين فإن أراد القصاص من القريبين فالقول قوله وكره
هذه لأجل قوله (أو ببعض من كل) من القريبين (ومهما عفا البعض) من المستحقين للدم مع تساوي درجاتهم بعد ثبوت الدم مطلقا
بيينة أو غيرها فإنه يسقط القصاص وإذا سقط (فلن يبق) عن لم يعف وله التكلم أو مع من له التكلم (نصيبه من دية عمه) وكذا الوعفا
بجميع من له التكلم مرتبا فلن يبق عن لا تكلم له نصيبه كولد من زوج أو زوج أو زوجة لانه مال ثبت بعفو الأول بخلاف الوعفا
فور واحد فلا شيء لمن لا تكلم له كما ٢٤٦ إذا كان من له التكلم واحدا وعفا (كأنه) أي الدم تشبيه في سقوط

أحدى البنتين فالأظهر في التعديل أن يقال إنما جعل النظر للحاكم لضعف رأى النساء بخلاف الرجال
(قوله ولم يحزن الميراث) ومثله لو حزن الميراث وكان القتل بقسامة (قوله وكره هذه) الصواب
حذره لأنه لا تسكر أركان هذه الصورة لم تقدم بعينها وإنما رد على قول خايل حيث قدم على تلك العبارة
ولكل القتل ولا عفو إلا باجتماعهما والحاصل أنه إذا اجتمع رجال ونساء على درجة وكان للرجال
كلام لكونهم وارثين ثبت القتل بيينة أو إقرارا وقسامة أو كانوا غير وارثين وثبت القتل بقسامة
لم يسقط القصاص الأكمل من القريبين أو ببعض منهما (قوله وله التكلم الخ) يعني أن من عفا
سقط حقه من الدم ومن الدية وما بقي منها يكون لمن بقي من له التكلم وبغيره من بقية الورثة كالزوج
أو الزوجة والأخوة لأم قال في المدونة وإن عفا أحد ابنتين سقط حظه من الدية وبقيته لمن بقي
تدخل فيه الزوجة وغيرها (قوله كولد من زوج) أي وعفا أحد الولدين أو هما مرتبين وأعلم
أن ما ذكره المشرح من التفصيل محمول على ما إذا وقع العفو مجانا أما إذا وقع على مال فلن يبق من
الورثة نصيبه من الدية وإن لم يكن له تكلم سواء وقع الاستقاط مرتبا أولا (قوله فقد ورث القاتل دم
نفسه كله) أي وحيث ورث القاتل دم نفسه كالأب أو بعضا صار معصوما فلا يجوز لأحد قتله وليس له
أن يسلم نفسه لقتل وصار الحق لله لانه مقتول فحق الله يقبل بالتوبة وحق المقتول معجوز عن وفائه
فعليه التضرع لله في أرضائه عنه وهذا بخلاف حد نحو الزمان كل حد الحق فيه الله وحده فإنه لا يتوقف
على ولي يطلبه بل متى ثبت عليه وجب على الحاكم إقامة وإن لم يثبت عليه جازله أن يثبت على نفسه
بالإقرار عند الحاكم فيجب على الحاكم إقامته وجزاؤه السخر وإخلاص التوبة لله (قوله ولو سقط الخ)
قال في المدونة أن ورث القاتل أحد ورثة القاتل بطل قوده لانه ملك من دمه حصه وقال أشهب
لا يسقط القود عن الجاني إذا ورث جزأ من دم نفسه إلا إذا كان من بقي يستقل الواحد منهم بالعفو
وأما إذا كان لا يستقل الواحد منهم بالعفو ولا بد في العفو من اجتماعهم فلا يسقط القود عن الجاني
الوارث لجزء من دمه فإذا علمت ذلك كان على المشرح أن يمشي على كلام ابن القاسم من عدم التقييد
فإن المتمدن عفاؤه على إطلاقه كما قاله بن (قوله هذا إن استقل الباقي بالعفو) أي بان كان الباقي
أخوة فقط متساوين وقد علمت أن هذا التقييد لا شغب (قوله لا بعفو الخ) أي لا بعفو الجميع أو بعض
من كل (قوله لا كلام لبنت على الراجح) أي كما هو قول ابن القاسم وقوله وقيل كاستيفاء أي وهو
قول أشهب (قوله وجزاؤه) لما تقدم أن العمد لا عقل فيه مسمى وانما يعين فيه القود على الوجه
المقدم بنسبه هنا على أنه يجوز الصلح فيه بما شاء الولي والإضافة في صلحه من إضافة المصدر لفاعله أي
جاز أن يصلح الجاني ولي الدم أو المجرورح في حناية العمد بأقل الخ (قوله مستد أو خير) أي فالخطأ مبتدأ
والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر أي كائن في حكمه كبيع الدين (قوله حال) صفة لتقدم ما ينقد
مؤجلا عن الأجل التي في الدمة فلا يجوز لما فيه من فسخ الدين في الدين ولا مفهوم لابل بل يجوز الصلح
عن دية الخطأ بحال معجل في جميع الأقسام أن لم يكن فيه ضغ وتعجل (قوله لانه نسبيته في الصرف) أي

القصاص كما لو قتل أحد
ولدين أباه ثم مات غير
القاتل ولا وارث له سوى
القاتل فقد ورث القاتل
دم نفسه كله وكذا الوورث
بعض الدم كما قال (ولو سقطا)
كما لو كان غير القاتل أكثر
من واحد مات أحدهم
عن القاتل وغيره فقد
ورث القاتل بعض دم نفسه
فيسقط القصاص ولن
يقتل نصيبه من الدية هذا
إن استقل الباقي بالعفو
أما لو عفا من لا يستقل
بالعفو فلا يسقط القود
عن ورث قسطا لا بعفو
الجميع أو بعض من كل كما
لو قتل شقيق أخاه وترك
المقتول بنات وثلاثة أخوة
أشقاء غير القاتل مات
أحد الثلاثة فقد ورث
القاتل قسطا ولا يسقط
القود لا بعفو الخ (وارثه)
أي القصاص (كالمال)
أي كالث مال في الجملة
لانه لا دخل في ذلك زوجة
ولي الدم ولا الزوج من
لها كلام فإذ مات ولي الدم
عن بنت وابن وأم فبطل
ورثته مترتبة والميت

والأم التكلم لانهم ما ورثاه عن له التكلم وليس كاستيفاء إذ من قتل وترك ابنا وبنتا لا كلام
للبنت على الراجح وقيل كاستيفاء أي الجاني مع ولي الدم (في) القتل (العمد) ومع الجاني عليه في المرح العمدة (بأقل)
من دية الجاني عليه (أو أكثر) منها حال أو مؤجلا يذهب أو فضة أو عرض لأن الراجح أنها في العمد غير متقررة (والخطأ كبيع الدين)
مبتدأ وخبر فيجوز الصلح حيث لا مانع كبنقذ عن ابل حال أو مؤجلا يذهب أو فضة أو عرض لأن الراجح أنها في العمد غير متقررة (والخطأ كبيع الدين)
مال مأخوذ عنها فيجب مراعاة ما يجوز في بيع الدين فلا يجوز صلح عن ذهب بورق وعكسه لانه نسبيته في الصرف ولا أحدهما عن ابل
وعكسه

مؤجلا لا نهضخ دين في دين ولا بائل من الدية فقد الان فيه ضغ وثعل ولا با كنور من اجلها السلف من ولي الدم بزياده من الجاني ولا
فرق بين الصالح على النفس أو الجرح (وقتل) القاتل (بما قتل) به (ولو ناراً) على المشهور واقوله تعالى وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم
به وقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم والمعنى ان الحق في القتل للولي بمثل ما قتل به الجاني ولا ينافي قوله به ولو كان
الحق وعلم من قوله وقاتل ان الجرح ليس كذلك فاذا اوضح بحجج فيقتص منه بالانخاف كالنور ومجمل المصنف حيث ثبتنا قتل بيينة أو
اعتراف ائمة لو ثبت بقسامة فيقتل بالسيف كما قاله ابن رشد (الا) ان ثبت القتل (بجرح)

٢٤٧

فبين قتل الجاني
بالسيف كما قاله ابن رشد
(و) كذا أو اقربانه
قتله (لواط) اذ لو ثبت
باربعة شهود فحده الرجم
(وسحر) ثبت بيينة أو
اقراره قتل به فبين
السيف ولا يلزم بفعل
السحر مع نفسه حتى
يموت على الراجح (وما
يطول) كمنع طعام أو ماء
أو نجسه بارة حتى مات على
الراجح فلا ينعى بالجاني
ذلك بل يتعين السيف ثم
فرع على كونه يقتل بما
قتل به قوله (فيغرق)
ان صدر منه القتل بالفرق
(ويخنق) ان صدر منه
القتل بالخنق (ويحجر)
فاذا قتل بضرب بحجر
فيقتل بضرب بحجر
(وبضرب بالعصا الموت)
حيث قتل بضرب بعصا
فيضرب بعصا حتى يموت
(ويكن مقتى) للقصاص
(من السيف مطلقاً) كان
القتل من الجاني به أو
غيره علمت ان الحق
في القتل بمثل ما قتل
(واندرج طرف) بفتح

مصرف ما في اللمعة (قوله مؤجلا) راجع لقوله احدثها (قوله نقدا) أي معجلا قبل مجيء اجله (قوله ولا
با كنور من اجلها) في الكلام سقط والاصل لا بعد من اجلها (قوله السلف من ولي الدم) المراد بالسلف
التأخير في الاحل وزيادة الجاني ظاهراً (قوله ولا فرق بين الصالح على النفس أو الجرح) أي في جميع
الاقسام (قوله ولو ناراً) أي ولو كان المقتول به ناراً ورد على عبد الملك القاتل أنه لا يقتل بالنار الحديث
لا يعذب بالنار الا الرب النار فعل المشهور ويكون القصاص بالنار مئة من النهر عن التعذيب بها
(قوله فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) تسمية القصاص اعتداءً مشاكلاً لان حقيقة الاعتداء
الخروج عن الحدود وهو فاحشة والله لا يأمر بها (قوله بمثل ما قتل به الجاني) أي الا ما سقتني بقوله
الابن مراح (قوله ان الجرح) أي القصاص فيما دون النفس (قوله فيقتص منه بالانخاف) حفظاً
للفوس (قوله فيقتل بالسيف) أي به من ذلك لسهولة ولعدم تحقق المماثل (قوله الا ان ثبت القتل
بجرح) أي بان ثبت بيينة أو اقراره أنه أكرهه على الاكثار من ضربه حتى مات (قوله وكذا أو اقربانه قتله
بلواط) أي وثبت ذلك الاقرار بالبيينة فلا يقتل بما قتل به بل بالسيف والفرق أنه لم يستمر على اقراره
بل رجوع عنه ولا يقال ان من اقر بالزنا ورجع عن اقراره يقبل رجوعه لان قبوله رجوعه من حيث
عدم رجوعه فلا ينافي أنه يقتل بالسيف لاقراره بالقتل ورجوعه لا ينافي عنه القصاص قال البساطي
معنى قوله لا يقتل بلواط أنه لا يجعل له خشية في دبره حتى يموت اذ لا يتصور الاضياف بالواط على غير
هذا الوجه (قوله اذ لو ثبت باربعة شهود الخ) حتى العبارة أن يقولوا كذا أو اقربانه قتله بلواط ولم يستمر
اذا واستمر أو ثبت باربعة شهود الخ (قوله ولا يلزم بفعل السحر مع نفسه) أي لان الامر بالمصيبة معصية
خلافاً لبساطي القاتل انه اذا اقر به يؤمر بفعله لنفسه فان مات والا بالسيف (تنبيه) اختلف في
القتل بالسم هل يقتل به ويجهد في الانتد الذي يموت به أو لا يقتل الا بالسيف نأويلان (قوله كمنع
طعام) داخل تحت الكاف قتله بالساح أو بكثرة الاكل والشرب (قوله فيقتل بضرب بحجر) أي في محل
خطر بحيث يموت بسرعة لا أنه يرى بجارة حتى يموت (قوله بضرب بعصا حتى يموت) مراده من
هذه العبارة أنه لا يقتصر على مقدار ضرب الجاني بل المدار على موته بالضرب (قوله من السيف مطلقاً)
أي ولو كان الجاني قتل بشيء أخف من السيف هذا هو المعتمد خلافاً لابن عبد السلام القاتل ان محل ذلك
ما لم يكن الجاني قتل بأخف من السيف كاحس فص والافضل به ذلك (قوله واما طرف غير المقتول
فيندرج الخ) هذه العبارة تتبع الاصل في ابن مرزوق والموافق وكلام التوضيح يقتضي أنه قيد قسما
واستظهره بن (تنبيه) كما تدرج الاطراف في النفس تدرج الاصابع اذ قطعت عمداً في قطع
اليدهم اعمداً ما لم يقصد مثله سواء كانت من يدهم قطعت أصابعه أو يد غيره فاذا قطع أصابع شخص
عمداً ثم قطع كفه عمداً بعد ذلك قطع الجاني من الكوع ولو قطع أصابع رجل ويدا آخر من الكوع ويدا آخر
من المرفق قطع لهم من المرفق ان لم يقصد مثله والالم تدرج في الصورتين بل تقطع أصابعه أولاً ثم كفه
في الاولى وفي الثانية تقطع أصابعه ثم يده من الكوع ثم من المرفق (قوله ودية الحر المسلم الخ) لما انتهى

الراء كقطع يدا رجل أو فقه عين من شخص ثم قتله فانه يندرج في النفس (ان تعمد) الجاني أي تعمد الطرف ثم قتله
فان كانت الجناية على الطرف خطأ ولا تدرج في النفس بل عليه الدية للطرف ثم القصاص هذا اذا كان الطرف من المقتول بل
(وان) كان الطرف (نفسه) أي لغير المقتول كقطع يد شخص وتقي عين آخر وقتل آخر عداً تدرج الاطراف في النفس
ولا تقطع يده ثم يقتل ومحل اندراج طرف المقتول في النفس (ان يقصد) الجاني (مثله) بالجاني عليه المقتول فان قصده مثله
ثم قتل فانه يقتص منه للطرف ثم يقتل واما طرف غير المقتول فيندرج ولو قصد مثله على الراجح هكذا في شرح المصنف (ودية الحر المسلم
في القتل الخطأ)

على البادية) ساكن البادية (مائة من الابل الخمسة) رقبا الخياط (بنت مخاض وولد لبون) اي بنت لبون وابن لبون وحقة وجدة
 من كل نوع من الانواع الخمسة عشر ونفان لم يكن عند اهل البادية ابل بقيمتها وقبل ينظر لا قرب حاضرهم ويدفعون مما عندهم من
 الذهب او الفضة وقيل يكفون الابل واول من من الدية مائة من الابل عبد المطلب وقيل النصر ومضت السنة على ذلك ولا يؤخذ بقوم
 ولا عرض ولا غنم بغير رضا الاولياء (وربعت) الدية (في عمد) لا قصاص فيه كعفو عليها مبهمة أو

٣٤٨

لعفو بعض الاولياء مجانا
 فلما بقي نصيبه من دية عمد
 (مخذف ابن لبون) من
 الانواع الخمسة فتكون
 المائة من الاصناف
 الباقية من كل خمس
 وعشرون (وثلثت) غلظت
 بالتثليث (في الاصل) اي
 عليه وتعبيره بالاصل اعم
 فيشمل الام والاجداد
 كان الاصل مسلما او كتابيا
 بل (ولو مجوسيا) فلا يقتل
 بفرعه ولو كان مسلما
 (في عمد لم يقتل به) اي في
 قتل عمد لولده لم يقتل
 الاصل به وضابطه عدم
 قصده ازهاق الروح فان
 قصده منه كان يرم عنق
 الفرع بالسيف او يضرجه
 ويذبحه فيقتص عنه عندنا
 وظاهر اطلاقهم ولو كان
 المستحق ابنا آخر وقيد
 بعضهم بغيره بالاولى من
 عدم تحليف الولد فان عني
 عنه او لم يقصد ازهاق
 روحه فتغلظ عليه في ماله
 وقيد بين ما به التغليظ
 بقوله (بثلاثين حقة
 وثلاثين جذعة واربعين
 خلفه) بفتح المعجمة
 وكسر اللام وفتح الفاء
 الحامل من الابل (بلاحد

الكلام على القصاص شرع في الكلام على الدية وهي مأخوذة من الودي بوزن الفتي وهو الهلاك سميت
 بذلك لانها مسمية عنه ودية كعدة مخدوفة الفاء وهي الواو وهو ض عنها هاء البائيت وذكر انها تختلف
 باختلاف الناس بحسب أموالهم من ابل وذهب وورق وقوله الحر المسلم اي الذكروسياتي مختر زات
 تلك القيود (قوله على البادية) اي اذا كان الجاني من اهل البادية (قوله وضعت السنة على ذلك) اي
 كدت الشرية بذلك (قوله بغير رضا الاولياء) اي وأما برضاهم فيجوز اذا وجدت شروط الصلح كما
 تقدم في قوله والخطأ كبيع الدين (قوله في عمد لا قصاص فيه) اي على اهل البادية لان الكلام فيهم
 والمشهور ان دية العمدة حالة الا أن يشترط الاجل وقيل انها تنجم في ثلاث سنين كدية الخطأ وأما اذا
 صالح الجاني على دنانير او دراهم او عروض فلا اختلاف في انها تكون حالة (قوله مبهمة) اي بان قال
 الاولياء عفو فاعلى الدية وأما اذا قيدوا بشئ تعين (قوله اي عليه) أفاد أن في الاولى بمعنى على والثانية
 للظرفية فحصل التغاير بين حرفي الجر المتعلقين بثلاث (قوله بل ولو مجوسيا) اي ولو كان الوالد القتلى
 لولده مجوسيا * وأعلم أن الخلاف في تغليظها على الاب المجوسى انما هو في ما اذا قتل ولده المجوسى
 فان عبد الملك قال لا تغلظ عليه اذا حكم بينهم لان دية المجوسى تشبه القيمة وانكره سحنون وقال أصحابنا
 يريدون انها تغلظ عليه اذا حكم بينهم لان عمل التغليظ سقوط القود وأما اذا قتل ولده المسلم فانها تغلظ
 عليه اتفاقا كذا في بن اذا علمت ذلك فقول شارحنا لا يقتل بفرعه ولو كان مسلما خلاف الموضوع
 لان الخلاف انما هو في التغليظ وعدمه والفرص أنا الولد المجوسى لافي القتل وعدمه وحيث غلظت في
 الولد المجوسى فيؤخذ منه حقتان وحقتان وثلاث خلفات الاثلاث أفاده شب (قوله فان قصده منه)
 اي حقيقته أو حكايا فالاول كان يرمى عنقه بالسيف أو يضر به بعصا أو بسيف قاصدا بما ذكر ازهاق
 روحه ولا يعلم ذلك الا منه والحد كمي كما اذا أضجه وشق جوفه وقال فعلت ذلك حاقة ولم أقصد ازهاق
 روحه فلا يقبل منه ويقتص منه (قوله كان يرم) المناسب اثبات الباء وفتحها النصيب بان المصدرية
 (قوله وقيد بعضهم بغيره) مراده به بن (قوله فان عني عنه الخ) هذا يحصل معنى المتن وفي كلام
 الشارح ركة لا تخفى (قوله من تثليث) اي بالنسبة لجرح الاب ولده وقوله وتربيع اي كجرح العمدة
 الصادر من الاجنبى (قوله كالموضحة) اي في عمدها الدية مغلظة بالتثليث ان حصلت من الاب لان
 الجراح لا قصاص فيها على الاب مطلقا فليست كالنفس أو مربعة من اجنبى ان حصل العفو من الجنبى
 عليه على الدية مبهمة (قوله خمس ونصف خمس الثالث) اي وذلك عشرة ووقوله ومن الجذعات كذلك اي
 عشرة (قوله ومن الخلفات خمس) اي وذلك ثلاث عشرة وثلاث فصار المأخوذ من الخلفات ثلاث الثلاثين
 ومن الجذاع كذلك ومن الخلفات ثلث الاربعين ومجموع الكل ثلث المائة وهو ثلاث وثلاثون وثلاث هذا
 في حالة التثليث وفي حالة التربيع يؤخذ من الخلفات والجذاع وبنات المخاض وبنات اللبون ثمانية وثلاث
 من كل فيكون المجموع ثلاثا وثلاثين وثلاثا (قوله وتقدم انما أكبر من المصرية) لم يتقدم ذلك في الشارح
 لافي الزكاة ولا في النكاح والذي تقدم سابقا في الزكاة أن الدينار الشرعى اثنتان وسبعون حبة من
 مطلق الشعير ومعلوم أن الدينار المصرى أربع وخمسون حبة من القمح (قوله وكذلك أهل مكة والمدينة)
 اي كما اشار له أصبح قال الباجي وعندى أنه ينظر الى غالب احوال الناس في البلاد فأي بلد غلب

على

من) فالمدار على أن تكون حاملا كانت حقة أو جذعة أو غيرها وشبه في التغليظ في النفس قوله (كجرح
 العمدة) فتغلظ الدية فيه كما تغلظ في النفس من تثليث وتربيع لا فرق في الجرح بين ما يقتص فيه كالموضحة ولا كالجائفة في الجائفة
 ثلث الدية مغلظة على قدر نسبتته من الدية فالثلثون بالنسبة للمائة خمس ونصف خمس والاربعون خمسان فمن ثلث الدية يؤخذ من الخلفات
 خمس ونصف خمس الثالث ومن الجذعات كذلك ومن الخلفات خمس (وعلى الشامى والمصرى والمغربى ألف دينار) شرعية وتقدم انما
 أكبر من المصرية وكذلك أهل مكة والمدينة على ساكنها أفضل الصلاة

والسلام لم يكن الغالب الفضة والا كانوا كلهم العراق المشار لهم بقوله (وعلى العراقي اثنا عشر ألف درهم) ومثله الخراساني والقارمي ما لم يغلب الذهب عندهم فنه ولا يزداد على ذلك القدر (الافى المثلثة فزاد بنسبة ما بين دية الخطأ على تأجيلها والمثلثة حالة) حاصله أنها تقوم المثلثة من الابل حالة وتقوم الخمسة على تأجيلها ويؤخذ ما زاد المثلثة على الخمسة وينسب إلى الخمسة فبالنوع بالنسبة يزداد على دية الذهب أو الفضة بتلك النسبة مثاله لو كانت الخمسة على أجالها تساوي مائة والمثلثة على حسابها تساوي مائة وعشرين فنسبة العشرين إلى المائة خمس فيزداد على الدية مثل خمسها فيكون من الذهب ألف ومائتان ومن الورق أربعة عشر ألف درهم وأربعمائة وعلم من الاستثناء أن الدية أربعة لا يغلظ في الذهب

٣٤٩

والكتابي (معاهدا) أي

هذا إذا كان ذميابل ولو

كان حرييا مؤمنا (نصفه)

أي نصف دية الحر المسلم

(والجوسي) المعاهدا

(والمرتد) دية كل منهما

(ثلث خمس) خطأ وعمدا

فيكون من الذهب ستة

وستين دينارا وثلثا دينار

ومن الورق ثمانمائة درهم

ومن الابل ستة أبعرة وثلثا

بعير (و) دية (أنثى كل)

من ذلك (نصفه) فدية

الحرة المسلمة من الابل

خمسون وهكذا ودية

الجوسية والمرتدة أربعمائة

درهم وهكذا (وفي) قتل

(الرقيق قيمته) ويقوم على

أنه قن ولو مديرا أو أم ولد

أو مبعضا ومعتق لأجل

يقوم لذلك لأجل (وان

زادت) قيمته على دية الحر

لأنه مال كسائر الأموال

المتلقة ففيها القيمة بالغة ما

بلغت (وفي) القاء الجنين

بسبب ضرب أو تخويف

غير وجه شرعي أو شتم ربيع

كفنه أو فتح كنيف (وان

كان (علقة) دم لا يذوب

على أهله شيء كانوا من أهله (وتتبعه) استفيد من المصنف أن الدية إنما تكون من الابل أو الذهب أو الفضة ولا يؤخذ في الدية عندنا بقر ولا غنم ولا عرض إذا لم يوحى في البلد خلاف ذلك فالذي استظهره بعضهم أنهم يكفون ما في أقرب البلاد إليهم من أحد الأصناف الثلاثة ولا يؤخذ مما وجد عندهم خلافا لما في ذهب وذلك كما في بلاد السودان (قوله الافي المثلثة) استثناء من مقدار قدره الشارح بقوله ولا يزداد الخ (قوله ومائتان) حقه ومائتين (قوله والكتابي) الكلام على حذف مضاف تقديره ودية الكتابي وهو مبتدأ خبره قوله نصفه ويقال في الجوسية مثله (قوله والمرتد) هذا قول ابن القاسم وسواء قتل زمن الاستتابة أو بعده وقال أنه في دية أهل الدين الذي ارتد إليه وقال سحنون لدية المرتد وانما على قاتله الادب في العمد (قوله خطأ وعمدا) أي لا فرق بين قتله خطأ وعمدا على قول ابن القاسم كما علمت (قوله وثلثا دينار) حقه وثلثا دينار (قوله من ذلك) أي مما ذكر من الحر المسلم والكتابي والذي راجح في المرتد (قوله خمسون وهكذا) أي ومن الذهب خمس مائة ومن الورق ستة آلاف درهم وأما الحرة الكتابية فديتها من الابل خمس وعشرون ومن الذهب مائتان وخمسون ومن الورق ثلاثة آلاف درهم (قوله وهكذا) أي ومن الذهب ثلاثة وثلثا دينار وثلثا دينار ومن الابل ثلث أبعرة وثلث بعير (قوله وفي قتل الرقيق قيمته) أي إذا قتله حر عمدا أو خطأ وأما إن قتله مكافئ أو أدنى منه فيقتل به إن شاء سيده (قوله ومعتق لأجل) وأما المكاتب فمهل تعتبر قيمته قنا أو مكانا أو بيلان (قوله وان زادت قيمته على دية الحر) وذلك في مرض في الأبيض (قوله لغير وجه شرعي) أي وأما الوجه شرعي كالضرب للتأديب مثلا فلا شيء فيه (قوله كحقيقته) من ذلك شتم رائحة المسك ولو علم الخبير أن ريح الطعام أو المسك يسقط المراءاة فانهم يضمنون وان كان حفظها يكون متعاطيه وجب عليهم أن يعطوها منه قال الخريشي في الكبير وجد عندى ما نصه مثل الضرب الرائحة كرائحة المسك والسراب لكن الضمان على السر بانية وعلى الصانع لا على رب الكنيف فلو نادى بالسراب ومكثت الام فينبغي أن يكون عليها الغرة كذا في الحاشية (قوله وان كان علقه) أي هذا ان ألقته مضغعا أو كاملا بل وان ألقته علقه (قوله لا يذوب من صب الماء الخ) أي وأما لو كان يذوب فانه لا شيء فيه خلافا للثاني (قوله لغيره) أي فبره غير الابل من يستحق الميراث كالام والاخوة والاختوات (قوله أي عينا مبعولا حالا) أي فلا يكون عرضا ولا يكون منجما كالدبة ولا يكون من الابل ولو كانوا أهل ابل كما قال ابن القاسم خلافا لأشهب القائل تؤخذ الابل من أهلها خمس فرائض حالة (قوله عمدا) أي مطلقا بلغت الثلث أم لا وقوله ما لم تبلغ ثلث ديتيه قيد في الخطأ (قوله كما لو ضرب مجوسى) مثال لما إذا زاد العشر على ثلث دية الجاني بيان ذلك أن المجوسى ديتيه ستة وستون دينارا وثلثا دينار وعشر دية الحرة المسلمة خمسون دينارا ولا شئ أن الخمسين أكثر من ثلث دية الجاني (قوله وأما جنين الأمة) أي الكائن من غير سيدها الحر بان كان من زنا أو زوج ولو حر أمه أو من سيدها العبد وأما ولد الأمة

من صب الماء الحار عليه كانت الجنابة خطأ أو عمدا من أجنبي أو أم كسرها ما يعط به الحمل فاستقطته ذكر أو أنثى كان من زوج أو زنا (عشر) واجب (أمة) هذا ان كانت أمة حرة ففيه عشر ديتها (ولو) كانت الام (أمة) ففيه عشر قيمتها وهل تعتبر قيمتها يوم الضرب أو يوم الالقاء قولان ورد في قول ابن وهب من أن في جنين الأمة ما نقصها لانها مال كسائر الحيوانات (أو جنين أب) فان عليه عشر دية أم الجنين لغيره ولا يرث منه ويكون العشر (نقدا) أي عينا (مبعولا) حالا ولا يكون في مال الجاني عمدا أو خطأ ما لم تبلغ ثلث ديتيه فـ على العاقلة كما لو ضرب مجوسى حرة مسلمة فالقتل جنينا (أو غرة) بالرفع عطاف على عشر والتخيير للجاني لانه مستحق وهذا في جنين الحرة وأما جنين الأمة فيقتل فيه

التقدير قوله (عبد أو وليد) يدل من غرة والواحدة الامه الصغيرة بلغت سبع سنين لتجاوز التفريق وقوله (تساوي العشر) نعمت لغرة
ومحل وجوب العشر أو الغرة (ان انفصل عنها) كانه ميتا وهي حية فان مات قبل انفصاله بان انفصل كله أو بانيه بعدموتها (فلا
شيء فيه) لا تدرج في الام (وان استعمل) أي نزل صار خا أو رضع من كل ما يدل على أنه حي حياته مستقرة (فالدية) لازمة فيه (ان أقسموا)
أي أولياؤه أنه مات من فعل ٣٥٠ الجاني (وان مات عاجلا) بعد تحقق حياته بان لم يقسموا ولا غرة ولا دية لانه

يحتمل موته بغير فعل
الجاني فان مات أمه وهو
مستعمل ومات فديتان
(وان تعمد) أي الجاني
تعمد الجنبين (بضرب
بطن) لانه (أظهر)
فمنزل مستملا ومات
(فالقصاص بها) أي
بالقصاص وهذا هو الراجح
من الخلاف وأما تعمد
بضرب رأس أمه فالراجح
أنه لا يقتضي تعمد بغير
يدها أو رجلها والحاصل
أن في ضرب البطن والظهر
والرأس خصالا فاعلمت
الراجح وأما غير ذلك فالدية
(وتعدد الواجب) من
عشر أو غرة فان لم يستعمل
ودية ان استعمل (بتعده)
أي الجنبين ثم ان كان خطأ
وبلغ الثلث فتحمله العاقلة
والأقنى مال الجاني (وورث)
الواجب من عشر أو غرة
(على الفرائض) المعلومة
الشاملة للفرض والتعصيب
وهذا هو الراجح خلافاً لمن
قال يخص به الام اذ لم
تكن هي الجانية لان
الجاني لا يأخذ منها أم أو
غيرها (وفي جرح لا قصاص
فيه) لكونه خطأ وليس
فيه شيء مقدر من

من سيدها الحر كل أمه كان ولدها حراً كالغارة للحر وكامه الجسد في ذلك عشر دية حرة وأما المتزوجة
بشرط حرة أو ولدها فمحل كذلك لان أولادها أحرار بالشرط أم لا فأداه شب (قوله لتجاوز التفريق) أي
نما اعتبر فيه ما ذكر لاجل صحة التفريق (قوله من كل ما يدل) بيان لمحذوف تقديره أو حصل أمر من
كل الخ (قوله وان مات عاجلا) رد على ما بلغه قول أشهب بنى القسامة مع لزوم الدية اذا مات عاجلا
واستحسنه الأحمي فائلا ان مرتبة بالفور يدل على أنه من ضرب الجاني مات ووجه ما قاله ابن القاسم ان
هذا المولود لضعفه يخشى عليه الموت بآدمي الأسباب فيمكن ان موته بغير ضرب الجاني اه بن (قوله
ولا غرة) أي لان الجنين اذا استعمل صار من جملة الاحياء فلم يكن فيه غرة وعدم الدية لتوقعها على
القسامة وقدم منع الاولياء منها وما قاله الشارح هو قول عبد الحق وهو المعتمد وقال بعض أشياخه
وان لم يقسموا لم الغرة فقط كن قطعت يده ثم ترك فمات وأبو أن يقسموا دية اليد وورثانه قياس
مع العارق لان من قطعت يده الخ فدتقررت دية اليد بالقطع والجاني اذا استعمل صار خا لم يتقرر فيه غرة
(قوله تعمد الجنبين) المناسب حذف تعمد التي زادها الشارح لانه لا معنى لها وحاصله ان مات قدم اذا
خرج حيا ومات فالدية ان أقسم واحمله ان لم يكن متعمدا الجنين بضرب الخ وأما ان تعمد الجنين بتلك
المواضع فقال ابن القاسم يجب القصاص بقسامة قال في التوضيح وهو مذهب المرونة والجموعة اه
وقال أشهب لا ترد فيه بل يجب الدية في مال الجاني بقسامة (قوله وأما تعمد بضرب رأس أمه) انما
قيل بالحق الرأس بالبطن دون اليد والرجل لان في الرأس عرقا يسمى عرق الابر واصل الى القلب ف
اثر في الرأس أثر فيه ومحل القصاص في تلك المسائل ان لم يكن الجاني الاب والافلاية تنص منه الا اذا
قصد قتل الجنين بضرب البطن خاصة (قوله من عشر أو غرة الخ) أي قال الله هذا ذكرى (قوله والاقنى
مال الجاني) أي بان كان عمدا أو خطأ ولم يبلغ الثلث (قوله الواجب من عشر أو غرة) المناسب أن يقول
الواجبات من عشر أو غرة أو دية ولو تعددت بتعدد الجنين (قوله المعلومة الخ) جواب عن سؤال كيف
يقول ورثت على الفرائض مع أنها تورث بالعرض والتعصيب فأجاب بان المراد بالفرائض الفن المصطاح
عليه لا الفرض المقابل للتعصيب وحيث ورثت على الفرائض فالاب والثلاثان وللأم الثلث ما لم يكن
له اخوة والا فكان للام السدس وقوله خلافاً لمن قال يخص به الام القائل بدربيعة قائلاً لانها
كالعرض عن جزء منها خلافاً أيضا لقول ابن هرمز للام والاب على الثلث والثلاثين ولو كان له
اخوة وكان مالكاً ولا يقول بذلك ثم رجع للاول واعلم انه اذا كان المسقط للجنين أحد الابوين
او الاخوة كان كالقائل فلا يرث من الواجب المذكور شيئا وقول المصنف ورثت على الفرائض
لا يخالف قولهم ان الجنين اذا لم يستعمل صار خا لا يرث ولا يرث لان مرادهم لا يرث عنه مال يملكه
والموروث عنه هو عوض ذاته (قوله وليس فيه شيء مقدر من الشارح) الذي استحسنه ابن عرفة
فيما ادالم يكن في الجرح شيء مقدر القول بان على الجاني اجرة الطبيب وثمان الذوائع برئ على شين أم لا
مع الحكومه في الاول وأما ما فيه شيء مقدر فليس فيه سواء ولو برئ على شين سوى موضحة الوجه
والرأس فيلزم مع المقدر فيها اجرة الطبيب (قوله أي شيء محكوم به الخ) أشار بذلك الى تفسير

الحكومة

الشارع بدليل ما يأتي أو عمدا لا قصاص فيه كعظم الصدر وكسر العنق

(حكومة) أي شيء محكوم به يحكم به العارف (ادبري) المجروح وانما أحرل البرء أي للصحة خوفاً أن يؤل الى النفس أو الى ما تحمله
العاقلة والحكومة ادبري على شيء والافيه الادب في الامد ولا شيء عليه في الخطا ومعنى الحكومة ان يقوم على فرض أنه رقيق سالم بشرة
مثلاً ثم معيبا بتسعة مثلاً فالتة وت بين القيمتين هو العشر في المثال فقد نقصت الجناية العشر فيلزم الجاني بنفسه ذلك من الدية كما أنه دينار
بجنين اليه إذا ضرب أمه فالقصة فيها ما تقدم

بتقويمها سلمية ثم ناقصة و يلزم الضارب أرض ما تنقص من القيمة وأما الجنين فان نزل حيا ثم مات ففيه القيمة والافلاش وفيه (الا
 الجائفة) استثناء منقطع من قوله وفي الجرح حكومة والجائفة مختصة العطن والظهر عدا كانت أو خطأ (والآمة المختصة بالرأس
 فثلاثية) وكل منهما خمسة ومثلها الدامغة (و) (الا) الموضحة) خطأ (نصف عشر) وفي عداها القصاص (و) (الا) المنقلة) مرادفة
 لها شمة على الراجح (عشر ونصفه) أي نصف العشر خمسة عشر بعدا ٣٥١ أو مائة وخمسون ديناراً وهكذا

ولا يراد شيء على ما ذكر في
 تلك الجراح (وان) يرث
 (بشئ فحين) كما لا ينقص
 القدر ان يرث على غير
 شئ ويسمى من كلامه
 الموضحة في الوجه أو الرأس
 تبرأ على شئ من فنيها ديتها
 وما حصل بالشئ
 (والقيمة للعقد) في الجراحات
 الاربعة (كالدية) للحر
 فكما يؤخذ في موضحة الحر
 نصف عشر دية يؤخذ في
 موضحة العبد نصف عشر
 قيمته وفي حائفته أو آتمته ثلث
 قيمته وهكذا فان جرح
 في يده أو غيرهما من غير
 الجائفة الخ فليس فيه الا
 مائة من قيمته (وتعدد
 الواجب) وهو ثلث الدية
 (بما ثمة نفقت) فإذا ضرب به
 في ظهره فنفقت لبطنه أو
 بالعكس أو بجنبه فنفقت
 للجنب الآخر فليسه دية
 جائفتين (كتعدد موضحة
 ومنقلة وآمة ان لم تتصل)
 بعضها بل كان بين كل
 واحدة فاصل فيتعدد
 الواجب المتقدم بتعدد
 فان اتصلت الموضحات الخ
 فلا يتعدد الواجب لانها
 واحدة منسمة أن كان
 بضربة واحدة أو ضربات
 في فوراً أو بعد بضربات

الحكومة بالشئ المحكوم به وهو خلاف قول ابن عاشر الانتقال انقعت على أن المراد بالحكومة الاجتهاد
 وأعمال الفكر فيما يستحقه الحق عليه من الجاني وحيداً فلا تقصر بالمحكوم به كذا في الحاشية (قوله بتقويمها
 سلمية) أي حاملاً وقوله ثم ناقصة أي ساقطة الحمل والمحال أنها اذا قومت بالجنتين بعشرة وبعد طرده بخمسة
 غرم نصف قيمتها فقط ان نزل الجنين ميتاً أو حياً واستمر فان نزل حياً ثم مات ففيه قيمته أيضاً (قوله استثناء
 منقطع) أي لان ما قبل الا في الجراح التي ليس فيها شيء تقدر وما بعدها فيما فيه شيء تقدر هكذا قال شراح
 خليل قال بن وفيه نظر بل هو متصل لان لفظ الجراح يشمل ما قبله شيء تقدر وما ليس فيه شيء تقدر
 فكأنه قال وكل جرح فيه حكومة الا الجائفة فيقبل الاعوم ومراعاتها ولا يحكم مثل قام القوم الا زيدا
 (قوله مختصة بالعطن والظهر) أي لانها ما أفضت للحوف ولو فسدت ربة فإخرق جلدة البطن ولم يصل
 للجوف فليس فيه الاحكام ومراوده بالظهر والبطن ما يشمل الجنب (قوله عدا كانت أو خطأ) أي فلا
 فرق بين عداها وخطئها اذ لا قصاص في العظم خطرهما ومثلها يقال في الآمة (قوله وكل منهما خمسة)
 الاوضح كما هو عبارة الاصل ان يقول خمسة في كل منهما وهذا في الخطأ وأما في العقد فثلث أو مبيع كما تقدم
 له في شرح قوله كجرح العمد (قوله ومثلها الدامغة) أي على القول بغيرها اللائمة وقيل على هذا القول
 في احكامه وتقدم ان المعتمد الترادف فلذا تركه المصنف (قوله والا المنقلة) أي عدا أو خطأ اذ لا قصاص
 في عداها حيث كانت في الرأس وتقدم انها التي يطير فراش العظم منها لاجل الدواء وقوله مرادفة لها شمة
 أي لقول مالك في المدونة لا أراها الا المنقلة (قوله وكذلك) أي ومن الفضة ألف وثمانمائة درهم (قوله
 الموضحة في الوجه) أي على المشهور (قوله الاربعة) أعني الجائفة والآمة والموضحة والمنقلة
 (قوله كالدية للحر) أي فينسب القدر المأخوذ للقيمة كما ينسب للدية وقد أوضح الشارح ذلك بالامثال
 (قوله فليس فيه الا مائة من قيمته) أي بعد حصول البرء على شئ والافلاش في الأصل بخلاف الجراحات
 الاربعة فلا ينقص فيها القدر المفروض وان يرث على غير شئ كما تقدم وحاصله ان جراحات العبد الغير
 الاربعة ان يرث على شئ بقرم سالماً أو ناقصاً وينظر ما بين القيمتين ويؤخذ به بنسبة ما بين القيمتين على
 حسب ما تقوله أهل المعرفة (قوله فعليه دية جائفتين) أي وذلك ثلاث دية لنفس (قوله ان اتصل ببعضها)
 قيد فيما بعد الكاف ولا يتصور رجوعه لما قبلها وهو نوزد الجائفة لجهة أخرى لانه لا ياتي الا الاتصال حالة
 الفوق فتعدد الجائفة متصلة أو منفصلة موجب لتعدد الواجب بخلاف ما بعد الكاف فلا يوجد
 الا الاتصال أو تراخي الضربات (قوله بل كان بين كل واحدة فاصل) أي موضع سالم من ذات الجرح
 وان كان فيه سائح للجلد مثلاً (قوله فان اتصلت الموضحات) أي بان تصير الموضحات شيئاً واحداً ومثله
 يقال في المنقلة والآمة (قوله فليس كل حكمه) أي ذلك كل جرح دية مائة مثله على حسبه (قوله خير مقدم)
 أي وكذا المعطوات عليه (قوله عدا أو خطأ) أي وترجع في العمد (قوله يوماً) أي مع لسة والاولو كان
 يوماً فقط أو لسة فقط فجرز من سبب جراً من الدية ولا يرعى طول النهار ولا قصره ولا طول الليل ولا
 قصره حيث كان يعتبر به الجنون في الليل فقط أو في النهار فقط لان الليل الطويل والنهار القصير
 لماعاد لهما ما ياتي في ليل قصير ونهار طويل صار أمر الليل والنهار مستوياً لم يعولوا على طول ولا
 قصر قاله الزرقاني كذا في بن (قوله ونصف عشر دية) أي لا موضحة ان كانت خطأ والا فالقصاص

في زمن متراخ فليس كل حكمه ولو اتصلت (وفي اذهب العقل) خير مقدم وقوله دية مبتدأ مؤخر فإذا ضرب به أذهب عقله عدا أو
 خطأ وعليه دية كاملة وقد قضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بذلك فان أذهب عقله في الشهر يوماً فعليه جزء من ثلاثين جزءاً من
 الدية وهكذا بالنسبة فان أوضحة فذهب عقله يوماً ونصف عشر دية على المشهور وقيل دية العقل فقط (أو كل حاسة) كالسمع أو البصر
 أو الشم أو الذوق أو اللمس

أي القوة المثبتة في ظاهر البدن يدرك بها الحرارة والتعوية وضدها عند المماسسة ولا يلزم من ترك الأصل اللبس كونه فيه حكومة بل فيه
الدية كاملة فقياسه على الدوق ٣٥٢
الذي هو قوة في اللسان يدرك بها الطعم ظاهر وأشعر قوله كل حاسة

٢٥٢

ثم ان زال العقل فلا كلام والافديته كما تقدم (قوله أي القوة المبثقة في ظاهر البدن) تفسير للمس (قوله من ترك الاصل) أي خليل (قوله فقياسه على الذوق) أي لان شرح خليل ذكر وانه مقيس عليه (قوله بل بحسابه من الدية) أي فاذا ذهب بعض السمع اختبر نقصانه حيث ادعى المجنى عليه النقص من احدى اذنيه بان يصاح من الجهات الاربع ووجه الصائح لوجهه مع سد الصحيحة سدا محكما وقت سكون الريح ويكون الغذاء من مكان بعيد ثم يقرب منه شيئا حتى يسمع أو يصاح من مكان قريب ثم يتباعد الصائح حتى ينقطع السماع ثم تفتح الصحيحة وتسد الاخرى و يصاح به كذلك ثم ينظر أهل المعرفة ما نقص بالنسبة لسمع الصحيحة فان كانت الجناية في الاذنين معا اعتبر سمع وسط لافي غاية الحدة ولا الثقل من شخص مثل المجنى عليه في السن والمزاج فيوقف في مكان ويصاح عليه كما تقدم حتى يعلم انهما سمعه ثم يوقف المجنى عليه مكانه فيصاح عليه كذلك وينظر ما نقص من سمعه عن سمع الشخص المذكور و يؤخذ من الدية بتلك النسبة وهذا اذا لم يعلم سمعه قبل الجناية ولا عمل على ما علم من قوة أو ضعف بلا اعتبار سمع وسط ومحل أخذه الدية على ما تقدم ان حلف على ما ادعى ولم يختلف قوله عند اختلاف الجهات والافدير فان كان النقص في احدى العينين أغلقت الصحيحة و يؤمر بالنظر من بعد ثم يقرب منه حتى يعلم انهما أبصرت ثم تغلق المصابة وتفتح الصحيحة ويفعل بهما مثل المصابة وينظر في النسبة فان جنى عليه ما وفيه ما بقيه اعتبر بصر وسط وله من الدية بنسبة ذلك بشرط الحلف وعدم اختلاف القول وهذا ما لم يعلم بصره قبل الجناية والاعمل عليه وجوب الشم براءة حادة منقورة للطبيع كرائحة جيفة وأمر بالمكث عندها مقدار من الزمن وهذا ان ادعى عدمه بالمرء والاصدق يمينته ونسب لشم وسط وجوب نقص المنطق بالكلام باجتهاد أهل المعرفة من ثلث أو ربع فان شكوا أو اختلفوا في قدر النقص عمل بالاحوط والظالم أحق بالجل عليه وجوب الذوق بالشيء المراقى لا يصبر عليه عادة فان ادعى النقص صدق يمينه ونسب الذوق وسط وجوب العقل بالحوادث حيث شك في زوال الكل أو البعض بان يجلس ويحبس عليه فيما هل يفعل أفعال العقلاء أو غيرهم ويحتمل ان يجلس معه ويخادته ونسايه في الكلام حتى يعلم خطابه وجوابه فان علم أهل المعرفة ما نقص منه بالجناية عمل بذلك وان شكوا أو اختلفوا عمل بالاحوط والظالم أحق بالجل عليه فيحمل على الاكثر في العمد وعلى الأقل في الخطأ اه ما خص من الاصل (قوله فهو وأخص من قوله أو الصوت) أي ولا يلزم من ذهاب الاخص ذهاب الاعم فلذلك عطف الاعم عليه (قوله كضربه) مثال للفعل وقوله أبطل صفة للفعل وهو أعم من الضرب لانه يشمل السحر (قوله ولا يشدرج الخ) سياق وجهه في قول المصنف الا المنفعة بجعلها (قوله أفسد منه) أي بحيث لا يتأتى منه نسل (قوله كتجذبه) أي وان لم يعم الجذام جسده (قوله أو نسويده) أي وان لم يعم أيضا (قوله وهو نوع من البرص) أي لان البرص منه أبيض ومنه أسود (قوله مع ذهاب قيامه) أي بان صار ملقى (قوله نفية حكومة) أي خلافا لقول التثائي ان فيه الدية (قوله كيف قيامه وجالوسه) أي بعض كل منهما وأولى في الحكومة بعض أحدهما (قوله ويسمى أرنية) قال في التوضيح ويقال لها الرنة براءة لها فواو فشاء مثلثة (قوله والحشفة) هي رأس الذكركر (قوله وأصل المارن الانف) أي وأما قطع باقي الانف والد كربعه قطع الأرنية والحشفة ففيه حكومة كما يأتي (قوله ذكر العينين) أي وهو من لا يتأتى منه الجماع لصغره أو لعدم نفاظه لكبر أو علة عن جميع النساء قال في الذخيرة للذكريسة أحوال تجب الدية في ثلاثة وتسقط في مائة وتختلف في اثنتين فحبب الدية في قطعه جلة أو الحشفة وحدها أو باطل النسل منه وان لم يطل (قوله وتسقط اذا قطع بعد قطع الحشفة وفيه حكومة) ويختلف اذا قطع عن لا يصح منه النسل

أي الدية (منهما) أي من المارن والحشفة فيقاس المارن بالانف وتقام

والجشفة لا اله كركا قال (لا) يقاس (من أصله) وأصل الممارن الاقف وأصل الجشفة اله كركا لان بعض ما فيه الدية انما يذهب اليه لا الى أصله
والراجع أن في قطع ذكر العنين دية وقيل حكمه وأما ذكر الخشبي

ففيه نصف دية ونصف حكومة (والأشيتين) في قطعهما أو رصهما دية كاملة وفي الواحدة نصف دية وفي قطعهما مع الذكر ديتان (وشفري المرأة) أي قطع لحم جانبي فرج المرأة فيه دية كاملة (أن بدأ العظم) فإن لم يظهر العظم في حكومة وفي أحد الشفرين أن بدأ العظم نصف دية والشفران بهن المعجمة وسكون الفاء اللحمان المحيطان بالفرج المغطيان العظم (وتدبها) إذا قطعها شخص من أصلها عابدية كاملة أبطال اللبن أو لاشابة أو عجزا لما تدي الرجل ففيه حكومة (أو حامتيا) أي في قطع الحلماتين (أن أبطال اللبن) دية كاملة ومثل أبطال اللبن انفساده فالدية لقطع اللبن لا لقطع الحلماتين بدليل أنه لو أبطال اللبن بدون قطع فيه الدية ولو قطعها فلم يفسد اللبن في حكومة فلو قطع حلمتي صغيرة فيستأني به الزمن الإياس من اللبن وتسام منه فإن أيس فدية (أو عين أعور) فيها الدية كما تقدم (بخلاف كل زوج) كيدي نور جلين بخلاف الأذنين كما يأتي (في) ٣٥٣ أحدهما نصفها وفي الدية كاملة (الا

الأذنين) فليس في قطعهما دية بل حكومة حيث بقي السبع هذا هو الرابع فلذا استثناهما وقال (في حكومة) كلسان الآخر في قطعه حكومة بالاجتهاد حيث لم يتحقق أن به ذوقا والا فالدية (واليد الشلاء) التي لا تنفع بها أصلا في قطعها حكومة فإن كان بها تنفع فكما السليمة في القصاص والدية والساعد في قطعه حكومة وهو ما عدا الأصابع إلى المنكب وسواء ذهب الكف بسماوي أو حنانية أخذ طماعا أم لا فإن كان الساعد فيه أصبع فديته والحكومة فإن كان أكثر من واحد فدية الأصابع فقط (واليتي المرأة) في قطعها خطأ حكومة قياسا على أيتي الرجل وقال أشهب في الدية أما عدا القصاص (وسن مضطربة جدا) إذا تلفها

وهو قادر على الاستمتاع أو عاجز عن أتيان النساء لم يغرذ كره أو لعله كالشيخ القاني فليل دية وفيل حكومة والقولان للمالك (قوله وفيه نصف دية ونصف حكومة) أما نصف الدية لاحتمال ذكورية ونصف الحكومة لاحتمال أنوثته والمراد بالحكومة هنا ما يجتهد فيه الإمام لهذا القدر لما سبق في تقويمه لأن قطع ذكر المرأة لا ينقصها (قوله في قطعها أو سلها) أي خطأ وقوله أو رصها أي عمدا أو خطأ لأنه لا يقتص في الرض (قوله وفي الواحدة نصف دية) أي واليتي والبسرى عند النساء وقال ابن حبيب في البسرى الدية كاملة لأن النسل منها خاصة (قوله وفي قطعها مع الذكر) أي خطأ وأما عدا ففيه القصاص (قوله ومثل أبطال اللبن انفساده) أي فإداه بالابطال قطعه رأسا وبالإفساد صيرورته دما مثلا (قوله فإن أيس فدية) أي وإن حصل اللبن في مدة الاستبراء ففيه ما حكومة (قوله كما تقدم) أي من أنه السنة (قوله في أحدهما نصفها) والفرق بين عين الأعور والواحد من كل زوج مما ذكر أن العين تقوم مقام العينين في معظم الغرض بخلاف إحدى اليدين والرجلين (قوله واليد الشلاء) مبتدأ خبره محذوف قدره الشارح بقوله في قطعها حكومة وكذا ما عطف عليه فالمناسب رفع اليدي المرأة بالآف ومثل اليد الشلاء الرجل الشلاء وظاهره كغيره أن الحكومة في إسان الآخر واليد الشلاء ومثلهما الرجل ولو كان الجاني متعمدا وله مثل ذلك لكن في شب أن هذا عند عدم المماثلة والا في العمد القصاص (قوله فكما السليمة في القصاص والدية) أي لقوله فيما تقدم ويؤخذ عضو قوي بضعيف (قوله فإن كان أكثر من واحد فدية الأصابع فقط) ظاهره ولو كانت لا كثرة بأغلة ولكن ظاهر كلامهم أن لا كثرة تكون بأصبع أخرى قال شب فمن قطع بد شخص فيها أصبعان فعليه ديتهم فقط سواء قطعها من الكوع أو من المنكب ولا شيء عليه غير ديتيها ومن قطع بد شخص فيها أصبع واحد فعليه دية الأصبع وحكومة فيما زاد عن الأصبع سواء قطعها من الكوع أو من المرفق أو من المنكب اه (قوله وقال أشهب في الدية) أي ولم يفصل بين بدو العظم وعدمه كما فصلوا في شفرها (قوله في قطعها ديتيها) أي أن كان خطأ فإن كان عمدا ففيه القصاص (قوله وعسيب حشفة) إطلاق العسيب على الباقي من الحشفة مجاز باعتبار ما كان إذ قصبة الد كراغما يقال طماع عسيب مع وجود الحشفة وما ذكره المصنف من أن في عسيب الد كره حكومة نحو في المدونة (قوله إن في العسيب دية) أي لأنه يجامع به فتحصل به الأذنة (قوله أي في إزالة شعره حكومة) أي سواء كان عمدا أو خطأ (قوله بخلاف عمد غيره فالأدب) مراده بالتعريض شعر الحاجب والمهدب وقوله فالأدب أي مع الحكومة أن لم يثبت كما تقدم (قوله بالجر) صوابه الرفع لما علمت من أنه معطوف على اليد وهو مستند أخبره

٤٥ - صاوي - في شخص فعليه حكومة ولو كان أخذ من صيرها مضطربة عقلا على الرابع إذ في بقائها جمال أما لو كان يرجى ثبوت المضطربة ففي قطعها ديتيها (وعسيب حشفة) أي في قطع قصبة الد كرا الذي ليس فيه حشفة لقطعها قبل حكومة وعلمت أن قطع الحشفة في دية كاملة هذا هو المتعص وراستظهر في التوضيح أن في العسيب دية (وحاجب) أي في إزالة شعره حكومة واحدا أو متعدد إلا أن في الشعر جمالا الأهم صل على من كان حاجبه زينة وليس في الخلق مثله (وهجب) يضم الهاء الشعر النابت على شفر العين الأهم صل على من كان أهدب الأشفار جيله بدون اكتحال ومحل الحكومة في شعر الحاجب والمهدب أن لم يثبت والاف في عمد الأدب فقط (وظفر) في قطعها حكومة (وفي عده) أي قطع الظفر (القصاص) بخلاف عمد غيره فالأدب (وافضاء) بالجر عطف على ما فيه الحكومة وهو إزالة الحاجز الذي بين محل البول والجماع ومثله اختلاط محل البول والغائط وهو في الحكومة أن يغرم ما عدا ما عدا لازم واج بأن يقال ما عدا أفعها على أنها غير مفسدة وما عدا أفعها على أنها

بعضها بغير النص ثم ان كان الفصل من الزوج ليلحق بالخطا لاذن الشارع في الفعل في الجملة فان بلغ الاثم فعلى العاقلة والافسح ماله واستظهر في التوضيح ان في الافضاء الدية (ولا يندرج) الافضاء (تحت مهر) بل يغرم الحكومة مع الصداق زوجا وأجنبيا فخصها وطئها (بخلاف) ازالة (البكارة) من الزوج أو الغاصب فلا يغرم للبكارة شيئا زائدا على الصداق لانه لا يمكن الوطء الا بالزنا فهي من لواحق الوطء بخلاف الافضاء (الا) ان ازالها (باصبعه) فلا تندرج في المهر زوجا وأجنبيا فعلى الاجنبى الحكومة ولو لم يطأ وهي مع المهران وطئ أما الزوج فيلزمه أرش البكارة التي ازالها باصبعه مع نصف الصداق حيث طلق قبل البناء فان بني وطلق فتندرج في المهر فان أمسكها فلا شيء عليه وازالة البكارة بالاصبع حرام فيؤدب الزوج عليه (وق) قطع (كل أصبع) خطأ من بدأ ورجل ابهاما أو خنصر من أنثى أو ذكر مسلم أو كافر (عشرها) يضم العين أى عشر دية من قطعت أصبعه فيشمل السكتاني والجوسى والابل وغيره خمسة ومربعة (و) في ٣٥٤ قطع (الانملة) خطأ (ثلاثة) أى ثلث العشر وهو ثلاثة وثلاث بعير من الابل (الافى الابهام) من

مخدوف (قوله واستظهر في التوضيح الخ) أى لانه قول ابن القاسم وعلمه ابن شعبان بانه يمنعها من اللذة ولا تمسك الودى ولا البول الى الخلاء ولان مصيبتها أعظم من قطع الشفرين وقد نهى وعلى وجوب الدية فيهما كذا في بن (قوله حيث طلق قبل البناء) أى ويتصور فعلها قبل البناء ان فعله بحضور نسائه ولم يحصل بها بعد ذلك خلوة (قوله خطأ) مثله العمد الذى لا نص فيه اما لعدم الممانلة أو للعفو على الدية (قوله من أنثى أو ذكر) لا يقال شموله للاثى بناتى ما سياتى من مساواة المرأة للرجل لثلاث ديتيه فتدفع لبيتها لانتانقول ما يأتى كالاستثناء مما هنا (قوله ومربعة) أى فى العمد الذى لا قصاص فيه لكن الذى فى ح نقلا عن النوادر أن دية الاصابع والاسنان والجراح تؤخذ خمسة ولا تربع دية العمد الا فى النفس وفى الحقيقة هما طريقتان (قوله وهو ثلاثة وثلاث بعير) أى بالنسبة لاجرا المسلم الذكر (قوله الافي الابهام) أى خلافا لبقية الأئمة حيث قالوا فى الاغلة ثلث العشر ولو فى الابهام (قوله وهو خمس من الابل) أى بالنسبة لاجرا المسلم الذكر كما تقدم (قوله أو خسون دينارا) أى لاهل الذهب وستمائة درهم لاهل الفضة (قوله المستحسنات الاربع) تقدم الكلام على ما فى باب الشفعة (قوله وفى صحيح كل من الخ) أى ويخصص عموم ما هنا بما سياتى من مساواة المرأة للرجل فى الاسنان كالاصابع (قوله فهو أولى من تعبير الاصل) أى خليل حيث قال وفى كل سن خمس لقصوره على اهل الابل فى الجرايم المذكور (قوله ثم انقلعت) أى بنفسها من غير جناية أخرى عليها فليس فيها الادية واحدة كما اختاره الشيخ خليل فى التوضيح أما لو نهى مدق من سوداء أو حمراء أو صفراء وكانت الصفرة أو الحمرة كالسوداء فهل كذلك فى نصف عشر الدية لكونها غير مساوية لسن الجناتى أو القصاص للتعبد قال بن والظاهر ان شانى بدليل وجوب العقل فيها خطأ (قوله وتعددت الدية) مراده بالدية الواجب كان دية أو بعضها أو حكومة وقوله بتعدد الجناية أى ما بدشأ عنها (قوله فقطع أذنيه) أى أو قلعهما (قوله الذى لم يشارك غيره) أى الذى لا توجد الابنة فان وجدت المنفعة به وبغيره ولو كان الموجود فيه أكثرها تعددت الدية كما قال الشارع (قوله فى قطع أصابعها مثلا) أى ومنه قلاتها وبقيمة جراحاتها (قوله وثلاث أصبع) أى وهى أغلة كاملة وأما لو قطع لها ثلاثة أصابع ونصف أغلة لكان لها اثمان وثلاثون ونصف من الابل (قوله ففيه أعشرون من الابل الخ) روى مالك عن ربيعة أنه قال مات لابن المسيب كم فى ثلاثة أصابع المرأة قال ثلاثون قلت وأربعة قال عشر ون قال سبحانه الله لما عظم جرحها

الابل (الافى الابهام) من يد أو رجل (ف نصف) أى نصف دية الاصبع وهو خمس من الابل أو خسون دينارا وهذه إحدى المستحسنات الاربع وتقدم الشفعة فى الشجر أو البناء بارض محبسة أو معارة والشفعة فى الثمار والرابعة تانى وهى القصاص بشاهد وبيمين فى جرح بالعمد (وق) صحيح (كل سن نصف العشر) هذا يشمل المسلم وغيره فهو أولى من تعبير الاصل (بقاع) من أصلها أو لم يبق الا المغييب فى اللحم (أو اسوداد) بعد ان كانت بيضاء فصارت بالجناية عليها سوداء لانه اذهب جالها ومثلها اذا سودت ثم انقلعت (أو بحمرة أو صفرة) بعد بياضها (ان كانا) الحمرة والصفرة (فى

العرف) أى يقول اهل المعرفة انهما (كالسوداد) فى اذهاب جالها والافى حساب ما نقص (وتعددت) الدية (بتعدد الجناية) فاذا قطع يده فزال عقله فديتان دية ليد ودية للعقل ولو زال مع ذلك بصره قلات وهكذا (الا المنفعة) الكائنة (بجملها) أى محل الجناية فلا تعدد الدية فى ذهابها مع ذهاب محلها كما لو ضرب به فقطع أذنيه فزال سمعه دية واحدة أو ضرب به فقلع عينه فزال بصره لان المنفعة بمحل الجناية ولا حكومة فى محل كل والمراد بالمحل الذى لم يشركه غيره ولذا لو كسر صلبه فاقعده عن القيام وأذهب قوة الجماع فعليه دية لمنع قيامه ودية لعدم قوة الجماع (وساوت المرأة الرجل) من اهل دينها فى قطع أصابعها مثلا (لثلاث ديتيه) باسجاف الغاية فاذا قطع لها ثلاثة أصابع ففيها ثلاثون من الابل فلا تبلغ الثلاث لرجعت لديتها كما قال (فتر لديتها) كما لو قطع لها ثلاثة أصابع وثلاث أصبع فديتها ستة عشر بعير أو ثلثا بعير أو أربعة أصابع فى ذرفه أعشرون من الابل لرجوعها لديتها وهى على النصف من الرجل من أهل دينها

(ان اتحاد الفعل ولو) كان اتحاد الفعل (حكما) كضربات في فؤور واحد من شخص واحد أو من جماعة وقال الأجهوري ان تعدد الجاني
 أربعة فعلى كل واحد عشرة من الابل لكن النقل ما علمت (مطلقا) ولو تعدد الجاني كالمثال أو في الاسنان والاصابع والمواضع والمنازل
 (كالجمل) أي كاتحاد الجمل (في الاصابع) ولو تراخي العمل فاذا قطع لها ثلاثا من يدها ثلاثون ثم اذا قطع ثلاثا من الاخرى ففيها ثلاثون أيضا
 لاختلاف الجمل مع التراخي ثم ان قطع لها أصبع أو أصبعين من أي يد كانت كان لها في كل أصبع خمس لاتحاد الجمل ولو قطع لها أصبعين من
 يدها ثم بعد تراخي قطع أصبعين من تلك اليد كان لها في الاول عشرة وعشرون وفي الاخير عشرة لاتحاد

٣٥٥

عشرون

الجمل ولو كانا من اليد
 الاخرى لكان فيهما عشرون
 لاختلاف الجمل (فقط)
 لاني اتحاد الجمل في
 الاسنان فانها في كل سن
 خمس من الابل اذا كان
 بين الضربات تراخي لان
 كان في ضربة واحدة أو في
 فؤور كما تقدم ومحل الاسنان
 متحد ولو كانت من فكين
 (ونجمت) مسياتي بيان
 التنجيم في قوله السكامة
 (دية الحسر) أما الرقيق
 فلا دية له وانما على الجاني
 قيمته حاله كان الحرز كرا
 أو أنثى مسلما أو غيره
 (الخطأ) سيد كرمه ترزه
 (بلا اعتراف) من الجاني
 بل بيينة أولوث فلا تحمل
 العاقلة ماء عترف به من
 قتل أو جرح بل هي حالة
 عليه ولو كان عدلا مأمونا
 لا يقبل رشوة من أولياء
 المقتول على الرجح (على
 الجاني وعاقلة) متعلق
 بنجمت فعلى الجاني كرجل
 من العاقلة كما يأتي (ان
 بلغت ثلاث دية المجني

على عقالها فقال اعراقي أنت قلت بل جاهد متعلم أو عالم مثبت فقال تلك السنة يا ابن أخي (قوله ان اتحاد
 الفعل) أي ان كانت الجراحات نشأت عن فعل متحد ولو حكم الخ (قوله كالمثال) أي المتقدم
 في قوله كما لو قطع لها ثلاثة أصابع وثلاث أصابع الخ فان هذا المثال وما بعده صادق بكونه من بدو واحدة
 أو من يدين وهو تعدد الجمل (قوله أو في الاسنان الخ) حق العبارة وشمل الاطلاق الاسنان والاصابع
 الخ (قوله ولو تراخي الفعل) الجملة الحالية لان محل تخصيص الاصابع بذلك عند تراخي الفعل والافلا فرق
 بين الاصابع والاسنان والمواضع والمنازل (قوله لاني اتحاد الجمل في الاسنان) مثله المواضع والمنازل
 والحاصل ان الفعل المتحد أو ما في حكمه يضم في الاصابع والاسنان وغيرها أو ما اذا اتحاد الجمل وتعدد
 الفعل مع التراخي فيضم في الاصابع لاني غيرها (قوله ومحل الاسنان متحد ولو كانت من فكين) أي
 خلافا للشيخ أحمد الزرقاني القائل ان الفكين محلان وأنت تجيب بان هذا الخلاف لا اثر له على ما مشى
 عليه المصنف من عدم التهم وانما تظهر فائدة على قول ابن القاسم بالضم الذي رجح عنه (قوله دية
 الحر) مثله ان نجم الحكومة والغرة حيث بلغ كل منهما الثلث أو كان كل منهما أقل من الثلث ولكن
 وجب مع دية وكذا موضحة ومنقلة مع دية (قوله سيد كرمه ترزه) أي في قوله كعمد (قوله فلا تحمل
 العاقلة ما اعترف) أي والموضوع أنه خطأ (قوله على الرجح) مقابلة أقوال قيل على عاقلة بقسامة
 وسواء مات المقتول في الحال أم لا وقيل تبطل الدية مطلقا وقيل على العاقلة بشرط أن لا يتهم المقر
 في اغنامه ودية المقتول وقيل عليهم بشرط أن يكون عدلا وقيل يفيض عليه وعليهم فانابه يلزم ويسقط
 ما عليهم كذا في بن (قوله على الجاني) أي الذكرا البالغ العاقل الملى كما يأتي للمصنف وأما المرأة
 والصبي والمجنون والمعدم فلا يقرنون عن أنفسهم ولا عن غيرهم كما في بن خلافا لما في عقب من أنهم
 يقرنون عن أنفسهم ولا يقرنون عن غيرهم (قوله شرط في التنجيم) فيه نظرا لانه شرط في حمل العاقلة
 لاني التنجيم (قوله على مجوسية) أي وتقدم أن المجوسية على النصف من المجوسى فديتها ثلاثة وثلاثون
 دينار وثلث دينار وقوله كان اجادها أي أو أمها فيلزم العاقلة أحد عشر دينارا وتسع دنانير وهي ثلث ديتها
 (قوله أو الجاني) أي وان لم يبلغ ثلث دية المجني عليه (قوله كان تعددت الجائفة) المناسب كان تعددت
 الجانيات منه فيها بان أذهب ما سها الخمس وصلها وقوة جماعها ويديها ورجلها وغفرها فان في هذه
 ثلثمائة وثلاثة وثلاثين وثلاثا وأما بلوغ ثلث دية المسلم من تعدد جائفة المجوسية فمعيد ونكف (قوله وان
 جنى مجوسى) المناسب أو جنى ويكون تنويعا في المثال وهو مثال لبلاغها ثلث دية الجاني دون المجنى
 عليه (قوله كعمد) هذا شامل للثلاثة والمربعة لان التغليظ بالتربيع والتثليث خاص به (قوله في العمدة
 كالخطأ) أي وسواء كان الجاني مكافئا أو غير مكافئ كان يجرح مسلم نصرا تاجرا حلالا يقتص منه للاتلاف
 فان دية على عاقلة المسلم فان كان المانع من القصاص عدم المساواة فقط فانه في مال الجاني (قوله أي العاقلة)

عليه) شرط في التنجيم على الجاني والعاقلة كان جنى مسلم على مجوسية خطأ ما يبلغ ثلث ديتها كان اجافها (أو الجاني) كان تعددت الجائفة
 منه فيها جلته عاقلة وان جنى مجوسى أو مجوسية على مسلم ما يبلغ ثلث الجاني جاته عاقلة (والا) تبلغ ثلث أحدهما (فعليه) أي الجاني
 (فقط حالة كعمد) محترز خطأ كان العمدة على نفس أو طرف عني عنه على الدية فانها تكون في ماله حالة (ودية غلظت) عطف خاص
 على عام اذ المظنة على الابل لا تكون الا في العمدة وأني به دفعا لتوهم أنه لما سقط القصاص تصير كالخطأ ثم استثنى من قوله كعمد قوله
 (الا لا يقتص منه) من الجراح كالجائفة والآمة وكسر العخذ (لانلامه) أي لحوق اتلاف النفس لو اقتص منه فيؤدى الى قتل نفس بغير
 نفس (فعليها) أي فالدية على العاقلة في العمدة كالخطأ ان بلغت ثلث دية المجنى عليه أو الجاني (وهي) أي العاقلة عمدة أمور (أهل دينه)
 إليه وان اسم للدفتر الذي يضبط فيه

أسماء الجند وعذدهم وأعطوهم وقدمه لقوله بعد وبدأ بالديوان وقد تبع المصنف الأصل ولكن محشى التائي والبناني ضعفا اعتبار الديوان في العاقلة قاله شيخنا الأمير في مجموعه (وعصبة ومواليه وبيت المال ويبنى بالديوان) أي ما له فيقدمون على العصبة حيث كان الجاني من الجند ولو كانوا من قبائل شتى ٣٥٦ (ان أعطوا) شرط في التبذلة لا في كونهم عاقلة اذ هم عاقلة ولو لم يعطوا أرزاقهم

المعينة لهم في الدفتر من العاقلات والجمكيات لكن الذي قاله ابن مرزوق انه شرط في كونهم عاقلة (فالعصبة) أي ان لم يكن ديوان أو كان وليس الجاني منهم أو منهم ولم يعطوا فالعصبة تبدي على الموالى الخ الاقرب يقدم من العصبة فالاقرب على ترتيب النكاح فاذا كمل من الانشاء سبع مائة فلا يدفع أولادهم شيأوان نقص كل من أبناء الأبناء وهكذا والجدي يؤخر عن بني الأخوة هنا (فالموالى الاعلون) وهم المعتقون يكسر التاء لانهم عصبة سبب ولواثي حيث باشرت العتق ويقدم الاقرب على نحو الترتيب الآتي في الولاء (فالاعلون) حيث لم يوجد من بني من الاعلين (فبيت المال ان كان الجاني مسلما) لان بيت المال لا يعقل عن كافر والظاهر ان على الجاني مع بيت المال بقدر ما ينوبه أن لو كانت عاقلة فان لم يكن بيت مال فتتجمل على الجاني وقوله ان كان الخ شرط لجميع ما قبله (والا فالدمي ذودينه) وهو الذي رجحه المواقف ليست عاقلة الدمى

لماجرى ذكر العاقلة بين أنها عدة أمور أهل الديوان والعصبة والموالى وبيت المال (قوله وأعطوهم) المناسب أعطوهم غير جزلان الذي يضبط الشيء المعطى لا الاعطاء الذي هو مصدر فعل الفاعل (قوله وقد تبع المصنف الأصل) أي خيلا ونحوه لابن الحاجب وابن شاس وهو مالك في الموازية والعقبة (قوله ضعفا اعتبار الديوان الخ) أي لقول اللخمي والقول بان الديانة تكون على أهل الديوان ضعيف والمعتمد أنهم ليسوا من العاقلة وانما يرعى عصبة القاتل كأهل ديوان أم لا كما هو مذهب المدونة أفاده بن واعلم أنه على القول باعتبار الديوان فالمراد به أهل ديوان الاقليم فجند مصر أهل ديوان واحد وان كانوا طوائف سبعة عرب وان كسارية وشرا كسة الخ هذا هو المعتمد (قوله ليسكن الذي قاله ابن مرزوق الخ) قال بن نص ابن شاس في الجواهر فان لم يكن عطاء فانما يحمل عنه قومه (قوله انه شرط في كونهم عاقلة) أي على الطريقة التي مشى عليها المصنف (وتنبه) اذا نقص أهل الديوان عن السبع مائة بناء على أن أقل العاقلة سبع مائة أرعن الالف بناء على مقابلته ضم الهم عصبة الجاني الذين ليسوا معه في الديوان هذا هو الصواب المنقول لذهب لأعصبة أهل الديوان خلافا للاجهوري (قوله فالعصبة) أي ويبدأ بالعشيرة وهم الأخوة ثم بالفصيلة وهم الأعمام ثم بالفخذ ثم بالبطن ثم بالعمارة ثم بالقبيلة ثم بالشعب ثم أقرب القبائل لان طبقات قبائل العرب سبعة الشعب بالفتح ثم القبيلة ثم العمارة بالفتح والكسر ثم البطن ثم الفخذ ثم الفصيلة ثم العشيرة ويضع ذلك بذ كرتسبه صلى الله عليه وسلم فهو سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب ابن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس ابن مضر بن نزار بن معد بن عدنان فأولاد الجند الاعلى شعب وأولاد مادونه قبيلة وأولاد مادونه عمارة وأولاد مادونه بطن وأولاد مادونه فخذ وأولاد النعم كولد العباس فصيلة والأخوة يقال لهم عشيرة قال في الاخيرة فخرية شعب وكنانة قبيلة وقريش عمارة وقصي بطن وهاشم فخذ والعباس فصيلة والعشيرة الاخوة اه (قوله سبع مائة) أي بناء على المعتمد من أن أقلها سبع مائة (قوله وهكذا) أي يصنع في الاخوة وينهم المسمون بالعشيرة ثم ينتقل للفصيلة وهكذا حتى كمل العدد من بطن لا ينتقل لاعلى منها فان لم يكمل الا بجميع البطون كمل بها (قوله يؤخر عن بني الأخوة هنا) ويشهده نظم الاجهوري المشهور (قوله لانهم عصبة سبب) أي وهم كعصبة النسب اقوله في الحديث الولاء لجة كل حمة بالنسب ولقوله هم الولاء عصوبة سببها نعمة العتق (قوله فالاعلون) أي ولا يدخل في الاسقين المرأة العتيقة كما في شب (قوله من الاعلين) بياء واحدة نظير المصطفين وأصله الاعلون من تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفاء التي ما كان حذف الالف لالتقاء الساكنين و بقيت الفتحة دلالة عليها (قوله بقدر ما ينوبه أن لو كانت عاقلة) أي بان يقدر أنه واحد من سبع مائة (قوله فتتجمل على الجاني) أي فهو في هذه الحالة قائم مقام العاقلة ان كان ممن يعقل بان كان ذكرا بالغ عاقل لاملية (قوله شرط لجميع ما قبله) المناسب أن يقول بعد ذلك دخولا على المصنف بدليل قوله والا الخ (قوله على المعتمد) وقال ابن مرزوق الشرط خاص ببيت المال (قوله أن لو كانت) أي أن لو فرضت عليه فليس بلازم أن يكون على الجاني جزية بالفعل بل المدار على كونه لو وجدت فيه شروط الجزية لكان مشاركا لهم فيها وذلك كالمراة من أعتقه مسلم ببلاد الاسلام (قوله أهل صلحه) أي وان لم يكونوا عصبة

عصبته وأهل ديوانه الخ على المعتمد والمراد يذى دينه من يحمل معه الجزية أن لو كانت عليه وان لم يكونوا من أقاربه فالنصراني يعقل عنه النصراني الذين في بلده لا اليهود وعكسه ولا يعقل عن كافر أعتقه مسلم معتقه بل بيت المال لانه يرثه كالمتردد على المعتمد (والصلحي) يؤدى عنه (أهل صلحه) من أهل دينه ولا يعتبر أهل ديوان ولا عصبة الخ على الراجح (وضرب على كلى) ممن لزمته الديانة من أهل ديوان وعصبة وموالي وذمى وصلحي

ان نحاكموا البنا (ماليض) به بل على قدر طاقته (وعقل عن صبي ومجنون وامرأة فقيرة وغارم) اذا جنوا والغارم اخص من الفقير فتعزم عاقبتهم عنهم (ولا يعقلون) عن أنفسهم ولا عن غيرهم لان علة ضربها التناصر والمرأة والصبي والمجنون ليس منهم تناصر والفقير والغارم محتاجان وذكر المرأة لان الموالى شملها وان خرجت من قوله العصبية وجعل الخرشى المرأة شاملة للخنثى لانه امرأة حكما وبحث معه (والعبرة) أى المعتبر فى الصبا والجنون وضدهما والعمر والبصر والعصبية والحضور (وقت الضرب) أى التوزيع على العاقلة فما وجدت فيه الاوصاف وقت التوزيع وزع عليه وما لا فلا كما قال (لان قدم غائب) غيبة انقطاع وقت التوزيع فلا تضرب عليه بعد قدومه المتأخر عن التوزيع فان كانت غيبته غير

٣٥٧

المسافة فان جهل الحال فان بعدت كافر بنية من المدينة فلا تضرب عليه والا ضربت (أو أسير فقير أو بلغ صبي) أو عقل مجنون أو انضحت ذكورة خنثى بعد التوزيع فلا شئ على واحد منهم (ولا تسقط) اذا وزعت على مومرا قل ليس غائبا غيبة انقطاع (بعض) طرا (أو موت) أو جنون أو غيبة انقطاع (وحدات به) أى بالموت وكذا بالفلس فاذا ماتت العاقلة أو واحد منها أو فلس فيحل ما كان منجما عليهم أو عليه (ولا دخول لدوى) من عضبة الجاني (مع حضري) من عصبة ولا عكسه لعدم التناصر بينهما فاذا لم تكمل العاقلة من عصبة الناصر وله عصبة بدو فينتقل للموالى الى آخره وهكذا قوله (ولاشاحى) مثلا (مع مصرى) لانه كلاقليم وكذا الجازاما أهل اقليم واحد حضري

ولا أهل ديوان (قوله ان نحاكموا البنا) قيد فى الدعوى والصلح (قوله اخص من الفقير) اعلم ان المراد بالفقير من لا يقدر الا على القوت والغارم من عليه من الدين بقدر ما فى يده أو يفضل بعد القضاء قدر قوته فان فضل بعد القضاء ما يزيد عن قوته فهو ذا يعقل عن غيره وعلى هذا فالغارم أعم من الفقير لا اخص منه تامل هكذا قال بن وهب وظاهر ان أريد بالغارم المدين مطلقا وأما ان أريد به المدين الذى يصير بدنه عاجزا وهو المعنى فى الزكاة فاخص قطعا (قوله عن أنفسهم) أى خلا لما فى عب تبعه الشيوخ أحد الزرقانى من ان كل واحد يعقل عن نفسه وأنه كواحد من العاقلة فى الغرم لباشرته لا لثلاف قال ر ولا مستند له فى ذلك كذا فى بن (قوله لان الموالى شملها) أى لفظ عموم الموالى يشملها وهى مستثناة من الموالى الاسفلين والاعلين ما عدا المعتقة (قوله وبحث معه) نص الخرشى قال بوقوله وامرأة حقيقة أو احتمالا كالخنثى المشكل قال فى الحاشية قوله كالخنثى المشكل انظر لم يجب عليه نصف ما على الذكر المحقق اذا علمت ذلك فالبحث فيه من حيث الحاقه بالمرأة مع أنه متوسط بين الرجال والنساء ولكن الفقه مسلم (قوله والعبرة وقت الضرب) مبتدأ وخبر والكلام على حذف مضاف أى الوصف المعتبر وصف وقت الضرب أى الوصف الموجود وقت الضرب (قوله فان كانت غيبته غير انقطاع) هذا التفصيل فى العاقلة وأما الجاني فانتقاله غير معتبر فتضرب عليه مطلقا والحاصل ان الجاني تضرب عليه سواء انتقل من البلد قبل ضرر به أو بعده كان انتقاله بقصد الفرار منها أو لرفض سكنى بلده التى انتقل منها أم لا وأما انتقال أحد العاقلة فان كان بعد ضرر بها فلا يسقط عنه ما ضرب عليه مطلقا وان كان قبل ضرر بها عليه ضربت عليه ان كان قارا أو كان انتقاله لحاجة كحج أو غزو لان كان رافضا السكنى (قوله على مومر) أى ذكر (قوله فيحل ما كان منجما عليهم أو عليه) أى لكونهما دينيا فى الدمة والدين يحل بالموت والفلس وهولف ونشر مرتب والمراد بالفلس والموت الطاريان بعد الضرب (قوله فينتقل للموالى الخ) أى الاعلين ثم الاسفلين (قوله لان كلاقليم) أى والشان عدم تناصر اقليم عن فى آخره لو كانت اقامة الجاني فى أحد الاقليمين أكثر أو مساويا نظر لمحل جنائيته ثم ان قول المصنف ولا دخول لبسوى الخ كالتقييد لقوله وعصبته (قوله حضر) بالرفع صفة لاهل أو بالجر صفة لاقليم باعتبار مكانه (قوله الكاملة الخ) جملة مستأنفة استئنافا يجاب عن سؤال مقدر نشأ من قوله ونجمت دية الحر كانه قبل فى كم من الزمن تنجم فقال الكاملة الخ وقوله من يوم الحكم صفة أولى وقوله فحل باوخرها صفة ثانية (قوله أو طرف) أى كعين الاعور واليدى ولرجلين فمراده بالطرف الجنس وقد ر الشارح قوله تنجم لانه متعلق الجار والمجرور (قوله لامن يوم القتل) هذا مقابل للمشهور وهو لا بهرى ومقابله أيضا ما قيل ان ابتداء يوم النصاص (قوله وقبل لا ينجم الا الكاملة) أى وغيرها على الاول (قوله هذا هو الراجع) ومقابله يقول يجعل الثلث فى ستة والسادس الباقي فى سنة أخرى (قوله وثلاثة الارباع) أى كما لو قطع له سبعة أصابع ونصفها وهو مبتدأ قدر الشارح خبره بقوله تنجم فى

مثلا يضمنون فاذا لم تكمل العاقلة من أهل بلدهم اليها قرب منها من العصبة كاهل بولاى لمصر الخ (الكاملة) أى الدية الكاملة لمسلم أو غيره ذكر أو أنشئ عن نفس أو طرف تنجم (فى ثلاث سنين) أو خامس (يوم الحكم) فيبتدأ التنجيم منه على المشهور لامن يوم القتل (نحل) أجزاء الكاملة (باوخرها) يحل النجم الاول وهو الثلث فى آخر السنة الاولى وهكذا (والثلث) كدية الخائفة والمأمومة تنجم (فى سنة) هذا هو المشهور وقبل لا ينجم الا الكاملة (والثلثان) كجائفتين أو جائفة مع مأمومة فينجمان (فى سنتين كالنصف) فينجم فى سنتين فى كل سنة ربع كتلع عين أو قطع يده هذا هو الراجع (وثلاثة الارباع) تنجم فى ثلاث سنين على المشهور

في كل سنة ربع (وحدتها) أي العاقلة (التي لا يضم اليها ما يجلب سمائة) فإذا وجد من العبيدة هذا العدد فلا يضم اليهم الموال وان نقصوا
عن هذا العدد ولو كانوا أغنياء ضم اليهم ٢٥٨ ما يكملهم من الموال وهو كذا وما ذكره أحد مشهورين والآخرة ما زادت

ثلاث سنين (قوله في كل سنة ربع) مقابلة بقوله في كل سنة ثلاث يبقى نصف مائة من السنة الثالثة (قوله ما بعده) أي من المرتبة البعيدة (قوله ما زادت على ألف بنحو عشرين) أي كما قال ابن مرزوق وقال الأجهوري مع زيادة أربعة وثلاث مائة بقوله ثالث مائة المصنف والشارح وهو أنه لا حد لها وظاهر ابن هرقفة أنه المذهب لأنه صدر به ونصه روي الباجي لأحد من تقسم عليهم الدية من العاقلة وإنما ذلك بالاجتهاد وقال سحنون سمائة رجل ابن عات المشهور عن سحنون أن كانت العاقلة ألفا فهم قليل فيضم أقرب القبائل إليهم اه بن (قوله وليس هذا أحد من يضرب عليه الخ) في عبارة أجمال وأوضح منها ما قاله بن ونصه وقول الزرقاني أي حد أقل العاقلة أي الحد الذي لا يضم من بعدهم لهم بعد بلوغهم له فإذا وجد هذا العدد من العبيدة فلا يضم اليهم الفخذ وهو كذا وليس المراد أن هذا أحد من يضرب عليهم بحيث إذا قصر وأعنه لا يضرب عليهم اه (قوله أو زادوا) أي وكذا في مرتبة واحدة وأما لو كان الزائد في مرتبة بعدى فلا يضرب عليه قطعا (قوله وتكمل ممن يليهم) الأولى حذفه لأنه لا يقال نقصوا إلا إذا لم يوجد لهم تكملة أصلا وأما إذا وجدت التكملة فلا يقال ناقصة بل يعتبر سبعمائة من القربى والبعدي فإذا فرضت الأخوة خمسمائة والأعمام كذلك فرض على الأخوة على حساب السبعمائة يبقى ما يخص مائتين بقض على الأعمام جميعا ولا يخص به بعض دون بعض لأنه ترجيح من غير مرجح هذا مظهر (تبيين) حكم ما وجب على عواقل متعددة كعشرة رجال من قبائل شقي قتلوا رجلا خطأ حكمهم عشرة دية سقطت عليه حكم العاقلة الواحدة فينحى ما ينوب كل عاقلة وان كان دون الثالث في ثلاث سنين تحمل باوآخرها كتعدد الجنايات على العاقلة الواحدة كما لو قتل رجل ثلاثة رجال فعليه وعلى عاقلته ثلاث ديات نعم في ثلاث سنين (قوله وعلى القاتل الخ) ما تقدم من الدية والقصاص حتى لا آدمي وما هنا حتى لله وإنما وجبت الكفارة في الخطأ دون العمد مع أن مقتضى الظاهر العكس فظهر الدماء ولازم مع الخطأ تغريبها لأن لو تحرز واحتاط لترك الفعل الذي تسبب عنه القتل من أصله ولا نهم رأوا أن العامد لا تكفي الكفارة في الجناية لأنها أعظم من أن تسكر كما قالوا في بين الغموس وأيضا قد أوجبوا عليه ضرب مائة وحبس سنة كذا في بن (قوله ولا على عبد) إنما تجب على العبد لأن أحد شقيمتا متعذر منها وهو العتق لأنه لا يجر غيره وسقوط الصيام لا شغاله بخدمة سيده ان قلت ان الظهار لا تسقط عن العبد فيه الكفارة وتكون فيه بالصيام ثم لا يطعم فما الفرق أجيب بأنه يشدد في الظهار ما لا يشدد في كفارة الخطأ فان الظهار منكر من القول وزور ولا مندوحة عن التخلص منه إلا بها وقول ابن عبد السلام بأنه يلزم العبد بالصيام لعدم الآية مردودة بن أهل المذهب على خلافه (قوله وان كان قاتل الخطأ أصيبا) قد ذكرنا الشارح إشارة إلى أن أصيبا خبر له كان المحذوفة (قوله من باب خطاب الوضع) أي فلا يشترط فيها التكليف لأنها كالمعرض عن المتلف فصارت كساعة أتلغها ابن عبد السلام أن كان هناك دليل شرعي من إجماع أو غيره يجب التسليم له فحسن والافقتضي المظهر سقوطها عنهما يعني الصبي والمجنون وردها إلى خطاب التكليف وقد جعل الشرع بدلا عن الرقبة لصيام الذي هو من خطاب التكليف ولما لم يجد ابن عرفة سبيلا للرد على ما ذكره قال قول ابن شماس يجب في مال الصبي والمجنون واضح كالأول أجده لغيره من أهل المذهب نصا بل في وجيز الغزالي اه من شب (قوله أو مجنوننا) معطوف على صياقه وفي حرر المبالغة والخلاف فيه كالحلاف في الصبي كما تقدم عن ابن عبد السلام (قوله فعلى كل كفارة كاملة) أي لأنها لا تقبض لأنها عباد فواحدة ولا يباح لاشتراك فيها (قوله خروج المرتد) أي لأن المراد بقوله مثله في الحرية والاسلام ولذلك يخرج العبد (قوله خروج الزنديق والرافي المحسن) أي لأنهم ما غير معصومين وفي الحقيقة المرتد خارج بهذا القيد أيضا (قوله أما لو أقتلها) ضمير التثنية يعود على الأولين المألوين من المقام وقوله فهدرنا ما كان هدرنا

على ألف بنحو عشرين وليس هذا أحد من يضرب عليه بحيث لو نقصوا أو زادوا لا يضرب عليهم بل يضرب على من وجد ولو ألف بن فكثر أو كانوا بنحو عشرة وتكمل ممن يليهم (وعلى القاتل) خبر مقدم وقوله عتق رقبة مبتدأ مؤخر أي يجب عليه كفارة قتل الخطأ ولا تكون إلا على (المسلم) أي المراد لا كفارة على كافر لأنه ليس من أهل القربى ولا على عبد قتل غير مخطأ (وان) كان قاتل الخطأ (صيبا) فيلزمه من باب خطاب الوضع فقتله سبب للكفارة ويخطأ بولييه خطاب تكليف (أو مجنوننا) فقتله كذلك سبب لها (أو شريكنا) لصبي أو مجنون أو غيره فاعلى كل كفارة كاملة ولو كثروا (إذا قتل مشركا) خروج المرتد فلا كفارة على قاتله (معصوما) من القتل خروج الزنديق والزاني المحسن فلا كفارة على قاتلهما (خطأ) لا عهدا عن عنه فتندب ومن الخطأ إذا انتهت أم الصبي فوجدت ولدها ميتا لا نقلا بها عليه وهي نائمة فعليه الكفارة وعلى العاقلة دية الخطأ أما لو انتهت فوجداه ميتا يبيها

فهدرنا في المجموع (عتق رقبة) مؤمنة سليمة (وأجبرها) أي للعجز عن الرقبة (شهران) أي صوم شهرين متتابعين (كالظهار) فما يطلب في الرقبة والشهرين من فيه يطلب

هنا من كونها مسلمة من قطع أصبع وبغضون وان قتل ومريض مشرف إلى آخر ما يأتي ومن كون الشهرين متتابعين بالجلد والاول
ان انكسر من الثالث إلى آخر ما يأتي (ونثبت) الكفارة للحرام (في) قتل (جنين) على المشهور وقيل لا تندب (ورقيق) للقاتل
أو غيره (وعمد) لم يقتل به لكونه عني عنه أو لعدم المكافاة (وذمي) قتله الحرام المسلم عدا أو خطأ تندب للقاتل (وعليه) أي على
القاتل عدا إذا كان بالغا ولم يقتل لنحو عفو (مطلقا) ذكر أو أنثى حراً أو رقيقاً مسلماً أو غيره (جلد مائة وخمسة) من غير تغريب
(وان) كان قتله العمد ملتبسا (بقتل محرمي أو) قتل (عمده) أو عبد غيره ٣٥٩ (وسبب القسامة) التي توجب

القصاص في العمد والدية
في الخطأ (قتل الحرام المسلم)
دون الرقيق والكاثر
وسواء كان الحر بالغا أو
صبياً قتل بجرح أو ضرب
أو سم (بلوث) بفتح اللام
وسكون الواو الأمر الذي
يشأ عنه غلبة الظن بأنه
قتله (كشاهدين على
قول حرم مسلم بالغ قتلتي أو
جرحتي أو ضربتني فلان)
ذكر خمسة أمثلة لاوث
أولها قوله حرم مسلم بالغ
الخ وشهد على إقراره أنه
قتله فلان عدلان واستمر
على إقراره وكان به جرح
أو أثر ضرب أو سم وقولنا
وكان به جرح الخ هي
الندمية الجراء فالوقال
فلان بل فلان أو تردد أول
بكن أثر جرح وهي الندمية
البيضاء بطل لاوث فلا
قسامة وأثر ز بالجر عن
قول العبد وبالسلم عن
الكاثر وبالبالغ عن قول
الصبي فلا يقبل قولهم
والمراد بفلان اسم القاتل
حراً أو عبداً بالغاً أو صبياً
ذكر أو أنثى (أو) قال
(ذمي عنده) بأنه مثل قوله

لا كفارة ولا دية فيه للجهل بعين القاتل (قوله إلى آخر ما يأتي) صوابه ما في الموضعين (قوله)
في قتل جنين) الظاهر أن محل الذنب ان كان فيه العشر وأما ان كان فيه الدية وقتله خطأ فيجب
وانظر في ذلك حيث قلنا بالنسبة في الجنين الذي فيه العشر كان عدا أو خطأ (قوله لنحو عفو) دخل
في النحو عدم المكافاة (قوله جلد مائة وخمسة سنة) اختلف في المقدم منها فقيل الجلد وقيل الحبس ولم
يشطروها بالرق لعظم الخطر في القتل (قوله بقتل محرمي) أي من أهل الذمة (قوله وسبب القسامة)
هي اسم مصدر لا قسم لا صدر له لأن مصدره الأقسام وكانت في الجاهلية فأقرت في الإسلام (قوله قتل
الحر) من إضافة المصدر لفعله أي سبهم بالن يقتل القاتل حراً مسلماً (قوله الأمر الذي يشأ عنه غلبة
الظن) هذا التعريف في التوضيح واعتراض بأنه غير مانع لصدقه بالبيئة وقد يجاب بأن قرينة السياق
تخبر بها فلا تحتاج لإيمان معها (قوله أولها الخ) وثانيها شهادة عدلين على معاينة الضرب
أو الجرح أو أثر الضرب وثانيها شهادة واحد على معاينة الجرح أو الضرب ورابعها شهادة واحد
على معاينة القتل وخامسها أن يوجد القاتل ويقر به شخص عليه أثر القتل (قوله واستمر على
إقراره) أي إلى الموت (قوله هي الندمية الجراء) التي كثير من أهل العلم العمل بها ورأوا أن
قول المقتول دعي عند فلان دعوى من المقتول والناس لا يعطون بدعواههم والإيمان لا تثبت الدعوى
ورأى علماء أن الشخص عند موته لا يجامر على الكذب في سفك دم غيره فكيف وهو الوقت
الذي يحق فيه الندم ويقع فيه الظلم ودار الأحكام على غلبة الظن وأيدوا ذلك بالقسامة وهي إيمان
مغلظة احتياط في الدماء ولأن الغالب على القاتل إخفاء القتل عن البيئات فانقضت الاستحسان
ذلك (قوله بطل لاوث) أي على مشهور المذهب خلافاً للسنة وروى وعبد الحميد الصائغ القائلين
بقوله قوله ويكون لو تأخر الولاية مع إيمان القسامة (قوله فلا يقبل قولهم) أي لأنهم ليسوا من
أهل الشهادة وأما المسحوط والمرأة فهما من أهلها في الجملة فلذلك قبل قولهما (قوله أو قال دعي عنده)
نوبع في المثال الأول (قوله عدا أو خطأ) تعديهم في المثال المتقدم لافرق بين تعبيره بقتلتي
أو جرحتي أو ضربتني أو دعي فقول شارحنا وسواء كان قول الحرام المسلم قتلتي أي وما عطف عليه (قوله)
وفي الخطأ لدية) أي على إحدى الروايتين فيه قال في المقدمات ان قال قتلتي خطأ في ذلك روايتان
عن مالك أحدهما أن قوله يقبل ويكون معه القسامة ولا يتم وهذا أشهر ولثانية لا يقبل قوله لأنه
تم على أنه أراد اغتنام رثته فهو رثته بقوله عند الموت لي عند فلان كذا وكذا وهذه الرواية أظهر
في القياس وان كان خليل ردعها بلوأفاده بن (قوله قاصداً قتله) قيد في قوله أو ما يجديده
(قوله ويقتل فيه) أي في الأمثلة الثلاثة المتقدمة وقوله والأي بان قال دعي عند أي مثلاً أو رمانى
محددة ولم يدع عليه القصد (قوله ولم يقيد به بد ولا خطأ) عطف تفسير (قوله أو لا تعلم من قتله)
أي لأن القسامة لا تكون إلا على معين فالتوضيح المسئلة أن القاتل معلوم من قول المقتول
كيف يقولون لا تعلم من قتله والجواب أنه يحمل على أنه قال قتلتي زيد مثلاً والمدعي عليه مشارك في

قتلتي يجري فيه شرط وطهامة مقدمة وسواء كان قول الحرام المسلم قتلتي (عمداً أو خطأ) ففي العمد يستحقون بالقسامة القصاص وفي الخطأ
الدية (ولو) كان القاتل قتلتي الخ (مخطوطاً) أي قاسماً (لعدل) أي ادعى على عدل ولو أعدل وأورع أهل زمانه أنه قتله الخ (أو)
كان القاتل (ابننا) أي ولد لآبيه أي ادعى على آبيه أنه ذبحه أو شق جوفه أو رماه بحديدة قاصداً قتله فيقسمون ويقتل فيه والافيه قسمون
ويأخذون الدية مغالطة (وان أطلق) القاتل ولم يقيد بعمد ولا خطأ (بينرا) أي أو إياؤه أنه عدا أو خطأ وأقسموا على ما بينوا (وبطلت)
القسامة (ان قالوا لا تعلم) هل القاتل عدا أو خطأ أو لا تعلم من قتله (أو اختلوا) بان قال بعض الأولياء قتله عدا أو قال بعضهم لا تعلم
هل قتله خطأ أو عدا

فيبطل الدم لانهم لم يتفقوا على ان اولهم قتل عمدا حق يستحق القود ولا على من قتله فيقسمون عليه أم لا بعضهم قتل خطأ وقال البعض لا تعلم خطأ أو عمدا فلم يدعي الخطأ الخاف لجميع أيمان القسامة وبأخذ نصيبه من الدية لان الثابت في الخطأ مال أمكن توزيعه ولا شيء لغيره ومثله ولو قالوا جميعا خطأ أو نكل البعض فلو قال بعضهم خطأ وبعضهم عمدا فان استووا في الدرجة كالبنين أو الأشربة فيحلف الجميع كل على طبق دعواه على ٣٦٠ قدرارته ويقضي للجميع بدية الخطأ فلو نكل مدعي الخطأ عن الحلف فلا شيء

لجميع وان نكل بعض مدعي الخطأ فلم يدعي العمد الدخول في حصصة من حلف (أو على معاينة الضرب) هذا ثاني أمثلة اللوث فهو عطف على قوله أو على قول حراي شهد عدلان على معاينة الضرب (أو) معاينة (الجرح) خطأ أو عمدا أي جرح أو ضرب حرم لم (وتأخر الموت) شرط في القسامة أما إذا لم يتأخر فيستحقون الدم أو الدية بدون قسامة وبين كيفية القسامة في هذا المثال بقوله (يقسم) أولياؤه (من ضربه) أو جرحه (مات) بتقدير الجار لأفادته الحصر (أو أغمات منه) وأما في المثال الأول فيحلفون لقد قتله وذكر المثال الثالث بقوله (أو) شهادة (عدل بذلك) أي معاينة الضرب أو الجرح (مطلقا) عمدا أو خطأ تأخر الموت أول يتأخر (يقسم) الأولياء خمسين عيناصيغتها المشتملة على الألفين المكملات للانصاب مع العدل (لقد جرحه) أو ضربه (ومات منه) من الجرح أو الضرب وقيل يحلف واحد من

الاسم حينئذ يظهر قولهم لا تعلم من قتله (قوله فيبطل الدم) هذا وجواب الشرط صرح به للإيضاح والافتقار إلى المصنف وبطلت يدل عليه (قوله لانهم لم يتفقوا الخ) لف وتشر مرتب فان قوله لم يتفقوا راجع لقوله لا تعلم هل القتل عمدا أو خطأ وقوله ولا على من قتله راجع لقوله أو لا تعلم من قتله فكان المناسب أن يقدم هذا التفريع على قول المصنف أو اختلفوا ولم يفرع على حل قوله أو اختلفوا ولو فرع عليه لقال فيبطل الدم أيضا لانهم لم يتفقوا على العمد حتى يقتضيه لهم والدم لا يتبعض فعند ذلك يحسن قوله بعد ذلك أما لو قال بعضهم قتله خطأ وفي العبارة تعقيد وخال لا يخفى (قوله حتى يستحقوا القود) أي ولم يتفقوا على أنه خطأ حتى يستحقوا الدية فكان عليه أن يز يد ذلك (قوله فيقسمون عليه) المناسب حذف النون (قوله أما لو قال بعضهم الخ) هذا مفعول قوله بأن قال بعض الأولياء قتله عمدا (قوله ومثله) أي في كون من لم يشك يحلف جميع أيمان القسامة وبأخذ نصيبه من الدية (قوله ونكل البعض) أي وحلف البعض جميع أيمان القسامة (قوله فلو قال بعضهم الخ) هذا من جملة مفعول قول الشارح بأن قال بعض الأولياء الخ (قوله فان استووا في الدرجة) أي وهي في كون كل واحد من التسكام كاملا لشارح وهو مفعول قوله استووا في الدرجة أنهم لو اختلفوا في العمد والخطأ واختلفت مرتبتهم فربا و كان الجميع له التسكام كبنيات وأعمام فان قالت العصبية عمدا أو البنات خطأ كان الدم مدر الا قسامة فيه ولا دية ولا قود وان قالت العصبية خطأ والبنات عمدا لحلفت العصبية خمسين يمينا وكان لهم نصيبهم من الدية ولا عبرة بقول البنات لانه لا يحلف في العمد أقل من رجلين عصبية كما يأتي وان اختلفوا في العمد والخطأ واستوت درجاتهم ولم يكن للجميع التسكام كبنيات مع بنين فالعبرة بكلام البنين كما أنه لا عبرة بكلام الأعمام مع البنين (قوله الدخول في حصصة من حلف) أي على ما للشيخ يوسف الغيشي فاذا كان مدعي الخطأ اثنين ومدعي العمد اثنين وحلف واحد من مدعي الخطأ كان مدعي العمد الحلف معه وتأخذ الثلاثة نصف الدية يقسم عليهم (قوله أو على معاينة الضرب الخ) أي وان لم يكن هناك أثر (قوله بدون قسامة) أي لا يكونها شهادة على معاينة القتل (قوله أولياؤه) المناسب أن يقول أي المستحق لان الفاعل ضمير مستتر مفرد ومقتضى كلام الشارح أن الفاعل اسم ظاهر محذوف وليس كذلك لان الفاعل لا يحذف الا في واضح ليس هذا منها (قوله أول يتأخر) عطف على محذوف تقديره تأخر أول يتأخر (قوله يقسم الأولياء) يقال فيه ما قيل في الذي قبله (قوله من الجرح) المناسب أن يأتي بالي التفسيرية بدل من (قوله لكن قد علمت أنه داخل في صيغة القسامة) أي مع كل يمين فلا حاجة ليمين أخرى من أحد الأولياء حيث يعبر في كل يمين لقد جرح ومات منه (قوله أو شهد عدل الخ) هذا هو المثال الرابع وقوله أو شهد عدل برؤيته هو المثال الخامس (قوله عمدا أو خطأ) هذا هو المعتمد خلافا لقول خليل انه لو ثبت في العمد دون الخطأ فقد اعترضه بن بقوله ان هذه التفرقة لم يقل بها أحد وانما في المسئلة قولان التوقف على الشاهدين مطلقا ولا كنفاء بالشاهد الواحد مطلقا (قوله أي قال بالغ) أي لا بد أن يكون المقر بالجرح أو الضرب بالغ اذا قراره غيره لا يعتبر ولا بد أن يكون حرا مسلما أيضا وأما لشهادة على معاينة الجرح أو الضرب فتعتبر في البالغ وغيره كدافي شب (قوله يمينه) موزن لقد قتله أي نصيغة يمينهم في الخمسين يمينية قوله ذلك ولا فرق بين تأخر الموت وعدمه في هذا المثال والمدار على ثبوته وقيل يحلف واحد من

الأولياء يمينه كماله شهادة العدل انه ضربه أو جرحه ثم يحلفون الخمسين الخ (قوله) لكن قد علمت أنه داخل في صيغة القسامة (أو) شهد عدل (بإقرار المقتول بعمدا أو خطأ) أي قال بالغ ان فلانا جرحني أو ضربني عمدا أو خطأ وشهد عدل على قوله فشهادته لو ثبت يحلف الأولياء خمسين يمينية المشتملة على الدية المكملات للانصاب لا يجتمعون ليمين مفردة على المعتمد (يقسمون لقد قتله)

(أو) شهد عدل (برؤيته) أي المقتول حال كونه المقتول (بتشعط) بجاء وطاء مهملتين يترك (في دمه) الشخص (المتهم) بالقتل (قرية عليه) أي على المتهم (أثره) أي أثر القتل ككون الآلة بيده ملاحظة بدم أخرجها من مكان المقتول وليس فيه غيره فتكون شهادة العدل على ما ذكره ثمانية الأولياء أيمان القسامة ويستحقون القود في العمد والدية في الخطأ واعلم أنه تلزمه القسامة ولو تعدد اللوث كشهادة عدل بمعاينة القتل مع عدلين على قول المقتول قتلني فلان فلا يقتصرون ولا يأخذون الدية إلا بعد القسامة (وليس منه) أي من اللوث (وجوده) أي المقتول (بقريه قوم) ولو مسلما بقريه كفار وهذا إذا كان بخياطهم غيرهم في القرية والا كان لوثا بوجب القسامة كما جعل صلى الله عليه وسلم القسامة لابن عم عبد الله بن سهل حيث وجد مقتولا بخير لأن خير مكان لا بخياط اليهود في غيرهم (أو) وجد مقتولا (بدارهم) حوازان يكون قتله غير أهل القرية والدار ورماء عندهم حيث

٣٦١

كان بخياطهم غيرهم في الدار أيضا (وان انقصات بغاة) أي جماعة من المسلمين بغى بعضهم على بعض اعداوة بينهم وان كانوا تحت طاعة الامام (عن قتلى) متعلق بانقصات (ولم يعلم القاتل) فقال مالك في المدونة لا قسامة ولا قود ودمهم هدر قال المقتول قتلني فلان أم لا قام له شاهد من البغاة أم لا اذ لو قام شاهد من غيرهم لكان لوثا نطعا وقال ابن القاسم تفسير القول الامام في العتية لا قسامة ولا قود ان تجرد القتل عن تدمية وعن شاهد أما لو قال دعي عند فلان أو شهدا بالقتل شاهد من البغاة فالقسامة والقود وهو الذي جرى عليه المصنف لكونه المفتي به بقوله (فالقسامة والقود بتدمية أو شاهد) ولم يجعلوا هذان التماثلين لاحتمال أن موته من فعله أو فرقته وقال بعض الاشياخ

(قوله أو شهد عدل برؤيته) لا خصوصية للعدل بذلك بل كذلك عدلان أو أكثر اذ ليس الموجب للقسامة انفراد العدل كما قومه بعبارة بل قوة التهمة وعدم التحقق كما يفيد ابن عرفة كذا في بن (قوله يخلفون الاولياء) أي وصيغته أيمانهم كاتى قبائلا (قوله والدية في الخطأ) لكن مثال رؤيته العدل المقتول يتشعط في دمه والمتهم بقريه عليه أثره بعد كون القتل خطا بل الشأن أنه عند قول الشارح والدية في الخطأ بعد (قوله فلا يقتصرون) أي في العمد وقوله ولا يأخذون الدية أي في الخطأ (قوله بقريه قوم) أي وليس منه أيضا مودة بالزحام بل هو هدر وعند الشافعي لوث بوجب القسامة والدية على جميع الناس بذلك الموضع أفاده بن (قوله لابن عم عبد الله) وهما حويصة ومحيصة بتشديد الياء صغرا فمافعن سهل بن حنمة قال انطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود الى خيبر وهي يومئذ صلح فتفرقا فأتى محيصة الى عبد الله بن سهل وهو يتشعط في دمه فتبلا فدفننه ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن بن سهل ومحيصة وحويصة ابنا مسعود الى النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال كبير وهو واحد القوم فسكت فتكلم فقال اتخلفون وتستهقون دم قاتلكم أو صاحبكم قالوا وكيف نخاف ولم نشهده ولم نرق قال فسببرئكم يهود خسين يميناهم قالوا كيف نأخذ بآيمان قوم كفار فعنفه النبي صلى الله عليه وسلم من عنده وفي رواية جماعة يعبر من ابل الصدقة (قوله وان كانوا تحت طاعة الامام) أي هذا اذا كانوا خارجين عن طاعة الامام وهم البغاة بالمعنى الآتي بل وان كانوا تحت طاعته ولا يسمون بغاة بالمعنى المصطلح عليه عند الفقهاء (قوله عن قتلى) جمع قتيل (قوله ودمهم هدر) نحو في عب والخرشي ونقله بعضهم عن أبي الحسن في شرح الرسالة ونقله ر عن الفاكهاني واعترضه ر قائلا لم أر من مرح به من أهل المذهب عن يعتمد عليه والذي حل عليه عياض والابن قول المدونة لا قسامة ولا قود في قتيل المصنف أن فيه الدية على الفئة التي نازعته وان كان من غير الفئتين فديته عليهما لأنه هدر كذا في بن (قوله وهو الذي جرى عليه المصنف) أي لكونه قول ابن القاسم الذي رجع اليه كما صرح به ابن رشد (قوله ولم يجعلوا هذان التماثلين) أي بحيث يقتل الجميع بالواحد وقوله لاحتمال موته عملة لعدم الجدل (قوله من الطائفتين) أي من احدهما (قوله وان تأولوا الخ) أي كالتوابع بين الصحابة ومن الخلق بهم (قوله متواليه) أي في نفسها لانه أرب ووقع في النفس لكن في العمد يخلف هذا يميناه وذا يميناه حتى تتم أيمانها ولا يخلف واحد جميع حظه قبل حظ أصحابه لان العمد اذا نكل فيه واحد بطل الدم واذا بطل بنكول واحد ذهبت أيمان غيره بلا فائدة وأما في الخطأ فخلف كل جميع ما يشوبه قبل حلف أصحابه لان من نكل لا يبطل على أصحابه (قوله لم أره لغيرهما) فديقال لا يلزم من عدم رؤيته كونه ليس منصوصا وأيضا من

٤٦ - صاوي - في

مؤ ولا للمدونة لا قسامة ان تجرد قوله عن شاهد بل بمجرد قوله فتاني فلان وعليه لو قام شاهد بمعاينة القتل من الطائفتين كما لو ثاب بوجب القسامة والقود وقوله ولم يعلم القاتل أما لو شهد عليه بينة لعمل بقتضاها (وان تأولوا) أي البغاة أي قامت شبهة لكل طائفة تقتضي حوازا لمقاتلة (فهذا) أي فالمقتول من كل طائفة هدر فلوثا لو تاحدى الطائفتين في مقتولها القصاص وفي الاخرى هدر لان المتأولة دافعة الظالمة عن نفسها كما أشاره بقوله (كراهقة) متعدي غير متأولة بل ظلما (على دافعة) ولما تقدم بسبب القسامة ذكر تفسيرها بقوله (وهي) أي القسامة المتقدم ذكرها (خسونة يميننا) على ما رجحه المصنف تبع الاصل يخلفها البالغ العاقل (متواليه) بدون تفرق بزمان أو مكان وقد تبع المصنف الاصل التابع لابن الحاجب وابن شاس قال شيخنا في المجموع ولم أذكر قبل التوالى لقول البغاة عن ابن مرزوق لم أره لغيرهما

(بنا) أي يحلفون على البت والجزم فلا يكتفي بالعلم غيره فله بل يقولون والله الذي لا اله غيره لمن ضرب به مائة أو أقل فله واعتمدا البات على ظن قوي (وان) كان اليمين (من أعمى أو) من (غائب) حال القتل اذ قد يحصل له العلم بالخبر كما يحصل بالمعاينة (وجبرت اليمين) اذا وزعت على عدد وحصل كسران أو أكثر (فقط) فانها تكمل (على) ذي (أكثر كسرها) ولو كان صاحباً أكثر الكسراً أقل نصيباً كمنعت مع ابن فاعلم اسنة عشر وثلاثان وعلى الابن ثلاثة وثلاثون وثلاث فكم رها أكثر فتخلف سبعة عشر والابن ثلاثة وثلاثين وكام وأخ لاموز وجه وعاصب على الزوجة اثنا عشر يميناً وخلف وعلى الاخ لام ثمانية وثلاث وعلى الام ستة عشر وثلاثان فتخلف سبعة عشر ويكمل العاصب ٣٦٢ والزوجة يمينه للتساوي وسقط كسر الاخ لام فقط خلافاً للعد الباقي (والا)

حفظ بحجة على من لم يحفظ (قوله فلا يكتفي بالعلم غيره فله) أي فلا يكتفي بالخلف على نفي العلم (قوله واعتمدا البات) جواب عن سؤال كيف يحلف على البت مع أنه قد يكون لأجزم عنده فافاد أنه يكتفي الاعتماد على الظن القوي وهو يؤخذ من قرائن الاحوال (قوله اذ قد يحصل له العلم بالخبر) المناسب أن يقول لا اعتماد كل على اللوث وحيث لا يفرق بين الاعمى والبصير وغيرها (قوله وجبرت اليمين) هذا كالتخصيص لقوله وهي خمسون يميناً محل كونها خمس يميناً ان لم يكن كسر والازادت كافي بعض الامثلة الآتية وسيأتي في الشارح التقييد عليه (قوله فقط) احتراز بذلك عن الدية فلا جـ برها بل كل باخذ أو يدفع ما يخصه ولو مكسوراً (قوله كمنعت مع ابن) هذا مثال لما حصل فيه كسران (قوله وكام وزوجه) مثال للآكثر من كسرين ومثلهم من اثني عشر لان فيها ثلثاً وربعا فكل يحلف على قدر ميراثه فالام ثلثها والزوجة ربعها والاخ لام سدسها والعاصب الباقي وهو ربعها (قوله فتخلف سبعة عشر) أي تكمله لكسرها لكونه الاكبر من كسر الاخ لام (قوله ويكمل العاصب والزوجة) أي يحلف كل ثلاثة عشر (قوله وسقط كسر الاخ لام) أي فيحلف ثمانية فقط فتصير الايمان احدى وخمسين والحاصل أن الانكسار اذا وقع في الايمان فكل ينظر لها على حدة فتدعى كان فيها كسور مختلفة بالقلة والكثرة كل أكثرها وترك أقلها وان تساوت كسورها كان كل (قوله فيحلف كل واحد سبعة عشر) أي فتصير الايمان احدى وخمسين ولو كان للميت ثلاثون ابناً كان على كل واحد عشرين وثلاثين فيحلف لكل واحد منهم يمينين فالجملة ستون يميناً كسورها كلها بالتساويها (قوله من برث المقتول) أي كافي مسألة الام والزوجة والاخ لام والعاصب (قوله من الاخوة لام) أي مثلاً (قوله لا يضطربون بالدية الابد ثبوت الدم) أي وهو لا يثبت الا بعد حلف جميعها (قوله حصته) أي يحلف ما ينوبه على حسب الفريضة الشرعية وظاهره ولو رجوع الاول عن دعوى الدم وهو كذلك كما في نقل ابن عرفة لان حلفه قبل ذلك حكم مضي فان مات الغائب أو العبي قبل تدومه أو بلوغه وكان المالك الذي حلف جميع ايمانها قبل ذلك وارثه فهل لابد من حلفه ما كان يحلفه مورثه أو يكتفي بإيمانه السابقة قولان رجح ابن رشد ثانيهما كافي بن (قوله فان انفردن عن رجلين الخ) أي أو كان له عاصب واحد ولم يجد من يستعين به (قوله فترد الايمان على المدعى عليه) أي فان حلف برئ والا حبس حتى يحلف ولو طال سجنه ولا يقتل بمجرد النكول لان القتل لا يثبت بشاهد واحد (قوله ولولم يرثوا) أي هذا اذا ورثوا كاخوين لا يقول ولا وارث له غيرها أولم يرثوا كعمين والحال أن الوارث له بنت وأخت مثلاً (قوله فيقسمون ويستحقون) المناسب فيقسمان ويستحقان لان الضمير عائدة على الاثنين (قوله والمعتقة لا تدخل لها في العمد) أي وان كانت تعد في العاقلة لان النساء لا يحلفن في العمد لعدم شهادتهن فيه كما تقدم (قوله ولا يقتل بها أكثر من

بأن ساوت الكسور (فعلى) كل من (الجميع) تكميل ما انكسر عليه للتساوي كثلاثة بنين على كل ستة عشر وثلاثين فيحلف كل واحد سبعة عشر فقوله وهي خمسون يميناً اذ لم يكن كسر والا فتزيد (بحلقها) أي أيمان القسماسمة (في الخطأ من برث) المقتول من المكافين وتوزع هذه الايمان على قدر الميراث وان لم يوجد الا واحد من الاخوة لام فانه يحلف خمسين يميناً ويأخذ حظه من الدية أولم يوجد الا امرأة واحدة كما قال (وان واحداً أو امرأة ولا يأخذ أحد) من الاولياء الحاضرين ابائهم اذا غاب بعضهم أو كان صغيراً من الدية من العاقلة (الابعداها) أي بعد حلفه جميع الايمان ويأخذ حصته من الدية لان العاقلة لا يضطربون بالدية الابد ثبوت الدم (ثم) بعد حلف الحاضر

جميع الايمان (حلف) من حضر من الغيبة أو بلغ الصبي (حصته) من ايمان القسماسمة فقط ويأخذ نصيبه من الدية (ولا يحلف) ايمان القسماسمة (في العمد أقل من رجلين) لان النساء لا يحلفن في العمد لعدم شهادتهن فيه فان انفردن عن رجلين صار المقتول كن لا وارث له فترد الايمان على المدعى عليه (عصبة) ولولم يرثوا بان كان هناك من يحجبهم كإيافي كانت العصبة من النسب أو من الولاء كما قال (ولولم يرثوا) فانه اذا وجد اثنان من الاعيان أي المعتقين للمعتق لا يقتول فيقسمون ويستحقون القصاص في العمد والدية في الخطأ بخلاف المولى الأسفل فليس عصبة والمعتقة لا تدخل لها في العمد (ولا يقسم فيه) أي في العمد (الاعلى واحد) من الجماعة الملوئين بالقتل (يعين) أي يعينه المدعى (لها) لانه يقرولون في الايمان ان ضرب به مائة لا من ضربهم ولا يقتل بها أكثر من واحد

واحد فان استوفى قتل العمد كجمل صخرة ورموها عليه فمات فيقسمون على الجميع ويقتل الجميع حيث رفع حياوا كل ثم مات
فلو مات مكانه أو نفذت مقاتله قتل الجميع بدون قسامة هذا ما رجحه شيخنا راداعلى عبد الباقي فلو أمسك شخصا وقال لا تضر به
فضر به وهو يسكه حتى مات فكذلك على المشهور وقال عبد الباقي يقسم عليهما ويقتلان (والولى) أى عليه ان كان واحدا أو تخيير ان
تعدد (الاستعانة) فى القسامة (بعاصبه) أى عاصب الولي وان لم يكن عاصب المقتول ٣٦٣ كمرأة مقتولة ليس لها عاصب غير ابنها

وله أخوة من أبيه
فيستعين بهم أو ببعضهم
أو بعمة مثلا بقوله بعاصبه
أى جنسه واحدا أو أكثر
كما قال (وان اجنبيا ووزعت)
أى الايمان على مستحق
الدم فان زادوا على حسين
اجتزى منهم بخمسين
(وكفى) فى حلف جميعها
(اثنان) من الاولياء
(طاعا من أكثر) أى اذا
كان الاولياء أكثر من اثنين
وطاع منهم اثنان فيكفى
حيث كان الباقي (غير
كافين ونكول المعين) من
عصبة الولي (لا يعتبر)
فيستعين بغيره انا كل من
عصبة الولي (بخلاف)
نكول (غيره) أى غير
المعين فانه معتبرا اذا كانوا
فى درجة واحدة كبنتين
أو أخوة نكول بعضهم ولا
يضر نكول أبعد مع أقرب
فاذا نكول بعض الاولياء
المستوين فى الدرجة
(فترد) الايمان (على
المدعى عليهم) بالقتل كما
ترد لو لم يوجد من الاولياء
الارجل ليس له معين
(فيحلف كل) منهم (خمين)
بينما ان تعدد والان كل

واحد) الحاصل أن المتمد أنه لا يقتل بالقسامة فى العمد الا واحد ولو تعدد نوع القتل واختلف كما هو
ظاهر المواق وأما ما قيل من أنه اذا تعدد نوع القتل واختلف فيقتل بالقسامة أكثر من واحد فهو
ضعيف كما فى بن (قوله فان استوفى قتل العمد) قال شب وقوله من واحد يعين لها يجب تقييده
بما اذا احتمل موته من فعل أحدهما وأما ان لم يحتمل كرمى جماعة صخرة لا يقدر بعضهم على رفعها فان
القسامة تقع على جميعهم ويقتلون أى واحد لساواتهم كما نقله الشارح عن ابن رشد واذا قتل واحد من
الذين رموا الصخرة فعلى كل واحد من بقى حلف مائة وحبس سنة كما يفيد ماذ كره الثانى عن أصبغ
واذا وقعت القسامة على واحد بعينه ثم اعترف آخر بالقتل فازولى المقتول مخير فى قتل واحد منهما
فقط واذا قتل أحدهما حبس الثانى عاما وحلف مائة اه ومثله فى الحاشية والجموع اذا علمت ذلك
فقول الشارح ويقتل الجميع صوابه ويختارون واحد للقتل (قوله فكذلك على المشهور) أى
يقتلان بغير قسامة وقوله وقال عب الخ مقابل للمشهور كما أفاده فى المجموع (قوله الاستعانة فى
القسامة بعاصبه) هذا فى العمد وأما فى الخطا فيحلفها وان واحد بشرط كونه وارثا والحاصل أنه
لا يحلفها فى الخطا الا الورثة ذكرنا كانوا أو انا اننا اتحاد الوارث أو تعدد وأما فى العمد فلا يحلفها الا العدد
من العصبة سواء كانوا كلهم عصبة المقتول أو بعضهم عصبة والبعض عصبة عصبته سواء كان عاصب
المقتول وارثا أو غير وارث (قوله وان اجنبيا) أى من المقتول لامن الولي فلا بد ان يكون عصبته له
كامثلة الشارح المتقدمة (قوله على مستحق الدم) أى على عدد الرؤس وهذا فى العمد وأما فى الخطا
فتوزع على قدر الارث (قوله اجتزى منهم بخمسين) فاذا طلب كل واحد منهم الحلف دخلت القرعة
فيمن يحلفها منهم عند المشاحة (قوله غيرنا كافي) حاصل الفقه أن اولياء المقتول ان كانوا أكثر من
اثنين والحال أنهم فى درجة كأخوة أو أعمام فطاع منهم اثنان يحلف جميع أيمان القسامة فانه يجتزى
بذلك بشرط أن يكون الذى لم يحلف غيرنا كل فلو كانا كلا بطل الدم ولا يجتزى بحلف من أطاع
والموضوع أن الجميع فى درجة واحدة كما علمت والا فلا عبرة بنكول من نكول ان كان بعيدا
(قوله ونكول المعين) بصيغة اسم الفاعل أى المساعد وانما لم يعتبر بعده فى الدرجة (قوله ولا يضر
نكول أبعد مع أقرب) أى كافي مع أخ (قوله كافي عب) ليس ذلك نص عب انما نصه حبس
حتى يحلف أو يطول مجته فيعاقب ويخلى مبيته الا أن يكون متمردا الخ فلم يكن فيه التقييد بسنة ولا بمائة
(قوله خطأ أو عمدا) الاولى جرحه لانه صفة للجرح (قوله فيه شئ مقدر) قيد فى العمد وذلك كالجائفة
والأمة (قوله فيحلف الخ) أى واحدة أو بأخذ العقل (قوله لا شئ فيه مقدر) أى فى عمده لسكونه ليس
من المتألف وذلك كقطع اليد وقلم العين (قوله من مسلم عمدا أو خطأ) أى لا فرق بين عمدا والمسلم وخطئه
فى قتل الكافر لعدم مكافاته وقوله أو من كافر خطأ أى وأمالو كالقاتل للكافر كافر عمدا لا تقتص
منه بشاهدين ان تراءوا البنا ولا يكتفى بثبوت عليه الشاهد واليمين لان القتل لا يثبت بالشاهد
واليمين وفى جرحه يقتص منه بالشاهد واليمين (قوله أو عيدا أو خطأ) أى فالزيتق فى العمد والخطأ
سواء لا تنال والعمد والخطأ فى أموال الناس سواء (قوله أو عيدا أولا) قال شب واندر شئ لكن ان

واحد منهم منهم بالقتل وان كان لا يقتل بالقسامة الا واحد فاذا كان المتهم واحد حلف الخمسين يميننا (ومن نكول) من المدعى عليه
بالقتل (حبس حتى يحلف) خمسين أو يموت فى السجن حيث كان متمردا والا بعد سنة يضرب مائة ويطلق كما فى عبد الباقي ولكن
الذى فى التوضيح لا يطلق حتى يحلف أو يموت مطلقا ور جرحه الاشياخ (وان أقام) المدعى (شاهدا) واحدا (على جرح) خطأ أو عمدا
فيه شئ مقدر شرعا يحلف الخ فلو كان الجرح عمدا لا شئ فيه مقدر اقتص فيه بالشاهد واليمين كما تقدم (أو) أقام شاهدا على (قتل
بنا) أو جرحه من مسلم عمدا أو خطأ أو من كافر خطأ (أو عيدا) عيدا أو خطأ كان القاتل مسلما أو عيدا أولا (أو) أقام شاهدا على (جرحين)

ألقته ميتاً أو مستهلاً (حلف) مقيم الشاهد يميناً (واحدة) في الجميع (وأخذ العقل) أي المال فيشمل دية الجرح وقيمة الرقيق والغرة في الجنين أن نزل ميتاً والدية أن استهل بقسامة في الخطأ (فإن نكل) المدعى عن اليمين مع الشاهد (برئ الجاني) تعبيره بالجاني أشمل من قول الأصل ٣٦٤ الجارح رحل كون الجاني يبرأ (أن حلف) يميناً واحدة (والا) يحلف

(غرم) ما يلزمه في جميع الصور (الا الجارح عمداً) فإنه أن نكل (فيجب) فإن طال عوقب وأطلق

باب

ذكر فيه تعريف البغي لزوماً من تعريفه الباغية وهو لغة التعدي وشرعاً الامتناع من طاعة من ثبتت امامته في غير معصية (الباغية فرقة) أي طائفة من المسلمين وهذا بالنظر للغالب والأقل واحد قد يكون باغياً (أبت طاعة الامام الحق) الذي ثبتت امامته بإبصار الخليفة عند موته حيث كان متأهلاً والأفاهل العلم فشرط الامام تسليم العدول ذوى الرأي فلا يرد قتال الامام الحسين يزيد بن معاوية لأن يزيد لم يسلم أهل الحجاز أمامته لظلمه ومثل الامام نائبه (في غير معصية) متعلق بطاعة (بغالبه) أي اظهار القهر ولولم يقاتل الامام وقيل المراد بها المقاتلة وقوله (ولوتأويل) في عدم طاعته لشبهة قامت عندهم ولائهم فالباغية في كونهم باغية أي أنهم باغية ولو كانوا مؤولين وغير المعصية الممتنعون

كان القاتل للعدو دارقياً خيراً سيده بين اسلامه وفدائه (قوله يميناً واحدة الخ) هذا اذا كان مقيم الشاهد واحداً فان تعدد دولي السكار أو الجنين حلف كل واحد يميناً كما قال ابن عرفة والظاهر أن سيد العبد كذلك اذا تعدد له عب (قوله أو مستهلاً) أي ومات (قوله فيشمل دية الجرح الخ) أي حيث فسر العقل بالمال (قوله في الخطأ) أي وأما في الدية فالقود بقسامة (قوله ما يلزمه في جميع الصور) أي من دية وقيمة وغرة (قوله أن حلف يميناً واحدة) أي في غير ما فيه القسامة كمسئلة الجنين اذا استهل صار خاتماً مات والأفلا يبرأ الا بخمس يميناً فان نكل لزمه الدية في الخطأ وفي العمد سجن على ما تقدم في النكاح الذي ردت عليه أيان القسامة (قوله أن نكل فيجب) الاولى حذف الفاعل يقتصر على الفاء الاولى ويجعلها فاعلاً

باب ذكر فيه تعريف البغي

لما فرغ من الكلام على القتل والجرح أتبع ذلك بالجنائيات التي توجب العقوبة بسفل الدماء أو مادونه وهي سبعة البغي والردة والزنا والقتل والسرقة والخراقة والشرب وبدأ بالبغى لأنه أعظمها مفسدة إذ فيه اذهاب النفس والاموال غالباً كذا في بن (قوله لزوماً) أي لا بطريق الصراحة لأن الباغى مشتق من البغي ومعرفته المشتق تستلزم معرفة المشتق منه (قوله التعدي) أي لأنه يقال بغى الرجل على الرجل استطال وتعدي عليه وقال ابن العربي هو الطلب إلا أنه معذور على طلب حاص وهو أن يغى على ما لا ينبغي ابتغاه (قوله من ثبتت امامته) قال بن واعلم أن الامامة تثبت باحد أمور ثلاثة أما ببيعة أهل الحل والعقد وأما بعهده الامام الذي قبله وأما بتقليده على الناس وحينئذ فلا يشترط فيه شرط لأن من اشتد قوطاً وحيث طاعته وأهل الحل والعقد من احتج فيه ثلاث صفات العدالة والعلم بشروط الامامة والرأى وشروط الامامة ثلاثة كونه مستجمعاً للشروط الفيا وكونه قرشياً وكونه ذا شجعة وكفاية في العضلات ونزول الدواهي والملمات اه (قوله في غير معصية) زاد ابن عرفة في تعريفه بغالبه ولوتأويل كان على الشارح ز يادته كما فعل المصنف في تعريف الباغية (قوله بإبصار الخليفة) مثل ذلك تغلبه ودخل عموم الناس تحت طاعته (قوله حيث كان متأهلاً) قيد في تنفيذ وصية الخليفة وقوله والأفاهل العلم أي والابوص أو وصى لغير متأهل قال كلام لأهل العلم أي الحل والعقد (قوله فشرط الامام تسليم العدول الخ) مفرع على ما قبله وهو في غاية الاجال فالما سب تعبيره كالأصل حيث قال فرقة خافت الامام الذي ثبتت امامته باتفاق الناس عليه ويزيد بن معاوية لم تثبت امامته لأن أهل الحجاز لم يسلم له الامامة لظلمه اه فتحصل أن التغلب لا تثبت له الامامة إلا أن دخل عموم الناس تحت طاعته والا فالخارج عليه لا يكون باغياً كفضية الحسين مع يزيد (قوله وقوله ولوتأويل) الصواب حذف لفظ وقوله (قوله فالباغية في كونهم باغية) أي مخطئين غير معصيين ولا يلزم من الخطأ حصول الاثم (قوله وفي غير المعصية الخ) معناه وخرج بقوله في غير المعصية الممتنعون من طاعته فالح في التركيب ركة وتعقيد لا تحنى (قوله كخراج الارض) أي العنوية الذي أمر وادفعه لبيت المال فامتنعوا ويؤخذ من تعريف المصنف أن الامام اذا كلف الناس بما لظلم فامتنعوا من اعطائهم وقائلهم فقاتلوه لا يكونون بغاة بذلك (قوله اذا عزل بعد انعقاد امامته) أي بمجرد الجور وانما عزل بالكفر قال صاحب الجوهره

الابكر فاتبذنه * (قوله وانما يجب وعظه) أي بالكلام الذي يلين به القلب ويرضى الرب من طاعته فيها كمنع حق الله أو لادعى وجب عليهم كزكاة وأداء ما عليهم مما جبه لبيت المال كخراج الارض أو بوطاعته بريدون عزله ولو حار اذا عزل بعد انعقاد امامته وانما يجب وعظه على من له قدرة (قوله أي للامام) قتالهم بوجوب كفاية على الناس معاوئته عليهم حيث كان عدلاً

والأفلا يجوز له قتالهم لاحتمال أن يخرجهم عليه لعدم عدله وإن كان لا يجوز لهم الخروج عليه (وقتلهم) بسيف ورمي بسيل وتفرق وتقطع الميرقات المأسة عنهم ورميهم بنار إذا لم يكن فيهم نسوة وذرية (وأندروا) فیدعوهم لطاعته وأنهم إن لم يطيعوا قاتلهم ما لم يعاجلوه بالقتال (وحرم) سي ذرارهم لأنهم مسلمون و (أنلاف ما لهم) وأخذهم بدون احتياج له كما يأتي (ورفع رؤسهم) بعد قتلهم (برماح) فيحرم لأنه مثله بالمسلمين (وأستعين) عليهم أي على قتالهم (بما لهم) من سلاح وخيل فيحوز أن يأخذوه ويحوزوه (أو احتيج) للاستعانة به عليهم (ثم) بعد الاستغناء عنه (رد) إليهم (كغيره) أي كما يرد غير ما استعان به إذا وقع وحازره أو أن

٣٦٥

(وأن أمنوا) بضم الهمزة وكسر الميم مخففة أي حصل الامان للامام بالظهور وعليهم (تركوا) ولا يسترقوا ولا يجوز للامام أخذ مال منهم كالجزية بل إن تركهم مع الامن منهم يتركهم مجانا (ولا يذف) بذال معجمة أو موهلة أي لا يجهرز (على جرحهم) ولا ينبع منهمهم فان لم يؤمنوا أجهز على جرحهم وأنبع منهمهم (وكره لرجل قتل أبيه) الباغي لا يكره قتل جده أو ابنته (و) إن قتله (ورثه) لأنه وإن كان عددا لكانه غير عدوان (ولا يضمن) باغ (متأول) في خروجه على الامام (مالا ولا نفسا) أتلفهما ولاثم عليه لتأوله بخلافه الباغي غير المتأول فعليه الضمان والاثم حيث كان الامام عددا لا إذا خرج على غير العدل كالتأوله (ومضى حكم قاضيه) أي قاضي الباغي المتأول الذي

الرب (قوله والأفلا يجوز له قتالهم) قال مالك رضي الله عنه دعه يعني غير العدل وما يرا منه ينتقم الله من الظالم بظالم ثم ينتقم الله من كلهما (قوله وقطع الميرة الخ) الميرة في الأصل الابل التي تحمل الطعام أريد بها نفوس الطعام (قوله وأندروا) أي وجوها (قوله وحرم سي ذرارهم) مراده ما يشمل النساء (قوله ورفع رؤسهم) أي لا يحمل قتلهم ولا غيره هذا ظاهر الشارح قال بن وفيه نظر بل اغتاي مع حمل رؤسهم لجل آخر كبلد أو وال وأما رفعها على الرماح في محل قتلهم فقط فجائز كالكفار فلا فرق بين الكفار والبغاة في هذا ولهذا لم يذكره ابن شماس في الامور التي يمتاز فيها قتالهم عن قتال الكفار ونصه يمتاز قتال البغاة عن قتال الكفار بأحدى عشر وجهاً أن يقصد بالقتال ردعهم لا قتلهم وأن يكف عن مدبرهم ولا يجهرز على جرحهم ولا تقتل أسراهم ولا تنغم أموالهم ولا تنسي ذرارهم ولا يستعان عليهم بشرك ولا يوادعهم على مال ولا تنصب عليهم الردعات ولا تحرق مساكنهم ولا يقطع شجرهم اه وقوله ولا يستعان عليهم بشرك أي ولو خرج من نفسه طائعا بخلاف الكفار (قوله أي حصل الامان للامام) أي لانهم ما داموا خارجين لم يأمن الامام منهم ثم وجهم عن طاعته فاذا انهمزوا وعجزوا آمن منهم لدخولهم تحت طاعته (قوله فان لم يؤمنوا أجهز على جرحهم) أي يجوز ذلك (قوله قتل أبيه) شله الام بل هي أولى لما حلت عليه من الحنان والشفقة ولضعف مقاتلتها عن مقاتلة الرجال (قوله ولا يضمن باغ متأول) أي بدليل أن الشهادة أهدرت الدماء التي كانت في خروجهم ومن المعلوم أنهم كانوا متأولين (قوله ومضى حكم قاضيه) أي وأما غير المتأول فاحكامه التي حكم بها تعقب فإحدى مناصوا مضى والارد (قوله ورد ذي معه لدمته) أي بعد القدرة عليه (قوله نافض للعهد) محله ما لم يكن المعاند كره ذلك الذي على الخروج معه على الامام والأفلا يكون نافضا ما لم يقاتل والا كان نافضا كافي بن (قوله ما لم تقتل شخصا) أي تقتل (قوله فان كانت مقاتلتها الخ) الصواب أن يقول فان كانت القدرة عليه بعد نافض القاتل فالتأوله لا تضمن وغيرها يضمن

باب في تعريف الردة وأحكامها

أي مسائلها المترتبة عليها (قوله متقرر اسلامه الخ) ظاهره أن الاسلام يتقرر بمجرد النطق بالشهادتين مختارا وإن لم يوقف على الدعائم وليس كذلك بل لا بد في ثمر الاسلام من الوقوف على الدعائم والتزامه الاحكام بعد نطقه بالشهادتين فن نطق به ما ثم رجع قبل أن يقف على الدعائم فلا يكون مرتدا وحيث أنه لا بد من نطقه وهذا في كافر لم يكن مخالطا للمسلمين والافتقار كافي اتفاقا لشهرة دعائم الاسلام عنده كما يأتي (قوله ويكون بصريح من القول) أي كقوله المسلم يكون بأحد أمور ثلاثة وأشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف بصريح الخ ليس من تمام التعريف بل متعلق بمحذوف مستأنف والالزام أن يكون التعريف غير جامع لأنه لا يشمل الشك في قدم العالم وبقائه مثلا إلا أن يقال إن الشك إما أن يصرح به

ولاه وهو خارج عن طاعة الامام ولا ينعقب ويرفع الخلاف فلا يعاد الحد الذي أقامه ان كان غير قتل ولا دية عليه ان كان قتيلا (ورد ذي معه لدمته) أي خرج معه طائعا ولا بعد خروجه مع المتأول نقض للعهد ولا يضمن نفسه ولا مالا (و) الباغي (المعاند) غير المتأول الخارج عن الامام العدل (ضامن) النفس والطرف والمال لعدم عذره (والدعي) الخارج طوعا (معه) أي مع المعاند (نافض للعهد) فهو وساله في (و) المرأة ان قاتلت بسلاح قتلت حال القتال فقط (لأن قاتلت بغير سلاح فلا تقتل ما لم تقتل شخصا فان كانت مقاتلتها الخ بعد القتال فالتأوله لا تضمن وغيره يضمن وان كانت ذميمة رقت) باب في تعريف الردة وأحكامها والعياذ بالله تعالى منها (الردة كفر مسلم) متقرر اسلامه بالنطق بالشهادتين مختارا ويكون (بصريح) من القول كقوله أشرك بالله (أو قول يقتضيه)

أى يقتضى الكفر كقوله جسم كالأجسام (أو فعل يقتضيه) أى يستلزمه (أو ما يشترطه) كالفاء مقتضى (أو بمعنى ولو كلمة وكله أحرقه استخفافه
 لأصولاً أو أرباض ومثل انقائه تركه (ر) مكان (قدر) ولو طاهراً كصفاق أو تطيخه به لانهو تقييل ورق به ومثل المصحف الحديث وأسماء
 الله وكتب الحديث وكذا ٣٦٦ كتب الفقه ان كان على وجه الاستخفاف بالشريعة (وشد زنار) أى لبسه ميلالكفر

بالعباد فحرام (مع دخول
 كنيسة) مرتبط بشد زنار
 وهو بضم الزاى وتشديد
 النون المراد به ملبوس
 الكافر انما يصح به
 لا خصوص الملبوس
 (وسحر) فيكفر بتعلمه
 وهو كلام يعظم به غير الله
 تعالى وتنسب اليه المقادير
 ثم ان تجاهر به فيقتل
 ان لم يتب وان أسره فحكم
 الزنديق يقتل بدون
 استتابة وشهر بعضهم
 عدم الاستتابة مطلقاً
 (وقول بقدم العالم) وهو
 ما سوى الله تعالى لانه
 يستلزم عدم الصانع (أو
 مقائه) أى العالم لانه يستلزم
 انكار القيامة ولو اعتقد
 جدونه وهو تكذيب
 للقرآن (أو شك فيه) أى
 فيما ذكر من القدم والبقاء
 بل والوهم (أو) قول
 (بتناسخ الارواح) أى ان
 من قال بان من يموت
 تنتقل روحه الى مثله أو
 لا على منه ان كانت في
 مطيع أو لا في منه أو مثله
 ان كانت في عاص فهو كافر
 لان فيه انكار البعث (أو
 أنكر جماعه عليه) كوجوب
 الصلاة أو تحريم الزنا
 أو حل مجمع على اباحتها
 (معامل) من الدين ضرورة

أولاً فان كان الاول كان داخل في قوله أو افظ يقتضيه وان كان الثانى كان داخل في قوله أو فعل يقتضيه
 لان الشك من أفعال القلب (قوله أى يقتضى الكفر) أى يدل عليه دلالة التزامية كقوله جسم محتجز أو
 كالأجسام وأما لو قال الجسم لا كالأجسام فهو قاسق وفي كفره قولان رجح عدم كفره (قوله أو فعل
 يقتضيه) اسناد التضمن للفعل يدل على أن المراد به هنا الالتزام لاحقية التضمن الذى هو دلالة اللفظ على
 حزه المعنى الموضوع له فذلك قال الشارح أى يستلزمه ولا يرد علينا قوله لم لازم المذهب ليس يذهب
 لانه في الم لازم الحق وعبراً ولا يقتضيه وثانياً يقتضيه تفنناً (قوله وكذا حرقه) المناسب تأخيره بعد قوله
 قد نرى يكون كلام المتن مرتبطاً به بعض (قوله أو أرباض) أى لتجديده (قوله تركه) أى تركه
 عكاً قد نرى ولو طاهراً كقوله لو كان في صلاة ضاق وقتها (قوله ولو طاهراً) أى وهذا بخلاف تطيخ
 الحجر الأسود والبيت فانه لا يكون ردة الا اذا كان التطيخ بالنجاسة (قوله لانهو تقييل ورق به) أى
 قد نرى ردة وان كان حراماً ومثله من رأى ورقة مكتوبة مطروحة في الطريق ولم يعلم ما كتب فيها فانه
 يحرم عليه تركها مطروحة فقط وأما ان علم أن فيها آية أو حديثاً وتركها كان ردة كذا في بن (قوله
 وأسماء الله) أى وأسماء الانبياء اذا كان بقصد التحقير والاستخفاف بها حيث عينت بوصف يخصها
 كحمد رسول الله أو مقرونه بصلاة (قوله المراد به ملبوس الكافر) أى يشمل برنية النصراني
 وطوطور اليعوبي (قوله وسحر) أى مباشرة كانت المباشرة من جهة تعلمه أو تعليمه أو عمله فلا مفهوم
 لقول الشارح تعلمه (قوله وشهر بعضهم) المراد به ح (قوله مطلقاً) أى أسره أو أظهره فحكم الزنديق
 على كل حال ان جاء تأنيق قبل الاطلاع عليه قبل والا فلا (قوله وقول بقدم العالم) أى سواء قال انه قد نرى
 بالذات أو بالزمن كما تقول الفلاسفة والمفلسون ان القدم عند الفلاسفة قسمان بالذات وهو الاستغناء
 عن المؤثر وهذا لا يكون الا بتقدم زمانى وهو عدم المسبوقية بالعدم كان هناك اسناداً لمؤثر ثم لا فالتأنيق
 اعم من الاول فالولى عندهم قديم بالذات والزمن والافلاك والاعنام وأصناف الحيوانات والنباتات
 والمعادن قديمة بالزمان لا بالذات وانما كانت هذه عندهم غير مسبوقية بالعدم لان ذات الواجب أثرت
 فيها بالعللة فلا أول لها كذا في حاشية الاصل (قوله أو بقاءه) أى انه لا يفتنى كما تقول الدهرية وانما
 عطف البقاء بأروان استلزمه القدم لان أحد العقيدتين كافى في الكفر وان لم تلاحظ العقيدة
 الاخرى (قوله ولو اعتقد جدونه) أى لانه لا يلزم من ثبوت البقاء ثبوت القدم بخلاف العكس
 (قوله لان فيه انكار البعث) أى بالأجساد مع الارواح ان كان هذا الامر الى غير نهاية وقيل الى
 أن تصل الروح الطائفة الى الجنة والعاصية الى النار وهذه طريقة من ينكر البعث الجسماني ويثبت
 الروحاني وكل كافر (قوله أو حل مجمع على اباحتها) معطوف على وجوب أى أنكر حل مجمع على
 اباحتها قال صاحب الجوهرة

ومن لم يعلم ضرورة جحد * من دينة يقتل كفر ليس حد

ومثل هذا من نفي لمجمع * أو استباح كالزنا فله سمع

(قوله القرآن) يدل من كتاب ويجوز ابدال المعرفة من النكرة (قوله ولا بانكار خلافه على) أى لانه لم
 يدل دليل عليها من كتاب ولا سنة (قوله لانه يستلزم جواز وقوعها الخ) واللازم باطل لوجود التصوص
 مع اجماع المسلمين على خلافه وأما الولاية فقليل انها تحصل بالكسب وقد يكون وهبية وقال الشيخ ابراهيم
 اللقاني الولاية لا تنكس بمحال كالتوبة ولنا في ذلك مزيد تحقيق فانظره في كفاية على الجوهرة عند قوله

(بكتاب) القرآن (أو سنة) متواترة فلا يكفر بانكار إعطاء الدس ليعتد به بن مع البنت وان كل مجمع عليه
 لعدم علمه ضرورة ولا بانكار خلافه على رضى الله عنه ونحوه أو وجوده بغد لانه ليس من الدين ولا يتضمن تكذيب قرآن مخ لاى انكار
 المسجد الحرام أو أقصى أو فرعون من كل ما جاء به القرآن وعلم الخ (أو جوازاً) كتساب النبوة) أى تحصيلها بسبب رياضة لانه يستلزم جواز
 وقوعها بعد النبي (أو سببها)

لجميع ما على نبوته أو ملكه على ملكيته (أو عرض) بسبب أني أو ملك أن قال عمن ذكره ما أنا فاستبيران أو بسحر (أو الخفية) أي بني أو ملك (نقصاوان يبدنه) كخرج وشال (أو وفور علمه) إذ كل نبي أعلم أهل زمانه وسيدهم صلى الله عليه وسلم أعلم الخلق (أو زهد) وفصلت الشهادة فيه) أي في الكفر وجوبا أو إذا شهد بأنه كافر فيقول القاضي بأي شيء فيقول الشاهد يقول كذا أو يفعل كذا فلا يكون في الواقع ليس كفرا واعتقد الشاهد أنه كافر (يستتاب) المرتد وجوبا (ثلاثة أيام) بطلبها ٣٦٧ وابتداء الثلاثة (من يوم الحكم)

أي ثبوت الردة عليه
لا من يوم الكفر ولا من
يوم الرفسع وبلغ يوم
الثبوت أن سبق بالفجر
(بلاجوع وعطش) بل
يطعم ويسقي من ماله
ولا ينفق على ولده وزوجته
منه لأنه يوقف فيكون
معسرا برده (و) بلا
(معاقبه) بكفر ولو
أصر على عدم الرجوع
(فان تاب) ترك (والا)
يقتل (بغروب
النات) (وماله) أي
المقتول بسبب الردة
(فيه) يجعل في بيت المال
ولو ارتد لدين وارتد
(الارقيق) المرتد ولو
بشائبة كما كتب ببعض
أذا قتل مرتدا (فلسيده)
ولا يؤخذ حالة الردة بل
يوقف أن أسلم رجعه
وان قتل أخيه ملكا
لأرنا (وأخرت) وجوبا
(المرضع) المرتدة لا قتل
(لوجود مرضع) بقبلة
الولد والأخرت لتتمام
رضاعه (و) آخرت ذات
زوج وسيد) وشمل
الرجعية أما الباشان
ارتدت بعد حيض بعد
الطلاق فلا تؤخر والا
آخرت (لحيضة) أن كانت
من ذوات الحيض ولو

ولم تكن نبوة مكتسبة * ولورقي في الخير أعلی عقبه
(قوله مجمعا على نبوته) خرج نحو الخضر ولقمان وذی القرنین فـهم يوجب التعزير بالشديد وسبب أي
آخر الباب (قوله أو ملكا مجمعا على ملكيته) خرج نحو هاروت وهاروت فـهم يوجب التعزير بالشديد
أيضا (قوله أو عرض) أي قال قولا وهو يريد خلافه اعتمادا على قرائن الأحوال من غير واسطة في
الانتقال للمراد كما مثل الشارح (قوله بسبب لنبي أو ملك) أي مجمع على ما ذكر (قوله أو الخفية) أي
بالمجمع على نبوته أو ملكيته (قوله وان يبدنه) أي لا فرق بين كونه في بدنه بأن قال أسود أو أعور أو في
أخلاته بأن قال أحرق أو جبان أو مجنن أو في دينه بأن قال فاسق أو تارك الصلاة أو مانع الزكاة أو مثل
ذلك ذكر الملائكة بالأوصاف القبيحة (قوله أو وفور علمه) أي بان قال لم يكن على غاية من العلم
والزهد (قوله وجوبا) أي صونا للدماء ودرا للحدود بالشبهات تنبيه على لا بد في الشاهدين من انفراد
المشهود به فلا يلفق شاهد اقل من شاهد عليه بالقاء مصحف بقدر وآخر يشهد زار ولا شاهد
يفعل كالاتقاء المذكور والآخرة بقول وانما يلفق القولان المختلفان لفظ المتفق المعنى كشاهد عليه
أنه قال لم يكلم الله موسى تكليما وآخر بقوله ما اتخذ الله إبراهيم خليلا كذا في عب ووجه الانفراد في
المعنى أن شهادة كل آلت إلى أن هذا الرجل مكذب بالقرآن (قوله يستتاب المرتد وجوبا) أي يجب
على الإمام أو نائبه استتابته ثلاثة أيام وانما كانت ثلاثة أيام لأن الله أخر قوم صالح ذلك القدر لعلمهم أن
يتوبوا فيه فلو حكم الإمام بقتله قبلها مضي لأنه حكم بمختلف فيه لأن ابن القاسم يقول يستتاب ثلاث
مرات ولو في يوم واحد (قوله وبلغ يوم الثبوت) أي ولا يلفق الثلاثة الأيام احتياطاً للعظماء خلافاً
للشيخ أحمد الزرقاني القائل أن يوم الثبوت يكمل من الرابع ولا يلفق إذا كان الثبوت مسبوفاً بالفجر
(قوله بلاجوع وعطش) أي وسواء وعد بالتوبة أو لم يعد (قوله من ماله) أي فان لم يكن له مال فمن بيت
المال (قوله قتل بغروب النات) أي بعد غروب شمس اليوم الثالث (قوله كما كتب) قال الأقفهي
في شرح الرسالة قولاً ارتد إلى كنانة وقتل على ردة وترك ولداً كان معه في عقد الكتابة أو حدث له
بعد هاتين يتفق الولد بذلك المال الذي خلفه أبوه فيخرج به حراً أو لا ينتفع به ويسعى في فحشوم الكتابة
فاذا أدى خرج حراً وان عجز رجح رقيقاً قولاً وعلى أنه لا ينتفع به فهل يكون ذلك المال لسيدته بناء على
أنه مات عبداً أو لبيت المال بناء على أنه مات حراً قولاً (قوله يقبله الولد) المناسب بقبليها (قوله
والأخرت لتتمام رضاعه) أي أن لم يوجد مرضع أو لم يقبله الولد (قوله أن كانت من ذوات الحيض)
أي وأما أن كانت ممن لا تحيض اضعف أو أياس مشكوك فيه استبرئت بثلاثة أشهر أن كانت ممن يتوقع
حملها إلا أن تحيض أثناءها فإن كانت ممن لا يتوقع حملها قتلت بعد الاستبراء فإن لم يكن لها زوج ولا سيد
لم تستبرأ إلا أن ادعت حملاً واختلاف أهل المعرفة أو شكوا والفرق بينهما ما بين القصاص من أنها لا تؤخر
بدعواها الحمل بل لا بد من قرينة صدقها كظهور الحمل أو تحركه أو شهادة النساء أن القتل هنا حق لله
وفي القصاص حتى آدمي وهو مبني على المشاحة بخلاف ما هنا (قوله لا يحتاج إليه هنا) أي في الردة ومثلها
الاستبراء لحد الزنا واعتماد الزوج في اللعان ونظمها بعضهم بقوله
والمرء استبرأوها كالعده * لافي لعان وزنا ورده
فانما في كل ذات استبرا * بحضرة فقط وقت الضرا
(قوله بلائنة) أي بلا طلب توبة منه (قوله ولا بد) معطوف على محذوف تقديره فيقتل (قوله قتل

كانت عادتها في كل خمس منين مرة وما زاد على الحيضة في العدة تعبد لا يحتاج إليه هنا (وقتل الرندي) بعد الاطلاع عليه بلا استتابة وهو
من أمر الكفر وأظهر الاسلام وكان يسمى في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه منافقاً (بلا) قبل (توبة) من حيث قتله ولا بد من توبته
ليكن أن تاب قتل

تصدوا ولا كفرا (الأن يحيى نائبا) قبل الاطلاع عليه فلا يقتل (وناله) أي مال الزنديق (ان ثلث) وجاء نائبا أو بعد الاطلاع عليه أومات قبل الاطلاع عليه ثم ثبتت زندقته (لوارثه) أما لو اطلع عليه فلم يثبت حتى قتل أومات فماله لميت المال (كالساب) لنبي مجمع عليه فيقتل بدون استئابة ولا تقبل توبته ثم ان تاب قتل حدا (ولا يعذر) الساب (بجهل) لانه لا يعذر أحد في الكفر بالجهل (أو سكر) سواما (أو تهور) كثرة الكلام بدون ضبط ولا يقبل منه سبق اللسان (أو غيظ) فلا يعذر اذا سب حال الغيظ بل يقتل الخ (أو بقوله أردت كذا) أي انه اذا قبل له بحق رسول الله فلعن ثم قال أردت العقرب أي لانهم امرؤ لئلا تلدغه فلا يقبل منه ويقتل (الأن يسلم) الساب (الكافر) الاصل فلا يقتل لان الاسلام ٣٦٨ يجب ما قبله أما الساب المسلم اذا ارتد فغير الساب ثم أسلم فلا يسقط قتله

حدا) أي ويحكم له بالاسلام فيغسل ويصلى عليه (قوله أومات قبل الاطلاع عليه الخ) تحصل أن الصور خمس ثلاث ماله في الوارثه وهي ما اذا جاء نائبا أو تاب بعد الاطلاع عليه أو لم تثبت زندقته الا بعد موته وثلثان ماله في الميت المال وهما اذا اطلعنا عليه قبل الموت وقتلناه بغير توبة أومات بغير توبة ان قلت كيف توبته ورثته مع ثبوت كفره بعد الموت أحيب ماله مات على الاسلام ظاهر أو لو كان حيا ربما أبدى مطعنا في البينة فاحتيط للاسلام والورثة فتأمل (قوله كالساب لنبي) السب هو الشتم وكل كلام قبيح وحينئذ فاقذف والاستخفاف بحقه أو الحاق النقص له داخل في السب ومحل قتل الساب ان كان مكلفا وأما المجنون فلا شيء عليه وكذا الصغير ما يبلغ الحلم من غير جوع عما قال (قوله حراما) المناسبات الجبر لا نهضة له كره ومجرور بالعطف على جهل ويحترز به عن السكر بحلال فيك المجنون (قوله فلا يعذر اذا سب حال الغيظ) ومن هنا حرم على من يقول لمن قام به غيظ صدى على النبي (قوله فلا يقبل منه ويقتل) أي لبعده تلك الارادة التي ادعاها (قوله الا أن يسلم الساب الكافر) أي ولو كان اسلامه خوفا من القتل (قوله أما الساب المسلم الخ) مفهوم قوله الاصل وانما لم يجعل سب الكافر من جملة كفره بحيث أنه لا يقتل بذلك السب لاننا لم نعظمهم العهد على ذلك فسيبه من جملة ما ينقص به عهده كما تقدم في الجزية والارضح في العبارة أن يقول أما المسلم اذا ارتد بغير السب ثم سب زمن ردة ثم أسلم فلا يسقط قتل السب (قوله والراجع الاول) أي قبول توبته كما هو مذهب الشافعي حتى في سب الانبياء والملائكة والفرق بين سب الله فيقبل وبين سب الانبياء والملائكة لا يقبل أن الله لما كان منزها عن حقوق النقص له عقلا قبل من العبد التوبة بخلاف خواص عباده فاستحالة لنقص عليهم من اخبار الله لا من ذواتهم فشد فيهم (قوله في الحقيقة المسقط هو الاسلام) أي لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتموا يفرلهم ما قد سلف وهذا ظاهر بالنسبة لاسقاط القضاء وأما احباط ثواب العمل السابق في الردة قطعاً لقوله تعالى لئن أشركت ليحبطن عملك (قوله وعلى الرجوع في الكبرى) أي على ما اعتمدته في الحاشية في باب نواقض اوضوء قال في المجموع هناك وفي بن ترجيح عدم الغسل الامور يجب لم يغتسل له قال والفرق أن الموضوع على بالقيام للمصلاة والاحباط العام في الثواب لا قضاء ما فعل (قوله فيجب عليه اعادته) أي ان وجدت فيه شروطه (قوله عبداً وعبدى سعيد) لف ونشر منوش (قوله على الرجوع) أي خلافاً لحمل ابن الكاتب المدونة على غير المعين وأما المعين فلا يسقط الحلف به (قوله ثم دخل بعد ردة) أي زمن الردة وقوله أو توبته أي عوده للاسلام (قوله وفي الخطاب) سواءه كافي الخطاب ويقول وفي المواقف عن المدونة ان محل بطلان الوصية اذا مات على ردة لان عاد الاسلام واقره البناني (قوله لا طلاقاً) أي ثلاثاً أو أقل ومثل الطلاق العتق الحاصل بغيره عتق وما تقدم من اسقاطها العتق واليمين بالله فهو في الايمان الملققة (قوله فتحل بدون زوج) أي ما لم يقصد بالردة

(وسب الله كذلك) أي كسب النبي يقتل الكافر ما لم يسلم (وفي استئابة للمسلم خلاف) هل يستتاب فان تاب ترك والاقتل أو يقتل ولو تاب والراجع الاول (واسقطت) الردة في الحقيقة المسقط هو الاسلام (صلا موصوما وزكاة) ان كانت عليه أو ثوبها ان كان فعلها فلا يطلب منه فعلها بعد رجوعه للاسلام الآن يسلم قبل خروج وقت الصلاة (وطهارة) صغرى قطعاً وعلى الرجوع في الكبرى (وجما تقدم) منه فيجب عليه اعادته ان أسلم لبقاء وقته وهو العمر (و) أسقطت (نذرا ويمينا بالله) كقوله والله لا أكرم زيدا ثم كلمه بعد ردة أو بعد اسلامه فلا كفارة عليه (أو بعق) كان معينا ولا نحوان دخلت الدار فعلى عتق عبد أو عبدي سعيد على الرجوع ثم دخل كذلك (أو طهارة)

الاحلال

كقوله ان دخلت الدار فانت على كظهر أي ثم ارتد فدخل بعد ردة أو اسلامه (أو طلاق) أي بيمين طلاق كان دخلت الدار فانت طالق ثم دخل بعد ردة أو توبته (و) أبطلت (احصانا) فاذا ارتد المحرم من بطل احصائه فاذا أسلم وزنى لا يرجم (و) أبطلت (وصية) هو أحد قولين وهو الذي اقهر عليه الاصل وفي الخطاب واقره البناني صحتها اذا رجع للاسلام كما في المجموع (لا طلاقاً) لا تسقط الردة طلاقاً صدر منه قبلها فاذا طلق ثلاثاً ثم ارتد ثم رجع للاسلام فلا تحل له الا بعد زوج ما لم يرتداه ما ثم يرجع للاسلام فتحل بدون زوج ويلغز فيه فبقا لطاق زوجته لانا وحلت قبل زوج (و) لا تسقط الردة (احلال محال) فاذا ارتد المحال للمبتوتة فلا يبطل احلاله بل يحل لمن أبنا (بخلاف حل المرأة)

أنه تبطل إذا فاداهما شخص ثم ارتدت زوجته للإسلام لا يحل لبها حتى تنكح زوجها لأنها أبطلت النكاح الذي أحلها كما
 في حديثه الذي صدره محصنة (وأقر كافر انتقل للكفر آخر) فلا تتعرض له وأما حديث من بدل دينه فانتلوه مجبول على الدين الحق
 من غير من أسلم) من الكفار ثم رجع للكفر (وقال) معتذرا حين ارتدنا قوله أن لم يتب كنت (أسلمت عن ضيق) من خوف على
 من أوجال (أن ظهر) عذره بقرينة والاحكام فيه حكم الرد (وأدب من تشهد) أي نطق بالشهادتين (ولم يتف على الدعائم) أي لم يلتزم
 أركان الإسلام فإذا رجع لا يكون حكمه حكم المرتد لكن هذا في غير من بين ٣٦٩ أظهرنا ويعلم أن علينا صلاة وصوما

الخ والاذن هو مرتد (و)
 أدب (ما حر ذي) سحر
 مسلما (ان لم يدخل)
 بسحره (ضر راعى مسلم)
 فان أدخل على مسلم أي
 ضرر كان ناقضا للعهد
 يفعل فيه الامام يقتل
 أو الاسترقاق بالمسلم فان
 أدخل ضرر راعى أهل
 الكفر أدب مالم يقتل
 منهم أحدا والاقتل
 (وشدد) بالضرب
 والسجن (على من سب
 من لم يجمع على نبوته)
 كالحضر ولقمان وكذلك
 مريم بغير الزنا أو خالدين
 سمان لأنه قيل أنه نبى
 أهل الرس (أو) سب
 (مهايا) شمل عائشة
 بغير الزنا (أو) سب
 (أحدا من ذريته عليه
 الصلاة والسلام) فانه
 يشدد عليه في التأديب
 بالضرب والسجن الخ
 (ان علمه) أي علم أنه من
 آله عليه أفضل الصلاة
 والسلام لان سب من لم
 يعلم أنه من آله (كان
 انتسابه) صلى الله عليه
 وسلم ينبىحق بان لم يكن
 من ذريته وادعى صراحة

الاحلال والافلايحلان والفقهاء الذي يأمرها بامرتد (وتنبه) قد علم ان العتق الغير المعلق
 بجميع أنواعه أو الطلاق لا تبطلها الردة عادلا للإسلام أو قتل على ردة ومثلها الهبة والوقف اذا
 جزا قبلها عادلا للإسلام أو مات على ردة وأما لو تأخر الخو حتى ارتدومات على ردة بطلا وانظروا تأخر
 الخو بعدها عادلا للإسلام هل يحكم بالطلاق أو بعده اه من حاشية الأصل (قوله فانه تبطله
 ردتها) أي وذلك لان الردة انما تبطل وصف من تلبس بها لا وصف غيره وان نشأ عن وصف من
 تلبس بها فردة الزوج انما تبطل احصائه لا احصائه او كذلك العكس وردة المحال انما تبطل وصفه
 وهو كونه محلا ولا تبطل وصفها وهو كونه محلا بالفتح وان كان ناشئا عن وصفه وكذا العكس (قوله
 انتقل لكفر آخر) أي كنصراني انتقل لليهودية أو المجوسية (قوله وان ظهر عذره بقرينة) قيد
 بما إذا لم يستمر على الإسلام بعد ذهاب الخوف عنه والافيد كالمرتد أيضا (قوله سحر مسلما) الاوضح
 حذفه (قوله فان أدخل ضرر راعى أهل الكفر) يعني به من أهل الذمة فان لم يدخل عليهم ضررا
 فمقتضاه لأدب (قوله من لم يجمع على نبوته) أي أو ملكيته وأما من أجمع على نبوته أو ملكيته
 فتقدم أنه يقتل سابه من غير توبة ومثلها الخو والعين (قوله وكذلك مريم بغير الزنا) أي وأما به
 فيكفرت كذبه القرآن (قوله لانه قيل انه نبى أهل الرس) أي وكان بين عيسى ومحمد صلى الله
 عليه وسلم وأصحاب الرس هم المذكورون في قوله تعالى كذبت قبلهم قوم نوح وأصحاب الرس وهو
 الراجح وأما الحضر ولقمان ومريم وذو القرنين فالراجح عدم نبوتهم (قوله أوسب مهايا) قال
 الاجهوري أي جنسه أي فيشمل سب الكل ومثل السب تكبير بعضهم ولولم من الخلفاء الاربعة بل
 كلام السيوطى في شرحه على مسلم يفيد عدم كفر من كفر الاربعة وأنه المعتمد فيؤدب فقط وقال
 مسنون من كفر الاربعة فهو مرتد وقد عول عليه أشياخنا وأما من كفر جميع الصحابة فانه يكفر
 باتفاق كما في الشامل لانه أنكر معلوما من الدين بالصراحة وكذب الله ورسوله (قوله بغير الزنا)
 أي لان الله برأها منه لقوله جل من قاتل أولئك مبرؤن مما يقولون وظاهره أن رميها بالزنا كفر
 ولو بغير واقعة صفوان (قوله الخ) لاعمى لهذه اللفظة وقد جرت عادته بذكرها كثيرا من غير
 فائدة (قوله لان سب من لم يعلم أنه من آله) أي فلا يسالغ في تعزيره (قوله بان لم يكن من ذريته)
 أي لامن جهة الاب ولا من جهة الام (قوله وادعى صراحة) أي قولا أو فعلا فمثل للفعول بقوله
 كبس عمامة خضراء لم يذكر صراحة القول بوضوحها ومثل للاختمال بقوله أو قوله لمن آذاه الخ
 وانما عزز المختصب بقوله صلى الله عليه وسلم ان الله الداخل فينا من غير نسب والخارج عنها بغير سب
 ولقول مالك من ادعى الشرف كاذبا ضرب ضربا وجعا ثم شهر ويحبس مدة طويلة حتى تظهر لنا
 توبته لان ذلك استخفاف بحقه صلى الله عليه وسلم وأدب ولم يجمع أنه يلزم عليه حمل غير أبيه على أمه
 لان القصد بانسابه شرفه لا حمل المذكور ولان لازم المذهب ليس بذهب (قوله كبس عمامة
 خضراء) أي ولومن صوف وأما الاثران بها فلا بأس به لان علامة الشريفة انما هي العمامة فقط
 (قوله مثلا) أي أو ملكا مجتمعا على ملكيته (قوله أو قال متصجرا) أي معززا على الراجح لعله

٤٧ - صاوى - في
 (أو قال كل صاحب كذا) نحو صاحب خان أو طاحونة أو قرن (قران) ممنوع من الصرف للوصفية وزيادة الالف والنون أي بقرن بين
 الرجل وامرأته (ولو كان نبيا) هذا هو الموجب للتشديد في الأدب فان لم يزد ولو كان الخ لاشئ عليه (أو شهد عليه عدل) فقط (أو ليف)
 جماعة من الناس غير مقبولين (سب) انبي جميع على نبوته مثلا (أو قال) متصجرا (لقت) من شدة المشقة (في مرضى هذا ما لو قتلت أبا بكر
 ما استوجبته)

أما لو قصد الاعتراض على الله فمردد بلون خلاف لأنه شئت الخيف إلى ملك الأسلاك وهو الذي أوجب كفره ليس والعباد بالله
 (باب) ذكر فيه حد الزنا وأحكامه * وهو بالقصر لغة أهل الحجاز قال تعالى ولا تقربوا الزنا وبالمدلغة نجد ولا حد بعض القضاة من
 قال لشخص يا ابن المقصور والمدود ٣٧٠
 لأنه تعرض بالزنا الذي يقصر ويعد قاله شيخنا الأمام

على الشكوى لأعلى الاعتراض على الله تعالى (قوله أما لو قصد إلخ) أي والقصد لا يعلم إلا منه (قوله
 الخيف) بالحاء المهملة والفاء الظلم والجور

(باب ذكر فيه حد الزنا)

(قوله وهو بالقصر لغة أهل الحجاز) أي وعليه فيكتب بالياء لوقوع الألف ثالثة (قوله وبالمدلغة نجد)
 أي وهم عقيم وعليه فيكتب بالالف قال الخريشي نقل عن التنبيهات الزنا يحد ويقصر فمن مذهبنا إلى
 أنه فعل من اثنين كالمقاتلة والمصاربة ومن قصره جعله اسم الشيء نفسه ما انتهى وهو محرم كتابا وسنة
 واجاعا وجاحد حرمته كافر (قوله لا كافر) أي وسواء وطئ كافرا أو مسلمة وإن كانت المسلمة تحمل لانه
 يصدق على زناها وطء مسلم كما أنها تحمدا إذا مكنت مجنونا أو أدخلت ذكرنا ثم طأ في فرجها (قوله فليس
 زنا شرعا) أي وإن كان حراما وفيه العقاب (قوله مكاف) أي ولو سكران حيث أدخل السكر على نفسه
 والاف كالمجنون (قوله فرج آدمي) أي غير خنثي مشكل فلا حد على واطئه في قبل لانه كثيبتان وطئ
 في دبره فالظاهر أنه يقدر أنثى فيكون فيه الجلد كاتيان أجنبية بدبر ولا يقدر ذكرهما لو طأ به بحيث يكون
 فيه الرجم وإن كان بكر أو أمانا وطئ هو وغيره بذكره فلا حد عليه ولا شبهة إذا ليس ذكرهما محققا إلا أن يثنى من
 ذكره فلا إشكال (قوله أو كان على جهة التخييل) أي أو كان بصورة آدمي على جهة التخييل (قوله
 والجادل) أي للحكم كحديث عهد باسلام أولادها (قوله دبر الذكرا إلخ) لكن دبر الذكرا كرفيه الرجم
 مطلقا وإن كان الفاعل بكرا (قوله ولا شبهة للسيد فيه من جهة الإيلاج) أي وأما قوله تعالى الأعلى
 أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فقد أجمع المسلمون على أن المراد من النساء ولا مفهوم للإيلاج بل التلذذ
 بالملوك كرمحرم اجاعا (قوله أو مستأجرة مطلقا) أي وسواء كان الاستئجار من نفسها أو أمة أو
 من ولي الحرة للوطء أو للخدمة أو من سيد الأمة للخدمة (قوله الأمن السيد للوطء) أي نظرا لقول
 عطاء بجواز نكاح الأمة التي أحل سيدها وطأها للوطئ وهو صادق بما إذا كان بعوض وبدونه وحيث
 فالمستأجرة من سيدها محلة فلا حد فيها كذا في بن وقال أبو حنيفة لا حد في وطء المستأجرة للوطئ
 وظاهره كان الموطر وليها أو سيدها أو نفسها لأن عقدا لا جارة عنده شبهة تدرك الحد وإن حرم عنده
 الاقدام على ذلك (قوله نعتق عليه بالملك) أي إلا أن يكون مجتهدا يرى أن عتق القربة إنما يكون بالحكم
 لا بنفس الملك أو قادم من يرى ذلك والأفلاح عليه تعقل في التوضيح عن اللخمي وانظر لم يذكر أعنه الحد
 إذا لم يكن مجتهدا ولا مقلدا من يرى ذلك مراعاة للقول بذلك وقد استشكله ابن مرزوق وكذا خليل في
 توضيحه عن شيخه اه بن (قوله والأفلاحد) أي مراعاة لقول عطاء (قوله ولو حيزت) أي بان
 قدرنا عليهم وهزمناهم وظاهره كان الجيش كثيرا أو يسيرا ابن عبد السلام والأقرب سقوط الحد
 لتحقيق الشرية على أصل المذهب لأثر نصيبه عنه سيما مع كثرة الغنيمه وقوله الجيش اه ويرتبع على
 ذلك ما لو أعتق نصيبه في عهده من الغنيمه هل يرقى يوم عليه الباقي أم لا وهوذا فيمن له سهم منها والاحد
 ولو قل الجيش ان قلت ما الفرق بين حده مطلقا في الزنا وحده السارق منها ان حيز المغنم مع أن الخلاف
 في ملكها هل بمجرد حصولها أو حتى تقسم جاري الجميع قلت أجيب بان حد السرقة إنما يكون
 بالأخراج من الحرز وهي قبل الجور وليست في حوزتها كذا في عيب (قوله بعدة بنكاح إلخ)
 معناه ان البات لزوجه إذا وطئها بعد البتات متعديا بعد سواء كان الواطئ مستندا للعقد في العدة
 أو في العدة بدون عقد أو بعدها ولو قال في حل المتن هذا إذا كان وطئها بعد العدة بل وإن كان

(الزنا) الذي فيه الحد
 الآتي (إيلاج) أي تغيب
 (مسلم) لا كافر فليس زنا
 شرعا يرتب عليه الحد
 (مكاف) حرا أو عبدا
 يحترزه عن المجنون والصبي
 (حشفة) أو قد هارو بغير
 انتشار أو مع حائل خفيف
 لا يمنع اللذة (في فرج
 آدمي) خرج الإيلاج في
 غير آدمي كحيوان بهيمي
 والجن أن تصور بصورة
 غير آدمي أو كان على جهة
 التخييل لا التعقق (مطيق)
 للوطء عادة لو طئها في حد
 الواطئ وإن كان المطيق
 غير مكاف (عمدا) خرج
 النامي مطلقا والجاهل
 (بلاشبهة) خرج وطء أمة
 الشربة والقراض إلى
 آخر ما يأتي (وإن) كان
 الفرج المولج فيه (دبرا)
 قد كرا أو أنثى حيا (أو ميتا)
 فإن تغيب الحشفة في دبر
 الذكرا يسمى زنا شرعا
 مملوكا أو غيره ولا شبهة
 للسيد فيه من جهة
 الإيلاج ففيه الحد الآتي
 حال كون المغيب في دبره
 أو بعد موته (غير زوج)
 ويأتي محترزه (أو
 مستأجرة) مطلقا بعد الإيلاج
 من السيد للوطء (أو
 مملوكه نعتق عليه) بالملك

كبنته فإنه إذا اشتراها مملوكا وطئها في حدان علم بالتحريم (أو موهونة) أي بدون
 إذن الرهن والأفلاحد (أو ذات مغنم) قبل القسم ولو حيزت (أو حربية) في بلاد الحرب أو دخلت بأمان لا أن خرج ماله ملكها بخبر وجه
 بها أو دخلت بدون أمان فحازها (أو موهونة) (وإن) غيب الحشفة (بعدة) بنكاح فاول بدونه أو بعد العدة كان البت في مرة أو مرات على
 الرجوع (أو خامسة) علم بتجريمها

ولا التفات لمن زعم جوازها من الخوارج (أو محرمة صهر بنكاح) فيجدى بالاج الحشفة فيها ومفهوم بنكاح لو كانت بملك وتعتق عليه فيجدى كما تقدم والا فلا كما يأتي ولم يقل مؤيد كالأصل لما ورد عليه أنه متى حصت الصهارة لا تكون الامومة مثل أن يدخل بالام ثم يعتد على البنت ويوب (أو مطلقه) منه (قبل البناء) فأوجب الحشفة فيعبدون عقد (أو معتقة) له فأوجب الخ (أو مكرمة مملوكتها) فأوجب الحشفة (بلاعقد) راجع للثلاثة أما بعد العقد فجاء في المطلق قبل البناء والمعتقة وأما في المالكه فيدرا الحدود لو كان فاسدا كما أشار إليه بقوله (لا أن عقد) فلا حد (أو وطئ معتدة منه) في عدة الرجعي فلا حد بل عليه الادب حيث لم ينوال رجعة كفي عدة بائن منه غير مبتوتة أما بعد العدة فعليه الحد على الراجح كفي عدة من غيره (أو من غيره) أي معتدة من غيره (وهي مملوكته) فلا حد (أو زوجته) مملوكته (أو زوجته) إذا وطئها في حال عدها من غيره أي استبرأها فلا حد عليه (أو مشتركة) وطئها أحد الشر يكتن أو الشراكه فلا حد للشبهة لكنه يؤدب (أو محرمة) بتشديد الراء المهمة المفتوحة أي كان تحريرا (أجل) (عارض) كحائض فلا حد ويؤدب (أو غير مطيقة) فيؤدب (أو حليلة) أي زوجته إذا غيب حشفته يدبرها فيؤدب (أو مملوكة لا تعتق) أي اشترى مثلا من لا تعتق عليه مجرد الشراء ووطئها وهي عتقه أو بنت أخيه مثلا من نسب أو رضاع فلا حد ويؤدب ويلحق به الولد (أو بنتا بعدد) على أم لم يدخل بها فلا وطئ البنت بعد عده عليها حالة عده على أمها الغير المدخول بها فانه يؤدب ولا يحد (أو) وطئ (أختا) زوجها (على أختها أو) وطئ (بهيمة) ما كولة اللحم أو غيرها بقبل أو دبر

بعدة بدون عقد بل وان كان به لكان أولى (قوله ولا التفات لمن زعم جوازها من الخوارج) أي فان الخوارج أجازوا فاسد ما يستدل به الجمع النبي صلى الله عليه وسلم لمن وبقوله تعالى فاذكروا ما طاب لكم من النساء منهن وثلاث ورابع ورد عليهم بان الزيادة على أربع من خصوصيات الانبياء وان الواو في الآية بمعنى أو التي للتخيير (قوله أو محرمة صهر بنكاح) أي وذلك كام الزوجة وبنتها وزوجة الاب وزوجة الابن (قوله وتعتق عليه) أي كما اذا اشترى أم أمته وعلق عتقها على نفس الشراء (قوله كما تقدم) أي في قوله أو مملوكة تعتق عليه والتشبيه في مطلق الحد (قوله لما ورد عليه) أي فالتعبد ضائع (قوله أو مطلقه منه قبل البناء) أي ولو لمطلقه واحدة لان الطلاق قبل البناء بائن بالاجماع لا بد له من عقد (قوله فأوجب الخ) أي الحشفة فيعبدون عقد (قوله كفي عدة من غيره) أي كانت العدة من طلاق بائن أو رجعي أو من وفاة والحال أن المعتدة غير مملوكة فلا بدليل ما بعده (قوله أي استبرأها) إنما قال ذلك لان حقيقة العدة إنما تكون من طلاق زوج أو وفاته وما عداها يقال له استبراء ولو قال اذا وطئها في حال استبرائها من غيره لكان خيرا له من هذا التعبد (قوله كحائض) أي ومحرمة ونفساء ومعتكفة (قوله أو غير مطيقة) أي كبنت أربع سنين ولو أجنبية (قوله أي زوجته) مثلها أمته لان الادب مرتب على التيب في الدبر (قوله أو مملوكة لا تعتق) المعنى أو محرمة مملوكة (قوله ويؤدب) أي ان علم بالحرمه والافيعذر بالجهل (قوله فانه يؤدب ولا يحد) أي لان العقد على الام يحرم البنت مادامت الام في عصمتها فهو تحرير عارض فاذا طلق الام قبل الدخول بها حلت له ابنتها فصار العقد شبهة تدرا عنه الحد ومفهوم قوله الغير المدخول بها انه ان كان مدخولا بها حلت له ابنتها فصار العقد أو وطئ (أختا الخ) أي فالتعبد على الأخت الموطوءة شبهة تدرا عنه الحد لان حرمتها مادامت الأخت الاولى في العصمة فالتحرير عارض وسواء دخل بالأخت السابقة أولا (قوله وأدب في الجميع) المناسب حذف ال وال ادب مالم يعذر بجهل والبهيمة الموطوءة كغيرها في الدبع والا كل (قوله كساحقة) أي لانه لا يلاج فيه فلا يقال انه زنا (قوله وأمة محلة) أي سواء كانت قنأ أو فيها شائبة حرية قال الخريشي بلغنا عن بعض البربر وبعض بلاد قرايش أنهم يحلون أزواجهم للضيغان يعتقدونه كرماجهلا منهم فاعلمهم الادب ان جهلوا بذلك (قوله أو أبحاثه لك الخ) لا معنى لقوله الخ فالمناسب حذفه (قوله وله الزيادة) أي ان زاد عنها يوم البيع عن قيمتها يوم الوطء وقوله وعليه النقص أي ان نقص عنها يوم البيع عن قيمتها يوم الوطء (قوله وان أيا) مبالغة في التقويم أي هذا اذا رضى بابل وان أيا (قوله فالشهور يحد) أي مطلقا سواء انتشر أم لا كما في ابن عرفة والشامل وظاهر كلامه أنه يحد ولو كانت هي المكروهة له على الزنا بها وهو كذلك الا انه لا صدق لها عليه حيث تدوم محل الخلاف في حده اذا أكره على الزنا بها وكانت طائفة ولا زوج لها ولا سيد ولا احد اتفقا فانظر الحق الزوج والسيد وقهرها

فلا حد (وأدب) في الجميع الذي لا حد فيه (كساحقة) فعل شرار النساء بعضهن ببعض فقيه الادب فقط (وأمة محلة) فان من وطئها باذن سيد مالها في الوطء لا حد عليه ويؤدب مراعاة لقول عطاء بجواز التحليل فالمحلة من يقول سيدها الغيره أذنتك في وطئها أو أبحاثه لك الخ (وقومت) المحلة (عليه) أي على الواطئ بمجرد الوطء وتعتبر القيمة يوم الوطء حلت أم لا فان أعدم بيعت عليه ان لم تحمل وله الزيادة وعليه النقص وان حلت فالقيمة في ذمته والولد حر لاحق به وتكون أم ولد (وان أيا) امتنع كل من المحلل والمحلل له من التقويم ولا بد من التقويم دفعا لاعتارة الفروج (بخلاف المكروه) ولا تؤدب لعذرها بالاكراه أما المكروه بفتح الراء فالشهور يحل ويصدق الصدق للمكروه بفتح الراء ثم يرجع به على المبكره بكسر الراء (وثبت) الزنا

(بأقراره) ولو مرة (أن لم يرجع) عن أقراره فإن رجوع فلا يثبت كأن رجوعه بشبهة كقوله وطئت زوجتي في حبيضا ووطننت أنه زنا أو بدون شبهة ولذا قال (مطلقا) وقوله (أو يهرب) هذا إذا كان الهروب قبل الحد بل (وإن في أثنائه) لكن المناسب قلب المبالغة لأن النزاع في الباطني والته في وابن مرزوق لا فرق في الهروب قبل أو فيه

(وبالمينة) العادلة أربعة رجال يرونه كالمرود في المكحلة في وقت واحد إلى آخر ما تقدم ومتى ثبت بالمينة فلا يسقط الحد بشهادة أربع رجال أو نساء ببقاء بكارتها وفيه يسقط هذا هو التحقيق (أو يحمل) أي وثبت أيضا بظهور رجل (غير متزوجة) بمن يلحق به الولدان لا تكون متزوجة أصلا أو متزوجة بصبي أو محبوبة أو أتت به كاملا بدون ستة أشهر من دخول زوجها (و) غير (ذات سيد مقربة) أي بالوطء بان أنكر وطأها فخرج ظهوره بمتزوجة بمن يلحق وذات سيد مقربة بالوطء (ولا يقبل دعواها) أي من ظهر بها الحمل (الغصب بلا قرينة) تصدقها بل تحجب بخلاف لو تعلقت بالمسعى عليه واستغانتها عند المازلة فلا تحجب ثم فرع على ثبوت الزنا ترتيب الحد بأنواعه فقال (فبجرم المحسن) وهو من وطئ وطأ مباحا بمنكاح لازم مع انتشار بلا نكرة وهو حرم مسلم مكاف ومتى اختل شرط لا يكون محصنا فلا يرجم (بمجانرة) متعلق بجرم (معندلة)

الا كراه (قوله ولو مرة) أي خلا فلا يبي حنيفة وأحمد حيث قال لا يثبت الزنا بالأقرار إلا إذا أقر أربع مرات (قوله أو بدون شبهة) أي على ما لابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم خلافا لاشهب حيث قال لا يعذر إلا إذا رجع لشبهة واعلم أن رجوعه عن الأقرار بالزنا انما ينفعه في سقوط الحد لا في لزوم الصداق فلا يسقط عنه مهر المصوبة التي أقر بوطئها ثم يرجع (قوله أو يهرب) معطوف على يرجع مسلط عليه لم أي فحمل لزوم الأقرار أن لم يكن منه رجوع عنه بالانكار الخ أو هروب الخ وزيادة الشارح انقط وقوله قبل المتين لا ميني لها وسقوط الحد بالهروب انما هو إذا كان ثبوت الزنا عليه بأقراره كما هو الموضوع أما لو كان ثبوت بهينة أو حمل فلا يسقط عنه الحد بالهروب مطلقا (قوله لكن المناسب قلب المبالغة الخ) ويمكن أن يجاب ببقاء المبالغة على ظاهرها لدفع ما يتوهم أن فراده في الحد من شدة الام لا رجوعا عنه عن الأقرار كما قرره ابن مرزوق وفي حديث ما عزم مالك لما هرب في أثناء الحد فاتبه وقال ردوني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يردوه ورجوعه حتى مات ثم أخبر وارسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله فقال هل تركتموه لعله يتوب فيتوب الله عليه دليل على أن الهروب في أثناء الحد نافع وأما قوله فشيء آخر فذلك انما هو فيه (قوله إلى آخر ما تقدم) أي في قول المصنف وللزنا الواط أربعة إن اتحدت كيفية ورؤيا واداء بانه أو جلد كرفي القرح كالمرود في المكحلة (قوله فلا يسقط الحد) أي على مذهب المدونة (قوله وقيل يسقط) فصدده النسبة لا التضعيف بدليل ما بعده (قوله هذا هو التحقيق) أي لأن شهادتهم شبهة وهي طريقة المخيم أقاده بن نقلا عن التوضيح وابن عرفة (قوله بدون ستة أشهر) أي الامة أيام فاكثروا أما الخمسة الأيام فليحقة بالسته الأشهر (قوله ولا يقبل دعواها الخ) أي ولا دعواها أن هذا الحمل من متى شربه فرحها في حمام ولا من وطئ جني وأمدعواها الوطء بشبهة أو غلط وهي ناعمة فتقبل لأن هذا يقع كثيرا كذا في الحاشية (قوله بخلاف لو تعلقت) لو مصدرة بدليل ما بعده أي بخلاف تعلقتها واستغانتها (قوله فبجرم المحسن) أي بجرمه الإمام أو نائبه وليس له أن يرجم نفسه لأن من فعل موجب القتل لا يجوز له أن يقتل نفسه بل ذلك للإمام أو نائبه والاولى أن يستر على نفسه ويخلص التوبة فيما بينه وبين الله (قوله المحسن) وشروط الاحصان عشرة أفاد الشارح منها تسعة والعاشرة أن تكون موطوءة مطيقة ولو لم تكن بالغوا مستأق وأنواع الحد ثلاثة رجم لمحسن أو لاطط مطلقا وجمد مع تغريب البكر الحر الذي كرو جلد فقط للأنثى البكر والعبد (قوله بين الصغير والكبر) أي لا بمجانرة عظام خشية التشويه ولا بمحصيات صغار خشية التعذيب بل بقدر ما يحمل الزاني بلا كلفة كما قال ابن شعبان لسرعة الاجهاز عليه (قوله ومحمل الرجم الظهر والبطن) أي ويخص بالمواضع التي هي مقاتل من الظهر وغيره من السرة إلى ما فوق ويتق الوجه والفرج والمشهور وأنه لا يحفر للرجوم حفرة وقيل يحفر له راءة فقط وقيل للمشهود عليه دون المقر لانه نرك أن هرب ويجرد أعلى الرجل دون المرأة لانه عورة ولا يربط المرجوم ولا يد من حضور جماعة قيل قدبا وقيل وجوبا لقوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين فانه في مطلق الزاني وأقل الطائفة أربعة على أظهر الأقوال قيل يشتر الزجر وقيل لبدعواهما بالرجة والتوبة ولم يعرف مالك طاعة المينة بالرجم ثم لما كرم به ثم الناس عقبه والحديث الدال على ذلك لم يصح عند الامام وإن غسليه أبو حنيفة (قوله فلا يرجم من مكن صيبا) أي وإن كان هو بالغا ويشترط في المفعول أيضا طوعه فتحصل أنه يشترط فيهما التكليف ويزاد في المفعول طوعه وكون الفاعل به بالغا (قوله وإن عبادين وكافرين) قال هب لم يكف بدخولهما تحت الاطلاق للرد على من يقولان

بين الصغير والكبير قدما يطبق الرمي بدون تكليف ومحمل الرجم الظهر والبطن (حتى يموت) بجرم (اللاطط) العبد والموط به (مطابقا) أحسن أم لا بشرط التكليف لا بشرط في الفاعل أن يكون مفعوله بالغاب لمطيقا بشرط رجم المفعول بالوطء بآله فلا يرجم من مكن صيبا (وإن عبادين وكافرين) كالحرمين المسلمين ولا يسقط الحد بسلام الكافر (ويجلى) المكلف (البكر)

أي غير المحصن (الحرة) ذكرنا أو أنثى (مائة وتشطر للرق) فعليه خمسون جلدة (وإن ثل) الجزء الرقيق وكذلك المكاتب وأم الولد ومعتق لاجل ومدير (أو تزوج) الرقيق وزنى حال رقه فعليه نصف ما على الحر (وتمحصن) أي صار (كل) من الزوجين الرقيقين على البدلية محصنا (دون صاحبه) إذا لم يحصل له سبب الإحصان وقوله ٣٧٣ (بالعتق) متعلق بتحصن (والوطء

بعده) أي بعد العتق فإذا عتق وزوجه حرة مطبقة غير بالغة أو كانت كتابية أو أمة وأصابها بعد العتق تحصن دونها وقد يتحصنان إذا اعتقاهما وحصل وطء بعد العتق إلى آخر شروط الإحصان المتقدمة (كإسلام الزوج) فإنه إذا أسلم وأصاب زوجته يتحصن ولا يصح العكس (وغرب) بعد الحد (الذكر) البكر (الحر) فقط دون العبد ولو رضى سيده ودون الأنثى ولو رضى ورضى زوجها (فيسجن) في البلد التي غلب عليها (عامة) كاملا من يوم سجنه (كفدك) بالصرف وعدمه قرية بينهما وبين المدينة على ما كان أفضل الصلاة وأتم التسليم وعلى آله وصحبه يومان وقيل ثلاث مراحل (وخبر) قرية أيضا على ثلاثة أيام (من المدينة) على ما كان أفضل الصلاة وأتم التسليم وعلى آله وصحبه وقد ثبت أنه عليه أفضل الصلاة والسلام نفي من المدينة إلى خيبر (وجاز السيد أقامته) أي إقامة حد الزنا على رقيقه الله كرا أو الأنثى (ان لم يتزوج) رقيقه

العبد يجلد خمسين وأن الكافر يرد إلى أحكام ملته (قوله أي غير المحصن) أي من لم يستوف شروط الإحصان (قوله وكذلك المكاتب) أي متى كان في الشخص شائب سرق كان حده الجلد وتشطر (قوله أو تزوج الرقيق) في حيز المبالغة لأن تزوجه لا يصير محصنا فقد الحسرية (قوله وقد يتحصنان) المأصل أن الله كرا المكاف الحر المسلم يتحصن بوطء زوجته المطبقة ولو صغيرة أو كافرة أو أمة أو مجنوننة والأنثى الحرة البالغة تتحصن بوطء زوجها إن كان بالغاً ولو عبداً أو مجنوناً فعلم أن شرط تحصن الله كرا زيادة على الشروط المتقدمة طائفة موطئة وشروط تحصين الأنثى زيادة على الشروط المتقدمة بلوغها وطئها فقط ولا يقال وإسلامه لأن الكافر لا يصح نكاحه المسلمة فهو خارج بالنكاح الصحيح (قوله فإنه إذا أسلم وأصاب زوجته يتحصن) أي ولو كانت هي كتابية (قوله ولا يصح العكس) أي فلا يصح أن المسلمة في عصمة الكافر (قوله وغرب بعد الحد) أي بعد الجلد مائة وانما غلب زيادة في عقوبته لاجل أن ينقطع عن أهله ولده ومعاشه وتلحقه الذلة ومحل تقرب الحر الله كرا إذا كان متوطناً في البلد التي زنى فيها وأما الغريب الذي زنى بغربة وتزوله في بلد فإنه يجلد ويُسجن بهالان سجنه في المكان الذي زنى فيه تغريباً له وأشعر قوله غريب أنه لو غريب نفسه لا يكفي لأن تغريب نفسه قد يكون من شهواته فلا يكون زنا حراً (قوله ولو رضى ورضى زوجها) أي لما يختص عليهما من الزنا بسبب ذلك التغريب وظاهره أنها لا تغرب ولو مع محرم وهو المأخذ خلاف القول الأخير تنفي المرأة إذا كان لها ولي أو تسافر مع جماعة رجال ونساء كخروج الحج فإن عدم جميع ذلك سجنه بموضعها عاماً لأنه إذا تغرب الغريب لم يسقط السجن هذا كلامه وقد علمت ضعفه (قوله عاماً كاملاً من يوم سجنه) ظاهره ولو كان عليه دين وهو كذلك لأن الدين يؤخذ من ماله إن كان له مال والافهم معسر ينظر وأجرة عمله في الغربة ذهبا وأبواباً وموتته بموضع سجنه عليه فإن لم يكن له مال فغن بيت المال إن كان والأفعلى المسلمين فإن عاد الذي غلب إلى وطنه قبل مضي السنة أخرج مرة ثانية إلى الموضع الأول أو غيره لا كمال السنة (قوله نفي من المدينة إلى خيبر) أي ونفي على من الكوفة إلى البصرة (قوله فلا يقيم الحد عليه سيده) أي وانما يقيمه الحاكم (قوله وثبت الزنا على الرقيق بغيره) أي فالسيد يجوز له أن يقيم الحد على عبده بهذين الشرطين الأول أن لا يكون متزوجاً بغير ملكه والثاني أن لا يكون موجبا الحد ثانياً له وهو الأول منه ما قيد في إقامة السيد والثاني قيديه وفي كل ما حكم (تسمية) أن ثبت الزنا على امرأة متزوجة مضي لها مع زوجها عشرة وسنة فإن يدرجها فقالت لست بمحصنة وأنكرت وطء زوجها في تلك المدة وخالفها الزوج وادعى وطأها فلا عبرة بقولها وتزوجم وعن الإمام في الرجم يقيم مع زوجته مدة طويلة ثم تشهد عليه البيعة بالزنا يسكر الإحصان لعدم وطئها وزوجه بسطة عنه الرجم ويجلد ما لم يقرب به بعد ذلك أو يولده منها ثم اخلف الأشياخ في المحلين فهم من جملهم على الخلاف واختلاف في تعيين المذهب فعينه يحيى بن عمر في حكم الثانية وهو المعتد وعينه سحنون في حكم الأولى ومنهم من وفق بينهما واعتمد الخلاف وإن قالت امرأة زنت مع فادعى الوطء والزوجة من غير بينة تشهده أو وجداً يثبت وأقرباً لوطء ولديها النكاح معا وسد قهما الولي وقال لم تشهد هذا الآن يكونا طاريين أو يحصل فسوق المسئلة الثانية (وخاتمة) إذا أقر الرجل بعد ولادة زوجته منه بفساد لوطئه من غير ثبوت له كالقالت عقدت عليها عالماً بأنها رقيقة أو أنها حرة فإنه يحل لائق الله وتلحق الولد به قال النفاوى على الرسالة وحده ولحق الولد به مستغرب لأن مقتضى الحد أنه زنا ومقتضى الحق أنه ليس برتا فأداه في المجموع

(بغير ملكه) أي ملك سيده بان لم يكن عنده زوجة أصلاً أو عنده زوجة هي ملك سيده فإن كان عنده زوجة أو أمة تغريبه فلا يقيم الحد عليه سيده (وثبت) الزنا على الرقيق (بغيره) أي غير سيده بان ثبت باتقاربه أو ظهور رجل أو أربعة على دل ليس السيد أحدهم فإن كان السيد أحدهم رفع الإمام

باب في القذف (مسلم) مستمرا سلامه لو ثبت اقامة الحد فان ارتد القذوف فلا حد على قاذفه ولو أسلم كما لا حد على قاذف عبدا وكافرا أصلي وقوله (بنفي نسب) مرتبط برمي أي قطعه (عن أب) دنية (أرجد) من جهة الأب وان عـ لا ولو كان أبو القذوف الحر المسلم عبدا أو كافرا على الراجح (أو برتا) عطف على بنفي أي رمي المكلف سرا برتا (ان كلف) المقذوف بان كان بالغا حائلا زادة على شرطى الحرية والاسلام فمن بين من وقت البلوغ الى وقت القذف فلا يحد قاذفه بالزنا (وعف عنه) أي عن الزنا قبل القذف وبعده لوقت اقامة الحد على القاذف والراجح حل المقذوف على العفة حتى يثبت القاذف خلافها بأربعة ولا ينفع القاذف عدلان على أن الامام حد المقذوف فيما قذفه به بل يحد هو والشاهدان

(مسلم) مستمرا سلامه لو ثبت اقامة الحد فان ارتد القذوف فلا حد على قاذفه ولو أسلم كما لا حد على قاذف عبدا وكافرا أصلي وقوله (بنفي نسب) مرتبط برمي أي قطعه (عن أب) دنية (أرجد) من جهة الأب وان عـ لا ولو كان أبو القذوف الحر المسلم عبدا أو كافرا على الراجح (أو برتا) عطف على بنفي أي رمي المكلف سرا برتا (ان كلف) المقذوف بان كان بالغا حائلا زادة على شرطى الحرية والاسلام فمن بين من وقت البلوغ الى وقت القذف فلا يحد قاذفه بالزنا (وعف عنه) أي عن الزنا قبل القذف وبعده لوقت اقامة الحد على القاذف والراجح حل المقذوف على العفة حتى يثبت القاذف خلافها بأربعة ولا ينفع القاذف عدلان على أن الامام حد المقذوف فيما قذفه به بل يحد هو والشاهدان (ذا آله) حال من نائب قاعل كلف أي حالة كون المقذوف ملتصبا بآلة الزنا فمن قذف مقطوع اليد كرم بالزنا فلا حد عليه ان قطع قبل البلوغ أو بعده ورماه بوقت كان فيه محبوبا فان رماه بالزنا قبل الحب حد (أو أطاقت) المقذوفة (الوطء) والد كرم المطيق ان رمي بكونه مفعولا لا يحد قاذفه (بما) أي بلغظ (يدل) على نفي النسب أو الزنا (عرفا) ولو تعريضا كأنه معروف النسب مكانه فعليه قال له مخاطب أبوه ليس معروفا (أو) قال أنا (است بران) فكانه قال للمخاطب انه زاني وكذا قوله (وأيا عفيف الفرج) فعليه لم يزد الفرج

باب في القذف هو بالدال المعجمة وأصله الرمي بالحجارة ونحوها ثم استعمل مجازا في الرمي بالأكاره (قوله وبسمى فرية ورمة) أما قسميته فرية فإنه من الافراء والكذب وأما تسميته رمة يقال تعالى والذين يرمون المحصنات (قوله وهو من الكبار) أي وللكبار أوجب الله فيه الحد فان قلت لو نسب شخص غيره للكفر لم يحد ولو نسب للزنا حد فقه ضاه أن النسبة للزنا أشد من النسبة للكفر وليس كذلك لأن الكفر يوجب الخلو في النار وأوجب بان النسبة للكفر لا تسلم ويكذب فيما يخالف النسبة للزنا فيمكن التسليم وتلحقه المعرة نظير ما قاله فيمن سب النبي يقتل مطلقا بخلاف من سب الله تعالى يقتل ما لم يتب أفاده في الحاشية (قوله كادرا) أي تحت ذمتنا (قوله ونخرج غير المكلف الخ) أي فلا يلزمه حد القذف (قوله مفعول المصدر) أي تقول ابن مالك

و بعد جره التي أضيف له * كمل بنصب أو برفع عله (قوله مستمرا سلامه) المناسب نصبه لأنه ذمت سبي مسلمانا (قوله كما لا حد على قاذف عبدا) أي برتا أو بنفي نسب إلا أن يكون أبواه حريين مسلمين فيحد لهما وكذا ان كان أبوه حراما وأمه كافرة أو أمة عند ابن القاسم لأنه اذا قال له لست ابن الفلان فقد قذف فلان لأنه أحبل أمه في الزنا قبل نكاحها فيصدق عليه أنه قذف حراما وما وقد توقف مالك في الحديث هذه الصورة نظرا لاحتمال اللفظ أن أم ذلك المقذوف حملت به من غير أبيه فلان المذكور فيكون القاذف قذف كافر أو أمة (قوله عن أب) أي وأما قطعه عن الأم كقوله لست ابن الفلان فلا يسمي قذفا لأنه لا يحد قطعه عن أم أو يوجب قائل ذلك (قوله من جهة الأب) مقتضاه أن فيه من جده لأمه كقوله عن أمه وانظر في ذلك (قوله على الراجح) أي كافي المدونة (قوله ان كلف المقذوف) قيد في الثاني وأما نفي النسب فلا يشترط تكليف المقذوف بل يشترط حريته واسلامه فقط وارمى بمجنونا أو رضيعا بل ولو حلا (قوله وعف عنه) أي كان سالما من الزنا قال ابن عرفة وعفاف المقذوف الموجب لحد قاذفه هو السلامة من فعل الزنا قبل القذف وبعده ومن ثبوت حده لاستلزامه إياه (قوله بأربعة) أي عدول لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء الآية قالا به دليل على أن القاذف لا يثبت عنه الحد إلا بأربعة عدول تشهد برؤيه الزنا ومقابل الراجح ما قاله عـ من أن على القذوف أن يثبت العقاب (قوله بل يحد هو والشاهدان) وأصل ما قاله الشارح في المجموع ونصه في النفر اوى ولا ينفع القاذف عدلان على أن الامام حد المقذوف فيما قذفه به بل يحد هو والشاهدان وإنما ينفعه أربع على الفعل وفيه يعنى النفر اوى اذا شهد شاهدان قذفه يوم الجمعة وآخراته قذفه يوم الخميس لفق كالعتي والطلاق اهـ والمكن مؤاخذه العدلين وحدهما مشكل (تنبيه) قال الاجهوري والظاهر أن قذف الخنثى المشكل تابع لحده كما سبق فاذا رماه شخص بالزنا فخرجه الذي للزنا فلا حد عليه لأنه اذا زنى به مالا حد عليه وان رماه بانه أنى في دبره حد رمايه لأنه اذا زنى به حدد الزنا (قوله من جن الخ) مفعول له لوقطع جنونه أنه يحد رمايه وهو ظاهر ان كان رمية حالة الصحو والبلوغ (قوله أو أطاقت المقذوفة) حاصله ان الانثى يحد قاذفها متى كانت حرة مسلمة عفيفة مطيعة لاوطء وان لم تكن بالغة والد كرم المقذوف بكونه مفعولا مثلها والحاصل أن شروط اقامة الحد بالقذف تسعة اثنان في القاذف وهما البلوغ والعقل وأحد أمرين في المقذوف به وهما نفي النسب والزنا وسعة في المقذوف لكن ان كان بنفي النسب اشترط فيه الحرية والاسلام فقط ويزاد عليه ما في القذف بالزنا بأربعة البلوغ في الد كرم القاعل والاطاقة في الانثى والد كرم المفعول به والعقل والعفة والآلة (قوله فعليه) مفرع على محذوف تقديره فحد به بزيادة الفرج

رمي بكونه مفعولا لا يحد قاذفه (بما) أي بلغظ (يدل) على نفي النسب أو الزنا (عرفا) ولو تعريضا كأنه معروف النسب مكانه فعليه قال له مخاطب أبوه ليس معروفا (أو) قال أنا (است بران) فكانه قال للمخاطب انه زاني وكذا قوله (وأيا عفيف الفرج) فعليه لم يزد الفرج

لاحد عليه بل الاذب الاقرينة تدل عليه فيجوز ما يأتي (وكقبحه) أي زانية وأدخلت الكاف نحو فاجرة وعاهرة لكن العرف الآن لا يدل
 فيما على الزنا فيحمل على وجود قرينة (وصية) بضم الصاد المهملة لأنه يدل عرفاً على الزنا (وعلق) بكسر العين المهملة (ومحنت) بدلالة
 على أنه مفعول به فيحد قائل ذلك حيث كان المقذوف مطبقاً كما تقدم (مجلد) من ثبت عليه القذف (ثمانين جلدة) لنص القرآن
 (والريق) ذكر أو أنشئ ولو بشائبة والعبرة بحال القذف ولو تمزق قبل إقامة الحد عليه (نصفها) أي نصف الثمانين (وان كرر)
 القذف مراراً (لواحد أو جماعة) قال لهم بازائه فلا يتكرر الجلد بتكرار القذف ٣٧٥ ولا يتعدد المقذوف (الا) أن يكرر القذف
 (بعده) أي بعد الحد فانه

يعاد عليه ولو لم يصرح بان
 قال بعد الحد ما كذبت
 أول قد صدقت فيما قالت
 (وان قذف) شخصاً كان
 هو المقذوف أولاً أو غيره
 (في أنثائه) أي الحد الثاني
 ماضى و (ابتدئ لهما)
 أي للقذفين حد واحد
 (الا أن يبقى) من الاول
 (اليسير) مادون النصف
 أو خمسة عشر قدون
 (فيكمل الاول) ثم يستأنف
 للثاني الحد (وأدب في
 فاجر) حيث لم تقم قرينة
 على إرادة الزنا فلا يعارض
 ما تقدم في كقبحه (وجاز
 ابن النصارى أو ابن
 الكلب) أو اليهودي
 أو الكافر فانه يؤدب
 لارتكابه القول المحرم
 الذي لم يدل عندنا على أنه
 نبي نسب ولا قرينة تدل
 عليه (وأنا عفيف) بدون
 زيادة لفظ الفرج ولا قرينة
 تدل عليه كما تقدم (وان
 قال) رجل (لأمرأه)
 ليست زوجته (زنيته)
 فقالت) في جوابه (يك)
 حدث للقذف) لأنها قد نفته
 في قولها يك (والزنا) أي

فعله الخ (قوله لاحد عليه بل الادب) أي لان العفة تكون في الفرج وغيره كالطعام ونحوه (قوله تدل
 عليه) أي على الفرج (قوله وكقبحه) القبح في الأصل فساد الجوف أو السعال أطلق هذا اللفظ على
 الزانية لأنها ترمز لأصحابها بالقبح الذي هو السعال (قوله وأدخلت الكاف نحو فاجرة الخ) أي يحده أحد
 هذه الالفاظ الثلاثة إذا قالها المرأة سواء كانت زوجة له أو أجنبية منه وكذا إذا قالها لأمرد وأما ان
 قال ذلك لرجل كبير فظهر للقراش فان دلت على أن القصص درميه بالإنفة حد ولا فلا هذا ما استحسنه في
 الحاشية (قوله لكن العرف الآن الخ) أي فهذه الالفاظ تدور مع العرف (قوله وعلق) هو في الأصل
 الشيء النفيس واشتهر الآن في القذف بالمفعولية ففيه الحد ولو حلف أنه لم يقصد قذفاً (قوله حيث كان
 المقذوف مطبقاً) أي وان لم يكن مكلفاً (قوله مجلد من ثبت عليه القذف) جملة مستأنفة قصد بهما بيان
 عدد الحد في القذف ومن اتى قدرها الشارح نائب فاعل مجلد (قوله لنص القرآن) أي في قوله تعالى
 والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء الآية والمراد بالمحصنات الحررات العفيفات وان لم
 يتزوجن فان قلت ان الدليل أخص من المدعى لانها في شأن من يرمى النساء والمدعى عام في الرجال
 والنساء وأجيب بأن الرجال مقيسون على النساء بالمساواة (قوله والعبرة بحال القذف) أي العبرة بكونه
 رقيقاً في حال القذف (قوله نصفها) أي لان جميع حدود الاحرار تشطر بالرق (قوله وان كرر القذف
 الخ) أي وسواء كان القذف بكلمة واحدة أو بكلمات ابن الحاجب ولو قذف قذفان لو احدث فحد واحد على
 الأصح وهو مذهب المدونة ومقابلها يحد بعد ما قذف وسواء كان بكلمة أو كلمات اه بن (قوله أو جماعة)
 أي أو كان القذف لجماعة فهو عطف على واحد وسواء قذفهم في مجلس أو مجالس بكلمة أو كلمات قال
 في المدونة من قذف جماعة في مجلس أو متفرقين في مجالس شئى فعليه حد واحد فان قام به أحدهم
 وضرب به كان ذلك الضرب لكل قذف كان عليه ولا حدان قام منهم بعد ذلك (قوله حيث لم تقم
 قرينة) أي ولم يكن العرف ذلك (قوله ما لم ترجع) أي عن الاقرار بالزنا فلا تحمله وتحمل القذف على
 كل حال ونص ابن عرفة من قال لامراً بآزانية فقالت له بكن زنيته فقال مالك تحمد للرجل وللزنا
 ولا يحد لأنها صدقته الآن ترجع عن قولها فتحمد للرجل فقط وقال أشهب ان رجعت وقالت ما قالت
 ذلك الأعلى وجه المجاورة ولم أرد قذفاً ولا اقراراً فلا تحمد ويحد الرجل اه هكذا في بن ولو قال شخص لآخر
 بازائي فقال له الآخرة أنت أرتني مني لم يحد القائل الاول لانه قذف غير عفيف وحد الثاني للزنا والقذف
 فان قال له يا معرض فقال له أنت أعرض مني حد الاول لوجه الآخر وأدب له وحد الثاني لوجه
 وزوجه الاول حد واحد وأدب له هذا اذا لم يلاعن الثاني لوجهه فان لاعن لها حد لوجه الاول
 ان قامت به بعد أن لاعن زوجها فان قامت به قبل فحد لها حد لوجهه كره محشي الأصل (قوله وان
 علمه من نفسه) أي ولو علم بأن القاذف رآه يزني لانه مأمور بالسفر على نفسه فليبر من أي منكم شيئاً من
 هذه القاذورات فاستتر فانه من يبدل لناصحة وجهه أقنأ عليه الحد ولانه وان كان في الباطن غير
 عفيف فهو عفيف في الظاهر قاله أبو الحسن اه عب (قوله كوارثه) مثله وصي الميت المقذوف
 الذي أوصاه بالقيام باستيفاء الحد كما في الشامل (قوله فليس كوارث عفو) أي بل يجب على الحاكم

وتحدد الزنا تصديقهها فهو اقرار منها ما لم ترجع (وله القيام به وان علمه من نفسه) أي للمقذوف القيام بحد فاذقه وان علم المقذوف
 أن ماري به متصف به لانه أفسد عرضه وليس للقاذف تحليف المقذوف على أنه يرى ماري به (كوارثه) ولو قام به مانع من الارث فله
 القيام بحق مورثه المقذوف قبل الموت بل (وان قذف بعد الموت) لان المعرفة تاحق الوارث بقذف مورثه وله أن لا يقوم به بل يعفو ما لم يوص
 الميت بالحد فليس للوارث عفو (وللا بعد) من الورثة كابن الابن القيام بطلب حق مورثه من الحد فيقدم ابن قابله الخ ان مكنت الخ (مع
 وجود الاقرب) كالابن

بما لا يرد ولا كلام لا يرد (وله) أي المذوق (المعنى) من مذوق (أن لم يطعم الأمام أو) ثابته وليس له العفو فلهذا لم يرد
 (الآن يرد) المذوق (الستر) على نفسه من كثرة اللطع فيه (وايس) أي لمن قذفه أبوه أو أمه تصر بها (حد والله) على الرجوع
 أبواب ذكر فيه أحكام السرقة وتعريفها ١٧٦ فقال (السرقة) التي يترتب عليها القطع (أخذ مكاف) من إضافة المصدر

لفاعل (نصابا) مفعول
 المصدر وسببته بقوله
 والنصاب الخ (فاكثر)
 من نصاب (من مال
 محترم لغيره) سبب
 رضى الله عنه المحترقات
 موضحة ويدخل في المحترم
 مال الحربى الذى دخل
 بامان فيقطع سارقه (بلا
 شبهة قوية) للسرقة
 وليس من الشبهة السرقة
 من سارق بل الشبهة
 ناذ كره في المحترقات فمن
 سرقة نصابا ثم سرقة منه
 آخر فانهما يقطعان
 (خفية باخراجه من حرز
 غير مأذون فيه) أى فى
 دخوله وهذا اذا خرج
 السارق بالنصاب بل
 (وان لم يخرج هو) فالمدار
 على اخراج النصاب دخل
 السارق الحرز أم لا يخرج
 اذا دخل أم لا (بقصد
 واحد) شمل ما اذا سرق
 أقل من نصاب وكرر
 الاخذ بقصد واحد حتى
 كل النصاب فيقطع كافي
 سماع أشهب (أو حرا)
 عطف على نصابا أخرجه
 من بيته ان كان لا يخرج
 منه أو من البلدان كان
 يخرج من البيت أو سرقة
 من كبير حافظ له وسواء
 كان ذكرا أو أنثى (لا يميز
 لصغر أو جنون فتقطع

تنفيذه (قوله حيث ذكرت) هذا التقيد لا شهب والمناسب بقاء المتن على إطلاقه من أن لا بعد القيام
 مع وجود الأقرب وان لم يسكت الأقرب لأن المعرفة تلحق الجميع (قوله ولا كلام لا يرد) أى لان
 أحدهما ليس وإلا لا يخرج المالك بكن أحدهما أو صاه الآخر باقامة الحد كما تقدم (قوله الآن يرد المذوق
 الستر على نفسه) أى كان يخشى انه ان ظهر ذلك قامت عليه بينة بما رماه به أو يقال لم حد فلان فيقال
 لقذفه فلا ينافي شهر الامر وربما ساء بالمذوق الظن لقولهم من يسمع يخل ولقول الشاعر
 قد قيل ما قيل ان صدقا وان كذبا • فما اعتذارك من قول اذا قولا
 يقول الامر الى أن اقامة الحد على القاذف أشنع من قذفه (قوله أبوه أو أمه) مراده الأب وان علا
 والام كذلك (قوله على الرجوع) أى وهو مذهب المدونة ومقابله يقول له حد بها فى التصريح ويحكم
 بنفسه وأما فى التعريض فلا يحسد الابوان اتفاقا واستشكل تعسقه على القول بجواز حده لما لا نه لم
 بفعل حراما وأجيب بأن المراد بتعسقه عدم قبول شهادته وهذا يحصل بارتكاب مباح يخل بالمرأاة
 كالكل سوق لغير غريب

بواب ذكر فيه أحكام السرقة

هى بفتح السين مع كسر الراء ويحوزا سكانا يقال سرقة بفتح الراء يسرق بكسر هاء سرقة فاسكون الراء
 وسرقة بكسر هاء وفتح القاف فهو سارق والشيء مسروق وصاحبه مسروق منه (قوله أخذ مكاف) أى
 بالغ عاقلة وهو تعريف لها بالمعنى المصدرى ولو عرفها بالمعنى الاسمى لقيل نصاب مأخوذ من المال الخ
 أو صبي الخ (قوله فيقطع سارقه) أى ان استوفى شروط القطع (قوله ما ذكره فى المحترقات) أى فى
 قوله والا ان قويت الشبهة كوالد الخ (قوله ثم سرقة منه آخر) أى بان أخرجه الشافى من حرز السارق
 بعد أن أخرجه السارق من حرز صاحبه (قوله أم لا) أى أم لم يدخل كما اذا أخرجه بعضا وهو خارج
 الحرز (قوله خرج اذا دخل أم لا) أى أم لم يخرج كما اذا رعى غيره وأمسك وهو داخل الحرز (قوله وكرر
 الاخذ بقصد واحد) أى كما اذا أدخل يده فى صندوق وصار يأخذ منه بعد نصف حتى كل النصاب
 فان كان قصده من أول الامر تكميل النصاب قطع والا فلا وهذا القصد لا يعلم الا منه (قوله أو حرا)
 أى حيا بدليل ما يأتى وأما العبد فقد دخل فى قوله نصابا لانه مال فينظر اقيمة العبد المسروق فان
 كانت قدر النصاب قطع والا فلا وأما الحر فيقطع سارقه ولا ينظر اقيمته (قوله أو من البلدان) محله ان
 كان يعيش فى جميعها عادة فان كان البلد كبيرا وشأنه لا يخرج من ناحية مخصوصة فإخراجه من تلك
 الناحية لجهة أخرى يعد سرقة (قوله وسواء كان ذكرا أو أنثى) نعم فى الحر المسروق (قوله فتقطع
 بده اليمنى) الضمير عائدا على المكاف السارق لأن نصاب أو الحر وسواء كان ذلك المكاف مسلما أو كافرا
 حرا أو عبدا ذكرا أو أنثى (قوله من عموم الآية) أى وهى قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا
 أيديهما فالآية شاملة لليمنى واليسرى من الكوع أو غيره (قوله لكن الذى فى المجموع) استدرالك
 على قوله ولو أعسر وما حكمه من المجموع وح والاجهوى أصله للخمى وكتب الشيخ عبيد الله عن
 شيخه مبيدى محمد الزرقانى أن ما قاله اللخمى هو المذهب قال فى حاشية الاصل والظاهر أن كلام اللخمى
 محمول على أعسر لا يتصرف باليمين الا مادرا بدليل ما يأتى فى الشارح وأما الاضبط فتقطع بمناء اتفاقا
 (قوله الا لشلل اليمنى) أى الا لفساد فيها وظاهره ولو كان يفتق بها وهو كذلك خلاف الابن وهب لكنه
 مقيد بما اذا كان الشلل بينا أما اذا كان خفيفا فلا يمنع القطع قاله ح (قوله أو قطع بسماوى الخ) أى
 وأما لو قطعت بسرقة سابقة فانها تقطع رجلا اليسرى اتفاقا والحاصل أنه ان كانت يده اليمنى بها شلل

بده اليمنى) من الكوع لما بينه صلى الله عليه وسلم من عموم الآية وظاهره ولو أعسر لكن الذى فى المجموع
 والخطاب والاجهوى يمسك بقطع يده اليسرى (الاشلل) باليمنى أو قطع بسماوى أو قصاص سابق (أو نقص أكثر الاصابع) من اليمنى
 كالثلاثة (فرجله اليسرى) أى فينتقل الحكم لقطع رجله اليسرى

ليكون ثمانية المراتب وهذا هو المذهب ثم ان سرق بعد قطع رجله اليسرى (قيده) اليسرى تقطع ثم ان سرق (فرجله) اليمنى (ثم) ان سرق
 سالم الاعضاء بعد الرابعة أو سرق الاشل مرة رابعة (عز ر) باجتهاد الحاك (وحبس) الى أن تظهر توبته ولا يقتل على المشهور فلو تعدد
 الامام قطع يسراه أو لا يدون عند اجزا على الزاجح خلافا لما في الاصل (والنصاب) المتقدم الذي يقطع بسرقته (ربع دينار) شرعي
 (أو ثلاثة دراهم) شرعية (خالصة) من الغش أو ناقصة راجت كالكاملة أو مجموع منهما أو من أحدهما مع عرض (أو ما يساويها) من العرض
 والحيوان رقيقا أو غير مولود ثم عد ما لك النصاب في سرق ما قيمته ثلاثة دراهم قطع فان لم يساوها ٣٧٧ ولو ساوى ربع دينار لا يقطع الا
 أن لا يوجد في البلد الا

الذهب والمساواة متبيرة
 (بالبلد) التي بها السرقة
 فان لم يكن بالبلد أحد
 النقادين قوم بالدراهم
 بالنظر لا قرب بل يوجد
 فيها دراهم الخ والمعتبر
 قيمة الشيء وقت اخراجه
 من الحرز لا قبله ولا بعده
 والعبرة بالتقويم شرعاً بان
 تكون المنفعة شرعية
 (وان) كان المسروق
 محقراً (كاه) أو حطباً أو
 تبن مما أصله مباح خلافاً
 لابي حنيفة في عدم القطع
 في المباح الاصل المملوك
 بوضع اليد عليه وكذلك
 لو كان فاكهة رطبة خلافاً
 له رضي الله عن الجميع
 (أو جرح) يساوي ثلاثة
 دراهم (لتعليمه) الصيد
 لانه منفعة شرعية ولم يمنه
 صلى الله عليه وسلم عن
 بيعه (أو أصبح بالدم بعد
 ذبحه) أي لكون جلده
 يساوي بعد ذبحه ثلاثة
 دراهم ولا يراعى قيمة لحمه
 لانه لو سرق لحمه وحده
 لا يقطع ولو ساوى نصاباً
 (أو جلد ميتة) ولو غير

أو قطع يساوى أو نقص أو نقص لاكثر الاصابع فالراجح أنه يقطع رجله اليسرى لا يده اليسرى وان
 كانت يده اليمنى قطعت بسرقته سابقة قطع رجله اليسرى اتفاقاً (قوله وتكون ثمانية المراتب) أي بان
 ينزل منزلة من قطعت يده اليمنى لسرقته ثم عاد للسرقة (قوله بعد الرابعة) أي التي قطعت فيها رجله اليمنى
 وصار مقطوع الاطراف الاربعة فقوله سالم الاعضاء أي باعتبار ما كان (قوله أو سرق الاشل مرة
 رابعة) أي بعد قطع رجله اليمنى لان المراد أشل اليد اليمنى كما هو موضوع الكلام السابق ومعلوم أن
 أشل اليد اليمنى اذا سرق أو لا يقطع رجله اليسرى ثم يده اليسرى ثم رجله اليمنى ثم في الرابعة عز ر
 وأما أشل اليد اليسرى فتقطع أول يده اليمنى ثم رجله اليسرى ثم رجله اليمنى في الرابعة يحصل التعزير
 ابضا فقوله الاشل صادق بأشل اليسرى أيضا بل وبأحد الاعضاء الاربعة (قوله وحبس) أي وأبوة
 الحبس عليه ان كان له مال كنفقته والا فمن بيت المال ان وجد والا فعلى المسلمين (قوله فلو تعدد الامام)
 لا مفهوم له بل أموره كذلك وأما الاجنبي فلا يجزى والحسد باق ويلزمه القصاص في العمد والدية
 في الخطأ (قوله ربع دينار شرعي) أي وهو أكبر من المصري والربع بالوزن لا بالقيمة (قوله أو ثلاثة
 دراهم شرعية) أي كاملة ولو على حسب اختلاف الموازين فان نقصت باتفاق الموازين لم يقطع ان
 كان التعامل بها وزناً فان كان التعامل بالعدد فان لم يرج كالكامل لم يقطع أيضا وان كان النقص
 لاختلاف الموازين وتقدم أن الدرهم الشرعي خمسون وخمسة مائة من مطلق الشعير (قوله ولو تعدد
 مالك النصاب) أي فلا يشترط اتحاد المالك له (قوله الا أن لا يوجد في البلد الا الذهب) أي والا فالعبرة
 به (قوله بالنظر لا قرب بلد) أي كما قال عبد الحق تقي الدين بعض شيوخ صقلية وصوبه ابن مرزوق
 • واعلم أنه يكفي في التقويم واحد ان كان موجهاً من طرف القاضي لانه من باب الخبر لا الشهادة
 فان لم يكن المقوم موجهاً من طرف القاضي فلا بد من اثنين ويعمل بشهادتهما وان خولفما بان قال
 غيرهما لا يساويها كما هو مذهب المدونة ولا يقال مقتضى دراهم الحد بالشبهات عدم القطع اذا خولفما
 لان النص متبع ولان الميثاق مقدم على الثاني (قوله خلافاً له) أي لابي حنيفة وواقعه الشافعي في
 الاول ووافقنا في الثاني (قوله أو جرح) أي من الطير وقوله لتعليمه الصيد أي وان كان لا يساويها
 بالنظر للحجم وريشه فان لم يكن معلماً قطع سارقه ان ساوى لحمه فقط أو ريشه فقط أو لحمه وريشه معاً
 نصاباً والا فلا ومثل تعاليم الجراح الصيد تعليم الطير جل الكتب للبلدان كما أضافه بن (قوله لا يقطع ولو
 ساوى نصاباً) أي لما من النظر لسكراته أو من مراعاة القول بحرمته (قوله فمن سرقه بعد الذبح
 فيقطع) أي لانه ينتفع به شرعاً في اليابسات والماء وان كان الذبح لا يظهر على المعتد فيقطع المكلف
 وحده أي ولو كان ذلك المجنون أو الصبي صاحب المال المسروق كما اذا كان تحت يد الولي لان مصاحبة
 الصبي والمجنون كالعدم (قوله ولو الجسد الام) قال ابن الحاجب وفي الجسد قولان قال في التوضيح
 اختلاف في الاجساد من قبل الام والاب فقال ابن القاسم أحب الى أن لا يقطع لانه أب لانه ممن تغلظ
 عليه الدية وقد ورد ادراؤها الحد وبالشبهات وقال أشهب يقطعون لانه لا شبهة لهم في مال أولاد

٤٨ - صاوى - في ما كولة فمن سرقه بعد الذبح فيقطع (ان زاده الذبح) على قيمة أصله (نصاباً)

كما لو كانت قيمته قبل الذبح درهين على تقدير جواز بيعه وبعد الذبح خمسة فيقطع سارقه لأقل أو سرقه قبل الذبح ولو على فرض ان
 قيمته نصاب (أو شاركه) أي السارق المكلف (غير مكلف) كصبي ومجنون فيقطع المكلف وحده (لا) ان شاركه (والد) لرب المال
 فلا قطع لدخوله مع ذي شبهة قوية ولو الجسد الام ثم شرع في محترقات ما قدمه زيادة في الايضاح فقال (فلا قطع لغير مكلف) دخل في الغير
 من سكر بحلال (ولا) قطع (في) سرقة (أقل من نصاب) حين اخراجه من الحرز (ولا) قطع في سرقة (غير محترم كخمر) وخنزير ولو لكاثر
 سرقه مسلم أو ذمي نعم يفرم قيمتها لذي ان أنفقها والإرد عينها

أن كان المسلم لو جوب اراقته عليه (و) لا قطع في سرقة (الطو) كطوبور (الآن تساوية) أي النصاب (بعد) تقدير (كسرهما ولا) يقطع من سرقة (كلما مطلقا) ولو معلما أو لحراسة لانه نهي صلى الله عليه وسلم عن بيعه بخلاف غيره من الجوارح المعامة ولو كانت قيمة المكاب نصابا (كأنه حبة تجمت) ٣٧٨ وسرقته وهي تساوي نصابا فلا يقطع سارقها الخروجه الله بالبيع وكذلك الهدى

أولادهم ولا نفقة لهم عليهم ولا خلاف في قطع باقي القربات اه وقال بن وقد تبين به أن اختلاف في الجدة مطلقا لا في خصوص الجد لأم (قوله لأن كانت مسلم) أي فلا يعزم له شيئا وقوله لو جوب اراقته عليه له للنفق (قوله الآن تساوية) أي تلك الآلة كأنه شبهة ونحوها (قوله بخلاف غيره من الجوارح المعامة) أي فرادها بخلاف المتقدم غير المكاب وهذا هو مذهب المدونة خلافا لاشبه القائل بالقطع في المأذون في اختائه (قوله وكذلك الهدى) مثله القدية وانظر لسرق الهدى بعد التقليد أو الأشعار هل يقطع سارقها أم لا (قوله ولو نذرها ربحا) أي لأنها لا تمنع بالنذر (قوله كرهون) مثله المستاجر وأغلام يقطع لانه سارق للملك وهذا في سرقة الراهن أو المأجر وأما سرقة المرتين الرهن من الراهن قبل قبضته منه والمستاجر من المؤجر قبل قبضته فانه يوجب بالقطع كذا في حاشية الأصل (قوله بخلاف لو ملكه بعد اخراجه فيقطع) أي لحق الله في انتهاك الحرمه وان كان لاضمان عليه في المال ولا فرق بين كونه ملكه بارت أو شراء أو هبة (قوله كوالد) أي أب أو أم أو غلام يقطع لقوله في الحديث أنت ومالك لأبيك (قوله بخلاف بيت المال) أي منتظما أولا (قوله ان كثر الجيش الخ) هذا التفصيل هو المعتمد كما لابن يونس خلافا لما يقتضيه ظاهر كلام خليل من أن السارق من النسيئة يقطع مطلقا (قوله وبخلاف مال الشركة الخ) حاصله أنه لا بد أن يسرق فوق حقه نصابا من جميع مال الشركة ماسرق ومالم يسرق ان كان مثليا كما اذا كان حصة المال المشترك بينهما اثني عشر لكل منهما ستة وسرق منه تسعة دراهم وأما اذا كان مقوما ككتاب يسرق منها ثوب أو ثوبان يكون فيهما رق نصاب فوق حقه في المسروق فقط كما اذا كانت الشركة في ثياب جملتها تساوي اثني عشر فسرق منها ثوب أو ثوبان ستة فيقطع لأن حقه في نصفه قد سرق فوق حقه في ذلك المسروق نصابا والفرق بين المثل والمقوم حيث اعتبروا في المثل كون النصاب المسروق فوق حقه في جميع المال المشترك ماسرق ومالم يسرق واعتبروا بالمقوم فوق حقه فيما سرق فقط أن المقوم لما كان ليس له أخذ حظه منه إلا برضا صاحبه لا اختلاف الأغراض فيه كان ماسرقه بعضه حظه وبعضه حظ صاحبه وما بقي كذلك وأما المثل فلما كان له أخذ حظه منه وان أبي صاحبه لعدم اختلاف الأغراض فيه غالباً لم يتعين أن يكون ما أخذه منه مشتركاً بينهما بل بقدره بقدر نصيبه ولا يقطع إلا في النصاب الزائد عن جميع نصيبه (قوله أي أخذه بحضرة صاحبه الخ) حاصله أن المختلس هو الذي يختطف المال بحضرة صاحبه في غفلة ويذهب بسرعة جهره سواء كان مجتبه سرا أو جهرا كما قال الشارح (قوله أي ادعى أنه ملكه) ليس هذا بالزعم بل ولو اعترف بالنصب والحاصل أن المكابر هو الذي أخذ المال من صاحبه بقوة من غير حجة سواء ادعى أنه ملكه أو اعترف بأنه غاصب (قوله أي القدرة عليه في الحرز) أي أنه بعد أن أسلف في داخل الحرز بالمال وقد راعى فيه هرب منه من المال المسروق لانه صار هو وبه على الوجه المذكور اختلاسا على مالابن القاسم ومالك خلافا لأبي حنيفة القائل بالقطع بناء على أنه سرقة وهناك قول ثالث لبعض المتأخرين وهو أن السارق ان رأى رب المال خرج ليأتيه بالشهود فدخل المال وهرب كان مختلسا لا يقطع وان هرب بالمال من غير أن يرى رب المال خرج ليأتيه بالشهود فهو سارق يجب قطعه ابن عبيد السلام وهذا هو التحقيق أفاده بن (قوله ما لا يعد الواضع الخ) أي هو المكان الذي لو وضع فيه ذلك الشيء قصدا لا يقال ان صاحبه عرضة للضياع فيقطع السارق المخرج له منه سواء كان صاحبه وضع ذلك الشيء قصدا أم لا كما أفاده بن (قوله والمدار على اخراج النصاب) أي وان لم يخرج السارق من الحرز

أما لو سرق قبل البيع لقطع سارقها ولو نذرها ربحا كما لو سرق قدر نصاب من لحمها أو جادها الذي ملكه الفقير بصدقة أو هبة فيقطع (ولا) يقطع في سرقة ما هو مستمر في ملكه كرهون أي كشي يساوي نصابا ماله عند غيره (كان ملكه) بنحو ارت (قبل اخراجه) من الحرز ثم خرج به فلا يقطع بخلاف لو ملكه بعد اخراجه فيقطع (ولا ان قويت الشبهة كوالد) سرق نصابا من ملك ولده فلا يقطع بخلاف العكس (وحدوان لام) سرق من مال ولده (بخلاف بيت المال) سرق منه نصابا فيقطع ومنه الشون (والغنيمة) بعد حوزها ان كثر الجيش كان قتل وأخذ فوق حقه نصابا (و) بخلاف (مال الشركة ان يجب عنه) بان كان عند أمين أو كان مفتاحه مع غيره (وسرق فوق حقه) الذي يخصه من جميع المال ان كان مثليا (نصابا) كان سرق من اثني عشر درهما مشتركة بينهما تسعة فان كان مقوما ماسرق لا من جميع المال (ولا) قطع (ان اختلس) أي أخذه بحضرة صاحبه جهرا أو سرا به سواء جاء جهرا أو سرا (أو كابر) أي ادعى أنه ملكه وأخذته قهرا فانه ليس بسارق بل غاصب (أو هرب) بالمسروق (بعد أخذه) أي القدرة عليه (في الحرز) ثم فسر الحرز بقوله (والحرز ما لا يعد الواضع فيه مضيعا عرفا) وهو يختلف باختلاف ما يجعل فيه كما أتى والله اعلم على اخراج النصاب ولو في جوفه اذا كان لا يفسد كما قال (ولو ابتلع فيه) أي

(قوله) جميع المال (ولا) قطع (ان اختلس) أي أخذه بحضرة صاحبه جهرا أو سرا به سواء جاء جهرا أو سرا (أو كابر) أي ادعى أنه ملكه وأخذته قهرا فانه ليس بسارق بل غاصب (أو هرب) بالمسروق (بعد أخذه) أي القدرة عليه (في الحرز) ثم فسر الحرز بقوله (والحرز ما لا يعد الواضع فيه مضيعا عرفا) وهو يختلف باختلاف ما يجعل فيه كما أتى والله اعلم على اخراج النصاب ولو في جوفه اذا كان لا يفسد كما قال (ولو ابتلع فيه) أي

في الحرز (ملايقة) بالابتلاع كجوهرة تصاب ثم تخرج فيقطع فخر لوانتلق فيه فخرهم وعنب يساوي نصابا فلا تقطع بل عليه الضمان كما لو تلف شيئا في الحرز بحرق أو كسر (أو) كان السارق خارج الحرز (أشار إلى حيوان يكلف فخر ج) من حرز مثله فيقطع (كخباء) الخيمة المنصوبة في سفر أو حضر كان فيه أهل أم لا فإنه حرز لما فيه وحرز نفسه أيضا فإذا أخذ شيئا منها أو أخذها وكان المأخوذ يساوي نصابا فيقطع (أو حانوت) فإذا مرق منه نصابا فيقطع لأنه حرز لما فيه ما يمكن عليه قيسارية تغلق كالشرب والجلون بمصر فلا تقطع بالأخراج من الحانوت حتى يخرج من القيسارية (وفناثما) أي الخباء والحانوت فإنه حرز لما فيه (وكل موضع اتخذ منزلا) لشيء فإنه حرز لما فيه وانفسه كصندوق الصير في فن أخرج منه نصابا فإنه يقطع (ومحل) ٣٧٩ فإنه حرز لما فيه وانفسه كان على

ظهر الدابة أم لا لكن التحقيق أنه إن لم يكن على ظهرها فينظر لما فيه إن كان المحمل حرز له كفرشه أو ليس حرزا كدراهم (وظهر دابة) حرز لما عليه من سرج وخرج ودرهم كان رب الدابة حاضرا عندها أو غائبا إلا المختص والمكابر كما تقدم لكن التحقيق يشترط أن يكون معها حافظ (وحرز) لأنه حرز لما فيه من زرع وترولو بعد عن البلد (وساحسة دار) فإنه إن سرق منه غير الساكن فيها ولو ملك ذات الدار وكان لا يدخل إلا بأذن فيقطع كأن السرور في شاة الوضع في الساحة فلا تقال أولا ككثوب فإن كان ساكن في الدار فيقطع إن سرق نحو الأثقال والدواب بنقله من محله نقلًا بينا ولو لم يخرج له لا نحو ثوب فإن سرق من بيت في الدار فأخرج له ساكنها فيقطع إن كان ساكنًا اتفاقا وعلى

(قوله في الحرز) أي وأما لو أخرجه سالما وتلف بعد الخروج فيقطع (قوله كخباء) أدخلت الكاف كل محل اتخذ منزلا وترك به متاع وذهب صاحبه لحاجة مثلا قال بن وهو مقيد بما إذا ضرب به محل لا بعد صار به فيه مضياعه (قوله حتى يخرج من القيسارية) لعل هذا التقيد مقيس على الأخراج من المحمل المحجور عليه إلى محل الاذن العام ومآله الشارح مذكور في حاشية السيد البليدي ونصه فرغ في التوضيح عن ابن عبد البر أن السوق المحمول عليه قيسارية تغلق أبوابا ويحيط بها يمنع ذلك كالجلون والشرب والتر بيعة بمصر لا يقطع من مرق من حرز ما إذا أخرجه خارج القيسارية لأنه حرز واحد لجميع ما فيه قال وهو فرغ مهم (قوله حرز لما عليه) أي وسواء كانت سائرة أو نازلة في ليل أو نهار ومحل القطع بسرقة ما على ظهر الدابة إذا كانت الدابة محمولا واللام تكن حرز لما عليها فقولنا لكن التحقيق الخ المناسب أن يقول لكن بشرط أن تكون في حرز مثلها (قوله وحرز) قال ابن القاسم وإذا جمع في البحر بين الحب أو التمر وغاب ربه وليس عليه باب ولا غلق ولا حائط قطع من مرق منه وفي حاشية السيد البليدي سرقة الفول من الساحل مغلط يخصص فيها القطع ليلًا أو نهارا غاب عنه ربه أم لا كما في المدونة وقال محمد لا تقطع ثم قال راجع التوضيح (قوله وقبر لكفن) أي فهو حرز بالنسبة لكفن لا بالنسبة للميت فلا يقطع سارق الميت نفسه بغير كفن ومفهوم قوله شرعي أن غير المأذون فيه شرعا لا يكون ما ذكر حرز له فن مرق من كفن شخص ما زاد على الشرعي لا يقطع على المعتمد كما مشى عليه في المجموع (قوله سكان القبر قريب من البلد أم لا) أي وسواء بقي الميت أم لا (قوله كبحر لغريق) أي إن بقي الغريق في الكفن فإن أزاله البحر منه فانتظر هل يكون البحر حرز له أم لا فقولنا كبحر لغريق كلام مجمل موهم خلاف المراد فالمناسب أن يقول كبحر إن رمى به مكفنا فالبحر حرز لكفن كما قال غيره قال في الأصل وأحرز بقوله رمى به عن الغريق فلا تقطع لسارق ما عليه (قوله وسفينة الخ) حاصله أن الصور ست عشرة صورة يؤخذ من تفصيلها من الشارح فيقطع في السرقة من لندن وما الخ في عثمان وهي أخرجه منها أم لا كان من الركاب أم لا بحضرة ربه أم لا ولا يقطع في السرقة من غير الخن في خمس وهي أن كان بحضرة ربه أخرجه منها أم لا أجنبيا أو من ركابها والخامسة أجنبيا أخرجه منها بغير حضرة ربه بوقب ثلاث لا تقطع فيها وهي ما إذا كان بغير حضرة ربه وكان من ركابها أخرجه أم لا أو أجنبيا ولم يخرج منه (قوله فلا تقطع) أي على سارقها وإن كان على المسجد غلق لأنه لم يكن لأجلها كما أنه لا تقطع على من سرق متاعا نسيه به بالمسجد من مرق شيئا من داخل الكعبة فإن كان في وقت أذنه بالدخول فيه لم يقطع والاقطع إن أخرجه محل الطواف وما فيه القطع حلها وما غلق بالمقام وغير الرصاص المسمر في الأساطين أفاده في حاشية الأصل نقلًا عن ح (قوله بما فيها) صوابه أن يقول إن كانت تباع فيه أي في الخمان (قوله لا يقطع مخرجه) أي إن الساحة ليست

الراجح أن لم يكن من السكان (وقبر لكفن) شرعي كان القبر قريب من البلد أم لا كبحر لغريق (وسفينة) مرق من كخباء نصابا ولو لم يخرج منه كان من الركاب أم لا بحضرة ربه أم لا كمن غير الخن بحضرة ربه مطلقا كغير حضرة ربه وكان أجنبيا أخرجه منها أم لا إن كان من الركاب وسرق من غير الخن مع غيره ربه ولو أخرج منها (ومسجد) فإنه حرز (لنحو حضرة ربه) ويسطه حيث كانت تترك فيه فإن كانت تفرش نهارا فقط فتركت ليلة فسرق منها فلا تقطع ولا يشترط في قطع من سرق من المسجد أن يخرج منه بل (ولو بازالتها) عن محلها إزالة بينة وشمل بلاطه وقناديله وبابه وسقفه (وخان) فإنه حرز (لا تقال) التي في ساحتها كالأرض فيقطع ولو لم يخرجها بل نقلها إلى مكان تباع بها أو كان من السكان والأفلا بد من الأخراج ومفهوم الاتفاق أن الخن لا يقطع مخرجه إماما من بيت في الخمان أخرج

بعض فاذا حمل شيئا أو بان به قطع بشرط الإبانة في البراذن والامهات فيعتبر كما نقله أبو الحسن وغيره المربوطة كالسائر إلى المربي كذلك متى أبان شيئا منها قطع حيث كانت قيمته نصيبا كما قال (ونحوه) أي القطار (ومطر) محل يجعل في الأرض يخزن فيه فن سرق منه ما العادة أن يخزن فيه كالطعام فانه يقطع حيث (قرب) من المساكن بحيث يكون تحت نظره والافلا (وموقف دابة لبيع) فانه حرزها يقطع من أبانها منه (أو) وقتت (لغيره) براق اعتيدت فيه ليل أو نهارا كانت مع صاحبها أم لا (وما حجريه) أي المكان الذي حجريه (أحد ٣٨٠ الزوجين عن الآخر) فانه حرز لهما فيه إذا سرق أحدهما الزوجين منه نصيبا يقطع لأن سرق

أحدهما متاع الآخر من مكان غير محجور عنه فلا قطع لانه خائن لا سارق وليس المنع بالكلام جها بل يغلق (كشكل شيء بحضرة حافظه) بان غافله وسرق نصيبا كان في خلاه أو غيرها كان حافظه ناعما أم لا وليس المراد انه أخذه وهو ناظر له لانه يكون اما مختلسا أو غاصبا فلا يقطع (وحمام) بتشديد الميم يقطع من أخرج منه نصيبا من ثياب الداخلين أو مما فيه (ان دخل للسرقة) بان اعترف بانه دخل لها (أو نقب) وأخذ منه لا بمجرد النقب (أو تسور) من سطحه مثلا وأخذ ما قيمته نصاب وليس في جميع ما تقدم حارس (أو يحارس لم يأذن له) أي لا أخذ (في ثيابه فان أخذ ثياب غيره فلا قطع ولو أقر بانه دخل للسرقة لانه خائن ومثل الاذن العرف كافي معرفان الثامن يلبسون ثيابهم بدون اذن من

حرز له كان السارق اجنبيا أو ساكنا (قوله في البراذن) أي وهو مختصر المدونة وقوله والامهات أي الواضحة والموازية والعقوبة فيكون في الامهات الأربع (قوله كالسائر إلى المربي) أي وذلك كالأبل والغنم التي تسير مع بعضها من غير ربط ولا مفهوم للمربي بل السائرة المنضمة لبعضها في أي مقصد كذلك (قوله حيث قرب من المساكن الخ) لعل الفرق بين المطمر والجرب حيث اشترط في المطمر القرب دون الجرب أن الجرب من المكشوف فهو أقوى في الحرزية ولو بعد والفرق بين المطمر والقبر حيث جعل القبر حرزا مطلقا أن القبر تألف النفوس في الغالب من سرقة ما فيه بخلاف المطمر لانه مأكول وحيث نذر فلا يكون في البعد حرز العظم الثقات النفوس اليه أفاده محشي الأصل (قوله لبيع) أي بالسوق أو غيره كانت مربوطة أم لا كان معمارها أم لا (قوله اعتيدت) أي فصار بالاعتقاد حرزا لها وأما أخذه من موقف غير معتاد فلا قطع فيه ما لم يكن معها حارس (قوله إذا سرق أحد الزوجين منه نصيبا يقطع) أي فيقطع ككل بسرقة من مال الآخر وحكم أمة الزوجة في السرقة من مال الزوج كالزوجة وحكم عبد الزوج إذا سرق من مال الزوجة كالزوج وسواء كان ذلك المكان الذي حجروا عنه الآخو خارجا عن مسكنها أو داخل فيه بلا خلاف في الأول وعلى ما لابن القاسم في الثاني خلافا لما في الموازية اللخمى وعدم القطع أحسن ان كان القصد من الخلق التحفظ من الاجنبي وان كان لتحفظ كل من الآخو قطع أفاده بن (قوله بحضرة حافظه) أي الحي المميز لان كان ميتا أو مجنونا أو غير مميز ويشير لما ذكر قول المصنف بحضرة حافظه لان الحضرة والحفظ تقتضي الشعور ولو حكي كالثامن لسرقة اقتباهه وذكر ابن عاشر أن هذا محله إذا لم يكن الحافظ له في حرز والافلا يقطع السارق الا بعد خروجه به من الحرز فحرز الاحضار انما يعتبر عند فقد حرز الامكنة كذا في بن ويستثنى من القطع في الاخذ بحضرة حافظه المواشي اذا كانت في المربي فانه لا يقطع على من سرق منها في حضرة حافظها كما هو ظاهر الرسالة وال نوادر وسيأتي ذلك (قوله ان دخل للسرقة) أي من الباب بدليل قوله بان اعترف الخ (قوله وأخذ منه) أي أخرج منه أي أخرج المسروق من النقب وقوله لا بمجرد النقب أي لا يقطع بمجرد ولا يتقل المسروق من غير اخراج (قوله وليس في جميع ما تقدم حارس) أي في الصور الثلاث (قوله أو يحارس لم يأذن له) أي في الصور الثلاث أيضا (قوله فان الناس يلبسون ثيابهم) أي فجر بان العرف بذلك منزل منزلة الاذن (قوله ويترتب عليه الحكم) أي فان كان خائنا لا قطع وان خرج بها وان كان سارقا واستوفى شروطها قطع فان قلت ما الفرق بين الموضع المأذون فيه الكل أحد حيث نفعوا القطع مطلقا وبين الحمام حيث قالوا إذا دخل للسرقة قطع قلت أجاب أبو الحسن عن عياض بانه في الحمام حيث اعترف بان دخوله للسرقة لا غير فقد اعترف بانه لا اذن له في ذلك أفاده بن (قلت) وهذا الجواب لا يدفع الاشكال (قوله لا يقطع ان أخذ دابة الخ) مقتضى ما تقدم تقييد عدم القطع بما إذا لم يصير معتادا لها (قوله وكذا ان أخذ دابة بمربي) أي فلا قطع عليه ولو بحضرة

الحارس وحيث دخل الحمام من بابه وليس ثياب غيره فاطلع عليه فقال ان أخذني فيما لظني أنها ثيابي فانه يصدق كما أشار به بقوله (ومصدق مدعي الخطأ) محل تصديقه (ان أشبهه) مليوسه والافلا يصدق ويترتب عليه الحكم (لا يقطع) ان أخذ دابة أو قمارها (باب مسجد) بدون حافظ (أو) أوقفها (يسوق) لغير بيع بدون حافظ لانه غير معتاد وفي شارح المؤلف وكذا ان أخذ دابة بمربي (أو) أخذ (قوبا) منشورا على حائط الدار (بعضه بالطريق) وبعضه داخل الدار فلا قطع أخذه من خارج الدار تغلبا لما ليس في الحرز فان جذبه من داخلها فيقطع (ولان يأذن له في دخوله) كصيف دخل يأذن رب الدار وترسل بحاجة فاحفظ نصيبا فلا قطع لانه خائن لا سارق ولو أخذ من بيت

فإنه يجوز عليه (أو نقله) أي النصاب (ولم يخرج) عن حرز (أو) أخذ (ما على صبي) غير مبين من محل وثياب (أو معه) في جيبه مثلاً (بلا حفظ) مع الصبي وليس الصبي بدار أهله لأن غير المميز ليس حرزاً للمأخوذ (ولا) قطع (على داخل) في حرز (تناول) النصاب (منه) أي من الداخل (للتأرج) بأن هذا الخارج يقطع داخل الحرز وأخذه من يد الداخل فيسقطه الخارج فقط فلو دخل داخل يده بالشئ إلى خارج الحرز وتناوله غيره من خارج فاقطع على الداخل فقط (وإن التقيا) أي الداخل في الحرز والخارج عنه بايديهما (وسط القبة) أي في أثناؤه فخرج الخارج التي يتناولها الداخل (أو يطره) الداخل بحبل وتحويه (فجذب للخارج) عن الحرز (قطعا) معافي المستثنين ومن جعل على ظهر غيره في الحرز شيئاً فخرج به ولو لا الجاعل ما قدر على حله فيقطعان فإن كان يقدرونه قطع الخارج فقط (ولا) قطع (على من سرق من) بيوت (ذي الاذن العام) لجميع الناس

٢٨١

كسبت المحاصم والعالم
والكريم الذي يخله
الناس بدون اذن وأخرجه
من الباب فلا قطع لأنه
خائن (الا) إذا سرق (مما
جهر منه) كحاصل أو حنوت
داخل البيت العام
(فباخرجه عنه) أي عن
محل ذي الاذن العام بأن
يخرجه من باب الدار
فيقطع فإن أخرجه للحوش
فلا قطع (ولا) قطع (في سرقة
ثمر) بثلاثة من نخل أو غيره
مطلق خلة بامه (الا أن
يكون) في ممتان مائتسا
(بغلسق) بفتح اللام
وبسكونها (قتولان) في
هدم قطع سارق الثمر وهو
المنصوص وقطعه وقولنا
في بستان احتراز عن نخل
في دار فيقطع سارق ثمره
اتفاقاً لأنه في حرزه وقولنا
مطلق خلة احترازاً عما
لو قطع وعلق على الشجر
فلا قطع ولو بعلق فلو قطع
الثمر وجعل في محل فيه
البستان اعتيد وضعه فيه

راعيها أو مالها كما هو واضح بقوله بمرعى عما إذا أخذها من المراح فانه يقطع ولو لم يكن معها أحد (قوله ومثل الصبي المجنون) أي وكذلك السكران بحلال وأما السكران بحرام فهو منزل منزلة المعتل لتكليفه (قوله فيقطع الخارج فقط) أي لأنه هو الذي أخرجه من حرزه (قوله فاقطع على الداخل فقط) أي لأنه الذي أخرجه من حرزه (قوله قطع معافي المستثنين) أي مسألة الالتقاء وسط القبة ومسألة ربط الداخل مع حذب الخارج وإنما قطعاً معاً لا شترهما في الإخراج من الحرز والفرق بين ما هنا وبين قوله ولا على داخل تناول منه الخارج أن فعل الربط صاحب نفسه لجانب حال الخروج من الحرز ولا كذلك فعل تناول أفاده عب (وتنبه) إذا قبض الحرز ولم يخرج النصاب منه فلا يقطع فإن أخرجه غيره فلا قطع أيضاً ذلك الغير لأن القبة يصير للمال في غير حرز وهذا إذا لم يتسقا على أن أحدهما يقبض والآخر يخرج حرزه من الحرز والاقطع الخارج فقط معاملة به بتقيض مقصوده حفظ المال الناس فلا يقال إن المكان صار غير حرز بسبب القبة وقيل يقطعان معاً عند الاتفاق وعليه ابن شماس أفاده بن (قوله فلا قطع لا تخائن) ظاهره ولو جرت العادة بوضع ذلك المروق في المحل العام فهو مخالف للخان المعد للاتقال (قوله فان أخرجه للحوش فلا قطع) ظاهره كان من السكان أم لا فقد خالف الخلفان في تفصيله والحق أنه مثله (قوله وهو المنصوص) أي أن القول بعدم القطع منصوص والقول بالقطع غير منصوص بل هو مخرج للخصم على السرقة من الشجرة التي في الدار (قوله وعلق على الشجر) أي والحال أن البستان وأما في الدار فيقطع (قوله فثالث الاقوال الخ) هذا الاختلاف محله إذا لم يكن حارس والا فلا خلاف في قطع سارقه (قوله والابان أكره) اعلم أن القطع يسقط بالأكراه مطلقاً ولو كان بضرب أو سجن لأنه شبهة تدرأ الحد (قوله فلا يجوز ولو بالقتل الخ) أي كما صرح به ابن رشد وحكي عليه الإجماع ونقل ذلك ح في باب الطلاق خلافاً لما ذكره عب هنا من جواز القودوم عليها بخوف القتل كذا في بن والناسب تأخير هذه الجهة بعد جواب الشرط (قوله وبه الحكم أن ثبت الخ) أي به القضاء كما في معين الحكام ومن التحفة لابن عامر ونسبه فيها لما ثبت قال

وان يكن مطالباً من يقيم • فمالك بالسجن والضرب حكم

وحكموا بجملة الاقرار • من ذاعر بحبس لا اختيار

والداعر بالادال المعجزة الخائف وبالمهملات انفسدوا بالزاي الشرس واعتمد عب مالمسخون وحمل ما في المدونة على غير المتهم على أن سرق في محلان أحدهما مبيع في عدم العمل باقرار المكره فأنهما حلف المتهم وتهديد موصيه بهما علم أن مالمسخون موافق للمدونة على أحد التاويلين (قوله

فقبل نقله الجرمين فسرق منه نصاب فثالث الاقوال يقطع إن جاع بعضه على بعض لأن كان مغزواً وقيل يقطع مطلقاً وقيل لا مطلقاً (وتثبت) السرقة (بينة) عدلين (أو باقرار) من السارق (طوعاً أو) بأن أكرهه على الاقرار ولو بضرب أو أماً الاقسام على السرقة فلا يجوز ولو بالقتل على الراجح (فلا) قطع ولا يلزمه شيء (ولو أخرج السرقة) أي الشيء للمروق لاحتمال وصول السرقة اليه من غيره (أو) أخرج (القتيل) المتهم في قتله فلا يقطع ولا يقتل إلا إذا أقر بعد الإكراه أمنا (الانا التهمة) فيؤخذ باقراره حاله الإكراه عند مسخون على المعتد وبه الحكم أن ثبت أنه متهمم عند محاصم ولكن المشهور قول ابن القاسم لا يلزم المكره شيء ولو متهماً وهو الموافق لقواعد الشرع (د) إذا أقر طائفاً ورجع عن اقراره (قبل رجوعه) فلا يقطع وإن زعمه المال حين عينه وعين صاحبه نحو سرقته

بإية زيد

بمخلاف سرقة أو سرقة دابة (ولو) كان رجوعه (بلا شبهة) كقولنا كذب في إقراره فأول شبهة كقولنا أخذت حال المهرود ثمينة
وسميت سرقة (كزان) أقر بأنه زني (وشارب) أقر بأنه شرب خمر (ومحارب) أقر بأنه قاطع الطريق ثم رجعوا عن إقرارهم فيقبل (الا
في المال) فلا يقبل رجوعه بل يغرم (وان شهد) على السارق سرا أو عبدا بالسرقة (رجل) واحد (أو) شهد (امراتان وحلق) المدعي
مع الرجل أو مع المراتين (أو هما) أي أو شهد رجل وامرأتان ولا يحتاج ليمين المدعي (فالغرم) للمسروق (بلا قطع) في القروع الثلاثة
(كان رد المثلسم اليمين) حيث حقق المدعي الدعوة فلما ردها على المدعي (فحلفها الطالب) فالغرم على المدعي عليه بدون قطع فأولم يحقق
الطالب الدعوى بل اتهم المدعي عليه فيه مجرد نكوله يغرم بدون حلف الطالب ولا قطع أيضا وان أقر سيد على عبده بسرقة شيء من
شخص فالغرم للمال يلزم السيد للمقر له بدون يمين من المقر له (وان أقر رقتي) بسرقة نصاب (فالمكس) أي القطع بدون غرم لان
إقراره لا يفيد بالنظر للمال لان الغرم في الحقيقة على سيده (ووجب) على السارق (الغرم) للمسروق فبرده بعينه ان بقي أو قيمة المقوم ومثل
المثل ان فات (ان لم يقطع) لم يقع كسقوط العضوية بالسرقة أو لعدم كمال نصاب في الشهود أو المسروق

٣٨٢

(مطلقا) سواء أعرس أو
أيسر بقي المسروق أو تلف
ويخاصص ربه غرماء
السارق ان كان عليه دين
ولم يف ما عنده بالدين
(أو قطع) لاجل السرقة
المستكملة للشروط
(وأيسر) أي استبرأه
(إليه) أي إلى وقت القطع
(من يوم الأخذ) لان اليسار
المتصل كالمال القائم بعينه
فلم يجتمع عليه عقوبتان
بل القطع فقط فأول أعرس
في أي وقت بين الأخذ
والقطع سقط الغرم ولو
أيسر بعد لوقت القطع
(وسقط الحد) أي القطع
(ان سقط العضو) الذي
يجب قطعه (بعدها) أي بعد
السرقة سواء كان سقوطه
بعد السرقة بسماوى أو
بقصاص أو بجناية أجنبي
ولا يلزم الأجنبي الذي
قطع عضو السارق بعد

بمخلاف سرقة الخ) أي فلا قطع ولا غرم حيث رجع (قوله ولو كان رجوعه بلا شبهة) أي كما في المدونة
(قوله الا في المال) أشار بهذا إلى أن رجوع السارق وقاطع الطريق انما يقبل بالنسبة لحق الله فينتفي
المدعنه الذي هو حق الله لا بالنسبة لغرم المال الذي هو حق لأدعي (قوله بلا قطع في القروع الثلاثة)
أي لان القطع لا يثبت إلا بشهادة عدلين من الذكور (قوله كان رد المثلسم اليمين) تشبيه في القروع
الثلاثة قبله (قوله ولا قطع أيضا) هذا فرع خامس (قوله فالغرم للمال يلزم السيد) أي ولا قطع للسيد
وهو فرع سادس (قوله أي القطع بدون غرم) أي للعبد وقوله لان إقراره لا يفيد تعليل لعدم الغرم (قوله
فبرده بعينه ان بقي) أي اجاعا وأيسر للسارق أن يتمسك به ويدفع له غيره (قوله أو قيمة المقوم) مثله
المثل المجهول القدر أو المعلوم المثل (قوله كسقوط العضو بعد السرقة) سيأتي مفهومه ويحصل تحت
الكاف سقوطه بنصاص أو جناية عمدا أو خطأ (قوله أو لعدم كمال النصاب في الشهود) أي بان كمال
غير عدلين من الذكور وقوله أو المسروق أي بان كان دون نصاب (قوله أو قطع الخ) أي والموضوع أن
عبد السارق ذهب والانيوخذ مطلقا أعرس وأيسر (قوله فلم يجتمع عليه عقوبتان) أي وهما
القطع واتباع ذمته (قوله أو بجناية أجنبي) أي عمدا أو خطأ (قوله ولا يلزم الأجنبي الخ) انما أدب
لافتيانه على الامام وقوله فلا يقتص منه الاولى اسقاطه لعله مما قبله وقوله حيث تعتمد قبيد في الادب
وأما الخطأ فلا شيء فيه لانها لما كانت هانت (قوله ولا يسقط بعدالة) هذا أخص من التوبة لانه يلزم
من ثبوت العدالة ثبوتها ولا عكس (قوله أو قال الخ) أي الحاكم (قوله فلا يصح صرفه لحد بعد) أي بعد
مضي الضرب لان شرط النية مقارنتها بالمنوى ولو كان موجب الحد الذي يصرف له ثابتا من قبل (قوله
ان اتحدت قدرا) مفهومه لو اختلف قدرهما كحد زنا بكر وشرب فلا ينفى أحدهما عن الآخر وهو كذلك
كما في المجموع (قوله واندرجت الحدود في القتل) هذا كقول المدونة وكل حق لله أو قصاص اجتماع مع
القتل فالقتل يأتي على ذلك كله الا حد العذف اه

باب ذكر فيه الحراية

أي حدها ضمنا وانما أتى بها بعد السرقة لاشتراكها معها في بعض حدودها التي هو القطع في الجملة (قوله

السرقة الا الادب حيث تعمد فلا يقتص منه واحترز بقوله

من
بعدها عما لو سقط العضو بشئ مما ذكر قبل السرقة فلا يسقط القطع بل ينتقل للعضو بل في الحقيقة لا انتقال اذا الباقى هو المطلوب
قطعه (لا) يسقط الحد (بتوبة) أي تدم وعزم على عدم العود (و) لا يسقط (بعدالة) أي سيرورة السارق عدلا (ولو طال الزمن) أي
تضمن التوبة والعدالة بعد السرقة ومحل عدم سقوط القطع اذا بلغ الامام بدليل قوله صلى الله عليه وسلم هلا كان قبل أن تأتينا أما اذا لم
يبلغ الامام فيسقط بنحو شفاعه أو هبسة التي للسارق لانه تجوز الشفاعه للسارق قبل بلوغ الامام حيث لم يعرف بالفساد ولا فلا تجوز
الشفاعة فيه (وتدأخت الحدود) فاذا أقيم واحد سقط الآخر ولو لم يقصد الا الاول أو لم يثبت الا بعد الفراغ من الاول أو قال هو هذا دون
هذا أو ما لو ضرب ثمانين بدون نية حد فلا يصح صرفه لحد بعد (ان اتحدت) قدرا (كحد زنا بكر وشرب) لان كلاهما من جنس واحد وكلاهما
شخص على آخر فقطع بيمينه ثم سرق الجاني أو عكسه فيكفي القطع لاحدهما (واندرجت) الحدود (في القتل) كحد زنا بكر وشرب (الا
بعد الفرية) أي القذف فلا بد منه ثم يقتل (باب ذكر فيه الحراية وما يتعلق بها

من الأحكام وغرف المحارب المشتق من الحاربة فيعلم منه تعريفها لانه اذا كان المحارب قاطع الطريق الخ كانت الحاربة قطع الطريق الخ (المحارب) التي ترتب عليه أحكام الحاربة (قاطع الطريق) أي مخيفها (لمنع سلوك) أي مرور فيها ولولم يقصد أخذ المال المار بها كانت الطريق في قلاية أو عمران كما يأتي في الآية (أو أخذ) بالمدايم فاعل معطوف على قاطع (مال محترم) من مسـ لم أؤذي أو معاهد ولولم يبلغ نصابا والبضغ أخرى (على وجه) أي حال (يتعذر معه) أي مع حاله (القوت) أي الاغاثة والاعانة والتخليص منه فشمـل جبايرة الظلمة الذين يسلبون أموال الناس ولا يفيد فيهم الاستغاثة بعلماء وغيرهم (أو مذهب عقل) عطف على قاطع ولا يشترط تعدد المحارب بل يعد محاربا (ولو انفرد ببلد) وقصد أذية بعض الناس فلا يشترط قصد عموم الناس ففيه ٢٨٣ مباغتان (كسقي نحو سكران) سبع

مهمة مع فتح الكاف أو معجمة مع ضم الكاف ثبت معاوم وأدخل بنحو البنج وهو أشد من السكران والدائرة أشد الجميع (لذلك) أي لاجل أخذ المال (ومخادع عين لا خدما معه) فانه محارب ونسواء كان المميز صغيرا أو بالغاً خدعه وأدخله موضعا وأخذ ماله ولو لم يقتله وبقره بمخرجت السرقة (يتعذر غوث ودخل زقان) أي وكذا دخل فهو عطف على مسقي (أو دار ليل أو نهارا لا خدما لقتال) على وجه يتعذر معه القوت أي الاغاثة والاعانة فقاتل حتى أخذه أو ماله أخذه قبل العلم به ثم بعد علمه به قاتل لينجوه بعد أخذه فإذا قدر عليه فليس محاربا بل سارق أن أطلق عليه خارج الحرم أو مافيه فليس سارقا (فيقاتل) المحارب بجوارزا ويندب أن يكون قتاله (بعد المناشدة) بأن يقول له

من الأحكام) أي من المسائل المتعلقة بها (قوله فيعلم منه تعريفها) أي ضمننا لأن الحاربة جزء من مفهوم المحارب والكل يتضمن الجزء (قوله لمنع سلوك) خرج قطعها الطلب اماراة أو عداوة بينه وبين جماعة (قوله ولولم يقصد أخذ المال المار بها) أي بل قصد مجرد منع الانتفاع بالمرور فيها (قوله والبضغ أخرى) أي من المال كما لا قرطبي وابن العربي فمن خرج لانحائه السبيل قصد الحنك الحريم فهو محارب كما هو الآن عندنا عصر (قوله فشمـل جبايرة الظلمة) قال في الاصل وجبايرة أمراء مصر ونحوها يسلبون أموال المسلمين ويمنعونهم أرزاقهم ويغيرون على بلادهم ولا تيسر استغاثة منهم بعلماء ولا يفسرهم اهـ أي فهم محاربون لا غصاب (قوله عطف على قاطع) أي فهو محارب وان لم يحصل منه قطع طريق (قوله ففيه مباغتتان) أي مباغتة على كونه لا يشترط تعدد القاطع ومباغتة على كونه لا يشترط قطع الطريق عن الناس ومبايل يكفي ولو كان قاصدا أنا ما مخصوصين وكلام الشارح لا يحسن الا لو زاد قبل قوله بل يعد محاربا بالخ ولا يشترط قصد عموم الناس (قوله ثبت معلوم) أي وهو المسمى بالحشيثة وله حـب تأكله الناس ولا يغيب العقل يسمى بالشرانق (قوله البنج) بفتح الباء الموحدة وسكون النون ثبت معروف (قوله فانه محارب) أي حيث كان يتعذر معه القوت (قوله خرجت السرقة) أي فآخذ المصبي الغير المميز أو أخذ ما عليه سرقة (قوله يتعذر غوث) مرتبط بقوله أو مذهب عقل وما بعده (قوله فهو عطف على مسقي) المناسب عطف مخادع وما بعده على قوله أو مذهب عقل لانه ليس من أمثلة مذهب العقل (قوله بل سارق ان أطلق عليه الخ) أي فيجـرى عليه حكم السرقة (قوله أما مافيه فليس سارقا) أي بل هو مختلس (قوله فيقاتل المحارب بجوارزا) فحـل كون المقاتلة جائزة اذا لم يكن دافعا عن نفسه القتل أو الجرح أو عن أهله القتل أو الجرح أو الفاحشة والا كانت واجبة (قوله الا ما خليت سبيلي) ما صدر به والامتناء من محذوف أي ناشدته بالله أن لا تفعل شيئا الا تخليتي سبيلي (قوله وتعين قتله الخ) أي ما لم تكن المصلحة في ابقائه بان يخشى بقتله فساد أعظم من قبيلته المتفرقين مثل لابل يطلق ارتكابا لاخف الضررين كما أتى به الشيعي وأبوهم سدي وابن ناجي كذا في عب (قوله ولو يجاهه) أي وإن لم يأمر بقتله ولا تسبب فيه وذلك كما لو انحاز شخص لقاطع طريق وقتل ذلك الشخص أحد افيقتلان (قوله فالفصا) أي فيقتل أن قتل مكافئ أول يعفـولي المسكني (قوله تنبيهه) قال في غاية الاماني لو قتل المحارب أحد ورثته فقبل برثته وقبل لا واستظهر عب الاول وقاسه على ما تقدم في الباغية من قول خليل وكره للرجل قتل أبيه وورثه (قوله في أمور أربعة) حاسله ان الحدود الاربعة واجبة لا يخرج الامام عنها بخيرة لا يتعين واحد منها الا أنه يندب للامام أن ينظر ما هو الاصح واللائق بحال ذلك المحارب فان ظهر له ما هو اللائق ندب له فعله فان خالف وفعل غير ما ظهر له اصلحيته أجزأ مع الكراهة (قوله الصاب والقتل) أي لقوله تعالى انا جزاء الذين يحاربون

ثلاث مرات ناشدته الله الاما خليت سبيلي ومحل ندب المناشدة (ان أمكن) بأن لم يعاجل المحارب بالقتال والافعال بالسيوف ونحوه وثمة القتال قتله كما قال (فيقتل) المحارب (وتعين قتله) أي المحارب (ان قتل) سواء كان المقتول مكافئا كسـلم حربيل (ولو كافرا ورقيا) قتله مسلم حر أو أعان على قتله ولو يجاهه فيقتل الحاربة بلا صلب أو مع صلب ولا يجوز قطعه ولا تنفيه وليس لولي الدم عفو عنه قبل مجيئه تأنيبا فان جاءه تأنيبا فلا ولي العفو لان قتله حيثما قصاص لا يسقط مجيئه تأنيبا بل بعفو الولي عنه كما أشار الى ذلك بقوله (الا أن يجيء تأنيبا فالفصا) والا يقتل المحارب أحد وقد راعه فيخبر الامام في أمور أربعة ويندب له العمل بالمصلحة كما قال (فللام قتله) بدون صلب (وله صلبه) على نحو جذع غير منكس (بقوله) معارفا بالصلب من صفات القتل فالنوع الثاني الصاب والقتل وهو مصـلوب ثم اذا خيف تغيره بعد القتل والصاب

باب ذكر فيه حد الشارب واشياء توجب الضمان فقال (يجلد) ثمانين على ظهره كما يأتي (المسلم) فلا يجد الشارب الكافر ويؤدب ان أظهره (المكلف) الخرد كرا أو أنثى يعلم منه أنه طائع إذا لمسكره ليس مكلفا وخرج أيضا الصبي والمجنون ويؤدب الصبي (ب) سبب (شرب) ولا يكون إلا ما قدم إذا وصل لخلقه ولو لم يصل لخلقه لا ما وصل من أنف ونحوه ولو سكر بالفعل (ما يسكر جنسه) ولو لم يسكر بالفعل لسلته أو لا يعتاده لا على لا يسكر جنسه ولو اعتقده مسكرا نعم عليه أم الجراءة ٣٨٥ (مختارا) قد علمت أنه يغني عنه التكليف (بلا عذر)

باب ذكر فيه حد الشارب

أي بين فيه حقيقة الشارب وقدر حده وكيفيته (قوله على ظهره) أي وكتفيه (قوله ويؤدب ان أظهره) أي ان كان ذميا (قوله الخرد) زاده الشارح أخذه من قوله المصنف الآتي وشطر بالرق (قوله ويؤدب الصبي) أي المميز للأصلاح لا لكونه فعل حراما (قوله بسبب شرب) يؤخذ منه أن الحد مختص بالماتعات أما الياسات التي تؤثر في العقل فليس فيها إلا الأدب كما أنه لا يحرم منها إلا القدر الذي يؤثر في العقل لا ما قل لانها طاهرة بخلاف الخمر في جميع ذلك أفاده ب (قوله ولا يكون إلا بالعم) أي كالنظر فانه لا يكون إلا بالعين والسمع فانه لا يكون إلا بالاذن (قوله ولو لم يصل لخلقه) أي بان رده بعد وصوله لخلقه (قوله ونحوه) أي كالاذن والعين (قوله ولو اعتقده مسكرا) أي فاذا شرب شيئا يعتقد أنه خمر فتبين أنه غير خمر فلا يجد وعليه أم الجراءة (قوله احتراز عن ظنه غير مسكر) أي بان ظنه خلاشلا (قوله فلا حصة على من شربه) أي على الراجع ولا حد أيضا ولو سكر منه قال عب والظاهر كراهة قدومه على شربه مع ظنه غير أو أمان مع شكه فيحرم والظاهر أنه لا يجد قدرته بشبهة الشك (قوله وهي من العذر فيغني عنه ما قبله) أجيب بان المراد بالعذر الغلط وهو غير الضرورة (قوله وان قل جدا) أي نسي ما سكر كثيره فقبله حرام (قوله وقيل لا يجد الخ) فانه الشيخ ابراهيم اللقاني واقفا أن الحد فيه من التعمق في الدين (قوله فانه يجد) فان قيل لم يعذر هنا وعذر في الزنا جهل الحكم ان جهل منه فالجواب أن الشرب أكثر وقوعا من غيره ولأن مقاسده أشد من مقاسد الزنا لكثرة الاتهم بما حصل بشر به زنا وسرقة وقتل ولذا ورد أنها أم الخبيثات أفاده عب (قوله يشرب النبيذ) أي يرى حل شرب القدر الذي لا يسكر منه وحاصل الفقه أن الخمر وهو ما اتخذ من عصير العنب ودخلته الشدة بالمطربة شربة من الكبار وموجب للحد أجماعا لافريقين كثيره وقيل الذي لا يسكر وأما النبيذ وهو ما اتخذ من ماء الزبيب أو البلح ودخلته الشدة بالمطربة فشرب القدر المسكر منه كبيرة وموجب للحد أجماعا وأما شرب القدر الذي لا يسكر منه لقلته فقال مالك هو كذلك وقال السائعي هو صغيرة ولا يؤحب حد ولا ترد به الشهادة وعن أبي حنيفة لا ثم في شربه بل هو جائز فلا حد فيه ولا ترد به الشهادة فان كان لا يسكر الشخص إلا أربعة أقداح فلا يحرم عنده إلا القدر الرابع وقيل بعض المنقبية الجواز بما إذا كان الشرب للتقوى على الجهاد ونحوه لا مجرد اللهو (قوله ورفع المالكي) أي فيجده المالكي ولو قال له أنا حنفي لضعف مدرك حله وقيل لا يجد مراعاة الخلاف (قوله معمول يجلد) وذكره الشارح فيما تقدم بلصقه لطول الفصل (قوله والأعيد) أي من أوله وهذا إذا لم يحصل له إحساس حال الضرب أصلا وأما ان لم يحس في أوله وأحس في أنثائه حسب من أول ما أحس كما قال اللخمي (قوله ونشطر الحد بالرق) أي ولا فرق بين الذكر والأنثى (قوله ان أقر الخ) شرط في قوله يجلد (قوله اذ قد يعرفها من من لا يشربها) جواب عما يقال انه لا يعرف رائجها إلا من شربها ومن شربها لا تقبل شهادته فيحسم لانه ان لم يذب كان قاصدا وان تاب وحده لا تقبل شهادته فيما حلف فيه وحاصل الجواب أنا لا نسلم أنه لا يعرف رائجها إلا من شربها بل قد يعرف رائجها من لم يكن شربها قط كمن رآها مرارة أو رأى أناسا يشربها مع علمهم بغير ذلك (قوله ولو شهد فلان) أي ولو خالفه ما غيرهما من العدل فان قال عدلان

احترازا عن ظنه غير مسكر (و) بلا (ضرورة) فلا حصة على من شربه لقصة كما يأتي وهي من العذر فيغني عنه ما قبله (وان قل) جدائل ولو غش ابرة في مسكر ووضعها في فيه وبلغ ريقه فيحد كمن شرب كنهظار وقيل لا يجد لانه ليس شربا واستظهر (أو جهل وجوب الحد) مع علم الحرمة أو جهل الحرمة لقرب عهد باسلام فانه يجد ولو كان حنفيا يشرب النبيذ وهو ما كان من غير ماء العنب وشرب منه قدرا لا يسكر ورفع المالكي فيحد (ثمانين) جلدة معمول يجلد (بعد صحوه) فان جلد قبل صحوه فيكفي ان كان عنده شعور بالمجلس والأعيد (ونشطر) الحد (بالرق) وان قل الرق فيجلد أربعين (ان أقر) بالشرب لكن ان رجع بعد أقراره يقبل ولو تغير شبهة (أو شهد عدلان يشرب أو شم) رائجته في فقه لعلمهم ذلك اذ قد يعرفها

٤٩ - صاوي - في (من لا يشربها) (أو) شهد (أحد) (بواحد) كشهادة عدلين برؤية الشرب (و) شهادة (الثاني بالآخر) أي رائجتها (أو بتقاييه) أي الخمر ومن شربها ما يشرب الخ فيحد الشارب ولو شهد فلان بخلاف شهادتهما كان شهيدا على الرائحة فشهد غيرهما على أنها ليست رائحة خمر فلا تعتبر الخ لفلان المأثبات يقدم على الثاني ولم يجمعوا الخ لفلان شبهة تدر الحد (وجاز) أي انتفت حرمة فيه صدق بوجوب الشرب (لا ساعة غصة ان خاف) الحلال منها (ولم يجد غيره) أي المسكره شربه على الراجع ولا يجوز استعمال الخمر لدواء

ولو خاف الموت لانه لا شفاء فيه ولا لعطش بل لحرارته يزداد ولو طأ في ظاهر الجسد (والجسد ذو كاه) كالزنا والقذف والشرب تتكون
 (بسط) من جلد (لين بلا رأسين) بل برأس واحدة فلا يكون بقضيب ولا شراك ولا درة وما كانت لسهمة دنا عجزه هي للتأديب لا للحد
 (وضرب) عطف على سوط (متوسط) لا خفيف ولا شديد حالة كون الحدود (قاعدة) فلا تعد على ظهره أو بطنه (بلا ربط) على نحو
 جذع (الالعذر) ككونه لا يستقر أو يضطرب اضطرابا شديدا بحيث لا يقع الضرب موقعا فيربط (ولا شديد) أي وبلا ربط يد أو رجل
 إلا لعدو أيضا ولو أخر قوله إلا لعدو لكان أولى (بظهره وكفيه) أي أن الجلد على الظهر والكفين لا غيرهما من البدن بشرط الضارب
 أن يكون عدلا (وجرد الرجل من) كل شيء عليه في جميع بدنه (ما سوى العورة) ما بين السرة والركبة (والمرأة) تجرد (مباين الضرب)
 أي ألمه (وقدب) لأجل السر
 عليها فيسأخر ج منها (جعلها) حال الضرب (في كفة)

بتراب) مبال و يوالى
 الضرب بالاحف هلاك
 فيفرق (وعز الحماكم)
 باجتهاده لاختلاف
 الناس في أقوالهم وأفعالهم
 وذواتهم (اعصية الله)
 تعالى وهي ما ليس لأحد
 إسقاطها كالكل في نهار
 رمضان وتأخير صلاة
 (أو لحق آدمي) وهو ماله
 إسقاطه كسب وضرب
 وكل حق لمخلوق لله فيه
 حق وليس لغير الحماكم
 تأديب إلا للسيد في رقيقه
 والزوج في زوجته أو
 والد في ولده غير البالغ
 أو معلم ولا يجوز لحماكم أو
 غيره لعن ولا سب لله ودينه
 أو لوالديه أو ضرب على
 وجه أو شين عضو
 ويكون التعزير (حبسا)
 مدة ينزجر بها بحسب
 حاله (ولو ما) ينزجر به
 كتوبيخ بكلام وهما
 منصوبان على الظرفية
 وقيل بنزع الحافض
 بدليل قوله (وبالقيام من

آخران شرب خلا مشلا (قوله ولو خاف الموت) أي فان وقع ونزل وتداوى به شر باحد ابن العربي تردد
 علما وثاني دواء فيه نحر والصحيح المنع والحد انتهى وما ذكره من الحد إذا سكر بالفعل والام بحد ولا
 بد قولهم ما يسكر جنسه وان لم يسكر بالفعل لأن كلامهم في غير المخلوطين بدواء (قوله ولا لعطش) مثله
 الجوع فلا يجوز شر به بخلاف الموت من جوع أو عطش لأنه لا يزولان به لما في طبعه من الحرارة
 والمضغ (قوله ولو طأ في ظاهر الجسد) مبالغة في حرمة التداوى وحقه التقديم على قوله ولا لعطش
 لكن قال عيب محل منع الطلاء به منفردا أو مختلطاً بدواء مالم يخف الموت بتركه والاجاز (قوله
 كالزنا الخ) الاوضح أن يقول كانت زنا أو قذف أو شرب (قوله فلا يكون بقضيب) أي وهو المسمى
 بالنبوت وقوله ولا شراك هو السير الرفيع من الجلد وقوله ولا درة هي سوط رفيع مجدول من الجلد فان
 وقع وضرب في الحد بقضيب أو شراك أو درة لم يكف وأعيد (قوله وما كانت لسهمة دنا عجز الخ)
 ما واقع على درة أي والدرة التي كانت لسهمة دنا عجزا كانت للتأديب لا للحد وهو جواب عن سؤال مقدر
 وكانت من جلد مركب بعينه فوق بعض (قوله لا غيرهما من البدن) أي فالوجه على ألية أو رجله
 لم يكف والحد بياق يعادنا ما فان تعذر الجلد بظهره وكفيه مرض وشهوة أخر فان أكن فعليه شيا فشيأ فعل
 وأما التأديب فوكول محله الامام (قوله وجرد الرجل الخ) فان لم يجرد الرجل مطلقا ولا المرأة عما بقي
 الضرب فانظر هل يجوز بذلك ان تألم منه كما يتألم المحرور أو قريبا منه وهو الظاهر كما قاله الاشياخ (قوله
 وتأخير صلاة) أي عن وقتها ولو اختاريا (قوله وكل حق لمخلوق) المتناسب والامسك حق الخ فتدبر
 (قوله والزوج في زوجته) ظاهره ولو بالغة رشيدة وكذلك قوله أو معلما وقوله غير البالغ ظاهره أن
 الوالد ليس له تعزير البالغ ولو كان صغيرا وهذا ظاهران وجد الحماكم العدل (قوله وهما منصوبان على
 الظرفية) لا يظهر ذلك لأن الحبس والام مصدوران فالأولى جعلهما خبرين أي يكون كما حصل به أولا وأيضا
 ظرف المكان لا يكون مختصا فلا يقال جلست الحبس ولا الدار (قوله وبالقيام من المجلس) بمحتمل أن
 المراد ببقائه بان أمره الحماكم بوقوفه على قدميه ثم يقعد ويحتمل أن المراد أمره بالذهاب من المجلس (قوله
 وغيره) أي بخلاف الحد فإنه لا يكون إلا بالسوط (قوله وبإخراج من الحارة) أي ويبيع ملكه (قوله
 وبالهدق عليه بما عش) أي وأما التعزير ماخذ المال فلا يجوز اجتماعا وما روى عن الامام أبي يوسف صاحب
 أبي حنيفة من جواز التعزير بالسلطان باخذ المال فعنه كما قال البراذعي من أئمة الحنفية أن يسئل المال عنده
 مدة لينزجر ثم يعيده اليه لأنه يأخذ لنفسه أو لبيت المال كما يتوجه الظلمة إذ لا يجوز أخذ مال مسلم بغير
 سبب شرعي وفي نظم العمليات

ولم تجز عقوبة بالمال * أوفيه عن قول من الاقوال

المجلس وينزع العمامة) من فوق رأسه (وضرب بالسوط وغيره) كقضيب ودرة
 وصفه بالحقا وقد يكون بالنفي كالزوردين وإخراج من الحارة كؤذي الجار وبالتصدق عليه بما عش به (وان زاد) التعزير (على
 الحد) بالجلد كان زاعن مائة (أو أتى على النفس) بان نشأ عنه موت فلاثم ولادية (ان ظن السلامة) من فعله وانما قصد التشديد لما
 صدر منه كسب الصواب (والا) يظن السلامة فان شئت منع و (ضمن مامري) على نفس أو عضو أو ضمن الدية على العاقلة وهو كواحد
 منهم فان ظن عدم السلامة فاقدره فحصل أنه ان ظن السلامة فحباب ظنه وصريح الموت أو عضو فهدر وان ظن عدمها فالتقصا
 ولن شئت فلدية على العاقلة وهذا هو الراجح ويعلم ظن السلامة أو الشك من اقرار الحماكم ونحوه وقراش الاحوال (كناجس نار بر سح
 عاصف) أي شديد فاحرق ما لا يضره في ماله أو نفسا والدية على عاقلة مالم يكن بكان يبيد لا يظن فيه الوصول الى المحروق عادة فلا

(قوله)

ضمان (وكسقوط جدار) على شيء من مال أو نفس فأنلفه فيضمن المال في ماله والدية على العاقلة بشرط ثلاثة أشرط بقوله (مال) بعد أن كان مستقيماً (وأندر صاحبه) بأن قيل له أصل جدارك وبشهادة عليه بالانذار ويكنى عند جماعة المسلمين وأمر مع وجود حاكم وهذا أن لم يظهر ميلانه ولا فلا يحتاج للانذار كالأصل ما لا واحد من غير صاحبه كاستأجر ومستعير فلا تقي عليهم ولو أنذروا (وأمكن تداركه) أي إصلاحه قبل السقوط ولم يصلحه حتى سقط فيضمن لأن لم يكن تداركه بأن سقط قبل زمن يمكنه الإصلاح فلا ضمان عليه وقد علمت أن الشروط حيث لم يظهر لصاحبه ميلانه ولم يبنه من الأصل ما لا (أو عضة) شخص (فصل) المعضوض (يده) من فم العاض (فقلع) المعضوض (أسنانه) أي العاض (قصدا) لقلع أسنانه فيضمن دية الأسنان في ماله فان لم يصد ولم يمكن تخليص يده إلا بقلع أسنانه فلا ضمان عليه وهو محمول قوله صلى الله عليه وسلم للعاض رجل آخر فزع يده فقلع سنه أبعض

أحدكم أخاه كأي بعض الفعل لاديه له (أو نظره من كوة) طاقة أو غيرها كباب (فقصد عينه) بأن رماه بحجر قصد أكل عينه فقلعها أو أذهب بصرها فيقتص منه (والا) بقصد قلعه عينه بأن قصد الزجر (فلا) قصاص بل الدية على العاقلة على الراجح والأحاديث الواردة برمي الناطر من كوة خرجت مخرج الزجر أو منسوخة بقوله تعالى وإن عاقبتهم الآية (وما أتلغته البهائم) من الزرع والحوائط ما كولة اللحم أم لا وهي غير معاونة العبداء ولم يحفظها ربها بربط أو غلق باب (ليلا) معمول أتلغته (فعلى ربها) ضمانه فان عرفت بالعبداء فعلى ربها ولو غيرها حيث لم يحفظها فان ربها بربطا محكما وغلسق الباب فأنفانت فلا ضمان مطلقا

(قوله بشرط ثلاثة) ما ذكره المصنف من ضمان صاحبه بالشروط المذكورة هو مذهب المدونة وقيل لا يضمن صاحب الجدار إلا إذا قضي عليه إلحاقا كماله لم يفعل وهذا قول عبد الملك وابن وهب وقيل إن بلغ حدا كان يجب عليه هدمه لشدة ميلانه فتركه فهو ضمان وإن لم يكن أشهاد ولا حكم وهو قول أشهب ومحنون (قوله وأندر صاحبه) المراد به مال كالمكاف أو وكيله الخاص أو العام الذي هو الحماكم إذا كان رب الجدار غائبا ولم يكن له وكيل خاص ومن الوكيل الخاص ناظر الوقف ووصي الصغير والمجنون فإذا سقط الجدار مع وجود الشروط الثلاثة ضمن وصي غير المكلف في ماله ولو كان لغير المكلف مال وضمن ناظر وقف وكيل خاص مع غيبة صاحبه حيث كان له مال يصلح منه لتصرفها فان لم يكن له مال وأمكنه التساقط على ذمته وهو ملزم وتركا حتى سقط ضمنا فيما يظهر وأفاده عب (قوله فيضمن دية الأسنان) إنما لم يقتص منه لعدى العاض في الابتداء (قوله للعاض رجل آخر) أي حين عاض رجل رجلا آخر وقوله أبعض أحدكم أخاه الاستفهام للتوبيخ وقوله كأي بعض الفعل المراد غل الأبل وإنما سقطت الدية عن المعضوض لأن الظالم أحق بالجل عليه (قوله بقصد عينه) أي قصد المنظور إليه رمي عين الناظر لقلعها (قوله على الراجح) أي خلافا لغيره والانتفاء أي حيث قال بالزوم الدية أن قصد بالرمي فقي عينه وإن قصد به الزجر فلا شيء عليه وعلى الراجح أن ادعى المرمي أن الرامي قصد عينه وادعى الرامي عدم قصد ما ولا يئنه ولا قرينة فانه يعمل بدعوى الرامي لأن القصد لا يعلم إلا منه ولأنه لا قصاص بالشئ ومقتضى القياس على مسئلة العاض ترجيح كلام بهرام والتثاني وقد يفرق للراجح بأن التمدى بالعاض أعظم من التمدى في النظر تأمل (قوله والأحاديث الواردة) أي الدالة على أن عينه هدرت عليه (قوله بقوله تعالى وإن عاقبتهم) أي لم يومها (قوله من الزرع والحوائط) أي وأمالوا تلفت غيرهما من مال أو آدمي فان كانت عادية ضمن ربها ما أتلغته ليل أو نهارا حيث فرط في حفظها وإن كانت غير عادية فلا يضمن ما أتلغته ليل أو نهارا ولو لم يربطها أو يغلقي عليها وهذا إذا لم يكن أحدهما والآخر (قوله لأنه مكاف) علة لقوله است كالعبد (قوله فاقاله أهل المعرفة) مبتدأ خبره محذوف تقديره يعمل به (قوله فان غفل عنه الخ) أي وأمالوا حكم بالقيمة ثم عاد عليه فاختلاف فيه فقال مطرف تضي القيمة لرب الزرع وقال غيره نرد والراجح قول مطرف كافي التوضيح نقله بن والظاهر أن الزرع على قول مطرف للجاني (قوله على ما تقدم) أي على الوجه المتقدم في التقويم بأن يقال ما قيمته على تقدير ملامته الخ (قوله لأنه لم يؤمن) هكذا بالقيد (قوله وهذا فيما يمكن منعه) حاصل ما في هذه المسئلة أن الحيوانات التي لا يمكن التحرز منها ولا الحراسة لها كحمام وشحوة فقلع يمنع

وإذا زمه الضمان فعله (وإن زاد) ما أتلغته من زرع (على قيمتها) وليس لربها أن يسلمها فيما أتلغته فليست كالعبد الجاني لأنه مكاف (وقوم إن لم يبد صلاحه على الرجا والخوف) بأن يقوم مرة واحدة على الرجا والخوف بأن يقال ما قيمته على تقدير سلامته وتقدير بجاهته فما قاله أهل المعرفة فان غفل عنه حتى عاد كما كان فلا شيء فيه ولو أتلغته بعد بدو صلاحه فقيمته وقت اتلافه (لا) ما أتلغته غير العادية (نهارا) فليس على ربها ضمان بشرطين (أن مرحت يبعد المزارع) جدا بحيث لا يظن وصوله للزرع فانفق أنها وصلت فلا ضمان فان كان يقر به فعلى ربها الصمان لقيمة الزرع على ما تقدم (ولم يكن معمارا) فيه قدرة على حفظها (وإن) باب كالمعمار فيه كعبية لحفظها (فعلى الراعي) الضمان للزرع ولو صيلا لأنه لم يؤمن على الملف فان لم يكن فيه قدرة على حفظها فالضمان على ربها وهذا فيما يمكن منعه أما مثل الحمام والنحل فلا ضمان على ربها وعلى رب الزرع حفظه وأما ما أتلغته الدابة بفعل شخص فعلى قاعه وإن سقط را كهبها فأنلف بها لافني ماله وغير المال

تَدْبِيرُهُ عَلَى عَاقِلَةٍ نَومًا أَتَقَفَتْ بِذَنبِهَا أَوْ أَتَقَفَتْ وَلَدَهَا فَهَذَا مَعْنَى أَنَّ أَتَقَفَتْ مَسْكُوتًا أَيْ لَمْ يَلْعَلْ وَالْأَفْعَالُ مِنْ أَمْرٍ هِيَ وَأَنْ أَتَقَفَتْ بِغَيْرِ فِعْلٍ بَلْ بِسَبَبِهَا كَحَجَرٍ أَطَارَتْهُ ضَمِنَ الْقَائِدِ أَوِ السَّائِقِ أَوْ الرَّاكِبِ وَلَوْ حَصَلَ مِنْهُ أَنْذَارٌ لَانْ مِنْ بِالطَّرِيقِ لَا يَلْزَمُهُ التَّنْحِي فَلَا يَنْفَعُ قَوْلُهُ يَمِينُكَ شِمَالُكَ إِذَا حَصَلَ تَلَفٌ ٣٨٨ شَيْءٌ فَإِنْ اجْتَمَعُوا ضَمِنَ الْقَائِدُ وَالسَّائِقُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ مِنَ الرَّاكِبِ فَإِذَا

FLA

أرأيت من اتخذها ان كانت تؤذي الناس وهو قول ابن حبيب ورواية مطرف عن مالك وقيل لا ينعون
من اتخذها ولا ضمان عليهم فيما ألتفته وعلى أرباب الشجر والزرع حفظه وهو قول ابن القاسم وابن
كثانة وأصبح وصوب ابن عرفة الأول لا مكان لاستغناء ربهما عنها وضرورة الناس للزرع والشجر
ويؤيده قاعدة ارتكاب أخف الضررين ولا يكن المفسد قول ابن القاسم ولذلك اقتصر عليه الشارح
(قوله قد بته على عاقبته) أي ان بلغت ثلث دية الجاني أو المجني عليه (قوله كان ألتفت بمسكها الخ) هذا
اختصار مخجل وأصل العبارة في عب فان ألتفت دابة نادى ربه ارجلا بما ساكها فامسكها أو امره
بمسكها ففعل ففعلته أو قطعته له عضوا لم يضمن ربهما كعدم ضمان راكب وسائق وقائد ما حصل من فلوها
بذني ولدها فان نادى صيها أو عبدا بما ساكها أو مسقيها فالتفت بقيمة العبد ودية الصبي على عاقلة الأمر
كناخس دابة فقتلت رجلا فعلى عاقلة الناحس فان قتلت رجلا في مسل الصبي أو العبد أو امرها
بمسكها فعلى عاقلة الصبي ولا رجوع لهم على عاقلة الأمر ويخير سيد العبد بين أسلامه ولا رجوع له على
لأمر وبين قدائه بديه المذموم

(باب في العتق وأحكامه)

(قوله ولا يقال عتق العبد) لان الفعل اللازم لا يثنى للمجهول (قوله خلوص الرقعة من الرق) خبر
المبتدأ وهذا هو المعنى الاصطلاحي وأما لغة فهو الخلو والبراءة وقال الجوهري العتق الكرمية لما بين العتق
في وجهه فلان يعنى الكرم والعتق الجمال والعتق الحرية وكذلك العتاق بالفتح والعتاقة تقول منه عتق
العبد يعتق عتقا وعتاقه وعتاقا اهـ وسمى البيت بالعتيق امانا لخلوصه من يد الجبابة اذ لم يملكه جبار
واما لان الله اعنته من العرق بالطوفان (قوله فهو من أعظم القرب) أى ولا اشرع ككفارة للقتل
وأجعت الامة على منع عتق غير الأذى من الحيوان لانه السائبة المحرمة في القرآن كان الرجل في
الجاهلية يقول ان قدمت من سفرى فناقى سائبة ويصير الانتفاع بها حراما عندهم قال الله تعالى
ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة قال آية وان لم تصرح بالتحريم لكم ما مسئلة له (قوله ومع ذلك الخ)
هذا الكلام لا يحمل له ولا منازع فيه (قوله ثلاثا وستين رقبة) هذا العدد لا مفهوم له ولا قد ثبت في
الصحيح أنه أعتق من هو ازن ستة آلاف نسمة (قوله وأركانها) أى العتق وقوله ثلاثة أى وقد أفادها
بقوله المعتق وربى القى هو الذات المعتوقة ومصبغة (قوله أراد بالركن ما يتوقف عليه الشيء) جواب
عن سؤال وهو أن الركن ما كان داخل الماهية والمعتق والمعتوق ليسا داخلين والا لصح حملهما على
العتق كما يحمل الحيوان والناطق على الانسان وهو باطل (قوله شمل السكران بحرام) أى على
القول المشهور ومقابلته عدم صحة عتقه والحد لاف في السكران الذى عنده نوع من العقل وأما الطافح
الذى لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة فهذا الاختلاف في أنه كالجنون في جميع أحواله
وأحواله فيما بينه وبين الله وفيما بينه وبين الناس الاما ذهب وقته من الصلوات فانه لا يسقط عنه ذكر
أن التفصيل في قول القائل

لا يلزم اليه ان اقراره عنود • بل ما جنى عتق طلاق و حدود

انما ذكره ابن رشد في السكران الذي معه ضرب من العقل قال وهذا مذهب مالك وعامة اصحابه وهو
أظهر الاقوال وأولها بالصواب اه ما يخص من بن (قوله لما قدم انه) أي الحال والشأن وقوله يلزم
حنايته بيان المرجع الضمير (قوله فلا يلزم السفيه عتق) أي وان كان صحيحا له امضاؤه اذا رشد ما لم يكن
رده وليمه قبله (قوله لانه ليس له قبح الخ) أي وهو غير متمول والحر عليه انما يكون في الماليات (قوله ولزم

العتق

رشيد على الاظهر أما الصبي اذا علق ثم حمل العلق عليه بعد اوجسه فلا يلزمه العتق اتفاقا لانه غير مكلف ولو اعتق السفينة أم ولده لم يلزم لانه ليس له فيه غير الاستمتاع وقابل الخدمة (يلزم) العتق

مكلفا (غير محجور لأمر يضا) في زائد ثلثه كما قال فلا وارث زدة (وزوجة فيما زاد على ثلثه) أي ثلث المحجور عليه من مريض وزوجة
ورد الوارث ايقاف والزوج قيل ايقاف وقيل ابطال ومدينه فلا يلزم عتقه ان (أحاط دينه) بماله ولو لم يحجر عليه (فغيره رده) أي
العتق حيث استغرق الدين جميع الرقبة (أو) رد (بعضه) ان لم يستغرق جميعها فإذا كان عليه عشر ون والعبد يساويها فلا يرجم رد العتق
وان كان العبد يساوي أو بهين فرب الدين بقدر دينه فيباع من الرقيق بقدر الدين ان وجد له

٣٨٩

مشتري ذلك والارد الجميع
ومحل كون الغريم له الرد
(الا ان يعلم) بالعتق ولم يرد
فليس له رد (أو يطول)
زمن العتق وان لم يعلم
والطول بان يشتر الموقوف
بالحرية وتقبل شهادته
مما هو من أحكام الحرية
وقيل زيادة على أربع
سنين فاذا طال فلا رد لان
الطول مظنة العلم فلا
يفيده قوله لم أعلم بالعتق
مخلاف هبة المدين ومصدقته
فيردان ولو طال الزمن
لان الشارع في العتق
مشتوف للحرية (أو
يستفيد) السيد (مالا)
بعد العتق يقي بالدين ولم
يرد العتق حتى أعسر فلا
رد (وان) كانت استفادة
المال (قبل نفوذ البيع)
للعبد بان رد السلطان عتق
المدين وباع عليه العبد
بالحيار كما هو المطلوب فقيل
مضى الثلاثة الايام أفاد
السيد مالا يقي بالدين فيمضي
العتق وليس للغريم رده
لان رد الغريم ايقاف
والحاكم كمن باب منابة
وأما رد الوصي والسيد
فابطال (ورقيق) عطفه
على العتق وسواء كان كاملا

العتق مكلفا) خرج الصبي والمجنون وقوله غير محجور يخرج السفينة في القليل والكثير والمريض
والزوجة في زائد الثلث والمدين في القليل والكثير فلذلك ذكر المحتر زان بقوله لأمر يضا الخ (قوله كما قال
فلا وارث رده) كلامه يوهم أن القائل المصنف وليس كذلك فالصواب حذف قوله كما قال (قوله والزوج
قيل ايقاف وقيل ابطال) صوابه أن يقول الزوج قيل ابطال وقيل لا ابطال ولا ايقاف لان أشهب
يقول بالأول وابن القاسم يقول بالثاني وحجة ابن القاسم قول المدونة في النكاح الثاني لو رد عتقها ثم
طلقها لم يقض عليها بالعتق ولا ينفى لها ملكه اه أي فلو كان ابطالا لجاز لها ملكه ولم يطلب منها تنفيذ
عتقه وقد قيل هو ابطال كما قال أشهب ولو كان لما كانت تجز عتقه حال المحجر طلب منها تنفيذ عتقه
عند زوال الحجر (قوله والارد الجميع) أي ويبيع كله (قوله ولم يرد) أي حين علمه (قوله أو يطول زمن
العتق الخ) أي مع حضور رب الدين وقوله وان لم يعلم أي والحال انه لم يعلم غريمه فالطول وحده كاف ولا
ينظر لقول الغرماء لم تعلم كما في ابن عرفة وغيره اما لان الطول مظنة للعلم واما لاحتمال أن السيد استفاد
مالا في تلك المدة (قوله ولو طال الزمن) أي والموضوع أن الغريم لم يعلم وأما ان علم بالحبة والصدقة
وسكت فيمضيان كما عتق اتفاقا (قوله أو يستفيد السيد مالا) معطوف على قوله يعلم أي فوانع رد الغريم
للعتق أحد أمور ثلاثة لم أعلم الغريم به مع السكوت أو الطول أو استفادة مال السيد العبد يقي بالدين بعد
عتقه ولو لم يقيم الغريم حتى ضاع ذلك المال ورجع للأعداء (قوله فقبل) في الثلاثة الايام أي مدة
خيار بيع الحماكم لان خيار بيع الحماكم ثلاثة ايام في كل شيء وان كان الخيار في الرقيق أكثر وأما لو
استفاد المال بعده فأيام الخيار فلا رد وهذا كله اذا كان البائع السلطان كما صور به الشارح والمفلس
أو الغرماء باذن السلطان وأما لو كان البائع العسراء أو المفلس بغير إذنه فيرد اليه حتى بعد نفوذه أيضا
حيث استفاد المدين مالا كما في ح ذكره محمدي الاصل (قوله وأما رد الوصي والسيد فابطال) أشار ابن
غازي الى ضبط جميع أقسام الرد بقوله

أبطل مبيع العبد والسفينة • برده مولا ومن يلبسه
وأوقف فعل الغريم واختلف • في الزوج والقاضي كبذل عرف

(قوله كحق السيد اسقاطه) أي وذلك كما لو وصى به فقلان ثم نجز عتقه فان عتقه صحيح ماض لانه وان
تعلق به حق الغير وهو الموصى له به الا أن هذا الحق غير لازم لان له أن يرجع في وصيته وتنجز العتق
هنا بعد رجوعها عنها (قوله وهي مالا تنصرف عن العتق الخ) أي مالا تنصرف عنه الى غيره ولو بنسبة
صرفه وقوله وتنصرف عنه بنسبة بمنزلة الاستدراك كانه قال لكن تنصرف غيره بقريته (قوله
وهي مالا تنصرف عنه الخ) أي لغيره وقوله الابالنية أي أو بالقريته بل هي أولى لانها تنفع في
الصريح (قوله وهي مالا تنصرف اليه الخ) هذا هو التحقيق والماصل ان الصريح هو مالا تنصرف
للغير ولو بالنسبة ل بالقريته والبساط والكنابة الظاهرة مالا تنصرف عنه الابالنية أو القريته
والبساط ولا يتوقف صرفه على نية بل عند الاطلاق فيكون له والتفعية مالا تنصرف له الا
بالنية والطلاق في الاقسام الثلاثة كالعتق (قوله بعثت) المناسب للمصنف أعثقت لما تقدم
أن عتق لازم لا ينصب المفعول بنفسه بل بالهمزة فسارة الشارح له غفلة عما قدمه (قوله والواو

الرق أو ذاتا شائعة ووصف الرقيق بقوله (لم يتعلق به) أي برقمته (حق لازم) بان لم يتعلق به حق أصلا أو غير لازم كحق السيد اسقاطه
احترازا من المرهون والخاني ور به معسر والاعجل الدين والارش (ومبعة) عطف على العتق وهي اما صريح قوي مالا تنصرف عن العتق
بنية غيره وتنصرف عنه بقريته واما كناية ظاهرة وهي مالا تنصرف عنه الابالنية واما كناية خفية وهي مالا تنصرف اليه الابالنية
وبدأ بالصريح فقال (بعثت) رقبته أو عتقته (وفككت) رقبته أو أنت مفكوك الرقبة (وحررت) كذلك ولو قيد بزمن فان العتق
يتأبد كقوله أنت حر في هذا اليوم

والأو بمعنى أو وحمل العتق بالصيغة المبرجة حيث كانت (بلاقرينة مدح) فإن وجدت صريحاً عن العتق كقول العبد فعلا حسناً فقال سيده أنت حر ولم ينو به العتق بل أنت تفعل فعل الحر (أو غيره) أي غير المدح كقرينة ثم وزجركم خالفه سيده فقال له أنت حر الخ فلا يلزمه عتق في قضا ولا قضاء وقرينة مكس فلو طلب المكس مكس العبد فقال سيده هو حر فلا شيء عليه ولو حلفه وأشار للكنية الظاهرة بقوله (و بذكره بيتك نفسك) أو خدمتك أو عملك أو غلتك طول عمرك ولا يذريجهل (أو لا ملك) لي عليك (أو لا سبيل لي عليك) ولا ينفعه دعوى أنه أراد غير العتق (الا) أن يكون ذلك (الجواب) لكلام قبله وقع من العبد فإنه يصدق في إرادة غير العتق وأشار للكنية الخفية التي لا تنصرف للعتق إلا بنية بقوله (وبكاسقني) الماء (و) بقوله للعبد (أذهب) وأدخل بالكاف كل كلام ينوي به العتق وقوله (إن نواهيه) راجع لقوله ٢٩٠ وبكاسقني الخ لا ما قبله لما علمت أن الظاهرة لا تحتاج لنية فإن لم ينو العتق بنحو

بمعنى أو) أي في قول المصنف وفككت وسحرت (قوله بلاقرينة مدح) أي حال كون الصريح ملتصقاً بعدم القرينة الدالة على مدح ذلك العبد (قوله الخ) أي إلى آخر اللفاظ المبرجة التي تقدمت في المصنف (قوله فلا شيء عليه ولو حلفه) أي من جهة العتق وأما من جهة اليمين فإن وجدت شروط الأكرام فلا حنث ولا نفي الحنث (قوله ولا ينفعه دعوى الخ) مقتضى كون هذه الصيغة من الكناية الظاهرة أن الدعوى تنفع لما تقدم أن الكناية الظاهرة تصرفها النية (قوله وأدخل بالكاف الخ) ظاهره حتى مبيع الطلاق فإذا قال لرفقه أنت طالق ونوى به العتق فإنه يلزمه أنه هو أولى من اسقني الماء لكن يعكس على هذا قولهم كل ما كان مبرجاً في باب لا يكون كناية في غيره (قوله وعلمت أن الظاهرة الخ) هذا هو المتعين وهذا يؤيد قولنا مقتضى كون هذه الصيغة الخ (قوله فيلزم إذا قال الخ) حاصله أنه يخص بما عينه فيلزمه عتق من في ملكه وما يتجدد علقه أم لا إذا لم يقيد بالآن ولا بأبد ونحوه فإن قيد بالآن ككل مملوك أم ملكه من المصنوعة الآن حر لزمه فيه فقط معلقاً أم لا لافيه من يتجدد من المصنوعة مثلاً وان قيد بأبد ونحوه فالعكس أي يلزمه فيمن يتجدد لافيه من عنده معلقاً أم لا أم لا والصورت أفاده عب (قوله وعمومه كالطلاق) أي في الجملة قال في الحاشية والحاصل أن من قال كل مملوك أم ملكه حر ولم يقل أبداً ولا في المستقبل معلقاً على شيء كدخول الدار مثلاً أو غير معلق فإنه يلزمه عتق من ملكه حال حلفه فقط لافيه من يتجدد ملكه وهو يخالف كل امرأة أتزوجها طالق فإنه لا يلزمه فيمن تحتها ولا فيمن يتزوجها بذلك سواء علم أنه أم لا والفرق أن الشارع متشوف للحرية وأما إذا قيد بأبد أو في المستقبل فيستوى البابان في عدم لزوم لافيه من تحتها ولا في غيره (قوله في صيغة الحنث) أي مطلقاً غير مقيد بأجل والحاصل أنه يمنع من الوطء والبيع في صيغة الحنث غير المقيدة بأجل وأما صيغة البر فلا يمنع في واحد منهما وأما صيغة الحنث المقيدة بأجل كقوله إن لم أفعل كذا في شهر كذا فامتنع من البيع لأنه يقطع العتق ويضاده (قوله وهو في عتق بعض الخ) أي ويأتي قوله في الطلاق وأدب المجزئ وفي أن التجزئة في العتق مكرهة فقط ولا أدب فيها (قوله وقال أشهب يعق) أي بقوله اخترت نفسي وإن لم يرد به العتق لأنه لا معنى لاختياره نفسه إلا إرادة العتق في نفس الأمر (قوله أذن من طلق لأجل ينجز عليه) إنما ينجز عليه لأن بقاءه لأجل يشبه نكاح المتعة (قوله يبلغه عمره ظاهراً) قيد في الطلاق والعتق وحذفه من الأول للدلالة الثانية عليه ومفهوم هذا القيد أنه إن طلق أو عتق لأجل لا يبلغه عمره ظاهراً كقوله بعد مائة سنة فانت حرة أو طالق فلا يلزمه شيء فيما (قوله فيطلقان معاً) أي الآن وليس له اختيار واحدة وخسیره المدينون كالعتق وهو ضعيف

اسقني فلا عتق وعلمت أن الظاهرة هنا تنصرف عنه بالنية خلافاً لما في عتق الباقي (وهو) أي العتق (في خصوصه) كالطلاق فيلزم إذا قال إن ملكك عبداً من الزنج أو من بلد كذا فهو حر أو كل عبد ملكك في سنة كذا فهو حر فيلزم عتق من ملكه لتخصيصه (وعوممه) كالطلاق فلا يلزم شيء في قوله كل عبد أم ملكه فهو حر لدفع المخرج في التعميم (و) العتق (في منع وطء أو) في منع (بيع في صيغة الحنث) كالطلاق نحو أن لم أفعل كذا فامتنع من وطئها وبيعها أو فعبدي فلان سوف يمنع من بيعه حتى يفعل فإن مات قبل الفعل عتق من الثالث فإن قيد بأجل فيمنع من البيع وله الوطء إلى ضرب الأجل بحيث لو وطئ لغرغ الأجل لأن البيع يضاد العتق بخلاف الوطء

والفرق

وهو في (عتق بعض) كالطلاق فإذا قال نصفك أو ربعك حر عتق جميعه (أو عضو)

كقوله يدك حرة فيعتق جميعه (ونحوه) ككلامك أو شعرك عتق الجميع لكن التكميل في عتق بعض الخ يحتاج لحكم حاكم بخلاف الطلاق فالتمشيه في الجملة من حيث كونه يتكامل (و) العتق (في عليك) لا بعد أمر نفسه أو غيره يصنع له كتمليد الزوجة أمر نفسها (و) هو في (جوابه كالطلاق) فإذا قال في جواب سيده أعتقت نفسي فيعتق إنما كان اخترت نفسي فإن لم ينو به اخترت نفسي فالمدح لا يعتق وهو قول ابن القاسم وقال أشهب يعق فخالف الزوجة عند ابن القاسم (الا) العتق (لأجل) فإنه يخالف الطلاق لأن من طلق لأجل ينجز عليه ومن أعتق لأجل لا يبلغه عمره ظاهراً فلا ينجز عليه حتى يأتي الأجل (أو) قال لا متبه (أحدًا كما) حرة ولا بة له وليس كالطلاق

إذا قال لزوجتي أجدد كما طالق فيطلقان معاً

فثبت لانيه وانافي الامتين (فله الاختيار) في عتق واحد وامساك الآخر فان نسي من نواهما عتقا كالمطلق فالمخالفة حيث لا يملك ويستوي العتق والطلاق في النسيان (أو) الا ان قال لامته (ان جلت) متى فانت حرة (فله وطؤها في كل طهر مرة) حتى تحمّل فاذا جلت عتقت وترجع عليه بالغلة من يوم الوطء بخلاف الزوجة اذا قال لها ان جلت فانت طالق فله وطؤها مرة ومضى وطئها في الطهر الذي حلف فيه حنت ولو كان الوطء قبل بينه وهذا هو الصواب (وان قال) لامتيه (ان دخلتما) الدار مثلاً فانت ما حرتان (فدخلت واحدة) منهما الدار (فلا شيء عليه فيهما) أي فلا تعتق الداخل ولا غيرها حتى يدخل في زمن واحد هذا مذهب ابن القاسم جلا على كراهة الاجتماع فلو دخلت واحدة بعد أخرى فلا شيء عليه والزوجتان في

٢٩١

الاضافة للبيان أي بمجرد الملك بدون حكم حاكم على المشهور (أصله) أي المالك غير المدين نسباً لارضاعاً وان علا فيعتق عليه الجداخ (وفرعه) وان سفل بالاناث فالولي بالذكور (واخبرته مطلقاً) ولولا ما ولا يشترط في العتق بالقرابة الرشد على التحقيق (لا) يعتق بالملك (ابن أخ وعم) فقد توسط المالكية في قياس الحاشية القرية ومحل العتق بالملك للاصل والفرع والحاشية القريبة (الا) أن يكون الملك (بشراء أو ارث وعليه دين) أي والحال ان على المشتري الخ ديناً (فيبيع) في الدين ولا يعتق ولو علم بانه أنه يعتق على المشتري فان لم يكن عليه دين عتق بنفس المالك ولو كان الشراء مختلفاً في فساده ويكون فواته وفيه القيمة على التحقيق (و) عتق (بالحكم) لا بمجرد

والفرق بين الطلاق والعتق على المعتمد أن الطلاق فرع التسكاح وهو لا يجوز فيه الاختيار فلا يجوز أن يتزوج بنتاً يختارها من بنات رجل معين بعد العتق و فرع الملك وهو يجوز فيه الاختيار فيجوز أن تشتري أمة بجماعة على أن تختارها من اماء معينة (قوله أو الا ان قال لامته ان جلت متى الخ) أي والحال أنها كانت غير حامل وأما اذا قال لها وهي حامل ان جلت فانت حرة لم تعتق الا بحمل مستأنف وأما اذا قال لزوجه الحامل ان جلت فانت طالق ففي بهرام عن ابن القاسم ينجز طلاقها وذكر ابن الحاجب أن الطلاق كالعتق فلا تطلق الا بحمل مستأنف (قوله وهذا هو الصواب) أي لاحتمال حملها ولا يجوز البقاء على عصمة مشكوك فيها (قوله أي فلا تعتق الداخل الخ) أي وهذا بخلاف ما لو قال لامته ان دخلت هذين الدارين فانت حرة فدخلت واحدة منهما فانتعتق على قاعدة النجاسة ببعض وكذلك الحكم اذا قال لزوجه ان دخلت هذين الدارين فانت طالق فتطلق عليه اذا دخلت احدهما أفاده محشى الاصل (قوله وعتق بنفس الملك) ويشترط أن يكون الرقيق والمالك مسلمين أو أحدهما لا كافرين اذ لا تعرض لهما الادانرا فعلاً لنا (قوله على التحقيق) أي كما أفاده بن خلافاً في الاصل وعقب (قوله في قياس الحاشية القريبة) أي على الاصول والفروع (قوله والحاشية القرية) المراد بها الاخوة والاخوات ومحل عدم عتق الحاشية البعيدة بالقرابة كالعمات والحالات ما لم يولدها جاه لا بقرابتهن والافينجز عتقها لان القاعدة أن كل أم ولد حرة وطؤها تنجز عتقها أفاده في المجموع (قوله وفيه القيمة) فديقال حيث كان مختلفاً في فساده يكون فواته بالثمن لا بالقيمة وأما المجموع على فساده فأفاد الاخرى أنه لا ينقل ملكاً انتظر بن ولا يعتق في بيع الخيار الا بعد مضيه وفي المواضعة بعد رؤية الدم (قوله وبيعه صحيح) أي ماض (قوله مثله) هي بثلاثة (قوله وهل يؤدب) فديقال أدبه مع العتق يلزم عليه اجتماع عقوبتين وهو خلاف المهود في الحدود (قوله ويرجع بعد عتقه بفضل الارش الخ) أي يرجع على سيده بما يزيد أرش الجنابة على الكتابة وأما ان زادت الكتابة على أرش الجنابة أو ساوت فلا شيء له ولعل جعلهم الرجوع بزيادة الارش لتزيله حينئذ منزلة الحر المجنى عليه (قوله احترازاً عن رقيق مكاتبه) أي فلا يعتق عليه ويلزمه أرش جنابته الا أن نسكون مثله مقيسة للمقصود من ذلك العبد فيمن قيمته يعتق عليه كما في حاشية الاصل (قوله أما الكبير الرشيد الخ) أي فلا يعتق عليه ويرغم لصاحبه أرش الجنابات الا أن يبطل منافعه فيعتق عليه ويرغم لصاحبه قيمته كما تقدم في رقيق مكاتبه واعلم أن المثله ليست من خواص العتق فلو مثل بزوجه كان لها الرفع للحاكم فثبت ذلك وتطلق عليه لان لها التطبيق بانصره ولو لم تشهد القيمة بشكره (قوله فانه اذا مثل واحد منهم الخ) أما الصبي والمجنون فلا يلزمهما عتق بالمثله اتفاقاً لوجوب حفظ مالهما وكذا السفينة على الراجح لوجوب حفظ ماله وان كان يؤدب لذلك وأما العبد فلان في العتق زيادة في اتلاف مال السيد (قوله ومفهومة صورة

التشثيل فالولم يحصل حكم فلا يعتق وبيعه صحيح (ان تعمد) السيد (مثله) وهل يؤدب مع العتق قولان ويدل على تعدد المثله اقراره أو قرائن الاحوال واحترز عن الخطأ فلا يعتق عليه والقول للسيد في نفي العمد ما لم يعلم عداه (برقيقه) ولولم ولده أو مكاتبه ويرجع بعد عتقه بفضل الارش على كتابته (أو رقيق رقيقه) الذي له نزع ماله احترازاً عن رقيق مكاتبه (أو) مثل (برقيق محجوره) كان المحجور ولداً صغيراً أو كبيراً سفيهاً أما الكبير الرشيد فكالا جنبي (غير محجور) فاعل تعمد محترز عن الصبي والمجنون والسفيه والعبد فانه اذا مثل واحد منهم برقيقه فلا يعتق عليه (و) غير (ذمي) مثل (بمثله) بكسر الميم وكسر اللام بعد هاء ضمير عائده على الذمي فمنطوقه ثلاث صور فيها العتق تشثيل مسلم بعبد الذمي أو عبده المسلم وتشثيل ذمي بعبد المسلم ومفهومة وهو ذمي مثل عبده الذمي (كقطع ظفر) شروع في الامثلة التي توجب الحكم بالعتق

كأن كان مثله لأنه لا يختلفه غالباً إلا بعضه وهو شين (أو من) قلعه أو بردها بالبركتي الذهب تمسكتها (أو قطع بعض أذن) أو شرطها (أو) قطع بعض (جسد) من أي موضع فيشمل الحب والخصاء ولو قصد زيادة الثمن فلا يجوز بيعه ولا شراءه للمعتق بمجرد الفعل (أو خرم أنف) فإنه يكون مثله يعتق به إلا زينة كجعل خزام فيه اللثي وهل حلق شعر رأس العلية ولحية عبد تبيل كتاجر مثله يعتق به وهو ما في الأصل ورجحه بعضهم أولاً لاسرعة عودهم لأصلهم ما ورّجحه عبد الباقي والمصنف في الشارح ولا أحدفه هنا (أو وسم منار) بأي عضو (أو بوجهه ولو غيرها) أي بغير النار كوسم بآخرة أو غيره ورجح المصنف في شرحه أيضاً أنه مثله يعتق به ما لم يكن لازمة (و) عتق بالحكم على المشهور ٣٩٢ وقيل يكمل بنفس العتق وقيل إن كان الباقي له لم يحتاج لحاكم (جميعه)

الخ) أي لا عتق فيها وأعلم أن المعاهد ليس كالأعي في التفصيل المذكور بل إذا مثل بعينه لا يعتق عليه ولو كان مسلماً لأنه ليس ملتزماً بالحكامنا فلا تتعرض له أفاده محتمل الأصل (قوله وكان مثله) أي وإنما كان قطع الظفر مثله الخ (قوله لأنه لا يختلفه غالباً إلا بعضه) الضمير يعود على الظفر أي قاله غالب أن الظفر إذا زال لا يعود كله بل بعضه (قوله أو بردها) تبع في ذلك خيل لا وشرحه قاله بن لم يذكر الخصى وعياض وابن عرفة والتوضيح الخلاف في قطع السن أو السنين ولم يتعرضوا لذلك في برد الواحد أو الاثنين اه إذا علمت ذلك فذكر خليل له بطريق القياس على القلع (قوله ولو قصد زيادة الثمن) أي على العتق كما هو ظاهر إطلاق المدونة وابن أبي زمنين وابن أبي زيد كذا قال ح ثم ذكر أنه يفهم من كلام اللخمي أنه إذا خصاه ليزيد ثمنه لا يعتق عليه وإن كان لا يجوز باجماع أفاده بن (قوله للعتق بمجرد الفعل) المناسب أن يقول لأنه يحكم عليه بالعتق (قوله ورجحه بعضهم) نص ابن عرفة ابن رشد وروى ابن الماجشون حلق لحية العبد النبل ورأس الأمة الرفيعة مثله بخلاف غيرها ولم يذكر مقابله قاله بن (قوله أو وسم منار) حاصله أن الوسم بالنار إذا كان بمجرد علامة فلا يكون مثله في الوجه أو غيره وأما أن كان كتابه ظاهرة أو غير كتابه وكان متفاحشاً كان في الوجه فمثله اتفاقاً وإن كان في غيره فنقولان متساويان كما أفاده بن (قوله على المشهور) أي كما قال ابن رشد وقال اللخمي هو الصحيح من المذهب (قوله جميعه) فيه مسامحة وذلك لأن المتوقف على الحكم بقيته لا جميعه (قوله والباقي له) جلة حاله من فاعل أعتق (قوله أو معسراً) أي والحال أنه لا دين عليه يستغرق الباقي منه والا فلا يعتق عليه الباقي بالحكم (قوله لا يوم العتق) أي حصته (قوله ليس الدفع بالفعل شرطاً) أي وإنما الشرط دفعها بالقوة بأن يكون موسراً بها (قوله أن كان المعتق له نصيبه مسلماً) أي كان العبد مسلماً أو كافراً أو شريكاً مسلماً أو كافراً وبالجملة فالمدار على إسلام أحد الثلاثة كذا قيل وهو المأخوذ من الشارح واسكن المشهور والذي نقضه الخريشي أنه لا يعتبر إسلام الشريك في الحكم بالعتق حيث كان المعتق والعبد كافراً بن (قوله إلا أن يرضى الشريك بحكمنا) أي إن رضينا به نظر فإن أبان المعتق العبد أي أبعد عنه ولم يؤوه عنده حكم بالتقويم كافي عتق الكافر عبده الكافر ابتداء وإن لم يرضه فلا يحكم بتقويمه عليه وليس المراد أن الشريك يمكن إذا رضينا بحكمنا يحكم عليهما بالتقويم مطلقاً كما هو ظاهر الشارح كذا يؤخذ من عب (قوله أن أيسر معتق الجربها) لا يقال هذا يعني عنه قوله أن دفعها بناء على أن المراد بالدفع القدرة عليه وإن لم يدفع بالفعل لاستلزامه ليسارهما لاقتنا قول الاستلزام ممنوع إذ قد يدفعها من مال غيره لكونه غير موسراً فإن كان موسراً فلا يكمل عليه (قوله حلف ولا يسجن) أي على ما قاله عبد الملك ونقل مسجونون عن باقي الأصحاب أنه لا يحلف (قوله فليس قوله وفضلت شرطاً) أي بل الواو حالية (قوله وتقدم أنه يباع عليه الكسوة) أي تقدم ما يؤخذ منه ذلك

أي الرقيق (ان أعتق) السيد (جزاً) من رقيقه سواء كان من قن أو مدير أو معتق لأجسل أو مكانب أو أم ولد (والباقي له) أي السيد المعتق للجزء موسراً أو معسراً (كان بقي لغيره) بأن كان الرقيق مشتركا بين اثنين فأكثر فإذا أعتق بعضهم نصيبه فاعتق باقيه وهو حصه الشريل على من أعتق نصيبه (بقيته) وتعتبر القيمة (يومه) أي يوم الحكم لا يوم العتق وقوله (ان دفعها) أي من أعتق نصيبه ليس الدفع بالفعل شرطاً في عتق حصه الشريل بل يعتق ويلزمه القيمة وإن لم يدفعها بالفعل (و) شرط التكميل عليه أن (كان) المعتق له نصيبه (مسلماً) أو لم يكن المعتق للجزء مسلماً ولا شريكه لكن (العبد) مسلماً نظراً لحق العبد المسلم فلو كان الجميع المعتق وشريكه

والعبد ككفار فلا تتعرض لهم إلا أن يرضى الشريك بحكمنا (و) شرط التكميل أيضاً أن (أيسر) معتق الجزء (بها) أي بقيمة حصه شريكه فيعتق عليه جميعها (أو) أيسر (ببعضها) فيعتق عليه من حصه شريكه بقدر ما أيسر به فقط ولا يقوم عليه ما أعسر به فقط ولو رضى شريكه باتباع ذمته ويعرف عبده بعدم ظهوره مال له ويستل عنه جيرانه ومن يعرفه فإن لم يعلموا له مالا حلف ولا يسجن (و) أيسر بها أو ببعضها بأن (فضلت) قيمة حصه الغير (عن متروك المفلس) فليس قوله وفضلت شرطاً مستقلاً كما قاله في الشارح بأن زادت عن قوته وقوت الواجب عليه لظن اليسار وتقدم أنه يباع عليه الكسوة الزائدة والدار الخ (و) شرط عتق حصه الشريك عليه أن يكون (عتقه) أي الجزء باختياره (لا) أن كان عتق عليه جبراً كدخول جزء من يعتق عليه في ملكه

(بارث) فإنه لا يقوم عليه ولا يعتق جزؤه الشر بطلولو كان من دخل في ملكه الجزء جبرامليا (و) يشترط أيضا أن يكون (اشدأ العتق) في الرقبة (لا أن كان) الرقيق (حواليهض) قبل عتق الجزء فلا يقوم على من أعتق الجزء لأنه لم يتسدى العتق مثلا كانت الرقبة بين ثلاثة فاعتق واحد حصته ثم أعتق الثاني حصته فلا يقوم على الثاني نصيب ٣٩٣ الثالث ولو كان الثاني مملالا لأنه

لم يتسدى العتق بل على الأول أن كان موسرا وعلم أنه الأول (وقوم) المعتق بعضه على الشريك المعتق (كاملا) اذنى تقويم البعض ضرر على الشريك الذي لم يعتق (بماله) أى مع ماله وولده من أمته والتقويم انما يكون (بعد امتناع شريكه من العتق) فيسوم شريكه بعتق حصته من غير جبر فان امتنع قوم على من أعتق حصته (ان كان) أعتق حصته (بغير اذنه) أى بغير اذن شريكه الممتنع عن العتق (وملكاه) أى الشريكان معا (ونقض له) أى للعتق (بيعه) أى البيع الصادر من الثاني الذي لم يعتق وكذا من بعده سواء علم الشريك الذى لم يعتق وباع بعتق شريكه قبل البيع أم لا مالم يعتقه المشتري (و) نقض (تدبير) أى تدبير الثاني ويقوم أيضا قنا (و) نقض (كتابة) أى كتابة صدرت من الثاني ويقوم أيضا (و) نقض (تأجيل) أى اذا أعتقه الثاني لأجل فاقه بنقض ويقوم على المعتق الأول قنا فلا بد من أحد الشريكين أولا ثم

في قوله وترك له قوته والنفقة الواجبة عليه (قوله بارث) مفهومة أنه لو دخل بشرأ أو هبة أنه يكمل عليه الجزء الآخر وهو كذلك لأن قدومه على الشراء وعلى قبول الهبة يعد عتقا اختياريا فاقامل (قوله) أن يكون ابتداء العتق الخ) حاصله أن شروط تقويم الباقي على الشريك المعتق خمسة أن قوى على دفع القيمة وكان المعتق أو الموقوف مسلما أو أيسر بها أو ببعضه أو كان المعتق اختيارا له وابتدأه (قوله) كانت الرقبة المناسب كان كانت الرقبة لأنه تصويير المثل (قوله كاملا) أى على أنه رقيق لا يعتق فيه والحاصل أن المعتق بعضه يقوم على المعتق كاملا مطلقا سواء أعتق بعضه باذن شريكه أم لا على المشهور من المذهب وقيل يقوم عليه نصفه مثلا على أن النصف الثاني حر وهو قول أحمد بن خالد وفصل بعضهم فقال ان أعتق شريكه باذنه فكقول أحد وان أعتق بغير اذنه فكالمشهور وهذا ما مضى عليه المصنف قال ابن عبد السلام وينبغي على القول الأول أن يكون للشريك الرجوع على المعتق بقية عيب نقص العتق اذا منع الاعسار من التقويم عليه نقلة في التوضيح اهـ بن (قوله بماله) أى لأنه بعتق بعضه يمنع انقراض ماله لأنه تبع له فلذا وجب تقويمه مع ماله ويعتبر ماله يوم تقويمه على المعتق المكائن في محل العتق فاذا كان له حين التقويم مال موجود بمصر ومال بمكة اعتبر المال الموجود في محل العتق دون غيره (قوله ومالكاه) أى الشريكان معا أى وأما لو اشترى ياه في صفقتين فلا يقوم كاملا وماله أيضا مالم يمنع الثاني حصته بان يعتق الثاني بعض حصته بعد عتق الأول جميع حصته أو بعضها فيقوم على الأول البعض الباقي من حصته الثاني فقط لأن من حقه أن يقول انما يقوم على كاملا اذا كان الولاء كله لى (قوله وكذا من بعده) لا يقال البيع من مقونات البيع الفاسد لاننا نقول لا يكون مغوتا اذا كان البيع الثاني صحيحا وهذا لا يكون الا فاسدا للفرار لان التقويم قد وجب فيه قبل فدخل المشتري على قيمة مجهولة (قوله بعتق شريكه) متعلق بعلم (قوله مالم يعتقه المشتري) أى أذنه بعتق من مقونات البيع الفاسد كغير سوق أو بدن أو زيادة مال أو حدوث ولد له من أمته فاذا حصل في العبد مقوت مما ذكر فلا يتقض البيع في الجزء ويلزم المشتري ذلك الجزء بقيمته يوم قبضه ثم يدفع المتيق القيمة له ليكمل عليه عتق جميعه أفاده عتق الاصل (قوله ولا تنقض هبة الخ) حاصله أن الهبة والصدقة اذا حصلتا من أحد الشريكين بعد عتق الآخر فانهما ماضيان ولا ينقضان وكانت القيمة لله وهوب له أو المتصدق عليه وهذا مالم يخاف الوهاب أو المتصدق أنه ساءوب أو مات صدق لتكون القيمة لله وهوب له أو المتصدق عليه فان حلف فهو أحق بها كذا قالوا هنا (قوله وان ادعى المعتق الخ) ظاهر المصنف سواء ادعى علم شريكه بالعيب أم لا وبشهادة قول الباجي لو ادعى المعتق عيبا بالعبد وأنكره شريكه ففي وجوب حلفه قولان فتقييد الشارح له بالعلم طريقة أخرى (وتتمه) ان أذن السيد عبده في عتق عبده مشترك بينهما وبين آخر أو لم يأذن له ولكن أجاز عتقه قوم نصيب الشريك في مال السيد الأعلى لأنه المعتق حقيقة حيث أذن أو أجاز والولاء له فان كان عند السيد ما يفي بالقيمة فظاهر وان احتيج لبيع العبد المعتق بالكسر لعدم ما يفي بالقيمة عند سيده يبيع ذلك المعتق ليوفي منه قيمة شريكه بل ويجوز لسيد يبيعه للوفاء وان لم يحتج لأنه من جملة ماله يتصرف فيه كيف يشاء بل ويجوز للمعتق شراءه اذا بيع وهذه المسئلة كثيرا ما تقع في المعايير فيقال في أى موضع يباع السيد في عتق عبده وفي هذا المعنى قال بعضهم

يجوز لغيره ان يرسل دمه * على سيد قد يبيع في عتق عبده

٥٠ - صاوى - في

أعتق الثاني بتلا قوم نصيب المدبر على من أعتق بتلا (و) لا تنقض (هبة) صدرت من الثاني بل القيمة لله وهوب له (و) لا تنقض (صدقة) صدرت من الثاني بحضرة لشخص (وان ادعى) المعتق عند التقويم (عيبه) الخفى كسرقة وادعى شريكه نفي العيب (فله) أى ان أعتق حصته (تجلبغه) أنه لا يعلم العيب فان حلف قوم عليه من عيب نحو المعرفة والابق وان نكل حلف المدعى وقوم معيا

(باب في التدبير وأحكامه) (ندب التدبير) لأنه نوع من العتق (وأركانه كالعتق) مديرو مديرو وصيغة كما أشار لك بقوله (وهو تعليق مكلف) فلا يكون من صبي ولا مجنون ولا مكره (رشيد) خرج تعليق العبد والسفيه (وان) كان المكلف الرشيد (زوجه) دبرت (في زائد الثالث) من ماله الآن أو لم يكن ٣٩٤

ملكها للموت فيه الموت
يكون الزوج كبقية
الورثة (عتق رقيقه) معمول
تعلق أي تعليقه نفوذ
العتق (على موته) أي
موت المعلق بكسر اللام
(لزوما) خرج تعليق
الوصية كما يأتي (دبرت)
أي تعليق الخ أي دبرت
أو دبرت فلانا (وأنت مديرو
أو) أنت (مديرو) أنت
بكون الموعدة وصيها
فيلزم التدبير بهذه الصيغة
مالم يقترب بما يصرفه
للاوصية كقوله له أنت
مديرو الرجوع في ذلك
والا كان وصية كما قال (لا)
ان كان التعلق بالموت
على وجه الوصية فيكون
غير لازم إلى آخر ما قال (ان
مت من مرضي) هذا فانت
أو فلان (أو) قال ان
مت من (سفرى هذا)
فانت (أو) قال (أنت
مديرو) مديرو (وصية لازم)
فهو الرجوع فيما لم يزل
هذه الصيغة وصية لازم
(ان لم يرد) أي ان لم يصد
التدبير فان أدبره أراد
لزم (أو يعلقه) على شيء
فان علقه على شيء وصل
المعلق عليه فيكون لازم
تدبرا أو وصية كقوله ان
كأنت زيدا فانت حر ان مت

وما ذنبه حتى يباع ويشتري * وقد بلغ المملوك غاية قصده
ويملكه بالبيع ان شاء فاعلم * كذا حكموا والعقل قاض برده
فهذا دليل انه ليس مدركا * لحسن ولا قبح فقف عند حده

ومفهوم قولنا ان أذن أو أجاز أنه اذا لم يعلم السيد حتى أعتق العبد الذي أعتق الجزء فان كان ذلك السيد لم يستثن مال ذلك العبد الذي أعتق الجزء فاعتق العبد للجزء وكان الولاء للعبد دون السيد وان كان ذلك السيد استثنى ماله بطل عتق العبد للجزء

باب في التدبير

هو في اللغة النظر في عاقبة الامر والتفكير فيه وقال القرافي في التنبيهات التدبير مأخوذ من ادبار الحياة ودبر كل شيء ما وراءه يسكون الباء وضمتها والجارحة بالضم لا غير اه وفي بن جواز الغنم والسكون فيها كغيرها واصطلاحا ما ذكره المصنف بقوله وهو تعليق مكلف الخ (قوله ندب التدبير) اصل مشروعيته الكتاب والسنة والاجماع قال تعالى واذعوا الخير وقال عليه الصلاة والسلام المديرو من الثلث واجعت الامة على انه قربة (قوله مديرو) بكسر الباء مشددة أي منتهى التدبير وتو له ومديرو بصيغة اسم المفعول اسم للرقة والمراد بالركن ما توقفت هذه الشي عليه كما تقدم نظيره في العتق (قوله وهو تعلق مكلف) أي ولو سكران بحرام اذا كان عنده نوع تميز وأما اذا كان طائفا فهو كاللهيمة لا يلزمه شيء اتفاقا وما في عب فيه نظر وأما السكران بحلال فكالمجنون انما قال (قوله فلا يكون من صبي الخ) أي تدبيره باطل من أصله وكداية التدبير العبد والسفيه فيهما أي اما بطلانه من المجنون والمسكره والعبد فباتفاق وأما بطلانه من الصغير والسفيه فبلى الراجح كما في الحاشية وقال بعضهم انه من الصغير والسفيه وصية ملقطة التدبير فاسلاق التدبير عليه مجاز لا حقيقة وحيث يخرج من الثلث ولهما الرجوع بعد الرشده واستظهره في المجموع (قوله وان زوجه دبرت في زائد الثالث) أي دبرت عبدا قيمته أرشد من ثلث ماله ورد بالمبالغة قول سعد بن زید ان قول ابن القاسم يصح من الزوجة في زائد الثالث خطأ أفاده بن قتلا عن المواق (قوله لان الرقيق في ملكها الموت) أي فاما استخراجه والتجمل به وفي هذا منتهى لزوم وج لم يخرج العبد بالتدبير عن انتفاع الزوج به الى موته وبعد فزوج كبقية الورثة بخلاف العتق فان العبد يخرج عن انتفاع الزوج به (قوله خرج تعليق الوصية) أي لان تعلقها غير لازم فله الرجوع فيه وان غير مدبر فصار الفرق بين الوصية والتدبير لزوم وعدمه وهو دل على افتراق حقيقة التعلق وحاصل الفرق بينهما كما نقله بن عن المعيار ان العتق في التدبير ألزم منه وان شاء من الآن وان كان معلقا على الموت فوجب أن لا يرجع فيه والوصية أمر بالعتق مدبر وتو لم يرد على نفسه عتقا الآن العتق انما يقع على العبد بعد موت الموصي فلذا كان له أن يرجع كمن وكل رجلا لبيع عبده أو يهبه فله أن يرجع عن ذلك كما شاء من قول أو فعل مالم ينفذ لو قبل ما أمر به (قوله أي تعليق الى آخره) كلام ناقص لا معنى له ولعل حق العبارة أن يقول تعليق مكلف الخ مع دبرت الخ (قوله الى آخر ما قال) المناسب حذفه ويقول كقوله ان مت الخ (قوله أي لم يقصد التدبير) في بن النية كائنه وأما اذا أتى بما يدل عليه كقوله اذا مت فبأي فلا يرد ولا يغيرها من قول المديرو الصريح في النية فقط خلافا لابي انا (قوله ويكون لازم تدبرا أو وصية) الصواب لا وصية (قوله وأولى المال بعده) أي بخلاف المنفصل عنها

من مرضى هذا فكله (و) اذا بر السيد أمته الحامل (تناول) التدبير (حاشا) السكائن في اوقات التدبير وأولى الحاصل بعده لان كل ما شره فله ما شره (كقوله ما بر) حصل حله (من أمته) أي أمته فلان الما بر (ان حلت) به من أبيه (بوجه) أي بعد تدبير أبيه فالجمل مديرو به لا يبه لان نفعه الما به بعد التدبير بخلافه أو كما حمله به

أنه بماله مائتان وهما مع مائة السيد ثلثمائة وثلثمائة وهي نصف قيمته مع ماله فيعتق نصفه لثلث النصف وكذلك كانت قيمته
بلامال مائتين وترك السيد مائة فيعتق النصف فلو كانت قيمته مائة وترك السيد مائة وأربعين فمجموع التركة مائتان وأربعون وثلثه
ثمانون نسبتها من قيمة العبد أربعة أخماس فيعتق منه أربعة أخماس لأنك تنظر نسبة ثلث المال من قيمة العبد وبذلك النسبة يعتق
من العبد (وبطل) تدبير العبد ٣٩٦ ويرجع رقيقا لورثة سيده إن استحبوه (بقتل) العبد المدبر (سيده)

بقي المال كله سيده لكان فيه غبن على الورثة لأنه حيث ذكروا يكون عتقه قد خرج من أكثر من الثلث
فالقياص أنه لا يأخذ من المال إلا بقدر ما عتق منه واعتز به بحاله بقتل العبد المدبر فلو كان مالان مائة
التوضيح سهو ٨٠ وشبهة ما في التوضيح جوابها أن بقاء نصف المدبر مثلاً لورثة مع كل ماله أكثر
حظاً لهم إذا باعوه مما إذا كان نصفه رقاً لهم مع بعض ماله لأن قيمته إذا كان ماله مائة أكثر من قيمته إذا
كان ماله خمسين (قوله) وهما مع مائة السيد ثلثمائة أي والجميع يقال له مال السيد (قوله) بلامال
أي لم يكن مع العبد مال أصلاً وإنما قيمة ذاته مائتان (قوله) أربعة أخماس أي لأن خمس المائة عشر وثمانون
والثمانون أربعة أخماسها (وتنبه) إذا ضاق الثلث عن حمل المدبر وكان للسيد دين مؤجل على حاضر
مؤمر قوم عاجلاً فإذا كان عينا قوم بالعروض وقومت العروض بعين وإذا كان عرضاً قوم بعين فإذا
قوم الدين بخمسة عشر وترك السيد خمسة عشر وقيمة العبد خمسة عشر عتق كله لثلث له وأمان
كان الدين على غائب غيبة قريبة كالشهر وهو حال أو قريب من الحول فإنه يستأنى بالعتق إلى أن يقبض
ذلك الدين وأمان كان على غائب غيبة بعيدة أو حاضر معسر فإن المدبر يبيع للفرمان أو ما جاوز الثلث
منه فإذا حضر الشخص الغائب الذي عليه الدين أو أيسر المعسر بعد بيع المدبر فإنه يعتق من ثلث السيد
بنسبة ذلك سواء كان العبد يد الورثة أو مشترى به ولو تداولته الأملاك له ملخصاً من شراح خليل
(قوله) بقتل العبد المدبر سيده هذا بخلاف ما لو علق السيد عتق عبده على موت شخص فقتل العبد
ذلك الشخص فلا يبطل عتقه بل يعتق لمصول المعلق عليه ولزوم القصاص شيء آخر (قوله) في باغية
محترز قوله عدواناً وقوله فلو قتل سيده خطأ محترز قوله عدواناً وفلف وتشر مشوش (قوله) لأنه وقت
الجنابة رقيق أي والرقيق لا عاقلة له وأما قتل أم الولد سيدها عتقها من رأس المال وتقتل
به إلا أن يهتوا ورثة عنها ولا يتبع بعقل في الخطأ عند ابن القاسم فيلغز عتقه فيه القصاص ولا شيء في
خطئه (قوله) وحده أي فيحدث في القذف والشرب أربعين وفي الزنا خمسين (قوله) وغير ذلك
أي كعدم قتل فأنه إذا كان حراماً سلماً (قوله) كما تقدم في نظم الأجهوري) حق ما تقدم يكون هنا (تنبيه)
إذا قال السيد لعبده أنت حر بعد موتي وموت فلان توقف عتقه على موتها وعتق من الثلث أيضاً
و يبقى بعد موت سيده يخدم الورثة حتى يموت فلان فان مات فلان قبل السيد استمر يخدم السيد إلى
أن يموت وإن قال السيد في عتقه لعبده أنت حر بعد موت فلان بشهر مثلاً أو لم يقل بشهر فمعتق لأجل
يعتق عند وجود المعلق عليه من رأس المال ولا يلحقه دين ويخدم إلى الأجل فان قال ما ذكره في مرضه
عتق بعد موت فلان من الثلث وخدم الورثة حتى يتم الأجل وأما لو قال بعد موتي بشهر فإنه يكون وصية
مالم يرد به التدبير أو يعلقه كما تقدم اه ملخصاً من الأصل

باب في أحكام الكتابة

هي مشتقة من الكتاب بمعنى الأجل المضروب لقوله تعالى الأولى كتاب معلوم أي أجل مقدر أو من
الكتاب بمعنى الإلزام لقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم وكتب ربكم على نفسه
الرحمة ويقال في المصدر كتاب وكتابة وكتابة ومكاتبة قال تعالى والذين يبتغون الكتاب مما ملكت
أيما نكم فكان يوههم الآية (قوله) إذا طلبها الرقيق أن قلت قوله تعالى والذين يبتغون الكتاب مما ملكت
أيما نكم فكان يوههم أن علمتم فهم خيراً يقتضى وحواها إذا طلبها الرقيق أجيب بأن الأمر ليس للوجوب

فإضافة قتل للسيد من
إضافة المصدر لقوله
وفاعل القتل هو العبد
(عبد) عدواناً لأن كان
السيد في باغية وقتله عبده
المدبر فلا يبطل تدبيره فلو
قتل سيده خطأ فعليه الدية
لأعلى عاقبته لأنه وقت
الجنابة رقيق (و) بطل
التدبير (باستغراق الدين
له) أي للمدبر أي لقيمته
(والتركة) وسواء كان
الدين سابقاً أو لاحقاً
حيث مات السيد وسيد كر
حكمه في حياة السيد
فإذا كان عليه دين مائة
والعبد قيمته خمسون وترك
سيده خمسين فأقل بطل
التدبير كله (و) بطل
(بعضه) أي التدبير
(بمجاوزه الثلث) أي
بمجاوزه البعض ثلث الميت
لأن التدبير إنما يخرج من
الثلث فإذا كانت قيمته
خمسة وترك سيده خمسة
ولادين على سيده ثلث
التركة ثلاثة وثلث هي قيمة
ثلث المدبر فيعتق ثلثاه ويرق
ثلثه (وله) أي للمدبر (حكم
الرق) في خدمته وحدوده
وعدم حد قاذفه وعدم قبول
شهادته وغير ذلك في حياة
سيده بل (وإن مات سيده

حتى يعتق فيما وجد) من مال سيده (وقت التقويم) فلو تلف بعض مال السيد بعد موته وقبل التقويم إنما
يعتق فيما بقي ولا ينظر لما تلف قبل التقويم (ولغريم رده) أي التدبير (في حياته) أي حياة السيد (إن أحاط دين سبقة) أي
سبق التدبير كما تقدم في نظم الأجهوري (باب) في أحكام الكتابة • وبين المصنف حكمها بقوله (تدب مكاتبة أهل التبرع)
إذا طلبها الرقيق وإضافة مكانة

لأهل من إضافة المصدر لفاعله وسواء كان أهل تبرع بجميع ماله أو ببعضه فيشمل الزوجة والمريض ومفهومه أن غير أهل التبرع لا تندب له وفيه تفصيل فإن كان صبيًا فإطلاعه بناء على أنها عتق ومحيطة متوقفة لزومها على إجازة الولي بناء على أنها يسع فإن كان المكاتب مرصًا أو زوجة في زائد الثالث فمحيطة متوقفة على إجازة الوارث أو الزوج ثم عرف الكتابة تبعًا لابن عرفة بقوله (وهي) أي الكتابة شرعا (عتق على مال مؤجل) خرجت القطاعة لأنها على مجل (من العبد) ٣٩٧ خرج عتقه على مؤجل من أجنبي

فلا يسمى كتابة وتخرج ما لم يكن على مال أصلا كالعتق المبطل والمؤجل والتسديد (موقوف) صفة لعتق (على أدائه) أي على أداء ذلك المال المعقوق عليه (وأركانها) التي تتوقف عليها (أربعة) أولها (مالك) للرقبة وشرطه الرشد فإن كان سفيها فكالصبي فيما قدمناه (و) جاز (ولي محجور) صبي أو سفيه أو مجنون كان الولي أبا أو غيره (مكانة رقيقه) أي رقيق المحجور (بالمصلحة) فإن لم يكن في الكتابة مصلحة فلا ومفهوم مكانة أنه ليس له عتقه نأجرا على مال مجمل لأن له أن ينزع ماله من المحجور بدون عتق (و) ثاني الأركان (رقيق وإن أمه) بالغة برضاها (وصغيرا) ذكرا أو أنثى بناء على أن الرقيق يجبر على الكتابة لا على المشهور إذ لا بد على المشهور من رضا ورضا الصغير غير معتبر فهو مشهور وصفي على ضعيف وإن كانت الأمه والصغير (بلا مال) لهما (و) لا (كسب) لهما

لأن الكتابة إما يسع أو عتق وكلاهما لا يجب والامرجاء في القرآن لغير الوجوب كثيرا كقوله تعالى وإذا حلتم فاصطادوا أو الصيد بعد الإحلال لا يجب إجماعا وقال تعالى فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله وكل من الانتشار والابتغاء لا يجب بعد انقضاء الصلاة بل الأمر فيها ذكر للإباحة والكتابة لما كانت عقدا فيه غرر والأصل أنه لا يجوز فاذن المولى فيها للناس بقوله فكاتبوهم فالآية إنما تدل على الإباحة والنسب مأخوذ من عموم قوله تعالى وأفعلوا الخير لعلكم تفلحون (قوله فيشمل الزوجة والمريض) تبرع على قوله أو بعضه (قوله بناء على أنها يسع) وكذلك تصح من السكران بحرام إن كان عنده نوع غميز بناء على أنها عتق لتسوف الشارع للحرية وبطل منه بناء على أنها يسع فهو على العكس من الصبي والسفيه (قوله عتق على مال) قال ابن مرزوق صوابه عتق يوجب عتقا على مال الخ لأن الكتابة سبب في العتق لأن نفسه كذا في بن (قوله خرجت القطاعة) أي فهي مغيرة للكتابة ولذا قال في المدونة لا يجوز كتابة أم الولد ويجوز عتقها على مال معجل وقد كانت الكتابة متعارفة قبل الإسلام فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن القين وابن خزيمة وقول الرويان الكتابة إسلامية ولم تعرف في الجاهلية خلاف الصحيح وقيل أول من كتب في الإسلام أبو المؤمل فقال النبي صلى الله عليه وسلم أعينوا أبا المؤمل فأعين فقضى كتابته وفضلت عنده فضله فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أعينها في سبيل الله وقيل أول من كتب في الإسلام سلمان الفارسي ثم بريرة أمه في حاشية الأصل نقل عن الموطأ (قوله خرج عتقه على مؤجل من أجنبي) أي فتجوز ذلك كمن يقول الأجنبي السيد خذ مني مائة بعد سنة وأعتق عبدك (قوله فكالصبي فيما قدمناه) أي من أنها باطلة بناء على أنها عتق ومحيطة متوقفة لزومها على إجازة الولي بناء على أنها يسع (قوله بالمصلحة) أي حيث استوت المصلحة في الكتابة وعدمها فالجواز على بابه وإن تعينت المصلحة في الكتابة وجبت وإن تعينت في عدمها منعت (قوله لا على المشهور) أي من أن الرقيق لا يجبر على الكتابة (قوله مبني على ضعيف) أي وهو القول بجبر العبد على الكتابة (قوله والأفلاحيوز) أي بناء على المشهور ومن عدم جبر العبد على الكتابة (قوله وأخذ منها أيضا الجبر) الذي أخذ الجبر منها أبو اسحق التوماني والذي أخذ منها عدم الجبر ابن رشد (قوله إلا أن يكون غائبا الخ) أي فيجبر اتفاقا أي لقوله في المدونة ومن كاتب عبده على نفسه وعلى عبده السيد غائب لم يعد الغائب وإن كره لأن هذا الحاضر يؤدي عنه (قوله بكذا) أنظر لوترك قوله بكذا هل تبطل الكتابة بناء على أنها يسع وهو يبطل بجهل الثمن أو تصح ويكون على العبد كتابة مثله بناء على أنها عتق والعتق لا يشترط فيه تسمية عوض إن قلت لم يجز بالاول لأن الشيء المكاتب به ركن من أركانها والمأهية تنعدم بإقدامه أحبيب بانه يمكن أن يرد بالركن إن لا يشترط عدمه أعم من أن يذكرا أو يسكرت عن ذكره كركنية الصداق مع صحة نكاح التفويض فتأمل (قوله وإن لم) المراد بلزومه وجوبه والمراد بتنجيمه تأجيله لأجل معين فالمشهور لزومه وتنجيمه (قوله لكتبتها) أي يقال لها قطاعة كما يقال لها كتابة فالقطاعة عنده من أفراد الكتابة والمذهب الاول ومجمل لزوم التنجيم على الاول ما لم يتم قرينة على أن مراد السيد القطاعة والأفلاحيوز تنجيمها وتكون في هذه الحالة قطاعة لا كتابة فتحصل أن الخلاف بين القولين معنوي وذلك لأن

لكن لا بد من قدرهما على الكسب والأفلاحيوز كتابتهما (ولا يجبر الرقيق على) أي على قبول الكتابة على المشهور والمأخوذ من المدونة وأخذ منها أيضا الجبر ومحل عدم الجبر على المشهور (إلا) أن يكون (غائبا أدخله حاضرهم) وذ كر الركن الثالث بقوله (وصيغة) مصونة (بكتبتك) بكذا (ونحوه) أي نحو كاتبك كبعتك نفسك بكذا أو أنت مكاتب على كذا ولم يذ كر التنجيم لأنها محيطة بدونه قطعا وإن لم يلزمه التنجيم إذ لم يصرح به أي التأخير لأجل معلوم ولو نجما واحدا وقال ابن رشد لا يلزم التأجيل لكتبتها تكون قطاعة ومصحح بالركن الرابع بقوله (وعوض)

ليس فيه غرر بل (ولو) كان العوض (بغيره) لم يشتد كما يأتي إذا الأصل في العتق بدونه عوض فلا يضر كونه على شيء يترقب حصوله
(كاتب) ملكه المكاتيب وبغير شارد وغيره لم يبد صلحه (وجنين) الحيوان ناطق أو غيره (وعبد فلان) وهو غير آبق والأدلة لشدة
الغرر (لا) تصح الكتابة (بما) أي بجنين (تحمّل به) أمته أو غيرها في المستقبل لشدة الغرر (و) لا يصح (بجوهر) كذا أو (لم يوصف)
وقيل تصح ويلزم كتابة المثل (وكذا) فلا تجوز به ولكن تصح (ورجع) الكتابة المثل (وهل ولو حصل حاله إسلامهما أو هذا فيما
لو حصلت الكتابة بالخمر حال كفرهما ثم حصل إسلام (ونجم) العوض أي أزم تنجيجه إلى آخر ما علمت (و) لما كان عوض الكتابة
ليس كغيره من الديون (جاز) السيد المكاتب (فسخ ما عليه) أي على مكانه من نجوم الكتابة (في مؤخر) أي في شيء يتأخر قبضه كمنافع
دار له بد أو دابة يستوفي النجوم ٣٩٨ من أحوال التشوف للشارع للحرية (و) حاز السيد أخذ (ذهب) من العبد

الأول يرى أن التنجيم ابتداء واجب وإذا وقعت بدونه لزم التنجيم بعد ذلك حيث لم تقم قرينة على
القطاعة والثاني يرى أن التنجيم ابتداء ليس بواجب وإذا وقعت غير منجمة لم يلزم تنجيجهما في المستقبل
وفي هذه الحالة يقال لها قطاعة كما يقال لها كتابة (قوله ليس فيه غرر) المناسب أن يقول هذا
إذا كان ليس فيه غرر الخ وقوله بدون عوض متعلق بحذف خبر قوله الأصل (قوله يملكه المكاتب)
أي لا بد من كون الآبق وما بعده في ملك المكاتب واللام مجز (قوله وجنين) ظاهره أنه سبق له وجود
قبل الكتابة لأنه قبل وجوده لا يسمى جنينا فلا تملك كاتبه على ما تحمّل به أمته لا يصح وانظر هل
لا يحصل العتق بالكتابة على الجنين لا قبض السيد له كالأبق والبعير والثمرة أو يقال أنه دخل في ملك
السيد بالعقد فضمنه منه لو نزل ميتا استظهر بعضهم الأول أفاده محشى الأصل (قوله كذا أو لم يوصف)
أي وأولى في عدم الجواز كتابته على ما يده من غير أن يعلم هل هو متمول أم لا (قوله حال كفرهما) أي
أقول عيب محال ذلك إذا كانت الكتابة بالخمر من كافر يرضى ثم أسلما أو أحدهما أو أمان وقعت بالخمر
وأحدهما مسلم أو هما بطالت بالكلية ولا يرجع الكتابة المثل ومحلها أيضا إذا وقعت على خمر موصوف في
الدية فإن وقعت على معين بطلت بالكلية ولا يرجع الكتابة المثل لكن عزابعضهم لابي الحسن أنه يخرج
حوافي هذه الحالة ولا يتبع شيء وانظره ومحلها أيضا أن كان العبد لم يؤد شيئا قبل الإسلام وأمان أدى بعضه
فليلا كان أو كثيرا قبله ثم أسلم أو أحدهما فانه يرجع السيد عليه بنصف كتابة مثله فان أداه كله قبل
الإسلام ثم أسلم كل منهما أو أحدهما خرج حرا ولا يتبع شيء انتهى (قوله إلى آخر ما علمت) أي من
التفصيل والخلاف (قوله لتشوف الشارع للحرية) عليه لا جواز (قوله وجلا) أي وأمان أراد السيد
أن يأخذ منه حالا في نظير ما عليه من المؤجل فلا فرق بين الكتابة وغيرها في الجواز (قوله وجاز للسيد بيع
طعام الخ) وكذا يجوز بيع ما يضاف لغيره المقرض كان يضاف للمكاتب شيئا السيد لا يجل أن يسقط
عنه شيئا من الكتابة وظاهر المصنف والشارح جواز ما ذكره وان لم يجعل السيد العتق وهو قول مالك
وابن القاسم وقال سحنون الجواز بشرط تعجيل العتق (قوله حضورا للمكاتب) أي وقول ابن عبد السلام
لا يشترط حضوره ولا إقراره لأن الغرر في الكتابة معتق فيه نظر لأن الاعتذار إنما هو في عقد ما
لأنه طريق العتق لا في بيعها (قوله يتبعه) لو أطلع المشتري الكتابة على عيب في المكاتب نظر فان أدى
فلا رجوع للمشتري بشئ لأنه قد حصل له ما اشتراه وان عجز كان له رد البيع وبرد جيب ما أخذه من
الكتابة كالعلة على ما اختاره ابن يونس وقيل لا يرد ذلك بل يفوز به (قوله وقدر ما يقابل) أي ورق قدر
ما يقابل الخ (قوله وعجز رقيق أسيد) أي وأمان وفي أسيد فانه يصير حرا ولو لاء أسيد (قوله لملك واحد)

المكاتب لم يكن عليه
مؤجلا (عن ورق) كاتبه
عليه (وعكسه) أخذ
ورق عن ذهب كوتب به
(و) جاز للسيد (بيع طعام)
كاتبه رقيقه عليه (قبل
قبضه) من المكاتب (و)
جاز للسيد (ضع) بامكاتب
عما عليه (وتعجل)
الباقى لما علمت أنها مخالفة
لغيرها لتشوف الشارع
للحرية (و) جاز للسيد
(بيع نجم) من نجوم
الكتابة (علمت نسبته)
بمعرفة قدره وقدر باقي
النجوم كالأو كانت النجوم
ثلاثة كل نجم خمسة دراهم
فيجوز بيع نجم به لم
المشتري قدره وقدر
النجوم فيعلم نسبته أنه
الثالث مثلا فلا يجوز بيع
نجم لم يعلم قدره أو علم
وجهات نسبته لباقي
النجوم وشرط جواز بيع
النجم المعلوم حضور
المكاتب ولا يكفي قرب
غيبته لأن رقيقته مبيعة

مفهومة

على تقدير عجزه فلا بد من معرفتها (و) جاز للسيد بيع (جزء) مما كاتبه عليه

كربيع وهي معلومة للمشتري والعبد حاضر الخ (كالمبيع) أي يجوز بيع نجم وجزء كما يجوز للسيد بيع جميع الكتابة أو بعضها وحيث
جاز بيع الكتابة أو بعضها (فان وفي) المكاتب ما عليه للمشتري إذا اشتراها كلها أو وفيه والبائع أن يشتري بعضها فيخرج حرا (قالوا لا
للاول) وهو البائع لأنه هو الذي عقد الكتابة فانه قد له الولاة واسترى قد استوفى ما اشتراه (والا) يوف (قوله للمشتري) جميعه حيث اشتراها
كلها وقدر ما يقابل ما اشتري به من النجوم ويسبر العبد مشتركا ولو اشتري النجم الأخير فلو اشتري السيد كتابته وعجز رقيق أسيد
(و) جازت (مكانة جماعة) من عبيد جميعهم (لملك) واحد (في عقد) واحد (و) إذا وقعت (وزعت) على الجماعة المكاتبين (على) قدر
(نجومهم على الأداء) وتعتبر قوتهم (يوم العقد) لكتابتهم فن كان

لحقهم يوم العقد غير قادر على الاداء كمنعهم وزمن فلا شيء عليه ولو طرأت القوة بعد لانه لا يلتزم بما بعد العقد ولا له دهم (وهم) أى الجماعة المذكورة في عقد (جلاء) بعضهم عن بعض (مطلقا) اشترطت جملة بعضهم عن بعض وقت العقد أم لا بخلاف جملة الديون انما تكون بالشرط (وان زمن بعضهم) أى طرأ امتزاجه ولا يحيط عنهم شئ لزمانه بعضهم كما يأتى واذا علمت انهم جلاء وكان بعضهم فقيرا وبعضهم مليئا (فيؤخذ من الملى) منهم (المبيع) أى جميع نجوم الكتابة ولا يعقق واحد منهم الا باداء الجميع كما هو مقتضى الجملة فلو كانوا كلهم أمليا فيبيع كل عاينويه ولا يؤخذ من بعضهم عن بعض (و) ٢٩٩ اذا كان به منهم مليئا وأخذ منه ما عليه

وعلى أصحابه فانه أو وارثه

(يرجع) على من أدى عنه بمحكم التوزيع (على غير زوج) فلا يرجع بمادفع عن الزوج (و) لا يرجع بمادفع عن (من يعتق عليه) بقرابة كالاصل والفرع والاخوة (ولا يسقط عنهم شيء) مما عقد عليهم (ب) سبب (موت بعض) منهم (أو عجزه) أو غصبه اما باستحقاق بعضهم برق أو حرية فيسقط عنهم بقدر حاله وقوله بموت بعضهم ولو أكثرهم ولو لم يبق منهم الا واحد فانه يغرم الجميع لمعاملات أنهم حملاء (وله) أي للمكاتب (تصرف) بدون اذن سيده (ب) بالأيدي (لهزله) ومثل ما لا يهودى لعجزه بقوله (كبيس) شيء يملكه (ومراء ومشاركة ومقارضة) دفع مال قراضا وسكينة (لرفيقه) بالنظر) أي طلب الفضل فان عجز الاعلى أدى الاسفل للسيد الاعلى وعقوب يكون

مفهوه أنه لو تعدد المالك للجماعة من العبيد ولم يكن بينهم شركة أنه يجوز بيعهم بعهدهم بعهدهم بشرط جملة
بعضهم عن بعض وتوزع على قوتهم ويأخذ كل واحد منهم قدر قوته عبده فان اشترط جملة بعضهم عن
بعض منع ومضى بعهده الوتوع عند سحتون وهو المعتمد وبطل الشرط وقال بعضهم لا يجوز بيعهم بعهدهم بعهدهم
إذا تعدد المالك لأنه إذا عجز أحد العبيد أو مات أخذ سيده مال الآخر بغير حق فيكون من أكل أموال
الناس بالباطل وظاهر ما شرط جملة بعضهم عن بعض أولا (قوله يبيع كل بما يثوبه) أي ولا يعتق
المؤدى منهم إلا بأداء الجميع على كل حال (قوله على غير زوج) أي ذكر كان الزوج أو أنثى
وظاهره أنه لا يرجع لاحد الزوجين على الآخر ولو أمره بالدفع عنه فهو مخالف لقضاء أحد الزوجين
للاخر من الكمارفاته إذا دفع عنه باذنه يرجع عليه وبغير إذنه لا يرجع وانظر الفرق (وتنبه)
للسيد عتق من قوى منهم على الاداء ما يشترط ان رضى الجميع بذلك وقد راعى الاداء وتسقط
منهم حيثئذ حصته فان لم يكن لهم قوة لم يجوز له عتقه ولا عبثه برضاهم كما أنه لا عبثه برضاهم ولا يقوتهم إذا
اعتق ضعيفا لا قدرته على السعي ولا مال عنده كما لو طرأ عليه العجز نعم ان طرأ عليه العجز سقط عنهم
منابه وأما العجز أصالة فلا يسقط من أجله شيء (قوله دفع مال قراضا) أي فهو بالقاف والراء وهذا هو
المصواب لا بالفاء والواو لأنه يغني عنها وساركة (قوله حيث كان لا يحمل فيه نجم) أي والموضوع على
أنه قريب بدليل ما يأتي (قوله في ذمه الخ) حاصله أن الأقسام ثلاثة ما يرجع للمال في الدمة كالدين
وهذا يقبل الاقرار به من المكاتب دون القن وما يرجع للمال في الرقبة وهو لا يقبل من واحد منهما وما
يرجع للرقبة فقط كالحدود والتعازير وهو يقبل منهما (قوله لا عتق لرقبة الخ) أي ما كان للسيد رده
لأنه يؤدي له جزؤه والشارع يشوف للحرية (قوله ولو كان ولده) أي كما إذا كان للمكاتب أمة فحملت منه
وأنثى يولد فلا يعتق عليه باقرابة ولا مانشاء صيغة وأما دخوله في عقد الكتاب فمستأق بنفسه
(قوله غير الثواب) أي وأما هبة الثواب فهي بيع (قوله ولا تزوج) أي سراء كان نظرا أو غير نظار
لأنه يعيبه على كل حال ولا سيد رده بطلقة مائة وله اجازته وإذا أجازته جازا لم يكن منه أحد في عقد
الكتابة فان كان معه غيره لم يجوز له الا برضا ذلك الغير ان كان بالغارث سيدا والا فلا (قوله كقريب يحمل فيه
نجم) أي كما علم من مفهوم ما تقدم (قوله ويجوز له التمسري) أي لأنه لا يؤدي له جزؤه في شيء (قوله ولما
ربح دينار) أي ان رده بعد الدخول وأما قبله فلا شيء (قوله ولا يعتقه) أي ان لم يكن
غرضه بخرية ولا ان يعت بالزائد ان لم يسقطه عنه سيد أو سلطان (قوله فابس له أن يكفر بغيره) أي بغير
أذن السيد وجازله باذنه التكمير بالأطعم أو الكسوة في كفارة اليمين وأما بالعنق فليس له إطلاقا (قوله
وله تعجز نفسه) أي للمكاتب المسلم تعجز نفسه أو اظهار العجز وعدم القدرة في اداء الكتابة بأن يقول
عجزت نفسي (قوله ولم يظهر له مال) أي لو لالحال أي ان اتفق عليه في حال عدم ظهور مال للمكاتب ولا بد

[illegible]

فترجع قنالا شأبه فيه (بلا حكم ولو ظهر له) بعد تعجيز نفسه ورجوعه قنالا (مال) فانه لا يرجع مكاتبه الى الراجح ومفهوما تعجيز الخ
السيد ليس له تعجيز المكاتب اذا لم يظهر له مال بل حيث اراد تعجيز مكاتبه فيرفع للحاكم ينظر باجتهاده فيتاوم للمرجو ولو شرط السيد ان
له التعجيز بدون رفع وبدون تاوم فلا يعمل بشرطه (كان غمز) المكاتب (عن شئ) من النجوم ولو درهما فارق لان العجز عن البعض كالعجز
عن الكل ولا يحتاج لحاكم ان وافق العبد سيده (او غاب) المكاتب (عند المأول) أي حلول نجوم الكتابة (بلا اذن) من سيده (و) الحال
انه (لا مال له) يؤخذ منه ما عليه فانه يعجز عن الكتابة ويرجع قنالا (وفسخ الحاكم) أي انه اذا عجز عن شئ وقلنا يعجز وخالف العبد سيده
فيرفع للحاكم ينظر فيه ويتاوم الحاكم ٤٠٠ لمن رجوه وعلمت ان هذا حيث لم يوافق سيده وأما مسئلة الغائب فلا بدفع من الحاكم

أيضا ان لا يكون معه أحد في الكتابة والا فلا تعجيز له ويؤمر بالسعي قهر اعنه وان يمين لده وامتناعه
من السعي عوقب (قوله ولو ظهر له بعد تعجيز نفسه الخ) أي سواء كان العبد عا لما بذلك المال وأخفاه عن
السيد أو لم يكن عالم به (قوله فيتاوم للمرجو) أي يتاوم الحاكم ان يرجو يساره وحاصله أن المكاتب
الحاضر العاجز عن شئ من نجوم الكتابة انما يحكم الحاكم بعجزه ان طلب سيده ذلك وأبى العبد بعد التاوم
له ان كان يرجو يساره وان كان لا يرجو يساره حكم بعجزه من غير تاوم وأما الغائب بلا اذن وحل ما عليه
فقبل يحكم الحاكم بعجزه وفسخ كتابته من غير تاوم مطلقا وقيل ان قربت الغيبة لا يحكم بالفسخ الا بعد
التاوم ان كان يرجو قدمه ويسره فان لم يرج ذلك حكم بالفسخ من غير تاوم كبعد الغيبة وبجهول الحال
(قوله ولا يحتاج لحاكم الخ) هذا معلوم مما سبق فلا حاجة لذكره (قوله فانه يعجز) هكذا بالاشد أي
يعجزه الحاكم (قوله أيضا) الاولى حذفها لايامه ان لفظ التاوم يقدم للمصنف مرة أخرى وليس كذلك
(قوله ان مات المكاتب قبل الوفاء الخ) أي بان مات قبل ان ياتيه به السيد أو بعد ان ياتيه به فلم يقبلها
ولم يحكم عليه بما كان يقبضها ولم يشهد العبد انه أحضره له وأبى من قبولها وحيث فسخت الكتابة كانت
وصاياه باطلة وماله للسيد لا لوارثه (قوله الا لولد أو غيره الخ) أي فاذا دخل معه في عقد الكتابة ولدا أو
أجنبي بشرط أو بغير شرط فلا تنفسخ كتابته بل تحمل بموته وتجهلها من ماله حيث ترك ما بقي بالكتابة
ويعتق بذلك من معه في عقد الكتابة كما سيفصله المتن والشارح (قوله فمعلوم أنه لا يدخل الا بشرط)
الصواب حذفه لما فاتته ما بعده (قوله فكان يشتري) الاولى حذف الفاء لان الكاف ومدخولها
في تأويل مصدر متعلق خبر المبتدأ الذي هو دخول تقديره ودخول الاجنبي حاصل ومئات في مثل أن
يشتري ولا يخفى ما في هذا التركيب من الركة (قوله فتؤدي حالة) أي يؤدي جميع ما بقي من النجوم
على الميت وعلى من معه وانما حل الجميع بموته وحده لانه مدين بالجميع بعبءه بالاصالة عن نفسه
وبعبئه بالجمالة عن غيره لانهم جلاء وحيث أدى جميع ما بقي من النجوم مما على الميت وغيره من معه في
عقد الكتابة رجع وارث المكاتب بما أدى من تركته على غير من يعتق على ذلك المكاتب كما يرجع
هو عليه لو كان حيا وأما من يعتق عليه فلا يرجع عليه الوارث كما لا يرجع عليه المكاتب لو كان حيا
فلو كان الوارث هو السيد تبع الاجنبي بالحصة المؤداة عنه من مال الميت وحاص به غراما بعد عتقه
إفاده بن نقله عن ابن عرفة (قوله ولو ابتاع) أي حوا أو في عقد كتابة أخرى فتحصل أنه لا يرثه الا من كان
معه في الكتابة وكان من يعتق عليه فلو كان معه جماعة كل منهم يعتق عليه فالوارث بينهم على فرائض
الله تعالى فيجب الاخ بالاب والابن والجدة بالاب وهكذا (قوله على السعي) أي على أداء النجوم

بالتعجيز قربت غيبته أو
بعدت كان معه مال أم لا
لاحتمال ذهابه من يده
(وتاوم ان رجوه) أيضا
فهو راجع للمثليتين في
المصنف وعلمت أنه ان طلبه
السيد وحده كذلك وأنه
لا يعمل بشرط السيد
خلافه (وفسخت) الكتابة
(ان مات) المكاتب قبل
الوفاء أو قبل الحكم على
السيد بقبضها أو قبل
الاشهاد عليه (وان مات
المكاتب (عن مال) ينفى
بالكتابة فانه يكون رقيقا
وماله لسيد فلو حكم ما كان
على السيد بقبضها أو
أحضرها المكاتب للسيد
فلم يقبلها فأشهد عليه بذلك
ثم مات فلا تنفسخ ويكون
حوا وتنفذ وصاياه وماله
لوارثه وحمل فسختها ان مات
(الاولد أو غيره) كاجنبي
(دخل) كل (معه) في
الكتابة (بشرط) كان
يكاتب عبده وأمه حامل

منه قبل عقد الكتابة وأولى لو كان مولودا قبل عقدها فلا يدخل الا بشرط وأما الاجنبي فمعلوم أنه لا يدخل
الا بشرط (أو غيره) أي دخل كل من الولد والاجنبي بغير شرط كان يحدث الولد في بطن أمته بعد عقد الكتابة ودخول الاجنبي أي
غير الولد بلا شرط فكان يشتري المكاتب في زمن الكتابة من يعتق عليه باذن سيده فانه يصير كمن عقدت الكتابة عليه واذا لم تنفسخ
وترك المكاتب ما بقي بها (فتؤدي) مما ترك (حالة) لا تدخل بالموت ما أجل (و) اذا أدبت حالة وفضل بعد الاداء شئ مما تركه (يرثه
من) كان (معه) في الكتابة (فقط) دون من ليس معه ولو ابتاعه ولو كان معه أخ في الكتابة وله ولد ليس معه في الكتابة فالارث للاخ (ان
عتق عليه) كفرعه وأصله وأخوته دون من لم يعتق عليه ولو كان معه في الكتابة كما هو الموضوع فز وجته التي معه في الكتابة لا يرثه
لانها لا تعتق عليه موكرامه ونحوه (وان لم يترك وفاء) بان ترك شيئا لا يوفي أو لم يترك شيئا (وقوى من معه) في الكتابة (على السعي - سعي)
حتى قوى من معه لزمه السعي

سواء ترك الكتاب شيئا أم لا كان من قولى يعنى عليه أم لا لكن إن ترك شيئا وله ولد وأم ولد فترك ما تركه لو أنه يستعين به ولا يدفع لأم
ولده بشرط أن يكون فيه قوة على السعى وعنده أمانة والافسترك لأم الولدان قويت وأمنت فإن لم تكن فيها قوة أضرار السيد المكاتب
مالم يكن في غناها وفاء والافتناع لمعنى الولد كما قال (وترك الولد من تركه أن أمن وقوى والافلام وله كذلك) وإذا ادعى العبد أن سيده كاتبه
وادعى السيد نفي الكتابة فالقول قول السيد كما قال (والقول للسيد في نفي الكتابة) ٤٠١ فإن ادعاه السيد وادعى العبد

نفي فالقول قول العبد
لأنها كالعق لا تثبت إلا
بعدلين فلا يمين على المنكر
(و) إذا ادعى المكاتب
أنه أدى النجوم لسيده
وأنكر السيد فالقول
للسيد في نفي (الاداء)
يمين فإن نسكل السيد
خلف العبد وعق فإن
نسكل فالقول للسيد بلا
يمين (لا القدر) أى لأن
اختلفا في القدر كقول
السيد كاتبه على عشرة
وقال العبد على خمسة مثلا
(والاجل) إذا اختلفا
في قسده أو انقضائه
(والجنس) إذا اختلفا
فيه كقول السيد كاتبه
على نقد وقال العبد بل
على عرض (فكاليوم)
القول العبدان أشبه ولو
أشبه قول السيد ثم قول
السيدان انفرد بالشبه
فإن لم يشبهها فالحال فورد
لكتابة المثل ونكولهما
كخلفهما ويقضى للحالف
على النا كل وقال اللخمى
والقول لمدعى العبد على
مدعى العرض لأنها
الغالب في المعاوضات إلا
أن ينفرد الآخر بالشبه
فقوله يمين (وان أعين)

(قوله لكن إن ترك شيئا وله ولد الخ) حاصله أن المكاتب إذا مات وكان معه في الكتابة غيره فإن من معه
يطالب بالسعى إن قوى مطلقا ترك شيئا لا يبق أم لا كان من معه يعنى عليه أم لا وأما تركه ما ليس فيه
وفاء فأنما يترك للولد إن قوى وأمن والافلامه إن كانت قوية وأمنت والاستوفاء مسيد المكاتب وباع
أم الولد ليكمل ما يبق بالنجوم لمعنى الولد فإن لم يبق منها راق الجميع فلو كانت النجوم مائة وترك المكاتب
خمسين ولم يكن فيمن معه في الكتابة ولد ولا أم ولد فسيده يأخذ الخمسين ولا يتركها لأحد ويقال لمن معه
إن كان فيكم قوة فاسعوا والاحكم برفكم أفاده في الأصل (قوله لأنها كالعق الخ) فيه أن هذه العلة
لا تنأى مثلا إن المدعى هذا هو السيد والعق بيده فدعواه الكتابة أقرار بالعق ودعوى بعمارة ذمة
العبد بالسعى فليس هذا دعوى العق أصلا ولذا علل بعضهم كون القول قول العبد بقوله لأن السيد
يدعى عمارة ذمة العبد مجرد قوله ويكون مقتضى هذا التعليل أن يكون القول قول العبد يمين
لا يلا يمين وذلك لإنهاد دعوى بمال فتوجه اليمين على المدعى عليه بمجرد ما ومقابل هذا القول يقول
القول للسيد ادعى نفيها أو جرها ومضى عليه أن يشرى تبعا للقيس ومصلحة في الحاشية ولم يتعقبه وهما
قولان (قوله في نفي الاداء) أى كالأوبعضا وإنما كان يمين لأن دعوى العبد الاداء دعوى بمال وهى
تثبت بشاهد ويمين فتوجه اليمين على المدعى عليه وهو السيد هنا مجرد ما ومحل حلف السيد مالم
يشترط في صلب عقد الكتابة التصديق بلا يمين والاعمال به كفى وثائق المشرى بأفاده عب (قوله
ولو أشبه قول السيد) أى بان أشبهامعا (قوله ورد لكتابة المثل) أى من العن وهذا إذا اتفقا على أن
الكتابة وقعت بعرض واختلفا في جنسه بان قال أحدهما بثوب والآخر بكتاب مثلا وأما إذا قال
أحدهما وقعت بعين والآخر بعرض كما مثل الشارح لاختلاف الجنس ففيه خلاف اللخمى الآتى
فالمناصب للشارح التمثيل بما إذا اتفقا على أن الكتابة وقعت بعرض واختلفا في جنس العرض
كما علمت (قوله رجع عليه بالفضلة أن عتق) ظاهره سواء كانت بيسيرة أو كثيرة وقيد بها بعضهم
بالكثيرة واستشهد بما قالوه في رد فضلة الطعام والعلف المأخوذ من الغنمية في الجهاد وفضلة من
دفع لامرأة نفقة سنة وكسوتها ثم مات أحدهما وفضلة مؤنة عامل القراض قال الجزولى فإن دفع إليه
اثنان فدفع مال أحدهما وخرج حرافة برمال الآخر إليه فإن لم يعلم مال من بقى فأنهما يتحصان فيه
على قدر ما دفعهما إليه وقال الجزولى أيضا وكذلك من دفع له مال لكرهه صالحا أو عالما أو فقيرا ولم يكن
فيه تلك المصلحة حرم عليه أخذه كذا فى بن وفى الحاشية ما صوره من وهب لرجل شيئا يستعين
به على طلب العلم فلا يصرفه إلا فى ذلك وأما من دفع لفقير زكاة بقيت عنده حتى استغنى فلا تؤخذ
منه بل تباح له لأنه ملكها بوجه جائز (وتنبه) إذا تنازع العبد مع من أعطاه فقال العبد هو
صدقة وقال المعطى ليس صدقة بل عانة على فلان الرقعة فإن كان عرف عمل به وان جرى عرف بالامرئ
أولم يكن عرف أصلا فالقول قول المعطى لأنه لا يعلم إلا من جهته (قوله لم العتق حالا الخ) أى وسواء
زاد مع قوله أنت حر الساعة أو اليوم أو لم يزد بل أطلق كما فى أبي الحسن على المدونة وإنما لزم المال
هنا بخلاف من قال لزوجه أنت طالق على ألف أو عليه ألف فطلق ولا شيء عليها لأن السيد
هنا ملك ذات العبد وماله فكانه أعتقه واستثنى ماله وفى الزوجه أنما يملك عصمتها فقط لا ذاتها ولا ماله

٥١ - صاوى - فى
المكاتب (يشىء) بأن دفع له جماعة أو واحد دراهم أو غيرها يستعين بها
(فإن لم يقصد الصدقة عليه) بأن قصد ذلك الرقبة أو لا قصد (رجع عليه) أى على العبد (بالفضلة أن عتق) فبأخذ المعين من العبد
الزائد (و) رجع (على السيد بما قبضه) من ماله (أن عجز والا) بأن قصد ما دفع له الصدقة (فلا) رجوع على العبد بالفضلة ولا على
السيد بما قبض (وان قال) شخص لرقيقه (أنت حر على أعلين ألفا) مثلا (أو) قال أنت حر (وعليه) ألف أو قال أنت حر على ألف
(لزم العتق) حالا (و) (لزم المال) للعبد مجعلا أن أسير والا

لأنه يفني عنه تعليق من وطء بحسر (وتعنى من رأس ماله) بدليل قوله صلى الله عليه وسلم أيا أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه (ان أقر) السيد (بوطئها) وأزول أقر في صحته أو مرضه فثبت كونها أم ولد بأقراره (ووجد الولد) مع إقراره فلا يحتاج لإثبات ولادة (أو ثبت القاء علقه) دم مجتمع لا يذوب من صب ماء حار عليه (فوق) فاعلى من العلقه كضغطة كان ثبوت القاء الحمل بعد لين بل (ولو بامرأتين) إذا لم يكن معها الولد والسيد مفر بالوطء أو عنسدها بينه بإقراره بالوطء حيث أنكر فإن لم يثبت القاء ولو بامرأتين بان كانت مجرد دعوى أو شهد لها امرأة واحدة لم تكن بالقائه أم ولد ما لم يكن معها الولد وسيدها مفر بالوطء فتكون أم ولد ولا تحتاج لثبوت الإلقاء فقولوه (لان أنكر) الوطء فلا

لأنه يفني عنه تعليق من وطء بحسر (وتعنى من رأس ماله) بدليل قوله صلى الله عليه وسلم أيا أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه (ان أقر) السيد (بوطئها) وأزول أقر في صحته أو مرضه فثبت كونها أم ولد بأقراره (ووجد الولد) مع إقراره فلا يحتاج لإثبات ولادة (أو ثبت القاء علقه) دم مجتمع لا يذوب من صب ماء حار عليه (فوق) فاعلى من العلقه كضغطة كان ثبوت القاء الحمل بعد لين بل (ولو بامرأتين) إذا لم يكن معها الولد والسيد مفر بالوطء أو عنسدها بينه بإقراره بالوطء حيث أنكر فإن لم يثبت القاء ولو بامرأتين بان كانت مجرد دعوى أو شهد لها امرأة واحدة لم تكن بالقائه أم ولد ما لم يكن معها الولد وسيدها مفر بالوطء فتكون أم ولد ولا تحتاج لثبوت الإلقاء فقولوه (لان أنكر) الوطء فلا

لأنه يفني عنه تعليق من وطء بحسر (وتعنى من رأس ماله) بدليل قوله صلى الله عليه وسلم أيا أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه (ان أقر) السيد (بوطئها) وأزول أقر في صحته أو مرضه فثبت كونها أم ولد بأقراره (ووجد الولد) مع إقراره فلا يحتاج لإثبات ولادة (أو ثبت القاء علقه) دم مجتمع لا يذوب من صب ماء حار عليه (فوق) فاعلى من العلقه كضغطة كان ثبوت القاء الحمل بعد لين بل (ولو بامرأتين) إذا لم يكن معها الولد والسيد مفر بالوطء أو عنسدها بينه بإقراره بالوطء حيث أنكر فإن لم يثبت القاء ولو بامرأتين بان كانت مجرد دعوى أو شهد لها امرأة واحدة لم تكن بالقائه أم ولد ما لم يكن معها الولد وسيدها مفر بالوطء فتكون أم ولد ولا تحتاج لثبوت الإلقاء فقولوه (لان أنكر) الوطء فلا

باب في أحكام أم الولد

الأم في اللغة أصل الشيء والجمع أمات وأصل أم أمهنة وذلك يجمع على أمهات وقيل الأمهات للناس والأمات للنعم وأما الولد في اللغة عبارة عن كل من ولد لها وهي في استعمال الفقهاء خاصة بالامة التي ولدت من سيدها الحرة (قوله هي الحرة) هذا جنس في التعريف صادق بالامة التي حلت من سيدها الحرة وبالامة التي أعتق سيدها حرة من زوج أو زوايا بامة الجديتزوجها ابن ابنه وتحمل منه فإن الحمل حريته على الجديت وبالامة الغارة الحرة فيتزوجها فإن حلتها حرة وبامة العبد إذا أعتق سيده حرة وقوله من وطء مالكتها متعلق بمخرج لماء الصورة الاولى أى التي نشأت الحرة بجلها من وطء مالكتها (قوله لانه يفني عنه تعليق من وطء بحسر) أى وأما ابن عرفة فجعله نعتا لجلها أى جلها الكائن من مالكتها فاحتاج لزيادة حرة عليه لأجل إخراج أمة العبد إذا أعتق السيد جلها لانه يصدق عليها أنه حرة جلها الكائن من مالكتها وهو العبد لكن ليس ذلك العتق بحرة عليه المالك الذى هو العبد كذا قالوا فأملى (قوله وتعتق من رأس ماله) أى بمجرد موت سيدها تعتق من رأس ماله وان قتلته عمدا أو قتل به والفرق بينها وبين بطلان تدبير العبد بقتل سيده كما مر وان قتل به ضعف التهمة فيها القربى من الحرة أثر في منع إجازتها وبيعها في دين أو غيره ورهنها وهبتها وغير ذلك (قوله ولدت من سيدها) أى الحرة وقوله عن دبر منه أى عقب موته (قوله ناعلى) تفسيره فوق على حذف أى التفسيرية (قوله ولو بامرأتين) مقابلة ما لا يحسنون من أنها لا تكون بذلك أم ولد أى هذا إذا كان برجلين بل ولو بامرأتين وتصور شهادة الرجلين بما إذا كانت معهما في موضع لا يمكنها ان تأتى فيه بولادة تدعيه كالسبينة وهي وسط البحر فيحصل لها التوجه للولادة ثم يرى أثر ذلك أفاده في الحاشية (قوله ولا يلزمه عين) أى لان ذلك من دعوى العتق وكل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يلزم بمجرد (قوله أى ما لم يتم بينه) أى عدا لان لانه لا يكفي النساء في الشهادة على الأقرار بالوطء اتفاقا لانه عتق (قوله كفى عب) راجع للمنفى وقوله لانه يعلم بذلك الخ غلة للمنفى (قوله كفى المدونة) أى وقدمنى عليه المصنف (قوله الحق الولد الخ) أى في الصور الثلاثة لأن في الصورتين الاولتين يلحق به ولو أتت به

لاكثر

ثبت الامومة ولا يلزمه عين أى ما لم يتم بينه على إقراره بالوطء (أو استبرأها)

أى الامومة بعد وطئها (بحيضة) وقال لم أطأ بعد الاستبراء فقد نفى كون الولد منه وخافته الامومة (والحال أنها) ولادة لسته أشهر فاكث (من) يوم (الاستبراء) لان يوم ترك الوطء السابق على الاستبراء ولم يكن من الاستبراء ستة أشهر كفى عب لانه يعلم بذلك أن الحيض أثناء الحمل فيكون الاستبراء انقضاء للصواب من يوم الاستبراء كفى المدونة وقول الحرسى من يوم الأقرار يجعل على أنه أقر يوم الاستبراء (والا) يستبرأ أول ينقعه أو ولادة لاقل من ستة أشهر (لحق) الولد به وكانت أم ولد (كادعائها) أى الامومة أنها سقطت (سقطا رأيين) النساء ولو امرأتين (أثره) من تورم الحمل والسقط ليس معها

والسيد مقر بالوطء منكر لكونه منه فليحق به وتكون به أم ولد فلا تكن له أم ولد حيث لم يقر قبل ذلك بالوطء ولم يشهد عليه بيعة بالانقرار (أو اشترى) الزوج (زوجته) الرقيقة من سيدها حال كونها (حاملًا) منه بولده لا يعتق على السيد فانها تكون أم ولد له تعتق من رأس المال لانه لما ملكها حاملًا كانتا حلت وهي في ملكه (لا) تكون أم ولد (بواسيق) (الشراء) (أو حمل من وطء شبهة) أي انه اذا اشترى أمة حاملًا منه بوطء شبهة بان غلط فيها فانها لا تكون به أم ولد وان لم يقر بهذا هو الذي اشتهر وعليه الاصل قال ابن مرزوق وقوله ابن عاشر انها تكون أم ولد بوطء الشبهة (الأمة مكاتبه) أي ان من وطئ أمة عبده المكاتب فحملت منه فانها تكون أم ولد للوطئ ولا حد عليه للشبهة ويغرم قيمتها

فان لم تحمل فلا يملكها (أو) وطئ (أمة ولده) الصغير أو الكبير الدكر أو الأنثى فحملت منه فانها تصير أم ولد له ويغرم قيمتها ولو لم تعتبر القيمة يوم الوطء كان موسرا أو معسرا ولا قيمة عليه لولدها فان لم تحمل فتقوم عليه ولا تكون أم ولد (أو) وطئ الأمة (المشتركة) بينه وبين غيره فحملت منه فتكون أم ولد (أو) وطئ السيد أمة (المحلة) فحملت منه فتكون أم ولد ولا عبرة بتحليلها للغير فانه لا يجوز ومضى صارت أم ولد بشئ مما تقدم عتقت بعد موت سيدها من رأس المال (ولا يرد) أي العتق (دين) على سيدها (سبق) استيلادها حيث وطئها قبل قيام الفرماء أمالو وطئ بعد تفليسها فحملت فتباع عليه ومفهوم سبق أولوى (ولا يندفع الحمل عنه) أي عن السيد (بعزل) لانه متى وطئ وأنزل خارج الفرج ربما

لا أكثر من الحمل (قوله والسيد مقر بالوطء) أي ومثله لو أنكر وقامت عليه بيعة بالانقرار (قوله لصدقت) أي باتفاق لان الولد اذا كان حاضرا والسيد مستمر على اقراره بالوطء أو منكر وقامت عليه بيعة باقراره به كفي في ثبوت أمومتها نسبتها الولد اليه ولا يشترط ثبوت الولادة (قوله لا يعتق على السيد) أي فحمل عتقها من رأس المال عالم تكن حاملًا بمن يعتق على السيد كما اذا تزوج بامه جده وأحبلها ثم اشترىها منه حاملًا فلا تكون به أم ولد (قوله فلا يملكها) أي ولا يغرم لها قيمة (قوله ويغرم قيمتها الولد) أي ولده الصغير أو الكبير المالك لها (قوله وتعتبر القيمة يوم الوطء) والفرق بين أمة المكاتب وأمة الولد أن أمة الولد بمجرد وطء أبيه تحرم على الولد فاعتبرت قيمتها حينئذ وأمة المكاتب لا تعتق عليه إلا بحملها من سيده (قوله ولا قيمة عليه لولدها) أي لا تخطفه على الحرية وكذلك أمة المكاتب العلة المذكورة (قوله فان لم تحمل فتقوم عليه) أي لكونه فوته على ولده وهذا كله ان لم يكن سبق الولد البائع لوطئها والا فلا تكون أم ولد بالحمل ولا تقوم على الاب وهو محكم حكم الزنا لقوله تعالى وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم (قوله فحملت منه الخ) أي ويقوم عليه نصيب الأنح حيث ذ وسيا في ذلك (قوله المحللة) أي التي أحل وطأها للغير والفرض أن السيد وطئها قبل وطء ذلك الغير ووطئها للغير مستند التحليل السيد فانها تلزم الوطئ بالقيمة جلت أم لا ولا يجوز للسيد وطؤها بعد ذلك ويكون وطؤه زنا (قوله فانه لا يجوز) عليه لقوله ولا عبرة بتحليلها للغير وهذا ياجماع المذاهب الأربعة خلافا لعطاء (قوله عتقت بعد موت سيدها من رأس المال) كرده مع تقدمه في المتن فوطئه لقول المصنف ولا يرد دين الخ (وتنبه) مثل المشتركة والمحللة المكاتبه اذا اختارت أمومة الولد والأمة المتروجة اذا استبرأها مبيدها وأنت بولدها ستة أشهر فأكثر من يوم الاستبراء أو الوطء لانه يلحق به وتكون به أم ولد وتستمر في عصمة زوجها من الأصل (قوله فتباع عليه) أي وهي إحدى المسائل التي تباع فيها أم الولد (قوله ومفهوم سبق أولوى) أي وهذا بخلاف التدبير فانه يرد الدين السابق ان كان السيد حيا والارد السابق واللاحق (قوله فلا يندفع الحمل عنه لان الماء الخ) أي فيحمل على أنه ناشئ من ما سبق للفرج ليسر الولد للفراس (قوله شرط في جميع ما تقدم) ينبغي أن يكون مثل الانزال فيها الانزال في غيرها أو من احتلام ولم يسئل حتى وطئها ولم يسئل فتقوله شرط في جميع ما تقدم أي حتى الوطء في الفرج (قوله وهذه توسط) أي لان القرنه مؤاجرتها ولو بغير رضاها والزوجة ليس له اجارتها أصلا وهذه يؤاجرها برضاها فان أجز أم الولد بغير رضاها نسخ فان لم يطلع على حاجتي تمت فاز بها السيد ولا يرجع أم الولد ولا المستاجر عليه بشئ وما في الاجهوري من ان الاجرة تكون لام الولد تأخذها من مستأجرها وان قبضها السيد ورجع المستأجر بها عليه ان كان قبضها فقد تعقبه ر بانه لم يرد غيره (قوله ولو بغير رضا) أي كما ذكره ابن رشد خلافا لما في عيب من أن الولد كاسه لا تصح اجارة السيد لو احدهما منهما الا برضا فانه خلاف النقل كذا في بن والظاهر نسخ اجارته بعقده بموت السيد وأما أمه اذا أوجرت

سبق الماء في الرحم فاذا حملت وأنكر أن الحمل منه لكونه كان يعزل لا ينفقه ويلحق به وتكون أم ولد (أو وطء بدبر) فلا يندفع الحمل عنه لان الماء قد سبق للفرج (أو) وطء (ببزف ذين ان أنزل) شرط في جميع ما تقدم لانه متى أنكر الانزال صدق بيمينه فلا يلحق به الحمل ولا تكون أم ولد لان هذا أمر لا يعلم الا منه (وله) أي لسيد أم ولده (قليل خدمة فيها) أي في أم الولد أدنى من خدمة القن وأعلى من خدمة الزوجة والزوجة يلزمها نحو عجن وطبخ لا غزل وتكسب والقن يلزمها كل ما أمرها به مما في طاعتها وهذه تتوسط (و) لسيد أم الولد (كثيرها) أي الخدمة (في ولدها) الحادث (من غيره) بعد ثبوت أمومة الولد لها وله غلته واجارته ولو بغير رضا

(و) من حيث لها من الأولاد من غيره (معها) أي مع أم الولد بعد موت سيدها من رأس المال (و) لسيد أم الولد (أشترع مالها) (و) لم يمرض (مرضها) وكذا له أن ترع مالها من غيره من باب أولى لأنه فيه كثير الخدمه مالم يمرض أيضا وبأنه لا يستعملها بخلاف ولدها لأنني فليس له وطؤها لأنها بمنزلة الربية ولا يجوز للسيد بيع أم الولد فان وقع رد كما قال (ورديها وان ولدت من المشتري وليق الولد به) أي بالمشتري لأن

٤٠٤

برضاها ففي حاشية السيد الظاهر عدم الفسخ لرضاها بذلك كذا في حاشية الأصل (قوله) وعق من حيث لها من الأولاد (أي بعد موت أمومة الولد لها) (قوله) أن لم يمرض (أي وأما لو مرض فليس له ذلك لأنه ينتزعه انفسه) (قوله) فعليه قيمة الولد (المتاسب أن يزيد والا) (قوله) ويرد عتقها (أي بخلاف المدبرة والمكاتبه والفرق أن أم الولد أدخل في الحرية لأن المدبرة قد يرد لها ضيق الثلث والمكاتبه قد تعجز (قوله) ويغرم الثمن (الأوضح أن يقول ويقضي للسيد بالثمن علم المشتري بانها أم ولد أم لا) (قوله) فلا تثن عليه) أي فان كان قبضه السيد رده والفرق بين مسئلة ما إذا اشتراها على أنها حرة بنفس الشراء وبين مسئلة ما إذا اشتراها على شرط العتق حيث قلتم في الأولى يفوز السيد بالثمن مطلقا علم بانها أم ولد أم لا وفصلتم في الثانية قوة يد المشتري في عتقها في الأولى حيث لم يتوقف عتقها على إنشاء صيغة بخلاف الثانية (قوله) على كل حال (أي في الصور كلها لأن عقد الحرية كان على يده) (قوله) ومصيبها إذا بيعت (أي إذا باعها سيدها متركبا للحرمة) (قوله) فيرد الثمن (أي للمشتري وهذا أثر قوله ومصيبها من باعها وما ذكره من أن مصيبها من البائع محله إذا ثبتت أمومة الولد لها بغير إقرار المشتري والاقصصيتها منه كما في المدونة لا من البائع أفاده معنى الأصل (قوله) ولا يطالب به الخ) أي ولا يلزم البائع شيئا أنفعه المشتري عليها وليس له من قيمة خدمتها شيء على المعتمد وقال سحنون يرجع المشتري على بائعها بغيرها ويرجع البائع على المشتري بقيمة الخدمة ويتقاسمان أفاده بن (قوله) استمتاع بها) أي فان منعت الاستمتاع فالظاهر أنها لا تسقط نفقتها لاحتياجها بثابتة الرق كما قاله الشيخ أحمد الزرقاني ولعدم سقوط نفقة الرقيق ولو كان فيه شائبة حرية بهر صيده بخلاف الزوجة (قوله) وسيأتي يتكلم على بقية أحكامها) أي أحكام أم الولد والأولى حذف تلك العبارة لأنه بصدد أحكام أم الولد فلا حاجة للتنبيه عليها مع إجماعهم أن الصغير يعود على غير أم الولد وهو لا معنى له (قوله) وان قال في مرضه المخوف الخ) اعلم أن صور الإقرار في المرض اثنا عشرة صورة لأنه إما أن يقول في مرضه ولدتها في المرض أو في الصحة أو يطلق وفي كل إيمان يكون له ولدها أو من غيرها أو منها ومن غيرها أو لم يكن ولدها أصلا فان كان له الولد منها فقط أو منها ومن غيرها اعتقت من رأس المال مطلقا كان مكان له ولدها من غيرها على الأصح لأن لم يكن له ولدها أصلا فلا تعتق لامن ثلث ولا من رأس مال بل تنق رقها (قوله) ان ورثه ولد) أي من غيرها كما هو الموضوع (قوله) فلا يصدق ولا يعتق الرقيق) حاصله أن المريض لا يصدق في إقراره بالعتق في صحته سواء كان الذي أقر بعتقه قنأ أم ولد أو غيره وأما قوله أكثر الروايات في المدونة وقال ابن القاسم فيها أن ورثه ولد يصدق وعق من رأس المال والألم يصدق مثل ما ذكر في الإقرار بالابلاذ فالخلاف في المدونة فيها سواء (قوله) فيعتق من الثلث الخ) تحصل ما تقدم أن إقرار المريض بالابلاذ لا فرق فيه بين أن يسنده للصحة أو المرض في التفصيل المتقدم وأما إقراره بالعتق فان أسنده للصحة فالحكم ما ذكره المصنف من عدم العتق وان أسنده للمرض فهو تبرع مريض يخرج من الثلث بلا إشكال ومكنت الشارح عن مفهوم إقرار المريض وهو ما إذا أقر في صحته أنه اعتقها أو أولدها وحاصلها أنه إذا شهدت بینه على إقراره في صحته أنه أولدها أو اعتقها فانها تعتق من رأس المال كان له ولدها ولا (قوله) وتعتبر القيمة يوم الوطء) أي على الراجح ومقابل يقول يوم الحمل ولا شيء عليه من

المشتري طالما بانها أم ولد فعليه قيمة الولد (و) رد (عتقها) ان أعتقها المشتري معتقدا أنها قن أو أم ولدها لم يشترها على أنها حرة بالشراء والاتحدرت بمجرد الشراء ويغرم الثمن فلا يشتراها على شرط العتق وأعتقها تحسرت ويستحق سيدها الثمن ان علم المشتري وقت الشراء أنها أم ولد لأنه كانه فكها به أمالو اعتقد أنها قن فلا تثن عليه والولاء للبائع على كل حال (ومصيبها) إذا بيعت وماتت عند المشتري (من باعها) لان المالك لا ينتقل فيرد الثمن ان قبضه ولا يطالب به ان لم يقبضه (و) لسيد أم الولد (استمتاع بها) ولو مرض (كالمدبرة) له الاستمتاع بها بخلاف مكاتبه ومبعضه) فليس له الاستمتاع وسيأتي يتكلم على بقية أحكامها (وان قال في مرضه) المخوف فلانة أمتي (ولدتني) في الصحة أو المرض (و) الخال أنه (لاولدها صدق) ويكون أم ولد تعتق من رأس ماله (ان ورثه ولد

قيمة

والا) يرثه ولد (فلا) يصدق ولا تعتق من ثلث لأنه لم يقصد الوصية ولا من رأس مال لان تصرفات

المريض لا تكون من رأس المال (كان أقر) في مرضه (أنه أعتق) قنأ (في صحته) فلا يصدق ولا يعتق الرقيق من ثلثه ومفهوم في صحته أنه لو أقر في مرضه أنه أعتق في المرض أو أطلق فيعتق من الثلث لأنه وصية (وان وطئ مكرها) أمة مشتركة (فحملت) فانها تقوم على الوطئ سواء أذن له بشر يكفي وطئها أم لا لا يغرم له قيمة حصته وتعتبر القيمة يوم الوطء (أو) لم تحمّل و (أذن له) أي الوطئ (فيه) أي في الوطئ يكره (الا) أي لم يطأ

(قومت عليه ان يسر) أي على الواطئ لنتم له الشهية ولا شيء عليه من قيمة الولد (والا) يأذن له أو كان الواطئ ميسرا فخير شره في (قومتها) على الشركة وعدمه فان اختار عدم ابقائها للشركة (خير في اتباعه) أي الواطئ (بالقيمة) أي قيمة حصته وتعتبر القيمة (يوم الحمل) (أو الجسد) قولين ور جمع وقيل يوم الوطء (أو يسر نصيب شره) المقام لا ضمير لان الذي يخير هو غير الواطئ والمقوم الذي يباع هو نصيبه لا نصيب شره يكره الواطئ وعبارة الخرشى أو يسر جزئها وهو نصيب غير

القيمة فان وفي الجزء الذي لغير الواطئ المباع قدوما يخصه من القيمة فلا كلام وان زاد فانه لا يباع منها الا بقدر القيمة وان نقص فباخذ ما يبيع به (وتبعه) أي تباع من لم يطا الواطئ (بما بقي) من قيمة حصته مثلا كان له النصف وقومت باربعين و يسر نصفها بعشرين فلا كلام وان قيل ان نصفها يساوي ثلاثين فانه لا يباع منها الا بقدر العشرين وان يسر نصفها بعشرة أتبعه بعشرة (و) يتبعه أيضا (قيمة الولد) أي بقدر ما يخصه منه كالنصف مثلا على فرض أنه فرق سواء اختار الاتباع بقيمة أمه أو البيع لان الولد حلال حق بالواطئ (وحرمته) أم الولد (عليه) أي على سيدها (ان ارتد) وتستمر الحرمة ولا تعتق عليه بالردة (حتى يسلم) فان أسلم زالت الحرمة واستمرت على رقها أم ولد لانها لا تعتق عليه بالردة على المشهور فليست كالزوجة التي تبين بالردة لان سبب الاباحة

قيمة الولد على كلا القواين (قوله قومت عليه ان يسر) أي في الصور الثلاث وهي ما اذا وطئها فحملت أذن له في وطئها أم لا أو لم تحمل وأذن له في وطئها (قوله والايأذن له) أي مع كونها لم تحمل وقوله أو كان الواطئ ميسرا أي والحال أنها حملت أذن أم لا وهذا مقتضى حل الشارع ولكن يتأق به قول المصنف خيرا في اتباعه يوم الحمل الخ فيتعين أن يقول ولا يمكن ميسرا بل ميسرا وحلت ولم يأذن له في وطئها فبعد الصورة واحدة وأما ان أذن له وكان ميسرا فلا خيار له واتباعه بقيمة فقط لا بقيمة الولد ولا يباع منها شيء وأما اذا لم يأذن له ولم يحمل فانه بخير الشريك الآخر بين ابقائها للشركة أو تقو بمها عليه فيغرم له قيمتها ولو يبيعها لانه اقن على ما كانت عليه وسواء في ذلك كان ميسرا أو ميسرا والحاصل أن الصورة ثمان أربع في حالة يسر الواطئ وأربع في حالة عسر أمه التي في حالة يسره فانه يلزم الواطئ القيمة للجارية فقط ان حملت بأذنه أو بغير أذنه أو لم تحمل وأذن وأما ان لم تحمل ولم يأذن فيخير بين ابقائها للشركة أو تقو بمها عليه وأما التي في حال العسر فان حملت بغير أذنه خير بين ابقائها للشركة واتباعه بقيمة الولد أو يسر حصته فيها واتباعه بقيمة الولد وان حملت بأذنه فليس له الا اتباعه بقيمة ولا يجوز ابقاؤها للشركة ولا يبيعها وان لم تحمل فان كان بأذنه أتبعه بقيمة ولو يبيعها عليه وان كان بغير أذنه خير بين ابقائها للشركة أو أخذ قيمتها ولو يبيعها عليه هذا هو المأخوذ من عبارة الأصل موافقة لشرح خليل ومافي الشارح والتمن مناجمل وغير محرر (قوله ويتبعه أيضا بقيمة الولد) أي ان لم يكن أذن له في وطئها والا فلا قيمة له في الولد وتعتبر قيمة الولد يوم الوضع (قوله وحرمته أم الولد عليه) أي فتزعم من تحت يده بالردة كماله ولا يمكن من وطئها ولو ارتدت بعده (قوله أي لا يجوز لسيد أم ولد أن يكاتبها الخ) اعلم أنه قال في المدونة وليس للسيد أن يكاتبها فظاهرها برضاها أو بغير رضاها قال أبو الحسن وعليه عبد الحق وجلها اللحن على عدم رضاها ويجوز برضاها ونحوه في التوضيح انظر بن (وتنبه) اذا فر المرئى لدار الحرب وقت أم ولده ومديرة حتى يسلم ويودقته وولده أو يموت كافر اعتق من رأس ماله ويكون ماله فيا (خاتمة) ان وطئ الشريك كان الامه بطهر ومثلها البائع والمشتري وهذه مسألة كثيرة الوقوع لا سيما في هذه الازمنة وأنت بولادته أشهر من وطئه الثاني وادعاء كل منهما بالقافة تدعي لها في الحقة به فهو ابنه ولو كان أحدهما ذميا والآخر مسلما أو أحدهما عبدا والآخر حرا وان أشركتهما فيه فمسلم وحرة تغلبا للاشرف في الوحدتين وعلى كل نصف نفقته وكسوته كالأبن فرحون في تبصرته قال ابن يونس ان أشركت فيه حرا وعبدا فاعتق على الحر اعتق نصفه عليه ويقوم عليه النصف الثاني ويغرم لسيد العبد ذلك وإلى الولد الملقى بهما اذا بلغ أحدهما فان وإلى الكافر مسلم من كافرين وإلى العبد فحر ابن عبدا لانه بمولاه لشخص منهما كان ابنا له ذكره ابن مرزوق وغيره ومولاه المولاه الارث وعدمه فان وإلى موافقه في الحرية والاسلام توارثا والافلا وحكم عدم القافة كالقافة يؤمر اذا بلغ بمولاه أحدهما ويجري فيما اذا مات وقد وإلى أحدهما مائة قدم وورثه الابوان المشتركان فيه بحكم القافة أو لعدم وجودها ان مات الولد قبل مولاه أحدهما ميراث أب واحد نصفه للحر المسلم والنصف الآخر للعبدا والكافر لان نفقته قبل المولاه على ما بالسوية والتعير بالارث بالنسبة لهما مجازا وانما هو من باب مال تنازعهما انان فيقسم بينهما

اه ملخصا من الاصل

(باب ذكر فيه الولاء)

في أم الولد المالك وهو باق بخلاف لزوجته سبيها العصمة وقد زالت بالردة فان قتل على رده عتقت من رأس ماله (كان ارتدت) فانه يحرم على سيدها وطؤها حتى تسلم (ولا يجوز كتابتها) أي لا يجوز لسيد أم الولد ان يكاتبها بغير رضاها وتفسخ ان عتق على ذلك قبل اداء النجوم (فان أدت عتقت) ولا ترجع بما أدته أما برضاها فيجوز لانها اذا عجزت رجعت أم ولد كما كانت (باب) ذكر فيه الولاء وقد عرفه سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم واقترع المصنف عليه ولما لم يعرفه ابن عرفة اكتبناه في الحديث فلما قال برحمة

المعتق والمعتق كاتصال هو النسب
 أبوه في وجوده (لا يباع ولا يوهب) من تنمة الحديث (وهو) أي الولاء ثابت (لمن أعتق) حقيقة كقوله لعبدته أنت حر أو بعد سنة أو مديراً أو كاتباً أو استولت ولو قال المعتق ولا ولا على محليتك فإن قوله لغو خلافاً لابن القصار القائل أنه يكون للمسلمين كان المعتق ذكراً أو أنثى بل (ولو) كان العتق (حكماً) كعتق غيره (بأنه اتفاقاً في أن الولاء للمعتق عنه بل (وإن بلائذن) من المعتق عنه فالولاء للمعتق عنه وإن كان عن ميت قالوا لورثته سواء كان عتق الغير عنه ناجزاً أو لأجل أو كتابة أو تديراً وهذا إذا كان المعتق عنه حراً والا كان لسبيده ولا يعود بعتي العبد على مذهب ابن القاسم ولو باع السيد العبد من نفسه فالولاء لسبيده (وجز) العتق أو الولاء (الأولاد) أي أولاد المعتق بالفتح فينجز ولاؤهم ذكراً أو أنثى وإن سفلوا وجز أولاد المعتقة بالفتح وأولاد أولادها ذكراً أو أنثى (الأولاد أنثى) أمة معتوقة (له) لذلك الولد (نسب من حر) فلا ينجز الولاء على الأولاد وسواء كانت الحرية أصالة أو طارئة كان الحر الأب أو الجد فشمّل الحر أولاد المعتوقة من زنا أو غصب أو حصل فيهم لعان أو أم ولد لهم أرقاء أو الأب جريماً دار الحرب وقوله (أو ولداً) عطف على ولد أنثى أي والأولاد (مسيرق غيره)

هو أحد خواص العتق مشتق من الولاية بفتح الواو وهو من النسب والعتق وأصله من الولي وهو القريب وأما من الأمانة والتقديم فبالكسر وقيل بالوجهين فيهما والولي لغة يقال للمعتق والمعتق وابنائهما والناصر وابن العم والقريب والعاصب والخليف والقائم بالأمر ونظر إليهم والنافع المحب والمراد به هنا ولاية الاتعام بالعتق وسببه زوال الملك بالحرية فن زال ملكه بالحرية عن رقيق فهو مولاه سواء نجز أو علق أو دبر أو كاتب أو أعتق بعوض أو باعه من نفسه أو أعتق عايشه الآن يكون السيد كافراً والعبد مسلماً والأولاد لولاه عليه ولو أسلم وحكم الولاء حكم العصوبة كما أفاده الحديث (قوله لجة بضم اللام) المناسب أن يقول ولجته الخ (قوله هو النسب) المناسب حذف هو لأن المراد بالجمعة الاتصال والارتباط والمراد بالنسب القرابة وهما متغايران وتقدير الضمير يوهب أن الإضافة بيانية وليس كذلك (قوله لأن العبد لنا) كان عليه الرق) الأوضح أن يقول لأن الشخص في حال انصافه بالرق كالمعتق وموقوله موجود أي كالموجود (قوله أي الولاء ثابت لمن أعتق) اعلم أن الميت إذا كان معروفاً بالجنسية وكان خبره طرفاً أو جاراً ومجوراً أو أفاد للمصر أي حصر المعتق في الخبر كالكريم في العرب والأمة من قريش أي لا كرم إلا في العرب ولا أمة إلا من قريش وحقيقته في كلام المصنف لا ولأه لا عتق لا لغيره ويرد على ذلك الحصر ثبوت الولاء لعصبة المعتق ومن أعتق عنه غيره بلا إذن وقد أجاب عن ذلك المصنف بقوله ولو حكماً الخ فإن من أعتق عنه غيره أذنه والمنجر إليه الولاء من عصبة المعتق في حكم المعتق أو المصراض أي الولاء لمن أعتق لا لغيره من كان أجنبياً فإذا باع شخص العبد وشرط على مشتريه أن يعتقه ويجعل الولاء فلا يلزم ذلك الشرط والولاء لمن أعتقه لا للبائع ويستثنى من قوله وهو من أعتق مستغرق الأمة بالتبعات فلولاه من أعتقه للمسلمين وثواب العتق لأرباب التبعات وهذا إذا جهل أرباب التبعات فإن علموا وأجازوا عتقه مضي وكان الولاء لهم وإن ردوه ردوا قسموا ماله (قوله أنت حر) أي الآن وقوله أو بعد سنة أي أعتقه لأجل وقوله أو كاتباً أو أسيراً أو موطوفاً على أنت حر من عطف الحمل فلا يقال إن فيه عطف الله على الاسم الخالص (قوله بل ولو كان العتق حكماً) ما قبل المبالغة قوله حقيقة (قوله وإن بلائذن) اعلم أن الخلاف موجود فيما قبل المبالغة وما بعدها كما يفيد كلام ابن عرفة فقول شارحنا اتفاقاً يتبع فيه عب ونص ابن عرفة في ذلك أبو عمر من أعتق عن غيره بأذنه أو بغير أذنه فذهب مالك عند أصحابه أن الولاء للمعتق عنه وقال أشهب الولاء للمعتق وقاله الليث والأوزاعي كذا في بن (قوله أو لأجل) أي وسواء رضي به العبد أم لا وما في عب من تقيده المؤجل برضا العبد سهو كما قال بن لأن اشتراط الرضا في خصوص أم الولد نعتق على مال مؤجل وأما التقيده فعتقه على مال مؤجل أو معجل لا يتوقف على رضاه (قوله على مذهب ابن القاسم) أي خلافاً لمن قال يعود الولاء للعبد المعتق عنه إذا عتق وكما يشترط في المعتوق عنه الحرية بشرط فيه الإسلام (قوله وجز العتق أو الولاء) أشار الشارح إلى أن فاعل جزمير عائد على العتق أو الولاء فالعنى على الأول جز العتق ولا يعود للمعتق وعلى الثاني وجز الولاء لعتيق ولأه ولد المعتق (قوله أي أولاد المعتق بالفتح) أي ولو كان ذلك الولد حراً بطريق الأصالة كمن أمه حرة وأبوه رقيق ثم عتق الأب فالولد حر بطريق الأصالة لا يتبع أمه وولاء ذلك الولد لعتيق أبيه (قوله وأولاد أولادها الخ) أي فلا فرق بين الأولاد وأولاد الأولاد إلا أن جز العتق لولاء أولاد المعتقة بالفتح وأولادهم مقيد بما إذا لم يكن لهم نسب من حر فإن كان لهم نسب من حر فلا ينجز عتق المعتق بالفتح الولاء عليهم لأنهم من أولاد قوم آخرين (قوله الأولاد أنثى الخ) حاصله أن الولاء ثابت للمعتق على من أعتقه وكذا على ولده ثم من كان من ولده أنثى فيوقف

عندها

كانت الحرية أصالة أو طارئة كان الحر الأب أو الجد فشمّل الحر أولاد المعتوقة من زنا

أو غصب أو حصل فيهم لعان أو أم ولد لهم أرقاء أو الأب جريماً دار الحرب وقوله (أو ولداً) عطف على ولد أنثى أي والأولاد (مسيرق غيره)

لأنه لا ينجز

بذلك نسب ولأولاه) لف ونشر مشوش (قوله وهذا ما لم يكن فشر) جواب عن المعارضة بين ما هنا وبين ما تقدم وأجيب أيضا بان ما هنا طريقة وما تقدم طريقة أخرى وأجيب أيضا بان ثبوت الولاء والنسب بشهادة السماع مقبول ان كان يولد المشهود عليه والا فلا يقبل (قوله يحلف ويأخذ المال) أي على وجه الحوز لا على وجه الارث وقوله ر بما ياتي غيره باوثق علة للاستيناء (قوله خاتمة) لو اشترى ابن و بنت اباهما وعتيق عليهما سوية بنفس الملك ثم مات الاب عتقه ثم مات الاب ورثه الابن والبنت بالنسب للذ كرمثل حظ الانثيين لتقدم الارث بالنسب على الارث بالولاء فان مات العبد المعتوق بعد ذلك ورثه الابن وحده دون البنت لانه عصبة المعتوق من النسب وهي مقدمة على عصبة المعتوق بالولاء بل لو اشترته البنت وحدها لكان الحكم ما ذكر وكذا لو مات الولد قبل الاب وكان للاب عم او ابن عم لكان هو الذي يرث المعتوق وأما لو مات العبد قبل موت الاب ورثه الاب ثم مات الاب لكان المال بين الابن والبنت على الفريضة الشرعية للذ كرمثل حظ الانثيين وان مات الابن بعده وت قبل أبيه وقبل موت العتيق ثم مات العتيق كان للبنت من مال العتيق ثلاثة أرباعه النصف لعنتها نصف أبيها المعتوق للعبد والنصف الباقي لشر يكتفي في عتيق الاب وهو أخوها وهي تستحق نصف ولاته الذي هو الربع لانها معتقة نصف أبيها فيصير لها ثلاثة أرباع المال واعترض بان الاخ قد مات قبل العبد فلم يكن له فيه حق فكيف ترثه وأجيب بانه موت أخيها استحققت نصف ما تركه ومن جملة ما تركه نصف الولاء وهي ترث من أخيها نصفه الذي هو الربع ويرثان الولاء لان ترثه أنثى وأجيب أيضا بان ارث الربع يفرض حياته بعد موت العبد وليس بشيء وأما ان مات الابن ورثه الاب ثم مات الاب فللبنت من تركه أبيها سبعة أثمانها النصف بالنسب فرضا والربع بالولاء الذي لها في أبيها والثلث لان الربع الباقي لأخيها الذي مات قبل أبيها ترثه منه نصفه ونصف الربع ثمنه وفيه الاشكال المتقدم اه ملخصا من الاصل قال شب نقلا عن ابن خروف وتعرف بمسئلة القضاة لانه غلط في هذه المسئلة أربعة مائة فاض فورثوا البنت فيها بالولاء والميراث بالنسب مقدم على عصوبة الولاء فحل الغلط حيث سورا بين الابن والبنت في ميراث أبيهما فتم امل

باب ذكر فيه حكم الوصية

هي مشتقة من وصيت الشيء بالشيء اذا وصيته به كأن الموصي لما أوصى ما وصل ما بعد الموت بما قبله في نفوذ التصرف واختلاف في الخبر وقوله تعالى ان ترك خيرا الوصية فان كثر المفسرين على أنه المال الكثير وعليه فالترغيب فيها اذا كان المال كثيرا لما ياتي انها كره في القابل (قوله الوصية مندوبة) هي في عرف الفقهاء علة وجوب حقا في ثلث مال عاقده يلزم بموته أو نيا به عنه بعده وعند الفراض خاصة بما يوجب الحق في الثلث كما يؤخذ من تعريف ابن عرفة (قوله لان الموت ينزل فجأة) علة للمبالغة (قوله ويعرض لها بقية الاحكام) قال شب وأما حكمه فقسمه للخمي وابن رشد للاحكام الخمسة فتجب عليه اذا كان دين أو نحوه ويندب اليها اذا كانت بقر به في غير الواجب وتحرم بحرم كالنباحة ونحوها وتكره اذا كانت بغيره أو في مال قليل ونباح اذا كانت بباح من بيع أو شراء ونحو ذلك ثم ان انفاذ اعدا المحرم مأمور به وأما قول ابن رشد وكذلك ينقسم انفاذها على الخمسة المذكورة فالمراد انفاذها قبل موت الموصي فيجب انفاذ ما يجب منها ويحرم عليه الرجوع عنه ويندب انفاذ ما يندب منها فان خالف ولم ينفذ فقد ارتكب خلاف المندوب وهو االمال كراهة أو خلاف الاولى وانفاذ ما يكره منها مكروه والمطالب منه الرجوع عنه وانفاذ ما يباح منها مباح فله فعله والرجوع عنه وأما الوصية بعمل المولد الشريف فذكر الفاكهاني أنه مكروه والمكروه يلزم الوارث اه (قوله لما فيها من زيادة الزاد) علة للاستدلال (قوله فمستغرق الذمة الخ) اعترض بان مستغرق الذمة من افراد غير المالك وليس خارجا بقية التمام وانما خرج به العبد لان ملكه غير تام وهو قد خرج بالحرية وحيتث فلا حاجة لتقدير التمام وقد يقال

بذلك نسب ولأولاه وهذا ما لم يكن فشر فان كان ثبت الولاء والنسب بشهادة السماع كما تقدم في آخر باب العتيق وفي باب الشهادات أنهم اذا قالوا لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم يثبت النسب والعتق والولاء (لكنه) وان كان لا يثبت الولاء بما ذكره (يحلف ويأخذ المال بعد الاستيناء) ر بما ياتي غيره باوثق (باب) ذكر فيه أحكام الوصية وما يتعلق بها (الوصية مندوبة) ولو لم يصبح لان الموت ينزل فجأة ويعرض لها بقية الاحكام لما فيها من زيادة الزاد للبنت (وركنها) الذي تتوقف عليه (موص وهو الحر) فالعبد ولو بشائبة لا تصح وصيته (المالك) للموصي به ملكا تاما فمستغرق الذمة وغير المالك للموصي به لا تصح وصيته ما وليس المراد مال أمر نفسه بدليل ما بعده (المميز) لا يجنون وسكران وصبي لا يميز عندهم حال الايضاء وتصيح من السكران المميز ومن الحر المالك

(وان سفيها وصغيرا) مير الان الجهر عليه ما لم يحق انفسهما التمتع من الكان الجهر عليه ما لم يحق غيرهما (أو) ان كان (كافرا) فتمسح وصيته خالم
يوصي لمسلم بنحو آخر (وموصى به وهو مالك أو استحق كولاية في قرية غير زائد ٤٠٩ على ثلثه وموصى له وهو ما يصح تملكه)

للموصى به (وان) كان
للموصى به (كسجد) ورباط
وقنطرة (وصرف) الموصى
به (في مصالحه) من مرمية
وحصرو زيت وما زاد على
ذلك فعلى خدمته من امام
ومؤذن ونحوهم احتاجوا
أم لا كما اذا لم يحتج المسجد
لشيء مما ذكر فلهم وتصح
لمن مالك ولو في ثاني حال كما
أشاره بقوله (أو من
سيكون) من حل موجودا
أو سيوجد فيستحقه (ان
استهل) صار خا ونحوه مما
يدل على تحقق حياته كوضع
كثير لكن لا يأخذ من غلة
الموصى به شيئا لأنه لا يملك
الابعد وضعه حيا فهي
لوارث الموصى (ووزع)
الشيء الموصى به لمن سيكون
ان ولدت أكثر من واحد
(على العدد) لا كركلا نثي
عند الاطلاق فان نص
الموصى على تفضيل عمل
به كما قال (الا لنص أو)
أوصى (لميت علم) الموصى
(بموت) حين الوصية
(وصرف) الشيء الموصى به
لميت (في) وفاة (دينه) ان
كان عليه دين (والا) يكن
عليه دين (فلوارثه) فان
لم يكن عليه دين ولا وارث
له بطلت ولا يأخذها بيت
المال (وذى) تصح الوصية
له ولا تمنع ان كان قريبا أو
جارا أو سق منه معروف

بل مستغرق الذمة مالك لما يسده والا لما وفيت منه ديونه وتقدم ان عتقه ماض حيث جهلت أرباب
التبعات ثم يمنع من التصرف لعدم تمام الملك ولو رزق بما يفي ليعرض له (قوله وان سفيها) أي سواء
كان مولى عليه أو غير مولى عليه كافي ح قال في التوضيح واذا تاب المولى عليه ثم مات لم يلزمه ذلك
الا ان يوصى به فيجوز من ثلثه ولا بن القاسم اذا باع المولى عليه ولم يرديه حتى مات يلزمه بيعه ابن
زرقون وعلى هذا يلزمه الدين بعد موته فتأمل أفاده بن (قوله وصغيرا) قال في المدونة وتصح وصية
ابن عشر سنين فقل مما يقار بها اذا اصاب وجه الوصية ولم يكن فيه احتلاط (قوله بنحو آخر) أي من كل
مال يصح تملكه لمسلم فان أوصى لكافر بذلك صح لصحة تملكه لذلك وثمرة الصحة الحكم بانفاذها اذا ترفعوا
اليها (قوله وموصى به) هذا هو الركن الثاني وقوله وهو مالك هذا بالنسبة للموصية بالاموال ويحترز
به عن الوصية بملك الغير أو بما لا يملك أصلا كالوصية بالعلم بالنسبة للمسلم وقوله أو استحق كولاية مثال
لوصية بمعنى النيابة بعد الموت وقوله في قرية متعلق بموصى به قيد في كل من الوصية بالمال والوصية
بالنيابة وقوله غير زائد على ثلثه قيد في الوصية بالمال وقوله وموصى له هذا هو الركن الثالث (قوله
للموصى به) أي ان كان الموصى به مالا فان كان الموصى به نيابة قيل فيه وهو ما صرح لها (قوله وان كان
الموصى له كمسجد) أي هذا اذا كان الموصى له بالمال آدميا بل وان كان كمسجد الخ لأنه يصلح للملك باعتبار
انتفاع الآدمي به دليل قوله وصرف في مصالحه الخ (قوله فله) أي فيصرف جميعها ان ذكر من أول
الامر (قوله ولو في ثاني حال) أي هذا اذا كان يصح تملكه ما أوصى له به حال الوصية بل ولو كان يصح
تملك ما أوصى له به في ثاني حال فلا يشترط في صحة الوصية كون الموصى له ممن يصح تملكه حينها بل ولو في
المستقبل (قوله أو من سيكون) أي فاذا قال أوصيت لمن سيكون من ولده فلان فيكون لمن يولده سواء
كان موجودا بان كان حيا حين الوصية أو غير موجودا أصلا فيؤخر الموصى به لاوضع على كل حال فاذا
وضع واستهل أخذ ذلك الشيء الموصى به ومثله أو وصيت لمن يولد فلان فيكون لمن يولده لا لولده الموجود
بالفعل سواء علم أن له حين الوصية ولدا أم لا (قوله) ان كانت الوصية لحمل ونزل ميتا أو انفس رجوع
الموصى به لو رثه الموصى وان كانت الوصية لغير موجودا انتظر الى الناس من الولادة ثم يرد لو رثه الموصى
(قوله فهي لوارث الموصى) أي الغلة وهو أحد قواين والثاني أنها توقف وتدفع للموصى له اذا استهل
كالوصى به والظاهر أن هذا الخلاف مبنى على الخلاف في كون الاستهلال شرطاً في الاستحقاق أو في
صحة الوصية واختلاف أيضا اذا أوصى لولد فلان ومن سيولده وقلم بدخول الموجود من الاحتفاء ومن
سوجبدهل يستبعد الموجود بالغلة الى أن يوجد غيره فيدخل معهم وبه أفتي أكثر الأئمة أو يوقف
الجميع الى أن ينقطع ولادة الاولاد وحينئذ يقسم الأصل والغلة فمن كان حيا أخذ حصته ومن مات أخذ
ورثته حصته قولان للشيخ أفاده بن (قوله على تفضيل) هو باضاد المصلحة أي مقاضاة بان قال
لذ كرمش لحظ الاتيين مثلا (قوله والامتنع) أي مع الصحة لان الوصية لذى صححة على كل حال وأما
الجواز وعدمه فشيء آخر والحاصل أن ابن القاسم يقول بالجواز اذا كان على وجه الصلة بان كانت
لاجل قرابة ونحوها كما قال الشارح والا كرهت وأجازها أشهب مطلقا لكن قال في التوضيح وقيد ابن
رشد اطلاق قول أشهب بجوازها الذي يكونه ذاسيب من جوار أو يدسبقت له فان لم يكن لذلك فالوصية
له محظورة اذا يوصى لكافر من غير ميبوب يترك المسلم الامس لم سوءم يض الايمان أفاده بن وخرج
مالمذى الحر في فلا تصح له الوصية على ما قاله أصبح وهو المعتمد خلا لما يقتضيه كلام عبد الوهاب من
صحتها (قوله في حياة الموصى) أي ولو كان رده حيا من الموصى كما يقع كثيرا وأما ان ردها بعد

والامتنع خلا لا لاطلاق الشراح (وقبول) الموصى له (المعين) الذي عينه الموصى كزيد
(شرط) في وجوبها وتنفيذها حيث كان بالغار شيدا ولا بد من كون القبول بعد الموت فلا ينفعه قبوله قبل موت الموصى ولا يضره رده في
حياة الموصى فله القبول بعد الموت

فإن مات الميراث القبول كما يقوم مقام غير الرشد واية واحترز بالعين من الفقراء فلا يشترط القبول له عذره (ولا يحتاج رقيق لأذن) من سبده (فيه) أي في القبول بل له أن ٤١٠ يقبل ما أوصى له به بدون إذن (كأبائه) أي السيد فهو مصدره مضاف لقاعله

(يعتقه) أي عتق رقيقه فانه لا يحتاج في نموذ العتق لأذن من العبد بل يعتق بتمامه أو بمجمل الثلث (وقوم) الموصى به (بغلة حصلت) أي حدثت فيه (بعد الميراث) أي بعد موت الموصى وقبل القبول فإذا أوصى له بمحاطب يساوي ألفا وترك ألفين فزاد المحاطب بعد الموت بشمره ما تبين فلموصى له المحاطب أي الاصول بتمامه وله ستة وستون وثلثان ثلث المائتين بناء على أن الملك بالموت والعبودية يوم التنفيذ وتقدر أن الثمرة معاومة للموصى لكونه أوصى بأصلها (وصيغه) يلفظ بدله بل (ولو بإشارة) مفهومة ولو من قادر على النطق (وبطلت) الوصية (بردة) أي ردة الموصى أو الموصى له لبردة الموصى به (وبعصية) أي أوصى بماله أو بفعلها فالوصية باطلة ويفعل الورثة بالمال ما شاؤوا كوصية بمال يشتري به خرا يشرب أو دفعه لمن يقتل نفسا ظلما أو يبنى به مسجدا في أرض محبسة للموتى كقراءة مصر أولن يصلي عنه أو يصوم عنه أو يقنديل ذهب أو

موت الموصى فليس لها قبولها بعد ذلك (قوله فلو ارثه القبول) أي وسواء مات الميراث قبل علمه بالوصية أو بعد علمه بها اللهم إلا أن يريد الموصى الموصى له بعينه فليس لوارثه القبول (قوله بناء على أن الملك الموت) حاصله أن غلة الموصى به الحادثة بعد الموت وقبل القبول قبل كمال الموصى له وقبل له ثلثها فقط وهذا الأخير هو الذي اختاره المصنف وسبب هذا الخلاف الواقع في الغلة الخلاف في أن المعتبر في تنفيذ الوصية هل هو وقت قبول الميراث أم وقت القبول حتى حدثت الغلة بعد الموت فلا يكون شيء منها للموصى له بل كمال الموصى أو المعتبر في تنفيذها وقت الموت لأن الملك للموصى له بالموت ومقتضى كون الملك له بالموت أن الغلة المذكورة كمال الموصى له أو المعتبر في تنفيذها الأمران معا وهما وقت القبول ووقت الموت أقوال ثلاثة فمن اعتبر في تنفيذها وقت القبول قال الغلة كمال الموصى ومن اعتبر وقت الموت قال كمال الموصى له ومن اعتبر الأمرين أعطى للموصى له منها ثلثها وهذا المشهور وأعدل الأقوال إذا علمت ذلك فالمناسب للشارح أن يقول بناء على أن الملك بالموت والقبول (قوله بلفظ يدل) أي على ما صرح به كوصية أو كان غير صريح في الدلالة عليها لم يكن يفهم منه إرادة الوصية بالقرينة كاعطاء الشيء للفلان لفلان بعد موتى (قوله ولو بإشارة) مثلها الكناية بالطريق الأولى (قوله ولو من قادر على النطق) أي خلافا لابن شعبان (قوله أي ردة الموصى الخ) أي فإن رجع للاسلام فقال أصعب أن كانت مكتوبة جائزة والأول واستبعد ر بطلانها بردة الموصى له قائلا إنه ليست من فعله حتى تبطل بردة قال بن وهب ظاهر (قوله لبردة الموصى به) أي ما كان الموصى به عبدا (قوله وبعصية) المراد بالامر المحرم فالوصية بالملك كره والباح يجب تنفيذها كما قال الأجهوري قال ر وهو غير ظاهر بل تنفيذ الوصية بالملك كره وفي تنفيذ الوصية بالمباح وعدم تنفيذها قولان وكان الأجهوري قاسم ما قاله على اتباع شرط الواقف وإن كره وأما الوصية بالمدون فتنفذ وجوبا وما في التثاني من ندم تنفيذها فمردود (قوله كوصية بمال يشتري به خرا) أي ومنه أيضا الوصية بضياعة عليه أو بملء محرم في عرس (قوله أو يبنى به مسجدا) قال بن وهب أمثلته أيضا أن يوصى ببناء قبة عليه وهو ليس من أهله أو يوصى بأقربة المولد على الوجه الذي يقع في هذه الأزمنة من اختلاط النساء بالرجال والنظر للمحرم ونحو ذلك من المنكر وكان يوصى بكتب حوائس أو القبر وجعله مائة في كفته أو قبره اللهم إلا أن يجعله في صورة من نحاس ويحمله في جدار القبر لئلا يبركته كما قاله السنائي (قوله أو أن يصلي عنه الخ) أي بخلاف الوصية لمن يقرأ على قبره فانها نافذة كالوصية بالحج عنه (قوله وبطلت الوصية لو ارث) أي ولو بقليل زيادة على حقه فإن أوصى للوارث ولغيره بطلت حصصه الوارث فقط (قوله حديث لا وصية لوارث) أي وهو ناسخ لقوله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت أن تتركوا خيرا الوصية للوالدين والآية وهذا من حديث وصدره أن الله سبحانه وتعالى قد أعطى لكل ذي حق حقه إلا الوصية لوارث (قوله بزائد الثلث) أي فإذا أوصى لأجنبي بنصف ماله مثلا أو بقدر معين يبلغ ذلك نفذت الوصية بالثلث ورد ما زاد عليه ولو لم يكن له وارث لحق بيت المال كما أفاده الشارح (قوله فاعطية منهم) هذا هو المشهور وهو مذموم المدونة (قوله لا تنفذ الوصية الموصى) أي خلافا لابن القصار وابن العطار القائلين بذلك وعلى هذا القول فإن أجزرت فلا يحتاج لقبول ثان وتحتاج له على الأول وعليه أيضا أن يكون فعل الميت مجعولا على الصحة حتى يرد على الأول يكون مجعولا على الرد حتى يجازي من ثمرات الخلاف أيضا لو أوصى بعق حاربه ليس له غيرها فأجاز الوارث

فضة يعلق في قبة ولي (و) بطلت الوصية (لوارث) حديث لا وصية لوارث (كغيره) أي الوارث (بزائد الثلث) و يعتبر الزائد (يوم التنفيذ) لا يوم الموت وظاهره بطلان الزائد وإن لم يكن له وارث لحق بيت المال وهو مذموم مالك والجمهور وذهب أبو حنيفة إلى صحته كما جاز في أحد قوليه (وان أجبر) ما أوصى به للوارث أو الزائد على الثلث أي أجاز له الورثة (فعطية منهم) أي ابتداء عطية لا تنفيذ الوصية

الموصي فلا بد من حياة الموصي له قبل حصول مانع للمعجز وكون المعجز من أهل التبرع ولم يذ كر شرط القبول لقول الرماضي لم أره
 لغير اليهودي كما قاله شيخنا الأمير (و) بطلت الوصية (برجوع) من الموصي (فيها) سواء وقع منه الإساءة في صحته أو مرضه (وان)
 كان الرجوع (بمرض) أي فيه دفعا لتوهم أنه لما كان فيه انزعاج لا يعتبر ويجوز وتبطل به ولو كان التزم بين الوصية وعدم الرجوع
 على الرجوع وأما الذي بيده في مرضه من صدقة أو حبس فلا رجوع له فيه وان كان يخرج منه من الثلث وبين ما به الرجوع فيها بقوله
 (يقول) مرسع كابتط وصيني أو رجعت عنها (أو عتق) للرقبة ما في أوصي بها لا بد مثلا (وابلاد) بأن وطى الأمة الموصي بها لا بد فحملت
 منه فإنه تبطل الوصية (وتخلص حبس زرع) يتذريته فإذا أوصي بزروع ثم حصده ودرسه بدون تذرية لا تبطل على المعتمد (ونسج غزل)
 أوصي به (وصوغ معدن) من ذهب أو فضة (وذبح حيوان) أوصي به (وتفصيل شقة) ٢١١ كقطع أو بقتة أوصي به ثم فصله أو با
 مثلا فإنه تبطل الوصية

به زوال الاسم في قوله
 أوصيت بالقطع أو البقتة
 مثلا بخلاف لو قال أوصيت
 بالشوب ثم فصله فلا تبطل
 (كان قال) الموصي في
 صيغة وصيته (ان مت من
 مرضي) هذا (أو) ان مت
 من (سفرى هذا) فلفلان
 كذا (ولم يميت) من مرضه
 أو سفره فتبطل لأنه علق
 الوصية على الموت فيهما
 ولم يحصل وحل بطلانها
 (ان لم يكتبها) في كتاب
 (وأخرجته ولم يسترده)
 فان كتبها وأخرجته ولم
 يسترده ولم يميت فان الوصية
 لا تبطل فان كتبها بان قال
 في كتابه ان مت في مرضي
 هذا فلفلان كذا أو فميت
 فلان حر ولم يخرج منه ولم يميت
 فتبطل أو أخرجته واسترده
 فتبطل ولو مات في مرضه
 نظرا لكون الرد ابطالا
 وقيل ان مات لا تبطل
 ولكنه مشى على الابطال

فهل الولاء كله أوتيته وكذلك اذا أوصي بحرية لوارثه وهي زوجة لذلك الوارث وأجاز ما في الورثة
 تلك الوصية فهل ينفسخ النكاح بالموت أو بعد الإجازة كذا في حاشية السيد نقله محشي الأصل وقد يقال
 ان ثمة اختلاف لا تظهر بالنسبة لازمة لان الزوج آيل أمره الملك الكل بالاجازة أو البعض بالموت
 فالظاهر ان النكاح ينفسخ بالموت على كل حال فتأمل (قوله فلا بد من حياة الموصي له) أي كما في
 التوضيح وغيره (قوله من أهل التبرع) أي بان يكون رشيدا لا دين عليه (قوله ولم يذ كر شرط القبول)
 الاوضح ان يقول ولم أذ كر شرط القبول لان كلامه يومهم أن الضمير عائده على المتن مع انه لم يذ كر شيئا
 من الشروط أصلا (قوله دفعا لتوهم الخ) علة لمخذوف تقديره وبالح على ذلك (قوله لا تبطل على المعتمد)
 أي لانه لم يرل عنه اسم الررع (قوله ونسج غزل) أي لان اسم الغزل انتقل عنه وكذا يقال فيما بعده كما
 أفاده الشارح (قوله لانه علق الوصية على الموت) ظاهره انه لا بد من التصريح بالقيده الذي هو الموت
 وليس كذلك بل متى أشهد على وصيته في مرضه أو سفره وكانت بغير كتاب فلا تنفذ الا اذا مات فيه
 سواء صرح بذلك كما لو قال ان مت من مرضي أو سفرى هذا فلفلان كذا أو لم يصرح كما لو قال ان مت
 فلفلان كذا أو قال يخرج لفلان من مالي كذا أو لم يقل ان مت أو لم يقل شيئا من ذلك بل أشهد ان فلان
 كذا وصية لان المعنى عليه حيث لم يصرح بالتعميم كذا في مت أفاده بن (قوله وحل بطلانها ان لم يكتبها
 الخ) أي فصورها أربع البطلان في ثلاث وهي ما اذا كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرج منه
 أو بكتاب وأخرجته ثم استرده والصحة في واحدة وهي ما اذا كانت بكتاب وأخرجته ولم يسترده وهذه
 الصور الاربع ان اتقى القيد بان لم يميت من مرضه أو سفره وأما ان حصل بان مات في المرض أو
 السفر ففيها أربعة أيضا تصح في ثلاث وهي ان كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرج منه أو أخرجته
 ولم يسترده فان أخرجته واسترده نقولان بالصحة والبطلان أفاده محشي الأصل (قوله كالمطابقة) أي
 وصورها أربع تبطل في واحدة وهي ما اذا كانت بكتاب وأخرجته ثم استرده وتصح في ثلاث وهي ما اذا
 لم يكن بكتاب أصلا أو بكتاب ولم يخرج منه أو أخرجته ولم يسترده فجملة الصور اثنتا عشرة صورة قد علمتها
 (قوله خلاف) أي مستورا ستظهر في الحاشية أنه للموصي له (قوله بتزويج رقيق) أي ذكر أو أنثى
 (قوله وشاركه الوارث الخ) أي يكون للوارث شركة في تلك الرقبة بنسبة ما زادته الصنعة كما لو فرض
 أنها بدون صنعة تساوي عشرة وبالصنعة تساوي خمسة عشر كان شريكا معه بالثلث (قوله ولا تبطل
 بوطء) أي لا تبطل بمجرد الوطء بل ينظر فيها بعد ذلك كما قال الشارح (قوله بنحو شراء) دخل في
 ذلك الارث (قوله أما ان لم ترجع بذاتها) الاوضح أن يقول وأما ان لم يرجع بذاته وكذا قوله واستحلف

لانه أطلق في قوله (فان رده بطلت) ويحتمل الثاني لانه ذكره بعد قوله ولم يميت وقد اعتمد شيخنا البطلان (كالمطابقة) التي لم تقيد بمرضه
 وكتبت فانها تبطل بردا لكتاب ولا تبطل اذا لم يخرج منه أو كانت بغير كتاب (لا) تبطل الوصية بدار لز يد (مدم) لتلك (الدار) على المعتمد
 وهل له النقص أو لا خلاف (ولا) تبطل الوصية (برهنه) التي الموصي به لان ملك الموصي لم ينتقل فإذا مات فتخلصه على الوارث (و) لا
 تبطل (بتزويج رقيق) أي أوصي به لشخص ثم زوجه (و) لا تبطل (تعليمه) صنعة فإذا أوصي برقيق لز يد ثم علمه صنعة فلا تبطل وشاركه
 الوارث بقيمة التعليم (و) لا تبطل (وطء) من الموصي بخاريته التي أوصي بها لا بد وتوقف انتظار هل حملت فتبطل أو لا فيأخذها الموصي له
 (أو باعه) أي باع الموصي الشيء الموصي به المعين (ورجع له) بذاته بنحو شراء فلا تبطل اما ان لم ترجع بذاتها واستحلف غيرها فتبطل
 بخلاف لو أوصي بشي غير معين ككتاب يدينه غير المعينة

والمختلف غير ما فلا تبطل الوصية و يأخذ الموصي لنفسه ما يشاء من ثلث ما له (أو وصي ثلث ما له) فيأخذ
 أي المال واستخلف غيره فلا تبطل لأن العبرة بما عاك يوم الموت سواء زاد أو نقص (ولا تبطل الوصية (إن حصص) الموصي (الدار)
 الموصي بها أي جعل عليه اجصا من خير ونحوه (أوصيغ الثوب) أي صبيغ الموصي الثوب الذي أوصي به فلا تبطل (وأخذت زيادته)
 أي أن الموصي له يأخذ الشيء الموصي به حيث قلنا تبطل ولو كان فيه زيادة كصبيغ أوسويق لت ولا شيء عليه في مقابلة الزيادة (وان
 أوصي له) لشخص واحد (وصية بعد) وصية (أخرى) من نوع واحد وهما متساويتان كقوله أوصيت لزيد عشرة دنانير ثم قال أوصيت
 له عشرة دنانير أو تعين كقوله أوصيت له بدينار ثم قال أوصيت له بثوب (فالوصيتان) للموصي له (الامن نوع واحد) أكثر (كعشرة
 ثم خمسة وعكسه من صنف واحد) لا أكثر يأخذ (وان تقدم) في الإيصاء ولا يكون الثاني ناسخا ولا يأخذ الوصيتين كتابا كتاب
 أو كتابين آخر جهما أولا ما لم يسترد الكتاب والابطال كالأرجح بالقول وان أوصي له بعدد كائة ثم يجزء كربع

أو عكسه فيعتبر إلا أكثر
 ويأخذ الموصي له (وان
 أوصي) في صحته أو مرضه
 (لوارث) كاخ ليس للموصي
 وقت الوصية ابن (أو)
 أوصي (غيره) أي لغير
 وارث وقت الوصية كمرأة
 أجنبية (فتغير الحال)
 الأول بان حدث له ابن
 أو تزوج المرأة (المعسر
 المائل) أي ما آل الحال
 له في الصورتين فإذ مات
 الموصي صحت في الأولى
 للأخ لجبته بالأبن فصار
 عند الموت غير وارث
 وبطلت في الثانية لصيرورة
 المرأة واردة (ولو لم يعلم
 الموصي) بصيرورة الوارث
 غير وارث كما لو أوصت
 المرأة زوجها ثم ابنتا فصح
 الوصية ولو لم تعلم خلافا القول
 ابن القاسم ان علمت بطلاقها
 ولم تغيره جازت الوصية وان
 لم تعلم فلا شيء له (و) إذا
 أوصي للمساكين (دخل

غيره) (قوله واستخلف غيرها) أي من جنسها أو من غير جنسها (قوله ويأخذ الموصي له ما استخلف)
 أي لصدقه عليه بانه ثياب يديه (قوله وليس من الثمن أن يكون له ثوب واحد) أي كما يفيد من نقل
 المواق والموضوع أنه لم يقصد عين ذلك الثوب بل قال أوصيت له بثوب أو بثوبين مثلا (قوله ولا شيء
 عليه في مقابلة الزيادة) أي لا مشاركة للوارث فيه بقيمة ما زاد بخلاف الرقيق يعلمه صنعة فانه يشارك
 الموصي له بقيمة كإمر والفرق أن الرقيق يزيد قيمته بالتعليم زيادة كثيرة أفاد في الأصل بأمل (قوله
 الشخص) فيه حذف أي التفسيرية (قوله فالوصيتان للموصي له) أي بتماهما ان جملهما الثلث أو ما
 جملهما من مائة وسواء كتابا بكتاب أو بدونه (قوله كتابا كتاب أو كتابين) أي بهذا التعميم رداعلى المخالف إذا
 قدر وى عن مائة ومطرف ان تقدم الا كثر فله الوصيتان والافله الا كثر فقط وحكى الأحمي عن مطرف
 ان كتابا كتابين فله الا أكثر منهما تأخر أو تقدم وان كانت في كتاب واحد وقدم الا أكثرهما معا
 وان تأخر الا أكثر فله فقط وحكى ابن زرقون عن عبد الملك اذا كانا كتابين فله الا أكثر والافهما
 له معاتقدم الا أكثر أو تأخر (قوله والابطال) أي بطل ما استرده (قوله ليس للموصي الخ) المناسب
 الايمان بالواو وتكون الجملة حالبة (قوله ولو لم يعلم الموصي) المبالغة راجعة للصورة الثانية لأن
 خلاف ابن القاسم فيها ولا يصح رجوعها للأولى لعدم وجود الخلاف فيها بل بطلان الوصية فيها
 باتفاق سواء علم الموصي بموت ابنه ولم يغير الوصية أو لم يعلم (قوله نظرا للعرف) أي من أنهما اذا
 افترقا اجتماعا واذا اجتمعا افترقا وهذا كله مبنى على القول بعدم ترادفهما وأما على القول بترادفهما
 فهو عينه فلامعنى للدخول وحمل الدخول أيضا حيث لم يقع من الموصي النص على المساكين
 دون الفقراء أو عكسه (قوله ودخل في الأقارب الخ) حاصلة أنه اذا قال أوصيت لاهلي أو لأقاربي
 أو لذوي رحى يكنا اختص بالوصية أقارب به لانه لا نهم غير ورثة للموصي ولا يدخل أقارب به لايه حيث
 كانوا يرثونه هذا ان لم يكن له أقارب لايه غير وارثين والاختصاص بها ولا يدخل معهم أقارب به لانه
 وان قال أوصيت لأقارب فلان أولاهم أولادى رحمه اختص بها أقارب به لانه ان لم يكن له أقارب من
 جهة أبيه والاختصاص بها كانوا ورثة له لان المذكور أولا ولا يدخل معهم أقارب به من جهة أمه
 (قوله أقارب به لانه الخ) أي الى آخر ما يأتي في المتن في قوله ان لم يكن له أقارب لاب (قوله ان لم يكن
 له أقارب لاب الخ) هذا قول ابن القاسم هنا وفي الجبس وقاله غيره يدخل أقارب الام مع أقارب
 الاب هنا وفي الجبس (قوله أي خص بشئ زائد الخ) حاصلة أنه اذا أوصي لاهله أو أقارب به أو ذوى رحمه

الفقير في المسكين وعكسه) أوصي للفقير فيدخل المسكين نظرا للعرف متى أطلق
 أحدهما شمل الآخر فلو كان العرف افتراقهما اتبع (و) دخل (في الأقارب) أقارب به لانه الخ كقوله أوصيت لأقاربي أو أقارب فلان
 فيدخل شرعا في صيغته أقارب به لانه (و) في (الاهل) كقوله أوصيت لاهلي أو أهلي فلان (و) في (الارحام) كقوله أوصيت لأرحامي
 أو أرحام فلان فيدخل (أقارب به لانه) كقوله أوصيت لأقارب أمه (ان لم يكن له) أي للموصي
 (أقارب لاب) غير ورثة فان كان فلا يدخل أقارب أمه ويختص بها أقارب أبيه لشبه الوصية بالارث من حيث تقدم العصبة على ذوى
 الارحام واذا قال أوصيت لأقارب فلان فيشمل الوارث منهم فلان وغير الوارث كما قال (والوارث كغيره) أم لو قال أوصيت لأقاربي أو أهلي
 أو لذوي رحى فلا يشمل وارثه لانه لا وصية لوارث كما قال (بخلاف أقارب به هو) اذا دخل أقارب فلان أو أقارب به هو (أوثر) أي خص بشئ
 زائد على غيره لا بالجيب

(احتجاج العبد) نص على المتوهم اذ يعلم ايثار المحتاج الاقرب من باب اولي (الالبان) من الموصي حال وصيته كقوله اعطوا الاقرب
 قالا قرب او فلانا ثم فلانا مقدم الاقرب بالتفضيل ولو غير محتاج لا بالجميع (و) دخل (الحمل في الجارية) كان اوصي بجارية له الجاهل من غيره
 لشخص فانها تكون مع جله ذلك الشخص لانه كجزء من ماله تضعه في حياة السيد او يستثنه كما قال (ان لم يستثنه) اي الحمل كقوله اوصيت
 بهادون جلهما فلا يدخل واذا اوصي بثلته او بعدد الجماعة غير محصورين كالغزاة او بني تميم فلا يلزم تعميم الموصي لهم بالا عطاء كما اشار
 له بقوله (ولا يلزم تعميم نحو الغزاة) بخلاف خدمة مسجد او أهل رواق
 ٤١٣ لغيرهم فيلزم تعميمهم (واجتهاد)

متولى تفرقة الوصية في
 القسمين فيز بد الاحوج
 (وان اوصي) شخص
 (لعبد) أي برفقة ذكر أو
 انثى (بثلاثه) أي ثلث السيد
 الموصي أو بجزءه كربع
 (عتق) الرقيق الموصي له
 بما ذكر (ان جله) أي
 الثالث الذي من جملته
 الرقيق فاذا ترك السيد
 مائتين والعبد يساوي مائة
 عتق ويختص بماله دون
 الورثة فلو ترك السيد ثلث مائة
 والرقيق يساوي مائة عتق
 لثلثه (واخذ) الرقيق
 (بانيه) أي الثلث فيأخذ
 من المائة ثلاثة وثلاثين
 وثلاثا كما قال (ان زاد والا)
 يحمله الثلث (قوم في ماله)
 أي يقوم على الرقيق بقية
 نفسه في ماله (فان جله)
 عتق كله كما لو كان يبد
 الرقيق مائتان وقيمته مائة
 فيعتق منه ثلثه اذ لا مال
 للسيد الا الرقيق وهو بمائة
 ثم ينظر لما يبد وهو المائتان
 فيعتق منه ثلثه في نظير
 ستة وستين وثلثين يأخذها
 منه الوارث من المائتين
 ماله وما بقي من المائتين

أولاهم فلان أو أثار به أو ذوى رجه واختص بالوصية الاقرب من جهة الام حيث لم يكن هناك اقرب من
 جهة الاب أو اختص بها الاقرب من جهة الاب عند وجودهم فان استووا في الحاجة سوى بينهم في الاعطاء
 وان كان فيهم محتاج أو أحوج وجب ايثاره على غيره سواء كان ذلك المحتاج اقرب أو أبعد (قوله بالتفضيل)
 أي بالايثار والزيادة وما في هذا قول الأجهوري

بفضل وانصاء ولا عجزا * نكاح أخا وابنا على الجد قدم
 وانما لم يختص المقدم بالجميع املا لا يؤدي الى بطلان الوصية (قوله كان اوصي بجارية) احتراز بذلك من
 الموصي بعقدها وهي حامل فانه يدخل الحمل ولا يثاق في قول المصنف ان لم يستثنه لعدم صحة الاستثناء كما في بن
 لان الموصي بعقدها مثل من أعتقها بالفعل وهي لا يصح فيها استثناء الحمل وانما صح استثناءه في الموصي بها
 لشخص ولم يصح استثناءه مع عقدها لان الشرع كمل عليه العتق اذا عتق جزامتها ولم يكمل عليه الهبة اذا
 وهب جزامتها والوصية كالهبة (قوله الجاهل من غيره) أي من زوج أو زنا أو ماله الجاهل منه فلا يثاق ذلك فيها
 لانها لا تملك للغير (قوله ولا يلزم تعميم نحو الغزاة) أي ولا التسوية بينهم ويدخل في نحو الغزاة بقراء الرباط
 والمدارس والجامع الأزهر (قوله بخلاف خدمة مسجد) أي محصورين معينين ومنهم خدمة الأزهر لان
 خدمته محصورون ومجاورون وغير محصورين وكذا يقال في مثل السيد البدوي (قوله واجتهاد متولى تفرقة
 الوصية في القسمين) أي قسم غير المحصورين ولا يلزم تعميمهم والمحصورين ولا يلزم تعميمهم في أصل الاعطاء
 وكذلك يجتهد فيما اذا قال الموصي اوصيت بثلثي ماله لفلان فلهذا يفتي في ما يعطيه لزيد من ثلثه وكثرة
 بحسب القرائن والاحوال لان القرينة هنا دللت على وأن الموصي أعطى المعلوم حكم المجهول والحق به واجراءه
 على حكمه حيث ضمنه اليه ولا شيء لو ارث بدين مائتين بد قبل التفرقة بخلاف مال اوصي لمعينين كزيد
 وعمر وفيقسم بينهما بالسوية ومن مات منهم قبل القسم فوارثه يقوم مقامه (قوله أي الثلث) أي من جميع مال
 السيد ومال العبد المقدر أنه للسيد (قوله ويختص بماله دون الورثة) أي ان كان له مال (قوله فلو ترك
 السيد ثلث مائة الخ) دخول على كلام اثنين (قوله فيأخذ من المائة ثلاثة وثلاثين وثلاثا) الاسهل
 حذف قوله من المائة والاقتصار على ما بعده لان معناه أننا ننسب ثلث مال السيد لقيمة العبد فزيد
 عنها ثلاثا وثلاثين وثلثا فيأخذها العبد في هذا المثال (قوله أي يقوم على الرقيق بقية نفسه) أي بعد
 عجز ثلث السيد عن استغراق العبد يجعل القدر الذي يكمل عتق العبد من جلة مال السيد (قوله
 فان جله) أي جمل ماله باقية (قوله في نظير ستة وستين وثلثين) أي لانها هي التي تجعل مال السيد
 (قوله ماله) بدل من المائتين (قوله وما بقي من المائتين للعبد) أي وهو مائة وثلاثة وثلاثون
 وثلث (قوله وما بقي للرقيق) أي وهو ستة وستون وثلثان في الاولى وستة عشر وثلثان في الثانية
 (قوله كما في الشراح) مثال للمنفق (قوله هذا هو التحرير) أي لانه مقتضى نص ابن القاسم كما افاده في
 الاصل (قوله والاخرج منه محله) أي محمل ثلث السيد وهو ثلث العبد في المثال (قوله ولزم اجازة الوارث

للعبد وكذا الوارث السيد مائة وقيمة العبد مائة وماله الذي يبد مائة أو خمسون فيعتق منه ابتداء ثلثه نظر مال السيد وقيمة العبد وهو
 مائتان اذ هما مال السيد ثم يعتق منه ثلثه الباقي من ماله الذي يبد وهو المائة أو الخمسون في نظير ثلاثة وثلاثين وثلث يأخذها منه
 الوارث وما بقي للرقيق فليس معنى قوم في ماله جعل ماله من جلة مال السيد حتى يعتق العبد ولا شيء له من ماله كما في الشراح هذا هو
 التحرير والاصح له الثلث كما اذا لم يكن للسيد غير العبد ولا مال للعبد عتق ثلثه كما قال (والاخرج منه محله) واذا اوصي شخص لوارث
 أو بزانة عن الثلث في محضه أو مرضه فليقتبض الورثة أو الوارث الاجازة والرفقان أجاز حال مرض الموصي لزومه الاجازة ولا رد له بعد ذلك
 حيث لم يصح الموصي بحصة يبدنه ولم يكن للجزء عذر بجهل كما اشار له بقوله (ولزم اجازة الوارث) أي كما اذا اوصي بزانة الثلث أو اجازة بعض

الورثة أن أوصى لبعضهم حيث كانت اجازة المجيز (بمرض) مخوف قائم بالموصي سواء كانت الوصية في العصة أو المرض بشرط أن الموصي (لم يصح) صحة يئنه (بعده) أي بعد المرض الذي أجاز فيه الوارث فإن صح ثم مرض فإت لم يلزم الوارث اجازته الواقعة منه ما يقابل له الرد وأشار شرط آخر في لزوم الاجازة بقوله (الالتين عذر) في اجازة الوارث فإن كان له عذر فلا يلزمه بل له أن يرد ككون المجيز في ثقة الموصي أو خوفه من الموصي له (ومنه) أي العذر (الجهل) بأنه يلزمه الاجازة في المرض (ان كان مثله يجهل) أن له رد الزائد أو رد ما أوصى به لبعض الورثة فإنه لا يلزمه الاجازة (و) ان (حلف) بالله الذي لا اله غيره أني لا أعلم حين الاجازة أن لي الرد أي اعتقد ان له التصرف لمن شاء وبما شاء فإن نكل لزمه ما أجاز كن يعلم أنه لا وصية لوارث وأجاز بالشروط فلا يقبل منه يمين (وان أوصى) لشخص (بنصف ابنة) ٤١٤ بان قال أوصيت لزيد بنصيب ابني أو بثلثه بان قال أوصيت

(الخ) حاصله أنه يلزمه الاجازة بشروط خمسة أولها كون الاجازة بمرض الموصي المخوف سواء كانت الوصية فيه أو في العصة ثانياً أن لا يصح الموصي بعد ذلك ثالثاً أن لا يكون معذوراً بكونه في ثقة الموصي أو عليه دين له أو خائف من سطوته رابعاً أن لا يكون المجيز من يجهل أن له الرد والاجازة خامساً أن يكون المجيز رشيداً إذا علمت ذلك فليس المراد أنه يلزم الوارث أن يجيز وانما مراد المصنف أنه إذا أجاز وصية مودته قبل موته فيماله فيه الرد بعده لزمته تلك الاجازة بتلك الشروط سواء تبرع بالاجازة من نفسه أو طلبها منه الموصي كما ذهب إليه غير واحد من شيوخ عبدالحق وليس له بعد موته الرد متمسكاً بأنه من اسقاط الشيء قبل وجوبه لانه وإن لم يجب وجد بسبب الوجوب وهو المرض (قوله وأشار لشرط آخر) هذا هو ثالث الشروط (قوله ككون المجيز في ثقة الموصي) مثال للعذر (قوله أو خوفه من الموصي له) أي لكونه ذا سلطان وفي تلك الحالة مثلاً (قوله الجهل) غير المصنف جعله شرطاً آخر وكل صحيح (قوله وان حلف بالله) شرط في قبول العذر بالجهل فهو شرط في الشرط (قوله أي اعتقد) أي من أجاز وقوله ان له التصرف أي الموصي (قوله وأجاز بالشروط) أي ما عدا عدم الجهل لانه الموضوع (قوله أو بثلثه) اعلم أنه اذا جمع بين مثل ونصيب فظاهر أن له الجميع باتفاق وأما ان حلف مثل واقصر على نصيب ففي ابن الحاجب وابن شامس أنه كذلك والفني صرح به الأخير أنه يجعل الموصي له زائداً وتكون التركة بينه وبين الابن نصفين اتفاقاً فأفاده بن (قوله فياخذ الموصي له جميع تركة الميت) أي بشرط أن يكون الابن موجوداً فإن لم يكن موجوداً بان قال أوصيت له بنصيب ابني ولا ابن له فتبطل الآن بقول لو كان موجوداً أو يحدث له بعد الوصية وقبل الموت ولا بد أن يكون ذلك الولد معيناً وأما لو قال أوصيت له بنصيب أحد أولادي وكان له ورثة يختلف أرثهم فسيذهب كرمه في جزء من عدد رؤسهم وأن لا يقوم بذلك الولد مانع ككونه رقيقاً أو كافراً فتبطل الوصية الآن يقول أوصيت له بنصيب ابني لو كان يرث فيعطى نصيبه حينئذ وتتوقف الوصية على اجازة الوارث فيما زاد عن الثلث (قوله الى آخر ما علمته) أي في السوادة وحاصله أنه ان مات الموصي لم يبد بنصيب ابنه وترك صاحب فرض كزوجة مثلاً فإن كان معه ابن وأجاز كانت السبعة الاثمان للموصي له وإن لم يجز أخذت الثلث التركة وإن كان معه ابنان كان له نصف ما بقي بعد الفرض ان أجاز والا فله ثلث التركة فإن زادوا كان له مثل نصيب أحدهم أجازوا أولاً (قوله بقدر زائد على ذريته) أي فإن كان الموصي له ذكراً قدر زائداً على الأولاد الذكور وان كان أنثى قدر زائداً على الأولاد الإناث فإن كان الموصي له خنثى مشكلاً فالظاهر أنه يعطى نصف نصيب ذكروا نثى كما نقله سيدي عبد الله المغربي عن شيخه محمد الزرقاني (قوله وقبل ضعف الشيء الخ) قاله شيخ ابن القصار (قوله بجزء) المناسب ادخال هذه الفاء على قوله يحاسبهم ويستغنى عن

لزيد بثلث نصيب ابني فإن لم يكن له الابن فياخذ الموصي له جميع تركة الميت الموصي أن أجاز الابن الوصية والا فله الموصي له ثلث التركة فقط فإن قال ذلك ومعه ابنان فياخذ نصف التركة ان أجازوا والا فالثالث ولا كلام لهم وان زادوا فله قدر نصيب واحد ولا كلام لهم فإن كان مع الابن ذوفرض فله موصي له جميع التركة بعد ذوى الفروض ان أجاز الى آخر ما علمته وقد أشار لذلك بقوله (في جميع نصيبه) فإن قال في وصيته اجعلوا فلاناً منزلة ابني أو الحقوه به أو نزله منزله أو اجعلوا موارثاً معه أو من عدد اولدي فإن الموصي له بقدر زائد على ذريته فتكون التركة نصفين ان كان له ابن واحد وأجاز والا فالثالث للموصي له فإن

الفاء

كان للموصي ابنان فله موصي له الثلث أجازاً أم لا ولو كانت ثلاثة فهو كرابع وهكذا فلو كان مع الذكور أنات فهو كذ كرفلو كانت الوصية لاثني لكان لها مثل اثني من بقائه وإلى ذلك أشار بقوله (وقدر زائد في اجعلوا أو الحقوه أو نزله منزله) فإن قال الموصي أوصيت لفلان بنصف نصيب ولدي وأجاز الولد فهل يعطى نصيب ابنة مرة ومرتين فإذا كان الولد ابناً وابنتين أو كاما ابنتين وأجازا فيكون له نصف التركة أو جميعها قولان قال ابن القصار ضعف الشيء قدره مرتين وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وهو الاظهر وقيل ضعف الشيء ما سواه فتمرة الخلاف عند تعدد الولد كما مثلنا ما مع ابن واحد فله موصي له جميع التركة ان أجاز على كلا القولين كما قال (والا فظهر أن ضعفه مثلاً و) ان أوصى لشخص (ب) مثل (نصيب أحد الورثة) فيحاسبهم الموصي له (فيجزء من عدد رؤسهم) أي يتسم

المبال على الورثة وعلى الموصي له

الذكر كالأني ثم بعد أخذه ما أتى بقسم الباقي على الورثة على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين (و) أن أوصى لشخص (بجزء) من ماله كقوله أوصيت زيد بجزء من مالي (أو) قال أوصيت له (بسهام) من مالي (بسهام) يحاسب به ويأخذه (من فريضة) أن لم تكن عائلة كقول امرأة أوصيت لفلان بجزء من مالي وماتت عن زوج وأم فبأخذ واحد من ستة ثم يقسم الباقي على أه رثة أو كانت عائلة فأخذ نسهما من سبعة وعشرين حيث عالت الأربعة والعشرون لأن العول من جهة التأصيل فالوصية تقدم على الإرث ثم يقسم على الورثة الباقي فالضرر يدخل على الجميع فإن لم تكن له فريضة بأن لم يكن له وارث فهل له سهم من ستة وهو قول ابن القاسم أو من ثمانية هو قول أشهب (وهي) أي الوصية الصادرة في الصحة أو المرض (ومدبر) أن كان التدبير (بمرض) مات منه كلاهما (فيما علم) من المال أي علمه الموصي والسيد ولو كان العلم بعد الوصية ٤١٥ والتدبير أمام تدبير الصحة

فيكون حتى في المجهول ولو تجدد ولو يعلم به حتى مات لأن قصد السيد عتقه من ماله الذي يموت عنه والمريض يتوقع الموت فلا يقصد الاعتقه مما علم فإن صح من مرضه صحة يئس ثم مات كان كدبر الصحة وإن لم تدخل وصية الصحة في المجهول بخلاف مدبر الصحة لأنها عقد غير لازم بخلافه (لا) تدخل الوصية (فيما أقر به) في صحة أو مرض (فيبطل) لكونه لصديق ملاطف أو زوج بمرض أو أقرضه بدين في صحته أو مرضه فكل ما أعم من قول الأصل أقرب به في مرضه (أو أوصى به لوارث) ولم يحزه بقية الورثة فلا تدخل فيه الوصية حيث مات ولم يعلم بأن ما أقر به بطل إلا علم برد بقية الورثة فإن علم قبل موته دخلت فيه

الفاء الأولى (قوله الذكر كالأني) أي فإن كان عدد رؤوس ورثته ثلاثة فله الثلث أو أربعة فله الربع أو خمسة فله النخس وهكذا ولا نظير لما يستحقه كل وارث بل يجعل الله كذا رأسا والأني كذلك (قوله من فريضة) أي من أصل فريضة (قوله فبأخذ واحد من ستة) أي لأن الزوج في المثل له النصف مخرجها ثمان والام لها الثلث مخرجها ثلاثة وبينهما تبين فيضرب بأحد هما في الآخر ستة يعطى الموصى له واحد تبقى خمسة للزوج ثلاثة وهي نصف التركة وللام اثنتان هاتئنها (قوله حيث عالت الأربعة والعشرون) أي وذلك في صورة واحدة وتسمى بالمثيرة كما يأتي وهي مات رجل وترك زوجة وأبوين وبنين فأصلها أربع وعشرون لأن فيه اثنا وسدسا وثلثا فالبنين ستة عشر وللأبوين ثمان ففصلت الزوجة من غير ثني فبما عمل لها مثل ثمنها فيصير ثمان الأربعة وعشرين تسع الكونه ثلاثة من سبعة وعشرين وسباني أيضا ذلك إن شاء الله تعالى ومعلوم أن الوصية مقدمة في حق الموصى له واحد من السبعة والعشرين كما قال الشارح (قوله فالضرر يدخل على الجميع) أي فهذا الواحد الذي أخذه الموصى له نسبت له مسئلة عائلة ثلث تسع فيقتص كل واحد من سهامه عائلة ثلث تسع فليفهم (قوله بأن لم يكن له وارث) أي أصلا لا بالفرض ولا بالتعصيب (قوله فهل له سهم من ستة) أي لانه أقل عدد يخرج منه الفرائض المقدرة لأهل النسب لأن الستة مخرج للسدس وهو أقل سهم مفروض لأهل النسب (قوله أو من ثمانية) لانه مخرج أقل السهام التي فرضها الله واستقر به ابن عبد السلام أفاده محشى الأصل (قوله فيما علم من المال) أي في ثلث ما علمه الموصي والمدبر فإن تنازع الورثة والموصي له في العلم وعدمه فالقول للورثة يسبح فإن نكلوا فالوصي له يمين وانظروا نكل أفاده محشى الأصل (قوله أما مدبر الصحة الخ) مثله صدق المريض (قوله فإن صح من مرضه) أي الذي دبر فيه العبد (قوله) كان كدبر الصحة) أي فيكون في المعلوم والمجهول (وتنبه) تدخل الوصية المقدمة على التدبير في المدبر فيما عدا الضيق وسواء دبر في الصحة أو المرض فإن أوصى بفلان أسير وكان فكه يزيد على ثلث الميت الذي من جلته قيمة المدبر مائة وثلث الأسير مائة فيبطل التدبير وتدخل الوصية أيضا في العمري الرجعة بعد موته ولو بسنين وكذا تدخل في الحبس الرجعة بعد موته أفاده في الأصل (قوله لا يدخل الوصية فيما أقر به الخ) أي وإذا لم تدخل الوصية في ذلك بطلت ورجع مدبرها (قوله فكل ما أعم من قول الأصل الخ) أي لأفادته أن المسار على الأقرار الذي فيه تمة (قوله وما لبضاة) أي أو قراض برملها ما ويشترتلها ما قبل الوصية ثم تظهر السلامة (قوله من قول الأصل الخ) هر خليل وعبارته وفي سفينة أو عهد شهرتلفها ثم ظهرت السلامة قولان اه فالشارح اختصرها (قوله وتشهد) أي فيستحب له أيضا أن يداها بالشهادتين بعد البسملة والحمد لله والصلاة على

(والأظهر) من القولين اللذين في الأصل (الدخول) أي دخول الوصية (فيما) أي في الشيء الذي (شهر) عند الناس (تافه) من مال الموصي (فظهرت السلامة كالأني) والسفينة وما لبضاة فهو أعم من قول الأصل وفي سفينة أو عهد قولان (وندى كتابها) أي الوصية (و) ندب (بدعيتهم ونساء) على الله كالحمد (وتشهد) بكتابة ذلك أو نطق به أن لم يكتب (وأهد) الموصي على وصيته لأجل صحته ونفوذها وحيث أشهد فيجوز للشهود أن يشهدوا على ما انظروا عليه وصيته كما قال (ولهم الشهادة وإن لم يقرأها) عليهم (ولم يفتح الكتاب) الذي فيه الوصية (وتنفذ) الوصية حيث أشهد بقوله لم أشهدوا بما في هذه ولم يوجد في المحو (ولو كانت) الوصية (عنده) أي الكتاب الذي هي فيه عند الموصي لم يخرج حتى مات (ولو ثبت) عند الحاكم بالبينة الشرعية (أن عندها خطه) أي الموصي أي ثبت أن ما أشهدت عليه الورقة بخطه (أو قراها) على الشهود (ولم يشهد) في الحوزة فإن لم يقرأ أشهدوا على وقي (أو) لم يثبت

بمدونه (تتقد) بغيره ولا احتمال زجوعه منها ولو وجد في الخطه أنفذوها فلا يشهد بغيره أنه لو قال أشهدوا أو قال أشهدوا فقلت
 (وان قال) الموصي (كتبها) أي الوصية ووضعها (عند فلان) فصدقوه الخ فان فلا تصدق في أن هذا الكتاب بما فيه هو وصية
 الميت ثم ان كان بخط الميت فيقبل ما فيه ولو كان المكتوب فيه أنه لفلان ابن من هذه الوصية وان كان بغير خطه ووجد فيه أن أكثر
 الثلث لابن فلان أو صديقه عن يمينه لا يصدق أما بقليل من الثلث فيصدق (أو) قال الموصي (أوصيته) أي فلانا (بثلثي) أي
 بتفرقة (فصدقوه) فقال فلان هذه وصيته ٤١٦ التي عندي إلى آخر ما علمت أو قال هو أمرني أن أفرقه على فلان وفلان أو على

النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فصدقوه الخ) الأولى حذفه من هنا ويكتفي في الحل بما بعده (قوله ابن من
 عنده الوصية) صفة لفلان وعلى هذا فقولنا ان لم يقل لابني لا يرجع لهذه وظاهره ولو كان الذي لابنه
 أكثر الوصية أو كلها (قوله وان كان بغير خطه) أي ويكون معنى قول المصنف كتبها عند فلان أمرته
 بكتابتها (قوله ووجد فيه أن أكثر الثلث لابن فلان) تركب فيه ثقل في المعنى واللفظ والوضح ان لم
 يكن المكتوب لابنه فيها كثيرا في نفسه كان أكثر الثلث أو أقله كما هو صريح عبارة غيره (قوله إلى آخر
 ما علمت) أي من التفصيل في مسألة الكتابة فهو تفرع من الشارح عليها وقوله أو قال هو أمرني الخ
 مفرع على الثانية التي ليس فيها كتابة أصلا وبالجملة فتضرع إلى الله في تعقيد هذا الشارح (قوله أو
 أكثره) لا مفهوم له بل المدار على كون المسمى لابنه كثيرا وان لم يكن أكثر الثلث كما تقدم (قوله فلم يبق
 بشئ) مفرع على ما قبله ولو قال في الحل من أول الأمر أي لم يبق بشئ كما قال في الأصل لكان أظهر
 وأسهل واعلم أن طريقه ابن رشد أن الوكالة كالوصية فإذا قال فلان وكبني فانه يعم قال في المقدمات
 وهذا هو قولهم في الوكالة إذا قصرت طالت وإذا طالت قصرت وطريقه ابن بشير وابن شاس الاطلاق
 في الوكالة مبطل حتى يعم أو يخص وكانهم لاحظوا أن الموكل حي يمكنه الاستدراك بخلاف الموصي أفاده
 بن (فرع) لو قال فلان وصي فتبين أنه ميت وله وصي فان علم بموته كان وصيه وصيا والأفلا وبطلت كما
 نبطل ان علم بموته ولم يكن له وصي أفاده الاجهوري (قوله بشروطهن) المراد بالشروط الجنس لان
 المفعول عليه من الشروط انما هو خوف الفساد عليها في مالها أو حالها (قوله فيجري ما هنا على ما تقدم الخ)
 قال المتن فيما تقدم فوصيه ان عين له الزوج أو امرؤه أو بالنكاح كانت وصي عليها على الأرجح قال
 هناك شراح خليل والراجح الخبر ان ذكر البضع أو النكاح أو التزويج فان قال له الأب أنت وصي
 على بضع بناتي أو على نكاحهن أو على تزويجهن أو على بناتي زوجها قبل البلوغ أو بعده أو بمن شئت
 وان لم يذ كر شيئا من الثلاثة فالراجح عدم الجبر كما اذا قال وصي على بناتي أو على بعض بناتي أو على
 بناتي فلانة وأما لو قال وصي فقط أو على مالي أو على تركتي فلا جبر له اتفاقا ولو زوج جبر حيث شئت
 فاستظهر الاجهوري الامضاء وتوقف فيه الشيخ أحمد التتراوي وان زوج من غير جبر صرح أفاده محشي
 الأصل هنا (قوله فتستمر إلى زوجها) أي وكذا اذا أوصى لها أو لام ولده بسكنى أو بغلة إلى أن تزوج فانه
 يعمل بما شرط فإذا عقد لها فلا سكنى لها ولا غلة بعد ذلك ولا ينزع منها الماضي من الغلة بزواجها
 (قوله وانما يوصي على المحجور عليه الخ) المحصر بالنسبة له وروث عن الموصي أما ان تبرع ميت على
 محجور عليه فله أن يجعل ما تبرع به من شاء ناظر ولو كان للمحجور عليه أب أو وصي (قوله ثم حصل له
 السفه) أي كالجنون مثلا (قوله أو وصيه) محل كون وصي الأب له أن يوصي ان لم يمنعه الأب من الايصاء
 كما لو قال أوصيتك على أولادي وأبس لك أن توصي عليهم فلا يجوز لوصي الأب حيث شاء ايصاء (قوله
 ولا غيره من الأقارب) أي كالأجداد والأعمام والأخوة (قوله كسنتين دينارا) قال بن المنظور له في
 القلة بحسب العرف فلا خصوصية للسنتين اذا علمت ذلك فالمتناسب للشارح أن يقول قلة عرفية بدل
 قوله نسبة (قوله وورث المال عنها) أي وأمالو وهبت مالا لاولادها الصغار أو تصدقت به عليهم فلها أن

جماعة كذا (صدق) في
 قوله (ان لم يقل) انه أمرني
 أن أدفع الثلث أو أكثره
 (لابني) أو نحوه ممن يتهم
 عليه كصديقه أو أخيه
 الملائف (و) ان قال
 الموصي لجماعة أشهدوا
 على أن فلانا (وصي فقط)
 ولم يزد على ذلك فلم يبق
 بشئ فلفظه مطلق (يعم)
 كل شئ فيكون فلان وصيه
 في جميع الأشياء فيزوج
 بنته الصغار بشروطهن
 والكبار باذنهن إلا أن
 يأمره بالاجبار الخ فيجري
 ما هنا على ما تقدم في
 النكاح من الاجبار
 وعدمه وظاهر قوله يعم
 أنه اذا كان الموصي وصيا
 على أبنائه يكون فلان
 وصيا عليهم وهو ظاهر
 المدونة وقيل لا يدخلون
 الابن من (و) ان قال
 فلان وصي (على كذا)
 لثي عينه (خص به) فلا
 يتعداه لغيره فان تعداه لم
 ينفذ (أو) قوله زيد
 وصي (حتى يقدم فلان)
 كعمرو فان زيدا يكون
 وصيه في كل شئ حتى يقدم
 عمر وحينئذ زيد مجرد

قدوم عمر وفان مات عمرو في السفر استمر زيد وصيا (أو) قال الموصي زوجتي فلانة وصي الآن (تزوج) تجعل
 فتستمر إلى زوجها فتعزل (وانما يوصي على المحجور عليه) لصغر أو سفه (أب رشيد) فالأب المحجور عليه لا وصية له على ولده وكذا لو
 بلغ الصبي رشدا ثم حصل له السفه وانما النظر للحاكم (أو وصيه) أي وصي الأب له الايصاء على الاولاد الذين كان وصيا عليهم وهكذا
 وليس لمقدم القاضى ايصاء عند موته ولا غيره من الأقارب (الا لام) فالها الايصاء على اولادها بشرط أشار لها بقوله (ان قل المال)
 الموصي عليه قلة نسبية كسنتين دينارين إلا ان كثيرا من لها الايصاء (وورث) المال (عنها)

لأن كان المال لها وثائق عنه أمالو كان المال للولد من غيرها كإيهام من جهة فليس لها إلا ما قبل رفع لها كم (ولا أولى له) أي الوصي عليه من أب أو وصي من الأب أو مقدم قاض فلا وصية لها على أولادها عند وجود واحد منهم وقولنا فيما تقدم رفع لها كم أن كان عدل أو لأفواحد من المؤمنين عدل يتصرف لهم ومنه إذا مات ولم يوصي فتصرف أخوه ٤١٧ الكبير أو غيره أو جدهم فتصرفه

ماضي بحيث لو بلغوا لارد لهم (مسلم) معقول لموصي فلا يصح كون الكافر وصيا (رشيدا) فلا يصح كونه وصيا أو سفيا أو مجنوناً (عدلاً) فيما ولي عليه فلا يصح لخائض ولا من يتصرف بغير الوجه الشرعي (وان) كان الوصي على الأولاد (امراً) أجنبية أو زوجة الموصي أو أم ولد أو مدبرة (وأي) فإنه يصح أن يكون وصيا كان العمي أصلياً أو طارئاً (وعبد) فيصح جعله وصيا (بأذن سيده) وليس لسيده جوع بعد الرضا ودخل في العبد مدبره والمكاتب والمبعض والمعق لاجل وإذا كان الوصي عدلاً ابتداء ثم طرأ عليه الفسق فإنه يعزل فان تصرف فهو مردود إذ شرط العدالة ابتداء ودواماً كما أشار به قوله (وعزل بطر وفسق ولا يبيع) الوصي (عبد) تركه الوصي وكذلك الأمة حيث كان الرقيق (بحسن القيام بالخدمة) لأن بيعه حيث ليس مصلحة والوصي لا يجوز له التصرف بغير المصلحة (ولا) يجوز للوصي أن

يجعل ناظر على ذلك من شاءت كان المال قليلاً أو كثيراً بل ولو كان للولد أب أو وصي (قوله) أم من جهة) أي أم من غيرها المأهات (قوله ولا أولى له) تحصل أن الشروط ثلاثة فإن فقدت أو بعضها وأوصت وتصرف وصيها فتصرفه غير نافذ ولا يصح إذا رشداً والمالك كم رده ما لم يتفق عليه في الأمور الضرورية بالمعروف (قوله ومنه إذا مات الخ) أي من يقوم مقام المالك قال في الأصل وبقي منها مسألة ضرورية كثيرة الوقوع وهي أن يموت الرجل عن أولاد صغار ولم يوصي عليهم فتصرف في أموالهم لهم وأخوهم الكبير أو جدهم بالمصلحة فهل هذا التصرف ماضٍ أو لا وللصغار إذا رشداً أبطاله ذكره أسياسنا أنه ماضٍ بغير أن العادة بان من ذكر يقوم مقام الأب لا سيما في هذه الأربعة التي عظم فيها جو الحكم بحيث لو رفع لهم حال الصغار لاستأصلوا مال الأيتام (قوله بحيث لو بلغوا) أي ورشداً (قوله مسلم الخ) هذه شروط الوصي وهي أربعة ذكرها ثلاثة وتقدم الرابع وهو كونه مقاماً من طرف الأب أو الوصي أو المالك كما تعتبر في الوصي على المحجور عليه تعتبر في الوصي على اقتضاء الدين أو قضاءه واشترط فيه العدالة والخوف أن يدعي غير العدل الضياع وأما الوصي على تفريق الثلث أو على العتق فلا يشترط فيه العدالة ثم لا بد فيه أن يكون مسلماً مكافئاً قادراً على القيام بما أوصي عليه (قوله فيما ولي عليه الخ) معلوم أن هذا لا يستلزم الامتثال فانه قد يقع ما يقال أنه يستغنى به كراعاة العدة عن الاستلزام وحاصله أن الاستغناء يكون أن أريد بالعدالة عدالة الشهادة أو عدالة الرواية وليس كل مراد اعتبار المراد هنا حسن التصرف (قوله ودخل في العبد) أي في عموه وقوله مدبره أي الوصي ولا مفهوم له بل مثله مدبر الغير وكذا يقال فيما بعده (قوله وعزل بطر وفسق) المراد بطر والفسق الذي يعزل به ظهروا وعدم انصافه فيما ولي فيه ومثل الطر والمذ كور حدوث العداوة للمحجور إذا لا يؤمن العداوة على عدوه (قوله ولا يبيع الوصي عبداً الخ) من هذا المعنى لو أوصي عبداً على أولاده الأصغار وأراد أولاده الكبار يبيع ذلك العبد الموصى اشتري ذلك العبد للأصغار إن يشتري حصة الكبار لهم أن كان لهم مال يحميه والاباع الكبار حصتهم خاصة إلا أن يتقص منها الأول أو جزء من يشتريها مفردة فيباع العبد جميعه ثم إن أبقاه المشتري وصيا على حاله نظاهراً وباطناً (قوله لا يحضره الكبير) هذا إذا كان في الحضر أما إذا كان في السفر فله البيع في ح فرع لومات شخص في سفره فلا وصية يبيع متاعه وعروضه لأنه ينقل حمله قاله في النوادر بل ذكر البرزلي في كتاب السلم عن أبي عمران أن من مات في سفر بموضع لا قضاء به ولا عدول ولم يوصي واجتمع المسافرون وقدموا رجلاً فباع هناك تركته ثم قدموا بلاد الميت فأرادوا رثته فنقض البيع إذا لم يبع باذن حاكم وبلده بعيد من موضع الموتان ما فعله جماعة الرقعة من يبيع أو غيره جائز قال وقد وقع هذا العبد بن عمر وصوب جعله وأمنه أفاده في حاشية الأصل (قوله فان غاب الكبير) أي غيبة قريبة أو بعيدة وقوله أو امتنع من البيع أي أو كان حاضراً وامتنع من البيع (قوله نظر الخ كم) أي فاما أن يؤمر الوصي بالبيع أو يأمر من يبيع معه للفتايب أو يقسم ما ينقسم فان لم يرفع الأمر لحاكم وما عرديعه ان كان البيع قائماً فإن فاتت يبيد المشتري بمسبة أو صبيح ثوب أو نسيج غزل أو كل طعام وكان قد أصاب وجه البيع فهل يرضى وهو المستحسن أو لا بمعنى وهو القياس قولنا أفاده محشى الأصل نقل عن ح (قوله والمشترون) أي لتركه أو بعضها التي باعها الوصي من غير حضور الكبير أو وكيله ومن غير رفع لها كم العالمون بذلك وهذا مرتب بكل من مسألة القسم والبيع قبله (قوله وان أوصي لثنين الخ) أي وأما الوصي واحد أو جعل آخر ناظر عليه

بيع (التركة) أو شيئا منها لقضاء دين أو تنفيذ وصية (الابحضره الكبير) لأنه ليس له التصرف في حصته بغير إذنه فان غاب الكبير وامتنع من البيع نظر الخ كم (ولا يقسم) الوصي (على غائب) من الورثة (بلا حاكم) فان قسم بدون حاكم نقضت والمشترون حكمهم حكم القاصب لا غلة لهم ويضمنون حتى السواوي (و) أن أوصي (لثنين) بلفظ واحد كجعلت كلاً وصيين أو بلفظين في زمن

أو زمتين من غير تقييد باجتماع أو افتراق (جعل على) قصد (التعاون) وليس ايضاً ولا الثاني عز لا الاول فلا يصح نقل أحدهما ببيع أو شراء أو ترك أو بيع بذلك لا يتوكل أما الوصي باجتماع أو افتراق عمل به (فإن مات أحدهما) أي الوصيان (أو اختلفا) في أمر كبير أو شراء أو ترك أو بيع (الخ) كما ينظر فيما فيه الاصلاح من انشاء الحي وصبا أو جعل غيره معه أو رد فعل أحدهما في الاختلاف أو عضي (وليس لأحدهما) أي الوصيين (ايضاً) غيره في حياته (بلاذن) من صاحبه أما بآذنه فيجوز (ولا) يجوز (لما قسم المال) الذي أو صاحبه عليه (والا) بأن قسمه بينهما وصار كل واحد يتصرف في حصته (ضمناً) ما تلف منه ولو سماً أو بالتعريض فيضمن كل ما تلف ولو بيد صاحبه لرفع يده عنه (والوصي اقتضاء الدين) ممن هو عليه واللام للاختصاص فلا ينافي أنه يجب عليه (و) للوصي (تأخيره) أي الدين إذا كان حالاً (لنظر) أي مصلحة في التأخير (و) للوصي (النفقة عليه) أي على الطفل الذي في حجره (بالمعروف) بحسب حال الطفل والمال ٤١٨ من قوله أكل أو قلعة مال وضد ما وكسوة (كخنته) فيجوز للوصي النفقة عليه في خنته

فإن ذلك الناظر النظر في تصرفات الوصي وليس له رد السداد من تصرفه ولا نزاع المال منه (قوله الا بتوكيل) أي من الآخر (قوله فإن مات أحدهما الخ) محل نظر لما حكم في موت أحدهما ان لم يوص ذلك الميت لصاحبه أو لغيره والا فلا نظره (قوله أما بآذنه فيجوز) أي كما يجوز لأحدهما ان يوصي لصاحبه بقيامه مقامه إذا مات (قوله ولا يجوز له ما قسم المال) ظاهره ولو كان المال لصبيين واقتسامهما فلا يأخذ كل حصته الصبي الذي عنده (قوله لرفع يده عنه) أي لتعديه برفع يده عما كان يجب وضعه عليه وما ذكره الشارح من ضمان كل ما تلف منه أو من صاحبه هو المعتمد وقيل ان كل واحد يضمن ما هلك بيد صاحبه فقط دون ما هلك بيده ودرج عليه ابن الحاجب وفائدة الخلاف أن كل واحد إذا غريم بجميع المال أو بما قبضه صاحبه فقط (قوله بحسب حال الطفل والمال الخ) أي فلا يضيق على صاحب المال الكثير دون نفقة مثله ولا يسرف ولا يوسع على قليله (قوله فيضمن) أي الوصي السرقة وما أتلفه في الماله وأما الآكلون من يده فلا ضمان عليهم أنه تلف به ذمة الوصي بمجرد تقويته (قوله دفع نفقة له) ربما يشعر قوله أنه لا يدفع للمحجور عليه نفقة زوجته ولا ولده ولا أم ولده و رقيقه وهو كذلك على الراح الذي أقامه ابن الهندي من المدونة بل يسلم نفقة كل واحد منهم له في يده وقال ابن النصار نفقة أم ولده ورقيقه يدفعان إليه دون نفقة زوجته وولدها (قوله وله اخراج زكاته الخ) أي للوصي أن يخرج زكاته محجور رهان كان الوصي مالكيه كان الولد كذلك أم لا فإن كان الوصي حنفياً لم يجب عليه اخراجها ولو كان الولد مالكيه فالعبرة بما ذهب الوصي لا بما ذهب الطفل أو أبيه (قوله ويرفع لها كم ماله) أي ان كان هناك حنفياً وكان لا يخفى عليه أمر اليتيم ويخشى من رفعه إليه والا أخرج من غير رفع وذلك كبعض بلاد المغرب والسودان التي لم يوحدها غير الحاكم المالكي (قوله وللوصي دفع ماله الخ) أي ولو كان عمل القراض أو شراء البضاعة يحتاج لسفر في البر أو البحر (قوله اذا يجب عليه تنمية مال اليتيم) أي بل يتدب وقول عائشة اتجروا في مال اليتامى لاتأكلها ان كان حله ابن رشد على الشدب وقال الشافعي يوجب التنمية على حسب الطاقة أخذاً بظاهر الحديث (قوله ولا يعمل هو) أي بجزء من الربح ولو كان ذلك الجزء يشبه قراض مثله (قوله والقول له الخ) حاصله أنه اذا تنازع مع المحجور عليه في أصل الاتفاق أو في قدره أو في ما قاله قول الوصي بشرط ثلاثة تكون المحجور في حضنته وأن يشبه فيما يدعيه ويخاف والا فلا بد من البيينة (قوله فإن كان في حضنته غيره) أي سواء كان الخاضع ملباً أو معدماً أو ذاهباً وقول الاكثر

ويجوز الا كل منها حيث لم يكن صرفاً (وعرضه وعبدته) فيوسع عليه نفقة العبد مما هو معتاد شرعاً لا في نحو لعب في ختن أو عرس فيضمن (و) يجوز للوصي (دفع نفقة له) أي للوصي عليه ان (قلت) بما لا يخاف عليه ثلاثة كجمعة أو شهر فان خاف اتلافه يوم يوم (و) للوصي (اخراج فطرته) أي زكاة الفطر عنه وعن تلاميذه نفقة من مال اليتيم حكمه الفقيرة (و) له اخراج (زكاته) من حرث وماشية وتقدر وعروض ويرفع لها كم ماله كما يحكم بذلك خوف ان يرفع الصبي لها كم المنفق الذي لا يرى له كاه على الصبي فيضمن الوصي (و) للوصي (دفع ماله) أي الموصى عليه للغير يعمل فيه (قراضاً) بجزء من الربح (وابضاعاً) أي

والجزولي

يدفع دراهم لمن يشتري بها صلعة كبد من البلد الذي

فيها الشيء المطلوب لكونه فيه نفق للصبي والواو بمعنى أو والوصي أن لا يدفع اذا يجب عليه تنمية مال اليتيم (ولا يعمل هو) أي الوصي بالمال لا لأجابه لنفسه والنهي للكرامة فان عمل لليتيم خاصة ليس له فيه شيء وذلك معروف لا ينبغي عنه (ولا يشترى) الوصي شيئاً (من التركة) على جهة الكرامة لانه يهتم على المحابة (و) ان وقع وعمل بنفسه قراضاً أو اشتري شيئاً من التركة (تعب) أي تعبها الخ كما (بالنظر) في المصلحة فإن كان صواباً أمضاه والا رده (الا) اشتراه (ما قل وانتهت فيه الرغبات) بعد شهرته لا يبيع في سوقه فيجوز للوصي شرائه (والقول له) أي للوصي وكذلك وصيه ولو تسلسل وندم القاضي والكافل (في النفقة) أي في أصلها اذا تنازع مع المحجور في ذلك مدة حضنته وأشبهه قول الوصي بيمينه فإن كان في حضنته غيره فلا يقل قوله الابينة كما قل قوله اذا لم يشبهه أو لم يخاف والقرل للوصي اذا تنازع مع من كان في حجره في قدرها أي النفقة حيث أشبهه وخلف كما قال (ان)

وللجزولي ان كانت الحاضنة فقيرة وسكنت لاخر المدة والخال ان الولد يظهر عليه النعمة والخير صدق الوصي بيمينه لوجود القرينة المصدقة له وان كانت الحاضنة غنية فلا يصدق الوصي وهذا التفصيل استحسنه اللخمي **(تنبيه)** ليس لوارث الطفل ان ينكشف على ما يصدق الوصي وياخذ وثيقة تعلم عدده عليه محتجا بانه اذا مات صار المال له فلا يخفى صحة ذلك على الوصي وعلى الوصي ان يشهد ليمينه بماله الكائن بيده **(قوله لا يقبل قول الوصي)** أي فاذا قال الوصي مات من سنتين مثلا وقال الصغير بل سنة قال قول الصغير وان كان هذا الامر يرجع لقوله الثقة وكثرتها لان الامانة التي اوجبته صدقة فيها لم تنال الزمان المتنازع فيه **(قوله بعد الرشد الابينة)** متعلق بالدفع وكذا الودفع له قبل البلوغ فلا يصدق ولو وافقه الولد قبل بلوغه بل ولو قامت بينة بذلك لتقرر بطلان ما لم يبق بيده الولد للبلوغ **(قوله فاشهدوا عليهم)** أي فالامر بالشهادة لا يفرع مواعلي هذا المشهور ومقابلته انه يقبل قول الوصي في ذلك بيمينه والامر بالشهادة لا يخلو وظاهر المسنف انه لا يقبل قول الوصي بالدفع ولو طال الزمان ابن عرفة وهو المشهور من المذهب وقيل ما لم يطل كثمانية أعوام وقيل عشرون عاما **(تنبيه)** لا يوصي أن يرشد محجوره ولو بغير بينة على رشده لكن لو قامت بينة باتصاله فله رد الى المحجور ويولى عليه وصي آخر ويعزل الاول لكن لا يضمن لانه فعل ذلك اجتهادا وفي البسر القرافي آخر باب القضاء ان الوارث اذا كان بغير بلد الميت فان الوصي أو القاضي يرمل ببلده بالمحل ولا يرسله اليه فان جهل القاضي وأرسله اليه قبل استئذانه فتلف فلا ضمان عليه ويضمن غير القاضي اذا أرسله من غير استئذان وتلف **(خاتمه)** نسأل الله حسناتها وأوصي الميت بوصايا أو لم ير أموره يخرج من الثلث وضاق عن جميعها قدم فيما يجب اخراجه منه وصية أو غير هاتين أسير أوصي به ولم يتبين عليه قبل موته والا فمن رأس المال ثم مدبر صحة ومنه مدبر مريض صح من مرضه صحة بينة ثم صدق مريض لم يكو حجة فيه ودخل بها ومات فيه أوصي به أولا وتقدم في النكاح أن لها الاقل من المسمى وصادق المثل من الثلث ثم زكاة العين أو غيرها أوصي باخراجها وقد فرط فيها في سالف الأزمان فان لم يوص بها فلا يخرج ويحمل على أنه كان آخر جهوا ما التي اعترف بحلولها عام موته وأوصي باخراجها فمن رأس المال فان لم يوص فان علمت الورثة بها آخر جهوا من رأس المال ثم يلي الزكاة الماضية الموصي بها زكاة الفطر الماضية التي فات وقتها بغروب يوم الفطر وأما الحاضرة كان مات ليلة الفطر أو يومه فتخرج من رأس المال ويحسبها الوارث ان أوصي بها والافيو مريضها الوارث من غير خبر ثم يلي زكاة الفطر كفارة طهار وقيل خطأ وأقرع بينهما ان ضاق الثلث عليهما ثم كفارة يمين ثم كفارة فطر رمضان ثم كفارة التفريط في قضائه ثم النذر الذي لزمه ثم العتق المبطل في مرضه ومدبر المرض فهو ما في مرتبة واحدة ثم الموصي بعقده اذا كان معيناً عنده كعبدى فلان أو معيناً يشترى بعد موته حالا أو لكشهر أو أوصي بعقده معين عنده بمال يدفعه العبد للورثة فعجله العبد وهذه الاربعة في مرتبة واحدة يقع التحاصص فيها عند الضيق ثم الموصي بكتابتها بعد موته والمعتق على مال ولم يعجله عقب موت سيده والمعتق الى أجل زائد على شهر وأقل من سنة ثم المعتق لسنة ثم المعتق لاكثر ثم وصية بعقده لم يعين ثم وصية ببيع عنه الاضرورة فمع عتق غير المعين في مرتبة يتحصان ان ضاق الثلث وكذا عتق غير المعين مع معين غير عتق كان يوصي بعقده غير معين أو جزئه مع ثبوت معين فيتحاصن اه ملخصا من الاصل

(باب في الفرائض)

قال شب علم الفرائض علم قرآني لان القرآن العظيم ورد به وقد حض رسول الله صلى الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه فقال تعلموا الفرائض وعلموها الناس بالي امر ومقبوض وان العلم يقبض وتظهر الفتن حتى يختلف الاثنان في الفريضة ولا يجدان من يفصل بينهما رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ما وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قطع ميراثا فرضه الله سبحانه وتعالى قطع الله ميراثه من الجنة اه

أشبه بيمين لا يقبل قول الوصي (في تاريخ الموت) بل لا بد من ثبوته (ولا) يقبل قول الوصي (في الدفع) لئلا المحجور (بعد الرشد الابينة) وظاهره ولو طال الزمن بعد الرشد وهو المعروف من المذهب قال تعالى فاذا دعتهم اليهم اموالهم فاشهدوا عليهم وكفى بالله حسيبا **(باب في الفرائض)** ويسمى علم الفرائض وعلم الموارث

ابن حبيب معنى قطعه بالجهل بالعلم منه بالقرينة وروى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تعلموا الفرائض فانها من دينكم وهي أول ما ينسى وهو نصف العلم وهو أول علم ينزع من أمي وينسى (قوله وهو علم) أي قواعد ويصح أن يراد به الملكة الحاصلة من مزاوله القواعد (قوله وموضوعه التركات) أي لأنها التي يبحث فيها عن عوارضها الدائمة أي التي تلحقها لذاتها لا بواسطة أمر خارج عنها ككون نصفها للزوج عند عدم الفرع الوارث وكون ثمنها للزوج عند وجود الفرع الوارث وهكذا والمراد بالبحث عن العوارض الدائمة حل تلك العوارض عليها فتحصل مسائل ألهم يبحث يقال التركة ربعها للزوج عند وجود الفرع الوارث وهكذا وصف العوارض بالدائمة للتخصيص مثلا ككون ربع التركة للزوج جهة أمر عارض ذاتي لها لأنه انما يلحق التركة من حيث كونها تركة لا بواسطة شيء بخلاف ما يعرض لها من حق مثلا فإنه عارض غريب عنها بواسطة النار لا يبحث عنه في ذلك العلم أفاده محشى الأصل (قوله وغايته اتصال كل ذي حق حقه الخ) أي ويقال في تفسير الغاية أيضا هي حصول ملكة للإنسان توجب سرعة الجواب على وجه الصحة والصواب (قوله حق) هذا جنس يتناول المال وغيره كالخيار والشفعة والقصاص والولاية فإذا اشترى زيد سلعة بالخيار ومات قبل انقضاء أمدها انتقل الخيار لوارثه وإذا كانت دار شركه بين زيد وعمرو ومات زيد حصته وثبتت الشفعة لعمرو ومات عمرو قبل أخذه بها انتقل الحق في الشفعة لوارثه وإذا قتل زيد عمرو وكان بكر أخا عمرو ومات بكر انتقل الحق في القصاص لوارثه وكما إذا مات المعتق فان عصيته تقوم مقامه فيه وكما إذا كانت الولاية للأب ومات فانتقل الحق في الولاية لابنه (قوله يقبل التجزى) خرج ولاية النكاح لعدم قبولها التجزى (قوله يثبت المستحقة) أي بقراءة أو نكاح أو ولاية لمن هذا القيد لأخراج الوصية بناء على أنها تلك بالموت لا بالتنفيذ (قوله بعدموت الخ) خرج به الحقوق الثابتة بالشراء والاتهاب ونحوها فلا تسمى تركة (قوله باستقراء الفقهاء) أي فان الفقهاء تتبعوا مسائل الفقه فلم يجدوها تزيد على هذه المراتب الخمس وبعضهم جعلها عقليا وفيه نظر لان العقل يجوز أكثر من ذلك إلا أن يكون مراده المحصر بالنسبة لما وجد في الخارج لقوله الحق المتعلق بالتركة أما ثابت قبل الموت أو بالموت والثابت قبله أما أن يتعلق بالعين أولا فالأول الحقوق المالية وهو الذي صدر به المصنف والثاني الدين المطلق وهو الذي ذكره بقوله نقضاء دينه والثابت بالموت أما الميت وهو مؤن تجهيزه وثق به المصنف وأما غيره منه باختياره وهو الوصية وبها ربيع المصنف وأما غيره بسببه بغير اختياره وهو الميراث وذكره خامسا وآخره لطول الكلام عليه ولأنه المقصود بالسباب (قوله لتعلق حق المرتبة به) أي بذاته ولو كان ذلك المرهون كفن الميت الذي ليس له ما يكفن به غيره (قوله فله جني عليه) أي فهو له جني عليه مع ماله وبصير الدين بالرهن وإن فداه بغير إذن الرهن فقد آثره في رقبته فقط إن لم يرهن بماله وبأذنه فليس رهنا في الفداء بل في الدين فقط (قوله حيث مات بعد وجوبها) أي فادامات المالك بعد الحول أو الطبيب أخرجت زكاتها أولا قبل الكفن وقبل وفاة الدين والميراث وهذا إذا كان الحرث غير مرهون فان كان مرهونا والدين يستغرق جميعها فاستظهر الاجتهاد في أن ربه الدين يقدم بدينه على الزكاة مستقدا في ذلك لقول ابن رشد ان حق الادعي مقدم على حق الله لأن مقتضاه تقديم ربه الدين بدينه على الزكاة قال بن وفي هذا الاستناد نظر لان كلام ابن رشد فيما يتعلق بالذمة وأما الحب فالفقهاء شركاء في عهده فلاملك للميت في حظه حتى يؤخذ منه دينه (قوله وسلعة المفلس بالفعل) أي الذي حكم عليه القاضي بالمفلس قبل موته وحيث فلا يقال ان هذا يخالف لما تقدم في المفلس من أن الغريم أخذ من ماله المحار عنه في المفلس لا الموت لحل ما هنا على ما إذا قام بأهلهما ثم نها على المشتري قبل موته فوجده مفلسا وحكم له بأخذها ثم مات قبل أخذ صاحبها بالمفلس فبأخذها ويقدم بها على مؤن التجهيز لأنه حق يتعلق بعين ودخل أيضا المعنى لأجل وهدي قلده وأضحى تعين بذبحها بخلاف

وهو علم يعرف به من يرث ومن لا يرث ومقدار ما لكل وارث وموضوعه التركات وغايته اتصال كل ذي حق حقه من التركة والتركة حق يقبل التجزى يثبت مستحقة بعد موت من كان له ذلك والحقوق المتعلقة بالتركة خمسة باستقراء الفقهاء أشار لها على الترتيب بقوله (يبدأ من تركة الميت) من رأس المال ولو أتى على جميع التركة (بحق تعلق بعين) أي ذات (كرهون) في دين فيقدم وجوبا لتعلق حق المرتبة به على مؤن التجهيز (و) كعبد (جان) غير مرهون فإنه في مرتبة المرهون لئلا لو كان مرهونا في دين وجبى فقد تعلق به حقان وتقدم الجناية على الرهن كما أشاره في باب الرهن بقوله وإن ثبتت أي جناية الرهن فان أسماه مرتبة فله جني عليه بماله الخ وأدخلت الكاف زكاة الحرث والماشية في عام موته حيث مات بعد وجوبها وأم الولد وسلعة المفلس بالفعل (فمؤن تجهيزه) تقدم على الدين

س من غسل وجهه وعير ذلك (بالمعروف) بما يناسب حالة من فقر وغنى وضمن من أسرف وكذلك يقدم مؤن تجهيز عبده على دين السيد بان مات سيده وعبده فان لم يكن الا كفن واحد قدم الرقيق لانه لاحق له في بيت المال (فقضاء دينه) يقدم من رأس المال على الوصايا أي دينه الذي عليه لآدمي كان بضامن أم لا لانه يحمل عبوت المضمون ثم هدى تمنع أوصى به أم لا ثمز كاهن فطر فطر فيها وكفارات اشهد في محنة أنهما بذمته أو أوصى فقط ومثل كفارات أشهد بها زكاة عين حلت ٤٢١ وأوصى بها (فوصاياه) من

ثلث الباقي بعد ما تقدم
(ثم الباقي) بعد الوصايا
يكون (لوارثه) فريضا أو
تعصيا أوهما (والوارثون
من الرجال عشرة) بطريق
الاختصار (الابن وابنه
وان سفل والاب والجد
للأب وان عملا والاخ
وابنه والعم وابنه والزوجة
وذوالولاء) أي المعتق
(وكلهم حصبة) اذا انفرد
واحد حاز جميع المال (الا
الزوج والاخ للام) فانهما
أصحاب فرض كما يأتي وان
اجتمع جميع المذكور فلا
يرث منهم الاثلاثة الزوج
والابن والاب كما يأتي
(و) الوارثات (من النساء
سبع) بطريق الاختصار
(البنت وبنت الابن والام
والجدة مطلقا والاخت
مطلقا والزوجة وذات
الولاء) أي المعتقة (وكلهن
ذوات قرص الا الأخيرة)
وهي المعتقة فان اجتمعن
فلا يرث منهن الا الزوجة
والبنت وبنت الابن والام
والاخت الشقيقة كما يأتي
آخ الفرائض (والقروض
ستة النصف والرابع
والثلث والثمان والثلاث

لومات صاحبها قبل الدبح فانها تناع في السكن والدين ولو كانت مندورة وقولنا هدى قلدي فيما يقد
وأما ما لا يقد كالغنى فينزل سوتها في الاحرام للذبح منزلة التقليد (قوله من كفن وغسل) أي من ثمن كفن
وأجرة غسل (قوله قدم الرقيق) أي وكفن السيد من بيت المال (قوله كان بضامن أم لا) أي حل أجله
أم لا بدليل التعليل (قوله أشهد في محنة أنهما بذمته) الضمير يرجع لذكر كاهن الفطر والكفارات
وحاصله أن زكاة الفطر التي فطر فيها والكفارات التي (زمته) مثل كفارة البمين والصوم والظهار والقتل
اذا أشهد في محنة أنهما بذمته فان كلامه ما يخرج من رأس المال سواء أوصى باخراجه ما أو لم يوص
(فائدة) يجوز للإنسان اذا لم يكن له وارث معين ولا بيت مال منتظم أن يعجل على اخراجه ماله بعد موته
في طاعة الله وذلك بان يشهد في محنة بشئ من حقوق الله تعالى في ذمته كزكاة أو كفارات وجب اخراجه
من رأس المال ولو أتى على جميعها بعد الحقوق المتعلقة بالعين نقله ح عن البرزلي كذا في حاشية الاصل
(قوله فرضا أو تعصيا) أي الفرض أو التعصيب (قوله بطريق الاختصار) أي وأما بطريق البسط
فخمسة عشر (قوله والاخ) أي مطلقا شقيقا أو لاب أو لام فثلاثة (قوله وابنه) أي مطلقا أي
شقيقا أو لاب (قوله والدم) أي مطلقا شقيقا أو لاب أو لام فثلاثة (قوله وابنه) أي مطلقا أي
(قوله وابنه) أي مطلقا شقيقا أو لاب أو لام فثلاثة (قوله وابنه) أي مطلقا أي
من اثني عشر توافق يخرج ربع الزوج وسدس الاب بالنصف فتضرب نصف أحد المخرجين في كامل
الآخر باثني عشر للزوج ربعها ثلاثة والاب سدسها اثنتان والباقي وهو سبعة للابن تعصيا (قوله
بطريق الاختصار) أي وأما بطريق البسط فعشر (قوله والجدة مطلقا) أي من قبل الام أو من قبل
الاب (قوله والاخت مطلقا) أي شقيقة أو لاب أو لام (قوله وكلهن ذوات قرص الا الأخيرة الخ) أي لقول
صاحب الرعية

وليس في النساء طراعهيه * الا التي منته بعقوبة الرقة

(قوله فلا يرث منهن الا الزوجة الخ) أي ومثلهن من أربعة وعشر يتوافق مخرج ثمن الزوجة
وسدس الام بالنصف فتضرب نصف أحد المخرجين في كامل الآخر باربعة وعشرين للبنت نصفها اثنا
عشر ولبنت الابن سدسها أربعة وللزوجة ثلاثة ولللام أربعة سدسها يتي واحد تأخذ الاخت الشقيقة
تعصيا لانها حصبة مع الغير فان اجتمع المذكور والامات ورث منهم خمسة الابوان والابن والبنت واحد
الزوجين فان ماتت الزوجة كانت المسئلة من اثني عشر وان مات الزوج كانت من أربعة وعشرين
(قوله النصف والرابع) فدارت كيب المصنف طريق التذلي وهي أحد الطرق المستحسنة (قوله أو ولد
الولد كذلك) أي ذرية أولادهما الذكور والاناث فوجودهم كالعدم والحاصل أن محل ارث الزوج
النصف من زوجته حيث لم يكن لها ولد ذكر أو أنثى ولا ولد ابن منه أو من غيره وان من زان لم يقيم به
مانع من كفر أو رق وأما ولد البنت فوجوده كالعدم قال تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن
لهن ولد (قوله والبنت) أي بنت الصلب وقوله اذا انفردت أي عن اخت أو اخ قال تعالى وان كانت
واحدة فلهما النصف (قوله احتراز عن اخها لانيها) الاولى حذفه لانه لا معنى له (قوله ان لم يكن
للميت بنت) أي والا كان لها معها السدس وقوله ولا ابن ابن أي والا كان معها لها ولد ذكر مثل حظ

والسدس فالنصف خمسة الزوج) يرثه من زوجته (عند عدم القرع الوارث) ذكر أو أنثى أو ولد أو ولد كذلك وان سفل كان الولد
منه أو من غيره فان كان غير وارث لوصف مكرك فكالعدم (والبنت اذا انفردت) عن يعصيا وهو اخوها المساوي لها احتراز
عن اخيها لانيها (وبنت الابن) ترث النصف (ان لم يكن) للميت (بنت) ولا ابن ابن بدليل ما يأتي (والاخت شقيقة أو لام
ان لم تكن)

الواحدة تكمله الثلثين للاجماع وقول ابن مسعود رضي الله عنه في بنت ابن وأخت لأقرب من غيرها ما لا ينبغي صلى الله عليه وسلم
 للبنت النصف ولبنت الابن السدس تكمله الثلثين وما بقي للأخت أي لأخت عصبية مع البنت ونس على ذلك كل بنت ابن فإزلة فأكثر
 مع بنت ابن واحدة أعلى منها (والأخت للاب) أي أخت الميت التي أدلت بالاب فقط فأكثر فرضها أو فرضها السدس (مع الأخت
 الشقيقة) الواحدة تكمله الثلثين والتقييد بالواحدة في الأخت والبنت لأنه لو كانت بنت الابن مع بنتين أو الأخت للاب مع شقيقتين
 لسقطتا ما لم تعصب كما يأتي (و) السدس فرض (أبو وحده) عند عدم الاب (مع فرع يارث) للبنت فإن كان الفرع ذكرا فليس
 للاب أو الجد غير السدس وإن كان أنثى فله السدس فرضا والباقي تعصبا كما يأتي (و) السدس فرض (الجددة مطلقا) من جهة الأم
 أو الأب كل من انفردت أخذه وإن اخته متاهو بينهما (إذا لم تدل بذكر غير الاب) ٤٢٣ كام الأم وأم الاب فإن أدلت بذكر

غير الاب فلا ترث عندنا
 لأن مال الكالا يورث أكثر
 من جدتين كما يأتي
 التصريح به في باب العصب
 مع زيادة حكم القرين
 والبعدى إن شاء الله تعالى
 (والعاصب هو من ورث
 المال كله إن انفردت
 أو ورث (الباقي بعد)
 جنس (الفرض)
 الصادق بالفرض الواحد
 أو الفروض وهذا إشارة
 لتفسير ما رواه البخاري
 وغيره من قوله صلى الله
 عليه وسلم وشرف وكرم
 الحقوا الفرائض بأهلها
 فما بقي فلاولى رجل ذكر
 ومعنى أطلق فهو عاصب
 بنفسه بخلاف عصوية
 النسوة الأربع ذوات
 النصف إذا كان أخ لمن
 فعصبة بالغير أي فالغير
 عاصب بخلاف الأخت
 الشقيقة أو الاب مع بنت أو
 بنت ابن فعصبة مع الغير
 أي لأن الغير ليس
 بعاصب ولما بين العاصب
 بالمسديته بالعد فقال

أي والقراءة الشاذة يستدل بها على ثبوت الأحكام لكونها بمنزلة الأحاديث العصبية التي ثبتت بالأحاد
 (قوله وقول ابن مسعود الخ) روى البخاري أن هرقل بن الزبدي وابن شريحيل سألا أبا موسى وهو عبد
 الله بن تيس الأشعري عن بنت وبنت ابن وأخت فقال للبنت النصف وللأخت النصف ولا شيء لبنت
 الابن وأختها ابن مسعود فسيتابعني فأتياه وأخبراه بما قال أبو موسى فقال ضللت إذا وما أنا من المهتدين
 لأقرب من غيرها ما لا ينبغي صلى الله عليه وسلم للبنت النصف ولبنت الابن السدس تكمله الثلثين
 وما بقي للأخت فأتيا أبا موسى فآخبراه فقال لا تسألوني مادام هذا الخبر فيكم (قوله ما لم تعصب) أي ما إن
 يكون لها أخ أو ابن عم مساوطا (قوله أو ورث الباقي بعد جنس الفرض) أي وسقط إذا استقررت
 الفروض التركة الآن ينقلب من حالة المساوية إلى الفرضية كالأشقاء في الجارية والأخت في
 الأكرمية ولعله أسقط هذه الزيادة لعدم طرادها إذا كان ونحوه لا يسقط بحال وعرف أيضا العاصب
 بأنه من له ولاء وكل ذكر بدلي للبنت لا بواسطة أنثى واعلم أن أصل العصب الشدة والقوة ومنه عصب
 الحيوان لأنه يعينه على الشدة والمدافعة فعمدة الرجل بنوه وقرابته لآبيه وسموا بذلك لتقوية بهم في
 المهمات وقيل سموهم لأنهم عصبه أي أحاطوا به فالأب طرف والابن طرف والأخ جانب وكذا
 العم وأخو المصنف ذكر العاصب لتقديم أهل الفرض في الاستحقاق عليه (قوله أي والغير عاصب) أي
 مقولان لأنني قد تسقط في بعض المسائل لولا واحد وذلك كالمساوي لها أو الأخت منها (قوله أي لأن
 الغير ليس بعاصب) أي فإن البنت لم تكن مقوية للأخت في أخذ الأخت الباقي وإنما حصلت المصاحبة
 في الأخذ فقط (قوله أو الجددة) أي إن لم تكن أم لقوله في الرحمة

وتسقط الجدات من كل جهة * بالأم فأدغمه وقس ما أشبهه

وقوله والزوجة أو الزوجة أي فالزوج يرث إن كان الميت زوجة والزوجة ترث إن كان الميت زوجا
 ولا يتأقح اجتماع الزوجين في ميراث واحد إلا في مسألة الموقوف المشهورة وسبأ في تحقيقها (قوله فانه
 أخوها حكما) أي ويعطى لذلك كرمثل حظ الاثنين (قوله إذا لم يكن لها شيء في الثلثين) مفهومه أنه لو
 كان لها شيء في الثلثين لا يعصب بها بل يأخذ الباقي وحده وذلك كبنت وبنت ابن وابن ابن ابن أنزل
 فالمسألة من ستة للبنت نصفها الثلاثة ولبنت الابن سدسها واحد والاثنان يأخذهما ابن الابن النازل
 (قوله ولولا لسقطت) أي لعدم بقاء شيء من التماسين ويسمى ابن الأخ لماءرك ولا يقال إن ابن الأخ
 لا يعصب عنه لأن ذلك في ابن الأخ للبنت كما إذا مات الميت وترك أختين شقيقتين وأخنا لاب وابن أخ فإن
 ابن الأخ يأخذ الثلث الباقي وتسقط الأخت للاب وأما هنا فهو ابن ابن الميت فيعصب من فوقه
 وإن كانت تسمى عمته (قوله ويحجب الأقرب الأبعد) أي فاب الاب يحجب من فوقه وهكذا (قوله

(وهو الابن) واصطلاحهم الابن الذي كرم بخلاف الولد فيعم (قائمه) أي ابن الابن وإن سفل وسبأ في أن الأقرب يحجب الأبعد ولا يرث مع
 الابن أو ابن لابن من أصحاب الفروض الاب والام أو الجددة والزوجة (وعصب كل) من الابن أو ابنه (أخته) ولو حكما
 كابن ابن مع بنت عمه المساوية له في الرتبة فانه أخوها حكما كما تقدم لما وكذا يعصب ابن الابن النازل بنت الابن الأعلى منه إذا لم يكن لها
 شيء في الثلثين كبنتين وبنت ابن وابن ابن وهي عصب بالغير ولولا لسقطت كما تقدم (فالاب) عاصب يحوز جميع المال عند عدم
 الابن أو ابنه (فالجد) وإن علا عند عدم الاب ويحجب الأقرب الأبعد (والأخوة الأشقاء) في مرتبة الجد على تفصيل يأتي (ثم)
 الأخوة (للأب) عند عدم الشقيق (وعصب كل منهم) أي الأخوة والأشقاء والأخوة للاب (أخته) أي في درجته فلذلك كرمثل حظ
 الإثنيين فابن كل من الأشقاء أو الأب مرتبة بعد مرتبة أبيه في تقدم ابن الأخ الشقيق على ابن الأخ للاب (فالعم الشقيق في) (للأب)

وعلت أن العلم للام ليس بوارث وأعلم أنه لو اجتمع بنو أبناء في طبقة واحدة فالأب أو الباني بعد الفرع ومن بينهم بالسوية على عهد الرسول
لذلك كرم مثل حظ الأنثيين فليس لكل ما كان لا ينفك عنهم تلقوا المال عن جدهم لأن أبيهم وكذلك أبناء الأخوة وأبناء الأعمام
(قائلاً) أي أبناء العلم الشقيق والعلم للاب فيقدم ابن العلم الشقيق على ابن العلم للاب (نعم الجدة فابنه) في جميع المراتب (يقدم الأقرب
قالا قرب) في الدرجة على الأبعد ٤٤٤ وان كان الأبعد أقوى منه فجهة البنوة تقدم على جهة الابوة والابن يقدم على ابن

ابنه وهكذا وجه الابوة
تقدم على جهة الجدوة
والأخوة والأخ وان كان
لابنه قدم على ابن الأخ
ولو شقيقا ولا ينظر لقوة
وجهة الأخوة تقدم على
جهة العمومة فابن الأخ
للأب يقدم على العلم الشقيق
و يقدم العلم على عمه
للقرب ثم جهة بني العمومة
فيقدم ابن العلم ولو غير
شقيق على ابن ابن العلم
الشقيق للأقرب والى ذلك
أشار بقوله (وان غير
شقيق) فلا ينظر لقوة إلا
مع التساوي كما قال (ومع
التساوي) فانه يقدم
(الشقيق) كالأخوة
وبنيهم والأعمام وبنيهم
وأعمام الاب وبنيهم
(مطلقا) أي في جميع
المراتب فيقدم الشقيق
على الذي للاب كما قال
الجعفر بن رضى الله عنه
ونفعنا به
وبالجهة التقديم ثم يقربه
وبعدهما التقديم بالقوة
الأجلا
(فدوالواء) أي المعتق
ذكر أو أنثى فمصيبة كما
تقدم في اللواء عند قوله
وقدم عاصب النسب الخ
(فبت المال) وان لم يكن
عدلاً أخذ جميع المال
أما بنت الفسروض

وعلت أن العلم للام ليس بوارث) أي من اقتصار المصنف على العلم الشقيق والذي للاب والاقتصار في
مقام البيان يفيد الحصر (قوله لانهم تلقوا المال عن جدهم) أي ونسبتهم له واحدة فهم بمنزلة أولاد
الصلب (قوله وكذلك أبناء الأخوة الخ) أي فتزول أبناء الأخوة منزلة آبائهم في أصل التعصيب لا فيما
يأخذونه فلا ينافي أنه اذا مات شقيقان أولاب أحدهما عن ولد واحد والآخرون خمسة ثم مات جدهم
عن مال فانهم يقتسمونه على ستة أسهم بالسوية لاستواء رتبهم ولا يرث كل فريق منهما ما كان يرثه أبوه لان
ميراثهما بأثمة مالا بأثمة قال السائر وقد وقعت هذه المسئلة في عصرنا فافق فيها قاضي الحنفية فاصم
الدين الأحمسي بأنه يرث كل فريق منهما ما كان لابنه فيقسم المال نصفين وغلظه في ذلك بدر الدين سبط
المارديني وشنع عليه في ذلك أفاده محشي الأصل (قوله ثم جهة بني العمومة) كلامه يفيد أن جهة بني
العمومة القريصة متأخرة عن جهة العمومة وان علت وليس كذلك بل بنو العمومة القريصة يقدمون
على الأعمام الأبعدا فالأولاد هم الميت يقدمون على أعمام أبيه كما هو مصرح به في الأصل وغيره (قوله
وبالجهة التقديم) الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم والتقديم مبتدأ مؤخر والمعنى التقديم يعتبر
أولا بالجهة وقوله ثم يقربه معطوف على قوله بالجهة أي فان لم يكن اختلاف في الجهة بل اتحدت فالقديم
يكون بالأقرب كالبنوة وانزلت والجدوة وان علت فان كلا جهة فتقدم الابن على ابن الابن باعتبار
أقرب لا باختلاف الجهة لا اتحادها وكذلك الجد الأدنى مع الأعلى (قوله وبعدهما) متعلق بالجدلا
والتقديم بالنسب مفعول لأجله وبالقوة متعلق بمحذوف مفعول ثان لأجله والالف في اجعل لا متعلقة
عن نون التوكيد بل الحنفية والضهير في بعدهما عائد على الجهة والقرب والمعنى أنه اذا حصل اتحاد في
الجهة والقرب مع الاعتبار التقديم بالقوة فن يدلي بجهتهين أقوى عن يدلي بجهة فلا اعتبار بالقوة انما يظهر
في الأخوة وبنيهم والعمومة وبنيهم (قوله كما تقدم في الولاء) أي من تأخير المعتق عن عصبه النسب
وتقدمه على عصبه نسبه وتقدم عصبه نسبه على معتقه ومعتقه على معتق معتقه الى آخر ما تقدم (قوله
فبت المال) أي ثم يليه في الإرث بالعصوبة بيت المال الذي يوطئه مات به أو يغيره من البلاد كان ماله به
أو يغيره كما في ح وانظر اذا لم يكن له وطن هل المعتبر محل المال أو الميت (قوله ولا يرث ذوى السهام) الرد
ضد القول فهو زيادة في أنصبة الورثة نقصان في السهام (قوله واسكن الذي اعتمده المتأخرون) أي وهو
المعول عليه عند الشافعية ونقله ابن عرفة عن أبي عمر بن عبد البر وعن الطرطوشي وعن المصباحي وعن
ابن القاسم وكذا ذكره ابن يونس وابن رشد وكره الشيخ سليمان البحيري في شرح الارشاد عن عيون
المسائل انه حكى اتفاق شيوخ المذهب بعد المائتين على توريث ذوى الارحام والرد على ذوى السهام
لعدم انتظام بيت المال وقيل ان بيت المال اذا كان غير منظم يتصدق بالمال عن المساكين لا عن
الميت والقياس صرفه في مصارف بيت المال ان أمكن فان كان ذورحم الميت من حلة مصاريف بيت
المال فهم أولى * وأعلم أن في كيفية توريث ذوى الارحام مذاهب أهمها مذهب أهل النزيل وحاصله
انما ينزلهم منزلة من أدلوا به للميت درجة فيقدم السابق للميت فان استوا فاجعل المسئلة من أدلوا به
والمراد بذوى الارحام من لا يرث من الأقارب لا بالفرض ولا بالتعصيب وعددهم في الجدلات خمسة عشر
الجد أبو الام والجددة أم أبي الاب وولدا الأخوة والأخوات للام والخال وأولاده والخالدة وأولادها
والعم للام وأولاده والعمة وأولادها وولدا البنات وولدا الأخوات من جميع الجهات كلها وبنات
العمومة اه أفاده شب (قوله فيرد على كل ذى سهم) أي فان كان من يرد عليه شخصا واحدا

(ولا يرث) لذوى السهام عند عدم العاصب بل يدفع الباقي لميت المال (ولا يدفع) المال أو الباقي (لذوى
الارحام) هذا هو المشهور واسكن الذي اعتمده المتأخرون الرد على ذوى السهام فان لم يكن فعلى ذوى الارحام (وعلى الرد فيرد على كل ذى سهم
يقدر ما ورث الزوج والزوجة)

فلا رد عليهم اجماعا (فان اتفرد اخذ الجميع ويرث بفرض وعصوبة الاب او الجد مع بنت او بنت ابن تاكثر) فيفرض للاب مع من ذكره
 السدس وبأخذ الباقي تعصيبا وكذلك الجد عند عدم الاب كذلك الجد مع بنتين فأكبر أو بنتي ابن فأكبر (كأن عم هو أخ لام) فيرث
 السدس لكونه أخ لام والباقي تعصيبا لكونه ابن عم وأدخل بالكاف ٤٢٥ ابن عم هو زوج ومعتقاه وزوج

(ويرث ذو فرضين بالاقوى)

فقط لا بالجهتين ثم بين أن
 القوة تكون بكونها لا
 تسقط بحال كالبنوة
 والامومة مع الاخوة فقال
 (وهي مالا تسقط) كام أو
 بنت هي أخت يقع في
 المسلمين غلطا وفي الجوس
 عدا فاذا وطئ بنته فولدت
 منه بنتا ثم أسلم معها وماتت
 فالبنت الصغرى بنت
 للكبرى وأختها لا يها إذا
 ماتت الكبرى بعد موت
 أبيهما ورثتها الصغرى
 بالبنوة لان البنوة لا تسقط
 بحال بخلاف الاخوة فلها
 النصف فقط ومن ورثها
 بالجهتين أعطاهما الباقي
 بالتعصيب ولو ماتت الصغرى
 أولا ورثتها الكبرى
 بالامومة فلها الثلث
 وعطف على قوله ما
 لا تسقط قوله (أو ماتت بحجب
 الاخرى) فالجهة التي
 تحجب بها غيرها أقوى
 قترت بها كأن يوطأ أمه فتلد
 ولها فهي أمه وجدة أم
 أبيه قترت بالامومة اتفاقا
 وإلى ما ذكرنا أشار بقوله
 (كام أو بنت هي أخت)
 وكذلك لو كانت إحدى
 الجهتين أقل حجبا من
 الاخرى فهي أقوى ترث
 بها كم أم هي أخت لاب

كام أو ولد أم فله المال فرضا وادوان كان صنفا واحدا كاولاد أم أو جدات فأصل المسئلة من عددهم
 كالعصبة وان كان صنفين جعلت فروضهم من أصل المسئلة لتلك الفروض فالمجتمع أصل المسئلة الرد فاقطع
 النظر عن الباقي من أصل مسئلة تلك الفروض كأنه لم يكن وعلم ان مسائل الرد التي ليس فيها أحد الزوجين
 كلها مقطوعة من ستة وأنها قد تحتاج لتصحح فان كان هناك أحد الزوجين فخذله فرضه من مخرج فرض
 الزوجية فقط وهو واحد من اثنين أو أربعة أو ثمانية واقسم الباقي على مسئلة من يرد عليه فان كان من
 يرد عليه شخصا واحدا أو صنفا واحدا فأصل مسئلة الرد مخرج فرض الزوجية وان كان من يرد عليه أكثر من
 صنف فاعرض على مسئلة الرد الباقي من مخرج فرض الزوجية فانقسم فخرج فرض الزوجية أصل
 مسئلة الرد كزوجة وأم وولديها وان لم ينقسم ضربت مسئلة من يرد عليه في مخرج فرض الزوجية لانه لا يكون
 الامباينا فاطلع فهو أصل مسئلة الرد وقد تحتاج مسئلة الرد التي فيها أحد الزوجين لتصحح أيضا اذا ورد
 ذلك فأصول مسائل الرد كان فيها أحد الزوجين أم لاثمانية أصول اثنان كجدة وأخ لام وكزوج وأم وثلاثة
 كام وولديها وأربعة كام وبنت وكزوجة وأم وولديها وخمسة كام وشقيقة وثمانية وكزوجة وبنت وستة وعشر
 وكزوجة وشقيقة وأخت لاب واثنان وثلاثون وكزوجة وبنت وبنت ابن وأربعون وكزوجة وبنت
 وبنت ابن وجدة أفاده الشنشوري على الرعية (قوله فان اتفرد اخذ الجميع) أي فان انفرد ذو السهم كما اذا
 مات الميت عن أم مثلا فانها تأخذ الجميع ولا فرق بين كون المنفرد سهمه المجهول له بحسب الاصله قليلا
 أو كثيرا فلا شيء لدوي الارحام مادام واحد من أهل السهام موجودا غير الزوجين (قوله ويرث بفرض
 وعصوبة الخ) لما ذكر من يرث بالفرض فقط وبالتعصيب فقط ذكر من يرث بهما (قوله كأن عم الخ)
 أشعر افراد ابن العم أنه لو كان أبنا عم أحدهما أخ لام فالسدس للاخ اللام ثم يتسم ما بقي بينهما نصفين عند
 مالك وقال أشهب يأخذ الاخ للام جميع المال كالشقيق مع الاخ للاب (قوله ويرث ذو فرضين) مراده
 بالفرضين غير التعصيب بالنفس وهذا مروع في بيان الشخص الذي يجتمع فيه فرضان وحكم ميراثه ما حدهما
 (قوله تكون بكونها لا تسقط بحال) حاصله أن القوة تقع بأحد أمور ثلاثة الأول أن تكون أحدهما لا تحجب
 أصلا بخلاف الاخرى الثاني أن تكون أحدهما تحجب الاخرى فالحاجة أقوى الثالث أن تكون
 أحدهما أقل حجبا من الاخرى وقد تكفل الشارح بامثالها على هذا الترتيب (قوله مع الاخوة)
 حذفه من الاول لدلالة الثاني عليه (قوله كام أو بنت) أي فالام أو البنت لا تحجب بحال بخلاف الأخت
 وقد تحجب (قوله وفي الجوس عمدا) أي ولكن اسلامهم بعد ذلك يصح انسابهم فلذلك حكم بالميراث
 بينهم وأما العمدة في المسلمين فلا يتأني فيه صحة النسب (قوله أعطاهما الباقي بالتعصيب) أي لما مران
 الأخت مع البنت عصبة مع الغير فهي هنا غير نفسها باعتبار البنوة والاخوة (قوله ورثتها الكبرى
 بالامومة) أي لاها لا تسقط بحال بخلاف وصف الاخوة فتدبر فكون لها الثلث
 لكونها أم ولا شيء لها بالاخوة خلافا لمن ورثها بالجهتين فقال لها الثلث بالامومة والنصف بالاخوة
 (قوله وعطف على قوله مالا تسقط) هذا هو الامر الثاني من الثلاثة (قوله قترته بالامومة اتفاقا)
 أي ولا ترثه بالجدودة اتفاقا لما مران الارث بالجدودة لا يكون مع الامومة (قوله وإلى ما ذكرنا
 أشار بقوله كام أو بنت هي أخت) هذا المثال لا يصلح الاول من الامور الثلاثة فكان على
 الشارح أن ينبه عليه (قوله وكذلك لو كانت إحدى الجهتين الخ) هذا هو الامر الثالث

كان يوطأ بنته فتلد بنتا ثم يوطأ الثانية فتلد بنتا ثم يموت الصغرى عن العليا بعد موت

٥٤ - صاوي - في

الوسطى والاب فالكبرى جدتها وأختها لا يها قترتها بالجدودة فلها السدس دون الاختبة لان الجددة أم الام تحجبها الام فقط والاخت تحجب
 بكثير كالاب والابن وابن الابن وقيل ترث بالاختبة لان نصيبها أكثر لو كانت محجوبة بالقوية لورثت بالضعيفة كأن تموت الصغرى في
 هذا المثال عن العليا والوسطى قترتها

الوسطى بالامومة فتأخذ الثلث وترثها العالما بالاخوة فتأخذ النصف لانهم محجوبون من جهة الحدود بالام وبغيرها المرأة مائة هن أسما
وجدها فاختل الأم الثالث والحد النصف وقوله (كعاصب بجهتين) إشارة الى أن مفهوم قوله ذو فرضين مفهوم موافقة لانه يرث باقواها
أيضا (كاخ أو عم هو) أي من ذكر من الاخ والأعم (معتق) فيرث بعصوبة النصب لانها أقوى من عصوبة السبب (فصل) (للمجد مع
الاخوة الاشقاء والاخوات الاشقاء اولاد) ولم يكن معهم صاحب فرض (الافضل) من أحد الامرين (الثالث) أي ثلث جميع المال (أو
المقاسمة) كانه أخ معهم (فيقاسم) الاخوة (إذا كانوا أقل من مثليه) لان المقاسمة خير له من ثلث المال وذلك في خمس صور جد وأخ أو أختين
أو أخت وأخ أو أخت وأخت أو ثلاث

الثالثة الثلاثان وفي الرابعة
والخامسة الخمسان (و)
تأخذ (الثالث) أي ثلث
جميع المال (ان زادوا)
أي الاخوة والاخوات
عن مثليه بان زادت
الاخوة عن اثنين أو
الاخوات على أربع كجد
وأخوين وأخت فالمسئلة
من سبعة لو قاسم لاخذ
سبعين بضم السين والثلاث
سبعان وثلث سبع فهو
خبر له وما بقي للاخوة
بقدر ميراثهم وهذا مما
يفترق فيه الاب من الجد
لان الاب يحجب الاخوة
والجد لا يحجب الا الاخوة
للام فلما كان لا يسقط
الاخوة للاب أشاروا كمهم
معه بقوله (وعند الشقيق
عليه) أي على الجد (اخوة
الاب) عند المقاسمة ليمنع
كثرة الميراث وكذلك بعد
الشقيق الاخت للاب كان
مهم ذوهم أم لا كجد وأخ
شقيق وأخ لاب أو عمهم
زوجة بعد فرضها يأخذ
الجد نصيبه فالأخ الشقيق
بعد الأخ للاب فيستوى

(قوله كعاصب) أي بنفسه (قوله من عصوبة السبب) الاوضح أن يقول الولاء لان النسب والنكاح يقال
لهما سبب أيضا قال في الرحية

أسباب ميراث الورى ثلاثة • كل يقدر به الورثة

(فصل للمجد مع الاخوة الخ) اهـ لم أنارت الجدم مع الاخوة مذهب زيد وعلى وبه قال مالك والشافعي
وأحمد ومذهب ابن عمر وابن عباس وأبي حنيفة انه لا ميراث للاخوة مع الجد بل هو يحجبهم كالاب
(قوله الاشقاء) قدره الشارح إشارة الى أن فيه حذف النعت من الاول لدلالة الثاني عليه (قوله ولم يكن
معهم صاحب فرض) أخذه من قول المصنف الآتي وله مع ذي فرض الخ (قوله الأفضل من أحد
الامرین) اهـ لم أن أحوال الجد خمسة أحدها أن يكون مع الابن وحده أو معه ومع غيره من ذوي
الفروض الثانية أن يكون مع بنت أو بنتين وحدهما أو مع غيرهما من ذوي القروض الثالثة
أن يكون مع الاخوة لتعير أم الرابعة أن يكون مع الاخوة ذو فرض الخامسة أن لا يكون معه ولد ولا
اخوة فله المال كله أو ما بقي منه بالتعصيب فان كان معه ابن فقط أو ابن وغيره من أصحاب القروض فله
السدس فرضا فقط وان كان معه بنت أو بنتان فقط أو معهما غيرهما من أصحاب القروض كان
له السدس فرضا وان بقي له شيء بعد فرض غيره أخذه تعصيبا وان لم يكن معه أحد من الاولاد ولا من
الاخوة أخذ المال كله تعصيبا ان لم يكن معه صاحب فرض والاخذ ما فضل عنه تعصيبا فهو كالاب
في هذه الاحوال الثلاث (قوله فيقاسم الاخوة) حاصله أن له مع الاخوة ان لم يكن معهم صاحب فرض
حالين وهما المقاسمة وثلث جميع المال وان كان معهم صاحب فرض له ثلاثة أحوال تكفل المتي
والشارح بإيضاحها (قوله وذلك في خمس صور) أي يتحقق كونهم أقل من مثليه في تلك الخمس
(قوله اذنبوه في الاولى) أي وتصح من اثنين وقوله والثانية أي وأصلها اثنان وتصح من أربعة لان
نصيب الاثنين واحد لا ينقسم عليهم ما يضرب عدد الاختين في أصل المسئلة يكون الحاصل أربعة
للجد اثنان وأكمل واحدة واحدة (قوله وفي الثالثة) أي وهي جد وأخت فقط وتصح من أصلها ثلاثة
(قوله وفي الرابعة والخامسة الخمسان) أي وأصل كل خمسة تصح منها (قوله ان زادوا الخ) لم يعين الزيادة
أمثلة نظير ما تقدم لان أمثلة الزيادة على مثليه لا تحصر (قوله فالمسئلة من سبعة) أي وهي عدة رؤسهم
(قوله والثالث سبعان وثلاث سبع) أي وحدها فقد انكسرت على مخرج لثالث لان السبعة لا ثلاث لها
صحح فتضرب ثلاثة في سبعة بأحد وعشرين للجد سبعة يبقى أربعة عشر على خمسة لا تنقسم وتبين
فتضرب في أحد وعشرين بمائة وخمسة للجد خمسة وثلاثون يبقى سبعة على رأس أربعة عشر (قوله
ليمنعه كثر الميراث) علة لانه إذا كان له كثر الميراث من غيره وثمرته لهم لم يحجبهم
بالشقيق (قوله كجد وأخ شقيق وأخ لاب) مثال لقوله أم لا وقوله أو معهم زوجة راجع لقوله كان معهم
ذوهم فهو وقف وتشر مشوش (قوله أصلها خمسة) أي من عدة رؤسها (قوله ثم اضرب مقام النصف)

للجد المقاسمة والثالث فيأخذ، ويأخذ الشقيق الباقي وكذلك بعد أخذ الزوجة

الرابع يأخذ الجد ثلث الباقي لاستوائه مع المقاسمة ويأخذ الشقيق الباقي وهو نصف المال والى ذلك أشار بقوله (ثم رجع) أي الشقيق
(عليهم) أي على الاخوة للاب فيمنعهم لانهم محجوبون به (كالشقيقة) تعد على الجد الاخوة للاب ثم ترجع عليهم (بأهلها) وهو النصف
للواحدة والثلاثان لاكثر (لأنه لا يمكن جد) وان فضل شيء بعد ذلك فهو لأخ للاب كجد وشقيقة وأخ لاب المقاسمة خير للجد أصلها خمسة له
سهمان ثم اضرب مقام النصف في خمسة بعشرة للجد أربعة ولها خمسة وللأخ للامهم (وله) أي للجد (مع ذي فرض معهما) أي الاخوة
والاخوات الاشقاء اولاد بعد أخذ صاحب القرض فرضه الأفضل

من أحد ثلاثة أمور (السدس) من أصل الفريضة كبنين وزوجة وحنو أخ من أربعة وعشرين لغرب مخرج الثلث في الشهور
لبنين ستة عشر والزوجة ثلاثة تبقى خمسة قدس جميع المال أربعة خيرة من ثلث الباقي الذي هو واحد وثلثان ومن المقاسمة
أذنبوه وقاسم اثنان ونصف (أو ثلث الباقي) كام وجد وخمسة أخوة من ثمانية عشر الأم سدسها يبقى خمسة عشر ثلث الباقي خمسة
خير لجد من سدس جميع المال ومن المقاسمة (أو المقاسمة) كجدة وجد وأخ من ستة سدسها واحد المقاسمة خير لجد من السدس
ومن ثلث الباقي فينبو به بالمقاسمة اثنان ونصف فتضرب مخرج النصف في ستة ومنها تصح وأوفي كلامه مانعة خلوت يجوز الجمع بين
اثنين منها أو الثلاثة كزوج وجدة وجد وأخ من ستة يأخذ الزوج النصف ٤٢٧ والجد السدس فتستوي له المقاسمة

والسدس وفي أم وجد
وأخوين الأم واحد من
ستة فان قاسم في الباقي
سأوى ما يأخذ ثلث الباقي
فقد استويا وتصح من
ثمانية عشر وفي زوج
وجد وثلاثة أخوة يستوي
ثلث الباقي والسدس وفي
زوج وجد وأخوين
تستوي الثلاثة (ولا
يفرض لاخت) شقيقة
أولاب (معه) أي الحديق
فريضة من الفرائض
(الافى الاكدرية) لأنها
ان انفردت معه معها
وان اجتمعت مع غيرها
من أصحاب الفروض أو
الأخوة فيكم الجدا
تقدم وحكمها مع أخوتها
كذلك فتعين أنه لا يفرض
لها الا في الاكدرية وأركانها
أربعة (زوج وأم وجد
واخت شقيقة أولاب)
فهى من ستة يبقى بعد
فرض الزوج والأم واحد
للجد لأنه لا ينقص عنه
بحال فاسقط الحنفية
الاخت وأما المذهب

انما احتيج للضرب لانكساره على مخرج النصف لان الاخت لها النصف والخمسة لان نصف لها جميع
(قوله السدس) أي سدس جميع المال (قوله من ثمانية عشر) أي عقد المتأخرين من الفراض وذلك
لان كل مسألة فيها سدس وثلث ما بقى وما بقى فهو من ثمانية عشر وأما المتقدمون فيقولون
ان الثمانية عشر تصح لاتصال فاصل هذه المسئلة عندهم ستة للأم سدسها واحد وان قاسم الجد
الأخوة أخذ خمسة أجزاء من أحد عشر جزأوان أخذ سدس المال أخذ سدسها واحد وان أخذ ثلث
الباقي أخذ واحد أو اثنين فهو خير له لكان الخمسة لان ثلث لها جميع فتضرب مخرج الثلث في ستة أصل
المسئلة بثمانية عشر (قوله فتضرب مخرج النصف) أي لانكساره عليه (قوله ومنها تصح) أي
من اثني عشر لجد اثنان يبقى عشرة الجد خمسة والآخر كذلك (قوله وأوفي كلامه مانعة خلوت) أي
في كلام المصنف وقوله بين اثنين منها أي من السدس وثلث الباقي والمقاسمة وقوله أو الثلاثة أي
امتواها كما وضحه في المثال (قوله من ستة) أي لاندراج مخرج النصف في السدس (قوله وأخوين)
أي شقيقين أولاب فقوله للأم الخ شروع في التقسيم (قوله تصح من ثمانية عشر) أي لانكساره
على مخرج الثلث (قوله يستوي ثلث الباقي والسدس) أي وتصح من ثمانية عشر لانكساره على
مخرج الثلث (قوله تستوي الثلاثة) أي وتصح من ستة وهى أصلها (قوله الا في الاكدرية) أي
وتسمى بالفراء ولقبت بالاكدرية لان عبد الملك بن مر وان طرحها على رجل يقال له أكدر فأخطأ فيها
أولان الجد كدر على الاخت فرضها وبالفراء لشهرتها في الفرائض كفره الفرس (قوله فهى من
ستة) أي لان فيها نصفاً وثلثاً ومخرجها متباين (قوله فاسقط الحنفية لاخت) أي لان الجد يجب
الأخوة والأخوات عندهم (قوله وأما المذهب الثلاثة فيفرض لها الخ) تركيب فيه ثقل لا يخفى مع
وضوح المعنى (قوله فتضم حصتها) أي التي أخذتها بالعول وهى ثلاثة وقوله لخمسة أي وهو الواحد
الذى كان له في أصل المسئلة (قوله والاربعة مبيينة للثلاثة) المراد بالاربعة السهام والمراد بالثلاثة
الرؤس لان الجد برأسين وهى برأس (قوله فمن له شئ من التسعة الخ) أي فلزوج تسعة والأم ستة
والجد والاخت اثنا عشر لها أربعة وله ثمانية (قوله فأخذ أحدهم جزأ من المال) أي وهو الجد فقد
أخذ ثمانية وقوله والثاني نصف ذلك الجزء أي وهو الاخت فقد أخذت أربعة وقوله والثالث نصف
الجزأين وهو الأم فقد أخذت ستة وهى نصف الاثنى عشر وقوله والرابع نصف الاجزاء أي وهو
الزوج فقد أخذت تسعة وهى نصف الثمانية عشر ومن الوجوه مات ميت وترك ورثة أخذ أحدهم
ثلث الجميع والثاني أخذ ثلث الباقي والثالث ثلث الباقي والرابع الباقي فالأخذ لثلاث الجميع هو
الزوج لثلث الباقي هو الأم وثلث الباقي الباقي هو الاخت والباقي هو الجد (قوله ليشمل المالكية)
انما سميت مالكية قيل لان مالها كمال يخالف زيدا لافيه لان زيدا قال فيها للاخ للاب السدس ومالك

الثلاثة (يفرض لها) أي للاخت (النصف وله السدس ثم يقامها) فقد عالت بفرض النصف الى تسعة فلو استقلت بمافرض لها زادت
قدر بعد الفرض الى التعميم فتضم حصتها لخمسة لكان كمالها كالخ والاربعة مبيينة للثلاثة فتضرب ثلاثة الرؤس
في تسعة فتصح من سبعة وعشرين فمن له شئ من التسعة أخذ من مفر وباقى ثلاثة ويلغزها بين وجوه خاف أربعة من الورثة فأخذ أحدهم
جزأ من المال والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزأين والرابع نصف الاجزاء (ولو كان بدلها) أي الاخت في المسئلة المذكورة
(أن) لم يقبده ليشمل المالكية ان كان لاب وشبه المالكية ان كان شقيقاً (ومعه أخوة لام) اثنان فصاعداً (عقط) الاخ شقيقة أولاب لان
الجد يقول للاخ لو كنت دوني لم ترث شيئاً لان الثلث الباقي بعد الزوج والأم يأخذها أولاد الأم وأنا أحب كل من يرت من جهة الأم فيأخذ الجد
بمقتضى الثلث وحده كاملاً وقد كره قوله ومعه أخوة لام لتكون

المالكية التي تخالف مالك فيها زيدا رضى الله عنهما والافلاخ ساقط ولو لم يكن معه اخوة لام (فصل الأصول) مسائل الفرائض *
 والمراد بالأصل العدد الذي يخرج منه سهام الفريضة صحيحا (سبعة) بتقديم السنين على الموعدة (اثنان و) ضعفهما (أربعة و) ضعف
 ضعفهما (ثمانية وثلاثة و) ضعفها (سنة) وهذه الأصول الخمسة هي مخارج القروض الستة في كتاب الله تعالى النصف والرابع والثلثين
 والثلاثان والثلث والسادس ولم تكن سنة كاصلا لا تمخرج ج الثالث والثلثين وكلها مشتقة من مادة عدد ها الا الاول (واثنا عشر) ضعف
 الستة كزوجة واخوة لام فمخرج الربع أربعة والثلاث ثلاثة وبين المخرجين تباين فتضرب أحدهما في الآخر باثني عشر (وأربعة وعشرون)
 ضعف الاثني عشر ولأنه قد يوجد في المسئلة ثمن وسدس كزوجة وأم وولدين المخرجين توافي بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل
 الآخر بأربعة وعشرين والولدان ٤٢٨ كان ذكر انصافه الباقي وان كان أثني واحدة فلها النصف مخرجه داخل

يسقطه ومجيت شبه المالكية بذلك لانه لم يكن لمالك فيها نص وانما ألحقها بالاصحاب بالمسئلة الاولى (قوله
 والافلاخ ساقط) أي لاستغراق القروض التركية لانه عند عدم الاخوة الام تأخذ الام الثلث كاملا يبق
 السدس واحدا يأخذه الجدة وليس عنه نازلا بحال (تتمة) لو كان بدل الاخت اختان من أي جهة
 فلا عول لرجوع الام للسدس باثنين من الاخوة فصاعدا ويكون للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس
 والجدة السدس واحد وهو والمقدمة هنا سواء وان زادا الاخوات على اثنين كان السدس أفضل من
 المقاسمة وثالث الباقي بقي واحدا على اثنين لا يصح عليهما فتضرب الاثنين عدد رؤس الاثنين في
 ستة باثني عشر ومنها تصح العا كها في وهما شكل أفضل من فهمه الفراض وهو أن الاختين فاكثرا إذا
 أخذتا السدس هاتفي أي وجهه لا جائز أن يكون فرضا لأن فرضهما الثلثان ولا تعصيا لأن الجدة الذي
 يعصيهما هو صاحب فرض هتا وصاحب الفرض لا يهصب إلا أن يكون بنت مع أخت وأخوات كما ساف
 فانظر الجواب عنه أفاده شب

(فصل الأصول سبعة) جمع أصل وهو في اللغة ما يبنى عليه غيره ومناسبة له مصطلح عليه ظاهرة فان
 تصبح المسائل وقسمه التركات وسائر أعداد الأعمال تبنى عليه (قوله الذي يخرج منه سهام
 الفريضة صحيحا) المراد بالسهام أجزاء المسئلة من نصف وربع وهكذا فانه ثبت بطريق الاستقراء
 انحصار أصول فرائض الله الصحيحة الأجزاء في تلك السبعة (قوله من مادة عددها) أي من مادة العدد
 الذي هو أصما مختار جهات الثلث ماخوذ من ثلاثة والربع من أربعة والسدس من ستة والثلثين من
 ثمانية ولا شك أن الثلاثة والأربعة والستة والثمانية أسماء مخارج تلك القروض وقوله الا الاول أي
 الفرض الاول وهو النصف فانه ليس ماخوفا من لفظ العدد الذي هو مخرجه اذ لو أخذ منه لقبل فيه
 ثناء بضم أوله وفتح ثانيه مكبرا (قوله ضعف الستة الخ) ضعف الشيء قدره مرتين هذا هو المراد هنا
 والافتقار إليه ضعف الشيء مثله (قوله ومخرجهما داخل في الستة) أي لان مخرج الثلثين ثلاثة
 (قوله وستون وثلاثون) معطوف على ثمانية عشر وهي ضعفها (قوله فتضرب ثلاثة) أي التي هي
 مخرج ثلث الباقي (قوله والراجع أسما أصلا) أي لانهما قد يحتاجان هتا إلى تصحيح آخر فمطل
 كونهما تصحيحا أفاده شب (قوله بالقيمتين) أي وبالنصف قيمتين لاشتمال كل منهما على نصفين
 (قوله يورث فيها نصفان غيرها) أي على سبيل الفرض فلا يرث بنت مع أخت فان أخذت الاخت
 النصف بالتعصيب لا بالفرض (قوله وتسمى عادة) العادة هي التي ساوت سهامها أصحابها (قوله وتسمى
 ناقصة) أي زيادة فروضها على مستحقها (قوله كزوجة وأبوين) أي وهي إحدى الفرائض المتقدمتين

في الثمانية وان كانت
 متعددة فلها الثلثان
 ومخرجهما داخل في الستة
 وزاد بعضهم في خصوص
 باب الجدة والاخوة أصليين
 زيادة على السبعة وهي
 ثمانية عشر كام وجسد
 وأربعة اخوة لغير أم للام
 السدس من ستة والباقي
 خمسة للجدة والاخوة ثلث
 الباقي لانه أفضل ولا ثلث
 له صحيح فتضرب ثلاثة في
 ستة ثمانية عشر ومن له
 شيء من الستة أخوته
 مضر وباقى ثلاثة وستة
 وثلاثون كام وزوجة
 وجسد وأربعة اخوة
 للزوجة الربع وللأم
 السدس فأصلها اثنا عشر
 للام اثنان وللزوجة
 ثلاثة يبقى سبعة الأفضل
 للجدة ثلث الباقي وليس له
 ثلث صحيح فتضرب ثلاثة
 في اثني عشر أصل المسئلة
 ستة وثلاثين والراجع انهما
 أصلا وقال الجمهور انهما
 نشأ من أصل الستة
 وضعفها فلهما تصحيح لا

أصلان (فالنصف) مخرجه (من اثنين) فان كانت فريضة فيها نصفان فمن اثنين لان الثمانين يكتفي بأحدهما (قوله
 كزوجة وأخت شقيقة أولاب وتسمى هتان المسئلان بالقيمتين لانهما لا نظير لهما اذ ليس في الفرائض مسئلة يورث فيها نصفان غيرها
 أعني مسئلة الشقيقة ومسئلة التي للاب وتسمى عادة أو نصف وما بقى كزوجة أو بنت أو بنت ابن أو أخت شقيقة أولاب وعم مع كل فأصلها
 اثنان وتسمى ناقصة (والربع) مخرجه (من أربعة) فالاربعة أصل لكل فريضة اشتملت على ربع وما بقى كزوجة وابن أو ربع ونصف
 وما بقى كزوجة وبنت وأخ أو ربع وثلاث ما بقى وما بقى كزوجة وأبوين (والثلثين) مخرجه (من ثمانية) فالثمانية أصل لكل فريضة فيها
 ثمن ونصف وما بقى كزوجة وبنت وأخ أو ثمن وما بقى كزوجة وابن ولا يكون كل من الأربعة والثمانية الا ناقصا لا عادلا كما رأيت في
 الأمثلة (والثلث) مخرجه (من ثلاثة) فهي أصل لكل فريضة فيها ثلث فقط كام وعم أو ثلث وثلثان كاخوة لام وأخوات لاب أو ثلثان
 وما بقى كبنتين وعم فقر يضة الثلث

قارة ناقصة وقارة عادية كإرأيت (والسدس من ستة) فهي أصل لكل فرضية فيها سدس وما بقى كجدة وعم أو سدس وثلاث وما
 بقى كجدة وأخوين لأم وأخ لآب أو سدس وثلاث وما بقى كام وبنتين وأخ أو نصف وثلاث وما بقى كاخت وأم وعاصب أو سدس ونصف
 وثلاث كام وأخت شقيقة وأخوين لأم أو سدس ونصف وسدس ثالث كام وثلاث أخوات متفرقات أو سدس وثلاث أو سدس
 آخر كام وشقيقتين وأخت لأم ففرائض السدس ناقصة وعادلة وتكون من فرض وفرضين وأكثر كإرأيت (والربع والثالث أو)
 الربع و (السدس) أو الربع والثلاثان أو الربع مع النصف والسدس مخرجه (من اثني عشر) لأن مخرج الربع من أربعة والثالث
 من ثلاثة تبايناً فيضرب أحدهما في الآخر باثني عشر ويخرج السدس من ستة فيوافق مخرج الربع بالنصف فيضرب نصف أحدهما
 في كامل الآخر باثني عشر كزوجة وأم وأخ وكزوج وبنتين وأخ وكزوج وبنت وبنت ابن وفرائض الاثني عشر
 كلها ناقصة كإرأيت (والثمن والسدس) وما بقى كزوجة وأم وابن أو ثمن ونصف وسدس كزوجة وبنت وبنت ابن وعم أو الثمن
 والثلاثان والسدس كزوجة وبنتين وأم وعم (من أربعة وعشرين) لتوافق المخرجين بالانصاف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر
 والنصف يدخل في السدس والثمن مع الثلثين من أربعة وعشرين

أحدهما في كامل الآخر
 كزوجة وبنتين وابن
 ابن ولا يتصور أن يجتمع
 الثمن مع الثلث ولا مع
 الربع وفريضة الأربعة
 والعشرين ناقصة دائماً
 (وما لا فرض فيها) من
 المسائل كبنين مع بنت
 فأكثرا وأخت مع أخوات
 (فأصلها عدد رؤس)
 عصمتان كانوا كلهم
 ذكورا فظاهر (و) عند
 اجتماع ذكر وأنثى فصاعداً
 (لأن كرضعاً لا أنثى)
 كبن وبنت من ثلاثة
 وابنتين وبنت من خمسة
 وهكذا في الميراث
 وعرفه فقال (وان زادت
 الفروض) أي سهام
 الورثة (على أصلها) أي
 أصل المسئلة (عالت)

(قوله كإرأيت في الامثلة) أي من عدم استغراق الفروض التركية (قوله قارة ناقصة) أي وهي
 الامثلة التي ذكر فيها العاصب والعادلة التي لم يذكروا فيها العاصب (قوله ففرائض السدس ناقصة
 وعادلة) قد علمت أن الناقص ما ذكر فيه العاصب والعادل ما لم يذكروا فيه (قوله وتكون من فرض)
 أي وذلك كالمثال الأول وقوله وفرضين أي وذلك كالمثال الثاني والثالث والرابع وقوله وأكثر أي
 كالباقى بعد ذلك (قوله كزوجة وأم وأخ) مثال للربع والثلاث وقوله وكزوج وأم وابن مثال للربع
 والسدس وقوله وكزوج وبنتين وأخ مثال للربع والثلثين وقوله وكزوج وبنت وبنت ابن مثال
 للربع مع النصف والسدس (قوله ولا يتصور أن يجتمع الثمن مع الثلث الخ) أي لأن الثمن يكون
 للزوجة مع الفرع الوارث والثلث يكون للام ان لم يكن فرع وارث ولا جمع من الاخوة أو للاخوة للام
 مع عدم الفرع الوارث والربع اما للزوج مع الفرع الوارث ولا يتأتى اجتماعه مع الزوجة أو للزوجة
 مع عدم الفرع الوارث (قوله ثم شرع في العول) هو لغة الزيادة واسطة لاحكامها قاله المصنف ولم يقع في
 زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في زمن الصديق وأول من نزل به عمر بن الخطاب في زوج
 وأختين غير أم العائلة لسبعة فقال لا أدري من آخره الكتاب فأؤخره ولا من قدمه فأقدمه ولا من قد
 رأيت رأيا فان يكن صوابا فمن الله وان يكن خطأ فمن عر وهو ان يدخل الضرر على جميعهم وينقص كل
 واحد من سهمه ويقال ان الذي أشار عليه بذلك العباس أو لا وقيل على وقيل زيد وقيل جمع من الصحابة
 فقال لهم فرض الله للزوج النصف وللأختين الثلثين فان بدأت بالزوج لم يبق للأختين حقهما وان
 بدأت بالأختين لم يبق للزوج حقه فأشير والي فأشار العباس بالعول وقال أرأيت لو مات رجل وترك
 ستة دراهم ولم يرع عليه ثلاثة ولا آخر عليه أربعة أمس يجعل المال سبعة أجزاء فأخذت الصحابة
 بقوله ولم يخالفهم أحد من الصحابة الا ابن عباس لأنه لم يظهر الخلاف الا بعد موت عمر وقال ان
 الذي أحصى رمل عاجل عدده لم يجعل في المال نصفاً ونصفاً وثلاثاً كما في سنن البيهقي وعلى هذا فالمسئلة
 التي وقعت حال مخالفة ابن عباس كانت زواجا واختا غير أم وأما فاده عب (قوله وعلمك) مبتدأ

الفروض أي يزبد فيها بان تجعل الفرص بقدر السهام فيدخل النقص على كل واحد من أصحاب الفروض كما قال (وهو)
 أي العول بفتح العين المهملة وسكون الواو (زيادة في السهام ونقص في الانصباء) كزوج وأخت شقيقة وأخت لأم ففيها
 نصفان وسدس فهي من ستة يستغرقها النصفان فيزاد عليهما مثل سدسها فتبلغ سبعة كما يأتي (والعائل من الأصول) السبعة
 المتقدمة (ثلاثة) وأما الأربعة الباقية فلا تعول وهي الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية لما تقدم ان الاثنتين اما ناقصة أو عادلة
 وكذلك الثلاثة وان الأربعة والثمانية دائماً ناقستان فتعول (السته) أربع عولات متواليات فتعول (لسبعة) بمثل سدسها
 (كزوج وأختين) شقيقتين أو لآب للزوج النصف وللأختين الثلثان أربعة وهذه أول فرضية عالت في الاسلام واذا
 أردت معرفة قدر ما عالت به وقدر ما تنقص كل وارث فأنسب ما زدت به الفرضية لأصلها بدون عول فتعرف قدره واذا
 نسبته لمعائلة علمت قدر ما تنقص كل وارث. مثلاً الستة دال عالت لسبعة فتنسب واحد الستة فتعلم أنها عالت بمثل سدسها وتنسب الواحد
 للسبعة فهو سبع فتعلم أن كل وارث تنقص سبع ما يده وهكذا قال الأجهوري رضي الله تعالى عنه وعلمك قدر النقص من كل وارث
 بنسبة عول للفريضة عائله ومقدار ما عالت بنسبته لها * بلا عولها فإرحم بفضلك قائله رحمه الله تعالى رحمة واسعة

وزجناه (و) تعول الستة (الزمانية) فتكون عالت بمثل ثلثها الانواع الثنتين تنسبهما الستة ثملاهما ثلثا فتعرف قد زما طالت به وتعلم أن كل وارث نقص ما يده ربعا لان نسبة الاثنين لها عالت ربع كما علمت (كن ذكر) وهو الزوج والاختين (مع أم) للزوج النصف ثلاثة وللأختين أربعة وللأم السدس واحد (و) تعول الستة (لتسعة) بمثل نصفها فيكون نقص كل واحد ثلث ما يده لها علمت (كمن ذكر) زوج الخ (مع أم) تعول الستة (لعشرة) بمثل ثلثها فينقص كل واحد عالة خسان من نسبة أربعة لها بعولها (كمن ذكر) مع أخوة لام وكأم الفروع (بانداء المعجمة سميت بذلك لكثرة ما فرخت في العول (أم) وزوج وولدا أم واختان) لغير أم (و) الثاني من الثلاثة التي قد تعول (الاثناعشر) تعول ثلاث عولات أفرادا إلى سبعة عشر فتعول (ثلاثة عشر) بمثل نصف مدنها لما علمت أنك ٤٣. تنسب ما عالت به إلى ما قبل العول ويكون كل واحد نقص ما يده بجزء من

ثلاثة عشر بجزء من واحد كزوج وأختين لغير أم أو زوج وأم وبنتان (و) تعول الاثنا عشر (خمسة عشر) بمثل ربعها ويكون نقص كل خمس ما يده كزوج وأبوين وبنتين (و) تعول (سبعة عشر) بمثل ربعها وسدسها وينقص كل وارث ما يده خمسة أجزاء من سبعة عشر بجزء من واحد كزوجه وأم وولديها وأخت شقيقة وأخت لاب ومن أمثلتها أم الأرامل وتسمى بأم الفروع بالجيم وبالدينارية الصغرى وهي ثلاث زوجات وجدتان وأربع أخوات لام وثمان أخوات لاب والتر كسبعة عشر ديناراً وأما الدينارية الكبرى فن أربعة وعشرين وأيسر فيها عول وهي زوجة وأبنتان وأم واثناعشر أخوات وقد جاءت

وهو مصدر يعمل عمل الفعل مضاف لفاعله وهو الكاف وقد رمفعوله ومن كل وارث متعلق بمعد ذوى صفة للنقص وقوله بنسبة عول متعلق بمحذوف خبر وعالته حال من الفريضة ووقف عليه بالسكون لاجل الروي ومقدار ما طوف على قدر وقوله بنسبته لها متعلق بمحذوف تقديره يكون وقوله بلا عولها حال من الهاء في طار قوله فأرحم بفضلك فأنه تكلمة قصدها طلب الدعاء (قوله نقص ما يده ربعا) تميز محول عن الفاعل على حد واشتعل الرأس شيما (قوله وهو الزوج والاختين) الواو بمعنى مع (قوله زوج الخ) أي زوج وأختان وأم (قوله كن ذكر) أي وهو زوج وأختان لغير أم وأم (قوله وكأم الفروع) المناسب أن يقول وهي أم الفروع لأن المال الآتي بعد هو عين ما قبله (قوله بمثل ربعها وسدسها) أي فربها الثلاثة وسدسها اثنتان (قوله من سبعة عشر بجزء واحد) معنى ذلك أن نصيب كل وارث يفرض واحداً هو اثنا كمال ويجعل أجزاء بقدر المسئلة بعولها وينقص منه عدد ما عالت به (قوله أم الأرامل الخ) سميت بأم الأرامل وأم الفروع بالجيم لعدم وجود والد كرفها (قوله والتر كسبعة عشر ديناراً) أي وهي مقسومة عليهم كل رأس دينار (قوله وهي زوجة وأبنتان الخ) وللبنتين الثلثان ستة عشر من أربعة وعشرين وللزوجة الثمن ثلاثة وللأم السدس أربعة بفضل واحد على خمسة وعشرين برأساً ودرؤس الأخوة مع الاخت فتضرب الخمسة والعشرين في أصل المسئلة بستمائة للبنتين أربع مائة من ضرب خمسة وعشرين في ستة عشر وللأم مائة من ضرب أربعة في خمسة وعشرين وللزوج خمسة وسبعون من ضرب ثلاثة في خمسة وعشرين وللأختين عشر أخام الاخت خمسة وعشرون من ضرب واحد فيها (قوله وأخت) بالرفع عطف على اثنا عشر (قوله زوجة وأبوان الخ) المناسب للشارح أن يقول منها لها زوجة الخ (قوله وهي المنبرية) أي ولا يمكن أن تعول إلا والميت فيها ذكر هو زوج (قوله وهو على المنبر) أي منبر الكوفة قيل إن صدر الخطبة التي قيلت في أثنائها الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويحرم كل نفس بما تسعى إليه المآب والر جنى فسئل حينئذ فأجاب بقوله صارت لها تسعة وتسعون أيضاً بالبخيلة لقلة عولها وبالحدس بة لان عليا كان يلقب بحدس الذي هو اسم الأسد إشارة إلى أنه كامل في الشجاعة وهو الشعي ما رأيت أحسب من علي لانه قال ذلك بديهة لما رزقه الله من غزارة العلم وقوة الفهم فكان يفهم على البديهة ما لا يفهمه المتبحر في العلوم المستغل بدرسها وتفهيمها طول عمره وكيف لا وقد بعثه النبي صلى الله عليه وسلم قاضياً إلى اليمن وهو شاب فقال يا رسول الله ما أدري ما القضاء ففرض بر رسول الله صلى الله عليه وسلم صبره وقال اللهم اهد قلبه وسدد لسانه وقال علي فوالله ما شككت بعد في قضاء بين اثنين

فوفصل لا يحجب الأبوان المحجب لغة المنع واصطلاحاً يمنع من قام به سبب الارث من الارث بالكلية أو من أوفر حظيه (قوله أي حجب حرمان) أي وأما حجب النقصان فيدخل عليهم كما هو معلوم مما تقدم

الاخت لسبب دنا على رضي الله عنه وعنايه وقالت له مات أخي عن ستمائة دينار فم أعط منها الدينار (قوله) واحدا فقال رضي الله عنه لعل أخاك مات عن زوجة وبنتين وأم واثنى عشر أخوات فقالت نعم فقال معك حق الذي خصصك (و) تعول (الأربعة والعشرون) عولة واحدة بمثل ثلثها (سبعة وعشرين) فيكون نقص كل واحد تسع ما يده لما علمت (زوج وأبوان وأبنتان وهي المنبرية) بكسر الميم لتعول على رضي الله عنه وهو على المنبر صارت لها تسعة ما أي صار ما كان ثمانية بنسبته لها قبل العول تسعاً بالنسبة لها بعد عولها فوفصل لا يحجب الأبوان أي حجب حرمان (والزوجان والولد) للميت ذكر أو أنثى فلا يدخل عليهم حجب حرمان بالأشخاص وأما حجب بالأوصاف

مكرر الخ فيدخل على الجميع (بل محجب) أي غنم من الارث بالكلية (ابن الابن باين) لان الابن اقرب للميت وكل من ادلى
 بواسطة حجبته تلك بواسطة الاخوة للام (وكل أسفل) محجوب (باعلى) منه فابن ابن محجوب باين ابن (و) محجب
 (الجدة بالاب) لانه اقرب للميت من الجد (و) محجب (الاخ مطلقا) شقيقا اولاد اولاد ذكرا أو أنثى أو خنثى (باين) للميت
 (وابنه) وان نزل (وبالاب) الادنى دون الجد فلا يحجب الاخوة كما تقدم (والام) أي الاخ للام محجب من ذكر ويزيد بانه
 محجب سواء كان ذكرا أو أنثى (بالجد) وبالبنت وبنت الابن فاصلة أن الاخوة للام محجبون بسنة كما رأيت (و) محجب
 (ابن الاخ وان) كان (لابوين) وهو الشقيق (باخ) لانه اقرب منه (وان) كان الاخ (لابو) محجب (العم وابنه) أي ابن النعم
 (بالاخ وابنه) أي ابن الاخ لما علمت أن جهة الاخوة وان نزلت مقدمة على جهة العمومة فإذا اشهدت جهة أخوة أو جهة عمومة
 فيحجب الابد بالاقرب كابن عم محجوب بالعم وهكذا واليه أشار بقوله (والابعد من الجهتين بالاقرب) وان كان الاقرب في شقيق
 (فيقدم الاخ للاب على ابن الاخ الشقيق) والعم للاب يقدم على ابن العم الشقيق وابن العم للاب يقدم على عم الاب الشقيق (وما
 لاب منهما) محجوب (بما لابوين) لانه أقوى منه كما تقدم في قاعدة المعبري (و) محجب

٤٣١

(الجدة مطلقا) لام اولاد
 (بالام) لادلاء التي من
 جهة الام بالام وحجتا
 التي من جهة الاب لان
 الام اقرب من رث
 بالامومة والجدة للاب
 ورثت بالامومة بواسطة
 الاب (و) تحجب الجدة
 (لاب باب) لادلائها به
 (و) تحجب الجدة
 (المعدى من جهة) كام
 أم أم (بقرابها) كام أم
 وكام أم أم أم لادلائها
 بها (و) تحجب جدة
 (بعدي لاب) أي من
 جهة (بقرى لام) كام
 أم أم مع أم أم فليس
 لها في السدس شيء
 (والا) تكن البعدي من
 جهة الاب بل كانت

(قوله كرق الخ) أي من باين موانع الارث (قوله فيدخل على الجميع) مثله محجب النقصان فاته
 بطرأ على الجميع وباعتبار مسائل العول (قوله ابن الابن) أي وكذا بنت الابن (قوله ويحجب الجدة بالاب)
 قال في الرجبية

والجد محجوب عن الميراث * بالاب في أحواله الثلاث
 يعني بالأحوال الثلاث الارث بالفرض أو بالتعصيب أوهما (قوله ويحجب الاخ مطلقا) قال في الرجبية
 وتسقط الاخوة بالبنين * وبالاب الادنى كما روينا
 ويبقى البنين كيف كانوا * سيان فيه الجمع والوحدان
 (قوله فلا يحجب الاخوة) أي بل يشاركهم (قوله محجبون بسنة كما رأيت) أي وهم الابن وابن الابن
 والبنت وبنت الابن والاب والجد اجاعا (قوله لانه اقرب منه) أي في الدرجة وان كانت جهتهما واحدة
 (قوله فيحجب الابد بالاقرب) أي الابد في الدرجة بالاقرب فيها (قوله وما لاب منهما) أي الذي أدلى
 بالاب من الاخوة وبنينهم والاعمام وبنينهم محجوب عن ادلى بالابوين (قوله وتحجب جدة بعدي لاب الخ)
 أفاد هذا في الرجبية بقوله

وان تكن قري لام حجت * أم أب بعدي وسدس سالت
 وان تكن بالعكس فالقولان * في كتب أهل العلم منه موصان
 لانسقط البعدي على الصحيح * وانفق الجدل على التصحيح
 (قوله ولا ترث من أدلت من الجدات بذكر) قال في الرجبية
 وكل من أدلت بغير وارث * فالحاظ من الموارث
 (قوله وهكذا) أي فكل اثنين علت درجتهم ما حجتا ما بعدهما من الامات ان لم يكن مصعب من الذكور
 لمن بعد (قوله ولم يكن لها في الثلثين شيء) قيد في كونه أنزل منها (قوله وتقول لثلاثة عشر) أي عند

البعدي من جهة الام فان القري من جهة الاب لا تحجب بالقوتها لان نص الحديث فيها وقاس عمر رضي الله عنه التي للاب ولذلك (اشتركا)
 في السدس على الصحيح والآخر محجبا جوا على القاعدة من حجب القري (ولا ترث من أدلت) من الجدات (بذكر) كام
 أب الام (سوى) من أدلت بذكر هو (لاب) كام الاب كما تقدم (و) تحجب (بنات ابن باين أو بنتين) لانه لم يفضل لهن من
 الثلثين شيء وكذلك بنت ابن مع بنت ابن لها الثلثان ولا شيء لبنت ابن الابن وهكذا (أو ابن ابن أعل) فإذا ماتت عن بنت وابن ابن
 وبنت ابن ابن حجت واستقل ابن الابن بالباقي بعد فرض البنت أو بجميع المال حيث لم تكن بنت (والا) تكن أعلى بل كان
 مساويا (مصير) مطلقا كان لبنات الابن شيء في الثلثين كبنت وبنت ابن ابن أو لم يكن كبنتين وابن ابن وبنت ابن كل أخاها وابن
 عمها أو كان أنزل منها ولم يكن لها في الثلثين شيء كبنتين وبنت ابن ابن ابن فان كان أنزل ولها السدس فتأخذه ويستقل هو بالباقي
 وقد يكون ابن الابن ميسوما على بنت الابن لولاه لو رثت كزوج وأم وأب وبنت ابن ولها السدس فتعول ثلثه عشر فلو كان ابن ابن
 معها أخاها وابن عمها السقط وسقطت منه لاعتقراق القروض وعول ثلاثة عشر (و) تحجب (أخت أو أخوات لاب باختين لابوين)
 لاستغراقهما الثلثين إلا إذا كان مع الأخت للاب

أخ لأب يعصبها (و) سقط (عاصب) باستغراق ذوى القربى من زوج وأمه وأخ لام وشقيقة وأخت لأب فهي من ستة وعالم
 لثمانية وسقط أولاد الأب لأنهم عصبه (وابن الأخ لغرام) بأن كان شقيقاً لأب (كأبيه إلا أنه لا يرث إلا بالسدس) إذا تعدد بخلاف أبيه
 كما تقدم (ولا يرث) ابن الأخ (مع الجدة) بخلاف الأخوة لغرام غير قوامه (ولا يعصب) ابن الأخ (أخته) بل يختص بجميع المال أو بمثل
 أقت القربى وليس لبنت الأخ مع أخيها وابن عمها شيء فهي من ذوى الأرحام (ويسقط) ابن الأخ (في) المسئلة (المشتركة)
 يفتح الرأى وكسرهما وهي زوج وأمه وأخوة ٤٣٢ لام وأخوة أشقاء أصلها ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس وللأخوة

سقوط بنت الابن (قوله أخ لأب) أى وأما الشقيق فأنما يعصب أخواته الأشقاء في جميع الترتيب كما أن لم يكن
 هناك صاحب فرض (قوله ولا يعصب ابن الأخ أخته) قال في الرحبية
 وليس ابن الأخ بالمعصب * من مثله أو فوقه في النسب

(قوله بفتح الرأى وكسرهما) أى كما ضبطه ابن الصلاح والنووي أى المشارك فيها وتسمى بالجمارية
 وبالجمرية وباليمنية (قوله وللأم) أى أو الجدة إن لم تكن أم (قوله وللأخوة للام الثالث) أى وهو اثنان
 فلم يبق للأشقاء شيء فكان مقتضى الحكم السابق أن يسقطوا الاستغراق القربى التركة وذلك هو الذى
 قضى به عمر بن الخطاب رضى الله عنه وأولاده ومن ذهب أبى حنيفة وأحمد ثم وقعت لعمر رضى الله عنه
 نانية فإراد أن يقضى بذلك فقال له زيد بن ثابت رضى الله عنه هب أن أباهم جار ما زادهم الأب الأقربا
 وقيل قائل ذلك أحد الورثة وقيل قال بعضهم هب أن أبانا كان حجرا ملقى في اليم فلما قيل له ذلك قضى
 بالتشريك بين الأخوة للام والأخوة للأشقاء كأنهم كلهم أولاد أم فتيل له في ذلك فقال ذلك على ما قضينا
 وهذا على ما قضى واقفه على ذلك جماعة من الصحابة منهم يزيد وذهب إليه مالك وهو المشهور وعند الشافعى
 (قوله بالغير) المناسب مع الغير (قوله أى الممكن منهن) إنما قال ذلك لأنه لا يمكن اجتماع زوجة
 وزوج بطالبان الإرث بالزوجية إلا في مسألة الملقوف المشهورة قال شيخ الإسلام في غاية الوصول
 في علم الفصول فإذا قيل لك اجتمع خمسة والعشرون فقيل لم يمت أحد لان منهم الزوجين ولا يمكن
 اجتماعهما في فرضة فيستحيل اجتماع الصنفين قاله الرويان وغيره وقيل يتصور ثلاث صور
 أحدها لو أقام رجل بيته على ميت ملفوف في كفن أنه امرأته وهؤلاء أولادهم منها وأقامت امرأة
 بيته أنه زوجها وهؤلاء أولادهم منها فكشف عنه فإذا هو بنتى مشكل له أثنان له الرجال وأما
 النساء فمن النص أن المال يقسم بينهما وخالف الاستاذ أبو طاهر النص وقدم بيته الرجال لان ولادتها
 صحت بطريق المشاهدة والاتفاق بالأب أمر حكيم والمشاهدة أقوى قال الملقين ولعل ما ذكره من
 النص على قول استعمال البتين وعليه للأبوين السدسان بكل حال وقضية بيته الرجل إن له الربع
 والباقي لأولاده وقضية بيته المرأة أن لها الثمن والباقي لأولادها ربع الزوجية لا يختص به الزوج
 بل تنازعه الزوجية في ثمن منه فيقسم الثمن بينهما وبنازعه أولادها في الثمن الآخر لأنهم يدعون له كونه من
 جلة الباقي بعد الفروض بمقتضى بيته أمهم فيقسم بيته ويغنم نصه في ثمن يقسم الباقي بعد السدسين
 والربع بين الأولاد من الجهتين للذكر مثل حظ الأنثيين فأصلها اثنا عشر باعتبار السدس مع ربع
 الزوجية وأربعة وعشرون باعتبارهما مع ربع الزوج وثن الزوجية نظرا إلى الأصل وإن لم يؤخذ إلا
 الربع موزعا على ما بقدر فرضيهما ثانياً لو أقاما بيته على ميت بعد الدفن أو على غائب لم يظهـر حاله في
 الصورتين فقد اجتمع في تلك المسائل جميع الورثة اهـ ملخصا (قوله فأبوان) أى فالوارث من
 الفريقين أبوان الخ (قوله للمباينة بين رؤس الأولاد وسهامهم) أى فتضرب الرؤس المنكسرة على سهامها
 في أربعة وعشرين تصح مما قال الشارح

للأم الثلث فشاركهم
 الأشقاء فلو كان ابن أخ
 لسقط (والعم لغرام) كان
 كذلك وكذا باقى عصبه
 النسب وتقدم ما يستفاد
 منه بحسب النقص
 كالزوج مع الفرع الوارث
 والام والزوجة (فلو اجتمع
 الذكور) الخمسة عشر
 (فالوارث) منهم ثلاثة
 (أب وابن وزوج)
 قسماتهم من اثني عشر
 يخرج الربع والثلث
 للزوج ثلاثة وللأب
 اثنان والباقي لابن
 (أو) اجتمع (الاناث)
 فيرث منهن خمسة أشار
 لما يقوله (فبنت وبنت
 ابن وأم وأخت لأبوين
 وزوجة) مسألتهن من
 أربعة وعشرين للثمن
 والسدس يبقـى منها
 واحد للشفقة لأنها
 عصبه بالغير (ولو اجتمعا)
 أى الذكور والاناث أى
 الممكن منهن (فأبوان
 وابن وبنت وأحد
 الزوجين) فإن كان
 الميت الزوج فالمسئلة
 من أربعة وعشرين
 للثمن والسدس وتصح

فصل في جلة كافية (قوله هولغة العدد) لما كان يجب على كل شارح في علم أن يتصوره بوجه ما

من اثنين وسبعين للمباينة بين رؤس الأولاد وسهامهم إذا بقي
 لهم ثلاثة عشر على ثلاثة فمن له شيء من أصلها أخذه مضمروا باقى ثلاثة وإن كان الميت الزوجية فالمسئلة من اثني عشر يخرج الربع والسدس
 يبقى للأولاد الثلاثة خمسة فتضرب رؤسهم في أصلها ستة وثلاثين ومنها تصح
 وفصل في جلة كافية من اقتصر عليها لأنها جمعت أصولا وفروعا كثيرة (من فن الحساب) هولغة العدد يقال بحسب الشيء عدده
 واصطلاحا علم باصول يتوصل به إلى معرفة الجهولات العددية وفائدة صيرورة الجاهل معارفها وبها غاية راحة الجواب على وجه الصحة

وموضوعه العدد (يحتاج لها) أي الجملة التي هي من الحساب (الفرعي) من يذم الغرائض (وغيره) أي غير الفرعي كمن يذم البيع والقرض والحبة وسائر المعاملات (اعلم أن العدد) هو ما تألف من الآحاد والواحد ٤٣٣ ليس عددا حقيقة وقبل العدد

ما يساويه نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعديتين ومن خواصه زيادة مربعه على سطح حاشيته القريبتين بواحد والبعديتين بقدر مربع نصف الفضل بينهما (قسمان أصلي وفرعي) العدد (الأصلي) ثلاثة أنواع (آحاد) وهو النوع الأول فالآحاد (من واحد إلى تسعة) بز يادف واحد واحد والغاية داخله في الآحاد (وعشرات من عشرة إلى تسعين) بز يادف عشرة عشرة فهي عشرة وعشرون وثلاثون وأربعون وخمسون وستون وسبعون ومائة وتسعون (ومئات من مائة إلى تسعمائة) بز يادف مائة مائة فهي مائة ومائتان وثلاثمائة إلى تسعمائة بإدخال الغاية فكل نوع منها تسعة أعداد متفاضلة بمثل أولها وتسمى عقودا فالعقد الأول من كل نوع يسمى عقدا مفردا وما بعده عقدا مكررا من ذلك العقد المفرد (و) العدد (الفرعي) مافيه (ألف) كآحاد ألف من ألف إلى تسعة آلاف (بزيادة ألف ألف والغاية داخله في الآلاف) ثم عشرات ألف

بتعريفه أو موضوعه أو غايته أو غير ذلك من مبادئ العشرة والا كان شروع فيه عبثا بين الشارح المهم منها وهي خمسة وبقي خمسة وهي حكمه ونسبته واستمداده ومسايله ووضعه وحكمه فرض كفاية كعلم الغرائض اتفق عليه ونسبته آلة لغيره واستمداده من العقل ومسايله فنهاية العددية ووضعه علماء القبار (قوله وموضوعه العدد) أي من حيث تحلله بالقسمة والطرح والتضيق والتجذير وهو ضرب العدد في مثله كضرب أربعة في أربعة (قوله اعلم أن العدد) هو لغة من عد الشيء بعده إذا حسبه والاسم العدد (قوله هو ما تألف من الآحاد) أي معناه اصطلاحا عند الجمهور ما اجتمع من الآحاد أو الكثرة المجتمعة من الآحاد (قوله القريبتين أو البعديتين) أي المستويتين قربا وبعدا وهذا تعريف بالخاصة كالاثنتين مثلا فها تألف من آحادين أو كثره مجتمعة من الآحادين وسأوت نصف مجموع الواحد للثلاثة وكألفه فأنها سأوت نصف مجموع الأربعة والستة ونصف مجموع الثلاثة والسبعة ونصف مجموع الاثنين والثمانية ونصف مجموع الواحد والتسعة وأخصر من هذا كله أن يقال هو الآحاد المجتمعة وينبغي عل تعريف الجمهور أن الواحد ليس عددا حقيقة لأنه ليس له حاشيتان وليس آحادا مجتمعة بل يسمى عددا مجازا لأنه مبدأ العدد وقبل يسمى عددا حقيقة لتألف العدد منه ولقول الحساب العدد ينقسم إلى صحيح وكسر وصوبه النظام النيسابوري فإذا علمت ذلك فالمناسب للشارح تأخير قوله فالواحد ليس عددا حقيقة بعد تمام الأقوال (قوله زيادة مربعه) التريبع ضرب العدد في مثله والمسطح هو الخارج من ضرب العددين كالمستطوع من ضرب أربعة في أربعة في مثلها والمعنى زيادة مسطح مربعه على مسطح حاشيته كالمثال فإن ضرب الأربعة في الأربعة ستة عشر وضرب حاشيتي الأربعة القريبتين وهما الثلاثة والخمسة بخمسة عشر فزداد مسطح مربعه عن مسطح حاشيته بواحد وقوله والبعديتين بقدر مربع نصف الفضل أي حذف أي بقدر مسطح مربع الخ كما تقدم فيما قبله مثال ذلك الاثنان والستة بالنسبة للمثال فإن مسطحهما اثنا عشر فزداد عن الستة عشر المذكورة باربعه وهي مسطح مربع نصف الفضل لأن الفضل أربعة ونصفها اثنان يضربان في اثنين باربعه والمراد بالحاشيتين البعديتين بترتبة فقط فتأمل وقس (قوله والغاية داخله) أي الذي هو تسعة (قوله فكل نوع منها تسعة أعداد) أي فالآحاد تسعة أعداد والعشرات كذلك والمئات كذلك (قوله متفاضلة بمثل أولها) أي في الآحاد تفاضلا بواحد واحد وفي العشرات بعشرة عشرة وفي المئات بمائة مائة (قوله من كل نوع) أي من الأنواع الثلاثة المتقدمة (قوله مكررا من ذلك العقد المفرد) أي إما من الآحاد أو العشرات أو المئات ومنزلة الأولى وأسمها واحد ومنزلة الثانية وأسمها اثنان ومنزلة الثالثة وأسمها ثلاثة وهذه المنازل الثلاث تسمى المنازل الأصلية (قوله والعدد الفرعي) قدر الشارح لفظ العدد إشارة لتقدير الموصوف وهو أنواع غير متناهية (قوله بزيادة ألف ألف) أي ألف فوق ألف (قوله والغاية داخله) أي الذي هو تسعة كما تقدم في آحاد الأصول (قوله بزيادة عشرة آلاف) أي فالزيادة فيها عشرات الآلاف (قوله بزيادة مائة ألف) أي فالزيادة بمئات الآلاف (قوله إلى غير نهاية) الحاصل أن مافيه لفظه الأول مفردة كالف أو مكررة كالف ألف هو الأعداد القرعية ومنزلها أيضا قرعية كما أن منازل الأصلية أصلية فأول آحاد القرعية آحاد الآلاف وهي المنزلة الرابعة فاسمها أربعة ثم عشرات الآلاف وهي المنزلة الخامسة واسمها خمسة ثم مئات الآلاف وهي المنزلة السادسة واسمها ستة ثم آحاد الآلاف الأولى مرتين وهي أول المائتين من القرعيات ومنزلتها سابعة واسمها

٥٥ - صاوي - في من عشرة آلاف إلى تسعين ألفا بزيادة عشرة آلاف (ثم مئات آلاف من مائة ألف إلى تسعمائة ألف بزيادة مائة ألف (وهكذا) كالف ألف (لي غيرتها بغيري) أي الأنواع القرعية (دائرة على الأصلية فكل نوع منها تسعة أعداد) متفاضلة بمثل أولها على قياس الأصلية كما رأيت (يسمى عقد) فالعقد الأول من كل نوع يسمى عقدا مفردا كما تقدم (ويستعمل العدد من

لعبت مرتبة) أي تويتبغضه على بعض (المراد) احترازاً عن الاجزاء فإنه من حيثها ينقسم ثلاثة أقسام تام وتأني وزائد فالاولى
 ما سوت أجزاؤه مقامه كالسنة فأنك اذا جمعت نصف الستة وثلاثها وسدسها كان ذلك هو الستة والثاني ما نقصت أجزاؤه عنه كالثمانية
 نصفها أربعون ربعها اثنان ونحوها واحد المجموع سبعة والثالث ما زادت أجزاؤه عنه كالاثني عشر ونصفها وثلاثها وربعها وسدسها اذا
 جمعت زادت (وهو) أي المفرد (ما كان من نوع واحد أصلي أو فرعي) ثم مثل للأصلي بقوله (كثلاثة) وسبعة وكاربين (وكاربعمائة) ومثل
 للفرعي بقوله (وكخمسة آلاف) ٤٣٤ وثلاثين ألفاً وهكذا (ومركب وهو ما كان من نوعين أو أكثر) مثال

سبعة ثم عشرات ألوف ألوف ومئزتها ثمانية ثم مئزات ألوف ألوف ومئزتها تسعة وأسمها
 تسعة ثم أحاد ألوف ألوف الثلاث من الفروع ومئزتها عشرة وأسمها عشرة
 ثم عشرات ألوف ألوف ومئزتها حادية عشر وأسمها أحد عشر ثم مئزات ألوف ألوف ومئزتها ثمانية عشر وأسمها اثنا
 عشر وهي آخر الدور الثالث من الفروع وهكذا إلى غير نهاية قال الشنهوري في شرح التحفة ويعرف
 من النوع الفرعي بضرب عدد لفظة أول فظات ألوف في ثلاثة أبداً وزيادة أس أول مذكور في
 السؤال على الحاصل فلو قيل أحاد ألوف ألوف خمس مرات كم أسها فاضرب خمسة في ثلاثة يحصل خمسة
 عشر زد عليها من الأحاد مجتمع ستة عشر وهو الجواب ولو قيل عشرات ألوف ألوف خست مرات كم
 أسها فاضرب ثلاثة في ستة زد على الحاصل اثنين أس العشرات يحصل المطلوب وذلك عشرون وان
 أردت أس مئزات ألوف ألوف عشرا فهو ثلاثة وثلاثون لما عرفت وقس على ذلك (قوله إلى مفرد)
 أي وهو ما تقدم الكلام عليه (قوله احترازاً عن الاجزاء) أي بالحشية المتقدمة (قوله فالاول) أي التام
 وقوله ما سوت أجزاؤه أي الصحيحة (قوله اذا جمعت زادت) أي تنتهي لخمس عشرة (قوله كثلثة)
 ادخلت الكاف باقي الأحاد إلى التسعة فلامنى لقول الشارح وسبعة (قوله وكاربين) ادخلت الكاف
 باقي عشرات إلى التسعين (قوله وكاربعمائة) ادخلت الكاف باقي المئزات إلى التسعمائة (قوله وهكذا)
 أي كمائة ألف (قوله وكذلك قوله وكائنين وعشرين) ظاهره أنه مثال لاول الأعداد المركبة أيضاً مع
 أنه ليس كذلك (قوله من ستة أنواع) الاول مئزات ألوف والثاني أحاد ألوف والثالث عشرات ألوف
 والرابع المئزات والخامس الأحاد والسادس عشرات

ما كان من نوعين (كأحد
 عشر) فإنه مركب من
 الواحد وهو أحاد ومن
 العشرة وهو من العشرات
 وهذا المثال أول الأعداد
 المركبة وكذلك قوله
 (وكائنين وعشرين)
 مثال ما مركب من أكثر من
 نوعين (كثلثمائة وخمسة
 وثلاثين) مركب من
 نوع المئزات والأحاد
 والعشرات فهو من ثلاثة
 أنواع وكالفين وثلثمائة
 وخمسة وأربعين من أربعة
 أنواع وكثسعمائة ألف
 وتسعة وتسعين ألفاً
 وتسعمائة وتسعة وتسعين
 من ستة أنواع

(فصل في معرفة ضرب الصحيح في الصحيح) احتراز به عن ضرب الكسر في الصحيح أو في الكسر
 نسباً إلى الكلام عليهما (قوله وهو تضعيف العددين) الكلام على حذف مضاف أي أحدهما لا كل
 منهما خلافاً لما يوجه المتن والشارح قال في التحفة ضرب الصحيح في الصحيح تكرير أحدا العددين بقدر
 عدة أحاد الآخر اهـ والضعف المثل والضعفان المثلان والاضعاف الأمثال والضعف والاضعاف
 والمضاعفة بمعنى واحد كما قاله في الجمل والصحاح والقاموس وغيرها من كتب اللغة قاله في شرح المع
 (قوله فالتضعيف والتكرير مترادفان) أي وهو الذي استعمله الحساب والمهندسون وقد تستعمل
 الحساب ضعف العدد في غير تعريف الضرب بمعنى مثليه وضعفيه بمعنى أربعة أمثاله وثلاثة أضغافه
 بمعنى ثمانية أمثاله وهكذا وهو قليل في اللغة (قوله الخارج على التقديرين خمسة عشر) أي تقدير
 تكرير الثلاثة أو الخمسة قال في شرح التحفة ومن خواص الضرب مطلقاً أن نسبة الواحد لأحد
 المضروبين كنسبة الآخر إلى الجواب وأنه متى قسم الجواب على أحد المضروبين خرج الآخر الأتري
 أنك اذا نسبت الواحد إلى الخمسة فجدد خساو الثلاثة إلى الخمسة عشر وجدتها كذلك إلى الثلاثة كانت
 ثلثاً والخمسة إلى الجواب كذلك فأنك اذا قسمت الخمسة عشر على الخمسة خرجت الثلاثة أو على الثلاثة
 خرجت الخمسة (قوله وهو أي المضرب) أي ضرب الصحيح في الصحيح (قوله لا رابع لها) أي في الواقع

(فصل في معرفة ضرب
 الصحيح في الصحيح)
 الضرب لغة الشكل يقال
 فلان على ضرب فلان أي
 شكله واصطلاحاً ما أشار
 له بقوله (وهو تضعيف
 العددين) المضروب
 أحدهما في الآخر (بقدر
 ما في العدد الآخر من
 الأحاد) كما وضعه بقوله
 (ضرب الثلاثة في خمسة
 تكرير الثلاثة خمس
 مرات أو الخمسة ثلاث

مرات) فالتضعيف والتكرير مترادفان (الخارج على التقديرين خمسة عشر وهو) أي المضرب (ثلاثة) وان
 أقسام الاول (ضرب) عدد (مفرد في) عدد (مفرد) كاربعة في خمسة (و) الثاني ضرب (مفرد في مركب) كخمسة في اثني عشر (و)
 الثالث ضرب (مركب في مركب) كخمسة عشر في خمسة عشر ووجه الحصر أن كلام من المضروبين إما مفرد أو مركب فهما إما مفردان
 أو مركبان أو مختلفان لارابع لها وكل من المضروبين لثان تعتبره مضروباً أو مضروباً فإنه لا فرق بين أن تقول اضرب ثلاثة في أربعة
 أو اضرب أربعة في ثلاثة و (كلها يرجع إلى ضرب المفرد في المفرد) لأن كل نوع غير الأحاد يرد في الضرب إلى عدة عقوده فيرجع إلى

وهي ضرب الستة في الخمسة وما تحتها (و) الحاصل (من ضرب السبعة في السبعة) وهو اثنان وسبعون (في الضرب بها) (في الثمانية) خمسة وخمسون (و) من ضربها (في التسعة ثلاثة وستون) وسقط منها سبع مئة واثنا عشر رها وهي ضرب السبعة في الستة وفيما تحتها (و) الحاصل (من ضرب الثمانية في الثمانية أربعة وستون) من ضربها (في التسعة اثنان وسبعون) وسقط منها سبع مئة واثنا عشر رها وهي ضرب الثمانية في السبعة وفيما تحتها (و) الحاصل (من ضرب التسعة في التسعة احدى وثلاثون) وسقط منها ثمان مئة وهي ضرب التسعة في الثمانية وفيما تحتها (واذا ضربت اعداد في نوع مفرد من غيرها) أي غير الآحاد كالعشرات والمئات والالوف (فرد ذلك النوع) المضروب فيه (الى عدة عقود غير جمع الى الآحاد) لما علمت أن أكثر عقود التسعة هي آحاد (ثم اضرب الآحاد الاصلية (في الآحاد) التي هي عدة العقود (وخذ لكل واحد من الخارج) بالضرب (أقل عقود ذلك النوع) فما حصل فهو المطلوب فان كان ذلك النوع الذي هو غير الآحاد (عشرات فكل واحد من الحاصل) بالضرب (عشرة وان كان) ذلك النوع غير الآحاد (مئات فكل واحد من الحاصل مائة وان كان الالف فكل واحد الف وهكذا مثلاً اذا ضربت ثلاثة في أربعين) فالثلاثة آحاد والاربعون عشرات (رد) أنت (الاربعين الى عدة عقودها ٤٣٦ أربعة) فرجعت الى الآحاد (واضربها) أي الاربعة (في الثلاثة)

أو الثلاثة في الأربعة
(حصل اثنا عشر كل
واحدة مائة هي
مائة وعشرون وإذا ضربت
أربعة) هذه آحاد (في
خمسائة) هذا غير آحاد
لأنه ثلثات فرد الخمسائة
إلى عدة عقودها خمسة
(فأضرب الأربعة في خمسة
عدد عقودها ثلثات حصل
عشرون مائة هي ألفان
وإذا ضربت خمسة في
سنة آلاف فأضرب
الخمس في سنة عقود
الألف يحصل ثلاثون
ألفاً وإذا ضربت غير
الآحاد في غيرها) فرد
كلها منها إلى عدة عقودها
غير جماع إلى الآحاد
(أضرب عدة عقودها أحدهما
في عدة عقود الآخر

مئاة فتكون خمسة وعشرين مائة (يكون الجواب ألفين وخمسمائة وأما ضرب العشرات في المئات فردهما) أي العشرات والمئات (إلى الآحاد ثم اضرب الآحاد في الآحاد فما حصل) من الضرب (فخذ لكل واحد ألفا مثلا إذا ضربت ثلاثين في ثلثمائة) فرد الثلاثين إلى ثلاثة وكذلك الثلثمائة (فاضرب ثلاثة في ثلاثة بحاصل تسعة) وقد علمت أن الخارج من ضرب العشرات في المئات آحاد ألف فهي (تسعة آلاف وإذا ضربت ستين في ستين في ستين مائة) فردها إلى ستة وستة (فاضرب ستة في ستة بثلث) بالاضرب (ستة وثلاثين) تبسطها ألفا (فهى ستة وثلاثون ألفا وهكذا) كما لو قيل اضرب ستين في ثلثمائة فتعمل كما تقدم يكون الجواب أربعة وخمسين ألفا (وأما ضرب العشرات في الألوف فردهما إلى الآحاد ثم اضرب الآحاد في الآحاد فما حصل فلكل واحد عشرة آلاف ولكل عشرة مائة ألف مثلا إذا ضربت عشرين) هذه عشرات (في الفين) هذه ألوف فرد العشرين إلى اثنين وكذلك الألفان (فاضرب اثنين في اثنين بأربعة فتكون بأربعة ألفا وإذا ضربت ثلاثين في خمسة آلاف) فرد الثلاثين لثلاثة والخمسين لخمسة (فاضرب ثلاثة في خمسة بثلث) بالاضرب (خمس عشرة) فذلك مائة ألف وخمسون ألفا وأما ضرب المئات في المئات فردهما إلى الآحاد ثم اضرب الآحاد في الآحاد فما باع فلكل واحد عشرة آلاف ولكل عشرة مائة ألف (فاذا ضربت مائتين في ثلثمائة) فرد المائتين إلى اثنين والثلثمائة إلى ثلاثة (فاضرب اثنين في ثلاثة بستة وستين ألفا) لما تقدم أن الواحد عشرة (واذا ضربت ثلثمائة في أربعة بمائة) فرد الثلثمائة لثلاثة والأربعة لمائة (فاضرب ثلاثة في أربعة بأربعة بثلثمائة) وعلمت أن الماصل من ضرب المئات في المئات عشرات ألوف وأقل عقودها عشرة آلاف فلكل عشرة بمائة ألف والاثنان كل واحد بعشرة (وذلك مائة وعشرون ألفا) وأما إذا ضربت المئات في الألوف فردهما) أي المئات والألوف (إلى الآحاد ثم اضرب الآحاد في الآحاد فما باع) أي حصل من الضرب (فخذ لكل واحد مائة ألف) بأفراد ألف (و) خذ لكل عشرة ألف ألف (بإضافة ألف لمثلها) مثلا إذا ضربت مائتين في ألفين

فاضرب الاثنين في الاثنين بأربعة وذلك أربعة مائة ألف) وأدخل بقوله مثلا ضرب مائتين في ثلاثة آلاف وهكذا على قاعدة ما تقدم (واذا ضربت أربعة مائة في ستة آلاف فاضرب أربعة في ستة

العشرات (قوله وأما إذا أردت الخ) ما تقدم كان في ضرب المفرد في المفرد وشرع به كضرب المفرد في المركب وضرب المركب في المركب فأما ضرب المفرد في المركب بقوله وأما إذا أردت الخ ثم يذكر بعد ذلك ضرب المركب في المركب (قوله في كل نوع الخ) أي مقدما لا كبيرا لا اختيارا (قوله وإذا أردت ضرب عدد مركب الخ) شروع في النوع الثالث (قوله في كل نوع من أنواع الآخر) أي مقدما لا كبيرا لا اختيارا كما علمت (قوله بضربان) هكذا بالتبوين وقوله عدتها الحاصل مبتدأ

بأربعة وعشرين وذلك ألف ألف وأربعة مائة ألف) فلو قيل اضرب خمسمائة في ستة آلاف فالجواب ثلاثون ألف ألف مرتين لما مر (وأما ضرب الألوف في الألوف فردهما إلى الآحاد ثم اضرب الآحاد في الآحاد فما باع فخذ لكل واحد ألف ألف) مرتين (ولكل عشرة عشرة آلاف ألف) فاذا قيل لك اضرب ألفين في مثلها أو ثلاثة آلاف في مثلها أو أربعة آلاف في مثلها فيكون جواب الأول أربعة آلاف ألف وجواب الثاني تسعة آلاف ألف بتقديم المائة على السنين وجواب الثالث ستة عشر ألف ألف (فاذا ضربت خمسة آلاف في مثلها) فردهما إلى الآحاد إلى آخر ما تقدم (فاضرب خمسة في خمسة يكون) الحاصل (خمس وعشرين) فتأخذ لكل واحد ألف ألف ولكل عشرة عشرة آلاف ألف (وذلك عشرون ألف ألف) مرتين (وخمس آلاف ألف وأما إذا أردت) أيها الناظر في هذا الكتاب (ضرب) عدد (مفرد في) عدد (مركب من نوعين أو أكثر) من نوعين (و) حل المركب إلى مفرداته التي تركب منها (اضرب) ذلك (المفرد) المفرد (في كل نوع من مفردات) أنواع (المركب واجمع ما تحصل) من الضرب في ذهنك أو كتابك (فهو المطلوب فلو ضربت) أي أردت أن تضرب (خمس في ثمانية عشر فالثمانية عشر مركبة) من نوعين (من عشرة وثمانية) فحل الثمانية عشر إلى عشرة وثمانية (فاضرب الخمسة) التي هي آحاد (في العشرة بحاصل خمسون) فاحفظها (ثم) اضرب الخمسة (في الثمانية بحاصل أربعون) وقد تم العمل بالضربتين (وحاصل مجموعهما) أي الخمسين والأربعين (تسعون وهو المطلوب وإذا أردت ضرب الثمانية في خمسة وعشرين فاضرب بها) أي الثمانية في كل نوع من أنواع المضروب فيه واحفظه واجمع الحواصل يكن المتحصل هو المطلوب فاضرب بها (في الخمسة بأربعين) واحفظها (ثم) اضرب الثمانية (في العشرين وستين ومجوعهما) أي الأربعين والمائة وستين (مائتان وإذا ضربتها) أي أردت ضرب الثمانية المفردة (في) مركب من ثلاثة أنواع آحاد وعشرات ومئات ك(مائة وخمسة وعشرين فاضرب بها) أي الثمانية في كل نوع من أنواع المضروب فيه ثم تجمع الحاصل (بأن تضربها (في المائة) بحاصل ثمانمائة (ثم) اضرب الثمانية (في الخمسة) بحاصل أربعون (ثم) اضرب الثمانية (في العشرين) بحاصل مائة وستين واجمع الحواصل الثلاثة الثمانمائة والأربعين والمائة وستين (بحاصل ألف) فقد يحصل المطلوب بثلاث ضربات (وإذا أردت ضرب) عدد (مركب في) عدد (مركب) فحل كلا منهما إلى مفرداته التي تركب منها (فاضرب كل نوع من أنواع أحدهما في كل نوع من أنواع الآخر واجمع الحواصل فهو) ما تحصل من جمع الحواصل (المطلوب) فيتم العمل بضربات

عددتها كعدد الحاصل من ضرب بعض أنواع المضروب في عدة أنواع المضروب بغيره كالربع ضربا في قوة (فمضرب ابي هرون مضربا
كل) من المضروب والمضروب بغيره (مركب من اثنين وعشرة) فحل كلام من المضروب والمضروب بغيره الى عشرة واثنين (فمضرب
الاثنين في الاثنين باربعة ثم) اضرب الاثنين ايضا (في العشرة بعشرين ثم) اضرب (العشرة في العشرة بمائة ثم) اضرب العشرة ايضا
(في الاثنين بعشرين المجموع) من الاربعة والعشرين والمائة والعشرين (مائة واربعة واربعون) فقد تم العمل باربع ضربات
(وضربها) أي الاثنين عشر المركبة من نوعين من عشرة واثنين (في خمسة وعشرين) مركب ايضا من نوعين من عشرين وخمسة فالعمل
يتم باربع ضربات (أن تضرب الاثنين في الخمسة) يحصل عشرة فاحفظها (ثم) اضرب الاثنين (في العشرين) يحصل أربعون
فاحفظها (ثم) اضرب (العشرة في الخمسة) يحصل خمسون (ثم) اضرب العشرة (في العشرين) يحصل مائتان (ومجموع الحواصل
الاربعة) العشرة والاربعة وعون والخمسون والمائتان (ثلاثة وثلثمائة وخمسة وعشرين في مائة وخمسة وعشرين كذلك) مركب من
نوعين في مركب من ثلاثة أنواع فيتم العمل بست ضربات بأن تضرب الخمسة في المائة ثم في الخمسة ثم في العشرين ثم الثمانين في المائة
ثم في الخمسة ثم في العشرين كما أشار بقوله كذلك (فمجموع الحواصل) الستة والخمسة والعشرين والمائة والثمان
آلاف والاربعة مائة والالف وستمائة (عشرة آلاف وستمائة وخمسة وعشرون وهننا جوهر كثيرة في الضرب مختصرة) أخصر من
الطرق المتقدمة (منها) أي من ٤٣٨ الطرق المختصرة طريق مختص بالضرب في العقود وهي (أن كل عدد يضرب

وخبر (قوله فاضرب الاثنين في الاثنين) قدم المصنف ضرب الاصغر قبل الاكبر مع أن شراح هذا
الفن تهبوا على تقديم الاكبر فلا يكبر فقطضي الصناعة أن يقول اضرب العشرة في العشرة ثم
الاثنين في العشرة ثم الاثنين في الاثنين وهكذا يقال فيما يأتي وان كان كل صحيحا (قوله مركب من
نوعين) أي الذين هما الثمانون والخمسة (قوله أي مركب من ثلاثة أنواع) أي التي هي المائة
والعشرون والخمسة (قوله فابسطها اعتراف) أي والحاصل من ذلك البسط هو الذي كان يحصل من
الضرب المتقدم (قوله ومنها طريق التضعيف والتنصيف) أي التضعيف في أحد المضروبين
والتنصيف في الآخر
فوفصل في شيء من القسمة أي في شيء من كيفية قسمة العدد الصحيح على الصحيح (قوله والقسم
النصيب) أي بكسر القاف واما بفتحها فالمصدر الذي هو التقسيم (قوله واصطلاحا تنقسم قسمين الخ)
هذه عبارة شرح النخبة وأوضح منها عبارة شرح اللمع ونسبها واصطلاحا تنقسم المقسوم الى أجزاء
متساوية عددها بقدر عدة أحدات المقسوم عليه ليعرف ما يخص الواحد وهذا في قسمة الشيء على غير مجانسه
كقسمة دينار على رجال أو معرفة ما في المقسوم من أمثال المقسوم عليه وهذا في قسمة الشيء على مجانسه
كقسمة خشبة طولها مائة على خشبة طولها خمسة اه وذلك سلكها المصنف (قوله الى ما الغرض)
بالفني المعجزة معناه المقصود (قوله متساوية) أي عددها واعلم أن المقسوم عليه إما أن يكون واحدا
أو أكثر والثاني إما أن يكون المقسوم مثله أو أقل أو أكثر ولا عمل في الأولين أعني كون المقسوم عليه
واحدا أو مماثلا للمقسوم (قوله فيخص الواحد اثنان) أي في المثال الآتي وهو قسمة عشرة على خمسة

في عقد مفرد) أصلي أو
فرعي (يسقط مثل ذلك
العقد) المضروب فيه (فإذا
أردت ضرب مائة وخمسة
وثلاثين في عشرة
فابسطها) أي المائة
والخمسة والثلاثين
(عشرات) مثل العشرة
المضروب فيها (بأن تجعل
كل واحد منها) عشرة
مثل المضروب فيه (بحصل
ألف) بسط المائة عشرات
(وثلاثمائة) بسط الثلاثين
(وخمسون) بسط الخمسة
(وإذا ضربتها) أي أردت
ضرب المائة والخمسة
والثلاثين (في مائة فابسطها

مئات) بأن تجعل كل واحد منها مائة (تبلغ ثلاثة عشر ألفا وخمسمائة أو) أردت ضربها (في ألف فابسطها) (قوله
أي المائة والخمسة والثلاثين) (ألفا تبلغ مائة ألف وخمسة وثلاثين ألفا) ومنها طريق التضعيف والتنصيف وهي أن تضعف
المضروب مرة وتنصف المضروب بغيره وتضعف المضروب بالالف الأولى تضعفها مائة الى مائة الثانية تضعفها مائة الى مائة
وعشرين في ثمانية عشر فتضعف الأولى مرة يحصل مائتان وخمسون وتنصف الثاني الى تسعة وتضرب التسعة في مائتين وخمسين
يحصل ألفان ومائتان وخمسون (فوفصل في شيء من القسمة) القسمة لغة التفرقة والتقسيم التفریق والقسم النصيب واصطلاحا
تنقسم قسمين الى ما الغرض فيه ما يخص الواحد وذلك في قسمة الشيء على غير مجانسه كقسمة دينار على رجال وإلى ما الغرض فيه نسبة
أحد المقدارين إلى الآخر وذلك في قسمة الشيء على مجانسه كقسمة خشب طوله عشرة على خشب طوله خمسة وقد اقتصر المصنف
على الأول بقوله (وهي تقسم المقسوم الى أجزاء متساوية مثل عدد أحدات المقسوم عليه) كما في المثال الآتي فالتحلل العشرة المقسومة
الى خمسة أجزاء مثل عدد الخ (و) انما كان كذلك لان (الغرض منها معرفة ما يخص الواحد) فيخص الواحد اثنان وقد وضعه رحمه الله
بقوله (اعلم أن نسبة الواحد الى المقسوم عليه) هو الخمسة في قسمة العشرة عن الخمسة أو العشرة في العكس (كنسبة خارج القسمة
الى المقسوم) وقد وضعه بقوله (فإذا نسبت الواحد الى المقسوم عليه) وأخذت من المقسوم تلك النسبة كان المأخوذ من المقسوم (هو
الخارج المطلوب كان المقسوم أكثر من المقسوم عليه) كالعشرة على الخمسة (أو) كان المقسوم (أقل) من المقسوم

عليه كالمسألة على العشرة (فإذا قسمت) أي أردت أي تقسم (عشرة على خمسة فأنسب الواحد الخمسة فجاءه ثمانية فخذ خمس العشرة) لما تقدم أنك تأخذ من المقسوم تلك النسبة (فجاءه اثنين فهو الخارج لكل وان عكست) بأن أردت قسم خمسة على عشرة (فأنسب الواحد العشرة) المقسوم عليها الماعلمت (فجاءه عشر فخذ عشر الخمسة) المقسومة لما تقدم (فالخارج نصف) فتعلم أن لكل واحد من العشرة نصف دينار مثلاً ولو أردت قسمة مائة وعشرين على أربعة وعشرين فنقسم واحدًا إلى المقسوم عليه وتأخذ من المقسوم بتلك النسبة ونسبة واحد إلى أربعة وعشرين من ثلث ثمن فتأخذ ثلث ثمن المائة والعشرين خمسة هي نصيب كل واحد (ولو قيل أقيم ثلاثين على خمسة) فنقسم واحدًا إلى الخمسة المقسوم عليها فجاءه خمسة (فخذ خمس الثلاثين) المقسومة (فهو ستة) فتعلم أن كل واحد له ستة (وان عكست) بأن تقسم خمسة على ثلاثين (فأنسب الواحد إلى الثلاثين) المقسوم عليها (فجاءه) أي الواحد (ثلث العشر) لأن عشر الثلاثين ثلاثة والواحد من الثلاثة ثلث فخذ ثلث عشر الخمسة المقسومة فتعلم أن لكل واحد من المقسوم عليه سدس المقسوم لأن عشر الخمسة نصف وثلث النصف سدس كما قال (فهو) أي ثلث عشر الخمسة (سدس فاستعمل هذه الطريقة حيث تيسرت والافغيرها) وقد بين بعض الغير بقوله (من ذلك إذا أردت قسمة عدد) كاربعة أو عشرة مثلاً (على أقل منه) كاثنتين فالانسان أقل من الأربعة الخ وان كان كل قابلاً بالنسبة لا أكثر منهما (فاسقط من المقسوم مثل المقسوم عليه مرة فأكثر) أي مرة بعد مرة (إلى أن يبقى المقسوم) كما يأتي في قسم الأربعة على الاثنين فتسقط اثنين من الأربعة الخ (أو يفضل منه) أي من المقسوم (أقل من المقسوم عليه) كما يأتي في قسم عشرة على ثلاثة فانه يفضل واحد بعد الاسقاط المذكور فإذا فعلت ذلك (فعدد مرات الاسقاط هو خارج القسمة ان بقي المقسوم) أي لم يفضل منه شيء فان بقي في مرتين كما في الأربعة على اثنين فالخارج اثنان أو في ثلاث مرات كقسمة تسعة على ثلاثة فالخارج ثلاثة (وان فضل منه شيء) كالواحد في قسم عشرة على ثلاثة (فأنسبه) أي الفاضل كالواحد مثلاً (إلى المقسوم عليه) كالثلاثة بمرات الاسقاط ثلاثة والكسر بالنسبة إلى المقسوم عليه ثلث فيجمع الثلث إلى الثلاثة يكون

٤٣٩

(واجمع الكسر الحاصل إلى عدة مرات الاسقاط يحصل المطلوب) من القسمة (فان قيل أقيم أربعة على اثنين فاسقطهما) أي الاثنين المقسوم عليهما (من

(قوله فهو الخارج لكل) أي لكل واحد من الخمسة ومن خواصها أيضاً أنك إذا ضربت الخارج في المقسوم عليه يخرج المقسوم فلو قسمت عشرة على خمسة وخارج اثنان فنسبة الواحد إلى الخمسة خمس كما أن نسبة الاثنين إلى العشرة خمس وإذا ضربت الاثنين في الخمسة خرجت العشرة (قوله والافغيرها) أي والافاستعمل غيرها من الطرق الآتية (قوله على أقل منه) أي بالنسبة إليه وان كان كل منهما قليلاً في نفسه أو كثيراً (قوله أقل من الأربعة الخ) أي وأقل من العشرة (قوله من الأربعة الخ) أي والاثنين الباقين منهما أيضاً (قوله قسمتها) أي المائة وقوله على ذلك أي العشرين

الأربعة) المقسومة لما تقدم تنسقطهما يفضل اثنان فتمسقطهما ثانياً تبقى الأربعة كما قال (في المرة الثانية تبقى الأربعة) ولم يبق شيء من المقسوم (فالخارج النصف اثنان) فتعلم أن كل واحد له اثنان (وان قيل أقيم عشرة عليهما) أي على اثنين فتسقط الاثنين من العشرة مرة بعد مرة (في المرة الخامسة تبقى العشرة) ولم يفضل منها شيء (فالخارج خمسة) هي نصيب كل واحد (وإذا قيل أقيم عشرة على ثلاثة فاسقط الثلاثة منها) أي من العشرة مرة بعد مرة (تبقى) العشرة (في ثالث مرة فالخارج ثلاثة يفضل واحد) من العشرة (أنسه إلى الثلاثة يكون ثلثاً فالخارج ثلاثة وثلث) هي نصيب كل واحد من المقسوم عليهم (ولو قسمت مائة على عشرين) أي لو أردت قسمتها على ذلك بهذه الطريقة فاسقط العشرين من المائة مرة بعد مرة أخرى إلى أن تبقى المائة فإذا فعلت ذلك (لغيبت المائة بالعشرين في المرة الخامسة فالخارج خمسة) فكل واحد من العشرين المقسوم عليهم خمسة (ولو كان المقسوم مائة وعشرة) على العشرين تنسقط العشرين من المائة والعشرة مرة بعد مرة مع خامس مرة يفضل عشرة فنسب العشرة إلى العشرين تكن نسبتها نصفاً فجمع النصف إلى الخمسة عدة مرات الاسقاط يكون الخارج خمسة ونصفه فانه على لكل واحد من العشرين من ذلك أشار بقوله (لغضلت العشرة بعد المرة الخامسة) نسبة نصيبها إلى العشرين نصف فالخارج خمسة ونصف) ولو كان المقسوم مائة وخمسة على أربعة وعشرين تنسقط العشرين من المقسوم عليه من المقسوم المربع بعد المرة تبقى منه في أربع مرات ستة وتسعون يفضل تسعة ونصيبها الأربعة والعشرين ربع وثمانون فتجمع الأربعة فيكون لكل واحد أربعة وربع وثمانون وهكذا (ولو كان المقسوم والمقسوم عليه عقدين) مفردين وأردت العمل بالاسهل (فلاسهل أن تقسم عدة عقود المقسوم على عدة عقود المقسوم عليه) بطريق مما عرفت (مما كان العدد) المقسوم (مقسوماً على أقل منه أو) على (أكثر يحصل المطلوب) لكن هذا اذا كان المقسوم والمقسوم عليه (من نوع واحد) بأن كانا مفردين كما أشار لذلك بقوله (ولو قيل أقيم ثمانين على عشرين أو) أقيم ثمانمائة على مائتين (أو) أقيم (ثمانية آلاف على ألفين) فكل من المقسوم والمقسوم عليه مفرد في العدد والثلث كما بينه بقوله (فعدة عقود المقسوم) يعني الثمانين

فان فصل في معرفة التعريف واستخراج (مخرج الكسر ويعني) المخرج (مقاماً) يقال مقام الكسر وعنه المخرجية يسمى المخرج
فيقال امام الكسر (أيضا) كما يسمى مخرجا (وهو) أي مخرج الكسر (عبارة) أي يعبر به (عن أقل عدد يصح منه) أي من ذلك العدد
(الكسر المفروض) أي المطلوب يخرج منه ذات تعريف عام لكل مخرج مفرد أو مكرراً أو مضافاً أو معطوفاً إذا عرفت هذا التعريف
فيخرج المفرد عدده من الواحد بقدر ما في الواحد من أمثال الكسر المفرد (فخرج النصف اثنان) لأن فيه ما أحدين وذلك بقدر
ما في الواحد من الانصاف لأن الواحد فيه نصفان وأشار بذلك بقوله (لأنه أقل عدده نصف صحيح ومقام كل كسر مفرد غير النصف
سميه) أي الذي اشتق منه اسمه ان كان منطقاً ونسب إليه ان كان أمم كما يأتي في قوله ومقام جزء أو ما النصف فليس مقامه سميه لما عرفت
أن النصف مخرجه ومقامه وامامه اثنان (فمقام الثلث ثلاثة) لأنها اسمي الثلث وفيها ثلاثة أجزاء كما أن في الواحد ثلاثة أجزاء (والربع
أربعة) أي. مقام الربع أربعة لأن الأربعة سميه الربع وفيها أربعة أجزاء كما أن في الواحد أربعة أجزاء (وهكذا) تقول مخرج الخمس خمسة
والسدس ستة والسبع سبعة والمخرج العشر عشرة لأن فيه خمسة أجزاء كما أن في الواحد خمسة أجزاء وهكذا في الواحد عشرة أجزاء وما
بينهما أي بين العشرة والخمسة (ومقام جزء) أي ومخرج جزء (من أحد عشر جزءاً هو) أي مخرجه ومقامه (أحد عشر) التي نسب لها الجزء
وفي الواحد من أمثاله أحد عشر جزءاً

٤٤١

(المكرر هو مقام مفرد)
الذي هو مكرره إذا كان
كذلك (فمقام الثلث ثلاثة)

لأنها مخرج الثلث والثلثان
مكرر ثالث (و) مخرج
ومقام (ثلاثة أضعاف تسعة)
لأنها مكررة تسع وقد علمت
أن مخرج التسع تسعة
وهكذا تقول مخرج
أربعة أثمان ثمانية وأربعة
أعشار عشرة لما علمت
تأمل (ومقام خمسة أجزاء
من ثلاثة عشر هو الثلاثة
عشر) لأنه مقام مفرد
(ومقام الكسر) المضاف
ما يخرج من ضرب مقام
الكسر (المضاف في مقام
المضاف إليه ان كان مضافاً

فان فصل في معرفة مخرج الكسر (قوله إذا عرفت هذا التعريف الخ) دخول على كلام المصنف
(قوله فخرج المفرد) أي كالتصنيف وهو مبتدأ أخيره عدد وقوله فيه من الأحاد الجملة صفة للعدد (قوله
كما أن في الواحد ثلاثة أجزاء) أي أمثال الثلث (قوله وما بينهما) أي بين العشرة والخمسة أي يقال فيها
ما قبل في السابق واللاحق (قوله الذي هو مكرره) أي مكرر ذلك المفرد (قوله لما علمت) أي من أن
مقام المكرر هو مقام مفرد (قوله ومقام خمسة أجزاء) هذا هو المكرر الاسم (قوله ومقام الكسر
المضاف) أي كان ذلك المضاف مفرد أم لا (قوله ان كان مضافاً من اسمين) أي لأنه ينظر له قبل العمل
هل هو مضاف من اسمين أو أكثر فان كان من اسمين فهو كما قال المصنف (قوله من غير نظر إلى نسبة)
متعلق بقوله يخرج أي هو ما حصل بالضرب من غير نظر إلى نسبة بين الكسر والمضاف والمضاف إليه
(قوله مقام خمس الخمس) أي وهكذا مقام ثلاثة أخماس الخمس خمسة وعشرون لأن مقام المكرر هو
مقام المفرد (قوله ولا تنظر لثماثلها) زيادة في الإيضاح لأنه أفاده في قوله من غير نظر إلى نسبة الخ
(قوله من أكثر من اسمين) مقابل لقوله ان كان مضافاً من اسمين (قوله من غير نظر إلى نسبة بينهما)
متعلق بمحصل (قوله المخرج المتضايقة) أي مخرج الكسر والمتضايقة وهو مبتدأ أخيره قوله ثلاثة
وخمسة وسبعة (قوله فتضرب ثلاثة) أي تضرب مخرج الثلث في مخرج الخمس والحاصل في مخرج
السبع (قوله حاصلة) خبر لمجدوف أي وهي حاصلة (قوله وأما مخرج المعطوف) شروع في القسم الرابع
(قوله ان أفنى أصغرهما أكبرهما) برفع الأصغر على انه فاعل ونصب الأكبر على انه مفعول (قوله
أكثر من مرة) أي وأما أفضاء في مرة فهو المتماثل (قوله ومتوافقان) أي فان لم يكونا متماثلين ولا
متداخلين فتوافقان الخ (قوله إذا طلت عددان ثالثاً) أي هو أثبات وقوله غير الواحد أي وأما الواحد فلا

٥٦ - مساوي - في (من اسمين) فقط من غير نظر إلى نسبة بين المخرجين إذا كان كذلك (فمقام خمس الخمس
خمس وعشرون الحاصلة من ضرب خمسة) مخرج المضاف (في خمسة) مخرج المضاف إليه ولا تنظر لثماثلها (وان كان) الكسر المطلوب
مخرجه مضافاً (من أكثر من اسمين فهو) أي المقام (ما يحصل من ضرب مقامات الاسماء) أي أسماء الكسور (المتضايقة بعضها في
بعض) من غير نظر إلى نسبة بينهما (مقام ثلاث خمس السبع) المخرج المتضايقة ثلاثة وخمسة وسبعة فتضرب ثلاثة في خمسة يحصل خمسة
عشرة تضربها في سبعة يحصل مائة وخمسة كما قال (مائة وخمسة حاصلة من ضرب ثلاثة في خمسة والحاصل في السبعة) وهكذا الوكيل كم
مخرج سدس ثمن التسع والمخرج المتضايقة ستة وثمانية وتسعة فتضرب ستة في ثمانية يحصل ثمانية وأربعون تضربها في التسعة فيكون
المخرج أربعة وثمانين وثلاثين (وأما مخرج المعطوف فهو أقل عدد ينقسم على كل من مقامى المتعاطفين أو مقامات المتعاطفات)
اعلم أن العددين أربعة أقسام متماثلان ان تساويا كخمسة وخمسة فيكتفي في العدل بأحدهما (و) ان أفنى أصغرهما أكبرهما
بطرحه منه أكثر من مرة كالثلاثة وتسعة فكتفي بطرحها ذات مرة ويكتفي في العدل بالأكبر ما هو متوافقان ان أفضاء لعدد ثالث غير
الواحد بطرحه من كل منهما أكثر من مرة كالأربعة والستة فاداسلط عدد ثالثا غير الواحد كما إذا سلطت اثنين على الأربعة مرتين أفضاء
وعلى الستة ثلاث مرات أفضاء

ويكون الاتفاق بينهما بالواحد من العدد الثالث المقتضى لهذا في هذا المثال المقتضى لهما اثنا عشر والواحد منهما نصف فالاربعة
والسبعة متوافقان بالنصف والستة والتسعة متوافقان بالثلث والعشرة والخمسة والعشرين الخمس ووجه العمل أن تضرب
أحدهما في وفق الآخر والمتباينان هما اللذان لا يقنعهما الا الواحد كاثني وسبعة والعمل فيهما أن تضرب أحدهما في جميع الآخر
وسيدكر المصنف ذلك بأوسع عبارة وانما ذكرته هنا للاحتياج اليه اذا عرفت ذلك (فتمام النصف والثلث ثمانية لداخل مقامي المتعاطفين)
النصف والثلث فان الاثنين تقى الثمانية في مرات وأكبرها هو الثمانية (ومقام الربع والسادس اثنا عشر لتوافقهما بالنصف) لان
العدد المقتضى لهما نسبة الواحد ٤٤٣ اليه نصف وحاصل ضرب اثنين في ستة أو ثلاثة في أربعة

ما ذكر (ومخرج الثلث والخمسة عشرة للتباين) وحاصل ضرب الثلاثة في الخمسة ما ذكر (ومقام النصف والثلث والربع اثنا عشر) من ضرب اثنين في ثلاثة للتباين ستة والستة الحاصلة في اثنين للتوافق (فصل) في معرفة بسط الكسور (وبسط الكسر عبارة عن مقدار الكسر المفروض من مقامه) أي من مخرجه (فاذا أخذت الكسر من مقامه فالأخذ بسطه) فاذا عرفت مخرج الكسر فخذ منه كسره فما أخذته فهو بسطه سواء كان مفردا أو مكررا أو مضافا أو معطوفا كما يأتي اذا عرفت ذلك (فبسط المفرد واحد أبدا) لانه مقداره من مخرجه ثم فرع على المفرد أمثلة ثلاثة له فقال (فبسط النصف واحد لان الواحد نصف مخرجه) (وبسط العشر واحد لان الواحد عشر مقامه) (وبسط الجزء

يعتبر في التسلط لانه مقن لكل عدد (قوله ويكون الاتفاق) أي الموافقة (قوله باسم الواحد) أي بنسبة الواحد الهوائي منه (قوله متوافقان بالثلث) أي لان العدد المقتضى لهما معا ثلاثة الستة في مرتين والتسعة في ثلاث ونسبة الواحد للثلاثة ثلث (قوله والعشرين) هكذا بالنصب على معنى المعية وقوله بالخمس انما كانت الموافقة بالخمس لان العدد المقتضى للعشرة في مرتين والخمسة والعشرين في خمس خمسة ونسبة الواحد الهوائي لهما خمس (قوله والمتباينان) في قوله فان اتقى التماثل والتداخل والتوافق فالتباينان الخ لان القسمة رباعية لا تخرج عنها (قوله وسيدكر المصنف ذلك) أي في قوله فصل اذا فرض عددان الخ (قوله للاحتياج الخ) دفع بذلك ما يرد عليه من أن ذكره هنا يعني عنه ما يأتي (قوله في مرات) أي أربع (قوله لان العدد المقتضى لهما) أي للاربعة والستة وهو اثنان (قوله ما ذكر) أي اثنا عشر (قوله للتباين) أي لان الثلاثة والخمسة لا يقنعهما الا الواحد (قوله في الخمسة ما ذكر) أي خمسة عشر (قوله ومقام النصف والثلث والربع الخ) ما تقدم أمثلة للمتعاطفين وما هنا مثال للمتباينات وفيه التباين والتوافق (قوله في القيمة ومقام الكسور الطبيعية كلها ألفان وخمسمائة وعشرون لان مقام مفرداتها من اثنين الى عشرة على توالي الأعداد وأقل عدد ينقسم على كل منها ما ذكرنا

(فصل في معرفة بسط الكسور) أي وحدها أو ما بسط الكسر مع الصحيح فلم يتعرض له وسيأتي التنبيه عليه ان شاء الله تعالى وكما يسمى بسطا يسمى تبيينا (قوله فاذا أخذت الكسر من مقامه) أي الخاص به الجامع له وغيره (قوله فالأخذ بسطه) أي يسمى بهذا الاسم (قوله فبسط المفرد واحد أبدا) أي سواء كان ذلك المفرد منطوقا أو أمم كما سيأتي أيضا في الأمثلة (قوله ثم فرع على المفرد أمثلة ثلاثة) أول المفردات المنطقية وآخرها واحد من الاسم يعلم من تلك الأمثلة باقيا (قوله لان الواحد نصف مخرجه) أي لا يخرج منه اثنان (قوله لان الواحد عشر مقامه) أي فالمقام عشرة والواحد عشرها (قوله لما عرفت) أي لان مقام الجزء من ثلاثة عشر ثلاثة عشر وجزؤها واحد (قوله على تكراره أبدا) أي في المنطق والاصم (قوله ثلاثة أسباع المخرج) أي الذي هو السبعة ولا يقال لهذا المثال مضاف لان الاضافة فيه بيانية بل يسمى مكررا كما هو مقتضى المصنف والشارح (قوله وبسط خمسة أجزاء الخ) مثال للمكرر الاصم وقوله لما عرفت أي من أن المخرج ثلاثة عشر وهذه الخمسة أجزاء منها (قوله وبسط المضاف) أي المركب تركيبا اضافيا وقوله ان كان مضافه مفردا أي ان كان الجزء المضاف لم يبعده غير مكرر (قوله فبسط نصف الثمن واحد) هذا أول مثال للمضاف المفرد (قوله نصف ثمن مقامه) أي الذي هو اثنان (قوله وبسط ربع جزء الخ) هذا هو المثال الثاني له وهو مثال للاصم والاول مثال للمنطق (قوله وبسط ثلاثة أربع والخمسة) هذا أول مثال للمضاف المكرر وانما كان ثلاثة لان الخمس مخرجه خمسة والثلاثة الارباع مخرجه اربعة وبين الاربعة والخمسة تماين فيضرب أحدهما في الآخر بعشرين فهو المخرج هذين الكسرين وخمس

العشرين

من ثلاثة عشر واحد) لما عرفت (وبسط المكرر عدة تكراره أبدا فبسط الثاني

اثنان لانهما) أي الاثنين (ثلاثا مقامهما) أي الثلثين اذ مخرج الثانيين ثلاثة والاثنان ثلثا الثلاثة (وبسط ثلاثة أسباع ثلاثة) لان الثلاثة ثلاثة أسباع المخرج (وبسط خمسة أجزاء من ثلاثة عشر خمسة) لما عرفت (وبسط المضاف واحد ان كان مضافه مفردا) كما يأتي في مثاليه (وعدة تكراره ان كان مكررا) يأتي له مثالان أي مضافا (فبسط نصف الثمن واحد لانه) أي الواحد (نصف ثمن مقامه) أي مخرجه والضمير يعود لنصف الثمن (وبسط ربع جزء من ثلاثة عشر جزءا من واحد واحد وبسط ثلاثة أربع والخمسة ثلاثة وبسط اربعة

أخماس جزءا من أحد عشر جزءا أربعة

لانه عدد تكرار المضاف فيهما واما بسط (المعطوف في حسيه فيسبب النصف والثلث خمسة لان مقامه) أي يخرج النصف والثلث (ثمانية لانها ممتد اخلاص فيكتفي بأكثرها ونصفه) أي المقام (أربعة وثمته) أي المقام (واحد ومجموعهما خمسة وبسط الثالث والسبع عشرة لان مقامهما) أي يخرج الثالث والسبع (أحد وعشرون) للتباين (وثلثه) أي المقام (سبعة وسبعه) أي المقام (ثلاثة ومجموعهما) أي الثالث والسبع (عشرة) (فصل) في ضرب ما فيه كسره (تقدم أن ضرب الصحيح في الصحيح تضعيف) لاحد المضروبين بقدر عدة آحاد (الأخر وأما ضرب الكسور فهو تضييف) وانما كان كذلك لان ضرب

٤٤٣

اسقاط لفظه في الجارة من اللفظ (واضافة الكسر الى ذلك المقدار فاذا قبل اضرب نصفها في عشرة) فتعذف في وتضيف النصف لعشرة (فكانه قبل كم نصف العشرة) فنخذ نصف العشرة وهو خمسة كما قال (والجواب خمسة واذا قبل اضرب ثلاثة أخماس في ثلاثين فنخذ ثلاثة أخماس الثلاثين) معلوم أن خمسة ستة فاذا أخذت ثلاثة أخماسها (تجدد ثمانية عشر) فهي الجواب (فكانه قبل كم ثلاثة أخماسها وهـ كذا) نعمل على هذا القياس (ولو قبل اضرب خمسة وسدس في سبعة) فكانه قال كم خمس السبعة وسدسها (فنخذ خمس السبعة وهو واحد وخمسان ونخذ سدسها واحد وسدس فالج مجموع اثنان وخمسان وسدس) هو الجواب (فلو عسر أخذ الكسر من العدد الصحيح فاضرب الصحيح في بسط الكسر واقسم

العشرين أربعة وثلاثة أرباعها ثلاثة كما قال المصنف (قوله لانه عدد تكرار المضاف فيهما) هذا التعليل مطرد في الاسم والمنطق (قوله في حسيه) أي قصد يكون المعطوف من كسرين وقد يكون من أكثر فان كان من كسرين فنخذ بحسبه من المقام كما أفاده المصنف وكذا يقال في الأكثر (قوله أحد وعشرون) أي للتباين بين مخرجي الثالث والسبع فتضرب ثلاثة في سبعة يكن الحاصل أحد وعشرين ثلثا سبعة وسبعها ثلاثة (تسعة) ان كان مع الكسر صحيح مقدم عليه وأردت أن تبسط المجتمع فاضرب الصحيح في مقام الكسر المقرون به يحصل بسط الصحيح من جنس الكسر زد عليه بسط الكسر يحصل مجموع الصحيح والكسر فبسط الواحد والنصف ثلاثة لان حاصل ضرب الواحد في اثنين يخرج النصف اثنان ويزاد بسط النصف وهو واحد كما تقدم وبسط الاثنين والنصف خمسة لان الحاصل من ضرب الاثنين في الاثنين يخرج النصف أربعة يزداد عليها واحد بسط النصف يحصل ما ذكر وبسط الثلاثة والثلث عشرة حاصله من ضرب الثلاثة في الثلاثة التي هي مخرج الثالث ويزاد عليها بسط الثالث واحد وبسط اثنين وثلاثة أخماس ثلاثة عشر حاصله من ضرب اثنين في خمسة مخرج الخمس يزداد عليها بسط الكسر فاضربه في بسط الكسر ثلاثة وليقس وأما اذا كان الصحيح مؤخر عن الكسر فاضربه في بسط الكسر يحصل المطلوب فلو قيل كم بسط ربع خمسة أو ثلاثة أسباعها فاضرب الخمسة في الواحد أو في الثلاثة فالجواب خمسة في الأول وخمسة عشر في الثاني وان كان الصحيح متوسطا بين كسرين فله معنيان أحدهما أن يراد اضافة المقدم الى الصحيح والمؤخر فبسط الصحيح مع المؤخر عنه بسط الصحيح المقدم على الكسر معه واضرب الحاصل في بسط المقدم فلو قيل ثلاثة أرباع خمسة وربع أي ثلاثة أرباع مجموعهما فبسط الخمسة والربع يحصل أحد وعشرون اضرب بها في بسط ثلاثة الأرباع يحصل ثلاثة وستون الثاني أن يراد اضافة المقدم الى الصحيح فقط فبسط الصحيح مع الكسر المقدم عليه بسط الكسر مع المؤخر عنه واضرب الحاصل في مخرج المؤخر واضرب بسط المؤخر في مخرج المقدم واجمع الحاصلين يحصل المطلوب في المثال المذكور لو أريد اضافة ثلاثة الأرباع الى الخمسة فقط وعطف الربع الآخر على ذلك فبسط ثلاثة أرباع الخمسة يكن خمسة عشر اضرب بها في أربعة مخرج الربع يحصل ستون ثم اضرب واحد بسط الربع في أربعة واجمعها على الستين يحصل أربعة وستون اهـ

من شرح القصة

(فصل في ضرب ما فيه كسر في صحيح منفرد أو في كسر منفرد أو في كسر صحيح) (قوله وأما ضرب الكسور) أي كان ضرب الكسور مقرونا بالصحيح أو مجردا (قوله في كل مقدار) أي صحيحا ذلك المقدار أو كسرا أوهما (قوله واطراف الكسر) أي وحده أو مع ما معه من الصحيح (قوله وكذا نعمل) أي فيما يرد عليك (قوله بسط الكسر) بدله من أحد عشر ومراده بالكسر الجنس لان هذا بسط كسرين (قوله لان مخرج الكسر ثلاثون) أي حاصله من ضرب خمسة في ستة (قوله يحصل مائة واحد وعشرون)

الحاصل) من الضرب (على مخرج المطلوب في المثال المتقدم) وهو ضرب خمس وسدس في سبعة (اضرب السبعة) هي العدد الصحيح (في أحد عشر بسط الكسر) أي الخمس والسادس لان مخرج ذلك الكسر ثلاثون وخمس الخرج ستة وسدسه خمسة ومجموعهما أحد عشر فاذا ضربت السبعة في أحد عشر حصل سبعة وسبعون فاحفظه (واقسم) ذلك (الحاصل وهو سبعة وسبعون على مخرجه) أي مخرج ذلك الكسر أعني الخمس والسادس (وهو) أي المخرج (ثلاثون) فاذا قسمت (بحصل ما ذكر) ثم بين ما ذكر بقوله (اثنان وخمسان وسدس ولو قبل اضرب أحد عشر في الخمس والسادس) فالخرج ثلاثون والبسط أحد عشر (فاضربها) أي الأربعة عشر (في بسطه) ومعلوم أن ضرب أحد عشر في مائة واحد وعشرون فاحفظها (واقسم) ذلك (الحاصل على المخرج) وهو ثلاثون (بحصل) لكل واحد (أربعة وثلاث عشر) ولو

ثقل اضرب واحدا ونصفا في اثنين فمخرج الكسر اثنان وبسطه مع الصحيح ثلاثة أى الحاصل من ضرب الكسر أعنى واحدا ونصفا في اثنين ثلاثة فاضرب الاثنين في ثلاثة يكون ستة تقسم على اثنين لكل ثلاثة (واذا كان بين الصحيح ومخرج الكسر اشتراك في جزء أو أجزاء فالأخسر أن تضرب بسط الكسر في وفق الصحيح) فوقه قائم مقامه (وتقسم الحاصل) من الضرب (على وفق مخرج الكسر) فوقه أيضا يقوم مقامه (وإذا ضربت) أى أردت أن تضرب (ثلثا وربعاً ثمانية) ومخرج الكسر الذى هو ثلث وربع اثنا عشر لها ربع وثمانية الصحيح جهة ربع كما قال (فبين الثمانية والمخرج وهو اثنا عشر موافقة بالربع) فرد كلاهما إلى ربعه وهو ثلاثة واثنان (واضرب البسط وهو سبعة في اثنين) وفق الصحيح يحصل أربعة عشر (واقسم) ذلك (الحاصل على ثلاثة وفق المخرج يحصل أربعة وثلثان) هى الجواب (ولو ضربت صحيحا في صحيح وكسر فاضرب الصحيح في الصحيح ثم في الكسر واجمع الحاصلين) من الضرب يكن ما تحصل هو الجواب (فإذا ضربت أربعة في خمسة وثلث فاضرب الأربعة في خمسة) يحصل عشرون وهو ضرب الصحيح في الصحيح (ثم) اضرب الأربعة الصحيحة (في الثالث) يحصل واحد وثلث (للمجموع أحد وعشرون وثلث) هى الجواب (وإذا أردت ضرب الكسر فقط) في الكسر (أو الكسر فقط أو) ضرب الكسر والصحيح (وه) أى في الكسر (والصحيح) فهذه ثلاثة

أقسام (فابسط) كل واحد من المضروبين (موا) كان كسرا مجردا من الصحيح كما يأتي في ضرب نصف في نصف (أو) كسرا مقرونا (مع الصحيح) كما أتى وخذ مخرج كل منهما (واضرب بسط كل جانب منهما) أى من المضروبين (في بسط) الجانب (الأخر ومخرجه في مخرجه واقسم مسطح البسطين أى مضروبهما على مسطح المخرجين يحصل المطلوب فإذا ضربت) أى أردت أن تضرب (نصفاً في نصف) هذا ضرب كسر في كسر فقط (فمقام كل منهما اثنان وبسطه واحد فاقسم

وجه ذلك أن ضرب العشرة في العشرة بمائة ثم تضرب العشرة في الواحد يحصل عشرة ثم تضرب الواحد في العشرة يحصل عشرة ثم الواحد في الواحد (قوله ولو قيل اضرب واحدا ونصفا في اثنين) هذا المثال فيه ضرب الصحيح والكسر في الصحيح (قوله وبسطه مع الصحيح ثلاثة) أى لأن بسط الكسر واحد والواحد الصحيح اثنان وقوله أى الحاصل من ضرب الكسر الخ غير ظاهر فالأولى الاختصار على ما قاله شرح التحفة ونصفه ولو قيل اضرب واحدا ونصفا في اثنين فمقام الكسر اثنان وبسطه مع الصحيح ثلاثة فاضرب اثنين في ثلاثة واقسم الحاصل على اثنين يخرج ثلاثة (قوله اثنا عشر) أى حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة (قوله فإذا ضربت أربعة في خمسة) أى أردت ضرب أربعة في خمسة (قوله وإذا أردت ضرب الكسر فقط) هذا تنويع آخر في ضرب الكسر (قائمة) لم يتكلم المصنف على قسمة ما فيه كسر من جانب أو جانبين قال في التحفة اعلم أن القسمة على الصحيح تبعض وعلى الكسر تضعيف عكس الضرب لأن الغرض منها معرفة ما ينقص الواحد الكامل فإذا أردت قسمة صحيح على كسر أو على صحيح وكسر أو عكسه فابسط كلا من المقسوم والمقسوم عليه من جنس الكسر بأن تضربه في مقامه ثم اقسم بسط المقسوم على بسط المقسوم عليه يحصل المطلوب فلو قيل اقسم أربعة على نصف فابسط كلاهما واقسم بسط الأربعة وهو ثمانية على واحد بسط النصف يحصل ثمانية وإن عكس خرج ثمن ولو قيل اقسم عشرة على اثنين ونصف فابسط المقسوم عشرون واقسمه على خمسة بسط المقسوم عليه فالجواب أربعة وإن عكس فالجواب ربع اه

وهو فصل إذا فرض عددان الخ لما فرغ من الجملة الكافية في الحساب التي وعدها راجع لتتم مسائل الفرائض وإنما أخرت المسائل عن الحساب لتوقفها عليه فجزاه الله عن المسلمين خيرا في حسن هذا الصنع الذي تميز به عن غيره من متون المذهب (قوله فلهما اسمان) أى التساوي والتماثل (قوله

فقد اخلان)

مسطح بسطه ما وهو) أى المسطح (واحد على مسطح مقامه ما وهو أربعة يحصل ربع) وهو الجواب (ولو ضربت) أى أردت أن تضرب (ثلثين في ثلاثة أو باع فمخرج الأول) أى الثلثين (ثلاثة وبسطه اثنان ومخرج الثاني أى الأرباع) أربعة وبسطه ثلاثة فاقسم ستة مسطح البسطين) يعنى الاثنين والثلاثة (على اثني عشر مسطح المقامين) يعنى الثلاثة والأربعة (يخرج) من القسمة (نصف) وهو الجواب (ولو أردت ضرب واحد وخمس في واحد وثلث فاقسم مسطح البسطين) يعنى بسط الأول وهو ستة أخماس وبسط الثاني وهو أربعة فابسط بينهما المسطح بقوله (وهو أربعة وعشرون على خمسة عشر مسطح المقامين) خمسة مقام الخمس وثلاثة مقام الثالث (يخرج واحد وثلاثة أخماس ولو ضربت اثنين ونصفا في ثلاثة وثلث فمخرج الأول اثنان وبسطه خمسة) ومخرج الثالث ثلاثة وبسطه عشرة (واقسم الحاصل) من ضرب المسطحين الخمسة في العشرة كما قال (وهو عشرون على) ستة (مضروب الاثنين) مقام الأول (في ثلاثة) مقام الثاني (والحاصل) من القسمة (ثمانية ثلث) هذا هو الصواب وما في بعض نسخ المتن غير هذا وهو من الكنايب (وهو فصل إذا فرض عددان تامان يكون بينهما) أى العددين (التساوي كخمسة وخمسة وهما) أى المتساويان (المتماثلان) فلهما اسمان (أو التقاضل) عطاف على التساوي أى أو يكون بين العددين التفاضل (فإن كان القليل جزءاً

واحد) أي مفرد ليس مكرراً (من الكثير كالاثنتين والأربعة) فإن الاثنين جزء واحد من الأربعة لأن الأربعة جزآن بالانقسام
(وكالثلاثة والخمسة عشر) فإن الثلاثة جزء واحد من الخمسة عشر لأنها خمسة عشر بقوله جزء واحد أي مفرد يخرج نحو الأربعة والستة
فإنه وإن كانت الأربعة جزءاً من الستة لكان جزء غير مفرد بل مكرراً وهي ثلاثان فهما متوافقتان كما يأتي (فتد اخلان) هذه عبارة
المتأخرين وعبر عنهما المتقدمون من العرفيين بالمتناسبين أي ناسب العدد الصغير عدداً أكثر منه يكونه جزءاً واحداً منه الخ (وإن
لم يكن جزءاً واحداً منه) بأن كان جزءاً مكرراً (فإن كان بينهما) أي العددين (موافقة في جزء) مثلهما أربعة وستة (أو أكثر) مثله
رحمة الله بالثمانية واثني عشر (فمتوافقان) ويقال لهما مشترك كان أيضاً كما يسير إليه آخر الفصل ويقال في تعبر بفهما أيضاً بالاذان
لا يفتي أصغرهما كبرهما وإنما يفتي بما عدنا ثالث (كأربعة وستة فإن لكل منهما نصفاً صحيحاً) فقد توافقا في جزء ولا تفتي الأربعة
الستة ويقتضي كل منهما الاثنان وإنما التفت رحمة الله لتعريفهما بما قال دون قولهم هما الاذان الخ لأن تعريفهم بالأعم اذ يصدق
بالمبتابين (وكثمانية واثني عشر) مثال لقوله أو أكثر كما تقدم التذييل عليه (فإن لكل منهما) أي من الثمانية والاثني عشر
(نصفاً صحيحاً ورباعاً) فقد توافقا في أكثر من جزء لأنهما توافقا في جزأين كما رأيت (وإن لم يكن بينهما) أي العددين (موافقة)
في جزء (فمبتابينان) ومتخالفان لأن كل عدد منهما يخالف الآخر (والواحد يبين كل عدد والاعداد الاوائل كلها متباينة)
ثم عرف العدد الأول بقوله (والعدد الأول ما لا يقنيه الا الواحد كالاثنتين) فإنه يقال لكل من هذه الامثلة عدد أول لانطبق
التعريف عليه (والثلاثة والخمسة والسبعة والاحد عشر والثلاثة عشر

الاثنين والسبعة وما
بينهما (تسمى أوائل
منطقة) تقدم أن المنطق
ما يعبر عنه بغير لفظ
الجزئية وبالجزئية
(وما عداهما) أي الأربعة
كالاحد عشر الخ (أوائل
أصم) لما تقدم أن الاصم
ما لا يعبر عنه بالإلفظ
الجزئية (فـ) والنبس
النسبة بين العددين
بأن لم يدرأ متباينان
أم متداخلان مثلاً
وأردت معرفة الواقع

فتد اخلان) جواب الشرط وقرن بالفاء لكونه جملة اسمية (قوله وعبر عنهما المتقدمون) أي قلها
اسمان أيضاً (قوله موافقة في جزء) أي واحد فقط فإن الأربعة لم توافق الستة الا بالنصف (قوله مثله
بأربعة وستة) أي فيما يأتي (قوله بالثمانية واثني عشر) أي لانيبين الثمانية والاثني عشر موافقة بالنصف
والربيع (قوله ويقال لهما مشترك كان) أي قلها اسمان أيضاً (قوله وإنما التفت رحمة الله) أي انما
يسلك مسلكهم في تعريف المتوافقين لأن تعريفهم غير مانع اذ يصدق بالمبتابين (قوله ومتخالفان)
أي قلها اسمان أيضاً (قوله والعدد الأول ما لا يقنيه الا الواحد) أي ومثله الاعداد الملاصقة فانها
متباينة أيضاً (قوله كالاحد عشر الخ) أي والثلاثة عشر ونحوها (قوله وهكذا بقية أمثلتهما) أي
المتداخلتين (قوله أو عشرة) أي بدل السبعة (قوله فيقتي الاصغر) أي بالفاضل من الأكبر (قوله فاسقط
الأربعة من العشرين) أي الفاضلة من العدد الأكبر (قوله تفتي العشرين) أي الذي هو العدد
الاصغر وقوله التوافق أي بالجزء الذي ينسب له الواحد الهوائي وسيأتي إيضاحه (قوله وإن بقي أكثر
فاطرحة الخ) ما تقدم في بيان ما إذا تفتي بقية الأكبر الاصغر وما إذا تفتي بقية الأصغر بقية
الأكبر فلا تكرر في كلامه (قوله ساطها على بقية الأكبر) أي الفاضل منه وهو خمسة عشر وقوله
أو بقي منها أي من البقية المقتنية (قوله على العدد الأخير) الذي هو العدد الثالث والحاصل ان الموافقة

(فاسقط الاصغر من الأكبر مرة بعد أخرى فإن تفتي الأكبر فتد اخلان) تقدم مثاله كالاثنتين والأربعة فأنك إن أسقطت الاثنين
من الأربعة مرتين فبقيت الأربعة وهكذا بقية أمثلتها (وإن بقي من الأكبر) بعد اسقاط الاصغر منه مرة فأكثر (واحد فمبتابينان
كثلاثة وسبعة أو عشرة) فأنك إن أسقطت الثلاثة مرتين من السبعة بقي واحد من السبعة وإن أسقطت الثلاثة من العشرة ثلاث
مرات بقي من العشرة واحد (وإن بقي) من الأكبر بعد اسقاط الاصغر منه مرة بعد أخرى (أكثر من واحد فاسقطه) أي أسقط
الباقى الذي هو أكثر من واحد (من) العدد (الاصغر مرة فأكثر) من مرة (فإن تفتي به الاصغر) أي تفتي الاصغر باسقاط الباقي منه
(فمتوافقان خمسة عشر) فأنك إذا أسقطت الاصغر وهو العشرة من الأكبر وهو الخمسة عشر بقي من الأكبر أكثر من واحد
إذا الباقي خمسة فتسقط الخمسة من العشرة مرتين فيقتي الاصغر (وكعشرين وأربعة وثمانين) فإذا أسقطت العشرين من الأكبر
أربع مرات يبقى أكثر من واحد وهو أربعة فاسقط الأربعة من العشرين خمس مرات فيقتي العشرين فتعلم بذلك أن النسبة بين
الاصغر والأكبر التوافق (والا) يفتي الاصغر باسقاط الباقي (فإن بقي منه) أي من الاصغر (واحد فمبتابينان كخمسة وتسعة) فأنك
إذا أسقطت الخمسة من التسعة يبقى أكثر من واحد وهو أربعة فاسقط الأربعة من الاصغر يبقى واحد (وكثلاثين وسبعة) فأنك إذا
أسقطت السبعة من الثلاثين أربع مرات يبقى أكثر من واحد وهو ثمان تسقطها من السبعة ثلاث مرات يبقى واحد (وإن بقي أكثر)
أي لم يبق من الأصغر بقي أكثر من واحد (فاطرحة) أي ذلك الباقي الأكثر من واحد (من بقية) العدد (الأكبر فأن فبقيت) البقية (به)
أي بذلك الأكثر (فمتوافقان عشرين وخمسة وسبعين) فأنك إذا سلطت الاصغر ثلاث مرات على الأكبر يبقى خمسة عشر تسقطها من
الاصغر يبقى خمسة ساطها على بقية الأكبر فيقتي في ثلاث مرات (أو بقي

ثم أو احد فمتباينان أو أكثر فاطرحه من بقية الأصغر وهكذا تسلسل بقية كل عدد على العدد الذي طرحته به فان بقي واحد فمتباينان أو لا يبقى شيء فمتوافقان بما للعدد الأخير المفتي) بكسر النون (اسم كل منهما من الاجزاء واعلم ان كل متماثلين متوافقان بما لا حد هما من الاجزاء) لكن لا يطلق عليهما متوافقان اصطلاحاً (وكذا كل متداخلين متوافقان بما لا حد هما) ولكن لا يطلق عليهما متوافقان اصطلاحاً لان المتوافقين هما مشتركان ليسا متماثلين ولا متداخلين والمعتبر من أجزاء الموافقة اذا تعدت أقلها طلباً للاختصار

فصل ان انقسمت السهام على الورثة كما فالامر ظاهر (كزوجة وثلاثة اخوة) المسئلة من أربعة للزوجة واحد ولكل أخ واحد (أو ثمانية) السهام (مع الرأس كثلاثة بنين) فالسهام ثلاثة كالورثة (أو تداخلت كزوج وأم وأخوين) للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد لكل أخ واحد (فظاهر والا) تنقسم السهام ولا تماثلت ولا تداخلت بان انكسرت السهام على الورثة فانك تنظر بين سهم المنكسر عليهم وبينهم بالموافقة والمباينة فقط فان توافقت (رد كل صنف انكسرت عليه سهامه الى وقعه كزوجة وستة اخوة غيرهم) أشقاء أو لأب وللزوجة الربع وأحد يتقي ثلاثة منكسرة على الستة اخوة ولكن توافقي بالثالث فاضرب وفق الرأس وهو اثنان في أصل الفريضة ٤٤٦ أربعة بشأبة للزوجة اثنان ولكل أخ واحد (والا) توافقي السهام

تكون بنسبة مفردة أو للعدد المفتي آخر كالأربعة والستة فإذا سلطت الأربعة على الستة يفضل اثنان تسلطهما على الأربعة فتتقيهما في مرتين فالعدد المفتي آخر اثنان ونسبة المفرد الهوائي هما النصف فتكون الموافقة بين الأربعة والستة بالنصف وكعشر بن وخمسة وسبعين فان نسبة المفرد الهوائي للعدد الأخير خمس فالموافقة بين العديدين بالخمس وكما يجري في المنطق يجري في الاصم فالأثنان والعشرون توافقي الثلاثة والثلاثين يجوز من أحد عشر جزاً لأنك إذا سلطت الاثنان والعشرين على الثلاثة والثلاثين يفضل أحد عشر تسلطها على الاثنان والعشرين فتتقيها في مرتين فالعدد المفتي آخر أحد عشر ونسبة الواحد الهوائي لباقيهم من أحد عشر جزاً وهكذا (قوله متوافقان بما لا حد هما من الاجزاء) أي اتساويهما في الاجزاء

فصل ان انقسمت السهام الخ) هذا هو معنى قول صاحب الرعية

وان تكن من أصلها تصح • قترك تطويل الحساب

(قوله فالسهام ثلاثة كالورثة) أي فستلهم من عدد رؤسهم (قوله فظاهر) أي لا يحتاج الى عمل آخر وهو جواب الشرط (قوله بالموافقة والمباينة) أي بهذين النظرين وأما ما تالت السهام الرأس فتقدم انه ظاهر وكذا ان تداخلت بان كانت الرأس داخلة في السهام (قوله ولكن توافقي بالثلث) أي لان الثلاثة ثلثها واحد كما ان الستة ثلثها اثنان (قوله بان بابتها) انما قال ذلك لانه اذا انقضى أحد النقيضين ثبت الآخر (قوله وان انكسرت السهام على صنفين) هذا كلام مستأنف مرتب على محذوف أي ما تقدم اذا انكسرت على صنف واحد وهو دخول على كلام المصنف (قوله فتكتفي باحدهما) أي وكما انما انكسرت على صنف واحد (قوله فخذ أحد المتماثلين) أي كما تقدم في الشارح (قوله راجع الصنفين) فاعل يتداخل (قوله الخ) أي وللأخوة للام سهمان في أربعة بشأبة لكل واحد واحد وللأخوة للأب ثلاثة في أربعة باثني عشر

الرؤس بان بابتها فلا ترد الصنف المنكسر عليه سهامه بل (اضربه) بتسامه (في أصل المسئلة كبرت وثلاث اخوات غيرهم) أشقاء أو لأب المسئلة من اثنان للبنت النصف وللأخوات الباقي لانهن عصبيات مع البنت وهو مبين لمن فتضرب ثلاثة في اثنين ستة فمن له شيء من أصل المسئلة أخذه مضر وبأبما ضربت فيه المسئلة وهو ثلاثة وللبنت واحد في ثلاثة بثلاثة وللأخوات الثلاثة واحد في ثلاثة بثلاثة وان انكسرت السهام على صنفين فانك تنظر بين كل صنف وسهامه بالموافقة والمباينة كما تقدم ثم

تنظر بين الرؤس بعضها مع بعض بأربعة انظار فبشيئان فتكتفي باحدهما ونضرب به لكل في أصل المسئلة كام وأربعة أخوة للام وستة أخوة لأب أصلها من ستة للام سهمان منقسم على الأب ثلاثة لا ينقسمان على الأربعة ولكن يوافقان بالنصف فرد الأربعة الى نصفها وللأخوة للأب ثلاثة لا تنقسم ولكن توافقي بالثلث فردهم الى اثنين فكان المسئلة انكسرت على صنف واحد فتضرب اثنين في ستة أصل المسئلة يخرج اثناعشر فمن له شيء من أصل المسئلة أخذه مضر وبأبما ضربت فيه السهام في اثنين باثنين الخ والى ذلك أشار بقوله (وعلى بين الصنفين فخذ أحد المتماثلين) وقد يتداخل راجع الصنفين فتكتفي بأكثرهما كام وثمائية أخوة للام وستة أخوة لأب المسئلة من ستة للام سهمان وللأخوة للام سهمان لا ينقسمان على السهام ولكن يوافق عددهم بالنصف فتدفعهم الى الأربعة وللأخوة للأب ثلاثة لا تنقسم وتوافقي بالثلث فتدفعهم الى اثنين واثنان داخلان في الأربعة فتكتفي بها وتضرب الأربعة في الستة بأربعة وعشرين بن فمن له شيء من أصل المسئلة أخذه مضر وبأبما ضربت فيه المسئلة وهو أربعة للام سهمان في أربعة بأربعة الخ والى ذلك أشار بقوله (وأكثر المتداخلين) وان كان بين الصنفين موافقة وتضرب أحدهما في وفق الآخر كام وثمائية أخوة للام

وثمانية عشر أصل المسئلة من ستة للام سهم واللاخوة للام اثنتان لا ينقسمان عليهم وتوافق بالنصف فترد المائنة لاربعة واللاخوة للاب
ثلاثة لا تنقسم وتوافق بالثلث فترد الستة وهي توافق الاربعة وفق الاخوة للام بالنصف فتضرب وفق أحدهما في كامل الآخر باثني عشر
ثم في ستة أصل المسئلة يحصل اثنتان وسبعون فمن له شيء في المسئلة أخذه مضروبا في اثني عشر وإلى ذلك أشار بقوله (وحاصل ضرب
أحدهما في وفق الآخر توافقا) وقد بينا بيان في ضرب كل في كل الآخر ثم في أصل المسئلة كام وأربعة اخوة لام وست أخوات
أصلها ستة وتعمل لسبعة للام سهم واللاخوة للام اثنتان وراجع أولاد الام اثنتان صاين ٤٤٧ وفق الاخوات الستة وهو

ثلاثة فتضرب ثلاثة في
اثني عشر يحصل ستة ثم في
أصل المسئلة يعولها يحصل
اثنتان وأربعون من له شيء
من سبعة أخذه مضروبا
في ستة وإلى ذلك أشار
بقوله (وفي كاه ان تباين)
وان وقع الانكسار في
المسئلة على ثلاثة أصناف
وهو غاية ما نذكر فيه
القرائض عند مالك لانه
لا يورث أكثر من جدتين
فإن عمل في صنفين
منهما امر ثم انظر بين
الحاصل من الصنفين
وبين الصنف الثالث
بالموافقة والمباينة والمماثلة
والمداخلة الخ مثاله جدتان
وثلاثة اخوة لام وخمسة
اخوة لاب فلجدتين
السدس وأحد مباين
واللاخوة للام اثنتان مباين
الثلاثة وبين الاثنين
والثلاثة مباين فأضربهما
بحاصل ستة والخمسة
اخوة لاب ثلاثة مباين
فتنظر بين الستة والخمسة
تجد التباين فأضربهما
بحاصل ثلاثون تضرب في
الستة يحصل مائة وثمانون

لكل واحد اثنتان (قوله وثمانية عشر) أي لغيرهم (قوله أخذه مضروبا في اثني عشر) فالام لها
واحد في اثني عشر واثني عشر ولللاخوة للام اثنتان في اثني عشر باربعة وعشرين لكل واحد ثلاثة ولللاخوة
للأب ثلاثة في اثني عشر ستة وثلاثين لكل واحد اثنتان (قوله وست أخوات) أي لغيرهم (قوله أخذه
مضروبا في ستة) أي فالام لها واحد في ستة ستة ولللاخوة للام اثنتان في ستة اثني عشر لكل واحد
ثلاثة وللأخوات لغيرهم أربعة في ستة باربعة وعشرين لكل واحدة أربعة (قوله لانه لا يورث أكثر من
جدتين) أي لا يجتمع في التركة عنده سوى جدتين وتعدد الانكسار على الاصناف انما يكون عند تعدد
الجدات (قوله الخ) أي ولللاخوة للأب ثلاثة في ثلاثين بنفسه وترك الشارح مثال التوافق والمماثل
والتداخل وتمثل لها فقول لو كانت الاخوة للام في هذا المثال أربعة رجعو إلى اثنين وفقهم والاثنتان
مع الجدتين بينهما تماثل يكتبي واحد المتماثلين ويضربان في الخمسة عدد رؤس الاخوة لغيرهم التباين
وكانها انكسرت على صنفين تبلغ عشرة هي جزء السهم بضرب في أصل المسئلة بستين ولو كانت الاخوة
لغير الام ستة مع كون الاخوة للام أربعة لرجعت الستة إلى وفهما اثنين لان سهامهم ثلاثة توافقهم بالثلث
وثالث الستة اثنتان وراجع الاخوة للام اثنتان فيبين الجدتين والراجعين تماثل يكتبي الواحد وكانها
انكسرت على صنف واحد فيكون جزء السهم اثنين بضرب في ستة أصل المسئلة باثني عشر من له شيء
من أصل المسئلة أخذه مضروبا في اثنين لجدتين واحد في اثنين باثنين ولللاخوة للام الاربعة اثنتان في
اثنتين باربعة ولللاخوة للأب الستة ثلاثة في اثنين بستة ولو كانت الاخوة للام اثني عشر واللاخوة للأب
ستة لكان بين الاصناف الثلاثة التداخل فيمكنني باكبرها ويجعل جزء السهم ولو كانت الاخوة للام
ثمانية واللاخوة للأب ثمانية عشر لكان بين الصنفين توافق فيضرب وفق أحدهما في كامل الآخر
والحاصل هو جزء السهم بضرب في أصل المسئلة تأمل (قوله بعولها) أي ان كانت عائلة كما تقدم
في مسئلة الستة التي عالت السبعة (تنبيه) في انكسار السهام على الصنفين اثنا عشر صورة من ضرب
ثلاثة في أربعة لان كل صنف منهما اما ان توافق رؤسه سهامه أو تباينها أو توافق أحدهما سهامه وتباينها
لا نحو هذه ثلاث صور وكل من الثلاثة اما أن يتداخل يكتبي بالا كبر منهما أو يتوافق فيضرب وفق
أحدهما في الآخر أو يتباين فيضرب أحدهما في كامل الآخر ثم الحاصل في أصل المسئلة أو يتماثل
فيكتبني الواحد بضرب في أصل المسئلة

المناسخة

(قوله وهو لغة الازالة) أي يقال نسخت الشمس الظل أي أزالته ويطلق لغة أيضا على النقل يقال نسخت
الكتاب أي نقلته (قوله وفي اصطلاح الفرضيين) مناسبتة لله مني القوي ظاهرة (قوله ثم مات أحدهم
قبل القسمة) أي قبل قسمة تركه الأب (قوله على الباقيين) كذا بصيغة التثنية وكانت مسئلتهم من ثلاثة
فصارت من اثنين وكان مات من أول الامر عن ابنين (قوله ورثوا أحاهم) أي فالأصل انهم أربعة اخوة

فلاجدتين واحد في اثنين بثلاثين ولللاخوة للام اثنتان في ثلاثين بستين الخ ولهذا أشار بقوله (ثم بدنه) وبين ثالث كذلك ثم اضرب في
أصل المسئلة يعولها (فصل) هذا الفصل يعرف عندهم بالمناسخة والمناسخة من النسخ وهو لغة الازالة وفي اصطلاح
الفرضيين أن يموت انسان ولم تقسم تركته حتى يموت من ورثته وارث أو أكثر واعلم أن المناسخة قسمة قسمة لا يفترق اسمها ككون
ورثة الثاني ورثة الاول أشار لذلك بقوله (ان مات وارث قبل القسمة وورثه الباقيون كثلاثة بنين) ورثوا أباهم ثم مات أحدهم قبل
القسمة ولا وارث له غير أخويه فلو كان عدم وتقدم أربعة الأب على الباقيين (وكثلاثة اخوة وأربع أخوات أسقاء) ورثوا أخاهم ثم
(مات أخ فآخر فآخر) قبل القسم فمن مات فبطل عدم وتقسيم

فريضة الاخ الميت الاول على الباقي (أو بعض) بالرفع عطف على الباقي أي ورثة من الباقي والبعض الآخر (كثلاثة) يدين وزوج ليس أباهم) وماتت أمهم أولام مات ابن فللزوجة الربع والباقي لأولاد من مات (فكعدم) وكذلك عكس هذه المسئلة وهي أن يموت زوجها عنها وعن ثلاثة بنين من غير مات أحد البنين عن أخويه فكان الزوج مات عن زوجة وابنين (والا) يرثه الباقي ولا بعض منهم بان خلف الثاني ورثة غير ورثة الاول أو خلفهم ولكن اختلف قدر استحقاقهم (صحح) فعل أمر للقاسم أو ماضى مبنى للمجهول (الاولى) أن صحح مسئلة الميت الاول (ثم الثانية) وأعرف سهم الميت الثاني من صحح الاول فإذا عرفت مصحح الثانية وسهام الميت الثاني من الاول فأعرض سهام الميت الثاني على مسئلته (فإن انقسم نصيب الثاني على ورثته) صحتا (كأبن وبنت) ورثا أباهما ثم (مات) الابن (عنها) أي عن أخته (وعن عاصب) كعمه فالفريضة الاولى من ثلاثة والثانية من اثنين وللأبن من الاول سهمان قدمات ٤٤٨ عن ما ورك أخته وعمه فينقسمان على مسئلته وتصح من الاول فللبنت اثنتان من

وأربع أخوات مات أولاد أحد كور ثم قبل ميراثه بالفعل مات أخ إلى آخر ما قال المصنف (قوله على الباقي) أي الذي هو الاخ والاختان وتكون المسئلة من أربعة عدد رؤسهم للاخ سهمان ولكل أخت سهم (قوله ليس أباهم) احتزبه عما إذا كان أباهم فانه يرثه دون أخوته وتخرج المسئلة عما ذكر وتدخل فيه بعد الاكتمال المحتاج لعمل زائد على أصل المسئلة الاولى لان الاول من أربعة للزوج واحد ولكل ابن واحد والواحد الذي يأخذه ذلك الابن الميت هو الذي يأخذه أبوه دون أخويه لجهه بالاب فهي داخلية في قوله فإن انقسم نصيب الثاني على ورثته الخ فتأمل (قوله ولا بعض منهم) أي بالوجه المتقدم (قوله بان خلف الثاني) بيان للمفهوم على مبيع الف والشر المرتب (قوله أو ماضى مبنى للمجهول) أي فيكون خبرا في اللفظ إنشاء في المعنى ويبعد هذا الاحتال بغير الفعل من علامة التانيث (قوله صحتا) أي المستلذان من عمل المسئلة الاولى (قوله تركهما ميت) أي أب أو أم (قوله فالمسئلة الاولى من ستة) أي عدة رؤس الورثة (قوله والثانية من ثمانية) أي وهو يخرج فرض الزوجية (قوله ويأخذه وتمت) أي فللابن الحى من الاول اثنتان مضروبان في أربعة بثمانية ولكل بنت واحد في أربعة وللزوجة من الثانية واحد مضروب في وفق سهام مورثها وهو واحد بواحد وكذا كل واحد من أبناء الابن الثلاثة وللبنت من الثانية أربعة في واحد باربعة هذا معنى قوله وتمت أي الاربعة والعشرون (قوله بل بانيتهما) أي لانه اذا اتفق التوافق حصل التباين لانه لا واسطة في النظر (قوله فالاولى من ستة) أي عدة رؤسها كعامة (قوله والثانية من ثلاثة) أي عدد رؤسها أيضا (قوله فتضرب ثلاثة الخ) أي فيكون الحاصل ثمانية عشر ومنها تصح (قوله يأخذه مضروبا في الثانية) أي في جميعها (قوله في سهام مورثه) أي جميعها أيضا وحاشا فلا بالاب الحى من الاول اثنتان مضروبان في جميع الثانية وهي ثلاثة وستة ولكل من البنين في الاول سهم مضروب في ثلاثة سهام الثانية بثلاثة وللأبن من الثانية سهمان مضروبان في اثنين سهام مورثه باربعة وللبنت واحد في اثنين بانيتهما وقد تمت الثمانية عشر والحاصل أن النظر انما هو بين سهام الميت الثاني من الاول وبين مسئلته بالتوافق والتباين فان كان بينهما مرافقة ضربت وفق الثانية في جميع الاول وان كان بينهما تباين ضربت جميع الثانية في جميع الاول ثم تقول في التوافق والتباين ما قاله المصنف (قوله خلاف قول التوضيح) لعل قول التوضيح ذلك لسهولة القسم بدونه وهو وجيه

الفريضة من العاصب
سهم كما قال (صحتا) أي
المستلذان فلا يحتاج إلى
عمل ثان بل الاول كافى
(والا) يكن نصيب الميت
الثاني من الميت الاول
المنقسم على ورثته
(فوفق بين نصيبه وما
صحت منه المسئلة واضرب
وفق الثانية في الاولى)
بتمامها (ان توافقا) فما
اجتمع فمعه تصح (كأبنين
وبنتين) تركهما ميت ثم
(مات أحدهما) أي
الأبن قبل القسم (عن
زوجته وبنت وثلاثة بنين
ابن) فالمسئلة الاولى من
ستة لكل ذكر سهمان
ولكل أنثى سهم والثانية
من ثمانية للزوجة سهم
وللبنت أربعة ولكل أحد
من ولد الابن سهم فسهم
الميت من الاول اثنتان

وفريضة ثمانية متفقان بالانصاف (تضرب نصف فصل)
فريضة (وهو) (أربعة في) الفريضة (الاولى) وهو (ستة باربعة وعشر) فمن له شيء من الاول ضرب له في وفق الثانية) وهو أربعة
ويأخذه (ومن له شيء من الثانية في وفق سهام الثاني) وهو مورثه وهو واحد يأخذه وتمت (وان لم يتوافقا) أي لم توافق سهام الميت
الثاني فريضة بل بانيتهما قد يكون كصنف بانيته سهامه فأفادك وجه العمل بقوله (ضربت مصححت منه مسئلته) وهو جميع سهام
الفريضة الثانية (فما صحت منه الاولى) وهو جميع مواتها (كموت أحدها) أي الابن المذكورين في المسئلة السابقة (عن ابن
وبنت فالاولى من ستة) فسهمه من اثنتان (والثانية من ثلاثة وللثاني من الاول سهمان) رها (بيانان فريضة فتضرب ثلاثة)
وهي الثانية (في ستة سهام الاولى) فمن له شيء من الاول يأخذه مضروبا في الثانية (ومن له شيء من الثانية يأخذه مضروبا في سهام مورثه)
وهذا العمل سواء كانت التركة عينة أو متلبا أو عرضا على ما يفسده النقل خلاف قول التوضيح اذا كانت عينا أو عرضا متلبا
فلا عمل

فصل في ان اقرار أحد الورثة فقط (قوله بوارث الخ) سكت عن حكم اقرار أحد الوارثة بدين وحكمه انه
 ثبت ويؤخذ من التركة بشهادة الوارث أو امرتين من الوارثة مع اليمين فلو نكل المشهود له أو كان المقر
 غير عدل فإن كان الدين مثل التركة كما كثر أخذ المقر به بالدين جميع ما يبد المقر باتفاق وإن كان أقل من
 التركة كما لو كان الدين عشرة والتركة خمسة وأربعون فعلى قول ابن القاسم يؤخذ من المقر ثلاثة وثلاث
 من العشرة حيث كان الوارث ثلاثة من الاولاد أو أحدهم وقال أشهب يأخذ بجميع العشرة من المقر
 قال بعضهم سبب الخلاف هل ما يبد المنكر كالتأثم الاجنبي أو كالتألف (قوله وقيل يثبت بالعدل الواحد
 الخ) أي ويؤخذ من جميع التركة ويكون المقر كالشاهد الاجنبي (قوله فله مقره) عبر بذلك لقول
 العسقلاني هذا النقصان لا يأخذ المقر به على جهة الارث بل على جهة الاقرار فهو كالقرار بالدين
 (قوله ثم انظر ما بينهما) أي لتردد هذا العدد واحد يصح منه الاقرار والانسكار فإن كان بين العددين
 تداخل اكتفت باكبرهما وصح ما معناه وان تبين تضربت كامل أحدهما في كامل الآخر وان
 توافقا ضربت وفق أحدهما في كامل الآخر وصح ما معناه ان الخارج وان تماثلا اكتفت بأحدهما
 (قوله فتدفعه للمقر لها) الحاصل ان الاخت المنكرة تأخذ ثلاثة وكذلك العاصب والمقره تأخذ سهمين
 والمقر لها تأخذ واحداهن هي التسعة (قوله باثني عشر) أي فيكون للاخت المنكرة أربعة
 وكذلك العاصب والاخت المقره ثلاثة والمقر به واحد فهذه هي الاثنا عشر (قوله فتضرب اثنين في
 ستة الخ) أي ومن له شيء في فريضة الانكار أخذه مضر وباقي وفق مسئلة الاقرار ومن له شيء في
 فريضة الاقرار أخذه مضر وباقي وفق مسئلة الانكار (قوله وان كان بينهما تماثل فاشار الخ) المناسب
 أن يقولوا كتفت بأحدهما وأشار لما به بقوله الخ (قوله ففريضة) أي الانكار وقوله من ستة أي
 لان فيها ثلثا ونصفا وقوله وكذلك فريضة الاقرار أي لان للام فريضة السدس (قوله تدفعهما للشقيقة
 المقر بها) أي فقد صار للام سهمان وللعاصب سهم واحد للاخت المقره سهم واحد والمقر بها سهمان ولو أقرت
 بالشقيقة الام فقط دفعت لها سهمها وبقي لها سهم ولا يلتفت للام في الاقرار ولا في الانكار لاستواء
 نصيبه فيهما (قوله وكل من المستلحقين) بفتح الحاء منكر للاخر مفهوما انه لو أقر كل بالآخر فوضع
 الثمانية على العشرة ويقسم الجميع على الابن والبنت للذكر مثل حظ الانثيين (قوله ففريضة الانكار)
 أي من الجانبين وقوله من ثلاثة أي عدة رؤسها (قوله من أربعة) أي عدة رؤسها وقوله من خمسة

شعبي وكذبها الباؤون
 من الورثة فمسئلة الانكار
 أيضا من ثلاثة ومسئلة
 الاقرار من أربعة وبينهما
 تبين فتضرب ثلاثة في
 أربعة باثني عشر ثم تقسمها
 على الانكار لكل أخت
 أربعة وللعاصب أربعة
 وعلى الاقرار لكل أخت
 ثلاثة والآخر ستة فقد نقص
 من خمسة المقره سهم
 تدفعه للمقر به وان كان
 بينهما توافق يجز مضرت
 وفق أحدهما في كامل
 الاخرى وقد ذكر مثاله
 بقوله (وكاثنين وابن
 أقر) الابن (باين) وكذبه
 الابنتان ففريضة
 الانكار من أربعة
 وفريضة الاقرار من ستة
 وبينهما توافق بالانصاف
 فتضرب اثنين في ستة أو
 ثلاثة في أربعة يحصل
 اثنا عشر فتقسمها على
 الانكار يحصل الابن ستة

فصل في ان اقرار أحد الوارثة فقط (قوله بوارث الخ) سكت عن حكم اقرار أحد الوارثة بدين وحكمه انه
 ثبت ويؤخذ من التركة بشهادة الوارث أو امرتين من الوارثة مع اليمين فلو نكل المشهود له أو كان المقر
 غير عدل فإن كان الدين مثل التركة كما كثر أخذ المقر به بالدين جميع ما يبد المقر باتفاق وإن كان أقل من
 التركة كما لو كان الدين عشرة والتركة خمسة وأربعون فعلى قول ابن القاسم يؤخذ من المقر ثلاثة وثلاث
 من العشرة حيث كان الوارث ثلاثة من الاولاد أو أحدهم وقال أشهب يأخذ بجميع العشرة من المقر
 قال بعضهم سبب الخلاف هل ما يبد المنكر كالتأثم الاجنبي أو كالتألف (قوله وقيل يثبت بالعدل الواحد
 الخ) أي ويؤخذ من جميع التركة ويكون المقر كالشاهد الاجنبي (قوله فله مقره) عبر بذلك لقول
 العسقلاني هذا النقصان لا يأخذ المقر به على جهة الارث بل على جهة الاقرار فهو كالقرار بالدين
 (قوله ثم انظر ما بينهما) أي لتردد هذا العدد واحد يصح منه الاقرار والانسكار فإن كان بين العددين
 تداخل اكتفت باكبرهما وصح ما معناه وان تبين تضربت كامل أحدهما في كامل الآخر وان
 توافقا ضربت وفق أحدهما في كامل الآخر وصح ما معناه ان الخارج وان تماثلا اكتفت بأحدهما
 (قوله فتدفعه للمقر لها) الحاصل ان الاخت المنكرة تأخذ ثلاثة وكذلك العاصب والمقره تأخذ سهمين
 والمقر لها تأخذ واحداهن هي التسعة (قوله باثني عشر) أي فيكون للاخت المنكرة أربعة
 وكذلك العاصب والاخت المقره ثلاثة والمقر به واحد فهذه هي الاثنا عشر (قوله فتضرب اثنين في
 ستة الخ) أي ومن له شيء في فريضة الانكار أخذه مضر وباقي وفق مسئلة الاقرار ومن له شيء في
 فريضة الاقرار أخذه مضر وباقي وفق مسئلة الانكار (قوله وان كان بينهما تماثل فاشار الخ) المناسب
 أن يقولوا كتفت بأحدهما وأشار لما به بقوله الخ (قوله ففريضة) أي الانكار وقوله من ستة أي
 لان فيها ثلثا ونصفا وقوله وكذلك فريضة الاقرار أي لان للام فريضة السدس (قوله تدفعهما للشقيقة
 المقر بها) أي فقد صار للام سهمان وللعاصب سهم واحد للاخت المقره سهم واحد والمقر بها سهمان ولو أقرت
 بالشقيقة الام فقط دفعت لها سهمها وبقي لها سهم ولا يلتفت للام في الاقرار ولا في الانكار لاستواء
 نصيبه فيهما (قوله وكل من المستلحقين) بفتح الحاء منكر للاخر مفهوما انه لو أقر كل بالآخر فوضع
 الثمانية على العشرة ويقسم الجميع على الابن والبنت للذكر مثل حظ الانثيين (قوله ففريضة الانكار)
 أي من الجانبين وقوله من ثلاثة أي عدة رؤسها (قوله من أربعة) أي عدة رؤسها وقوله من خمسة

٥٧ - صاوي - في
 حصته اثنان يدفعهما للمقر به وان كان بينهما تماثل فاشار لما به بقوله (وكام وعم وأخت لاب أقرت بشقيقة) للميت وأنكرتها الام ففريضة
 الانكار من ستة للام اثنان وللأخت ثلاثة وللهم الباقي وهو واحد وكذلك فريضة الاقرار من ستة أيضا للشقيقة النصف وللأخت للام
 السدس تسكيلة الثلثين وللأم السدس واحد وللهم الباقي وهو واحد فقد نقصت حصص الأخت للاب سهمين تدفعهما للشقيقة المقر بها وهذا
 كله فيما اذا اتحد المقر والمقر به ثم أشار لما اذا تعدد المقر والمقر به بقوله (وان أقر ابن بنت الخ) فانما ترك الميت ابنة وبنته فافر الابن بينت
 وكذبه أخته (و) أقرت (بنت باين) وكذبها أخوها وكل من المستلحقين بفتح الحاء منكر للاخر (ف) فريضة (الانكار من ثلاثة)
 للابن سهمان وللبنت سهم (و) فريضة (اقراره) أي الابن (من أربعة) للابن اثنان ولكل بنت سهم (و) فريضة (اقرارها) أي البنت (من
 خمسة) لكل ابن سهمان وللبنت سهم

والفرائض الثلاثة متباينة فتضرب ثمانية عشر مرة وهي أربعة في ثمانية عشر مرة وأربعة في ثمانية عشر مرة ثم تقسمها على الانكار بخمس الابن أربعون والبنات عشر ونتم تقسمها أيضا على فريضة اقرار الابن بخمس الابن ثلاثون ولكل بنت خمسة عشر فقد تقسمه الاقرار عشرة يدفعها للبنات المقر بها ثم تقسمها أيضا على فريضة اقرارها بخمس الابن أربعة وعشر ونورخص الميت اثنا عشر ٤٥٠ فقد تقسمها الاقرار ثمانية تدفعها للمقر به وهذا معنى قوله (تضرب في

أي لعدة الرؤس أيضا (قوله والفرائض الثلاثة متباينة) أي التي هي الثلاثة والأربعة والخمسة والستة يدخل في قول المصنف فلامقرله مانقصه الاقرار صورتان وهما ما اذا نقص الاقرار بعض نصيب المقر أو أسقطه بالكلية وذلك لان اقرار الوارث يوارث آخر على أربعة أقسام (أحدها) أن يؤثر في نصيب المقر باسقاطه وذلك بان يقر يوارث بحجبه مثل أن يترك الميت أخوين فيقر أحدهما بابن للميت فإن الاخ المقر يدفع لابن جميع ما يبيده (الثاني) أن يؤثر في نصيبه بنقص مثل أن يترك الميت أخوين فيقر أحدهما بابن ويذكره الآخر فيعطيه المقر ثلث ما يبيده (الثالث) أن يؤثر في نصيبه بزيادة كما لو تركت المرأة زوجها وأخوين لام وأخا لابن يترك الاخ للميت فميراث الاخ المقر على الانكار السدس وميراثه على الاقرار الربع فقد بان أن اقرار الاخ اثر في نصيبه الزيادة فلا يلتفت اليه لانه دعوى ولا تسمع منه الا إقامة البينة أو باقرار الورثة بذلك (الرابع) أن لا يؤثر اقرار أحد الورثة في سهمه نهضا ولا زيادة ولا اسقاطا فهذا أيضا لا يلتفت اليه مثاله أن يترك الميت زوجة وابنة فترث الزوج وحيدة بابن آخر للميت وينكره الابن فلا شيء على الزوجة لان فرضها الثلث مع ابن ومع ابنتين وهذا هو المشهور في المذهب خلافا لابن كنانة قاله سمان الاولان هما منطوق المصنف والاخيران مفهوما هكذا يؤخذ من بن (قوله ثم شرع في موانع الميراث) لما فرغ رحمه الله من عمل الفرائض ومن ذكر الوارثين وبيان استحقاقهم ومن يدخل عليهم بالاقرار شرع في الموانع وعدها أربعة ولم يذكر شروط الارث ولا أسبابه فشرطه ثلاثة تحقق حياة الوارث وتحقق موت المورث والعلم بالجهة وأسبابه ثلاثة أيضا النكاح والولاء والنسب (قوله واسيد المبعوض جميع ماله) أي ولا شيء لمن اعتق بعضه ويفهم منه أن مال الفتن الخالص لسيد بالاولى ان كان السيد مساميا كان العبد مسلما أو كافرا فان كان السيد كافرا والعبد كافرا فكذلك ان قال أهل دينه انه لسيد له والادلاء مسلمين كما قاله ابن مرزوق فان أسلم عبد كافر ولم يمين عنه ومات قبل بيعه عليه فماله لسيد الكافر كما قاله المشطى فان مات بعد بيعه عليه فماله لمشتريه لا للمسلمين فان بان منه بعد اسلامه ومات فماله للمسلمين وسيأتي ذلك (قوله فالخصاص) أي فاذا مات المبعوض وترك مالا ولم يترك فيه الثلث ولا خريفه السدس ونصفه الآخر فماله يتقسم بينهم ما بقدر ما لهم فيه من الرق فالصاحب الثلث ثلثه ولصاحب السدس ثلثه (قوله يورث عنه جميع ماله) أي يأخذ من أهل نسبه (قوله والمراد بالارث اللغوي) أي ارث من معه في الكتابة له (قوله ولو كان عنده ما يفي بنجوم الكتابة) أي لان موته قبل أداء النجوم أبطل حريته (قوله ولو صيبا أو مجنونا) تبع في ذلك الاجهوري وقال ر ولا قاتل عمد ولو عني عنه ولو كان القاتل مكرها ولا بد من كونه عاقلا بالغاً ما لم يصبي فعنده كالمخطأ وكذا المجنون وقاله القاسي في شرح التلمسانية لكن ما ذكره الاجهوري انه صريح عليه ابن عسلاق ولم يذكر مقابله الا عن أبي حنيفة أفاده بن (قوله من المقتول) متعلق بيرث المقتول وقوله ولا يضركم جهلة معترضة وانما لم يكن حكم القاضي يقتل مورثه مانعاً له من الارث عندنا لان المانع كونه عدوانا وهذا وان كان عدوا الا أنه غير عدوان (قوله والحق بالخطأ الخ) فيه أنه اذا كان لا يندفع الا ما يقتل وقتله فانه لاديه له أصلا كما في دفع الصائل فلا وجه لاحتاجه بالخطأ (فرع) اذا تقاتلت طائفتان وكانتا أولتين فانه يرث بعضهم بعضا كيوم الجمل وصفين فانه وقع التوارث بينهم فهو دليل كافي وفي الصدر قاعدة كل قتل مأذون فيه لاديه فيه ولا كفارة ولا يمنع ميراثا

الأربعة بعشرين وهي في ثلاثة وستين ردا لابن عشرة وهي ثمانية عشر ثم شرع في موانع الميراث بقوله (ولا يرث رقيق) ولا يورث ويستوى في ذلك المسدبر وأم الولد والامتنى لاجل والمبعوض (ولسيد المبعوض جميع ماله) أي ان من بعضه حرو وبعضه رقيق فان جميع ما تركه لمن يملك بعضه لا يشاركه غيره كما يشير لذلك تقديم اندبر حيث لم يقل وجميع ماله لسيد المبعوض فان تعدد مالك البعض فالخصاص وعند الشافعي يورث عنه جميع ماله ببعضه الحر (ولا يورث الا المكاتب) اعلم أن المكاتب لا يرث كالرقيق ولا يورثه الا في صورة تقدمت في باب الكتابة واليه يشير بقوله (على مأمور) في فسوله وورثه من معه فقط من يعتق عليه والمراد بالارث اللغوي لانه رقيق ولو كان عنده ما يفي بنجوم الكتابة (ولا يرث) قاتل عدوا ولو صيبا أو مجنونا متصيا أو مباشرا ولا يضركم القاضي يقتل مورثه عندنا من المقتول شيئا لامن المال ولا من

وعكسه

الدية ان عني عنه عليها (وان مع شمة) أي ولو اتى بشبهة تدرا عنه القتل كرمي بالذلوله

بجديدة شأنها عدم القتل (كخطي) لا يرث (من الدية) ويرث من مال المقتول ومن الخطأ قتله على انه حربي وحلف على اعتقاده انه حربي فتبين أنه مورثه والحق بالخطأ ما لو كان المورث يرث بقتل الوارث ولا يندفع الا ما يقتل (وورثا) أي قاتل العمد والخطأ (الولاء) الثالث

للمقتول على عتيقه يعني أن من قتل شخصاً له ولاعتيقاً والقاتل وارث الشخص المذكور فإنه يرث ثأبته من الولاة سواء قتلته عمداً أو خطأ وليس معناه أن المعتق بالكسر إذا قتل عتيقه عمداً يرثه لما علمت أن حكمه حكم من قتل مورثه عمداً (ولا يخالف في دين) وأما أخذ المسلم مال عبده الكافر في الملك لا بالارث وكذلك عبد الكافر إذا أسلم ومات قبل أن يساع عليه فإنه يأخذ ماله وتخدم أن مال المرتد في عالم المسلمين إذا مات أو قتل على رثته فلا يرث ولا يورث (كسلم مع غيره) فلا يرث المسلم غيره ولا يرثه الغير ولا يدخل في قوله غيره الزنديق فإنه إذا قتل قبيراً لم يرثه المسلمون كما مر في باب الردة (وكيودي مع نصراني) فاختلاف الدين باليهودية والنصرانية يمنع الميراث بينهما (وغيرهما) أي غير اليهود والنصارى (ملة) واحدة فيرث بعضهم ٤٥١ بعضاً أما عليه الأصل تبعاً لما نقله

ابن عبد السلام عن مالك لكن اعترضه ابن مرزوق بنص الامهات من ان غير اليهود والنصارى ملل وعليه اقتصر شيخنا الامير (وحكم بينهم) أي بين الكفار (بحكم الاسلام ان ترفعوا اليها) فمعب الحكم بينهم وأما قوله تعالى فان جاؤك فاحكم بينهم أو اعرض عنهم فنسوح الحكم وبمفهوم ترفعوا اليه تفصيل ذكره الحرشي (ولا من جهل تأخر موته) أي ان الجهل تأخر الموت مانع من الارث لان شرط الارث تحقق حياة الوارث بعد موت المورث فارجع الى أن موجب عدم الارث هو الشك في الشرط فإذ مات قوم من الأقارب تحت هدم أو في حرق فنقد رأن كل واحد كأنه لم يخلف صاحبه وانما خلف الأحياء من ورثته فلا يورث رجل وزوجه وثلاثة بنين له مهاجرت هدم متلا وجهل موت السابق منهم وترك

وعكسه وهو غير المأذون فيه فيه الثلاثة كذا في حاشية الأصل (قوله مواء قتلته عمداً أو خطأ الخ) هذا هو المشهور من المذهب كما نقله ابن عرفة عن جلة من الشيوخ والفرق بين كونه يرث الولاة دون المال ان الولاة بهذا المعنى لا يقصدون بالاختلاف المال (قوله قبل أن يساع عليه) أي ولم يسع منه (قوله غيراته لورثته المسلمين) أي إذا أنكر ما شهدت به عليه البيعة أو تاب بعد الاطلاع عليه (قوله لكن اعترضه ابن مرزوق) عبارة بن اعتمد المصنف ما حكاه ابن يونس عن أهل المدينة من أن الامام مسلمة والنصارى ملة واليهود ملة والمجوس ومن عداهم من لا كتاب لهم مسلمة قال ابن يونس وهو الصواب نقله ابن علاق وكلامه يفيد أن المعتد أن غير اليهودية والنصرانية ملل وهو ظاهر المدونة والامهات لقولها ولا يورث أهل المال من أهل الكفر اه اذا علمت ذلك فالمناسب للشرح أن يقول بظاهر الامهات (قوله ان ترفعوا اليها) أي جيبهم راضين بحكمنا (قوله فمنعوا الخ الحكم) أي من حيث التخيير (قوله ومفهوم ترفعوا اليه تفصيل) أي وهو أنه لا تعرض لهم إلا أن يسلم بعضهم بعد موت مورثه والا فحكم بينهم بحكم الاسلام من اعتبار الآتي اشرف المسلم هذا ان لم يكونوا كتابيين فان كانوا كتابيين وأسلم بعضهم بعد موت مورثه فنحكم بينهم بحكم مورثهم فان سأل القسيسين عن يرث وعن لا يرث وعن القدر الذي يورث عندهم ونحكم بينهم بذلك إلا أن يرضوا جميعاً بحكمنا والاحكامنا بينهم بشرعنا (قوله فارجع الى أن موجب عدم الارث الخ) أي فعلمه من الموانع فيه تسع فتكون الموانع الحقيقية ثلاثة الرق والقتل واختلاف الدين وأما ما زيد عليها فهي عدم شروط (قوله فالوارث من مات عند الزوال بالمغرب) أي لنا خريجاته جزماً قاله القرافي في الخيرية قال ابن الحاشم وما قاله بتعين الجزم به ويعاينها قال اخواننا عند الزوال وورث أحدهما الآخر (وتتبعه) لا يورث بين المتلاعنين إذا التعن والتعن بعده والا فريثها والحاصل أنه ان حصل اللعان من كل على الترتيب الشرعي لم يرث أحدهما الآخر وان التعن أحدهما فقط توارثا ولا توارث بينهما وبين ولده الذي لا عن فيه التعن أم لا وأما أمه فترثه على كل حال واللعان المذكور مانع من سبب الميراث الذي هو الزوجية فعلم عدم الارث فيه لا تنفائ السبب لوجود المانع اذ المانع يجامع السبب ولا سبب هنا وأما بين الزوج وولده فمانع للحكم لانه لو استلحقه ورث أو يقال هو مانع للسبب بشرط عدم الاستلحاق وأعلم أن نواحي الملاعنة من الحمل الذي لا عن فيه شقيقان على المشهور كالاستئانة والمسيبة وأما الوارثانية والمغتصبة فأخوان لا تم على المشهور أيضاً (قوله ووقف القسم للحمل) هذا شروع من المصنف في مسائل الاشكال وهي ثلاثة لانه اما بسبب احتمال الكورة والاثوة وهي مسألة الحثي الآتية واما بسبب احتمال الحياة والموت وهي مسألة المفقود واما بسبب احتمالهما وهي مسألة الحمل هذه (قوله وترك ورثة وزوجة الخ) المراد أنه ترك امرأة حاملاً يوارث (قوله

الاب زوجة أخرى وترك الزوجة ابنها من غير زوجة البتة فللزوجة الربع وما بقى للعاصب ومال الزوجة لابن الحثي وسدس مال البنين لانهم لامهم وباقيها للعاصب وشمل الجهل ما إذا مات مرتين ولم يعلم السابق ولا يدخل في كلامه ما إذا مات أخوان متلاً أحدهما عند الزوال بالمغرب والآخر عند الزوال بالشرق فلا يقال ما ماتا معاً في وقت فلا يورثان لان الزوال بالشرق مقدم فالوارث من مات عند الزوال بالمغرب (ووقف القسم للحمل) أي لاجله فإذا وضع الحمل قسمت التركة والباقي من جملتها كالوضع بمضي أمداً للحمل فاللام للتعليل فإذ مات وترك ورثة وزوجة أو أمة أو زوجة أخيه أو ابنة أو أمه المتزوجة بغير أبيه حاملاً فالشهور وعندنا أن القسم بوجهه إلى وضع ذلك الحمل أو اليأس منه يفي أمداً للحمل

ولا يجعل القسم في المحقق (قوله قبل القسم) هذا مذهب ابن القاسم (قوله قبل القسم) الاوضح ان يقول قبل الوضع
القسم والبناء على اليقين والاقول فمن مات وترك زوجة حاملاً والغير لم يلد يعطى شي قبل الوضع جازاً خلاف زوجة حاملاً وارثاً
فلا تعطى الزوجة شيئاً قبل القسم على المشهور عندنا وتعطى الثمن عند الائمة الثلاثة (قوله به أشهب) وقال به أشهب (قوله قبل القسم) عن القسم
بين الورثة (الحكم) بالفعل من الحاكم (بعوته) وقيل لا يتوقف على الحكم بل متى مضت المدة سبعون أو ثمانون سنة على الخلاف نعم
ان معنى مائة وعشرون سنة لم يمتنع لحكم وهذا في مفقود في بلاد الاسلام أو الشرك أمام مفقود معركة المسلمين فان لم يوجد بعد
انقضاء المعركة فيحكم بعوته ويقسم ٤٥٢ ماله فان كان بين المسلمين والكفار فيه معنى سنة بعد انفصال الصنفين هذا

ولا يجعل القسم في المحقق (قوله قبل القسم) هذا مذهب ابن القاسم (قوله قبل القسم) الاوضح ان يقول قبل الوضع
(قوله وقال به أشهب) وديانته محتمل تلف التركة قبل الوضع فتأخذ الزوجة دون غيرها وهو ظلم
ولا يمكن الرجوع بها أخذه لانها تقول أخذته بوجه جائز (قوله للحكم بالفعل) اللام للغاية (قوله على
الخلاف) أي المتقدم في باب المفقود من أنه سبعون سنة أو خمس وسبعون أو ثمانون وفي الكلام حذف
والتقدير قسم المال من غير حكم (قوله لم يمتنع لحكم) أي اتفاقاً لانه كنبوته بالبينة (قوله وهذا في
مفقود في بلاد الاسلام الخ) أي أقول المصنف في باب المفقود وبقيت أم ولده وماله للتعمير كزوجة الاسير
ومفقود أرض الشرك وهو سبعون واعتدت في مفقود المعتزك بين المسلمين من يوم التقاء الصنفين وورث
ماله حينئذ وفي الفقهاء بين المسلمين والكفار بعد سنة بعد النظر وفي المفقود من الطاعون بعد ذهابه
وورث ماله اهـ (قوله وتقول ثمانية) أي لاستفراق الزوج والاخت جميع السهام (قوله للزوج
تسعة) أي من الاربعة والعشرين لانها المحقة له على كلا الاحتمالين (قوله وللأم اربعة) أي لانها
المحقة لها على كلا التقديرين (قوله وللختين) أي لانهما للجنس الصادق بالواحد والمتعدد بدليل العمل
الآتي وختم الفرائض بمبحث الخنثى لندرتة حتى أنكره بعضهم أولان معرفة تصيبه موقوفة على معرفة
انصباء المنصب حين لما يأتي ان له نصف نصيب ذكروا نثى (قوله المشكل) وصفه به لان الموضوع
فيه ان قلت كان الاولى أن يقدم العلامات ثم يقول فان لم ينضج فله نصف الخ والجواب انه اهتم بذكر
نصيبه أولاً خصوصاً والمبحث له ثم استطردها لعلامات الاقتران المقيمة بوجوه ما لا يضدها تتميز
الاشياء ولا يقال ان فيه تقديم التصديق على التصور لاننا نقول انما فيه تقديم التصديق في الذكر على
التصور للغير في الذكر والذي يمنع انما هو تقديم التصديق على التصور في الذكر بوجه ما هو حاصل
اما في الرضع فأولوي يجوز تركه لمنكته أخرى والخنثى بالمجتمعة والمثلثة ألقه للتأنيث كجلبى وجمعه خنثائي
كجسالي وسكاري وخنثاء كانت ولادته تدل على الاشتباه والتفريق لتفرق أحواله بين النساء والرجال
ويقال للرجل المشبه بالنساء متخفف ومتخفف ويصح عود الضمير عليه مذكروا مؤنثا (قوله قدم المسند)
أي قالوا ولا يستثنى أما النحوي وهو ظاهر أو البيهقي فالجمله جواب لسؤال مقدر كان قال لا قال له قد ذكر
قد برأت الله كالمحقق والاثني المحقة فمما قد لم يبرأت الخنثى وهذا على جوار اقتران البيهقي بالواو كما
ارتضاه بعض المحققين واستدل بقوله تعالى وما كان استغفار إبراهيم لأبيه الا عن موعدة وعدها لايامها فانها
جواب عن سؤال الناس من قوله قبل ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين الآية تأمل (قوله
نشوبه للمسند اليه) أي وذلك كقول الشاعر

ثلاثة تشرق الدنيا بهم جنتها • شمس الضحى وأبو اسحق والقمر

(قوله حال فرضه ذكر احوال فرضه أنثى) أي لأنه يعطى نصف نصيب الخ كالمحقق الذي كورة المقابل له

اذا كان المفقود موروثاً
فان كان وارثاً بان مات
مورثه فلا يرث المفقود شيئاً
ولكن يقدر حيازة
ويقتدر ميتة أخرى
ويعطى غير المفقود أقل
نصيبه ويوقف المشكوك
فيه فان ثبت حياته أو موته
فالامر واضح وان لم يثبت
ذلك بان مضت مدة
التعمير السابقة فيرثه
أحياء ورثته غير المفقود
فان ماتت امرأة عن
زوجها وأما واختها بغير
أم وعن أب مفقود فيقتدر
حيازة الأب حين موت
المرأة تكون المسئلة من
سنة وهي إحدى القراوين
للزوج ثلاثة وللأم ثلث
الباقى والباقي للأب
وبتقدير موته قبل موت
المرأة كذلك من سنة
وتقول ثمانية للزوج
النصف وللأخت النصف
والأم الثلث والنسبانية
توافق الستة بالنصف
فيضرب نصف أحدها
في كامل الأخرى باربعة
وعشرين فمن له شيء من

الستة قبلاً خذ مضر وباقي الاربعة أو من ثمانية في ثلاثة للزوج تسعة
هي أقل نصيبه وللأم اربعة على تقدير حياته ويوقف الباقي وهو أحد عشر فان ظهر أنه حي فلزوج ثلاثة مضافه للتسعة يكمل له النصف
وللاب ثمانية وأما الأم فمعهما حتها وان ظهر موته أو مضت مدة التعمير أخذت الأخت تسعة من الموقوف ويزاد للأم اثنتان من الموقوف
على الاربعة (والخنثى المشكل) قدم المسند تشويهاً للمسند اليه أو الحصر النسي أي له نصف نصيب الخ لا غيره من ليس معه فلا ينافي
أن من معه يعطى نصف نصيب الخ (نصف نصيب ذكروا نثى) أي يأخذ نصف نصيبه حال فرضه ذكر احوال فرضه أنثى فإذا كان يعطى
على تقديره ذكراً سهين وعلى تقديره أنثى سهين

في ربع سهم ومن نظر لمرأع القياس وقطع النظر عن عملهم وجلاه قد غلب في سبع سهم لافي ربع سهم
 وذلك لان الخنثى ثلاثة ارباع نصيب الذكرا لان نصيب الانثى نصف نصيب الذكر وهو يأخذ نصف
 نصيب كل منهما ونصف نصيب الذكر ربعان ونصف نصيب الانثى ربع فاذا قسمت المال وهو
 اثنا عشر على واحد وثلاثة ارباع الواحد ذلك كروا الثلاثة ارباع للخنثى فالقياس بقطع النظر عن العمل
 السابق ان تبسط المقسوم عليه سبعة ارباع واذا قسمت اثني عشر على سبعة ارباع خرج لكل ربع
 واحد فلان كرا ربة والخنثى ثلاثة ويفضل من الانثى عشر المقسومة خمسة بخمسة وثلاثين سبعة تقسم
 على السبعة فلان كرا عشر ونسبها باثنين وستة ارباع والخنثى خمسة عشر سبعة باثنين وسبع يكمل
 لثلاثة وستة وستة ارباع والخنثى خمسة وسبع اه وما ذكره ابن خروف من اعتراضه على القدماء
 بان الخنثى قد غلب ربع سهم على مقتضى عملهم وبسبع بالنظر للقياس وقطع النظر عن عملهم مبنى
 على ان معنى قولهم نصف نصيب ذكرا محقة غير وانثى محقة غير وقد علمت مما مر في كلام الشارح
 ان هذا ليس بمراد وانما معناه نصف نصيب نفسه حال فرضه ذكرا وحال فرضه انثى وحيث ان لا غلب
 على الخنثى أصلا لا بربع ولا بسبع أفاده محشى الاصل (قوله لكل من الخنثائي) الاوضح لكل واحد من
 الخنثيين (قوله احدى عشر) اعترض هذا الشيخ اجد الزرقاني بانه لا يلتزم مع قوله والخنثى نصف نصيب
 ذكرا وانثى لانك اذا ضمنت ما ناب في الذكورة على تقدير ذكوره ما هو واثنان في الانوثة على
 تقدير انوثته ما هو وثمانية كان مجموعهما عشر بنصفها عشرة واذا ضمنت ما ناب في الذكورة على تقدير
 كونه ذكرا والآخر خنثى وهو ستة عشر الى انوثته وهو ثمانية كان مجموعهما اربعة وعشر بنصفها اثنا
 عشر واجاب عن ذلك بان قوله سابقا نصف نصيب ذكرا وانثى خاص بما اذا كان الخنثى واحدا واما
 اذا كان اثنين فله ربع اربعة انصباء كور واناث وهكذا قال الشيخ ابراهيم اللقاني بل قوله والخنثى
 نصف نصيب ذكرا وانثى المراد به الجنس الصادق بالواحد والمتعدد اما اخذ الواحد نصف نصيب
 ذكرا وانثى فظاهر واما اخذ المتعدد لما ذكر فلانه اذا تعدد تضاعفت احواله وبتضعيفها يحصل
 لكل واحد نصف نصيب ذكرا وانثى بيان ذلك انه في المثال المذكور لما تضاعفت الاحوال لاربعة
 ذكورتين واثنين كان مجموع ما حصل لكل واحد من الخنثيين اربعة واربعين نصفها اثنان
 وعشر ونصف ذكورة وانوثة ونصفها احدى عشر نصف نصيب ذكرا وانثى او يقال انه لما تضاعفت
 الاحوال لاربعة ذكورتين واثنين اجتمع له من الذكورة ثمانية وعشرون فنصفها وهو اربعة
 عشر ونصف ذكورة واحدة واجتمع له من الانوثة ثمانية وعشرون فنصفها وهو ثمانية ونصف انوثة
 واحدة ونصف النصيبين احدى عشر أفاده محشى الاصل (قوله من ثلاثة) أي عدد رؤسهم وقوله
 كنانيتهم أي لان فرضه من الثلاثين (قوله فتضرب الثلاثة) أي وهي احدى حالي تذكري الجميع
 او ثانیهم وقوله في الاربعة أي وهي احدى الاحوال الثلاثة التي هي تذكري بدفقط او عمر فقط او خالد
 فقط وقوله ثم في الخمسة أي وهي احدى الاحوال الثلاثة التي هي تأنيث احدىهم لا بعينه (قوله ثم تضرب
 في ثمانية الاحوال) أي فيحصل اربعمائة وثمانون (قوله فما حصل فلكل ثمن ما يده) أي من الخانات فتجمع
 الحاصل على كل تقدير و يأخذ كل واحد ثمن ما حصل بيده على التقدير الثمانية وقوله وللعاصب اثنان
 ونصف أي لانهم اثنان العشر بن التي خصته على فرض كون الخنثائي انا نا خلاصا والفرض أن كل وارث
 يأخذ ثمن ما يده (قوله تسعة عشر وسدس الخ) ايضاح ذلك ان الستين المذكورة تقسم على الاحوال
 الثمانية الاول منها اذا فرض زيد وعمر ووخالد الخنثائي انا نا كان للعاصب من الستين عشر ونسبها
 الخنثائي ثلاثة عشر وثلاث اثنان ادا فرضوا كورا كان لكل عشر ونسبها اثنان ادا فرض زيد وكورا وعمر
 وخالد اثنين كان زيد ثلاثون ولكل من عمر ووخالد خمسة عشر الرابع ادا فرض زيد وكورا وخالد كرا

(لكل) من الخنثائي
 (أحد عشر وللعاصب
 اثنان وكثلاثة خنثائي
 ثمانية احوال) لانهم لما
 ذكور فقط او اناث فقط
 أو زيد منهم ذكر
 والاخران اثنين أو عكسه
 أو بقدر عمر ومنهم ذكرا
 والاخران اثنين أو عكسه
 أو خالد ذكرا والباقي
 اثنين أو عكسه (فتذكرهم)
 جميعا (من ثلاثة كنانيتهم)
 فانه من ثلاثة (وتذكر
 احدى من اربعة) لكون
 الذكر رأسين ومعه اثنين
 (وتذكر اثنين) من
 ثلاثة يكون (من خمسة)
 ذكرا ن اربعة والانثى
 واحد (فتضرب الثلاثة
 في الاربعة) يحصل اثنا
 عشر (ثم تضرب الانثى
 عشر في الخمسة بستين
 ثم تضرب في ثمانية
 الاحوال فما حصل فلكل
 ثمن ما يده تسعة عشر
 وسدس وللعاصب اثنان
 ونصف ولو قامت به علامة
 الاناث) كبره من فرجه
 دون ذكره أو كان بوله من
 الفرج أكثر خروجاً من

وهو وأثنى كان زيدا أربعة وعشرين وثلاثين مثلها وأعمارها عشر الخامس إذا فرض زيد كرا
وعمره ز كرا وخالد أثنى كان زيدا أربعة وعشرين وعمره مثلها والسادس إذا فرض
زيد أثنى وعمره وخالد كرين كان زيدا اثنا عشر ولكل منهما أربعة وعشرين السابع إذا فرض
زيد أثنى وعمره وأثنى وخالد كرا كان لكل من زيد وعمر وخالد ثلاثون والثامن إذا فرض
زيد أثنى وخالد أثنى وعمره وكرا كان لكل من زيد وعمر وخالد خمسة عشر وعمره وثلاثون فإذا جمعت تلك
الأعداد تجدها أربع مائة وثمانين يبدأ العاصب عشر ونوييد كل واحد من الختاني مائة وثلاثة
وخمسون وثلاث ومعاوم أن عن العشر بن اثنان ونصف وعن المائة والثلاثة والخمسين وثلاث تسعة عشر
وسدس وإذا جمعت الاثنان المذ كورة تجد هاستين فتأمل (وتنبه) لا يتصور شرعا في الختاني
المشكل أن يكون أباً وأماً أو جداً أو زوجاً أو زوجة لأنه لا يجوز منا كحته مادام مشكلاً وهو منحصص
في سبعة أصناف الأولاد والأولادهم والأخوة والأولادهم والأعمام والأولادهم والموالي (قوله وليس المراد
أكثر كلاً أو وزناً) أي لعدم اعتبار الكثرة بهما كما قال الشعبي هكذا قال الشارح تبعه الخريشي والاصل
قال شيخنا الامير في الخاتمة وهو لا يوافق المذهب فيعتبر عندنا كما قررر شيخنا العلامة الهدوي الكثرة
مطلقاً ومثله في ح عن الاخمي عن ابن جبيب اه (قوله أو كان بوله من الفرج أسبق) أي وحصل
في مجلس واحد فان استويا في المبدأ حكم للمتاخر كما مر ح به الشافعية قال في الخاتمة والظاهر جريه على
قواعدنا (قوله فان تدفع منهما معا اعتبر الاكثر) أي الاكثر كلاً أو وزناً وهذا مناقض لما قدمه
ويؤيد ما قاله في الخاتمة (قوله فان نبتا معا) أي اللحية والندى والناسب تأخير هذه العبارة حتى يذكر
اللحية ليعد الضمير على مذكور (قوله الى آخر ما تقدم بالعكس) أي كان كان بوله من الذكر أكثر
أو أسبق (قوله فقولان) قال في الخاتمة والظاهر بقاؤه على اشكاله (قوله والغاء متعارضين غير ذلك)
أي كالكثرة والسبق واللحية والندى ثم ان الاختبار ظاهر حال صغره حيث لا يشتهي وأما الكبر فانه
يؤمر أن يسول الى حائط وينظر لجل البول فان ضرب في الحائط أو بعد عن فاذ كروا ن سال بين فخذيه
فأثنى وأما من قال بالمرأة ففيه ان صورة العورة ذهنية والتفكير في الفضل عن المثال الخارجي بمنزلة
أفاده في الخاتمة (قوله اتضح الحال وزال الاشكال) جواب لوفى قوله ولو قامت به علامة الاناث المخ ومعنى
اتضح الحال زوال اللبس وحكم له اما بالذ كورة المحققة أو الاثوثة المحققة فلا يشافي وجود الاثنين وانه يقال
له خنثى لكن لا يقال له مشكل (قوله فيه حسن اختتام) أي وبسمى براعة متطوع وهو ان يأتي المتكلم
عليها في آخر كلامه بما يؤذن بانتهائه ولو بوجه دقيق كقول أبي العلاء المعري
بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله * وهذا دعاء البرية شامل

﴿خاتمة﴾ نسأل الله حسناتها أول من حكم في الخنثى في الجاهلية عامر بن الظرب بفتح الظاء وكسر الراء
وكانت العرب في الجاهلية لا تقع لهم معضلة الاختصاص اليه ورضوا بحكمه فسأله عن خنثى أتجهله
ذكر أم أثنى فقال أمهلوني فبات ليلة ساهرا وفي رواية فاقاموا عنده أربعين يوماً وهو يذبح لهم كل
يوم وكانت له أمة يقال لها سخيبة فقالت له ان مقام هؤلاء عندك قد أسرع في غنمك وكانت تري له
غنا وكانت تؤخر السراح والراح وكان يعاتبها في ذلك فيقول لها أصبحت يا سخيبة أمسيت فلما رأت
سهره وقلقه قالت له في ذلك فقال لها ويا لندى أمر ليس من شأنك فاعطت عليه السؤال فذكر لها ما بدا له
فقالت له سمعان الله أسمع القضاء المبال فقال لها فرجتها والله يا سخيبة أمسيت بعدها أم أصبحت
فخرج حين أصبح فقضى بذلك واستمر عليه الحكم في الاسلام ثم أول من قضى به في الاسلام علي بن أبي
طالب فلا ينافي ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن مولود له قبل وذ كرم من أين يورث فقال عليه
الصلاة والسلام من حيث يبول

﴿باب في جل من مسائل شتى﴾

ويقرب منه قول الجنيب
كما أنه شيخه السري
السقطي وهو ابن سبع
سنتين يا غلام ما الشكر
فقال ان لا يعصى الله بنعمه
فقال يوشك أن يكون
حظك من الله لسانك قال
الجنيب فلا زال أبكي على
هذه الكلمة قاله شيخنا
الأمير (ولو) كان ما خلقت
له (مباخر ورى) كالا كل
والجماع فليس فاعسل
المباح كابر للنعمه) لانه
صرف فيما خلق له (فان
قوى خيرا) كاقامة البنية
والتقوى على الطاعة
وكف الشهوة عما يرضى
الله (فطاعة) أي فصار
المباح طاعة يثاب عليه
(ب) سبب (النية) الحسنه
(وجده تعالى) في عرف
الناس العام اذ يتعريفه
الآ في ليس خاصا بالشرع
ولا بالصوفية ولا باهل
الكلام وان قيل بكل
وهذا يعلم ان قول
بعضهم الحمد المطالب
الابتداء في الحديث
هو اللغوي لان العرف
أمر طار بعد النبي صلى
الله عليه وسلم وعلى آله

هذا الباب مما زاده المصنف على خليل ملك به سلك صاحب الرسالة وجماعة من المؤلفين في المذهب
وقوله من مسائل شتى أي متفرقة لا تنسب في باب بعينه من الأبواب مع أنها من مهمات الدين (قوله
وخاتمة حسنة) أي مشتملة على توحيد وتصوف فحسنت بذلك (قوله واجب شرعا) أي بالشرع لا بالعقل
لان العقل لا مدخل له في إيجاب ولا غيره خلافا للمعتزلة (قوله وقيل عرف أهل الشرع) ان قلت الصوفية
أهل شرع وزيادة فاعني المقابلة فالجواب ان الصوفية بحسبهم عن العمل الباطن وحسن السيرة
وخلص النية من رؤية الصيرف لم يكن كذلك فاعماله عندهم كالحياة لا يثبتونها وأهل الشرع يقولون
على ما ظهر من الأعمال الموافقة لشرع فما أنكره الشرع ظاهر السكر وهو ما مدحه مدحوه وبكون
السراثر لله تعالى (قوله للثمرة الغير الباعثة) أي للعلية العائية الغير الحاملة الفاعل على فعله كاتباع
الناس بظل الاشجار بعد تمامها حيث لم يكن الحامل للفارس الا الثمر وفي الحقيقة المستحيل على الله
الغرض الباعث الذي يتكامل به والافعال سبحانه وتعالى لا بد لها من حكمة ومصلحة سبق علمه بها
أزلا لكن تلك المصالح تلحقه لاله (قوله وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون) أي الا ليؤل أمرهم لعبادتي
كما سبقت به حكمتي فتعود مصالح عبادتهم عليهم (قوله وهذا تعريف للشكر التام) أي المصطلح عليه
في قولهم صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه الى ما خلق لأجله (قوله ولو كان ما خلقت له) المناسب ولو
كان الصوف في ما خلقت له (قوله كقائمة البنية الخ) كل من اقامة البنية والتقوى على الطاعة وكف
الشهوة يصاح في الاكل والجماع (قوله أي فصار المباح طاعة) أي وهذه المقاصد لا تفارق المعصومين
بخلاف غيرهم (قوله ليس خاصا بالشرع) أي لان الحمد الشرعي هو ذكرك الله بالصفات وقوله
ولا بالصوفية أي لان الحمد عندهم هو شهود كالات الله في كل شيء (قوله ولا باهل الكلام) أي
لان الحمد عندهم اعتقاد ان الله مستحق للثناء (قوله وان قيل بكل) أي قولامة ولا ولكنه
ليس مراد الله صنف (قوله لان العرف الخ) تعليل لما قبله وهو من كلام بعضهم وقوله اذ حيث كان الخ
علمه المحذوف سقط من قلم الشارح تقديره غير ظاهر اذ حيث الخ (قوله فن ابن طروه) أي بل هو موجود في
كل قرن (قوله بالرفع) أي غير اذ به هذا اللفظ (قوله فيدل على ان المراد اللساني) أي وهو اللغوي (قوله
ولو على أنه كيف) ما قبل المبالغة هذا اذا مررتا على أنه فعل بل ولو مررتا على أنه كيف أو انفعال والفرق بين
الفعل والانفعال وكيف أن الفعل الایجاد والانتقال التأثير والكيف الاثر الناشئ عنهما ومثلا الثلاثة
بوضع الخاتم ما وثا بالخبر في الكاغد فالوضع فعل وانطباع الكاغد بالوضع انفعال والاثار الذي يظهر وقرأ
كيف فعل كلام الشارح يقال للكل فعل لغوي (قوله على المشهور) راجع لقوله أو غيره فلا
يشترط كون النعمة التي وقع الحمد في مقابلتها أصلية لخصوص الحامد وإنما المدار على كونه منبثا بكونه
منعما على القول المشهور ومقابلته يخصها بالحامد فيكون على مقابلته مراد الشكر اللغوي (قوله اعتقادا)
أعنيه الشارح خبر الكان المحذوفة (قوله فالحامد) أي بالمعنى الاصطلاحي وقوله أعم من الشاكر أي
بالمعنى الاصطلاحي أيضا وأما النسبة بين الحمد الاصطلاحي والشكر اللغوي فاما الترادف أو العموم

والخصوص

وشرف وكرم وعظم عدد ما في علم الله اذ حيث كان المراد العرف الامام من أين

طروه نعم قد ورد كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله بالرفع فيدل على أن المراد اللساني من قبيل * وخبر ما فسرته بالوارد * قاله أستاذنا
الامير (فعل) المراد الفعل اللغوي لبشمل ما قاله من الاعتقاد ولو على أنه كيف أو انفعال (ينبغي من كونه المنعم) على الحامد أو على غيره
على المشهور وسواء كان ذلك الفعل (اعتقادا أو اقرا) ان أو لا بالجارح الحامد أهم) من الشاكر وقد بسط الكلام على وجه
التجريد شيخنا العلامة الامير فيما حقه

على مقدمة الفاضل الصبان فعليك بها (فاهل الشكر صفوة الله تعالى) اصطفاهم وخلصهم من كدر القلب ويقال لهم صفوة من صفاته فهو اذا خلص او من صوفي اذا صافاه غيره او نسبة للبس

٤٥٧

الترفة قال أبو العباس المرمي الصوفي مركب من حروف أربعة فالصاد صبره وصدق وصفاؤه والواو وحده ووده ووقاؤه والفاء فقدته وفقره وفناؤه والياء للنسبة اذا تكمل نسب الى حضرة مولاه وقال رضى الله عنه ليس معنى قولهم لا يكون الصوفي صوفيا حتى لا يكتب عليه كاتب الشمال شيئا عشرين سنة أن لا يحصل منه ذنب بل كذا أذنب تاب قبل مضي مدة الامهال أى انه لا قرار له على المعصية (من عباده وهم المقربون) قسريا معنويا (ويجب الامر بالمعروف) قولا وفعلًا ثم ان كان بالقلب ففرض عين وأما باليد أو اللسان على من له قدرة ان تعدد ففرض كفاية والمعروف ما أمر الله ورسوله به ولو لزوما ليسهل القياس لكن الامر بالمعروف غير الواجب كالمندوب والواجب على الراجح (والنهي عن المنكر) أى يجب كفاية أو عينا على ما تقدم فن له يد بأمر وينهى فان امتثل والا هدد بالضرب

والخصوص المطلق (قوله على مقدمة الفاضل الصبان) أى فى الكلام على السبب والحمدلة (قوله صفوة الله) هو مصدر لصفاه وهو على حد ما قيل فى زيد عدل (قوله من صفاه صفاؤه) وهو المتبادر من عبارة المصنف (قوله أو من صوفي اذا صافاه غيره) أى وقد أفاد هذا المعنى بعض العارفين بقوله * صافى فصوفي لهذا سمي الصوفي * (قوله تباعد عن الترفة) علة لكونه شأنهم فهو علة للعلية (قوله قال أبو العباس) هذا كنيته واسمه أحمد بن عمر الانصارى والمرمى نسبة لمدينة قريبة بالاندلس ولديها وتوفي بغير اسكندرية عام ست مائة وسبعة وعثمانين وهو خليفة القطب الكبير أبى الحسن الشاذلى ووارث حاله وسلك بصحبته جماعة كثير ومنهم التاج السكندري وسيدى باقوت العرشى وابن النحاس النحوى واليوسبرى وغيرهم (قوله فالصاد صبره الخ) هذه المعانى اشارية والصبر عندهم حبس النفس عن رؤية الغير وقوله وصدق هو التبرى من الحول والقوة وقوله وصفاؤه أى خلص سريرة من الكدرات البشرية (قوله وحده) الوجود وتلهب القلب للقاء المحبوب (قوله ووده) أى وهو المحب وعلامته بطل النفس فيما يرضى محبوبه وكثرة طمحه بذكره (قوله ووقاؤه) أى بالعهد المأخوذ يوم ألست بربكم بقيامه بوظائف العبودية (قوله فقدته) الفقد حالة تعرض للعبد عند غلبة التوحيد على قلبه فيبقى عن رؤية الاحوال وقوله وفقره أى خلوق قلبه من رؤية الكونين وهو الوصف الدائق للعبد وقوله وفناؤه وهو عدم شعوره بشئ سوى مولاه وأقسامه ثلاثة فناء فى شهود الافعال فلا يرى فعلا الا الله وفناء فى شهود الصفات فلا يرى الا صفات الله وفناء فى شهود الذات فلا يرى الا ذات الله وهذا الاخير يكون للانبياء والكبار الاولياء (قوله قبل مضي مدة الامهال) أى وهى ست ساعات يقول فيها كاتب اليمين لكاتب الشمال أمهل لعله يتوب (قوله من عباده) متعلق بصفوة أى اصطفاهم وخلصهم الله دون سائر عباده وهم الذين قال فيهم ان عبادى ليس لك عليهم سلطان وقال لهم عبادا العبودية (قوله ثم ان كان بالقلب ففرض عين) أى على كل مكلف لان بغض الخالفات وحب الطاعات من أصل الايمان قال تعالى ولكن الله حبيب اليكم الايمان وزينه فى قلوبكم الآية وصفة تغيير القلب اذا رأى منكرا أن يقول لو كنت أقدر على تغييره اغبرته واذا رأى معروفا ضاع يقول فى نفسه لو كنت أقدر على الامر به لمرت به وقدم الامر بالمعروف لان الله قدمه فى آيات كثيرة منها قوله تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وأيضاً أمر ايليس بالسجود لآدم وأولونى آدم بعده عن أكل الشجرة (قوله ففرض كفاية) أى فمضى قام به البعض سقط (قوله ليسهل القياس) أى هذا اذا كان الامر صريحا بل ولو كان القياس على الامر الصريح فالامر الصريح كبر الوالدين والمقبس كبر الاشياخ مثلا (قوله مندوب على الراجح) قال ابن بشرى كونه فى المندوبات مندوبا أو واجبا قولان والى يظهر منهما أن ربحية المندوب كندوب النهى فى المنكر وه أفاده فى حاشية الرسالة (قوله والنهى عن المنكر الخ) سمي بذلك اما لانه محدث لم تعرفه الملائكة اولان القلوب تشكره (قوله على ما تقدم) أى فى القلب عن وقى اليد أو اللسان كفاية ان تعدد (قوله والاضرب بالفعل) أى فان لم يعتل أشهره السلاح ان وجب قتله كما أفاده حاشية الرسالة (قوله محبة ومحبة فاعله) أى وذلك كما قال الشافعى رضى الله عنه

أحب الصالحين واستمنهم * لعلى أن أبالهم شفاعة
وأكره من تجارته المعاصي * وان كناسوا فى البضاعة
(قال له تلميذه ابن حنبل)
تحب الصالحين وأنت منهم * لعلمهم بنالوا بلى الشفاعة
وتكره من تجارته المعاصي * حاك الله من تلك البضاعة

والاضرب بالاعل ومعنى الامر بالمعروف بالقلب محبة ومحبة فاعله ومعنى النهى بالقلب كراهة المنكر وكراهة فاعله (ان أفاد) هذا شرط فى الوجوب بان يغلب على الظن الافادة والاسقاط ان وجوب

فوق الجواز والندب بشرط جواز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا من المصالح والمفاسد بل من المصالح والمفاسد الكثيرة
 الأمر بما أمر به منكر وينهى عن معروف وفي المنكر أن لا يخاف أن يؤدي إلى منكر أعظم منه (و) يجب على المكلف (كف الجوارح)
 من الحرام واحترامه عن المصالح لانه لا يخاطب بالواجب نعم يستحب لو لم يمتنع من المنكر أن يجنبه مخالطة ما لا يحل للمكلف مخالطته وقيل يجب
 لاصلاح حاله والجوارح ويقال لها الكواصب سبعة نسأل الله أن يقيها أبواب جهنم السبعة وهي السمع والسمع واللسان واليدان
 والرجلان والبطن والفرج وسيد كرمه في قوله والتلفذ بشمار الخ (ويجب ستر العورة) عن يحرم النظر إليها من غير
 الزوجة والاسه (الاضرورة) فلا يحرم بل قد يجب وإذا كشف الضرورة (فقدرها) كالطبيب بستره الثوب على قدر موضع العلة في
 فهو القرج ان تعين النظر والافسكت في وصف النساء اذ نظرهم للفرج أخف من الرجل (و) يجب كف (القلب عن الفواحش) جمع فاحشة
 كل مستفيع عظم من قول أو فعل ويحرم ٤٥٨ العزم على قبيح منها ثم بين بعض القبيح الذي يجب كف القلب

(قوله وبقي الجواز أو الندب) لعل أوفى كلام الشارح للشد في تعيين الحكم والظاهر الندب لاسيما
 والشافعي يقول بالوجوب وان لم يظن الافادة (قوله أن يعلم الأمر الناهي بانه معروف) أي مجمع عليه
 في المذاهب أو مختلف فيه والفاعل على مذهب من يراه معروفا في المعروف أو منكر في المنكر (قوله)
 أن لا يخاف أن يؤدي الخ) أي كنهه عن أخذه فماله شخص فيؤدي لقتله وفي الحقيقة هو شرط في الأمر
 أيضا (قوله كف الجوارح عن الحرام) أي منع الجوارح الظاهرية عن مباشرة كالباطنية
 التي أفادها بقوله والقلب عن الفواحش وهو معنى قوله تعالى وذروا طاهرا باسم وباطنه الآية (قوله)
 أن يجنبه مخالطة ما لا يحل للمكلف مخالطته أي ومن ذلك التفرقة في المضاجع وزجره عن ترك
 الصلاة (قوله وقيل يجب لاصلاح حاله) أي ويظهر الوجوب في مثل إبعاده عن نحو الواط
 (قوله والجوارح) مبتدأ وسبعة خبره وما بينهما ما اعتراض (قوله أن يقيها أبواب جهنم) أي طيقاتها
 (قوله عن يحرم النظر إليها الخ) عبارة ركيكة والوضح أن يقول ويجب على المكلف ستر العورة
 عن كل من غير العورة غير زوجته وأمه التي يحل له وطؤها (قوله الخ تفصيلها ٣) أي العورة وتقدم
 أنها تختلف بالنسبة للرجال والنساء (قوله والا فيكفي بوصف النساء) أي في مثل عيوب الفرج
 (قوله اذ نظرهم) المناسب فنظرهم (قوله منها) أي القول والفعل وانما حرم العزم لانه يكتب على
 العبد خيرا أو شرا (قوله فيصير صفته العجب) أي فيبين العجب والكبر تلازم (قوله فانه من أعظم
 ما نهى الله عنه) قال تعالى يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن الآية (قوله في مثل أهله) أي أهل
 الظان كالزوجة (قوله من اتباع ما أمر الله به) بأن يزن صاحبه بميزان الشرع والله يتولى السرائر
 (قوله من ذلك المذكور) أي الذي هو الفواحش الظاهرة والباطنة (قوله ركن منها) أي لانه داخل
 الماهية فلا مانع من الشرط فانه معترض بان الشرط ما كان خارج الماهية (قوله أن يكون لله)
 أي أن يكون خوفا من الله (قوله وأما رد المظالم لأهلها) أي بالفعل وأما من عدمه الشروط فهو ناظر للعزم
 على الرد لا للرد بالفعل (قوله مع تلبسه بغير ما تاب منه) أي وقولهم لا بد من الاقتلاع في الحال باعتبار الذنب
 الذي تاب منه (قوله فعليه أن يتوب) أي توبة للذنب الجديد وأما الذنب الأول فقد محى ولا يعود بالرجوع قال
 في الجوهرة ولا انتعاض ان يعد في الحال • لكن يجدد توبة ما اقترف
 (قوله فندم عليه) أي لان الندم الصحيح توبة كما ورد فيحصل به غفران الذنوب وان لم يستغفر

عنه اعتنا به لما يترتب
 عليه من المفاسد الكثيرة
 دنيا وأخرى بقوله
 (كالقصد) التصميم على
 البغضاء (والحسد) تنفي
 زوال نعمة المحسود قال
 صلى الله عليه وسلم ياكم
 والحسد فان الحسد يأكل
 الحسنات كائنا بكل النار
 الحطب والشباب (والكبر)
 رد الحق على قائله واحتقار
 الناس والتكبر اظهار
 العظمة ورؤية الغير حقيرا
 بالنسبة له فيصير صفته
 العجب قال الشعراني ان
 ابليس اذا ظفر من ابن
 آدم باحدى أربع قال
 لا أطيب منه غيرها اعجابه
 بنفسه واستكثار عمله
 ونسب بانه ذو موز يادة
 الشبع وهو أعظمها لأن
 الثلاثة تشاعنه (وطن
 السوء) فانه من أعظم
 ما نهى الله عنه وهو باب

تمكن الشيطان من القلب حتى يفسده ويتعب صاحبه ويشاعنه بغض المظنون به سوء
 ومحصل بينهما خلال كثير وربما كان بريئا فيزداد الظان وخبروصافي مثل أهله وليس شيء أحسن من اتباع ما أمر الله به ورسوله
 صلى الله عليه وسلم ورزقنا اتباعه بجاهه عند رب (و) يجب (التوبة من ذلك) المذكور والتوبة هي لغة مطلق الرجوع وشرعا ما أشار
 إليه بقوله (وهي الندم والعزم على عدم العود) التدمر كمن منها كما قال وشرطه أن يكون لله لا لكون المعصية فيها ضرر بدينه أو ماله والندم
 يستلزم ما ذكره غيره من الاقتلاع عن الذنب حال التوبة لانه لا تصح وهو متلبس به وأما رد المظالم لأهلها فواجب مستقل ليس شرطا في صحة
 التوبة واعلم أنه تصح التوبة من بعض الذنوب مع تلبسه بغير ما تاب منه وذا عزم أن لا يعود ثم تدار الله عليه أنه عاد أو ارتكب غيره فعليه أن
 يتوب ولو كثر منه ذلك كما قال (و) يجب (تجديدها لكل ما اقترف) فيغفر الله له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله من أصاب ذنبا
 فندم عليه غفر له ذلك من قبل أن يستغفر (و) يجب
 (٣) قول الجشي قوله الخ تفصيلها ليس في نسخ الشارح التي بأيدينا

(الخوف من الله تعالى) الخوف تألم القلب بسبب توقع مكروه في المستقبل فيجب التألم لتلايق عقاب في الآخرة أو الدنيا وأعظمه لجلال الله (و) يجب (الرجاء) بالمردود ضمير (فيه) يعود لله أي الطمع في رحمة مع حسن الطاعة إذ لا يصح مع ترك الأخذ في أسباب الطاعة (و) يجب (صلة الرحم) وقد ورد ما يدل على فضلها وما بين علم أو محترم تركها كقوله صلى الله عليه وسلم ليس ذنب بعد الشرك أعظم من قطيعة الرحم حتى إن أهل البيت يكوّنون فجرة لمن يتركها ولو كان فيهم لم

٤٥٩

(بر الوالدين) وإن كانت

الأم تفضل على الأب في

البر ولو كانا مشركين أو

فاسقين بالجوارح أو بسبب

الاعتقاد ويكون البر

بالقول اللين الدال على

محبتهم بأن يقول لهما ما

ينفعهما في أمر دينهما

ودنياهما بدون رفع صوت

عليهما ويقود الأعمى منهما

ولو كانا كافرا للكنيسة

ويحماهما لما يعطيهما

ما ينفعانه في أعبادها

لا ما ينفعانه في الكنيسة

أو للقسيس ويطيع الوالدين

في المباح والمكروه ونعم

قالوا لا يطيع في ترك

سنة أو رغبة على الدوام

كالوتر والفجر ولا في ترك

واجب أو فعل معصية

ومن بر الوالدين أن لا

يخاديهما في الشيء ولا

يجلس الابن بينهما وفي الجد

والجدة خلاف الظاهر لا

(و) يجب (الدعاء لهما)

قال تعالى ونسئل رب

أرجعهما الآية أي أنعم

عليهما ومن جلت غفر

الذنب ويستحب التصديق

عن الوالدين وينتفعان بها

كالدعاء والقراءة كانت

على القبر أو لا وتلزم الإجارة

على القراءة ويستحب

زيارة قبرهما كل جمعة لقوله صلى الله عليه وسلم من زار قبري يومه أو أحدهما كل جمعة غفر الله له وكتب يارا (و) يجب (موالاة المسلمين)

بالباطن والظاهر فيحبهم ويسعى لهم في نحو الولية والتعزية (و) يجب (النصيحة لهم) أي للمسلمين فرض عين بأن يرشدهم إلى مصالحهم

من أمر دينهم ودنياهم برفق وهي واجبة طلبها وذلك أم لا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله الذين المصيبة قبلها من يرشدهم إلى مصالحهم

وليس كتابه ولرسوله ولا ثمة المسلمين وعامتهم (و) يجب (إدبارهم) أي المسلمين (و) يجب (إدبارهم) أي المسلمين (و) يجب (إدبارهم) أي المسلمين

(قوله بسبب توقع مكروه في المستقبل) أي وأما تألم القلب مما حصل فيقال له خزن ويراد بالخوف بهذا المعنى اللهم (قوله وأعظمه لجلال الله) أي وهو خوف الانبياء وكل من كان على قدمهم (قوله إذ لا يصح مع ترك الأخذ في أسباب الطاعة) أي لأنه حيث لا يسمى رجاء بل طمع مذموم وذلك كقطع ابليس في رحمة الله (قوله وقد ورد ما يدل على فضلها) أعظم ما ورد في ذلك قوله تعالى والذين يمسكون ما أمر الله به أن يوصل الآية وأعظم ما ورد في التحذير من تركها قوله تعالى والذين يتقنون عهد الله من بعدهم إنهم يؤمنون ما أمر الله به أن يوصل الآية (قوله ويجب بر الوالدين) أي لقوله تعالى وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا الخ ما ذكر في تلك السورة وقوله عليه الصلاة والسلام حين سئل عن أي الأعمال أحب إلى الله قال الصلاة في وقتها قيل ثم أي قال بر الوالدين وقد أجمعت الأمة على برهما وحرمه عقوقهما لما في الحديث ألا نبشكم بكبرالكبيرين ثلاثا قالوا بلى يا رسول الله قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين وجاء في حديث عن أبي هريرة أن من فاته بر والديه في حياتهما يمسلي ليلة الخميس ركعتين يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب بعدها آية الكرسي خمس مرات وقل هو الله أحد خمس مرات والمعوذتين خمس مرات فإذا سلم منهما استغفر الله خمس عشرة مرة ثم وهب ذلك لأبيه فانه يدرك برهما بذلك أضافه التفراوى في شرح الرسالة (قوله وإن كانت الأم تفضل على الأب في البر) لأن نسبة الولد للأم محقة وللأب ظنية ولتألمها في حله وفصله (قوله ولو كانا مشركين) أي لقوله تعالى وإن جاءك شركاء من غير مايس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا الآية والموضوع أنهما مشركان غير حربيين والافيجب اجتنابهما ولو قتلها ما حينئذ (قوله بالجوارح) أي الظاهرة وقوله أو بسبب الاعتقاد أي بأن كان فسقة هما متعلقا بالعقائد كالعزلة ونحوهم (قوله أو كافرا للكنيسة) مرتبطا بما بعد المبالغة كأنه قال يقود الأعمى لمصلحته هذا إذا كان مسلما بل وإن كافرا فيقوده لمطلوبه وإن كان لا للكنيسة (قوله ولا في ترك واجب أو فعل معصية) أي لقوله صلى الله عليه وسلم لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق (قوله أن لا يخاديهما في الشيء) أي فضلا عن التقدم عليه بالضرورة نحو ظلام (قوله ولا يجلس الابنهما) أي ولا يقوم الا كذلك ولا يستقيع منهما نحو البول عند كبرهما أو مرضهما أو بالجملة فيجب بر الوالدين بالقول والجسد بالباطن والظاهر (قوله الظاهر لا) قال الطرطوشي الذي عندي أنهم لا يبالغون مبلغ الآباء (قوله ويستحب التصديق الخ) محل استحباب ما ذكرنا كانا مؤمنين أيضا (قوله وينتفعان بها) ويشهد لذلك قوله في الحديث الشريف إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث وعد منها دعاء الولد الصالح ومحل طلب الدعاء لهما أن كانا مؤمنين لأن كانا كافرين فيحرم الآية ما كان للنبي والدين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قربي الآية فانها نزلت في استغفاره صلى الله عليه وسلم لعمه أبي طالب واستغفار بعض الصحابة لأبويه المشركين وأعلم أن الوجوب يحصل ولو عرّف في عمره مع قصده أداء الواجب كما تكفي المرة في وجوب الاستغفار للسلف الصالح كما قاله التفراوى استظهارا (قوله طلبوا ذلك أم لا) لكن محل الوجوب أن ظن الاستفادة لأنه من باب الأمر بالمعروف (قوله قال الله الخ) النصيحة لله هي توبيخه والاختلاص له وقوله وليكتابه أي وهو العمل به وقوله ولرسوله أي وهو حبه واتباعه وقوله ولا ثمة المسلمين

زيادة قبرهما كل جمعة لقوله صلى الله عليه وسلم من زار قبري يومه أو أحدهما كل جمعة غفر الله له وكتب يارا (و) يجب (موالاة المسلمين) بالباطن والظاهر فيحبهم ويسعى لهم في نحو الولية والتعزية (و) يجب (النصيحة لهم) أي للمسلمين فرض عين بأن يرشدهم إلى مصالحهم من أمر دينهم ودنياهم برفق وهي واجبة طلبها وذلك أم لا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله الذين المصيبة قبلها من يرشدهم إلى مصالحهم وليكتابه ولرسوله ولا ثمة المسلمين وعامتهم (و) يجب (إدبارهم) أي المسلمين (و) يجب (إدبارهم) أي المسلمين (و) يجب (إدبارهم) أي المسلمين

والمعاهد يحرم أذا هم (في نفس) فيخرج أو ضرب فأولى يقتل (أوتال) كل ما علك شرعاً ولو قل (أو عرض) بكسر العين المهملة موضع المدح والقدح من الإنسان كالحسب والتسبب وظاهره يعرض أهل الذمة والمعاهد دين وهو الظاهر ويدلله قوله تعالى وقولوا للناس حسناً وقيل لاشئ في عرض الكافر وبه قال ابن عمر وقال بالاول ابن وهب قال شيخنا العدوي والنفس أميل اليه (أو غير ذلك) كاذبة زوجة أو ولد بالنظر للزوج والوالد أو بالنظر لما قد اخلان في النفس الخ تأمل (الا) اذا كان الايذاء في النفس أو المال أو العرض من (ما أمر به الشرع من حد أو تعزير) ففيه أذية النفس ولا يحرم أو ما سئل مالك ما يأخذ من ماله مثله أو قيمته أو يكون مبتدعاً أو فاسقاً فيحكم فيه ولا يحرم أن يجاهر (لخالفة أمر الله) يقتل أو زناً أو فسق (و) حرم (التلذذ) سماع صوت (أجنبية) ليستزوجه ولا أمة ومنه ما جاز ولو كان شأنه لا يصدر إلا من نحو الغوازي إذ جاعهما إلا عظم جائز ويعلم منه أن سماع الأجنبية ولو شابته جيلة بدون قصد لذته يجوز وهو الراجح (أو أمرد) فيحرم التلذذ وقصد سماع صوته ولا فيجوز (أو بالنظر اليهما) أي ويحرم التلذذ بالنظر اليهما في غير العورة إذ فيها يحرم ولو بدون قصد لذته والعورة للرجل والمرأة معلومة وقد تقدمت في بابها (أو سماع الملامى) إلا ما تقدم في النكاح أو بالغناء) أي يحرم سماع الغناء بكسر الغين المعجمة مع المد وهو الصوت

٤٦٠

أي وهو امتثال أمرهم في غير معصية وقوله وعاءهم أي وهو ارشادهم كما قال الشارح (قوله والمعاهد) أي فهو داخل في عموم قول المصنف أهل الذمة فالنص يرجح زيادة في الإيضاح (قوله كالحسب) أي وهو ما بعد من مفاخر الآباء (قوله وقولوا للناس حسناً) أي ولفظ الناس عام يشمل المسلم والكافر (قوله وقيل لاشئ في عرض الكافر) أي لائمه (قوله وقال بالاول ابن وهب) أي بان الائمه في عرض الكافر لا يمكن لا يبلغ به كلائمه في عرض المسلم لأن قذف المسلم العقيف فيه الحد بخلاف الكافر (قوله بالنظر للزوج والوالد) معناه لا يتردى الرجل في زوجته بان يخونه فيها ولو برضاها ولا والدي ولده بان يخونه فيه (قوله ففيه أذية النفس الخ) لف وتشر مرتب مع ثقل في التركيب لا يخفى (قوله فيأخذ من ماله) أي من مال ذلك الظالم مثل ما سئل سلكه ان كان مثلياً أو جهل قدره وقوله أو قيمته أي ان كان مقوماً علم قدره (قوله بسماع صوته) متعلق ببحر تنازعه كل من التلذذ وقصد (قوله إلا ما تقدم في النكاح) أي ومن ذلك القربا بال وهو الذي المعروف بالطار فانه يجوز فيه له وسماعه في النكاح وأما الكبير وهو الطبل الكبير والمزهر ففيهما ثلاثة أقوال وتقدم بسط الكلام في الوابية (قوله فهو النفع) قال صاحب الممزية * قلن ما لئيم عنا غناء * (قوله فيندب) مثله القصائد التي اشتملت على توحيد الله والعشق في الحضرة العلية فانها محمل حديث ان من الشعر الحرام (قوله واللهو حرام كاللعب الخ) أي وهو معنى اليسر في الآية الكريمة (قوله وكالشطرنج الخ) آلات اللهو ومشهورة فسل عنها أربابها (قوله ولا فيحرم اتفاقاً) أي بان كان يجعل أو اشتمل على محرم (قوله إلا ما في المسابقة) أي ليس بكل ما يلعب به المؤمن باطل الملاعبة الرجل لمرأته وتأديبه فرسه ورميه عن قوسه (قوله وهي من الكبار الخ) أي لما صح أنه صلى الله عليه وسلم قال ألا أنبئكم با كبر الكبائر ثلاثاً قلنا بلى يا رسول الله قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين وكان منكثاً فجلس ثم قال ألا وقل الزور الا وشهادة الزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت (قوله وان يشهد بما لم يعلم) أي من باب أولى ان يشهد بما لم يعلم خلانه (قوله ويحرم هجران الشخص المسلم) أي لا الكافر فلا يحرم هجره بل هو

الذي يطرب السامع وأما بالمدح مع الفتح فهو النفع وبالكسر مسح القصر اليسار مقابل الفقر وأما يضم الغين فلحن ليس له معنى (المشتمل على محرم) فان لم يشتمل على محرم فمكروه ما لم يشتمل على مدح النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله فيندب (واللهو) حرام كاللعب بالنرد المسمى في مصر بالطاوله فيحرم كان بعوض أو بدونه لانه يوقع العداوة ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة وكالشطرنج والسبجة والطاب والمنقلة واستظهر بعض كراهة المنقلة والطاب ومحملة بدون عوض واشتمال على محرم ولا فيحرم اتفاقاً

الواجب

(واللعب إلا ما في المسابقة) من جوازها بالليل والابل

والسهم يجعل كغير الثلاثة بغير جعل كما تقدم تفصيله (و) يحرم (قول الزور) يحتمل أن مراده شهادة الزور فيكون قوله (والباطل) أعم ويحتمل أنه عطف تفسير وتكون شهادة الزور داخله فيه وهي من الكبائر أن يشهد بما لم يعلم ولو وافق الواقع (و) يحرم (الكذب) اعلم أنه تعتر به الأحكام فيكون واجباً لا نقاد نفس معصومة أو مال معصوم من ظلم حتى لو حلف لا كفارة عليه عند التثاني وعليه الكفارة عند التمام وتعم حرام تكفير التوبة كالأخبار عن شئ غير ما هو عليه غير ضرورة ومن الكذب الحرام الثناء على الغير بما ليس فيه والعزيمة على الغير باللسان مع كونه لم يهزم بقلبه بل قال أنزل عندنا حياة لعله يمتنع أو يقتطع به حق امرئ غير حربي فتجب منه التوبة ورده أو المسامحة ويكون مندوباً كالأخبار الكفار بقوة المسلمين وليس فيهم قوة ويكون مكروهاً كالكذب للزوجة وقيل سباح كالكذب للأصلاحيين متشاكين واليه أشار بقوله (الاضرورة) يحرم (هجران) الشخص (المسلم فرقة ثلاث) أي أيامه القوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لمسلم أن يجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام فمن زاد على الثلاث فهو جرحه في نفسه أدته ويعلم منه أن هجران الثلاث ليس بحرام وهو كذلك

بل مكروه ولما كان طبع الانسان الغضب وسعه الشارح في الثلاث دون الزائد (الاوجه شرعي) فلا يصح له ان يخرج من حجره
 الشيخ والوالد والزوج عند ارتكاب ما لا ينبغي وأما هجر ذي بدعة محرمة فواجب كاهل الاعتزال والمكس والظلمة الاخشوف ضرر
 وأما صاحب بدعة مكروهة كتطويل الثياب فتقبل هجره مندوب وقيل مباح (والسلام يخرج منه) أي من الهجران ان قوى به
 الخروج والا كان نقا (ولا ينبغي ترك كلامه بعد ذلك) أي بعد السلام المنوي بالخروج لان في الترك ظن سوء به من يقاته على
 الهجران فان ترك كلامه بعد السلام ثلاث ليال فهو جرح لا يحرم الا ان زاد على الثلاث فان سلم نأوا بالخروج فخرج وهكذا تأمل
 (و) يحرم على الراجح وقيل يكره (أكل كتوم) بالثلاثة وبالفاء كما في القرآن أدخلت الكاف كل ماله رائحة كريهة كبصل فيه غير
 مطبوخ أو لم تذهب رائحته بخل والافلايخ (في مسجد) كان مسجد خطبة أم لا (أو دخوله لا كله) فيحرم على من أكل شيئا من ذلك
 دخول المسجد ولو لم يكن به أحد (و) يحرم (مضجوره) أي أكل ذلك ثم مثله الفجل حيث كان يتجشأ منه (بجامع المسلمين) كبصل عتيق
 وحلق ذكر وعلم ووليمة ومثل أكل ذلك من به جرح له رائحة كريهة أو فيه صنان ٤٦١ واحترز بالمسجد عن السوق فلا

يحرم بل يكره (وينبغي
 للعبد) أي يستحب لما يأتي
 أنه من كمال الايمان (أن
 يحب لانيه) المؤمن
 (ما يحب لنفسه) من
 الطاعة والاشياء المباحة
 كاللباس الحسنة (وهو
 علامة كمال الايمان)
 لما ورد في الصحيح من قوله
 صلى الله عليه وسلم
 لا يؤمن أحدكم حتى يحب
 لانيه ما يحب لنفسه أي
 الايمان الكامل اذا وصل
 الايمان حاصل بتصديقه
 صلى الله عليه وسلم (و)
 ينبغي أي يستحب للعبد
 (أن يعفو عن ظلمه) أي
 من مكارم الاخلاق أن
 يسامح من تعدى عليه بشتم
 أو ضرب أو أخذ مال (و)
 ينبغي للعبد أن (يصل من
 قطعه) أي يصل مودة

الواجب لحمة موالاة (قوله بل مكروه) وقال أبو الحسن على الرسالة بل هو جائز (قوله الاخشوف
 ضرر) أي فيدار بهم بظواهرهم مع هجرهم بباطنه (قوله وأما صاحب بدعة مكروهة) أي فالبدعة
 تعتبرها الاحكام الخمسة الوجوب كتدوين الكتب والفدي كاحداث المدارس والكراهة كتطويل
 الثياب والاباحة كاتخاذ المناخل والتوسع في الماء كل والمكره كالكموس (قوله فان سلم نأوا بالخروج
 خرج) محمل ذلك ان لم يكن بينهما مزيد مودة واجتماع على خير والافلايخ في الخروج السلام
 وحده بل لابد من العود للحالة الاولى (قوله ويحرم على الراجح) أي لقوله في الحديث الشريف من أكل
 من هذه الشجرة فلا يقرب من مسجدنا ليؤذي بنا ريح الثوم (قوله فيحرم على من أكل شيئا من ذلك دخول
 المسجد) أي حادمت الرائحة باقية فان أزالها بشيء أو زالت من نفسها فلا يمنع (قوله أن يحب لانيه)
 احتراز به عن الرسول صلى الله عليه وسلم فان العبد لا يكون مؤمنا حتى يكون أحب اليه من ماله وولده
 ونفسه أفاده التثاني في شرح الرسالة (قوله المؤمن) احتراز به عن الكافر فلا يجب له شيئا مادام كافرا
 والافن الايمان أن يحب له الاسلام وما يترتب عليه من كل ما يمتناه لنفسه (قوله أن يعفو عن ظلمه الخ)
 قال تعالى فاعفوا وأصلح فاجره على الله وقال أيضا وان صبر وغفران ذلك لمن عزم الامور (قوله أمرني
 ربي الخ) أي ولقوله تعالى والكافرين الغيظ والعافين عن الناس الآية والاصل عدم الخصوصية
 الادليل ولم يقد دليل على خصوصيته صلى الله عليه وسلم بذلك (قوله وقد يعرض الوجوب لهذه
 الاشياء) أي التي هي العفو عن ظلمه ووصل من قطعه واعطاء من حرمه (قوله الى أربعين دارا)
 أي من كل جهة (قوله ككف الاذى الخ) انق وشر مرتب (قوله ودفع ضرر لقادر) أي باليد
 أو اللسان (قوله والبشرى في وجهه) أي البشر وطلاقة الوجه (قوله وقد يكون واجبا الخ) أي لكونه
 في ترك الاكرام مفسدة أو لكونه الضيف مضطرا ولم يجد سوى من نزل به (قوله الى آخر ما تقدم)
 أي في الجار (قوله بكفاية ما يحتاجه) أي على حسب طاقة المنزل عنده (قوله وان يلقه بيده)
 أي ان لم تكن نفس الضيف تأنف من ذلك (قوله وليحسن العبد وجوبا الى نفسه) أي لان حق
 نفسه مقدم على كل الحقوق بل سائر المحاسن المأمور بها تعود على نفسه قال تعالى ان أحسنتم

من قطع مودته عنه وظاهر العموم وهو أولى من قصره على ذي الرحم (و) يندب للعبد أن (يعطي من حرمه) لقوله صلى الله عليه وسلم
 أمرني ربي أن أصل من قطعني وأعطى من حرمي وأعفو عن ظلمي وروي ينادي مناد يوم القيامة أين الذين كانت أجورهم على الله
 فلا يقوم الا من عفا وروى من كظم غيظا وهو يقدر على انفاذه ملاً الله قلبه أمنا وإيمانا وقد يعرض الوجوب لهذه الاشياء خوفا
 مفسدة (و) ينبغي للعبد (أن يكرم جاره) اعلم أن الجار الى أربعين دارا والكرامة تكون فرض عين أو كفاية أو مندوباً ككف
 الاذى ودفع ضرر لقادر والبشرى في وجهه والاهداء (و) أن يكرم (ضيفه) من مال البيت نازلا بل وقد يكون واجبا الى آخر ما تقدم
 وسواء كان غنيا أو فقيرا فله الاكرام بكفاية ما يحتاجه من فرش وما كل ومشرى وتجهيز ماء ليغتسل به حين نزوله وجلس رب الدار
 دون مكان الضيف وان يلقه بيده فقد قال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره ومن كان يؤمن بالله واليوم
 الآخر فليكرم ضيفه وقال صلى الله عليه وسلم اذا أكل أحدكم مع الضيف فليلقه بيده فاذا فعل ذلك كتب له به عمل سنة صيام نهارها وقيام
 ليها (وليحسن) العبد وجوبا (الى نفسه بما يقع موبقات الآخرة والنيا) كلام جامع واضح نسأل الله التوفيق ويطلب من العبد
 أن يكون (متجافيا) متباعد

متغالا (عن عروب غيره) فلا يظن بشيء الا خيرا (ناظر العيوب نفسه بحسبها) للنفس (عليها) أي على الذنوب (راجيا) من الله
 الكرام (غفرانها) فانه وان عظمت وكثرت عفو الله أعظم وفي الحديث اذن لنا أعظم أم السماء والارض فقال النبي فقال صلى الله عليه
 وسلم اذن لنا أعظم أم عفو الله فقال تعالى فقال صلى الله عليه وسلم قل اللهم مغفرتك أوسع من ذنوبي ورجعتك أرجى لي من
 عني (خائف من سطوة الله تعالى) فانه وان أهمل المذنب رجبا أخذه أخذ عزيز مقتدر نسأل الله العفو (فصل سن) عينا (لا كل
 وشارب) ولو صيبا (تسمية) ويندب ٤٦٢ الجهر بها لينبه الغافل ويتعلم الجاهل وان نسج في أوله أي بها حيث ذكرها

أحسنتم لانفسكم (قوله ناظر العيوب نفسه) أي في الحديث اذا اراد الله بعبده خيرا بصره عيوبه
 وقال بعضهم

معيب على الانسان ينسى عيوبه • ويدكر عيبا في أخيه قد اختفى
 فلو كان ذا عقل لمعاب غيره • وفيه عيوب لو رآها بها كتنى

(قوله ورجعتك أرجى لي من عني) هو معنى قول العارفين الاعتماد على العمل نقص في الايمان وفي هذا
 المعنى قال بعضهم

ذنوبي وان فكرت فيها كثيرة • ورجة ربي من ذنوبي أوسع
 وما طمعت في صالح قد علمته • ولكنني في رحمة الله أطمع

(قوله خائف من سطوة الله تعالى) قال تعالى فلا يمان مكراته الا القوم الخاسرون فتحصل انه يلزمه
 الرجاء والخوف جميعا بين هذه الآية وبين قوله تعالى قل يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم لا تقنطوا
 من رحمة الله فيكون الرجاء والخوف منه كجناحي الطائر لكن في حال الصحة يغلب الخوف كما قال المصنف
 رضي الله عنه في الخبر

وغلب الخوف على الرجاء • ورسولك بلا تنائي

(فصل سن عينا) شروع منه في آداب الاكل والشرب والآداب المذكورة ثلاثة أشياء سوابق
 ومقارن وقولوا حق فمن السوابق قوله سن لا كل وشارب تسمية الخ وقوله عينا أي خلافا للسادة الشافعية
 حيث قالوا انها سنة كماية اذا قام بها البعض سقط عن الباقي (قوله أحذر ارجين) أي والآخر يكملها
 وهو المستدلان في التكميل تذكار نعمة المنعم وورد في الحديث زيادة على التسمية وبارك لنا في ما رزقنا
 وان كان الطعام لبنيا يزيد على ذلك وزدنا منه (قوله تناول باليمين) أي لتبرأ اذا كل أحدكم فليأكل كل
 بيمينه واذ شرب فليشرب بيمينه فان الشيطان يأكل شماله ويشرب شماله واختلف الشيوخ في
 أكله فقبل حقيقة وفيل مجازا عن الشم وفيه شيء مع قوله في الرواية انه يتقاياما كله (قوله كحمده بعد
 الفراغ) أي وكان صلى الله عليه وسلم يقول عند فراغه الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين
 (قوله خوفا من حصول الخجل للغير الخ) هذا هو الفرق بين نذب الجهر بالتسمية واسرار الحمد
 (قوله أي في أثناءه وابتدائه) أي ان قصد التسنن (قوله اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم)
 أي قولاً وفعلاً في الحديث اذا أكل أحدكم طعاما ولا يمسح يده حتى يلعقها أو يلعقها زاد الترمذي
 فانه لا بد من البركة في أول طعامه أو آخره وورد أيضا ان من لعق الأصابع من الطعام وشرب غسالتها
 عوفي في نفسه من الجنون والجذام والبرص هو وولده وورد أيضا من التخط فقامن الارض وأكلها
 كان كن أعرق رقبته وورد أنه مهر الخور العين وان من داوم على ذلك لم يزل في سعة (قوله فيحمل على
 ما اذا كان باليد شيء) مثله ما اذا كانت تقوس الحاضر ين تأفف من ترك الغسل أو يكون من
 في المجلس يده فحتاج للغسل ويقتدى به وبالجملة غسل اليد قبل الطعام وان لم يكن سنة عندنا

فيقول بسم الله في أوله
 ووسطه وآخره فان الشيطان
 يتقاياما كله خارج الاناء
 والاقتصار على بسم الله
 أحد راجحين (ونذب)
 لا كل وشارب (تناوله
 باليمين) وسينص على
 كراهة ضده (كحمده بعد
 الفراغ) تشبه في النذب
 ويندب أن يكون سرا خروفا
 من حصول الخجل للغير
 قبل الشبع ويندب
 الصلاة والسلام على
 الواسطة في كل نعمة سيدنا
 محمد صلى الله عليه وسلم
 وعلى آله وقولهم يكره
 في الاكل أي في أثناءه
 وابتدائه (و) ينذب (لحق
 الاصابع) ولا تحديديما
 يتدأ بلعقه وسيد كراهه
 يتناول بغير الخضر (عما
 تعالى بها) من الطعام اقتداء
 برسول الله صلى الله عليه
 وسلم فانه كان يلعق أصابعه
 قبل الغسل وفيه مراعاة
 النعمة وهم النفس ثم
 بعدلها ان لم يكن في
 الطعام دسم فلا يطلب
 يغسلها بل مسحها بعضها
 ببعض أوقى من تدبيل

وان كان فيه غمر فيندب غسلها كما قال (وغسلها باكشنان) لان

فهو

بقاء الغمر يورث الجنون أو البرص أو أذية الهوام له وسيد كرم ما يكره غسل اليد به وأما غسله ما قبل الطعام فاما مشهور وعندنا كراهة قال
 مالك وليس العمل على قوله صلى الله عليه وسلم الغسل قبل الطعام ينقي العقر وبعد ينقي الثم أي ليس عمل أهل المدينة عليه ومذهبه تقديم
 العمل على الحديث الصحيح لهم بحاله صلى الله عليه وسلم فما خالفوا الحديث الا لكونه صلى الله عليه وسلم فعل خلافه وقد غسل امامنا مالك
 رضي الله عنه ومعه قبل الطعام فيحمل على ما اذا كان باليد شيء وعليه يذهب بالطعام وأما غسله الا كل فيقدم الضيف كما وفي الامام
 مالك مع الامام الشافعي

حين نزل عنده بالمدينة المنورة على ما كنهها افضل الصلاة والسلام (و) يندب (لخليل ما بالاسنان مما يتعلق بها) من بقايا الطعام لقوله صلى الله عليه وسلم نقوا افواهكم بالخل فانها يجالس الملائكة وايضا امر على الملائكة من بقايا ما بين الاسنان واعلم انه يجوز بلع ما بين الاسنان الا لخلطه بدم فليس بمجرد التغير يصير نجسا خلافا لما قيل (و) يندب (تنظيف الفم) بالضمضة والسواك ويتأكد ذلك عند ارادة الصلاة (و) يطلب (تخفيف المعدة) بتقليل الطعام والشراب على قدر لا يترتب عليه ضرر ولا كسل عن عبادة فقد يكون الشبع مبيحا في عبادة واجبة فيجب وقده يترتب عليه ترك واجب فيجزم أو ترك مستحب فيكره وان لم يترتب عليه شيء فيباح (و) يندب (الاكل مما يليك) ان اكلت مع غيرك من غير ولدوز وجه ورقيق اذ لا يطلب بالادب معهم وهم يطلبون وقد أمر صلى الله عليه وسلم عمر بن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين اكل معه من فواحي الصفقة بقوله صلى الله عليه وسلم لا كل مما يليك فيكره الا كل من غير ما يليه لانه ينسب الشره وقال صلى الله عليه وسلم لعكرات رضي الله عنه حين اكل معه ثريدا كل من موضع واحد فانه طعام واحد ثم اتي صلى الله عليه وسلم بطبق فيه ألوان من الرطب فجعل يأكل من بين يديه فقال صلى الله عليه وسلم كل من حيث شئت فانه غير لون واحد فلما قال المصنف (الافى نحوفا كهة) أى مما هو أنواع كما في الحديث ٤٦٣ ونحوها كالأطعمة المختلفة

(و) يندب (أن لا يأخذ لقمة الا بعد بلع ما في فيه) فاحذها قبل ذلك مكرره لئلا ينسب للشره (و) يندب أن يأخذها (بأعدا انصر) ان لم يحتج لخنصر والحاصل أن المطلوب الاكل بالابهام والسجادة والوسطى لما روى عنه صلى الله عليه وسلم الا كل باصبع أو كل الشيطان وباصبعين أو كل الجبارة والملائكة أو كل الانبياء فلا ير يدان لم يحتج لغيرها وقد أكل صلى الله عليه وسلم باللائة وبالاربعة وبالخمسة على حسب الطعام (و) يندب (نية) بالاكل (حسنة) لحسن متعلقها

فهو بدعة حسنة (قوله حين نزل عنده بالمدينة) أى كان الامام الشافعى ضيفا للامام مالك (قوله خلافا لما قيل) أى فانه قول حكاه بعض شراح الرسالة بقوله لو تغير عن حالة الطعام لا يجوز بلعه لانه صار نجسا ونظر بعضهم في نجاسته فادعى انه باق على طهارته وقال صاحب المدخل نجاسة ما بين الاسنان ليست بمجرد تغيره بل لما يغلب على الظن من مخالطته لشيء من دم اللسان (قوله ويندب تنظيف الفم الخ) ظاهره وان لم يمكن في الطعام دمه لم يتقدم انه ليس امر على الملائكة من بقايا ما بين الاسنان وقوله وطلب تخفيف المعدة الخ قال في الرسالة ومن آداب الاكل أن تجعل بطنك ثلاثا لطعام وثلاثا للشراب وثلاثا للنفس قال شارحها الاعتدال الجسد وخنقه لانه يترتب على الشبع ثقل البدن وهو يورث الكسل عن العبادة ولانه اذا اكثر من الاكل لما بقي للنفس موضع الاعلى وجهه يضر به ولما ورد المعدة بيت الداء والحمية رأس الداء أى وأصل كل داء البردة والحمية خاوا البطن من الطعام والبردة ادخال الطعام على الطعام قال سهل التستري السيركة في خصال أربع بها صارت الابدال ابدال الاخاص البطون والعزلة عن الخلق والصمت وسهر الليل وقال العارفون أيضا الشبع من الخلال يقسى القلب ويقل الحفظ ويفسد العقل ويكثر الشهوة ويقوى جنود الشيطان ويفسد الجسد ما بالك بالحرام (قوله على قدر لا يترتب عليه ضرر) أى لان النخسة قد تكون شر من الشبع قال صاحب البردة

واخش الدسائس من جوع ومن شبع * فرس مخمصة شر من التخم (قوله من غير ولدوز وجه ورقيق) أى والجوع لك (قوله فقد تناول صلى الله عليه وسلم الاعرابي الخ) أى وورد ايضا انه صلى الله عليه وسلم اتي بشراب فشرب منه وعن يمينه غلام وعن يساره الاشياخ فقال صلى الله عليه وسلم لا تأذن لي أن أعطي هؤلاء فقال لا والله يا رسول الله لا أؤثر بنصيبى منك أحدا قال

(كقائمة البنية) والتهقوى على الطاعة وشكر النعم (و) يندب (تنعيم المضغ) أى المضغ أو براد بقميصه المجالسة فيه حتى يصير المضموغ باعما يلهذه ويسهل بلعه ويخف على المعدة (و) يندب (مص الماء) وسيد كرم محترزه وهو أن العب مكرره لقوله صلى الله عليه وسلم اذا شرب أحدكم فليمص مصا ولا يعب عباقان الكباد من العب اه والكباد يوزن غراب وجع الكبد ومثل الماء كل مائع كلب (و) يندب (امانة) ابعاد (القدح) حين التنفس حالة الشرب (ثم عوده) أى القدح افيه (مسميا) عند وضعه على فيه (حامدا) عند اباتته فعل ذلك (ثلاثا) وهذا هو الراجح وقيل يجوز الشرب في مرة على حد سواء والراجح أنه خلاف الاولى أو كرهه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا شرب أحدكم فليتنفس ثلاث مرات فانه أهنا وأمر بالهمزة ثم ما وأخطأ من قرأها بالالف (و) يندب (مناولة من على اليمين) وان تعدد (ان كان) على يمينه أحد قبل مناولة من على يساره ولو كان مفضولا فقد تناول صلى الله عليه وسلم الاعرابي الذي كان على يمينه قبل أن يكره الذي كان جالسا على يساره وليس لمن على اليمين أن يؤثر غيره بل ان لم يشرب سقط حقه فان كانوا جالسين أمام الشارب فيبدأ بأكثرهم (وكره عبه) يقال عب الحمام الماء شرب من غير مص وتقدم دليله (و) يكره (النفخ في الطعام) لما فيه من اهانة الطعام مما يخرج من الريق وعليه يكره ولو أكل وحده وسواء كان في يده أو في الأناء

وكانت بعض النسخ بالثاني وقبل الغلة اذ به الا كل معناه وعلى ذلك كان قوله (والشرب) لما ورد من النهي عن ذلك فيهما عن النبي صلى الله عليه وسلم (كأن كتاب) يكره التفتيح فيه لشرفه كأن قفها أو حذبا أو قرأنا وكان صلى الله عليه وسلم يترتب الكتاب ولكن اعترض ابن عمر على ابن أبي زيد بأنه لم يثبت حديث يفيد النهي عن التفتيح في الكتاب اهـ ولكن قد يقال ابن أبي زيد مطلع ومن حفظ جهة على من لم يحفظ (و) يكره (التنفس في الأثناء) حال الشرب وقد تقدم أنه يندب التنفس خارج الأثناء وربما كان نفسه كرهها في غير الأثناء حتى يصير ذارئة كرهه يعرفها حتى النساء ويتكلمون بقبس في الشارب كما قرره شيخنا الأمير (و) يكره (التناول) للما كول والمثروب (ب) اليد (اليسرى) حيث أمكن باليمنى (و) يكره (الانكاء) حال الاكل على جنبه (والافتراش) التربع بل المطالب جالس كجلوسه صلى الله عليه وسلم أن يقيم ركبته اليمنى أو مع اليسرى أو مجلس كالصلاة وجنا صلى الله عليه وسلم مرة على ركبته حين أهديت له شاة ٤٦٤ فقيل له ما هذه الجلسة فقال صلى الله عليه وسلم ان الله جعلني عبدا كرمي عا ولم

فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في يده يعني أعطاه (قوله وخمسه بعض بالثاني) أي الطعام الذي في الأثناء (قوله يترتب الكتاب) أي وقد شاع على الاستئناس ما خاب كتاب رب (قوله ومن حفظ الخ) من اسم موصول مبتدأ وحفظ صلتها وجهه خبره وعلى من لم يحفظ متعلق بحذوف صفة لجة (قوله بقبس في الشارب) أي فيه بمعنى أنهم يقولون ان فيه أضر (قوله ويكره الانكاء الخ) سئل مالك عن الرجل يأكل وهو واضع يده على الأرض فقال اني لا أبتغيه وأكرهه وما سمعت فيه شيئا والسنة على الاكل جالس على الأرض على هيئة مطمئن عليها ولا يأكل مضطجعا على بطنه ولا منكئا على ظهره لما فيه من البعد عن التواضع ووقت الاكل وقت تواضع وشكر الله على نعمه اهـ (قوله أن يقيم ركبته اليمنى الخ) أشار الشارح ثلاثها تلبسوس الاكل (قوله وان لم يكن لحم) أي رائد فوق المرق والافارق لا يكون الا للما الذي طبخ فيه اللحم كما أن التريدام للمفتوت فيه كما قال الشاعر اذا ما الحيز تأدمه بلحم * فذا وأمانة الله التريد

يجعلني جبارا عنيد أوقال أنا أنا عبدا كل كيايا كل العبد وأجلس كما يجلس العبد لان السيادة والعظمة انما تكون لله تعالى (و) يكره الاكل (من رأس الثريد) لان البركة تنزل على وسطه وفي رواية اذا أكل أحدكم طعاما فلا يأكل من أهل الصفرة وهذه تشبه غير الثريد والثريد ما يغت من الخبز ثم يسيل بالمرق وان لم يكن لحم ولا ينبغي قسم الرغيف بالخنجربل باليد ولا يقسم من وسطه بل من حواشيه والسنة في اللحم أن يؤكل بعد الطعام وأن ينش قال صلى الله عليه وسلم خير ادمك اللحم وقال صلى الله عليه وسلم سيد ادم الدنيا والآخرة اللحم (و) يكره (غسل اليد بالطعام) كدقيق الخنطة وكذا مسح اليد به

ويقاس عليه في الآداب كل فت في طعام لانه يسمى تريدا عرفا وان كان لا يسمى تريدا شرعا (قوله أن يؤكل بعد الطعام) أي وحيد فمما شاع من قولهم ابدوا بسيد الطعام فعلى فرض صحته لم يأخذه مالك (قوله خير ادمك اللحم) ليس فيه ولا فيما بعده دليل على النهي والمناسب أن يستدل بقوله صلى الله عليه وسلم ادن العظم من فيك فانه أمانا وأمرأ (قوله وهي أدنى من اليد) أي فان كانت الكراهة من أجل التهاون ففي المسح بالرجل أعظم تهاونا وحشة فلا كراهة لان فعل الصحابة جهة (قوله قبل أن يخلوا بالماء) عائد على دقيق الترمس والحلبة (قوله فيحرم الاستبداد بترائد) قال الفقهاء اوى اختلاف هل النهي للآداب أو لثلا يأخذ كل واحد أكثر من حقه فعلى الاول يكون نهى كراهة وعلى الثاني يكون للحرمة قال الاقهي (مسألة) هل الطعام المقدم للضيوف يملكونه بمجرد التقديم أولا لا يملكونه الا بالاكل وعلى كل لا يجوز زلواحد من الضيوف أن يعطي أحدا منه شيئا بغير إذن صاحبه بناء على أنه لا يملكه الا بالاكل أو بغير إذن من بقية أصحابه بناء على ملكهم له بالتقديم فعلى الاول البرة باذن بعضهم وعلى الثاني البرة باذن صاحب الطعام

(فصل سن) (قوله سيد كراها كفاية) أي على المشهور (قوله لكن يخرج الكافر من عموم الغير) مثله شابة ليست محرما وقاضى حاجة ومكران ومجنون ومن تعلم أنه لا يرسلها (قوله فان سلموا علينا

وهذا هو المعتمد وقيل يجوز زلان الصحابة كانوا مسحون أيديهم من الطعام في أقدامهم وهي أدنى من اليد ويشمل الطعام دقيق الترمس والحلبة وروى عن مالك أنه لا بأس بالتدليك به في الحمام ومذهب أبي حنيفة ليس بطعام قبل أن يخلوا بالماء (كأن خالة) أي خالة القمع لما فيها من الطعام بخلاف خالة الشعر ولا كراهة في الغسل بها أو تل بالتحلة لأنها يتوهب فيها عدم الكراهة ولا فرق في الكراهة بين زمن المسغبة وغيرها (و) يكره (القران في كتمر) أي أخذ اثنين في مرة ولو كان ملكه حيث أكل مع غيره لثلا ينسب للشركة فان كان الغير يتركها بشراء أو غيره فيحرم الاستبداد بترائدان استروا في الشركة أما وحده أو مع غيره فلا يكره (والشركة في كل شيء) مكروه (وقد يحرم) كما قلنا في الشركة (فصل سن) (قوله سيد كراها كفاية) (لداخل أو ماعلى غيره) أو راكب على ماش أو راكب فرس على راكب بغل أو جمل أو حمار وراكب البغل على راكب الجمل لكن يخرج الكافر من عموم الغير أن يكره بدوهم بالسلام فان سلموا علينا

بصفتنا

بصيغة تاردينا عليهم قال الزفراوى ويبنى النظر لو سلم واحد من لا يسن السلام عليه هل يجب رد السلام أولا ويظهر عدم وجوب رد سلامه فاذا علمت ذلك فقول الشارح رد بئنا عليهم أى لا على سبيل الوجوب وإنما يندب لقوله تعالى وقولوا للناس حسنا (قوله كتب له ثلاثون حسنة) أى لا أفضل الجمع (قوله فلا بد من ميم الجمع) أى لأن مع المسلم عليه المفظه وهم كجماعة من بنى آدم (قوله لانه الوارد) أى وحيدته فانه تمد أنه لا بد من تعريف سلام الابتداء والاثبات بجمع الجمع بخلاف رد السلام (قوله الرد على المسلم الخ) إنما وجب الرد لقوله تعالى وإذا جئتم بحجة فحيوا باحسن منها أو ردوها (قوله نعم ان كان المسلم أمم) مثله البعيد (قوله يرد عليه بالاشارة) الباء لله صاحبة أى يرد عليه باللفظ مصاحبا للاشارة لأنه يرد بالاشارة فقط (قوله وأما على كلام التلقين) أى من جواز النقص في الردية عدم عن الشيخ العدوى ما يفيد اعتماده (قوله والمصافحة) معطوف على الزيادة وجعله الشارح مبتدأ خبره محذوف وهو لا دليل عليه في الكلام (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم تصافحوا الخ) أى وتسلموا من مسلمين يلتقيان فيتصافحان الاغفر لهما قبل أن يفترقا (قوله والشحناء بالمدة) أى وهى البغضاء (قوله ولا تجوز مصافحة الرجل المرأة) أى الأجنبية وإنما المستحسن المصافحة بين الرجلين أو بين المرأتين لا بين رجل وامرأة أجنبية والدليل على حسن المصافحة ما تقدم وقوله صلى الله عليه وسلم لمن قال له يا رسول الله الرجل منا يلقى أخاه أو صديقه أيعنى له قال لا قال أقبلت فقهو يقبله قال لا قال أيا خذ بيده وبصافحه قال نعم قال الزفراوى وأفتى بعض العلماء بجواز الاحتناء إذا لم يصل لحدا الركوع الشرعى (قوله جعفر) أى ابن عمه أخا على بن أبى طالب كرم الله وجهه (قوله لان العمل حجة) فديقال ان الكارأى أن عمل أهل المدينة على عدم فعلها (قوله وروى ان سعد بن مالك قبل يده) أى وروى أن أهرابا قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أرني آية فقال اذهب الى تلك الشجرة وقل لها النبي صلى الله عليه وسلم يدعوك فتحركت عينا وشمالا وأقبلت الى النبي صلى الله عليه وسلم وهى تقول السلام عليك يا رسول الله فقال

بصيغة تاردينا عليهم قال الزفراوى ويبنى النظر لو سلم واحد من لا يسن السلام عليه هل يجب رد السلام أولا ويظهر عدم وجوب رد سلامه فاذا علمت ذلك فقول الشارح رد بئنا عليهم أى لا على سبيل الوجوب وإنما يندب لقوله تعالى وقولوا للناس حسنا (قوله كتب له ثلاثون حسنة) أى لا أفضل الجمع (قوله فلا بد من ميم الجمع) أى لأن مع المسلم عليه المفظه وهم كجماعة من بنى آدم (قوله لانه الوارد) أى وحيدته فانه تمد أنه لا بد من تعريف سلام الابتداء والاثبات بجمع الجمع بخلاف رد السلام (قوله الرد على المسلم الخ) إنما وجب الرد لقوله تعالى وإذا جئتم بحجة فحيوا باحسن منها أو ردوها (قوله نعم ان كان المسلم أمم) مثله البعيد (قوله يرد عليه بالاشارة) الباء لله صاحبة أى يرد عليه باللفظ مصاحبا للاشارة لأنه يرد بالاشارة فقط (قوله وأما على كلام التلقين) أى من جواز النقص في الردية عدم عن الشيخ العدوى ما يفيد اعتماده (قوله والمصافحة) معطوف على الزيادة وجعله الشارح مبتدأ خبره محذوف وهو لا دليل عليه في الكلام (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم تصافحوا الخ) أى وتسلموا من مسلمين يلتقيان فيتصافحان الاغفر لهما قبل أن يفترقا (قوله والشحناء بالمدة) أى وهى البغضاء (قوله ولا تجوز مصافحة الرجل المرأة) أى الأجنبية وإنما المستحسن المصافحة بين الرجلين أو بين المرأتين لا بين رجل وامرأة أجنبية والدليل على حسن المصافحة ما تقدم وقوله صلى الله عليه وسلم لمن قال له يا رسول الله الرجل منا يلقى أخاه أو صديقه أيعنى له قال لا قال أقبلت فقهو يقبله قال لا قال أيا خذ بيده وبصافحه قال نعم قال الزفراوى وأفتى بعض العلماء بجواز الاحتناء إذا لم يصل لحدا الركوع الشرعى (قوله جعفر) أى ابن عمه أخا على بن أبى طالب كرم الله وجهه (قوله لان العمل حجة) فديقال ان الكارأى أن عمل أهل المدينة على عدم فعلها (قوله وروى ان سعد بن مالك قبل يده) أى وروى أن أهرابا قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أرني آية فقال اذهب الى تلك الشجرة وقل لها النبي صلى الله عليه وسلم يدعوك فتحركت عينا وشمالا وأقبلت الى النبي صلى الله عليه وسلم وهى تقول السلام عليك يا رسول الله فقال

ميم الجمع كما يكفى لو نطق فيه بصيغة الابتداء (ونذب للراد الزيادة للبركة) حيث اقتصر المسلم على أقل منها على ما قاله وهو المشهور ومن وجوب الرد مثل الابتداء وأما على كلام التلقين فالندب ولو أتم المسلم بالبركة تأمل (والمصافحة) متدوية على المشهور وقيل مكروهة وهو وضع أحد الملاقين بطن كفه على بطن كف الآخر إلى آخر السلام أو الكلام لقوله صلى الله عليه وسلم تصافحوا يذهب الغل عنكم وتهادوا تحابوا وتذهب الشحناء قوله صلى الله عليه وسلم يذهب عنكم يذهب مجزوم في جواب الأمر

٥٩ - صاوى - في

حرك بالكسر تخلصا والغل بكسر الغين المحققا على يذهب وتهادوا بفتح الدال والشحناء بالمد ويكره خطاف اليد بسرعة كما يكره تقبيل يده نفسه بعد المصافحة وتقبيل يده صاحبه حينما على ما يأتي في المصنف ولا تجوز مصافحة الرجل المرأة ولو متجالة لان المباح الزينة فقط ولا المسلم الكافر الا لضرورة (لا) تندب (المعائقة) بل تكره عند مالك وهو المشهور لانه وان ورد أنه صلى الله عليه وسلم عاتق سيدنا جعفر حين قدم من السفر فعلة الكراهة من كون النفوس تنفر منها تنقية فيه صلى الله عليه وسلم وقال سفيان بن عيينة وهو من كبار المجتهدين بجوازها ويشهد له قول الشعبي كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم إذا التقوا تصافحوا فاذا قدموا من سفر ما تقوا وهذا يرد على المشهور لان العمل بحجة لكن المعتمد ما تقدم (و) لا يندب (تقبيل اليد) بل يكره والمراد بالغير وأما يده نفسه فليس الشأن فعل ذلك وان وقع فيكره وحمل كراهة تقبيل اليدان كان المقبل مسلما فلا تقبل يدك كافر فلا كراهة (الا لمن ترجى بركنه) وعليه حمل ما صح أن وفده عبد القيس لما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم ابتدروا يديه ورجليه وروى ان سعد بن مالك قبل يده صلى الله عليه وسلم (من راد الشيخ خ وصال) فلا يكره بل بطلب وحكم غير اليد من الاعتناء كالرأس والكشف والقدم كاليد منها وطبها وقال سيدى أحمد زرر وقتهنا الله به وعمل الناس عن الجواز

[illegible]

وسلم الدعاء مفتاح الرحمة
وفي رواية الدعاء سلاح
المؤمن وفي رواية الدعاء
جند من أجناد الله
(و) يندب (التمودق
جميع الاحوال) كعند
دخول المنزل يقول بسم
الله ما شاء الله وعند الخروج
كما روى عنه صلى الله عليه
وسلم كان يقول عند خروجه
من المنزل اللهم اني أعوذ
بك ان أضل أو أضل أو
أزل أو أزل أو أظلم أو أظلم
أو أجهل أو يجهل علي
روى اذا قال عند خروجه

في العظام (قوله وتذكروا نسي) أي بان يقول الحمد لله رب العالمين كما قال بعضهم
من يسبقن عاتسا بالحمد يامن من * شوص ولوص وعلوص كذا وردا
عنيت بالشوص داء الضر من ثم بما * يليه للاذن والظن استمع رشدا
(قوله بسبب البخارات المجتمعة) أي وقد يكون لمرض (قوله أو ظهر السرى) أي لا باطنها له معد
لازالة الاقذار (قوله ان كان في غير الصلاة) أي وأما في الصلاة فيسطلها التفلن كان عمدا أو جهلا
(قوله وان كان قد فر من الزحف) بالغ عليه لانه من أكبر الكبائر بعد الشرك بالله (قوله أن أضل أو أضل
الح) الاول في كل بني للعامل والثاني مني للفعول ومعنى الجسيم ظاهر (قوله الحديث) غامه ويقولون
مائة من عند رجل قد كفي وهدي ووتى أفاده النفاوى (قوله لا اله الا أنت الحديث) غامه خلقتني
وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت أبوء لك بنعمتك على وأبوء
بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت (قوله ولا سيما عند النوم والموت) هكذا في نسخة وقد شرح
عليه الشارح وفي نسخة بايدتي اليس في هذاك (قوله فاغفر لي ما قدمت وما أخرت) تعلم منه عليه
الصلاة والسلام لأمته لعصمة من الذنوب وهذا أحسن ما يحمل عليه الحديث وهذا الدعاء مجموع
من عدة أحاديث مع زيادة وتقص غير مختلن (قوله ويجوز الرقى) عبر بالجواز رداعلى من توهم المنع
واستدل بالحديث الآتى وهو قوله صلى الله عليه وسلم يدخل الجنة من أمي سبعون ألفا الخ وبأنى

[illegible]

٤٦٨
 المذکور من اسمائه تعالی والقرآن اریض وجمع مع وحائض ونفسا عو بهیمة بعد

الجواب عنه (قوله ويتحرى ما يناسب) أي والاولى تحرى الآيات والسور التي وردت استعمالها في التعوذات والرقى (قوله على ان من الخ) أي وهو المعتمد فأى آية من كلام الله شفاء ولو اشتملت على ذم لان شفاء ما من حيث تنزلها من الله (قوله كما في الصحيحين) أي وفي صحيح مسلم أيضا عن عثمان بن العاص أنه شكا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعا يجده في جسده منذ أسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ضع يدك على الذي تألم من جسده ذلك وقل بسم الله ثلاثا وقل سبع مرات أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر قال ففعلت ذلك فذهب الله ما كان من الألم فلم أزل أمر بها أهلي وغيرهم اه وكان المصنف يقول هذا اذ رقى نفسه فان رقى غيره قال أعينه أو أعينه بالعزة الله وقدرته من شر ما يجده ويحاذر (قوله وقال أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله) أصل هذا الحديث عن أبي سعيد رضي الله عنه قال انطلق نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فساووا وهاجتي نزلوا على حى من احياء العرب فاستضافوهم فابوا أن يضيفوهم فادخ سب ذلك الحى فسعوا له بكل شيء لا ينفعه شيء فقال بعضهم لو أتيت هؤلاء الرحط الذين نزلوا بكم لعله أن يكون عندهم شيء عناؤهم فقالوا يا أيها الرحط ان سيدنا ادخ وسعينا له بكل شيء لا ينفعه شيء فهل عند أحد منكم شيء فقال بعضهم نعم انى والله لا رقى وليكن والله لقد استضعفناكم فلم نضيفوكم انما انارنا لكم حتى تجدوا الناجد لانفسنا لحوهم على قطع من الغنم فانطلق وجعل يتغل عليه ويقرأ الحمد لله رب العالمين فكانوا ناضط من عقال فانطلق يعشى وما به قلبه قال فافوهم جعلهم الذى حلوهم عليه وقال بعضهم اتسموا فقال الذى رقى لا تسموا واخفى نأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فنذ كره الذى كان تنتظروا ما أمرنا فقدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فنذ كروا له فقال وما يدريك انما رقية فقال قد أصبتم انتم سمووا وضربوا الى معكم صهما فضعل النبي صلى الله عليه وسلم اه من مختصر ابن أبى جرة فقوله ان أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله قاله في بعض روايات تلك القصة (قوله وحائض ونفساء) أي وجنب (قوله ولا يرقى بالاسماء التى لم يعرف معناها) أي ما لم تكن مروية عن ثقة كالماخوذة من كلام أبى الحسن الشاذلى كدأثرته والاسماء التى في احزاب السيد المصطفى والجليلة (قوله والجواب ان الاسترقاء الخ) وأجيب أيضا بان النهى يحمل على ما اذا اعتقد ان الرقية تؤثر بنفسها أو بقوة أو دعاء الله فيها فان الاول كفر والثاني فسق (قوله والا يحصل ضرر الخ) محتمر زقوله بما علم نفعه أى والابان تدأوى بما لم يعلم نفعه يحصل ضرر الخ (قوله وأفضل الدوا الخ) أي لما في الحديث المعدة بيت الداء والحمية رأس الدوا وأصل ككل داء البردة (قوله وينبغي تركها يوم السبت) أي لغیر قوى اليقين وتغير القدر به وامامها فلا ينبغي لها التحرز من تلك الايام لقول مالك لانعاد الايام فتعديك (قوله لا ينظر للمسحاة الا في باب الاحكام) أي التسكيفية والوضعية وأما فضائل الاعمال والآداب الحكيمة فلا تتوقف على ذلك بل يتأنس لها بالحديث الضعيف وبالأثار المروية عن السلف (قوله لا امر بمراعاة يوم الثلاثاء الخ) أي بالمحافظة على الحجامة فيها (قوله ففى التدأوى بالنار ثلاثة أحوال) انما اختلف فيه لما فى الحديث الشفاء

عليه وأفضل الدواء خفة المعدة إذا التحمه أصل كل داء (و) يجوز (الحجامة) بمعنى تستحب عند الحاجة في
 الياء وقد تجب وينبغي تركها يوم السبت والاربعاء أو ردمن احتجم يوم السبت أو يوم الاربعاء فأصابه مرض فلا يلومن الانفسه فقد
 احتجم بعض العلماء يوم الاربعاء فمرض فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في منامه فشكا اليه فنهقه لاما سمعت من احتجم يوم الاربعاء
 الخ فقال نعم ولم يكن لم يصح فقال أما يكفين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انظر الى لا ينظر للصحة لاني باب الاحكام وقد ورد
 الامر براعاة يوم الثلاثاء وعو يوم الاحد (و) يجوز (الفصد) قطع العرق لاستخراج الدم الذي يؤدي البسدر (و) يجوز التدأوى (السكى)
 الحرق بالنار وقيل يستحب وقيل يكره ففي التدأوى بالدار ثلاثة أحوال

في ثلاث شرطية محجم وشربة غسل وكية نار ولا أحب الا كتماء (قوله كابن عرس) أدخلت الكاف
 باقي ماورد اباحه قتلها في الحبل والحرم للحرم وغيره بل وما يؤذى من بني آدم كالمفسدين في الارض
 بسفل الماء وسلب الاموال وهتك الحرم (قوله وبغيرها جازر) ظاهره يشمل الماء لكن قال بعضهم
 ان الماء كالنار في الكراهة (قوله والعهد) هكذا يؤخذ زحل (قوله وله مائة حسنة الخ) ان قلت كان
 مقتضى الظاهر ان الاجر يز يد بتعدد الضربات واجيب بان القتل لما في مرة يدل على مز يد اعتناء
 القاتل بالامر ومز يد الحمية الاسلامية (قوله لانها من ذوات السموم) أي وماورد ايضا انها كانت
 تنفخ النار على ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام (قوله واعلم انها ذوات نفس سائلة الخ) هذا كرمع
 ما تقدم الا ان يقال كرهه الله كالحلاف فيه بعد ذلك (قوله ان لم يقدر على تركها) أي ان لم يكن الصبر
 عليها وانما ينهي عن قتلها لما قيل انها كثر الحيوانات تسيح حتى قيل ان صوتها جميعه ذكر ولاتها
 اطفال من نار ابراهيم ثلثها (قوله المبشرة أو الصادقة) أشار بذلك الى تنويع الحلاف (قوله وهذا اذا
 كانت من شخص يمثل امر الله الخ) هذا التقييد على حسب الغالب والافقد تكون من غير ممثل بل
 وتكون من الكفار وذلك كرويا عز يزمرور ويامن كان مع يوسف عليه السلام في السجن
 (قوله وأما تحديد الخ) هذا الكلام غير مناسب وانما الذي قاله شراح هذا الحديث ان هذا الجواب
 لا يتم الاول يعارضه ايات أخر مع أنه عارضه ايات كثره منها جزء من خمسة وعشرين جزء ومنها
 جزء من أربعين جزء ومنها جزء من سبعين (قوله أولان النبوة أنواع) أي فتارة تكون بالملك جهارا
 وهو أقسام وبالمكالة من غير واسطة وباللقاء في الروح وبالمنام (قوله فيحرم تفسيرها بما فيه)
 أي ان لم ينضم لذلك نصيرة من المعبر لان ما في ابن سيرين وابن شاذان صحيح قطعا لكن لا تعهد الناس فيه
 بل يختلف بحسب احوال الناس وأزمانهم وأشغالهم (قوله نفث بريق) أي قيل وقيل بغير ريق
 واختلف في التفعل والنفث ف قيل معناه ما واحد ولا يكونان الا بريق وقيل النفث بغير ريق وعليه
 فهو غير مناسب هنا لان المطلوب طرد الشيطان واطهارا احتقاره واستقذاره (قوله وينبغي له
 أن لا ينام) قال في حاشية الرسالة وينبغي له أن لا يعود لنامه بعد استيقاظه لانه ان عاد يعود الشيطان

ذوات السموم واعلم انها ذوات
 نفس سائلة فيمتها نجسة
 وتنجس المائع الذي يموت
 فيه وفاكالا بي حنيفة وقال
 الشافعي رضي الله عن
 الجميع بخلاف ذلك
 ويكره قتل الضفدع ان
 لم يؤذ فان آذت جاز ان لم
 يقدر على تركها والاندب
 عدم القتل ويجوز أكلها
 بالذكاة ان كانت بربة
 (والرؤيا المصاحبة) المبشرة
 أو الصادقة (جزء من ستة
 وأربعين جزءا من
 النبوة) كما ورد في
 الصحيحين وهذا اذا كانت
 من شخص يمثل امر الله
 والا فلا والاحسن عدم
 تحديد ذلك الجزء وأما
 تحديد بنصف سنة لانه
 صلى الله عليه وسلم أوحى
 اليه ثلاث وعشرون سنة
 وكان قيل ذلك يرى في

المنام ما يلقيه الملك سنة أشهر فيتوقف على حديث صحيح بانها ستة وأن ما بعد ثلاث وعشرون ولم يصح في ذلك خبر والمراد من كونها
 حزا أي في الجملة اذ فيها اطلاع على الغيب من وحده أولان النبوة أنواع لان الوحي كان يأتي على أنواع والله أعلم (وينبغي أن يقصدها)
 أي يحذر بها ويعرض ما رأى (على عالم صالح محب) لانه الذي له نور وفراسة (ولا ينبغي) أي يحرم (تعبيرها لغير عارف بها) قال تعالى
 ولا تقف ما ليس لك به علم والعلم بتفسير الرؤيا ليس من كتب كما يقع للناس من التعبير من ابن سيرين فيحرم تفسيرها بما فيه بل يكون بفهم
 الاحوال والاوقات وفراسة وعلم بالله في القراءة بفتح القاء وكسر هاء نور بتدفعه الله في القلب يدرك به الصور وقيل ظن صائب واعلم انه
 يحرم اذا علم انها على خبر أو شتر تفسيرها بالصد لانه كذب بل ان كانت شرا يقول نحو نسأل الله خيرا أو يسكت وان فسر بالصد لا يخرج
 على ما عبرت به وقيل الرؤيا على ما عبرت به ولذلك ينبغي عن قصدها على عدم خوف أن يخبر بسوء فتخرج عليه (ومن رأى) في نومه
 (ما يكره) واستيفظ من نومه (فليتقل) يضم القاء من باب قتل وكسر هاء من باب ضرب والتقل نفث بريق (على جهة) (يساره) لانها
 جهة لاقدار والشيطان فكانه يطرده بتحقيق ويكره التقل (ثلاثا) لثنا كيدي طرد الشيطان (وايقظ) فدا (اللهم اني أعوذ بك من شر
 ما رأيت) في منامي أن يضربني في ديني ودنياي (وليتحول) فدا (على شقه الآخر) تفاديا بان الله يبذل المكره بالحسن وينبغي له أن لا ينام

رد على القدرة القائلين
 ان العبد يخلق افعال نفسه
 الاختيارية وان القائل
 قطع أجل المقتول وهذا
 باطل بل أماته الله لا تقتضاه
 أجله ولولم يقتل لا جمل أن
 يمينا وأن يموت فلا ينجزم
 بواحد لأنه مغيب عنا
 وتعلق القدرة بالمعوم
 أيضا وبالعدم غير الواجب
 ومن غير الواجب قطع
 العدم الأزلي فيما لا يزال
 (و) حكل كائنة فهي
 (ب) ارادته (فهو المريد للشرور
 خلافا للمعتزلة اذا ارادة
 غير الامر (على وفق علمه
 القديم) بالنظر لارتباطها
 التنجيزي أما المصلاحي
 فهو أعم فتصلح لتخصيص
 الشيء على خلاف ما في
 العلم لكن لا تخصصه
 بالفعل الاعلى وفق العلم
 تأمل والمشهور أن العلم
 تعلقا تنجيزيا قديما وحقيق
 بعض أن له تنجيزيا حادثا
 وهو مقبول عقلا وقتلا
 كما حذر شيخنا العلامة
 الامير في حواشي الجوهرية
 (ولا تأثير لشيء) كالاسباب
 من أكل وشرب وغير ذلك
 (في شيء) من المسببات بل
 هي أمور عادية يجوز
 تخلفها ويجوز أن يخلق الله
 الاشياء بدون اسبابها
 (ولا فاعل) يؤثر (غير الله
 تعالى وكل بركة) نعمة

(قوله ولا ينبغي فصلها) قال في حاشية الرحالة تنبيه الاحتياط اذا رأى ما يجب كتم ما يراه الا من جاز
 يعلم بتعبير الروايات بخلاف من رأى المكروه فان المطلوب منه بعد قيامه الصلاة والسكوت عن التجديف
 بما يراه اه وعليه بالتضرع والاتجاه الى الله لان الله ما أراه المكروه في منامه الا ليتحرز منه لما في
 الحديث اذا أراد الله بعد خيرا عاتبه في منامه
 (خاتمة) قوله في جعل آخر كتابه خبر مقدم وما لا ينبغي مبتدأ مؤخر وقوله من البشارة وحسن
 الخاتمة بيان لما لا ينبغي وقوله ما يتعلق بالله ورسله معقول ثان لجعل وقد أضافه لفعوله الاول ومحصول
 كلام الشارح ان فيه حسن اختتام وهو تفاؤل بحسن خاتمة الاستاذ رضي الله عنه وقد ظهرت امارات
 حسنه في الحائقين رضي الله عنهم (قوله وفيه رد على القدرية) أي حيث أتى بكل التي تفيد
 الاستغراق والعموم (قوله بل أماته الله لا تقتضاه أجله) أي فالمرت من الله حصل عند القتل
 لا بالقتل قال في الجوهرية

وميت به من يقتل * وغير هذا باطل لا يقبل
 (قوله ولولم يقتل) أي على فرض الحال (قوله وتعلق القدرة بالمعوم) أي تعلقا قاصدا وحيث بان يقال انها
 صالحة لبقائه على ما هو عليه ولتعلقه للوجود وتعلقا تنجيزيا وهو ابرازها ما كان معدوما وقوله أيضا أي
 كما تعلق بالعدم الموجود كالقتل المستفاد من قوله أماته الله (قوله وبالعدم غير الواجب) الصواب
 حذف قوله وبالعدم ويجعل قوله غير الواجب صفة للمعوم (قوله قطع العدم الأزلي فيما لا يزال) المراد قطع
 استمراره والا فالعدم الأزلي من موافق العقول لا يحكم عليه بقطع اذا علمت ذلك فالصواب حذف
 قوله الأزلي (قوله فهو المريد للشرور) أي كما هو مريد للخير وقوله خلافا للمعتزلة أي حيث قالوا ان الارادة
 تابعة للامر فلا يريد الا ما يريد (قوله اذا ارادة غير الامر) تعليل للرد عليهم قال في الجوهرية
 وغايرت * أمر أو علم أو الرضا كما ثبت * والمناسب أن يقول اذا ارادة غير لازمة للامر (قوله على وفق علمه
 القديم) متعلق بحذف حال من القدرة والارادة (قوله بالنظر لارتباطها) أي الارادة وكذا القدرة فقد
 حذفت من الاول دلالة الثاني عليه وهذا هو القضا والقدر الذي يجب الايمان بهما كما قال الاجهوري
 ارادة الله مع التعلق * في أزل قضاؤه فحقق
 والقدر الايجاد للأشياء على * وجه معين أرادته فلا
 وبعضهم قد قال معنى الاول * العلم مع تعلق في الأزل
 والقدر الايجاد للأمور * على وفاق علمه المذكور

وهو المعنى في قوله في الحديث وان يؤمن بالقدر خيره وشره (قوله فتصلح لتخصيص الشيء) أي فهو كناية
 عن القابلية والتجوز العقلي (قوله لكن لا تخصصه بالفعل) أي الذي هو تعلقها بالتنجيزي وقوله الاعلى
 وفق العلم أي والانقلاب العلم جهلا (قوله والمشهور أن العلم تعلقا تنجيزيا قديما) أي وهو احاطته
 بالوجودات والمعدومات أزلا (قوله وحقق بعض أن له تنجيزيا حادثا) أي وهو احاطة علمه بالحادث بعد
 ظهوره وبه بعد فنائه ولكن هذه الاحاطة على طبق الاحاطة الازلية فن نظر لتلك المطابقة حصرة في
 القديم وأما المصلاحي فلا يجوز في العلم لان الصلاحية للعلم من غير انصاف به جهل (قوله وغير ذلك) أي
 كالسكن في القطع والنار في الحرق (قوله من المسببات) أي التي هي الشيع والرى والقطع والحرق
 (قوله ويجوز أن يخلق الله الاشياء بدون اسبابها) أي وذلك كخلق عيسى عليه الصلاة والسلام بدون
 أب (قوله ولا فاعل يؤثر) المراد بالتأثير الايجاد والاعدام وأما المعامل المجازي من حيث انه سبب في
 الفعل فيستدل بغيره تعالى (قوله الخ) أي أضرر والمراد من أهل الكفر والعناد (قوله فهي من بركات

ظاهرة أو باطنية كالعافية والامرار وما يشأ من نفع الخ (في السموات والارض هي من بركات بيئنا
 محمد صلى الله عليه وسلم) كما وضع بعضه بعد (الذي هو افضل خلق الله على الاطلاق) ولا يستثنى أحد من ملك أو رسول من البشارة وأفضل
 من جبريل عليه السلام

نبينا الخ) أي يجب علينا اعتقاد ذلك ومنكر ذلك الخبر النبوي والآخرة (قوله خلافان توقف) أي وهو
 الزمخشري (قوله لكون القرآن على أعلى طبقات البلاغة) جواب عن شبهة الزمخشري لأنه استدلال
 بالآية على أفضلية جبريل فيقال له ليس في الآية دليل لأن القرآن في أعلى طبقات البلاغة وهي
 مطابقة الكلام لمقتضى حال المخاطبين وهي نزلت ردا على من يذم الواسطة بطلهم طورا إنما يعلمه
 شر وطورا إنما الذي يعلمه جنى فقال الله أنه أهول رسول كريم الآية وأما غسل نبينا فهو ثابت عند
 أعدائه لا نزاع فيه فكانوا يسمونه بالصادق الأمين ولذلك وبختمهم الله في تكذيبهم له بقوله أم لم يعرفوا
 رسولهم فهم له منكرون (قوله الحديث) أي ونصه أن جابر بن عبد الله الأنصاري رضى الله عنه قال سألت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أول شيء خلقه الله فقال هو نور نبيك يا جابر خلقه الله ثم خلق منه
 كل خير وخلق بعده كل شر فحين خلقه أقامه فدامه في مقام القرب اثني عشر ألف سنة ثم جعله أربعة
 أقسام فخلق العرش من قسم السكرى من قسم رجليه العرش وخرنقه السكرى من قسم وأقام القسم
 الرابع في مقام الحب اثني عشر ألف سنة ثم جعله أربعة أقسام فخلق القلم من قسم والروح من قسم
 والجنة من قسم وأقام القسم الرابع في مقام الخوف اثني عشر ألف سنة ثم جعله أربعة أجزاء فخلق
 الملائكة من جزء وخلق الشمس من جزء وخلق القمر والكواكب من جزء وأقام الجزء الرابع في
 مقام الرجاء اثني عشر ألف سنة ثم جعله أربعة أجزاء فخلق العقل من جزء والحلم والعلم من جزء والعصمة
 والتوفيق من جزء وأقام الجزء الرابع في مقام الحياء اثني عشر ألف سنة ثم نظر إليه فترشح ذلك النور
 عرفا فغطرت منه مائة ألف وعشرون ألفا وأربعة آلاف قطرة فخلق الله تعالى من كل قطرة روح
 نبي أو رسول ثم تنفست أرواح الأنبياء فخلق الله من أنفاسهم نوراً وأرواح الأولياء والسعداء والشهداء
 والمطهرين من المؤمنين إلى يوم القيامة فالعرش والسكرى من نوري والكرويون والروحانيون من
 الملائكة من نوري وملائكة السموات السبع من نوري والجنة وخافيا من النعم من نوري والشمس
 والقمر والكواكب من نوري والعقل والعلم والتوفيق من نوري وأرواح الأنبياء والرسل من نوري
 والشهداء والسعداء والصالحون من نتائج نوري ثم خلق الله اثني عشر حجاباً فأقام النور وهو الجزء
 الرابع في كل حجاب ألف سنة وهي مقامات العبودية وهي حجاب الكرامة والسعادة والرؤية والرحمة
 والرافة والحلم والعلم والوقار والسكينة والصبر والصدق واليقين فبعد الله ذلك النور في كل حجاب ألف
 سنة فلما أخرج النور من الحجاب ركبته الله في الأرض فكان يعني بين المشرق والمغرب كالسراج في الليل
 المظلم ثم خلق الله آدم من الأرض وركب فيه النور في جبينه ثم انتقل منه إلى شيث ولده وكان ينتقل
 من طاهر إلى طيب إلى أزهر إلى صلب عبد الله بن عبد المطلب ومنه إلى وجهه أي آمنة ثم أخرج جنى إلى
 الدنيا فجعلني سيد المرسلين وخاتم النبيين ورحمة للعالمين وقائد الغر المحجلين هكذا كان بدء خلق نبيك يا جابر
 اه من شرحنا على صلوات شيخنا المصنف نقلاً عن شيخنا الشيخ سليمان الجلي في أول شرحه على التتميم
 عن سعد الدين التفتازاني في شرح بردة المديح عند قوله

خلافان توقف ومزيد
 الثناء على جبريل في قوله
 تعالى أنه لقول رسول كريم
 الآية لكون القرآن على
 أعلى طبقات البلاغة
 تأمل (ونوره) صلى الله
 عليه وسلم (أصل الأنوار)
 والأجسام كما قال صلى الله
 عليه وسلم لجابر رضى الله
 عنه أول ما خلق الله نور
 نبيك من نوره الحديث
 فهو الواسطة في جميع
 الخلوقات ولولا ما كان
 شيء كما قال الله لا آدم صلى
 الله عليه وسلم ولولا
 ما خلقه من الحديث اذ لولا
 الواسطة لذهب كما قيل
 الموسط (والعلم بالله
 تعالى) أي بما يتعلق به
 من واجب وجائز ومستحيل
 (وبرسالة) كذلك

وكل أي أي الرسل الكرام بها * فأنما اتصلت من نوره
 (قوله ولولا ما خلقه من الحديث) أي ونصه كما في ابن حجر ورأى أي آدم نور محمد في مرادق العرش
 وأسمه مكتوباً عليها مقروناً باسمه تعالى فسأل الله عنه فقال له رب هذا النبي من ذريتنا اسمه في السماء
 أجد وفي الأرض محمد ولولا ما خلقه من الحديث ولا خلقه من السماء ولا أرضاً وما له أن يغفر له متوسلاً إليه بمحمد
 صلى الله عليه وسلم تغفر له (قوله اذ لولا الواسطة) علة لقوله ولولا ما كان شيء ولقوله ولولا ما خلقه من
 وقوله كما قيل أي قولاً صحيحاً فليست الصيغة لا تضعيف بل للنسبة (قوله ورسالة) أي من واجب
 وجائز ومستحيل فالتشبيه في مطلق الواجب والجائز والمستحيل لافي عين ما ذكره فان حقيقتهما في

(قوله) لا يصح له عمل أوليئهم إلى آخره وهو مقرر في شرف العلم بشرف متعلقه (وأقرب العلماء إلى الله تعالى) قريب من قوله (قوله) لا يصح له عمل أوليئهم ويقال قريب بمعنى ويقال قريب مكانة (وأولاهم به) أي بعونه ونصرته (أصحبكم لهم خشية) قيل الخشية والخوف
 لا علمكم بالله وأشدكم له خشية (وقبيل الخشية) أي خوف مقرون بمعرفة فيخاف عقابه مع تعظيمه تعالى بأنه عدل في فعله قال صلى الله عليه وسلم إلى
 حدود الله (ما حده وبينه) (من الأوامر) بامتثال الأمور (والنواهي) بالاجتناب المنهيات (المراتب) في جميع أحواله (الظاهرة والباطنة)
 بإجرائها على قوانين الشرع فيشمله اليقين ٤٧٢ القليبي يكون من المتقين المملووحين بقوله تعالى (إن أكرمكم

عند الله أتقاكم) وقال
 صلى الله عليه وسلم في
 وصيته لأصحابه أوصيكم
 بنقوى الله وقال تعالى
 ولقد وصينا الذين أوتوا
 الكتاب من قبلكم
 وبإياكم أن اتقوا الله (واعلم
 أن الدنيا دار ممر) محل
 مرور وتوسل من وفاقه الله
 لدار القرار إلى آخر ما قال
 وقال صلى الله عليه وسلم
 كن في الدنيا كأنك غريب
 أو عابر سبيل والغريب
 لا مقصده إلا محل وطنه
 وكذلك عابر السبيل المار
 بالطريق لا يعتنى إلا بما
 يمينه على السفر فليست
 دار إقامة أمداد الإقامة
 الباقية هي الآخرة
 كما قال (لدار قرار)
 قال تعالى إنما هذه الحياة
 الدنيا متاع وإن الآخرة
 هي دار القرار وقال تعالى
 وما هذه الحياة الدنيا
 إلا لهو ولعب وإن الدار
 الآخرة هي المليون والحياة
 الدائمة (وإن مردنا)

حق الله غير حقيقة تها في حق الرسل كما هو معلوم من أصول الدين (قوله) وشرفه) معطوف على لفظ
 الجلالة (قوله) لا يصح عمل بدون العلم بالله) تعليل لأفضليته على سائر الأعمال (قوله) لا يصح له عمل
 أوليئهم) أي تتخلف الصحة أن تتخلف شرطها ويتخلف التمام أن تتخلف شرطه (قوله) وشرف العلم بشرف
 متعلقه) أي وهو معنى قولهم العلم بشرف موضوعه (قوله) أي بعونه ونصرته) من إضافة المصدر
 لفاعله فالضمير عائذ على الله أي بعونه الله إياهم ونصرته لهم (قوله) أكثرهم له خشية) أي لما في الحديث
 الشريف ما فضلكم أبو بكر بكثرة صوم ولا صلا ولا تواضعاً فضلاًكم بشي وفرفي قلبه (قوله) وأشدكم له خشية)
 أي وفي رواية وأخوفكم منه وهي تؤيد أن الخشية والخوف من أركان وأعظم ما يستدل به على أفضلية أهل
 الخشية على غيرهم قوله تعالى إنما يخشى الله من عباده العلماء (قوله من الزهد الخ) أي والورع والتواضع
 والحلم وغير ذلك (قوله) إن أكرمكم عند الله أتقاكم) أي أكثركم له تقوى وتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال إني لأعلمكم بالله وأشدكم له خشية فبيننا أتقى الخلق على الإطلاق وحيث ذلالية شاهدته بأنه أكرم الخلق
 على الإطلاق (قوله) محل مرور) تفسير لمعنى عمر (قوله) إلى آخر ما قال) لا معنى له فالتناسب حذفه (قوله)
 الحياة الدائمة) تفسير لما قبله فالتناسب أن يأتي بأي التفسيرية (قوله) وعفوه ورجته) أي مضموم بابعفوه
 ورجته لأن الإيمان والأعمال وحدهما لا يكفيان العبد في النجاة بدون العفو والرجة لما في الحديث الشريف
 لا يدخل أحدكم الجنة بعمله قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته (قوله) ولا يتوبد
 أي لا يخلد فيها قال صاحب الجوهرة

وجائز تعذيب بعض ارتكيب * كبيرة ثم الخلود مجتنب

(قوله) مستعملة في الوجوب والتدب) أي فالوجوب في التجاني عن المحرمات والتدب في التجاني عن
 المكروهات وخلاف الأولى (قوله) إلى آخر ما معلوم) أي نور يذفه الله في القلب وله شعاع متصل
 بالذماغ تدرك به النفس العلوم الضرورية والنظرية هذا هو أشهر الأقوال (قوله) من لاداره) أي
 في الآخرة وقوله من لا مال له أي في الآخرة وقوله من لا عقل له أي كمالاً (قوله) فيلزم ترك ما يشغل منها)
 أي يجب ترك كل منغل عن الله حيث كان في الشغل به ضياع الواجبات والوقوع في المحرمات (قوله) كمن
 دلس عليه البائع الخ) قال في بردة المديح في هذا المعنى

وبإخساره نفس في تجارتها * لم تشتري الدين بالدنيا ولم تسم

ومن يبيع عاجلاً منه بآجله * بين له الغبن في يبيع وفي سلم

(قوله) والافهي مدوحة) أي لما في الحديث الشريف نعم المال الصالح في يد الرجل الصالح (قوله)

مرجعنا (إلى الله) فيكر من بالايان والأعمال وعفوه ورجته (وإن المسرفين هم أصحاب النار) حقت
 أي الكافرين أصحاب العذاب المؤبد ومن أسرف بالتدب مع الإيمان ولم يغفر له فهو من أصحاب النار ولا يؤبد نسوة بالله وتتوسل بنبينا صلى
 الله عليه وسلم أن يجيرنا من النار (فينبغي) مستعملة في الوجوب والتدب (للعاقل) المتصف بالعقل نوراني آخر ما معلوم فيه من الخلاف
 (أن يتجاني عن دار القرور) بقا عداً يتعلق بها معاه وزيته ظاهرة ونقمة باطنية مما يخالف الشرع فلا يعتنى بجمعها قال صلى الله
 عليه وسلم الدنيا دار من لاداره وماله من لا مال له ولها يجمع من لا عقل له فيلزم ترك ما يشغل منها والغرور ما يغتر ثم يزول وقيل الباطل قال
 تعالى وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور ورأى قاتلها وزخارفها شيء يتمتع به الغرور ومعلوم أن الغرور مغبون كمن دلس عليه البائع حتى غر في
 شرائه شيء معيب وهذا إن لم يعمل بها فلا خيرة والافهي مدوحة

(ترك الشهوات) الحرمة والمكر وهمة بل والباحة بحيث يصرفها بالنية الحسنة للطاعة قال صلى الله عليه وسلم حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات وقد ورد أنه قدم لرسول الله صلى الله عليه وسلم سويق الاوز فرده وقال هذا طعام المترفين في الدنيا وقد أوحى الله الى داود عليه السلام حرام على قلب أحب الشهوات أن أجعلها اماما للمعتقين وقال سيدنا علي لامير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنهما ان أردت الحقوق صاحبيك فرفع قميصك وانصف نفسك وقصر مالك وكل دون الشيع فخطب للناس وعليه ازار فيه ثنتا عشرة رقعة وقدمت اليه حفصة مرقا باردا وصبت عليه زيتا فقال آدمان في اناء لا آكله حتى ألقى الله عز وجل (والفتور) بالفاء والمثناة فوق الكسمل عما هو مطلوب شرعا وقد تعود من ذلك

٤٧٣

الفقر ووفاء الدين الذي عليه للرجل الذي أتبعه الدين كما تقدم (ويقتصر على الضرورات) ما تدعو الحاجة الضرورية اليه فيما يتعلق به ومن تلزمه نفقته (تارك الفضول المباحات) خصوصاً فيما يتعلق باللسان والبطن أوحى الله الى سيدنا عيسى علي نبينا وعليه وعلى سائر الانبياء افضل الصلاة والسلام اذا كنت وحدك فاحفظ قلبك واذا كنت بين الناس فاحفظ لسانك واذا كنت على المائدة فاحفظ بطنك واذا كنت على الطريق فاحفظ عينك فهذه ثورث السلامة والعفة (شاكرا) له تعالى يصرف ما أنعم به عليه لما خلق له (ذاكرا) له تعالى بلسانه وقلبه (صابرا) على المكاره قال صلى الله عليه

حفت الجنة بالمكاره الخ) مثال وكناية كان الجنة لما كانت لا تزال الاياخلروج عن الشهوات في مرضى الرب مثل مدينة فيها من كل النصف لكن حولها آفات وعقبات فلا يصل اليها الا من تحمل المكاره ولما كان تتبع الشهوات مدخلا للنار مثلت النار مدينة احتوت على جميع المكاره وحسولها خارف وبساتين فتدبر قال تعالى فاما من طغى وآثر الحياة الدنيا فان الجحيم هي المأوى (قوله وقال سيدنا علي الخ) أي على عاقبة المطعظ العلماء للامراء (قوله بصاحبيك) يعني بهما النبي المصطفى وأبا بكر (قوله فخطب للناس) أي وهو أميرهم حينئذ وكان بعضهم من آدم كما في السير (قوله وقدمت اليه حفصة) أي بنته وهي إحدى أمهات المؤمنين رضي الله عنهن (قوله في حديث دفع الفقر) أي الذي هو قوله اللهم اني أعوذ بك من الهم والحزن الخ (قوله ثورث السلامة) أي من خزي الدنيا وعذاب الآخرة وقوله والعفة أي في البدن وهي مرتبة على حفظ البطن (قوله صابر على المكاره) أي متحملا للمكاره وهي كل ما لا يوافق الطبع (قوله على المصيبة) أي المكاره الدنيوية والا فالعصية من اكبر المصائب ومعنى الصبر على المصيبة تجرع مرارتها مع الاسترجاع قال تعالى الذين اذا أصابتهم مصيبة قالوا ان الله وانا اليه راجعون الآية (قوله وصبر على الطاعة) أي المداومة عليها مع عدم السآمة منها (قوله وصبر عن العصية) أي وهو عدم الامام بها مع انخروج عن شهواتها قال في هذا المعنى العارف أبو الحسن الشاذلي وصبرنا على طاعتك وعن معصيتك وعن الشهوات الموجهات للنقص أو البعد عنك (قوله بحسن عزائها) أي وهو استرجاعه الى الله بالقلب واللسان (قوله كتب الله له الخ) هذا كناية عن سعة المجازاة والدليل القاطع في ذلك قوله تعالى انما يوفي الصابرون اجرهم بغير حساب وانما تفتاوت تلك المراتب لان الاجر تابع اعظم المشقة فيؤخذ من الحديث أن الدوام على الطاعة أشق من الصبر على المصيبة وهجر المعاصي دواما أشق من الدوام على الطاعات لانه يوجد كثيرا من يديم الذكوع كونه لا يملك نفسه في هجر المعاصي وفي الحديث أفضل المحرة ان تهجر الحرام وقد مدح الله صاحب هذا المقام بقوله وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى (قوله ويعين) فعل مضارع وكثرة الحلم فاعله (قوله لسيدنا علي ابن سيدنا الحسن) أي وهو الملقب بزين العابدين الذي قاله فيه الشاعر

ينضي حياء وينضي من مهابة * فلا تكلم الا حين ينقسم

وهذه الواقعة كما تدل على حلم سيد الجارية وكرمه تدل على حسن ذكائها كما قال في الحمزية

* وما أحسن ما يبلغ المني الاذ كياء * (قوله والصبر) أي الكامل الشامل للانقسام الثلاثة (قوله

٦٠ - صاوي - في * على المصيبة حتى يرد بها بحسن عزائها كتب الله له ثمانمائة درجة ما بين الدرجة والدرجة كما بين السماء والارض ومن صبر على الطاعة كتب الله له ثمانمائة درجة ما بين الدرجة الى الدرجة كما بين تخوم الارض الى منتهى العرش ومن صبر عن العصية كتب الله له ثمانمائة درجة ما بين الدرجة الى الدرجة كما بين تخوم الارض الى منتهى العرش مرتين ويعين على الصبر خصه وصافيا ما يتعلق بالناس كثرة الحلم كشيخنا المصنف عليه صحاب رحمة الله وانظر ما وقع من الجارية التي صبت الماء لسيدنا علي ابن سيدنا الحسين رضي الله عنه في الوضوء ليتيمأ للصلاة فوق الابريق من يدها على وجهه فشجه برفع بصره لما فقامت ان الله عز وجل يقول والكاذبين اغيظ قال كطمت غيظي فقالت والافين عن الناس فقال عفا الله لك فقالت والله يحب المحسنين فقال اذهبي أنت بحرة لوجه الله والصبر الاستعانة بالله والوقوف

روح العمل ولربما قلبت
مخبره من قال تعالى والله اكبر

ولي نكته غـ را هنا فـ ولما * وحق لها أن ترعويا المسامح

وعلى هذا المعنى تحمل الوقائع المصرية وقائع أخوة يوسف معهما كل آدم من الشجرة متأهلاً ان كنت من أهل النور والافضل لادله مقابلهم كما قال الشاعر

واذا لم تراهلال فسلم * لاناس رأوه بالاعيان

(قوله قال تعالى والداك حريصا) ان قلت ان الآية تدل على غفران الذنوب وعظم الاجر والمصنف
أخبر بان كثرة الذكر توجب نور البصيرة فلم يكن لدايل مطابعا لدعوى واجب بان غفران الذنوب
وعظم الاجر يستلزم نور البصيرة قال الشاعر

انارة العقل مكسوف بطوع هوى * وعقل عامى الهوى يزاد تنويرا

روح العمل ولم ياتت المعصية طاعة وكثرة ذكر الله تعالى موجبة لنور البصيرة) من غير تحديد بعدد
 مخلص قال تعالى والذالك من الله كثيرا والذالك ان الآية وقال شيخنا الامام عن شيخنا المصنف من ذكر ثلثمائة يقال ذكر الله كثير

فيدخل في الآية صلاة التسايح في ثلثمائة تسبيحة وثلثمائة تحميدة الخ فمن فعلها كتب من المسيحين كثير المأذين كثيرا الخ
 وتطلب صلى الله عليه وسلم الله كرفق لا يجاس قوم بحاصل يذكروا الله فيه ولم يصاوا على نبهم محمد صلى الله عليه وسلم الا كان عليهم
 نزهة يوم القيامة قوله نزهة بمائة فوق ثم راءه مائة النقص وقال صلى الله عليه وسلم ٤٧٥ ليس يتحصر أهل الجنة الأعلى

ساعة مرت عليهم لم
 بذكر والله فيها وقال صلى
 الله عليه وسلم ذكر الله
 شفاء القلوب قاله
 الشعرائي عن داود الطائي
 رحمه الله كل نفس
 تخرج من الدنيا عطشانة
 النفس الا كرين وقال
 ثابت البناني رحمه الله
 اني لاعرف مني بك كوني
 الله تعالى قبله وكيف
 ذلك فقال اذا ذكرته تعالى
 ذكرني قال تعالى
 فاذا كروني اذ كركم وورد
 ليس احدا بنفس عند
 الله من كركه الله كرك
 والدا كرين (وافضله
 لا اله الا الله) لقوله صلى
 الله عليه وسلم افضل ما قلته
 انما النبيون من قبلي لا اله
 الا الله وقال صلى الله عليه
 وسلم لكل شئ مصفلة
 ومصفلة القلب الذكر
 وافضل الذكر لا اله الا الله
 قال شيخنا العلامة الامير
 في رسالة في ذلك اعلم ان
 جميع كلمة التوحيد
 مرققة ولا يقضم منها الا
 لفظ الجلالة فقط ولا
 يجوز في الافصح نقص
 الذي اداه النبي التي بعدها
 الممثلة عن ثلاث حركات
 ويجوز الزيادة فيه الى

(قوله فيدخل في الآية) أي فيتحقق له الوعد الذي في الآية والمراد أنه يذكرك ذلك العدد ولو في العمر
 مرة لكن العارفون جعلوا ذلك العدد كل يوم وليلة وهذا أقل الله كرك عند العامة وأما ذكر المريدين فاقوله
 اثنا عشر ألفا في اليوم والليلة وأما ذكر الواصلين فهو عدم خطورة غيره تعالى بياهم كما قال العارف ابن الفارض
 ولو خطر لي في سواك أرادة * على خاطري يوما حكمت بردي
 (قوله وثلثمائة تحميدة الخ) أي وثلثمائة تهليلة وثلثمائة تكبيرة (قوله المأذين كثيرا الخ) أي
 المهالين كثيرا المذكورين كثيرا وصلة التسايح التي علمها النبي صلى الله عليه وسلم لأمته العباس
 وجعلها الصالحون من أورد طريقهم وورد في فضائلهم أن من فعلها أول مرة في عمره يدخل الجنة
 بغير حساب أن يصلي أربع ركعات في وقت حل الشافعية ليلا أو نهارا أو الافضل أن تكون في آخر الليل
 خصوصا ليلة الجمعة خصوصا في رمضان يقرأ في الركعة الأولى أم القرآن وشيئا من القرآن ويقول
 سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر خمسة عشر ثم يركع فية ولها عشر ثم يرفع فية ولها عشر ثم
 يسجد فية ولها عشر ثم يرفع بين السجدة فية ولها عشر ثم يسجد الثانية فية ولها عشر ثم يرفع من
 السجدة الأخيرة فية ولها عشر اما بعد القيام وقبل القراءة أو قبل القيام ثم يفعل في الركعة الثانية مثل
 ذلك ويقول العشرة الأخيرة وهو جالس قبل التشهد والافضل في مذهبه أن يسلم من ركعتين ثم يأتي
 بالركعتين الأخيرتين بنية وتكبير ويقول فيهما كما فعل في الأوليين ثم بعد السلام من الأربع يدعو
 بالدعاء الوارد في الحديث وهو اللهم اني أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل اليقين ومنهجة أهل
 التوبة وعزم أهل الصبر وجد أهل الخشية وطلب أهل الرقة وتعب أهل الورع وعرفان أهل العلم
 اللهم اني أسألك مخافة تحجزني بها عن معاصيل حتى أعمل بطاعتك عملا استحق به رضاك وحتى أياهم
 في التوبة نحو فامتل وحكي أو كل عليه في الأمور كلها حسن ظن بك سبحانه خالق النور اه وحكمة
 اختيارهم هذا الحديث في الدعاء لان فيه ترقى المراتب الى مقام الجمعية بالله يعرف هذا من فهم معنى
 الحديث وهذه الكيفية التي كان يأمرنا بها شيخنا المصنف (قوله وتطلب صلى الله عليه وسلم) الطالب
 هنا بطريق الملازم لان الذي في الحديث وعيد على ترك الله كرك (قوله بمائة فوق) أي مكسورة وقوله
 النقص أي نقص الدرجات عن مراتب الاخبار (قوله شفاء القلوب) أي من الداء الحسي والمعنوي
 (قوله الاقنص الا كرين) أي فانهم عوتقوا وسامهم رطب بذكر الله (قوله قال تعالى فاذا كركم وورد
 اذ كركم) معنى ذكر الله بعد نوافل رجه وانعاماته عليه واشهار انشاء الجليل عليه في الارض وفي
 السماء لما في الحديث القدسي من ذكرني في نفسي ذكرك في نفسي ومن ذكرني في ملاذ كرك في ملا
 خير منه وورد ايضا أن الله اذا أحب عبدا نادى جبريل فقال اني أحب فلانا فاجبه ثم ينادى جبريل في
 السماء ان الله يحب فلانا فيجبه أهل السماء ثم يوضع له القبول في الارض (قوله من كركه الله كرك
 والدا كرين) أي ويقال ان كانت تلك الكراهية بغضا في الله وأهل الله كركه وكافر بخلاف في الشارح
 مات على ذلك ويكون ممن يقول الله لهم يوم القيامة انه كان يري من عبادي يقولون ربنا آمنا فاغفر
 لنا وارحنا وانت خير الراحمين فانتدعواهم سخر بالآية وان كان لكل منه فهو عاص (قوله ان
 جميع كلمة التوحيد) أي حروف كلماتها (قوله عن ثلاث حركات) أي لانه ممد منفصل (قوله الذي
 لا يتحقق طبعه الحرف بدونه) بياذ لوجه تسميته طبعيا (قوله وأقصى ما نقل عن القراء المدالي
 أربع عشرة حركة) أي وعليه يتخرج ما ورد أن من قال لا اله الا الله ثلاثا بملا أربع عشرة

ست حركات وما بين ذلك واسع والحركة مقدار ضم الاصبع أو فتحه بسرعة وأما كلمة الجلالة فلا يجوز نقصه عن حركتين وهو المد الطبيعي
 الذي لا يتحقق طبعه الحرف بدونه ثم ان اصل كلمة الجلالة بشئ فحولا لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو تذكر كلمة التوحيد
 مرارا فلا تزد عن حركة المد الطبيعي وأما اذا كنت هاء الجلالة للوقف فتجوز الزيادة والمد ليست حركات ويجوز التوسط واقصى ما نقل عن
 القراء المدالي أربع عشرة حركة ولو في الوجه الشاذ وتذهبني العامة عن الوقف على لا اله

لما فيه من ايام الله قليل بل يصح بقوله الا الله بسرعة ولا تقم اذما التقى ولا يضم الشقين عند النطق بها ولا تبدل الهمزة بالقول
يزيد مداله عن الطبيعي ولا يحذر من مدهمة الله انما يصير استغها ما هو واقع من يد كرا لله ويدي ما لا يجوز ويا ككون بعض
حروف هذه الكلمة المشرفة وربما لم يسمع منهم الا اصوات ساذجة وليس كلاما مع العارفين الذين يعرفون الوجوه والذين يغيبون
اذ الغائب عن نفسه لا لوم عليه الى آخر ما قال انهم الله عليه وكذلك يحذر من ترك الهاء من الله فاذا ذكر كرا شرعا اورث له الاقوال
والثواب الاعظم وقد ورد ما يدل على عظيم فضل الدا كروا وبغض الله من يغض الدا كرين فقال صلى الله عليه وسلم من قال
لا اله الا الله صبا حاتم قالها مساء نادى مناد ٤٧٦ من السماء الا اقرئوا الاخرى بالاولى وقال صلى الله عليه وسلم ما من

حافظين رجعوا الى الله ما حفظوا
من عمل العبد في ليل او
نهار فبرى في اول الصبيحة
خير او في آخرها خيرا الا
قال الله تعالى لا اله الا الله
اشهدوا اني قد غفرت
لعبدى ما بين طريقي
الصبيحة وقال صلى الله
عليه وسلم ان الله حرم على
الناس من قال لا اله الا الله
يتنحى بها وجهه الله تعالى
وقال صلى الله عليه وسلم
لكل شيء مفتاح ومفتاح
السموات والارض قول
لا اله الا الله اى تنفتح بركاتها
بها وقال صلى الله عليه وسلم
اذا قال العبد المسلم لا اله
الا الله خفت السموات
حتى تنقف بين يدي الله
فيقول اسكني فتقول كيف
اسكن ولم تغفر لعاثي
فيقول ما اجر يتل على
لسانه الا وقد غفرت له
ولا ينحني عليه تكبره
تعالى عن المكان
والجارحة وعدم تحمل
المعاني وقال صلى الله عليه
وسلم لا اله الا الله نزع

حركة ولفظ الجلالة ستا كبرت عن أربعة آلاف كبيرة (قوله لما فيه من ايام الله قليل) اى لانه يوم
عدم الالهية من اصحابها (قوله ولا تقم اذما التقى) هذا معلوم من قوله فيما تقدم اعلم ان جميع كلمة
التوحيد مرفقة (قوله ولا يزيد مداله عن الطبيعي) اى ولا ينقص عنه (قوله لئلا يصير استغها ما) اى
حيث مدهمة مفتوحة وهذا لا يكون الا في ذكر الجلالة مفردا او ما في حالة التهليل فقد عدون الهمزة
الداخل على الا الله مكسورة وهو ايضا من فاحش (قوله ويدي ما لا يجوز) اى يدي دليلا لا يجوز
الاستدلال به كان يقول هكذا طريقة شيخنا والحال ان شيخه غير عارف او عارف ولم يثبت النقل عنه (قوله
الذين يعرفون الوجوه) اى كما نقل عن سيدى محمد المد مرشاش انه يد كرام الجلالة بمدود الهمزة على صورة
المستفهم قبل هذا وجه صحيح يقصده ويقلده وقد مثلت عن ذلك فالهمنى الله ان الشيخ يجعل الهمزة
للنداء كما قال ابن مالك والهمز للداني (قوله اذ الغائب عن نفسه لا لوم عليه) اى كما قال العارف
وبعد التفاني الله كن كيفما تشاء * فعلمك لا جهل وفعلك لا وزر
وقال ابن التلمساني قلنا لم السكران في حال سكره * فقد رفع التكليف في سكرنا عنا
فن لم يكن متصفا بآداب الله كرحاله وادعى الحال تتركه فان يك كاذبا فعليه كذبه (قوله وبغض الله)
بالجر معطوف على عظيم (قوله الا اقرئوا الاخرى بالاولى) اى فالمراد بمابين الكلمتين من الذنوب
(قوله قال الله لا اله الا الله) اعلم ان الله لا يكون بالاعمال (قوله يتنحى بها وجهه الله) اى لا يقصد ربه
ولا سمعة ولا نعمة من امور الدنيا كلنا نقتضين (قوله اى تنفتح بركاتها) اى لقوله تعالى ولو ان اهل
الارض آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء (قوله ولا ينحني عليه تكبره) جواب عن سؤال كان قائل
قال ان هذا الحديث يوجبهم المكان لله والبدل وخصيص المعاني اجساما فاجاب بان هذا مؤول لقول صاحب
الجوهرة وكل نص او هم التشبها * اوله او فوض ورم تنزيها
في قول قوله حتى تنقف بين يدي الله بان معناه بين يدي ملائكة ولا مانع من تحصيل المعاني على الصحيح او ان
الذي يخرق السموات الملائكة الصاعدين فيقول السارح وعدم تحمل المعاني صوابه حذف عدم وقولهم يستحيل
قلب الحقائق يحاب عنه بان المراد بها اقسام الحكم العقلي بان يصير الواجب جائزا او مستحيلا مثلا (قوله
تسعة وتسعين بابا) اى من البلايا كما ورد النصريح به في رواية اخرى (قوله وفي رواية اللهم) بالفتح مصدر
اى ما لم بالشخص ونزل به من حوادث الدهر (قوله كانت له كفارة لكل ذنب) ظاهرة حتى الكبار وتلك
اتخذها العارفون عتاة واختاروا ان تكون سبعين الف لانه ورد بها اثر كما نقل عن الشيخ السنوسي (قوله كما
تقدم) اى ما يفيد معناه في قوله ليس احدا يغض عند الله من كماله كروا الدا كرين (قوله ولا يغض ذا كره)
اى ذا كرا المنعم عليك الرؤف (قوله كما فسرت به الآيات) اى آية مثل كلمة طيبة وآية اليه يصعد الكلم

عن قائلها تسعة وتسعين بابا ادناها اللهم وفي رواية اللهم وقال صلى الله عليه وسلم لولا من
يقول لا اله الا الله لسلطت جهنم على اهل الدنيا وقال صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله كانت له كفارة لكل ذنب وورد ما عاذا في
احد مثل من عادى الدا كرين كما تقدم فنعوذ بالله من بغض اهل الله المستغواين بكروه وبالضرورة من يد كرا المنعم عليك الرؤف
الرحيم فانك تحبه ولا يغض ذا كره الا انهم شقي وكيف يكروه من في قلبه ايمان ذا كرا كلمة الطيبة والكلم الطيب والقول السديد والقول
الصواب وكلمة التقوى ودعوة الحق والعمل الصالح والخسنة والاحسان كما فسرت به الآيات قال تعالى مثل كلمة طيبة كشجرة الآية على ان
الشجرة الطيبة تثمر كل حين وكلمة لا اله الا الله تثور في اسرارها واوراقها وبركة كل لحظة يدرك ذلك أهلها اللهم الخفاهم واملا قلوبنا

الطيب

من حبيبهم (فعلى العاقل) المتصف بالعقل الرابع (الاكثر من ذكرها) يكون حد (حتى يخرج بلحمه ودمه) هذا معنى يدركه ارباب من كثرة اجرائهم على الاسن والتفكر في معناه والعمل بمقتضى المعنى فانه اذا علم انه لا اله غيره تعالى وانه المنقر دبالايجادوا الاحسان والنفع والضرب لا غرض ولا شر بل نشأه تعالى واعتماد عليه دون غيره فظهرت

٤٧٧

(فيمتنوع من مجمل نورها عند امتزاجها بالروح والبدن جميع أنواع الاذكار الظاهرية والباطنية التي منها التفكير في دقائق الحكم المستجدة دقائق الاسرار) فيصير من اهل الحضرة الشاهدين الحاضرين مع الناس بالبينهم الغائبين في حبه كشيوخنا المصنف انعم الله عليه وما زال يترقى في احوال لا تدرك وذلك سر سرى له من سيد الكائنات صلى الله عليه وسلم وما ترقى الولى لخال الارأى الحال الذى كان عليه وان كان حسنا لا نقصا وراثته من قوله صلى الله عليه وسلم انه ليغان على قلبي حتى استغفر الله سبعين مرة وهو غيب أنوار لا غيب اغيار فكان صلى الله عليه وسلم يترقى في احواله المعالي حتى ترقى لخال رأى الحال المنقول عنه نقصا بالنسبة للحال المنقول اليه فيستغفر منه وهو مجمل قولهم حسنة الابراسيات المقربين (ومنها التفكير في دقائق الكتاب والسنة الموصلة لمعرفة الاحكام الشرعية) كما وقع للائمة المجتهدين

الطيب والعمل الصالح برهه وآية وقولوا قولا سديدا وآية وقال صوابا وآية والزمهم كلمة التقوى وآية له دعوة الحق وآية من جاء بالحسنة وآية هل جزاء الاحسان الا الاحسان (قوله فعلى العاقل) أى يلزمه شرعا وعقلا وطبعيا كما قال العارف

ثنائي عليك يا مليحه واجب * وحى لك فرض على كل اجزائي

(قوله حتى يخرج بلحمه ودمه) أن يترج حب مدلولها المقصود وهو ما بعد الاقصرى في البدن كسريان الماء في العود الاخضر كما افاده في الحديث كنت سمعته الذى يسمع به وبصره الذى يبصر به ويده التى يبطش بها ورجله التى يمشى بها وهذه المحبة هي المدامة التى قال فيها ابن القارض

شربنا على ذكر الحبيب مدامة * سكرنا بها من قبل أن يخلق الكرم

الى آخر ما قال (قوله والعمل بمقتضى المعنى) أى الخدمة على حسب ما شاهد من جمال الله وجلاله كما قال العارف الدسوقي

قد كان في القلب أهواء مفرقة * فاستجمعت منذ رأيتك العين أهوائى

تركت للناس دنياهم ودينهم * شغلا بمجمل ياديني ودنياي

(قوله أنوار معنوية) أى وهى العلام الرابنة وقوله وحسبة أى وهى صفرته ونشوته وما فى معنى ذلك (قوله من مجمل نورها) من اضافة الصفة لوصف والمراد بنورها الجمل معناها الذى يستحضره التالى (قوله جميع أنواع الاذكار) أى كما قال صاحب الحمزية

واذا حلت الهداية قلبا * نشطت في العبادة الاعضاء

(قوله التى منها التفكير) صفة للباطنية وفي الحقيقة التفكير هو افضل الاذكار لان به تتفجر بها يسبح الحكم قال أبو الحسن الشاذلى نرة من عمل القلب خير من مناقيل الجبال من عمل الابدان (قوله الحكم) المراد بها صفة تعالى قال في الجوهرية

فانظر الى نفسك ثم انتقل * للعالم العلوى ثم السفلى * تجذب به صنعا بديع الحكم

(قوله وما زال يترقى) أى صاحب هذا المقام (قوله فى احوال لا تدرك) أى تغييره من لم يندق مذاقه كما قال العارف البكرى

فحمانا كالسما وسما * مارقاء غير أبواب

دونه قطع الرقاب فقم * أيها السارى على الباب

(قوله وذلك سر سرى) أى الترقى في المقامات (قوله الاتقضا) الصواب حذف الا (قوله حتى استغفر الله) أى فى اليوم واللييلة كما ورد التصريح به فى رواية أخرى (قوله وهو غيب أنوار) أى حجب أنوار يزيد بعضها فى النور على بعض فحين يعاين المقام الانور يستغفر من الاقص نور الانوار وورد أن بين العبد وربه سبعين ألف حجاب منها ما هو نورانى ومنها ما هو ظلمانى فالظلمانية هي حجب الاغيار وليست مرادة لانها لغیر الواصلين وهذا التفسير الذى قاله الشارح قاله أبو الحسن الشاذلى نقلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رأى فى المنام فقال له ما معنى قولك فى الحديث انه ليغان على قلبي فقال غيب أنوار لا غيب اغيار يا مبارك (قوله وهو غيب أنوار) ليس من الحديث بل هو تفسيره (قوله ومنها) أى من الباطنية (قوله التفكير في دقائق الكتاب والسنة الخ) أى على طبق القواعد العقلية والنقلية (قوله ومنها مراقبة) أى من الباطنية أيضا (قوله حياة من الله) أى قيمته الحياة من الله وان لم يخطر بباله خوف العقاب (قوله ومنها طمأنينة القلب) أى من الباطنية أيضا (قوله وهل ارادة العبد وقوع شئ عالج) كلام ركيذ

رضى الله عنهم ومن تبعهم (ومنها مراقبة الله) التفكير فى أمره ونهيه وجلاله (عند كل شئ حتى لا يستطيع بفعل المنهى عنه) حياة من الله (ومنها طمأنينة القلب بكل ما وقع فى العالم) لعلمه ان كل شئ غير ما لكه وهل ارادة العبد وقوع شئ علم برادته وقوعه تفيد أو ارادته عدم وقوع شئ أراد المالك وقوعه تفيد كلا والله لا يكون الا ما يريد جل وعلا فحينئذ يرضى العبد بمراد سيده فى ملكه

(من غير انزعاج ولا اضطراب في قلبه) فيقول بكونه محبوبا بغير ان يعلم ان الدنيا والآخرة والاسلام والالتزام والتفويض مترادفة وهو ان يفوض العبد اختياره الى اختيار مولاه ويرضى بما يختاره مولاه وقيل التفويض قبل نزول القضاة والتسليم بعد نزوله (ومنها وفور محبة الله) فيصير من أهل المحو والاثبات فيمحوا وصف العادة وينسلخ عن كل وجود غير وجود الحق وتثبت له صفات التيقظ الموصلة الى الله تعالى (- حتى) صارت نفسه مطمئنة وروحانية فيشعر لها بال

٤٧٨

وتثبت له صفات التيقظ الموصلة

فالاوضح ان يقول وان ارادة العبد لا تفيد شأ (قوله فيقول بكونه محبوبا بغير ان يعلم) أي لانه ورد من رضى له الرضا ومن سخط له السخط قال العارف

فاز من سلم الامور اليه * وشقي من غره الانكار

(قوله ومنها وفور محبة الله) أي من الباطنية أيضا وضافة وفور لما بعده من اضافة الصفة له وصوف أي محبة الله الوافرة الزائدة عن محبة العوام لان جميع الخلق يحبون الله وانما يتميز بالخاص بالزيادة (قوله فيمحوا وصف العادة الخ) تفسير لمعنى المحو والاثبات (قوله وينسلخ عن كل وجود) أي عن الشغل بوجود شيء سوى الله كما قال بعض العارفين

الله قل وذر الوجود وما حوى * ان كنت مرتادا بلوغ كمال

فالكل دون الله ان حقيقته * هدم على التفصيل والاجال

من لا وجود لذاته من ذاته * فوجوده لولاه عين محال

(قوله مطمئنة وروحانية) المطمئنة هي التي سكنت للقضاء والقدر والروحانية هي التي تجردت عن الطباع الشهوانية وصار الحكم مجرد الروح (قوله عطف مرادف) أي فالشهادة هي الحس لانه يشاهد باحدى الحواس (قوله الاشتياق محبة خاصة وجدانية) المناسب ان يفسره بتولع قلب المحب ببقاء المحبوب (قوله الذي لا يعادل احسانه) أي الذي لا يعادل في عطاءه واحسانه ومشاهدته مقبول (قوله وهذا فيه عقيدة الرؤية) أي لانه ما عظم اشتياقهم للاعتقادهم انهم يرونه بعين البصر في الآخرة كما قال الشافعي لولا اعتقادي أني أراه في الآخرة ما عبدته وفي الحقيقة اشتياق أهل الله للرؤية المعجزة في الدنيا وهي رؤية القلب بمعنى شهوده بعين البصيرة ورؤية البصر في الآخرة كما قال ابن العارض

فبارب بالمثل الحبيب محمد * نبيل وهو السيد المتواضع

أنتنا مع الاحباب رؤى مثل التي * اليها قلوب الاولياء تسارع

(قوله لادلة قرآنية) منها قوله تعالى وحوه يومئذ باضرة الى ربها ناطرة ومنها ان الابرار لقي نعيم على الارائك ينظرون (قوله ولا حاديه) منها قوله صلى الله عليه وسلم انكم سترون ربكم كالقمر ليلة البدر (قوله فاذا تم اجلاها) أي انقضى عمرها لانها لا تخرج نفس من الدنيا حتى تسقط أجلاها ورزقها وجميع ما قدر لها فيها (قوله جازاها ربها بالقبول) أي أظهر لها الجزاء بذلك لما ورد ان المؤمن لا يخرج من الدنيا حتى يرى مقعده في الجنة وما أعد الله له فيها من أجل ذلك تظهر البشرية في وجهه (قوله وحسن الختام) أي الموت على الاسلام وهو من أفراد القبول التي ظهرت أماراته وانما خصه لانه أكبر العلامات (قوله بما يؤذن بانتهائه) أي كما في قوله تعالى له الحكم واليه ترجعون ألا الى الله تصير الامور وكقول الشاعر

واني جدير انظمتك بآمني * وأنت بما أملت منك جدير

فان تولني منذ الجليل فأمله * والا فاني عاذر وشكور

قال في التلخيص وأحسنهما آذن بانتهاء الكلام حتى لا يبقى للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله

بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله * وهذا دعاء للبرية شامل

و جميع فواتح السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه وأكملها (قوله كقوله بشري الخ) مثال لحسن

(تقبل الى عالم) يفتح اللام (الغيب والقدس) عالم الغيب ما غاب عن المشاهدة بالنظر الخافي قبل الجنة المقدسة عن شوائب الكدر من عالم الغيب (أكثر من مبلها الى عالم الشهادة والحس) عطف مرادف (ب) بسبب وفور المحبة الخ (اشتياق) الاشتياق محبة خاصة وجدانية (الى لقائها باربها) ومر بها والمحسن اليها (أكثر من اشتياقها لامها وأبيها) لما عرفت من الصواب وحقيقة الدال وانه النافع الباقي الذي لا يعادل احسانه ومشاهدته شيء وهذا فيه عقيدة الرؤية المبنية عند أهل السنة المصدقين بها لادلة قرآنية لا تصرف عن ظاهرها ولا حاديه صلى الله عليه وسلم (فاذا تم أجلاها) الذي قدره الله في الازل (جاراها ربها بالقبول) والرضا وعدم الطرد وأفاض عليها انعامه فكان لها الختام الحسن للاجل كما قال رضى الله عنه (وحسن الختام) وفي هذا براءة التمام وهو

الابتداء

أن يأتي الختام في آخر كلامه بما يؤذن بانتهائه وحسن الانتهاء بما ينبغي

التأني فيه عند البقاء لانه آ حرما يعيه السمع ويرى في النفس فاذا كان مستلذا جبر مقبلة من التقصير كالطعام الذي لا يبعد غيره كما ينبغي في الابتداء ليكون أول ما يقرع السمع لئلا يقبل السامع عليه كقوله * بشري وقد أتممت الاقبال ما وعدا * (وهي أهدأ دار السلام)

في التحفة في مناقبة اختيار استعمال الاسماء المناسبة للنفس من صاحب النفس المظمنة التي مقامها مبدأ السكر في
وضع السالك قدمه في عدم من أهل الطريق واستحق ليس ختمهم لا انتقاله من التلويح الى التمكن وصاحبها سكران هبت بحلمه نسماته
الواصل يخاطب الناس وهو عنهم ٤٨٠ في بون لشدته تعلقه بالحق تعالى يناسبه الاكثر من اسمه تعالى الرابع في

شرح الآية بكلام أهل التفسير وجعل الشيخ النفس مبيعة ليس من عند نفسه كما توجهه عبارة
الشارح بل هو تقسيم أهل الطريق قديما أخذ من الآيات القرآنية فان هذه الآية تؤخذ منها
المظمنة والراضية والمرضية والكاملة والمهمة من قوله تعالى فألهمها فجورها وتقواها واللوامة
من قوله تعالى ولا أقسم بالنفس اللوامة والامارة من قوله تعالى ان النفس لامارة بالسوء كما ذكره
صاحب كتاب السير والسلوك (قوله في التحفة) متعلق بمجمل وما بينهما اعتراض وهي اسم كتاب له في
التصوف وقوله في مناسبة متعلق أيضا بمجمل وفيه تعلق حرفي بمتحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد
وهو معيب (قوله عدم من أهل الطريق) أي وهي الوقوف مع أحكام الشرع بظاهرها وباطنها (قوله
واستحق ليس ختمهم) أي بحسب ما يراه الشيخ العارف من حاله ثم هي اما حجة له ان كان على قدمهم
باطنا وظاهرا والاقهى حجة عليه قال بعض العارفين خرقه القوم لاهلها نور وزينة واغبرهم سماعة
وظلمة ووربما دخل في وعيد قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما آتوا ويحبون أن يحسدوا بما لم
يفعلوا فلا تحسبنهم عفازة من العذاب ولهم عذاب أليم وأما قول بعض العارفين

نفسهم وان لم تكونوا مثلهم * ان التشبه بالرجال فلاح

فان المراد الاتساع بهم في العمل ومجاهدة النفس (قوله لا انتقاله من التلويح الى التمكن) هالة
للاستحقاق والتمكن هو العلم آتية والرسوخ في الاخلاق المرضية والتلويح هو عدم ذلك وسمى تلويحا
لكثرة تغيراته (قوله يناسبه الخ) قال الشيخ في التحفة وهذا المقام لا يمكن الوصول اليه عادة لغير
السالكين ولو أتي بعبادة الثقلين لان غير السالك مقيد بقيود الشهوات والشرك الخفي لا يتفك عنها
الابتناس المشايخ العارفين مع المجاهدة التزام الآداب على أيديهم وغير هذا لا يصح أه فاذا كان
هذا في مبدأ الكلام فما بالك بصاحب النفس الراضية والمرضية والكاملة فتهذا الوصول اليها من غير
المشايخ أولوى فلذلك قلنا التكلم في تلك المقامات لا يناسب هذا المقام (قوله في التلقين يعني حق)
هذا من كلام الشارح وليس من كلام التحفة (قوله ذات الحجب الظلمانية) أي الشهوات المحرمة
والمكر وهه (قوله مقام الاغيار) أي ان صاحبها منهمك في شغله بغير الله (قوله الاكثر من لاله الا الله)
أي حتى تمنع بجمعه ودمه مع الخروج عن كل هوى كما قال العارف البكري وأخرج عن كل هوى أبدا
فالاكثر منها يورث التوبة لا ينقله منها الى اللوامة ولذلك كان الجنيب اذا جاء العهدة بأخذون
عنه الطريق لا يقول لهم توبوا بل يأمرهم بالاكثر منها (قوله مقام الحجب النورانية) أي وهي كناية
عن حجب الطاعات لا غرض تعود عليها فلذلك كانت حجابا ولا يملك نفسه عند الوقوع في المعصية وان
كان يكرهها فلذلك كان كثيرا التوبة ويسمى توابا وهو ممدوح لقوله تعالى ان الله يحب التوابين
ولقوله تعالى ولا أقسم بالنفس اللوامة (قوله الاكثر من اسمه تعالى الله) أي لانه الاسم الجامع
وانما طلب الاكثر منه مجرد الان ظلمة الشرك وبما الحق به قد أزيلت عن قلبه (قوله وان المهملة)
أي التي مدحها الله تعالى بقوله ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها قد أفلح من زكاه أي
طهرها من الذنوب وشهواتها وقوله تعالى وقد خاب من دساها معناه دساها بالمعاصي والبسها بها
(قوله يغلب عليه المحبة الخ) تفسير لشوان (قوله مقام الوصال) أي الحضور مع ربه في سائر
الاحوال (قوله كما قيل زدي الخ) القائل له سيدي عمر بن القارظ (قوله كما قيل وبعد الفنا الخ)
القائل له سيدي محمد بن وفا (قوله اه باختصار وتصرف) أما الاختصار فقد حذف جملة

التلقين يعني حق وان
الامارة ذات الحجب
الظلمانية التي مقامها مقام
الاغيار توافقها في تمزيق
بهيما الاكثر من
لا اله الا الله وان اللوامة
الكثيرة اللوم لصاحبها
التي مقامها مقام الحجب
النورانية لكونها ليست
كثيفة وهي توبة يناسبها
الاكثر من اسمه تعالى
الله وان المهملة التي
ألهمت فجورها وتقواها
مقامها مقام الاسرار
صاحبها لشوان يغلب عليه
المحبة والهيمن والتواضع
والاهراض عن الخلق
والتعلق بالحق يناسبه
كثرة استعمال اسمه تعالى
هو بالسبب لتخلص من
ورطتها وان الراضية
صغيرة الرضا بالقضاء
والتسليم مقامها مقام
الواصل صاحبها غير يقي
في السكر يناسبه الخلو
وكثرة ذكر اسمه تعالى
الحبي لحيي به نفسه وان
النفس المرضية صاحبها
لا يرى صدور الانفعال الا
من الله تعالى لان مقامها
مقام تجليات الانفعال فلا
يكفه الاعتراض على
أحد حسن الخلق يتلذذ
بالخيرة كما قيل

زدي بفرط الحب فيك تحيرا * وارحم حشا بلقي هو لك تسعرا
فيوم وان النفس الكاملة مقامها مقام تجليات الاسماء والصفات يناسبها كثرة ذكر اسمه تعالى قهار ليحصل لها تمام القهر ويزول عنها
بقايا النقص وحالها البقاء بالله تسير بالله الى الله وترجع من الله الى الله ليس لها ما سوى سواها علوها مستفادة من الله كما قيل
وبعد الفنا بالله كن كيفما تشاء * فعملنا لاجل وتعالى لا وزر
اه باختصار وتصرف وهذا

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيهَا وَاعْلَمْ أَنَّ طَرِيقَ أَهْلِ الْحَقِّ
الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ طَرِيقَ الْخَلْقَةِ كَيْفَ وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْعُسْطَى فَادْعُو بِهَا

ونهاية الفرق قال العارفون

من الكلام وقد نبتنا على بعضها وأما التصرف في التقديم والتأخير في بعض العبارات وقد علمت أنه لا حاجة لنقلها (قوله المحققون الخ) مقول القول (قوله وهذا لا يناق) أي بل هو عينه لأن الأقسام المذكورة لصفات الألها (قوله قال شيخنا العلامة الخ) الجواب عن هذا الإشكال أن طريق الخلوية فتحها مقصور على تلك الأسماء وليست تلك الأسماء مقصورة عليهم وقد أجاب شيخنا العلامة لذلك بذكر هذا الجواب فسوق بحشه من غير جواب غير مناسب (قوله فيها) أي التحفة (قوله ونهاية الفرق) أي والجمع فمعنى الفرق شهود العبد لصنعه تعالى ومعنى الجمع شهود له به ويسمى بمقام البقاء ومقام الكمال (قوله حكم القدوس الخ) أي أخذنا من الحديث القدسي في مناجاة داود عليه السلام قال كيف الوصول إليك يا رب قال خل نفسك وتعال (قوله توجب الأفلاس) أي كما قال العارف البكري

فان من علامة الاذلاس * كون الفتى بألف قرب الناس

فان جمعهم يضر بالولي * فكيف من يحجبه جهلامى

(قوله من الرعونات) أى الطمانع الشهوانية (قوله من لم يحرق البداية) أى اذ لم يجاهد في بدايته فيخرج عن كل هوى لم تظهر له أنوار في النهاية وهو معنى قول صاحب الحكم ادفن وجودك في أرض الخمول فماتت مما لم يدفن لم يتم نتاجه (قوله على أن النداء عند البعث) أى وأما على التفسير الاول فعلى ان النداء عند الموت أو البعث (قوله راضية الخ) أى وهو معنى قوله تعالى رضى الله عنهم ورضوا عنه (قوله وادخلني في عبادي) أى وقت البعث والحشر لان من أحب قوما حشر معهم قال تعالى ان الذين سبقت لهم منا الحسنى الآيات وقال تعالى يا عبادي لا خوف عليكم اليوم والاضافة للتشريف والا فالكل عباده (قوله وادخلني جنتي) أى مع الصالحين ولاهل الاشارات تفاسير منها ان الله يتأديها في الدنيا بهذا النداء حيث انصفت بتلك الاوصاف يقول لها يا ايها النفس المطمئنة ارجعي الى ربك بفنائك عما سوا راضية باحكامه مرضية له باوصافك فادخلني في عبادي الصالحين أى فكوني معدودة فيهم ومحسوبة منهم وادخلني جنتي شهودي في الدنيا ما دمت فيها وهى الجنة المعجزة ويقال لها عند البعث ذلك على التفسير المتقدم ويراد بالجنة جنة الخلود ونفسه وابدلك قوله تعالى ولان خاف مقام ربي جنتان أى جنة الشهود في الدنيا التى قال فيها ابن الغارض

أنتلنام الاحباب رؤيتك التي * اليها قلب الاولياء تسارع

وجنة الخلد في العقي وهذا النداء الواقع في الدنيا يسمعه العارفون أما في المنام أو بالأطعام (قوله دار السلام الخ) قال تعالى لهم دار السلام عند ربهم وهو وليهم بما كانوا يعملون وقال تعالى للذين أحسنوا الحسنى وزيادة فالحسنى هي الجنة والزيادة هي رؤية وجه الله الكريم (قوله أو دعاؤهم في الجنة) أي طلبهم لما يشتهونه من الماء كل والمشارب في الجنة (قوله وفي الحديث يا هؤلاء من التسبيح والتحميد) أي كما يلهمون النفس كما في أصل الرواية (قوله ووردا إذا أرادوا طعاما الخ) المناسب للتفريع بالفاء لانه معنى الآية (قوله فيحمل لهم ما يشتهون) أي يوضع لهم على الموائد (قوله في كل صحفة لون) أي لا يشبه بعض اللون الآخر كما في الرواية وقال بعضهم المراد بقوله سبحانه اللهم اشتغال أهل الجنة بالتسبيح والتحميد والتفديس والثناء عليه بما هو أهل له وفي هذا الدكر سرورهم وابتهاجهم وكمال لذاتهم وهذا أولى ويدل عليه ما روى عن جابر أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أهل الجنة يأكلون فيها ويشربون ولا يبطلون ولا يتغوطون ولا يمتخطون قالوا فما بال الطعام قال جساء ورشح كرشح المسك

(٦١ - صاوى - فى)
 الخادمون على السراء والضراء (دار السلام) السلامة من كل مخوف محبوبة (بسلام) أمن من
 كل مكدر (دعواهم فيها سبحانه اللهم) أى كلامهم أو دعاؤهم فى الجنة والتسبيح تنزيه عن كل نقص يتلذذ به أهل الجنة وفى الحديث بلهمون
 التسبيح والحمد يورث إذا أرادوا طعاما قالوا سبحانه اللهم فيحمل لهم ما يشتهون على الموائد كل مائدة ميل فى ميل على كل مائدة سبعون ألف
 صحيفة فى كل صحيفة لون

كل مكدر (دعواهم فيها سبحانه اللهم) أي كلامهم أو دعاؤهم في الجنة والتسبيح تنزيه عن كل نقص يتلذذ به أهل الجنة وفي الحديث بلغهمون التسبيح والحمد يورد إذا أرادوا طعاما قالوا سبحانه اللهم فيحمل لهم ما يشتهون على الموائد كل مائدة ميل في ميل على كل مائدة سبعون ألف صحيفة في كل صحيفة لون

فَإِذَا فَرَعُوا قَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي عِبَادَهُ بِمَا كَانُوا يَسْعَى فِيهِمْ مِنْهُ فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ حَسَنَاتٍ شَطَائِبُهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَيْدِ الْبَحْرِ وَفِي الْعِمَاشِيِّ عَنْ أَبِي عِمَاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ قَالَ بِعَدَمِ لِقَاءِ الْحَمْدِ سَعَى اللَّهُ الْعَظِيمُ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ غُفِرَ اللَّهُ لَهُ مِائَةُ أَلْفِ ذَنْبٍ وَلَوْلَا ذَلِكَ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ مِائَةَ أَلْفِ ذَنْبٍ (وَيُحْيِيهِمْ فِيهِمْ بِإِسْلَامٍ) يُحْيِيهِمْ اللَّهُ وَالْمَلَائِكَةُ وَبَعْضُهُمْ بَعْضًا قَالَ تَعَالَى سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ لَا يَسْمَعُونَ ٤٨٢

بِأَنَّهُمْ مَوْنُ الْقَسْبِ وَالْحَمْدُ كَمَا يَلَهُ مَوْنُ الْفَقْرِ أَمْ خَطِيبٌ (قَوْلُهُ فَإِذَا فَرَعُوا قَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ) أَيْ قَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَهِيَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ قَرَفَعَ حِينَئِذٍ (قَوْلُهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَيْدِ الْبَحْرِ) كَمَا يَنْبَغِي عَنْ كَثْرَتِهَا أَيْ تَغْفِرُ وَلَوْ كَثُرَتْ وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ وَلَوْ كَانَتْ كَبَائِرُ لَكِنْ قَيْدُهُ الْعِلْمُ بِغَيْرِ الْكِبَائِرِ لِأَنَّ الْكِبَائِرَ لَا يَكْفُرُهَا إِلَّا التَّوْبَةُ (قَوْلُهُ قَالَ تَعَالَى سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ) دَلِيلُ إِسْلَامِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَقَوْلُهُ الْإِقْلَامُ سَلَامًا سَلَامًا دَلِيلُ إِسْلَامِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ وَقَوْلُهُ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ الْخِ دَلِيلُ إِسْلَامِ الْمَلَائِكَةِ فَهُوَ أَفْوَاضُ وَنُشْرُ مَلْخِطٍ وَقَدْ وَرَدَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْقُصُورِ بِمَا يَأْمُرُ الْخَفِ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ (قَوْلُهُ يَفْتَحُونَ كَلَامَهُمْ) أَيْ فِي سَائِرِ مَطْلُوبَاتِهِمْ وَخَطَابَاتِهِمْ (قَوْلُهُ وَاسْأَلِ اللَّهَ الْخِ) لَفْظُ الْجَلَالَةِ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّعْظِيمِ مَفْعُولُ أَوَّلِ لِسَالٍ وَأَنْ وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مَعْدَمِ مَعْدَمِ الشَّانِ وَالنَّفْعِ ضِدُّ الضَّرِّ وَهُوَ إِصْلَاحُ الْخَيْرِ لِقَبْرِ وَسَأَلَهُ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ إِصْلَاحَ النَّفْعِ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ اللَّهِ وَلَيْسَ فِي طَاقَةِ أَحَدٍ ذَلِكَ كَمَا يَصَالُ الضَّرُّ قَالَ تَعَالَى وَإِنْ عَسَيْتُمْ أَنَّ اللَّهَ يَضْرِبَ لَكُمْ كَاشِفَ الْآهَةِ وَإِنْ يَرُدُّكُمْ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ (قَوْلُهُ وَكَثْرَةُ الْإِسْتِغَالِ بِهِ) عَطْفٌ سَبَبٌ عَلَى سَبَبٍ وَقَوْلُهُ وَبِإِخْلَاصٍ مَوَاقِفُهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَا بَعْدَهُ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ تَنْتَحِقُ الثَّمَرَةُ أَجْلًا وَقَوْلُهُ وَخَتَمَ كِتَابَهُ بِالسُّؤَالِ لِمَا قَبْلَهُ مِنْ الْأَشْعَارِ بِالْإِحْتِيَاجِ لِلْقِيَّ عَنْ كُلِّ مَأْسُوءٍ (كَمَا نَفَعُ بِأَصْلِهِ) وَاشْتِهَارُ النَّفْعِ بِمُخْتَصَرِ الْعَلَامَةِ خَلِيلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَخْفَى (كُلِّ مَنْ قَرَأَهُ) بِحِفْظٍ وَغَيْرِهِ (أَوْ شَرَحَهُ أَوْ حَصَلَهُ) بِشَرَاهُ أَوْ كِتَابَةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ (أَوْ سَعَى فِي شَيْءٍ مِنْهُ) عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ أَيْ بَلَّغَ مِنْ عَوْدِهِ بِجَمَلَتِهِ (أَنَّهُ جَوَادٌ) كَثِيرُ الْجُودِ وَالْكَرَمِ وَالْإِنْعَامِ (كَرِيمٌ) يَعْنِي بِالْعَوَضِ وَالْغَرَضِ (رَوْفٌ) كَثِيرُ الرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ (رَحِيمٌ) مِنْهُمُ بِالْقَلِيلِ كَمَا هُوَ مِنْهُمُ بِالْكَثِيرِ فَلَا تَأْثِيرَ لغيرِهِ تَعَالَى (وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ) خَتَمَ بِهَا كَمَا ابْتَدَأَ بِهَا رَجَاءَ قَبُولِ مَا يَبْتَغِيهِمْ مَا وَهَبَ بِصِفَةِ الْخَيْرِ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ

بِأَنَّهُمْ مَوْنُ الْقَسْبِ وَالْحَمْدُ كَمَا يَلَهُ مَوْنُ الْفَقْرِ أَمْ خَطِيبٌ (قَوْلُهُ فَإِذَا فَرَعُوا قَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ) أَيْ قَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَهِيَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ قَرَفَعَ حِينَئِذٍ (قَوْلُهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَيْدِ الْبَحْرِ) كَمَا يَنْبَغِي عَنْ كَثْرَتِهَا أَيْ تَغْفِرُ وَلَوْ كَثُرَتْ وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ وَلَوْ كَانَتْ كَبَائِرُ لَكِنْ قَيْدُهُ الْعِلْمُ بِغَيْرِ الْكِبَائِرِ لِأَنَّ الْكِبَائِرَ لَا يَكْفُرُهَا إِلَّا التَّوْبَةُ (قَوْلُهُ قَالَ تَعَالَى سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ) دَلِيلُ إِسْلَامِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَقَوْلُهُ الْإِقْلَامُ سَلَامًا سَلَامًا دَلِيلُ إِسْلَامِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ وَقَوْلُهُ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ الْخِ دَلِيلُ إِسْلَامِ الْمَلَائِكَةِ فَهُوَ أَفْوَاضُ وَنُشْرُ مَلْخِطٍ وَقَدْ وَرَدَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْقُصُورِ بِمَا يَأْمُرُ الْخَفِ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ (قَوْلُهُ يَفْتَحُونَ كَلَامَهُمْ) أَيْ فِي سَائِرِ مَطْلُوبَاتِهِمْ وَخَطَابَاتِهِمْ (قَوْلُهُ وَاسْأَلِ اللَّهَ الْخِ) لَفْظُ الْجَلَالَةِ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّعْظِيمِ مَفْعُولُ أَوَّلِ لِسَالٍ وَأَنْ وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مَعْدَمِ مَعْدَمِ الشَّانِ وَالنَّفْعِ ضِدُّ الضَّرِّ وَهُوَ إِصْلَاحُ الْخَيْرِ لِقَبْرِ وَسَأَلَهُ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ إِصْلَاحَ النَّفْعِ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ اللَّهِ وَلَيْسَ فِي طَاقَةِ أَحَدٍ ذَلِكَ كَمَا يَصَالُ الضَّرُّ قَالَ تَعَالَى وَإِنْ عَسَيْتُمْ أَنَّ اللَّهَ يَضْرِبَ لَكُمْ كَاشِفَ الْآهَةِ وَإِنْ يَرُدُّكُمْ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ (قَوْلُهُ وَكَثْرَةُ الْإِسْتِغَالِ بِهِ) عَطْفٌ سَبَبٌ عَلَى سَبَبٍ وَقَوْلُهُ وَبِإِخْلَاصٍ مَوَاقِفُهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَا بَعْدَهُ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ تَنْتَحِقُ الثَّمَرَةُ أَجْلًا وَقَوْلُهُ وَخَتَمَ كِتَابَهُ بِالسُّؤَالِ لِمَا قَبْلَهُ مِنْ الْأَشْعَارِ بِالْإِحْتِيَاجِ لِلْقِيَّ عَنْ كُلِّ مَأْسُوءٍ (كَمَا نَفَعُ بِأَصْلِهِ) وَاشْتِهَارُ النَّفْعِ بِمُخْتَصَرِ الْعَلَامَةِ خَلِيلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَخْفَى (كُلِّ مَنْ قَرَأَهُ) بِحِفْظٍ وَغَيْرِهِ (أَوْ شَرَحَهُ أَوْ حَصَلَهُ) بِشَرَاهُ أَوْ كِتَابَةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ (أَوْ سَعَى فِي شَيْءٍ مِنْهُ) عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ أَيْ بَلَّغَ مِنْ عَوْدِهِ بِجَمَلَتِهِ (أَنَّهُ جَوَادٌ) كَثِيرُ الْجُودِ وَالْكَرَمِ وَالْإِنْعَامِ (كَرِيمٌ) يَعْنِي بِالْعَوَضِ وَالْغَرَضِ (رَوْفٌ) كَثِيرُ الرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ (رَحِيمٌ) مِنْهُمُ بِالْقَلِيلِ كَمَا هُوَ مِنْهُمُ بِالْكَثِيرِ فَلَا تَأْثِيرَ لغيرِهِ تَعَالَى (وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ) خَتَمَ بِهَا كَمَا ابْتَدَأَ بِهَا رَجَاءَ قَبُولِ مَا يَبْتَغِيهِمْ مَا وَهَبَ بِصِفَةِ الْخَيْرِ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ

الاحاديث

الله على سيدنا محمد) ختم بها كما ابتدأ بها رجاها قبول ما يبتغيه ما وهب بصيغة الخبر لان المطلوب

واقع في العياشي عن السهيلي من رواية الدارقطني عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فجاهد رجل فسلم عليه فرد صلى الله عليه وسلم عليه السلام وأطلق له وجهه وأجلسه الى جنبه فلما قام في حاجته ونهض قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا بكر هذا الرجل يرفع له كل يوم كعمل أهل الأرض قلت ولم ذلك يا رسول الله قال انه كلما أصبح وأمسى صلى على كمل لالة الخلق أجمع يقول عشر مرات اللهم صل على محمد النبي عدد من صلى عليه من خلقك وصل على محمد النبي كما أمرتنا أن نصلي عليه وصل

الاحاديث على فرض صحتها تحمل على المبالغة للترغيب والافتقار للشرع تأبى ذلك (قوله والمرسلين) عطف خاص (قوله ومحبهم) بين الآل والمحب عموم ومخصوص وجهي ان أريد بالآل الأقارب وان أريد بهم مطلق الاتباع كما هو الأول للتعميم كان عطف الأصحاب خاصاً ومخصوصاً لمزيد فضلهم فيكون بينهم العموم والمخصوص المطلق (قوله أجمعين) تأكيد (قوله وسلم) معطوف على صلى وهو مسلط على جميع من تقدم وتسلماً مصدر مؤكد لعامله وكثيراً مفعلة (قوله والحمد لله رب العالمين) عطف على وصلى الله وبين الجملتين كمال الاتصال لان كلاً خبرية لفظاً انشائية معنوية على التحقيق (قوله الحامل لي على ذلك الخ) مقول القول (قوله ولي الله) قد صدق في ذلك فاني بحجته تجويز الثلاثين سنة ما رأيته ذل حراماً ولا مكرهاً ولا مدح الدنيا ولا ذمها وما رأيت أحداً من جماعة شيخنا المصنف جاهد نفسه مثله رضي الله عنه وعنايه (قوله وامدادات) معطوف على فيض (قوله خاتمة المحققين) هذا الوصف فيه كالشمس في رابعة النهار وبالجملة فهو حقيق بقول الشاعر

حلف الزمان ليأني بمنله * حنثت يمينك يا زمان فكفر

• (وبقوله أيضاً) •

لم تر العين بعده في صفات • لا وحق الشفيع يوم الحساب

(قوله من منح الخ) نعمت ثلاثاً للمحققين وقوله شيخنا العلامة بدل أعطف بيان وهذا آخر ما أجراه الله على يد الفقير الحقير في خدمة أقرب المسالك وشرحه وأسأل الله من فضله أن يجعله أوصلاً لتأليفه في دار السلام بسلام والحمد لله ذي الجلال والإكرام وصلى الله على سيدنا محمد سيد الأنام وعلى آله وأصحابه البررة الكرام وأتباعه إلى منتهى الإسلام وكان الفراغ من تأليفها صبيحة يوم الجمعة المبارك رابع يوم محرم من شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٢٣ ثلاث وعشرين ومائتين وألف من هجرة عليه الصلاة والسلام

(يقول راجي غفر المسأوى * على علي عبد العمراوى)

الحمد لله الذي مهد سبل الرشاد للطلابين والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل من يراد الله به خيراً يفقهه في الدين وعلى آله الأبرار وأصحابه الأخيار • (أما بعد) • فقد تم طبع هذه الحاشية اللطيفة المحتوية على التحقيقات المنيفة تأليف العلامة الكبير والجهيد الحرير مولانا الشيخ أحمد المسأوى السميحة بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير لسيدى الشيخ أحمد الدردور لفته المسمى بأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك رحم الله أوليها وأحسن اليها وقد وجه العناية نحو طبعه لتعطر الأكوام بنشر عمير نفعه حفرة أكبر العترة المهدية الذي شغف بنشر محاسن العلم وطبع كتبه البهية ليكروا به بين الأنام أحسن أثر ولا غرابة في ذلك فانه من بيت العلم المعبر لا زال رافلاً في حلال المجد والاقبال موفقاً للخيرات على عمر الأيام والليال وذلك الطبع الزاهى الزاهر والوضوح الباهى الباهر بالمطبعة الحسينية المصرية إدارة راجي غفر القرب المحجوب محمد أفندى عبد اللطيف الخطيب في سنة ألف وثلثمائة وبلانة وعشرين من هجرة من للرسول ختام سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة

بواتم السلام

على محمد النبي كما ينبغي لنا أن نصلي عليه ولما كان المطالب بالتعميم قال رضي الله عنه (وعلى جميع الأنبياء والمرسلين وعلى آلهم وصحبهم أجمعين وسلم تسليماً كثيراً والحمد لله رب العالمين) يقول ناقل تكبير الشرح الفقير مصطفى العقباوى ساجده لله والمؤمنين من جميع المساوى الحامل لي على ذلك امتثال أمر ولي الله خليفة شيخنا المصنف الشيخ صالح السباعي نفعنا الله به في الدارين هذا وما وجدته من صواب في فيض شيخنا القطب المصنف وامدادات خاتمة المحققين من منح بالعلم الظاهري والباطني شيخنا العلامة سيدي الشيخ محمد الأسير وأسأل الله من فضله أن يعفو عنا ويرحنا والدينا وأن يحتم لنا بالإيمان الكامل وصلى الله وسلم على واسطة عقد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين • وكان الفراغ من تبييضه في ربيع الأول سنة ١٢٢٠ ونسأل الله أن يفرج كرب آل بيته نبينا والمؤمنين أنه لطيف كريم حلیم بجاه جدهم سيد المرسلين عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم والحمد لله رب العالمين

صفحة	باب في البيع وأحكامها	باب في بيان أحكام القضاء وشروطه
٢	باب في البيع وأحكامها	٢٨٩
١٣	فصل حرم كتابا وسنة واجعا في عين وطعام ربا	باب في الشهادة وما يتعلق بها من الأحكام
	فصل الخ	٣٠٩
٢١	فصل في بيان علة تر بالساعة وبالفضل الخ	باب في أحكام الجنابة على النفس أو على ما دونها
٣٦	فصل في بيان حكم بيع الآجال	الخ
٤٠	فصل في بيان حكم بيع العينة	باب في كرفيه تعريف اليقين
٤١	فصل في الخيار وأقسامه وأحكامه	٣٦٥
٦٩	فصل في بيان حكم بيع المراجعة	باب في كرفيه حد الزنا
٧٢	فصل جامع اشتمل على أشياء للدخول في بيع الثمار والعرايا والجوائح ودخول شيء في العقد الخ	٣٧٤
٧٩	فصل في اختلاف المتبايعين في الثمن أو المثل	باب في كرفيه أحكام السرقة وتعريفها
٨٣	باب في بيان السلم وشروطه وما يتعلق به	٣٧٦
٩٢	باب في بيان القرض وأحكامه	باب في كرفيه الخربة وما يتعلق بها
٩٤	فصل في المقاصة ٩٦ باب في الرهن وأحكامه	٣٨٢
١١٠	باب في الفلوس وأحكامه	باب في كرفيه حد الشارب وأشياء توجب الضمان
١٢١	باب في بيان أسباب الحجر	٣٨٨
١٢٩	باب في أحكام الصلح وأقسامه	باب في العتق الخ
١٣٥	باب في الحوالة	٣٩٤
١٣٧	باب في الضمان وأحكامه وشروطه	باب في أحكام الكتابة
١٤٥	باب في بيان الشركة وأحكامها وأقسامها	٤٠٢
١٥٣	فصل في بيان أشياء يقضى بها عند التنازع بين شركاء وغيرهم	باب في أحكام أم الولد
١٥٧	فصل في المزارعة وأحكامها	٤٠٥
١٦٠	باب في الوكالة وأحكامها	باب في كرفيه الولاء
١٦٧	باب في الإقرار ١٧٢ فصل في الاستحقاق	٤٠٨
١٧٤	باب في الوديعة الخ ١٨٠ باب في الإعارة	باب في كرفيه أحكام الوصية وما يتعلق بها
١٨٤	باب في بيان القصب وأحكامه	٤١٩
١٩٤	فصل في الاستحقاق	باب في الفرائض
١٩٩	باب في الشفعة وأحكامها	٤٢٦
٢٠٨	باب في القسمة وأقسامها وأحكامها	فصل للجد مع الأخوة الخ
٢١٥	باب في القراض ٢٢٥ باب في المساقاة	٤٢٨
٢٣١	باب في الإجارة ٢٥٦ فصل في الجعالة	فصل الأصول سبعة
٢٥٨	باب في إحياء الموات	٤٣٠
٢٦٠	باب في الوقف وأحكامه	فصل لا يحجب الابوان الخ
٢٧٤	باب في الهبة والصدقة وأحكامها	٤٣٢
٢٨٣	باب في الأقطعة	فصل في جلة كافية من فن الحساب
		٤٣٤
		فصل في معرفة ضرب الصحيح في الصحيح
		٤٣٨
		فصل في شيء من القسمة
		٤٤٠
		فصل الكسور قسمان الخ
		٤٤١
		فصل في معرفة مخرج الكسر
		٤٤٢
		فصل في معرفة بسط الكسور
		٤٤٣
		فصل في ضرب ما فيه كسر
		فصل إذا فرض عددان الخ
		٤٤٦
		فصل إن انقسمت السهام الخ
		٤٤٧
		المناسخة
		٤٤٩
		فصل إن أقر أحد الورثة فقط بوارث الخ
		٤٥٥
		باب في جل من مسائل شتى
		٤٦٢
		فصل سن لا كل وشارب تسمية
		٤٦٤
		فصل سن لداخل أو ماعلى غيره السلام عليه
		الخ
		٤٧
		خاتمة فيما يتعلق بالله ورسوله
		• (تمت) •

